

١٧٣	مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض	٢٣٧	مطلب يستعمل المثلث في الواحد
١٧٤	مطلب كل قرض جزئيا حرام	٢٣٧	مطلب في بيع المموة
١٧٦	باب الربا	٢٣٧	مطلب في بيع المفضض والمزركش وحكمه - لم الثوب
١٧٦	مطلب في الابراء عن الربا	٢٣٩	مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء اخر لاسقاط الربا
١٨١	مطلب في أن النص اقوى من العرف	٢٣٩	مطلب مسائل في المقاصة
١٨٢	مطلب في استقراض الدراهم عددا	٢٤٣	مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون غنا
١٨٨	باب الحقوق	٢٤٤	مطلب في بيع العينة
١٨٩	مطلب الاحكام تبني على العرف	٢٤٤	مطلب في بيع التلخئة
٢٩١	باب الاستحقاق	٢٤٦	مطلب في بيع الوفاء
١٩٥	مطلب في ولد المغرور	٢٤٧	مطلب باع داره وفاء ثم استاجرها
١٩٦	مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا باجرة الدار التي ظهرت وقفا	٢٤٨	مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح
١٩٦	مطلب في مسائل التناقض	٢٤٩	كتاب الكفالة
١٩٨	مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقتا	٢٥١	مطلب في كفالة تفقة الزوجة
١٩٨	مطلب لاعبرة بتاريخ الغيبة	٢٥٢	مطلب تصح كفالة الكفيل
٢٠٣	باب السلم	٢٥٣	مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال
٢٠٥	مطلب هل اللحم قيمي أو مثلي	٢٥٤	مطلب لو قال انا اعرفه لا يكون كفالا
٢١٢	مطلب في الاستصناع	٢٥٥	مطلب في الكفالة الموقته
٢١٣	مطلب ترجحة البردعي	٢٥٧	مطلب كفالة النفس لا تبطل ببراء الاصيل بخلاف كفالة المال
٢١٤	باب المتتركات	٢٥٩	مطلب حادثة الفتوى
٢١٥	مطلب في التداوى بالمحرم	٢٥٩	مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضي وكذا بالقبض عن الغائب المتواري
٢١٥	مطلب امر نائبهم وما يدينون	٢٦١	مطلب في تعزير المتهم
٢١٦	مطلب للقاضي ايداع مال غائب واقراضه وبيع من قوله الى آخره	٢٦١	مطلب لا يلزم أحد الاضرار احد الا في أربع
٢١٧	مطلب في العلو اذا سقط	٢٦٢	مطلب كفالة المال
٢١٧	مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم	٢٦٢	مطلب كفالة المال قسيمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه
٢١٨	مطلب في التبرجة والزيف والسوقة	٢٦٦	مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملام وفي تأجيلها
٢١٩	مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على نجسة أو وجه	٢٦٩	مطلب في ضمان المهر
٢٢٠	مطلب دين في داره وتأذى الجيران	٢٧٣	مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال
٢٢٠	مطلب الضرر البين يزال ولو قديما	٢٧٤	مطلب لو كفل بالقرض مؤجلا تأجل عن الكفيل دون الاصيل
٢٢٠	مطلب شري بذربطخ فوجده بذرقناه	٢٧٦	مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
٢٢١	مطلب شري شجرة وفي قطعها ضرر		
٢٢٢	ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به		
٢٢٦	مطلب قال لمدونه اذا مات فانت بري		
٢٣٣	مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح		
٢٣٤	باب الصرف		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٧٩	مطلب بيع العينة	٣٢٣	مطلب في استخلاف القاضى نائباً عنه
٢٨٦	باب كفاية الرجلين	٣٢٥	مطلب في عموم النكحة في سياق الشرط
٢٨٨	كتاب الحوالة	٣٢٥	مطلب ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازى وحوالة المستحق من الوقف	٣٢٥	مطلب مهم في قولهم يشترط كون القاضى عالماً باختلاف الفقهاء
٢٩٥	مطلب في تاجيل الحوالة	٣٢٧	مطلب مهم في الحكم بكم بالموجب
٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوابة	٣٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة أقسام
٢٩٦	كتاب القضاء	٣٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٢٩٧	مطلب في التنفيذ	٣٣١	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٢٩٧	مطلب امر القاضى هل هو حكم اولاً	٣٣٣	مطلب في القضاء بشهادة الزور
٢٩٧	مطلب الحكم الفعلى	٣٣٤	مطلب مهم المقضى له أو عليه يتبع رأى القاضى وان خالف رأيه
٢٩٩	مطلب في حكم القاضى الدرزى والنصرانى	٣٣٤	مطلب في قضاء القاضى بغير مذهبه
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه	٣٣٤	مطلب حكم الخنفي بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٠٢	مطلب يفتى بقول الامام على الاطلاق	٣٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهبة	٣٣٥	مطلب في امر الامير وقضائه
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطاناً بامر من	٣٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٠٥	مطلب في تفسير الصلاح والصالح	٣٣٦	مطلب فيمن ينتصب خصماً عن غيره
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه	٣٣٧	مطلب المسائل التى يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد	٣٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين	٣٤٠	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله التذب	٣٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى	٣٤٠	مطلب دفع الورثة كرامن التركة الى أحدهم ليقتضى دين موزعهم فقضاه يصح
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار	٣٤٠	مطلب للقاضى اقراض مال اليتيم ونحوه
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة	٣٤١	مطلب فيما لو قضى القاضى بالجور
٣١٠	مطلب في اجرة المحضر	٣٤٢	مطلب اذا قاس القاضى وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضى والمدعى يوم القيامة
٣١٠	مطلب في هدية القاضى	٣٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتى	٣٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣١٢	فصل في الحبس	٣٤٢	مطلب هل يبقى النهى بعدم موت السلطان
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته	٣٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما فى المتون والفتاوى فالعمد ما فى المتون		
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون		
٣٢١	مطلب بينة اليسار احق من بينة الاعمار عند التعارض		



٣٦٩	كتاب الشهادات	٣٤٤	مطلب باع عتار واحد اقاربه حاضر لاتسمع دعواه
٣٧٦	باب القبول وعدمه	٣٤٤	مطلب طاعة الامام واجبة
٣٨٨	باب الاختلاف في الشهادة	٣٤٥	مطلب لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
٣٩٢	باب الشهادة على الشهادة	٣٤٥	الافى ثلاث
٣٩٦	باب الرجوع عن الشهادة	٣٤٥	مطلب في حكم القاضي بعلمه
٤٠٩	كتاب الوكالة	٣٤٥	مطلب فعمل القاضي حكم
٤٠٣	باب الوكالة بالبيع والشراء	٣٤٥	مطلب القضاء التولي يحتاج للدعوى بخلاف
٤٠٦	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد شهادته له	٣٤٥	التعلي والضمي
٤١٢	باب الوكالة بالخصومة والقبض	٣٤٥	مطلب في القضاء الضمي
٤١٦	باب عزل الوكيل	٣٤٦	مطلب أمر القاضي حكم
٤١٩	كتاب الدعوى	٣٤٦	مطلب يحل القاضي غريم الميت
٤٣٠	باب التحالف	٣٤٦	مطلب في حبس الصبي
٤٣٤	فصل في دفع الدعوى	٣٤٧	مطلب جلد من لا يحبس عشرة
٤٣٦	باب دعوى الرجلين	٣٤٧	باب التحكيم
٤٤٣	باب دعوى النسب	٣٤٨	مطلب حكم بينه ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز
٤٤٨	كتاب الاقرار	٣٥٠	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره
٤٥٨	باب الاستثناء وما في معناه	٣٥٢	مطلب لا يعمل بالخط
٤٦١	باب اقرار المريض	٣٥٣	مطلب في العمل بما في الدفاتر السلطانية
٤٦٨	فصل في مسائل شتى	٣٥٣	مطلب في دفتر البيع والصراف والسمسار
٤٧٢	كتاب الصلح	٣٥٥	مطلب في قضاء القاضي بعلمه
٤٧٩	فصل في دعوى الدين	٣٥٦	مطلب في جعل المرأة شاهدة في اوقف
٤٨١	فصل في التخارج	٣٥٦	مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة
٤٨٣	كتاب المضاربة	٣٥٦	مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل
٤٨٧	باب المضارب يضارب	٣٥٦	مطلب في توجيه الوظف للابن ولو صغيرا
٤٩٠	فصل في المتفرقات	٣٥٧	مسائل شتى
٤٩٢	كتاب الايداع	٣٥٨	مطلب فيما لو انهدم المشترك وأراد أحدهما
٥٠٢	كتاب العارية	٣٥٩	البناء وابي الاخر
٥٠٨	كتاب الهبة	٣٥٩	مطلب في فتح باب آخر للدار
٥١٥	باب الرجوع في الهبة	٣٦٠	مطلب اقسما وادارا وأراد كل منهم فتح باب
٥٢٠	فصل في مسائل متفرقة		لهم ذلك

هذا الجزء الرابع من رد المحتار

على الدر المختار للعلامة

الحبر البحر القمامة

الشيخ محمد عابدين

نفعنا الله به

امين

5437

الحمد لله وحده وصلى الله على من نبي بعده

\*(كتاب البيوع)\*

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كالاتخاज الصلاة مع الرياء عن كون أصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقه تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفتح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة والقيط والمفقود من المعاملات قال في التهر وكان النكاح أولى بالذكر من اللقيط ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الاصل منه العبادة وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له أفضل من التخلي للتوافل وقد يقال الاولى ايراد الشركة لان كلامنا من اللقطة والقيط أي التقاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الا بقاء وأما المفقود فانه ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كما ذكرنا في المعاملات بعض العبادات كالانصبة لمناصبها للذبايح والقرض لمناصبه للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أي الازالة في الوقف لا تنتهي الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو جسد العين على ملك الواثق والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكانا كبسيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الازالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجع الخ) لما كان البيع

\*(كتاب البيوع)\*  
لما فرغ من حقوق الله تعالى  
العبادات والعقوبات شرع في  
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها  
لوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك  
وهنا اليه فكانا كبسيط ومركب  
وجع ليكون

قوله منها كذا بخطه ولعل الا صوب  
فيها تأمل اه صحيح

في الاصل مصدر والمصدر لا يجمع لانه اسم للعدث كالقيام والقعود وقد جمعه تبعا للهداية اجابوا عنه بأنه  
 قدر اذ به المفعول لجمع باعتبار كإجماع المبيع أي فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة أو انه بقي على أصله مراداً  
 به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذ ان أفاد  
 الحكم للمال وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلاً وان  
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضاً لانه اما أن يقع على عين بعين أو عن بئح أي يكون المبيع فيه من  
 الأثمان أي النقود أو عن بعين أو عن بئح وبئح الأثر في مقايضة والثاني صرفاً والثالث سلماً وليس للراعي اسم  
 خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بقداره فهو أربعة أيضاً لانه ان كان بئح الثمن الأول  
 منع زيادة فربما أو بدون زيادة قولية أو أنقص من الثمن فوضعية أو بدون زيادة ولا نقص خساومة وزاد في  
 البحر خاساً وهو الاثر أي أن يشرك غيره فيما اشتراه أي بأن يبيعه نصفه مثلاً وتركه الشارح لانه غير خارج  
 عن الأربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالاً أو مؤجلاً وبما قرره ظاهره أن قوله باعتبار  
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما  
 بانفرادهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان جمع البيع باقية على مصدرية نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه  
 منقولاً الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظراً الى ذاته منفرداً  
 أو متعلقاً بغيره لا منقولاً الى اسم المفعول فافهم (قوله أنواعاً أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان  
 للأنواع الأربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق ألف والتشريح المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الأول  
 الى ما ذكره وما مشى عليه في الحواشي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للمشايخ وهو  
 الحق ومنهم من جعله قسمين للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتماثل تحقيقه  
 في أول البيع الفاسد من البحر وبأنى قريباً استثناء بيع المكره (قوله خولفة مقابلة شيء) أي على  
 وجه المبادلة ولو عبر به بادل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجارة لان المنفعة شيء  
 باعتبار الشرح انها موجودة حتى صح الاعراض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله مالا أو لا الخ)  
 المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية ثبت بقول الناس كافة أو بعضهم والتقويم  
 ثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعاً فيباح بلا قول لا يكون مالا تحب خطئة وما يتحول بلا اباحة الانتفاع لا يكون  
 متقوماً كالنخل واذا عدم الامر ان لم يثبت واحد منهما كالدوم بجره لخصا عن الكشف الكبير وحاصله أن  
 المال اعم من المتحول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالنخل والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالنخل  
 مال لا متقوم فلذا فسد البيع بجمعها ثمنا وانما لم ينعقد أصلاً بجمعها مبيعاً لان الثمن غير متصوّل وسيله الى  
 المقصود اذا الانتفاع بالاعيان لا بالأثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من  
 جهة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتماثل تحقيقه في فصل النبي من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم أن  
 البيع وان كان مبني على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على البيع دون الثمن  
 وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضاً من بحث القضاء والتحقيق أن المنفعة ملك لا مال لان  
 الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يتصرف فيه للانتفاع وقت الحاجة  
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والمالك عند الشافعي وفي البحر عن الحواشي القدسي المال اسم لغير  
 الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعدوان كان فيه معنى  
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتصرف به في التصرف  
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز  
 اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلاً كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بدليل وشروط بئح) أي  
 باعوه أي اخوة يوسف بئح ناقض قبل باعوه بعشرين درهما فالأية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه  
 مالا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على  
 أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الحر يملك قبل شرعاً بدليل قالوا جزاؤه من وجد في رحله  
 فهو جزاؤه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في شريعة يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع والمبيع  
 والثن أنواعاً أربعة نافذ موقوف  
 فاسد باطل ومقايضة صرفاً  
 سلم مطلق ومراجعة قولية  
 وضعية مساومة \* (هو) لغتم  
 مقابلة شيء بشيء مالا أو لا بدليل  
 وشروط بئح بئح

مطلب في تعريف المال والمالك  
 والمتقوم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم يكن مالا عند  
 أحد اه فلاولى الاستدلال بثل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين  
 اشتروا الضلالة بالهدى رشوه ولا ينبغي أن دعوى انجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وهذا يظهر أن تعريفه لغة  
 بما ذكره الشارح تبعا للعبط اولى مما في الفتح عن نحر الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد  
 على الاول انه يدخل فيه النكاح الآن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو  
 من الاضداد) أى من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أى قدامهم  
 قال في الفتح يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أى اشتراه اه وكذا الشراء بدل ليل وشروه بفتح  
 جنس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من  
 المتعاقدين انه بائع لكن اذا أطلق البائع فالمبتدأ الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعديا) أى بنفسه  
 الى مفعولين (قوله وبين التأكيد) كبتعت من زيد الدار وظاهر الفتح انها للتعبية لانه قال ويتعدى بنفسه  
 وبالطرف (قوله وباللام) أى قليلا وعبارة ابن القطاع على ما في المصباح ورعا دخلت اللام مكان من  
 تقول بعتك الشيء وبتعتك زائدة اه (قوله يقال بعتك الشيء) مثال المتعدى بنفسه وتزل مثال  
 التعدى بن (قوله وباع عليه القاضى) أفاد أنه يتعدى بعل أيضا في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة  
 شيء) مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه  
 بثل فشيئا مفعول أول وبثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أى ما من شأنه أن  
 ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتريزه الشارح عن التراب والميتة والدم فانهم البست بجال فرجع الى قول  
 الكثر والمتلى مبادلة المال بالمال ولذا أفسر الشارح كلام الملقى في شرحه بقوله أى تملك شيء مرغوب فيه  
 بشئ مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم نعم زاد في الكثر بآثاره وأورد عليه انه يخرج بيع الممكروه  
 مع انه منعقد وأجاب في شرح النشابة بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن تركه أراد الاعم واعترضه  
 في البحر بأن بيع الممكروه فاسد موقوف لاموقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت  
 لكن قدسنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع الممكروه كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكراه انه ثبت  
 به الملك عند القبض للفساد فهو صريح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سيذكرها  
 المصنف هناك وأفاد في المنار وشرحه أنه يعتقد فاسدا لعدم الرضى الذى هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح  
 ويؤثر الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجازة صحته فصح كونه فاسدا موقوفا وظاهر أن الموقوف منه فاسد  
 كبيع الممكروه ومنه صحيح كبيع عبد أوصى محجورين وأسئلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والحاصل  
 أن الموقوف مطلقا يبيع حقيقة والفساد يبيع أيضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر  
 التراضى في التعريف ولذا قال في الفتح ان التراضى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه  
 شرعا اه أى لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع الممكروه باطلا وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت  
 وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لانه يبيع حقيقة وان توقف حكمه على  
 القبض فالقييد بالتراضى لاخراج بعض الفساد وهو بيع الممكروه غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق  
 البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اريد تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات  
 الفاسدة فيه ثم اعلم أن الخرمال كما قد مناه عن الكشف والتلويح وان كان غير متقوم مع أن بيعه باطل في حق  
 المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في البحر عن المحط من انه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال  
 المتقوم توفيقا بين كلامهم وحينئذ فريد على تعريف المصنف كالكثر فافهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجارة  
 والنكاح قال ط فان بينهما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان  
 المراد به الايجاب والقبول والتعاطى اه الآن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قرره اه أولا والمنفعة  
 غير مال كما ذكر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في النهر عن الدراية أى التملك المطلق والمنفعة في الاجارة  
 والنكاح تلوك ملكا مقيدا فافهم (قوله على وجه مقيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غايته انه أخرج  
 ما لا يفيد كبيع درهم بدرهم اتحادا وزنا وصفة وهو فاسد وقد علمت ثمول التعريف لجميع انواع الفساد

وهو من الاضداد ويستعمل متعديا  
 وبين التأكيد وباللام يقال بعتك  
 الشيء وبتعتك ففتى زائدة قال ابن  
 القطاع وباع عليه القاضى أى  
 بلا رضاه \* وشرعا (مبادلة شئ  
 مرغوب فيه بثل) يخرج غير  
 المرغوب كتراب وميتة ودم  
 (على وجه) مفيدة  
 مطلب في بيع الممكروه والموقوف  
 قوله في أربعة صور هكذا بخله  
 والاصوب تجريد العدد من التاء  
 للقاعدة العلمية اه مصححه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإفلاؤه في بيع المكره نعم لو كان بيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن  
 بطلانه بعد لوجود المبادلة بالمال قاتل (قوله أي بإيجاب أو تعاط) بيان للوجه الخصوص وأراد  
 بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول والامح يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل  
 (قوله فخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنع ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق  
 التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه  
 مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولها تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه انه لو تبرع لرجل بشئ  
 ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد  
 كثير اربع الزوجين يبعث اليها متاعا وتبعث له أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها  
 أيضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما  
 الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا الوهبه شأ على أن يعرضه عنه شيئا معيناً فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة  
 المشروطة فانهم (قوله استويا وزنا) أما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لرب الفضل لعدم الفائدة وقوله  
 وضعة خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيراً والآخر صغيراً أو أحدهما اسوداً والآخر  
 ابيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيراً بدرهم صغيراً ودرهما جيداً  
 بدهم رديء جازلان لهما فيه غرضاً صحيحاً أما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض  
 المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابواجد اه (قوله ولا مقايضة احد  
 الشريكين) أي المستويين والمتبادلين من التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما أما لو كانت حصة كل منهما  
 مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لانه قد يكون رغبة كل منهما فيما في يده الآخر فهو بيع مفيد  
 بخلاف المشاعة فانهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس  
 نسيئة وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله ويكون) أي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير  
 الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكراً راتاً (قوله وهما ركنه) ظاهره أن الضمير  
 للإيجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول الجرو في البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو  
 معنى ما في الفتح من أن ركنه الإيجاب والقبول اذ الان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه  
 الفعل الدال على الرضى يتبادل المالكين من قول او فعل اه وأراد بالفعل أولاً ما يشمل فعل الانسان وبالفعل  
 ثانياً غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينافي الرضى كإكراه وظاهر كلام المصنف  
 أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عينه واذا أرجعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه  
 مخصوص لا يرد ذلك وكذا اذا اراد بالبيع حكمه وهو الملك وهما أبحاث رائقة مذكورة في النهر (قوله  
 وشرطه اهلية المتعاقدين) أي بكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحزنية وذكر في البحر أن شرائط البيع  
 اربعة انواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالأول اربعة انواع في العاقد وفي نفس العتد وفي مكانه وفي  
 المعقود عليه فشرائط العائد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين  
 الا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه  
 البلوغ ولا الحزنية فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفاً ولغيره نافذاً ولا الاسلام والطلاق والعفو وشرط  
 العقد اثنان أيضاً موافقة الإيجاب للقبول فلا قبيل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بيعه لم ينعقد  
 الا في الشفعة بأن باع عبداً وعقاراً فطلب الشفع العتار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد  
 وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه موجوداً ما لا يستقوماً بما لو كافي نفسه وكون المالك للبائع فيما  
 يبيعه لنفسه وكونه مقدوراً للتسليم فلم ينعقد بيع المعدرم وماله خطر العدم كالحمل والبن في الضرع والتمر قبل  
 ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمدير وأم الولاد والمكاتب ومعق البعوض والميتة والدم  
 ولا يبيع الحر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبر لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلال وفي  
 ارض بمالوكه والماء في نهر أو بئر أو ضيق والخطب والحشيش قبل الاكراز ولا يبيع ما ليس بمالوكه وان ملكه  
 بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم خين قيمته وبيع الفضولي فانه منعقد وقوف وبيع الوكيل فانه

(مخصوص) أي بإيجاب أو تعاط  
 يخرج التبرع من الجانبين والهبة  
 بشرط العوض وخرج بمفيد  
 ما لا يفيد فلا يبيع درهم  
 بدرهم استويا وزناً وصفة  
 ولا مقايضة احد الشريكين  
 خصه داره بصفة الاخر صافية  
 ولا اجارة السكنى بالسكنى  
 اشياء (ويكون بقول أو فعل  
 أما القول فالإيجاب والقبول)  
 وهما ركنه وشرطه اهلية  
 المتعاقدين

مطلب شرائط البيع انواع  
 اربعة

تأذ ولا يصح مجوز التسليم كالآتي والطير في الهواء والسمك في البحر بعد أن كان في يده فصارت شرائط  
الانقضاء أحد عشر قلت صوابه تسعة \* وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان المالك أو الولاية وأن لا يكون  
في البيع حق لغير البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا أما شرائطه فنفاذ قلت أي لم ينعقد إذا باعه لأجل  
نفسه لا لأجل ماله لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كما سيأتي في بابه والولاية أما بآبانية  
المالك كالوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع مراهون  
ومستأجر والمستأجر فسخه إن لم يعلم للمرتهن ومستأجر \* وأما الثالث وهو شرائط الصحة فنفسه وعشرون منها  
عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانقضاء المارة لأن ما لا ينعقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية  
المبيع ومعلومية الثمن بمبارفغ المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بغيره أو بحكم فلان  
وشلوه عن شرط مفسد كما سيأتي في البيع الفاسد والرضى والفائدة ففسد بيع المصكروه وشرائه وبيع  
مالاً فائده فيه وشرائه كإمتر والخاصة معلومية الأجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول  
وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وكون البدل مسمى  
في المبادلة القولية فإن سكت عنه فسد وملك بالقبض والمائلة بين البدلين في أموال الرابا والخلو عن شبهة الربا  
ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلم الثمن الأول في مراهجة وتولية وشرائه  
ووضعة \* وأما الرابع وهو شرائط لزوم بعد الانقضاء والنفاذ فخلوه من الخيارات الأربعة المشهورة وبقي  
الخيارات الأربعة في أول باب خيار الشرط فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين اهـ ملخصاً أي لأن شرائط  
الانقضاء أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين  
وهي كلها شرائط لزوم مع زيادة الخلو من الخيارات لكن بذلك نصير الجملة تسعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على  
ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانقضاء تسعة فيسقط منها اثنتان ومن شرائط الصحة اثنتان ومن شرائط لزوم  
أربعة قصير الجملة تسعة وستين نعم زاد في شروط العقود عليه إذا لم يراه الإشارة إليه أو إلى مكانه كما سيأتي  
في باب خيار الرؤية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وغن (قوله ومجمله  
المال) فيه نظراً لمن آمن أن الخمر مال مع أن يبيع باطل في حق المسلم فكان عليه إبداءه بالمعقود وهو أخص من  
المال كإمتره فإنه يخرج ما ليس بمال أصلاً كالهيئة والدم وما كان مالا غير متقوم كأن خمر فإن ذلك غير محل للبيع  
(قوله وحكمه ثبوت المالك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم  
المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لوعقار واعتق  
المبيع لو محرراً من البائع بجر وصوابه من المشتري (قوله وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم) حقه  
أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فإنه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمر معاشه أحسن  
أحكام ولا يتم ذلك إلا بالبيع والشراء إذ لا يتدرا أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لأنه إذا اشتغل بجرث  
الأرض وبذر القمح وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتدريبه وتنظيفه وطيئته وبغته لم يقدر على أن  
يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس ومسكن  
فاضطر إلى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذه بالقهر أو بالسؤال أن أمكن والأقاتل صاحبه عليه ولا يتم  
مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كإبيع بعد النداء في  
الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن يشر بها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر إليه (قوله والسنة)  
فأنه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقترأ أصحابه على ذلك أيضاً (قوله والقياس) عبارة البحر والمعقول  
اهـ ح لأنه أمر ضروري يجزم العقل بثبوته كإثبات الأمور الضرورية المتوقف عليها انتظام معاشه وبقائه  
فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه الفاء الفصيحة وهي الفصححة عن شرط مقدراً أي إذا أردت معرفة الإيجاب  
والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا إثبات الفعل الخاص الدال على  
الرضى الواقع أولاً سواء وقع من البائع أو من المشتري كأن يبتدئ المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف  
والقبول الفعل الثاني والأفعل منهما إيجاب أي إثبات فسمى الثاني بالقبول تمييزاً له عن الإثبات الأول ولأنه يقع  
قبولاً ورضى بفعل الأول اهـ (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالفاء فهو تفرع على تعريف

ومجمله المال وحكمه ثبوت  
الملك وحكمته نظام بقاء المعاش  
والعالم وصفته مباح مكروه حرام  
واجب وثبوته بالكتاب والسنة  
والاجماع والقياس (فالإيجاب)  
هو (ما يذكر) أولاً (من كلام)  
أحد المتعاقدين والقبول

الايجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الايجاب ما ذكر أو لا علم أن الايجاب هو ما ذكرنا من كلام احدهما  
افاده ط (قوله ما ذكرنا من الاخر) أي من العاقد الاخر والتعبيد كرايشل الفعل وعرفه في  
الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لانه اعم من اللفظ فان من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فاكله ثم  
البيع واكلة حلال والركوب والبس بعد قول البائع اركب باجمائة والبسه بكذا رضى بالبيع وكذا اذا قال  
بعثك بالثوب فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطى فانه ليس فيه ايجاب بل قبض بعدمعرفة  
الثلث فقط فني جعل الاخير من صور التعاطى كالفعل بعثهم نظير اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام  
القبول وعليه تعريف القبول بالقول لكونه الاصل (قوله الدال على التراضي) الاولى أن يقول  
الرضي كما عبر به في الفتح والبحر لان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح  
(قوله قيده اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارة عن راض منكم (قوله وبيان البيع  
الشرعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضا فانه لا يفهم من باع زيد عبده لغة الا انه  
استبدله بالتراضي اه ونقل مثله التهستاني عن اكرام الكفاية والكرمانى وقال وعليه يدل كلام الراغب  
خلافا للشيخ الاسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قدما أن بيع المكره فاسد موقوف على اجازة البائع  
وأن البيع المعترف بشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكنز البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير  
مريض لانه يخرج بيع المكره مع انه داخل وأوجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيده اقتداء بالآية أي  
للاحتراز لكن قوله وبيان البيع الشرعي ان أراد به البيع المقابل للغوي يرد عليه ما علمته من اعتبار  
التراضي في البيع اللغوي وانه لا يعتبر في البيع الشرعي اذ لو كان جزء مفهومه لمزم أن يكون بيع المكره باطلا  
فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كإقته مناه عن الفتح وان اراد بالشرعي الخالي عن  
الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره  
في عبارة الكنز حيث جعل فيها التراضي قيده في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره  
صفة للايجاب فهو بيان للواقع فان الاصل فيه أن يكون دليلا على الرضى ولكن لا يلزم منه وجود الرضى حقيقة  
فلا يخرج به بيع المكره تامل (قوله ولم ينعقد مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو  
أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلا باختياره ورضاه لكن  
لا يختار ثبوت الحكم ولا برضاه والاختيار هو القصد الى الشئ وارا دته والرضى هو اثاره واستحسانه فالمكره  
على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى لعباده  
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط لتحقيق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحا باللسان مثل  
أن يقول اني أبيع حازلا ولا يكتفي بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في العقد فيكون أن تكون المواضعة سابقة  
على العقد فان تواضعا على الهزل بأصل البيع أي توافقا على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدها  
وانتقيا على البناء أي على انهما لم يرفعا الهزل ولم يرجعا عنه فالبيع منعقد لصدوره من أهله في محله لكن  
يفسد البيع لعدم الرضى بحكمه فصار كالبائع بشرط الخيار أريد الكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى  
لو اعتقه المشتري لا ينفذ عقته هكذا ذكرنا وينبغي أن يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض  
وأما الفاسد فحكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختارا راضيا بحكمه أما عند عدم الرضى به فلا اه منار  
وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم  
من انه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الآن يحمل على نفي الانعقاد  
الصحيح او يقتضى على البحث الذي ذكره بقوله وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والقنية بأنه بيع باطل  
وبه يتأيد ما يجنبه في شرح المنار وكثيرا ما يطلقون الفاسد على الباطل كما استعرفه في بابيه لكن يرد على بطلانه انها  
لو أجازاه جاز والباطل لا تلحقه الاجازة وأن الباطل ما ليس منعقدا أصلا والفاسد ما كان منعقدا بأصله  
لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك أجاب بعض العلماء بحمل ما في الخاتمة  
على أن المراد بالبطال الفساد كما في حاشية الجوى وتامه فيها قلت وهذا اولى لموافقة لما في كتب الاصول  
من انه فاسد وأما عدم افادته الملك بالقبض فلكونه اشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يملك بالقبض ولذا

قوله علم أن الايجاب الخ  
هكذا بخطه وصوابه علم أن  
القبول الخ كما هو ظاهر اه  
مصححه  
مطلب القبول قد يكون  
بالفعل وليس من صور التعاطى

ما ذكرنا من الاخر  
سواء كان بعث أو اشتريت  
قديده  
(الدال على التراضي)  
اقتداء بالآية وبيان البيع  
الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكره  
وان انعقد ولم ينعقد مع الهزل  
لعدم الرضى بحكمه مع هذا

مطلب في حكم البيع  
مع الهزل



قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملك في بيع الهائل كما في الاصول  
 الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط  
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به اه و ذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها  
 المصنف متنا في الاكره (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفين الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه  
 اقلا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في القهستاني الخ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية (قوله كما  
 قالوا في السلام) أي لوردة على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف  
 الاول حيث قيد بكونه اقلا ولا يعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لم يطل صار الثاني اقلا  
 في التحقيق على أن كلامنا من الايجابين اول بالنسبة الى القبول افاده ط (قوله تكرر الايجاب) أي قبل  
 القبول (قوله مبطل للاول) وينصرف القبول الى الايجاب الثاني ويكون يعا بالثمن الاول بجر وصوابه  
 بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم مما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره  
 في البحر وقد اعترض البيرى على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الوالوجي ذكر الطلاق أيضا وذكر  
 أنه روى عن أبي يوسف أنهما كالبيع وأن ما روى عن محمد أصبح اه وفي البيرى أيضا عن الذخيرة قال لغيره  
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون  
 يعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبدك أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه  
 المالا والفرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى  
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري بعمل رجوعه واذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف  
 القبول الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك  
 لا يعمل رجوعه لان ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فبقي كل من الايجاب  
 الاول والثاني فانصرف القبول اليهما اه (قوله وسيجيء في الصلح) قال الشارح هنالك الاصل أن كل عقد  
 أعده فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والاجارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام  
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لان العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكرار غير تكرار الايجاب  
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التارخانية قال بعثك عبدي هذا بألف درهم  
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون يعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا  
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس او في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت  
 بنقود الثاني وينسخ الاول وكذا الوبايع يجنس الثمن الاول بأقل أو بأكثر فتجوز أن يبيعه منه عشرة ثم باعه تسعة  
 أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينقذ الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا امثال لتكرار الايجاب فقط ومثال  
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان بثل الثمن الاول كما علمت لانه سدى أي لا فائدة فيه (قوله  
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم  
 اصطالحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول كالبيع يرى عن الاختلاصة عن المتقي قلت الفلأمر  
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الارادة ختافا للمناسج حل الصلح  
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان بثل العوض الاول بقربة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه  
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه الا اذا جدد  
 للزيادة في المهر كما في القضية بحر قلت لكن قد متنا في اوائل باب المهر عن البرازية أن عدم اللزوم اذا جدد العقد  
 للاحتياط وقد متنا أيضا عن الكافي لوزن وجهها في الدر بألف ثم في العلانية بالفلين ظاهر المنصوص في الاصل انه  
 يلزمه عنده الانسان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغو فليغومافيه  
 وعند الامام أن الثاني وان لغا لا يلغومافيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هنالك أن هذا اذا لم يشهد على أن  
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب  
 كلا المهرين وأن قاضي خان افق بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق  
 الجمهور الزوم بحمل كلاه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ

ورد على التعريفين ما في  
 التارخانية لو خرجا معا صح  
 البيع لكن في القهستاني  
 لو كانا معا لم ينعقد كما قالوا في  
 السلام وعلى الاول ما في  
 الاشياء تكرر الايجاب مبطل  
 للاول الا في عتق وطلاق على  
 مال وسيجيء في الصلح وفي  
 المنظومة المحببة  
 وكل عقد بعد عقد جدد  
 فأبطل الثاني لانه سدى  
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا  
 كذا النكاح ما عدا امثالا

بظاهر لفظه الآن يشهد على الهزل اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم  
الزيادة وحسنه فغنى كون الثاني لغوا انه لا يفسخ الاول به (قوله ما عدا مسائلا) استثناء من قوله  
فأبطل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء اطلقه في جامع  
الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني أصغر عن الأول أو أقل أو يجنس آخر والا فلا يصح اه قلت  
فعلى ما في القنية لا فرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد في البحر حيث قال واذ اعتددا لايجاب والقبول  
انعتد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بأزيد من الاول أو أنقص وان كان مثله لم يفسخ الاول واختلفوا  
فما اذا كان الثاني فاسدا هل يتضمن فسخ الاول اه قال في النهر ومقتضى النظر أن الاول لا يفسخ اه  
لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بأنه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فإنه يتضمن  
فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة عشرة وتقاضاهم اشتراه منه بتسعة وعله البرازي بأن الفاسد  
ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه وعلى ملخصا (قوله كذا كفالة) قال في الخاتمة الكفيل بالنفس اذا أعطى  
الطالب كفيل بنفسه خات الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوصيات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره  
بعض الافاضل قال وأشار بجواز اعتدها الى أن المكفول له لو أخذ من الاصيل كفيل آخر بعد الاول لم يبرأ  
الاول كذا في الخاتمة حاشية السيد أبي السعود على الاشياء (تنبيه) زاد في الاشياء ان الاجارة بعد  
الاجارة من المستأجر الاول فسخ الاول كافي البرازية وقال في البحر وينبغي أن المدة اذا اتحدت فيهما واتحد  
الاجران لا تصح الثانية كالبيع (قوله اذ المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في  
الحقيقة اذن أى حين كثررت انما هو زيادة التوثق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايهما أراد (قوله  
وهما عبارة الخ) أى الايجاب والقبول معبر بهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعي وينبغي بكل لفظ ينبي عن  
التحقيق كعبت واشترت ورضيت أو أعطيتك أو خذ بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله  
وتخوذ لك من الافعال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وينبغي بيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت  
او ان اعجبك أو وافقك فقال اعجبني أو وافقني وأما ان أدت الى الثمن فقد بعته فان أدت في المجلس صح ويصح  
الايجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه ونعقة بلفظ الرد بجرع عن التارخانية قلت وعبارتها  
ولو قال ارد عليك هذه الامة بخمسين دينارا وقبل الاخرت البيع اه وفي البحر ويصح الايجاب بلفظ  
الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وتمامه فيه قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضمنا فاذا قال  
ضممتك هذه الثمار بكذا وقبل الاخر ينبغي أن يصح وكذا نعار فوافي بيع احد الشريكين في الدواب لشريكه  
الاخر لفظ المقاصرة فيقول قاضرتك بكذا ومرة بعته حتى من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الاخر صح  
لانها من ألفاظ التملك عرفا (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا ينبغي بالاشارة بالأس ويدل عليه ما في  
الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فضولي باع مال غيره فبلغه فبكت متأتلا فقال ثالث هل  
اذنت لي في الاجارة فقال نعم فأجازه بنقد ولو حرل رأسه بنعم فلا لأن تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه  
لكن قد يقال اذا قال له يعني كذا بكذا فأشار برأسه نعم فقال الاخر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون  
يبعا بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده  
ولو من احدهما هذا ما ظهروا وفي الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن منعقل اللسان لم تعتبر اشارته الا في  
اربع الكفر والاسلام والنسب والاقناء الخ (قوله أو حالين) بتخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو  
الصادر بلفظين ماضيين ط عن المخ وكذا الماضي فيما لو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج  
اليها وان كان حقيقة الحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازا بجرع عن البدائع  
(قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينو شيئا ط (قوله الحال) أى ولا يستعملونه  
للوعد والاستقبال ط (قوله) فكالماضي فلا يحتاج الى التية بجر ط (قوله وكأبيك الآن) عطف  
على المستثنى اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمتية الحال فالتمس بجر به أولى ط (قوله وأما المتمحض  
للاستقبال) كلفرون بالسنين وسوف ط (قوله فكالامر) بان قال المشتري يعني هذا الثوب بكذا فيقول  
بعث أو يقول البائع اشتره مني بكذا فيقول اشترته (قوله لا يصح أصلا) أى سواء نوى بذلك الحال أولا

منها الشراء بعد الشراء صحوا  
كذا كفالة على ما سترحو  
اذ المراد صاح في المحقق  
منها اذ زيادة التوثق  
وهما عبارة عن كل لفظين  
ينشان عن معنى التملك والتبليك  
ماضيين كعبت واشترت  
(أو حالين) كما صار عين لم يقرنا  
بسوف والسين كما يعك فيقول  
اشترته أو أحدهما ماض  
والآخر حال (و) لكن  
لا يحتاج الاول الى نية بخلاف  
الثاني فان نوى به الايجاب  
للحال صح على الاصح والا لا  
الا اذا استعملوا الحال كاهل  
خوارزم فكما لماضي وكأبيك  
الآن لتمحيص الحال وأما  
التمحض للاستقبال فكالامر  
لا يصح أصلا

قوله عن لفظين هكذا بخطه  
والذي في نسخ الشارح عن كل  
لفظين اه

يصكون الامر متحفظا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسین أو سوف (قوله كنهذ بكذا الخ) قال  
في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعنى الامر بالاخذ يستدعى سابقة البيع فكان كالماضى  
الا أن استدعاء الماضى سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذ سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال  
بعتك عبدى هذا بألف فقال فهو حر عتق ويثبت اشترت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلا فاء لا يعنى (قوله  
كوجه وفرج) بأن قال بعتك وجه هذا العبد أوفرج هذه الامة لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل  
الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل انظرن الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول  
سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يصكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في  
الولو الحية ويكون ايجابا أيضا قال في البحر لو قال اتيتك عبدك هذا بألف فقال نعم فقال أخذته فهو بيع لازم  
فوقعت تلكه نعم ايجابا وكذا انتفع قبولاً فيما لو قال اشترت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله  
لكن في الولو الحية الخ) ومثله ما في التتارخانية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع  
ولو قال نعم لا يكون معاود كرى فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشترت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع  
قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صحيح في انه لا يكون قبولاً من  
المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري اشترت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشترت منى والشراء  
يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في تأمله (قوله وفي النفسه الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون  
ايجابا أيضا كما كتبنا عليه وعبارتها كما في البحر كل بعث منى بكذا أو هل اشترت منى بكذا الخ وظاهره أن  
نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله أخذته أو رضيت  
ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما نقلناه سابقاً عن الفتح (قوله ولو قال بعته الخ) المناسب ذكر هذا  
القرع عقب قوله لا إلا اذا كان بكافة أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر  
من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ برضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أى  
بل يطل ح (قوله شطرا للعقد) المراد به ايجاب الصادر أولاً (قوله فيه) أى البيع احتراز عن  
الطلع والعتق كما يأتي (قوله فبلغه) أى من غير أن يأمر احداً بتبلغه كما في الخلاصة أما لو أمر احداً فبلغه  
وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفاً (قوله الا اذا كان بكافة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب  
أما بعد فقد بعث عبدى فلا ناسك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشترت ثم البيع بينهما وصورة  
الارسل أن يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب  
الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا ههنا في الاجارة والهبة والكتابة جبر  
قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشترت عبدك فلا ناسك فاكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع  
كما في التتارخانية (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أى بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب  
وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة السرخسي  
في كتاب النكاح من مبسوطه كما يعقد النكاح بالكتابة ينعقد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضا وذكر  
شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضرا فخطبها  
بالنكاح فلم يجز في مجلس الخطاب ثم أجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت  
الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذى قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود  
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب بصح النكاح لان الغائب انما صار خطبا لها بالكتاب والكتاب باق في المجلس  
الثانى فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثانى بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر  
في مجلس آخر فماذا كان حاضرا فانما صار خطبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يلقى الى المجلس الثانى  
وانما سمع الشهود في المجلس الثانى احد شطرى العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول  
يكون مجزئ خبطة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب  
ثانيا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خطبها به ثانيا وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وهما عبارتان الخ هكذا  
بخطه بالتثنية والذي تقدم  
وهما عبارة بالافراد اه

الا الامر اذا دل على الحال  
كنهذ بكذا فقال اخذت  
اورضيت صح بطريق الاقتضاء  
فليقتل (ويصح اضافته الى عضو  
يصح اضافة العتق اليه) كوجه  
وفرج (والالا) كظهوره وبيان  
(و) كل ما دل على معنى بعث  
واشترت نحو (قد فعلت ونعم  
وهات النش) وهو كقولك  
او فداك أو خذته (قبول) لكن  
في الولو الحية ان بدأ البائع فقبل  
المشتري نعم لم ينعقد لانه ليس  
بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب  
وفي القضية نعم بعد البيع ان نقصد  
كل بعث منى بكذا بيع ان نقصد  
الثنى لان التقيد دليل على  
ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه  
غيره جاز فليقتل (على  
شطرا للعقد فيه) أى البيع (على  
قبول غائب) فلو قال بعث فلانا  
الغائب فبلغه فقبل لم ينعقد  
(انتفاقا) الا اذا كان بكافة  
أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكاتب فإذا قبل المكتوب  
 إليه في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان بكتابة أو رسالة نعم  
 بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فإنه لما كتب بعثك لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على  
 قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب  
 إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنح ثم في كل  
 موضع لا يتوقف شطر العقد فإنه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي  
 كل موضع يتوقف كالتخلع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه عينا من جانب الزوج  
 والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ (قوله لأنه عين) أي من جانب الزوج والمولى وذلك أن  
 العين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والتخلع والعق تعليق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من  
 جانب المرأة والعبد معاوضة حيث كان عينا من جانب الزوج والمولى استنع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله  
 وأما الفعل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول قاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح  
 والمصباح وهو أنما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسى  
 أى حيث قال إن حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من  
 الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاوضة وهى مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قد مر من  
 أنه لو قال بعثك بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلافا لمن جعده منه  
 فإن التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خسيس ونفيس) النفيس ما كثر ثمنه كالعبد  
 والخسيس ما قل ثمنه كالخيز ومنهم من حد النفيس بنصاب السرقة فأكثر والخسيس بما دونه والاطلاق  
 هو المعتقد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعتقد ثم ذكر في شمول التعاطى للخسيس  
 والنفيس فقال وهو الصحيح المعتقد (قوله خلافا للكرخى) فإنه قال لا ينعقد إلا في الخسيس ط عن  
 القهستانى وما فى الحاوى القدسي من أن هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو التعاطى  
 من أخذ الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع  
 الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فإن البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع  
 أحدهما بعده أجبره القاضي وهذا فيما ثمنه غير معلوم أما الخيز والعلم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر  
 والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القنية  
 دفع إلى بائع الخطئة خمسة دنانير ليأخذ منه خطئة وقال له بكم تبعها فقال مائة دينار فسكت المشتري  
 ثم طلب منه الخطئة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ  
 الخطئة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل  
 أحدها الاتفاق بالتعاطى الثانية الاتفاق في الخسيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الاتفاق به من جانب  
 واحد الرابعة كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة أنه ينعقد به  
 ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم ينعقد) أى وإن كان يعلم عادة السوق  
 أن البائع إذا لم يرض بزيادة الثمن أو يسترد المتاع والى يكون راضيا به ويصح خلقه لا عظميا تطيبا لقلب المشتري  
 فإنه مع هذا لا يصح البيع قنية (قوله كالوكان) أى البيع بالتعاطى بعد عقد فاسد وعبرة الخلاصة  
 اشترى رجل من وسائد وسائد ووجوه الطنافس وهى غير منسوجة بعد ولم يضر به أجل لم يجز فلوننج  
 الوسائد ووجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصح هذا يبيع بالتعاطى لأنهما يسلان بحكم ذلك البيع السابق  
 وأنه وقع باطلا اهـ وعبرة البرازية والتعاطى إنما يكون يباعا إذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما  
 إذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا ينعقد بهما البيع قبل مشاركة الفاسد) يتفرع عليه ما فى الثانية لو اشترى  
 ثوبا شرا فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعته نوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا  
 على ما كان قبل من البيع الفاسد فإن كانا تاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن فى النهاية والفتح  
 وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير درهم الخ البيع بالرقم فاسد لأن فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطى

(كما) لا يتوقف (في النكاح  
 على الاظهر) خلافا للثاني فله  
 الرجوع لأنه عقد معاوضة  
 بخلاف الخلع والعق على مال  
 حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع  
 لأنه عين نهاية (وأما الفعل  
 فالتعاطى) وهو التناول قاموس  
 (في خسيس ونفيس) خلافا  
 للكرخى (ولو) التعاطى  
 (من أحد الجانبين على الأصح)  
 فتح وبه يفتى فيض (إذا لم يصح  
 معه) مع التعاطى (بعد الرضى)  
 فلو دفع الدراهم وأخذ البطاخي  
 والبائع يقول لا أعطيها بهما لم  
 ينعقد كما لو كان بعد عقد فاسد  
 خلاصة وبرازية وصح في  
 البحر بأن الإيجاب والقبول  
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما  
 البيع قبل مشاركة الفاسد

تمكنت في سلب العقد وهي جناية الثمن برقم لا يعمله المشتري فنصار بجزلة القمار وعن هذا قال شمس الأئمة  
 الحلواني وان علم بالرقم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جائز ولكن ان كان البائع دافعا على الرضى فرضى به  
 المشتري نعتد بينهما عند التراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطى والمراد واحد وسبأنى أيضا في باب البيع  
 الفاسد أن بيع الابن لا يصح وانه لو باعه ثم عاد وسلبه يتم البيع في رواية وتظاهر الرواية انه لا يتم قال في البحر  
 حنا وأولوا الرواية الاولى بأنه نعتد به بالتعاطى اه وتظاهر هذا عدم اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على  
 بعد يجعل الاشتراط على ما اذا كان التعاطى بعد المجلس أمافيه فلا يشترط كما خنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر  
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاركة أما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه فتحصل المتاركة ضمنا تاملا ويحتل  
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ هذا وما ذكره  
 عن الحلواني في البيع بالرقم حرم بخلافه في الهندية آخر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كابتداء  
 العقد ويصير كئاخير القبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح حنا ايضا (قوله في بيع التعاطى بالاولى الخ)  
 ماخوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطى بالاولى وهو صريح في الخلاصة والبرازية ان التعاطى بعد عقد فاسد  
 أو باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه اي من أن  
 عدم الاعتقاد قبل متاركة الاول وهو معنى قول الشارح فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومراوده بما  
 في الخلاصة ما قدمه من قوله كالمو كان بعد عقد فاسد وتقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل  
 متاركة الاول فقيده الشارح به تبعا للبحر فلا يخالف كلام غيره فافهم (قوله وتعلمه في الاشياء من الفوائد)  
 اي في آخر الفتح الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلهذا اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضع  
 او ما اشبه هذه المسألة مما تفرع على الاصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح)  
 فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل  
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سذكه عند الكلام على بيع الفمرة البارزة (قوله فتحتر ثلاثة  
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطى في مواضع فصوره في موضع بالايعطاء  
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعطاء من أحدهما ففهم البعض انه يكفي به  
 وصورة في موضع تسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجزع الذخيرة ط (قوله وحررنا في  
 شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطى أيضا من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا  
 الاجارة كافي العمادية وكذا الصرف كافي التهر مستدلا عليه بما في التارخانية اشترى عبدا بألف درهم  
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدراهم وعلى قول  
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نه عليها اه (تتمة) طالب مدونه بعث اليه شعيرا قدرا  
 معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر له ما معلوم كان يباعا وان لم يعلمه فلا ومن بيع التعاطى تسليم المشتري  
 ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أنكر  
 التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطوها وكان يباعا بالتعاطى وعن  
 أبي يوسف لو قال للخياط ليست هذه بطايتي فحلف الخياط انها هي وسعه أخذها وينبغي تقييده بما اذا كانت العين  
 للدافع ومنه لو ردها بجوار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كافي الفتح وعلى هذا فلا بد  
 من الرضى في جارية الودبعة والبطانة وتعلمه في البحر (قوله ما يستجزة الانسان الخ) ذكر في البحر أن  
 من شرائط المعتقد عليه أن يكون موجودا فلم نعتد بيع المعلوم ثم قال ومما تاسخو فيه وأخرجوه عن هذه  
 القاعدة ما في القضية الاشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كاهو العادة من غير بيع كالعهدس والملح  
 والزيت ونحوها ثم اشتراها بعدما انعدمت صح اه فيجوز بيع المعلوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا  
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفا تسهلا لا مراما ودفع اللرج كاهو العادة وفيه  
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء حموى وفيه أيضا أن ضمان المثلث بالمثل لا بالقيمة والقيمتان  
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسن ويمكن تحريم بيعها على فرض الاعيان  
 ويكون ضمانها بالثمن استحسانا وكذا حل الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الانتفاع به وان

في بيع التعاطى بالاولى وعليه  
 ويحمل ما في الخلاصة وغيرها  
 على ذلك وتعلمه في الاشياء من  
 الفوائد اذا بطل المتضمن بطل  
 المتضمن والمبني على الفاسد  
 فاسد (وقيل لا بد) في التعاطى  
 فاسد (من الاعطاء من الجانبين وعليه  
 الاكثر) قاله الطرسوسي  
 واختاره البرازي وأفتى به  
 الحلواني وأكثى الكرمانى  
 الحلواني مع بيان الثمن  
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن  
 فتحتر ثلاثة أقوال وقد علمت  
 المقتضى به وحررنا في شرح الملتقى  
 صحة الاقالة والاجارة والصرف  
 بالتعاطى فليحفظ (فروع)  
 ما يستجزة الانسان من البائع  
 اذا حاسبه على أمانها بعد  
 استهلاكها اجاز استحسانا \*

مطاب في بيع الاستحسان

ملكك بالقبض وخزجه في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يباع بالتعاطي وأنه لا يحتاج في مثله إلى بيان الثمن لأنه معلوم اه واعترضه الجوى بأن اثمان هذه تختلف فمضى إلى المنازعة اه قلت ما في النهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كذا أخذت انعتدي ببعائه بمثله المعلوم قال في الولو الحية دفع دراهم إلى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أسنان فابيع فاسد وما أكل فهو مكروه لأنه اشترى خبزاً غير مشار إليه فكان البيع مجهولاً ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أسنان ولم يقل في الاستداء اشترت منك يجوز وهذا لاجل أن كان نيته وقت الدفع الشراء لأنه بمجرد النية لا ينقصد البيع وانما ينقصد البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فباعتقد البيع صحيحاً اه قلت ووجهه أن غن الخبز معلوم فإذا انعتد ببعائه بالتعاطي وقت الأخذ مع دفع الثمن قبله فكذا إذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان غنّه معلوماً وقت الأخذ مثل الخبز واللحم أما إذا كان غنّه مجهولاً فإنه وقت الأخذ لا ينقصد ببعائه بالتعاطي بل حالة الثمن فإذا انصرف فيه الأخذ وقد دفعه البائع برضاه بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينقصد ببعائه وان كان على نية البيع لما علت من أن البيع لا ينقصد بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله أو بقلته فإذا أوفى على شيء بدل المثل أو القيمة برئت ذمته الأخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه إذا كان قيمياً فان قرض القيمي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحساناً كقرض الخبز والخميرة ويمكن تخريجه على الهبة بشرط العوض أو على المقبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في غن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعدس وما أشبهه وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الأخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه غن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الأخذ لأنه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله ببيع البراءات) بيع براءة وهي الأوراق التي يكتبها كاتب الديوان على العاملين على البلاد بخط كطاء أو على الكارين بقدر ما عليهم وسميت براءة لأنه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع خطوط الامية) بالخاء المهملة والطاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أي فإنه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فإنه لا يخلو اما ان باع ما فيه أو عين الخط لا وجه للاول لأنه يبيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاه أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بخطوط الامية ما كان قائماً في يد المولى من نحو خبر أو حنطة قد استحقته الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بوجود (قوله غنة) أي هنالك أي في مسألة بيع خطوط الامية وأشار إليها بالبعد لان الكلام كان في بيع البراءات ولذا أشار إليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندی) أي اذا باع الشعر المعين لعاف دابته من حاشية السيد أبي السعود (قوله وتعقبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستحجار وما بعد ما حيث قال أقول الظاهر أن ما في القنية ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يباع بالتعاطي ولا يحتاج في مثله إلى بيان الثمن لأنه معلوم كما سيأتي وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأنى يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القنية اذا كان مخالفاً للقواعد لا التفات اليه ما لم بعضه نقل من غيره اه وقد منا الكلام على بيع الاستحجار وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لأنه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرازها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغنيين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث حتى الرهن والرذ العيب بخلاف الضعيف كالثقة وخيار الشرط كما في الفتح وعن هذا بحث في البحر هنالك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد احراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد مناهنا ذلك أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارح الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يمتنع ان يمتنع قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وأفتى المصنف

بيع البراءات التي يكتبها  
الديوان على العمال لا يصح  
بخلاف بيع خطوط الامية  
لان مال الوقف قائم غنة ولا كذلك  
هنا اشياء وقنية ومفادها  
يجوز للمستحق بيع خبزه قبل  
قبضه من المشرف بخلاف  
الجندی بحر وتعقبه في  
النهر وأفتى المصنف بطلان  
بيع الجامكية لما في الاشياء  
بيع الدين انما يجوز من المديون

## مطلب في بيع الجامكية

(الح) تأييد لكلام النهر وصبرة المصنف في فتاواه مسئ عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى دراهم مجبلة قبل أن يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكيتك التي قدرها كذا بكذا انتص من حقه في الجامكية فيقول له بعك فويل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا ذكر لا يصح قال مولانا في فتاواه وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وجهه جاز اهـ (قوله وفيها) الظاهر أن النية للقبض ويحتل عوده لفتاوى المصنف المنقومة من أفق وأما خبر وفيها الاتية فلا شبهة اهـ ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك قال في البدائع الحقوق المجردة لا تحتل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا يقتضي بالتلاف قال في شرح الزيارات للسرخسي وتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا فوت حتامه كدافانه يلحق بتفويت حقيقة الملك في حق الضمان متى المرتين ولذا لا يقتضي بالتلاف شيء من الغنية أو وطء جارية منها قبل الاراز لان الثالث مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الاراز ابدال الاسلام ولو قبل القصة يضمن لتفويت حقيقة الملك ويجب عليه القصة في قتله عبد من الغنية بعد الاراز في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله لتفويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذا تحصل حقيقة الملك الا بعد القصة كما مر (قوله كحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بما لم يملك ولو صلح الخيرة بما لم يملكه بطل ولا شيء لهما ولو صلح احدهما زوجيه بما لم يملكه بطل ولا شيء لهما وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكنيل بالنفس اذا صلح المكفول له بما لم يملك ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اهـ (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وفتاة ورواية ولا على وجه البيع أيضا لان بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر بثبوته في حق جواز الاعتياض عنه اهـ أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع التردد اهـ وفي محل آخر منه ولا يصح مقيد الانه لما كان مشتركا كان متعارضا اهـ يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حائك عزلا على أن يسجبه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم اقترحوا جواز اجارة الحائك للعرف وبه أفق أبو علي النسفي أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص اهـ فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخا للنص ولا مقيدا له ولا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مر أيضا أن العرف العام يصلح مقيدا ولذا نقل البيهقي في مسألة الحائك المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعانه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كايما فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتى بالحل اهـ قلت وبه ظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وعمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا المحمأة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه في حق جواز النزول عن الوظائف بما لم يملكه) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للنزول شيء يعتد به عليه ولكن العلماء والحاكم مشوا ذلك للضرورة واشتروا امضاء الناظر لتلايق فيه نزاع اهـ ملخصا من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر الجوى أن العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يجوز أن يصحكم بصفة النزول عن الوظائف الدينية قياسا على نزول المرأة قسمها صاحبها لان كلامها مجزى اسقاط اهـ قلت وقد سألني الوقف عن البحر أن المتولى عزل نفسه عند القاضى وأن من عزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظر أو غيره وانه لا يعزل بمجرد عزل نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروغ له لولا خلاؤه

مطلب لا يجوز الاعتياض  
عن الحقوق المجردة  
وفيها وفي الاشياء لا يجوز  
الاعتياض عن الحقوق المجردة  
كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز  
الاعتياض عن الوظائف  
بالاوقاف وفيها آخر بحث  
تعارض العرف مع النية  
المذهب عدم اعتبار العرف  
الخاص لكن أفق كثير  
باعتباره وعليه في حق جواز  
النزول عن الوظائف بما لم  
يملك في الاعتياض عن  
الوظائف والنزول عنها

مطلب في العرف الخاص  
والعام

مطلب في النزول عن الوظائف  
بما لم يملك

لا يلزم القاضي تقريره ولو أخلوا بأنه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا ينبغي ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه  
 أي ما فيه من شبهة الاعتياض عن مجرد الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال  
 الجوى وقد استخرج شيخ مشايخنا نور الدين على المقدسي صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر  
 من فرع في مبسوط السرخسي وهو أن العبد الموصى برقبته للنجس وبخدمته لاخر لوقطع طرفه أو شيع  
 موضحة فأدى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر بخدمه أو يضم اليه عن العبد بعد  
 بيعه فيشتري به عبديته ومقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يبع وان اضطلحا على قسمة الارش بينهما فنفين فلهما  
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لانه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط  
 لحقه به كما لو صالح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسلم العبد له اه قال فرعيان شهد هذا  
 للنزول عن الوظائف بمال اه قال الجوى فليحفظ هذا فإنه نفيس جدا اه وذ كر نحو البيري عند قول  
 الاشباه وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الخافا  
 له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالف على خمسةائة فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للعق  
 ولا ريب أن الفارغ يستحق المنزل به استحقا فإخا بالثقرير ويؤيده ما في خزائن الاكل وان مات العبد الموصى  
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه ففيه دلالة على انه لا رجوع على النازل وهذا الوجه  
 هو الذي يطمئن به القاب لتقريبه اه كلام البيري ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة  
 والقسم فإنه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقاتل أن يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق  
 فيه صلة ولا جامع بينهما فاقتراوه هو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة  
 وكذا حق الخيار في النكاح للخبرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لان  
 صاحب الحق لما رضى علم انه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا أما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على  
 وجه البر والصلح فيكون ثابتا له اصاله فيصح الصلح عنه اذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشباه من حق  
 التقصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لانه ثابت لصاحبه اصاله لا على وجه رفع الضرر عن  
 صاحبه ولا ينبغي أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه اصاله لا على وجه رفع الضرر  
 فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق التقصاص وما بعده اولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام  
 وجيه لا ينبغي على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الاشباه من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة  
 رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كما في نظائره والرشوة  
 لا تكون بحق واستدل بعضهم الجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم عن الخلافة  
 لمعاوية على عوض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قدمناه في الوقف عن الخيرية من عدم الجواز ومن أن  
 للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجرد  
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وأن عدم  
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على اطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود أنه أفتى بجواز أخذ  
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجلة فالمسألة ظنية والنظائر متشابهة والبحث فيها  
 مجال وان كان الاظهر فيها ما قلنا فالأولى ما قاله في البحر من انه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه اعلم (تنبيه)  
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الاراضي ويأتي بيانها قريبا  
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل أبقاءه على الفارغ  
 أو وجهه لغيره ما ينبغي أن ثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ بيد الفراغ لانه لم يرض بدفعه الا بمقابلته ثبوت  
 ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا أفتى في الاسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به  
 بعضهم من عدم الرجوع لان الفارغ فعل ما في وسعه وقدرته اذ لا ينبغي انه غير المقصود من الطرفين ولا سيما اذا  
 اتفق السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف  
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه اعلم (قوله ويلزم خلوا الحوائت) عبارة الاشباه اقول على اعتباره  
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوا الحوائت لازم وبصير خلوا

قوله يستحق المنزل به كذا  
 رأيته والظاهر أن يقال المنزل  
 عنه اه من خط المؤلف

ويلزم خلوا الحوائت فليس لرب  
 الحائت اخراجه ولا اجارتها  
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلوا الحوائت



في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوائث  
 الجاهلون في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منه منهم وكتب  
 ذلك بمكتوب الوقت اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيلا كتاب الكفالة ثم قال قلت وأيد في زواجر  
 الجواهر بما في واقعات الضريري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتح  
 واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أولى بخلوه أيضا وله الخيار في  
 ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء  
 ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد المجوى أقول ما نقل عن  
 واقعات الضريري من ذكر لفظة الخلو فضلا عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الاثبات من النقلة  
 كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضريري ولم يذكر فيها لفظ الخلو هذا وقد اشترت نسبة مسألة الخلو إلى  
 مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احده من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية  
 انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قبيلا للعلامة ناصر الدين اللقاني المالكي بناها على  
 العرف وخرجهما عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وان نوزع فيه وقد انتشرت قبياه في المشارق  
 والمغرب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة اللقاني انه  
 لو مات صاحب الخلو بوفيه دينه وبورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل  
 بعضهم على لزومه وصحة بيعه عندنا بما في الثانية رجل باع سكني له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت  
 كذا فظهر أنها أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكني بهذا العيب اه وللعلامة الشربلاني رسالة رد فيها  
 على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكني لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة  
 اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مراكا وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا اشترى أكثر ليس له أن يرد وفي  
 جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكني في دكان وقف فقال المتولى ما أدنت له أي للبائع بوضعها فامر أي أمر  
 المشتري بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بقرينه ولا ينقصه اه ثم نقل عن عدة  
 كتب ما يدل على أن السكني عين فاقعة في الحانوت ورد فيها أيضا على الاشباه بأن الخلو لم يقل به الامتأخر من  
 المالكية حتى ائق بصحة وقفه ولزم منه أن أوقاف المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوها على كآسهم  
 وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه جبر الحار المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن  
 صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقت وقد نصوا على أن  
 من سكن الوقت يلزمه اجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه تفويت نفع الوقت وتعطيل ما شرطه الواقف من  
 إقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصا قلت وما ذكره حق خصوصا في زماننا هذا وأما ما يتمسك به صاحب  
 الخلو من انه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقت شيئا قليلا فهو عسك باطل لان ما اخذه  
 منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقت بل  
 يجب عليه دفع اجرة مثله وان كان له فيه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يسمى في عرفنا بالكدك وهو المراد  
 من لفظ السكني المار فاذا لم يدفع أجر مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعا باذن الواقف أو أحد النظار ويرجع  
 هذا إلى مسألة الارض المحتكرة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارتها لرجل وهو  
 لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر  
 صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يترك في يده يفيد أنه أحق  
 من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس للمؤجر أن يخرج به ولا أن يأمره برفعه اذ ليس  
 في استبقائه ضرر على الوقف مع الفرق به يدفع الضرر عنه ككأما وضخنا في الوقف وعن هذا قال في جامع  
 الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء  
 بأجر المثل اه وفي الخبرية وقد صرح علماؤنا بأن لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع  
 والمستأجر في الارض بناء أو غرسا أو كسبا بالتراب باذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان  
 الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكس الارض بالتراب فيصير له

قرله يرجع على بائعه أي لان  
 البيع اذا وقع بهذا الشرط  
 يقع فاسدا والا فهو صحيح  
 فلا رجوع له على البائع بشيء  
 اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يرمي دكان الوقف ويقوم بلوازمها من ماله باذن الناظر أما مجرد وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلا يخرج اخراجها من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما أوضحناه في رسالتنا تحت بر العبارة في بيان من هو أحق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعتبر أحق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخيرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوائت وغيرها هل يصير حق الاصل صاحب الخلو ويجوز بيع سكاها وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي - يمنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه - ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء وواقعات الضرري - وما ذكرناه من مسألة الارض المحترقة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بآراء هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من مالكي - يراه أو غيره صريح ولزم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كصر ومدينة الملك فأنهم يتعاطونه وانهم فيه نفع كلي - ويضربهم نقضه واعدامه فلا يباع بعد تكرار الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري - كما مر - وما بلغني أن بعض المالكين عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اه - ملخصاً - ومن أقوى بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم يدفعها للمستولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادي - صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الخانات اخراجها ولا اجارتها لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فينتج بيجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتياجاً على الربا الخ - قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكاها بمقابلته ما دفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا في دفع للمقرض دار ليسكنها أو حمار ليركبه الى أن يستوفى قرضه انه يلزمه أجرة مثل الدار أو الحمار على أن ما يأخذ المستولى من الدراهم يتففع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الخلو أجرة المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم اللهم إلا أن يكون ما قبضه المستولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارة ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فينتج قد يقال يجوز سكاها بدون أجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصداً كما قد مناه في الوقف والله سبحانه اعلم بقي طريق معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف أو المستولى على الوجه الذي ذكرناه والى ما يتفق في مرتبة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا ينظر الى ما دفعه هو الى صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجرة هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان ما دفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرتها بغبن فاحش وانما ينظر الى ما يعود نفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة السيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمل أجرة المثل أو دونها وكذا اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزل له دراهم تسمى تصديقا فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قد مناه في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوائت الماوسكة ونحوها كالتهاوى تارة تعلق بماله حق القرار كالبناء بالخانات وتارة يتعلق بما هو أعظم من ذلك والذي يظهر أنه كخلو في الحكم يجامع وجود العرف في كل منهما ما أراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لليفصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالمتصل لا على وجه القرار كالخشب الذي يركب بالخانات لوضع عدة الحلاق مثلاً فان الاتصال وجد لكن لا على وجه القرار وكذا يصدق ان مجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن يتقرر الجدل بالعين الغير المتصلة أصلاً كالبحار والفتن جين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للعمام والشونة بالنسبة للفرن وهذا الاعتبار يكون الجدل أعظم بقى لو كان الخلو بناء أو غراساً بالارض المحترقة أو المملوكه يجري فيه حق

في بيان مشد المسكة

وفي معنى المفتي للمصنف معزيا  
للولاية عبارة في ارض بيعت  
فان بناء أو أشجار اجازوان كرابا  
أو كرى انهار او نخوة مما لم يكن  
ذلك بمال ولا بمعنى مال لم يجوز  
اتى قلت ومفاده أن يبيع  
المسكة لا يجوز وكذا رهنها وإذا  
جعلوه الآن فراغا كالوظائف  
فليحذر انتهى وسند كره في  
بيع الوفاء (وينعقد) أيضا  
(بلفظ واحد كافي بيع) القاضي  
والوصى و (الاب من طفله  
وشرائه منه) فانه لو فور شقيقته  
جعلت عبارته كعبارتين

مطلبه  
في انعقاد البيع بلفظ واحد  
من الجانبين

قوله أي يبيعه مال اليتيم من يقيم  
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع  
مخالف لما هو المنقول عن الأئمة  
المعتبرين كالنقيب أبي جعفر  
الطحاوي أحد المجتهدين في  
المسائل والقاضي أبي جعفر  
الاستروشني وغيرهما في  
احكام الصغار نقلا عن القاضي  
أبي جعفر القاضي اذا باع مال  
أحد اليتيمين من الآخر وكذا  
الاب والوصى لو فعل لا يجوز  
بالاتفاق وذكر رشيد الدين في  
فتاواه القاضي في بيع مال  
أحد الصغرين من الآخر مثل  
الوصى بخلاف الأب وفي  
الحاصل من شرح الطحاوي  
لا يجوز من الوصي بيع مال  
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز  
ذلك من الأب اذا لم يغش الغن  
اه اذا علمت ذلك ظهر لك انه  
لا وجه لاحاقه بالاب هنا ٢

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو ظاهر  
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحترق  
في مسألة الخلو فاعتبه فانه مفرد وقد أوضحنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد  
والخلو والجلد والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا لا يوجد في غير ذلك الكتاب والمجد لله الملك الوهاب  
(قوله وفي معنى المفتي الخ) أفاد به أن الخلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح بيعه (قوله جاز) ترك قيدا ذكره  
في معنى المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومثله في الغاية أي لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرابا  
أو كرى انهار) في المغرب كراب الارض كرابا قلبها للعرث من باب طلب وكريت النهر كريا حقيرته (قوله ولا بمعنى  
مال) لعل المراد به التراب المسحي كسبا وهو ما تنكبس به الارض أي تطم وتسوى فتأمل وفي ط هو  
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكالجلد على ماسلف (قوله ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز)  
لانها عبارة عن كراب الارض وكرى انهارها سميت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده  
بسيما وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أي قوة التمسك ولها أحكام مبنية على أوامر  
سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثيرا منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انما لا يورث  
وانما توجه للابن القادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلاخ لا فان لم يوجد  
فلاخذ الساكنة في القرية فان لم توجد فلا تم وزكر الشارح في خراج الدر المنقي انها تنقل للابن ولا تعطى  
البنت حصه وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطيهما صاحب التيمار لمن أراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة  
في مثل هذه الاراضي التي تحي وتفتح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطاوب فالبنات لما كان يلزم  
حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك  
فوق جمعا لیس لهن غرض فأى مقدار قدروا به الطاوب تعطيه البنات ويأخذن الارض اه ونقل  
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التيمارى الذى وجه السلطان له أخذ  
خراجها لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض السه عارية واذا كانت الارض وقفا  
فتفويضها متوقف على اذن الناظر لا على اجازة التيمار ولا تؤجر من لاسمكة له مع وجوده بدون وجه شرعى  
واذا زرع اجنبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقلع الزرع ويستقط حق صاحبها منها بتركها ثلاث سنوات  
اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوه) أى جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لما لم تكن  
مالا متوقفا لا يمكن بيعها فاذا أراد صاحبها التزول عنها لغرض بعض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالتزول عن  
الوظائف وقد مناع المفتى أي السعود أنه أفتى بجواز ذلك وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بتقريره والله  
سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) اى قبيل كتاب الكفالة والذى ذكره هناك هو التزول عن  
الوظائف ومسألة الخلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينعقد أيضا) أى كاي نعتقد بايجاب وقبول منهما  
او بتعاط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كافي بيع القاضي) أى  
بيعه مال اليتيم من يقيم آخر أو شرائه له كذلك اما عند نفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل أفاده  
في البحر جامع لذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزانة من عدمه ط (قوله والوصى) اى اذا اشترى  
اليتيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقده في نظم الزندوسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه  
فتح أى لان وصى القاضي وكيل محض والوصى لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف  
الخيرية وهى في الشراء من مال اليتيم لنفسه أن يكون ما يساوى عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس  
وقيل يكتفى بدرهمين في العشرة والاول المعتمد كما قد مناه قبيل البيوع (قوله والاب من طفله) ولا تشترط  
فيه الخيرية كما في الجروزاد فين تحول العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من  
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذلك الوفا لبعث منك هذا بدرهم فقبحه المشتري  
ولم يقل شيئا نعتقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى اه وفيه نظر لان بيع  
التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قد مناه عن الفتح وقد مناعه أن القبول يكون  
بالقول والفعل وأن القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شقيقته الخ) أى

وكذلك الوصي فانه وان

جاز بيعه وشراؤه منه بشرط  
الخيرية لا يمكن لا تكتفى عبارته  
عن عبارتين كما هو مصرح به في  
الخاتمة والبرازية وغيرهما كتبه  
خويدة مع عبد الغنى الغنى هكذا  
وجدتها من نسخة المؤلف اه

وتامة في الدرر (واذا أوجب

واحد قبل الآخر) بانعا

كان او مشترى (في المجلس) لان

خيار القبول مقيد به (كل

المبيع بكل الثمن او تركه) لئلا

يلزم تفريق الصفقة (الا اذا)

اعاد الايجاب والقبول أو رضى

الآخر وكان الثمن منقسما على

المبيع بالاجزاء تكيل وموزون

والالا وان رضى الآخر لعدم

جواز البيع بالحصصة ابتداء

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة

وتفريقها

ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكت عنه وأما القاضي فكذا (قوله وتامة في الدرر) ذكر فيها  
بعد عبارة الشارح مانصه فلم يحتاج الى القبول وكان أصيلا في حق نفسه وناياعن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة  
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا لم عليه الثمن في صورة  
شراؤه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكذا يقبضه للصغير فرده على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله  
قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله أو تركه عطف عليه أى يجوز الآخر بين القبول  
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كما يأتى ولا بد أيضا من كون القبول  
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كتبه عليه وكونه في حياة الموجب فلومات قبله بطل الا في مسألة على  
ما فهمه في الجروردة في النهر بأنه لا استثناء فراجع اه وكونه قبل رد الخطاب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع  
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الخاتمة بجزر والظاهر أن  
التقييد بأخذ الارش اتفاق منهر قلت ويؤيده قول التناخانية ودفع ارش اليد الى البائع او لم يدفع (قوله  
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة له فانه يظل بجزر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على  
الاعراض وأن لا يشتغل بمقوت له فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط  
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع  
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم يستعند الا في الصفقة كافة مناه  
في شروط العقد والافساد اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ وكان من  
البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزمت أفاده في الجزر وذكر أن هبة الثمن بعد  
الايجاب قبل القبول بطل للايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه (قوله  
لئلا يلزم تفريق الصفقة) في ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في  
الجزر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد الخطاب  
لم يجز التفريق بقبول أحدهما بانعا كان الموجب او مشترى وعلى عكسه لم يجز القبول في حصه أحدهما وان  
اتحد لم يصح قبول الخطاب في البعض فلم يصح تفريقها مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا  
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كان يوجب في مثليين او قيني ومثلي لم يجز تفريقها بالقبول في أحدهما الا أن  
رضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو مكمل  
أو موزون فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولا وبطل الايجاب الاقل فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة ككثيرين  
وعبدين لا يجوز تفريق عن كل واحد فلا يجزى ما أن يكثر لفظ البيع فلا تنافي على انه صفتان فاذا قبل  
في أحدهما يصح كقوله بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما أن لا يكرره وفصل الثمن  
فظاهر الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما اذا أكثر لفظ البيع وقيل ان  
اشتراط تكراره التعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ووجه في الفقه بقوله والوجه  
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة تفريقه ليس الا قصد به أن يبيع منه ما يشاء والا فلو كان غرضه أن  
لا يبيعهم منه الاجله لم تكن فائدة تعيين ثمن كل واحد فلا يجزى ما أن يكثر لفظ البيع فلا تنافي على انه صفتان فاذا قبل  
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالقفيزين من جنس واحد  
فان التقصيل لا يجعله في حكم عقدين لا لانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح المجمع للمصنف وهو  
تقييد حسن اه ما في الجزر وتام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كان قال اشترت  
نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعا مستأنفا لوجود ركنيه وبطل الاقل (قوله او رضى الآخر)  
اى بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولا كما مر (قوله تكيل وموزون) أدخلت الكاف  
العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة الجزر ط ووجه العدة انه اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار الاجزاء  
تكون حصصه كل بعض معلومة (قوله والا لا) أى وان يكن الثمن منقسما عليهم كما كذلك بل كان منقسما  
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبدان او ثوبين لا يصح القبول في أحدهما وان رضى الآخر لجهالة ما يخص  
أحدهما من الثمن (قوله لعدم جواز البيع بالحصصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا العبد بخصته من

قوله أى وان يكن الثمن الخ

هكذا بخطه ولعل صوابه

وان لا يكن الخ بدليل الاضراب

بعده تأمل اه مصححه

الائت الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من  
التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحمصة بأن باعه الدار بشاهها فاستحق بعضها ورضى  
المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحمصة انتهاء وقد علمت أن محل عدم الجواز فيما اذا لم يكثر الثمن  
ولفظ البيع أو يمتد للثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حذرته الوائي) لم يذكر  
الرائي في هذا المثل تحريراً ط (قوله أو بين ثمن كل) أي فيما اذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة  
كمعدن ونوبين (قوله وان لم يكثر لفظ بيعت) لانه بمجرد تفصيل الثمن تتعدا الصفة على ما هو ظاهر الهداية  
كما مر (قوله وهو اختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان رجوع الموجب الخ) قال  
في البحر والحاصل أن الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض ويرجع أحدهما عنه ويموت أحدهما ولذا  
قلنا أن خيار القبول لا يورث بتغير المبيع بقطع يد وتخل عصير وزيادة ولادة وهلاك بخلاف ما اذا كان بعد  
قلع عنه بأقصة مآوية أو بعد ما وحب للمبيع هبة كافي المحيط وقد سئل انه يبطل هبة الثمن قبل قبوله فأصل  
ما يبطله سبعة فليحفظ اهـ (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معاً كان  
الرجوع أولى كافي الخاتمة بحر (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح) وقيل لا يبطل ما دام في مكانه  
بحر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضاً كافي التنية قال في التهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على  
الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كما لا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا أن يكونا  
بالسين وصلاة الا اتمام التريضة أو شفع نفلاً وكلام ولولحاجة ومشي مطلقاً في ظاهر الرواية حتى لو تابعا وهما  
بمسيان أو سيران ولو على دابة واحدة لم ينع وأختار غير واحد كالطحاوي انه ان أجاب على فور كلامه متصلاً  
جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز وفي مجمع التفاريق وبه نأخذ  
وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة  
كأليت فلا ينقطع المجلس بجريائها لانهما لا يمكن ان يشافها اهـ ملخصاً ط وفي الجوهرة لو كان قائماً فتعقد  
لم يبطل بحر وكذا لو ناما جالسين لا لمضطجعين أو أحدهما فتح تأمل (قوله فانه كجلس خيار الخيرة) أي  
التي ملكها زوجها طالقها بقوله لها اختار نفسك وفي البحر عن الطحاوي القدسي ويبطل مجلس البيع  
بما يبطل به خيار الخيرة اهـ وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف  
البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح  
الاخبار الخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى  
لكونه عينا ويبطل بقيام المرأة والتجبد لكونه معاوضة في حقهما كافي النهاية اهـ (قوله خلافاً للشافعي)  
وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخبر أو الشافعي وقد روى بروايات  
متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
أو يكون البيع خياراً ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا لا يشتري  
أو يرجع الموجب قبل القبول واسناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثيراً في الشرع والعرف  
قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افتقرت  
بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة  
الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشاغلان يعني  
المتساويين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انها متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار  
القبول وهذا جل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضاً مجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد  
لا متبايعان لا نأخذ من هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولا نأخذ من قول القائل  
زيد وعمر وهما المتبايعان على وجه التبادر الا انهم مشتغلان بأمر البيع مترواضان فيه فليكن هو المعنى  
الحقيقي والجل على الحقيقي سعين فيكون الحديث لنفي توهم انها اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب  
احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك أصلاً لا تنساق والتراضى السابق على أن السمع والقياس  
معضدان للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى

مطلبه  
ما يبطل الايجاب سبعة

كما حذر الوائي أو (بين ثمن كل)  
كقوله بعتهما كل واحد بمائة  
وان لم يكثر لفظ بيعت عند أبي  
يرسف ويحمد وهو اختار كافي  
الشر بلالية عن البرهان  
(ر ما لم يتقبل الايجاب ان  
رجع الموجب) قبل القبول  
(ارقام احدهما) وان لم يذهب  
(عن مجلسه) على الراجح نهر  
وابن الكمال فانه كجلس خيار  
الخيرة وكذا سائر التملكيات  
فتح (واذا وجد الزم البيع)  
بلا خيار الا لعب أو رؤية  
خلافاً للشافعي وحديثه محمول  
على تفرق الاقوال اذا الاحوال  
ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعده  
أحدهما

قوله الا انهما الخ لعل الصواب  
استطاع الا أو زيادة لا قبل قوله  
نوم تأمل اهـ معجبه

لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة  
عن تراض من غير توقف على التخيير فقد أباح الله تعالى كل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى وأشهدوا إذا  
تبايعتم أمر بالترفق بالشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فلو ثبت  
الخيار وعدم الزوم قبله كانابطال الهدء النصوص وأما القياس فعلى الشكاح والخلع والعق والكاتب كل  
من اعتقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وتبامه فى المخ والفتح ط  
(قوله مجاز الاول) أى باعتبار ما يؤول اليه عاقبته ط عن المخ مثل أنى أرانى أعصر خرا (قوله مجاز  
الكون) أى باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وأتوا اليأتى أموالهم (قوله) وشرط لعته معرفة قدر  
مبيع وعن كثر خنطة وخسة دراهم او اكرار خنطة فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا أى جهالة فاحشة  
فانه لا يصح وقيدنا بالفا حشة لما قالوه لو باعه جميع ما فى هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها الا يصح  
لفتح الجهالة أمواله لو باعه جميع ما فى هذا البيت او الصندوق او الجوالق فانه يصح لان الجهالة بسيرة قال  
فى القنية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كن اقتران فى يده متاع  
فلان غصبا او ودعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد وتغنى عن معرفة المقدار فى  
البرازية باعه ارضا وكر حودها لاذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذكر الحدود ولم يعرفه المشتري اذا  
لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا فنترع ما  
فى القنية لك فى يدى ارض خربة لا تساوى شيأ فى موضع كذا فبعضها سنى بستة دراهم فقال بعثها ولم يعرفها البائع  
وهى تساوى اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك فى يدى ارض صار كانه قال ارض كذا  
وفى الجمع لو باعه نصيبه من دار فعلم العاقد من شرط اى عند الامام ويجزئه أى أبو يوسف مطلقا وشرط أى محمد علم  
المشتري وحده وفى الثانية اشترى كذا كذا اقربة من ماء القران قال أبو يوسف ان كانت القرية بغيرها جاز  
لمكان التعامل وكذا الراوية والحجرة وهذا استحسان وفى القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول  
الامام وخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالبيع بقمته او برأس ماله أو بما اشتراه او بمثل ما اشتراه فلان علم  
المشتري بالقدر فى المجلس جاز ومنه ايضا ما لو باعه بمثل ما يبيع الناس الا أن يكون شيأ لا يتفاوت نهر (قوله  
ووصف عن) لانه اذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع  
فلا يحصل نقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالتزيم على أن معرفة وصف المبيع غير شرط  
وقد ثبت اشتراطه فى البدائع فى المبيع والثمن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق فى الجرح يحمل ما فى البدائع على  
المشار اليه او الى مكانه وما فى الفتح على غيره لكن حقق فى النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح  
فى الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر فى المبيع والثمن وانما الخلاف فى اشتراط الوصف  
فيهما والعلامة الشريفة لى رسالة سماها نفيس المتجر بشراء الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة  
فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه أو الى مكانه لان الجهالة المنفعة من الصحة تنطبق بثبوت خيار  
الرؤية لانه اذا لم يوافقته برده فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صححوا فيها البيع  
بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قد مناه من صحة بيع جميع ما فى هذا البيت او الصندوق وشراء ما فى يده من  
غصب او ودعة وبيع الارض مقتصرا على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القنية ومنها  
ما قالوا لو قال بعثك عبدى وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدا بدون اضافة فانه لا يصح فى الاصح  
ومنها لو قال بعثك كذا من الخنطة فان لم يكن كل الكثر فى ملكه بطل ولو بعضه فى ملكه بطل فى المعدوم وفسد  
الموجود ولو كله فى ملكه لكن فى موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد فى موضع واحد جاز  
وان لم يصف البيع الى تلك الخنطة وكذا لو قال بعثك ما فى كى فعانتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول  
الكثر ولا بد من معرفة قدر ووصف عن بأن لفظ قدر غير متون مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك  
ب نصف وربع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع فى نحو  
بعثك خنطة بدرهم ولا قائل به ومثله بعثك عبدا او دارا وما قاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع  
بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يبطل خيار الرؤية قبلها

واطلاق المتبايعين فى الاول  
مجاز الاول وفى الثانى مجاز  
الكون وفى الثالث حقيقة  
فيحمل عليه (وشرط لعته  
معرفة قدر) مبيع وعن  
(ووصف عن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع  
المجهول قال الخبير الرملى  
لم يذكر خيار الغبن للبائع  
ولاشك أن له ذلك على ما علمه  
القنوى حيث كان العين  
فاحشا للتغريب وقد اختلفت به  
فى مثل ذلك مرارا والله سبحانه  
أعلم اه قلت وبه صرح فى  
الحاوى اه منه

بشوريع اورهن لما اشتراه كما سيأتي بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك صح البيع والشراء لما لم يرباه والاشارة  
 اليه اوالى مكانه شرط الجواز اه فاقاد أن انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز أصل البيع لينت بعد  
 خيار الرؤية نعم صحيح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها  
 ولذا قال في النهاية هناك صح شراء ما لم يره يعني شيئاً مسمى موصوفاً ومشاراً اليه اوالى مكانه وليس فيه غيره  
 بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بجملة لو كانت الرؤية حاصلة لكان  
 البيع جائزاً اه وفي حاوي الزاهدي باع حنطة قد راعى معلوماً ولم يعينها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه  
 هذا والذي يظهر من كلامهم تقريراً وتعليلاً أن المراد بمعرفة القدر والوصف ما يتنى الجهالة الفاحشة وذلك  
 بما يخص المبيع عن أنظاره وذلك بالاشارة اليه ولو حاضراً في مجلس العقد والافيان مقدار مع بيان وصفه  
 لو من المقدرات كبعثك كرت حنطة ببلدية مثلاً بشرط كونه في ملكه او ببيان مكانه الخاص كبعثك ما في هذا  
 البيت او ما في كى او باضافته الى البائع كبعثك عبدي ولا عبده غيره او ببيان حدود أرض في كل ذلك  
 تنفي الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بشبوت خيار الرؤية  
 فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لارتفاع الفاحشة المنافية لاعتقاده  
 تحقيق هذا المقام بما رفع الظنون والارواح ويندفع به التناقض واللوم عن عبارات القوم (قوله كصرى  
 اودمشق) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالحنطة لابد من بيان قدرها ووصفها ككر حنطة بحرية  
 او صعيدية كما افاده الكمال وحققه في التهر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والثمن قال في البحر  
 لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيتمتع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه  
 صفتها تمنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير مشار فيه لان المشار اليه  
 مسعاً كان أو تمناً لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الحنطة او هذه الكورجة من  
 الأرز والشاشات وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يدك وهي مرسية له فقبل جاز ولم لان الباقي جهالة  
 الوصف يعني القدر وهو لا يضّر اذ لا يتبع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربوياً  
 قول بل بجنسه أى ويسع مجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال  
 الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله أو مسلماً) أراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لا حاجة لذكره لان المسلم  
 فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشاراً اليه والكلام فيه (قوله لومكيلا أو موزونا) فلا تكفى  
 الاشارة اليه كما في مذكور وجوان خلافاً له لانها لا بد من قدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال  
 وقد ينفي بعضه ثم يجب باقية معباً فيرده ولا يستبدل به رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود وينفي في غيره  
 فتلزم جهالة المسلم فيه فيما يتى فوجب بيانه كما سيأتي في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في الفتح  
 والبحر عدم التخيير وعارة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد  
 فله أن يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار  
 للبائع بخلاف ما لو قال اشتريت بما في هذه الخاية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد  
 البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى  
 هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بثن حال)  
 بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر حلولاً اه قيد بالثن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز  
 ويفسده بحر واعلم أن كلام النقيدين ثمن ابدا والعين الغير المثلّى مبيع ابدا وكل من المكيل والموزون الغير  
 النقد والعددي المتقارب ان قبول بكل من النقيدين كان مبيعاً أو قبول بعين فان كان ذلك المكيل  
 والموزون المتقارب متعيناً كان مبيعاً أيضاً وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشترت هذا  
 العبد بكر حنطة كان ثمناً وان استعمل استعمال المبيع كان سلماً مثل اشترت منك كرت حنطة بهذا العبد فلا بد  
 من رعاية شرائط السلم غرراً لا ذكر شرح درر البحار وسيأتي له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)  
 لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لئلا يفضى الى النزاع)  
 تعليل لاشتراط كون الاجل معلوماً لان علمه لا يفضى الى النزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح

كصرى أو دمشقى (غير  
 مشار) اليه (لا) يشترط ذلك  
 في (مشار اليه) لتبقى الجهالة  
 بالاشارة ما لم يكن ربوياً قبول  
 بجنسه أو مسلماً اتفاقاً أو رأس  
 مال سلم لومكيلا أو موزونا  
 خلافاً لهما كما سيأتي (فرع)  
 لو كان الثمن في صرة  
 ولم يعرف ما فيها من خارج خير  
 ويسمى خيار الكمية لا خيار  
 الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح  
 (وصح بثن حال) وهو الاصل  
 (ومؤجل الى معلوم) لئلا  
 يفضى الى النزاع

مطلب  
 في الفرق بين الاثمان والمبيعات

مطلب  
في التأجيل الى أجل مجهول

ولوباع مؤجلا صرف شهره  
يفتى ولو اختلفا في الاجل  
فالقول لسفيه الا في السلم  
به يفتى ولو في قدره فليدعى  
الاقل والبيئة فيهما للمشتري  
ولو في مضيه فالقول والبيئة  
للمشتري ويطل الاجل بعت  
المديون لا الدائن (فروع)  
باع بجال ثم أجله أجلا معلوما  
او مجهولا كنيروز وحصاد  
صار مؤجلا منيته

قوله تجيل الاجرة هكذا ينظر  
ولعل صوابه تأجيل الاجرة  
بدليل قوله الى الحصاد الخ  
وبدليل التنظير بالبيع في قوله  
كما في البيع الخ تأمل اه  
مصححه

اذا كان الاجل مجهولا فقلته كونه يقضى الى النزاع فافهم وسيد كرا المصنف في البيع الفاسد بيان الاجل المفسد  
وغیره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن  
يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويطل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما للاجل له ولا مؤنة غير صحيح  
فالوجه لاجل ومؤنة يصح ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التذاريق او كل اسبوع البعض فان لم يشترط في البيع  
بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل جلة وتسامه في الجبر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام يأتي قريبا  
(قوله ولوباع مؤجلا) أى بلا بيان مدة بان قال بعته بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) كأنه لانه  
المعهود في الشرع في السلم والبيع في يقضيه دينه أجل بحر (قوله به يفتى) وعند البعض للثلاثة ايام بحر  
عن شرح المجمع قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان واذا لم يصح البيع بمن  
مؤجل الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى اذا لم يذكره العاقدان كما سبأ في البيع الفاسد وكذا لو عرفه  
أحدهما دون الآخر تأمل (قوله فالقول لسفيه) وهو البائع لان الاصل الحال كإمتر (قوله الا  
في السلم) فان القول لمنته لان نافية يدعى فسادا بقدر شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعى صحته بوجوده  
والقول لمدعي الصحة ط (قوله فلذعى الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبيئة فيهما) أى في المسألتين  
للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيئات للاشبات ح (قوله فالقول والبيئة للمشتري) لانهما لما اتفقا  
على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما  
تقديم بيئته على بيئة البائع فعلة في البحر عن الجوهرة بأن البيئة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان  
شأن البيئة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيئة المشتري على عدم المضى شهادة على النبي  
وقد يجاب عن الثاني بأنه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأمل وحينئذ فوجه تقديم بيئته كونها أكثر  
اثباتا ويدل له ما سبأ في السلم من انهما لو اختلفا في مضى الاجل فالقول للمسلم اليه بيئته وان برهنا في بيئته  
أولى وعلة في البحر بأبناهما زيادة الاجل قال فالقول وقوله والبيئة بيئته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن  
او في المبيع لانه سبأ في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجلين (قوله ويطل الاجل بعت المديون) لان  
فائدة التأجيل أن يجبر فيؤدى الثمن من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك للقضاء الدين فلا يفيد  
التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لومات البائع لا يطل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة  
يسيرة بدليل التمثيل فيخرج ما لو أجله الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا)  
كذا اجزم به المصنف في باب البيع الفاسد كما سبأ في متاوذ كره في الهداية ايضا وكذا في الزبالي ومتن  
الملتقى والدرر وغيرها وعزاه في التارخانية الى الكافي وفي الخاتمة رجل باع شيئا بجايزا وآخر الثمن الى  
الحصاد او الدباس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير  
بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بجال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي الامام  
أبو علي النسفي هذا يشكل بما اذا اقرض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو  
أقرض ثم آخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء أجله الى هذه  
الافاق في البيع او بعده اه قلت وهذا تصحيح لظلال ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان  
الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما تأجيل  
البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط الفاسد  
لو أُلحق بعد العقد هل يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر  
أرضا وشرط تجيل الاجرة الى الحصاد او الدباس يفسد العقد ولم يشترطه في العقد بل بعده لا يفسد كما في  
البيع فان الرواية مخفوفة انه لوباع مطلقا ثم أجل الثمن الى حصاد او دباس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه)  
علم بما مر أن الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالخصاد ومتفاوتة كهبوب  
الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لوجهالته متقاربة وأبطله المشتري  
قبل جلة وقبل فسخه للفساد انقلب جائزا لو بعد مضيه ألو متفاوتة وأبطله المشتري قبل الفرق انقلب  
جائزا كما في البحر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوههم أن الاخير لا ينقلب جائزا



وليس كذلك فافهم ونقل السارح هناك تبعا للمصنف عن ابن كمال وابن مالك أن ابطاله قبل التفرق شرط  
في المجهول جهالة متقاربة كالخسار وهو خطأ كما سنبينه هناك إن شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لأن  
يجوز الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله أن اخل بنجم) حال من فاعل جعله بتقدير التول أي جعله  
رب بنجم ما قالنا أن اخل الخ اه ح (قوله قات ومما يكثر وقوعه الخ) اعلم أنه إذا اشترى بالدرهم التي  
غلب عليها أو بالفلس ولم يسألها للبائع ثم كدت بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالفساد ويجب  
على المشتري رد المبيع لو قاتما ومثله أوقيته لو هالك وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عنده  
وعندهما لا يبطل البيع لأن المعتذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالراجح لكن  
عند أبي يوسف يجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى  
على قول أبي يوسف وفي المحيط والتممة والحقائق وبقول محمد يفتى رفقا بالناس اه والكساد أن تترك  
العمالة بها في جميع البلاد فالو في بعضها لا يبطل لكنه تنعيب إذا لم ترج في بلدهم فيختار البائع أن شاء أخذه  
وان شاء أخذ قيمته وحذ الانقطاع أن لا يوجد في السوق وان وجد في يد الصارفة والبيوت هكذا في الهداية  
والانقطاع كالفساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المختبرات فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته  
في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا إذا كدت وانقطعت أم إذا غلت قيمتها أو انقصت فالبيع على حاله  
ولا يغير المشتري وبطاب بالتقدير الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتقي غلت  
الفلس أورخصت فعند الامام الأول والثاني أو لا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم  
يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتقي ونقل في البحر وأقره حيث صرح  
بأن الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام  
هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن  
المتقي إذا غلت الفلس قبل القبض أورخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له  
غيرها ثم رجح أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع  
البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما نبه عليه في النهر في باب الصرف  
وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه يجب قيمتها  
يوم وقع البيع أو القرض لأمثلها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حفص  
الكبير استقرض منه دنانير فلس حال كونها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أورخص وصار عشرون  
بدائق يأخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قات هذا مبنى على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولا  
وقد علمت أن المقتضى به قوله ثانيا بوجوب قيمتها يوم القرض وهو دنانير أي سدس درهم سواء صار الآن ستة  
فلس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سبذكره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلس  
الرائجة والعدل فكدت فعليه مثلها كسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسيأتي في باب الصرف  
مناوشا واشترى شيأ به أي بغالب الغش وهو نفاق أو بفلس نافقة فكسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل  
البيع كالأونقطعت عن أيدي الناس فإنه كالفساد وكذا حكم الدراهم لو كدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة  
المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بجر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية  
البيان قال أبو الحسن لم تختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلس إذا كدت أن عليه مثلها قال بشر  
قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطيرية  
واليزيدية وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري وإذا ثبت من قول أبي حنيفة في قرض الفلس ما ذكرنا  
فالدراهم البخارية ففلس على صفة مخصوصة والطيرية واليزيدية هي التي غلب الغش عليها فتجزي مجرى الفلس  
فلذلك فاسها أبو يوسف على الفلس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جار في البيع أيضا كما قد مناه  
عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في الفلس  
والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه أنه في بعض العبارات اقتصر على ذكر الفلس وفي بعضها ذكر العبد إلى  
معها وهي كما في البحر عن البناء بنسخ العين المهملة والذال وكسر اللام دراهم فيها غش وفي بعضها تقييد الدراهم

ملا  
مهم في أحكام النقود إذا كدت  
أو انسلت أو غلت أو رخصت

له ألف من ثمن مبيع فقال أعط  
كل شهر مائة فلس بتأجيل  
برازية عليه ألف من جعله ربه  
يخرجه ما أن اخل بنجم حل الباقي  
فالأمر كما شرط ملتقط وهي  
كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر  
وقوعه ما راشرى بقطع  
رائجة فكسدت بضرب  
جديدة يجب قيمتها يوم البيع  
من الذهب لا غير إذ لا يمكن  
الحكام الحكم بثلثها لمنع  
السلطان منها ولا يدفع قيمتها  
من الفضة الجديدة لأنهم ما لم  
يغلب غشها فجيدها وردتها  
سواء أجمعا

بغالب الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن التنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلب غشها  
انما جعلت ثنابا للاسطلاع فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاسطلاع فلم يبق ثمننا في البيع بلا غش فبطل  
ولم ار من مخرج يحكم الدراهم الخالصة أو المغلوطة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي انه لا خلاف في انه  
لا يبطل البيع بكسادها ويجب على المشتري مثاليها في الكساد والانتقاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان  
البيع فلا ينافي ثنائه فتركنا المعاملة بها لا يبطل غشها فلا ينافي تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلا غش  
وأما وجوب مثليها وهو ما وقع عليه العقد كانه ذهب شخص أو مائة ريال فربحي فلبقاء ثمنها أيضا وعدم  
بطلان تقويمها وتماثلها في ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب  
قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان مثليتها لم تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يمكن الخ فيه نظرا لان منع  
السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي  
وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وببانه أن كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت  
مضروبة رائجة تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرائجة مثلا فان  
أزمتا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان أزمناه بعشرة نظرا الى أن الجودة والرداءة في باب  
الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أزمناه بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثلها  
منها فتعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم امكان الزامه بمثلها من الكسادة أيضا لما علمت من منع الحكم منه لكن  
علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما وقع الشراء بالقرش كما هو عرف  
زماننا ويأتي الكلام عليه قريبا (قوله أما غلب غش الخ) أفاد أن كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش  
او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا (قوله كما سيبي في فصل القرض)  
صوابه في باب الصرف كما علم بما قد سناه (قوله وهذا) اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بثن مؤجل الى  
معلوم (قوله بثن دين الخ) أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا او غيره وبالعين ما قابله  
في دخل في الدين الثوب الموصوف بما عترفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما تثبت مبيعا في الذمة بطريق السلم  
تثبت ديننا مؤجلا في الذمة على انها غن وحينئذ يشترط الاجل لانهما غن بل لتصير ملحقة بالسلم في كونها ديننا في  
الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا ثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكفي بيعا في حق العبد حتى لا يشترط  
قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام السلم فيه في الثوب حتى شرط فيه  
الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه اه فافهم (قوله وبخلاف جنسه) عطف على قوله بثن دين  
وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اول لان الشرط كل منهما لا أحدهما كما أفاده ط وقوله ولم يجمعهما  
قدر بجله حاله والقدر كيل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان يجنسه وجمعهما قدر ككر بتر  
بمثله او كان يجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هروى بمثله او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككر بتر بكر شير  
فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النساء فقول الشارح لما فيه من ربا النساء بالفتح اي التأخير لتعليل لمفهوم  
المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكيل  
او الوزني هالكا فقد ذكرنا خير الرمي اول البيوع عن جواهر الفتاوى على آخر حنطة غير السلم فباعها منه  
بثن معلوم الى شهر لا يجوز لانه يبيع الكيل بالكيل وقد نهى عنه وان باعها بثن عليه ونقد المشتري الثمن في  
المجلس جاز فيكون ديننا بثن اه وذكر المسألة في المنع قبيل باب الربا ومثله كل مكبل وموزون وكل بيع الصلح في  
الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كتر بتر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة  
وسائر الموزونات ولو صالحه على كيل مؤجل لم يجوز اذا الجنس بانفراده يحترم النساء ولو كان البر هالكا لم يجوز  
الصلح على شيء من هذا النسبة لانه دين بدين الا اذا صالح على بتر مثله أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط  
جاز لا ولو على اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكيل والوزني حال قيامه لم يجوز اه وفي البرازية الحيلة  
في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدراهم الى أجل اه اقول  
وتجربى هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي واقعة القوي ويكثر وقوعها اه (قوله فنسقوط الخيار  
عنده) اي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع (قوله مذتلم) متعلق بأجل (قوله لمنع) الام

أما ما غلب غشه فقهه الخلاف  
كما سيبي في فصل القرض فتدبه  
وبه اجاب سعدى اقدى وهذا  
اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد  
فتح و (بخلاف جنسه ولم  
يجمعهما قدر) لما فيه من ربا  
النساء كما سيبي في باب  
(و) الاجل (ابتداءه من  
وقت التسليم) ولو فيه خيار  
فنسقوط الخيار عنده خاتمة  
(وللمشتري) بثن مؤجل  
الى سنة منكرة (اجل سنة  
ثانية) مذتلم (لمنع البائع  
السلعة) عن المشتري (سنة  
الاجل) المنكرة

للتعليل والتوقيت متعلقة بما نعلن به قوله وللمشتري (قوله تحصيلاً لفائدة التأجيل) وهي التصرف في البيع وايفاء الثمن من ربحه مثلاً (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلاً (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية أما الاولى فلكونه للمعين تعيين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف ينصرف مطلقاً موهماً أن المراد بالمطلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقوله اولاً وشرطاً لاحتجته معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن تسمية الرصف فقط (قوله بمجمع الفتاوى) فانه قال معزاً الى يوسع الخزانة باع عيناً من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فلم ينقد الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه الثمن بعياراً أصفهان فيعتبر مكان العقد اهـ منق قلت وتظهر غررة ذلك اذا كانت مالمية الديار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الديار لفقدته أو كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت أكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه أيضاً كما يفهم مما قد مناه في مسألة الكساد والرخس فلا يعتبر زمن الايفاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح المجمع لو باعته الى أجل معين وشرط أن يعطيه المشتري اى تقدير ورجوع ومثلاً كان البيع فاسداً (قوله كذهب شريفي وبندقي) فانهما اتفقا في الرواج لكن مالمية أحدهما أكثر فاذا باع بمالمية ذهب مثلاً ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مالمية والمشتري يدفع الأقل (قوله مع الاستواء في رواجها) أما اذا اختلفت رواجاً مع اختلاف مالميتها او بدونه فيصح وينصرف الى الارواح وكذا يصح لو استوت مالمية ورواجاً لكن يخبر المشتري بين أن يؤدى أيهما شاء والحاصل أن المسألة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالمية فقط والصحة في الثلاث الباقية كما بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالمية والرواج بالتناقي والثلاثي واعترضه الذراع بأن مالمية الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالتناقي ما قطعان منه بدرهم وبالثلاثي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه اذا اشترى بدرهم فلا يدفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المالمية والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملاً ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء في المالمية والرواج بل ذكر في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمز عت باع شيئاً بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز فك جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدنانير ثم ينقدون ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطسوج نساورية قال يجري على المواضعة ولا يتبع الزيادة دنانير عليهم اهـ ومثله في البحر عن التارخانية ومنه يعلم حكم ما تعورف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش ثمانية عشر قروش ومنها أدل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قروش فالعادة أنه يدفع ما أراد من القروش او ما يساويها من بقية انواع العملة من ربال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قروش بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالمية ولا يرد أن صورة الاختلاف في المالمية مع التساوى في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنالك يحصل اختلاف مالمية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يتدبرها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعاً كلها رائجت مع اختلاف مالميتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالمية والرواج وقد مر أن المشتري يخبر في دفع أيهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تعنت اهـ يتي هنائي وهو نافذ منا أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لافرق بين الكساد والانقطاع والرخس والغلاء في انه يجب قيمته يوم وقع البيع او القرض اذا كانت فلو سا او غالبية الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوبة الغش يجب قيمته من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلاً على ما جئناه وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما اراد نفسه أما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يعي الكل كما قرناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مراراً في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الغش وقتنا يجب قيمته يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب  
يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

محصولاً لفائدة التأجيل فالو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لان اتفاقاً لان التقصير منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ينصرف مطلقاً الى غاب نقد البلد) بلاد العقد مجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقود مالمية) كذهب شريفي وبندقي (فسد العقد مع الاستواء في رواجها)

مطلب  
مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين من العملة حتى نوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار المشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له قبل أن ترخص فانه كان مخيرا في دفع اى نوع اراد فبقا الخيار له بعد الرخص يؤدى الى التنازع والضرر فان خياره قبل الرخص لا يضر فيه على البائع أما بعده ففيه ضرر لان المشتري ينظر الى الاتبع له لا الاضرر على البائع فيختار فاذ كان يساوى عشرة اذا صار نوع منه بثمانية ونوع منه بثمانية ونصف يختار ما دار بمائة فيدفعه للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا قيمته ذن قيمة كل نوع تعتبر بغير مقياس لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه في حكم المسألة كما قلنا والذي حرره في رسالتي تنبيه الردود انه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا لا بالاكثر رخصا ولا بالاقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع انواع العملة أما الزبني منها فوعلى حاله فينبغي أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون اعتبارا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذابين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان احدهما في المجلس ورضي الاخر صح لا ارتفاع المفسد قبل تقرر دفعه فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف المتقنين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الظفرة كذا خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله لزوم الضرر الاول حذف  
قوله لزوم كالا ينبغي اه معجمه

الاذابين في المجلس لزوال  
الجهالة (وصح بيع الطعام)  
هو في عرف المتقدمين اسم  
للخطئة وديقتها (كيلا  
وجزافا) مثل الجيم معرب  
كراف المجازفة (اذا كان  
بخلاف جنسه ولم يكن رأس  
مال سلم) لشرطية معرفته  
كاسييء (أو كان بجنسه وهو  
دون نصف صاع) اذ لا ربا فيه  
كاسييء (و) من المجازفة  
البيع (بانا) وجرا يعرف  
قدره (قيد فهمه) والمشتري  
الخيار فيهما نهر وهذا  
(اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان  
و) الخمر (التفتت) فان  
احتملها لم يجوز كبيعها قدر  
ما يملأ هذا البيت ولو قدر  
ما يملأ هذا الطشت جاز  
سراج (و) ص (في) ماسمي  
(صاع في بيع صبرة)

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي العرف اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعل اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر وحده ولا كل ما يؤكل بقربة قوله كيلا وجزافا اه (قوله كيلا وجزافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل والمفعول فافهم (قوله مثل الجيم الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس الجزاف والمجازفة مثلثين والمجازفة الحدس في البيع والشراء معرب كراف اه والحدس الظن والتخمين وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون ميمرا اشارا اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما بجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل اذا اظهر تساويهما في المجلس بحر حتى لو لم يحتمل التفاضل كأن باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جازوان كان مجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاحها السلم فيريد المسلم البه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقربة العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به حقيقة افاده في النهر (قوله والمشتري الخ) افاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خاير كشف الحال بحر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم توفيقا بين الروايتين اى فلا حاجة الى التعصيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي البحر عن السراج وبشرط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والخمر على حالهما فلو تلفا قبل التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء) بالنقصان بأن لا ينكس ولا ينقبض كأن يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزنبيل والجوالق فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا للتعامل نهر (قوله والخمر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها لانها تنقص بالخفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن جبر عليه لا يصح الا بشرط تعجيل التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين منوع بل لا يجوز ذلك كما لا يجوز في السلم وكل عبارات تفسد تقييد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتماسه في الفتح قال في البحر وهو حسن جدا وقراه في النهر أيضا (قوله كبيع الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه الخطئة قدر ما يملأ الطشت جاز ولو باعه قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) اشار به الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين او عشرة وعلى هذا فقول المتن صاع بدل من ما يدل بعض من كل وفيه من الحرازة ما لا ينبغي اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت بذلك لافراغ بعضها على بعض ومنه قيل السحاب فوق السحاب صبره قاله الازهرى وأراد صبرة مشارا اليها

كما سألني وليست قد ابل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذ الم تختلف قيمته كذلك نهر وقيد بصيرة اختياره من جنسين كما في الغرر وقال في شرحه الدرر اى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بر وشعر كل قفيز أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيهما ايضا ذكر في المحيط والابضاح أن العقد يصح على قفيز واحد منهما اه قوله يصح اى عنده كما في الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قفيز كما به عليه شرح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قبل يجوز كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة صبرة اه اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا ويحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب على الحال باختيار القول أيضا (قوله مع الخيار للمشتري) اى دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف الخيار على قول الامام قالوا وله الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان أن لكل منهما الخيار قبل الكيل وذلك لأن الجملة فاعلة او لتفرق الصفة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اه (قوله لتفرق الصفة عليه) استشكل على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المراج بأن انصرافه الى الواحد مجتهد فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالم فلا يكون راضيا كذا في الفوائد الطهيرية وفيه نوع تأمل اه بحر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق الصفة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما صرح في البدائع من لزوم البيع في الواحد (قوله وبسعى خيار التكشف) اى تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله ان كملت في المجلس) وله الخيار أيضا كما في الفتح والتبيين والنهر (قوله لزوال المفسد) وهو جهة المبيع والنهر (قوله قبل تقرر) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسمى جملة قفزاتها) وكذا الوسمى عن الجميع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعثك هذه الصبرة بمائة درهم ككل قفيز درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا بحر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كما لو سمي الكل وبأى بيان ما لو ظهر المبيع ازيد أو انقص وبى ما اذا باع قفيزا مثلامن الصبرة والظاهر انه يصح بلا خلاف للعالم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفزاتها ولذا أفتى في الخيرية بجهة البيع بلا ذكر خلاف حيث سئل فمن اشترى غراير معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغراير اه (قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجملته كذلك (قوله وبه لو بعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اى وسح في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جملة قفزاتها بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اى بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله او بعده ولكن لا خيار للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تقتضيه عبارة افاده ح قلت فكان الا صواب أن يقول لا بعده وصح عندهما وعبرة الملتقى مع شرحه لا يصح لزوال الجهالة بأحدهما بعد ذلك اى المجلس لتقرر المفسد وقال لا يصح مطلقا اه ولا يخفى أن عدم الصحة عندهما انما هو فيما زاد على صاع أما فيه فالصحة ثابتة وان لم توجد تسمية أصلا كما تفيد عبارة المتن (قوله وبه يفتى) عزاه في الشربلالية الى البرهان وفي النهر عن عمون المذاهب وبه يفتى للضعف دليل الامام بل يسيرا اه وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قلت لكن رجع في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحهما أيضا العلامة قاسم عن الكافي والمحجوب والنسفي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله فان رضى) تفرع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر من) هو رواية محمد عن الامام استظهرها في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا بتراضيهما (قوله وفسد في الكل) اى عنده خلافا له المالات الافراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بحر اى لا في واحد ولا في اكثر بخلاف مسألة الصبرة وسيأتى ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثليات كالصبرة ونحوها من كل مكيل وموزون (قوله بفتح) اى بفتح التاء المثلثة أما بضمة فالكثير من الناس او دن الدراهم وبكسرها الهلكة كما في القاموس

كل صاع بكذا) مع الخيار  
المشتري لتفرق الصفة عليه  
وبسعى خيارا لتكشف (ر) صح  
(في الكل ان) كملت في المجلس  
لزوال المفسد قبل تقرر او  
(سمى جملة قفزاتها) بلا خيار  
لو عند العقد وبه لو بعده  
في المجلس او بعده عندهما  
وبه يفتى فان رضى حل يلزم  
البيع بلا رضى البائع الظاهر  
نم ٣٣ (وفسد في الكل  
في بيع ثلثة) بفتح فتشديد  
قلبيع الغنم

(قوله وثوب) أي بضره التبعض أما في السكر باس فينبغي جوازه في ذراع واحد كما في الطعام الواحد  
 جرح عن غابة البنان قلت ووجهه ظاهر فإن السكر باس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا فرض  
 القهستاني المسألة فيما يختلف في القيمة وقال فإن الذراع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة من مؤخره اه  
 فأفاد أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين وسعى الجملة  
 مائة مثلاً كان باطلاً إجماعاً وإن وجدته كما سمي لأن كل شاة لا يعرف عنها إلا بانضمام غيرها إليها قاله الحدادي  
 وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكمل أو موزون أو عددى متقارب جاز نهر (قوله وإن علم) أي بعد العقد  
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في السراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا احاط عليه  
 بعدد الاغتنام في المجلس لا ينقلب صححاً لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بنقد البيع بينهما التراضي  
 كذا في القوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه جرح وفي المجتبى ولو اشترى عشر شياء من مائة شاة أو عشر  
 بطيخات من وقر فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جاز استحساناً والعزل والقبول بمنزلة  
 إيجاب وقبول اه ومثله في التارخانية وغيرها قال الخبر الردي وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي  
 بعد عقد فاسد لا ينقذه البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله ونظيره  
 البيع بالرقم) بسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري ينظر أن علم في  
 مجلس البيع نفذ وان تفرق قبل العلم بطل دور من باب البيع الفاسد وتعقبه في الشربلية بأن النافذ لازم  
 وهذا فيه اختيار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد يفيد الملك بالقبض وعليه قيمته  
 بخلاف الباطل واجب عن الأول بأنه ليس كل نافذ لازماً فقد شاع أخذهم النافذ مقابل للموقوف اه وفي  
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لأن الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة  
 القمار للخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما إذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه  
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سعى الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وإن علم عدد  
 الغنم في المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسمية الثمن الكمال لأنه لو سعى كما إذا قال بعثك هذا الثوب بعشرة  
 دراهم كل ذراع درهم فإنه جائز في الكل اتفاقاً كما لو سعى بجملة الذرعان والقطع اه (قوله والضابط للكمة  
 كل الخ) أعلم أنهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنافي فانهم تارة جعلوها مفيدة للاستغراق وتارة للواحد  
 وتارة لاتفد شيئاً منها فاقسم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل  
 لاستغراق أفراد ما دخلته من المنكر وأجزائه في المعترف قلت ولذا صرح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك  
 كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله إن لم تعلم نهايتها) أما إن علمت فالامر فيها  
 واضح كما إذا قال كل زوجة لي طالق وله أربع زوجات مثلاً فان كالتستغرقها اه ح أي بلا تفصيل (قوله  
 فان لم تؤد للجهالة) أي المفضية إلى المنازعة والأولى قول البحر فان لم تنقض الجهالة إلى المنازعة (قوله  
 كمين وتعليق) عطف تفسير وعبرة البحر كسألة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال  
 إنه السلك اتفاقاً كما إذا قال كل امرأته تزوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوباً فهو صدقة أو كلها ركب هذه  
 الدابة أو دابة وخرق أبو يوسف بين المنكر والمعين في الكل وقامه في الزيلعي من التعليق وفي الخاتمة كلما  
 اكملت اللحم فعلى درهم فملته بكل لقمة درهم وذكر مسألة الأمر بالدفع فيما إذا أمر رجلاً بأن يدفع لزوجته  
 نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فادفع المأمورا أكثر من شهر لزم الأمر (قوله والا) أي بأن أدت للجهالة  
 المفضية إلى المنازعة (قوله فان لم تعلم) أي لم يمكن علمها كما في البحر في عبارته تسامح (قوله كاجارة)  
 صورته أجزأتك داري كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه (قوله وكفالة) صورته إذا  
 ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافاً لابي يوسف جرح (قوله واقرار) صورته  
 إذا قال لك على كل درهم ولوزاد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة جرح (تنبيه) زاد في البحر  
 هنا قسماً آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل الأبراء لو قال كل غريم لي فهو في حل  
 قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه لأن الأبراء إيجاب الحق للغرماء وإيجاب الحقوق لا يجوز إلا للقوم بأعيانهم وأما  
 كذا كل في باب الإباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل إنسان تناول من مالى فهو له حلال قال محمد بن

مطلب  
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا  
 بخطه والصواب وهي بالتأنيث  
 أي الجهالة اه معجمه

مطلب  
 الضابط في كل

(وثوب كل شاة أو ذراع) لف  
 ونشر (بكذا) وإن علم عدد  
 الغنم في المجلس لم ينقلب صححاً  
 عنده على الأصح ولورضيا  
 انعقد بالتعاطي ونظيره البيع  
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم  
 (في كل معدود متفاوت)  
 كابل وعبيد وبطيخ وكذا كل  
 ماني تبعضه ضرر كصوغ أو ان  
 بدائع ولو سعى عدد الغنم  
 أو الذرع أو جملة الثمن صح  
 اتفاقاً والضابط لكلمة كل  
 أن الأفراد إن لم تعلم نهايتها  
 فان لم تؤد للجهالة فلا تستغراق  
 كمين وتعليق والا فان لم تعلم  
 في المجلس فعلى الواحد اتفاقاً  
 كاجارة وكفالة واقرار

سامة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظر الى الاباحة والاباحة للجهول جائزة ومحمد  
 جعله ابراء عما تناوله والابراء للجهول باطل والفتوى على قوله أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد  
 قوله فتوى على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يصح ولا في واحد مكسالة الابراء اه كلام  
 البحر (قوله والا) اي بأن عمت في المجلس والمراد أسكن عليها فيه كما قدمناه عن البحر في قوله فان لم تعلم حينئذ  
 فلا يرد أن الغنم ان عمت في صلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان عمت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم  
 (قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحها فيها  
 في الكل) اي وصحح صاحبان العقد في الثلث والصبرة في كل الغنم وكل الاقفرة اه ح اي سواء علم في المجلس  
 اولاً والاو ارجاع ضمير فيها الى المثلث والقيمي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن  
 هكذا اوبع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثلاثة اوتوب كل شاذ اودراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد  
 في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكيال او قول وبه يفتى اه وعبارة القهستانى وهذا  
 كانه عنده وأما عندهما فتقد في الكل في صورتين اي صورتى المثلث والقيمي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه  
 الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت  
 وفيه نظر بل مقابله قوله وصح في الكل ان سعى جملته قفزانها وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم  
 (قوله على انها مائة قنيز) قيد بكونه بيع مكاييل لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد تحتها دكانا خيري  
 اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى ثيابا من حنطة على انها كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل واذا كان طعاما  
 في حب فاذا انقصه ثمن يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر  
 لا يكال بهما وشمل ما اذا كان المسمى مشروطا بلفظ أو بالعادة لما في البرازية اتفق اهل بلدة على سعر الخبز  
 والجم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمنًا واشترى وأعطاه اقل من المتعارف ان من اهل المبلدة يرجع  
 بالنقصان فيها من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي اللعم فلا يعم اه بحر (قوله أخذ  
 الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تخييره عند النقصان في المثلث وذكر له في البحر قديمن الاول عدم قبضه كل المبيع  
 او بعضه فان قبض الكل لا يخرجه في الخيانة يعنى بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما  
 في الخيانة اشترى سويقا على أن البائع له ثمن من الثمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه له نصف من جاز  
 البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرور كما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من  
 كذا جرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا  
 على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض  
 في النهر الاول بأن الموجب للتخير انما هو تفرق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا أن  
 يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك فتدبره اه قلت هذا ظاهرا اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا  
 فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء  
 المبيع وما في الخيانة ليس منه لتصر يحتمل بأن السوق قيمي لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي  
 وكذا الصابون كما في جامع القصولين وأما الثوب فظاهر وعلى هذا فاسباقي من أنه يخير في نقص الثمن في بين  
 أخذه بكل الثمن او تركه مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا فتدبره اه قلت ويشعني أن يكون هذا فيما يمكن معرفة  
 النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفحش نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من  
 كلام الخاتمة انه عند المعايضة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في التخيير بين الفسخ وأخذ الاقل بحصته  
 لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيداً في القيمي لافي المثلث اي أنه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن  
 بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في بيعه ضرر) خرج  
 ما في بيعه ضررا في الخيانة لو باع لؤلؤة على انها من مثقالا فوجدها اكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره  
 التبعيض وصف بمنزلة المذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه البائع ما لم يقر  
 بانه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيد الزا هدى  
 بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تناوت الافراد كالغنم  
 لم يصح في شيء عنده والاصح  
 في واحد عنده كالصبرة  
 وصحها فيها في الكل  
 بحر وفي النهر عن العيون  
 والشر بلائحة عن البرهان  
 والقهستانى عن المحيط وغيره  
 وبقوله ما يفتى تبسيرا (وان  
 باع صبرة على انها مائة قنيز بمائة  
 درهم وحى اقل او اكثر اخذ)  
 المشتري (الاقل بحصته)  
 ان شاء (او فسخ) لتفرق  
 الصفقة وكذا كل مكيل  
 او موزون ليس في بيعه  
 ضرر (وما زاد للبائع)

دائق في مائة لاحكم له وعن أبي يوسف دائق في عشرة كثير وقيل مادون حبة عفو في الديار وفي التفسير المعتاد في زماننا نصف من اه (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون للبائع بحر ومفاده أن المتعبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان قلن البائع او المشتري انه اقل او اكثر واذا قال في القضية عدد الكرواغد فظنها اربعة وعشرين واخبار البائع به ثم اضاف العقد الى عينها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظننه فهي حلال للمشتري \* ساومه الحنطة كل قنبر بن معين وحاسبوا فباع ستمائة درهم فغلطوا وحاسبوا المشتري بخمس مائة وباعوها منه بالخمس مائة ثم ظهر أن فيها غلطا لا يلزمه الاجسمائة \* أقرز القصاب أربع شياه فقال بائعها هي بخمسة كل واحدة دينار وربع فجاء القصاب بأربعة دنانير فقال هل بعث هذه بهذا القدر والبائع يعتقد أنها خمسة صبح البيع قال وهذا إشارة الى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة دينار وربع اه وأقرمه في البحر (قوله وان باع المذروع) كتب وأرض درم متقى (قوله على انه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن يزيد بمائة درهم لتتم المائتة (قوله الا اذا قبض المبيع او شاهده الخ) قدمنا قريبا أن صاحب البحر ذكر ذلك في بيع المثلي كالصبرة اذا ظهر المبيع ناقصا وأنه في النهر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض او بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقض التقي دون المثلي فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لأنه قبي وتترك ذكره في المثلي وكأنه لم يعتبر ما بحثه في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد مناهه ينبغي التفصيل وأن سقوط الخيار بالمشاهدة ينبغي أن يكون فيما يدرك نقصانه بالمشاهدة (قوله وأخذ الاكثر) اي قضاء وهل تحل له الزيادة ديانه فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتون اختيار الحل وفي البحر عن العمدة لو اشترى خطبا على أنه عشرون وقرا فوجده ثلاثين طابت له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو مشكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر لان الخطب لا يتعب بالتبعيض فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصا كان من الطرفين التي تعرف وزنها بالقاهرة اه (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر في المثليات من مكمل وموزون وبين الذرع في التقييات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا ونوعا على ذلك أحكاما منها ما ذكره هناك من مسألة بيع الصبرة على انها مائة فقيز بمائة وبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على اقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المتلقى حيث قال قلت وانما كان الذرع وصفا دون المقدار لان التشقيص يضرب الاول دون الثاني وقالوا ما تعيب بالتشقيص والزيادة والنقصان وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابل شي من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا بالتناول) اي تناول المبيع له كانه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصيرورته) اي الذرع اصلا اي مقصودا كالقدر في المثليات (قوله بافراده) الباء للسببية (قوله كل ذراع بدرهم) نصب كل حال من الاكثر لتأوله بالمشقة اي مذكورا كل ذراع بدرهم (قوله اوضح) حاصله أن له الخيار في الوجهين أما في النقصان فلتفرق الصفة وأما في الزيادة فلنضع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار فيما يتفاوت جوانبه كالقميص والسراويل وأما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى المكمل كذا في شرح المتلقى ط وقد مناه وجه كونه في معنى المكمل وأنه جزم به في البحر عن غاية البيان وبأني أيضا وكذا يأتي في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة والنقصان نصف ذراع فقيه تفصيل وفيه خلاف (تنبيه) قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال ههنا اوضح لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان أخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة قدر اه (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جلة ذراعها أولا لدفع قول الخصاص ان محل الفساد عنده فيما إذا لم يسم جلتها فانه ليس بصحيح وليصح قوله لا اسم فانه لو لم يبين جلة السهام كان فاسدا اتفاقا وحينئذ يكون الفساد فيما إذا لم يبين جلة الذرعان مفهومهما اولويا فافاده في البحر (قوله من دارا وجام) أشار الى أنه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها ح (قوله وصحاه الخ) ذكر في غاية البيان نقلا عن الصدر الشهيد والامام العنابي أن قوله ما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلها ما أباح حيث قال لا عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فأشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم لشبهة يدرع بها واستعير ههنا لما يحل وهو معين لا شائع لان

مطلب

المتعبر ما وقع عليه العقد وان كان قلن البائع او المشتري انه اقل او اكثر

لوقوع العقد على قدر معين

(وان باع المذروع مثله على

انه مائة ذراع مثلا (أخذ)

المشتري (الاقل بكل الثمن

او ترك) الا اذا قبض المبيع

او شاهده فلا خيار له لاتقاء

الغرور نهر (و) أخذ (الاكثر

بلا خيار للبائع) لان الذرع

وصف لتعينه بالتبعيض ضد

القدر والوصف لا يقابل شي

من الثمن الا اذا كان مقصودا

بالتناول كما افاده بقوله (وان

قال) في بيع المذروع (كل

ذراع بدرهم أخذ الاقل

بحصته) لصيرورته أصلا

بافراده بذكر الثمن (او ترك)

لتفريق الصفة (وكذا)

أخذ (الاكثر) كل ذراع

بدرهم اوضح) لدفع ضرر

التزام الزائد (وفسد بيع عشرة

اذرع من مائة ذراع من دار)

أوجام وصحاه



المشاع لا يتصور أن يذرع فإذا اراد به ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه  
 كون الموضع مجهولا أنه لم يبين أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها متفاوت قيمة فكان المعقود عليه  
 مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزيمة (قوله على  
 الصحيح الخ) حاصله أنه إذا سعى بجهة الذرعان صح والافضل لا يجوز عندهما للجهالة والصحيح الجواز عندهما لانها  
 جهالة يدهما أي المتبايعين ازالها بأن تقاس كلها فعمل نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لشيوخ  
 السهم) لان السهم اسم للجزء التاسع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح أي فهو كبيع  
 عشرة قراريط مثلا من أربعة وعشرين فإنه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله  
 فيبيع بالتعاطي) بناء على أنه لا يلزم في صحته مشاركة العقد الاول وقتنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا)  
 أي معدودا وقوله من قبيل بيان له واحترزه عن المثلي كالصبرة وقد مر حكمها وبالعديد عن المدروع ومر  
 حكمه أيضا فقل ان الاول أن يقول اشترى قمييا على أنه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله  
 على أنه كذا) بأن قال بعثك ما في هذا العدل على أنه عشرة أنواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء في كلام  
 الكنز بالبيع فلذا صور به وهو غير لازم (قوله للجهالة) أي جهالة الثمن في النقصان لأنه لا تنقسم أجزاءه على  
 أجزاء البيع القمي فلم يعلم الثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص  
 من الثمن قدرا مجهولا فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لأنه يحتاج الى رد الزائد فتنزعان في  
 المدرود نهر (قوله مثرا) قيد به لانه لوباع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا لبيع  
 ويختر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الثمن يدخل في بيع الارض تبعوا ولا يكون له قسط  
 من الثمن وكذا لوباع دارا على أن فيها كذا كذا ما يتفوجدها ناقصة جازا لبيع ويختر على هذا الوجه بجر عن  
 الخانية (قوله قد) لان الثمر له قسط من الثمن فإذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المدوم في البيع فصار  
 حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بثن مجهول فيفسد البيع بجر عن الخانية (قوله  
 كاللوباع) تنظير لا تمثيل وقوله هلا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه  
 عدلا الجمل اه فعدل الجمل ما يساوي العدل الاخر في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الثياب ونحوها  
 والمراد به هنا الثياب (قوله قد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولولين  
 الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قبيل (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كما قال في طرف الزيادة  
 فيكون في نقص ضمير يعود على القمي وثوبا تعييزا على جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على  
 القمي تقدير (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ما سوى الناقص او بقدر  
 الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى  
 نصب ثوبا فيتحذر مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله للجهالة الزيد) فتقع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة  
 من الاحد عشر كما في النهر (قوله ولوردة الزائد) أي الى البائع ان كان حاضرا وقوله وعزله أي افرزه وأبقاه  
 عنده ان كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره  
 في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى عدلا على أنه كذا فوجد زيدا والبائع غائب بعزل الزائد  
 ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد للجهالة الزيد وقد صرح في الخانية  
 والقنية بأن محمدا قال فيه أسحسن أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شيئا فوجد زيدا  
 يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في الملييات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت  
 تلك الزيادة مما لا يتجرى فيها الضمة فينتدعز اه وهو يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض  
 لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس  
 فلا ينافي ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكر الاستحسان في صورة غيبة البائع قال  
 في الخانية فان غاب البائع فالوايعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذ به محمد نظرا  
 للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الاتفاع بالمبيع الى حضور البائع  
 وربما لا يحضر أو تطول غيبته فلذا أسحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجري

وان لم يسم بجلته تعالى الخفيف  
 لان ازالته يدهما (لا) يفسد  
 بيع عشرة (أسهم) من مائة  
 سهم اتفاقا لشيوخ السهم  
 بلا الذراع بقي لوزا ضيا على  
 تعيين الاذرع في مكان  
 لم اره وينبغي انقلابه صحيفا  
 لوفى المجلس ولو بعده فيبيع  
 بالتعاطي نهر (اشترى عددا  
 من قبيل) ثيابا او عنما  
 جوهره (على أنه كذا  
 فتقص او زاد فسد) للجهالة  
 ولو اشترى أرضا على أن فيها  
 كذا نخلا مثرا فاذا واحدة  
 قهلا لا تفسد بجر (كاللوباع  
 عدلا) من الثياب (او عنما  
 واستثنى واحدا بغير عينه)  
 قد (ولو بغيره جاز) البيع  
 خائصة (ولولين ثمن كل من  
 القمي) بأن قال كل ثوب منه  
 يكذا (ونقص) ثوب (صح)  
 البيع (بقدره) لعدم الجهالة  
 (وخير) لتفرق الصفقة  
 (وان زاد) ثوبا (قد) للجهالة  
 الزيد ولوردة الزائد أو عزله  
 حل بحله الباقي خلاف  
 (اشترى ثوبا) متفاوت جوابه  
 فلم يتفاوت ككسر باس  
 لم تحل له الزيادة ان لم يضره  
 القطع  
 قوله لم يذكر في النهر الخ سياق  
 هذا الكلام يقتضي ان قوله  
 مذكور في الشرح والنهر من  
 عبارة الشارح ولعلها سقطت  
 والافسخ الشارح التي يدي  
 ليس فيها قوله مذكور الخ  
 وليحذر اه صححه

في صورة حذرة البائع لا يمكن تجديد العدم مع الفاعل بقائه على القياس وبه يظهر أنه لا معارضة بين الكلامين  
 وأن ما ذكره الشارح من اجراء الخلاف في المورين غير محترفة فهم (قوله وجزع ذراع منه نهر) عبارة انتهى  
 قدينا بتفاوت جوانبه لانها لم تتفاوت كالكراس لان سلم الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضرمه نقصان  
 وعلى هذا قالوا بجزع ذراع منه اهـ (قوله في عشرة وزيادة نصف) أي فيما اذا ظهر انه عشرة ونصف  
 (قوله لانه اتسع) كما لا اشتراطه مع ما فوجده سائلا نهر أي حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه  
 نصف عن العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذ في الاولى بأحد  
 عشر بالخير وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني تسعة ونصف به) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم  
 متبالة لنصفه بنصفه فيجري عليه حكمهما درر وقوله بأي بالخيار لان في الزيادة نفعا يشوبه ضرر بزيادة الثمن  
 عليه وفي النقصان فوائد وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتقاني  
 في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اهـ  
 وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) تفريع على ما ذكر من تصحيحه ومشي  
 المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقولين وكان احدهما قول الامام اوفى المتون اخذ بما هو قول الامام  
 لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وهذا اجتمع الامر ان فافهم والله سبحانه  
 وتعالى اعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا او ما لا يدخل)

وفيه ما يصح امتناعه من المبيع ومما لا (قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله وأساس الحائط  
 اصله حتى قبل اعمل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اهـ وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط  
 وهو الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اهـ فالمراد ههنا الاصل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل  
 هو أن مسائله مبنية على قاعدتين ولا يخفى أن هذا تركيب صحيح فاقوم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على  
 ثلاث قواعد كفاعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه  
 يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اهـ وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ افاده ط (قوله  
 يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله  
 اتصال قرار الخ) فيدخل التجارة المخلوقة والمبنية في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى ارضا  
 بحقوقها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من جملة البناء كالذي يكون تحت الحائط  
 يدخل وان شئ أمود فيه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم اللقطة فقولهم شيئا مودع يدخل  
 فيه الاجبار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها اجار  
 المرمر والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنيا فله المشتري وان موضوعا لعل في وجه البناء فلا يباع وهي كثيرة  
 الوقوع فاعتقمت ذلك لئلا يأتى البائع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يتحالفان  
 لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافه في تابع لم يرد عليه العقد  
 والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع شكره ووجه عن ملكه والاصل  
 بقاء ملكه فتامل اهـ ملخصا من حاشية المنح للغير الرمي (قوله وهو ما وضع لالا في فصله البشر الخ) فيدخل  
 الشجر كما يأتي لانصالها بها اتصال قرار الا الياس لانه على شرف القلع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل  
 لان يفصل فاشبهه متاعا فيها كفي الدرر وما يندخل الاقتراح لانه تبع للقلع المتصل فهو كالجزء منه اذ لا ينتفع  
 به الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل به من المنقول المفصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث  
 لا ينتفع به الا به فصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الانثى وقد يدخل عرفا كقلادة الحمار  
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن  
 من القسمين الخ تامل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق في ظاهر الرواية فهو عطف  
 مرادف والحق ما هو تبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارض كما سألني  
 في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله يدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

وجازيع ذراع منه نهر

(على انه عشرة اذرع كل

ذراع بدرهم اخذه بعشرة في

عشرة و) زيادة (نصف بلا

خيار) لانه اتسع (و) اخذه

(تسعة في تسعة ونصف بخيار)

لتفرق الصفة وقال محمد

بأخذه في الاول بعشرة

ونصف بالخيار وفي الثاني

بتسعة ونصف به وهو أعدل

الاقوال مجر وأقرب المصنف

وغيره قلت لكن صحح

القهستاني وغيره قول الامام

وعليه المتون فعليه الفتوى

(فصل) فيما يدخل في البيع

تبعا وما لا يدخل الاصل أن

مسائل هذا الفصل مبنية

على قاعدتين احدهما

ما افاده بقوله (كل ما كان

في الدار من البناء) يعني كل

ما هو متناول اسم المبيع عرفا

يدخل بلا ذكر وذكر الثانية

بقوله (او متصلا به تبعا لها)

دخل في بيعها) يعني أن

كل ما كان متصلا بالمبيع

اتصال قرار وهو ما وضع لالا

لان يفصله البشر دخل تبعا

وما لا فلا وما لم يكن من

القسمين فان من حقوقه

ومرافقه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومرافقة لا يدخل وان ذكر خاف لا يدخل التراب بشرائه شجر لانه وان كان اتصاله خلقا  
فيقول قطع لا لبقاء فصار كالزراع الا اذا قال بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (قوله  
فدخل البناء والمفاتيح الخ) وكذا العلو والكثيف كما في الدرر وقوله الا في بيع دار متعلق يمدخل أى اذا  
باعها بجد ودعا يدخل ماذ كروان لم يقل بكل حق لها او بمرافقة كما في الدرر قال لان الدار اسم لما يدار عليه  
الحدود والعلوم منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسيل الابه أى بكل حق  
ايها ونحوه أما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسيل فلانها  
خارجة عن الحدود لكنهما من الحقوق قد دخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تابعة للارتفاع  
ولا يحصل الابد بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من  
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري فالفتح يدخل استحسانا  
لا قياسا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا  
دمشق الحمية لتعارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق  
اذا كان لها ماء جار وانقطع عنه الاصل لم يتفجع بها وأيضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعد البيع لا يرضى  
بشرائها الا بغير قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها بشرها وتمام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بشر  
العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جمع غلق ففتح أى ما يعلق على الباب  
قال في الفتح المراد بالغلق ما يسميه ضبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما  
اقتصر على ذكر المفاتيح العلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية لها فافهم (قوله  
كضبة وكليون) قيل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون أى  
لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في  
الغاية بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة  
والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصرد رايب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فتح أى  
لانها لا يتفجع بالدكان الابه (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات  
لا يتفجع بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا ارتفاع الابه لان ملك رقبته اقدية قصد لا اخذ بشفعة  
الجوار ولهذا دخل في الاجارة بلا ذكر كسب أى بجر أى لان اجارة الارض لا يقصدها الا الارتفاع برقبته  
فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع لكن لا ينبغي أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة  
لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة أى أن يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن  
المقصود الارتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعاتامل (قوله المتصلة) هذا يغني عن قوله قبله المتصل  
لانه نعت لثلاثة المذكورة ولوجعل نعتا للسري والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر  
ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلفا فيه فادعاه كل فلو مركبا متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوعا  
فلو الدار بيد البائع فالتقول والا فلا للمشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشبائيك وذلك أن الابواب التي  
كانها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير  
المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في ايوان البيوت لدفع العفن والندوة فالظاهر أنه كالسري  
المسمى بالغت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري ينقل ويحول وأما هذا فانه لا ينقل من محله  
فهو في حكم المتصل قليلا تامل (قوله لو أسفلها مبنيا) أى فدخل الحجر الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم  
أما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها يجبرها تنقل وتحول ولا تبنى فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق  
فتح (قوله والبكرة) أى بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالسري اه بجر وظاهر التعليل  
انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخطاف في حلقة الخشبية التي على البئر أنها  
لا تدخل ويحترق وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد  
ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضي أن الاعتبار العرف ط (قوله  
في بيعها أى الدار) وهو متعلق بقوله فدخل كما قدمناه (قوله وكذا ابستانها) أى الذي فيها ولو كبير الاول

(فدخل البناء والمفاتيح)  
المتصلة أغلقها كضبة  
وكليون ولومن ضبة لا القفل  
لعدم اتصاله (والسلم المتصل)  
والسري والدرج المتصلة)  
والرحى لو أسفلها مبنيا والبكرة  
لا الدلو والخيل ما لم يقل  
بمرافقتها (في بيعها) أى  
الدار وكذا ابستانها

خارجها وان كان بابه فيها قاله ابوسليمان وقال النقيه ابوجه فريد دخل لواء غمر منها ومنته فيها لولا كبر  
أوساها وقيل ان صغر دخل والا لوقيل يحكم الثمن اه فتح (قوله كاسيجي في باب الاستحقاق) صوابه  
في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها  
فدخول تعاول ومثلها او اكبر فلا الا بالشرط زبلي وعيني اه وبذلك حزم ايضا في البحر والنهر هنالك (قوله  
ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدور بالكسر آية يطبخ فيها صباح والظاهر ان المراد بها قدر النحاس التي  
يسخن فيها الماء وتسمى حلة او المراد الفساق التي ينزل اليها الماء ويقتل منها وتسمى أجرانا لكن ان كانت  
متصلة فلا كلام أما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تنقل فالظاهر أنها كالتصلة والا  
فلا تأمل قال في الفتح وأما قدر الصباغين والقصارين وأجاجين الغساليين وخوابي الزياتين وحبابهم ودنانهم  
وجذع التصار الذي يدق عليه الميث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال بمقوقها قلت ينبغي أن تدخل كما اذا  
قال بمراقها اه اقول بل في التارخانية عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مثبتا في البناء من  
هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بمقوقها (قوله وفي الجاراكفه) في القاموس اكاف  
الجاراك كتاب وغراب بردهته وهي المجلس تحت الرحل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره  
والعرف انها الخشب فوق البردعة بجر (قوله لالون من الحريين) جمع حري وهو من يبيع الحير وكأنه  
لان عادتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف ط قلت بؤيده قوله في التارخانية وهذا يجب العرف وفيها  
ايضا اذا باع جاراموكنا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف وفي الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة  
ولا اكاف دخلا أيضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا نالا يدخل شيء وفي الخانية أن ابن  
الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا ولا وهو والظاهر ثم اذا دخل لا يكون لهما حصصة من الثمن  
كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل قلاذته عرفا) في الظهيرية باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعذار  
والمقود واحد اه لكن في الخانية لا يدخل المقود في بيع الجار لانه يقاد بدونه بخلاف الفرس والبغير  
قال في الفتح وليتأمل في هذا (قوله وفي الاتان لالخ) الفرق أن البقرة لا يتفجع بها الا بالجل ولا كذلك  
الاتان ظهيرية (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل  
ما يستر العورة فقط في البحر لوباع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يورى عورته فان بيعت  
في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما في التارخانية  
وحينئذ فالمدار على العرف (قوله يعطيهما هذه أو غيرها) أي يخير البائع بين أن يعطي ماعليهما أو غيره لان  
الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشيء  
وكذا اذا وجد بها عيب ليس له أن يردها زبلي زاد في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت  
ثم رد الجارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزبلي لا يرجع على البائع بشيء قال بعض الفضلاء يعني  
من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية  
عيبا ردها وردها معها ثيابها وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه في الزبلي من قوله لو وجد بالجارية  
عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب فعناه كما في البحر اذا هلك الثياب والالزم حصولها للمشتري بلا مقابل  
وهو لا يجوز (قوله اوقضها) أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالسليم منح عن الصيرفية وفي التارخانية  
فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو راء فهو كالسليم لها وفيه اعن المحيط باع عبدا معه مال  
فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسمى مقداره فان كان الثمن من  
جنسه لا بد أن يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدومه من الثمن والباقي بازا العبد وتماه  
فيها (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع الارض بلا  
ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قيد للسألتين) الاولى  
البساء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة  
والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلا فان قال ان غير الثمرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تغرس للقرابيل للقطع  
اذا كبر خشبها فصارت كالزرع ولين قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التارخانية عن المحيط ان هذا اصح أي

كاسيجي في باب الاستحقاق  
ويدخل في بيع الحمام القدور  
لا القصاص وفي الجاراكفه ان  
اشتره من المزارعين وأهل  
القرى لالون من الحريين وتدخل  
قلاذته عرفا ويدخل ولد البقرة  
الرضيع وفي الاتان لا رضيعا  
اولا به يفتي وتدخل ثياب  
عبد وجارية أي كسوة مثلها  
يعطيهما هذه أو غيرها لا حليها  
الا ان سلمها اوقضها وسكت  
وتماه في الصيرفية (ويدخل  
الشجر في بيع الارض بلا ذكر)  
قيد للسألتين فبالذكر اول  
(ثمرة كانت اولاً) صغيرة  
او كبيرة الا بالباسته

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها ليس لها نهاية معلومة  
فكون للتأيد فتتبع الارض بخلاف الزرع والثران لقطعها غاية معلومة فكانت كالقطوع اه ملخصا ومقتضاه  
أن غير المثمر المعد للقطع كالزرع الآن بقاءه انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كحطب  
موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) اشار بذكره الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها  
وضعه للقرار ط (قوله فلو فيها صغار الخ) تنقل في الفتح عن الخانية وبأقربا ما يفيد أن صغارها وطمعها  
في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمرة كما يعلم مما ذكره  
قريبا (قوله وتقامه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقعات صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه  
ما يتقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ الطرسوسي من التعليل بالقطع أن الحور ونحوه مما يتقطع في اوقات معروفة  
لا يدخل وانزاعه بليده ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه  
للإلحاق اه لكن في الواقعات أيضا لو فيها الاشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل  
ولو من وجه الارض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن النجدة فيه اشارة الى أن العلة كونه يباع شجرا بأصله  
فلا يكون كالثمرة بخلاف المقطوع من وجه الارض مع بقاء أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر  
الموضوع للقرار وهو الذي يقصد لثمره يدخل الا اذا يس وصار حطبا كما مر أما غير المثمر المعد للقطع فان لم يكن له  
نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما اعتد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع او في كل ثلاث سنين  
فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالمهمتين ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا  
واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخانية انه لو باع ارضها رطبة او زعفران او خلافه يقع  
في كل ثلاث سنين او رباحين او يقول قال الفضلي ما على وجه الارض بمنزلة الثمرة لا يدخل بلا شرط وما في الارض  
من اصولها يدخل لان اصولها للبقاء بمنزلة البناء وكذلك لو كان فيها قصب او حشيش او حطب نابت يدخل  
اصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلف والصحيح انه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا  
التفصيل انسب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الوثيل بالتعريف الحبل من اللبف والوثيل  
نبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوتائر وهو جمع وتيرة وهي ما يوتر بالعدة  
من البيت كالوترة محركة كذا في التماموس ثم قال وترها يترها على عليها اه فالمراد ما يتعلق عليه الكرم والذي  
وقع فيما رأيت من نسخ المنع يدخل الوتائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي  
رأيت في الشرح وكذا في المنع الوتائر المشدودة على الاوتار الخ بالادال المهمة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا  
العدة المدفونة في الارض) قال في المنع تقييده بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب  
الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى فيفتي بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسألة في ديارنا  
ببرابر الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء  
من الثمن وان استحق اخذ الادار بالحصه ومنهم من سوى بينهم اه ونحو ذلك ثياب الجارية كما سلف ط  
وفي الكافي رجل له أرض بيضاء ولا تحرق فيها نخل فباعها مارب الارض باذن الاخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة  
فالثمن بينهما نصفان فان ذلك النخل قبل القبض بأقرب مما يوجب خيرا المشتري بين الترتك واخذ الارض بكل الثمن  
لان النخل كالوصف والثن بمقابله الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما اذا لم  
يفصل عن كل فلو فصل سقط قسط النخل به لا كما في تلخيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد أبي السعود  
استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الادار المبيعة كيون من فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابل قبل الافتراق  
لدخوله في البيع تبعا ولا بشكل بما سيأتي في الصرف من مسألة الامعة مع الطوق والسيف المحلى لان دخول  
الطوق والحلية في البيع لم يكن على وجه التبعية لكون الطوق غير متصل بالامعة والحلية وان اتصلت بالسيف  
الآن السياف اسم للحلية أيضا كما سيأتي في الصرف فكانت من مسمى السياف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع  
الشاش ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقدم ما قابل العلم من الثمن قبل الافتراق خلافا لمن فهم ذلك من بعض اهل  
العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابل حصه من الثمن اه قلت  
وما ذكره في الكيول غير مسلم وسند كثر بر المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القلع فتح  
(اذا كانت موضوعة فيها)  
كالبناء (للقرار) فلو فيها  
صغار تنقل زمن الربيع ان من  
أصلها تدخل وان من وجه  
الارض لا الا بالشرط وتقامه  
في شرح الوهبانية وفي القنية  
شري كما دخل الوثائق  
المشدودة على الاوتار المنصوبة  
في الارض وكذا الامعة  
المدفونة في الارض التي عليها  
اغصان الكرم المسماة بأرض  
الخليل بركات الكرم وفي النهر  
كل ما دخل سعا لا يقابل شيء من  
الثن لكونه كالوصف وذكره  
المصنف في باب الاستحقاق قبيل  
السلم (ولا يدخل الزرع في بيع  
الارض بالتسمية)

مطلب  
كل ما دخل تبعا لا يقابل شيء  
من الثمن

اطلاقه يعي ما اذا لم ينبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال وما اذا عفن واختار الفضلي - وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الانفراد وبالاطلاق اخذ ابو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا نبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسألة بل ترجيح وذكر في التجنيس أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاستيعابي والخلاف مبني على الاختلاف في جوازيه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى أن كلامنا من الاختلافين مبني على سقوط تقومه وعدمه فان القول بعدم جوازيه وعدم دخوله في البيع كلاه - مامبني على سقوط تقومه والاوجه جوازيه على رجاء تركه كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حياته فينتفع به في ثانی الحال اه ما في الفتح وظاهر ما اختيار عدم الدخول لاختياره جوازيه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما نبت ولم تنله المشافر والمناجل فقيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه او لا الصحيح الجواز اه والحاصل أن الصور اربع لانه اما أن يكون بعد النبت أو قبله وعلى كل اما أن يكون له قيمة او لا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبت او بعده ففي الثانية الاصح الدخول كما ذكره الشارح بل علمت أنه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاخترنا الفضلي الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قد سناه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط فيد ترجيح ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قد مناعن الفتح أن اختيار أبي الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور الاربع وقد وقع في البحر ههنا خلل في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تنبيه) قيد بالبيع لانه في رهن الارض يدخل الشجر والثمر والزرع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع او شجر دخل ولا يدخل الزرع في اقالة الارض وقامه في البحر (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) الثمر بمثابة الحمل الذي يخرج من الشجرة وان لم يؤكل فيقال ثمر الاراك والعوسج والعنب مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والياسمين ونحوهما من المشومات نهر وشمل ما اذا بيع الشجر مع الارض او وحده كان له قيمة او لا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمي الزرع والثر بأن يقول بعتك الارض وزرعها او وزرعها او الشجر وثمره او معة او به وبين أن يخرج من ثمره الشرط فيقول بعتك الارض على أن يكون زرعها لك او بعتك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنح اه ح ومثل في البحر (قوله وخصه بالثر) أي خص ذكر الشرط بمسألة الثمر دون مسألة الزرع مع امكان العكس اتساع الحديث المذكور الذي استدله به الامام محمد على انه لا فرق بين كون الثمر مؤبرا أولا والتأخير التلقيح وهو أن يشق الكم ويذر فيه من طلع النخل ليصلح انائها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤبرا فالثمره للبائع الا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لان مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الاول غريب فقيه أن المجتهد اذا استدلل بحديث كان تعميما له كافي التحريم وغيره نعم يرد ما في الفتح ان حمل المطلق على المقيد هنا واجب لانه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية انه متصل للقطع لا للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم اذا تعارضوا واعترض في البحر قوله ان حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الاصح انه لا يجوز لاني حادثة ولا في حادتين حتى جوز أبو حنيفة التميم بجميع أجزاء الارض بحيث جعلت في الارض سجدا وطهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب ظهور اه اقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم عما عداه لان التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة من اعتبار المقاهيم فليس مما يجب فيه الحمل فلا دلالة في ذلك على انه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا مصرح به في متن المنار والتوضيح والتلخيص وغيرهما استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما اذا باع أرضا فيها زرع لم يسمه او شجرا علم ان لم يشترطه حتى يبق الزرع والثر على ملك البائع (قوله الزرع والثر) بدل من ضمير التنبيه وقوله الارض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر والمناجل أي قبل أن يمكن لكل الدواب له وتناوله بمشافرها وقبل أن يمكن حصده بالمناجل فان مشفر البعير شفته جمعها مشافر والمخل ما يحصده الزرع جمعه مناجل اه منه

الا اذا نبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح التمتع (و) لا (الثر في بيع الشجر بدون الشرط) عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مقصد وخصه بالثر اتباعا لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا أن يشترطه المبتاع (ويؤمر البائع بقطعهما) الزرع والثر (وتسليم المبيع) الارض والشجر

مطلب  
المجتهد اذا استدلل بحديث كان تعميما له  
مطلب  
في حمل المطلق على المقيد

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمهما) أى تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقدا المشتري الثمن (قوله لم يزمريه) أى بالنسبة لعدم وجوب التسليم (قوله وأن لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أى الزرع والشجر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لأن ملك المشتري مشغول الخ) علة لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفى النهر عن جامع الفصولين باع شجرة عليه ثمر أو كرم عليه غيب لا يدخل الثمر فلا يستأجر الشجرة من المشتري ليرك عليه الثمر لم يجز ولو كان معارضى الأدرالك فلأبى المشتري بخير البائع أن شاء البطل المبيع أو قطع الثمر اهـ وسد كره الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتن ويؤمر البائع بالقطع فانه ينافى التخيير المذكور ولعله قول آخر فليحذر (قوله وما فى الفصولين) أى جامع الفصولين لابن قاضي سماوة جمع فيه بين فصولي العمادى والاستروشى ط (قوله محمول على ما إذا رضى المشتري) أى رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الأرض والأمر البائع بالقطع توفيقا بين كلامهم وأما إذا اتفقت المذبة فى الإجارة فالمستأجر أن يبنى الزرع بأجر المثل الى اتهامه لانها لا تتنازع وذلك بالترك دون القطع بخلاف الشراء لانه ملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع بجزر (قوله ومن باع ثمرة بارزة) لما فرغ من بيع الثمر تبعاً للشجر شرع فى بيعه مقصوداً ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصوداً قال فى الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صبره بقله لانه ليس بمنقطع به وتابع للأرض فيكون كالوصف فلا يجوز إيراد العقد عليه بانفراده وإن باع على أن يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرطبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقاً أى سواء بلغ أو ان الحدس أو لا ومن غيره بغيره ان لم يفسخ الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما إذا باع الجذع فى السقف ولم يفسخ المبيع حتى أخرجه وسلمه اهـ ويأتى فى المتن بيع البر فى سبيله وفى البحر عن الظهيرية اشترى شجرة للقطع يؤمر بقطعها بعروقها وليس له حفر الأرض الى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة إلا أن شرط البائع القطع على وجه الأرض أو يكون فى القطع من الأصل مضرّة للبائع ككونها بقرب حائط أو بئر فيقطعها على وجه الأرض فان قطعها أو قلعهما فبطلت مكانها أخرى فالنائب للبائع إذا قطع من أعلاها فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين أنها للقطع والقرار قال أبو يوسف لا يملك أرضها أو أدخل محمداً ماتحتها وهو المختار وإن اشتراها للقطع لا تدخل الأرض اتفاقاً وان للقرار تدخل اتفاقاً وان باع نصيبه من شجرة بلا إذن الشريك جازان بلغت أو ان قطعها أو الاقلا اهـ وقد ساقى الشركة حكم بيع الحصص الشائعة من ثمر أو زرع أو شجر مفصلاً وموضحاً فراجع (قوله أما قبل الظهور) اشار الى أن البروز بمعنى الظهور والمراد به انقزال الزرع عنها وانقضاء ثمرها وان صغرت (قوله ظهر صلاحها أولاً) قال فى الفتح لا خلاف فى عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا فى عدم جواز بيع بعد الظهور بل بدو الصلاح بشرط الترك ولا فى جواز بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتقنع به ولا فى الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا أن تؤمن العاشة والفساد وعند الشافعى حو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف إنما هو فى بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف فى معناه لا بشرط القطع فعند الشافعى ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا أن تكون بحال لا يتقنع به فى الأكل ولا فى علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبته قاضى خان لعامة مشايخنا والصحيح أنه يجوز لانه مال مستقنع به فى ثاقى الحال ان لم يكن مستغفبه فى الحال والحيلة فى جواز بدو اتفاق المشايخ أن يبيع الكهترى أول ما يخرج مع أوراق الشجر فيجوز فيها تبعاً للإوراق كانه ورق كله وان كان بحيث يتقنع به ولو علفاً للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب إذا باع بشرط القطع أو مطلقاً اهـ (قوله لا يصح فى ظاهر المذهب) قال فى الفتح ولو اشترى ما مطلقاً أى بلا شرط قطع أو ترك فأثمر ثم أخرج قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكن تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثمرت بعد القبض بشرط كان فيه للاختلاط والقول قول المشتري فى مقدار مع عيبه لانه فى يده وكذلك فى بيع الباذنجان والبطيخ إذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشترى كذا كرنا اهـ ومقتضاه انما لو أثمرت بعد القبض يصح البيع فى الموجود وقت البيع فإطلاق المصنف تبعاً لآبائى محمول على ما إذا باع الموجود للمعدوم كما يفيد ما يأتى عن الحلوانى وما ذكره فى النسخ من التفصيل محمول على ما إذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قد ساند عنه وكان الحلوانى يفتى بجوازه فى الكل الخ لا يناسب التفصيل الذى ذكره لانه لا وجه لجواز البيع فى الكل إذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتمد هذا التحرير (قوله وأثنى الحلوانى بالجواز) وزعم انه مروى

قوله فلو استأجر الشجرة هكذا  
يمنعه والأولى الشجر بلاتاء  
ليناسب سابقه ولا حقه  
أبى منعه

مطلب  
فى بيع الثمر والزرع والشجر  
مقصوداً

عند وجوب تسليمهما فالزم  
يتقد الثمن لم يؤمر به خاتمة  
(وان لم يظهر) صلاحه لان ملك  
المشتري مشغول بملك البائع  
فيصير على تسليمه فارغاً (كقول  
أوسمى بفعل رجس عليه  
بسر حيث خبير الورثة على قطع  
البرود المختار) من الرواية  
ولزاحة وما فى الفصولين باع  
أرضاً دون الزرع فهو للبائع  
بجزئها محمول على  
ما إذا رضى المشتري نهـ  
(ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل  
الظهور فلا يصح اتفاقاً (ظاهر  
صلاحها أولاً) فى الأصح  
(ولو برز بعضها دون بعض  
لا) يصح (فى ظاهر المذهب)  
رخصته السرخسى وافى  
الحلوانى بالجواز

عن اصحابنا وكذلك احكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاديهم  
 حرج قال في الفتح وقد رآيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الورد على الاشجار فان الورد متلاحق وجوز  
 البيع في الكل وحق قول مالك اه قال الزياي وقال شمس الأئمة السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى  
 مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما يشاء ويشتري الموجود  
 ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع له الانتفاع  
 بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجويز العقد في المعدوم مصادما للنص  
 وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه قلت لكن لا يتحقق  
 تحقق الضرورة في زماننا ولا سمي في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والثمار فانه اغلبه الجهل على الناس  
 لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض افراد الناس لا يمكن بالنسبة  
 الى عامتهم وفي نزاعهم عن عادتهم حرج كما علت ويلزم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذا تباع الا كذلك  
 والنبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المعدوم حيث تحققت الضرورة هنا أيضا  
 امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادما للنص فلذا اجعلوه من الاستحسان لان القياس عدم الجواز  
 وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق  
 الامر الاتسع ولا يخفى أن هذا مستوع للعدد عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء  
 بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو ان خارج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح أن ما نقله شمس الأئمة  
 عن الامام الفضلي لم يقيده عنه بكون الموجود وقت العقد اكثر بل قال عنه أحجل الموجود أصلا وما يحدث  
 بعد ذلك تما (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسألة  
 (قوله جبر عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار  
 وفيه بحث لصاحب البحر والنرسيد كره الخارج آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقا كما يرشد اليه التفصيل  
 في القول المقابل له فافهم وعلى في الجبر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وحوشغل ملك الغير (قوله كشرط  
 القطع على البائع) في البحر عن الوالولية باع عن جابر فاو كذا الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري  
 قطعه اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب  
 لانه لم يبيع سكايلة ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحسانا وهو قول الأئمة الثلاثة  
 واختاره الطحاوي اعموم الباقى (قوله بجر عن الاسرار) عبارة البحر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد  
 وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه ابا يوسف وفي التحفة والتحجج قولهما (قوله لكن في القهستاني عن  
 المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد  
 البيع عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمدان بدالصلاح بعض وقرب صلاح الباقي  
 وعليه الفتوى كما في المضمرات اه وما نقله القهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفتح والبحر  
 وغيره من حكاية الخلاف في الذي تناهى صلاحه فانه صريح في تناهى صلاحه لا في بدوه وايضا المتبادر منه  
 صلاح الكل تأمل (قوله فتنبه) اشار به الى اختلاف التحجج وتخبر المفتي في الانقضاء بأيام شاء لكن حيث  
 كان قول محمد هو الاستحسان يترجى على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترك) أي قيد المصنف الفساد به  
 (قوله مطلقا) أي بلا شرط ترك او قطع وظاهره ولو كان الترك متعارفا مع انهم قالوا المعروف عرفا كالمشروط  
 نصا ومقتضا فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي  
 ما قد مناه من انه لو أنكرت ثم آخر فان قبل القبض فسد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع  
 مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في النهر وحاصله أن المراد هنا الزيادة المتصلة  
 لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتدويم يوم البيع  
 والتدويم يوم الادراك فالزيادة متفاوت ما بينهما ط عن العيني (قوله لم تصدق بشئ) نعم عليه ثم غصب  
 المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عين المدة درم شقي فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان  
 الا أن الشرع اجازها للعاجلة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

لو ان خارج اكثر زياي

(ويقطعها المشتري في الحال)

جبر عليه (وان شرط تركها على

الاشجار فسد) البيع كشرط

القطع على البائع حاوي

(وقيل) فأنه لمحمد (لا) يفسد

(اذا تناهت) الثمرة للتعارف

فكان شرطا يقتضيه العقد

(وبه يفتي) بجر عن الاسرار

لكن في القهستاني عن

المضمرات انه على قولهما

الفتوى فتنبه قيد باشتراط

الترك لانه لو شرعا مطلقا

وتركها باذن البائع طاب له

الزيادة وان بغير اذنه تصدق

بما زاد في ذاتها وان بعدما

تناهت لم تصدق بشئ وان

استأجر الشجر الى وقت

الادراك بطلت الاجارة وطابت

الزيادة له لقاء الاذن



أشجار الجيف عليها ثبته لم يجز ذكره الكرخي فتح (قوله لترك الزرع) الأولى تعبير الهداية وغيره بقوله  
 الى أن يدرك الزرع أى الى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تطب الزيادة) أى الزيادة على التمرة وعلى  
 ما غرم من اجرة المثل ط عن العيني (قوله كاحترناه في شرخه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة  
 وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا أصلا ووصفا فلا يتضمن شيئا فكانت  
 مباشرة عبارة عن الاذن اه ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره أن الفاسد له وجود لانه فائت الوصف  
 دون الاصل فكان الاذن ثابتا في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له أصلا فلم يوجد الاذن ولا يفتي  
 أن هذا الفرق ينافي ما مر آثر البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد او باطل لا يعتد قبل مشاركة العقد الأول  
 وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفتن الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه  
 فراجعها متأملا (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزا وقت العقد  
 (قوله أن يأخذ) أى المشتري (قوله معاملة) أى مساقاة لمدة معلومة كما في القنية (قوله على أن له الخ)  
 أى البائع قال في شرحه على الملتقى وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر  
 معاملة على أن لك جزءا من ألف جزء ولدى ألف جزء الاجزاء أى من التمر ذكره الثماني وفيه أن المشتري قد  
 أخذ التمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد  
 المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد ويطيب ما زاد في  
 ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تأتي اذا لم يكن الشجر وقفًا وليقيم لعدم الحظ والمصلحة في اخذه جزءا من  
 ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكر الشارح نظيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة  
 ثانية ويسمونها أن المشتري اما أن يكون مما يوجد شيئا فشيئا وقد وجد بعضه او لم يوجد منه شيء كالباذنجان  
 والبطيخ والخيار أو يوجد كله لكنه لم يدرك كالأزعر والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثمر الاشجار  
 المختلفة الانواع في الأول يشتري الاصول بعض الثمن ويستأجر الارض مدة معلومة يباقي الثمن لتلايا امره  
 البائع بالقطع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر  
 الارض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحل له البائع ما سيوجد لان استئجار الارض  
 لا يتأتى هنا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقيامها في الارض مانع من صحة استئجار الارض الا أن  
 يأخذها أولا معاملة كما مر لانها تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المسنة فانها حينئذ لا تمنع صحة اجارة  
 الارض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الأول والثاني أيضا (قوله لبعض الثمن) تنازع فيه  
 يشتري الأول ويشتري الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الارض راجع للمسألتين أيضا كما علم مما مرناه  
 (قوله وفي الاشجار الموجود) أى وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع  
 الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكلتك بكذا على اني كلما عزلت فانت وكيل  
 صم وقيل لا فاذا صح يطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوز محمد فقول في عزله  
 رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المجزئة اه رمي وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع  
 هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن المجزئتين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على  
 الاشجار كما مر (قوله في الترتك) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه احل له ما يوجد في المستقبل والترك  
 انما يناسب الموجود الا أن يدعى أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمه) اشترى الثمار على  
 رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ينبت له خيار الرؤية بجر ثم ذكر حكم بيع المغيب في الارض  
 وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة  
 مذكورة في عامة المعبرات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرها من (قوله صح استثناءه منه) أى  
 من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا أولى من جعل الضمير في منه راجعا للمبيع المعلوم من المقام  
 فافهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح  
 وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناءه بخلاف استثناء الحمل من الجارية او الشاة أو أطراف الحيوان لا يجوز  
 كالرباع هذه الشاة الا آليتها وهذا العبد الا يذنه فيصير مشتركا متبرعا بخلاف ما لو كان مشتركا على الشيوع

مطلبه  
 فساد المتضمن يوجب فساد  
 المتضمن

ولو استأجر الارض لترك  
 الزرع فسدت لجهالة المدة ولم  
 تطالب الزيادة ملتقى الاجر  
 لفساد الاذن بفساد الاجارة  
 بخلاف الباطل كاحترناه  
 في شرخه والحيلة أن يأخذ  
 الشجرة معاملة على أن له جزءا  
 من ألف جزء وأن يشتري اصول  
 الرطبة كالباذنجان واشجار  
 البطيخ والخيار لكون الحادث  
 قائما بشري وفي الزرع والحشيش  
 يشتري الموجود ببعض الثمن  
 ويستأجر الارض مدة معلومة  
 يعلم فيها الادراك يباقي الثمن  
 وفي الاشجار الموجود ويحل له  
 البائع ما يوجد فان خاف  
 أن يرجع يقول على اني متى  
 رجعت في الاذن تكون مأدونا  
 في الترتك شئنا ملخصا (ما جاز  
 ايراد العقد عليه بانفراده صح  
 استثناءه منه)

فانه جائز اه اى كبيع العبد الانصفه مثلا لانه غير متميز في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز (قوله  
يصح افرادها) بأن يوصى بها واحد هابدون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعبد  
دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والحارية  
وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بحر  
من البيع الفاسد (قوله وشاة معينة من قطع) أما لو غير معينة فلا يجوز كنبوب غير معين من علمها أفاده في  
البحر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتى ما اذا استثنى معينان استثنى جزءا كربع وثلاث  
فانه صحيح اتفاقا كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير  
معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قد مناه عند قوله وفديع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار  
لا سهم وقيد بالأرطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال  
لجواز أن لا يكون الا ذلك القدر فكون استثناء الكل من الكل بحر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم انه يبقى  
أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعديل  
هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر  
آخر انه بقي مقدار معين لان المفسد هو الجهالة القائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على  
هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أى على التفيز والشاة معينة والأرطال المعلومة وهو تعليل  
لقوله فصحة أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو التمر على رؤس النخل) فصحة اذا كان  
مجدوا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصحة ومتقابل ظاهر الرواية رواية الحسن  
عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوى والقدرى لان الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقيس  
بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سنبل البر) متعلق ببيع والباء فيه  
للبدل قال الخضر الملى في حاشية البحر سأتى في الربا أن بيع الخنطة الخالصة بخنطة في سنبلها لا يجوز ويجب  
تقييده بما اذا لم تكن الخنطة الخالصة أكثر من التي في سنبلها وقد صرح بذلك في الثانية ويعلم بذلك أنه يجوز بيع  
التي في سنبلها معه بالآخرى التي في سنبلها مع حرفة الجنس الى خلافه اه وبه يظهر أن قول المصنف كبيع  
بتر في سنبله ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتى وعلى البائع اخراجه فتقيده بقوله بغير  
سنبل البر احتراز عما اذا باعه بسنبل البر أى بالبر مع سنبله فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر أم اذا كان  
أكثر يكون الرائد بمقابلته التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السنبل فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبله لما علمت  
من جوازيه بمثله بأن يجعل الحب في أحدهما بمقابلته التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم  
وهو أنه لو بيع بسنبل البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذى يبيع وحده مساويا للبر الذى يبيع مع سنبله أو أقل  
فيكون الفضل ربا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو الفول بحر على وزن فاعلاء  
يشد دقة مصر ويختلف فيهما الواحدة باقلاء في الوجهين مصباح (قوله في قشرها الاول) وكذا الثاني  
بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعى (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لو باع خنطة في سنبلها لم  
يباع الدوس والتذرية بحر وكذا الباقلاء وما بعدها (قوله الا اذا باع بمافيه) عبارته في الدر  
المتنى الا اذا بيعت بمافيه فيه اه وهى أوضح يعنى اذا باع الخنطة بالتبن لا يلزم البائع تخليصه ط (قوله  
الوحيد) لانه لم يره فتح وأقره في البحر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق  
بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أى باع مافى هذا القطن من الحب أو مافى هذا التمر  
من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر عدا ما اذا كان  
في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سنبلها  
وهذا الورق فسق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها الورق ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع  
بيع اللبن في الضرع والحم والشحم في الشاة والالية والاكارع والجلد فيها والدقيق في الخنطة والزيت في الزيتون  
والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا  
الباقى اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا لا يتحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
دون استثناءها ولعلها نسخ  
اخرى كتب عليها اه معجمه  
الا الوصية بالخدمة يصح  
افرادها دون استثناء اشباه  
ثم فرع على هذه القاعدة  
بقوله (فصح استثناء) تفيز  
من صبرة وشاة معينة من  
قطع و (أرطال معلومة  
من بيع ثمرة نخل) لصحة إيراد  
العقد عليها ولو التمر على رؤس  
النخل على الظاهر (ك) صحة  
(بيع بتر في سنبله) بغير سنبل  
البر لاحتمال الربا (وباقلاء)  
وأرز ومسم في قشرها وجوز  
ولو زوفستق في قشرها الاول)  
وهو الاعلى وعلى البائع  
اخرجه اذا باع بمافيه  
وهل له خيار الرؤية الوجه نعم  
فتح وانما بطل بيع مافى تمر  
وقطن وضرع من نوى وحب  
ولبن لانه معدوم عرفا واجرة  
كيل ووزن وعدة وذرع على  
بائع (لانه من تمام التسليم  
قوله فعلى البائع الخ) كذا  
بخطه والذي في نسخ الشارح  
وعلى الخ بالواو اه معجم

الايكده ووزنه وشعره ومعلوم أن الحاجة الى هذا اذا باع مكايده أو موازنة ونحوه اذا احتاج الى ذلك في المجازفة وكذا أصب الخنطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقده) أما كون أجرة وزن الثمن على المشتري فهو بانفاق الامة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الكاشف وهو الصحيح كما في الخلاصة لأنه يحتاج الى تسليم الجيد وتقرر فيه بالتقدير المعروف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي منقودة أو لا وهو الصحيح خلافاً لمن فصل وتماه في النهر (قوله وقطع ثمن) في النسخ عن الخلاصة وقطع الغيب المشتري جزافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافاً كالثوم والبصل والجزر الا اذا اخلى بينا وبين المشتري وكذا قطع التمريعي اذا اخلى بينا وبين المشتري اهـ (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اي فان اجرة التقد على البائع لأنه من تمام التسليم وشرط لثبوت الرذال ثبت زيافته لا ينفقه قال في البحر وأما اجرة نقد الدين فعلى المدينون الا اذا قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم التقد فالجدة على رب الدين لأنه بالقبض دخل في ضمانه (قوله فيقدره) اي فيقدر من الاجرة بقدر ما ظهر زيفاً فيرد نصف الاجرة فان ظهر نصف الدراهم زيفاً وما غراه الى البرازية وأما أيضاً انخاية والولوية الجدية ورأيت منقولاً عن المحيط أنه لا أجر له بظهور البعض زيفاً لأنه لم يوف عمله ولا ضمان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لأنه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لأنه لا وجه له (قوله به يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهما بحسب العرف جامع الفصولين (قوله ان احضر البائع السلعة) شرط لازماً للمشتري بتسليم الثمن اولا والشرط أيضاً كون الثمن حالاً وأن لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار وأفاد أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لأنه لا يقتضيه العقد وقال محمد لجهالة الاجل فالوسعي وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وان بقي منه درهم كما في البحر وفي الفتح واندر المتق لو ذلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لو مقبوضاً وان هلك بفعل المشتري فعليه غمته ان كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله ان كان مثلياً وقيمه ان كان قيمياً وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الجاني وبطبيع له الفضل ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اهـ (تنبيه) للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسعى لكل ثمنائه حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإبراءه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بمحوالة البائع على المشتري بالثمن انفاقاً وكذا بمحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان وتأجيل الثمن بعد البيع وبسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه الا اذا رآه ولم يمنعه من القبض فهو راذن وقد يكون القبض حكماً قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالتبعية اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصير المشتري قابضاً اهـ أي لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالاً أو دعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع بالتسليم اليه لولا أو دعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناً على الباقي ومنه مالو قال للغلام تعال معي واشق فقتلني أو أعتقه أو أتلف المبيع أو أحدث فيه عيباً أو أمر البائع بذلك ففعل أو أمره بطن الخنطة فطن أو وطئ الامة فطبت ومنه مالوا اشتري دهننا ودفع فارورة ربه فيها فوزته فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا ابغيتيه في الاصح وكذا كل مكمل أو موزون اذا دفع له الوعاء فكاله أو وزنه فيه بأمره ومنه مالو غصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الوديعة والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية ولو اشتري ثوباً وحطه فقال للبائع بعه قال الامام الفضلي ان كان قبل القبض والرؤية كان فسخاً وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لى أى كن وكيلاً في الفسخ فالتم يقبل البائع لا يكون فسخاً وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيلاً بالبيع سواء قال بعه أو بعه لى هذا كله لمخص مما في البحر (قوله أو ثمن مثله) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لأنها خلقت أثماناً ولا تعين بالتعيين (قوله سلماعا) لاستوائهم ما في التعيين في الاول وفي عدمه في الثاني أما في بيع سلعة بثمن فائتماعين حق المشتري في المبيع

(وأجرة وزن ثمن ونقده)  
وقطع ثمناً خارجاً طعام من  
سنية (على مشتري) الا اذا  
قبض البائع الثمن ثم جاء يردّه  
بغيب الزيافة (فرع) يظهر بعد  
نقد المصروف أن الدراهم زيف  
رد الاجرة وان وجد البعض  
فيقدره نهر عن اجارة  
البرازية وأما الدلال فان باع  
العين بنفسه باذن ربها فاجرته  
على البائع وان سعى بينهما  
وباع المالك بنفسه يعتبر  
العرف وتماه في شرح  
الوهبانية (وبسليم الثمن اولا  
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)  
ان احضر البائع السلعة (وفي  
بيع سلعة بمثلها) أو ثمن بمثله  
(سلماعا)

مطلب  
في حبس المبيع لقبض الثمن  
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مثله  
حيثما يكون قبض المبيع

فلذا أمر بتسليم الثمن أولا ليسعين حق البائع أيضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) النظر الذي نابت عنه  
 ما المصدرية النظرية متعلق بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان أحضر البائع السلعة بأن  
 يقول ولم يكن ديناً الخ (قوله كسلم ونحن مؤجل) تمثيل لما اذا كان أحد العوضين ديناً فالأول مثال المبيع  
 لأن المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسداً  
 كما في الجرح (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلما اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال  
 خليت بيتك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئاً لا يكون قبضاً وان باع داراً غائبة فقال سلمها اليك فقال  
 قبضتها لم يكن قبضاً وان كانت قرية كان قبضاً وهي أن تكون بحال يقدر على اغلاقها والافهى بعيدة  
 وفي جمع التنازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا تمها له فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال  
 البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضاً ولو اشترى ثوباً فامر به البائع بقبضه  
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام  
 لا يصح ولو اشترى طيراً أو فرساً في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان  
 قبضاً وتعامه في الجرح وحاصله أن التخلية قبض حكماً لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب  
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح اذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة  
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض وفي  
 نحو ثوب فكونه بحيث لو متديه تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت امكان أخذه منه بلا معين قبض  
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفراً غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلاً كالحنطة في جوارق البائع  
 لم يمنع جرح وفي الملتقط ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها  
 فارغة وكذا الوعاء أرضاً وفيها زرع اه وفي الجرح عن التنية ولو باع حنطة في سنبليها فسلها كذلك لا يصح كقطع  
 في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير  
 البائع لا يمنع فلو أخذ له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع وديعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق  
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة القنوى سئلت  
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ  
 الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضىها ولا للبائع مطالبة  
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع يجعل التسليم وكذا لو شري غائباً لا يطالبه بتمنه ما لم يتهايا بالمبيع للتسليم اه  
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله أن يقول خليت الخ) الظاهر أن المراد  
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في الجرح ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً  
 ولو قال خذ يكون قبضاً اذا كان يصل الى أخذه اه وفي القروع المارة ما يدل عليه أيضاً (قوله أو كان  
 بعيداً) أي وان قال خليت الخ كما مر والمراد بالبعد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع  
 كما قرره اه والمراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) أي الاقرار المذكور  
 لا يتحقق به القبض وقيد بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض  
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابلها في المحيط وجامع شمس الائمة انه بالتخلية يصح القبض  
 وان كان العقار بعيداً غائباً عنهم عند أبي حنيفة خلافاً لهما وهو ضعيف كما في الجرح وفي الخاتمة والصحيح  
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض أما  
 اذا كان بعيداً لا يتصور القبض في الحال فلا تنضم التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا  
 نقل مثله في أواخر الاجارات عن وقف الاشبهاء ثم قال قلت لكن نقل محشي ابن المصنف في زواهر الجواهر عن  
 يوع فتاوى قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها كان قابضاً والا فلا فتنبه  
 اه قلت لكن أت خبير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعترف بها  
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمت من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون  
 تخلية البعيد فيها قبضاً قال في الجرح وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب  
في شروط التخلية

مطلب  
اشترى داراً مأجورة لا يطالب  
بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن احدهما ديناً كسلم  
 ونحن مؤجل ثم التسليم يكون  
 بالتخلية على وجه يتمكن  
 من القبض بلا مانع ولا حائل  
 وشرط في الاجناس شرطاً  
 ثالثاً وهو أن يقول خليت  
 بيتك وبين المبيع فلو لم يقله  
 أو كان بعيداً لم يصح قبضاً  
 والناس عنه غافلون فانهم  
 يشترطون قرية ويقرون بالتسليم  
 والقبض وهو لا يصح به القبض  
 على الصحيح وكذا الهبة  
 والصدقة خاتمة وتعامه فيما  
 علقناه على الملتقى

قلت ومفاده أن تحلة القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الناسدة كما في الظانية حيث قال أجمعوا على أن  
 التحلة في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الناسدة كالهبة في  
 المشاع الذي يحتمل التهمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر النسيب أبو الميث أنه  
 لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا اه (تتمه)  
 في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده بلاذن البائع فطلبه منه فغلى بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى  
 يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرعة مريضة وخلاها في منزل البائع فاذلان  
 خلكت غنى وماتت غنى البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقه الى منزلك فأذهب فأسلمها فخلكت حال  
 سرق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره يعمل  
 كذا فعمل فغلب العبد ذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري البائع لا اعتمدك على البيع فسلمه الى فلان يمكنه  
 حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وذلك عند فلان ذلك من البائع لان الامساك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر  
 في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله فقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر حطباً  
 فغصبه غاصب حال حمله الى منزله غنى البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنه لي وابعنه  
 مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه  
 وكيل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود  
 أيضاً فيما لو وجده رصا او سرقه فالاولى التعليل بما في المنع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض  
 التسليم اه أي لان الزئوف دراغم لكنهم امعية ومثلها التبرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والسوقة  
 فانها ليست دراغم فلم يرجع قبض الثمن أملا فله نقض التسليم وأفاد أن هذا الوصل المبيع أما لو قبضه المشتري  
 بلاذن البائع فله نقضه في الزئوف وغيرها كما في البرازية (قوله كالأول وجدها) الاولى وجدها أي الثمن اخذت  
 عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فيثبت للبائع استرداد السلعة لا تقاض  
 الاستيفاء (قوله وكلمتهن) عبارة منية المتق والمترهن يسترد في الوجود كليا اه أي في الزئوف والرصاص  
 وغيرها أي لرجوع دينه وسلم الرهن لانه ثم ظهر ما قبضه زئوفا ورصا او سرقه او مستحقا فانه يسترد الرهن  
 (تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه يباعا اوجه ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان  
 تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كنصرفه وان كان قبضه بعد فقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه  
 ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برأية وما يحتمل النقض  
 كالبيع واليعة وما لا يحتمل كالتق وفروعه (قوله والا) أي وان لم تكن قائمة سراء كانت حالكة أو مستهلكة  
 درر (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زئوف لانه يكون راضيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد  
 (قوله وقال أبو يوسف يرد مثل الزئوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال  
 حقه في الجردة لعدم رضاه درر قال في الحقائق قتلان العيون ان ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر وإذا  
 اختزاه للقتوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المقتى به عزيمة (قوله كالأول كانت رصا او سرقه)  
 فانها تراد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها تراد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله  
 ومات مفسلا) أي ليس له مال يني بماعليه من الديون سواء قلته القاضى اولا (قوله فالبايع اسوة للغرماء)  
 أي يستعملونه ولا يكون البائع أحق به درر (قوله فان البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه أحق بحبسه عنده  
 حتى يستوفي الثمن من مال الميت أو يبيعه القاضى ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع  
 الزائد لباقي الغرماء وان قص فهو أسوة للغرماء فيما يني له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذه مطلقا إذا وجه  
 لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حتى غرماه وانما كان أحق من باقي الغرماء  
 لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذلك بعد موته وهذا نظير ما سبذ كره المصنف  
 في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرماه أي اذا كانت الدار بيده وكان  
 قد دفع الاجرة وانقضى عقد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما إذا جعل الاجرة ولم  
 يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا

(وجوده) أي البائع المين

(زئوفا ليس له استرداد السلعة

وحسبها) لقرط حته

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو وجد رصا او سرقه

او مستحقا وكلمتهن منية

(قبض) بدل دراهمه (البياد)

التي كانت له على زيد (زئوفا)

على ظن انها جيا (ثم علم) بأنها

زئوف (يرد دراويستد الجيا

ان) كانت (قائمة والا فلا)

يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند

اشبض وقال أبو يوسف يرد

مثل الزئوف ويرجع بالبياد كما

لو كانت رصا او سرقه

(اشترى شيئا وقبضه ومات

مفسلا قبل نقد الثمن فالبايع

اسوة للغرماء) وعند الشافعي

رثى الله عنه هو أحق به

(كما لو لم يقبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقا ولنا

قوله عليه الصلاة والسلام

اذا مات المشتري مفسلا

فوجد البائع متاعه بعينه

فهو اسوة للغرماء شمس مجمع

العيني

مطلب

اشترى شيئا ومات مفسلا قبل

قبضه فالبايع أحق

ما سبأ في البيع الفاسد لو مات بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا الخلل وبه ظهر جواب حادثة التقوى سلت عنها وهي ما لو مات البائع من قبل قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عينه باقية فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضا إذا لا حق للغرماء فيه بوجه لأنه أمانة عند البائع وإن كان مفقودا بالثمن لو هلك عنده ومثل الرهن فإن الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له أرض دفعها لأكرأى فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل الأكرأى ما يبقره نصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباع الأكرأى نصفه (رب الأرض جاز البيع أما لو باع رب الأرض نصفه للأكرأى فلا يجوز لأنه يأمره بقطع ما باعه ولا يمكن الأبطال الكل فيتضرر المشتري بقطع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الأرض إلى وقت الادراك نعم إذا كان البذر من الأكرأى يكون مستأجرا الأرض بنصف الخارج فليس رب الأرض أمره بقطع ما باعه فينبغي أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد مرنا الكلام عليها وعلى نظائرها أول كتاب الشركة (قوله قال في النهر الخ) أصله لصاحب البحر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع ثمة بدون الشجر ولم يرش البائع باعارة الشجر أن يتخير المشتري أيضا أن شاء أبطل البيع وأقطعها لأن في القطع اتلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم تصريح المتن بكيفية من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضا فأنقله عن جامع الفصولين مختالف أيضا لتصريح المصنف بكيفية في بيع الشجر وحده والأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي الزرع والتمر وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كما بهنا عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

#### \* (باب خيار الشرط) \*

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بجر فإن الأصل في العقد لزوم من الطرفين ولا يثبت لاحدهما اختيار الامضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا باشتراط ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقد مر ما على باقي الخيارات لأنهما يمتنعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم \* وخيار الشرط أنواع \* فاسد وفاقا كما إذا قال اشتريت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أياما أو أبدا وجاز وفاقا وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أني بالخيار شهرا أو شهرين فإنه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باعه جارا على أنه إن لم يجاوز هذا النهر فردّه يقبله والالم يصح وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في التقنية اه (قوله الثلاثة المبوب لها) أي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يعين أي شاء وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله ولا رد يغبن فاحش في ظاهر الرواية ويقتى بالرد أن غره أي غر البائع المشتري أو بالعكس أو غره الدلال والافلا (قوله وتقد) هو ما يأتي قريبا في قوله فإن اشتري على أنه إن لم يتقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مر أول البيوع فيما لو اشتري بمافي هذه الخالية الخ وقد سببناه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فإن كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل وإن بعده خير في القيمي لا في غيره (قوله وتغير فعلى) أما القول في فهو ما مر في قوله وغبن والفعلى كالتصريح وهي أن يشتد البائع ضرع الشاة ليجمع لبنها فيظن المشتري أنها غيرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا حلبها أن رضها أسكها وإن سخطها ردة أو صاعا من تمر وبه أخذ الإجماع الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط أن شاء وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشتري لها لبن (قوله وكشف حال) هو ما مر أول البيوع فيما إذا اشتري بوزن هذا الحجر ذهباً بانه أو حجر لا يعرف قدره فقد ذكر الشارح هناك أن المشتري الخيار فيها وقد منعنا عن البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) • باع نصف الزرع  
بلا أرض أن باعه الأكرأى  
الأرض جاز وبالعكس لا إذا  
كان البذر من الأكرأى فينبغي أن  
يجوز خاتمة • باع شجرا  
أو كرما ثمرا لا يدخل التمر  
وحينئذ في خيار الشجر إلى  
الادراك فلو باع المشتري أعارته  
خير البائع أن شاء أبطل البيع  
أو قطع التمر جامع الفصولين  
قال في النهر ولا فرق بظهور بين  
المشتري والبائع

#### (باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه  
مبين في الدرر ثم الخيارات  
بلغت سبعة عشر الثلاثة  
المبوبة لها وخيار تعيين  
وغبن ونقد وكية واستحقاق  
وتغير فعلى وكشف حال

بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا ومن الكلام عليه (قوله وخيانة مراجعة وتولية) هو ما سأتى في المراجعة في قوله فان ظهر خيانة في مراجعة باقرار أو برهان على ذلك أو تكوله عن المدين أخذ المشتري بكل ثمنه أو ردّه لقوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية قال ح وينبغي أن تكون الوضعة كذلك (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما ذكره في هذا الباب في قوله اشترى عبد بشرط خبزه أو كتبه الخ (قوله وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع) أى هلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه فيه تفصيل قدمناه قبيل هذا الباب وحاصله كافى جامع الفصولين انه ان كان باقية سماوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل البيع وان بفعل أجنبي يختار المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك اه وذكروا في البرازية أيضا ثم قال وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقية سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان وصف لا يسقط شئ من الثمن لكنه يختار بين الاخذ بكل الثمن والترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر كالاختيار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكلي والوزن في وان بفعل المفقود عليه فالجواب كذلك وغام الكلام فيها فراجع (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا) أى لو اشترى دارا مثلا فظهر أنها موهونة أو مستأجرة يختار بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يختار وهو قول أى يوسف وقال لا يختار ولو عالما وهو ظاهر الرواية كافى جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه الفتوى كافى اللؤلؤية اه وكذا يختار المهرتين والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كافى جامع الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزيلعي أن المهرتين ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتى في فصل الفضولي أن من الموقوف بيع الموهون والمستأجر والارض في مزارعة الغر على اجازة مهرتين ومستأجر ومزارع اه فان اجاز المستأجر أو المهرتين فلا خيار للمشتري وان لم يجز فلا خيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتى تمامه في فصل الفضولي (قوله اشباه) قال فيها وكأهايا شرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكأها يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شئ منها بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف) لا يخفى أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو أقال أحدهما الآخر فلا خيار للخيارين القول وعدمه وكذا يختار كل منهما بين الحلف وعدمه فلو اختار عدم الحلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة التحالف أن يختلفا في قدر ثمن أو مبيع أو يفهما أو يعجزا عن البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا وفسخ القاضى البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح شرطه) أى شرط الخيار المذكور وصرح بقاعل صح إشارة الى أن ضمير صح الواقع في عبارة الكنز وغيره عائد الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والتقاية صح خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالتحفة شرط الخيار لا نفس الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائد الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط الخيار له في الخلع لانه ومن غفل عن هذا أقال ما قال اه قلت فيه نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة الاضافة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أى الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى الشرط المذكور لان الموصوف بالتحفة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالشرطية فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى صفته أى الخيار المشروط وهذا لا ينافى كون الشرط سببا للحكم كما افاده الجموى وقد يقال ان خيار الشرط مركب اضافى يصار علميا في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيارين الامضاء والفسخ وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علميا

مبطل

في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

وخيانة مراجعة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع وإجازة عقد الفضولي وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا أشباه من أحكام الفسخ قال ويفسخ باقالة وتحالف فبلغت تسعة عشر شأ وأعلم ما ذكره المصنف يعرفه من مارس الكتاب (صح شرطه لا متبايعين) معا

اصطلاح التحويلين على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود التحويل في صح إلى هذا المركب الإضافي وهو ما أفصح عنه في الوفاية والنقاية كما ترفكان ينبغي للمصنف متابعتها لخلو ذهن التكلف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو كئلا قال في البحر ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخيار له أو لا أمر أو لا جني صحهما ولو أمره ببيع بخيار لا أمر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو أمره بشراء بخيار لا أمر فاشترائه بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الأمر للعاقبة بخلاف ما إذا أمره ببيع بخيار فباع بما نأخذ يطل أصلا ٥١ ملخصا ط وسذكر الشارح الفرق بين الفرعين الآخرين (قوله ولغيرهما) وبثبت الخيار لهما مع ذلك الغير أيضا كما سيأتي في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح الخ (قوله ولو بعد العقد) ربما توهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان أولى ٥١ ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعا بحر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تقدمه ثم اشتري مطلقا لم يثبت بحر عن التارخائية (قوله أو بعضه) لافرق في ذلك بين كون الخيار للبائع أو للمشتري ولا بين أن يفصل الثمن أو لا لأن نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كئلته أو ربعه) مثله ما إذا كان البيع متعددا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبيل خيار التعيين اه ح (قوله ولو فاسدا) أي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الأعد في التركيب أن يقول صح شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قيل انه يثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به أو الرضى اه قلت وفيه نظر لانه ان كان التحويل في قوله ولا يتوقف الخ عائدا إلى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا أو إلى فسخ البيع الفساد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنا فيه) لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مكررمع ما يأتي مستأ ٥١ ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول بالمدعيه والبيئته لا تخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) يمكن ان اشتري شيئا بما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له اما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا ينبغي عليك من الثمن حتى تجزأ البيع أو يفسد المبيع عندك لدفع الضرر من الجانبين بحر عن الخائية (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زاذ في البرازية والاحتال وكذا في الوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درمنتي وعامة في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) أي عند العقد أو الما لو باع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وجعل عليه قول الفخ لوقال له انت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في النهر ولم ارم من فرق بينهما ويظهر لي أن المفسد في الثاني أي الاطلاق وقت العقد مقارن فقوى عمله وفي الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قد مناعن الدرر أنه لو قال على أي بالخيار رأيا ما فهو فاسد واعترض في الشربلية بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هنا كذلك تصحيح الكلام العاقل عن الالغاء والاخا الفرق قلت قد يجاب بأن أياما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادته ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حث بخلافه هنا فإن الثلاثة لازمة بالنص البتة ونفذ ايا ما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعناجه على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر وهذا على القول بفساده ظاهرا وكذا على القول الآخر بأنه موقوف قال في الفسخ وذكر الكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فسخ (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد أو مات العبد أو المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند أبي حنيفة وعامة في البحر عن الخائية (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع قهستاني (قوله فينقلب صحيفا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقريره وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل واصله بالاربع فاذا اسقطه

(ولاحدهما) ولو وصيا  
(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله  
تارخائية (في مبيع) كله  
(أو بعضه) كئلته أو ربعه  
ولو فاسدا ولو اختلفا في  
اشتراطه فالقول لنا فيه على  
المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)  
وفسد عند اطلاق أو تأيد  
(لا أكثر) فيفسد فكل  
فسخه خلافا لهما (غير انه يجوز  
ان اجاز) من له الخيار (في  
الثلاثة) فينقلب صحيفا على  
الظاهر



(وصح) شرطه أيضا (في)  
لازم يحتمل الفسخ كزراعة  
ومعاملة و (اجارة وقسمة  
وصلح عن مال) ولو بغير عينه  
(وكتابه وخلع) ورهن (وعتق  
على مال) لو شرط لزوجة  
وراهن وقت (وتخوها)  
ككفالة وحوالة وبراء  
وتسليم شفعة بعد الظلمين  
ووقف عند الثاني اشباه  
واقالة برازية فهي ستة عشر  
لا في نكاح وطلاق وبعين  
وتذر وصرف وسلم واقرار  
الا الاقرار بعقد يقبله اشباه

مطلب

المواضع التي يصح فيها خيار  
الشرط والتي لا يصح

تحقق زوال المعنى المفسد قبل مجيئه فيسبق العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعند مشايخ  
العراق حكمه الفساد ظاهرا اذا ظاهر وداهما على الشرط فاذا استقطه تين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا  
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف  
وبالاسقاط قبل الرابع يعقد صحيحا واذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الوجه كذا في الطهيرية  
والذخيرة فتح ملخصا وقامه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية مجر ومخ وفي الحدادي فائدة الخلاف تطهر  
في أن الفساد يملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك الا أن يجيزه المالك ونظر فيه بأن الفاسد أيضا لا يملك  
الاباذن البائع كافي المجمع والاولى أن يقال انها تطهر في حرمة المباشرة وعدمها فحرم على الاول لاعلى الثاني  
نهر قلت وفي التنظير نظر فان الملك في الفاسد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالموقوف فيه على اذن البائع هو  
القبض لا تنفس الملك وأما الموقوف كبيع الفضولي فان الملك يتوقف فيه على اجازة المالك المبيع فتبقى فترة  
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الخاتمة من انه لو أعقق العبد ينقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع  
أن قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيفسد حصول الملك قبل القبض ويثبته ما مر من  
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهر اريد على أنه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة  
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا باثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط  
الخيار قبل مجيء الرابع كاهو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرج به الوصية فلا يحل للخيار فيها لان للموصي  
الرجوع فيها مادام حيا وللوصي له القول وعدمه أفاده ط ومثلها العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)  
أخرج ما لا يحتمل كنكاح وطلاق وخلع وصلح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بفسخه بالردة وملاك  
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاءة والعق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يجاب  
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمله بتراضى المتعاقدين قصدا وفسخ النكاح بالردة والمالك ثبت تبعا (قوله  
كزراعة ومعاملة) اى مساقاة وهذا ذكرهما في البحر بحثا فقال وينبغي صحته في المزارعة والمعاملة لانهما  
اجارة مع انه جزم بذلك في الاشباه قال الجوى يحتمل انه ظفر بالمنة قول بعد ذلك فان تصنيف البحر سابق (قوله  
واجارة) فلو فسخ في اليوم الثالث دل بيجب عليه أجر يومين أفتى صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع  
بحكم الخيار لانه لو انتفع يبطل خياره جامع الفصولين (قوله وقسمة) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن  
مال) احتريزه عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخير  
عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر الطلاق  
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكأن العتق على مال معاوضة من جانب العبد اه ح  
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من  
جانبهما وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه عين وبخلاف المرتن فان العقد من جانبه غير لازم أصلا  
وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل اه ح أى فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على  
مال داخلان في قوله الآتى وبعين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أى قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من  
الزوجة والراهن والعتق فلا يحتمله (قوله ككفالة) اى بنفس او مال وشرط الخيار للمكفول له أو لكفيل  
بحر وقد من أن الخيار في الكفالة والحوالة يصح أكثر من ثلاثة ايام (قوله وحوالة) اذا شرط للعتق  
او المحال عليه لانه يشترط رضاه ط (قوله وبراء) بأن قال ابرأك على أى بالخيار ذكره نفا الاسلام  
من بحث الهزل بحر قال ط لكن نقل الشريف الجوى عن العمادية لو أبرأ من الدين على انه بالخيار  
فالخيار باطل ولعل في المسألة خلافا اه قلت وبالثاني جزم الشارح في أول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة  
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك  
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معاوما وقد من في الوقف أن الخلاف في غير المسجد فلو فيه صح  
الوقف وبطل الخيار (قوله ففى ستة عشر) اى مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لانها لا يحتمل الفسخ  
(قوله وطلاق) اى بلا مال المعروفة وينبغي أن يكون الخلع بلا مال مثله اه ح (قوله واقرار الخ) عبارته  
مع المتن في كتاب الاقرار أقرب بشئ على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان

ووكالة ووصية نهر فهي تسعة  
وقد كنت غيرت ما نظمه في  
النهر فقلت  
يا بئى خيار الشرط في الاجارة  
والبيع والابراء والكفالة  
والرهن والعق وتترك الشفعة  
والصلح والخلع كذا والقسم  
والوقف والحوالة الاقالة  
لا الصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والسلم

نذروايمان فهذا يقتضى

(فان اشترى) شخص شياً (على

انه) أى المشتري (ان لم ينقد

ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع

صح) استحسانا خلافاً لفر

فلو لم ينقد في الثلاث فسد

فنفذ عقته بعدها ولو في يده

فليحفظ (و) ان اشترى كذلك

(الى اربعة) ايام (لا) يصح

خلافاً للمجد (فان تنقد في الثلاثة

جاز) اتفاقاً لان خيار النقد

ملحق بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولى (ولا يخرج

مبيع عن ملك البائع مع

خياره) فقط اتفاقاً (فهذا على

المشتري بيمينه) أى بدله ليعم

المثلى

مطلبه

خيار النقد

صدقه المقتزلة في الخيار الا اذا اقر بعد بيع وقع بالخيار له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله  
ووكالة ووصية) فلا خيار فيها لعدم الزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادراً فاده ط وهذا  
زادهما في النهر بحثاً أخذاً بما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) براد عاشر وهو الهبة لما سذكره  
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمه في النهر)  
فان نظم النهر كان هكذا  
والصلح والخلع مع الحوالة \* والوقف والشفعة والاقالة  
وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انهما لم يستوفيا الاقسام كما قاله ح اى لانهما اسقطا من القسم الاول  
المزارة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ما عدا ما فلكونه  
بحثاً كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيراً الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم  
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة \* وبيع وبراء ووقف كفالة

وفي قسمة خلغ وعق اقالة \* و صلح عن الاموال ثم الحوالة

مكاتبه رهن كذلك اجارة \* وزيد مساقاة مزراعة له

وما ضح في نذر نكاح ايسة \* وفي سلم صرف طلاق وكالة

واقرار ايهاب وزيد وصية \* كما مر بحثاً فاعتنم ذى المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبراً عن التسعة لانه مجرور بالعطف على ما قبله نعم يصح جعله  
متعلقاً بمعدوف حالاً من الخلع (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا لو نقد المشتري الثمن على أن البائع  
ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صح أيضاً والخيار في مسألة الثمن للمشتري لانه المتمسك من امضاء البيع  
وعدمه وفي الثانية للبائع حتى لو أعنته صح ولو أعنته المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في البحر هنا بيع  
الوفاء تبعاً للخانية قائلاً لانه من أفراد مسألة خيار النقد أيضاً وذكر فيه ثمانية أقوال وذكره الشارح آخر  
اليوم قبيل كتاب الكفالة وسيأتى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد)  
هذا الوقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لوباعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جازا لبيع وكان عليه الثمن  
وكذا لو قبلها في الثلاث أو مات أو قبلها أجنبي خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها  
أو حدث بها عيب لا يقبل أحد ثم مضت الايام ولم ينقد خيار البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن  
وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الخانية اه (قوله فنقد عقته الخ) اى وعليه قيمته يجر عن الخانية  
وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهراً قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاث ينفسخ قال  
في الخانية والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعنته بعد الثلاث فنقد عقته ان كان في يده اه وأما عقته قبل  
مضي الثلاث فنقد بالاولى كالوباعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى على انه  
ان لم ينقد الثمن الى اربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن  
الذخيرة (قوله خلافاً للمجد) فانه جوزاه الى ما سمي (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان الالحاق  
يقضى المغيرة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره بالفاء كما ذكره في الوقاية اشارة الى أنه  
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقبيه لانه في حكمه معنى اه قال محشيه خادى  
أفتدى أقول الواقع في الزباني كونها من صوره وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة  
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيراً أداء الثمن أو غيره على أن قوله  
لانه في حكمه يصلح أن يكون علةً صحيحة لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)  
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايعا الى أن البائع هو المالك فلو كان فضولاً كان اشتراط الخيار له مبطلاً  
للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار لانه  
كالمالك حكماً نهر (قوله فقط) قيد به وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار له لان المصنف سذكره  
صريحاً والالزم التكرار فانهم (قوله فيملك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بيمينه) لان البيع  
ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفاً ولا نفاذ بدون بقاء المحل فبقى مقبوضاً بيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهداية ولا فرق في مسألة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كإتي جامع  
 القصولين وأما إذا هلك في يده بعد المدة بلفسخ فيها فإنه يهلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري  
 وجوب القيمة وادعى المشتري إبقائه من يده فالقول له بيمينه لأن الطاهر حياته ويم البيع ولو ادعى البائع  
 الأباقي والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج بحر (قوله إذا قبضه باذن البائع) وكذا  
 بلاذنه بالأولى ط وأما إذا هلك في يد البائع اتسخ البيع ولا شيء عليهما كإتي المطلق عنه وإن تعيب في يد  
 البائع فهو على خياره لأن ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير أن شاء أخذه بجميع  
 الثمن وإن شاء فسخ كإتي البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع ينقص المبيع فيه بقدره لأن ما يحدث بفعله  
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي وبإتي حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم  
 قبضه) ظرف لقيته ح (قوله فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشمعل بيان الثمن من البائع  
 أو المساوم وخصه الطرسوسي في أنفع الوسائل بالثاني وردة في البحر بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه ثوبا  
 ليشتره فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا ثلاثين فأحيا فأى ثوب ترضى بعتك منك  
 فحمل فحملت عند المشتري قال الإمام ابن الفضل إن هلكت جملة أو متعاقبا ولا يدري الأول وما بعده ضمن  
 ثلث الكل وإن عرف الأول لزمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وإن هلك اثنان ولا يعلم أيهما الأول ضمن نصف  
 كل منهما ورد الثالث لأنه أمانة وإن نقص الثالث ثلثه أو ربعه لا يضمن النقصان وإن هلك واحد فقط لزمه  
 ثمنه ويرد الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه  
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما  
 الأول فظاهر وأما الثاني فبان يسي أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة  
 الطرسوسي وجدنا تناداه بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم إنما يلزمه الضمان إذا رضى بأخذه  
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فإذا سمى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما  
 أنه إذا سمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما إذا أخذه على  
 وجه النظر لأنه لا يكون ذلك رضيا بالشراء بالثمن المسمى قال في القسمة سم عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب  
 لك بعشرة دراهم فقال حاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا وضاع لثمنه عليه ولو قال حاته  
 فإن رضيت أخذه فضاغ فهو على ذلك الثمن اه قلت وفي هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه  
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منهما أما في الصورة  
 الأولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه  
 ثم قال في القسمة ط أخذه منه ثوبا وقال إن رضيت اشتريته فضاغ فلا شيء عليه وإن قال إن رضيت أخذه  
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع  
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه أنه في الأولى لم يذ كر الثمن من أحد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه  
 الشراء وإن صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لم صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وإن  
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وهذا ظاهر الفرق  
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغتم تحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة)  
 أي إذا هلك أما إذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وإن ردده في البحر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة  
 إذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد  
 موت المشتري اه قال والراثة كالمورث فقد أجاب في التبر بقوله لا نسلم أنه غير صحيح إذا الطرسوسي لم يذ كر  
 تفقيها بل نقل عن المشايخ صرح به في المتن وعمله في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا فله على الصلاح  
 والسداد وعزاء في الخزانة أيضا إلى المستحق غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام التهر قلت وما نقله  
 في البحر عن الخاتمة لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لأن قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد  
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا طاهر لما علمته من تعليل المحيط والفرق  
 بينه وبين استهلاك الراثة أن العاقد هو المشتري فإذا استهلكه كان راضيا بمضاء عقد الشراء بالثمن المذكور

مطلب  
 في المقبوض على سوم الشراء

(إذا قبضه باذن البائع) يوم  
 قبضه كالمقبوض على سوم  
 الشراء فإنه بعد بيان الثمن  
 مضمون بالقيمة

بالغة ما بلغت نهر ولو شرط  
المشتري عدم ضمانه بزيادة  
ولو في يد الوكيل ضمنه من  
ماله بلا رجوع الا بامر به باسوم  
خاصة أما على سوم النظر  
فغير مضمون مطلقا وعلى  
سوم الرهن بالاقل من قيمته  
ومن الدين وعلى سوم القرض  
بقرض ساومه به وعلى سوم  
التكاح لامة بقيتها نهر  
(ويخرج عن ملكه) أي البائع  
(مع خيار المشتري) فقط  
(فهو لا يده بالثمن)  
مطلبه  
المقبوض على سوم التخلي

قوله والدين معطوف على قوله  
قيمه أي ينظر الى قيمته والدين  
فيضمن بالاقل منهما اذ منه

بخلاف ما اذا استهلكه وارثه لأن الوارث غير المصدق بن العقد انسخ بوجهه فبقي امانة في يد الوارث فليزيمه القيمة  
ودرن الثمن فتقوله في البحر والوارث كالورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المتقي ما يفيد ذلك وهو قوله  
ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رضيته انتقض جهة البيع فان  
استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقض ببيع المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اذ  
فيهذا نرجع بانفساخ العقد بوجهه فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فانهم واغتنم (قوله بالغة ما بلغت)  
رد على الطرسوسي حيث قال ومما هو كلام الاحصاء انها تجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يراد بها على  
المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في التروية نظرا بل ينبغي أن تجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع  
الفايد فكذا هنا ا (قوله ولو بشرط المشتري) أي مرید الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل  
الخ) قال في البحر عن الحاشية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فله برض به ورده  
عليه فهلاك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على الموكل الا أن يأمره بالاخذ  
على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل ا (قوله أما على سوم النظر) بأن يقول حاته  
حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري ولا يقول فان رضيته أخذته وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا ا ح عن  
النهر ولا ينبغي أن عدم ضمانه اذا ذلك أمالوا استهلكه القابض فانه يضمن قيمته وقد تناووجه الفرق بينه وبين  
المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احد العاقدین قبل  
الرضى او رجع عما قال كما تقدمنا آتفا عن المتقي وقد منأ أول المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب وسمى ثمن كل  
واحد بعينه لمشتري احدها فهلاك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرین وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما  
اذا كانت ثلاثة تكون ما فيه خيار التعيين الا في سائر أو أعم وانظروا الثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا  
منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا أو الباقى على سوم النظر فهو أمانة بخلاف الاول فتأمل (قوله  
وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين) أي اذا سمي قدر الدين فلا ينافى ما سلكه المصنف في كتاب الرهن  
من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح ا وفي البرازية الرهن بالدين  
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بان وعده أن يقرضه ألفا فاعطاه رهننا وهلاك قبل الاقراض  
يعطيه الا لف الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتهن أو العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني  
أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن ا وما عن الثاني مقابل  
الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض  
مضمون بمساوم بمقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الآن في البيع يضمن القيمة وهما ملك  
الرهن بمساومه من القرض ا وقوله ملك الرهن بمساومه من القرض اي اذا كانت قيمته مثل الرهن  
لاقل فلا ينافى ما تقدم من انه يضمن بالاقل وبه يظهر أن ما في قوله وما قبض نكرة موصوفة بمعنى الرهن فتكون  
هذه عين المسألة التي قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البرازية في تصوير المسألة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم  
التكاح الخ) يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاه فاهلكت في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال  
محشي الخیر الرمي أقول تقدم أن ما بعث مهر ا بعد الخطبة وهو قائم أو هالك يسترد فهو صريح أيضا في أن  
ما قبض على سوم التكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر ا (تنبيه) ظاهر كلامهم وجوب قيمة الامة  
ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن  
الا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السيد الجوى في حاشية الاشباه من التكاح ولم يأت  
بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق  
نخروجه عن ملكه بحر (قوله مع خيار المشتري فقط) شمل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن  
أجاز البيع كما في البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فيه لا يده بالثمن) لأن  
الهلال لا يعرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فيه وقد اتهم البيع فليزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع  
لأن تعسبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فيه والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق  
بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما قوم به الشيء بمنزلة

مطلبه  
في الفرق بين القيمة والثمن

كعبه) فيه اعيب لا يرتفع  
 كقطع يد فيلزمه قيمته  
 في المسألة الاولى والبايع  
 فسخ البيع وأخذ نقصان  
 القمي - لا المثل - لشبهة الربا  
 حذادى ومنه في الثانية ولو  
 يرتفع كرض فان زال في المدة  
 فهو على خياره والارسه  
 العقد لتعذر الرد ابن كمال  
 (ولا يملك المشتري خلافا  
 لهما) ثلاثا بصرياً ثلثا  
 السائبة هي التي لا ملك فيها  
 لاحد ولا تعلق ملك والثاني  
 هو وجودها ويلزمكم اجتماع  
 البدلين والعود على موضوعه  
 فالنقيض بشراء قريبه

قوله لتعذر الرد هكذا يحفظه  
 وفيه نظر فليست تأمل اه محصيه

المعيار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتعبه فيها) أى في يد المشتري وهذا تشبيه بالهلال في صورتين أعنى  
 في صورة ما إذا كان الخيار للبايع أو للمشتري فإن التعيب المذكور كالهلال يوجب القيمة في الاولى والثمن في  
 الثانية منح وشمل ما اذا عيبه المشتري أو باعني - أو تعيب باقته سماوية أو ينفذ المبيع وكذا يفعل البائع عند  
 محمد فلا يسقط به خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعندهما يلزم البيع بحر أى ويرجع  
 بالارش على البائع كما ذكره بعد (تنبيه) ذكر حكم الهلال والنقصان عند المشتري ولم يذ كر حكم الزيادة عنده  
 وحاصله انهما متصلان أو منفصلان ومتولدان من الاصل كالولد واليمن والجمال والبر من المرض او غير متولدة  
 كالصبي والعقر والكسب والبناء فمتنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التنازحانية (قوله لا يرتفع)  
 بأنى مختاره (قوله فيلزمه قيمته) أى لو ذلك ولو قال فللبائع في المسألة الاولى فسخ البيع الخ لكان أولى لأن  
 المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب في المسألتين أما ما يلزم بالهلال فيها فهو مصرح به في المتن (قوله لشبهة الربا) لان  
 الجودة في المال الربوي غير معتبرة لكن قال في الخلاصة من الغصب اذا غصب قلب فضة وهو بالضم السوار  
 ان شاء المالك أخذه مكسوراً وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجبنا مثل القيمة  
 من جنسه أدى الى الربا او مثل وزنه أبطأ لنا حق المالك في الجودة والصنعة اه وذكر الزيلعي هناك فيما لو نقص  
 المغصوب الربوي بخير المالك بين أن يحسم العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمن مثلها أو قيمتها  
 لان تضمن النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه وبه علم أن الخيار للمالك بين امسالك العين بالرجوع  
 بالنقصان وبين دفعها وتضمن مثلها أى مثل وزنها لانه رضى بابطال حقه في الجودة وبين تضمن قيمتها أى من  
 خلاف الجنس وفي مسألتنا اذا كان الخيار للبائع في بيع الربوي وعيبه المشتري واختار البائع الفسخ ليس له  
 أخذ نقصان العيب لانه يؤدي الى الربا وينبغي أن يكون له الخيار المذكورة تأمل (قوله في الثانية) أى  
 ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أى فله الفسخ  
 في مدة الخيار ورد المبيع على بائعه لتعذر الرد (قوله والا) أى وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه  
 رده في المدة مع عيب البائع ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بتضيها (قوله ابن كمال) ومثله في البحر  
 والجوهرة (قوله ولا يملك المشتري) اي فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الثانية يصح اعاقه ويكون امضاء  
 وفي السراج يجب النفقة عليه بالاجاع ولو تصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع  
 القصولين لورهن بالثمن رهنا جاز الرهن به مع انه ذكر فيه أيضاً انه لو أبرأه البائع عن الثمن لم يجز ابرأه عند أبي  
 يوسف اه فينبغي أن لا يصح الرهن أيضاً والجواب أن ابراء بعقد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق على ملك  
 المشتري بخلاف الرهن بدليل صحته بالدين الموعود به لكن في المعراج أن عدم صحة الرهن بالثمن قياس  
 والاستحسان صحته لانه ابراء بعد وجود السبب وهو البيع وتماه في البحر وفيه عن الخلاصة ان زوائد المبيع  
 موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع (قوله خلافا لهما) حيث قال انه يملكه (قوله ثلاثا  
 بصرياً) أى شيئاً لا مالك له بعد دخوله في الملك وهذا دليل لقولهما انه يملكه بعد خروجه من ملك البائع  
 أى انه لو لم يملكه لزم أن يخرج عن ملك البائع لا الى مالك فيكون كالسائبة ولا عهد لنا به في الشرع يعنى في  
 المعاوضات لثلايرد نحو التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء  
 وتماه في النهر والفتح (قوله قلنا) أى من طرف الامام وهو جواب عن كونه كالسائبة (قوله والثاني) موجود  
 هنا) وهو علقه الملك أى للبائع اذ قدر رده عليه فيعود اليه حقيقة ملكه والمشتري أيضاً اذ قد يسقط خياره فيكون  
 له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال للامام بطريق النقض الاجمالي لادليل الخصم باستلزامه الفساد من  
 وجهين الاول ما في النهر انه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدلين في حكم  
 ملك احد المتعاقدين حكماً للمعاوضة ولا أصل له في الشرع يعنى في باب المعاوضة فانها تقتضي المساواة بينهما  
 في تبادل ملكيهما فلا يرد مال الغصب المدبر وأبق من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع  
 العوضان في ملك لانه ضمان جنائية لامعاوضة والثاني ما في الفتح من أن خيار المشتري شرع نظراً له ليتروى  
 فيقف على المصلحة فلما ثبتنا الملك بمجرد البيع مع خياره ألحقناه بنقيض مقصوده اذ ربما كان المبيع من يعتق  
 عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخيار على موضوعه بالنقض اذ كان مفقوداً للنظر وذلك لا يجوز

(قوله ولا يخرج شئ منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان فسخا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عيناً وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيهما ملك قبل التسليم بطل البيع فان ذلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته من (قوله عن مالك) لاجابة اليه ط (قوله وأيهما أجاز بطل خياره فقط) اي وصار العقد باتا من جانبه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازه ولا فسخ حتى مضت المدة لزم البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الازاحة أو كانا معا ولا عبرة للاجازه بكل حال اه منح وحاصله انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجاز ايضا تم العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لزم العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكورين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو أن البيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريق في المسائل الاربعة على قوله (قوله بقي النكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل اي النكاح التنافي أي بين ثبوت المتعة بلك الفين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاه بالانكاح عليها عندهما وعنده تستمر زوجته كافي الفسخ قال في البحر وعلى هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها ففسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بحر وهي المسألة الاربعة في رخص الفاء (قوله فلا يعتق محرمة) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه ملكه (قوله فله ردها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤها لها في مدة الخيار بالنكاح لا بملك المهر فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبيع بخلاف وطء غير منكوحته كما سيأتي وعندهما يمنع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقضت) أي الوطء ولو ثبتا ففسخ الرد نهر وفتح ومقتضاه أن دواعي الوطء ليست كالوطء لعدم التقبض بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه فان دواعيه مثله فتكون دليل الرضى بالبيع فتمنع الرد اتفاقا كما سيأتي وعلى هذا فيشكل ما في شرح مثلا من ان من انه يمنع الرد عند الامام لو قبضها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فتمنع الرد كما مر ويأتي (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة بخياراً أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله له للمشتري وان كان للمشتري فينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا يخفى أن هذا في غير منكوحته ثم اعلم أن هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المرموز لها بالالف وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوحه لان المقصود من الاولى أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بائعه الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لحمة الايداع باعتبار قيام الملك وتماه في البحر (قوله لعدم الملك) عند العلة (قوله لو ولدت) أي بالنكاح بحر (قوله لم تصر أم ولد) أي للمشتري لعدم الملك خلافا لهما بحر (قوله لزم العقد الخ) أي اتفاقاً وتصر أم ولد للمشتري اذا ادعاه بحر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له يبطل خياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقضها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون نفسا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي اليه أم ليست بعيب لأن أن توجب نقصا وعليه الفتوى اه وسيد كرا الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو للبائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بحر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزوائد تتبع للمبيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم ير ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفسخ وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يخرج شئ منهما) أي من مبيع وغن من ملك بائع ومشتري عن مالك اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (تظهره رغبته في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (اسحق عزل نخم) (الالف) من الامة لو اشترى بها خيار وهي زوجته بقي النكاح (والسين) من الاستبراء خفيها في المدة لا يعتبر استبراء (والحاء) من المحرم فلا يعتق محرمة (والقاف) من القربان لمنكوحته المشتراة فله ردها الا اذا قصصها به (والعين) من الوديعة عند بائعه في ملك على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والزاي) من الزوجة المشتراة ولولدت في المدة في يد البائع لم تصر أم ولد وفي يد المشتري لزم العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الخانية اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف (والكاف) من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفاء) من الفسخ البائع (والحاء) من الخمر فلو شره ذمي من مثله بالخيار فأسلم أحدهما فهو للبائع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري

عبارة العيني - لأنه لو أسلم البائع لا تظهر فيه ثمة الاختلاف لبقاء الخيار اجابا كما في الزيلعي حيث قال  
لو اشترى ذمتي من ذمي خيرا على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه  
ملكها فلا يملك تلكها بالرد وهو مسلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملك تلكها باسقاط الخيار وهو مسلم  
ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولورد هذا المشتري عادت الى ملك البائع لأن العقد من  
جانب البائع بات فان أجازه صار له وان فتح صار للخيار للبائع والمسلم من أهل أن يملك الخرج حكما كما في الارث  
ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر أن يملك الخرج ولو أسلم  
المشتري لا يطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات فان أجازه العقد صار له لأن المسلم من  
أهل أن يملك الخرج حكما وان فتحه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما  
فالقبض يطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باناء وبخيار لأحدهما أو لهما لأن القبض شبه بالقبض  
من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى  
عبد مأذون شيئا بالخيار وأراه بائعه عن غنم في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان رده في المدة امتناعا  
عن التملك وللمأذون ولاية ذلك فانه اذا اوجب له شيء فله ولاية أن لا يقبله درر وعندهما يطل خياره لأنه  
للمملكه كمن الرذمته تملكها بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة البراء وقد مناه الله لا يصح عند  
أبي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحسانا بجر (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر  
(قوله لم يعتق) لأنه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فاعتق لأنه ملكه وأما لو قال ان اشترى  
بدل قوله ان ملكت فانه يعتق اتفاقا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمعتق للعق بعد فاسقط الخيار  
فتح وبجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورته اشترى دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة وأعارة  
فاستدام سكناها قال خواهر زاده استدامتها اختيار عندهما الملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله  
خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتماهد في البحر (قوله فأحرم) أي  
وهو في يده بطل البيع عنده ويرده الى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع  
ولو كان للمشتري فأحرم المشتري لأن يردده بجر وعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يردده  
وهي الدواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لانها لم تحدث على  
ملك المشتري وعندهما المشتري لانها حدثت على ملكه كما في الفتح ثم لا يخفى أن الزوائد تعم المتصلة والمنفصلة  
متوادة وغيرها وليس بجميعها لما قد مناه عن التنازع من أن حدوثها عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار  
الا اذا كانت منفصلة غير متوادة كالكسب فهذه يتأتى فيها الاجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها أما في بقية الصور  
الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع  
الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قد مناه من امتناع الفسخ في الكل الا في صورة المنفصلة الغير المتوادة وان  
الخلاف فيها فقط وحينئذ فاطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب  
التي رخص لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها مع ايمائها خلاف المراد كما ظنه من قال ان  
الزوائد تعم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها الى الكسب اه فافهم (قوله قصد)  
أي البيع عنده لجزءه عن تملكه باسقاط خياره ويتم عندهما العجز عن رده بفسخه فتح (قوله خلا فاهما)  
راجع للمسائل الخمس المزیدة فافهم (قوله ويضم الرمن للرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن المزید  
بلفظ تصد للرمز السابق وفي بعض النسخ ويضم الرمن للرمن بجزء الاول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة  
ألفظ وعليها في يضم ضمير يعود للرمن المزید ويكون المراد بالرمز الجور باللام الرمن السابق عن العيني  
وبالرمز الجور بالاضافة شرح الكثر للعيني فان اسمه الرمن وفي ط فيصير المعنى اسحق غزك أي المحقق  
تواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلةهم تصير صدرا أي مقدما  
ومقربا عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لاحد) أي لم ير الرمن تصدرا والافا مسائل في المنع والبحر  
ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع  
الفصولين اذا قال أجزت شراءه أو شئت أخذه أو رخصت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحييت

(والميم) من المأذون لو أبرأه  
البائع من الثمن صغ استحسانا  
وبقي خياره لأنه يلى عدم  
التكليف كل ذلك عنده خلافا  
لهما قلت وزيد على ذلك  
مسائل منها (الثاء) للتعلق  
كان ملكه فهو حتر  
فشره بخيار لم يعتق (والثاء)  
واستدامة السكنى باجارة  
او اعارة ليس باختيار (والصاد)  
وصيد شره بخيار فأحرم بطل  
البيع (والدال) والزوائد  
الحادثة في المدة بعد الفسخ  
للبيع (والراء) والعصير  
في بيع مابين لو تخمير في المدة  
فسد خلافا لهما فينبغي أن  
يرمض لهما فقط تصدروا ويضم  
الرمز للرمز ولم أره لاحد  
فليحفظ (أجاز من له الخيار)  
ولو أجنبيا

أوردت أو أجبني أو وافقني لا يطل لو اختار الرد أو القبول قبله فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن  
 (قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه أما لو كان للمشتري فسخ أحدهما بغية الآخر لم يجز كافي جامع  
 الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للاخر الاجازة) أي الا اذا قبل الأول  
 اجازته يدل عليه ما في جامع الفصولين بانه بخيار فسخه في المدة انفسخ فان قال بعده أجزت وقبل المشتري  
 جاز استخسانا ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينفسخ اه فيكون الاول بيعا آخر  
 كما سيذكره الشارح والثاني اقالة (قوله لان المنسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح  
 مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الائمة الثلاثة  
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعا ولو أجاز البيع بعد  
 فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاسيحياني يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا  
 باعه بشرط انه اذا غاب فسخ فسد البيع عندهما خلافا لابي يوسف ويرجح قوله في الفتح نهر (قوله فلو لم يعلم)  
 أي في مدة الخيار سواء علم بعدها أو لم يعلم أصلا (قوله أن يستوثق بكفيل) الذي في العيني أن يأخذ منه  
 وكلا يعني اذا بدله الفسخ رده عليه اه ومثله في البحر وغيره ح (قوله أو يرفع الامر للحاكم لينصب الخ)  
 في العمادية وهذا الحد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي اليه  
 وتعامه في النهر (قوله لصحته بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف  
 الملاك كما اذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري  
 تصرف الملاك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكمل في العناية وغيره من المشايخ من والمراد بقوله  
 أن يتصرف البائع الخ أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما لانه دليل استبقاء المبيع على  
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي افاد الفعل  
 الذي يصح به الفسخ يعني أن امثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من أمثلة  
 الفسخ بل من امثلة التمام والاجازة قال في الفتح وجب ما قد مناه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال  
 فهو فسخ اذا صدر من البائع اه وقد أفاد الشارح ذلك بقوله الاتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد  
 به الاعتاق وما بعده وجبت فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تقتضي على المعارضين فافهم (قوله وتم  
 العقد الخ) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكر وهو كلام موهم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار  
 للبائع أو للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان  
 فسخا أفاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بائعا كان أو مشتريا لان موت غيره لا يتم به العقد بل  
 الخيار باق لمن شرط له فان أمضى العقد مضى وان فسخه انفسخ كافي الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو ان الخيار  
 لهما فبات أحدهما لزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع أو الوصي باع بخيار  
 أو المالك باع بخيار غيره فبات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الصبي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال  
 محمد بن يونس البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالموت اه وكذا الانحاء وتعامه في النهر  
 (قوله ولا يختلف الوارث) لانه ليس الامشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية  
 (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الغرر والوقاية والبقا ومختصرها والمقتضى والاصلاح والبحر والنهر وكذا  
 في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافا وعليه ما في فرائض شرح البيهقي عن شرح المجمع  
 لابن الصياء من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتغير  
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الاول منهما في المنح بحثا وذكر الثاني في النهر بحثا أيضا ووجه ذلك  
 أن الحقوق المجردة لا يورث وكأن الوجه لما أقوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيهقي  
 عن خزانه الاكمل نص على انه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التغير فقد وقع  
 فيها اضطراب فنقل الشارح في آخ باب المراجعة عن المقدسي انه أفتى بمثل ما بحثه المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف  
 ذكر في شرح منظومته الفقهية أن خيار التغير يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف اياه وسند كران شاء الله  
 تعالى ما فيه هنا نعم بحث الخيار الرملي أيضا في حاشية البحر أنه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب

(صح ولو مع جهل صاحبه)  
 اجماعا الا أن يكون الخيار  
 لهما وفسخ أحدهما فليس  
 للاخر الاجازة لان المنسوخ  
 لا تلحقه الاجازة (فان فسخ)  
 بالقول (لا) يصح (الاذا علم)  
 الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم  
 العقد والحيلة أن يستوثق  
 بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع  
 الامر للحاكم لينصب من يرد  
 عليه عني قيدنا بالقول  
 لصحته بالفعل بلا علمه اتفقا  
 كما أفاده بقوله (وتم العقد  
 بموته) ولا يختلف الوارث  
 كخيار رؤية وتغير ونقد



فيه كسراء عبد على انه خيار وقال انه به أشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شارطه اقتضاء وصفا مرغوبا فيبان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزي في هذه المسألة لانهما لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما قلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي مخالف لما نقله عنه الرملي لكن سياقي في المراجعة انه لو ظهر له خيانه في المراجعة رده ولو ذلك المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد لزمه جميع الثمن وسقط خياره وعلوه هناك بأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فأتى فسقط ما يقابله وأخذ منه في البحر هنالك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا يخفى أن التغرير أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابله جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذات يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في التغرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه يعلم أن الأراج انه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الاوصاف لا تورث) هذا التعليل انما يناسب التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بأنه لا يخلفه الوارث لانه أضبط لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الاوصاف لا تتقل كما مر عن الهداية أي فان خيار الشرط مجرد مشيئة وإرادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلافة ومثله خيار الرؤية والتغرير ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقل لأن نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجح انه كخيار العيب تأمل (تمت) في شرح الميري عن شرح المجمع لابن الضياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذلك خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد ايجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها الخ) لان المورث استحق المبيع سليما من العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للوارث استثناء لاختلاف ملكه بملك غيره لان يورث الخيار هداية ويدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث ثبت له الخيار فيما عيب في يد البائع بعدم موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يحتار أحدهما أو يردّهما وليس للوارث أن يردّهما وخيار المشتري كان موقتا وللورثة ثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة الخيار قبل التسخ أي سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقاه بعدها بحر (قوله وان لم يعلم) أي بضمها (قوله لمرض أو انغماء) مشي على ما هو التحقيق من أن الانغماء والجنون لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضى المدة من غير اختيار ولذا الوفاق فيها وفتح جاز بحر (قوله والاعتاق) ولو بشرط وحده في المدة بحر (قوله ولو لبعضه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله وتوابعه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله (قوله كاجارة) تمثيل لقوله لا ينقذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسله أو رخص أو أجر وان لم يسلم على الاصح أو أبرأه من الثمن أو اشترى به شيئا أو سامه به أو جهم العبد أو سقاه دواء أو حلقي رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرّض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رم منها شيئا أو بنى أو طينه أو هدمه أو حلب البقرة أو شق أو لاج الدابة أو رزعهما لا لتقص جوارها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة أو أمر الامتبارضاع ولده لانه استخدام والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كان في نوع آخر اه ملخصا وبني ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقد منّا حكمه عند قوله كتعبه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أن مقتضى الضابط تعمير النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلا لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرع الداخل فانه تصرف حكما بمنزلة الوطاء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطاء كالوطاء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة ولمسها بها

لان الاوصاف لا تورث وأما  
الخيار العيب والتعيين وفوات  
الوصف المرغوب فيه فيخلفه  
الوارث فيها الا انه يورث خياره  
درر فليحفظ (ومضى المدة)  
وان لم يعلم لمرض أو انغماء  
(والاعتاق) ولو لبعضه  
(وتوابعه) وكذا كل تصرف  
لا ينقذ ولا يحل الا في الملك  
كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح  
ينظر الى فرج داخل

أو نظر إلى فرجها بنها سقط خياره وحدها انتشار آله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط  
في الكل اه وقيد بغير زوجته أو لوشري زوجته ووطئها لم يسقط خيار لعدم دلالته على الرضى إلا إذا  
نقصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير الملك في الجلة لأن الطبيب  
والقابلة يحل لهما النظر فتح (قوله والقبول لمنكر الشهوة) عبارة الفتح ولأن منكر الشهوة في هذه أي في  
الدرامى كان القول قوله لأنه ينكر سقوط خياره وكذا إذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة  
وقال محمد لا يكون فعلها البتة إجازة للبيع والمباضعة ولو منكرها اختيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير  
المباضعة إذا أقر بشهوتها اه وبه علم أنه في المباضعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة ولذا قال في البحر  
لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في الفم لم يقبل أى لأن التقبيل على الفم لا يخرج عن الشهوة عادة فالمباضعة  
بالأولى (قوله ومفاده) أى مفاد ما ذكر من الضابط قال في التمر بعد قوله كان إجازة لأن هذا الفعل وإن  
احتج إليه للاجتماع إلا أنه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أى لو اشتراها على أنها بكر  
فوطئها فوجدها ثيبا ردّها بهذا العيب أى عيب الثبوتية لقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها  
فلأردّها أصلا كما سنأتى في خيار العيب ثم اعلم أن الفصيل بين البتة وعدمه خلاف ما يفيد الضابط إذا لا شك  
أن الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيبا أو بكرا فلا فرق فيه بين البتة وعدمه وعبارة النهر لا غبار عليها  
حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا الاستدلال على ما ذكره من المفاد أى ما قالوه  
من التفصيل خلاف هذا المقاد وما استدركه ذكره في القضية ثم مر بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو  
المذهب اه وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدلال عليه على أن هذا الضابط انما هو  
في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجي في باب) أى في باب خيار العيب  
والذى سيجي عن حكاية أقوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه مشي المصنف هناك فافهم (قوله  
ولو فعل البائع ذلك) أى التصرف الذى لا يتعدأ ولا يحل إلا في الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة  
بها) صورته أن يشتري دار بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فيطلب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها  
سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه إذا اشتري دار وأولم يرها فبيعت دار بجوارها  
فأخذها بالشفعة فلا أن يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب  
أوبه وبالأعتاق (قوله إذا كان الخيار له) ظاهره أنه لو كان للبائع يبقى خياره بعد طلب الشفعة لأن ملكه  
باق بخياره بخلاف المشتري لأنه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لأنهم علوا المسألة بأنه لا يكون  
إلا بالملك فكان دليل الإجازة فتشتمل سقوط الخيار اه فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان  
عن الجامع الصغير وعبارة اعلم أن أحد العاقلين إذا اشترط الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اه  
وضرح به مثلا مسكين عن السراجية والكافي وقال إن التقييد بالمشتري اتفاق ونقله الجوى عن المفتاح  
ويأتى قريبا عن البحر (قوله الخيار) أى خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقلين بحر  
عن المعراج (قوله عاقدا كان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الأجنبية لأن مسألة  
ما إذا جعل المشتري الخيار للبائع أو بالعكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا أحدهما وأيضا في ما إذا جعل  
المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح  
قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبي  
صح لكان أولى ليشتمل ما إذا كان الشارط البائع أو المشتري ويخرج اشتراط أحدهما للاخر فان قوله لغيره  
صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقلين لئلا يثبت فيه خلاف زفر اه قلت  
ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أزمألو اشتراطه المشتري للبائع هل يكون نأباعه أيضا  
محل تردد قد بره اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان واقفه الآخر)  
قيد به لأنه محل الخعة على الإطلاق وهو مفاد التفصيل الذى بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن الأسباب  
ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وان كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان  
سعا كما في السراج وهذا قد تبصر والنظار أنه يكفى عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الأصح) صححه

في الأصح زيلعي



لاتناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الإنسان مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل  
بعد البيع وأيضا كثيرا ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدة كخيار الشرط) أى ثلاثة أيام ظاهر كلام  
الجزر أن هذا مبنى على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في الجزر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط  
ونفر الاسلام صحح عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضى خان أن الاشتراط قول الاكثر ثم قال في الجزر اذا لم  
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت  
عندهما كذا في الهداية اهـ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمبادر من كلام الهداية أن اشتراط  
التوقيت مبنى على ما صححه نفر الاسلام وبأنى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه  
الزيلي فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه  
يفيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن  
تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يفلب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه اهـ  
وأجاب في الجواشي السعدية بأن له فائدة هي أن يجبر على التعيين بعدم مضي الايام الثلاثة وأقره في النهر وهو  
معنى قوله في الشرع بلالية بل له فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت  
على البائع نفعه وتضرر به فيما يملكه اهـ وأبدى في الجزر فائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيهما أى في  
الثوبين مثلا بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضميا في خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه  
اهـ قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفى على الزيلي (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في  
الاصح) غير أنهم ان تراضا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو  
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولوردة أحدهما كان بحكم خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط  
ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري  
قبل الثلاثة ثم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين يتقل الى الوارث ليميز ملكه  
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يتراضا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند اى  
خليفة فتح وتعامه فيه وقوله وان لم يتراضا الخ معطوف على قوله ان تراضا وظاهرة أن اشتراط توقيت  
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لا على القول بالاشتراط  
خلاف لما يفيد كلام الجزر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضا (قوله  
فرضى أحدهما) قال في الجزر ذكر الرضى اذ لوردة أحدهما لا يجيزه الآخر ولم أره صريحا ولكن قولهم لوردة  
أحدهما الرد مع ما يدل عليه اهـ (قوله اودالة) كبيع واعتاق (قوله بعد رؤية الآخر) اى ورضاه به  
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) علته لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون  
الشركة عيبا انه صار لا يقدر على الاتفاع به الا بطريق المهايأة وتعامه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيده اذ  
لو كان العقد صفقتين فلكل الرد والاجازة مخالفا للآخر لرضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله  
للبائعين) يدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الا افراد اجازة) اى بعد ما رد الآخر وقوله اورد اى ليس  
لاحدهما الا افراد اورد ابعدهما اجازة الآخر اهـ ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردة  
أحدهما في المسألة لا يجيزه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا كره في الجزر بقوله لو باع ليس لاحدهما  
الافراد اجازة اورد الى الثانية اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائع يعين بالخيار فرضى أحدهما  
بالبيع ولم يرض الآخر لهما البيع في قول ابي حنيفة اهـ وانت خير بأن ما في الثانية لا يدل على قوله  
اورد ا فالتظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله مجمع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لابن  
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اشترى والمشتري واحدا وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب  
أحدهما دون الآخر بحكم الخيار اجازة اتفاقا كذا في جامع المحبوبي اهـ ومثله في شرح المنظومة وغيره الا ذكر  
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وتلك في رضى احد البائعين وهذه وفاقية وتلك  
خلافية كما مر عن الثانية (قوله بشرط خبزه) اى صريحا اودالة كما أتى بيانه وسيأتى آخر الباب بيان

(فيما دون الاربعة) لاندفاع

الحاجة بالثلاثة لوجود جيد

وردى ووسط ومدة كخيار

الشرط ولا يشترط معه خيار

شرط في الاصح فتح (ولو

اشترى) ساء على انهما (بالخيار

فرضى أحدهما) بالبيع

صريحا اودالة (لا يرد

الآخر) بل بطل خياره

خلافهما (وكذا) الخلاف

(في خيار الرؤية والعيب)

فليس لاحدهما الرد بعد

الرؤية أى بعد رؤية الآخر أو

رضاه بالعيب خلافا لهما

لضرر البائع بعيب الشركة

(كما يلزم البيع لو اشترى رجل

عبدا من رجلين صفقة

واحدة) على ان الخيار لهما

للبائعين (فرضى أحدهما

دون الآخر) فليس لاحدهما

الافراد اجازة اورد خلافا

لهما مجمع (اشترى عبدا بشرط

خبزه أو كيبه)

أي حرفته كذلك (فتنزه بخلافه) بأن لم يوجب له معه أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة والخط (أخذ به بكل الثمن) أن شاء (أو تركه) لغوات الوصف المرغوب فيه ورأى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على التنبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخرف اختيارا ولو امتنع الرقيب بما قرأ كتابا وغير كتاب ورجع بالتفاوت في الاصح (بخلاف شرائه شاة على أنها حامل أو متحاب كذا وظلا) أو يخطب كذا أصاغا أو يكتب كذا قدرافسدلانه شرط فأسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز لانه وصف (والقول للمسكر) لاختلاف (في) شرط (الخيار) على الظاهر (كما في دعوى الاجل والمضي) والاجازة والزيادة (اشترى جارية بالخيار فرد غيرها) يدلها (فأثابا بأنها المشتراة فقال البائع ليست هي) ولا يئنه له (فأقول للمشتري) يمينه (وجاز للبائع وطرحا) درر وانعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ

مطالب  
فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه أو في الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع

مطالب  
اشترى جارية على أنها بكر ثم إختفا

أوصف الذي يبيع شرطه وماذا يبيع (قوله أي حرفته كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل أحيا ما لا يسمى خيارا بجر عن المراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أي ليس المراد المهابة في الجوده بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به التفاضل خيارا أو كتابا لأن كل واحد لا يميز في العادة عن أن يكتب على وجه تبين حروفه وأن يميز مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بجر عن الذخيرة وبه يظهر أن المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة أو الخط بقوله اسم الكاتب والخيار ولذا أقال في الفتح اعني الاسم المشعر بالحرفة (قوله اخذ به بكل الثمن) لأن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن ما لم تكن مقصودة درمشتق وقصد الوصف بافراد مذكر الثمن كما مر فيمربع المذروع كل ذراع يكذا (قوله لم يجبر على التنبض) لأن الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعي الاصل والقول للبائع في أنها بكر لانه صفة أصلية والوجود فيها أصل وعلمه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجر عن الذخيرة قال ط أي يعتبر بالتفاوت من الثمن فان هذا البيع صحيح لانظر فيه للقيمة (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لارجوع بنبي بجر (قوله شاة على أنها حامل) قيد بالشاة لأن اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الآتية (قوله قدرا) بفتح القاف أي يكتب مقدار كذا من الورق أو من الاسطر مثلا (قوله فسد) أي البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجبه وله لعدم العلم بها فتح أي لأن ما في البطن والشرع لا تعلم حقيقة (قوله جاز) أي على رواية الطحاوي ويفسد على رواية الكرخي شربلا لانه وجزم بالاقول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاول أي أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمسكر الخ) لأن الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يتيقنه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضي) أي إذا اختلفا في معنى المدّة فالقول للمتكبر لانهم ما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما السقوط بمعنى المدّة فالقول للمتكبر درر (قوله والاجازة) أي اجازة البيع ممن له الخيار كما إذا ادعى البائع على المشتري بالخيار وأنه اجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله لأن البائع يدعي سقوط الخيار وجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أي إذا اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعي اخصر الوقتين لأن الاخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومو أجل انه لو اختلفا في الاجل أي في أصله فالقول لنا فيه الا في السلم وسأيت في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لأن القول للقابض مطلقا قدرا أو وصفة أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فالبائع الخ وسأيت الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرؤية وفي ما إذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقد وقد ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهيرية ثم قال والحاصل أن السعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع والأقلو الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تنبيه) اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للعالم والمشتري ثيب فان التراضي يريها بالنساء فان قل بكر لزوم المشتري بلايين البائع لأن شهادتهم تأيدت هنا بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوي وشهادتهم ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن ثبت حق الخصومة لتوجه اليمين على البائع فيخلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والازم المشتري وعنهما في رواية ما ترد بشهادتهم قبل القبض بلايين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يده فالقول قوله لأن الاصل البكارة ولا يريها التراضي النساء لأن البائع مقر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كراهة مز يدتحقق ويسان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم أنها ثيب بغير الوطء فلو به فلا يردها بل يرجع بالنقصان كما سأيت هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فأثابا بأنها) ضمن فأثابا معنى ادعى فعدها بالبلاء (قوله وجاز للبائع وطرحا) لأن المشتري لما ردها رضى بملكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار اذا رد الثوب الآخر على رب الثوب وكذا الاسكافي تتارخانية قلت وهذا اذا لم يعلم أن الثوب المراد ثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عند رده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها ادح (قوله لكنه نسي عندك) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فالعلة كون الوصف مشروطا لدلالة قال في الجروا علم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالخلج والخبر في الجارية ليس بعيب لكونه حرفة كالخياطة إلا أن يكون ذلك شرطا في العقد وان لم يكن مشروطا وكانت تحسن الطنج والخبر في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها له ردها لان الظاهر انه انما اشترها رغبة في ذلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط نسا اه والظاهر أن هذا اذا كان المشتري عالما بتلك الصفة لكن بشكل على هذا ما في الحاوي الزاهدي "لو قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقال البائع أنا ما بها كذلك ثم باشر العقد مرسلان غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في انه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الاوصاف لا يثقل بها شيء من الثمن) لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع الرد ادح أي يدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لان قوله بما فيه الميز كره على وجه الشرط وهذه الاثبات في ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير تأمل ثم رأيت بعض المحسنين نقل عن المحط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن وجودها فيه وانعدام ما ليس بشرط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأخذاعها وأبوابها فله الخيار لانه جعلها صفة للدرا في البيع يتناول الموصوف بصفته فاذا لم يجده بتلك الصفة فله الخيار اه وأفاذ أنه لو ذكر على وجه الشرط ثبت له الخيار الاخر أيضا لما في جامع الفصولين باع أرضا على أن فيه نخيلا او دارا على أن فيه بيتا ولم يكن فانه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فافهم (قوله شري دارا الخ) قال في الفتح واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى فيه الخيار والنياب أجناس اعني الهروي والاسكندري والكنان والقطن والذرع كرمع الاثني في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه (قوله فسد) أي لفحس التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصوغ بزعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا بناء ولا نخيل فيها فاذا فيها بناء أو نخيل أو على انه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط أن لا بناء فيها بانه يحتاج الى النقص وبشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرة اشترى خافوج فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فاشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا اخذها مقطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذكروا الاثني في غير الآدمي جنسا واحدا وانما خيل لكون الاثني في الحيوانات خيرا من الذكروا فقد فات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذا على انه ناقصة فكان جلا أو لم معز فكان لحم ضأن أو على عكسه فله الخيار اه أي لان ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبعبكه) بأن اشترى على انه بغل فاذا هو بغلة وكذا على انه حمار أو بعير فاذا هو أتان أو ناقة أو جارية على انها رتقاء أو حبلى أو ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والناقعة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطمون الدر والنسل أما أهل المدن والمكارية فالبعير أفضل فتح وذكر في باب البيع الفاسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على انه خبز فاذا هو كآب خير ع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولا وذهب آخرون الى أن الخيار فيما اذا كان الموجود ناقصا وصحح الاول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندك فالقول للمشتري

لان الاصل عدم الخيار والكتابة

في مكان الظاهر شاهدا له

(ولو اشترى من غير اشتراط

كتبه وخبره وكان يحسن ذلك

فنتسبه في يد البائع رداه

لتغير المبيع قبل قبضه فليبي

قال ولو اشترى أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الاوصاف

لا يثقل بها شيء من الثمن (قروغ)

\* باع داره بما فيها من الجذوع

والابواب والخشب والنخل

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري \* شري دارا

على أن بناءها بالبحر فاذا هو

بلبن أو أرضا على أن شجرها

كها شمر فاذا واحدة منها

لا تثمر أو ثوبا على انه مصبوغ

بعضر فاذا هو بزعفران فسد

ولو على انها بغلة مثلا فاذا هو

بغل جاز وخير وبعبكه جاز

بلا خيار

## مطلب البيع لا يثبت بالشرط في ٣٢

لكنه على صفة خبر من  
المشروط بحيثي فليحفظ الضابط  
البيع لا يثبت بالشرط في اثنين  
وثلاثين موضعاً مذكورة في  
الاشباه \* شرط انها مغنية  
ان تذهب على ان لا يفسد وان للرغبة  
فسد بدائع ولو شرط حبليها  
ان الشرط من المشتري فسد  
وان من البائع جاز لان حبليها  
عيب فذكره للبراءة منه حتى  
لو كان في بلد يرغبون في شراء  
الاماء لا لاداء فسد خائفة  
ولو شرط انها ذات لبن

بخلاف ما اذا اشترى عبداً على انه كافر فاذا احوى مسلماً فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر  
بخلاف تعيين الخبر أو الكتابة فانه يفيد أن حاجته هذا الوصف اه ملخصاً ومقاده تصح ثبوت اخبار وان  
نهر الوصف أفضل من المشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود للمشتري كالعبد  
المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قد متناه أولاً عن الفتح (قوله البيع لا يثبت بالشرط في اثنين  
وثلاثين موضعاً) هي شرط رهن معلوم بإشارة أو تسحية فان أعطاه الرهن في المجلس جاز استحساناً وشرط كسبل  
حاضر أو غائب وحضر قبل الاتفاق وكفل فلو غاباً وكفل حين علم فسد وشرط احواله المشتري للبائع على غيره  
بالتن استحساناً وفسد لو على أن يحيل البائع بالتين على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط  
الى ثلاثة أيام وشرط تقدي على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل الثمن الى أجل  
معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الخيار المبيعة أى على المشتري فانه  
يتضمنه العقد تفريغاً للملك البائع عن ملكه وشرط تركها على التحيل بعد ادراكها على المتقرب وشرط وصف  
مرغوب فيه كإمر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط ردة بهيب وجدفيه وشرط كون  
الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الأدمى أمالوا واشترى عبداً على أن لا يبيعه  
أو لا يخرج منه عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الادمى كأن شرط أن يطعم  
العبد المبيع خبيصاً ففسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية  
لانه عيب شرعاً فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط  
المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع لشرطه ما هو محترم ونظيره ما في البرازية لو شردها على انه فحل فاذا احو  
خصى له الرد ولو عكس قال الامام الخلاء في العبد عيب فاذا امان فلا ماركانه شرط العيب فبان سليماً وقال  
الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيغير اه وجرى في الفتح بقول الثاني ومقتضا جريان ذلك في الامة  
المغنية وشرط كون البقرة حلوا وشرط كون القرم هملاً جاكسر الهاء أى سهل السير بسرعة وشرط  
كون الجارية ما وادت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر  
في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقاً لان الكسر الحاصل  
بالولادة لا يزيل أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي البهائم ليس بعيب الا ان نقصتها وعليه  
الفتوى وشرط ابقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلاً الى شهر مثلاً فالبيع جاز والشرط باطل اذا آن  
يكون له مؤنة فحينئذ أمالوا وغير مؤجل فالبيع فاسد لانه يصير أجلاً مجعولاً وشرط الحمل الى منزل المشتري فيماله  
حل لو بالقارسية أما في العربية فانه يفرق فيها بين الايضاء والحمل والعقد يقتضى الاول لا الثاني ففسد البيع  
وشرط حذو النعل وشرط خرز الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراه من خلتاني وشرط كون الثوب  
سداسياً فاذا اوجده خماسياً أخذ به كل الثمن أو ثلثه لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشرط كون السويق  
ملئوا بئس سمن وشرط كون الصابون متخذاً من كذا جرة من الزيت ففيهما لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم  
ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن والزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا اعانته  
استنى الفرر ومثله ما لو اشترى قميصاً على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار  
قلت ويشكل عليه مسألة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا خش التفاوت وشرط  
بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال بعثك العبد على أن تبعه من فلان فانه يفسد لان له طلباً وشرط جعلها  
بيعة والمشتري ذمى بأن اشترى داراً من مسلم على أن يتخذها بيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصري على  
أن يتخذ خيراً وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها  
المسلم مسجداً فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للمسلمين أو أن يتصدق  
بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشرط رضى الجيران بأن اشترى داراً على انه ان رضى الجيران أخذها قال  
الصفار لا يجوز وقال أبو الليث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ط ملخصاً مع بعض زيادة (قوله  
شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمتا في مسائل الاشباه (قوله ولو شرط حبليها) أى الامة  
بخلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو حومة لا يدرى وجودها فلا يجوز

خاتمة (قوله على الأكثر) أي على قول أكثر الفقهاء (قوله لا ما فيه غرر) كسبع الشاة على أنها حامل (قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في جبل الامة (قوله ما يعرف بالعيان) كسألة السويق والصابون كما ترى مسائل الاشياء (قوله انتفى الغرر) فليس له أن يرده إذا ظهر بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

\*(باب خيار الرؤية)\*

قدّم على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه والازوم بعد التمام والرّد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضى البائع وينسخ بقوله ردّت الا انه لا يصح الرّد الا يعلم البائع خلافًا للثاني وهو يثبت حكمًا بالشرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفتح والبحر أن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية اهـ (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر وبه عبر في الدرر المتني وعزاء مع التعليل بعده الى الهنسي (قوله لما سيجي الخ) يعني والثني لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا يرد أيضا على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسياق جوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر وببانه كما قال ح أن حق النسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل بحكم انه عقد غير لازم لانه لم يقع منبر ما فإز فسخه لضعف فيه كما حققه في العناية وسيد كره الشارح اهـ (قوله في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله الشراء للاعيان) أي اللازم تعيينها ولا تثبت ديناً في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع الفاسد اهـ أي لو جوب فسخه بدونهما (قوله والقسمة) في الشرب لئلا يعلو عن العيون أن قسمة الاجناس المختلفة ثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالثياب من نوع واحد والبقرة والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اهـ (قوله فليس في ديون ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعضها في دين العقود والاولى أولى وعطف النقود على الديون من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كادراهم والدنانير بخلاف ما اذا كان المبيع انا من أحد الثقلين فان فيه الخيار اهـ قال في البحر وأما رأس مال المسلم اذا كان عساقاً ثبت الخيار فيه للمسلم اليه (قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفتح ومحل كل ما كان في عقد ينسخ بالنسخ لا فيما لا ينسخ كالمهر وبطل الصلح عن القصاص وبطل الخلع وان كانت أعياناً لانه لا يفد فيها لان الرّد لما يوجب الانتساخ في العقد قائماً وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرده كان له أن يرده أبداً (قوله لما لم يرباه) أي العاقدان قال في البحر أراد بمالم يربه مالم يربه وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمتصور من باب عموم المجاز فصارت الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الاعى وفي السنة اشترى ما يذاق فذاقه لئلا يلزم له سقط خياره اهـ (قوله أي المبيع) أي الذي لم يرباه بان كان مستورا (قوله فلو لم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لكن اطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور أو لا مثل أن يقول بعت منك مافي كتي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الائمة وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة لبعده القول بجواز مالم يعلم حسنه أصلاً كأن يقول بعتك شياً بعشرة اهـ كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم يحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الائمة وغيره من لزوم

جاز على الأكثر قلت والضابط  
للاوصاف أن كل وصف لا غرر  
فيه فاشترطه جائز لا ما فيه  
غرر الآن لا يرغب فيه وفي  
الخاتمة في فصل الشروط  
المفسدة متى عاين ما يعرف  
بالعيان انتفى الغرر

\*(باب خيار الرؤية)\*

من اضافة المسبب الى السبب  
وما قبل من اضافة الشيء الى  
شرطه ظاهر لما سيجي أن له  
الرّد قبل الرؤية (هو يثبت  
في أربعة مواضع) (الشراء)  
للاعيان (والاجارة والقسمة  
والصلح عن دعوى المال على  
شيء بعينه) لأن كلامها  
معاوضة فليس في ديون ونقود  
وعقود لا تنسخ بالنسخ خيار  
الرؤية فتح (صح الشراء  
والبيع لما لم يرباه والاشارة  
اليه) أي المبيع (أو الى مكانه  
شرط الجواز) فلو لم يشر الى  
ذلك لم يجز اجماعاً فتح وبهر



الإشارة إليه أو إلى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلاً أي لا يوصف ولا بإشارة وإذا قال صاحب النهاية  
 يعني شيئاً سمي موصوفاً أو مشاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اهـ فأضاف أن لزوم الإشارة عند  
 عدم تسمية الجنس والوصف والتسمية كافية عن الإشارة حتى لو قال بعثت كرحنطة ببلدية بكذا أو الكثر في  
 ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الإضافة في مثل بعثت عبدي وليس له غيره وذكر الحدود  
 في مثل بعثت الأرض الفلانية والمدارعي نقي الجمالة الفاحش ليصبح البيع كما حقتنا ذلك بما لا مزيد عليه أو ل  
 البرع عند قوله بشرط لصحة معرفة قدر مبيع وعن فتاوى كرهه بالمراجعة فإنه يفتعل هنا وبهذا التقرير  
 سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أو قول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع  
 كلام فليأت مثل اهـ لما علمت من أن الإشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرفت آخر رفع الجمالة فافهم  
 (قوله وفي حاشية أخرى زاده) أي حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخرى زاده ذكر هذا  
 البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الأصح وقال بعضهم لا يجوز وصح  
 يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث يشترط كون المبيع حاضراً موجوداً مهماً مقدوراً والتسليم وما  
 في المبسوط من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر إليه أو إلى مكانه لا يجوز بالاجماع اهـ  
 وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز معناه أن يقول بعثت الثوب الذي في كتي هذا  
 أو هذه الجارية المنقبة وكذلك العين الغائب المشار إلى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير مسمى  
 والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لأن كلاماً في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصله  
 لكان البيع جائزاً اهـ ما في المنع ملخصاً ولا ينبغي أن حاصلة تقييد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر  
 عن فتح القدير وهو يحمل اطلاق المتنوع كعبارة القدوري المذكورة (قوله أي للمشتري) كان ينبغي للمصنف  
 التصريح به لأنه لم يتقدم له ذكر مبيعهم عود الضمير للبائع وإن كان يرتفع بقوله لا حتى ولا خياراً للبائع (قوله  
 إذا رآه) أي علمه كما قد مناه (قوله إذا ادخله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وحله البائع  
 إلى بيت المشتري فراه ليس له الرد لأنه لو رده يحتاج إلى الجمل فيصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة ردة  
 المبيع يعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شري متاعاً وحله إلى موضع فله رده يعيب أو رؤية لو رده إلى  
 موضع العقد والافلا اهـ وظاهره أنه انما يرد له لو رده إلى موضع العقد فيما لو حله المشتري بخلاف البائع وهو  
 خلاف ما نقله الشارح عن الأشباه والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لأنه لو رده الخ غير ظاهر لأنه  
 لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور  
 بما ذكره ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميله إلى منزل المشتري لا يلزم المشتري إذا رده  
 عليه المبيع إلى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفقه لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه  
 يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد المبره وشرط على البائع تحميله إلى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به  
 وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب أنه يلزمه تحميله إلى بلدة  
 البائع ليرده عليه وإن كان الرد بسبب الفساد لما سرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة ردة المبيع فاسداً  
 بعد الفسخ على التبايض (قوله وإن رضى بالقول قبله) قيد بالقول لأنه لو أجاز به بالفعل بأن تصرف فيه بزل  
 خياره كما في الشرع بلانية عن شرح المجمع (قوله أي قبل أن يراه) أشار إلى أن الضمير المذكور في قبله  
 عائده إلى المعنى المصدرى لا إلى لفظ الرؤية المفهوم من قوله إذا رآه لأنه مؤنث تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر  
 الضمير للمعنى أي لأن المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لأن خياره معلق بالرؤية بالنص) أي بمحدث من  
 اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بمفهوم  
 الشرط ونحن لا نقول به اهـ قلت وجوابه أن الأصل في العقد لزوم فلا يثبت الخيار بالبدل والنص إنما أثبت  
 عند الرؤية فيبقى ما دراه على الأصل فالحكم ثابت بدليل الأصل لا بمفهوم هذا الشرط وهذا معنى قول  
 الشارح ولا رجوع للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل  
 النبوت اهـ أي إذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم ما قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضى فافهم (قوله لعدم لزوم  
 البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانهما غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط

وفي حاشية أخرى زاده الأصح  
 الجواز (وله) أي للمشتري  
 (أن يرد إذا رآه) إذا ادخله  
 البائع ليبت المشتري فلا يردده  
 إذا رآه إذا أعاده إلى البائع  
 أشباه (وإن رضى) بالقول  
 (قبله) أي قبل أن يراه لأن  
 خياره معلق بالرؤية بالنص  
 ولا وجود للمعلق قبل الشرط  
 (ولرخصة قبلها) قبل الرؤية  
 (صح) فسخه (في الأصح) بحر  
 لعدم لزوم البيع بسبب جهالة  
 المبيع فلم يقع منه شيئاً

في الحديث المارو ذلك أن النسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالمشترى قد خضع ولم يثبت  
للاجازة سبب آخر فثبت على العدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجواز المبيع وإذا رآه حدث له سبب آخر  
أعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد أفاده في البحر (قوله غير موقت بمدة)  
تفسيره لا إطلاق (قوله هو الاصح) وقبل موقت بوقت إمكان النسخ بعد الرؤية حتى لو عكس منه ولم ينسخ سقط  
خياره بحر (قوله وهو مطلق خيار الشرط) كتعب في يده وتعدر رد بعضه وتصرف لا ينسخ كادعاء  
وتأبعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أي عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة قبل الرؤية وبمدها  
وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أي للبائع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعدها لا قبلها ملتي وفي جامع  
الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية في رواية وبخيار المشتري يطل وكذا الوبايع يباع فاسدا وذلك بعض  
المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعدر رد بعضه بهلاكه أو عيب بطل خياره  
ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الثوراة فقبضه  
رسوله اه قال في ثوراهين ومساءلة عرض بعضه على البيع ليست وفاقة لما في الخالية لو عرض بعضه على البيع  
بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخالية يقدم الا شهر فقدر (قوله مطلقا)  
أي قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله ومفيد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطله ما لا يوجب  
حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا تزيد على  
صرح الرضى وهو انما يطل بعد الرؤية وأما التصرفات الاولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل النسخ وبعضها  
أوجب حق الغير فلا يملك إبطاله اه ثم اعلم انه في الكثرة قصر على قوله ويطل بما يطل به خيار الشرط فأورد  
عليه في البحر الاخذ بالشفعة والعرض على البيع والمبيع بخيار للبائع والاجارة والاسكان بلا أجر والرضى  
بالمبيع قبل الرؤية قائما تطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن التصواب اسقاط قوله والاجارة قائما  
يوجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافية ثم ان ما أوردته في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد  
الرضى بعد الرؤية لا قبلها فان هذه الاشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لانها تصفد الرضى وصرح الرضى  
قبلها لا يطل فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى ايراد البحر واداء على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا  
فان هذه الاشياء تبطل خيار الشرط فيسقط فبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع انها لا تبطل قبلها لما علمت  
ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعقود والبيع ونحوهما من  
التصرفات ويطل خيار الرؤية قبلها وبعدها (تنبيه) عد في البحر مما يطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد  
الثن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الثوراة فقبضه رسوله اه وجهه الى بيت المشتري فإذا رآه ليس له  
رده ما لم يردّه الى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرها وأعارها فزرعها المستعير وكذا لو اشترى  
عدل ثياب قلنس واحد ابطال خياره في الكل اه (قوله فله الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها  
أي اذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار مجنبا فله أخذ  
الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الاولى حتى اذا رآها ولم يرض بها فله ردّها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار  
الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عاز ذلك الى  
الدرر من خيار الشرط مع انه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بما لم يره لانه جعله  
مبطلا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع بسبب اعتماده على شرانه  
فلا يطلب لشفعة مشترى آخر ط (قوله ولا خيار للبائع ما لم يره في الاصح) بأن ورث عينا فباعها بالاخياره  
بالاجماع الكوني درمنتي أي وقع الحكم به بمحض من العصاية رضى الله تعالى عنهم ولم يروعن أحد منهم  
خلافه فكان اجماعا ككوتيا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع اليه كما في البحر وبه ظهر أن قوله  
في الاصح لا محالة لا يهاجمه أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قول له لانه في حكم المنسوخ (قوله  
وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود) لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفى برؤية ما يدل على العلم  
بالمقصود هداية والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رأى فلا خيار  
له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) الرؤية (مطلقا)

(غير موقت) بمدة هو الاصح

عناية لا إطلاق النص ما لم

يوجد مطلوب وهو مبطل خيار

الشرط مطلقا ومفيد الرضى

بعد الرؤية لا قبلها درر فله

الاخذ بالشفعة ثم رد الاول

بالرؤية درر من خيار الشرط

فليحفظ (ويشترط للنسخ علم

البائع) بالنسخ خوف الغرر

(ولا خيار للبائع ما لم يره) في

الاصح (وكفى رؤية ما يؤذن

بالمقصود

الرؤية غير موقت وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الإبطال أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود أفاده في النهرويشير إليه الشارح ولا شك أنه لو فهم ساقط والزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبره) المراد بها ما لا تتفاوت آحاده قال في الفتح فان دخل في البيع أشياء فان كانت الاتحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتبذير فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي أردى مما رأى فحينئذ يكون له الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في الينابيع وعلل في الكافي بأنه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم المبيع بل الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكر له البائع به عيبا ثم أراد المبيع في الحال اهـ وأقره في البحر والحاصل انه اذا كان الباقي أردى مما رأى لاكتفي برؤية بعضه أي لا يسقط بها الخيار مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في الينابيع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أنه ان كان الباقي معيبا يبي الخياران والاختيار الرؤية فقط وبهذا التفسير سقط ما في النهرو حيث قال وعندي أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذي اسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب فقد بره اهـ وهذا اعتراض على ما في الينابيع والجواب انها قد أسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررناه به كلام الينابيع وعلت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو في أكثر فقبل كذلك وقبل لابة من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعزف حال الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أوجدوا أردى فهو على خياره اهـ (تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبيئة للمشتري اهـ ومثله في الحاشية ولا يخفى أن هذا اذا هلك النموذج الذي رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيتضح الحال لكن بقي شيء وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضرا مستورا بكيس أو نحوه أما لو كان غائبا وأحضره البائع النموذج وملك ثم أحضره الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي أن يكون القول للمشتري لانه منكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضرا لاتفاقهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا يظهر أن ما جئنا به من الخيارات المثل في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمنا محمول على ما لو كان غائبا كما قلنا والاخالفه صريح المنقول كأعلت فاعتنم هذا التحرير (قوله ورقيق) أي ووجه رقيق أو أكثر كما في السراج عبدا كان أو أمة لان سائر الاعضاء في العبيد والاماء تبع للوجه ولذا تساوت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تشتط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا بجر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللحم أو القسنة والبقرة الحلوب أو الناقة كما في النهرويات حكمها (قوله وكفلها) أي مع كفلها بفتحين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله في الاصح) هو قول أبي يوسف واكتفى محمد برؤية الوجه نهر (قوله ونظائر نوب مطوى الخ) لان البادي يعرف ما في الطي فلاو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسر ثوبه ونقصان بهجته وبذلك ينقص عنه عليه الا أن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم قبل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالمراد بالثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح ويجوز قلت ومقتضى التعليل الاخير انه لو لم يختلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه اردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما لو كان المبيع اثوابا متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمثل محمد ويظهر في انه يكفي رؤية ثوب منها الا اذا ظهر الباقي أردى وذلك لانها تباع بالتبذير في عادة التجار فاذا كانت ألوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى ثوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصبع ويلصقون القطع

كوجه صبرة ورقين (و) وجهه  
(دابة) تركب (وكفلها) أيضا  
في الاصح (و) رؤية (ظاهر  
نوب مطوى)

في ورقة فيعلم حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب كلها على الحال المرفى والمعلوم بـ لا تفاوت بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كـ بلوز والبض اذا لاشك انه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فاذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب اختلاف ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما اذا كانت الثياب من سدى واحد لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود وفي الزبلي لو كان اشياء لا تتفاوت احاده كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتبويب يكفى برؤية بعضها لجرى العادة لا اكتفاء ببعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي اُردى فله الاختلاف وفيما رأى وان كان احاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالتبويب كالثياب والدواب والعبد فلا بد من رؤية كل واحد من أفرادها لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ أى للتفاوت الفاحش بين عبد وعبد وثوب وثوب لكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الاحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتبويب وعدمه فيدل على انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت احاده ويعرض بالتبويب في العادة كما قلناه فهو في حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة لا في الحيوان لان فيه تفاوتا فاحشا في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضى الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العبادتقالا يتفاوت الثوبان اذا انجماعا على منوال واحد اهـ ومزاده انهما يتفاوتان قليلا كما في الفخ اي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضى الى المنازعة فقد اغتفر والتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه يبيع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك ولهذا كفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر لي بحثا (قوله وقال زفر الخ) قال في النهري قل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية بعضها والاصح أن هذا بناء على عاداتهم في الكوفة او بعد اذ كان دورهم لم تكن متفاوتة الا في الكبير والصغير وكونها جديدة اولافا ما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزبلي لا يثبت التسوية والصيغة والعلاوة والسفلية مرافقها ومطابقتها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتب برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اهـ كلام النهري وحاصله أن امتنا الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت وحسن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فلم انه قائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لانه من رؤية العنب من كل نوع شيئا وفي الزمان لانه من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الارض بجرى وذكر في فصل ما يدخل في البيع تبعا لاشترى الثمار على رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية اهـ وهذا بناء في ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيكفى أن يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا قائل (قوله شاة قنينة) هي التي تجلس في البيوت لاجل التناج من اقنينة اتخذته لنفسه قنينة اي للنسل لا للتجارة بجرى فقوله للدر والنسل تفسير لهما (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عزوه للظهيرية فليحفظ فان في بعض العبارات ما يؤهم الاقتصاد على رؤية ضرعها اهـ لكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد (قوله وشتم مشوم) وفي ذوق المقاصد الغازی لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يسقط خياره حتى يدركه زبلي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي التحفة لو نظر في المرأة فرأى الميسع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن اخذه بلا اصطياذ فراه فيه قيل يسقط خياره لانه رأى عين الميسع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعزف الميسع بجرى (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو بشره شيء لا بيعته ففي العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ما رآه موكله ولم يعلم به الوكيل فلا خيارا اذا لم يره كافي جامع

وقال زفر لا بد من نشره كله

وهو المختار كما في اكثر المعبرات

قاله المصنف (وداخل دار)

وقال زفر لا بد من رؤية داخل

البيوت وهو الصحيح وعليه

الفتوى جوهرية وهذا

اختلاف زمان لا برهان ومثله

الكرم والبستان (و) كفى

(جس شاة لحم ونظر) جميع

جسد (شاة قنينة) للدر

والنسل مع ضرعها ظهيرية

وضرع بقرة حلوب وناقه لانه

المقصود جوهرية (و) كفى

(ذوق مطعوم) وشتم مشوم

(لا خارج دار وصحتها) على

المفتي به كآمر (أو رؤية دهن

في زجاج) لوجود الحائل

(وكفى رؤية وكيل قبض

(و) وكيل (شراء

لارؤية رسول) المشتري وبنيانه  
 في الدرر (وصح عقد الاعي)  
 ولولغيره وهو كالبصير الا في  
 اثنتي عشرة مسألة مذكورة  
 في الاشياء (وسقط خياره  
 بجس مبيع وشبه وذوقه)  
 فيما يعرف بذلك (ووصف  
 عقار) ونحوه وعبد وكذا كل  
 ما لا يعرف بجس وشتم وذوق  
 حدادي أو ينظر وكيله ولو  
 أبصر بعد ذلك فلا خيار له  
 هذا كله (اذا وجدت)  
 بالمدكرات كشم الاعي  
 وكذا رؤية البصير وجه الصبرة  
 ونحوها نهر (قبل شرائه ولو  
 بعده ثبت له الخيار بها) أي  
 بالمدكرات

مطل

الاعى كالبصير الا في مسائل

الفصولين واحترز عما لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته نفذ ولا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله جامع  
 الفصولين قال في البحر لانهم امن بالمباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا قوض اليه الفسخ والاجازة لما في المحيط  
 وكذا بالنظر الى ما شره ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأي والنظر اليه فيصح  
 كما لو قوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في التمرود كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به  
 لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في الفتح وغيره (قوله لارؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالتبض  
 او بالشراء زياعي (قوله وبنيانه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكلا بالشراء وكلا بالتبض ورسولا  
 وصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلا عني بشرأ كذا وصورة التوكيل بالتبض ان يقول كن وكلا عني  
 بقبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني بقبضه فؤية الوكيل الا قبل تسقط الخيار  
 بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان  
 رده الابعيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل  
 بالتبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا لصيرورته أجنبيا وان أرسل رسولا يتبضه فقبضه بعد ما رآه فلهما شري  
 ان يردده وقال الوكيل بالتبض والرسول سواء في أن قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في  
 الشريعة لالية وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما خلاف الا في نظر الوكيل بالتبض حالة قبضه لافي نظره  
 السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط (تنبيه) نقل في البحر عن الفوائد أن صورة الرسالة  
 ان يقول كن رسولا عني قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل  
 لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من  
 كتاب الوكالة عن البدائع أن الاجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو أذنت لك أن تفعل كذا  
 ونحوه اه فهذا صريح في أن الامر والاذن توكيل لكن ذكرهنا لنعين الوكالية ما يدل على أن الامر  
 توكيل اذا دل على انابة المأمور من باب الامر وسأقي تحريمه هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هنا في تنقيح  
 الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولولغيره) كأن يكون وصيا أو وكلا (قوله الا في اثنتي عشرة مسألة)  
 قال في الاشياء وهو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جاعة ولا ج وان وجد قائدا ولا يصلح  
 للشهادة مطلقا على المعتد والقضاء والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته  
 الا أن يكون اعلم المقوم ولا يصح عققه عن كفارة ولم ارحكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
 وينبغي أن يكره ذبحه أما حضاته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا ويصلح ناظرا ووصيا والثانية في  
 منظومة ابن وهبان والاولى في أوقاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا اي ولو فيما تقبل  
 فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عققه مصدر مضاف لمفعوله أي أن يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم أر  
 الخ عبارته في البحر ويكره ذبحه ولم ارحكم صيده ورميه واجتهاده في القبله وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
 رؤيته مبتدأ أخبره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا ووصيا ليس من  
 المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه المجلس  
 ونحوه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل ثبت باتفاق الروايات  
 ويمتد الى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في الصحيح ثم نبلاية عن الزياعي (قوله وكذا  
 كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره أن ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط  
 اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال ائمة بلخ يمس الجنان  
 والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فحينئذ  
 لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك بأي وجه كان  
 يسقط خياره اه (تنبيه) في البحر عن البدائع لابتدأ الوصف للاعنى من كون المبيع على ما وصف له ليكون  
 في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او ينظر وكيله) أي وكيل الشراء والتبض لا وكيل النظر الا اذا  
 قوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) اي من المجلس ونحوه والوصف او نظر الوكيل  
 (قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديد ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لأنها) أي الرؤية بهذه المذكورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد مناباته  
(قوله أو تعيب) بالجزم عطفنا على مدخول لم وهو يوجد على قول لأن التعيب والهلاك ليسا من المشتري  
البيته وإنما منع الرد بهلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي (قوله ولوقبل الرؤية) مبالغة  
على قوله أو تعيب أو يهلك بعضه وأما الفعل فنه ما يستقل بعد الرؤية فقط ومنه ما يستقل مطلقا ومترياً به (قوله  
ولا عيب) لم يذكر في التهربل في البحر عن الزوال الجية وبه سيق ما يجسه الجوى في شرحه أنه لو وجد بعد إخراج  
منقطع الراتحة فالظاهر أن لردده بخيار العيب لأنه بحث مخالف للمنتول بل وللمعقول إذ كيف يسوغ الرد بعد  
خروج عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعا  
بحر (قوله لتفريق الصفة) يأتي بانه واستفيد منه أنه لو رآها سافرني بأحدهما أنه لا يرد إلا آخر بحر  
(قوله فاصد الشرائه عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندهما لم يقصد الشراء ثم شراءه ثبت له الخيار  
للعلة المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبر الرمي هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره  
في جامع الفصولين أيضا بصيغة قبل وهي صيغة التبريض فكيف يعزل عليه في منه والمتون موضوعة لما هو  
الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده المقدسي بأنه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن  
رأى جارية ثم اشتري جارية متقبلة لا يعلم أنها التي كان رآها ثم ظهرت أياها فأن له الخيار لعدم ما يوجب الحكم  
عليه بالرضى أو رأى ثوبا فلف في ثوب وبيع فاشتراه وهو لا يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أي الباقي  
بحر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرية لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بمثل متفاوت ملفوفين فله  
الخيار لأنه ربما يكون الأردني بأكثر الثمن وهو لا يعلم اه أي بأن اشتري أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه  
بعشرين مثلاً فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قبله العشرين جيد أو رديء أما لو شري أحدهما بعشرين  
ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف المعقود عليه حالة  
الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لأنه دليل تساويهما في الوصف فيكون عالماً بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء  
ذخيرة وبه علم أن علة الخيار في الأولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وان تين أن الثمن الأدنى للأعلى  
فافهم وأيضاً فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيباً وكان غنه أقل فانه رده على  
البائع بالثمن الأقل وبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سعى الخ) هذا تفصيل لمسألة الثوبين الملفوفين  
المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلاً لقوله رأى ثاباً الخ والظاهر  
أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنمة قوله فلا خيار له إلا إذا تغير فكان المناسب  
ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمآل والكنز والغرر (قوله عملاً بالظاهر)  
فإن الظاهر أنه لا يبيح الشيء في دار التغيير وهي الدنيا زماناً طويلاً لا يطرقة التغيير قال محمد رأيت لورأى  
جارية ثم اشتراها بعد عشرين سنين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لأن الظاهر شاهد له قال شمس الأعة  
وبه يفتي الصدر الشهيد والامام المبرغيناني فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالباً فالقول للبائع وان كان  
التفاوت غالباً فالقول للمشتري مثاله لو رأى دابة أو مملوكاً فاشتراه بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لأن الشهر في  
مثله قليل فتح والمراد التغيير بنقصان بعض الصفات كتنص الحسن أو القوة لا بعروض عيب لأن عروضه  
قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل  
الشراء وقال المشتري مارأيت وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رخصت فقال رخصت قبل الرؤية كما في البحر  
(قوله لأنه شكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبقي ما لو رأى النودج وهلك ثم ادعى مخالفته  
للباقي وقد مناباته (قوله في بيع بات) كذا في التهر والفتح والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه  
بقريته المتبادلة ولذا قال ح الظاهر أن الرذية بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه  
للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث ويانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينفسخ العقد  
بنفسه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه  
للقاض ضمناً كان أو أيسناً كالغائب والمودع وفي العيب لا ينفرد لكنه يدعى ثبوت حتى الفسخ فيما أحضره  
والبائع شكره والقول قول المشتكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في الردود وعند الفسخ أمالوا اختلافاً في

(فيمتد) خياره في جميع عمره على  
الصحيح (ماله يوجد منه ما يدل على  
الرضى من قول أو فعل) أو تعيب  
أو يهلك بعضه عنده ولوقبل الرؤية  
ولو اذن لا كالأمر أن يرضعها قبل  
الرؤية فزرها بطل لأن فعله بأمره  
كفعله عني ولو شري نالحة مسك  
فأخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية  
ولا عيب لأن الإخراج يدخل عليه  
عيبا ظاهرا نهر (ومن رأى أحد  
ثوبين فاشترهما ثم رأى الآخر  
فرددهما) ان شاء (لأرد إلا آخر  
وحده) لتفريق الصفة (ولو  
اشترى مارأى) حال كونه (فاصدا  
لشرائه) عند رؤيته فلورأه لا تقصد  
شراء ثم شراء قبل له الخيار ظهيرية  
ووجهه ظاهر لأنه لا تأمل التأمّل  
المفيد بحر قال المصنف ولقوة  
مدركة عولاً عليه (عالم بأنه مرئية)  
السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به  
خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له  
إلا إذا تغير) فيخير (رأى ثاباً برفع  
البائع بعضها ثم اشتري الباقي  
ولا يعرفه فلا خيار) وكذا لو كانا  
ملفوفين وثمنهما متفاوت لأنه ربما  
يكون الأردن بالاكثرتنا (ولو سعى  
لكل واحد) من الشاب (عشرة) لا  
خيار له لأن الثمن لم يتختلف استويا  
في الأوصاف بحر (والقول للبائع)  
بمينه (إذا اختلفا في التغيير) هذا  
(لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول  
للمشتري) عملاً بالظاهر وفي الظهيرية  
الشهر بخلافه بعيد وفي الفتح  
الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل  
(كما) أن القول للمشتري بيمينه  
(لو اختلفا في) أصل (الرؤية) لأنه  
شكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع  
كون الردود مبيعاً في بيع بات  
أو فيه خيار شرط أو رؤية فالقول  
للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول  
للبائع والفرق أن المشتري ينفرد  
بالفسخ في الأول لا الأخير

نعين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة من له الخيار فقد ذكره في البحر عن الظهيرية وقد سنا حاصله قبيل هذا الباب (قوله اشترى عدلاً) بكسر العين هو أحد فرد في الحمل (قوله من متاع) هو ما يتبع به من ثياب ونحوها وهذا من القيمات ولم أر من ذكر المثليات من مكمل وموزون والظاهر أنه لا فرق بينها في هذا الحكم لانه اذا كانت العلة تفريق الصفقة فهو غير جائز في المثلث أيضاً كما قد سناه أول البيوع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسيأتي حكم الرد بالعيب في المثليات في الباب الآتي عند قوله او كان المبيع طعماً فأكله أو بعضه (قوله ولم يره) قيده لم يكن تأت في خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان مع خيار الرؤية فافهم (قوله أو لبس) أي حتى تغير كافي الحاكم قال الخبير الربيعي - وكذا الواسطه لعله أو ذلك أو كان عبداً مات أو أعتقه كما صرح به في التتارخانية اه وفي الحاوي اشترى أربعة برود على أن كلاً منها ستة عشر ذراعاً فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فلرد البقية (قوله بعد القبض) قيده في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا يهتبه نهر أي لا يصح بيعه لو منقولاً بخلاف العقار فأدأنه قبل القبض لا فرق بين الخيارين الثلاث في انه لا يرد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله رده) أي الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أي بعض المبيع كدبقي العدل ورد أحد الثوبين فيما لورأي أحدهما ثم رأى الآخر في مسألة المثلث المارة وأمثال ذلك (قوله يوجب تفريق الصفقة) أي تفريق العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد سنا أول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسمى العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله يمنعان تمامها) فإن خيار الرؤية مانع من التمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع الابتداء يمنع التمام وأطلقه فمثل ما قبل القبض أو بعده وذلك لأن له الفسخ بغير قضاء ولا رضى فكون فحما من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع وإذا احتاج الى القضاء أو الرضى كافي الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أي يمنع تمام الصفقة قبل القبض ولذا ينسخ بقوله رددت ولا يحتاج الى رضى البائع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا لورده بعده لا ينسخ الا برضى البائع أو بحكم (قوله وهل يعود خيار الرؤية الخ) أي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل أو وهبه بسبب هو فسخ محض كإلزام خيار الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي مشتري العذل على خياره فله أن يرد الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الايمحة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود لخيار الشرط الا بسبب جديد وصححه قاضي خان وعليه اعتماد القندوري وحقيقة الملاحظ مختلفة فتمس الايمحة لحظ البيع والهبة مانع ازال فيعمل المقضى وهو خيار الرؤية علامه ولحظه الثاني مسقط فلا يعود بلا سبب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعد ما فتح وادعى في البحر أن الأول أوجه ورده في النهر (قوله ليس للبائع مطالبات بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) أي باعتبار أن كلامهما مشتري العيب التي باعها الآخر (قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف) أي بل يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلاً بطل البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهي الثلثان منها (قوله لما مر انه لا خيار في الدين) أي متى أول الباب في قوله فليس في ديون ونقود الخ وإذا لم يكن له خيار في الالف يبيى البيع لازماً من الجارية بقدر الالف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضيعة) أي ويسلمها للمشتري لتمام الصفقة (قوله ثم المقتري يستحق الثوب) أي باقاة البيعة على اقرار البائع والظاهر أن هذا مبني على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقتري له أما على العقد من عدمه فلا يحل ذلك ديانة فالظاهر في الحيلة أن يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضيعة تأمل (قوله لازم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيعة تمت الصفقة وتفرقت بها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض احد هما دون الآخر ثم استحق أحدهما الخيار لتفرقها قبل التمام كما في الفسخ وفي الدرر من فعل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيباً في الضيعة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً مما في تبعه خمر كالدرا والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان المعقود عليه شيئان وفي الحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما كالسلف بالغمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اه (قوله الا في الضيعة) ليس على اطلاقه لان الشفيع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله ان المتبايعين يصفق كفه الخ هكذا يخطه ولعله سقط من قبله لفظ أحد قبل قوله المتبايعين تأمل اه صححه

(اشترى عدلاً) من متاع ولم يره

(وباع) أو لبس نهر (منه ثوبا)

بعد القبض (أو وهب وسلم رده

بجبار عيب لا) بخيار (رؤية

أو شرط) الاصل أن رد البعض

يوجب تفريق الصفقة وهو بعد

التمام جائز لاقباله بخيار الشرط

والرؤية يمنعان تمامها وخيار

العيب يمنع قبل القبض لا بعده

وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه

عن الثاني لا خيار شرط وصححه

قاضي خان وغيره (فروع) شري

شيأ لم يره ليس للبائع مطالبته

بالثمن قبل الرؤية ولو تباعا عينا

يعين فلهما الخيار محجبي شري

جارية بعد وألف ففقا بضاً ثم رد بائع

الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل

البيع في الجارية بحصة الالف

ظهيرية لما مر انه لا خيار في الدين

أراد يبيع ضيعة ولا يكون للمشتري

خيار رؤية فاحيله أن يقر ثوب

لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة

ثم المقتري يستحق الثوب المقتريه

فيطل خيار المشتري للزوم تفريق

الصفقة وهو لا يجوز الا في الضيعة ولو الجارية

جبر على المشتري لفرض تفريق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بيعتا صفقة واحدة ليس لشفيعهما أخذ أحدهما فقط الأعلى قول زفر قيل وبه يبقى أما لو كان شفيعا لأحدهما له أخذها وحدها أحياء لحقه كما سياتي في أيام شاء الله تعالى في الفرع الآخر تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت دار الشفع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صقة فقط ولو فيه تفريق الصفقة اهـ فالمراد ببعض المبيع إحدى الدارين كما فيه محشى الاشباه وغيره بخلاف الدار الواحدة والعلة ما ذكرنا فافهم (قوله شري شئين) أي قيمين وهذه المسألة سياتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما تر) أي قريبان أن خيار العيب يمتنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب خيار العيب)\*

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه إضافة الشيء إلى سببه والعيب والعيبه والإعاب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أي صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيب أيضا على الأصل اهـ فتح ثم إن خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصلح عن المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح مما يعتد به ناقصا اهـ أي لأن ما لا ينقصه لا يعتد به قال في الشر نبلاية والفطرة الخلقة التي هي أساس الأصل ألا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة وأشار إليها فوجدها المشتري ردية لم يكن عليها ليس له خيار الرد بالعيب لأن الخنطة تخلق جيدة وردية ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الآفات العارضة لها فالخنطة المصاحبة بهواء منعها تمام بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالعفن والبلل والسوس اهـ قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين لا رد البر برداءه لأنه لا تملك البت بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا الرد أثناء فسخه برداءه بلا غش وكذا الأمة لا ترد بفتح الوجه وسواده ولو كانت مخترة الوجه لا يستين لها قبح ولا جمال فله ردّها اهـ وفيه واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا يكون له الرد إلا إذا اشراه على أنه صغير السن لما مر من مسألة جار وجده بطيء السر اهـ (قوله وشرعا ما أفاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن أي الذي اشتري به كافي الفتح قال لأن ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به اهـ وعسارة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لأن التضرر بنقصان المالمية وذلك باتت ناقص القيمة اهـ ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لأن الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالعيب إلى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية أنه المتقص للقيمة أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه فخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف ما لو قطع من أذن الشاة ما يمنع التضحية فله ردّها وبالغالب ما لو كانت الأمة تبياع مع أن الثبابة تنقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم الثبابة اهـ قال في البحر وقواعدنا لا تأباه البتأمل اهـ قلت ويؤيده ما في الحاشية وجد الشاة مطوعة الاذن أن اشتراها بالاضحية له الرد وكذا كل ما يمنع التضحية وإن غيرها فلا لم يعده الناس عيبا والقول للمشتري أنه اشتراها بالاضحية لو في زمانها وكان من أهل أن يصحى اهـ وكذا ما في البرازية اشتري شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح لذلك رجع بالنقص الآن بأخذ البائع الشجرة كما هي اهـ فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجب الرد ولكنه رجع بالنقص لأن القطع مانع من الرد وفيها أيضا اشتري ثوبا أو خفا أو قلنسوة فوجده صغير الرد اهـ أي لأنه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا ردّها إلا إذا شرط أنها عجل اهـ أي لأن بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلا من البطء والتخلف يكون في أصل الفطرة السليمة وفيها اشتري دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد إلا إذا شرط صغرها وسألت أن الثبوبة ليست بعيب إلا إذا شرط عدمها أي فله الرد فقد الوصف المرغوب وبما ذكرنا من الفروع ظهر أن قولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار مبني على الغالب والأفوه وغير جامع وغير مانع أما الأول فلأنه لا يشمل مسألة الشجرة

شري شئين وبأحدهما عيب  
أن قبضه ما له رد العيب والألا

لما تر

\*(باب خيار العيب)\*

هولغة ما يخلو عنه أصل  
الفطرة السليمة وشرعا ما أفاده  
يقوله



والثوب والخف والقفص وشاة الاخية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا  
وأما الثاني فلا يدخل فيه مسألة الهداية والامنة الشيب فان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من  
تبيين الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر أنهم لم يقصدوا حصر العيب فبيد ذلك لان عبارة الهداية والكثير ما  
اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتدنا هذا التحرير  
ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس البع للماني الخائفة وغيرها رجل ياع سكتي له في حاتون لغيره فأخبر  
المشتري أن أجرة الحانوت كذا فظهر أنهم أكرهوا ليس له الرد بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في المبيع اذ  
قال المراد بالسكتي ما يشبه المستاجر في الحانوت وسعى في زماننا بالكذلك كما مر أول البوع لكنه اليوم يختلف  
قيمة بكثرة اجرة الحانوت وقتها فينبغي أن يكون ذلك عيبا تأمل (قوله من وجد بشريه الخ) أطلقه فشمع  
ما اذا كان به عند البع أو حدث بعده في يد البائع بغير بخلاف ما اذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في  
البرازية لو كان به عرج فبرأ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يرده وقيل يرده ان عاد بالسبب الاول (تنبيه)  
لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الخارية وبجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لانه من  
تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا أو عامًا ولم يرز قبل  
الفسخ كبايض الخيل وحى زالت نهر فالقود خمسة وجعلها في الجحسة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند  
البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشربة لانه لا يقتضي أن يجرد الرؤية  
رضى ويخالفه قول الزبلي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول النجم ولم  
يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب فماني الزبلي  
والنجم لا يخالف ما مر عن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وماني الزبلي صادق  
عليه ويدل عليه أن الزبلي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد  
من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فتولده وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالمًا بالعيب كان  
قبضه رضى فتولده ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع  
القصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بغيره كان عيبا ينال بختي على الناس كالغدة  
وشحوشا لم يكن له الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخائفة ان اختلف التجار فقال  
بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا ينال عند الكل اه (قوله ولو لسيرا) في البرازية السيرا  
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب بألف وقومه آخر مع العيب بألف أيضا  
والفاحش ما لو قوم سليما بألف وكل قوم مع العيب بألف اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة  
قال ح يعني انه يعتبر في كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن وأورده) أطلقه فشمع  
ما اذا رده فوراً أو بعد مدة لانه على التراخي كما سجد كره المصنف ونقل ابن الشيخة عن الخائفة لو علم بالعيب قبل  
القبض فقال أبطلت البع بطل لو بخره البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يبطل الابتضاء أو رضى اه وفي  
جامع القصولين ولو رده بعد قبضه لا يفسخ الا برضى البائع أو بحكم قال الرمي وقوله الا برضى البائع يدل  
على انه لو وجد الرضى بالفعل كسلبه من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من المقتزعه ان الرضى  
يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لوردها بخيار عيب والبائع سيقن انها ليست له فأخذها  
ورضى فمضى بيع بالتعاطي كما في الفسخ وفيه أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع وشحوه اه وأما ما يقع  
كثيرا من انه اذا اطلع على عيب يرد المبيع الى منزل البائع ويقول دونك لا أريد ما ليس بردي وتملك على  
المشتري ولتعيدها البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً أو فعلاً (قوله ما لم يتعين امساكه) قيد للتخير  
بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرد يتعين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها  
لا يرجع كما يأتي قريباً وكذا أسألت عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه ومما يمنع الرد  
ما في الذخيرة اشترى من آخر عبداً وابعه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيبا كان عند البائع الاول لم يرده  
على الذي اشتراه منه لانه غير مفقود اذ لورده يرده الآخر عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد  
من جهته اه ولو روجه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا يرده وقبل الرد ولو قبل القبض رده انفاقاً خائفة ثم

(من وجد بشريه ما ينقص  
الثمن) ولو سيرا جوهرة  
(عند التجار) المراد بهم أرباب  
المعرفة بكل تجارة وصنعة  
قوله المصنف (أخذه بكل الثمن  
أورده) ما لم يتعين امساكه

جزم بالقول الثاني وجزم في البرازية بالأول ومن ذلك ما في كافي الحاكم  
 أحدهما لم يكن للأخرى دأعنده وله ردة حصته عندهما (قوله كحلّالين أحرمأ أو أحدهما) يعني إذا اشترى  
 أحد الحلّالين من الآخر صيداً ثم أحرمأ أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيباً امتنع رده ورجع بالنقصان اهـ ح  
 عن الجرح قال رادبعين مسأله عدم رده على البائع فلا ينافي وجوب إرساله كما مر في الحج (قوله وقيته ثلاثة  
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها ليكون مضراً اهـ ط (قوله لا ضرار الخ) قلت قد يكون  
 العيب من ضايفضي الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسي وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قيمته زائدة على ثمنه  
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضياً الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)  
 أي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة كما في الجرح (قوله وينبغي الرجوع بالنقصان) عبارة  
 النهر وفي مهر فتح القدير لو اشترى الذي خرأ وقتها هو عيب ثم أسلم سقط خيار الرد اهـ وفي المحيط ومضى  
 أو وكيل الخ ثم قال في النهر وينبغي الرجوع بالنقصان في المسالتين اهـ أي مسألة مهر الفتح ومسألة المحيط  
 (قوله كوارث الخ) أي فانه يتبع الرد ويرجع بالنقصان كما في الجرح (قوله اشترى من التركة) أي  
 بمن تركه الميت (قوله لا يرجع) أي الاجنبي على بائعه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه  
 وبالتكفين يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يسقط الارش وأما في الوجه الاول فان مقدار التكفين  
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفنه به لم ينتقل بالتكفين عن الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الرد  
 فرجع بالارش اهـ ومثله في الذخيرة (قوله وهذه إحدى ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهر  
 حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في  
 مسألة واحدة وهي لو باع الوارث من مورثه فاشترى وورثه البائع ووجد به عيباً رد الى الوارث الاخران  
 كان فان لم يكن له سواء لا يردّه ولا يرجع بالنقصان فانهم وزاد في الجرح مسألة أخرى عن المحيط لو اشترى المولى  
 من مكاتبه فوجد عيباً لا يردّه ولا يرجع ولا يخصم بائعه لكونه عبده اهـ وسأقي مسائل أخرى في الشرح والمتمن  
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجوع بنقصانه الخ وذكرنا الشارح في كتاب العقب مسألة  
 أخرى عند قول المصنف خرأ ثوباً وهو مالو شري حياصة فتسه عتوه بالذهب بوزنها فضة فزال ثوبها عند  
 المشتري ثم وجد به عيباً فلا يرجع بالعيب القديم لتعيبها بزوال التمويه ولا بالنقصان للزوم الربا ومنها ما في  
 البرازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يتبع الرد والرجوع بالنقص (قوله معزى بالقضية) قال  
 فيها وفي تمة الفتاوى الصغرى باع عبد اوسله ووكّل رجلاً بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته فضاع أو دفتته الى  
 الأمر وجد الأمر كله فالتقول لا وكيل مع عيئه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به عيباً وردّه لا يرجع بالثمن على  
 البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق  
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الأمر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري  
 بعد الرد بالعيب بالثمن على الأمر دون القابض اهـ ح (قوله كالاباق) بالكسر اسم يقال ابن اباق من باب  
 تعب وقتل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهرية عن الثعالبي الا بن الهارب من غير ظلم السيد  
 فلو من ظلمه سمى هارباً فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فتمل مالو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير  
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسيرة سفر أو لا يخرج من البلدة أولاً قال الزيلعي والاشبه أن البلدة لو كبيرة  
 كالقاهرة كان عيباً والا لا بان كان لا يحنى عليه أهلها أو يسوها فلا يكون عيباً نهر ويأتي انه لا بد من تكرره  
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبق من المشتري الى البائع) وكذا الوأبق من الغاصب الى  
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المال أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيده لما في النهر  
 عن القضية لو أبق من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيباً (قوله ولم يحتج) فلو احتج عند البائع يكون  
 عيباً لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقاً وقيل ان دام على هذا الفعل فغيب لا لمرتين  
 أو ثلاثاً والظاهر أن غير الثور من البهائم كالثور ط (قوله قبل عوده من الاباق) ومثله قبل موته كما في  
 الجوز فان مات أبقايرجع بنقصان العيب كما في الهندية وموثة الرد على المشتري فيما له حل وموثة بجر ويرده  
 في موضع العقد زادت قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كافي الخاتمة سايحاني

كحلّالين أحرمأ أو أحدهما  
 وفي المحيط ومضى  
 أو عبداً مأذون شري شيئاً  
 بألف وقيته ثلاثة آلاف لم يردّه  
 بعيب لا ضرار يقيم وموكل  
 ومولى بخلاف خيار الشرط  
 والرؤية أشباه وفي النهر وينبغي  
 الرجوع بالنقصان كوارث  
 اشترى من التركة كفناً ووجد به  
 عيباً ولو تبعه بالكفن أجنبي  
 لا يرجع وهذه إحدى ست  
 مسائل لا يرجع فيها بالنقصان  
 مذكورة في البرازية وذكرنا  
 في شرحنا للمتن معزى بالقضية  
 انه قد يرد بالعيب ولا يرجع  
 بالثمن (كالاباق) الا اذا أبق  
 من المشتري الى البائع في  
 البلدة ولم يحتج عنده فانه  
 ليس بعيب واختلف في الثور  
 والاحسن انه عيب وليس  
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن  
 قبل عوده من الاباق

(قوله ابن ملك قنية) في بعض السخ وقنية بزيادة واو والعطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البحر عن جامع  
 الفصولين (قوله والسرقة) سواء أوجب قطعاً أو لا كالنباش والطرار وأسبابها في حكمها كما إذا نقب  
 البيت واطلاقهم بيم الكبرى كما في الظهيرية ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئاً للاكل من المولى) أى فانه  
 لا يكون عيباً بخلاف ما اذا سرق لبيعته أو سرقه من غير المولى لئلا كله فانه عيب فيهما بحرفافهم وظاهره قصر  
 ذلك على المأكل ويضيد قول البرازية وسرقة القندس طاقع وسرقة المأكولات لا كل من المولى لا يكون  
 عيباً قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى بزيادة على ما بأكله عرفاً يكون عيباً (قوله أو يسيراً كقلس  
 أو قلنس) جزم به الزيلعي وظاهر ما في المعراج انها قوله وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون  
 الدرهم كذلك كما ذكره فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأتى هذه المسألة أو آخر الباب عند قول المصنف قتل  
 المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضاً) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجع ربع  
 الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل  
 ووجه الرجوع بالربع أن دية اليد في السرقة نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين  
 تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستوفى الموجب فيرجع نصف النصف وهو الربع وأطلق  
 فيه فتمثل ما إذا طلب رب المال المسرورق في السرقتين أو في أحدهما دون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار  
 القيمة لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظر الى أن الغالب أن الثمن قدرا للقيمة ط (قوله رجع ثلاثة أرباع غنمه) أى  
 رجع المشتري عليه بذلك لأن ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر  
 وفسره أى التميز بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستغني وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قدروه بذلك  
 في الحضنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمس سنين فخافوقها ومادون ذلك لا يكون عيباً اه  
 قلت والفرق بين البابين أن المدار هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتماه في  
 الجوهره) لم أرفها زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفرائس والثاني عند  
 قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله  
 لقصور عقل) يرجع الى الاياق والسرقة كما أن قوله بعده لسوء اختيار يرجع اليهما أيضاً ط (قوله فعند  
 اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صغراً وكبراً (قوله بأن ثبت اباقة) أى او بوله أو سرقة (قوله  
 عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتره) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم بعد عند المشتري لا يرد وهو  
 الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حرم في الوقت الذي كان يحرم فيه عند البائع كما في النهر ح  
 (قوله لو وجدته يول) أى وهو صغير وثبت بوله عند بائعه أيضاً (قوله حتى رجع بالنقصان) أى نقصان  
 البول لانه بالعيب الحادث امتنع الرد فحين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قيد بل مثله  
 ما لو أراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شئ معلوم ثم رأيت في النهر عن الخانية اشترى جارية وأدعى انها  
 لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت فالوان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن  
 يسترد ذلك اه وسيأتى آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل  
 ذلك في الفتح عن والد صاحب الفرائد الظهيرية وأنه قال لا رواية فيه وأنه استدلل لذلك بمسألتين أحدهما اذا  
 اشترى جارية ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد  
 النقصان لزال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعيب  
 بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برئ بالمدواة لا يسترد والاسترد والبولغ هنال بالمدواة فينبغي أن  
 يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي التلويح الاختلال القوة المميزة بين الاشياء الحسنه  
 والقبيحة المدركة للعواقب انتهى والاختصاص اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاختصاص  
 الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى التلويح ونقل بالمعنى فافهم (قوله ومعدنه القلب الخ) سئل على  
 رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وشارقه الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على  
 اعلى عند العلماء من شرح به الامالى للقارى (قوله وهو لا يختلف بهما) فالوجن في الصغر في يد البائع ثم  
 عاوده في يد المشتري في الصغر أو في الكبير رده لانه عين الاول لأن سبب الجنون في حال الصغر والكبر متحد وهو

ابن ملك قنية (والبول في  
 الفرائس والسرقة) الا اذا سرق  
 شيئاً للاكل من المولى أو يسيراً  
 كقلس أو قلنس ولو سرق  
 عند المشتري أيضاً قطع رجع  
 ربع الثمن لقطعته بالسرقتين  
 جميعاً ولو رضى البائع بأخذه  
 رجع ثلاثة أرباع غنمه عيني  
 (وكلاهما يختلف صغراً) أى مع  
 التميز وقدروه بخمس سنين  
 أو أن يأكل ويلبس وحده  
 وتماه في الجوهره فلولم يأكل  
 ولم يلبس وحده لم يكن عيباً  
 ابن ملك (وكبراً) لانها في  
 الصغر لقصور عقل وضعف  
 مشاته عيب وفي الكبير لسوء  
 اختيار ورداء باطن عيب آخر  
 فعند اتحاد الحالة بأن ثبت  
 اباقة عند بائعه ثم مشتره  
 كلاهما في صغره أو كبهره الرد  
 لاتحاد السبب وعند الاختلاف  
 لا لكونه عيباً حادثاً كعبد حرم  
 عند بائعه ثم حرم عند مشتره ان  
 من نوعه له رده والا لا عيني  
 بقي لو وجدته يول ثم تعيب حتى  
 رجع بالنقصان ثم بلغ هل  
 للبائع أن يسترد النقصان  
 لزال ذلك العيب بالبولغ  
 ينبغي نعم فتح (والجنون) هو  
 اختلال القوة التي بها ادراك  
 الكليات تلويح وبه علم  
 تعريف العلة انه القوة  
 المذكورة ومعدنه القلب  
 وشعاعه في الدماغ درر (وهو  
 لا يختلف بهما) لاتحاد سببه  
 بخلاف ما مر

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجذون عيب أبدا لا ما قيل ان معناه انه لا تسترط المماودة للجنون في يد المشتري فيرد بمجرد وجوده عند البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالة سببه وان كان قلم يزيل فاذ لم يعاوده جاز كون البيع فسد بعد الازالة فلا يرد بل لا يتحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيبي في فتح (قوله) وقيل يختلف فيكون مثل ما مر من الاباق وشعوه فلا بد من تكرره في الصغر أو في الكبر وهذا قول ثالث (قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطبق نهر والمطبق بفتح الباء بحر ومرة منه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت أن متبلا غلط (قوله الا في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وعبرة البحر الاصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الرزني) بأن يكون الرزني متولدا من الرزني لكن هذا بما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح اذا وُلدت الجارية عند البائع لامن البائع أو عند آخر فانها تزد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لامن البائع لانها لو وُلدت منه صارت أم ولد فلا يصح بيعها قال في الشرب بلائية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما يولدهم الرزني بعد ولادتها عند المشتري لاستناعه بتعييها عنده بالولادة فالجامع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخرة (قوله واعقده في النهر) حيث قال وعندى أن رواية البيوع اوجبه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر أقول الذي رأيت في نختين من البرازية وكذا في غيرهما نقلا عن ما نصه اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتم الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فقله وفي البهائم كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية ظننه تصحيا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيف من الكتاب بنى عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمة فافهم (قوله الجبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافى الحاشية فصار الجبل في حكم الولادة على ما عرفته وعلمه في السراج بأن الجارية تراد للوط والتزويج والجبل يمنع من ذلك وأما في البهائم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمزة والدال مع القصر أما مدود الهمزة فهو من به الأدر وقوله كفرح والاسم الادوية بالضم وقوله الاثنين غير شرط بل انتفاخ احدهما كاف فيما يظهر ط (قوله والعنين) الظاهر أن البهائم زائدة من النسخ والاصل والعن ينون فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح وعبرة الخائية والعنة عيب وكذا انخصى والادوية (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العنين وانخصى بالتشديد فيها يكون التقدير ذوا عيب (قوله فلا خيار له) لان النقصاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب فإن سلما وقال الثاني انخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير بزازية وجرم في الفتح بقول الثاني ومقتضاها جريان الخلاف أيضا فيما لو شري الجارية على انها مغمية لان الغناء عيب شرعا كالنقصاء كما قد مره قبيل خيار الرؤية (قوله والخبر) بالموحدة المفتوحة وانحاء الميمنة من حدة تعب أما بالجيم فانتفاخ ما تحت السرة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح الخبر الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعدة دون ما يكون لقلع في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها اه نهر والفتح بالقاف والحاء المهملة محركة صفة الاسنان كما في التاموس وهذا أولى مما قيل انه بالفاء والجيم وهو باعد ما بين الاسنان (قوله والدفر) بفتح الدال المهملة والفاء وسكونها أيضا أما بالذال المجهمة فبفتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب أو تنق قال في العناية منه قولهم مسك اذفر وابط ذفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه واصل في المغرب الا أن كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شدة فالأولى كونه بالمهملة قد بر نهر (قوله

وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والافلاحة الا في ثلاث رزني الجارية والتولد من الرزني والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى واعقده في النهر وفيه الجبل عيب في نبات آدم لافي البهائم والجذام والبرص والعنى والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب وكذا الأدر وهو انتفاخ الاثنين والعنين وانخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده فخلا فلا خيار له جوهره (والخبر) تنانقهم (والدفر) تنن الابط

قوله فيكون قوله وانخصى بكسر ففتح يلزم عليه انه مقصور مع انه مدود ككساء كافي المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الخائية وكذا انخصى تأمل اه مصححه

وكذا انتن الاقف) الظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمجبة وتن ربح الابط بهما - نهر (قوله كما عيب فيها لافيه) أي  
 في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد راد منها الاستفراش وهذه المعاني تمنع منه بخلاف الغلام لأنه للاستخدام  
 وكذا التولد من الزنى لأن الوادي يعبر بالأم التي هي ولد الزنى كما في العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص  
 عبارتها والاصح أن الامر دو غيره سواء اه وبه سقط ما في حاشية نوح افندى والوأن انه في الخلاصة جعل  
 البحر في الغلام الامر عيبا فتدبر (قوله بأن يتكرر) لأن اتباعهن محل بالخدمة درر (قوله واللواطة  
 بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي مجانا أو بأجر لأنه يفسد الفراش  
 بجر (قوله وبه ان مجانا) الظاهر تقييده بما اذا تكرر (قوله لأنه دليل الابنة) في القاموس الابنة  
 بالضم العدة في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفعه اللواطة (قوله والكفر)  
 لأن طبع المسلم ينفر عن صحبته ولأنه يمنع صرفه في بعض الكفارات فقتل الرغبة فلو اشتراه على أنه كافر فوجده  
 مسلما لرد لأنه زوال العيب هداية زاد في الشرع لئلا يلهي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنبيع شرح الجمع  
 والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي "المقدمي" اه أي لأن الاسلام خير محض وان شرط المشتري  
 الكافر عدمه (قوله بجر مجشا) حيث قال ولم أر ما لوجوده خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي  
 والرافضي - وينبغي أن يكون كالكافر لأن السني - ينفر عن صحبته ويرى ما قتله الرافضي - لأن الرافضة يستحلون قتلا  
 اه وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بكفرهم وان سبوا الصحابة  
 أو استحلوا قتلنا بشبهة دليل كالخوارج الذين استحلوا قتل الصحابة بخلاف الغلاة منهم كالثقلين بالنسبة لعلي  
 والقاذفين للصديقة فإنه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالثقلانية كاستبانه في كتابنا تنبيه الولاة والحكام  
 على حكم شاتم خير الانام وقد منابضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافرو به  
 سقط اعتراض النهر بأن الرافضي - الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البحر  
 المفضل لا الساب فانهم (قوله عيب فيهما) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذميا سراج)  
 عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراه مسلم أو ذمي - قال في البحر وهو غريب في الذمي - اه وكذا  
 قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كلف ولا نفع للذمي - بالمسلم لأنه يجبر على إخراجه عن ملكه اه يعني أنه  
 لو ظهر مشري - الذي - مسلما ليس له الرد كما قدمناه مع أنه لا يمكن من إبقائه على ملكه فإذا ظهر كافر أو يكون عدم  
 الرد بالاولى لأنه يبقى على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمي - دون اسلامه هذا  
 تقر بكلامه فافهم وقد يجاب بأن الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر  
 فإنه أقيح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنبع بعد ما تر عن البحر أقول  
 ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم - ينفر عنه  
 وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقيح العيوب لأن المسلم - ينفر عن صحبته ولا يصلح للاعتاق  
 في بعض الكفارات فقتل الرغبة اه قلت ويؤيد أنها لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها  
 ويزيد في ثمنها لأنه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامر داجر ليس له الرد مع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس  
 بعيب شرعا لأنه لا يخل بالاستخدام وان اخل - بغرض المشتري الفاسق نعم يشكل عليه ما في الخاتمة يهودى - باع  
 يهوديا زينا وقعت فيه قطرات خمر جاز البيع وليس له الرد لأن هذا ليس بعيب عندهم اه تأمل (قوله  
 وعدم الحيض) لأن ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء لأن الحيض مركب في نبات آدم فإذا لم تنحس  
 فالظاهرة لاداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لاداء فيها زيلعي - (قوله وعندهم خمسة عشر)  
 ويقولهم ما يفتي ط فانقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الالباس  
 فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه اذا اشتراها على ما بذلك وفي المحيط اشتراها على  
 أنها تنحس فوجدناها لا تنحس ان تصاد فاعلى أنها لا تنحس بسبب الالباس فله الرد لأنه عيب لأنه اشتراها للحيض  
 والالبسة لا تنحس اه قلت ما في المحيط ظاهر لأنه حيث اشترط حيضها كان فوات الوصف المرغوب أمّا اذا لم  
 يشترطه فالظاهر أنها لا ترد لما قدمناه عن البرازية لو وجد الداء كبيرة السن لا ترد الا اذا شرط صغرها فتدبر  
 وفي القنية وجدناها تنحس كل سنة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بقواها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك

وكذا انتن الاقف برازية  
 (وازنى والتولد منه) كما عيب  
 (فيها) لافيه ولو أمر دفي الاصح  
 خلاصة (الأن يفحش الأولان  
 فيه) بحيث يمنع القرب من  
 المولى (أو يكون الزنى عادة له)  
 بأن يتكرر أكثر من مرتين  
 واللواطة بها عيب مطلقا وبه  
 ان مجانا لأنه دليل الابنة وان  
 بأجر لا قنية وفيها شرى جارا  
 تغلوه الجران طواع فعيب  
 والا لا وأما التخت بلين صوت  
 وتكسر مشى فان كبر رد لان  
 قل برازية (والكفر)  
 باقسامه وكذا الرفض  
 والاعتزال بجر مجنا عيب  
 (فيهما) ولو المشتري ذميا  
 سراج (وعدم الحيض) لبنت  
 سبعة عشر وعندهم خمسة  
 عشر ويعرف بقولها اذا انضم  
 اليه نكول البائع قبل القبض  
 ويعده هو الصحيح ملحق

بقول الامه قتر اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومنه في متن الملق وذكر الزبلي  
 تعالى النهاية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حجبها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل  
 فمال يذكر أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرهما ويستخلف البائع مع ذلك قتر  
 ينكوله لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف ترد بلايين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول  
 الامه فيه كما في الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لثبوت العيب قول  
 عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول  
 الامه وكذا قال العنابي وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يرد دعوى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت  
 بقولها توجه اليين على البائع بل لا يرجع الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يعترض له فقيه النفس قاضي خان  
 فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطأهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان  
 سترح أولا بالاشتراط فتلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفة ما عزاها صاحب الفتح الى الخانية  
 ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامه وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما  
 هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعنا  
 الى النساء العائلات بالحبل لتوجه اليين على البائع وان عين انه عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك  
 كما لا يخفى اه لكن قال في النهرواني في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في  
 الخانية اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامه لكن ينافيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل  
 قولها فيه الا أن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر  
 عبارتي الخانية وقال ان الثانية أي التي أقصر عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح  
 واليه يشير كلام النهرايض (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب  
 والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة الا التي يانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه  
 وان قال هي كذلك للعال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعال  
 فلمشتري تحليفه فان خلف برئ والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف  
 قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعتبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون  
 الابارة اذ من أين يعلم انهم لم تحض عند المشتري اه وأما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع  
 للعال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعال وأنكر وجوده عنده استخبرت  
 الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلف بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف  
 بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه  
 (قوله ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزبلي ذكر هنا أيضا تعال الشراح الهداية انه لو ادعى  
 انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المديدة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر  
 عند محمد وعن أبي حنيفة وزفر انما استبان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل  
 الناس بزازية وغيرها وذكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجع في الفتح ما في الخانية من تقديرها  
 بشهر وردت عليه في البحر بأنه يخطئ ويجب غلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخانية مع صريح النقل عن أبي حنيفة  
 الثلاثة وأقره في النهي قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حجبها وأراد ردها  
 بهذا السبب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة  
 اليسيرة والكثيرة قالوا يجب أن يكون هذا كسألة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر  
 الروايات السابقة فلم أت ما ذكره هنا من المدة انما ذكره بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقد نبه  
 على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بابتداء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخانية من تقدير المدة بشهر  
 ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك  
 الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحبل فيكون ماؤه ساقا زرع غيره فقد رده أبو حنيفة وزفر  
 بسنتين لانه أكثر مدة الحمل وهو أقيس وقد رده محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحبل غالبا

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر  
 عند الثاني

(والاستحاضة والعمال)(القديم) لا المعتاد (والدين)

الذي يطالب به في الحال

لا المؤجل اعتقه فانه ليس

بعب كما نقله مسكين عن الذخيرة

لكن عم الكمال وعالله بنقصان

ولانه وميراثه (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها)

فهو عيب معراج كسبل

وحوص وكثرة دمع(والؤلؤل) بمثلثة كزبور بئر

صغار صلب مستدير على صور

شئ جمعه ثايل قاموس

وقيده بالكثرة بعض شراح

الهداية (وكذا الكي) عيب(لوعن داء والاالا) وقطع

الاصبع عيب والاصبعان

عيبان والاصابع مع الكف

عيب واحد والعسر وهو من

يعمل يساره فقط الا أن يعمل

باليمين أيضا كعمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه والشيب

وشرب خمر جهر او قاران عذ

عيا وعدم ختانها لو كبيرين

مولدين وعدم نهي جمار وقلة

اكل دواب ونكاح وكذب

ونجسة وترك صلاة لكن في

القنينة تركها في العبد لا يوجب

الرد وفيها لو ظهر أن الادار

مشؤمة ينبغي أن يتمكن من

الرد لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب

هكذا يجتبه ولعل الاولى وكذا

غيره اى الترك او وكذا غيرها

من الفرائض مثلا تأمل اه

متبعه

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لانهما عتد من لا تحض وفي رواية عن محمد بن زياد وخمسة أيام وعليه الفتوى والحكم  
هنا ليس الا كون الاستداد عيبا فلا يتجه اناطته بستين أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر ذلك انه لا يصح في  
مسألة التنادعوى النقل عن امتنا الثلاثة لان المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة  
العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس  
فاثنى خان اختار تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل أولا لاطباء في شهر  
فلا حاجة الى الاكثر ووجه خامسة المحققين وهو من أدل التراجع فالقول بأنه خبط عجيب هو العجيب فاعتنم هذا  
التحقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجزع عطفنا على المضاف الذي هو عدم ط (قوله)  
(والعمال القديم) أى اذا كان عن داء فاما القدر المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد  
عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان نفس والا فلا فاده في  
الجزع (قوله والدين) لان ماليته تكون مشغولة به والغرماء مقدسون على المولى وكذا الوفي رقبته جنابة قال  
في السراج لانه يدفع فيها فستحق رقبته بذلك وهذا يتصور فيما لو حدثت بعد العتد قبل القبض فلو قبل العتد  
فبالبيع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد والى الموجب له اه وكذا الوأبراه  
الغريم بزازية وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لابعده مثله نقصانا بحر (قوله لا المؤجل اعتقه)  
اللام يعنى الى والمراد الذى تأخر المطالبة به الى ما بعد عتقه كدين لم يرضه بالمبايعه بلاذن المولى (قوله لكن عم)  
(الكال) هو بحث منه مخالف للنقل بحر (قوله وعالله بنقصان ولانه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء  
الا أن يراد نقصان الولاء بنقصان عمرته وهى الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه  
غشاوة كأنها نسج العنكبوت يعرف بحر اه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) بفتحين والحاء والصاد  
مهملتان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع  
من الحول (قوله بئر) بضم الباء وتسكين المثناة يفرق بينه وبين واحد بالياء ويذكر ككونه اسم جنس ويؤنث  
نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيبان الخ) أى  
قطعهما فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هى مقطوعة اصبع واحدة برئ لا لو أصبعين لانهما  
عيبان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة  
عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لا حال عدمها كما في الخائفة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة  
الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسألة فمما سأتى عند ذكر اشتراط البراءة (قوله)  
(والشيب) ومثله الشط وهو اختلاط النياض بالسواد وعلاوه بأنه فى أو انه للكبروفى غيرا وانه للداء قال في  
جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيبا لاني عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يسمع على ما يدل  
عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الحيض الا أن يدعيه بمجمل أو داء وبينه ما منافاة اه (قوله وشرب)  
(خمر جهر) أى مع الادمان فلو على الكتمان أحيانا فليس بعيب كما في جامع الفصولين أى لانه لا ينقص الثمن  
وان كان عيبا في الدين (قوله ان عتد عيبا) كقمار يترد وشرط ليج ونحوهما لان كان لا يعتد عيبا عرفا كقمار  
يجوز وبطيخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين  
وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخائفة وهذا عندهم يعنى عدم الختان في الجارية  
المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بحر (قوله وعدم نهي جمار) لانه يدل على عيب  
فيه ط (قوله وقلة كل دواب) احتراز عن الانسان فكثرت فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام  
ولاشك انه لا فرق اذا أفرط فتح (قوله ونكاح) أى في العبد والجارية خائفة لان العبد يلزمه نفقة الزوجة  
والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخائفة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن  
طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه برضاع أو صهرية (قوله وكذب ونجسة)  
ينبغي تفسيدهما بالكثير المضمر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بحر (قوله لكن في القنية الخ)  
بؤيده ما في جامع الفصولين راجع الى الاصل الرنى في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه  
اكل الحرام أو تارك الصلاة اه فافهم (قوله ينبغي أن يتمكن من الرد الخ) أقرد في البحر والنهر

وفي الولولة والتهوع عيب وهو مأخوذ من التهعة وهي دائرة خضراء تكون في صدر الحيوان إلى جانب شجرة  
يشاء به فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لوعلى الذقن الخ) عبارة البحر وكذا الخال  
ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال والنزول لوفي موضع محل بالزينة أما في موضع لا يخل بها كعت  
الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعقلة وهي ورم في فرج الجارية  
والسن الساقطة والخضراء والسوداء خرسا أولا واختلاف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم  
استمسك البول والخرن في الدابة وهو أن تقف ولا تنقاد والجوح وهو أن لا تقف عند اللجام وخلع الرسن  
واللجام وكذا الواشري كرمافوجد فيه عيرا أو مسيلا للغير أو كان مرتفعا لا يصل إليه الماء بالسكر أو لا يشرب له  
برازية. وذكر في البحر زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما إذا اشترى  
حديد يتخذ منه آلات النجارين وجعله في الكور ليحترق به بالنار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع  
بالنقصان ولا يرده ومنه أيضا بل الجلود أو الأبريسم فإنه عيب آخر يمنع الرد ويقامه في البحر. (قوله بغير فعل  
البائع) ومثله الاجنبي فنبى كلام المصنف شامل لما إذا كان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أو بأقصة سماوية  
ففي هذه الثلاث لا يرده بالعيب القديم لانه يلزم رده بعيين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا  
أفاده في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند  
المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) أي حصة العيب الاول واستنع  
الرد بحر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فيجوز الرجوع على البائع بشئين الاول  
حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل أجني رجع بالارش  
عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما إذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خيرا للمشتري  
سواء وجد به عيبا أو لا يبين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان  
بأقصة سماوية أو بفعل المعقود عليه فإنه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا  
لو كان بفعل أجني فإنه يخير ولكنه ان اختار الأخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه  
بجميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه  
ظاهرا أنه لا ي طرح عنه شيء من النقصان بأقصة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو بأقصة سماوية فان كان  
النقصان قد را بطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كيليا  
أو وزنيا أو عدد ديا متقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا ي طرح عن المشتري شيء من الثمن وهو  
مخير أخذه بكل ثمنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض واطراف في الحيوان  
وجودة في الكيلوي والوزني اذا لا وصف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض  
ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله وأورده ولا يصح تعلقه  
أيضا بقوله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجد به عيبا أولا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى  
أن المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار إلى أن حدوده قبل القبض بفعل كاف في  
التخير بين الأخذ والرد سواء كان به عيب قديم أولا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن  
الخ فكان المناسب أن يقول أولا ولو ادعى البائع حدوده الخ أفاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى  
أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله إلى بيته في بلد العقد وأشار إلى أن تحميله بمنزلة حدوث عيب لم فيه  
من مؤنة الرد إلى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع  
وقد منا الكلام على هذه المسألة اول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بالعيب ثم مع  
العيب وينظر في التفاوت فان كان مقدار عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا  
الطريق حتى لو اشترى بعشرة وقيمتها مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو درهم قال البرازي وفي  
المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جعل ثمنه يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون  
المقوم اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضور البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة ولولا زال الحادث كان له  
رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما رده والا لا كذا في القنية والاول بالقواعد

وفي المنظومة المحبة والخال  
عيب لوعلى الذقن او الشفة  
لا الخد والعيوب كثيرة برأنا الله  
منها (حدث عيب آخر عند  
المشتري) بغير فعل البائع فلو به  
بعد القبض رجع بحصته من  
الثمن ووجب الارش وأما قبله  
فله أخذه أو رده بكل الثمن  
مطلقا ولو برهن البائع على  
حدوده والمشتري على قدمه  
فالقول للبائع والمينة للمشتري  
ولا يرده جبراماله حمل ومؤنة  
الا في بلد العقد بحر (رجع  
بنقصانه)



التي نهر (قوله الافها استثنى) أى من المسائل الست المتقدمة اقول الباب ط وقد علمت ما قبلها وكنتنا  
هناك مسائل أخرى منها ما أتى قريبا في كلام المصنف من مسألة البعير وغيرها وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان  
اذا لم يمنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما اذا كان بفعل من جهة كذا كذا كان قتل المبيع أو بعباده  
أو وجهه وسلمه أو اعتقه على مال أو كسبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا اذا قتل عند المشتري  
خطأ لأنه لما وصل البدل اليه صار كأنه ملكه من القاتل بالبدل فكان كما لو باعه ثم اطلع على عيب لم يكن  
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو شره  
تولية) هذه احدى سائلين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان احدهما بيع التولية لتوابع شيئا تولية  
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قدّم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الاول  
وقضية التولية أن يكون مثل الاول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجده عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به  
عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء قلبه معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه  
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضا عن الجودة  
فيكون ربا اه ملخصا (قوله أو خاطه لطفله) الاولى أن يقول أو قطعه لطفله لان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا  
لطفله وخاطه صار ملكا له بالقطعة قبل الخياطة فاذا وجده عيبا لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيرا يرجع  
بالعيب لانه لا يصير ملكا له الا بقبضه فاذا خاطه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فاذا حصل التملك بعد ذلك  
بالسليم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سياتي من أن كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه  
عن ملكه والارجع في الاول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد في الثاني بعده اذ ليس للبائع اخذه معيبا بعد  
الخياطة كما أتى وعامة في الزبلي وبما قررناه ظهر أن التقييد بالخياطة تعالى له بداية احترازا في الصغير  
اتفاق في الصغير كما أتى عليه في البحر (قوله أو رضى به البائع) يعنى انه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى  
البائع بأخذه منه معيبا امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أمان يسكه بالرجوع وأمان يردّه لا يقال لاحاجة  
الى هذه المسألة مع قول المتن وله الرد برضى البائع لان ما في المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد  
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح  
هذه المسألة في مبطلات الرجوع فلا مدركة بما حواه مدركة فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لان في الرد  
اضرار بالبائع لكونه خرج عن ملكه بالمعان العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الآن برضى بالضرر  
فيخير المشتري حيث يذير الرد والامسالة من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع  
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قررناه آنفا ثم ان مقتضى  
قولهم الآن رضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كما لا يوجب صرح القهستاني حيث قال غير  
طالب أى البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فيرد كل الثمن  
ثم رأيت به أيضا في حاشية نوح افندي حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب  
الحادث اه ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة (تنبيه) اشار  
المصنف باشتراط رضى البائع الى فرع في القنية لورد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع  
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعنى لعدم رضاه به اقولا وفي البرازية ردّه المشتري بعيب وعلم  
البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم أو رضى بالرد ودول شيء به وان  
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني الآن رضى أن يقبله بعيبه الثالث  
أيضا اه بجر هذا وسيدكر المصنف انه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله  
الامانع عيب) أى الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند  
البائع قبله البائع بالخبايا لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجنابة الاولى دفعا للضرر عنه  
لانه لو ردّه على بائعه كان مختارا للفداء فيها وكما لو اشترى عصيرا فخنجر بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا ردّه وان  
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أى أو الزيادة مانعة كما سياتي في نحو  
الخياطة ح ثم علم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الافها استثنى ومنه ما لو شره  
تولية أو خاطه لطفله زبلي  
أورضى به البائع جوهره  
(وله الرد برضى البائع) الا  
لما منع عيب أو زيادة

مطلب  
في انواع زيادة المبيع

متولدة كسمن وجمال فلا تنفع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية ولم يشرى الرجوع بالنقصان وليس للبائع قبله عندهما وعندئذ ذلك وغير متولدة ككفرس وبناء وصبغ وخياطة فتتبع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والتمر والارث فقبل القبض لا تنفع فان شاء ردهما ورثي بهما جميع الثمن وبعد القبض تنفع الرد ويرجع بحصة العيب وغير متولدة ككسب وغلة وهبة وصدة فتقبل القبض لا تنفع الرد فاذا رد في المشتري بلائع عنده ولا تطيب له وعند حمال البائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تنفع الرد أيضا وتطيب له الزيادة وبما فيه في البحر عن القنية وحاصله أنه يمنع الرد في موضعين في المتعلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض كما في البرازية وغيره وارفع في الفتح أن المنفصلة المتولدة تنفع الرد لكنه قال بعده أنه قبل القبض بخير كما مر وبعد القبض يرد المبيع وحده بحصته من الثمن واعتزضه في البحر بأنه سهو أو هذا التفصيل لا يناسب قوله تنفع الرد وإنما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين وأجاب في التهر بأن قول الفتح يمنع الرد معناه تمنع رد الأصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض يرد المبيع وحده ينافيه وقد صرح في الذخيرة أيضا بأنه لا يرد لأن الولد يصير ربا لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعه فلم تكن مبيعة فامكن أن تسلم المشتري مجانا أما الولد فانه مبيع من وجه لتولده من المبيع فله صفته فلو سلم للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله كأن اشترى ثوبا) تمثيل لاصل المسألة لا للزيادة قال في البحر وهو تكرار لأن رجوعه وجواز رده برضى بائعه في الثوب من أفراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لأفراد الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خطه فانه يمنع الرد ولو برضاه اه ط (قوله فقطعه) ووطء الجارية كالقطع بكر كانت أو ثيبا نهر وستأق مسألة الجارية في المتن (قوله فاطلع على عيب) ذكر الفاء يفيد أن القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف الاتي واللبس والركوب والمدواة رضى بالعيب الخ (قوله فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد ماليته) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن الخرافاد للمالية لصيرورة المبيع به عرضة للفساد والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختر معنى قيام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الخيانة وجامع الفصولين لو اشترى بعيرا فلما ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كلوا كل طعاما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذا خنا اه قال الخضر الملى ويجب تقييد المسألة بما اذا خضره وحياته مرجوة أما اذا أس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضا لان الضرر في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه (قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ) أى اخرجته عن ملكه والبائع مثال فم ما لو وهبه أو أقر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في الفتح وسواء كان ذلك بخوف تلفه أو لا حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انتظره لفسدت فباعها لم يرجع أيضا بشئ كما في القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للمكاتب أن يأن باعه أو وهبه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لوباع بعضه وان تصرف بغيره فالا يخرجه عن ملكه بأن آجره أو رهنه أو كان طعاما فقطحه أو سوطا فلفته بسمين أو بنى في العرصة أو نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بجر لكن في جامع الفصولين شراء فاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده ببيع بخلاف رهنه من غيره فانه يرد به بعد فكه اه والظاهر أن ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى البائع مبيعاً فحينئذ لا يرجع بل يردّه تأمل (قوله أو بعضه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع أو الشركة وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في التمهيد أنى لوباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يردّه عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أو باع بعضها فان له رد الباقي كما مر متاقيل هذا الباب وسيأتى أيضا في قوله اشترى عبيدين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع

(كأن اشترى ثوبا فقطعه)  
فاطلع على عيب رجعه به أى  
بنقصانه لتعذر الرد بالقطع  
(فان قبله البائع كذلك له ذلك)  
لانه اسقط حقه (ولو اشترى  
بعيرا فخره فوجد أمعاءه  
فاسدا لا يرجع لافساد ماليته  
(كما لا يرجع لوباع المشتري  
الثوب) كاه أو بعضه أو وجهه  
(بعد انقطع)

قوله أو قبله كذا يحمله  
والاولى أو قبلها أى رؤية العيب  
اه مختصه

لعمامو بآي الكلام عليه (قوله لجواز رده مقطوعا لا محظا) يعني أن الرد بعد القنع غير ممنوع برضى المبيع  
 فلما باعه المشتري صار حابسا للمبيع بالبيع فلا يرجع بالتقصان لكونه صار مقررا للرد بخلاف ما لو خاطه  
 قبل العلم بالعيب ثم باعه فإنه لا يطل الرجوع بالتقصان لأن الخاطئة مانعة من الرد كما يأتي قبيعه بعد امتناع الرد  
 لا تأثير له لأنه لم يصر خابسا بالمبيع كما أفاده الزيلعي وغيره والاصل كما في الأخيرة أنه في كل موضع أمكن  
 المشتري رد المبيع التمام في ملكه على البائع رضاه أو بدونه فإذا أزاله عن ملكه بيع أو شبهه لا يرجع بالتقصان  
 وفي كل موضع لا يمكن رده على البائع فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالتقصان ونحوه في الزيلعي وبني عليه مسألة  
 ما لو خاط النوب لطفله وقد مرت (قوله وخاطه) أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة العسر المتولدة  
 وقد متنا بها (قوله بأي صبح كن) ولأوسود وعند أبي حنيفة السواد نقصان فكون للبائع أخذه وهو  
 اختلاف زمانه ح (قوله أولت السويق بمن) أي خلطه به ومثله لرائحة الزيت المبيع صاونا  
 وهي واقعة الحال رملي (قوله أو غرس أبني) أي في الأرض المبيعة ط (قوله ثم اطلع على عيب) أي  
 في السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء منقح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب  
 لا يرجع بالتقصان ووجهه طاهر ويدل عليه أيضا قول مسكين ولم يكن عالما وقت الصبح والالت اد (قوله  
 بسبب الزيادة) لأنه لا وجه للقبح في الأصل دونها لأنها لا تنفك عنه ولا وجه إليه مع إلحاق الشرع الخ (قوله  
 لحصول الربا) فإن الزيادة حيث تكون فضلا مستحقا في عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وشبهته  
 ولشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما في الدر المنثور من قول من قوله وجه أن حرمة الربا بالقدر والجنس  
 وهما مفقودان ههنا فتأمل اه ويوضع المدفع قوله في العزيمة أنه كلام غير محزر فإن الربا ليس ينحصر عندهم  
 في الصورة المذكورة لقولهم إن الشروط الفاسدة من الربا وهي في المعاوضات المالية وغيرها لأن الزيادة  
 الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ففيها فضل خال  
 عن العوض وهو الربا كما في الزيلعي وغيره قيل كآب الصرف (قوله أي الممتنع رده في هذه الصور) أي صور  
 الزيادة المتصلة من خباطة ونحوها وأفاد أن امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فنقر بها الرجوع  
 بالتقصان قبل البيع فبقي له الرجوع بعد البيع أيضا وإن كان البيع بعد رؤية العيب قال في التلخيص وإذا امتنع  
 الرد بالقبح فلوباؤه المشتري يرجع بالتقصان لأن الرد لا امتنع لم يكن المشتري يبيعه حابسا له (قوله بعد رؤية  
 العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضى به صريحا أو دلالة) لم أر من ذكر هذا التقيد هنا بعد مراجعة  
 كثير من كتب المذهب وانما رأيت في حواشي المنع للغير الرمي ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو في محله كما تعرفه  
 قريبا أما هنا فلا محل له لأن العرض على البيع رضى بالعيب كما سيأتي وهنا وجد البيع حقيقة ولم يمتنع  
 الرجوع بالتقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته آخاف كان الشارح رأى هذا التقيد في حواشي شيخه فسبق  
 قلمه فكسبه في غير محله فتأمل (قوله أو مات العبد) لأن الملك ينتهي بالموت والشئ باتسائه يتقرر فكان بقاء  
 الملك قائما والرد متعذر وذلك موجب للرجوع وتماه في ح عن الفتح قال في التلخيص ولا فرق في هذا أي  
 موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اه لكن إذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون  
 قبل الرضى به صريحا أو دلالة كما ذكره الخبير الرمي ووجه ظاهره لأنه إذا رأى العيب وقال رضى به أو عرضه  
 على البيع أو استخدمه مرارا أو نحو ذلك مما يبيح دلالة على الرضى استغنى رده والرجوع بنقصانه  
 لو بقي العبد حيا فكذلك الزمان بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال في التلخيص ولو قال أو هلك المبيع  
 لكان أفردا لا فرق بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في القصول ذهب إلى بائعه ليرده بعيبه فهلك في الطريق  
 هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي القضية اشترى جدرا ما مثلا فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالتقصان اه  
 وفي الحاوي اشترى أو باع على أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا فبلغ بها إلى بغداد فإذا هي ثلاثة عشر ذراعا  
 فرجع بها ليردها وحلكت في الطريق يرجع بنقصان القيمة في ظاهر المذهب (قوله أو أعتقه) قال في الهداية  
 وأما الاعتاق فالفاس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع ببقائه فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لأن العتق  
 إنهاء الملك لأن الآدمي ما خلق في الأصل محلا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا إلى الاعتاق إنهاء كالموت وهذا  
 لأن الشئ يتقرر باتسائه فيجعل كإن الملك باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لأنه تعذر النقل مع بقاء

نحوه لجزأ رده مقطوعا لا محظا كما  
 أفاده بقوله (ولو قطعه) المشتري  
 (وخاطه أو صبغه) بأي صبح  
 كن عيني (أولت السويق  
 بمن) أو خير الدقيق أو غرس  
 أبني (ثم اطلع على عيب يرجع  
 بنقصانه) لا امتناع (الرجوع بسبب  
 الزيادة لحق الشرع لحصول  
 الربا حتى لو تراضيا على الرد  
 لا يقضي القاضى به در دو ابن  
 كمال (كما يرجع (لرباعه) أي  
 الممتنع رده (في هذه الصور  
 بعد رؤية العيب) قبل الرضى  
 به صريحا أو دلالة (أو مات  
 العبد) المراد هلاك المبيع عند  
 المشتري (أو أعتقه) أو دبر  
 أو استوله

المحل بالامر الحكيم اه ح (قوله أو وقف) فإذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً واختلاف واختار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البازية وعليه الفتوى ومارجع به بسلم اليه لان النقصان لم يدخل تحت الوقف اه نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقده وما بعده اه ح والحاصل أن هلاك المبيع ليس كاعتقاده فانه اذا هلك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتناق بعد العلم بفناغ من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتناقه كاستهلاكه فانه اذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً الا في الاكل عندهما بحر ط (قوله أو كان المبيع طعاماً كله) احتراز بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشترى ثوباً وطعاماً وأجرى الثوب واستهلك الطعام ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف اه وكذا لو باعه أو وهبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ اجماعاً كما في السراج لكن في بيع بعضه اختلاف الا في واراد بالطعام المكيل والموزون كما يعلم من الذخيرة والثانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما اذا اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تحترق فيكون قيداً في المسائل العشرة لكان اولى ح قلت ويؤيده انه في بيعه عن قوله أو لبس الثوب حتى تحترق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان اولى ح قلت ويؤيده انه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب اذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ارض لانه كالرضي به (تنبيه) وقع في المنخ أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق فلم يكابه عليه الرمي (قوله أو اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده) انما يرجع في هذه المسائل لان ملكه باق كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد مستعذر كما تقررناه في الاعتناق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما سياتي حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتقليد من هؤلاء فانهم من اهل الملك اه ح (قوله فانه يرجع بالنقصان استحساناً عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليحذر اه ح قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحسان قولهم ما ذكره في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم ونبه على انه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشى عليه المصنف في مسنه وذكر في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استحساناً مع تأخير وجوابه عن دليلهما فيد مخالفة في كون الفتوى على قولهما اه قلت ويؤيده انه في الكنز والمنتقى وغيرهما مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تحترق من اللبس أو اكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافاً لما اه والحاصل انهما قولان معجمان ولكن صحوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد الفاضل التعجيب ولا سيما حوارق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مسنه وهذا في الاكل أما البيع وشوّه فلا رجوع فيه اجماعاً كما علمت وبأني وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جاري في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروها الا في اكل الطعام ولبس الثوب افاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الاطعام أيضاً لانه لو اكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا اذا اطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل) هذه رواية ثانية عنهم في صورة اكل البعض والاولى انه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهم القدوري في التقریب وتبعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الامام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما اكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية وتغاية البيان وجامع الفصولين والثانية والنجي فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في اكل البعض أما لو باع بعض المكيل والموزون في الذخيرة انه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد رقا بالناس واختاره الصمد الشهد اه وفي جامع الفصولين عن الثانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بخصه من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الوالوجية والنجي والمواهب والحاصل ان المفتي به انه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما اكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الوالوجية انه بالاكل تقرر

مطلب

فيما لو اكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعيبه (أو كان)

المبيع (طعاماً فأكله أو بعضه)

أو اطعمه عبده أو مديره أو أم

ولده أو لبس الثوب حتى تحترق

فانه يرجع بالنقصان استحساناً

عندهما وعليه الفتوى بحر

وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع

بنقصان ما أكل وعليه

الفتوى اختياراً وهو الثاني

قوله في النسخة السابقة  
والحاصل الخ اقول قد قلت  
هذه المسألة والتي قبلها ليس  
حفظهما قلت

وان يبيع كل المكيل او اكل  
ثم رأى عيبا فلا رجوع بل  
يرجع ان كان له بعض الاكل  
بنقصه وان يبيع بعضا فلا  
وما بقي عن اكل او يبيع ردة  
عندئذ هو ذاك المعتد  
اد منه

مطلب  
يرجع القياس

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي  
بجسته من الثمن اتفاقا ابن  
كمال وابن مالك وسيجيء  
قلت فعلى ما في الاختيار  
والقوس تأتي بترجيح القياس  
قنية (ولو أعتقه على مال)  
أو كاتبه (أو قتله) أو أبق  
أو أطعمه طفله أو أمر أنه أو  
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد  
اطلاعه على عيب كذا ذكره  
المصنف تعالى العيني في الرمن  
لكن ذكر في الجمع في الجميع  
قبل الرؤية

العقد فتتقرر أحكامه وبالبائع يتقطع المالك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما أو باع  
أحدهما ثم وجد بهما عيبا ردة مابقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا اذا عاهد عند محمد اد قلت لكن  
سيد كرام المصنف بغيره من المتون لو وجد بعض المكيل أو الموزون عيبا لرد كله أو أخذ منه فأنقصه انه  
ليس له رد المعيب وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقرينة قوله  
له رد كله فيفرق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف بيعه أو أكل أو يقال حومتي على قول غير محمد  
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البر والمراد به خا حوميا كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما نقلناه  
آتساع الذخيرة وفي الجرح عن التنبيه ولو كان غز لا فتسعه أو فليقلها فجعل البر يسما ثم ظاهر انه كان رطبا واتقص  
وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اد وبه علم أن الاكل غير قابل لمثله كل تصرف لا يخرج به عن  
ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحيط وتنقسم حكم القيني عند قوله كما لا يرجع لأوباع المشتري الثوب الخ (قوله  
ابن كمال) حيث قال واختلف في ما اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد  
الباقي بجسته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اد قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما  
في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بجسته من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء  
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدین والثوبين ونحو ذلك اد ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد  
المعيب وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والوعاء  
ليس له أن يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ثم قال  
العلامة قاسم والاول اقبس وأرفق (قوله وسيجيء) أي قبيل قوله اشترى جارية لكن الذي سيجيء هو ترجيح  
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعندهما ردة مابقي ويرجع الخ فانه  
يفيد أنه قياس إذ كره له بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله ان إحدى الروايتين عنهما  
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على  
الاستحسان هذا انقري كلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس  
قولهم ما فافهم نعم مافهمه الشارح على ما قرناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الأكل  
فعلى الخلاف عند ما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب  
عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد مابقي اد وقال في الاختيار عندهما يرجع  
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا  
وعنده عند الاستحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قياسا  
استحسانا ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل  
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط وردة مابقي وأنت خير بأنه ليس في هذا ما يفيد أن إحدى  
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان  
قول الامام بعدم الرجوع بشيء أصلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور  
قنبه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل تجس البديل وعنه انه يرجع  
لانه اتماء للملك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)  
هي بمعنى الاعناق على مال كفي البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله أو قتله) هو ظاهر الرواية  
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يعهد شرعا إلا المعضون وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كالمتفدي به  
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عدا أو لدية ان كان خطأ فكأنه باعه نهر (قوله طذله) ليس  
ببديل المصرح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهي أهلية الملك كما قدمناه تمثلها اد ح (قوله  
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلو أعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشي الرمي صوابه  
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزبلي وأكبر الشراح وكاتبه تبع  
العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمن) أي شرح الكيز (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع  
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

لو بعد الاطلاع على العيب لا لما قيل من انه يلزم أن لا يتيق فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع  
 اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني)  
 أي في شرحه على نظم المجمع أي فناقض كلامه في الرمز (قوله بالاولية) أي لانه اذا استعرج الرجوع اذا  
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمنع بعد الاطلاع بالاولى لانه ادليل الرضى (قوله والاصل الخ)  
 قد مناساته عند قوله لجواز ردّه مطوعا لا محظوظا وقد مناساته بناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر  
 مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسد الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز قل له  
 وسواده كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب لانفساد واحتز بقوله فوجده أي المبيع عما اذا كسر  
 البعض فوجده فاسدا فانه يرده أو يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقي عليه وإذا قال في الذخيرة ولا يرده الباقي  
 الآن يبرهن أن الباقي فاسد اه أقامه في البحر وقوله فانه يرده الخ أي يرده ما كسره ولو غير منتفع به أو يرجع  
 بنقصه فقط لو ينتفع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه  
 به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بجر وأصل البحث للزيلي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام  
 اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بجر وغيره  
 قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه فهو زيادة لعيب تامل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا  
 بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال  
 في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرده لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلي أيضا فقال لا يرده ولا يرجع  
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلي ذكر هذا بعد قوله وان لم ينتفع به أصلا واعترض  
 بأن محله هنا لانه ان لم ينتفع به أصلا يرده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم ينتفع به أصلا) بأن كان البيض منتنا  
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيني أو من تخافه نظرا لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا ينتفع به  
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا أن  
 يكون جوزة أو جوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تين بالكسر أنه ليس بمال فكان البيع بأطلاق  
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه قشره يرجع بحصة اللب فقط  
 وقيل يرده ويرجع بكل الثمن لان ماله به باعتباره اللب وظاهر الهداية يفيد ترجيحه وكذا في البيض أمابيض  
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب  
 أن يكون بلا خلاف لان ماله به النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي  
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الانتفاع بالقشر أما اذا كان لا يقصد الانتفاع بالمالج بأن كان  
 في برة والقشر لا ينتقل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا ينبغي عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر  
 مقصود بالشراء في نفسه ينتفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة  
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان أكثره فاسدا اجاز بحصته) أي بحصة الصحيح  
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه  
 كالجمع بين الحز والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه يتقدم ثمنه  
 على أجزائه كالمكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الحز مع العبد (تنبيه) عبر بالاكثر تعال العيني  
 واعترض بأنه محتمل والصواب تغيير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون أكثره فاسدا  
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد  
 منه قليلا لانه لا يمكن التجزؤ عنه اذا لم يتجزؤ عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الخطة فلا يرجع بشيء أصلا  
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما لا يتجزؤ عنه الجوز عادة كالواحد والاثنتين في المائة كذا  
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة عقو يعنى  
 في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل الفقيه أبو الليث  
 الخمسة والستة في المائة من الجوز عقوا اه (فرع) اشترى أفقزة خنطة أو سمسم فوجده فيه ترابا ان كان يوجد مثله  
 في ذلك عادة لا يرده والا فان أمكنه رد كل المبيع يرده ولو أزد حبس الخنطة ورد التراب أو الميعب ممزلا ليس له

وأقره شرحه حتى العيني  
 فيفيد البعدي بالاولية قتيبه  
 (لا) يرجع بشيء لا مناع الرد  
 بفعله والاصل أن كل موضع  
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع  
 باخراجه عن ملكه ولا يرجع  
 اختيار وفيه الفتوى على  
 قوله ما في الاصل وأقره  
 القهستاني (شري نحو بيع  
 ويطبخ) يجوز قضاء (فكسره  
 فوجده فاسدا ينتفع به)  
 ولو علقا للدواب (قوله) ان لم  
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه  
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع  
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله  
 رده (وان لم ينتفع به أصلا فله  
 كل الثمن) لبطلان البيع ولو  
 كان أكثره فاسدا اجاز بحصته  
 عندهما نهر

مطلب  
 وجد في الخطة ترابا

ذلك فان ميزان تراب وأراد أن يخلطه ويرد أن أمكنه الرد على ذلك الكيل رد والابان نقص من ذلك الكيل شيء لا  
 ورجع بنقصان الخطة الآن يرضى البائع بأخذها ناقصة برأية وفي الخاتمة لو لم يعد ذلك التراب عيبا  
 فلا رد ولا فان لم يفسد رد وان غش خيرا المشتري بين أخذ الخطة بجهتها من الغش أو رد ها وأخذ كل الغش  
 (قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الأكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هناك (قوله رد  
 على بائعه) معناه أن له أن يخاسم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداعلى بائعه  
 بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء رداعلى موكله لأن البيع واحد فإذا ارتفع رجع  
 الى الموكل بجر وتمامه فيه وبخلاف الاستحقاق فإنه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة  
 كما سأتى في بابها قال في التره وهذا الاطلاق قيده في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الأول أما  
 اذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن يردّه  
 اجماعا كذا في الفتح تعالى الدراية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد أيضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد  
 قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو رد عليه بقضاء) شامل  
 لما اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فردّه عليه القاضي جبرا كما اذا أنكر العيب فأثبتته بالبينة أو التناول عن  
 البينة أو بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الاقرار به فانه يردّه على بائعه في الصور الاربع لكون القضاء  
 قضائيا شرعيا لا (تنبيه) للبائع أن يمتنع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليعتدى الى بائعه  
 بجر عن البرأية (قوله لانه فسخ) أى لأن الرد بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر  
 أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا بشرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لافى الاحكام  
 الماضية بدليل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يردّها مع الاصل وتمامه في البحر وسيد كر الشارح آخر الباب  
 انه فسخ في حق الكل الا في مسألتين الخ ويأتى تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أى عند البائع  
 الثاني قيد لقوله ردّه على بائعه وقوله فيرجع تفرع على مفهوم القيد المذكور أى فان حدث عيب آخر عند البائع  
 الثاني ثم ردّه عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردّه على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب  
 الحادث عنده يمنع من الرد وما قلناه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري  
 الثاني لثلاث مخالف قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع مشتريه على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده  
 عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا  
 ذكره الاسيحاوي ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أى اشتراط القضاء للردّه اح (قوله لو بعد  
 قبضه) أى قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أى فلو كان الرد قبل قبضه فالمشتري الأول أن  
 يردّه على البائع الأول مطلقا سواء كان ردّه عليه بقضاء أو يرضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لا يبيع  
 المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباعا جديدا في حق غيرهما فجعل فسخا من الاصل في حق الكل فصار  
 كولو باع المشتري الأول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤية فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار  
 كان للأول أن يردّه مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ  
 على قول أبي حنيفة والظاهر أنه يبيع جديد في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس  
 له أن يردّه على بائعه كأنه اشتراه بعدما باعه وعنده محمد فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف  
 يبيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الاشارة الى قوله ردّه على بائعه (قوله  
 فلا رد مطلقا) أى لا قضاء ولا رضى لأن يبيع بعد رؤية العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أى اشتراط  
 القضاء للردّه (قوله في غير التقدين) قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل  
 فسخا اذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل يباعا جديدا لأن الدينار هنا لا يتعين في العقود  
 فاذا اشترى دينار بدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري بغير قضاء فانه  
 يردّه على بائعه لما ذكرنا ووجهه في الكافي بأن العيب ليس بجميع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا  
 ردّه على المشتري يردّه على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذ كرفي الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل  
 دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زبوا فاردّها عليه بلا قضاء فله ردّها على الأول اه وما ذكره

وفي المجتبى لو كان عنهما ذابا  
 فأكله ثم اقر بائعه بوقوع  
 فآذنه رجع بنقصان العيب  
 عندهما وبه يفتى (باع  
 ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه عيب رده على  
 بائعه لو رد عليه بقضاء) لانه  
 فسخ ما لم يحدث به عيب آخر  
 عنده فيرجع بالنقصان وهذا  
 (لو بعد قبضه) فلو قبله ردّه  
 مطلقا في غير العقار كالدب بخار  
 الرؤية أو الشرط درر وهذا  
 اذا باعه قبل اطلاعه على  
 العيب فلو بعده فلا رد مطلقا  
 بجر وهذا في غير التقدين  
 لعدم تعينهما فله الرد مطلقا  
 شرح مجمع

مطلب  
 لا يرجع البائع على بائعه بنقصان  
 العيب

مطلب  
 مهم قبض من غريمه دراهم  
 فوجدها زبوا فاردّها عليه بلا  
 قضاء

في الظهيرة أفتى به الخبير الرمي - تعاملي في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن أكثر بقبض  
حقه أو الثمن أو الدين فلو أكثر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتناقصه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع  
الوسائل ونقلت ذلك في تنقيح الخامدية وبقي ما اذا تصرف فيه القابض بعده بعينه فانه لا يرده اذا رد عليه  
لما في القضية برهن القاضي عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروح أو جعل الدرهم في البصل  
ونحوه ليس له الرد كما لو ادعى عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد كراشير من موانع الرد العرض  
على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفاً فعرضها على البيع فليس برضى وسيد كرهه أيضاً في آخر متفرقات  
اليوسع وعمله في الخبر بأن حقه في الجياد فلم تدخل الزنوف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجوز بهما ملكها  
وضارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رضى بها امتنع الرد ولا فلا ردّها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن  
عرضها على البيع لا يكون دليل الرضى بها فيجمل ما مر عن القضية على ما اذرنى بها صريحاً فليست مثل وسأنتي  
في متفرقات البيوع مبنا وشرحا لو قبض زيوفاً بدل جيد كان له على آخرها دلايه فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقاً  
ونفق أو أنفقه فهو قضاء لحقه فلو قاتلته اتفاقاً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بحجبه  
استحساناً كما لو كانت ستوة أو تبرجة واختاره للفتوى اهـ (قوله ولورده برضاه الخ) أي لورده المشتري  
الثاني على الأول برضاه ليس له ردّه على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض او لا كالاصبع الزائدة  
لان الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهي بيع جديد في حق الثالث وفسخ في حق المتعاقدين والبائع الأول ثالثهما  
فصار في حقه كأن المشتري الأول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لاني الرد ولا في الرجوع بالتقصان  
بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسخ في حق الكل لعموم ولايته فيصير كأن البائع الأول لم يبعه أفاده فوج  
افندى (تنبيه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا رد عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون  
الموكل وليس له أن يخاضم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لان الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة  
الاقالة وتماه في الخاتمة (قوله أو حط عن) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب  
كما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاقي لان البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري  
عيباً لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعترض بأنه لا يجبر وان ثبت المطالبة قلت وهو ممنوع  
والاخفا فائدة المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عيني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب  
قوله ادعى لتسحب الثمن أو كمالها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده عنده وعند البائع فاذا أثبتته  
كذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفيه) أي نفي العيب عنده أي عند  
البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتبط بقوله ويحلفه أو بقوله  
ويدفع والاولى اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا أن له تحليف البائع  
قبل اقامة البينة على قيام العيب للعمال وهذا قولهما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في  
مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه أثبت عنده كما يأتي بيانه وعن هذا أقول الزيلعي  
قول الأكثر وأحلف بائعه بقوله أي بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأقوله في البحر بما  
اذا أكثر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في النظر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد  
ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعى المشتري ولا برهان له حلف بائعه  
وقوله بعده ولو ادعى اباقاً يمان لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً فندبره فاني لم أرسن عرج عليه اهـ قلت  
واشار اليه الشارح بقوله الاتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر أما  
لو قال لي بينة حاضرة أمهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما  
فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اهـ وذكر قبله  
انه لو قال لي بينة حاضرة ثم أتى بها تقبل بلا خلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزمه حكمه لان النكول حجة  
في المال لا تبدل أو اقرار (قوله اباقاً ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زني الجارية والتولد  
من الزنى والولادة كما قدمه أول الباب ففيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها  
البائع ابتداء كافي البحر (قوله عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قيل هذا على القول

(ولو) رده (برضاه) بلا قضاء  
(لا) وان لم يحدث مثله في الاصح  
لانه اقالة (ادعى عيباً) موجبا  
لفسخ أو حط عن (بعد قبضه)  
المبيع (لم يجبر) المشتري (على  
دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن)  
المشتري لاثبات العيب (أو  
يحلف بائعه) على نفيه ويدفع  
الثمن ان لم يكن شهود (وان  
ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن  
(ان حلف بائعه) ولو قال  
أحضرهم الى ثلاثة أيام أجله  
ولو قال لا بينة لي خلفه ثم أتى  
بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم  
العيب بنكوله) أي البائع عن  
الحلف (ادعى) المشتري (اباقاً)  
ونحوه مما يشترط لده وجود  
العيب عندهما كبول وسرقة  
وجنون

قوله مرتبط بقوله ويحلفه هكذا  
يخطئه مع ان الذي في الشارح  
او يحلف بائعه على نفيه كافي  
صدر القول فتأمل اهـ معصية



الضعف المنقول عن العيني فيما تقدم اه قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه اذا وجد في يد البائع في الصغر وفي يد المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالاباق وأخويه والكلام هنا في اشتراط المعاودة عند المشتري وهو القول الاصح كما تقدمه الشارح وهذا غير ذلك كما لا يخفى وبني عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يحلف بانه) قال في البحر أي اذا ادعى عيبا بطلع عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من اقامة البينة أو لا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه لينتصب البائع خصمًا فان لم يبرهن لايمن على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم وتامه فيه (قوله اذا أنكر قيامه للرجال) أما لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتام من المشتري وان انكر طولب المشتري بالبينة على أن الاباق وجد عند البائع فان اقامه رده والا حلف نهر (قوله انه قد أبى عنده) أي عند المشتري نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للرجال نهر (قوله حلف بانه عندهما) صوابه اتفاقا لان الخلاف في تحلف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يحلف اتفاقا لانه انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أبى قط) عدل عن قول الكثر وغيره بالله ما أبى عندك قط زيادة الظرف لما قاله الزيلعي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أبى عند غيره وبه يرد عليه فالاحوط أن يحلف ما أبى قط أو ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره أول قدس له وما به هذا العيب قال في النهر الا أن كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز انه أبى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مر أنه ليس بعيب فالاحوط بالله ما يستحق عليك الرد الخ وما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبل حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحلفا على الحاصل اه ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لجواز حدوثه بعد البيع قبل التسليم فيكون بارامع انه يوجب الرد قيل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغبر والتحلف فيه انما يكون على العلم واجيب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح ومما نظار حناه انه لو لم يأت عند البائع وأبى عند المشتري وكان أبى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأبى رده به ولو لم يقدر على اثباته لانه يحلفه على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطارحة القاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القضية بل في تحليفه على عدم العلم أخذ من قولهم انما يحلف على البتات لادعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به فتدبره اه ما في النهر لمخصا وتامه فيه (قوله وماجن) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبر الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه أبى عنده في الصغر فقط ثم أبى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلما أزنسناه الحلف على ما أبى عنده قط أضررنا به وأزمنناه ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكره وكذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقيله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتح فعلى هذا كان الاولى اسقاط قوله وماجن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خني كتابا) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنى فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف آنفا (قوله لليقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذا لم يدع الرضى به) أي رضى المشتري به أو العلم به عند الشراء أو البراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستلزم ما علم به وقت البيع أو ما رضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياء النسب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فنكس الان ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طبيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفي والاشان احوط فاذا قال به ذلك يخاصمه فيه انه كان عنده اه واشتراط العدلين منهم انما هو للرد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يحلف بانه) اذا أنكر قيامه للرجال (حتى يبرهن المشتري انه) قد (أبى عنده) فان يبرهن حلف بانه عندهما (بالله ما أبى) وما سرق وماجن (قط) وفي الكبير بالله ما أبى مذبذب مبلغ الرجال لاختلافه صغرا وكبرا واعلم أن العيوب أنواع خفي كالباق وعلم حكمه وظاهر كعور وصمم واصبع زائدة أو ناقصة فيقتضى باراد بلاعيين لليقن به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل

في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يحالنه بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اه قلت الأول أظهر لأن العدلين يكتفي بهما للاثبات فيكفي الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزم به في الثانية حيث قال أن أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وإن شهد عدلان أنه قديم كان عند البائع رده على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لاثبات العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيحلف البائع أن لو ثبت الرد بقوله له لم ينجح إلى التحليف وهذا إذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففيه اختلاف الروايات في الثانية أن آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف أنه يرد بشهادتين في الحب فلا ترد بشهادتين وفي الأخيرة الواحدة العدة تكفي والثنتان أحوط فإذا قالت واحدة عدلة أو ثنتان أنها حبلت ثبت العيب في حق توجبه الخصومة ثم إن قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع إن كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يحلف البائع لأن شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وإن قبل القبض فكذلك لا رد بقول الواحدة أما المثنى فقليل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قولهما ترد ذكر الخلاف أنها لا ترد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه المشهور من قولهما لأن ثبوت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجبه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فإن نكل تأيدت شهادته بيمينه كقوله فيثبت الرد وروى الحسن عن الإمام ثبوت الرد بشهادتين في الحب لأنه تعالى نكح ما في الذخيرة لمخضا ثم ذكر روايات أخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علماءنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وإن اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد مناه ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لأن المرادية أن العيب ثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا ثبت في حق توجبه الخصومة فاعتنم تحقيق هذا النحل فأنك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والنزكهم اقتصر على عدل الأنواع أربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعا خامسا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حيز الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يعلم إلا منها وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح نعم على ما اختاره غيره من أنه لا بد من دعوى المشتري أنه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن حبل فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية أن القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعى إلا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبرت امرأة بالحبل وامرأتان بعدهم صحت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع أنه حدث عند المشتري وبرهن المشتري أنه كان معينا في يد البائع تقبل بيعة المشتري بجر ملخصا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قد فات قبض البعض حكمه حكم ما إذا لم يقبض الكل كإدراك المصنف عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فلذا صرح به الشارح نعم لو قال المصنف قبل القبض ولوللبعض لاستغنى عن قوله بعده وإن قبض أحدهما (قوله خير في الكل) أي في القيمي وغيره بقرينه قوله وإن بعده خير في القيمي لا في غيره فالمراد أنه خير في الباقي بعد الاستحقاق بين أمساكه وردده فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أن المبيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لأنها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وإن بعده الخ) أي وإن كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لا في غيره إذا لم يضره التبعض (قوله كاسيحي) لم أره في هذا الباب صريحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله فخكمه حكم ما قبل قبضه وقوله أو تعيب زيادة بيان والافالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشيئين فسيندره المصنف في قوله اشتري عبد بن الخ (تبيينه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب  
فما لا يطلع عليه إلا النساء

ولا يثبته عند بائعه عدلين وما  
لا يعرفه إلا النساء كرتق فيكفي  
قول الواحدة ثم يحلف البائع  
عيني قلت وبقي خامس ما لا  
يتطره الرجال والنساء ففي  
شرح قاضي خان شري جارية  
وآدى أنها خنتي حلف البائع  
(استحق بعض المبيع فان)

كان استحقاقه (قبل القبض)  
للكل (خير في الكل) لتفرق  
الصفقة (وإن بعده خير  
في القيمي لا في غيره) لأن  
تبعض القيمي عيب لا للمثلي  
كاسيحي (وإن شري شيئين

فقبض أحدهما دون الآخر  
فحكمه حكم ما قبل قبضهما)  
فلو استحق أو تعيب أحدهما

خير  
مطلب  
يحلف المشتري أنه لم يفعل  
مسقطا لخيار العيب

مطلب  
في تخيير المشتري إذا استحق  
بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره يخبر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخبر المشتري ولو لم يورث عيبا فيه ككثيرين أوقن استحق أحدهما أو كليهما أو زني استحق بعضه ولا يضرب بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي التمر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سيان قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال ويوزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك الا في المكمل والموزون (قوله وما في الطحاوي) أي من انه اذا أسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضى اه ح (قوله كدليل الرضى) مما يأتي قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عيبا لم يجد البائع ليرده فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه تصر فإيدل على الرضى فانه يرده على البائع لو حضر ولو ذلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالتمن وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع قلبه أو ركبته لحاجته فهو رضى دلالة ولو كان ركو به للدابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدره كافي النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد قبل الوصول الى رأس ماله عند الجزع عن الوصول الى الفاتت فلا يحتاج الى أن يختبر المبيع (تنبيه) أشار الى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضى بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع ان لم أردت اليك اليوم رضيت به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة أوبه) أي انه يشمل ما لو كان المبيع عبدا مثلا فدأواه من عيبه أو كان دواء فداوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يداويه فقط) قال في البحر المداواة انما تكون رضى بعيب دأواه أما اذا داوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يمنع رده كافي الوالدية اه وفي جامع الفصولين شري معيبا فرأى عيبا آخر فصالح الاول مع علمه بالثاني لا يرده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فدأواه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارع انه يرده وهو الظاهر كما لو رضى بالاول صريحا ثم رأى الآخر اذ قد رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد لا بعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المتقي عن أبي يوسف وجد بالجارية عيبا فدأواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والا فلا الا أن يقصها اه (قوله ما لم يقصه) كما اذا داوى يده الموجهة فشتل أو عينه من بياض بها فاعورت فانه يمنع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في الخاتمة لورأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب له رده حال انه مما يشتمه على الناس فلا يشترط الرضى بالعيب اه وقد سألنا لو كان مما لا يشتمه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور المعين عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه أن أرد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدق له لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأنا لا أرضى بالعيب فلو ظهر عندي أردته عليك اه (قوله والارش) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتري منك رده على - ولو طلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقد سألنا عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس رضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثلي لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالمبيع اه وسيدكر الشارع الكلام في الاستخدام (تنبيه) نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرحن والكتابة أما لو أجرة ثم علم بالعيب فله تنزهها للعدول ويرده بخلاف الرهن فلا يرده الا بعد التفكاك ومنه ارسال واد البقرة عليها البرضع منها وحلب لبنها أو شربه وحل يرجع بالنقصان قولان وابنداء سكنى الدار والدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والمبيع كلا أو بعضها والاعتاق والهبة ولو

مطلب  
فيما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد رؤية العيب (على التراخي) على المعتمد وما في الطحاوي غريب بجر (فلو خاصم ثم تولا ثم عاد وخصص فله الرد) ما لم يوجد مبطل كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان (واللبس والركوب والمداواة) له أو به عيني (رضى بالعيب) الذي يداويه فقط ما لم يقصه بربخسدى وكذا كل مفيد رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع

مطلب  
فيما يكون رضى بالعيب وينع الرد

ولو بلا تسليم لانهم أقوى من العرض ودفع باقي الثمن وجعل غلات النخلة وكذا تركها لانه تضییع وليس منه اكل  
ثم الشجر وغلة الثمن والدار وارضاع الامتدولة المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي  
الذخيرة اذا اطلاه بعد رؤية العيب أو جحد أو جزأه فليس برضى ثم ذكر تفصيلا في الخامسة بين كونها دواء  
لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها أمر رجل ببيع ثمنه أن به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل  
شيئا فهو رضى بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما وسيد كرها  
الشارح في آخر متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة وشووها  
كما لو ت السويق أو خا ط الثوب ثم اطاع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضى وله الرجوع  
بنقصانه كما مر فكذا لو عرضه على البيع بالاولى (قوله فليس برضى) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها  
لكونها خلاف حقه لان حقه في الجهاد فلم تدخل الزيف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض  
رضى بعيه بجر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع  
ما اشتراه الخ وقد استعام الكلام على ذلك (قوله كعرض ثوب الخ) مختار قوله على البيع والتشبيه في عدم  
الرضى (قوله قال نعم) الاولى فقال نعم عطا على قال الاول (قوله لازم) جواب لو أى لزم البيع ولا يمكنه  
رده بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير  
الملكه) لفظ لا يستند أو تقرير خبره والضمير في ملكه للبائع كانه يقول لا أبيع له لكونه ملكك لاني أردته عليك وفي  
البرازية وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ تمكن به من  
الرد وهو لفظ لا ويجزئه من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشى في هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله  
وينبغي أن يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فيصير المعنى ولو قال له البائع أتبعه فقال لا لزم فيسألني  
ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري اى ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله نعم لثلا يلزم  
البيع فيكون تحذير للمشتري فافهم ثم ان الذى رأيت في البرازية وغالب نسخ البحر نقلها عن اولها ولا تقرير لمكتسبه  
أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا الوركة ليرده  
فيجز عن البينة فركبه جائزا فله الرد بجر عن جامع الفصولين أى له رده بعد ذلك اذا وجد بئنه على كون العيب  
قد عاين ركوبه بعد الجرح ليس دليل الرضى (قوله أو لشراء العلف لها) فلوركها العلف ذابة أخرى فهو رضى  
كما في الذخيرة (قوله لجرح أو صعوبة) اى الجرح عن المشى أو صعوبة الدابة بكونها لا تتقدم معه (قوله وهل هو)  
أى قوله ولا بد له منه (قوله واعتمده المصنف الخ) الذى فى شرح المصنف والدرر والشمى والبحر جعله قيدا  
للاخيرين فقط ولكن فى كثير من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجر عطف على  
يجرور اللام فى قوله تبع الددر الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمد أماغلى نسخة اعتمده بالضمير يكون  
قوله وغيرهم من قوعا والتقدير واعتمد غيرهم الاول ومشى فى الفتح على الاول وفى الذخيرة على الثانى قال ويدل  
له ما ذكره محمد فى النسب الكبير أن جوالق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حمله  
الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال فى الفتح ان العذر المذكور فى السقي يجزى فيما اذا كان  
العلف فى عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرده فيه اه وبني قول ثالث هو ظاهر الكثرة هو أنه غير قيد فى الثلاثة  
وظاهر الزبلى اعتماده حيث عبر عن القولين بقليل وفى النثر نبالية عن المواهب الركوب للرد أو للسقي أو لشراء  
العلف لا يكون رضى مطلقا فى الاظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا  
لو قال ركبتها للسقي بلا حاجة لانها تتقدم وهى ذلول ينبغي أن يسمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوق الركوب  
بلا ابطال الرد وخوف المشتري من شيء مما ذكرنا لاحقة الجوح والصعوبة والناس يختلفون فى تحصيل أسباب  
الخوف فرب رجل لا يخطر بخلطه شيء من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح (قوله فهو عذر) قال  
فى النثر نبالية بعد نقله ونحالفه ما فى البرازية لو جعل عليه فاطاع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يصحله عليه  
ولو ألغاه فى الطريق ياتى لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا جعل عليه علفه قلت الفرق واضح  
فان علفه مما يتقومه اذ لو لا ياتى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما فى البرازية وهذا يفيد  
أن ما فى الفتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا فى جامع الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير

قوله اذا اطلاه هكذا بخطه  
بالالف ولعل صوابه طلاه  
بدونها كما يستفاد من القاموس  
والمصباح اه معجده

الا الدراهم اذا وجد هازيونا  
فعرضها على البيع فليس  
برضى كعرض ثوب على خياط  
لينظر أيكفيه أم لا أو عرضه  
على المقومين ليقيم ولو قال له  
البائع أتبعه قال نعم لزم  
ولو قال لا لا لان نعم عرض  
على البيع ولا تقرير للملكه  
برازية (لا) يـ يكون رضى  
(الركوب للرد) على البائع  
(أو لشراء العلف) لها (أو للسقي  
(و) الحال أن المشتري (لا بد له  
منه) أى الركوب لجرح أو صعوبة  
وهل هو قيد للاخيرين أو الثلاثة  
استظهر البرجندي الثانى  
واعتمده المصنف تبع الددر  
والبحر والشمى وغيرهم الاول  
ولو قال البائع ركبتهما  
لحاجتك وقال المشتري بل  
لأردّها قال قول للمشتري بجر  
وفى الفتح وجد بها عيبا فى السفر  
شمها فهو عذر

اشترى دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لان الركوب بعد العلم بالعيب رضى منه فلا يتمكن من ردها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لان العذر الذي له غير معتبر فيما يرجع الى المانع والركوب لحاجته دليل الرضى اه ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وان كان لعذر لان عذره أثره الرضى بالعيب لانه لا يعتبر في حق المانع وأنت خير بأن هذا مختلف للقول الثالث الذي اعتمدته الزيلعي وغيره كقدماء آتينا وقد يجاب بأن العذر في ركوبها للشيء والعلف انما هو لحق المانع اذ فيه حياتها بخلاف العذر في مسألة السير الكبير والتي قبلها (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لاشترى جارية مثلا فقبضتها وأقبض الثمن ثم جاء ليردها بعيب واعترف به المانع الا انه قال بعثك هذه وأخرى معها فالك على رده حصة هذه فقط من الثمن لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فاردد كل الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لانه قابض ينكر زيادة يذهبها المانع ولان البيع انفسخ في المردود بالرد وذلك مسقط للثمن عنه والمانع يتدعى بعض الثمن بعد ظهور سبب السقوط والمشتري ينكر وتعامه في الفتح (قوله يستوزع الثمن الخ) علة لدعوى المانع وبيان انشائها على تقدير الرد أي رد الثمن لانه على دعواه بلزمه رد بعضه كما قررناه (قوله أوفى عدد المقبوض) أي بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الجاريتان وقبض المانع منهما ثم جاء المشتري ليردها احداهما فقال المانع قبضت هما وانما تستحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للتقاض) وتقبل يئنه لاسقاط العين عنه كالمودع اذا ادعى الرد او الهلاك وأقام يئنه تقبل مع أن القول قوله واليئنه لاسقاط العين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف بجر (قوله مطلقا) فسر ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع او المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الاختلاص لوقال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار قبض مقدار معين (قوله أوصفت) تبع في ذلك الجرح عن العبادية ويخالفه ما في الظهيرية حيث قال وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على انه كاتب أو خباز وقال المانع لم اشترط شيئا فالقول للمانع ولا يتحالفان اه ومثله في الذخيرة والتتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية اختلاف في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال المانع ما قلت الا انها بالدية أجاب القول للمانع بيمينه لانه ينكر حتى الفسخ واليئنه للمشتري لانه مدع اه وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبيدين أحدهما بألف حلة والاخر بألف الى سنة صفقة أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال المانع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجمله فالقول للمانع سواء هلك ما في يد المشتري أولا ولا يتحالف اه ويؤيده قوله الاتي كالمواختلف في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله نلوجاء ليرده الخ) تفريع على قوله تعيينا ومثله ما في الجرح وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله والقول للمانع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفسخ العقد بفسخه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلافا في المقبوض فالقول فيه قول التقاض بخلاف الفسخ بالعيب لا ينقرد المشتري بفسخه ولكنه يدعى ثبوت حتى الفسخ في الذي أحضره والمانع ينكره كذا في الفتح من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل انه لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعيين المبيع للمشتري لان العقد ينفسخ بفسخه بلا توقف على رضى الآخر وهي واقعة القنوى (قوله كالمواختلف في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه ثم ذكره في الجرح عن الظهيرية مصرحاً بأن القول للمانع قلت وهو الذي رأيته في الظهيرية ومنعها للعيني وكذا في الذخيرة والتتارخانية فماتت في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري تحريف أو سبق قلم فافهم ونص الظهيرية ابن سماعة عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مر وباقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال المانع بعته على انه ست في سبع وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول المانع مع يمينه اه (تمة) قال بعثا وبهم اقرحة في موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر المانع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل أن المانع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا فالقول للمانع وتعامه في الذخيرة (خاتمة) باع ألف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن يقول اصبته بعد البيع كان القول قوله بيمينه كافي الخاتمة

مثله  
متم في اختلاف المانع والمشتري  
في عدد المقبوض أو قدره أو  
صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد  
المبيع) أو واحد أو متعدد  
يستوزع الثمن على تقدير الرد  
(أوفى عدد) (المقبوض) (القول  
للمشتري) لانه قابض والقول  
للتقاض مطلقا قدرا أو صفة  
أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار  
شرط أو رؤية فقال المانع  
ليس هو المبيع فالقول للمشتري  
في تعيينه ولجاء ليرده بخيار  
عيب فالقول للمانع كالمواختلف  
في طول المبيع وعرضه فتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا أو شيئين كواحد حكم من حيث لا يقوم أحدهما بالأصاحبة كهراري باب وزوجي خفأ وشيئين بلا اتحاد حكم كزوجين وعبد بن ثم الحادث في المبيع نوعان عيب واستحقاق والإحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط أو ما لو وجد في بعضه عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشتري مخير بين أخذ الكل بثمنه أو رد كله لا المبيع وحده بجمسته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضيا على رد المبيع فقط وأخذ الباقي بجمسته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفة لا تتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بلارضي ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيبا حكمه حكم الفصل الأول في كل ما مر إذا الصفة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا أو شيئا ولو قبض كله فوجد بعضه عيبا قديما أو حادثا بين شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحدا كدار وكرم وأرض وقوب أو كيلا أو وزيا في وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكمه مخير بين أخذ كله أو رد كله دون رد بعضه فقط أذنه زيادة عيب هو الاشتراك في الاعيان وإن كان شيئين أو أكثر بلا اتحاد حكم ككتاب وعبد أو كيلا أو وزيا في أوعية مختلفة فتبيع فبيع تفريقا فإيراد المبيع بجمسته من الثمن غير معيب إذا المبيع المبيع دخل في البيع سليما وفي خيار شرط ورؤية ليس له رد بعضه فقط وإن قبض الكل لانهما يمتنعان تمام الصفة فهي قبل تمامها لا يتقبل التفريق وإنما قلنا أنه يمنع تمام الصفة لأنه رد بلا قضاء ولارضي ولو قبض الكل ومتى عجز عن رد البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا أو أكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مرّت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له رد المبيع وحده بلارضي البائع وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان متعددا غير متحد حكم كزوجين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلو باع بعضه أو أكل بعضه فقد منى في هذا الباب أن المفتي به قول محمد أن له أن يرده الباقي ويرجع بثمنه ما أكل لا ما باع ومثله هذا (قوله صفة واحدة) منصوب على أنه حال من فاعل اشترى لتأويله بالمشتري أي ما فاقا معنى عاقدا أو على نزاع الخافض أي بصفة أي عقد واحد أو أكثر به عا لو كان كل منهما بعدد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحدا وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كما مر (قوله رد المبيع) احتراز عما فيه خيار شرط ورؤية كما مر (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كالاختي اه ح قلت بل هو في غاية الخفاء لأن كلام الشارح يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال في الجريدة بتراخي ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد أحدهما عيبا قبل القبض فإن قبض المبيع منهم الزمهم أما المبيع فلو جرد الرضي به وأما الآخر فلا لأنه عيب به ولو قبض السليم منهما أو كانا معيين وقبض أحدهما له رددهما جميعا لأنه لا يمكن الزام المبيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفة على البائع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يررض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالأقبض الخ) تنسيبه بقوله أخذهما أو رددهما والأولى عدم التقيدهما بالقبض كافي الكثر ليشمل ما قبل القبض قال في الجرد وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض قائما به وليقع الفرق بين القيمات والمثلثات اه فإن القيمات كعبد بن له رد المبيع منهم ما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام في وعاء أو ما قبل القبض فليس له رد المبيع في الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأني في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا يتنع باحدهما بدون الآخر وله أحكام ذكرها في الجرد عن المحيط فراجع (قوله فإن له رد كله أو أخذه) أي دون أخذ المبيع وحده وهذا نصريح بما تضمنته التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع البعض أو أكله (قوله ولو في وعاءين) أي إذا كانا من جنس واحد كتر برني أو صيحاتي أو لسانه أو خبطة صعيدية أو بحرية فانهما جنسان يتفاوتان في الثمن والعين كذا حزره في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى يرده الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زيلبي وقد منعنا العلامة قاسم أن هذا القول أرفق وأقرب اه ولذا مشي عليه في شرح الطحاوي كما علمته أنفا (قوله أو قبلها أو مسها)

(اشترى عبد بن) أي شيئين

يتنع باحدهما وحده صفة

واحدة (وقبض أحدهما

ووجد به أو (بالاخر عيبا)

لم يعلم به إلا بعد القبض

(أخذهما أو رددهما ولو

قبضهما رد المبيع) بجمسته

سالم (وحده) لجواز التفريق

بعد التمام (كالقبض كيلا

أو وزيا) أو زوجي خف

ونحوه كزوجي ثور ألف

أحدهما الآخر بحيث لا يعمل

بدونه (ووجد بعضه عيبا فإن

له رد كله أو أخذه) بعيبه لأنه

كشيء واحد ولو في وعاءين

على الاظهر عناية وهو

الاصح برهان (اشترى جارية

فوتها أو قبلها أو مسها

بشهوة ثم وجدها عيبا لم يردّها  
مطلقا) ولو تباعا خلافا للشافعي  
وأحمد ولنا أنه استوفى ما عا  
وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها  
ان يردّها وان بكرا لا يجر  
(ورجع بالنقصان) لا تمنع  
الرد في المنظومة المحبة ولو شرط  
بكرتها فبانت ثيبا لم يردّها  
بل يرجع بأربعين درهما  
نقصان هذا العيب وفي الحاوي  
والمقتطع الشيعة ليست بعيب  
الاذا شرط البكارة فبردّها  
لعدم المشروط (الاذا قبلها  
البائع) لان الامتناع لحقه  
فاذا رضى زال الامتناع  
(ويعود الرد بالعيب القديم  
بعد زوال العيب) (الحادث)  
لعود الممنوع بزوال المانع  
دور فبرد المبيع مع نقصان  
على الراجح نهر (ظهر عيب  
بشرى) (البائع) (الغائب)

مطلب

الاصل للامام محمد من كتب  
ظواهر الرواية وكافي الحاكم  
جمع فيه كتب ظواهر الرواية

بشهوة) قال في البرازية قال المتراشي قول السرخسي التقبيل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب  
شربلاية قلت يخالف هذا الجمل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردّها خوفا يرجع بالنقصان  
سواء كانت بكرا أو ثيبا الا أن يتبناها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فان وطئها أو قبلها  
بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اه وكذا ما في الخاتمة  
لوقبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجدها عيبا لا يردّها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله الا أن لا  
استوفى ما عا لان دواعي الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولنا أنه استوفى  
ما عا وهو جزؤها) أي فاذا ردّها صار كأنه أمسك بعضها شرح المجمع وعلى في شرح درر الجار بأن الرد  
بعيب فسخ العقد من أمه فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يمنع ردّها  
بالعيب اتفاقا اه قلت وهذا التعليل اظهر لانه يشل دواعي الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج  
الذي كان من عند البائع أمال الزوجها المشتري لم يكن له ردّها ووطئها أولا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة  
المنفصلة وهي المور وانما تمتع الرد كما مر كالوطئها أجنبي شبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف  
ما لو رضى بها فلا رد يرجع بالنقصان الا أن يرضى بها البائع كذلك لانها تعبت بعيب الرنى كذا في الذخيرة (قوله  
ان يردّها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج ووطئها عند البائع أيضا أما اذا لم يكن ووطئها الا عند المشتري  
لم يذكره محمد في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر  
ومثله في البحر عن الطهيري عند قول الكزوني اشترى ثوبا فقطعه الخ وعزاه في الشربلاية الى البدائع  
وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه اتفاقا في الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم ووطئ المشتري ثم وجدها عيبا لا يردّها به  
ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اه ملخصا  
وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجدها عيبا لا يردّها  
سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان  
الا أن يقول البائع أنا قبلها اه فهذا نص المذهب فان الاصل للامام محمد من كتب ظواهر الرواية وكافي الحاكم  
جمع فيه كتب ظواهر الرواية للامام محمد كذا في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلاية  
حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والتظر ومنعه مع الوطء اه قلت  
وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة  
قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن الخاتمة فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتمة  
من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب يريها القاضي اتساء ان قلن بكر كان القول  
للبيع بلايين وان قلن ثيب فالقول للمشتري بينه وان وطئها المشتري فان زايها كما علم انه ليست بكر بلا يثبت  
والا لزمته هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اه ومشى الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف  
وتم العقد بموته الخ لكن علت نص المذهب ولهذا ذكر في القصة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم مر  
لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص  
القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه نحو وجه هذا التعيين ط قلت فديحاج بأن نقصان الشيعة  
كان كذلك في زمانهم (قوله الشيعة ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدمها فصارت كالوشري دابة  
فوجدنا كبيرة السن كما حققناه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف  
المرغوب كالوشري العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو تزوج  
بلا يثبت على المذهب كما علمت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما وطئها المشتري  
وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا  
حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع  
منه مانع اذ لو كان ساقطا لمعاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان  
الرد ممنوعا ط (قوله على الراجح) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لان الرد يسقط والساقط لا يعود  
وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا لا ط (قوله بشرى البائع) الاضافة على معنى من أي

بشري منه (قوله وأبنته) أى المشتري (قوله فوضعه) أى القاضى عند عدل أى عند أمين يحفظه  
لبائعه وفى حاشية البحر الرملى - وقد سئلت عن نفقة الدابة وهى عند العدل على من تكون فأجبت أخذا بما  
فى الذخيرة فى آثار النفقات انه لا يقرض القاضى لها على احد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق  
والمشتري هو المالك والمالك يفتى عليه ديانة بأن يثق عليها ولا يجبره القاضى (قوله ينفذ على الاظهر)  
أى لو كان القاضى يرى ذلك كشافى - ونحوه بخلاف الخنى - كما حترمه فى البحر - وقد سماه فى كتاب المنقود  
وسمى أتى تمامه فى القضاء ان شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قيد بكونه مقبوضا لانه  
لو قتل بعد البيع فى يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه ثلثات عند المشتري  
بسبب القطع قال فى البحر يرجع بالنقصان اتفاقا وقيد بالقطع لانه لو اشتراه مريضا ثلثات عند المشتري أو عبدا  
زنى عند البائع فخلد عند المشتري ثلثات رجع بالنقصان اتفاقا أيضا وتماه فى البحر (قوله بسبب كان عند  
البائع) أى فقط أما لو سرق عندهما فقطع بالسرقين فعند هما يرجع بنقصان السرقة الاولى وعند لا يرده  
بل رضى البائع العيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضىه رده المشتري ورجع بثلاثة أرباع الثمن والأما مسكه  
ورجع برده لان اليد من الآدمى نصفه وقد تلفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فسقط ما أصاب  
المشتري ويرجع بالباقي وتماه فى الفتح وقدم الشارح هذه المسألة عن العيني - أول الباب (قوله كقتل اوردة)  
أى كالمقتل العبد رجلا عبدا أو ارتد والاولى أن يقول - كقتل وسرقة ليكون سببا للقتل والقطع  
(قوله ردة المقتوع وأخذ ثمنهما) قال فى المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يرده لم يرجع الا بنصف  
الثمن فتح (قوله أو أمسكه) الاولى تأخير عن قوله وأخذ ثمنهما بأن يقول وله أن يمسك المقتوع ويرجع  
بنصف ثمنه ط (قوله مجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو مخير  
ان شاء رده واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال يرجع بالنقصان فيهما ولا يحنى انها أحسن من عبارة  
المصنف (قوله رجع الباعة بعضهم على بعض) أى بكل الثمن - كما فى الاستحقاق عند أبى حنيفة لانه  
أجرهم مجرى الاستحقاق وهذا ان اختار الرد فان أمسكه يرجع بنصف الثمن فيرجع بعضهم على بعض بنصف  
الثمن وعند هما يرجع الاخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه بمنزلة العيب أما رجوع الاخير  
فلانه لما لم يبعه لم يصرحا بسا للمبيع فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لانه بالبيع صار حابا له مع  
امكان الرد وقد علمت أن بيع المشتري للمعيب حبس للمبيع سواء علم أولا فلا يمكنه الرد بعد ذلك فتح (قوله  
لكونه كالاستحقاق) والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل  
عيب) بأن قال بعثك هذا العبد على انى برى من كل عيب ووقع فى العيني لفظ فيه وهو سلم ما يأتى نهر  
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف فى زماننا فيما اذا باع دارا مثلا فيقول  
بعثك هذه الدار على انها كرم تراب وفى بيع الدابة يقول مكسرة محطمة وفى نحو الثوب يقول حرراق على  
الزناد ويريدون بذلك انه مشتمل على جميع العيوب فاذا رضى المشتري لاختياره لانه قبله بكل عيب يظهر فيه  
وكذلك قوله بعته على انه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أى عيب كان سوى عيب  
الاستحقاق أى لو ظهر غير حلال أى مسروقا أو مغصوبا يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب  
وظنيره ما فى البحر لو قبل الثوب بعبوه يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرقو اه أى لو كان فيه خرق لا يرده  
وكذا لو وجد مرقوعا أو مرقوا هو من رفوت الثوب رفوا من باب قتل أى أصلحته ثم رأيت بعض المحشين  
ذكر أن العلامة ابراهيم البيرى سئل عن باع أمة وقال ابيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب فأجاب  
ليس للمشتري رد الأمة التى أبرأه عن جميع عيوبها اه ملخصا (قوله وان لم يسم) أى لم يذكر أسماء العيوب  
(قوله خلافا للشافعى) حيث قال لا يصح الآن بعد العيوب لان فى الأبراء معنى التليك وتليك المجتهول  
لا يصح زيلتى (قوله لعدم إفضائه الى المنازعة) الاولى لعدم إفضائه لان الضمير للبراءة قال فى الفتح  
ولنا أن الأبراء اسقاط حتى يتم بلا قبول كالمطلق نسوة أو أعتق عبده ولا يدرى كم هم ولا أعيانهم والاسقاط  
لا حيلة جهالة الساقط لانها لا تنفضى الى المنازعة وتماه فيه (قوله فلا يرده بيع) أى موجودا أو حادثا  
(قوله بالموجود) لان البراءة تنال الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولهما أن الملاحظ هو المعنى

وأبنته (عند التافى فوضعه  
عند عدل) فاذا هلك (هناك  
على المشتري الا اذا قضى)  
القاضى (بالرد على بائعه)  
لان القضاء على الغائب  
بلا خصم ينفذ على الاظهر  
درر (قتل العبد (المقبوض  
أو قطع بسبب) كان (عند  
البائع) كقتل أوردة (ردة  
المقتوع) أو أمسكه ورجع  
بنصف ثمنه مجمع (وأخذ  
ثمنهما) أى ثمن المقتوع  
والمقتول ولو تداوت له الايدي  
فقطع عند الاخير أو قتل رجع  
الباعة بعضهم على بعض وان  
علموا بذلك لكونه كالاستحقاق  
لا كالعيب خلافا لهما (وصح  
البيع بشرط البراءة من كل  
عيب وان لم يسم) خلافا  
لشافعى لان البراءة عن  
الحقوق المجتهولة لا تصح عنده  
وتصح عندنا لعدم إفضائه الى  
المنازعة (ويدخل فيه  
الموجود والحادث) بعد العقد  
(فيل القبض فلا يرده بيع)  
وخصه ما ثبت ومحمد بالموجود

مطلب  
في البيع بشرط البراءة من كل  
عيب  
مطلب  
بأع على انه ككوم تراب  
او حرراق على الزناد او حاضر  
حلال



كقوله من كل عيب به ولو قال  
 مما يحدث صح عند الثاني  
 وفسد عند الثالث نهر (أبراه)  
 من كل داء فهو على المرض  
 وقيل على (ما في الباطن)  
 واعتمده المصنف تبعا  
 للاختيار والجوهرة لأنه  
 المعروف في العادة (وماسواه)  
 في العرف (مرض) ولو أبراه  
 من كل غائلة فهي السرقة  
 والاباق والزني (اشترى عبدا

فقال لمن ساءمه أياه اشتره  
 فلا عيب به فلم يفتق بينهما البيع  
 فوجد مشترية (به عيبا) فله  
 رده على بآئعه بشرطه  
 (ولا ينعى) من الرد عليه (اقراره  
 السابق) بعدم العيب لأنه مجاز  
 عن الترويج (ولو عينه) أي  
 العيب فقال لا عوربه أو لا شلل  
 (لا) يرده لاحاطة العلم به الآن  
 لا يحدث مثله كلا اصبع به  
 زائدة ثم وجدها فله رده للتيقن  
 بكذبه (قال) لا تسر (عبدى)  
 هذا (أبق فاشتره منى فاشتره  
 وباع) من آخر (فوجدته)  
 المشتري (الثاني أبقا لا يرده بما  
 سبق من اقرار البائع) الأول  
 (مالم يبرهن انه ابق عنده)  
 لان اقرار البائع الأول ليس  
 بحجة على البائع الثاني  
 الموجود منه السكوت (اشترى  
 جارية لها لبن فأرضعت صياله  
 ثم وجدها عيبا كان له  
 أن يردها) لانه استخدام  
 بخلاف الشاة المصرية فلا يردها  
 مع لبنها أو صاع تمر بل يرجع  
 بالنقصان على المختار شروح  
 مجمع وحزرنه فيما علقناه  
 على المنار

مطلب  
 في مسألة المصرية

والغرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة ليلزم على كل حال ولا يطل  
 البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الغرض المطلوب  
 دخوله فتح (قوله كقوله من كل عيب به) فإنه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بغير (قوله ولو قال مما يحدث)  
 أي باع بشرط البراءة من كل عيب ومما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله صح عند الثاني الخ) هذا على  
 رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالاجماع وأورد على الثانية انه لو أبراه عن كل عيب يدخل  
 الحادث عند أبي يوسف بلا تنصيص فكيف يطل مع التنصيص وأجيب بجمع الاجماع لما علمت من رواية  
 المبسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل تبعا لتقرير غرضهما وكمن شئ لا يثبت مقصودا ويثبت تبعا أفاده  
 في الفتح ونقل ط عن الجوى عن شرح المجمع أن الاصح وبه قطع الاكثرون انه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية  
 شرح الطحاوى لكني لم أر ذلك في شرح المجمع المكي فلعله في شرح آخر فليراجع نعم في البصر عن البدائع ان  
 البيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان البراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطا فمعه معنى التملك ولهذا لا يقبل  
 الرد فلا يحتمل الاضافة فصاعدا كالتعاقب فكان شرط فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا انه قول  
 علماء الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوى فقول النهرانه مبنى على قول محمد غير ظاهر (قوله وقيل على  
 ما في الباطن) من طحال أو فساد حيض من (قوله واعتمده المصنف) حيث قال وهذا ما عولنا عليه  
 في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والافلا مشهور من المذهب الأول وانما قيدنا بالعادة لان الداء  
 في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله فهي السرقة  
 والاباق والزني) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد فجوره وابقا ونحو ذلك (قوله  
 بشرطه) أي بالينة أو باقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد  
 ما هو دليل الرضى بالعيب مما مر ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لانه مجاز عن الترويج) رواج المساع تفاقه  
 أي انه أراد رواجه وتفاقه عند المشتري قال في المنخ لظهور أنه لا يتخلو عن عيب ما فتيقن القاضى بأن ظاهره  
 غير مراد له اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا كمن قال لجارية ما زانية ما يجنونه فليس باقرار بالعيب ولكنه  
 للشمية حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أي قال لا تسر اشتره فلا عيب به يكون اقرارا بنقص العيب لأن عيوب الثوب  
 ظاهرة اه (قوله عبدى هذا أتق) أفاد باسم الاشارة أن العبد حاضر وأن قوله أتق يعنى الماشى وهذا  
 بخلاف ما اذا قال بعثك على انه أتق أو على اتى برى من ابقا وقبله المشتري الأول فإن الثاني يرده عليه  
 كما سنوضحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله فوجدته المشتري الثاني أبقا) بأن ابق عنده أيضا لان الاباق  
 لا يكون عيبا لا بذكره (قوله لا يرده) أي على البائع الثاني (قوله انه أبق عنده) أي عند البائع الأول  
 المقر (قوله الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقا منه لبآئعه فيما أتق به فأما اذا قال البائع  
 الثاني وجدته أبقا الآن صار مصداقا للبائع في اقراره بكونه أبقا شربلية (قوله اشترى جارية الخ) قال  
 في شرح الوجيبانة وفي البرازية اشترى مرضعا ثم اطلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام  
 ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرده لان اللبن جزء منها فاستيفاءه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلا كل  
 أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله لانه استخدام) والاستخدام لا يكون  
 رضى خائفة أي في المرة الأولى ويكون رضى في الثانية كما يأتي قريبا ومقتضاه انه لو أمرها به ثانيا كان رضى  
 لا لو أرضعته مرات بالامر الأول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرية) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تصروا الايل والغنم فمن استاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فان رضىها أمسكها وان سخطها  
 ردها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصر وبضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهى ربط ذرع  
 الناقة أو الشاة وترك حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف  
 للقياس الثابت بالكاتب والسنة والاجماع من أن ضمان العدو والمثل أو القيمة والتبرليس منهم ما فكان  
 مخالفا للقياس ومخالفة مخالفته للكاتب والسنة واجماع المتقدمين فلم يعمل به لما مر فبردة قيمة اللبن عند أبي  
 يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها  
 فذهب الى القول بظاهر الحديث الاية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى للاسعي بجاني نقلا عن

(كما لو استخدمها) في غير ذلك. ففي  
المبسوط الاستخدام بعد العلم  
بالعيب ليس برضى استحسانا لأن  
الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار  
وفي البازية الصحيح أنه رضى في المرة  
الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي  
الصغرى أنه مرة ليس برضى الاعلى  
كره من العبد بحر (قال المشتري  
ليس به) بالمبيع (اصبع زائدة  
أو نحوها مما لا يحدث) مثله في تلك  
المدة (ثم وجد به ذلك كان له الرد)  
بلاعين لم امر (باع عبدا وقال)  
للمشتري (برئت اليك من كل عيب  
به الا الاباق فوجده آتيا فله الرد  
ولو قال الا باقية لا) لأنه في الاول  
لم يصف الاباق للعبد ولا وصفه به  
فلم يكن اقرارا باقية للحال وفي  
الثاني أضافه اليه فكان اخبارا  
بأنه آتيا فيكون راضيا به قبل  
الشراء خاتمة وفيها لوري من  
كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك  
(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعتق  
البائع) العبد (أو دبرا واستولد)  
الامة (أو هو حر الاصل وأتكر  
البائع حلف) لعجز المشتري عن  
الاثبات (فان حلف أقضى على  
المشتري عاقلة) من العتق ونحوه  
لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان  
علم به) لأن المبتطل الرجوع  
ازالة عن ملكه الى غيره بانثائه  
أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال  
باعه وهو ملك فلان وصدقه)  
فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان  
لازالته باقراره كانه وهبه (وجد  
المشتري لغنمة محزنة) بدارنا  
أو غير محزنة لو البيع (من الامام  
أو امينه) بحر قال المصنف  
فقد محزنة غير لازم (عيبا لردة  
عليهما) لان الامين لا ينتصب  
خصما

أحسب الامالى عند المذكور عنه للخطابي وابن قديمة انه يرد هاع قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومجديه  
لانه خبر مخالف للاصول اه والحاصل كما في الحقائق انه اذا اشتراها خلبها فوجدها قليلة اللبن ليس له أن يردّها  
عندنا وعند الشافعي وغيره له أن يردّها هاع اللبن لو قائما او مع صاع تمر لوها الكاوهل يرجع بالنقصان عندنا فعلى  
رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي نعم قال في شرح الجمع وهو المختار لأن البائع بفعل التصرية غر  
المشتري فصار كما اذا غره بقوله انها لبون (قوله في غير ذلك) أى في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)  
بالباء الموحدة أى لأجل أن يختبره ويتحسّن ليعلم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) مخالف  
لاطلاق ما مرّ أنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لم امر) أى قريبا في قوله لليقن يكذبه  
(قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلية بما في المحيط لو قال على اني برى من اباقة أو على  
انه آتيا وقبله المشتري الاول على ذلك يردّه الثاني عليه لأنه ذكر هذا أوصفا لليجاب أو شرطافيه واليجاب  
يفتقر الى الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت ذلك ما ركّنه قال اشتريت على  
انه آتيا فيكون اعترافا بكونه آتيا بخلاف قوله على اني برى من الاباق لأنه لم يصف الاباق الى العبد ولا وصفه  
به فلم يكن اعترافا بوجود الاباق للحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العبد يحتمل  
التبري عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقترابا بكونه آتيا للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اه  
وكتب الشربلاني في هامش الشربلية ان حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنابري من كل عيب الا باقية  
لا يبرأ من اباقة يردّه ولو قال الا الاباق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح مقولوبة تخالفهما  
لما في المحيط أقول لا لمخالفة ولا قلب اصلا وذلك أن ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا تحرف للمشتري  
الا تحرّده على الاول بخلاف مسألة المصنف وببانه انه اذا قال البائع الا باقية باضافة الاباق اليه يكون اخبارا  
باباقيه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يردّه باباقيه عنده بخلاف الا الاباق بلاضافة ولا وصف اذ ليس  
فيه اقرار باباقيه للحال فلم يوجد رضى المشتري به فله ردّه ولو فرض أن هذا المشتري باعه لا تحرف لا تحرّده عليه في  
الصورة الاولى لافي الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برى من كل حق له قبله دخل العيب  
لا الدرك) لأن العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة وببانه لو قال المشتري للبائع ابرأك من كل  
حق لي قبلت ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لأن الرد بالعيب من جملة الحقوق النائية له وقد ابرأه منها  
بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فضمن له آخر الدرك أى ضمن له الثمن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري  
للضامن ابرأك من كل حق لي قبلت لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن  
لانه لم يكن له وقت البراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على  
البائع بالثمن لان مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض به بالثمن على البائع فلم يجب على  
الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة حيث لم يثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في  
البراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الاثبات) الامام للتوقيت أى تلف البائع وقت عجز المشتري أما لو  
برهن المشتري فانه يردّه على البائع (قوله ان علم به) أى علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبتطل  
للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه) أى بأن باعه أو أعتقه على مال أو كاتبه ثم اطاع على عيب لانه صار  
حائسا بحبس بدله بخلاف ما اذا أعتقه بلا مال أو دبره أو استولد الامة ثم اطاع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع  
بالنقصان لان ذلك انهاء للملك كما مرّ تشرير ذلك لكن قديط الرجوع بدون ازالة عن ملكه الى غيره كما  
لو استملكه فكلامه مبنى على الغالب فافهم (قوله أو اقراره) مثاله ما فرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ  
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه يردّه بالعيب لبطلان اقراره بتكذيبه عزيمة عن الكافي (قوله كانه وهبه)  
قال في الكافي ولا نعتي به انه تملك لكن التملك يثبت مقتضى لا اقرار ضرورة فجعل كانه ملكه بعد الشراء  
ثم اقتربه اه عزيمة (قوله لغنمة) أى لشيء مغنوم من الكفار (قوله بحر) ونصه ثم اعلم أن الامام  
يصح بيعه للقنم ولو في دار الحرب كافي التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول  
على غير الامام وأمينه اه قلت لكن قيد في الذخيرة بيع الامام بقوله لمصلحة رآها فأقاد قيدا آخر وهو أنه  
لا يبيع لغير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(بل) ينصب له الامام خصما فترد  
على (منسوب الامام ولا يحافه)  
لان فائدة الحلف التكلول ولا يصح  
تكوله واقاراره (فاذا رد عليه)  
المعيب (بعد بثوته يباع وينفع  
الغن اليه ويرد القص والفضل  
الى محله) لان الغرم بالغرم دور  
(وجد) المشتري (بشره عيبا)  
وأراد الرد به فاصطحا على أن  
يدفع البائع الدراهم الى المشتري  
ولا يرد عليه جاز) ويجعل حطامن  
الغن (وعلى العكس) وهو أن  
يصلحها على أن يدفع المشتري  
الدراهم الى البائع ويرد عليه  
(لا) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة  
فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا  
فصلحه على مال ثمر أو ظهر  
أن لا عيب للبائع أن يرجع بما  
ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا

قنية (رضى الوكيل بالعيب لم  
الموكل إن كان المبيع مع العيب)

الذى به (يساوى الثمن) المسمى  
(والا) يساوه (لا) يلزم الموكل  
اه (فروع) لا يحل كتمان العيب  
في مبيع أو غن لان الغش حرام  
الا في مسألتين الاولى الاسير  
اذا اشترى شيئا ثم ودفع الثمن  
مغشوشا جاز أن كان حذر الاعباد

مطلب

في الصلح عن العيب

مطلب

في جمل ما يصدق به خيار العيب

المراد بالامين ما يبيع الامام لوافق الدليل المسمى لان الامام نفسه أمين بيت المال عزمية ويتر في الذخيرة  
وجه كونه لا ينصب خصما بأن يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالنظر للغاين فلو صار خصما خرج يبعه  
عن أن يكون قضاء لان القاضي لا يصلح خصما اه (قوله ولا يحلفه) اى لا يحلف منسوب الامام لو لم يكن  
عند المشتري يئنه قال في البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو أنكر واتاهو خصم لاثباته بالينة كلاب  
ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصوصة اذا أقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح لكنه  
يعزله به اه قلت لكن في الذخيرة فلو أقر منسوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضي عن الخصومة  
وينصب للمشتري خصما آخر اه ومقتضاه انه مثل الوكيل بالخصوصة تأمل (قوله ولا يصح تكوله واقاراره)  
المناسب أن يقول ولا يصح تكوله لانه اما بذل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله ويرد القص  
والفضل الى محله) أى أن قص الثمن الآخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان  
من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغرم) المراد به  
هنا أن الغرم وهو رد القص الى المشتري بسبب الغرم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى دراهم  
بالتكثير ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يحسنه الخبير الرملى قلت ويستثنى أيضا  
ما اذا لم يتر البائع بالعيب لما في جامع الفصولين شراء بمانة وقبضه فطعن بعيب قصاصا على أن يأخذه البائع  
ويرد مائة الا واحد اقال ان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والا لك الباقي وهو قول ابى  
يوسف اه (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه ربوا لصاحب البحر رسالة في الرشوة ذكر  
ط هنا حاصلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسنذكره هنا ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)  
أى لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال ولو قبض يذل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح  
وقيل هذا لو زال بلا علة لانه لا يرد اه (فروع) لو شرياه فوجد عيبا فصالح احدهما البائع  
من حصته فليس للاشتر أن يخاصم وهذا فرع مسألة أن رجلا لو شرياه فوجد عيبا ليس لاحدهما الرد بدون  
الاخر عنده وعندهما الكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أى الوكيل  
بالشراء (قوله يساوى الثمن المسمى) أى الذى اشتراه به كفى الخيانة عن المتنى بعد ما ذكر قول آخر وهو  
انه ان كان قبل قبض المبيع لزمن الموكل لو العيب يسيرا والا فيلزم الوكيل وان اليسير ما لا يفوت جنس المنفعة  
كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع المدين وفق العين فهو فاحش وذكر أن السرخصى قال ان  
ما لا يدخل تحت تقويم المتوهمين فاحش بأن لا يقومه أحد مع العيب بقبضة الصحيح وان ما في المتنى قريب من  
هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزمن الموكل وان بعده لزمن الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش  
والصحيح ما في المتنى سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوى ذلك  
الثمن لا يلزم الأمر اه قافهم (تنبيه) قال في البحر والى هنا ظهر أن خيار العيب يقطع بالعلم به وقت  
البيع أو وقت القبض والرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شئ أو الاقرار بأن لا عيب  
به اذا عينه كقوله ليس بأق فانه اقرارا بتقضاء الا باق بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قوله  
لان الغش حرام) ذكر في البحر أول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البان  
وان لم يمين قال بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه اه قال في النهر أى لا تأخذ بكونه  
يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من أكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة  
بل الظاهر في تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كفا في شرب  
المسكر (قوله الاولى الاسير اذا اشترى شيئا الخ) عبارة الاشهاد عن الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار  
الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسير قاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل  
هو منعوله لان نص عبارة الولوالجية هكذا راجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والسوقة  
أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى  
لكنه طريق تخليصهم فكيف استطاع تخليصهم له أن يفعل وعلى هذا اقالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل  
العوان اجزأه أن يعطيه الزئوف والسوقة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الامراء احرارا

فان كانوا عبيد الابسة شئ من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الخاتمة رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب  
 جاز له أن يعطيه الزبوف والغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء عبيدا  
 لا يسهل ذلك اه (قوله في الجبايات) جع جباية بالباء الموحدة قال في فسخ القدير الجبايات الموظفة  
 على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم يبرئ ونقل قبل  
 ما قد نهد أنفعا عن الرولاجية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما  
 وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكزولوباع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة  
 المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد بيعه لم يطل حق الشفيع في الشفعة ولو كان فسخا بطلت  
 الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن زوائد  
 المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحوال  
 البائع بالثمن) صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحوال غريما على المشتري  
 حوالة مقيدة بالثمن مات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤيته أو بخيار شرط أو بخيار عيب  
 قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحسانا لانها تعتبر متعلقة بمثل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون  
 متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا أحوال البائع لانه  
 اذا أحوال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة يبرئ قلت ولم يذكر أن المشتري  
 أحوال البائع على آخر حوالة مقيدة فظاهر انها مطلقة مع انه صرح في الجوهره من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل  
 بحال ولا تنقطع فيها المطلقة مع أن المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسان كما علمت  
 والقاسم بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المال الذي  
 كان لاحتمال وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ماعلى المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء  
 للجهول أي رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أمالو باعه منه ثانيا جاز ط ولا يرد عليه  
 ما سجد كرد المصنف في فصل التصرف في المبيع والثن من انه لو باع المنقول من بائعه قبل القبض لم يصح لان ذلك  
 فيما اذا كان العقد الاول باقيا بدليل ما ذكر في باب الافاقلة من انها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري  
 قبل قبضه (قوله وكان مقفولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد وزفر أفاده ط (قوله  
 لانه ضمان العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كإسما في الكفالة ان شاء الله تعالى وهنا لما ضمن عبوه  
 يحتمل أن المراد أنه يدأوبه منها ويحتمل أن ضمن له النقصان أو انه ضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان  
 الضمان فاسدا ط (قوله لانه ضمان العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسألة  
 المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنده قبل أن يردّه وقضى على البائع بنقصان  
 العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجحد من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في  
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رده المشتري يرجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله  
 لم يردّه) لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله  
 لتفرق الصفة عليه) أي هلاك بعض المبيع قبل قبضه باقعة سماوية وقد بينا عن جامع الفصولين انه يطرح  
 عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى  
 أعلم

\* (باب البيع الفاسد) \*

مطلب  
 في ضمان العيوب

\* (باب البيع الفاسد) \*

أخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب  
 الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني اذا كان فسادا بالشرط الفساد وفي التاموس فسد كنصر وقعد وكرم  
 فسادا وفسدا واذن صلح فهو فاسد وفسيد ولم يسمع انفسد اه ونقل في الفتح انه يقال للجم الذي لا يتنفع به لردود  
 ونحوه بطل واذا أثن وهو بحيث يتنفع به فسادا للجم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعا بأصله  
 لا بوصفه وهو ادسهم من مشروعية أصله كونه ما لا متقوم الا لجوازه وصحته لان فسادا يمنع صحته أو أطلقوا

المراد بالقاسد الممنوع مجازاً  
عرفاً فيم الباطل والمكروه  
وقد ذكر فيه بعض الصحيح  
وكل ما أورث خلافاً في ركن  
البيع فهو مبطل وما أورثه  
في غيره ففسد (بطل بيع  
ماليس بمال) والمال ما يميل  
إليه الطبع ويجري فيه البذل  
والمنع دور

مطلب

في أنواع البيع

مطلب  
البيع الموقوف من قسم الصحيح

المشروعية عليه نظراً إلى أنه لو خلا عن الوصف لكان مشروعاً وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطل  
وبطولا وبطلاً نابضاً الاوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع بواطل أو بأباطيل اه وفيه مناسبة  
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعاً لأبصره ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً  
ما نهى عنه لجوار كالباع عند أذان الجمعة وعزفه في النية بما كان مشروعاً بأبصره ووصفه لم يكن نهى عنه  
لجوار ويمكن ادخاله تحت القاسد أيضاً على إرادة الاعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة كما في البحر (قوله  
المراد بالقاسد الممنوع الخ) قد علمت أن القاسد مبين للباطل لأن ما كان مشروعاً بأبصره فقط بيان ما ليس  
بمشروع أصلاً وأيضاً حكم القاسد أنه يفد الملك بالقبض والباطل لا يفده أصلاً وتبين الحكمين دليل بما بينهما  
فاطلاق القاسد في قولهم باب البيع القاسد على ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقة فاما أن يكون لفظ القاسد  
مشتركين الاعم والاخص أو يجعل مجازاً عرفياً في الاعم لأنه خير من الاشتراك وتماه في الفتح ثم اعلم أن  
البيع جائز وقد مر بأقسامه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وقاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالجائز النافذ  
وبعقله غيره لا الحرام اذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن بيع مال الغير بلاذنه بدون تسليم ليس  
بمعصية على أنه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وقاسد والصحيح نوعان لازم  
وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهي عنه ثلاثة باطل وقاسد ومكروه تحريراً وقد مر وما لا نهى  
فيه ثلاثة أيضاً نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعاً بأبصره ووصفه ولم يتعلق به حق  
الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره  
في ثلاثة في خمسة عشر قلت بل أوصله في التمر إلى نصف وتلاين كما سيأتي في باب بيع الفضولي ثم قال في  
البحر والصحيح يشمل الثلاثة لأنه ما كان مشروعاً بأبصره ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصدق  
التعريف وحكمه عليه فإن حكمه فائدة الملك بلا توقف على القبض ولا يضر توقفه على الإجازة كوقوف ما فيه  
خيار على إسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كما حققناه أول  
اليوم وحررنا هنالك أيضاً أن بيع الهزل فاسد لا باطل وإن كان لا يفد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع  
بالتجار وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سيأتي (قوله في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول بأن كان من  
مجنون أو وصي لا يعقل وكان عليه أن يزيد أو في محله أعني المبيع فإن اختلف فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة  
أو دماً أو حرّاً أو خيراً كما في ط عن البدائع (قوله وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك  
بأن كان في الثمن بأن يكون خيراً مثلاً وبأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف مقتضى  
العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحله عن الخلل كما في ط عن البدائع وبه ظهر  
أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في تمييز القاسد من الباطل  
أن أحداهما وحين اذ لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو عن مبيع الميتة واندم والحر  
باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان ما لا دون البعض إن أمكن اعتباره ثمناً فالبيع فاسد فيبيع  
العبد بالتجر أو بالتجر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فيبيع التجار بالدرهم أو الدرهم بالتجر باطل اه  
قلت وهذا الضابط يرجع إلى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم  
(قوله بطل بيع ماليس بمال) أي ماليس بمال في سائر الأديان بقوله البيع به فإن ما يميل سواء كان  
مبيعاً أو عن ماله بمال أصلاً بخلاف فهو التجار فإن يبعه باطل إذا تعين كونه مبيعاً أما لو أمكن اعتباره ثمناً  
فبيعه فاسد كما علمت من الضابط المذكور اتفاقاً لأن البيع وإن كان مبناه على البدلين لكن الأصل فيه المبيع  
دون الثمن ولذا يفسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولأن الثمن غير مقصود بل هو وسيلة إلى المقصود وهو  
الانتفاع بالاعيان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذكور قبله لأن التعريف المذكور يدخل فيه التجار  
ففي مال وإن لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخبر وخبر أن المتقوم هو المال المباح  
الانتفاع به شرعاً وقد مرنا أول البيوع تعريف المال بما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة وأنه خرج  
بالادخار المنفعة فهي ملك لا مال لأن الملك ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص كما في التلويح فالأولى  
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل إليه الطبع الخ فإنه يخرج بالوجود المنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة

مطلب  
في تعريف المال

تلك بالاجارة لان ذلك تملك لا يبيع حقيقة وإذا قالوا ان الاجارة يبيع المنافع حكماى أن فيها حكم البيع وهو  
التمليك لاحقيقته فاعتمد هذا التحرير (قوله فخرج التراب) اى القليل مادام فى محله والافتد يعرض له  
بالنقل ما يصير به مالا معتبرا ومثله الماء وخرج أيضا نحو حبة من خنطة والعدرة الخاصة بخلاف المخلوطة  
بتراب وإذا جاز بيعها كسرقين كما يأتى وخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا آنفا (قوله والميتة) يفتح الميم وسكون  
الماء التى ماتت ختف انفها لا بسبب ويتشد يد الماء المكسورة التى لم تمت ختف انفها بل بسبب غير الذكاة  
كالخنفة والموقودة فوج اقدى ولم أر هذا الفرق فى القاموس ولا فى المصباح ولا غيرهما فراجعهم (قوله  
ولا فرق فى حق المسلم الخ) أما فى حق الذى فريدها الأول وأما الثانى فاختلفت عباراتهم فيه فى التجنيس  
جعله قسما من الصحيح لانهم يدينونه ولم يملك خلافا وجعله فى الابضاح قول أبى يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم  
فى الذخيرة بفساده وجعله فى البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبارة البحر وحاصله أن فيما لم يمت ختف أنفه  
بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكافر فى رواية الجواز وفى رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما فى  
حقنا فالكل سواء اهـ وذكر ط أن عدم الفرق فى حقنا فى الخنفة مثلا إذا قولت بدراهم حتى تعين كونها  
مبيعا أما إذا قولت بعين أمكن اعتبارها ثمناف كان فاسدا بالنظر الى العوض الاسترخا بالانظر اليها وهذا  
ما اقتضاه الضابط السابق اهـ (قوله التى ماتت ختف انفها) الختف الهلاك يقال مات ختف أنفه إذا مات  
بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فيتنفس حتى ينقضى ريقه ولهذا خص الأنف مصباح (قوله  
أوبختى) مثل كنف ويسكن تحقيقا مصباح (تنبيه) لم يذكر واحكم دودة القرحز أما إذا كانت حبة فينبغى  
جريان الخلاف الآتى فى دود القز ويرز ويضه وأما إذا كانت ميتة وهو الغالب فأنما على ما بلغنا فتحقق فى  
الكس او الخلل فتعفى ما مر بطلان بيعها بالدراهم لانها ميتة وقد ذكر سيدى عبد الغنى النابلسى فى رسالة  
أن بيعها باطل وأنه لا يضمن مثلهها لانها غير مال قلت وفيه انما من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف  
المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا فى الصباغ وغيره فينبغى جواز بيعها كبسج السرقة والعدرة المختلطة  
بالتراب كما يأتى مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتة طاهرة كالذباب والبعوض وان لم يميز  
اكلها وسيأتى أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للحاجة مع انهم الهوام وبيعها  
باطل وكذا بيع الحيات للتداوى وفى القنية وبيع غير السمك من دواب البحر لولده ثمن كالسقف ووروجاود الخنز  
ونحوها يجوز والا فلا وجعل الماء قبل يجوز حيا لا ميتا والحسن أطلق الجواز اهـ فتأمل ويأتى له مزيد بيان  
عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبسج به) أى بما ليس بمال (قوله والمعدوم كبسج حق التعلى)  
قال فى الفتح وإذا كان السفلى للرجل وعالوه لا تحرق سقطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو وعالوه لم يميز  
لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلى وحق التعلى ليس بمال لان المال عين يمكن احرارها وامساكها ولا هو  
حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف  
الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلا يباعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع  
قبل القبض اهـ والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه بيع لحق التعلى وهو  
ليس بمال ولذا عرفت الكثر بقوله وعالو سقط وعبر فى الدرر بحق التعلى لانه المراد من قول الكثر وعالو سقط كما  
علمت من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا افسر الشارح احدا منهما بالاخرى دفعا لما يتوهم من  
اختلاف المراد منهما ما فاتهم (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفلى فقال بعتك علوه هذا السفلى بكذا صح  
ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى والمشتري حق القرار حتى لو انهم دم العلو كان له أن يبنى عليه علوا آخر مثل  
الاول لان السفلى اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفلى سقفا للسفلى خاتمة (قوله لانه معدوم) يعنى عنه  
قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) اى من بيع المعدوم (قوله يبيع ما اصد غائب) اى ما يثبت  
فى باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز بيعه كما يأتى قريبا (قوله  
ونخل) بضم الفاء وبضمين قاموس (قوله كورد وباسمين) فانه يميز بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد)  
قبل هو التوت الاجر وقال ابو عبيد هو التوت وفى التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح  
(قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالياء فى مشايخنا بالهمزة قال القهستاني وأفتى العقيلي وغيره بجوازه

فخرج التراب ونحوه (كأنهم)  
المسقوق فجاز يبيع كبد وطحال  
(والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق  
فى حق المسلم بين التى ماتت ختف  
انفها او يخنق ونحوه (والحرز  
والبيع به) اى جله ثمناف باذخال  
الباء عليه لان ركن البيع مبادلة  
المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم  
كبسج حق التعلى) اى علو سقط  
لانه معدوم ومنه يبيع ما اصد غائب  
بجزر ونخل او بعضه معدوم كورد  
وباسمين وورق فرصاد وجوز  
مالا لتعامل الناس وبه أفتى  
بعض مشايخنا عملا بالاستحسان

مطلب  
في بيع المغيب في الأرض

مطلب  
في بيع أصل التمسنة

هذا إذا ثبت ولم به لم وجوده فإذا علم باذنه خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) مافي نه ورأى آباء من المني (والملاقيح) جمع ملوحة مافي البطن من الجنين (والتحاج) بكسر النون حبل الحبل أي ساج الساج لداية أو آدمي (وبيع أمة تينانه) ذكر الفمير لذكير الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والأصل أن الذكور والأنثى من بني آدم جنسان حكماني بطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لنوات الوصف (ومتروك) التسمية عمدا ولو من كافر بزانية

مطلب  
فيما إذا اجتمعت الإشارة مع التسمية

بشيء الموجود إذا كان أكثر من المعلوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدنا الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعاً (قوله هذا إذا ثبت الخ) الإشارة إلى قوله ما صد غائب وكان الأولى أن يقول هذا إذا ثبت أو ثبت ولم به لم وجوده فإنه لا يجوز بيعه فيه ما يكفي ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية إن كان المبيع في الأرض مما يكال أو يوزن بعد التلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئاً باذن البائع أو قلع البائع أن كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن إذا رأى المتلوع ورضي به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل إذا وجد الباقي كذلك وإن كان المتلوع شيئاً يسيراً لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال في البحر وإن كان يباع به ما التلع عدداً كالقفل فقلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه الكل لأنه من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد وإن قلعه بلاذن البائع لزمه الكل لأن يكون ذلك شيئاً يسيراً وإن أبى كل القلع تبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضي العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نبيه عليه وهو ما يكون أصله تحت الأرض وبقي سنين متعددة مثل القصفصة ترزع في أرض الوقت وتكون كالكر دار للمستأجر في زمانها فإذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الأرض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لأنه أعده للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية ثبت قبل الرؤية تأمل (قوله مافي ظهور الآباء من المني) موافق لما في الدرر والمنح وعبارة البحر المضامين جمع مضبونة مافي أصلا بل والملاقيح جمع ملقوح مافي بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقيح الخ) يجب أن يحمل مافي على ما سيكون والا كان جلا وسيأتي أن يبيع الحمل فاسداً لا باطل درر قلت وفي فساد كالمسياتي (قوله والتناج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر تحت الشاة على البناء للمفعول والمراد به هنا المشجوع وفسره الزيلعي "والرازي ومسكين بحبل الحبله وتبعهم المصنف نوح (قوله حبيل الحبله) بالفتحين فيما قال في المغرب مصدر حبيل المرأة حبلا في حبلي سمى به المحمول كما سمى بالجل وإنما أدخل عليه التاء للاشعار بمعنى الأنوثة لأن معناه النسي عن بيع ماسوف يحمله الجنين إن كان أنثى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله وبيع أمة الخ) علله في الدرر بأنه يبيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفاً على قوله حق التعليل أو قوله والتناج فكان الواجب إسقاط لفظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) أي أتى به مذكراً مع أن الامة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالإفْع عطفاً على قوله يبيع وبالجزء عطفاً على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما إذا باع كبشاً فإذا هو نجيحة حيث ينعقد البيع ويتخير بغير (قوله والأصل الخ) قال في الهداية والفرق بين على الأصل الذي ذكرناه في الشكاح لمجدرجه الله تعالى وهو أن الإشارة مع التسمية إذا اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار إليه وينتقد لوجوده ويتخير لقوات الوصف كمن اشترى عبداً على أنه خباز فإذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والأنثى من بني آدم جنسان للثقات في الأغراض وفي الحيوانات جنس واحد للثقات فيها اه قال في البحر والأصل المذكور متفق عليه هنا ويجري في سائر العقود من الشكاح والإجارة والمطلوع عن دم العمد والمطلوع والعق على مال وبه ظهر أن الذكر والأنثى في الآدمي جنسان في الذقة وإن اتحد جنساً في المنطق لأنه الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بمعنى داخل وفي الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منه فأحشا قال في الفتح ومن المختلفي الجنس ما إذا باع فصاعاً على أنه ياقوت فإذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليلعاً على أنه ياقوت أحر فظهر أصغر صح البيع ويخير (قوله ولو من كافر) نقله في البحر أيضاً عن البرازية وأقره قلت وبشيء أن يجري فيه اختلاف المائر فيما مات بسبب غير الذبح مما يدل به أهل الذمة بل هذا الأولى لأنه مما يدل به بعض المتهدين ويكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لأن حرمة الحقيقة بالنص أيضاً ولما اعتقدوا إحاطة لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عمداً مسلم يقول بحله كشاف في حكم بطلان بيعه لأنه ملتزم لحكامنا ومعتقد لبطلان ما خالف النص فنلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لأنهم ناهوا بتركهم وما يدنون فكون بيعه بينهم صحيحاً أو فاسداً لا باطلاً كما مر وبؤيده ما مر في شركة المقاضاة من عدم صحته بين مسلم وذمى لعدم التساوي في التصرف ونصح بين حنفي وشافعي وإن كان يتصرف في متروك التسمية وعلو له بأن ولاية الإلزام

قائمة ومعناه ما ذكرنا قدس (قوله وكذا ما ضم اليه) قال في النهر وتروك التسمية عدا كالذي مات حتف  
 انته حتى يسرى الفساد الى ما ضم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه يجتهد فيه كالمدر في عقد فيه البيع بالقضاء  
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليه فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكري  
 الانهار) في المصباح كرت الارض من باب قتل كرابا بالـ كسر قلبتها للعرث وفيه أيضا كرى النهر كرايا من  
 باب رى حفرة حفره جديدة (قوله ولوالجبة) قال فيها ولو كان (جل عمارة في أرض رجل فباعها  
 ان كان بناء أو أشجارا جاز يبعه اذا لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك جبال ولا بمعنى  
 مال لا يجوز اه بمعنى يطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع ما ليس بمال كما لا يخفى وبعد الجواز في الكراب  
 وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معللا بأنه ليس بمال مستقوم مخ وتقدمت المسألة أول البوع مع  
 الكلام على مشد المسكة ويبيع البراوات والجامكية والنزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله  
 فان يبيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما ضم اليهم كالمضموم الى  
 الحر وسياق أنه لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع انهم لم يملكوا به اتفاقا  
 وأجيب عنهم بما بدأه التخصيص وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المضموم لضعفه ومن الفساد  
 ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت  
 وما ذكره الشارح بصلح يانا للخصوصية وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلا بثبوت  
 حقيقة الحرية ويبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز  
 بيعهم من انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا في الجملة ثم  
 خرجوا منه لتعلق حقهم في القن بحصته من الثمن وتماه في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عبارته  
 البيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جازر الرضى في المكاتب والقضاء في الآخرين لاقام المالية اه (قوله  
 قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باستقاطه أما اذا باعه بغير رضاه فأجازه  
 لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تضمن فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لوبيع بغير رضاه  
 فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعلقه عاتمة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر  
 الباب فيما لوجه بين عبد ومدر ويبيعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام  
 المالية ولهذا ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدر بقضاء الثاني وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف اه فقوله موقوف يخالف اتقوله هنا باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح يخالف  
 للمذكور عن السراج والخاتمة وهذا يتأيد ما ذكره ابن الكمال وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضاه  
 في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفا في الابتداء على رضاه فلم يرض كن باطلا وهذا اتفق المخالفة  
 بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يتأتى في عبارة ابن الكمال فتأمل (قوله قلت الواجهة الخ) أي اذا قضى  
 بنفاذ بيع أم الولد فاض براه لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فأضاه نفذ الاول وان رده ارتدت وقد سنا تحقيق ذلك  
 في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) يحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده  
 (قوله ولده هؤلاء كههم) أي ولد أم الولد من غير سيدها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا اولد  
 المدر والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كههم أي في حكمهم وفسه ادخل الكاف على الضم وهو  
 قليل (قوله ويبيع مبعوض) أي معتق البعض كبيع الحر (قوله ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في  
 التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فغير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمعتوم وشرعي وهو باباحة  
 الانتفاع به وهو المراد ههنا منقيا اه أي هو المراد بالتقوم المنقني هنا (قوله كخمر) قيد بها لان بيع  
 ما سواها من الاشربة المحرمة جائز عنده خلافا لها كذا في البدائع نهر (قوله ومينة لم تحت حتف انفاها)  
 هذا في حق المسلم أما الذي ففي رواية يبيعها صحيج وفي أخرى فاسد كما قدمناه عن البحر وظاهره أن اختلاف  
 الرواية في المينة فقط أما الخمر فصحيح (قوله ونحوه) كالجرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة  
 الشرعية (قوله فانها) أي المينة المذكورة أما التي ماتت حتف انفاها فهي غير مال عند الكل فلذا بطل  
 بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) أي الحكم المذكور يطلان البيع بلا تفصيل (قوله أي بالدين)

وكذا ما ضم اليه لان حرمة  
 بالنص (ويبيع الكراب وكري  
 الانهار) لانه ليس بمال مستقوم  
 بخلاف بناء وشجر فيصح اذا لم  
 يشترط تركها ولوالجبة (وما في  
 حكمه) أي حكم ما ليس بمال  
 (كأم الولد والمكاتب والمدر  
 المطلق) فان يبيع هؤلاء باطل  
 أي بقاء فلم يملكوا بالقبض  
 لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم  
 ويبيع قن ضم اليهم درر وقول  
 ابن الكمال يبيع هؤلاء باطل  
 موقوف لضعفه في البحر بأن المرجح  
 اشتراط رضى المكاتب قبل البيع  
 وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد  
 وصحح في الفتح نفاذه قلت الواجهة  
 توفقه على قضاء آخر امضاء اوردا  
 عني ونهر فليكن التوفيق  
 وفي السراج ولده هؤلاء كههم ويبيع  
 مبعوض كخر (و) بطل (يبيع مال  
 غير مستقوم) أي غير مباح الانتفاع  
 به ابن كمال فليحفظ (كخمر  
 وخنزير ومينة لم تحت حتف انفاها)  
 بل بالفتي ونحوه فانها مال عند  
 الذي كخمر وخنزير وهذا ان  
 يبعث (بالتين) أي بالدين



كدر اعم ودناير وسكيل وموزون  
بطل في الكل وان بيعت بعين  
كعرض بطل في الخمر وفسد  
في العرض فيملكه بالتبضع بقتنه  
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم  
الى حر) وذكبة ذمت الى مئة  
مات حنق انقها قيد به لتكون  
كل حر (وان سعى ثمن كل) اي فصل  
الثنى خلافا لما وسبى الخلاف  
ان الصفة لا تعدد بمجرد تفصيل  
الثنى بل لابد من تكرار لفظ العقد  
عند خلافا لهما وظاهر الهية  
يفيد انه فاسد (بخلاف بيع قن  
ضم الى مدبر) او نحوه فانه يصح  
(او قن غيره ومالك ضم الى وقف)  
غير المسجد العاشر فانه كل حر  
بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب  
فكمدر أشباه من قاعدة اذا  
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما  
به) في الاصح خلافا لما أفتى به الملا  
أبو السعود

مطل  
حيث اذا اشترى أحد الشريكين  
جميع الدار المشتركة من شريكه

مطل  
في بطلان بيع الوقف وصحة بيع  
المد المضخوم اليه

اي ما يصح أن يشتد دينا في الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به  
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محلا لتلك فبطل فيه فكذا في الثمن بخلاف  
ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجه مقصود بالتلك ولكن فسدت التسمية فوجب قيته دون الخمر المسمى  
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزيادة سايحاني قال في البحر والحاصل أن يبيع  
الخمر باطل مطلقا وانما الكلام فيما اذا كان دينا كان باطلا أيضا وان عرضا كان فاسدا ثم قال وقيدنا بالمسلم  
لان اهل الذمة لا يتنعون من بيعه الا اعتقادهم الحلال والتحول وقد أسرنا بتركهم وما يدعون كذا في البدائع اه  
ملخصا وظاهر الحكم بحصة بيعه فيما بينهم ولو بيعت بالثنى وبشمله فروغ ذكرها بعده (قوله بقتنه) لم يذكر  
ابن كمال التنية وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعضا كعتق البعض كما مر في باب عتق البعض  
(قوله لتكون كل حر) اي فلا تكون مالا أصلا أما لو مات بجنق أو نحوه فبني مال غير متقوم كما مر آنفا فبني  
أن يبيع المبيع فيما ضم اليها كببيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز  
في القن والذكية بحصة ما من الثمن لان الصفة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احداهما الى الاخرى  
(قوله وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد) أي ما ضم الى الحر والميتة وهو القن والذكية وعزاه الله تعالى للمعيط  
والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيره من التصريح بالبطلان  
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب وآم ولد كما في الفتح اي فيصح في القن بحصته لان المدبر  
محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصة في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك  
تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالحصة بقاء أنه ما اخرج المدبر صار القن  
مبيعا بحصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى  
الخرق فان فيه البيع بالحصة ابتداء لان الخرق لم يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن يبيع المدبر ونحوه  
باطل لعدم دخوله في العقد وهو انما يدخل لتحجج العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كمال المشتري  
لا يدخل في حكم عقده بانفراد وانما يثبت حكمه الدخول فيما ضم اليه اه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه  
وباعه مال صفة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلا في  
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيرا وهو أن احد الشريكين في دار ونحوها يشتري من شريكه جميع الدار  
يثمن معلوم فانه يصح على الاصح بحصة شريكه من الثمن وهي حادثة الفتوى فلتحفظ وأصرح من ذلك ما سألني  
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على  
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العامر (قوله بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب) يجوز الخراب على أنه  
بدل من الغامر وكان الاولى أن يقول وغيره اي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كل حر ليس  
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه بل هو اربيعه اذا خرب في أحد القولين فصار محتمدا فيه كالمدر فيصح بيع  
ما ضم اليه ومثل سائر الاوقاف ولو عامرة فانه يجوز بيعها عند الحنابلة المشتري بثمنها ما هو خير منها كما في المراج  
(قوله فكمدر) أي فهو باطل أيضا قال في الشرنبلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف وأحسن  
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك وبطلان  
جعله فاسدا وأفتى به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بجملة رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام الحكام  
متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان قتواه اه والغالب المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي  
والعلامة احمد بن يونس الشافعي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال  
في النهر تكميل قد علمت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في الملك وقيد بعض موالى الروم هو مولانا  
ابو السعود جامع أشعث العلوم نعيمه الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فاقضى بفساد البيع في هذه  
الصورة وواقته بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الأمانة قال في شرحه هناك وعليه ما صرح  
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاء سمح دعوى الملك فيه وليس هو كل حر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد  
البيع في الملك وهكذا في الظهيرة وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد  
القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه ما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول

فيصح بحصته في الفئ وعنده  
والملك لانها مال في الجملة ولو  
باع قرية ولم يستثن المساجد  
والمقابر لم يصح عيني (كباطل  
بيع صبي لا يعقل ومجنون)  
شياً وبول (ورجيع ادعى لم  
يغلب عليه التراب) فلو غفلوا  
به جاز كسرقين وبعر واكتفى  
في البحر بمجرد خططه بتراب  
(وشعر الانسان) لكرامة  
الادى ولو كافرا ذكره  
المصنف وغيره في بحث شعر  
الخنزير (وبيع مائس في ملكه)  
لبطلان بيع المعدوم وماله  
خطر العدم (لا بطريق السلم)  
فانه صحيح لانه عليه الصلاة  
والسلام نبى عن بيع مائس  
عند الانسان ورخص في  
السلم (و) بطل (بيع صرح  
ينفي الثمن فيه) لانعدام الركن  
وهو المال (و) البيع الباطل  
(حكمه عدم ملك المشتري  
ايه) اذا قبضه (فلا ضمان  
لوهلك) البيع (عنده) لانه  
امانة وصح في القنية ضمانه  
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع  
الحربى اباه او ابنه قيل باطل  
وقيل فاسد وفي وصاياها بيع  
الوصى مال اليتيم بغبن فاحش  
باطل وقيل فاسد ورخص

مطلبه  
الادى مكترم شرعا ولو كافرا

ابى يوسف اوبورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والله المرجع والمآب اه  
والحاصل ان ههنا مسألتين \* الاولى ان يبيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لمن أفتى بفساده لكن المسجد  
العامة كالمز وغيره كالمذبح \* المسألة الثانية انه اذا كان كالمذبح يكون بيع ما ذم اليه صحيحا ولو كان الوقف  
محميا وما لم يزمه خلافا لما أفتى به الملقى ابو السعود (قوله فيصح) تفريع على قول المصنف فيصح الخ  
على وجه الترتيب (قوله لانها) اى المذبح ووقف الغير والوقف (قوله لم يصح) لما مر من ان المسجد العامة  
كالمز فيبطل بيع ما ذم اليه السكن نقل في البحر عن المحيط أن الاسخ العجدة في الملك لان ما فهم من المساجد  
والمقابر مستثنى عادة اه اى فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)  
قيده لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعه بيبعه وشراؤه موقوف على اجازة وليه ان كان لنفسه وناظرا  
بلا عهد عليه ان كان غيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن  
فاحش والام يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما أتى فلا يصح منه بالاولى (قوله شياً) قدره للاشارة  
الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اى يبيعه ط (قوله كسرقين  
وبعر) في التماسوس السرجين والسرقين بكسر هـ ما معتربا سركين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قال ط  
والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبعير والاتضاع به  
والوقود به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينعه بيع النخل ودود القز الاتباع  
ولا بيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به  
لحديث عن الله الواصلة والمستوصلة وانما يرخص فيما يتخذ من الورق فيزيدي في قرون النساء وذواتهن هداية  
(فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به ما يحافى  
عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادى مكترم شرعا وان كان كافرا فايراد العقْد  
عليه وابتذاله به والحاقة بالجمادات اذلال له اه اى وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصرح في فتح القدير ببطلانه  
ط قلت وفيه انه يجوز استرقاق الحربى وبيعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الا أن يجاب بأن المراد تكريم  
صورته وخلقته ولذا لم يجوز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محل النفس  
الحية وانه فلذا لا يملك بيع ابن أمية في ظاهر الرواية كما سأتى فليست أمثلة (قوله وبيع مائس في ملكه) فيه أنه  
يشمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونه سماع أن الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع  
ما سلكه قبل ملكه ثم رأته كذلك في الفتح في أول فصل بيع الفضولى وذكر أن سبب النهى في الحديث ذلك  
(قوله لبطلان بيع المعدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه  
وأن يكون ملك المبيع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم من (قوله وماله خطر العدم) كالحمل  
واللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع تاج التساج فهو من امثلة المعدوم فاتهم (قوله  
لا بطريق السلم) فالوطريق السلم جاز وكذا الوباغ ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قد مداه أول البوع (قوله لانعدام  
الركن وهو المال) اى من أحد الجانبين فلم يكن يعاوق بل ينعقد لان ثمنه لم يصح لانه نفي العقد فصاركه سكت  
عن ذكر الثمن وفيه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما أتى قريبا فأفاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان  
العقد اذا بطل بقى مجزؤا التبع باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي دزر (قوله وصح في القنية  
ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضموه وبالله يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول  
اذهب هذا فان رضيت به اشتريته بما ذكر ما اذالم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه القنية أبو الليث  
قيل وعليه الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذى يظهر من شروح الهداية عود الضمين في عليه  
وعليه الى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا أن القول الثاني في مسائلنا مرجح  
على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضموه بالمثل او بالقيمة لانه لا يكون  
أدى حال من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به  
الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وتمامه فيه (قوله بغبن فاحش) المشهور وفي نفسه انه  
ملا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ورجح) رجه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

المشروط استبداله او الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بعين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه لما لا نه اذا املا  
 بالتبض وجبت قيمته فلا تضر على القيمة والوقف اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بان كان  
 المشتري مقلدا او ماطلا تأمل (قوله يبيع المضطر وشراؤه فاسد) هو أن يضطر الرجل الى طعام او شراب  
 او لباس أو غيرها ولا يبيعها البائع الا بأكثر من ثمنه بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه لقب  
 ونشر غير مرتب لأن قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال لبيع المضطر أي بأن اضطر الى بيع شيء  
 من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون عن المثل بعين فاحش ومثاله ما لو أئزمه القاضي ببيع ماله لا يفاء دينه  
 أو أئزمه الذي يبيع مخف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيذكر المصنف في الاكراه لو صادره السلطان ولم يعين  
 ببيع ماله فباع صح قال الشارح حنا والجليلة أن يقول من أين اعطى فاذا قال الظالم ببيع كذا اقتصد صار مكرها فيه  
 اه فأذا أنه عجزت المصادرة لا يكون مكرها بل يبيع بعه الا اذا أمره بالبيع مع أنه بدون أمر مضطر الى البيع  
 حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بعين فاحش عن عن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن  
 تقيد حابا بأنه انما يبيع لرباع عن المثل أو عن يسير توفيقا بين العبارتين قتأمل (قوله وفسد الخ) شروع في  
 البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ما سكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي  
 المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقيته فيفسد ولا يطل درر اي يخلاف ما اذا صرح بنفي  
 الثمن كما قدم قريبا (قوله وعكسه) اي يبيع انخر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينعقد في العرض  
 اي لانه أمكن اعتبار انخر غناهي مال في الجلة بخلاف بيع العرض بدم او مينة (قوله كما مر) اي في قوله وان  
 يبيع بعين كعرض بطل في انخر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته وهذا في حق المسلم كما قدمناه (قوله ملك  
 المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لأم الولد وأخويه لا يملكهم بالقبض ابطان يبيعهم بقاء كما مر (قوله  
 لما مر أنهم مال في الجلة) اي فيدخلون في العقد ولا يطل العقد فيما نهم الى واحد منهم ويبيع معهم ولو كانوا  
 كالحزب لطل كافي الدرر (قوله وفسد يبيع سمك لم يصد لوبالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد يبيع السمك وأنه  
 يملك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي أن يكون  
 يبيع باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لانه يبيع من وجه وان دخلت عليه الباء ويكون السمك ثمننا  
 فيصير كانه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأثم الولد بل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السمك  
 ليس بمال فيكون كبيع العرض بمينة أو دم لكن جعله كأم الولد أظهر لانه مال في الجلة فانه لو صاده بعده ملكه  
 نعم هذا يظهر لوباع سمكة بعينها قبل صيدها أو ما لو كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت عن العرض  
 حتى يقال انها ملك بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة مطلقة بعرض ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين  
 كبيع مينة بعرض أو عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال  
 في الجلة ومنه ما لو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدراهم بطل البيع لتعين كونه امسية وهي غير  
 مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المثل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشريعة) حيث قال السمك  
 الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدراهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال  
 غير متقوم لان التقويم بالارحاز والارحاز متنف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه  
 يتفاوت في الماء وخارجه شربلا لية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ  
 يدونها صح يعني أنه لو صيد قاتل في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستدخله  
 يكون باطلا لعدم الملك بقريته قوله فلو سده ملكه فافهم (قوله فلو سده ملكه) اي فيصبح بيعه ان أمكن اخذه  
 بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كافي الفتح أنه اذا دخل السمك في حظيرة فاما أن يعتد بها  
 لذلك او لا في الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مملوك مقدور التسليم  
 والام يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يستدخله اذا دخل  
 فحينئذ يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه ولا فلا وان لم يعتد بها لذلك لكنه أخذه وأرسله فيها ملكه فان  
 أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مقدور التسليم او بجملة لم يجوز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه  
 (قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في التبراع لم أن في مصر بركة صغيرة كبركة الفهادة تجتمع فيها الاسماك

مطلب  
 بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب  
 في البيع الناسد

وفي التفريق المضطر وشراؤه  
 فاسد (وفسد) يبيع (ما سكت)  
 اي وقع السكوت (فيه عن  
 الثمن) كبسب بقيته (و) فسد  
 (بيع عرض) هو المتاع  
 القبيح ابن كمال (بخمر  
 وعكسه) فينعقد في العرض  
 لا انخر كما مر (و) فسد  
 (يبيع) اي العرض (بأثم  
 الولد والمكاتب والمدر حتى  
 لو تقاضى مالك المشتري)  
 للعرض (العرض) لما مر أنهم  
 مال في الجلة (و) فسد (بيع  
 سمك لم يصد) لوبالعرض  
 والا فباطل لعدم الملك صدر  
 الشريعة (او صيد ثم التي في  
 مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)  
 للعجز عن التسليم (وان أخذ  
 يدونها صح) وله خيار الرؤية  
 (الا اذا دخل بنفسه ولم يستد  
 مدخله) فلو سده ملكه ولم تجز  
 اجارة بركة ليعصا منها السمك  
 بحر

مطلب  
 في حكم ايجار العيلة بلا صلياد

هل يجوز اجارتها لصيد السمك من انقل في البحر عن الابضاح عدم جوازها ونقل اولاعن أبي يوسف في كتاب  
الخراج عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها  
فكتب الى أن افعلوا ما في الابضاح بالقواعد الذهبية أليق اه ونقل في البحر ابضاح عن أبي يوسف عن أبي  
حنيفة عن حماد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز بأله عن بيع صيد الآجام فكتب  
اليه عمر أنه لا بأس به وصحاه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان  
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقت وقال الخياط الرملي اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا  
سواء كان في بحر أو نهر أو أجمه وهو باطل لا قدم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقت وما تقدم  
عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومرجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي  
الاصطيد وما حدث به ابو حنيفة عن حماد مشكل فانه بيع السمك قبل الصيد ويوجب بأنه في آجام هيئت لذلك  
وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحرير فان المسألة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه  
لكن قوله غير بعيد الخ فيه نظرا لان الاجارة واقعة على استعمال العين وسأني التصريح بأنه لا يصح اجارة  
المراعى وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله وبيع طير) جمع  
طائر وقد يقع على الواحد والجمع ظيور وأطيوار بجرع عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار  
الى أنه يملك له ولكن على الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلمه بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخنا  
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فمثل ما اذا كان الطير مبيعا او تمنا بجر (قوله  
أما قبل صيده فباطل أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح) ذكره في  
الهداية وانما خاتمة وكذا في الذخيرة عن المتقي بجر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع وتجزير كونها لا تعود  
أو عروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كيجوز ذلك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا  
هذا اذا فرض وقوع عدم الاعتماد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرنبلالية  
أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظر لان من شروط  
صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لا يجوز بيع الآبق اه قال ح أقول فرق ما بين الحمام والآبق  
فان العادة لم تنص بعوده غالبا بخلاف الحمام وما ادعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة  
حقيقة فهو ممنوع واللاشترط حضور المبيع بمجلس العقد وأحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد  
هذا فاشتمن فيه كذلك حكم العادة بعوده اه قلت وهو وجهه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه  
يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا الظاهر عوده ولو أبق بعد البيع قبل القبض خير  
المشتري في فسخ العقد كافي البحر وخنا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه  
مادام محتمل الحياة يحتمل عوده (تنبيه) في الذخيرة باع برج حمام فان ليلا جاز ولو نهارا فلا لان بعضه يكون  
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتياط اه والظاهر انه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغرر بعضهم  
فقال

يا اماما في نقه نعمان اشبهى \* حائر السبق مفرد الايجارى

أى بيت يجوز بيعه ابا \* ه بلسل ولا يجوز نهارا

(قوله وبيع الحمل) بسكون الميم (قوله وجرم في البحر بطلانه) لئله صلى الله عليه وسلم عن المضامين  
والملاقيع وجبل الحبلة ولما فيه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في البعقوية التعليق بالغرر  
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء  
أو وصفه المذكور مع قصر بيعهم بجوارزه اه قالت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسلم الاطلاع عليه بخلاف الحمل  
فتدبر وفي البحر عن السراج فلو باع الحمل وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله لفساده بالشرط) لان  
ما لا يصح افراذه بالعقد لا يصح استثنائه منه والحمل لا يجوز افراذه بالبيع فكذا استثنائه لانه بمنزلة الاطراف  
فصار شرطا فاسد اوقه منفعة للبائع فيقصد البيع ثم استثناء الحمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه  
يفسد العقد والاستثناء كالمبيع والاجارة والرهن لانها تبطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء)

لا يرجع) بعد ارساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلا

لعدم الملك (وان) كان (يطير

ويرجع) كالحمام (صح)

وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع

(الحمل) اى الجنين وجرم في

البحر بطلانه كالساج (وأما

الاحتمال) لفساده بالشرط

مطل

استثناء الحمل في العقود على

ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصدقة والسكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية كالأودي  
بجارية الاحلها وكذا الواصي يحملها لا تخرج لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الحبل فكذا  
الوصية بخلاف الخدمة زيلعي ملخصا اي لو أوصى له بأمة لا خدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري  
فيها والقله كالخدمة بجر (قوله بخلاف هبة ووصية) اي حيث يصح العقد فيه ما لك الاستثناء باطل في  
الهبة جائز في الوصية كما علمت فافهم (قوله وجزم البرجندى بطلان البيع) قال صدر الشريعة ذكره في فساد  
علمين احدهما أنه لا يعلم أنه لن اودم اوريح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون  
مالا والاخرى أن اللبن يوجد شيئا فشيئا فيختلط ملك المشتري بملك البائع اه اي وهذه تقتضي الفساد  
ط قلت مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضي البطلان يدل على عدم المشروعية  
اصلا فلذا جزم بطلانه فتأمل (قوله لا لغرر) لانه لا يعلم وجوده وينبغي أن يكون باطلا للعلل المذكورة  
فهو مثل اللبن رملي قلت ويؤيده ما في التجنيس رجل اشترى لؤلؤة في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله  
الخيار اذا اراد وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزيلعي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والحبوب  
في غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجرئها ببعض أيضا اه قال في النهر وينبغي أن يكون  
من ذلك الجوز الهندي (قوله ووصف على ظهر غنم) للنهي عنه ولانه قبل الجزايس بمال متقوم في نفسه  
لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر أطرافه ولانه يزيد من أسفل فيختلط بالمبيع بغيره كما قلنا في اللبن  
زيلعي (قوله وجوزته الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية (قوله لم ينقلب صحيفا) مقتضاه أنه وقع  
باطلا والاصح بزوال المفسد كما يستضع في بيع الآبق وهو أيضا مقتضى التعليل بأنه ليس بمال متقوم فكان  
على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلق) بخلاف اتصال الجذع والشوب فانه  
يصنع العباد ابن ملك (قوله ما مر أنه معدوم عرفا) اي مر في فصل ما يدخل في البيع تبعاعند قوله  
كبيع بر في سنبله ويناد هناك بأنه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمره ولا حب في قطنه ويقال  
هذه حنطة في سنبلها وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز (قوله وانما صحبحوا الخ)  
جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كافي الكراث وقوائم الخلاف بالاكسر  
وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اي مع أنها تزيد والجواب كافي الزيلعي أنه اجيز في الكراث والقوائم  
للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وأيضاً بالقوائم تزيد من اعلاها اي فلا يحصل اختلاط  
المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخطاب كما أفاده الزيلعي وفي البحر من فصل فيما يدخل في البيع  
تبعاعن الطهيرية اشترى رطبة من البقول او قنأ أو شيئا يفسد بسرعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع  
قوائم الخلاف يجوز وان كان يغمر لان قنأ من الاعلى بخلاف الرطبات الكراث للتعامل ومالا تعامل فيه  
لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل عليه لقوله الا الكراث فقط والا فكون قوائم الخلاف تنوم من الاعلى بخلاف  
الرطبات يفيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر في البحر حنا عن الفضلي تصحيح عدم الجواز في قوائم  
الخلاف لانه وان كان يغمر من أعلاه فوضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع  
لكن في الفتح أن منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من أجاز للتعامل وفي الصغرى القياس  
في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكراث يجوز وان كان يغمر من اسفله للتعامل أيضا به يحصل  
الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع في القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اي قوائم  
شجره اي اغصانه (قوله وفي القنية باع اوراق نوت) اي مع اغصانها قال في القنية اشترى اوراق النوت  
ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولترك الاغصان له أن يقطعها في السنة الثانية ولرباع اوراق نوت  
لم يقطع قبل بسنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه بسنة يعلم موضع قطعها عرفا اه (قوله وجذع) هو  
القطعة من النخل أو غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر ولو لم يكن معينا لا يجوز  
أيضا لما ذكرنا لجهالة أيضا هداية فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله أما غير  
المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيفا) قال في النهر وذكر الزاهد  
عن شرح الطحاوي أنه في غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيفا وجزم به في ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه في

بخلاف هبة ووصية (ولبن في  
ضرع) وجزم البرجندى  
بطلانه (ولؤلؤ في صدف)  
للغرر (وصوف على ظهر غنم)  
وجوزته الثاني ومالك وفي  
السراج لوسلم الصوف واللبن  
بعد العقد لم ينقلب صحيفا  
وكذا كل ما اتصاه خلق  
كجلد حيوان ونوى تمر وبزر  
بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا  
وانما صحبحوا بيع الكراث وشجر  
الصفصاف وأوراق النوت  
بأغصانها للتعامل وفي القنية  
باع اوراق نوت لم تقطع قبله  
بسنة جائز وبسنتين لا لانه يشبهه  
موضع قطعه عرفا (وجذع)  
معين (في سقف) أما غير المعين  
فلا ينقلب صحيفا ابن كمال

(وذراع من ثوب يضربه التبعض)  
فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري  
عاد صحيحا ولو لم يضربه القطع  
كـ كراس جاز لا تنفاه المانع  
(وضربة القناص) بتفاف ونون  
الصائد (والغائص) بغين معجمة  
القواص والبيع فيها باطل للغرر  
بحر ونهر والكيل وابن الكيل  
قال المصنف وقد نظمه مثلا خسرو  
في سلك الفاسد قبعته في المختبر  
ويجب أن يراد به الباطل لأنه مما  
ليس في ملكه كـ امتر (والمزانية)  
هي بيع الرطب على التخل بقر  
مقطوع مثل كيلة تقديرا شروح  
مجمع ومثله الغن بالزيب عناية  
للتهي ولشبهة الربا قال المصنف  
فلو لم يكن رطبيا جاز لا اختلاف  
الجنس (والملاصة) للسلعة  
(والمناذرة) أي بندها للمشتري  
(والقاء البحر) عليها وهي من بيع  
الجاهلية فنهى عنها كلها عني  
لوجود القمار فكانت فاسدة  
ان سبق ذكر الثمن بحر (و) بيع  
(ثوب من ثوبين) أو عبد من  
عبدين لجهالة المبيع فلوقبضهما  
وخلكاهما ضمن نصف قيمته كل اذ  
الفساد معتبرا بالصحيح ولو مرتين  
فقيمة الاول لتعذر رده والقول  
للثامن

غير المعين معلى بالزوم الضرر والجهالة فإذا تحدد البائع الضرر وسله زال الفساد وارتفعت الجهالة أيضا ومن  
ثم حزم في الفسخ بأنه يعود صحيحا اهـ قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهدى عن شرح مختصر الخياوى  
عكس ما نقله عنه في الضرر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ايضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيحا وعزاه الى  
الزاهدى في شرح التدورى (قوله يضربه التبعض) كالثوب المني بالبس زيلعي وأشار المصنف الى عدم  
جواز بيع حلية من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليحه الا بقطع جميعه وكذا بيع فص خاتم مركب  
فيه وكذا نصيبه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه  
من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قد ساء أول  
كتاب الشبهة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بحر (قوله لا تنفاه المانع) علة للمسألتين (قوله  
وضربة القناص) من قنص قنصا على حد ضرب صاد كافي الصحاح بأن يقول بعثك ما يخرج من القاء هذه  
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغائص) بأن يقول أغوص غوصا أخرجه من الآلى فهو لك بكذا  
كافي نهذيب الازهرى ومقتضاه المبينة بين القناص بالقاف والغائص بالغين وفسر الزيلعي ضربة القناص  
بالقاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في الضرر وهذا هو محل القناص  
بالقاف للغائص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القناص صياد البر والغائص صياد البحر والحق أن  
الصائد بالآلة وهو القناص بالقاف أعم من كونه في البحر أو البر بخلاف الغائص اهـ وحاصله أن القناص  
بالقاف من بطراد الصيد البر أو بحر أو أما الغائص بالغين فهو من يغوص لاستخراج الآلى مثلا (قوله كـ امتر)  
أى في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزن وهو الدفع لأنها تؤدى الى النزاع  
والمداغة كافي البحر عن القائق (قوله مثل كيلة تقديرا) أى بأن يقدر الرطب الذى على التخل بقدر ارمائة  
صاع مثلا بطريق الظن والجزر فيبيعه بقدره من القر (قوله ومثله الغن) أى على الكرم (قوله ولشبهة  
الربا) لأنه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أى  
ما يبيع بالقر المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها يبيع الثمر بالقر أى بالثلثة في الاول والثلاثة  
في الثانى خلاف التحقيق والاولى أن يقال يبيع الرطب بقر الخ لان الثمر بالثلثة محل الشجر رطباً أو غيره وإذا  
لم يكن رطبيا جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الارض كالقر لم يميز بينه وبينه عند العلماء إلا بأخفيفه  
لمساواة في باب الربا اهـ (قوله قنص عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاصة والمناذرة زاد مسلم أما الملاصة فأن يلبس كل منهما ثوب  
صاحبه بغير تأمل ليلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب  
مطويًا من غير تفتان على أنه إذا لمس فقد باع منه وفساده لتعلق التملك على أنه متى لمسه وجب البيع وسقط  
خيار المجلس والمناذرة أن يند كل واحد منهما مأثوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على  
جعل التبذيع وهذه كانت يوعا يتعارفون في الجاهلية وكذا القاء الحجر أن يلقى حصاة وثمة أثواب فأى ثوب  
وقع عليه كان المبيع بلا تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراؤهما على الثمن ولا فرق بين كون  
المبيع معيناً وغير معين ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى اذا وقع جبرى على  
ثوب فقد تبعه منك أو بعته بكذا أو اذا بذته أو لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهى عن القاء الحجر  
ألحق بالآتين دلالة (قوله لوجود القمار) أى بسبب تعلق التملك بأحد هذه الافعال اهـ ح (قوله  
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا بد في هذه البوع أن يسبق الكلام منها على الثمن اهـ أى لتكون علة  
الفساد ما ذكره الا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكت عنه لما مر أن البيع مع ثنى الثمن باطل ومع السكوت عنه  
فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقيمى اذ يبيع المبيع في المثل جاز كقفيز من صبرة (قوله ضمن نصف  
قيمة كل) لان احدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس احدهما بأولى من  
الآخر فساعت الامانة والثمن يحرر (قوله اذا الفاسد معتبرا بالصحيح) أى ملحق به فانه لو كان البيع صحيحا  
بأن يقبض ثوبين على انه بالخيار في احدهما صح فاذا اهلكا ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن  
في البيع الصحيح كافي البحر (قوله لتعذر رده) أى ردها ذلك أو لا فتعين مضمونا بحر (قوله والقول

للفاسد (أي في تعيين الهالك وذلك بأن اختلف الثوبان أو العبدان وادعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة  
وعكس الآخر ولو رخصنا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قد منّا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا)  
أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلا (قوله اذ لم يشترط خيار التعيين) أي في بادون الأربعة وقول البحر فيما  
دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذ أيها شاء) ينصب أخذ مصدر على أنه مفعول به بشرط بأن  
قال بعثك واحدا منهما على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فإنه يجوز استحسانا وتقدم ذكر المسألة بفروعها  
في خيار الشرط فتح (قوله لما مر) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرامى) في المصباح الرمي  
بالسكر والمرعى بمعنى واحد وهو ما ترجمه الدواب والجمع المرامى بحر (قوله أي الكلاء) فسرهما  
بالكلاء دفعاً لوهوم أن يراد مكان الرعى فإنه جائز فتح أي إذا كان مملوكاً كما لا يخفى والكلاء تجل العشب  
رطبه ويابس قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع ما ترجمه المواشي رطباً كان أو يابساً بخلاف  
الإنشجار لأن الكلاء مالا ساقله والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبت في أرضه لكونها مملوكة  
والكلاء كالكلاء اه (قوله أما بطلانها) هذا مختالف لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد  
نراد أن يبيعها فاسد به صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح متلاخسرو بفساد هذا البيع وصرح  
في شرح الوقاية بطلانه وعلاه بعدم الإحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرامه مع بيان القول  
الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد معطلا بعدم الملك حله على أن المراد به البطلان لأن بيع المالك  
باطل كإعماله مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت (قوله فلعدم الملك) لا شترالك الناس فيه اشتراك  
إباحة لأملاك ولأنه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لأنه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في  
ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وعنه حرام  
أي عن كل واحد منها وأخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات  
نوح افندي ومعنى الشركة في النار الاصطلاح بها وتجهيف الثياب لا أخذ النجر إلا بأذن صاحبه وفي الماء  
الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والانهار المملوكة وفي الكلاء الاحتشاش ولو في أرض  
مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله ولغيره أن يقول إن لي في أرضك حقاً فإما أن توصلي اليه  
أو تحمله أو تستقي وتدفعه لي وصار كثوب رجل وقع في دار رجل إمام أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه  
وأما أن يخرج به فتح ملخصاً (قوله وأما بطلان إجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان إجارتها  
مخالف لسوق كلام المصنف أيضاً وقال في فتح القدير وهل الإجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة  
حتى يملك الأجير الإجرة بالقبض وينفذ عقته فيه اه قال في النهر فيحتاج إلى الفرق بين البيع والإجارة اه  
(قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلاء (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القدير لأن الشركة  
ثابتة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بجيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في القبح  
وعليه فقلنا أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء بتكلفه الحفر والطي لتحصيل الماء كإيالك الكلاء بتكلفه  
سوق الماء إلى الأرض لينبت فله منع المستقي وإن لم يكن في أرض مملوكة له اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما  
بأن سقي الكلاء كان سبباً في إنباته فنبت بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرمي  
أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله واتفاح حيوان عن الولوالجية  
فراجع وهذا مادام في البئر أما إذا أخرجه منها لا احتيال كما في السواني فلا شك في ملكه له لحيازته له  
في الكيزان ثم صبه في البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر الفرق بين ما في البئر وما في الحباب والصهاريج الموضوعة  
في البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها أعدت لأحراز الماء فهناك ما فيها فلو أجزا الدار لا يساح للستأجر ما وحا إلا بإباحة  
المؤجر اه ملخصاً (قوله قال) أي العيني (قوله ويبع القصيل والرطبة) في المصباح قصيلة قصلا  
من باب شرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعر يجز إذا خضر لعلق الدواب والرطبة  
القصة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى الأخضر من بقول الربيع  
وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلاء (قوله وحيلته) أي حيلة جواز بيع الكلاء  
وكذا إجارتها قال في البحر والحيلة في جواز إجارتها أن يستأجر عماراً لا يتألف الدواب فيها ولنفعه أخرى

قوله أما بطلانها هكذا بخطه والذي  
في نسخ الشارح أما بطلان بيعها  
وهو المناسب لمقابله قوله بعد وأما  
بطلان إجارتها وليجروا اه صححه

وهذا اذ لم يشترط خيار التعيين  
فلو شرط أخذ أيها شاء جاز لما مر  
(والمرامى) أي الكلاء (وإجارتها)  
أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث  
الناس شركاء في ثلاث وفي الماء  
والكلاء والنار وأما بطلان  
إجارتها فلأنها على استهلاك العين  
ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه  
وان أنبته سقي وتربية ملكه وجاز  
بيعه عيني وقيل لا قال ويبع  
القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه  
أن يقطعها أو ليسر دابته فتأكله  
جاز وإن لم يتركه لم يجز وحيلته أن  
يستأجر الأرض لضرب فسطاطه  
أو لا يتألف دوابه أو لنفعه أخرى

مطلب  
صاحب البئر لا يملك الماء





(قوله فالخارج كله للمالك) أى الخارج وهو الثمر واللين والسمن والبيض كله للمالك فإن استملكه العامل  
 ضمنه (قوله وعليه قيمة العلف) أى إن كان ثلوكا (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالنفا  
 ما بلغ لجناله التسمية وانظر ما كتبناه في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر  
 والمتعارف في أرياف مصدر دفع البيض ليكون الخارج منه بالتصف مثلا وهو على وزن دفع القز بالنصف  
 فالخارج كله لصاحب البيض وللعامل أجزائه اه قلت ويتعارف الا أن أيضا دفع المهر أو العجل أو الجحر  
 لربيته بنصفه فيبقى على ملك الدافع والعامل أجزائه وقيمة علفه والحيلة فيه أن يبيعه نصف المهر بمن يبيع  
 مشتركا بينهما ويتعارف أيضا ما سبذ كره المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة ليغرسها  
 وتكون الأرض والنجير بينهما فانه لا يبيع والثمر والغرس لرب الأرض تبعاً للأرض ولا آخر قيمة غرسه يوم غرسه  
 وأجزائه على اه (قوله والا بقر) أى المطلق وهو الذى أبى من يملكه ولم يرع المشتري أنه عنده فهذا  
 يبعه فاسد أو باطل على الخلاف الذى حكاه المصنف بعد أمّا لو أبى من يتعاصبه وباعه المالك منه أو من يد  
 ماله وباعه ممن يزعم أنه عنده فيبعه صحيح كما أبى وأما لو باعه ممن يزعم أنه عنده ففي النهر إن يبعه فاسد اتفاقاً  
 وعاله في الفتح بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضاً خرج بالآبى المرسل في  
 حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكاه إذا الظاهر عوده (قوله ولو وهبه لهما صبح)  
 والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو مستوف وما بقى له من اليد يصلح لقبض الهبة  
 لا لقبض البيع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازاء مال من الولد فكفت تلك  
 البدلة نظراً للصغير لانه لو عاد عاد إلى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بجر وفيه عن الذخيرة تقيده صحة  
 الهبة بما دام العبد في دار الاسلام (قوله وما فى الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الاول أن ما فى  
 الاشياء موافق لما عشنا وهذا نصه بيع الآبى لا يجوز الا لمن يزعم أنه عنده ولو لولده الصغير كما فى الخاتمة الثانية  
 انه فى النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما فى بعض نسخ الخاتمة المنقول فى البحر وهو جواز بيع  
 الآبى لطفه لانه له والمول عليه النسخة الاخرى قلت الذى رأيت فى الاشياء ولو لم يولد له ولو عليه ما كتب  
 الحموى واعترضها بما مر عن الفتح والتبيين ولما كان ما فى الاشياء معزياً إلى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة  
 فساد ذكرها بادل الخاتمة لانها اكثر تداولاً فى أيدي الطلبة من الخاتمة فانهم ثم اعلم أن فى عبارة البحر خاتمة ناقضا  
 فانه ذكر نسخة الخاتمة المحترقة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضى خان لما فى  
 المعراج لو باعد لطفه لا يجوز ولو وهبه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضى خان فتنبه  
 (قوله الامن يزعم انه عنده) مفاده أن النظر لزعم المشتري أن الآبى عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فأتى  
 المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما إذا كان فى منزله أو كان يقدر على  
 أخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الاخذ لا بخصوصية عند الحاكم لم يميز بيعه كما فى السراج نهر وهذا  
 مخالف لما قد مر من النهر من أنه لو باعه ممن يزعم أنه عنده غيره فهو فاسد اتفاقاً وأجاب ط بحمل ما تقدم  
 على ما إذا لم يقدر على أخذه لا بخصوصية اه قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفقها قوله ممن هو عنده ومثله  
 فى الجوهرة وحينئذ فقوله أو كان يقدر على أخذه أى فى حال ابقائه قبل أن يأخذه أحد أمّا إذا أخذه أحد  
 فلا يجوز لما علمته من تعليل الفتح السابق وقد صور المسألة فى الفتح بما إذا كان ذلك الاخذ له معترفاً بأخذه فافهم  
 (قوله وهل يصير قابضاً الخ) أى لو اشتراه من زعم انه عنده هل يصير قابضاً فى الحال حتى لو رجع فوجده هلك  
 بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أى قبض الآبى حين وجوده لنفسه لا ليرده على  
 سيده وهذا يغنى عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أى على أنه قبضه لغيره فلا يؤثر الآبى فى قبضه  
 هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كما فى الفتح (القصبة) انشهد لا الخ أى لا يصير قابضاً لان قبضه  
 قبضه هذا قبض امانة حتى لو هلك قبل أن يصل إلى سيده لا يضمن (قوله فلا ينوب عن قبض الضمان)  
 أى عن قبض البيع فانه مضمون بالثمن قال فى الفتح فان هلك قبل أن يرجع اليه انفسح البيع ورجع بالثمن اه  
 وأشار بهذا الى ما فى البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة فى يده من ودبعة أو عارية لا يكون قابضاً الا اذا  
 ذهب الى العين الى مكان يتمكن من قبضها فيصير الا أن قابضاً بالتخلية فاذا هلك بعده هلك من مله وليس للبائع

فان الخارج كله للمالك لحدوثه من  
 ملكه وعليه قيمة العلف وأجزائه  
 العامل عيني ملخصاً ومثله  
 دفع البيض كما لا يخفى (والآبى)  
 ولو لطفه أو ليتيم فى جره ولو وهبه  
 لهما صبح عيني وما فى الاشياء  
 تحريف نهر (الامن يزعم انه)  
 أى الآبى (عنده) فيثبت يجوز  
 لعدم المانع وهل يصير قابضاً ان  
 قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد  
 نعم وان أشهد لا لانه قبض امانة  
 فلا ينوب عن قبض الضمان لانه  
 أقوى عناية

حبس العين بالثمن لانه صار راضيا بفض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا أبى الخ) عطف على قوله الامن يزعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل أن الابق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بأن أبى من يد المالك ثم باعه المالك فأما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسألة الجواز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن أبي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الآتي ولذا صح عقفه وبه أخذ الكرخي وجاعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد أن فسخ القاضي البيع او تخاصما فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد وأما علمت أن ارتفاع المقدس في الفاسد مدرجة صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال والوجه عدى أن عدم القدرة على التسليم مقدس لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقول تلك الرواية بأن المراد منها انه قاذر البيع بالتعاطي الان اه قلت وهذا ينافي ما تقدم أول البيوع من أن البيع لا يتعد بعد بيع باطل أو فاسد الا بعد تاركه الأول (قوله وبه كان يفتي البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخه بلخي والشاء والجيم ط قلت والاول هو ابو مطيع البلخي من اصحاب أبي حنيفة توفي سنة ١٧٩ هـ والثاني هو محمد بن شعاع الثلجي من اصحاب الحسن ابن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٢٠ هـ (قوله ولو في وعاء) أتى بلو إشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن الأولى تقيده بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في التهرب بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالشدي للمرأة فالاولى عدم التقييد ليم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اي ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع لبن الامنة لجواز ايراد البيع على نفسها فكذا على جزئها قلنا الرق حل نفسها فأما اللبن فلا رفق فيه لانه يختص بمحل تحقق فيه القوة التي هي ضدّه وهو الحلي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعتق ولا للرق فكذا البيع وأشار الى أنه لا يضمن مثله لكونه ليس بمال والى أنه لا يحل التداوى به في العين الرمداء وفيه قولان قيل بالبيع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل الطب يثبتون نفع اللبن للبنت للعين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالحرث للتداوى كالتبر واختار في النهاية والحاشية الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسياق أن شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع وكذا في الحظر والاباحة (قوله لنجاسة عينه) اي عين الخنزير اي بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقين فانه جائز لا انتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في التهرب بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعدرة الخالصة جائز كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اي مع أنه لا يجوز بيعها خالصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشرح بلالية أيضا عن البرهان وفيه تورك على المصنف حيث عده في الفساد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بطلانه ضرورة الخرز به للنعال والاختلاف تأمل (قوله لضرورة الخرز) فان في مبداءه صلاية قدر اصمغ وبعده لين يصلح لوصل الخيط به فهستان ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للسائق زبلي وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كما لو اضطر الى دفع الرشوة لاجتماع حقه جازله الدفع وحرم على القابض وكذا لو اضطر الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن فتأمل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما يشناه أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اي عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يتعداها وهي في الخرز تكون بالنسبة اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخرز ان مع شعرا خنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدر على الامتناع منه ويجمع في ثيابهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله وفسد الماء اي فانه لا يفسد عنده قال الزبلي لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة وبقيد جواز بيعه ولذا قال في التهرب وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قيل هذا) اي الخلاف المذكور في نجاسته

والاذا أبى من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وسيله (يتم البيع) على القول بفساده ورجحه الكمال (وقيل لا يتم) على القول بطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختاره في الهداية وغيره وبه كان يفتي البلخي وغيره بحر وابن كمال (ولبن امرأة) ولو (في وعاء ولو أمة) على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحلي ولا حياة في اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير) لنجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال (و) ان (جازا الانتفاع به) لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد ولا ثمن جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه وفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المشوف أما المجزوز فظاهر غناية

مطلب

في التداوى بلبن البنت للرمد قولان

وطهارته وأشار بقيل الى ضعفه اذا المتوف يفسد الماء ولومن غير الخنزير لاتصال اللحم النجس يجعل انتف منه  
ولو قيل ان الخلاف في الجوز أو أما المتوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول  
المن وجاز الانتفاع به قال الزبلي والاول هو الظاهر لان الضرورة تبيح له فالشعرأولى اه (قوله لانه  
نجس) فيه أن النجاسة لاتنافي حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن علل الزبلي للكرهية بأن الخنزير تأتى  
بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتى بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال في الفتح الآن يقال ذلك فرد  
تحمل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرجا مثله اه وحاصله أن تأتى الخنزير بغيره من شخص  
حل نفسه مشقة في ذلك لاتزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) اى حل الانتفاع  
به لضرورة الخنزير (قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخارز والابر قال في البحر طاهر كلامهم  
منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله وجلده ميتة) قيد بها لانها لو كانت  
مذبوحة فباع لحما او جلده حاز لانه يظهر بالدكاة الخنزير خائفة (قوله لو بالعرض الخ) اى ان يبيعه فاسد  
لويبيع بالعرض وذكر في شرح الجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح  
لوقفاين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخنزير والميتة لا يحتج ان يباع أن الزبلي علل  
عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الطوبى المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس  
العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعموم نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا واذا ذكر  
في الشرنبلالية عن البرهان أن الظاهر البطلان تأمل (قوله اعتمادا على ما سبق) اى في قول المصنف تعالى الدرر  
وبطل بيع مال غير متقوم كعمرو وخنزير وميتة لم تحت حقت انها بالثمن (قوله الاجلاد انسان الخ) فلا يباع وان  
دفع لكرامته وفي الباقي لاهاته ولعدم عمل الدباجة فيه كما مر في محله (قوله ويتفقع به) اى بالجلد بعد دبه  
(قوله ولو جلده مأكول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر بجلد الشاة المذكاة أما جلده غير  
المأكول كالحمار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ايس بأقوى من الذكاة وذكاته لا يتبعه فكذا دبه أفاده  
المصنف ط (قوله ونجيز بيع الدهن المتنجس) عبارة لجمع النجس لكن مراده المتنجس اى ما عرضت له  
النجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند لضمير الجماعة الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير  
الأكل) كالاستصباح والدباجة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الذل) اى  
اى دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك اى فلا يجوز بيعه انفا فاو كذا الانتفاع به لحديث البخاري  
ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن  
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله كعصها ووصفها) ادخلت الكاف  
عظمها وشعرها وربتها ومقارها وظلقتها وحافر هاتان هذه الاشياء طاهرة لا تحايها الحياة فلا يحايها الموت  
ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحل والركوب والمقاتلة منح ملخصا ط (قوله وفدشرا ما باع الخ)  
اى لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زبلي اى سواء كان  
الثمن الاول حالا أو مؤجلا حذاية وقيد بقوله وقبضه لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولومن باعته كإسائتي  
في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الاول قال في البحر ويشمل شراء الكل او البعض (قوله  
بنفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وبيع قال في البحر وأطلق فيما باع فحل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه  
أصالة أو وكيلة كما يشمل الشراء لنفسه ولغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئا أصالة بنفسه أو وكيله  
أو وكيلة عن غيره ليس له شراء أو بالأقل لال نفسه ولا لغيره لان بيع وكيله باذنه كبيع نفسه والوكيل بالبيع  
أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع له من حيث  
الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يفاد من الزبلي أيضا (قوله من الذي اشتراه) متعلق  
بشراء وخرج به ما لو باعه المشتري لرجل أو وعبه له أو وصى له به ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل فإنه  
يجوز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف العين زبلي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد  
كأفادته أو شراء أو حبة أو وارث فاشترى البائع منه بالأقل جائزا لان عاد اليه بما عوفض بخيار رؤية أو شرط قبل  
القبض أو بعده بجر عن السراج (قوله ولو حكا) تعميم لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) اى

فوعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه  
نجس ولذا لم يلبس السلف مثل  
هذا الخلف ذكره القهستاني  
ولهل هذا في زمانهم أما في زماننا  
فلا حاجة اليه كما لا يخفى (وجلده  
ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض  
ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا  
اعتمادا على ما سبق قاله الزبلي  
فليحفظ (وبعده) اى الدبغ (يباع)  
الاجلاد انسان وخنزير وحية  
(ويتفقع به) لطهارته حينئذ (لغير  
الأكل) ولو جلده مأكول على  
الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي  
الجمع ونجيز بيع الدهن المتنجس  
والانتفاع به في غير الأكل بخلاف  
الذلل كما يتفقع بما لا تحله حياة  
منها) كعصها ووصفها كما مر  
في الطهارة (و) فسد (شراء ما باع  
بنفسه أو بوكيله) من الذي اشتراه  
ولو حكا كوارثه

١ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

١ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

هذا اذا كان الصوم أصلاً بنفسه  
 وخوطب بأدائه حتى لو لم يصر  
 الصوم لكنارة بين أو قتل ثم عجز  
 لم يميز الفدية لأن الصوم هنا بدل  
 عن غيره ولو كان مسافراً ثبات  
 قبل الإقامة لم يجب الايضاً ومتى  
 قدر قننى لأن استمرار العجز شرط  
 الخلفية وهل تكفى الإباحة  
 في الفدية قولان المشهور نعم  
 واعتقه الكمال (ولزم نقل شرع  
 فيه قصداً) كما روي في الصلاة فلو شرع  
 ظناً فأنظر اى فوراً فلا قضاء أم أوالو  
 مضى ساعة لزمه القضاء لأنه  
 بضمها صار كانه نوى المنى عليه  
 في هذه الساعة تجنيساً ومجتهبي  
 (إداء أو قضاء) أى يجب اتمامه  
 فان فسد ولو بعروض حيفض في  
 الأصح وجب القضاء (الألفي  
 العبدن وأيام التشريق) فلا يلزم  
 لصيرورته صائماً بنفس الشروع  
 في صيرم ترك التنبى أما الصلاة  
 فلا يكون مصلها ما لم يسجد بدليل  
 مسألة اليمين

ما قبلها من مسألة الشيخ الثاني لأنه لا تصير منه بوجه بخلاف النذر لأنه باشتغاله بالمعيشة عن الصوم  
 ربما حصل منه نوع تقصير وان كان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح حفظ نفسه فليأتل (قوله هذا) أى  
 وجوب الفدية على الشيخ الثاني وقصوه (قوله أصلاً بنفسه) كرمضان وقضائه والنذر كما روي في نذر صرم  
 الزيد وكذا النذر صوماً معينا فلم يصم حتى صار فانياً جازله الفدية بغير (قوله حتى لو لم يصر الصوم الخ)  
 تنريع على مفهوم قوله أصلاً بنفسه وقيد بكفارة اليمين والقتل احترازاً عن كفارة الظهار والافطار إذا عجز عن  
 الاعتاق لا عساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستين مسكيناً لأن هذا صار بدلاً عن الصيام بالنص والاطعام  
 في كفارة اليمين ليس يبدل عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي البحر عن الخاتمة وغاية البيان وكذا لو حلق  
 رأسه وهو محرم عن أذى ولم يجد نسكاً يذبحه ولا ثلاثة أصع حنطة ينفقها على ستة مساكين وهو فان  
 لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يميز لأنه بدل (قوله لم يميز الفدية) أى في حال حياته بخلاف ما لو  
 أوصى بها كما مر تحريره (قوله ولو كان) أى العاجز عن الصوم وهذا انفرج على مفهوم قوله وخوطب  
 بأدائه (قوله لم يجب الايضاً) عبرته الشراح بقوله لم يجب لأن الثاني يخالف غيره في التخفيف  
 لا في التغليظ وذكر في البحر أن الأولى الجزم به لاستفادته من قولهم ان المسافر إذا لم يدرك عدة فلا شيء عليه  
 إذا مات ولعلها ليست صريحة في كلام أهل المذهب فلم يميز مواهاها اهـ (قوله ومتى قدر) أى الثاني الذى  
 أنظر وفدى (قوله شرط الخلفية) أى في الصوم أى كون الفدية خلفاً عنه قال في البحر وانما قيد بابا الصوم  
 ليخرج التيمم إذا قدر على الماء لا تبطل الصلاة المؤداة بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة بمجرّد العجز عن الماء  
 لا بقيد دوامه وكذا خلفية الأشهر عن الإقراء في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سنّ اليأس لا بشرط  
 دوامه حتى لا تبطل الأنكحة الماضية بعود الدم على ما قدّمناه في الحيفض (قوله المشهور نعم) فان ما ورد  
 بلفظ الاطعام جاز فيه الإباحة والتقليد بخلاف ما بلفظ الاداء والائناء فانه لا تملك كما في الضمرات وغيره  
 فيستأنى (قوله فلا قضاء) يرد عليه ما لو نوى صوم القضاء نهراً فانه يصير منه نقلاً وان أفطر يلزمه القضاء  
 كما إذا نوى الصوم ابتداءً وقدم جوابه قبل قول المترى ولا يصام يوم السبت فافهم (قوله تجنيس) نص  
 عبارته إذا دخل الرجل في الصوم على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فلم يفطر ولم يكن مضى عليه ساعة  
 ثم أفطر فعليه القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة صار كانه نوى في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعاً  
 في صوم التطوع فيجب عليه اهـ والظاهر أن ضمير مضى للصائم وضمير عليه للصوم وأن ساعة منصوب على  
 الظرفية أى إذا تذكرو مضى هو على صومه ساعة بأن تناول مفطراً ولا عزم على الفطر صار كانه نوى الصوم  
 في صير شارعاً إذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على أنه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرير الشارح بلزم  
 أنه لو مضت الساعة يصير شارعاً وان عزم وقت التذكّر على الفطر مع أن عزمه على الفطر ينافى كونه في معنى  
 النوى للصوم وان كن لا ينافى الصوم لأن الصائم إذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعاً في صوم  
 مبتدئاً لا بقائه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم  
 فافهم (قوله أى يجب اتمامه) تفسير لقوله لم ولقوله أداء ط (قوله ولو بعروض حيفض) أى لا فرق  
 في وجوب القضاء بين ما إذا أفسده قصداً ولا خلاف فيه أو بلا قصد في أصح الروايتين كما في النهاية وهذا يعبر  
 على ما في الفتح من نقل عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أى في غير الأيام الخمسة الآتية وهذا راجع إلى  
 قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أى لا أداء ولا قضاء إذا أفسده (قوله في صيرم ترك التنبى) فلا تجب صيائمه بل  
 يجب إبطاله ووجوب القضاء ينبنى على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كما لا يجب أداء بخلاف ما إذا نذر صيام هذه  
 الأيام فانه يلزمه ويقضيه في غير حال لأنه لم يصم بنفس النذر م ترك التنبى وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية  
 بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات إيجاب المباشرة مخ مع زيادة ط (قوله أما الصلاة)  
 جواب عن سؤال حاصله أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المذكورة كما لا يجب الصوم في هذه  
 الأيام وحاصل الجواب أنها لا تنسل هذا القياس فانه لا يكون مباشر المعصية بمجرّد الشروع فيها بل إلى أن يسجد  
 بدليل من حلف أنه لا يصلى فانه لا يحنث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الأيام في مباشر المعصية بمجرّد الشروع فيها  
 من غير أنهم عدّوا شارعاً فيها بمجرّد الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاءه فقد تحققت بمجرّد الشروع

وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستلزام تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء  
فقد ضمر حوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم  
الأول لأنه مركب من أمساكات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام  
والركوع والسجود والعود لا تسمى صلاة ما لم تجتمع وذلك بأن يسجد لها فإنا نعتقد قبل ذلك طاعة محضة  
وما بعده له جهتان وتتمام تقرير هذا المحل يطلب من التلويح في أول فصل النهي وأما مسألة اليمين على  
العرف فيحتاج إلى اثبات العرف في ذلك (قوله وهي الصحيحة) وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها  
فلا يحسن أن يعبر عنها برواية بالتسكير لا شعارة بجهاتها وكان حق العبارة أن يقول الافر رواية في فقر ظاهر  
الرواية ثم يصح غيره بلفظ التسكير كما يفيد قول الكنز والمتطوع الفطر بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية  
غيرها رخصي (قوله واختارها الكمال) وقال إن الأدلة تضافرت عليها وهي أوجه (قوله وتاج الشريعة) هو  
جذ صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوقاية وشرحه ألف ونشر مر تب  
لأن الوقاية لتأجيل الشريعة واختصرها صدر الشريعة وسماه نقاية الوقاية ثم شرحه في الوقاية لحد له فافهم  
والشرح وإن كان للنقاية لكن لما كانت مختصرة من الوقاية صح جعله شرحا لها ثم إن الشارح قد تابع في هذه  
العبارة صاحب التهر وقد أورد عليه أن مانسبه إلى الوقاية وشرحه لما يوجد فيها فإن الذي في الوقاية ولا يفطر  
بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الانقطاع بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي  
رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجب أن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها  
وأهمها رواية شاذة وأن محتارها خلافها لا شعارة هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي مختارة له لجرمها ولم يقل  
في رواية وما تبعه صدر الشريعة في النقاية على ذلك أيضا وقرر كلامه في الشرح ولم يتعقبه بشيء علم أنه اختارها  
أيضا (قوله والاضافة عذر) بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر أو أفاد تقييده  
بالنقل إنه ليس بعذر في الفرض والواجب (قوله للضيف والمضيف) كذا في البحر عن شرح الوقاية  
ونقله عنه التهستائي أيضا ثم قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزمها في الدرر أيضا وبشدها لخاصة  
سلمان الفارسي رضي الله عنه والضيف في الأصل مصدر ضففته أضفه ضيفا وضايفة والمضيف بنم الميم من  
أضاف غيره أو يتقضا وأصله مضموف (قوله إن كان صاحبها) أي صاحب الضيافة وكذا إذا كان  
الضيف لا يرضى إلا بأكله معه ويتأذى بتقديم الطعام إليه وحده رخصي (قوله هو الصحيح من المذهب)  
وقيل حتى عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر إن وقع من نفسه بالقضاء دفعا للادى عن أخيه المسلم والافتراق  
شمس الآية الحارثي وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة اليمين يجب أن يكون الجواب على هذا  
التفصيل اه بجر قلت ويتعين تقييد القول الصحيح بهذا الإخبار إذا شئت أنه إذا لم يثق من نفسه بالقضاء يكون  
منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله الاتي هذا إذا كان قبل الزوال  
الح تقييد الصحيح بالقول الآخر أيضا به حصل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله ولو حلف) بأن قال  
أمر أنه طالق أن لم تفطر كذا في السراج وكذا قوله على الطلاق لتفطر فإنه في معنى تعليق الطلاق كما سألني  
سأله في محله إن شاء الله تعالى (قوله أفطر) أي المحلوف عليه ندب ادفعنا لتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحنثه)  
أفاد أنه لو لم يفطر يحنث الحالف ولا يبر بغيره قوله أفطر سواء كان حلفه بالتعليق كإمرة أو بنحو قوله والله  
لتفطرن وأما ما صرح حوا به من التخصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذاك فيما إذا قال لا أتركه يفعل كذا  
كما لو حلف لا يترك فلا يدخل هذه الأرفاق لم تكن الدار ملك الحالف يبر بجمعه بالقول ولو لم يملكه أي بمصرفها  
فلا بد من منعه بالنقل واليمين فيه ما على العلم حتى لو لم يعلم لا يحنث مطلقا وأما لو قال إن دخل دارى فهو على  
الدخول علم أو لا تركه أولا وكذا لو قال إن تركت دارى أو دار فلان فهو على العلم فإن علم  
وتركها حنث والافتراق إن دخلت فهو على الدخول كما يظهر ذلك لمن يراجع أيمان البحر وغيره ثم وقع  
في كلام الشارح في أواخر كتاب الايمان عبارة موهمة خلاف ما صرح حوا به كإسماي تخبره هناك إن شاء  
الله تعالى فافهم (قوله بزازية) عبارتها إن أفطر وان قضاء لا والاعتماد أنه يفطر فيهما ولا يحنثه اه  
وقد نقلها في التهر أيضا بهذا اللفظ فافهم (قوله وفي التهر عن الذخيرة الخ) أقول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا يفطر) الشارع في نقل (بلا عذر)

في رواية) وهي الصحيحة وفي أخرى

يحل بشرط أن يكون من نيته القضاء

واختارها الكمال وتاج الشريعة

وصدرها في الوقاية وشرحه

(والضيفة عذر) للضيف

والمضيف (إن كان صاحبها من

لا يرضى بمجرّد حضوره ويتأذى

بترك الانظار) ففطر (والالا)

هو الصحيح من المذهب ظهيرية

(ولو حلف) رجل على الصائم

(بطلاق امرأته أن لم يفطر أفطر

ولو) كان صائما (قضاء) ولا

يحنثه (على العمدة) بزازية وفي

التهر عن الذخيرة وغيرها هذا

إذا كان

الضيافة وسأله الخلف وما فيها من الأقوال ثم قال وهذا كله إذا كان الاضطرار قبل الزوال الخ وبه علم أنه  
 جاز على الأقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا  
 أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى  
 العصر لا بعده) هذه الغاية عزها في النهر إلى السراج ولعل وجهها أن قرب وقت الاضطرار رفع ضرر  
 الانتظار وظاهر قوله لا بعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يزل لا بعده (قوله لو صام غير قضاء  
 رمضان) أما عرفيكم فانه لأن حكم رمضان كافي الظهيرية وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يصح له الفطر  
 في صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القسطلاني  
 عند قول المتن ويفطر في النفل بعد الضيافة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يفتقر إلى الضبط وعن أبي  
 يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان من الظاهر من  
 المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان حتى على الأشياء بتصرف  
 ط (قوله ولا تصوم المرأة نفلاً الخ) أي يكره لها ذلك كافي السراج والظاهر أن لها الاضطرار بعد الشروع  
 رفعا للمعصية فيعود عذره بظهور مناسبة هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل فشمحل ما أصله نفل لكن وجب  
 بعارض ولذا قال في البحر عن الفتية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالقطع  
 والنذر والبيع دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا اضطر من امرأته لا يمنعه من  
 كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اه (قوله لا عند عدم الضرر به) بأن كان مريضا أو مسافرا  
 أو محرما بجم أو عورة فليس له منعه من صوم التطوع ولها أن تصوم وإنها لا تبايعها الاستيفاء حتى  
 من الوطء وأمافي هذه الحالة فصومها لا يضره فلامعنى للمنع سراج وأطلق في الظهيرية المنع واستفاد  
 في البحر بأن الصوم يزيلها وإن لم يكن الزوج يطأها الآن قال في النهر وعندى أن الحالة المنع على السرر  
 وعدمه على عدمه أولى للقطع بأن صوم يوم لا يزيلها فليق الامتناع عن وطئها وذلك اضطراره فان اتفق بأن كان  
 مريضا أو مسافرا جاز اه (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن له ذلك كما مر وكذا في العبد وفي البحر عن الخاتبة  
 وإن أحرمت المرأة تطوعا أي بالجم بلاذن الزوج له أن يحلها وكذا في الصلوات (قوله أو بعد البيهونة)  
 أي الصغرى أو الكبرى ومفهومه أنها لا تقتضي في الرجعي ولو فصل هنا كفصل في الحداد من كون الرجعة  
 مرجوة أو لا لكان حسنا ط (قوله وما في حكمه) كالامة والمدر والمدربرة وأتم الولد بدائع (قوله لم يجز)  
 أي يكره قال في الخاتبة إذا كان المولى غائبا ولا ضرر له في ذلك اه أي فهو كالمرأة لكن في المحيط وغيره  
 وإن لم يضره لأن منافعه مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعها غير مملوكة للزوج وإنما لحق الاستمتاع بها  
 اه واستظهر في البحر أن العبد يمتنع على أصل الحرية في العبادات إلا في القرائض وأمافي النوافل فلا اه  
 ولم يذكر الاجير وفي السراج ان كان صومه يضر بالمسأجر بقص الخدمة فليس له أن يصوم فطوعا لا باذنه  
 والأفله لأن حقه في المنفعة فإذا لم تنقص لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وأمه واخته فيتطوعن بلاذنه لانه  
 لا حوله في منافعه اه قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهي الولد عن الصوم خوفا عليه من المرض  
 أن يكون الفصل اطاعته أخذ من مسألة الخلف عليه بالافطار قتاتل (قوله أو لم ينو) أشار إلى أن قول  
 المصنف كغيره نوى الفطر غير قيد وانما هو إشارة إلى أنه لم ينو الفطر في وقت النية قبل الاكل فالحكم كذلك  
 بالاولى لانه إذا صح مع نية المتأني فقع عدمها أولى كافي البحر ولأن نية الاضطرار لا عبرة بها كما أفاده بقوله الآتي  
 ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الاكل (قوله صح) لأن السفر  
 لا ينافي أهلية الرجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا مباحا أو أدام رمضان  
 ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه اتيت فلونوى ما يشترط فيه التبيت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد  
 ط وإن أريد بقوله صح صحة الصوم لا بقصد كونه عتاقا فالمراد بالاطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه  
 الصوم) أي انشاؤه حيث صح منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والاوجب عليه الامساك  
 كحائض طهرت ومجنون أفاق كآمر (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمنا أول الفصل أن السفر لا يبيح  
 الفطر وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد الفجر لا يحل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر

قبل الزوال أم بعده فلا إلا لأحد  
 أبويه إلى العصر لا بعده وفي الأشياء  
 ذاه أحد أخواته لا يكره نظره  
 لصائما غير قضاء رمضان  
 ولا تصوم المرأة نفلا إلا باذن  
 الزوج لا عند عدم الضرر به ولو  
 فطرها وجب القضاء باذنه أو بعد  
 البيهونة ولو صام العبد وما في  
 حكمه بلاذن المولى لم يجز وإن  
 فطره فتنبى باذنه أو بعد العتق (ولو  
 نوى مسافر الفطر) أو لم ينو  
 (فأقام ونوى الصوم في وقتها)  
 قبل الزوال (صح) مطلقا ويجب  
 عليه الصوم (لو) كان  
 (في رمضان) لزوال المرحض  
 (كما يجب على مقيم اتمام) صوم  
 (يوم منه) أي رمضان (سافر فيه)  
 أي في ذلك اليوم (و) لكن  
 (لا كفارة عليه لو افطر)

الدوم ليلاً وأصبح من غير أن يتقضى عن يمينه قبل الفجر ثم أصبح صائماً لا يميل فطره في ذلك اليوم ولو أفطر  
لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى ولو نوى نهاراً فله ليلاً غير قيد (قوله فيها) أى  
في مسألة المسافر إذا أقام ومسألة المقيم إذا سافر كما في الكافي التسيي وصرح في الاختيار بلزوم الكفارة  
في الثانية قال ابن الملبى في شرح المستكبر وينبغي التعويل على ما في الكافي أى من عدمه فيها قلت بل  
عزاده في الشريفة إلى الهداية والعناية والفتح أيضاً (قوله للشبهة في أوله وآخره) أى في أول الوقت  
في المسألة الاولى وآخره في الثانية فهو لاف ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أى قياساً لانه مقيم عند الاكل  
حسب رفض سفره بالعود إلى منزله وبالقياس نأخذ اه حانية فتزاد هذه على المسائل التي قدم فيها القياس  
على الاستحسان جوى وقدم أنه لو أكل المقيم ثم سافر أو سفره مكرحاً لا تستقط الكفارة والظاهر أنه لو أكل  
بعد ما جاوز يوم مصره ثم رجع فأكل لا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلاً بعد أكله لان أكله  
وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامساك بهذه في البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلا يجد  
الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صار مقيماً من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعاً  
لانه بالنسبة صار مقيماً اه قلت ومقتضاه أنه لو أفطر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضاً تأمل (تنبيه)  
المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر حل محل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة  
عنه ولم أره مخرجاً وانما رأيت في البدائع وغيره لو أراد المسافر دخول مصره أو مصر آخر نوى فيه الإقامة  
يكبره أن ينظر في ذلك اليوم وان كان مسافراً في أوله لانه اجتمع الحزم للفطر وهو الإقامة والمبج أو المرخص  
وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للحزم احتياطاً وان كان أكبراً به أنه لا يتحقق دخوله المصر حتى تغيب  
الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتقييده بنية الإقامة يفهم انه بدو نهي إباح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول  
النهار لعدم الحزم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلاً والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم  
يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كما مر) أى قبيل قوله ولا يصام يوم النكح الا تطوعاً ح (قوله قال  
وفيه خلاف الشافعي) ضمير قال لابن الشحنة واستشكل بأن الكلام ناسياً لا يفسد الصلاة عند الشافعي  
فكيف يفسدها بمجرد الإقامة الكلام قلت فرق بين الكلام ناسياً وبينه الكلام العمد فان العمد قاطع للصلاة  
ثم رأيت ط اجاب بما ذكرته من الفرق ثم قال والمتقدم من مذهبه عدم الفساد (قوله لندرة امتداده)  
لان بقاء الحياة عند امتداده طوبى بلا أكل ولا شرب نادر ولا حرج في النواذر كما في الزيلعي (قوله  
فلا يقضيه) لان الظاهر من حاله أن ينوى الصوم ليلاً جملاً على الاكل ولو حدث له ذلك نهاراً أمكن جملة  
كذلك بالاولى حتى لو كان متهماً بعتاد الاكل في رمضان أو مسافراً قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن  
يقيد بمسافر يضطره الصوم أما من لا يضطره فلا يقضى ذلك اليوم جملاً لا مراً على الصلاح لما مر أن صومه افضل  
وقول بعضهم ان قصد صوم الغد في البالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا يضطره نهر قلت هذا  
المتهم غير ظاهر خصوصاً فمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الانغماء نعم هو ظاهر فمن كان يصوم قبله أو كان عادته  
في أسفاره تأمل (قوله الا اذا علم الخ) قال الشنخي وهذا اذا لم يذكر أنه نوى أولاً أما اذا علم انه نوى فلا شك  
في الصحة وان علم أنه لم ينو فلا شك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلو حدث له ذلك  
في شعبان قضى الكل نهر أى لان شعبان لا تصح فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الاكث ط  
(قوله لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم فالأفاقة بعد هذا  
الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر ط أى لانها وان كانت وقت النية لكن انشاء الصوم بالفعل  
لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلاف اطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقضى أنه لو أفاق ساعة منه  
ولو ليلاً أو بعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد منا أول كتاب الصوم نحرر الخلاف في ذلك وأنهما قولان  
مصححان وأن العمدة الثاني لكونه ظاهر الرواية والمتون (قوله على ما مر) أى عند قوله وسبب صوم رمضان  
شهود جزء من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقاً) أى سواء كان الجنون أصلياً أو عارضاً بعد البلوغ قبل هذا  
ظاهر الرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوناً بالحي بالحي فأنعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلاً  
فحق وهذا مختار بعض المتأخرين هذابة قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغني والراشد

مطلب

يقدم هنا القياس على الاستحسان

فيها) للشبهة في أوله وآخره اذا

دخل مصره لشيء نسيه فافطر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر

لم يكن مفطراً كما) مر كما (لو نوى

التكامل في صلاته ولم يتكامل) شرح

الوجهانية قال وفيه خلاف

الشافعي (وقضى ايام انغمائه

ولو) كان الانغماء (مستغرقاً

لشهر) لندرة امتداده (سوى يوم

حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا

يقضيه الا اذا علم أنه لم ينوه (وفي

الجنون ان لم يستوعب) الشهر

(قضى) ما مضى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه

على ما مر (لا) يقضى مطلقاً للخرج



في الكلام على النذر

(ولم يصرح بالأيام المنية أو)  
صوم هذه (السنة ص) مطلقا على  
النذر وقوانين النذر والشروع  
فيها بأن نفس الشروع معصية  
ونفس النذر طاعة فصح (و) لكنه  
(أفطر) الأيام المنية (وجوبا)  
تتأما عن المعصية (وقضاها)  
استقاما لأوجاب (وان صامها) خرج  
عن العهدة مع الحرمة وهذا  
إذا نذر قبل الأيام المنية فلوجبها  
لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي  
السنة على ما هو العادى وكذا  
الحكم لم يصرح بالسنة أو شرط  
التتابع في طهرها لكنه يقضيها هنا  
متتابعة ويعيد لم أفطر يوما  
بخلاف المعينة ولم يشترط  
التتابع يقضى خمسة وثلاثين

النذر اه وفي النذر بلاية عن البرهان عن الموطأ ليس على المذنب الاصل في قضاء ما مضى في الاصح اه  
أى ما مضى من الأيام قبل آفته (نسيه) لا يتبني أنه إذا استوعب المذنب الشهر كله لا يقضى بالاضلاف مطلقا  
والا فتنفسه الاضلاف المذكور فتقوله مطلقا هنا تعانده روى غيره انه كان عليه أن يذكره عتب قوله ان لم يستوعب  
قضى ما مضى ليكون إشارة الى الاضلاف المذكور فتنبه (قوله ولما نذر الخ) منوع فيما يوجب العهدة على  
نفسه بعد ذكر ما أوجبه الله تعالى عليه قال في شرح المذنب والنذر على المذنب بشرط محضه أن لا يكون معصية  
كشرب الخمر ولا أوجبا عليه في الحال كأن نذر صوما أو صلاة وجبت عليه ولا في المال كصوم وصلاة سيبان  
عليه وأن يكون من جنسه واجب لعينه مقبوض ولا مدخل فيه لقضاء القاضي اه وسأقضى ان شاء الله تعالى  
تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث النذر في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) أشار به الى انه  
لا فرق بين أن يذكرها من غير صوم صريحا كصوم النذر مثلا أو صوم كصوم غد فاذا خوي يوم النذر أو هذه السنة  
أو سنة متتابعة أو أبدا كما في ح عن النعماني (قوله ص) مطلقا أى سواء صرح بذلك أم لم يصرح به  
أولا كما في الخبر وهو ما تقدمناه عن النعماني وسواء قصد ما تقدمناه أولا ولا يذخر في الرواية رجل أراد  
أن يقول لله على صوم يوم جفري على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر جفري اه ح وكذا لو أراد أن يقول  
كل ما جفري على لسانه النذر لم يلزمه لأن عزل النذر كالحل كالأطلاق فصح (قوله على المختار) وروى الثاني  
عن الامام عدم المحبة وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح وان قال غدا فوافق يوم النذر صرح به  
على ما لو نذر يوم جفري صرح به لا يصح فلو قلت غدا فوافق يوم جفري صرح به وقد صرح جوابا بأن ظاهر الرواية  
انه لا فرق بين أن يصرح بذلك أم لم يصرح به أولا ولا تنافي بين الصحة لظهور أثرها في وجوب القضاء والحرمة  
للاعراض عن الضيافة نهر (قوله بأن نفس الشروع معصية) لانه يصير صامعا بنفس الشروع كما قد سنا تقريره  
فوجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاءه وأما نفس النذر فهو طاعة (قوله فصح) الاولى فزعم لان هذا  
الفرق بين لزومه بالنذر وعدم لزومه بالشروع أما نفس الصحة فهي ثابتة فصار لذل الوصامه فيها أبرأ ولم يلزم  
لم يجزئه أفاده الرحى (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الافضل الفطر تساهل بجر (قوله تحامينا عن  
المعصية) أى المجاورة وحى الاعراض عن اجابة دعوة الله تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى مسلم  
من حديث زياد بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال انى نذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أفطرت فقال  
ابن عمر أمر الله بفناء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاءه  
فيخرج به عن عهدة الامر والنهى شرح الزاوية للقارى (قوله خرج عن العهدة) لانه إذا أه التزم بجر  
(قوله وهذا) أى قضاء الأيام المنية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعد هذا) بأن وقع  
النذر منه ليلة الرابع عشر من ذى الحجة مثلا فافهم (قوله باقى السنة) وهو تمام ذى الحجة (قوله على ما هو  
الصواب) وهو الذى حققه فى الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقى قال الزايعى هذا سهو لأن هذه  
السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر وورده فى النسخ بأنه هو السهولان المسألة كما فى  
الغاية منقولة فى الخلاصة والخاصية فى هذه السنة وهذا الشهر وهذا الان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة  
معينة فاذا قال هذه فانما يقيد الإشارة الى التى حوفا حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبله فيبلغوفى  
حق الماضى كما يلفوفى قوله الله على صوم أمس كذا فى النهر ح (قوله وكذا الحكم) الإشارة الى ما فى المتن  
من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) أى الأيام المنية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه إذا  
كما التزمها (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أى موصولة بآخر السنة من غير فاصل حقيقة للتتابع بقدر  
الامكان ح عن البحر وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر عن رمضان كما لا يجب فى المعينة لانه لما أدركه  
لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بإيجاب الله تعالى فلم يقدر على سرفه الى غيره بخلاف ما إذا أوجبه ومات قبل  
أن يدركه حيث يجب عليه أن يرمى باطعام شهر لانه لما يدركه صار كإيجاب شهر غيره سراج (قوله  
ويعيد لم أفطر يوما) أى بعد الأيام التى صامها قبل اليوم الذى أفطره ح أى ولو كان آخر الأيام ط  
(قوله بخلاف المعينة) أى فانه لا يجب عليه قضاء الأيام المنية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورية تعين  
الوقت ح ولذا أفطر يوما فيها لا يلزمه القضاء ط (قوله ولم يشترط) أى فى المكورة (قوله يتبني

خسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنية ح أي لأن صومه في الخمسة ناقص فلا يجزئ به عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب القضاء بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بجر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف المعينة أو المنكرة المشروط فيها التتابع لأنها لا تخلو عن الأيام الخمسة فيكون ناذرا صومها أما المنكرة بلا شرط تتابع فانها اسم لأيام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الأيام كما أفاده في السراج (قوله تحتتمل اليين) أي مصاحبة للذنور ومنفردة عنه ط (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض لليين نفيًا وإثباتًا وهو المراد بقوله دون اليين بخلاف المسألة التي بعدها فإنه تعرض لنفي اليين ط (قوله عملا بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالأولى لتأكيد النذر بالغزيمة مع ما في الثالث من زيادة نفي غيره (قوله عملا بتعينه) لأن قوله لله على كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيحمل عليه بلانية وكذا مع ما بالأولى لكنه إذا نوى أن لا يكون نذرا كان يمينا من اطلاق اللازم وإرادة الملزوم لأنه يلزم من إيجاب ما ليس بواجب تحريم تركه وتحريم المباح يمين (قوله عملا بعموم الجواز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الثاني أي أبي يوسف أنه يكون نذرا في الأول يمينا في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الأول على النية ويتوقف الثاني فلا ينقطع ما تم المجازيعين بنية وعند نيتها ترجح الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جهتي النذر واليمين لأنهما يقتضيان الوجوب الآن النذرية يقتضيه ليعينه واليمين لغیره أي لصيانة اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملا بالبلدين كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية وتتمام الكلام على هذا الدليل في الفتح وكتب الأصول (قوله ونذ الخ) ذكر هذه المسألة بين مسائل النذر غير مناسب وإن تسع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التبيين أن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه واختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعتد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالنصارى والآن زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للسام الشهيد والمحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأسا ويقول كفي يوم الفطر مفرقا بين رمضان وبين رمضان اه وفيها أيضا غائبة المتأخرين لم يروا به بأسا واختلافوا هل الأفضل التبرع أو التتابع اه وفي الحقائق صومها متصلا بيوم الفطر يكرهه عند مالك وعندنا لا يكرهه وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعًا واختار لا بأس به اه وفي الوافي والكاظمي والمصنف يكرهه عند مالك وعندنا لا يكرهه وتتمام ذلك في رسالة تحريير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقدر دفعها على ما في منظومة التباي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقا إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه وأنه صحيح الضعيف وعمد إلى تعطيل ما فيه التواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والاتباع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كما في رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف متابعها وإن فصل يوم الفطر فهو مؤيد لما فهمه في الحقائق تأمل (قوله ولو نذر صوم شهر الخ) وبإلزامه صومه بالعدد دلا على ما لا والشهر المعين هلال كاسمي عن الفتح من نظائره ط (قوله متابعها) أي أقاد لزوم التتابع إن صرح به وكذا إذا نواه أما إذا لم يذكره ولم يشو أن شاء تابع وإن شاء فزق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها فإلزامه التتابع وإن لم يذكره سراج وفي الجبر لو أوجب على نفسه صوما متتابعًا فصامه متفرقا لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي المخ ولو قال لله على صوم مثل شهر رمضان أن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي فصامه وأفطر يوما ط (قوله لأنه أخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلق شهر عن أيام نهى) جواب عما يقال أنه لو كان من الأيام المنهية فالفطر ضروري لوجوبه فينبغي أن لا يستقبل بل بقضيه عقبه كما مر فيما لو نكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تخلو عن أيام منهيّة بخلاف الشهر وعلى هذا ما في السراج من أن المرأة إذا كان طهرها شهرا فأكثر فأنصوم

ولا يجزئ به صوم الخمسة في هذه الصورة وأعلم أن صيغة النذر تحتتمل اليين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله (فإن لم ينو) بنذره الصوم (شيأ أو نوى النذر فقط) دون اليين (أو) نوى (النذر ونوى أن لا يكون يمينا كان) في هذه الثلاث صور (نذرا فقط) أجماعا عملا بالصيغة (وإن نوى اليين وأن لا يكون نذرا كان) في هذه الصورة (يمينا) فقط أجماعا عملا بتعينه (وعليه كفارة) يمين (إن أفطر) لحثه (وإن نواهها أو) نوى (اليين) ٢ بلانتي النذر (كان) في صورتين (نذرا ويمينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليين) عملا بعموم الجواز خلافا للثاني (ونذ) بفرق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاوي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخسة بعده فلو أفطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعًا فأفطر يوما) ولو من الأيام المنهية (استقبل) لأنه أخل بالوصف مع خلق شهر عن أيام نهى نذر بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (معين)

٢ مطلب

في صوم الست من شوال

في أول طهرها فلو صامت في أثناءه فحاضت استقبلت ولو كان حيفها أقل من شهر تقضى أيام حيفها متصلة  
(قوله للاتباع كله في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قسراً  
ولذا يشترط له تنبؤ النسبة كما مر والاداء خيراً من القضاء ثم تقيده بقوله كله انما يظهر كما قال ط فيما اذا أفطر  
اليوم الاخير من الشهر أما لو أفطر العاشر منه مثلاً فلا أي لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهراً  
لزم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو لمعينا) أي بوأحد من الاربعة الاتية بغير المعين  
لا يختص بوأحد منها بالاولى كالونذر التصديق ب درهم منسكرو وأطلق (قوله فلونذر الخ) مثال للتعيين  
في الكل على النشر المرتب ط (قوله بخالف) أي في بعضها أو كلها بأن تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر  
بدرهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فبطل  
التعيين وزمنه القربة كما في الدرر وفي المعراج ولونذر صوم غد فأخبره الى ما بعد الغد جاز ويبنى أن لا يكون مسأ  
كن نذر أن يتصدق ب درهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر  
بالصدقة انه ذكر في الحاشية انه لو عين التصديق ب درهم فهلكت سقط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وألفينا  
نعين الدينار والدرهم ليس على إطلاقه فيقال الا في هذه فأنالوا ألفينا مطلقاً لكان الواجب في ذمته فاذا هلك  
المعين لم يسقط الواجب وكذا قولهم ألفينا تعين الفقير ليس على إطلاقه لما في البدائع لو حال الله على أن أطمع  
هذا المسكين شيئاً ساء ولم يعينه فلا بد أن يعطيه للذى سعى لانه اذا لم يعين المندور صار تعبير الفقير مقصوداً  
فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الجوى عن العمادية لو أمر رجلاً وقال تصدق بهذا المال على مساكين  
أهل الكوفة فتصدق على مساكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضامناً في التتقي لو أوصى لفقراء أهل الكوفة  
بكذا فأعطى الوصى فقراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد يضمن الوصى اه قلت ووجهه أن  
الوكيل يضمن بمخالفته الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الأصل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا الرجل قبله)  
هذا داخل تحت قوله بخالف (قوله صح) أي خلافاً للمحمد وزفر غير أن محمد لا يبيح التججيل مطلقاً وزفر  
اذا كان الزمان المجعل فيه أقل فضيلة كما في القمح (فرع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين يوماً وجاء  
رجب كذلك ينبغي أن لا يجب القضاء وهو الاصح كما في السراج أما لو جاء ثلاثين يقضى يوماً (قوله أو صلاة)  
بالتنوين ويوم منصوب على الظرفية ح ولو أضافه لرمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعاً  
وقد تقدمت ط (قوله لانه تجبل بعد وجوب السبب) أي فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافاً للمحمد وزفر فتح  
(قوله فيلغو التعيين) بناء على لزوم المندور بما هو قربة فقط فتح وقد مناه عن الدرر أي لان التعيين ليس  
قربة مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أي سواء علقه على شرط يريد مثل ان قدم  
غائب أو شفى مريض أو لا يريد مثل ان زيت فثله على كذا لكن اذا وجد الشرط في الاول وجب أن يوفى  
بنذره وفي الثاني بخير بينه وبين كفارة معين على المذهب لانه نذر بظاهره معين بمعناه كما سأتى في الايمان ان شاء الله  
تعالى (قوله فانه لا يجوز تججيله الخ) لان المعلق على شرط لا يعتد سبباً للعالم بل عند وجود شرطه كما تقرر  
في الاصول فلو جاز تججيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح ويظهر من هذا أن المعلق يتعين فيه الزمان بالنظر  
الى التججيل أما تأخيره فيصح لان عقاد السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يتعين فيه المكان والدرهم والفقير لان  
التعليق انما اثر في تأخير السببية فقط فامتنع التججيل أما المكان والدرهم والفقير فهي باقية على الاصل من  
عدم التعيين لعدم تأثير التعليق في شيء منها فاذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالف بين المعلق وغيره على قوله  
فانه لا يجوز تججيله فاذا دعت التأخير وتبديل المكان والدرهم والفقير كما في غير المعلق وكأنه لظهور ما قرره  
لم ينصوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم (قوله ولم يصمه) أما الوصامه فيأتى قريباً  
(قوله على الصحيح) هو قوله ما قال محمد لرمه الوصية بقدر ما فانه كما في قضاء رمضان وأوصحه في السراج  
حيث قال اذا نذر شهر اغبر معين ثم اقام بعد النذر يوماً أو أكثر يشد على الصيام فلم يصم فعندهما يلزمه الايضاء  
بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحاشية أن ما أدركه صالح الصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم  
جعل كالقادر على الكل فوجب الايضاء كالوئى شهر اصحيا ولم يصم وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الذمة  
الساعة ولا يشترط امكان الاداء وثمرة الخلاف فيما اذا صام ما أدركه على الاول لا يجب عليه الايضاء بالباقي

للايقع كله في غير الوقت (والنذر)  
من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام  
أو غيرها (غير المعلق) ولو لمعينا  
(لا يختص بزمان ومكان ودرهم  
وفقر) فلونذر التصديق يوم الجمعة  
بمكة بهذا الدرهم على فلان بخالف  
جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهراً  
للاعتكاف أو الصوم فجعل قبله  
عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة  
كذا فحج سنة قبلها صح أو صلاة  
يوم كذا فصلاها قبله لانه تجبل  
بعد وجوب السبب وهو النذر  
فيلغو التعيين شرئلاً لانه فيلحفظ  
(بخلاف) النذر (المعلق) فانه  
لا يجوز تججيله قبل وجود الشرط  
كما سيجيء في الايمان (ولو قال  
مريض لله على أن أصوم شهراً  
فأت قبل أن يصح لاشي عليه وان  
صح) ولو (يوماً) ولم يصمه (لزمه  
الوصية بجميعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا فيما اذا نذر لأموات في البسلة لا يجب على الأول لعدم الادراك ويجب على الثاني  
 الايصاء بالكل اه ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم اعلم أن هذا كله في النذر المطلق  
 أما المعين ففي السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم ففي الكرخي  
 أن مات قبل رجب لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يـ~~كون~~ سببا قبل وقته وعندهما على طريقة  
 الحاكم يومى بقدر ما قدر لأن النذر سبب ملزم في الحال إلا أنه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى يومى  
 بالكل لأن النذر ملزم بلا شرط لأن الزوم اذا لم يظهر في حق الاداء يظهر في خلفه وهو الاطعام وأما إن صام  
 ما أدركه أموات عقب النذر ففي الأول لا يجب الايصاء بشيء وعلى الثاني يجب الايصاء بالباقي ولو دخل رجب  
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلاً فلم يصم ثم مات فعليه الايصاء بالكل أما على الثاني فظاهر وكذا على الأول  
 لأن بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلاً وجب عليه صوم شهر مطلق فاذا لم يصم فيه وجب الايصاء  
 بالكل كما في النذر المطلق اذا بقي يوماً أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام  
 الشهر) أى ولم يصم في ذلك وعبرة غيره ومات بعد يوم وبقي ما اذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي أم لا  
 ينبغي أن يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصريح بالزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر  
 في هذا المحل منظر به ومحترفة تحريفا فاحشاً فافهم (قوله بخلاف القضاء) أى فيما اذا فاته رمضان  
 لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الايصاء بقدر ما فاته اتفاقاً على الصحيح خلافاً لما رآه الطحاوى أن  
 الخلاف في هذه المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وبيانه أن  
 النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا يجب الوصية الا بقدر ما أدرك  
 واعتبر بأن القضاء يجب بما يجب به الاداء عند المحققين وسبب الاداء شهود الشهر فكذا القضاء وأوجب  
 بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل إن صام حنث) لأن المضارع المبتدأ لا يكون جواب القسم الا مؤكداً  
 بالنون فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اه ح لكن سيد كرى في الايمان عن العلامة المقدسى أن هذا قبل تغير  
 اللغة أما الآن فالعوام لا يفرقون بين الاثبات والنفي الوجود لا وعدمها فهو كاصطلاح لغة الفرس وغيرها  
 في الايمان (قوله كرمضان) أى بوصول افضل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح  
 (قوله وكفر) أى فدى (قوله كما مر) أى في الشيخ الفاني من أنه يطعم كالفطرة (قوله أو الزوال) يعنى  
 نصف النهار كما مر ارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم  
 اليوم الذى يقدم فلان فيه أبداً فقدم في يوم قد أكمل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما يستقبل  
 لأن النذر عند وجود الشرط بصيركم كالتكلم بالجواب فصيركم كأنه قال لله على صوم هذا اليوم وقد اكمل فيه  
 فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر بلا حكاية خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله  
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلافاً للثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد  
 لا شيء عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما اه أى بين القدوم بعد الاكل  
 والقدوم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقاً) لأنه تبين  
 أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أى لا شيء عليه اذا أدركه كما قدمناه عن السراج  
 (قوله كلف فقط) أقول لا وجه له وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لاعن يمينه لا وجه له أيضاً لأن النية  
 في فعل الخلوף عليه غير شرط لما صرح حوايه من أن فعله مكراً أو ناسياً سواء أو المحلوف عليه الصوم وقد وجد ثم  
 ظهر أن في عبارة الشارح اختصاراً لمختلف في نذر النهر وأصل المسألة ما في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم  
 اليوم الذى يقدم فيه فلان شكراً لله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء  
 عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوى فزوى به الشكر لا عن رمضان بر بالنية  
 وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يتضح بقية كلامه فافهم (قوله لزمه كاملاً) وينفتح متى شاء  
 بالعدد لا هلالاً والشهر المعين هلالاً كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله بقبية) أى بقية الشهر الذى  
 هو فيه لأنه ذكره معترفاً فينصرف الى المعهود بالخضور فانوى شهراً فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فتح عن  
 التبنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الآن ينوى اليوم) افاد أن لزوم الاسبوع يكون فيما اذا نوى أيام

كالصحيح اذا نذر ذلك ومات  
 قبل تمام الشهر لزمه الوصية  
 بالجميع بالاجماع كما في الخبازية  
 بخلاف القضاء فان سببه ادراك  
 العدة (فروع) قال والله أصوم  
 لا صوم عليه بل إن صام حنث  
 كما سيبي في الايمان نذر صوم  
 رجب فدخل وهو مريض أفطر  
 وقضى كرمضان أو صوم الابد  
 فضعف لاستغاله بالمعيشة أفطر  
 وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان فقدم  
 بعد الاكل أو الزوال أو حيضها  
 قضى عند الثاني خلافاً للثالث  
 ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقاً  
 ولو عني به اليمين كفر فقط الا اذا  
 قدم قبل نيته فتواء عنه بر بالنية  
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهراً  
 لزمه كاملاً أو الشهر بقبية أو جمعة  
 فالاسبوع الآن ينوى اليوم

جمعة أو لم ينوشيا لأن الجمعة يذكر ويراد به يوم الجمعة وأيام الجمعة لكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه  
 تخسيس قال ح وينبغي انه لو عرف الجمعة أن يلزمه بقبتهما على قياس السنة والشهر فان مبدأها الأحد  
 وآخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل  
 (قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كأنه قال السبت  
 الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المنح ولا يخفى أن هذا اذا لم تكن له نية أما اذا وجدت له نية ما نوى اه  
 ط (قوله تقترب باليهم) كأنه يقول يا سيدي فلان ان ردت عابتي أو عوفي مريضني أو قضيت حاجتي فلك من  
 الذهب أو النخعة أو من الطعام أو الشمع أو الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر مخلوق  
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذر له ميت والميت لا يملك ومنها انه  
 ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله لان قال يا الله اني نذرت لك  
 ان شفيت مريضني أو رددت عابتي أو قضيت حاجتي أن اطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام  
 الشافعي أو الامام الميت أو اشتري حصرا لمساجدهم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك  
 مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذ كرا الشيخ انما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برابطه  
 أو سجنه فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يسرف ذلك لغنى ولا لشرى فتنصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن  
 فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا يستغل  
 الذئبة ولا نه سرام بل سحت ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه الا أن يكون فقيرا أو له عيال فقرا عاجزون  
 فأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضا مكرهه ما لم يقصد النذر التقرب الى الله تعالى وصرفه الى  
 الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر ملخصا عن شرح العلامة قاسم (قوله ما لم يقصد الخ) أي بأن  
 تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب اليه ويكون ذ كرا الشيخ مراد به فقراؤه كما مر ولا يخفى أن له الصرف الى  
 غيرهم كما مر سابقا ولا بد أن يكون المذكور مما يصح به النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها أما لو نذر زيتا لا يقاد  
 فتدبر فوق ضريح الشيخ أو في المنارة كما يفعل النساء من نذر الزيت لسيدي عبد القادر ويوقد في المنارة  
 جهة المشرق فهو باطل واقبح منه النذر بقراءة المولد في المنابر مع اشتماله على الغناء واللعب وإيهاب ثواب  
 ذلك الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مواد السيد احمد  
 البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في الهر ولا يخفى على ذوي الافهام ان مراد الامام  
 بهذا الكلام انما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهم اليه بأى وجه يرام ولو باسقاط الولاة الثابت  
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغييرهم لكثير من الاحكام وتقريرهم بما هو باطل وحرام  
 فهم كالأنعام يتغير بهم الاعلام ويتبرؤن من شأنهم العظام كما هو ذم الانبياء الكرام حيث  
 يتبرؤن من الابعاد والارحام بخلافهم الملك العلام فافهم ما ذكرناه والسلام \*

### \* (باب الاعتكاف) \*

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكر معه ووجه تأخيره عنه  
 أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب  
 مؤكدا في العشر الاخير من رمضان فيغتم الصوم به فناسب ختم كتاب الصوم بذ كرا مسائله (قوله خولعة  
 اللبث) أي المكث في أى موضع كان وجس النفس فيه قال في البحر خولعة اقترع من عكف اذا دام من باب  
 طلب وعكفه حبه ومنه واليهدى معكوفاسمى به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط  
 مغرب وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم الكوف ومنه يعكفون على  
 أصنام لهم (قوله ذكر) قيد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا الى تعريف الاعتكاف المطلوب  
 لان اعتكاف المرأة فيه مكره كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم حتمه لكن صرح  
 في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كما في البحر وقد يقال قيد به نظرا الى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط  
 لا اعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده أو امرأة في مسجد بيتها تأمل (قوله ولو عيزا) فالباوع ليس

مطلب  
 في النذر الذي يتبع للاموات من  
 اكثر العوام من شمع أو زيت  
 أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام  
 صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة  
 السبت والفرق أن السبت لا يتكرر  
 في السبعة فحمل على العدد  
 بخلاف الأول واعلم أن النذر  
 الذي يقح للاموات من أكثر  
 العوام وما يؤخذ من الدراهم  
 والشمع والزيت ونحوها الى  
 شرائع الاولياء الكرام  
 تقتربا اليهم فهو بالاجماع باطل  
 وحرام ما لم يقصد واسرفها لفقراء  
 الانام وقد استل الناس بذلك  
 ولا سيما في هذه الاعصار وقد بطله  
 العلامة قاسم في شرح درر البحار  
 ولقد قال الامام محمد لو كان  
 العوام عبيدي لا اعتقدهم وأسقطت  
 ولاى وذلك لانهم لا يهتدون  
 فالحل بهم يتعبرون

### \* (باب الاعتكاف) \*

وجه المناسبة له والتأخير اشتراط  
 الصوم في بعضه والطلب الاكسد  
 في العشر الاخير (هو) لغة اللبث  
 وشرعا (لبث) بفتح اللام ونفسه  
 المكث (ذكر) ولو عيزا

بشرط كافي البحر عن البدائع وشمل العبد فيجوز اعتكافه باذن المولى ولو نذر فالعبد المولى منه ويقتضيه بعد العتق وكذا المرأة ~~بشرط~~ ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس للمولى منعه ولو تطوعا وعامة في البحر (قوله أدبت فيه الجنس أولا) صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر وعزاه الشيخ اسماعيل الى الفيض والبرازية وخراته التناوي والخلاصة وغيرها ويفهم أيضا وان لم يصرح به من تعقبه بالقول الثاني حنا تبع الهداية قافهم (قوله وصححه بعضهم) نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام (قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخليل الرمي وهو أيسر خصوصا في زماننا فينبغي أن يقول عليه والله تعالى أعلم (قوله وأما الجامع) لما كان المسجد يشمل الخصاص كمسجد المحلة والعام وهو الجامع كأموى دمشق مثلا أخرجه من عمومه تعالى الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه (قوله مطلقا) أي وان لم يصر فيه الصلوات كاهاج عن البحر وفي الخلاصة وغيرها وان لم يصر ~~بشرط~~ في جماعة (تنبيه) هذا كله لسان العدة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده أفضل لثلاث احتياجات الى الخروج ثم ما كان أهله أكثر اه (قوله في مسجد بيتها) وهو المعتد لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد اتخاذها كفي البرازية نهر ومقتضاه انه يندب للرجل أيضا أن يخص موضع من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد كما لا يخفى قال في السراج وليس لزوجها أن يراها اذا أذن لها لانه ملكها منافعها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة فان أذن لها كرده الرجوع لانه يخاف وعده وجاز لانها لا تغلظ منافعتها (قوله ويكره في المسجد) أي تنزيها كما هو ظاهر النهاية نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل (قوله كما اذا لم يكن فيه مسجد) أي مسجد بيت وينبغي انه لو اعتد به للصلاة عند ارادة الاعتكاف أن يصح (قوله ودخل يصح الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله والظاهر لا) لانه على تقدير اوفته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت بوجه ح قلت لكن صرحوا بأن ما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياط وما تردد بين السنة والبدعة يتركه الآن يقال المراد بالبدعة المكروه وتحريمها وهذا ليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندورا (قوله فالبحث هو الركن) فيه أن هذا حقيقة الغوية أما حقيقة الشرعية فهي البحث بخصوص أي في المسجد تأمل (قوله من مسلم عاقل) لان النية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في البحر (قوله طاهر من جنابة الخ) جعل في البدائع الطهارة من هذه الثلاثة شرطا للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون اشتراط الطهارة من الحيض والنفاس فيه على رواية اشتراط الصوم في نقله أما على عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط كالطهارة من الجنابة ولم أر من تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للحجة أيضا في المنذور وكذا في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة للحجة الصوم معها ويبحث فيه الركني بما صرح حوايه من أن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا بأهل للصلاة أي فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب اذ يكتفى بالطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب لو لم يطهر ويصل لا يصح منه ويلزمه أيضا أن يكون من شروط صحة الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل (قوله شرطان) خبر المتداول وهو الكون وما عطف عليه (قوله بلسانه) فلا يكتفى لا بجنابة النية منع عن شمس الائمة (قوله وبالشروع) نقله في البحر عن البدائع ثم قال ولا يخفى انه مفترع على ضعيف وهو اشتراط زمن للتطوع وأما على المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اه وسبأني قريبا أيضا مع جوابه (قوله وبال تعليق) عطف على قوله بالنذر وهذا اقربني على انه أراد بالنذر النذر المطلق كما قيده في البدائع فلا يرد أن صورة التعليق نذر أيضا وأن مقتضى العطف خلافه نعم الاظهر أن يقول واجب بالنذر منجزا أو معلقا كما عبر في البحر والامداد قافهم (قوله أي سنة كفاية) نظيرها إقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقي فلم يأثموا بالمواظبة على الترك بلا عذر ولو كان سنة عين لا ثموا بترك السنة المؤكدة اعتمادون اثم ترك الواجب كما مر بيناه في كتاب الطهارة (قوله لا قترانها الخ) جواب عما أورد على

(في مسجد جماعة) هو ماله امام ومؤذن أدبت فيه الجنس أولا وعن الامام اشتراط أداء الجنس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصححه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا (أو) (ب) (امرأة في مسجد بيتها) ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاحه من بيتها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر لا احتمال ذكوريته (نية) فالبحث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان (وهو) ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه وبالشروع وبال تعليق ذكره ابن الكمال (وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) أي سنة كفاية كافي البرهان وغيره لا قترانها بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة (ومستحب في غيره من الازمنة)

قوله في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بالترك دليل الوجوب والجواب كافي العناية أنه عليه الصلاة والسلام لم يشكر على من تركه ولو كان واجبا لا تكرر اه وحاصله أن المواظبة انما تنقصد الوجوب اذا اقتربت بالانكسار على التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاه أنه يسمى سنة أيضا ويدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المستحب (قوله وشرط الصوم لحة الاول) أي التذرع حتى لو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم فعليه أن يعتكف ويصوم بحسب عن الظهيرية (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابل رواية الحسن أنه شرط لتطوع أيضا وهو مبني على اختلاف الرواية في أن التطوع مقدر يوم أو لا ففي رواية الاصل غير مقدر ولا يكن الصوم شرطا له وعلى رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطا له كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المستنون لانه مقدر بالعشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لم يضأ وسفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية وبؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن جملة على المنذور لتصر به بالسنة ولا على التطوع لقوله بعده وأقله نفلا ساعة فتعين جملة على المستنون سنة مؤكدة فبدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن جملة عليه لتصر بهم بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره في نظر لانهم انما صرحوا بكونه شرطا في المنذور غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المستنون لظهور أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر للاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المنذور والمستنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لحة الاول لا الثالث ولم يتعرض للشافعي لما نقلوا لو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المستنون لكان عليه أن يقول شرط لحة الاول فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي (قوله وان نوى معيها اليوم) أما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه لم يراه كافي البحر (قوله والفرق لا يمتنع) وهو أنه في الاولى لما جعل اليوم تبعا لليلة وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا امر سلا بمرتبين حيث استعمل المقيد وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في انقضاءه وهو اليوم فكان اليوم مقصودا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائز هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولوساخ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتقييد أو غيرهما لاغ اطلاق السماء على الارض أو الخلعة على شيء طويل غير الانسان مع أن المصرح به في كتب الاصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعق التلاق صحت لان العق وضع لازالة ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المتعة والاولى بسبب الشائبة فصح المجاز بخلاف ما لو نوى بالطلاق بالعق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه يدخل الليل تبعا) ولا يشترط لتبع ما يشترط للاصل بحر (قوله لا يباحده للشرط قصدا) أي لا يشترط ايقاعه مقصودا لاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايقاع الطهارة قصدا لاجل الصلاة بل اذا حضرت الصلاة وكأن متوضئا قبلها لغیرها ولو لم يتبرك فيه لها (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) انما اخرج أن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الابد ثم نذر اعتكافا فليأتل ويراجع اه ح قلت ووجه التأمل ما ذكره وامن أن الصوم المقصر للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والشرف غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في التبع ومن التضرعات أنه لو أصبح صائما متطوعا أو غيرناو للصوم ثم قال الله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار وعند أبي يوسف أنه أكثر النهار فان كان قبل نصف النهار لم يعتكفه قضاء اه وقد ظن أن عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف النهار لا تعذر جعل التطوع واجبا وأنه لا محل للاستدراك المتفاد بل هي مسألة مستقلة لا تتعلق ليا بما في المتن اه ح قلت ما علم به انما شرح على به في التارخانية والنجس والولولة الحية والمعراج وشرح درر البحار فيكون ذلك عليه أخرى لعدم صحة المنذور وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يباحده فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع أنه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم لحة الاول) انما قال (فقط) على المذهب (فلو نذر اعتكاف ليله لم يصح) وان نوى معيها اليوم لعدم محلها للصوم أما لو نوى بها اليوم صح والفرق لا يمتنع (بخلاف ما لو قال) في نذره (للاول والثاني تبعا) ان لم يكن الليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعا) واعلم أن (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا يباحده) للشرط قصدا (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لم يراه وأجزأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا الوصام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لان عقده من اوله تطوعا تعذر جعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب بنذر الاعتكاف أو غيره كرمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله  
 قضى شهر غيره) أى متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فيقضيه متتابعاً كما إذا أوجب  
 اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أمّا قضاء رمضان الأول فانه  
 ان قضاء متتابعاً واعتكاف فيه جاز لأن الصوم الذى وجب فيه الاعتكاف باقٍ فيقضيهما بصوم شهر متتابعاً  
 بدائع أى لأن القضاء خلف عن الاداء فأعطى حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحقيقه في الاصول)  
 وهو أن النذر كان موجبا للصوم المقصود ولكن سقط لشرف الوقت والمالم يعتكف في الوقت صار ذلك النذر  
 بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود ولو المانع  
 وهو رمضان فان قلت على هذا كان ينبغي أن لا يتأدى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً  
 قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً  
 كما لو نذر بالتبرّد تجاوز به الصلاة ورمضان الثانى على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط  
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح عن شرح المنار لابن ملك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف  
 شهر بعينه فاعتكف شهراً قبله أجزأه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين  
 فقام قبله اهـ أى بناء على أن النذر غير المعلق لا يختص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقد مرنا  
 أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصح  
 اعتكافه قبله وبعدة في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان فعله في غير رمضان الاول أو قضاؤه لا بدله  
 من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه  
 الفرق بين ما وبين غيرهما بأنه لو فعله فيهما اغنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه  
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الاولى ثم تركه ولكن سماه  
 قطعاً نظراً الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لأنه لا يشترط له الصوم) الاولى التعليل بأنه غير مقتدر  
 بمقتضى ما علمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبنى على الاختلاف في تقديره بيوم وعدمه  
 وكلامه يفيد العكس تأمل (قوله وما في بعض المعبرات) كالبدائع وبعده ابن كمال كما نقله الشارح  
 عنه فيما مر (قوله مفرغ على الضعيف) أى على رواية الحسن أنه مقتدر بيوم أقول لكن بعد ما صرح  
 صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع موجب للاتمام  
 على أصل أصحابنا صيانة للمؤدى عن البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقتدر بيوم وأجاب عن وجه  
 رواية الحسن بقوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج فما وجب الا ذلك  
 القدر فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فعلم أن قول البدائع أولاً أنه يلزم بالشروع مراده به لزوم ما اتصل به الاداء  
 لا لزوم يوم فهو مفرغ على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لأنه ابطال للعبادة  
 وهو حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم بدائع (قوله أما النفل) أى الشامل للسنة المؤكدة ح  
 قلت قد مرنا ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها مقتدرة بالعشر الاخير ومقتدرة التقدير أيضاً بالزوم بالشروع  
 تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرع في المسنون أعنى العشر الاواخر نيته ثم أقسده  
 أن يجب قضاء أو تفخيّر بجاء على قول أبي يوسف في الشروع في نفل الصلاة ما ياربعاً على قوله ما اهـ أى  
 يلزمه قضاء العشر كله لو أقسده بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع في نفل ثم أقسده الشفع الاول  
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقتضى الأربعين كقولهما نعم اخبرنا في شرح المنية قضاء الأربع  
 اثنا فى الرابعة كالاربعة قبل الظهر والجمعة وهو اختيار النخلى وصححه في النصاب وتقدم تمامه في النوافل  
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن لزوم قضاء  
 جميعه وأما غيره فخرج على قول أبي يوسف أما على قول غيره فيقتضى اليوم الذى أقسده لا يستقلال كل يوم بنفسه  
 وانما قلنا أى باقية بناء على أن الشروع يلزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أقسده بعضه قضى  
 باقيه على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضى لزوم كل يوم شرع فيه عندهما بناء على لزوم  
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه

(وان لم يعتكف) رمضان المعين

(قضى شهراً) غيره (بصوم مقصود)

أعود بشرطه الى الكمال الاصل

فلم يجز في رمضان آخر ولا في

واجب سوى قضاء رمضان

الاول لأنه خلف عنه وتحقيقه

في الاصول في بحث الامر (وأقول)

نفلا ساعة) من ليل أو نهار عند

محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام

لبناء النفل على المساحة وبه يفتى

والساعة في عرف الفقهاء جزء

من الزمان لاجزء من أربعة وعشرين

كما يقوله المجتهدون كذا في

غرر الاذكار وغيره (فلو شرع

في نفيه ثم قطعه لا يلزمه قضاءه)

لأنه لا يشترط له الصوم (على

الظاهر) من المذهب وما في بعض

المعتبرات أنه يلزم بالشروع مفرغ

على الضعيف قاله المصنف وغيره

(وحرم عليه) أى على المعتكف

اعتكافاً واجباً أما النفل فله

الخروج



تأمل (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى اه ح أى يتم للنفل (قوله كما مر) أى من قول المصنف  
وأقله تفلا ساعة (قوله الخروج) أى من معتكفه ولو مسجد البيت في حق المرأة ط فلو خرجت منه ولو الى  
بتم باطل اعتكافها الزواجا واتمى لو تفلا بجر (قوله الحاجة الانسان الخ) ولا يمكث بعد فراغه  
من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بيت صدقته القريب واختاف فيما لكان له بيتان فأقرب البعيد منه ما قبل فسد  
وقيل لا وينبغي أن يخرج على القولين ما لو ترك بيت الخلا للمسجد القريب وأقرب بيته نهر ولا يعد الفرق بين  
الاختلافية وهذه لان الانسان قد لا يألت غير بيته رضى أى فإذا كان لا يألف غيره بأن لا يتسرع له الاقرب منه  
فلا يعد الجواز بلا خلاف وليس كالمسكث بعدهما ما لو خرج لهما ثم ذهب لعبادة مريض أو صلاة جنازة  
من غير أن يكون خرج لذلك قصدا فانه جائز كما في البحر عن البدائع (قوله طبعية) حال أو خبر لكان  
محدوفاً أى سواء كانت طبيعية أو شرعية وفسر ابن الشبلي الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضى في المسجد  
(قوله وغسل) عده من الطبيعية بعبارة الاختيار والنهر وغيرهما روى موافق لما علمته من تفسيرها وعن هذا  
اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الأولى تفسرهما بالطهارة ومقتضاها ما لم يدخل  
الاستنجاء والوضوء والنفل لمشاركتهما الهما في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله  
ولا يمكث الخ) فلو أمكنه من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به بدائع أى بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معد  
للطهارة أو اغتسل في اناء بحيث لا يصيب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فان كان بحيث يتلو بالماء  
المستعمل يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب اه والتقييد بعدم الامكان يقيد أنه لو أمكن كما قلنا فخرج أنه  
يفسد ويحل بجرى فيه بخلاف المار فيما لو كان له بيتان فأقرب البعيد ثم ما محل نظرا لان ذلك بعد الخروج وفرق  
بينه وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يقيد الجواز  
فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية ولفظة أو من المتن والواو في والجمعة من الشرح اه ح (قوله  
وعيد) أفاد صحة التذبا بالاعتكاف في الايام الخمسة المهيبة وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لان الصوم  
من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الامام بصح لكن يقال له اقض في وقت آخر ويكفر المبين  
ان أراد وان اعتكف فيها صح وأما وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله  
لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر والامداد ح (قوله وباب  
المنازة خارج المسجد) أما اذا كان داخله فكذلك بالاول قال في البحر وصعود المأذنة ان كان بابها في المسجد  
لا يفسد والا فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذان ولو غير مؤذن وباب المنازة خارج المسجد لكان  
أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الاذان أيضا غير شرط فانه قال ولو صعد المنازة لم يفسد بخلاف وان كان  
بابها خارج المسجد لانها منه لانه يمنع فيها من كل ما يمنع فيه من البول ونحوه فأشبه زاوية من زوايا المسجد اه  
لكن ينبغي فيما اذا كان بابها خارج المسجد أن يذبحها اذا خرج الاذان لان المنازة وان كانت من المسجد  
لكن خروجها الى بابها لا الاذان خروج منه بلا عذر وبهذا لا يكون كلام الشارح مقفرا على الضعيف  
ويكون قوله وباب المنازة الخ جملة حالية معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنتها) أى ومع الخطبة كما  
في البدائع ولم يذكروا العلم به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكروا المسجد أيضا مع ذكرهم اها هنا  
لانه ضعيف اذ صرحوا بأنه اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك  
فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا الوشرع في السنة كذا في البحر تعالى الفتح لكن نقل الخير الرملى عن خط العلامة  
المقدسى أنه لا شك أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الاتيان بها في ضمن الفريضة ولا يخفى أن من يعتكف  
ويلازم باب الكرم اغياروم ما يوجب له مزيد التفضل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) أى  
أربعاء عده وسناعتها بدائع قال في البحر وقد ظهر بهذا أن الاربع التي تصلى بعد الجمعة بنية آخر ظهر  
عليه لأصل لها في المذهب نصهم هنا على أنه لا يصل الا السنة البعيدة ولان من اختارها من المتأخرين  
اختارها للشك في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الامام المرخسى على أن الصحيح  
من المذهب الجواز فلا ينبغي الاقضاء بها في زماننا لانهم نظروا قوامها الى التساكن عن الجمعة وطن أنها غير فرض  
وأن الظاهر كافي عنها واعتقاد ذلك كفر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفا لان الاصل عدم تعدد الجمعة

لانه منه لا يبطل كما مر (الخروج  
الحاجة الانسان) طبيعية كبول  
وغائط وغسل لو احتلم ولا  
يمكنه الاغتسال في المسجد كذا  
في النهر (أو) شرعية كعيد واذان  
لومؤذنا وباب المنازة خارج  
المسجد (الجمعة وقت الزوال  
ومن بعد منزله) أى معتكفه  
(خرج في وقت يذكرونها) مع سنتها  
يتحكم في ذلك رأيه ويستثنى بعدها  
أربعاء أو سبأ على الخلاف

قوله وعيد هكذا بخطه والذي  
في نسخ الشارح كعيد وهو الانب  
يقوله أولا كبول اه صحيحه

وليس في كل البلاد فليكن اقتصارهم على بيان السنة مبني على ذلك ولا أن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد  
الجمعة بل يأتي بها في معتكفه ويكون الصحيح جواز التعدد لا ينافي في استحباب تلك الأربع خروجاً من الخلاف  
القوي الواقع في مذهبنا ومذهب الغير وقد منّا في باب الجمعة التصريح عن التبر وغيره بأنه لا شك في استحبابها  
وكون الأولى أن لا يفتى بها في زمانها لما ذكره لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يفتى منه ذلك كما مر  
هنا لمبسوطاً عن المقدسي وغيره فقد ذكره بالمراجعة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أكثر  
اعتكافه فيه سراج (قوله لأنه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا  
وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر في البدائع وما روى عنه صلى الله عليه  
وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع  
ويجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الإنسان أو الجمعة وعاد مريضاً وصلى على جنازة من غير  
أن يخرج لذلك قصداً وذلك جائز إذ به علم أنه بعد الخروج لوجه مباح اغماض المكث لو في غير مسجد لغير عبادة  
(قوله لمخالفة ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكأنه عينه لذلك  
فيكره تحوله عنه مع إمكان الانعام فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر  
كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لأنه مبني على أن الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو البت  
والإقامة (تتمه) لم يذكر جواز خروجه لجماعه وقد منّا عن التبر والفتح ما يفيد ويأتي في كلامه ما يفيد  
أيضاً وفي البصر عن البدائع لو أحرمت الحج أو عمرة أقام في اعتكافه إلى فراغه منه فإن خاف فوت الحج ييج  
ثم يستقبل الاعتكاف لأن الحج أهم وأغايستقبله لأن هذا الخروج وإن وجب شرعاً فإما وجب بعقده  
وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى من الاعتكاف اهـ (قوله فيقضيه) أي لو واجبا بالنذر  
أما التطوع لو قطعه قبل تمام اليوم فلا في رواية الحسن كما مر ويقضي المنذور مع الصوم غير أنه لو كان  
شهرامعنا يقضي قدر ما فسد والاستقبله لأنه لم يزمه متتابعاً ولا فرق بين فساده بصنعه بلا عذر كالجماع مثلاً  
الارادة أو لعذر كمرض أو بغير صنعه أصلاً كحضر وجنون وانغماط طويل وأما حكمه إذا فات  
عن وقته المعين فأن فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كرهه قضى الكل متتابعاً فإن قدر ولم يقض  
حتى مات أو مضى لكل يوم بطعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك إن كان صحيحاً وقت النذر والأفان صح  
يوماً فعلى الاختلاف المأثر في الصوم والأفلاشي عليه بدائع ملخصاً (قوله إذا أفسده بالردة) لأنه انقطع  
ما وجب عليه قبلها بما يجب الله تعالى أو إيجابه والنذر من إيجابه اهـ ح أي وليس سببه باقياً لأنه النذر  
وقد قال في الفتح أن نفس النذر بالقربية قريبة فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ وإذا بطل سببه لم يجب قضاؤه  
بخلاف الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببهما (قوله قالوا هو الاستحسان) لأن في القليل ضرورة  
كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أتى بها سبباً إلى ما يجنبه الكمال (قوله  
وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقضي ترجيحاً لأنه ليس من المواضع المعدودة التي رجح  
فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحساناً بالضرورة بأن الضرورة التي شاطبها التخفيف هي  
الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع أن ما أي الامامين يميزان الخروج بغير ضرورة أصلاً لأن فرض المسألة  
في خروجه أقل من نصف يوم لحاجة أو لأجل اللعب وأما لا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب  
واللهو والتمار إلى ما قبل نصف النهار ثم قال يارسول الله أنا معتكف قال ما أبعدك عن المعتكفين اهـ ملخصاً  
وقد أطلت في تحقيق ذلك كما هو دأبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحساناً  
حتى يكون عاريج فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرجح فافهم (قوله وهو ما مر) أي من  
الحاجة الطبيعية والشرعية (قوله والالكان النسيان أولى الخ) لأنه عذر ثبت شرعاً اعتبار الصحة  
معه في بعض الأحكام فتح أي كما في أكل الصائم ناسياً وصحة الوقتية عند نسيان الفائبة (قوله  
كما حققه الكمال) حيث قال والذي في الحاشية والخلاصة أنه لو خرج ناسياً أو مكرهاً أو لبول فحسه الغريم  
ساعة أو لمرض فسد عنده وعلل في الحاشية المرض بأنه لا يغلب وقوعه فلم يصير مستثنى عن الإيجاب فأفاد  
الفساد في الكل وعلى هذا يفسد لولا إعادة مريض أو شهود جنازة وإن نعتت عليه الآية لا يأنم كافي المرض

ولو مكث أكثر لم يفسد لأنه محل له  
وكره تنزيهاً لمخالفة ما التزمه بلا  
ضرورة (فلو خرج) ولو ناسياً  
(ساعة) زمانية لا رملية كما مر  
(بلا عذر فسد) فيقضيه إلا إذا  
أفسده بالردة واعتبراً أكثر النهار  
قالوا وهو الاستحسان وبحث  
فيه الكمال (د) أن خرج (بعذر  
يغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير  
(لا) يفسد وأما لا يغلب كالتجاء  
غريق وانهدام مسجد فمستقط  
للانتماء للطلان والالكان النسيان  
أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال

قوله لولا إعادة مريض هكذا ينظره  
ولعل صوابه لولا إعادة مريض  
اهـ مصححه

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد به الا انها معلوم وقوعيا فكانت مستثناة وعلى هذا اذا خرج لانقاذ غريق  
 أو حريق أو جهاد عم نفيه فسد ولا يأتى وكذا اذا تهدم المسجد ونص عليه في الخاتمة وغيرها وكذا تفرق  
 أهلها وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكافه فاسد اذا خرج  
 ساعة لغیر غائط أو بول أو رجعة اه ملخصا (قوله خلافا لمفصلة الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة  
 المريض والجنازة وصلاتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان النفي عاتما وأداء الشهادة مفسدا  
 بخلاف خروجه الى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرق أهل له لعدم صلوات الخمس فيه واخراج ظالم كرها  
 وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومشى في نور الايضاح على هذا التفصيل لاعلى ما أتى عن النهر فاقهم  
 (قوله لكن في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيره بأن عدم الاستحسان في الانهدام والاكراه استحسان  
 لانه مضطر اليه لما أتى بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا لانه لا يصلح بالجماعة الصلوات الخمس  
 وهذا يفيد عدم الفساد بتفرق أهلها وفي الشرنبلالية انه نص على الاستحسان في ذلك في المحظ والمبتغي  
 والجوهرية قلت وكذا في المجتبى والسراج والتارخانية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود محشى مسكين من أن  
 ما في البدائع وغيره قول الصالحين وأن الزاهي ومسكين والشرنبلالي وغيرهم خلطوا أحد القولين بالآخر  
 وأطال فيه بما لا يجدي اذ لو كان قول الصالحين خامعا للاستحسان في بعض الاعضاء ردون بعض وجهها  
 يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلا وأيضا لو كان ذلك قولهما للتفصيل واحد منهم بل  
 صرح في البدائع في مسائل الانهدام والاكراه بأنه لا يفسد اذا دخل مسجدا آخر من ساعته استحسانا فاقوله  
 من ساعته صرح في أنه على قول الامام والحاصل أن مذهب الامام الفساد بالخروج اللبول أو غائط أو رجعة  
 كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخاتمة والخلاصة والفتح وأن بعض المشايخ استحسن  
 عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخاتمة لم يرهذا الاستحسان وجبها لان انهدام المسجد لا يخرج عن كونه  
 معتكفا بناء على القول بأن إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولان الخروج لمرض وخيض  
 ونسيان اذا كان مفسدا مع أنه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون لا كراه الذي حرم من قبل العبد  
 مفسدا بالاولى ولعل المحقق ابن الهمام نظر الى هنا فتبع المنقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب ظاهر  
 الرواية وفي الخاتمة وغيرها وتبعه صاحب البحر واعتمده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في منه مواهب  
 الرحمن وتبعهم المصنف أيضا وكذا العلامة المقدسي في شرحه وان خالف فيه الشرنبلالي فافهم (قوله  
 وفي التارخانية) ومثله في القهستاني (قوله لشرط) فيه ايعا الى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله  
 جاز ذلك) قلت يشير اليه قوله في الهداية وغيرها عند قوله ولا يخرج الاحتاج الى الانسان لانه معلوم وقوعها  
 فلا بد من الخروج فيصير مستثنى اه والحاصل أن ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكما ولو لم يشرطه وما لا فلا الا  
 اذا شرطه (قوله وخص المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والبناء داخله على المقصور عليه بمعنى أن المعتكف  
 مقصور على الأكل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخله على المقصور كما هو المتبادر يرد عليه  
 أن التكاح والرجعة غير مقصورين عليه لعدم كراهتهما للغير في المسجد واعلم أنه لا يكره الاكل ونحوه  
 في الاعتكاف الواجب فكذلك في التطوع كافي كراهية جامع الفتاوى ونصه بكرة النوم والاكل في المسجد  
 لغير المعتكف واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل فيه ذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل  
 ما شاء اه (قوله فلا تجارة كره) أي وان لم يحضر السلعة واختاره قاضيان ورجحه الزيلعي لانه منقطع الى  
 الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأموال الدنيا بخر (قوله ورجعة) معطوف على أكل لاعلى بيع الابن أو بل  
 العقد بما شملها (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد وفي الظهيرية وقيل يخرج بعد  
 الغروب لا لاكل والشرب اه وينبغي حمله على ما اذا لم يجد من يأتي له به فينتد بكون من الخواص الضرورية  
 كالبلول بخر (قوله احضار سبع فيه) لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغلها ودل تعليلهم أن  
 المبيع لو لم يشغل البقعة لا يكره احضاره كدراهم بسيرة أو كتاب ونحوه بخر لكن مقتضى التعليل الاول  
 الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغلها بحقوق العباد وقولهم وفيه شغلها  
 نتيجة التعليل ولذا أبدل في المعراج بقوله فيكره شغلها فافهم وفي البحر وأفاذا اطلاقه أن احضار ما يشتره ليا كره

خلافا لمفصلة الزيلعي وغيره  
 لكن في النهر وغيره جعل عدم  
 الفساد لانهدامه وبطلان جماعته  
 واخراجه كرها استحسانا وفي  
 التارخانية عن الخجة لو شرط وقت  
 النذر أن يخرج لعبادة مريض  
 وصلاة جنازة وحضور مجلس علم  
 تجاز ذلك فليحفظ (وخص) المعتكف  
 (بأكل وشرب ونوم) وقد احتاج  
 اليه لنفسه أو عياله فلو تجارة  
 كره (كبيع ونكاح ورجعة)  
 فلا يخرج لاجلها فسد لعدم  
 الضرورة (وكره) أي تحريم لانها  
 محل اطلاقهم بخر (احضار سبع  
 فيه) كما كره فيه مبايعة  
 غير المعتكف

مكروه وينبغي عدم الكراهة كما لا يخفى اهـ أى لان احتضاره ضرورى لاجل الاكل ولانه لا مشغله لانه يسير  
وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجندى أن احتضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز اهـ (قوله  
مطلقا) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو عياله أو كان لتجارة أو حضرة أو لا كما به لم يحاط به ومن الزيلعي والبحر  
(قوله ثلثين) هو ما رواه أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن الشراء والمبيع في المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التعلق قبل الصلاة يوم الجمعة  
فتح (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الاشياء وعبارة  
ابن الكمال عن جامع الاسيحيات لغیر المعتكف أن يسام في المسجد مقبلا كان أو غير سامططبعاً وممكنا  
رجله الى القبلة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اهـ ونقله أيضاً في المعراج وبه يعلم تفسير الاطلاق قال ط لكن  
قوله رجلاه الى القبلة غير مسلم لما نهى عليه من الكراهة اهـ ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك  
والظاهر أن مثل النوم الاكل والشرب اذا لم يشغل المسجد ولم يلوته لان تنظفه واجب كما مر لكن قال في متن  
الوقاية وبأكل أى المعتكف ويشرب ويسام ويبيع ويشترى فيه لا غيره قال من لا على في شرحه أى لا يفعل  
غير المعتكف شيئاً من هذه الامور في المسجد اهـ ومثله في القهستاني ثم نقل ما مر عن المجتبى (قوله وصمت)  
عدل عن السكوت لانه قد بينا في السكوت من الشك في ان طالع سمي صمتاً نهى وانما كره لانه ليس  
في شريعته القول عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتضار ولا ضمان يوم الى الليل رواه أبو داود وأسنده  
أبو حنيفة عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم  
الصمت فتح (قوله ويجب) لم يقل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراماً كالغيبه مثلاً  
وقد يكره كنادي شرفه وكذا كرتويج سامة فالصمت عن الاول فرض وعن الثاني واجب فافهم (قوله  
وتكلم الاجير) فيه التفرغ في الاجيباب الا أن يقال انه نفي معنى ط عن الجوى أى لان كره بمعنى لا يفعل  
كما قيل في قوله تعالى وبأبي الله الا أن يتم ثوره وقوله وانها لكبيرة الاعلى الحاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى  
لا تسهل كما ذكره ابن هشام في آخر المغنى ويحتمل كون الابعى غير كافى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا  
ولم يدخل عليها حرف الجزل فخطاها لما بعد هالنا على صورة الحرفية والاولى جعل الحار متعلقاً بمحذوف  
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الا تكلماً بخير فحذف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء  
من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا اثم فيه وهذا ما استظهره في التهرأخذ  
من العناية وبه رد على ما في البحر من أن الاولى تفسير الخير بما فيه ثواب فكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف  
غيره أى غير المعتكف اهـ بأنه لا شك في عدم استغنائه عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقاً  
اهـ والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذا لم يقصده القرية والانفة ثواب (قوله وهو) أى المباح عند  
عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أى اذا جلس له كما فيه في الظهيرة ذكره في البحر قبيل الوتر  
وفي المعراج عن شرح الارشاد لا بأس في الحديث في المسجد اذا كان قليلاً فأما أن يقصد المسجد للحديث فيه  
فلا اهـ وظاهر الوعيد أن الكراهة فيه شريعية (قوله في فرج) أى قبل أو دبر (قوله ولو كان  
وطؤه خارج المسجد) عممه تعالى لدراسة الى رد ما في العناية وغيره من أن المعتكف انما يكون في المسجد  
فلا يهتبه الوطء ثم قال وأولاه بأنه جازله الخروج للعاجة الانسية فعند ذلك يحرّم عليه الوطء وذكر  
في شرح التاويلات أنهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يقتسلون فيرجعون الى معتكفهم فيزل  
قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد اهـ قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر لا مكان الوطء  
في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة اخرى وهي حلول الخب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة  
في مسجد بيتها فبأنها فيه زوجة فيبطل اعتكافها اهـ (قوله في الاصح) قال في الشريعة لا يلهى ولم يقصد  
الشافعي بالوطء ناسياً وجوز رواية ابن جماعة عن أصحابنا اعتباراً به بالصوم كذا في البرهان اهـ (قوله لان  
خالته مذكورة) تعليل للاصح ببيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكروه فلا يفقر نسباً به كغيره  
والصلى بخلاف الصائم (قوله وبطلان الزوال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع نهى (قوله لم يطل)  
لعدم معنى الجماع ولانه لم يفسد به الصوم (قوله وان حرم السك) أى كل ما ذكر من دواحي الوطء اذ لا يلزم

مطلقاً للشيء وكذا أكله ونهيه الا  
لغريب اشياء وقد قد مناه قبيل  
الوتر لكن قال ابن كمال لا يكره  
الاكل والشرب والنوم فيه مطلقاً  
ونحوه في المجتبى (و) يكره شرباً  
(صحت) ان اعتقده قرينة والا لا  
لحديث من صحت نجاً ويجب أى  
الصحت كما في غير الاذكار عن شر  
لحديث رحم الله امرأته تكلم فنعف  
أو سكت فسلم (وتكلم الاجير)  
وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند  
الحاجة اليه لا عند عدمها ودو  
يجل ما في الفتح أنه مكروه في المسجد  
بأكل الحسنات كإتاء كل النار  
الخطب كما حقه في التبر  
(كقراء قرآن وحديث وعلم)  
وتدريس في سيرة الرسول عليه  
السلام وقصص الانبياء عليهم  
السلام وحكايات الصالحين وكثابة  
امور الدين (وبطل بوطء في فرج)  
أنزل أم لا (ولو) كان وطؤه خارج  
المسجد (بلا) أو نهى راعامدا  
(أو ناسياً) في الاصح لان حالته  
مذكورة (و) بطل (بأنه زال بقبلة)  
أولس) أو تنجذ ولو لم ينزل لم يطل  
وان حرم السك لعدم الخرج

من عدم البطلان بها حاله عدم المخرج قال في شرح التجميع فان قلت لم يحرم الدوايح في الصوم وحالة  
الحض كما حرم الرطء قلت لان الصوم والحض يكتر وجودهما فلو حرم الدوايح فيهما لوقعوا في المخرج  
وذلك مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل أن ما كان من مشغورات الاعتكاف وهو ما منع  
منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج من  
المسجد وما كان من مشغورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار  
كالاكل والشرب بدائع (قوله وردته) واذا بطل بها لم يجب قضاءه كاعتكاف (قوله ان داما ما ما)  
المراد بالايام أن يفوته صوم بسبب عدم استحسان النية ح ويقضيه في الاغناء كالجنون ط (قوله  
سنة) عبارة البدائع وغير حاسنين والمراد بالمباغة فيقضي في الاقل بالاولى (قوله استحسانا) والقياس  
لا يقضي كما في صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان ارفع المخرج لان  
الجنون اذا طال قل ما يزول فيكثر عليه صوم رمضان فيخرج في قضاءه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف  
فتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الايام (قوله لمسانه) فلا يكفي مجرد نية القاب فتح وقد  
مر (قوله اعتكاف أيام) كعشرة مثلا (قوله ولاه) حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل  
والنهار في اعتكافه فانه يلزمه متابعا ولا يجوز له فترق بجر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه  
اعتكاف شهر أي شهر كان متتابعا في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر المتتابع ولا  
نوام فانه يختار شاء فترق لان الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال لانه لبت واقامة والليالي قابلة لذلك  
بخلاف الصوم وغنامه في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فتلزمه الايام ط (قوله  
بلفظ الجمع) كثلاثين يوما أو ليلة وكذا ثلاثة أيام فانه في حكم الجمع ولذا ينبع به الجمع كرجال ثلاثة وان أراد  
بالعديدين المعدودين يكون التمييز في المثال الاقل في حكم الجمع لوقوع تميزا وبيننا الذات الجمع أعني الثلاثين  
فافهم (قوله وكذا التثنية) فانها في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بلياليهما وهذا عندهما وقال أبو  
يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد أن المفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الآخر)  
أي بجمع العرف والعبادة تقول كما عند فلان ثلاثة أيام وتريد ثلاثة أيام وما بازاها من الليالي وقال تعالى  
ثلاث ليال سويتا وثلاثة أيام الارض افعل في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الايام والقصة واحدة فالمراد  
من كل واحد منهما ما هو بازا صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الايام فيه على عدد الليالي افر دكل واحد  
منهما بالذكر كقوله سمع ليال وغمانية أيام حسوما كما في البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم  
اليالي تبع الايام ولم يقيد ذلك بشئهما أو عدمها علم أنه لا فرق ثم فترع عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان  
في الكلام السابق إشارة الى مخالفة حكمه له فصح التفرع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض  
النسخ النهر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالغدا والسراب كما في القاموس (قوله صحته نية) فيلزمه  
الايام بغير ليل وله خيار التفرع لان القرية تعلق بالايام وحى متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط كما في الصوم  
ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنيته الحقيقة) أي اللغوية  
أما العرفية فتشمل الليالي كما قد منادوا اذا كان للفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية ينصرف عند الإطلاق  
عند أهل العرف الى العرفية كما ضوا عليه فلذا احتاج الى التسمية اذا اريد به الحقيقة اللغوية وبه اندفع ما أورد  
من أن الحقيقة لا تحتاج الى قرينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا في استعمال اللغوية باق فصح  
نيته اه فكان العرف مشتركاً والظاهر أن الاستعمال خلاف اللغوي فلذا انصرف اليه عند  
الإطلاق واحتاج اللغوي الى النية (قوله لا) أي لا تصح نية لانه نوى ما لا يتحقق كلامه بجر  
والحاصل انه اما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من  
الستة اما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو ينويها أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون وعلمت حكم المثنى  
والمجموع بأقسامهما بقي المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نوا أو لم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر  
اعتكاف ليلة لم يصح ما لم ينو بها اليوم كما مر وتماهى في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أي بلفظة  
شهر أو قال ثلاثين يوما فهو ما مر (قوله لما مر) أي أول الباب من قوله لعدم محلها ح أي فان الباقي

ولا يطل بانزال بفكر أو نظر ولا يسكر  
للاول بأكل ناسيا البقاء الصوم  
بخلاف أكله عمدا وردته وكذا  
اغماؤه وجنونه ان داما ما ما فان  
دام جنونه سنة قضاء استحسانا  
(ولزمه الليالي بنذر) لمسانه  
(اعتكاف أيام ولاه) أي متتابعة  
وان لم يشترط المتتابع (كعكسه)  
لان ذكر أحد العديدين بلفظ الجمع  
وكذا التثنية يتناول الآخر  
(فلو نوى في) نذر (الايام النهار)  
خاصة (صحته نية) لنيته الحقيقة  
(وان نوى بها) أي بالايام  
(اليالي لا) بل يلزمه كلاهما  
(كولو نذر اعتكاف شهر ونوى النهر  
خاصة أو نوى) عكسه أي الليالي  
خاصة فانه لا تصح نية لان الشهر  
اسم لمقدّر يشمل الايام والليالي  
فلا يحتل مادونه الآن يستثنى  
اليالي فيختص بالنهر ولو استثنى  
الايام صح ولا شئ عليه لما مر

هذا اخر تصحيح الفقير رحمه الله  
الدوى من هذا الجزء

واعلم أن الليلة تابعة للأيام  
ليلة عرفة وليالي العشر قبيح للنهار  
الماضية رفقا بالناس كما في أخية  
الولواحية هذا أول ليلة القدر دائرة  
في رمضان اتفاقا لأنهم تتقدم  
وتأخر خلافا لهم ما عرفت فحين قال  
بعد ليلة منه أنت حر وأنت  
طالق ليلة القدر فعدته لا يقع  
حتى ينسلخ شهر رمضان إلا في الجواز  
كونها في الأول في الأولى وفي الآتي  
في الأخيرة وقال يبيع إذا مضى  
مثل تلك الليلة في الآتي ولا خلاف  
أنه لو قال قبل دخول رمضان  
وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى  
على قول الإمام لكن قده بكون  
الحالف فقيها يعرف الاختلاف  
والأفهي ليلة السابع والعشرين  
والله اعلم

مطلب  
في ليلة القدر

بعد استثناء الأيام هو الليالي المجرى فلا يصح الاعتكاف المنذور فيها المنافاة بشرطه وهو الصوم (قوله)  
واعلم أن الليالي تابعة للأيام أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعده كما لا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة  
من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر المني أو أجموعه يدخل المسجد قبل الغروب  
ويخرج بعد الغروب من آخر يوم نذره كما صرح به في الخاتمة وصرح بأنه إذا قال أياما يبدأ بها ثم أريد دخل  
المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل الليل في نذر الأيام إلا إذا ذكر له عددا معنا بجر (قوله)  
الليلة عرفة الخ) عبارة الجرح عن المحيط الأفق الحج فانه في حكم الأيام الماضية فليله عرفة تابعة ليوم التروية  
وليلة العشر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أخية الولواحية الليلة في كل وقت تبع لنهار يأتي في أيام  
الأخية قبيح لنهار ماض رفقا بالناس اه قلت وفي سج الولواحية أيضا الليل في باب المناسك تبع لنهار الذي  
تتقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة العشر قبل الطلوع أجزأ اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم  
حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة العشر والتي تليها والتي بعدها حتى صح التحرف في الليالي وجاز الرمي فيها والمراد  
أن الأفعال التي تفعل في النهار من نحر أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك يصح فعلها في الليلة التي تلي  
ذلك النهار رفقا بالناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تتبع اليوم الذي قبلها أي تبع له في الحكم  
لاحقيقة ولا فصل ليلة تبع لليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة العشر ليلة التي يليها يوم النحر ولو كانت اليوم  
الذي قبلها الصارت اسم ليلة عرفة ولا يسوغ ذلك للغة ولا شرعا وجنبذ فلا يصح ما قيل إن اليوم الثالث  
من أيام النحر ليلة له وليوم التروية ليلتان لأن يريد من حيث الحكم والألزم أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية  
ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليال والظاهر أنه لا يقول به أحد فافهم (قوله دائرة  
في رمضان اتفاقا) أي دائرة معه بمعنى أنها توجد كلها وجدفهي مختصة به عند الإمام وصاحبه لكنها  
عندهما في ليلة معينة منه وعنده لاتعين ويشير إلى ما قلنا في تفسير الدوران ما في الجرح عن الكافي ليلة القدر  
في رمضان دائرة لهما تتقدم وتتأخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تتأخر اه فافهم (قوله)  
الجواز كونها في الأول أي في رمضان الأول في الأولى أي في الليلة الأولى منه وفي رمضان الآتي في الليلة  
الأخيرة منه فاذا سلخ رمضان الأول لا يقع للاحتمال الأول وإذا لم ينسلخ الآتي لا يقع أيضا للاحتمال الثاني  
فاذا انسلخ الآتي تحقق وجودها في أحد هما فحينئذ يقع (قوله إذا مضى الخ) يعني إذا كانت هي الليلة  
الأولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وإن كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيتحقق عندهما  
وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رمي (قوله لم يكن قده الخ) أي قيد صاحب المحيط الاقتضاء  
بقول الإمام بكون الحالف فقيها أي عالما باختلاف العلماء فيها والافلو كان عاتيا فهي ليلة السابع والعشرين  
لأن العوام يسمونها ليلة القدر فينصرف حلفه إلى ما عارف عنده كما هو أحد الأقوال فيها وله أدلة كثيرة من  
الاحاديث وأجاب عنها الإمام بأن ذلك كان في ذلك العام (تمت) ما ذكره عن الإمام هو قول له وذكر في البحر  
عن الخاتمة أن المشهور عن الإمام أنها تدور أي في السنة كلها فتكون في رمضان وقد تكون في غيره اه  
قلت وبؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدي محيي الدين بن عربي في فتوحاته المكية بقوله واختلاف  
الناس في ليلة القدر رأي في زمانها فممن من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان  
وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثرا رأيها في شهر رمضان وفي العشر الآخر منه ورأيها مرة في العشر  
الوسط من رمضان في غير ليلة وترو في الوتر منها فاعلى يقين من أنها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر  
اه وفيه العلماء أقوال آخر بلغت ستة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة فاضلة  
يستحب طاعتها وهي أفضل ليل إلى السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد  
العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيبه منها وعن الشافعي العشاء والصبح ويراها من المؤمنين من شاء الله تعالى  
وعن المهلب من المالكية لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن يراها أن يكتبها ويعدو الله تعالى  
بالإخلاص اه اللهم انا نسألك الإخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الأجل والنعون  
على الاتمام يا ذا الجلال والإكرام الحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج)\*

لما كان من كامن المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بني الاسلام على خمس اشر  
 وختم به العبادات اى الخالص والافقح والنكاح والعنق والوقف يكون عبادة عند النية لكنه لم يشرع اقص  
 التعبد فقط ولذا صح بلائية بخلاف اركان الاسلام الاربعة فانه لا تكون الاعبادات لاشراط النية فيها هذا  
 ما ظهر لى وأورد في التره على قولهم مركب انه عبادة بنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لا أنه جزء  
 مفهومه اه وفيه أن كونه عبادة مركبة مما اتفقت عليه كتبهم اصولا وفروعا حتى أوجبوا الحج عن الميت  
 وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الآخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم انه مركب تعريفا له  
 لبيان ماهيته حتى يقال أن المال شرط فيه لاجزء مفهومه بل المراد بيان أن التعبدية لا يتوصل اليه غالبا  
 الا بأعمال البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كانتا لابتداهما من مال كوثب يستعوز به  
 وطعام يقيم نيته فان ذلك ليس لاجلها بمعنى أنه لو لا ما لم يفعل ولا لم يجعل المال من شروطها وجعل  
 من شروطه وأيضا فان المال فيها يسير لا مشقة في انفاقه بخلاف المال في حج الاقاضي فانه كثير فناسب  
 أن يكون مقصودا في العبادة ولذا أوجب دفعه الى النائب عند العجز الدائم عن الافعال ولم يجب الحج  
 على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والسحور هذا ما ظهر لى فافهم  
 (قوله بفتح الحاء وكسرها) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط عن المنح والتمر  
 (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزايلى تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تقيده بالمعظم  
 عن ابن السكيت وكذا قدمه به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعا زيارة الحج)  
 اعلم أنهم عزوه بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين ففيه معنى اللغة واعتبرتهم في الفتح بأن أركانه  
 الطواف والوقوف ولا وجود للمشخص الا بأجزائه المشخصة وماهية الكلمة منتزعة منها وتعريفه بالقصد  
 لاجل الاعمال مخرج لها عن المفهوم الليم الآن يكون تعريفها اسميا غير حقيقي فهو تعريف لمفهوم الاسم  
 عرفا لكن فيه أن المتبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المحصورة لانفس القصد المخرج لها عن المفهوم  
 مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للتعريف مطلقا كتعريف الصلاة والصوم وغيرها  
 لا لفرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها الاسماء للافعال كالصلاة للقيام والقراءة والحج  
 والصوم للامساك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره  
 كعرفة اه ملخصا فعدل الشارح عن تفسير الزايلى الزيارة بالقصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف بعن البحر  
 ليكون اسما للافعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشا اذا مراد به  
 كما قالوا هو الطواف والوقوف يتخلص عنه تفسيره بأن يكون مجرما الخ قيل ولا يخفى ما فيه لانه يلزم  
 عليه ادخال الشرط أى الاحرام في التعريف فلما بقي الزيادة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل  
 الخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه أن الزيارة أيضا ليست ماهية الحقيقة فيرد ما مر  
 في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطا ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما سيصرح به الشارح ولو سلم  
 فذكر الشرط لا يحل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدونه كمن صلى بلا طهارة ولذا ذكروا  
 النية في تعريف الزكاة والصوم فافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من أسماء العبادات لان  
 المراد بالقصد هنا الاحرام وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقليد النية  
 مع السوق كما سأتى فيكون عمل الجوارح أيضا ولأن قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف  
 والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الافعال لا يجوز القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات  
 نعم فتقوا بين الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا القصد فيه أصلا والفعل تبعاً وعكسوا في غيره لان الشائع  
 في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لا مبينة لها ولما كان الحج لغة  
 هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً بكونه قصد الى معظم معين بأفعال معينة ولوجعل افعال المعينة اصالة  
 لباين المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاسماء نفصوه بكونه اسما كعن  
 المفطرات بنية من الليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وزكية الشيء تطهيره وزكية المال المسماة زكاة شرعا فليكن

\*(كتاب الحج)\*

(هو) بفتح الحاء وكسرها لغة  
 القصد الى معظم لا مطلق القصد  
 كما ظنه بعضهم وشرعا  
 (زيارة) أى طواف ووقوف  
 (مكان مخصوص) أى الكعبة  
 وعرفة (في زمن مخصوص)  
 في الطواف من فجر التمر الى آخر  
 العمر وفي الوقوف من زوال شمس  
 عرفة لغبر التمر

جزء منه فانه طهارة لقوله تعالى تظهرهم وتركيهم بها فبيّن تظهر مخصوص بفعل مخصوص وهو التملك فلهذا جعل القصد أصلاً في تعريف الحج شرعاً دون غيره وإن كان القصد شرطاً في الكل وكذا جعل أصلاً في تعريف التيمم فانه في اللغة يطلق التيمم وعرفوه شرعاً بأنه قصد الصبيد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربتان فهو قصد بمقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسماً لفعل العبد وهذا معنى قول الزيلعي جعل الحج اسماً للقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم المطلق القصد ثم جعل في الشرع اسماً للقصد خاص بزيادة وصف اهـ هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المجل (قوله سابقاً) أي على الوقوف والطواف أما كونه من الميقات فواجب ط (قوله لعذر) اما لان الآية ترتب بعد فوات الوقت أو لخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفاً على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كره مخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت زيلعي وقدم الأول لما في حاشيته للشلب عن الهدي لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة ثمان وإن آية فرضه هي قوله تعالى وثقه على الناس حج البيت وهي نزات عام الوفود وأواخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يبدى ادعى تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمر لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وإنما فيه الأمر باتمامه اذا شرع فيه فاین هذا من وجوب ابتداءه اهـ (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر وجا صلاً أن وجوبه على الفور للاحتياط فان في تأخيرها تعرض لآفات وهو منق في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بقاء حياته الى أن يعلم الناس مناسكهم تكملاً للتبليغ لقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا الآية فهذا أرق في التعليل ولذا جعل الأول تابعاً له فهو كقولنا اكرم زيد لانه محسن اليك مع انه أبوك (قوله لان سببه البيت) بدليل الاضافة في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى أسبابها كما تقتدر في الاصول ولا يتكرر الواجب اذ لم يتكرر سببه ولحديث مسيلم يأبى الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم قال في الشهر والآية وان كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يتجدد الا أن اثبات النفي يقتضي النفي أولى (قوله وقد يجب) أي الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما اذا جاوز الميقات بلا احرام) أي فانه يجب عليه أن يعود الى الميقات ويلبي منه وكذلك يجب عليه قبل المجاوزة قال في الهداية تم الاتفاق اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة عندنا أول قصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا حرمًا ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام له عظم هذه البقعة الشريفة فيستوى فيه التاجر والعمر وغيرهما اهـ قال ح فتحصل من هذا أن الحج والعمر لا يكونان نقلاً من الآفاق وإنما يكونان نقلاً من البيت الى الحرم اهـ قلت وفيه نظر فان حرمة مجاوزته بدون احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الآفاق لان الواجب كونه متلبساً بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل او غيره لان الاحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاعتكاف وتظهره أيضاً أن الجنب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل لسنة الجمعة مثلاً ثم دخل جازع أنه اغتسل الغسل المسنون وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهذا اذا أراد مجاوزة الميقات وكان قاصداً للنسك وأحرم بنفسك فرض أو مندوراً ونفسك كفاه لحصول المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصداً لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلاً حينئذ يكون احرامه واجبا ونظيره تحية المسجد تندرج في أي صلاة صلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاتها على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح بعد البحر والنهر تصوير الوجوب بما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى الميقات ويلبي منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة أما لو أحرم قبلها بنفسك فرض أو ندراً ونفل فهو على ما نوى من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حرازة في عبارته فافهم (قوله كاسيحي) أي قبيل فصل الاحرام وكذا قبيل فصل الاحرام (قوله فان اختار الحج اتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيراً أي وان اختار العمرة

(بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنسبة الحج سابقاً كاسيحي لم يقل لاداء ركن من أركان الدين ليعم حج النفل (فرض) سنة تسع وانما أخره عليه الصلاة والسلام لشرع عذر مع علمه ببقاء حياته ليكمل التبليغ (مرة) لان سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كاسيحي يجب عليه أحد النيسكين فان اختار الحج اتصف بالوجوب



مطلب  
فيمين حج بمال حرام

أزمنت بالوجوب وانما ترك لعدم اقتضاء المقام إياه اه ح (قوله كاللحج بمال حرام) كذا في البحر والاولى التمثيل باللحج برياء وجمعة فقد يقال أن الحج نفسه الذي هو زيارة مكان مخصوص الخ ليس حراما بل الحرام هو انفاق المال الحرام ولا تلازم بينهما كما أن الصلاة في الأرض المقصوبة تقع فرضا وانما الحرام شغل المكان المقصوب لا من حيث كونه الفعل صلاة لان الفرض لا يمكن انصافه بالحرمه وهنا كذلك فان الحج في نفسه مأمور به وانما يحرم من حيث الانفاق وكأنه أطلق عليه الحرمة لان المال دخل فيه فان الحج عبادة مركبة من عمل البدن والمال كما قدمناه ولذا قال في البحر ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام كما ورد في الحديث مع أنه يسقط الفرض عنه معها ولا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا شاب لعدم القول ولا يعاقب عقاب تارك الحج اه أي لان عدم الترك يتنفي على الصحة وهي الاتيان بالشرائط والاركان والقبول المترتب عليه الثواب يتنفي على أشياء ككل المال والاخلاص كالموصلين مرأيا أو صام واعتاب فان الفعل صحيح لكنه بلا ثواب والله تعالى أعلم (قوله ممن يجب استئذانه) كأحد أبويه المحتاج الى خدمته والاحداد والجدات كالأوليين عند فقدهما وكذا الغرم لم يكونوا ملأ له يقضي به والكفيل لو بلا إذن فيكره خروجه بلا إذنهم كافي الفتح وظاهره أن الكراهة تحريمية ولذا عبر الشارح بالوجوب وزاد في البحر عن السيوطي وكذا انكرت خروجه زوجته ومن عليه نفقته اه والظاهر أن هذا اذا لم يكن له ما يدفعه للنفقة في غيبته قال في البحر وهذا كله في حج الفرض أما حج النفل فطاعة الوالدین أولى مطلقا كما صرح به في الملتقط (قوله حتى يلتقي) وان كان الطريق مخوفا فلا يخرج وان التقى بجر عن النوازل (قوله على الفور) هو الاتيان به في أول أوقات الامكان ويقابله قول محمد انه على التراخي وليس معناه تعيين التأخير بل بمعنى عدم لزوم الفور (قوله وأصح الروايتين) لا يصلح عطفه على الثاني فهو خبر مبتدأ محذوف أو قوله عند الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هذا عند الثاني بقوله وأصح عطف عليه فافهم (قوله ومالك وأحمد) عطف على الامام فيفيد اختلاف الرواية عنهم أيضا وعبارة شرح درر البحار تفيده أيضا حيث قال وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فافهم (قوله أي سنينا الخ) ذكره في البحر بحثا وأتى بسنين متوئلا انه قد يجري مجرى حين وهو عند قوم مطرد (قوله الابا لاصرار) أي لكن بالاصرار فهو استثناء منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة ح ثم لا ينبغي أن لا يلزم من عدم الفسق عدم الاثم فانه يأثم ولو بعمرة وفي شرح المنار لابن نجيم عن التقرير للاكل أن حد الاصرار أن تكرر حسنه تكرر رايه بقله المبالة بدينه اشعارا بتركاب الكبيرة بذلك اه ومقتضاه أنه غير معتد بعد بل مفوض الى الرأي والعرف والظاهر أنه برتين لا يكون اصرارا ولذا قال أي سنينا فقوله في شرح الملتقى فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر غير محذور لان مقتضاه حصوله بمرة واحدة فضلا عن المراتين فافهم (قوله ووجهه الخ) أي وجه كون التأخير صغيرة ان الفورية توجبها لانها ظنية لظنية دليلها وهو الاحتياط لان تأخيرها هو نزاله للفوات وهو غير قطعي فيكون التأخير مكرورا تحرر بما لا حراما لان الحرمة لا تثبت الا بطعي كقبالها وهو الفرضية وما ذكره مبنى على ما قاله صاحب البحر في رسالته الموافقة في بيان المعاصي ان كل ما كرهه عندنا تحرر بما فهو من الصغائر لكنه عذبهما من الصغائر ما حوثا بتطعي كوطئ المظاهرة منها قبل التكفير والبيع عند اذان الجمعة تأمل (قوله كان أداء) أي ويسقط عنه الاثم انصافا كما في البحر قبل المراد المثم فتوى الحج لا اثم التأخير قلت لا ينبغي ما فيه بل الظاهر ان الصواب اثم التأخير اذ بعد الاداء لا تنويت وفي الفتح ويأثم بالتأخير عن أول سني الامكان فلو حج بعده ارتفع الاثم اه وفي القهستان في قيامه عند الشيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا أدى ولو في آخر عمره فانه رافع للاثم بلا خلاف (قوله وان اثم بموته قبله) أي بالاجماع كما في الزيلعي أما على قوليهما فظاهر وأما على قول محمد فانه وان لم يأثم بالتأخير عنده لكن بشرط الاداء قبل الموت فاذا مات قبله ظهر أنه آثم قبل من السنة الاولى وقيل من الاخيرة من سنة رأى في نفسه الضعف وقيل يأثم في الجملة غير محكوم بعين بل علمه الى الله تعالى كما في الفتح (قوله وسعه أن يستقرض الخ) أي جازله ذلك وقيل يلزمه الاستقراض كما في لباب المناسل قال ملا علي القاري في شرحه عليه وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر فان تحمل حقوق الله تعالى اخف من ثقل حقوق العباد اه قلت وهذا يرد على

وقد يصف بالحرمه كاللحج بمال حرام وبالكراهة كاللحج بلاذن ممن يجب استئذانه وفي النوازل لو كان الابن صبيحا فلا ب منع حتى يلتقي (على الفور) في العام الاول عند الثاني وأصح الروايتين عن الامام ومالك وأحمد فيفسق وترد شهادته بتأخير أي سنينا لان تأخير صغيرة وبارت كابه مرة لا يفسق الابا لاصرار بجر ووجهه أن الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولذا أجمعوا أنه لو تراخي كان أداء وان اثم بموته قبله وقالوا لم يصح حتى أئلف ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أي لو ناويا وفاه اذا قدر كما قيده في الظهيرية

القول الاول أيضا ان كان المراد بقوله ولو غير قادر على وفائه أن يعلم انه ليس له جهة وفاء أصلا أم لو علم انه غير قادر في الحال وغلب على قلبه انه لو اجتهد قدره على الوفاء فلا يرد والظاهر أن هذا هو المراد أخذنا مما ذكره في الظهيرية أيضا في الزكاة حيث قال أن لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فإن كان في الكبر رأيه انه إذا اجتمع بقضاء دينه قدر كان الأفضل أن يستقرض فإن استقرض وأدى ولم يتقدر على قضاءه حتى مات يرجح أن يقضى الله تبارك وتعالى دينه في الآخرة وإن كان أكبر رأيه انه لو استقرض لا يقدر على قضاءه كان الأفضل له عدمه اهـ وإذا كان هذا في الزكاة المتعلقة بها حق الفقراء في الحج أولى (قوله على مسلم الخ) شروع في بيان شروط الحج وجعلها في الباب أربعة أنواع \* الاول شروط الوجوب وهي التي اذا وجدت بقسامها وجب الحج والا فلا وهي سبعة الاسلام والعلم بالوجوب لمن في دار الحرب والبلوغ والعقل والحرية والاستطاعة والوقت أي القدرة في أشهر الحج أو في وقت خروج أهل بلده على ما يأتي \* والنوع الثاني شروط الاداء وهي التي ان وجدت بقسامها مع شروط الوجوب وجب أدائه بنفسه وان فقد بعضها مع تحقق شروط الوجوب فلا يجب الاداء بل عليه الاجتناب والايصاء عند الموت وهي خمسة سلامة البدن وأمن الطريق وعدم الحبس والمهرم أو الزوج للمرأة وعدم العتة لها \* النوع الثالث شرائط صحة الاداء وهي تسعة الاسلام والاحرام والزمان والمكان والتمييز والعقل ومباشرة الافعال الابدعز وعدم الجماع والاداء من عام الاحرام \* النوع الرابع شرائط وقوع الحج عن الفرض وهي تسعة أيضا الاسلام وشاؤه الى الموت والعقل والحرية والبلوغ والاداء بنفسه ان قدر وعدم نية النقل وعدم الفساد وعدم النية عن الغير (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة ثم اسلم بعد ما اقتصر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يجز حتى اقتصر حيث يتقرر وجوبه دينيا فذمته فتح وهو ظاهر على القول بالقورية لا التراخي نهر قلت وفيه نظر لأن على القول بالتراخي يتحقق الوجوب من أول سني الامكان ولكنه يخبر في أدائه فيه أو بعده كما في الصلاة يجب بأول الوقت موسعا والازم أن لا يتحقق الوجوب الا قبيل الموت وأن لا يجب الاجتناب على من كان صحيحا ثم مرض أو عوى وأن لا يأثم المفترط بالتأخير اذا مات قبل الاداء وكل ذلك خلاف الاجماع فتدبر (قوله وقد حققناه الخ) حاصل ما ذكره هناك ان في تكليفه بالعبادات ثلاثة مذاهب مذهب السمرقنديين غير مخاطب بها أداء واعتقاد البخاريين مخاطب باعتقاد فقط والعراقيين مخاطب بهم ما عاقب عليهما قال وهو المعتقد كما حرره ابن نجيم لأن ظاهر النصوص يشهد لهم وخلافه تأويل ولم ينقل عن أبي حنيفة وأصحابه شيء يرجع اليه اهـ ولا ينبغي أن قوله في حق الاداء يفهم أنه مخاطب بها اعتقاد فقط كما هو مذهب البخاريين وهو ما صححه صاحب المنار لكن ليس في كلام الشارح ان ما هنا هو ما اعتقده هناك وما قبل ان ما هنا خلاف المذهب فيه نظر لما علت من أنه لانص عن أصحاب المذهب فافهم (قوله حر) فلا يجب على عبد مديرا كان أو مكلنا أو مبعضا أو مأذونا به ولو بمكة أو كانت أم ولد لعدم أهلية الملك الزاد والراحلة وإذا لم يجب على عبد أهل مكة بخلاف اشتراط الزاد والراحلة في حق الفقير فإنه للتيسير لا للاهلية فوجب على فقراء مكة وهذا التقرير يظهر الفرق بين وجوب الصلاة والصوم على العبد دون الحج نهر وهو وجود الاهلية فيهما لافيه والمراد أهلية الوجوب والا فالعبد أهل للاداء فيقع له قتلا كما سبأتي (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب نفع الاسلام الى انه يوضع الخطاب عنه كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الدبوسي الى انه مخاطب بها احتياطا بجر وقد منا الكلام على المعتوه في أول الزكاة فراجع (تنبيه) ذكر في البدائع انه لا يجوز أداء الحج من مجنون وصبي لا يعقل كما لا يجب عليهما اهـ ونقل غيره حجة جهمها ووفق في شرح الباب بالفرق بين من له بعض ادراك وغيره قلت وفيه نظر بل التوفيق يحصل الاول على أدائها بنفسها والثاني على فعل الرزق في الزوال الجدية وغيرها المعنى يجمع به أبوه وكذا المجنون لأن احرامه عنهما وهما عايزان كاحرامهما بنفسهما اهـ وسبأتي تمامه (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها أم لا بجر وقوله وأخبار عدل الخ هذا المناسك في دار الحرب فلا يجب عليه قبل العلم بالوجوب في لو أدى قبله ذكر القطبي في مناسكه حيث انه لا يجوز عن الفرض ونزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج عن الفرض كما علم مما مر وبأن الحج يصح

(على مسلم) لأن الكافر غير مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (حر مكلف) عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا وما باخبار عدل

مطلق التية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة وبأنه يصح من تشأ في دارنا وأن لم يعلم بالفرضية كاعلمته (قوله  
 أو مستورين) أفاد أن الشرط أحد شرطى الشهادة العدد والعدالة كافي النهر (قوله صحيح البدن) أى  
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفولوج وشيخ كبير لا يثبت  
 على الرحلة بنفسه وأعى وان وجد قائداً ومحبوس وخائف من سلطان لا يأبئ نفسه ولا بالتياب في ظاهر المذهب  
 عن الامام وهو رواية عنهم لو ظاهر الرواية عنهم وجوب الاجتياح عليهم ويجزئهم ان دام الحجز وان زال أعادوا  
 بأنفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عندهما وغيره اختلاف تظاهر  
 في وجوب الاجتياح والايضاء كذا ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر ثم عجز قبل  
 الخروج الى الحج فقرر ديناً في ذمته فيلزمه الاجتياح فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الايضاء لانه لم يؤخر بعد  
 الايجاب ولو تكلفوا الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التحفة اختيار قولهما وكذا الاستيعاب في وقواه في الفتح  
 ومشى على أن الصحة من شرائط وجوب الاداء اهـ من البحر والتهر وحكى في الباب اختلاف الصحيح وفي  
 شرحه أنه مشى على الأول في النهاية وقال في البحر العميق انه المذهب الصحيح وان الثاني صححه قاضي خان  
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته  
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر والظاهر أنه لو كان حجه لمنعه حقاً قادراً على أدائه لا يسقط  
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنه من الامراء  
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق العباد وتمامه فيه ولا يخفى ان هذا ان دام عجزه الى الموت  
 والا فيجب عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما اذا كان قادراً على الحج ثم عجز والا فلا يلزمه  
 الاجتياح على اختلاف المذكور آنفاً (قوله يمنع منه) أى من الحج أى الخروج اليه ط (قوله ذى  
 زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الاجتياح الا اذا وملك اجرة الرحلة فلا يجب بالاباحة أو العارية ككافي في البحر  
 وسبيل اليه (قوله محتصة به) فلا يكتفى لو قدر على رحلته مشتركة بركبها مع غيره بالمعاقبة شرح الباب  
 (قوله وهو المسمى بالمتقرب) بضم الميم اسم مفعول أى ذو القرب وهو كافي القاسوس الا كاف البغير حول  
 السنام ح وذ كرمير الرحلة باعتبار كونها مركوبة (قوله والا) أى ان لم يقدر على ركوب المتقرب (قوله  
 على المحارة) هي شبه الهودج قاسوس أى على شق منها بشرط أن يجد له معادلاً كما صرح به الشافعية ومات في البحر  
 من أنه يمكنه أن يضع في الشق الاخر استعته ردة الخير الرمل وفي شرح الباب ما يركب زاملة أى مقرب  
 أو بشق محمل وأما التحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالتحفة التخت المعروف في  
 زماننا المحمول بين جلين أو بغلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرره من  
 أنه يعتبر في كل ما يليق بحاله عادة وعرفاً فأن لا يقدر الا عليها اعتبر في حقه بلارتياب وان قدر بالتحمل أو المقرب  
 فلا يعذر ولو كان شريفاً أو ذا ثروة اهـ (قوله لا فاقى) مرتبط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط لايامه  
 ان غير لا فاقى يشترط له المقرب فلا يناسب قوله لا لمكي يستطيع المشى والحاصل أن الزاد لا بد منه ولو لمكي  
 كما صرح به غير واحد كصاحب النبايع والسراج ومات في الخانية والنهاية من أن المكي يلزمه الحج ولو فقيراً  
 لازادله نظريه ابن الهمام الا أن يرا ما اذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فتشترط لا فاقى  
 دون المكي القادر على المشى وقيل شرط مطلقاً لأن ما بين مكة وعرفات اربع فراسخ ولا يقدر كل أحد على  
 مشياً كما في المحيط وصح صاحب الباب في منسكه الكبير الأول ونظريه شارحة القارى بأن القادر نادر ومبني  
 الاحكام على الغالب وخذ المكي عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم كذا كره الكرماني وهو بعيد جداً  
 بل الظاهر ما في السراج وغيره انه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق  
 من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا اذا كان قادراً على المشى وتمامه في شرح الباب (تنبيه)  
 في الباب التقدير لا فاقى اذا وصل الى ميقات فهو كالمكي قال شارحه أى حيث لا يشترط في حقه الزاد  
 والراحلة ان لم يكن عاجزاً عن المشى وينبغي أن يكون الغنى لا فاقى كذلك اذا أعدم الركوب بعد وصوله  
 الى أحد المواقيت فالتقسيد بالفقر لظهور عجزه عن المركب وليفد أنه يعين عليه أن لا يسرى تفلاً على زعيم أنه  
 لا يجب عليه لنفره لانه ما كان واجبا وهو لا فاقى فلما صار كالمكي وجب عليه فلو نواه نقله لزمه الحج ثانياً اهـ

أو مستورين (صحيح) البدن (بصير)  
 غير محبوس وخائف من سلطان يمنح  
 منه (ذى زاد) يصح به بدنه فالاعتداد  
 للعلم ونحوه اذا قدر على خبر وجب  
 لا بعد قادراً (وراحلة) محتصة به  
 وهو المسمى بالمقرب ان قدر والا  
 فتشترط القدرة على المحارة  
 لا فاقى بالزاد والراحلة لا لمكي  
 يستطيع المشى

ملخصه ونظيره ما سنده كره في باب الحج عن الغير من أن المأمور بالحج إذا وصل إلى مكة نزمه أن يمكث ليحج  
 الفرض عن نفسه ليكون سارقا ذرا على ما فيه كاستعماله أن شاء الله تعالى (قوله) شبهه بالسعي إلى الجمعة أي  
 في عدم اشتراط الرحلة فيه (قوله) وأفاد أي حيث عبر بالرحلة وهي من الأبل خاصة وهو الموافق للهداية  
 وشروحه والما في كتب اللغة من أنها المركب من الأبل ذكر ككان أو أثنى وما في التهستائي من تفسيرها  
 بأنها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنه في الأصل البعير القوي على الأسفار والاحمال اه  
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الإنسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن  
 شرح الصباغى بأنه لو ملك كرى جار فهو عاجز عن النفقة اه والذي ينبغي ما قاله الامام الأذرى  
 من الشافعية من اعتبار القدرة على البغل والجار في بينه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعيدة لأن غير  
 الأبل لا يقوى عليه قال السندى في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جدا ولم أر في كلام أصحابنا ما يخالفه  
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم اه فافهم (قوله) وانما صرحوا بالكراخة أي التزمية  
 كما استظهره صاحب الجريد ليل افضلية مقابله ط (قوله) به يفتى لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة  
 وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير أن يحج را كذا إذا اتسعت النفقة حتى لو حج ماشيا ولو باره  
 ضمن كما صرح به في الباب لم يكن سبأ في آخر كتاب الحج ان من نذر حجا ماشيا وجب عليه المشي في الأصح  
 وعليه المتون وعمله في الهداية وغيره بأنه التزم القرية بصفة التكامل لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا  
 كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة سبع مائة ولأنه أشق  
 على البدن فكان أفضل وتماه في شرح الجامع الخافى وقال في الفتح فان قيل كره أبو حنيفة الحج ماشيا  
 فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه إذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صاعدا مع المشي أو لا يطقه  
 والأفلاسل أن المشي أفضل في نفسه لأنه أقرب إلى التواضع والتذلل ثم ذكر الحديث المار وغيره قلت وأما  
 مسألة الحج عن الغير فلعلى وجهها أن الميت لما يجز عن أحدى المشتقين وهي مشقة البدن ولم يقدر الأعلى  
 الأخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلزم الأيمان بها كماله ولذا وجب الاجتاج من منزل  
 الآخر والاتفاق من ماله ولم يجزه تبرع غيره عنه لعدم حصول مقصوده فليست أم (قوله) والمقرب أفضل من  
 المحارة) لأنه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولأنه أبعد من الرياء والسمعة وأخف على الحيوان (قوله) وفي  
 اجارة الخلاصة الخ) قال الخليل الرملى نقله في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الجحاف على الجمار  
 وأنصاف في حق الجبل فتأمل وذكري الجوهره أن المتن ستة وعشرون أوقية والأوقية سبعة مثاقيل وهي  
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهي الوسط وهي قنطار دمشق تقريبا (قوله) وظاهره أن البغل كالجار  
 كذا في الثروة كأنه أراد الجمار القوي المعتدل لئلا ينقل في الأسفار فانه كالبغل والأفلاسل كثر الجردون البغال  
 بكثرة فافهم (قوله) ولو وهب الأب لابنه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع أنه لا ينأى أحدهما على  
 الآخر يعلم حكمه الاجنبى بالأولى ومراده أفادة أن القدرة على الزاد والراحلة لا بد منها من الملك دون الإباحة  
 والعارية كما قد تنبه (قوله) وهذا أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله) خلافا  
 للأصوليين) حيث قالوا أنهم من شروط وجوب الأداء وتماه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله) كما مر  
 في الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الخواصص الأصلية كفرسه وسلاحه وثمانه وبعيد خدمته وآلات حرقه  
 وأثاثه وقضاء ديونه وأصدقته ولو مؤججه كافي للباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب أيضا  
 وان وجد مالا وعليه حج وزكاة يحج به قيل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فيصرف إليها اه  
 (تنبيه) ليس من الخواصص الأصلية ما جرت به العادة المحدثه برسم الهندية للأقارب والأصحاب فلا يعتذر  
 بترك الحج لجزءه عن ذلك كإنبه عليه العمادى في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاه بعضهم إلى منسك المحقق  
 ابن أمير حاج وعزاه السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماني (قوله) ومنه المسكن) أي الذى يسكنه هو  
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبدا أو متاع أو كتب شرعية أو ألفة كعربية أما  
 نحو الطب والنجوم وأمثالها من الكتب الرياضية فتثبت بها الاستطاعة وان احتاج إليها كافي شرح الباب عن  
 التاترخانية (قوله) فانه لا يلزمه بيع الزائد) لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة

شبهه بالسعي للجمعة وأفاد أنه لو قدر  
 على غير الرحلة من بغل أو جار  
 لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا  
 وانما صرحوا بالكراخة وفي  
 السراجية الحج را كذا أفضل منه  
 ماشيا به يفتى والمقرب أفضل من  
 المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل  
 الجمل مائتان وأربعون مناهي الجار  
 مائة وخمسون فظاهره أن البغل  
 كالجار ولو وهب الأب لابنه مالا  
 يحج به لم يجب قبوله لأن شرائط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا  
 منها باتفاق الفقهاء خلافا  
 للأصوليين (فضلا عن ما لا بد منه)  
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومزومه  
 ولو كبرا يكتفى الاستغناء  
 ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه  
 بيع الزائد نعم هو الأفضل

وعليه عدم لزوم بيع الكل  
والا كفايا بسكنى الاجارة بالاولى  
وكذا لو كان عنده ما لو اشترى به  
مسكنا وخادما لا يبيعه بعده ما يكتفى للبحر  
لا يلزمه خلاصة وحزفي البرائة  
يشترط بقاء رأس مال الحرفة  
ان احتاجت لذلك والا لا وفي  
الاشهاد معه ألف وخاف العزوية  
ان كان قبل خروج أهل بلده فله  
التزوج ولو وقته لزمه الحج  
(و) فضلا عن (نفقة عياله) ممن  
تألمه نفقته لتقدم حق العبد  
(الى) حين (عوده) وقبل بعده  
يوم وقيل بشهر (مع آمنين  
الطريق) بغلبة السلامة ولو  
بالرشوة على ما حققه الكمال

مطلـ

في قولهم يقدم حق العبد على  
حق الشرع

ولأكثر لزمه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كما في الباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالجزع فاعلى  
بيع (قوله لا يلزمه) تباع في عز وذلك الى ان خلاصة ما في البحر والنهر والذي رأيت في الخلاصة هكذا وان لم يكن له  
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ عن مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج  
وان جعلها في غيره أمم اه لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما صرح به في الباب اما قبله فيشترى به  
ما شاء لانه قبل الوجوب كما في مسألة التزوج الاتية وعليه يحمل كلام الشارح قدير (قوله يشترط بقاء رأس  
مال الحرفة) كالجرد هقان ومزارع كما في الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بجر قلت  
والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لأكثر لانه لانه نهاية له (قوله وفي الاشهاد)  
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التجنس  
وذكرها في الهداية مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور عنده ومقتضاها تقديم الحج على التزوج  
وان كان واجبا عند التوفان وهو صريح ما في العناية مع انه حيث نذر من الحوائج الاصلية ولذا اعترضه ابن كمال  
بما في شرحه على الهداية بانه حال التوفان مقدم على الحج اتفاقا لان في تركه أمرين ترك الفرض والوقوع  
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفان اه أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج  
أما لو خافه فالتزوج واجب لا فرض فيقدم الحج الفرض عليه فافهم (قوله وفلسا عن نفقة عياله) هذا  
داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماما بشأنه منهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة  
والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقييد بجر أي الوسط من حاله المعهود ولذا  
اعقبه بقوله من غير تمييز الخ لا ما بين نفقة الغني والفقر فلا يرد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة  
خلاف المتقي به والفقوى على اعتبار حالهما كما سبق أن شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هنا المعنى  
الثاني والمراد هنا الاول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لانه وانما بحق الشرع بل الحاجة  
العبد وعدم حاجة الشرع ألا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفيها حق العبد يبدأ بحق العبد ما قلنا ولانه ما من  
شيء الا والله تعالى فيه حق فلو تقدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان وأما قوله علمه الصلاة والسلام فدين الله أحق فالظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لا من جهة التقديم  
وانا قلنا لا يستقرض ليحج الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا جاز قطع الصلاة وتأخيرها لخوفه على نفسه أو ماله  
أو نفس غيره أو ماله كخوف القابله على الراد والخوف من تزدى اعى وخوف الراعى من الذئب وأمثال ذلك  
كأظهار الضيف (قوله الى حين عودته) متعلق بقوله فضلا أو بما لا بد منه لانه بمعنى ما يحتاجه أو بنفقة  
أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عودته وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل  
بلده وان كان مخيفا في غيره بجر وقد مناعن الاباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح  
ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول يتب الوصية به اذ اقامت قبل أمن الطريق اما  
بعده فتجب اتفاقا بجر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره النسيق أبو الليث وعليه الاعتماد واختلاف  
في سقوطه اذا لم يكن بدم ركوب البحر فقبل يسقط وقال الكرماني ان كان الغالب فيه السلامة من موضع  
جرت العادة بركو به يجب والا فلا وهو الاصح بجر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم  
غلبة الخوف حتى لو غلب لوقوع النهب والغلبة من المحاربين مرارا أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها  
شوكه والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب وما اقبى به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف  
في سنة ست وثلاثين وستائة لا أقول انه فرض في زماننا وقول النجاشي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا  
سنة حج انما كان وقت غلبة النهب والخوف في الطريق ثم زال والله المنة (قوله على ما حققه الكمال) حيث  
قال وقول الصفار لا أرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يتوصل اليه الا بارشائهم  
فتكون الطاعة سبب المعصية فيه نظرا لان هذا لم يكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ  
الاموال وكذا يغلبون على أمانا كن يترصدون فيها للهباج وقد هجموا عليهم مرة في مكة فقتلوا خلقا في الحرم وقد  
سئل الكرخي عن لا يحج خوفا منهم فقال ما سالت البادية من الاساقات أي لا تخلو عنها القلة الماء وهيجان السموم  
وهذا الجواب منه رجه الله تعالى وحمله انه رأى ان الغالب اندفاع شرهم عن الحاج وتبقيده فلا ينف في مثله على

الإخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء اهـ ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان بالاتزام منه فبالاعطاء أيضا يأم وما نحن فيه من هذا القبيل اهـ وأقر في النهر وأجاب السيد أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القنية والمجتبي فان المكس والخفارة رشوة وتقتل ح عن الجبر أن الرشوة في مثل هذا جائزة ولم أره فيه فليراجع (قوله ان قتل بعض الخناج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة غالبة اهـ قلت فيه نظر فان غلبة السلامة ليس المراد بها الكل أحد بل للمجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر أو الكثرة أما قتل النصوص لبعض قليل من جمع كثير سيما إذا كان مقربا بنفسه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبة نعم إذا كان القتل بمجانبة القطاع مع الخناج فهو عذر إذا غلب الخوف لما مر عن الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على انك قد سمعت أنفاجواب المكرخي في شأن القرامطة المستحلين لقتل الخناج وأيضا فان ما يحصل من الموت بقلة الماء وهيجان السموم أكثر مما يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لزم أن لا يجب الحج الأعلى القريب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجب على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن سفره لا يتلو عما يكون في غيره من الاسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشائر والخفارة ما يأخذه الخفير وهو الجبر ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من الصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه الفتوى شرح الباب عن التهاج (قوله وعليه) أي على كون المعتد عدم كونه عذرا فيجيب الخ ح (قوله كما في مناسك الطرابلسي) وعزاه في شرح الباب الى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عدة عليها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة وما قبلها من الشروط مشترك والمحرم من لا يجوز له مناسكتها على التأيد بقراءة أو رضاع أو صهرية كافي للنفقة وأدخل في الظاهرية بنت موطوءة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة ثم لكن قال في شرح الباب ذكره قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه تأخذ اهـ وهو الاحوط في الدين والابعد عن التهمة اهـ (قوله ولوعبدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذمتا أو برضاع يختص بالمحرم كما لا يخفى ح لكن نقل السيد أبو السعود عن نفقات الزنازية لا تسافر بأخير ارضا عا في زماننا اهـ أي لغلبة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالمصاهرة الشابة فينبغي استثناء الصورة الشابة هنا أيضا لان السفر كخلوة (قوله كافي النهر مجتبا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اهـ لكن كن على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي ح (قوله والمرأى كبالغ) اعتراض بين الثعوث ح (قوله غير مجبوس) مختص بالمحرم اذ لا يصور في زواج الحاصلة أن يكون مجبوسا ح (قوله ولا فاسق) يعم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح الباب بكونه ما جئنا لايالى (قوله لعدم حفظهما) لان المجبوس يمشى عليها منه لا اعتقاده حل تنكاح محرمة والفاسق الذي لامرؤة له كذلك ولو زوجا وترك المصنف قيد المحرم بكونه مأموونا لا غناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها ونفقة (قوله لمحرما) قيده لانه لو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فكذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لانها مانعة نفسها بفعلها سراج (قوله لانه مجبوس عليها) أي حبس نفسه لاجلها ومن حبس نفسه لغيره فنفته عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحذوف صفة زوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرمة) مستدرك لان الكلام فيمن يجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرمة فيه لكن اشار به الى أن ما استفيد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج أو محرم خاص بالحرمة فيجوز للامة والمكاتب والمذبة وآم الولد السفر بدونه كافي السراج لكن في شرح الباب والفتوى على انه يكره في زماننا (قوله ولو مجبوزا) أي لا إطلاق للنصوص بغير قال الشاعر لكل ساقطة في الحى لا قطة \* وكل كاسدة يومها عاشق

وسمي آخر الكتاب ان قتل بعض الخناج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذر قولان والمعتدلا كافي القنية والمجتبي وعليه فيمتسب في الفاضل عما لا بد منه القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك الطرابلسي (د) مع (زوج أو محرم) ولوعبدا أو ذمتا أو برضاع (بالخ) قيد لهما كافي النهر مجتبا (عاقل والمرأى كبالغ) جوهره (غير مجبوس ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب (النفقة) لمحرما (عليها) لانه مجبوس عليها (لامرأة) حرمة ولو مجبوزا

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام ولياليها فيباح لها الخروج الى مادونه لحاجة غيره محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون القموى عليه لنفساد الزمان شرح الباب ويؤيده حديث النخعيين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي حرم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم لكن قال في الفتح ثم اذا كان المذهب الاول فليس للزوج منعها اذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبنيان على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأن الطريق شرط وجوب الأداء فيجب الإيصاء ان منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الاول لا يجب شيء من ذلك كما في البحر ح وفي التهر و صحيح الاول في البدائع ورجح الثاني في النهاية جع القاسمي خان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهره وابن امير حاج في المناسك كما قاله المصنف في منعه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الزوج له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه ورجعنا لا يوافقنا فتشتر منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقها أنفق عليه وان امتنع أمسكت نفقتها وترك الحج اه فافهم (قوله وليس عبداً محرم لها) أي ولو مجبوراً أو خصياً لأنه لا يحرّم نكاحها عليه على التأييد بل مادام ملكها (قوله وليس زوجها ممنوعاً) أي اذا كان معها محرم والا فلا منعها كما يمنعها عن غير حجة الاسلام ولو واجبة بصنعها كالمندورة والتي أحرمت بها فقاتها وتخلت منها بعمره فلا تنقضها الا بآذنه وكذا لو دخلت مكة بعد مجاوزة المقامات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقدر على منعه بفعلها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الاسلام رجمي واذا منعها زوجها فيما يملكه تصير محصورة كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصمعيين لا تسافر امرأة ثلاثاً الا معها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج ط (قوله ومع عدم عقد الخ) أي فلا يجب عليها الحج اذا وجدت كما في شرح الجمع والباب قال شارحه وهو مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن امير حاج أنه شرط الأداء وهو الاظهر (قوله اية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي ح (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعياً لا يفارقها زوجها أو بائناً فان كلن الى كل من يلدها ومكة أقل من مدة السفر فتخرجت أو الى أحدهما مسفرة دون الآخر تعين أن تصير الى الآخر أو كل منهما مسفرة فان كانت في مصر قرت فيه الى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وان وجدت محرماً خلافاً لهما وان كانت في قرية أو مفازة لتأمن على نفسها فلها أن تضي الى موضع آمن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وان وجدت محرماً عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ناسية وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج بعد المسافة ط (قوله وكذا سائر الشرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تتمه) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير ان من الشرائط امكان السير وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان احتاج الى أن يقطع كل يوم اوفى بعض الايام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكر شارح الباب ان منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرمانى لأنه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتغامه هناك (قوله فلو أحرم صبي الخ) تفریع على اشتراط البلوغ والحرية (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان اقرب اليه بالسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كما في الثانية والظاهر أنه شرط الاولوية لباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في الباب وشرحه وينبغي لوليه أن يجنبه من محظورات الاحرام كلبس الخيط والطيب وان ارتكبها الصبي لا شيء عليهما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول المبسوط أو أحرم عنه أبوه باعادة الضمير الى الصبي العاقل لكن تأمله مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه بنفسه لا يجوز فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاسترشدي عن الذخيرة قال محمد في الاصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضى المناسك ويرعى الجمار وأنه على وجهين الاول اذا كان صبياً لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا أحرم عنه أبوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كما يفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريح في أن احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل

(في سفر) ودل يلزمها التزوج قولان وليس عبداً محرم لها وليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام ولو جئت بلا محرم جاز مع الكراهة (و) مع (عدم عدة عليهما مطلقاً) آية عدة كانت ابن ملك (والعبرة لوجوبها) أي المدة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر الشروط بحر فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرماً وينبغي أن يجزّده قبله ويلبسه ازاراً ورداء مبسوط وظاهره ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه أولى (فبلغ أو عبد فتق)

(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعنى (قوله لانعقاده نفلا) وكان القياس أن يصح فرضا لوقوف حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كان الصبي اذا تظاهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه تلك الطهارة الا ان الاحرام له شبهة بالركن لاشتماله على النية بحيث لم يعد له يصح كالوشرع في صلاة ثم بلغ بالسكن فان جدد احرامها لوقوفها القرض يقع عنه والا فلا شرح اللباب (قوله فلو جدد الخ) بأن يرجع الى ميقنات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج كما في شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام من الميقنات واجب فقط كياقنى ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المبني ولو أحرّم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أو أفاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجوزهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه أن المراد بما قبل الوقوف قبل قوف وقته كما عبره منلا على القارى في شرحه على الوقاية واللباب لكن نقل القاضي عند في شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المراد به الكيفية بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لحظة فبلغ ليس له التجديد وان بقى وقت الوقوف وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة في زماننا فممن من افق بحجة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من افق بعدمها ولم يرفها انصا صريحا اه ملخصا قلت وظاهر قول المصنف تعالى للدرر قبل وقوفه أن المراد حقيقة الوقوف لاوقته فهو مؤيد لكلام العجمي (قوله لم يجزه) أى عن حجة الاسلام ط (قوله لانعقاده) أى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لان احرامه غير لازم لعدم أهلية الا لزوم عليه وإذا الواحصر وتحلل لادم عليه ولا قضاء ولا اجزاء عليه لارتكاب المخطورات فتح (قوله والكافر) أى لو أحرّم فأسلم فجدد الاحرام لحجة الاسلام أجراه لعدم انعقاد احرامه الاول لعدم الاحلّة ط عن البدائع (قوله والمجنون) أى لو أحرّم عنه وليه ثم أفاق فجدد الاحرام قبل الوقوف اجزأه عن حجة الاسلام شرح اللباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المجنون اه وفي اللؤلؤ الجنية قبيل الاحصار وكذا الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناسك ويرعى الجبار لان احرام الاب عنهما وهما عاجزان كاحرامهما بنفسهما اه وفي شرح المقدسي عن البحر العميق لا حج على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اه فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه وليه كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف يتصور احرام المجنون بنفسه وكون وليه أحرّم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبره ليشمل الشرط والركن ط (قوله الاحرام) هو النية والتلبية أو ما يقوم مقامهما أى مقام التلبية من الذكر أو قتل البدنة مع الشوق لباب وشرحه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تقديمه على أشهر الحج وان كرهه كاسيأتى ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهة بالركن يعنى أن فاق الحجة لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعزّة والقضاء من قابل كياقنى ولو كان شرط المحض الجازات الاستدامة اه ح ويتفرع عليه أيضا ما في شرح اللباب من انه لو أحرّم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى بطل احرامه والا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قد مناه من اشتراط النية فيه والشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط القرض عن صبي أو عبد أحرّم فبلغ أو عتق ما لم يجتده الصبي (قوله يقضى من قابل) أى بهذا الاحرام السابق المستدام ط (قوله في أرانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعظم طواف الزبارة) وهو أربعة أشواط وباقيه واجب كياقنى ط (قوله وهما ركان) يشكك عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئا بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا بوجود ركنية ولم يوجد فينبغى أن لا يجزى الا ثم ساء مات المأمور أو رجع بجر قال العلامة المقدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوضعه وقد ورد الحجة عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فستذكر عن الباب انه اذا أوصى بإتمام الحج تجب بدنة تأمل (تنبيه) بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العسر ومكانه أى من أرض عرفات للوقوف

قبل الوقوف (فنى) كل  
على احرامه (لم يسقط فرضهما)  
لانعقاده نفلا (فلو جدد  
الصبي الاحرام قبل وقوفه  
بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزأه  
ولو فعل) العبد (المعنى ذلك)  
التجديد المذكور (لم يجزه)  
لانعقاده لازما بخلاف الصبي  
والكافر والمجنون (و) الحج  
(فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو  
شرط ابتداء وله حكم الركن  
اتهاء حتى لم يجز لفائت الحج  
استدامته ليقضى به من قابل  
(والوقوف بعرفة) في أوأنه  
سميت به لان آدم وحواء تعارفا  
فيها (و) معظم (طواف الزيارة)  
وهما ركان

مطلب  
في فروض الحج وواجباته



ونفس المجد للطواف وألحق بهاترك الجامع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجبه) اسم جنس  
 مضاف فيم وسيأتي حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي انسان وعشرون هنا بمازاده الشارح  
 وأربعة وعشرون ان اعتبر الأخير وهو المخطو وثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر  
 أخرى الرقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الأمام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد  
 شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والالتان بمازاد على الأكثر في طواف الزيارة  
 قبل ويتهونه جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية وري القارن والمتمتع قبل الذبح والهدى عليهما  
 وذبحهما قبل الحلق وفي أيام النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاول  
 المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجبات له بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف  
 جمع) بفتح فسكون أي الوقوف فيه ولوساعة بعد الفجر كما في شرح الباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع  
 ويؤدلفه فقد يشار بها الى ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آفاقا  
 أو غيره فارنا أو متعنا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره لثانيه رجوع قوله لا فاقى الى الجميع  
 والافتيكثير من الواجبات الآتية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) بفتحين بمعنى الرجوع ومنه قوله  
 تعالى ولم يصدرا للناس اشتاءوا ليدعي طواف الوداع بفتح الواو وتكسر واو دعت البيت شرح الباب  
 نقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر  
 الا باعتبار الزوم لان الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى الرجوع تأمل (قوله لا فاقى) اعترض النورى  
 في التهذيب على الفقهاء في ذلك بأن الآفاق النواحي واحد أفق يمتد وباسكان الفاء والنسبة اليه افق لان  
 الجمع اذا لم يسم به فالنسبة الى واحد وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لانه أريد به الخارج أي خارج  
 المواقيت فكان بمنزلة الانصارى ونعامة في شرح ابن كمال والقهستاني (قوله غير الخائض) لان الخائض  
 يسقط عنها كاسيأتى (قوله والحلق أو التقصير) أي أحدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط  
 للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا وأجاب في شرح الباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت  
 المشروع وهو ما بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سيأتي فالا حسن  
 الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كوقف  
 الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأمل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب  
 وهو عندنا واجب لان التحلل الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل ظني فيثبت به  
 الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم للمكي ونحوه كمتنع لم يسق الهدى ط والتقصيد به  
 لا احتراز عما بعده والا فيجوز قبله بل هو أفضل بشرطه كما في شرح الباب (قوله الى الغروب) لم يقل من  
 الزوال لان ابتداءه من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمتد بعد تحققه مطلقا الى الغروب كما أفاده في شرح  
 الباب (قوله ان وقف نهارا) أما اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزمه شيء كما في شرح  
 الباب نعم يكون تاركه واجبا للوقوف نهارا الى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب القائق شرح  
 الكثر أن الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة يكره تركها وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر  
 ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا يعدل ان المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المنهاج  
 عن الوجيز وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعقول اه من شرح الباب (قوله والتيامن فيه)  
 وهو أخذ الطائف عن يمين نفسه وجهه ألبت عن يساره لباب (قوله في الاصح) صرح به الجمهور وقيل  
 انه سنة وقيل فرض شرح الباب (قوله والمشي فيه الخ) فلو تركه بلا عذر أعاده والا فليهدم لان المشي  
 واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي الثانية من انه أفضل تساهل أو شمول على النافذة  
 لا يقال بل ينبغي في النافذة أن تجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لان الفرض أن شرعه  
 لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لزم ماشيا) قال صاحب الباب  
 في منهجه الكبير ثم ان طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه يجوز به  
 لانه أدى ما أوجب على نفسه ونعامة في شرح الباب (قوله غشيه أفضل) أشار الى أن الزحف يجز به

(وواجبه) ينف وعشرون  
 (وقوف جمع) وهو المزدلفة  
 سميت بذلك لان آدم اجتمع  
 بجواء وازدلف اليها أي دنا  
 (والسعي) وعند الأئمة الثلاثة  
 هو ركن (بين الصفا) سمي به لانه  
 جلس عليه آدم صفوة الله  
 (والمروة) لانه جلس عليها امرأة  
 وهي حواء ولذا أنت (ورى  
 الجمار) اكل من حج (وطواف  
 الصدر) أي الوداع (الافاقى)  
 غير الخائض (والحلق أو التقصير  
 وانشاء الاحرام من الميقات  
 ومد الوقوف بعرفة الى الغروب)  
 ان وقف نهارا (والبداءة بالطواف  
 من الجمر الاسود) على الاشبه  
 لمواظبته عليه عليه الصلاة والسلام  
 وقبل فرض وقيل سنة (والتيامن  
 فيه) أي في الطواف في الاصح  
 (والمشي فيه لمن ليس له عذر)  
 ينعاه منه ولو نذر طوافا زحفا لزمه  
 ماشيا ولو شرع متفلا زحفا شبه  
 أفضل

ولادى عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالندى على رواية الاصل ولعله أن الإيجاب بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كمالا ثلاثا ~~يكون نذرا~~ جمعية كالوئذ راعتكافا بدون صوم لزمه به وبلغوا وصفه بالنقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والاوجب بغير موجب تأمل (قوله من التجاسة الحكيمة) أى الحدث الاكبر والا صغر وان اختلاف فى الآثم والكفارة (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع انها سنة شرح الباب للقارى (قوله من ثوب) الاولى لثوب أو في ثوب ط (قوله وسكان طواف) لم يقل فى شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال واماطهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية انه لو كان فى مكان طوافه نجاسة لا يطل طوافه وهذا يفيد ثبوت الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اه (قوله والاكثر على انه) أى هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال فى الفتح وما فى بعض الكتب من ان نجاسة الثوب كدب يجب الدم لأصله فى الرواية اه وفى البدائع انه سنة فلو طواف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من الدرهم لا يلزمه شئ بل يكره لادخال التجاسة المسجد اه (قوله وستر العورة فيه) أى فى الطواف وقائلة عنه وواجبها نعم انه فرض مطلقا لزوم الدم به كاعتد من سنن الخطبة فى الجمعة بمعنى انه لا يلزم بتركه فسادها والا فالسنة تبين الفرض لعدم الآثم بتركها مرة هذا ما ظهر لى وقد مناه فى الجمعة (قوله فاكتر) أى من الأربع فلو أقل لا يجمع ويجمع المفرق لباب (قوله كفى الصلاة) أى كما هو القدر المانع فى الصلاة (قوله يجب الدم) أى ان لم يعدمه والاسقط وهذا فى الطواف الواجب والاتباع المصدقة (قوله فى الاصح) مقابل ما قاله الكرماتى انه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتستحب إعادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه السنة ومضى فى الباب على انه شرط لصحة السعي فعدم الاعتماد بالشوط الاول يتفرع عليه وعلى القول بالوجوب لا يقدح المراد بعدم الاعتداد به لزوم اعادته أو لزوم الجزاء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث انه اذا لم يعد الشوط الاول يلزمه الجزاء ترك السعي على القول بالشرطية لانه لا صحة للشرط بدون شرطه ولترك الشوط الاقل على القول بالوجوب الذى هو الاعمال المختار من حيث الدليل كما فى شرح الباب وقد يقال انه اذا لم يعتد بالاول حصل البداية بالصفى الثانى فقد وجد الشرط ولا يصح تركه وانما يكون تاركا لآخر الاشواط الا اذا أعاد الاول وكون ذلك شرطا لا ينافى الوجوب اذ لا يلزم من كون الشئ شرطا لآخر توقف عليه صحته أن يكون ذلك الشئ فرضا كما قدمناه فى الحلق خلافا لمافهمه فى شرح الباب هنا وفى الحلق ولو كان فرضا لزم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع انه كاه واجب يجبر بدمه وحيث قد تعين القول بالوجوب اذ لا مرة تظهر على القول بالشرطية كما نص عليه فى المناسك ~~كبيره~~ وان استغربه القارى فى شرح الباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كماثر) أى فى الطواف (قوله قيل نعم) ضعه هنا وان جزم به فى شرحه على الملقى لا يجرى بخلافه صاحب الباب فقال ولا يختص أى هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أى باعتبار الجوارز والجمعة ولا تفوت أى الا بالموت ولو تركها لم يجبر بدم أى انه لا يجب عليه الايصاء بالكفارة وذكر شارحه أن المسألة خلافية فى البحر العميق لا يجب الدم وفى الجوهره والجواز اخرجى وفى بعض المناسك الاكثر على انه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الا فى بيانه الخ) أى فى باب الجنائيات حيث قال هنا لا يجب فى يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم يكره لباب كالأشئ على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب اه وبه علم انه كان ينبغى للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق فى الذكر لوافق ما بينهم من الترتيب فى نفس الامر وأن الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لانه اذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح بالاولى كما قاله ح والحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شئ من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا يذبح عليه فبقى عليه الترتيب بين الرمي والحلق (قوله فى يوم) تقدم فى الاعتكاف ان الليالى تسع الايام فى المناسك (قوله وراء الحطيم) لان بعضه من النيت كما يأتى بيانه (قوله وكون السعي بعد طوافه متديه) وهو أن يكون أربعة أشواط فأكثر سواء طافه طاهرا أو محدثا أو جنبا واعادة الطواف بهذا السعي فيما اذا فعله محدثا أو جنبا لغير النقضان لا لا فسادا ح

(والطهارة فيه) من التجاسة الحكيمة على المذهب قيل والحقيقة من ثوب وبدن وسكان طواف والاكثر على انه سنة مؤكدة كما فى شرح لباب المناسك (وستر العورة) فيه وبكشف ربيع العضو فأكثر كما فى الصلاة يجب الدم (وبدأة السعي بين الصفا والمروة من الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول فى الاصح (والشئ فيه) فى السعي (لمن ليس له عذر) كماثر (وذبح الشاة للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع) من أى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصيه (والترتيب الا فى بيانه) بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر) وأما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق فسنه فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره لباب وسعيه أن المفرد لا يذبح عليه وسنخقه (وقول طواف الافاضة) أى الزيارة (فى) يوم من (أيام النحر) ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف معتديه

عن الجرم أن يكون هذا واجبا لا يشاق في الباب من عدة شرط الصحة السعي كما علمت سابقا (قوله بالمكان) أي الحرم ولو في غير معنى والزمان أي أيام النحر وهذا في الخليل وأما المعقوف فلا يحرقت حلقه بالزمان كما سئل في الجنائيات (قوله وترك المخطوف) قال في شرح الباب فيه أن الإجماع عن المحرمات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التحريمية كحقيقته ابن الهمام الآن فعل المخطوف وترك الواجب لما اشترى كافي لزوم الجزاء ألحق بها في هذا المعنى (قوله كالجناح بعد الوقوف الخ) تمثيل للمعظورات وقيد بما بعد الوقوف لأنه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله والقياس الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمت مما زادناه عن الباب ذكر هذا الضابط وإيفيد بعكس القضية حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لا لغويا فيقال بعض ما هو واجب يجب بتركه دم لا بكل ما هو واجب لأن ركعتي الطواف لا يجب بتركهما الدم وكذلك ترك الواجب بعذر على ما سئل في أول الجنائيات لكن في الأول خلاف تقدم فعلى القول بوجود الدم فيه مع تقييد الترتيل لا بعذر يصح العكس كلها (قوله وغيرها الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب وغير مفيد (قوله كان يتوسع في النفقة الخ) أفاد بالكاف أنه بقي منها أشياء لم يذكرها لأنها سألني كطواف القدوم للآفاق والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرها مما سئل (قوله وعلى صون لسانه) أي عن المباح والمكروه تفرقها والاف هو واجب (قوله وليستأذن أبويه الخ) أي إذا لم يكونا محتاجين إليه والاف فكره وكذا يصح بل إذا ندمه وكفله والظاهر أنها تحريمية لا لطلاقهم الكراهة ويدل عليه قوله فيما مر في تمثيل الحج المكروه كالج بل إذا ندمه مما يجب استئذانه فلا يفتي عنه ذلك من السنن والآداب (قوله بفتح القاف وتكسر) أي مع سكون العين وحكي القمع مع كسر العين (قوله وتفتح) عزاه الشيخ اسماعيل إلى تحرير الامام النووي وقال خلافا لما في شرح الشنخي من أنه لم يفتح إلا التكسر (قوله وعند الشافعي ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النهر وغيره وظاهر المتن يوافقه لأنه ذكر العدد فكان المراد عشر ليال لكن إذا حذف التمييز جاز التذكير فيكون المعنى عشرة أيام أفاده ح عن القهستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبر فيه التذكير مع المؤنث والعكس تأمل (قوله ذوا الحجة كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله عملا بالآية) أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الأضافة بيانية أي اسم هو جمع والاف أشهر صيغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للتحسري حاصله أنه يجوز في إطلاق صيغة الجمع على ما فوق المولود لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد ثانيهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا قال الأشهر على الحقيقة واعتراض الأول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة نظروا وجهه عن الشهرين وأجيب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله على تقدير الحج ذوا أشهر أما على تقدير الحج في الشهر فلا حاجة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضي الاستعجاب لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها مشأوال وذوالقعدة وعشر ذي الحجة (قوله وفائدة التآقيت الخ) جواب عن إشكال تقريره أن التوقيت بهما أن اعتبر للقوات أي أن أفعال الحج لو آخرت عن هذا الوقت يفوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الزكن بعده وإن خصص القوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وإن اعتبر التوقيت المذكور لاداء الأركان في الجلة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها لجواز الطواف فيها ولو أجاب الشارح تعالى بالجهر وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدته أن شيئا من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها حتى لو فعله في رمضان لم يجوز ولو اشتبه عليهم يوم عرفة فوقوا فاذا دخل يوم النحر جاز وقوعه في زمانه ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يحز كافي الباب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه إجراء الأحرام قبله ولا إجراء الرمي والخطا وطواف الزيارة وغيرها بعد ما لأن ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظرا لأن طواف الزيارة تجوز في يومين بعد عشر ذي الحجة كما علمت وإن كان في قوله أفضل فالمناسب الجواب عن الإشكال بأن فائدة التوقيت ابتداء عدم جواز الأفعال قبله وانتهاء القوات بفوت معظم أركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لما علمت من

وتوقيت المطلق بالمكان والزمان وترك المخطوف كالجماع بعد الوقوف ولبس الخيط ونقطة الرأس والوجه والضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب صرح به في المتن وسيوضح في الجنائيات (وغيرها سنن وآداب) كان يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون نسائه ويستأذن أبويه ودأته وكفله ويؤدع المسجد ركعتين ومعارفه ويستهلمه وليتس دعاءهم هم ويتصدق بشيء عند خروجه ويخرج يوم الخميس فيه خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة بعد التروية والاستخارة أي في أنه هل يشتري أو يكتري وهل يسافر بر أو يجر أو هل يرافق فلانا أولا لأن الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها وتعمامه في النهر (وأشهره سؤال وذوالقعدة) بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوا الحجة كله عملا بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وفائدة التآقيت أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها لا يجزيه

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الحادى عشر هذا ما ظهر لى فافهم (قوله) وأنه يكره الاحرام الخ) عطف على قوله أنه لو فعل وهو ظاهر فى أنه أراد بانفعال الحج غير الاحرام فلا ينافى اجزاء الاحرام مع الكراهة فقوله لا يجرى واقع فى محرم فافهم ثم فى كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شبيها بالركن تأتى (قوله قبلها) افاد أنه لو أحرّم فيها الحج ولو لعام قابل لا يكره وإن قال فى الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل اشهر الحج قال فى النهر ويشغى أن يكون مكره وحديث لم يأت على نفسه وإن كان فى أشهر الحج (قوله) لشبه الركن) على قوله يكره أى ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبلها فاذا كان شبيها به كره قبلها لشبهه وفريه من عدم الخفة بحر (قوله كما مر) أى عند قوله فرضه الاحرام (قوله واطلاقها) أى الكراهة بفيد التحريم وبه قيدها القهستانى ونقل عن الخفة الاجماع على الكراهة وبه صرح فى البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع فى محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهيرية قياسا على المقيبات الميكاني فقد اخطأ لكن نقل القهستانى أيضا عن المحيط التفصيل ثم قال وفى التلخيص عنه أنه يكره الا عند أبي يوسف (قوله والعمره فى العمر مرة سنة مؤكدة) أى اذا أتى بها مرة فقد أقام السنة غير مقيدة بوقت غير ما ثبت النهى عنها فيه الا انه فى رمضان أفضل هذا اذا أفرد بها فلا ينافى ان القرآن أفضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمره فالجواب ان من أراد الاتيان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره ففتح فلا يكره الا ككراهة منها خلافا لما لا يكره بل يستحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سمع ابا سعيد من الاطوفة كعمره شرح الباب (قوله وصح فى الجوهره وجوبها) قال فى البحر واختاره فى البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا الاثنى فى الوجوب اه والظاهر من الرواية السنه فان محمد انص على ان العمره تقاوع اه وما الى ذلك فى الفتح وقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى محذور دفعه عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين وذلك يوجب السنه فقلنا بها (قوله قلنا للمأمور الخ) جواب عن سؤال مقدّر وأورد فى غاية البيان دليلا على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هذا مبنى على ان المراد بالقيام تيمم ذاتهما أى تيمم أفعالهما أما اذا اريد به اكمال الوصف وعليه ما نقله فى البحر من ان العجاية فبشرت الاتمام بان يحرم بهما من دورة أهلهم ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الاتمام بهذا المعنى غير واجب فالامر فيه للندب اجابا فلا يدل على وجوب العمره فافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محلى مخرج منها بحر (قوله) وغيرهما واجب أراد بالغير من المذكورات هنا وذلك أقل اشواط الطواف والسعى والحلق أو التقصير والافلاس من محرمات من غير المذكورة هنا فافهم وأشار بقوله هو المختار الى ما فى الخفة حيث جعل السعى ركنا كالطواف قال فى شرح الباب وهو غير مشهور فى المذهب (قوله ويفعل فيها كفضل الحاج) قال فى الباب واجكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا احكام فرائضها وواجباتها وسننها ومحرماتها ومفسدها ومكرهااتها واحصاءها ورجعها أى بين عترتين وضافتها أى الى غيرها فى النية ورفضها كحكمها فى الحج وهى لا تختالفه الا فى امور منها انها ليست بفرض وانما لا وقت لها يامع ولا تقوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا من دلفة ولا رمى فيها ولا جمع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدور ولا تجب بدنة بافسادها ولا بطوافها جنباً أى بل شاة وان ميقاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان سبقاته للمكى الحرام اه (قوله وجازت) أى صح (قوله) وبذبت فى رمضان) أى اذا أفرد بها كما مر عن الفتح ثم الندب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة وواجبة كما مر أى انها فيه أفضل منها فى غيره واستبدلته فى الفتح بما عاين ابن عباس عمره فى رمضان تعدل حجة وفى طريق لمسلم تقتضى حجة أوجه معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسمون الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عرات كاهن بعد الهجرة فى ذى القعدة على ما هو الحق وتماه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن الملا على فى رسالته المسماة الادب فى رجب ان كون العمره فى رجب سنة بأن فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فخر بالاوذى مع قرابين وأمر أهل مكة أن يعتمروا حينئذ شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل الصلابة حجة ومارة المسلمون حسبن فهو عند الله حسن فهذا وجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به فى الفتح

مطلب  
احكام العمرة

(و) الله (ببكره الاحرام له قبلها) وإن أتمن على نفسه من المحذور وشبهه بالركن كما مر واطلاقها بفيد التحريم (والعمره) فى العمر مرة (سنة مؤكدة) على المذهب وصح فى الجوهره وجوبها قلنا للمأمور به فى الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه تقول (وهي احرام وطواف وسعى) وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها كفضل الحاج (وجازت) فى كل السنة) وبذبت فى رمضان (وكرهية) تحريما

والباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال بجر (قوله وأربعة) بالنصب والتسوية والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تنبيه) يزاد على الأيام الخمسة ما في الباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن جمعها أي من المتقين ومن في داخل الميقات لأن الغالب عليهم أن يجعوا في سنتهم فيكونوا متقين وهم عن القمع ممنوعون والأفلامع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان شرح الباب ومثله في البحر وهو رد على ما اختاره في القمع من كراهته للمكي وإن لم يحج ونقل عن القاضي عبيد في شرح المنسك أن في القمع قال العلامة قاسم أنه ليس بذهب لعلماءنا ولا لأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لاهل مكة اه قات وسيأتي تمام الكلام عليه في باب القمع إن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الثوري بلاية من تقيده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم أو مريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيره ما لم يأذن من صرح به فراجع (قوله أي كراهة إنشاءها بالاحرام) أي كراهة إنشاء الاحرام لها في هذه الأيام ح (قوله لأدائها) عطف على إنشاءها ح (قوله كقارن فاته الحج) لو قال كما في المعراج كفات الحج لثب المتنع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الأداء باحرام سابق (قوله فاستثناء الخائصة الخ) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما عاتبه من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن احرم بها باحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبل فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الخ) تفريع على قوله منقطع لأن حاصله أنه لم يكن منسأ للاحرام فيها لم يكن داخلين تكرر عزمه فيها وحيث فلا يختص بجواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد قول الخائصة لغير القارن ما نصه وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعا إلى يوم عرفة لا إلى الخمسة كما لا يخفى وإن يلحق المتنع بالقارن اه قال في النهر هذا ظاهر في أنه فهم أن معنى ما في الخائصة من استثناء القارن أنه لا بد له من العمرة ليبنى عليها أفعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم فقد قال في السراج وتكره العمرة في هذه الأيام أي يكره انشاءها بالاحرام أما إذا أذهب باحرام سابق كما إذا كان قارنا فاته الحج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فالاستثناء الواقع في الخائصة المدرك لا فاق الحج بخلاف ما في السراج وحيث فلا شك أن المتبادر من القارن في كلام الخائصة المدرك لا فاق الحج بخلاف ما في السراج وحيث فلا شك أن عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لأنها تبطل بالوقوف كما سيأتي في بابها وليس في كلام البحر تعرض لمن فاته الحج ولأن الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة فتنبيه وافهم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل للمكان أعني مكان الاحرام كما استعمل للمكان اللوقت في قوله تعالى هنالك أملى للمؤمنون ولا ينافيه قول الجرحري الميقات موضع الاحرام لأنه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والنجاز وكان في البحر استند إلى ظاهر ما في الصحاح فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع نهر ثم اعلم أن الميقات المذكور يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف آفاق وسلي أي من كان داخل المواقيت وحري وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مريد مكة) أي ولو لغير نسك كجارية ونحوها كما يأتي (قوله الاحراما) أي يحج أو عمرة (قوله بضم فتح) أي وسكون الياء مصغرا للحاقبة بالفتح اسم ثبت في الماء معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منسكه والحري من ذلك ما قاله السيد نور الدين علي السمنهودي في تاريخه قد اختبرت ذلك فكان من غيبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذى الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقدير المشاة الذوقية وسبع مائة ذراع بتقدير السنين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فإن الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع الحد يد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كما في البحر (قوله وهو كذب) ذكره في البحر عن مناسك المحقق ابن أمير حاج الحلبي (قوله وذات عرق) في منسك القطبي سميت بذلك

(يوم عرفة وأربعة بعدها)  
أي كراهة انشاءها بالاحرام حتى يلزمه دم وإن رفضها لأدائها فيها بالاحرام السابق كقارن فاته الحج فاعترف فيها لمكروه مراح وعليه فاستثناء الخائصة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه في البحر (والمواقيت) أي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة إلا محرمان خمسة (ذو الحليفة) بضم ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها العوام إيار على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجح في بعضها وهو كذب (وذات عرق) بكسر فسكون

في المواقيت

لأن فيها عرفاً وهو الجبل وعنى قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقيق والعقيق واديسيل  
 مأوذه الى غوري تهامة قاله الازهرى اه ولهذا قال فى الباب والافضل أن يحرم من العقيق وهو قبل ذات  
 عرق بحر حلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجع بأن الاول نظر الى المراحل العريقة  
 والثانى الى الشريعة (قوله وجعته) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة سميت بذلك لان السيل نزل بها وجع  
 أهلها أى استأصمهم واستميا فى الاصل منهجة لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق بها الارسوم خفية لا يكاد  
 يعرفها الاسكان بعض البوادى فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطاً من المكان المسمى  
 برايض ويعنهم بجمع له بالغين لانه قبل الخفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال القطبي ولقد سألت  
 جماعة ممن له خبرة من عربنا عنها فأروني أكمة بعد ما رحلنا من رابع الى سكة على جهة اليمن على مقدار ميل  
 من رابع تقريبا (قوله وقرن) بفتح القاف وسكون الراء جبل مطل على عرفات لاختلافه فى ضبطه بهذا  
 بين رواة الحديث واللغة والفقه وأصحاب الاخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات (قوله وفتح  
 الراء خطأ الخ) قال فى القاموس وغلط الجوهرى فى تحريكه وفى نسبة أويس القرنى اليه لانه منسوب الى  
 قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله وبالم) بفتح المنة الحسية واللامين واسكان الميم ويقال  
 لها الم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها (قوله جبل) أى من جبال تهامة مشهور فى زماننا بالسعدية  
 قاله بعض شراح المناسل قال فى البحر وهذه المواقيت ماعد اذات عرق ثابته فى الصحيحين وذات عرق فى صحيح  
 مسلم وسنن أبى داود (قوله والعراقى) أى أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراقين وكذا سائر أهل المشرق  
 وقوله والشامى مثله المصرى والمغربى من طريق تبوك لباب وشرحه (قوله الغير المارين بالمدينة) يعنى  
 أن يكون ذات عرق للعراقى وجعته للشامى اذا كانا غير مارين بالمدينة أما لو مرّا بها فبقاها ثم ميقاها أعنى  
 ذا الحليفة وهذه اسيان لا افضل لانه لا يجب عليهما الاحرام من ذى الحليفة كالمدنى كما يأتى تحريره فافهم  
 (قوله بقرينة ما يأتى) أى فى قوله وكذا هى لمن مر بها من غير أهلها ح (قوله والتجدي) أى نجد العين  
 ونجد الحجاز ونجد تهامة لباب (قوله واليمنى) أى باقى أهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ)  
 جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء فى البحر العميق بقوله

مواقيت آفاق يمان ونجد ع عراق وشام والمدينة فاعلم

يلزم قرن ذات عرق وجعته \* حليفة ميقات النبى المكرم

(قوله وكذا هى) أى هذه المواقيت الخمسة (قوله قاله النووى الشافعى وغيره) سقطت هذه الجملة  
 من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسألة مصرح بها فى كتب المذهب متونا وشروحا فلامعنى لنقلها عن  
 النووى رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير الى انها اتفاقية (قوله قالوا) أى علماءنا الحنفية (قوله  
 ولو لم يبقاها) كالمدينى يتردى الحليفة ثم بالخفة فأحرماه من الابدأ أفضل أى الابدأ عن مكة وهو  
 ذو الحليفة لكن ذكر فى شرح الباب عن ابن أمير حاج ان الفضل تأخير الاحرام ثم وفق بينهما بأن أفضلية  
 الاول لما فيه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة الى الطاعة والثانى لما فيه من الامن من قلة الوقوع  
 فى المخطورات لفساد الزمان بكثرة العصيان فلا يأتى ما مر ولا ما فى البدائع من قوله من جاوز ميقاتا بلا احرام  
 الى آخره جازا لأن المستحب أن يحرم من الاول كذا روى عن أبى حنيفة أنه قال فى غير أهل المدينة  
 اذا مرّوا بها فجاوزوها الى الخفة فلا بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى  
 الميقات الاول انهم يحافظون حرمة فيكره لهم تركها اه وذكره القندورى فى شرحه الآن فى قول  
 الامام فى غير أهل المدينة اشارة الى أن المدنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه  
 بحمل رواية الوجوب على المدنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل فى الفتح أن المدنى اذا جاوز الى  
 الخفة فأحرّم عنده فلا بأس به والافضل أن يحرم من ذى الحليفة ونقل قبله عن كافى الحناكم الذى هو جمع  
 كلام محمد فى كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر فأحرّم منه أجزاء ولو كان أحرم من  
 وقته كان أحب الى اه فالاول صريح والثانى ظاهر فى المدنى أنه لا شئ عليه فعلم أن قول الامام المار  
 فى غير أهل المدينة اتفاق لا احترازى وأنه لا فرق فى ظاهر الرواية بين المدنى وغيره وأما قول الهداية وفائدة

على مرحلتين من مكة (وجعته)

على ثلاث مراحل بقرب رابع

(وقرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس اليه

خطأ آخر (وبالم) جبل على

مراحلين أيضا (المدنى والعراقى

والشامى) الغير المار بالمدينة

بقرينة ما يأتى (والتجدي واليمنى)

لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق بالمدينى

وبذى الحليفة يحرم المدنى

للاشام جعته ان مررت بها

ولا هل نجد قرن فاستبين

(وكذا هى لمن مر بها من غير

أهلها) كالشامى يترى ميقات أهل

المدينة فهو ميقاته قاله النووى

الشافعى وغيره وقال الوتر

بمقتاتين فأحرماه من الابدأ

أفضل

التأقيت أي بالمواقيت الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقديم بالاجماع فاعترضه في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المديني الاحرام عن ذي الخليفة والمسطور خلافه نعم روى عن الامام أن عليه دما لكن الظاهر عنه هو الاول قال في النهر والجواب أن المنع من التأخير مقيد بالميقات الاخير وتمامه فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب الدم (قوله وعبرة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة ثم سقوطه بالاحرام من الاخير وهو مخالف للمسطور كما علمته والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية (قوله ولولم يجر بها الخ) كذا في الفتح ومضاده أن وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعتبر عند عدم المرور على المواقيت أما لو مر عليه فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر عليه منها وان كان يحاذي بعده ميقا تآخر وبذلك أجاب صاحب البحر عما أورده عليه السلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين اجتماعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعاكم أن لا يلزم الشافعي والمصري الاحرام من رابع بل من خليف لمحاذاته لا آخر المواقيت وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر وهو أن مرادهم المحاذاة القريبة ومحاذاة المازين بقرن بعيدة لان بينهم وبينه بعض جبال لم يكن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين القريبة والبعيدة (قوله تسمى) أي غلب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالما به يسأله (قوله اذا حاذى أحدها) في بعض النسخ اذا حاذاه أحدها (قوله) وأبعدها) أي عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتح لكن الاصول قول الباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه انه لا يتم ودفع المحاذاة اه أي لان المواقيت تسمى جهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فعلى مرحلتين) أي من مكة فتح وجوهه أن المرحلتين أو وسط المسافات والافلا احتياط الزيادة مقدسي (قوله وحرم الخ) فعليه العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقاته ليحرم منه والافعل به دم كما سبأني بيانه في الجنبات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورده على عبارة الهداية كما قد سنه أنفا (قوله أي لا فاق) أي ومن الحق به كالحرمي والحلي اذا خرغا الى الميقات كما يأتي فتبينه بالافاق لا استرازا عما لو بقي في مكانه ما فلا يحرم كما يأتي (قوله يبنى الحرم) أي الا في تحديده قريبا لا خصوص مكة وانما قيد به لان الغالب قصد دخولها (قوله غير الحج) كجسر الرؤية والنزهة أو التجارة فتح (قوله أما لو قصد موضع من الحل الخ) أي مما بين الميقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كما سبأني في الجنبات أي قصدا أولا كما اذا قصد بيع أو شراء وأنه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذا لو كان قصده الاول دخول مكة ومن ضرورته أن يمر في الحل فلا يحمل له (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أي ما لم يرد نسكا كما يأتي قريبا (قوله وهو الحيلة الخ) أي القصد المدكور وهو الحيلة لمن أراد دخول مكة بلا احرام اكن لانتم الحيلة اذا كان قصده موضع من الحل قصدا أولا كما قررنا ولم يرد النسك عند دخول مكة كما يأتي قريبا وسبأني تمام الكلام على ذلك في أواخر الجنبات ان شاء الله تعالى (قوله الامور بالحج للخليفة) ذكره في البحر بحاشيته وله ينبغي أن لا يجوز هذه الحيلة للمأمور بالحج لانه حيث لم يكن سفره للحج ولانه مأور بحجة آفاقه واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكبة فكان مخالفا وهذه المسألة يكثر وقوعها فيمن يسافر في البحر الملح وهو مأور بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأمور بالحج ليس له أن يحرم بالعمرة اه أي لانه اذا اعتزم أحرم بالحج من مكة يصير مخالفا في قولهم كافي التنازعية عن المحيط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج للمأمور به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثاني لو اعتزم أو فعل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى الميقات فأحرم منه لم يكن مخالفا لان حجة صارت آفاقية أما على الاول فهو مخالف ويحتمل أن المخالفة لكل من العلتين كما يقبده أول عبارة البحر المذكورة فتتحقق المخالفة بالعلة الاولى لكن ذكر العلامة القاري في بعض رسائله مسألة اضطرب فيها فقهاء عصره وهي أن الافاق الحاج عن الغير اذا جاوز الميقات بلا احرام للحج ثم عاد الى الميقات وأحرم هل يصح عن الامر قيل لا وقيل نعم ومال هو الى الثاني قال وأقبح به الشيخ قطب الدين وشيخنا سنان الرومي في منسكه والشيخ على المقدسي قلت وهذا يفيد جواز الحيلة المذكورة اذا عاد الى الميقات وأحرم والجواب عن قوله لان سفره ح لم يكن للحج أنه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقم به أياما لبيع أو شراء مثلاً

ولو أخره الى الثاني لاشي عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عنه الدم ولولم يجر بها تحترق وأحرم اذا حاذاه أحدها وأبعدها أفضل فان لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين (وحرم تأخير الاحرام عنها) كلها (لمن) أي لا فاق (قصد دخول مكة) يعني الحرم (ولولحاجة) غير الحج أما لو قصد موضع من الحل كالتخلص وجدة حل له بمجاوزته بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الامام سور بالحج والخليفة

ثم يدخل مكة لم يخرج عن أن يكون سفره للحج كما لو قدم مكانا آخر في طريقه ثم النقل عنه والله تعالى أعلم  
 فافهم وأما ألأحرم بالحج من الميقات وأقام بمكة حراما فإنه لا يحتاج إلى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الاحرام  
 على أشهر الحج أي يحرم كما قد سناه قبيل احكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد مرنا تفسير الصحابة  
 الاتمام بالاحرام من دورة أهله ومن الاماكن القاصية قال في فتح القدير وانما كان التقديم على المواقيت أفضل  
 لأنه أكثر تعظيما وأوفر مشقة والاجر على قدر المشقة ولذا كانوا يستحبون الاحرام بهما من الاماكن  
 القاصية روى عن ابن عمر أنه احرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه  
 احرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمرة  
 أو حجة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواد واحد وأبوداد بنحوه (قوله ان في أشهر الحج) أما قبلها فيكره  
 وان آمن على نفسه الوقوع في المخطورات لشبه الاحرام بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه)  
 والافلا احرام من الميقات أفضل بل تأخيرها إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما قد مرنا (قوله)  
 وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها  
 نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما مرح به في التتبع والبحر وغيرهما وينبغي أن يراد  
 داخل جميعها للخبر من كان بين ميقاتين كن كان منزله بين ذى الحليفة والجنفة لأنه بالنظر إلى الخفة خارج الميقات  
 فلا يحل له دخول الحرم بلا احرام تأمل (قوله يعني لكل الحج) أشار إلى أن المراد بالاهل ما يشمل من  
 قصدهم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما الرصد موضعان الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل  
 ولم يجمعه نظر إلى لفظ أهل فإنه مفرد وان كان معناه جمعا (قوله ما لم يرد نسكا) أما ان أراد وجب  
 عليه الاحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقاته كل الحل إلى الحرم فتح وعن هذا قال القطبي في منسكه  
 وما يجب التيقظ له سكان جندة بالحج وأهل حدة بالمدينة وأهل الاودية اقريبة من مكة فأنهم غالباً يكونون مكة  
 في سادس أو سابع ذى الحجة بلا احرام ويحرمون للحج من مكة فلهذا لم يرد لمجاوزة الميقات بلا احرام لكن بعد  
 توجههم إلى عرفه ينبغي سقوطه عنهم بوصولهم إلى أول الحل لميلين الآن يقال ان هذا لا يعود إلى الميقات  
 ادم قصدهم العود لثلاثي ما زعمهم بالمجاورة بل قصدوا التوجه إلى عرفه اه وقال القاضي محمد عبيد في شرح  
 منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التمسك مسقطا لم المجاوزة وان لم يقصد حصول المقصود  
 وهو التعظيم (قوله للخرج) عدله لقوله وحل الخ (قوله كالأجوازها الخ) يحتمل عودها إلى مكة  
 فتكون الكاف للتثنية لأن المكي اذا خرج إلى الحل الذي في داخل الميقات التحق بأهله كما مر  
 آتينا بشرط أن لا يجاوز ميقات الآفاق والافه وكالات في لا يحل له دخوله بلا احرام كما ذكره في البحر  
 ويحتمل عودها إلى المواقيت قال كاف للتظهير للمعنى في قوله ما لم يرد نسكا فان من أراد من أهل الحل لا يدخل  
 مكة بلا احرام وظاهره المكي اذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحل له العود بلا احرام لكن احرامه من الميقات  
 بخلاف مريد النسك فإنه من الحل كما عرفت (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذي  
 ذكرناه فالحرم حدة في حقه كالميقات للآفاق فلا يدخل الحرم ان قصد النسك الاخر ما يجوز (قوله يبنى الخ)  
 أشار إلى ما في البحر من قوله والمراد بالمكي من كان داخل الحرم سواء كان بمكة أولا وسواء كان من أهلها  
 أولا اه فيشمل الآفاق المفرد بالعمرة والتجمع والحلال من أهل الحل اذا دخل الحرم لحاجة كما في الباب  
 (قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفه وهي في الحل فيكون احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له  
 نوع سفر يشهد المكان وأداء العمرة في الحرم فيكون احرامه بهما من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرح النقاية  
 للقارني فلو عكس فأحرم للحج من الحل أو للعمرة من الحرم لزم عدم الا اذا عاد مليا إلى الميقات المشروع له  
 كما في الباب وغيره (قوله والتنعيم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب  
 موضع من الحل ط أي الاحرام منه للعمرة أفضل من الاحرام لهما من الجعرانة وغيرها من الحل عندنا  
 وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لغيره عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى  
 التنعيم للحرم منه والدليل القولي مقدم عندنا على النقل وعند الشافعي بالنكس (قوله وتظم حدود الحرم  
 ابن الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المذهب للتووي أن ناظم الايات المذكورة القاصي

(لا) يحرم (التقديم) للاحرام

(علما) بل هو الأفضل ان في أشهر

الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل

داخلها) يعني لكل من وجد

في داخل المواقيت (دخول

مكة غير محرم) ما لم يرد نسكا

للخرج كالأجوازها حطابو مكة

فهذا (ميقاته الحل) الذي

بين المواقيت والحرم (و الميقات

لن بمكة) يعني من بداخل

الحرم (للحج الحرم وللعمرة الحل)

ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل

وظم حدود الحرم ابن الملقن

فتال



أبو القليل النويري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصها إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يريته مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية وهي إلى الآن ثابتة في جميع جوانبه الأمن جنة جنة ووجهة الجعرانة قائمها ليس فيها انصاب اهل الحنابلة (قوله وسبعة أميال الخ) لو قال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عن البيت الثالث المذكور في الجعرانة ومن بين سبع تقدم منها \* وقد كنت فاشكر لك احسانه \* أفاده ح عن الشرنبلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الراء والافتح اسكان العين وتحقيف الراء وتماه في ط

### \*(باب الاحرام)\*

ماسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا حرمها واخعة وهو افة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمان مخصوصة أي الترامه اغبرانه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكرا والخصوصية كذا في الفتح فهما شرطان في تحققه لاجزاء ماهيته كما نوههم في البحر حيث عرفه بنية النكاح من الحج والعمره مع الذكرا والخصوصية نهر والمراد بالذكرا التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدي أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها فلا يروى ولم يلب أو بالعكس لا يصير محرما وهل يصير محرما بالنية والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المعتمد ما ذكره الحسام الشهيد أنه بانية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح الباب ولا يشترط لصحة زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلا حرم لابل للخطي أو مجامعا انعقد في الأول صحيحا وفي الثاني فاسدا كما في التلبات (قوله وصفة المفرد بالحج) أي والاوصاف التي يفعلها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو عطف مغاير فافهم وقدم الكلام في المفرد على القارن والمنتم لان بمنزلة المفرد من المركب (قوله النكاح) أي العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله ككتيبة الاقتح) المراد به الذكرا الخالي عن الدعاء لان لفظ التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التفرع قوله وتحمل لتأكيده المشابهة وتحليل الصلاة بالسلام ونحوه وتحليل الحج بالخلق والطراف على ما سبأني (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قد ساء أول كتاب الزكاة عن التحرير وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الأولى تقديم الثاني على الأول كما فعل في العمر (قوله ولومظنونا) بيان للاطلاق فلا حرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهير خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان أبطله بخلاف المظنون في الصلاة فإنه لا قضاء لو أفسده بجر واختلوا في وجوب قضاؤه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما ساند كوفي به (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فإنه يخرج عنها بكل ما ينافيها وأنه يحرم عليه المضى في فاسدها وأما الحج فيجب المضى في فاسده بجماع قبل الوقوف كصحيحه (قوله الابعمل) استثناء من مقدور والاصل لا يخرج عنه في حالة من الاحوال بعمل من الاعمال الابعمل الخ وقوله الا في القوات والا الاحصار استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الأول من أعم الظروف والثاني من أعم الاحوال فافهم (قوله فعمل العمرة) أي يحل عنه بعمره لقوات الوقت وعليه الحج من قابل (قوله فبذبح الهدي) أي يحل عنه بعد ذبح هدي في الحرم (قوله وغداه أحب) لأنه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المستحبة لا الفضلة أي لأفضله السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القيساني عن الاختيار والمحيط انهما مستحبان (قوله وهو) أي الفصل كما هو المتبادر وصريح كلام غير واحد (قوله فيجب) أي يطلب استحبابا وحذا يؤيد ما في القيساني الآن يفرق بين الحائض والنساء وغيرهما أو يكون المراد يجب بسن لان المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حائض ونساء) أي قبل انقطاع دمهما بشرية التفرع اذ بعد الانقطاع يكون طهارة ونظافة والمراد من التفرع بيان ضرورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم ينزع لاجله افتق (قوله وصي) صرح به في الفتح وغيره لكن الصبي ان كان عاقلا يكون غداه طهارة لأنه ليس المراد بها طهارة الجنب بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعيدين للطهارة والنظافة معا كما في النهر

ولعمره التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال اذا رمت اتقائه وسبعة أميال عراق وطائف \* وجدة عشر ثم تسع جعرانه \* (فصل في الاحرام) \* وصفة المفرد بالحج (ومن شاء الاحرام) وهو شرط صحة النكاح ككتيبة الاقتح فالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين الأول أنه يقضى مطلقا ولو مظنونا بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا أتم الاحرام بجمع أو عمره لا يخرج عنه الابعمل ما أحرم به وان أفسده الا في القوات فيعمل العمرة والا الاحصار فبذبح الهدي (توضأ وغسله أحب وهو للنظافة) لا للطهارة (فيجب) بجماع ههههه (في حق حائض ونساء) وصي

مع أنه يستحب لغیر الجنب وحینئذ فنعطف الجنب علی الحائض یوحسب أن غسله لا یكون الا لتطافة فنعین  
 أن یراد به غیر العاقل خائف کون ذکره اشارة لقول النهر واعلم أنه یبغی أن یشد الغسل أيضاً  
 لمن أخل عنه رفقة أو أبوه لصغر لقولهم ان الاحرام قائم بالمغنی علیه والصغیر لا یمن أن یتجوز به مع احرامه  
 عن نفسه وقد استقرت به لكل محرم اه فافهم (قوله لیس بشروع) حرم به غیر واحد کالزلیلی والنهر  
 والنهر والشیخ وفیه رد علی ما فی مناسک العمادی من انه ان عجزت عما یتیم الا أن یحمل علی ما اذا أراد صلاة  
 الاحرام (قوله یختلف الجمعة والعید) قال فی البحر یعنی أن الغسل فیها للطهارة لا للتطیف ولهذا یشرع  
 التیم لهما عند العجز (قوله لکن سؤی) اى فی عدم مشروعية التیم (قوله ورجحه فی النهر) حیث  
 قال أنه التحقیق وكذا اعترض فی البحر علی الزلیلی بأن التیم لم یشرع لهما عند العجز اذا کان طاهراً  
 عن الجنابة ونحوها والصلوات فیها لانه ما یلزم من جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة  
 فیها ولهذا سؤی المصنف فی الکافی بین الاحرام وبن الجمعة والعیدین اه (قوله وشرط الخ) بالبناء  
 للبعیض ولأی لانه انما یشرع للاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم احرم فتوضأ ثم یل فضله کذا فی البیان معزياً  
 الی جوامع الفقه نهر (قوله وكذا یستحب الخ) اى قبل الغسل کفی القهستانی واللباب والسراج  
 وفی الزلیلی عقیب الغسل تأمل والازالة الشاملة لقص الاظفار والشارب وحلق العانة أو تنقیها واستعمال  
 النورة وكذا تنف الابط والعانة الشعر القریب من فرج الرجل والمرأة ومثلها شعر الدبر بل حیو اولی بالازالة  
 لئلا یعلق به شیء من الخارج عند الاستجماء بالخمر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) کذا فی البحر والنهر  
 وغیرهما خلافاً لما فی شرح اللباب حیث جعله من فعل العامة (قوله ولا مانع) الواو للحال (قوله  
 ولبس ازار) بالاضافة وفی بعض النسخ ازاراً بالنصب علی أن لبس فعل ماض ثم هذا فی حق الرجل (قوله  
 من السرة الی الركبة) بیان لتفسیر الازار والغایة داخلة لان الركبة من العورة (قوله علی ظهره)  
 بیان لتفسیر الرداء قال فی البحر والرداء علی الظهر والکفین والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا  
 لو شدة یجوز ونحوه تشبهه حیثئذ بالخیط من جهة انه لا یحتاج الی حفظه یختلف شد الیهیان فی وسطه لانه یشتد  
 تحت الازار عادة أفاده فی فتح القدر اى فلم یکن القصده حفظ الازار وان شدته فوقه (قوله ویسن  
 أن یدخله الخ) هذا یسمى اضطباعاً وهو مخالف لقول البحر والرداء علی الظهر والکفین والصدر وما هنا  
 عزاه القهستانی للنهاية وعزاه فی شرح اللباب للبرجندی عن الخزانة ثم قال وهو موهم أن الاضطباع یستحب  
 من أول احوال الاحرام وعلیه العوام ویسن كذلك فان محله المسنون قبیل الطواف الی انتهاءه لا غیر اه  
 قال بعض الحنفیین وفی شرح المرشدی علی مناسک الکثر أنه الاصح وأنه السنة ونقله فی المنسل الكبير  
 للسندی عن الغایة ومناسک الطرابلسی والفتح وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع  
 یسن فی الطواف لاقبله فی الاحرام وعلیه تدل الاحادیث وبه قال الشافعی اه وكذا نقل القهستانی  
 عن عدة المناسک لصاحب الهدایة ان علمه أولى (قوله جدیدین) أشار بتقدمه الی أقبله وكونه أیض  
 أفضل من غیره وفی عدم غسل العقیق ترك المستحب بحر (قوله ككفن الکفایة) التشیه  
 فی العدد والصفحة ط (قوله وهذا) اى لبس الازار والرداء علی هذه الصفحة بیان للسنة والافسار  
 العورة كاف فیموزی فی ذی وب واحد أو أكثر من ثوبین وفی أسودین أو قطع خرق مخططة اى المسحاة من رقعة  
 والافضل أن لا یكون فیها خياطة لباب بل لو لم یجوز دع الخیط أصلاً یعتقد احرامه كقائه مناه عن اللباب  
 أيضاً وان لم یسد ولم یغدر اذ مضی علیه یوم وليلة والافسدة كما یأتی فی الخانیات (قوله وطیب  
 بدنه) اى استجماء عند الاحرام زلیلی ولو لم یأتی عینہ كالمسك والغایة هو المشهور نهر (قوله  
 ان كان عنده) أفاده أنه لو لم یكن عنده لا یطلبه كفی العناية وانه من سنن الزوائد لا الهدی كفی السراج نهر  
 (قوله بما یتب عینہ) والفرق بین الثوب والبس أنه اعتبر فی البدن تابعاً والمتصل بالثوب منفصل عنه  
 وأیضاً للقصود من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما فی البدن فأغنی عن تجویزه  
 فی الثوب نهر (قوله ندبا) وفی الغایة انما سنة نهر وبه حزم فی البحر والسراج (قوله به بدلك)  
 اى بعد اللبس والتطیب بحر (قوله یعنی ركعتین) یشیر الی أن الاولى التعبیر به ما كما فعل

(والتیم له عند العجز) عن الماء  
 (لبس بشروع) لانه ملوث بخلاف  
 جمعة وعید ذكره الزلیلی وغیره  
 لكن سؤی فی الکافی بینهما وبن  
 الاحرام ورجحه فی النهر وشرط  
 تلil السنة أن یحرم ردو علی  
 طهارته (وكذا یستحب) لم یله  
 الاحرام ازالة ظفیره وشاربه  
 وعاته وحلق رأسه ان اعتاده  
 والافسار حه و (جماع زوجته  
 أو جاریته لومعه ولا مانع منه)  
 تحيض (ولیس ازار) من السرة  
 للركبة (ورداء) علی ظهره  
 ویسن أن یدخله تحت عینیه  
 ویلقیه علی كتفه الا یسرفان زرره  
 أو خاله أو عقده أساء ولادم علیه  
 (جدیدین أو غسلین طاهرین)  
 أیضین ككفن الکفایة وحذا  
 بیان السنة والافسار العورة  
 كاف (وطیب بدنه) ان كان  
 عنده لا ثوبه بما یتب عینیه هو  
 الاصح (وصلى) ندبا بعد ذلك  
 (شفعا) یعنی ركعتین فی غیر  
 وقت مكروه

في الكبر لان الشفع يشمل الاربع (قوله وتجزئه المكتوبة) كذا في الزيلعي والفتح والبحر والنهر واللباب  
 وغيرها وشبهها بتحية المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لان صلاة الاحرام سنة مستقلة  
 كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة  
 على حدة كما حققه في فتاوى اللجنة فتناذى في ضمن غيرها أيضا اهـ وتفضل بعضهم أنه ردة عليه الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي (قوله بلسانه مطابقا لسانه) أي قلبه يعني ان دعاءه بطلب التيسير والتقبل لا يبدآن يكون  
 مقرونا بصدق التوجه الى الله تعالى لان الدعاء بمجرد اللسان عن قلب غافل لا يفيد وليس هذا بنية للحي  
 كما ذكره قريبا فافهم (قوله لمشقة الخ) لان أداءه في أزمته متفرقة وأمكنه متباعدة فلا يعرى عن  
 المشقة غالبا فيسأل الله تعالى التيسير لانه ليس كل عسير زياي (قوله لقول ابراهيم واسماعيل عليهما  
 السلام) لتقبل لقوله تقبله متى لانهم الما طلبوا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه في قصده للحي اليه فان العبادة  
 في المساجد عمارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشقة في العمرة وان كانت أدنى من مشقة الحج  
 (قوله والقارن فتقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الخ) قال ح وتزك المتع لانه يفرد الاحرام بالحج  
 ويفرده بالعمرة فهو داخل فيما قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة والحقبة الى محمد صلى الله عليه وسلم في التبر (قوله  
 وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرحقي ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أداءها على وجهها  
 وما أخرى طلب تيسيرها من الله تعالى فلذا عممه الزيلعي تبعه غيره من الأئمة (قوله ناويا بها الحج) قال  
 في النهر فيه ايماء الى أنها غير حاصلة بقوله اللهم اني اريد الحج الخ لان النية أمر آخر وراء الارادة وهو العزم  
 على الشيء كما قال البرزاني وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغب ان دواعي الانسان للفعل على مراتب  
 السامح ثم الخاطر ثم الفكر ثم الارادة ثم الهمة ثم العزم ولو قال بلسانه نويت الحج وأحرمت به لبيك الخ  
 كان حسنا ليجتمع القلب واللسان كذا في الزيلعي قال في الفتح وعلى قياس ما قدمنا في شروط الصلاة  
 انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته لا اذا اجتمعت ولم نعلم أن أحدا من الرواة للسك صلى الله عليه وسلم روى  
 أنه سمعه يقول نويت العمرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا ان الذكر باللسان حسن لطابق القلب اهـ  
 قال في البحر فالحاصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقة في جميع العبادات اهـ لكن اعترضه الرحقي  
 بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى عنه سمعته يصرخون بماء جاعا وعنه ثم أهل الحج وعمرة وأهل  
 الناس همها الى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يفيد معنى النية ولم يقل أحدان النية تتعين بلفظ مخصوص  
 لا وجوبه ولا ندب فافهم كيف يقال انها لم توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اهـ قلت قديما بان المراد  
 نفي التصريح بلفظ نويت الحج وان ما ورد من الالطال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتيسير والتقبل  
 وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلبية كما أشار اليه المصنف كغيره بقوله ناويا وهو  
 ما يذكره في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في ادلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما أحرم به  
 من حج أو عمرة فيقول لبيك بحجة ومثله في البدائع تأمل (قوله بيان للاكل) راجع الى قوله تنوي  
 به الحج كما في البحر (قوله بطلق النية من اضافة الصفة للموصوف) أي بالنية المطلقة عن التقيد بالحج  
 بان نوى النسك من غير تعيين حج أو عمرة ثم ان عين قبل الطواف فيها ولا يصرف للعمرة كما يأتي قال في الباب  
 وتعين النسك ليس بشرط فصح مبهما وبما أحرم به الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرم بما أحرم به غيره فهو مبهم  
 فليزمه حجة أو عمرة وقيد شارحه بما اذا لم يعلم بما أحرم به غيره اهـ وكذا لو أطلق نية الحج صرف للعرض  
 ويأتي عمامة قريبا قبيل قوله ولو أشعرها (قوله ولو بقلبه) لان ذكر ما يحرم به من الحج أو العمرة  
 باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زيلعي (قوله بذكر يقصده التعظيم) أي ولو مشوبا بالدعاء على الصحيح  
 شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال الامام ابن القفل هو على الاختلاف الذي ذكرنا  
 في الشرع في الصلاة والحاصل أن اقتراح النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط  
 اقتراحها بأي ذكر كان واذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها والاخرس يلزمه  
 تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اهـ وما لشارحه الى الثاني لان الاصح أنه لا يلزمه التحريك في القراءة  
 للصلاة فهذا أولى لان الحج أوسع ولان القراءة فرض قطعي متمم عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالانارسية)

وتجزئه المكتوبة (وقال  
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقا  
 لسانه (اللهم اني اريد الحج  
 قيسره) لمشقة وطول مدته  
 (وتقبله متى) لقول ابراهيم  
 واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا  
 المعتمر والقارن بخلاف الصلاة  
 لان منتهى بسيرة كذا  
 في الهداية وقيل يقول كذلك  
 في الصلاة وعنه الزيلعي في  
 كل عبادة وما في الهداية أولى  
 (ثم لبي دبر صلاته ناويا بها)  
 بالتلبية (الحج) بيان للاكل  
 والافصح الحج بطلق النية ولو  
 بقلبه لكن بشرط مقارنتها بذكر  
 يقصده التعظيم كسبح وتمليل  
 ولو بالانارسية

أى أو غيرها كثر كمة والتهنية كما فى الباب وأشار الى أن العربية أفضل كفى الخاتمة (قوله  
وان أحسن العربية والتلبية) أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غيرك كرمته كمثل البدن  
ح عن التلبية وقبه أن الشروع فى الصلاة يقتضى بالسارسة ولومع الشدة على العربية وقدمه الشارح  
هناك وقبه على ما وقع بشرى لى وغيره من الاستباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهى ليلك  
التهنم ليلك) أى أقتى ليلك أقامة بعد أخرى وأجبت نداء الجابة بعد أخرى وجلة التلويح معنى بالله معترضة  
بين المؤكد والمؤكد كد شرح الباب فالتلوة لا فائدة التكرار كفى فارجع البصر كرتين أى كرات كثيرة  
وتكرار التلوة كد كفى ويوجد فى بعض النسخ بعد التهنم ليلك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر  
والتهنية والجوهرة والباب وغيره كفى كونه أعادته نالها لبالغة التأكيد قال بعض المشيخين وقد استحسن  
الشافعية الوقت على ليلك الثالثة ولم أره لا نمتنا فارجعه اذ قلت مقتضى ما فى التوسعات فى الوقت  
على الثانية فانه تكلم على قوله ليلك التهنم ليلك ثم قال ليلك لا تترك استئناف فان مفاده أن الاستئناف  
بقوله ليلك الثالثة لا بقوله لا تترك لك وهو مفاد ما فى شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح)  
والأول أفضل قال فى الخطب لانه عليه الصلاة والسلام فعلة وردة فى التلبية بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم  
الأفضلية بأنه استئناف للتلوة فتكون التلبية للذات بخلاف التفتح فانه تعليل للتلبية أى ليلك لأن الجيد لك  
والتهنية والمالك وتعليق الجابة التى لا نهاية لها بالذات أولى منه باعتبار رصافة واعتراض بأن الكسر يجوز  
أن يكون تعليلا مستأنفا أيضا ومنه وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من أهلك ومنه علم انك  
العلم ان العلم نافع واجيب بأنه وان جازفه كل منهما الا أنه يحمل حسا على الاستئناف لا لوليتيه بخلاف التفتح  
اذ ليس فيه سوى التعليل وحكى الشراح عن الامام التفتح وعن محمد والكساء والنزاهة الكسر الا أن  
المذكور فى المكشاف ان اختيار الامام الكسر والشافعى التفتح وهو الذى يعطيه ظاهر كلامهم نهر  
(قوله بالتفتح) الا صوب بالتص لانه معرب لامبىنى وعبارة التبر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ  
(قوله أو مبتدأ) وخبره لله وعليه خبران محذوف دلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبران وخبر المبتدأ  
محذوف كما قرروا الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن  
الآية فافهم (قوله والمالك) بالنصب وجوز الرفع وعلى ككل فالخبر محذوف واستحسن الوقف عليه  
لثلاثيهم أن ما بعده خبره شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الأئمة الاربعة (تنبه) فى الباب  
وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفقه ويعل على الذى صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن  
المأثوراتهم انى أسألك وضال والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وقبه أيضا وتكرارها سنة فى المجلس  
الاول وكذا فى غيره وعند تغير الحالات مستحب مؤكدا والا ككثرتا مطلقا مندوب ويستحب أن يكررها  
كلما شرع فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تسحب الزيادة من غير التأخير كما  
فى العناية خلافا لما فى التبر فافهم نعم فى شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب أن يقول ليلك وسعديك والخير كله  
يسديك والرب غيا اليك الخ لخلق ليلك بحجة حسا تعبد اور قال ليلك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرويا  
بخيارا وحسن (قوله أى عليها) فالتلفظ بجع على كما أفاده الزيلعى قال فى التهرلان الزيادة انما تكون  
بعد الايمان بها لافى خلاصها كما فى السراج اذ نماز من ليلك وسعديك الخ ونقله فى التهر عن  
ابن عمر يأتى به بعد التلبية لافى شأنها فافهم (قوله تكرر بما تلوهم انها مرة شرط) تبع فيه التهر  
مخالفنا البحر ولا يخفى ما فيه فانه ان أراد أن الشرط خصوص الصيغة المباركة فقهه أن ظاهر المذهب كفى الفتح  
أنه يصير محز ما بلك شاء وتسبح وقد مر وان أراد بها مطلق الذكرك فلا يفيد مدعا وهو كراهة نقض هذه  
الصيغة بشر بما فى الحق ما فى البحر من أن خصوص التلبية سنة فاذا تكرر كرها أصلا ارتكبت كراهة التزنية فاذا  
نقض عنها فكذلك بالاولى وان قول الكافى التسي لا يجوز فيه تكرر ظاهر وقول من قال انها شرط مراد ذكر  
بتصديبه التعظيم لا خصوصها اع (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها ككراهة منه عن الباب  
وأما الزيادة على الصيغة المارة فتقدم أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيره أنها مستحبة فافهم  
(قوله وبتر لرفع الصوت بها) أى بالتلبية ومتظاه أن الرفع سنة وبه مدرج فى التهر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتلبية على  
المذهب (وهى ليلك التهنم ليلك  
لا تترك لك ليلك ان الحمد) بكسر  
الهمزة وتفتح (والنعم لك)  
بالتفتح أو مبتدأ وخبر (والمالك  
لا تترك لك وزد) ندبا (فيها)  
أى عليها لافى خلاصها (ولا تنقض)  
منها فانه مكروه أى تكرر بما تلوهم  
انها مرة شرط والزيادة سنة  
ويكون مستحبة تكرر كرها وبتر لرفع  
الصوت بها

مطلب  
فيما يصير به محرما

(واذا الجي ناويا) نسكا (أو ساق الهدى  
أو قلد) أي ربط قلادة على عنق  
(بدنة نفل أو جراسيد) تنسك  
في الحرم أو في أحرام سابق (ونحوه)  
بكتابة ونذر ومثقة وقران (وتوجه  
معها) والحال أنه (يريد الحج)  
وحمل العمرة كذلك ينبغي أم  
(أو بعثها ثم توجه ولحقها) قبل  
المقات فلو بعده لزمه الأحرام  
بالتلبية من المقات (أو بعثها  
لمتعة) أو لقران وكان  
التقليد والتوجه (في أشهره)  
والألم يصير محرما حتى يلحقها  
(وتوجه بنية الأحرام وان لم يلحقها)  
استحسانا (فقد أحرم) لأن  
الاجابة كما تكون بكل ذكر  
تعظيمي تكون بكل فعل مختص  
بالأحرام ثم صحة الأحرام

ما قد مناه وصرح به في البحر والفتح من أنه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الأسماء  
دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للحيث أنه يكون مبيهاً بتركه أن يكون سنة مؤكدة تأمل  
(قوله وإذا الجي ناويا) قيل الأولى أن يقول وإذا نوى ملياً لاق عبارته تنسك أنه يصير شارعاً بالتلبية بشرط التنية  
والواقع عكسه اه أي على ما هو قول الحسام الشهيد كما مر أول الباب والجواب كما في الفتح تبعاً  
لزيلى أن هذه العبارة لا يستفاد منها إلا أنه يصير محرماً عند التنية والتلبية أما إن الأحرام بهما أو بأحدهما  
بشرط الاستخفاف للعبارة فإن على حد سواء كما ذكر في النهر فافهم (قوله نسكا) أي معينا كحج أو عمرة  
أو بهما الماستر ويأتي أيضاً أن صحة الأحرام لا تتوقف على نية النسك أي على تعيينه وليس المراد أنهم لا يتوقف  
على نية النسك أصلاً فافهم (قوله أو ساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التلبية من الأفعال  
كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قلد بدنة الخ كما فعل في الكثير لكان أخضر وأظير  
لأن الهدى يشمل الغنم بخلاف البدنة فإنها تخص الأبل والبقر وإذا قلد شاة لم يكن محرماً وإن ساقها كما صرح  
بفي البحر وسيأتي لهذا اعتراض في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية بأن حقه  
أن يعبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كما في شرح الباب أن لأخامة البدنة مقام التلبية شرط  
فيها التنية ومنها سوق البدنة والتوجه معيلاً والادراك والسوق أن بعث بها ولم يتوجه معها إلا قبدة  
المتعة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فإن كانت البدنة  
أغبر المتعة والقران لا يصير محرماً حتى يلحقها فإذا أدركها وساقها صار محرماً (قوله أي ربط الخ) وكيفيته  
أن ينقل خطاً من صوف أو شعر ويربط به نعل أو عروة مزادة وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة أي قشرها  
أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى ثلاثاً تعرض أحدها لثلاثاً لا يأكُل منه غنى إذا عطب وذبح  
(قوله أو في أحرام سابق) قيد به لأن هذا الأحرام لا يتم شروعه قبل الإبهذا التقليد ط (قوله ونحوه)  
أي نحو جرزاء الصد من الدماء الواجبة (قوله بكتابة) أي في السنة الماضية درر (قوله وتوجه  
معها) أي ساقها حال الكرماني ويستحب أن يتكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر  
لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد شرح الباب (قوله ويريد الحج) إذ لا يذم ذلك من التنية على الصواب  
كما صرح به الأصحاب شرح الباب (قوله ينبغي تم) البحث للشرع إلى التنية وعبارة شرح الباب  
ناويا الأحرام بأحد النسكين صريحة في ذلك (قوله أو بعثها ثم توجه) عطف على قوله وتوجه معيلاً فأفاد  
أن الشرط أحد الشيئين إما أن يسوقها ويتوجه معها وإما أن يبعثها ثم يلحقها ويتوجه معها وهذا الشرط  
لغير المتعة والقران فلا يشترط فيهما التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده بقوله بعده أو بعثها للمتعة الخ  
فافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الحقوق لأنه شرط بالاتفاق وأما السوق بعده فمختلف فيه فقي الجامع  
الصغير لم يشترطه واشترطه في الأصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال غير الإسلام ذلك أمر اتفاق وانما  
الشرط أن يلحقه وفي الكافي قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط اختلف الصحابة في هذه المسألة فذهب من  
يقول إذا قلدها صار محرماً ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرماً ومنهم من يقول إذا أدركها فاساقها  
صار محرماً فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا إذا أدركها وساقها صار محرماً لاتفاق الصحابة على ذلك شرح  
الباب (قوله لزمه الأحرام بالتلبية الخ) لأنه حين وصل إلى المقات لم يكن محرماً بالتقليد لعدم لحاق الهدى  
ولا يجوز له المجاوزة بدون الأحرام فليزم الأحرام بالتلبية رجمي (قوله أو قران) صرح به لزيادة الإيضاح  
والافتقار المصنف لم يمتنع في البحر والقران كما أوضحه في البحر (قوله والتوجه) أشار به إلى أن الأولى  
للمصنف تأخير قوله في أشهره عن قوله وتوجه بنية الأحرام ط (قوله في أشهره الخ) لأن تقليد الهدى في غير  
أشهر الحج لا يعتد به لأنه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون نظراً وفي هدى  
التطوع ما لم يدركه أو يسرم معه لا يصير محرماً كما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان زيلي (قوله  
والألم يصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الإشراف أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها  
أي قبل المقات ط (قوله وتوجه بنية الأحرام) أفاد أن هذه الأشياء انما قامت مقام النسك المذكور دون  
التنية ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله وإذا الجي ناويا الخ (قوله مختص بالأحرام) احتريزه

عالم أشعرها أو جلالها إلى آخر ما يأتي (قوله لا توقف على نيتك) أي معين قال في البحر وإذا أبهم  
الاحرام بأن لم يعين ما أحرم به جاز عليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وطاف شوطا كان للعمرة  
وكذا إذا أحصر قبل الأفعال فقتل بدم تين للعمرة فيجب قضاؤها لا قضاء نية وكذا إذا جامع فأفسد وجب  
المنى في عمرة (قوله صرف للعمرة) أما الحج فلا يصرف إليه إلا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال كما في  
البحر لكن في الباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين أجزامه للحج ولو لم يقصد الحج في وقوفه (قوله  
ولو أطلق نية الحج) بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا (قوله ولو عين نفلا نفلا) وكذا لو نوى الحج  
عن الغير أو النذر كان عينا نوى وإن لم يحج للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرص بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وقوعه  
عن حجة الإسلام وكذلك فاسد على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار لصوم الفرص بخلاف وقت الحج  
فانه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح الباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم حصة حجتين  
فيه فلذا يتأذى بطلان النية بخلاف فرض الظهر مثلا فإن وقت طريف من كل وجه (قوله يخرج سنائها)  
الباء للتصور وهو مذكور عند الامام لأن كل أحد لا يحسنه فيلحق الحيوان به تعذيب ط وأشار  
المصنف إلى أن الأشعار خاص بالابل (قوله بوضع الجل) أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تلبسه  
الفرس لصان به قاموس (قوله لا تمتعه وقران) وكذا لو له ما قبل أشهر الحج رحتي (قوله ما مر)  
أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميثاق وهذا محترز لقوله ولحقها ط (قوله أو قلداشة) محترز  
قوله بدنة ط (قوله لعدم اختصاصه بالنسك) لأن الأشعار قد يكون للداواة والجل لدفع الحزن والبرد والاذى  
ولأنه إذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد إلا الحجر والنية به لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس  
بمتعارف ولا سنة رحتي (قوله بلامهله) يشير إلى أن الأصوب أن يقول فيبقى بالفاء كما في القدوري  
والكنز خذ أو في النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث  
ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته أن ذلك من ابتداء الاحرام لأنه لا يسيح ما قبله اهـ (قوله أي  
الجماع) فهو قول الجمهور شرح الباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم بحر (قوله  
أؤذركم بحضرة النساء) هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قيل وهو الأصح شرح الباب  
وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر مشمول للنساء للآثار لأنه من دواعي  
الجماع تأمل (قوله أي الخروج إشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جمع فسق كعلم وعلوم كما يشعر به تفسيرهم له  
بالمعاصي واختاره لمناسبة للرفث والجحدال ولأن المنهى عنه مطلق الفسوق مفردا أو جمعا أفاده في النهر  
(قوله والجحدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخلد والمكارين بحر وما عن الأعشى أن من تمام الحج ضرب  
الجمال فتبيل في تأويله أنه مصدر مضاف لفعله لكن في شرح النقاية ورد أن الصديق رضي الله عنه ضرب  
جماله لتقصيره في الطريق اهـ قلت وحينئذ فضر به لا للجحدال بل لتأديبه وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل  
الواجب عليه حيث لم ينزجر بالكلام وبذلك يصح كونه من تمام الحج لكونه أمرا بعمروف ونهيا عن منهك  
تأمل (قوله فانه) أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجه التضيض عليها هنا تبعه الآية كلبس  
الحرير فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع (قوله وقتل صيد البر) أي مصيده أو ذلأريد به المصدر وهو  
الاصطياد لما صح إسناد القتل إليه بحر وعبر بالقتل دون الذبح لاستعماله في المحرم غالباً وهذا كذلك  
حتى لو ذكاه كان ميتة (قوله لا البحر) ولو غير مأكول لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية (قوله  
والدلالة) بالكسر في المحسوسات والفتح في المعقولات وهو التصحيح زملي (قوله في الغائب) أفاده  
وبقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة قلت والفرق أيضا أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان  
ونحوه كالأخبار إليه (قوله إذا لم يعلم المحرم) كذا في النهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير به  
قال في السراج ثم الدلالة إنما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالما بكان الصيد وأن يضدقه  
في دلالة ويتبعه في أثره أما إذا كذب ولم يتبع أثره حتى دله آخر وضدقه واتبع أثره فقتله فلا جزاء على  
الدال اهـ (تمت) في حكم الدلالة إلا عانة عليه كعارة سكين ومناولة ترخ وسوط وكذا تنفيره وكسريضه

مطلب  
فما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب  
من حج ولم يرفث الخ أي من وقت  
الاحرام

لا توقف على نية نسك لأنه لو أبهم  
الاحرام حتى طاف شوطا واحدا  
صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج  
صرف للفرص ولو عين نفلا نفلا  
وإن لم يكن حج الفرص شر بلاية  
عن الفتح (ولو أشعرها) يخرج  
سنائها الإيسر (أو جلالها)  
بوضع الجل (أو بعثها لامتعة)  
وقران (ولم يلحقها) كما مر  
(أو قلداشة) يكون محرما لعدم  
اختصاصه بالنسك (وبعد)  
أي الاحرام بلامهله (يتى الرفث)  
أي الجماع أو ذكره بحضرة النساء  
(والفسوق) أي الخروج عن  
طاعة الله (والجحدال) فانه  
من المحرم أشنع (وقتل صيد  
البر) لا البحر (والإشارة إليه)  
في الحاضر (والدلالة عليه)  
في الغائب ومحل تحريمهما إذا لم  
يعلم المحرم أما إذا علم فلا في الأصح

وكسر قوائمه وجناحه وحبله وبيعه وشرأه وأكله وقتل القملة وورمها ودفن الغيرة والامر يقتلها  
والاشارة اليها ان قتلها المشار اليه والقائه في الشمس وغسله ليهلاكها لباب (قوله وان لم يقصده)  
قيل عليه التطيب معمول لقوله يتقى ولا معنى لامر غير القاصد بالانتقاء فيجاب بأن المراد غير قاصد للتطيب  
بل قاصد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انتقاؤه رحمتي (قوله وكسر شحمه) أى فقط  
فلا شئ عليه به كما في الخيانة وبهذا يشير الى أن المراد بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا لو لبس ازارا  
مبخر الا شئ عليه لانه ليس يستعمل بل يزعم من الطيب وانما حصل مجزء الرأحة ومن ثم قال في الخيانة لو دخل  
بنتا قد يجز فيه وانصل بثوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وقلم الطفر) أى قطعه ولو واحدا بنفسه  
أو غيره بأمره أو قلم طفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينو فلا بأس به ط عن القهستاني (قوله كذا  
أو بعضه) لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكل وفي الاقل من يوم  
أو من الربع صدقة كما في الباب وأطلقه فشمع المرأة لما في البحر عن غاية البيان من انها لا تغطي وجهها اجاعا  
اى وانما تستر وجهها عن الاجانب باسدال شئ متجاف لا يمس الوجه كما سيأتى آخر هذا الباب  
وأما ما في شرح اليبساية لابن الكحل من انها لها ستره لطيفة وخمار وانما المنهى عنه ستره بشئ فحصل  
على قدره كالقالب والبرقع فهو بحيث عجيب أو نقل غريب يخالف لما سمعته من الاجماع ولما في البحر وغيره  
في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في هامش ذلك الشرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحفوظ  
عن علماء اخلافه وهو وجوب عدم مماسة شئ لوجهها اى ثم رأيت في هذا فحصل ذلك فقلا عن منسك القطبي  
فافهم (قوله نعم في الخيانة الخ) استدر العلى قوله أو بعضه لانه يؤهم ان هذا محظور مع أنه عدو  
في الباب من مباحات الاحرام وأما كلمة لا بأس فانها لا تدل على ان كراحتها دائما ومنه قوله الا شئ قريبا  
كره والا فلا بأس به فافهم (قوله والرأس) أى رأس الرجل أما المرأة فستره كما سيأتى (قوله  
بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع ولله الا يبنى المأمور بالحج على احرام الميت  
انتفاء أو اما الاعرابي الذي وقصته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تحضر وارأسه ولا وجهه فانه يبعث  
يوم القيامة ملبيا فهو مخصوص من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو مفقود في غيره  
فقلنا بانقطاعه بالموت أفاد في البحر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ  
واقعة حال ولا عموم لها كما تقر في الاصول فلا يدل على أن غير الاعرابي مشد في ذلك (قوله وبقيته  
البدن) بالجر عطف على الميت أى ويخلاف ستر بقية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شئ عليه لوعصبه  
ويكره ان كان بغير عذر لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين لمنعه من لبس القفازين اى قلت وكذا  
القدمين مما فوق معدن الشراك لمنعه من لبس الجوربين كما يأتى الا أن يكون مراده بالستر التغطية  
بما لا يكون لبس استر البدن أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين لبس قاتل (قوله ما لم يعتد يوما رسله  
الخ) الخ لا يجمعنى أو لان لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت  
لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذي رأيته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغير معتاد كالعدل  
ونحوه لا يلزمه شئ فقد أطلقوا عدم الزوم وقد عد ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في النهر عن الخيانة  
لوجل المحرم على رأسه شئ يلبسه الناس يكون لا بأسا وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها فلا  
ويكره له تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما أو ليلة كان عليه صدقة اى والظاهر أن الاشارة للتعصيب وكذا  
الشارح أرجعها للحمم أيضا تأمل (قوله وقالوا الخ) نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره  
كعب وجهه على وسادة بخلاف خذيه قال شارحه وكذا وضع رأسه عليها فانه وان لم يمس منه تغطية بعض  
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كب الوجه اى (قوله كره) ظاهر اطلاقه  
أنها تحريرية ط (قوله بالخطمي) بكسر الخاء نبت نهر والمراد القسل بماء مزج فيه كم  
في القهستاني (قوله لانه طيب الخ) أشار الى الخلاف في علته وجوب انتقائه فالجواب متفق عليه  
وانما الخلاف في علته وفي موجهه فينتقيه عند الامام لان له رأحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجهه دم

(والتطيب) وان لم يقصده ويكره  
شحمه (وقلم الطفر وستر الوجه) كره  
أو بعضه كقلمه وذقنه نعم  
في الخيانة لا بأس بوضع يده على  
أنفه (والرأس) بخلاف الميت  
وبقية البدن ولو حمل على رأسه  
شئ با كان تغطية لاجل عدل  
وطبق ما لم يعتد يوما أو ليلة تنازله  
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر  
الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه  
كره والا فلا بأس به (وغسل رأسه  
ولحيته بخطمي) لانه طيب  
أو يقتل الهوام

وعندهما لأنه يقتل الهوام ويلين الشعر ووجهه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولما ذال بمعنى  
 لا خلاف في خطمي الهوام لأنه راحة طيبة أفاد في الهر (قوله بخلاف ما بين) في جنائيات الشعر  
 لو شغل بالصابون والسرير لا راحة فيه وقالوا لا ينبغي فيه لأنه ليس بسبب ولا يقتل له ومتضمن التعديل عدم  
 وجوب الدم والله صدقة الله فإذال في الطبيعة وأجروا أنه لا شيء عليه إذ ومنشأ في البحر وصدقنا  
 في التمسكتي عن شرح الغصاري فافهم (قوله ودلولك) بنسخ المال قبل حوت بأرض الخبز معروف  
 كالاشنان غير أنه أسود والاشنان أبيض يرطب البدن ويرزق الحكمة والجرب (قوله واشنان) قيل هو ينضم  
 الهوسنة وكسرهما كما في التماس وسوسى حرصا أيضا (قوله وسدر) خورق النبق ح (قوله وهو مشكل)  
 فإن السدر تظلم حتى يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كما في المنع والصابون  
 والاشنان فيه ما ذل أيضا حتى زاد غيره أن لصابون طيب راحة قلت وفيه نظر فقد علمت الاتفاق على أن لا شيء  
 فيه من دم ولا صدقة لأنه ليس بسبب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلقه لالباب  
 (قوله وأزاله شعره) أي بقية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والخاصية كما في الباب قال في البحر والمراد  
 إزالة شعره كمنه كان حلقا وقد استأذنته وأمر إذا من أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكينا  
 (قوله أي كل معمول الخ) أشار به إلى أن المراد المنع عن لبس الخيط والخاصية المذكورة لا كرها  
 في الحديث وفي البحر عن مسالك ابن أمير حاج الحلبي أن ضابطه ليس كل شيء معمول على قدر البدن أو بعينه  
 بحيث يحيط به بخيالة أو تلبس به بعضه بعض أو غيرها ويستكمل عليه بنفس لبس مثله إلا المكعب إذ قلت  
 تفرخ ما شيط بعينه بعض لا بحيث يحيط بالبدن مثل المرتعة فلا بأس بلبسه كإذ مناه وأذ قوله أو بعضه حرمة  
 لبس الشنازين في يدي الرجل وبه صرح السدي في منسكه الكبير وتبعه التاري في شرح الباب وأما المرأة  
 فشد لبها عده كما في البدائع وتعامه فيما علقناه على البحر (قوله كردية) هي الذرع الخدي كما يفهم من  
 القاسوس وفيه البرنس بالضم قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المغاربة يترن من الرأس  
 إلى القدم (قوله وقباء) بالضم المنفرج من امام ط (قوله ولولم يدخل الخ) في الباب من المكروهات  
 القباء القباء والعباء ونحوهما على منكبيه من غير ادخال يديه في كيه وفيه من فصل الجنائيات ولولا أن القباء  
 على منكبيه وزردي ما فعله دم وإن لم يدخل يديه في كيه وكذا لولم يزره ولكن ادخل يديه في كيه ولو ألقاه  
 ولم يزره ولم يدخل يديه في كيه فلا شيء عليه سوى الكراهة إذ وفي شرحه أن ادخال إحدى اليدين في الكعب  
 كاليد في قوله لا يزال المراد به أني الجزء الماعل من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عند اثنتي عشرة خلافا  
 حيث قال عليه دم كما في شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره  
 في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقاء القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع كما ذكره في الكبير إذ  
 والحاصل أن المنوع عنه ليس الخيط لبس المعتاد ولعل وجه كراهة القاء نحو القباء والعباء على الكعبين أنه  
 كثير ما يلبس كذا تأمل (قوله وعمامة) بالكسر قلنسوة ما يلبس في الرأس كالعرقية والتاج والطرش  
 ونحو ذلك (قوله وسفين) أي للرجل فإن المرأة تلبس الخيط والخفين كما في فاضل خان قيسستاني (قوله  
 إلا أن لا يجد تلعين الخ) أفاد أنه لو وجد هاتما يقطع لما فيه من اتلاف المال بغير حاجة أفاده في البحر وما عزي  
 إلى الامام من وجوب التلعين إذا قطع مع وجود التلعين خلاف المذهب كما في شرح الباب (قوله  
 فقطعها) أما لو لبسها قبل القطع لم يقطعها فافهم (قوله أسفل من الكعبين) الذي  
 في الحديث ولية طبعها حتى يكون أسفل من الكعبين وهو الفص مما ذل ابن كمال والمراد قطعها بحيث يصير  
 الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوف لا قطع موضع الكعبين فقط كما لا ينبغي والتعل هو المداس بكسر الميم  
 وهو ما يلبسه أهل الحرمين مما له شرار (قوله عند معتد الشرار) وهو المنصل الذي في وسط القدم كذا  
 روى هشام عن شمس بخلافه في الوضوء فإنه العظم الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث أجدها لكن لما كان  
 المكعب بطلق عليها حصل على الأول احتياطا لأن الاحوط فيما كان أكثر كشفا بجر (قوله فيجوز الخ)  
 تفرع على ما فهمه محققه وهو أن لبس ما لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم والسرورة قبل هو المسمى  
 باللباويج وذكر ح أن الناظر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الظاهر الأول لأن الصرمة المعروفة الآن هي

بخلاف صابون ودلولك واشنان  
 انشا فاذ في الموهرة وسدر  
 وهو مشكل (وقبها) أي التعبة  
 (وحلق رأسه) إزالة (شعره)  
 الا الشعر التابت في العين فلا شيء  
 فيه عندنا (ولبس خيس وسراويل)  
 أي كل معمول على قدر بدن  
 أو بعضه كردية وبرنس (وقباء)  
 ولولم يدخل يديه في كيه جاز عندنا  
 الا ان يزره أو يخذه ويجوز أن  
 يرتدي بقميص وجبة ويلصق به  
 في نوم وغيره اتفاقا (وعمامة)  
 وقلنسوة (وخفين الا أن لا يجد  
 تلعين فقطعها أسفل من  
 الكعبين) عند معتد الشرار فيجوز  
 لبس الزموزمة لا الجوريز



التي تشد في الرجل من العقب وتستره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب إذا لبسها أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها أو وجه البابوح طويلا بحيث يستر الكعب الذي في وسط القدم يقطع الزائد الساتر أو يحشو في داخله خرقة بحيث تمنع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه إلى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام احترازا عن قطع وجه البابوح لما فيه من الاتلاف (قوله وتوب) بالجر عطف على قبض وفي بعض النسخ وتوبا بالنصب عطف على محل قبض وأطلقه فشمّل المخطط وغيره لكن ليس المخطط المطيب تعدد فيه الفدية على الرجل كما في الباب (قوله بماله طيب) أي رائحة طيبة (قوله وهو الكرم) فيه نظري في الصحاح الكرم الزعفران وفيه أيضا الورس بت يكون بالعين يتخذ منه الغمرة للوجه وفي النهاية عن القانون الورس شيء آخر فاني يشبهه سميت الزعفران وهو محبوب من العين (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان توب مصبوغ لمراحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فإن المحرم يمنع منه كما في المستصفى بجر (قوله لا يتقى الاستحمام الخ) شروع في مباحات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب أن لا يزال الوسخ بأي ماء كان بل بقصد الطهارة أو رفع الغبار والحرارة (قوله لحديث البيهقي الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جدا وقال ابن حجر في شرح الشمايل موضوع باتفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام يلا دهم الا بعد موته صلى الله عليه وسلم (قوله والاستظلال الخ) أي قصد الانشغال بظل بيت من شعر أو مدر ومجل يفتح الميم الاولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كما مر) أي في شرح قوله وستر الوجه والرأس (قوله وشدهيمان) هو شيء يشبه تكة السر أو يلبد على الوسط وتوضع فيه الدراهم شئ وفي القاموس هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اهـ ولا فرق بين كون النفقة له أو لغيره كما في شرح اللباب ولا ينبغي شده فوق الأزار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الأزار بخلاف ما إذا شده أزاره بمجل مثلا كما قد مناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بالمفارسة كمر كما في العيني (قوله وسيف) أي وشده سيف أي شدته في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يتأمله فلا يدخل فيه الدرع لأنه ليس (قوله وتحت وكتم) عطف على ما قبله فيصير التقدير ولا يتقى شدته تحت وكتم ولا معنى له إلا أن يراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقيد واردة المطلق مجازا مرسل ولوقال وتحتما وكتما لا سلم من هذا ح ويمكن تأويله أيضا بالجر على الجوار أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التغطية واللبس) الأول راجع للاستظلال بالبيت والمجل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد بها عند اطلاقهم نصف صاع بجر (قوله ولو كثيرا) أي ثلاثا فأكثر بقرينة المقابلة واستظهره في شرح الباب فالمراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخاط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وإن كان الطيب كثيرا في الكيل كما حذره في الفتح من الجنائيات (قوله وقصدا) أي وإن لم يصب اليد لما قد مناه من أن تعصّب غير الوجه والرأس انما يكره لو بغير عذر (قوله وحجامة) أي بلازاله شعر لباب والافعليه دم كإسائي (قوله يتصدق بشئ) أي كثرة وكسرة خبز (قوله وفي الثلاث) أي من الشعر والقمل وأما لا كثر فبأي في الجنائيات (قوله ولو نفلا) كذا في البدائع وخصه الطحاوي بالمكتوبات دون النوافل والفوائت فأجرها مجرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب (قوله أو علا شرفا) أي صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع راكب) أي اسم جمع وهم أصحاب الأبل في السفر ولا يطلق على ما دون العشرة نهر (قوله دخل في السحر) هو السدس الأخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال إلى حال كذلك التلبية ح ولذا قال في الباب ويستحب أكثرها قائما وقاعدا راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا وموحدا متجنباً وحائفا وعند تغير الأحوال والأزمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ونزول وإذا استيقظ من النوم أو استعطف راحلته وقال أيضا ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام ولوردة السلام في خلالها جاز ويكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يمشي أحد على تلبية الاخر بل كل انسان يلبى بنفسه ويلبى في مسجد مكة ومعنى وعرفات لافي الطواف وسعى العمرة (قوله رافعا صوته بها) الآن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد لا يشترط على المصلين والطائفين (قوله استئنا) فإن تركه كان مسيئا ولا شيء

(وتوب صبح بماله طيب) كورس  
وهو الكرم وعصفر وهو زهر القرم  
(الابعد زواله) بحيث لا يفوح  
في الاصح (لا يتقى) الاستحمام  
لحديث البيهقي أنه عليه الصلاة  
والسلام دخل الحمام في الخفة  
(والاستظلال بيت ومجل) يصيب  
رأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما  
كره (كما مر) وشدهيمان بكسر الهمزة  
(في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح  
وتحت) زيلعي لعدم التغطية  
واللبس (واكتحال بغير مطيب)  
فلو اكتحل بطيب مرة أو مرتين  
فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه  
دم مراحية (و) لا يتقى ختانا  
وفسد أو حجارة وقع ضرره وجبر  
كسر ولو رأسه وبدنه لكن  
برفق ان خاف سقوط شعره أو قلة  
فان في الواحدة يتصدق بشئ  
وفي الثلاث كف من طعام غرر  
اذكار (وأكثر) المحرم (التلبية)  
نُدبا (مق صلى) ولو نفلا أو علا  
شرفا أو حبط واديا أو لقي ركبا  
جمع راكب أو جمعا مشاة وكذا لو لقي  
بعضهم بعضا (أو اسحر) دخل  
في السحر اذ التلبية في الاحرام  
كالتكبير في الصلاة (رافعا)  
استئنا (صوته بها)

ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الزكن اليماني بحيث يصير جميع الحجر  
 عن يمينه ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة والنسبة فرض ثم يمشي  
 مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بحجالة ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه  
 أي يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلوة والسلام على رسول الله ايماناً بك ووفاء بعهدك  
 واتساعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله رافعا يديه) أي عند التكبير لا عند الثانية فانه بدعة لباب  
 وقال شارحه القاري في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما  
 الابتداء من غير هجرام أو مكروه تشرعاً أو تنزيهاً بناء على الاقوال عندنا من أن الابتداء بالحجر فرض  
 أو واجب أو سنة وإنما المستحب الابتداء بالثنية قبيل الحجر للترجوح عن الاختلاف (قوله كالمصلاة) أي حذاء  
 اذنيه وقدم في كتاب الصلاة انه في الاستسلام وعند الجرتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة  
 اه وعراة القهستاني الى شرح الطعاري وصححه في البدائع وغيرها ومشي في النقاية وغيرها على الاول  
 وصححه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واسلمه) أي بعد أن يرسل يديه كما في النهر عن  
 التحفة قال في الباب وصفة الاستسلام أن يضح كفيه على الحجر ويضع يديه بين كفيه ويقبله (قوله قبل نعم)  
 جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكرهه مع التقبيل ثلاثاً قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين  
 في شرح الكنز وكذا نقل السجود عن اصحابنا العز ابن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي - الاول أن لا يسجد  
 عندنا لعدم الرواية في المشاهر اه وظاهره ترجيح ما قاله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض  
 في النهر على قول الجرائد بضعف بأن صاحب الدار أدري أي أن الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو  
 أدري بالمذهب من غيره فلا ينبغي تضعيف ما نقله قلت لكن استند الكاكي الى عدم ذكره في المشاهير وهو لا ينبغي  
 ذكره في غيرها وقد استند في البحر الى انه يفعل عليه الصلاة والسلام والقاري بعده كما رواه الحاكم وصححه  
 واستدل بذلك من لا على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيده ما نقله ابن جماعة عن اصحابنا ثم رأيت  
 نقلاً عن غاية السروجي انه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهور أهل العلم على استحبابه  
 والحديث جمة عليه اه أي على مالك وبمذايبر ما في البحر والباب من الاستحباب اذ لا ينبغي أن السروجي  
 أيضاً من أهل الدار فهو أدري والاخذ بما قاله موافقاً للجمهور والحديث أولى وأحرى فافهم (قوله رترك  
 الأيذاء واجب) أي فلا يترك الواجب لفعل السنة وأما النظر الى العورة لاجل الختان فليس فيه ترك الواجب  
 لفعل السنة لأن النظر مأذون فيه للضرورة (قوله فان لم يقدر) أي على تقبله الا بالأيذاء أو مطلقاً يضع يديه  
 عليه ثم يقبلهما أو يضع احدهما والاولى أن تكون اليدين لهما المستعملة فيما فيه شرف ولما نقل عن البحر  
 العميق من أن الجرمين الله يصافح بهما عبادده والمصافحة باليدين (قوله والايمن كنه ذلك) أي وضع يديه  
 أو احدهما (قوله يمس) بضم أوله وكسر ثانيه من الأساس كما يشير اليه كلام الشارح الآتي (قوله  
 عنهما) الاول عنه أي الأساس لأن العجز عن الاستسلام ذكره بقوله والايمن (قوله مشيراً اليه  
 باطن كفيه) أي بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيراً بهما الى الله وظاهرهما نحو وجهه  
 هكذا المأثور بحر وفي شرح النقاية للقاري حذاء منكبيه أو اذنيه وكأنه حكاية للقولين المأثورين  
 (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويفعل في كل شوط عند الزكن الاسود  
 ما يفعله في الابتداء اه وبأني تمامه عند قول المصنف وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر (قوله فالكعبة)  
 أول القبلة كما سيذكره لكن الاول ظاهر الرواية كما سيأتي (قوله طواف القدوم) يسمى أيضاً طواف  
 التلبية وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد والورود شرح  
 الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم يشكوا كونه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال  
 في اللباب ثم ان كان المحرم مفرداً بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وان كان مفرداً بالعمرة أو تمتعاً أو قارناً وقع عن  
 طواف العمرة نوازه أو لغيره وعلى القارن أن يطوف طوافاً آخر للقدوم اه أي استحباباً بعد فراغه عن  
 سعي العمرة قاري وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من وقوفه بعرفة فإذا وقف فقد فات وقته  
 وان لم يقف فالى طلوع فجر النحر (قوله للافاقي) أي لا غير ففتح فلا يسكن للمكي ولا لاهل المواقيت ومن

رافعا يديه) كالمصلاة  
 (واسلمه) بكفيه وقبله  
 بلا صوت وحل بسجدة عليه قبل نعم  
 (بلايذاء) لانه سنة وترك الأيذاء  
 واجب فان لم يقدر يضعهما  
 ثم يقبلهما أو احدهما (والا)  
 يمكنه ذلك (يمس) بالحجر شيئاً  
 في يده (ولو عسا) ثم قبله أي  
 الشيء (وان عجز عنهما) أي الاستسلام  
 والامساس (استقبله) مشيراً اليه  
 باطن كفيه كأنه واضعهما عليه  
 (وكبر وهلل) وجد الله تعالى وصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في  
 الحج يجعل كفيه للسماء الا  
 عند الجرتين فالكعبة (وطاف  
 بالبيت طواف القدوم ويسن)  
 هذا الطواف (للافاقي) لانه  
 القادم (وأخذ) الطائف

مطلب  
 في طواف القدوم

دونها الى مكة سراج وشرح الباب الا أن المكي اذا خرج للآفاق ثم عاد محرم بالحلج فعليه طواف القدوم  
 لباب فيه اختلاف ما في القهستاني من انه يسكن لاهل المواقيت ودخلها فافهم (قوله عن عيمه) أي عيم  
 الطائف لا الخروج قوله عما يلي الباب أي باب الكعبة تأكيده وهذا واجب في الاصح كما مر (قوله ولو  
 عكس) بأن أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الاستقبال البيت بوجهه أو استدبره وطاف معترضا  
 كما في شرح اللباب وغيره (قوله فان رجع) أي الى بلده قبل اعادته (قوله وكذا الواستد من غير الحجر)  
 أي بعده والافعله دم وهذا على القول بوجوبه كما أشار اليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله قالوا الخ)  
 قال في البحر ولما كان الانتهاء من الحجر واجبا كان الانتهاء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا  
 من الحجر الاسود مستعينا ليكون مازا بجميع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدثرون  
 الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذر اه قلت قد مناهذه الكيفية عن اللباب وأنها مستحبة  
 لا تمتنع وبه صرح في فتح القدير أيضا فافهم في تعليقه وبعه القاري في شرح اللباب للخروج عن خلاف  
 من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرماني أنه لا يكل والافضل ثم قال القاري والافلو استقبال  
 الحجر مطلقا ونوى الطواف كفي عندنا في أصل المقصود الذي هو الانتهاء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب  
 أو فريضة أو شرط اه وفي الشرنبلالية بعد ما مر عن البحر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للحجر بأن وقف  
 جهة الملتزم ومال بعض جسده لقبول الحجر أما من قام مسامتا بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن  
 اليماني لأن الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامته وبه يحصل الانتهاء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به  
 المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علت انه غير لازم عندنا وعل الشارح أشار الى ضعفه بلفظ قالوا  
 لما علت فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجزئه للاحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف ولبس  
 ازار أو رداء الخ لكن قد مناهجه خلافا له ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطبع قبل شروعه في الطواف بقليل  
 اه فلو قال الشارح قبيل شروعه لكان أصوب فافهم هذا في شرح اللباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع  
 اشواط الطواف كما مر في ابن الصلاء فاذا فرغ من الطواف تركه حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره  
 لكشفه منكبه وبأني الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استنانا) أي في كل طواف بعده سعي  
 كطواف القدوم والعمرة وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم يكن لابسا من لبس الخطأ لعذر هل يسكن له  
 التشبه به لم يعترض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يتعذر في حقه أي على وجه الكمال فلا ينافي ما ذكره بعضهم  
 انه قد يقال بشرع له وان كان المنكب مشورا بالخط للعذر قلت والظاهر فعله شرح اللباب ملخصا (قوله وراه  
 الخطيم) ويسمى خطيرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حجر كصف دائرة بينا وبين البيت فرجة سمي  
 بالخطيم لانه حطيم من البيت أي كسر وبالجزلانة جرمه أي منع (قوله لأن منه ستة أذرع من البيت) لفظة  
 منه خبر أن مقدم وستة اسمها مؤخر ومن البيت صفة ستة والتقدير لأن ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه  
 أو منه حال من ستة مقدم عليه ومن البيت خبر وهو جائز كقوله لمية موحشاطل ط قلت والثاني أظهر فافهم  
 قال في الفتح وليس الحجر كله من البيت بل ستة أذرع منه فقط لحديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى  
 عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يميز) بفتح أوله وضم  
 ثانيه من الجواز يعني الحل لا الصلح أو بينم أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أي على وجه الكمال قال القاري  
 في شرح النقاية ولو طاف من الفرجة لا يميزه في تحقق كماله ولا بد من إعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من  
 الخطيم وحده أجزأه بأن يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من  
 الجانب الآخر أولا يدخل الحجر وهو أفضل بأن يرجع ويتدث من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات ويقضى  
 صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صح طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي فانه اذا استقبله  
 المصلي لم تصح صلاته لأن فرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص القطعي وكون الخطيم من الكعبة ثبت  
 بالأجاء فصاركائه من الكعبة من وجهه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراه وفي عدم صحة  
 استقباله والتشبيه يمكن تصحيجه على الوجهين الذين ذكرناهما في قوله لم يميز مع قطع النظر عن المفهوم فافهم  
 (قوله وبه قبر اسماعيل وهاجر) عزاء في البحر الى غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي وأورد أن قبر اسماعيل

عن عيمه عما يلي الباب (فتصير الكعبة  
 عن يساره لأن الطائف كانوا يمشون بها  
 والواحد يقف عن يمين الامام  
 ولوعه عكس أعاد مادام بمكة  
 فلورجع فعليه دم وكذا الواستد  
 من غير الحجر كما مر قالوا ويرجع  
 بدنه على جميع الحجر (جاء على قبل  
 شروعه) رداء تحت ابطله يعني  
 ملقبيا طرفه على كتفه الايسر  
 استنانا (وراه الخطيم) وجوبه بالان  
 منه ستة أذرع من البيت ولو طاف  
 من الفرجة لم يميز كاستقباله  
 احتياطاً وبه قبر اسماعيل وهاجر

فما بين الميزاب الى باب الحجر الغربي (تنبه) لم يذكر الشاذرون وهو الاخر من المسم الخار عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل انه من البيت في منه حين عمره قريش كلطيم وخرليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه وراءه ورواها من الخلاف كما في الفتح والباب وتغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر الى الحجر شوط خائفة وهذا بيان للواجب لا للعرض في الطواف لما مر أن أقل الاشواط السبعة واجبة تجزئ بالدم قال لكن أكثرها بجر لكن الظاهر ان هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر اشواط الصدر لزمه دم وفي الاقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبمث السند في منسكه الكبير انه كالصدر ونازعه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشر وعه فالظاهر أنه لا يلزمه ترك شيء سوى التوبة كصلاة النفل اهـ ملخصا وقد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب الكمال وقضائه بأخماله ويلزم منه وجوب الاتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب اعادتها والاتيان بما يجبر ما ترك منها كصلاة الراجبة استدعاء وهنا كذلك لو ترك أقله تجب فيه صدقة ولو ترك أكثره يجب فيه دم لانه الجابر لترك الواجب في الطواف كسجود السهم وفي ترك الواجب في النافلة والله تعالى أعلم (قوله مع علمه به) أي بأنه ثامن فلو بناه على الرغم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزم اتصافا شرح الباب قلت لكن التعليل يفيد أن الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله لشروعه مسقطا لا ملزما) أي لانه شرع فيه لاسقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لا ملزما نفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه الكمال ما بينه أنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فانه اذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بجر والحاصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم لم يشرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن انه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه الا الحج فانه يلزمه اتمامه مطلقا كما مر أول الفصل (تنبه) لو شك في عدد الاشواط في طواف الركن اعاده ولا ينبغي على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكره ذلك يتحرم ولو أخبره عدل بعد استحباب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدل ان وجب العمل بقوله لما للباب قال شارحه ومفهومه انه لو شك في اشواط غير الركن لا يعيده بل ينبغي على غلبة ظنه لا أن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لانه فرض على اهـ (قوله مكان) بالنصب على انه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يقع اسم ان لأن احتياجا مستأنا في الاصل وقوله داخل بالرفع على انه خبرها وقوله لا خارجه عطف عليه ويجوز فيه ما للنصب على الظرفية والمتعلق خبر ان فيكون من ظرفية الاختص في الاعم فافهم (قوله ولو روى زمرم) أو والمقام أو السواري أو على سطحه ولو مرتفع على البيت للباب (قوله لا باليت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بجر عن المحيط ومفهومه انه لو كانت الحيطان متهمة بصح وحق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذا من تعليل المبسوط (قوله بنى) أي على ما كان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهرا انه لو استقبل لشيء عليه فلا يلزمه اتمام الاول لأن هذا الاستقبال للكمال بالموالاتة بين الاشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فعله على وجه مكروه قال شارحه لو قطعه أي ولو عذر والظاهر انه مفيد بما قبله اتيان أكثره اهـ بنى ما اذا حضرت الجنازة أو المكتوبة في اثناء الشوط حل بته أو لا لم أر من صرح به عندنا وينبغي عدم الاتمام اذا خاف فوت الركعة مع الامام واذا عاد البناء حل بيني من محمل انصرافه أو يتسدى الشوط من الحجر والظاهر الاول قياسا على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عطاء بن رباح السابغي وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله أعلم (تنبه) اذا خرج لغير حاجة كره ولا يطل فقد قال في الباب ولا مفسد للطواف وعدم من مكروهاته تقر يقه أي الفصل بين اشواطه تقر يقا كثيرا وكذا قال في السعي بل ذكر في منسكه الكبير لو فرق السعي تقر يقا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل معه ويستحب أن يستأنف (قوله رجز فيه ما كل وبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيه ما وكراهة الاكل في الطواف لا السعي ومثل البيع الشراء وعدة الشرب فيه ما من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن الجنيس وقال وفي الكافي للعالم الذي حو جمع كذا في سجع يكره أن يرفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بقراءته في نفسه وفي المتقى عن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل

(سبعة أشواط) فقط (لو طواف)  
 ثامن اسم علم به (قوله الصحيح انه) يلزمه  
 اتمام الاسبوع لشروع أي لانه  
 شرع فيه ملتزم بخلاف ما لو ظن  
 انه سابع اشروعه مسقطا لا ملزما  
 بخلاف الحج واعلم أن مكان  
 الطواف داخل المسجد ولو وراء  
 زمزم لا خارجه له ضرورة طائفا  
 بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه  
 أو من السعي الى جنازة أو مكتوبة  
 أو تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز  
 فيهما أكل وبيع واقضاء وقراءة  
 لكن الذكر أفضل منها وفي منسكه  
 النووي الذكر المأثور أفضل وأما  
 في غير المأثور فالقراءة أفضل

أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى ولا ينوي ما ذكر في التجنيس عما ذكره الحاشي كراهي لأن لا بأس في الأكثر  
 خلاف الأولى اهـ أي ومن غير الأكثر قول المتني ولا بأس بذكر الله تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل الذي كرهوه والمتوارث من السلف والمجمع  
 عليه فكان أولى اهـ (قوله فليراجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها أن القراء  
 خلاف الأولى وإن الذي كره أفضل منها ما نورا أولا كما هو مقتضى الإطلاق لأن يراد به الكامل وهو المأمور  
 فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المأمور ينو  
 عنه قول المتني لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيها والظاهر عدم المنع عن ذكر غير  
 ما نورا يدل عليه ما أسلفناه عن الهداية من أن محمدا ربه الله لم يعين في الأصل لمشاهدة الحج شيئا من الدعوات  
 لأن التوقيت يذهب بالزفة وإن تبرك بالمقول منها فحسن اهـ وهذا يفيد أن المراد بالذكر هنا مطلقه  
 كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما فصله النووي فليأتل (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين  
 ربنا أتاني الدنيا حسنة الخ ولا ينافي ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر وأقاله على قصد  
 الذكر وأوليان الجواز تأتل (قوله ورمل) أي في كل طواف بعده سعي والأفلا كالأضطباع بدائع قال  
 في التهر وفي النهاية لو كان قارنا وقدرمل في طواف العمرة لا يرمل في طواف القدوم وفي المحيط لو طاف للحجة  
 محمدا وسعي بعده كان عليه أن يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الأول بعد طواف ناقص وإن لم بعده  
 فلا شيء عليه (قوله وهز كتفيه) مصدر مجرور ومعطوف على تقارب وهو أقرب من جعله فعلا معطوفا على  
 مشى (قوله استنانا) ففي مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشي أربعين ففتح وقال ابن عباس لا يسئ وبه أخذ بعض المشايخ كافي مناسك  
 الكرماني نهر (قوله ولو في الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو مشى شوطا ثم ذكر لا يرمل إلا في شوطين وإن لم  
 يذكر في الثلاثة لا يرمل بعد ذلك اهـ أي لا ترك الرمل في الأربعة سنة فالورمل فيها كان تاركاً للستين وترك  
 أحدهما أسهل بحر ولورمل في الكل لا يلزمه شيء ولو لوجبة وينبغي أن يكره تنزيها لمخالفة السنة بحر  
 قوله وقف وفي شرح الطحاوي يمشى حتى يجرد الرمل وهو الأظهر لأن وقوفه مخالف للسنة فأرى على  
 التقاية وفي شرحه على الباب لأن الموالاة بين الأشواط وأجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة  
 فلا يتركها السنة مختلف فيها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمع بين القولين بأنه إن كانت الزحمة قبل الشروع وقف  
 لأن المبادرة إلى الطواف مستحبة فتركها السنة الرمل المؤكدة وإن حصلت في الانتهاء فلا يقف لثلاثون  
 الموالاة (قوله لأن له بدلا) وهو الإشارة إلى الحجر والرمل لا بدله (قوله من الحجر إلى الحجر) لا إلى الركن  
 اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكما مر) أي في الأشواط السبعة  
 (قوله من الاستسلام) فهو سنة بين كل شوطين كافي غاية البيان وذكر في المحيط والولولة الجدية أنه في الابتداء  
 والانتهاية سنة وفيما بين ذلك أدب بحر ووفق في شرح الباب بأنه في الطرفين أكد بما بينهما قال وكذا  
 يسئ بين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وإن لم يستطع الاستسلام استقبل وكبر وهال على ما ذكرنا قال  
 في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل سبدا شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو  
 الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلاف في أن تقبله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل  
 بالاستسلام هنا لمسه بكتفيه أو يمينه دون يساره بدون تقبل وسجد عليه ولا ينافيه عنه بالإشارة عند المعجز عن  
 لمسه للزحمة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة وبأنه يقبله لكن في شرح  
 الباب أن ظاهر الرواية الأول كافي الكافي والهداية وغيرهما وفي الكرماني وهو الصحيح وفي النخبة ما عن  
 محمد ضعيف جدا وفي السندافع لا خلاف في أن تقبله ليس سنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل  
 (قوله ويكره استسلام غيرهما) وهو الركن العراقي والشامي لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت  
 لأن بعض الخطيم من البيت بدائع والكرامة تنزيها كافي البحر (قوله ثم صلى شفعاً) أي ركعتين يقرأ فيهما  
 الكافران والإخلاص اقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه  
 السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز اقتداء بمصليهما بمثل لأن

فليراجع (ورمل) أي مشى بسرعة  
 مع تقارب الخطأ وهز كتفيه  
 (في الثلاث الأولى) استنانا (فقط)  
 فلو تركه أو نسبه ولو في الثلاثة  
 لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس  
 وقف حتى يجرد فرجة فيرمل  
 بخلاف الاستسلام لأن له بدلا (من  
 الحجر إلى الحجر) في كل شوط (وكما  
 مر بالحجر فعل ما ذكر) من  
 الاستسلام (واسلم الركن اليماني)  
 وهو مندوب (لكن بلا تقبل  
 وقال محمد هو سنة ويقبله والدلائل  
 تؤيده ويكره استسلام غيرهما  
 (وختم الطواف باستسلام الحجر  
 استنانا ثم صلى شفعاً)

طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب (قوله في وقت مباح) قيد للصلاة فقط  
فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه الا في وقت  
مكره ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلاها في وقت مكره قيل  
صححت مع الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فلا حب أن يعيدها لباب وفي اطلاقه تكرر لما مر في اوقات  
الصلاة من أن الواجب ولو تغيره ركعتي الطواف والنذر لثلاثة مائة من الاوقات المنبهة اعني الطلوع  
والاستواء والغروب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تعتقد مع الكراهة فيهما (قوله على الصحيح)  
وقيل بسنن قيساني (قوله بعد كل اسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور  
بحر وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وان انصرف عن وتر وقال  
أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر ثلاثة اسابيع أو خمسة أو سبعة وان خلا في غير وقت الكراهة  
اماميه فلا يكره اجاعا ويؤخر الصلاة الى وقت مباح اهـ واذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل  
الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره وينبغي الكراهة لان الاسابيع سبعة فصار كاسبوع واحد  
اهـ ولو تكرر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخر فان قبل تمام شوط رخصه والا تم الطواف وعليه لكل  
اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع فمثل طواف الفرض والواجب والسنة والنفل خلافا لمن قيد  
وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشئ لاطلاق الادلة اهـ والظاهر أن المراد بالاسبوع الطواف  
لا العدد حتى لو تكرر اقل الاشواط لعذر من لا وجبت الركعتان وعليه موجب ما تركه فليراجع وأما قوله في شرح  
الباب يجب بعد كل طوف ولو أدى ناقصا فيحتمل نقصان العدد ونقصان الوصف كاطواف مع الحدث  
والجنابة والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند المقام) عبارة اللباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدر  
عليه ذلك عادة وعرفامع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين  
المقام صفاء وصفين أو رجلا أو رجلين رواه عبد الرزاق اهـ (قوله بجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير  
القاضي لكن عبر بجبر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحضر بعض العلماء  
الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفاعه من الارض نصف ذراع وربيع وعثم وأعلامه مربع من كل جانب نصف  
ذراع وربيع وعثم غوص القدمين سبع قرار يبط ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه  
عبارة المروفيها فلنروا المشهور في عامة الكتب ان صلاته في المسجد أفضل من غيره وفي الباب ولا يتخصص  
بزمان ولا مكان ولا تفوت فلو تركها لم تجز بدم ولو صلاها خارج الحرم ولو لم يعد الرجوع الى وطنه جاز يكره  
ويستحب مؤكدا اذا خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر  
ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لفضيلة بعد الحرم بل الاساءة اهـ (قوله ثم التزم المتميز الخ) هو  
ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي المتميز قبل الخروج  
الى الصفا وقيل يأتي المتميز ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره السروي اهـ والثاني هو الاسهل  
والأفضل وعليه العمل شرح الباب وما ذكره الشارح مخالف للقولين ظاهر لكن الواو لا تقتضي الترتيب  
فيحمل على القول الاول وقد ذكر في شرح الباب في طواف الصدر أنه هو المشهور من الروايات وهو  
الاصح كما صرح به الكرماني والزيادي اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اتيان زمزم والمتميز فيما  
بين الصلاة والتوجه الى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله ان أراد السعي) افاد أن العود الى الحجر اما  
يستحب لمن أراد السعي بعده والا فلا في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع تابعان لطواف بعده سعي  
كما قدمناه وأشار الى ما في التهر من ان السعي بعد طواف القدوم رخصة لاستغاله يوم البحر بطواف الفرض  
والزح والرمي والا فلا أفضل تأخيرها الى ما بعد طواف الفرض لانه واجب فجعله تعالى للفرض اولى كذا في التحفة  
وغيرها اهـ لكن ذكر في الباب خلافا في الأفضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالأفضل له  
تقديم السعي أو بسنن اهـ وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تبع له وصرح  
في المحيط بان تقديم الطواف شرط للحجة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب والى انه لا يجب بعده فورا والسنة  
الاتصال به بحر فان أخره لعذرا أو ليس تريخ من تعبه فلا بأس والافقد أساء ولا شيء عليه لباب (قوله)

في وقت مباح (يجب) بالجيم على  
الصحيح (بعد كل اسبوع عند المقام)  
جارية ظو ر فيها أثر قدى التحليل  
(أو غيره من المسجد) وحل يتعين  
المسجد قولان (ثم) التزم المتميز  
وشرب من ماء زمزم (عاد) ان أراد  
السعي (واستلم الحجر وركب  
وهلل وخرج)

من باب الصفائين) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا لانه سنة (قوله فصعد الصفا الخ) هذا الصعود وما بعده سنة فذكره أن لا يصعد عليها مخرج عن المحيط أي إذا كان ماشيا بخلاف الراكب كما في شرح المرشدي وأعلم أن كثيرا من درجات الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجاهلة من الصعود حتى يلتصقوا بالجدار بخلاف طريقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله وكبر الخ) في الباب فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويكبر ثلاثا ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين لنفسه بما شاء ويكرر الذكر مع التكبير ثلاثا ويطلب المقام عليه اه أي قد رما يقرأ سورة من المفصل كما في شرحه عن العدة صاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الثانية على ذكر التكبير والتهيل وقال يرفع صوته بهما اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد قد منافي دعاء التلبية أنه يخفض صوته بها فيتمهل أن يكون هناك ذلك أو قل (تنبيه) في الباب وبلي في السعي الحاج لا المعقر زاد شارحه ولا اضطباع فيه مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفع يديه) أي حذاء منكبيه لباب ومخرج (قوله تلحمة العبادة) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الخمر لأن الاستلام حالة ابتداء العبادة وهذا حالة ختم الطواف بالسعي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتدائها كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السعي لا ختم الطواف الآن يقال ان السعي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما الصعود عليها فقد يتحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه إلى عبادة أخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب برقة القلب) أي لانه بسبب حفظه له يجرى على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فإنه ينبغي الدعاء فيها بحفظه لئلا يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلواته كما نقله ط عن الوالوجية (قوله وان تبرك بالمأثور فحسن) أي في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بغية الناسك في ادعية الناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الباب ثم يهبط نحو المروة ساعيا إذا كان دون الميل المغلق في ركن المسجد قبل بنحو ستة أذرع سعي سعي شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز الميلين ثم يمشي على هيئته حتى يأتي المروة ويستحب أن يكون السعي بين الميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أي بخلاف الرمل في الطواف فإنه مختص بالثلاثة الأولى خلافا لمن جعله مثله فلو تركه أو هزل في جميع السعي فقد أساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد درجة والاثنية بالساعي في حركته وان كان على دابة حرکہا من غير أن يؤذي أحدا اه وقوله قبل بنحو ستة أذرع قال شارحه هو منسوب للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا اه قات ونقله في المعراج عن شرح الوجيز وقال ان الميل كان على متن الطريق في الموضع الذي يبتدأ منه السعي فكان يمد منه السيل فرفعه إلى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلفا فوق متاعرا عن ابتداء السعي بستة أذرع لانه لم يكن موضع ألقى منه والميل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشرنبلالية أيضا وأقره ونقله بعض المحققين عن منسك ابن الجعي والطبراني والجزيري وغيرهم قلت ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميلين لانه باعتبار الأصل (قوله التخذين) في نسخة النخوتين (قوله وصعد عليها) أي باعتبار الزمن الأقل أما الآن فمن وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق أنه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أي من الاستقبال بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل ليتوجه إلى البيت والأفاليق لا يبدو اليوم لحجبه بالنيسان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتغل على الصلاة والتسبيح الباب (قوله يبدأ بالصفا الخ) فيه إشارة إلى ان الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فإنه من الحجر إلى الحجر شوط وقامه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قدمنا الكلام عليه في الواجبات (قوله ونذب الخ) ذكره في الثانية وغيرها وقوله كنتم الطواف ليكون ختم السعي كنتم الطواف كما أن مبدأهما بالاستلام قال في الفتح ولا حاجة إلى هذا القياس إذ فيه نص وهو ما وري المطلب ابن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصرى ركعتين في حاشية

مطلب  
في السعي بين الصفا والمروة

من باب الصفائين (فصعد

الصفا) بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وكبر وهلل وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت

مرتفع خاتية (ورفع يديه) نحو

السماء (ودعا) تلحمة العبادة

(بما شاء) لأن محمدا لم يعين شيئا

لانه يذهب برقة القلب وان تبرك

بالمأثور فحسن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين الميلين الاخضرين)

التخذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا بفعل

هكذا ساعيا يبدأ بالصفا ويختم

الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ

بالمروة لم يعتد بالأول هو الأصح

ونذب ختمه بركعتين في المسجد

كنتم الطواف

مطلب  
في عدم منع الماترين يدي المصلي  
عند الكعبة

(ثم سكت بمكة محرما)  
بالحج ولا يجوز نسخ الحج بالعمرة  
عندما (وطاف بالبيت نفلا  
ماشيا) بل ارمل وسعى وهو  
افضل من الصلاة نافلة للآفاق  
وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي  
تقيده بمن الموسم والاف لطواف  
افضل من الصلاة مطلقا (وحطب  
الامام) أولى خطب الحج الثلاث

(سابع ذي الحجة بعد الزوال و) بعد  
(صلاة الظهر) وكرد قبله (وعلم  
فيها المناسك فاذا صلى بمكة الفجر)  
يوم التروية (ثامن الشهر خرج  
الى منى) قريبة من الحرم على فرسخ  
من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة

مطلب  
الصلاة افضل من الطواف وهو  
افضل من العمرة

مطلب  
في دخول البيت الشريف

المطاف وليس بينه وبين الطائفين أحد رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يزرون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وتماحيه فيه (تنبيه)  
قال العلامة قطب الدين في منكر رأيت بخط بعض تلامذة الكمال بن الهمام في حاشية الفتح اذا صلى في المسجد  
الحرام ينبغي أن لا يمنع الماترين هذا الحديث وهو محمول على الطائفين لأن الطواف صلاة فصار مكن بين يديه صفوف  
من المماتين اه وقال ثم رأيت في البحر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ان  
المرور بين يدي المصلي بخضرة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرع غريب فليحفظ (قوله ثم سكت بمكة محرما)  
انما سكت بالمسكن دون الإقامة لاجلها الإقامة الشرعية وهي لا تصح لما في البحر من باب صلاة المسافر اذا  
دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق  
اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وان كان القارن والمتعم  
الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود المفرد ط (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التبرع بالقاء على قوله  
محرما بالحج كافعل في البحر أي لا يجوز أن ينسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل أحرامه واقفاله  
للعمره لباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بثلاث احتياجه الامن ساق الهدى لخصوص بهم أو منسوخ نهر  
وقد أوضح المقام المحقق ابن الهمام (قوله بل ارمل وسعى) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابعا لطواف  
بعده سعي والسعي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تلويع فلا سعي بعده قال في الشربلالية عن  
الكافي لأن التنفل بالسعي غير مشروع (قوله وهو) أي الطواف (قوله ينبغي تقيده) أي تقيده كون  
الصلاة النافلة افضل من طواف التطوع في حق المكي بمن الموسم لاجل التوسعة على الغرباء وقوله مطلقا  
أي للمكي والآفاق في غير الموسم وقد أقره على هذا البحث في التهرقوت لكن يخالفه ما في الزواجعية ونصه  
الصلاة بمكة افضل لاجلها من الطواف وللغرباء الطواف افضل لأن الصلاة في نفسها افضل من الطواف لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت بالصلاة لكن الغرباء لو اشتغلوا بها لقضاهم الطواف من غير  
امكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه (تنبيه) في شرح المرشدي على الكثر قولهم  
ان الصلاة افضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا افضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع  
مشتمل على الركعتين مع زيادته بل مرادهم ان الزمن الذي يؤدي فيه أسبوعا هل افضل فيه أن يصرفه  
للطواف أم يشغله بالصلاة اه ونظيره ما أجاب به العلامة القاضى ابراهيم بن ظهيرة المكي حيث سئل هل  
الافضل الطواف أو العمرة من أن الاربح تفضيل الطواف على العمرة اذا مشغل به مقدار زمن العمرة الا اذا  
قبل انها لا تقع الا فرض كناية فلا يكون الحكم كذلك (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك  
انه مندوب اذا لم يشتمل على اداء نفسه أو غيره وهذا مع الزجعة قلما يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشتمل على دفع  
الرشوة التي يأخذها الحجة كما اشار اليه من لا على وسيا في تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له  
في القروع آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثانيا بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين ثالثا لما معنى  
في اليوم الحادى عشر ففصل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جاسة في وسطها الا خطبة يوم عرفة  
وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة لباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها  
(قوله وكرد قبله) أي قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناسك) أي التي يحتاج اليها يوم عرفة  
من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والرواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاضة  
منها وغير ذلك أو جميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعدها خطب لأن التأكيده خبر (قوله فاذا  
صلى بمكة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب اعقاب صلاة الفجر بالخروج الى منى  
وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال المرغيناني بعد طلوع الشمس وهو  
الصحيح (قوله يوم التروية) سعى به لانهم كانوا يزرون بالهيم فيه استعداد للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن  
في عرفات ماء جاز كما تشرح الباب (فائدة) في مناسك النوى يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة  
والعاشر النحر والحادى عشر القربى فتح القاف وتشديد الراء لانهم يقرءون فيه بمى والثاني عشر يوم النحر  
الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) افاد طلب المبيت بها فانه سنة كما في المحيط



وفي المبسوط يستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يني ويقيم بها إلى صبيحة عرفة اه ويصلي الفجر بها الوقتها  
 المختار وهو زمان الاسفار وفي الخاتمة بغلس فكأنه قاسه على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الأفضل  
 شرح الباب وفي مناسك النورى وأما ما يفسد الناس في هذه الايام من دخولهم أرض عرفات في اليوم  
 الثامن خطأ فخالق السنة ويفوتهم بسببه سن كثيرة منها الصلوات يني والمبيت بها والتوجه منها إلى غرة  
 والنزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك اه وقوله والتوجه منها إلى غرة والنزول بها فيه  
 عندنا كلام بأن قريبا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كعبارة الكثر خلاف  
 المراد فيه بذلك تبعاً للفتح وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الطحاوى وشرح  
 الكرخى والايضاح وغيرها قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج الى عرفات لانه عليه الصلاة  
 والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الاول أولى اه ومثله في السراج فانهم (قوله راح الى  
 عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الأئمة  
 الثلاثة في غرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا غرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن  
 عن قصد اه وهذا مخالف لما في الفتح من أن السنة أن ينزل الامام بكرة ولما نقلوه عن الامام رشيد الدين  
 من انه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بكرة قريبا من المسجد الى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا  
 بالنسبة الى الامام لا غيره أو بان النزول أو بكرة ثم يقرب جبل الرحمة تأمل (قوله على طريق صب) بفتح  
 الضاد المجهدة وتشديد الواو واحدة وهو اسم للجبل الذى إلى مسجد الخيف شرح الباب (قوله كاهاموقف)  
 بكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله الا بطن عرنة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما سأتى  
 (قوله بفتح الراء) أى مع ضم العين كهزمة قاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى اذا وصل الى  
 عرفة ومكث بها اذ اعيام مصلدا اذا كراميليا فاذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ واغتسل أفضل ثم سار الى  
 المسجد أى مسجد غرة بلاتا خيرا فاذا بلغه صعد الامام الاعظم أو نائبه المنبر وجلس عليه ويؤذن المؤذن بين  
 يديه فاذا فرغ قام الامام بخطب خطبتين فيحمد الله تعالى وينبئ عليه ويلبى ويكبر ويصلى على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بهم وما  
 والرى والذبح والجلق والطواف وسائر المناسك التى الى الخطبة الثالثة ثم يدعوا الله تعالى وينزل لباب فان  
 ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء جوهره وقول الزيلعي جاز أى صح مع الكراهة شربلاية  
 (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فاذا زالت الشمس صعد  
 الامام المنبر فاذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلى الامام الخ ونحوه فى الباب وفي الجرعن المعراج انه  
 يؤخر هذا الجمع الى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح قاضى خان على الجامع الصغير قال في شرح الباب وفيه انه  
 يلزم منه تأخير الوقوف وينبأ في حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى اذا زاغت الشمس فان طاهره ان الخطبة  
 كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحد لانه للاعلام بدخول الوقت وهو واحد  
 وقوله واقامتين أى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقسم للعصر لان اقامة لسان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة  
 سرية) لانهم مصلان انهارا كسائر الايام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئا) أى ولا السنة الرابعة قال في الباب  
 وان آخر الامام صلاة العصر لا يكره للأمام يوم التطوع بينهما أن لا يدخل الامام في العصر (قوله على  
 المذهب) وهو ظاهر الرواية شربلاية وهو الصحيح فلو فعل كره وأعاد الاذان للعصر لا تقطع فؤره فصار  
 كالاشتغال بينهما بفعل آخر بحر أى ككل وشرب فانه يعيد الاذان سراج وما في الذخيرة والمحط والكافي  
 من استثناء سنة الظهر لخلاف الحديث واطلاق المشايخ فتح (تنبيه) أخبر من هذا العلامة السيد محمد  
 صادق بن احمد بادشاه انه ترك تكبير التشريق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة  
 في الحديث كما نقله عنه الكاظمي في فتاواه قلب وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى  
 الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا فبقي التصریح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير  
 ولا يقاس على الصلاة لوجوبه وتمامه الا ان مقتضى بسيرة حتى لم يعد فاصلا بين القرينة والرأفة والحاصل  
 أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا الا بدليل وما ذكرنا لا يصلح للدلالة كما علمته هذا ما ظهر لى

مطلب  
 في الرواح الى عرفات

(ثم) بعد طلوع الشمس (راح الى  
 عرفات) على طريق صب (و)  
 عرفات (كاهاموقف الا بطن  
 عرنة) بفتح الراء ونحوها وادمن الحرم  
 غرى مسجد عرفة (فبعد الزوال  
 قبل) صلاة (الظهر خطب الامام)  
 في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم فيها  
 المناسك و) بعد الخطبة (صلى بهم  
 الظهر والعصر بأذان واقامتين)  
 وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا  
 على المذهب

وأنه تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها  
 في الشربلية إلى شرح الرهبانية لابن الشحنة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا  
 الجمع هل حوسنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام واجب لصيانة الجماعة ينبغي  
 جملة على معنى ثبت شرح الاسباب (تنبه) اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد  
 في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء  
 والعصر بعده أو بوضوء أعادهما جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة وما قرب منها والجماعة  
 فالشرط ستة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته بهم لا وجودهم  
 على أنه في الخبر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزع فصلى الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع  
 على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط للجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام  
 لا في حق الامام ثم قال في الثاني والجوهرة والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف واعتزله في النهر بأنه نقل  
 غير واحد وصححه الاسيحي وبأن الجواز في مسألة الفزع للضرورة اه قلت ما مر عن البدائع يصلح لو فتننا  
 بين الكلامين والتعصيين قد برهن يكتفي ادرالك جزء من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعد الظهر ثم قام  
 يتنزه ما فاته ثم أدرك جزءا من العصر معه يكتفي كما أفاده في الخبر والباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة  
 بجر وقوله وأما أي ولو بعد موت الامام فإنه يجمع نائبه أو صاحب شرطه لان التواب لا يعزلون بموت  
 الخليفة بجر وأطلق الامام فشمع المقيم والمسافر لم يكن لو كان مقيما كما مام مكة صلى بهم صلاة المقيمين  
 ولا يجوز له القصر ولا التجراح الاقتداء به قال الامام الحارثي كان الامام التقي يقول العجب من أهل الموقف  
 تسبعون امام مكة في القصر فأني يستجاب لهم أو يرحى لهم الخير وصلاتهم غير جائزة قال شمس الأئمة  
 كنت مع أهل الموقف فاعتزات وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يتكلف ويخرج  
 مسيرة سفر ثم يأتي عرفات فلو كان هذا كذا فالقصر جائز والا لا يوجب الاحتياط اه ملخصا من التواريخ  
 عن المحيط (قوله والاصل واحدنا) يومهم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لو صليت  
 العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول الزياحي صلاوا كل واحدة منهما في وقتها أفاده ح ويمكن  
 الجواب بأن وحدنا حال من مفعول صلاوا لا من فاعله أي صلاوا الصلاتين وحدنا أي غير مجموعات بل كل  
 واحدة في وقتها غاية أن فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتزبه  
 عمالو أحرم بالعمدة فلا يجوز الجمع ولو أحرم بالجمع قبل صلاة العصر كالمولم يكن محرما وأشار إلى أن الشرط  
 حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرم بعد الزوال في الاصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر  
 وقوله فيهما مائة لم يشره الامام وقوله الاحرام وإذا فرغ عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان صلى الخ  
 على طريق الف والشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل يصليها في وقتها ومثله ما لو صلى الظهر  
 فقط مع الامام لا يصلي العصر الا في وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يحرم أصلا وأحرم بالعمرة  
 فقط كما مر (قوله ثم أحرم) أي بالحج قبل أداء العصر ح (قوله الا في وقته) أي العصر ح (قوله  
 الاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والحصر بالاضافة الى المذكور هنا أي فلا يشترط عندنا  
 الاقتداء بالامام أو نائبه والا فاشتراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده  
 في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) لعلمه من جهة الدليل والافالمة على قول الامام وصححه في البدائع  
 وغيرها ونقل تصحيح العلامة قاسم عن الاسيحي وقال واعتمده برهان الشريعة والتسقي (قوله  
 ثم ذهب) أي الامام مع القوم من مسجد عمرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق  
 بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مغتسلا في وقت  
 الجمع والذهاب فيكون حاله من فاعل جمع وذهب والا في خزانة المفتين والثاني في الكافي اه وقوله سن  
 بالبناء المجهول صفة غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الخائبة والافضل للامام أن يقف راجعا  
 ولغيره أن يقف عنده اه وظاهره أن الركوب للامام فقط وهو مفهوم كلام المصنف كالمداية والبدائع  
 وغيرهما ويؤيده قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو بالغ في مشاهدتهم له

مطلب  
 في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة

ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر

(وشرط لصحة هذا الجمع (الامام)

الاعظم أو نائبه والاصل واحدنا

(والاحرام) بالحج (فيهما) أي

الصلاتين (فلا يجوز العصر له منفرد

في احدهما) فلو صلى وحده

لم يصل العصر مع الامام (ولا)

يجوز العصر (لمن صلى الظهر

بجماعة) قبل احرام الحج (ثم احرم

الا في وقته) وقال لا يشترط لصحة

العصر الا الاحرام وبه قالت

الثلاثة وهو الاظهر شربلية

عن الرهان (ثم ذهب الى الموقف

بغسل سن ووقف الامام على ناقته

اه لكن في القهستان في الافضل أن يكون راكبا قريبا من الامام اه ومثله في متن الملتقي ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن الجعفي بكرة الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أره في السراج (قوله بقرب جبل الرحمة) أي الذي في وسط عرفات ويقال له الال كهللال وأما صعوده كما يفعله العوام فلم يذكر أحد ممن يعتد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أراضى عرفات وأدى الطبري والماوردي أنه مستحب ورده النووي بأنه لا أصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعيف نهر (قوله عند الصخرات الكبار) أي الجرات السود المقروشة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح الباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك الفارسي قال قاضي القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقي عليه بعض من يعتمد عليه من محدثي مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وأنه القبوة المستعملة المشرفة على الموقف التي عن يمينها ووراءها حجرة متصلة بصخرات الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة تلك بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراه اه ونقله في الباب أيضا باختصار قال القاضي محمد عبيد والبناء المربع هو المعروف بطبخ آدم ويعرف بهذا حجرة مخروقة تتبع هي وما حولها من تلك الصخرات المقروشة وما وراءها من الصخرات السود المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليسا بالنية وتغليب المذكور على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كافي للباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لأن النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاستغنى فيه بتلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاشتراط فيه أصل النية دون تعيينها عملاً بالشرطين شرح النقاية للقاري له كنه هذا الفرق لا يشمل طواف العمرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كراجر الباب فرق آخر (قوله لان الشرط الكينونة فيه) أي في مثل الوقوف المعلوم من المقام قال في شرح الباب والظاهر أن هذا ركن لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه أي مع الاحرام قلت وله له أراد بالشرط ما لا بد منه فيمثل الركن تأمل والمراد بالكينونة الحصول فيه على أي وجه كان ولو نائماً أو جاهلاً بكونه عرفة أو غير صاح أو مكرهاً أو جنباً أو مارةً مسرعاً (قوله مجتاز) أي مارة غير واقف (قوله ودعاء جهرًا) ولا يفرض في الجهر بصوته لباب أي بحيث يتعب نفسه لكن قيد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ومجتهد في الدعاء والسنة أن يخفي صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية اه (قوله بمجهد) متعلق بدعاء أي باجتهاد والحاح في المسألة وقد ورد خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير رواه مالك والترمذي وأحمد وغيرهم شرح النقاية للقاري وقلت لابن عيينة هذا شاء فلم يسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الثناء على الكريم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت بتسريحهم هذا الى خبر من شغل ذكرى عن مسألتي أعطيت أفضل ما أعطى السائلين ومنه قول امية بن الصلت في مدح بعض الملوك

أأذكر حاجتي أم قد كفاني \* شأؤك إن شئتكم الحياء

إذا أتى عليك المرء يوماً \* كفاه من تعرضك الثناء

(قوله وهو) أي هذا الموقف من موضع الاجابة أي الموضع التي تكون الاجابة أرحى فيها من غيرها كما أفاده في النهر (قوله وهي بمكة) أي وما قرب منها لان الموقفين ومنى والجناب ليست في مكة (قوله وهي خمسة عشر موضعاً الخ) كذا ذكرها في التلغ عن رسالة الحسن البصري قال ابن حجر المكي والحسن البصري تابعي جليل اجتمع يجمع من الصحابة فلا يقول ذلك الا عن توقيف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر في منسكه مقيدة بأوقات خاصة والحسن أطلقها وذكرك ذلك بعضهم اظلمه ح عن الشربلالية فراجعهما (قوله بكعبه) أي فيها (قوله والموقفين) أي عرفة والمشرع الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أي مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحمة عند الصخرات

الكبار (مستقبلاً) القبلة (والقيام

والنية فيه) أي الوقوف (ليست

بشرط ولا واجب فلو كان جالسا

يجزئ به) ذلك لان (الشرط

الكينونة فيه) فصح وقوف

مجتاز وهارب وطالب غريم

ونائم ومجنون وسكران (ودعا

جهرًا) بمجهد (وعلم المناسك

وقف الناس خلفه بقربه

مستقبلين القبلة سامعين لقوله

خاشعين بأعين وهو من مواضع

الاجابة وهي بمكة خمسة عشر نظمها

صاحب النهر قال

دعا البرايا يستجاب بكعبة

وملتزم والموقفين كذا الخبر

طواف

مطلب

الثناء على الكريم دعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

مسجداً والاقام مسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعي) أي بين  
الصفاء والمرورة لاسيما فيما بين الميدين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفاء والمرورة ففيه تغليب ولعله غلب  
المؤنث على المذكر بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المرورة أفضل من الصفاء (قوله مقام) أي  
خلفه كما في الباب (قوله جارك) أي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعاء  
في جرة العقبة بل في الأولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المناسك للشيخ رحمة الله  
السدي تلميذ الحق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واختصره أيضاً بنسكه أصغر منه فافهم  
(قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر لم حاشي الباب بل ذكر حاشي الشربلالية وهي سدرة كانت بعرفة  
وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحشين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا عزا بعض مشايخ  
مشايخنا لابن طهيرة الحنفي المكي في قضاائل مكة (قوله وفي الحجر) فيه أن هذا هو تحت الميزاب كما  
في الشربلالية عن الفتح (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من ذي الحجة التي يزلون فيها الآن ط  
قلت وقد ألحقت هذه الخمسة نظماً بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم حجر وسدرة \* وركن يمان مع منى ليلة القمر

(قوله وإذا غربت الشمس الخ) بيان الواجب حتى لو دفع قبل الغروب فإن جاوز حد وعرفة لزمه دم  
الآن يعود وقوله ويدفع بعده فيسقط خلافاً لفرج بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما أقاض الامام كثيراً  
عذراً سواء ولربطاً بالامام ولم يفيض حتى يظهر الليل أفاضوا لأنه أخطأ السنة من البحر والنهر (قوله أي)  
أي أقاض الامام والناس وعليهم السكنة والوقار فإذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إهداء وقيل لا يسب  
الابتساع أي لا يسب في زمانا لكثرة الإهداء لباب وشرحه (قوله على طريق المأزمين) أي على طريق  
ضب والمأزمين هم منزعة الميم الأولى ويجوز تركها كما في رأس وراى مذكورة وأصله الماضي بين جبلين  
ومراد الفقهاء الطريق الذي بين الجبلين وهم ما جبلان بين عرفات ومنزلة السبعيل وعزاه بعضهم إلى العز  
ابن جماعة وأنه نقله عن المحب الطبري ورويه قول النووي أن المراد به ما بين العيدين الذين هما حد الحرم  
وقال أنه غريب ويحمل العوام على الرحة بين العيدين وليس ذلك أصل (قوله ماشياً) أي إذا قرب منها  
يدخلها ماشياً تأدباً وتواضعاً لانها من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الاوادى محسر) بضم الميم  
وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والاستثناء منقطع لأنه ليس من منى كما أشار إليه الشارح  
(قوله ليس من منى) صوابه ليس من منى لأنه لا يحمل الوقوف اهـ (قوله أو يظن عرنه) أي الذي  
قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الا قول عن وقوف من دلفة الواجب ولا الثاني عن وقوف  
عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافاً لما في البدائع من جوازها فيها فتح (قوله والاصح  
أنه المشعر الحرام) وقيل هو من دلفة كليها (قوله وعليه ميقدة) قيل هي اسطوانة من حجارة مدورة  
تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها ثمانية عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة مرتفعة كل  
يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشع ليله من دلفة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بصابون كبر (قوله  
وصلى العشاء الخ) أي في أول وقت العشاء الأخيرة فهاستاني وشيخ أن يصلي قبل حط رحله  
بل ينسج جاله ويعقلها وأشار إلى أنه لا تطوع بينهما ولو سئمت مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الاقامة  
كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر بحر قال في شرح الباب ويصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها  
كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سره السامي في منسكه اهـ وأما قول الشارح قبل باب  
الاذان يكره التفل بعد صلاتي الجمع في عرفة فانه باقياستين لان الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها فتقع  
الحاجة إلى إقامة أخرى للاعلام بالثبوت فيها أما الثانية هنا ففي وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كلوثر  
مع العشاء بدائع (قوله كما لا احتياح هنا للامام) فلو صلاهما منفردا جاز خلافاً لما في شرح  
النفاية للبرجندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة  
في هذا الجمع ثم قال وشرائط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقديم الوقوف عليه والامان والمكان والوقت الخ

منال  
في الدفع من عرفات

وسعي مروتين وزمزم  
مقام وميزان جبارك تعتبر  
زاد في الباب وعند رؤية الكعبة  
وعند السدرة والركن اليماني  
وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة  
البدر (وإذا غربت الشمس أي)  
على طريق المأزمين (من دلفة)  
وحد حاشي مأزمي عرفة إلى  
مأزمي محسر (ويستحب أن يأتيها  
ماشياً وأن يذكر ويهلل ويحمده  
ويبلي ساعة فساعة) المزدلفة  
(كلها موقف الاوادى محسر)  
هو وادي منى ومن دلفة فلو وقف به  
أو يظن عرنه لم يجز على المشهور  
(ونزل عند جبل فزح) بضم  
ففتح لا ينصرف للعلية والعدل  
من فزح بمعنى مرتفع والاصح  
أنه المشعر الحرام وعليه ميقدة  
قبل كانوا آدم (وصلى العشاء  
بأذان واقامة) لان العشاء  
في وقتها لم تنحج للاعلام كما  
لا احتياح هنا للامام

قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغیر المحرم بالحج وأما ما ذكره المحبوبي من أن الإحرام غير شرط فيه فقير صحيح  
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا إلا بالإحرام بالحج اه وبه ظهر صحة ما بحثه في النهري بقوله  
وينبغي اشتراطه لكونه في المغرب مؤثرا اه وظهر أن ما في النهاية والهندي من عدم اشتراطه مبنى على قول  
المحبوبي فافهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء) في بعض النسخ أو العشاء بأو وفي بعضها الاقتصاد على  
المغرب موافقا لما في الكنز وغيره وهو أولى لأن المراد التنبية على وجوب تأخير المغرب عن وقت المعتاد  
وبنهم منه بالأولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين أو أحدهما  
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فيما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها  
أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف وذلك ولم أجد أحدا  
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء القوائت وكلام شارح الكنز أيضا يدل  
على ذلك وهي فائدة جليلة اه وكذا صرح به في البناء في الباب المذكور أيضا اه ذكره بعض المحشين  
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ هذا من اشتراط المكان لحجة هذا الجمع كما مر ويأتي فانه يفيد أنه لو لم يتر  
على المزدلفة لازم صلاة المغرب في الطريق في وقتها لعدم الشرط وكذا الوبات في عرفات فتنبه (قوله  
الصلاة أمانك) الجلة في محل جريد من الحديث وخاطب به صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام  
بالشعب قبل وتوضأ فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها الجائر أو مكانها ط (قوله  
ليلة النحر) سمعنا ذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تبعيتها  
اليوم الذي قبلها فاذ بالنظر إلى الحكم كما حققناه هناك فافهم (قوله والمكان مزدلفة) يرده عليه  
ما في البحر عن المحيط لوصلاهما بعد ماجاز المزدلفة جاز اه وعزاه في شرح اللباب إلى المتن لكن قال بعده  
وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله والوقت) الفرق بينه وبين الزمان هنا أن الثاني أعم (قوله فتصلح  
لغز من وجوه) أي تصلح هذه المسألة فيقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم  
يفصل بينهما وبين المغرب بفاصل ويقال أي صلاة تصلي في غير وقتها هي أداء أي صلاة إذا أصليت في وقتها  
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان محموص فالجواب المغرب  
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أدت قبل المغرب من صاحب  
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الرحمتي وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب  
المزدلفة وفتح ليلة العيد غير وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هذه يختلف وقتها  
في حالة الإحرام بالحج وأي صلاة فاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انقلبت صحيحة وأي صلاة يكره الاتيان  
بسنها هي هذه (قوله فيعود إلى الجواز) أي المغرب أو ما صلاه من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة  
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجزه وهذا قولهما وقار أبو يوسف يجزيه وقد أساء هداية أي لأن المنزب  
التي صلاها في الطريق ان وقعت صحيحة فلا يجب أعادتها في الوقت ولا بعده وان لم تقع صحيحة وجبت فيه  
وبعد أي ان لم يؤدها فيه وجب قضاؤها بعده لأن ما وقع فاسد لا ينقلب صحيحا بعض الوقت وأوجب  
بأن الفساد موقوف يظهر أثره في ثانی الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا صريح  
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لعدم الحل خلافا لما فهمه في البحر وقام الكلام فيما علقناه عليه  
(قوله وهذا) أي عدم جواز ما صلاه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يطلع الفجر فافهم  
(قوله صلاهما) لأنه لو لم يصلهما صار ناقضا (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في الظهيرية وهذه  
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر ثم صلى بعدها جازا هوذا تركه وتركه  
لم يجز فان صلى السادسة عاد إلى الجواز اه واستشكل حكم المسألة الخبير الرمي بأن فيه نفويت الترتيب  
وهو فرض بنوت الجواز بقوته كترتيب الوتر على العشاء قال الآن يحتمل على ساقط الترتيب أو على عودها  
إلى الجواز إذا صلى خسا بعدها اه وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقسنة التنظير بقوله  
في الظهيرية وهذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا  
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراده على مسقطات وجوب الترتيب اه (قوله وينوي المغرب أداء)

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو) في عرفات أعاده

للحديث الصلاة أمانك فتوقتا

بالزمان والمكان والوقت فالزمان

ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت

وقت العشاء حتى لو وصل إلى

مزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب

حتى يدخل وقت العشاء فتصلح

لغز من وجوه (ما لم يطلع الفجر)

فيعود إلى الجواز وهذا إذا لم

يخف طلوع الفجر في الطريق

فان خافه صلاهما (ولو صلى

العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى

المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها

حتى ظهر الفجر عاد العشاء إلى

الجواز وينوي المغرب أداء

كذا في النهر عن السراج وفيه رد على قول الجبر انهما قضاء مع أنه مترح بعده بأن وقتا وقت العشاء (قوله) ويركضتها) الموافق لما قد مناه عن الخياي أن يقول ويؤخر سنتها (قوله) ويصيحها) يعني ليلة العيد بأن يستغل فيها وفي معظمه ما بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك وقوله فانها أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة (قوله) كما أتى به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت ممن مال إلى ذلك ثم رأيت في الجوهرية أنها أفضل ليالي السنة ٥١ وكلامه كما ترى في تشييلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهرية شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أتى به صاحب النهر ٥٢ ح (قوله) وجزم الخ) تأييد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة أفضل منه لزم تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل ليالي العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر المناوي في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر من رمضان لا اجتماع اتمها العبادات فيه وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره اختلاف تظهر فيما لو علق نحو طلاق أو نذر بأفضل الاعشار والأيام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه انما فضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما فضل ليلة القدر ٥٣ قلت ونقل الرجتي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وهما ازداد شرفه وازداد شرف الاول يوم عرفة ٥٤ وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضلية ليلة القدر على ليلة النحر ولزم منه تفضيلها على ليلة الجمعة لما مر عن أنهر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة لأن الكلام في ليالها لا في يومها وقد ذكر الشارح في آخر باب الجمعة عن التارخانية أن يومها أفضل من ليالها أي لأن فضيلة ليالها للصلاة الجمعة وهي في اليوم (تنبيه) في المعراج وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ ٥٥ وسأيت الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله) وصلى الفجر بغلس) أي ظلمة في أول وقتها ولا يسئ ذلك عندنا الا هنا وكذا يوم عرفة في منى على ما مر عن الحاشية وقد مناه أن الاكثر على خلافه (قوله) لاجل الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله) ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر لواجبة خلافا للشافعي فنهى كما في الباب وشرحه (قوله) ووقته الخ) أي وقت جوازه قال في الباب وأول وقته طلوع الفجر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه في وقفها قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به وقد روي واجب منه ساعة ولولطفه وقد روي السنة امتداد الوقوف إلى الاسفار جذا أو أماركته فكيف نوته بمزدلفة سواء كان يفعل نفسه أو فعل غيره بأن يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران أو نواه أو لم ينو علم بها أو لم يعلم لباب (قوله) كرجة) عبارة الباب الا إذا كان لعله أضعف أو يكون امرأه تخاف الزحام فلا شيء عليه ٥٦ لكن قال في الجبر ولم يقيد في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل أطلقه فشمّل الرجل ٥٧ قلت وهو شامل لخوف الزجة عند الرمي فقتضاه أنه لو دفع ليلا لرمى قبل دفع الناس وزجهم لا شيء عليه لكن لا شك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول إليه أمر محقق في زماننا فيلزم منه سقوط واجب الوقوف بمزدلفة فالاولى تقييد خوف الزجة بالمرأة ويحمل إطلاق المحيط عليه لكون ذلك عذرا ظاهرا في حقها يسقط به الواجب بخلاف الرجل أو يحمل على ما إذا خاف الزجة لئلا يمرض ولذا قال في السراج الا إذا كانت به علة أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليلا فلا شيء عليه ٥٨ لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخلو من الزجة وقد صرحوا بأنه لو أفاض من عرفات لخوف الزحام وجاوز حد وداه قبل الغروب لزمه دم مالم يعد قبله وكذا لو نذر بغيره فقبه كما صرح به في الفتح على

مطلب  
في المناضلة بين ليلة العيد وليلة  
الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر  
رمضان

ويركضتها ويصيحها فانها أشرف من  
ليلة القدر كما أتى به صاحب النهر  
وغيره وجزم شرّاح البخاري سيما  
التسلاطاني بأن عشر ذي الحجة  
أفضل من العشر الاخير من رمضان  
(وصلى الفجر بغلس) لاجل الوقوف  
(ثم وقف) بمزدلفة ووقته من  
طلوع الفجر إلى طلوع الشمس  
ولو مارا كما في عرفة لكن  
لورثه بعد ركعة

مطلب  
في الوقوف بمزدلفة

أنه يمكن الاحتراز عن الزجة بالوقوف بعد القبر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وفيه تركمة  
الوقوف المسنون لخوف الزجة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قيل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام  
لنخرج من مرض انما جعلوه عذرا عند الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهل بليل ولم يجعل عذرا  
في عرفات لما فيه من اظهار مخالفة المشركين فانهم كانوا يدفعون قبل الغروب فليست اتمل (قوله لا شيء عليه)  
وكذا أكل واجب اذا تركه بعذر لا شيء عليه كما في الجرائد بخلاف فعل المظور لعذر كبس الخيط ونحوه فان العذر  
لا يسقط الدم كما سيأتي في الجنائيات وبه سقط ما أوردته في الشربلية بقوله لكن يرد عليه مانص الشارع بقوله  
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية اه نعم يرد ما قد مناه أن تفاعن القنح من أنه لو جاوز عرفات قبل  
الغروب لتدبيره أو لخوف الزجة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتي عن شرح الباب في الجنائيات عند قول  
اللباب ولو فاته الوقوف بمزدلفة باحصار فليدفع من أن هذا عذر من جانب الخلق فلا يؤثر اه لكن يرد عليه  
جعلهم خوف الزجة هنا عذرا في ترك الوقوف بمزدلفة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى  
السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله بمالايد كركه  
قرا حصارى قال الجوى ولم أقف على أنه بمالايد كركه في شيء من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بحيث  
لا يبقى الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس الفجر فقد  
أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القندوري واذا طلعت الشمس أفاض الامام قال في الهداية انه غلظ  
لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس وتماهى في الشربلية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أى  
أول واديه شرح اللباب وفي الجروادى محسر موضع فاصل بين منى ومن دلفة ليس من واحدة منهما  
قال الازرقى وهو خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا اه (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب  
القبيل ح عن الشربلية (قوله ورمى جرة العقبة) هى ثالث الجبرات على حدى منى من جهة مكة  
ولبت من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة قهستانى ولا يرمى يومئذ غيرها ولا يقوم  
عندها حتى يأتي منزله ولولاحية (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيجزيه لان ما حولها موضع النسل  
كذا فى الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها سنة لالانه المتعين ولذا ثبت روى  
خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاها ولم يامرهم بالاعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه  
اختياره حصى الخذف فانه يتوقع الاذى اذا رموها من أعلاها لمن أسفلها فانه لا يتحلم من مرور الناس  
فصيرهم بخلاف الرمي من أسفل مع المارين من فوقها ان كان كذا فى القنح ومقتضاه أن المراد الرمي  
من فوق الى أسفل لافى موضع وقوف الرامى فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حولها موضع نسل ان المراد  
الثانى الآن يؤخذ كما أفاده بعض الفضلاء بأن المراد موضع وقوف الناس لا موضع وقوع الحصى (قوله  
سبعاً) أى سبع زميات بسبع حصيات فلورما هادفة واحدة كان عن واحدة نهر (قوله  
خذا) نصب على المصدر شربلية فهو مقول مطلق لبيان النوع لان الخذف نوع من الرمي وهو روى  
الخصاة بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بجمتين) يقال الخذف بالعصا والخذف بالخصى  
فالقول بالجاء المهدلة والثانى بالجملة شرح النفاية للقيارى (قوله أى برؤس الاصابع) قيل كيفية الرمي  
أن يضع طرف ايهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الخصاة على ظاهر الايهام كأنه عاقد سبعين فيرميها  
وقيل أن يحلق سبابة ويضعها على فصل ايهامه كأنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرف ايهامه  
وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح وكذا صححه في النهاية والولواحية وهو مراد الشارح  
فانهم والخلاف فى الاولوية واختار أنها مقدار الباقلاء لباب أى قدر القول وقيل قدر الحصاة أو النواة  
أو الاغلة قال في النهرو هذا بيان المندوب وأما الجواز فيكون ولو بالاكبر مع الكراهية (قوله ويكون  
بينهما) أى بين الرامى والجرة ويجعل منى عن يمينه والكمبة عن يساره لباب (قوله خمسة أذرع) أى  
أو أكثر ويكره الاقل لباب لان مادونه وضع فلا يجوز وأطرح فيجوز لكنه مسمى بالخالفته السنة قهستانى  
(قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسها بل يتحرك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسها لكن بعيدا من  
الجرة ح (قوله لا) قال فى الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى سكان مخصوص اه وفى اللباب ولو وقعت على

لا شيء عليه (وكبر وخال ولوى وصلى)

على المصطفى (ودعا اذا أسفر) جدا

(أى منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن

محسر أسرع قدر رمية حجر لانه

موقف النصارى (ورمى جرة

العقبة من بطن الوادى) ويكره

تنزيها من فوق (سبعاً خذا)

بجمتين أى برؤس الاصابع

ويكون بينهما خمسة أذرع

ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل

ان وقعت بنفسها بقرب الجرة

جاز والا

مطلب

فى رمى جرة العقبة

الشخص أى اطراف الميل الذى هو علامة للجمره اجزاءه ولو على قبة الشاخص ولم تنزل عنه أنه لا يجوز به  
 للبعد وان لم يذرا أنهم وقعت فى المرمى بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحرى بكمه ففقه اختلاف والاحتياط  
 أن يعيده وكذا الورى وشكى وقوعها موقعتها فالاحتياط أن يعيده (قوله وثلاثة أذرع الخ) أى بين الحصاة  
 والجمره وهذا بيان لما أجمله بقوله يقرب الجمره لكن تدرى القرب فى الفتح بذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره  
 اعتمادا على اعتبار القرب عرفا وضده البعد (قوله وكبر بكل حصاة) ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر  
 غير انه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر رغم الشيطان وحزبه وقيل يقول أيضا اللهم اجعل  
 حبي مبرورا وسعي مشكورا وذني مغفورا فتح (قوله وقطع التلبية بأولها) أى فى الحج الصحيح  
 والفاسد مفردا أو متمتعاً أو قارنا وقبل لا يقطعها الا بعد الزوال ولو خلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والخلق  
 والمذبح قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى الآن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فان كان  
 قارنا أو متمتعاً قطع ولو مفردا لا لباب وقيد بالحرم بالحج لان المعتمر يقطع التلبية اذا استلم الحجر لان الطواف  
 ركن العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيها وهذا فائت الحج لانه يتحلل بعد رمه فصار كالمعتمر والمخمس  
 يقطعها اذا ذبح حديه لان الذبح التحلل والقارن اذا فاته الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثانى لانه يتحلل بعده  
 بحر (قوله جاز) أى ويكره لباب (قوله لا لورى بالاقل) لانه اذا تركه كرا السبع لزمه دم  
 كما لو لم يرم أصلا وان تركه أقل منه كثلاث فساد ونها فعليه لكل حصاة صدقة كما سيأتى فى الجنائيات (تنبيه)  
 لا يشترط الموالاة بين الرميات بل بسن فكره تركها لباب (قوله بكل ما كان من جنس الارض)  
 كذا فى الهداية واعترضه الشراح بالفيروزج والياقوت فانهم ما من أجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع  
 ذلك لا يجوز الرمي بهما وأجاب فى العناية بعبارة النهاية بأن الجواز مشروط بالاستماتة برمييه وذلك لا يحصل  
 برمييهما اه وحاصله أن هذا الشرط مخصص لعوم كلام الهداية فيخرج منه نحو الفيروزج والياقوت  
 لكن قال فى التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستماتة مخالفة لما ذكر فى المحيط وكذا قال  
 فى الفتح وأجازه بعضهم بناء على نفي ذلك الاشتراط ومن ذكر جوازه الفارسي فى مناسكه اه ومفاد كلامه ترجيح  
 الجواز وابقاء كلام الهداية على عومه ولذا اعترض فى السعدية على ما فى العناية بما فى غاية السروجى وشرح  
 الزيلعى من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض كالحجر والمدروطين والمغرة والنورة والزنج والجار  
 النفيسة كالياقوت والزمرذ والبلخش ونحوها والمخ الجبل والكيل وأقبضة من تراب وبالزبرجد والبلور  
 والعقيق والفيروزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر  
 وهى كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من أجزاء الارض وأما الذهب والفضة فان فعلهما يسمى ثارا لارميا اه  
 (قوله والمدروطين) أى قطع الطين اليابس (قوله والمغرة) طين أحمر يصعب به (قوله ولؤلؤ كبار) قد بدت به التهم  
 لان الكبار هى التى تأتى بها الرمي والا فالصغار لا يجوز بها الرمي أيضا لتعليقهم بأنها ليست من أجزاء الارض  
 أفاده أبو السعود (قوله وجواهر) علمت مما مر عن العناية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب اسقاط قوله  
 كبير ويكون كلام المصنف جارا على ما فى الهداية والمحيط من جواز الرمي بالفيروزج والياقوت لكن  
 لا يناسبه تعليل الشارح فالاولى تفسير الجواهر بالاجار النفيسة ليوافق تقييد المصنف اللؤلؤ بالكبار وتعليل  
 الشارح وقوله وقبل يجوز اشارة الى ما مر عن الهداية والمحيط وقد علمت أن السروجى والزيلعى والفارسي  
 مشوا عليه (قوله لانه يسمى ثارا لارميا) قال فى الفتح فلم يجوز لا تثناء اسم الرمي ولا يفتنى أنه يصدق عليه اسم  
 الرمي مع كونه يسمى ثارا فعناية ما فيه أنه رمي خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثير لذلك فى سقوط  
 اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه اما أن يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستماتة أو خصوص ما وقع  
 منه صلى الله عليه وسلم والاول يستلزم الجواز بالجواهر والثانى بالبعرة والخشبة التى لا قيمة لها والثالث  
 بالجر خصوصاً فيمكن هذا أعلم لكونه أسلم اه قلت قد يجاب بأن المأثور كون الرمي لرغم الشيطان وما وقع منه  
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوازه بكل ما كان من جنس الارض فاعتبر بكل من  
 الثانى والثالث معا دون الاول فلم يجوز بالبعرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز  
 بالفيروزج والياقوت أيضا وبه يترجح قول الآخر فتدبر (قوله خلاف المذهب) ولذا قال فى المبسوط

وثلاثة أذرع بعيد ومادونه

قريب جومرة (وكبر بكل حصاة)

أى مع كل (منها وقطع تلبسته

بأولها لورى بأكثر منها)

أى السبع (جاز لا لورى بالاقل)

فالتقييد بالسبع لمنع النقص

لا الزيادة (وجاز الرمي بكل ما كان

من جنس الارض كالحجر والمدروطين

والطين والمغرة (و) كل ما يجوز

التيمم به ولو كفا من تراب)

فيقوم مقام حصاة واحدة

(لا) يجوز (بخشب وعنبر ولؤلؤ

كبار) (وجواهر) لانه اعزاز

لا احاطه وقيل يجوز (وذهب

وفضة) لانه يسمى ثارا لارميا

(وبعير) لانه ليس من جنس الارض

وما فى فروق الاشياء من جوازه

بالعبر خلاف المذهب



وبعض المتشقة يقولون لورى بالجرة أجزأ لأن المقصود اهانة الشيطان وذات يحصل بالجرة واستنقول  
 بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أنور تعبدية لا يشتغل بالمعنى فيها (قوله)  
 ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الا كراهة تنزيه فتح أشار إلى أنه يجوز أخذ من أى موضع سواء  
 وفي الباب يستحب أن يرفع من مزدلفة سبع حصيات ويرى بها جرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين  
 أو من الطريق فهو جائز قيل مستحب اه قال شارحه لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس  
 مذهبنا وأما ما في البدائع وغيره من أنه يأخذ حصى الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار  
 السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قوارع الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا  
 السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لأن امر دودة) أى في تشاءم بها سراج (قوله لحديث الخ)  
 أى ما رواد الدار قطنى والحاصل صححه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله  
 هذه الجمار التي نرى بها كل عام فحسب أنها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال  
 شرح النقاية للفتاوى وفي الفتح عن سعيد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجمار ترمى من وقت الخليل عليه السلام  
 ولم تصر هضبا أى تلالا منذ الافق فقال أما علمت أن من يقبل جمره يرفع حصاه اه قال في السعدية لك  
 أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الاشرار ولا يقبل عمل لمشارك اه واجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم  
 ليجازوا عليها في الدنيا قال ط وبؤيده ما رواد أحد ومسلم عن أنس رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال الله تعالى لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا ويشتاب عليها في الآخرة وأما الكافر فيظلم  
 بحسناته في الدنيا حتى إذا انفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا اه قلت لكن  
 قد يدعى تخصيص ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنية فان النية شرطها الاسلام الآن يقال  
 ان هذا شرط في شريعنا فقط تأمل (قوله يقيين) أما بدون يقين فلا يكره لأن الاصل الطهارة لكن  
 يندب عليها لتكون طهارتها مسبقنة كما ذكره في البحر وغيره (قوله ووقته) أى وقت جوارزه  
 أداء من القبر أى فجر النحر الى فجر اليوم الثاني قال في البحر حتى لو أخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني  
 لزمه دم عنده خلافا لما ولورى قبل طلوع فجر النحر لم يصح انفاقا (قوله وسن) كذا عبر في مجمع الروايات  
 عن المحيط ووافقه في النهر وعبر العبي بالاستحباب رمى (قوله ذكاء) من أسماء الشمس (قوله)  
 ويباح لغروبها) أى من الزوال الى الغروب وجعل في الظهيرية من المكروه والا كثر من على القول ببحر  
 (قوله ويكره للفجر) أى من الغروب الى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس ببحر وهذا عند عدم العذر  
 فلا ساء تبرى الضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة لئلا يكفى الفتح (قوله لانه مفرد) تعليل لما استفيد  
 من التحسين بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارن والمتنعط وأما الاضحية فان كان مسافرا  
 فلا يجب عليه والا كالمكي فحبب كفى البحر (قوله ثم قصر) أى أو حلق كإدله عليه قوله وحلقه أفضل  
 قال في الباب ويستحب بعده أى بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص الظفر ولو قص الظفر أو شارب  
 أو لحته أو طيب قبل الحلق عليه موجب جنابته وتام تحقيقه في شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال في البحر  
 والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس شعرب ربع الرأس مقدارا لاغلة كذا ذكره الزيلعي  
 ومراده أن يأخذ من كل شعرة مقدارا لاغلة كما صرح به في المحيط وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير  
 على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لأن اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي  
 في مناسكه وهو حسن اه وفي الشرب ليلية يظهر لي أن المراد بكل شعرة أى من شعر الربع على وجه اللزوم  
 ومن الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لأن الربع كالكل كما في الحلق اه فقول الشارح  
 من كل شعرة أى من الربع من الكل والا ناض ما بعده وقوله وجوبه باقيد لقدرا لاغلة فلا يكثر مع قوله  
 والربع واجب والاغلة بفتح الهجزة والميم وضيم الميم لغة مشهورة ومن خطا راوها فقد أخطأ واحدة الا نامل  
 ببحر وفي تهذيب اللغات للنورى الا نامل أطراف الاصابع وقال أبو عمر والشيباني والسجستاني والجرى  
 لكل أصبع ثلاث اغلات (قوله ويجب اجراء موسى على الاقرع) هو المختار كفى الزيلعي والبحر والباب  
 وغيره وقيل استحبابا قال في شرح اللباب وقيل استنابا وهو الاظهر اه (قوله والاستفط) أى

(ويكره) أخذها (من عند الجرة)  
 لانها مردودة لحديث من قبلت  
 حجته رفعت جبرته (ويكره) أن  
 يلتقط حجرا واحدا فيكسره  
 سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى  
 بمسحه يقيين ووقته من الفجر الى  
 الفجر ويسن من طلوع ذكوان والها  
 ويباح لغروبها ويكره للفجر (ثم)  
 بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه  
 مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل  
 شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير  
 الكل مندوب والربع واجب  
 ويجب اجراء موسى على الاقرع  
 وذى قروح ان أمكن والاستفط

وان لم يكن اجراء الموسيقى عليه ولا يصل الى تقصيره سقط عنه وحل بمنزلة من خلق والا حسن له أن يؤخر  
 الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر ولا شيء عليه أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكنه خرج الى البداية  
 فلم يجد آله أو من يصلقه لا يميزه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر فتح لان اصابه الاكلة مزوجة  
 في كل ساعة بخلاف برء القروح ولان الازالة لا تختص بالموسى أفاده في البحر (قوله ومتى تعذرا أحدهما)  
 أي الحلق والتقصير قال ط والاحسن تأخير هذه الجملة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله فلو لبده الخ)  
 مثال لتعذر التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فتيين الحلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عزي  
 الى المبسوط ووجهه أنه اذا انقضت تنائر بعض الشعر فبعض كون جنسية على احراره قبل أن يحل منه فتعين  
 الحلق لكن قديقال ان هذا التاخر غير جنسية لانه في وقت جواز ازالة الشعر بحلق أو غيره ولو تفقاه منه أو من  
 غيره كما يأتي فبقي ما في المبسوط مشكلا تاملا ومثال تعذر الحلق مع امكان التقصير ان يفقد آله الحلق  
 أو من يصلقه أو يضربه الحلق لخواصه أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعا في الاقرع وذوى قروح  
 شعرة قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مسنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقها  
 كحلق الرجل لحية وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الرية جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة  
 فان السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب والقهستاني قال في النهر واطلاقه أي  
 اطلاق قول الكنز والحلق أحب يفيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى  
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المحصر  
 أما المحصر فلا حلق عليه كما سيأتي بدائع (قوله بخوفورة) حلق وتنف وكذا الوفا في غيره فتقه أحرأ  
 عن الحلق قصدا فتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بيمين الحلق لا بالخلق الا أن ما في الصحيحين يفيد العكس  
 وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للعلاق خذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه النسان  
 قال في الفتح وهو الصواب وان كان خلاف المذهب اه وأقول يوافقه ما في الملتقط عن الامام حلق رأسي  
 نخطأ في الحلق في ثلاثة أشياء لما أن جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن  
 فلما أردت أن أذهب قال ادفن شعرك فرجعت فدقته اه نهر أي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجام  
 ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن العجي والبحر وقال في التنبه وهو الصحيح  
 وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخر وانفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ  
 وقال السروجي وعند الشافعي يبدأ بيمين الحلق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة أولى  
 وقد صبح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه اليمين من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام  
 وقد أخذ الامام بقول الحجام ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ملخصا ومثله في المعراج  
 وغاية البيان (قوله وحل له كل شيء) أي من محظورات الاحرام كإس الخيط وقص الاظفار ط وأفاد أنه  
 لا يحل له بالرمي قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للقاري عن الفارسي وفي شرحه  
 على النقاية والرمي غير محلل من الاحرام عندنا في المشهور ومحل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عندنا  
 فقد نص على التحال بالرمي عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان بقوله  
 وبعد الرمي قبل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اه (قوله  
 الا النساء) أي جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب النهر فقد عزا  
 الى الخاتبة استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فان قاضي خان قال في قساواه  
 فاذا حلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله  
 ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالرمي لامن الاحلال بالحلق  
 وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفا وقد ذكر الشربة لاني عبارة الخاتبة ثم قال وبهذا يعلم بطلان  
 ما ينسب لقاضي خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيده قوله في البدائع وأما حكم الحلق  
 فهو صيرورته حلالا لياح له جميع ما حظر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب  
 وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسراج وغاية البيان فقد عزا الاول الى الامام

ومتى تعذرا أحدهما لعارض  
 تعين الآخر فلو لبده بصنع بحيث  
 تعذر التقصير تعين الحلق بحر  
 (وحلقه) الكل (أفضل)  
 ولو أزاله بخوفورة جاز (وحل له  
 كل شيء الا النساء) قيل والطيب  
 والصيد

مالك فقط والساقى الى اللبث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين فأنى التهر من عزوه الى أبى اللبث وهو السمرقندى  
 أحد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) أى لتعل طواف الزيارة الذى هو ثمانى  
 ركعى الحج قال فى السراج وينبى طواف الإفاضة وطواف يوم النحر والطواف المقروض اه وشرايط  
 صحة الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنية وتبان أكدته والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان  
 وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو سجد ولا فلا تجوز النيابة الا لمغضى عليه وواجباته المشى للقادر  
 والتيسر وان تمام السبعة والطهارة عن الحدث وستر العورة وفعله فى أيام النحر وأما الترتيب بينه وبين الرمي  
 والخلق فسنة ولا مفسد له ولا فوات قبل المبات ولا يجوزى عنه البذل اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى  
 بتمام الحج تحب البدنة لطواف الزيارة وجازجه لباب (قوله سبعة) أى سبعة أشواط كما ترى بيانه (قوله  
 بيان للاكمل) أى الطواف الكمال المشتمل على الركن والواجب منه على ذلك ثلاثون مرة أن السبعة  
 ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بخلاف المذهب فلا يتابع عليه (قوله  
 ان كان سعى قبل) لم يقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى أنه لو كان سعى قبل ولم يرمل لا يرمل هنا لان الرمل  
 انما يشترع فى طواف بعده سعى كما مر ولا سعى هنا كما فى العناية وكذا فى الباب وفيه وأما الاضطباع  
 فساقت مطلقا فى هذا الطواف اه سواء سعى قبله أولا (قوله والا فاعلها) أى وان لم يكن سعى  
 قبل رمل وسعى وان رمل قهستانى أى لان رمله السابق بلا سعى غير مشرع كما علمه فلا يعتبر (تنبيه)  
 قال ان خير الرمل ولو لم يفعلها ما فى طواف القدوم وطواف الزيارة فاعلمها ما فى طواف الصدر لان السعى  
 غير مؤقت كما سيصرح به فى الجنائيات وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعى فيه يعلم أنه يأتى بهما  
 فى الصدر ولو لم يقدرهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاتهم (قوله لان تكرارهما) علمه لقوله بلارمل وسعى  
 الخ ط (تنبيه) قال فى الشربى ليلية قد من أن الافضل تأخير السعى الى ما بعد طواف الإفاضة  
 وكذلك الرمل لصيراتباع الفرض دون السنة كما فى الجوز قد من أن أيضا أنه لا يعتد بالسعى بعد طواف  
 القدوم الا أن يكون فى أشهر الحج فليتنبه له فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعى الا بعد طواف كامل  
 فلو طاف للقدوم جنبا أو محدثا ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادته ما فى الحدث ندبا وفى الجنابة اعادته السعى  
 حتما والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع الفجر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقته) أى وقت صحته  
 الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد ذكربعض المحققين عن شرح الباب للقايسى محمد عديد عن البحر العميق  
 أنهم قالوا ان عليه الوصية بيده لانه جاء العذر من قبل من له الحق وان كان اثما بالتأخير اه تأمل (قوله  
 وجل له النساء) أى بعد الركن منه وهو أربعة أشواط يجرى ولو لم يطف أصلا لا يحل له النساء وان طال  
 ومضت سنون بأجاء كذا فى الهندية ط (قوله بالخلق السابق) أى بالاطواف لان الخلق هو المحلل  
 دون الطواف غير انه أخر عمله فى حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمله كالطلاق الرجعى  
 أخر عمله الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد زياىى قسمة بعضهم الطواف محللا آخر مجاز  
 باعتبار أنه شرط فافهم (قوله قبل الخلق) أى ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر تقريره  
 (قوله كان جنابة) أى ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) نصريح بما فهم من التفريع  
 لقصد الرد على القول بأن الرمي محلل كما مر (قوله وليسا لها منها) مبتدأ وخبر والمراد بليسا كل يوم  
 من أيام النحر الليلة التى تعقب ذلك اليوم فى الوجود كما أن ليله يوم عرفة الليلة التى تعقبه فى الوجود  
 ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهر فى حق الرمي فانه اذا لم يرم نهرا من أيام النحر يرمى فى الليلة التى تعقب  
 ذلك النهار ويقع أداء بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثانى فانه يقع قضاء ويلزمه دم كما سنده واما ما فى حق  
 الطواف فالمراد به اللبث الى المختلة بين أيام النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذى هو آخر أيام النحر  
 ولم يطف لزمه دم كما يأتى فى مسألة الحائض فالليلة التى تعقب الثالث ليست تابعة له فى حق الطواف والا لكان  
 فيها أداء بل لزوم دم كما فى الرمي قد بر (قوله كره تحريما الخ) أى ولو أخره الى اليوم الرابع الذى هو آخر  
 أيام التشريق وهو الصحيح كما فى الغاية وايضا ح الطريق وفى بعض الحواشى وبه يفتى وهو المذكور فى المبسوط  
 وفاضيان والكافى والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدورى فى شرح مختصر الكرخى من ان أخره آخر أيام

مطلب

طواف الزيارة

(ثم طاف للزيارة يوم من أيام النحر)

الثلاثة بيان لوقته الواجب

(سبعة) بيان للاكمل

والا فاركب أربعة (بلارمل و)

لا (سعى ان كان سعى قبل) هذا

الطواف (والا فاعلها) لان

تكرارهما لم يشترع (و) طواف

الزيارة (أول وقته بعد طلوع

الفجر يوم النحر وهو فيه) أى

الطواف فى يوم النحر الاول

(أفضل) ويمتد وقته الى آخر العمر

(وحل له النساء) بالخلق السابق

حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له

شئ فلو قل ظفروه مثلا كان جنابة

لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق

(فان أخره عنها) أى أيام النحر

ولنا لهما منها (كره) تحريما

التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي شرح اللباب (تنبيه) في السراج وكذلك  
 ان أخر الخلق عن أيام النحر لزمه دم أيضا عند أبي خيفة لان الخلق يختص عنده بزمان وهو أيام النحر ويمكن  
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراة ووجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي  
 ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط  
 مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واعتساها ويراجع اه ح وعلى قياس بحثه ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة  
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير صرح في شرح اللباب وذلك كله مفهوم من قول البحر عن المحيط اذا ظهرت  
 في آخر أيام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه ادم للتأخير وان لم يمكنها طواف أربعة أشواط  
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي البحر ايضا ولو حاضت بعد  
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزمها الدم لانها مقصورة بتقريبها اه اي بعد ما قدرت  
 على أربعة أشواط زادت في اللباب فتقولهم لا شيء عليها للتأخير الطواف مقيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر  
 على أكثر الطواف أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضيتها لكن يجب الدم فيما لو حاضت في وقته  
 بعد ما قدرت عليه مشكل لانه لا يلزمها فعلا في أول الوقت نعم يظهر ذلك فيما لو علمت وقت حضيها فأخبرته عنه  
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحشين عن منكر ابن أمير حاج لو هم الركب على القفة ولم تطهر فاستقمت  
 حل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أتمت وصح طوافك وعليك ذبح  
 بدنه وهذه مسألة كثيرة الوقوع بتحريفها النساء اه وتقدم حكم طواف التحيرة في باب الحيض فراجع  
 (قوله ثم أتى مني) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح بكه فعل صاحب الهداية وابن الكمال  
 شربلاية (تنبيه) ذكر في اللباب أنه صلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن  
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتح وقال في شرح اللباب أنه أظهر  
 تفلا وعقلا وتما فيه وأما صلاة الجمعة فقال في اللباب ويجمع بيني اذا كان فيه أمير مكة أو الخجاز أو الخليفة  
 وأما أمير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العيد ففي شرح مناسك لكتلهرشدي عن  
 المحيط والذخيرة وغيرهما انه لا يصليها بمختلفا الجمعة وفي شرح المنية الجلبى أنه لا يصليها اتفاقا لا الاشتغال  
 فيه بأمر الحج اه أي لان وقت العيد وقت معظم أعمال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك  
 اليوم الا نادرا بخلاف العيد قال في شرح اللباب وأراد بالاتفاق الاجماع اذا خلا في المسألة بين علماء  
 الامة اه وفي شرح الاشباه للبري من كتاب الصيد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العيد الا أنها  
 سقطت عن الحاج ولم نرى في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العيد بمكة يوم الاضحية لا ناومن أدر كنه  
 من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها بمنى فقد علمت نقله  
 وأما مكة فلعل سببه أن من له إقامة العيد يكون بمنى حائجا والله تعالى أعلم (قوله فيبيت به الرمي)  
 أي ليالي أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها كره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)  
 قال في اللباب ثم اذا كان اليوم الحادي عشر وهو ثاني أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر  
 لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المناسك وهذه الخطبة سنة  
 وتركها غفلة عظيمة اه (قوله يبدأ استنانا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لامتعين  
 وبه صرح في الجمع وغيره واختاره في الفتح في اللباب والا كبر على أنه سنة وعزا شارحه الى البدائع  
 والكرماني والمحيط والسراجية ونقل في البحر كلام المحيط ثم قال وخو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية  
 اه وكذا اختاره أصحاب المتن في مسائل مشورة آخر الحج كما سياتي وما في التهر من أن صريح  
 ما في المحيط اختيار التعيين فيه فطربل جعل التعيين رواية عن محمد قدبر قال في اللباب فلو بد بأجمرة العقبة  
 نيم بالوسطى ثم بالاولى ثم كذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً وأسنه وكذا الترتيب الاول ورمي  
 الاخيرتين فانه يرمي الاول ويستقبل الباقي ولورمي كل جرة ثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع  
 ثم التصوي بسبع وان رمي كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان لاكثر  
 حكم الكل فكأنه رمي الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بما يلي مسجد الخيف) وحدها من باب

(ووجب دم) لترك الواجب وهذا  
 عند الامكان فلو طهرت الحائض  
 ان قدر أربعة أشواط ولم  
 تفعل لزم دم والا (ثم أتى مني)  
 فيبيت به الرمي (وبعد الزوال  
 ثاني النحر رمي الجمار الثلاث يبدأ)  
 استنانا (بما يلي مسجد الخيف  
 ثم بما يليه)

مطلب  
 في حكم صلاة العيد والجمعة في منى

مطلب  
 في رمي الجمرات الثلاث

مسجد الخيف الكبير إليها بذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها إلى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥  
ومن الوسطى إلى جرة العقبة عدد ٢٠٨ كما نقله القسطلاني في شرح البخاري عن القراني  
المالكي ونحوه في كتب المشافعية فما في القهستاني سبق قلم فافهم (قوله الوسطى) بدل من ما ح  
(قوله ويكبر بكل حصاة) أي قائلا باسم الله الله أكبر كما مر (قوله قد قرأه البقرة) زاد في الباب  
أو ثلاثة أرباع من الجزء أو عشر من آية قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب  
الخواص والمفهرات (قوله بعد تمام كل رمي) لا عند كل حصاة لباب (قوله فلا يقف بعد الثالثة)  
أي جرة العقبة لأنها ليس بعد هارمى في كل يوم قال في الباب والوقوف عند الأولين سنة في الأيام كلها  
وقوله ولا بعد رمي يوم النحر أي فيه بالواو عطفنا على ما ذكره في التفريع إشارة إلى ما في عبارة المتن من القصور  
(قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا (قوله نحو السماء) والقبلة (حكاية لقولين) قال في شرح  
الباب يرفع يديه حدو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء  
واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول اهـ (قوله ثم رمي غدا) أي في اليوم الثالث من أيام النحر  
وهو الملقب بيوم النفر الأول فإنه يجوز له أن ينفر فيه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم  
النفر الثاني فتح (قوله كذلك) أي مثل الرمي في اليوم الذي قبله بمراعاة جميع ما ذكر فيه (قوله  
ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط لأن قوله ثم غدا كذلك أيضا اهـ قال في النهر أي ان مكث  
إلى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الإمام وعنه إلى الغروب من اليوم الثالث (قوله وهو أحب) اقتداء به  
عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه الآية فالتخير بين الفاضل والأفضل كالمسافر  
في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والأول أفضل ان لم يضرمه انصافا نهر (قوله جاز) أي صح عند  
الإمام استخصانا مع الكراهة التنزيهية وقال لا يصح اعتبارا بسائر الأيام نهر (قوله فان وقت  
الرمي فيه) أي في اليوم الرابع من الفجر للغروب أي غروب شمس ولا يشعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله  
من الأيام والمزاد وقت جواز في الجملة فان قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون وبغروب الشمس  
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا شرح الباب (قوله فمن الزوال لطلوع ذكاء)  
أي إلى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد أنه وقت الجواز في الجملة قال في الباب وقت رمي الجمار الثلاث  
في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور وقيل يجوز والوقت المستنون  
فيهما بعد من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى الطلوع وقت مكروه وإذا طلع الفجر أي فجر الرابع  
فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء إلى آخر أيام التشريق فلو أخره عن وقته أي المعين له في كل يوم فعليه  
القضاء والجزاء يفوت وقت القضاء بغروب الشمس في الرابع اهـ ثم قال ولو لم يرم يوم النحر أو الثاني  
أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أي الاستية لكل من الأيام الماضية ولا شيء عليه سوى الاساءة ما لم يكن  
بعد ولو لم يرم ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لأن الليل إلى الحج في حكم الأيام الماضية  
لا المستقبل ولو لم يرم في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع مثلا قضاها  
كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء ولا يست هذه الليلة تابعة لما قبلها اهـ  
والحاصل أنه لو أخر الرمي في غير اليوم الرابع رمي في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذي أخر رميه وكان أداءه لا نه  
تابعة له وكره ترك السنة وان أخره إلى اليوم الثاني كان قضاء ولزمه الجزاء وكذلك أخر الكل إلى الرابع ما لم  
تغرب شمس فلو غربت سقط الرمي ولزمه دم وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره الشارح بعبارة البحر وغيره من أن  
انتهاء إلى طلوع الشمس ليس ينافي الوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لأن ما بعد فجر الرابع وقت رمي الرابع  
أداء ورمي غيره من الأيام الثلاثة قضاء فافهم (قوله وله النفر) بسكون الفاء أي الرجوع سراج (قوله  
قبل طلوع فجر الرابع) ولكن ينفر قبل غروب الشمس أي شمس الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس بكرمه  
أن ينفر حتى رمي في الرابع ولو نفر من الليل قبل فجر الرابع لا شيء عليه وقد أساء وقبل ليس له أن ينفر بعد الغروب  
فان نفر لزمه دم ولو نفر بعد طلوع الفجر قبل الرمي لزمه الدم اتفاقا الباب ولا فرق في ذلك بين المكي والفاقي كما في  
الجز (قوله وجاز الرمي) كما الخ) عبارة الماتني أخضر وهي وجاز الرمي را كما وغيره كعب أفضل في جرة

الوسطى (ثم بالعقبة سبع مائة  
ووقف) حامدا مهلا لا مكبرا مصليا  
قد قرأه البقرة (بعد) تمام كل  
(رمي بعده رمي فقط) فلا يقف  
بعد الثالثة (لا بعد رمي يوم  
النحر) لأنه ليس بعده رمي  
(ودعا) لنفسه وغيره رافعا كفيه  
نحو السماء أو القبلة (ثم) رمي  
(غدا كذلك ثم بعده كذلك  
ان مكث وهو أحب وان قدم  
الرمي فيه) أي في اليوم الرابع  
(على الزوال جاز) فان وقت الرمي  
فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني  
والثالث فن الزوال لطلوع ذكاء  
(وله النفر) من متى (قبل طلوع فجر  
الرابع لا بعده) لا تحول وقت  
الرمي (وجاز الرمي) كله (را كما)  
لكنه (في الأولين) أي الأولى  
والوسطى (ماشيا الفضل)

العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرمى جرة العقبة راكباً وغيرهما ما شيا في جميع أيام الرمي اه وقوله لانه  
 يتقف أي للدعاء بعد رمي الاولين في الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء  
 بعدها والضابط ان كل رمي يتقف بعده فانه يرميه ماشياً وهو كل رمي بعده رمي كرامر وما لا فلاح في هذا التفصيل  
 قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية  
 والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولهما فذكر في البحر أن الافضل الركوب في الكل على ما في الثانية والتمشي  
 في الكل على ما في الظهيرة وقال فحصل ان في المسألة ثلاثة أقوال (قوله ورجحه الكمال) أي بان أداءها  
 ماشياً أقرب الى التواضع والخشوع وخصوصاً في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من  
 الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام راكباً إنما هو ليظهر فعله ليقنتدى به كطوافه راكبا  
 اه قال في البحر ولو قيل بانه ماشياً افضل الا في رمي جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه ذهاب الى مكة  
 في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يذاع في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له عليه  
 الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان يعسر ركوبه بعد رمي العقبة ورجا ضل عنه محله لكثرة الزحام  
 فلو قيل انه في اليوم الاخير يرمى الكل راكباً لكان له وجه أيضاً مع تحصيل فضيلة الاتباع في الكل بلا ضرر عليه  
 ولا على غيره لان العادة ان الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة وأما في غير اليوم الاخير فيرمى الكل  
 ماشياً (قوله بفتحين الخ) وبكسر التاء وفتح القاف المصدر وبسكونها وأحد الانتقال نهر (قوله أو ذهب  
 لعرفة) في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تحريف والواضع أن يقول أوتركه فيلزمه ذهاب لعرفة اذ لا يصلح تسلط  
 قدمه هنا الا بتأويل (قوله كره) لانه ابن شبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما من قدمه قبل النهر  
 فلا يجز له أي كمالاً ولانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكرهه والظاهر أنها تنزيهية بجر واعترضه في النهر بان  
 عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بانها تحريمية وفيه نظر فانه كان يؤدب على ترك خلاف  
 الاولى تأمل (قوله لان أمن) بحث لصاحب البحر ونعمه أخوه أخذنا من مفهوم التعليل بشغل القلب  
 ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره للانسان أن يجعل شيئاً من حوائجه خلفه ويصلي مثل النعل  
 وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ للعبادة على وجهها اه (قوله ولو ساعة) يقف فيه على راحلته يدعو  
 سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فاذا كره الكمال من أنه يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 ويجمع هجعة ثم يدخل مكة بجر وفي شرح النقاية للقاري والظاهر أن يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع  
 لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لامراء الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولو ساعة اظهروا للطاعة (قوله الابطخ)  
 ويقال له أيضاً البطحاء والخيف قاري قال في الفتح وهو فناء مكة حدة ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبل  
 المقابل لذلك مصعد في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي (قوله ثم اذا أراد السفر)  
 اتى بتم وما بعدها اشارة الى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر  
 حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذ هادراً جاز طوافه ولا آخر له وهو مقدم على لو أقام عاماً لا ينوي  
 الإقامة فله أن يطوف ويقع اداء نعم المستحب ايقاعه عند ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة  
 ولو سنين ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الاول أي قبل ثالث أيام النحر ولو نوى  
 الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بدله انلجج لم يجب كالمكي اذا خرج اه (قوله أي الوداع)  
 بفتح الواو وهو اسم لهذا الطواف أيضاً ويسمى أيضاً طواف آخر العهد وأما الصدر فهو بفتحين رجوع المسافر  
 من مقصده والشارب من موره كما في التهستاني (قوله بلا رمل وسعي) أي ان كان فعلهما في طواف  
 القدوم والصدركامر عن الخبر الرمي (قوله وهو واجب) فلو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف  
 ما لم يجاوز الميقات فيخير بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة مستتبات بطوافها ثم بالصدر ولا شيء عليه  
 لتأخيرها والاول أولى تيسراً عليه ونفعاً للفقراء نهر ولباب (قوله الاعلى أهل مكة) أقاد وجوبه على كل  
 حاج آفاقاً مفرداً ومتنعاً أو فارناً بشرط كونه مدركاً مكافئاً غير معذور فلا يجب على المكي ولا على المعتمر مطالقة  
 وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كما في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أي  
 من كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كرامر (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والمنى

لانه يقف (لا في الاخيرة) أي العقبة  
 لانه يصرف والراكب أقدر عليه  
 وأطلق أفضلية المشي في الظهيرة  
 ورجحه الكمال وغيره (ولو قدّم  
 ثقله) بفتحين متاعه وخدمه  
 (الى مكة وأقام يعني) أو ذهب  
 لعرفة (كره) ان لم يأمن لان أمن  
 وكذا يكره للمصلي جعل نحو نعله  
 خلفه لشغل قلبه (وإذا نثر) الحاج  
 (الى مكة نزل) استئنا ولو ساعة  
 (بالحصب) بضم ففتحين الابطخ  
 وليست المقبرة منه (ثم) اذا أراد  
 السفر (طاف للصدر) أي الوداع  
 (سبعة أشواط بلا رمل وسعي)  
 وهو واجب الاعلى أهل مكة  
 ومن في حكمهم فلا يجب بل  
 يندب

مطلب  
 في طواف الصدر

عنهم انما هو وجوبه لانه وقد قال الثاني أحب الى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع لخم افعال الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كن مكث بعده) لأن المسح ببقائه عند ارادة السفر كما مر (قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم تحضره النية أصلا (قوله أو طابا) أي لغريم ونحوه (قوله لكن يكفي اصلها) أي أصل نية الطواف بلا لزوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية (قوله فلو طاف الحج) الحاصل كافي الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواذبعينه أولا أو نوى طوافا آخر من فروعه لو قدم مع طواف وقع عن العمرة أو حاجا وطاف قبل يوم الخروج وقع للقعود أو قاربا وطاف طوافين وقع الاقل عن العمرة والثاني للقعود ولو كان في يوم الخروج وقع للزيادة أو بعد ما حل السفر بعد ما طاف للزيادة فهو للصدر وان نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كالمواظبة على طواف الصدر ثم عاد بإحرام عمرة فبدأ بطواف العمرة ثم الصدر وتماه في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه) أي بعد صلاة ركعتي الطواف وتقدم الكلام عليهم ما تقدم أيضا انه قيل انه يلتزم الملتزم أن لا ثم يصلي الركعتين ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الاصح المشهور ومشي عليه في الفتح هنا ولغيره عن الآخر بقيل لكن جزم بالقبيل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي فائتماسة قبلا القبلة متضاعفا منه متنفسا فيه مرارا ناظرا في كل مرة الى البيت ما صحابه وجهه ورأسه وجسده صابا منه على جسده ان أمكن كافي البحر وغيره وقد عقد في الفتح لذلك فصلا مستقلا فارجع اليه وسياقي بعض الكلام على زمزم آخر الحج (قوله وقبل العتبة) أي ثم قبل العتبة المرتفعة عن الارض فهستافى (قوله ووضع) أي ثم وضع فهستافى (قوله ووجهه) أي خذد الايمن ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله وتثبت) أي تغلق كما يتعلق عبيد ذليل بطرف ثوب لمولى جليل فهستافى (قوله ودعا) أي حال تشبثه بالاستار منتظرا ما يتخشا عسا كبراهم لا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فقهري) كذا في الهداية والجمع والنقابة وغيره وفي مناسك النوى أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وما لا اثره لا يرجع عليه اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الاصحاب بعنى اصحاب مذهبنا وقال الزيلعي والعمادة به جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعل على وجه لا يحصل منه صدم أو وطى لأحد (تنبيه) في كلامه اشارة الى انه لا يجاور بمكة ولهذا قال في الجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لهما وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البعثة لأن هذه الكراهة علمها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف السبب أو تعاطفها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب المفنى الى الاخلال بوجوب التوقير والاحلال قائم اه ثم (تنبيه) قال السيد القاسي في شفاء الغرام يتحصل من طرق حديث ابن الزبير ثلاث روايات احداها ان الصلاة في المسجد الحرام تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كافي في مسند الطيالسي واتحاف ابن عساکر وعلى الثالثة حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام قبلت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة اشهر وعشرين ليلة قال السيد ورأيت لشجنا بدر الدين بن الصاحب المصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألفي ألف وسبع مائة ألف والصلوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف ألف وخمسمائة صلاة وصلوة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة ثمانية مائة ألف وخمسين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وثمانمائة ألف صلاة فتلخص أن صلاة واحدة جماعة في المسجد الحرام يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلده فرادى حتى بلغ عمر فوح عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر أن العلماء خلافا في هذا الفضل هل يتم الفرض والنفل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والتعظيم مذهب الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قبل مسجد الجماعة وأيدى الحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على أن تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات بمكة الا انها في الثبوت

كن مكث بعده ثم النية  
للو طاف شرط فلو طاف هاربا  
أو طابا لم يجز لكن يكفي أصلها  
فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى  
التطوع أجزأه عن الصدر كالمواظبة  
طاف بنية التطوع في أيام الحر  
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه

(شرب من ماء زمزم وقبل العتبة)  
تظلمة للكعبة (ووضع صدره)

ووجهه على الملتزم وتشبث  
بالاستار ساعة) كالمستغنى بها  
ولولم يلهي يضع يديه على رأسه  
مبسوطتين على الجدار قائمتين  
والتمسك بالجدار (ودعا مجتهدا)

ويسكن) أو يتباكى (ويرجع  
فقهري) أي الى خلف (حتى)

يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ  
البيت

مطلب  
في حكم المجاورة بمكة والمدينة

مطلب  
في مضاعفة الصلاة بمكة

ليست كأحاديث الصلاة فيها اه باختصار وذكرا بن جري التحفة انه صح في الاحاديث بتكرير الالف  
 ثلاثا كذا كتيه بعض المحشين وذكرا البيهقي في شرح الاشباة في أحكام المسجد أن المشهور عند اصحابنا أن  
 التصغير بمكة بجميع مكة بل جميع حرم مكة الذي يحرم ضيقه كما صححه النووي (قوله وسقط طواف القدوم  
 الخ) هذه مسائل شتى عنون لها في الهداية والكنز بفصل وذكر في البحر أن حقيقة السقوط لا تكون  
 الا في الارزم فهو هنا محذور عن عدم سنينته في حقه اما لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند  
 التأخر ولا شيء عليه بتركه لانه سنة واما لأن طواف الزيارة أغنى عنه كالقصر يعنى عن تحية المسجد ولذا لم يكن  
 للعمرة طواف قدوم لأن طوافها أغنى عنه قيد بطواف القدوم لأن القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات  
 صرار رفضا للعمرة فيلزمه دم لرفضها وقضاؤها كما سألني في آخر القرآن اه (قوله وأساء) أى لتركه  
 السنة وقد سألنا أن الاساءة دون الكراهة أى التحريمية (قوله عرفية) أى في عرف اللغة والواقع أن يقول  
 لغوية أو شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو اليسير) ذكر الضمير مرعاة لتذكرا خبر (قوله من  
 زوال الخ) متعلق بمحذور في صفة لساعة لا يوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله أو اجتاز) أى  
 مرقوله مسرع حال أشار به الى أن هذه الساعة اليسيرة يكفي منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يحل  
 عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الاخرى ولذا صح اعتكافه كما مر في باب (قوله أنما أو مغمى  
 يشير الى أن الوقوف بعرفة يصبح بلائيه كما سيجرح به بخلاف الطواف قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة  
 مقصودة ولهذا لا يتنقل به فلا بد من اشتراط أصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة  
 مقصودة ولذا لا يتنقل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يعنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن  
 أورد عليه في البحر القراء في الصلاة فانها عبادة مستقلة بذليل أنه يتنقل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أورد  
 لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه  
 يتنقل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في القهستاني من الاعتكاف  
 ان النذر بها لا يصح لانها فرضت تبعا للصلاة لا عينها فتأمل (قوله وكذا الوأهل عنه رفيقه) أى عن  
 المغمى عليه أو النائم المريض كما في شرح الباب لأن الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد  
 وجودنية العبادة منه وهو خروجه للبحر ومعنى الاطلاق عنه أن ينوى عنه ويولي فيصير المغمى  
 عليه محرما بذلك لا تتقال احرام الرقيق اليه وليس معناه أن يجزده وأن يلبسه الا زار لأن هذا كف عن بعض  
 محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولو ارتكب محظورا الزمه موجب  
 لا الرقيق لباب ويصح احرامه عنه سواء أحرم عن نفسه أولا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه  
 ولو أحرم عنه وعن نفسه وارتنكب محظورا الزمه جزاء واحدا بخلاف القارن لانه محرم بأحرامين يحرم  
 ولا يشترط كون الاحرام عنه بامر وكفى الباب أى خلافا لما حيث اشتراط الامر وقيد في البحر بالمغمى عليه  
 أما النائم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذي لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو  
 نائم ان كان بامر جازوا الا فلا اه قلت وقيد الجواز في الباب في فصل طواف المغمى عليه والنائم بالفور حيث  
 قال ولو طافوا بمريض وهو نائم من غير انما ان كان بامر وحملوه على فوره يجوزوا الا فلا وفي الفتح بعد كلام  
 والحاصل الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه خال سارح الباب وقد أطلقوا  
 الاجزاء بين حالتي النوم والانعاش في الوقوف ولعل الفرق أن النية شرط في الطراف عند الجمهور بخلاف  
 الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن النائم لكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامر  
 فالاحرام بالاولى (قوله وكذا غير رفيقه) هذا أحد قولين وبجزم في السراج ووجهه في الفتح والبحر لرجح  
 الاذن لكل دلالة كالوذج أخيه غيره في أيامها بلاذنه وتماه في البحر (قوله أى بالبحر) قال في البحر  
 وشمل احرام الرقيق عنه ما اذا أحرم عنه رفيقه بحجة أو عردة أو بهما من الميقات أو عكة ولم أره صريحا اه  
 قال في الشرنبلالية وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمرة  
 وليست واجبة عليه وقد تمتد الانعاش لا يحصل احرامه عنه بالبحر فيفوت مقصده ظاهرا اه وظاهر التخي  
 ير على أنه لا بد من العلم بقصده وحيث أن علم فلا كلام والافينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن

(وسقط طواف القدوم عن

وقف بعرفة ساعة قبل دخول

مكة ولا شيء عليه بتركه)

لانه سنة واساء (ومن وقف بعرفة

ساعة) عرفية وهو اليسير من

الزمان وهو الجمل عند اطلاق

اللفظاء (من زوال يومها) أى

عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر

أو اجتاز) مسرعا أو (ناثما أو مغمى

عليه) وكذا الوأهل عنه رفيقه)

وكذا غير رفيقه فتح (به) أى بالبحر

مع احرامه عن نفسه



نفسه أو بدونه كإفدائه (قوله إذا اتبته أو أفاق) الأول للناسم والثاني للمغمى عليه (قوله جاز) لانه  
 تبين أن مجزؤه كان في الإحرام فقط فصحت النيابة فيه ثم يجري هو على موجهه بحر أي موجب إحرام الرفيق  
 عنه وفيه إشارة إلى لزوم اتیان الأفعال بنفسه لعدم المجزؤ به صرح في الباب (قوله أن الانغماء بعد إحرامه)  
 أي بنفسه وفيه أن فرض المسألة في إحرام الرفيق عنه فكان الاظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الانغماء اكتفى  
 بمباشرتهم ولو الانغماء بعد إحرامه طيف به المناسك أي أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوهما قال  
 في البحر وتشتري نيتهم الطواف إذا جملوه كانت شرط نيته (قوله اكتفى بمباشرتهم) أي من غير أن يشهدوا به  
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الأصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكتفي المباشر بطواف  
 واحد عنه وعن المغمى عليه كالوجه وطاف به أولاً لم أره أبو السعود قلت الظاهر الثاني لانه إذا أحضر  
 الموقف كان هو الواقف وإذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكبا كما صرح حوايه فلا يقاس عليه ما إذا لم يحضر  
 فلا بد من نية وقوف عنه وإنشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر ما لو حن  
 قبل الإحرام) البحث لصاحب النهر وقد مناقبيل فروض الحج إن صاحب البحر توقف فيه وقال إن إحرامه عليه  
 عنه يحتاج إلى نقل وقد مناهناك عن شرح المقدسي عن البحر العميق أنه لا يجزئ على مجنون مسلم ولا يصح منه إذا جاز  
 بنفسه ولكن يحرم عنه وليه اهـ فنخرج عاقلًا يريد الحج ثم حن قبل إحرامه يحرم عنه وليه بالاولى ولعل التوقف  
 في إحرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله عن المتقي عن محمد أكرم وهو صحيح ثم أصابه عنه فقضى به أصحابه  
 المناسك ووقفوا به فكذلك تسنين ثم أفاق أجزأ ذلك عن حجة الاسلام اهـ قال في النهر وهذا رعايوني إلى  
 الجواز اهـ وانما قال يوثق إلى الجواز لأن من حيث أن كلام الفتح في المعنوية وكلامنا في المجنون بل من حيث  
 أن كلام الفتح فيما لو أحرّم عن نفسه ثم أصابه العتة وكلامنا فيما إذا جاز قبل أن يحرم عن نفسه وإيماء الفتح إلى  
 الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم (فرع) الصبي الغير المميز لا يصح إحرامه ولا أداء به بصحان من وليه  
 فيحرم عنه من كان أقرب إليه فلو اجتمع والد وأخ يحرم والد أو مثله المجنون إلا أنه إذا جاز بعد الإحرام يلزمه  
 الجزاء ويصح منه الإداء وتماه في الباب (قوله لحديث الحج عرفة) أي معظم ركنه الوقوف بها باعتبار  
 الأمن من البطال عند فعله لأن كل وجه فلا بد في أن الطواف أفضل ط (قوله فطاف الخ) عطف تحلل على  
 طاف وسعي عطف تفسير والاولى الايمان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاول قول الكنت في باب الفوات فيحل  
 بعمره ليفيد الوجوب ويصرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل أفعال العمرة لأن ذلك ليس بعمره حقيقة  
 كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام إشارة إلى أن إحرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني  
 انقلب إحرامه إحرام عمرة وثمرة الخلاف تطهر فيما لو أحرّم بحجة أخرى صح عند الامام ويرفضها الثلاث يصير جامعاً  
 بين إحرامي حج وعليه دم وجتان وعمره من قابل وقال الثاني يمتنع فيها لا انقلاب إحرام الاول وقال محمد لا يصح  
 إحرامه أصلاً نهر (قوله ولو جئته نذراً أو تطوعاً) وكذا لو فاسد اسواء طرأ فساد أو انعقد فاسداً كما إذا أحرّم  
 بجامعاً نهر (قوله فيما مر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكننا تكشف وجهها لأرأسها) كذا عبر في  
 الكثر واعتزله الزيلعي بأنه تطويل بلا فائدة لأنها لا تخالف الرجل في كشف الوجه فلو اقتصر على قوله لا تكشف  
 رأسها لكان أولى وأجاب في البحر بأنه لما كان كشف وجهها خفياً لأن المتبادر إلى الفهم أنها لا تكشفه لانه محل  
 الفتنة تص عليه وإن كان اسواء فيه والمراد بكشف الوجه عدم مماسه شيء لئلا يكسر لها أن تلبس البرقع  
 لأن ذلك يماس وجهها كذا في المبسوط اهـ قلت لو عطف قوله والمراد بأول كان جواباً آخر أحسن من الأول  
 تأمل (قوله وجافته) أي باعده عنه قال في الفتح وقد جعلوا ذلك أحواداً كالقبة توضع على الوجه  
 ويسدل من فوقها الثوب اهـ (قوله جاز) أي من حيث الإحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً لانه ليس بستر  
 وقوله بل ندب أي خوفان رؤية الأجانب وعبر في الفتح بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط  
 وذلت المسألة على أن المرأة منبهة عن اظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة لأنها منبهة عن تغطية خلق النسك  
 لولا ذلك والالم يكن لهذا الارضا فائدة اهـ ونحوه في الخاتمة ووفق في البحر بما حاصله أن يحمل الاستحباب  
 عند عدم الأجانب وأما عند وجودهم فالارضا واجب عليها عند الامكان وعند عدمه يجب على الأجانب  
 غض البصر ثم استدرك على ذلك بأن النووي نقل أن العلماء قالوا لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فإذا اتبته أو أفاق وأتى بأفعال الحج  
 جاز ولو بقي الانغماء أن الانغماء بعد  
 إحرامه طيف به المناسك وإن  
 أحرّموا عنه اكتفى بمباشرتهم  
 ولم أر ما لو حن فأحرّموا عنه  
 وطافوا به المناسك وكلام الفتح  
 يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة

صح حجه) لأن الشرط الكينونة  
 لا النية (ومن لم يقف فيها فاته حجه)

لحديث الحج عرفة (فطاف وسعي

وتحلل) أي بأفعال العمرة

(وقضى) ولو جئته نذراً أو تطوعاً

(من قابل) ولادم عليه (والمرأة)

فيما مر (كأرجل) لعموم الخطاب

مالم يرقم دليل الخصوص (لكنها

تكشف وجهها لأرأسها ولو سدل

شيئاً عليه وجافته عنه جاز) بل

يتدب (ولا تلبى جهراً) بل تسمع

نفسها

يجب على الرجال الغض قال وظاهره نقل الاجماع واعترضه في الثريان المراد علماء مذهبهم قلت يؤيده ما سمعته من نصريح علماء الجواب والنهي (تنبيه) عات مما تقرر وعدم صحة ما في شرح الهداية لابن الكمال من أن المرأة غير منبهة عن ستر الوجه مطلقا لا بشئ فصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع كما تقدمناه أول الباب (قوله دفعنا الفتنة) أي قننة الرجال بسماع صوتها (قوله وما قيل) رد على العيني (قوله ولا ترمل الخ) لأن أصل مشروعيته لظاهر الجلد وهو للرجال ولا يخل بالستر وكذا السعي أي الهرولة بين الميئين في السعي والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تحلق) لأنه مثله كحلق الرجل لحية بجر (قوله من رجع شعرها) أي كالرجل والكل أفضل قهستاني خلافا لما قيل أنه لا يتقدم في حقها بالربع بخلاف الرجل بجر (قوله كما ستر) أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفيته (قوله وتلبس الخيط) أي المحرم على الرجال غير المصوبغ بوبرس أو زعفران أو عصفر الآن يكون غسلا لا ينقض شرح الباب (قوله والخفين) زاد في البحر وغيره والقنازين قال في البدائع لأن لبس القنازين ليس الا تعظيما يديها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القنازين نهى نذبا حملناه عليه جمع الميئين الادلة شرح الباب (قوله ولا تقرب الخمر في الزحام الخ) أشار إلى ما في الباب من أنها عند الزجة لا تصعد الصفاء ولا تصلي عند المقام (قوله لا يمنع نسكا) أي شيئا من أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخولها المسجد وترك واجب الطهارة (تنبيه) قدمنا عن المحيط ان تقديم الطواف شرط صحة السعي فعن هذا قال القهستاني فلو حاضت قبل الاحرام اغتسلت وحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي اه أي لأن سعيها بدون طواف غير صحيح فافهم (قوله فلو طهرت فيها الخ) تقدمت المسألة قبيل قوله ثم أتى مني (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيته أي ركني الحج وهو ان كان فيه تشبث الضمائر بكنهه ظاهر (قوله بسقط طواف الصدر) أي بسقط وجوبه عنها كما تقدمناه ولادم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكبر هنا المناسبة قوله ومن قلبه بدنه تطوع أو نذرا وجزا صيد ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف مسألة التقليد أول باب الاحرام لانه حملها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضا (قوله كما سبيء) أي في باب التهدي والله الهادي الى الصواب واليه المرجع والمآب

«(باب القرآن)»

أخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) أي من التمتع وكذا من الافراد بالاولى وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء قهستاني والكلام في الاقائي والا فالافراد افضل كما سبأني وعند مالك التمتع افضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة باحرام على حدة كما جزم به في النهاية والعناية والفتح خلافا للزبيعي قال في الفتح أما مع الاقتصار على أحدهما فلا شك أن القرآن أفضل بلا خلاف وفي البحر وما روى عن محمد انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندي من القرآن فليس بموافق لمذهب الشافعي فإنه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا اشتمل على سفرين خلافا لما فهمه الزبيعي من انه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال في البحر وقد أكثر الناس الكلام واوسعهم نقسا في ذلك الامام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة اه ورجح علماء أن أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا اذ بتقدمه يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الأفراد سمعه يلبى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلبى بالعمرة وحدها ومن روى القرآن سمعه يلبى بهما والامر الاتي له عليه السلام فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذي هو وحى وقد أطل في الفتح في بيان تقديم أحاديث القرآن فأرجع اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العماد في منسكه التمتع لانه افضل من الافراد واسهل من القرآن لما على القارئ من المشقة في أداء النسيك لما يلزمه بالحناية من الدين وهو أخرى لا مثالا لا مكان للاختلاف على صيانة احرام الحج من الرفث ونحوه فيرجح دخوله في الحج المبرور والمفسر بما لا رث ولا فسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارئ والمفرد يقيمان محرمين أكثر من عشرة أيام وقلما يقدر الانسان على الاحتراز فيهما من هذه المخطورات سيما الجدال مع الخدم والجمل والمتمتع انما يحرم بالحج يوم التروية من الحرم فيمكنه الاحتراز في ذنبك اليومين فيسلم حجه ان شاء الله تعالى قال شيخنا شيخنا الشهاب احمد المنيني

دفعنا الفتنة وما قيل ان صوتها عورة ضعيف (ولا ترمل)

ولا تضطبع (ولا تسعي بين الميئين ولا تحلق بيل تقصر) من رجع

شعرها كما ستر (وتلبس الخيط) والخفين والحلي (ولا تقرب الخمر

في الزحام) لمنعه من محاسنة الرجال (والخشي المشكل كما رأه فيما

ذكر) احتياطا (وحبضها لا يمنع نسكا) الا الطواف ولا شئ عليها

تأخيرها اذا لم تظهر الا بعد أيام الخمر فلو طهرت فيها بقدر أكثر

الطواف لزمها الدم وتأخيرها لباب (وهو بعد حصول ركنيته بسقط

طواف الصدر) ومثله النفاس (والبدن) جمع بدنه (من ابل وبقر

والهدي منهما ومن الغنم) كما سبيء

«(باب القرآن)»

(هو افضل)

في مناسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حذاته أفضل من التمتع لكن قد يفتن به ما يجعله مرجوحا فإذا دار الأمر بين أن يقرن ولا يسلم عن المخطورات وبين أن يتمتع ويسلم عنها فالأولى التمتع ليسلح به ويكون مبرورا لأنه وظنفة العمر اد قلت وتظهر ما تقدمناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضيله تأخير الاحرام الى آخر المواقيت لئلا يلهو هذه العلة وهذا كما بناء على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الخ من ابتداء الاحرام لأنه قبله لا يكون حاجا كما تقدمنا التصريح به عن التهر عند قوله فاتقوا الله تعالى أعلم (قوله لحديث الخ) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ نعم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أخلوا بحجة وعمره معا واستند في الفتح الى الطحاوي في شرح الآثار وقال وروى أحمد من حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أخلوا يا آل محمد بعمره في حج وفي صحيح البخاري عن عمار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العتيق يقول أنا في الليلة آت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل بحجة في عرفة قلت وهو في شرح الآثار كذلك فان كان ما ذكره الشارح مخترجا فاما والافهو ملحق من هذين الحديثين وخمير فقال يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم لا الى الانبي (قوله ولانه اشق) لكونه أدوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمكن ط عن المنح (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لأنه مكروه كما يأتي ط وكذا هو مكروه عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله ثم التمتع) أي بضمه أي سواء ساق الهدى ام لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في التهر ط (قوله لغة الجمع بين شيئين) أي بين حج وعمرته أو غيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسرو قرنت البعيرين اقرنهما قرنا اذا جمعتهما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القرآن وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبه ومنه قران الكواكب (قوله أي يرفع صوته) بالتبعية تفسير حقيقة الاحلال والافعال راد به هنا التلبية مع التنية وانما عبر عن ذلك بالاشارة الى أن رفع الصوت بها مستحب بحر (قوله مع حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد وأوحكام بأن يؤخر احرام احدهما عن احرام الاخرى ويجمع بينهما أفعالا فهو قران بين الاحرامين حكى وقد عرفت الباب للقران سبعة شروط الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثر فلو أحرم به بعدا أكثر طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثر قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف أكثر ثم وقف اتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصوم معا عن الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وان ساقه معه يصح به ما شاء الختامس أن يطوف للعمرة كله أو أكثر في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل الشهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون افاقيا ولو حكى فلا قران لمكي الا اذا خرج الى الافاق قبل أشهر الحج السابع عدم فوات الحج فلو فاتته لم يكن قارنا وسقط الدم ولا يشترط لصحة القران عدم الامام باذنه فيصح من كوفي رجوع الى اهله بعد طواف العمرة وتماه فيه (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) فلو طاف الاربعة ثم أحرم بالحج لم يكن قارنا كما ذكرناه بل يكون مقصعا كان طوافه في أشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا تمتعا كما في شرح الباب (قوله وان اساء) أي وعليه دم شكر لقلة اساءته وعدم وجوب رفض عمرته شرح الباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قليلا أو بعد اتمامه سواء كان الادخال قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا بينهما فعلا والاسح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما كما في شرح الباب وسيأتي تفصيل المسألة في آخر الخنايات (قوله اذا القارن لا يكون الا افاقيا) أي والافاق انما يحرم من الميقات أو قبله ولا تحل بمجاوزه بغير احرام حتى لو جاوزه ثم أحرم لم يدم ما لم يعد اليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغير احرام ح والحاصل أنه يصح من الميقات وقبله وبعده لكن قد به لبيان أن القارن لا يكون الا افاقيا قال في البحر وعذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقيد بالميقات انصافي (قوله أو قبله) أي ولو من دورة أهله وهو الافضل لمن قدر عليه والافكره كما مر وقوله أو قبلها أي قبل أشهر الحج لكن تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقا كما مر أيضا وهذا في الاحرام وأما

لحديث أناني اللبلة ات  
من ربي وأنا بالعقيق فقال  
يا آل محمد أخلوا بحجة وعمره معا  
ولانه اشق والصواب انه عليه  
السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه  
العمره لبيان الجواز فصار قارنا

(ثم اتسع ثم الافراد والقران)

لغة الجمع بين شيئين وشرعا (أن  
يل) أي يرفع صوته بالتبعية

(بحجة وعمره معا) حقيقة أو حكما  
بان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج  
قبل أن يطوف لها أربعة أشواط  
أو عكسه بان يدخل احرام العمرة  
على الحج قبل أن يطوف للتقدم  
وان اساء أو بعده وان لم يدم

(من الميقات) اذا القارن لا يكون

الافاقيا (أو قبله في أشهر الحج  
أو قبلها ويقول)

الافعال فلا بد من أدائها في أشهر الحج كما قد مناه أنسابان يؤدى أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أواط العمرة في أشهر الحج وكان مستنده ما روى عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولادم عليه ان لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح بأن القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعى بدليل أنه نفي لازم القرآن بالمعنى الشرعى وهو لزوم الدم شكر أو نفي اللازم الشرعى نفي لمزومة وعمامة في البحر لكن قال في شرح الباب ويظهر لي أنه قارن بالمعنى الشرعى كما هو المتبادر من إطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه إذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغايته أنه ليس عليه حدى شكر لأنه لم يقع على الوجه المستنون اه تأمل (قوله اما بالنصب الحج) حاصله كما في البحر أن قوله ويقول ان كان منصوبا عطف على مهل يكون من تمام الحد فيرد بالقول النية لا التلفظ لأنه غير شرط وان كان حرفا معناه أن يكون بيانا للسنة فان السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه النية بقلبه وأورد في النهر على الأول ان الإرادة غير النية فالحق أنه ليس من الحد في شيء اه يعنى أن قوله اني أريد الحج ليس نية وانما هو مجرد دعاء وانما النية هي العزم على الشيء والعزم غير الإرادة وهو ما يكون بعد ذلك عند النية كما مر تدرى في باب الاحرام تأمل على انه لو اراد به النية فلا ينبغي ادخالها في الحد لأنها شرط خارج عن الماهية وقد يجب بان الماهية الشرعية هنا لا وجرد لها بدون النية تأمل وقد مناهنا الكلام على حكم التلفظ بالنية فافهم (قوله ويستحب الحج) وانما آخرها المصنف اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتخلل عن احرامها بمجرد الخلق بعد سعيها فاستأنى (قوله وجوب بالقوله تعالى) فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف الصحابة من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعى كما حقيقته في الفتح (قوله لا يتبع الا لها) لما قد مناه من أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه فواده أولا وسبأني أيضا في كلام الشارح آخر الباب (قوله سبعة أسواط) بشرط وقوعها أو أكثرها في أشهر الحج على ما قد مناه أنفسا (قوله يرمل في الثلاثة الأولى) أي ويضطبع في جميع طوافه ثم يصلي ركعتيه لباب وشرحه (قوله بلا حلق) لأنه وان أتى بأفعال العمرة بكاملها الا أنه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرما بالحج فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا شرح الباب (قوله ولزمه دمان لجنايته على احرامين) بجر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناية على احرام الحج كما أوضحه في النهر (قوله كما مر) أي في سج المتروك (قوله ويسعى بعده ان شاء) أي وان شاء يسعى بعد طواف الافاضة والاقل افضل للقارن أو يسكن بخلاف غيره فان تأخير سعيه أفضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفاد أنه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعي كما شرح به في الباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور من ان كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لأنه طواف بعده سعي وكذا في خزانه الاكل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا وأما منقلبه الزيلعي عن الغاية للسروحي من أنه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان يرمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جائز) اطلقه فشمع ما لا ذوى أول الطوافين للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو ذوى على العكس أو ذوى مطلق الطواف ولم يعين أو ذوى طوافا آخر لتفاوت أو غير فيكون الأول للعمرة والثاني للقدوم كما في الباب (قوله واساء) أي بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه هداية (قوله ولادم عليه) أما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخيره بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستغفار بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو سبعيا ولا بد من ارادة الكل للقرية وان اختلفت جهتها حتى لو أراد أحدهم اللحم لم يميز كما سيأتي في الاضحية والخزور أفضل من البقر والبقر افضل من الشاة كذا في الخانية وغيرها نهر زاد في البحر والاشترائك في البقرة افضل من الشاة اه وقيد في الشرب لئلا يتبع اللوه بانية بما اذا كانت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه وافاد اطلاقهم الاشتراك هنا جوازه في دم الجناية والشكر بلافق خلافا لما في البحر حيث خصه بالتأني كما يأتي بيانه في أول الجنايات قال في الباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القرآن والعقل والبلوغ

اما بالنصب والمراد به النية  
أو مستأنف والمراد به بيان  
السنة اذ النية بقلبه تكفي  
كالمصلاة يجزئ (بعد الصلاة)  
الهم اني أريد الحج والعمرة  
فيسرهما لي وتقبلهما مني  
ويستحب تقدم العمرة في الذكر  
لثقتها في الفعل (وطاف للعمرة)  
أو لا وجوب حتى لو نواه للحج لا يتبع  
الا لها (سبعة أسواط يرمل  
في الثلاثة الأولى ويسعى بلا حلق)  
فلو حاق لم يحل من عمرته ولزمه  
دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف  
لقدوم ويسعى بعده ان شاء فان  
اتي بطوافين متواليين (ثم يسعين  
لهما جاز وأساء) ولادم عليه  
(وذبح للقران)

والحزبية فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وقفه الله تعالى للجمع بين التمسك في شهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فيأكل منه) أي بخلاف دم الجنابة كإساقى ولا يجب التصديق بشئ منه ويستحب له أن يصدق بالثالث ويطمئنه الثالث ويذكر الثالث أو يهدي الثالث لباب قال شارحه والآخر بدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه بدل الثالث (قوله بعد رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقبل الحلق لما مر وعبرة الباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذخ أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شئ منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قد منا ذلك في واجبات الحج (قوله وان يحز) أي بأن لم يكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغنى المستبرها وفيه أقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية أن المستبر في اليسار والاعسار مكة لانها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المنك الكبير للسندى (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومثله في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيهما كافي الباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن يصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح الباب لكن إن كان يضعفه ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها أن تضعفه عن القيام بجنتها قال في الفتح وهي كراحة تنزيهه إلا أن يسيء خلقه فيوقعه في شظور (قوله نذابرجاء القدرة على الاصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتل قدرته على الاصل فيجب ذبحه ويلغوصه فلهذا نذاب تأخير الصوم اليها وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ (قوله فبعده لا يجزئه) أي لا يجزئه الصوم لو أخره عن يوم النحر وتعين الاصل والاولى اسقاط هذا لأن المصنف ذكره بقوله فان فاتت الثلاثة تعين الدم (قوله فيه كلام) تبع في ذلك صاحب النحر وفيه كلام لأن قول المصنف آخرها يوم عرفة دل على شيئين الاول انه لا يصومها قبل السابع وتاليه والثاني انه لا يؤخر الصوم عن يوم النحر الاول مندوب والثاني واجب ولما صرح المصنف بالثاني حيث قال فان فاتت الثلاثة الخ "فتصر في الخ تبعا للجر على ان قوله آخرها يوم عرفة لبيان المندوب دون الواجب لكن قد يقال ان قوله فان فاتت الخ بقاء التفرع يدل على أن المقصود من قوله آخرها يوم النحر بيان الواجب وهو عدم التأخير مع انه الاهم وزاد الشارح التبيين على المندوب فتأمل (قوله بعد تمام أيام حجة) الاولى ابدال الأيام بأعمال كإفعل في البحر ليحسن قوله فرضاً أو واجبا فانه تعمم للأعمال من طواف الزيارة والرمي والذبح والحلق وليناسب ما حمل عليه الآية من الفراغ من الأعمال (قوله وهو) أي التمام المذكيور بمعنى أيام التشريق لأن اليوم الثالث منها وقت الرمي لمن أقام فيه بئى (قوله اين شاء) متعلق بصام أي وصام سبعة في أي مكان شاء من مكة أو غيرها (قوله لكن الخ) لا يحسن هذا الاستدراك بعيد قوله وهو بمعنى أيام التشريق ولعل وجهه دفع ما تبوههم من ان قوله وهو الخ ليس شرطا للصحة بل شرط لنفي الكراهة كما في المندور ونحوه فانه لو صامه فيها صح مع الكراهة تأمل (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقوله اين شاء بقرينة التفرع ويجوز جعله علة للاستدراك لأنه تعالى جعل وقت الصوم بعد الفراغ ولا فراغ إلا بمضى أيام التشريق وهذا كله بناء على تفسير علمنا الرجوع بالفراغ عن الأفعال لأنه سبب الرجوع فذكر السبب واديد السبب مجازا فليس المراد حقيقة الرجوع إلى وطنه كما قال الشافعي فلم يجوز صومها بمكة وانما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلا وجب عليه صومها بهذا النص وقبانه في الفتح وحاصله أن تفسير الشافعي لا يطردق تعين المجاز وادعى ابن كمال في شرح الهداية أن الأقرب الحمل على معنى حقيق وهو الرجوع من متى بالفراغ عن أفعال الحج لتقدم ذكر الحج واعترضه في النهر بأنه لا يطردق أيضا إذا الحكم بعم المقيم بئى أيضا ولا رجوع منه بالفراغ فاقوله المشايخ اولى اه وإلى هذا أشار الشارح بقوله نعم من وطنه متى الخ فأت لكن قال في الفتح ان صوم السبعة لا يجوز تقديمه على الرجوع من متى بعد تمام الأعمال الواجب لأنه متعلق في الآية بالرجوع والمعلق بالشرط عدم قبول وجوده اه (قوله فان فاتت الثلاثة) بأن لم يصحها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص بوجهه وقت الحج بحر (قوله فالولم يقدر) أي على الدم تحلل أي بالخلق أو بالتقصير (قوله وعليه دمان)

وهو دم شكر فأي كل منه  
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب  
الترتيب (وان يحز صام ثلاثة)  
أيام ولو متفرقة (آخرها يوم  
عرفة) نذابرجاء القدرة على  
الاص فبعده لا يجزئه فقول الخ  
كالبحريان للافضل فيه كلام  
(وسبعة بعد) تمام أيام (حجة)  
فرضا أو واجبا وهو بمعنى أيام  
التشريق (اين شاء) لكن أيام  
التشريق لا يجزئه لقوله تعالى  
وسبعة إذا رجعت أي فرغتم من  
أفعال الحج فعم من وطنه متى  
أو اتخذها موطن (فان فاتت  
الثلاثة تعين الدم) فالولم يقدر تحلل  
وعليه دمان

أي دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه يجر عن الهداية وتماه فيه وفيما علقناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالحلقي والتقصير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما مر والصوم أي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالحلقي أو بالتقصير فاذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرة عليه قبل حصول المقصود بخلفه كما لو قدر المتيمم على الماء في الرقت قبل صلاته بالتيمم بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلقي أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعد هاقبل يوم النحر لزمه الهدى وسقط الصوم لانه خلف واذا قدر على الأصل قبل تأدي الحكم بالخلف بطل الخلف وان قدر عليه قبل الحلقي قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعده لم يلزمه الهدى لأن التحلل قد حصل بالحلقي فوجود الأصل بعده لا ينقض الخلف كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم وكذلك لم يجد حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى لأن الذبح مؤقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولو صام في وقته مع وجود الهدى بنظر فان بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجره للقدرة على الأصل وان هلك قبل الذبح جاز للعجز عن الأصل فكان المذهب وقت التحلل اه ونحوه في شرح الجامع اقاضي خان والمحيط والزيلعي والبحر وغيرها من كتب المذهب المعتبرة وللشريعة في رسالة سماها بديعة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء حلقي أو لا متمسكا بقولهم العبرة بأيام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلقي لا قامة الصوم بمقام الهدى وادعى أيضا أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه يحل بالهدى أصلا وبالحلقي خلفا وان الحلقي خلف عن الهدى ولا يخفى عليك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المنقول واجب فلا يعول على هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فان وقف) أي بعد الروال اذ الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه الى عرفات هو الصحيح وتماه في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه أداؤها لانه يصير بانها أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع بحر (قوله فلو أتى الخ) محذور قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تطل) لانه أتى بركنهما لم يبق الا واجبا من الأقل والسعي بحر (قوله وبتها يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لباب (قوله والمصل أن المأثي به) أي كاطواف الذي نوى به القدوم أو التطوع ومن جنس حال منه وما يعنى نسك وضمير هو للشخص الآتي به وضمير به وله عائده على ما وفي وقت متعلق بالمأثي وقد سافر وع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت) أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم أن المكروه انشاء العمرة في هذه الايام لافعلها فيها باحرام سابق تامل (قوله لشروعه فيها) فانه ملزم كالنذر بحر (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالحصر بحر (قوله لانه لم يوفق للنسكين) أي للجمع بينهما بطلان عمرته كما علمت فلم يبق قارنا والله تعالى أعلم

\*(باب التمتع)\*

ذكره عقب القرآن لا قترانها في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القرآن لمزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مزيد والجرد أصل المزيد ط وفي الزيلعي التمتع من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع قال الشاعر \*وقفت على قبر غريب بقبرة\* متاع قليل من غريب مفارق \* جعل الانس بالتقريب متاعا اه (قوله وشرا أن يفعل العمرة) أي طوافها لأن السعي ليس ركنا فيها على الصحيح كالحج وقوله الآتي ثم يحرم بالحج بالنصب عطفًا على يفعل فهو من تنبئة التعريف وأشار الى أنه لا يشترط كون احرام العمرة في أشهر الحج ولا كون التمتع في عام الاحرام بالعمرة بل الشرط عام فعلها حتى لو احرم بعمرة في رمضان وأقام على احرامه الى سؤال من العام القابل ثم خرج من عامه ذلك كان متمتعًا كما في الفتح (تنبية) ذكر في الباب ان شرائط التمتع أحد عشر الاول أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه في أشهر الحج الثاني أن يقدم احرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج الرابع عدم افساد العمرة الخامس عدم افساد الحج السادس عدم الانمام المما صحيا كما يأتي السابع

ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلقي بطل صومه (فان وقف) القارن بعرفة (قبل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته فلو أتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم أو التطوع لم تطل وتماه يوم النحر والأصل ان المأثي به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للمتلبس به (وقضيت) بشروعه فيها (ووجب دم الرض) للعمرة وسقط دم القرآن لانه لم يوفق للنسكين

\*(باب التمتع)\*

(هو) لغة من المتاع أو المتعة وشرا (أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج) فلو طاف الأقل في رمضان

وقوله ينصرف خبر أن كافي ط وقوله نصر الهوري

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد ولورجع إلى أهله قبل إتمام الطواف ثم عاد ورجع  
فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط  
على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن إذا وها في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من  
هذه السنة ورجع من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يلزم ما أوجب حراماً إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة  
فلو اقتصرت على المقام بمكة أبداً لم يكن متمتعاً وإن عزم شهرين أو مثلاً ورجع كان متمتعاً العاشر  
أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرم ولكن قد طاف للعمرة أكثر قبلها الآن يعود إلى أهله  
فيضم بعمرته الحادي عشر أن يكون من أهل الأفاق والعبرة للتوطن فلو استوطن المكي في المدينة مثلاً فهو  
أفاق وبالعكس مكي ومن كان له أهل بهما واستوت أقامته فيهما فليس يتمتع وإن كانت أقامته في أحدهما  
أكثر لم يضر بحوايه قال صاحب البحر ويبنى أن يكون الحكم للكثير واطلق المنع في خزانة الأكل اه (قوله  
مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام  
الطواف لا عام أحرار العمرة كما مر وأفاد أنه لو طاف إلا أكثر قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه  
ولافرق بين أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محمداً ثم يعيده فيها أولاً لأن طواف الحداث لا يرتفع بالعادة  
وكذا الجنب وتماه في النهر آخر الباب قال في الفتح والنهر والحليلة لن دخل مكة محرم بأعمرة قبل أشهر الحج  
يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع من العمرة ثم لو أحرمت  
بأخرى بعد دخول أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل لأنه صار في حكم المكي بدليل أن ميقاته  
ميقاتهم اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجز من قوله هو أن يحرم بعمرته من الميقات  
في أشهر الحج ويطوف اه فقيس الأحرار بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا لو أخره  
وان لم يدم إذا لم يعد إلى الميقات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل لو قدمه صح بلا كراهة وأطلق  
في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرار في أشهر الحج والطواف  
لا يكون إلا بعد الأحرار مع أنه يكفي وجوداً أكثره فيها فلذلك أمر المصنف بتغير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها  
وهي قوله أن يفعل العمرة أو أكثرها طوافاً في أشهر الحج عن أحرارها قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح  
عليها في المخ وذكرها بعينها في الشرح أيضاً والشارح أسقط منها قوله عن أحرارها قبلها أو فيها اه قالت  
ولعله أسقطه استغناء بالاطلاق ويرد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرارهم في عامين أو في عام واحد لكن  
الم بأهله المأما صحوا وقد تظن الشارح الثاني فقيس فيما سبأ في بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف  
أن يقول كما قال الزبلي ثم يخرج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله المأما صحوا لكن يرد عليه أيضاً كما في النهر  
أن فائت الحج إذا أخر التحلل بعمرته إلى شوال فتحلل بها فيه ورجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويحجب بأن قول  
المصنف أن يفعل العمرة يخرجها لأن فائت الحج لا يفعل العمرة لأنه أحرار بالحج لا بها وإنما تحلل بصورة  
أفعالها كما قد تظاهروا وأشار إليه في البحر هنا أيضاً ويرد عليه أيضاً ما صرح بحوايه من أنه لو أحرار بعمرته يوم النحر  
فأقرباً بفعله ما ثم أحرار من يومه بالحج وبقى محرم بالحج إلى قابل فحج كان متمتعاً اه لكن هذا وارد على قول  
الزبلي وغيره ثم يخرج أما قول المصنف ثم يحرم بالحج فلا صدقهما إذا أحرار به في عام العمرة ولم يخرج ويمكن  
حل كلام الزبلي عليه بأن يراد ثم بشئ الحج تأمل (قوله ويطوف ويسعى الخ) عطف تفسير على قوله  
يفعل العمرة ولا حاجة إليه لأن بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه يومهم لزوم السعي في حجة التمتع وإن كان فيما قبله  
إشارة إلى عدمه (قوله كما مر) أي طوافاً وسعيهما بين يميني لسان من بيان صفتها (قوله إن شاء) راجع  
للأمرين أي إن شاء حلق وإن شاء قصر وإن شاء بقي محرم ما حج وفيه دلالة على أن المتمتع الذي لم يسبق الهدى  
لا يلزمه التحلل كما ذكره الإسيباني وغيره وظاهر الهداية خلافه وتماه في شرح الباب (قوله  
في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يمشي عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواه أبو داود  
نهر (قوله وأقام بمكة حللاً) هذا ليس بالزم في المتمتع بل إن أقام بها حج كأهلها فبقائه الحرم وإن أقام  
بالمواقيت أو داخلها حج كأهلها فبقائه الحل وإن أقام خارج المواقيت أحرار فيها كذا في القهستاني  
فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد أنه يفعل ما يفعله الحل فيطوف بالبيت

مثلاً ثم طاف الباقى في شوال  
ثم حج من عامه كان متمتعاً فتح  
قال المصنف فلتغير النسخ إلى  
هذا التعريف (ويطوف ويسعى)  
كما مر (ويحلق أو يقصر) إن شاء  
(ويقطع التلبية في أول طوافه)  
للعمره وأقام بمكة حللاً (ثم يحرم  
للحج)

مأبده ويعتبر قبل الحج وصريح في الباب بأنه لا يعتد أي بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من  
العمره في أشهر الحج وإن لم يحج وهو الذي حط عليه كلام الفتح وخالفه في البحر وغيره بأنه ممنوع منها إن حج من  
عامه وسيأتي تمامه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يزيد في عام واحد ليخرج ما إذا أحرم بالعمرة وإن  
بأفعالها وبقي محرماً إلى العام الثاني فأحرم بالحج بلا تخلل سفر بينهما فإنه لا يسمى متمتعاً كما أشرنا إليه فافهم  
(قوله حقيقة) أي كما قدمته في قوله وأقام عكة حلالة ح (قوله أو حكايا بيلم الحج) أي بأن يكون العود  
إلى مكة مطلوباً منه أما بسوق الهدى وأما بأن يلزم بأدله قبل أن يحلق أو ما في الأول فلأن حديه يمنع من التحلل  
قبل يوم النحر وأما في الثاني فلأن العود إلى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوباً عندهما واستحباً باعند  
أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلزم بأدله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى ليكون العود غير مطلوب منه  
والأولى للشارح أن يقول بأن لا يلزم بأدله الإمام الصحيح ليشمل ما إذا كان كوفياً فلما اعتقر ألم بالبصرة اه ح  
والمراد بأن لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الإمام أصلاً فافهم ثم أعلم أن ما ذكر من شروط الإمام الصحيح انما هو  
في الألفاق أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل الإمامه صحيح مطلقاً لعدم تصور كون عودته إلى الحرم غير مستحق  
عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لاساق الهدى أولاً ولذا لم يصح متمعه مطلقاً كما سيأتي (قوله يوم التروية)  
لأنه يوم إحرار أهل مكة والأفلا حرم يوم عرفة جاز معراج قال في الباب والأفضل أن يحرم من المسجد ويجوز  
من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولخرج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا أخرج إلى الخلل  
لحاجة فأحرم منه لشيء عليه بخلاف ما لو خرج لقصدا لأحرام اه (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة)  
أي لأنه أول طواف يفعله في حجه أي بخلاف المفرد فإنه يرمل في طواف القدوم كالقارن كما مر قال في البحر  
وليس على المتمتع طواف قدوم كما في المبتغي أي لا يكون مسنوناً في حقه بخلاف القارن لأن المتمتع حين قدومه  
محرم بالعمرة فقط وليس له طواف قدوم ولا صدر اه فلا يستدراك في محله فافهم (قوله أن لم يكن  
قدمهما) أي عقب طواف تطوع بعد الإحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم للمتمتع  
خلاف ما فتنحه في النهاية والعناية كبسطه في الفتح (قوله وذبح كالقارن) التشبيه في الوجوب والأحكام  
المازفة في هدى القران (قوله ولم تنب الاضحية عنه) لأنه أتى بغير الواجب عليه إذ لا اضحية على المسافر ولم  
ينودم التمتع والتضحية انما تجب بالشرع بنيتها أو الإقامة ولم يوجد واحد منهما وعلى فرض وجوبها لم تجز أيضاً  
لأنهما غيران فإذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الدراية قال في النهر وفيه تصريح باحتياج دم  
المتعة إلى النية قال في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد مر أنه لو نوى به التطوع أجزأه  
فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه وأجاب في الشرنبلالية بأن الطواف لما كان سعييناً في أيام النحر  
وجوباً كان النظر لا يقاع ما طافه عنه وتلغوية غيره وأما الاضحية فهي سعيينة في ذلك الزمن كالمتمتع فلا تنفع  
الاضحية مع نعيمها عن غيرها اه والمراد بسعيينها تعين زمنها والوجوب احتجى برده عليه أنه لا تجب على المسافر  
يعني أن الاضحية لا تسمى أضحية إلا إذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلا كان زمنها متعيناً وقد نواها أضحية  
فلا تنفع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التطوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره  
ينصرف إلى الواجب المؤقت لأنه يمكنه التطوع بعده وكذا لو نوى طوافاً آخر واجبا ينصرف إلى الذي حضر  
وقته ووجب فيه ويلغوا الآخر مراعاة لترتيب كل نوى القارن بطوافه الأول القدوم يقع عن العمرة كما مر فافهم  
وأجاب الرحمتي بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد بأحد هابل وجب شكره على  
التمتع به ما لم يكن ذا خلل نية الحج والعمرة فلا بد له من النية والتعيين ولو نوى غيره لا يجزئ كالأول أطلق النية  
بخلاف الاطوفة فإنها من أعمالهما داخل تحت إحرارهما فتجزي بطلق النية (قوله أي العمرة) لأنه  
صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فإنه يحل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج  
وتماه في المحيط (قوله لكن في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والأحرام فلما أحرم قبلها وصام فيها لم يصح  
لأنه لا يلزم من صحة الأحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أفاده في الشرنبلالية (قوله وتأخيرها) أي  
إلى السابع والثامن والتاسع كما مر في القران (قوله وإن أراد الحج) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله  
وهو أفضل أي من القسم الأول الذي لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة للفعل رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حقيقة أو حكايا  
بأن يلزم بأدله الإمام غير صحيح (يوم  
التروية وقبله أفضل ويصح كالقرد)  
لكنه يرمل في طواف الزيارة  
ويصح بعده أن لم يكن قدمهما  
بعد الإحرام (وذبح) كالقارن  
(ولم تنب الاضحية عنه فان عجز)  
عن دم (صام كالقارن وجاز صوم  
الثلاثة بعد إحرامها) أي العمرة  
لكن في أشهر الحج (الأفضل) أي  
الأحرام (وتأخيرها أفضل) رجاء  
وجود الهدى كما مر (وإن أراد)  
التمتع (السوق) للهدى (وهو  
أفضل



وسلم ط (قوله أحرم ثم ساق الخ) أتى بتم إشارة الى أنه يحرم أو بالنية مع التلبية فإنه افضل من النية مع السوق وان خرج بشرط وتفصيل قدمناه في باب الاحرام (قوله وهو شق سنماها) بان يطين بالراح أسفل حتى يخرج الدم ثم يبلخ بذلك الدم سنماها ليكون ذلك علامة كونها ديا كالقليد لباب وشرحه (قوله أو اليمين) اختاره القندوري لكن الاشبه الاول كما في الهداية (قوله لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله الطحاوي والشيخ أبو منصور المازدي من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرّ الجواز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح الباب قال في الترويه يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله واعتقر) أي طاف وسعى والشرط أكثر طوافها كما مر (قوله ولا يتحل منها حتى ينحر) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حل لم يتحل من احرامه ولم يدم أي الآن يرجع إلى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه وتعامه فيه قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى لزوم الدم بالخلق أنه يلزمه كل جنائية على الاحرام كأنه محرم اه قلت بل مقتضى قول الباب لم يتحل أنه محرم حقيقة ويدل له قولهم إذا كان لسوق الهدى تأثير في إثبات الاحرام ابتداءً بكونه تأثيراً في استدامته بقاءه بالأولى لأنه أسهل من الابتداء (قوله ثم أحرم بالحج) اعلم أن المتنع إذا أحرم بالحج فإن كان ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنائية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم بعد الخلق صار كالقارن بالحج الذي وجوب دم المتعة وما يتعلق به شرح الباب (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة إلى الخلق ويحل منه في كل شيء حتى في النساء لأن المانع له من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شيء إلا في النساء كاحرام الحج وهذا هو الفرق بين المتنع الذي ساق الهدى وبين القارن والافلا فرق بينهما بعد الاحرام بالحج على الصحيح كما ذكرنا بجر وعليه فإذا حل ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد ولو تمتعه ودام لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام العمرة ينتهي بالوقوف كما أوضحه في البحر وغيره (قوله ومن في حكمه) أي من أهل داخل المواقيت (قوله يفرد فقط) بهذا مادام مقبلاً فإذ أخرج إلى الكوفة وقرن صحبلاً كراهة لأن عمرته وبجته ميقاتان فصارت بمنزلة الآفاق قال المحبوبي هذا إذا أخرج إلى الكوفة قبل أشهر الحج وأما إذا أخرج بعدها فقد منع من القران فلا يتغير بغير وجه من الميقات كذا في العناية وقول المحبوبي هو الصحيح نقله الشيخ الشلبي عن الكرماني شرباً ليلية وانما قيد بالقران لأنه لو اعتقر هذا المكي في أشهر الحج من عامه لا يكون مقبلاً لأنه لم يأت بهل بين التسكين حلالاً لأن لم يسق الهدى وكذا أن ساق الهدى لا يكون مقبلاً بخلاف الآفاق إذا ساق الهدى ثم أتم بأهله محرماً كان مقبلاً لأن العود مستحق عليه فيمنع حصة المامة وأما المكي فالعود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المامة صحيحاً فذلك لم يكن مقبلاً كذا في النهاية عن الميسر (قوله ولو قرن أو تمتع جازو أساء الخ) أي صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية والسراج وشرح الاستيعابي على مختصر الطحاوي واعلم أنه في التمتع ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قران المكي يحتمل نفي الوجود ويؤيده أنهم جعلوا الإمام الصحيح من الآفاق مبطلاً تمتعه والمكي لم يأت بهل فيبطل تمتعه ويحتمل نفي الحل بمعنى أنه يصح لكنه يأثم بالنهي عنه وعليه فاشتراطهم عدم الإمام الصحة التمتع بمعنى أنه شرط لوجوده على الوجه المشروع الموجب شرعاً للشكر وأطال الكلام في ذلك والذي حط عليه كلامه اختيار الاحتمال الأول لأنه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعني صاحب التحفة وغيره بل اختار أيضاً منع المكي من العمرة المجردة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وخالفه من بعده كصاحب البحر والنهر والنخ والشربلالي والقاري واختاروا الاحتمال الثاني لأن إيجاب دم الجهر فرع الصحة ولما في المتن في باب إضافة الاحرام إلى الاحرام من أن المكي إذا طاف شوطاً للعمرة فأحرم بحج رفضه فإن لم يرفض شيئاً أجزأه قال في التمتع وغيره لأنه أدى أفعاله ما كمالاً التزمها لأنه انتهى والنهي عن فعل شرعي لا يمنع تحقق الفعل على وجه مشروعية الأصل غير أنه يحتمل أنه كصيام يوم النحر بعد

أحرم ثم ساق هديه معه وهو  
أولى من قوده إذا كانت  
لا تساق (في قودها) (وقلد بدته  
وهو أولى من التحليل) وكره  
الاشعار وهو شق سنماها من  
اليسر) أو اليمين لأن كل أحد  
لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع  
الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر  
ولا يتحل منها) حتى ينحر (ثم أحرم  
للحج كما مر) في من لم يسق (وحلق  
يوم النحر) إذا حلق (حل من  
احراميه) على الظاهر (والمكي  
ومن في حكمه يفرد فقط)  
ولو قرن أو تمتع جازو أساء وعليه  
دم جبر

نذر اه فهذا يناقض ما اختاره في الفتح أولا أي فان هذا انصرح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة  
وتعامه في الشربلية أقول وقد كنت كتبت على هامشها بحثا حاصله أنهم صرحوا بأن عدم الامام شرط  
لصحة الفتح دون القران وأن الامام الصحيح يبطل للفتح دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود  
الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أولا لان الافاق انما يصبح المامه اذ لم يسبق الهدى وحلق لانه  
لا يبيح العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية  
وغيرها وفي النهاية والمراج عن المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود  
الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور  
منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشرع ما يكون باحرام واحد الحج والعمرة معا  
والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فمن هذا قلنا ان تمتع  
المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه تصريح البدائع بعدم تصوره تمتع المكي  
وأما قوله في الشربلية انه خاص عن لم يسبق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسبقه ولم يحلق لان المامه  
حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علمت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة  
المخط المذكورة وكذا ما مر من الفرع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صرح في عدم بطلان قرانه  
ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للامام أبي زيد الدبوسي حيث قال ولا تمتع عندنا  
ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نسكاً ما التمتع فانه لا يتصور للامام الذي يوجد منه  
بينهما وأما القران فيكره ويلزمه الرفض لان القران أصله أن يشرع القارن في الاحرامين معا والشروع  
معاً من أهل مكة لا يتصور الا بخل في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العمرة  
فان ميقاته الحل وان احرم بهما من اخل بميقات الحجة لان ميقات الحرم والاصل في ذلك أهل مكة  
فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كان وراء الميقات أي داخلها لهم حكم أهل مكة  
فهذا صرح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة  
للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك أيضا في كافي الحاكم الذي هو جمع كتب طائفة الرواية  
ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لحاجة فاعترف فيها من عامه ورجع لم يكن متقاعا وان قرن من الكوفة كان  
قارنا اه وقوله في الجوهره معللا موضحا فراجعها وعلى هذا فتقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي - معناه في  
المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقرينة على هذا انصرح بهم بعده بطلان  
التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد المتع الى بلده وتصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرفض شيئا  
منهما أجزأه هذا ما ظهر لي فاعتمده فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله  
ولا يبيح له الصوم لو معسرا) لان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر شرح اللباب (قوله  
ثم بعد عمرته) قيده لانه لو عاد بعد ما طاف بها الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم يأهله  
محرما بخلاف ما اذا طاف الاكثر بجر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يبطل تمتعه عند الامام  
وسواء بينهما نهر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود فضيه ترك الواجب عندهما والمسحب عند  
أبي يوسف كما مر ولو حذفه لفهم مما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد لبطلان  
منه لانه من واجباتها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع  
لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ان لم يكن  
مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد ألم الماما صحيفا) لان العود لم يبيح  
مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع التمتع الذي أراد له فقد شرطه وهو عدم الامام الصحيح  
(قوله ومع سوقه تمتع) أي لا يبطل تمتعه بعوده عند من اخلافا للمحمد لان العود مستحق عليه مادام على نية  
التمتع لان السوق يمنع من التحلل فلم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بدا له بعد  
العمرة أن لا يحج من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذ انجح الهدى أو أمره بنبجه وقع تطوعا أما اذا لم  
يعد الى بلده وأراد فخر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وجب من عامه لانه دم التمتع ودم آخر لاجل

ولا يبيح له الصوم لو معسرا (ومن  
اعتبر بالسوق) هدى (ثم)  
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق  
(فقد ألم) الماما صحيفا بطل  
التمتع (ومع سوقه تمتع)

لأنه منهي عنه مطلقا فلا يوجب الدم قال ط وفيه أن ذكره انما منهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه  
 أما الخائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء (قوله  
 وقد يجب بهادمان) كناية السارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج ط (قوله أودم)  
 ككثرة جنابات المفرد (قوله أوصوم أو صدقة) أو فيها للتخير وذلك فيما إذا جئ على الصيد أو تطلب  
 أو لبس أو حلق بعد زفير بين الذبح والتصدق والصيام على ما سيأتي أو أن الثانية فقط للتخير فيخبر بين الصوم  
 والصدقة في نحو ما لو قتل عصفورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر  
 الا ما يجب بقتل القملة والجراحة اذ زاد الشرح أو بازالتشعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الاعم بدل  
 قوله في شرح الملتى أو صدقة ولو ربع صاع بقتل حمامة أو قرة بقتل جرادة (قوله ففصلها) أي فلما اختلفت  
 أنواعها فصلها ط فالقضاء تفريعية (قوله الواجب دم) فسر ه ابن ملك بالثأر وأشار في البحر إلى سره بقوله  
 ان سعي البدنة لا يكتفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فيما لو أنفد حجه بجماع في أحد  
 السيلين أنه يقوم الشرك في البدنة مقام الثأر فليأتل اذ شرب ليلية قلت وفي أخضية القهستاني لو ذبح  
 سبعة عن أخضية وسبعة وقران واحصار وجراء الصيد والخلق والعقيقة والتطوق فانه يصح في ظاهر الاصول  
 وعن أبي يوسف الافضل أن تكون من جنس واحد ولو كانوا متفرقين وكل واحد متقرب جاز وعن أبي يوسف  
 أنه يكره كما في التتظم اذ ثم رأيت بعض المحققين قال وما في البحر مناقض لما ذكره وفي باب الهدى أن سعي البدنة  
 يجوز وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالاجزاء اذ فافهم (تنبيه) في شرح النجاة  
 للقاري ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مردفا في أي وقت وانما يتحقق عليه الوجوب في آخر  
 عمره في وقت يغاب على ظنه أنه لو لم يؤد فلفات فان لم يؤد فيه حتى مات ثم عليه الوصية به ولو لم يوص لم يجب  
 على الورثة ولو تبرعوا عنه جاز الا الصوم (قوله ولو ناسا الخ) قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء  
 بين ما إذا جنى عامدا أو خاطئا مبتدئا أو عاذا اذ اكرأ أو ناسا عالما أو جاهلا طائعا أو مكرها نائما أو متنبها  
 سكران أو صاحيا معصيا عليه أو مفقدا موسرا أو معسرا بمباشرة أو بمباشرة غيره بأمره قال شارحه القاري  
 وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة أنه اذا ارتكب محظورا الاحرام عامدا يأنم ولا تجزئه القدية  
 والعزم عليه عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال أنا أفندي  
 متوهما أنه بالتزام القداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ مصرح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل  
 فاذا خالف أثم وزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا كجهالة من يقول  
 أنا شرب الخمر وأزنى والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بغيره فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا اذ  
 وقد صرح أصحابنا بثل هذا في الحدود فقلوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل  
 لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرية بالايجاب والافلا لكن قال صاحب  
 الملتقط في كتاب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجنابة اذ وبؤيده ما ذكره  
 الشيخ فجم الدين السبكي في تفسيره عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد  
 بعد هذا الابتداء قبل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذ لم يقب منه فانما لا ترفع الذنب عن المصر  
 اذ وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم اذ أي فيحصل  
 ما في الملتقط على غير المصر وما في غيره على المصر وقد ذكر هذا التوفيق العلامة نوح في حاشية الدرر تمة  
 يستثنى من الاطلاق المارة في وجوب الجزاء ما في اللباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد زلاته عليه على  
 ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وهي ترك الوقوف بمزدلفة وتأخير طواف الزيارة  
 عن وقته وترك الصدر للحيض والتفاس وترك المشي في الطواف والسعي وترك الخلق لعله في رأسه اذ  
 لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعدو ما لا يكون من العباد حيث قال عند قول اللباب ولو فاته الوقوف  
 بمزدلفة باحصار فعليه دم هذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار الا أن يقال ان هذا مانع من جانب  
 الخلق فلا يؤثر ويؤيد له ما في البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى دنت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه دما  
 لترك الوقوف بمزدلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة اذ ومثله في احصار الحجر وسبأ في توضيحه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم  
 أو صدقة ففصلها بقوله (الراجب  
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على  
 الصبي خلافا للشافعي (ولو ناسيا)  
 أو جاهلا أو مكرها

هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تبرع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده  
 ذكر الناسي والمكره ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للناسي وعدم الاختيار أسقط الائم عنه  
 كما إذا أتلف شيئاً من ط (قوله غطي رأسه) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أى  
 الحرم عضو أى من أعضائه كالغذاء والساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق والطيب  
 جسم له رائحة مستلذة كالزعفران والبنسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شتم طيباً  
 أو غماراً طيباً لا كفارة عليه وإن كرهه وقيد بالحرم لأن الحلال لو طيب عضو أثم أحرم فانتقل منه إلى آخر فلا شيء  
 عليه انتفاؤه وقيدنا بكونه من أعضائه لأنه لا لو طيب عضو غيره أو ألبسه الخيط منه فلا شيء عليه أجمعاً  
 كما في التلخيصية نهر (قوله كاملاً) لأن المعبر الكثرة قال ابن الكمال في شرح الهداية واختلف المشايخ  
 في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا اختلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها  
 في نفس الطيب فبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال إن بحيث يستكره الناظر كالكفنين  
 من ماء الورد والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة بربع العضو الكبير فقال لو طيب  
 ربع الساق أو الغذاء يلزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الاسلام إن كان الطيب في نفسه قليلاً  
 فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كثيراً لا يعتبر العضو اهـ ملخصاً وهذا توفيق بين الأقوال الثلاثة  
 حتى لو طيب بالتليل عضواً كاملاً أو بالكثير ربع عضو لم يلزم الدم والافسدة وصححه في المحيط وقال في الفتح  
 أن التوفيق هو التوفيق ورجح في البحر الأول وهو ما في المتن فافهم هذا وقال في الشريعة لآلية قوله كالرأس  
 بيان للمراد من العضو فليس كأعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلاً عضواً مستقلاً اهـ وكذا قال ابن  
 الكمال إن المراد الاحتراز عن العضو الصغير مثل الانف والاذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو  
 الكامل قبيحاً بالكثير اهـ ثم ما ذكر من أن فيما دون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يجب بقدره  
 فإن بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربع ما فرغ وهـ كذا قال في البحر واختاره الامام  
 الاسيحياني مقتصر على ما لا يقل خلاف (قوله بأكل طيب) أى خالص بلا خلط وبلا طبع والافسياني  
 حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد بعدم اعتبار العضو مطلقاً  
 حتى لزوم الدم بل ذلك الذي لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قد سناه اهـ بجزأى فإن لزوم الدم بالطيب الكثير هنا  
 وإن لم يعم جميع القسم يشهد بما مر من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضواً كاملاً فيه ما فيه  
 فانه يوهم أن المراد بالكثير هنا ما يعم جميع القسم تأمل (قوله وما يبلغ عضواً الخ) عطف على عضواً أى  
 أو طيب مواضع لو جمعت تبلغ عضواً كاملاً فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء  
 المطيبة كما اعتبر به بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضواً كبيراً ما علمت من أن الصغير لا يجب  
 فيه الدم إلا إذا كان الطيب كثيراً على ما مر من التوفيق (قوله فكل طيب) أى طيب مجلس من ذلك  
 المتجالس إن شمل عضواً واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر للأول أم لا عندهما وقال محمد عليه كفارة  
 واحدة ما لم يكفر للأول بجزء (قوله لتركه) لأن ابتداءه كان محظوراً فيكون لبقائه حكم ابتداءه بجزء  
 (قوله المطيب أكثره) ظاهره أن الاعتبار أكثر التوب لا كثرة الطيب وقد تبع في ذلك الشريعة لآلية مع أنه ذكر  
 فيها وفي الفتح وغيره أن الاعتبار كثرة الطيب في التوب وأن المرجع فيه العرف حتى أنه في البحر جعل هذا مرجعاً  
 للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه يعم البدن والتوب قلت لكن نشأوا عن المجرد أن كان في توبه شبر  
 في شبر فيكت عليه يوم ما يطعم نصف صاع وإن كان أقل من يوم فقبضة قال في الفتح يفيد التخصيص على أن  
 الشبر في الشبر داخل في القليل اهـ أى حيث أوجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتبار الكثرة في التوب  
 لأن الطيب إلا أنه لا يفيد أن الاعتبار أكثر التوب بل ظاهره أن ما زاد على الشبر كثير موجب للدم لكثرة  
 الطيب حيث ذكر فافرجع إلى اعتبار الكثرة في الطيب لأن التوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المارة هنا أيضاً  
 بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من التوب أقل من شبر وإن كان قليلاً لا يلزم حتى يصيب  
 أكثر من شبر في شبر وربما شبر إلى قولهم لوربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً كثيراً في طرف أزاره أو رداءه  
 لزمه دم أى إن دام يوماً ولو قليلاً فصدقة فتأمل (قوله فيشترط للزوم الدم) أفراد الدم لأن المراد بالتوب

فيجب على نائم غطي رأسه (أن طيب  
 عضواً) كاملاً ولو فقه بأكل طيب  
 كثيراً وما يبلغ عضواً والجمع والبدن  
 كله كعضو واحد إن اتخذ المجلس  
 والأقل لكل طيب كفارة ولو ذبح ولم  
 يزل لزمه دم آخر لتركه وأما التوب  
 المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم

الحرم من ازار أو رداء أو ما لو كان مخيطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن بيانه لانه ساقى (قوله دوام لبسه يومًا) أشار بقدر الطيب في الثوب بالزمان الى الفرق بينه وبين العضو فانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسله من ساعته فالدم واجب كَمَا في الفتح بخلاف الثوب (قوله أو خضب رأسه) أى مثلاً والافلو خضبت يدها أو خضب لحية بجناء وجب الدم أيضا كما حتره في النهر على خلاف ما في البحر (قوله بجناء) بالتميزا لانه فعال لا فعلاء لينع صرفه ألف التانيث فتح وصرح به مع دخوله في الطيب للاختلاف فيه بحر (قوله أما المتلبد الخ) التلبد أن يأخذ شيئاً من الخطمي والاس والصفع فيعبد في اصول الشعر ليتلبد بحر فالمتلبد أن يقول أما الفخن قال في الفتح فان كان مخبياً فلبد الرأس فنه دم ان الطيب والتغطية ان دام يوماً وليلة على جميع رأسه أو ريعه اه أما لو غطاه أقل من يوم فصدقة وهذا في الرجل أما المرأة فلا تجمع من تغطية رأسها واستشكل في الشرى ليلية الزام الدم بالتغطية بالجناء بقوله هم ان التغطية بما ليس بعتاد لا توجب شيئاً قلت وقد يجاب بأن التغطية بالتلبد معتادة لاجل البوادي لدفع الشعث والريح عن الشعر وقد فعله صلى الله عليه وسلم في احرامه واستشكل في البحر بأنه لا يجوز استعجاب التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب لكن أحاب المقدسي بأن التلبد الذي فعله عليه الصلاة والسلام يجب حمله على ما هو سائغ وهو اليسر الذي لا تحصل به تغطية قلت وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه وحسن أن يلبد رأسه قبل احرامه (قوله أو أدهن) بالتشديد أى دهن عضواً كاملاً لباب وذكر شارحه أن بعضهم اعتبر كثرة الطيب بما يستكره الناظر قال ولعل محله فيما لا يكون عضواً كاملاً على ما مر أى من التوفيق وأنه في النواذر أو وجب الدم بدخول ريع الرأس أو اللحية وأنه تفرع على رواية الريع في الطيب والصحيح خلافها (قوله لانه ما أصل الطيب) باعتبار أنه يلقى فيها الانوار كالورد والبنفسج فيصيران طيباً ولا يخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهوام ويبيدان الشعر ويزيلان الثفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادحان) عبارة البحر وأراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشرج فخرج بقية الادحان كالثخم والسمن اه ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز ونوى المشمش فليأتمل (قوله فلو أكله) أى دهن الزيت أو الحل وأفرد الصمغ لمكان أو وهذا تفرع على مفهوم قوله أدهن (قوله أو استعطه) أى استشفه بأنفه (قوله اتفاقاً) لانه ليس بطيب من كل وجه فاذا لم يستعمل على وجه الطيب لم يظهر حكم الطيب فيه (قوله ولو على وجه التدوى) لكنه يتخير بين الدم والنوم والاطعام على ما سبأني نهر (قوله ولو جعله) أى الطيب في طعام الخ اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوده لانه ما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لافنى الاول لاحكم للطيب سواء كان غالباً أم مغلوباً وفي الثاني الحكم للغلبة ان غلب الطيب وجب الدم وان لم تظهر رائحته كافي الفتح والافلاشى عليه غير أنه اذا وجدت معه الرائحة كره وان خلط بشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة الغير يجب الصدقة الآن يشرب مراراً فيجب الدم ومجث في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماء كحول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب اما بعدم وجوب شيء أصلاً أو بوجوب الصدقة فهم ما وتماه فيه (تنبيه) قال ابن أمير حاج الحلبي لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغلبة ولم يفتوا بين القليل والكثير كافي أكل الطيب وحده والظاهر أنه ان وجد من المخلوط رائحة الطيب كما قبل الخلط فهو غالب والافغلوب واذا كان غالباً فان أكل منه أو شرب شيئاً كثيراً وجب عليه دم والكثير ما يبعده العارف العدل كثيراً والقليل ما عدا ما فان أكل ما يتخذ من الحلوى المجرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف الى أجزاءها المأورد والمسلك فان في أكل الكثير دماً والقليل صدقة اه نهر قاتل لكن قول الفتح المأثر في غير المطبوخ وان لم تظهر رائحته فيبىد اعتبار الغلبة بالاجزاء لا بالرائحة وقد صرح به في شرح الباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة والافالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علمت تأمل هذا حكم الماء كحل والمشروب وأما اذا خلط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح الباب عن المتقي ان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا الشنان فعليه صدقة وان قالوا هذا طيب عليه دم (قوله كره) أى ان وجدت معه الرائحة كما مر (قوله أو لبس مخيطاً) تقدم تعريفه في فصل الاحرام (قوله لبساً معتاداً)

دوام لبسه يوماً (أو خضب رأسه بجناء) رقيقاً أما المتلبد ففيه دمان (أو أدهن بزيت أو حل) يفتح المهمل الشرج (ولو) كانا (خالصين) لانهما أصل الطيب بخلاف بقية الادحان (فلو أكله) أو استعطه (أو دوى به) جراحة أو شقوق رجله أو أقطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقاً (بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء بالاستعمال ولو على وجه التدوى) ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً كره أكله كشم طيب وتفتح (أو لبس مخيطاً) لبساً معتاداً

بأن لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل الى تكلف وضده أن يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً أعلى  
وجيبه أسفل شرح اللباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو أتى القباء على كتفيه ولم يدخل فيه يديه ولم يرتد  
لأشئ عليه إلا الكراطة وقد تقدم تمام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كله أو ربه  
ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما لو عجب نحو يده وعطفه على لبس الخيط لان السترة قد يكون بغيره كالرداء  
والشاش أفاده في النهر (قوله بعتاد) أي بما يقصده التغطية عادة (قوله اجانته) بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم أي مكن شرح اللباب وكلاهما وطست (قوله أو عدل) بكسر العين وقد تنفتح أي أحد  
شقي حل الدابة شرح اللباب وقيد العدل في البحر والمخ المشغول بل لا يسمى عدلاً إلا بذلك لانه حينئذ يعادل به  
قرينة فلذا أطلقه هنا رحتي قلت إكفي في أرقي البحر والمخ التقييد بما ذكر فلتراجع نسخة أخرى  
(قوله يوماً كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقدار أحدهما فلو لبس من نصف النهار الى نصف الليل  
من غير انقصال أو بالعكس لم يدم كما يشير اليه قوله وفي الأقل صدقة شرح اللباب (قوله وفي الأقل  
صدقة) أي نصف صاع من بزر ومثل الأقل الساعة الواحدة أي القلعة كمية ومادونها خلافاً لما في خزانة  
الأكل انه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بزر اه بحر ومشى في اللباب على ما في الخزانة  
وأثره شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المناسك لو احرم بنسك  
وهو لبس الخيط واكمله في أقل من يوم وحل منه لم أر فيه انصافاً ويحتمل مقتضى قولهم ان الاتفاق الكامل  
الموجب للدم لا يتصل باللبس يوم كامل أن تلزمه صدقة ويحتمل أن يقال ان التقدير باليوم باعتبار كمال  
الاتفاق انما هو فيما اذا طال زمن الاحرام أما اذا قصر كما في مسألتنا فقد حصل كمال الاتفاق فينبغي وجوب  
الدم ولا يمكن مع هذا إلا بد من نقل صريح (قوله وان نزع ليلاً وأعادته نهاراً) ومثله العكس كما في شرح  
اللباب (قوله ولو جميع ما لبس) مبالغة على قوله أو لبس مخيطاً أي لوجع اللباس من قبض وقباض وعمامة  
وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً فعليه دم واحد ان اتخذ السبب كما في اللباب أي ان كان لبس السبب  
لضرورة أو لغرض فلو اضطر البعض تعدد الدم كما يأتي وظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس الكل في مجلس واحد  
خلافاً لما يقيد به القاري بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في اللباب ويتخذ الجزاء مع تعدد اللبس  
بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التزع وجع اللباس كله في مجلس أو يوم اه اي مع  
اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزاء وان اتخذ السبب (قوله  
ما لم يعزم على الترك) فان نزع على لبسه ثانياً أو لبس بدله لا يلزمه كفارة أخرى لتداخل لبسه  
وجعلها لبساً واحداً كما في شرح اللباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوماً أو ليلة  
وفيه إشارة الى صحة احرامه وهو لا لبس بلا عذر خلافاً لما يعتقد العوام لان الخيط من واجبات  
الاحرام لا من شروط صحته (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما اذا كان به حتى فاحتاج الى اللبس لها فزال  
وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها ولبس فعليه كفارتان كقوله لا أولاً واذا حصره العذر فاحتاج الى اللبس  
للقبالتان أما ما لبسها اذا خرج ونزعها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العذر فان ذهب وجاء عذر  
غيره لم يزم كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي انه اذا لبس لدفع برد ثم صار ينزع ولبس لذلك ثم زال ذلك  
البرد وأصابه برد آخر فليس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تخصيص لما قبله من تعدد  
الجزاء بتعدد السبب قال في الذخيرة والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر حنابة  
مبتدأ وفي اللباب فان تعدد السبب كما اذا اضطر الى لبس ثوب فللبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو  
أن يحتاج الى قبض فللبس قبضين أو قبضاً وجبة أو يحتاج الى قلنسوة فللبسها مع العمامة فعليه كفارة واحدة  
يخبر فيها قال شارحه وكذا اذا لبسهما على موضعين ضرورة بهما في مجلس واحد بل لبس عمامة وخفا بعدد  
فيهما فعليه كفارة واحدة اه وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا  
اضطر الى لبس العمامة فللبسها مع القبض مثلاً أو لبس قبضاً للضرورة وخفين لغيرها فعليه كفارتان كفارة  
الضرورة بخبر فيها وكفارة الاختيار لا بخبر فيها اه (قوله لم يدم واثم) لزوم الدم بأحدهما والاثم بالآخر  
والمناصب التعبير بلزوم الكفارة الغنيرة كما قدمناه لانه حيث كان بعدد لا يتعين الدم كما سيأتي ولزوم كفارة

ولو ارتداه ووضع على كتفيه لأشئ  
عليه (أو ستر رأسه) بعتاداً ما يحمل  
اجانته أو عدل فلا شيء عليه (يوماً  
كاملاً) أو ليلة كاملة وفي الأقل  
صدقة (والزائد) على اليوم  
(كاليوم) وان نزع ليلاً وأعادته  
نهاراً ولو جميع ما لبس (ما لم يعزم  
على الترك) للبس (عند التزع  
فان عزم عليه) أي الترك (ثم لبس  
تعدداً الجزاء كقوله لا أولاً وكذا)  
يتعدداً الجزاء (لو لبس يوماً فارق  
دماً) للبس (ثم دام على لبسه  
يوماً آخر فعليه الجزاء) أيضاً لانه  
مخيط ورف كان لدوامه حكم الابتداء  
ودوام اللبس بعده ما احرم وهو  
لابسه كأنشأه بعده ولو مكرها  
أو ناعماً ولو تعدد سبب اللبس تعدد  
الجزاء ولو اضطر الى قبض فللبس  
قبضين أو الى قلنسوة فللبسها مع  
عمامة ضرورة واثم

واحدة في لبس العمامة مع القلنسوة كما في القمصين هو المنصوص عليه كما مر عن الباب ومثله في الفتح  
 والمراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما به عليه في الشربلية وما ذكر من لزوم الاثم بنسبه عليه  
 في البحر عن الحلبي ثم قال فليحفظ هذا فان كثيرا من المحرمين يغفل عنه كما شاهدناه (قوله ولوثيقن الخ)  
 أما لو استمر مع الشك في زوالها فلا شيء عليه بحر (قوله كفر آخرى) أي بلا تخيير ان دام يوما بعد  
 التيقن (قوله كالكل) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غيره وأحد شرح الباب  
 (قوله ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن الا اليكفين والقدمين للمنع من لبس التفازير  
 والجوربين ومزتمامة في فصل الاحرام (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والظاهر أنه لو كان الوضع  
 بالثوب ففيه الكراهة التحريمية فقط لان الاتف لا يبلغ ربع الوجه أفاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخلق  
 الازالة بالموسى أو غيره مختارا أو لا فلا يزال بالنورة أو تنف لحية أو واحترق شعره بخبره أو مسه بيده وسقط  
 فهو كالخلق بخلاف ما اذا نثر شعره بالمرض أو النار بحر عن المحيط قلت وشمل أيضا التقصير كما في الباب  
 قال شارحه وصرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية  
 أن التقصير لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب  
 وذكر الطحاوى في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه شرح الباب  
 وان كان اصلع ان بلغ شعره ربع رأسه فعليه دم والافسدة وان بلغت لحية الغاية في الخفة ان كان قدر  
 ربعها كاملة فعليه دم والافسدة لباب واللحية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله نحاجه) هي  
 موضع الحجامة من العنق كما في البحر (قوله والافسدة) أي وان لم يتحجم بعد الخلق فالواجب صدقة  
 (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في التهر لم أر ذلك في نسختي من الفتح اه قلت كأنه سقط من نسخة  
 والافسدة رأيت في الفتح واستشهد به بقول الزيلعي ان حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الخلق لغيره  
 (قوله كاهن) أي كل الثلاثة وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم يجر فيها  
 بالاقتصار على البعض فلا يكون خلق البعض ارتقا فاكاملا بخلاف ربع الرأس واللحية فانه معتاد  
 لبعض الناس وما في المحيط من أن الاكثر من الرقبة كالكل لان كل عضو لا نظيره في البدن يقوم أكثره  
 مقام كله ضعيف وكذا ما في الخاتمة من أن الابط اذا كان كثير الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والافالا كثير  
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس واللحية والكل في غيرهما في لزوم الدم بحر  
 ملخصا وذكر في الباب مثل الثلاثة ما لو خلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد  
 فعليه دم وقيل صدقة وان خلق أقل فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشير بقوله وقيل  
 صدقة الى ما في المبسوط متى خلق عضو مقصودا بالخلق فعليه دم وان خلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال  
 وبما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود خلق الرأس والابطين ومثله في البدائع والقرنائين  
 وفي النجبة وما في المبسوط هو الاصح وقال ابن الهمام انه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعني  
 الابط والعانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم ربعه مقام كله لما مر بخلاف الصدر  
 والساق ونحوهما فيجب به ما صدقة قال في الفتح لان القصد الى خلقهما التماهي في ضمن غيرهما اذ ليس  
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في البحر فعلى  
 هذا فالتميم بالثلاثة للاحتراز عن الصدر والساق مما ليس بمقصود واعلم أن المتفرق من الخلق يجمع كالطبيب  
 فلو خلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتي أن في خلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر  
 الخلق في الابطين تبعا للجامع الصغير ايماء الى جوازهم وان كان التثنية هو السنة واذا عبر به في الاصل  
 واختلف في المنون في الشارب هل هو القص أو الخلق والمذهب عند بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القص  
 قال في البدائع وهو الصحيح وقال الطحاوى القص حسن والخلق أحسن وهو قول علماء الثلاثة نهر  
 قال في الفتح وتفسير القص أن ينقص حتى ينتقص عن الاطوار وهو بكسر الهمزة ملحق بالجلدة واللحم من الشفة  
 وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طرف الشارب وهما السبيلان فقيل هما منه وقيل  
 من اللحية وعليه فقيل لا بأس بتركهما وقيل يكره لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولوثيقن زوال الضرورة) فاستمر  
 كفر آخرى وتغطية ربع الرأس  
 أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية  
 اذنيه وقفاه ووضع يديه على أفقه بلا  
 ثوب (أو خلق) أي أزال (ربع رأسه)  
 أو ربع لحية (أو خلق) (نحاجه)  
 يعني واحتجم والافسدة كما  
 في البحر عن الفتح (أو خلق)  
 (أحدى ابطينه أو عاتيه أو رقبته)  
 كلها (أو قص أطراف يديه أو رجليه)  
 أو الكل (في مجلس واحد) فلو  
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا  
 اتحد المجلس

بالصواب وتماهه في حاشية نوح ورج في البحر ما قاله الطحاري ثم قال واعفاء الحجة أي الوارد في الصحيحين تركها حتى تصك وتكثر والسنة قدر القبضة فما زاد قطع اه وتماهه فيما علقناه عليه ومتر بعض ذلك في كتاب الصوم وأما العناية ففي البحر عن النهاية أن السنة فيها الخلق لما جاء في الحديث عشر من السنة منها الاستجداد وتفسيره خلق العناية بالحديد (قوله كلني ابطيه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد المحل بخلاف قص أظفار البدين مشكل ومع هذا فلا رواية فيه كاذرة في العناية أي بل هو من تخريج بعض مشايخ المذهب ان كان أخذت قل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنع الشارح ولم أر من سرح بذلك وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن ثمة ما يوجب اتحاد المحال وهو التنوير فانه لو تورج جميع البدن لم تلزمه الا كفارة واحدة والخلق مثل التنوير وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها كذلك اه وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعدد محل الخلق واختلف المجلس يجب فيه كفارة مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنائته كما سرح به في البحر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن خلق في كل مجلس ربعمائة فقيدهم واحد اتفاقا لم يكفر الا لأول شرح الباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار الى أن الحكم كذلك في كل طواف هو متفرع فيجب الدم لو طافه جنباً والصدقة لو محدثاً كما في الشربلية عن الزبلي وأفاد أن الكفارة يجب بترك الواجب الاصطلاحي بلفرق بين الأقوى والاضعف فان ماوجب بالشروع دون ماوجب باليمينه تعالى كطواف الصدر لا شراً كهما في الوجوب الثابت بالدليل الظني بخلاف الطواف الفرض الثابت بالقطع فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهرها للتفاوت من حيث الثبوت فافهم (قوله أو للفرض محدثاً) قيد بالحدث لان الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرية من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية رأينا إلى أنه لو طاف عرباً ناقدر ما لا تجوز الصلاة معه يلزمه دم لترك الستر الواجب وقيد بالفرض وهو الاكراه لانه لو طاف أقله محدثاً ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع الا اذا بلغت قيمته دما فنقص منه ماشاء بجر (قوله ولو جنباً فبدنة) أما لو طاف أقله جنباً ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف الزيارة بجر لكن في الباب لو طاف أقله جنباً فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقطت تأمل (قوله ان لم يعد) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والقرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط موجهه اه ح قلت لكن اذا أعاد طواف القرض بعد أيام التحريم لم يدم عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنباً والافلاشي عليه كما لو أعاده في أيام التحريم مطلقاً كما في الهداية ومضى عليه في البحر وصححه في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهو وتصريح الرواية في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقاً وأجاب في البحر بأن هذه رواية أخرى (تنبيه) من فروع الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنباً وللصدر طاهراً فان طاف للصدر في أيام التحريم فعليه دم لترك الصدر لانه انتقل الى الزيارة وان طاف للزيارة لا شيء عليه أي لا ينتقل الزيارة الى الصدر وان طاف للصدر بعد أيام التحريم فعليه دمان دم لترك الصدر أي لتحوله الى الزيارة ودم لتأخير الزيارة وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه وان طاف للزيارة محدثاً ولو للصدر طاهراً فان حصل الصدر في أيام التحريم انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه والافعليه دم لتركه وان حصل بعد أيام التحريم لا ينتقل وعليه دم لطواف الزيارة محدثاً ولو طاف للزيارة محدثاً ولو للصدر جنباً فعليه دمان (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة المفهومة من قوله بعده وهذا أيضاً شامل للقدم والصدر والقرض قال في البحر لو طاف للقدم جنباً لم يدم الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدم وفي الصدر والقرض أولى اه ح (تنبيه) قال في البحر الواجب أحد شيئين اما الشاة والاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون الجابر من جنس المحبور فهي أفضل من الدم وأما اذا رجع الى أهله ففي الحديث اتفقوا على أن بعث الشاة أفضل من الرجوع وفي الجنابة اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا واختار في المحيط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء واذا رجع للأول يرجع باحرام جديد بناء على أنه حل في حق النساء بطواف الزيارة جنباً فاذا احرم بعمره قيد أمها ثم بطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخير عن وقته (قوله وان المعتبر الأول) عطف على وجوبها وهذا مذهب

كلني ابطيه في مجلسين أو رأسه  
في أربعة (أو يد أو رجل) اذ الربيع  
كالحل (أو طواف للقدم)  
لوجوبه بالشروع (أو للصدر  
جنباً) أو حائضاً (أو للقرض  
محدثاً) ولو جنباً فبدنة ان لم يعد  
والاصح وجوبها في الجنابة وندبها  
في الحدث وان المعتبر الأول والثاني  
جابر له فلا تجب اعادة السعي جوهره



اله الكرخي وصححه في الايضاح خلافا للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث فلم يعتبر الأول اتفاقا سراج  
 وقوله فلا يجب الحج بيان لثمة الخلاف فعلى قول الرازي يجب إعادة السعي لأن الطواف الأول قد انسخ  
 فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الحج) عزاه إلى المحيط  
 ونقله في الشربلية ومثله في الباب حيث قال ولوطاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا وحائضا  
 أو نفساء أو محدثا فعليه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة  
 وللصدقة بخلاف طواف الزيادة وكذا الوتر منه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطا فعليه دم وإن أعاده  
 سقط عنه الدم اهـ لكن في البحر عن الظهري به لو طاف أقله لمحمد ما وجب عليه لكل شوط نصف صاع  
 من حنطة الا إذا بلغت قيمته دما فنقص منه ماشاء اهـ ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فانهم  
 وأما ما سألني من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنابته على إخراجها فعلى القارن دمان وكذا  
 الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتمتع كالقارن فلا يرد على ما هنا وإن كانت جنابة المتمتع على إخراج الحج  
 وإحرام العمرة لأن المراد هنا الجنابة بفعل شيء من محظورات الإحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كما سألني  
 في كلام الشارح وهنا الجنابة بترك واجب الطهارة فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور وهذا  
 لم يعصم في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وإن أطلق الشارح العبارة بعبارة تعلقه  
 (قوله أو أفاض من عرفة الحج) بأن جاوز حد ودعا قبل الغروب والافلاشي عليه كافي الباب (قوله  
 ولو نبت بعيره) الندب بفتح النون وتشديد الدال المهمله الهروب ح قال في الباب ولو نبت بعيره فأخرج  
 من عرفة قبل الغروب لزمه دم وكذا لو نبت بعيره فقيعه لا خذه اهـ قال شارحه القاري وفيه أن ترك الواجب  
 لعذر مسقط للدم اهـ واجيب بأنه يمكنه التدارك بالعود وهو مسقط للدم قلت الأحسن الجواب  
 بما قد مناه أول الباب من أن المراد بالعذر المسقط للدم ما لا يمكن من قبل العباد وسألني توضيحه  
 في الإحصار (قوله والغروب) قد سألني العطف بيان أن مرادهم بالامام الغروب لما بينهما من الملازمة  
 فإن الامام لما كان الواجب عليه التفرع بعد الغروب كان التفرع نورا بعد الغروب والافلاشي غروب  
 فنقروا ولم يفر الامام لشيء عليهم ولو نفر الامام قبل الغروب فتابعوه كن عليه وعليهم الدم وذلك لأن الوقوف  
 في جرة من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كافي البحر (قوله ولو بعده في الأصح) إذا عاد بعده فظاهر  
 الرواية عدم السقوط وصحح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأفاد أنه لو عاد قبل الغروب  
 يسقط الدم على الأصح بالأولى كما في البحر فافهم وفي شرح النقاية للقاري أن الجمهور على أن ظاهر  
 الرواية هو الأصح ولو عاد قبل الغروب فلا ظهر عدم السقوط لأن استدامة الوقوف إلى الغروب واجب  
 فيقوت بقوة البعض اهـ قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطأوا  
 في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل نفر الامام سقط عنه دخلا فالزفر وإن عاد قبل الغروب  
 بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتمد القدوري وذكر في الأصل  
 عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف لفتقر الواجب فلا يحتمل السقوط بالعود اهـ (قوله سبع  
 الفرض) بفتح السين والفرض بمعنى المفروض صفة لتحذوف أي الطواف الفرض أو على تقدير مضاف أي  
 طواف الفرض لقول الواقية أو آخر طواف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام  
 ولا يصح جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض لأن الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كما وان قال  
 المحقق ابن الهمام أن الذي ندين الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجزئ بعضه بشيء فإنه من اجتنابه  
 المخالفة لاهل المذهب قاطبة كافي البحر وقد قال تليذه العلامة قاسم أن اجتنابه المخالفة للمذهب لا تعتبر  
 فافهم (قوله حتى لو طاف للصدر) أي مثله لأن أي طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قد مناه  
 شربلية وأفاد ذلك بقوله يعني ولم يطف غيره (قوله ثم إن بقي أقل الصدر) أي إن بقي عليه أقل أشواط  
 الصدر وهو قدر ما انتقل منه إلى الزكن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر سبعة فإنه ينتقل منها  
 ثلاثة لطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فيلزمه له صدقة أما لو كان طاف للصدر ستة  
 وانتقل منها ثلاثة بقي عليه أكثر الصدر وهو أربعة فيلزمه لها دم ثم هذا إن لم يكن آخر طواف الصدر إلى آخر

وفي الفتح لو طاف العمرة جنبا أو  
 محدثا فعليه دم وكذا الوتر من  
 طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة  
 في العمرة (أو أفاض من عرفة)  
 ولو نبت بعيره (قبل الامام)  
 والغروب ويسقط الدم بالعود  
 ولو بعده في الأصح غاية (أو ترك)  
 أقل سبع الفرض يعني ولم  
 يطف غيره حتى لو طاف للصدر  
 انتقل إلى الفرض ما يكمله ثم إن  
 بقي أقل الصدر فصدقة والأقدم  
 (ويترك أكثر)

أبام التشريف والإلزام مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الإمام لكل شرط نصف  
صاع من بر خلافهما كافي الجرد مثله في التارخانية والقهستاني والباب لكن في الشريعة لا ينفك  
وان كان ترك أقله أي أقل طواف الفرض لزمه للتأخير دم وصدقة للمترولين الصدر اه فأوجب دما لتأخير  
الاقول كاترى قتأمل (قوله بقرى محرم) فان رجع الى أهله فعليه حتما أن يعود بذلك الاحرام ولا يجوز  
عنه البدل لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواه حتى يطوف (قوله لزمه دم)  
أي شاة أو بدنة على ما سياتى (قوله الآن بقصد الرض) أي فلا يلزمه بالثاني شيء وان تعدد المجلس  
مع أن نية الرض باطلة لانه لا يخرج عنه الابالاعمال لكن لما كانت المظهورات مستندة الى قصد واحد  
وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاهم واحد بحر قال في الباب واعلم أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام  
بجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك  
من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرما ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المظهورات وانما يتعد  
الجزاء بتعدد الجنائيات اذا لم ينو الرض ثم نية الرض انما تعتبر بمن زعم أنه خرج منه بهذا القصد لجهلة مسألة  
عدم الخروج وأما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا تعتبر منه اه قلت وما ذكر من أن نية  
الرفض باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام الابالاعمال محمول على ما اذا لم يكن مأمورا بالرفض كما سئد كره آخر  
الجنائيات ومن المأمور بالرفض المحصر بمرض أو عذر ولا يذبح الهدي يحمل ويرفض احرامه على ما سياتى  
في بابيه وسئد كرهنا أيضا أن كل من منع عن المضى في موجب الاحرام لحق العبد فانه يتحل بغير الهدي  
كالمرة أو العبد لو احرما بلا اذن الزوج والمولى فان لهما أن يحللاهما في الحال بلا ذبح وبما قرأناه اندفع  
ما في الشريعة لا يلية حيث زعم المناقاة بين ما مر من أنه لا يخرج عن الاحرام الابالاعمال وبين مسألة تحليل المولى  
أتمه بخصوص ظفر أو جماع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله فقصه صدقة كأيأتى (تنبيه) لم يصرحوا  
بحكم طواف القدوم لشرع فيه وتركه أكثره أو أقله والظاهر أنه كالصدر لوجوبه بالشروع وقد تنامتاه  
في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك الابانخروج من مكة) لانه مادام فيها لم يبطال به ما لم يرد السفر  
قال في الجرد وأشار بالترك الى أنه لو أتى بماتركه لا يلزمه شيء مطلقا لانه ليس بموقت اه أي ليس له وقت يفوت  
بقوته وقد مناعن النهر واللباب أنه لو نفر ولم يطف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات فخير بين  
اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة ولا شيء عليه لتأخيره (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال  
في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان بعذر  
فلا شيء عليه مطلقا وقبل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظورا كاللبس والتطيب فانه  
يلزمه موجه ولو بعذر كما قد مناه أول الباب ثم لو أعاد السعي ماشيا بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي  
غير موقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الرمي كله) انما وجب تركه كله دم  
واحد لان الجنس متحد كافي الحلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف  
قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم يتأخيرها يجب الدم عنده خلافا لهما  
بحر وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم بتأخير الرمي كله أو تأخير رمي يوم الى ما يليه أو تأخيرها الى الليل  
فلا شيء عليه كما مر تقريره في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم انفرد لانه نيك تام بحر (قوله  
أو الرمي الاول) داخل فيما قبله كما عرفت لكنه نص عليه تعالى الهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الايام يلزمه  
صدقة لانها أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الاول فانها كل رمية رحت فافهم (قوله أو أكثره) كاربعة  
حصيات فما فوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة فيما بعده وكذا لو أخر ذلك أو لم يتركه أقل من ذلك أو أخره  
فعليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ دما فينقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر رمي يوم) المفهوم من الهداية  
عود الضمير الى الرمي الاول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضا لكن ما ذكره  
الشارح أقود (قوله أو حلق في حل بجم أو عمرة) أي يجب دم لو حلق للجم أو العمرة في الحل لتوقته بالمكان  
وهذا عند ما خلافا للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للجم ولذا قدمه على قوله أو عمرة  
فيتقيد حلق الحاج بالزمان أيضا وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فيه ما وهذا الخلاف في التضمن بالدم

بقرى محرم) ا بدافى حق النساء  
(حتى يطوف) فكما جامع لزمه  
دم اذا تعدد المجلس الآن بقصد  
الرفض فتح (أو) ترك طواف  
الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق  
الترك الابانخروج من مكة (أو) ترك  
(السعي) أو أكثره أو رك فيه  
بلاعذر (أو الوقوف بجميع)  
يعنى مزدلفة (أو الرمي كله)  
أو في يوم واحد أو الرمي الاول  
أو أكثره) أي أكثر رمي يوم  
(أو حلق في حل بجم) في أيام النحر  
فلو بعدها

لا في التحلل فإنه يحصل بالخلق في أي زمان أو مكان فتح وأما حلق العمرة فلا يتوقف بالزمان اجتماعاً هداية  
وكلام الدرر يومهم أن قوله في أيام النحر قيد للحج والعمره وعزاه إلى الزباني مع أنه لا ينسب في كلام الزباني  
كما يعلم بمراجعته (قوله ندمان) دم للمكان ودم للزمان ط (قوله لا يختص بالخلق) أي لهم بالجرم  
وللحج في أيام النحر ط (قوله خرج) أي من الحرم (قوله ثم رجع من حل) أي قبل أن يخلق أو يقصر  
في الحل (قوله وكذا الحاج الخ) فيرد على صاحب الدرر وصدر الشريعة وابن كمال حيث أطلت  
وجوب الدم بخبر وجه قبل التحلل ثم رجوعه فان ذات الخروج من الحرم لا يلزم تخريم به شيء قال في الهداية  
ومن اعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عندهما وقال أبو يوسف لا شيء عليه وإن لم يقصر حتى رجع وقصر  
فلا شيء عليه في قولهم جميعاً لأنه أتى به في مكانه فلم يلزمه ضمانه اه قال في العناية ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط  
عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص على أن الدم الذي يلزم الحاج انما هو تأخير الخلق عن أيام النحر  
ويقصد أنه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في أيام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له أدنى المام  
بمسائل الفقه فليست له أفاده في الشرع بلالية (قوله أو قبل الخ) حاصله أن دواعي الجماع كالجماعة  
والمباشرة الفاحشة والجماع في بادون الفرج والتقبيل واللمس بشهوة موجبة للدم انزل أولاً قبل الوقوف  
أو بعده ولا يفسد شيء منها كما في الباب وشمل قوله قبل الوقوف أو بعده ثلاث صور ما اذا كان قبل الوقوف  
والخلق أو بعده قبل الخلق أو بعد الوقوف والخلق قبل الطواف في الأولين حصل الفرق بين الدواعي والجماع  
لمقتض وهو أن الجماع في الأولى مفسد لتعلق فساد الحج بالجماع حقيقة قال في البحر وانما لم يفسد الحج  
بالدواعي كما يفسد بها الصوم لأن فساد معلق بالجماع حقيقة بالنص والجماع معنى دونه فلم يلحق به وفي الثانية  
موجب للبدنة لغلط الجنابة كما في البحر ولم يفسد لتمام حجه بالوقوف ولا شيء من ذلك في الدواعي وأما الثالثة  
فاشترك الجماع ودواعيه في وجوب الشاة لعدم المقتضى للفرقة المذكورة لأن الجماع هنا ليس جنابة  
غليظة لوجود أصل الأول بالخلق فلذا لم يجب به بدنة ودواعيه ملققة به في كثير من الأحكام فافهم (تنبيه)  
أطلق في التقبيل واللمس فمما لو صدر في أجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الأمر كالأجنبية وان توقف  
فيه الجموع وأخرج بهما النظر إلى فرج امرأة شهوة فأمى فإنه لا شيء عليه كما لو تفكر ولو أطل النظر أو تكرر  
وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية ط (قوله في الاصح) لم أر من صرح بتحججه وكنه أنه أخذه  
من التصريح بالاطلاق في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح المجمع وغيرها كما في الباب ورجعه  
في البحر بأن الدواعي محترمة لأجل الاحرام مطلقاً فيجب الدم مطلقاً واشترط في الجماع الصغير الانزال وصححه  
فاضيخان في شرحه (قوله وانزل) قيد للمسألين فان لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ط (قوله أو أخر الحاج)  
قده به لأن حلق المعتز لا يتقيد بالزمان وكذا اطوافه فلا يلزمه تأخيرهما شيء ط (قوله أو طواف القرض)  
أي كله أو أكثره فلو أخر أقله يجب صدقة وأشار إلى أنه لو أخر طواف الصدر لا يجب شيء فهستاني (قوله  
لتوقتهما) أي الخلق وطواف القرض بها أي بأيام النحر عند الامام وهذاعله لوجوب الدم تأخيرهما قال  
في الشرع بلالية وهذا اذا كان تأخير الطواف بلا عذر حتى لوحضت قبل أيام النحر واستمر بها حتى مضت  
لا شيء عليها بالتأخير وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم كذا في الجوهره عن الوجيز وأفاد  
شيخنا أنه لا تفريط لعدم وجوب الطواف عيناً في أول وقته في الزامها بالدم وقد حاضت في الاثناء نظر اه  
وتقدم تمامه في بحث الطواف (قوله أو تقدم نسكا على آخر) أي وقد فعل في أيام النحر ثلاثا يستغني عنه  
بقوله قبله وأخر الخ شرع بلالية (قوله فيجب الخ) لما كان قوله أو تقدم الخ بياناً لوجوب الدم  
بعكس الترتيب فترع عليه أن الترتيب واجب مع بيان ما يجب ترتيبه وما لا يجب فافهم (قوله لغير المفرد)  
أما هو فالذبح له مستحب كما مر (قوله لكن لا شيء على من طاف) أي مفرداً أو غيره شرح الباب  
(قوله قبل الرمي والخلق) أي وكذا قبل الذبح بالاولى لأن الرمي مقدم على الذبح فاذا لم يجب ترتيب الطواف  
على الرمي لا يجب على الذبح (قوله وقد تقدم) أي عند ذكر الواجبات (قوله كالأشياء على المفرد الخ)  
فيجب تقديم الرمي على الخلق للمفرد وغيره وتقديم الرمي على الذبح والذبح على الخلق لغير المفرد ولو طاف المفرد  
وغيره قبل الرمي والخلق لا شيء عليه لباب وكذا الوطاف قبل الذبح كالعلمات والحاصل أن الطواف لا يجب

فدما (أو عمره) لا يختص  
الخلق بالحرم (لا) دم (في معتز)  
خرج (ثم رجع من حل) الى  
الحرم (ثم قصر) وكذا  
الحاج ان رجع في أيام النحر والا  
قدم التأخير (أو قبل) عطف  
على حلق (أو لمس بشهوة انزل  
أولاً في الاصح أو استغنى بكفه  
أو جامع بهيمة وانزل (أو أخر)  
الحاج (الخلق أو طواف القرض  
عن أيام النحر) لتوقتهما بها  
(أو قدم نسكا على آخر) فيجب  
في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم  
الذبح لغير المفرد ثم الخلق ثم الطواف  
لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي  
والخلق ثم يكره لباب وقد تقدم  
كلا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل  
الرمي لان ذبحه لا يجب (ويجب  
دما على قارن

ترتيبه على شيء من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الخلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه  
 الترتيب بين الرمي والخلق فقط (قوله خلق قبل ذبحه) وكذا الوخلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع  
 المسألة في القارن لان المفرد لا شيء عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقديمه بالخلق قبله  
 ابن كمال (قوله كما حذر المصنف) أي تبع الشيخ في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب  
 أن أحد الدين للتأخير والآخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما توهمه بعضهم) أي صاحب  
 الهداية حيث قال دم بالخلق في غير أو انه لان أو انه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الخلق اه وقد خطاه  
 شراح الهداية من رجوه منها مخالفتها لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدين للقران والآخر  
 للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول أن احرام العمرة لا يفتى بالوقوف لان  
 بخثائه على احرامين والتقديم والتأخير جنبا بئان فبهما أربعة دماء ودم القران وأجاب في البحر عن الأقل  
 بأن ما مشى عليه رواية أخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافا وعن الثاني بأن التضاعف على  
 القارن انما يكون فيما اذا أدخل نقصا في احرام عمرته والافلا يجب الا دم واحد ولهذا اذا أفاض القارن  
 قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محذرا لا يلزمه الا دم واحد لانه لا تعلق للعمره بالوقوف وطواف الزيارة  
 وتتمام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مبسوط فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)  
 أي ولو أكثر كما مر ط وهذا اذا كان الطيب قليلا على ما مر من التوفيق (قوله في انزلة الخ) أفاد في  
 البحر ضيقه كما قدمناه أول الباب (قوله أو خلق شاربه) لانه تبع الحجة ولا يبلغ ربعها والقول بوجوب  
 الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه حكومة عدل وقيل دم كما حذر في البحر (قوله أو أقل من ربع رأسه  
 الخ) ظاهره كالكثرة أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الخاتمة ان تنق من رأسه أو انق  
 أولحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفي خزائنه الاكمل في خصلته نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف  
 اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصاها بحر (قوله وقد استقر الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من  
 الايام كعبارة الدرر وصدرا الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع  
 قال في الشريعة الالهية وهو غلط لما في الكافي والهداية وشروحه من أنه لو قص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر  
 صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين  
 الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل  
 شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصاة صدقة أو في قلم الاظفار فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم فعلى  
 قدر القيمة اه فيحفظ (قوله فينقص ما شاء) أي لثلاثين في الأقل ما يجب في الأكثر قال في الباب  
 وقيل ينقص نصف صاع اه ويأتي بيانه قريبا (قوله أو طاف للقدوم) وكذا كل طواف تطوع جبرا  
 لما دخل من النقص ترك الطهارة شهر (قوله أو إحدى الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم النحر ط والمراد  
 أن يترك أقل جبار يوم كئلا من يوم النحر وعشرة مما بعده رجحي (قوله من سبع الصدر) أما لو ترك ثلاثة  
 من سبع القدوم فلم يتركوه وقد منا الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه  
 لكل شوط منه صدقة الا أن يبلغ دما فيخبرين الدم وتنقص الصدقة لباب (قوله فكما مر) أي ينقص ما شاء  
 (قوله وأفاد الحدادي) أي في السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه بقيل اشارة الى ضعفه لمخالفتها لما في  
 عامة الكتب من اطلاق التنقيص بما شاء لكنه غير محذور لانه صادق بما لو شاء شيئا قليلا مثل كف من طعام  
 في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة دم مع أنه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم  
 ذلك بعض شراح الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو بعيد كما علمت لانهم تنصوا عن قيمة الدم لثلاثين  
 في القليل ما يجب في الكبير فينبغي أن يكون ما في السراج بيان لما أطلقوه بمعنى انه ينقص ما شاء الى نصف صاع  
 لا أكبر كثيرا قلنا لكن ما في السراج يحمل وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الاخر اذا بلغ قيمة الصدقات دما  
 ينقص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي  
 يتدار ثمن الشاة ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف  
 صاع فقط بأن لم تطفرا واحدا أو كان يبلغ هديا ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه

خلق قبل ذبحه) دم للتأخير ودم  
 للقران على المذهب كما حذر  
 المصنف قال وبه اندفع ما توهمه  
 بعضهم من جعل الدين للعبادة  
 (وان طيب) جوابه قوله الا أن  
 تصدق (أقل من عضواً وستر رأسه  
 أو ليس أقل من يوم) في انزلة  
 في الساعة نصف صاع وفيما دونها  
 قبضة وظاهره ان الساعة  
 فلكية (أو خلق) شاربه أو (أقل  
 من ربع رأسه) أولحيته أو بعض  
 رقبته (أو قص أقل من خمسة  
 اظفاره أو خمسة) الى ستة عشر  
 (متفرقة) من كل عضو أربعة  
 وقد استقر أن لكل ظفر نصف  
 صاع الا أن يبلغ دما فينقص  
 ما شاء (أو طاف للقدوم أو للصدر  
 محذرا أو ترك ثلاثة من سبع  
 الصدر) ويجب لكل شوط منه  
 ومن السعي نصف صاع (أو إحدى  
 الجمار الثلاث) ويجب لكل  
 حصاة صدقة الا أن يبلغ دما فكما  
 مر وأفاد الحدادي انه ينقص  
 نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الحلال والمحلوق إما أن يكونا محرمين أو حلالين أو الحائق محرما والمحلوق حلالا أو بالعكس ففي كل على الحائق صدقة الآن يكونا حلالين وعلى المحلوق دم الآن يكون حلالا نهاية لـ  
 في حلق الحرم رأس حلال يتصدق الحائق بمشاة وفي غيره الصدقة نصف صاع كافي الفتح والبحر وبه يعلم ما في  
 قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحائق حلالا والمحلوق محرما أنه لا شيء على الحائق اتفاقا فافسأ  
 (قوله فانه لا شيء عليه) أي على الفاعل أما المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرما الباب وشرحه (قوله  
 كالقطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتفقا فيجوز اخراج الصاع من القر أو الشعر ط عن  
 النهي ستأتي قال بعض المحشين وأما المخلوط بالشعر فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعر فانه يجب عليه صاع  
 وان كانت للحنطة فنصفه كذا في خزنة الاكل فان تساوى ينبغي وجوب الصاع احتياطا وما ذكره  
 في القطرة يجرى هنا اه (قوله بعدر) قيد الثلاثة وليست الثلاثة قيدان جميع محظورات الاحرام اذا  
 كان بعدر فقيه الخيارات الثلاثة كافي المحيط قهستاني وأما ترك شيء من الواجبات بعدر فانه لا شيء عليه على  
 ما مر أول الباب عن الباب وفيه ومن الاعذار الحى والبرد والجرح والقرح والصداع والشقيقة والغسل  
 ولا يشترط دواء العلة ولا أدؤها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك وأما الخطأ والنسيان والانغما  
 والاكره والتوم وعدم القدرة على الكفارة فليست باعذار في حق التخيير ولو ارتكب المحظور بغير عذر  
 فواجهه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان عذر عليه ذلك بى  
 في ذمته اه وما في الظهيرة من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كافي البحر وفيه ومن الاعذار  
 خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف الظن لا مجرد الوهم فتجوز التغطية والستران غلب على ظنه لكن بشرط أن  
 لا يعتد موضوع الضرورة فيغنى رأسه بانقلسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليها  
 موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعني اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي رعا بما يحرم تغطيته والا  
 فقد مناعن الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لوارض ربة فلبس جنتين نعم يا ثم بخلاف ما لو لبس جنة  
 وقلسوة فان فيه كفارتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق  
 بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوما كافي الباب (قوله ذبح) أفاد انه يخرج عن  
 العهدة بمجرد الذبح فلو هلك أو سرق لا يجب غيره بخلاف ما لو سرق وهو حى وانما لا يكل منه رعاية لجهة التصدق  
 وتعامه في البحر (قوله في الحرم) فلو ذبح في غيره لم يجز الا أن يتصدق بالبحم على ستة مساكين على كل واحد  
 منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيزيه به بدل لاعتنا الطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد انه لا يذبح عند  
 محمد ورجحه في البحر تبع الفتح فلا تنكى الاباحة خلافا لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله ثلاثة  
 أصوع طعام) باضافة أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو أو بسكون الصاد وضم الواو جمع  
 صاع شرح النقاية للقارى والطعام البر بطريق الغلبة قهستاني (قوله على ستة مساكين) كل واحد  
 نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهر كلامهم انه لا يجوز لان العدد منصوص عليه وعلى قول  
 من اكنتى بالااحة ينبغي انه لو غدى مسكينا واحدا وعشاه ستة أيام أن يجوز أخذ من مسألة الكفار ان  
 نهر تبع البحر (قوله ان شاء) أي في غير الحرم أو فيه ولو على غير أحله لا طلاق النص بخلاف الذبح  
 والتصدق على فقراء مكة أفضل بحر وكذا الصوم لا يتقيد بالحرم فيصومه ان شاء كما أشار اليه في البحر  
 وصرح به في الشربة لالية عن الجوهرية وغيرها (قوله ووطؤه) أي بايلاج قدرا لحشفة وان لم ينزل ولو بجانث  
 لا يمنع وجود الحرارة واللذة وسواء كان في امرأة واحدة أو أكثر اجنبية أو لامرأة أو مرارا ولا يعتد بالدم  
 الابتعاد المجلس اذ المني بالثاني رفض الاحرام كما برت بانه أفاده في البحر (قوله في احدى السيلين) السيل  
 يذكر ويؤث أي القبل والدير قال في النهر ثم هذا في الدير أصح الروايتين وهو قوايسما (قوله من  
 آدمي) فلا يفسد بوطي البهجة مطلقا لقصوره بحر أي سواء أنزل أولا وقد ألقوا التي لا تستهين بالبهجة  
 كما مر في الصوم فيقتنى عدم الفساد بوطي الميتة والصغيرة التي لا تستهين رمي ويحوى في شرح الباب  
 (قوله ولو ناسيا) شمل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب  
 فيه المال يؤخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤخذ به للمال ولا يجوز اطعام المولى عنه الا في

(أو حلق رأس) محرم أو حلال  
 (غيره) أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف  
 ما لو طيب عضو غيره أو لبسه مخفيا  
 فانه لا شيء عليه اجماعا طهيرة  
 (تصدق بنصف صاع من بر)  
 كالقطرة (وان طيب أو حلق)  
 أو لبس (بعدر) خبر ان شاء (ذبح)  
 في الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع  
 طعام على ستة مساكين) ابن شاء  
 (أو صام ثلاثة أيام) ولو متفرقة  
 (ووطؤه في احدى السيلين)  
 من آدمي (ولو ناسيا)

الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل خوف اذا اعتق فعليه جنة وعرة بحر (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على  
 المكره كذا ذكره الاستيعابي وحكى في الفتح خلافا في رجوع المراء بالدم اذا اكرهها الزوج ولم أر قولاً في رجوعها  
 بمؤنة جهها بحر (قوله أو صيبا) يؤيده أن المفيد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره فكذلك  
 الحج وما في الفتح من أنه لا يفيد حجه ضعيف بحر ونهر (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أى على النجى  
 أو المجنون واقره النعمان لمكان أو وكذا الامضى تعليم ما في احرامهما لعدم تكليفهما شرح الباب (قوله قبل  
 وقوف فرض) بالاضافة اليانية أى وقوف أو فرض أو بدونهما مع التنوين فيهما على الوصفة أى وقوف  
 مفروض والمراد بالفرضية الركنية فتشمل حج النفل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفيد الحج  
 لكن فيه بدنة (قوله يفسد حجه) أى ينقضه نقصا نافعا حشا ولم يطله كافي المصنرات قهستاني قال  
 صاحب الباب بعد نقله عنه وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات قال القارى قلت من جعلها المضى  
 في الافعال لكن في عدم الابطال أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بأنه ليوذى على وجه الكمال  
 اذ أقول حاصله انه ليس المراد بالفساد هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا  
 طهارة بل المراد به الخلل الفاحش الموجب لعدم الاعتداد بشعده ولوجوب القضاء ليجزى عن العهد فالحقيقة  
 الشرعية موجودة ناقصة نقصا نافعا أخرجهما عن الاجزاء ولهذا اصرح في الفتح عن المبسوط بأنه بافساد الاحرام  
 لم يصر خارجا عنه قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب  
 ما يرتكبه بعد ذلك من المخلطات. وذكر في الباب وغيره انه لو اهل بمجة أخرى ينوى قضاءها قبل أداءها فبى  
 هى ونيت لغو لا تنفع ما لم يفرغ من الفاسدة وبهذا اظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج اذا  
 فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أوردده عليه من تصريحهم بفساده ثم ان  
 هذا يفسد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما  
 في العبادات بخلاف المعاملات ويؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان فسادها يجمع قبل  
 الوقوف وبطلان الردة والله تعالى أعلم (قوله وكذا لو استدخلت ذكر حمار) والفرق بينهما ما اذا وطئ بهيمة  
 حيث لا يفسد حجه أن داعى الشهوة في التمسك أتم فلم تكن في جانبهن قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بهيمة ط  
 (قوله أو ذكر كرامة طوعا) ولو غير آدمى ط (قوله ويمضي الخ) لان التعمل من الاحرام لا يكون الا بأداء  
 الإفعال أو الإحصار ولا وجود لا حدهما وانما وجب المضى فيه مع فساد ما أنه مشروع بأصله دون وصفه  
 ولم يسقط الواجب به لنقصانه نهر (قوله بكانه) أى فيفعل جميع ما يفعله في الحج الصحيح ويجتنب ما يجتنب  
 فيه وان ارتكب مجتوبا فاعليه ما على الصحيح لباب (قوله ويذبح) ويقوم سبع البدنة مقام للشاة كما صرح به  
 في غاية البيان بحر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قد مناه أول الباب (قوله ويقضى)  
 أى على الفور كما نقله بعض الحشيين عن البحر العريق وقال الخير الرملى ويقضى أى من قابل لوجوب المضى  
 فلا يقضى الا من قابل وسأقي في مجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم أحرم بعمرة أو حجة ثم أفسد تلك العمرة  
 أو الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليست أم  
 (قوله ولو نفل) لوجوبه بالشروع (قوله هل يجب قضاؤه) أى قضاء القضاء الذى أفسده حتى يقضى  
 حجتين الأولى والثانية (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب النهر حيث قال فيه لم يسأل عن ذلك لم أر المسألة  
 وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لمازما أن المراد بالقضاء معناه اللغوى والمراد الاعادة كما هو الظاهر اه  
 ويوافقه قول القهستاني الأولى أن يقول وأعاد لان جميع العمى وقته اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير  
 ان تسميته قضاء مجاز قال شارح لانه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول مشايخنا اه أى وحيث كان  
 الثاني أداء لم يكن حجا آخر أفسده لانه لم يشرع فيه ملازم نفسه حجا آخر بل شرع فيه مسقطا لما عليه في نفس  
 الامر وليس هو ظاهرا حتى يرد أن الظان يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كما لا يخفى وحينئذ فلا يلزمه قضاء  
 حج آخر وانما يلزمه أدائه ثالثا لان الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكلما أفسده لا يلزمه سوى  
 الواجب عليه أولا كالمشروع في صيلا فرض فافسدها وقيد وحده العلامة الشيخ اسماعيل النابلسي هذه  
 المسألة منقولة نقبال ونظف المتخفى لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فأفسد حجه لم يكن عليه الا قضاء

أو مكرها أو نائمة أو صيبا أو مجنونا  
 ذكره الحدادى لكن لادم  
 ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض  
 يفسد حجه). وكذا لو استدخلت  
 ذكر حمار أو ذكر كرامة طوعا فسد  
 حجهما اجماعا (ويمضى) وجوبا  
 في فاسده كجائزه (ويذبح  
 ويقضى) ولو نفل أو أفسد  
 القضاء هل يجب قضاؤه لم أره  
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء  
 الاعادة

حجة واحدة كالأفسد فضاء صوم رمضان اه (تنبيه) تقدم في كتاب الصلاة أن الأعادة فعل مثل الواجب في وقته فخلل غير الفساد وفساد الخلل هو الفساد فلا يكون إعادة لكن مرادهم هناك بالفساد البطلان بناء على عدم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أنفس الفرق بينهما في الحج فصدق عليه التعريف المذكور على أن أقدمنا هناك عن الميزان نعرفها بالاثبات بمثل الفعل الأول على صفة الكمال فافهم (قوله ولم يتفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعدما أفسد أحدهما بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندب أن خاف الوقاع) كذا في البحر عن المحيط وغيره ومثله في الباب وكذا في التهستائي عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت كذلك فافهم قال في شرح الباب وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأسر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب اقترافهما وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرما وعند مالك إذا أخرج من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله وتجب بدنه) شمل ما إذا جامع مرة أو مرارا إن اتحد الجلس فإن اختلف فبدنه للأول وشاة للثاني البحر وشمل العامد والناسي كما صرح به في المتون والباب خلافا لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال في شرح الباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنايات وصرح بخصوص المسألة في الخانية (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كما في النهر (قوله نطفة الجناية) أي لوجود أصل الأول بالمحلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المتون ومثني في المبسوط والبدائع والاسيبياني على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده وفي الفتح أنه الوجه لا إطلاق ظاهر الرواية وبحجها بعد الوقوف بلا تفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما لوجامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة لباب قال شارحه القاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجناية إنما كان مراعاة هذا الركن وكان مقتضاها أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لاحد خلافا لما في شرح النقاية للقاري حيث جعلها محل الخلاف المذكور قبله نعم استشكلها في الفتح بأن الطواف قبل الحلق لم يحل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة ويعلم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح الباب هذا ولم يذكر حكم جامع القارن قال في النهر فإن جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته ولم يمه زمان وسقط عنه دم القران وإن بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة واختلف فيما بعده اه وتوضيحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة المتعة ط (قوله وذبح) أي شاة بحر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المناسب أن يقول لم يفسد وذبح ليصح الأخبار عن المبتدأ بلا تكلف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أولا ~~لكن~~ بشرط كونه قبل الحلق وتركه لئلا يهله لأنه بالحق يخرج عن إحرامها بالكتابة بخلاف إحرام الحج ولما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه حكم القارن والمتنع اه (قوله أي حيوانا برياً بالخ) زاد غيره في التعريف تمتعا بجناحه أو قوائمه احتراز عن الجنية والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون نواله في البر ولا عبرة بالثوى أي المكان واحترازه عن البحري وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان مثواه في البر لأن التوالد أصل والكنية بعده عارض فكأن الماء والصفدع المائي كما قيده في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والسلفسة بحري يحل اصطباؤه للحريم بنص الآية وعمومها متناول لغير الماء كقول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسن الكرماني من تخصيصه بالسمك خاصة أما البري فإحرام مطلقا ولو غير ما كقول كائنيزي كما في البحر عن المحيط إلا ما يستثنيه بعد من الذئب والغراب والحدأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيد قال في الباب وأما طيور البحر فلا يحل اصطباؤها لأن نوالها في البر وعزاد شارحه إلى البدائع والمحيط فحاشا له في البحر من أن نوالها في الماء سبق قلم والآن في ما مر من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوحش بأصل خلقته نحو النطي المستأنس وإن كانت ذكاته بالذبح ونحوه من البعير والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكاته مما بالعقر لأن المنظور إليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الإمكان وعدمه بحر وخرج الكباب ولو وحشا لأنه أهلي في الأصل وكذا السنور الأهلي - أما البري ففيه روايتان

(و لم يتفرقا) وجوبا بل ندبا  
ان خاف الوقاع (و) وطؤه  
(بعد وقوفه لم يفسد حجه وتجب بدنه)  
وبعد الحلق قبل الطواف  
(شاة) نطفة الجناية (و) وطؤه  
(في عمرته قبل طوافه أربعة)  
مفسدا ما مضى وذبح وقضى  
وجوبا (و) وطؤه (بعد أربعة)  
ذبح ولم يفسد خلافا للشافعي  
(فان قتل محرم صيدا) أي  
حيوانا برياً متوحشا بأصل  
خلقته

عن الامام فتح وجرم في الجربانه كالكلب (تنبيه) قال في شرح اللباب والظاهر أن ماء البحر ولو وجد في أرض الحرم يحمل صيده أيضا لعموم الآية وحديث هو الطهور مأثؤه والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يسكن في البحر في الحل أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالجوامس فإنه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولم يبين حكمه وظاهره أن الحرم منهم في بلاده يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله أو دل عليه قائله) أراد بالدلالة الاعائية على قتله سواء كانت دلالة حقيقة بالأعلام كما كانه وهو غائب أولا بحر قد دخل فيه الإشارة كما يشير إليه كلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفي غيرها في الفتح بأنها تحصل بالدلالة بغیر اللسان اه ومقتضاه أن الدلالة أعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسماعيل عن البرجندی مانعه ولا ينبغي أن ذكر الدلالة يعني عن الإشارة وقد تخص الإشارة بالحضرة والدلالة بالغيبة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله لحدث أبي قيادة في الصحيين هل منكم أحد أمره أو أشار إليه وفي رواية مسلم هل اشترم أو اعنم قالوا لا قال فكلوا وقول البران المراد بالدلالة الاعائية لا يشمل الامر اذا اعانه فيه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي قريانهم يشمل ما لو دخل الصيد مكانا فذله على طريقه أو على بابه وما لو ذله على آله فربما هو أو كذا الواعاها له على المعتمد الا اذا كان مع القتال سلاح غيرهما على ما عليه أكثر المشايخ (تنبيه) قيد الدال بالحرم بإرجاع التفسير اليه واطلق في القتال لأن الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القيمة نزع اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما فلو دل محرما حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله مصدقاه) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال المحرم أما الاثم فتحقق مطلقا كما في الجزاء في النهر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه حتى لو أخبر محرما بصدقه لم يره حتى أخبره محرما بصدق القول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاقل لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو ذله والمدلول يعلم به أي برؤية أو غيرها لا شيء على الدال ليكون دلالة تحصل الجاصل فكانت كالادلة لباب وشرجه وعليه فشكل ما في المحيط عن المتن في لوقال خذا أحد هذين وهو ربهما فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والآخران وأجاب في البحر بأن الامر بالإخذليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر المحرم غيره بأخذ صيد فامر المأمور آخر فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يمثل أمر الاقل لأنه لم يأتمر بالأمر بخلاف ما لو دل على الصيد وأمره فأمر الثاني بالنابالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد فرقوا بين الامر الجزء والامر مع الدلالة اه والجاصل ان عدم العلم شرط للدلالة لا للامر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الاثمار (قوله واتصل القتل بالدلالة) أي تحصل بسببها شرح اللباب (قوله والدال والمشير) الاولى أو المشير بالولان الحكم ثابت لاحدهما وليصح قوله بعد باق واحترز بذلك عما اذا تحلل الدال أو المشير فقتله المدلول لا شيء عليه وبأنه هندية ط (قوله قبل أن ينقل عن مكانه) فلو انقلب عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية ط (قوله بدء أو عودا) أي لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيده وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجراء على العائد وبه قال داود وشريح ولكن يقال له انه ذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عمدا) وكذا ما يشير أو ولو غير متعمد كما تم انقلب على صيد أو متعمدا اذا كان متعمدا كما اذا نصب شبكة أو حفرة له حفرة بخلاف ما لو نصب فسطاطا لنفسه فتعلق به صيد أو حفرة حفرة للما أو لحيوان مباح القتل كذئب فعطب فيها صيد أو أرسل كلبه الى حيوان مباح فأخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي وتعامه في النهر والبحر (قوله أو بمالوكا) ويلزمه قمتان قيمة لما ليه وجرأؤه حق الله تعالى بحر عن المحيط ولو كان معالفا في حكمه (قوله فعله جرأؤه) وتعتد بتعمده المقتول الا اذا قصده التحلل ورفض اجرامه كما صرح به في الاصل بحر وقيل مناه عن اللباب (قوله ولو سبعا) اسم لكل مخمط منتهب جارح قاتل عاد عاده وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه ما ليس من الفواسق السبعة والخمسة سواء كان سباعا أو لا ولو خنزيرا أو قرذا أو فئلا كما في الجمع بحر ودخل فيه سباع الطير كالباري والصقور وقد تغير الصائل لما سألني أنه لو صال لا شيء بقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سباعا

(أودل عليه قائله) مصدقاه  
غير عالم واتصل القتل بالدلالة  
أو الإشارة والدال والمشير باق  
على اجرامه وأخذه قبيل أن  
ينقل عن مكانه (بدء أو عودا)  
سهوا أو عمدا مباحا أو مملوكا  
(فعله جرأؤه ولو سبعا غير صائل  
أو مستأنسا أو حياما)



أى ولو طيماست أنالان استثناسه عارض والعبرة للأصل كما مر (قوله ولو مسرولا) صرح به بخلاف  
 مالك فيه فإنه يقول لأجزاء فيه لأنه ألوف لا يطير بجناحيه كالبلط (قوله كما يلزمه) أى المخطوط إلى  
 الأكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح السبد  
 والفتوى على الأول كما فى الشربلالية ح قلت وربحه فى البحر أيضا بأن فى أكل الصيد ارتكاب حرمته  
 الأكل والقتل وفى أكل الميتة ارتكاب حرمة الأكل فقط اه وخلاف فى الأولوية كما هو ظاهر قول البحر عن  
 الخائيه فالميتة أولى اه والمراد بالحرمة والحرمين ما هو فى الأصل قبل الاضطراب إذا لحرمة بعده (قوله  
 والصيد على مال الغير) ترجيحاً لحق العبد لا فقاره زيلعى (نبه) فى البحر عن الخائيه وعن بعض أصحابنا  
 من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سباعة وبشر أن القصب أولى من الميتة به أخذ الطحاوى  
 وقال الكرخى وهو بالخيار (قوله ولحم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل فى غير الحرم أو فى غير حالة  
 الاحرام والادى لا يحل بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالجر عطف على الانسان وعبرة البحر عن الخائيه  
 وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر  
 فوجه الضعف ظاهر لانه كما فى الميتة فيه ارتكاب حرمة الأكل فقط والا فلا لانه صيداً أيضاً فاصطاد غيره أولى  
 لأن فى كل ارتكاب حرمته أشد حذراً ما ظهر لى وفى البحر عن الخائيه والكلب أولى من الصيد لان  
 فى الصيد ارتكاب المخطورين (قوله ولو الميت نيبا الخ) غير مخصوص فى المذهب بل قتله فى الحرم  
 الشافعية (قوله الصيد المذبح أولى) أى ما ذبحه محرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطراب لان فى أكله  
 ارتكاب مخطور واحد بخلاف اصطاد غيره للأكل (قوله ويغرم أيضا الخ) أى يغرم الذابح قيمة ما أكله  
 زيادة على الجزء لو كان الأكل بعد أداء الجزء أما قبله فيدخل ما أكل فى ضمان الصيد فلا يجب له شئ ما انفرد  
 ولا يفرق بين أكله وطعام كلابه وقال لا يغرم بأكله شيئاً ونماه فى النهر قال فى الباب ولو أكل كل منه غير الذابح  
 فلا شئ عليه ولو أكل الخلال بما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه للأكل (قوله والجزء هو ما قومه  
 عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد بخامصه أو ما قومه به على انهم موصولة والأول أولى فافهم ويقوم  
 بصفته الخلقية على اراج كالألحاح والحسن والتصويت لا ما كانت بصنع العبادات لا فى تضمين قيمته لما لك فيقوم  
 بها أيضاً الا اذا كانت للهو كقرد الديك ونطح الكبش فلا تعتبر كما فى الجارية المغنبة والمراد بالعدل من له معرفة  
 وبصارة بقيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة يجر ملخصاً واطلق فى كون الجزء هو القيمة فتشمل الصيد الذى  
 له مثل وغيره وهو قولهما وخصه محمد بما لا مثل له فأوجب قيمته مثل مثله فى شئوا الظنى شاة والنعام بدنة وفى  
 حمار الوحش بقرة وتوجيه كل فى المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكفى) الاولى اسقاط قوله ولو  
 القاتل لانه بحث من صاحب البحر وقال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه على أن صاحب الباب صرح  
 بخلافه حيث قال ويشترط للتقويم عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكفى اه وعكس فى الهداية حيث اكنى  
 بالواحد وعبر عن المثنى بقيل ميل الى أن العدد فى الآية لا لاولوية وتبعه فى التبيين للزيلعى والسراج والجوهرة  
 والكافى وهو ظاهر العناية أيضاً فافهم وما مشى عليه المصنف والباب استظهره فى الفتح وقال فى المعراج عن  
 المبسوط على طريقة القياس يكفى الواحد للتقويم كما فى حقوق العباد وان كان المثنى أحوط لكن تعتبر  
 حكومة المثنى بالنص اه ومثله فى غاية البيان ومقتضاه اختيار المثنى وعزاف البحر والنهر فتحجه الى شرح  
 الدرر وكأنه من جهة اقتصاره عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلالى عليه ما بان له لم يصرح فى الدرر  
 بتعجيجه والمراد بالدرر من لا خسرو ومثله فى درر البحار للقنوى ومضى فى شرحه ما غرر الا ذكره على الاكتفاء  
 بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحيط وعلى رواية الأصل اعتبر مع المكان الزمان فى اعتبار  
 القيمة وهو الأصح نهر (قوله فالو للتوزيع الخ) أى أن المتبر هو مكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالمتبر  
 هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يجبران فى تقويمه مطلقاً (قوله فى سبع) أى غير مسائل كما مر أما  
 المسائل فلا شئ فى قتله كما سيأتى (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مرادوا لا بالسبع أنص كما علمت من  
 تفسيره الذى قدمناه ولا بد من زيادة وليس من الفواسق السبعة والخشرات كما مر (قوله على قيمة شاة)  
 المراد بها هنا أدنى ما يميز فى الهدى والاضحية وهو الجذع من الضأن يجر (قوله أكبر منها) الاولى

ولو (مسرولا) بفتح الواو ما فى رجله  
 ريش كـ السراويل (او هو  
 مخطوط الى اكله) كما يلزمه  
 القصاص لو قتل انسانا أو اكل  
 لحمه ويقدم الميتة على الصيد  
 والصيد على مال الغير ولحم  
 الانسان قبل والخنزير ولو الميت  
 نيبا لم يحل بحال كما لا يأكل طعام  
 مخطوط آخر وفى البرازية الصيد  
 المذبح أولى اتنا فاشياء ويغرم  
 أيضاً ما أكله لو بعد الجزء (و)  
 الجزء (هو ما قومه عدلان) وقيل  
 الواحد ولو لقاتل يكفى (فى مقتله  
 أى فى أقرب مكان منه) ان لم يكن  
 فى مقتله قيمة فالو للتوزيع لا للتخيير  
 (و) الجزء (فى سبع) أى حيوان  
 لا يؤكل ولو خنزير أو فيلة لا يزداد  
 على (قيمة شاة وان كان) السبع  
 (أكبر منها)

أكثر قيمة منها لأن ما ذكره انما يناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الاباراقه الدم) أى دون اللحم لأنه غير مأكول أو أماناً كقول الدم فيه فساد اللحم أيضاً فحبب قيمته بالغة ما بلغت نهر عن الحاشية (قوله وكذا) أى كما أنه لا يزداد على قيمة الشاة وإن كان السبع أكثر قيمة منها فكذلك لو كان معلماً لا يضمن ما زاد بالتعليم لحق الله تعالى أمواله كان مملوكاً فبعض قيمة ثانية لما لكه معلماً وقيده بالتعليم لأنه يضمن لحق الله تعالى أيضاً زيادة الوصف الخلق كالخس والملاحة كفى الحاشية المطوقة كما مر (قوله ثم له أى للقاتل الخ) وقيل الخيار للعدلين وله أن يجمع بين الثلاثة في جزاء صيد واحد بأن بلغت قيمته هدياً بمعددة فذبح هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر وكذا لو بلغت هدين إن شاء بهجهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أى الكفار إن شاء أو جوع بين الثلاثة ولو بلغت قيمته بدنة إن شاء اشتراها أو اشترى سبع شياه والأول أفضل وإن فضل شيء من القيمة إن شاء اشترى به هدياً آخر إن بلغه أو صرفه إلى الطعام أو صام وتغامه في الباب وشرحه (قوله ويذبحه بمكة) أى بالحرم والمراد من الكعبة في الآية الحرم كما قال المفسرون نهر فلوذبحه في السهل لا يجوز به عن الهدى بل عن الطعام فيشترط فيه ما يشترط في الطعام وأفاد بالذبح أن المراد التقرب بالاباراقه فالوسق بعده اجزأه لا تصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لحمه أو بما غرمه من قيمة أكله على مسكين واحد بجر (قوله ولو ذبحاً) تقدم في المصنف أن الملقى به قول الثاني أنه لا يصح دفع الواجبات إليه (قوله نصف صاع) حال أو مفعول لفعل محذوف أى وأعطى لأن تصدق لا يعتد بنفسه الآن يضمن معنى قسم مثلاً (قوله كالقطرة) الظاهر أن التشبيه انما هو في المقدار لا غير كما جرى عليه الزباجي وغيره فلا يرد ما في البحر من أن الاباحة هنا كافية كما سيأتي أفاده في النهر (قوله أو أكثر) كأن يكون الواجب ثلاث صيعان مثلاً دفعها إلى مسكينين وكذا لو دفع الكل إلى واحد لكنه سيأتي التصريح به فانهم (قوله بل يكون تطوعاً) أى يكون الجميع في صورة الاقل والرائد على نصف صاع كل مسكين في صورة الاكثر تطوعاً ح (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الطعام فدل أنهم ما يجوز أن في الحل والحرم وسفر وقاومتا بعد الاطلاق النص فيهما بجر (قوله أقل منه) بأن قل يربوعاً أو عصفوراً فهو مخير أيضاً بجر (قوله تصدق به) أى على غير الذين أعطاهم أولاً شرح الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرر مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تبعاً للبحر الخ) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطر أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مسكينين على الذهب وأن القائل بالمنع الكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالقطرة لأن العدد منصوص عليه اه وخاصله اختيار الجواز إذا فرق نصف صاع على مسكينين لإطلاق النص وقياساً على القطرة إذا أعطى كل الواجب لمسكين واحد لتقويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكينين لكن لا ينبغي أن جواز التفريق بخلاف العامة كتب المذهب على أن إطلاق النص يحمل على المعهود في الشرع وهو دفع نصف الصاع لفقر واحد تأمل (قوله وتكتب الاباحة هنا) أى بخلاف القطرة كما مر قال في شرح الباب وهذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الأطعام على وجه الاباحة بخلاف فيضع لهم طعاماً بقدر الواجب ويمكنهم منه حتى يستوفوا أكثر من سبعين غداً وعشاءً وإن غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب كونه مأدوماً ولا يشترط الأدام في خبر البر واختلاف في غيره وتغامه فيه وانظر لولم يستوفوا إلا كلتين بمصنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد إلى أن يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة) فيسدد لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز النقص عنها كما في العين بجر لا يمكن لا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي شرح الباب قلت والمنصوص هو البر والشعير وحقه ما وسويقهما والبر والحب بخلاف نحو الذرة والماش والعنبر ولا يجوز الاباحة بالقيمة وكذا الظاهر فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصحيح كما في شرح الباب (قوله ولا أن يدفع الخ) قال في شرح الباب ولو دفع طعاماً مسكيناً إلى مسكين واحد في يوم

لأن الفساد في غير المأكول  
ليس الاباراقه الدم فلا يجب فيه  
الادام وكذا لو قتل معلماً ضمنه لحق  
الله غير معلوم والمالكه معلماً (ثم له) أى  
للقاتل (أن يشتري به هدياً ويذبحه  
بمكة أو طعاماً ويتصدق) إن شاء  
(على كل مسكين) ولو ذبحاً (نصف  
صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير)  
كالقطرة (لا) يجوز أنه (أقل) أو أكثر  
(منه) بل يكون تطوعاً أو صام  
عن طعام كل مسكين يوماً وان  
فضل عن طعام مسكين أو كان  
الواجب ابتداءً أقل منه (تصدق  
به أو صام يوماً) بدله (ولا يجوز أن  
يفرق نصف صاع على مسكينين)  
قال المصنف تبعاً للبحر هكذا  
ذكره هنا وقدم في القطرة  
الجواز فينبغي كذلك خاتمة تكتب  
الاباحة هنا كدفع القيمة (ولا)  
أن (يدفع) كل الطعام (إلى  
مسكين واحد هنا) بخلاف القطرة  
لأن العدد منصوص عليه (كما  
لا يجوز دفعه) أى الجزاء

دفعه واحدة أو دفعات فلا رواية فيه واختلف المشايخ فيه وعامتهم لا يجوز إلا لعن واحد وعليه الفتوى  
 واستقر بقوله في يوم عمل أو دفع إلى واحد في ستة أيام كل يوم نصف صاع فإنه يميزه عندنا كما صرح به قبله  
 ولا ينبغي أن المسكين الواحد غير قيد حتى لو دفع السهل إلى مسكينين يكفي عن اثنين فقط والباقي تعلق كإمتر في  
 قوله وأما كثر منه (قوله إلى من لا تقبل شهادته) عدل في البحر عن تعبهم به إلى التعبير بقوله إلى  
 أصله الخ وقال أنه الأولى فلذا تبعه المصنف لكن مخالفه الشارح لأنه أخصر وأظهر لشموله لمالك ولا يرد النقض  
 بالشرية لأنه إنما لا تقبل شهادته فيها وهو مشترك بينهما لا مطلقا فانهم (قوله وهذا) أي عدم جواز الدفع  
 إلى أصله الخ (قوله كما مر في المصنف) أي في باب مصرف الزكاة وغيره حيث قال ولا إلى من بينهما ولا  
 أو زوجة الخ فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة واجبة فانهم (قوله ووجب يجرحه)  
 أفاد به كره بعد ذكر القتل أنه لم يمت منه فلو غاب ولم يعلم موته ولا حسنة فلا استحسان أن يلزمه جميع القيمة  
 احتسابا لمن أخذ صيدا من الحرم ثم أرسله ولا يدرى أدخل الحرم أم لا يحيط ولو يرى من الجرح ولم يزل  
 أثر لا يسقط الجزاء بدائع وفي المحيط خلافة واستظهر في البحر الأول ومضى في الباب على الثاني وقواه في البحر  
 (قوله مانقص) فيقوم صحيحا ثم ناقصا فيشترى بما بين القيمتين هديا أو بصوم ط عن القهستان قال وهذا  
 ولم يخرج الجرح ونحوه عن حيز الامتناع والأضخ كل القيمة اه ولو لم يكفر حتى قتله ضمن قيمته فقط وسقط  
 نقضان الجراحة كما حققه في الفتح تعالى بدائع على خلاف ما في البحر عن المحيط وتامه فيما علقته عليه (قوله  
 حتى خرج عن حيز الامتناع) عبرة بالدردر يجرى الغاية دون التعليل لأن المراد بالريش والقوائم جنبهما  
 الصادق بالقليل منهما إذ لا شك أنه لا يشترط في لزوم كل القيمة تنف كل الريش وقطع كل القوائم بل المراد  
 ما يخرج عن حيز الامتناع أي عن أن يبقى متعابا بنفسه فافهم وألحز كافي الصحاح بمعنى الباحة فهو هنا مقم  
 كافي القهستان فهو كظهور في قولهم ظهر الغيب ولا وجه للقول بأنه من إضافة المشبهة به للمشبهة فانهم  
 (قوله غير المذر) بكسر الهمزة ال زال بمعنى الفساد قدي به لأنه لو كسر بيضة مذرة لاشي عليه لأن ضمائما ليس لذاته  
 بل لعرضية أن تصير صيدا وهو مفقود في الفاسدة ولو كان لقشرها قيمة كبعض النعام خلافا لما قاله الكرماني  
 لأن الحرم غير منهي عن التعرض للقشر كافي الفتح بحر ملخصا (قوله وخروج فرخ ميت به) معطوف  
 على قوله يتفق قال في الباب وإن خرج منها أي من البيضة فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيضة اه  
 وقوله به متعلق بميت قال في البحر وقيد بقوله به لأنه لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الإمانة  
 وللبيض لعدم العرضية اه ولو لم يعلم أن موته بسبب الكسر أو لا فالقباس أن لا يغرم غير البيضة لأن حيا  
 الفرخ غير معلومة وفي الاستحسان عليه قيمة الفرخ حيا عناية (قوله وذبح حلال صيد الحرم) سبيد  
 المصنف هذه المسألة وتكلم عليها هناك (قوله وحلبه لبنه) لأن اللبن من أجزاء الصيد فيجب قيمته  
 كما صرح به في النقاية والملتي وكذا لو كسر بيضة أو جرحه بضمير كافي البحر ثم أن ذكر الشارح المفعول وهو  
 لبنه فيد أن الحلب مصدر مضاف إلى ضمير الفاعل وهو الحلال مع أنه غير قيد فلو ترك ذكر لبنه وجعل المصدر  
 مضافا إلى ضمير المفعول وهو الصيد كان أولى لأنه يشمل حيثما ما ذك أن الحالب محر ما لكنه لا يختص بصيد  
 الحل تأمل (قوله وقطع حشيشه وشجره) ذكر النووي عن أهل اللغة أن العشب والخلا بالقصر اسم للرطب  
 والحشيش للنابس وإن الفقهاء يطلقون الحشيش على الرطب أيضا مجازا باعتبار ما يؤول إليه اه وفي الفتح  
 والشجر اسم للقائم الذي بحيث يتوقاذا جف فهو حطب اه وأطلق في القاطع فشمحل الحلال والحرم وقيد  
 بالقطع لأنه ليس في المقالوع ضمان وأشار بضمان قيمته إلى أنه لا مدخل للصوم هنا وإلى أنه يحكمه بإداء الضمان  
 كافي حقوق العباد وبكره الانتفاع به بغيره ولا يكره للمشتري وتامه في البحر (قوله غير مملوك ولا مئتب)  
 اعلم أن النابت في الحرم أما جاف أو منكسر أو آخر أو غيرها والثلاثة الأولى مستثناة من الضمان كما يأتي  
 وغيرهما أن يكون أنبته الناس أولا والاو لا شيء فيه سواء كان من جنس ما يفتنه الناس كالزروع أولا كأم  
 غيلان والثاني أن كان من جنس ما ينتونه فكذلك والإقصه الجزاء فيه الجزاء هو النابت بنفسه وليس  
 مما يستنب ولا منكسر ولا جافا ولا آخر كما قرره في البحر وذكر أن المراد من قول الكثر غير مملوك هو النابت  
 بنفسه مملوكا أولا لئلا يرد عليه ما لو نبت في ملك رجل ما لا يستنبت كأم غيلان فإنه مضمون أيضا كما نص عليه

(إلى من لا تقبل شهادته كاصله  
 وإن علا وفرعه وإن سفل وزوجته  
 وزوجها) هذا (هو الحكم في  
 كل صدقة واجبة) كما مر في  
 المصنف (ووجب يجرحه وتنق  
 شعره وقطع عضوه مانقص) إن لم  
 يقصد الإصلاح فإن قصده كتحصيل  
 حجارة من سنور أو شبكة فلا شيء  
 عليه وإن مات (و) وجب (بتنق  
 ريشه وقطع قوائمه) حتى خرج  
 عن حيز الامتناع (وكسر بيضه)  
 غير المذر (وخروج فرخ ميت به)  
 أي بالكسر (وذبح حلال صيد  
 الحرم وحلبه) لبنه (وقطع حشيشه  
 وشجره) حال كونه (غير مملوك)  
 يعني النابت بنفسه سواء كان  
 مملوكا أولا حتى قالوا لو نبت في  
 ملكه أم غيلان

في المحيط وما أجاب به في النهر لم يظهر لي وجه صحته فلذا خالف الشارح عادة ولم يتابعه بل تابع البحر وبأقرب  
 قريبا في الشرح (قوله قطعها انسان) لم يذكر ما إذا قطعها المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد انه قال في أم  
 غيلان ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولو قطعه فعليه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء  
 لكنه مخالف لما مر من أن كل ما يثبت بنفسه ولم يكن من جنس ما يثبت به الناس ففيه القيمة سواء كان مملوكا  
 أو لا فنبني أن تلمزه قيمة واحدة لحق الشرع أفاده نوح أفندي وصرح في شرح الباب بضمنه جازما به  
 (قوله بناء على قوله ما الخ) أما على قول الإمام أن أرض الحرم سوائب أي أوقاف في حكم السوائب  
 فلا يتصور قولهم لو ثبت في ملكه حجر وعليه فالواجب قيمة واحدة لحق الشرع فقط (قوله فلو من جنسه  
 الخ) لأن الذي يثبت به الناس غير مستحق للامن بالإجماع وما لا يثبتونه عادة إذا ابتوه التحق بما يثبتونه عادة  
 فكان مثله بجامع انقطاع كمال النسبة إلى الحرم عند النسبة إلى غير مبالاة بالهداية والعناية شرعية لآلية  
 (قوله كقولك) أي إذا انقلعت شجرة أن كانت عروقها لا تنسحب فلا شيء يقطعها الباب (قوله وإذا)  
 أي ليكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما يثبت به الناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من حرمة  
 ط (قوله حل قطع الشجر المثمر) أي وإن لم يكن من جنس ما يثبت به الناس لكن إن كان له مالك توقف على  
 إجازته والواجب قيمته كما لا يخفى ط (قوله لأن آثاره الخ) بدل من قوله وإذا الخ لأن ما كان من جنس  
 ما يثبت به الناس إذا ثبت بنفسه إنما لا يجب فيه شيء لانه بمنزلة ما يثبت به تأمل (قوله قيمته) فاعل وجب وقوله  
 في كل ما ذكر رأى قيمة ما انتقله في كل ما ذكر من المسائل الثمانية في الأولين والخامسة قيمة الصمد وفي  
 الثالثة البض وفي الرابعة القرح وفي السادسة اللبن وفي السابعة الخشيش وفي الثامنة الشجر (قوله  
 الأما جف أو انكسر) أي فلا يضمنه القاطع إلا إذا كان مملوكا فيضمن قيمته للمالك كما في شرح الباب والخلاف  
 بالجيم البابس وقد مر أنه يسمى حظا (قوله أو ضرب فسطاط) أي خيمة ومثله ما ذهب بمشبهه أو مشى  
 ذوابه كافي الباب (قوله لعدم إمكان الاحتراز عنه لانه تبع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه  
 تبع بعد قوله لا لغضنه كما في بعض النسخ (قوله والعبرة بالأصل الخ) في الجرح عن الاجناس الأغصان تابعة  
 لأصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم والأغصان في الحل فعلى قاطع الأغصان القيمة  
 الثاني عكسه فلا شيء عليه في ما الثالث بعض الأصل في الحل وبعضه في الحرم فحين سواء كان الغصن من جانب  
 الحل أو الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) أي لمكانه من الشجرة لا لأصله لأن الصيد ليس تابعها  
 ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الغنيم به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فإن هذا الحكم لا يخص  
 الطير اه ح (قوله والألا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ الغصن شيئا من الحل والحرم  
 فالعبرة بالعزم ترجيحاً لما ظاهراً يعلم من نظائره ط (قوله القائم) محتمل ما يذ كرم من الشاء ولو قال والعبرة  
 لقوائم الطير لمكان أخضر وأعم لانه يفيد حكم ما إذا كانت في الحل ط (قوله وبهضا ككاهنا) أي لو كان  
 بعض قوائم في الحرم فهو ككاهنا فيجب الجزاء قال في شرح الباب أي من غير نظر إلى الاقل والاكثر من القوائم  
 في الحل أو الحرم وهذا في القائم لأحاجة اليه مع قوله سابقا القائم ط (قوله ولو كان قائما فالعبرة رأسه)  
 مقتضاه أنه لو كان رأسه في الحل فقط فهو من صيد الحل وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع  
 المبيع والحرم أنه من صيد الحرم لأن القاعدة ترجيح الحرم وعادة الجرح كالصريح فيما قلنا وكذا قوله في الباب  
 لو كان مضطجعا في الحل وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري أي جزء كان وقال  
 الكرماني لو مضطجعا في الحل ورأسه في الحرم يضمن لأن العبرة لرأسه وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس  
 لا غير وليس كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائم يكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم فيرجح  
 جانب الحرم احتياطاً في البدائع إنما تعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها وجميعه إذا كان مضطجعا اه  
 وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك  
 في الميسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة  
 لحالة الرمي) أي المعتبر في الرمي حالة الرمي لا حالة الوصول عند الإمام حتى لو رمى بجوسي إلى صيد فاسلم  
 ثم وصل اليه لا يؤكل ولو رمى مسلم فارتد ثم وصل سهمه يؤكل ح عن اليعرب (قوله إذا أدارماه الخ)

فقطعها انسان فعليه قيمة  
 المالكها وأخرى لحق  
 الشرع بناء على قولهما المفتي به  
 من تلك أرض الحرم (ولان ثبت)  
 أي ليس من جنس ما يثبت به الناس  
 فلو من جنسه فلا شيء عليه كقولك  
 وورق لم يضر بالشجر وإذا حل  
 قطع الشجر المثمر لأن آثاره اقيم  
 مقام الانبات (قيمه) في كل  
 ما ذكر (الأما جف) أو انكسر  
 لعدم البناء أو ذهب بجفركا  
 أو ضرب فسطاط لعدم إمكان  
 الاحتراز عنه لانه تبع (والعبرة  
 بالأصل لا لغضنه وبهذه) أي  
 الأصل (كهو) ترجيحاً للحرم  
 (والعبرة لمكان الطائر فإن كان)  
 على غصن بحيث (لو وقع) الصيد  
 (وقع في الحرم فهو صيد الحرم  
 والألا ولو كان قوائم الصيد)  
 القائم (في الحرم ورأسه في الحل  
 فالعبرة لقوائم) وبهضا ككاهنا  
 (لألرأسه) وهذا في القائم ولو كان  
 قائما فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار  
 قوائمه حينئذ فاجتمع المبيع والحرم  
 والعبرة لحالة الرمي إذا أدارماه  
 من الحل ومرتسهم في الحرم  
 يجب الجزاء استحساناً بآرائه  
 (ولو شوى يضا أو جرادا) أو حلب  
 لبن صيد (فضمنه لم يحرم كله)

اقول قال في اللبابة ولو رمى صيدا في الحل قهر ب فأصابه السهم في الحرم خن ولورماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فثابت فيه لم يكن عليه الجزاء ولكن لا يجل أكله ولو كُن الزاحي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما ما قطع من الحرم فزعم السهم لا شيء عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسألة الأخيرة كما هو المتبادر مع أنه تدجزم في البحر أيضا بأنه لا شيء فيه ما من غير حكاية استحسان أو قياس وانما حكم ذلك في المسألة الأولى حيث نقل قولنا عن الظانية وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المبسوط في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسألة مستثناة من أصل أبي حنيفة فإن عنده المعتبر حالة الرمي إلى الألف في هذه المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ورفق بين كلامي المبسوط وكذا صرح القاري عن الكرماني بأنه مستثناة احتياطا في وجوب النعناع وبه ظهير أن الشارح اشتبه عليه إحدى المسئلتين بالأخرى وسبقه إلى ذلك صاحب النهر ولا يصح حل كلامه على ما إذا مر السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لأنه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسألة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لا شك فيه قياسا واستحسانا وما نقله ح عن البحر لم أره فيه وان كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم بصير قوله ومز السهم في الحرم لافائدة فيه ذاقهم (قوله وجازيعة الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وأدى قيمته ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لأنه ملكه بسبب محظور شرعا فلا يملك له بيعه لظن الناس له مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لأنه يبيع مئة (قوله لعدم الذكركم) علة لجواز أكله وبيعه أي لأنه لا يفتقر إلى الذكاة فلا يصير مئة ولذا يساح أكله قبل الشئ بجر عن المحيط (قوله بخلاف ذبح المحرم) أي ذبحه صيد الحل أو الحرم وقوله أو صيد الحرم عطف على المحرم أي وبخلاف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم فالصديق المعطوف عليه مضاف إلى فاعله وفي المعطوف إلى مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم مئة أحد قولين كما ستعرف (قوله ولا يري حشيشه) أي عندهما وجوزة أبو يوسف للضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر وتمامه في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأييد قوله بما حاصله ان الاحتياج للرمي فوق الاحتياج للأخذ وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال في خروج الرعاة إليه ثم عودهم قد لا يتي من النهار وقت تسبع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يخلخل خلاها ولا يعششوكها وسكونه عن نفي الرمي إشارة لجوازها والاليسه ولا مساواة بينهما يلحق به دلالة إذا قطع فمل العاقل والرمي فعل الجماء وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرمي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرمي نفي الجماء نظر لأنها الزارتعت بنفسها لا شيء عليه اتفاقا وانما الخلاف في إرسالها للرمي وهو مضاف إليه (قوله بمثل) كفضل ما يحصله الزرع (قوله إلا الاذخر) بكسر الهمزة والخاء وسكون الهمزة نبت بكة طيب الرائحة قضبان دقاق يستف بها البيوت بين الخشبات ويسد بها الخلا في القبور بين اللبابة فيستأني ملخصا ووجه استثنائه في الحديث مذكور في البحر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا للإباحة لمقابلتها بالحرم لا للماتركه الأولى قارى (قوله وبقتل الخ) متعلق بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشغل المباشرة والتسبب القصدى كما أفاده بقوله لتوت احتراز أعماله لم يقصد بالقاء الثوب القتل كما لو غسل ثوبه فماتت وكذلك الثوب القاتر حالان الموجب ازالتها عن البدن لا خصوص القتل كما في البحر والمراد بالقلة ما دون الكثير إلا أن بيانه وفصل في الباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي الثنتين والثلاث قبضة من طعام وفي الزائده طلقا نصف صاع (قوله والجراد كالقمل) قال في البحر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبغي أن يكون كالقمل في الثلاث وما دونها تصدق بما شاء وفي الاكثر نصف صاع وفي المحيط مملوك أصاب جرادة في أحرامه ان صاب يوم فقد زاد وان شاء جمعوا حتى تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر إلا بالصوم اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يحمل قول البحر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض النهر (قوله إلا العقق) هو طائر أبيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والتناق قاموس ومثله في الحكم الراغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق والابقع الذي في ظهير

وتجزيه ويكره ويجعل شفه في القداء ان شاء اعدم الذكاة بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فإنه مئة (ولا يري حشيشه) بداية (ولا يقطع) بمثل (الا الاذخر ولا بأس بأخذ كائنه) لأنها كالخاف (وبقتل الخ) من بدنه أو القاشما أو القاء ثوبه في الشمس لتوت (تصدق بما شاء) بجرادة ويجب الجزاء فيها أي القملة (بإدلالة كما في الصيد) يجب (في الكثير منه نصف صاع) الكثير (خو الزائده على ثلاثة) والجراد كالقمل بجر (ولا شيء بقتل غراب) إلا العقق على الظاهر ظهيرة

أوبطنه يابض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله لبأى بغير الأرض والاعصم وهو في رجله أو جناحه أوبطنه يابض أو حمره والزاع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب ح عن القهستاني (قوله ونعيم البحر) حيث جعل العقق كالغراب واعترض على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يتدنى بالآدى بقوله فيه نظر لأنه دائماً يقع على دبر الدابة كافي غاية البيان (قوله رده في النهر) أي بما في المعراج من أنه لا يفعل ذلك غالباً وبما في الظهيرة حيث قال وفي العقق روايتان والظاهر أنه من الصيرود اه (قوله وكب عقور) قيده بالعقور أيضاً على الحديث والأفالعقور وغيره سواء أهلبا كان أو وحشياً بحر (قوله أي وحشياً) ليس تغصير العقور بل تقييده لـح أي لأن العقور من العقور وهو الجرح وهو ما يطر شره والذاؤه قهستاني (قوله أما غيره) أي غير الوحش وهو الأهلـي فليس بصيد أصلاً فلامعنى لاستثنائه لـكن قد منعنا الفتح أن الكلب مطلقاً ليس بصيد لأنه أهلي في الأصل وأيضاً فإن العقرب وما بعده ليس بصيد أيضاً (قوله وبغوض) هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والصغار شربلاية (قوله لكن لا يحل الخ) استدر النعل على الإطلاق في النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كما صرح جوابه في غير موضع ط (قوله أي إذا لم تنضر) تقييد للتحذير ذكره في النهر اخذاً مما في الملقط إذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت بأهلها أمرأباً بما يقتلها فإن أبواباً رفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والغين ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تهافت في السراج قاموس (قوله ووزغ) هو سام ابرص يتشدد الميم (قوله وأم حنين) بهملة مضمومة فموحدة مفتوحة فتحية على وزن زيردوية تشبه الضب (قوله وكذا جميع هوام الأرض) الأولى ابدال جميع بما في لأن ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذى سم وقد تطلق على مؤذيل ليس له سم كالقملة أما الخشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كافي الديوان ط عن أبي السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان محتظف عادة (قوله أي حيوان) أشار إلى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره إذا صال لا شيء يقتله ذكره شيخ الإسلام فكان عدم التخصيص أولى إذا المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول لمافي البحر من أن الجمل لو صال على إنسان فقتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لأن الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقيده بما مر من أن غير الصائل يجب بقتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شيء إنما هو فيما لا يتدنى بالآدى كالضبع والتعلب وغيرهما أما ما يتدنى به غالباً كالأسد والذئب والغر والفهد فله الحرم قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين أنه يذهب الشافعي أنب نهر قلت والقائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيتاه رواية عن أبي يوسف قال في الخائبة وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب اه فافهم (قوله كما تلزمه قيمته) أي بالغة ما بلغت لما لـكـه يعني وقيمة لله تعالى لا تتجاوز قيمة شاة بحر قلت هذا الوغير مسائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء فلذا اقتصر الشارع على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أي الحرم (قوله ولو أبوهافطيا) أخرج الآم إذا كانت طيبة فإن عليه الجزاء لما ذكره الشارع ط (قوله وبط أهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لأنه ألوف بأصل الخلقة احترازاً عن الذي يطير فإنه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) اللام للتعليل أي ولو صاده الحلال لأجل الحرم بلا أمره خلافه للامام مالك كافي الهداية (قوله وذبحه في الحل) أما لو ذبحه في الحرم فهو ميتة كما قدمه وفي الباب إذا ذبح محرماً أو حلالاً في الحرم صيداً فذبحته ميتة عندنا لا يحل أكلها له ولا لغيره من محرماً أو حلالاً سواء اصطاده هو أي ذابحه أو غيره محرماً أو حلالاً ولو في الحل فلو أكل كل الحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد الضمان لا شيء عليه إلا كل ولو اصطاد حلالاً فذبح له محرماً أو اصطاد محرماً فذبح له

ونعيم البحر رده في النهر (وحدة)

بكسر ففتحين وجوز البرجندى

فتح الحاء (وذئب وعقرب وحية

وفارة) بالهمز وجوز البرجندى

التسهيل (وكب عقور) أي وحشياً

أما غيره فليس بصيد أصلاً

(وبغوض ونمل) لكن لا يحل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يحل

قتل الكلب الأهلي إذا لم يؤذى

والأمر يقتل الكلاب منسوخ

كافي الفتح أي إذا لم تنضر (وبرغوث

وقراد وسلفية) بضم ففتح

فككون (وفرش) وذئب ووزغ

وزنبرور وقنفذ وصرصر وصباح

ليل وابن عرس وأم حنين وأم

اربعة واربعين وكذا جميع هوام

الأرض لأنها ليست بصيرود

ولا متولدة من البدن (وسبع)

أي حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره

قتله لزمه الجزاء كما تلزمه قيمته

لو لم يأك (وله ذبح شاة ولو أبوها

طيباً) لأن الأم هي الأصل (وبقر

وبعير ودجاج وبط أهلي) وأكل

ما صاده حلالاً ولو لحرم (وذبحه

في الحل) (بالدلالة لمحرم) لا

(أمره به) ولا عاقبته عليه فلو وجد

أحدهما حل للخلال لا للمحرّم



لا يبرأ من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم امناف كيف اذا أودعه . فتأمل (قوله على وجه غير مضيع له)  
 يفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على الملتقى حيث قال كان يودعه أو يرسله في قفص  
 (قوله وفي كراهية جامع الفتاوى الى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وحاصله أن اعتبار الصد  
 أي إطلاقه من يده جائز أن يأخذه وهو تقييد لقوله لأن تسيب الدابة حرام وقيل لأي لا يجوز اعتاقه  
 مطلقا كما هو ظاهر إطلاق حرمة التسيب لأنه وإن أخذه فلا غلب أنه لا يقع في بذأ حد فيبقى سائبة وفيه تضيق  
 للمال وقوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه محتمل معنيين الاول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان  
 أخذه أحد بعيد الإباحة ملكه كما تفيد عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لأن التملك  
 مجهول لا يصح مطلقا أو الاقنوم معلومين لما في القطة الجرح عن الهداية ان كانت القطة شيا يعلم أن صاحبها  
 لا يملكها كالنواة وقدر الرمان يكون القارة إباحة حتى جاز لا انتفاع به من غير تعريف ولكن يبقى على ملك مالكه  
 لأن التملك من المجهول لا يصح قال وفي البرازية للمالك أخذه ما منه الا اذا قال عند الرمي من أخذه فهو له لقوم  
 معلومين ولم يذكر البرسخي هذا التفصيل اهـ فينبغي أن يكون اعتاق الصيد كذلك وتكون فائدة  
 الإباحة حل لا انتفاع به مع بقائه على ملك المالك لكن في القطة التارخا نسة ترك دابة لا قية لها من الهزال  
 ولم يبعها وقت الترك فأخذها رجلا وأصلحها فالقياس أن تكون لا تحسد كقصور الرمان المطروحة  
 وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لا لا يجوز ناذلك في الحيوان لجوز نافي الجارية ترمي في الارض  
 مريضة لا قية لها فأخذها رجل ويتفق عليها فيطريها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة أو بعة قهنا من غير  
 أن يملكها وهذا أمر قبيح اهـ ملخصا ومقتضاها أن غير الحيوان كالقصور يكون طرده إباحة بدون تصريح  
 وأنه يملكه إلا أخذ بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصريح بالإباحة كما هو مفهوم قوله ولم يصح هذا خلاف  
 ما ذكرناه عن البحر وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل وبأي قرى يقول ثالث وهو أن غير المحرم  
 لو أرسله يكون إباحة لأنه أرسله باختياره فيكون كقصور الرمان (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان  
 اعتاق الصد لا يجوز الا اذا أخذه من يأخذه تقيد الاطارة أي لتي فسر بها الا رسال بالإباحة ويؤيده قول  
 المعراج ولو كان في يده فعله إرساله على وجه لا يضيع فإن ارسال الصيد ليس بمنسوب كتسيب الدابة بل هو  
 نجرام الآن يرسله للعلف أو يبيع للناس أخذه كذا في القوائد الظهيرية اهـ وقال بعده على وجه لا يضيع  
 بأن يحمله في يده أو يودعه عند جلال اهـ لكن ظاهر ما قدمناه عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير  
 الا رسال أن من فسر به الاطارة لم يقيد بالإباحة لأنه يقول ان الا رسال واجب فلم يكن في معنى التسيب المظهور  
 ومن فسر الا رسال بالوديعة فيكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيد بها فلا حاجة الى الاطارة  
 المضيقه للمالك لا بدفاع الضرورة بدونها ولذا قال قاضي خان في شرح الجامع لو احرم والصيد في يده عليه  
 أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اهـ وكون  
 الإباحة متني التضييع ممنوع لأن الغالب على الصيد أنه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فيبقى ملكه ضاعا  
 والتسيب لا يجوز وانما يجب الا رسال مطلقا فيما صاده وهو محرم كما مر لأنه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك  
 هذا ما ظهر لي وقد علمت مما قدمناه أن هذا كله فيما لو أخذ صيدا ثم احرم ما لو دخل به الحرم فانه يلزمه إرساله  
 بمعنى اطارته وأنه ليس له ابداعه لأنه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل  
 وقال ح هو ظرف مبني على الضم أي قبل الاطارة والعيامل فيه الإباحة (قوله وأصلحها) ليس بتقيد  
 فيما يظهر لأن المدار في التملك على الإباحة وقد يقال انما يقيد به لمنع الأخذ لأن قوله من أخذه ما فهمي له ينزل هبة  
 والاصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها وبه وبه الرجوع اذا ما منع ويحترط (قوله والقول له) أي للمالك  
 أنه لم يبعها لاحد لأنه يشكر إباحة التملك وان برهن الأخذ أو نكل عن اليدين سلب لا أخذ ط عن لقطه  
 البحر (قوله لأن كان كان في يده أو قصه) أي ولم يكن اصطاده في الاحرام أو ما لاصطاده في الاحرام يلزمه  
 إرساله بالإجماع معراج (قوله لجريان العادة) أي من يدين الصحابة الى الآن وهم التابعون ومن بعدهم  
 يحرمون وفي يومهم جام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها وهي احدى الحجج فدل على أن  
 استبقاها في الملك مخفوفة بغير اليد ليس هو التعرض للمنع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذي أفت

(على وجه غير مضيع له) لأن تسيب  
 الدابة حرام وفي كراهية جامع  
 الفتاوى شري عصافير من الصاد  
 وأعتقها جاز ان قال من أخذها  
 فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه  
 وقيل لا لأنه تضييع للمال انتهى  
 قلت وحينئذ تقيد الاطارة  
 بالإباحة قبل فتأمل انتهى وفي كراهة  
 مختارات النوازل سبب داتيه  
 فأخذها آخر وأصلحها فلا سبيل  
 للمالك عليها ان قال عند تسيبها  
 هي لمن أخذها وان قال لا حاجة  
 لي بها فله أخذها والقول له يمينه  
 انتهى (لا) يجب (ان كان)  
 الصيد (في يده) لجريان العادة  
 الفاشية بذلك وهي من احدى  
 الحجج



المكان من صيود وحشيات ومستأنسة. (قوله ولو القفص في يده) أي مع خادمه أو في رحله معراج وقيل  
 ان كان القفص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما في النهر قال ح. والظاهر  
 أن مثله ما إذا كان الجبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله بدليل الخ) فإنه بأخذ الغلاف يده لم يجعل  
 المحصف يده فكذلك بأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذته منه) صفقة لانسان والضمير في منه للعلل  
 ومثله ما لو أخذته من الحرم بالأولى لأنه لو كان غير مملوك لا يملكه الا أخذها مملوك أو في فافهم (قوله لأنه لم يخرج  
 من ملكه) الأولى حذفه والاقتصار على التعليل الثاني لأنه عين قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله  
 لأنه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومه أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه  
 مع أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لأنه أخذوه وهو حلال لكان أحسن ح (قوله لما يأتي) أي في قول  
 المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لأنه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أي لأن الشرع  
 أنزله بأرساله فكان مضطرا شرعا إليه والمناسب عطفه بالواو لأنه علة ثانية لقوله وله أخذته الخ وقد غلب  
 الترتيب الثاني كما عراه البه في الفتح وقال أنه يدل على أنه لو أرسله من غير احترام يكون أباحه اه أي فليزله  
 أخذه من أخذه وان لم يصرح بالأباحة وقت ارساله لأنه غير مضطر إليه فكان محرم دارسالة أباحه كالقاص  
 الرمان كما قد متناه (قوله فلو كان جارحا) تفريع على قوله وجب ارساله وأطاح من الصيد ما له ان  
 أو يخلب يصيده (قوله لفعلة ما وجب عليه) وهو ارساله لأعلى قصد الاصطفا والمسالمة مقروضة فيما إذا  
 دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى أطاح به لأنه صار  
 من صيد الحرم وليس له ايداعه والالكان الواجب الابداع في الجوارح دون الارسال لأن الجوارح عادية  
 قتل الصيد فيكون متعديا بأرساله في الحرم (قوله فلو باعه) مقرر أيضا على قوله وجب ارساله والتعدي  
 فيه للصيد الذي أخذه حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لأن في قوله رد المبيع الخ إشارة إلى أن المبيع فاسد  
 لا باطل كما نص عليه في الشرع لانه عن الكافي والزهري (بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه) فإن بيعه  
 باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فشمع ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار  
 بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك كذا عراه في الجزاء إلى الشارعين ثم نقل عن المحيط خلافا  
 من جواز البيع والاكل بعد الإخراج مع الكراهة لكن ذكر في النهر أنه ضعيف قلب لكن هذا إذا لم يؤد جزاره  
 بعد الإخراج أما لو أدوا فإنه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسألة الظبية ثم إن هذا أيضا مؤيد  
 لما قلناه من أنه إذا دخل الحرم بصيد ليس له أن يرسله إلى الحل وتدعيه لما علمت من أنه لا يحل أخراجه بل عليه  
 ارساله في الحرم وأما ما مر من أنه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله أخذه في الحل وله أخذه من أخذه  
 ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضا فلا ينافي ما إذا كان ذلك فيما لو أرسله ونخرج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه  
 قال في اللباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وإن أخرجه أحد لم يحل فافهم (قوله والا)  
 أي وإن لم يبق المبيع في يده المشتري بأن أنقله أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط (عن أبي العود  
 (قوله فعليه الجزاء) تقدم قريسيبانه وإن الصوم في صيد الحرم لا يجوز للعلل ويجوز للعجم (قوله  
 لأن حرمة الحرم) أي فيما لو أدخل الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعد ما أخرجه لكونه صار صيدا الحرم فيبيع  
 بيعه مطلقا كما مر فافهم وقوله والاحرام أي فيما لو أخذه ثم أحرم (قوله ولو أخذ حلال) أي في الحل  
 لباب وقوله ضمن مرسله لأن لا أخذ ملك الصيد ملكا محترما فلا ينطل احترامه بأخراجه وقد أتلفه المرسل  
 فيضحه بخلاف ما أخذه في حالة الاحرام لأنه لا يملكه والواجب عليه ترك العرض ويمكنه ذلك بأن يحمله  
 في بيته فإذا قطع يده عنه كان متعديا هداية ومقتضى هذا مع ما قد متناه أنه لو دخل به الحرم فأرسله لأخذ اثنين  
 المرسل لأن الأخذ يلزمه ارساله وإن كان ملكه ولا يمكنه تحمله في بيته فلم يكن المرسل متعديا تأمل (قوله  
 وقوله ما استحسان) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل قال في الهداية  
 وظهير الاختلاف في كسر المعازف أي آلات الهوك الطيور قال في الجزاء وهو يقتضي أن يبقى بقولهما  
 هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الشارح إلى ذلك لأن الفتوى  
 على الاستحسان لا في الاستثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لأن الصيد لم يبق محللا لملك في حق الحرم

(أو قفصه) ولو القفص في يده  
 بدليل أخذ المحصف بغلافه  
 الحديث (ولا يخرج) الصيد  
 (عن ملكه بهذا الارسال) فله  
 (أما كذا في الحل) له (أخذه من  
 انسان أخذه منه) لأنه لم يخرج  
 عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال  
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما  
 (أو لأنه لم يرسله عن اختيار) (قوله)  
 كان (جارحا) كذا (فقتل جام  
 الحرم فلا شيء عليه) (لنقله ما وجب  
 عليه) (فلو باعه رد المبيع ان بقي والا  
 فعليه الجزاء) لأن حرمة الحرم  
 والاحرام تمنع بيع الصيد  
 (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم ضمن  
 مرسله) من يده الحكمه اتفاقا  
 ومن الحقيقة عنده خلافا لهما  
 وقوله ما استحسان كما في البرهان  
 (ولو أخذه محرم لا) ضمن مرسله  
 اتفاقا لأن الحرم لم يملكه وحينئذ  
 فلا يأخذه ممن أخذه

طلب  
 لا يجب الضمان بكسر آلات اللهو

فصار كما إذا اشترى الخمر هداية (قوله بل بسبب جنبي) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار و قبول (قوله والسبب الجبري) أثبت به ظاهراً ولم يقل وهو ليقيد أن المراد مطلق السبب لا بقيد كونه في الصيد أفاده ط (قوله في إحدى عشر) حتى العبارة إحدى عشر لأنه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزم من لتأنيث المعدود (قوله مبسوطة في الاشياء) لاجابة الى ذكرها هنا وقد ذكرها المحنثي (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبعاً للجبري قوله الخ ط (قوله وجعله في الاشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقاً الخ (قوله لكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء كما رأيت مطلق لا يقيد بهذه الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقاً سيما جبرياً وانما لم يكن سبباً في صورة الحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام لقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكيف لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا فيها اهـ وان جعل استدراكاً على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سألني أي من كون الصيد محرم العين على الحرم ولم يظهر لي وجه ظهوره اذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعاً من ارث الصيد كقيامه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ولذا منع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الخمر محرمة العين أيضاً ونورث (قوله فان قتله) أي الصيد الذي أخذته المحرم (قوله محرم آخر الخ) احترزه عن البهيمه وبالبالغ المسلم عن الصبي والكافر كباقي و كان ينبغي زيادة عاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن النجوى وخرج أيضاً ما لو قتله حلال فانه ان كان في الحرم لزمه الجزاء والا فلا لكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع فيه لا يفرق فيه بين الحرم والحلال بجر (قوله لانه تقرر عليه ما كان معرض السقوط) فانه كان محتجلاً الارسال قبل قتله ولتقرر بحكم الابتداء في حق التضمين كنهود المطلق قبل الدخول اذ ارجعوا كما في الهداية (قوله على ما اختاره الكمال) وبجزم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المبتغي وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقاً ح عن البحر (قوله لم يرجع على ربهها) عبارة الباب ولو قتله بهيمه في يد فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب البهيمه أو راصيها أو ساقته أو قائدها والمسالمة مصرحة في البحر الزاخر اهـ أقول وهذا في الرجوع على الراكب ونحوه أما ضمن الراكب ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراري وكذا لو كان راكباً أو ساقاً أو قائداً أو ساقاً أو راصياً أو راجلاً أو فيها صيد فعليه الجزاء فافهم (قوله ولو صيداً أو نصرانياً) محترز قوله بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لان النصراني غير قبيد واخرجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فالكافر ليس أهلاً للنسبة التي هي شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهنا ما تقرر على الاخذ ما كان معرض السقوط لزمه (قوله وكل ما على المفردية دم) لو قال كفارة لشمل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشمل كفارة الضرورة فان القارن اذ لبس أو غطى رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر (قوله يعني يفعل شيء من محظورات الخ) أي محظورات الاحرام أي ما حرم عليه فعله بسبب نفس الاحرام لا من حيث كونه نجساً أو عمرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وآراء شعر أو ظفر فخرج ما لو ترك واجباً كالوترل النسي أو الرمي أو أفاض قبل الامام أو طاف جنباً أو محدثاً للنجس أو العمرة فان عليه الكفارة ولا تعدد على القارن لان ذلك ليس جنباً على نفس الاحرام بل هو ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف جنباً وهو غير محرم لزمه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نحو اللبس فانه جنباً على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجساً أو عمرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في أفعاله ما فيتعد الجزاء على القارن لللبس باحرامين وخرج أيضاً ما لو قطع نبات الحرم فلا يتعد الجزاء به أيضاً على القارن قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذ قتله القارن فانه يلزمه قيمتان لانها جنباً على الاحرام وهو متعدد ولا ينظر الى كونه جنباً على الحرم لان أقوى الجزئين تستببع أذا هما

(والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختيارى) كسواء وهبة (بل) بسبب (جبري) والسبب الجبري في إحدى عشر مسألة مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبعاً لبحر عن المحيط (كلارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق لكن في النهر عن السراج أنه لا يملكه بالبراث وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم (ثمنا) جزاء من الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل (ورجع أخذه على قاتله) لانه تقرر عليه ما كان معرض السقوط وهذا (ان كفر بمال وان) كفر (بصوم فلا) على ما اختاره الكمال لانه لم يغرم شيئاً (ولو كان القاتل) بهيمه لم يرجع على ربهها ولو (صيدا) أو نصرانياً فلا جزاء عليه (لله تعالى) (و) لكن (رجع الاخذ عليه بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى (وكل ما على المفردية دم بسبب جنائيه على احرامه) يعني يفعل شيء من محظوراته لا مطلقاً أو لو ترك واجباً من واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يتعد الجزاء لانه ليس جنباً على الاحرام (فعلى القارن)

والاحرام أقوى فكان وجوب اشية بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القائل  
 سلا لا اه هذا ما ظهر لي تقريره هنا وظاهر تقرير السراج أن المراد بشيؤه وما على المفرد به دم ما  
 قولا احتراز عما كان تركه كترك السبي وحد الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام السراج لكن يرد عليه قطع  
 المبات فانه فعل تأمل (قوله ومثله منقطع ساق الهدي) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم الجزاءين  
 على القارن هو حرم كل من جمع بين احرامين كالمتمع الذي ساق الهدي أو لم يسته لكن لم يحمل من العمرة  
 حتى احرم بالحج وكذا من جمع بين الختسين أو العمرتين وعلى هذا الاحرام بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفسها  
 فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على احرامه) أي احرام الحج واحرام العمرة وهو عليه تعدد  
 الدم والصدقة وما ذكره السراج قبيل قول المصنف أو أقاض من عرفة قبل الامام من أنه لا مدخل للصدقة  
 في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القارن لكن قدمنا جوابه هناك قدبر (قوله فعليه دم واحد)  
 اتأخير الاحرام عن الميقات ولوعاد الى الميقات واحرم سقط الدم ط وذكر في النهاية صورة يلزم القارن  
 فيها دمان للعبارة وهي ما لو جاوز فاحرم بمحج ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولم يعد الى الحل محرمًا وهي غير  
 واردة لأن الدم الاول للعبارة والثاني لتركه ميقات العمرة لانه لما دخل مكة اتحق بأهلها بجر (قوله  
 لانه حيثئذ) أي حين العبارة ليس يقارن وهذا تعليل لوجوب الدم الواحد ويكون الاستثناء منقطعاً  
 لأن الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بمحج أو عمرة أو بهما أو لم يحرم أصلاً فلا دخل لكونه قارناً في وجوب ذلك الدم  
 ط (قوله لتعدد الفعل) أي الجنابة لان كل واحد منهما بما للشركة بصير جانياً جنابة تفوق الدلالة فتعقد  
 الجزاء بتعدد الجناية هداية فافهم (قوله لاتحاد المحل) فان الثمنان في حق الحرم جزاء الفعل وهو  
 متعدّد وفي حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس بتعدد كرجلين قتلار بجل خطاً يجب عليه مائة واحدة  
 لانها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لانها جزاء الفعل بجر وينبغي أن يقسم على عدد الرءوس اذا قتل  
 جماعة ولرقتله حلال ومحرم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولرقتله حلال ومفرد وقارن  
 فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء آن قهستاني وتما في البصر (قوله وبطل  
 بيع الحرم صيدا الخ) أطلقه فشميل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأذا أن بيع الحرم باطل  
 ولو كان المشتري حلالاً وان شراؤه باطل وان كان البائع حلالاً وأما الجزاء فأنما يكون على الحرم  
 حتى لو كان البائع حلالاً والمشتري محرمًا لم يلزم المشتري فقط وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله وكذا كل  
 تصرف) أي من حبة ووصية وجعله مهر أو بدل خلع لان العين خرجت عن كونها محللاً لئلا تصرفات  
 ط ثم الاولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون تعميماً بعد تنقيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أي لانه  
 لم يملكه كما مر وأقاده بهذا الشرط أن البطان اذا صاده وهو محرم وباعه كذلك أما لو صاده وهو محرم  
 وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صاده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما مر به  
 تعالى السراج أيضاً أي اذا كان المشتري حلالاً ما لو كان محرمًا فالبيع باطل ولو كان البائع حلالاً كما مر أيضاً  
 ثم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع المحرم كما مر في النظر قال ح اذا لمعنى لقولك وبطل شراء الحرم  
 ان اصطاده وهو محرم فكان عليه أن يذكر الشرط بعد الاول اه (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي  
 يضمن المشتري قيمة الصيد البائع لانه ملكه اه ح (قوله أيضاً) أي مع ضمانه أي المشتري الجزاء المذكور  
 في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا يخفى أن ضمانه الجزاء انما هو اذا كان محرمًا والا فليس عليه سوى  
 ضمان القيمة (قوله كما مر) الكاف فيه لتقدير أي نظير ما مر من ضمان المرسل القيمة في قوله أخذ حلال  
 صيدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البحر عن المحيط قبيل قول الكثر وحل له لحم ما صاده حلال لو وهب محرم  
 لحرم صيدا فأكله قال أبو حنيفة على الاكل ثلاثة أجزائه قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة الواجب لان  
 الهبة كانت فاسدة وعلى الواجب قيمة وقال محمد على الاكل قيمتان قيمة للواجب وقيمة للذبح ولا شيء للاكل عنده  
 اه والظاهر أن وجوب قيمة الواجب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والالم يملكه فلا تجب  
 له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلة قبل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تنفذ المالك بالقبض اما على  
 مقابلة فلا شيء عليه للواجب قلت وهذا غير صحيح لانها مضمونة على كل من القولين كالبائع الفاسد يملك بالقبض

ومثله منقطع ساق الهدي (دمان  
 وكذا الحكم في الصدقة)  
 قنتي أيضاً لجنايته على احرامه  
 (الاجواز الميقات غير محرم)  
 استثناء منقطع (فعليه دم واحد)  
 لانه حيثئذ ليس يقارن (ولرقتل  
 محرمان صيداً تعدد الجزاء) لتعدد  
 الفعل (ولو حلالاً) صيد الحرم  
 (لا) لاتحاد المحل (وبطل بيع  
 محرم صيداً) وكذا كل تصرف  
 (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم  
 والا فالبيع فاسد (فلو قبض)  
 المشتري (فقطب في يده فعليه  
 وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد  
 يضمن قيمته أيضاً كما مر

ويضمن مثله أو قيمته كما سئذ كرهه في كتاب الهبة إن شاء الله تعالى (قوله بعدما خرجت) أي أخرجها  
محرم أو حلال معراج (قوله وماتا) علم حكم ذبحهما وانلا فهما بأى وجه كان بالاولى ط (قوله غرمهما)  
لأن الصبر بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية  
فتسرى الى الولد اه ح (قوله لم يجزه) بفتح الياء من جزاءه وهو ثلاثي معتل الاخر كما في القاموس  
وضممه المستر للخرج والبارز للولد ح وكل زيادة في الصيد كالسمن والشعر فضمنا على هذا التفصيل نهر  
أي أن لم يؤذ جزاءها قبل موتها ضمن الزيادة وان أذاه فلا يجزى به علم أنه لو جلت بعد اخراجها فهو كذلك  
كما أفاده ط (قوله لعدم سراية الامن) أي الى الولد لأنه لما أدى ضمان الاصل ملكها فخرجت من  
أن تكون صيدا للحرم وبطل استحقاق الامن قاضي خان قال في النهر حتى لو ذبح الام والاولاد يحل لكن  
مع الكراهة كفى الغاية (قوله الظاهر نعم) تقتله في النهر عن البحر بقوله فاذا أدى الجزاء ملكها ملكا  
خيئا ولذا قالوا بكرة أهأ كلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء  
اه (قوله افاقي الخ) ترجمه في الكنزي باب مجاوزة الميقات بغير احرام ووصله المصنف بما سبق لأنه جنابة  
أيضا لكن ما سبق جنابة بعد الاحرام وهذا قبله قال ح لوعبر بين جاوز الميقات كما عبر به في الكنز لتكمل قوله  
كذلك يريد الحج الخ وأشمل حرما أحرم لعمرته من الحرم وبستانيا احرم لمحتة أو لعمرته من الحرم فان كل  
من لم يجز من ميقاته المعين له لزمه دم ما لم يعد اليه سواء كان حرما أم بستانيا أم افاقيا غاية الامر أنه يشترط  
للزوم الاحرام في البستانيا والحرى قصد التسك ويكفي في الافاقي قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا أم لا  
اه وأراد بالبستانيا الحلى أي من كان في الحل داخل المواقيت والحاصل أن الحرم ثلاثة أضاف  
افاقى وحلى وحرمي ولكل ميقات مخصوص تقدم بيانها في المواقيت فن أراد نسكا وجاوز وقته لزمه العود  
اليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه كافر أو صبي فأسلم وبلغ لأشئ عليهم ما ولم يقيد بالحر ليشمل الرقيق فانه  
لو جاوزه بلا احرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة فعليه دم يؤخذ به بعد العتق فبح (قوله يريد الحج أو العمرة)  
كذا قاله صدر الشريعة وتبعه صاحب الدرر وابن كمال باشا وليس بصحيح لما ذكر ومنشأ ذلك قول الهداية  
وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم الدم بالمجاورة ان كان يريد الحج أو العمرة فان كان دخل البستان لحاجة  
قوله أن يدخل مكة بغير احرام اه قال في الفتح يوم ظهر ظاهره أن ما ذكرنا من أنه اذا جاوز غير محرم وجب الدم  
الآن يتلافاه فله ما اذ قصد التسك فان قصد التجارة أو السياحة لأشئ عليه بعد الاحرام وليس كذلك لأن  
جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام على من قصد مكة سواء قصد التسك أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب  
الهداية في فصل المواقيت فيجب أن يحمل على أن الغالب فيمن قصد مكة من الافاقين قصد التسك فالمراد بقوله  
اذا أراد الحج أو العمرة اذا أراد مكة اه ملخصا من ح عن الشرنبلالية لبس المراد بمكة خصوصها  
بل قصد الحرم مطلقا موجب للاحرام كما تر قبل فصل الاحرام وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلو لم يريد الحج)  
قد غلت ما فيه ح (قوله على ما مر) أي أول الكتاب في بحث المواقيت في قوله وحرم تأخير الاحرام عنها  
لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سبأ في المتن قريبا أي في قوله وعلى من دخل مكة  
بلا احرام حجة أو عمرة (قوله وجاوز وقته) أي ميقاته والمراد آخر المواقيت التي يمر عليها اذا لا يجب عليه  
الاحرام من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) أي ان الافاقي الذي جاوز  
وقته تعتبر ارادته عند المجاوزة فان كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة لحج أو غيره لزمه الاحرام  
من الميقات والابان أراد دخول مكة فان في الحل لحاجة فلاشئ عليه واستظهر في البحر اعتبارا لارادة  
عند الخروج من بيته لكن ذلك في مسألة البستان الاسمية وأشار الشارح الى أنه لا فرق بين الموضعين  
حيث ذكر ذلك فيهما وسئذ كره عبارة البحر والنهر هناك فانهم (قوله الى ميقات ما) في بعض النسخ  
بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أي ميقات كان سواء كان ميقاته الذي جاوزه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد  
لأنها كلها في حق المحرم سواء والاولى أن يحرم من وقته بحر عن المحيط (قوله ثم احرم) أي بحج ولو نفلا  
أو بعمرة وهذا ناظر الى قول الشارح كما اذا لم يحرم وقوله أو عاد الخ ناظر الى قوله جاوز وقته ثم احرم وعبارة المتن  
بجوزها في اخره فئاتل (قوله صفة محرم) أي صفة معنوية والافجمله لم يشرع حال من فاعله المستتر

(ولدت فلبية) بعدما (اخرجت)

من الحرم وماتا غرمهما وان

أدى جزاءها) أي الام (ثم ولدت)

لم يجزه) أي الولد لعدم سراية

الامن حيثئذ وهل يجب ردها بعد

اداء الجزاء الظاهر نعم (افاقى)

مسلم بالغ (يريد الحج) ولو نفلا

(أو العمرة) فلو لم يردوا احدا منهما

لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات

وان وجب حج أو عمرة ان أراد

دخول مكة أو الحرم قريبا

(وجاوز وقته) ظاهرا في النهر

عن البدائع اعتبارا لارادة عند

المجاورة (ثم احرم لزمه دم كما اذا لم

يحرم فان عاد) الى ميقات ما

(ثم احرم أو) عاد اليه حال كونه

(محرم ما يشرع في نسك) صفة

محرم

أومن فاعل عادي في حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذا الوقف بعرفة قبل أن يطوفه  
 للتقدم فتح (قوله ولو شوطا) أخذه من الجسر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من  
 الشوط الكامل وعبرة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الجسر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقال  
 واستلم الجسر بالزاوية وفي بعض نسخها بالنساء قال ابن الكمال في شرحها اغناذ كره تبيينه اعلى أن المعتبر  
 في ذلك الشوط التام فإن المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والاقهول ليس بشرط اهـ ومثله في العناية  
 وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيده قول البدائع بعد ما طاف  
 شوطا أو شوطين وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر لاقتضائه الاستثناء ببعض الشوط فافهم  
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة الاستسلام لأن تعيين الاحرام من الميقات  
 واجب حتى يجبر بالدم ولو كان شرط المكان فرضا وبتركه يفسد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند الميقات)  
 احتراز عن داخل الميقات لا خارجه حتى لو عاد محرم ولم يلب فيه لكن لم يعد ما جاوزه ثم رجع ومثله ساكنا  
 فإنه يسقط عنه بالاولى لأنه فوت الواجب عليه في تعظيم البيت كافي الجرح (قوله خلا فاهما) حيث قال  
 يسقط الدم وإن لم يلب كالوتر محرر ما ساكنا وله أن العزيمة في الاحرام من دويرة أهله فإذا ترخص بالتأخير  
 الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية فكان التلافي بعوده مليا هداية وفي شرحها لابن الكمال  
 اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة للأفقي ماذكر ولا يخلو  
 عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه احرم من دويرة أهله فكيف  
 يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اهـ قلت وهو ممنوع فإن المراد بالاحرام من دويرة أهله  
 أي مما قرب من أهل الحرم من الاماكن البعيدة عن الميقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة  
 وورد طلبه في الحديث كما قدمناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الاتمام في وأتموا الحج بذلك  
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والافضل عوده) ظاهر ما في الجرح عن المحيط وجوب  
 العود وبه صرح في شرح اللباب (قوله الا اذا خاف فوت الحج) أي فإنه لا يعود ويمضي في احرامه وعمله  
 في الجرح عن المحيط بقوله لأن الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض  
 اهـ ومقتضاه أنه لو لم يخف الفوت يجب العود كما قلنا لعدم المزاحم وأنه اذا خافه يجب عدم العود وبه يعلم  
 ما في قول النهر ومتى خاف فوت الحج لو عاد فالافضل عدمه والافضل عوده كافي المحيط اهـ هذا وفي الجرح  
 واستفاد منه أي ماذكره عن المحيط أنه لا تفصيل في العزيمة وأنه يعود لانها لا تفوت أصلا اهـ ولا يخفى  
 أن هذا بالنظر الى القوات والافقد يحصل مانع من العود غير القوات لحوقه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب  
 العود في العزيمة أيضا (قوله أوعاد بعد شروعه) بني عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند الميقات  
 ح (قوله ككي يريد الحج الخ) أما لو خرج الى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالأفقي  
 اذا جاوز الميقات فأصدا البستان ثم أحرم منه ولم يرتقيده مسألة المتع بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي  
 أن تقيد به وأنه لو خرج لحاجة الى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمكي فتح (قوله وصارميا)  
 لأن من وصل الى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنالمواصل الى مكة محررا بالعمرة وقرع منها  
 صار في حكم المكي سواء ساق الهدى أم لا فإذا أراد الاحرام بالحج فية أنه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك  
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فان ميقاته للحج أو العمرة الحل فإذا أحرم من الحرم فعليه دم  
 الآن يعود كما مر عن ح وصرح به هناك في النهر واللباب (قوله وكذا الوأحرما) أي المكي والمتع الذي  
 في حكمه فان ميقات المكي للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب الى الميقات الواجب ليشمل  
 قوله وكذلك الوأحرما بعمرة من الحرم فان الواجب خروجهما الى الحل ليسقط الدم وليس فيه عود اليه بعد  
 الكسونة فيه (قوله كما مر) أي عودا مما لا الماس في الأفقي بأن يعود الى الميقات ثم يحرم من لم يكن  
 احرم وإن كان احرم ولم يشرع في نكح يعود اليه ويلبى (قوله أي أفقي) أفاد أن المراد بالكو في كل من  
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل  
 الميقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود بن كمال زاد غيره أن منه الى مكة أربعة وعشرين ميلا

كطواف ولو شوطا وانما قال  
 (ولبي) لأن الشرط عند الامام  
 بتجديد التلبية عند الميقات بعد  
 العود اليه خلا فاهما (سقط دمه)  
 والافضل عوده الا اذا خاف  
 فوت الحج (والا) أي وإن لم يعد  
 أوعاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم  
 (ككي يريد الحج ومنتع فرغ من  
 عمرته) وصارميا (وخرجا من  
 الحرم وأحرما) بالحج من الحل  
 فان عليهم ما جاوز ميقات المكي  
 بلا احرام وكذا الوأحرما بعمرة من  
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم  
 (دخل كوفي) أي أفقي  
 (البستان)

قال بعض المحسنين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروجين بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقيت من الحل والظاهر أنه لا يشترط أن يقصد مكانا بعينه لأن الشرط عدم قصد دخول الحرم عند الجواز فأي مكان قصد من داخل المواقيت حصل المراد كما يستفهم (قوله الحاجة) كذا في البدائع والهداية والكنز وغيرهما وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور إلى مكة فإنه لا يحل له الاضطرار فلا بد من هذا القيد والافضل آفافي أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على أنه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لاجل ذلك لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن الشلبي في شرحه ومنه لا مسكين الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة ويأتي توضيحه فافهم (قوله ولو عند الجواز) الظرف متعلق بقصدها أي ولو كان قصد الحاجة التي هي عليه أرادته دخول البستان عند مجاوزة الميقات أما بعد الجواز فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند الجواز كان قاصدا مكة فلا يقطع الدم ما لم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان الحاجة قبل الجواز فهو كذلك بالاولى وإن قصده لذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عقب ذكره أن ذلك خيلة لا آفافي أراد دخول مكة بلا إحرام ولم أر أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أولا والذي يظهر هو الاول فإنه لا شك أن الآفافي يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل الميقات حين يخرج من بيته اه وحاصله أن الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحل والافضل حل له الجواز بلا إحرام قال في النهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند الجواز كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم الجواز بغير إحرام قال هذا إذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير إحرام فأما إذا لم يزد ذلك وإنما أراد أن يأتي ببستان بني عامر أو غيره فالحاجة فلا شيء عليه اه فاعتبر الإرادة عند الجواز كما ترى اه أي إرادة الحج ونحوه وإرادة دخول البستان فلا إرادة عند الجواز معتبرة فيه ما إذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين كما قدمناه فافهم وقول البحر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل (قوله على ما مر) أي قريبا في قوله ظاهر ما في النهر عن البدائع الحج (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف أنه إن نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا إحرام والافلاح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي إذا أراد دخول البستان الحاجة لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة الحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن الشلبي ومنه لا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الإحرام عند الميقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وإنما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الإحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا إذا أراد دخول مكة الحاجة غير النسك والافلا يحاوز ميقاته بالإحرام وإذا قال قبيل فصل الإحرام عند ذكر المواقيت وحل لاهل داخلها دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد النسك فيقائه للحج أو العمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقيت والحرم كما مر في بحث المواقيت فلو أحرم من الحرم لزومه دم ما لم يعد كما قدمناه قريبا عن النهر واللباب إلا إذا دخل الحرم الحاجة ثم أراد النسك فإنه يحرم من الحرم لأنه صار ميكا كما مر (قوله ولا شيء عليه) من ربط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاولى ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أي قبيل فصل الإحرام حيث قال أما لو قصد موضعاً من الحل كخامس وحدة حل له مجاوزته بلا إحرام فإذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا إحرام (قوله وهذه خيلة لا آفافي الحج) أي إذا لم يكن مأخوذا بالحج عن غيره كما قدمناه الشارح هنا لوقته منا الكلام عليه ثم إن هذه الخيلة مشككة لما علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة الميقات بالإحرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل الحاجة والافضل آفافي يريد دخول مكة لا بد أن يريد دخول الحل وقد منان التقييد بالحاجة احتراز عما لو كان عند الجواز يريد دخول مكة وأنه إنما يجوز له دخولها بلا إحرام إذا بدله بعد ذلك دخولها كما قدمناه عن شرح ابن الشلبي ومنه لا مسكين فعلم أن الشرط لسقوط الإحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أي مكانا من الحل داخل الميقات  
(الحاجة) قصد ها ولو عند الجواز  
على ما مرّ ونية مدة الإقامة ليست  
بشرط على المذهب (له دخول  
مكة غير محرم ووقته  
البستان ولا شيء عليه) لأنه  
التحق بأهله كما مر وهذه خيلة  
لا فافي يريد دخول مكة بلا إحرام

لا يريد دخولها أى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن السدائع من قوله فاما اذا لم يرد ذلك وانما أراد  
 أن يأتي بستان بنى عامر وكذا قوله في السباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الحل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن  
 يدخلها بغير احرام فقله ثم بدله أى ظهر وحدث له يقتضى أنه لو أراد دخول مكة عند الجواز يلزمه الاحرام  
 وان أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدله بل هو مقصوده الاصل - وقد أشار في البحر الى هذا الاشكال  
 وأشار الى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون قصده البستان من حين خروجه من بيته  
 أى بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب أيضا في شرح السباب  
 بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا أولا ولا يفتقر دخول الحرم بعده قصد انجبا أو عارضا  
 كما اذا قصد حدى جنة لبس وشراء أو لا يكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف  
 من جاء من الهند بقصد الحج أولا ويقصد دخول جنة تبعا ولر قصد بيعا وشراء اه وهو قريب من جواب  
 البحر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تبعا لكن ينافيه قولهم  
 ثم بدله دخول مكة فانه يفيد أنه لا بد أن يكون دخولها عارضا غير مقصودا لاصالة ولا تبعا بل يكون المقصود  
 دخول الحل فقط كما هو ظاهر جواب البحر وكلام الكافي والسدائع والباب وغيرهما وهذا منافي لقولهم  
 انه الحيلة لاف في يريد دخول مكة بلا احرام لانه اذا كان قصده دخول الحل فقط لم يحتج الى حيلة اذا بدله  
 دخول مكة على أن هذا أيضا فممن أراد دخول مكة لحاجة غير النسك أما لو أراد التسلسل فلا يحل له  
 دخولها بلا احرام لانه اذا صار من أهل الحل فبقائه بمقاتهم وهو الحل كما مر مرارا فكيف من خرج من بيته  
 لاجل الحج فافهم (قوله ويجب على من دخل مكة) أى والحرم سواء قصد التجارة أو النسك أم غيرهما  
 كما يفيد عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومتناقبيل فصل الاحرام وصرح به في الباب أيضا  
 (قوله فلو عاد) أى الى المقات كما يفيد في الهداية لكن في السدائع أنه اذا أقام بمكة حتى تحولت السنة  
 بجزئه مقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة لانه لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل  
 يفيد أن تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم التقييد بالخروج الى المقات لاجل سقوط الدم لا لاجراء  
 لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا احرام أمران الدم والنسك وبه يحصل التوفيق كما أفاده في الشرع بلانية  
 (قوله عن آخر دخوله) أى وعليه قضاء ما بقى لباب (قوله وغنامه في الفتح) حيث عال ذلك بأن الواجب  
 قبل الاخير صار دينيا في ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنية اه ح (قوله وصح منه الخ) أى اذا دخل مكة  
 بلا احرام ولزمه بذلك حجة أو عرة تخرج الى المقات واحرم بحجة أو عرة واجبة عليه بسبب آخر فانه يجوز له ذلك  
 بماله بالدخول وان لم ينو اذا كان ذلك في عام الدخول لابعده (قوله من حجة الاسلام الخ) احتريزه  
 عما لو احرم عما عليه بسبب الدخول فانه قدّمه في قوله فان عاد الخ والظاهر أنه لو عاد الى المقات ونوى نسكا  
 فلا يقع واجبا عما عليه بالدخول ولا يكون نفلا لانه بعد تقرر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه نفلا قبل مجاوزة  
 المقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شيء عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البقعة بالاحرام كما حققناه اول الحج  
 فافهم (قوله في عامه ذلك الخ) أى عام الدخول قال في الهداية لانه تلافي المترولي في وقته لان الواجب  
 عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا أتاه أى المقات محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا  
 تحولت السنة لانه صار دينيا في ذمته فلا يتأذى بالاحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأذى  
 بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح ولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة  
 وسنة اخرى في أى وقت فعل ذلك يقع أداء اذا الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقواها دينيا يقضى  
 فهما احرم من المقات بنسك عليه تأذى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرّر الدخول بلا احرام منه  
 ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى محررا قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا  
 من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج  
 عن عهده ما عليه اه وأقره في البحر (قوله لصيرورته) أى المترولي دينيا وعلمت ما فيه من بحث الفتح وأورد  
 عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية  
 كالمندورة في الاولى لأن العمرة لا تصير دينيا لعدم توقيتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و) يجب (على من دخل مكة بلا  
 احرام) لكل مرة (حجة أو عمرة)  
 فلو عاد فأحرم بنسك أجزأه عن آخر  
 دخوله وغنامه في الفتح (وصح منه)  
 أى أجزأه عما لزمه بالدخول  
 (لراحم ما عليه) من حجة  
 الاسلام أو نذرا أو عمرة مندورة لكن  
 (في عامه ذلك) لتداركه المترولي  
 في وقته (لابعده) لصيرورته دينيا  
 بتحويل السنة (جاءوا المقات)  
 بلا احرام

تأخير العمرة الى أيام النحر والتشرى بمكره فاذا أخرها لها صار كالقوت لها فصارت ديناً اه وأقره  
 في البحر ولا يخفى ما فيه فان المكروه فعلها في تلك الايام لا بعدا تأمل (قوله فاحرم بعمرة) يعلم منه ما اذا  
 احرم بحجة بالاولى نهر فافهم (قوله لتترك الوقت) مصدر مضاف الى مكانه أى لتترك احرامه في الميقات  
 (قوله لجبره بالا حرام منه في القضاء) علة لقوله ولادم عليه الخ وضمير منه الوقت أشار به الى أنه لا بد في سقوط  
 الدم من احرامه في القضاء من الميقات كما صرح به في البحر فلو احرم من ميقات المكي لم يسقط الدم  
 وهو مستفاد أيضاً مما قد مناه عن التبريد لالة (قوله مكي طاف لعمرة الخ) شروع في الجمع بين احرامين  
 وهو في حق المكي ومن معناه جناية دون الا فاقى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج فبالاعتبار الاول ذكره  
 في الجنايات وبالا اعتبار الثاني جعل له في الكنز بابا على حدة ثم اعلم أن أقسامه أربعة ادخال احرام الحج  
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثله والحج قدم الاول لكونه ادخل في الجناية ولذا لم يسقط  
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقدّمه على غيره لقوة حاله لاشتماله على ما هو فرض ثم الثالث على الرابع لما فيه  
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار الى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير  
 الا فاقى فشكل كل من كان داخل المواقيت من الحلي والحرمي فافهم قالوا لا يترك المكي عن الا فاقى  
 لانه لا يرضى واحداً منهم غير أنه ان أضاف بعد فعل الاقل كان فارنا والافهم متعق ان كان ذلك في أشهر  
 الحج كما تر نهر (قوله أى أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقدر وأطلقه فشكل ما اذا كان في أشهر الحج  
 أولاً كما في البحر عن المبسوط وفي النهر عن الفتح ولوطاف الاكثر في غير أيام الحج ففي المبسوط أن عليه الدم أيضاً  
 لانه احرم بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فاذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اه  
 وفيه أيضاً قيد بالعمرة لانه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضها اتفاقاً وبكونه طاف لانه لو لم يطف رفضها أيضاً  
 اتفاقاً وبالاقل لانه لو أتى بالأكثر رفضه أى الحج اتفاقاً وفي المبسوط أنه لا يرضى واحداً منهما ما وجعله  
 الاستيعاب في ظاهر الرواية (قوله رفضه) أى تركه من بابي طاب وضرب كما في المغرب وهذا أى رفض الحج  
 أولى عند الامام وعندهما الا في رفض العمرة لانه أدنى حالاً لانه احرامها تأكد بأداء شيء من أعمالها  
 ورفض غير المتأكد أسهل ولا يرضى بطل العمل وفي رفضه استناعاً عنه أفاده في البحر (قوله وجوباً)  
 بخالف لما في البحر حيث قال بعد ما مر وقد نهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أى وانما الواجب رفض  
 أحدهما لا بعينه (قوله بالحق) أى مثلاً قال في البحر ولم يذكر بماذا يكون رافضاً وينبغي أن يكون  
 الرضا بالفعل بأن يحلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفى بالقول أو بالنية لانه جعله في الهداية  
 تحللاً وهو لا يكون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام اه قلت وفي الباب كل من عليه الرضا يحتاج الى  
 نية الرضا الامن جمع بين جتي قبل فوات الوقوف أو بين العمريتين قبل السعي للاولى في هاتين الصورتين  
 ترقت احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة أو بالشروع في أعمال احدهما اه فعلم من  
 مجموع ما في البحر والباب أنه لا يحصل الا بفعل شيء من محظورات الاحرام مع نية الرضا به وما قد مناه أو اذل  
 الجنايات عند قوله وبترك أكثره بقى محرماً من أن المحرم اذا نوى رفض الاحرام فصنع ما يصنع الحلال من ليس  
 وحلق ونحوهما لا يخرج به من الاحرام وان نية الرضا باطله فهو محمول على ما اذا لم يكن مأثوراً بالرفض  
 كما بهنا عليه هناك وقد يكون الحلق بعد الفراغ من العمرة فلا يكون جناية على احرامها (قوله لانه كفائات  
 الحج) وحكمه أن يحل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعليل لما قيد أنه قضاء  
 في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لانه حينئذ ليس في معنى فأتى الحج بل كالمحصر اذا احتمل ثم حج من  
 تلك السنة فانه حينئذ لا تجب عليه عمرة بخلاف ما اذا تحوّت السنة ط وبحصر (قوله ولورفضها)  
 أى العمرة التي طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) أى ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة  
 في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أى ليس عليه عمرة اخرى  
 كما في الحج وليس من ادعى في الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض أيها مرفض اه ح (قوله صح) لانه أدى  
 أفعالهما كما التزم نهر (قوله وأساء) أى مع الاثم لما صرّحوا به من أن المكي منهى عن الجمع بينهما وأنه  
 يأثم به وقد مناه الاختلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح)

فاحرم بعمرة ثم أقدمها مضى

وقضى ولادم عليه لتترك الوقت

لجبره بالا حرام منه في القضاء

(مكي) ومن يحكمه طاف لعمرة

ولو شوطاً أى أقل أشواطها

(فاحرم بالحج رفضه) وجوباً

بالحلق لئلا يترك المكي عن الجمع

بينهما (وعليه دم) لاجل (الرفض

وجع وعمرة) لانه كفائات الحج حتى

لو حج في سنته سقطت العمرة ولو

رفضها قضاها فقط (فلو أتتهما

صح) وأساء (وذبح)



أى فذكر المتقدمان من نسكه بارتكاب المنهي عنه لأنه تارة ولو أضاف بعد فعل الا تكفى أشهر الحج فتقع  
ولا تمنع ولا قران لمكي كما مر وهذا يؤيد قول من قال ان نبي التمتع والقران لمكي معناه اني الحل كما مر شهر أى  
لاني العدة تمت وقد مر ذلك في باب التمتع وقد مضى هناك تحقيق قول ثالث وهو ان تمتع المكي باطل وقراءته صحيح  
غير بان ترتد كره بالرابعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرفض فهو دم جبر وكثارة  
ولا يتم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يلعمه غنيا بخلاف دم الشكر شرح  
الباب (قوله ومن أصرم بجمع الحج) شروع في القسم الثاني والثالث أعني ادخال الحج على مثله والعسرة  
على مثلها واعلم أن الاحرام مجتمعتين قد اعدا اما أن يكون على التراخي أو معا أو على التعاقب فالأول  
ما ذكره في المتن ولذا أتى به وأما الاخيران ففي التبريل يزمه الجنان عند الامام والثاني لكن يرتفع  
أحدهما اذا توجه سائر افي ظاهر الرواية وقال الثاني عتب صبره محرما بلامهله وأثر الخلاف يظهر في  
اذا جئ قبل الشروع وقال محمد يزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الاول فقط والعمرتان كالحجتين اه قلت  
وأثر الخلاف لزوم دين بالجنسية عندهما ودم واحد عند محمد كما في البسائط واستشكل في شرح الباب بأنه  
عند الثاني يرتفع أحدهما عتب الاحرام بلامك أى فلم تكن الجنسية عنده على احرامين بل على واحد  
فيلزمه بالجنسية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أصرم يوم النحر باصر) قد يكون يوم النحر لا ولو أصرم بعرفات  
للا وهو ما رافض الثانية وعليه دم الرض وجمرة ثم عند الثاني يرتفع كجاء وعنده الاول بوقوفه  
كافي المحيط وينبغي أنه لو أصرم ليلة النحر بعد الوقوف نهارا أن يرتفع بالوقوف بالمرزدة لا بعرفة لانه سابق جبر  
لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن يطل بالمسير اليها شهر (قوله فان كان قد حلق للاول) أى لجمعة الاول  
قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الاصر) أى فبقي محرما الى أن يؤذيه في العام القابل لباب (قوله  
لانتهاء الاول) لان الباقي بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جائزا بالاحرام ثانيا شهر ومقتضاه أن الاحرام  
الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة أيضا وأنه لو أصرم بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم الجمع لان الاحرام  
الاول بقي في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالهيداية وشروحه  
والكافي خلافا لاطلاقهم نفي الدم بعد الحلق من غير تقييد بما بعده الطواف أيضا لكن قال في شرح الباب  
ان اطلاقهم لا ينافي تقييد الكرماني اه أى فيحصل المطلق على المقيد قلب لكن ما في الكرماني مبنى على  
وجوب دم للجمع بين احرامى الحج كاحرامى العمرة وبأى الكلام فيه قريبا (قوله دفع دم) الفاء داخله على  
فعل مقدرا أى فليزله الاصر مع دم (قوله قصر أولا) أى اذا لم يحلق للاول ثم أصرم بالثاني لزمه دم سواء  
حلق عقب الاحرام الثاني أو لا بل أخره حتى حج في العام القابل وهذا عنده وهم لم يخصان الوجوب بما اذا  
حلق لانهم لا يوجبان بالتأخير شيئا كما في الجبر (قوله عبره الحج) أشار الى أن التقصير غير قيد وانما  
عبره ليحمل المرأة لكن فيه أنه عبر قبله بالحلق وقد يقال انه من قبيل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع  
بما سكت عنه في الاخر ليفيد ارادة كل مع الاختصار وما في النهر من أن المراد هنا بالتقصير الحلق اذ التقصير  
لا دم فيه انما فيه الصدقة وقد قدمنا أول الجنائيات أن الصواب خلافه فانهم (قوله لجنسية على احرامه)  
أى احرام الحجبة الثانية أما احرام الحجبة الاولى فقد انتهى بهذا التقصير فلا جنسية عليه وقوله والتأخير عطف  
على مدخول اللام لاعلى التقصير لان تأخير الحلق عن ايام النحر تله واجب لاجنسية على الاحرام ولو أسند  
قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أجدهذين الى أنه لا يلزمه دم للجمع بين احرامى  
الحج لانه ليس جنسية كما يأتى افاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قد بينا أن الحكم في الجمع بين  
العمرتين كالجمع بين الحجين أى في اللزوم والرفض ووقع مما يتصور في العمرة كما في الباب ثم قال فلما أصرم بعمره  
فضاف لها شوطا أو كله أو لم يطف شيئا ثم أصرم باخرى لزمه رفض الثانية وقضاؤها ودم للرفض ولو طاف وسعى  
للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل باخرى لزمته ولا يرفضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ  
من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لا ولو أقصد الاولى أى بأن جامع قبل طوافها فأهل بالثانية رفضها وعنى  
في الاولى ونحوه رفض الاولى وأن يكون عمله الثانية لم يتسع وكذلك احدى الحجين اه لكن قد ساعدته أنه  
رجوع بين حرمتين قبل السعي لاولى ترتفع احداها بالشروع من غير رتبة رفض فتؤله هنالكة رفض الثانية

وهو دم جبر وفي الاقافي دم  
شكر (ومن أصرم بجمع)  
وج (ثم أصرم يوم النحر باصر  
فان) كان قد (حلق للاول لزمه  
الاصر) في العام القابل (بلادم)  
لانتهاء الاول (والا) يحلق للاول  
(فبدم قصر) عبره ليم المرأة  
(أولا) لجنسية على احرامه بالتقصير  
أوالأخير (ومن أتى بعمره الا  
الحلق فأصرم باخرى ذبح) الاصل  
ان اجمع بين احرامين لعمرتين مكروه  
تتريما

فيه نظر فتدبر (قوله فيلزم الدم) أي لجنابة الجمع ولادم لتأخير الخلق هنا لانه في العمرة غير موقت بالزمان كما مر الا اذا خلق قبل الفراغ من الثانية فيلزم دم آخر كما علمته آنفاً (قوله لالتحسين) عطف على لعدم مرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجمع بل يلزم دم التأخير أو التقصير فقط كما مر وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجمع بين احرامي حسين أو غيرتين بدعة وأفرط في غاية البيان بقوله انه حرام لانه بدعة وهو سبيل في المحيط والجمع بين احرامي الحج لا يكره في ظاهر الرواية لانه في العمرة انما كره لانه يصير جامعاً بينهما في الفعل لانه يؤدیهما في سنة واحدة بخلاف الحج اهـ فلذا فرق المصنف بين الحج والعمرة تبعاً للجامع الصغير فانه أوجب دماً واحداً للحج وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً للرواية الأصلية وقد علمت أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المعراج عن الذكافي قيل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الأصل لانه سكنت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح الباب وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح القمي تاشي وغيره وقيل ليس الرواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الإوجه اهـ وتعقب ابن الهمام ما في المحط بأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمرة قلت وكأب الأصل وهو المتوسط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا أحجموا رواية الوجوب بناء على تحقيق اختلاف الرواية والإفلاصل عذبه فان كلاً من الأصل والجامع من كتب الامام محمد فالتأخران ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قدمه في الآخر فلذا استوجه في الفتح أنه ليس بمعة الرواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر انه سهو عما لا ينبغي كيف وقد قال في التتارخانية الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتافي حرام لانه من اكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله أفاقي الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرم بعمرة) أي قبل أن يشرع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كما تعرفه قريباً وقد مناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزمه) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الأفاقي فصيرون لك فإرتكبه أخطأ السنة فصيرون مسياً هداية لأن السنة في القرآن أن يحرم بهما معاً أو يقدم احرام العمرة على احرام الحج زيلعي لكن الثاني يسمى عتفا عرفاً (قوله وصار قارناً مسياً) قال في شرح الباب وعليه دم شكر لقله اساءته ولعدم وجوب رفقن عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول ولعدم ندب رفقن عمرته بخلاف ما إذا أحرم لها بعد طواف القدوم للحج فانه يندب رفقنها كما يأتي (قوله كما مر) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الا أني لا نهلم نشرع الخ لأن كونه صار قارناً مسياً معال بكون العمرة لم تشرع مرتبة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفترع على هذا التعليل كما يعلم من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي اذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صار رافضاً لعمرة بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بها بعد لا يصير رافضاً لانه يصير قارناً زيلعي والمراد انه أحرم بالعمرة ولم يأت بأكثر أشواطها حتى وقف بعرفات فالتبان بالأقل كالعديم بحر فالمراد بقوله قبل أفعالها أكثر أشواطها (قوله فان طاف له) أي للحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح وان أدخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل أن يطوف شيئاً من طوافي القدوم فهو قارن مسي وعليه دم شكر وان كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو أكثر اساءة وعليه دم اهـ وبقية مناه في باب القرآن عن اللباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في الصورتين وأن الأول دم شكر أي اتفقا والثاني دم جبر أو شكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيها الشروع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قدمناه آنفاً عن الجهر من أن الأقل كالعديم فهذا في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله فحسني عليهما) قال الزيلعي المراد بالعضي عليهما أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لانه قارن على ما سنأول لكنه أساء أكثر من الأول حيث أخر احرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره نحر الاسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وعمرته تظهر في جواز الاكل زيلعي وصحح الاول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا اختاره في الباب وغيره عن الاول

فيلزم الدم لالتحسين في ظاهر الرواية  
فلا يلزم (أفاقي أحرم بحج ثم)  
أحرم (بعمرة لزمه) وصار قارناً  
مسياً (و) لذا (بطلت)  
عمرته (بالوقوف قبل أفعالها)  
لأنه لم تشرع مرتبة على الحج  
(لأن التوجيه) الى عرفة (فان)  
طاف له (طواف القدوم) ثم أحرم  
بها فحسني عليه ما ذبح (وهو دم جبر  
(وندب رفقها)

بقيل (قوله لتأكده بطوافه) أي لأن إجماع الحج قد تأكد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطف للحج  
 هداية أي فانه لا يستحب له رفضها لعدم تأكده لانه لم يقدم الا الاحرام ولا ترتيب فيه أما هنا فقد فاته الترتيب  
 من وجه لتقديم طواف القدوم وانما يجب الرفض لأن المؤدى ليس ركن الحج كما في الزبلي (قوله قضى)  
 أي العمرة وقوله لعمدة الشروع أي وهي مما يلزم بالشروع ط (قوله حج الخ) من تنية المسألة التي قبلها لأن  
 ما مر فيها إذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف القدوم أو قبله وهذا أيضا لو أدخلها بعد  
 الوقوف قبل الحلق أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما أفاده في الباب وصرح فيه بأنه  
 لا يكون قارنا لكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لأن الشروع فيها يلزم كما مر (قوله ورفضت)  
 حكى فيه خلافا في الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل برفضها  
 احتراز عن النبي قال النبي أبو جعفر ومشايعنا على هذا أي على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق  
 وصححه المتأخرون لانه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر وسنة الميت وقد كرهت العمرة  
 في هذه الايام فيكون باينا أفعال العمرة على أفعال الحج بلا ريب كذا في الفتح قلت وظاهره انه قارن مني تأمل  
 (قوله صح) لأن الكراهة لعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية أعمال الحج هداية  
 (قوله لا ارتكاب الكراهة) أي لجمعه بينهما ما في الاحرام أو في الاعمال الباقية هداية أي في الاحرام ان  
 أحرم بالعمرة قبل الحلق وفي الاعمال ان أحرم بعده معراج ويلزم من الاول الثاني بلا عكس (تنبيه) قال  
 في شرح الباب بعد تقرير حكم المسألة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم أنهم قد يعمررون  
 قبل أن يسعوا لجهنم اه أي فيلزمهم دم الرفض أو دم الجمع لكن مقتضى تقييدهم بالاحرام بالعمرة يوم النحر  
 أو أيام التشريق انه لو كان بعد هذه الايام لا يلزم الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية قاله في  
 تأخيرها عن أيام النحر والتشريق لكنه اذا أحرم بالعمرة قبله يصير جامع بينهما وبين أعمال الحج ويظهر لي أن  
 الهلة في الكراهة ولزوم الرفض هي الجمع أو وقوع الاحرام في هذه الايام فأيها ما وجد كفي لكن لما كانت هذه  
 الايام هي أيام اداء بقية أعمال الحج على الوجه الاكمل فيسددوا بها كما يشير اليه ما قد مناه عن الهداية وكذا  
 قوله فيما علل لزوم الرفض لانه قد أدى ركن الحج فيصير باينا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه  
 وتذكرت العمرة في هذه الايام أيضا فلهذا يلزمه رفضها اه فتقوله وقد كرهت الخ بيان للهلة الاخرى ولما لم  
 يأت بها على طريق التعليل كما أتى بما قبلها صرح بكونها علة أيضا بقوله فلهذا يلزمه رفضها (قوله فائت  
 الحج الخ) من تنية ما قبله أيضا ولذا قال في الهداية فان فاته الحج بالقضاء التفريعه فهو إشارة الى أن ما مر من  
 المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالحج أو بالعمرة (قوله لأن  
 الجمع الخ) بيانه ان فائت الحج حاج احراما لأن احرام الحج باق ومعمر أداءه لانه يتحلل بافعال العمرة من غير أن  
 يتقلب احرامه احرام العمرة فاذا احرم بمحجة يصير جامع بين الحجتين احراما وهو بدعة فرفضها وان احرم بعمرة  
 يصير جامع بين العمرتين أفعالا وهو بدعة أيضا فرفضها كذا في الزبلي وغيره واعلم ان في كلام الشارح هنا  
 أمرين الاول انه كان ينبغي أن يقول لأن الجمع بين حجتين أو عمرتين باسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم  
 من الاحرام بعمرة هو الجمع بين عمرتين أفعالا لا احراما اذ لم يتقلب احرام الحج احرام عمرة والثاني ان قوله غير  
 مشروع مخالف لما شئ عليه أو لا من أن الجمع بين احرام العمرتين مكرره ودون الحجتين في ظاهر الرواية  
 فان غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله أو تركه ومن جملة المكروه والمنشوع بخلافه فلا يتناول المكروه وكافي  
 القوساني على الكيدانية قلت ويمكن الجواب عن الاول بأن قوله أو لعمرتين معطوف على الظرف المتعلق  
 بالجمع فيستلحق به أيضا لا باخرامين بقريته اعادته حرف الجر وعن الثاني بأنه مشي على الرواية الثانية وقد علمت  
 ترجيحها أيضا فلا مانع منه فانهم (قوله وبعده) أي بعد التحلل بافعال العمرة (قوله للرفض) أي  
 رفض ما أحرم به ثانيا وهو علة للتحلل وفي بعض النسخ بالرفض وفيه قلب لأن الرفض المطلوب منه يكون بالتحلل  
 أي بالحلق أو بفعل شئ من المخطورات مع التنية كما مر فالاولى عبارة الجبر وغيره وهي للرفض بالتحلل قبل او انه  
 فانهم والله سبحانه اعلم

اتأكده بطوافه (فان رفض  
 قضى) لعمدة الشروع فيها  
 (وأراق دما) لرفضها (حج  
 فاهل يوم النحر أو في ثلاثه  
 أيام) (بعده لزمته) بالشروع لكن  
 مع كراهة التحريم (ورفضت)  
 وجوبا بتخلص من الاثم (وقضيت  
 مع دم) للرفض (وان مضى) عليها  
 (صح وعليه دم) لا ارتكاب  
 الكراهة فهو دم جبر (فائت الحج  
 اذا أحرم به أو بها وجب الرفض)  
 لأن الجمع بين احرامين حجتين  
 أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاته  
 الحج بقي في احرامه فيلزمه أن  
 (يتحلل) عن احرام الحج (بافعال  
 العمرة ثم) بعده (يقضى) ما أحرم  
 به لعمدة الشروع (ويذبح) للتحلل  
 قبل او انه بالرفض  
 (باب الاحصار)

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنابة بدليل ان ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنابات وأخرم  
 لأن منابه على الاضطرار وتلك على الاختيار ثم (قوله لغة المنع) أي يخوف أو مرض أو عجز أو ما لو منع  
 عدو يحبس في سجن أو مدينة فهو محصر كافي الكشاف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور وروى عنه في  
 شرح ابن كمال (قوله) وشرا من عن ركنين) هذا الوقوف والطواف في الحج لكن سبأني أن العمرة  
 يتحقق فيها الاحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراب الماهية أي عما  
 هو ركن النسك متعددا أو متحدًا تأمل (قوله بعدد) أي آدمي أو سبع (قوله أو مرض) أي يزداد  
 بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوة بالمرأة فيشمل زوجها وكوتها معهما ابتداء  
 فلوا حرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كافي الباب والبحر ثم هذا إذا كان بين ما وبين مكة مسيرة سفر  
 وبلدا أقل منه أو أكثر لكن يمكنها المقام في موضعها والافلا احصارا فيما يظهر (قوله أو هلاك نفقة)  
 فان سرت نفقة ان قدر على الشيء فليس بمحصر ولا فقصر وان قدر عليه الحال الا انه يخاف العجز في بعض  
 الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرحلة تأمل (تمت) زاد في الباب  
 بما يكون به محصر الامور آخر منها العدة فلوا هلت بالحج فطلقها وزوجها ولو المتدة صارت محصورة ولو مقيمة  
 أو مسافرة معها محرم ومنها الوصل عن الطريق السكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق والا فلا يمكنه التحلل العجز عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى  
 ومنها منع الزوج زوجته اذا حرمت بنقل بلاذنه أو المولى بملوكه عبدا كان أو أمة فلو بلاذنه أو أجمرت بفرض  
 فغير محصورة لولها محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتحليلها وهذا الواحرامها بالفرض في أشهر الحج  
 أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها أو قبله بأيام يسيرة والا فلا منعها وأما المولى فيكره لمولاه منعه بعد الاحرام  
 بلاذنه وهو محصر وليس لزوجه الامه منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن المضى في موجب الاحرام  
 لحق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا حرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما ان يتحللاهما  
 في الحال كما سبأني بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبث الهدى أو غنمه الى الحرم وعليها  
 ان كان احرامها بحج وعمره وان بعمره نفعة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فلا تحلل الا  
 بالهدى ولعل الفرق أن احصارها حقيقي والاولى حكمي وعلى العبد هدى الاحصار بهدا المتوجة وعمره  
 اه ملخصا من الباب وشرحه (قوله حل له التحلل) افاد انه رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فشق  
 عليه وان له أن يتيق محرمًا كما يأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة الى الحرم فهستاني (قوله  
 دما) سبأني بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين لتحلل بأثرهما لان الثاني تطوع كافي اليباع فهستاني  
 (قوله أو قيمته) أي يشتري بهاشاء هنالك وتذبح عنه هداية وفيه ايماء الى انه لا يجوز التصديق بتلك القيمة  
 شرح الباب (قوله فان لم يجد يتيق محرمًا) فلا يتحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الصوم والاطعام  
 مقامه بجز ولا يفيد اشتراط الاحلال عند الاحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المصطوف في كتب المذهب  
 ونقل الكرماني والسروحي عن محمد انه ان اشترط الاحلال عند الاحرام اذا احصر جازله التحلل بغير هدى  
 (قوله أو يتحل بطواف) أي ويسعي ويحلق بجز عن الخيامة وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز  
 عنه وعن الهدى يتيق محرمًا أبدا قال في الفتح هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رده في الفتح  
 بانه يخالف للنص (قوله والقارن دمين) فيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بذبح الثاني وانه لا يشترط تعيين  
 أحدهما للحج والاخر للعمرة فهستاني وكذا تارة من جمع بين حجتين أو عمرتين فأحصر قبل السير الى مكة  
 فلو بعده يلزم دم واحد لباب لانه يصير افضا لاحدهما بجز (قوله فلو بعث واحدا الخ) عبارة الهداية  
 فان بعث بهدي واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منه ما شرع  
 في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث ثمن هديين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فذبح لم يتحلل  
 عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعين يوم الذبح) لا بد أيضا من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا أراد التحلل  
 فيه لثلايق قبل الذبح فاذا عين وقت الزوال مثلا يتحلل بهدمه والاحتمل أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل  
 قبله (قوله خلا فلهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للحصر بالعمرة متى شاء

لعل الطواف اه منه

والحاصل ان الحصر هو المنع في  
 مكان عن الخروج والاحصار  
 المنع عن الوصول الى المطلوب  
 بمرض أو عدو فلا يرد اجماع  
 المفسرين على ان قوله تعالى  
 فان احصرتم زنا في المنع من  
 العدو لان الاحصار أعظم من  
 الحصر لشموله منع العدو وغيره  
 بخلاف الحصر ولهذا اقبل بعض  
 شراح الهداية عن تفسير القتيبي  
 الاحصار هو أن يعرض للرجل  
 ما يحول بينه وبين الحج من مرض  
 أو كبير أو عدو يقال أحصر  
 الرجل احصارا فهو محصر فان  
 حبس في سجن أو دار قيل حصر  
 فهو محصور اه منه

وهو لغة المنع وشرا من عن ركن

(اذا احصر بعدد أو مرض)

أو موت محرم أو هلاك نفقة حل

له التحلل فخذ (بعث المفرد دما)

أو قيمته فان لم يجد يتيق محرمًا حتى

يجد أو يتحل بطواف وعن الثاني

انه يقوم الدم بالاطعام ويصدق به

فان لم يجد صام عن كل نصف صاع

يوما (والقارن دمين) فلو بعث

واحد لم يتحل عنه (وعين يوم

الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه

(في الحرم ولو قبل يوم النحر) خلافا

لهما (ولو لم يفعل ورجع الى أهله

بغير تحلل وصير) محرمًا (حتى زال

بداية فقل قولهما لا حاجة الى المراجعة في الحج لتعين يوم النحر وقوله الا اذا كان بعد ايام النحر فيحتاج  
 اليه عند الكل كما في المحصر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بل أيام النحر  
 لا باليوم الا قول فيحتاج الى المراجعة لتعين اليوم الاول والثاني أو الثالث وقد يقال يمكنه السفر الى مضي  
 الثلاثة فلا يحتاج اليها اهـ (قوله انطوف) المراد به المنافع خوفاً أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بفوت  
 الوقوف ط وهذا لو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لان التحلل) عليه لقوله جاز  
 (قوله فيشق) بالنصب في جواب النبي ط وهو من باب نصر فالشين مضمومة (قوله وبذبحه يحل) في الباب  
 ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعله اهـ أي من محظورات الاحرام ولو بغير حلق قارى  
 قلت وهذا مخالف لكلام المصنف وغيره مع انه لا يتصور له ثمة تأمل وأفاده أنه لو سرق به مذبحه لاشئ عليه وان لم  
 يسرق تصدقه ويضمن الوكيل قيمة ما وكل منه لو غنياً وصدق به على الفقراء كما في الباب (قوله ولو بلا  
 حلق وتقهير) لكن لو قله كان حسناً وهذا عندهما وعن الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل  
 فعليه دم وفي رواية ينبغي أن يفعله والا فلا شئ عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الخاتمة عن مبسوط خواعزاده  
 وجامع الجبوري فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمافي الحرم فالخلق  
 واجب اهـ قال في الشربلية كذا جزم به في الجوهرة والكافي وحكام البرجندی عن المعنى بقيل فقال  
 وقل انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم أمافيه فعليه الحل (قوله هذا) أي  
 ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أي كما يفعل الحلال من حلق  
 وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزاء ما جنى)  
 ويتعد بتعدد الجنائيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم هو ظاهر كلامهم وليست الفرق بينه وبين ما مر من  
 أن المحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ظن خروجه من الاحرام بذلك لزمه دم واحد لجميع ما ارتكب  
 لاستناد الكل الى قصد واحد ولو ادلك بأن التأويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدينية كالبيان اذا  
 اتلف مال العادل أو قله ولا يبيح استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضاً ولذا قال بعض محشي الزيلعي ينبغي  
 عدم التعدد هنا أيضاً (قوله ويجب) أي يلزم فيشمل الفرض القطعي كالأحصر عن حجة الفرض  
 والواجب الاصطلاحي كالأحصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفل) أفاده شمول وجوب القضاء  
 للفرض والنفل والمظنون والمفسد والحج عن الغير والحز والعبد الان وجوب أداء القضاء على العبدية آخر  
 الى ما بعد العتق لباب والمظنون هو ما لو أحرّم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر وصرح بالزوى  
 وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح السمرجى في الغاية بأن الاصح وجوبه كالأحصر فلهذا  
 أفاده القارى (قوله بالشروع) أي بسبب شروعه فيها وفيه ان هذا انما يظهر في النفل أما الفرض فهو  
 واجب القضاء بالامر لا بالشروع تأمل (قوله لتحلل) لانه في معنى فاته الحج يتحلل بأفعال العمرة فاذا لم  
 يأت بها قضاها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج ابتداء وعند العجز تلزمه العمرة فاذا لم يأت بهما  
 يلزمه قضاؤهما كالأحرّم بهما كما في جامع قاضي خان (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه لم يجب  
 معناه عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما يجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة  
 فلا عمرة عليه في القضاء شرح الباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاها بقران أو افراد واعلم أن  
 نية القضاء انما يلزم اذا تحوّلت السنة اتفاقاً ولو احصاه بحج نفل فلو بحجة الاسلام فلا نية قد بقيت عليه حين  
 لم يؤدّها فاقبضوها من قابل فتح (قوله وعلى المعتمر عمرة) أي على المعتمر اذا أحصر قضاء عمرة وهذا فرع  
 بتحقيق الاحصار عنها ومن فروع المسألة ما لو أهلك نفسه منهم فان أحصر قبل التعيين كان عليه أن يعث بهدى  
 واحد ويقضى عمرة استحساناً في الساس حجة وعمرة وتماه في النهر (قوله وعلى القارن حجة وعمرة) ان  
 ويختبر في القضاء بين الافراد والقارن كما صرح حوايه وحشقه في البحر فيفرد كلا من الثلاثة أو يجمع بين حجة  
 وعمرة ثم يأتى بعمرة كما في شرح الباب (قوله احداهما التحلل) بشرط أن لزوم العمرة فيهما اذا لم يحج من  
 عام الاحصار انما لو حج من عامه بأن زال الاحصار بعد الذبح وقد رد على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه  
 عمرة القارن فقط كما في الفتح لانه لا يكون كفائت الحج فلا تلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

انخوف جازان ادرك الحج فيها  
 ونعمت (والا لتحلل بالعمرة) لان  
 التحلل بالذبح انما هو للضرورة  
 حتى لا يتعد احرامه فيشق عليه  
 زيلعي (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق  
 وتقهير) هذا غاية التعيين فلو نفل  
 ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح  
 أو ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى  
 (و) يجب (عليه ان حل من حجه)  
 ولو نفل (حجة) بالشروع (وعمرة)  
 لتحلل ان لم يحج من عامه (وعلى  
 المعتمر عمرة و) على (القارن حجة  
 وعمرة) ان احداهما التحلل (فان  
 بعث ثم زال الاحصار وقد رد على)  
 ادراك (الهدى والحج) معا

بأفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجه وجوبا) أي لؤذي الحج لقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل. **نهر** ويفعل به ما شاء أي من يبع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح الباب (قوله والايقدر عليهما) أي على مجموعهما بأن لم يقدر على واحد منهما أو قدر على الهدي فقط أو الحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أما إذا لم يقدر عليهما أو قدر على الهدي فقط فظاهر لكنه لو توجه ليحلل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدي فجواز التحلل قول الامام وهو الاستحسان لأنه لو لم يتحلل لصاع ماله مجانا وحرمة المال كحرمة النفس الآن الأفضل أن توجه ونعاسه في الزمر (تنبيه) لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع العمر فلها من الاربع صورتان فقط أن يدرك الهدي والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما أفاده الركني ونحوه في الباب (فرع) لو بعث الهدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر فإن علم أنه يدرك الهدي ونوى به احصاره الثاني جاز وحل به وان لم ينو لم يجز ولو بعث هديا جزاء صبيد ثم أحصر ونوى أن يكون لاحصاره جاز وعليه إقامة غيره بمقاسه لـ **باب** (قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يتحلل بالهدي بل يبقى محرما في حق كل شيء لم يخلق أي بعد دخول وقته وان خلق فيه ومحرّم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف الزيارة فان منع حتى مضت أيام التحريم عليه أربعة دماء ترك الوقوف بمزدلفة والرمي وتأخير الطواف وتأخير الحلق بكافي الباب والزبلي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية تم استشكله في البحر بأن واجب الحج اذا ترك لعذر لا شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمزدلفة خوف الزحام لأشئ عليه كالحائض ترك طواف الصدر ولا شك أن الاحصار عذر ثم أجاب بحمل ما هنا على الاحصار بالعدو لا مطلقا فإنه اذا كان بالمرض فهو سماوي يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العدو فإنه لا يسقط حق الله تعالى كافي التمس اه ونقله في النهرويه جزم المقدسي في شرح انظم الكثر وذكر مثله في جنائيات شرح الباب قلت ولا تردسأله ترك الوقوف لخوف الزحام لما مر في التيم أن الخوف ان لم ينشأ بسبب وعيد العدو فهو سماوي (قوله لا من من القوات) فيه ان المعتمر كذلك لأن العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصار فيها وأوجب بان المعتمر يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يتحلل بالخلق في يوم التحرف له التسخن أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى التحلل بالهدي من غير عذر أفاده الزبلي لكن قيل ليس له أن يخلق في مكانه في الحل بل يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل له ذلك وفي غاية البيان عن العتبات أنه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روي عن الامام من انه لا احصار في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله والقادر على أحدهما الخ) تصريح بفهم قوله والممنوع بمكة عن الركنين محصر وذكروه بعد قوله ولا احصار بعد ما وقف بعرفة من قبيل ذكر الاعتم بعد الاخص فليس بشكرار محض (قوله فلتقام حجه به) قالوا المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون محررا بحر وقتنا الكلام فيه أول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سماه أحد ركني الحج باعتبار الصورة والافالطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا أفاده ط (قوله فلتحل به) لأن فائت الحج يتحل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة إلى الهدي زبلي وفي شرح الباب أنه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوات الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عمرة في القضاء اه فالاقصار على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والافلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لا بد معه من السعي والخلق واليه أشار بقوله كما مر أي في قول المصنف والافلا التحلل بالعمرة وكذا مر قبل باب القرآن في قوله ومن لم يقف فيها فأت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) اسقط المصنف من هنا باب القوات المذكور في الكثر وغيره ككتفاء جاذ كره قبل باب القرآن وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة القوات والاحصار عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الافساد بالجماع وان لزمه المنهي في فاسده والرابع الرض وفروعه مذ كورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

\*(باب الحج عن الغير)\*

اعترض في الفتح بأن ادخال ال على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الاضافة اه لكن قال بعض

مطلبه

كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كتبه الستة كسب ظاهر الرواية

(توجه) وجوبا (والا) يقدر عليهما

(لا) يلزمه التوجه وهي رباعية (ولا

احصار بعد ما وقف بعرفة) لا من

من القوات (والممنوع) لو بمكة

عن الركنين محصر على الاصح

(والقادر على أحدهما لا) أما

على الوقوف فلتقام حجه به وأما

على الطواف فلتحل به كما مر

(باب الحج عن الغير)

أئمة النجاة منع قوم دخول الالف واللام على غير وكل وبعض وقالوا هذه كالاعتزاف بالاضافة لا تعترف بالالف واللام وعندى انها تدخل عليها فقال فعل الغير كذا والكل خير من البعض وهذا لأن الالف واللام هنا ليست للتعريف ولست كنهما المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تعترف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير قد يحصل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصح دخول الالف واللام عليه أيضا من هذا الوجه يعنى انها تعترف على طريقة جعل النظر على النظر فان الغير نظير الضد والكل نظير الجملة والبعض نظير الجزء وحل النظر على الغير شائع في لسان العرب كحل الضد على الضد كما لا يخفى على من تتبع كلامهم وقد نضر العلامة الرمحشري على وقوع هذين الجملين وشيوعهما في لسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله بعبادة تما) أى سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كفى الهندية ط وقد منافي الزكاة عن التارخانية عن المحيط الافضل لمن يصدق نقلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تنصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثان اطلاقهم شامل للقرينة لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب لا ينعدم كما علمت وسنذكر فيما لو اهل الحجج عن أبيه انه قيل انه يجوز به عن حج الفرض وهذا يؤيد ما بحثه في البحر ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في القرأض ويبحث أيضا ان الظاهر أنه لا فرق بين أن ينوى به عند الفعل للغير أو يفعل لنفسه ثم يجعل ثوابه للغير لا إطلاق كلامهم اه قلت واذا قلنا بشيوعه للقرينة أفاد ذلك لأن الفرض ينويه عن نفسه فاذا صح جعل ثوابه للغير دل على انه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغير عند الفعل وقد منافي آخر الجملتين في باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل يشترطية الغير عند الفعل فقبل لا لكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاول لانه اذا وقع له لم يقبل انتقاله عنه وقد مناعنه أيضا انه لا يشترط في الوصول أن يهديه بل ينظره كالو اعطى فقراينة الزكاة لأن السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لو فعل لنفسه ثم نوى جعل ثوابه للغير لم يكتف كالنوى أن يهب أو يعتيق أو يتصدق وأنه يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه ويوضحه انه لو اهدى الكل الى أربعة يحصل لكل ربعه ونمامه هناك (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادته للمعطي وينبغي أن لا يصح ذلك اه أى لانه ان كان أخذه على عبادة سابقة يكون ذلك يعالها وذلك باطل قطعاً وان كان أخذ ليعمل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كائنص عليه في المتون والشروح والفتاوى الا فيما استثناء المتأخرين من جواز الاستنجار على التعليم والاذان والامامة وعلوه بالضرورة وخوف ضياع الدين في زماننا لا يقطع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستنجار على الحج عن الميت لعدم الضرورة كما يأتي بيانه في هذا الباب ولا على التلاوة والذ كر لعدم الضرورة أيضا وتمام الكلام على ذلك في رسالتنا شفاء العليل وبطل الغليل في بطلان الوصية بالختمات والتماثيل فافهم (قوله له جعل ثوابها للغير) أى خلافا للمعتزلة في كل العبادات والمالك والشافعي في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في ان له ذلك أولا كما هو ظاهر الانقلا بل في انه يتجمل بالجعل أولا بل يلغوجه له أفاده في الفتح أى الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله للغير) أى من الاحياء والاموات يجرى عن البدائع قلت وشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ولم أر من صرح بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طويل للغيرهم والذي رجحه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما بطماء آخر الجملتين فراجع (قوله وان نواها الحج) قد منا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الادلة) انه لقوله جعل ثوابها للغير وهو من اضافة الصفة للموصوف أى للدلالة الظاهرة أى الراضية الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي لا الاصولي لأن الادلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا لتحتمل التأويل كما تعرفه (قوله أى اذا ووجهه) جواب قوله وأما واسقط ألقاء من جوابها وهو لا يسقط الا في ضرورة الشعر كقوله فأما القتال لا قتال لديكم كفى المغنى وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكنتم بأن الاصل فيقال لهم أكنتم مخذف القول استغناء عنه بالمقول فبعبه الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً أكنتم مخذف القول استغناء عنه بالمقول فبعبه الفاء في الحذف قال ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً

مطلب

في دخول ال على غير

الاصل أن كل من أتى بعبادة تما له يجعل ثوابها للغير وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الادلة وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى أى اذا اذ ووجهه له

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

مطلب

فمن أخذ في عبادته شيئا من الدنيا

كلما جاز عن غيره صلى عنه ركعتي النوافل ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح انتهى وكذلك  
الجواب هنا محذوف مع الفاء استغناء عنه بأى المفسرة له والتقدير وأما قوله تعالى فقول أى الا اذا وجهه  
على أن الدمامنى اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد به بالأحاديث والآثار ( قوله  
كما حققه الكمال ) حيث قال ما حاصله ان الآية وان كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن يحتمل أنها منسوخة  
أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصير إلى ذلك وهو ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسخ بكشيتين املين أحدهما  
عنه والآخرة أن أمته فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشر مخترجه فلا يبعد أن يكون مشهورا يجوز  
تقييد الكتاب به بما لم يجعله صاحبه لغيره وروى الدارقطنى أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لى  
أبو ابراهيم ما حال حياتي ما فكيف لى ببرهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد الموت أن  
تصلى لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر  
على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات  
وعن انس قال يا رسول الله ان تصدق عن موتانا ونخرج عنهم ونذعولهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم انه يصل اليهم  
وانهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص العكبرى وعنه أنه صلى الله عليه وسلم  
قال اقرأ على موتاكم يس رواه أبو داود وهذا كله ونحوه مما تركاه خوف الاطلا ليلغ القدر المشترك بينه  
وهو النفع بعمل الغير مبلغ التواتر وكذا ما فى الكتاب العزيز من الامر بالادعاء للوالدين ومن الاخبار باستغفار  
الملائكة للمؤمنين قطعى في حصول النفع فيخالف ظاهر الآية التى استدلوها اذ ظاهرها أن لا ينفع  
استغفار أحد لا حد بوجه من الوجوه لانه ليس من سعيه فقط عينا بقاء ارادة ظاهرها فقيدها بما لم يهبه  
العامل وهذا أولى من النسخ لانه اسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولا نها من قبيل الاخبار ولا نسخ في الخبر اه  
( قوله أو اللام بمعنى على ) جواب آخر ورده الكمال بانه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعظ للذى  
تولى واعطى قل لا وأكدى اه وأيضا فانها تكرر مع قوله تعالى أن لا ترد وزر أخرى وأجيب  
بأجوبة أن ذكرها الزيلعى وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان وعلمت ما فيه ومنها  
انها خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهم السلام لانها حكاية عما فى صفتيهما ومنها أن المراد بالانسان الكافر  
ومنها انه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها انه ليس له الا سعيه لكن قد يكون سعيه بمباشرة  
اسبابه يتكثير الاخوان وتحصيل الايمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من  
ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زيلعى وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن  
أحد ولا يصلى أحد عن أحد فهو فى حق الخروج عن العهدة لافى حق الثواب كفى الجبر ( قوله ولقد أفصح  
الراهدى الخ ) حيث قال فى المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه  
ليس له ذلك الخ فعدل عن الهداية وسعى اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الاصل على الله  
تعالى وانه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقولهم بنى الصفات وانه لو كان له صفات قد بدلت تعدد القدماء  
والقديم واحد وبيان ابطال عقيدتهم الزائغة فى كتب الكلام وقد نقل كلامه فى معراج الدراية وتكفل برده  
وكذلك الشيخ مصطفى الرضى فى حاشيته فقد اطال واطاب وأوضح الخطأ من الصواب ( قوله والله الموفق )  
لا يخفى على ذوى الافهام ما فيه من حسن الايهام ( قوله العبادة ) قال الامام اللامضى العبادة عبارة  
عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره والقربة ما يتقرب به الى الله تعالى فقط  
أو مع الاحسان للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى وهى موافقة الامر قال تعالى  
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم اه ملخصا من ط عن أبى السعود ( قوله كن كاة ) أى  
زكاة مال أو نفس كصدقة الفطر أو أرض كالعشر ودخل فى الكاف النقفات وأشار الى أن المراد بالمالية  
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المئوية أو مئة فى معنى العبادة كما عرف فى الاصول ( قوله وكفارة )  
أى بأنواعها من اعتاق واطعام وكسوة بحر ( قوله تقبل النيابة ) الاصل فيه ان المقصود من التكليف  
الاستلاء والمشقة وهى فى البدنية بائعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على  
نفسه فلم يجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا القدرة وفى المالية بتنقيص المال المحبوس للنفس بإيصاله الى التقير

كما حققه الكمال أو اللام بمعنى  
على كفى ولهم اللعنة ولقد أفصح  
الراهدى عن اعتراضه هنا والله  
الموفق ( العبادة المالية ) كن كاة  
وكفارة ( تقبل النيابة ) عن  
المكلف ( مطلقا ) عند القدرة  
والعجز ولو النائب ذميا

مطلبه

فى الفرق بين العبادة والقربة والطاعة



وهو موجود بفعل النائب والقياس ان لا تجزئ النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب ولكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة المالية عند العجز المستقر الى الموت رخصة وفخلاً بأن تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بحر (قوله لان العبرة بالح) علة للتعميم وبيان لوجه اناية الذي في العبادة المالية المشروطة لها النيابة بأن الشرطية الاصل دون النائب (قوله ولوعند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو توفى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فقياً بينهما كما في الجروقي والوعز لهما ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعبرة السارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النيابة وقت الدفع حكماً وعليه يمكن دخولها أيضاً في قول الجروقي وقت الدفع الى الوكيل وبقي أيضاً ما لو توفى بعد دفع الوكيل الى الفقير وهي في يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيما لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله وصوم) معنى كونه بدنياً فيه ترك اعمال البدن نهر عن الحواشي السعدية والاولى أن يقال ان الصوم امسالك عن المفطرات أي منع النفس عن تناولها والمنع من اعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروجي وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مركباً من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ولهذا لا يشترط المال في حق المكي اذا قدر على المشي الى عرفات وفي قاضي خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج يشترط له الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والشئ لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة يشترط لها ستر العورة والماء للظاهرة وهما بالمال ولم يقل أحداً بانها مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المحشين وقد سنا جوابه في أول الحج (قوله كحج الفرض) أطلقه فشمل الحجة المندورة كما في الجروقي وبعبه نظراً لشرط دوام العجز الى الموت لان الحج الدئل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلاً عن دوامه كما سيأتي ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما توهم بل هو أولى من الحج اذ لا بد له من آلة الحرب أما الحج فقد يكون بلا مال كحج المكي وتعمام تحقيقه في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام العجز الى الموت أي فيعتبر به عجز مستوعب لنية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم (تبسيه) محل وجوب الاجتاج على العاجز اذا قدر عليه ثم عجز بعد ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجتاج عليه ان كان له مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح زيلعي والحاصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عجز لزمه الاجتاج اتفاقاً ما من لم يملك ما لا حتى عجز عن الاداء بنفسه فهو على الخلاف وأصله أن صحة البدن شرط للوجوب عنده ولوجوب الاداء عندهما وقد سنا أول الحج اختلاف التصحيح وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تزم الاعادة بزوال العذر) أي العذر الذي يرجى زواله كالجنس والمرض بخلاف نحو العمى فلا إعادة لزواله على ما يأتي (قوله وبشرطية الحج عنه) كان ينبغي للمصنف ذكر هذا عند قوله بعده وبشرط الامر لا ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولو نسي اسمه الحج) ولو احرم مبهما أي بان احرم بحجة واطلق النية عن ذكر المحجوج عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في الساب وشرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين اجماعاً لا ينبغي أن محل الاجماع ادا لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعين غيره بل ولو عين غيره لوقع عنه عند الشافعي (قوله كالجنس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماوياً أو بصنع العباد وفي الجروقي عن التجنيس وان أيج لعدو يشه وبين مكة ان أقام العدو على الطريق حتى مات أجزأه والا فلا اهـ ومن العجز الذي يرجى زواله عدم وجود المرأة محرماً فتتعد الى أن تبلغ وقتا تعجز عن الحج فيه أي لكبر أو عجز أو زمانه فحينئذ تبعت من يحج عنها أما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الان دام عدم المحرم الى أن ماتت فيجوز كالمريض اذا اجم رجلادام المرض الى أن مات كما في الجروقي وغيره (قوله فلا إعادة مطلقاً) ظاهر اطلاق المتن اشتراط العجز الدائم انه لا فرق بين ما يرجى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشي في الفتح قال في البحر وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحط والحاشية والمعراج اهـ وأقره في الترويعه المصنف وحقته في الثمر بلاية ونقل التصريح به عن كافي النسائي (قوله ثم عجز) أي بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان وقت الوقوف صحيحاً ما لو عجز قبل فراغ النائب واستقر أجزأه وقوله لم يجزه

لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة وصوم (لا) تقبلها (مطلقاً والمركبة منهما) كحج الفرض (تقبل النيابة عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز الى الموت) لانه فرض العمر حتى تزم الاعادة بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه) أي عن الاحرم فيقول احرمت عن فلان وليت عن فلان ولو نسي اسمه فتوى عن الاحرم صريح وتكتفى بنية القلب (هذا) أي اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان) العجز كالجنس و (المرض يرجى زواله) أي يمكن (وان لم يكن كذلك) كالعمى والرأفة سقط الفرض (يجب الغير عنه) فلا إعادة مطلقاً سواء (استمر به ذلك العذر ام لا) ولو اجم عنه وهو صحيح ثم عجز واستمر لم يجزه لفقد بشرطه

أى عن الفرض وان وقع فلا لآمر أفاده في البحر قال الحموي ومن هنا يؤخذ عدم حجة ما يفعله السلاطين  
والوزراء من الاجحاج عنهم لان عجزهم لم يكن مستقرا الى الموت اهـ أو لعدم عجزهم أصلا والمراد عدم حجة  
عن الفرض بل يقع فلا ط قلت لكن قد منعنا عن شرح الباب عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنه من  
الامراء ملحق بالمحبوس فيجب الاجحاج في ماله الخالي عن حقوق العباد اهـ أى اذا تحقق عجزه بما ذكره دمام  
الى الموت (قوله وبشرط الامر به) صرح بهذا الشرط في البحر عن البدائع وفي الباب (قوله فلا  
يجوز) أى لا يقع عجزنا عن حجة الاصل بل يقع عن النائب فله جعل ثوابه للاصل وسيأتى توضيح ذلك (قوله  
الاذاج أو أوج الزاوي) أى فيجوز به ان شاء الله تعالى كافي البدائع والباب وهذا اذا لم يوص المورث  
أما لو أوصى بالاجحاج عنه فلا يجزى به تبرع غيره عنه كإياى في المتن ثم اعلم أن التقيد بالوارث يفهم منه  
ان الاجنبى يحالفه والازم الغاء هذا الشرط من أصله والعجب انه في الباب ذكر هذا الشرط وعمه شارحه  
الوارث وغيره من أهل التبرع وعبارة الباب وشرحه هكذا الرابع الامر أى بالحي فلا يجوز عجز غيره بغير أمره  
ان أوصى به أى بالحي عنه فانه ان أوصى بأن يحج عنه قطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز وان لم يوص به أى  
بالاجحاج فتبرع عنه الوارث وكذا من هم أهل التبرع فتحج أى الوارث ونحوه بنفسه أى عنه أوج عنه  
غيره جاز والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم بجواز الية  
وهذا مقيد بالمشيئة ففي مناسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به فتحج رجل عنه أوج عنه  
أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزى به ان شاء الله وبعد الوصية يجزى به من غير المشيئة  
اهـ ثم أعاد في شرح الباب المسألة في محل آخر وقال فلو حج عنه الوارث أو أجنبي يجزى به وتسقط عنه حجة  
الاسلام ان شاء الله تعالى لانه اتصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني  
والسروجى اهـ وسيأتى تمامه فانظروا ان في هذا الشرط اختلاف الرواية وذكر الوارث غير قيد  
على الرواية الاخرى (قوله لوجود الامر دلالة) لان الوارث خليفة المورث في ماله فكأنه صار مورا  
بأداء ما عليه أو لان الميت يأذن بذلك لكل أحد بناء على ما قلنا من ان الوارث غير قيد وعلى البدائع بالنص  
أيضا وانظروا انه أراد به حديث الخنعمية (قوله النفقة من مال الامر الخ) أى المجموع عنه ومحتززه  
قوله الا فى ولو اتفق من مال نفسه الخ ويأتى بيانه (قوله ووج المأمور بنفسه) فليس له اجحاج غيره عن الميت  
وان مرض ما لم يأذن له بذلك كما يأتى منا (قوله وتعينه ان عينه) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تاقل  
والمراد بتعيينه منع حج غيره عنه (قوله لم يجز حج غيره) أى وان مات فلان المذكور لان الموصى صرح  
بمنع حج غيره عنه كما أفاده في الباب وشرحه (قوله وان لم يقل لا غيره جاز) قال في الباب وان لم يصرح  
بالمنع بأن قال يحج عني فلان مات فلان وأجور عنه غيره جاز (قوله ووصلها في الباب الى عشرين  
شرطا تقدم منها ستة وذكر الشارح السابع بعد ذلك والثامن وجوب الحج فلو أوج الفقير أو غيره ممن لم يجب عليه  
الحج عن الفرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك التاسع وجود العذر قبل الاجحاج فلو أوج تصحيح ثم عجز  
لا يجزى به العاشر ان يحج راكبا فلو حج ماشيا ولو بأمره ضمن النفقة والمعتبر ركوب أكثر الطريق الا ان ضاقت  
النفقة فحج ماشيا جاز الحادى عشر أن يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث والا فحق حيث يبلغ كإسباني يمانه  
الثاني عشر أن يحرم من المقات فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لا يجوز ويضمن فيه شارحه  
بما حاصله أنه غير ظاهر ويتوقف على نقل مريح قلت قد مناه الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع  
الثالث عشر ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عن الامر وان قضاه وسيأتى بيانه الرابع عشر عدم المخالفة  
فلو أمره بالافراد فترن أو تمتع ولولا الميت لم يقع عنه ويضمن النفقة كإسباني ولو أمره بالعمره فاعتمر ثم حج عن  
نفسه أو بالحج فحج ثم اعتمر عن نفسه جاز الا أن نفقة اقامته للحج أو العمرة عن نفسه في ماله واذا فرغ عادت  
في مال الميت وان عكس لم يجز الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلو أهدل بحجة عن الامر ثم باخرى عن نفسه  
لم يجز الا ان رفض الثانية السادس عشر أن يفرد الاحلال لواحد لو أمره رجلان بالحج فلو أهدل أحدهما ضمن  
وسباني تمام الكلام عليه السابع عشر والثامن عشر اسلام الامر والمأمور وعقلهما كإسباني فلا يصح من  
السام للكافر ولا من الجنون لغيره ولا عكسه لكن لو وجب الحج على الجنون قبل طر وجنونه صح الاجحاج

(وبشرط الامر به) أى بالحج  
عنه (فلا يجوز حج الغير بغير إذنه  
الاذاج) أو أوج (الوارث  
عن مورثه) لوجود الامر  
دلالة وبقي من الشرائط النفقة  
من مال الامر كلها أو  
أكثرها ووج المأمور بنفسه  
وتعينه ان عينه فلو قال يحج عني  
فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل  
لا غيره جاز وأصلها في الباب الى  
عشرين شرطا منها عدم اشتراط  
الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال  
استأجرتك على أن تحج عني بكذا

مطلبه  
شروط الحج عن الغير عشرين

عنه التاسع عشر غير المأمور فلا يصح احتجاج صبي غير ممزوج ببيع المراهق كإساقى العشرون عدم الثروات  
 وساقى الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرائط كلها في الحج القرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها  
 إلا الإسلام والعقل والتمييز وكذلك الاستنجار ولم يجزده سر يحاقى النفل وجزم به شارحه لكن هذا مبني على أن  
 الحج لا يقع عن الميت وفيه ما ذكره بعيد (قوله لم يجزجه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية  
 ينع الحج عن المجموع عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة اهـ وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو  
 المذهب اهـ وصرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز لكنه قال أيضاً لا جبراً برمله واستشكله في فتح  
 القدير بما قال من أن ما ينفقه المأمور انما هو على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكه لكان بالاستنجار ولا يجوز  
 الاستنجار على الطاعات فالعبارة المحترمة ما في كافي الحاكم وله نفقة مثله وزاد أيضاً حاقى الميسر فقال  
 وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه قد فرغ نفسه لعمل ينتفع به المستاجر وهذا  
 وانما جاز الحج عنه لأنه لما بطلت الاجارة بقي الأمر بالحج فتكون له نفقة مثله اهـ قلت وعبرة كافي الحاكم  
 على ما نقله الرضى رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال لا تجوز الاجارة وله نفقة مثله وتجوز حجة الاسلام عن  
 المسجون اذا مات فيه قبل أن يخرج اهـ ومثله ما في البحر عن الاسيحي لا يجوز الاستنجار على الحج ولو  
 دفع اليه الاجرة فيجوز عن الميت وله من الاجرة مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة الا اذا تبرع به  
 الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج اهـ ملخصاً والحاصل أن قول شارحه لم يجزجه عنه خلاف ظاهر  
 الرواية وإن قول الخاتمة له أجبر مثله يشعر بأن الاجارة فاسدة مع أنها باطلة كالأستنجار على بقية الطاعات  
 وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عرفت في الكافي وانما جازها أجر المجاز وهذا أحسن مما قبل  
 أنه مبني على مذهب المتأخرين القائمين بجواز الاستنجار على الطاعات لما علمته مما تقدمه أول الباب من أن  
 المتأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستنجار على التعليم والأذان والامامة للضرورة لا على جميع  
 الطاعات كما أوضحه المصنف في منحه في كتاب الاجارات والالزم الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد  
 ولا ضرورة للاستنجار على الحج لا مكان دفع المال اليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة  
 كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصرح فيها بجواز الاستنجار على التعليم ونحوه لم يذكر فيها جوازه  
 على الحج بل المصرح به في عامة متون المذهب أنه لا يجوز الاستنجار على الحج كالكثير والوقاية والجمع واختار  
 ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرباب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا  
 جواز الاستنجار على الحج اهـ قلت ولو قيل بجوازه لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور  
 ينتفع على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الانفاق بقدر مال الأمر أو أكثره وإن الوصي  
 لو دفع المال لوارث الحج به لا يجوز إلا باجارة الورثة وهم كبار لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز للوارث بلا اجارة  
 الباقي كما في الفتح ولو كان بطريق الاستنجار لم يصح شيء من هذه الفروع كأوصفناه في رسالتنا شفاء العليل فانهم  
 (قوله ولو أنفق من مال نفسه الحج) قال في الفتح فان أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال  
 المدفوع اليه وفاء بجميعه يرجع به فيه اذ قد يتلى بالانفاق من مال نفسه لبعثة الحاجة ولا يكون المال حاضراً  
 فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى اليتيم والموكل ويعطى الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل  
 اهـ قال في البحر وهذا علم أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر لا حراز عن التبرع لا مطلقاً اهـ  
 وقال في الخاتمة اذا خلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في الكتاب بضمن فان حج وانفق جاز وبرئ عن  
 الضمان اهـ اذا عرفت هذا فقوله وانفق كنه أو أكثره النعمان لمال الأمر وفيه مضاف مقدار رأى مقدار  
 كنه أو مقداراً أكثر وهذا يرجع الى المستثنين والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وجع وانفق مقدار  
 كل مال الأمر المدفوع اليه أو مقداراً أكثر جاز وكذا اذا خلط النفقة بماله وجع وانفق الحج أفاده ح وقوله  
 وبرئ من النسيان أي الحاصل بسبب الخلط على ما علمته وهذا لا بد أن الأمر بل نقل السامحاني عن الذخيرة  
 انطاط بدراهم الرقعة أمر به أولاً للعرف (تنبيه) سنذكر أنه لو أوصى أن يحج عنه بالف من ماله فأجج الوصي من  
 مال نفسه ليرجع بسبب ذلك لأن الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اهـ بحر  
 قلت وعلى هذا اذا أضاف المال الى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور

مطلب  
 في الاستنجار على الحج  
 لم يجزجه وانما يقول أمرتك  
 أن تنح عني بلا ذكرك اجارة  
 ولو أنفق من مال نفسه أو خلط  
 النفقة بماله وجع وانفق مثله  
 أو أكثره جاز وبرئ من النسيان

قد ينظر الى ذلك على ما مر فليست اهل (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت بما قد سناه عن الباب ان الشرط  
 كما بشرط الحج الفرض دون النفل فلا يشترط في النفل شيء منها الا الاسلام والعقل والتمييز كذا عدم  
 الاستنجار على ما مر بيانه (قوله لاتساع بابه) أي انه يتساح في النفل ما لا يتساح في الفرض قال في الفتح  
 أما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشقتين أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا  
 كان له تركهما كان له أن يجعل احدهما مقربا الى ربه عز وجل فله الاستثناء فيه صحيحا اهـ (قوله  
 على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر ويشهد بذلك الاكابر من  
 السنة وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمورين الخ) ذهب اليه عامة المتأخرين كما في  
 الكشف قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا ثمرة له لانهم اتفقوا ان الفرض يسقط عن الآخر لاعتناء المأمور  
 وانه لا بد أن يوجه عن الآخر وتغاميه في الجبر قلت وعلى القول بوقوعه عن الآخر لا يتخلو المأمور من الثواب  
 بل ذكر العلامة فوج عن مناسك القاضى حج الانسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن أدى فرض  
 الحج لأن نفعه متعد وهو أفضل من القاصر اهـ تأمل (قوله كالنفل) مقتضاه ان النفل يقع عن المأمور  
 اتفاقا ولا أمر ثواب النفقة وبه صرح بعض الشراح ومضى عليه في الباب وردة الاتفاق في غاية البيان بانه  
 خلاف الرواية لما قاله الحاكم الشهيد في الكافي التطوع عن الصحيح جائز ثم قال وفي الاصل يكون الحج عن  
 الحج اهـ (قوله لكنه يشترط الحج) استدل على قوله يقع عن الآخر فان مقتضاه صحته ولو من غير الاهل  
 ط أي كما تصح انابة ذمي في دفع الزكاة (قوله لصحة الافعال) عبر بالصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه  
 أهل للصحة دون الوجوب ط (قوله ثم فزع عليه) أي على ان الشرط هو الأهلية دون اشتراط أن يكون  
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحزبة والبلوغ (قوله بهمله) أي بصاد مهمله  
 ويخفيف الراء (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الفتح والصورة يراد به الذي لم يحج عن نفسه اهـ  
 أي حجة الاسلام لأن هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أهم من المعنى الغوي فكان ينبغي للشارح ذكره لانه  
 يشمل من لم يحج أصلا ومن حج عن غيره وعن نفسه نفلا أو نذرا أو فرضا فاسدا أو صحيحا ثم ارتد ثم أسلم بعده  
 كما أفاده ح (قوله وغيرهم أولى لعدم الخلاف) أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي  
 ح ولا ينبغي ان التعليل يفيد ان الكراهة تنزيهية لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلل في الفتح الكراهة  
 في المرأة بما في المبسوط من ان حجهما أنقص اذ لا رمل عليها ولا سعى في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية  
 ولا حلق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه واطاق في حجة استجباب العبد فتمل  
 ما اذا كان باذن مولاه أو بغير اذنه كما صرح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والافضل أن يكون قد حج  
 عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والافضل استجباب الحز العالم بالناسك الذي حج عن نفسه وذكر  
 في البدائع كراهة استجباب الصرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما طال في الاستدلال والذي  
 يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه  
 كراهة تحريم لانه تضيق عليه في أول سنى الامكان فيأثم بتركه وكذا الوتفل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النهي  
 ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو القوات اذ الموت في سنة غير نادر اهـ قال في البحر والحق انها تنزيهية  
 على الآخر لقولهم والافضل الحج تحريمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه  
 لانه اثم بالتأخير اهـ قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور ويحمل كلام الشارح على الآخر فيوافق  
 ما في البحر من ان الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج النجاة  
 لابن حنبل التقييد بعد ما ذكر كلام البحر المار أقول وظاهره يفيد أن الصرورة الفقير لا يجب عليه الحج بدخول  
 مكة وظاهر كلام البدائع باطلا لاقه الكراهة أي في قوله يكره استجباب الصرورة لانه تارك لفرض الحج يفيد انه يصير  
 بدخول مكة قادر على الحج عن نفسه وان كان وقته مشغولا بالحج عن الآخر وهي واقعة الفتوى فليست اهل  
 اهـ قلت وقد أتت بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة أبو السعود وسعه في سكب الانهر وكذا الفتوى به السيد  
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافق سيدي عبد الغنى النابلسي بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام  
 لا يمكنه الحج عن نفسه لأن سفره بجمال الآخر فيحرم عن الآخر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل

(وشرط العجز) المذكور  
 (الحج الفرض لا النفل) لاتساع  
 بابه (وبقع الحج) المفروض  
 (عن الآخر على الظاهر) من  
 المذهب وقيل عن المأمورين نفلا  
 ولا أمر ثواب النفقة كالنفل  
 (لكنه يشترط) لصحة النيابة  
 (أهلية المأمور لصحة الافعال) ثم  
 فرع عليه بقوله (بخارج الصرورة)  
 بهمله من لم يحج (والمرأة) ولو أمة  
 (والعبد وغيره) كل مراهق وغيرهم  
 أولى لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا)  
 أو مجنونا

مطلب  
 في حج الصرورة

ليج عن نفسه ويترك عياله ببلده خرج عظيم وكذا في تكليفه بالعود وهو فقير خرج عظيم ايضا وامام ما في البدائع  
 فاطلته الكراهة المنصرفة الى التحريم يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تحقق الوجوب عليه من قبل كما يفيد  
 ما مر عن الفتح نعم قد منّا قول الحج عن الباب وشرحه ان الفقير الافاقي اذا وصل الى ميقات فهو كالملك في انه  
 ان قدر على المشي لزمه الحج ولا ينوي النقل على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو افاقي فلما صار كالملك  
 وجب عليه حتى لو نوافذ لزمه الحج ثانيا ١٥ لكن هذا لا يدل على ان الضرورة الفقير كذلك لان قدرته  
 بقدره غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليحج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى الميقات صار  
 قادرا بقدرته نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا ابتداء ولو كان الضرورة الفقير مثله لما صح تقييد ابن  
 الهمام كراهة التحريم بما اذا كان جهة عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله لكراهة بانه تنصيق الوجوب  
 عليه فليست اتم (قوله لا يصح) أي لعدم الاطالة المذكورة (قوله واذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه  
 كمرض وجس وشغل ما لو عينه الامر أولا (قوله عن الميت) أي عن المحجوج عنه حيا أو ميتا (قوله الا اذا  
 أدن له) بالبناء للجھول ليناسب ما بعده ويشمل ما لو أدن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع احتجاج غيره  
 كما مر (قوله خرج المكاف الخ) أما اذا لم يخرج وأوصى بان يحج عنه وأطلق أي لم يعين مالا ولا مكانا فانه يحج  
 عنه من ثلث ماله من بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فحين يبلغ وان لم  
 يمكن من مكان بطلت الوصية كما في الباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المراقبة والافقادي شيء  
 يمكن أن يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى أن يحج عنه بمال وسعى مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فها  
 والا فحين يبلغ ١٥ واحتراز بالمكاف عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحتراز بقوله الى الحج عا  
 خرج للتجارة ونحوها وأوصى فانه يحج عنه من وطنه اجماعا كما في المعراج وغيره وقيد بخبر وجهه بنفسه لانه لو أمر  
 غيره ومات المأمور في الطريق فسيذ كر تفصيله بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف بعرفة  
 ولو كان بمكة بحر وفي التجنيس اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت لان الحج عرفة بالنص وقد منع  
 الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا أوصى بتمام الحج تجب بدنة (قوله فالامر عليه) أي الشأن مبني  
 كذا في التجنيس قال التكميل وهو قيد حسن شره لامية (قوله فالامر عليه) أي الشأن مبني  
 على ما فسرده أي عينه فان فسر المال يحج عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان يحج عنه منه ح قلت والظاهر  
 أنه يجب عليه أن يوصى بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك أو عين مكانا دون بلده  
 يأثم لماعت أن الواجب عليه الحج من بلده يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أو طان فن أقربها الى مكة  
 وان لم يكن له وطن فن حيث مات ولو أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري يحج عنه مامن وطنه ما ولو أوصى  
 المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه يقرن عنه من الري لباب أي لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا  
 لاستحسانا) الاول قول الامام والنسائي قولهما وأخر دليل في الهداية فيجوز أن يختار له لان المأخوذ به  
 في عامة الصور الاستحسان عناية وقواء في المعراج لكن المتن على الاول وذكر تعينه العلامة قاسم في كتاب  
 الوصايا فهو مما قدم فيه القياس على الاستحسان واليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلو أوصى الوصى عنه  
 من غيره) أي من غير بلده فيما اذا وجب الاحتجاج من بلده لم يصح ويضمن ويحكم الحج له ويحج عن الميت ثانيا  
 لانه خالف الا أن يكون ذلك المكان قريبا من بلده بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل كما في الباب  
 والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الوصى فان بلغ الثلث الاحتجاج راكبا فاجب ماشيا لم يجز وان لم يبلغ  
 الا ماشيا من بلده قال محمد يحج عنه من حيث يبلغ راكبا وعن الامام أنه يخير بينهما وأما ان كان الثلث يكتفي  
 لاكثر من حجة فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للورثة وان أطلق أوصى عنه في كل سنة حجة واحدة أو أوصى  
 في سنة حجتا وهو الافضل تعجلا لتنفيذ الوصية لانه رعايا لك المال وان عين الميت في كل سنة حجة  
 فهو كالاطلاق كالأمر الوصى رجلا بالحج السنة فأخره الى القابلة جازع الميت ولا يضمن لان ذكر السنة  
 للاستعجال لا للتقييد بحر قلت ومثل الثلث ما لو قال أوصى بألف والالف يبلغ حجتا كما في الباب  
 وشرحه (قوله وان لم يف من حيث يبلغ) امكن لو أوصى عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وتبين أنه يبلغ من  
 موضع أبعد منه يضمن الوصى ويحج عن الميت من حيث يبلغ الا أن يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة

(لا) يصح (واذا مرض المأمور)  
 بالحج (في الطريق ليس له دفع المال  
 الى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت  
 الا اذا) أدن له بذلك بان (قبل له  
 وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له)  
 ذلك (مرض أولا) لانه صار  
 وكلا مطلقا (خرج) المكاف  
 (الى الحج ومات في الطريق  
 وأوصى بالحج عنه) انما يجب  
 الوصية به اذا أخره بعد وجوبه  
 أما لو حج من عامه فلا (فان فسر  
 المال أو المكان) فالامر عليه  
 أي على ما فسر (والافصح) عنه  
 (من بلده) قياسا لاستحسانا فليحفظ  
 فلو أوصى الوصى عنه من غيره لم يصح  
 (ان رتب به) أي بالحج من بلده  
 (ثلثه) وان لم يف من حيث يبلغ  
 استحسانا

مطالب  
 العمل على القياس دون الاستحسان  
 هنا

فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بباء وكما فعل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يد المأور وان احرم كما سيأتي في الفروع أى ولو منع وجود الوصى لان الباقي صار ميراثا لكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحزم) فلا حرم ليس له الاسترداد والمحزم مضمي في احرامه وبعد فراغه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان احرم حين أراد الاخذ فله أن يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت شرح الباب عن خزانة الاكمل (قوله والا) يعنى بأن رده له غير الخيانة كضعف رأى فيه أو جهل بالمناسك أو ما لو بلاه على أصلا فالنفقة في مال الدافع قال في البحر ان استرد بخيانة ظهرت منه أى من المأور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لا بخيانة ولا تهمة فالنفقة على الوصى في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو بخوله بالمأور المناسك فأراد الدفع الى أصل منه فنفقة في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اه أفاده ح (قوله أو وصى بحج الخ) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص فقبض عنه الوارث بالحج أو الاجحاج يصح كما تقدم المصنف أى يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما تقدمنا ونقل ط عن الوالولجية أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقد سنا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فاذا لم يوص بحجزة تبرع الوارث والاجنبى عنه وسيأتى تمام الكلام عليه (قوله فطوق عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فمثل الوارث وبه صرح قاضى خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يحج عنه بماله فقبض عنه الوارث أو الاجنبى لا يجوز اه قلت يعنى لا يجوز عن فرض الميت والأفلاذ ثواب ذلك الحج ح عن الشر بلاية ولهذا قال المصنف لم يجز من الاجزاء لكن سبأ أى ما يدل على أن الثواب انما يحصل للميت اذا جعله الحاج بعد الاداء (قوله وان أمره الميت) أى ان الميت اذا أوصى بالاجحاج عنه وأمر ان يحج عنه زيد فحج عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت للعلة المذكورة فانهم (قوله أكن لو حج عنه ابنه) أى مثلا والأفلاذ كما حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصى كذلك كما يفيد ما يأتى قريباً عن عمدة الفتاوى ثم ان هذا استدراك على إطلاق الرجل في قوله فطوق عنه رجل بأن الوارث أو الوصى يخالف الاجنبى في انه لو طوق من وجه بأن اتفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجنبى لان الوارث خليفة عن الميت ولا الوقضى الدين من مال نفسه ليرجع جاز قال في البحر ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق اه قلت وقد سنا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت إلا أن يجز الورثة وهم كبار لان هذا مثل التبرع بالمال فالظاهر تفيد حج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالى) في البحر عن آخر عمدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بأن يحج عنه بأف من ماله فأجج الوصى من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الوصى وهو أضاف المال الى نفسه فلا يدل اه (قوله وكذا لو أوجج ليرجع) أى انه يجوز واستفيد منه أنه لو أوجج ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليه ما فى التمانية حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجنبى لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه قال في شرح الباب بعد نقله وفيه بحث لا يخفى اه أى لما مر من أنه يشترط في الحج عن الغير اذا كان بوصية بالاتفاق من مال المحجوج عنه احترازاً عن التبرع كما مر بيانه فتجوز فيه ما لو أوجج من ماله لا ليرجع بخلاف ذلك ولذا لم يجز فيما لو حج الوارث بنفسه لا ليرجع ولا يظهر فرق بينهما لما علمت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو حج الوارث أو أوجج عنه ليرجع دون ما اذا اتفق ليرجع فيما واستشكل ذلك في التمر بلاية أيضا والفرقة بأنه في الاجحاج قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكأن المأور اتفق من مال الميت بخلاف ما اذا حج الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل ما حصل منه الامتداد لا ليرجع فلم يجز ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجة بنفسه لا بد له من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أى أهل الحج لانه يصير مخالفاً لا مجرد الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أى فى صورة المن والافتد لا يصير مخالفاً الا بالشروع كما سيظهر لك (قوله عن أمره) أى ولو كانا بويه أو اجنيين كما صرح به في الفتح فتدله في البحر يشمل الابوين

ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد  
المال من المأور ما لم يحزم ثم  
ان رده لخيانة منه فنفقة الرجوع  
في ماله والا ففى مال الميت (أوصى  
بحج فطوق عنه رجل لم يجزه)  
وان أمره الميت لانه لم يحصل  
مقصوده وهو ثواب الاتفاق  
ليكن لو حج عنه ابنه ليرجع  
في التركة جاز ان لم يقل من مالى  
وكذا لو أوجج ليرجع كالدين اذا  
قتناه من مال نفسه (ومن حج عن  
كل من أمره)

وسبغوا احرامهما فيه نظرا لان الاتي في الاحرام عنهما بغير امرهما والصكلام خنافي الاحرام عن  
 الامرير فافهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمور فلا ولا يجوز له عن جهة الاسلام بغير ونهر وفيه نظرياتي  
 قريبا (قوله لانه خالفهما) على وقوعه عنه ولشئان أي لان كل واحدنا امره أن يتخلص النفقة له  
 وقد صرفها لغير نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما لدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق)  
 أي كما قال ليسك بحجة وسكت قال الزيلعي وان أطلق بأن سكت عن ذكر الحجوب عنه معينا ومبهما قال  
 في الكافي لا نص فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجزاء لعدم الخالفه اهـ وقوله ينبغي أن يصح التعيين  
 أي تعيين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كما في مسألة الابهام وقوله اجزاء قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه  
 خلاف أبي يوسف الاتي في مسألة الابهام لجريان علمته الآية هنا أيضا اهـ ح (قوله ولو أجهمه) بأن  
 قال ليسك بحجة عن أحد أمرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة  
 فيما لوجع بين احرامين لجنتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستبدرك  
 قلت يمكن أن لا يطرف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعبر اهـ ح (قوله جاز) أي عندهما وقال  
 أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف ونحن نفقه ما هو القياس لان كل واحد منهما أمر به تعيين الحج له  
 فاذا لم يعين فقد خالف وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا الابهام في الاحرام والاحرام ليس بمقصود وانما هو  
 وسيلة الى الافعال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاصكتفي به شرط احـ عن الزيلعي قلت والحاصل  
 أن صور الابهام أربعة أن يهل بحجة عنهما وهي مسألة المتن أو عن أحدهما على الابهام أو يهل بحجة ويطلق  
 والرابعة أن يحرم عن أحدهما معينا بلا تعيين لما احرم به من حج أو عمرة ولم يدكر الشارح الرابعة لجوازها  
 بلا خلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتح أن مبنى الجواب في هذه الصور على أنه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول  
 بعد ذلك الى الآخر وانه بعد ما صرف نفقة الآخر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذي اخذ النفقة له لا ينصرف  
 الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او عجز شرعا عن التعيين ففي الصورة الاولى من الصور الاربع تحققت  
 المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الآية لانها بدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك  
 التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لا في حقيقته جعل الثواب ولذا لو أمره أبواه بالحج كان الحكم كما في الاجنيين  
 وفي الصورة الثانية من الاربع لم تتحقق المخالفة بمجرد الاحرام قبل الشروع في الاعمال ولا يمكن صرف الحج له  
 لانه آخر جهات عن نفسه يجعلها لاحد الأمرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين  
 ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تقع لغير معين فتقع عنه  
 ثم لا يمكن تحويلها الى غيره وانما له تحويل الثواب فقط ولو لا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة  
 لا خفاء أنه ليس فيها مخالفة لاحد الأمرين ولا تعذر التعيين ولا تقع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فاطهر  
 الكل اهـ ما في الفتح ملخصا وأنت خبير بأن ما قرره في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال  
 قبل تعيين أحد الأمرين وقعت اخذه عن نفسه لتحقق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تقع عن نفسه بالاولى  
 في الصورة الاولى والظاهر أنها تجزئه عن جهة الاسلام لانها تصح بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو نوى بها  
 النفل والمأمور وان كان صرفه عن نفسه يجعلها للأمرين أو لأحدهما لكن لما تحققت المخالفة بطل ذلك الصرف  
 والالم تقع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالوأحرم عن نفسه ابتداء ولم ينو النفل فتقع عن جهة الاسلام ولذا قال  
 في الفتح أيضا فيما لو أمره بالحج ففرق معه عمره لنفسه لا يجوز ونضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع عن جهة الاسلام  
 عن نفسه لان أقل ما تقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية وفيه نظر اهـ كلامه والظاهر  
 أن وجه النظر ما قرره من أنه حيث تحققت المخالفة ووقعت عن نفسه بطل صرف النية فتجزئه عن جهة  
 الاسلام فقوله في البحر فيما ترتفع عن المأمور نفسا ولا تجزئه عن جهة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقي  
 في شرح الملتقى وتبعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يجزئ بها عن جهة الاسلام فهذا ما تحترق في فافهم  
 والسلام (قوله بخلاف ما لو أهلك الخ) مرتبط بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز جلة مستأنفة لبيان  
 جهة الخالفه بين المسألتين فانه في الاولى لا يجوز والثانية بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما اذا  
 لم يأمره بالحج وقوله عن أبويه أو غيرهما تنبيه على أن ذكر الابوين في الكنز وغيره ليس بقيد احترازي وانما

وقع عنه ونحن مالهما) لانه خالفهما  
 (ولا يقدر على جعله عن أحدهما)  
 لعدم الاولوية وينبغي صحة التعيين  
 لو أطلق الاحرام ولو أجهمه فان  
 عين أحدهما قبل الطواف  
 والوقوف جاز (بخلاف ما لو أهلك  
 يتج عن أبويه أو غيرهما)

فائدة الإشارة الى أن الولد يندب له ذلك جدًا كما في النهر وبه علم أن التقيد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على أن المراد بالآمرين في التي قبلها الاجنبيين بل الابوان اذا أمرهما حكيمهما كالأجنبيين كما قدمناه عن الفتح فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المسألتين وانما العبرة بالامر وعدمه أي صريحًا كما يظهر قريبًا فاذا أحرمت بمجعة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يتدر على جعله لأحدهما وان أحرمت عنهما بغير أمرهما أصبح جعله لأحدهما وألحق بينهما وكذا الواحرم عن أحدهما أصبح تعيينه بعد ذلك بالاولى كما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع فتقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب وترتبة به الاداء فتلغو نيته قبله فيصح جعله بعد ذلك لأحدهما وأولهما ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما فان كان على أحدهما حج الفرض وأوصى به لا يسقط عنه تبرع الوارث عنه بماله نفسه وان لم يوص به فببرع الوارث عنه بالايجاب أو الحج بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للنجعية أرايت لو كان على أبيك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتقيد بالابوين في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عينه له بعد الاجهايم لو بدون وصية لكن يشكك عليه أنه اذا ألغى نيته لهما لعدم الامر وقعت الاعمال عنه البتة كيف يصح تحويلها الى أحدهما وقد مر أن الحج اذا وقع عن المأمور لا يمكن تحويله بعد ذلك الى الآخر نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح ولا اشكال في ذلك اذا كان متفلا عنهما أي لأن غاية حال المتفلا أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو صحيح أما وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكك والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث اذا حج أو أوج عن مورثه جاز لوجود الامر دلالة أي فكأنه مأثور من جهته بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لا عن العامل فقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما اذا لم يكن عليهما فرض لم يوصا به وقد مرنا عن البيهقي تعليله بالنص ايضا وهو ما علمته من حديث النجعية وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد مرنا عن شرح الباب عن البيهقي ما في السير وحي أن الاجنبي كذلك نعم هذا مخالف لاشتراط الامر في الحج عن الغير والاجنبي غير مأثور لاجر صريح ولا دلالة وقد مرنا الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط والمشهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة ظهر لاقتصار البيهقي وغيره على الابوين فائدة ثالثة وهي أن الامر دلالة ليس له حكم الامر حقيقة من كل وجه ليعلمت من أن الابوين لو أمرهما حقيقة لم يصح تعيين أحدهما بعد الاجهايم كما في الاجنبيين وان لم يأمرهما صريحًا صحح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداء في الاجنبيين لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الامر دلالة ففرضوها في الابوين لا فائدة صحة التعيين وان وجد الامر دلالة وليفقدوا أن المراد بالامر في المسألة الاولى الامر صريحًا والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من مجموع ما قررناه أن من أجل صحة عن شخصين فان أمرهما بالحج وقع عنه عن نفسه البتة وان عين أحدهما بعد ذلك وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وان لم يأمرهما فكذلك الا اذا كان وارثًا وكان على الميت حج الفرض ولم يوص به فيقع عن الميت عن حجة الاسلام للامر دلالة والنص بخلاف ما اذا وصى به لان غيره ثواب الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه بخلاف الاجنبي مطلقا لعدم الامر (قوله لانه متبرع بالثواب) بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الامر وهو معنى ما قدمناه من قوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الامر فهو متبرع الخ قال في الشرح بلالية قلب وتعليل المسألة فيفسد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره ويفسد ذلك الاحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدًا لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم من حج عن أبيه أو قضى عنهما مغرمًا بعث يوم القيامة مع الابراور أخرج أيضا عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه وامته فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب عند الله برًا اه أقول قد علمت مما قررناه أنه اذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يشع عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك ان شاء الله تعالى وحيث قد فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن الفاعل ايضا وقد صرفه الى غيره واجزأ صرفه نعم يظهر ذلك فيما اذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعا  
فعين) بعد ذلك جزلانه متبرع  
بالثواب



فينا في ما مر عن التهرقنا بل وسبنا بقية الكلام عليه (قوله والجنابة) أطلقه فشمّل دم الجماع ودم جراح  
 الصيد والخلق ولبس الخيط والطيب والمجازرة بغير احرام بحر (قوله على الحاج) أي المأمور أما الاول  
 فلانه وجب شكر اعلی الجوع بين التسكرين وحقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الامر لانه وقوع شرعي  
 لا حقيقي وأما الثاني فباعتبار أنه تعلق بجنابته أفاده في البحر (قوله فيصير مخالفا) هذا قول أبي حنيفة  
 ووجهه أنه لم يأت بالمأمور به لانه ما أمره بسفر يصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمره الا من فطمع بدائع زاد  
 في الحيط لان العمرة لم تقع عن الامر لانه ما أمره بها فصار كأنه حج عنه واعتزل نفسه فيصير مخالفا ولو أمره  
 بالحج فاعتبر حج من مكة فهو مخالف لانه ما أمر به حج ميقاني ولو أمره بالعمره فاعتبر حج عن نفسه لم يكن مخالفا  
 بخلاف ما اذاج أولا ثم اعتمر اه وانظر ما قدمناه قبل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الخ) أما المدام  
 فهو على المأمور على كل حال بحر (قوله فيعيد بحال نفسه) لانه اذا أفسده لم يقع مأمورية فيه ~~فكان~~  
 واقعا من المأمور فيضمن ما أنفق في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة القابلة على وجه الصحة  
 لا يسقط الحج عن الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالافساد صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به  
 صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى لا أمر كما قدمناه أنما عن التاخر خالية عن التهذيب أي سوى حج  
 القضاء وهو الاصح كفي المعراج وبه اندفع ما في البحر من قوله واذا فسد حجدرمه الحج من قابل بحال نفسه  
 وفيه ما تقدم من التردد في وقوعه عن الامر اه (قوله وان مات الخ) الانسب ذكر هذه المسألة  
 عند قوله المار خرج المكاف الخ (قوله قبل وقوفه) قيد به لانه لو مات بعده قبل الطواف جاز عن الامر  
 لانه أدى الركن الاعظم خالية وفتح وقد مناهجوه عن التجنيس فما بحثه في البحر من أن أعظمه لئلا من  
 من الافساد بعده لانه لا يكتفي فيجب على الامر الاجابج اه مخالف للمنفق وأما لوقى حيا وأتم الحج  
 الاطواف الزيادة ترجع ولم يطفه فقال في الفتح لا يضمن النفقة غير أنه حرام على النساء ويعود بنفسه نفسه  
 ليقضى ما بقي عليه لانه جان في هذه الصورة اه (قوله من منزل أمره) أي لم يبعين منزلا ولا اتبع كما مر  
 (قوله فان مات) أي المأمور الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها) أي بعد النفقة أي ثلث الباقي  
 بعد خلا كهو المراد بقولهم ثلث ما بقي من المال فافهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف بالباقي  
 من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثاله أوصى بأن يحج عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصي للمأمور  
 ألفا فسرق فعند الامام يؤخذ ما يكفي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرق يؤخذ من ثلث  
 الاثني الباقيين هكذا الى أن لا يبقى ما تنسبه يكتفي بالحج وعند أبي يوسف اذا سرق ألف الاول لم يبق من ثلث  
 التركة الا ثلثه وثلاثة وثلاثون وثلث قد دفع له ان كفت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الألف  
 الاولى ما يبلغ الحج حجه وبه والا فلا هكذا كراخلاف عاتة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يحج عنه  
 من الثلث أو بأن يحج عنه ولم يرد أموالا أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله يقول محمد كقول أبي يوسف وتماه في جامع  
 قاضي خان والفتح وهذا الاختلاف اذا هلك في يد المأمور فلا في يد الوصي بعد ما قسم الورثة يحج عنه ثلث  
 ما بقي اتفاقا كما في التاخر خاتمة (قوله وظاهره أنه لا رجوع في ترك المأمور) ان كان المراد أنه لا رجوع  
 لورثة الامر في ترك المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جدا لان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أتم الحج يجب عليه  
 رد الناضل كما يأتي فيصدق على هذا الباقي أنه من مال الامر فيجب من الثلث وقد صرح به القهستاني  
 حيث قال ثلث الباقي مما في ايدي الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما انفقته قبل موته  
 أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما مر فيما لو فاته الحج بغير صنعه وان كان المراد أنه لا رجوع  
 في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو المتبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أي مال الامر والظاهر  
 أن هذا امراد الشارح به به على أنه لو فاته الحج بلا صنعه ولم يرضه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه اتفاقا خلافا  
 لما قدمناه من ان هذا ظاهره على قول محمد وانه على قول غيره يكون القضاء عن الامر وتلزم المأمور نفقته  
 فان مقتضاه أن المأمور اذا مات في الطريق ترجع ورثته الامر على تركته بنفقة الذي يأمر ورثته بالحج عن مورثهم  
 وهذا خلاف ما قرره الفقهاء هنا في المسألة الخلافية حيث جعلوا الاجابج ثانيا بثلث ما بقي من جميع مال  
 الامر أو الباقي من الثلث أو الباقي مع المأمور ولم يقل أحد أنه يكون من مال المأمور فينا في ما تقدم بحثا

(ودم القران) والتمتع (والجنابة)  
 على الحاج) ان أذن له الامر  
 بالقران والتمتع والافصير مخالفا  
 فيضمن (وضمن النفقة ان  
 جامع قبل وقوفه) فيعيد بحال نفسه  
 (وان بعده فلا) لحصول المقصود  
 (وان مات) المأمور (أو سرق  
 نفقته في الطريق) قبل وقوفه  
 (حج من منزل أمره بثلث ما بقي)  
 من ماله فان لم يبق فن حيث يبلغ  
 فان مات أو سرق ثانيا حج من ثلث  
 الباقي بعدها هكذا مرة بعد  
 اخرى الى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ  
 الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره  
 أنه لا رجوع في ترك المأمور  
 فليراجع



## \* (باب الهدى) \*

لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزاء احتجج الى سبانه وما يتعلق به ابن كمال وبشال فيه  
 هدى بالتشديد على فعيل الواحدة هدية كملية ومطلى ومطابا مغرب (قوله ما يهدى) مأخوذ من الهدية  
 التي هي أعم من الهدى لا من الهدى والالزم ذكر المعرفة في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه ح قلت  
 لو أخذ من الهدى يكون تعريفه بالتقليد وهو سائغ ط واحترز بقوله الى الحرم عما يهدى الى غيره نعم ما كان  
 أو غيره ويقوله من النعم عما يهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء في باب الايمان والنذور الهدى على  
 غير تجاز بجره وقوله ليتقرب به أى باراقدمه فيه أى فى الحرم عما يهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل  
 وأفاد به أنه لا بد منه من النية أى ولودلالة نفي الجزعن المحيط الواحد من النعم يكون هديا بجعله ضريحا  
 أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحسانا لان نية الهدى ثابتة عرفا لان سوق البدنة الى  
 مكة في العرف يكون للهدى للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التبدل لا بمجرد السوق (قوله  
 أدناه شاة) أى وأعلام بدنة من الابل والبق وفي حكم الادنى سبع بدنة شرح اللباب وأفاد بيان الادنى  
 أنه لو قال لله على أن أهدي ولا نية له فإنه يلزمه شاة لانها الاقل وان عين شئأرزمه ولو أهدي قيمتها جاز في رواية  
 وفي اخرى لا وهي الاربع ولا كلام فيما لو كان مما لا يراقدمه من المنقولات فلو عتق رات صدق بقيمته  
 في الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصديق أفاد في البحر واللباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى  
 السن الجاز في الهدى وهو النسي وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما طعن  
 في الثالثة ومن الغنم ما طعن في الثانية لكنه يوهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال في اللباب ولا يجوز  
 دون النسي الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان عظيما وتفسيره أنه لو خلط  
 بالثنايا اشتبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيره بالتقليد  
 ح عن البحر (قوله بل يندب) أى التعريف بمعنييه ح لكن الشاة لا يندب بتقليدها وفي اللباب  
 ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر في الاول بالبدن  
 ليخرج الشاة وفي الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثاني مندوب ففي كلام الشارح  
 اجمال (قوله في دم الشكر) أى القران والفتح وكذا يقلد هدى التطوع والنذور ولو قلد دم الاحصار  
 والجنابة جاز ولا بأس به كما سيأتي (قوله ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في النحاي) كذا عبر في الهداية  
 وعلمه بأنه قربى تغلق يارقة الدم كالاخصية فيختصن بحمل واحد اه فأشار الى أنه مطرد منعكس فيجوز هنا  
 ما يجوز غنة ولا يجوز هنا ما لا يجوز غنة ولا يرد على طرده ما قد حناه من جواز اهداء قيمة المنذور في روايه مع أنه  
 لا يجوز في الاخصية لان ما واقعة على الحيوان كما اقتضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم فذلك الرواية مرجوحة  
 على أن القيمة قد تجزى في الاخصية كما اذا مضت أيامها ولم يضح الغنى فإنه يصدق بقيمتها فافهم (قوله فصح  
 اشترى الستة) أى لان ذلك جائز في النحاي فيجوز هنا لما علمته من القاعدة واشترى افعال مصدر الرأى  
 المتعدى كالاختصاص والاكتساب وهو مضاف الى مفعوله أى اشترى واحد ستة قال في الفتح عن الاصل  
 والمبسوط فان اشترى بدنة لمعة مثلام اشترى فيها ستة بعدما أوجبه لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما أوجبه صار  
 الكل واجبا بعضه بالاجاب الشرع وبعضها بالاجابة فان فعل فعليه أن يصدق بالثمن وان نوى أن يشرك فيها  
 ستة أجزأه لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولم يكن لم يوجبها حتى شرك  
 الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر الباقي حتى تثبت الشركة في الاستداء  
 اه وقوله لانه ما أوجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى ايجابها لنفسه ان يشتريها لنفسه  
 أي نوى بعده القربة ومثله قوله في شرح اللباب اي تعيين النية وتخصيصها لانه اذا عرفت ذلك فالصور ستة  
 اما أن يشتريها لنفسه خاصة أو يشتريها بالانية ثم بيعتها لنفسه أو يشتريها بالانية ولم يعينها لنفسه أو يشتريها  
 بنية الشركة أو يشتريها مع ستة أو يشتريها وحده بأمرهم فقوله الشارح شريته لقربة لا يصح على اطلاقه بل  
 هو خاص بجماع الصورتين الاوامين لكن ينبغي أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقير لان الغنى لا يجب  
 عليه بالشراء دليل ما ذكره في اخصية البدائع عن الاصل من أنه لو اشترى بقرة ليضحى بها عن نفسه فأشرك فيها  
 يجرهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أى قوله يجرهم محمول على الغنى لانهم لم تعين أما الفقير

## \* (باب الهدى) \*

(هو) في اللغة والشرع (ما يهدى)

(الى الحرم) من النعم (ليقترب به)

فيه (أدناه شاة وهو ابل) ابن

خمس سنين (وبقر) ابن ستين

(وغنم) ابن سنة (ولا يجب

تعريفه) بل يندب في دم الشكر

(ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز

في النحاي) كما سيبي وقصم

اشترى الستة

فلا يجوز أن يشرك فيها لانه أو جبهها على نفسه بالشراء إلا ضحية فتعنت اه لكن سوى في الخالية في مسألة  
 الاخضية بين الغني والفقير فتأمل (قوله وان اختلفت أجناسها) في الفسخ عن الاصل والمبسوط كل من  
 وجب عليه من المناسك جاز أن يشارك في ستة نفر وقد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت أجناسها من دم متعة  
 واحصار وجزاء صد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الي اه وذكر نحوه في البحر  
 هذا وبه يظهر ما في قول البحر في القران والجناسات أن الاشتراك لا يكتفي في الجناسات بخلاف دم الشكر  
 وقد نبهنا على ذلك أول باب الجناسات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجناسات  
 والاحصار والنفل قال في النهر فلا يرد أن من نذر بدنة أو جزورا لا تجزئه الشاة (قوله الا الحج) أي فحجب  
 فيما بدنة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بإتمام  
 الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه وكذا عند محمد تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز  
 عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركعتها من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجناسات أو بالحض  
 أو بالنفاس اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله  
 كما مر) أي في الجناسات ح (قوله كالأضحية) أشار به الى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث وبطعم الأغنياء  
 الثلث ويأكل ويذبح الثلث ح عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) قيده لما سياتي من أن حل الانتفاع به  
 لغير الفقراء مقيد ببلوغه محله وأفاد في الجرا أنه لا حاجة الى هذا القيد لانه قبل بلوغه الحرم ليس يهدي فلم يدخل  
 تحت عبارة المصنف ليحتاج الى إخراج اه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت  
 فالأكل بعد حصولها وإذا لم يبلغ ففيه بالتصدق والاكل ينافيه اه ونظر فيه في التهر ولم يبين وجه النظر ولعل  
 وجهه منع منه انه لا يسمى هديا قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه  
 سواء اقتدر بالغ صفة أو حالا مقدرة ولأن المتوقف على بلوغه الحرم جواز الأكل منه واطعام المتعنى دون كونه  
 هديا وإذا لا يركب في الطريق بلا ضرورة ولا يحل به ولو عطب أو تعيب قبله شره وشرط ضحية سنامه بدمه ليعلم  
 أنه هدى للفقراء فلا يأكله غنى كما يأتي فافهم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غير هذه الثلاثة من بقية  
 الهدايا كدماء الكفارات كلها والنذور وهدى الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم وكذا الواطم غنيا  
 أفاده في البحر (قوله ضمن ما أكل) أي ضمن قيمته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن باعه ونحو  
 ذلك بأن وهبه لغنى أو أكله وضيعه لم يجز وعليه قيمة أي ضمان قيمته للفقراء ان كان مما يجب التصديق به  
 بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئا اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقاه عليه  
 (قوله أي وقته) أشار الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فيم أوقات النحر أو هو مفرد مضاف فيم ط  
 (قوله فقط) أي لا يتعين غيرهما فيها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يتعين بزمان هو الصحيح وان كان  
 ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزبلي خلافا للقدوري بحر (قوله فلا يجزى) أي بالاجماع وهو بضم أوله  
 من الاجزاء (قوله بل بعده) أي بل يجزئه بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه الا انه نازل للواجب عند الامام  
 فيلزمه دم للتأخير أما عند ما قدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحلق لاشئ عليه (قوله لا منى)  
 أي بل يستلزم ما في المبسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فكة هي الاولى  
 شرح الباب (قوله للكل) بيان لكون الهدى مؤقتا بالمكان سواء كان دم شكر أو حنانيا لما تقدم أنه اسم  
 لما يهدي من التعم الى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تقيد بالحرم عندهما  
 وقاسها ابو يوسف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحيط (قوله للفقير) المعطوف محذوف  
 تعلق به الجور والتقدير لا التصديق للفقير واللام بمعنى على وهذا أولى من قول ح الصواب لفقير بالرفع  
 عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاه ضمنه) أي ان أعطاه بلا شرط أما لو شرط لم يجز كما في الباب قال  
 شارحه وتوضيحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط أعطاه منه بقي شره كاله فيه فلا يجوز الكل لقصد الدم اه  
 أقول وفيه نظر لان ضرورته شره يكافى صحة الاجارة وسأيت في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا تخرج لاليسجبه  
 له بنفسه أو استأجر بغلا يحمل طعامه ببعضه أو ثورا ليطن بره ببعضه فسدت لانه استأجره ببعضه  
 من عمله وحيث فسدت الاجارة يجب أجر المثل من الدارهم كاصراً به أيضا وهذا يقتضى أن يجب له أجر

في بدنة شربت لفقيرة وان اختلفت  
 أجناسها (وتجوز الشاة) في الحج

(في كل شئ الا في طواف الركن جنباً)  
 أو حائضاً (ووطئ بعد الوقوف) قبل  
 الحلق كما مر (وتجوز الكله) بل يندب  
 كالأضحية (من هدى التطوع)  
 لذابغ الحرم (والمعنة والقران  
 فقط) ولو أكل من غيرها ضمن  
 بما أكل (ويتعين يوم النحر) أي  
 وقته وهو الايام الثلاثة (الذبح  
 المتعة والقران) فقط فلا يجزئ قبله  
 بل بعده وعليه دم (ويتعين  
 الحرم) لا منى (للكل لالفقيرة)  
 لكنه أفضل (ويتصدق ببجلاله  
 وخطاه) أي زمامه (ولم يعط أجر  
 الجزاء) أي الذابغ (منه) فان  
 أعطاه ضمنه

منه دراهم ولا يستحق شيئا من النعم فلم يصر شيكا فيه فليأتمل ثم رأيت في معراج الذرية ما نصه والبضعة التي جعلت اجرة بمنزلة قنبر الطمان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اذ ثم ذكر أنه لو تصدق عليه منها جازوا لوعظها شيئا بجزائه فحينئذ فعله أن كلامه الاول فيما لو شرط الاجرة منها والاخير فيما لو لم يشرطه وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء جازله الاكل منه أولا نهر قال وصرح في المحيط بجرمته (قوله شر بلاية) نقل ذلك في الشر بلاية عن الجوخري والبرجندی والهداية وكافي النقي وكافي الحاشي ومنه في الباب الثاني في البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها ان نقصت بركوبه لصورة فانه لا ضمان عليه بخلاف لصريح المقول (قوله فان اطعم منه) أي بما ضمنه من النقص وقوله ضمن قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى - وعادة البحر لوركيها أو رجل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص وتصدق به على الفقراء دون الأغنياء لان جواز الانتفاع به للأغنياء معلق ببلوغ الحمل (قوله وينضح) أي برش بفتح الصاد وكسرها بحس وقائده قطع اللبن (قوله لو المذبح قريبا) مفعل بمعنى الزمان أي زمان الذبح لقولهم هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وفي بعض النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا أولى ليشمل ما قرب وقته ومكانه فانه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح أن يراد كل من الزمان والمكان في الصدر المهي - لان المستترك لا يستعمل في معنييه أفاده الرجعي (قوله وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو واستهلكه أو دفعه لغني ضمن قيمته أي فتصدق بمنزلة او بقيته شرح الباب (قوله ويقيم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا أجزأه ذلك المعيب لان المعسر لم يلق الايجاب بذمته وانما يتعلق بما عينه سراج (قوله واجب) هل يدخل فيه هنا ما لو تذر شاة معينة فله صكت فيلزمه غيرها أولا لكون الواجبة في العين لا في الذمة بحر والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقله عنه قريبا (قوله عطف أو تعيب) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح الباب والعطف الهلاك وبابه علم (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعمى ط عن القهستاني (قوله ماشاء) أي من بيع وشوه فسخ (قوله ولو كان المعيب) خصه بالذكر لان ما عطف لا يمكن ذبحه وما فرض المسألة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالعطف الاول حقيقته وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطف لا يمكن وصوله الى الحرم فيخبر في الطريق بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فانه اذا أمكن سوقه لاداعي النحره في غير الحرم بل يذبحه فيه في التعيب بالمعيب ايها (قوله شجرة الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن متعلقا بذمته كن قال الله على أن تصدق بهذه الدراهم وأشار الى عينا فقلت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها سراج (قوله ولا يطعم) يفتح النباء من باب علم أي لا يأكل ح فان اكل أو أطعم غنا ضمن لباي (قوله لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا إلا أن التصدق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يستقل الشاة ولا تقلد عادة بحر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان بايجاب العبد كان تطوعا أي ليس بايجاب الشارع ابتداء بحر (قوله فقط) أفاد أنه لا يقلد دم الجنائيات ولا دم الاحصار لانه جابر فيلحق بمنسها كما في الهداية ولو قلده لا يضرب بحر عن الميسر (فرع) كل ما يقلد يخرج الى عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يقلد لا بأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه ما في الباب اذا التبس خلال ذى الحجة فوقعوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح وجههم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي وجههم صحيح وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز وقفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كما في الباب وغيره (قوله للرجع الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لا فيه بلوى غائبة لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر بالاعادة خرج بين فوجب أن يكتبني به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك ممكن في الجملة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه)  
مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر  
الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه  
وحل - وتاعه وتصدق به على الفقراء  
شر بلاية فان اطعم منه غنا  
ضمن قيمته ميسر ولا يحل  
(وينضح ضرعها بالماء البارد)  
لو المذبح قريبا والاحلية وتصدق  
به (ويقيم بدل) هدى (واجب)  
عطف أو تعيب بما يمنع (الاضحية)  
(وضعه بالمعيب ماشاء ولو) كان  
المعيب (تلقوا غيره وصنع)  
قلادته بدنه (ويضرب به صفعة)  
سنامه (ليعلم أنه هدى للفقراء)  
ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا)  
لعدم بلوغه محله (ويقلد) ندب بدنة  
(التطوع) ومنه النذر (والمتعة)  
والقصران فقط لان الاشتهار  
بالعبادة أليق والستر بغيرها أحق  
(شهدوا) بعد الوقوف (بوقوفهم)  
بعد وقته لا تقبل (شهادتهم)  
والوقوف صحيح استحسانا حتى  
الشهود للحرج الشديد (وقوله)

بوقوفهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه  
 يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بانه  
 لا حاجة اليه قلت لكن اعتراضه ساقط لأن قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة  
 ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر  
 فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم  
 وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلا فلذا لم تقبل ومقتضى هذا الفرق المذكور بين المسألتين  
 أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لأنه لما أمكن التدارك في بعض صورها  
 صار لقبولها محل قبلت مطلقا بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلا لم يكن  
 لقبولها محل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة  
 الأولى ولهذا لو بين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوز لهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر أنه وحاصله أن القياس  
 هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذا لم يعلموا بوقوفهم يوم التروية  
 الا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد فاذا علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك  
 غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقا ثم ذكر واحدًا التقيد في مسألة ثالثة قال في البحر  
 وقد بقي هنامسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس يعني ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن  
 للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهار قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف فان لم يقفوا  
 عشية فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهارا فذلك استحسانا وان لم يمكنه أن يقف ليلا  
 مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كغيرهم كما قد مناه  
 وفي الظهيرية ولا ينبغي للإمام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاثني ونحو ذلك اه فان قلت فهل يمكن جل  
 كلام المصنف على هذه المسألة تصحيح الكلام قلت يمكن بتكليف ذلك بأن يجعل قوله وقوله قبله نظر فالشاهدوا  
 لا لوقوفهم ويجعل المشهود به محذوف فافصير التقدير ولو شهدوا قبل ووقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت  
 ان أمكن التدارك الخ واقصر الشارح على أمكان التدارك ليلا لأنه على تقدير امكانه نهارا يفهم قبول  
 الشهادة بالأولى فافهم واعتنم هذا التحرير المفرد (تمت) قال في الباب ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم  
 برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع  
 بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد ذكرنا كثيرا في شهر اه وقد سألنا عن الكلام على ذلك في الصوم وقد سألنا  
 هنالك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله أو الثالث  
 أو الرابع) أشار الى أن اليوم الثاني مثال لما يكثر فيه الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الأول فإنه لا رمي فيه  
 الاجرة العنقة (قوله حسن) الأولى فحسن بالفاء أي هو مسنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي  
 في وقت الرمي لا شيء عليه وان أخره الى الثاني كان عليه بأخيرا الجرة الواحدة سبع صدقات لانها أقل رمي  
 يومها وان أخر الكل أو أحد عشر حصاة التي هي أكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بالآخر  
 عندهما رجعي فافهم وقد منا في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء  
 وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأت وقت الأداء والقضاء ولزم الجزاء (قوله  
 لسنة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قد مناه في بحث الرمي (قوله وجوبا) راجع لقوله مشي  
 ولقوله من منزله وقوله في الأصح راجع للوجوب فيهما ومقابل الأول رواية الأصل أي المبسوط لمجد بالتخيير  
 بين الركوب والمشى ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب ابتداء  
 المشي من الميقات والقول بأنه من محل يحرم منه لأن ابتداء الحج الاحرام وانتهائه طواف الزبارة فيلزمه بقدر  
 ما التزم والمعزول عليه التصحيح الأول لما روي عن أبي حنيفة لو أن بغدايا قال ان كنت فلا نفاه على أن أجي ماشيا  
 فليسه بالكوفة فكلمه فعليه أن يمضي من بغداد وتماه في الفتح والبحر (تنبيه) صريح كلامهم هنا أن الحج  
 ماشيا أفضل منه را كما خلا لما قدمه الشارح أول كتاب الحج وقد سألنا الكلام عليه هنالك (قوله حتى  
 يطوف الفرض) وفي النذر بالعمرة حتى يحل لباب قال شارحه وقياسه في الحج أن يقبض بحلقه قبل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن  
 التدارك) ليلا مع أكثرهم والا لا  
 (رمي في اليوم الثاني) أو الثالث  
 أو الرابع (الوسطى والثالثة  
 ولم يرم الأولى فعند اقتضاء أن رمي  
 الكل) بالترتيب (حسن وان  
 قضى الأولى جاز) لسنة الترتيب  
 (نذر) المكلف (بجاء ماشيا مشي)  
 من منزله وجوبا في الأصح (حتى  
 يطوف الفرض) لانهاء الأركان

أو بعده ليخرج عن إجماعه اهـ قلت لكن يجوز الطواف في الحج إحلال عن غير النساء فتأمل (قوله  
 وفي آله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر (قوله لاشئ عليه) لعدم العرف  
 بالتزام النسك به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصربه ملتزماً بالأحرام كما في الفتح وغيره (قوله  
 اشترى محرمة) وكذا الواشترى عبد المحرم له أن يحلله بحر (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة  
 باذن البائع (قوله لعدم خلف وعده) أي وعده المشتري فإنه ما وعدها بخلاف البائع لو أذن لها فإنه كان  
 يكره له أن يحلها كما في البحر (قوله بقص شعرها الخ) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حالسك بل يقفعله  
 أو يقطعها بأمره كالاستباط بأمره بحر قلت وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل يخرج  
 من الأحرام بمجرد ما هو من المخطورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسد حجه لا يخرج عن الأحرام  
 إلا بالأفعال ويلزمه التحليل بها كما هو مذهب الشربلاني في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمندبى  
 عنه ألا ترى أن من أحرم بمجيئ زمة رفض أحد هاتين وتخل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد  
 أو مرض يتخلل بالهدى فكذا اختافان الأمانة ممنوعة عن المضى لحق المولى ومثله الزوجة أمان من فسد حجه  
 فإنه ما مأمور بالمضى في فاسده كما ينهنا على ذلك في الجنائيات فافهم وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى  
 وإن وجب عليها ما بعد كما صرح به في الباب فعليه ما أرساله هدى ورجوعه وإن كان أحرامها ما بالحج  
 وجمرة إن كان بالعمره وذلك على الأمانة والعبد بعد العتق كما قدمناه أول باب الإحصار (قوله وهو أولى الخ)  
 لأن الإجماع أعظم محظورات الأحرام حتى تعلق به الفساد بحر وذكر بعده أن جماعها لتحليلها إن علم  
 بأحرامها أو الأفلا وفسد حجه (قوله وكذا) أي أنه لا يحلها ولا يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح الهدي بحر  
 (قوله إن لها محرم) فإنها استجعت حينئذ شرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والاه) أي أن لم يكن  
 لها محرم (قوله فهي محصورة) لعدم المحرم فلزوج منعها العدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعاً  
 (قوله فلا تحلل إلا بالهدى) أي ليس له أن يحللها من ساعته كما في حج النفل بل يتأخر تحليلها إياها إلى ذبح  
 الهدي وهذا أحد قولين وعزاء في المسك الكبير إلى الكرخي والبسوط وعزاء إلى الأصل أن الزوج  
 لتحليلها بلا هدى كما في شرح الباب فعلى رواية الأصل لافرق بين النفل والقرض (قوله وكذا المكاتبه)  
 لأنها حرة من وجه ط (قوله بخلاف الأمانة) فإنه أن يرجع بعد الإذن لأنها ملكها منافعها وهي لا تترك  
 فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره كما مر (قوله إلا إذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجها  
 منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستخدمها ولا يجب عليه تبرئتها ط  
 وهذا أولى من قوله في شرح الباب لعل هذا إذا لم يتوهمها (قوله حج الغني أفضل من حج الفقير) لأن الفقير  
 يؤدي القرض من مكة وخروجه متوقع في ذهابه وفضيلة القرض أفضل من فضيلة التطوع ح عن المنح  
 وهذا المشهور في حج القرض كما قاله ط وفيما إذا أحرم من المقاتلات أمالوا أحراماً من بلادهم فقد تساوا  
 في وجوب الذهاب (قوله حج القرض أولى من طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق  
 سبحانه وتعالى لكن هذا إذا لم يضعه أبوه لما قدمه أول الحج أنه يكرهه بلا إذن من يجب استئذانه أي كأحد  
 الأبوين المحتاج إلى خدمته وقدمنا أن الأجداد والجدات كالأبوين عند فقد هما (قوله بخلاف النفل)  
 أي فإن طاعتهما أولى منه مطلقاً كما قدمناه عن البحر عن الملقظ (قوله ورجح في البرازية أفضلية الحج)  
 حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعاً كذا روى عن الإمام لكنه لم ينج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل  
 وصراده أنه لو حج نفسه وأفق ألفاً لوفد صدق بهذه الألف على المحابيح فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس  
 أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعاً أفضل في المختار  
 على الصدقة اهـ قال الرجسي والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أشمل  
 فهو الأفضل كما وردت آفة من عشر عزوات وورد عكسه فيحصل على ما كان أنفع فإذا كان أشجع وأنفع  
 في الحرب فجهاده أفضل من جهه أو بالعمد كسر فحجه أفضل وكذا بناء الرابطة إن كان محتاجاً إليه كان أفضل  
 من الصدقة وحج النفل وإذا كان الفقيه مضطراً أو من أجل الصلاح أو من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقد يكون إكرامه أفضل من جنات وعروبى وأربط كما حكى في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولو ركب في كاه أو أكثر لزمه دم وفي  
 آفة بحسابه ولو نذر المشي إلى المسجد  
 الحرام أو مسجد المدينة أو غيرهما  
 لاشئ عليه (اشترى محرمة)  
 ولو (بالإذن أنه لا يحلها) بلا  
 كراهة لعدم خلف وعده  
 (بقص شعرها أو بقلم ظفرها)  
 أو بحس طيب (ثم يباح وهو أولى  
 من التحليل بجماع) وكذا  
 لو نكح حرة محرمة بنفل بخلاف  
 القرض إن لها محرم والافقي  
 محصورة فلا تحلل إلا بالهدى  
 ولو أذن لامرأته بنفل ليس له  
 الرجوع لملكها منافعها وكذا  
 المكاتبه بخلاف الأمانة إذا  
 أذن لأمته فليس لزوجها منعها  
 (فروع) حج الغني أفضل من حج  
 الفقير حج القرض أولى من طاعة  
 الوالدين بخلاف النفل بناء الرابطة  
 أفضل من حج النفل واختلاف  
 في الصدقة ورجح في البرازية  
 أفضلية الحج

مطلب  
 في تفضيل الحج على الصدقة

دشتر يتأهب بها لاجتماعه امرأ في الطريق وذلك له اني من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وبشرورة  
 فأفرغ ليما معه فلما رجع جراح بلسه صار ككلى رجل منهم يقول له تسبل الله منك فتعجب من قولهم فرأى  
 النبي صلى الله عليه وسلم في نومه وقال له فتعجب من قولهم تقبل الله منك قال نعم يا رسول الله قال ان الله خلق  
 ملكا على صورتك حج عندك وهو يحج عنك الى يوم القيامة باكرامك لامرأة مضطرة من آل بيتي فأتى الى هذا  
 اذ كرام الذي ناله لم يسهل جميعات ولا يناسر (قوله لوقته الجمعة الخ) في الشر بلالية عن الزيلعي أفضل  
 الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين جنة في غير جنة رواء رزين بن معاوية في تجريد  
 الصحاح اه لكن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي  
 في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه  
 حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفا اذ نزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم  
 نعمتي فقال أهل الكتاب لو أزلت هذه الآية علينا لعلنا يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لشد  
 أزلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم الجمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اه (قوله  
 بلا واسطة) في الملك الكبير للسندی فان قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فما وجه تخصيص  
 ذلك بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غير يوم القوم وقيل انه يغفر في وقت الجمعة للحاج  
 وغيره وفي غيره للحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل أن تغفر له  
 الذنوب ولا يثاب ثواب الحج المبرور فالمغفرة غير مقيدة بالقبول والذي يوجب هذا أن الاحاديث وردت  
 بالمغفرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا السيد والله أعلم (تمة) قال العلامة نوح في رسالته المصنفة  
 في تحقيق الحج الاكبر قيل انه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة  
 جعة أو غيرهما واليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر واليه ذهب علي وابن أبي  
 أوفى والمغفرة بن شعبة وقيل انه أيام منى كما هو قول مجاهد وسفيان الثوري وقال مجاهد الحج الاكبر  
 القران والاصغر الافراد وقال الزهري والشعبي وعطاء الاكبر الحج والاصغر العمرة (قوله ضاق وقت  
 العشاء والوقوف) بأن كان لومصكت ليحلى العشاء في الطريق يطلع القبر قبل وصوله الى عرفة ولو ذهب  
 ووقت يفوت وقت العشاء (قوله بدع الصلاة الخ) مشى عليه في السراج واختار في شرح الباب  
 عكسه لأن تأخير الوقوف لعذر مع امكان التدارك في العام القابل جائز وليس في الشرع ترك فرض  
 حاضر لتحصيل فرض آخر قال وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والعقلية وهو مختار الرافعي  
 خلافا للنزوي من الأئمة الشافعية وقال صاحب النجدة صلى ماشيا موعيا على قول من يراه ثم يتخيه  
 احتياطا قال وهذا قول حسن وجمع مستحسن اه (قوله قيل نعم الخ) أي لحديث ابن ماجه في سنته  
 المروى عن عبد الله بن كاتبة بن عباس بن مرداس ان أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دعا لأمته عشية عرفة فاجاب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للظالمين فقال اي رب ان شئت  
 أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية عرفة فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فاجاب الى ما سأله  
 الحديث وقال ابن حبان ان كاتبة روى عنه انه منكر الحديث وكلاهما ساقط الاحتجاج وقال البيهقي  
 هذا الحديث له شواهد كثيرة ذكرناها في كتاب الشعب فان صح بشواحه ففيه الحجة والا فقد قال تعالى ويغفر  
 ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اه وروى ابن المبارك انه صلى الله عليه وسلم قال ان  
 الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقام عمر فقال يا رسول الله هذا لنا خاصة  
 قال هذا لكم ولين اني من بعدكم الى يوم القيامة فقال عمر رضي الله عنه كبر خير بنا وطاب وعظام في النج وفاق  
 فيه أحاديث أخرى والحاصل أن حديث ابن ماجه وان ضعف فله شواهد تحججه والآية أيضا تؤيده وما يشهد له  
 ايضا حديث البخاري مرفوعا من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحديث مسلم مرفوعا  
 ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله لكن ذكر الاكل  
 في شرح المشارق في هذا الحديث أن الحرى تحبط ذنوبه ككيا بالاسلام والهجرة والحج حتى لو قيل  
 وأخذ المال وأحرز به ارا الحرب ثم أسلم لم يؤاخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كذا في تحصيل مراده

مطلب  
 في قتل وقتة الجمعة

لمسته في المال والبلد جميعا  
 قال به أفتى أبو حنيفة حين حج  
 وعرف المشتة لوقتة الجمعة منزلة  
 سبعين جنة ويغفر فيها لكل فرد  
 بلا واسطة ضاق وقت العشاء  
 والوقوف بدع الصلاة ويذهب  
 لعرفة تعرج حل الحج بكنز  
 الكبار قبل نعم كبري أسلم

مطلب  
 في الحج الاكبر

مطلب  
 في تكثير الحج البكائر



ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيداً في بشارته وترغيباً في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما معجم الكفار وانما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكفار التي ليست من حقوق أحد كسلام الذي اهـ ملخصاً وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كافي البحر وفي شرح الباب ومشي الطيبي على ان الحج يهدم الكفار والمظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخفعية حيث مال الى قول العليبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجوهري وكتبت رسالة في بيان هذه المسألة اهـ قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تكفير المظالم أيضاً وعليه مشي الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتجب وعزاه أيضاً المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفث الخ فقال وهو يشمل الكفار والتبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا للعباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلو أخرها بعده تجدد اثم آخر اهـ ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان الثاني في شرحه الكبير على جوهره التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لانها في الذمة ليست ذنباً وانما الذنب المظالم فيهما فالذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اهـ والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط اثم التأخير فقط غماضي دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا اقتضاء الصلاة والصوم والزكاة اذ لم يقل أحد بذلك اهـ وبهذا يظهر أن قول الشارح كربي أسلم في غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل به كما علمته بل هذا الحكم يخص الحربى كما مر عن الاكل قال قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يني به لانه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق أما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالتعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث والظاهر أن هذا هو مراد التأملين بتكفير المظالم أيضاً واللام يبق للقول بتكفيرها محل على ان نفس مطل الدين حق عباد أيضاً لان فيه جناية عليه بتأخير حقه عنه حيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضاً عند العجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر لان التوبة مكفرة بنفسها وهي انما تسقط حق الله تعالى لاحق العبد بتعين كون المسقط هو الحج كما اقتضته الاحاديث المارة وأما انه لا قائل بسقوط الدين فقول نعم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المار وحينئذ صرح قول الشارح كربي أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن يجوزهم تكفير الكفار بالهجرة والحج منافع لنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا بالتوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة ينافيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مبسراً على الكفار كلها سوى الكفر فانه قد يعنى عنه بشفاعته أو بمحض الفضل والحاصل كافي البحر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكفار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أى بكتانه وابنه عبد الله فانهم مما ساقط الاحتجاج كما مر لا يابيه العباس بن مرداس كما وقع في البحر فانه صحابي والخصامة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله يندب دخول البيت) وينبغي أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى يتوخى مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس البلاطة الخضر بين العمودين مصلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور يرضع خده عليه ويستغفر ويحمد ثم يأبى الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذالم يشتمل الخ) ومثله فيما ينظر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح اللباب ويحرم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اهـ وقد صرح جواباً ما حرم أخذه حرم دفعه الاضرورة ولا ضرورة هنا لان دخول البيت ليس من مناسك

وقيل غير المتعلقة بالأدنى كذا  
أسلم وقال عياض اجمع أهل السنة  
ان الكفار لا يكفرها الا بالتوبة  
ولا قائل يسقط الدين ولو حقاً  
لله تعالى كدين صلاة وزكاة نعم  
اثم المظالم وتأخير الصلاة ونحوها  
يسقط وهذا معنى التكفير على  
القول به وحديث ابن ماجه انه  
عليه الصلاة والسلام استحب له  
حتى في الدماء والمظالم ضعيف  
يندب دخول البيت اذالم يشتمل  
على ايذاء نفسه أو غيره وما يقوله  
الغوام من العروة الوثقى والمسمار  
الذى في وسطه انه سره الدنيا  
لا أصل له

مطلبه  
في دخول البيت

مطلب  
في استعمال كسوة الكعبة

ولا يجوز شراء الكسوة  
من بني شيعة بل من الامام  
أو نائبه وله لبسها ولرجبها  
أو سائرها لا يقتل في الحرم الا اذا  
قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل  
فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم  
لا الاغتسال لحرمة المدينة عندنا  
ومكة أفضل منها على الرابع

مطلب  
في جنس غير الحرم ثم التجأ اليه

الحج (قوله ولا يجوز الخ) قيل ذكر المارشد في تذكرته ماله قال العلامة قطب الدين الخفي والذي  
يظهر لي أن الكسوة ان كانت من قبل السلطان من بيت المال فامر خارج اليه يعطيه لمن شاء من الشيعة  
أو غيرهم وان كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فامر خارج اليه شرط الواقف فيما فيه لمن عينه له وان جهل  
شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السالفة كما هو الحكم في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة  
الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيعة أنهم يأخذون لأنفسهم  
الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيسبون على عاداتهم فيها والله أعلم (قوله وله لبسها) أي  
لشاري ان كان امرأه أو كان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح اللباب وتقتل بعض المحسنين عن  
مسلك السني للسندى تقييد ذلك أيضاً بما اذا لم تكن عليها كآبة لاسيما كلمة التوحيد (قوله الا اذا قتل  
فيه) والا المرتد فإنه يعرض عليه الاسلام فان أسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن المنتقى لكن  
عبارة اللباب هكذا من جنس في غير الحرم بأن قتل أو ارتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد  
ثم لا ذم له لا يعترض له مادام في الحرم ولكن لا يبيع ولا يواكل ولا يجالس ولا يزور الى أن يخرج منه فيقتص  
منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقتلاً قتل فيه اه وكذا سائر  
في المتن قبل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الخ زاد الشارح  
هناك وأما في ادون النفس فيقتص منه في الحرم اجاباً اه وتقتل في شرح اللباب عن التنف مثل ما مر عن  
المنتقى من التفصيل وقال انه يخالف بظاهره لا مطلقاً ثم اجاب بتقييد اطلاقهم عدم قتله بما اذا لم يحصل عرض  
واباء لان اباءه عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر أيضاً عن الخاتبة عن أبي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم  
خلافاً لبسها اه قلت وتمايم عبارة الخاتبة وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه فأذا كلام  
الخاتبة وكلام اللباب المار أن الحدود لا تقام في الحرم على من جنس خارج ثم لجأ اليه ولو كان ذلك في ادون  
النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرض في ادون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص  
من حيث ان الحد فيه لا يقام في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق  
ما صرح به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنس على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه  
حق العبد فكذا يقتص منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه  
ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخاري من قطعه صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد الخنزيرة بحكمة فلا ينافي ما قلناه  
الا اذا ثبت انها سارت خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لأن فيه تقدير البيت الشريف  
وقد أمر الله تعالى بتطهيره وكذا الحكيمة في سائر المساجد لانه يجب تطهيره عن الاقدار وحتى قلت ان كانت هذه  
هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه  
أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله الى البلاد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها  
انها كانت تحمله وتخبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه  
على المرفى ويسقيهم وانه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من اللباب وشرحه (تنبيه) لا بأس باخراج  
التراب والاحجار التي في الحرم وكذا قيل في تراب البيت المعظم اذا كان قد رايسير التراب به بحيث لا تقوت به  
عمارة المكان كذا في الظهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت ثلاثاً تسلط عليه الجبال فيفضي الى  
خراب البيت والعباد بالله تعالى لان القليل من التراب كثير كذا في معين المنتقى للمصنف (قوله لحرمة  
للمدينة عندنا) أي خلافاً للامة الثلاثة قال في الكافي لانا عرفنا محل الاضطهاد بالنص الساطع فلا يحرم  
الابدليل قطعي ولم يوجد قال ابن المنذر قال الشافعي في الجديد ومالك في المشهور وأكثروا من اقتسام  
علماء الامصار لاجزاء على قاتل صيده ولا على قاطع شجرة وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع  
المالكي وهو القديم للشافعي ووجه النووي وتمايم في المعراج (قوله على الرابع) يوجه ان فيه خلافاً في  
المذهب ولم أره في آخر اللباب وشرحه أجمعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله تعالى شرفاً وتعظيماً  
واختلفوا أيهما أفضل فتقبل مكة وهو مذهب الامة الثلاثة والمرى عن بعض الصحابة وقبل المدينة وهو قول  
بعض المالكية والشافعية قبل وهو المروى عن بعض الصحابة واعمل هذا مخصوص بحبسه صلى الله عليه وسلم

مطلب  
في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطلب  
في تشييد مكة على المدينة

أوبالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهم وهو قول مجهول لا منقول ولا معقول (قوله الإلخ)  
 قال في الباب والخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فخاصم أعضاءه الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض  
 بالإجماع اهـ قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فإن الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح  
 الاقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيله حتى  
 على الكعبة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقييل الخنبلـي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه  
 السادة البـكريون على ذلك وقد صرح التاج الفسـاكي بتفضيل الأرض على السموات لحاوله صلى الله  
 عليه وسلم لم أوحكاه بعضهم عن الأكثرين خلق الأنبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الوجه ورعى تفضيل  
 السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ذم أعضاء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله  
 مندوبية) أي بإجماع المسلمين كافي للباب وما نسب إلى الحافظ ابن تيمية الخنبلـي من أنه يقول بالنهي عنها  
 فقد قال بعض العلماء لا أصل له وإنما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة أما نفس الزيارة  
 فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد رد كلامه كثير من العلماء ولا امام السبكي فيه تاليف منيف  
 قال في شرح الباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصحيح نعم بلا كراهة بشرطها على  
 ما صرح به بعض العلماء أما على الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور  
 ثابتة للرجال والنساء جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا إطلاق الإصحاب والله أعلم  
 بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح الباب وقال كما يتنه في الدرة المضية في الزيارة المصطفوية  
 وذكره أيضا الخبير الملى في حاشية المنح عن ابن حجر وقال واتصر له نعم عبارة الباب والفتح وشرح المختار أنها  
 قريبة من الوجوب لمن له سعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفيتها وأدائها وأطال في ذلك  
 وكذا في شرح المختار والباب فليراجع ذلك من أراد (قوله ويسد إلخ) قال في شرح الباب وقد روى  
 الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضا فلا حرج من الحج وإذا كان الحج فريضة فلا حرج من الحج وإذا كان  
 الحج فريضة فلا حرج من الحج وإذا كان الحج فريضة فلا حرج من الحج (قوله ما لم يتره) أي  
 بالقبر المـكـرم أي ببلده فإن من المدينة كأهل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لأن تركها مع قربها يعد من القساوة  
 والشقاوة وتكون الزيارة حـ بمنزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة شرح الباب (قوله ولينو  
 معه إلخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام  
 ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد ويستغفر فضل الله تعالى في مرة أخرى شيوخه في الإلخ في ذلك زيادة تعظيمه  
 صلى الله عليه وسلم واجلاله ووافقه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لعملي حاجة  
 الإزاري كأن حقاً على أن أكون شفيعاً له يوم القيامة اهـ ح ونقل الرشي عن العارف المتلا جاي الله  
 أفرز الزيارة عن الحج حتى لا يكون له مقصد غيرهما في سفره (قوله فقد أخبر إلخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم  
 صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواهما من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام  
 أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواء احمد وابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال أنه مذهب عامة أهل  
 الأثر شرح الباب وقد سئل الكلام على المضاعفة المذكورة قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لا تشد  
 الرحال إلا للثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى والمعنى كما أفاده في الأحياء أنه لا تشد  
 الرحال لمسجد من المساجد إلا لهذه الثلاثة لما فيها من المضاعفة بخلاف بقية المساجد فإنها متساوية في ذلك  
 فلا يرد أنه قد تشد الرحال لغرض ذلك كصلة رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل  
 عليه السلام وسائر الأئمة (قوله وكذا بقية القرب) أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقراءة ونقل  
 الباقي عن الطحاوى اختصاص هذه المضاعفة بالقرآن وعن غيره النوافل كذلك (قوله ولا تكبره  
 المجاورة بالمدينة إلخ) وقيل تكبره بكسرة وكذا وقيل أنها على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه وقد مناه قبيل القرآن  
 واختار في الباب أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بكسرة وأيده بوجوده وبمقتضاها شارحه القارى ترجيحاً لما اختاره  
 في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بكسرة ثم قال لكن الفاضل في ذلك السلامة أقل التلبيل فلا يبنى الفقه باعتبارهم  
 ولا يذ كر حالهم قيداً في الجوار لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وإنما لا كذب ما تكون إذا حلفت

مطلب

في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه  
 وسلم

الامامهم أعضاءه عليه الصلاة  
 والسلام فإنه أفضل مطلقاً حتى من  
 الكعبة والعرش والكرسى وزيارة  
 قبره مندوب بل قيل واجبة لمن له سعة  
 ويسد إلخ لو فرضا ويحذر لو تفلا  
 ما لم يتر به فيسبب بزيارته لا محالة  
 ولينو معه زيارة مسجده فقد  
 أخبر أن صلاة فيه خير من ألف  
 في غيره إلا المسجد الحرام وكذا  
 بقية القرب ولا تكبره المجاورة  
 بالمدينة وكذا بكسرة لمن يثق بنفسه

مطلب

في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة  
 المكرمة

فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرقة كذلك فان تضاعف الستات  
 أو تعاضلها ان قد فيها انخفاة السامة وقلة الادب انفضى الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم  
 قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشايح أن ينص على الكرامة ويترك التقيد بالوقوف أى اعتبارا بالتغالب  
 من حال الناس لاسيما أخل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له اذا عزم على الرجوع الى أهله أن  
 يودع المسجد بسلامة ويدعو بعد ما يما أحب وأن يأتي القبر الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله  
 الى أهله سالما ويقول غير مودع بارسول الله ويجهت في خروج الدع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يصدق  
 بشئ على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبائيا متحسرا على مفارقة الحضرة النبوية كافي الفخ  
 وفيه ومن سن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الارض ويقول آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون  
 صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه عليه الصلاة والسلام واذا أشرف  
 على بلده حرك دابته ويقول آيئون الخ ويرسل الى أهله من يخبرهم ولا يغتهم فانه منهي عنه واذا دخلها بدأ بالمسجد  
 فضلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كرامة ثم يدخل منزله ويصلى فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من  
 اتمام العبادات والرجوع بالسلامة وينديم جده وشكره مدة حياته ويجهت في مجانبته ما يوجب الاحباط في باقي  
 عمره وعلامة الحج المبرور أن يعود خيرا مما كان وهذا تمام ما يشر الله تعالى لعبده الضعيف من ربح العبادات  
 اسأل الله رب العالمين ذا الجود العميم أن يحقق لي فيه الاخلاص ويحمله نافعا الى يوم القيامة الله على ما يشاء  
 أقدر وبالأجابه جدير وأن يسهل اكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفع العميم لي ولعمامة العباد في أكثر  
 لبلاد والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فجز على يد أفقر الورى  
 جامع الحقير محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين ج ١٤٣٢ سنة

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح) \*

ذكره عقب العبادات الأربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كلبسيت الى المركب لانه عبادة من وجه معلولة  
 من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتر كافي أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لان ما يحصل بأدوية افراد  
 المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن في كونه سببا لوجود  
 المسلم تسامحا نظر الى أن تجدد الصفة بجزلة تجدد الذات وكذا على العقب والوقف والاضحية وان كانت  
 عبادات أيضا لانه اقرب الى الأركان الأربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادات  
 اى الاشتغال به وما يشتمل عليه من القيام بمصالحه واعفاف النفس عن الحرام وتربية الولد ونحو ذلك (قوله  
 ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما أولا فان كونه عبادة في الدنيا امما هو لكونه سببا لخدمة  
 المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا مفقود في الجنة بل ورد أن اهل الجنة لا يكون لهم فيها  
 ولد لكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا استنهى الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي  
 وهذا أولى لقول الترمذى انه حديث حسن غريب وأما ثانيا فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر منهما  
 في الدنيا لان حال العبد يصير كحال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون غايته ان هذه العبادة ليست  
 بتكليف بل هي مقتضى الطبع لان خدمة المولود شرف وتزداد بالقرب وتحماته في حاشية الجوى على  
 الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الزاحد انقضاء مقامهما  
 أعنى متولى الطرفين بجر وفيه كلام يأتي (قوله أى حل استمتاع الرجل) أى المراد انه عقد يفيد حكمه  
 بحسب وضع الشرع وفي البدائع ان من احكامه ملك المتعة وحر اختصاص الزوج بمنافع بضعتها وسائر أعضائها  
 استمتاعا بملك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف ما يمتحن في ذلك اه بجر وعز الدبوسى المعنى  
 الاول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالكثير صريح في اختياره على ان الظاهر كافي انهر ان الخلف  
 لغنى اقول الدبوسى ان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطى دون ما سواه من الاحكام التي  
 لا تصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى أصحابنا من انه مثل البتات ليس ملكا لذات  
 حقيقة بل ملك التمتع به أى اختصاص الزوج به كما عبر به في البدائع وهو المراد من القول بأنه ملك المتعة به  
 ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبعاً للبحر لان الاختصاص

(كتاب النكاح)

ليس لنا عبادة شرعت من عهد  
 آدم الى الآن ثم تستتر في الجنة  
 الا النكاح والايمان (هو) عند  
 النكاح (عقد يفيد ملك المتعة)  
 أى حل استمتاع الرجل

أقرب إلى معنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم لملك المنفعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا  
أيضا على أن ملك كل شيء يحبس به ذلك الزوج المنفعة بالملك شرعي كذلك المستأجر المنفعة عن استأجره للخدمة  
مثلا ولا يرد عليه قوله في البحر أن المراد بالملك الحل لأن الملك الشرعي لأن المنفعة وحده ولو طوت بشبهة فمرحها لها  
ولو ملك الانتفاع يضعها حقيقة لكان بدله اه لأن ملكه الانتفاع بالبضع حقيقة لا يستلزم ملكه البدل  
وأنما يستلزمه ملك نفس البضع كالو طوت أمته فإن العقول ملكه نفس البضع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه)  
كلام الشارح والبدائع يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كما ذكره السيد أبو السعود في حواشي مسكن  
قال ويتفرع عليه ما ذكره الأياري شارح الكزني شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام  
احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك من أن للزوج أن ينظر إلى فرج زوجته وحلقة دبرها بخلافها  
حيث لا تنظر إليه إذا امتنعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها إجباره على ذلك  
لا بمعنى أنه لا يحل لها إذا امتنعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر نعم له وطؤها جبر إذا  
استتعت بلا مانع شرعي وليس لها إجباره على الوطئ بعدما وطئها مرة وإن وجب عليه ديانة أحيانا على مناسبات  
تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتدائه والاولى أن يقول بأمرأة والمراد بها المحققة أو ثبتا بقرينة الاحتراز  
بها عن الخنثى وهذا بيان لمحلية العقد قال في البحر بعد نقله عن الفخ أن محليته الأولى والثاني أن يقال أن  
محليته التي محققة من نبات آدم ليست من المحرمات وفي العناية بحل امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي  
فخرج المذكور لأن الخنثى مطلقا والجنينة للانثى وما كان من النساء محترما على التأيد كالمحارم اه وبه ظهر  
أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد بيان محلية العقد وإذا احتراز بالمانع  
الشرعي عن المحارم فالمراد به المحرمية بنسب أو سبب كالصاهرة والرضاع وأما نحو الحيض والنفاس  
والاحرام والظهار قبل التكفير فهو مانع من حل الوطئ لا من محلية العقد فافهم (قوله فخرج المذكور والخنثى  
المشكك) أي أن إيراد العقد عليها لا يقيده ملك استمتاع الرجل بها لعدم محليته ماله وكذا على الخنثى لامرأة  
أو لمثل في البحر عن الزيلعي في كتاب الخنثى لو تزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلا لا يحكم به حتمه حتى يتبين  
حاله أنه رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما تزوج به تبين أن العقد كان صحيحا والأباطل لعدم مصادفة المحل  
وكذا إذا تزوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم به صحة النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال  
الشارح والخنثى المشكك مطلقا تشمل الصور الثلاث لكنه اقتصر على إفادة بعض أحكامه وليس فيه إجمال  
فافهم (قوله والثنية) ساقط من بعض النسخ ووجد في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرنا بعده  
خروجها بالمنازع الشرعي وعبر بها تعاليع المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبير بالمشرقة كما عبر به  
الشارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضا وكذا قوله والجنينة وإنسان الماء بقرينة  
التعليل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا يبين المراد من قوله فأنكحوا ما طاب  
لكم من النساء وهو الأنثى من نبات آدم فلا يثبت حل غيرها بدليل ولأن الجن يتشكون بصور شتى قد يكون  
ذكر أو أنثى بشكل أو بآخر وما قيل من أن من سأل عن جواز التزوج بها يرفع الجهل وحقاقتهم لعدم تصور ذلك بعيد  
لأن التصور يمكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات الكثيرة وإن ثبت النهي عن قتل  
بعض الحيات كما ترى في مكروهات الصلاة على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حقاقتهم السائل كما قاله في الاشياء  
وقال الأثرى أن أبا الليث ذكر في فتاويه أن الكفار لو قتلوا نبي من الأنبياء حل برمي فقال يسأل ذلك النبي  
ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتماثل ذلك  
في رسالة المحاماة للشيخ الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندی (تنبيه) في الاشياء عن السراجية  
لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وإنسان الماء لا اختلاف الجنس اه ومفاد المقابلة أنه لا يجوز للجن أن  
يتزوج النسبة أيضا وهو مفاد التعليل أيضا (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضي الله عنه كما في البحر  
والاولى التقييده لاخراج الحسن بن زياد تلميذ الإمام رضي الله عنه لأنه يتوهم من إطلاقه هنا أنه رواية  
في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملقني عن زواهر الجواهر الأصح أنه لا يصح نكاح آدمي  
جنينة كعكسه لا اختلاف الجنس فكانوا كجنينة الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابل الأصح قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج المذكور والخنثى المشكك والثنية لجواز ذكره والمحارم والجنينة وإنسان الماء لا اختلاف الجنس وأجاز الحسن نكاح الجنينة بشبهه ودقينة

الحسن المذكور تأمل (قوله قصدا) حال من خير يسد وقوع المصدر حالا وان كثيرا ط (قوله  
 كثيرا أمة) فان المقصود فيه ملك الرقبة وحل الاستمتاع فبني ولذا تختلف في شراء الحرمة نسا أو رضاء  
 أو اشتراكا ح (قوله للتسرى) خمسة بالذ كر لانه لو اشتراها لا لتسرى كان حل الاستمتاع ضميا بالاولى  
 ولو قال ولو لتسرى لكان انا له وكلام الجريدل عليه حيث قال وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصده المشتري ح  
 (قوله وعند اهل الاصول واللغة الخ) ماصله ان ما تقدمه المصنف معنى عرفي للتعته وما ذكره هنا معناه شرعا  
 ولغة لان اهل الاصول يجنون عن معنى النصوص الشرعية فلا تباين بين كلامي المصنف قال في البحر قد  
 تساوى في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله بجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون  
 الى الشافعي رضى الله عنه وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل موضوع للنسب الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك  
 معنوي وبه صرح مشايخنا أيضا بجر اه ح والصحيح أنه حقيقة في الوطئ كما في شرح التحرير (قوله  
 مجتزعا عن القرائن) أي تحتللا للمعنى الحقيقي والجمازي بلا صريح خارج وقوله براد الوطئ أي لان الجماز خلف  
 عن الحقيقة فتتبرج عليه في نفسها (قوله فحرم منية الاب على الابن) أي على فروعه فتكون حرمتها  
 عليهم ثابتة بالنص وأما حرمة التي عقد عليها فقد اجمعا عليهم فبالاجماع ولو قال زوجته ان تكتمك فانت  
 طالق تعلق بالوطئ وكذا لو اباها اقل الوطئ ثم زوجها اطلاقه لا بالعقد بخلاف الاجنية فيتعلق بالعقد لان  
 وطئها محرم عليه شرعا كانت الحقيقة متبجورة فتعين الجماز كذا في البحر والتحرير وشرحه (قوله بخلاف)  
 حال من ما الموصولة في قوله كما وقال ح من ولاته ككبروا أي حال كونه مخالفا لقوله تعالى حتى تنكح  
 حيث لم يرده الوطئ بل أريد العقد لعدم تجرده عن القرائن بل وجدت فيه قرينة وهي استحالة الوطئ منها  
 لان الوطئ فعل وهي منفصلة لا فاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ (قوله لاسناده اليها) علما لاستفادة من  
 المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطئ المحلل فأخوذ من حديث العسيلة ط (قوله الاجمازا)  
 قد يقال اذا كان لا انفكاك عن الجماز على التقديرين فما المبرج لاحدهما على الاثر اه ح يعني أنه ان  
 أريد بالنكاح في الآية الوطئ كان مجازا عقليا لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازا لغويا لانه  
 حقيقة الوطئ فدخل الآية على أحد هما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان جملة ما على الوطئ انسب بالواقع فان  
 المطلقة ثلاثا لا تتحل بدون وطئ المحلل اللهم الا أن يقال ابرج كتره استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا  
 من ارادة كل منهما لكن لما كان النزاع في ان النكاح حقيقة في الوطئ أو في العقد وكان الرابع عندنا الاول  
 قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه أصرح في الرد على القائل بانه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز  
 عقلي في الاسناد لصح أيضا كما يصح في قولك جرى النهر أن تجعله من الجماز في الاسناد ولكن المشهور أنه مجاز  
 لغوي بعلاقة الحالية والحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور رمتها العقد لا الوطئ  
 الاجمازا يمكن سله أيضا على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسناده اليها أي انه من اسناد الشيء الى غيره من  
 حوله وقوله والمتصور الخ بيان اسناده اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوقان) مصدر تاق  
 نفسه الى كذا اذا اشتاق من باب طلب بجر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كلميلان والسيلان والمراد  
 شدة الالتئاق كما في الزيلعي أي بحيث يضاف الوقوع في الزنا لولم يتزوج اذ لا يلزم من الاستئاق الى الجماع  
 الخوف المذكور بجر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستئناء بالكف  
 فيجب التزوج وان لم يحث الوقوع في الزنا (قوله فان يقن الزنا الاية فرض) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز  
 عن الزنا الا به لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الا به يكون فرضا بجر وفيه نظر اذا التزم قد يكون بغير النكاح  
 وهو التسرى وحينئذ فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه ليس قادر على شهركن قوله لا يمكنه الاحتراز  
 عنه الا به ظاهري فرض المسألة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع  
 في الزنا فلو قدر على شيء من ذلك لم يبق النكاح فرضا أو واجبا عينيا بل هو أو غيره مما يمنعه من الوقوع في المحرم  
 (قوله وهذا ان ملك المهر والتفقة) هذا الشرط راجع الى القسمين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر  
 شرطا آخر فيهما وهو عدم خوف الجور أي الظلم قال فان تعارض خوف الوقوع في الزنا لولم يتزوج وخوف  
 الجور لولم يتزوج قدم الثاني فلا اعتراض بل يكره أفاده الكمل في الفقه ولعله لان الجور معصية متعلقة بالعباد

(تصديدا) تخرج ما يقيد الحل ضمنا  
 كثيرا أمة لتسرى (و) عند اهل  
 الاصول واللغة (وهو حقيقة في  
 الوطئ مجاز في العقد) حيث جاء  
 في الكتاب أو السنة مجزعا عن  
 القرائن يراد به الوطئ كما في ولا  
 تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء  
 فحرم منية الاب على الابن بخلاف  
 حتى تنكح زوجا غيره لاسناده  
 اليها والمتصور منها العقد لا الوطئ  
 الاجمازا (ويكون واجبا عند  
 التوقان) فان يقن الزنا الاية  
 فرض نهاية وهذا ان ملك المهر  
 والتفقة والا فلا ثم يتركه بدائع

والمع من الزنا من حقوق الله تعالى وحسن العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى اه قلت  
ومقتضاه الكرامة أيضا عند عدم ذلك المهر والنفقة لانهم ما حق عبد أيضا وان خاف الزنا لكن يأتي انه يندب  
الاستدانة له قال في البحر فان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الله اذا كان من يتيه التحصين والتعنف اه  
ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانة وهذا مناف للاشتراط المذكور الا ان  
يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة أو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاء  
وقدم الشارح في أول الحجج انه لو لم يحجج حتى اتلف ماله وسعه أن يستقرض ويحجج ولو غير قادر على وفائه ويرجى  
أن لا يؤاخذ الله تعالى بذلك أى لو نأوى أو فاءه لو قدر كما تقدم في الظهيرية اه وقد من أن المراد عدم قدرته على  
الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالأفضل عدمه وينبغي حمل ما ذكر من ندب الاستدانة على  
ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحينئذ اذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها  
عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها ح وان لم يقلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح)  
وهو يحل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل فرض كفاية وقيل واجب  
كفاية وتامه في الفتح وقيل واجب ميمنا ورجحه في التبرك كما يأتي قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقضاء  
بجمله صلى الله عليه وسلم في نفسه وردّه على من أراد من أمته التحلي للعبادة كما في التحصين ردًا بلغة بقوله فغن  
رغب عن سنتي فليس مني كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كما في درر البصار وقد منّا  
انه أفضل من التحلي للنوافل (قوله فيما ثم يترك) لان الصحيح أن ترك المؤكدة مؤتم كما علم في الصلاة بجر  
وقد منّا في سنن الصلاة أن اللاحق يترك كما اتم يسروا والمراد الترك مع الاصرار وهذا افارقت المؤكدة الواجب  
وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما الا في العبارة (قوله ويثاب ان نوى تحصينا) أى  
منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا النوى مجزئ الاتباع وامتنال الامر بخلاف ما للنوى مجزئ قضاء الشهوة  
والندة (قوله أى القدرة على وطئ) أى الاعتدال في التوفيق أن لا يكون بالمعنى المار في الواجب والقرض  
وحوشدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية القصور كالعنين ولذا فسر في شرحه على الملتقى بان يكون بين القصور  
والشوق وزاد المهر والنفقة لان العجز عنهما يسقط القرض فيسقط السنة بالاولى وفي البحر والمراد حالة القدرة  
على الوطئ والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة فلو لم يقدر على واحد من  
الثلاثة أو خاف واحدا من الثلاثة أى الاخيرة فليس معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه  
(قوله للمواظبة عليه والانكار الخ) فان المواظبة المقترنة بالانكار على الترك دليل الوجوب وأجاب الرحمن بان  
الحديث ليس فيه الانكار على التارك بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب عن السنة محل الانكار (قوله  
وبكرها) أى تحريمها بجر (قوله فان يتقنه) أى يتقن الجور حرم لان النكاح انما شرع لمصلحة تحصين  
النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأنم ويرتكب المحرمات فتعديم المصالح ليجان هذه المقاصد بجر وترك  
الشارح قسما سادسا ذكره في البحر عن المجتبى وهو الاباحة ان خاف العجز عن الايفاء بما وجبه اه أى خوفا  
غير راجع والا كان مكرها تحريما لان عدم الجور من مواجبه والظاهر أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد  
مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يتف شيا لم يثب عليه اذا لا ثواب الا بالنسبة فيكون مباحا أيضا كالوطئ  
لقضاء الشهوة لكن لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان أحدا يقضى شهوته فكيف يثاب فقال صلى الله عليه وسلم  
ما معناه أرأيت لو وضع في محرم اما كان به اقرب يقصد الثواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء  
الشهوة لاجل تحصين النفس وقد صرح في الاشباه بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية وأشار بالفاء  
الى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصد بها  
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالالاكل والنوم واكتساب المال والوطئ اه  
ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يقتن بشية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومبنى  
العبادة على خلافه وأقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكنا من قضائها بغير الطريق المشروع والعدول  
اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم أنقلا فيه قصد ترك المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أى اظهاره  
والنهي راجع الى النكاح بمعنى العقد لخديث الترمذي اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد وانزروا

مطلب  
كثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب  
على السنة

(و) يكون سنة مؤكدة في الاصح  
فيما ثم يتركه ويثاب ان نوى  
تحصينا وولدا (حال الاعتدال)  
أى القدرة على وطئ ومهر ونفقة  
ورجى في التور وجوبه للمواظبة  
عليه والانكار على من رغب  
عنه (ومكرها تخوف الجور)  
فان يتقنه يحرم ذلك ويندب اعلانه

عليه بالدخول فتح (قوله وتقديم خطبة) بضم الخاء ما يدرك قبل اجراء العقد من الحمد والشهد واما  
بكسر هاء فهي طلب التزوج واطلق الخطبة فأقاد أنهم الاتعين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو أحسن  
ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله شحمده ونستعين به  
ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له  
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم  
من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا عوتقوا الا وانتم مسلمون يا أيها الذين  
آمَنُوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيم اه (قوله في مسجد) للامره به في الحديث ط  
(قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم الجمعة فتح (تنبيه) قال في البرازية والبنى والنكاح بين العيدين جائز وكره الزفاف  
والختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدقة في سؤال وبني بهافيه وتأويل قوله عليه  
السلام لانكاح بين العيدين ان صح أنه عليه السلام كان رجع عن صلاة العيدي في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة  
فقاله حتى لا يبقوته الروح في الوقت الافضل الى الجمعة اه (قوله بعاقدر رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي  
أن يعقد مع المرأة بلا أحد من عصابتها ولا مع عصبة فامق ولا عند شهود غير عدول خروج من خلاف الامام  
الشافعي (قوله والاستدانة له) لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه  
ثلاث حق على الله تعالى عونهم المكاتب الذي يريد الاداء والنساكح الذي يريد العفاف والمجاهد في سبيل الله  
تعالى ذكره بعض الحشيين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشهوة  
كما صرح حوايه في الحظر والاباحة وهذا اذا علم أنه يجاب في نكاحها (قوله ودونه سنا) لئلا يسرع عقمها  
فلاتلد (قوله وحسبا) هو مائة من مفاخر آبائك ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب  
شرف وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العزأى الجاه والرفعة وفي المال تقادله ولا تحقره  
والا ترفعت عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأه لعزها لم يرده الله  
الا ذل ومن تزوجها الما لها لم يرده الله الا فقر ومن تزوجها لحسبها لم يرده الله الا دناء ومن تزوج امرأه لم يردها  
الا لئلا يفض بصره ويحسب فرجه أو يصل رجه ببارك الله فيها وبارك لها فيه (تنبيه) زاد في البحر ويختار أيسر  
النساء خطبة ومؤنة ونكاح البكر أحسن للحديث عليه السلام بالابكار فانهم أعذب أفواها وأنقى أرحاما  
وأرضى باليسر ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دميعة ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة  
للحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم ولا يتزوج الامعة مع طول الحرة ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين  
الحسن الخلق الجواد المومر ولا تتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميحا ويرتجها  
كفوا فان خطبها الكفو لا يؤخرها و هو كل مسلم تقى وتحلية البنات بالحلى والحلل ليرغب فيهن الرجال سنة  
ولا يحطب مخطوبة غيره لانه جفا وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالسكر ككتاب اهداء  
المرأة الى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم له عرفا فأداه الرحي (قوله المختار لا  
الح) كذا في الفتح مستدلاله بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
قالت زفنا امرأه الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكرهون معهم لهو فان الانصار  
يعجبهم الله وروى الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وقال  
الفقهاء المراد بالدف ما لا جلاجل له اه وفي الجرح عن الذخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا  
اختلفوا في الغناء في العرس والولية فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف (قوله ويتعقد) قال في  
شرح الوقاية العقد ربط أجزاء التصرف أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا يريد بالعقد الحاصل بالمصدر  
وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب  
والقبول أركان عقد النكاح لا أمورا خارجية كالشرايط وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهي ان  
الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حيا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعى يكون  
ملك المشتري اثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك  
الارتباط للشئ لأن البيع مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آله كما توهم البعض لان كونهما

وتقديم خطبة وكونه في مسجد  
يوم الجمعة بعاقدر رشيد وشهود  
عدول والاستدانة له والنظر اليها  
قبله وكونها دون سنا وحسبا وعزا  
وما لا فوقه خلقا وأدبا وورعا  
وجمالا وحل يكره الزفاف  
الختار لا اذا لم يشغل على مقسدة  
(دينية) (ويستعد) ملتبسا (باجباب)



اركاناً ياتي ذلك اه أي ياتي كونهما آلة وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للملابسة كما في بيت  
 البيت بالجر لا للاستعانة كما في كتب بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وان كانت توجد حسبا  
 بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بآثارها وترب عليها أحكام وتنشئ  
 تلك العقود بانتمائها بوجود شرعي زائد على الحسي فليس العقد الشرعي بمجرد الايجاب والقبول ولا  
 الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعليه فتقوله وينبغي أن ينشأ النكاح أي يثبت ويحصل انعقاده بالايجاب  
 والقبول (قوله من أحدهما) أشار الى أن المتقدم من كلام العقادين ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج  
 أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم القبول فتقوله تزوجت ابتسك ايجاب وقول  
 الآخر تزوجتك قبول خلافا لمن قال أنه من تقديم القبول على الايجاب وتتمام تحقيقه في الفتح (قوله لان  
 الماضي الخ) قال في البحر وإنما اختير لفظ الماضي لأن واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وإنما عرف  
 الانشاء بالسرعة واختيار لفظ الماضي لدلالته على التحقيق والثبت دون المستقبل اه وقوله على التحقيق  
 أي يتحقق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسي الخ) أشار الى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا  
 أو وليا أو وكيلًا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء اللفاظ التي تصلح للايجاب حتى يرد عليه  
 أن مثل بنى ابني ومثل موكلتي موكلتي وأنه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرها أو من  
 موليتك أو من موكلتك بفتح الكاف وكسرها أيضا ليعلم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت)  
 أي أوقبت نفسي أو لموكلتي أو ابني أو موكلتي ط (قوله فالاول) أي الموضوع للاستقبال (قوله نفسك)  
 بكسر الكاف مفعول زوجيني أو يشتمها مفعول زوجيني ففيه حذف مفعول أحد الفعلين ولو حذفه  
 لشمع الولي والوكيل أيضا أفاده ح (قوله أو كوني امرأتى) ومثله كوني امرأتى أو امرأة موكلتي  
 وكذا كن زوجي أو كن زوج بنى أو زوج موكلتي أفاده ح (قوله فانه ليس بايجاب) الفاء فصيحة أي اذا  
 عرفت أن قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت أيضا أن العطف يقتضي المغايرة عرفت  
 أن لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضي أن قول الآخر تزوجت في هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك  
 أي ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه أن عطف الحال على  
 الاستقبال يقتضي أن نحو قوله تزوجك ليس بايجاب وان قولها اقبلت محبة ليس بقبول مع انهما بايجاب  
 وقبول قطعاً ح (قوله بل هو تو كيل ضمني) أي أن قوله زوجيني تو كيل بالنكاح للمأمر معنى ولو صرح  
 بالتوكيل وقال وكلتك بأن تزوجني نفسك متى فقلت تزوجت صح النكاح فكذلك هنا غاية البيان وأشار بقوله  
 ضمني الى الجواب عما أورد عليه من أنه لو كان تو كيل لما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر وتوضيح الجواب  
 كما أفاده الرقي أن المتقدمين بالفتح لا تعتبر شروطه بل شروط المتضمن بالكسر والامر طلب للنكاح فيشترط فيه  
 شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركبه لا شروط ما في ضمنه من الوكالة كما في اعتق عبدك عنى بالعلم كان  
 البيع فيه تنهيا لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما في العتق لأن الملك في الاعتاق شرط وهو  
 تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق  
 لا بشروط نفسه اظهرا للتبعية فسقط القبول الذي هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط  
 كونه مقدورا للتسليم كما ذكره في المنع في آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) أي المأمور بالتزويج (قوله  
 أو بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أي تزوجت وأقبلت ملتبساً بالسمع والطاعة لأمرك  
 ولا يحصل السمع والطاعة لأمرك إلا بتقدير الجواب ما ضامرا اذ الباء الانشاء ليم شرط العقد بكون أحدهما  
 للمضى (قوله برأية) نص عبارته فقال تزوجني نفسك متى فقلت بالسمع والطاعة صح اه ونقل هذا  
 الفرع في البحر عن النوازل وتقدم في موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو ايجاب) مقابل القول  
 الأول بأنه تو كيل ومضى على الأول في الهداية والمجمع ونسب في الفتح الى المحققين وعلى الثاني ظاهر الكثر  
 واعترضه في الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب في البحر والنهر بأنه صرح به في الخلاصة والخاتمة قال في  
 الخاتمة ولقد ظلة الامر في النكاح ايجاب وكذا في الخلع والطلاق والكفالة والهبة اه قال في الفتح وهو  
 أحسن لأن الايجاب ليس الالفاظ المفيدة تصد تحقق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال والظاهر أنه

من أحدهما (وقبول) من  
 الآخر (وضعا للمضى) لأن الماضي  
 ادل على التحقيق (كزوجت)  
 نفسي أو بنيت أو موكلتي منك  
 (و) يقول الآخر (تزوجت) بفتح  
 أيضا (بما) أي بلفظين (وضع  
 أحدهما له) للمضى (والآخر  
 للاستقبال) أو للحال فالاول  
 الامر (كزوجيني) أو زوجيني  
 نفسك أو كوني امرأتى فانه ليس  
 بايجاب بل هو تو كيل ضمني (فاذا  
 قال) في المجلس (زوجت) أو قبلت  
 أو بالسمع والطاعة برأية قام  
 مقام الطرفين وقيل هو ايجاب  
 ورجحه في البحر

لا بد من اعتباره كونه قكيلا والابقى طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعث  
 بلا جواب لكن ذكر في البحر عن بيع الفتح الشرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقتضات  
 ومراجعات فكان للتحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لو قال الوكيل  
 بالنكاح هب ابتك فلان فقال الاب وحببت لا ينسقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك  
 التوكيل وما في الظهيرية لو قال هب ابتك لاني فتسال وجبت لم يصح ما لم يقل أبو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الا  
 أن يقال بانه منترع على القول بانه توكيل لا ايجاب وحينئذ تظهر مرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف  
 على النقل وصرح في الفتح بانه على القول بأن الامر توكيل يكون تمام العقد بايجاب وعلى القول بانه ايجاب  
 يكون تمام العقد قائما بهما اه أي فلا يلزم على القول بانه توكيل قول الامر قبلت فهذا مخالف للجواب  
 المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للجواب لكن قال في  
 النهران ما في الظهيرية مشكل اذا يصح تفريعه على أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على أنه توكيل لما انه  
 يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ بتقديره يكون تمام العقد بايجاب غير متوقف على قبول الاب وبه  
 اندفع ما في البحر من انه منفرع على أنه توكيل اه لكن قال العلامة المقدسي في شرحه انما توقف الانعقاد  
 على القبول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك فلان أو لاني أو اعطاهما مثلا لانه ظاهر في الطلب وانه مستقبل  
 لم يرد به الحال والتحقيق فلم يتم به العقد بخلاف تزوجني بتك بكذا بعد الخطبة وشوفا فانه ظاهر في التحقيق  
 والابنات الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر انه يمتنع على القول بانه توكيل أنه لا يشترط  
 سماع الشاهدين للامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الاخر يشترط ثم ذكر عن المعراج  
 ما يفيد الاشتراط مطلئا وهو ان تزوجني وان كان توكيلا لكن لما لم يعمل تزوجت بدونه نزل منزلة شرط العقد  
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكره الشارح قريبا من مسألة العقد بالكتابة وبأن يباينه  
 (قوله والثاني) أي ما وضع للحال الماضى وهو الاصح عندنا في قوله كل مملوك أو ملكه فهو حر يعتق ما في  
 ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الابائية وعلى الله ول بانه حقيقة في الاستقبال فقوله اتزوجك ينسقد به النكاح  
 ايضا لانه يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقتضات بخلاف  
 البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا  
 كان حقيقة في الاستقبال لقيام القرينة على ارادة الحال ومقتضاه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد  
 لا يصح بعد تمام العقد بالقبول وبأن قريبا ما يؤيده (قوله المبدوء بهمزة) كما تزوجك بفتح الكاف  
 وكسرها ح (قوله أو نون) ذكره في لهر بحثا حيث قال ولم يذكر المصارع المبدوء بالنون كتزوجك  
 أو تزوجك من ابني وينبغي أن يكون كالمبدوء بالهمزة اه (قوله كتزوجني) بضم التاء ونفسك بكسر  
 الكاف ومثله تزوجني نفسك بضم التاء خطا بالمد كرفا لكاف مفتوحة (قوله اذا لم ينو الاستقبال) أي  
 الاستبعاد اى طلب الوعد وهذا قيد في الاخير فقط كما في البحر وغيره وعبرة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من  
 جهة الشرع في ثبوت الانعقاد ولزوم حكمه جانب الرضى عدينا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال مساو  
 للطرف الاخر فقلنا لو قال بالمصارع ذى الهمزة اتزوجك فقالت تزوجت نفسي انعقد وفي المبدوء بالتاء تزوجني  
 بتك فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستخير نفسه  
 عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان للتحقيق في الحال فانه قد به لا باعتبار  
 وضعه للانشاء بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستفادته الرضى منه حتى قلنا لو صرح بالاستفهام  
 اعتبر فهم الحال قال في شرح الطحاوى لو قال هل اعطيتنيها فقال اعطيت ان كان المجلس الوعد فوعد وان كان  
 للعد فتكاح اه قال الرضى فقلنا أن العبرة لما يظهر من كلامهما لا لنيتهما الا ترى انه ينسقد مع الهزل  
 والهزل لم ينو النكاح وانما صحت نية الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تقديره عرفه الاستفهام فيه شائع كثير  
 في العربية اه وبه علم ان المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزويج في المستقبل عند  
 قيام القرينة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه آنفا فانهم (قوله وكذا أنام تزوجك) ذكره في الفتح بحثا  
 حيث قال والانعقاد بقوله أنام تزوجك ينبغي أن يكون كالمصارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال ح لان

والثاني المضارع المبدوء بهمزة  
 أو نون أو تاء كتزوجني نفسك  
 اذا لم ينو الاستقبال وكذا  
 أنام تزوجك

متزوج اسم فاعل وهو موضوع ذات قام بها الحدث وتحقق في وقت التكلم فكان دال على الحال وان كانت  
 دلالة عليه التزامة (قوله أو جئتكم خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل بجئتكم خاطبا ابتك  
 أو لتزوجني ابتك فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس للخاطب أن لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه  
 اه قال ح فان قلت ان الايجاب والتسول في هذا ماضيان فلا معنى لذكره هنا قلت المعبر قوله خاطبا لا قوله  
 جئتكم لانه لا ينبغي فيه (قوله لعدم جريان المساومة في النكاح) احتزبه عن البيع  
 فلو قال أنا متزوج جئتكم مشتريا لا ينبغي البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للنكاح) أي  
 لانشاء عقده لانه يفهم منه التحقيق في الحال فاذا قال الآخر اعطيتكمها أو فعلت لزم وليس للاول أن لا يقبل  
 (قوله انعقد على المذهب) صوابه لم ينعقد فقد صرح في البحر عن الصيرفة بأن الانعقاد خلاف ظاهر الرواية  
 ومثله في التهر وكذا في شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي الترخاينة قال لا مرأة يجتمع من الرجال  
 يا عروسي فقالت لبيك فنكاح قال القاضي بديع الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله فلا ينعقد الخ) تقرير  
 على ما تقدم من انعقاده بلقطين الخ ح (قوله كقبض مهر) قال في البحر وحل يكون القبول بالفعل  
 كالقبول باللفظ كما في البيع قال في البرازية أجاب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها بألف من رجل عند  
 اليهود فلم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم  
 يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطي والنكاح شرطه لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود  
 وبخلاف اجازة نكاح الفضولي بالفعل لوجود القول ثمة اه ح (قوله ولا تعاط) تكرار مع قوله بالفعل  
 كقبض مهر وكل منهما تكرار مع قول المتن الاتي ولا تعاط فان مسألة قبض المهر التي قد منازعها عن البحر  
 بعينها شرح المصنف قوله ولا تعاط ح (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكتب قبلت  
 لم ينعقد بحر والاظهر أن يقول فقالت قبلت الخ اذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تكتفي ولو في الغيبة  
 تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله ففتح)  
 فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب وصورته أن يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت  
 الشهود وقرأته عليهم وقالت تزوجت نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الي يخطبني فاشهدوا اني تزوجت  
 نفسي منه أما لو لم نقل بحضورهم سوى تزوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط صحة النكاح  
 وبإجماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين بخلاف ما اذا اتفقا قال في المصنف هذا أي الخلاف  
 اذا كان الكتاب باللفظ التزوج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجني نفسك مني لا يشترط اعلامها الشهود بما في  
 الكتاب لا نها تولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله عن الكامل وما نقله من ثني الخلاف في صورة الامر لاشبهة  
 فيه على قول المصنف والمحققين أما على قول من جعل لفظة الامر ايجابا كقاضي خان على ما نقلناه عنه فيجب  
 اعلامها ايهاهم ما في الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال الرحبي فيه مناقشة ما تقدم أن من قال انه  
 توكيل يقول توكيل تسمى ثبت بشروط ما تضمنه وهو الايجاب كما قد مر من شروطه سماع الشهود فينبغي  
 اشتراط السماع هنا على القولين لأن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب ف يرجع اليه اه (تنبيه) لوجاء  
 الزوج بالكتاب الى الشهود محتوم قال هذا كافي الى دلالة شاهد واحد اعلى ذلك لم يميز في قول أي حذيفة حتى  
 يعلم الشهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز وفائدة هذا الخلاف فيما اذا وجد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بأنه  
 كاه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل ولا ينعقد بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فجميع بلا اشهاد  
 وانما الاشهاد لتكن المرأة من اثبات الكتاب اذا جحد الزوج كافي الفتح عن مبسوط شيخ الاسلام (قوله  
 ولا بالاقرار) لا يتابعه ما در حوايه من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صيغ  
 العقد والمراد من قوله انه ثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي بالتصادق وبحكمه أبو السعود عن  
 الحانوتي (قوله كما يصح بلفظ الجعل) أي بأن قال الشهود جعلت هذا نكاحا فقالا نعم فينعقد لان  
 النكاح ينعقد بالجعل حتى لو قال جعلت نفسي زوجة لك فقبل تم فتح ومقتضى التثنية في عبارة الشارح  
 ان هذا صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ماض سبقي المجعول معطوف على صج (قوله  
 ذخيرة) فانه قال ذكر في صلح الاصل ادعى رجل قبل امرأة نكاحا فجحدت فضا لجها على مائة على أن تقر بذلك

### مطلب التزوج بارسال كتاب

أو جئتكم خاطبا لعدم جريان  
 المساومة في النكاح أو هل  
 أعطينيها ان المجلس للنكاح  
 وان للوعد قوعد ولو قال لها  
 يا عروسي فقالت لبيك انعقد على  
 المذهب (فلا ينعقد) بقبول  
 بالفعل كقبض مهر ولا تعاط  
 ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط  
 اعلام الشهود بما في الكتاب  
 مالم يكن بلفظ الا مر فيتولى  
 الطرفين فتح ولا (بالاقرار على  
 المختار) خلاصة كتوله هي  
 امرأتى لان الاقرار اذا ظهر املها هو  
 ثابت وليس بأشياء (وقيل ان)  
 كان (بمحضر من الشهود صح)  
 كما يصح بلفظ الجعل (وجعل)  
 الاقرار (انشاء وهو الاصح)  
 ذخيرة (ولا ينعقد بتزويج  
 نفسك على الاصح)

فأوت فهد الاقرار ومنها جائز والمال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض فهو عبارة  
 عن قلمك مبتدأ في الحال فان كان يحضر من الشهود صح النكاح والا فلا في الاصح اهـ لمخصو وقال  
 في الفتح قال قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون  
 نكاحا وان اقرا الرجل انه زوجته وهي انها زوجته يكون نكاحا ويتضمن اقرارهما بالانشاء بخلاف اقرارهما  
 بماض لانه كذب وهو كما قال أبو حنيفة اذا قال لامرأته لست لي امرأة ونوى به الطلاق يقع كانه قال لاني  
 طانتك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض اهـ يعني اذا لم تقل الشهود جعلت هذا  
 نكاحا فالحق هذا التفصيل اهـ (قوله احتياطاً) قال في الجروقه ولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله  
 كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوازها الا ان يقال ان الفروج يحاط فيها فلا يكتفى  
 ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فترجح الحرمة كذا في الخاتمة اهـ وما صححه  
 في الخاتمة صححه في الطهريه أيضاً ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح  
 اهـ ثم راجعت نسخة أخرى من الطهريه فقرأتها كذلك فن قال انه في الطهريه صح الصحة فكانت سقط من  
 نسخته لانساقه فافهم (قوله أو ما يعبر به عن الكل) كالرأس والرقبة بجزر (قوله ورجوا في الطلاق  
 خلافه) قال في الجروقه قالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهرها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف  
 النكاح الى ظهرها وبطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه ينعقد النكاح وذكر ركن  
 الاسلام والسرخصي ما يدل على انه لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة اهـ أقول وقال في الذخيرة أيضاً في كتاب  
 الطلاق وان قال ظهرك طالق أو بطنك قال السرخصي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمأله ذكرها  
 في الاصل اذا قال ظهرك على كظري امي أو بطنك على كبطن امي انه لا يعبر بمظاهرها وذكر الحلواني في شرحه  
 الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظير ما قال مشايخنا فيما اذا أضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة  
 أو الى بطنها الاشبه بمذهب أصحابنا انه ينعقد النكاح اهـ (قوله فيحتاج للفرق) كذا قال في التلر لكن  
 قد علمت مما نقلناه عن الذخيرة أولاً ونائباً الحلواني الذي صححه انه عقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وأن  
 السرخصي الذي لم يصحح الاعتقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن ما ذكره  
 في الجروقه الشارح قول ثالث ملحق من القولين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا خبر قبله  
 ح أي وتذكر كبر الغمير باعتبار المذكر أو لأن المراد بالتسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قبل الخ) قال في الفتح  
 كأمرة قالت لرجل زوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا ينعقد لأن أول  
 الكلام يرقب على آخره اذا كان في آخره ما يغير أوله وهنا كذلك فان مجرد زوجت ينعقد به المثل وذكر  
 المسمى معه يغير ذلك الى تعين المذكور فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في الجروقه  
 اختلاف المجلس لم ينعقد فلو أوجب أحدهما فقام الآخر واشتغل به لم يضر بطل الايجاب لأن شرط الارتباط  
 اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً تسيراً وأما الفور فليس من شرطه ولو عقدوا وحمايتهم أو يسيران على الدابة  
 لا يجوز وان كان على سفينة سائرة جاز اهـ أي لأن السفينة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المنية قال  
 زوجتك بنتي فسكت الخاطب فقال الصهر أرى أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا اهـ وهذا  
 يوهم أن عندنا قولاً باشتراط الفور وأن المختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة  
 انه كان متصفاً بكونه خاطباً حيث سكت ولم يجب على الفور كان ظاهراً في رجوعه فقوله نعم بهمه لا يفيد  
 جفرد لا لأن الفور شرط مطلقاً والله سبحانه أعلم اهـ (قوله لو حاضرين) احتج به عن كتابه الغائب  
 لما في الجروقه عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجوز في الكتاب  
 يجوز لأن الكلام كما وجد تلاشي فلم يتصل الايجاب بالقبول في مجلس آخر فأما الكتاب فقام في مجلس آخر  
 وقراءته بمنزلة خطاب الحاضر فأنصل الايجاب بالقبول فصح اهـ ومقتضاه أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر  
 لا بد منها ليحصل الاتصال بين الايجاب والقبول وحينئذ فاتحاد المجلس شرط في الكتاب أيضاً وانما الفرق  
 هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاضرين كالتلر لكان أولى والظاهر أنه لو كان مكان  
 الكتاب رسول بالايجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الايجاب في مجلس آخر قبلت لم يصح لأن رسالته انتهت

احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه  
 الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه  
 الظهر والبطن على الاشبه ذخيرة  
 ورجوا في الطلاق خلافه فيحتاج  
 للفرق (واذا وصل الايجاب  
 بالتسمية) للمهر (كان من تمامه)  
 أي الايجاب (فلو قبل الآخر  
 قبله لم يصح) لتوقف أول الكلام  
 على آخره لوفيه ما يغير أوله ومن  
 شرائط الايجاب والقبول اتحاد  
 المجلس لو حاضرين وان طال  
 كخبرة وأن لا يخالف الايجاب  
 القبول

أولا بخلاف الكتاب لبقائها فأفاده الرحي (قوله كقبلت النكاح لا المهر) تمثيل للمعنى أى إذا قال تزوجتك  
بالب فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا يصح وإن كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لأنه إنما  
أوجب النكاح بذلك القدر المسمى فلو صححنا قبولها يلزمه مهر المثل ولم يرض به بل بما سمي فليزسه ما لم يلزمه  
بخلاف ما إذا لم يسم من الأصل لأن غرضه النكاح به والمثل حيث سكنت عنه ولو قالت قبلت ولم ترد على ذلك  
صح النكاح بما سمي وبتمامه في الفتح (قوله نعم يصح الخط الخ) أى إذا قال تزوجتك بالب فقالت قبلت  
بخمسة مائة يصح ويجعل ككأنها قبلت الألف وحطت عنه خمسمائة بجر ولا يحتاج إلى القبول منه لأن  
هذا السقاط وإبراء بخلاف الزيادة كإلو قالت تزوجت نفسي منك بالب فقال الزوج قبلت بالبين صح النكاح  
بالب إلا أن قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالبين على المفتي به كما في البحر فصورة الخط من المرأة والزيادة من  
الزوج كما علمت وهو كذلك في الأخيرة والخلاصة وقال في النهر بخلاف ما إذا تزوجت نفسها منه بالب فقيل بالبين  
أو بخمسة مائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره أنها أوجبت  
بالب وقبل الزوج بخمسة مائة وهو مشكل فإن الخط من له الحق وهو المرأة لا من علمه فالظاهر أنه مما خالف فيه  
القبول الإيجاب فلا يصح بجزأ أفاده الرحي (قوله وإن لا يكون مضافا) كترزوجتك غدا ولا معلقا أى على  
غير كائين كترزوجتك إن قدم زيد وقوله كما سمي أى الكلام على المضاف والمعلق قيل باب الولي (قوله  
ولا المنكوحه مجهولة) فلوزوج بنته منه وله بنتان لا يصح إلا إذا كانت أحدهما متزوجة فينصرف إلى  
القارعة كما في البرازية نهر وفي معناه ما إذا كانت أحدهما محترمة عليه فليراجع رحي وأطلاق قوله  
لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقتضيات الخطبة على واحدة منهما بغيرها لا تعتبر المنكوحه عند اليهود  
فإنه لا بد منه رمى قلت وظاهره أنها لو جرت مقتضيات على معينة وتميزت عند اليهود أيضا يصح العقد وهي  
واقعة الفتوى لأن المقصود في الجهالة وذلك حاصل به عنهما عند العاقدين والشهود وإن لم يصرح باسمها  
كما إذا كانت أحدهما متزوجة وبؤيده ما سمي أى من أنها لو كانت غائبة وزوجها وكيلها فإن عرفها اليهود  
وعلموا أنه أرادها كفى ذكر اسمها واللا بد من ذكر الأب والجد أيضا ولا يخفى أن قوله تزوجت بنتي وله بنتان  
أقل إيهام من قول الوكيل زوجت فاطمة ويأتى تمام ذلك عند قوله وحضور شاهدین حرين وعند قوله غلط  
وكيلها الخ (تنبيه) لم يذكر اشتراط تمييز الرجل من المرأة وقت العقد لخلاف لما في التوازل في صغيرين  
قال أبو أحمد هما تزوجت بنتي هذه من ابنتي هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال  
العمالي لا يجوز بجر قال الرمي والاكثر على الأول قلت وبه علم أن تزوجت وتزوجت يصلح من الجائنين وبه صرح  
في الفتح عن النية ومثله في البحر (قوله ولا يشترط الخ) أى فيما كان بلفظ تزويج ونكاح بخلاف ما كان  
كناية لما يأتى من أنه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم اليهود لكن قيدي الدرر عدم الاشتراط بما إذا علم أن  
هذا اللفظ ينعقده النكاح أى وإن لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح لو قلت المرأة تزوجت نفسي  
بالعربية ولا تعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أولا يأمون صح كالطلاق وقيل لا كالبيع كذا في الخلاصة  
ومثل هذا في جانب الرجل إذا قلته ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح  
والخلع فالثلاثة الأولى واقعة في الحكم ذكره في عناق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب قال قاضي خان  
ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه  
الجد والهزل بخلاف البيع ونحوه وأما في الخلع إذا قلت اختلعت نفسي منك بمهرى ونفقة عدنى فقالت  
ولا تعلم معناه ولأنه لفظ خلع اختلعه وقيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي وينبغي أن يقع الطلاق  
ولا ينقط المهر ولا النفقة وكذا لو قلت أن تبره وكذا المدفون إذا قلن رب الدين لفظ الإبراء لا يبرأ اه قلت  
وفي فهم اليهود اختلاف تصحيح كإسائتي بيانه (قوله أذ لم يحجج لنية) بسكون ذال إذا قال لجله تعليل لما قبلها  
ونمبر يحجج لما (قوله به يفتي) صرح به في البرازية وفي الجران ظاهر كلام التنبيس فيسجد ترجمه قلت وهو  
مقتضى كلام الفتح المأرور به بزم في متن الملقى والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على الملقى أنه اختلف  
التصحيح فيه (قوله وإنما يصح الخ) اعلم أن الصريح بنعقده النكاح بلا خلاف وغيره على أربعة  
أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

كقبلت النكاح لا المهر

نعم يصح الخط كزيادة قبلتها

في المجلس وأن لا يكون مضافا

ولا معلقا كما سمي ولا المنكوحه

مجهولة ولا يشترط العلم بمعنى

الإيجاب والقبول فيما يستوى

فيه الجد والهزل أذ لم يحجج لنية

به يفتي (وأنما يصح بلفظ تزويج

ونكاح) لا ينهما صريح

والصحيح الاعتقاد وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الاعتقاد به فالاول ماسوى  
 لفظ النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتملك والجعل نحو جعلت بنى لك بالثمن والثاني نحو جعلت  
 نفسي منك بكذا أو بنى أو اشتريت بكذا فقالت نعم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والشاكت  
 كالاجارة والوصية والرابع كالأباحة والاحلال والاعارة والرهن والتع والاقالة والخلع أفاده في الفتح  
 قوله وما عداهما كتابه الخ في هذا التركيب اخرج المتن عن مدلوله من التصريح بجواز هذه الالفاظ  
 وأورد عليه كيف صح بالكتابة مع اشتراط الشهادة فيه والكتابة لا بد فيها من النية ولا اطلاع للشهود عليها قال  
 الزيلعي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكرا السر خشي أنها ليست بشرط مطلق لعدم اليقين ولأن كلامنا  
 فيها اذا صرح به ولم يبق احتمال اه وللحقق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريبا (قوله وهو كل  
 لفظ الخ) أورد عليه في الجرائد أنه يعتقد بالفاظ غير ما ذكر مثل كوفي امرأتى وقولها عرتك نفسي وقوله  
 لمسا به راجعتك بكذا وقولها له رددت نفسي عليك وقوله صرت لى أو صرت لك وقوله ثبت حتى في منافع  
 بضعك وذكر النسايا أخراته يعتقد في الكل مع القبول ثم أجاب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح  
 كما صرح حوايه وهذه الالفاظ تؤدى معنى النكاح وحاصله ان هذه الالفاظ داخله في النكاح لان المراد  
 لفظه أو ما يؤدى معناه تأمل (قوله وضع لملك عين) خرج ما لا يفيد التملك أصلا كالزهر والوديعة  
 وما يفيد تملك المنفعة كالاجارة والاعارة كما يأتي (قوله كماله) صرح بجهل قوله فلا يصح بالشركة  
 قال في غاية البيان وكذا اى لا يعتقد بلفظ الشركة لانه يفيد التملك في البعض دون الكل واهذا لا يصح  
 النكاح اذا قال زوجتك نصف جاري (قوله خرج الوصية غير المقيدة بالحال) بان كانت مطلقة  
 أو مضافة الى ما بعد الموت أما المقيدة بالحال نحو أو وصيت لك بضع ابنتى للعالم بالف درهم بخلاف كالحقة  
 في الفتح وتبعه في النهر فائلا وارضاءه غير واحد وخالفهم في الجريان المعتمد ما أطلقه الشارحون  
 من عدم الجواز لان الوصية مجاز عن التملك فلو اعتقد بها لكان مجازا عن النكاح والمجاز لا يجازله كما في بيع  
 العناية اه ونقل الرملى عن المتدسى أن قوله ان المجاز لا يجازله مردود يعرف ذلك من طالع أساس  
 البلاغة اه أى كما قرره في رأيت مشفر زيد من أنه مجاز بمرتين وكذا في فأذا قها الله لباس الجوع والخوف  
 قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لملك العين في الحال لا يشمل الوصية لانها موضوع لملك العين  
 بعد الموت فاذا استعملت في تملك العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنها لم توضع  
 للتملك في الحال لا بناء على أنها مجازا لمجاز اللهم الا أن يجاب بأن قولهم وضع بمعنى استعمل فيشمل الحقيقة  
 والمجاز وهو مبنى على أن المجاز موضوع بالوضع النوعى ككأ وأخيه شارح التحرير في أول الفصل  
 الخامس فتأمل (قوله كهيئة) أى اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المنكوسة اما أمة أو حرة  
 فاذا أضاف الهبة الى الامة بأن قال لرجل وهبت أمتى هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احضار  
 شهود وتسمية المهر بمجلا ومنزجلا ونحو ذلك ينصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح  
 فان نوى النكاح وصدقه الموهوب له فكذلك ينصرف الى النكاح بقرينة النية وان لم ينصرف الى ملك  
 الرتبة وان أضيفت الى الحرة فانه يعتقد من غير هذه القرينة لان عدم قبول الحمل للمعنى الحقيقي وهو الملك للحرة  
 يوجب الحمل على المجاز فيقوى القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا يعتقد فلو طلب من امرأة الزنا فقاتلت وهبت  
 نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول أبى البتت وهبت لك لتخدمك فقال قبلت اذا أراد به  
 النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في النهر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن قولان  
 وينبغي ترجيح اعتقاده بالصرف عملا بالكتابة لما أنه يفيد ملك العين في الجملة وبه يترجح ما في الصيرفية من تحميم  
 اعتقاده بالقرض وان رجع في الكشف وغيره عدمه وحزم السر خشي بان اعتقاده بالصلح والعطية ولم يحك الاتقاني  
 غيره اه وسأبى الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتقاني غيره سبق قلم فان الذى ذكره الاتقاني  
 في غاية البيان أنه لا يعتقد بالصلح وهكذا نقله عنه في البحر وعزا في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام  
 السر خشي قلت وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح يصح مثل أن يقول أبو البت  
 لدا منه مثلا صا حلتك عن ألفك التى لك على يميني هذه وان جعلت مصالحتها بان قال صا حلتك عن يميني بألف

(وما) عداها ما كتابة وهو كل لفظ  
 (وضع لملك عين) كماله فلا يصح  
 بالشركة (في الحال) خرج الوصية  
 غير المقيدة بالحال (كهيئة  
 وتقليد وصدقة) وعطية وقرض

لا يصح وعليه يحمل كلام غاية البيان بنيل أنه عليه بقوله لأن الصلح حطيطة واسقاط للفق اد ولا ينبغي  
أن الامقاط انما هو بالنسبة للمصالح عنه والمقصود ملك المتعة من المرأة لا اسقاطه فلذا لم يصح أما بدل الصلح  
فالمقصود ملكه أيضا فيصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعرض للخلاف في العلية مثل قوله هي لك عطية بكذا  
لأنه بمنزلة الهبة وقد أتى به في الخبرية وأما لفظ أعطيتك بنى بكذا كما هو الشائع عند الاعراب والفلاحين  
فيصح به العقد كما قد مناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خاطبا ابتك لنفسى فيقول  
أوخاشي جارية في ملخصك فينبغي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذ بما قد مناه أن تخاصع البحر في وجبتها  
لأنك لتخدمك وبؤيده ما في الذخيرة إذا قال جعلت ابنتي هذه لك بألف صح لأنه أتى بمعنى النكاح والعبرة في العقود  
للمعاني دون اللفاظ اه (قوله وسلم واستنجار) هذا إذا جعلت المرأة رأس مال السلم أو جعلت اجرة  
في عقد اجزاء ما ان جعلت مسلماتها فصيل لا يتعد لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لأنه لو اتصل به  
القبض بقيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد مجازيه ورجحه في الفتح وهو مقتضى  
ما في المتون وان لم يجعل اجرة كقولك أنه ترك ابنتي بكذا فالصحيح أنه لا ينعقد لأنها لا تفيد ملك العين أفاده  
في البحر (قوله وكل ما تملك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فإنه ينعقد بها كما مر (قوله بشرط نية  
أو قرينة الخ) هذا ما حققه في الفتح رد على ما قد مناه عن الزيلعي حيث لم يجعل النية شرطا عند ذكر  
المهر وعلى السر خشي حيث لم يجعلها شرطا مطلقا وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد من فهم الشهود والمراد  
فإن سمع السامع بأن المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بد له من قرينة على إرادته ذلك فإن لم تكن  
فلا بد من اعلام الشهود بمجرده ولذا قال في الدراية في تصوير الانعقاد بلفظ الاجارة عند من يجزئه أن يقول  
أجرت بنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اه بخلاف قوله بعتك بنتي فان عدم قبول المحل للبيع يوجب  
الحلل على المجازي فهو قرينة يكتفي بها الشهود حتى لو كانت المعقود عليها أمة لا بد من قرينة زائدة تدل  
على النكاح من احضار الشهود وذكر المهر مؤجلا أو مجعلا والافان نوى وصدقه الموهوب له صح وان لم ينو  
انصرف الى ملك الرقبة كما في البدائع والظاهر أنه لا بد مع النية من اعلام الشهود وقد رجح شمس الأئمة  
الى التحقيق حيث قال ولان كلامنا فيما اذا أسر حابه ولم يبق احتمال اه هذا حاصل ما في الفتح وملخصه  
أنه لا بد في كتابات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به  
(قوله بلفظ اجارة) أي في الاصح كما جرتك لنفسى بكذا بخلاف لفظ الاستنجار بأن جعلت المرأة بدلا من  
استأجرت دارك بنفسى أو يبنى عند قصد النكاح كما مر سانه وعبر هناك بالاستنجار وهنا بالاجارة إشارة للفرق  
الذي ذكره ولا تكرر فافهم (قوله ووصية) أي غير مقيدة بالحال كما مر (قوله ورهن) فيه  
اختلاف المشايخ كما في البناء ورجح في الروا الجسية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول  
الاستر عدم ظهور وجهه فعده الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لأنه لا يفسد الملك أصلا (قوله  
ونحوها) كما باحة وحلال وتمتع وأقاله وخلع كما قد مناه عن الفتح لكن ذكر في التهر أنه ينبغي أن يقيد الأخير  
بما إذا لم يجعل بدل المخلع فان جعلت كما إذا قال أجنبي خلعت زوجك يبنى هذه فقبيل صح أخذ من مسألة  
الاجارة (قوله لكن ثبت به) أي بنحو المذكورات (قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح)  
هذا اسقاط من بعض النسخ وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكرر مع قوله لكن ثبت به الشبهة مع أن قوله  
بكل لفظ لا ينعقد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقالت نعم فإنه يصدق عليه  
أنه لفظ لا ينعقد به النكاح ومع ذلك لا ثبت به الشبهة بخلاف العبارة الاولى فإنها وقعت بياناً لنحو المذكورات  
في المتن فخص بكل لفظ يقيد الملك ولا ينعقد به النكاح اه (قوله وألفاظ مصحفة) من التحفيف وهو  
تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المقصود من الوضع كما في المصباح وفي المغرب التحفيف أن يقرأ الشيء على خلاف  
ما أراده كاتبه أو على غير اصطلاحه عليه (قوله كنجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب جاز  
المكان وأجازه وسأوزه ونحوه إذا سار فيه وخلفه وحقيقته قطع جوزه أي وسطه ومنه جاز البيع أو النكاح  
إذا نشد وأجازه القاضي إذا نشده وحكمه به ومنه الجيز الوكيل أو الوصي لتنفيذه ما أمر به وجوز الحكم  
رأه جازا وتجويز الضرر اب الذراهم أن يجعلها راتجة بجائزة وأجازه بجائزة سنية إذا أعطاه عطية ومنها جاز

وسلم واستنجار وصلح وصرف  
وكل ما تملك به الرقاب بشرط  
نية أو قرينة وفهم الشهود  
المقصود (لا) يصح (بلفظ اجارة)  
براء أو بزي (واعارة ووصية)  
ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد  
الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يحد  
ولها الاقل من المسمى ومهر المثل  
وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به  
النكاح فليحفظ (والألفاظ مصحفة  
كنجوزت)

مطلب  
هل ينعقد النكاح بالألفاظ المصحفة  
نحو تنجوزت





دورانه في السنة اعدل القري والامصار بحيث لو اثن أحدهم التزويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم  
لا يلحون استعارة لثرد ملصقهم بعدم العلاقة بل هو تخفيف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ  
عدم فساد الصلاة بابدال بعض الحروف وان يتقارب المخرج لان فيه بلوى العامة فكيف فيما نحن فيه اه  
ملخصا (قوله) وأما الطلاق فيقع بها الخ أي بالانفاظ المحقة كطلاق وتلاك وتلاك وتلاك وتلاخ وتلاخ قال  
في البحر فيقع قضاء ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم بأن قال امرأتى تطلق وتطلق وتطلق  
فأقول هذا ولا فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق  
وقد استدلل الخبير الرمي على ذلك بما قد من قول قاضي خان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق  
والعناق في أنه لا يشترط العلم به لان العلم بغيره لا يخلو الا بغيره فلا يشترط فيما يستوي فيه  
الجد والهزل اه قال فاذا علمنا أن الطلاق واقع مع التخفيف فينبغي أن يكون النكاح نافذا معه أيضا اه  
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق للاحتياط في الفروج فهو مشترك في الارزام على أنه لا احتياط في التفريق  
بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ بلفظ محقق أو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بقاء الزوجية حتى يتحقق  
الزيل فلو أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المحقق بدون وضع جديد ولا علاقة لم يقعوا به الطلاق لان الغلط  
الخارج عن الحقيقة والجهال لا معنى له فعملهم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل  
قولهم يقع بها قضاء يفيد أنه يقضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد بها الطلاق حلا على أنها من أقسام الصريح  
ولذا قيد تصديقه بالاشهاد فبالاولى اذا قال العاصي جوزت بتقديم الجيم أو زورت بالزاي بدل الجيم قاصدا به  
معنى النكاح يصح ويدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه اذا قال جعلت بنتي هذه لك بألف صح لانه  
أتى بمعنى النكاح والعبارة في العقود للمعاني دون الانفاظ فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح  
يعطى حكمه لكن اذا كان بلفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتلك العين للعالم ولا شك أن لفظ جوزت  
أو زورت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن التزويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف  
وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق على عرفه واذا وقع الطلاق بالانفاظ المحقة ولو من عالم  
كما مر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمحقة المتعارفة بالاولى  
والله تعالى أعلم (تنبيه) علم مما قررناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في أوله خلافا لما ذكره  
السيد محمد أبو السعود في حاشية منكين عن شيخه من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان  
تجربا وغلطا (قوله احترام الفروج) أي لخطر أمرها وشدة حرمتها فلا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح  
أو كناية (قوله سماع كل) أي ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قراءته قائمة مقام الخطاب كما مر وفي الفتح  
يشهد النكاح من الاخرس اذا كانت له اشارة معلومة (قوله ليتحقق رضاها) أي ليصدر منها ما من شأنه  
أن يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لصحته مع الاكراه والهزل وحتى وذكر السيد  
أبو السعود أن الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر  
من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها وأقول فيه نظر فانه ذكر في النهاية أن في النكاح الفاسد  
لا يجب شيء ان لم يأتها وان وطئها وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أي الباطل  
كالنكاح للمعاصم المؤبدة أو المؤقتة أو باكراه من جهتها الخ فتقوله من جهتها معناه أنها اذا اكرهت  
الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شيء لان الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا  
حقيقة وليس معناه ان اكرهها على التزوج ونظير هذه المسألة ما قالوه في كتاب الاكراه من أنه لو اكره  
على طلاق زوجته قبل الدخول به بالزمن نصف المهر ويرجع به على المكره ان كان المكره له أجيرا فلو كانت  
الزوجة هي التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هناك أيضا وأما ما ذكر  
من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوهم كلام  
القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقده مما يصح مع الهزل ولفظ  
المكره شامل للرجل والمرأة فن ادعى التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة  
في الاكراه على الزنا في احدي الروايتين ثم رأيت في الاكراه في العالم الشهيد ما هو صريح في الجواز

وأما الطلاق فيقع بها قضاء  
كما في أوائل الاشهاد  
(ولا يتعاط) احترام الفروج  
(وشرط سماع كل من العاقدين  
لفظ الاخير) ليتحقق رضاها

شرح الحديث

فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها أولياؤها مكرهين فالكساح  
 جائز يقول القاضي للزوج أن شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك أن كان كفرا لها والافرق بينهما ولا شيء  
 لها الخ فافهم (قوله وشرط حضور شاهدين) أي يشهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح  
 فليست بشرط لئحتم كما قد سناه عن البحر وانما فائدتها الاثبات عند وجود التوكيل وفي البحر قيدنا الاشهاد بأنه  
 خاص بالنكاح لقول الاسيحياني وأما سائر العقود فتصدق بغير شهود ولكن الاشهاد عليه مستحب للاية  
 اه وفي الرقعات انه واجب في المدائين وأما الكتابة ففي عتق المحبط يستحب أن يكتب للعنق كتابا ويشهد  
 عليه صيانة عن التجاحد كما في المدائنة بخلاف سائر التجارات للرجح لانها مما يجب شرعوقوعها اه وينبغي  
 أن يكون النكاح كالعتق لانه لا يخرج فيه اه (تنبيه) أشار بقوله فيما رواه المنكوحه مجبولة الى ما ذكره  
 في البحر هنا بقوله ولا بد من تميز المنكوحه عند الشاهدين لتدني الجهالة فان كانت حاضرة منتقبة كفي الإشارة  
 اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا شخصها وسمعوا كلامها من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولم يعيها  
 أخرى فلا لعدم زوال الجهالة وكذا اذا وكت بالزوج فهو على هذا اه أي ان رآها أو كانت وحدها  
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا بحدته والافلا لا احتمال أن الموكل المرأة الأخرى وليس معناه  
 أنه لا يصح التوكيل بدون ذلك وأنه يصير العقد عقد فضولي فيصح بالاجازة بعده قولاً أو فعلاً لما علمته أنفاً فافهم  
 ثم قال في البحر وان كانت غائبة ولم يسمعوا كلامها بأن عقد لها أو كليا فان كان الشهود يعرفونها كفي  
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها رجدةها وجوزا لخصاف النكاح  
 مطلقا حتى لو وكلته فقال بحضرتها ما زوجت نفسي من موكلتي أو من امرأتها جعلت أمرها يدي فانه يصح عنده  
 قال قاضي خان والخصاف كان كبيرا في العلم يجوز الاقتداء به وذكر الحاكم الشهيد في المتقى كما قال  
 الخصاف اه قلت وفي التارخانية عن المضمرات أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البحر  
 في فصل الوكيل والفضولي ان المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وان كان الخصاف كبيرا اه  
 وما ذكره في المرأة يجزى مثله في الرجل ففي الحاشية قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج حاضر اشار اليه  
 جاز ولو غابا فلا ما يذكر اسمها واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب الى الحلة أيضا قيل له فان كان  
 الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة  
 اذا ذكر اسمها الا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل  
 أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود وعلى قول ابن الفضل  
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والافلا يجرى من صاحب الهداية في التجنيس وقال  
 لان المقصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في الفتح والبحر وعلى قول الخصاف يكفي مطلقا ولا ينبغي  
 أنه اذا كان الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اثنان منهم كفي والظاهر  
 أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هي فلانة بنت فلان الفلاني لا لمعرفة شخصها وان ذكر الاسم  
 غير شرط بل المراد الاسم أو ما يعينها مما يقوم مقامه لما في البحر لو تزوجه بته ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة  
 بخلاف ما اذا كانت له بنت واحدة الا اذا سماها بغير اسمها ولم يسمها فانه لا يصح كفي في التجنيس اه وفيه  
 عن الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال تزوجت ابنتي من ابنتك يجوز النكاح  
 وان كان للقابل ابنان فان سمي أحدهما باسمه صح الخ وفيه عن انطلاصه اذا تزوجها أخوها فقال تزوجت  
 اختي ولم يسمها جازا ان كانت له اخت واحدة وانظر ما قد سناه عند قوله ولا المنكوحه مجبولة (قوله  
 حترين الخ) قال في البحر وشرط في الشهود الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا يعتد بحضرة العبيد  
 والجائنين والعبيان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولاية لهؤلاء ولا فرق في العبيد بين القن والمدير والمكاتب  
 فالوعتق العبيد أو باع الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد بمن يعتد بحضورهم  
 جازت شهادتهم لانهم أهل التحمل وقد انعقد العدة بغيرهم والافلا كما في الخلاصة وغيرها (قوله أو حتر  
 وحترين) كذا في الصحيحين وقد نسب المصنف ذكره الشارح لرفع إيهام اختصاص المذكور في شهادة  
 النكاح كاتبه عليه الخير الرملي (قوله سامعين قوله ما معا) فلا يعتد بحضرة النائمين والاصمين وهو قول

(و) شرط (حضور) شاهدين

(حترين) أو حتر وحترتين (مكافين

سامعين قوله ما معا)

مطلب

الخصاف كغير في العلم يجوز

الاقتداء به

العامّة واتّجه إلى بلعي - الانعقاد بحضرة النائمين دون الاصميين ضعيف ردة في الفتح والجرح وأجاب في النهر  
يحمل النائم على الوساكين السامعين واعتراض بأنه حيث يدعى يكون محمل وفاق لا خلاف ثم قال  
في النهر وينبغي أن لا يختلف في انعقاده بالاصميين إذا كان كل من الزوج والزوجة آخرس لأن نكاحه كما قالوا  
ينعقد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في الفتح ومن اشترط السماع ما قد مناه في التزوج بالكتاب  
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المشتغل على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم  
العبارة عنه بأن تقول ان فلانا كتب الى يخطبني ثم تشهدهم أنهم ازوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب  
بلفظ الامر بأن كتب زوجي نفسك متى لا يشترط سماع الشاهدين لما فيه بناء على أن صبغة الامر فوكيل  
لأنه لا يشترط الاشارة على التوكيل أما على القول بأنه ايجاب فينشرط كما في الجرح وقد مناه في ما ذكره وخرج  
بقوله مع ما لو سماعه متفرقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب واعيد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العتد  
فاعد فسمعه الآخر دون الاول أو سمع أحدهما الايجاب والاخر القبول ثم اعيد فسمع كل واحد ما لم يسمعه  
أو لأن في هذه الصور وجد عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح النقاية (قوله على الاصح)  
راجع لقوله سماعين وقوله معا ومقابل الاول القول بالاكتفاء بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف  
من أنه ان اتحد المجلس بماز استحسنناكم في الفتح (قوله فاهمين الخ) قال في الجرح من في التبيين  
بأنه لو عقد بحضرة خنديين لم يفهما كلامهما لم يجر وصحة في الجوهرة وقال في الظهيرية والظاهر أنه يشترط  
فهم أنه نكاح واختاره في الحاشية فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعقد ايهما والشهود  
لا يغير فونها الاختلاف المشايخ فيه والاصح أنه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشترط الفهم اه وحل  
في النهر ما في الخلاصة على القول باشترط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مر ووفق الزحبي  
بحمل القول بالاشترط على اشترط فهم أنه عقد نكاح والقول بعدمه على عدم اشترط فهم معاني الالفاظ  
بعد فهم أن المراد عقد النكاح (قوله له نكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترازا عن نكاح المذمومة  
فانه لو تزوجها مسلم عند ذمتين صح كما يأتي لكنه يوهّم أن ما قبله من الشروط يشترط في أن كسجة الكفار أيضا  
مع أنهم انصح بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سيأتي في باب دفع ذلك قال في الهداية ولا ينعقد نكاح  
المسلمين الا بحضور شاهدين حرين الخ وقد ايجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه سبب عقد نكاح  
الكافر بابا على حدة ولما كان تزوج المسلم ذمّية لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احترز عنه بقوله لنكاح مسلمة  
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فالاول ما ذكره والثاني  
انما يكون عند التباحث فلا يقبل في الاظهار الاشهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح  
الطحاوي فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتوباوا بنى العاقدان وان لم يقبل  
أداؤهم عند القاضى كانعقاده بحضرة العدوتين بحر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد تابا قال  
في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزم التكرار اه واعتراض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة  
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعلن والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود النائب فلا خلاف له فهم ما  
كما في شرح الجمع والحقاقي وأيضا فالمحدود أنقص مطلقا من الفاسق وذكر الاخص بعد الاعم واقع في أنفصح  
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قبل الخاص بالعام يراد به ما عدا الخاص لكن في المغنى ان عطف الخاص  
على العام مما انفردت به الواو وحتى لكن الفقهاء يتسامحون في عطفه بأو قلت وصرح بعضهم بجوازه بتم وبأو  
كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة يسكنها (قوله أو اعميين) كذا في الهداية والكنز  
والوقاية والمختار والاصلاح والبلوهره وشرح النقاية والفتح والخلاصة وهو مخالف للقول في الحاشية ولا تقبل  
شهادة الاعمي عندنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة اليه كما فلا يكون كلامه  
شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرة اه والمختار ما عليه الا كثرون نوح (قوله وان لم يثبت النكاح  
بهما) أي بالابنين أي بشهادتهما ما قوله بالابنين بدل من الضمير الجرح وروى في نسخة لهما أي للزوجين وقد أشار  
الى ما قد مناه من الفرق بين حكم الانعقاد وحكم الاظهار أي ينعقد النكاح بشهادتهما وان لم يثبت به عند  
التباحث وليس هذا خاصا بالابنين كما قد مناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وحده أو ابنيه وأحدهما

على الاصح (فاهمين) انه نكاح  
على المذهب بحر (مسلمين لنكاح  
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في  
قذف أو اعميين أو ابني الزوجين  
أو ابني أحدهما وان لم يثبت  
النكاح بهما) بالابنين (ان ادعى  
القريب

مطالب  
في عطف الخاص على العام

فدعى أحدهما النكاح وبجده الآخر لا تقبل شهادة بائني المذمى له بل تقبل عليه ولو كانا بينهما لا تقبل  
شهادتهما لأنه دعى ولا عليه لأنها لا تعلق لوعن شهادتهما الأصل ما وكذا لو كان أحدهما ابنها والآخر ابنه  
لا تقبل أصلا كما في البحر (قوله كما دعى الخ) لأن الشهادة انما شرطت في النكاح بالماضي من اثبات  
ملك المتعة له علمه انما يتبين الجزاء لا دعى لا لثبوت لان المهر لها عليه لان وجوب المال لا تسترط فيه الشهادة  
كما يسمع وغيره وللدعى شهادة على مثله ولو لا بته عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر لا يسمع وتامه في الفسخ وغيره  
وأراد بالذمة السكنية كما في التمهينات قال ح نخرج غير السكنية كما سيأتي في فصل الحرمات  
ودخل الحريرة السكنية وانكره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح المتن اه  
(قوله ولو لمخالفتين لدينها) كالمالو كانا نصرانيين وهي يهودية وشمل اطلاقه الذميين غير السكانيين كنجوسيين  
والظاهر انه احترازهما عن الحريين لقول الزيلعي وللدعى شهادة على مثله فافاد ان شهادة الحريرة على الذمى  
لا تقبل والمستأن من حريرة أفاده السيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أي انكار المسلم العقد  
على الذمة أما عند انكارها فقبول عندهما مطلقا وقال محمد ان كان من مسلمين وقت العقد قبل والا  
وعلى هذا الخلاف لو أسلموا أدبا نهر (قوله والاصل عندنا الخ) عبارة النهر قال الاسيحياني والاصل  
ان كل من صلح أن يكون وليا فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المصائب  
فاته وان ملك تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضي عدم انقاده  
بالمحجور عليه ولم أره اه (قوله أمر الاب رجلا) أي وكله والضمير البارز في صغيرته للاب والمستر  
في تزويجها للرجل المأمور وكونه رجلا مثال فلو كان أمرا أه صرح لكن اشترط أن يكون معهارا جلان أو رجل  
وأمرأة كما أفاده في البحر (قوله لانه يجعل عاقدا حكما) لان الوكيل في النكاح سفير ومعي ينقل عبارة الموكل  
فاذا كان الموكل حاضرا كان مباشرا لان العبارة تنقل اليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف  
ما اذا كان غائبا لان المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن انزال الحاضر مباشرة اجبري فاندفع ما أورده  
في النهاية من انه تكلف غير محتاج اليه فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة الى اعتباره بمباشرة الا في مسألة البنت  
البالغة فقع ملخصا وتامه في البحر (قوله والا لا) أي وان لم يكن حاضرا الا يصح لان انتقال العبارة اليه  
حال عدم الحضور لا يصير به مباشرة (قوله ولو زوج بنته البالغة العاقلة) كونها بنته غير قيد فانها لو وركت  
رجلا غيره فكذلك كما في الهندية وقيد بالبالغة لانه لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهدا لان العقد  
لا يمكن نقله اليها بحر وبالعاقلة لان الجنونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لانهما يجعل عاقدة) لان انتقال  
عبارة الوكيل اليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورة ولا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله  
والالا) أي وان لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذا بل موقوفا على اجازتها كما في الجوى لانه لا يكون أدنى  
حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس بباطل ط عن أبي السعود (قوله جعل مباشرة) لانه اذا كان  
في المجلس تنقل العبارة اليه كما قد مضى (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعنى عند التجاهد واردة  
الظهار أمام من حيث الانعقاد الذي الكلام فيه فهو مقبولة مطلقا كما لا يخفى وأشار الى أنه يجوز له أن يشهد  
اذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورثته كما حكى عن الصفار قال وينبغي أن يذكر العقد لا غير فيقول هذه  
منكوحة وكذلك قالوا في الاخوين اذا تزوجا اختهما ثم أرادا أن يشهدا على النكاح ينبغي أن يقولوا  
هذه منكوحة بحر عن الذخيرة (قوله لئلا يشهد على فعل نفسه) يرد عليه شهادة نحو القسائي والقاسم  
لانه يقبل مع بيانه أنه فعله شر بلائيه أقول لا يخفى أن العقد انما يلزم بفعل العاقدة فشهادته على فعل نفسه  
شهادة على أنه هو الذي الزم موجبات العقد فتلغو بخلاف القسائي والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القسائي  
فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات البرازية من أن وجه القبول أن الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي  
أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولو زوج المولى عبدة) أي أو أمته كما في الفسخ  
وقوله بجهرته أي العبد وقوله وواحد بالجزء عطف على هذا الضمير وقوله لم يجوز على الظاهر ذكره في المهر  
ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما لو زوج أمته ولا فرق بينها وبين العبد ذكره في البحر أنه رجح في الفسخ  
بأن مباشرة السيد ليس فكالمجبر عنه ما في التزوج مطلقا ولا الصلح في مسألة وكيله أي فيما لو زوج وكيل

كما صنع نكاح مسلم ذمى عند ذميين  
ولو لمخالفتين لدينها (وان لم يثبت)  
النكاح (بهم ما مع انكاره) والاصل  
عندنا أن كل من ملك قبول  
النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرته  
(أمر) الاب (رجلا أن يزوج  
صغيرته فزوجها عند رجل  
أو أمر اثنين) الحال أن الاب  
حاضر صرح) لانه يجعل عاقدا  
حكما (والالا ولو زوج بنته  
البالغة) العاقلة (بمستتر  
شاهد واحد جازان) كانت  
ابنته (حاضرة) لانها تجعل عاقدة  
(والالا) الاصل أن الأمر متى  
حضر جعل مباشرة ثم انما تقبل  
شهادة المأمور اذا لم تذكر أنه  
عقده لئلا يشهد على فعل نفسه  
ولو زوج المولى عبده البالغ  
بجهرته وواحد لم يجوز على الظاهر

السيد العبد بحضوره مع آخر فانه لا يصح (قوله صح) وقيل لا يصح لانتقاله الى السيد لان العبد ولا وكيل  
عنه قال في الفتح والاصح الجواز بناء على منع كونهم ما أوى العبد والامة وكيلين لان الاذن فك الجرح عنهما  
فتصير فان بعده بأجلته لا بطريق النيابة (قوله والفرق لا يمتنع) هو ما ذكرناه عن الفتح من أن مباشرة  
السيد العقد ليس فك الجرح عن العبد في التزوج فلا يتقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصح شاخدا  
بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع عن النكاح لحق السيد لعدم اخلية قبل الاذن بصير أصيلا لا نائبا  
فلا يتقل العقد الى السيد ويصح شاخدا فيصير بمنزلة (قوله ما لم يقبل الموجب بعده) أي بعد قول  
الاخر زوجت أو نعم لان قول الاخر ذلك يكون ايجابا فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماه موجبا نظرا  
الى الصورة (قوله لان زوجتي استخبل) المسألة من الخامسة وتقدم أنه لو صرح بالاستفهام فقال  
هل أعطيتكما فقال أعطيتكما وكان المجلس للنكاح بغير عقد فهذا أولى بالانقضاء فاما أن يكون في المسألة  
روايتان أو يحمل هذا على أن المجلس ليس لعقد النكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة أتزوجك  
بكذا أم كذا فقلت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجتك وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج  
قد قبلت وكذلك اذا قال قد خطبتك الى نفسي بألف درهم فقالت قد تزوجتك نفسي هذا كله جائز اذا كان عليه  
شهود لان هذا كلام الناس وليس بقياس اه وجهي (قوله لانه وكيل) أي فيكون كلام الثاني قائما  
مقام الطرفين وقيل انه ايجاب وموافقه ط (قوله لم يصح) لان الغائبة يشترط ذكر اسمها واسم  
أبيها وجدها وتقدم أنه اذا عرفها الشهود يكفي ذكر اسمها فقط خلافا لابن الفضل وعند الخصاص يكفي مطلقا  
والظاهر أنه في مسائلنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصرفها عن المراد الى غيره بخلاف ذكر  
الاسم منسوبا الى أب أو أخ فان فاطمة بنت أحمد لا تصدق على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط  
في اسمها (قوله اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسألتين أي فانها لو كانت مشار اليها وغلط في اسم  
أبيها أو اسمها لا يضر لان تعريف الاشارة الحسية أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتراك العارض فقلعو  
التسمية عندها كما لو قال اقدت بريد هذا فاذا هو عمرو فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أي بأن كان  
اسم الكبرى مثلا عائشة والصغرى فاطمة فقال زوجتك بنتي فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي  
المرادة وهذا اذا لم يصبها بالكبرى أمالو قال زوجتك بنتي الكبرى فاطمة ففي الروا الجارية يجب أن لا يعقد العقد  
على احدهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في الفتح عن الخاتمة ولا تنفع التنية هنا ولا معرفة  
الشهود بعد صرف اللفظ عن المراد كقلنا ونظير هذا ما في البحر عن الظهيرية لو قال أبو الصغرة لابي الصغير  
زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا فقال أبو الصغير قبلت يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه  
فيقول قبلت لابي اه وقال في الفتح بعد أن ذكر المسألة بالفارسية يجوز النكاح على الاب وان جرى بينهم  
مقدمات النكاح للابن هو المختار لان الاب أضافه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرة زوجت بنتي من ابنتك  
فقال أبو الابن قبلت وام يعل لا يبي يجوز النكاح للابن لاضافة الزوج النكاح الى الابن يقيين وقول القابل  
قبلت جواب له والجواب بغيره بالاول فصار كالو قال قبلت لابي اه قلت وبه يعلم بالاولى حكم ما يكثر وقوعه  
حيث يقول زوج ابنتك لابي فيقول له زوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون  
وقد سئل عنه فاجبت بذلك وبأنه لا يمكن للاب تطلقها وعنده للابن نائبا لحرمها على الابن مؤبدا ومثله  
ما يقع كثيرا أيضا حيث يقول زوجتي بنتك لابي فيقول زوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه  
والا لم يعقد أصلا لانه لا يبي به كما أتت به في الخبرية وبقي ما اذا قال زوج ابنتك من ابنتي فقال وهبتها لك  
أو تزوجتها لك فيصح للابن بخلاف ما مر عن الظهيرية لانه ليس فيه الاخطية أما ما اذا قال زوج ابنتك من ابنتي  
توكيل حتى لم يحتج بعده الى قبول فيصير قول الاخر وهبتها لك معناه تزوجتها لابنتك لا جلاب ولا فرق في العرف  
بين تزوجتها لك وهبتها لك كذا حرره في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال زوجتك لا يصح لاحد اذا  
قال الاخر قبلت فيصح له وبقي أيضا قولهم زوجتك بنتي لابنتك فيقول قبلت ويظهر لي أنه يعقد للاب لاستناد  
التزويج وقول أبي البنت لابنتك معناه لا لجل ابنتك فلا يفيد وكذا لو قال الاخر قبلت لابي لا يفيد أيضا ثم لو قال  
أعطيتك بنتي لابنتك فيقول قبلت فالظاهر أنه يعقد للابن لان قوله أعطيتك بنتي لابنتك معناه في العرف أعطيتك

ولو أذن له فعقد بمنزلة المولى  
ورجل صح والفرق لا يمتنع  
(ولو قال) رجل لاخر (زوجتي  
ابنتك فقال) الاخر (زوجتي  
أو) قال (نعم) محبب له (لم يكن  
نكاحا ما لم يقبل) الموجب بعده  
(قبلت) لان زوجتي استخبار  
وليس يعقد بخلاف زوجتي لانه  
توكيل (غلط وكيها بالنكاح  
في اسم أبيها بغير حضورها لم يصح)  
للجهالة وكذا لو غلط في اسم بنته  
الا اذا كانت حاضرة وأشار  
اليها فيصح ولوله بنتان أراد تزويج  
الكبرى فغلط فيها ما باسم  
الصغرى صح للصغرى خاتمة

بقي زوجة لابنك وهذا المعنى وان كان هو المراد عرفا من قولهم تزوجتك بقي لابنك لكنه لا يساعده اللفظ كما علمت والنية وحدها لا تنفع كما مر والله سبحانه أعلم وأما ما في الخبرية فيمن خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها تزوجتك بقي فلانة لابنك وقال الآخر تزوجت أجب لا يعتقد لأن التزوج غير التزويج اه فيه نكاح بل لم يعتقد لأن القول أبي البنت تزوجتك بكاف الخطاب ولا يلبس له **وهو** عم البنت حتى لو كان أجنبيا عنها انعقد النكاح له بل هو أولى بالانعقاد له عن المسألة المارة عن الظهيرية لحصول الإضافة له في الإيجاب والقبول بخلاف ما في الظهيرية **وهو** كون مصدر تزوجتك التزويج ومصدر تزوجت التزوج لا يظهر وجوبا إذا لم يزم اتحاد الماد في الإيجاب والقبول فضلا عن اتحاد الصيغة فلو قال تزوجتك فقال قبلة أو رضى جاز فتأمل (قوله صخ الخ) في الفتح عن الفتاوى قبل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح بغير شهود لأن القوم كلهم خاطبون من تكلم ومن لا لأن التعارف هكذا أن يتكلم واحد ويكت الباقون والخاطب لا يصير شاهدا وقيل يصح وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا فيجعل المتكلم فقط والباقي شهود اه ونقل بعد في البحر عن الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يخفى أن لفظ الفتوى أكد ألقاظ التحجيم ووفق بعضهم بحمل ما في الخلاصة على ما إذا قبلوا جميعا وأقول ينافيه قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله ما مر عن الفتح وان قبل عن الزوج انسان واحد فافهم (قوله لم يكن له الامر الخ) ذكر الشارح في آخر باب الامر باليد نكحها على أن أمرها يبيدها صخ اه لكن ذكر في البحر هنالك أن هذا الوائدات المرأة فقالت تزوجت نفسي على أن أمرى يبدى أطلق نفسي كالمريد أرعى انى طالق فقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر يبيدها ما لو بدأه ولا تطلق ولا يصير الامر يبيدها اه (قوله بقي الخيار) أى للموكل (قوله ولها الاقل) أى إذا اختار الفسخ فإن كان المسمى أقل من مهر منلها فهو لها لانها رضىت به اذ كانت مسقطه ما زاد عن المهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لأن الزيادة عليه لم يلزم الا بالتسمية في ضمن العقد فاذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقوفا فلا فسادا أجاب بقوله لأن الموقوف كالفاسد أفاده الرضى وبه يظهر أن المراد بالمسمى ما سماه الوكيل لها لا ما سماه الموكل للوكيل فإنه لا وجه له فافهم (قوله قبل يكفر) لانه اعتد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الغيب قال في التتارخانية وفي الحجة ذكر في المانطق أنه لا يكفر لأن الأشياء تعرض على روح النبي صلى الله عليه وسلم وان الرسل يعرفون بعض الغيب قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارتضى من رسول اه قلت بل ذكر في كتب العقائد أن من جملته كرامات الاولياء الاطلاع على بعض الغيبات ورد على المعتزلة المستدلين بهذه الآية على نفيها بأن المراد الاظهار بلا واسطة والمراد من الرسول الملك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا الملك أما النبي والاولياء فيظهرهم عليه بواسطة الملك أو غيره وقد بطن الكلام على هذه المسألة في رسالتنا المسماة سل الحسام الهندي لنصرة سيدنا خالد النقشبندى فراجعها فإن فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

\* (فصل في المحرمات) \*

شروع في بيان شرط النكاح أيضا فان منه كون المرأة محالة لتصبح محلا له وأفر د بفضل على محدة لكثرة شعبه بحر (قوله قرابة) ككفر وعه وهم بناته وبنات أولاده وان سفلن واصوله وهم اثماته واثماته اثماته وآبائه وان علون وفروع أبويه وان نزلن فقهرم بنات الاخوة والاخوات وبنات أولاد الاخوة والاخوات وان نزلن وفروع أجداده وبناته يبطن واحد فلهذا تحرم العمات والخالات وتمثل بنات العمات والاعمام والخالات والاخوات فتح (قوله مصاهرة) ككفر وع نسائه المدخول بهن وان نزلن واثمات الزوجات وجدتهن بعقد صحيح وان علون وان لم يدخل بالزوجات وتحرم موطوات آبائه وأجداده وان علوا ولربنا والمعقودات لهم عليهم بعقد صحيح وموطوات أبنائه وأبناء أولاده وان سفلوا ولربنا والمعقودات لهم عليهم بعقد صحيح فتح **وهو** كذا المتبيلات أو الملوسات بشهوة لا صولة أو فروعه أو من قبل أو لسل اصولهن أو فروعهن (قوله رضاع) فيحرم به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كما سأتى في بابيه وهذه الثلاثة محترمة على التأييد (قوله جمع) أى بين المحارم كاختين ونحوهما أو بين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك)

(ولربعت) مر يد النكاح (أقواما للفتنة فتزوجها الاب) أو الولد (بمحضرهم صخ) فيجعل المتكلم فقط خاطبا والباقي شهود ايه يفتى فتح (فروع) قال زوجتي ابنتك على أن أمرها يبيدها لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح \* وكله بأن يزوجه فلانة **وهو** كذا أفزاد الوكيل في المهر لم يتخذ فلم يعلم حتى دخل بقي الخيارين اجازته وتخيجه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل لأن الموقوف كالفاسد \* تزوج يشهاده الله ورسوله لم يحز بل قبل يكفر والله أعلم (فصل ل) في المحرمات اسباب التحريم أنواع \* قرابة مصاهرة رضاع جمع ملك

كنكاح السيد أمة والسيدة عبدها فتح وعبر يدل المثلث بالتساوي أي لأن المالكة تنافي المملوكة كما سيأتي  
بيانه وتشمل ملكه لبعضها أو ملكها لبعضه (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كالجوسية  
والشركة اه وتشمّل أيضاً المرتدة ونافسة الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزبلي  
في حرمة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب بجر أي للضبط وتقليل  
الاقسام وكذا فعل في الفتح لا يمكن الاولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لورتوجه ما في عقد واحد  
ففي الزبلي صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة (قوله وبقي الخ) زاد في شرحه على الملقى اثنين آخرين أيضاً  
حيث قال قات وبقي من المحرمات انقضت المشكل بلوازد كورته والجنية وانسان الماء لاخلاف الجنس اه  
قلت وكأنه استغنى هنا عن ذكرهما بما تقدمه أول النكاح ويزاد خامس سيذكره في بابيه وهو حرمة  
اللعان وقد نظمت السبعة مع الخمسة المزيّدة بقولي

أنواع تحريم النكاح سبع \* قرابة ملك رضاع جمع  
كذلك شرك نسبة المصاهرة \* وأمة عن حرة مؤخره  
وزيد خمسة اشك بالبيان \* نطقه لها ثلاثا واللعان  
تعلق بحق غير من نكاح \* أو عدة خنونه بلا انضاح  
وأخر الكل اختلاف الجنس \* كالجن والماء لنوع الانس

شرك ادخال أمة على حرة فهي  
سبعة ذكرها المصنف بهذا  
الترتيب وبقي التطلق ثلاثا وتعلق  
حق الغير بنكاح أو عدة ذكرهما  
في الرجعة (حرم) على المتزوج  
ذكر اكان أو اتى نكاح (أصله  
وفرعه) علا أو نزل (وبنت  
أخيه وأخته وبنتها) ولومن زنا  
(وعتمه وخالته)

(قوله حرم على المتزوج) أي مرید التزوج وقوله ذكر اكان أو اتى بيان لفائدة ارجاع التفسير الى المتزوج  
الشامل لها ما الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يختص بأحد الفريقين بدليله فالمراد هنا  
أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعها وكما يحرم عليه تزوج  
بنت أخيه يحرم على الرجل أن يتزوج بنت أخيه وهكذا في غير ذلك من المحرمات على الرجل لا عينه وهذا  
معنى قوله في المنع كما يحرم على الرجل أن يتزوج بنت أخيه لأن نظيره ما يؤخذ في جانب الرجل لا عينه وهذا  
انه يلزم أن يصير المني يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيه لأن نظيره بنت الاخ في جانب الرجل ابن الاخ في جانب  
المرأة ولا يرد أيضاً أنه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كله حرمة تزوجها بفرعها لأن التصريح باللازم غير  
محبوب فافهم (قوله علا أو نزل) نشر على ترتيب الف وتفسيره انما مراد اظهر المراد يقع في الكلام الفصح  
فافهم (قوله وأخته) عطف على بنت لا على أخيه بقية قوله وبنتها لكنه محجور بالنظر للشرح مرفوع بالنظر  
للمتن ح لان المخالف وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولومن زنا) أي بأن يزني  
الزاني بيكر ويمسكها حتى تلد بنتا بجر عن الفتح قال الحنفية ولا يتصور كونها ابنته من الزنا الا بذلك اذا لم يعلم  
كون الولد منه الا به اه أي لأنه لو لم يمكنها بحمل أن غيره زنى بها لعدم الفرائض النافي لذلك الاحتمال  
قال ح قوله ولومن زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا أولاً  
وكذا اذا كان له أخ من الزنا له بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا وعلى قياسه قوله وبنتها وعمته  
وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا  
أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من  
النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا اذا عرفت هذا فكان  
ينبغي أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لأنه اقتصر على ما رآه متقولاً  
في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصره النص لانها بنته لغة وانخطاب  
انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل كلفظ الصلاة ونحوه فيصير متقولاً لشرعياً وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه  
وبنت أخته أو ابنته منه اه فلأخر التعميم عن الكل كان غير مهيّب في اتباع النقل على أن ما ذكره في البحر  
هنا مخاضاً لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني وخاله لأنه لم يثبت نسبها  
من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة أو ما لا يحرم على اباء الزاني وأولاده فلا اعتبار بالجزئية ولا جرمية بينهما وبين  
العم والخال اه ومثله في الفتح هناك عن التبنين وسند ذكر عبارة التبنين قريباً فافهم (تنبيه)  
ذكر في البحر أنه دخل بنت الملاءنة أيضاً فلها حكم البنت هلاله بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فيثبت

تسبب منه كافي الترخ قال وقد سنا في باب المصرف عن المعراج أن ولد أم الولد الذي نشأه لا يجوز دفع الزكاة اليه  
ومقتضاه ثبوت البتة فيما بيني على الاحتياط فلا يجوز ولولده أن يتزوجها لانها اخته احتياطاً ويتوقف على نقل  
ويمكن أن يقال في بنت الملا عنه انها تحرم باعتبار انها ربية وقد دخل بأنتها الملا ما تكلفه في الترخ كما لا يخفى  
انتهى لكن ثبوت اللعان لا يتوقف على الدخول بأنتها وحينئذ فلا يلزم أن تكون ربيته نسراً (قوله فهذه  
السبعة الخ) لكن اختلف في توجيه حرمة الجذات وبنات البنات فقبيل بوضع اللفظ وحقيقته  
لان الام في اللغة الاصل والبنات الفرع فيكون الاسم حينئذ من قبيل المشكك وقيل بعموم الجواز وقيل بدلالة  
النص والكل صحيح وتمامه في النحر وأقاد أن حرمة البنات من الزنا بصريح النص المذكور كما تقدم  
(قوله ويدخل عمة جده وجدة) أي في قول المتن وعمته كما دخلت في قوله تعالى وعماتكم ومثله قوله  
وخالتهما كما في الزيلعي ح (قوله الاشقاء وغيرهن) لا يختص هذا التعميم بالعمة والخاله فان جميع  
ما تقدم سوى الاصل والفرع كذلك كما أفاده الاطلاق لكن فائدة التصريح بهذا التنبية على مخالفتها لما بعد  
كما تعرفه فافهم (قوله وأما عمة عمة أمه الخ) قال في النهر وأما عمة العمة وخالة الخالة فان كانت  
العمة القربى لأمته لا تحرم والاحرم وان كانت الخالة القربى لأمه لا تحرم والاحرم لان أبا العمة حينئذ  
يكون زوج أم أبيه فعمته لاخت زوج الجدة أم الاب واخت زوج الام لا تحرم فاخت زوج الجدة بالاولى  
وأما الخالة القربى تكون امرأة الجدة أبي الام فاختها اخت أم أبي الام واخت أم أبي الجدة لا تحرم اه  
والمراد من قوله لأمته أن تكون العمة اخت أمه لأم احترازاً عما إذا كانت اخت أمه لأم وأولاب وأم فان عمة  
هذه العمة لا تحل لانها تكون اخت الجدة أبي الاب والمراد من قوله وان كانت الخالة القربى لأمه  
أن تكون اخت أمه لانها احترازاً عما إذا كانت اخت أمه لأم وأولاب وأم فان عمة  
جدة أم أمه فلا تحل وكان الشارح ففهم من قول النهر لأمته وقوله لأمه أن الضمير فيها راجع الى مريد النكاح  
كما هو المتبادر منه فقال ما قال وليس كذلك لما علمته فكان عليه أن يقول وأما عمة العمة لأم وخالة الخالة لأم  
ويمكن تصحيح كلامه بأن تقييد العمة القربى بكونها اخت الجدة لأمته والخالة القربى بكونها اخت الجدة  
لأمها كما أوضحه المحشي وأما على اطلاقه فغير صحيح (قوله بنت زوجته الموطوءة) أي سواء كانت في جبره  
أي كنفه ونفقة أو لا ودكر الخجر في الآية خرج مخجج العادة أو ذكر التشنيع عليهم كافي البحر واحترازاً بالموطوءة  
عن غيرهما فلا تحرم بنتا بمجرّد العقد وفي ح عن الهندية أن الخلوة بالزوجة لا تقوم بمقام الوطئ في تحريم  
بنتها اه قلت لكن في التحنيس عن أجناس الناطقي قال في نوادر أبي يوسف اذا خلاها في صوم رمضان  
أو حال احرامه لم يحل له أن يتزوج بنتها وقال محمد يحل فان الزوج لم يجعل واطنا حتى كان لها نصف المهر اه  
وظاهره أن الخلاف في الخلوة الفاسدة أما الصحيحة فلا خلاف في أنها تحترم البنت تأمل وسأيت تمام  
الكلام عليه في باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة ويشترط وطؤها في حال كونها بدستهاة أم الولد دخل بها  
صغيرة لا تنسئ فطلقها فاعتدت بالاشهر ثم تزوجت بغيره فجاءت بنت حل لواطئاً انتها قبل الاشياء التزوج  
بها كما يأتي متنا وكذا يشترط فيه أن يكون في حال الوطئ مشتمى كما ذكره هناك (قوله وام زوجته)  
خرج أم أمه فلا تحرم الابالوطئ أو دواعيه لان لفظ النساء اذا اضيف الى الأزواج كان المراد منه الحرائر  
كافي الطهار والايلاء بحر وأراد بالحرائر النساء المعقود عليهن ولو أمة لغيره كما أفاده الراسخ  
وأبو السعود (قوله وجداتها مطلقاً) أي من قبل أبيها وأمتها وان علون بحر (قوله بمجرّد العقد الصحيح)  
يفسره قوله وان لم يوطأ ح (قوله الصحيح) احتراز عن النكاح الفاسد فانه لا يوجب بمجرّد حرمة المصاهرة  
بل بالوطئ أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح بحر  
أي الاضافة الى النحر في قوله تعالى واتها نساءكم أوفى قوله وام زوجته ويوجد في بعض النسخ  
زيادة قوله فانفسد لا يحرم الابس بشهوة ونحوه (قوله الزوجة) أي بدله في الدرر بالام وهو سبق قلم (قوله  
ويدخل) أي في قوله وبنت زوجته بنات الربية والريب وثبت حرمتهم بالاجماع وقوله تعالى وربائبكم بحر  
(قوله وفي الكشف الخ) تبع في النقل عنه صاحب البحر ولا يخفى ان المتون طائفة بأن اللبس ونحوه  
كلوطاء في إيجاب حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع لكن لما كانت الآية مصرحة بحرمة

فهذه السبعة المذكورة  
في آية حرمت عليكم انتها نكحتم  
ويدخل عمة جده وجدة وخالتهما  
الاشقاء وغيرهن وأما عمة  
أمه وخالة أمه لخاله لخاله  
عده وعمته وخاله وخالته لقوله تعالى  
وأحل لكم ما وراء ذلكم  
(و) حرم بالمصاهرة (بنت زوجته  
الموطوءة وام زوجته) وجداتها  
مطلبتا بمجرّد العقد الصحيح  
(وان لم يوطأ) الزوجة لما انفرد  
ان وطئ الاثبات يحرم البنات  
ونكاح البنات يحرم الاثبات  
ويدخل بنات الربية والريب  
وفي الكشف والممس ونحوه  
كالدخول عند أبي حنيفة وأقره  
المصنف



الربائب بقيد الدخول وبعد ما عند عدمه كان ذلك مظنة أن يوحى أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وان  
 نصريحهم بأن المس ويحرم وجوب حرمة المصاهرة مخصوص بما عدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح  
 عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطى خالف ذلك الوهم وبيان أنه ليس من تحريمات المشايخ وكأنه لم يجد  
 التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا في الكشف فنقل ذلك عنه لأن الرخصى من مشايخ المذهب وهو حجة  
 في النقل ولكون الموضوع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله وزوجة أصله وفرعه)  
 لقوله تعالى ولا تشكروا ما أنعم الله عليكم وقلوا له تعالى وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما  
 حرمة الموطوءة بغير عقد فبدليل آخر وذكر الأصلاب لاسقاط حليلة الابن المتبنى للاحلال حليلة الابن  
 رضاعا قائم بالتحريم كالنسب بجر وغيره (قوله ولو بعيد الخ) بيان للاطلاق أى ولو كان الأصل  
 أو الفرع بعيدا كالحدة وان علا وابن الابن وان سفل وتحريم زوجة الأصل والفرع بمجرد العقد دخل بها أولا  
 (قوله وأما بنت زوجة أبيه أو ابنه فخلال) وكذا بنت ابنها بجر قال الأخير الرملى ولا تحريم بنت زوج الام  
 ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب (قوله  
 نسب) تميز عن نسبة تحريمه للضمير المضاف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا تميز عن نسبة تحريم الى الكل  
 يعنى يحرم من الرضاع اصوله وفروعه وأبويه وفروعهم وكذا فروع أجداده وجداته الصليبيون وفروع  
 زوجته واصوالها وفروع زوجها واصولها وحلائل اصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أى استثناء منقطع  
 وهو تسع صور تصل بالبسط الى مائة وعثمانية كما سنخقه ح (تنبيه) مقتضى قوله والكل رضاعا مع قوله سابقا  
 ولومن زنا حرمة فرع المزية وأصلها رضاعا وفى التهستانى عن شرح الطحاوى عدم الحرمة ثم قال لكن فى  
 النظم وغيره أنه يحرم كل من الزانى والمزنية على أصل الآخر وفرعه رضاعا اه ومقتضى تقييده بالفرع  
 والأصل أنه لا خلاف فى عدم الحرمة على غيره ما من الحواشى كالأخ والعمة وفى التحينس زنى بامرأة فولدت  
 فارضعت بها اللبن صبيبة لا يجوز لها هذا الزانى تزوجها ولا لاصوله وفروعه ولم الزانى التزويج بها كالمولود  
 ولدت له من الزنا والخال مثله لأنه لم يثبت نسبها من الزانى حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على أبي الزانى  
 وأولاده وأولادهم لا اعتبار الجزئية ولا الجزئية بينهما وبين العمة وأذا ثبت ذلك فى المتولدة من الزنا فكذلك فى  
 المرضعة بلبن الزنا اه قلت وهذا مخالف لما مر من التعميم فى قول الشارح ولومن زنا كآبها عليه هناك (قوله  
 تقع مغالطة) كغفلة محل الغلط أو بتشديد الهمزة المكسورة وضم الميم أى مسألة تغلط من يحجب عنها بلاتأمل  
 فيها (قوله ولها منه لبن) أى نزل منها بسبب ولادتها منه (قوله فحرمت عليه) لكونها صارت أمه  
 رضاعا (قوله فدخل بها) قيد به لئلا يكون نوحهم احلالها الاول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله  
 بواحدة أم ثلاث) الاول بناء على القول بان الزوج الثانى لا يهدم ما دون الثلاث والثانى بناء على القول  
 بأنه يهدم ما كسبأتى فى بابيه (قوله لصيرورتها حليلة ابنه رضاعا) لان ثبوت البتة بالارضاع مقارن  
 للزوجة فيصح وصفها بكونها زوجة ابنه وابنها رضاعا وكذا ان قلنا ان ثبوت البتة عارض على الزوجة  
 ومعاقب لها لانه لا يلزم اجتماع الوصفين فى وقت واحد ولا تحريم عليه ربيسته المولودة بعد طلاقه أمتها وزوجة  
 ابيه من الرضاع المطلقة قبل ارضاعه فافهم (قوله ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطى أو شك فحل اه  
 ح والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن اذ حصول العلم يقينى فى ذلك نادر ومنه اخبار الاب بأنه وطئها وهى فى  
 ملكه ففى البحر عن المحيط رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت فى غير ملكه فقال قد وطئتها  
 يحل لابنه أن يكذبها وطأها لان الظاهر يشهد له اه أى يشهد لابن والظاهر ان المراد الاخبار بأن الوطى  
 كان فى غير ملكه أمالو كانت فى ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت فى ملكه لا تحل لابنه تأمل  
 (قوله فوجد هائيبا) أى حين أراد جمعها كفى البحر والخج وذلك بإخبارها أو بأمر غير الجمع أما  
 لو جامعها فوجد هائيبا وجب عليه مهر مثلها الوطى الشبهة والوطى فى دار الاسلام لا يخلو عن عقراً وعقر رخصى  
 (قوله وحرم أيضا بالصهرية أصل من يته) قال فى البحر أراد بجرمة المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة  
 على اصول الزانى وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة اصولها وفروعها على الزانى نسباً ورضاعاً كفى الوطى الحلال  
 لا يحل لأصول الزانى وفروعه أصول المزنى بها وفروعها اه وشك ما قد مضى قريبا عن التهستانى عن النظم

(وزوجة أصله وفرعه)  
 مطلقاً) ولو بعيدا دخل بها أولاً  
 وأما بنت زوجة أبيه أو ابنه  
 فخلال (و) حرم (الكل) مما مر  
 تحريمه نسباً ومصاهرة (رضاعاً)  
 الاما استثنى فى بابيه (فروع) تقع  
 مغالطة فيقال طلق امرأته  
 فطليقتين ولها منه لبن فاعتدت  
 فكبت صغيراً فارضعتهم فحرم  
 عليه فكبت آخر فدخل بها  
 فابانها فهل تعود للأول بواحدة  
 أم ثلاث الجواب لا تعود اليه  
 أبداً الصيرورتها حليلة ابنه رضاعاً  
 شري أمه أبيه لم تحل له ان علم أنه  
 وطئها تزوج بكراً فوجد هائيباً  
 وقالت أبوك فضنى أن صدقها  
 بانت بلا مهر والاشتمى (و) حرم  
 أيضاً بالصهرية (أصل من يته)

وغیره وقوله وبطل الخ أى كبحل ذلك بالوطى الخلال وتقييده بالحرمة الاربع مخرج لما عداها وتقدم آتينا الكلام عليه (قوله أراد بالزنا الوطى الحرام) لأن الزنا ووطى مكلف في فرج مشتهة ولو ما ضاخال عن الممن وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لوطى المنكوحه فاسداً أو المشتراة فاسداً أو الجارية المشتركة أو المكاتبه أو الظاهر منها أو الامة الجوسية أو زوجته الحائض أو النفساء أو كان محرماً أو ما عداها وأما خالف بالزنا لأن فيه خلاف السافى ولا ينفذ منها لا تثبت بالوطى بالدبر كما يأتى خلافاً للاوزاعى وأحمد قال فى الفتح ويقولنا قال مالك فى رواية وأحمد وحقول عمرو بن مسعود وابن عباس فى الاصح وعمران بن الحصين وجابر وأبى وعائشة وجوهور التابعين كالبصرى والشعبي والنخعي والاوزاعى وطاوس ومجاهد وعطاء وابن المسيب وسليمان بن يسار ومجاهد والثوري وابن راهويه وتماهم مع بسط الدليل فيه (قوله وأصله - وسه الخ) لأن المس والنظر سبب دأع الى الوطى فقام مقامه فى موضع الاحتياط هداية واستدل بذلك فى الفتح بالأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين (قوله بشهوة) أى ولو من أحدهما كما سيأتى (قوله ولولشعر على الرأس) خرج به المسترسل وظاهر ما فى الخاتمة ترجيح أن مس الشعر غير محرم وجزم فى المحيط بخلافه ورجحه فى البحر وفصل فى الخلاصة نخص التعريم بماعلى الرأس دون المسترسل وجزم به فى الجوهره وجعله فى النهر محل القولين وهو ظاهر فلذا جزم به الشارح (قوله بجائل لا يمنع الحرارة) أى ولو بجائل الخ فلو كان مانعاً لا تثبت الحرمة كذا فى أكثر الكتب وكذا لو جامعها بخرقه على ذكره غافى الذخيرة من أن الامام ظهير الدين يفتى بالحرمة فى القبلة على الفم والذق والخذ والرأس وان كان على المفنة فيجوز على ما إذا كانت رقيقة فصل الحرارة معها بحر (قوله وأصل ماسه) أى بشهوة قال فى الفتح وثبت الحرمة بلسها مشروط بأن يصدقها ويقع فى أكبر أبع صدقها وعلى هذا ينبغي أن يقال فى مسها بالها لا تحرم على أبيه وابنه إلا أن يصدقها أو يغلب على ظن ما صدقته ثم رأيت عن أبى يوسف ما يندد ذلك اهـ (قوله وناظرة) أى بشهوة (قوله والمنظور الى فرجها) قيد بالفرج لأن ظاهر الذخيرة وغيرها أنهم انتقوا على أن النظر بشهوة الى سائر أعضائها لا عبرة به ماعد الفرع وحيد فذاطلاق الكثر فى محل التقييد بحر (قوله المدور الداخل) اختاره فى الهداية وصححه فى المحيط والذخيرة وفى الخاتمة وعليه الفتوى وفى الفتح وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم تعلق بالفرج والدخل فرج من كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فسقط اعتباره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت منكبة بحر فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لا تثبت الحرمة اسماعيل وقيل ثبت بالنظر الى منابت الشعر وقيل الى الشق وصححه فى الخلاصة بحر (قوله أو ما عدا فيه) احترازاً عما إذا كانت فوق الماء فراه من الماء كما يأتى (قوله وفروعه) بالرفع عطف على أصل مزنيته وفيه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة الى قوله وناظرة الى ذكره (قوله مطلقاً) يرجع الى الأصول والقروع أى وإن علون وإن سفلى ط (قوله والعبرة الخ) قال فى الفتح وقوله بشهوة فى موضع الحال ففقد اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم اشتبه عن ذلك المس لا تحرم عليه اهـ وكذلك فى النظر كفى البحر فلو اشتبه بعد ما غض بصره لا تحرم قلت ويشترط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها ما فى الفيض لو نظر الى فرج شبهة بلا شهوة فتفى جارية مثلاً فوقع له الشهوة على البنت ثبت الحرمة وإن وقعت على من تمناها فلا (قوله وحد خافيهما) أى حد الشهوة فى المس والنظر ح (قوله أو زيادته) أى زيادة التحرك ان كان موجوداً قبلها (قوله به يفتى) وقيل حدثها أن يشتهى بقلبه ان لم يكن مشتهياً أو يزداد ان كان مشتهياً ولا يشترط تحرك الآلة وصححه فى المحيط والتحفة وفى غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الاقول بحر قال فى الفتح وفتح عليه ما لو اتشروا بطلب امرأته فاولج بين نفذى بنها خطأ لا تحرم امها ما لم يزد الانتشار (قوله وفى امرأة ونحو شيخ الخ) قال فى الفتح ثم هذا الحد فى حق الشاب أما الشيخ والعين فحدتها تحرك قلبه أو زيادته ان كان متحرراً كالأمة دملان النفس فانه يوجد فمين لاشهوة له أصلاً كالشيخ الفانى ثم قال ولم يحدوا الحد المحرم منها أى من المرأة وأقله تحرك القلب على وجه يشوش الخاطر قال ط ولم أر حكم الخنى المشكل فى الشهوة ومقتضى معاملته بالاضراً أن يجرى عليه حكم المرأة (قوله وفى الجوهره الخ) كذا فى النهر وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لأن تأثير المس فوق تأثير النظر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة فى غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطى الحرام (و) أصل  
(مسوسه شهوة) ولولشعر على  
الرأس بجائل لا يمنع الحرارة  
(و) أصل ماسه وناظرة الى ذكره  
والمنظور الى فرجها  
(الداخل ولو) تلخر (من زجاج  
أوما عدا فيه وفروعه) مطلقاً  
والعبرة لاشهوة عند المس والنظر  
لا بعدد ما وحدها فيهما تحرك  
آلته أو زيادته به يفتى وفى امرأة  
ونحو شيخ كبير تحرك قلبه أو زيادته  
وفى الجوهره لا يشترط فى النظر  
للمخرج تحريك آلته به يفتى هذا  
إذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر

ويمكن أن يكون مافي الجوارح مذكرا على القول الاخر في حد الشهوة فلا يكون النظر احترازا عن مس الفرج  
ولا عن مس غيره تأمل (قوله فلا حرمه) لانه بالانزال تبين انه غير منقض الى الوطئ خداية قال في العناية  
بمعنى قولهم انه لا يوجب الحرمه بالانزال ان الحرمه عند ابتداء المس بشهوة كان حكمها موقوفا الى أن تبين  
بالانزال فان انزل لم تثبت ولا ثبت لانها ثبت بالمس نعم بالانزال تسقط لان حرمه المصاهرة اذا ثبت لا تسقط ابدا  
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا احتراز للتبديد بالاصول والفروع وقوله لا تحرم أى لا تثبت حرمه المصاهرة  
نالمعنى لا تحرم حرمه مؤبدة ولا تحترم الى انتفاء عدة الموطوءة بشبهة قال في البحر لو وطئ أخت امرأته بشبهة  
تحرم امرأته مالم تنقض عدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لوزني باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى  
تفيض الاخرى حيفة وامتشكله في الفتح ووجهه انه لا اعتبار لما الزاني ولذا الوزنت امرأته رجل لم تحرم عليه  
وبازله وطرها عتق الزنا اه (قوله لا تحرم المنظور الى فرجها الخ) تبع في هذا التعبير صاحب الدرر  
واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الاستقدير مضاف أى لا يحرم أصل وفرع المنظور الى فرجها لما لا يحرم  
نفس المنظور الى فرجها واجيب بأن المراد لا تحرم على اصول الناظر وفروعه وفيه ان الكلام في الحرمه  
وعدمها بالنسبة الى اصروها وفروعهما فالاولى اسقاط لفظ تحريم وابقاء المتن على حاله فيكون قوله لا المنظور  
معطوفا على قوله والمنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعه  
بالاولى فافهم (قوله اذا رآه) لاجابة الى لحة تعلق الجار بقوله المنظور ط (قوله لان المرئى مثاله  
الخ) يشير الى مافي الفتح من الفرق بين الرؤية من الزجاج والمرآة وبين الرؤية في الماء ومن الماء حيث قال كان  
العله والله سبحانه أعلم ان المرئى في المرآة مثاله لا هو به هذا علو الخلف فيما اذا حلف لا ينظر الى وجه فلان  
فمنظوره في المرآة والماء وعلى هذا فاحترم به من وراء الزجاج بناء على نفوذ البصر منه فيرى نفس المرئى بخلاف  
المرآة ومن الماء وهذا ينبغي كون الابصار من المرآة والماء بواسطة انعكاس الاشعة والارآة بعينه بل بانطباع  
مثل الصورة فيها بخلاف المرئى في الماء لان البصر يتخذ فيه اذا كان صافيا فيرى نفس ما فيه وان كان لا يراه  
على الوجه الذي هو عليه ولهذا كان له الخيار اذا اشتري سمكة رآها في ماء بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه وبه  
يظهر فائدة قول الشارح مثاله لكنه لا يناسب قول المصنف تعالى لا تدرك بالانعكاس ولهذا قال في الفتح وهذا ينبغي  
الخ وقد يجيب بأن ليس مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحدة الواقعة على  
سطح الصقيل كالمرآة والماء يعكس من سطح الصقيل الى المرئى حتى يلزم انه يكون المرئى حيث حذ حقيقته لا مثاله  
وانما أراد به انعكاس نفس المرئى وهو المراد بالمثال فيكون مبنيا على القول الاخر ويعبرون عنه بالانطباع وهو  
ان المقابل للصقيل تطمع صورته ومثاله فيه لا عينه ويدل عليه تعبير قاضي خان بقوله لانه لم يرفرجها وانما رأى  
عكس فرجها فافهم (قوله وهذا) أى جميع ما ذكر في مسائل المصاهرة (قوله مشتهة) سبأ في تعريفها  
بانها بنت نع فأكثر (قوله ولو ماضيا) كيجوز شوهاء لانها دخلت تحت الحرمه فلا تخرج ولو اورد وقوع  
الولد منها كالموقع لزوجتي ابراهيم وزياد عليه ما الصلاة والسلام (قوله فلا تثبت الحرمه بها) أى بوطنها  
أولها أو النظر الى فرجها وقوله أصلا أى سواء كان بشهوة أو لا وسواء انزل أو لا (قوله مطلقا) أى سواء  
كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الوقعات ح عن البحر وفي الولو الجية أى رجل  
رجل له ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمه المصاهرة في الذكر أولى (قوله لعدم  
تبين كونه في الفرج) علة لعدم ايجاب وطئ المتفاضة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم ايجاب وطئ الدبر  
المصاهرة فالتبني بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الحرث وانما تركها لانها مباحة بالاولى قال في البحر  
وأورد عليها أى على المسئلتين ان الوطئ فيهما وان لم يكن سببا للحرمه فالمس بشهوة سبب لها بل الموجود فيهما  
أقوى واجيب بان العلة هي الوطئ السبب للولد وبوت الحرمه بالمس ليس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم  
يتحقق في صورتين اه وبه علم أنه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح (قوله مالم تحبل منه) زاد  
في الفتح وعدم كونه منه أى بما سكاها عنده حتى تلد كما قد مناه وهذا في الزنا في النكاح كالايجبي (قوله  
بلا فرق بين زنا ونكاح) راجع لاشتراط كونها مشتهة لتبوت الحرمه كما في البحر مفرع عليه قوله فلو تزوج صغيرة  
الخ (قوله جازله التزوج بينها) أما ما حرمت عليه بغير العقد ط (قوله فلو جامع غير مراهق الخ)

فلا حرمه به ينقضي ابن كمال وغيره  
وفي الخلاصة وطئ أخت امرأته  
لا تحرم عليه امرأته (لا) تحرم  
(المنظور الى فرجها اذا حلف)  
اذا رآه (من مرآة أو ماء) لان  
المرئى مثاله (بالانعكاس) لا هو  
(هذا اذا كانت حية مشتهة)  
ولو ماضيا (أما غيرهما) يعنى  
الميتة وصغيرة لم تشته (فلا) تثبت  
الحرمه بها أصلا كوطئ دبر مطلقا  
وكما لو أفضاها لعدم تبين كونه  
في الفرج مالم تحبل منه بلا فرق  
بين زنا ونكاح (فلو تزوج صغيرة  
لا تشتهى فدخل بها فطلقها  
وانقضت عدتها وتزوجت باخر  
جاز) للاولى (التزوج بينهما) لعدم  
الاشتهاء وكذا تشترط الشهوة  
في الذكور فلو جامع غير مراهق  
زوجة أبيه لم تحرم فتح

لعل في بعض نسخ المتن جازله  
المتزوج كايده له كاية المحشى  
ويكون قول الشارح للاول  
تفسير القول المتن له فليحذر قاله  
نصير

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبه لا تثبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار السن الا في حد المشتهة أعني تسع سنين قال في النهر وأقول التعديل بعدم الاشتباه فيقدان من لا يشتهى لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عام من خذ ابل لا بد أن يكون من احقائه رأيت في الحاشية قال الصبي الذي يجماع مثله كالبالغ قالوا وهو أن يجماع ويشتهى وتشتبه النساء من مثله وظاهر في اعتبار كونه من احقالا ان تسع ويدل عليه ما في الفتح من المراهق كالبالغ وفي البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يشهورة تثبت حرمة المصاهرة اه وبه ظهران ما عزا الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراد فحصل من هذا انه لا يفتي كل منهما من سن المراهقة وأقله لا تسع وللذكر اثنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن فيها البلوغ كما صرح حوايه في باب بلوغ الغلام وهذاوافق ما مر من ان العلة هي الوطئ الذي يكون سببا للولد أو المس الذي يكون سببا لهذا الوطئ ولا يخفى ان غير المراهق من حلالا يتأتى منه الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من التحريم وقوله بين اللبس والنظر صوابه في اللبس والنظر وعبرة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة باللبس بين كونه حامدا أو ناسيا أو مكراها أو مخطئا الخ أفاده ح قال الزحبي وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجماع بالاولى (قوله فلا يوقف الخ) تفرع على الخطاء ط (قوله أو يدها لانه) أي المراهق كما علم مما مر وأما تفصيل الفتح بكونه ابنه من غير ما فقال في النهر لعلم ما إذا كان ابنه من بها بالاولى ولا بد من التقيد بالشهوة أو ازديادها في الموضعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة وإذا قبلها أو لمساها ونظر الى فرجها لم قال لم يكن عن شهوة ذكر الصدر والشهيد انه في القبلة يفتي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة وفي المس والنظر لا الا ان شين انه بشهوة لان الاصل في التقييد الشهوة بخلاف المس والنظر وفي سوغ العيون خلاف هذا اذا اشتري جارية على انه بالخيار وقبلها أو نظرت الى فرجها لم يكن عن شهوة وأراد رد حاصد ولو كانت مباشرة لم يصدق ومنهم من فصل في القبلة فقال ان كانت على الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على الرأس أو الذقن أو الخد فلا الا اذا تبين انه بشهوة وكان الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة بطلقا ويقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اطلاق سوغ العيون يدل على انه يصدق في القبلة على الفم أو غيره وفي البقالي اذا انكر الشهوة في المس يصدق الآن يقوم اليها منتشرا فباعتقها وكذا قال في المجرى وانشاره دليل شهوته اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للحدادي خلاف هذا فانه قال للمس أو قبل وقال لم اشتد صدق الا اذا كان المس على الفرج والتقييد في الفم اه وهذا هو الموافق لما سبق نقله الشارح عن الحدادي ولما نقله عنه في البحر قال لا ورجه في فتح القدير وألحق الخديا بالفم اه وقال في القيص ولو قام اليها وعانقها منتشرا أو قبلها أو قال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم تنتشر لكنه وقال كان عن غير شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على الفم وبه يفتي اه فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما الصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغیره نعم قال القهستاني وفي القبلة يفتي بها أي بالحرمة مالم يتبين انه بلا شهوة ويستوى أن يقبل الفم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبتت الشهوة اه وظاهره ترجيح الاطلاق في التقييد لكن علم التصريح بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بقرينة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهيد ومخالف لما نقلناه عن الجوهره ورجه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم مالم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشرا أو على الفم فيوافق ما نقلناه عن النيص ولما سألني أيضا وحيث قد لا فرق بين التقييد والمس (قوله ولو على الفم) مبالغة على المنى لاعلى النني والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشتباه وهو صادق بظهور الشهوة وبالشك فيها أما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على الفم اه ح (قوله كافيته في الذخيرة) أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في سوغ العيون الى آخر ما مر وأنت خير بان كلام المصنف مبني على أن الاصل في القبلة الشهوة وأنه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل (قوله وكذا القرص والعص بشهوة) ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في المعاقبة لان المقصود تشبيه هذه الامور بالتقييد في التفصيل المتقدم فلامعنى للتقييد اه ح (قوله ولولا جنية) أي لا فرق بين أن

ولا فرق) فيما ذكر (بين اللبس والنظر بشهوة بين عمد ونسيان) وخطأ واكراه فلا يوقف زوجه أو يقطعه هي لجماعها فست يده بنتها المشتهة أو يدها ابنه حرمت الام أبدا فتح (قبل أم امرأته) في أي موضع كان على الصحيح جوهره (حرمت) عليه (امرأته مالم يظهر عدم الشهوة) ولو على الفم كافيته في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم (مالم تعلم الشهوة) لان الاصل في التقييد الشهوة بخلاف المس (والمعاقبة كالتقييد) وكذا القرص والعص بشهوة ولولا جنية

تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فصورها ظاهرة وأما الزوجة فكأذا تزوج امرأة فقرصها أو عضها أو قبلها أو عانقها ثم طلقها قبل الدخول خربت عليه بنتها واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع ما قبله كذلك ح وخض البنت لان الائم تحرم بمجرد العقد (قوله وتكفي الشهوة من أحدهما) هذا انما يظهر في المس أما في النظر فتعتبر الشهوة من الناظر سواء وجدت من الانحراف لا ا ه ط وهكذا بحث الخير الرمي - أخذ من ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشترأ كيهما في اذ المس كالمشركين في اذة الجماع بخلاف النظر (قوله كالنظر) أي في شؤ حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو النظر ولو تم المقابلات بأن قال كالنظر صانع لكان أولى ط وفي الفتح لو نس المراهق وأقر أنه بشهوة ثبتت الحرمة عليه (قوله برأزيه) لم أرفها الا المراهق دون المجنون والسكران نعم رأيتهما في حاوى الزاهدى - (قوله تحرم الام) كذا يوجد في بعض النسخ وفي عامتها دون الام فهو من باب الحذف والايصال كما قال ح وعبارة القضية هكذا قبل المجنون ام امرأته بشهوة أو السكران بنته تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبجرمة المصاهرة الخ) قال في الذخيرة ذكر جمدة في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أو لم يشتهه عليه اه (قوله الابعاد المتاركة) أي وان مضى علمه اسنخون كما في البرأزيه وعبارة الحاوى الابعاد تفريق القاضى أو بعد المتاركة اه وقد علت ان النكاح لا يرتفع بل يفسد وقد دمر حوا في النكاح الفاسد بأن المتاركة لا تتحقق الا بالقول ان كانت مدخولا بها كتركك أو خلعت سبيلك وأما غير المدخول به ا فقبل تكون بالقول وباترك على قصد عدم العود اليها وقبل لا تكون الا بالقول فيهما حتى لو تركها ومضى على عتتها اسنخون لم يكن لها أن تزوج بأخر فافهم (قوله والوطئ بها الخ) أي الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زنا قال في الحاوى والوطئ فيها لا يكون زنا لانه مختلف فيه وعليه مهر المثل لو طأها بعد الحرمة ولا حد عليه ويثبت التسبب اه (قوله وفي الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أبيها) كنى به عن المس والافتراء الدخول بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بمشتمة به بقى) كذا في البحر عن الثانية ثم قال فأقاده لا فرق بين أن تكون مميته أو لا ولذا قال في المعراج بنت خمس لا تكون مشتمة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشتمة اتفاقا وفيما بين الخمس والتسع اختلاف الرواية والاشايخ والاصح انها لا تثبت الحرمة اه (قوله وان ادعت الشهوة في تقبيل) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد اصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد اصولها أو فروعها قبله بشهوة فهو مصدر مضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها ابنة فان كانت اضافته الى المفعول فابنه فاعل والا نسب انظم الكلام اضافة الاول للفاعل والثاني للمفعول ليكون فاعل يقوم الرجل أو ابنة كما أقاده ح (قوله فهو مصدق) لانه ينكر بثبوت الحرمة والقول للمسكر وهذا ذكر في الذخيرة في المس لافي التقبيل كما فعل الشارح فانه يخالف لما مشى عليه المصنف أولا من انه في التقبيل يفتى بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة وقد ساعن الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فها هنا مبني على ما في سوع العيون (قوله آله) بالرفع فاعل منتشر ط (قوله أو يركب معها) أي على دابة بخلاف ما اذا ركبت على ظهره وغيره الماء حيث يصدق في انه لا عن شهوة برأزيه (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وانكر الشهوة صدق بلا خلاف وفي المباشرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفي التقبيل اختلاف فيه قيل لا يصدق لانه لا يكون الا عن شهوة غالبا فلا يقبل الا أن يظهر خلافه بالانتشار وشهوه وقيل يقبل وقيل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجبهة والحد فيصدق أو على القدم فلا ولا ارجح هذا الا أن الحد يترأى الحاقه بالقدم اه وقوله الا أن يظهر الخ حقه أن يذكر بعد قوله وقيل يقبل كالأبني ولم يذكر المس وقد ساعن الذخيرة أن الاصل فيه عدم الشهوة مثل النظر فيصدق اذا انكر الشهوة الا أن يقوم اليها منتشر أي لان الانتشار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على الفرج كما مر عن الحدادى لانه دليل الشهوة غالبا وما ذكره في الفتح بحثا من الحاق تقبيل الحد بالقدم أي بخلاف الرأس والجبهة غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفصل فافهم (قوله ولا يصدق انه كذب الخ) أي عند القاضي ا ما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا أقر بجماع امها قبل الزوج لا يصدق في حقه ما يجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لو قبله بجر - (قوله

وتكفي الشهوة من أحدهما ومراهق  
ومجنون وسكران كبالغ برأزيه  
وفي القضية قبل السكران بشه  
تحرم الام وبجرمة المصاهرة  
لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها  
التزوج بأخر الابعاد المتاركة  
وانقضاء العدة والوطئ بها  
لا يكون زنا وفي الثانية ان النظر  
الى فرج ابنته بشهوة يوجب  
حرمة امرأته وكذا لو فرغته  
فدخلت فراش أبيها عريانة  
فاتنشر لها أبوها تحرم عليه أمها  
(وبنت) سنها (دون تسع) ليست  
بمشتمة به بقى (وان ادعت  
الشهوة) في تقبيلها أو تقبيلها ابنة  
وانكرها الرجل فهو مصدق  
لاهي (الا أن يقوم اليها منتشر)  
آله (فيحانقها) لقريته كذبه  
(أو يأخذ نديها أو يركب معها)  
أو يسها على الفرج أو يقبلها  
على القدم قاله الحدادى وفي الفتح  
يترأى الحاق الحدادين بالقدم وفي  
الخلاصة قيل له ما فعلت بأمر امرأتك  
فقال جامعها تثبت الحرمة ولا يصدق  
انه كذب ولو هيأ لا (وتقبيل  
الشهادة على الاقرار بالمس  
والتقبيل عن شهوة وكذا) تقبل  
(على نفس المس والتقبيل)  
والنظر الى ذكره أو فروعها (عن  
شهوة في المختار)

تجنيس) كذا عزاه اليه في البحر وكذا رأيت فيه أيضا وتص عبارته الخسار انه تقبل اليه أشار محمد في الجامع  
واليه ذهب غير الاسلام على البردوى لان الشهوة مما يوقف عليه بتحريك العضو من يتحرك عضوه أو بانأثر آخر  
من لا يتحرك عضوه اه فإذ كره من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه ظهر أن ما في النهر من عزوه الى التجنيس  
أن المختار عدم القبول سبق قلم (قوله بين المحارم) الاولى حذفه لان قول المصنف بين امرأتين يغني عنه  
ولثلاثتهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا بآل عيين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من مجمل لان الشارح  
ذكره عاملا يخصه وهو قوله وحرم الجمع فافهم وأراد بالمحارم ما يشمل النسب والرضاع فلو كان له زوجتان  
رضيعتان ارضعتهما اجنبية فسد نكاحهما كافي البحر (قوله أى عقد صحيحا) الانسب حذف قوله صحيحا  
كما فعل في البحر والنهر ولذا قال ح لا تثر لهذا القيد فيما اذا تزوجهما في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعا  
ولا فيما اذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الاولى صحيحا فان نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعنا له مرة  
فيما اذا تزوج الاولى فاسدا فان له حينئذ أن يعقد على الثانية ويصدق عليه انه جمع بينهما كذا نكاح الاولى  
وان كان فاسدا يسمى نكاحا كما شاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نكاحا منصوب مثله  
على التخيير (قوله ولو من طلاق بائن) شمل العدة من الرجعي أو من اعتاق ام ولد خلافا لهما أو من نفريق  
بعد نكاح فاسد وأشار الى ان من طلق الاربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتهن فان انقضت عدة  
الكل معا جاز له تزوج اربع وان واحدة فواحدة بحر (فرع) ماتت امرأته له التزوج بائنا بعد يوم من موتها  
كافي الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام والمحيط السرخسي والبحر والشارح الثانية وغيرهما من  
الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى النكاح من وجوب العدة فلا يعتمد عليه وتعامه في كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية  
(قوله بئلا عيين) متعلق بوطي واحترز بالجمع وطأ عن الجمع ملكا من غير وطئ فانه جائز كافي البحر ط (قوله  
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نكاحا وعدة ووطأ بئلا عيين ط أى في عبارة المصنف أما على عبارة الشارح  
فهو متعلق بالآخر (قوله ايت ما فرضت الخ) أى أية واحدة منهم ما فرضت ذكر الميحل للآخرى كالجمع بين  
المرأة وعمتها أو خالتها والجمع بين الأم والبنت نسباً ورضاعاً والجمع بين عمتين وأختين كأن يتزوج كل من رجلين  
أم لا خريفاً لكل منهما بنت فيكون كل من البنتين عمه الآخرى أو يتزوج كل منهما بنت الآخر ولداهما  
بنتان فكل من البنتين خالة الآخرى كافي البحر (قوله أبدا) قيد به بغير البحر وغيره لاخراج ما لو تزوج أمة ثم  
سيدتها فانه يجوز لانه اذا فرضت الأمة ذكر الا يصح له ايراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر الا يحل له  
ايراد العقد على أمته الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين موقفة الى زوال ملك الميحل  
فإذا زال فأيت ما فرضت ذكر كراصح ايراد العقد منه على الآخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج الى اخراج هذه  
الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أية فرضت  
ذكر الميحل للآخرى عدم حل ايراد العقد أو الزاوية به عدم حل الوطئ لا احتياج الى اخراجها الى قيد الابدية  
لأنها خارجة بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الميحل له وطئ أمته أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على  
عمتها) تمامه ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أخيها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم  
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي واللساني وتلقاه الصدر الاول بالقبول من الصحابة والتابعين ورواه الجهم  
الغفير منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصليح مخصوص بالمشركة والمجوسية وبساتنه من الرضاة  
فلو كان من أخبار الاحاد ماز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهورا والظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة  
لان الحديث موقعه النسخ لا التخصيص لان لا تنكحوا المشركات ناسخ للعموم وأحل لكم إذ لو تقدم لم نسخ  
بالاية قلزم حل المشركات وهو منتفأ وتكرار النسخ وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة  
المشركات ثم ينسخ بالعام وهو أحل لكم ما وراء ذلك ثم يجب تقدير ناسخ آخر لان الشابت الان الحرمة فتح  
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وليست بمعلومة (تنبيه) ما ذكره من الدليل  
لا يكفي لثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بينهما حرم لانضائه الى قطع الرحم لوقوع  
التشاجر عادة بين الضرتين والدليل على اعتبار ما ثبت في الحديث برواية الطبراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لان الشهوة مما يوقف عليها  
في الجمل بآثار أو آثار (و) حرم  
(الجمع) بين المحارم (نكاحا) أى عقدا  
صحيحا (عدة ولو من طلاق بائن  
و) حرم الجمع (وطنا بئلا عيين  
بين امرأتين) أيت ما فرضت ذكر  
لم تحل للآخرى) أبدا الحديث  
مسلم لا تنكح المرأة على عمها وهو  
مشهور يصليح مخصوص بالكتاب  
(بحار الجمع بين امرأة وبنت  
زوجها) أو امرأته أيها

فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وبتمامه في الفتح (تمت) عن هذا أجاب الرمي الشافعي عن الجمع بين الاختين  
 في الجنة بأنه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمه وعلّة التباضح وقطعية الرحم منتفية في الجنة  
 الا لام والبنت اه أي له الجزية فيها وهي موجودة في الجنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله أوامة  
 ثم سيدتها) الاولى عدم ذكر هذه الصورة لماعلمت من ان اخر اجها من القاعدة بقيد الابدية مبنى على ان المراد  
 من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت من الطرفين كما قرناه فينا في قوله الا لا يحرم ولو اريد بعدم الحل  
 عدم حل الوطى صح قوله لم يحرم لكنه يستغنى عن قيد الابدية ولعله أشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت  
 على كل من التقديرين فانهم قال ح وأشار به الى انه لو تزوجهما في عقدة لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجهما  
 في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامة كما قدمناه أول الفصل (قوله لم يحرم) أي التزوج في  
 الصور الثلاث لان الذكر المرفوض في الاولى يصير متزوجا بنت الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير  
 متزوجا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطنا لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج  
 أو أم الزوج أو الامة ذكر احدث تحريم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أبيه وفي الثانية  
 يصير ابا للزوج فلا تحل له امرأته وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سيدة (قوله وان تزوج الخ) قيد  
 بالتزويج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة جاز له وطئ الاولى وليس له وطئ الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه  
 ولو وطئها ثم لم يحل له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى ويكفون النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا  
 لا تحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالمنكوحة لوجود الجمع حقيقة واطلق في الاخت المتزوجة فقبل الحرمة والامة  
 واطلق في الامة فقبل أم الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطئ المنكوحة كما يأتي لان المرقوقة  
 ليست بموطوءة حكما فلم يصير جامعيا بينهما وطئا لا حقيقة ولا حكما وأشار الى انه لو لم يدخل بالمنكوحة حتى اشترى  
 اختها لا يبطأ المشترا لان المنكوحة موطوءة حكما كذا أفاده في الجبر وأراد باخت الامة من ليس بينهما  
 سرية اخترازا عن أمها أو بنتها لان وطئ احدهما يحرم الاخرى أبدا (قوله حتى يحرم) أي على نفسه  
 كإقراره في عبارتهم والمتبادر منه انه بالضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كقوت  
 احدهما أو ردتها لحصول المقصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منوطا وقال لكنه غير لازم لماعلمت  
 فانهم (قوله حل استمتاع) من اضافة الصفة الى الموصوف أي يحرم الاستمتاع بالحلال أفاده ط أو الاضافة  
 سياينة أي يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده الرجى وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكلف  
 كالاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالآخر فانهم (قوله بسبب ما) تحريم المنكوحة بالطلاق والخلع  
 والردة مع انقضاء العدة فهستانى والمملوكة يبيعها كالأبعضا واعتاقها كذلك وهبتها مع التسليم وكما ثبتا  
 وتزويجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه تحرم على المالك  
 فتحل له حينئذ المنكوحة ولا يؤثر الاحرام والحيض والنفاس والصوم والرهن والاجارة والتدبير لان فرجها  
 لا يحرم بهذه الاسباب بغير قال في التبر ولم أر في كلامهم ما لو باعها بيعا فاسدا أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر انه  
 يحل وطئ المنكوحة اه أي لان المبيع فاسد ايمالك بالقبض وكذلك الموهوب فاسد اعلى المفتى به خلافا لما صححه  
 في العمادية كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في البحر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج  
 سواء كان يفسخ أو بشرأ جديد لم يحل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامة على نفسه بسبب كما كان أولا (قوله  
 لان للعقد حكم الوطئ) أورد عليه انه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية  
 والارم أن يصير جامعيا بينهما وطئا حكما لان الوطئ السابق قائم حكما أيضا بدليل انه لو أراد بيعها يستحب له  
 استبرأؤها وهذا لازم باطل فيلزم بطلان ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لازم مفارق لان بيده  
 ازالته فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) محترز قوله قد وطئها ح (قوله له وطئ المنكوحة) فان  
 وطئ المنكوحة حرمت المملوكة حتى يفارق المنكوحة كذا في الاختيار (قوله ودواى الوطئ كالوطئ)  
 حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة أو هي فعلت به ذلك ثم تزوج اختها لا تحل له واحدة منهما حتى يحرم الاخرى  
 رضى (قوله أو من بيعناها) نحو كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر الم تحل للآخرى ح ولا حاجة الى هذه  
 الزيادة لانه فناء عنها يقول المصنف بعد وكذا الحكم في كل ما جمعتهما من المحارم ط (قوله ونسى الاول)

أو أمته ثم سيدتها لانه لو فرضت المرأة  
 أو امرأة الابن أو السيدة ذكر  
 لم يحرم بخلاف عكسه (وان  
 تزوج) بنكاح صحيح (أخت أمه)  
 قد (وطئها صح) النكاح لكن  
 لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم حل  
 استمتاع (احدهما عليه) بسبب ما  
 لان للعقد حكم الوطئ حتى  
 لو نكح مشرق مغربة ثبت نسب  
 أولادها منه لثبوت الوطئ حكما  
 ولو لم يكن وطئ الامة له وطئ  
 المنكوحة ودواى الوطئ كالوطئ  
 ابن كمال (وان تزوجهما معا) أي  
 الاختين أو من بيعناها (أو يعقدت  
 ونسى) النكاح الاول

فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطئ الاولى الآن بطل الثانية فحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية  
 كالوطئ اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن البحر وقال في شرح  
 درر البحار قيد بالنسيان اذ الزوج لو عين احداهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها سابقة قضى بنكاحها  
 لتصادقهما وافرقت بينهما وبين الاخرى ولو دخل باحداهما ثم بين ان الاخرى سابقة يعتبر البيان اذ الدلالة  
 لا تعارض الصريح اه ومثله في الشرع بلالية عن شرح المجمع (قوله فرق القاضي بينه وبينهما) يعني  
 يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان علم أن يفرق بينهما وبينهما دفعا للمعصية بحر  
 لكن في الفتاوى الهندية عن شرح الطحاوي ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتها ما أسبق فانه يؤمر الزوج  
 بالبيان فان بين فعلي ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينهما اه ح قلت لانفاذ بينهما لان  
 بيان الزوج موجب مبنى على علمه بالاسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر وقوله لا يتحرى تأمل وفي النهر وينبغي أن يكون  
 معنى التفريق من الزوج أنه يطلقهما ولم أره اه (قوله ويكون طلاقا) أي تفريق القاضي المذكور وظاهر  
 كلام الفتح انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى ينقض من طلاق كل منهما طلاقه ولو تزوجها بعد ذلك  
 وأقره في البحر والنهر ويؤيدان الزيلعي عير عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الاتقي في غاية البيان  
 وتفريق القاضي كالتفريق من الزوج ثم قال في الفتح فان وقع التفريق قبل الدخول فله أن يتزوج أيهما شاء للحال  
 وان بعده فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عقدتهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج  
 التي لم تنقض عدة دون الاخرى كيلا يصير جمعا وان وقع بعد الدخول باحداهما فله أن يتزوجها في الحال  
 دون الاخرى فان عدةها تمنع من تزوج اختها اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تفيد لقوله ويكون طلاقا  
 ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذ التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فانهم (قوله اذ الحكم الخ) بيان  
 للفرق بين المسئلتين وذلك ان في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما للجهل  
 والتي صح نكاحها يجب لها نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما أمانى مسألة تزوجهما  
 معا في عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان  
 دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما عدة بحر قال  
 وقيد بطلانهم في الخط بأن لا تكون احداهما مشغولة بنكاح الغير وعدته فان كانت كذلك صح نكاح  
 الفارغة لعدم تحقق الجمع بينهما كالو تزوجت امرأته زوجين في عقد واحد وأحدهما مترجح بربع نسوة فانها  
 تكون زوجة للاخر لانه لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لاحتل لاحدهما اه (قوله وهذا) أي  
 وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدر او جنسا) كما اذا كان كل منهما ألف  
 درهم ح (قوله وهو مسمى) الضمير راجع الى المهرين بتأويل المذكور ح (قوله وادعى كل منهما  
 انها الاولى) أما اذا قالت لا ندري أي النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ لأن المقضى له مجهول وهو يمنع جهة  
 القضاء كن قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بشئ إلا أن يصطلحا بان يتفقا على أخذ نصف المهر  
 فيقضى لهما به وهذا القيد أي دعوى كل منهما زاده أبو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعفه لكنه حسن  
 بحر وعنامه فيه (قوله ولا بينة لهما) مثله ما لو كان لكل منهما بينة على السبق كافي الفتح وغيره أي  
 لهما تزوجا قال ح فلو أقامت احداهما البينة على السبق فنكاحهما هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قد سنا  
 في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) محترز قوله متساويين قدر او جنسا وهو صادق  
 باختلافهما قدر اختلفت كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفين منها وحنافظ  
 كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألف درهم من الذهب وقدر او جنسا كأن  
 يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علما الخ)  
 اعلم ان هذا التفصيل مأخوذ من الدرر واعترضه محشوه بأنه لم يوجد لغيره والذي وجد في أكثر الكتب  
 ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضى  
 لهما بالاقل من نصفي المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول  
 الاول للاولى بخمسة وعشرين درهما وللثانية بعشرين وعلى الثاني بنصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

تفرق (انما في) بينه وبينهما) ويكون  
 طلاقا (ولهما نصف المهر) يعني  
 في مسألة النسيان اذ الحكم في  
 تزوجهما معا البطلان وعدم  
 وجوب المهر الا بالوطئ كما في عامة  
 الكتب فتنبه وهذا (ان كان  
 مهرهما متساويين) قدر او جنسا  
 (وهو مسمى في العقد وكانت  
 الفرقة قبل الدخول) وادعى كل  
 منهما انها الاولى ولا بينة لهما  
 فان اختلف مهرهما فان علما  
 فلكل ربع مهرها والاقل كل  
 نصف أقل المسميين



ثم يصف بينهما فيكون لكل منهما عشرة درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه للشيخ اسماعيل أن  
 الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكفاية معلاً بأن فيه يقينا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر  
 أراد أن يوفق بين القولين بأن الأول فيما إذا كان مسمى لكل واحدة منهما بعينها معلوما كالنسيئة لقاطمة  
 والالف زائدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه سمي لواحدة منهما خمسمائة وللأخرى ألف  
 إلا أنه نسي تعيين كل منهما السكن سمي مافي الكافي والكفاية لا يؤدّي انحصاره في ذلك ولذا قيل لو حمل  
 على اختلاف الرواية كان أولى إذا تقرر ذلك علمت أن قول الشارح بما للدرر والاف لكل نصف أقل المسمين  
 غير صحيح كانه عليه في الشرع بلالية وغيرها لا اقتضائه أن تأخذ مهورا كاملا مع أن الواجب عليه نصف مهر  
 فالصواب مافي بعض نسخ الشرح وهو الانصاف أقل المسمين لهما وهذا بناء على مافي الدرر من التوفيق وقد  
 علمت مافيه (قوله وان لم يكن مسمى) أي وان لم يكن واحد من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا سمي  
 لاحدا هما دون الأخرى فلن لهما المسمى أخذ بربعه والتي لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة ح ومثله في شرح الشيخ  
 اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح فلو كان التقريظ بعد الدخول وجب لكل  
 منهما مهر كامل لا وفي النكاح الفاسد يقضى به مهر كامل وعقر كامل ويجب جملته على ما إذا اتحد المسمى لهما  
 قدرا ونسباً أما إذا اختلفا فيعذر إيجاب عقر أذ ليست احداهما أولى يجعلها ذات العقر من الأخرى لانه  
 فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا سمي فيه العقر بل الأقل  
 من المسمى ومهر المثل اه ومثله في الجرسوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولاً  
 بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعقر تبعاً لما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ  
 هو الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة اه ولا  
 يخفى أن الوطئ في النكاح الفاسد وطئ بشبهة وقد صرح في الكنز وغيره بأن الواجب في النكاح الفاسد  
 الأقل من المسمى ومهر المثل فعلم أن اقتصار الجرح على التعبير بالعقر صحيح فأفهم والحاصل أنك قد علمت أن أحد  
 النكاحين في مسألة النسبان صحيح والاخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر  
 الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما  
 فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لانه إما أن يتحد المسمى لهما أو يختلف وعلى كل إما أن  
 يتحد مهر مثلهما أيضاً ويختلف فإن اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهر كامل  
 وأما إذا اتحد المسميان واختلف المهران كان سمي لهن مائة ومهر مثلهما تسعون ولاختها مائة أيضاً ومهر  
 مثلهما ثمانون فالواجب إذا اتحد النكاح الصحيح المسمى وهو مائة ولذا ذات الفاسد العقر وهو مائة وثمانين  
 والثمانين وتعذر إيجاب أحدهما إذ ليست احداهما أولى بكونها ذات العقر فلذا قيد المحشى قول الفتح ويجب  
 جملته أي حل وجوب المهر كاملاً لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلهما أيضاً أو ما قول  
 الفتح وأما إذا اختلفا أي المسميان فيتعذر إيجاب العقر في إطلاقه نظر لانه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضاً  
 كأن سمي لهن مائة ومهر مثلهما ثمانون ولعدد تسعين ومهر مثلهما تسعون مثلاً فهنا تعذر إيجاب العقر وتعذر  
 أيضاً إيجاب المسمى لأن احداهما ليست بأولى من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح  
 الفاسد حتى فوجب لهما أحد المسمين بعينه وأحد العقرين بعينه لا اختلاف كل منهما أو ما إذا اختلف المسميان  
 واتحد المهران كأن سمي لهن مائة ولعدد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا تعذر إيجاب العقر لانه ثمانون  
 على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هنذا أو دعدا بل تعذر إيجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح  
 الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر انه عند تعذر إيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى  
 ومهر مثلهما قلت وفيه نظر لان ذلك تنقيص لحقهما وترك لبعض المتيقن إذا لا شك أن فيهما ذات نكاح صحيح  
 ولهما المسمى كاملاً ولا سيما إذا اتحد المسميان على انه لم يعلم منه حكم ما إذا لم يتعذر إيجاب العقر بل الذي يظهر  
 ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو انه حيث جهل ذات الصحيح منها وذات الفاسد وكان لاحداهما المسمى  
 وللأخرى العقران يأخذ المتيقن ويقسمانه بينهما في الصور الأربع فإذا اتحد كل من المسمين والمهرين  
 يعطيان أحد المسمين وأحد المهرين وإذا اتحد الاقلان فقط يعطيان أحد المسمين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وان لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) بدل نصف

المهر (وان كانت القرعة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل لتقرر

بالدخول

الآلان فقط يعطيان أقل المسمين وأحد المهرين وإذا اختلف الآلان والاخيران يعطيان أقل المسمين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لأنها كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وإن كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لأنها إن كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وإن كانت متأخرة لا يجب لها شيء فينصف النصف **اد ح** قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الشرع بلالية ويجب تقيده بما إذا دخل بأحداهما مع إقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحاً أم لا ودخل بأحداهما على وجه البيان فإنه يقتضي نكاحها كما قد مرناه عن شرح درر البحار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويقرب بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لأنه ظهر أنها المتأخرة فيكون نكاحها باطلاً وقد مر أن الباطل لا يجب فيه المهر إلا بالادخول (قوله وكذا الخ) الاحسن قول الزبلي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاثنين فهو الحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله وحرم نكاح المولى أمتة الخ) أي ولو ملك بعضها وكذا المرأة لو لم تملك سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا إذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه فسد النكاح وأما المأذون والمدبر إذا اشترازا زوجته مالم يفسد النكاح لانها لا يملكها بالعقد وكذا المكاتب لأنه لا يملكها بالعقد وانما ثبت له فيها حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فحين اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه **اد** (قوله لأن المملوكة علة الخ) للمسألتين قال في الفتح لأن النكاح ما شرع الاثمرا ثمرات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يختص بهي بملكه كالنفقة والسكنى والتسم والمنع من العزل الأبدان ومنها ما يختص هو بملكه كوجوب التمكن والقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون الملك في كل منها مشتركاً كالاستمتاع بجماعة وببشارة والولد في حق الاضافة والمملوكة تنافي المالكية فقد ناقضت لازم عقد النكاح ومنافي للآلزام منافي للملزوم وبه سقط ما قيل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق مالكة من جهة النكاح لأن الفرض أن لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخلوص والرق يمنعه (قوله نعم لو فعله الخ) يشير إلى أن المراد بالحرمه في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يتبادر منها من المنع على وجه يترتب عليه الأثم والامتنع فعل الحرام للثمة عن أمر موهوم في تزوج السيد أمتة أو المراد به انقي وجود العقد الشرعي المتمر لثمراته كما يشير إليه ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهره وكذا في البحر عن المضمرات المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المير في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعناق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما إذا تزوجها متزها عن وطئ أحراراً على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة أو معتقة الغير أو محلوفا عليها بعقدها وقد حث الخائف وكثيراً ما يقع لاسيما إذا تداولتها الأيدي **اد** قلت ولا سيما السراري الذي يؤخذ عن غيبة في زماننا للثمن بعدم قيمة الغيبة فينبغي فيه حق أصحاب الجنس وبقيّة الغائبين وما ذكره الشارح في الجهاد عن المفقى أبي السعود من أنه في زمانه وقع من السلطان التنفيل العام فبعد اعطاء الجنس لا يبق شبهة في حل وطئهن **اد** فهو غير مقيد أما أولاً فلأن التنفيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الجنس أولاً لأن فيه إبطال السهام المقدرة كما نص على ذلك الامام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانياً فلأن تنفيل سلطان زمانه لا يبق إلى زماننا وأما ثالثاً فلأنه بقي الشبهة باعطاء الجنس ومن المعلوم في زماننا أن كل من وصلت يده من العسكر إلى شيء يأخذه ولا يعطى خمسة فينبغي أن يكون العقد واجباً إذا علم أنهم مأخوذة من الغيبة وإذا قال بعض الشافعية إن وطئ السراري الآلا في مجلدين اليوم من الروم والهند والتبرك حرام وأما قوله في الاشياء بعد تنفيل ذلك عنه في قاعدة الأصل في الابضاع التحريم ان هذا ورع لا حكم لازم فإن الجارية المنجولة الحال المرجع فيها إلى صاحب اليد ان كانت صغيرة وإلى اقرار حال كانت كبيرة وإن علم حالها فلا أشكال **اد** فهذا التماس في غير ما علم أنها أخذت من الغيبة أما ما علم في ذلك ففيها ما ذكرنا لكن قد يقال أنه يحتمل أن تكون باعها الامام أو أحد من العسكر وأجاز الامام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على أن يبيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كعاقبه لكن العقد عليها لا يقع الشبهة لأنها إذا كانت غيبة تكون مشتركة بين الغائبين وأصحاب الجنس فلا يصح تزويجها بنفسها بل الرفع للشبهة شرأوا من وكيل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم شرأوا

ومنه يعلم حكم دخوله  
بواحدة (وكذا الحكم فيما جمعهما  
من المحارم) في نكاح (و) حرم  
(نكاح) المولى (أمتة و) العبد  
(سبدته) لأن المملوكة تنافي  
المالكية نعم لو فعله المولى احتياطاً  
كان حسناً

مطلبه  
في وطئ السراري الذي يؤخذ  
عن غيبة في زماننا

منه وسأني ان شاء الله تعالى تمام تحرير هذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا مأخوذ من الشريعة لآلية  
وقوله ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم إيقاع الإطلاق عليها وعدم نبوت نسب ولادها بلا دعوى لكن لا يفتي  
أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً قوياً يقع الوطئ حلالاً بلا شبهة  
ولا يلزم من العقد عليه ذلك أن لا يعد حائلي نفسه خامسة ونحوه بل نقول ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضاً  
(قوله وحرم نكاح الوثنية) نسبة الى عبادة الوثن وهو ماله جنة أي صورة انسان من خشب أو حجر  
أو فضة أو جواهر تحت والجعر أو ثاب والصنم صورة بلا جنة هكذا فرق بينهما كثيراً من أهل اللغة  
وقيل لافرق وقيل يطلق الوثن على غير الصورة كذا في البناية نهر وفي الفتح ويدخل في عبادة  
الأوثان عبادة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية  
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قات وشمل ذلك الدرور والنصيرية والبيانية  
فلا تشمل منا حكمهم ولا تؤكل ذبيحتهم لانهم ليس لهم كتاب سماوي وأفاد بجمرة النكاح حرمة الوطئ ملك  
اليمين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم لما في الخائفة وتحمل الجوسمية والوثنية لكل كافر الارتد (قوله  
كثيرة) أطلقته فشمل الحربية والذمية والحرّة والامة ح عن البحر (قوله وان كره تنزيها) أي  
سواء كانت ذمية أو حربية فان صاحب البحر استظهر أن الكراهة في الكفاية الحربية تنزيهاً فالذمية أولى  
اه ح قلت علل ذلك في الضرر بأن التجرية لا بد لها من شيء أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه  
وفيه أن إطلاقهم الكراهة في الحربية يفيد أنهم تجرعية والدليل عند المجتهد على أن التعليل يفيد ذلك  
ففي الفتح ويجوز تزوج الكفايات والاولى أن لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا للضرورة وتذكر الكفاية  
الحربية اجمالاً لافتتاح باب الفتنة من إمكان التعلق المستدعي للمقام معها في دار الحرب وتعرض الولد  
على الخلق بأخلاق أهل الكفر وعلى الرق بأن نسبي وهي حبلي فولد رقيقاً وان كان مسلماً اه فقوله  
والاولى أن لا يفعل يفيد كراهة التنزيه في غير الحربية وما بعده يفيد كراهة التجريم في الحربية تأمل (قوله  
مؤمنة بنبي) تفسير الكفاية لانقيسده ح (قوله مقتر بكتاب) في النهر عن الزبلي واعلم أن من اعتقد  
ديناماوي تاله كتاب منزل كعصف ابراهيم وشيت وزبور داود فهو من أهل الكتاب تجوز منا حكمهم  
وأكل ذبيحتهم (قوله على المذهب) أي خلافاً لما في المستصفي من تنقيح الحل بأن لا يعتقدوا ذلك  
ووافقته ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب اذا اعتقدوا أن المسيح اله  
وأن عزرا اله ولا يتزوجوا نساءهم قبل وعليه القوي ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوز الاكل والتزوج  
اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الأئمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني  
حلال مطلقاً سواء قال بثلاث ثلاثة أو لا لاطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك  
طائفتان من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف  
الى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أو طوائف لما عهد من ارادته به من عهده مع الله تعالى غيره من لا بد  
الابع نبي وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة  
فمقتضى الوجه حل منا حكمهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف  
القواطع المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بتقديم العالم ونفي العلم بالخزعليات على ما صرح به المحققون  
وأقول وكذا القول بالاجاب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه  
وان وقع التصريح بكفر المعتزلة ونحوهم عند البحث معهم في ردة مذهبهم بأنه كفر أي يلزم من قولهم بكذا الكفر  
ولا يقتضي ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بذهب وأيضاً فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعي على  
زعمهم وان أخطأ وفيه ولزمهم المحذور على أنهم ليسوا بأدنى حالاً من أهل الكتاب بل هم مقررون بأشرف الكتب  
واعمل القائل بعدم حل منا حكمهم يحكمهم بارتد عا اعتقدوه وهو بعيد لان ذلك أصل اعتقادهم فان سلم  
انه كفر لا يكون ردة قال في البحر وينبغي أن من اعتقد مذهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو  
مشرك وان طرأ عليه فهو مرتد اه وبهذا يظهر أن الرافضي ان كان ممن يعتقد الألوهية في علي أو ان جبريل  
غلط في الوحي أو كان منه كبرية الصدوق أو يهدف السيدة الصديقة فهو كافر بخالفته القواطع المعلومة

(و) حرم نكاح (الوثنية)

بالاجماع (وصح نكاح كفاية)

وان كره تنزيها (مؤمنة)

بنبي (مرسل مقتر بكتاب) منزل

وان اعتقدوا المسيح اله وكذا

حل ذبيحتهم على المذهب بحر

وفي النهر تجوز منا حكمه المعتزلة

لاننا لا نكفر أحد من أهل

القبلة وان وقع الزام في المباحث

من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل عليا أو يسب الصحابة فإنه مبتدع لا كافرا وأوضعه في كتابي  
 تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام  
 (تنبيه) قيل لا تجوز منا حكمة من يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى لأنه كافر قال في البحر انه محمول على  
 من يقوله شكاً في إيمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المناحكة بيننا وبينهم بلا شبهة اهـ وحقق ذلك  
 في الفتح بأن الشافعية يريدون به إيمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار  
 عن نفسه بفعل في المستقبل أو استحبابه اليه فيتم ليق به قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن  
 يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الاولى لأن تعويد النفس بالحزم في مثله لصير ملكة خيرة من ادخال أداة التردد  
 في أنه هل يكون مؤمناً عند الموافاة أو لا اهـ (قوله لا عبادة كوكب لا كتاب لها) هذا معنى الصابئة  
 المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات ان كانوا يؤمنون بدين نبي  
 ويقترن بكتاب لانهم من أهل الكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منا حكمهم لانهم  
 مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل أجاب على ما وقع عنده وعلى هذا حال لا يجزئهم  
 اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتابا ولكنهم يعظمون الكواكب كعظيم  
 المسلم الكعبة وبين صاحبه القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتح فلما اتفق على  
 تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منع منا حكمهم مقيد بقيد عبادة  
 الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منا حكمهم وهو قول بعض المشايخ  
 زعموا أن عبادة الكواكب لا تجزئهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم ان كانوا يعبدونها حقيقة  
 فليسوا أهل كتاب وان كانوا يعظمونها كعظيم المسلمين للكعبة فهم أهل كتاب كذا في المجتبى اهـ فعلى هذا  
 فقول المصنف لا كتاب لها لا مفهوم له لكن ما مر من حل النصرانية وان اعتقدت المسيحية الهيا يؤيد قول  
 بعض المشايخ كما أفاده في النهر (قوله والجوسية) نسبة الى مجوس وهم عبدة النار وعدم جواز  
 نكاحهم ولو عاك بين جميع عليه عند الاثمة الاربعة خلافا لادود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع وتما في الفتح  
 (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن تكرار الرثنية ودفع ايها العطف في المحرمة (قوله ولو يعمرم)  
 المناسب لحرم باللام لأن النكاح المقدّر في المعطوف عليه لا يعتدي بالباء الا أن يدعى تفضنه معنى التزوج  
 فانه يعتدي بالباء في لغة قليلة (قوله أو مع طول الحرة) أي مع القدرة على مهرها ونفقة مهرها وهو بالفتح  
 في الاصل الفضل ويعتدي بعلى والى فطول الحرة متسع فيه بخلاف الصلة ثم الاضافة الى المنفعل على ما أشار اليه  
 المطرزي قهستاني (قوله الاصل الخ) قد ناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرة فانه يجوز وطؤها مالا  
 ولا يجوز أن ينكح الامة على الحرة ط (قوله تحريم في المحرمة وتزنيها في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره  
 في البحر من كلام البدائع ومثله في القهستاني وأيده بقول المبسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول  
 فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتح وهو فهم غير محله فانه في الفتح ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة  
 عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وذكر دليل الاثمة  
 الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة الا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح أي بفتح الباء  
 في الاول وضمتها في الثاني مع كسر الهمزة ومن فتحها في الثاني فقد ضعف بحصر زاد مسلم ولا يحطّب  
 ثم أجاب بترجيح الاول من وجوه ثم أجاب على تسليم التعارض بحمل الثاني اما على نهي التحريم والنكاح  
 فيه الوطى أو على نهي الكراهية جمعاً بين الدلائل وذلك لان المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة  
 لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العباد لما فيه من خطبة وحرادات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه  
 النفس لطالب الجماع وهذا يحمل قوله ولا يحطّب ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشر المكروه لان المعنى  
 المنوط به الكراهية هو عليه الصلاة والسلام منزّه عنه ولا يعتدي في اختلاف حكم في حقه او حقه لا خلاف المناط  
 فينا وفيه كالوصول نها عنه وفعله اهـ وحاصله أن لا ينكح ان كان المراد به الوطى فالنهي للتحريم وهذا قطعي  
 لا شبهة فيه أو العقد فالنهي للكرهية وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهية التحريم والاحرم تبجارة المحرم  
 في الاماء فان فيه أيضا شغل القلب وتنبيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا يحمل قوله ولا يحطّب على أنه قد صرح

(لا) يصح نكاح (عبادة كوكب لا كتاب لها) ولا وطؤها بملك بين (والجوسية والوثنية) هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عبادة كوكب وقوله (والمحرمة) ينجح أو عمرة (ولو يعمرم) عطف على كآية فتنبه (والامة ولو) كات (كآية أرمع طول الحرة) الاصل عندنا ان كل وطء يحصل بملك بين يحصل نكاح وما لا فلا (وان كره) تحريماً في المحرمة وتزنيها في الامة (وحرة على أمة

في شرح درر البحار بأن النهي للتعزير وقول الكثر وجب تزوج الكاكية والصائبة والمحرمه صريح في ذلك  
 فان المحرمه بشرط ما لا يحل فانهم (قوله لا يصح) أي ولا يجتمع ما في عقد واحد بل يصح في الجمع  
 نكاح الحرة لا الأمة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشهاد في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من أنه  
 يبطل فيه ما سبق قلم هذا حرمة ادخال الأمة على الحرة اذا كان نكاح الحرة صحيحا فلو دخل بالحرة بنكاح  
 فاسد لا ينعى نكاح الأمة شربلاية (فرع) تزوج أمة بلاذن مولاهما ولم يدخل حتى تزوج حرة ثم أجاز المولى  
 لم يجوز لأن الحلال انما يثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فيصير متزوجا أمة على حرة ولو تزوج ابنتها الحرة  
 قبل الاجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحرة فلا ينعى نكاح غيرها بجر عن المحيط ملخصا (قوله  
 ولو لم ولد) مثل المدبرة والكاكية كما في البحر (قوله في عدة حرة) من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة  
 (قوله ولو من بائن) أشار به الى خلاف قوله سماجيو اوزه واتفقوا على المنع في الرجعي (قوله لبقاء الملك)  
 أي ملك نكاح الأمة لانها لم تخرج بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الداخلة على الأمة (قوله  
 في عدة واحد) أي على التسع ح (قوله لبطلان النكاح) مفاده أنه لو كانت الحرة أربعاً صحت فيهن وبطل  
 في الأما كما في جمع الحرة مع الأمة بعقد واحد ويؤخه ما نقله الرجعي عن كافي الحام أن أصل ذلك أنه ينظر  
 في نكاح الحر ان كان جائزا لو كن وحدهن اجزته وبطلت نكاح الاما وان كان غير جائزا بطلته وأجرت  
 نكاح الاما ان كان يجوز ولو كن وحدهن اه قلت ويستفاد منه ما لو كان جله الحر انما لم ترد على  
 أربع فانه يجوز في الحر انما فقط وهو صريح ما ذكرناه آنفا عند قوله لا يصح عكسه (قوله سرية)  
 نسبة الى السر وهو النكاح والتم ختم الدين كضم المال في دهرية نسبة الى الدهر أي السرور لحصوله  
 بها ط (قوله خيف عليه الكفر) لقوله تعالى الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين  
 برأية ومقتضاه أن مثله لو لا معة على التزوج على امرأته وما فرق به في البحر من أن في الجمع بين الحر انما مشقة  
 بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراري فانه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص نهر أي لأن النص  
 نفي اللوم عن الجهتين وقد يقال ان امتداد من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على  
 تزوج أخرى فان المتبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى  
 فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة فهذا وجه ما فرق به في البحر أخذ من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط  
 والتحقيق أنه ان أراد اللوم على أصل الفعل بمعنى أنك فعلت أمرا قبيحا فهو كاف في الموضوعين وان كان بمعنى  
 أنك فعلت ما تركه ذلك أولى لما يلحقك من التعب في النفقة وكثرة العيال واضرار الزوجة بالتسري أو بالتزوج  
 عليها ونحو ذلك فلا كفر في الموضوعين وان لم يلاحظ شيئا من المعنيين فلا كفر في الموضوعين أيضا لكن قالوا  
 يحشى عليه الكفر في الأول لان المتبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر لي  
 والله تعالى أعلم فافهم (قوله لحديث من رق لامتى) أي رجها رقت الله له أي اناؤه وأحسن اليه ط (قوله  
 ولو مدبرا) مثله المكاتب وابن ام الولد الذي من غير مولاهما كما في الغاية ط (قوله ويتنع عليه) أي على  
 العبد ولو مكاتب كما في البحر (قوله أصلا) أي وان أذن له به المولى (قوله لانه لا يملك) أي في هذا الباب  
 الا الطلاق فلا ينافي أنه يملك غيره كالاقرار على نفسه ونحوه (قوله وصح نكاح حبلى من زنا) أي عندهما  
 وقال أبو يوسف لا يصح والتسوي على قولهما كما في الفهستاني عن المحيط وذكر القمراشي أنها لا تتحقق لها  
 وقبل لها ذلك والاول أرجح لان المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه سماوي بجر عن الفتح  
 (قوله لا حبلى من غيره الخ) مثل الحبلى من نكاح صحيح أو فاسد أو وطئ شبهة أو ملك عيىن وما لو كان  
 الحل من مسلم أو ذمي أو حر (قوله لثبوت نسبه) فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط (قوله  
 ولو من حر) كالمهاجرة والمسبية وعن أبي حنيفة انه يصح وصحح الزيلعي المنع وهو المعتمد وفي الفتح  
 أنه ظاهر المذهب بجر (قوله المقربة) بكسر القاف أشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولو زوج ام ولده  
 وهي حامل منه فالنكاح باطل محمول على ما اذا اقربه لقوله وهي حامل منه قال في النهر قال في التوشيح فعلى هذا  
 ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه بأنه يجوز النكاح ويكون نفيا أقول ومن هنا قد علمت أنه لو تزوج  
 غير ام ولده وهي حامل يجوز لانه كان نفيا فيما لا يتوقف على الدعوى ففيم يتوقف عليها أولى اه

(لا) يصح (عكسه ولو) أم ولد  
 في عدة حرة (ولو من بائن) وصح  
 لورا جمعها أي الأمة (على حرة)  
 لبقاء الملك (ولو تزوج أربعاً من  
 الاما ونكاح من الحر انما في عقد)  
 واحد (صح نكاح الاما) لبطلان  
 النكاح (و) صح (نكاح أربع من  
 الحر انما الاما فقط للحر) لا أكثر  
 (وله التسري بما شاء من الاما)  
 قوله أربع وألف سرية وأراد  
 شراء أخرى فلامه رجل خيف  
 عليه الكفر ولو أراد فقالت امرأته  
 أقبل نفسي لا يتنع لانه مشروع  
 لكن لو تركت لثلاثا يغتمها بجر لحديث  
 من رق لامتى رقت الله له برأية  
 (ونصفها للعبد) ولو مدبرا (ويتنع  
 عليه غير ذلك) فلا يحل له التسري  
 أصلا لانه لا يملك الا الطلاق (و)  
 صح نكاح (حبلى من زنا) حبلى  
 (من غيره) أي الزنا لثبوت نسبه  
 ولو من حرني أو سيدها المقربة  
 (وان حرم وطؤها)

(قوله ودواعيه) قال في البحر وحكم الدواعي على قولهما كالوطي كافي النهاية اه قال ح والذي في النفقات  
البحر جواز الدواعي فليحترر اه قلت والذي في النفقات أن زوجة الصغير لو اتفق عليها أبوه ثم ولدت  
واعترفت بأنها حبل من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لأن الحبل من الزنا ان منع الوطي لا يمنع من دواعيه اه  
فيمكن الفرق بأن ما هنا فمن كانت حبل من الزنا ثم تزوجها ما في النفقات في الزوجة اذا حبلت من الزنا  
فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولهما لان الصغير في قولهما  
يعود الى أبي حنيفة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحته من أصله فافهم (قوله  
متصل بالمسألة الاولى) الصغير في متصل عائدا على قول المصنف وان حرم وطؤها حتى تضع قافهم (قوله  
اذا لم يعر ينبت منه) المراد ازدياد ذنبيات الشعر لا أصل بانه ولذا قال في التبيين والمصنف لا يبرز اذا  
سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر اه وهذه حكمته والا قل المراد المنع من الوطي لما في الفتح قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره يعني ايمان الحبل بى رواه  
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شربا ليلية (قوله اتساقا) أى منه ما ومن أبي يوسف  
فإن خلاف السابق في غير الزاني كافي الفتح وغيره (قوله والولد) أى ان جاءت بعد النكاح به لستة  
أشهر مخبرات النوازل فلو لاقى من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الآن يقول  
هذا الولد منى ولا يقول من الزنا حانية والظاهر أن هذا من حيث القضاء أما من حيث الديانة فلا يجوز له  
أن يدعيه لأن الشرع قطع نسبه منه فلا يحل له استلحاقه به ولذا لو صرح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا  
وانما يثبت لولم يصرح لاحتمال كونه بعد سابق أو بشبهة جلال حال المسلم على الصلاح وكذا ثبوته مطلقا  
اذا جاءت به لستة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وان ما قبل العقد كان اتفقا لا جلا ويحتاج  
في اثبات النسب ما أمكن (قوله ولو تزوج أمته الخ) هذا محترز قوله المقر به كما أوضحناه قبل (قوله  
ولا يستبرأ من زوجها) أى لا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل أن يستبرأ  
لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزهد كافي الشراء هداية وقال ابو الليث قوله اقرب الى الاحتياط  
وبه نأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمدا اعتانى الاستحباب وهما اثبات الجواز بدونه فلا معارضة واعترضه  
في البحر بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفيس الاستبراء على قول  
قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت اذا كان الصحيح وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي  
استحبابه عن الزوج لحصول المقصود نعم لو علم أن المولى لم يستبرأ لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل  
لوقيل بوجوبه لم يعد ويقر به أنه في الفتح جل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليله باحتمال الشغل بماء المولى  
فانه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما يطلقون كرهه هذا في التحريم أو كراهة التحريم وأحب  
في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التزهد كافي الشراء اه  
ومثله في مخبرات النوازل (قوله بل سيدها) أى بل يستبرأ من سيدها وجوبا في الصحيح واليه مال  
السرخصى وهذا اذا أراد أن يزوجها وكان بطؤها فلأراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على  
المشتري فيحتمل المقصود فلا معنى لا يباح به على البائع وفي التتقي عن أبي حنيفة كرهه أن يبيع من كان  
يطؤها حتى يستبرأ من ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أى عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها  
ما لم يستبرأ هداية والظاهر أن الترجيح المار يأتي هنا أيضا ولذا جزم في النهر هنا بالنسب الآن يفرق  
بأن ماء الزنا لا اعتبار له بقى لوطها بل يحل يكون من الزوج لان الفراش له فلا يقال انه يكون ساقيبا زرع غيره  
لكن هذا ما لم تلده لاقى من ستة أشهر من وقت العقد فلو ولده لاقى لم يصح العقد كما صرح حوايه  
أى لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يرد صحة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ بانية  
فانكحوا الخ) قال في البحر بدليل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
ان امرأتى لا تدفع يد لامس فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال انى أحبها وهي جيلة فقال عليه الصلاة  
السلام استمتع بها (قوله تطليق القابرة) النجور العصيان كما في المغرب (قوله ولا عليها)  
أى بأن تسي عشرته أو تبدل له ما لا يحبها (قوله الا اذا خافا) استثناء منقطع لان التفريق حيث  
أن يتزنا

مطلب  
فيما لو زوج المولى أمته

ودواعيه (حتى تضع) متصل بالمسألة  
الاولى الثلاثى ماؤه زرع غيره اذ  
الشعر ينبت منه (فروع) لو نكحها  
الزاني حل له وطؤها اتفقا والولد  
له ولزمه النفقة ولو زوج أمته أو أم  
ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره  
به جاز وكان نفي دالة نهر عن  
التوسيع (و) صح نكاح (الموطوءة  
بلك) عين ولا يستبرأ من زوجها  
بل سيدها وجوبا على الصحيح  
ذخيرة (أو) الموطوءة (زنا)  
أى جاز نكاح من رآها تزنى وله  
وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى  
الزانية لا ينكحها الا زان  
ففسوخ بانية فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء وفى آخر حظر المجتنبى  
لا يجب على الزوج تطليق القابرة  
ولا عليها تريح الناجر الا اذا خافا  
أن لا يمتنع من الله فلا بأس  
أن يتزنا

مندوب بقوله فلا بأس بكن سمي أو بالطلاق أنه يستحب لمؤذيه أو تاركه صلاة ويجب لوفات  
 الاسماء المعروف فالظاهر أنه استعمل لا بأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خفت أن لا يقيا حدود  
 الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فان نقي البأس في معنى نقي الجناح فافهم (قوله غافى الوهبانية الخ)  
 تفرع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المخ فان قلت يشكل على ما تقدم ما في شرح النظم  
 الوهبانية من أنه لو زنت زوجته لا يجرمها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسبق ماؤه زرع غيره وصرح  
 الناطم بجرمة وطئها حتى تحيض وتظهر وهو يمنع من جملة على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب قلت  
 ما ذكره في شرح النظم ذكره في النف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغير عا لما بذلك ودخل بها  
 لا تحب العدة عليها حتى لا يجرم على الزوج وطؤها وبه يبقى لانه زنا والمزني بها لا تحرم على زوجها نعم لو وطئها  
 بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويمكن حمل ما في النف على هذا اه (قوله وانضمومة  
 الى محترمة) بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد احداهما محمل والاخرى غير محمل لكونهم محترما  
 أو ذات زوج أو مشركة لان المطل في احداهما فيقتدر بقدره بخلاف ما اذا جع بين حر وعبد وباعهما صفقة  
 واحدة حيث يطل البيع في الكل لما أنه يطل بالشروط القاسدة بخلاف النكاح نهر (قوله والمسمى  
 كلهما) أى للعلة عند الامام نظرا الى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم الحلية  
 والانقسام من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحدو طوى المحترمة لان سقوطه من حكم صورة  
 العقد لان حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانقسام بناء على عدم الدخول في العقد منافيا لقوله بسقوط الحد  
 لوجود صورة العقد كقولهم وعندهما يقسم على مهر مثليهما ونما في البحر (قوله فلهما مهر المثل) أى  
 بالغاما بلغ كما في المبسوط وهو الاصح وما ذكره في الزادات من أنه لا يجاوز المسمى فهو قولهما كما في التبيين  
 وانما وجب بالغاما بلغ على ما في المبسوط لانها لم تدخل في العقد كما قدمناه عن البحر فلا اعتبار للتسمية أصلا  
 فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما اذا تزوج اختين في عقدة واحدة ودخل بهما حيث أوجبت لكل منهما الاقل  
 من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محمل لا يراد العقد عليهما وانما الممتنع الجع بينهما فلذلك قلنا  
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموفق ح (قوله وبطل نكاح  
 متعة ومؤقت) قال في الفتح قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج  
 وفي المتعة اتمتع أو استمتع اه يعنى ما اشتمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة  
 وتعيين المدة وفي المؤقت الشهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة الذى ايج ثم حرم  
 هو ما اجمع فيه مادة م ت ع للقطع من الاثا ربانه كان أذن لهم في المتعة وليس معناه أن من باشر هذا  
 يلزمه أن يحاط بها بلفظ اتمتع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فاذا قيل اتمتعوا فعنه أو جردا ومعنى  
 هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقد على امرأه لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وترتيبه بل  
 الى مدة معينة ينهى العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها الى أن ينصرف عنها فلا عقد  
 فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلفظ التزويج وأحضر  
 الشهود اه ملخصا وتبعه في البحر والهرثم ذكر في الفتح أدلة تحريم المتعة وأنه كان في حجة الوداع وكان  
 تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلواء الامصار الاطابقة من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك كما  
 وقع في الهداية غلط ثم رجح قول زفر بصفة المؤقت على معنى أنه يعقد مؤبدا ويلغو التوقيت لان غاية الامر  
 أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معناها الذى كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهى العقد فيه بانتهاء  
 المدة فالغاء شرط التوقيت أثر النسخ وأقرب نظير اليه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع ككل من المرأتين  
 مهر للآخرى فانه صح النكاح عنه وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهى بخلاف ما لو عقد بلفظ  
 المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا يعقد وان حضره الشهود لانه لا يفيد له المتعة كلفظ الاحلال  
 فان من أحل لغيره طعاما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر اه ملخصا (قوله وان جهلت  
 المدة) كان يتزوجها الى أن ينصرف عنها كما تقدم ح (قوله أو طالت في الاصح) كان يتزوجها الى ما تبقى  
 سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كما في المعراج لان التأقيت هو المعين بلجهة المتعة بجر (قوله وليس

غافى الوهبانية ضعيف كما  
 بسطه المصنف (د) صح نكاح  
 (الضمومة الى محترمة والمسمى)  
 كلهما (لها) ولو دخل بالمحترمة فلها  
 مهر المثل (وبطل نكاح سبعة  
 ومؤقت) وان جهلت المدة أو طالت  
 في الاصح وليس

منه الخ) لان اشتراط الشايع يدل على انه متادد و بدأ وبطل الشرط بحر (قوله أو نوى الخ) لان التوقيت  
انما يكون بالنظر بحر (قوله ولا بأس بتزوجها على أن يكون عندها من ارادون  
الميل فتح قال في البحر وينبغي أن لا يكون هذا الشرط لازما عليها وانما أن تطلب الميعة عندها لا لما عرف  
في باب القسم اه أي اذا كان لها شرط غير حاشا وشرط أن يكون في النهار عند حاشا في الليل عند شرطها  
أما لا لشرطها فانها قد علمت أنه ليس لها الطلب خصوصا اذا كانت صنعتها في الليل كالحارس بل سبقت  
في القسم عن الشاقية أن نحو الحارس يقسم بين الزوجات نهارا واستحسنه في النهر (قوله ويحل له الخ)  
وكذا يحل له ان يكتسبه من الوطئ نعم الاثم في الاقدام على الدعوى الباطلة كما في البحر وثبت الحل مبنى على  
قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنا وكذا ينفذ ظاهرا اتفاقا فيجب النفقة والقسم وغير ذلك  
(قوله عند قاض) حل الحكم مثله ليجز ط قلت الظاهر نعم لانهم انما فرقوا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص  
وحدودية على عاقلة (قوله بنكاح صحيح) احتراز به عن الفساد لانه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقيقة  
ط (قوله خالية عن الموانع) تفسير لكونها محلا للأنشاء والموانع مثل كونها مشركة أو محرمة أو زوجة  
الغير أو معتدة ح (قوله وقضى الثاني بنكاحها) ويشترط لنافذ القضاء باطنا عند الامام حضور  
شهود وعند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لان العقد ثبت بمقتضى صحة قضاءه في الباطن وما ثبت  
مقتضى صحة الغير لا يثبت بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبدك عني بألف وفي الفتح انه لا وجه ويدل عليه  
اطلاق المتون بحر قلت لكن ذكر في البحر في كتاب الثاني الى الثاني أن المعتمد الأول (قوله ولم يكن  
الخ) الجملة خالية (قوله خلافا لهما) راجع للمسألين وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنا عندهما  
بشهادة الزور ولو في العقود والفسوخ لان الثاني أخطأ الخجة اذ الشهود كذبة وله أن الشهود صدقة عنده  
وهو الخجة تعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنا بتقديم النكاح فينفذ قطعا المنازعة  
وطعن فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه قطع المنازعة بالطلاق فأجابه الاكمل بأنك ان أردت الطلاق غير  
المشروع فلا يعتبر أو المشروع ثبت المطلوب اذ لا يتحقق الا في نكاح صحيح وعقبه تلمذه فإرى الهداية بأن له أن  
يريد غير المشروع ليكون طريقا لقطع المنازعة وتعقبها تلمذه ابن الهمام بأن الحق التفصيل وهو أنه  
يصلح لقطع المنازعة ان كانت هي المدعىة أما لو كان هو المدعي فلا يمكنه التخلص منه الا بالنفاذ باطنا مع  
أن الحكم أعم من دعواها أو دعواه (قوله وقوله سابق) قال الكمال وقول الإمام أوجه واستدل له  
بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسح بيعها كذا وبرهن فقضى به حل البائع وطوها واستخدمها  
مع علمه بكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعق وان كان فيه اتلاف ماله فانه اتلى يلبس  
فعليه أن يختار أو هو من ماله وذلك ما بسلم له فيه دينه اه وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسألة أطال فيها  
الاستدلال لقول الامام فراجعها قلت وحيث كان الوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حققه  
في الفتح وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تقررت أنه لا يعدل عن قول الامام الا للضرورة أو ضعف دليله كما وفخناه  
في منظومة رسم المفتي وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذا غيره بالاولي لعدم علمه بحقيقة الحال  
(قوله لا تحل لهما) أي الزوج المقتضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور  
لا ينفذ باطنا عندهما وأما الاول فلان القرعة وان لم تقع باطنا لكن قول أبي حنيفة أو وث شبهة ولانه لو فعل  
ذلك كان زانيا عند الناس فيجوز منه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما لم يدخل الثاني) فاذا دخل  
بها حرمت على الاول لوجوب العدة كالتسكوة اذا وطئت بشبهة بحر (قوله وحي) أي هذه المسائل  
الثلاث (قوله كاسيحي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد  
أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لما يوحى به ظاهر العبارة من أن التعليق يلغو ويبقى العقد صحيحا كما  
في المسألة الآتية وهذا من شأنهم الدرر الا في (قوله لتعليقه بالخطر) بفتح الحاء المعجمة والدعاء المهمة  
ما يـكون معدوما يتوقع وجوده اه ح (قوله خافي الدرر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط  
مثل أن يقول لبنته ان دخلت الدار تزوجتك فلانا وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح  
(قوله فيه نظر) لانه مخرج بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والخلاصة والبرازية عن الاصل والخاتمة

منه المالك بن كعب على أن بطاقتها  
بعد شهر أو نوى ~~ممكنه~~ معها  
مدة معينة ولا بأس بتزوج  
النهاريات عيني (و) يحل له وطئ  
امرأه اذا ذنت عليه عند قاض  
(أه تزوجها) بنكاح صحيح (وحي)  
أي والحال أنها (محل للأنشاء)  
أي لانشاء النكاح خالية عن الموانع  
(وقضى الثاني بنكاحها بيينة)  
أفاسمها (ولم يكن) في نفس  
الامر (تزوجها وكذا) محل له  
لرأى هو نكاحها خلافا لهما  
وفي انشر بلاية عن المواهب  
وبقره ما يفتي (ولو قضى بطلانها  
بشهادة الزور مع عليا) بذلك نفذ  
(و) حل لها التزوج باخر بعد  
العدة وحل للشاهد زورا (تزوجها  
وحرمت على الاول) وعند الثاني  
لا تحل لهما وعند محمد تحل لاول  
ما لم يدخل الثاني وهي من فروع  
القضاء بشهادة الزور كاسيحي  
(والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط)  
كترتجتك ان رضى أبي لم يعقد  
النكاح لتعليقه بالخطر كما  
في العمادية وغيرها في الدرر  
فيه نظائر



والتأخرية وقاوى أى اللب وجامع النصولين والقنية ولعله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح  
المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح شرعية لالية (قوله كثر زوجتك) يفتح ككاف الخطاب  
(قوله لم يصح) كلام المتنغنى عنه (قوله ولكن لا يطل الخ) لما كان يوهم أنه لا فرق بين النكاح  
المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدررأتى بالاستدراك وان كان  
الثانى مسألة مستقلة ولذا قال الشارح بعده بخلاف ما لو علقه بالشرط وفيه تنبيه على منشاوهم الدرر  
فانهم (قوله يعنى لو عتقد) أى بالغناية لا يهائم كلام المصنف أن هذا من تمة المسألة الاولى مع أنه  
مسألة مستقلة وانما أى فى أولها بالاستدراك للتبعية المارة (قوله مع شرط فاسد) كما اذا قال تزوجتك على  
أن لا يكون لك مهر فصح النكاح ونفس الشرط ويوجب مهر المثل (قوله الآن بعقله) استثناء من قوله  
لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أى مستتر الى الحال وقيد به احتراز عن تعليقه بمستقبل كائن  
لا محالة كيجب الغد وقوله كائن وان كان اسم فاعل وهو حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال لكنه يستعمل  
بالمعنى الثانى فانهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله الآن بعقله ومثاله ما فى المخ عن الفصول العمادية  
لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضيت جاز النكاح استحسانا  
وان كان غير حاضرا لم يجز اه (قوله وعمه المصنف بخنا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية وينبغى  
أن يجرى هذا التفصيل فى مسألة التعليق برضى الاب اذا لا فرق بينهما فمما يظهر اه أى لا فرق بين ان رضى  
أبى أو وان رضى فلان فى التفصيل فيهما قلت بل اذا جاز التعليق برضى فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه  
برضى الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجلالة وله حق الاعتراض لو الزوج غير كفؤ وله كمال الشفقة فيختارها  
المناسب فكيف يقال بالجواز فى الاجنبى دون الاب على أنه قد نص على هذا التفصيل فى مسألة الاب أيضا  
فى الظهيرية حيث قال لو كان الاب حاضرا فى المجلس فقبل جاز فمما يجتهد المصنف موافق للمنقول (قوله لكن  
فى النهر) استدراك على ما جتهد المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرية وهو مشكل والحق  
ما فى الخيانة اه والذى فى الخيانة هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقالت قات لا يصح لانه تعليق  
والنكاح لا يمحتمل التعليق اه قلت الظاهر رجل ما فى الخيانة على ما اذا كان الاب غير حاضرا فى المجلس  
أو على أن ذلك هو القياس لانه فى الخيانة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقال ان كان فلان حاضرا  
فى المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا وان رضى اه وبما قلنا يمحتمل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت  
الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرية عدمه وأن الجواز فى الاب ثابت بالاولى ولم نر أحدا صرح  
بتصحى خلاف هذا حتى يتبع فانهم

(ولا اضافته الى المستقبل) كثر زوجتك  
غدا أو بعد غدا لم يصح (وكن  
لا يطل) النكاح (بالشرط الفاسد  
و) انما (يطل الشرط ذونه) يعنى  
لو عتقد مع شرط فاسد لم يطل  
النكاح بل الشرط بخلاف ما لو  
علقه بالشرط (الآن بعقله بشرط)  
ماض (كائن) لا محالة (فيكون  
تحقيقا) فيعتقد فى الحال كان خطيب  
يتنالا بنه فقال أبوها تزوجتها  
قبلك من فلان فكذب فقال ان لم  
أكن زوجتها فلان فقد  
زوجتكها لانك فقبل ثم علم كذبه  
انعتقد لتعلقه بموجود وكذا اذا  
وجد المعلق عليه فى المجلس وكذا  
ذكره جوى زاده وعمه  
المصنف بخنا لكن فى النهر قبل  
كتاب النهر فى مسألة التعليق  
برضى الاب والحق الاطلاق  
فليأخذ المقتضى

\* (باب الولى) \*

\* (باب الولى) \*

(هو) لغة خلاف العدة وعرفا  
العارف بالله تعالى وشرعا (البالغ  
العاقل الوارث) ولو فاسق اعلى  
المذهب ما لم يكن متهنكا

لما ذكر النكاح وألفاظه ومجمله شرع فى بيان عاقده وأخره لانه ليس من شروط صحته فى جميع الصور  
والولى فعيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرفا) أى فى عرف أهل اصول الدين قال فى البحر وفى اصول الدين  
هو العارف بالله تعالى بأسمائه ووصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات المحتب عن المعاصى الغير المنهيكة  
فى الشهوات واللذات كما فى شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا فى الفتح وغيره قال الرسمى وذكره  
عما لا ينبغى اذا لم يكن وليا وليس بوارث اه قلت وكذا اسيد العبد بالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة  
(قوله على المذهب) وما فى البرازية من أن الاب والجد اذا كانا فاسقا فالقاضي أن يزوجه من الكفو قال  
فى الفتح انه غير معروف فى المذهب (قوله ما لم يكن متهنكا) فى الشاموس رجل منهك ومتهنك ومتهنك  
لا يالى أن يتهنك ستره اه قال فى الفتح عقب ما نقلناه عنه آتفا نعم اذا كان متهنكا لا ينفذ تزوجه اياها  
ينقص عن مهر المثل ومن غير كفؤ وسيأتى هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا يسلب الادلية عندنا لكن  
اذا كان الاب متهنكا لا ينفذ تزوجه بالشرط المصلحة ومثله ما سيأتى من قول المصنف ولزم ولو بغيب  
فاحش أو بغيب كنفوان كان الولى أبنا أو جدا لم يعرف منه ما سواه الاختيار وان عرف لا اه وبه ظهر أن الفاسق  
المتهنك وهو بمعنى سبي الاختيار لا نسط ولايته مطلقا لانه لو تزوج من كفؤ بمهر المثل صح كإسباغى بانه  
وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بحمل ما مر على هذا لان قوله فالقاضي أن يزوجه من الكفو

يقضي سقوط ولاية الأب أصلاً قافهم (قوله نحو صبي) أي كجنون ومعتوه غير أن الصبي يخرج بقوله البالغ والمجنون والمعتوه بالعاقل ط (قوله ووصي) أي ونحو وصي ممن ليس بوارث كعبد وككافر له بنت مسلمة أو مسلمة له بنت كافرة كإسياني نعم لو كان الوصي قريباً أو حاكماً كإيالك التزوج بالولاية كإسياني في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقاً على المذهب) أي سواء أوصى إليه الأب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذلك سواء عين له الموصى رجلاً في حياته أو لا خلافاً لما في فتح القدر كإسياني (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره تعرف فيها النقيض كما في البحر والاعتناء بالقوى المحبة والنصرة كما في المغرب لكن ما ذكره تعريف لا حد نوعيها وهو ولاية الإجماع بقريته قوله وهي هنا نوعان وأقاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة القطر بناء على أن المراد بتنفيذ القول ما يكون في النفس أو في المال أو فيهما معاً والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الإجماع في هذا الباب فقط فقيمه شبه الاستخدام والإقالة للولاية المعرفة أعم كما علمت وحيث كانت أعم فليس المراد بها الثابتة لخصوص الولي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يرد أنه ليس في الملك والامامة أرث وحيث فلا حاجة إلى التكلف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الولي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالأمام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والولي يأخذ كسب عبده المأذون في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك إثباتاً حقيقة فانه كما قال ط لا دليل على هذا المجاز والتعريف يصان عن مثل هذا قافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصباء والأرحام (قوله ومالك) أي ملك السيد لعبدته وأتمته (قوله وولاء) أي ولاء العاقلة والموالات كإسياني (قوله وامامة) دخل فيها القاضي المأذون بالتزويج لانه نائب عن الإمام (قوله شاء أو أبي) احتريزه عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لان الولاية بالمعرفة خاصة بولاية الإجماع وقيد بقوله هنا احترازاً عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية تدب) أي يستحب للمرأة تفويض أمرها إلى ولها كالتسبب إلى الوفاة بحجر وللخروج من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكلفة) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكر) الأولى أن يقول ولو ثيباً ليقض أن تفويض البكر إلى ولها يندب بالأولى لما علمته من علّة التدب إلا أن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بقريته ما بعده أي أنه استندب لا يتجيب ولو بكراً عندنا خلافاً له (قوله ولو ثيباً) أشار إلى خلاف الشافعي فانه يقول ان ولاية الإجماع منوطه بالبكره فيزوجها لا أذهباً ولو بالغة لان كانت ثيباً ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ لسقوط ولاية الأب (قوله ومعتوه ومرقوة) بالجز فيهما عطف على قوله الصغيرة لعدم تقييدهما بالصغر والأولى تعريفهما بالثلاثي توهم عطفهما على ثيباً (قوله صغير الخ) الموصوف محمد زوف أي شخص صغير الخ يشمل الذكر والأنثى (قوله لا مكلفة) الأولى زيادة حرة ليقابل الرقيق ط وهذا تصريح بفتحهم المتى ذكره ليفيد أن قوله فنفس مفرع عليه (قوله فنفس الخ) أراد بالنفاذ الصحة وترتب الأحكام من طلاق وتوارث وغيرها لا لزوم أذهواً خص منها لانه لا يمكن نقضه وهذا يمكن رفعه إذا كان من غير كفو فتقوله في الشرع بلالة أي ينبغي عقد لازم في اطلاقه نظر واحتراز بالحرّة عن المرقوة ولو مكاتبة أو أم ولد وبالمكلفة عن الصغيرة والمجنونة فلا يصح الأبولى كما قدمناه وأما حديث أبيهما أمرأة تكف نفسها بغير إذن ولها فتنكحها باطل فتكحها باطل فتكحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لا نكاح الأبولى رواه أبو داود وغيره فعارض بقوله صلى الله عليه وسلم لا إثم أحق بنفسها من ولها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ والإمام من لا زوج لها بكر أو لا فانه ليس للولي المباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها أحق منه به ويترج هذا بقوة السند والاتفاق على صحة بخلاف الحديثين الأولين فانهما ضعيفان أو حسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن النبي للكمال أو بأن يراد بالأولى من يتوقف على إذنه أي لا نكاح الابن له ولاية لينتقي نكاح الكافر للمسلمة والمعتوه والعبد والامة والمراد بالبطل حقيقة على قول من لم يصح ما بشارته من غير كفواً وحكمه على قول من يصححه أي للولي أن يطله وكل ذلك سائغ في اطلاقات النصوص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتتمام الكلام على ذلك مبسوط في الفتح (قوله

وخرج نحو صبي ووصي مطلقاً على المذهب (والولاية تنفذ القول على الغير) ثبت بأربع قرابة ومالك وولاء وامامة (شاء أو أبي) وهي هنا نوعان ولاية تدب على المكلفة ولو بكراً وولاية إجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعتوه ومرقوة كما أفاده بقوله (وهو أي الولي شرط) جنة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لا مكلفة (فنفس نكاح حرة مكلفة يلا) رضى (ولي)

والاصل الخ عبارة البحر والاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فإنه يخرج الصبي المأذون فإنه وان جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن برده على العكس المحجورة فإنها تلك النكاح وان لم تكن التصرف في ماله على قولهما بالبحر على الخبر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبة) أى بنفسه فلا يرد العصبة بالغير كالنبت مع الابن ولا العصبة مع الغير كالاخت مع البنت كما في البحر (قوله في غير الكفو) أى في تزويجها بنفسها من غير كفؤ وكذا له الاعتراض في تزويجها بنفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي كما سيذكره المصنف في باب الكفاءة (قوله فيفسخه القاضي) فلا ثبت هذه الفرقة الا بالقضاء لا بدحجته وفيه وكل من الخصمين يشبث بدليل فلا يقطع النكاح الا بفعل القاضي والنكاح قبله صحيح يتوارثان به اذ امانات أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسح لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عند هاشمي من المهر ان وقعت قبل الدخول وبعده لها المسمى وكذا بعد النكاح والصحة وعليها العدة ولها نفقة العدة لانها كانت واجبة فتح ولها أن لا تمسك منه من الوطئ حتى يرضى الولي كما اختاره الفقيه أبو الايثان الولي عسى أن يفرق فيصبر ووطئ شبهة وأما على المفتي به الا أن فهو حرام لعدم الانعقاد فأداه في البحر (قوله ويتحدد) أى اعتراض الولي بتحديد النكاح كالزوجها الولي باذنها من غير كفؤ فطلقتها ثم تزوجت نفسها منه ثانيا كان لذلك الولي التبريق ولا يكون الرضى بالاول رضى بالثاني فتح وقد يتحدد النكاح لانه لو طلقها رجعا ثم راجعها في العدة ليس للولي الاعتراض كما ذكره في الذخيرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد لفظ يسكت للإشارة الى أن سكت قبل الولادة لا يكون رضى وان هذه ليست من المسائل التي نزل فيها السكون منزلة القول كما ستأتي الإشارة اليها ويفهم منه أنه لو لم يسكت بل خاص حين علم فذلك بالاولى فافهم لكن يبقى الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فيلزم له حق الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل (قوله لثلا بضيع الولد) أى بالفرق بين أبويه فان بقاءهما مجتمعين على تربيته أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب البحر (قوله وينبغي في غير الكفو الخ) قيد بذلك لثلاثتهم عوده الى قوله فنفسه نكاح الخ ولا احتراز عما لو تزوجت بدون مهر للمثل فقد علمت أن للولي الاعتراض أيضا والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتي به خاص بغير الكفو كما أشار اليه الشارح ولم أر من أجرى هذا القول في المسألتين والفرق امكان الاستدراك باتمام مهر المثل قلنا قالوا الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بعدم جوارزه أصلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا يقيد الرضى بعده بحر وأما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ طلقا انفاقا كما يأتي لان وجه عدم الصحة على هذه الرواية دفع الضرر عن الاولياء أما هي فقد رخصت باسقاط حقها فتح وقول البحر لم يرض به يشمل ما اذا لم يعلم أصلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضى بل السكوت منه لا يكون رضى كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه ضرر يحاويله عليه ولو سكت قبله ثم رضى بعده لا يقيد قليلا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس الأئمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في جميع العلامة قاسم لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة والخصومة ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولي وعدل القاضي فقد يترك أئمة لا ترد على أبواب الحكم واستثقال النفس الخصومات فيستقر الضرر فكان منعه دفعه فتح (قوله نصحت) نعم المطلقة وقوله بالارضى متعلق بنكحت وقوله بعد خرف الرضى والصبر في معرفته للولي وفي آياه لغير الكفو وقوله بالارضى تقي منصب على المقيد الذي هو رضى الولي والقيد الذي هو بعدم معرفته اياه فيصدق بنقي الرضى بعدم المعرفة وبعد مهال يوجد الرضى مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تتحل وانما تتحل في الصورة الرابعة وهي رضى الولي بغير الكفو مع غلبه بأنه كذلك اه ح ثلث والانسب أن يقول مع غلبه به عينا لما في البحر لو قال الولي رضىت بتزوجها من غير كفؤ ولم يعلم بالزوج عينا هل يكفي صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكفي لان الرضا بالجهول لا يصح كما ذكره في الحاشية فيما اذا استأذنها الولي ولم يسم الزوج فقال لان الرضى بالجهول لا يتحقق ولم أره منقولا اه وآثره في النهر لكن ليس على عمومته لما سأل في كلام الشارح أنها لو فوضت الامر اليه بضح قبولها تزوجني ممن تختاره ونحوه قال الغير الرضى ومقتضاه أن الولي لو قال لها أنا راض بما تنفعين أو تزوجني نفسك من تختارين ونحوه أنه

والاصل ان كل من تصرف في ماله  
تصرف في نفسه وما لا فلا (وله)  
أى للولي (اذا كان عصبة)  
ولو غير محرم ككاتب عم  
في الاصح خاتمة وخرج ذرو  
الارحام والام والقاضي (الاعتراض  
في غير الكفو) فيفسخه القاضي  
ويتحدد بتحديد النكاح (مالم)  
يسكت حتى (تلد منه) لثلا بضيع  
الولد وينبغي الحاق الجبل الظاهر  
به (وينبغي) في غير الكفو (بعدم  
جوارزه أصلا) وهو المختار للفتوى  
(لفساد الزمان) فلا تتحل مطلقة  
ثلاثا نصحت غير كفؤ ولا رضى  
ولي بعدم معرفته اياه

يكنى وهو ظاهر لانه فرض الامر اليها لانه من باب الاسقاط اه (قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح  
المنظومة النفسية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه اه وقال السكالك لان المحلل في الغالب يكون غير كفؤ  
وأما لو باشر الولي عقد المحلل فانه يتحمل للأول اه وفي البحر وهذا كله اذا كان لها ولي والا فهو صحيح  
مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرواية) وبه اتفق كثير من المشايخ فقد اختلف الاقواء بغير لكن عمت  
أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فيه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الأول  
والثاني وأما المبنى على الأول فقط فهو الرضاء بعد العقد فانه يصح عليه لا على الثاني المبنى به كما قدمناه  
عن البحر وكلام المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضاء البعض كالمكمل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره  
دفع هذا الابهام تامل (قوله لثبوتها لكل كلا) لانه حق واحد لا يتجزى، لانه ثبت بسبب لا يتجزى  
بحر (قوله كولاية أمان وقود) فاذا اتفق مسلم حر سبيلس لمسلم آخر أن يعترض للحرى أو للملأه وإذا عاضا  
أحدا أو ولياء القصاص ليس لولى آخر طلبه ح (قوله وسنحققه في الوقف) حيث زاد على ما هنا  
مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينتصب خيما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا  
أثبتت الاعسار في وجه أحد الغرماء وولاية المطالبة بإزالة الضرر للعامة عن طريق المسلمين (قوله والا الخ)  
أى وان لم يستووا في الدرجة وقد رضى الأبعد فلا أقرب الاعتراض بحر عن الفتح وغيره (قوله وان لم  
يكن لها ولي الخ) أى عصبة كإمتر والأولى التعبير به وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره  
في الفتح بمشابهة ينبغي أخذ من التعليل بدفع الضرر عن الأولياء وانها رضىت باسقاط حقها بحر  
في البحر تبعه المصنف والظاهر أنه لو كان لها عصبة صغيرة فهو بمنزلة من لا ولي لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان  
عبدا أو كافرا كما يشير اليه الشارح عند قوله الولي في النكاح العصمة الخ كما سيأتي هنالك وعلى هذا فلو  
بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبة غائب فهو كالحاضر لان ولايته لا تنقطع  
بدليل أنه لو تزوج الصغيرة حيث هو صحيح وان كان لها ولي آخر حاضرا على ما فيه من الخلاف كما سيأتي والظاهر  
أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لانها لم ترض باسقاط حقها لا ترى أنها لو كان لها عصبة فتزوجها  
من غير كفؤ لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبة هذا كله ما ظهر لي تفقه من كلامهم ولم أره صريحا (قوله  
مطلقا) أى سواء نكحت كفؤا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أى من القائلين برواية ظاهر المذهب  
والقائلين برواية الحسن الملقى بها (قوله أى ولي له حق الاعتراض) يوهم أن الولي في قوله وان لم يكن لها  
ولى المراد به ما يشمل الارحام وليس كذلك كما علت فلاننا سبذ كرهذا التفسير هنالك ليعلم المراد في الموضوعين  
ويرتفع الابهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطف على قبضه أى ونحو قبض المهر قبض النفقة  
أو الخاصمة في أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره في الذخيرة  
وأقره في البحر والنهر والشرى بلالية وشرح المقدسى وظاهره أن هذا شرط في الرضاء دلالة فقط وان مجرد العلم  
يعدم الكفاءة فلا يكتفى هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكتفى فيه العلم فقط لكن هذا مخالف لاطلاق المتن  
ولم يذكره في النتج ولا في كافي الحاكم الذى جمع كتب ظاهرا للرواية وأيضا فوجهه غير ظاهر الا أن يكون الفرق  
المخطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليست أمثلة وصورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفؤ فخادم  
الولى وأثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقضى الولي المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجه ثانيا  
بلاذن الولي فقضى المهر (قوله كالأب يكون الخ) مكررا بقوله المار بالمهر حتى تامل (قوله  
وأما تصديقه الخ) قال في البحر قد بالرضى لان التصديق بأنه كفؤ من البعض لا يسقط حق من أنكرها قال  
في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفؤ وأثبت الآخر أنه ليس بكفؤ يكون له أن يطالبه بالتفريق  
لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب الشيء لا يكون اسقاطا له اه وفي القوائد التاجية أقام وليها  
شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة فلا يشترط لفظ الشهادة لانه اخبار اه (قوله ولا تجبر  
البالغة) ولا الحر البالغ والمكاتب والمكاتب ولو صغيرين ح عن القهستاني (قوله البكر) أطلقها  
فشمل ما إذا كانت تزوجت قبل ذلك وطالقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج البكر انص عليه في الاصل بحر  
(قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل النكاح فلان يخطبك أو يذرك فسكت وان زوجها بغير استئمار

فليحفظ (و) بناء (على الأول)  
وهو ظاهر الرواية (فرضى البعض)  
من الأولياء قبل العقد أو بعده  
(كالكل) لثبوتها لكل كلا  
كولاية أمان وقود وسنحققه  
في الوقف (لو استووا في الدرجة  
والا فلا أقرب) منهم (حق الصرخ  
وان لم يكن لها ولي فهو) أى  
العقد (صحيح) نافذ (مطلقا)  
اتفاقا (وقبضه) أى ولي له  
حق الاعتراض (المهر ونحوه)  
مما يدل على الرضى (رضاء) دلالة  
ان كان عدم الكفاءة ثابتا  
عند القاضي قبل محاسنته والا  
لم يكن رضاء كما (لا يكون) (سكونه)  
رضى ما لم تلد أو ما تصدق به بأنه  
كفؤ فلا يسقط حق الباقي مبسوط  
(ولا تجبر البالغة البكر على  
النكاح) لانقطاع الولاية بالبلوغ  
(فان استأذنها هو) أى الولي  
وهو السنة

فقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بجر عن المحيط واستحسن الرجعي ما ذكره الشافعية من أن السنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة تنقن بطنن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها اه (قوله أو وكذا أو رسوله) الأول أن يقول وكنتك تستأذن لي فلا تنفي كذا والناسي أن يقول اذهب إلى فلانة وتقل لها إن أخاك فلانا يستأذنك في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف أو زوجها محمول على ما إذا زوجها في غيبته وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن برجه دفع التكرار مع قوله لا تنفي وكذا إذا زوجها عند فاسكت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجها غير كفوف بلغها فاسكت فقلا لا يكون رضی وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضی أن كان المزوج أباً أو جدّاً وإن كان غيرهما فلا كافي الخائنة أخذاً من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفوف اه قال في النهروجنزم في الدراية بالآول بلفظ قالوا (قوله أو فقولني عدل) الشرط في الفضولي العدالة أو العدد فيكني أخباراً واحد عدل أو مستور بن عند أبي حنيفة ولا يكتفي أخباراً واحد غير عدل ولها نظائر مستأني في متفرقات القضاء (قوله فسكتت) أي البكر البالغة بخلاف الابن الكبير فلا يكون سكوتها رضی حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده) قد به اذ ليس المراد مطلق السكوت لأنها لو بلغها الخبر فسكتت بأجنبي فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت الحمد لله اخترت نفسي أو قالت هو دباغ لا أريده فهذا كلام واحد فهو ردة بجر (قوله مختارة) أما لو أخذها عطاس أو سعال حين أخبرتها فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخفها فها نعم تركت فقلت ذلك صح ردة ها لان سكوتها كان عن اضطراب بجر (قوله غير مستهزئة) وضحك الاستهزاء لا ينجي على من يحضره لان الضحك انما جعل اذلالاً لاته على الرضى فاذا لم يدل على الرضى لم يكن اذناً بجر وغيره (قوله أو بكت بلا صوت) هو المختار للفتوى لانه حزن على مفارقة أهلها بجر أي وانما يكون ذلك عند الاجازة معراج (قوله فاني في الوقاية والملتقى) أي من أنه هو والبكاء بلا صوت اذن ومعه ردة (قوله فيه نظر) أي لخالفته لما في المعراج ولا ينجي ما فيه فان ما في الوقاية والملتقى ذكر مثله في النقابة والاصلاح والمثون مقدمة على الشروح وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وان بكت كان رداً في احدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه في رواية يكون رضی قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضی وان كان عن سكوت فهو رضی اه وبه يظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو ردة أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعني لا يكون رضی أنه يكون رداً كما فهمه صاحب الوقاية وغيره وصرح به أيضاً في الذخيرة حيث قال بعد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصباح والصوت فهو ردة والافه ورضی وهو الاوجه وعليه الفتوى اه كيف والبكاء بالصوت والويل قرينة على الردة وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتسب اه فقد ظهر لنا أن ما في المعراج ضعيف لا يعول عليه (قوله فهو اذن) أي وان لم تعلم أنه اذن كما في الفتح (قوله أي توكيل في الاقول) أي فيما إذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم بالولي فزوجها صح كافي الظهيرية لان الوكيل لا يعزل حتى يعلم بجر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة البحر ولو زوجها ولبان متساويان كل واحد منهما من رجل فأجازهم ماعداً بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بشيء وقوفين حتى تجيزاً أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كافي البدائع اه ولا ينجي أن هذا في الاجازة والكلام لان في التوكيل أي الاذن قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضعين ان زوجها ماعداً بعد الاستئذان أم لا واستأذناها فسكتت فزوجها ماعداً من رجلين ينبغي أن يصح السابق منها لعدم المزاحم فانهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أي فيما إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضی كما بسطه في الفتح وقد منّا الخلاف أيضاً فيما إذا زوجها غير كفوف بلغها فسكتت (قوله لا يوطل بموته) لان الاجازة شرطها قسام العقد بجر (قوله فالتقول لها) لان الاصل أن المسلم المكلف لا يعتد إلا بالعقد الصحيح النافذ (قوله فالتقول لهم) لاها أقترت أن العقد وقع غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بجر وحسنه فلا تراث وهل تعتد فان كانت صادقة في نفس الامر فلا شك في وجوب العقد عليها ديانة والا فلا ثم لو أرادت أن تتزوج تمنع مؤاخذتها بقولها

(أو وكيله أو رسوله أو زوجها)

ولها وأخبرها رسوله أو فضولي

عدل (فسكتت) عن رده مختارة

(أو ضحكك غير مستهزئة أو تبسمت)

أو بكت بلا صوت) فلو صوته

لم يكن اذناً ولا رداً حتى لو رضيت

بعده ان عقد معراج وغيره في

في الوقاية والملتقى فيه نظر (فهو

اذن) أي توكيل في الاقول

ان اعتد الولي فلو تعدد المزوج

لم يكن سهكوتها اذناً واجازة

في الثاني ان بقي التسكاح لا يوطل

بموته ولو قالت بعد موته زوجني

أي بامرئ وأنكرت الورثة فالتقول

لها فترث وتعتد ولو قالت بغير

أمرئ كنهه يلغى فرضيته

فالتقول لهم

وأما لو تزوجت في الذخيرة ولو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك بعدها فالقول قوله لأنه  
 يدعى الصحة اهـ فله يقال هنا كذلك لأن إقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما ظهر لي (قوله  
 وقولها غيره) أي غير هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لبعده) فرقوا بينهما بأنه يحتل الأذن وعدمه  
 قبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يطل بالشك كذا في الظهيرية وهو مشكل لأنه  
 لا يكون نكاحا إلا بعد الصحة وهي بعد الأذن فالظاهر أنه ليس بأذن فيها بحر وأصل الاشكال لصاحب  
 الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد إذا وقع ثم ورد بعده ما يحتل كونه تقريرا له وكونه ردًا ترجح وقوعه احتمال  
 التقرير وإذا ورد قبله ما يحتل الأذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فيمنع من إيقاعه لعدم تحقق الأذن فيه  
 (قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) محترز قول المصنف أوز وجها أي أن الرئي لو تزوجها كابن العم إذا تزوج  
 بنت عمه البكر البالغ بغير إذنهما قبلها فسكت لا يكون رضى لأنه كان أصيلا في نفسه فصوليا في جاب  
 المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكت جاز  
 اجماعا بحر عن الثانية والحاصل أن الفضولي ولو من جانب إذا تولى طرفي العقد لا يتوقف عقده على  
 الإجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما للباشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي آخر فإنه  
 يتوقف اتفاقا كإسبا أي أخرباب الكفاءة (قوله فسكت) أما لو قالت حين بلغها قد كنت قلت أني  
 لا أريد فلانا ولم ترد على هذا لم يميز النكاح لأنها أخبرت أنها على ابائها الأول ذخيرة (قوله بخلاف  
 ما للبلغها الخ) لأن نفاذ التزويج كان موقوفا على الإجازة وقد بطل بالرد والرد في الأول كان للاستئذان لا للتزوج  
 العارض بعده لكن قال في الفتح الأوجه عدم الصحة لأن ذلك الرد الصريح يضعف كون ذلك البيكوت  
 دلالة الرضى اهـ وأقره في البحر وقد يقال أنه قد تكون علت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردّها الأول  
 حياء لما علمته من أن الغالب اظهار النقرة عند بقاء السماء ولو كانت على امتناعها الأول لصرح بالرد  
 كما صرح به أولا ولم تسخ منه (قوله ان عرف) بالنساء للجهول ونائب القاضل ضمير المرأة  
 والذي في البحر ان عرف (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كما في مسألة المتزلاتية ح  
 (قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيده ما قد مناه أول النكاح في أن قوله زوجي توكيل أو إيجاب عن  
 الخلاصة لو قال الوكيل بابتك فلان فقال وحب لا ينعقد ما يقل الوكيل بعده قبلت لأن الوكيل  
 لا يملك التوكيل اهـ فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأن ليس من المسائل التي  
 استثنوها من هذه القاعدة وقال الرجعي هناك وفي حاشية الجوى على الأشباه عن كلام محمد في الأصل  
 ان مباشرة وكيل الوكيل محضرة الوكيل في النكاح لا تكون كباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع  
 وفي مختصر عصام أنه جعله كالبيع فباشرة به محضرة كباشرة بنفسه اهـ فيمكن أن يكون ما في القنية مقروعا  
 على رواية عصام لكن الأصل وهو المبسوط من كتب طاهر الرواية فالظاهر عدم الجواز فافهم (قوله ولو في  
 ضمن العام) وكذا الوسمي لها فلانا وفلان فسكت فله أن يزوجهما من أيهما شاء بحر (قوله لو يمحسون  
 عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اهـ ومقتضاها أنها لو لم تعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين  
 (قوله والا لا) كقوله أزوجهك من رجل أو من بنى تخيم بحر (قوله ما لم تفقوض له الامر) أما إذا قالت  
 أنا راضية بما تفعله أت بعد قوله ان أقوا ما يحطونك أوز زوجي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح  
 كما في الظهيرية وليس له بهذه المقالة أن يزوجهما من رجل ردت نكاحه أولا لأن المراد بهذا العموم غيره  
 كالوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقا إذا كان الزوج قد شككها للوكيل وأعله بطلاقها  
 كما في الظهيرية بحر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم إلى أن المصنف راعى المعنى في عطفه المهر على  
 التزوج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل يشترط) أشار إلى ضعفه وان قال في الفتح  
 أنه الأوجه لأن صاحب الهنداية صحح الأول وقال في البحر أنه المذهب لقول الذخيرة ان إشارات كتب  
 محمد تدل عليه اهـ قلت وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهرا مثل فلا يكون السكوت رضى بدونه  
 كما في البحر عن الزبالي وتبي على القول بعدم الاشتراط فيل يشترط أن يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه  
 لم يصح العقد لابرأها صارت حادثة القنوى ورأيت في الحادي عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فتزوج

وقولها غيره أولى منه رد قبل  
 العقد لبعده ولو زوجها لنفسه  
 فسكت ما رد بعد العقد لا قبله ولو  
 استأذنها في معين فردت ثم زوجها  
 منه فسكت صح في الأصح بخلاف  
 ما للبلغها فردت ثم قالت رضيت  
 لم يجز لطلانه بالرد ولذا استحسنوا  
 التجديد عند الزفاف لأن الغالب  
 اظهار النقرة عند بقاء السماء  
 ولو استأذنها فسكت فوكل  
 من يزوجهما من مماء جاز ان عرفت  
 الزوج والمهر كما في القنية واستشكله  
 في البحر بأنه ليس للوكيل أن  
 يوكل بلا إذن بمقتضاء عدم الجواز  
 وأنهم استثنوا (ان علمت بالزوج)  
 أنه من هو لتظهر الرغبة فيه أو عنه  
 ولو في ضمن العام بكيراني أو بنى عوى  
 لو يمحسون والا لا ما لم تفقوض  
 له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل  
 يشترط

الركيل بأكثر من مهر المثل بما لا تغاير الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتغاير فيه الناس صح عنه  
 خلافاً لما لکن الاولیاء حق الاعتراض فی جانب المرأة دفعاً للعار عنهم اهـ أى اذا رضیت بذلك ومقتضاه  
 أنه اذا كان الوكيل هو الولی كافی حادثاً ورضیت به صح والا فلا تأمل (قوله وما صححه في الدرر)  
 أى من التفصيل وهو أن الولی ان كان أباً أو جدّاً فذكر الزوج یكفی لان الاب لا ینقض عن مهر المثل لا یكون  
 الأصلح ترید علمه وان كان غیرهما فلا بد من تحبیه الزوج والمهر (قوله عن الكافی) أى ناقلاً فصحه  
 عن الكافی فافهم (قوله ردہ النكاح) بقوله وما ذكر من التفصيل لیس بشیء لان ذلك فی تزویجه الصغیرة بحكم  
 الجبر والكلام فی الكبریة التي وجب مشاورته لهما والاب فی ذلك كالاجنبی (قوله ان علمته) أى الزوج  
 وأما المهر ففيه ما مرّ آنفاً كإنبه عليه فی البصر (قوله فی سبع وثلاثین مذكورة فی الاشباه) أى  
 فی قاعدة لا ینسب الی ساكت قول وذکر الحشی عبارة تنماها وزاد علیها ط عن الجوی مسائل أخر  
 سید كرھا الشارح فی الفوائد التي ذكرها بین كتاب الوقف وكتاب البیوع وسیأتی الكلام علیها كما هما هناك  
 ان شاء الله تعالى (قوله كأجنبی) المراد به من لیس له ولاية فتمثل الاب اذا كان كافراً أو عبداً  
 أو مكاتباً لكن رسول الولی قائم مقامه فیکون سكوتها رضی عند استئذانه كافی الفسخ والوكیل كذلك  
 كافی الجبر عن القنیة (قوله أو ولی بعد) كالاخ مع الاب اذا لم یكن الاب غائباً عن منقطة كافی الخایة  
 (قوله فلا عبرة لسكوتها) وعن الكرخی یكفی سكوتها فتح (قوله كالثیب البالغة) أما الصغیرة فلا استئذان  
 فی حقیقتها كالكبیر الصغیرة فتح (قوله الا فی السكوت) حیث یكون سكوت البكر البالغة اذ نافی حق الولی  
 الا قرب ولا یكون اذ نافی الثیب البالغة مطلقاً والاستثناء منقطع لان قول المصنف كالثیب تشبیه بالبكر  
 التي استأذنها غیر الاقرب وهذه لافرق بینها وین الثیب البالغة فی السكوت (قوله لان رضاها یكون  
 بالدلالة الخ) أشار الی ما أوردہ الزیلعی علی الكزوغ غیره من أن رضاها لا یقتصر علی القول فانه لافرق  
 بینما فی اشتراط الاستئذان والرضا فی أن رضاها قد یكون صریحاً وقد یكون دلالة غداً عنی الرد فانه رأی  
 رضا دلالة لحیاتها دون الثیب لان حیاتها قد قل بالممارسة فخلص المصنف شیء لا ستواهما فی الآخر  
 فی معناه الخ لكن أجاب فی الفسخ بأن الحق أن الكل من قبیل القول الا التقید بربطه لانه فوق القول  
 أى لانه اذا ثبت الرضا بالقول ثبت بالتمكین من الوطی بالاولی لانه أدل علی الرضا واعترضه فی الجبر بأن  
 قبول التهنئة لیس بقول بل سكوت زاد فی التهر ولهذا عدوه فی مسائل السكوت قلت وفيه نظر لان مقتضى  
 كلام الفسخ أن المراد بقبول التهنئة ما یكون قولاً باللسان لا مجرد السكوت لان مراده ادخال الجميع تحت  
 القول ولذا لم یستثن الا التمكن ولا ینافیه قوله من قبیل القول لان مراده أنه من قبیل القول الصریح  
 بالرضا مثل قولها رضیت ونحوه بدلیل أنه قال قبله انه یكون اما بالقول كنم ورضیت وبارك الله لنا أو اجنت  
 أو بالدلالة كطلب المهر أو التهنئة الخ ثم قال والحق أن الكل من قبیل القول أى من قبیل القول الذى ذكره  
 وأما قوله فی التهر ولی هذا الخ فیه أن المذكور فی مسائل السكوت قولهم اذا سكك الاب ولم یف الولد  
 مدة التهنئة لزمه ومعناه سكك عن نئی الولد لان جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض الجبر بأن قول الفسخ  
 انه من قبیل القول أى لامن القول حقيقة بل هو منزل منزله فلا یرد السكوت عند التهنئة فیه أنه لو كان  
 مراده ذلك لم یحتاج الی استثناء التمكین ولم یكن فیه دفع لما أوردہ الزیلعی لان الزیلعی یقول ان الدلالة بمنزلة  
 القول فی الایزام فافهم نعم الذى ینظر ما قاله الزیلعی لان الظاهر ان طلب المهر ونحوه لا یلزم أن یكون بالقول  
 ولذا عبر الشارح بقوله من فعل يدل علی الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا كما مر من جعله رضا دلالة  
 فی حق الولی وبه صرح فی الخایة بقوله الولی اذا زوج الثیب فرضیت بقلها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لهما  
 أن یرد لان المعبر فیها الرضى باللسان أو بالفعل الذى يدل علی الرضى فهو التمكین من الوطی وطلب المهر  
 وقبول المهر دون قبول الهدیة وكذا فی حق الغلام اهـ (قوله ودخوله بها الخ) هذا مكرر والظاهر أنه  
 یمر یف والاصل وخلوته بها فان الذى فی الجبر عن الظهیریة ولو خلاها برضاها هل یكون اجازة لارواية لهذه  
 المسألة وعندی أن هذا اجازة اهـ وفى البرازیة الظاهر أنه اجازة (قوله والخیك سروراً) احتراز عن  
 الخیك استهزاء قال فی الجبر وأما الخیك فذكر فی فتح القدر أولاً أنه كالسكوت لا یكفی وسلم هنا أنه یكفی وجعله

وهو قول المتأخرين يحجز عن  
 الذخيرة وأقره المصنف وما  
 صححه في الدرر عن الكافي ردّه  
 الكمال (وكذا اذا زوجها  
 الولی عندها) أى يحجزها  
 (فسكت) صح (فی الاصح) ان  
 علمه كما مر والسكوت كالنطق  
 فی سبع وثلاثین مسألة مذكورة  
 فی الاشباه (فان استاذنها  
 غیر الاقرب) كأجنبی أو ولی  
 بعید (فلا) عبرة لسكوتها (بل  
 لا بد من القول كالثیب) البالغة  
 لافرق بینهما الا فی السكوت لان  
 رضاها یكون بالدلالة كما ذكره  
 بقوله (أو ما هو فی معناه) من فعل  
 يدل علی الرضى (كطلب مهرها)  
 ونفقتها (وتمكنها من الوطی)  
 ودخولها برضاها ظهیریة  
 (وقبول التهنئة) والخیك سروراً

من قبل القول لانه حروف اه قلت وما هنا هو الموافق لما صرح به الزيلعي وغيره (قوله ونحو ذلك)  
 كقبول المهر كما مر عن الخاتبة والظاهر أن مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي أن كانت  
 تخدمه من قبل ففي البحر عن المحيط والظاهرية ولو آكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضى دلالة  
 (قوله أي قلته) هي من فوق إلى أسفل والظفرة عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج في التهر عن  
 الصحاح يقال عنت الجارية تعنى يضم النون عنوسا وعنسا فهي عانس إذا طال مكثها بعد ادراكها  
 في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبكار (قوله بكر حقيقة) خير من وفي الظهيرة البكر اسم  
 لأمه لم تجامع بكاح ولا غيره اه لان مصيها أول مصيب لها ومنه الباكورة لأول الثمار والبكرة ضم  
 الباء لأول الثمار وحاصل كلامهم أن الزائل في هذه المسائل العذرة أي الجلدة التي على الجمل لا البكرة  
 فكانت بكر حقيقة وحكما وإذا تدخل في الوصية لا بكاري فلان ولا يراد الجارية لو شريت على أنها بكر فوجدت  
 زائلة العذرة بشئ من ذلك له رد خالان المعارف من اشتراط البكارة صفة العذرة أفاده في البحر (قوله  
 كقربن يجب) أي كذا تفريق الخ ط وهو نظير في كونها بكر حقيقة وحكما لا تميل فلا رد أن هذه  
 ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تقربن لا على  
 جب ح (قوله بعد خلوة) يصلح طرفا للتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ طرفا  
 للآخرين فقط لعدم إمكان الوطئ في الأول أملى الحب قطاها وأما في الغنة فلان الوطئ يمنع التفريق  
 كان الاتسب تعلقه بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة  
 كانت بكر حقيقة وحكما بالاولى وقيد بقوله قبل ووطئ لانها بعد الوطئ ثبت حقيقة وحكما اه ح (قوله  
 وهذه فقط بكر حكما) أراد بالحق كمن ليس بمحققي بدلالة المقابلة كما هو المتبادر وإذا جاوز الشارح  
 في عبارة المصنف فقد رخصنا لمن مبتدأ بكر والافعارة المصنف في نفسها صحيحة لأن الحقيقى حكى أيضا  
 في الكفاية صرح به . ذكر غير حقيقى ولكن لما كان المتبادر من اطلاق الحكمى ارادة ما ليس بمحققى  
 أو كفى في الجرحان عرفت (قوله كما فقط لما قلنا فافهم) (قوله ان لم يتكرر ولم يتدبه) هذا معنى  
 قولهم ان لم يشترزناها يكتفى بسكوته لان الناس عرفوها بكر اقبسوها بالنطق فيكتفى بسكوتهما  
 كيلا تعطل عليهما مصالحهما وقد نذب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشراجا بخلاف ما اذا اشترزناها  
 (قوله والا) صادق ثلاث صور ما اذا تكرر منها الزنا ولم يتحد أو حدث ولم يتكرر أو تكرر وحدث ح  
 (قوله كوطوءة بشبهة) أي فانها ثبت حقيقة وحكما ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على بشبهة) أي  
 وكوطوءة بنكاح فاسد فافهم أما إذا لم يوطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكما كما في النكاح الصحيح ط (قوله  
 وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا كما في الشرعية ط (قوله ولا يشبهها) قدبه  
 لأن أيها أقام البينة قبلت ينسب بحر وان أقامها فأقضى في قوله ولو برهنا (قوله ولم يكن دخل بها طوعا)  
 بأن لم يدخل أو دخل كرها واحترزه عما إذا دخل بها طوعا حيث لا تصدق في دعوى الرد في الاصح لأن التمكن  
 من الوطئ كالاقرار وعن هذا صح في الولو الحية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الرد لم تقبل لكن  
 في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التحجيم في قبول ينسبها بعد الدخول على أنها كانت رددت  
 النكاح قبل الاجازة ففي البرازية أن المذکور في الكتب أنها تقبل وصح في الواقعات عدمه لما قضى  
 في الدعوى والصحيح القبول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان  
 عليه مقبول بلا دعوى قال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسى فيها رسالة اعتمد فيها الصحيح  
 القبول (قوله فالقول قولها) لانه يدعى لزوم العدة وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة  
 ولا يقبل قول ولم عليها بالرضى لانه يقر عليها بشئ الملك واقرا عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا  
 في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضى لكونه ساعيا في اتمام ما صدر منه فهو متهمم ولم أره  
 منقولا بحر قلت وفي الكافي للناسك الشهيد وإذا زوج الرجل ابنته فأنكرت الرضى فنسب عليها أبوها  
 وأخوها لم يحضر اه فتأمل ثم أعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد  
 ما منه وإذا ادعت فسادا وهو حجة فالقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة وإلها نصف المهر ان لم يدخل

ونحو ذلك بخلاف خدمته أو قبول  
 هديته (من زالت بكارتها بشبهة)  
 أي نطفة (أو درور) (حيف أو)  
 حصول (جراحة أو تعنيس) أي  
 كبر (بكر حقيقة) كقربن  
 يجب أو غنة أو طلاق أو موت  
 بعد خلوة قبل ووطئ (أو زنا)  
 وهذه فقط (بكر حكما) ان لم  
 يتكرر ولم يتدبه والاثيب كوطوءة  
 بشبهة أو نكاح فاسد (قال)  
 الزوج للبكر بالافعة (يلغى النكاح)  
 فسكت وقالت رددت) النكاح  
 (ولا يشبهها) على ذلك (ولم يكن  
 دخل بها طوعا) في الاصح  
 (فالقول قولها)



والكل ان دخل كذا في الحاشية ويثبت أن يستثنى منه ما ذكره الحاشية في الكافي من أنه لو ادعى  
أحدهما أن النكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بينهما قبل الادخال  
اه ما في الجوز قلت وقد علق الاخيرة في البرازية عن المحيط بقوله لا اختلاف فيهما في وجود العقد وعلاها في الذخيرة  
بقوله لأن النكاح في حالة الصغر قبل اجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ وذكروه قبله أن الاختلاف لو في الصحة  
والفساد فالقول لم ينعى الصحة بشهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لم ينكر الوجود قلت وعلى هذا  
فلا استثناء لان ما في الحاشية من الاول وما في الكافي من الثاني ولعل وجه قوله في الحاشية وعلى عكسه  
فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا بقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل  
الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرضا لا يجاب بلا قبول وكذا المسألة الثانية هذا ما ظهر لي (قوله  
على المفتي به) وهو قولهما وعنده لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الاشياء الستة بجر (قوله  
لانه وجودي الخ) جواب عما يقال ان يمينه على سكوتها يمينه على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت  
وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كما في المعراج زاد في البحر أو هو نفي محيط به  
علم الشاهد فيقبل كالو ادعت أن زوجها نكحها بما هو ردة في مجلس فبرهن على عدم التكلم فيه تقبل وكذا  
اذا قال الشهود كما عندهما ولم نسعها تكلم بثبوت سكوتها كما في الجوامع اه ولا يخفى أن الجواب الاول  
مبني على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الاول في السعدية عما في شرح العقائد من أن السكوت  
ترك الكلام وأقره عليه في التهرق وتبين الجواب بأن هذا تفسير بالالزام ويبحث في الثاني أيضا بأنه مخالف  
لما في أيمان الهداية من باب اليمين في الخج والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقا حاط به  
علم الشاهد أولا اه وكذا قال في البحر هذا الحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان  
نفا صورا أو معنئ وسواء حاط به علم الشاهد أولا اه قلت وهذا في غير الشرط فلو قال ان لم أدخل  
الدار اليوم فكذا فشهد أنه دخلها تقبل (قوله فيمنهها أولى) لا ثبات الزيادة أعني الردفانه زائد  
على السكوت بجر (قوله الآن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترج يمينه لاستوائهما في الاثبات  
وزيادة يمينه باثبات اللزوم كذا في الشروح وعزاه في النهاية للقرطبي وكذا هو في غير كتاب من الفقه لكن  
في الخلاصة عن أدب القاضى للخصاف أن يمينها أولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه  
أن السكوت لما كان مما تحقق الاجازة به لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بأمر زائد على السكوت  
مالم يصرح جواب ذلك كذا في الفتح وتبعه في البحر واستفيد منه التوفيق بين القولين بحصول الاول على ما اذا  
صرح اليهود بأنها قالت أجزت أو رضيت وحل الثاني على ما اذا شهدوا بأنها أجازت أو رضيت لاحتمال  
أجازتها بالسكوت فانهم (قوله كالوزوجها الخ) أي ان الاختلاف في البلوغ كالالاختلاف في السكوت  
كما في التهر (قوله مثلا) فالمراد الولي الجبر (قوله فان القول لهما) لانها اذا كانت مراعاة كان الخبر  
به يمتثل الثبوت فيقبل خبرها لانها منه مرة وقوع الملك عليها ح عن البحر (قوله ان ثبت أن سنها  
تسع) تفسير للمراعاة كإيدل عليه كلام الخ ح (قوله وكذا الوادعي المراهق بلوغه) بأن باع أبوه ماله  
فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقد قيل  
بخلافه والاول أصح بجر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكره في البرازية عقب المسألة الاولى  
وكان الشارح أخره ليفيد أن الحكم كذلك في المسألتين فافهم واستشكل بعض المحققين تصور البرهان  
على البلوغ قلت وهو ممكن بالحبل أو الاحبال أو سن البلوغ أو رؤية الدم أو المنى كما في الشهادة على الزنا  
(قوله على الاصح) راجع لمسألة المراهقة والمراهق فقد نقل الصحيح فيهما في البحر عن الذخيرة (قوله  
بختلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أما من زوجها فلا خيار لها ط (قوله رددت  
حين بلغت الخ) أي قالت بعدما بلغت رددت النكاح واخترت نفسها حين أدركت لم يقبل قولها لان الملك  
ثابت علمه أو تريد بذلك إبطال الثبات عليها كما في الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ  
وكأنه سماعها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد أي المحقق صغرها وقته بخلاف المراهقة المحجل بلوغها  
رقه (قوله ولو حالة البلوغ) بأن قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الان وصححت فانه يصح

بينهما على المفتي به وتقبل يمينه  
على سكوتها لانه وجودي بضم  
الشفتين ولو برهننا فيمنهها أولى  
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها  
(كالوزوجها أيوها) مثلا زاعما  
عدم بلوغها (فقال أنا بالغة  
والنكاح لم يصح وهي مراعاة  
وقال الاب) أو الزوج (بل هي  
صغيرة) فان القول لهما ان ثبت  
أن سنها تسع وكذا الوادعي  
المراهق بلوغه ولو برهننا فيمنه  
البلوغ أولى (على الاصح) بخلافه  
قول الصغيرة رددت حين بلغت  
وكذبها الزوج فالقول له  
لانكاره زوال ملكه لو اختلف  
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ  
فالقول لهما شرح وبيان فليحفظ

كما يأتي بيانه (قوله ولولي الاقرب بيانه) أي في قوله الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ واحترز به  
عن الولي الذي له حتى الاعتراض فانه يخص العصبية كما مر وعن الوصي غير القريب كما مر وبأني أيضا (قوله  
انكاح الصغير والصغيرة) قيد بالانكاح لان اقراره به عليهما لا يصح الا بشهود أو بنصدهما بعد البلوغ  
كما سبذ كره المصنف آخر الباب ولوقال ولولي انكاح غير المكلف والرقيق لشغل المعنوية ونحوه (تمت)  
ليس لغير الاب والجد أن يسلم الصغيرة قبل قبض ما تعرف قبضه من المهر ولو سلمها الاب له أن يمنعها أفاده ط  
وتماه في البحر قلت وليس له تسليمها للدخول بها قبل اطاقة الوطئ ولا عزة السن كما سبذ كره الشارح في آخر  
باب المهر (قوله ولو نيسا) صرح به بخلاف الشافعي فان عليه الاجبار عنده البكارة وعندنا العجز بعدم  
العقل أو نقصانه وتوضيحه في كتب الأصول (قوله كعتوه ومجنون) أي ولو كبيرين والمراد كخص  
معنوه الخ فيشمل الذكر والاني قال في التفسير للولي انكاحهما اذا كان المجنون مذنبا وهو شهر  
على ما عليه الفتوى وفي منية المفتي بلغ مجنونا أو معنوها نبي ولاية الاب كما كانت فلو حن أو عتبه بعد البلوغ  
تعود في الاصح وفي الخاتمة تزوج ابنه البالغ بلاذنه بن قالوا ينبغي للاب أن يقول أجزت النكاح علي ابني  
لانه يملك انشاء بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي بلا توقف على أجازة أحد ولا يموت خيار في تزويج  
الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي (قوله ولو بغين فاحش) هو ما لا يتعابن الناس فيه أي لا يتحاملون  
الغبن فيه احتراز عن الغبن اليسير وهو ما يتعابن فيه أي يتحملونه قال في الجوهرة والذي يتعابن فيه الناس  
مادون نصف المهر كذا قاله شيخنا موفو الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الاول الغبن الفاحش هو النصف  
خافوه وعلى الثاني العشر فافقه تأمل (قوله بنقص) الباء تصوير الغبن أي ان الغبن يتصور  
في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفي جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها بغير كفؤ) بأن تزوج ابنه  
أمة أو بنته عبدا وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجه بغير كفؤ ولا يجوز الخلط ولا الزيادة الا بما يتعابن  
الناس ح عن المنع ولا ينبغي ذكر المثال الاول لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة للرجل أفاده  
في الشرح بلالة ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها مضافا الى ضمير المؤنثة مع تعميمه في الغبن  
الفاحش بقوله بنقص مهرها وزيادة مهره فنته دره ما مهره فافهم لكن في هذا كلامه كره قريبا (قوله  
المزوج بنفسه) احتزره عما اذا وكل وكلا بتزويجها وسأني بيانه قريبا ح (قوله بغين) كان عليه  
أن يقول أو بغير كفؤ ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المنع لم من هذا ح (قوله وكذا  
المولى) أي اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعنتهما ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو من غير كفؤ أو بغير  
مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولا خيار العتق يغني عنه ط  
وهذا هو الصواب في التصور وأما تصوير المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه  
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سبذ كره والكلام في الزوم بلا خيار كما في الاب والجد فافهم (قوله وابن  
المجنونة ومثلها المجنون) قال في البحر المجنون والمجنونة اذا تزوجهما الابن ثم أفا لا خيار لهما (قوله  
لم يعرف منهما الخ) أي من الاب والجد وينبغي أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف  
في ملكه فينبغي نقوذ تصرفه مطلقا كتصرفه في سائر أمواله رجحتي فافهم (قوله بحجانه وفسقا)  
نصب على التمييز وفي المغرب الما جن الذي لا يسأل ما يصنع وما قيل له ومصدره المجنون والحجانه اسم منه والفعل  
من باب طلب اه وفي شرح المنهج حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو لظمه له لا يجوز عقده انجاء  
اه (قوله وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بما في التوازل لوزوج بنته الصغيرة  
من شكر أنه يشرب السكر فاذا خمره من له وقات لا أرضى بالنكاح أي بعد ما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب  
بشره وكان عليه أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما تزوج على ظن أنه كفؤ اه قال اذ يقتضي أنه  
لو عرفه الاب بشره فالنكاح نافذ مع أن من زوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر ممن يعلم أنه شر  
فاسق فسوء اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معروفا به فلا يلزم بطلان  
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروفا بمثل ذلك اه والخاصل أن المانع  
هو كون الاب مشهورا بسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهورا بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صحيح وان تحقق

(والولي) الاقرب بيانه (انكاح  
الصغير والصغيرة) جبرا (ولو نيسا)  
كعتوه ومجنون شهرا  
(ولزم النكاح ولو بغين فاحش)  
بنقص مهرها وزيادة مهره (أو)  
زوجها (بغير كفؤ ان كان الولي)  
المزوج بنفسه بغين (أبا أو جدا)  
وكذا المولى وابن المجنونة  
(لم يعرف منهما سوء الاختيار)  
بحجانه وفسقا (وان عرف لا) يصح  
النكاح اتفاقا

بذلك انه سبي الاختيار واشتهر به عند الناس فلوزوج بنتا اخرى من فاسق لم يصح الثبات لانه كان  
 منهم ورا بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الاول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء  
 الاختيار بدون الاستمرار لزم الحلة المسألة أعني قولهم ولزم النكاح ولو يغبين فاحش أو يغبين كفؤا كان  
 الولي آمنا وجدنا ثم اعلم أن ما مر عن التوازل من أن النكاح باطل معناه أنه سيطل كما في الذخيرة لأن المسألة  
 مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعدما كبرت كما صرح به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما وعليه يحمل ما في الفتية  
 زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حر الأصل وكان معتقافه باطل بالاتفاق اه وعلم من عبارة الفتية  
 أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره حتى لو تزوجها من فقير أو ذي حرفة دينية ولم يكن  
 كفؤا الهالم يصح فقصر ابن الهام ككلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما أفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت  
 الخيار للبنت إذا بلغت إنما هو في الصغيرة أما لو تزوج الأولياء الكبيرة بأذنهم ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم ظهر  
 عدمها فلا خيار لاحد كما سنده الشارح أول الباب الثاني وبأن تمام الكلام عليه هناك (قوله  
 فزوجها من فاسق الخ) وكذا لو تزوجها بغير فاحش في المهر لا يجوز اجماعا والصاحي يجوز لان الظاهر من  
 حال السكران أنه لا يتأمل إذ ليس له رأى كامل فبقى النقصان ضررا محضا والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل  
 يجوز عن الذخيرة ثم قال وكذا السكران لو تزوج من غير المكفؤ كما في الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب  
 من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء  
 الاختيار لو تزوجها من كفؤ بغير المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصاحي أنه يتأمل  
 أي أنه لو فور شفقته بالابوة لا يزوج بنته من غير كفؤ أو يغبين فاحش الأصلحة تريد على هذا الضرر كعله بحسن  
 العشرة معها وقلة الأذى ونحو ذلك وهذا مقتضى السكران وسبي الاختيار إذا خالف لظهور عدم رأيه  
 وسوء اختياره في ذلك (قوله أي غير الاب وأبيه) الأولى أن يزيد والابن والمولى للمأمر (قوله ولو الام  
 أو القاضى) هو الأصح لأن ولايتهما متأخرة عن ولاية الاخ والعلم قاذبات الخيار في الحاسب في المحجوب  
 أولى بغير ولقصور الرأى في الام وتقصان الشفقة في القاضى ذخيرة لكن سنده كفى مسألة عضل  
 الأقرب أن تزوج القاضى نيابة عنه فليس لها الخيار وبأنى تعامله هناك (قوله لو عين لو كيله القدر)  
 أي الذي هو عين فاحش خمر وكذا الوعين له وجلا غير كفؤ كما يحسنه العلامة المقدسى (تبينه) ذكر في شرح  
 المجمع أن تزوج الاب الصغير والصغيرة من غير كفؤ أو يغبين فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال وفي المحيط  
 الوكيل بالنكاح إذا زاد أو نقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح  
 تبين ما في البحر عن الفتية وقد يجب أن الوكيل في عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الاب بل وكيل  
 الزوج أو الزوجة البالغين بقدرته ما في البدائع حيث ذكر الخلاف السابق ثم قال وعلى هذا الخلاف التوكيل  
 بأن وكل رجل بزوج رجل بأن يزوجها امرأة فزوجها بأكثر من مهر مثلها مقدرا ما لا يتعاقب الناس في مثله  
 أو وكلت امرأة رجلا بأن يزوجها من رجل فزوجها بدين صدق مثلها أو من غير كفؤ اه وقدمناه أيضا عن  
 البراءة وعليه قلا حنافة قدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفؤ) حمله قول الكثر لو تزوج طفله غير كفؤ  
 أو يغبين فاحش صح ولم يجوز ذلك لغير الاب والجد ومقتضاه أن الاخ لو تزوج أخاه الصغيرة امرأة أدنى منه لا يصح  
 وفيه ما مر عن الشريعة لئلا يسهل من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سبأ في بابها أيضا وقد علمنا أن الشارح أشار إلى  
 ذلك أيضا وقد راجعت كثيرا فلم أترشأ صريحا في ذلك نعم رأيت في البدائع مثل ما في الكثر حيث قال وأما  
 ابتكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أبي حنيفة لصدوره من له كمال النظر لكمال  
 الشفقة بخلاف ابتكاح الاخ والعلم من غير كفؤ فانه لا يجوز بالاجماع لانه ضرر محض اه فقوله بخلاف الخ  
 ظاهر في رجوعه إلى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا فعني عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل لو تزوج نفسه  
 من امرأة أدنى منه ليس لعصمته حتى الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغير إذا تزوجها ما غير الاب  
 والجد هذا ما ظهر لي وسنده كفى أول باب الكفاءة ما يؤيده والله أعلم (قوله أصلا) أي لا لازما  
 ولا موقوفا على الرضى بعد البلوغ قال في فتح القدير وعلى هذا أبقى الفرع المعروف لو تزوج العم الصغيرة  
 حره بالجد من معتق بالجد فكبرت وأجازت لا يصح لانه لم يكن عقدا موقوفا إذا لا يحجزه فان العم ونحوه لم يصح

وكذا لو كان سكران  
 فزوجها من فاسق أو شرير أو فقير  
 أو ذي حرفة دينية لظهور سوء  
 اختياره فلا تعارضه شفقته  
 المظنونة بغير (وان كان المزوج  
 غيرهما) أي غير الاب وأبيه  
 ولو الام أو القاضى أو وكيل الاب  
 لكن في النهر بمثل الوعين لو كيله  
 القدر صح (لا يصح) النكاح  
 (من غير كفؤ أو يغبين فاحش أصلا)

مطلب  
 مهم هل للعصبة تزوج الصغير  
 امرأة غير كفؤ له

منهم التزويج بعير الكفو اه قال في البحر ولذا ذكر في الحاشية وغيرها أن غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة  
 فلا حوط أن يزوجهما مرتين مرتبة بمعنى ورتبة غير التسعة لانه لو كان في التسعة نقصان فاحسن ولم يصح  
 النكاح الا في صبح الثاني اه وليس لتزويج من غير كفوفه كمالا يخفى اه (قوله صح ولم يفسد)  
 أي بعد بلوغهما والجملة قصد بهما انقلها من فوعة الحمل على أنها بدل من ما أو محكية بقول محمد بن  
 أي قائلا وقوله وهم خبر عن ما وعبارة صدر الشريعة في منتهى صبح النكاح الاب والجد والصغيرة  
 بغين فاحسن ومن غير كفوف لا غيرهما وقال في شرحه أي لرفع الاب أو الجدة عند عدم الاب لا يكون للصغير  
 والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما قلنا أن يشخصا بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة  
 التشرح وقد نبه على وهم ابن الكمال وكذا المحقق التفتازاني في التلويح في بحث العوارض وذكر أنه  
 لا يوجد له رواية أصلا وأجاب القهستاني بأن محته بالغين الفاحش نقلها في الجواهر عن بعضهم وبغير كفوف  
 نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان ما كان قولنا لبعض  
 المشايخ لا يلزم أن يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما إذا كان قولنا لضعيفا مخالفا لما في مشاهير كتب  
 المذهب المعتمدة (قوله ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به قوهم اللزوم المتبادر من العدة ط وأطلق فحمل  
 اليمين والمسلمين وما اذا تزوجت الصغيرة نفسها فأجاز الولي لأن الجواز ثبت بإجازة الولي فالنكاح بشكاح باشره  
 بحر عن المحيط (قوله وملحق بهما) كالجنون والمجنونة اذا كان المزوج لهما غير الاب والجد والابن يأن كان  
 أخا أو عمًا مثلا قال في الفتح بعد أن ذكر العصبان وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الاجبار على البت والذكر  
 في حال صغرهما أو كبرهما اذا اجتمعا غلام بالغ عاقل لم يثبت له تزوجه أبوه وهو رجل جازا اذا كان مطابقا  
 فاذا أفاق فلا خيار له وان تزوجه أخوه فأفاق فله الخيار اه (قوله بالبلوغ) أي اذا علم قبله أو عنده  
 قهستاني (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي بعد البلوغ بأن بلغا ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لقصور  
 الشفقة) أي ولقصور الرأي في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف انه لا خيار لهما اعتبارا بما لوزوجهما  
 الاب أو الجدة (قوله ويغني عنه خيار العتق) اعلم أن خيار العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة  
 أو كبيرة فاذا تزوجهما صغارا ثم أعتقها فلهما الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بملكتهن فصار ليزول  
 الابتلا لکن لو صغيرة لا تخير ما لم تبلغ فاذا بلغت خيرا القاضى خيار العتق لا خيار بالبلوغ وان ثبت لها  
 أيضا لان الاول أعم فتتظم الثاني تحته وقبل لا يثبت لها خيار البلوغ وهو الاصح وهكذا ذكره محمد في الجامع  
 لان ولاية المولى ولاية كاملة لانهما بسبب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كافي الاب والجد ولو تزوج عبده الصغيرة  
 ثم أعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لان انكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق التفرد بخلاف  
 ما اذا تزوجه بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه  
 في جامع الصغار للامام الاستروشي وفي البحر عن الاسيبجاني لو أعتق أمته الصغيرة أولا ثم تزوجها ثم بلغت  
 فان لها خيار البلوغ اه أي لما مر من أن ولايته عليها بطريق النظر ولا نه ولاية اعتاق وهي متأخرة عن  
 جميع العصبان فلها خيار البلوغ كافي ولاية الاخ والعلم بل أولى بخلاف ما لو تزوجها قبل الاعتاق ثم بلغت  
 فانه ليس لها خيار بلوغ كما مر لان ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت  
 للذكر الرقيق صغيرا أو كبيرا ويثبت للأنثى مطلقا اذا تزوجهما حاله الرق وأن خيار البلوغ يثبت للصغير  
 والصغيرة اذا تزوجهما بعد العتق وأنه لا يثبت لهما اذا تزوجهما قبله لاستقلاله ولا باعتبار خيار العتق للصغيرة  
 على الصحيح فقوله ويغني عنه خيار العتق مبنى على الضعيف (قوله بمحضرة أبيه أو وصيه) فان لم يوجد  
 أحد هاتين نصب القاضى وصيا يتخصص فيحضره ويطلب منه حجة للصغيرة بطل دعوى الفرقه من بينة على رضاها  
 بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها طلب الفرقه والاختلاف فيها الخصم فان حلفت يفرق بينهما الحاصم بمحضرة  
 الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء عن جامع الفصولين قلت والطاهر أن وصي الاب مقدم  
 على الجدة كما مر حوايه في بابيه ثم رأيت في جامع الصغار قال في امرأة الصبي لو وجدته محبوبا  
 فالقاضي يفرق بينهما بمحضرة مولود وجدته عنينا ينتظر بلوغه ثم قال فان لم يكن له أب ولا وصي فالجدة أو وصيه  
 خصم فيه فان لم يكن نصب القاضي عنه خصما الخ فانهم (قوله بشرط القضاء) أي لان في أصله ضعفا

وما في صدر الشر بعة صبح ولهما  
 قد خضع وهم (وان كان من كفوفهم  
 المنسل صبح) لكن (لهم) أي  
 لصغير وصغيرة وملحق بهما (خيار  
 النسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح  
 بعده) لقصور الشفقة ويغني  
 عنه خيار العتق ولو بلغت وهو  
 صغير فرق بمحضرة أبيه أو وصيه  
 بشرط القضاء

فتوقف عليه كارجوع في الهبة وفيه ايماء الى أن الزوج لو كان غائباً لم يفرق بينهما ما لم يحضر للزوم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاسترشي في جامعه (قوله للنسخ) أي هذا الشرط انما هو للنسخ لا لنبوت الاختيار وحامله أنه اذا كان المزوج الصغير والصغيرة غير الاب والجد فلهما الخيار بالبلوغ والعلم به فان اختار النسخ لا يثبت النسخ الا بشرط القضاء فلذا فرغ عليه بقوله فتتوارثان فيه أي في هذا النكاح قبل نبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كبايتم جميعه بالدخول ولو حكماً كمنظرة الصحة كذلك يلزم بموت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو الخيار منه لان الفرقة بالخيار فسخ للعقد والعقد اذا انسخ يجعل كأنه لم يكن كافي النهر (قوله ان من قبلها) أي وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحترزه عن التخيير والامر باليد فان الفرقة بينهما وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً ح (قوله لا ينقص عدد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كافي الفسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أي لا يلحق المعتدة بعدة النسخ في العدة طلاق ولو صرحا ح وانما يلزمها العدة اذا كان النسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في الجرح عن النهاية على خلاف ما يحسنه في الفسخ وقيد بعدة النسخ لما في الفسخ من أن كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة الا في اللعان لانه يوجب حرمة مريدة اه وسيأتي بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى قبل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعني أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عتقها وان كانت فرقة فسخاً لان الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيلة بوطئ زوج اخر كذا في الفسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضي قسر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفرقة بما يوجب حرمة مريدة كالتمثيل والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة لظاهر كلامهم عرف ذلك من تصفحه اه أي لتفسيرهم بعدم اللعاق في عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارتداد ويمكن الجواب عن الفسخ بأن مراده بالتأييد ما كان من جهة النسخ وذكر في أول طلاق الجرح أن الطلاق لا يقع في عدة النسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى بآباء أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قبل باب تفويض الطلاق قال تعالى لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللعان فيقيد كلام الجرح هنا بعدم اللعان كما لا يخفى وقد نظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الاباء أو ردّة بلالحاق

قال ح وسيأتي هناك أيضاً أن الفرقة بالاسلام لا يلحق الطلاق عتقها فتأمل ورابع اه قلت ما ذكره آخر اقال الخبير الرمي انه في طلاق أهل الحرب أي فيما هو هاجر أحدهما مسلماً لانه لا عدة عليه وسيأتي تمامه هناك وفي باب نكاح الكافر ان شاء الله تعالى (قوله وان من قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضي أن يكون التباين والتقبل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والملك طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما ستراد واستثنائه الملك والردة وخيار العتق لا يجدي فنعاليق الاربعة الاخر فالصواب أن يقال وان كانت الفرقة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أناده شيخنا طيب الله تعالى زراه واليه أشار في الجرح حيث قال وانما عبر بالفسخ ليفيد أن هذه الفرقة فسخ لا طلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاتي ولا طلاق اليها اه ومثله في الفتاوى الهندية وعبارته ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط في سببها والمرأة الرجل وحينئذ يقال في الاول ثم ان كانت الفرقة من قبلها لا بسبب منه أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ فاشدد يدك عليه فانه أجدي من تفريق العصى اه ح قلت لكن يرد عليه ايماء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن ان يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبي يوسف ان الاباء فسخ ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتداءً منه صار كأنه من قبله وحده فليأتمل (قوله أو خيار عتق) يقتضي أن للعبد خيار عتق وخوسه ومنه فانا قد منعنا عن الجرح وفتح القدر أن خيار العتق يختص بالاتى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا يثبت لغلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أي قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول الجرح وليس لنا فرقة بآباء من قبل الزوج قبل الدخول

للنسخ (فتتوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الاعلى أو ردّة أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق

ولا مهر عليه الاخذ فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لاني خيار العتق كما تعلمه مما راجعته ثم قال  
وهذا الحضر غير صحيح لما في الذخيرة قبل كتاب النفقات حر ترويح مكاتبه باذن سيدها على بارية  
بعينها فلم تقبض المكاتبه الجارية حتى تزوجتها من زوجها على مائة درهم جازا للنكاح فان طلق الزوج  
المكاتبه أولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبه ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبه تنصف الامة  
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها وطلبت جميع  
مهر الامة عن الزوج مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل  
الزوج اغتال سقط كل المهر اذا كانت طلاقا وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فسخا من كل وجه  
توجب سقوط كل الصداق كما لا يخفى اذا بلغ وأيضا لو اشترى منكوبة قبل الدخول بها فانه يسقط كل  
الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم يتعلق بالملك فانه يحال به  
على قبول المشتري لاعلى ايجاب البائع وانما يسقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اهـ بلنظرة ويرد على  
صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانها فرقة هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب  
عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اهـ كلام البحر  
قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيما اذا ملكها أو بعضها انظر في البدائع الفرقة الواقعة عليك  
اياها أو شقصا منها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن أن يجعل طلاقا فيجعل  
فسخا اهـ وسيأتي ايضا في محله اهـ كلام النهر ح (قوله الاغائية) لانها تبتنى على سبب جلي  
بخلاف غيرها فانه يتبنى على سبب خفي لان المكفأة شيء لا يعرف بالحس وأسبابها مختلفة وكذا انقصان مهر  
المثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهو أمر باطن والاياء ربما يوجد وربما لا يوجد كذا في البحر ح  
(قوله غرق النكاح) هذا الشطر الأول من بحر الكامل وماعداه من البسيط وهو لا يجوز وقد غرقت به الى  
قولي ان النكاح له في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) يدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله أتتلك أو خبر  
بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مبتدأ والدر بدل منه أو عطف بيان والمراد به التنظيم  
المذكور شبهه بالدر لانه فاسده وجهه يحكيها أي يذكرها خبر (قوله تبين الدار) حقيقة وحكا كما اذا خرج  
أحد الزوجين الحربين الى دار الاسلام غير مستأمن بأن خرج اليها مسلما أو ذميا أو أسلم أو صار ذميا في دارنا  
بخلاف ما اذا خرج مستأما من الدار حقيقة فقط وبخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمى تحريمه ثمة تبين  
الدار حكما فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) يشتمل على عین مع وهو لغة وكسر راء مهر بلا تنوين  
للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرق الولي بينهما فهي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها  
وان كان بعده فليأتمسك بما أتى ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حر ط أو تزوج بغير  
شهود (قوله وفقد الكفو) أي اذا نكحت غير الكفو فلا وليا عتق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على  
رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنها المقتضى بها (قوله نعيمها) النعي هو الاخبار بالموت وهو تكلمة  
أشار به الى أن من نكحت غير كفوف كآنها مات ط (قوله تقبيل) بالرفع من غير تنوين للضرورة أي فعله  
ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعها الاناث واصولها أو فعلها ذلك بفروعه الذكور واصوله ط (قوله سي)  
فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين الدارين لا بالسبي ولئن كان المراد السبي مع التبين فالتبين  
معن عنه ح (قوله واسلام المحارب) أي لو أسلم أحد المجوسين في دار الحرب بانت منه بعضي ثلاث خيض  
أو ثلاثة أشهر قبل اسلام الاسرا فامة لشطر الفرقة وهو مضى الخيض أو الاشهر مقام السب وهو الاباء تغدر  
العرض بانعدام الولاية قصير مضى ذلك بمنزلة تفريق القاتني وهذه الفرقة طلاق عندهما فسخ عند أبي يوسف  
قال في البحر في باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في اسلامها لانه هو الا في حكم فسخ في اسلامه  
(قوله وأرضاع نثرتها) أي اذا أرضعت الكبيرة نثرتها الصغيرة في أثناء الحولين يفسخ النكاح كما يأتي  
في باب الرضاع لكونه يصير جامعين الامة ونمط ط والضرورة غير قيدان منه ما مثل به في البدائع لو أرضعت  
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرة امرأة أجنبية (قوله خيار عتق) قد علمت أنه لا يكون  
الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطف على عتق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

وسطر لكل القضاء الاغائية  
ونظم صاحب النهر فقال  
غرق النكاح أتتلك جمعا نفعنا  
فسخ طلاق وهذا الدر يحكيها  
تبين الدار مع نقصان مهر كذا  
فساد عقد وفقد الكفو ينبغي  
تقبيل سبي واسلام المحارب أو  
ارضاع نثرتها قد عتقها  
خيار عتق بلوغ ردة وكذا

مطلب  
في فرق النكاح

بالرفع عطا على تباين مجذوف العاطف ط والمراد ردة أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتد امة فافهموا أسما  
معايشتي النكاح ( قوله ملك لبعض ) أفاد أن ملك الكل كذلك بدلالة الاولى ح ( قوله  
وتلك الفسخ يحصها ) أي يجمعها ويحقق في كل منها والاشارة الى الاثني عشر المتقدمة وقد علمت سقوط  
السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في السدائع تزوج مسلم كايته يهودية أو نصرانية فتجست ثبت الفرقة  
بينهما لان الجورسية لا تنحل للنكاح المسلم ثم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة لانها فرقة بغير  
طلاق فكانت فسخا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لانها جاءت من قبلها اه وقد غيرت ابلت  
الذي قبل هذا واستقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت

ارضاع اسلام حربي تجس نصرانية قبله قد عد ذافها

وقد علمت أن كون اسلام الحربي فسحا مفرع على قول الثاني أو على ما جحد في البحر ( قوله أما الطلاق الخ )  
أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالجلب والعنة والابلاء واللعان وبقي خاسر ذكره في الفسخ وهو  
اباء الزوج عن الاسلام أي لو أسلمت زوجة الذمي وأبى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أبى  
تبقى النكاح وقد غيرت البيت الى قولي أما الطلاق فجب عنه واباء الزوج ايلأوه واللعن يتلوها

وكذا اسلام أحد الحريين فرقة بطلاق على قولهما لكن لما مشى على كونه فسحا لم نذكره (تمت) قد سنا عن الفسخ  
أن كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها الا للعان لانه حرمة مؤبدة ( قوله خلا ملك الخ ) أراد بالملك ملك أحدهما  
لأن آخره البعض وبالعقوبت خيار الامة اذا اعتقها مولاهما بعد ما زوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد  
الحريين وبالتقبيل فعمل ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد الماتركة أو تفريق  
القباضي كما ترى في المحرمات فلم يتعين التفريق وقد علمت أن ذكر السبي لا يحمل له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج  
الى القضاء ثمانية ورد عليه الفرقة بالردة فسألت أن ارتداد أحد هما مفسخ في الحال وقد غيرت البيت الاخير  
الى قولي ايلأوه ردة أيضا مصاهرة تباين مع فساد العقد بينهما ( قوله وبطل خيار البكر ) أي من بلغت  
وهي بكر ( قوله لو مختارة ) أما لو بلغها الخبر فاخذها العطاس والسعال فلما ذهب عنها قالت لأرضي جاز  
الرد اذا قالته متصلا وكذا اذا أخذها فاعتزلت فقالت لأرضي جاز ارد ط عن الهندية ( قوله عالمة باصل

النكاح ) فلا يشترط عليها بثبوت الخيار لها وأنه لا يمتد الى آخر المجلس كما في شرح الملتقى وفي جامع القصولين  
لو بلغت وفات الحمد لله اخترت نفسي فبى على خيارها وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت  
النكاح فبعمده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكين اه ( قوله فلوسألت الخ ) لا يحمل لهذا التفرع  
بل المقام مقام الاستمرار لأن بطلان الخيار بعلمها باصل النكاح يقتضي بطلانه بالاولى في هذه المسائل

المدكورة لا عدم بطلانه لانها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبله لم يحصل نزاع في عدم  
بطلان الخيار بها مع ان النزاع قائم كما تراه قريبا ( قوله نهر بجنا ) أي على خلاف ما هو المنقول في الزيلعي  
والخطوط والخيرة وأصل البحث للتحقق ابن الهمام حيث قال وما قيل لوسألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلمت  
على الشهود وبطل خيارها تعسف لا دليل عليه وغاية الامر كون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولوسألت  
البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضاء كيف وانما ارسلت

لغرض الاشهاد على الفسخ اه ملخصا ونازع في البحر في السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت  
ولاشك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في النهر وأقول ممنوع فقد نقلوا في الشفعة أن سلامه على  
المشتري لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طلب الموابنة بعد العلم بالبيع  
يبطل بالسكوت كخيار البلوغ ولو كان السلام فرقه لبطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا تبطل

شفعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير نعم ما وجه به في المهر انما يتم اذا لم يخل بها اما اذا خلها خوة  
صحبة فالوقوف على كيمته اشتغال بما لا يفيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام النهر  
وعن هذا الاخير قال الشارح قبل الخلوة والحاصل أن المنقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ويحتمل  
في الفسخ عدمه فيها ونازع في البحر في مسألة السلام فقط واتصر في النهر للفتح في الكل وكذا المحقق المقدسي  
والشربلالي وكان أصل الحكم مذكور بطريق التخريج والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فنارعههم

ملك لبعض وتلك الفسخ يحصها  
أما الطلاق فجب عنه وكذا  
ايلأوه ولعان ذل يتلوها  
قضاء قاض اى شرط الجميع خلا  
ملك وعق و اسلام اى فيها  
تقبيل سبي مع الايلأى  
تباين مع فساد العقد بينهما

( وبطل خيار البكر بالسكوت )

لو مختارة ( عالمة ) اصل ( النكاح )

فلوسألت عن قدر المهر قبل الخلوة

أو عن الزوج أو سلمت على الشهود

لم يبطل خيارها نهر بجنا

(ولا يمتد إلى آخر المجلس) لانه  
كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول  
أطلب الحقين ثم تبدأ بخيار البلوغ  
لانه دين وتشهد فانه يمتد لشفعتها  
ضرورة احياء الحق (وان  
جهلت به) لتفرغها للعلم (بمخلاف)  
خيار (المعتقة) فانه يمتد لشفعتها  
بالمولى (وخيار الصغير والنيب  
إذا بلغا لا يظل) بالسكوت (بلا  
صرح) رضاء

في الشيخ في صحة هذا التصريح فانه وان كان من أهل الترجيح كما ذكره في قضاء الجبر بل بلغ رتبة الاجتهاد  
كما ذكره المتقدم في باب نكاح الولد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم منقولا عن أحد  
أئمتنا الثلاثة لماساغ لهؤلاء اتباع بحثه المخالف لما تقول المذهب وما يؤيد انه قول لبعض المشايخ لأنص  
مذهبي قول الحق وما قبل الخ فافهم (قوله ولا يمتد إلى آخر المجلس) أي مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح  
كما في الشيخ أي إذا بلغت وهي عالة بالنكاح أو عالت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ وأما العلم فلو  
سكت ولو قليلا بطل خيارها ولو قبل تبدل المجلس (قوله لانه كالشفعة) أي في أنه يشترط انبوتها أن  
يطلب الشفع فور علمه في ظاهر الرواية حتى لو سكت لحظة أو تكلم بكلام لغوي بطلت وما صححه الشارح في بابها  
من انها يمتد إلى آخر المجلس ضعيف كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله ولو اجتمعت معه) أي الشفعة مع  
خيار البلوغ ح (قوله ثم تبدأ بخيار البلوغ) هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البرازية له حتى خيار  
البلوغ والشفعة فقال طلبتها واخترت نفسى يطل المؤخر ويثبت المتقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها وأجزتها  
أو اخترتها ما جيعا نفسى والشفعة قال القاضي أبو جعفر يقدم خيار البلوغ لأن في خيار الشفعة ضرب سعة ما مر  
انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا تبطل وقيل يقول طلبت الحقين اللذين يمتد إلى الشفعة ورد النكاح اذ  
وتوقف الخير الرملى في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لأن الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التخييل  
طلبتهما نفسى والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسى فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب  
الحقين جله هو المانع من السقوط فثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضرب في البيان تقديم أحدهما على الآخر  
بل لو قيل لا حاجة إلى التفسير لكان له وجه وجيه اهـ ملخصا فتمثلت قلت وأما النيب فتبدأ بالشفعة بلا خلاف  
لأن خيارها يمتد كما يأتي (قوله وتشهد الخ) قال في البرازية وان أدركت بالحض تختار عند رؤية الدم  
ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الصبح وتقول رأيت الدم الآن لانها لو أسندت أقسدت وليس هذا  
بكذب محض بل من قبيل المعارض المسوغة لاحياء الحق لأن الفعل الممتد لاهم حكم الابتداء والضرورة  
داعية إلى هذا إلا إلى غيره اهـ وحاصله انها تعنى بقولها بلغت الآن إلى الآن بالغة ثلاثا يكون كذا صريح حاله  
حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب  
الصريح فافهم وفي جامع الفصولين فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضه لا تزيد على هذا فانهم لو قالت بلغت  
قبل هذا ونقضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بينة ليستط  
اليمين عنها وتختلفها على اخبارها نفسها كتحليف الشفع على الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسى  
حين بلغت صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج إلى البينة وكذا الشفع لو قال  
طلبت حين علمت فالقول له ولو قال علمت أمس وطلبت لا يقبل بلا بينة اهـ قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها  
لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق بلا بينة ولا يمين ولو قالت فسخت حين بلغت تصدق بالبينة أو اليمين ولو قالت  
بلغت أمس وفسخت فلا بد من البينة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده  
إلى الماضي فقد حكمت ما تملك استئنافه فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب التصولين كما افاده  
في نور العين (قوله وان جهلت به) أي بأن لها خيار البلوغ أو بآنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشيخين  
وقال محمد ان خيارها يمتد إلى أن تعلم أن لها خيارا كما في الشف (قوله لتفرغها للعلم) أي لانها تفرغ  
لمعرفة أحكام الشرع والدار دار العلم فلم تعذر بالجهل بغير أي انها يمكن التفريغ للتعلم فقد ما يعنها منه  
وان لم تكف به قبل بلوغها (قوله بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد) أي يمتد إلى آخر المجلس ويظل بالقيام  
عنه كما في الفقه فافهم وكذا لا يحتاج إلى القضاء بخلاف خيار البكر على ما مر والحاصل كما في النهر أن خيار  
العق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوت لا نثني فقط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه  
وكون الجهل عذرا في بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الأخير بخلاف خيار النيب والغلام على ما يأتي  
اذا أراد بالمعتقة التي زوجها مولاها قبل العقق صغيرة أو كبيرة فيثبت لها خيار العقق لا خيار البلوغ لو صغيرة  
الا إذا زوجها بعد العقق فيثبت لها ولا عبد الصغير أيضا بخلاف خيار العقق فانه لا يثبت له ولو تزوجه قبل العقق  
صغيرا أو كبيرا كما حرره سابقا (قوله والنيب) مثل ما لو كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها



ثم بلغت كافي البحر وغيره (قوله أو دلالة) عطف على صريح وخبر عليه للرضاء ط (قوله ودفع مهر)  
 حله في الفتح على ما إذا كان قبل الدخول أما لو دخل بها قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاء  
 لأنه لا بد منه أقام أو فسخ اهـ مجز ومنه يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلوة أفاده ط ومن  
 الرضاء دلالة في جانبها تخمينه من الوطئ وطلب الواجب من النفقة بخلاف الأكل من طعامه وخدمته من  
 عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة بتقييد الخدمه بما إذا كانت تخدمه من قبل والظاهر جريانه هنا  
 (قوله لأن وقته العمراخ) على هذا اتفقت كلمتهم كافي غاية البيان فما نقل عن الطحاوي من أنه يطل  
 بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كما إذا اشتغل بشئ آخر مشكل أذ يقتضي تقيده بالجلس ففتح والجواب أن  
 مراده بالشيء الآخر عمل يدل على الرضاء كالتصديق ونحوه لتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس مجز  
 (قوله صدقت) أي لأن الظاهر صدقتها ففتح (قوله ومغاده الخ) قال في المنع وهذا الفرع يدل على ما نقله  
 البرازي وافق به مولانا صاحب البحر من أن القول قول مدعي الأكره إذا كان في حبس الوالي ح  
 (قوله لا المال فان الولي فيه الأب ووصيه والجد ووصيه والقاضي ونائبه فقط ح ثم لا يخفى أن قوله لا المال  
 على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في النكاح سواء كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاضي  
 أو لا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في الشرع بلالية من أن فيه تدافعا بالنسبة إلى الأب والجد لأن  
 لهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالغير كالنبت تصير عصبة بالابن  
 ولا ولاية لها على أمها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية للأخت على أختها المجنونة  
 كافي المنع والبحر والمراد خروجها من رتبة التقديم والاقلام ولاية في الجلالة يدل عليه قول المصنف بعد فان لم  
 يكن عصبة الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالتصبيب وان كانت في حال عصبوبها كالنبت مع الابن  
 الصغير فانها ترزق أمها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبة مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت) الضمير للعصبة  
 المذكورة المراد به المعهود في باب الارث بقرينة قوله على ترتيب الارث والجب فيكون تعريفه ما عرفوه به في باب  
 الارث فلا يراد بما قبل الله لا ميت هنا فالولي أن يقال وهو من يتصل بغير المكاف فافهم هذا وفي النهر وهو من  
 يأخذ كل المال إذا انفرد والباقي مع ذي سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة أي إذا المعلقة لها  
 ولاية النكاح على معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اهـ فعبار الشارح عن يدل ذكر لا دخال المعلقة في دفع  
 اعتراض النهر لكن يرد عليه كما قال الرجعي عصباء المعلقة فان لهم ولاية بعدها مع أنهم متصلون بواسطة  
 أمي اهـ فالولي تعريف النهر ولا يرد عليه أن العصبة هنا لا يأخذ كل المال ولا شأمنه لما قلنا انفا ونظيره  
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من  
 يسمى عصبة لو فرض المقصود تزويجه ميتا وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض  
 بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعاب على فاعله كما عيب على من أورد على تعريفهم الماء الجاري بأنه  
 ما يذهب بتبته أنه يصدق على الجاري مثله أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي أقوله العصبة بنفسه لأنه  
 لا يكون إلا بتوسط أمي يعنى إذا كان من جهة النسب اما من السبب فقد يكون كعصبة المعلقة ولا يخفى أنه  
 بيان بالنسبة لكلام المتن أما في كلام الشارح فهو جرح من التعريف لأنه أفاد اخراج من يتصل بالميت بواسطة  
 أمي كالجدة مثلا (قوله فيقدم ابن المجنونة على أبيها) هذا عندهما خلافا لمحمد حيث قدم الأب وفي  
 الهندية عن الطحاوي أن الأفضل أن يأمر الأب الابن بالنكاح حتى يجوز بلا خلاف اهـ وابن الابن كالابن  
 ثم يقدم الأب ثم أبوه ثم الأخ الشقيق ثم لاب وذو الكرخي أن تقديم الجد على الأخ قول الامام وعندهما  
 يشتركان والاصح أنه قول الكل ثم ابن الأخ الشقيق ثم لاب ثم العم الشقيق ثم لاب ثم ابنه كذلك ثم عم الأب  
 كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم إجمار الصغرين وكذا الكبيرين إذا جئنا  
 ثم المعتق ولو أمي ثم ابنه وان سفل ثم عصبته من النسب على ترتيبهم مجز عن الفتح وغيره (تنبيه) يشترط  
 في المعتق أن يكون الولاء له ليخرج من كانت أمها حرة الاصل وأبوه معتق فإنه لا ولاية لمعتق الأب عليه ما  
 ولا يرثها فلا يلي نكاحها كما نبه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلو لم يوجد لها سوى الام ومعتق الأب  
 فالولاية للام دونه ولم أر من نبه عليه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه يحجب عجب نقصان)

(أو دلالة) عليه (كقوله)

(ولس) ودفع مهر (ولا)

يطل (بقيامهما عن المجلس) لأن

وقته العمر فيبقى حتى يوجد

الرضاء ولو أذنت التمكن كرها

صدقت ومفاده أن القول للمدعي

الأكره لو في حبس الوالي فيلحفظ

(الولي في النكاح) لا المال

(العصبة بنفسه) وهو من يتصل

بالميت حتى المعلقة (بلا توسط

أمي) بيان لما قبله (على ترتيب

الارث والجب) فيقدم ابن

المجنونة على أبيها لأنه يحجب عجب

نقصان

فيه أن الأب لا يرث بالفرضة أكره من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البنت يرثه بالقرض والسباقي بالتعصيب وعند عدم الولاية بالتعصيب فقط وليس ما يرثه بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فالأولى التعليل بأنه لا يكون عصبة مع الابن تأمل (قوله بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو الجد سبي الاختيار بحجته وفسقا إذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير كفؤ أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كغير سبانه واختار بالحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولومكاتبه الأعلى أمته دون عبده لنقصه بالمهر والتفقه كسباقي في بابه وبالتكليف عن الصغير والمجنون فلا تزوج في حال جنونه مطبقا وغير مطبق ويزوج حال إفاقته عن الجنون بسمعه لكن إن كان مطبقا تسلب ولايته فلا تنتظر إفاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فتنظر إفاقته كالنائم ومقتضى النظر أن الكفو والخاطب إذا فات بانتظار إفاقته تزوج مواليته وإن لم يكن مطبقا والانتظار على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سنده ففتح وتبعه في البحر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بغير (تبينه) علل الزياحي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه أن هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي أن الخاكم قرر طفلا في مشيخة على خيرات يقبض غلاتهم ويوزع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فأجاب بطلان التولية اخذا بما ذكر (قوله في حق مسلمة) قيد في قوله وإسلام (قوله تريد التزوج) أشار إلى أن المراد بالمسلمة البالغة حيث أسند التزوج إليها ثلاثا تكرر مع قوله وولد مسلم فإن الولد يشمل الذكروا الأنثى وحينئذ فليس في كلامه ما يقتضي أن للكافر التصرف في مال بنته الصغيرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فإذا تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم أو كفيلس له حق الاعتراض لأنه لا ولاية له وقد مر أول الباب أن من لا ولي لها فتكاحها صحيح نافذ مطلقا أي ولو من غير كفؤ وبدون مهر المثل وإذا سقطت ولاية الأب للكافر على ولده المسلم فالأولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أو بنت أخيه ويؤخذ من هذا أيضا أنه لو كان لها عصبة رقيق أو صغير فهي بمنزلة من لا عصبة لها لأنه لا ولاية لهما كما علمته وقد مر ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني أن الكافر لا يلي على المسلمة وولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي قلناه والمسألة مذكورة في الفتح والبحر (قوله للمسلم على كافرة) لقوله تعالى والذين كفروا وبعضهم أولياء بعض (قوله إلا بالسبب العام الخ) فالواو ينبغي أن يقال الآن يكون المسلم سببا لكافرة أو سلطانا قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وإنما هو منسوب إلى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغي أن يكون مراد أورأت في موضع معزى إلى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسي وذكر الزياحي أيضا بصيغة وينبغي وتبعه في الدرر والعيني وغيره حيث عبروا عنهم عنه بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف أن يتابعهم لئلا يوهنهم أنه منقول في كتب المذهب صريحا وقول المعراج ورأت في موضع الخ لا ينبغي في النقل لجهالة فافهم (قوله أو نائبه) أي كلقاضي فلا تزوج البتة الكافرة حيث لا ولي لها وكان ذلك في منشوره نهر (قوله فإن لم يكن عصبة) أي لانسبية ولا سببية كالعلق ولوا أنثى وعصبانة كما مر فيقدمان على الأم بحر (قوله فالولاية للام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الأصح وقال محمد بن عيسى الغبر العصبان ولاية وانما هي للحاكم والأول الاستحسان والعمل عليه في مسائل ليست هذه منها فحاقل من أن الفتوى على الثاني غريب لمخالفة المتن الموضوع لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القسبة عكسه) أي حيث قال فيها أم الأب أولى في الترجيح من الأم قال في النهر وحكي عن خواهر زاده وعمر النسبي تقديم الاخت على الأم لأنها من قوم الأب وينبغي أن يخرج ما في القسبة على هذا القول اه أي فيكون من اعتبار جميع قوم الأب يرجح الجدة لأب والاخت على الأم لكن المتن على ذكر الأم عقب العصبان وعلى ترجيحها على الاخت وصرح في الجوهر بتقديم الجدة على الاخت فقال وأولاهم الأم ثم الجدة ثم الاخت لا بأم ونقل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح النقاية للعلامة قاسم وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام أولاب غير أن السباقي يقتضي أنها الجدة لام وهل تقدم أم الأب عليها أو تأخر عنها أو ترجحها كلام القسبة يدل

مطابق  
لا يصح ولاية الصغير شيخا على خيرات

(بشرط حرية وتكليف وإسلام

في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد

مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية)

في نكاح ولا في مال (المسلم على

كافرة إلا) بالسبب العام (بان

يكون) المسلم (سيدامة كافرة

أو سلطانا) أو نائبه أو شاهدا

(وللکافر ولاية على) کافر

(مثله) اتفاقا (فإن لم يكن عصبة

فالولاية للام) ثم لام الأب وفي

القسبة عكسه

على الاول وساق كلام الشيخ فانه يدل على الثاني وقد يقال بالمرحلة لعدم المرح وقد يقال قرابة الاب لها حكم العصة فتقدم أم الاب فلتأتمل اه ملخصا قلت وحزم الخبر الرمي بهذا الخبر فقال قد في القضية بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الام أم الاب ثم أم الام ثم الجدة الفاسدة تأتمل اه وما حزم به الرمي أتت في الحامدية ثم هذا في الجدة الصحيحة أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسدة كما يأتي قريبا (قوله ثم لبنت) الى قوله وهكذا ذكر ذلك في أحكام الصغار عقب الام وكذا في فتح القدير والبحر وقول الكثر وان لم تكن عصة فالولاية للام ثم للاخت الخ يخالفه لكن اعذر عنه في البحر بأنه لم يذكره في الكثر بعد الام لانه خاص بالجنون والمجنونة (قوله وهكذا) أي الى آخر الفروع وان سفلوا ط (قوله ثم الجدة الفاسدة) قال في البحر وظاهر كلام المصنف أن الجدة الفاسدة مؤخر عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف في المستحق انه أولى منها عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف والولاية لهما كما في الميراث وفي فتح القدير وقياس ما صحح في الجدة والاخر من تقدم الجدة ثم الجدة الفاسدة على الاخت اه فثبت بهذا أن المذهب أن الجدة الفاسدة بعد الام قبل الاخت اه كلام البحر أي بعد الام في غير الجنون والمجنونة والا فالبنت مقدمة عليه كما عرفت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصح أن الجدة أبا الاب مقدمة على الاخ عند الكل وان اشتهر مع الاخ في الميراث عندهما لأن الولاية بتتبع على الشفقة وشفقة الجدة فوق شفقة الاخ وحينئذ يقياس عليه الجدة الفاسدة مع الاخت فان شفقه أقوى منها ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك وبؤيد هذا ان من آخر الجدة الفاسدة عن الاخت ذكر مع الجدة الفاسدة وهو ما مشى عليه في شرح درر البحار حيث قال وعند أبي حنيفة الام ثم الجدة الصحيحة ثم الاخت لاوين ثم لاب ثم الاخ أو الاخت لام وبعد هؤلاء ذوو الارحام بخدوجة فاسدين ثم ولد أخت لاوين أو لاب ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت العم وهكذا الاقرب فالاقرب اه (قوله الذكر والاثنى سواء) لان اخذ الولد بينهما ومقتضاه انهما في رتبة واحدة ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم الذكر هنا تأتمل (قوله ثم لاولادهم) أي أولاد الاخت الشقيقة وما عطف عليها على هذا الترتيب كما علمت مما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يغني عنه ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فيقدم أولاد العمات ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى الموالاة) هو الذي أسلم على يده أبو الصغيرة والوالد لانه يرث فثبت له ولاية التزويج فتح أي اذا كان الاب مجهول النسب والوالد على انه ان جنى بعقل عنه وان مات يرثه وقد تكون الموالاة من الطرفين كما سيأتى في بابها وشمل المولى الاثنى كما في شرح المتن (قوله ثم لقاض) نقل القهستاني عن النظم أنه مقدم على الام قلت وهو خلاف ما في المتن وغيرها (قوله نص له عليه في منشوره) أي على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان اني جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما سمى به لان القاضى يشتره وقت قراءته على الناس قهستاني وسند كفي في مسألة عضل الاقرب انه تنبت الولاية فيها للقاضى وان لم يكن في منشوره أي لا تنبت الولاية له فيها بطريق النسابة عن الاب أو الجدة العاضل دفعا للظلم فيحمل ما هنا على ما اذا ثبت له الولاية لا بطريق النسابة تأتمل (قوله ان فوض له ذلك والا فلا) أي وان لم يفوض للقاضى التزويج فليس لنا تنبيه ذلك لما في المجتبى ثم للقاضى ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار والصغار والا فلا اه قال في البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو في حق القاضى دون نوابه ويحتمل أن يكون شرطاً فيه ما فاذا كتب في منشور قاضى القضاة فان كان ذلك في عهده فانه منه ملكه النائب والا فلا ولم أر فيه منقولا صريحا اه وحاصله أن القاضى اذا كان مادونا بالتزويج فهل يكفي ذلك لنا تنبيه أم لا بد أن ينص القاضى لنا تنبيه على الاذن وعبارة المجتبى محتملة والمتبادر منها الاول وما في الترم من ان ما في المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما توهمه في البحر رده الرمي بأنه كيف لا يفيد مع اطلاقه في نوابه والمطلق يجري على اطلاقه ووجهه أنه لما فوض لهم ماله ولاية التي من جعلها التزويج صار ذلك من جملة ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فيما فوضه اليه اه فافهم قلت لكن قال في أنفع الوسائل للناظر أن النائب الذي لم ينص له القاضى على تزويج الصغار لا يملك لانه ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالمرافعات فلا يعتد به الى التزويج وكذا لو قال استنبطت

ثم لبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت  
البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت  
بنت البنت وهكذا ثم لبنت  
الفاسدة (ثم للاخت لاب وأم ثم)  
لاخت (لاب ثم لولد الام)  
الذكر والاثنى سواء ثم لاولادهم  
(ثم لذوى الارحام) العمات ثم  
الاخوال ثم الخالات ثم بنات  
الاعمام وبهذا الترتيب أولادهم  
ثم مولى الموالاة (ثم للسلطان  
ثم لقاض نص له عليه في منشوره)  
ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا فلا

في الحكم أما لو قال له استبنتك في جميع ما قوض الى السلطان فيلكه حيث عمله اه ثم استظهر في انفع  
الوسائل انه اذا ذلك التزوج ليس له ان ياذن به لغيره لانه بمنزلة الوكيل عن الثاني وليس للوكيل ان يوكّل  
الاباذن اه (قوله وليس للوصي) أي وصي الصغير والصغيرة بجزر والتميز بوزن فعيل يشملهما (قوله  
من حيث هو وصي) احتج به عن قوله الاتي نعم لو كان قريبا أو حاكما يملكه الخ (قوله على المذهب) لانه  
المذكور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الذخيرة سواء أوصى اليه الاب  
بالنكاح أو لا نعم في الخاتمة وغيره انه روي هشام في نوادره عن أبي حنيفة انه له ذلك ان أوصى اليه به وعلمه  
مثنى الزبلي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الوصي في حياته رجلا واعتز به  
في الجزائه ان تزوجها من المعين في حياته الموصى فيه ووكيل لا وصي وان بعد موته فقد بطلت الوكالة وانظرت  
الولاية للحاكم عند عدم قريب (قوله يملكه) أي التزوج ان لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمن  
لا تقبل شهادته) كأصوله وان علوا وفروعه وان سفلا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له  
أن يحكم لنفسه لانه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية (تنبيه) أفق ابن نجيم بان الثاني  
اذا تزوج بتيمة ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي لما علت من ان ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفق به في انفع  
الوسائل (قوله وان عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نقض القضاء في التجهيزات أن يصير الحكم حادثة  
تجري فيه خصوصية صحيحة عند الثاني من خصم على خصم فالظاهر انه محمول على الحكم التولي أما المعنى  
فلا يشترط فيه ذلك ونفقا بين كلامهم نهر قلت وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية كما اذا  
شهدا على خصم بحق وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء نفسه ضمنا وان لم يكن في حادثة  
التب وكذا لو شهدا بان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو قضي بتوكليها كان  
قضاء بالزوجة بين ما وتظهر الحكم بثبوت الرضائية في ضمن دعوى الوكالة وتماه في قضاء الاشياء  
(قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كفوهم المثل والاليم يتوقف لان الحاكم لا يملك العقد عليها بذلك فلا  
يملك اجازته فكان عقد الباجم نعم لو كان لها أب أو جد تزوجت نفسها كذلك توقف لان له مجيزا وقت العقد  
لان الاب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الخاتمة من ان الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب  
فتزوجت اخر وكن الصبي أجاز به بلوغه العقد الذي باشره في صغره فان كانت الاجازة بعد العقد الثاني جاز  
الثاني لانها تلك الفسخ قبل اجازته وان كانت قبله فان كان الاقول بغير المثل أو بعين فاحش ولا صغير أب أو جد  
تفد باجازه الصبي بعد بلوغه ولا يجوز الثاني (قوله ولا حاكم تمة) أي في موضع العقد (قوله توقف  
الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصغار فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع  
تحت ولاية فاض تلك البلدة يعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي والا فلا يعقد وقال بعض المتأخرين  
يعقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه واستشكل في البحر بانهم قالوا كل عقد لا مجيز له حال صدوره فهو  
باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن مجيزه السلطان لا يمتنع اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك  
المكان تحت ولاية السلطان وان لم يكن تحت ولاية فاض وعليه فطلان العقد يتصور فيما اذا كان في دار  
الحرب أو البحر أو المنازعة ونحو ذلك بخلاف القرى والامصار ويدل عليه ما في النسخ في فصل الوكالة بالنكاح  
حيث قال وما لا مجيز له أي ما ليس له من يقدّر على الاجازة يطل كما اذا كانت تحت حرة تزوجه الفضولي أمة  
أو أخت امرأته أو خامسة أو تزوجه معتدة أو مجنونة أو صغيرة تيمية في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا فاض  
لعدم من يقدّر على الامضاء حالة له قد توقع باطلا اه وسأني تمامه في آخر الباب الاتي وقد اطلنا الكلام  
في تحرير هذه المسألة في تنقيح الفتاوى الحامدية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كأخوين  
شقيقين فلان أحد الوليين أقرب من الآخر فلا ولاية لا بعد مع الأقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فكذلك الأبعد  
يجوز اذا وقع قبل عقد الأقرب بجزر أي يجوز على أحد القولين وفيه كلام يأتي قريبا (قوله فان لم يدر) ينبغي  
أنه لو بلغت وادعت أن أحدهما هو الأول قبل التبع ولو تزوجها أو حاكم بغيرها بالغة بامر حاكم تزوجت  
هي نفسها من آخر فأيما قالت هو الأول فالقول لها هو الزوج لانها أقرت بذلك النكاح له على نفسها وأقرها  
حجة تامة عليها وان قالت لا أدري الأول ولا يهلم من غيرهما فرق بينهما وكذا الزوجين وليان بأمرهما اه (قوله

(وليس للوصي) من حيث هو  
وصي (أن تزوج) التيم (مطلقا)  
وان أوصى اليه الاب بذلك على  
المذهب نعم لو كان قريبا أو حاكما  
يملكه بالولاية كما لا يخفى (فروع)  
ليس للقاضي تزويج الصغيرة  
من نفسه ولا يمن لا تقبل شهادته  
كفي تعيين الحكم وأمره المصنف  
وبعد علم ان فعله حكم وان عرى  
عن الدعوى صغيرة تزوجت  
نفسها ولاولى ولا حاكم تمة  
توقف وتنفذ باجازه بعد بلوغها  
لان له مجيزا وهو السلطان ولو  
زوجها وليان مستويان قدم  
السابق فان لم يدر أو وقع معا  
بطلا

والولى (الابعد الخ) المراد بالابعد من بلى الغائب في القرب كما عبر به في كافي الحاكم وعليه فلو كان الغائب  
 أباحوا له ساجدة وعم فالولاية لله لا لام قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لأن السلطان ولى من لا ولى له  
 وهذه لهيا أولياء اذ الكلام فيه اهـ ومثله في القمع وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضي وما في  
 الشربلالية من أن المراد به القاضي دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اهـ انما قاله في المسألة الآتية  
 أى مسألة عضل الاقرب كما يأتي بيانه وبذل عليه التعليل بدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل  
 فالاعتراض على الشربلالية بمخالفته للاطلاق المتون ناشئ عن اشتباه احدى المسألتين بالآخرى فافهم  
 (قوله حال قيام الاقرب) أى حضوره وهو من أهل الولاية أما لو كان صغيرا أو مجنونا جازنكاح  
 الابعد ذخيرة (قوله توقف على أجازته) تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفؤ فلا ولى الاعتراض ما لم  
 رخص صريحا أو دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا سكوتها اجازة والظاهر أن سكوتها هنا كذلك فلا يكون  
 سكوتها اجازة لنكاح الابعد وان كان حاضرا في مجلس العقد ما لم يرض صريحا أو دلالة تأمل (قوله  
 ولو تحولات الولاية اليه) أى الى الابعد بموت الاقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ)  
 اختلف في حد الغيبة فاختر المصنف تعالى كثر أنهما مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين  
 والزبلي لا كثرهم قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الأصح أنه اذا كان في موضع لو انظر حضوره  
 أو استطلاع رأيه فأت الكفو الذى حضر فالغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اهـ وفي البحر عن المجتبى  
 والمنسوط أنه الأصح وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية أنه اقرب الى الفقه وفي  
 القمع أنه الاشبه بالفقه وأنه لا تعارض بين أكثر المتأخرين رأي أكثر المشايخ أى لا أن المراد من المشايخ  
 المتقدمون وفي شرح المتن عن الحقايق أنه أصح الاقوال ويل وعليه الفتوى اهـ وعليه مشى في الاختيار  
 والنهاية ويشير كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاقواء جماعه أكثر المشايخ (قوله هل تكون  
 غيبة منقطعة) أى فعلى الاول لا وعلى الثاني نعم لانه لم يعتبر مسافة السفرات لكن فيه أن الثاني اعتبر  
 فوات الكفو الذى حضر فينبغي أن ينظر هنا الى الكفو وأن رضى بالانتظار مدة يرضى فيها ظهور الاقرب  
 الختفى لم يجز نكاح الابعد والاجازة له بناء على ان الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أى  
 بناء على أن ولاية الاقرب باقية مع الغيبة وذكر في البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الأصح القول بزوالها  
 واتصالها للابعد قال في المعراج وفي المحيط لا رواية فيه وينبغي أن لا يجوز لا تنقطع ولايته وفي المنسوط لا يجوز  
 ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا فلا يبنى الحكم عليها اهـ وكذا ذكر في الهداية  
 المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في القمع وهذا تنزل وأيد الزبلي المنع من حيث الرواية والمعقول وكذا في  
 البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية لما علمت من أنه لا رواية فيه وانما هو استظهار  
 لاحد القولين وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الولين  
 لو كان في درجة واحدة كاخوين غاب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الاقرب الغائب  
 مع حضور الابعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى له في الدرجة الاولى قتأمل (قوله من  
 أولياء النسب) احتراز عن القاضي (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية  
 فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا منقول وقد أيده أيضا العلامة الشربلالي في رسالة سماها كشف  
 المعضل فمن عضل بانه ذكر في اتقع الوسائل عن المنتقى اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية  
 الى الجد بل يزوجهما القاضي ونقل مثله ابن الصنعة عن الغاية عن روضة الناطق وكذا المقدسي عن النخاية  
 والنهر عن المحيط والفيض عن المنتقى وأشار اليه الزبلي حيث قال في مسألة تزويج الابعد بغيبة الاقرب وقال  
 الشافعي بل يزوجهما الحاكم اعتبارا بعبثه وكذا قال في البدائع ان نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة  
 الاقرب باطل لانه ولى من لا ولى له وهما الهاولى أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العضل من الولي  
 ولم يوجد وكذا افرق في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العاضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع  
 الظلم بخلاف الغائب خصوصاً للبحر ونحوه في شرح الجمع الملكي وبه أفتى العلامة ابن الشلبي فهذه النقول  
 تفيد الاتفاق عندنا على ثبوتها بعضل الاقرب للقاضي فقط وأما ما في الخلاصة والبرازية من أنها تنتقل الى

(والولى الابعد التزويج بغيبة

الاقرب) فلو زوج الابعد

حال قيام الاقرب توقف على

أجازته ولو تحولات الولاية اليه

لم يجز الا باجازته بعد التحول

فهستاني وظهيره (مسافة القصر)

واختار في المتن ما لم ينظر انكفو

الخطاب جوابه واعتد الباقي

ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى

وثرة الخلاف فيمن اختفى في

المدينة هل تكون غيبة منقطعة

(ولو زوجها الاقرب حيث هو

جاز) النكاح (على) القول (الظاهر)

ظهيره (ويثبت للابعد) من أولياء

النسب شرح وهبانية لكن

في القهستاني عن الغائب لو لم

يزوجه الاقرب زوج القاضي

الابد بعد بعض الابقاب اجاعا فالمراد بالابد القاضى لانه آخر الاولياء فانقضيل على يابه وحله في البحر على  
 الابد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطر بن بقوله قالوا واذا خطبها كفؤ وعظما الولي ثبتت الولاية للقاضى  
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح  
 المنظومة الوهبانية عن المتتقي ثبوت الخيار لها بالبلوغ اذا زوجها القاضى بعض الابقاب وعن المجز عدم ثبوت  
 والاول على أن تزويجه بطريق الولاية والثاني على انه بطريق نيابة عن العاضل ووجه الشرع بل على دفعها  
 للعارض في كلامهم قلت وبؤيده ما مر عن التسهيل وكذا قولهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حل  
 ما في المجز على ما اذا كان العاضل الاب أو الجد لثبوت الخيار لها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج  
 القاضى نيابة عنه (قوله عند دفوت الكفؤ) أى خوف فوته (قوله أى باستناعه عن التزويج) أى  
 من كفؤهم المثل أم لا وامتنع عن غير الكفؤ أو لكون المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط واذا امتنع  
 عن تزويجها من هذا الخطاطب الكفؤ ليزوجهما من كفؤ غيره استظهر في البحر انه يكون عاضلا قال ولم أره وتبعه  
 المقدسى والشرع بل على واعتزضه الرمي بان الولاية بالعزل تنتقل الى القاضى نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد  
 مع ارادة التزويج بكفؤ غيره اه قلت وفيه نظر لانه متى حضر المكفؤ الخطاطب لا يتطرق غيره خوفا من فوته  
 ولذا انتقل الولاية الى الابد عند غيبة الابقاب كما مر ثم لو كان الكفؤ لا تحراضا أيضا وامتنع الولي الابقاب  
 من تزويجها من الكفؤ الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفقتة على الصغيرة انه اختار لها الانفع لتفاوت  
 الاكفاء اخلاقا ووصافا فيعين العمل بهذا التفصيل والله أعلم (قوله ولا يبطل تزويجه) يعنى تزويج  
 الابد حال غيبة الابقاب وكان الاول ذكر هذه الجملة بعد قوله وللولى الابد التزويج بغيبة الابقاب ط  
 (قوله السابق) أى المتحقق سبقة احترازا عما لو زوجها الغائب الابقاب قبل الحاضر الابد فانه يلحق  
 المتأخر وعمل وجهل التاريخ فانه يبطل كل منهما بناء على بقاء ولاية الغائب أما على ما قد مناه من انقطاع  
 ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولى المجنونة والمجنون) أى جنونا مطبقا وهو شهر كما مر وتقدم  
 أيضا أن المقتوم كذلك (قوله ولو عارضا) أى ولو كان جنونها عارضا بعد البلوغ خلافا لغير (قوله  
 اتفاقا) أى بخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد ففى عنده للاب أيضا وعندهما للابن (قوله  
 دون أيهما) أى أوجدها والمراد انه اذا اجتمع في المجنونة أبوها وأوجدها مع ابنها فالولاية للابن عندهما  
 دون الاب أو الجد كما في الفتح وكذا لباقي العصبات تزويجهما على الترتيب المار فيهم كما قد مناه عن الفتح (قوله  
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا أقر الاب أو غيره من الاولياء على  
 الصغيرة أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الابشهود أو تصديق منهما بعد الادراك في قول أبى حنيفة  
 وكذلك اقرار المولى على عسده وأما اقراره على أمته بمثل ذلك فخاتم مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار  
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه ونقل في الفتح  
 عن المصنف عن أساتذه الشيخ حميد الدين أن الخلاف فيما اذا أقر الولي في صغرها واليه أشار في المبسوط وغيره  
 قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أم لا أو أقر في صغرها يصح اتفاقا واستظهره في النسخ  
 وقد علمت أن الاول ظاهر الرواية وانه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أى اذا ادعى رجل نكاحها  
 فأقر له مولاها يقضى به بلاينة وتصديق درر أى لو عتقت لاجتلاج الى تصديقها ومقتضى تعطيل الشارح انه  
 لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بان نصب القاضى الخ) أى لان الاب مقتر والصغير لا يصح انكاره  
 ولا يبنى الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى ينكره فقام عليه البينة فثبت النكاح على الصغير أفاده  
 في الفتح (قوله أى الولي المقرر) بالنصب تفسير اللغز المنصوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطفًا على  
 يدر له وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على القاطعة والمفعول محذوف أى يصدق الموكل الوكيل أو العبد  
 المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أى يصدق المقر في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل اقرار المولى  
 على أمته كما سمعت التصريح به في عبارة الكافي ومنه في البدائع فافهم (قوله وهذه المسألة) أى مسألة  
 عدم قبول الاقرار من ولى الصغير أو الصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخروجة أى مستثناة على قول الأمام  
 من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالمولى اذا أقر بالى في مدة الابلاء وزوج المعتدة اذا قال في

عند دفوت الكفؤ (التزويج بعض  
 الابقاب) أى باستناعه عن التزويج  
 اجاعا خلاصة (ولا يبطل تزويجه)  
 السابق (بعد الابقاب) لحصوله  
 بولاية تامة (وولى المجنونة)  
 والمجنون ولو عارضا (في النكاح)  
 أما التصرف في المال فلا لب  
 اتفاقا (ابنها) وان سفل (دون  
 أيهما) كما مر الاول أن يأمر  
 الاب به ليصح اتفاقا (ولو أقر ولى  
 صغير أو صغيرة أو أقر (وكيل  
 رجل أو امرأة أو مولى العبد  
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على  
 الغير بخلاف مولى الامة حيث  
 يتقد اجاعا لان منافع يضعها  
 ملكه (الا أن يشهد الشهود على  
 النكاح) بان نصب القاضى  
 خصما عن الصغير حتى ينكر  
 فقام البينة عليه (أو يدرك الصغير  
 أو الصغيرة في صدقه) أى الولي  
 المقرر (أو يصدق الموكل أو العبد)  
 عند أبى حنيفة وقال يصدق في  
 ذلك وهذه المسألة مخروجة من  
 قولهم

العقد راجعته وهو وجه قوله ما بالقبول هنا كافي إقراره بتزويج أمته ووجه قول الامام حديث لا يسكج  
 الاشبه ودوانه إقراره على الغير فيما لا يملكه وتعامه في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسألة الصغيرين فهي  
 داخله في مفهوم القاعدة على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغهما فلا يملك الاقرار وعلى قولهما  
 تكون خارجة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاولى حذف به لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام  
 لان المعنى من ملك انشاء ملك الاقرار به ط (قوله ولها نظائر) كإقرار الوصي بالاستدانة على التيم  
 لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة يجز عن المسوط وكما لو كان يعق عبد بعينه فقال الوكيل أعتقه  
 أمس وقد وكره قبل الامس لا يصحق بلائنه وتعامه في حوائش الاشياء للعموى من الاقرار (قوله هل لولي  
 مجنون الخ) البحث لصاحب النهر والظاهر أن الصبي في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي)  
 لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزة) أى تزويج اكثر من واحدة

\*(باب الكفاءة)\*

لما كانت شرط الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له الفسخ عند عدمها كانت فرع وجود  
 الولي وهو ثبتت الولاية فتقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم اعقبه فصل الكفاءة فتج (قوله أو كون المرأة  
 أدنى) اعترضه الخياط الرمي بما ملخصه ان كون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير أن الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة  
 (قوله الكفاءة معتبرة) فالواقع معتبرة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها اجاز للولي الفسخ ام  
 فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح للولي الاعتراض أما على رواية الحسن المختارة للفتوى  
 من أنه لا يصح فالعنى معتبرة في الصحة وكذلك كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد  
 لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يعنى عنه قول المصنف الا في اعتبارها عند ابتداء العقد الخ وكأنه أشار  
 الى أن الاولى ذكيرة هنا (قوله للزومه وأوجبه) الاول بناء على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن  
 وقد سنا أول ما قدمنا باقى اختلاف الافتاء فيه ما وان رواية الحسن احوط (قوله من جانبه الخ) أى يعتبر  
 أن يكون الراسخ فانه الهاتى الاوصاف الالية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانبها بأن تكون مكافئة له  
 فيما لا يجوز أن تكون دونها فيها (قوله ولذا الاعتبار) تعليل للمفهوم وهو أن الشريف لا يأبى أن يكون  
 مستقرشاً للذنية كالامة والكفاية لان ذلك لا يعد عاراً في حقه بل في حقها لان النكاح رقى للمرأة والزوج مالمالك  
 (تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد للزوج الصغير والصغيرة غير كفول لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة  
 أيضاً وقد سنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك ضرر عليه فها هنا محمول على الكبير وبشرائه ما قد سناه آتفاً عن  
 الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا تزوجت نفسها من  
 كفولزم على الاولياء وان تزوجت من غير كفولاي بزم أو لا يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه  
 مكافئة له أو لا فانه صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة بشر عامساواة الرجل للمرأة في الامور  
 الالية وقبيل اشعار بان نكاح الشريف الوضعية لازم فلا اعتراض للولي بخلاف العكس اه فقد أفاد  
 ان لزومه في جانب الزوج اذا تزوج نفسه كبير الا اذا تزوجه الولي صغيرا كان الكلام في الزوجة اذا تزوجت  
 نفسها كبيرة فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حترناه فيما تقدم والله تعالى  
 أعلم (قوله لكن في الظهيرية الخ) لوجه الاستدلال بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حق التركيب  
 تقديم الضعيف والاستدلال عليه بالصحيح كما فعل في الضرود كران مافى الظهيرية غريب وردة أيضاً في البدائع  
 كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لآحقها) كذا قال في البحر واستشهد به بخا ذكره الشارح عن  
 الولوالجية وفيه نظر بل هي حق لها أيضاً بدليل ان الولي للزوج الصغيرة غير كفول لا يصح مالم يكن أباً أو جداً غير  
 ظاهر النسق ولما في الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق في انعام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة وللأولياء  
 بحق الكفاءة وعندهما للمرأة لا غير اه وظاهر قوله سوى الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا  
 مافى البحر عن الظهيرية وان نسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت  
 لكل وان كان كفواً فحق الفسخ لهما دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لاحد وعن  
 الثاني ان لها الفسخ لانهما عني فجز عن المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب

من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها  
 نظائر (فرع) هل لولي مجنون  
 ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة  
 لم أره ومنعه الشافعي وجوزة في  
 الصبي للنجاسة

(باب الكفاءة)

من كفاء اذا ساواها والمراد هنا  
 مساواة مخصوصة أو كون المرأة  
 أدنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء  
 النكاح للزومه وأوجبه (من  
 جانبه) أى الرجل لان الشريعة  
 تأنى أن تكون فراساً للذنية ولذا  
 (لا) تعتبر (من جانبها) لان الزوج  
 مستقرش فلا تغلبة ذناء الفراس  
 وهذا عند الكل في الصحيح كافي  
 البخاريه لكن في الظهيرية وغيرها  
 هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها  
 أيضاً (و) الكفاءة (هي حق الولي  
 لا حقها)

العقد ولو تزوجته على انه سراسي أو قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على انه فلان بن فلان فإذا هو لغير  
 أو ابن رثاها الخيار اهـ وبأق تمام الكلام على ذلك هناك زادي البدائع على ما مر عن الظهيرية وإن فعلت  
 المرأة ذلك فترت زوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبن أم سارة أو أمة لأن الكفاءة في جانب  
 النساء غير معتبرة اهـ وقد يصاب بأن الكلام كما مر فيها إذا تزوجت نفسها بلا إذن الولي وحيث لم يبق لها حق  
 في الكفاءة فرضاها باسقاطها يفتي الحق الولي فقط قوله الفسخ (قوله فلو نكحت الخ) فترى على قوله  
 لاحقها وفيه ان التقصير جاء من قبلها حيث لم تبحث عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فيما للزوج ووجوبها  
 برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا رجلي وفي كلام الولي الجانية ما يفيد كإتاق قريسا وعلى ما ذكرناه من  
 الجواب فالتفريع صحيح لأن سقوط حشها إذا رضت ولوم من وجهه وهنا كذلك وإذا لو شرطت الكفاءة بقي  
 حقا (قوله لا خيار لاحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله رضاها فلا  
 يخالف ما قد مرنا في الباب المار عن النوازل للزوج بته الصغيرة عن شكرانه يشرب المسكر فإذا هو مد من له  
 وقالت بعدما كبرت لا أرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الأب بشره وكان غلبة أهل بيته صالحين فالتكاح باطل  
 لأنه انما تزوج على ظن انه كفؤ اهـ خلافا لما ظنه المقدسي من اثبات المخالفة بينهما كما به عليه الخبير الرمي  
 قلت ولعل وجه الفرق ان الأب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفو لمزيد شقيقته وأنه انما فوّت الكفاءة للصلي  
 تريد عليه وهذا انما يصح اذا علمه غير كفؤ أما اذا لم يعلمه فلم يظهر منه انه تزوجها للصلي المذكورة كما اذا كان  
 الأب ماجنا أو سكران لكن كان انما يظهر أن يقال لا يصح العقد أصلا كما في الأب الماجن والسكران مع ان  
 المصرح به ان لها الباطل بعد البلوغ وهو فرع صحتها فليأت (قوله كان لهم الخيار) لأنه اذا لم يشترط الكفاءة  
 كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ثابسا من وجهه دون وجه لما ذكرناه من حال الزوج بمخجل بين أن  
 يكون كفؤا وأن لا يكون والنص انما ثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال غير الزوج إلى خفاء بعدم الكفاءة من  
 كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجهه بغير عن الزوج (قوله للزوج النكاح)  
 أي على ظاهر الرواية ولصحة على رواية الحسن المختارة للفتوى (قوله خ هذا بالث) في اعتبار الكفاءة  
 خلاف مالك والثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الأولى ان هذا في حاشية الدرر  
 للعلامة فوج ان الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص وهما من تلامذة العراقي ومن تبعهما من  
 مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ولولم ثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها  
 وذهب جمهور مشايخنا إلى انها معتبرة فيه ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مسند نقل في الكفاءة  
 ذكر فيه القولين على التفصيل وبين مال كل منهما من السند والدليل اهـ (قوله نسا) أي من جهة النسب  
 ونظم العلامة الجوى ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في \* ست لهايت بديع قد ضبط

نسب واسلام كذلك حرفة \* حرية وديانة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن واقعات قدرى افندى عن القاعدية غير الأب والجد من الاولياء ولو تزوج  
 الصغيرة من عين معروف لم يجز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى  
 اهـ وأما الكبيرة فمسند كره عن الجوزانه ولو زوجها الوكيل غنيا محبوبا جازوا ان كان لها التفريق بعد (قوله  
 فقريش الخ) القرشيان من جعهما اب هو النضر بن كاتبة بن دونه ومن لم يتسبب الاب فوقه فهو عري غير  
 قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للبي صلى الله عليه وسلم فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن  
 عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كاتبة  
 ابن خزيمه بن مدركة بن الياسر بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا الاقتصار البخاري والخطباء  
 الاربعة كلهم من قريش وتما في البحر (قوله بعضهم اكفاء بعض) أشار به إلى أنه لا تفاضل فيما بينهم  
 من الهاشمي والنوفلي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا تزوج على وهو هاشمي أم كملثوم بنت فاطمة  
 لعمر وعمر عدوي قيساني فلو تزوجت هاشمية قرشيا غير هاشمي لم يرد عقدها وان تزوجت  
 عريسا غير قرشي لهم رده كترزوج العريسة عجميا بجر وقوله لم يرد عقدها ذكره في التبيين وكثير

قوله نكحت رجلا ولم يعلم  
 حاله فإذا هو عبد لا خيار لها بل  
 لا اولياء ولو تزوجها برضاها  
 ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علوا  
 لا خيار لاحد الا اذا شرطوا  
 الكفاءة أو أخبرهم بها وقت العقد  
 فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير  
 كفؤ كان لهم الخيار ولو الجانية  
 فليمنظ (وتعتبر) الكفاءة للزوج  
 النكاح خلافا لما لك (نسبا)  
 فقريش بعضهم (اكفاء) بعض



من شروح الكفر والهداية وغالب المتعبرات فتقوله في القبض القرشي لا يكون كفواً لها حتى كلمة لا يسه  
من شربها النساخ رمل (قوله وبقيّة العرب اكفاء) العرب صنفان عرب عاربة وهم أولاد قحطان  
ومعترية وهم أولاد اسمعيل والعجم أولاد فروع أخى اسمعيل وهم الموالي والعتقاء والمراد بهم غير العرب  
وان لم يسه رقى حوايلك املان العرب لما افتحت بلادهم وتركهم احرار بعد ان كان لهؤلاء الاسترقاق  
فكأنهم أعتقوهم أولانهم نصرنا العرب على قتل الكفار والناصريين مولى نهر (قوله بنى باهلة)  
قال في الفتح باهلة في الاصل اسم امرأته من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان قيسب  
والده اليها وهم معروفون بالخاسية قيل كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة  
يطحنونها ويأخذون دسوماتها ولذا قيل

ولا ينفع الاصل من هاشم \* اذا كانت النفس من باهلة

وقيل اذا قيل الكلب يا باهلي \* عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان النص لم يفضل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم  
وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجاد وكون فصيلة منهم أو بطن صعلك فعلوا ذلك لا يسرى في حق  
الكل فتح (قوله ويعضده) أي يقويه قلت يعضده أيضاً اطلاق محمد في كافي الحاكم قرئ بعضها  
اكفاء لبعض العرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء لقريش ومن كان له من الموالي من صاحب  
في الاسلام فيعضدهم اكفاء لبعض وليسوا باكفاء العرب اه والحاصل أنه لا يعتبر المولى في حنيفة في طلب  
حتى ان أفضلهم بنى هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بالاستثناء ويؤخذ الهداية مع  
امتثالها في مثلها وأبوها عجمي يكون العجمي كفواً لها وان كان لها شرف مالا أن التسريح <sup>عجمي</sup> جازدفع  
الزكاة اليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله اعلم (قوله وهذا  
في العرب) أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فيهم الاسلام كافي الحنط والنهاية وغيرهما والديانة  
كافي النظم ولا الحرفة كافي المضمرات لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات حرفاً وأما الباقي أي الحرية والمال  
فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر قهراً في لكن فيه كلام ستعرفه في مواضعه (قوله وأما في العجم)  
المراد بهم من لم ينسب الى احدي قبائل العرب ويسمون الموالي والعتقاء كأمروعة أهل الامصار والقرى  
في زماننا منهم سواء تكلوا وابا العربية أو غيرها لا امن كان لهم منهم نسب معروف كالمتمسكين الى أحد  
القبائل الاربعة أو الى الانصار وشيوخهم (قوله فتعتبر حرية واسلاما) أفاد أن الاسلام لا يكون معتبراً  
في حق العرب كما اتفق عليه أبو حنيفة وصاحبه لانهم لا يتقارون به وانما يتقارون بالنسب فعربي له أب كافر  
يكون كفواً العربية لها أباً في الاسلام وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام  
معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى أبيه وجده فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب  
والجد في العجم فقط والحرية في العرب والعجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في البحر (قوله  
من أبوها مسلم) راجع الى قوله مسلم بنفسه ح (قوله أو حر أو معتق) كل منهما راجع لقوله أو معتق  
ح (قوله وأما حرزة الاصل) لان الزوج المعتق فيه أثر الرق وهو الولاء والمرأة لما كانت امتهار حرة  
الاصل كانت هي حرزة الاصل يجر عن التجنيس أما لو كانت امتهار حرة فهي تبع لامتها في الرق فيكون المعتق  
كفواً لها بخلاف ما لو كانت امتهار معتقة لان لها أباً في الحرية لقوله في البحر والحرية نظير الاسلام  
أفاده ط (قوله لذات أبوين) أي في الاسلام والحرية ط (قوله وأبوان فيها كالاباء) أي فن له  
أب وحد في الاسلام والحرية كفواً له أباء قال في فتح القدير وأحق أبو يوسف الواحد بالثني كما هو مذهبه  
في التعريف أي في الشهادات والدعاوى قيل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا بعد كفر الحد عينا  
بعد ان كان الاب مسلماً وهما قالاه في موضع بعد عينا والدليل على ذلك انهم قالوا اجنعا ان ذلك ليس عينا  
في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه يتبين الخلاف اه وتبعه في النهر (قوله ولا يعد الخ)  
ظاهر أنه قاله تفقها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن جماعة في الرجل يلم والمرأة معتقة أنه كفواً لها  
اه ووجهه أنه اذا أسلم وهو حر وعقت وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منقضان

قوله يطحنونها كذا يحط الموائف والذي  
في كتب اللغة يطحنونها قاله نصر

(و) بقية (العرب) بعضهم (اكفاء)  
يعض واستثنى في المتن بقية الهداية  
بنى باهلة لحسنهم والحق الاطلاق  
قاله المصنف كالبحر والنهر  
والفتح والشرب لالبية وبعضه  
اطلاق المصنفين كالصنف  
والدرر وهذا في العرب (و) أما في  
العجم فتعتبر (حرية واسلاماً)  
فسلم بنفسه أو معتق غير كفواً  
لمن أبوها مسلم أو حر أو معتق  
وأما حرزة الاصل ومن أبوها مسلم  
أو حر غير كفواً لذات أبوين (وأبوان  
فيهما كالاباء) لتماثل النسب بالحد  
وفي الفتح ولا يعد مكافأة مسلم  
بنفسه لمعتق بنفسه

وفيه شرف حرة الاصل وفيه شرف اسلام الاصل وهما كملان قسا وباقى ما لو كان بالعكس بان أسلمت  
 المرأة وعق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون اسلامه طاريا والافقيه أثر الكفر وأثر الرق معا  
 فلا يكون كفوا لمن فيها أثر الكفر فقط تأمل (قوله وأما معتق الوضع الخ) عزاه في البحر الى المجسبي  
 ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو تزوجت مولاة بنى هاشم نفسها من  
 مولى العرب كان لعنة يباحق الاعتراف لان الولاء بمنزلة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة  
 النسب اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء الكفاءة وتعتبر في ولاء العاققة فقتة التامر  
 كفوا لمعتق العطار دون الدباغ اه ويشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل ما قدمناه حيث قال ومولى  
 العرب ا كفوا لمولى قريش لعدم قوله صلى الله عليه وسلم والمولى بعضهم ا كفوا لبعض اه قاتل (تنبه)  
 مولى الموالاة لا بكافي مولاة العاقبة قال في الذخيرة روى المعلى عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان  
 لا يكون كفوا لمولى العاقبة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفوا للمولى لان لها شرف  
 الولاء وللمولى شرف اسلام الاباء اه (قوله وأما مرتد أسلم الخ) نقله في البحر عن القنية وسكت عنه  
 وكأنه محمول على مرتد لم يطل زمن رده ولذا لم يقيد به بالحق بدار الحرب لان المرتد قد دار الاسلام بقتل  
 ان لم يسلم أما من ارتد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك وطلق أولا ثم أسلم فينبغي أن لا يكون كفوا  
 لمن لم يرتد هذا المعيار الذى يلحقها بهذا أعظم من العار بكافر أصلى أسلم بنفسه فليقاتل (قوله الا لقتنة)  
 (ب ما جئنا أوسه الفتح عن الاصل الا أن يكون نسبنا مشهورا كنت ملك من ملوكهم خدعها حائل  
 أو ربح به ان لها ابه منهم لا لعدم الكفاءة بل لتسكين القنية والقانى مأمور بتسكينها بينهم كما بين المسلمون  
 ٥ (قوله الرضا بعد العرب والعجم الخ) قال في البحر وظاهر كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم  
 فلا يكون العربي الفاسق كفوا للصالحه عربية كانت أو عجمية اه قال في النهر وصرح به هذا في اوضح  
 الاصلاح على أنه المذهب اه وذكر في البحر أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة بما لا بينهما أيضا قلت  
 وكذا حرفة كما يظهر مما ذكره عن البدائع (قوله ديانة) أى عندهما وهو الصحيح وقال محمد لا تعتبر  
 الا اذا كان بصفه ويحرمه أو يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به هداية  
 ونقل في الفتح عن المحيط أن التنوى على قول محمد لكن الذى في التارخاية عن الخط قتل وعليه التقوى  
 وكذا فى المقدسى عن المحيط البرهاني ومثله في الذخيرة قال في البحر وهو موافق لما صححه في المبسوط وتصحح  
 الهداية معارض له فلا لقاء بما فى المتن أولى اه (قوله فليس فاسق الخ) اعلم أنه قال في البحر  
 ووقع لى تردد فيما اذا كانت صالحة دون أيها أو كان أبوها صالحا دونها هل يكون الفاسق كفوا لها  
 أولا فظاهر كلام الشارحين أن العبرة لصالح أيها وجد حاقنهم قالوا لا يكون الفاسق كفوا لفت  
 الصالحين واعتبر في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفى الخاتمة لا يكون الفاسق كفوا  
 للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن صلاح منها ومن آياتها كاف لعدم كون  
 الفاسق كفوا لها ولم أره صريحا اه ونازعه في النهر بأن قول الخاتمة أيضا اذا كان الفاسق محترما  
 معظما عند الناس كعنوان السلطان يكون كفوا لبنات الصالحين وقال بعض مشايخ بل لا يكون  
 معلنا كان أولا وهو اختيار ابن الفضل اه يقتضى اعتبار صلاح من حيث الاباء فقط وهذا هو الظاهر  
 وجنث فلا اعتبار بصفها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يكون الفاسق كفوا لها لان  
 العبرة لصالح الاب فلا يعتبر بصفها وبؤيده أن الكفاءة حق الاولياء اذا أسقطتها لى لان الصالح يعبر  
 بمصاهرة الفاسق لكن ما نقله في البحر عن الخاتمة يقتضى اعتبار صلاحها أيضا كما مر وجنث فيمكن  
 حمل كلام الخاتمة الثانى عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالبا قال فى الحواشى العقوبية قوله  
 فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كما ستر حواه  
 والاولى ما فى الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه الا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام  
 المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القهستاني أى وهى صالحة وانما لم يذكر لان الغالب أن تكون  
 بنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسى قلت اقتصارهم بناء على أن صلاحها يعرف بصلاحهم

وأما معتق الوضع فلا يكافى  
 معتقة التزويج وأما مرتد أسلم  
 فكفوا لمن لم يرتد وأما الكفاءة  
 بين الذمتين فلا تعتبر الا لقتنة  
 (و) تعتبر في العرب والعجم  
 (ديانة) أى تقوى فليس فاسق  
 كفوا للصالحه أو فاسقة

خلفاء حال المرأة غالباً بالاسماء الاكبار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفواً  
 للعدل عند أبي خنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكران كان يسر ذلك ولا يخرج سكران كان كفواً  
 لامرأة صالحة من أهل البيوتات وان كان يعان ذلك فلا قبل وعليه القنوي اه قلت والحاصل أن المفهوم  
 من كلامهم اعتبار صلاح الكل وان من اقتصر على صلاحها أو صلاح آبائها نظر إلى الغالب من أن صلاح الولد  
 والوالدة ملازمان فعلى هذا فالفاسق لا يكون كفواً للصالحة بنت صالح بل يكون كفواً للفاسقة بنت فاسق وكذا  
 لفاسقة بنت صالح كما نقله في العقوبة فليس لا يباحق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار ينبت أكثر  
 من العار بفساده وأما إذا كانت صالحة بنت فاسق فزجت نفسها من فاسق فليس لا يباحق الاعتراض  
 لأنه مثله وهي قدر ضمت به وأما إذا كانت صغيرة فزوجها أبوها من فاسق فان كان عالماً به فته صح العقد  
 ولا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جنى كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحاً  
 وظن الزوج صالحاً فلا يصح قال في البرازية تزوج بنته من رجل ظنه مسلماً لا يشرب مسكراً فإذا هو مدمن  
 فقالت بعد ذلك لا أرضى بالنكاح ان لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيته ما يصلحون  
 فالنكاح باطل بالاتفاق اه فاعتنم هذا التحرير فإنه مفرد (قوله بنت صالح) نعت لكل من قوله  
 صالحة وفاسقة وأورد له العطف بأوفرحج إلى أن الاعتبار صلاح الآباء فقط وأنه لا عبرة بفسادها بعد كونها  
 من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن الثوري فإنه نعم هو خلاف ما نقلناه عن يعقوبية (قوله  
 معلنا كان أولاً) أما إذا كان معلناً فظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المنسقات  
 وهو لا يجهر به فيفترق بينهما مطلب الأولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهار من صاحب النظر  
 لا كما توهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد صرح في الخاتمة عن السرخسي بأنه لم يقل عن أبي خنيفة في ظاهر  
 الرواية في هذا شيء والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اه وقد من أن تصحح الهداية معارض  
 لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي في حق العربي والعجمي كما مر عن الجرجاني التفاضل بالمال أكثر من التفاضل  
 بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على المجل الخ) أي على ما تعارفوا به في  
 من المهوران كان كماله حالاً فتح فلا تشترط القدرة على الكل ولا أن يساويها في الغنى في ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح زيلعي ولو صياف فهو غني بغنى أبيه أو أمه أو جده كما يأتي ويشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر  
 فإنه كفواً لأن يقضى أي الدين شاء كما في الولوالية ومالو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الوقعات  
 معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه ومالو كان ذا جاه كالسلطان والعالم قال الزيلعي  
 وقيل يكون كفواً وان لم يملك إلا النفقة لأن الخلل ينجر به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفواً للعربي الجاهل  
 (قوله ونفقة شهر) صححه في التجنيس وصححه في الجتهى الاكفاءة بالقدرة عليها بالكسب فقد اختلف التصحيح  
 واستظهر في البحر الثاني ووفق في النظر بينهما كما ذكره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخاتمة (قوله  
 لو طبق الجماع) فالصغيرة لا تطهقه فهو كفواً وان لم يقدر على النفقة لأنه لا نفقة لها فتح ومثل في الذخيرة  
 (قوله وحرقه) ذكر الكرخي أن الكفاءة فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباً خنيفة بنى امرئها على عادة  
 العرب أن مواليهم يعملون هذه الاعمال لا يصدون بها الحرف فلا يعبرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة  
 أهل البلاد أنهم يتخذون ذلك حرفة فيعبرون بالدين منها فلا يكون بينهم اختلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا  
 لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه تعتبر فيهم الكفاءة فيها ونحن قد نكون معتبرة  
 بين العرب والعجم (قوله فقل حائل الخ) قال في الملتقى وشرحه فحائل أو حجام أو كاس أو دباغ أو حلاق  
 أو بيطار أو حداد أو صفار غير كفواً لسائر الحرف كبطار أو برزاز أو صواف وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان  
 ليس أحدهما كفواً للآخر لكن أفراد كل منهما كفواً لنفسها وبه يفتى زاهدي اه أي ان الحرف اذا تباعدت  
 لا يكون أفراد أحدها كفواً لأفراد الأخرى بل أفراد كل واحد كفاءة بعضهم لبعض وأما كفاي البحر  
 أنه لا يلزم اتحادهما في الحرفة بل التقارب كفاي الحائك كفواً لحجام والدباغ كفواً لكاس والصفار كفواً  
 لحداد والبطار كفواً لبراز قال الخافق وعليه القنوي وفي الفتح أن الموجب هو استنقاذ أهل العرف في دور  
 معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائك كفواً للبطار بالاسم كندرية لما هنالك من حسن اعتبارها وعدم

بنت صالح معلنا كان أولاً  
 على الظاهر من (ومالا) بان  
 يقدر على المجل ونفقة شهر لو غير  
 محترف والا فان كان يكتب  
 كل يوم كفايتها لو طبق الجماع  
 (وحرقه) فقل حائل غير كفواً  
 بل خياط

عد حاشتها ألبنة الهم الآن يتن بها خسارة غيرها اه فافاد أن الحرف اذا انتقلت أو اتحدت يجب اعتبار التكافؤ من بقية الحركات فالعطار العجى غير كقول عطار أو برز عجب أو عالم بقى التلذذ رضى خوردياغ أو سلاق عربى هل يكون كقول العطار أو برز عجبى والذي يظهر لى أن شرف النسب أو العلم يغير تقس الحرف قبل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار العجى الجاهل كقول النحوي حلاق عربى أو عالم ويؤيد ما فى المتن أنه روى عن أبي يوسف أن الذى أمل بنفسه أو عتق إذا حرز من الفضائل ما يتبادل نسب الاستزكان كقولنا اه فليست أملى (قول لبراز) قال فى الشاموس البرز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وبأنه البراز وحرفته البراز اه ط (قول لولاها العالم وقاض) قال فى التروى البناية عن الغاية السكاس واجتياح والدياغ والحارس والسائس والراعى والتسيم أى البلان فى الحمام ليس كقولنا البنت الخياط ولا الخياط لبنت البراز والتاجر ولا هما لبنت عالم وقاض والحائك ليس كقولنا البنت الدهقان وإن كانت فقيرة وقيل هو كقولنا اه وقد غلب اسم الدهقان على ذى العطار ككثير كفى المقرب اه قلت والتظاهر أن نحو الخياط اذا كان استأذ يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كقولنا البنت البراز والتاجر فى زماننا كما يعلم من كلام الفصح الماز اذا لا يعتد فى العرف ذلك نقصا تأمل وما فى شرح الملتقى عن الكافى من أن الخفاف ليس بكقول البراز والعطار فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو التعلال يده أما لو كان استأذا له اجراء أو يشتريها مخيطة ويبيعه فى حانوته فليس فى زماننا نقص من البراز والعطار قال ط وأطلقوا فى العالم والقاضى ولم يقيدها العالم بذى العمل ولا القاضى بلى لا يقبل الرشوة والتظاهر التقيد لان القاضى حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل وليحزر اه قلت ولعلمهم أطلقوا ذلك لعلمه من ذكرهم الكفاءة فى الديانة فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضى القاسقين لا يكونان كقنوين لصالحه بنت صالحين لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والقضاء مع الفسق (قوله فاحس من الكل) أى وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة لأنه من أكل دماء الناس وأموالهم كفى المحيط نعم بعضهم كفاء بعض شرح الملتقى فى التهر عن البناية فى مصر جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسراياية اه قلت مفهوم التقيد بالاتباع أن المتبوع كأمير وسلطان ليس كذلك لأنه أشرف من التاجر عرفا كما يفيد ما يأتى فى الشارح عن البحر وقد علمت أن الموجب هو استنفاص أهل العرف فيدور معه فعلى هذا من كان أميرا أو تابعه له وكان ذامال ومروءة وحشمة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعبر به فى العرف كعبر خادباغ وحائك ونحوهما فضلا عن سراياية ينزل كل يوم الى الكنف وينقل نجاسته فى بيت مسلم وكافروا أن كان قاصدا بذلك تظلف الناس أو المساجد من الصبايات وكان الأمير أو تابعه أصلا أموال الناس لأن المداير هنا على النقص والرفعة فى الدنيا ولهذا المثال محمد لا تعتبر الكفاءة فى الديانة لأنها من أحكام الآخرة فلا تنبى عليها أحكام الدنيا فالوفاى الجواب عنه ان المعتبر فى كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدمه بل اعتبار الديانة مبنى على أمر دينوى وهو تعبير بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم عن المحيط من أن تابع العالم أخس من الكل كان فى زمنهم الذى الغالب فيه التفاضل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التفاضل بالدينايات فهم والله أعلم (قوله وأما الوضائف) أى فى الاوقاف بحر (قول لى الحرف) لأنها صارت طريقا لا كسباب فى مصر كالصنائع بحر (قول لى غير دينية) أى عرفا كبوابة وسواقه وفرشة ووقادة بحر (قوله فذو تدريس) أى فى علم شرعى (قوله أو نظار) دويجى لصاحب البحر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كساد الناس وقد يكون عتيقا زنجيا وربما كل مال الوقف وصرفه فى المنكرات فكيف يكون كقولنا من ذكر الهم الآن يقصد بالنظار ذى المروءة وبناظر نحو مسجد بخلاف ناظر وقف أهلى بشرط الواقف فإنه لا يزداد رفعة بذلك ط (قوله كقولنا البنت الأمير بمصر) لا يفتى أن تخصيص بنت الأمير بالذ كر للمبالغة أى فيكون كقولنا البنت التاجر بالاولى فيفيد أن الأمير أشرف من التاجر كما هو العرف وهذا مؤيد لاجتناب السابق كآبها عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت يرد عليه ما فى الذخيرة بجمام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها قرشى وأثبت أنها بنته له أن يفترق بينهما ما وأما لو أقرت بالرق لرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجاب بان ثبوت النسب الما وقع مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاءة موجودا وقت العقد لا أنها

ولا خياط البراز وتاجر ولا هما العالم وقاضى وأما اتباع الطائفة فاحس من الكل وأما الوضائف فى الحرف فدا حيا كقول التاجر لو غير دينية كبوابة وذو تدريس أو نظار كقولنا البنت الأمير بمصر بحر (و) الكفاءة (اعتبارها عند ابتداء العقد) فلا يضر زوالها بعده فلو كان وقته كقولنا

كانت موجودة ثم زالت حتى شافى كون العبرة لوقت العتد وأما مسألة الاقرار فلان اقرارها يقتصر عليها فلا يلزم الزوج بموجبها ما تقتضيه الاقرار بحجة قاصرة على المقر (قوله ثم فجر) الاولى أن يقول ثم زالت كفاءته لان الجور يقابل الديانة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان ديناغا الخ) هذا فقره صاحب البحر على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا ثم استدل عليه بحججه لقولهم ان الصنعة وان أمكن تركها ينق عازها ووقع في التبريق قوله ولو قيل انه ان بقى عازها لم يكن كفوا وان تناسى أمرها لتقدم زمانها كان كفوا المكان حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال ودل كلامه على أن غير العربي لا يكفى. العربي وان كان حنبليا لكن في جامع قاضي خان قالوا الحسيب يكون كفوا للنسب فالعالم العجى يكون كفوا للعامل العربي والعلاوية لان شرف العلم فوق شرف النسب وارتضاء في فتح القدير وجرم به البرازى وزاد والعالم الفقير يكون كفوا للغنى الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المال أولى نعم الحسب قد راد به المنصب والجاه كما فسر به في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوا للعربية كما في النبايع اه كلام النهر ملخصا أقول حيث كان مافى النبايع من تصحيح عدم كفاءة الحسيب العربية مبنيا على تغير الحسيب بذى المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه الى النبايع وذكر الخبر الرملى عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوا للعلاوية لان شرف الحسب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر أيضا أنه جرم به في المحيط والبرازية والقيض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هناك قال فقصر رأى فيه اختلافا ولكن حيث صح أن ظاهر الرواية أنه لا يكفها فهو المذهب خصوصاً وقد نص في النبايع أنه الأصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في النبايع غير ما مشى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبين فيه البحر وقول الشارح وادعى في البحر الخ ينبغي أن كونه ظاهر الرواية مجرد دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن وغيرها والعرب أكفاء أى فلا يكفهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا وان كان ظاهره الاخلاق ولكن قيده المشايخ بغير العالم وكلمه من نظير فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشرايط العبارات مطلقة استنباطا من قواعد كلية أو مسائل فرعية أو أدلة ثقيلة وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اذ كذب العلماء طاحنة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله حل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون الخ ما أطال به فراجعته حيث كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتفسيرهم بذلك اقضى تقييد ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل تمرظ لم يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكفى يصح لاحد أن يقول ان مثل ابى حنيفة أو الحسن البصري وغيرهما ممن ليس بعربي أنه لا يكون كفوا لبنت قرشي جاهل أول بنت عربي بواله على عقيقه فلا يحرم أنه جرم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وارتضاء المحقق ابن الإمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أى ليكون شرف العلم أقوى قيل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبیان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضى الله عنها من ذلك لتحقق البضعية فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولا أفضل على بضعة منه أحد ولا يلزم من هذا اطلاق أنها أفضل والالزم تفضيل سائر بناته صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن حجر في الفتاوى الحديثة وحينئذ فاقبل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهان كالعلم وكونها في الجنة مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع على رضى الله عنهم ما لهذا قال في بدء الامالى والصدقة الرجحان فاعلم على الزهراء في بعض الخلال وقيل ان فاطمة أفضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقيل بالتوقف لتعارض الأدلة واختاره الاسترشي من الحنفية وبعض الشافعية كما أوضحه منبلا على القارى في شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالى (قوله والحنفى كفوا لبنت الشافعى الخ) المراد بالكفاءة هنا صحة العقد بمعنى تزوج حنفى بنت شافعى تحكم بصحة العقد وان كان في مذهب أبيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا بباشرة ولها لان الحكم بما تعتقد صحة

ثم فجر لم يفسخ وأما لو كان ديناغا  
فصار ناجرا فان بقى عازها لم يكن كفوا  
والالا نهر بحثا (العجى لا يكون كفوا  
للعربية ولو) كان العجى (عالم)  
أوساطا (وهو الاصح) فتح عن  
النبايع وادعى في البحر أنه ظاهر  
الرواية وأقر المصنف لكن في النهر  
ان فسر الحسيب بذى المنصب  
والجاه فقصر كفوا للعلاوية كما في  
النبايع وان بالعالم فكفوا لان  
شرف العلم فوق شرف النسب  
والمال كما جرم به البرازى  
وارتضاء السكال وغيره والوجه  
فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة  
أفضل من فاطمة رضى الله عنهما  
ذكره القهستاني والحنفى  
كفوا لبنت الشافعى ومتى سئلنا  
عن مذهبهم أجبتا بذهبنا كما بسطه  
المصنف معزنا بطواهر الفتاوى

في مذهبا قال في البرازية وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالعة شافعية تزوجت نفسها من حنفي أو شافعي بلا  
 رضى الاب هل ينسخ أجاب نعم وان كان يعتقد ان عدم العسة لا نأخي بذهبنا لا بذهب الخصم لاعتقادنا  
 انه خطأ فيحمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا نأخي بذهب اه وقوله لاعتقادنا الخ  
 مبنى على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد أرجحية مذهبه والمعتقد عند الاصوليين خلافا كإسقاطه  
 في صدر الكتاب ثم لا ينبغي مما ذكرنا أنه لا مناسبة لذلك هذا القرع في الكفاءة تأمل (قوله القروي) في  
 القاف نسبة الى القرية (قوله فلا عبرة بالبلد) أي بعد وجود ما من أنواع الكفاءة قال في البصر  
 فالسائر في القرى كقوليت التاجر في المصر للتقارب (قوله كلا عبرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى  
 الاولياء الجماسة في الحسن والجمال خندية عن السائر خانية ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان  
 في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل  
 يعتبر في الكفاءة تأمل (قوله ولا يعيوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاءة السلامة من العيوب التي يشخ بها  
 البيع كالجذام والجنون والبرص والجرو والدفير (قوله خلافا للشافعي) وكذا الحمد في الثلاثة الاول  
 اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو النسخ للزوجة لا للولي كما في الفتح (قوله ليس بكفو  
 للعادة) قال في النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر ودناءة الحرفة وينبغي اعتداده لان الناس  
 يعيرون بترويج الجنون أكثر من ذي الحرفة الدنيئة (قوله أوامه أو جده) عزاه في النهر الى المحيط  
 وزاد في الفتح الجدة لـ كن فيه أن اعتباره كفو أوامه يعني أيه مبنى على ما ذكر من العادة بحمل المهر وهذا مسلم  
 في الام والجداء الجدة فلم تجر العادة بحملها وان وجد في بعض الاوقات تأمل (قوله كما مر) أي عند  
 قول المصنف وما لا (قوله لان العادة الخ) مقتضا أنه لو جرت العادة بحمل النفقة أيضا عن الابن  
 الصغير كما في زماننا أنه يكون كفو أو بل في زماننا بحملها عن ابنه الكبير الذي في جده والظاهر أنه يكون كفو أو بل  
 لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها  
 أن الكلام في مطلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه  
 تجري المساهلة في المهر وبعد المرأة قدر عليه يسار أيه اه نعم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية عدم الفرق  
 بين النفقة والمهر لكن ما شى عليه المصنف نقل في البحر تصححه عن المجتبى ومقتضى تخصيصه بالصبي أن  
 الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غنى بغنى أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المناط جريان العادة  
 بحمل الاب لا يظهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيها حيث تعرف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأقل الخ)  
 أي بحيث لا يتعاب فيه وقد مناه تفسير في الباب السابق (قوله فالولي العصة) أي لا غيره من الاقارب  
 ولا القاضي لو كانت سفينة كما في الدخيرة نهر والذي في الدخيرة من الجبر المحجور عليه اذا تزوجت بأقل  
 من مهر مثلها ليس للقاضي الاعتراض عليها لان الجبر في المال لا في النفس اه جبر قلت لـ كن في جبر  
 الظهيرة ان لم يدخل بها الزوج قبل له أتم مهر مثلها فان رتبى والافترق بينهما وان دخل فعليه انعامه ولا يفرق  
 بينهما لان التفريق كان للنقصان عن مهر المثل وقد انعدم حين قضى لها بمهر مثلها بالدخول اه (قوله  
 الاعتراض) أفاد أن العقد صحيح وتقدم أنها لو تزوجت غير كفوة فاختار للفتوى رواية الحسن أنه لا يصح  
 العقد ولم أر من ذكر مثل هذه الرواية هنا ومقتضا أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن  
 الاستدراك عند انتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاءة والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضي) في الهندية  
 عن السراج ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي وما لم يقض القاضي بالفرقة بينهما في حكم الطلاق  
 والظهار والايلاء والميراث باق اه (قوله دفعا للعار) أشار الى الجواب عن قولها ليس للولي الاعتراض  
 لان ما زاد على عشرة دراهم حقها ومن أسقط حقه لا يعترض عليه ولا ي حنيفة أن الاولياء يفتخرون بغلاء  
 المهور ويتعيرون بنقصانها فأشبهه الكفاءة جبر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)  
 أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل  
 من له الحق وهي فسخ ط عن شرح المتن (قوله فلها المسمى) هذا في غير السفينة وفيها لا تفريق بعد  
 الدخول ولزم مهر المثل كما علمته (قوله لانتها النكاح بالموت) فلا يمكن للولي طلب الفسخ فلا يلزم الاتمام

(القروي كفو للمدني) فلا عبرة  
 بالبلد كلا عبرة بالجمال خانية  
 ولا بالعقل ولا يعيوب يفسخ بها  
 البيع خلافا للشافعي لكن في النهر  
 عن المرغيناني الجنون ليس بكفو  
 للمعاذلة (وكذا الصبي كفو بغنى  
 أبيه) أوامه أو جده نهر عن المحيط  
 (بالنسبة الى المهر) يعني المجل  
 كما مر (لا) بالنسبة الى (النفقة)  
 لان العادة أن الاباء يحملون عن  
 الابناء المهر لا النفقة ذخيرة  
 (ولونـ كـت باقل من مهرها  
 فالولي) العصة (الاعتراض  
 حتى يتم) مهر مثلها (أو يفرق)  
 القاضي بينهما دفعا للعار  
 (ولو طلقها) الزوج (قبل تفريق  
 الولي) قبل الدخول فلها نصف  
 المسمى (أو يفرق الولي) بينهما  
 قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده  
 فلها المسمى وكذا الومات أحدهما  
 قبل التفريق فليس للولي المطالبة  
 بالانعام لانتهاء النكاح بالموت  
 جواهر الفتاوى

لأنه انما يلزمه الزوج تلوف النسخ وقد زال النكاح بالموث ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع في بعض مسائل الوكيل والفتوى وذكرها في باب الولى لأن الوكالة نوع من الولاية لنفاذ تصرفه على الموكل ونفاذ عقد الفتوى بالايجاز يجعله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكتزير غير فصلا على حدة واعلم أنه لا يشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة اذا خيف بخلاف الوكيل ايها فتح (قوله بتزويج امرأة) أى منكورة يأتى محترمة وأطلق في الامة فتقبل المسكينة وام الولد بشرط أن لا تكون للوكيل للتممة وما لو كانت غيباء أو مقطوعة اليدين أو مفلوجة أو مجنونة خلافا لها ما أو صغيرة لاتصامع اتفاقا وقيل على الخلاف فتح زاد في البصر أو كناية أو من حلف بطلاقها أو آلى منها أو في عدة الموكل أو بعين قاحش في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ نفذ وهي أنسب لأن الكلام في النفاذ لا في الجواز ج (قوله وقال لا يصح) أى اذارده الأمر والاولى التعبير بلا تنفيذ فيد أنه موقوف ووجه قول الامام أن هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة ووجه قولهما أن المطلق ينصرف الى المتعارف وهو التزويج بالاكتفاء ووجهه أن العرف مشترك في تزويج المكافئات وغيرهن وتعامه في الفتح (قوله وهو استحسان) قال في الهداية وذكر في الوكالة أن اعتبار الكفاءة في هذا استحسان عندهما لأن كل أحد لا يجوز عن التزويج بطلاق الزوجة فكانت الاستعانة في التزويج بالكفو اه قال في الفتح وفيه اشارة الى اختيار قولهما لأن الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعالومة والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أى الاستحسانين أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله بنته الصغيرة) فلو كبيرة برضاها لا يجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز اتفاقا بغير وثقة في الذخيرة (قوله أو مولته) بتشديد الياء كريمة اسم مفعول أى التى هى مولى عليهما من جهته أى له عليهما الولاية وهذا اعطف عام على خاص وذلك ككبت أخيه الصغيرة (قوله كالأمره بجمعينه) محتمل قول المتن امرأة بالتسكير ومثله ما لو عين المهر كالف فزوج به أكثر فان دخل بها غزير عالم فهو على خياره فان فاز بها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هى الموكلة وسبب له الف فزوج بها ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزويجك بيدنا ومثله عقد الوكيل ان أقتر الزوج أنهم لم يوكل يد ينارفع بالخيار فان ردت فلها مهر المثل بالغاما بلغ ولا نفقة عدة لها لان بالرتين أن الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذبها الزوج فالقول لها مع يمينها فان ردت فباني الجواب بجماله ويجب الاحتياط في هذا فانه ربما يحصل لها منه أولاد ثم تنكر تدر ما تزوجه بالوكيل ويكون القول قولها فترد النكاح فتح ملخصا قال في البرازية وهذا ان ذكر المهر وان لم يذكر فزوج به أكثر من مهر المثل بما لا يخاف فيه الناس أو تزوجه بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن لا ولياء حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه وانظر ما قدمنا في باب الولى (قوله لم يجوز اتفاقا) لان الكفاءة معتبرة في حقها فلو كان كفوا لا آية اعى أو مقعد أو وصى أو معتود فهو جائز وكذا لو كان خصيا أو عتينا وان كان لها التفريق بعد ذلك بغير ثم قال ولو تزوجه من آية أو آينه لم يميز عنده وفي كل موضع لا ينفذ فقل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسول حكم الوكيل في جميع ما ذكرنا ولو كبل المرأة المتزوجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدتها صحح كتوكيله أن يزوجها المتزوجة فطلقت وحلت فزوجها فانه صحيح (قوله بنكاح امرأة) نكرها دلالة على أن تولد عنها فزوجها مع أخرى لا يكون مخالفا بل ينقد عليه في المعينة وفي الخمانية وكله بأن يزوجها فلا تة أو فلا تة فأيها ما تزوجه جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجهالة نسر (قوله للخصائفة) فعمليل قاصر وعبارة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذها للخصائفة ولا الى التنفيذ في احدهما غير عين الجهالة ولا الى التعيين لعدم الأولوية فتعين التفريق اه (قوله وله أن يميزهما أو احدهما) اعترض الزلعي بهذا على قول الهداية فتعين التفريق وأجاب في الجريان مراده عند عدم الاجازة فان أجاز نكاحهما أو احدهما انشد (قوله وتوقف الثاني) لانه فتوى فيه ط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان أمره بأمر اثنين في عدة فزوج به واحدة جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عدة فلا يجوز اه أى لا يجوز أن يزوج واحدة فلو تزوجه اثنين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عدة داخل تحت الحصر وهو

مطلب  
في الوكيل والفتوى في النكاح

(أمره بتزويج امرأة فزوج به  
أمة جاز) وقال لا يصح وهو  
استحسان ملحق بتعال الهداية  
وفي شرح الطحاوى قولهما  
أحسن للفتوى واختاره أبو  
الثلث وأقره المصنف وأجمعوا  
أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو مولته  
لم يميز كالأمره بجمعينه أو بخرته  
أو أمة فالف أو أمرته بتزويجها  
ولم تعين فزوج بها غير كفول لم يميز  
اتصافا (ولو) تزوجه المأمور  
بنكاح امرأة (امرأتين في عقد  
واحد لا) ينفذ للخصائفة وله أن  
يميزهما أو احدهما ولو في عقدتين  
لزم الاول وتوقف الثاني ولو أمره  
بأمرأتين في عدة فزوج به واحدة  
أو اثنين في عقدتين جاز الا اذا قال  
لا تزوجني الا امرأتين في عدة  
أو في عقدتين لم يميز للخصائفة

المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط أمره بامرأتين في عتدة فزوجهما في عقدتين جاز وفي لاتزوجني  
امرأتين الا في عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والشرع أنه في الأول أثبت الركن كالحالة المجمع ولم يثبتها  
حالة التفرد فصار لكل والنسب على المجمع لا يثبت ما عداه وفي الثاني نقضاً لحالة التفرد والتي مفيد لما في المجمع  
من تعجيل مقصوده فلم يصبر وكذا حالة الانفراد اهـ والظاهر أن في صورة التي هذه لزوجه امرأتين  
ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة التي في كلام الشارح وهي لاتزوجني الا امرأتين  
في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه قائل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب  
الحاضر وهو فضولي من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يطل وان قبل العاقد الحاضر بأن  
تكلم بكلامين كما يأتي وقد بالغ الغائب لانه لو كان حاضر اقترارة يتوقف كالفصولين وتارة ينقض بأن لم  
يكن فضولياً ولزم من جانب كافي الصور الخمس الا تبية (قوله في سائر العقود) قال المصنف في المخ هو أولى  
مما وقع في الكثر من قوله على قبول ناكح غائب لانه ربما فهم الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل  
يطل) لما كان يوههم من عدم التوقف أنه تام ككتفاء بالايجاب وحده دفع هذا الابهام بالاضراب  
ومحل البطلان اذ لم يتقبل فضولي عن الغائب أما اذا قبل عنه توقف على الاجازة ط (قوله ولا تلغيه  
الاجازة) يعني أنه اذا بلغ الآخر الايجاب تقبل لايصح العقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام  
القبول) كقوله مثلاً تزوجت فلانة من نفسي فانه يتحقق الشرط فلا يحتاج الى القبول بعده وقبل بشرط  
ذكر لفظ هو أصيل فيه كترت فلاته بخلاف ما دونائب فيه كزوجها من نفسي وكلام الهداية صريح  
في خلافة كافي الجرح عن الفتح (قوله ولياً أو وكيلاً من الجانبين) كزوجت ابني بنت أخي أو تزوجت موكلتي  
فلان امرؤك فلاته قال ط ويكفي شاهدان على وكالته ووكلته او على العقد لان الشاهد يتحمل  
الشهادات العديدة اهـ وقد من أن الشهادة على الوكالة لا تلزم الاعتدال خود (قوله ووكيلاً أو ولياً  
من آخر) كما لو وكلته امرأته أن تزوجهما من نفسه أو كانت له بنت عم صغيرة لا ولي لها أقرب منه فقال تزوجت  
موكلتي أو بنت عمي (قوله كترت بنتي موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالاسم وانتسب  
وانما لم يذكره لانه مريبانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المتولى للطرفين بفضولي ككافي في الخمس المارة  
(قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضولياً من جانب واحد أو من جانبين أي جانب الزوج والزوجة  
فاذا كان فضولياً منهما أو كان فضولياً من أحدهما وكان من الآخر أصيلاً أو وكيلاً أو ولياً ففي هذه  
الاربع لا يتوقف بل يطل عندهما خلافاً للثاني حيث قال انه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقاً  
لو قبل عنه فضولي آخر والخمسة السابقة نافذة اتفاقاً وبقي صورة عاشره عقلية وهي الاصل من الجانبين  
لم يذكرها لاسيما لها (قوله وان تكلم بكلامين) أي بالايجاب وقبول كترت فلان وقبلت عنه وهذه  
مبالغة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما اذا كان فضولياً ولزم من جانب سواء  
تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافاً لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يطل عندهما اذا تكلم  
بكلام واحد أو تكلم بكلامين فانه لا يطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقاً ورده في الفتح بأن الحق خلافاً  
وأنه لا وجود لهذا القيد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين  
عندهما وهو مطلق (قوله لان قبوله) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقر الخ) حاصله  
أن الايجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضولياً آخر صدر باطلاً غير متوقف على قبول  
الغائب فلا يفيد قبول العاقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضولياً من الجانبين قال في الفتح ان كون كلامي  
الراحد عقداً تاماً هو أثر كونه مأموراً من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ودكاح  
عبد) أي ولو مديراً أو مكاتباً نهز (قوله وأمة) أي ولو وام ولد نهز (قوله على الاجازة) أي اجازة  
السيد وأجازة العبد بعد الاذن المتأخر عن العقد لما في الجرح عن التجنيس لوزوج بغير اذن السيد ثم اذن  
لا يتخذ لان الاذن ليس باجازة فلا بد من اجازة العبد العاقد وان صدر العقد منه اهـ (قوله ككناح  
الفضولي) أي الذي باشره مع آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أما لو تولى طرفي العقد وهو فضولي  
من الجانبين أو أحدهما فانه لا يتوقف خلافاً لابي يوسف كما مر قال في الجرح الفضولي من يتصرف لغيره بغير

(ولا يتوقف الايجاب على قبول  
غائب عن المجلس في سائر العقود)  
من نكاح وبيع وغيرهما بل يطل  
الايجاب ولا تلغيه الاجازة اتفاقاً  
(ويتولى طرفي النكاح واحد)  
باليجاب يقوم مقام القبول في  
خمس صور كان ولياً أو وكيلاً  
من الجانبين أو أصيلاً من جانب  
وكيلاً أو ولياً من آخر أو ولياً من  
جانب وكيلاً من آخر كترت بنتي  
من موكلتي (ليس) ذلك الواحد  
(بفضولي) ولو (من جانب) وان  
تكلم بكلامين على الراجح لان قبوله  
غير معتبر شرعاً لما تقر بأن الايجاب  
لا يتوقف على قبول غائب (ونكاح  
عبد وأمة بغير اذن السيد موقوف)  
على الاجازة (ككناح الفضولي)



ولاية ولا وكنالة أول نفسه وليس أهلا وانما زناه أي قوله أول نفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان قلنا  
 انه فضولى والا فهو ملحق به في أحكامه اهـ والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لامن بعدد ليدخل  
 اليمن كالوعلق طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فانه يتوقف على اجازة الزوج فان اجازة تعلق قطلق  
 بالدخول بعد الاجازة لاقبلها مال يمل الزوج اجرت الطلاق على ولو قال اجرت هذا اليمن على لزمته اليمن  
 ولا يقع الطلاق ما لم يدخل بعد الاجازة كما في الفتح عن الجاسع والتمتقي (قوله ان لها مجيز الخ) فسر المجيز  
 في النهاية بقابل يتقبل الايجاب سواء كان فضويا او وكلا او أصلا وقال فيها في فصل بيع الفضولى  
 لو باع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه فتوقف على اجازة الولي فلو بلغ هو فأجاز  
 نفذ ولو طلق أو خلع أو أعنت عبده على مال أو بدونه أو وهب أو نعتق أو تزوج عبده أو باع ماله بمعاينة فاحشة  
 أو اشترى بغين فاحش أو غير ذلك مما لو فعله وإليه لا ينفذ كان باطلا لعدم المجيز وقت العقد الا اذا كان  
 لفظ الاجازة يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو نعتت ذلك الطلاق أو العتاق  
 اهـ قال في الفتح وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولي  
 اذا لم يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولى آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاء ما فعل هذا انما لا يجزله  
 أي ما ليس له من يقدر على الاجازة يطل كما اذا كان تحت حرة فزوجته الفضولى أمه أو أخت امرأته  
 أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة يتيم في دار الحرب أو اذا لم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر  
 على الامضاء في حالة العقد وقوعه باطلا حتى لو زال المانع موت امرأته السابقة وانقضاء عدة المعتدة فأجاز  
 لا ينفذ وأما اذا كان يجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اهـ ملخصا وقوله وأما اذا كان أي  
 وجد سلطان أم قاض في مكان عقد الفضولى على المجنونة أو البتة فيتوقف أي وينفذ باجازه بعد عقلها  
 أو بلوغها لان وجود المجيز حالة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في المار  
 وللولى الا بعد التزوج بقية الاقرب (قوله ولا ابن العم الخ) هذه من فروع قوله لا تتلأع في نكاح  
 واحد ليس بفضولى من جانب فيتولا هنا بالاسئلة من جانبيه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المعتقة  
 والمجنونة ولا يخفى أن المراد حديث لولى أقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان) أي اذا تزوجها لنفسه  
 لا بد من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لانه تولى طرفي النكاح وهو فضولى من جانبها  
 فلم يتوقف عندهما بل يطل كما مر واذا لم يتوقف لا ينفذ بالاجازة بعده بالسكوت أو الافصاح وهذا اذا تزوجها  
 لنفسه كما قلنا أما لو تزوجها غيره بلا استئذان سابق فسكت بكرا أو أفصحت بالرضاء يابكون اجازة لانه انعقد  
 موقوف الكونه لم ينول الطرفين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولى أو وكيل أو فضولى فتكون  
 المسألة حينئذ من فروع قوله كذا نكاح فضولى (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله ولا ابن العم الى قوله  
 السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعنى بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ  
 اشارة الى أن ذكر ابن العم أو لا غير قيد بل المراد به من له ولاية التزوج والتزويج وظاهره أن هذا التعميم جار  
 في الصغيرة والكبيرة أي تزوج الولي الصغيرة من نفسه وكذا الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح  
 في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس للعالم والسلطان أن يتزوجا صغيرة لولى لها غيرهما لان فعلهما محكم  
 فيتعين أن يكون قول الجوهره وكذا الخ راجعا الى قوله فلو كبيرة لبان تعميم الولي فيها فقط وعمدا  
 معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما مر أي في الفروع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة  
 من نفسه الخ لكن بعد جعل كلام الجوهره على هذا يبقى فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا يرتفعان  
 الصغيرة لانهما لان فعلهما محكم كما مر وهذا لا يظهر في المولى المعتق فقرا انه معهم ما في الذكروان ظهر بالنسبة  
 الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المفهومة من التقييد بالكبيرة فلذا قال فيجوز رقاقهم والذي  
 يظهر أنه لا مانع من تزويج المولى المعتق معتقه الصغيرة لنفسه حيث لا ولى أقرب منه لانه حينئذ هو الولي المجيز  
 فيكون أصيلا من جانبيه وليا من جانبها كابن العم فيكون داخل تحت قولهم ويتولى طرفي النكاح واحد ليس  
 بفضولى من جانب ولا يعارض ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محترمة اذ لو لا وجود المانع في الحاكم وهو أن  
 فعله محكم لكان داخل تحت هذه التساعدة ولا مانع في المولى فيبقى داخل تحتها أيضا لو كان المولى  
 كالحاكم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه من لا تقبل شهادته له ويحالفه ما في الفتح عن التجنيس

سبي في البيوع توقف عقود  
 كلها ان لها مجيز حالة العقد  
 والابطال (ولا ابن العم أن يزوج  
 بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا  
 بد من الاستئذان حتى لو تزوجها  
 بلا استئذان فسكت أو أفصح  
 بالرضى لا يجوز عندهما وقال أبو  
 يوسف يجوز وكذا المولى المعتق  
 والحاكم والسلطان جوهره  
 يعنى بخلاف الصغيرة كما مر فليجوز

لزوج القاضى الصغيرة التى هو ايه امن ابنه لا يجوز ~~الوكيل~~ بخلاف سائر الاولياء لان تصرف  
 الثانى حكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف تصرف الولى اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المعتبر  
 فهذا شرح فى انه ليس ~~القاضى~~ (تنبيه) تقدم ان المعنى آخر العصابات وان له ولاية التزويج ولو كان  
 امرأه ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من الذب على تزويجهم كفى الفسخ وحيث علمت ان له تزويج الصغيرة لنفسه  
 فكذا بنوه وعصبانه وكذا لو كان امرأه تزويج معتقها الصغيرة لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه)  
 فى المغرب تزويجه امرأه وتزوجت امرأه وليس فى كلامهم تزويجت بامرأه ولا زوجت منه امرأه (قوله  
 فان له ذلك) أى تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود وأيضاً كراستها واسم أبيها وبندها وتكون حاضرة  
 متقبلة ~~تص~~ كفى الإشارة اليها وعند الخصاص لا يشترط كل ذلك بل يكفى قوله تزوجت نفسى من موكلنى  
 كما بسطه فى الفسخ والبحر وقد منّا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم ان قول الشارح فان له أخرج  
 اعراب المتن عن أصله ولا يضر ذلك لانه لم يغير اللفظ وانما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كما لو وكيل  
 الكاف فيه للتشبيه بمسألة ابن العم وما مصدرية أو كافة وللوكيل خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وصلتها  
 مبتدأ مؤخر واسم الإشارة بدل منه وفيه أمران الاول اطلاق الوكيل مع أن المراد منه وكيل مقيد  
 بأن يزوجها من نفسه والثانى أنه لا حاجة الى زيادة اسم الإشارة فأصل المشرح الاول زيادة قوله الذى وكنته  
 والثانى زيادة قوله فان له وحينئذ فتدله للوكيل خبر مبتدأ محذوف تقديره أن يزوج من نفسه ولم يصحح به  
 دلالة التشبيه عليه وقوله الذى وكنته الخ نعت للوكيل ولا يخفى حسن هذا السبك ثم يمكن اصلاح  
 كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ وللوكيل خبره وقوله أن يزوجها على تقدير البناء الجارة متعلق  
 بالوكيل حتى قلادة وحق لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل فى كلام الشارح فانهم (قوله  
 من رجات البعيدة بن وكذا المعين بالاولى وفى الهندية عن الحنفى رجل وكل امرأه أن تزوجه فزوجت  
 نفسها منه لا يجوز اه (قوله فزوجها من نفسه) هكذا لوزجها من أبيه أو ابنه عند أبي حنيفة كما قدمناه  
 بن البحر لان الوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته للتممة (قوله لانها الخ) يؤهم الجواز لوزجها  
 من أبيه أو ابنه وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكنته أن يتصرف فى أمرها) لانه لو أمرته بتزويجها لايملك  
 أن يزوجها من نفسه فهذا أولى هندية عن التجنيس قلت ومقتضى التعليل صحة تزويجها من غيره وينبغى  
 تقييده بالقرينة وينبغى أنه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه أنه يصح كالخطبها لنفسه فقالت أنت وكيل  
 فى امورى (قوله أو قالت له) فى غالب النسخ باو وفى بعضها بالواو والاول هو الموافق لما فى البحر وغيره  
 فهى مسألة ثانية ونقل المصنف فى المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البردوى لعل هذا القائل ذهب  
 ابداً أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها فحينئذ يجوز (قوله لم يصح) أى لم يفتد بل يتوقف على اجازتها  
 لانه صار فصولاً من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قولها وكنتك أن تزوجنى من رجل الكاف فيه  
 للخطاب فصار الوكيل معرفة وقد ذكرت رجلاً منكراً والمعترف غيره وكذا قولها من شئت فانه بمعنى أى رجل  
 شئت (قوله وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كفى البحر أى سواء كان أصيلاً أو ولياً أو وكلاً فانه  
 عاقد لنفسه بمعنى أنه غير فضولى تأمل وانظر ما لو كان فضولياً بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر  
 أن الشرط قيام المعتقد لهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن  
 ان كان عرضاً كفى البحر فانهم (قوله كاسيحي) أى فى البيوع (قوله لا يملك نقض النكاح) أى  
 لا قولاً ولا فعلاً قال فى الخاتمة العاقدون فى الفسخ أربعة عاقد لا يملك الفسخ قولاً ولا فعلاً وهو الفضولى حتى  
 لو تزوج رجلاً امرأه بلا اذنه ثم قال قبل اجازته فسخت لا يفسخ وكذا الزوج اختماً يتوقف الثانى ولا يكون  
 فسخاً لا لاول وعاقده يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة اذا خاطب عنها فضولى فهذا الوكيل يملك الفسخ  
 بالقول ولو تزوجه اختماً لا يفسخ الا قول وعاقده يفسخ بالفعل فقط وهو الفضولى اذا تزوج رجلاً امرأه بلا اذنه  
 ثم وكاله الرجل أن يزوج امرأه غير معينة فزوجته اختم الاولى يفسخ نكاح الاولى ولو فسخته بالقول لا يفسخ  
 وعاقده يفسخ به ما وهو الوكيل بتزويج امرأه بعينها اذا تزوجه امرأه خاطب عنها فضولى فان فسخته الوكيل  
 أو تزوجه اختماً يفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق أنه بالبيع تلحقه العهدة فله الرجوع ~~كيلا~~ يفسخ

(من نفسه) فيكون أصيلاً من  
 جانب وليها من آخر (كالوكيل)  
 الذى وكنته أن يزوجها من نفسه  
 فان له (ذلك) فيكون أصيلاً من  
 جانب وكيلا من آخر  
 (بخلاف ما لو وكنته بتزويجها من  
 رجل فزوجها من نفسه) لانها  
 قد بعته من زوجها لا تزوجاً (أو وكنته  
 أن يتصرف فى أمرها) أو قالت له  
 تزوج نفسى من شئت لم يصح  
 تزويجها من نفسه كفى الخاتمة  
 والاصل أن الوكيل معرفة  
 بالخطاب فلا بد من تحت النكحة  
 (ولو أجاز) من له الاجازة (نكاح  
 الفضولى بعد موته صح) لان  
 الشرط قيام المعتقد له وأحد  
 العاقدين لنفسه فقط (بخلاف  
 اجازة بيعه) فانه بشرط قيام  
 أربعة أشياء كاسيحي (فروع)  
 الفضولى قبل الاجازة لا يملك نقض  
 النكاح بخلاف البيع بشرط  
 لزوم عقد الوكيل

بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى المعقود له عمادية (قوله موافقته في المهر المسمى) قدما الكلام عليه عند قوله بجعنة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أفضل المبسوط قال اذا ارسل الى المرأة رسولا حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلاناً يملك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنما تزوجه وسمع الشهود وكلامهم ما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه بينة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لم تثبت كان الآخر فضولاً ولم يرض الزوج بصنعه ولا يفتي أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر فروعا كلها تجرى في الوكيل اهـ وقد بينا أول النكاح أحكام التزوج بإرسال الكتاب والله تعالى أعلم

(باب المهر) \*

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان المثل يجب بالعقد فكان حكا كذا في الغاية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً وأجاب في النهر بأنه إنما خص مهر المثل لان حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانه مقام مقامه للتراضي به ثم عرّف المهر في العناية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطئ بشبهة ومن ثم عرّف بعضهم بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطئ وأجاب في النهر بأن المعترف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء غير هـ كالاجر والعلائق والحباء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر تحلة وقريضة \* حياء وأجر ثم عقر علائق

لكن لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استيلاء الجوهرة) أي في باب الاستيلاء من الجوهرة نقلا عن الامام السرخسي (قوله في الحرائر مهر المثل) سيأتي تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاماء الخ) أي عشر قيمة الامه ان كانت بكر او نصف عشر قيمتها ان كانت ثيبا والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونصفه عن عشرة دراهم فان نقص وجب تكميله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفحص بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجوازي يتطرق الى مثل تلك الحاربية جالا ومولى بكم تتزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اهـ والظاهر أن هذا هو المراد من قوله الا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامه بقدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهره مثلها في الجبال أي ما يرغب به في مثلها جالا فقط وأما ما قيل ما يستأجره مثلها للزنا لوجاز فليس معناه بل العادة أن ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني للبقاء بخلاف الاول اهـ (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في باب الكفاءة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكلها مضغفة الاحديث التمس ولو خاتمنا من حديد يجب حملها على المجل وذلك لان العادة عندهم تعجيل بهض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها تمسكاً بمنعه صلى الله عليه وسلم عليها أن يدخل بها طمعة رضى الله تعالى عنهم ما حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درعك فأعطها درعه وزواه أبو داود والنسائي ومعلوم أن الصداق كان أربع مائة درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأته على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه أبو داود فيحمل المنع المذكور على التدب أي ندب تقديم شيء ادخالاً للمسة عليها تألف القلبها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف ما روي عليه جمع بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتمنا من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده تزوجتها بما معلن من القرآن فان حمل على تعليمها اباهما معه أو نفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن يتنوبا أموالكم فتبذل الاخلال بالاتباع بالمال فوجب كون الظاهر مخالفاً له والالم يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة وعمام ذلك مبسوط في الفتح (قوله فضة) تمييز منصوب أو مجرور فدراهم تمييز عشرة وفضة تمييز

موافقته في المهر المسمى وحكم

رسول كوكيل

(باب المهر) \*

ومن أسمائه الصداق والصدقة

والنحلة والعطية والعقروفي

استيلاء الجوهرة العقر في الحرائر

مهر المثل وفي الاماء عشر قيمة

البكر ونصف عشر قيمة

الثيب (أقل عشرة دراهم)

لحديث البيهقي وغيره لا مهر

أقل من عشرة دراهم ورواية

الاقل تحمل على المجل (فضة)

لدراهم على أن المراد به آلة الوزن ( قوله وزن ) بالرفع صفة عشرة وبالنصب حال على تقدير ذات وزن ط  
( قوله سبعة مثاقيل ) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قيراطا شربلا لينة ( قوله مضروبة كانت أولا )  
فلوسى عشرة تبرا أو عرضا قيمته عشرة تبرا لا مضروبة صح وانما تنسب القيراط المحكوك في نصاب السرة للقطع نظيلا  
لوجود الحد بجر ( قوله ولودينا ) أى في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فيمكن القول ترجيحها  
على عشرة له على زيت فانه يصح وتأخذها من أهم ما شاءت فان اتبعت المديون أجبر الزوج على أن يوكلها بالقبض  
منه كما في النهر أى لئلا يلزم تلك الدين من غير من عليه الدين اه ح لكن اذا اضيف النكاح الى دراهم  
في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيره فانه يتعلق بالمثل لئلا يكون تلك الدين من غير من  
عليه الدين ويبان ذلك في الذخيرة ( قوله أو عرضا ) وكذا الوصفة كسكنى داره وركوب دابته وزراعة  
أرضه حيث علمت المدة كما في الهندية قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بمقابلتها الخرج ما يأتى من عدم صحة  
التسعة في خدمة الزوج الحزنها وتعليم القرآن ( قوله قيمته عشرة وقت العقد ) أى وان صارت يوم التسليم  
ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسها العرض المسمى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكيل  
والموزون لان ما جعل مهر الميخري نفسه وانما التغير في رغبات الناس بجر عن البدائع ( قوله أما في  
ضمانها الخ ) يعنى أما الحكم في ضمانها الخ وذلك كما لو تزوجها على ثوب وقيمته عشرة قيمته وقيمته عشرون  
وطلقها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قيمته يوم القبض بجر  
عن المحط والهلاك كالاستهلاك لانها اذا لم تؤاخذ بما زاد في قيمته بعد القبض في الاستهلاك في الهلاك بالاولى  
وأفاد أنه لو فاعلتها بغير قيمته يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها بالقيمة نصف قيمته بل ان كان  
مما لا يعيب بالقيمة كسكيل وموزون أخذ نصفه والا يبي مشتر كما بعد القضاء أو الرضاء لماسأى من أنه لو كان  
مسلمها لم يطل ملكها ويتوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضاء حتى يتفقد تصرفها فيه قبل ذلك لا تسرفه  
كذا أفاده السيد محمد أبو السعود وأفاد أيضا أنها لو أرادت أن تعطيه نصف قيمته فالظاهر أنه يجبر على قبول  
قلت وفيه نظر لانه قبل القضاء أو الرضاء لا وجه لا جباره لانه ترك المطالبة بالكلية وكذا بعده اذا صار مشتركا  
لا وجه لا جباره على قبول قيمة حصته فانهم ( قوله وتجب العشرة ان سماها الخ ) هذا ان لم تكسده الدرهم  
المسماة فلو كسدت وصار النقد غير ما عليه قيمته يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الثمن  
فتح ( قوله ويجب الاكثر ) أى بالغاما بلغ فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان ( قوله ويتأكد ) أى  
الواجب من العشرة أو الاكثر وأفاد أن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها أو تقبيلها بانه  
أو تنصفه بطلاقها قبل الدخول وانما يتأكد كد لزوم تمامه بالوطى ونحوه وبه ظهر أن ما في الدر من ان قوله عند  
وطى متعلق بالوجوب غير مسلم كما أفاده في الشربلا لينة قال في البدائع واذا تأكد المهر به ذكر لا يسقط  
بعد ذلك وان كانت الفرقة من قبلها لان البدل بعد تأكد كده لا يحتمل السقوط الا بالبراءة كالثنان اذا تأكد قبض  
المبيع اه ( قوله صحت ) احتراز عن الخلوة الفاسدة كما سأتى بيانها ( قوله من الزوج ) متعلق بقوله  
وطى أو خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصحة ليست من جانبها فقط فانهم ( قوله أو تزوج  
ثانيا ) هذا مؤكدا رابع زاده في البحر حيث يقول وينبغي أن يزاد رابع وهو وجوب العدة عليها منه فيما لو طلقها  
بأنها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق  
الخلوة اه وأقره في النهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيما قبله وهو الوطى لماسأى في باب العدة من انه في هذه  
الصورة يجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقائه ثم رده وهو العدة وهذه  
احدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني ( قوله أو ازاله بكارها الخ )  
هذا مؤكدا خامس زاده في البحر أيضا حيث قال وينبغي أن يزاد خامس وهو ما نأزال بكارها بجر ونحوه فان لها  
كمال المهر كما صرحوا به بخلاف ما اذا أزالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولودفعها لأجنبي  
فزالت بكارها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها اه  
وأقره في النهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذى يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العادة أن ازاله البكارة  
بجر ونحوه كاصبح انما تكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالها بدفعة فان المراد حصولها

وزن سبعة) مثاقيل كما في الزكاة  
( مضروبة كانت أولا ) ولودينا  
أو عرضا قيمته عشرة وقت العقد  
أما في ضمانها بطلاق قبل الوطى  
فيوم القبض ( وتجب ) العشرة  
( ان سماها أو دونها ) يجب  
( الاكثر منها ان سمي ) الاكثر  
ويتأكد ( عند وطى أو خلوة صحت )

من الزوج ( أو موت أحدهما )  
أو تزوج ثانيا في العدة أو ازاله  
بكارها بنحو بجر بخلاف ازالها  
بدفعة فانه يجب النصف بطلاق  
قبل وطى

في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنابات الفتاوى الهندية عن المحيط حيث قال ولو دفع امرأته ولم يدخل  
 بها فذهبت عذرتها ثم طلقتها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها  
 مهران اهـ أي مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بإزالة العذرة بالدفع كما في جنابات الخانية بقوله ولو دفع  
 امرأته ولم يدخل بها ذكر مثله في جنابات الخانية ومثله في الفتح هنا وهو صريح فيما قلناه في مسألة الدفع  
 ومثله إلى أن مسألة الخجر في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين محجّر إذا تزوجها بمهر أو دفعه ويدل عليه ان المقادير من  
 ايجاب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكاره الزوجة بأي سبب كان لان وجوب  
 نصف المهر عليه انما هو بحكم الطلاق قبل الدخول والواجب عليه مهر آخر لا زالتها بالدفع كما في مسألة  
 امرأه الغير وبه علم أن لزوم كمال المهر فيما لو أزالها بمهر أو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا يسبب ازالها بالخجر  
 والا لكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد ضربها بمهر بدون خلوة فزال بكارها لا يلزمه شيء لا ازالة  
 البكاره فاذا طلقتها قبل الخلوة أيضا فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل أيضا على ما قلناه من  
 عدم الفرق بين ازالها بمهر أو دفع أنه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكرة أجنبية صغيرة أو كبيرة فذهبت عذرتها  
 لزمه المهر وذكره في قولنا لو أزالها بمهر أو نحوه فلم يفرق بين الدفع والخجر في الأجنبية فعلم أن الفرق بينهما في الزوجة  
 من حيث الخلوة وعدمها لا شيء على الزوج في محجّر إذا تزوجها بالدفع للملكه ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف  
 الاجنبى وحيث لم يلزمه شيء بمحجّر الدفع لا يلزمه شيء أيضا بمحجّر ازالها بالخجر ونحوه اذ لا فرق بين آلة وآلة في  
 هذه الازالة فالدفع غير قيد ثم رأيت في جنابات أحكام الصغار صرح بأن الزوج لو أزال عذرتها بالاصبع  
 لا يضمن ويعدّ اهـ ومقتضاه انه مكروه فقط وهل تنقّي الكراهة بسبب المحجّر عن الوصول اليها بكرة الظاهر  
 لا فانه يكون عتينا بذلك ويكون لها حق التفرق ولو جاز ذلك لما ثبتت عنه بذلك المحجّر والله أعلم فافهم (قوله  
 فعلى الاجنبى أيضا) أى كأن على الزوج نصف المسمى كما مرّ عن الجبر (قوله ان طلقت) أى طلقتها  
 زوجها (قوله نهر بمشأ) راجع الى قوله والا فكله وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع  
 اخرى فزال بكارها وجب عليها مهر المثل اهـ وهو باطلا فبيع مالها كانت المدفوعة مترجعة فيستفاد منه  
 وجوبه على الاجنبى كما لا يفيا اذ لم يطلّ عليها الزوج قبل الدخول فتدبره انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع  
 الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقتها قبل الدخول أو لم يطلّ عليها  
 كما لا يخفى وحينئذ يعارض ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقتها الزوج قبل الدخول اهـ ح  
 وما في جامع الفصولين هو المذكور في الخانية والبرازية وغيرها وهو الوجه لما علمت من أن ازالة البكاره  
 من اجنبى غير الزوج وجب مهر المثل على المزيل سواء كانت بدفع أو بخجر وذلك لا ينافي وجوب نصف المسمى على  
 الزوج بطلانها قبل الدخول لا اختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كماله على الدافع الخانية وسبب ايجاب  
 النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج من نصف الخانية حتى أوجب النصف على الخاني لزم  
 ان لا يجب على الخاني شيء اذا طلقتها الزوج بعد الخلوة الصحيحة لوجوب المهر كماله على الزوج هذا وفي الخ من  
 جواهر الفتاوى ولو اقتض مجنون بكاره امرأة باصبع فقد أشار في الميسوط والجامع الصغير اذا اقتضاها كرها  
 باصبع أو خجرا وآلة مخصوصة حتى أيضا فعليه المهر ولو كان مشايخنا ذكر ان هذا وقع سهوا فلا يجب  
 الا بالآلة الموضوعية لقضاء الشهوة والوطى ويجب الارش في ماله اهـ قلت وهذا مشكل فان الاقتضاء  
 ازالة البكاره والانضاء خلط مسلكت البول والغائط والمشهور في الكتب المعتمدة المتدولة ان موجب الاول  
 مهر المثل ولو غير آلة الوطى كما علمته مما قلته مناه وموجب الثاني الدية كاملة ان لم تستمسك البول والا فثمنها  
 لانها حارة جاققة وهذا لو من اجنبى قلنا من الزوج لا يجب في الاول ضمان كما مرّ وكذا في الثاني عندهما خلافا  
 لابي يوسف حيث جعل الزوج فيه كالا اجنبى واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية  
 وردة النسر بلا في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطلال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب  
 نصفه) أى نصف المهر المذكور وهو العشرة ان سماها أو دونها أو الاكثر منها ان سماها والمتبادر التسمية  
 وقت العقد فخرج ما فرض أو زيد بعد العقد فانه لا ينصف كالمثمة كما سيأتى وفي البدائع ولو شرط مع المسمى  
 ما ليس بمال بأن تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يخبرها من بلد هاتم طلقتها

ولو دفع من اجنبى فعلى الاجنبى  
 أيضا نصف مهر مثلها ان طلقت  
 قبل الدخول والا فكله نهر بمشأ  
 (و) يجب (نصفه)

قبل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يق به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق  
 قبل الدخول فسقط اعتبار ذلك مع المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كان يهدى لها  
 هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يق بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل  
 في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذلك الترتو جهاء على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل  
 انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسببية لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشرع لئلا يـ  
 ولو قال بكل فرقة من قبله لشل مثل ردة وزناه وتقبله ومعانقته ثم امرأته وبنها قبل انخلوة فتهستأني عن  
 النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول الصـ قبل الدخول فان الدخول يشمل الخلوة أيضا لانها  
 دخول حكمي كما في البحر عن المجتبى وسيأتي متنا ان القول لها الوادعت الدخول وأنكره لانها تنسكسقوط  
 النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سجي مادونها  
 كما قرأناه فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه لما سمي ما قيمته دون العشرة لم يضمن خمسة أخرى تكمله العشرة  
 ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي  
 ولو كان تبرع به عنه آخر واذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عا د اليه الكل قال في البحر عن القيمة لو تبرع  
 بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها بعد نصف المهر في الاول والكل في الثاني  
 الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضي ان كان بغير أمره (قوله  
 بمجرد الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضاء (قوله اذا لم يكن مسلماتها) وكذا اذا كان  
 ديسالم تقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع (قوله بل توقف عودها الخ) أي  
 عود النصف الى ملكه لان العقد وان انسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسليم الحاصل بالعقد وانه من اسباب  
 الملك فلا يزول الملك الا بالانسخ من القاضي لانه فسخ لسبب الملك أو بتسليمها لانه نقض للقبض حقيقة بدائع  
 (قوله عبد المهر) مفعول العتق والمراد نصفه وكذا بالاولى اذ لا حق له في النصف الا آخر (قوله بعد  
 طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعتق (قوله ونحوه) المراد به الرضاء اهـ ح (قوله لعدم ملكه قبله)  
 أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاضي بعد العتق بالنصف لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه  
 كلقبوض بشرأ فاسد اذا اعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح (قوله ونفذ  
 تصرف المرأة) من جملة المفترع على قوله بل توقف الخ ط ومثل التصرف العتق والبيع والهبة وقوله قبله  
 أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد تضرع عليها ردا للنصف  
 بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة  
 المهر) تعديل لما استفيد من التقييد بالاصل وهو ان المهر لو زاد بعد القبض لا تضمن الزيادة لكن في المسألة  
 تفصيل لان الزيادة في المهر اما متصلة متولدة من الاصل كسمن الجارية وبنها لها وأثمار الشجر وغير متولدة  
 كصنغ الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والتمر اذا جذا وغير متولدة كالكسب والغلة وكل  
 اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة بقسمها أو بعده فلا يتنصف فالاقسام ثمانية كافي النهر وغيره  
 والحاصل أن الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقا أو قبله ان كانت غير متولدة متصلة  
 أو منفصلة فكان الاولى للشارح أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها ثم اعلم أن هذا  
 كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعده فان كانت قبل القبض تنصفت كالاصل وان بعد القبض فان كان  
 بعد القضاء للزوج بالنصف فكذلك والا فالمر في يدها كالمقبوض بعقد فاسد لانه فسد ملكها بالنصف  
 بالطلاق كما في البدائع وبني مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون صورة مذكورة في البحر والنهر (قوله  
 قبل القبض) ظرف لقوله تنصف والواقع في النهر وغيره جعله ظرفا للزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويصح  
 جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من زيادة فتحذف العبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر  
 شاعر اهـ ح (قوله هو أن يزوجه الخ) قال في النهر وهو أن يشاعر الرجل أي يزوجه حريمته على أن  
 يزوجه الا آخر حريمته ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداق عن الاخر وهذا القيد  
 لا بد منه في معنى الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال تزوجك بتي على أن تزوجني بشك فقبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان  
 نكحها على ما قيمته خمسة  
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف  
 وعاد النصف الى ملك الزوج  
 بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلماتها  
 وان كان مسلماتها لم يطل ملكها  
 منه بل (توقف) عودها الى ملكه  
 (على القضاء أو الرضى) فلهذا  
 (لانفاذ لعتقه) أي الزوج (عبد  
 المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل  
 القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله  
 (ونفذ تصرف المرأة) قبله (في الكل  
 لبقاء ملكها) وعليها نصف قيمة  
 الاصل يوم القبض لان زيادة  
 المهر المنفصلة تنصف قبل القبض  
 لا بعده (ووجب مهر المثل في  
 الشغار) هو أن يزوجه بنته على أن  
 يزوجه الا آخر بنته أو أخته مثلا

مطلب  
 نكاح الشغار

يكون بضع بنتي صداقا مبتكرا فلم يقبل الآخر بل تزوجه بته ولم يجعلها صداقا بل يكن شغارا بل نكاحا صحيحا اتفاقا  
وان وجب مهر المثل في الكل لانه سمي ما لا يصلح صداقا وأصل الشغور الخلق يقال بلدة شاعرة اذا خلت عن  
السلطان والمراد هنا الخلق عن المهر لانها بهذا الشرط كأنها خليا البضع عنه نهر (قوله معاوضة  
بالعقدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كما في الخواشي السعدية أي على أن يكون كل بضع عوض  
الآخر مع القبول من العاقد الآخر كما يشير اليه لفظ المفاعلة فاحترز عما اذا لم يصرح بكون كل بضع عوض  
البضع الآخر أو صرح به أحدهما وقال الآخر تزوجتك بنتي كما مر (قوله وهو منهي عنه نخلوه عن المهر الخ)  
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعا من النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي  
فساد المنهي عنه والجواب ان متعلق النبي مسمى الشغار الماخوذ في بفعه وموه خلقه عن المهر وكون البضع  
صداقا ونحن قائلون بنتي هذه الماهية وما يصدق عليها شرعا فلا ثبت النكاح كذلك بل ينطه فيبقى نكاحا  
مسمى فيه ما لا يصلح مهر اذ يعتقد موجب المهر المثل كالسعي فيه خرا أو خنزيرها هو متعلق النبي لم تثبت وما استثناء  
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحة وتماهية في الفتح زاد الزيلعي "أو هو أي النبي محمول على الكراهة اه  
أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغار حقيقة وإن سلم فالتنهي على  
معنى الكراهة فيكون الشرع أوجب فيه أمرين الكراهة ومهر المثل فالأول مأخوذ من النبي والثاني من  
الأدلة الدالة على ان ما سمي فيه ما لا يصلح مهر اذ يعتقد موجب المهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النبي على  
الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن حمله على الكراهة يقتضي أن الشغار لا أن غير  
منهي عنه لا يجانبه مهر المثل ووجه الدفع انه اذا حمل النبي على معنى الفساد فكونه غير منهي إلا أن أي  
بعد ايجاب مهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالتنهي باق فافهم (قوله وفي خدمة زوج حر) أي  
يجب مهر المثل عندهما في جعله المهر خدمته اياها سنة وقال محمد لها قيمة الخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على  
سكنى داره أو ركوب دابته أو الحبل عليها أو على أن تزور أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت  
التسمية لأن هذه المنافع مال أو الحلق به للخدمة نهر عن البدائع واحترز بالحر عن العبد كما يأتي في قوله ولها  
خدمته لو عبد أو زاد قوله أو أمة لقول النهر ان الظاهر من كلامهم انه لا فرق بينها وبين الحرّة بل التناهي  
المعلن به أقوى في الأمة منه في الحرّة (قوله سنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم تصح  
في العينة ففي الجهولة بالاولى ط (قوله لا في قلب الموضوع) لأن موضوع الزوجة أن تكون هي  
خادمة له لا بالعكس فانه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كما يأتي فقد سمي ما لا يصلح مهر افصح العقد ووجب  
مهر المثل قال في النهر واختلفت الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في بعضها خدمة وعدمه فعلى  
رواية الاصل والجامع لا يجوز وهو الاصح وروى ابن سماعة انه يجوز ألا ترى ان الابن لو استأجر أياه للخدمة  
لا يجوز ولو استأجره للرعي والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المصنف في كافيته بعد  
ذكر رواية الاصل الصواب أن يسلم لها اجماعا اه (قوله كذا قالوا) الاولى اسقاطه لأن عاداتهم في مثل  
هذه العبارة تضعيف المقول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البحث لصاحب النهر  
قال الرجعي والظاهر ان ولها ينتمى لها حينئذ قيمة الخدمة بخلاف سميها لانه المستحق لمهر أتمه والظاهر هنا  
الاتفاق على صحة التزويج بخلاف خدمته لها اه قلب لكن في البحر عن الظهريّة لو تزوجها على أن يهب  
لها ألف درهم لها مهر المثل وهب له أو لافان وهب كان له أن يرجع في هبته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل  
في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعيب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي ينبغي أن يجب  
له أجر المثل على ولها كما قالوا فيما لو قال له اعمل معي في كرى لأزوجك ابنتي فعمل ولم تزوجه له أجر المثل تأمل  
(قوله قصة شعيب) فانه تزوج موسى عليه السلام بنته على أن يرعى له غنمه ثمانى سنين وقد قصه الله تعالى  
علينا لانكاره فكان شرعا لو قد استدل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجوزاني رعى غنمها ورده  
في الفتح بأنه انما يلزم لو كانت الغنم ملاك البت دون شعيب وهو منتف اه وتبعه في البحر ومفاده صحة  
الاستدلال بها على الجوزاني رعى غنم الاب (قوله على خدمة عبده) أي عبد الزوج أي خدمة عبده اياها  
فالمهر مضاف لفساده وكذا ما بعده (قوله أوجز آخر برضاه) في الغاية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعقدين وهو منهي  
عنه نخلوه عن المهر فاجبنا فيه  
مهر المثل فلم يبق شغارا (و) في  
(خدمة زوج حر) سنة (للامهار)  
لحرّة أو أمة لأن فيه قلب الموضوع  
كذا قالوا ومفاده صحة تزويجها  
على أن يخدم سيدها أو وليها  
كقصة شعيب مع موسى كعصية  
على خدمة عبده أو أمة أو عبده  
الغير برضى مولاه أو حر آخر  
برضاه

حـ أنصرف الصبي بخدمته وترجع على الروح بجملة خدمته اه قال في النسخ وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه  
 أجنبي لا يؤمن بالانكشاف عليه مع مخالطة الخدمة واما أن يكون مراده اذا كان بغير أمر ذلك الحر ثم قال  
 بعد كلام ويجب أن يتقارفاً لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمة الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة  
 تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الانكشاف والفنسة وجب أن تمتع وتعتلى هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب  
 تسلمها وان كانت غير معينة بل تزوجهما على منافع ذلك الحر حتى تصير أحق بها لانه اجبر وحده فان سرقته  
 في الأول نكالاول أو في الثاني فكالثاني اه أي ان سرقته واستخدمته في النوع الأول وهو ما يستدعي الخيانة  
 فكالاول من المنع واعطاء قيمة الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالثاني من وجوب تسليم  
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فيما لو تزوجهما على أن يعلم القرآن أو نحوه من  
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال بدائع أي لعدم صحة الاستنجار عليها عند اثنتي عشرة (قوله وباء تزوجهما  
 بماءك) أي الرارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم النفس ولو خاف من حديد فأنس  
 فلم يجد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور مجاز  
 فقال عليه الصلاة والسلام قد ملككها بما معك من القرآن ويرى انك ككها وزوجهما حـ عن الربيعي  
 (قوله للسبيبة أو للتعليل) أي بسبب أو لاجل انك من أهل القرآن فليست الباء متعينة للعوض (قوله  
 لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الاجارات ان الفتوى على  
 جواز الاستنجار لتعليم القرآن والفنسة فينبغي أن يصح تسميته مهر الان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع  
 جاز تسميته صداقا كما قدمنا نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه لما جوز الشافعي أخذ الاجرة على  
 تعليم القرآن صحح تسميته مهرا فكذا نقول يلزم على المقلبي به صحة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق  
 للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلجئ الى صحة تسميته بل تسمية غير تغني بخلاف الحاجة  
 الى تعليم القرآن فانها تنفذ للتكاسل عن التحيرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين أقنوا بجواز  
 الاستنجار على التعليم للضرورة كما صرحوا به ولهم يجوز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها ثم الضرورة  
 انما هي عند لاصل جواز الاستنجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها وحيث جاز على التعليم للضرورة  
 صححت تسميته مهرا لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن  
 يقال مثله في تسمية السكنى مثلاً ان تسمية غيرها تغني عنها مع ان الزوجة قد تكون محتاجة الى التعليم دون  
 السكنى والمال واعترض أيضا في الشربة لانية بأنه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشترك  
 مصالحهما أي بخلاف رعى غنمها وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها لكنه من المصالح المشتركة بينه  
 وبينها وأجاب تليذه الشيخ عبد الحى بأن الظاهر عدم تسليم كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا يجوز وانما  
 يتبع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لأن معلم القرآن لا يبعد خادما للمتعلم شرعا ولا عرفا اه قلت  
 ويؤيده انه لم يجمعوا الاستنجار الابن أباه رعى الغنم والرعاة خدمة ولو كان رعى الغنم خدمة ورذيله لم يفعله  
 نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو حرفة كباقي الحرف الغير المستزلة بقصدتها الا كسابق فكذا التعليم  
 لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة  
 البعض والحفظ ليس من مفهومه كما لا يخفى اه أي فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلبها (قوله  
 ولها خدمته) لأن الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بحر فليس فيه قلب الموضوع  
 اه ح ولأن استخدام زوجته اياه ليس بجرام لانه عرضة للاستخدام والامثال لكونه مملوكا ملحقا بالهاشم  
 بدائع (قوله ما ذونافي ذلك) أي في التزوج على خدمته فربلاذن مولاه لم يصح العقد (قوله اما الحر)  
 أي الزوج الحر (قوله فخدمته ليا حرام) أي اذا استخدمها فيما يخصها على الظاهر ولو من غير استخدام يدل  
 على ذلك عطف الاستخدام عليه ط (قوله وكذا استخدام) صرح به في البدائع أيضا وقال ولهذا لا يجوز  
 لابن أن يستأجر أباه للخدمة قال في البحر وحاصل انه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما  
 اذالم يسم مهرا) أي لم يسمه تسمية صحيحة أو سكت عنه نهر قد دخل فيه ما لو سمي غير مال كتمه ونحوه  
 أو مجهول الجنس كدابة وثوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجهما على ألف على أن ترد اليه ألفا

(و) في (تعليم القرآن) للنص  
 بالابتغاء بالمال وباء تزوجهما  
 معك من القرآن للسبيبة أو للتعليل  
 لكن في النهر ينبغي أن يصح على  
 قول المتأخرين (ولها خدمته لو)  
 كان الزوج (عبدا) ما ذونافي  
 ذلك أما الحر فخدمته لها حرام  
 لما فيه من الاحانة والاذلال وكذا  
 استخدامته نهر عن البدائع (وكذا)  
 يجب (مهر المثل) فيما اذالم يسم  
 مهرا



أوتروا عليها على عبد ها أو قالت زوجتك نفسي بجهنم ديناراً وأبرأتك منها فقبل أو تزوجها على حكمها  
أو حكمه أو حكم رجل آخر أو على ما في بطن خاتمه أو على أن يهب لآلها ألف درهم أو على تأخير  
الدين عنها سنة والتأخير باطل أو على إبراء فلان من الدين أو على عتق أخيها أو طلاق ضرتها وليس منه ما لو  
تزوجها على عبد الغير لو جوب قيمته إذا لم يجز ما لك أو على حجة لو جوب قيمة حجة وسط لامهر المثل والوسط  
بركوب الراحل أو على عتق أخيها عنها الثبوت الملك لها في الإحراق أو تزوجته بمثل مهر أمها وهو لا يعلم لانه  
جائز بمقداره وله الخيارات إذا علم اه ملخصاً باختصار (قوله أو نفق) بأن تزوجها على أن لا مهر لها ط  
(قوله ان وطئ الزوج) أي ولو حكما نهر أي بالخلوة الصحيحة فانها كالوطئ في تأكد المهر كإسباقي  
(قوله أو مات عنها) قال في البحر لو قال أو مات أحدهما كان أولى لأن موتهما كونه كافي التبيين اه واعلم  
انه إذا ما تاجعاً فعنده لا ينعني بشئ وعندهما يقضى به المثل قال السرخسي هذا إذا تقدم العهد بحيث  
يتعذر على القاتلي الوقوف على مهر المثل أما إذا لم يتقدم يقضى به المثل عندده أيضاً جوى عن البرجدي  
أبو السعود (تنبيه) استفتي الشيخ صالح بن المصنف من الخبر الرمي عما لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطئ  
أو الموت هل لهذا ذلك أم لا فأجاب بما في الزيالي من أن مهر المثل يجب بالعقد ولهذا كان لها أن تطالب به قبل  
الدخول فيما كدوية تزوجت أحدهما أو بالدخول على ما سرت في المهر المسمى في العقد اه وبه صرح الكمال  
وإن ملك وغيرهما وقد بسط ذلك في الخيرية فراجعها (قوله إذا لم يتراضيا) أي بعد العقد (قوله والا)  
بأن تراضيا على شئ فهو الواجب بالوطئ أو الموت أو ما لو طلقها قبل الدخول فتجب المتعة كما يأتي في قوله  
وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف (قوله أو سمي خيراً أو خيراً) أي سمي المسلم لأن الكلام فيه أما غير  
المسلم فسيأتي في باب وكذا الميسة والدلم بالاولى لانه ليس بمال أصلاً ومثل المال كانت الزوجة ذمتها لانه لا يمكن  
إيجاب النحر على المسلم لانها ليست بمال في حقه وخرج ما لو سمي عشرة دراهم ووطئ خرفلها المسمى ولا يكمل  
مهر المثل بغير ملخص (قوله أو هذا الخلل وهو خراج) أي يجب مهر المثل إذا سمي حلالاً وأشار إلى حرام  
عند أبي حنيفة فلو بالعكس كهذا الخلل فإذا هو عبد لها العبد المشار إليه في الإصح وأشار إلى وجوب مهر المثل  
بالاولى لو كان حراً أمين ولو كانا حلالين وقد اختلفا جناً كما إذا قال على هذا الدن من الخلل فإذا هو زنت أو على  
هذا العبد فإذا هو جارية كان لها مثل الدن خلا وعبد بقيمة الجارية كافي الذخيرة إلا أن الذي في الخاتمة ان لها  
مثل ذلك المسمى ومقتضاه وجوب عبد وسط أو قيمته ولا ينظر إلى قيمة الجارية بغير ونهر ملخصاً قال في البحر  
فصار الحاصل ان القسمة رباعية لانهم ما آمن أن يكونا حراً أمين أو حلالين أو مختلفين فيجب مهر المثل فيما إذا كانا  
حراً أمين أو المشار إليه حراً ما وتصح التسمية في الباقيين قال وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عنها إلى أن المشار  
إليه لو كان حراً أميناً فاسترق وملكه الزوج لا يضمنه تسليمه وفي الأسرار أنه تنفق عليه وكذا الخلل لو تخطت  
لم يجب تسليمها (قوله أو دابة أو ثوباً) لأن الثياب أجناس كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض  
بالأرادة فصارت الجهالة فاحشة بغير ثم ذكر تعريف الجنس عند الفقهاء وسيأتي الكلام عليه عند قول  
المصنف ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أو قيمته (قوله وتجب متعة المفترضة) بكسر الواو من  
خوضت أمرها ولو لها وزوجها بلا مهر ويقتضاه من فوضها إليها إلى الزوج بلا مهر واعلم ان الطلاق الذي يجب  
فيه المتعة ما يكون قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه سواء فرض بعده أو لا وكانت التسمية فيه فاسدة كما في  
أبدائع قال في البحر وانما يجب فيما لم تصح فيه التسمية من كل وجه فلو صححت من وجه دون وجه لا تجب المتعة  
وان وجب مهر المثل بالدخول كما إذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو على ألف وان مهدى لها هدية فإذا  
طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف لا المتعة مع انه لو دخل بها وجب مهر المثل لا ينقص عن الالف  
كما في غاية البيان لان المسمى لم ينسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهد يجب الالف لا مهر المثل اه  
وقد مناعن البدائع في تعليل ذلك انه لا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول (قوله طلق قبل الوطئ)  
أي والخلوة بغير وقد مر أنها وطئ في سكر والمراد بالطلاق فرقة جاءت من قبل الزوج ولم يشاركه صاحب المهر  
في سبب طلاقا كانت أو فسحاً كالطلاق والفرقة بالبلاء واللعان والجب والعنة والردة وأبانه الاسلام وتقبيله  
ابنتها أو أمها بشبهة فلو جاءت من قبلها كرهتها أو أبانتها الاسلام وتقبيلها إليه بشبهة والرضاع وخيار البلوغ

أو (نفق أو وطئ) الزوج

(أومات عنها إذا لم يتراضيا

على شئ) (صلح مهر) (والا فذلك)

النهي (هو الواجب أو سمي خيراً

أو خيراً أو هذا الخلل وهو خراج

أو هذا العبد وهو حر) (تعذر التسليم

(أودابه) (أو ثوباً أو داراً أو لم يمين

جنسها ففحص الجاهل التزو) (تجب

متعة المفترضة) وهي من تزوجت

بالمهر (طلعت قبل الوطئ

مطلب  
احكام المتعة

والعتق وعدم الكفاية فإنه لا تمتع لها ولا وجوبها ولا استحبابها كافي الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان يخرج  
 ما لو اشترى حراً أو وكيله من كونه من المولى فإن مالاً المهر شاركت الزوج في السبب وهو المثل فلذا لا يجب  
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج من نفسه فإنها واجبة كافي التبيين بغير  
 (قوله وحى درع الخ) الدرع بكسر الميم له ما تلبيه المرأة فوق القمص كافي المغرب ولم يذكره في الذخيرة وإنما  
 ذكر القمص وهو الظاهر بغير وأقول درع المرأة قميصها والجمع أدرع وعليه جرى العيني وعزاه في النهاية  
 لابن الأثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المغرب والخمار ما تغطي به المرأة رأسها والمخفة بكسر الميم ما  
 تلحف به المرأة من قمرها إلى قدميها قال نحر الاسلام هذا في ديارهم أماني ديارنا فزاد على هذا أزارومكعب كذا  
 في الدراية ولا ينبغي اغناء المخفة عن الأزارادحي به ذا التفسير أزارا لأن يتعارف تغارهما كافي مكة المشرفة  
 ولودفع قيمتها أجبرت على القبول كافي البدائع نهر وما ذكر من الأثواب الثلاثة أدنى المتعة شرباً ليلية عن  
 الكمال وفي البدائع وأدنى ما تنكسي به المرأة وتستر به عند الخروج ثلاثة أثواب اه قلت ومقتضى هذا مع  
 ما مر عن نحر الاسلام من أن هذا في ديارهم الخ أن يعتبر عرف كل بلدة لأهلها فيما تنكسي به المرأة عند الخروج  
 تأمل ثم رأيت بعض المحسنين قال وفي البرجندى قالوا هذا في ديارهم أماني ديارنا فنبغي أن يجب أكثر من ذلك  
 لأن النساء في ديارنا تلبس أكثر من ثلاثة أثواب فزاد على ذلك أزارومكعب اه وفي القاموس المكعب  
 الموشى من البرود والأثواب اه أى المنقوش (قوله لا تزيد على نصف الخ) في الفتح عن الأصل والمبسوط  
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لأنها خلفه فان كان سواها والراجح المتعة لأنها القرينة بالكتاب العزيز وان  
 كان النصف أقل منها فالواجب الأقل لأن ينقص عن خمسة فيكمل لها الخمسة اه وقول الشارح أو لولي  
 الزوج غنيا وثانياً لو فقير المظهر لى وجهه بل لطاهر أنه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو  
 خلاف ما بعده فلي تأمل (قوله وتعتبر المتعة بحالهما) أى فان كانا غنيين فلها الأعلى من الثياب أو فقيرين  
 فالأدنى أو مختلفين فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح أنه الأشبه بالفقه والكرخي اعتبر حالها واختاره  
 القندورى والامام السرخسى اعتبر حاله وصححه في الهداية قال في البحر فقد اختلف الترجيح والاربع قول  
 الخصاص لأن الورالجى صححه وقال وعليه الفتوى كما اقتوا به في النفقة وظاهر كلامهم أن ملاحظة الأمرين  
 أى أنها لاتزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم معتبرة على جميع الأقوال كما هو صريح الأصل  
 والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً لا بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح  
 بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة وأجاب في البحر بأنه موافق للحل فبلى القول باعتبار حالها وفقيرة لها كرباس وسط  
 ولو متوسطة فقز وسط ولو مرتفعة فأبريسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر  
 حالهما لو فقيرين فلها كرباس وسط أو غنيين فأبريسم وسط أو مختلفين فقز وسط اه وفي النهر أن حل ما  
 الذخيرة على هذا ممكن واعتراض الفتح عليه وارد من حيث الإطلاق فإنه يفيد أنه يجب من القز أبداً (قوله  
 أى المفوضة) تفسير للغير المجرور وفي سواها وإنما أخرجها لأن متعتها واجبة كما عات (قوله الأمن سعى  
 لها مهر الخ) هذا على ما في بعض نسخ القندورى ومضى عليه صاحب الدرر لكن مضى في الكفر والمثلتي على  
 أنها تنسحب لها ومثله في المبسوط والمحيط ورواية التاويلات وصاحب التيسير والكشاف والمختلف كافي  
 البحر قلت وصرح به أيضاً في البدائع وعزاه في المعراج إلى زاد الفقهاء وجامع الاسيبيات وعن هذا قال  
 في شرح الملتقى أنه المشهور وقال الخير الرملى أن ما في بعض نسخ القندورى لا يصادم ما في المبسوط والمحيط قلت  
 فكيف مع ما ذكر في هذه الكتب وعليه فكان ينبغي للمصنف إسقاط هذا الاستثناء وفي البحر وقد سئلنا  
 أن الفرق إذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تنسحب لها المتعة أيضاً لأنها الحائنة (قوله بل للموطوءة الخ)  
 أى بل تنسحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تنسحب فيها المتعة إلا أن  
 يرتد أو يأتى الاسلام لأن الاستحباب طلب الفضيلة والكفر ليس من أهلها (قوله فالمطلقات أربع) أى  
 مطلقة قبل الوطء أو بعده سعى لها أولاً فالمطلقة قبل أن لم يسم لها فاعتما واجبة وإن سعى فقبر واجبة ولا  
 مستحبة أيضاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سعى لها أولاً (قوله أو يفرض قاض مهر المثل) ينسحب  
 مهر مفعول فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل أنها

وحى درع ونحوه ملحق لا تزيد على  
 نصفه) أى نصف مهر المثل لو  
 الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة  
 دراهم) لو فقيراً (وتعتبر) المتعة  
 (بحالهما) كالنفقة به بقى  
 وتجب المتعة لمن سواها) أى  
 المفوضة (الأمن سعى لها مهر  
 وطلقت قبل وطء) فلا تنسحب لها  
 بل للموطوءة سعى لها مهر أولاً  
 فالمطلقات أربع (وما فرض)  
 يتراضيها أو يفرض قاض مهر  
 المثل (بعد العقد) الخالى عن  
 المهر (أو زيد) على ما سعى

لوما لبث الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بحجبه القاتني عليه ولو لم يفعل ناب منابه في  
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانها تازمه) أي الزيادة ان وطئ أومات عنها وهذا  
 التفرع مستند من مفهوم قوله لا ينصف أي بالطلاق قبل الدخول فيفسد لزومه وتأكده بالدخول  
 ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افادتها صحيحة ولو بلاشهود أو بعد هبة المهر والابراء منه وهي  
 من جنس المهر أو من غير جنسه بجر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الاب والجد ولو زوج ابنه  
 ثم زاد في المهر صح نهر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقوله راجعتك بكذا  
 ان قلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرتك وكذا تجديده النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا  
 لو أقر لزوجه بمهر و كانت قد ودية له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقرار وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله  
 ومعرفة قدرها) أي الزيادة فلو قال زدتك في مهرتك ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كما في الواقعات بجر  
 (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذي في الجرح ان الزيادة بعدموتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أبي حنيفة  
 خلافا لهما كما في التبيين من البيوع اه وعزاء في انفع الوسائل الى القدوري ثم قال ولم يذكر الزيادة بعد  
 الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عنده بالاولى لانه بالموت انقطع النكاح وفات محمل  
 التعليل وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت له ذلك عنده في الموت ففي الطلاق أولى وما ذكره في البحر المحيط من  
 رواية بشرع أبي يوسف من ان الزيادة بعد الفرق باطلا يحمل على انه قول أبي يوسف وحده لانه خالف أبا  
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مضى على أصله ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد المنيونة شيء فيحمل  
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البحر قال في النهر والظاهر عدم الجواز بعد  
 الموت والمنيونة واليه يرشد تقييد المحيط بحال قيام النكاح اذ نقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد خلالة  
 المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد  
 موتها لم تصح والاتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا الا انه لا بد أن يثبت أولا في الحال ثم يستند  
 وشبهه متعذر لا تنبيه المحل فتعذر استناده وما ذكره القدوري موافق لرواية النوادر اه قال ط والذي  
 يظهر ان ما في المحيط والمعراج مخرج على قوله ما فلا ينافي ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة  
 بعد خلالة المبيع لا يقتضي أن يكون ظاهر الرواية هنا الفرق بين الفضلين قام عند المجتهد فانه في النكاح أمر الله  
 تعالى بعدم تسببان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مرعاة الفضل يؤيده مشروعية المتعة فيه بخلاف  
 البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجها في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر  
 المنصوص في الاصل انه يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول لأن العقد  
 الثاني لغو فليعومافيه وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يلغومافيه من الزيادة كن قال لعبدته لا كبر سنانه  
 هذا انما لما لغا عندهما لم يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتبر في حق العتق كذا في المبسوط اه  
 وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهد ا على أن الثاني حزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل  
 بلائنه ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغيير الاول الى الثاني وبعضهم  
 أوجب كلا المهرين لأن الاول ثبت بموت الآخر وله والثاني زيادة عليه فيجب بكلاهما ثم ذكر أن قاضي خان أفتى بانه  
 لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وفق يشه وبين اطلاق الجمهور لزوم يحمل كلامه على  
 انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم في حكم الحاكم لانه يؤاخذ بظاهر لفظه الا أن  
 يشهد على الهزل وأطال الكلام فراجعه أقول بقي ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول  
 باعتبار تغيير الاول الى الثاني أن لا يجب بالثاني شيء هنا اذ لا زيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تبيه)  
 في القضية جدد للخلل نكاحا بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطا اه أي لوجده لاجل الاحتياط  
 لا تازمه الزيادة بلا نزاع كما في البرازية وينبغي أن يحمل على ما اذا صدقته الزوجة أو أشهد والا فلا يصح في  
 ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسبب أي تمام الكلام على مسألة مهر السر  
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول  
 لأن الزيادة في المهر لا تصح الا به فتح عن التجنين (قوله وفي البرازية) استدر على ما في الخاتمة وأقره في النهر

فانها تازمه بشرط قبولها في المجلس  
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها  
 وبقاء الزوجية على الظاهر نهر  
 وفي الكافي جدد النكاح بزيادة  
 ألف لزمه الالفان على الظاهر وفي  
 الخاتمة ولو وهبته مهرها ثم أقر  
 بكذا من المهر وقبلت صح ويحمل  
 على الزيادة وفي البرازية الاشبه  
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في الفتح ما في الحاشية وهو الوجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يشمل كلامه عليها بقدرية  
 الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصح في انه لم يرد الزيادة تأثلاً (قوله  
 لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول بجر وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالمنفروض) متعلق باختصاص  
 وقوله في العقد متعلق بالمنفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى نصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض  
 بعد العقد أو يزيد بعده ليس مفروضاً في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أي فيما لو فرض بعد العقد لان  
 هذا الفرض تعيين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذلك ما رزقته نهر وعند أبي يوسف  
 لها نصف ما فرض والاقل أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الاصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد  
 (قوله وصح حطها) الخط الاسقاط كما في المغرب وقد يحطها لان حط أيها غير صحيح لو صغيرة ولو كبيرة توقف  
 على أجازتها ولا بد من رضاها في حصة الخلاصة خوفاً بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو قادراً على المضرب  
 اه ولو اختلفا فالقول للمدعى الاكراه ولو برهنه فبيضة الطوع أولى قسمة وأن لا تكون مريضة مرض الموت  
 ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها فمات قبلها  
 فلا دعوى لها بل لورثتها بعد موتها وتعام الفروع في الجبر (قوله لكه أو بعضه) قيده في البدائع بما اذا كان  
 المهر ديناً أي دراهم أو دنانير لان الخط في الاعيان لا يصح بجر ومعنى عدم صحته ان لها أن تأخذ منه مادام  
 قائماً فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأتك عن هذا العبد يبقى العبد وديعة عنده اه نهر (قوله  
 ويرتد باردة) أي كهبة الدين عن عليه الدين ذكره في اتفق الوسائل بحيث اقول لم أره واستدل له في الجبر  
 بما في مداينات الفتنة قالت لزوجها أبرأتك ولم يقل قبلت أو كان عاباً فقالت أبرأت زوجي يراً الا اذا رده  
 اه قال في الهر ولا يخفى أن المدعى انما هو رد الخط وكأنه نظر الى أن الخط أبراء معنى (قوله كرض  
 لاحدهما يمنع الوطء) أي أو يلحق به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه فانه مطلقاً  
 لانه لا يعرى عن تكسر وقتور عادة وهو الصحيح اه ومثله في الفتح والبحر والنهر قلت ان كان التكسر  
 والقتور منه مانعاً من الوطء أو مشراله كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر والافهوك كالصحيح فواجه  
 كون مرضه مانعاً من صحة الخلوة الا أن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعاً من وطئه فلا فائدة  
 في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأمل (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في الجبر مانعاً  
 لتحقيق الخلوة حيث ذكر ان لا فامة الخلوة مقام الوطء شروطاً أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى  
 أو الطبيعى أو الشرعى فالاول للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للخلوة  
 كالسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الاسرار هذين من المانع الحسى وعليه فالمانع الحسى  
 ما يمنعهم من أصلها أو ما يمنع صحته بعد تحققها كالمرض فاقهم (قوله فليس للطبعي مثال مستقل)  
 قائمهم مثلاً للطبعي بوجود ثالث وبالخص أو النفس مع ان الاول منهي شرعاً ويقرر الطبع عنه فهو مانع حسى  
 طبيعى شرعى والثاني طبيعى شرعى نعم ساقى عن السر حسى أن جارية أحدهما تمنع بناء على انه يمنع من وطئ  
 الزوجة بحضرتها طبعاً مع انه لا باس به شرعاً فهو مانع طبيعى لا شرعى لكنته حسى أيضاً فاقهم (قوله  
 كاحرام لفرض أو نفل) لحج أو عمرة قبل وقوف عرفة أو بعده قبل طواف وأطلق في احرام النفل فم  
 ما اذا كان بأذنه أو بغيره وانه قد نضوا على انه له أن يجلها اذا كان بغيره ط قلت قال طاهر أن التعميم  
 الاخير غير مراد لان العلة الحرمه وهى مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى  
 أن الرزق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى قدره الشارح ط (قوله بالسكون)  
 نقل الخير الرملى عن شرح الروض للقائى ذكره بان القرن بفتح راءه أخرج من اسكانها (قوله عظم)  
 في الجبر عن المغرب القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكرفه اما غدة غلظة أولم أو عظم وامر أو رتقاء  
 بهاذلك اه ومقتضاه ترادف القرن والرتقى (قوله وعقل) بالعين المهملة والفاء وقوله غدة بالغين المجبة أي  
 في خارج الفرج فبنى القاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال (قوله ولورزوج) الباء  
 للمصاحبة أي ولو كان الصغر مصاحب الزوج يعنى لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما  
 صغيراً اه ح قال في الجبر وفي خلوة الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان وجرم فاضى خان بعدم الصحة  
 فكان هو المعتقد ولا قيد في الذخيرة بالمراحتى اه وتجب العدة بخلوته وان كانت فاسدة لان نصيرهم

مطلبه  
 في حط المهر والابراء منه

مطلبه  
 في أحكام الخلوة

(لا ينصف) باختصاص التنصيف  
 بالمنفروض في العقد بالنص بل  
 تجب المتعة في الاول ونصف  
 الاصل في الثاني (وصح حطها)  
 لكه أو بعضه (عنه) قيل أولاً  
 ويرتد باردة كما في الجبر (والخلوة)  
 مبتدأ خبره قوله الا في كلوطى  
 (بلا مانع حسى) كرض لاحدهما  
 يمنع الوطئ (وطبعي) كوجود  
 ثالث عاقل ذكره ابن الكمال وجعله  
 في الاسرار من الحسى وعليه  
 فليس للطبعي مثال مستقل  
 (وشرعى) كاحرام لفرض أو نفل  
 (و) من الحسى (رتقى) بفتح  
 التلاحم (وقرن) بالسكون عظم  
 (وعقل) بفتح غنة (وصغر)  
 ولو بزج

بوجودها بالخلوة الفاسدة شامل خلوة الصبي - كذا في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع)  
وقد رت الإطاقة بالبلوغ وقبل بالتسع والاولى عدم التقدير كما قد ساء ولو قال الزوج تطبيقه وأراد الدخول  
وانكر الابطال فالتأني فيها النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قد رقه  
بلا يكون عطفنا على قوله بلا مانع حتى بناء على انه طبعي فقط لكن علمت ما فيه قال ط ولا يتكرر مع ما تقدم  
لان ذلك التمثيل من الشارح وهذا من المصنف تنقيد (قوله ولونا ثانيا أو اعمى) لان الاعى يحس والنائم  
يستيقظ ويتناول ففتح ودخل فيه الزوجة الاخرى وهذا المذهب بناء على كراهة وطئهم بمحضرة نهرتها بحر  
قلت وفي البرازية من الخطر والاباحة ولا بأس بان يجامع زوجته وأمه بمحضرة النائم اذا كانوا لا يعاون به  
فان علوا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق النوم تأمل وفي البحر وفصل في المبني في الاعى فان لم  
يقف على حاله تصح وان كان أمم ان كان نهارا لا تصح وان كان ليلا تصح اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير  
الاعى اما لو كان أعمى أيضا فلا فرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والجنون والمعنى عليه) وقيل  
بمنع ان فتح قلت يظهر لي المنع في الجنون لانه أقوى حالا من الكلب العقور تأمل (قوله وكذا الاعى) قد  
علمت ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين الليل والنهار في حقه تأمل (قوله به يفتى) زاد في البحر عن الخلاصة  
انه المختار ثم قال وحرم الامام السرخسي في المبسوط بان كلا منهما منع وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لانه  
يتبع من غشيانها بين يدي أمته طبعها اه أى وكذا بين يدي أمته اما لاولى لانها اجنبية لا تحل له قلت وحرم به  
أيضا الامام قاضي خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية له روى ان محمدا كان يقول  
أولا تصح خلوة ثم يرجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ماضر حوايه من انه لا بأس بوطنى المنكوحة  
بعامة الامه دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان نفي البأس شرعا لا يلزم منه عدم نفرة الطباع  
السليمة عنه وحيث كان هو المتقول عن أئمتنا الثلاثة كما مر وعزاه أيضا في الفتاوى الهندية الى الذخيرة  
والحيط والحاشية لا ينبغي العدول عنه لما وافقته الدراية والرواية ولذا اطل الرحى العجب كيف يجعل المذهب  
المفتى به مذهب خلاف قول الامام وصاحبيه مع عدم احتجاجه في المعنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أى  
سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) أى عقورا أولا وعلاه في الفتح بقوله لان الكلب قط لا يعتدى  
على سيده ولا على من يمنعه سيده عنه اه وحينئذ فلوراء الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب لها فلا  
يعدو عليه وكذا الأمر حال الزوج ان تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة له وامكن أن يعدو عليها  
الكلب لكن يمنعه سيده عنها فتصح الخلوة فافهم (قوله أو كان للزوجة) أى أو كان غير عقور وكان  
للزوجة فانه يكون مانعا لكن مقتضى ما عاين في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكلبها لان كلبها وان رآها تحت  
الزوج يمكن أن تمنعه عنه فلا يعدو عليه فتصح الخلوة تأمل (قوله و كان له) بالواو وفي بعض النسخ باو  
وهو تحريف اه ح أى لان الصور أربع عقوره أولها وغير عقور كذلك فذكر أولا أن المانع ثلاث صور  
عقور مطلقا وغير عقور وهما وبقي غير مانع الصورة الرابعة هي أن يكون غير عقور و كان له (قوله وبقي  
الخ) وبقي أيضا من المانع الشرعى أن يعلق طلائها بخلوتها فاذا اخلها أطلقت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها  
بحر عن الواقعات قال وزاد في البرازية والخلاصة أنه لا تجب العدة في هذا الطلاق لانه لا يتمكن من الوطء  
وسبأ في وجودها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فتجب العدة هنا احتياطا اه ومضى الشارح في سبأ في  
بعد صفحة على ما في البرازية ويأتى تمام الكلام فيه وسبأ في أيضا عند قوله ولو اقرقا أن امتناعها من تمكينه  
في الخلوة يمنع صحته لو كانت ثيبا لا لو بكر (قوله عدم صلاحية المكان) أى للخلوة وصلاحية بان يأمنها  
فيه اطلاع غيرهما عليها كالدار والبيت ولو لم يكن له سقف وكذا الخلل الذي عليه قبة مضر وبه والبستان  
الذي له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كان في مخزن من خان يسكنه الناس  
فرد الباب ولم يفلق والناس قعود في وسطه غير مترصدين للنظر هما صحته وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله  
كسجد وطريق) لان المسجد يجمع الناس فلا يأتى من الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال  
نعمالي ولا تباشره وتامعوا كفون في المساجد والطريق بمن الناس عادة وذلك لوجوب الانقباض فيمنع الوطئ  
بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خاليا وبابه مغلق تأمل وفي الفتح

قوله والجنون والمعنى عليه كذا  
بخط الحشى وهو غير موافق لقول  
المصنف او مجنون الخ كسبه نصر

(لا يطاق معه الجماع و) بسلا

(وجود ثالث معهما) ولو

ثانيا أو اعمى (الا أن يكون)

الثالث (صغيرا لا يعقل) بان لا يعبر

عما يكون بينهما (أو مجنونا

أو مغمى عليه) لكن في البرازية

ان في الليل تحت لافي النهار وكذا

الاعى في الاصح (أو جارية

أحدهما) فلا تمنع به يفتى مبتنى

(والكلب يمنع ان) كان (عقورا)

مطلقا وفي الفتح وعندى ان كلبه

لا يمنع مطلقا (أو) كان (للزوجة

والا) يكن عقورا وكان له (لا)

يمنع وبني منه عدم صلاحية

المكان كسجد وطريق

ولو سافر بها فعدل عن الجادة إليها الى مكان خال فبقي صحيحة (قوله وحمام) أي بابه مفتوح أمالو كان مقفولاً  
عليهما واحدهما فلا مانع من صحتهما كما لا يخفى فانهم (قوله وسطح) أي ليس على جوانبه ستروكذا اذا كان الستر  
رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام انسان بطلع عليهما فتح وفيه ولا نصح في المسجد والحمام وقال شاذان كانت ظلمة  
شديدة صحت لأنها كالسائر وعلى قياس قوله نصح على سطح لاسأله اذا كانت ظلمة شديدة والوجه ان لا نصح  
لان المانع الاحساس ولا يختص بالبصر الا يرى الى الامتناع لوجود الاعى ولا ابصار للاحساس اه قلت  
الاحساس انما يمكن اذا كان معها أحد على السطح أمالو كانا فوقه وحدهما وامنا من صعود أحد اليهما لم ينش  
الاحساس الا بالبصر والظلمة الشديدة تمنعه كما لا يخفى تأمل (قوله وباب مفتوح) أي بحيث لو نظر انسان  
راهما وفيه خلاف ففي مجموع النوازل ان كان لا يدخل عليهما أحد الا باذن ففي خلوة واختار في الذخيرة انه  
مانع وهو الظاهر بجر ووجهه أن امكان النظر مانع بلا توقف على الدخول فلا فائدة في الاذن وعدمه (قوله  
وماذا لم يعرفها) لان التمكن لا يحصل بدون المعرفة بخلاف ما اذا لم تعرفه والفرق انه متمكن من وطئها اذا عرفها  
ولم تعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه كذا في البحر وفيه انه اذا لم تعرفه يحرم عليها ما تمكينه منها فالظاهر أنها  
تمنع من وطئها بناء على ذلك فينبغي أن يكون مانعاً فاقترن ح قلت ان هذا المانع يده ازالته بان يخبرها انه  
زوجه فلما لم يتقص من جهته يحكم بصحة الخلوة بلزم المهر ط (قوله في الاصح) أي أصح الروايتين  
لكن صرح شراح الهداية بان رواية المنع في التطوع شاذة وبشير اليه قول الحاشية وفي صوم الكفار  
والمندورات روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنعها في ظاهر الرواية وقيل يمنع اه وقول  
الكثير وصوم الفرض يدخل فيه القضاء والكفارات والمندورات فيكون اختياراً منه رواية المنع في غير التطوع  
لان الافطار فيه بعذر جاز في رواية ويؤيد ما في الكفر بتعبير الحاشية بالاصح فانه يفيد أن مقابلته صحيح  
وكذا قول الهداية وصوم القضاء والمندورات كالطوق في رواية فانه يفيد أن روايته كونهما كصوم رمضان  
أقوى وبهذا يتأيد ما جئ به في البحر بقوله وينبغي أن يكون صوم الفرض ولو مندوراً مانعاً انفاً لانه يحرم  
افساده وان كان لا كفارة فيه فهو مانع شرعي اه (قوله ان نصح) أي الخلوة لسقوط الكفارة بشبهة  
خلاف الامام مالك رحمه الله فانه يرى فطره بأكله ناسياً ولا كفارة ط (قوله وكل ما أسقط الكفارة)  
كشرب وجعاً ناسياً ونية تها روية نقل ط (قوله وصلاة الفرض فقط) قال في البحر لا شك أن افساد  
الصلاة لغیر عذر حرام فرضاً كانت أو نفلاً فينبغي أن تمنع مطلقاً مع أنهم قالوا ان الصلاة الواجبة لا تمنع كالنفل  
مع أنه يأثم بتركها وأغرب منه ما في الخط أن صلاة التطوع لا تمنع الا الاربع قبل الظهر لانهم ساسنة مؤكدة  
فلا يجوز تركها بمثل هذا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السن المؤكدة وان الواجبة تمنع بالاولى اه  
قلت والحاصل أنهم لم يفرقوا في احرام الحج بين فرضه ونفله لا شراً كهم في لزوم القضاء والدم وفرقوا بينهما  
في الصوم والصلاة أما الصوم فظاهر لزوم القضاء والكفارة في فرضه بخلاف نفله وما ألحق به لان الضرر فيه  
بالفطر يسير لانه لا يلزم الا القضاء لا غير كما في الجوهره وأما في الصلاة فالفرق بينهما مشكل اذ ليس في فرضها ضرر  
زائد على الاثم ولزوم القضاء وهذا موجود في نفلهما واجبا ثم الاثم في الفرض أعظم وفي كونه مناطاً  
لمنع صحة الخلوة خفاء والالزم أن لا يكون قضاء رمضان والكفارات كالنفل ولعل هذا وجه اختيار الكثر اطلاق  
فرض الصوم كما قد مناه فكذا الصلاة فينبغي أن يكون فرضها ونفلهما كفرض الصوم بخلاف نفله لانه اوسع  
بدليل أنه يجوز افطاره بلا عذر في رواية ونقل الصلاة لا يجوز قطعه بلا عذر في جميع الروايات فكان كفرها  
ولعل المجتهد قام عنده فرق بينهما لم يظهر لنا والله تعالى أعلم (قوله فيما يجي) أي من الاحكام ط (قوله  
ولو محجوباً) أي مقطوع الذكر والخصيتين من الحب وهو القطع قال في الغاية والظاهر أن قطع الخصيتين  
ليس بشرط في المحبوب ولذا اقتصر الاسبغابى على قطع الذكر ح عن النهر (قوله أو خصياً) بفتح الخاء  
المجسمة ففعل بمعنى منهول وهو من سلت خصيتاه وبني ذكره ح (قوله ان ظهر حاله) أي ان ظهر قبل  
الخلوة ان هذا الزوج الخصى رجل وظاهر أن نكاحه صحيح فان وطأ ح جائز فتكون الخلوة كالوطئ وان لم  
يظهر فالنكاح موقوف لا يبيح الوطئ فلا تكون خلوة كالوطئ فانهم (قوله وما في البحر) حيث أطلق  
صحة خلوته ولم يقيد بظهور حاله وما في الاشباه استعرفه (قوله نهر) عبارة ويجب أن يراد به من ظهر من

وحمام وصحراء وسطح وباب  
مفتوح وماذا لم يعرفها (وصوم  
انتطوع والمندور والكفارات  
والقضاء غير مانع لخصتها) في الاصح  
اذلا كفارة بالافساد ومفاده  
انه لا اكل ناسياً فامسك فخلها  
أن نصح وكذا اكل ما أسقط الكفارة  
نهر (بل المانع صوم رمضان)  
أداء وصلاة الفرض فقط (كالوطئ)  
فيلجى (ولو) مكان الزوج  
(محبوباً أو عتيقاً أو خصياً) أو خنى  
ان ظهر حاله والافساده موقوف  
وما في البحر والاشباه ليس على  
ظاهره كما بسطه في النهر

حاله أما المشكل فتمسكه موقوف الى أن تبين حاله وله هذا البرزخ وله من تحته لان التمسك الموقوف لا يند اباحة النظر كذا في النهاية اه أي فلا يبيع الوطء بالاولى فلا تصح خلوة كاخلوة بالخاص بل اولى لانه قبل التبين بمنزلة الاجنبى ثم قال في التبر وأفاد في المبسوط أن حاله يتبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الاجل رقد زوجته أو به أحدكم بصحة نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالعنين وان زوج رجلا تبين بطلانه وهذا سر في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا التقرير علت أن ما نقله في الاشياء عن الاصل لزوجه أو به رجلا فوصل اليه جاز والافلا علم لي بذلك أو امرأة فبلغ فوصل اليها جاز والاجل كالعنين ليس على ظاهره والله الموفق اه أي أن ظاهره في الاشياء انه بمجرد وصول الرجل اليه أى وطئه له أو بوصوله الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهور علامة فيه وأن الوطء يحل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد يتبين حاله وقد لا يتبين مع أنه في المبسوط جزم بتبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفاً فهو صحيح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوطء وفيه نظر فان قوله جاز معناه جاز العقد لتبين حاله بذلك فقد صرحوا بأن ذلك رافع لاشكاله ولا يلزم منه حل الوطء وقوله والافلا علم لي بذلك أى ان لم يظهر فيه هذه العلامة لا أحدكم بصحة العقد ولا بعد مهابل يتوقف ذلك على ظهور علامة اخرى وقول المبسوط ان حاله يتبين بالبلوغ مبنى على الغالب والافتدصر جواباً بأنه قد سبق حاله مشكلاً بعده كما اذا حاض من فروج النساء وأمنى من فروج الرجال وقد يتبين حاله قبل البلوغ كأن يقول من أحد الزوجين دون الآخر فتصح خلوته والحاصل أن تقيد صحة الخلوة بتبين حاله ظاهر لعدم حل الوطء قبله (قوله لمرض الخ) وكذا السحر ويسمى المعتد وكما سيأتى في بابيه عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذى حققته في البحر بحثنا ثم رأه متفولاً عن الخصاصف أن الخلوة لم تقم مقام الوطء الا في حق تكميل المهر وجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالنسب أى فانه ثبت وان لم توجد خلوة أصلاً كما في تزوج مشرك مغربية أو من أحكام العدة كالقبض والحجب من صاحب النهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالفه في النظم الا فى وما ذكره في البحر سبقه اليه ان الشبهة في عقد القران لكنه أفاد أن المطلقة قبل الدخول لو ولدت لاقل من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبها للتبين بأن العلوق قبل الطلاق وأن الطلاق بعد الدخول ولو ولدت لاكثر لا يثبت لعدم العدة ولو اختل بها فاطلة لها ثبت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر قال ففي هذه الصورة تكون الخصوصية للخلوة (قوله ولومن المحبوب) لا مكان انزاله بالسحاق وسيأتى في باب العنين أنه يثبت نسبها اذا اختل بها ثم فرق بينهما ولو جاءت به لستين (قوله وفي تأكد المهر) أى في خلوة النكاح الصحيح أما الفساد فيجب فيه مهر المثل بالوطء لا بالخلوة كما سيذكره المصنف في هذا الباب لحرمه الوطء وفيه فكان كاخلوة بالخاص (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت صحيحة أم لا ط أى اذا كانت في نكاح صحيح أما الفساد فيجب فيه العدة بالوطء كما سيأتى (قوله في عدتها) متعلق بنكاح والاولى تأخير بعد قوله وحرمة نكاح الامه ط (قوله وحرمة نكاح الامه) أى لو طلق الحر بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة مادامت الحر في العدة ولو الطلاق بائناً (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) يبانه أن الموطوءة طلاقها في الحيض بدعى فلا يحل بل يطلقها واحدة في طهر لاوطء فيه وهو أحسن أو ثلاثاً متفرقة في ثلاثة اطهار لاوطء فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلاقها واحدة ولو في الحيض حسن واذا كانت المختل بها كالوطوءة توقط طلاقها بالاطهر فلا يحل في مدة الحيض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية والمختار أنه يقع عليها طلاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعي أو بائناً ذكر شيخ الاسلام أنه يكون بائناً اه ومثله في الوهبانية وشريحها والحاصل أنه اذا اختل بها خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا طلقها في العدة طلاقاً اخرى فمقتضى كونها مطلقه قبل الدخول أن لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوة في أنها تارة تكون كالوطء وتارة لا تكون جعلناها كالوطء في هذا اقتضاباً لوقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطابقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر اذا لم تكن معتدة بخلاف خدمه والظاهر أن وجه كون الطلاق

وفيهِ عن شرح الوهبانية أن العنة قد تكون لمرض أو ضعف خلقته أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولومن المحبوب (و) في تأكد المهر المسمى (و) مهر النسل بلا تسمية و (النقطة) والنسب والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها في عدتها (وحرمة نكاح الامه ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوطء (في حق) بقية الاحكام

الثاني بانها والاحتياط ايضا ولم يتعزضوا للطلاق الاول وأفاد الرجعي أنه بائن أيضا لانه طلاق قبل الدخول  
غير موجب للعدة لأن العدة انما وجبت لجعلنا الخلوة كالوطء احتياطاً فان الساهر وجود الوطء في الخلوة الصحيحة  
ولأن الرجعة حتى الزوج واقراؤه بأنه طلق قبل الوطء ينفذ عليه فيقع بائناً وإذا كان الاول لا تعقبه الرجعة يلزم  
كون الثاني مثله اه ويشير الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه يفيد أن الاول بائن أيضاً ويدل  
عليه ما يأتي قريباً من أنه لا رجعة بعده وسيأتي التصریح به في باب الرجعة وقد علمت مما قررناه ان المذكور  
في الذخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم ظاهراً لاطلاقهم وقوع البائن أولاً وثانياً وان كان بصريح  
الطلاق وطلاق الموطوء ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه من بعض  
الوجوه وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اه وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة  
فلا يدفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف  
الوطء (قوله والا حصان) فلوزني بعد الخلوة الصحيحة لا يلزمه الرجيم لفقده شرط الاحصان وهو الوطء قال  
في عقد الفرائد وهذا ان لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي  
أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في الجبر ولم يقيموها مقام الوطء في حق  
الاحصان ان تصادقاً على عدم الدخول وان اقترابه لهما حكمه وان اقترابه أحدهما صدق في حق نفسه دون  
صاحبه كما في المبسوط اه (قوله وحرمة البنات) أي لم يقيموا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا برزوجه  
بدون وطء ولا مس بشهوة لم تحرم عليه بائناً بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحيحة كما صرح به في التبيين  
والفتح وغيرهما فاحترز في عقد الفرائد ما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا بخلاف فيها بين الصاحبين  
والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحريم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما ادعاه من عدم اختلاف ممنوع كما  
يسطه في النهر (قوله وحلها الاول) أي لا تحل مطلقة الثلاث للزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا يتم  
وطئه لمحدث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير مراراً بائناً بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح  
بعد الخلوة بمجرد أي لوقوع الطلاق بائناً كما قدمناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي  
في عدة الخلوة لا ترث برزانية ومثل في الجرع المجتبى وحكي ابن الشحنة في عقد الفرائد قولاً آخر أنها ترث  
وان تصادقاً على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة  
الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لا ترث وبه جزم الطوائف فنيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلبيذ  
حامد أفندي العمادى مفتي دمشق اه (قوله وتزويجها كالابكار) كان عليه أن يقول كالبنات  
ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء دون الخلوة فالمعنى أنها ليست كالوطء في تزويجها  
كالبنات بل تزوج كالابكار أفاده ط (قوله على المختار) وما في المجتبى من أنها تزوج كما تزوج النيب  
ضعيف كما في الجبر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور  
وهي سقوط الوطء والنيء والتكفير وعدم فساد العادة وبقي مسألان أيضاً لم يذكرهما لعدم تسليمهما وهما  
أن الخلوة لا تكون اجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وأن المرأة لا تمتنع نفسها للمهر بعدها عندهما أما عند  
أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في الجبر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عنة العنين ويمكن دخولها  
في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء ح أي ومخايرة للوطء في إحدى  
عشرة مسألة (قوله وبهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم  
بعقد الدر المنظوم (قوله تكميل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداد) بالكسر والمراد به  
العدة (قوله واربع) بالجر عطف على الاخت (قوله الاما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أسقط لام  
ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه ترحيل) المراد به الطلاق اه ح وأما الترحيل فهو من رحل  
القوم عن المكان انتقلوا أي طلاق فيه نقل الروضة من بيته أو من عصمته فافهم (قوله وأوقعوا فيه)  
أي في الاعداد بمعنى العدة اه ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البيت الثاني فافهم  
(قوله اذ الحقا) الضمير للتطبيق والالف للاطلاق اه ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق  
عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قدمناه في قوله والرجعة

نكاح الغسل و الاحصان  
و حرمة البنات وحلها الاول  
والرجعة والميراث وتزويجها  
كلا بكار على المختار وغير ذلك  
كما نقله صاحب النهر فقال  
وخلوة الزوج مثل الوطء في صور  
وغيره وبهذا العقد تحصيل  
تكميل مهر واعداد كذا نب  
اننا في سكنى ومنع الاخت مقبول  
وأربع وكذا قالوا الاما ولقد  
راعوا زمان فراق فيه ترحيل  
وأوقعوا فيه تظليفاً اذا لحقا  
وقيل لا والصواب الاول القيل  
أما المعايير فالاحصان يأتملى  
ورجعة وكذا التورث معقول



(قوله سقوط وطء) أي ما يلزمه فيه الوطء لا يسقط بالخلوة حتى الزوجية في القضاء الوطء مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العين إذا اختل بها لا يسقط عنه الوطء بها فلا زوجة طلب التفریق وعلى هذا الحق يستغنى عن ذكر بقائه العنة المذكور في الوهيانية لكن يستغنى به أيضاً عن ذكر التي الأولى فكان الأولى ذكرهما معاً وأما سقوطهما معاً تأمل (قوله كذلك التي) يعني أن آلي منها هم وطئها في المدة كان فينا وان خلاها لا اهـ ح (قوله التكفير) يعني أن وطئ في شهر رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اهـ ج وفي الشهر وعدا التكفير هنا بما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوطء ففسدت وان خلاها لا اهـ ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد بالوطء كالاحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الخلوة والكلام في الصحة الآن يمل بما لا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الاداء وضلوة النافلة تأمل والاصل أنه ينبغي استبعاد التكفير وفساد العبادة وزيادة فقد العنة قصير الاحكام التي خالفت الخلوة فيها الوطء عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصر اعلم به بأن ما سواها لا يخالف فيها الخلوة الوطء فقلت

وخلوة كالوطء في غير عشرة \* مطالبة بالوطء احصان تحليل

وفي وارث رجعة فقد عنة \* وتحريم بنت عقد بكر وتغسيل

(قوله فقالت بعد الدخول) يطلق الدخول على الوطء وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الأول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوطء أو في الخلوة المجردة لافي الوطء مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتمام المهر ولو كان الاختلاف بينهما في الوطء مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر عثرة للاختلاف (قوله قال قول لها لانكارها سقوط نصف المهر) كذا في القنية للزاهدي ونظمه ابن وهبان وقال في شرحه انه تتبع هذا الفرع بما ظفر به ولا وجد ما ينافيه ووجهه ما شاع على القواعد لان القول للمنكر اهـ قلت رأيت في حاوي الزاهدي أيضاً وحكي فيه قولين فذكر ما مر من عزالي المحيط وكاب آخر ثم عزالي الاسرار أن القول قوله لانه ينكر وجوب الزادة على النصف اهـ ويظهر لي أرجحية القول الاول ولذا اجزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العدة والدخول أو الموت مؤكده والطلاق قبله ما يفسد له فوجب الكل متحقق والمصنف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتنسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا يعود نصف المهر المقبوض الى ملكة بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء أو الرضى ولا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكتمة مقر ببيها كالواقر بالغصب وأدعى الرد وكذبه المالك فدعواه الرد انكار للتمتع بعد الاقرار ببيها فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوطء) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوطء مع الاتفاق على الخلوة وليكون إشارة الى رد ما قاله في الاسرار أي ان انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة متع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعتبر وفي بعض النسخ وان أنكرت بالباء والمعنى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطلأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الاولى أن يقول وان اعترفت بعدم الوطء لانه لم يدع الوطء حتى يقابل بانكارها له (قوله انما وطئاً كرها) لانها تستغنى بالطبع فلم تكن بالامتناع مخمارة لعدم تأكد المهر بخلاف الشب لان امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما جئته الطرسوسى) أي في أنفع الوسائل والبحث في التفصيل المذكور فان الطرسوسى نقل أولاً عن الذخيرة اذا خلاها ولم تكن من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التفصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أظفر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضاً أن هذا اذا صدقته في ذلك فلو كذبت قال قول قواها بيمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشيخ صاحب البحر (قوله فخلاها) أي خلوة صحيحة لانها المتبادر من لفظ الخلوة اهـ ج أي في قول الحالف ان خلوت بك ففراديها الخلوة عما يمنعها أو يفسدها مما مر والمراد ما يفسدها من غير التعليق لما مر عن البحر من أن هذا التعليق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كـ الخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكره

سقوط وطء واحد لها وكذا

تحريم بنت نكاح البكر مبذول

كذلك التي والتكفير ما فسدت

عبادة وكذا بالغسل تكميل

(ولو اقرها فقالت بعد الدخول

وقال الزوج قبل الدخول قال قول

لها) لانكارها سقوط نصف

المهر وان أنكر الوطء ولو لم

تمكنه في الخلوة فان بكر صحت

والالا لان البكر انما وطئاً كرها

كما جئته الطرسوسى وأقره المصنف

(ولو قال ان خلوت بك فأنت طالق

فخلاها طلقته)

في الجرد المراد بالخدمة فيه الخالة بما يفسد حاسري فساد النكاح فانهم (قولوا بانها) لتعبر بهم بان  
الطلاق الواقع بعد الخلوة العجبة يكون بانها من أي فينسا أولى لعدم صحتها فانها لا تتناول الوطاء الا في وجوب  
العدة ط (قولوا لوجود الشرط) علة للطلقة وأما علة كونه بانها من أي فينسا ما قد ساءه عن المخ أفاده ح  
(قولوا ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المدة كونه من الوطاء اه أي  
لانها بانها بتجسّد الخلوة فكان غير متكن من الوطاء شرعا (قولوا ولا عدة عليها) قال في البحر وسيأتي  
وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فقيب العدة في هذه الضرورة احتياطا اه واعترضه انخير الرمي بقوله  
كيف التقطع بوجوبها مع معادته لتقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية والخلوة بالأجنبية  
لا ترجب العدة فليست من قسم الخلوة العجبة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قواهم انما تقام مقام الرماء  
اذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها موجود ولكن عاقبة موانع من جهته وهو العلق كالعينين وكذا الدخول  
عليها فأحرم بالجميع أربا بالعدة كونها خلوة بأجنبية ممنوع لان الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه  
كما قال لأجنبية ان تزوجك فانت طالق فوقوع الطلاق دليل لتحقيق الخلوة اذ لو حال لم يقع غير أنه وجد بعد  
تحققها موانع من جهته كما ذكرنا وتصریحهم بوجوب العدة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة  
فتقول البزارية لا عدة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة تنقل بنقل أصح منه فافهم (قولوا ويجب  
العدة) ظاهره الوجوب قضاء وديانة وفي الفتح قال العتاني تكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة العجبة  
انها واجبة ظاهرا أو حقيقة فتقبل لورزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء (قولوا  
في الكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول  
فتح (قولوا لتوهم الشغل) أي شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في المحبوب لقيام احتمال الشغل  
بالحق وهي حق الشرع وحق الولد ولذا لا تستطادها ولا يحل لها الخروج ولو أذن لها الزوج وتدخل  
العدتان ولا يتداخل حق العبد فتح وعامة في المعراج (قولوا واختاره القرائني الخ) وجزم به  
في البدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره العتاني (قولوا تجب العدة) لثبوت التمكن حقيقة فتح (قولوا  
كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح الاوجه على هذا القول أن يخص الصغير بغير القادر والمرضى بالمدنف  
لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس  
مدنف المريض كفرح ثقل (قولوا لانه نص محمد) أي في كتابه الجامع الصغير الذي روى مسائله عن أبي  
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قولوا قاله المصنف) أي تعالى الشيخ في البحر وأقره في التهر والشربلالية  
(قولوا الموت أيضا) أي كان الخلوة كالوطاء فهم ما والمراد الموت قبل الدخول أي موت الرجل بالنسبة  
للمدة وموت أيها ما كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قولوا في حق العدة والمهر) أي اذا مات عنها زوجها  
عدة الوفاة واستحق جميع المهر كالموطوءة (قولوا فقط) هو معنى قول المجتبي وفيما سواها ما كالعديم  
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا في الارث لان الارث من أحكام العدة فلذا لا يتحقق قبل الخلوة التي هي  
دون الوطاء فافهم (قولوا حلت بنتها) أي كالتحل بعد الخلوة الصحيحة فلا تحرم الا بحقيقة الوطاء على ما مر  
(قولوا فوهبته له) ذكر النعمير لان الالف مذكرة لا يجوز تأنيدها كافي ط عن المصباح وكذا لو وهبت نصفه  
فتح (قولوا قبل وطاء) أي وخلوة نهر وهي وطاء حكما كما مر (قولوا لعدم تعيين النقود في العدة) ود  
ولذا أشار في النكاح الى دراهم كان له أن يسكنها ويدفع مثلها اجسا ونوعا وقد راو صنفه ولو لم تب  
شبا وطقت قبل الدخول كن لها امساك المقبوض ودفع غيره ولو اتركى الكل وقامه في التهر والحاصل  
أنه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر مخ (قولوا أو قبضت نصفه)  
احتراز عما لو قبضت أكثر من النصف فانه ترده عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهبته  
الباقى فهو معلوم بالاولى بحر أي لا يرجع عليها شيء (قولوا في الصورة الاولى) الانسب أن يقول  
في صورتين فيكون قوله أو الباقي اشارة الى أن هبة الالف ليس بقيد في الثانية كإناص عليه في البحر قال  
في الشهر ومعى هبة الالف بعد قبض النصف أنها وجبت له المقبوض وغيره (قولوا أو وهبت عرض المهر) أشار  
الى أنه لم يعيب اذ لو وهبت بعد ما تعيب فأشبا يرجع بنصف قيمته يوم قبضت لانه صار كأنها وهبت عين أخرى

بأنها لوجود الشرط ووجب نصف  
المهر ولا عدة عليها بزازية (وتجب  
العدة في الكل) أي كل أنواع  
الخلوة ولو فاسدة (احتياطا) أي  
احتياطاً لتوهم الشغل (وقيل)  
دالة القدرى واختاره القرائني  
ووضع حان (ان كان المانع شرعياً)  
كعدم (تجب) العدة (وان)  
كان (حسبياً) كصغر ومرض  
مدنف (لا) تجب والمذهب الاول  
لانه نص محمد بن ابي المصنف وفي المجتبى  
الموت أيضاً كالوطاء في حق  
العدة والمهر فقط حتى لو ماتت  
الام قبل دخوله بها حلت بنتها  
(قبضت ألف المهر فوهبته له)  
وطاقت قبل وطاء (رجع) عليها  
(بنصفه) لعدم تعيين النقود  
في العقود (وان لم تقبضه أو  
قبضت نصفه فوهبته الكل) في  
الصورة الاولى (أو ما يتي) وهو  
النصف في الثانية (أو) وهب  
(عرض المهر)

أما العيب اليسير فكالمعدم لما سياتي أنه في المهر تحمل وقيد بالهمة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف  
 قيمته لأن نصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وجهته أقل من نصفه ترد ما زاد على النصف ولو وجهته الأكثر والنصف  
 فلا يرجع له بجزء (قوله أو في الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح  
 فإن العرض فيه يثبت في الذمة لأن المال فيه ليس بمقصود فيتباح فيه بخلاف البيع بجزء (قوله لحصول  
 المتصور) لأنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه في الفسخ كمنعنه في العقد بدليل  
 أنه ليس لواحد منهما دفع بدله حتى لو تعيب فاحشا فوجهته له يرجع بنصف قيمته كما ترزح (تمتة) حكم الموزون  
 غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم النقد أما المعين منه فكالعرض واختلف في التبر والنقرة من الذهب  
 والفضة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالمنزوب كذا في البدائع نهر (تنبيه) قال في البحر وقد ظهر لي  
 أن هذه المسألة على سبيلين وجهها لأن المهر إما ذهب أو فضة أو مثل غيرهما أو فيقال الأول على عشرين وجهها  
 لأن الموهوب إما الكل أو النصف وكل منهما إما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه  
 أو أكثر ففي عشرة وكل منها إما أن يكون مضر وبأوتبرا فهي عشرين والعشرة الأولى في المثل وكل منها  
 إما أن يكون معينا أولا وكذا في القيمي والأحكام مذكورة اه وتبعه في النهر قلت ويزاد مثلها فتصير  
 مائة وعشرين بأن يقال إن الموهوب إما الكل أو النصف أو الأقل من النصف أو الأقل فهي أربعة تنضرب  
 في الخمسة المارة تبليغ عشرين وكل منها إما أن يكون مضر وبأوتبرا فهي أربعون وكذا في كل من المثل والقيمي  
 أربعون وقدمت حكم هبة الأكثر من النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ماضى يوفي توفية  
 لا بالتخفيف من وفي وفي فاء بقرينة قوله والايوف أفاده ح (قوله وأقام بها) انما ذكر التوفية في الأولى  
 دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالا وغير مال وهو ما شرط لها ووعدها به من عدم إخراجها أو عدم  
 التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رد دفعه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح  
 فليس هنا في المسمى وعدبشي ليناسبه التعبير بالتوفية بوضحه أنه قد رد دفعه بين كونها ثيبا وبكرا كما يأتي  
 فاقهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر أو مهر مثلها أكثر منه ويشترط منفعة لها ولا يها  
 أو لذى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لا حاصلة بتجريد العقد ولم يشترط  
 عليها رد شيء له وذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو يهدى لها هدية  
 أو على أن يزوجه أباه ابنته أو على أن يعتق أخاها أو على أن يطلق شرطتها فلولا المنفعة لاجنبى ولم يوف  
 فليس لها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثلها الأولى لو شرط ما يضرها كالتزوج  
 عليها وكذا الوص كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشرط غير صباح كخمر وخنزير فلو المسمى عشرة  
 فأكثر وجب لها وبطل المشرط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يتفقع بالحرام فلا يجب عوض بشواته ولو تزوجها  
 على ألف وعقأ خيها أو طلاق شرطها بلفظ المصدر لا المضارع عتق الأخ وطلقت النقرة بنفس العقد طلقه  
 رجعية لمقابله غير متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولاية إذا قال وعقأ خيها عتقها فلو لها  
 ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق أمر أنه فلا أنه وعلى أن ترد عليه عبد ينقسم ألف على مهر مثلها  
 وعلى قيمة العبد فان كانا سوأ صار نصف ألفا ثلثا للعبد والنصف صدأ فاذا أطلقها قبل الدخول  
 فلها نصف ذلك وإن بعده نظر إن كان مهر مثلها خمسمائة أو أقل فليس لها إلا ذلك وإن أكثر فإن وفي بالشرط  
 فكذلك والافهر المثل وتماه في المحيط والفتح عن المبسوط وفي اشتراط الكرامة والهدية كلام سياتي  
 وحاصل المسألة على وجوه لأن الشرط إما نافع لها أو لاجنبى أو مضار وكل إما حاصل بمجرد النكاح أو متوقف  
 على فعل الزوج وعلى كل من الستة إما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساويا وكل إما  
 أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل إما أن يساح الانتفاع بالشرط أولا وكل إما أن يشترط عليها رد شيء أولا  
 وكل إما أن يحصل الوفاء بالشرط أولا فهي مائة وستة وثمانية وثمانون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية  
 الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان تزوجها على ألف أن أقام بها أو أن لا يسرى عليها أو أن يطلق شرطتها  
 أو أن كانت مولاة أو أن كانت أعجمية أو ثيبا وعلى ألفين إن كان اضدادها (قوله بفوات النفع)  
 الباء للسببية لأنه في الأولى سمي لها ما لها فيه نفع وهو عدم إخراجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كشوب معين أو في الذمة

(قبل القبض أو بعده لا) رجوع

لحصول المتصور (نكحها

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو) نكحها

(على ألف أن أقام بها وعلى ألفين

أن أخرجهان وفي) بما شرطه

في الصورة الأولى (وأقام) بها

في الثانية (فلها الألف) لرضاها به

فهنا صورتان الأولى تنجية المهر

مع ذكر شرط ينفعها والثانية

تنجية مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والايوف ولم يقيم) فهر

المثل لفوت رضاها بفوات النفع

فلهذا المسمى لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند فواته يعدم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية  
حتى تسببت ثمانية ما غير صحيحة البهانة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسألة الاخيرة) فيه في قوله  
ولا يزداد على ألفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا يتقص عن ألف)  
أي في المسألتين (قوله لا تنفقا معا على ذلك) أي لزيادة مهر مثلها في المسألة الاخيرة على ألفين ليس لها أكثر  
من الألفين لأنها رضية معهما المترددة لهما بين الألف والألفين بخلاف المسألة الاولى فإنه لزيادة على ألفها  
مهر المثل بانفعا ما بلغ لهما لم ترض بالالف وحده بل مع الرصف النافع ولم يحصل لهما ولو نقص عن ألف في المسألتين  
فلهذا الاتفاق لانه رضى به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم يف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يشترط  
في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتبار ما قبله في المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان صحيحان)  
أي في المسألة الاخيرة قال في الهداية حتى كان لها الألف ان أقام بها والألفان ان أخرجهما وقال زفر  
الشرطان فاسدان ولهما مهر مثلها لا يتقص من الألف ولا يزداد على الفين وأصل المسألة في الاجابات في قوله  
ان خطته اليوم فلذلك درهم وان خطته غدا فلذلك نصف درهم اهـ (قوله في الاصح) مقايله ما في نوادر  
ابن سماعة عن محمد انها على اختلاف وضعفه في البحر (قوله نقله الجيهالة) جواب عما يرد على قول الامام  
حيث أفند الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وهي ما اذا تزوجها على الف ان أقام بها وألفين ان أخرجهما  
وفي هذه الصورة صح الشرطين مع أن الترديد موجود في الصورتين وأجاب في الغاية بأنه في المتقدمة دخلت  
المخاطرة على التسوية الثانية لان الزوج لا يعرف حل يخرجها أو لا أما اذا فالمرأة على صفة واحدة من الحسن  
أو القبح وجهالة الزوج بصفته لا توجب خطرا ورده الزبلي يأتيان من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على  
ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأة وعلى ألف ان كانت مولاة أو لم تكن له امرأة مع أنه لا مخاطرة  
ولكن جهل الحال وأجاب في البحر بأن المرأة وان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجيهالة  
قوية في الحرة رعدة معها لانها ليست أمر مشاهد فجهالة بغيره والها بلا مشقة واعترضه في النهر بأنه على هذا  
معنى بخلاف الجمال والقبح فانه أمر مشاهد فجهالة بغيره والها بلا مشقة واعترضه في النهر بأنه على هذا  
ينبغي الصحة فيما لو تزوجها على ألفين ان كانت له امرأة وعلى ألف ان لم تكن لان النكاح ثبت بالتسامع  
فلا يحتاج الى اتيان عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اتيانها بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى  
اثباته على أنه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة اخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجمال والقبح فلذا توسع  
الشارح ما في البحر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو ردد الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة  
التي ذكرناها مخالفة لمسألة الترديد للقبح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن ترديد المهر بين  
القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لهما في مسألة  
القبح والجمال فإنه يجب المسمى في أي شرط وجد اتفاقا والفرق للامام مامر (قوله ولو شرط الخ) هذه  
مسألة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوب له (قوله لزمه الكل)  
لان المهر انما شرع ليجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن جميع الانهر (قوله ورجحه في البرازية) أقول  
عبارة تزوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر جملا لامرها على الصلاح بأن  
زالت برؤيته فان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح  
للتأمل اهـ ووجه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد المحيط في تعليل المسألة الثانية انه قليل  
الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قوبل به وانت خبير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل  
مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبأزيد منه نعم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطاها  
زيادة على المجل على أنها بكر فاذا هي ثيب قبل رد الزائد وعلى قياس مختار ما يخبر بخاري فيها اذا أعطاه المال  
الكثير بجبهة المجل على أن يجهزوها بما يجهز عظم ولم تأت به رجح عما زاد على مجمل مثلها وكذا أتت  
أئمة خوارجهم ينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين أنه لا يرجع في كلا الصورتين  
اهـ أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المجل كما يعلم من مراجعة الفصول العمادية فقول  
البرازية تبع للعمادية ولو كان صرح الخ فيقدر ترجيح عدم الرجوع وأنه يلزم كل المهر ولذا انقسم المسألة

(و) لكن (لا يزداد) المهر  
في المسألة الاخيرة (على ألفين  
ولا يتقص عن ألف) لا تنفقا معا  
على ذلك ولو طلقت قبل الدخول  
تنصف المسمى في المسألتين لسقوط  
الشرط وقال الشرطان صحيحان  
(بخلاف ما لو تزوجها على ألف  
ان كانت قبيحة وعلى ألفين ان كانت  
جيدة فإنه يصح الشرطان) اتفاقا  
في الاصح لقلة الجيهالة بخلاف  
ما لو ردد في المهر بين القلة والكثرة  
للتسوية والبكارة فانما ان ثيبا لزمه  
الاقل والاخير المثل لا يزداد على  
الاكثر ولا يتقص عن الاقل فتح  
ولو شرط البكارة فوجد هاتين  
لزمه الكل دور ورجحه في البرازية

في الوهبانية وغيره عن عدم وجوب الزيادة قبل فأقاد أيضا تزجيج لزوم الكل كما هو مقتضى إطلاق صاحب  
 الدرر والوقاية والمتنى (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسألة أن يسمى شيئين مختلفي القيمة اتحدا  
 الجنس أو اختلف نهر (قوله أو الاثنين) لافائدة في ذكره بعد الالف للعلم قطعا بأن الالف غير  
 قد فالاولى قول البحر أو على هذا الالف أو الاثنين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما اختلف فيه قيمة مع  
 اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الاثنين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الالف بأن يعطف  
 على كل واحد باقراده كان يقول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذين الاثنين أو يقول على هذا الالف  
 أو هذين الاثنين تأمل (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو ولفظ أحد هما فإن الحكم فيه  
 كذلك كما صرح به في المحيط بجر (قوله وأخذهما أو كس) الجملة في موضع الحال في القاموس الوكس  
 كالوعد النقص والتقصين لازم ومتمم اه وقيد به لانهما لو تساوا بقيمة صحت التسمية اتفاقا بجر عن الفتح  
 وقال قبله لو كانا سواء فلا تحكيم ولها الخيار في أخذ أيهما شاءت (قوله حكم مهر المثل) هذا قوله  
 وعندهما لها الاقل والمثلون على الأقل ورجح في التحرير قوله واختلف مبنى على أن مهر المثل أصل عنده  
 والمسمى خلف عنه ان صحت التسمية وقد فسدت هنا الجلالة فنصارا الى الاصل وعندهما بالعكس ومجمله  
 اذ لم يصرح بالخيار لهما أو له فلو قال على أنهما بالخيار تأخذا أيهما شاءت أو على أني بالخيار أعطيك أيهما شاءت  
 فانه يصح اتفاقا لانتفاء المنازعة وقيد بالسكاح لان الخلع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتاق عليه يوجب الاقل  
 اتفاقا لانه ليس له موجب أصلي يصار اليه عند فساد التسمية فوجب الاقل وكذا في الاقرار وتماه في البحر  
 (قوله فلها الارفع) لانها رضية بالخط هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية  
 (قوله والا) أي بأن كان بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) أي في الطلاق قبل الدخول  
 كما أن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بجر (قوله وجبت المتعة) أشار به الى أن ما وقع في الدرر تبعا للوقاية  
 والهداية من أنه يجب نصف الاوكس اتفاقا مبنى على الثالب أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس  
 كما عمل به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في الفتح التحقيق أن الحكم المتعة  
 فأقاد أنها لو كانت تزيد من نصف الاعلى لا زاد على نصفه لرضاها به رجحى (قوله ولو تزوجها على فرس الخ)  
 شروع في مسألة اخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف كما في الهداية  
 وقوله فالواجب الوسط أو قيمته فيسجد صحة التسمية لان الجنس المعلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ذو حظ  
 منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لاختلاف معاني الاجناس وانما تخيير الزوج بين دفع الوسط  
 أو قيمته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فنصرت أصلا في حق الايقاع وقيد باليهام لانه في المعين بشارة كهذا العبد  
 أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد التبول ان كان مملوكا والافلها أن تأخذ الزوج بشرائه لهما فان عجز لزمه  
 قيمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القيمة لان الاضافة الى نفسه من أسباب  
 التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له عبد ثبت ملكه افي واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في البحر انه  
 يوقف ملكها له على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالإيهام فانه في الإيهام لو عين لها وسطا  
 أجزت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم  
 لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهما بل يعم كل جنس له وسط معلوم ح (قوله وكل ما لم يجز السلم فيه  
 الخ) فإذا وصف الثوب كهرى خير الزوج بين دفع الوسط أو قيمته كما مر وكذا الوالب في وصفه بأن قال  
 طوله كذا في ظاهر الرواية نعم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة كان لها أن لا تقبل القيمة لان صحة السلم  
 في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المكمل والموزون اذا ذكر صفته كجدة خاتمة من الشعر صعيدية  
 أو مجرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبت في الذقة وان لم يكن مؤجلا كما في النهر والبحر  
 فعنى كون الخيار للمرأة أن لها أن لا تقبل القيمة اذا أراد اجارها عليها لا يعمى أن لها أن تجزئه على القيمة  
 اذا أراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقا في العين هذا وفي الفتح التصريح بأن قول الهداية في ظاهر  
 الرواية احتراز عما روى عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف  
 أنه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والرقعة تعين الثوب وذكر مثله عن المبسوط ثم رجع

(ولو تزوجها على هذا العبد أو على

هذا الالف أو الاثنين أو على هذا

العبد) أو على هذا العبد أو على أخذ

هذين (وأخذهما أو كس حكم)

القاضي (مهر المثل) فان مثل

الارفع أو فوقه فلها الارفع وان

مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس

والافقر المثل (وفي الطلاق قبل

الدخول يحكم متعة المثل) لانها

الاصل حتى لو كان نصف

الاوكس أو من المتعة وجبت

المتعة فتح (ولو تزوجها على فرس)

أو عبد أو ثوب هرى أو فراه

بيت أو عدد معلوم من نحو ابل

(فالواجب) في كل جنس له وسط

(الوسط أو قيمته) وكل ما لم يجز

السلم فيه فالخير للزوج والافقر له

رواية وفرو صرح في الجمع بأنهم سمع وكذا في درر الجوار وأقره في غرر الاندككار وابن ملاح ثم لا يتحقق  
أنه وان لم يتعين فلا بد في عين الوسط أو قيمته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم  
في كل حيوان الخ) فذكر انهم ليس قيدا ولو قال أن لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوسط أو قيمته  
لكان أخصرا وأمثل فإنه يعلم نحو العبد والثوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند النكاح الخ) أما عند  
النساقفة فهو المقتول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو والنوع المقتول على كثيرين  
مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كأنه فانه مقتول على الذكر والاني وأحكامهم مختلفة  
قال في البحر ولا شك أن الثوب تحته السكان والتطن والحبر والاحكام مختلفة فان الثوب الحر لا يحل أبسه  
وغيره يحل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحته الفرس والحمار وأما الدار ففتح ما يختلف باختلاف  
فاحساب البلدان والمحال والسعة والنسق وكثرة المرافق وقتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مثل  
الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون وأحكامهم مختلفة  
فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والاني فان اختلاف أحكامهم بالاصالة  
بحسب (تنبيه) علم مما ذكرنا أن نحو الحيوان والذابة والمخلول والثوب جنس وأن نحو الفرس والحمار  
والعبد والثوب الهروي أو السكان أو التطن نوع وأن الذي تصح تسميته ويجب فيه الوسط أو قيمته الثاني فكان  
على المصنف أن يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه كما قال في متن الاختصار تزوجها على  
حيوان فان سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار غم الجهالة أنواع جهالة النوع والوصف  
كقوله ثوب أو ذابة أو دار فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبيد  
أو فرس أو بقر ذابة أو ثوب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الذابة والثوب معلوم الجنس  
مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والثوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا  
موافق لما مر في تعريف الجنس والنوع عند النكاح فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسألة أن يسمى جنس  
الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حمار أو ما ذالم يسمى الجنس بأن تزوجها على ذابة لا تجوز التسمية  
ويجب سهر المثل اه فقد جعل الفرس والحمار جنسا قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا  
قوله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة الى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقتول على  
كثيرين الخ فقيه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس انتهى كالا يتحقق بل يتعين حمل على النوع  
وكذا قال في الهداية ولو سمي جنسا بأن قال هروي تصح التسمية ويخير الزوج فقد سمي الهروي جنسا وليس هو  
جنسا بالمعنى المار ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن  
يراد بالجنس النوع لمقابله بالوصف أما مع مقابله بالنوع فلا يصح هذا ما ظهر لي (قوله بخلاف مجهول  
الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تقييد بنوع كذوب وذابة فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أو قيمته بل يجب سهر  
المثل (تنبيه) حاصل هذه المسألة أن المسمى اذا كان من غير التقيد بأن كان عرضا أو حياوانا ما ان يكون معينا  
بإشارة أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان قيل نوعه كذابة أو ثوب فسدت  
التسمية ووجب سهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو ثوب هروي أو عبد صحت التسمية ويخير بين الوسط  
أو قيمته وكذلك لو علم وصف الثوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الاصح يتعين الوسط لأنه يجب في الذمة  
كالمثل بخلاف الحيوان فانه لا يجب في الذمة في السلم وان كان مكمل أو موزونا فان علم نوعه ووصفه كأردب فخ  
جيد حال من الشعر صعيدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار اليه لأنه يثبت في الذمة حالا كالعرض وموجلا  
كالمسلم وان لم يعلم وصفه ويخير الزوج بين الوسط أو قيمته كما في ذكر الفرس أو الحمار هذا خلاصة ما في الاختيار  
والفتح والبحر لكن بشكل ما في الخامسة لو تزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان ليعشرة دراهم  
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها عشرة دراهم الآن تكون متعتها أكثر من ذلك اه قال في البحر  
وهذا علم أن وجوب سهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي  
على هذا أن لا ينتظر الى المتعة أصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر الثوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر  
المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخير الرملي بأن الثوب محمول على العدة والتبرع كما جرت به العادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط  
(في كل حيوان ذكر جنسه) هو  
عند الفقهاء المقتول على كثيرين  
مختلفين في الاحكام (دون نوعه)  
هو المقتول على كثيرين متفقين فيها  
يختلف مجهول الجنس كنوب وذابة  
لأنه لا وسط له

مطلب  
تزوجها على عشرة دراهم وثوب

في التسمية اذ لو دخل لاوجب فسادها ففسد الجهالة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاعق فهم صاحب البحر وأخيه  
 في جعل الثوب لغوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حله على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه  
 اشكال هذا الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر  
 الى المتعة لصحة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم ما لم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
 هدية فقد صرح في النهر بأنه في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لولو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها  
 هدية فلها مهر مثلها لا ينقص عن الالف قال هذه المسألة على وجهين ان أكرمها أو أهدى لها هدية فلها  
 المسمى والاشهر المثل اه قلت فهو مثل ما لو تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها كما قد مضاه  
 وبه صرح في الهدية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا محجوه ولا كأن تزوجها على ألف درهم  
 وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يق بالكرامة والهدية يجب تمام مهر  
 المثل ومهر المثل لا يدخل له في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها  
 فلها مهر المثل لا يتقص عن ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الالف لانه اكثر من المتعة اه  
 ونقل نحوه في البحر عن الوولو الحلية والمحيط واعترض به على ما مر من ايجاب المسمى بأن الهدية والاكرام  
 محجوه وتنان ولا يمكن الوفاء بالمحجول بل تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فيما علقته على البحر  
 بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما اذا لم يكرمها أم اذا أكرمها فلها المسمى. وهذا عين ما حل  
 عليه في المبسوط لزم محمد ومشي عليه في الهدية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترتفع  
 بعد وجودها فنظر الماهر كافي النهر أنه يكفي شئاً أدنى ما يعتد اكراماً وهدية اه فاذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية  
 محمولة لعدم رضى المرأة بالالف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقرّر الفساد فوجب  
 المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الالف لانه في العادة  
 أكثر من المتعة كما علمت من كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين  
 كلامهم ويتعين حل ما في الخانية عليه أيضاً وذلك بأن يقيد بما اذا كان مهر. فلها عشرة دراهم ولم يدفع لها ثوباً  
 فحينئذ يجب لها العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول  
 وأما دعوى الرمي الغاذر الثوب لجهالة فلا تصح لان جهالة الاكرام والهدية أخف من جهالة الثوب  
 لان الاكرام تحته أجناس الثياب والحيوان والعروض والعقار والنقود والمكيل والموزون ومع هذا لم يلغوه  
 فقدم الغاء الثوب بالاولى وأيضاً يشكل على الغائه اعتبار المتعة وعلى ما قرناه لا اشكال والله أعلم بحقيقة  
 الحال ونظير ما في الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها  
 ما يدفع قبل الدخول كدراهم للنقش والحمام وثوب يسمى لفاقة الكتاب وأتواب آخر يرسلها الزوج ليدفعها  
 أهل الزوجة الى القابلة وبلائة الخيام ونحوها ومن ما يدفع بعد الدخول كالازار والخلف والمكعب وأتواب  
 الحمام وهذه مألوقة معروفة بمنزلة المشروط عرفاً حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك يشترط نفيه وقت العقد  
 أو يسمى في مقابلة دراهم معلومة يضمها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخيرية فأجاب بما حاصله  
 أن المقر في الكتاب من أن المعروف كالمشروط يوجب الحاق ما ذكره بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر  
 والاوجب مهر المثل لفساد التسمية أن ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية والذي  
 يظهر الأخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من اعتراضه على البحر وأنت  
 خير بأن هذه المذكورات تعتبر في العرف على وجه الزوم على أنها من جملة المهر غير أن المهر منه ما بصرح  
 بكونه مهر او منه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم ارادة تسليمه لا بد من  
 اشتراط نفيه أو تسمية ما يقابله كما مر فهو بمنزلة المشروط لفظاً فلا يصح جعله عدة وتبرعاً وكون كلام الخانية  
 صريحاً فيه قد علمت ما يناقضه وينافيه وقد رأيت في المقتط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع  
 المرأة تقسمها حتى تقبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئاً معلوماً من المهر متجلاً فأوفاه ذلك ليس لها أن تمنع  
 نفسها وكذلك المشروط عادة كالتلف والمكعب وديساج القافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل سمرقند  
 وان شرطوا أن لا يدفع شئ من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الامن صدق العرف من غير تردد في الاعطاء

مطلب  
 مسألة دراهم النقش والحمام ولقافة  
 الكتاب ونحوها

ووسط العبد في زماننا الحبشي  
 (وان أمهرها العبدان) الحال  
 أن (أحدهما تزوجهما العبد)  
 عند الامام (ان ساوى أقله) أى  
 عشرة دراهم (والا اكمل لها  
 العشرة) لأن وجوب المسمى  
 وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني  
 لها قيمة الحر لو عبدا ورجحه الكمال  
 كالأستحق أحدهما (ويجب  
 مهر المثل في نكاح فاسد) وهو  
 الذى فقد شرطاً من شرائط الصحة  
 اكشهود (بالوطء) في القبل (لا يغيره)

مطلب  
 في النكاح الفاسد

للمها من مثله والعرف الضعيف لا يطق المسكوت عنه بالمشروط اه ثم رأيت المصنف أفتى به في مساوية  
 وحاصله أن ذلك ان صرح باشتراطه لم تسليح وكذا ان سكت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج  
 ولا يخفى أن هذا لو كان تبرعا وعده لم يكن لها منع نفسها لقبضه ولا المطالبة به وكذا لو كان لازما منعدا  
 للتسمية بل ينبغي أن يقال انه بمنزلة اشتراط الهدية والا كرام ترفع الجاهل بدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل  
 أو يقال وهو الأقرب ان ذلك من قبيل معلوم النوع بحول الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت في ذلك يسير  
 في العرف فغل الثقافة يعرف نوعها أهم من القصب والحرير أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة  
 المهر وكثرته وكذا باق المذكورات فيعتبر الوسيط من كل نوع منها فهذا ما يحتج به في هذا المقام \* الذى كثر  
 فيه الاوهام \* وزلت الاقدام \* فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي) وأما أعلاه  
 فالروى \* وأدناه الزنجي \* كذا في البحر والنهر والمخ \* ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود  
 أن الحبشي في عرفنا لا يجب الا بالنسب لا لان العبد متى أطلق لا ينصرف الا للاسود فاذا اقتصر على ذكر  
 العبد وجب الوسيط من السودان اه قلت والعبد في عرف الشام لا يشتمل الروى لانه يسمى مملوكا بل يشتمل  
 الحبشي والزنجي \* وكذا الجارية والرومية تسمى سريّة وعليه فالوسط أعلى الزنجي \* (قوله وان أمهرها  
 العبدان الخ) أراد بالعبد الشين الحلالين وبالحر أن يكون أحدهما حرا ما دخل فيه ما اذا تزوجهما على  
 هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد حر أو على مذبحين فاذا احدهما مائة كما في شرح الطحاوى بحر  
 (قوله أقله) أى أقل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عرا \* مام لها العبد  
 الباقي وتما مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لها قيمة الحر لو عبدا) أى له \* العبد الباقي  
 قيمة الحر لو فرض كونه عبدا (قوله ورجحه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الثانية  
 أنه ظاهر الرواية (قوله كالأستحق أحدهما) أى أحد العبدان المسميين فان لها الباقي وقيمة المستحق  
 ولو أستحقا جميعا فلهما قيمتهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بحر (قوله في نكاح فاسد) وحكم  
 الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيقطع الحد ويثبت النسب ويجب الاقل من المسمى  
 ومن مهر المثل خلا فالما في الاختيار من كتاب العدة وتما في البحر وسند كفي في العدة التوفيق بين  
 ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا كما لو تزوجه على أن لا يطأها  
 فانه يصح النكاح ويفسد الشرط رجعتي (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت  
 في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرّة وفي المحيط تزوج ذى - مسلمة ففرق  
 بينهما لانه وقع فاسدا اه فظاهره أنهما لا يمتدان وأن النسب يثبت فيه والعدة ان دخل بغير قلت لكن  
 سيد كراوى في اخرج في ثبوت النسب عن مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت  
 النسب منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح في عدمه على المفهوم فافهم ومقتضاه الفرق بين  
 الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف  
 البيع نعم في البرازية حكاية قولين في أن نكاح المحارم باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده  
 كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح المحارم أيضا كما يعلم مما سبأ في الحدود وفسر القهستاني  
 هنا الفاسد بالبطل ومثله بنكاح المحارم وبإكراه من جهتها أو بغير شهود الخ وتقييده الاكراه بكونه  
 من جهتها قد مضى الكلام عليه أقول النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين وسبأ في باب العدة أنه لا هدة  
 في نكاح باطل وذكر في البحر هذا عن المجتبى أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود  
 فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح من كونه الغير ومعتدة فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها  
 للغير لا نسلم بل أحد بجوازه فلم ينقده أصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد  
 مع العلم بالحرمة لانه زنا كما في القضية وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيما فالفرق ثابت  
 وعلى هذا فيقيد قول البحر هذا ونكاح المعتدة بما اذا لم يعلم بأنها معتدة لكن رد على ما في المجتبى مثل نكاح  
 الاختين معا فان الظاهر أنه لم يثبت أحد بجوازه ولا يمكن لينظر وجه التقييد بالمعصية والظاهر أن المعصية  
 في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالمتأخر باطل قطعاً (قوله في القبل) فلو في الدبر



لا يلزمه مهر لأنه ليس بمحل النسل كما في الخلاصة والفتية فلا يجب بالمهر والتقبل بشهوة شيء بالاولى  
 كما صرحوا به أيضا بجر (قوله كالخلوة) أعاد أنه لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله  
 لحرمه وطنها) أي فلم يثبت بها التمكن من الوطء فهي غير صحيحة كالخلوة بالحائض فلا تنضم مقام الوطء  
 وهذا معنى قول المشايخ المخلو الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهره  
 وفيه مسامحة لفساد الخلوة بجر والظاهر أنهم أرادوا بالصحة هنا الخالية عما يمنعها أو يفسدها  
 من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حيض ونحوه مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير مراد وهذا سبب المسامحة  
 وفيه مسامحة أخرى وهي أن الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما تقدمناه عن الفتح مع أن  
 الفاسدة في النكاح الصحيح توجبها كما مر أنه المذهب (قوله ولم يزد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي  
 في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غير كائن عليه في البعور يأتي بيانه فافهم  
 هذا وفي الثانية لو تزوج محرمة لا حدة عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالغاما بلع اه فبقي مستثناة  
 الآن يقال أن نكاح المحارم باطل لا فاسد على ما مر من الخلاف ويكون ذلك ثمة الاختلاف وبيننا الوجه  
 الفرق بينهما كما أشار إليه في البعور (قوله لرضاها بالخط) لأنها المالم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه  
 حقها فيها لا لاجل أن التسمية صحيحة من وجه لأن الحق أنها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد  
 ولهذا الوجه كان مهر المثل أقل من المسمى وبسبب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل  
 من العشرة فلهما غير بخلاف النكاح الصحيح إذا وُجِبَ فيه مهر المثل فإنه لا ينقص عن عشرة بجر ومثله  
 في النهر وفي البعور فان مهر مثلها المعتبر بقوم أيها كيف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل  
 الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الأصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فسخه إلا بضر  
 كما في النهر وغيره ح (قوله فلا ينشأ في وجوبه) قال في النهر وقول الزيلعي ولكل منهما فسخه بغير محضر  
 من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب إذ لا شأن في أنه خروج من العصية والخروج منها واجب بل أعادة أنه أمر  
 ثابت له وحده اه ح وضمير ينافي لغير المصنف باللام في قوله ولكل وضمير وحده لكل أي يثبت لكل منهما  
 وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي أن لم يتفرقا (قوله وتجب العدة) ظاهرا كلامهم وجوبها من  
 وقت التفرق قضاء وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما إذا علمت أنها حاضرت بعد آخر وطء ثلاثا  
 يتبعي أن يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما تقدمنا من نقل العتبات اه ومحلها إذا تفرق  
 بينهما أما إذا حاضرت ثلاثا من آخر وطء ولم يفارقها فليس لها التزوج انتفاقا كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر  
 الزيلعي يوجب خلافه بجر (قوله بعد الوطء لا الخلوة) أي لا تجب بعد الخلوة المنجزة عن وطء ووجوب العدة  
 بعد الخلوة ولو فاسدة إنما هو في النكاح الصحيح وفي البعور عن الذخيرة ولو اختلفا في الدخول فالقول له  
 فلا يثبت شيء من هذه الأحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأته حرمت عليه  
 امرأته إلى انتضاء عدتها (قوله للطلاق) متعلق بمعدوف حال من العدة وقوله لا للموت عطف عليه والمراد  
 أن الموطوءة ينكح فاسد سواء فارقتها أو مات عنها تنجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حيض  
 لأعدة موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المنع والبعور والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما عدة الوفاة  
 فلا تنجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعلق قوله للعلاق بقوله تنجب لأن الطلاق لا يتحقق في النكاح  
 الفاسد بل هو متاركة كما في البعور وكذا لا يصح أن يراد بقوله لا للموت موت الرجل قبل الوطء ليعيد أنه  
 لو مات بعده تنجب عدة الموت لما علمت من إطلاق عبارة البعور والمنع أنها لا تنجب في النكاح الفاسد ولما ساءت  
 في باب العدة من أنها تنجب ثلاث حيض كوامل في الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي  
 أن كانت تقيض والاقتلاثة أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت التفرق) أي تفرق القاضي  
 ومثله التفرق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما ح وهو متعلق بقب أي لا من آخر الوطءات خلافا لفرده  
 الصحيح كما في الهداية وأقره شرآحها كالفتح والمعراج وغاية البيان وكذا صححه في الملتقى والجوهره والبحر ولا  
 يخفى تقديم ما في هذه المعبرات على ما في مجمع الأنهر من صحيح قول زفر وعبارة المواهب واعتبرنا العدة من  
 وقت التفرق لا من آخر الوطئات فافهم (قوله أو متاركة الزوج) في البرازية المتاركة في الفاسد بعد

كالخلوة طرمة وطنها (ولم يزد)

مهر المثل (على المسمى) لرضاها

بالخط ولو كان دون المسمى

لزم مهر المثل لفساد التسمية

بفساد العقد ولو لم يسم أو جهل

لزم بالغاما بلغ (و) يثبت لكل

واحد منهما فسخه ولو بغير محضر

من صاحبه دخل بها أولا

في الأصح خروجها عن العصية

فلا ينشأ في وجوبه بل يجب على

القاضي التفرق بينهما (وتجب

العدة) بعد الوطء لا الخلوة للطلاق

لا للموت (من وقت التفرق)

أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة

بالتاركة

الدخول لا تكون إلا بالقول كقول سيدك أوتركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أما لو انكر وقال  
 أيضا اذ هي وترجى كأن متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم محيى أحد هيا الى  
 الآخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحصل إلا بالقول وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق  
 إلا بالقول ٥١ وخص الشارح المتاركة بالزوج كالفعل الزيلعي لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة  
 أصلا مع ان فسخ هذا النكاح يصح من كل منهما بمحض الآخر اتفاقا والفرق بين المتاركة والفسخ بعيد كذا  
 في البحر ووفق في الثريان المتاركة في معنى الطلاق فيقتصر به الزوج أما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به وإن كان  
 في معنى المتاركة ورد في الخبر المسمى بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال أن المتاركة في معنى الطلاق  
 فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح تلم الكثر الخ سقمه فيما علقناه على البحر وسيأتي قبل  
 باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طلق المتكوجة فاسدا ثلاثا له تزوجها بل لا محال قال ولم يحك خلا فانهذا  
 أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان غير منقص للعدد بل هو متاركة كما عرفت حتى لو طلقها  
 واحدة ثم تزوجها صححنا عادت اليه ثلاثا لملاقات (قوله في الاصح) هذا أحد قولين صحيحين ورجحه في  
 البحر وقال انه اقصر عليه الزيلعي والآخرانه شرط حتى لو لم يعاهاها لا تنقض عتبتها (قوله وينب  
 النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطا) أى  
 في اثباته لحياء الولد ط (قوله وتعتبر مته) أى استداء مته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أى  
 فاكتر (قوله من الوطى) أى اذ لم تقع الفرقة كما يأتى بيانه (قوله يعنى ستة أشهر فاكتر) أشار  
 الى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا عما زاد لانها لو ولدت لأكتر من سنتين من وقت  
 العقد والدخول ولم يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا بجر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا  
 أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على المفتى به بجر  
 (تنبيه) ذكر في الفتح انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق اذا وقعت فرقة والاخر وقت النكاح أو الدخول  
 على الخلاف واعترضه في الخبر انه يقتضى انها لو أتت به بعد التفريق لا كثر من ستة أشهر من وقت العقد  
 أو الدخول ولا قبل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع انه يثبت وأجاب في الثريان اعتبار ابتداء المدة  
 من وقت النكاح أو الدخول معناه في الأقل كما مر واعتبارها من وقت التفريق معناه في الأكثر حتى  
 لو جاءت به لا كثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب ٥١ ومثله في شرح المقدسي والحاصل انه قبل  
 التفريق يثبت النسب ولو ولدت بعد العقد والدخول لا كثر من سنتين كما مر أما بعد التفريق فلا يثبت الا اذا  
 كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر  
 (قوله ورجحه في النهر) ترجحه ليعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على قول محمد (قوله  
 وذكر من التصرفات الفاسدة) أى التي تفقد اذا فقد منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)  
 أى حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كتمه دار أو بجهالة المسمى أو بعدم التسمية أو بسمية مخوخر والاجر خبر  
 حكم والمراد به أجرة المثل أو المسمى في الصورة الاولى وأجر المثل بالغاما بلغ في الثلاثة الأخيرة وقد فصل ذلك  
 بقوله وجوب أدنى مثل الخ فادنى ما مضاف والاضافة يائية أو غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ج  
 (قوله والواجب الاكثر الخ) يعنى ان الكتابة الفاسدة كما اذا كان عليه على عين معينة لغيره يجب على  
 المكاتب الاكثر من قيمته والمسمى وتاء الكتابة والقيمة مجروران ولا يوقف عليهما بالهاء انما تختلف القافية  
 ح (قوله وفي النكاح) أى الفاسد بعدم الشهود مثلا مهر المثل أى بالغاما بلغ أن لم يسم ما يصلح مهر أو الا  
 فالأقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله ان يكن دخل) أما اذ لم يدخل لا يجب شئ ح (قوله  
 وخارج البذر) يعنى أن المزارعة الفاسدة كما اذا شرط فيها قفزان معينة لاحدهما يكون الخارج فيها  
 لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه مثل أجر العامل واذا كان البذر من العامل فعليه أجر مثل  
 الارض ح (قوله أجل) تكمله بمعنى نعم ح (قوله والصلح والرهن) أى الصلح الفاسد بجهالة  
 البدل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع اكبر من المتعاقدين نقضه ح (قوله أمانة) خبر  
 أى مبتدأ محذوف عائد على كل من بدل الصلح والرهن اللذين دل عليهما الصلح والرهن ح يكون ما في يد المصالح

في الاصح (وينب النسب)  
 احتياطا بلادعوة (وتعتبر  
 مدته) وهي ستة أشهر (من الرط  
 فان كانت منه الى الرضخ  
 اقل مدة الحمل) يعنى ستة أشهر  
 فأكتر (يثبت) النسب  
 (والا) بان ولده لا قبل من ستة  
 أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد  
 وبه يفتى وقال ابتداء المدة من  
 وقت العقد كالصحيح ورجحه في  
 الثريان أنه أحوط وذكر من  
 التصرفات الفاسدة إحدى  
 وعشرين ونظم منها العشرة التي  
 في الخلاصة فقال

وفاسد من العقود عشر  
 اجارة وحكم هذا الاجر  
 وجوب أدنى مثل أو مسمى  
 أو كله مع فقد ذلك المسمى  
 والواجب الاكثر في الكتابة  
 من الذى سماه أو من قيمة  
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل  
 وخارج البذر المثل أجل  
 والصلح والرهن لكل نقضه  
 امانة أو كالصحيح حكمه

مطلب  
 التصرفات الفاسدة ٢١

أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من دونه وكذلك الرهن في يد المرتين لأن كلا قبض مال صاحبه بأذنه لكنه قبضه لنفسه للمالكه فينبغي أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالصحيح حكمه وحكم الصحيح في الصلح أنه مضمون عليه بدل الصلح وتصحيح الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين وينبغي أن يكون هذا هو المعتمد رحتي قلت وسأتي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كحججه إذا كان سابقا على الدين والا فلا ويأتي تمامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) بسكون الهاء للضرورة يعني أن الموهوب مضمون على الموهوب له بالقيمة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يقسم ح لأنه قبضه لنفسه ومن قبض لنفسه ولو بأذن مالكه كان قبضه قبض ضمان رحتي (قوله وصح بيعه) أي بيع المستقرض واللام لتعديله البيع وقوله اقترضت لعبد وفاعله مستتر عائله على المستقرض ومفعوله محذوف عائله على العبد يعني إذا استقرض عبدا كان قرضا فاسدا لأنه قيمتي يفيد المالك فيصح بيعه ح وقال ط اللام في العبد زائدة (قوله مضاربه) بسكون الهاء للضرورة يعني أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب أمانة ح أي لأنه قبضها المالكها بأذنه وما كان كذلك فهو أمانة ولأنه لما فسدت صار المضارب أجيرا والمال في يد الأجير أمانة رحتي (قوله والمثل في البيع) أي الواجب في البيع الفاسد بنحو شرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك إن كان مثلهما وقيمته إن كان قيميا وتناء الأمانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالسكون لما مر ح وأما بقية الأحادي والعشرين فقال في الترويق من التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة والوكالة والوقف والأقالة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالهيئة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه إذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالتخلع على خيرا وخزير أو مبيعة وأما الشركة وهي المنقودة منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كافي الجمع ولا ضمان عليه لو هلك المال في يده كافي جامع الفصولين وأما السلم وهو ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس المال فيه كالمغصوب فيسحق فيه أن يأخذه بماله يدا يسه كذا في الفصول وأما الكفالة كذا إذا جهل المكفول عنه مثلا كقوله ما بايعت أحدا فعلى فحكمها عدم الوجوب عليه ورجع بما أدام حيث كان الضمان فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والأقالة والصرف والوصية فالظاهر أنهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرح جوابان الأقالة كالنكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الأقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزاها إلى الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم نر أحدا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه فالصواب أن يمثل بالتي شرط فيها دارهم مسماة لاحدهما فانه مفسد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح فيها على قدر المال وإن شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكر القسمة ولم يتعرض لحكمها وسيد كرا المصنف والشارح في بابها إن المقبوض بالقسمة الفاسدة تقسم على شرط هبة أو صدقة أو يسع من من المقسوم أو غيره ثبت الملك فيه ويفسد جواز التصرف فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشراء الفاسد وقيل لا يثنيه وجزم بالقبول في الأشباه وبالأقل في البرازية والقنية اه وما ذكره في النكاح من عدم الفرق بين فاسده وباطله قد علمت فانه هذا وقد زاد الرحتي الحوالة ونظم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة تكمilla لنظم التهر على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهيئة سواء \* والتخلع بائن ولا جزاء  
إن شرط النحر أو الخنزير أو \* لمسته بدله كذا رأوا  
بقدر مال ربح شركة فسد \* كان لقطع شركة الربح قصدا  
ولا ضمان بهلاك المال \* في يده حزن ذرى المعالي  
وسلم بعض شروطه ففسد \* ففاسد كما من القسمة شهيد  
ورأس مال فيه كالمغصوب عد \* نخذه ما شئت أن يدا يسه  
كفالة مجهول مفسد لها \* فارجع بما آتيت إن خبء ذهبي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض  
وصح بيعه لعبد اقترض  
مضاربه وحكمها الأمانة  
والمثل في البيع والأمانة

اذا بنى الدفع على التكفاله \* ولا رجوع ان رد وقاله  
 وفاسد التسمية ان شرط تعين \* لا يقتضيه العقد باهذ الكمي  
 فبذلك المقسوم بالقيمة ان \* يقبض وقيل لا نقد فأراد المظن  
 وكالة وصاية والوقت \* اقاله يا صاح ثم الصرف  
 لا فرق فيما بين ما قد فسد \* وبين باطل هديت الرشد  
 حواله بشرط أن يتوذي \* من يبيع دار للعجيل ردى  
 فان يؤد المال فهو راجع \* على الخيل أو محال خاسع

وقوله نخذه ما شئت الخ أى له أن يستبدل برأس مال السلم الفاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يد ايد  
 للتلا يتصل عن دين بدين وقوله اذا بنى الدفع على الكفاله الخ أى لو ظن لزومها له فاداه عما كفاله وقال هذا  
 ما كفلت لك به رجع عليه لانه أداه ما ليس بلازم عليه على زعم لزومه كالمقضاء دينه ثم تبين أن لادين عليه  
 وأما اذا قال خذه فاداه عما لك في ذمته فلا يرجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا أمره لا رجوع له على أحد  
 (قوله والحرة) احتراز بها عن الامة كما يأتى (قوله مهر مثلها) مبتدأ خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم  
 الاخبار عن النبي بنفسه لما أشار اليه من اختلافهم ما شرعوا ولغة ولان اتاني مقيد بقوله من مهر أي أم اعلم  
 أن اعتبار مهر المثل المذكور وحكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلاً أو سمي فيه ما هو مجهول أو ما لا يحل شرعاً  
 وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى سمي فيه مهر أولاً وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطى بشبهة  
 فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور وهذا ما في الخلاصة أن المراد به العقر وفسره الاستيعابى بأنه ينظر  
 بكم تستأير للزنا لو كان حلالاً يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرختى اه  
 وظاهره انه لا فرق بين الحرة والامة ويخالفه ما في المحيط لورقت اليه غير امر أنه فوطها لزمه مهر مثلها الا أن  
 يحمل على العقر المذكور فوقها بجر (قوله لا أمها) المقصود انه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب  
 لانها لا تعتبر أصلاً حتى تكون أدنى حالاً من الاجاب ط عن البرجندى قلت لكن الام قد تكون من قبيلة  
 لا تماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تماثل قبيلة الاب على ما يأتى فن كانت كذلك فهي  
 أعلى حالاً من الام فافهم (قوله كبت عمه) مثال للمنتحى ح أى المتنى في قوله ان لم تكن من قومه والتخبر فيها  
 للاب قالام اذا كانت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدر وكبت عمها سبق قلم أو يجاز (قوله  
 ومفاده اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافة اه قلت وتظهر  
 الفترة فيما لو ساوتها أختها وبنت عمها مثلاً في الصفات المذكورة واختلف مهرهما فاعلى ما في الخلاصة تعتبر  
 الاخت وأما على ظاهر كلامهم فيشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب  
 أيها مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الأقل أو الاكثر وينبغي ان كل مهر اعتبر به القاضى وحكم به فانه يصح  
 لقلة التفاوت اه وفيه انه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الخير الرملى نص علماً وأما على أن التفويض لقضاء  
 العهد فساد والذى يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الأقل للتيقن به اه قلت ويظهر لي انه ينظر في مهر كل من هاتين  
 المرأتين فن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر اذ يمكن أن يكون حصل في مهر احدهما محاباة من الزوج أو الزوجة  
 تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكاف في الاعراب  
 (قوله وقت العقد) ظرف لمثلها الثانية بالنظر للمتن ولتعتبر بالنظر للشارح اه ح والمعنى انه اذا أردنا أن  
 نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بلا تسمية مثلاً ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سنن وجمال الخ والى امرأه  
 من قوم أيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما  
 من زيادة جمال وشح أو نقص أفاده الرختى (قوله سنا) أراد به الصغر أو الكبير بجر ومثله في غاية  
 البيان وظاهره انه ليس المراد تحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل مطلق الصغر أو الكبير فيما لا يعتبر فيه  
 التفاوت عرفاً فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في المعراج لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه  
 الاوصاف فان الغنية تنكح ما كثر ما تنكح به الفقيرة وكذا الشابة مع العجوز والحسنة مع الشوهاء اه  
 وظاهره ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة احترازاً عن حذفها لاعت الزيادة فيها (قوله

في بيان مهر المثل

(و) الحرة (مهر مثلها) الشرعى  
 (مهر مثلها) اللغوى أى مهر  
 امرأة تماثلها (من قوم أبيها)  
 لا أمها ان لم تكن من قومه كبت  
 عمه وفي الخلاصة ويعتبر بأخواتها  
 وعماها فان لم يكن فبنت الشقيقة  
 وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار  
 الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة  
 في الاوصاف (وقت العقد سنا

وجمالاً) وقيل لا بهتير الجمال في حب الحب والشرف بل في أواسط الناس وهذا جيد فتح والظاهر اعتباره  
 مطلقاً بجر وكذا رد في النهر بانطلاق عبارة الكثر وغيره قلت ووجهه أن الكلام فيمن كانت من قوم أيها  
 فإذا سوت أحدهما الآخر في الحب والشرف وزادت عليه في الجمال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله)  
 وبلا وعصر) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما أو زمانهما لا يعتبر بهما لأن البلدين تختلف  
 عادة أهلها في غلاء المهر ورخصه فلوزجت في غير البلد الذي زوج فيه أقاربها لا يعتبر بهم رخص فتح ومثله  
 في كافي الحاسك الذي هو جمع كتب محمد حيث قال ولا ينظر إلى نساها إذا كن من غير أهل بلدها لأن  
 مهر والبلدان مختلفة اهـ ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكتفاء ببعض هذه  
 الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلاً) هو قوة مميزة بين الأمور الحسنة والقيحة أو هيئة محدودة  
 للإنسان في مثل تركه وسكاته كافي كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرطه في التنف من العلم  
 والادب والتقوى والعفة وكالخلق قهستاني (قوله ودينا) أي ديانة وصلاً قهستاني (قوله)  
 وعدم ولد) أي إن كان من اعتبر لها المهر كذلك وإن كان لها ولد اعتبر به مهر مثلها بمهر من لها ولد ط (قوله)  
 ذكره الكمال) أي فقلنا عن المشايخ وفسره بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها في المال والحب  
 وعدمهما اهـ أي وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمتقى مثلاً زوج بأرخص من الشيخ والفاسق كافي  
 البحر والنهر (قوله ومهر الامة الخ) قد مر الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في اطلاقه ما إذا  
 كان لها قوم أب كما إذا تزوج حر أمه رجل ولم يشترط الحرية فبنته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن  
 خالفتم في الحرية فلم تحصل المائنة (قوله أي في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن ضمير فيه عائداً إلى مهر المثل  
 بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله لما ذكر) على ثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المماثلة سنوا ما عطف عليه  
 وأشار به إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المماثلة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ  
 بما ذكره قالوا للشيبة أي لثبوتها بسبب ما ذكر من المماثلة في الأصناف (قوله فهو عدول) أشار  
 إلى اشتراط العدلة مع العدولان المقصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فالقول للزوج) لأنه  
 منكر للزيادة التي تدعيها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البحر من المخالفة بين ما في  
 الخلاصة والمتقى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فإن فرض القاضي  
 أو الزوج بعد العقد بما لا يجزى ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لأن الزيادة على  
 الواجب صحيحة والخط عنه جائز اهـ ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يصح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة  
 أو الاقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في المحيط ينبغي أن يحمل على ما إذا رضى بذلك والإقرار بزيادة على مهر  
 المثل عند أبيه والنقص عنه عند أبيها لا يجوز اهـ أقول قد منعان البدائع عند قول المصنف وما فرض بعد  
 العقد أو زيد لا ينصف أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع  
 يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب مثابه في الفرض اهـ فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض  
 القاضي عند عدم التراضي فلا يصح حل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي  
 حمله على صورة فرض الزوج إذا رضيت بها وبين ذلك على وجه تندفع به المخالفة أنك قد علمت أن مهر المثل  
 إنما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضاً أنه لا يثبت الإبشاهدين فإذا تزوجت بلا مهر  
 وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلها فامتنع ورافعه إلى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بيان فلانة من  
 قوم أيها نساويها في الصفات المذكورة وإنما تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا  
 زيادة ولا نقص وإنما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا وإذا كان فرض القاضي مبنياً على  
 ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في البحر لأنه لا مستوعج لحل ما في المحيط على أن القاضي  
 يفرض لها مهر أبرأه ويلزم أحد هما بالزيادة والنقص بلا رضاه مع إمكان المصير إلى الواجب لها شرعاً عند  
 وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم  
 وجود من يساويها من قوم أيها ومن الجانب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتقى أيضاً لأن كلامهما في مهر  
 المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المماثل فيثبوت به على الشهادة والأقرار أما عند عدم المماثل فيكون

وجمالاً وما لا وبلدا وعصر او عقلاً

وديناً وبكارة وثبوت وعفة وعلم

وإدبا وكال خلق) وعدم ولد

ويعتبر حال الزوج أيضاً ذكره

الكمال قال ومهر الامة بقدر

الرغبة فيها (ويشترط فيه) أي

في ثبوت مهر المثل لما ذكر (أخبار

رجلين أو رجل وامرأتين ولنظر

الشهادة) فإن لم يوجد شهود

عدول فالقول للزوج بيمينه وما

في المحيط من أن للقاضي فرض

المهر حله في النهر على ما إذا رضى

بذلك

تقدير المهر المثل جاريا مجراه لا عينه فيستقر فيه القاضي تار تامل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من  
 الزوج بوضوح الكلامين مختلف كالا يثنى وعلى هذا لا يأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان اذ لا يمكن ذلك الا عند  
 وجود المماثل ولكن حمل كلام المخط على ما ذكرنا فيه مائة من البدائع من ان المراد الحكم بمهر  
 المثل وكذا ما ذكره قريسا عن الصيرفية من أنه اذا عدم المماثل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حله على حالة التراضي  
 لما علمت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترافع الى القاضي وعند عدم وجود  
 الشاهدين فالقول للزوج بيمينه كما مر وبأى فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاعتمد هذا الصريح والله الموفق  
 (قوله فان لم يوجد) أى من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها بغير مقتضاها الا كنفاء بعض هذه  
 الاوصاف وبه صرح في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذى يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف  
 في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها امثلها له ومثله في شرح الجمع لابن ملك وغرالا اذ كارهوه موجود في بعض  
 نسخ الملتقى قلت لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح الهداية بان مهر المثل  
 يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر اه اذ لا شك أن الرغبة في البكر الشابة  
 الجميلة الغنية أكثر من الثيب العجوز الشحوا الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيره من  
 الاوصاف فكيف يقدّم مهر احداهما على الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف  
 في امرأتين مسلم لو التزمتا اعتبارها في قوم الاب فقط أما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض  
 عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعدوان امتنع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرها على ما مر  
 لكن في البحر عن الصيرفية مات في غربة وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما أخوات  
 في الغربة قال يحكم بجمالهما بكم ينسج مثلها ما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما ببال والا فلا  
 يعطى لهما شيء اه أى لعدم اسكان الخلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه فتأمل (تنبيه)  
 جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بمقدار معين لجميع نساء أهل القرية بلا تفاوت فينبغي  
 أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور المسمى وقت العقد لان المعروف كالمشروط وحينئذ فلا يسأل  
 عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وصح ضمان الولي مهرها) أى سواء كان ولي الزوج أو الزوجة  
 صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان ولي الكبير من مهرها فلا يثبت لانه كالا جنبي ثم ان كان بامر رجوع والا لا وأما ولي  
 الصغيرين فلا نه سفير ومعه فاذا مات كان لها أن ترجع في تركته ولباقى الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا  
 لفرلان الكفالة صدرت بامر معتبر من المالك قول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا الاب اذن منه معتبر  
 واقدمه على الكفالة دلالة ذلك من جهته نهر عن الفتح (قوله ولو عاقد) أى ولو كان هو الذى باشر  
 عقد النكاح بالولاية عليه أو عليه ما فافهم (قوله لانه سفير) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا  
 صغيرين أو أحدهما وبطل جوابا عما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطالباً ومطالب بالان حق  
 المطالبة ولذا الوباغ لها شيأ ثم ضمن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح سفير ومعه عتقا فلا ترجع  
 الختوق اليه وفي البيع أصيل ولاية قبض المهر له بحكم الابوة لا باعتبار انه عاقد ولذا لا يملك قبضه بعد بلوغها  
 اذ انتمت بخلاف البيع وتماهى في الفتح (قوله لكن) استدراك على قوله وصح (قوله بشرط صحته) أى  
 الولي (قوله وهو) أى المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أى وارث الولي كأن يكون  
 الولي أب الزوج أو أب الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في البحر عن الذخيرة  
 وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أى لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يقال انه لا تبرع من المكفول  
 بشئ فانه لو مات قبل الادام ترجع المرأة في تركته ويرجع باقى الورثة في نصيب الابن لو كلفه الاب بامر أو كان  
 صغيرا كما قدمناه لانه قول الرجوع باقى الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا ابتداء لانه  
 قد يملك نصيبه وهو مقلد أو قد لا يمكنهم الرجوع ويدل على ذلك أيضا أن كفالة المريض لا جنبي تعتبر من الثلث  
 ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كما في تبرع عاتق بل المبلغ من هذا انه لو باع وارثه شيأ من ملكه بمثل القيمة  
 أو أقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به الشفعة خلافا لهما كما في الجمع فافهم (قوله والا) أى  
 وان لم يكن المكفول له أو عنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنة الحى أو بنت عمه ط (قوله صح) أى

(ان لم يوجد من قبيلة أبيه انفس  
 الاجانب) أى من قبيلة تامل  
 قبيلة أبيه (فان لم يوجد فالقول له)  
 أى للزوج في ذلك بيمينه كما مر  
 (رسم ضمان الولي مهر حاولو)  
 المراد (صغيرة) ولو عاقد لانه سفير  
 لكن بشرط صحته فالولي مرض  
 موته وهو وارثه لم يصح والاصح  
 من الثالث

مطلبه  
 في ضمان الولي المهر

الضمان من الثالث كما ستر حواه في ضمان الاجنبي بجر أي ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صح وان كان  
 اكثر منه صح بقدر الثلث لان الكفالة تبرع ابتداء كما قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحة وهذا  
 اذا كانت المرأة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فضولي غيره كما سيأتي في كتاب الكفالة وإذا قال  
 في البحر ولا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي  
 الزوج أما اذا كان وليها فإيجابه يقوم مقام القبول كما في النهر (قوله في مجلس الضمان) لأن شرط  
 العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح  
 وقيد بالضامن لأن الكلام فيه ولأنه لا يطلب بلا ضمان على ما يذكره قريبا (قوله ان أمر) أي ان أمر  
 الزوج بالكفالة أو فاد أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف بحمل مهور الصغار الآن يشهد  
 في أصل الضمان انه دفع ليرجع فحق ويأتي تمامه (قوله بغير ابنه) أي مهر زوجته ابنه أو المهر الواجب على  
 ابنه (قوله اذا تزوجه امرأة) مرتبط بقوله ولا يطلب الاب الخ لأن المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم  
 الاب بالعقد الاول لم يلزمه بل افاد الضمان شيئا بجر (قوله على المعتمد) مقابلة ما في شرح الطحاوي والتممة  
 أن لها مطالبة أبي الصغير ضمن أولي ضمن قال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه  
 ثم قال في الفتح وهذا هو المعقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في المجمع ودرر البحار وشروحهما وفي مواهب  
 الرحمن لو تزوج طفله الفقير لا يلزمه المهر عندنا وأجاب في البحر عما ذكره شارح الطحاوي بحمله على  
 ما اذا كان للصغير مال بدليل انه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوي ثم ذكر أن المهر لا يلزم أباه الفقير بلا ضمان  
 فتعين كون الأول في الغنى قلت واصرح من هذا ما في العناية حيث قال ناقلا عن شرح الطحاوي ان الاب  
 اذا تزوج الصغير امرأة فلم ير أنه ان تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن  
 الخ وعلى هذا أقول الشارح على المعتمد لا يحمل له (قوله كما في النفقة) أي انه لا يؤخذ أبو الصغير بالنفقة  
 الا اذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي العناية وان كانت كبيرة وليس للصغير مال  
 لا تجب على الاب نفقة ما يستدين الاب عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر اه وفي كافي الحاكم فان كان  
 صغيرا لم يلزمه لا يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الا أن يكون ضمنها اه ومثل في الزيلعي وغيره قلت وهو مخالف  
 لما سبكه الشارح في باب النفقة في المفروع حيث قال وفي المختار والمثل في نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان  
 صغيرا فقرا أو زنا اه اللهم الا أن يحمل ما سيأتي على انه يؤمر بالاتفاق ليرجع بما انفقه على الابن اذا  
 ايسر كما قالوا في الابن المومر اذا كانت أمته وزوجها معسرين يؤمر بالاتفاق على أمته ويرجع بها على زوجها  
 اذا ايسر ويؤيده عبارة العناية المذكورة فليست أمثل (قوله ولا رجوع للاب الخ) أي لو أدى الاب المهر  
 من مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قيل لأن الكفيل لا رجوع له الا بالامر ولم يوجد لكن قد منا  
 أن أقدمه على كفالته بمنزلة الامر لسبوت ولايته عليه ولهذا الوضحة اجنبي باذن الاب يرجع فكذا الاب نعم  
 ذكر في غاية البيان رجوع الاب لما ذكره وفي الاستحسان لا رجوع له لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع  
 والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لأن الصريح يفوق الدلالة  
 اعني العرف بخلاف الوضحة فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الاولياء غير الاب اه فعند  
 الرجوع بلا اشهاد مخصوص بالاب ومقتضى هذا رجوع الام أيضا حيث لا عرف اذا كانت وصية وكفله  
 أتمادون ذلك فقد صارت حادثة القسوى في صبي زوجته وليه ودفعته أمته عنه المهر وهي غير وصية عليه  
 ثم بلغ فارادت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لا يفتاها دين الصبي بلاذن ولا ولاية  
 ولا سيما على القول الا في من اشتراط الاشهاد في غير الاب أيضا تأمل وفي البرازية اذا أشهد أي الاب عند  
 الاداء انه أدى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان اه والحاصل أن الاشهاد عند الضمان أو الاداء  
 شرط الرجوع كما في البحر وقيدته في الفتح بما اذا كان الصغير فقيرا واعترضه في النهر بما عر عن غاية البيان  
 أي من حيث انه مطلق مع عموم التعليل بالعرف وقد يقال ان ما في الفتح مبني على عدم اطراد العرف اذا كان  
 الصغير غنيا فله الرجوع وان لم يشهد ولا سيما لو كان الاب فقيرا تأمل وبقي ما لو دفع بلا ضمان ومقتضى التعليل  
 بالعادة انه لا فرق فيرجع ان أشهد والا لا وسيدكر الشارح في آخر باب الوضحة ولو اشترى لطفلة ثوبا أو طعاما

وقبول المرأة أو غيرها في  
 مجلس الضمان (وتطالب  
 انشاءت) من زوجها البالغ  
 أو الولي الضامن (فان أدى رجوع  
 على الزوج ان أمر) كما هو حكم  
 الكفالة (ولا يطلب الاب بجهز  
 ابنه الصغير الفقير) أما الغنى  
 فيطالب أبوه بالدفع من مال ابنه  
 لامن مال نفسه (اذا تزوجه امرأة  
 الا اذا ضمنه) على المعتمد (كما في  
 النفقة) فانه لا يؤخذ بها الا اذا  
 ضمن ولا رجوع للاب الا اذا أشهد  
 على الرجوع عند الاداء

واشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لوجوبها عليه ح وبمثل لو اشترى له دارا أو عبدا يرجع  
 سواء كان له مال أولا وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله  
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرهما في غيرهما لا يرجع الا اذا اشهد سواء كان الصغير فقيرا أولا وكذا انيما  
 ان كان الصغير غنيا ما لو فقيرا فلا رجوع له وان اشهد لوجوبها عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا  
 أن المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عليه ان اشهد ولو فقيرا والا فلا وهذا هو  
 مافي التهرتد برحذا وسند كرخال اختلاف القولين في أن الرسمى لولا تنق من ماله على قصد الرجوع حل بشرط  
 الاشهاد أم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فاستمر عن غاية البيان من قوله بخلاف الرسمى  
 مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم وشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أذى بعد بلوغ الابن كما في القبض وفيه  
 ان هذا أى اشتراط الاشهاد اذا لم يكن للصبى دين على أبيه فلو على الاب دين له فآذى مهر امرأته ولم يشهد  
 ثم ادعى أنه آذاه من دينه الذى عليه صدق ولو كان الابن كبير ارفع ومتبرع لانه لا يحل الاداء بلا أمره اه  
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قد مناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركه  
 فلباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما علت من انه صار كقبلا بالامر دلالة والكفيل يأمر المكفول عنه  
 يرجع بما آذى وانما لم يرجع لو أذى بنفسه بلا اشهاد للعادة بانه يؤذى تبرعا اما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت  
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقى الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القبض  
 ولو أعطى ضبعة بمهر امرأته ولم تقبضها حتى مات الاب فباعها المرأته لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى  
 الضبعة به فحينئذ لا حاجة الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا لو فى الصغيرة المنع المذكور حتى يقبض  
 مهرها وتسليمها نفسها غير صحيح فلا استرداد دحا وليس لغير الاب والجد تسليها قبل قبض المهر من له ولاية قبضه  
 فان سلمها فهو فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كره منها ان كُن امتناعا للطلب المهر عنده وعندهما  
 يحل كما في المحيط بحر وينبغي تقييد الخلاف بما اذا كان وطئا أو لا برضاها أما اذا لم يرضاها ولم يحل بها كذلك  
 فلا يحل إتفاقا نهر (قوله ودواعيه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تمنعه من الاستمتاع بها  
 فقال في التهراته يعيد للدواعى ط (قوله والسفر) الاولى التعسير بالانخراج كما عبر في الكثر ليعم الانخراج من  
 بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وخلوته) يعلم حكمها من الوطئ بالاولى وانما تلتحق فائدة ذكرها على قولها ما  
 الاق قوله (رضيتهما) وكذا لو كانت مكروهة أو صغيرة أو مجنونة بالاولى ودو بالاتفاق امامع الرضا فعندهما  
 ليس لها المنع وتكون به فاشرة لانفقة لها أى الا أن تمنعه من الوطئ وحى في بيته بحر بجنا أخذ انما صرحوا به  
 في النفقات ان ذلك ليس بنزوي بعد أخذ المهر (قوله لاخذ ما بين تعجيله) عليه لقوله ولها منعه أو غاية له  
 واللام بمعنى الى فلو اعطاها المهر الادورهما واحدا فلها المنع وليس له استرجاع ما قبضت هندية عن السراج  
 وفي البحر عن المحيط لو أحوالت به رجلا على زوجها لها الامتناع الى أن يقبض الختم لا لو أحوالها به الزوج اه  
 وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينا بخلاف البيع والثن عن فانها يسلمان معا لان القبض  
 والتسليم معامتعدهما بخلاف البيع كما في التهر عن البدائع وعلمه فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن  
 يأخذ الاب المهر ولا يسلم البنت يؤمر الاب بجعلها مهيةا للتسليم ثم يقبض المهر (قوله أو أخذ قدر ما يجعل  
 مثلها عرفا) أى ان لم يبين تعجيله أو تعجيل بعضه فلها المنع لاخذ ما يجعل لها منه عرفا وفي الصيرفة القسوى  
 على اعتبار عرف بلدهما من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الثانية يعتبر التعارف لان الثابت عرفا كالناتبات  
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلثين وتأجيل الثلث ولا تنس ما قد مناه عن المانقط  
 من أن لها المنع أيضا له شروط عادة كالتلف والمكعب وديساح اللقافة ودرهم السكر كما هو عادة سمرقند فانه  
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطاء مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف  
 لا يلحق المسكوت عنه بالشروط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذ قدر ما يجعل مثلها يعنى أن محمل  
 ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قد منه في قوله كلا أو بعضا وفي الفتح حكم  
 التأجيل بعد العقد حكمه فيه (قوله فكشروطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو جعل كله  
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لان الصريح الخ) أى يعتبر ما شرطوا ان تعورف تعجيل البعض

ماله  
 في منع الزوجة نفسها للقبض  
 المهر

(ولها منعه من الوطئ) ودواعيه  
 شرح بجمع (والسفر بها ولو بعد وطئ  
 وخلوته رضىتهما) لان كل وطأة  
 معتود عليها فتسليم البعض  
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ  
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه  
 (أو) أخذ (قدر ما يجعل مثلها  
 عرفا) به يقتضى لان المعروف  
 كالشروط (ان لم يؤجل) أو يجعل  
 (كله) فكشروطا لان الصريح  
 يفوق الدلالة



لان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا هنا ظرفية فهو استثناء من  
أعم الظروف أى فكما شرط فى كل وقت الا فى وقت جهل الاجل فافهم قال فى الجرحان كانت جهالة متقاربة  
كالخصاد والدياس ونحوه فهو كالمسلم على الصحيح كما فى الظهيرة بخلاف السبع فانه لا يجوز به هذا الشرط  
وان كانت متفاحشة كالى المسيرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تمطر السماء فلاجل لا يثبت ويجب المهر حالا  
وكذا فى غاية البيان اهـ (قوله الا التأجيل) استثناء من المستثنى ح (قوله فيصح للعرف) قال  
فى الجرح وذكري الخلاصة والبرازية اختلافا فيه وصحح انه صحيح وفى الخلاصة وبالطلاق يتجمل المؤجل ولو  
راجعها لا يتأجل اهـ يعنى اذا كان التأجيل الى الطلاق أملا الى مدة معينة لا يتجمل بالطلاق كما قد يقع  
فى مصر من جعل بعضه حالا وبعضه مؤجلا الى الطلاق أو الموت وبعضه منجما فاذا طلقتها تجل البعض المؤجل  
لا المنجم فتأخذه بعد الطلاق على نحو منة كما تأخذه قبله واختلف هل يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعى مطلقا  
أو الى انقضاء العدة وحزم فى التقنية بالشافى وعزاه الى عامة المشايخ ولو ارتدت ولحق ثم أسلمت وتزوجها  
فالتأجيل لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما فى الصيرفة لان الردة فسخ لا طلاق اهـ ملخصا (قوله  
وبه يفتى استحسانا) لانه لم يطلب تأجيله كله فتدركى باسقاط حقه فى الاستمتاع وفى الخلاصة ان الاستاذ  
ظهر الدين كان يفتى بانه ليس لها الامتناع والسدر الشهيد كان يفتى بان لها ذلك اهـ فقد اختلف الاقواء  
بحر قلت والاستحسان مقدم فلذا حرم به الشارح وفى الجرح عن الفتح وهذا كله اذ لم يشترط الدخول قبل  
حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقا اهـ (تبينه) يفهم من قول الشارح ان أجله  
كله انه لو أجل البعض ودفع المجل ليس لها الامتناع على قول الشافى مع انه فى شرح الجامع لقاضى خان  
ذكر أن لا لأنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه  
واستوفى العاجل وكذا لو أجلته بعد العقد ثم قال وعلى قول أى يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل فى جميع  
هذه الفصول اذ لم يكن دخولها الخ وهذا مخالف للقول المصنف لا خذ ما بين تعجيله الخ لكن رأيت فى الذخيرة  
عن الصدر الشهيد انه قال فى مسألة تأجيل البعض أن له الدخول بها فى ديارنا بلا خلاف لان الدخول عند  
أداء المجل مشروط عرفا فصار كالمشروط نصا أما فى تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا لم يكن له  
الدخول على قول الشافى استحسانا اهـ فافهم (قوله على أن يجعل أربعين) أى قبل الدخول (قوله لها  
منعه حتى تقبضه) أى تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس فى اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع  
دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذى عليه العادة فى مثل هذا التأخير  
الى اختيار المطالبة بحر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) فى الهندية عن الخاتبة تزوجها بألف على أن يتقدما  
ما يسرله والبقية الى سنة فالألف كله الى سنة ما لم تبرهن انه يسرله منه شيء أو كله فتأخذه (قوله ولها  
النفقة بعد المنع) أى المنع لاجل قبض المهر وبشكل المنع من الوطئ وهى فى بيته وهو ظاهر وكذا لو امتنع  
من التقلد الى بيته فلها النفقة كما يأتى فى بابها وكذا لو سافرت وبشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا  
لو كانت مغضوبة أو ساجدة وهوايس معها لا نفقة لهما مع انها لم تحبس بعذر وقد يجب بان التقصير جاء من جهته  
بعدم دفع المهر فكانت محبوسة حكما كالأولاء خرجها من منزله فلها النفقة بخلاف المغضوبة والحاجة فان ذلك  
ليس من جهته شيئا ما ظهر لى (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقدرا أى فان قبضته فلا تخرج الخ  
وافاد به تقييد كلام المتن فان مقتضاه انما ان قبضته ليس لها الخروج للحاجة وزيارة أهلها بلا اذنه مع ان لها  
الخروج وان لم يأت فى المسائل التى ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته فى شرحه على الملتقى عن الاشياء  
وكذا فيما لو أرادت حج الفرض بحرم أو كان أبوها زنا مشلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا أو كانت لها  
نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلا اذنه فى ذلك كله كإبسطه فى نفقات الفتح خلافا لما فى  
القيسنى وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلا اذنه أصلا فافهم (قوله أو لزيارة  
أبويها) سياتى فى باب النفقات عن الاختيار تقييده بما اذ لم يقدر افعلى اتباعها وفى الفتح انه الحق قال  
وان لم يكونا كذلك ينبغى أن يأتى لهما فى زيارتهما فى الحين بعد الحين على قدر متعارف اما فى كل جمعة فهو  
بعيد فان فى كثرة الخروج فتح باب النفقة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوى الهيات (قوله أو لكونها

الا اذا جهل الاجل جهالة  
فاحشة فيجب حالا غاية الا  
التأجيل لطلاق أو موت فيصح  
للعرف برازية وعن الشافى لها منعه  
ان أجله كله وبه يفتى استحسانا  
ولو الجدية وفى التهر لوز تزوجها على  
مائة على حكم الحلول على أن  
يجعل أربعين لها منعه حتى تقبضه  
(و) لها (النفقة) بعد المنع (و) لها  
(السفر والخروج من بيت زوجها  
للحاجة (و) لها (زيارة أهلها بلا اذنه  
ما لم تقبضه) أى المجل فلا تخرج  
الا لحق لها أو لزيارة أبويها  
كل جمعة مرة أو للمحارم كل سنة

ولكونها قابلة أو غاصلة لا فيماعد  
ذلك وان اذن كانا عاصين والمعقد  
جواز الحام بلا تزين أشباه وسيجي  
في النفقة (ويسافر بها بعد أداء  
كله) مؤجلا ومجلا (إذا كان  
بأمونا عليه أو لا) يؤدكه أولم  
يكن مأمونا (لا) يسافر بها وبه يبقى  
كما في شرح الجمع واختاره في  
ملتي الاجسر وجمع الفتاوى  
واعتمده المصنف وبه أفتى شيخنا  
الرملي لكن في التهر والذى عليه  
العمل في ديارنا أنه لا يسافر بها  
جبرا عليها وجرم به البرازى وغيره  
وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب  
في السفر بالزوجة

ما يله أو غاصلة) أى تغسل المولى كما في الحامية وسيد كرا الشارح في النفقات عن الجراح أن له منه ما تقدم حقه  
على فرض الكفاية وكذا بوجه المجوى وقال ط أنه لا يعارض المنقول وقال الرجنى ولعله يجوز على  
ما إذا نعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الاطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه به مع علم  
بالحال رضى باسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات الجرد كرا عن النوازل أنها تخرج باذن وبدونه ثم نقل  
عن الحامية تقيده باذن الزوج (قوله لا فيماعد ذلك) عبارة الفخ وما عدا ذلك من زيارة الاجانب  
وعيادتهم والولاية لا باذن لها ولا تخرج الخ (قوله والمعتمد الخ) عبارة فماسبجي في النفقة وله منعها  
من الحام بالانفساء وان جاز بلا تزين وكشف عورة أحد قال الباقراني وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف  
بعضهن وكذا في الشرع بلالية معزى الكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحام لما قاله الكمال وبحث  
اجتالها الخروج بشرط عدم الزينة في الكل وتفسير الهيئة الى ما لا يكون داعية الى نظر الرجال واستئثارهم  
(قوله مؤجلا ومجلا) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعنى قال في البحر عن شرح الجمع وأفتى بعضهم  
بانه اذا أوفاهما المجل والمؤجل وكان مأمونا سافر بها والا لان التأجيل انما يثبت بحكم العرف فلعلها  
انما رخصت بالتأجيل لاجل امساكها في بلدها أما اذا أخرجها الى دار الغربة فلا الخ (قوله لكن في التهر  
الخ) ومثله في البحر حيث ذكر أولا انه اذا أوفاهما المجل فالفتوى على انه يسافر بها كما في جامع النصولين  
وفي الحامية والولوية انه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفقيهين أى القاسم الصفار وأبى الليث انه ليس له السفر  
مطلقا بل ارضاها الفساد الزمان لانها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وانه صرح في المختار  
بان عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولوية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أماني زماننا فلا  
وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قالوا في مسألة الاستنجار على الطاعات ثم ذكر  
ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الاقواء والاحسن الاقواء بقول الفقيهين من غير تفصيل  
واختاره كثير من مشايخنا كما في الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل اه ولا يقال انه اذا  
اختلف الاقواء لا يعدل عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيما لا يكون مبنيا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام  
الولوية وقول البحر فجعله الخ فان الاستنجار على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجواز الامام ولا صاحباه  
وافتي به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما أوضحت ذلك  
في شرح ارجوز في المنظومة في رسم المفتي فانهم (قوله وجرم به البرازى) كذا في التهر مع ان الذي خط  
عليه كلام البرازى تفويض الامر الى المفتي فانه قال وبعد انشاء المهر اذا أراد أن يخرجها الى بلاد الغربة يمنع  
من ذلك لان الغريب يؤذى ويضر رفقاساد الزمان (شعر)

ما اذل الغريب ما أشناه \* كل يوم يبينه من براه

كذا اختار الفقيه وبه بقي وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه  
قل قوله تعالى ولا تضاروهن في آخره دليل قول الفقيه لانا قد علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاعتراض  
بها واختار في القبول قول القاضي فيبقى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتي بحسب  
ما يقع عنده من المصلحة اه فقوله فيفتي الخ صريح في انه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم  
بتفويض ذلك الى المفتي المسؤول عن الحادثة وانه لا ينبغي طرد الاقواء بواحد من القولين على الاطلاق فقد  
يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها اليؤذيها أو يأخذ مالها بل ينقل بعضهم أن رجلا سافر  
بزوجه وادعى أنها أمته وباعها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل له أن ينقلها بظاهر الرواية لان نقلها  
ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها  
المعاش فيريد أن ينقلها الى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف يجوز العدول  
عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر الذي علل به القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج  
دونه فاعلم يقينا أيضا ان من أفتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى ان من  
ذهب بزوجه الحج فأقام بها في مكة مدة ثم حج واستمتع من السفر معه الى بلاده هل يقول أحد بمنعه عن  
السفر بها وبتركتها وحدها تفعل ما أرادت فتعين تفويض الامر الى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

بل لو علم المتي انه يريد نقلها من محلة الى محلة أخرى في البلدة بعيدة عن اهلها لقصد اضرارها لايحوز له أن يعينه على ذلك ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فليتظر في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بيان بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتنامن أرجوزتي في رسم المتي وهو قول

والعرف في الشرع له اعتبار \* لذا عليه الحكم بقيدار (قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا الاختيار صاحب البرازية وان ما في الفصول غيره (قوله وقيد) الضمير يعود الى النقل المفهوم من قوله وينقلها او كذا الضمير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنها وفي الشرع نبلاية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها وظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لقول الاختيار وقيل ينصرف الى قرى المصر القريبة لانها ليست بقرية اه وليس المراد السفر الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست بقرية اه ما في الشرع نبلاية قلت وفيه انه بعد تنصيح الكافي بان الفتوى على جواز النقل وقول القسمة انه الصواب كيف يكون ضعيفا نعم لو اقتصر على الترجيح بفساد الزمان لكان أولى لكن ينبغي العمل بما مر عن البرازية من تفويض الامر الى المتي حتى لو رأى رجلا يريد نقلها للاضرار بها والايذاء لا يقتضيه ولا سيما اذا كانت من اشرف الناس ولم تكن القرية مسكنا لا مثالا فان المسكن يعتبر بها لهما كالتفقه كما سيأتي في بابها (قوله وان اختلاف في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر ما في قدره أو في أصله وكل منهما ما في حال الحياة أو بعده وموتها أو موت أحدهما أو كل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله فني أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) أي بعد عجز المتي عن البرهان ولم يعترض الشارحون لتحليف اظهروه كافي البحر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب بالغ ما يبلغ وليس كذلك بل لا يراد على ما ادعته المرأة لو هي المتدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج وهو المتي لهما كما اشار اليه في البدائع اه قلت هذا يظهر لو سمي المتي شيئا والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو انخلوة أما لو طلقها قبل الدخول والخلوة فالواجب المنة كافي البحر ولم يتعرض له هنا لان فهماه من قوله الاتي وفي الطلاق قبل الوطئ حكم منعة المثل (قوله وفي المهر حلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المتكر عند أبي حنيفة لانه لا تحلف عنده في النكاح فيجب مهر المثل قال في البحر وفيه نظر لان التحليف هنا على المال لا على أصل النكاح فبعض أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن الكمال ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قيد لقوله يجب ولقوله يحلف (قوله وان اختلاف في قدره)

أي نقدا كان أو مكيلا أو موزنا وهو دين موصوف في الذمة أو عين وقيد بالقدر لانه لو كان في جنسه كالعبد والجارية أو وصفته من الجودة والرداءة ونوعه كالتركي والرومي فان كان المسي عينا فالقول للزوج وان كان ذينا فهو كالاختلاف في الاصل ونظامه في البحر (قوله حال قيام النكاح) أي قبل الدخول أو بعده وكذا بعد الطلاق والدخول رسي اما بعد الطلاق قبل الدخول فبأنى (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أي فيكون القول لهما ان كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما أي أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت التحالف وزم مهر المثل كذا في المتي وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا خاف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي يتصالحان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحبه في المبسوط والمحيط وبه جزم في الكفر في باب التحالف قال في البحر ولم أر من ربح الاول وتعقبه في التهربان تقديم الزبلي وغيره تبع الهذلية يؤذن بترجيحه وصحبه في النهاية وقال قاضي خان انه الاولى ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والاولى البداءة بتعليف الزوج وقيل يقرع بينهما اه قلت بقي ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر الزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله ويثبت مقدمته الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجرم به في المتي وكذا الزبلي حنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم يثبتها أيضا لانها اظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بصادقهما كافي البحر (قوله لاثبات خلاف الظاهر) أي واظهاره مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان لثالث الاقدام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يقيموا البينة أو أقاماها قديشهد مهر المثل له وأولها

### مطلب مسائل الاختلاف في المهر

وفي الفصول يفتى بما يقع عنده من  
المصلحة (وينقلها فيما دون مدته)  
أي السفر (من المصر الى القرية  
وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه  
ليس بقرية وقيد في التا تاريخية  
بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل  
الى وطنه وأطلقه في الكافي قاتلا  
وعليه الفتوى (وان اختلفا) في  
المهر (فني أصله) حلف منكر التسمية  
فان نكل ثبت وان حلف (يجب  
مهر المثل) وفي المهر يحلف اجماعا  
(وان اختلفا) في قدره حال قيام  
النكاح فالقول لمن شهد له مهر  
المثل (يبينه) وأي أقام بينة  
قبلت) سواء (شهد مهر المثل له  
أولها أولا ولا وان أقاما البينة  
فبينتها) مقدمة (ان شهد  
مهر المثل له وبينته) مقدمة (ان  
شهد مهر المثل (لها) لان البينات  
لا يثبت خلاف الظاهر (وان كان)  
مهر المثل

أَوْ كَوْنُ بَيْنَهُمَا فَقَدْ بَيَّنَّ الْقَسِيمَيْنِ الْأَقْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَهَذَا بَيَانُ الثَّلَاثِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ حَلَفَا رَاجِعَ إِلَى  
 الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ أَوْ بَرَّحْنَا رَاجِعَ إِلَى الثَّانِيَةِ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ حَذْفُ قَوْلِهِ تَحَالَفَا لَإِنْ أَذْبَرْنَا لِاتِّحَالَفِ  
 (قَوْلُهُ تَحَالَفَا) فَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ يَقْضَى بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ كَمَا لَوْ أَقْرَبَ بِذَلِكَ صَرِيحًا وَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ وَجِبَ  
 الْمَسْمِي أَلْفٌ لِأَنَّهَا أَقْرَبَتْ بِالْخَطِّ كَذَا فِي الْعُنَايَةِ وَاعْتَرَضَهُ فِي السَّعْدِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا نَكَلَ يَقْضَى بِأَلْفَيْنِ عَلَى مَا عَرَفْنَا  
 أَنَّهُمَا مَسْأَلَتَانِ لَمْ يَدْعُ الْأَخْرَ ١٥ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ قِيَامًا إِذَا ادَّعَى الْأَلْفَيْنِ وَادَّعَى هُوَ الْأَلْفَ وَكَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ  
 أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةٍ (قَوْلُهُ قَضَى بِهِ) أَيُّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَكِنْ إِذَا بَرَّحْنَا بِتَخْيِيرِ الزَّوْجِ فِي مَهْرِ الْمَثَلِ بَيْنَ دَفْعِ الْبُدْرَاهِمِ  
 وَالذَّانِبِ بِخِلَافِ التَّحَالَفِ لِأَنَّ يَنْتَهَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَنْتَهَى تَسْمِيَةِ الْأَخْرَ نَحْلًا الْعَقْدَ عَنِ التَّسْمِيَةِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ  
 وَلَا كَذَلِكَ التَّحَالَفِ لِأَنَّ وَجُوبَ قَدْرٍ مَا يَقْرَبُهُ الزَّوْجُ بِحُكْمِ الْأَتْفَاقِ وَالزَّائِدُ بِحُكْمِ مَهْرِ الْمَثَلِ يَجْرُ وَتَمَامُهُ  
 فِيهِ (قَوْلُهُ وَإِنْ بَرَّحْنَا أَحَدَهُمَا الْخ) أَيُّ قِيَامًا إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمَثَلِ بَيْنَهُمَا وَيُغْنَى عَنْ هَذَا قَوْلُهُ وَإِذَا  
 أَقَامَ يَنْتَهَى قَبْلَ شَهْدِهِ لِمَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ لَا فَإِنْ قَوْلُهُ أَوْ لَا صَادِقٌ بِمَا إِذَا شَهِدَ لَهَا أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ تَوَرَّدَ عَوَاهُ)  
 أَيُّ لِأَنَّ الْمَبْرَحْنَ أَطْهَرَ دَعَوَاهُ وَأَوْضَحَهَا بِإِقَامَةِ بَرَّحَانِهِ ط (قَوْلُهُ وَفِي الطَّلَاقِ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ حَالُ قِيَامِ النِّكَاحِ  
 (قَوْلُهُ قَبْلَ الْوُطْئِ) أَيُّ أَوْ الْخُلُوعِ نَهَرَ (قَوْلُهُ حُكْمُ مَتْعَةِ الْمَثَلِ) فَيَكُونُ الْقَوْلُ لَهَا إِنْ كَانَتْ مَتْعَةُ الْمَثَلِ  
 كَنْصَفٍ مَا قَالَتْ أَوْ أَكْثَرُ لَوْ أَنَّ كَانَتْ الْمَتْعَةُ كَنْصَفٍ مَا قَالَتْ أَوْ أَقَلَّ وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا تَحَالَفًا وَلَزِمَتْ الْمَتْعَةُ وَعِنْدَ  
 أَبِي يُونُسَ الْقَوْلُ لَهُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ لِأَنَّهُ يَذْكُرُ مَا لَا يَتَعَارَفُ مَهْرًا أَوْ سِتَّةً لَهَا كَذَا  
 فِي الْمُلْتَقَى وَشَرَحَهُ وَذَكَرَ فِي الْجِرَانِ فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ  
 تَحْكِيمٍ لِلْمَتْعَةِ وَنَهَى صَحِيحُهُ فِي الْبِدَائِعِ وَشَرَحَ الطَّحَاوِيُّ وَرَجَّحَ فِي الْفَتْحِ أَنَّ الْمَتْعَةَ مُرْجِيَةٌ قِيَامًا إِنْ تَكَنَّ تَسْمِيَةً  
 وَهَذَا اتِّفَاقٌ عَلَى التَّسْمِيَةِ فَقَلْنَا بَقَاءَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ وَهُوَ نِصْفُ مَا أَقْرَبَهُ الزَّوْجُ وَيَحْتَلِفُ عَلَى نِصْفِ دَعَوَاهُ الزَّائِدُ  
 ١٥ وَالْحَاصِلُ تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ لَمَّا كَانَ نِصْفُهُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَمَامُهُ فَيُعْلَقُ عَلَيْهِ عَلَى الْجَرِّ (قَوْلُهُ  
 لَوِ الْمَسْمِي دِينَ) هُوَ مَا يَنْبَغِي فِي الذِّمَّةِ غَيْرِ مَعِينٍ بَلْ بِالْوُصْفِ كَالنَّقُودِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَذْرُوعِ كَمَا يَعْلَمُ  
 بِمَا قَدَّمَ نَاهٍ عَنِ الْجَرِّ (قَوْلُهُ وَإِنْ عَيْنَا) أَيُّ مَعْنَا (قَوْلُهُ كَسَالَةُ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ) أَيُّ الْمَذْكُورَةِ فِي  
 الْجَرِّ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ قَبْلَ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَسْمِي عَيْنًا بَانَ قَالَ تَرَوُجْتُكَ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَقَالَتْ  
 الْمَرْأَةُ عَلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ الْخَ فَا لِمَسْأَلَةِ مَفْرُوضَةٍ فِي الْعَيْنِ الْمَشَارِئِ لِي فِي مَطْلَقِ عَبْدٍ وَجَارِيَةٍ فَافْهَمْ (قَوْلُهُ فَلَهَا  
 الْمَتْعَةُ الْخ) قَالَ فِي الْجَرِّ فَلَهَا الْمَتْعَةُ مِنْ غَيْرِ تَحْكِيمٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الزَّوْجُ أَنْ تَأْخُذَ نِصْفَ الْجَارِيَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا  
 اخْتَلَفَا فِي الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ لِأَنَّ نِصْفَ الْأَلْفِ ثَابِتٌ يَبْقِيَانِ لَاتَّفَاقَهُمَا عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَلْفِ وَالْمَلِكِ فِي نِصْفِ الْجَارِيَةِ  
 لَيْسَ بِثَابِتٍ يَبْقِيَانِ لَانَّهُمَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى تَسْمِيَةِ أَحَدِهِمَا فَلَا يَمُكِّنُ الْقَضَاءُ نِصْفَ الْجَارِيَةِ إِلَّا بِاخْتِيَارِهِمَا فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ  
 سَقَطَ الْبَدْلَانِ فَوُجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْمَتْعَةِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ (قَوْلُهُ تَحَالَفَا) وَتَهَارَتَ الْبَيْتَانِ (قَوْلُهُ  
 وَإِنْ حَلَفَا) الْأُولَى التَّفْرِيعُ بِالْفَاءِ (قَوْلُهُ أَصْلًا وَقَدَرَا) فَإِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْحَيِّ وَوَرِثَةِ الْمَيِّتِ فِي  
 الْأَصْلِ بَانَ ادَّعَى الْحَيُّ أَنَّ الْمَهْرَ مَسْمِيٌّ وَوَرِثَتُهُ الْأَخْرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْمِيٍّ أَوْ بِالْعَكْسِ وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَ فِي الْقَدْرِ  
 حُكْمُ مَهْرِ الْمَثَلِ ط عَنْ أَبِي السَّعُودِ (قَوْلُهُ لَعَدَمُ سَقُوطِهِ) أَيُّ مَهْرِ الْمَثَلِ قَالَ فِي الدَّرَرِ لِأَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ  
 لَا يَسْقُطُ اعْتِبَارُهُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا إِلَّا تَرَى أَنَّ الْمَفْرُوضَةَ مَهْرُ الْمَثَلِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا (قَوْلُهُ الْقَوْلُ لَوِ رُبَّمَا)  
 فَإِنْ مَهْمُ مَا اعْتَرَفُوا بِهِ يَجْرُ وَلَا يَحْكُمُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لِأَنَّ اعْتِبَارَهُ يَسْقُطُ عِنْدَ أَيِّ حَسَنَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِمَا دَرَرُ (قَوْلُهُ  
 الْقَوْلُ لَمَنْكَرُ التَّسْمِيَةِ) هُمْ وَرِثَةُ الزَّوْجِ أَيْضًا كَمَا فِي الْجَرِّ فَالْقَوْلُ لَهُمْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَلِذَا قَالَ فِي الْكُتُبِ وَلَوْ مَا نَا  
 وَلَوْ فِي الْقَدْرِ فَالْقَوْلُ لَوِ رُبَّمَا فَلَوْ وَصَلِيَّةٌ كَمَا أَقَامَهُ فِي النَّهْرِ وَالْعَيْنِ قَسْفِدًا الْإِخْتِلَافُ فِي التَّسْمِيَةِ كَذَا (قَوْلُهُ  
 لَمْ يَقْضَ بِشَيْءٍ) الْأُولَى وَلَمْ يَقْضَ بِالْعَطْفِ أَيُّ لِأَنَّ مَوْتَهُمَا يَدُلُّ عَلَى انْقِرَاضِ أَقْرَانِهِمَا فَلَا يَمُكِّنُ الْقَضَاءُ  
 أَنْ يَقْدَرَ مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ لِأَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فَإِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ تَعَذَّرَ الْوُقُوفُ  
 عَلَى مَقْدَرِهِ فَفُتِحَ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَهْدُ قَرِيبًا قَضَى بِهِ يَجْرُ قُلْتُ وَبِهِ صَرَّحَ قَاضِي خَانٍ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ  
 (قَوْلُهُ مَا لَمْ يَبْرَحْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ أَيُّ مَا لَمْ يَبْرَحْ وَرِثَةُ الزَّوْجَةِ (قَوْلُهُ وَبِهِ يَقْنَى) ذَكَرَهُ فِي الْخُلَانِيَةِ وَتَبِعَهُ  
 فِي مَنْ الْمُلْتَقَى وَبِهِ قَالَتِ الْأَعْمَةُ الثَّلَاثَةُ لَكِنْ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بَعْدَ التَّحَالَفِ وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ مَا لَا يَجِبُ التَّحَالَفُ  
 فَتُحْ وَانْظُرْ إِذَا انْقَضَى الْعَهْدُ كَيْفَ يَقْضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَقَدْ يُقَالُ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَمَانِلِهَا

(بَيْنَهُمَا تَحَالَفَا فَإِنْ حَلَفَا أَوْ بَرَّحْنَا)  
 قَضَى بِهِ وَإِنْ بَرَّحْنَا أَحَدَهُمَا  
 قَبْلَ رَحَانِهِ لِأَنَّهُ تَوَرَّدَ عَوَاهُ (وَفِي  
 الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْئِ حُكْمُ مَتْعَةِ  
 الْمَثَلِ) لَوِ الْمَسْمِي دِينَ وَإِنْ عَيْنَا  
 كَسَالَةَ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ فَلَهَا الْمَتْعَةُ  
 بِمَا تَحْكِيمُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الزَّوْجُ  
 بِنِصْفِ الْجَارِيَةِ (وَأَيُّ أَقَامَ يَنْتَهَى  
 قَبْلَ فَإِنْ أَقَامَ فَيَنْتَهَى) أُولَى  
 (إِنْ شَهِدَتْ لَهُ) الْمَتْعَةُ (وَيَنْتَهَى أَنْ  
 شَهِدَتْ لَهَا وَإِنْ كَانَتْ) الْمَتْعَةُ (بَيْنَهُمَا  
 تَحَالَفَا وَإِنْ حَلَفَا وَجِبَ مَتْعَةُ  
 الْمَثَلِ وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَحَيَاتِهِمَا  
 فِي الْحُكْمِ) أَصْلًا وَقَدَرَا  
 لَعَدَمُ سَقُوطِهِ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا  
 (وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا فِي الْقَدْرِ  
 الْقَوْلُ لَوِ رُبَّمَا) فِي الْإِخْتِلَافِ  
 (فِي أَصْلِهِ) الْقَوْلُ لَمَنْكَرُ التَّسْمِيَةِ  
 (لَمْ يَقْضَ بِشَيْءٍ) مَا لَمْ يَبْرَحْ عَلَى  
 التَّسْمِيَةِ (وَقَالَ لَا يَقْضَى بِمَهْرِ الْمَثَلِ)  
 كَمَالِ حَيَاةٍ (وَبِهِ يَقْنَى)

من قوم أيها ولا من الاجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول للبيينة تأمل ثم رأيت في البرازية معترضا  
على قول الكرخي أن جواب الامام يتخلف في تقادم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعدد اعتبار مهر المثل  
لا يكون الظاهر شاهد الا حد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كافي سائر الدعاوى (قوله  
وهذا كله الخ) نقله في البحر عن المحيط وقال وأقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضي خان في شرح  
الجامع وأقره ذلك أن المرأة اذا مات زوجها وقد دخل بها فجاءت بطلب مهرها أي أو ورثتها  
بعد موتها وقد جرت العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كما أنه درهم مثلا لا يحكم لها بجميع  
مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فان أقرت بما اتجهت من المعارف والاقضى عليها به ثم يعمل في الباقي  
كما ذكرنا أي ان حصل اتفاق على قدر المسمى يدفع لها الباقي منه والا فان أنكر ورثة الزوج أصل التسمية  
فأها ببقية مهر المثل وان أنكروا القدر فالقول لمن شمل المهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج  
هذا هو المفهوم من هذه العبارة وفسرنا المعارف تعجلا بما أنه مثلا لباقي قوله قضينا عليك بالمعارف وقوله  
ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المعارف حصة شائعة كثلثي المهر كما هو المتعارف في زماننا  
لا يمكن أن يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يتأق فيه التفصيل المار  
ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقضى عليها بالثلثين مثلا ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الخاتمة رجل مات  
ورثته اولاد اصغار فاذا دعى رجل دينا على الميت أو وديعة وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي  
أن يؤدي شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت بالبيينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان  
النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يني بها فانه يمنع منها  
مقدار ما جرت العادة بتعجيله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام مهر مثلها اه هذا ونقل  
الرحي عن قاضي خان أنه قال ان في هذا نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط  
شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح حجة لابطال ما كان ثابتا اه ثم أطال في تأييد كلام القاضي ورد على الرمي  
في اعتراضه على القاضي بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يقطع به حتى ثابت بلا دليل  
والمهر دين في ذمة الزوج وقضاء بعضه اثبات دين في ذمتها بقدره وذلك لا يكون بظاهر الحال لانه الظاهر يصلح  
للدفع لا للاثبات قلت وذكر في البرازية قرييما ما قاله القاضي لكن ما قاله الفقيه مبنى على أن العرف  
الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث أقره الشارحون وكذا قاضي خان في شرح الجامع  
نفى به وهو نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما يأتي بيانه مع أنه هو المملك  
فلولا العرف لكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من عند صاحب البحر  
والمراد الزوج لو كان حيا أو ورثته كما هو ظاهر فلا يردهما في الشرع لانه من أن هذا لا يتأق في حال موتها  
(قوله ولو بعث الى امرأته شيئا) أي من التقدين أو العروض أو مما يؤكل قبل الرفاف أو بعد ما بني بها  
بهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقوله الخ) تمثيل للمنفى وهو يذكر  
(قوله والبيينة لها) أي اذا قام كل منهما بمينة تقدم بينتها ط (قوله قلها أن ترده) لانها لم ترض بكونه  
مهرًا بحر (قوله وترجع بباقي المهر أو كله) ان لم يكن دفع لها شيئا منه قال في النروان هلك وقد بقي  
لاحدهما شيء رجع به اه أما لو كانت قيمة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذها  
مياها وبلسنهما حتى تحترقت ثم قال هومن المهور فوات هومن النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها  
ولو الثوب قائما فالقول له لانه اعرف بجهة التليك بخلاف الهالك لانه يتعنى سقوط بعض المهر والمرأة  
تسبكره وبالهالك خرج عن المملوكة وحيث لا ملك بحال فالاختلاف في جهة التليك باطل فيكون اختلافنا  
في ضمان الهالك وبدله فالقول لمن يملك البدل والضمان اه ملخصا واستشكله في النروان وقال هذا يقتضي  
أن القول لها في الهالك في مسألة المتن وهو مخالف لما قدمناه والفرق بعسر قدره اه قلت بل الفرق يسير  
ان شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في طالح الهالك وعدمه  
لانه المملك ولا يني بخلاف دعواه أما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القائم لما ذكرنا  
وتطلب منه مهرها وكسوتها أما الهالك فالقول لها فيه لانه من أخذها ما أن الظاهر يصدقها فيه كما يأتي

وهذا كله (اذا لم تسلم نفسها فان

سلبت ووقع الاختلاف في الحالين)

الحياة وبعدها (لا يحكم بمهر

المثل) لانها لا تسلم نفسها الا بعد

تعجيل شيء عادة (بل يقال لها

لا بد أن تقرى بما اتجهت والا قضينا

عليك بالمعارف) تعجيله (ثم يعمل

في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا

ادعى الزوج ايصال شيء اليها بحر

(ولو بعث الى امرأته شيئا لم يذكر

جهة عند الدفع غير جهة (المهر)

كقوله لسمع أو حناء ثم قال انه من

المهر لم يقبل قنية لوقوعه هدية

فلا ينقلب مهرًا (فقات هو) أي

المبعوث (هدية وقال هو من المهر)

أو من الكسوة أو عارية) فالقول

له ببيينة والبيينة لها فان حلف

والمبعوث قائم فلها أن ترده وترجع

بباقي المهر ذكره ابن الكمال

مطلبه

فيما يرسله الى الزوجة

في المهر اللا كل وما ينقله الشارح عن الفقيه ثانياً هما أنه لو كان القول له فيه لم يضر ضياع حقه في الكسوة الواجبة عليه لأنها من النفقة والنفقة تسقط بمضي المدة فلا يحكم المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعاوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشر من سنة أن جميع ما دفع له من كسوة ونفقة من المهر فيربح عليها ببقية وفي ذلك ما لا يرضاه الشرع من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذبه أما في القائم فلا ضرر لأنها نظائره بكسوة أخرى إذا لم يرض بكسوة ولا تنقض العادة أن يكون المدفوع كسوة لا لأنه أن يقول اعطيا كسوة غيرها هذا ما ظهر لي والله الميسر لكل عسير (قوله ولو عوضه) وكذا الوعوضه أبو حنيفة ما لها بأذنهما أو من ماله فله الرجوع أيضاً كما في الفتح وكذلك في الجهر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبو حنيفة الرجوع لو قائماً ولا فلا ولو من ماله بأذنهما فلا رجوع لأنه هبة منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اه قلت وهذا محمول على ما إذا كان لا على جهة التعويض فلا ينافي قول الشارح ولو عوضه الخ بقرينة ما نقلناه أولاً عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقاً وكذا في الخيانة لكنه قال فيها وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت أنها عوض فكذلك والا كان هبة منها وبطلت بنتها اه ومثله في الهندية وهذا محتمل أن يكون بيان المرادهم أو حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض فيكون كالمفوض تأمل وما في ط من أن المعتمد خلاف ما قاله الاسكاف وعزاه الى الهندية لم أره فيها نعم سيد كرا الشارح في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين تسريحها بالعوض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزياحي هذه الزيادة ط ولم أر أحد اذ ذكرها ولعل المراد بها أن العوض لو كان حالاً كاهو من لي ترجع عليه بمثل فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوي) لا مفهوم له ط (قوله لأن الظاهر يكذبه) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الخنطة واللوز والقيق والسكر والشاة الحية وباقي ما يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها الامعة ولا يكون القول قوله الا في نحو الثياب والجارية اه قال في الجهر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فانه قال الا في الطعام الذي يؤكل فانه أعم من المهر اللا كل وغيره اه قال في النهر وأقول وينبغي أن لا يقبل قوله أيضاً في الثياب المحولة مع السكر ونحوه للعرف اه قلت ومن ذلك ما يعينه المهر قبل الزفاف في الاعياد والمواهم من نحو ثياب وحلى وكذا ما يعطيها من ذلك أو من دراهم أو دنانير صريحة ليله العرس ويسمى في العرف صريحة فان كل ذلك تعور في زماننا كونه هدية لا من المهر ولا سيما المسمى صريحة فان الزوجة تعوضه عنها ثياباً ونحوها صريحة العرس أيضاً (قوله ولذا قال الفقيه) أي أبو الليث (قوله كغف وملاءة) لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها الا فيما سئذ كره فتح قلت ينبغي تقييد ذلك بما لم تجربه العادة لما سئذ رناه من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر كما قد مناه عن الملقط أن لها منع نفسها للمشروط عادة كالحف والمكعب وديباج الفاخة ودراهم السكر الخ ومثله في عرفنا مناشف الحمام ونحوها فان ذلك بمنزلة المشروط في المهر فيلزمه دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحمام كالايجي (قوله كغف وملاءة) وبتاع البيت بحر قناعات البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فافهم وسيد كرا المصنف في النفقة أنه يجب عليه آلة الطبخ وآنية شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة قال الشارح وكذلك اسرار أدوات البيت كصير ولبد ووطنفسة الخ (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره في الجهر أي أن ما يجب عليه لو ادعاه مهر الا يصدق لأن الظاهر يكذبه أما لو ادعى أنه كسوة وادعت أنه هدية فالقول له لأن الظاهر معه (قوله فلم يرجعها أبوها) مثله ما إذا أبت وهي كبيرة ط (قوله فما بعث للمهر) أي مما اتفقا على أنه من المهر أو كان القول له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لافي قائماً واحترزه عما إذا تغير بالاستعمال كما أشاد اليه الشارح قال في المنع لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله أو قيمته) الأولى أو بدله ليشمل المثل (قوله لأنه في معنى الهبة) أي والهلاك والاستهلاك ما منع من الرجوع بها وبعبارة البرازية لأنه هبة اه ومقتضاه أنه يشترط في استرداد القائم القضاء أو الرضا وكذا يشترط عدم ما يمنع من الرجوع كالوكان ثوباً فصبعته أو خاطبه ولم أر من صرح بشيء من ذلك فليراجع والتقييد

ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها أن تسترد العوض من جنسه زياحي (في غير المهر اللا كل) كتاب وشاة حية ومن وعد وما يتي شهر أخى زاده (و) القول (لها) بيتها (في المهر) كخبر وسلم مشوي لأن الظاهر يكذبه ولذا قال الفقيه المختار أنه يصدق فيما لا يجب عليه كغف وملاءة لا فيما يجب كغمار ودرع يعني ما لم يدع أنه كسوة لأن الظاهر معه (خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء) ولم يرجعها أبوها فباعت للمهر يسترد عينه قائماً فقط وإن تغير بالاستعمال (أو قيمته هائلكا) لأنه معاوضة ولم تتم بخلاف الاسترداد (وكذا) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك (لأنه في معنى الهبة)

بالهدية احتراماً عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الانفاق على معتدة الغير (قوله ولو اذعت الخ) ذكر  
 في الحر هذه المسألة عند قول الكثر بعثت الى امرأته شيئاً الخ وقال قبل بكونه ادعاء مهر الا انه لو اذعت مهرها  
 وادعاء ودعيعة فان كان من جنس المهر فالقول لها والافله اه فعلم أن هذه المسألة في دعوى الزوجية  
 لا في دعوى الخطوبة التي لم يرتجها أبوها فكان المناسب ذكرها قبل قوله خطب بنت رجل الخ وذلك لأن  
 دعوى الخطوبة أن المبعوث من المهر فنسرها لانه يلزمها رد ما شاء وما لكاله المناسب أن تكون دعوى الودعيعة  
 لها ودعوى المهر للزوج لأن الودعيعة لا يلزمها رد ما شاء وما لكاله المناسب أن تكون دعوى الودعيعة  
 تنفعها المنع الاسترداد مطلقاً ودعواه أنه ودعيعة تنفعه لانه بطالبها باستردادها قائمة وبضمانهم مستلحة  
 (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) حكى في النزاهة  
 في هذه المسألة ثلاثة أقوال صحيحة حاصل الاول أنه يرجع مطلقاً بشرط التزوج أو لا تزوجته أولاً لانه رشوة  
 وحاصل الثاني انه ان لم يشترط لا يرجع وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادى أنه ان تزوجته لا يرجع  
 وان آتت رجوع شرط الرجوع أو لا ان دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان كل معها لا يرجع بشئ أصلاً  
 اه وحاصل ما في فتح القدير سحابة الاول والاخير وحكى في البحر الاول أيضاً ثم قال وقبل لا يرجع  
 اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه صحيح أيضاً وان آتت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فقوله  
 لا يرجع اذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجته ولم يشترط وقوله وان آتت الخ يفهم  
 منه أنه ان آتت وقد شرطه يرجع كما صار حاصل هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهي ما اذا آتت  
 وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهي ما اذا آتت ولم يشترط أو تزوجته بشرطه أو لم يشترط فهذه  
 أربعة أقوال كلها صحيحة وذكر المصنف في شرحه أن المعتد ما في فصول العمادى أعنى القول الثالث وان  
 شيخه صاحب البحر أفتى به اه قلت والذي اعتمدته عليه النفس الامار قاضى خان هو القول الاول فانه ذكر  
 أنه ان شرط التزوج رجوع لانه شرط قاسد والا فان كان معروفاً فتقبل يرجع وقبل لا ثم قال وينبغي أن يرجع  
 لانه اذا علم أنه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة المشرط كما ستقرض اذا أهدي الى المقرض شيئاً لم يكن أحدى  
 اليه قبل الاقراض كان حراماً وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لم يكن  
 قاضياً لا يمدى اليه فيكون ذلك بمنزلة المشرط وان لم يكن مشروطاً اه وأيد في الخبرية في كتاب النفقات  
 وأفتى به حيث سئل فيمن خطب امرأة وأنفق عليها وعلت أنه يتفق لتزوجها فترجعت غيره فأجاب بأنه يرجع  
 واستشهد له بكلام قاضى خان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تنبيه) أفاد  
 ما في الخبرية حيث استشهد على مسألة الخطوبة بعبارة المسألة أن الخلاف الجارى هنا جار في مسألة الخطوبة  
 المنارة وان ما تزقي من أن له استرداد القاسم دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة  
 اذ لا شك أن المعتدة مخطوبة أيضاً ولا تأثر لكونها معتدة يحرم التصريح بتجارتها بل التأثر للمشرط وعدمه  
 وكونه مشروطاً فاستدوا وكون ذلك رشوة كماله من تعليل الاقوال وعلى حد ما يقع في قرى دمشق من أن  
 الرجل يخطف امرأة ويصير يكسوها ويهدى اليها في الاعياد ويعظم اداها من النفقة والمهر الى أن يكمل لها  
 المهر فبعد عليها بالسلب الزفاف فإذا آتت أن تزوجه يتبعي أن يرجع عليها بغير الهدية الهالكه على الاقوال  
 الاربعة المنارة لأن ذلك مشروط بالتزوج كما حققته قاضى خان فيما تروى ما اذا ماتت فعلى القول الاول  
 لا كلام في أن له الرجوع أما على الثالث فيلحق بالاباء لم أره وينبغي الرجوع لأن انظاره أن عليه القول الثالث  
 أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزوج كما يقيد ما في جاوى الزاهدى برمز البرهان صاحب المحيط  
 بعثت الصمرة الى بيت الخمر ثياباً بالارجوع لها بعده ولو قائمة ثم سئل فقال لها الرجوع لو قاتما قال الزاهدى  
 والتوفيق أن البعث الاول قبل الزفاف ثم حصل الزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا يرجع  
 والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أر مالومات هو وأبى فليراجع (تنبيه) لم يذكر ما لو أنفق على زوجته  
 ثم تبين فساد النكاح بأن شهدوا بالزنا وعزق بينهما في الذخيرة له الرجوع بما أنفق بفرض القاضى لانه تبين  
 أنها أخذت بغير حق ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يتزوجها) الاول أن يقول بطمأنينة  
 أن يتزوجها كما عبر في البحر (قوله مطلقاً) تفسير الاطلاق في الموضوعين كما دل عليه كلام المصنف

مطلب  
 أنفق على معتدة الغير

(ولو اذعت أنه) أى المبعوث

(من المهر وقال هو ودعيعة فان كان

من جنس المهر فالقول لها وان

كان من خلافه فالقول له)

بشهادة الظاهر (أنفق) رجل

(على معتدة الغير بشرط أن

يتزوجها) بعد دعيتها (ان تزوجته

لا يرجع مطلقاً

وان ثبت انه الرجوع ان كان دفع  
 ليس اراد ان يكت معه فلا مطلقا  
 بجر عن العمدية وفيه عن الميتي  
 (جيزا بته بجزا زوسا بذا لك  
 ليس له الاسترداد منها) ولا الورثة  
 يعده ان سلبها ذلك في حخته  
 بل تختص به (وبه يفتي) وكذا  
 لو اشتراها لها في صغرها  
 ولو الحية والحيلة ان يشهد عند  
 التسليم اليها انه اغتسله عارية  
 والاحوط ان يشتره منها ثم يتره  
 درر (أخذ أهل المرأة شيئا عند  
 التسليم فلزوج أن يسترده) لانه  
 رشوة (جيزا بته ثم ادعى ان مادفعه  
 ليعارية وقالت هو تملك أو قال  
 الزوج ذلك بعد موته بالبرث منه  
 وقال الاب) أو ورثته بعد موته  
 (عارية) بالمعتد ان (القول للزوج  
 وليا اذا كان العرف مستمرا أن  
 الاب يدفع مثله جهازا لعارية  
 و) اما (ان مشتركا) كصروا الشام  
 (فالقول للاب)

مطلب  
 في دعوى الاب أن الجهاز عارية

في شرحه شرط الترويج أو لم بشرطه ولذا قلنا الاولى أن يقول بطمع أن يتزوجها استأني الاطلاق المذكور وهذا  
 القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في منته وشرحه وقال في القبض وبه يفتي (قوله وان أكت معه فلا  
 أي لانه باحة لا تملك أولاته مجبول لا يعلم قدره تأمل وليست بوجه عدم الرجوع في الهدية البالغة  
 أو المستلكة على ما قلنا من عدم الفرق بين المخطوبة والمعتدة (قوله بجر عن العمدية) صوابه منع  
 عن العمدية فان ما في المتن عزاء في المنع الى الفصول العمدية وهو القول الثالث من الاقوال الاربعة التي  
 قد تناحها وأما ما في الجرح والقول الاول والقول الرابع ولم يذ كر القول الثالث أصلا ولا وقع فيه العزو  
 الى العمدية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا  
 لعارية كما يذ كر قريساو كان يفتيه ما أتى عماد كره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة والالتزام  
 بيان حكم القضاء (قوله في حخته) احتراز عما لو سلمها في مرض موته فانه تملك للوارث ولا يصح  
 بدون اجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراها لها في صغرها) أي وان سلمها في مرضه أو لم يسلمها أصلا لانها  
 ملكته بشرأ الاب لها قبل التسليم كما أتى ولومات قبل دفع الثمن رجوع البائع على تركته ولا رجوع الورثة  
 عليها في أدب الاوصياء عن الحانية وغيرها الاب اذا شري خادما للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع  
 عليه الا اذا أشهد بالرجوع وان لم ينقده حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه  
 (قوله والحيلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والاحوط) أي لا احتمال أنه اشترى لها بعض  
 الجهاز في صغرها فلا يحمل له أخذه بهذا الاقرار ديانة كما في الجرح والدرر وكذا لو كان بعد ما سلمه اليها  
 وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أبي أن يسلمها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئا وكذا لو أبي أن  
 يرتجها للزوج الاسترداد قائما أو هالكا لانه رشوة برزانية وفي الحامو الراحدي برمز الاسرار للعلامة  
 نجم الدين وان أعطى الى رجل شيئا لاصلاح مصالح المصاهرة ان كان من قوم الخطيبة أو غيرهم الذين يتدرون  
 على الاصلاح والفساد وقال هو اجرة لك على الاصلاح لا يرجع وان قال على عدم الفساد والسكوت يرجع  
 لانه رشوة والاجرة انما تكون في مقابلة العمل والسكوت ليس بعمل وان لم يقبل هو اجرة يرجع وان كان  
 ممن لا يتدرون على ذلك ان قال هو عطية أو اجرة لك على الذهاب والاياب أو الكلام أو الرسالة بيني وبينها  
 لا يرجع وان لم يقبل شيئا منها يكون هبة له الرجوع فيها ان لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو تملك)  
 كذا في القح والجرح وغيرها وبشكل جعل القول لها بانه اعتراف بملكيتها الاب وانتقال الملك اليها من جهته  
 وقد صرح في البدائع بأن المرأة لو أقربت بأن هذا المتاع اشتراه لي زوجي سقط قولها لانها أقرت بالملك له ثم ادعت  
 الانتقال اليها فلا يثبت الابدليل اه وبجواب بأن هذه من المسائل التي عملوا فيها بانظارها كاختلاف  
 الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التحالف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى  
 المهر والهدية (قوله فالمعتد الخ) عبر عنه في فتح القدير بأنه المختار للفتوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول  
 لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لان العادة دفع ذلك هبة وما اختاره الامام السرخسي من أن القول  
 للاب لان ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر أن القول للمعتد توفيق بين هذين القولين يجعل اختلاف لفظها  
 (قوله فالقول للاب) أي مع المميز ككافي فتاوى قارئ الهداية قلت وينبغي تقييد القول للاب  
 بما اذا كان الجهاز كله من ماله أو ما لوجهها بما قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت  
 راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مستمرا كما علم  
 أنه قال في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطردت أو غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم أو دنانير في بلد  
 اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المائسة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهدية لانه هو  
 المتعارف فينصرف المطلق اليه اه كلام الاشياء قلت ومقتضاه ان المراد من استمرار العرف هنا غلبته  
 ومن الاشتراك كثره كل منهما اذا نظر الى النادر ولا يحل الاستمرار على كل واحد من افراد الناس في تلك  
 البلدة لا يمكن ويلزم عليه حالة المسألة اذا لا شك في صدور العارية من بعض الافراد والعادة الفاشية الغالبة  
 في اشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من الجياز تملك كسوى ما يكون على الزوجة ليل الزفاف  
 من الحلي والاشياء فان الكثير منه أو لا كثر عارية فلو ماتت ليل الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول



فيه للاب والام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارح كالأكثر مما يجيز به مثلها وقد يقال  
هذا ليس من الجواز عرفا وبقي لوجرى العرف في تقليد البعض وإعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء  
للسيد محمد أبي السعود عن حاشية الغزي قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار للفتوى أن يحكم بكون  
الجهاز ملكا لعاريه لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب وأما إذا جرت  
في البعض يكون الجهاز تركبة تتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يتبعه  
الاب بعينه عارية لم تشهد له به العادة بخلاف مالو جرت العادة بإعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون  
كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البيرى في شرح الاشياء أن ما ذكره في مسألة الجهاز انما هو  
فيما إذا كان النزاع من الاب أم الوثان فادعت ورثته فلا خلاف في كون الجهاز للبنت لما في الولو الجلية  
جهز ابنته ثم ماتت فطلب بقية الورثة القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو في كبرها وسلم لها  
في حصة فهو لها خاصة اهـ قلت وفيه نظر لان كلام الولو الجلية في ملك البنت لها بشرأى لوصفيرة وبالنسليم  
لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها  
ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعتد البناء على العرف كما علمت  
ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله كالأكثر الخ) والظاهر  
أنه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجيز به مثلها كان القول قوله فيه والا فالقول قوله في الجميع وحتى  
(قوله والام كالأب) عزاه المصنف الى قسوى قارئ الهداية وكذا بحثه ابن وهبان كما يأتي (قوله  
وكذا الولي الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بحثا حيث قال وينبغي أن يكون الحكم فيما تدعيه  
الام وولي الصغيرة إذا تزوجها كما مر بطريان العرف في ذلك لكن قال ابن الشحنة في شرحه قلت وفي الولي  
عندي نظر اهـ وتردد في البحر في الام والجدة وقال ان مسألة الجدة صارت واقعة الفتوى ولم يجد فيها انتقلا  
وكتب المولى أن الذي يظهر يراى أن الام والجدة كالأب الخ (قوله واستحسن في النهر)  
حيث قال وقال الامام قاضي خان وينبغي أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وان كان  
من لا يجيز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا العمرى من الحسن بكان اهـ قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه  
لا يغير القول المعتد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشياء التي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف  
(قوله وعلمه) عطف تفسير فالمدار على العلم والسكرت بعده وان كان غائبا (قوله وزفت الى الزوج)  
تدبه لاق تقليد السالفة بالنسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يصير الجهاز بيدها فافهم (قوله  
ما هو معتاد) مفهومه أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكوته رضى فتضمن وهل تضمن الكل أو قدر  
الزائد محل تردد وجرم ط بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قد منها في باب الولي عن الاشياء  
(قوله على ما في زواهر الجواهر) أى حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التنوير فانه زاد على  
ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارح في كتاب الوقف ح (قوله يليق به) الضمير في عبارة  
الجرع عن المبتغى عائد الى ما بعته الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
اهـ قلت وهذا المبعوث يسمى في عرف الاعاجم بالدستمان كما يأتي (قوله الا اذا سكت طويلا) قال الشارح  
في كتاب الوقف ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء  
اهـ ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله لكن في النهر الخ) ومثله  
في جامع الفصولين ولسان الحكماء عن قسوى ظهر الدين المرغيناني وبه أفتى في الحامدية قلت وفي البرازية  
ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطاها ثلاثة آلاف دينار والدستمان وهي بنت موسر ولم يعط لها الا  
بجهازا أفتى الامام جمال الدين وصاحب الحيط بأن له مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وأطلب  
الدستمان قال وهذا اختيار الأئمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في النكاح  
غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعتبر بأن الدستمان هو المهر المجل كما ذكره في الكافي وغيره  
فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستيفائه فكيف يملك الزوج طلب الجهاز والشئ لا يقابل  
عوضا وأجاب عنه الفقيه ناقلا عن الاستاذ أن الدستمان اذا ادريج في العقد فهو والمجل الذي ذكرته

كألو كان أكثر مما يجيز به  
مثلها (والام كالأب في تجهيزها)  
وكذا ولي الصغيرة شرح  
وهبانية واستحسن في النهر تبعا  
لقاضي خان أن الاب ان كان من  
الاشراف لم يقبل قوله انه عارية  
(ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء  
من أمتعة الاب بمحضه وعلمه وكانت  
ساكنا وزفت الى الزوج فليس للاب  
أن يسترد ذلك من ابنته) بطريان  
العرف به (وكذا الوأفتقت الام  
في جهازها ما هو معتاد والاب  
ساكت لا تضمن) الام وهما من  
المسائل السبع والثلاثين بل الثامن  
والاربعين على ما في زواهر الجواهر  
التي السكوت فيها كالتنطق  
(فرع) لو زفت اليه بلا جهاز  
يليق به فله مطالبة الاب بالنقد قسمة  
زاد في الجر عن المبتغى الا اذا سكت  
طويلا فلا خصوصية له لكن في النهر  
عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على  
الاب بشيء لان المال في النكاح  
غير مقصود

وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالمهية بشرط العوض وذلك ما قلناه وايضا قلنا ان لم يذكر في العقد  
وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أيا ما لا يتمكن من دعوى الجهاز لانه لما كان محتملا وسكت زما ما لا يصلح  
للاختيار دل أن الغرض لم يكن الجهاز اهـ ملخصا ومصادره أن ذلك المجهل لا يلزم كونه هو المهر المجهل  
دائما كما يوجهه كلام الكافي حتى يرد أنه مقابل بنفسه لا يجهزها بل فيه تفصيل وهو أنه ان جعل من جهته  
المهر المعقود عليه فهو المهر المجهل وهو مقابل بنفس المرأة والا فهو مقابل بالجهز زادة حتى لو سكت بعد الزفاف  
ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق والله الموفق لكن  
الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على أنه مهر لم يكن من المعلوم عادة  
أن كثرته لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهزها زائلا أقل من مهر  
ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويحجب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود  
الاصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسما في باب النفقة ان شاء الله تعالى من زيد بيان لهذه المسألة  
وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة اذا اطلقها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها  
واختار زيد المهر طمعا في تزوينه به وعوده اليه ولولا ذلك اذا ماتت وهذه المسألة نظير ما لو تزوجها بأكثر  
من مهر المثل على أنها بكر فاذا حيي ثيب فقد مثر الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة  
وقد مثر أن الميرج الزوم فلذا كان المحقق هنا عدم الرجوع بشئ كما مر عن الميرجاني (قوله نكح ذمي الخ)  
لما فرغ من مهر المسلمين ذكر مهر الكفار وبأن يسان أن نكحتهم وقوله أو مستأمن يشير الى أنه لو عبر  
المصنف بالكافر لكان أولى لان المستأمن كالذمي هنا من غير العتية (قوله ثمة) أي في دار الحرب  
(قوله بمهية) المراد بها كل ما ليس بمال كالدنجر بحر (قوله وذاتنا زعندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر  
المثل بالنقي وبما ليس بمال (قوله قبل الوطء) أي قبل الوطء (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندهما الهامهر  
المثل اذا دخل بها أو مات عنها والمتعة لو طلقها قبل الوطء وقيل في المية والسكوت روايتان والاصح أن الكل  
على الخلاف هداية لكس في الفتح أن ظاهر الرواية وجوب مهر المثل في السكوت عنه لان النكاح معاوضة  
فالم ينص على نفي العوض يكون مستحقا لها وذكر المية كالسكوت لانهم ليست ما لا عندهم فذكرها لغير  
نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصلتية وعبارة الفتح ولو أسلم أو رفع أحدهما البناء أو زافعا اهـ ولم يقل أو أسلم  
أحدهما لانتهاه به بالاولى (قوله لانا امرنا بآبتر كهم) أي نزلنا عرضا لا تقرير وقوله وما يدريون  
الاول والعطف أو له صاحبة فلا تمنعهم عن شرب الخمر واكل الخنزير وبيعهما ط عن أبي السعود (قوله وثبت  
بقية أحكام النكاح) أي ان اعتقد احدا أو زافعا لينا ط (قوله كمدة) أي لو طلقها وأمرها بلزوم  
بيتها الى انقضاء عدتها ورفع الامر اليها كما علمنا على ذلك وكذا لو طلبت نفقة العدة لم تنهها رجوع  
(قوله ونسب) أي يثبت نسب ولده فيما يثبت به النسب بيننا رجعي (قوله وخيار بلوغ) أي لصغير  
وصغيرة اذا كان المزوج غير الاب والجد ط (قوله وتوارث نكاح صحيح) هو ما يقران عليه اذا أسلمنا  
بجلا نكاح محرم أو في عدته مسلم كما سياتي في الفرائض (قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ) فيفرق بينهما  
ولو جرافعة أحدهما وأمالو كانا محرمين فلا يفرق الا برافعة ما كما سياتي في نكاح الكافر (قوله قبل القبض)  
أما بعده فليس لها الا ما قبضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الامام  
وقال الثاني لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثالث لها القيمة فيهما نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا  
في الفتح قال الرحي والاولى فتقتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في الفتح ولو طلقها قبل الدخول  
ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين في الخنزير لها نصف القيمة وفي الخنزير المتعة وعند محمد لها نصف  
القيمة بكل حال لانه أوجب القيمة فتعصف وعند أبي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها المتعة لان مهر المثل  
لا يتعصف اهـ (قوله اذا أخذ قيمة القبي الخ) بيانه ان أخذ المثل في المثل أو القيمة في القبي بمنزلة أخذ العين  
والخنزير مثلي فأخذ قيمته ليس كأخذ قيمته بخلاف القيمة في القبي كالخنزير فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأوردنا  
شري ذمي من ذمي دار الخنزير فان لم يبيعها المسلم أخذها بقيمة الخنزير وأوجب بأن قيمة الخنزير كقيمة  
لو كانت بدلا عنه كسالة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لا عن الخنزير وانما صير اليها التقدير بها الا غير

(نكح ذمي) أو مستأمن (ذمية)  
أو حري حريته ثمة بمهية أو بلا مهر  
وان سكت عنه أو نسيه (الحال  
أن) (ذا جائز عندهم فوطئت  
أو طلقت قبله أو مات عنها فلا  
مهر لها) ولو أسلم أو زافعا لينا  
لانا امرنا بآبتر كهم وما يدريون  
(وثبت) بقية (أحكام النكاح  
في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة  
في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)  
كعدته ونسب وخيار بلوغ  
وتوارث نكاح صحيح وحرمة  
مطلقة ثلاثا ونكاح محرم (وان  
نكحها بخنزير أو خنزير عين) أي  
بشار اليه (ثم أسلم أو أسلم أحدهما  
قبل القبض فلها ذلك) فتقتل  
الخنزير وتسبب الخنزير ولو طلقها قبل  
الدخول فلها نصفه (و) لها (في غير  
عين قيمة الخنزير ومهر المثل في الخنزير)  
اذا أخذ قيمة القبي كأخذ قيمته

واعتبر بان القيمة في النكاح أيضا بدل عن الغبر وهو البضع والمصير اليها التقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها حقيقة المهر قبل الاسلام اجبرت على القبول لان القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات ذلك التسمية وبالاسلام تعدل أخذ القيمة أو جبرها ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة المهر قبل بدل عنه في النكاح بمنزلة عينه ولذا اجبرت المهر على قبوله قبل الاسلام لا بعده بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما ذكره آخر الزكاة في باب العائش من أن جواز الاخذ بالقيمة في الدار ضرورة حتى التيسير ولا ضرورة هنا لا مكان إيجاب مهر المثل (قوله الوطى في دار الاسلام) أي اذا كان بغير ملك الدين واحتزن الوطى في دار الحرب فانه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام غيبوبة الحشفة أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذبقة اذا نكحت بغير مهر ثم أسما وكذا يدينون أن لا مهر فلا مهر والسيد اذا زوج أمته من عبده فالاصح أن لا مهر والعبء اذا ووطى سببته فلا مهر أخذ من قواهم فيما قبلها ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذا الوطى حرية أو ووطى الجارية الموقوفة عليه أو ووطى المراهنة باذن الراهن ظنا الحل قال ينبغي أن لا مهر في الثلاثة الأخيرة ولم أره الا ان اه ونقل ح عن حدود البحر في نوع ما لا حد فيه لشبهة المثل أن من هذا النوع ووطى المبيعة فاسد قبل القبض لاحتمال بقاء المالك أو بعده لان له حق الفسخ فلا حق للمالك فيها وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانهم لم يخرج عن ملكه بالكلمة اه قال ح وهل لا مهر في هذه الأربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع قلت أما الاولى فداخلة في مسألة بيع الامه قبل التسليم فلا مهر ومثلها المبيعة بخيار البائع لان وطأها يكون فسخا للبيع أما المبيعة فاسد بعد القبض فانبغي لزوم المهر لو وقع الوطى في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار المشتري ان أمضى البيع فاقوم (قوله صبي نكح الخ) في النكاح المراهق اذا تزوج بلا اذن وليه امرأه ودخل بها فزاد مهر نكاحها فلو لا يجب على الصبي حد ولا عقرب أما الحد فلمكان الصبي وأما العقرب فلا نسألهما تزوجت نفسها منه مع علمها أن نكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلان حقها اه وكذا الوطى في شيب وهي ناعمة فلا حد عليه ولا عقرب أو يكر بالعدة وعشما في نفسها وأزال عذرهما وعليه المهر لو حكرحة أو صغيرة أو أمة ولو باهر حال عدم صحة أمر الصغيرة في اسقاط حقها وأمر الامه في اسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا اه حندية ملحنا (قوله وبائع أمته) أي اذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لاحد عليه ولا مهر لانه من شبهة المثل لكونها في ضمانه ويده اذ لو حلت عادت الى ملكه والخراج بالضمان فالوجوب عليه المهر استحقته (قوله ويسقط) أي عن المشتري ويثبت له الخيل كما لو تلف جزء منها ولو الجنية (قوله والا فلا) أي وان لم تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خيار له أيضا وروى عن الامام أن له الخيار ولو الجنية (قوله تداعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها في أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستقبح بها كافي الهندية عن التجنيس والصغيرة غير قيد في الهندية للاب والحد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نسته وهي بالغة صح النهي وليس لغبرهم ذلك والوصى بمالك ذلك على الصغيرة والتيب البالغة حق القبض لها دون غيرها اه وشمل قوله وليس لغبرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحيتن فقط لم الام اذا بلغت دون الزوج كما افاده في الهندية ط قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغير اقرار الام لمافي البرازية وغيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج أنه دفعه الى الاب في صغرها أو أقر الاب به لا يصح اقراره عليه لانه لا يملك القبض في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لانه أقر يقبض الاب في وقت له ولاية قبضه الا اذا كان قال عند الاخذ أرى أنك من مهر حاتم أنكرت البنت له الرجوع هنا على الاب اه وفيها قبض الولى المهر ثم ادعى الرذ على الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لانه يلى القبض لا الرد ولو ثبتا يصدق لانه أمين ادعى ردا لامانة اه وفيها قبض الاب بمهر حاكمي بالغة أو لا وجهها أو قبض مكان المهر عينها ليس لها أن لا تحجب لان ولاية قبض المهر الى الاباء وكذا التصرف فيه اه لكن في الهندية لو قبض مهر البالغة ضبيعة فلم ترش ان جرى التعارف بذلك جازله والا فلا ولو بكر او تمام مسائل قبض المهر في البحر والنهر وأول باب الاولياء (قوله قال البرازي الخ) عبارة ولا يحجب الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يحجب الزوج على ايضاً المثل

(قروع) الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين صبي نكح بلا اذن وطأ وعنه وبائع أمته قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تداعت جارية مع أخرى فازالت بكارتها الزنا مهر المثل لابي الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فمهر بت لم يلزمه طلبها خدع امرأة وأخذها حبس الى أن يأتي بها أو يعلم موتها

مطلب

لابي الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تصبى الرجل وأنكر الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل  
 في التتارخانية البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يوم يدفعها الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة  
 على وجهين الاول تواضع في السر على مهر ثم تعاقد في العلانية بأكثر من الجنس واحد فان اتفقا  
 على المواضعة فالمهر مهر السر والا فالمسمى في العقد ما لم يبرهن الزوج على أن الزيادة سمعة وان اختلفت الجنس  
 فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا عليها انعقد بهر المنزل وان تواضع في السر على أن  
 المهر ذبا نبر ثم تعاقد في العلانية على أن لا مهر لها فالمهر ما في السر من الذنابة لم يدر ما يوجد ما يوجب الاعراض  
 عنها وان تعاقد على أن لا تكون الذنابة مهر لها وسكت في العلانية عن المهر انعقد بهر المنزل الوجه الثاني  
 أن يتعاقد في السر على مهر ثم أقتر في العلانية بأكثر من الجنس الواحد وان اتفقا وأشهد أن الزيادة سمعة فالمهر ما ذكره عند العقد  
 في السر وان لم يشهد فعندهما المهر هو الاول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الاول لو من خلاف  
 جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الاول اه ملخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الاول أن العقد  
 انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس أو جرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كقصدنا  
 ميسوطا عن الفتح عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو يزيد لا يتصف وفيه نوع من التناقض فانه يمكن دفعها  
 بأمران النظر (قوله المأجل الى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى اجل بعد  
 الطلاق وقوله يتجمل بالرجعي أى مطلقا والى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الاول لا يتجمل  
 لرراجعها وليس الرجعي يتجمل بالرجعي بقية دليل الباش مشله بالاولى وقد منتهى الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه  
 من الوطئ (قوله ولو وهبته المهر الخ) أى لو قال المطلقة لا تزوجك حتى تبينى مالك على من مهرك  
 ففعلت على ما (قوله ولو وهبته المهر الخ) أى لو قال المطلقة لا تزوجك حتى تبينى مالك على من مهرك  
 فلذا في المهر عليه وان تزوجها فإني فالمهر عليه تزوج أم لا برأيه وقوله فإني أى قال لا تزوجك فيكون رد الهبة  
 الدين المهر عليه وان تزوجها بعد الاباء (قوله ولو وهبته لاحد) أى غير الزوج لأن هبة الدين لمن عليه  
 نصح مطلقا أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه  
 كما في جامع الفصولين (قوله لم تصح) أى الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها غير قاصرة على المهر  
 فيه بعد لاشتراط رضى المدين بالحالة فإذا كان طالب الهبة لا رضى بالحالة إلا أن يصور فحين يتجمل  
 ان الحوالة تتمتع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن المحال من مطالبة  
 المدين برفعه الى من لا يشترط قبوله أى كالمسكي المذهب تامل ومن الحيل شراء شئ مملوك من زوجها  
 بالمهر قبل الهبة أى ثم ترده بعدها بخيار رؤية أو يصلحها لغيره عن المهر شئ مملوك من زوجها قبل الهبة كما في البحر  
 عن القنية والاختيرة أحسن والله تعالى أعلم

معلل  
 في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية \*  
 المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي  
 ولا يتأجل برراجعها ولو وهبته المهر  
 على أن يتزوجها فإني فالمهر باق  
 فكيفها أولا ولو وهبته لاحد وكذا  
 بقبضه صح ولو أحواله به انسياك  
 وهبته للزوج لم تصح وهذه حيلة  
 من يريد أن يهب ولا تصح

\* (باب نكاح الرقيق) \*

هو المملوك كالأوبعضا والفقن  
 المملوك كالأ (وقوف نكاح قن

\* (باب نكاح الرقيق) \*

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المسلمين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر  
 لأن الاسلام غالب فيهم نهر (قوله والمملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع  
 قال في البحر والمراد هنا المملوك من الآدمي لانهم قالوا ان الكافر اذا أسرف دار الحرب فهو رقيق للمملوك  
 واذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الآدمي رقيق لا عكسه اه وعليه فالمراد  
 بالرقيق هنا الرقيق الحر زبدا نفا لامة اذا أسرت ولم تخرج الى دار الحرب تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يبطل لانه  
 لا يجزله وقت وقوعه كما في النهر بمناقلت قد يقال ان له مجرا هو الا امام لان له بيعها قبل الاخراج وبعده فتأمل  
 (قوله كالأوبعضا) شمل المبعوض والمملوك ملكا ناقصا كالمكاتب ومن وجد له سبب الحرية كالمدر  
 وام الولد (قوله والفقن المملوك كالأ) أخرج المبعوض لكن دخل فيه المكاتب والمدر وام الولد لدخولهم  
 في المملوك وفي المغرب الفقن من العبيد من ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وأما أمة قنة فلم نسمعه  
 وعن ابن الاعرابي عبد قن خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدر والمكاتب اه  
 فالمراسب ما في الرجعي من أن الفقن المملوك ملكا تاما لم يعقله سبب الحرية قال ح ثم اعلم أن كلاما من الرق  
 والملك كامل وناقص ففي الفقن كاملا وفي معتق البعض ناقصا وفي المكاتب كذا في الرق وفي المدر وام الولد  
 كذا في الملك (قوله وقوف نكاح قن) أطلق في نكاحه فشمس ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

بالنكاح لان التسري حرام مطلقا قال في القح (فرع) مهم التجار رعا يدفع لعبده جارية ليتسرى بها ولا يجوز  
 للعبد اذن له مولاه اولالا في حل الوطى لا يثبت شرعا الا بهلك العبد أو عقد النكاح وليس للعبد ملك عين فأنحصر  
 حل وطله في عقد النكاح اه بجر (قوله وأمة) قد علمت أن القن يشمل الذكروا الانثى (قوله ومكاتب)  
 لان الكتابة أوجبت فلان الحجر في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته اذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف  
 تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق البعض لا يجوز نكاحه عنده وعنده ما يجوز لانه حر مديون  
 أفاده في البجر (قوله وام ولد) وفي حكمها البنتان من غير مولاها كما اذا تزوج ام ولده من غيره فباع بولد  
 من زوجها وأما ولدها من مولاها فخر وتماه في البجر (قوله فان أجاز نفذ الخ) ان كان كل من الاجازة  
 أو الرقبيل الدخول فالامر ظاهر وان كان بعده ففي الرقبيل العبد بعد العتق كما ذكره بقوله فيطالب الخ  
 وفي الاجازة قال في البجر عن المحيط وغيره القياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح  
 الفاسد اذا جددته صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد  
 وحينئذ فيجب بعدد واحد مهران وأنه متمنع اه ثم الاجازة تكون صريحا ودلالة وضرورة كما سيأتي  
 وفيه رمز الى أن سكوتة بعد العلم ليس باجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله فلامهر) تقرير على قوله  
 بطل ح أي لامهر على العبد ولا مهر للامة (قوله فيطالب) جواب شرط مقتضى فان دخل فيطالب  
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الامة) أي وان لم يكن مالكا لها بجر وشمل الوارث والمشتري فلولمات  
 المولى أو باعه فأجاز سيده الوارث أو المشتري يجوزوا فلا كما اشبه اليه في العمادية قهستاني وشمل  
 الشريكين فلوزوج أحدهما الامة ودخل الزوج فان رد الآخر فله نصف مهر المثل وللمزوج الاقل من نصفه  
 ومن نصف المسمى بجر (قوله مكاتب) أي أبي اليتيم فانه يزوج أمته وكذا جدته وكذا وصيه والقاضي ح  
 لانه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لانه كما تقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبده  
 ط وخرج العبد المأذون فلا يملك تزويج الامة أيضا بجر ومثله الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض)  
 فانه يزوج أمة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الامة كما مر  
 وكذا المضارب كما في البجر (قوله ومتول) ذكره في النهر بحثا حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال  
 والرقيق في الغنمة المحرزة بدان قابل التسمية والوقف اذا كان باذن الامام والمتولى وينبغي أن يصح في الامة  
 دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا من يملك اعتاقه اه أي فانه يدل على أنه  
 لا يصح في العبد وأما في الامة فينبغي الجواز فتحرج على الوصى كما قال ولعل الشارح اقتصر على المتولى  
 ولم يذكر الامام لان أحكام الوصى والمتولى يستقيان من واحد لو كان الامام في مال بيت المال ملحق  
 بالوصى أيضا حتى انه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الغنمة قبل الاحراز وبعده  
 فينبغي أن يملك تزويج الامة اذا رأى المصلحة تأمل (قوله وأما العبد الخ) يستثنى من ذلك مالوزوج  
 الاب جارية ابنه من عبدا به فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصى لانه في المبسوط أنه لا يجوز  
 في ظاهرها رواية فلا استثناء بجر (قوله وغيره) أي من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب  
 منه) أي من القن وغيره فان العقد سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهله مع اتقاء المانع وهو حق  
 المولى لاذنه بالعقد (قوله وبسقطان هوتم) قيد سقوط المهر في البجر عند قول الكثر ولوزوج عبدا مأذونا  
 بما اذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح إشارة اليه أما النفقة ولوم قضية فتسقط عن الحر بموته فالعبد بالاولى  
 (قوله وبيع قن) أي باعه سيده لانه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى باذنه فيؤمر ببيعه فان امتنع  
 باعه القاضي بحضرة الا اذا رضى أن يؤدي قدر نفسه كذا في المحيط نهر واشترط حضرة المولى لاحتمال  
 أن يفسديه وقد ذكر في المأذون المديون أن لغرماء استعلاءه أيضا قال في البجر من النفقة ومقاده أن زوجته  
 لو اختارت استعلاءه فنفقة كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا المهر (قوله كدبر) أذ خلت  
 الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن ام الولد كما في البجر (قوله بل يسجي) لانه لا يقبل البيع فيؤدي  
 من كسبه لا من نفسه فلو عجز المكاتب صار المهر ديني في رقبته فيباع فيه الا اذا أدى المهر مولا واستخلصه  
 كما في القن وقياسه أن المدبر لو عاد الى الرق يحكم شافعي ببيعه أن يصير المهر في رقبته بجر (قوله ولومات

وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على  
 اجازة المولى فان أجاز نفذ وان رد  
 بطل فلامهر ما لم يدخل فيطالب  
 بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى  
 من له ولاية تزويج الامة مكاتب  
 وجدة وقاض ووصى ومكاتب  
 ومفاوض ومتول وأما العبد فلا  
 يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه  
 درر (فان نكحوه بالاذن فالمهر  
 والنفقة عليهم) أي على القن  
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه  
 (وبسقطان هوتم) لقوات محل  
 الاستيفاء (وبيع قن فيها لا) يباع  
 (غيره) كدبر بل يسجي ولومات

مولد الخ) في القسمة زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤخذ به إذا عتق اه وفيه نظر  
 لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بحر قال في النهر هذا مدفوع بأن ما في النسبة  
 فيه افادة حكم سكتوا عنه هو أن المدبر اذا الرسته السعاية في حياة المولى تحت المولى دل يؤخذ بالمهر بعد العتق  
 قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جله واحدة حيث قدر عليه ويظل حكم السعاية اه أقول حاصل  
 الجواب أن المدبر يسعي في حياة مولاده في المهر أما بعد موت مولاده فإنه يسعي أولاً في ثمن رقبته  
 من الرق ويصير المهر في رقبته يؤديه بعد عتقه كدين الارار لا يطر بقى السعاية فان وجدته جله أخذ منه  
 والاعومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القسمة فيه خفاء عز ذلك اليها والى النهر  
 فافهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فيبيع فيها ثمنه بما عليه من النفقة بقى الفضل في ذمته  
 فيطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يساع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجددت عليه نفقة عند السيد  
 الثاني يبيع فيها ويقتل بالفضل كما مر ح ووجهه ما في البحر عن المبسوط أن النفقة تجدد وجوبها بمضي  
 الزمان وذلك في حكم دين حادث اه أى ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حادث يساع  
 فيه بخلاف ما تجدد عليه ويبيع فيه أولاً فإنه لا يساع فيه ثانياً لاستنفاء باقية لأنه في حكم دين واحد خلافاً  
 لما في نفقات صدر الشريعة حيث يفهم منه أنه يساع في الباقي أيضاً كما سيأتي بيانه هناك ان شاء الله تعالى  
 ثم الظاهر أن هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو بقتضاء القاضي لانها بدون ذلك  
 تسقط بمضى المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر صور المسألة بما اذا فرض القاضي لها نفقة  
 شهر مثلاً ويجز عن أدائها باعه القاضي ان لم يفده المولى وأفاذاً أنه انما يساع فيما يجز عن أدائه لالنفقة كل يوم  
 مثلاً للاضرار بالمولى ولا اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها ما تجز العبد عن  
 التصرف ولا تها به بقصد الزيادة لاضرار المولى وإذا فرض المسألة في البحر فيما اذا فرضها القاضي تأمل  
 (قوله وفي المهر مرة) فيه أنه لو لزمه مهر آخر عند السيد الثاني كما اذا اطلقها ثم تزوجها بغير ثانياً  
 فلا فرق بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر ح عن شيخه  
 السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني فيها متحقق عند الاول فتكرريه في شيء واحد بخلاف  
 يه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد مستقل حتى توقف على أدائه اه قلت وحاصله  
 أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حادث ولذا يبيع فيها ثانياً الا أنهم لما كان سببها متحداً  
 وهو العقد الاول لم تكن ديناً حادثاً من كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حادث من كل وجه لوجوبه بسبب  
 جديد وأنت خبير بأن هذا جواب اقناعي ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فالمشتري الخسار ان لم  
 يرض به (تنبيه) قال في البحر على في المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه يبيع في جميع المهر فيفيد أنه لو بيع  
 في مهرها العجل ثم حل الاجل يساع مرة أخرى لأنه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظر لانه مخالف لما نقله  
 قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من ديون العبد ما يساع فيه مرة بعد أخرى الا النفقة لانه يتجدد وجوبها  
 بمضى الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كالأجل واجبا قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله  
 فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يساع ثانياً عنده ولا يلزم أنه لو كان المهر ألقائماً وقيمة العبد مائة  
 فبيع بمائة أن يساع ثانياً ثالثاً وهكذا لأنه في كل مرة لم يبيع في كل المهر وهو خلاف ما صرح حواه  
 ومراد المعراج بقوله يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لأجل جميع المهر أى لأجل ما كان جميعه واجبا وقت  
 البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فإنه لم يبيع فيها عند الاول فباع فيها ثانياً عند الثاني فالمراد بيان  
 الفرق بين المهر والنفقة كما صرح به في البحر من النفقات فراجع فافهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليها  
 من مقدار ثمنه يلتقي قصاصاً بقدره مما لياها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده ح (قوله  
 ولو تزوج المولى أمته الخ) حاصله تقييد المسألة الاولى التي يساع فيها الفتن بما اذا لم تكن الاممة أممة مولى العبد  
 فهذا كاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت امته المولى مأذونة مديونة فإنه يساع لها  
 أيضاً وأطلق هنا الاممة والعبد فشمّل ما اذا كانتا قنيتين أو مدبرين أو كنت ام ولد أو كان ابن ام ولد (قوله  
 لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يقتل وهذا بناء على أن مهر الاممة يثبت للسيد

مولد لزمه جله ان قدر مهر وقنية  
 (لكنه يساع في النفقة مراراً) ان  
 تجددت (وفي المهر مرة) ويطلب  
 بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها  
 ثانياً (ولو تزوج) المولى (أمته من  
 عبده لا يجب المهر) في الاصح  
 ولو الجية وقال البرازي \*

اذنا في غير المأذونة والمكاتب ومعتقة البعض كما في النهر وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريبا  
 (قوله بل يسقط) أي بل يجب على السيد ثم يسقط بناء على أن مهر الامة ثبت لها أولا ثم ينقل للسيد  
 كما في النهر عن الفتح ح وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويشترى دينها قالوا والاول اظهر  
 كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشباه وأيده أيضا في الدرر وهذا مؤيد للتحجج للوالد الجني قال  
 في البحر ولم أر من ذكر لهذا الاختلاف غمرة ويمكن أن يقال انها تظهر فيما للزوج الأب أمة الصغير  
 من عنده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الاول لا يصح التزويج وهو قولهما وبه جزم في الولوالجية  
 مغلا بأنه نكاح الامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للحال اه واعترضه الرجعي بأنه لا استحالة  
 في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف ما للزوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من  
 عبده للأب مع أنه للصغير كما نرى في الظاهرية هذا وجعل العلامة المقدسي ثمرة الخلاف قضاء دينه منه  
 وعدمه وقال ويترجح القول بالوجوب ولهذا صححه ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بجنا  
 بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مديونة فان كانت بيع أيضا يدل عليه  
 ما في الفتح مهر الامة ثبت لها ثم ينقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أت خبير  
 أن قول الفتح ثبت لها الخ هو أخذ القولين فكيف يجعله دليلا لعدم الخلاف فان المتبادر من عباراتهم أن قضاء  
 دينها منه مبي على القول بأنه ثبت لها أولا ما على القول بأنه ثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة  
 المقدسي ثمرة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه ثبت لها) أي لان المهر ثبت للامة مأذونة أو غيرها  
 ثم ينقل للمولى ان لم يكن عليها دين والا فلا ينقل اليه فالصغير راجع للامة المذكورة لا بقيد كونها مأذونة فهو  
 استدلال بالاعم على الاخص فافهم (قوله فالمهر بربقته) وقيل في غنمه والاول الصحيح كما في المنية  
 ولو أعتقه كان عليه الأقل من المهر والنفقة كما في التفقه ستاتي (قوله يدور معه الخ) أي يساع  
 فيه وان تداولته ابدي مرارا (قوله كدين الاستهلاك) أي كما لو استهلك مال انسان عند سيده  
 (قوله لكن المرأة فسخ البيع) ذكره في البحر بحسب ما نقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل  
 تزوج غلامه ثم أراد أن يبعه بدون رضی المرأة ان لم يكن للمرأة على العدم مهر فلم يولى بعه وان كان فلا  
 الارضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضی الغرماء فلو أراد الغريم الفسخ فله  
 أن يفسخ البيع كذلك هذا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أما لو كان المولى قضاء عنه فلا فسخ أصلا  
 (قوله طلقها رجعية) مثله أوقع عليها الطلاق أو طلقها تطليقة تنق عليها بجر (قوله اجازة) لان الطلاق  
 الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقتضاء بخلاف البائن لانه يحتمل التاركة كما في  
 النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فحمل على الادنى وأشار الى أن الاجازة ثبت بالدلالة كما ثبت  
 بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت وأجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول كقول المولى بعد بلوغه  
 الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبفعل يدل عليها كسوق المهر أو شيء منه الى المرأة والضرورة بنحو عتق العبد  
 أو الامة فالاعتاق اجازة وتامه في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز  
 استحسانا كالفضولي اذا وكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا تزوجه فضولي فأذن له مولاه في التزوج  
 فأجاز ما صنع الفضولي كذا في الفتح أقول ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقفا على الاجازة فحصل الاذن  
 بعده ملك استئناف العقد فيك اجازة الموقوف بالاولى لكن علت أن من الاجازة الصريحة لفظ أذنت  
 فيناقض ما ذكر من أن الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بحمل الاول على ما اذا علم بالنكاح  
 فقال أذنت والساني على ما اذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن  
 لمسبق والاجازة لما وقع ويظهر منه ايضا أن الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لا موقوع وعلم به الاذن وعلى  
 هذا فقول البحر وغيره الاجازة ثبت بالدلالة والصريح الخ أنسب من قول الرابلي الاذن ثبت الخ وعلم  
 أن المصنف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح أيضا الآن الامر بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة  
 وقول النهر ولم يقل اذن لانه لو كان لا محتاج الى الاجازة فيه نظر فتدبر (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد  
 من قوله الموقوف انه عقد فضولي فتجربى فيه أحكام الفضولي من صحة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى

بل يسقط ومحل الخلاف اذا لم  
 تكن الامة مأذونة مديونة  
 فان كانت بيع أيضا لا نه ثبت لها  
 ثم ينقل للمولى مهر (قوله بعه  
 سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمهر  
 بربقته يدور معه أيضا دار كدين  
 الاستهلاك) لكن للمرأة فسخ  
 البيع لو المهر عليه لانه دين  
 فكانت كالغرماء خ (قوله  
 لعبده طلقها رجعية اجازة)  
 للنكاح الموقوف (لا طلقها  
 أو فارقتها)

مطلب

في الفرق بين الاذن والاجازة

وغامه في انهر (قوله لانه) أي قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمتاركة أي فيكون ردًا ويحتل  
 الاجازة فعمل على الرد لانه أدى لان الدفع أسهل من الرقع أو لانه ألبق بحال العبد المتزوج على مولاه فكانت  
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وعلى الشافي ينبغي لو تزوجه فضولي فقال المولى العبد طلقها  
 انه يكون اجازة اذ لا تترد منه في هذه الحالة شهر قلت التعليل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة  
 (قوله حتى لو أجاز الخ) تفريع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في البحر وقد علم مما تقررناه أن قوله  
 طلقها أو فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فينفسخ به نكاح العبد حتى لا تطلقه الاجازة بعده (قوله بخلاف  
 الفضولي) أي اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه يملك التطلق بالاجازة فيملك الامر به بخلاف المولى  
 وهذا مختار صاحب المحط وفي الفتح أنه الاوجه ومختار الصدر الشهيد ونعيم الدين النسفي أنه ليس باجازة  
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا اطلقها الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في العطفة  
 الواحدة أما لو طلقها ثلاثا فهي اجازة انما اذاعا وعليه فيدعي أن تحرم عليه لو طلقها ثلاثا لانه يصير كأنه أجاز وألا  
 ثم طلق اه وبه صرح الزيلعي بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فتمل ما اذا أذن له في نكاح حرة  
 أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقيد بالامة والمعينة اتفقت بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكحها  
 وقيد به ثلاثتهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الرقع  
 على ما تربيته قافهم (قوله فوطئها) قيد به لان المهر لا يلزم في الفساد الا به ط (قوله خلافا لهما)  
 فعند هذا الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفساد الا بعد انعق (قوله بتقيد به) أي ويصدق  
 قضاء وديانته قال في المهر واعلم أنه ينبغي أن يتقيد بخلاف بما اذا لم يتوالمولى الصحيح فقط فان نواه بتقيد به أخذ  
 من قولهم لو حلف أنه مات تزوج في الماضي يتناول عينه الفساد أيضا قال في الخيصر ولو نوى الصحيح صدق  
 ديانته وقضاء وان كان فيه تخفيف رعاية بجانب الحقيقة اه شهر (قوله كمالا ونص عليه) أي فانه  
 بتقيد به اتفاقا أيضا كما يجنبه في البحر أخذ ما بعده (قوله صح) أي فاذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم  
 جميعا بجر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أي اتفاقا وهذا ما يجنبه في النهر على خلاف ما يجنبه  
 في البحر من أنه لا يصح اتفاقا واذا تأملت كلام كل منهما يظهر لك أرجحية ما في البحر كما أوضحته فيما علقته عليه  
 وبأني قريبا بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أي بعد انقاسه وهذا عطف على قوله فباع الخ فهو أيضا  
 من ثمة الخلاف لانه اذا استظم الفساد عنده انتهى به الاذن واذا لم ينظمه لا ينتهي به عندهما فله أن يتزوج  
 صحيحا بعده ما أو بغيرها (قوله لانه اذن بجره) ومثل الاذن الامر بالتزويج كقولنا له تزوج فانه  
 لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأه لانه لا يقول امرأه اسم لواحدة  
 من هذا الجنس بجر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أي لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد  
 اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى شتر يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا لم يملك التزوج بأكثر  
 من اثنين بجر عن شرح المغني للهندي وحاصله أن الامر يتضمن المصدر وهو للقرء الحقيقي أو الاعتباري  
 أي جلة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتي ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الاثنين  
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لي امرأه ليعلم أن تزوجه الامرأة واحدة ولو نوى الموكل  
 الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس النكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل  
 كذا في شرح المغني للهندي في بحث الامر بجر قافهم لكن نية الاربع انما تنسخ اذا لم يقل امرأة  
 أما لوالها كما هو تصوير المسألة قبله فلا كذا أفاده الرجعي ويؤيده ما مر آنفا عن البدائع من أن المرأة  
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أي توكيل من يريد النكاح به وهذا امر يبط بقول  
 المصنف والاذن بالنكاح ينظم جائزه وفاسده (قوله فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح  
 لانه لا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حلف لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يثبت بخلاف البيع  
 يجوز في قول ابي حنيفة لان الفاسد يبيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيثبت به خطبة  
 (قوله به يفتي) عبارة البحر فلا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المحنى وأسقط الشارح اتفاقا لان قوله  
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذ لا معنى للاتفاق بالاتفاق قافهم

لانه يستعمل للمتاركة حتى لو  
 أجاز به بعد ذلك لا ينفذ بخلاف  
 الفضولي (واذنه لعبد في النكاح  
 ينظم جائزه وفاسده قبيل العبد  
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه  
 قوطئها) خلافا لهما ولو نوى المولى  
 الصحيح فقط بتقيد به كالنص عليه  
 ولو نص على الفاسد وصح وصح الصحيح  
 أيضا شهر (ولو نكحها ثانيا)  
 صحيحا (أو نكح) اخرى بعدها  
 صحيحا ووقف على الاجازة لا يتقيد  
 الاذن بجره وان نوى مرارا ولو مرتين  
 صح لانهما كل نكاح العبد وكذا  
 التوكيل بالنكاح (بخلاف  
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد  
 فلا ينتهي به به يفتي



(قوله لا يأن الصح) لانه قد يكون له غرض في الفساد وهو عدم لزوم المهر بغير العقد فانه لا يلزم الا بالوطء  
وفي الصحيح يلزم المهر بغير العقد وتأتى كد بالخلوة والموت ولويدون وطء فقيه الزام على الموكل بما لم يلزمه  
وهذا يؤيد ما بينه في البحر كما مر عند قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع  
فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته الملك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد  
كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاولي بالنكاح بالبائس والمراد الاذن للعبد المحجور وهو فذل الجبر  
واسقاط الحق لان العبد له أدلية التصرف في نفسه وانما يجبر عنه لحق المولى فبالاذن يتصرف لنفسه بأجلته  
وعند زفر والشافعي هو توصيل وانامة كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى والظاهر أن هذا غير خاص  
بالعبد لانه يقال أذنت لزيد بأكل طعامي أو بسكني دارى فقيه فلك جبر واسقاط حق وكذا يقال أذنت له  
بيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما لم يكن الاذن للعبد وكلا عندنا لما علمت من أنه  
بالاذن يتصرف لنفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل أجنبي به وقول  
البحر أشار المصنف الى أن الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفساد بالاولى اتفاقا لوجههم أن الاذن هو  
التوكيل لكن قد علمت أنه ليس عينه مطلقة بل قد يطلق عليه فخراده الاذن الذي يعنى توكيل الأجنبي  
لاذن العبد تأكل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفساد كما مر (قوله واليهين)  
على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث الا بالصحيح وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول  
الصحيح والفساد أيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقد بجر عن الميسر  
(قوله وصلاته) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها  
في المستقبل فنعقد على المنهية ذواب وهو لا يحصل بالفساد ومثلها الصوم والحج ط قلت وسيأتي  
في الايمان حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوما أو يوماً حنث يوم  
وحنث في لا يصلي برصعة وفي لا يصلي صلاة بشفع وفي لا يبيع لا يحنث حتى يقف بعرفة عن الثالث أو حتى  
يطوف أكثر الطواف عن الثاني اهـ وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المحلوف عليه  
شرعاً غير انطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفسده بعد تأمل (قوله صح) أي النكاح  
لانه يمتنع على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بجر (قوله وساوت الغرماء) أي أصحاب الديون  
وفيه تصريح بأن المهر كالثمن الذي يوفى له كسب يوفى منه وما في الفتح عن التمر ناشئ لومات  
العبد سقط المهر والنفقة يجب سله في المهر على ما اذا لم يترك شيئاً نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق  
لصاحب الجبر (قوله والاقل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرماء فيه ولم يذكر  
المصنف لعله بالاولى (قوله والزائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانها تساويهم  
في قدره والزائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء بجر أي فيسعى لها به ان بقي في ملك مولاه أو نصبر الى أن  
يعتق ولو باعته الغرماء معها ليس لها بيعه ثانياً لاخذ الزائد لانه لا يساع في المهر مرتين كما حذرناه فيما مر تأمل  
(قوله كدين الصحة) أي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما ثبت بينه مطلقاً أو باقراره صحيحاً  
قدم على دين المرض وهو ما أقر به مريضاً لان فيه اضراً بالغرماء فيقتضى بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا  
باعه منها) في انسانية وزوجه بألف وباعه منها بتسعة مائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسعة مائة  
بينهما يضرب الغريم فيها بألف والمرأة بألف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا اعتق اهـ  
وقوله ولا تتبعه بتأمين بقاء موصدة أي لا تطالبه بما بقي من مهرها لانه صار ملكها وانفسح النكاح والسيد  
لا يتوجب على عبده ما لا يخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فيطالب به بعد عتقه اما قبله فلا ما مر من  
ان العبد لا يساع في دين أكثر من مرة الا للثبقة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حقه في القيمة فقط  
ولا يحنث أن للهر أن يبيعه وعتقه كالمواضع المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين برقبته الى ما بعد عتقه  
اما قبله فما قيل من انه ليس لها بيعه لتعلق حق الغريم به فهو وهم منشأ التحف ولو كانت الصحة ولا تتبعه  
ويبيعه الغريم من البيع نافي قوله اذا اعتق فافهم (قوله كما مر) أي قبل قوله ولو تزوج المولى أمته من  
عبد ح (قوله بته) المراد من تزوجه من التيساء بعد موته سواء كانت بنتاً أو بنت ابن أو اختاً ط

والوكيل بنكاح فاسد لا يملك  
الصحيح بخلاف البيع ابن مالك  
وفي الاشباه من قاعدة لاصل  
في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح  
والبيع والتوكيل بالبيع  
يتناول الفساد والنكاح لا واليهين  
على نكاح وصلاة ومصوم ويبيع  
ان كانت على الماضي تناوله وان على  
المستقبل لا (ولو تزوج عبده  
مأذوناً بمذوناً مع وساوت المرأة  
الغرماء في مهر مثلها) والاقل  
(والزائد) عليه (نطالب به)  
بعد استيفاء الغرماء (كدين  
الصحة مع دين المرض) الا اذا  
باعه منها كما مر (ولو تزوج بته  
مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح)

(قوله لانهم تلك المكاتب) لانه لا يحتمل النقل من ملك الى ملك مالم يعجزوا عما ملك ما في ذمته من بدل الكتابة  
وأما صحة عقدها اياه فلانه يبرأ به عن بدل الكتابة أو لا يمتنع فتح (قوله للتنافي) أي بين كونه مالا كالمالك  
وكونها مالا كالمكة (قوله أو أم ولده) وسنلها المدبرة ولا تدخل المكاتبه بقربة قوله فتخدمه أي المولى لأن  
المكاتبه لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوة بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على  
الام لان ولد المكاتبه دخل في كتابتها وعماه في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي  
في اللغة مصدر بؤته منزلا أي اسكنته اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح النفقات للخصاف أن يحل المولى بين  
الامة وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها اما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاه لا تكون تبوة  
اه بجر وقال قبله وقيد بالتبوة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن  
يؤتيها كذا في المبسوط ولذا قال في المحيط لوباعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كإسباقي في مسألة  
ما اذا قتلها اه أي سقط لوقبل الوطئ هذا وفيما نقله عن الخصاف وما نقله عن المبسوط شبه التنافي لأن  
الاول أفاده أنه لا بد في تحقق معنى التبوة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والشأن في أفاده أن التسليم اليه بعد  
قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوة ينافي وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في النهر من أن  
التسليم الواجب يكتب في فيه بالتخلية بل بالقول بأن يقول له المولى متى نظرت بها وطلتها كما صرح به في الدراية  
والتبوة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيها من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع اه  
وهذا أولى مما أجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوة المنفية التبوة المستقرة (قوله وان شرطها) لانه  
شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صح الشرط لا يخلو أم أن يكون بطريق الاجارة  
أو الاعارة فلا يصح الاول لخصالة المدة ولا الثاني لان الاعارة لا يتعلق بها الزوم بجر (قوله أم المولى شرط الحر  
الخ) بيان للفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يقتضيه نكاح الامة أيضا لانه صح  
لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويتنحى الرجوع عنه لانه ثبت مقتضا مجبرا بخلاف اشتراط  
التبوة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي "اختياري" لانه وعدي يجب الايفاء به غير انه اذا لم يف به لا يثبت  
متعلقة أعنى نفس الموعود به فتح ملخصا وأقر في البحر والنهر ومقتضى وجوب الوفاء به انه شرط غير باطل  
لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقدم التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي  
الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا يمنع أن يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاء به  
انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم قضاء فتأمل (تنبيه) قال في النهر وقيد الرجل في الفتح بالحر حتى  
لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندهما خلافا لمحمد اه ونظر فيه ح بأن التعليق المعنوي موجود  
قلت وهو الذي يظهر وهذا التبدل غير معتبر بالمفهوم ولذا لم يقيد به في كثير من الكتب وأما ما ذكره في النهر من  
الخلافا فانما رأيتهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهور أمة بخلاف الحر  
المغرور فان اولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر أن ما في النهر سبق نظره بقريته انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقيد  
الرجل في الفتح الخ فاشتبه عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية أولاده) أي أولاد القنة ونحوها  
وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلقها  
ثم نكحها فانيافهم ارقاء الا اذا شرط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن  
من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو  
معنى الخ) خبر أن ح فكأنه قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده)  
أي مفاد التعديل المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عدم ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط  
وهذا البحث لصاحب البحر وأقره عليه أخوه في النهر والمقدسي وقال في البحر وقد ذكر ذلك في المبسوط  
في التعليق صريحا بقوله كل ولد تلده له فهو حر فقال لومات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لفقد الملك  
لا تقال لها للورثة ولوباعها المولى وهي حبل جازييه فان ولدت بعده لم تعتق اه الا أن يفرق بين التعليق  
صريحا والتعليق معنى ولم يظهر لي الآن اه قلت يظهر لي الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي  
تعلق به حق الزوج في ضمن العقد المقصود منه اصاله الولد والقيق ميت حكما فصار المقصود به اصاله حرية

لانهم تلك المكاتب بموت ابيها  
(الاذا عجز فرد في الرق) فيثبت  
يفسد للتنافي (زوج امته)  
أو أم ولده (لا تجب) عليه (تبوتها)  
وان شرطها في العقد أم المولى شرط  
الحر حرية أولاده فيه صح وعنى  
كل من ولده في هذا النكاح لان  
قبول المولى الشرط والتزويج على  
اعتباره هو معنى تعليق الحرية  
بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه  
لوباعها أو مات عنها قبل الوضع  
فلا حرية

الولد فلا يكون في حكم التعليق الصريح فلا يطل بزوال ملك المولى وتخليه المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متضمن لتعلق العتق على اداء البدل ولا يطل هذا التعليق الضمني بموت المولى المعلق وأيضا فان المرفور الذي تزوج امرأته على انها حرة يكون شارطا لحرية أولاده معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحرار مع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى وفي مسائلنا وقع شرط الحرية مع المولى صريحا فلا ينزل حاله عن حال المرفور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكره في التبريحا وقال انه حادثة الفتوى واستنبطه معافي جامع الفصولين في المرفور ولو ادعى أنه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهنه فالا ولاد أحرار بالقيمة والا حلف المولى لانه ادعى عليه ما لو أقر به لزمه فاذا انكحل بحلف (قوله لكن لانفقة الخ) لانها جزاء الاحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غير الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدين عليها رحمتي وعطف السكتي على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدمها) مبني على ما مر عن نفقات الخصال وذكر في الجبران التحقيق ان العبرة لكونها في بيت الزوج ليلا ولا ينسب الاستخدام نهارا اهـ ويأتي مثله قريبا (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهره أنه لو وجدها مشغولة بخدمة المولى في مكان خال ليس له وظواهر لم أره صريحا وقد يقال ان كان استمعه لا ينقص خدمة المولى ايجله لانه ظفر بحقه غير منقص حق المولى لاسيما والمدة قصيرة ط (قوله ويكني في تسليها) أي الواجب بمقتضى العقد وهو هذا المعنى لا ينشأ في عدم وجوب التبوة كما أوضحناه قبل (قوله أو استخدمها نهارا الخ) هذا ما تقدم قريبا عن الجبران التحقيق قال ح وتكون نفقة التبر على السيد ونفقة الليل على الزوج كافي القهستاني عن التنية (قوله وان أبي الزوج) أي وان أوفى المهر بتمامه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أي للمولى حيث تم الملك له نهر احتراز عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعقد كمال الملك وهو كامل في المذهب وأم الولد وان كان الرق ناقصا والمكاتب على عكسهما نجر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المديرة والمديرة وأشار الى أن القنة كذلك بالاولى لكنها اخذت في القن لاطلاقه عليهما كما مر فافهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد أن تزوجها او كان يطؤها وأما الزوج فقال في الهداية انه لا يستبرئ الا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لا أحب أن يطها قبل أن يستبرئها اهـ ورجع أبو الليث قول محمد وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أي ان ادعاه في القنة والمديرة ولم يقفه عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذا تزوجها غير عالم لما تقدمناه في المحرمات عن التوشيح من انه ينبغي أنه لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نسباً (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطئ الزوج ط (قوله وان لم يرضى) أشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالاجبار تزويجهما بلا رضاهما لا اكرههما على الايجاب والقبول كما قيل اهـ فافهم (قوله لا مكاتبه ومكاتبته) لانهما التحق بالاجاب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجناية عليهما وتصحى المكاتبته المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحزين فلا يجبران على النكاح ط عن أبي السعود (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر مع ان عبارة الصغيرين الحزين غير معتبرة أصلا ويحتمل أن يكون المراد انه لا يتعد نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين بل يتوقف على أجازتهما بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الأول تأمل (قوله فلو أدتيا) أي بدل الكتابة قبل رد العقد فنج (قوله عاد موقوف على اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير الولاية التي قارنها رضاه بتزويجها الا تلك الولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فشرط تجديد رضاه لتجدد الولاية وصار كالشريك اذا تزوج العبد المشترك ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازته لتجدد ملكه في الباقي ولكن أذن لعبدايته الصغير في التجارة ثم مات الابن فورته فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديده من الاب لتجدد ولاية ملكه ولكن زوج نافلته مع وجود ابنه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة الجد لتجدد ولايته بخلاف الراهن اذا باع العبد المرحوم والمولى اذا باع العبد المأذون المدينون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يفتقر العقد فهما الى اجازة المالك ثانيا لان نشأ العقد فيهما بالولاية الأصلية وفي ولاية المالك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهلتهما) لان الكتابة لم تنق بعد العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيد لقوله عاد

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى نهر (لكن لا نفقة ولا سكني لهما الا بها) بان يدفعها اليه ولا يستخدمها (وتخدم المولى وبطأ الزوج ان ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى ويكني في تسليها قوله متى ظفرت بها وطئتها نهر (فان يوأها ثم رجع عنها صح) رجوعه لبقائه حقه (وسقطت) النفقة (ولو خدمته) أي السيد بعد التبوة (بلا استخدامه) أو استخدمها نهارا وأعادها لبيت زوجها ليلا (لا تسقط لبقاء) التبوة (وله) أي المولى (السفر بها) أي بأتمه (وان أبي الزوج) ظهريه (وله اجبار قنه وامته) ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بجر من الاستيلاء وموت النسب (على النكاح) وان لم يرضى الامكاتبه ومكاتبته بل يتوقف على أجازتهما ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو أدتيا وعقبا عاد موقوف على اجازة المولى لاعلى اجازتهما لعدم اهلتهما ان لم يكن عصبة غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لا الى توقف أى رضا ثانيا قال فى شرح التلخيص لكن لابد من اجازة المولى وان كان قدرضى أولا اه فافهم (قوله لعود مؤمن النكاح عليه) لانه لما تزوجه اعمارضى يتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لاجل انفسه وكسب المكاتب بعد مجزؤه ملك المولى فى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وظن السيد على حل موقوف أى حلها للزوج فابطله كرامة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من تحل له بطل النكاح لطريان الحل البات على الموقوف ولا يطل نكاح العبد المكاتب لعدم الطريان المذكور من شرح التلخيص (قوله والدليل بعمل العجائب) وجه العجائب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لا قبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرقي يطل النكاح الذى باشره المولى وان اجازته ولو عتقت جازا باجازته ولا يذوق انهما هما زادت من المولى بعد ازادت قربا اليه فى النكاح (قوله وبجث الكمال هنا غير صائب) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد دعيتها بقصد النكاح لما صرح حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نفذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو متبع لاتصافه ولايته واما على العبد ولا رجعة لانه صدر من جهة فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهة واما توقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه ولو مجبر واما التوقف على اذنها العقد الكاكية وقد زال فبقي النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وسكثيرا ما يقتل الساحون الساهين وردة فى البحر بانه سوء أدب وغلط أما الاول فلان المسألة صرح بها الامام محمد فى الجامع الكبير فكيف نسب السهو اليه والى مقلديه وأما الثاني فلان محمد ارجحه الله على توقفه على اجازة المولى بانه تجدد له ولا يملكه لم تكن وقت العقد وحى الولاة بالعتق ولذا يمكن له الاجازة اذا كان لياولى اقرب منه كالاخ والعلم فصار كالشريك الى آخر ما قد مناه عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض المخملى على المصين اه ومثله فى التهر والنسب ليلية وشرح الباقى وأجاب العلامة المقدسى بان ما يجنبه الكمال هو انقاس كما صرح به الامام الحصري فى شرح الجامع الكبير واذا كان ذوا القياس لا يقال فى شأنه انه غلط وسوء أدب على أن الشخص الذى يبلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا شئ هو انقاس لا ردة عليه بان هذا منقول لانه انما يتبع الدليل المقول وان كان البحث لا يقضى على المذهب اه قلت والذى ينقضى عنه سوء الادب فى حق الامام محمد ان ظن أن الفرع من تقريرعات المشايخ بدليل انه قال فى صدر المسألة وعن هذا استطرف مسألة نقلت من المحيط هي ان المولى اذا تزوج مكاتبه الصغيرة الى أن قال هكذا فواردها الشارحون وهذا يدل على انه ظن أنهم غير منصوص عليها فالانصب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قيد بالقتل لانه لو باعها وذهب به المشتري من المصر أو غيبا بوضع لا يصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل تسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفى الخاتمة لو اقبلت فلا صدق لهما لم تحضر فى قياس قول الشيخين نهر وكالقتل ما لو اعتنى قبل الدخول فاخترت الفرقة وقيد بالمولى لان قتل غيره لا يسقط به المهر اتفاقا وبالإلزام لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف فى العاقد دون المعقود عليه وأراد بالامانة الفتنة والمدة وأم الولد لان مهر المكاتب لهما لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اياها بحر وكالمكاتب المأذونة المدبونة على ماسيجي (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر مرارا أن الخلوة الصحيحة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أو تبسبا كما هو مقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صيما مثله المجنون بالاولى نهر) (قوله على الراجح الخ) ذكر فى المصنف فيه قولين وفى الفتح لو لم يكن من أهل المجازاة بان كان صيما تزوج أمته وصيه مثلا قالوا يجب أن لا يسقط فى قول أبى حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لانها لم تحضر عليها والردة محظورة عليها اه فترج عدم السقوط بحر قال الرجعى لكن الصبي من أهل المجازاة فى حقوق العباد لا ترى انه يجب عليه الدية اذا قتل والضممان اذا اتف والمجنون مثله واذا ترك التقييد بالمكاتب فى الهداية والوقاية والدور والتمتت والكفر والدليل بعضه وفيهم الاسوة الحسنه (قوله سقط المهر) هذا عنده خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيجازى بمنع البدل وان كان مقبوضا لزم رده بجمعه على الزوج بحر (قوله كثر ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقرر المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) حظرت الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عجزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فابطله والدليل بعمل العجائب وبجث الكمال هنا غير صائب (ولو قتل) المولى (أمته قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكاتب) فلو صيما لم يسقط على الراجح (سقط المهر) لمنع المبدل كثر ارتدت ولو صغيرة

فه

على ان الكمال بن الهمام يبلغ رتبة الاجتهاد

من الافعال كما مر (قوله لا لو فعلت ذلك القتل امرأة) أى القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في  
النهر لأن جناية الحر على نفسه هدر في أحكام الدين وتسايم أنها ليست هدر اذ قتلها نفسها تفويت بعد الموت  
وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذ لم يسقط مع أن الحق لها أو لا يقدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله  
ولو أمة) لأن المهر لم يولها ولم يوجد منه منع المبدل بجر قال ح حاصل ما يفهم من كلامهم أن العلة  
في سقوط المهر امران الأول أن يكون صادرا من له المهر الثاني أن يترتب عليه حكم دينوى كالمذكور  
في صدر المتن في الأمة غير المأذونة وغير المكتوبة اذ اقلت نفسها اقلت الامران وفي الحرة اذ اقلت نفسها  
والمولى الغير المكلف اذ اقلت أمة فقد الثاني وفي الاجنبى أو الوارث اذ اقل حرة أو أمة فقد الأول اه أى  
لأن الوارث بالقتل لم يبق وارثا مستحقا للمهر لحرمانه به فصار كالاجنبى بجر (قوله أو ارتدت الأمة) مقابل  
قوله كحرة ارتدت (قوله كارجحه في النهر) راجع للاخيرين وسبقه الى ذلك في الجرح قياسا على تصحيح عدم  
السقوط في قتل الأمة نفسها فان الزيلعى جعل الروايتين في الكل واذ كان الصحيح منهما في مسألة القتل عدم  
السقوط فليكن كذلك هنا وهو الظاهر لأن المستحق وهو المولى لم يفعل شيئا اه (قوله أو فعله) الضمير المستتر  
للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتقرره) أى المهرية أى بالوطئ ح (قوله ولو فعله بعينه) صورته  
زوجه بعينه ثم قتله وضمن قيمته بوفى منها مهر المرأة ومثله ما اذا باعه قال في النهر وسيأتى أنه لو أعتق المدين كان  
عليه قيمة القتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه لها للمولى بجر (قوله  
أو مأذونه المدبونة) بحث لصاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن يقدح الخلاف أى الخلاف المار بين الامام  
وصاحبيه عما اذا لم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقا لما مر من أن المهر في هذه الحالة لها وفى  
منه دينها غاية الامر انه اذا لم يفد بينها كان على المولى قيمتها للغرماء فقصم الى المهر وقسم بينهم اه  
(تنبيه) الخاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو اما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث اما أن  
يكرن حقتا نفسها أو بقتلها نفسها أو بقتل غيرها وكل من التسعة ما قبل الدخول أو بعده فهى ثمانية عشر  
ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بجر قلت ويراد في التقسيم بالمأذونة  
المدبونة فتبلغ الصور اربعة وعشرين (قوله والاذن في العزل) أى عزل زوج الأمة (قوله وهو الانزال خارج  
الفرج) أى بعد التزاع منه لا مطلقا فقد قال في المصباح فائدة التجماع ان امنى في الفرج الذى ابتدأ التجماع فيه  
قبل امناء وألقى ماءه وان لم ينزل فان كان لا عياء وقور قيل أكسل وأخط وفهر وان نزع وأمنى خارج الفرج  
قبل عزل وان أبلغ في فرج آخر فأمنى فيه قيل ففهر ففهر من باب منع ونهى عن ذلك وان أمنى قبل أن يجامع فهو  
الزمنى بضم الزاى ونفع الميم مشددة وكسر اللام (قوله لمولى الأمة) ولو مدبرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر  
الرواية عن الثلاثة لأن حقها في الوطئ قد تأدى بالتجماع وأما سفع الماء فقائدته الولد والحق فيه للمولى فاعتبر  
اذه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطافرت الاخبار وفي الفتح  
وفي بعض أحوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها نهر وعندهما أن الاذن لها وفى القهستانى أن للسيد العزل  
عن أمة بلا خلاف وكذا الزوج الحرة باذنها وهل للاب أو الجد الاذن في أمة الصغرى فى حاشية أبى السعود عن  
شرح الجوى نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للضحي فيه لانه لو جاء ولديكون رقيقا له الآن يقال انه متوهم  
اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما توقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو أى التعليل المذكور يفيد  
التقييد) أى تقييدا احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرة تقييدا احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولدها قال  
الرحقى وكالبالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وحبلها اه ومفاد التعليل أيضا أن زوج الأمة لو شرط حرية الاولاد  
لا يتوقف العزل على اذن المولى كما يحتمل السيد ابو السعود (قوله نهر بجما) أصله لصاحب البحر حيث قال  
وأما المكاتبه فينبغى أن يكون الاذن اليها الآن الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا  
أيضا باحتيال بحزمها وردها الى الرق فينبغى وقفه على اذن المولى أيضا رعاية للحقن رحق (قوله لكن  
في الخاتمة) عبارته ما فى الجرد كفى الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا فى زماننا سيأخ سوء الزمان اه  
(قوله قال الكمال) عبارته وفى الفتاوى ان خاف من الولد السوء فى الحرة يسعه العزل بغير رضاها لفساد  
الزمان فليعتبر منه من الاعذار مسقطا لاذنها اه فقد علم مما فى الخاتمة ان منقول المذهب عدم الاباحة وان

(لا لو فعلت ذلك) القتل (امرأة)

ولو أمة على الصحيح خاتمة (بفسها)

أو قتلها وارثها أو ارتدت الأمة

أو قبلت ابن زوجها كارجحه

في النهر اذ لا تفويت من المولى

(أو فعله بعينه) أى الوطئ

لتقرره به ولو فعله بعينه أو مكاتبته

أو مأذونه المدبونة لم يسقط اتفاقا

(والاذن في العزل) وهو الانزال

خارج الفرج (لمولى الأمة لاله)

لأن الولاد حقه وهو يفيد التقييد

بالبالغة وكذا الحرة نهر (وبعزل

عن الحرة) وكذا المكاتبه نهر

بجما (بأذنها) لكن فى الخاتمة

أنه يباح فى زماننا الفساد قال

الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها

مطلب

فى حكم العزل واسقاط الولد

هذه أقدم من مشايخ المذهب لتغييره من الأحكام بتغير الزمان وأقره في الفتح وبه جزم القهستاني أيضا حيث  
قال وهذا إذا لم يخف على الوالد السوء لفساد الرمان ولا فيجوز بلاذنها أد لكن قول الفتح فليعتبر من المالح  
يحتل أن يريد بالمثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتل أنه أراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر  
بعد أو في دار الحرب يخاف على الولد أو كانت الزوجة سبعة الخلق ويريد فراقها يخاف أن تحبل وكذا ما يأتي  
في إسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم (قوله وقال الخ) قال في التهرتي حل بإباح الإسقاط بعد الحمل فمباح  
ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالخلق خلق الروح  
والأنفوس غلط لأن الخلق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح وإطلاقهم يفيد عدم توقف جواز  
إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج وفي كراهة الثانية ولا أقول بالحل إذا لم يحرم لو كسر بيض الصدف  
ضمنه لأنه أصل الصدف لما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلحقها ثم خالف إذا استقطت بغير عذر أد قال ابن  
وهبان ومن الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجره الظن ويضاف هلاكه ونقل  
عن الذخيرة لو أرادت الالتقاء قبل مضي زمن يتنج فيه الروح حل بإباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان النسيء على  
ابن موسى يقول أنه يكره أن الماء بعد ما وقع في الرحم ما كاله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم  
ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فأباحه الإسقاط محمول على حالة العذر وأما إن اتهم القتل أد ويخاف  
الذخيرة تبين أنهم ما أرادوا بالخلق الانفخ الروح وان قاتني خان مسبق بجامر من التفقة والله تعالى الموفق  
أد كلام التهرح (تنبيه) أخذ في التهرح من هذا وما تقدمه الشارح عن الثانية والكمال أنه يجوز لها ما دهم رجها  
كما تفعله النساء مخالفا لما بحثه في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراما بغير إذن الزوج قياسا على عزله بغير إذنها  
قلت لكن في البرازية إن لم يمنع أمره أنه عن العزل أد نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين  
خافي البحر مني على ما هو أصل المذهب وما في التهرح على ما قاله المشايخ والله الموفق (قوله إن لم بعد قبل  
بول) بأن لم بعد أصلا أو عاد بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضا كما نقله أبو السعود عن الحانوتي ونقل أيضا  
عن خط الزيلعي أنه ينبغي أن يراد بعد غسل الذكرا أي لنفي احتمال أن يكون على رأس الذكرا بقية منه بعد البول  
فتزول بالعدل وبه يظهر أن ما ذكره في باب الغسل أن التوم والمشي مثل البول في حصول الانقاء لا يتأتى هنا  
فافهم (قوله وخيرت أمة) هذا يسمى خيار العتق قال في التهرح لو اختارت نفسها بإعلم الزوج يصح وقيل  
لا يصح بغيبته كذا في جامع القصولين (قوله ولزم ولد) أي أو مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بجر (قوله  
ومكاتبته) خالف زفر فقال لا خيار لها وقترا في الفتح وأجاب عنه في البحر (قوله ولو كان النكاح برضاها)  
وكذا بدون رضاها بالولي وعبارة الزيلعي وغيره لا فرق في هذا بين أن يكون برضاها أو بغيره أد وهذا التعميم  
ظاهر في غير المكاتبه لما تقدمه الشارح قريبا من أن له إجبارته على النكاح لا مكاتبته ولا مكاتبته وفي المعراج  
أنه ليس له إجبارهما بالإجماع وبه تأيد قوله في الشر بلائية أن نفي رضا المكاتبه منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها  
نفسها بدون إذن مولاهل بقاء ملكه لقيتها لا ينفذ تزويجها إياها بدون إذن المالك المكاتبه ونعمه هناك  
(قوله دفعا لزيادة الملك عليها) علمه لقوله خيرت وذلك أن الزوج كان يملك عليها طلقين فلما صارت حرة صار  
يملك عليها طلقا ثالثة وفيه ضررها فملكك رفع أصل العقد لدفع الزيادة المضرة لها ولهذا لم يثبت خيار العتق  
للعبد الذكر لأنه ليس عليه ضرره وهو قادر على الطلاق (قوله فلا مهر لها) أي أن لم يدخل بها الزوج لأن  
اختيارها لنفسها ففسخ من الأصل وان كان دخل بها فالمهر ليس سيدها لأن الدخول بحكم نكاح صحيح ففقر به  
المسمى بجر (قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها (قوله فالمهر ليس لها) أي سواء دخل  
الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمقابلته ممالك الزوج من البضع وقد ملكه عن المولى فيكون بدله للمولى  
بجر عن غاية البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا ينافي ما سألت من التفصيل بأنه لو وطئ  
الزوج قبل العتق فالمهر للمولى أو بعده فلها لأن ذلك فيما إذا كان النكاح بدون إذن المولى ونفذ النكاح بالعتق  
وبه تمك نسافهها فاذا وطئ بعده فالمهر لها بخلاف ما هنا فإن النكاح بالاذن فنقد النكاح في حال قيام الرق  
كما سألت فافهم (قوله ولو صغيرة) أي لو كانت المعتقة صغيرة وقد تزوجها مولاهل قبل العتق تأخر خيارها  
إلى بلوغها قال في البحر لا نسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلا تملكه الصغيرة ولا يملكه

مطلبة  
في حكم إسقاط الحمل

وقالوا بإباح إسقاط الولد قبل  
أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج  
(وعن اسمه بغير إذنها) بلا كراهة  
فإن ظهر بها أحبل حل نفيه إن لم  
يعد قبل بول (وخيرت أمة) ولو  
أم ولد (ومكاتبته) ولو حكما كعتقة  
بعض (عتقت تحت حر أو عبد  
ولو كان النكاح برضاها) دفعا  
لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة فإن  
اختارت نفسها فلا مهر لها  
أو زوجها فالمهر ليس سيدها ولو  
صغيرة تؤخر لبواؤها وليس لها  
خيار بلوغ في الإصح (أو كانت)  
الامة (عند النسخ) كاح حرة  
ثم صارت أمة) بان ارتد أو لحقا  
بدار الحرب ثم سبها

بولها التيامه مقامها كذا في جامع الفصولين فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الاصح كذا  
 في الذخيرة اهـ وقيل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لزوم وجوبها بعد العتق ثم بلغت  
 فان لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الاولى كولاية الاب بل أقوى وفي هذه كولاية الاخ والعلم  
 بل أضعف كما أوقفناه في باب الولى (قوله معا) قيد في الجمل الثلاثة وانما يقيد به لأن يارتداد أحدهما  
 أو طاقته أو سببه ينسخ النكاح اهـ ح (قوله خيرت عند الثاني) لانها بالعتق ملكت أمر نفسها وازداد  
 ملك الزوج عليها ح عن الجبر (قوله خلافا لثالث) أى حيث قال لا خيار لها لأن باصل العقد ثبت عليها  
 ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فاذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يتحقق ترجيح قول أبى يوسف لدخوله  
 تحت النص كذا في الجبر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم ليرة حين اعتقت ملكت بضعة فاختارى  
 اهـ ح أى حيث أفاد قوله فاختارى ان علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد ملك الزوج عليها مثل زنى قرجم  
 ومسرق فتقطع حيث أفادت النساء ان العلة الزنا والسرقة كما تقرر في الأصول فلا يردهما أو رده الرجعى من أن النص  
 لا عموم فيه لانه خطاب اعينة تقدير (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أى  
 الاشتغال بالخدمة المولى فلا تتبرغ للتعلم ثم اذا علت يطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم كخيار الخيرة  
 ولزوم جعل لها قدر على أن تختاره ففعلت سقط خيارها كما في النهر زاد في تلخيص الجامع ولا شيء لها لانه حق  
 ضعيف فلا يظهر في حق الاعتياض كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنسب بخلاف خيار العيب  
 (قوله قالوا تعلم به) حال في الجبر عن المحيط اذا زوجه عبدا مته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى لو تدا ولفظا  
 بدار الحرب ورجعها مسلمين ثم علت بشيئ الخيار أو علمت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اهـ ح  
 وكذا الحرية اذا تزوجهما سحرى ثم اعتقت خيرت سواء علت في دار الحرب أو في دارنا بعد الاسلام تهر  
 (قوله الا اذا اقتضى باللعاق) أى فلا يصح فسخها بعد رقيقه بالحكم بلهاحقا لأن الكفار في دار الحرب  
 كلهم ارقاء وان كانوا غير مملوكين لاحد كما يأتى أول العتاق اهـ ح وأقره ط والرحى قلت ما يأتى محمول  
 على الحربى اذا سرقه ورقيق قبل الاقرار بدارنا بعد رقيقه ومملوك كما سيأتى هناك وهو صريح ما قد سناه  
 أول هذا الباب فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون المصالح بالحق موتا حكميا بقطعية التصرفات  
 الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذى هو حق جبر دبالاوى ثم رأيت في شرح التلخيص عل بما قلته  
 والله تعالى المبد (قوله وليس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بصحة فسخ من في دار الحرب  
 واحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أى اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف)  
 أى الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يسل بسكوت) أى ولو كانت بكرات لا بد من  
 الرضاء صريحا أو دلالة ط (قوله ولا يثبت لغلام) أى لعبد ذكر لانه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامة  
 ولانه ملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله يقتصر على مجلس) أى مجلس العلم ويمتد الى آخره فاذا اقامت  
 بطل (قوله كخيار خيرة) أى من قال لها تزوجها اختارى نفسها فانها تختار ما دامت في المجلس (قوله  
 بخلاف خيار البلوغ في الكل) أى في كل النسبة المذكورة فان الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء  
 ويطل بسكوتهم بعد علمها بالنكاح ويثبت للآتى والغلام ولا يمتد الى آخر المجلس ان كانت بكرات ولو ثبتا فوخته  
 العمر الى وجود الرضاء صريحا أو دلالة كما في الغلام اذا بلغ (قوله نكح عبدا لان) قيد بالنكاح لانه  
 لو اشترى شيئا فاعتقه المولى لا ينفذ الشر ابل يطل لانه لو نفذ عليه لتغير المالك جبر (قوله فعن) بفتح  
 أوله مبتدأ للفاعل ولا يجوز زوجه بالبناء المقعول لانه لازم أبو السعود عن الجوى ط (قوله أباعه) أى  
 مثلا والمراد انتقال المالك الى آخر بشرء أو هبة أو وارث (قوله فأجاز المشتري) أى أبجاز النكاح الواقع  
 عند المالك الاول (قوله لمرأى المانع) لأن المانع من الفسخ كان حق المولى وقد زال لما خرج عن ملكه  
 (قوله وكذا حكم الامة) اطلقها فشمى القنة والمذمة وام الولد والمكاتبه لكن في المذمة ولم الولد تفصيل  
 يأتى جبر وهذا في الامة اذا اعتقت أمالومات عنها أو باعها فان كان المالك الثانى لا يحل له وطؤها فكالمعبد  
 والا فان كان الزوج لم يدخل بها بطل العقد الموقوف لطرق الحل البات عليه وان كان دخل في ظاهر الرواية  
 كذلك ليطلان الموقوف باعتراض الملك الثانى وان كان ممنوعا من غشيانها وتوضيحها في البحر (قوله ولا خيار

معا فاعتقت خيرت عند الثاني  
 خلافا لثالث مبسوط (والجهل  
 بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)  
 قالوا تعلم به حتى ارتدادا ولفظا فقلت  
 ففسخت صح الا اذا قضى باللعاق  
 وليس هذا حكم بل فتوى كفاي  
 (ولا يتوقف على القضاء) ولا يطل  
 بسكوت ولا يثبت لغلام ويقتصر  
 على مجلس كخيار خيرة بخلاف  
 خيار البلوغ في الكل خاصة  
 (نكح عبدا لان فتق) أو باعه  
 فأجاز المشتري (نفذ) لزوال المانع  
 (وكذا) حكم (الامة ولا خيار لها)

لها) أى لامة أما العبد فلا خيار له أصلاً وان نكح بالاذن كما تروى في المسألة فأنما الاختيار لها للعلّة الاتية  
 وبما صرح في الشريعة وما قاله ابن كمال باشا من انه لها الخيار كما تروى فوسبق قلم وكذا ما كتبه بهما من  
 قوله في الهداية وقال زفر لا خيار لها بخلاف الامة الخ فهو كذلك لأن ما تروى من ان لها الخيار عندنا خلافاً لغير  
 انما هو في مسألة تزوجها باذن مولاهما وكلامنا في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهداية فتنبه  
 (قوله لكون النفوذ بعد العتق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق ولذا قال الاستيعابي الاصل  
 ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتق  
 بجر (قوله فلم تحقق زيادة الملك) أى بطلقة ثالثة وعلة ثبوت الخيار بثبوت الزيادة المذكورة كما تروى (قوله  
 وكذا لو اقترنا) أى العتق ونفاذ النكاح فأنهما لما أجازهما المولى معاً يتامعا (قوله وكذا مدبرة عتقت  
 بموته) أى حكمها حكم ما اذا اعتقها في حياته المذكور وفي قوله وكذا احكم الامة وأقارب قوله عتقت انما  
 تخرج من الثلث فان لم تخرج لم ينفذ حتى تؤدى بدل السعاية عنده وعندهما جاز كافى البصر عن الظهيرة أى  
 لانها عندهما تسعى وهي حرة (قوله وكذا المولى) أى اذا اعتقها أو مات عنها المولى ان دخل بها  
 الزوج قبل العتق نفذ النكاح على رواية ابن سماعه عن محمد لانه وجب العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى  
 أما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب  
 انقضاء النكاح كافى البصر عن المحيط وانما تجب العدة من الزوج لانما لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما أفاده  
 في البحر في المسألة السابقة (قوله تمتع فذا النكاح) أى بطله اذا لم يكن نوقفه مع العدة بجر لأن العدة  
 لا تحل لغير من اعتدت منه (قوله فلو وطئ الزوج الامة) أى التي نكحت بغير اذن مولاهما فنكاحها  
 بالعتق (قوله فالمهر المسمى له) أى ان كان والا فمهر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى منافع  
 مملوكة للمولى بجر (قوله لمقابلته بمنفعة ملكتها) لأن العقد نفذ بالعتق وبه تملك منافعها بخلاف النفاذ  
 بالاذن والرق قائم بجر (قوله ومن وطئ قنينة ابنه) أى أوطئته حتى عن البرجندى وشمل الابن الكافر  
 قهس ثانياً والصغير والكبير بجر وشمل ما اذا كانت موطوءة للابن أو لم تكن ظهيرة من العتق  
 ومحتزرة القنينة ما يأتي في قوله ولو ادعى ولداً مولداً له وخمسة اربعين ما ياتي في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته  
 أو ولده الخ (قوله فولدت) عطف على وطئ وتعتيب كل شئ بحسبه كما في تزوج زيد فولده فالظاهر انما  
 لو ولدت قبل مضي مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مضاد قوله فادعاه عطفاً على فولدت انه لو ادعاه وهي حبلى  
 لم تصح حتى تلد قال في البحر ولم أره صريحاً في التبرين بنى انها لو ولدت له لافل من ستة اشهر من وقت دعوته أن  
 تصح (قوله لزعم عقرها) قال في الفتح العقبر هو مهر مثلها في الجمال أى ما يرغب فيه في مثلها بجمال لا فقط وأما  
 ما قيل ما يستأجر به مثلها للزنا لو جاز ليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني  
 للبقاء بخلاف الاول اه واذا تكرر منه الوطئ ولم تحبل لزومه مهر واحد بخلاف وطئ الابن جارية الاب  
 مراراً فعليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها يلزمه الحد فيستكرر دعواها يستكرر  
 المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة (قوله وارتكب محرماً الخ) كذا في التبر وأصله  
 في البحر حيث قال وقيد بالولادة لانه لو وطئ امه ابنته ولم تحبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقراً بخلاف  
 ما اذا حبلت منه فانه يتبين ان الوطئ حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد فاذقه في المسألتين أما اذا لم تلد منه فظاهر  
 لانه وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه وأما اذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الايلاج أو بعده  
 مسقطه لاحصائه كما في الفتح وغيره اه وقوله فانه يتبين ان الوطئ حلال نصريح بقه هو ما هنا وفيه تأمل  
 لأن ثبوت ملكها قبيل الوطئ عندنا وقيل العلق عند الشافعي انما هو ضرورة ثبوت النسب كما أوضحه  
 في الفتح ولا يلزم من ذلك حل الاقدام على هذا الوطئ كما لو غصب شيئاً واتلقه ثم اتى خاتماً لملكه لا يلزم من  
 استناد الملك الى وقت الغصب حل ما صنع ولعل المراد بقوله حلال انه ليس بمنادى لو كان زنا لزمه العقر ولم يثبت  
 النسب ويدل على ما قلنا اطلاق قوله لا يحد فانه لا يحد له عند الحاجة الطعام لا الوطئ وكذا ما قد مناه عن الظهيرة  
 من صحة الدعوى في الامة الموطوءة للابن مع انها محترمة على الاب حرمة مؤبدة فليست تأمل (قوله فادعاه) أى  
 عند قاض كما في شرح ابن السبكي وأفاد انه لا يشترط في صحة الدعوى الشبهة ولا تصديق الابن ففتح

لكون النفوذ بعد العتق فلم  
 تحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا  
 بأن تزوجها فضولى وأعتقها  
 فضولى وأجازهما المولى وكذا  
 مدبرة عتقت بموته وكذا أم الولد  
 ان دخل بها الزوج والام ينفذ  
 لأن عدتها من المولى تمنع نفاذ  
 النكاح (فلو وطئ) الزوج الامة  
 (قبله) أى العتق (فالمهر المسمى له)  
 أى للمولى (أو بعده فلها) لمقابلته  
 بمنفعة ملكتها (ومن وطئ قنينة  
 ابنه فولدت) فلو لم تلد لم يعقرها  
 وارتكب محرماً ولا يحد فاذقه  
 (فادعاه الابن)

مطلب  
 في تفسير العقر



والظاهر أن الفاء مجتزأة الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وأدعى الجوى الزوم فوراً وهو بعيد فليراجع  
 (قوله وهو حر مسلم عاقل) فلو كان عبداً أو مكاتباً أو كافراً أو مجنوناً لم تصح الدعوى لعدم الولاية ولو أفاق  
 المجنون ثم وُلدت لأقل من ستة أشهر أصبح استخساناً ولو كان من أهل الذمة الآن ملتصقاً بمختلفة جازت الدعوى  
 من الأب فتح فأفاد أن الإسلام شرط فيما لو كان الابن مسلماً أما لو كان كافراً فلا يشترط إسلام الأب ولو اختلفت  
 الملة لأن الكفر ملة واحدة وفي الظهيرية ولو كان الأب مسلماً والابن كافراً صحّت دعوته ولو كان الأب مرتدّاً  
 فدعوته موقوفة عنده نافذة عندهما (قوله بشرط الخ) فلو حبلت في غير ملكه أوفيه وأخرجها الابن عن  
 ملكه ثم استردها لتصح الدعوى لأن الملك إنما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية الملك  
 من حين العلق إلى الملك هذا إن كذبه الابن فإن صدقه صحّت الدعوى ولا يثبت الجارية كما إذا ادّعاء اجنبي  
 ويعقب على المولى كافي المحيط بجر قال في النهر المذكور في الشرح للزبلي وعليه جرى في فتح القدر وغيره  
 أنه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اه أقول كأنه فهم أن الإشارة في قوله هذا أن كذبه  
 الابن راجعة إلى أصل المسألة أعني ما إذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل هي راجعة إلى قوله  
 فلو حبلت في غير ملكه أوفيه وأخرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزبلي والفتح من عدم  
 اشتراط التصديق لأنه في أصل المسألة لا فيما نحن فيه بدليل أن اشتراط بقاءها في ملك الابن مذكور في الزبلي  
 والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وإن أخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقاءها في ملكه وفي الظهيرية  
 من العقب يشترط أن تكون الجارية في ملكه من وقت العلق إلى الدعوى حتى لو علقت فباعها الابن ثم اشتراها  
 أو ردّت عليه بعيب بقضاء أو غيره أو بغير رؤية أو بشرط أو بفساد البيع ثم ادّعاء الأب لا يثبت النسب إلا إذا  
 صدقه الابن اه فهذا أيضاً صريح فيما قلنا فتدبر (قوله ويبيعها لأخيه مثلاً) أي وأبائه أو ابن أخيه  
 لا يضر لأنهم لا يخرج والحالة هذه عن كونهم جارية فرعه اه ح وفيه أن يبيعها لابنه لا يفيد لأنه لا ولاية  
 للبدن عليه مع وجود الأب نعم يبيعها لابن أخيه بعيد إذا كان أبو ذلك الابن مستأواً ومسلوب الولاية بكفر أو ورق  
 أو خن ولكن للبدن المذموم ولاية لأن دعوة البدن لتصح الاعتدال الولاية على فرعه كما يأتي أفاده الرحى فافهم  
 (قوله لو قوت العلق) كذا في الفتح أي لو قوت الوطى القريب من وقت العلق كيلا ينافي ما يأتي قريباً تأمل  
 (قوله وعليه قيمتها) أي لولده يوم علقت كافي مسكين ط وفي المحيط ولو استحققتها رجل يأخذها وعقرها  
 وقيمة ولدها لأن الأب صار مغروراً ويرجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لأن الابن ماضٍ  
 له سلامة الأولاد اه بجر (قوله لتصور الخ) أي أن الأب ولاية تلك مال أبيه للعاجلة إلى إبقاء نفسه  
 فكذلك إلى صون نسله لأنه جزء منه لكن الأولى أشد ولا يملك الطعام بغير قيمة والجارية بالقيمة ويحل له الطعام  
 عند الحاجة دون وطى الجارية ويجبر الابن على الاتفاق عليه دون دفع الجارية للتسري فللعاجلة جاز له التملك  
 ولتصورها وأوجبنا عليه القيمة مراعاة للحقين فتح وما ذكره من أنه لا يجبر على الجارية للتسري ذكره الزبلي  
 أيضاً ومثله في الدرر وغاية البيان والنهاية وما في هذه الشروح المعتمدة لا يعارضه ماسياً في النفقة وعزاه  
 في الشربلالية إلى الجوهرة من أنه يجبر فتدبر (قوله لاعقرها) تقدم تفسيره قريبا وعند الشافعي وزفر  
 عليه عقرها الشبوت الملك فيها قبيل العلق ضرورة صيانة الولد وعندنا قبيل الوطى لأن لازم كون الفعل زناً  
 ضياع الماء شرعاً فلو لم يقدم عليه ثبت لازمه فظهر أن الضرورة لا تندفع الإباحة قبل الإلاج بخلاف ما لو لم تحبل  
 حيث يجب العقر فتح أي لأنها إذا لم تحبل لم توجد له تقدم ملكه فيها وهي صيانة الولد كما أفاده الزبلي (قوله  
 وقيمة ولدها) أي ولا قيمة ولدها لأنه علق حتى لا تقدم ملكه نهر (قوله ما لم تكن مشتركة) قال في البحر  
 فلو كانت مشتركة بينه أي بين الابن وبين أجنبي كان الحكم كذلك لأنه يضمن لشريكه نصف عقرها  
 ولم أره ولو كانت مشتركة بين الأب والابن أرغبره بحصة الشريك الابن وغيره من العقر وقيمة باقيها إذا  
 حبلت لعدم تقديم الملك في كلها الانتفاء موجه وهو صيانة النسل إذا ما فهم من الملك يكفي الصحة الاستيلاء  
 وإذا صحّ ثبت الملك في باقيها حكماً لا شرطاً كافي الفتح وهي مسألة عجيبه فانه إذا لم يكن للوطى فيها شيء لا مهر عليه  
 وإذا كانت مشتركة لزمه اه (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى جميع ما مر (قوله قدم الأب)  
 لأن له جهتين حقيقة الملك في نصيبه وحق التملك في نصيب ولده بجر قلت وفي الظهيرية ولو كانت

وهو حر مسلم عاقل (ثبت نفسه) بشرط  
 بقاء ملك أبيه من وقت الوطى إلى  
 الدعوى ويبيعها لأخيه مثلاً لا يضر  
 به رجاء (وصارت أم ولده) لاستناد  
 الملك لو قوت العلق (وعليه قيمتها)  
 لو فقير القصور حاجة بقاء نسله  
 عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند  
 الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر  
 على نفقة أبيه لأعلى دفع جارية  
 لتسريه (لاعقرها وقيمة ولدها)  
 ما لم تكن مشتركة فتجب حصة  
 الشريك وهذا إذا ادّعاء وحدهم  
 فلو مع الابن فإن شريكه قدم  
 الأب

مشتركة بين رجل وابنه وجدة فأدعوه كلهم فالجدة أولى وبني في جلد على ما إذا كان أبو الرجل ميتا مثلا ليس  
 لمجد الترحيم من جهتين تأمل (قوله والا) أي وان لم يكن ناشريه كعين وهذا صادق بما إذا كانت لابن  
 وسد أو لأب وسد والثاني لا يصح هنالك لكن أصل المسألة مفروض في جارية الابن فهو قرينة على أن المراد  
 الأول فقط فافهم (قوله فالابن) أي تقدم دعواه لأنها سابقة معني بجر أي لأن له حقيقة المثل  
 ولا يهتق التلك ولأن ملك الابن سابق فصار كأنه ادعى قبل الاب تأمل (قوله ولو ادعى) أي  
 الاب وقوله المنى بالنصب نعت لولد أم الولد وقوله أو مدبرته أو مكاتبته بجر ووران بالعطف على أم وهذا بيان  
 لحرز قوله فته ابنه أي لو ادعى ولد أم ولد ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نسبه إلا بتدقيق الابن لأن أم الولد لا تقبل  
 الانتقال إلى ملك غير المستولد وقد بقوله المنى لأنه إذا لم ينه الابن يثبت نسبه منه فلا يمكن ثبوته من الاب  
 وإن صدقه الابن وكذا لو ادعى ولد مدبرته ابنه أو ولد مكاتبته ابنه الذي ولدته في الكفاية أو قبله لا يثبت نسبه  
 إلا بتدقيق الابن كما في الجرد لانه لا يمكن جعل الاب متلكا له ما قبل الوطى فان صدقه ثبت نسبه لا احتقال ووطى  
 الاب بنسبه والظاهر لزوم العسر للمكاتبه لأن لها العقر بوطى المولى فوطى أبيه أولى وحيث لم يثبت الملك  
 في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم العقر للابن على أبيه كما يقيد ما قدمناه فيما لو وطئها ولم تجعل تأمل (قوله  
 وجد تصحيح) يخرج به الجدة الفاسدة كما في الام وكذا غير الجدة من الرحم المحرم فلا يصدق في جميع الاحوال  
 لفقد ولا يهتم بجر عن المحيط (قوله بعد زوال ولايته) أي الاب وأراد بزوال الولاية عدسها لتبطل  
 ما لو كان كفره أو جنونه أو رقه أصليا فأفاده الرجعي والمراد بالولاية ولاية التلك كما مر (قوله فيه)  
 متعلق بكاف التشبيه ح فالعنى أن الجدة مشابهة للأب في الحكم المذكور (قوله وبشرط ثبوت  
 ولايته) أي ولاية الجدة الناشئة عن فقد ولاية الاب أي لا يكتفي ثبوته وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوته  
 من وقت العلوق إلى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو أتت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية  
 إليه لم تصح دعواه لما قلنا في الاب اه أي من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلوق فيستدعي  
 قيام ولاية التلك من حين العلوق إلى التلك (قوله ولو فاسدا) لأن الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى  
 عن تقدم الملك له بجر (قوله أبوه) أي أوجده رجعي (قوله ولو بالولاية) في البحر عن الخاتبة  
 إذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لا تصير أم ولده ويعتق الولد بالقرابة (قوله لتولد من  
 نكاح) فلم تنق ضرورة إلى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وأمومية الولد فرع التلك والنكاح  
 ينفيه (قوله ويجب المهر) لالتزامه إياه بالنكاح وهو ان لم يكن يسمى مهر مثلها في الجمال نهر (قوله  
 لا القيمة) لعدم تملكها نهر (قوله جلا أخيه له) فعق عليه بالقرابة هدية وظاهره أن الولد علق رقيقا  
 واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعده وقرنه تظهر في الارث فلو مات المولى وهو الابن يرثه الولد  
 على الأول دون الثاني والوجه هو الأول لانه حدث على ملك الأخ من حين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة  
 بالحديث كذا في غاية البيان والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له من كل وجه قبل الوضع لقولهم الملك هو  
 القدرة على التصرفات في الشيء ابتداء ولا قدرة للسيد على التصرف في الجنين يبيع أو هبة وان صح الإصا به  
 واعتاقه فلم يتناول الحديث لانه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك أملكه فهو حر لا يتناول الحمل  
 بجر وأقره في النهر والمقدسي (قوله ومن الحيل) أي من جلد الحيل التي يدفع بها الانسان عنه ما يضره  
 وهذا حيلة لما إذا أراد ووطى الأمة ولا تصير أم ولده وان ولدت منه كعيلة تزاد عليه إذا ولدت وعلت أنها  
 لا تباع فيملكها الطفل بهية أو يبيع ثم يترجها بالولاية فيصير حكمها ما مر فإذا احتاج إلى بيعها باعها وحفظ ثمنها  
 لطفلها وأنتقه عليه وعلى نفسه ان احتاج إليه (قوله ولو ووطى جارية امرأته الخ) محترز قوله سابقا  
 ابنه ط (قوله لا يثبت النسب إلا بتدقيق المولى الخ) فيه اختصار وعبرة البحر لا يثبت النسب ويدرا  
 عنه الجدة للشبهة فان قال أحطها المولى لى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه  
 فان صدقه في الامرين جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذبه المولى ثم ملك الجارية يوما من الدهر ثبت النسب  
 كذا في الخاتبة وفي القصة ووطى جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطىء الشبهة أولا لانه  
 ولده فبعق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب يمكن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعق

والا فالابن ولو ادعى ولد أم  
 ولد المنى أو مدبرته أو مكاتبته  
 شرط تصديق الابن (وجد تصحيح)  
 كتاب بعد زوال ولايته بوث  
 وكفر وجنون ورق فيه) أي  
 في الحكم المذكور لا يكون  
 كالأب (لا قبله) أي قبل الزوال  
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من  
 الوطى إلى الدعوة (ولو تزوجها)  
 ولو فاسدا (أبوه) ولرب الولاية  
 (فولدت لم تصير أم ولده) لتولده  
 من نكاح (ويجب المهر لا القيمة  
 وولد هاسر) بذلك أخيه له ومن  
 الحيل أن يملك أمته لطفله  
 ثم يترجها (ولو ووطى جارية  
 امرأته أو ولده أو جدته فولدت  
 وأدعاه لا يثبت النسب إلا بتدقيق  
 المولى) فلو كذبه ثم ملك الجارية  
 وقتا ما ثبت النسب

عليه وان لم يثبت نسبه منه اه قلت ومعنى أحلها المولى أى بشكاح أو بهبة مثلا لا بقوله جعلها حلالاتك  
(قوله وسيجي الخ) ذكر هناك ما يفسد الخلاف وفيه كلام سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله قالت  
لمولى زوجها) وكذا لو قال ذلك زوج الاممة لمولى زوجته لكن لا يسقط المير بجر (قوله الحز المكلف)  
قيد به لكن منه الاعتاق وفيه أنه ليس بمعق انما هو وكيل عنها فيه يقتضاه أن يتوقف بيع الصبي على اجازة  
وليهِ وأما الاعتاق فلا ينظر اليه لجهة تركه فيه ط وصورة ككون مولى الزوج غير حر أو غير مكلف  
أن يشتري العبد المأذون عبد امتزجاً أو يرثه الصبي أو الجنون من أبيه والافتقار أنه لا يملك تزويج العبد  
الامن يملك اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مفعول زادت أى زادته على قولها بألف (قوله كالصحيح)  
لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شرطه كما يأتى قريباً (قوله ففعل) أى قال اعتقته ح عن  
النهر (قوله اقتضاء) هو دلالة اللفظ على مسكوت يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته فالأول كحديث  
رفع الخطأ والنسيان أى رفع حكمهما وهو الاتم والأفهما واقعان في الخارج والثاني كمثلنا فإنه لا يمكن  
تصححه إلا بتقديم الملك إذا الملك شرط لجهة العتق عنه فتقدم الملك بالبيع محققى بالفتح والاعتاق عن الآخر  
حقيق بالسكر فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالألف ثم أمره باعتاق عبد الأمر عنه وقوله اعتقت  
تملك منه ثم الاعتاق عنه وإذا ثبت الملك للأمر فسد الشكاح للتأني بين الأمرين ثم الملك فيه شرط والشرط  
اتساع فلذا ثبت البيع المقتضى بالفتح بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهار التبعية فيشترط  
أهلية الأمر للاعتاق حتى لو كان صديداً ذوناً لم يثبت البيع ويسقط القبول الذى هو ركن البيع ولا يثبت  
فيه خيار روية أو عيب ولا يشترط كونه مذكوراً لتسليم فصح الأمر باعتاق الأبق ويسقط اعتبار القبض في  
الفساد كالموقوف (قوله عني بألف ورطل من خمر اه بجر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصله  
ان ما ثبت بالاقتضاء انما يثبت بشرط المقتضى بالأكسر لا بشرط نفسه كما عرفت لكن هذا إذا لم يصرح  
بالمقتضى بالفتح قال في فتح القدير فالوصح بالبيع فقال بعتهك وأعتقته لا يقع عن الآخر بل عن المأمور  
فيثبت البيع فنهنا في هذه المسألة ولا يثبت صريحاً كبيع الاجنة في الارحام فإذا صرح به ثبت بشرط نفسه  
والبيع لا يتم إلا بالقبول ولم يوجد فيعتق عن نفسه اه أى ولا يفسد الشكاح كافي بالجر (قوله ومضاده  
الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الآخر والأولى التصريح به والاتباع بعده بضميره  
(قوله وسقط المهر) لاستحالة التوجوه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى الشكاح خلافاً لابي يوسف  
والله تعالى أعلم

\* (باب نكاح الكافر) \*

لما فرغ من نكاح الأحرار والأرقاء من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آخر باب المهر حكم مهر  
الكافر وأنه ثبت بقيمة أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق  
وتحوقهما كعدة وتب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وسرمة مطلقة ثلاثاً ونكاح محارم (قوله يشمل  
للمشرك والكافى) لو قال يشمل الكافى وغيره لكان أولى لدخول من ليس بمشرك ولا كافى كالدهرى وأشار  
الى أن التعبير بالكافر لشموله الكافى أولى من تعبير الهداية بعباد الله ودورى بالمشرك اه ح واعتذر في الفتح  
عن الهداية بأنه أراد بالمشرك ما يشمل الكافى أما تغليباً أو دهايا الى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب  
داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عزير ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله رب العزة والكبرياء  
(قوله خلافاً للمالك) فلا يقول بجملة أنكبتهم ولو صح بين المسلمين وأخذتمته أنه لا يقول بالأصلين الأخيرين  
بالأولى ط (قوله ويرده) أى قول مالك المفهوم من قوله خلافاً للمالك فإنه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله  
وامرأته حاملة الخطب) أى فهذه الاضافة قاضية عرفاً ولغة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة  
لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراد به نكاح ما كانت عليه  
الحاهلية من أن المرأة تنساح رجلاً مدة ثم يتزوجها وقد استدلل بالحديث المذكور في الفتح أيضاً ووجهه أنه  
صلى الله عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الحاهلية نكاحاً ولا يقال ان فيه إساءة أدب لاقتضائه  
كفر الابوين الشرينين مع أن الله تعالى أحياهما له وأماناً به كما ورد في حديث ضعيف لا نأخذ به ان الحديث

وسيجي في الاستيلاء (حرة)  
متزوجة برقيق (قالت لمولى  
زوجها) الحز المكلف  
(اعتقه عني بألف) أو زادت  
ورطل من خمر إذا فاسد هنا  
كالصحيح (ففعلى فسد النكاح)  
لتقدم الملك اقتضاء كانه قال  
بعته منك وأعتقته عنك لكن لو قال  
كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم  
القبول كافي الحواشي السعدية  
ومضاده أنه لو قال قبضت وقع عن  
الآخر (والوالء لها) ولزمها  
الألف وسقط المهر (ويقع) العتق  
(عن كفارتها ان فوته) عنها ولو لم  
تقل بالألف لا يفسد لعدم الملك  
(والوالء له) لأنه المعتق والله أعلم  
\* (باب نكاح الكافر) \*

يشتمل المشرك والكافى وحاشا  
ثلاثة أصول الأول أن كل

نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح  
بين أهل الكفر خلافاً لمالك  
ويرده قوله تعالى وامرأته حاملة  
الخطب وقوله عليه الصلاة  
والسلام ولدت من نكاح لامن  
سفاح

مطل

في الكلام على أبوى النبي صلى الله  
عليه وسلم وأهل الفترة

أهم دليل رواية الطبراني وأبي نعيم وابن عساكر خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد في  
 أبي رامي لم يصح من سفاح الجاهلية شيء وأحياه الأيوبيين بعد موتهم ما لا ينافي كون النكاح كان في زمن  
 الكفر ولا ينافي أيضا ما قاله الإمام في الفقه إلا كبر من أن والديه صلى الله عليه وسلم ما ناعلى الكفر ولا ما في  
 صحيح مسلم استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي وما فيه أيضا أن رجلا قال يا رسول الله إن أبي  
 قال في النار فلما افتداه عام فقال إن أبي وأبائي في النار لا مكان أن يكون الأحياء بعد ذلك لانه كان في حجة الوداع  
 وكون الإيمان عند المعايضة غير نافع فكيف بعد الموت فذلك غير مخصوصة التي أكرم الله بها نبيه صلى الله  
 عليه وسلم وأما الاستدلال على نجاسته ما بأنهم ما نافي زمن الفترة فهو مبني على أصول الاشاعة أن من مات  
 ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيا أما المتردية فإن مات قبل مضي مدة يمكن فيها التامل ولم يعتقد إيمانها ولا كفرها  
 فلا عقاب عليه بخلاف ما إذا اعتقد كفرها أو مات بعد المدة غير معتقدا شيئا نعم الجناحون من المتردية  
 وانقروا الاشاعة ووجهوا قول الإمام لا عذر لاحد في الجهل بحالقه على ما بعد البعثة واختاره المحقق  
 ابن الهيثم في البحر بل كان هذا في غير من مات معتقدا للكفر فقد صرح النووي والفتن الرازي بأن  
 من مات قبل البعثة مشركا فهو في النار وعليه جل بعض المالكية ما صرح من الاحاديث في تعذيب أهل الفترة  
 بخلاف من لم يشرك منهم ولم يوجد بل بقي عمره في عقله من هذا كله قديم الخلاف ويخالف من أخذ من بينهم  
 يعقله كقس بن ساعدة وزيد بن عمرو بن نفيل فلا خلاف في نجاستهم وعلى هذا فالظن في كرم الله تعالى أن يكون  
 أبواه صلى الله عليه وسلم من أحد هذين القسمين بل قيل إن أباه صلى الله عليه وسلم كلهم موحدون لقوله تعالى  
 وتقبل في الساجدين لكن رده أبو حيان في تفسيره بأنه قول الرافضة ومعنى الآية وترد ذلك في تصحيح  
 أحوال المتقدمين فافهم وبالجمله كما قال بعض المحققين انه لا ينبغي ذكر هذه المسألة الا مع مزيد الأدب  
 وليت من المسائل التي يضرب جهلها أو يسأل عنها في القبر أو في الموقف حفظ اللسان عن التكلم فيها الاجتزير  
 أولى وأسلم وسباني زيادة كلام في هذه المسألة في باب المرتد عند قوله بوجه اليأس مقبولة دون إيمان اليأس  
 (قوله كعدم شهود) وعدة من كافر (قوله عند الامام) هو الصحيح كما في المضمرات فمستأني وعنده زفر  
 لا يجوز زعمهم مع الامام في النكاح بغير شهود ومع زفر في النكاح في عدة الكافر ح قال في الهنداية ولا ي  
 حنيفة أن الحرمة لا يمكن اثباتها لاحتمال الشرع لانهم لا يخاطبون بحقوقه ولا وجه الى إيجاب العدة حقا  
 للزوج لانه لا يعتقد بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لانه يعتقد اه وظاهره أنه لا عدة من الكافر عند  
 الامام أصلا والله ذهب بعض المشايخ فلا تثبت الرجعة للزوج بمجرد ملاقعها ولا تثبت نسب الولد اذا أتته  
 لاقل من ستة أشهر بعد الطلاق وقيل يجب لكم اضعيفة لا تمنع من صحة النكاح فثبت للزوج الرجعة والنسب  
 والاصح الأول كما في الفهستاني عن الكرماني ومثله في العناية وذكر في الفتح أنه الأولى ولكن منع عدم  
 ثبوت النسب لانهم لم يتقوا ذلك عن الامام بل فزعوه على قوله بصحة العقد بناء على عدم وجوب العدة فلنا  
 أن نقول بعدم وجوبها وثبوت النسب لانه اذا علم من له الولد بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش  
 صحيح ومجيئها به لاقل من ستة أشهر من الطلاق مما يفيد ذلك اه وأقر في البحر ونازعة في النهر بأن المذكور  
 في المحيط والزيلعي أنه لا يثبت النسب قال وقد غفل عنه في البحر وأنت خير بان صاحب الفتح لم يدع أن ذلك  
 لم يذكره بل اعترف بذلك وانما نازعه في التخرج وأنه لا يلزم من عدم ثبوت العدة عدم ثبوت النسب فافهم  
 (قوله حرمة المحل) أي محل العقد وهو الزوجة بأن كانت غير محل له أصلا فان الحرمة مناقبة له ابتداء  
 وبقاء بخلاف عدم الشهود والعدة كما يأتي (قوله كبحارم) وكطلقة ثلاث ومعتدة مسلم (قوله بل فاسدا)  
 أفاد أن الخلاف في الجواز والفساد مع اتفاقهم على عدم التعرض قبل الاسلام والمرافعة رمل (قوله)  
 وعليه أي على الاصح من وقوعه جائزا يجب النفقة اذا طلبتها واذا دخل بها ثم أسلم فقد نفه انان حجة  
 كما في البحر أما على القول بوقوعه فاسدا لا يجب ولا يحد فاذقه لانه وطئ في غير ملكه فلا يكون محصنا  
 (قوله وأجعوا الخ) جواب عما يقال انه على القول بالجواز ينبغي ثبوت الارث أيضا والجواب أن القياس  
 عدم ثبوت الارث لاحد الزوجين لانهمما أجنبيان لكنه ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح الصحيح  
 مطلقا أي ما يسمى صحيحا عند الإطلاق كالتكاح المعتبر بشرا عا واما نكاح المحارم فيسمى صحيحا لامطلاقا

(و) الثاني ان (كل نكاح  
 حرم بين المسلمين لفقد شرطه)  
 كعدم شهود (يجوز في حقهم اذا  
 اعتقدوه) عند الامام (ويقررون  
 عليه بعد الاسلام) الثالث (أن  
 كل نكاح حرم لحرمة المحل)  
 كبحارم (يقع جائزا وقال مشايخ  
 اله راق لا) بل فاسدا والاول اصح  
 وعليه فجب الثقة ويحد فاذقه  
 وأجعوا على أنهم لا يوارثون  
 لان الارث ثبت بالنص على خلاف  
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا  
 فيقتصر عليه ابن ملاك

بل بالنسبة الى الكفار فيقتصر على مورد النص قلت وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الإطلاق أيضا  
مع أنه ثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معز بالجوهرة وكل نكاح لو أسلم  
يقتران عليه توارثان به وما لا فلا قال وصححه في الظاهرية اه تأمل ثم في حكاية الإجماع تبعاً للبداية نظر  
فقد جرى التمسك في علي ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سكب الأنهر ولا توارثون  
بنكاح لا يقتران عليه نكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتروجان الخ) وكذا الوترافعا البنا  
قبل الإسلام أقر عليه ولم يذكره لأنه معلوم بالأولى كما في النهر والبحر (قوله أوفى عدة كافر) احتراز  
عن عدة مسلم كما فيه عليه المصنف بعد وقد في الهداية الإسلام والمرافعة بما إذا كانا والمرافعة قائمة  
قال في العناية وأما إذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالإجماع (قوله معتقدين ذلك) فلو لم يكن  
جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقاً لأنه وقع باطلا فيجب التجديد بغير ونقل بعض المحشين عن ابن كمال أن الشرط  
جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الأول وهو الذي طلقها لأن العدة حتى الزوج  
المطلق فإذا كان لا يعتقد هالاً يمكن إيجابها له بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه قريسا عن الهداية  
تأمل (قوله أقر عليه) أي عنده خلافاً لهما فيما إذا كان النكاح في العدة كما ذكرنا في البحر والفتح  
عن المبسوط إذا أسلم والعدة منقضية لا يفرق بالإجماع (قوله لأننا أمرنا بتركهم الخ) هذا التعليل  
انما يظهر فيما إذا توافعا وهما كافران أما بعد الإسلام فالعلة ما في البحر من أن حالة الإسلام والمرافعة حالة  
البقاء والشهادة ليست شرطاً قبها وكذا العدة لا تنافيها كالمسكوكه إذا وطئت بشبهة اه ط أي فان  
الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرر عليه إلى انقضاء  
العدة (قوله محرمين) بأن تزوج مجوساً أمته أو بنته وكذا الوترزوج مطلقته ثلاثاً أو جمع بين خمس أو اختين  
في عدة ثم أسلم أو أحدهما فترق بينهما إجماعاً فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم مقصوراً على المحرمية بل  
كذلك لو تزوج مطلقته ثلاثاً الخ ثم قيدنا بـ كونه تزوج خساً في عدة لأنه لو تزوجت على التعاقب فترق  
بينه وبين الخامسة فقط ولو تزوج واحدة ثم أربعاً جاز نكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى  
الاختين أقر عليه اه وتما فيه (قوله فرق القاضي) أما على قوله ما فارقها لأن له هذه النكحة  
حكم البطلان فيما بينهما وأما على قوله فلا نه وإن كان لها حكم العتقة في الأصح حتى تجب العتقة ويحذفه  
الآن المحرمية وما معها تنافي البقاء كما تنافي الابتداء بخلاف العدة نهر وفي أبي السعود عن الجوى  
قال البرزجى في ظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع البينة بالإسلام وقال قاضي خان تبييناً دون تفريق القاضي  
ذكره في القنية (قوله لعدم المحلية) أي محلية المحرمية وما معها العقد الزوجية ابتداءً وبقاءً وهذا التعليل  
على قول الإمام كما عرفت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يفرق) أي عنده خلافاً لهما بخلاف ما إذا توافعا فإنه  
يفرق بينهما عنده أيضاً لأنهم مراضا بحكم الإسلام فصارا قاضيا لحكمهم فتح (قوله لبقاء حتى الآخر) لأنه  
لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف إسلامه) أي إسلام أحدهما ما جواب عن قوله ما بأنه يفرق بمرافعة أحد  
الزوجين كما يفرق بإسلامه ويسان الجواب على قوله بالفرق وهو أنه بإسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لا غير  
اعتقاده واعتقاده المستر لا يعارض إسلام المسلم لأن الإسلام يعاونه ولا يعلى بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه  
فانه لا يتغير به اعتقاده الآخر فتح (قوله إذا طلقها ثلاثاً الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما  
لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لأن هذا التفريق لا يفتن إبطال حق على الزوج لأن الطلقات  
الثلاث فاطعة لملك النكاح في الأديان كلها بغير قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمة أنه  
لا طلاق عندهم ولعله مما غيرهم من شرائعهم (قوله كما لو خالعهما) تشبيه في مطلق تفريق لا بقيد كونه بعد  
مرافعة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك  
لأن الخلع طلاق والذي يعتقد كون الطلاق من غير النكاح والوطئ بعده حرام في الأديان كلها يحدون به نهر  
أي بالوطئ بعده وحمل الحدان لم يعتقد شبهة الحل في العدة كما نص عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال  
في مسألة الطلاق الثلاث الإثنية ط (قوله أو تزوج كفاية في عدة مسلم) وكذا الوترزوج الذي مسألة حرمة  
أرأته في الكافي للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما ويعاقب أن يدخل بها ولا يبلغ أربعين سوطاً وتعز المرأة

(أسلم المتروجان بلا) سماع (شهود)

أوفى عدة كافر معتقدين ذلك أقر

عليه) لأننا أمرنا بتركهم وما

يعتقدون (ولو كانا) أي المتروجان

الذين أسلم (محرمين أو أسلم أحد

المحرمين أو توافعا البنا

الكنز فرق) القاضي أو

الذي حكاه (بينهما) لعدم المحلية

(وبمرافعة أحدهما لا) يفرق

لبقاء حتى الآخر بخلاف إسلامه

لأن الإسلام يعاونه ولا يعلى (الأذا

طلقها ثلاثاً وطلبت التفريق فانه

يفرق بينهما) إجماعاً (كما لو خالعهما

ثم أقام معهما من غير عقد أو تزوج

كفاية في عدة مسلم)

ومن زوجها له وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في الترقيد المصنف بكون المتزوج  
 كافر لأن المسلم لو تزوج ذميمة في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ عدة  
 وقال النكاح باطل كذا في الغاية وأقول وينبغي أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعتقد  
 وجوبها ألا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقسود بكونهم لا بد ينوهم أو يكونه جائزاً عندهم  
 لأنه لو لم يكن جائزاً بأن اعتقدوا وجوبها يفرق أجماعاً قال في الفتح فيلزم في المهاجرة وجوب العدة أن كانوا  
 يعتقدونه لأن المضاف إلى تبين الدار للفرقة لأن في العدة اه قلت قوله وينبغي الخ قد يقال فيه أنه مما لا ينبغي  
 لما مر من أن العدة إنما تجب حقاً للزوج أي الذي طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولما قد ساءد أبا ضاع ابن كمال  
 من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قد مناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الإمام أصلاً تأمل  
 (قوله) أو تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسألة الأولى مفروضة فيما إذا طلقها ثلاثاً وأقام معها  
 من غير تجديد عقد آخر حتى تكون مسألة أخرى وبشكل الفرق بينهما فإنه إذا توقف التفريق في الأولى  
 على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالأولى لأنه إذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد  
 فكيف يفرق بينهما بل لا طلب أصلاً مع وجود شبهة العقد ولا يفرق إلا بطلب عند عدم وجود شبهة العقد وإذا  
 والله أعلم ذكر في البحر عن الأسيداني أنه إذا طلقها ثلاثاً أو أسكها من غير تجديد النكاح عليها فزق بينهما  
 وان لم يترافعا إلى القاضي وان جدد عليها من غير أن تترج باً آخر فلا تفريق ثم قال وهو مخالف لما في المحط  
 لأنه سوى في التفريق بين ما إذا تزوجها أو لا حيث لم يترج بغيره اه قلت لكنه مخالف أيضاً لما قد مناه  
 عن الفتح وغيره من أن مثل الحر من مالوا تزوج مطلقته ثلاثاً إلا أن يخص ذلك بما إذا أسلم أو أحدهما لكنه  
 خلاف ما في الزيلعي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثاً واجتمع بين المحارم والنكاح اه أي الخلاف  
 المار بين الإمام وصاحبيه من أنه يفرق برافعة ما عده لبرافعة أحدهما فليست تأمل (قوله) خلافاً للزيلعي  
 الخ) أقول ما في الحاوي القدسي ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في منحه  
 فراجعها وأما الزيلعي ففيه مخالفة فإنه ذكر ما قد مناه عنه أنفاً ثم قال وذكر في الغاية معزياً إلى المحط  
 أن المطلقة ثلاثاً لو طلبت التفريق يفرق بينهما بالإجماع لأنه لا يتحقق إبطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة  
 المسلم لو كانت كناية وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثاً اه ووجه المخالفة أن قوله وكذا في الخلع  
 الخ يفيد توقف التفريق على الطلب في المسائل الثلاث كالمسألة الأولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح  
 بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلعت من زوجها الذي ثم أسكها  
 فرفعته إلى الحاكم فإنه يفرق بينهما لأن أسكها ظلم الخ فاعزاه في الغاية إلى المحط ونقله عنه الزيلعي  
 وصاحب الفتح مخالف لما في البحر عن المحط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة  
 في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الأولى فقط وذكر في النهر أيضاً عبارة المحط الرضوي وهي كما مشى عليه  
 صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أراده الشارح ونسب عليه في الهر أيضاً وقد خفي على المحققين  
 فافهم نعم في كلام الزيلعي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولاً أن المطلقة ثلاثاً ما مثل الحر من في جريان  
 الخلاف كما ذكرناه قريباً ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها أجماعاً ورأيت في كافي الحاصم الشهيد  
 ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي زوجته ثلاثاً ثم أقام عليها فرافعته إلى السلطان فزق  
 بينهما وكذلك لو كانت اختلعت وإذا تزوج الذي الذميمة وهي في عدة من زوج مسلم قد طلقها أو مات عنها  
 فأنى افترق بينهما اه لكن مضاده أن التفريق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى مرافعة وطلب أصلاً لعلحق حق  
 المسلم ومثلها ما قد مناه عن الكافي أيضاً وهو ما لو تزوج الذي مسألة (قوله) وإذا أسلم أحد الزوجين الخ)  
 حاصل صور أسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لأنهم ما ما أن يكونوا كافرين أو مجوسيين أو الزوج ككافي وهي  
 مجوسية أو بانه كس وعلى كل فالسالم ما الزوج أو الزوجة وفي كل من الثمانية أماناً يكونان في دارنا  
 أو في دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا أو بالعكس أفاده في البحر وفيه أيضاً قيد بالاسلام لأن النصرانية  
 إذا تموت أو عكسه لا يلتفت إليهم لأن الكفر كله مله واحدة وكذا لو تمجست زوجة النصرانية فيهما على  
 نكاحهما كالأول كانت مجوسية في الابتداء اه والمراد بالمجوس من ليس له كتاب سماوي فيعمل الوثني

أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها  
 ثلاثاً فإنه في هذه الثلاثة يفرق من  
 نصير مرافعة بجر عن المحط خلافاً  
 للزيلعي والحاوي من اشتراط  
 المرافعة وإذا أسلم أحد الزوجين  
 المجوسيين

والله دهرى وأراد المصنف بالزوجين المجتمعين في دار الاسلام وسماى شتره في قوله ولو أسلم أحدهما ثم الخ  
 (قوله أو امرأة الكفاية) أما إذا أسلم زوج الكفاية فإن النكاح يبي كفايتها سنا (قوله أو سكت)  
 غير أنه في هذه الحالة يكثر عليه العرض ثلاثا احتياطا كذا في الميسوط نهر (قوله فترق بينهما) ومالم يفرق  
 القاضى في زوجته حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر أى كماله وإن لم يدخل بها  
 لأن النكاح كان قائما وقت رب الموت فتح وأعماله توارثا لمنايع الكفر (قوله صيا ميمنا) أى يعقل الاديان  
 لأن رذته معتبرة فكذا أباه فتح قال في أحكام الصغار والمعتمدين كالصبي العاقل اهـ (قوله على الاصح)  
 وقيل لا يعتبر أباه عند أبي يوسف كالأب اعتبر رذته عنده فتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والاباء  
 والسكوت (قوله ولو كان) أى الصبي كالمفيدة عبارة الفتح وليس يعيدل البالغ مثله (قوله لعدم  
 تهاتيه) بخلاف عدم التمييز فإن له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبويه الخ) قال في التحرير وشرحه  
 وأغا يعرض الاسلام على أبيه أو أمته لصيرورته مسلما بالاسلام أحدهما فإن أسلم أحدهما أقرأ على النكاح  
 وإن أبى فترق بينهما ففعل الفرض عن المسئلة ويصير حرمة اتباعا بارتداد أبويه ولحقا قسما به بخلاف ما إذا تزكاه  
 في دار الاسلام أو بلغ مسلما ثم جن أو أسلم عاقلا لم يقبل البلوغ فارتدادا ولحقا به لأنه صار مسلما يتبعية الدار  
 عند زوال تبعية الابوين أو يتقرر ركن الايمان منه قال شمس الاغة وليس المراد من عرض الاسلام على والده  
 أن يعرض عليه بطريق الالتزام بل على سبيل الشفقة المألوفة من الاباء على الاولاد عادة فلعل ذلك يحمله  
 على أن يسلم ألا ترى أنه إذا لم يكن له ولدان يجعل القاضى له خصما وقرق بينهما فهذا دليل على أن الاباء يسقط  
 اعتبارهم هنا للتعدد اهـ وهذا ما نقله عن الباقي ومثله في التاترخانية ومما صلا أن فائدة نصب الوصى الحكم  
 بالتفريق بلا عرض بل يسقط العرض للضرورة لأنه لا يصير مسلما يتبعية غير الابوين وقد علم مما ذكرناه أنه  
 لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فإن أبى فترق بينهما لأنه لا يتبع لها ولا ولاية عليه لأن المناط  
 هنا التبعية لا الولاية فقول بعض الحشيين أنه عند عدم الاب لا يعرض على الام بل نصب له وصيا غير صحيح نعم  
 لو كان أبوا مجنونين أيضا ينبغي أن نصب عنه وصيا والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعيته لا بويه اسلاما  
 وكذا ما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهي مجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه  
 ثم تجسدت فاته تقع الفرقة بلا عرض عليها بجر عن الحيط وظاهره وقوع الفرقة بلا تفريق القاضى لانها  
 صارت كالمرتدة تتأهل (قوله طلاق ينقص العدد) أشار الى أن الماردا بالطلاق حقيقة لا الفسخ فلو أسلم  
 ثم تزوجها بملك عليها طلقين فقط عندهما وقال أبو يوسف أنه فسخ ثم هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده  
 قال في النهاية حتى لو أسلم الزوج لا يملك الرجعة قال في البحر وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل  
 سها لآن المرأة ان كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت كافرة  
 لا تعتقد وجوبها قال زوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تبطل بديانتهم والى وجوب النفقة في العدة ان كانت  
 هي مسلمة لأن المنع من الاستمتاع جاء من جهة بخلاف ما إذا كانت كافرة وأسلم الزوج لأن المنع من جهتها ولذا  
 لا مهر لها ان كان قبل الدخول اهـ أما لو أسلمت وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكله بعده كما في كافى  
 المساكم ثم قال في البحر وأشار أيضا الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب  
 أو العتة كذا في الحيط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبي أو هي وظاهر  
 حافى الفتح أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو والظاهر الأول اهـ أقول ما في الفتح صريح في الأول حيث قال إذا  
 أسلم أحد الزوجين الذميين وقرق بينهما بآباء الآخر فانه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآية مع أن الفرقة  
 فسخ وبه يتنقص ما قيل إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاق اهـ نعم ظاهر ما في الحيط يفيد أنه خاص  
 بما إذا كان هو الأبي وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالخلع الخ لانها فرقة من جانب فتكون طلاقا ومعتدة  
 الطلاق يقع عليها الطلاق أم لو كانت هي الآية تكون الفرقة فسخا والفسخ وقع للعدة فلا يقع الطلاق  
 في عدته نعم في البحر أقول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عدة الفسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاضى بآباء  
 أحدهما عن الاسلام وفي البرازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الجيز الرملى  
 ان هذا في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما اليه مسلما لأنه لا عدة عليها قلت ان هذا الجمل يمكن

أو امرأة الكفاية عرض

الاسلام على الآخر فان أسلم

فيها (والا) بان أبى أو سكت

(فرق بينهما ولو كان) الزوج (صيا

ميمنا) اتفاقا على الاصح (والصبي

كالصبي) فيما ذكره والاصل ان

كل من صح منه الاسلام اذا أتى

به صح منه الاباء اذا عرض عليه

(وينظر عقل) أى غير (غير المميز

ولو) كان (مجنونا) لا ينتظر لعدم

تهاتيه بل (يعرض) الاسلام

(على أبويه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى

النكاح فان لم يكن له أب نصب

القاضى عنه وصيا فيبقى عليه

بالفرقة باقنى عن اليهنسى عن

روضة العلماء للزاهدنى (ولو أسلم

الزوج وهي مجوسية فهو دت

أو تنصرت بى نكاحها كما لو كانت

في الابتداء كذلك لانها كفاية

ما لا (والتميز بين) بينهما (طلاق)

ينقص العدد (لو أبى لآخر أبى)

في عبارة البرازية دون عبارة طلاق البحر فليأتل وسيأتي تمام الكلام على ذلك آخرباب الكتابات  
(قوله لان الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعا هو الفسخ  
فينوب القاضى منها فيما تملكه (قوله واباء المميز) أى تفريق القاضى بسبب الاباء والافالاباء ليس  
بطلاق ح (قوله وأحد أبوى المجنون) أى اذا لم يوجد لأحد منهما أب أو أماً أو مألواً وجداً فلا يبدن من ابناء  
كل منهما لانه لو أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الاصح) يشير الى أنه في غير الاصح يكون فسخاً  
أبو السعود (قوله فليس بأهل للايقاع) أى ايقاع الطلاق منه ما بل هما أهل للوقوع أى حكم الشرع  
بروقعه عليهم ما عند وجوده وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق  
أو العتاق في حق الصغير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فنمروع قال شمس الأئمة السرخسى زعم  
عض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلاً في حق الصبي حتى ان امرأته لا تكون محللاً للطلاق وهذا وهم  
عندى فإن الطلاق يملك بملك النكاح اذا لزم في اثبات أصل المالك بل الضرر في الايقاع حتى اذا تحققت  
الحاجة الى صحة ايقاع الطلاق من جهة لدفع الضرر كان صحيحاً فاذا أسلت زوجته وأبى فترق بينهما وكان  
طلافاً عند أبى حنيفة ومحمد واذا ارتد والعياذ بالله تعالى وقعت البينة وكان طلاقاً في قول محمد واذا وجدته  
مجبوراً بفاحصته فترق بينهما وكان طلاقاً عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالبالغ في وقوع الطلاق  
منه بهذه الاسباب الا أنه لا يصح ابتداء منه ابتداء الضرر عليه ومثله المجنون وبه ظهر أنه لا حاجة الى أنه ايقاع  
من القاضى لان تفريق القاضى هنا كقترقه باباء البالغ عن الاسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا  
في الصبي والمجنون امكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقهما أى ابتداءه وكان وقوعه منهما بعراض غريباً  
قال الزيلعي وغيره انه من أغرب المسائل فافهم (قوله كالورث قريبه) أى الرحم المحرم منه كان ورث  
أباه المملوك لأخيه من أم مثلاً فانه يعتق عليه وكما لورثه مملوكه أيه قورنهما منه انفسخ النكاح (قوله  
بل يقع) لانه علقه على ما شافى وقوعه منه فان الجزاء وهو أنت طالق لا ينعقد سبباً للطلاق الا عند وجود  
الشرط فلا بد من كون الشرط صالحاً له فهو كقوله ان مت فأنت طالق كذا نظيرى (قوله وقع) لما صر حوايه  
من أن الاهلية انما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار منافياً لانفقاد  
الجزء سبباً للطلاق بخلاف المسألة الاولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الاهلية وقته وعدم  
منافاة الشرط المعلق عليه للجزء المعلق وهنا وجد كل منهما بخلاف الاولى فانه وجدت فيها الاهلية وقت التعليق  
وفقد الآخر وهو عدم المنافاة هذا ما نظيرى (قوله ولو أسلم أحدهما تمت) هذا مقابل قوله فيما مر واذا أسلم  
أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكفاي الخ فانه مقروض فيما اذا اجتمع في دار الاسلام كما تقدمناه ولذا قال  
في البحر هنا أطلق في اسلام أحدهما في دار الحرب فشمع ما اذا كان الاخر في دار الاسلام أو في دار الحرب أقام  
الاخر فيها أو خرج الى دار الاسلام فحاصله أنه ما لم يجتمع في دار الاسلام فانه لا يعرض الاسلام على المصر  
سواء خرج المسلم أو لا آخر لانه لا يعضى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله كالبجر المخرج)  
قال في التهر وينبغي أن يكون ما ليس بدار حرب ولا اسلام لمحق بدار الحرب كالبجر المخرج لانه لا يقر لاحد عليه فاذا  
أسلم أحدهما وهوا كبه توقفت البينة على مضي ثلاث حيض أخذ من تعليلهم بتعذر العرض لعدم الولاية  
اد وهل حكم البحر المخرج في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج اليه الذي صار حرياً وانقض عهده واذا خرج  
اليه الحربي وعاد قبل الوصول الى داره ينقض أمانه ويعسر مامعه يحزر ط (قوله لم تبين حتى تحيض الخ)  
أفاد بتوقف البينة على الحيض أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا يبنونه بجر (قوله أو تعضى ثلاثة أشهر)  
أى ان كانت لا تحيض لصغر أو كبر كافي في البحر وان كانت حاملاً فحتى تضع حملها ح عن القهستاني  
(قوله اقامة لشرط الفرقة) وهو مضي هذه المدة مقام السبب وهو الاباء لان الاباء لا يعرف الاباء العرض  
وقد عدم العرض لانعدام الولاية وسبب الحاجة الى التفريق لان المشرع لا يصلح للمسلم واقامة الشرط  
عند تعذر العلل جائز فاذا مضت هذه المدة صار نفيها بمنزلة تفريق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما  
وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لانها بسبب الاباء حكم وتقديراً بدائع ويبحث في البحر أنه ينبغي أن يقال  
ان كان المسلم والمرأة تكون فرقة بطلاق لان أبي هو الزوج حكم والتفريق باباءه طلاق عندهما فكذا

مطالب  
الصبي والمجنون ليسا بأهل لايقاع  
الطلاق بل للوقوع

لان الطلاق لا يكون من النساء  
(واباء المميز وأحد أبوى المجنون  
طلاق) في الاصح وهو من  
أغرب المسائل حيث يقع  
الطلاق من صغير ومجنون زيلعي  
وفيه نظر اذا الطلاق من القاضى  
وهو على ما لا منهما فليس بأهل  
لايقاع بل للوقوع كمالو  
ورث قريبه ولو قال ان جنت  
فانت طالق لجن لم يقع بخلاف  
ان دخلت الدار فدخلها مجنوناً  
وقع (ولو أسلم أحدهما) أى أحد  
المجوسيين أو امرأة الكفاي  
(ثمة) أى في دار الحرب ومحقق  
بها كالبجر المخرج لم تبين حتى تحيض  
ثلاثاً أو تعضى ثلاثة أشهر (قبل  
اسلام الآخر) اقامة لشرط  
الفرقة مقام السبب



ما قام مقامه وان كان المسلم الزوج فهي فسبح (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة غدة لأن غير المدخول  
 بها داخل تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تختص بذلك بالمدخول بها وهل تجب العدة بعدمضي هذه المدة  
 فان كانت المرأة حرة فلا لانه لا عدة على الحرة وان كانت هي المسلمة فخرجت المتأقمت الحرة حنا فكذلك  
 عند أبي حنيفة خلافا لهما لان المهاجرة لا عدة عليها عنده خلافا لهما كما سيأتي بدائع وهداية وبزم  
 الطحاوي بوجوبها قال في البحر وينبغي حله على اختيار قولهما (قوله ولو أسلم زوج الكفاية) هذا محترز  
 قوله فيما مر أو امرأة الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كالمو كانت في الاستدعاء كذلك وأشار الى أن الذي  
 صرح به فيما مر يمكن انفهامه من هنا بأن يراد بالكفاية الكفاية حالا أو ما لا (قوله فهي له) لانه  
 يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء أولى لانه أسهل نهر (قوله حقيقة وحكما) المراد بالتبين حقيقة تباعدهما  
 شخصيا وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل على سبيل القرار والسكنى حتى لو دخل  
 الحرة في دارنا بأمان لم تبين زوجته لانه في داره حكما الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا بالسبي) تنصيص  
 على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التبين فتفرع أربع صور وفاقبتان وخلافيتان  
 فقوله فلو خرج أحدهما الخ وقوله وان سببا الخ خلافيتان وقوله أو أخرج مسيبا وقوله أو أخرجنا البنا الخ  
 وفاقبتان (قوله فلو خرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التبين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان  
 الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليها بلا خلاف لانها حرة وان كانت هي فكذلك عنده خلافا لهما اه  
 وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وبأخت امرأته التي في دار الحرب  
 اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقية لوجود التبين والسبي (قوله وأدخل في دارنا)  
 أفاد أنه لا يتحقق التبين بمجرد السبي بل لابد من الاخراج في دارنا كما في البدائع (قوله كالمو) واهذا  
 لو التحق به اسم المرتد يجري عليه أحكام الموقط (قوله وان سببا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقية لعدم  
 السبي فيها (قوله أو ثم أسلم) عبارة الجبر أو مستأمن ثم أسلم الخ فأوهنا عاطفة لحال محذوفة على الحال  
 السابقة وهي قوله ذمتين وثم عاطفة لاسلم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تفريع  
 على اشتراط تبين الدارين حقيقة وحكما (قوله لم تبين) لان الداروان اختلفت حقيقة لكنها متحدة  
 حكما لان فرض المسألة فيما اذا انكحها مسلم أو ذمى ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما لو نكحها هنا لانه لا يصح  
 لان تبين الدارين يمنع بقاء النكاح فيمنع ابتداء بالاولى كما قاله الرحي ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت  
 ذمسية لان المرأة تتبع زوجها في المقام كما في الفتح من باب المستأمن فافهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم  
 أو الذمى (قوله بان) تبين الدارين حقيقة وحكما ط (قوله وان خرجت قبله) أي لا تبين لان الزوج  
 من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذمسية لا يمكن من العود لانها تتبع زوجها في المقام كما علمت  
 فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحيط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج بها رجل  
 الى دار الاسلام بان من زوجها بالتبين فلو خرجت بنفسها قبل زوجها لم تبين لانها صارت من أهل دارنا  
 بالترادف أحكام المسلمين اذا لا يمكن من العود والزواج من أهل دار الاسلام فلا تبين قال في الفتح بعد نقله  
 يزيد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل قهر احتى ملكها تحقق التبين بينها وبين زوجها حيثئذ حقيقة وحكما  
 أما حقيقة فظاهر وأما حكما فلا نه في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام قال في الحواشي السعدية وفي قوله  
 واما حكما الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل  
 الرجوع بل على سبيل القرار وهي هنا كذلك اذا تمكن من الرجوع ثم راجعت المحيط الرضوى فاذا الذي فيه  
 مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بان ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وعمله  
 بما مر وهذا لا غبار عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما سمعتك اه ح قلت  
 وما نقله في النهر عن المحيط ذكر مثله في كافي الخاصكم الشهيد فالصواب في المسألة الاولى التي نقلها في الفتح  
 عن المحيط أنها لا تبين لاختلاف الدار حقيقة لا حكما (قوله ومن هاجرت البنا الخ) المهاجرة المتاركة  
 دار الحرب الى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمسية أو صارت كذلك بجر وهذه  
 المسألة اذا خلا فيما قبلها يمكن ما مر فيما اذا خرج أحدهما مهاجرا وقعت الفرقة بينهما والمقصود من هذه

وليست بعدة لا دخول غير المدخول

بها (ولو أسلم زوج الكفاية) ولو

ما لا كما مر فهي له والمرأة تبين بتبين

الدارين حقيقة وحكما (لا) بالسبي

فلو خرج أحدهما (البنا مسلما)

أو ذميا أو أسلم أو صار ذميا في

دارنا (أو أخرج مسيبا) وأدخل

في دارنا (بان) بتبين الدار اذا

أهل الحرب كالمو ولا نكاح

بين حتى وميت (وان سببا) أو خرجا

البنا (معا) ذمتين أو مسلمين أو ثم

أسلم أو صار ذميا (لا) تبين

لعدم التبين حتى لو كانت المسبية

منكوحة مسلم أو ذمى لم تبين

ولو نكحها ثم خرج قبلها بان

وان خرجت قبله لا وما في الفتح

عن المحيط تحريف نهر (ومن

هاجرت البنا) مسلمة أو ذمسية

(حائلا بان لا عدة) فيحل تزوجها

أنه إذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملاً أو حائلاً فترجى  
الحال الاحتمال فترجى لا على وجه العدة بل ليرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر  
أن تشييد المصنف بالحائِل أي غير الحامل لا وجه له بخلاف قول الكثر وتنكح المهاجرة الحائِل بلا عدة فانها  
للا حرة راز عن الحامل كما علمت له كنه يوحى أن الحامل لها عدة كمنه ابن ملك وغيره وليس كذلك  
(قوله على الاظهر) متبادر رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يقربها زوجها حتى تضع كالحمل  
من الزنا ورجعها الاقطع لكن الاولى طاهر الرواية نهر وصحبهما الشارحون وعليهما الاكثر بجر (قوله  
للعدة) نفي لقولهما ولما توهمه ابن ملك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفاد به الفرق بينها  
وبين الحامل من الزنا فان هذه حملها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتياطاً لئلا يقع الجمع بين الفرائض  
وهو متنع بمنزلة الجمع وطناً وكفى الفتح بخلاف الحامل من الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا  
منع نكاحها فافهم (قوله فسح) أي عند الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى محمد بينهما بأن كلا  
منهما طلاق وأبو يوسف بأن كلا منهما فسح وفرق الامام بأن الردة منافية للنكاح لمنافاتها العصمة والطلاق  
يستدعي قيام النكاح فتعذر رجوعها لطلاقها وتمامه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت  
في العدة لأن الحرمة بالردة غير متأبده فانها ترفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنته من حرمتها  
عليه بعد الثلاث حرمة مغيية بوطئ زوج آخر بخلاف حرمة المحرمة فانها متأبدة لا غاية لها فلا يفيد طوق  
الطلاق فأنته اه قلت وهذا اذا لم تلحق بدار الحرب في الحامية قبيل السكيات المرتدة الى الحق بدار الحرب  
فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة فطلقها يقع والمرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها عامت مسلمة  
قبل الحيز فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا ينقص عددا) فلما ردت مرارا ووجدت الاسلام في كل مرة  
وجدت النكاح على قول أبي حنيفة تحل امرأته من غير اصابة بزوج ثان بجر عن الحامية (قوله بلا قضاء)  
أي بلا توقف على قضاء القاضي وكذا بلا توقف على مضي عدة في المدخول بها كافي البجر (قوله ولو حكما)  
أراد به الخلوة الصحيحة ح (قوله كل مهرها) أطلقه فشمل ارتداده وارتدادها بجر (قوله لتأ كده)  
أي تأكد تمام المهر به أي بالوطئ الحقيقي أو الحميمي (قوله أو المتعة) أي ان لم يكن مسمى (قوله  
لوارتد) قيد في قوله واغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولها اذ اغيرها لا عدة  
عليها أو اذ اوجب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحيز أو بالاشهر ولو صغيرة أو أبسة أو بوضع الحمل كافي البجر  
(قوله ولا شيء من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محمل التفصيل بقوله لوارتد وقوله لوارتدت (قوله  
والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لا نفقة لها لعدم العدة لالكون الردة منها لكن  
المدخول بها كذلك لا نفقة لها لوارتدت ولذا قال في البجر وحكم نفقة العدة بحكم المهر قبل الدخول فان كان  
هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكنى) فلا تنقطع سكنى المدخول بها  
في العدة لانها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اصح الخلع على النفقة دون السكنى والظاهر أن هذا مفروض  
فيما لو أسلمت والا فالمرتدة تجلس حتى تعود وسيأتي أن المحبوسة كل ما رجعت بلا ذنبه لا نفقة لها ولا سكنى  
(قوله لوارتدت) أطلقه فشمّل الحرّة والامة والصغيرة والمكبيرة بجر (قوله قبل تأ كده) أي المهر  
فانه بناء كد بالموت أو المدخول ولو حكما (قوله ورنها زوجها المستحسانا) هذا اذا ارتدت وهي مريضة  
ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب بخلاف ردتها في الصحة وبخلاف ما لو ارتدت هو فانها ترمته مطلقا اذا مات أو طلق  
وهي في العدة كما في الحامية من فصل المعتدة التي ترضت وسيد كره المصنف أيضا في طلاق المريض ووجبه  
أن ردتته في معنى مرض الموت لانه ان لم يسلم يقتل فيكون فارا فترمته مطلقا أما المرأة فلا تقتل بالردة فلم تكن  
فارة الا اذا كانت ردتته في المرض (قوله وصرت حوا بعزيرها خمسة وسبعين) هو اختياره قول أبي  
يوسف فان نهاية تعزير الحر عند خمسة وسبعين وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحواشي القديسي وبقول  
أبي يوسف نأخذ قال في البحر فعلى هذا المعتدة في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في تعزير المرتدة أو لا  
(قوله وتعزير) أي بالحبس الى أن تسلم أو تموت (قوله وعلى تجديد النكاح) فذلك فاض أن يجده معه  
يسير ولو بدى نار رضيت أم لا ومنع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا يحنى أن محله ما اذا طاب الزوج ذلك

أما الحامل حتى تضع على الاظهر  
للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير  
(وارتداد أحدهما) أي الزوجين  
(فسح) فلا ينقص عددا (عاجل)  
بلا قضاء (فلا موطوءة) ولو حكما  
(كل مهرها) لتأ كده به (واغيرها  
نصفه) لو مسمى أو المتعة (لوارتد)  
وعليه نفقة العدة (ولا شيء)  
من المهر والنفقة سوى السكنى به  
ينفي (لوارتدت) بلجيء الفرقه منها  
قبل تأ كده ولو ماتت في العدة  
ورنها زوجها المسلم استحسانا  
وصرت حوا بعزيرها خمسة وسبعين  
وتجبر على الاسلام وعلى تجديد  
النكاح

أما لو سكت أو تركه صريحاً قائماً لا يتغير وتزوج من غيره لأنه ترك حقه بحر ونهر (قوله زجرنا) عبارة البحر حسماً لباب المعصية والحيلة للانحلال منه اهـ ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مستقراً على ما إذا ارتدت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك سداً لهذا الباب من أصله سواء تعمدت الحيلة أم لا لكي لا يتجمل ذلك حيلة (قوله قال في النهر الخ) عبارة ولا يخفى أن الاقتضاء بما اختاره بعض أئمة بل أولى من الاقتضاء بما في النوادر ولقد شاهدنا من المشاقي تجديد حائضاً عن جبرها بالضرب ونحوه ما لا يعد ولا يحذ وقد كان بعض مشايخنا من علماء الجهم يأتى بأمرأة تقع فيما يوجب الكفر كثيراً ثم تنكر وعن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة قلب التيسير والله ليس لكل عسر اهـ قلت المشقة في التجديد لا تقتضي أن يكون قول أئمة بل أولى مما في النوادر بل أولى مما رآنا عليه الفتوى وهو قول البخاريين لأن ما في النوادر هو ما يأتي من أنها بالردة تسترق تأمل (قوله وقد بسطت) أي رواية النوادر (قوله والفتح) فيه أنه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الإسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر عن أبي حنيفة تسترق اهـ ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قال في القضية بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالماً استولى عليه بعد الردة تكون فينا لمسلمين عند أبي حنيفة ثم يشتريها من الإمام أو يصرفها إليه إن كان مصرفاً فلو أتى مفت بهذه الرواية حسماً لهذا الأمر لا بأس به اهـ قال في البحر وعوضك في خزانة الفتاوى ونقل قوله فلو أتى مفت الخ عن شمس الأئمة السرخسي اهـ قلت وقد مضى قوله ثم يشتريها الخ إنه إن كان مصرفاً لا يملكها بمجرد الاستيلاء عليها وقوله تكون فينا قال ط ظاهره ولو أسلمت بعده لأن إسلام الرقيق لا يخرج من الرق اهـ (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه اختصار محمل وعبارة القضية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد قسمة التركة العاتية صارت هذه الولايات التي غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كنحو أرمز وما وراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج إلى شرائها من الإمام فيبقى بكم الرق حسماً لملكه الجاهل ومكر المسكرة على ما أشار إليه في السير الكبير اهـ فقله يملكها الخ مبقى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق مادامت في دار الإسلام ولا حاجة إلى الاقتضاء برواية النوادر لما ذكره من ضرورة دارهم دار حرب في زمانهم فملكها بمجرد الاستيلاء عليها لانها ليست في دار الإسلام قافهم (قوله وله معها الخ) ذكره في البحر بحثاً أخذ من قول القضية يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الخاتمة ولو لحقت أم الولد بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سبت وملكها الزوج يعود ككونها أم ولده وأمومية الولد تنكح رستكرار الملك اهـ (قوله بالردة) بالكسر السوط والجعر درر مثل سدره وسدر مصباح (قوله والذراع) أل للجنس والمناسب لما قبله الاذرع بالجمع ط (قوله فقل) تأكد لما قال الأول ط والداعي إليه طول الفاصل (قوله كأنهن حريات) أي فهن في مملوكات والرأس والذراع ليس بعورة من الرقيق ووجه الأخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه إذا سقطت حرمة النائية تسقط حرمة هؤلاء الكاشفات رؤسهن في غير الأجانب لما ظهروا من حالهن أنهن مستحقات مستهينات وهذا سبب مسقط لحرمتن قافهم ثم اعلم أنه إذا وصلن إلى حال الكفر وصرن حرة تات فحكمهن ما مر من أنهن لا يملكن ما دمنا في دار الإسلام على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الاقتضاء بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة إلى الردة الزوجة للضرورة لا مطلقاً الا لضرورة في غير الزوجة إلى الاقتضاء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة وجواز النظر اليهن جواز نقله كهن في دارنا لا غاية انتهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز الاستيلاء والفتح بهن وطناً وغيره لانه يجوز النظر إلى مملوك الغير ولا يجوز وطناً ولا عقد نكاح وبهذا ظهر غلط من ينسب نفسه إلى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا احتشام يجوزن وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد أن يكون كفراً حيث يؤدي إلى استباحة الزنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (فرع) في البحر عن الخاتمة غاب عن امرأته قبل الدخول بها فأخبره بردها مخبراً ولو مملوكاً أو محدوداً في قذف وهو ثقة عنده أو غير ثقة لكان كبراً به أنه صادق له التزوج بأربع سواها وإن أخبرت برده زوجها لها التزوج بأسرها بعد العدة في رواية الاستحسان قال السرخسي وهي الأصح

زجرها بغير يد ركبتا روية الفتوى والولوية وأقضى مشايخ بل بعدم الفرقة بردها زجراً وتيسيراً للاسما التي تقع في المكفر ثم تنكر قال في النهر والاقتضاء بهذا أولى من الاقتضاء بما في النوادر لكن قال المصنف ومن تصح أحوال نساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكرراً في كل يوم لم يتوقف في الاقتضاء برواية النوادر قلت وقد بسطت في القضية والمجتبي والفتح والبحر وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون فينا للمسلمين عند أبي حنيفة ثم يرجع الله تعالى ويشتريها الزوج من الإمام أو يصرفها إليه لمصرفاً ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كأم الولد ونقل المصنف في كتاب الغصب أن عمر رضي الله عنه هجم على نائحة فضرها بالردة حتى سقط خمارها فقيل له يأمر المؤمنين قد سقط خمارها فقال إنها لحرمة لها ومن هنا قال النقيب أبو بكر البخاري حين مترى نساء على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف تمر حقلاً لحرمة لهن انما الشك في إيمانن كانهن حريات (وبقي النكاح

(قوله ان ارتد معا) المسألة متقدمة بما اذا لم يلحق أحدهما بدار الحرب فان لم يلحق باثباته استغنى عنه بما قدمه من أن تبين الدارين سبب الفرقة نهر (قوله بأن لم يعلم السبق) أما المعبية الحقيقية فتعذر وما في البحرى ما لو علم أنهم ارتدوا بكلمة واحدة فنتبه بعد ظاهرها نعم ارتدوا معا بالفعل يمكن أن جلاصنا وألقيا في القاذورات أو مسجد الصنم معا نهر (قوله كالفرقى) فانه اذا لم يعلم سبق أحدهم بالمرت ينزلون منزلة من ماتوا معا ولا يرث أحد منهم الا سخر فالنسيه في أن الجهل بالسبق كماله المعية ط (قوله كذلك) أى معا بأن لم يعلم السبق (قوله وفسد الخ) لأن ردة أحدهما مانفة لا كإحداً فكذا بقاء نهر وهذا اندرج بمفهوم قوله ثم أسلمنا كذلك وصكت عن مفهوم قوله ان ارتدوا معا لانه تقدم في قوله وارتداد أحدهما فصح عاجل (قوله قبل الا سخر) وكذا لو بقي أحدهما مرتد بالاولى نهر (قوله قبل الدخول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لأن المهر يتقرر بالدخول ديناً في ذمة الزوج والدخول لا تسقط بالردة فتح (قوله لو المتأخرى) لحي الفرقة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فنصته) أى عند التسمية أو متعة عند عدمها (قوله والولادة تتبع خيراً لا يورث ديناً) خذائقة ومن الطرفين في الاسلام العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والتفريق أو بعده في مذنبات النسب في مثلها أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فانه باسلام أحدهما يصير الولد مسلماً وأما في الاسلام الاصلى فلا يتصور الا أن تكون الأم كابية والاب مسلماً فتح ونهر (تبيينه) يشعر بالتعبير بالابوين اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الشلبى قال واقعة الفتوى في زماننا مسلم زنى بنصرانية فأتت بولد قيل يكون مسلماً أجب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر فان الشارع قطع نسب ولد الزنا وبنته من الزنا لتحل له عندهم فكيف يكون مسلماً وأفتى قاضى القضاة الحنبلى باسلامه أيضاً وتوقف عن الكفاية فانه وان كان مقطوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا بأن بنته من الزنا لتحل له ولبنه لا يدفع زكاته لانه من الزنا ولا تقبل شهادة له والذي يقوى عندي أنه لا يحكم باسلامه على مقتضى مذهبا وإنما أثبتوا الاحكام المذكورة احتياطاً نظراً لحقيقة الجزئية بينهما اه قالت يظهر لي الحكم بالاسلام للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه فانه قالوا انه جعل اتفاقهم انا قلة عن الفطرة فإذا لم يتفقا على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب اليها حتى لو كان أحدهما مجوسياً والآخر كاثلياً فبيد وكذا كما يأتى وهذا ليس له أبوان ممتعتان فيبيد على الفطرة ولا نهم قالوا ان الحاقه بالمسلم منهما أو بالكاثلي أنفع له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضاً حيث نظر والجزئية في تلك المسائل احتياطاً فليظن اليها احتياطاً أيضاً فان الاحتياط بالدين أولى ولأن الكفر أقبح القبيح فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولا نهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع النسبة الى الزانى لما فيها من اشارة الفاحشة فلم يثبت النفقة والارث لذلك وهذا لا يتنى النسبة الحقيقية لان الحقائق لا مرد لها فمن ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فعليه البيان (تتمة) ذكر الاستروشى في سير أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلماً باسلام جده ولو أبوه ميتاً وأن حظه من المسائل التي ليس فيها الجد كالأب لانه لو كان تابعاً له لكان تابعاً لجد الجد وهكذا في ذى إلى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه السلام وفيه أيضاً الصغير تبع لأبويه أو أحدهما في الدين فان انعدم ما قلذى البدان عدمت ولقد دار وبستوى فيما قلنا أن يكون عاقلاً أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تبع لأبويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فأفاد أن التبعية لا تنقطع الا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه وبه صرح في البحر والمخ من باب الجنائز وذكر أيضاً المحقق ابن أمير حاج في شرح التحرير عن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعقل أو لا وأنه نص عليه في الجامع الصغير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للامام السرخسى قال بعد كلام مانصه وبهذا بين خطأ من يقول من أحبا أن الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لأبويه فقد نص ههنا على أنه يصير مسلماً اه وذكر قبله أيضاً أن التبعية تنقطع ببلوغه عاقلاً اه أى فلو بلغ مجنوناً بقي التبعية فقد تبين لك أن ما في القه ستأتى من أن المراد بالولد هنا الطفل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما جمعة من عبارة السرخسى وإن أفتى به الشهاب الشلبى لخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير

مطلب  
الولد يتبع خيراً لا يورث ديناً

ان ارتد معا) بأن لم يعلم السبق  
فيجعل كالفرقى (ثم أسلمنا  
كذلك) استحضاراً (وفسدنا) أسلم  
أحدهما قبل الا سخر) ولا مهر قبل  
الدخول لو المتأخرى ولو هو فنصفه  
أو متعة (والولد يتبع خيراً لا يورث  
ديناً) ان اتحدت الدار

ولما سرح به في هذه الكتب ولا تطلق المتن أيضا فافهم (قوله ولو حكما) أي سواء كان الاتحاد حقيقة  
وحكما كان يكون خبر الأبوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحتراز  
عن اختلافهما حقيقة وحكما بأن كان الأب في دارنا والصغيرة واليه أشار بقوله بخلاف العكس ادح قلت  
وما في الفتح من جعل حكم العكس كما قبله قال في الحر أنه سحر (قوله والجوسى شتر من السكابي) قال في النهر  
أردف هذه الجملة لبيان أن أحد الأبوين لو كان كائيا والآخر مجوسيا كان الولد كائيا نظرا له في الدنيا  
لاقترابه من المسلمين بالأحكام من حل الذبيحة والمناكحة وفي الآخرة من نقصان العقاب كذا في الفتح يعني أن  
الاصل بناؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والأطفال المشركون في الجنة وقوتهم فيهم الامام كما تروم بدخله  
في حيز الجملة الاولى تحاسبا عما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخبر على السكابي بل الشر ثابت فيه غير أن  
المجوسى شتر اه وعلى هذا قوله والولد يتبع خيرا لأبوين دينا المراد به دين الاسلام فقط لئلا تنكسر الجملة  
الثانية فإنه ليس المراد منه المجوسى دينا أن المجوسى شتر من السكابي اذا دخل له في بحشه بل المراد ببيان لازمه  
المقصود هنا وهو تبعية الولد لا خفيهما شتر فاحمل منا حكمته وذبيحته وانما لم يكتف عنهما بالجملة الاولى بأن  
يراد بالدين الاعتم تحاسبا عن اطلاق الخبرية على غير دين الاسلام فافهم (قوله وسائر أهل الشرك)  
من لا دين له سماويا (قوله والنصراني شتر من اليهودي) كذا نقله في البحر عن البرازية والبخارية ونقل  
عن الملاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية ونصراني أو عكسه تبع لليهودي  
لا النصراني اه أى وليس بالواقع نهر قلت بل مقتضى كلام البحر أنه الواقع لانه قال ان فائدة خفة العقوبة  
في الآخرة وكذا في الدنيا لما في أخيه الوالدية بكماله الاكل من طعام المجوسى والنصراني لان المجوسى  
يطبخ الخنزيرة والموقودة والمتردية والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم أو يحنق ولا بأس بطعام  
اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي أو المسلم اه فعلم أن النصراني شتر من اليهودي في أحكام  
الدنيا أيضا اه كلام البحر (قوله لانه لا ذبيحة له) أى لا يذبح بدليل قوله بل يحنق وليس المراد أنه لو ذبح  
لا تؤكل ذبيحته لما فاته لما تقدم أول كتاب النكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح (قوله أشد عذابا)  
لان نزاع النصراني في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام  
طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى ليجدن أشد الناس عداوة الاله لا يرد لان البحث في قوة  
الكفر وشدة لاني قوة العداوة وضعفها اه برازية (قوله كفر الخ) قال في البحر هذا يقتضى  
أنه لو قال السكابي خير من المجوسى يكفر مع أن هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الا أن يقال بالفرق  
وهو الظاهر لانه لا خيرية لاحدى الملتين أى اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا والآخرة بخلاف  
السكابي بالنسبة الى المجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة اه قلت وهذا كلام غير محذور ما أولا  
فلانه مخالف لما سرحه من أن النصراني شتر من اليهودي في الدنيا والآخرة كما تقدم وأما ما نيا فلان علة  
الا كفار هي اثبات الخير لما قبح قطعا لعدم خيرية احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم  
الا كفار وحينئذ فالقول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن السكابي خير من المجوسى لان قبحه  
اثبات الخيرية له مع أنه لا خير فيه قطعا وان كان أقل شرا فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المحيط  
وغيره دليل على أنه لا يكفر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد يراد به ما هو أقل ضررا كما يقال في المثل  
الرمح خير من العمى وكقول الشاعر \* ولكن قتل الحر خير من الاسر \* ثم رأيت في آخر المصباح  
أن العلماء قد يقولون هذا أصح من هذا ومرارهم أنه أقل ضعفا ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين  
ما قلته والله الحمد وحينئذ فالقول بالكفر مبنى على ارادة ثبوت الخيرية سواء استعمل أو فعل التفضيل  
على يابه أو اراد أصل الفعل كما في أى الفرقين خبر والقول بعدمه مبنى على ما قلنا والله أعلم (قوله لكن  
ورد في السنة الخ) يومه أن هذا حديث وليس كذلك وعبارة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ  
ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير  
من اليهودية وبأن السكابي خير من المجوسى لان فيه اثبات أسعدي المجوس وخير يتم على المعتزلة قال في البرازية  
أجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيرا من كذا مطلقا لا كونهم أسعد حالا بمعنى أقل مكابرة وأدنى اثباتا

ولو حكما بأن كان الصغير في  
دارنا والاب غمة بخلاف العكس  
(المجوسى ومثله) كوثى وسائر  
أهل الشرك (شتر من السكابي)  
والنصراني شتر من اليهودي  
في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يحنق  
كمجوسى وفي الآخرة أشد عذابا  
وفي جامع الفصولين لو قال النصرانية  
خير من اليهودية أو المجوسية كفر  
لاسيما أنه خير لما قبح بالقطعي لكن  
ورد في السنة أن المجوس أسعد  
حالة من المعتزلة لاثبات المجوس  
خالقين فقط

لشهره اذ يجوز ان يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى  
 الرصف كذا قيل ولا يتم أى لا يتم هذا الجواب لانه اذا صبح تأويل هذا بما ذكر صبح تأويل ذلك بمثل  
 وكون أسعد مسندا الى الحال لانه فاعل معنى أو كون الحال بمعنى الرصف لا يفيد قال في النهر لكن مقتضى  
 ما مر عن جامع الفصولين القول بالكفر في صورتين وهو الموافق للتعديل الاول وكذا الذى عليه المعول اه  
 وفيه أن ما مر عن النصولين مع تعليله هو محل النزاع فالخير ير أن في المسألة قولين وأن الذى عليه المعول الجواز  
 لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالفين) حما النور المسمى بزاد والظلمة المسماة اخر من ح  
 (قوله خالفنا لاعدده) أى حيث قالوا ان الحيوان يخلق أفعاله الاختيارية ح قلت وتسمى كفر أهل  
 الاهواء فيه كلام والمعتمد خلافه كما سبق في بسطه ان شاء الله تعالى في البغاة (قوله بانث) أى ان تجبست  
 الام أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الایسام والاحسن ابقاء المتن على حاله وأظن أن الشارح زاد ألفا  
 في قول المتن أبو صغيرة فصا ربوا بلفظ اتنتية فأسقطها النساخ فلترجع التسج وذكر ط عن الهندية أن مثل  
 الصغيرة ما اذا بانغت معنوه بلقاما تابعة للابوين في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت  
 بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلا مهر) أى ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) راجع الى قوله ماتت  
 أى ان الموت غير قيد أو الى قوله نصرانية أى أو يهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجبست انها بعد ان ماتت  
 أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهى التبعية) أى انتهاء تبعية الوالد للابوين (قوله بموت أحدهما مآا الخ)  
 أى اذا مات أحد الكلايين ذميا أو مسلما ثم تجمس الباقي منهم الا يتبعه الولد وكذا الرومات أحدهما امرت الآن  
 حكم المرتد الجبر على الاسلام فلا حكم المسلم حتى ان كسب اسلامه يرثه وارثه المسلم فهو أقرب الى الاسلام  
 من الكفاي وغيره قال في الجبر ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الآخر ولحق بها بدار  
 الحرب لم ين ويصلى عليه اذا مات لان التبعية حكم تناهى بالموت مسلما وكذا بالموت مرتدا لان احكام  
 الاسلام قائمة (قوله فلم تبطل) أى التبعية بكفر الآخر قال ط والاولى أن يقول بتجسس الآخر لانه  
 كن أولا ككفر اغاية الامر انه انتقل الى حالة من الكفر شر من التي كان عليها بقی أن يقال أن التبعية انما  
 تناهت وانقطعت عن بقي من الوالدين بتجسس لأحدهما لانه لو أسلم من بقي تبعته ابنته اه والجواب  
 أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منها اذا انتقل الى حالة دون التي كان عليها الماتر أن الولد انما يتبع خير  
 الابوين ديناً وأخفهما شرافا المراد بالتبعية المتناهية هذه فافهم (قوله لم تبين) لان البنت مسلمة تبعها لهما  
 وتبعها للدار بجر (قوله ما لم يلحقا) أى بالبت فإن لحقها بدار الحرب بان لا تقطع حكم الدار بجر أى  
 بان من زوجها التباين الدارين ولا نها صارت مرتدة تبعها لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا  
 بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعتبر عن نفسها حيث لا تبين وان لحقها بالادارت بتبعها بنفسها فيخذل  
 تبين عندهما خلافا لابي يوسف اه فتأمل مع ما قدمنا من ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحاظ ما  
 بالبت لانه اذا لحقها وتركاها فانها لا تبين كما قدمناه عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين ما لو تجسسا  
 أو ارتدتا تأبيل قدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بارتداد أبويها المسلمين تبقى مسلمة تبعها لهما وللدار  
 لان المرتد مسلم حكما لجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها ما لم يلحقها بالتيارين وانقطاع ولاية الجبر بخلاف  
 تجسس أبويها النصرانيين لانها تتبعهما في التجسس لعدم جبرهما على العود الى النصرانية فصار كارتداد  
 المسلمين مع لحاقهما ولا يمكن تبعيتها للدار مع بقاء تبعية الابوين فلذا بان من زوجها قدبر (قوله لم تبين  
 مطلقا) أى سواء لحقها أو لا لانها مسلمة اصلية لا تتبعها كذلك الصبية العاقلة أسلت ثم بخت لانها صارت  
 أصلا في الاسلام بجر عن المحيط (قوله فتجسسا) أى المسلم وزوجته النصرانية معا وقوله أو نصرنا  
 صوابه أو تهودا لان موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في النهر قيد بالردة لان المسلم لو كان تحت نصانية  
 فتهودا وقعت الفرقة بينهما انشاقا واختلف الشيخان فيما لو تجسسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع  
 لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تقر فصار كردة الزوج وحده وقرى محمد بأن المجوسية لا تحل للمسلم  
 فاحداها كالاتداد اه أى فكأنهما ارتدعا ثم الذي في البحر عن المحيط تأخير تعليل أبي يوسف  
 وظاهر اعتماده وهو ظاهر قوله في القبح أيضا تقع الفرقة عند أبي يوسف خلافا لمحمد فلذا أجزم به الشارح

وهو لا خالفا لاعدده برأية  
 ونهر (ولم يجس أبو صغيرة  
 نصرانية تحت مسلم) بانث بلا مهر  
 ما لو كن قد ماتت الام نصرانية  
 مثلا وكذا عكسه (لم تبين لتناهى  
 التبعية بموت أحدهما مآا أو  
 مسلما أو مرتدا فلم تبطل بكفر  
 الآخر وفي المحيط لارتداد الم تبين  
 عالم يلحقا ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم  
 بخت فارتد لم تبين مطلقا مسلم  
 تحت نصرانية فتجسسا أو نصرنا  
 بانث (ولا يصلح) أن يتكبح  
 مرتدا ومرتدة أحدا من الناس

(قوله مطلقا) أى مسلما أو كافرا أو مرتدا أو هوتا كيد لما فهم من النكرة في النسخ (قوله وخبره محمد) أى  
 خبر محمد هذا الذى أسلم في اختيار الأربع مطلقا أى أربع نبوة أى أربع كانت وخبره أيضا في اختيار أى  
 الاختين شاء والنبى أى يختار النبى في هذه الصورة لا الأم أو يتركها معا لانه روى أن عيلان الديلى أسلم  
 وتحتة عشر نبوة أسلم معه غيره النبى صلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً منهن وكذا فيروز الديلى أسلم وتحتة  
 أختان غيره فاختار احداهما وانما يختار النبى لأن تكاهاا منع في نكاح الام من نكاح الام لها ولها ان هذه  
 الاكعة فاسدة لكن لا تتعرض لهم لا بأمر بآبائهم وما يدعون فاذا أسلموا يجب التعرض وتخير عيلان وفروز  
 كان في التزوج بعد الفرقة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد الفرقة أى التزوج بعقد جديد وما ذكره في نكاح  
 البنت انما هو اذا لم يدخل بها واحدة منهما فان دخل باحدهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لان الدخول  
 محرم سواء كان بالام أو البنت وان دخل بالثانية فقط فان كانت الام بطل نكاحها جميعا انتفاقا لان نكاح  
 البنت يحرم الام والدخول بالام يحرم البنت وان كانت البنت فكذلك عندها الا ان له تزوج البنت دون الام  
 وعند محمد نكاح البنت هو الجائز وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح الام باطل كذا في البدائع (قوله بلغت  
 المسئلة) سماءا مسئلة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للابوين ولذا قبل سماها محمد  
 مرتدة وقوله بآبائهم أى من زوجها لانهم لم يبق لها دين الابوين لان والى البيعة بالبلوغ وليس لها دين نفسها  
 فكانت كافرة لآملها كذا في شرح التلخيص (قوله وتعامه في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة قصصاً راتية  
 ولها ابوان نصرا تان فكبرت وهي لاتعقل دنا من الاديان ولا تصفه وهي غير معتوهه فآبائهم اثنين من زوجها  
 وكذلك الصغيرة المسئلة اذا بلغت عاقله وهي لاتعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معتوهه بآبائهم من زوجها كذا  
 في المحيط ولا مير لها قبل الدخول وبعد يجب المسى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها  
 أهو كذلك فان قالت نعم حكمها بالاسلام وان قالت اعرفه واقدري وصفه ولا اصفه بآبائهم ولو قالت لا اقدر على  
 وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت الجوسية بآبائهم عندها اخلاق الابن يوسف وهي  
 مسائلة ارتداد الصبي اهـ خط وقوله ولو عقلت الاسلام أى قبل البلوغ محترز قوله بلغت وتعامه تبين لاسمها مسئلة  
 تبعاً لآبائهم يقابل البلوغ كفى في شرح التلخيص وبه استدلل على نقي وجوب أداء الايمان على الصبي وتعامه  
 في أول الفصل الثاني من شرح التحرير وفي سائر أحكام الصغار ان قوله يعقل الاسلام يعنى صفة الاسلام يدل  
 على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام  
 فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه  
 ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى اهـ وقد منافي الجناز مثله عن  
 الفتح والله أعلم

(باب القسم)\*

(قوله القسم) في المغرب القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشر كاء فترقه بينهم وعين انصباؤهم  
 ومنه القسم بين النساء اهـ أى لانه يقسم بينهم البيتوة ونحوها وفي المصباح قسمته قسماس باب ضرب  
 على الاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الخصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حمل واحمال  
 واقسموا المال بينهم والاسم القسمه وأطلقت على النصيب أيضاً وجمعها قسم مثل سدرة وسدر ويجب القسم  
 بين النساء اهـ فعلم أن القسم هنا مصدر على أصله ويصح أن يراد به القسمه أى الاقسام أو النصيب تأمل  
 (قوله وظاهر الآية انه فرض) فان قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أمر بالاقصا على الواحدة  
 عند خوف الجور فيحتمل أنه لا وجوب فعله ايحاب العدل عند تعددهن كما قاله في الفتح أو للندب ويعلم ايحاب  
 العدل من حيث انه انما يخاف على ترك الواجب كفى البدائع وعلى كل فقد دلت الآية على ايحابه تأمل  
 (قوله أى ان لا يجوز) أشار به الى التلخيص عما عترض به على الهداية حيث قال واذا كان للرجل امرأتان  
 حران فعليه أن يعدل بينهما فانه يفهم أنه لا يجب بين الحرّة والامة وأجاب في الفتح بان معنى العدل هنا التسوية  
 لاخذ الجور فاذا كانتا حرتين أو امتين فعليه التسوية بينهما وان كانتا حرة وامة فلا يعدل بينهما أى لا يسوى

مطلقا (أسلم) الكافر

(وتحتة خمس نبوة فصاعدا)

أو أختان أو أم وبنتا بطل تكاها

ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب

قالا (س) باطل وخبره محمد

والشافعي عملا بحديث فيروز

قلنا كان تخيره في التزوج بعد

الفرقة (بلغت المسئلة المذكورة

ولم تصف الاسلام بآبائهم)

قبل الدخول وينبغي أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتقرر بذلك وتعامه في الكافي

(باب القسم)\*

بفتح القاف القسمه بالكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

انه فرض (أن يعدل) أى

أن لا يجوز (فيه) أى في القسم

بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو أن يقسم الحرة لضعف الأمة فالأيهام تشام من اشتراك اللفظ اهـ ولصكن الما بقيد  
المصنف هنا بجمرة ولا غيرها ناسب أن يفسر كلامه بعدم الجور أى عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية  
وخصها فيمثل التسوية بين الحرتين أو الامتين وعدمها بين الحرة والأمة وكذا فى النفقة لعدم لزوم التسوية  
فيها مطلقا كما يأتى (قوله بالتسوية فى البيتونة) الاولى حذف قوله بالتسوية لانها لا تجب بين الحرة والأمة  
كما عات بل يجب عدمها وقد يجاب بان المراد التسوية اثباتا ونقبا أى يجب أن لا يجوز بانها بين الحرة والأمة  
ونفسها بين الحرتين وبين الامتين ولم يذكر الإقامة فى النهار لانها لا تجب فى الجملة بل لا تقدر كما سأتى (قوله وفى  
الملبوس والمأكل) أى والسكنى ولو عبر بالنفقة لشمل الكل ثم ان هذا معطوف على قوله فيه وضيمه  
للقسم المراد به البيتونة فقط بقريشة العطف وقد عات أن العدل فى كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية  
فانها لا تلزم فى النفقة مطلقا قال فى البحر قال فى البدائع يجب عليه التسوية بين الحرتين والامتين فى المأكل  
والمشروب والملبوس والسكنى والبيتونة وهكذا ذكر الوالد الجنى والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده  
فى النفقة وأما على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا فان احدهما قد تكون غنية والاخرى فقيرة فلا يلزم  
التسوية بينهما مطلقا فى النفقة اهـ وبه ظهرا نه لاجابة الى ما ذكره المصنف فى المخ من جعله ما فى المتر مبنيا  
على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله فى البيتونة لان الصحة أى المعاشرة  
والمؤانسة ثمرة البيتونة فى الخيانة وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتونة  
عندهما للصحة والمؤانسة لا فيها لا يملكه وهو الحب والجماع (قوله لا فى الجماعة) لانها تبنى على الشاط  
ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم ان تركه لعدم الداعية والاتسار عذر وان تركه مع الداعية اليه لكن  
داعيته الى الضرر أقوى فهو وما يدخل تحت قدومه فتح وكأنه مذهب الغير وإذا لم يذكره فى البحر والنهر تأمل  
(قوله بل يستحب) أى ما ذكر من الجماعة ح أما المحبة فهى ميل القلب وهو لا يملك فى الفتح والمستحب  
أن يسوى بينهما فى جميع الاستمتاع من الوطى والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ليحسنن عن  
الاستمارة للزنا والميل الى الفاحشة ولا يجب شئ لانه تعالى قال فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت  
أيمانكم فأفاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بجمرة) قال فى الفتح واعلم ان ترك جماعها  
مطلقا لا يجل له صرح أصحابنا بان جماعها أحيانا واجب ديانة لكن لا يدخل تحت القضاء والالزام الا الرمأة  
الاولى ولم يقتدروا فيه مدة ويجب أن لا يبلغ به مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به اهـ قال فى النهر فى هذا  
الكلام تصریح بان الجماع بعد المزة حقه لاحقها اهـ قلت فيه نظر بل هو حقه وحققها أيضا لما عات من  
انه واجب ديانة قال فى البحر وحيث علم أن الوطى لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفى البدائع لها  
أن تطالبه بالوطى لان حله لها حقها كما ان حلها له حقه واذا طالبت به يجب عليه ويجبر عليه فى الحكم مرة والزيادة  
تجب ديانة لا فى الحكم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه فى الحكم اهـ وبه علم أنه كان على  
الشارح أن يقول ويسقط حقها بجمرة فى القضاء أى لانه لو لم يصح مرة يؤجله القاضى سنة ثم يفسخ العقد أو ما لو  
أصابها مرة واحدة لم يعترض له لانه علم أنه غير عتير وقت العقد بل يأمره بالزيادة أحيانا لوجوبها عليه الا لعذر  
مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسأتى فى باب الظهار ان على القاضى الزام المظاهر بالتكفير دفعا للضرر  
عنها بجس أو ضرب الى أن يكفر أو يطلق وهذا ربما يؤيد القول المار به بانه يجب الزيادة عليه فى الحكم فأتى  
(قوله ولا يبلغ مدة الايلاء) تقدم عن الفتح التعبير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظاهره انه متقول لكن ذكر  
قبله مقدار الدور انه لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الايلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كما سذكره  
الشارح فالظاهر ان ما هنا مبنى على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيفسد أن المراد ايلاء الحرة  
ويؤيد ذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما سمع فى الليل امرأة تقول

بالتسوية فى البيتونة (وفى  
الملبوس والمأكل) والصحة  
(لا فى الجماعة) كالحبة  
بل يستحب ويسقط حقها بجمرة  
ويجب ديانة أحيانا ولا يبلغ مدة  
الا يلاء الا برضاها ويؤمر المتعبد  
بصحتها أحيانا وقد رده الطحاوى  
يوم وليلة من كل اربع حرة

فوالله لو لولا الله تخشى عواقبه \* لرحم من هذا السرير جواته

فسال عنها ناذ زوجها فى الجهاد فسأل بته حفصة كم نصبر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فأمر أمراء  
الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن فى هذه المدة زيادة مضارة بها لما شرع الله  
تعالى الفراق بالايلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد الخ) فى الفتح فأما اذا لم يكن له الا امرأة واحدة فتشاغل



عنها بالعبادة أو السبrazى اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبى حنيفة أن لها يوماً وليلة من كل أربع ليل  
وباقية ليله أن يستطحقها في الثلاث تزوج ثلاث حرائر وان كانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل  
سبع وظاهر المذهب أن لا يتعين مقدار لأن القسم معنى نسبي وإيجابه طلب الإجماع وهو توقف على وجود  
المتنسبين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويحبها أحياناً من غير توقفت اهـ ونقل في التهر عن  
البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام أولاً ثم رجع عنه وأنه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأن ليله أن  
يتزوج عليها ثلاث حرائر فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله خبرنا) حيث قال ومقتضى النظر أنه  
لا يجوز له أن يزيد على قدر طاقتها ما يتعين المقدار فلم أقف عليه لامتثال نعم في كتب المالكية خلاف فقيل  
يقضى عليهما بأربع في الليل وأربع في النهار وقيل بأربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فيهما وفي دقائق  
ابن فرحون باثني عشر مرة وعندي أن الرأي فيه للقاضي فيمضي بما يغلب على ظنه أنها تطيقه اهـ قال  
الجوزي عقبه وأقول ينبغي أن يسألها القاضي عما تطيق ويكون القول لها بما يجنبها لانه لا يعلم الا منها وهذا  
طبق القواعد وما كونه منوطاً بظن القاضي فهو ان لم يكن صحيحاً فبعد هذا وقد صرح ابن مجد أن  
في تأسيس النظائر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب أصحابنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر  
حكم ما لو تضررت من عظم آلمه بغلط أو طول وهي واقعة الفتوى اهـ أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور  
ولم أر من ذكره غيره نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن دياحة المصنف أن بعض  
أصحابنا مال الى أقواله مشروطة هذا وقد صرحوا عندنا بان الزوجة اذا كانت صغيرة لا تنطق الوطى لانسلم  
الى الزوج حتى تطيقه والصحيح انه غير مقدر بالسب بل يفوض الى القاضي بالنظر اليها من سنن أو هزال وقتئذ  
عن التاترخانية ان البالغة اذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضاً فقوله لا تتحمل يشمل ما لو كان  
لضعفها أو هزالها أو لكبر آلمه وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطئ زوجته مع  
بقاء النكاح قال وفيها اذا كانت لا تتحمل الصغرى أو مرض أو سمنه اهـ وربما يهضم من سمنه عظم آلمه  
وحرر الشربلالي في شرحه على الوهبانية انه لو جامع زوجته فماتت أو صارت مضطرة فان كانت صغيرة  
أو مكرهة أو لا تطيق تلزمه الدية اتفاقاً فعلم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤدى الى اضرارها فيقتصر  
على ما تطيق منه عند انظر القاضي أو اخبار النساء وان لم يعلم بذلك فبقولها وكذا في غلط الآلة ويؤمر  
في طولها بادخال قدر ما تطيقه منها أو بقدر آلمه رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بالفرق الخ)  
لانه حيث علم أن وجوب القسم اغماها للحمية والمؤانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر  
(قوله ومريض) قال في البحر ولم أركيفية قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى البيت الاخرى  
والظاهر أن المراد انه اذا صح ذهب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريضاً اهـ ولا يخفى انه اذا كان  
الاختيار في مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها  
نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دوراً حتى لا يثاني ما يأتي من انه لو أقام عند احدهما شهر اهدر  
ما مضى (قوله وصبي دخل بامرأته) الذي في البحر وغيره بامرأته بالتثنية قال في البحر لأن وجوبه لحق  
النساء وحقوق العباد توجه على الصبيان عند تقتر السبب وفي الفتح وقال مالك ويدور على الصبي به على  
نسائه وظاهره انه لم يطالع على شيء عندنا وينبغي أن ياثم الولي اذا لم يأمره بذلك ولم يدربه اهـ قال الخضر الرملي  
وقيد في الحاشية الصبي بالمرأه فلا قسم على غيره وليس بقيد بل المميز الممكّن وطوؤه كذلك اهـ (قوله  
وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر بحثنا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر  
وفي المحيط وإن لم يدخل الصغير بها فلا فائدة في كونه معها اهـ وظاهره أن القسم على البالغ غير المدخول بها  
لأن في كونه معها فائدة ولذا التماقيد وبالمدخول في امرأة الصبي اهـ قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد  
وانما المراد به الذي بلغ سن الدخول وحصول الحمية والاستئناس به ولذا لم يقيد في الحاشية بالدخول بل  
قال والمرأه في البالغ في القسم سواء فقوله في المحيط وإن لم يدخل أى لم يبلغ هذا السن بقربة قوله فلا فائدة  
في كونه معها اذا لاشك أن لها فائدة في كون المرأه في الاستئناس به والعشرة معه زيادة على  
ما اذا كانت وحدها وحينئذ فلا فرق بين المرأه في البالغ في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الحاشية وهو

وسبع لامة ولو تضررت من كثرة  
جماعه لم تجز الزيادة على قدر  
طاقتها والرأى في تعيين المقدار  
للقاضي بما يظن طاقتها خبرنا

(بالفرق بين محل وخصي وعين  
ومحبوب ومريض وصحيح) وصبي  
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر  
بحثنا وأقره المصنف ومريضه  
وصحيحة (وحائض وذات نفاس

شاملي لما بعد الدخول وقبل لان سبب وجوبه عقد النكاح كافي البدائع فاذا وجب عليه نفقة قبل الدخول  
وجب عليه القسم في البيتونة معهما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها الا صلاح شأنه والافهوظا لم لها (قوله  
ومجنونة لا تخاف) بضم التاء أى لا يخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لانها حينئذ تجب عليه  
نفقة ما وسكاها والافهى في حكم الناشئة (قوله يمكن وطؤها) عبرتها في الحاشية وغيرها بالمرافقة قال  
انظر الرمي في سائفة المخ بخلاف ما لا يمكن وطؤها فانه لا حول لها فاعلم ذلك ولا تغتر بها في كثير من نسخ  
المخ لا يمكن وطؤها فانه خطأ اه (قوله ومحرمه) أى بمحج أو عورة أو بهما ط (قوله ومظاهر) بفتح  
الهاء وقوله ومولى بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام منونة من الايلاء وقوله منها تنازعه كل من مظاهر  
ومولى ح (قوله ومقابلاتهن) أى مقابل ما ذكر من قوله ومائض الخ ط (قوله رجبية) منصوب  
على انه صفة لمفعول مطلق محذوف أى وكذا مطلقه طلبة رجبية ح (تبينه) قال في التهروم أرخصكم  
المنكوحه اذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدره لها على وفاته والناشئة والمطوور  
في مكتب النافعية انه لا قسم لها في الكل وعندى انه يجب الموطوءة بشبهة أخذ من قوله انه تجرد  
الايهام ودفع الوحشة وفي المحبوسة تردد وأما الناشئة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لانها بمنزلة زوجها رضى  
بإسقاط حقها اه واعترضه الجوى بان الموطوءة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة وسعلم أن القسم  
عبارة عن التسوية في البيتونة والنفقة والسكنى اه زاد بعض الفضلاء انه يخاف من القسم لها الوقوع  
في الحرام لانها معتدة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها وكذا المحبوسة لان في وجوبه عليه  
ضرر ا به بدخوله الجبس قوله ولو أقام عند واحدة شهرا) أى قبل الخصومة أو بعد ها خائفة (قوله  
في غير سفر) أما اذا سافر باحداهما ليس للآخرى أن تطلب منه أن يسكن عندها مثل التي سافرها ط عن  
الهندية (قوله وهدر ماضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندها مثل ذلك ط عن الهندية والذي  
يقضيه النظر أن يؤسر بالقضاء اذا طلبت لانه حق آدمى وله قدرة على ايضائه فحق وأجاب في النهر بما ذكره  
الشارح من التعليل قال الرضى ولانه لا يزيد على النفقة وهي تسقط بالماضى (قوله لان القسمة تكون بعد  
الطلب) علة لقوله وهدر ماضى وقد مناعن البدائع ان سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا يأتى بتركه  
قبل الطلب وهذا يؤيد بحث الفتح وقد يجاب بان المعنى أن الاجبار على القسمة من القاضي يكون بعد الطلب  
والالزام أنها لو طالبت بها ثم جازى بلزمه القضاء وهو مخالف لما قدمناه عن الحاشية من قوله قبل الخصومة  
أو بعدها وكذا تعليل المسألة في البرازية وغيرها بان القسم لا يصير ديناً في الذمة فانه يشمل ما بعد الطلب  
(قوله بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يعزب رابطة الاولى وبه صرح في البحر ط (قوله عز بغير حبس)  
بل يوجهه عقوبة ويأمره بالعدل لانه أساء الادب وارتكب ما هو محترم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى  
من قولهم ان للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومنه ما لو امتنع من الاتفاق على  
قرية (قوله لتفويته الحق) الضمير للحبس ح ويؤيده قول الجوهرة لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس  
لانه يفوت بمعنى الزمان اه أى لما مر أن القسم للحبسة والموانسة ولا شك انه في مدة الحبس يفوتها ذلك  
وكذلك علو العدم الحبس بالامتناع من الاتفاق على قرية فافهم (قوله حينئذ يقضى القاضي بقدره)  
أى التي خاصمت ومفهومة انه لو لم يقل ذلك يسقط ماضى مع ان هذا بعد الخصامة والطلب لما علمت من ان  
القسم لا يصير ديناً وأطلق القدر مع ان فيه كلاماً يأتى (قوله والبكر الخ) نص على الاولين لان فيهما  
خلاف الأئمة الثلاثة وعلى الأخيرة لدفع ما يؤولهم من عدم مساواة الكفاية للمسئلة بسبب ارتفاعها عليها  
بالاسلام أفاده في النهر ولعله لم يتصر على قوله والجديدة والقديمة ليشمل ما لو كانت البكر والنيب جديدين  
بان تزوجهما معا تأمل (قوله لاطلاق الآية) أى قوله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا في الحمة فلا تتلوا  
في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشرون بالمعروف ونعائيه القسم وقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا  
ولا تطلق أحاديث النهى ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو البكر سبع  
والنيب ثلاث فيحتمل أن المراد التفضيل في المبدأة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعى كما في البحر وفي  
شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينهما وبين

ومجنونة لا تخاف ورتقاء وقرنا)  
وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمه  
ومظاهر ومولى منها ومقابلاتهن  
وكذا مطلقه رجبية ان قصد  
رجبها والا لا بحر (ولراقام  
عند واحدة شهرا في غير سفر ثم  
خاصته الاخرى) في ذلك (يؤسر  
بالعدل بينهما في المستقبل وهدر  
ما مضى وان أم به) لان القسمة  
تكون بعد الطلب (وان عادلى  
الجور بعد نهي القاضي اياه عز)  
بغير حبس جوهره لتفويته الحق  
وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان  
خيار الدورى في حينئذ يقضى القاضي  
بقدره نهر بحثا (والبكر والنيب  
والجديدة والقديمة والمسئلة  
والكفاية سواء) لاطلاق الآية

ماروسا (قوله وللأمة الخ) أي إذا كان له زوجتان أمة وحرة فالأمة النصف وهذا إذا برأها  
 البسد من لا ولم أر من ذكره وكأنه لتأهورة (قوله أما النفقة) هي الأكل والشرب واللبس والممكن  
 (قوله في حالهما) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الاغنياء أو فقيرين فنفقة الفقراء  
 أرخصت فليس فالفرد وهذا هو المقتضى به كما مر وقد مر أن كلام المصنف والشارح محمول عليه فانهم (قوله  
 ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا يتيسر الا بجماعهم معه وفي الزامه ذلك من الضرر مما لا يخفى نهر ولأنه قد يتفق  
 باحداهما في السفر وبالاخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الامتعة وظوف الفسنة أو يمنع من سفر احدهما  
 كزوجة تمتها فتعين من يخاف صحبتها في السفر للسفر لخروج قرعها الزام للضرر الشديد وهو مندفع بالنافي  
 للعرج فخرج وانظر ما لو سافر بهن هل يقسم (قوله والقرعة أحب) وقال الشافعي مستحقة لما رواه الجماعة  
 عن ابنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفر القرع بين نسائه فمن خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبها  
 لتسايب فلو بهن لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وقامه  
 في الفتح والجر وهذا مع قوله قبله فتعين من يخاف صحبتها الخ صريح في أن من خرجت قرعته الا يلزمه السفر بها  
 (قوله صح) مثل ما لو كان بشرط رشوة منه أو منها وان بطل الشرط كما أوضحه في الفتح خلافا لما يجزمه  
 الباقي لأنه اعتياض عن حق لم يجب ولذا لم يسقط حقه ولا يقال أنه مثل اخذ العوض في النزول عن  
 الوظائف لأن من ايجاز مناه على العرف ولا عرف هنا قد برز من ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسألة  
 ومن خلع الاجنبي على مال جواز النزول عن الوظائف بالدرهم وأنه اتفق به شيخ الاسلام ذكرها من الشافعية  
 والشيخ نور الدين الدميري من المالكية والشيخي من الحنابلة قلت واضطرب فيه رأي المتأخرين من الحنفية  
 وافق الخير الرحلى بعدهم وسيأتي تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقف (قوله لأنه) أي حقه ما هو  
 القسم ماوجب) أي لم يجب بعد فاسقط أي فلم يسقط ما سقطها ح (قوله وفي الجرح بخانهم) حيث  
 حال ولم يعمل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة انما هي اسقاط عنه فكان الحق له سواء وهبت له  
 أو لمناحبته فلو أن يجعل حصة الواهب لمن شاء ح (قوله ونارعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له  
 فيما اذا وهبت لصاحبها ممنوع في البدائع في توجيه المسألة بأنه حق ثبت لها فلها أن تستوفي ولها أن تترك  
 اه ح أقول وقد نقل المحقق ابن الهمام ما ذكره الشافعية وأقره غيراه حال وفرعوا اذا كانت ليلة  
 الواهب تلي ليلة الموهوبة قسم لها الميتين متواليتين وان كانت لائلا فليس له نقلها فيو الى ليلتين على قولين  
 للشافعية والحنابلة والاطهر عندي أن ليس له ذلك الا برضى التي تليها في النوبة لانها قد تضر بذلك اه  
 فما استظهره المحقق يفتى ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) حال في الفتح لانهم خلافا في أن  
 العدل الواجب في اليتومة والتأنيس في اليوم والليلة وليس المراد أن يضبط زمان النهار بقدر ما عاش فيه  
 احدهما بعاشر الاخرى بل ذلك في اليتومة وأما النهار في الجلة اه يعني لو مكثت عند واحدة أكثر النهار  
 كفاه أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل شهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) أي ولو نهارا ط  
 (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقييد لصاحب النهر أيضا وهو ظاهر واطلقه في الشرب لئلا يطل  
 ولو مرض هو في بيته) وهذا إذا كان له بيت ليس فيه واحدة ممنه والافان لم يقدر على التحول الى بيت  
 الاخرى يقيم بعد الصحة عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مريض كما قدمناه عن البحر (قوله ولا يقيم  
 عند احدهما كثيرا الخ) لم يبين مالوا أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يدر الزائد أو يقيم عند الاخرى بقدر  
 ما أقام عند الاولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة أو يوما ويوما والظاهر الثاني لأن هدر ماضى فيما اذا أقام عند  
 احدهما لا على سبيل القسم كما تقدم وهذا في الإقامة على سبيل القسم فلا يدر شي ويؤيده ما في الخاتمة من  
 انه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الاولى كذلك اه لكن ظاهره ان أن يجعل الدور  
 مستمر ثلاثة أو سبعة وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح درر البحار في التوفيق بين  
 الأدلة أن الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الخاتمة  
 والسر اجبة وغيرهما ان له أن يقيم عند امرأته ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه والذي في الخاتمة  
 هو ما ذكرناه وفي كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وان شاء أن يجعل لكل واحدة

(ولامة والمكاتبه وأم الولاد)

(والمدة) والمبعضه (نصف ما

للغرة) أي من البيتونة والسكنى

معها أما النفقة فجبالها) ولا قسم

في السفر دفعه الجرح (قله السفر

بين شام منهن والقرعة أحب)

تطويها لقولهم (ولو تركت

قسمها) باله كسر أي نوبتها

لضرتها صح ولها الرجوع في ذلك)

في المستقبل لأنه ماوجب نما

سقط ولو جعلته لمعينة هل له جعله

لغيرها ذكر الشافعي لا وفي

البحر بحثا نعم ونارعه في النهر

(ويقيم عند كل واحدة متهم

يوما وليلة) لكن انما يلزمه

التسوية في السبيل حتى لو جاء

للاولى بعد الغروب وللثانية بعد

العشاء فقد ترك القسم ولا

يجامعها في غير نوبتها وكذا

لا يدخل عليها الاعبادتها ولو

اشتد في الجوهره لا بأس أن

يقيم عندها حتى تشفى أو عوت

انتهى يعني اذا لم يكن عندها

من يؤنسها ولو مرض هو في بيته

دعا كلا في نوبتها لأنه لو كان

صحيحا وأراد ذلك ينبغى أن

يقبل منه شهر (وان شاء ثلثا)

أي ثلاثة أيام وليلتها) ولا يقيم عند

احدهما أكثر الا باذن الاخرى)

خلاصة

سنة ثلاثه أيام فعل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تمسك من  
دخل بها ان شئت سبعة لك وسبعة لهن اهـ ومقتضى روايته الحديث أن له التيسيع بل في غاية البيان ان شاء  
ثلاث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الخاتمة) يوهن ان عبارة الخاتمة مريحة  
في الخصر كعبارة الخلاصة وليس كذلك فان الذي فيها عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما  
وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها والرأى في البداية اليه اهـ فالظاهر ان هذا بيان للافضل للنتي الزيادة بقربة  
عبارة المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أي قيد كلام الهداية المذكور حيث قال اعلم ان هذا  
الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له  
مقدار مدة الايلاء وهو أربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأس ورفع الوحشة وجب أن تعد المدة القربية  
وأظن ان اكثر من جمعة مضارة الا أن يرضى اهـ فقوله وأظن الخ اضرب ابطال عن مدة الايلاء فيناسب  
أن تكون أوفى قول الشارح أو جمعة بمعنى بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ح (قوله  
وعمه في البحر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بحجي  
نوبتها (قوله وتظرفيه في النهر) حيث قال في نفي المضارة مطلقا نظرا لما ينبغي اهـ قلت وأيضا فان  
الاطمئنان بحجي النوبة منتف مع طول المدة كسنة مثلا لاحتمال موته أو موتها مع ما فيه من قنوت  
المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر مجتهدا) أي صاحب الفتح والبحر كافي  
المنح ح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينفي هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذا قاله  
في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامر به منه يكون واجبا عليها كأمير السلطان الرعية  
ط (قوله ومن اكل ما تأذى به) أي برأحتيه كدوم ويصل ويؤخذ منه انه لو تأذى من رائحة الدخان  
المشهور له منعها من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكره في الفتح مجتهدا أخذها مما قبله (قوله وتعامه فيما  
علقته على الملتقى) وعبارة عن الخاتمة معزاة للمتنق لو كان له امرأة وسراى امر يوم وليلة من كل أربع  
عندها وفي البواقي عندهم شاء منهم وكذا لو كان له ثلاث نسوة امر يوم وليلة عند كل منهن ويقسم في يوم  
وليلة عندهم من شاء من السراى ولوله أربعة أقام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة المار  
ويكره للرجل أن يطأ امرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرته أو أمته أو أمته اهـ ثم قال ولا يجمع بين  
الضرير الا بالرضى ولو قالت لا أسكن مع أمك ليس لها ذلك ولو أقام عند الامة يوما ففتحت يقسم عند الحرة  
يوما وكذلك العكس اهـ أي لو أقام عند الحرة يوما ففتحت زوجته الامة يتحول الى المعتقة ولا يكمل الحرة  
يومين تنزى للحرية انتهاء منزلتها ابتداء كافي المعراج أقول وما نقله أولا عن المتنق مبنى على رواية الحسن  
المرجوع عنها كما تقدم من ان الحرة يوم ما وليلة من كل أربع هكذا خطرتي ثم رأيت الشرنبلالي صرح به  
في رسالته بتجديد المسمرات بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من منه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل  
له زوجتان وجوار يقسم للزوجتين ثم يبيت عند جواربه ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما أجاب بالجواز  
اخذ من قول ابن الهمام اللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الاخرى كذلك لانه يجب أن يبيت عند  
كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك المبيت عند الكل بعض الليالي وانفرد لم يمتع من ذلك اهـ يعني يعتد  
دورهن وسواء انفرد بنفسه أو كان مع جواربه اهـ فافهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الرضاع) \*

لما كان المقصود من السكاح الولد وهو لا يعيش غالباً في ابتداء انشاءه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به  
وهي من اثار السكاح المتأخرة عنه مدة وجب تأخيرها الى آخر أحكامه ثم قيل كتاب الرضاع ليس من تصنيف  
محمد انما عمله بعض اصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم أبو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع  
التزامه ابراد كلام محمد في جميع كتبه مخدوفة التعاليل وعامتهم على انه من أوائل مصنفاته وانما يذكره الحاكم  
اكْتفاءً بما ورد من ذلك في كتاب السكاح فتح (قوله بفتح وكسر) ولم يذكره الا ضم مع جواربه لانه  
بمعنى أن ترضع معه آخر كما في القاموس وفيه ان فعله جاء من باب علم في لغة تهامة وهي ما فوق نجد ومن باب  
شرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في المصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعة بالفتح

(قوله)

زاد في الخاتمة (والرأى في  
البداية) في القسم (اليه)  
وكذا في مقدار الدور هداية وتبيين  
وقيد في الفتح مجتهدا مدة الايلاء  
أو جمعة وعمه في البحر وتظرفيه  
في النهر قال المصنف وظاهر  
بجتهما انهما يطعنا على ما في  
الخلاصة من التقيد بالثلاثة  
أيام كما عرنا عليه في المختصر والله  
اعلم (فروع) لو كان عمله ليلا  
كالخارس ذكر الشافعية انه يقسم  
نهارا وهو حسن وحقه عليها  
أن تطيعه في كل مباح يأمرها به  
وله منعها من الغزل ومن اكل  
ما تأذى من رأحتيه بل ومن  
الحناء والنقش ان تأذى برأحتيه  
نهر وتعامه فيما علقته على الملتقى

\* (باب الرضاع) \*

(هو) لغة بفتح وكسر

(قوله مص الندى) قال في المصباح الندى للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكرو ثوث  
 اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يعم المص ولومن بهيمة فالاولى ما في القاموس هولغة شرب اللبن من  
 الضرع والندى ط (قوله آدمية) خرج بها الرجل والبهيمة بجر (قوله أو آيسنة) ذكره في النهر أخذها  
 من اطلاقهم قال وهو حادثة الفتوى (قوله وألحق بالمص الخ) تعريض بالرذ على صاحب البحر حيث قال  
 التعريف منقوض طردا اذ قد يوجد المص ولا رضاع ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد يوجد الرضاع  
 ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالمص الوصول الى الجوف من المنقذين وخسه لانه سبب  
 للوصول فاطلق السبب وأراد المسبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس  
 مصصته شربه شربا رقيقا وجعل الوجور والسعوط لمحقين بالمص ح وفي المصباح الوجور بفتح الواو  
 الدواء يصب في الخلق واوجرت المريض ايجارا فقلت به ذلك ووجرته أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول  
 دواء يصب في الانثى والسعوط كفتح عود مصدر وأسعطته الدواء يتعدى الى مفعولين (قوله  
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسمى رضعا فاض  
 عليه في العناية نهر وفيه نظر والذي في العناية أن الكبير لا يسمى رضيعا ذكره على من سوى في التعريم  
 بين الكبير والصغير (قوله عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العون بالياء بين العين والواو  
 وهو اسم كآب أيضا وهو الذي رأيته في النهر وفي تصحيح القدوري أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك  
 على قوله وبه يفتى وحاصله انهما قولان اختلفا بكل منهما ط (قوله أى مدة كل منهما ثلاثون) تقدير المضاف  
 ليس لعدة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بلا تقدير فافهم بل ابيان حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه  
 انه سبحانه ذكر شيتين وضرب لهما مدة فكانت لكل واحد منهما بكالها كالا جل المضروب لدينين على شخصين  
 بان قال اجلت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يفهم منه ان السنة بكالها لكل (قوله  
 غير أن النقص) أى عن الثلاثين في الاول يعنى في مدة الحمل أى أكثر مدته قام أى تحقق وثبت (قوله لا يبقى  
 الولد الخ) الذى في الفتح الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر ظل  
 مغزل وسخرجه في موضعه اه وفلكة المغزل كتره معروفة مصباح وهو على تقدير مضاف وقد جاء صريحا  
 في شرح الارشاد ولو بد وفلكة مغزل والغرض تقليل المدة مغرب قوله ومثله لا يعرف الاسماء لان المقتررات  
 لا يهتدى العقل اليها فتح أى فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله  
 والاية مؤولة) أى قابله للتأويل يعنى آخر فلم تكن قطعية الدلالة على المعنى الاول فجاز تخصمها بخبر الواحد  
 (قوله لتوزيعهم) أى العلماء كالمساكين وغيرهما الاجل أى ثلاثون شهرا على الأقل أى أقل مدة الحمل  
 وهو ستة أشهر والاكثر أى أكثر مدة الرضاع وهو سنتان فالثلاثون بيان لمجموع المدين لكل واحدة  
 (قوله على ان الخ) ترق في الجواب وفيه إشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام المار من أنه يستلزم  
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في اطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والجاز  
 بلفظ واحد ومن أن اسماء العدد لا تجوز بشئ من في الآخر خص عليه كثير من المحققين لانها بمنزلة الاعلام على  
 مسماها اه وأجاب الرضى بأن حله وفصله مبتدأ وثلاثون خبر عن أحدهما أى الثانى وحذف خبر الآخر  
 فأحد الخبرين مستعمل في حقيقته والاخر في مجازة فلاجع في لفظ واحد وعن الثانى بأنه اطلاق الشهر  
 في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من اسماء العدد  
 فالمناسب الجواب بما قاله الجمهور من أن عشرة الاثني اريد به ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا خاص  
 بالاستثناء والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المفتى) المفيد لذلك الامام قاضى خان في فصل رسم  
 المفتى من أول فتاواه بطريق الإشارة لا بصرح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب  
 على المقلد الخ فانه يفيد وجوب اتباعه سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله  
 قيل بخير المفتى) أى قيل لا بخير مطلقا كما علب فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المفتى  
 مجتهدا ومفاده اختيار القول الثانى أى التخيير ان كان مجتهدا ولا يخفى أن تخييرا المجتهد انما هو في النظر في الدليل  
 وهذا معنى قول الخاوى والاصح أن العبرة بقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وقام

مص الندى وشرعا (مص من ندى

آدمية) ولو بـ كـ ر أ و مـ سـ تـ  
 أو آيسنة وألحق بالمص الوجور  
 والسعوط (في وقت مخصوص)  
 هو (حولان ونصف عنده

وحولان) فقط (عندهما وهو

الاصح) فتح وبه يفتى كما في تصحيح

القدوري عن العون لكن

في الجوهر انه في الجولين ونصف

ولو بعد القظام محرم وعليه

الفتوى واستدلوا لقول الامام

بقوله تعالى وحله وفصله ثلاثون

شهرا أى مدة كل منهما ثلاثون

غير أن النقص في الاول قام بقول

عائشة لا يبقى الولد أكثر من سنتين

ومثله لا يعرف الاسماء والآية

مؤولة لتوزيعهم الاجل على

الأقل والاكثر فلم تكن دلالتها

قطعية على أن الواجب على المقلد

العمل بقول المجتهد وان لم يظهر

دليله كما أفاده في رسم المفتى لكن

في آخر الخاوى فان خالفنا قيل

بخير المفتى

تتميز هذه المسألة في شرح ارجوزتي في رسم المفتي (قوله والاصح أن العبرة لقوة الدليل) قال في البحر ولا يخفى قوة دليلهما فإن قوله تعالى والوالدان يرضعن الآية يدل على أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى فان أراد انفصالا عن تراض منهما فاتما هو قبل الحولين بديل تقيده بالتراضي والتشاؤم وبعدهما لا يحتاج اليهما وأما استدلال صاحب الهداية بالامام بقوله تعالى وحده وقصالة ثلاثين شيئا بناء على أن المدة لكل منهما كما مر فقد رجع إلى الحق في باب ثبوت الذنب من أن الثلاثين ليس للعمل ستة أشهر والعامان للفضال (قوله أما لزوم أجرة الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ديانة نه عن المجتبى (قوله في المدة فقط) أما بعد فإنه لا يوجب التحريم بحر (قوله بما في الزياني) أي من قوله وذ كرا الحصار الله ان فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كافي النهر (قوله ولم يبح الارضاع بعدهم) اقتصر عليه الزياني وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بحر لكان في القهستاني عن المحيط لاستغنى في حولين حل الارضاع بعدهما إلى نصف ولا تأثم عند العامة خلافا لخلف بن أيوب اد ونقل أيضا قبله عن اجارة القاعدى انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى حولين ومجاز الى حولين ونصف اه قلت قد يفتى في حمل المدة في كلام المصنف على حولين ونصف بقراءة أن الزياني ذكره بعدها وحينئذ فلا يخالف قول العامة تأمل (قوله وفي البحر) عبارته وعلى هذا أي الفرع المذكور ولا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح وأهل الطب يثبتون لبن البنت أي الذي نزل بسبب بنت مرضعة تفعل لوجع العين واختلف المشايخ فيه قبل لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يخفى ان حقيقة العلم متعذرة فالمراد اذا غلب على الظن والافهم معنى المنع اه ولا يخفى ان التداوى بالحرم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يוכל لجه فانه لا يشرب أصلا اه (قوله بالحرم) أي المحرم استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما مر) أي قبل فصل البئر حيث قال (فرع) اختلف في التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع كافي ارضاع البحر لكان نقل المصنف ثمة وهذا عن الحاوي وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى اه ح قلت انظر وعليه الفتوى رأيت في نسخة من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كما علمته وكذا رأيت في الحاوي القدسي فعلم أن ما في نسخة ط تحريف فافهم (قوله وللأب اجبار امته الخ) لانها لا حتى انما في الترية في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غيره لانه ملك له رحتى قلت والظاهر ان للمولى اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يهزلها ويشغلها عن خدمته (قوله على الارضاع) الاطلاق شامل لولده منها أو من غيرها ولو ولد أجنبي بآجرة أو بدونها لان له استعمالها بما أراد (قوله بنوعيه) أي الاجبار على الطعام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامة فالحق لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فعيا يظهر كما ذكرنا انفا فافهم (قوله ولو قبلهما) أي قبل الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لو صحيح بالنسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أي ليس له اجبارها عليه في القضاء ما لم تعين لذلك في المدة بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب وللصغير مال كإسباتي في الخصانة والنفقة أما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الطعام فاما يصبح قبل الحولين وأما بعدهما فالظاهر انه يجبرها على الطعام لما ان الارضاع بعدهما حرام على القول بان مدته إخلال تامل ح بزيادة قلت وما استظهره معنى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد معنا الكلام فيه (قوله ولولين الحريين) قال في البحر وفي البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب والحرمان وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم اه ح (قوله وان قل) أشار به إلى نفي قول الشافعي واحدى الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات مشبعات لحديث مسلم لا يحترم المصة والصتان وقول عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس رضعات معلومات يحرم فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن ورواه مسلم والجواب أن التقدير منسوخ صرح بشخه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير يقول لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله خير من قضاءه قال تعالى وأتمها نكمم اللاتي أرضعنكم

والاصح أن العبرة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم أجرة الرضاع للمطلة فقه قدر بحولين بالإجماع (ويثبت التحريم في المدة) فقط ولو (بعد الفطام والاستغناء بالطعام على) ظاهر (المذهب) وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كالبحر خافي الزياني خلاف المعتمد لان الفتوى متى اختلفت رجع ظاهر الرواية (ولم يبح الارضاع بعد مدته) لانه جزء آدمي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوى بالحرم في ظاهر المذهب أصله بول الماء كول كما مر (وللاب اجبار أمته على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضره) أي الولد (القطام كاله) ايضا (اجبارها) أي امته (على الارضاع وليس له ذلك) يعني الاجبار بنوعيه (مع زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لان حق الترية لها جوهرية (ويثبت به) ولولين الحريتين برأية (وان قل) ان علم وصوله لجوفه من فقه أو نافه

وأخوانكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تنقيح إطلاق  
 الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما روته عائشة فالمراد به  
 نسخ الكل نسخا قريحا حتى أن من لم يبلغه كان يقرؤها والارزم ضياع بعض القرآن كما نقوله الروافض وما قيل  
 ليكم نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فليس بشيء لأن ادعاء بقاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل وتتمام ذلك  
 مبسوط في الفتح والتبيين وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قفني شافعي بعدم الحرمة برضعة  
 نفذ حكمه وأذا رفع إلى حنفي أمضاء اه فتأمل (قوله لا غير) يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان  
 والاقطار في اذن وجائفة وأتمه (قوله فلو التقم الخ) تفريع على التقييد بقوله ان علم وفي القية امرأة  
 كانت تعطى ثديها ضحية واشتر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها لثديي ولم يعلم ذلك الا من جهتها  
 جاز لا ينهها أن يتزوج بهذه الصبية اه ط وفي الفتح لو أدخلت الحليلة في الصبي وشكت في الارتضاع  
 لا ثبت الحرمة بالشك ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا ارضعن  
 فليحفظن ذلك وليشهرنه وليكننه احتياطا اه وفي البحر عن الخانية بكرة للمرأة أن ترضع صبيًا بلا اذن زوجها  
 الا اذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم المرضة (قوله ان لم  
 تظهر علامة) لم أر من فسر حوا ويمكن أن تمثل بتردد المرأة ذات اللبن على المحل الذي فيه الصبية أو كونها  
 ساكنة فيه فانه أمانة قوية على الارضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالنساء للصهيول والجارو والمجور نائب  
 الفاعل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كيلا يشد باب التكاح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الاصل  
 في الابتناع التحريم ومثلها ما لو اختلطت الرضعة بنساء يحصرن وهذا بخلاف المسألة الاولى فانه لا حاجة  
 الى اخراجها لان سبب الحرمة غير متحقق فيها كذا أفاده في الاشياء (قوله امومية) بالرفع فاعل  
 ثبت قال الفهستاني والامومة مصدر هو كون الشخص أما اه (قوله وأبوة زوج مرضعة لبنها منه)  
 المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سيد فليس الزوج قيد ابل خرج مخرج الغالب  
 بحر واما اذا كان اللبن من زنا ففيه خلاف سيد كره الشارح وبأى الكلام فيه (قوله له) أي للرضيع وهو  
 متعلق بالابوة ح أي لانه مصدر معناه كونه أبًا ط (قوله كاسيبي) أي في قوله مطلق ذات لبن ح  
 (قوله اي بسببه) أشار الى ان من بمعنى بآه السبيبة ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب  
 الرضاع معتبرة بجرمة النسب فمثل زوجة الابن والاب من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذا بسبب  
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بحر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها  
 بالحديث لان حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد  
 الاصلاب فيها يخرج حليلة الاب والابن من الرضاع فيفيد حلها وتعامه فيه (قوله رواد الشيخان) أشار به  
 الى انه حديث لكن فيه تغيير اقضاه تركب المتن وهو زيادة الفاء ووضع المضمر موضع الظاهر وأصله يحرم  
 من الرضاع ما يحرم من النسب ح وتقدم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارف على ان المنصف لم يقصد  
 رواية الحديث ط (قوله يفارق النسب الارضاع) بنصب النسب ورفع الارضاع ح ولعله انما نسبت  
 اليه المفارقة وان كان مفاعلة من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الاصل المعتبر في التحريم والمشاركة غالبًا  
 تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وانما كانت احدى وعشرين باعتبار تعلق الرضاع  
 بالخاف أو المضاف اليه أو بهما كاسيبي أي ايضا ح ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله  
 وأم أخ مكتر مع قوله وأم أخت اذ كل واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن  
 وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كما نافلة) أشار بالكاف الى عدم الحصر في ذلك لما قال  
 في الفتح ان المحرم في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فاذا اتى في شيء من صور الرضاع انتفت الحرمة  
 فيستفاد انه لا حصر فيما ذكر اه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادة على الولد الصلبي وتقدم  
 ان كل صورة من هذه السبع تنقذ الى ثلاث صور فولد ولد اذا كان نسيبًا وله أم من الرضاع تحل لك بخلاف  
 أمه من النسب لانها حليلة ابيك وان كان رضاعيا بان رضع من زوجة ابيك واهذا الرضيع أم نسبية  
 أو رضاعية أخرى تحل لك (قوله وجدة الولد) صادق بان يكون الولد رضاعيا بان رضع من زوجتك وله

لا غير فلو انقسم الحليلة ولم يدر  
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم  
 لأن في المانع شكًا ولو الحلية ولو  
 أرضعها أكثر أهل قرية ثم لم يدر  
 من أرضعها فأراد أحدهم تزوجها  
 ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك  
 جاز خائفة (أمومية المرضة  
 للرضيع و) ثبت (ابوة زوج  
 مرضعة) اذا كان (لبنها منه له)  
 والا لا كاسيبي (فيحرم منه)  
 أي بسببه (ما يحرم من النسب)  
 رواد الشيخان واستثنى بعضهم  
 احدى وعشرين صورة وجعها  
 في قوله

يفارق النسب الارضاع في صور  
 كما نافلة أو جدة الولد

جدة نسمة أوجدة أم أم أخرى أرضعته وبأن يكون نسبها لجدته رضاعية بخلاف النسبية فلا تحل لك لأنها  
 أمك أو أم زوجتك واحترز جدة الولد عن أم الولد لأنها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت)  
 صادق بأن يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعها  
 وحدها وبأن تكون الأخت فقط من الرضاع لها أم نسبية وبأن تكون الأم فقط من الرضاع كان تكون لك  
 أخت نسبية لها أم رضاعية بخلاف النسبية لأنها أم أمك أو حليلة أمك (قوله وأخت ابن) أي كل منهما  
 رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسبي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما نسبيا فلا تحل لأخت الابن  
 لأنها أم بنتك أو ربيبك ومن هنا يعلم ما إذا رضع ولدك من أم أمه فان أمه لا تحرم عليك لكونها أخت  
 رضاعا فإفاده الرمي ط واخت البنت كأخت الابن وأورد الله يتصور الحل في أخت ابنه ونسبها  
 يدعى شريكاً في أمة ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الأمة حل لشريكة التزوج بها وهي أخت ولده  
 نسباً من الأب والغزب في شرح الوهبانية وأجاب عنها شربلالية (قوله وأم اخ) الكلام فيه كاللزام  
 في أم الأخت وفيه ما مر عن ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث أما إذا كانا نسبيين فلا تحل لأن أم  
 خالك من النسب جدتك أو منكوسة جدتك (قوله وعمه ابن) فيه الصور الثلاث أيضاً بأن يكون كل  
 منهما رضاعياً كان رضع صبي من زوجتك ورضع أيضاً من زوجة رجل آخر له أخت فهذه الأخت عمه ابنك  
 من الرضاع أو الأول رضاعياً فقط بأن يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بأن يكون ابنك من  
 الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فان العمه لا تحل لك لأنها أختك (قول)  
 استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي أن استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا  
 الأصل ليس بصحيح فأنهم هما في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم الصحة مبني على جعل الاستثناء  
 متصلاً وفيه جواب أيضاً عن قوله في الغاية أن هذا تخصيص للحديث بدليل عقلي وبيان الجواب ما قاله  
 الزيلعي أن هذا سهو فان الحديث يوجب عموم الحرمة لأجل الرضاع حيث وجدت الحرمة لأجل النسب  
 وحرمة أم أخيه من النسب لأجل أنها أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أبيه ألا يرى أنها تحرم عليه  
 وإن لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب إنما حرمت عليه لأجل أنها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها  
 وإن لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع أيضاً حتى لا يجوز له أن يتزوج بأمه ولا موطوءة أبيه  
 ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فبطل دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع إلى أن الاستثناء منقطع كما قال  
 الشارح لعدم تناول الحديث له هذا وقد اعترض ح قول الشارح تعالى البيضاوي أن حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة بأن فيه نظراً من وجهين الأول أن المصاهرة لا تتصور في عمه ولده لأنها أخته الشقيقة أو لأب  
 أو لأم وكذا في بنت عمه ولده لأنها بنت أخته الشقيقة أو لأب أو لأم الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة  
 الباقية إنما تتصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر والتقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب  
 لا بالمصاهرة ببيان ذلك أن أم أخيك إنما تكون حرمتها بالمصاهرة إذا كان الأخ أخاً لأب فان أمه حينئذ  
 امرأة أمك بخلاف الأخ الشقيق أو لأم فان حرمة أمه بالنسب لأنها أمك وحرمة أخت ابنك النسبي  
 إنما تكون بالمصاهرة إن كانت أخت الابن لأمه لأنها ربيبك بخلافها شقيقة أو لأب فانها  
 بنتك وحرمة جدتك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت أم أمه لأنها أم أمك بخلافها  
 أم أبيه لأنها أمك وحرمة أم عمك إنما تكون بالمصاهرة لو ألبم لأب بخلافه لو شقيقاً أو لأم  
 لأنها جدتك ومثل أم العم أم الخال وحرمة بنت أخت ولدك إنما تكون بالمصاهرة لو كانت الأخت لأم لأنها  
 تكون بنت ربيبك بخلافها شقيقة أو لأب لأنها بنت بنتك وحرمة أم ولدك إنما تكون بالمصاهرة إذا كانت  
 أم ابن ابنك لأنها حليلة ابنك بخلاف أم بنت بنتك فانها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل  
 الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة أم اخته الخ كما سمينه اه أقول والجواب عن الأول أن قول الشارح  
 أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد بهن ذكر هو أم أخيه وأخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية  
 الصور الاربعة ولانه ذكره بعد تعليل آخر شاملاً للجميع وهو قوله فان حرمة أم اخته وأخيه الخ مع قوله  
 وقس عليه أخت ابنه الخ كما سنوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة إنما تتصور على تقدير واحد فقط

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ  
 وأم خال وعمه ابن اعتمد  
 (الأم أخيه وأخته) استثناء  
 منقطع لأن حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن  
 الحديث متناولاً لما استثناءه  
 الفقهاء فلا تخصيص بالعقل كما قيل  
 فان حرمة أم اخته وأخيه نسباً  
 لكونها أمه أو موطوءة أبيه



وهذا المعنى متفق على الرضاع  
(و) قس عليه (اخت ابنه) وبنته  
(وجدة ابنه) وبنته (وأم عمه  
وعمه وأم خاله وخالته) وكذا  
عمة والده وبنات عمه وبنات اخت  
ولده وأم أولاد أولاده فهو لا من  
الرضاع حلال للرجل وكذا أخو  
ابن المرأة لها فهذه عشر صور  
تصل باعتبار الذكورة والافئدة  
الى عشرين وباعتبار ما يحل له  
ولها الى أربعين مثلاً يزوج زوجته  
تمام أخيه

وهذا المعنى متفق على الرضاع  
(و) قس عليه (اخت ابنه) وبنته  
(وجدة ابنه) وبنته (وأم عمه  
وعمه وأم خاله وخالته) وكذا  
عمة والده وبنات عمه وبنات اخت  
ولده وأم أولاد أولاده فهو لا من  
الرضاع حلال للرجل وكذا أخو  
ابن المرأة لها فهذه عشر صور  
تصل باعتبار الذكورة والافئنة  
الى عشرين وباعتبار ما يحل له  
ولها الى أربعين مثلاً يزوج زوجته  
تمام أخيه

وهكذا نذكر الضمير فتقول في أم أخيه أبو أخيها وفي اخت ابنه أخوانها وفي جدة ابنه جداتها الخ وحاصل  
التقرير الثاني أن تنظر إلى كل صورة وتنظر إلى نسبة المرأة فيها إلى الزوج فتسميها باسم تلك النسبة مثلا  
إذا تزوج أم أخيه أو أخته تكون المرأة قد تزوجت أختها أو بنتها وإذا تزوج اخت ابنه أو بنته تكون  
قد تزوجت أبا أخيها أو أختها وهكذا ولا يخفى أن هذا تكرار محض وإنما اختلف بالتعبير فقط فافهم (قوله  
وتزوجها بأبي أخيها) كذا في بعض النسخ ومثله في البحر وهو الاوفق لما قرره ح كما علمت وفي بعض النسخ  
بابن أخيها وهو كذلك في النهر ولا وجه له فان هذا لا يقال بل تزوجه بأم أخيه على التقريرين المارين ووقع  
في بعض نسخ البحر التعبير بأخي ابنها وهو موافق لما قرره ط كما مر وفيه ما علمت (قوله وكل منها) أي  
من الأربعين ح وفي بعض النسخ منهن ما بضمير التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيهما أربعين  
فافهم (قوله الجارية والمجرورة) أي المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمستثنى منه والتقدير فيجوز  
من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أم أخيه من الرضاع فانها لا تحرم اه ح (قوله تعلقا معنويا) على أنه  
صفة أو حال لانه معرفة غير محضة لأن التعريف الإضافي هنا كان التعريف الجنسي وما تعلقه الصناعي  
فباستمرار محذوف وجوبا وتتمام ذلك في ح عن البحر (قوله كالاخ) الأولى أن يقول كالاخت أو يقول  
في الأول كان يكون له أخ نسبي إلا أن يقال مراده التنويع في المضاف إليه ذكورة وانوثة ج (قوله كان  
يكون له أخ نسبي له أم رضاعية) تبع في هذه العبارة النهر قال ح وصوابه أن يكون له أخ رضاعي له أم  
نسبية كالأختي (قوله وهذا من خواص كتابنا) اعلم أن ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى نيف  
وستين وبينها صاحب البحر وزاد عليها حتى أوصلها إلى إحدى وثمانين وقال انه من خواص هذا الكتاب  
وأوصلها في النهر إلى مائة وثمانية وقال انها من خواص كتابه فأراد الشارح أن يوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة  
العاشرة من الصور لتكون من خواص كتابه كما قال لكنها ما تمت له أفاده ح أي بل بقي العدد مائة  
وثمانية (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من امرأة أخرى (قوله فهو) أي  
قوله نسبا ط (قوله للزوم التكرار) لانه إذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضاع أو بالمضاف  
إليه فقط كان المضاف من الرضاع وهما إذا اخلان في قوله وتحتل اخت أخيه رضاعا ح (قوله لكونهما  
آخرين) أي شقيقين إن كان اللبن الذي شرباه منهن بالرجل واحد أو لأم لم يكن كذلك وقد يكونان لأم  
كما إذا كان لرجل امرأة ثمان وولدتا منهن فارضعت كل واحدة صغيرا فإن الصغيرين أخوان لأم حتى لو كان  
أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله وإن اختلف الزمن) كان أرضعت الولد  
الثاني بعد الأول بعشرين سنة مثلا وكان كل منهما في مدة الرضاع (قوله وولدتا منهن) أي من السبب  
أما الذي من الرضاع فانه وإن كان كذلك لكنه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضاعي امرأة ح وأطلقه  
فأفاد التحريم وإن لم ترضع ولدها النسبي بخلاف ما إذا كان الولدان أجنبيين فانه لا بد من ارتضاعهما  
من امرأة واحدة كما أفادته الجلة الأولى ولهذا لم يستغن عنهما عن هذه الجلة وما في البحر والمختر في النهر  
وشمل أيضا ما لو ولدت قبل ارتضاعها للرضيعة أو بعده ولو بسنتين (فرع) في البحر عن آخر الملبوط لو كانت  
أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج  
واحدة منهن وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا ابنة التي أرضعتها اتهم وحدها لانها اختهم  
من الرضاعة (قوله أي التي أرضعتها) تفسير للمضاف إلى الضمير (قوله ولبن بكر) المراد بهما التي  
لم يجامع قط بنكاح أو سفاح وإن كانت العذرة غير بأقية كان زالت بخوثة جوى والحرمة لا تعدى  
إلى زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن اللبن ليس منه فهستأني ط أما لو طلقها  
بعد الدخول فليس له التزوج بالرضيعة لانها صارت من الربائب التي دخل بها بحر عن الخانية (قوله  
والالا) أي وإن لم تبلغ تسعين سنين فقل لها لبن لا يحرم جوهرة لانهم نصوا على أن اللبن لا يتصور إلا من  
تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس ابنًا كما لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من ارتضاعه تحريم كما في شرح  
الوهبانية (قوله ولو لمحلبا) سواء حلب قبل موته أو شربه الصبي بعد موته أو حلب بعد موته بحر  
(قوله فصيرونا كها) أي نأكل الرضيعه المعلومه من المقام أفاده ح (قوله محرما للميتة) لانها أم امرأته

وتزوجها بأبي أخيها وكل  
منها يجوز أن يتعلق الجار  
والمجرورة أي من الرضاع تعلقا  
معنويا بالمضاف كالأم كان  
تكون له اخت نسبية لها أم رضاعية  
أو بالمضاف إليه كالأخ كان يكون له  
أخ نسبي له أم رضاعية أو بهما كان  
يجتمع مع آخر على ندى أجنبية  
ولاخيه رضاعا أم أخرى رضاعية  
فهى مائة وعشرون وهذا من  
خواص كتابنا (وتحتل اخت أخيه  
رضاعا) يصح اتصاله بالمضاف  
كأن يكون له أخ نسبي له اخت  
رضاعية وبالمضاف إليه كان يكون  
لاخيه رضاعا اخت نسبا وبهما  
وهو ظاهر (و) كذا (نسبا) بأن  
يكون لاخيه لا به اخت لأم فهو  
متصل بهما لا بأحد هـ المألوم  
التكرار كالأختي (ولا حل بين  
رضاعي امرأة) لكونهما أخوين  
وإن اختلف الزمن والاب (ولا)  
حل (بين الرضيعة وولدتا منهن)  
أي التي أرضعتها (وولدتا منهن)  
لانه ولد الأخ (ولبن بكر) يثبت تسع  
سنتين فأكثر (محرم) والالا  
جوهرة (وكذا) يحرم (لبن ميتة)  
ولو محلوبا فيصير نكاحها محرما للميتة

بحر (قوله فيمهما) أي بلا خرقه إذا ماتت بين رجال فقط أما غير المحرم فيمهما بخرقه وقيل تغسل  
 في ثيابها أفاده ط (قوله ويدفنها) لان الأولى بالدفن الحمارم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميتة  
 فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وقرى بوجود التغذي لا اللذة) لان المقصود من اللبن التغذي والموت  
 لا يمنع منه والمقصود من الوطئ اللذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره وإذا اتفت اللذة  
 المعتادة بالوطئ لكون الميتة ليست محلله عادة صارت كالبهيمة بل أبلغ لان الموت منقرط عاقل لزم اتقاء قصد  
 الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد في اللازم باتقاء الملزوم فلا يراد أن اللذة ليست هي العلة  
 فافهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الخ اه ح ومثل الماء  
 كل ما تعلق بل والجاسم كذلك أفاده في النهر ط (قوله اذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر  
 الغلبة في إيمان الخاتمة من حيث الاجزاء وقال خنفسر هاشم في الدواء بأن يفهمه عن كونه لبنا وقال الثاني  
 ان غير الطعم واللون لان غير أحدهما نهر وشحوه في البحر ووفق في الدر المنثور فقال تعتبر الغلبة بالاجزاء  
 في الجنس وفي غيره بتغير طعم أولون أوريج كاري عن أبي يوسف اه الا أنه اعتبر التغير في غير الجنس بوصف  
 واحد والمذكورات أنما لا يعتبر الا اذا غلب الطعم واللون نعم يوافق ما في الهندية من اعتبار أحد الاوصاف  
 الا أنه لم يعزه لأبي يوسف ط (قوله وكذا اذا استويا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله  
 لعدم الأولوية) علة لاستواء لبن المرأتين وأفاده بثبوت التحريم منهما وما علة استواء لبن المرأة مع الباقي  
 فهي ان لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كافي البحر (قوله وعلى محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف  
 من أنه لو كان لبن إحدى المرأتين غالباً لتعلق التحريم به فقط ولو استويا وتعلق بهما (قوله مطلقا) أي تساويا  
 أو غاب أحد هما لان الجنس لا يعلب الجنس ح (قوله قيل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي  
 حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشربة لا لينة ورجح بعض  
 المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دليل محمد كافي الفتح اه ح (قوله مطلقا) أي  
 سواء كان غالباً أو غلبا عند الامام وقال ان كان غالباً يحرم والخلاف مقيد بالذي لم يسه النار فاذا طبع فلا  
 تحريم مطلقا اتفاقا وبما اذا كان الطعام مخفيا ما اذا كان رقيقا يشرب اعتبر الغلبة اتفاقا قيل وبما  
 اذا لم يكن اللبن متقاطرا عند رفع اللقمة أما معه فيحرم اتفاقا والاصح عدم اعتبار التقاطر على قوله نهر  
 (قوله وان حساه حسوا) في القماموس حسازيد المرق شر به شيئا بعد شئ بحر وما أفاده من أنه لا يحرم  
 وان حساه مخالف لما ذكرناه اتفاقا عن النهر وكذا ما جزم به في الفتح من أن الطعام لو كان رقيقا يشرب اعتبرنا  
 غلبة اللبن ان غلب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الخاتمة لو حساه حسوا ثبت الحرمة في قولهم جميعا وكذا في البحر  
 عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الاكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب محترم نعم نقل ح  
 عن جميع الانهر عن الخاتمة أنه قيل انه لا تثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر  
 الكتب اه قلت والذي رأيته في الخاتمة وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها اتفاقا وليس فيها ما ذكره  
 عن السرخسي والمناقول عن السرخسي ليس في الحسويل في غيره في الذخيرة قيل انما تثبت الحرمة على  
 قول أبي حنيفة اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فلو يتقاطر ثبت وقيل لا تثبت واليه مال شمس الأئمة  
 السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول أبي حنيفة اذا أكل لقمة لقمة فلو حساه حسوا ثبت  
 اه فخالفه شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الاكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتعديده  
 أيضا في الهداية وغيرها وكلا منافيا اذا كان الطعام رقيقا يشرب حسوا وهذا ثبت به الحرمة كما سمعته  
 ولم أرسن صحيح خلافا لا يقال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع اللقمة أن يكون الطعام رقيقا يشرب لانه لو كان  
 كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منه ما معا فبالم أن المراد كون الطعام مخفيا لا يشرب وللفظ  
 اللقمة مشعر بذلك أيضا فافهم (قوله وكذا الوجبة) قال في البحر ولو جعل اللبن مخفيا أو رابيا  
 أو شرازا أو جينا أو اقطا أو مضلا قننا وله الصبي لا تثبت به الحرمة لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا تثبت  
 اللعوم ولا ينشز العظم ولا يكتني به الصبي في الاعتداء فلا يحرم اه ح وفي القماموس اللبن المخيض مأخذ زبد  
 والشيراز اللبن الرائب المستخرج مأوه والا لاقط مفلت ويحترق لبن يشرب يتخذ من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع

فيمهما ويدفنها بخلاف وطئها  
 وقرى بوجود التغذي لا اللذة  
 (ومخلوط بماء أو دواء أو لبن أخرى)  
 أولن شاء اذا غلب لبن المرأة وكذا  
 اذا استويا اجماعا لعدم  
 الأولوية جوهره وعلى محمد  
 الحرمة بالمرأتين مطلقا قيل وهو  
 الاصح (لا) يحرم (المخلوط بطعام)  
 مطلقا وان حساه حسوا وكذا لو  
 جبنه لان اسم الرضاع لا يقع عليه  
 بحر

في وعاء خوص أو خرف ليطر مأؤه اه ط (قوله ولا الاحتقان) في الصباح حقنت المريض اذا أوصلت  
الدواء الى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو والاسم الحقنة مثل الغرفة من الاعتراف ثم اطلقت على  
ما تدأوى به والجمع حقن مثل غرفة وغرف اه يحجر والمناسب أن يقال ولا الحقن أى حقن الصبي باللبن  
اذا احتقان من احتقن وهو فعل قاصر والصبي لا يحقن بنفسه بل يحقنه غيره ولا يصح أخذه من احتقن  
المبنى للجهول لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديده  
للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمعراج  
كما حققه في الفتح وتظهير النهض فيه نظر فتدبر (قوله والاقتطار) في بعض النسخ الاقتطار من الاقعمال  
والظاهر أنه تحريف (قوله وجائفة) الجراحة في الجوف والامة بالمذ والتشديد الجراحة في الرأس فصل  
الى ام الدماغ (قوله ومشكل) أى خنى مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح أنه امرأة  
كما ذكره في باب الخنى فيثبت به التحريم وحتى (قوله والا لا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله  
ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للحرمة  
فلم تعتبر الشاة ام الصبي والالكان الكسب أباه والاختية فرع الامية وتعام تحقيقه في الفتح (قوله  
ولو أرضعت الكبيرة) أطلقها فمثل المدخولة وغيرها وسواء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل  
الطلاق أو بعده في عدة رجب أو بائن ينونه صغرى أو كبرى فقوله ولو لمبانه يفهم منه حكم الرجعية بالاولى  
لان الزوجة فائضة من كل وجه ثم التقييدها ليس احترازيا لان اخت الكبيرة وامها ونسبها ورضاعا  
ان دخل بالكبيرة مثلها للزوم الجمع بين المرأة وبن اختها في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبن بنتها  
في الثالث وليس له أن يترجح بواحدة منهما فلا يرد ولا المرصعة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث  
فان المرصعة لا تحل له لكونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة امه امرأته  
ولم يدخل بها وتعامه في الجرح ط (قوله ضرتها الصغيرة) أى التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح  
الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فيما مضى كاف لما في البدائع لو تزوج صغيرة فطلقة هام تزوج كبيرة لها لبن  
فارضعتا حرمت عليه لانهما صارت ام منسكوحة كانت له فحرم بنكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالام  
حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جامعيا بينهما بل لان الدخول بالانتهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم  
الانتهات والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الحاشية لو تزوج ام ولده بعنده الصغيرة فارضعت  
لبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت  
موطوءة عليه وعلى المولى لانها امرأته اه نهى (قوله وكذا لو أوجره) أى لبن الكبيرة رجل  
فيها أى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدارع على وصول لبن الكبيرة الى جوف  
الصغيرة فتبين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج وبغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما  
ان تعمد الفساد بأن أرضعها من غير حاجة بأن كانت شبعي وقبل قوله انه لم يتعمد الفساد بحر  
(قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق  
ولو بائنا ولو بعد العدة أما اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عدة الرجب أو البائن أو بعد العدة  
حرم ما أبدا وانفسخ النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا نهما صارت بنته وبنت مدخولته رضاعا وأما حرمة  
الكبيرة فلا نهما بنته وام معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرم ما أيضا وانفسخ النكاح في الاولين  
أما حرمة الصغيرة فلا نهما بنت مدخولته رضاعا وأما حرمة الكبيرة فلا نهما معقودته رضاعا أفاده ح وذكر  
في البحر أن النكاح لا ينفسخ لأن المذهب عند علما أن النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد  
حتى لو وطئها قبل التفريق لا يحد نص عليه فيجوز في الاصل اه ثم قال وينبغي أن يكون الفساد في الرضاع  
الطارئ على النكاح أى كما ذكرنا ما لو تزوجها فنهى عنها أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو وطئها لم يحد ولها التزوج  
بعد العدة من غير مباركة اه قال الرملى لـ كن سائى أنه لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى فراجع  
وتأمل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضى إمكان انفراد كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد  
لانه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو وهى فاسدة أيضا لانها تقتضى عدم

(و) لا الاحتقان والاقتطار  
في اذن واحليل وجائفة وآفة  
(و) لا لبن رجل ومشكل الا اذا قال  
النساء انه لا يكون على غزائه  
الامراة والا لا جوهرة (و) لا لبن  
(شاة) وغيرها لعدم الكرامة  
(ولو أرضعت الكبيرة) ولو لمبانه  
(ضرتها) الصغيرة وكذا لو أوجره  
رجل في فيها (حرمنا) ابدا ان دخل  
بالام أو اللبن منه

حرمها اذا كانت مدخولة واللين من غيره وهو ظاهر البطلان فالصواب اسقاطها اه ح قلت والشارح  
متابع للبحر والنهر والمقدسي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون حبلى من زناها فما قيل لها لين فأرضعتها به  
فقد حرمتها واللين منه مع عدم تحقق الدخول اه وفيه أن الحبل من الزنا دخول بها وحمل الدخول المذكور  
على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السائحاني بالحمل على  
ما اذا طلق ذات لبنه ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر وبني لبنها فأرضعت به حرمته وفيه ما علت والاحسن  
الجواب بأن قوله ان دخل بالام على تقدير قولنا واللين من غيره وقوله أو اللين منه عطف على هذا المقدر وهو  
القرينة على هذا التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللين منه أو لا لكان أوضح وأولى (قوله  
والا) أي وان لم تكن مدخولة ولبنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق  
أو بعده فان كان قبله انسخ نكاحها لكونه جامعاً بين البنات وانهما رضاعاً وله أن يعيد العقد على البنات لعدم  
الدخول بالام وان كان بعده لا ينسخ نكاح البنات وحرمات الام أبداً في صورتين للعقد على البنات وكلام  
الشارح قاصر على الصورة الاولى اه ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لانفقة  
لها في هذه العتبة اذا جاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله لنحيء الفرقة منها) فصار كرتها  
وبه يعلم أنها لو كانت مكرهة أو نائمة فارضعت الصغيرة أو أخذ شخص لبنها فأجر به الصغيرة وكانت الكبيرة  
مجنونة فكان لها نصف المهر لا تنفاه اضافة الفرقة إليها بجر (قوله لعدم الدخول) تعليل لتصنيف  
المهر وما علة أصل استحقاقها فهي وقوع الفرقة لا من جهتها والارتفاع وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن  
لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطابها بالاحكام كالوقلت موزتها ولا نهام مجبورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها  
بارتداد أو بها وحقها معها ما مع أنها لا فعل منها أصلاً لان الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً واطراف الحرمة  
الى ردتها التابعة لردة أو بها والارتفاع لا يحاطر له فيستحق النظر فتستحق المهر اه ملخصاً من الفتح  
وغيره (قوله لعدم الدخول) اذ لا يتأتى في الرضعة (قوله وكذا على الموجر) أي يرجع الزوج عليه  
بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قدمناه بجر وقد سئل عنه أيضاً أن الشرط فيه أيضاً تعمد الفساد  
(قوله ان تعمدت الفساد) قيد في الرجوع عليها ماسة وط مهر حافل الوطئ فلا يشترط له تعمد الفساد  
ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمكرهة والثلاثة وفيه أن اشتراط  
العلم بغنى عن قوله عاقلة مستفظة أفادته في النهر (قوله ولم تنفسد الخ) فلا أرضعت ما على ظن أنها جاتعة  
ثم ظهر أنها شيعانة لا تكون متعمدة بجر (قوله بشرط فيه) أي في التخصيص به التعدي ككافر البئر ان كان  
في ملكه لا يضمن والا ضمن ونعماء في البحر (قوله والقول فيها) أي في أنها لم تنفسد مع عيبتها بجر (قوله  
طلق ذات لبن) أي منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأته ولم تلده منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون  
الزوج أباً للولد لان نسبته اليه بسبب الولادة منه واذا انتفت النسبة فكان كبن البكر ولهذا  
لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم نجف لبنها ثم دفق أرضعته صبية فان لبن زوج المرضعة التزوج بهذه  
الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخاتمة (قوله ويكون  
ريباً للشاني) فيحل له التزوج بينات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ بشبهة كالحلال) صورته  
وطئت امرأته بشبهة فحبلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابناً للوطئ بشبهة لا للزوج ومثله صورة  
الزنا اه ح (قوله ففتح) وذلك حيث قال ولبن الزنا كالحلال فاذا أرضعت به بنتا حرمت على الزاني  
وأبائه وأبائهن وان سفلوا وفي التجنيس عن الجرجاني ولم الزاني التزوج بها كل ولودة من الزاني لأنه لم يثبت  
نسبها من الزاني والتحريم على أباء الزاني وأولاده للجزئية ولا جزئية بينهما وبين العلم واذا ثبت هذا في المتولدة  
من الزنا فكذا في المرضعة بلبن الزنا قال في الخلاصة وكذا لو لم يحبل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني  
كما تحرم بنتا عليه وذكر الوري أن الحرمة ثبتت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ ثبتت من الأب  
وكذا ذكر الاسيحياني وصاحب الينابيع وهو أوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق  
من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كائناً من منبهه لأنه فرع التغذية وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من  
أسفل البدن كالحقنة فلا نبات فلا حرمة بخلاف بابت النسب لان النص أثبت الحرمة منه واذا ترجع عدم

والا جاز تزوج الصغيرة ثانياً

(ولا مهر للكبيرة ان لم يوطأ)

لنحيء الفرقة منها (وللصغيرة

نصفه) لعدم الدخول (ورجع)

الزوج (به على الكبيرة) وكذا

على الموجر (ان تعمدت الفساد)

بأن تكون عاقلة طابعتة مستفظة

عامة بالنكاح وباقساد الارضاع

ولم تنفسد دفع جوع أو هلاك

(والالا) لان التسبب يشترط فيه

التعدي والقول لها ان لم يظهر

منها تعمد الفساد معراج (طلق ذات

لبن فاعتدت وتزوجت) باتر (فحبلت

وارضعت فحكمه من الاول) لانه

منه يبين فلا يزول بالشك ويكون

ريباً للشاني (حتى تلد) فيكون

اللبن من الثاني والوطئ بشبهة

كالحلال قبل وكذا الزنا ولا وجه لا

فتح

حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني فقدمها على من ليس الابن منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولأنه يخالف  
المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضي تحريم بنت المرضعة بلبن غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام  
الفتح ملخصا وحاصله أن في حرمة الرضعة بلبن الزاني على الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما شرح به  
القهستاني أيضا وان الاوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من أنها لو رضعت لابن الزاني تحرم  
على الزاني مردود لان المسطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلبن غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدم  
في قوله طلق ذات لبن الخ وكلام الخلاصة يقتضي تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذا خالف ما في المشاهير  
من الشروح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خبط كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محمل  
الخلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تشمل للزاني اتساقا اه والحاصل كما قال في البحر أن المعتمد في المذهب  
أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وظاهر المعراج والخاتمة أن المعتمد بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية أنه  
لا يعدل عن الدراية اذا وافقته رواية وقد علمت أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد  
بالزوجة لقوله بعده فترق بينهما والافتقار لذلك لا جسمية قبل العقد عليها كذلك (قوله كذا فسر الثبات  
في الهداية وغيرها) أتى بذلك الرد على من جعل تكرار الاقرار بثنائيا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجرم  
في البحر بأنه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشحنة خالفه فيها  
بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتباي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة  
كما ذكره المقدسي في شرحه وسرده فيه نصوص أئمتنا ثم قال ظاهر هذه العبارات أن الثبات على الاقرار  
بالمانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حق أو ما أقررت به ثابت وأما تكرار الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد  
لوح المنع في مسائل شتى من المنح آخر الكتاب الى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا  
الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأيتها في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فقال بعد عرض النقول  
من كلام أئمتنا ما صورته صرح بهذه النقول ومنطوقها مع العلم بوقوع العطف التفسيري في الكلام النصيح  
ومع النظر الى ما هو واجب من الجمع بين كلام الأئمة المذكوورين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المفهوم من  
كلامهم شاهد بأن المراد بالثبات والدوام والاصرار واحد بأن المقر باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره  
لا يقبل رجوعه عنه والاقبل وبأن الثبات عليه لا يحصل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق  
أو كما قلت أو ما في معناه كقوله هو صدق أو صواب أو صحيح أو لا شك فيه عندى اذ لا ريب أن قوله صدق أكد  
من قوله هو كما قلت فكلام من جمع بين هو حق وكما قلت كما فعل السراج الهندي محمول على التأكييد وكلام  
من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مؤول بتقدير أو ما في معناه كما قلنا في قوله تعالى قل انما يوحى الى أئمتنا  
الهكم الله واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الربا في التسيئة وليس في منطوق النصوص المذكورة  
أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يتسع الرجوع بعده نعم يؤخذ من قول صاحب الميسر  
وامكن الثبات على الاقرار كالجحد له بعد العقد أنه اذا أقر بذلك قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك  
اه قلت لكن مراد صاحب الميسر بقروله كالجحد الخ أى مع الثبات لا مراده ببيان ان الاقرار قبل العقد  
يغزله الاقرار بعده في اثبات الحرمة لان عبارته هكذا ولكن الثبات على الاقرار كالجحد له بعد العقد واقراره  
بالحرمة بعد العقد صحيح موجب للفرقة فكذلك اذا أقر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجها ثم قال في مسألة  
الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهود بذلك فترقت بينهما اه  
وفي البدائع أما الاقرار فهو أن يقول لا مرأة تزوجها حتى اخفى من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر عليه  
فيعترق بينهما وكذلك اذا أقر بهذا قبل النكاح وأصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت  
ووجه ذلك أن الرضاع لما كان مما يحنى لانه لا يعلمه الا بالسماع من غيره لم يمنع التناقض فيه لاحتمال أنه لما أقر  
به بناء على ما أخبره به غيره تبين له كذبه فرجع عن اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقر بمرأة أو أكثر بخلاف  
ما اذا شهد على اقراره أو قال هو حق أو نحوه فانه يدل على علمه بصدق الخبر وانما جازم به فلا يقبل رجوعه بعده  
(قوله فترق بينهما) أى ولو جحد بعد ذلك لان شرط الفرقة وهو الثبات قد وجد فلا ينفعه الجحد بعده ذخيرة  
(قوله جاز) أى صح النكاح (قوله لان الحرمة ليست اليها) أى لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجه (هذه رضعتي ثم  
رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع  
مما يحنى فلا يمنع التناقض فيه  
(ولو ثبت عليه بأن قال) بعده  
(هو حق) كما قلت ونحوه) هكذا  
فسر الثبات في الهداية وغيرها  
(فترق بينهما وان أقرت) المرأة بذلك  
(ثم أكذبت نفسها وقالت أخطأت  
وتزوجها جاز) كما لو تزوجها قبل أن  
تكذب نفسها) وان أصررت عليه  
لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه  
يفتى

قال المحشى قل انما يوحى الى الخ  
كذا ينطبق المؤلف ولكن التلاوة  
قل انما انابسر مثلهم يوحى  
الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أصررت عليه أو لا بخلاف الرجل  
فإن اصرار مدعي العرمة كاعتل ويفهم بما في البحر عن الخمانية أن اصرارها قبل العقد مانع من تزوجها به  
ونحوه في المذخبة لكن التعليل المذكور يؤيد عدمه (قوله بزانية) ذكر ذلك في البرازية آخر كتاب الطلاق  
حيث قال قالت رجل إنه أبي رضاعاً وأصررت عليه يجوز أن يتزوجها إذا كان الزوج ينكره وكذا إذا أقر  
به ثم أكد فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست إليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت إليه وهذا  
دليل على أن لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي اهـ (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره  
في الخلاصة عن الصغرى للصدر الشهيد بلطف وفيه دليل على أنها لو ادعت المطلقات الثلاث وأنكر الزوج  
حل لها أن تزوج نفسها منه وذكره في البرازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثاً ثم أرادت تزويج نفسها منه  
ليس لها ذلك أصررت عليه أو أكرهت نفسها ونص في الرضاع على أنها إذا قالت هذا الجواب رضاعاً وأصررت  
عليه جاز له أن يتزوجها لأن الحرمة ليست إليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اهـ كلام البرازية فقوله ونص  
الخ يريد به الاستدلال على أن لها التزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وبهذا يعلم ما في كلام الشارح  
قبيل باب الأيلاء حيث ذكر عبارة البرازية هذه وأسقط قوله ونص في الرضاع الخ (قوله ححل لها تزوجها)  
لأن الطلاق في حقها مما يحق لاستقلال الرجل به فصحر وخوعها نهر أي حل في الحكم أمافيها  
وبين الله تعالى فلا إذا كانت عاتمة بالثلاث ح (قوله أو أقر بذلك) أي بأخوة الرضاع أي ولم يصر الرجل  
على إقراره فإنه إذا أصررت لا ينفعه كذاب نفسه بعده كما مر (قوله وإن ثبت عليه فرق بينهما) أي إذا لم يكن  
لها نسب معروف وكانت تصلح أماله أو بنته لا يفرق بينهما المظهر والسبب باقراره مع اصراره وإن كان لها نسب  
معروف أو لا تصلح أماله أو بنته لا يفرق بينهما ما وإن دام على ذلك لانه كاذب في إقراره بيقين بدائع (قوله  
حجته الخ) أي دليل إثباته وهذا عند الإنكار لانه ثبت بالاقرار مع الإصرار كما مر (قوله وهي شهادة  
عدلين الخ) أي من الرجال وأما أنه لا يثبت بخبر الواحد أمره فكان أو رجلاً قبل العقد أو بعده وبه  
صريح في الكافي والنهاية تبعاً لما في رضاع الخمانية لو شهدت به امرأته قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها  
لكن في محرمات الخمانية أن كان قبله والخبر عدل ثقة لا يجوز النكاح وإن بعده وهما كغيرهما فلا حوط  
التزويج به حرم البرازي معاً لأن الشك في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع  
ويوفق بحمل الأول على ما إذا لم تعلم عدالة المخبر أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين ومقتضاه أنه بعد العقد  
لا يعتبر اتفاقاً لكن نقل الزبلي عن المغني وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ  
بأن كان تحتها صغيرة فشهدت واحدة بأن أمه أو أخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخمانية  
وهما كغيرهما لكن قال في البحر بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مطابقةً لكن هو المعتقد في المذهب  
قلت وهو أيضاً ظاهر كلامكم في الحاشية الذي هو جمع كتب ظاهراً الرواية وفتق بينهما وبين قبول خبر الواحد  
بنجاسة الماء أو اللحم فراجع من كتاب الاستحسان (تنبيه) في الهندية تزوج امرأته فقالت امرأته أرضعتكم  
فهو على أربعة أوجه أن صدقها فسد النكاح ولا مهران لم يدخل وإن كذباها وهي عدلة فالتزويج المفارقة  
والأفضل له إعطاء نصف المهر لولم يدخل والأفضل لها أن لاتأخذ شيئاً ولو دخل فالأفضل دفع كاله والنفقة  
والسكنى والأفضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والمسكنى ولا نفقة والسكنى ويسعه المقام معها وكذا الشهيد  
غير عدول أو امرأتان أو رجل واحد أو امرأة واحدة فسد النكاح والمهر بماله وإن بالعكس  
لا يفسد ولها أن تحلفه ويفرق إذا نكل اهـ (قوله وعدلتين) أي ولو أحدهما المرضعة ولا يضر كون  
شهادتهما على فعل نفسها لانه لا تهمه في ذلك كشهادة القاسم والوزان والكيل على رب الدين حيث كان حاضراً  
بحر قلت وما في شرح الرهبانية عن التمسك من أنه لا تقبل شهادة المرضعة عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر  
أن المراد إذا كانت وجدتها احترازاً عن قول مالك وإن أوهم نظم الرهبانية بخلاف ذلك فتأمل (قوله  
تضمنها) أي الشهادة حتى العبد أي إبطال حقه وهو محل التمسك فلا بد من القضاء أي أن لم توجد الماركة  
لما في النهر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزبلي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بمجرد الرضاع والمصاهرة  
بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحدة أشبهه الأمر ولم يشبهه لص عليه في الأصل وفي الفاسد

في جميع الوجوه بزانية ومفاده  
أنها لو أقرت بالثلاث من رجل  
حل لها تزوجها (أو أقر بذلك  
جميعاً ثم أكد كذباً أنفسها أو قالاً)  
جميعاً (أخطأنا ثم تزوجها) جاز  
(وكذا) الإقرار (في النسب ليس  
يلزمه إلا ما ثبت عليه فلا يقال هذه  
أختي أو أمتي وليس نسبها معروفاً  
ثم قال وهما صدق وإن ثبت عليه  
فرق بينهما) (الرضاع) (حجته حجة  
المال) (وهي شهادة عدلين أو عدل  
وعدلتين لكن لا تنفع انفرقة  
الابتعريق القاضى لتضمنها حق  
العبد) (وحل يتوقف ثبوته على  
دعوى المرأة

لا بد من تفريق القاضي أو المأرك بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمشاركة بالابديان كما مر (قوله  
التأهلا) كذا استظهره في البحر مستند المسألة الطلاق المذكورة ومنها الشهادة بمتى الامة ونحوها  
من المسائل الاربعة عشر التي قبل الشهادة فيها حسب بلاد دعوى وهي مذكورة في قضاء الاشياء بقرار  
هذه عليها (قوله ثم مانا) أي الشاهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لأن هذه شهادة لو قامت  
عند القاضي بثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها خاتمة (قوله وقيل لها التزوج ديانته) آثار  
الضعف لما في شرح الوهبانية عن القضية عن العللا الترجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اهـ وبزم  
به الشارح في آخرباب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضي) أي المحقق والمقلد كالكي (قوله لم ينفذ)  
لأنه من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نف وتلاون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مصر رجل)  
قيد به احتراز عما اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فإنه لم يحرم عليه (قوله ولبنهما من رجل) أي واحد  
وقيد به ليتصور التحريم بين الصغيرتين لأنهما صارتا اختين لآب رضاعا ما لو كان لبن كل واحدة من رجل  
لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان لبنهما من الزوج ففي الفتح أن الصواب وجوب الضمان  
على كل منهما لان كلا أقصدت لصيرورة كل صغيرة ينسأله خلافا لمن حترى المسألة وقال ولبنهما منه يدل قوله  
من رجل اهـ (قوله لم يضمن الخ) بخلاف ما مر فيها لو أرضعت الكبيرة ضرتهما تعد مدة الفساد  
حيث ضمنت لأن فعل الكبيرة هنالك مستقل بالافساد فيضاد الفساد الهما أما خنا فتعمل كل من الكبيرتين  
غير مستقل بهما فلا يضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هناك  
لأنه للجمع بين الام والبنات وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا (قوله غرم المهر) أي يجب المهر على الاب  
ويرجع به على الابن والمسألة المذكورة في الهندية في المحرمات وقيد ما جاء اذا كانت الزوجة مكرهة  
وصدق الزوج أن التبديل بشهوة لتقع الفرقة والاف لفظ قوله اهـ وأما لو كانت مطاوعة فلا مهر لها لان  
الفرقة جاءت من قبلها ثم ينبغي كما قال الرحي أن يكون ذلك مقيدا بما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه  
أما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شاهدي الطلاق  
ان كان قبل الدخول غرمان نصف المهر وان بعده فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أي تعدت الفساد  
(قوله لا) أي لا يغرم ما لم الاب من نصف المهر برأية وتعبيره بالنصف مؤيد لما قاله الرحي (قوله)  
فلم يلزم المهر) لأنه لا يجمع بين حد ومهر برأية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

\* (يسمى الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق) \*

لما ذكر النكاح وأحكامه اللازمة والمتاحرة عنه شرع فيما به يرتفع وقدم الرضاع لأنه يوجب حرمة مؤبدة  
بخلاف الطلاق فتدعيما للاشدة على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة الجرح قولوا انه استعمل  
في النكاح بالتطليق وفي غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحا والثاني كناية فلم يتوقف على التية في طلقك  
وأنت مطابقة بالتشديد وتوقف عليه في أطلقتك ومطابقة بالتخفيف اهـ قال في البدائع وهذا الاستعمال  
في العرف وان كان المعنى في التفتين لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يقال حسان وحيدان فإنه فتح الحاء  
يستعمل في المرأة وبكسر هاء في الفرس اهـ والتأهرا أنه أراد بالعرف عرف اللغة لأنه صرح في محل آخر  
أن الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وصرح أيضا بتأيد على أن الطلاق في اللغة  
صريح وكناية فافهم (قوله وشرع رفع قيد النكاح) اعترضهم في البحر بأموال الاول أنهم قالوا ركنه  
اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فينبغي تعريفه به لأن حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع  
قيد النكاح الثاني أن القيد صيورها بموعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف  
مناسبا للمعنى الغوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح بلفظ مخصوص  
ولو ما لا اهـ أقول والجواب عن الاول أن الطلاق اسم يعنى المصدر الذي هو التطليق كالسلام والبراح  
يعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلقت بضم اللام أو فتحها طلاقا كالفساد كذا في الفتح وتقدم أنه لغة رفع  
الوفاق مطلقا أي خسيا كوثاق البعير والاسير ومعنويا كما هنا وان المعنى الشرعي يستعمل في اللغة أيضا  
وقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لا نفس اللفظ لكن لما كان أمرا

التأهلا لتضمنها حرمة الفرج

وهي من حقوقه تعالى (كما في  
الشهادة بطلاقها) ولو شهد  
عندها عدلان على الرضاع بينهما  
أو طلاقها لاثار هو يجمع ثم مانا  
أو غابا قبل الشهادة عند القاضي  
لا يسعها المقام معه ولا قلبه به  
ينبغي ولا التزوج بالتزوج  
الزوج ديانته شرح وهبانية (فروع)  
قضى القاضي بالتفريق برضاع  
بشهادة امرأتين لم ينفذ مص  
رجل ندى زوجته لم تحرم تزوج  
صغيرتين فأرضعت كلا امرأت  
ولبنهما من رجل لم يضمن وان  
تعدتا الفساد لعروضه بالاختية  
قبل الابن زوجة أبيه وقال تعدت  
الفساد غرم المهر ولو وطئها وقال  
ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر

\* (كتاب الطلاق) \*

(هو) لغته رفع القيد لكن جعلوه  
في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا  
قلذا كان أنت مطلقة بالسكون  
كناية وشرعا (رفع قيد النكاح



معنوا لا يتحقق إلا بلفظه المستعمل فيه قبل أن ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقة بل دال عليه فلذا قال  
المصنف تبع الفتح أنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وعن الثاني والثالث أن المراد بالقيد العقد ولذا قال  
في الجوهره هو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسر بالمعنى المصدرى كما قلنا  
أولا وعبر عن رفع القيد بحل العقدة أى بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه  
لأن العقود كليات لا تتبع بعد النكاح بها كما حقه في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما  
بيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلى وبعضها من التوابع فالأول  
حل الوطئ والاعراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك الحبس وغير ذلك اهـ وأما ما أورده في البحر  
من أن من آثار العقد العدة في المدخول به فالذي لم يفسر ويرفع العقد فيه أن العدة ليست من أحكام النكاح  
لأنه غير موضوع لها وكونها من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثار عقد  
النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه بيان ذلك أن العقد عدل لأحكامها كما صرح حوايه وقالوا أيضا أن  
الخارج المتعلق بالحكم أن كان مؤثرا فيه فهو العلة وإن كان منضميا إليه بل تأثيره في السبب وإن لم يكن  
مؤثرا فيه ولا منضميا إليه فإن توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والأفان دل عليه فهو العلامة وتعامه  
في كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح علة لحل الوطئ ونحوه لا لرفع الحل بل رفع الحل علة الطلاق لأنه  
وضع له نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لوجوب العدة الواجبة لأجله فقد صرح حوا في باب العدة  
أن شرطها رفع النكاح وأشبهته قال في كاسح شرط لانقضاء الطلاق شرط لانقضاء العدة فصح كونها من آثاره  
بهذا الاعتبار فافهم (قوله في الحال بالباين) متعلقان برفع (قوله أو المال) أى بعد انقضاء العدة  
أو انضمام طائفتين إلى الأولى وعليه فلو ماتت في العدة أو بعد ما راجعها ينبغي أن تبين عدم وقوع الطلقة  
الأولى حتى لو حلف أنه لا يقع عليه طلاقا قط لا يثبت بجر وفيه أن المراجعة تقتضى وقوع الطلاق فقد  
صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسى فالصواب في تعريفه الشامل لوجبه  
ما في القهستانى من أنه إزالة النكاح أو نقصان أحد طرفي النكاح بلفظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع أما الطلاق  
الرجعى فالحكم الاصلى له نقصان العدد فأما زوال الملك وحل الوطئ فليس يحكم أصلى له لازم حتى  
لا يثبت للعالم بل بعد انقضاء العدة وهذا عندنا وعند الشافعى زوال حل الوطئ من أحكامه الأصلية له حتى  
لا يعمل له وطئا قبل الرجعة (قوله هو ما اشتمل على الطلاق) أى على مادة ط ل ق صريحاً مثل  
أنت طالق أو كناية كطالقة بالخفيف وكانت ط ل ق وغيرهما كقول القاضى فترقت بيننا عند أباء الزوج  
الاسلام والعنة واللعان وسائر الكليات المفيدة للرجعة واليدونة وانقطاع الخلع فتح كقول وغيرهما  
أى غير الصريح والكناية يفيد أن قول القاضى فترقت والكليات ولفظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق  
وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتمل والشمع عائد على ما وثناه نظر المعنى لأنه واقع على الصريح والكناية  
(قوله نخرج القسوخ الخ) قال في الفتح نخرج تفريق القاضى في بابها وردة أحد الزوجين وتباين  
الدارين حقيقة وحكما وخيار البائع والعقود وعدم الكفاة ونقصان المهر فأنه ليست طلاقا اهـ وقد مر  
تعلما في باب الولي ما هو طلاق وما هو فسوخ وما يشترط فيه قضاء القاضى وما لا يشترط فراجع (قوله وبهذا)  
أى زيادة قوله أو المال وقوله بلفظ مخصوص (قوله عبارة كنز الملتقى) هى رفع القيد الثابت  
شرعا بالنكاح (قوله منقوضة طردا وعكسا) أى انهم غير مانعة لدخول القسوخ فيها وغير جامعة لخروج  
الرجعى (قوله كريمة) هى الظن والشك أى ظن الشائشة (قوله والمذهب الأول) لاطلاق  
قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ولأنه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لاريسه  
ولا كبره وكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهما استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبوداود  
أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعلا بل لازم الشامل  
للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشافعى بجر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه  
مبغوضا لا ينافي كونه حلالا لأن الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مبغوض بخلاف ما إذا أريد بالحلال  
ما لا يترجى تركه على فعله وأنت خير أن هذا الجواب مؤيد للقول الثانى ويأتى بعده أيضا فافهم

في الحال) بالباين (أو المال)

بالرجعى (بلفظ مخصوص) هو  
ما اشتمل على الطلاق فخرج القسوخ  
كخيار عتق وبلوغ وردة فانه فسح  
لاطلاق وبهذا علم أن عبارة  
الكنز الملتقى منقوضة طردا

وعكسا بجر (وايداعه مباح)

عند العاتمة لاطلاق الآيات اكمل

(وقيل) فأنه السكال (الاصح)

خطره) أى منعه (الالحاجة)

كريمة وكبر والمذهب الأول

كفى الجبر

الحكمة اه ح وسعي بالدور لانه لا يربى متنافين لانه يلزم من وقوع المنجز وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فلاس الزاد الدور المصطلح عليه في علم الكلام وهو توقف كل من الشئين على الآخر فيلزم توقف الشئ على نفسه وتأخره عما جرت به أو مرتبتين ط (قوله واقع) أي اذا طلقها واحدة يتبع ثلاث الواحدة المنجزة وثنتان من المعلقة ولوطلقها اثنتين وقعتا واحدة من المعلقة أو طلقها ثلاثا يتبعن فينزل الطلاق المعلق لا يصادف أهلية فيباغ ولو قال ان طلقته فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المنجزة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قوله حتى لو حكم الخ) تنريع على قوله واقع اجابا عن هذا ذكره المصنف أيضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو حكمكم حاكم ببيعة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على حاكم آخر تنريعه بما لا ينحل مثل هذا لا يعتد بخلافه لانه قول مجهول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لأبي العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وأنه أنكر عليه جميع أئمة المسلمين وأنه قول مخترع فان الامة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم ما أبجعت على أن طلاق المكلف واقع اه قلت لكن يشكل على دعوى الاجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا ببيعة الدور كالزنى وابن الحداد والقفال والقاضي أبي الطيب والبضاوي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم ارجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول ببيعته وانما لا تنطق الى أكثرهم واتصل به صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا حافظا للعلامة ابن حجر المكي في بطلانه وأنه قول أكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يحرم تقليد القائل ببيعته وينقض قضاء القاضي به لنخالفه لقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الخفصة والمالكية والحنابلة وأنه نقل بعض الأئمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث أو المنجز وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتمد في الفتوى وقوع المنجز وعليه العمل في الديار المصرية والشمسية وعزاه الراغبى الى أبي حنيفة وأنه بالغ السروجى من الخفصة فقال انه يشبه مذاهب النصارى انه لا يمكن الزوج ايتاق طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا أن القول ببيعة الدور مخالف لحكم اللغة ولحكم العقل ولحكم الشرع وقترده بما لا مز يد عليه فارجع اليه (تنبيه) قد بان لك أن المعتمد عند الشافعية وقوع المنجز فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو وجه التعليق وقد مر عن الفتح الجزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال اللفظ قبله فقط لان الدور اعم حصل به ونقل ابن حجر عن معنى الحنابلة حكاية القولين عندهم وقد منا ما يفيد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقسامه ثلاثة الخ) يأتي بيانها قريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقد النكاح سواء كان الواقع به رجعي أو باننا كإسباني بيانه في الباب الآتى (قوله وحلق به) أي من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التحريم أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتاج الى نية كاعتدى واستبرأ في رجلا وانت واحدة أفاده الرجعي (قوله وكأية) هي ما لم يوضع للطلاق واحدة وغيره كإسباني في بابيه (قوله ومجلة المنكوحة) أي ولو معصدة عن طلاق رجعي أو بان غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن فسح مفرق لآباء أحدهما عن الإسلام أو بارتداد أحدهما ونظم ذلك المقدسى بقوله

بعده عن الطلاق يلحق \* أورده أو بالآباء يفرق

بخلاف عدة الفسخ بجمرة مؤبدة كتنقيص ابن الزوج أو غير مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة وتنقصان مهر وسبي أحدهما ومهاجرته فلا يشع الطلاق فيها كما حرره في البحر عن الفتح وكذا ما سباني آخر الباب لو حررت زوجها حين ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتى تمام الكلام عليه آخر الكتابات (قوله واهله زوج عاقل الخ) احتراز للزوج عن سيد العبد والذ الصغير وبالعاقل ولو حكمك عن المجنون والمعتوه والمدحوش والمبرم والمغنى عليه بخلاف السكران مضطر أو مكرها وبالبالغ عن الصبي ولو مراهقا وبالمتيقظ عن النائم وأفاد أنه لا يشترط كونه مسلما أصحها طائعا بإجماعه فوقع طلاق العبد والسكران بسبب مخنطوره والكافر والمريض والمسكر والهازل والمخطئ كإسباني (قوله ورثته لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية تخرج الفسوخ على ما ستر وأراد اللفظ ولو حكمك

واقع اجابا كما حرره المصنف بعزاي  
لجواهر الفتاوى حتى لو حكم ببيعة  
الدور حاكم لا ينفذ أصلا (وأقسامه

ثلاثة حسن وأحسن وبدعي)

بأنهم به وألفاظه صريح وحلق به

وكأية (ومجلة المنكوحة) وأهله

زوج عاقل بالغ مستيقظ ورثته

لفظ مخصوص

لدخول الكتابة المستبينة وإشارة الأخرس وإشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق ~~هكذا~~  
 كما سألني وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فاعطاها ثلاثة أبحار ينوي الطلاق ولم يذ كرلفظا لأمر يحيا  
 ولا كتابة لا يقع عليه كما أفتى به الخليلي وغيره وكذا ما يفعل بعض سكان البوادي من أمر حيا بخلق شعرا  
 لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق  
 كقوله إن شاء الله تعالى أو إلا أن يشاء الله تعالى زاد في الجبر وأن لا يكون الطلاق انتها غايته فانه لو قال أنت  
 طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله طلاق) التام للوحدة وقيد بها لأن الزائد  
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفق فاليس باحسن بجر (قوله رجعية) فالراحدة البائنة بدعية في ظاهر  
 الرواية وفي رواية الزيادات لا تكره بجر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع  
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسيد كره الشارح وبأنى تمامه (قوله في طهر) هذا صادق بأوله  
 وآخر قيل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو الاظهر من كلام  
 محمد بنهر واحتار به عن الحيض فانه بدعي كما يأتي (قوله لا وطئ فيه) جملة في محل جر صفة لظهر  
 ولم يقل منه لدخول في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاستيعابي لكن يرد  
 عليه الزنا فان الطلاق في طهر وقع فيه سني حتى لو قال لها أنت طالق للسنه وهي طاهرة ولكن وطئها غيره  
 قال كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرقان وطئ الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان  
 هدر اختلاف الرطئ بشبهة وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه ~~بكن~~ لا بد أن  
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيهما ولم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع لأنه لو طلقها  
 في طهر وطئها في حيض قبله كان بدعيًا وكذا لو كان قد طلقها فيه وفي هذا الطهر لأن الجمع بين تطبيقين  
 في طهر واحد مكروه عندنا ولو طلقها بعد طهر ورجلها أو كانت ممن لا تحيض في طهر وطئها فيه لا يكون بدعيًا  
 لعدم العلة أعني تطويل العدة عليها بنهر (قوله وتركها حتى غضى عتها) معناه الترك من غير طلاق  
 آخر لا الترك مطلقا لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله احسن) أي من  
 القسم الثاني لأنه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكراهته لاندفاع الحاجة بواحدة بجر عن  
 المعراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أي لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع أنه  
 أبغض الحلال وهذا أحد قسمي المسخون ومعنى المسخون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لأنه المتعقب  
 للثواب لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لينبئ له ثواب فالمراد هنا المباح ثم لو وقعت له دأعية أن يطلقها بدعي  
 فغنى نفسه إلى وقت السني يثاب على كف نفسه عن المعصية لا على نفس الطلاق ~~ككف~~ نفسه عن الزنا مثلا  
 بعد تهميها وأسيابه ووجود الدأعية فانه يثاب لا على عدم الزنا لأن الصحيح أن المكافء به الكف لا العدم كما عرف  
 في الأصول بجر وفتح (قوله وطلقة) مبتدأ وغير موطوءة أي مدخول بها متعلق بمحذوف صفة  
 وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق أو حال منه على رأي وتفريق محذوف بهذه  
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتفريق أيضا وقوله فممن تحيض حال من ثلاث المضاف إليه  
 تفريق ~~لـ~~ كونه مفعوله في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ  
 وما عطف عليه وحاصله أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة  
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغير المدخولة في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لا وطئ فيه ولا في حيض قبله  
 كما مر والافيهو بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت أعني الطهر انما خالي عن الجماع  
 خاص بالمدخولة فلزم في المدخولة مرعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المذكور فقط وهو السني  
 الاحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار أو أشهر وهو السني الحسن وذكر في البحر عن المعراج أن الخلو كلوطئ  
 هنا وتقدم التصريح بذلك في أحكام الخلو من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أي إن كانت حرة  
 والافتي طهرين بمرجندى والخلاف المتقدم في أول الطهر وآخره يجري هنا كما به عليه في البحر (قوله  
 ولا طلاق فيه) أي في الحيض لأنه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الطهر وهو مكروه وانما لم يقل ولا طلاق  
 فيه ولا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أي حلالة

خال عن الاستثناء (طلقة) رجعية  
 (فقط في طهر لاوطئ فيه) وتركها  
 حتى غضى عتها (أحسن بالنسبة  
 إلى البعض الآخر) وطلقة لغير  
 موطوءة ولو في حيض (ولوطوءة  
 تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار  
 لاوطئ فيها) ولا في حيض قبلها  
 ولا طلاق فيه (فممن تحيض  
 وفي ثلاثة أشهر

ان طلقها في أول الشهر وهو الليلة التي رثي فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوما في طريق الطلاق اتفاقا  
وكذا في حق انتفاء العدة عنده وعندهما شهر بالايام وشهران بالادلة قال في الفتح قبل الفتوى على قوله ما  
لانه أسهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالسن ولم تر دما أو كانت حاملا  
أو صغيرة لم تلغ تسع سنين على المختار وأبينة بلغت خمس وخمسين سنة على الراجح اما ممتدة الطهر في ذوات  
الافراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها السنة الواحدة ما لم تدخل في حد الایاس اذ الحيض مرجوف في حقها  
صرح به غير واحد منهم قال في البحر فعلى هذا لو كان قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن تطلقها السنة حتى  
تحيض ثم يظهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ  
تسعا يفيد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الشهر وليس كذلك وانما تظهر فائدة في قوله بعده وحل طلاقهن  
عقب وطئ كما تعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب النهر عن قول الفتح  
لا وجه لتخصيص هذا باسم طلاق السنة لان الاول أيضا كذلك فالمناسب تمييزه بالمتنفل من طلاق السنة  
اه (قوله أي الایسة والصغيرة والحامل) أي المفهومات من قوله في غيرها وكان الاولى للمصنف التصريح  
بهن هنا ليعود السمي في طلاقهن الى مذكور صريحاً ولئلا يرد عليه من بلغت بالسن وامتد طهرها أو بلغت  
تسعا كما يظهر عما بعده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم  
الحبل فيشبهه وجه العدة انما بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض لا لصغر  
ولا لكبر بل انفق استداد طهرها متصلاً بالصغرى التي لم تبلغ بعد وقد وصلت الى سن البلوغ أن لا يجوز  
تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي المحيط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يربح  
حبالها ما فحين يربح فلا يفضل له أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر كما قال زفر ولا يخفى ان قول زفر ليس هو  
أفضلية الفصل بل لزومه اه وأجاب في البحر بأن التذنية انما هو باصل الفاصل وهو الشهر لا في الافضلية اه  
واحتز بقوله متصلاً بالصغرى أي بأن بلغت بالسن وامتد طهرها عن امتد طهرها بعدما بلغت بالحيض فانها  
لا تطلق للسنة الواحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو مرجو الوجود ساعة فساعة فبقى فيها احكام ذوات  
الافراء بخلاف من بلغت ولم تر الدم أصلاً (قوله والبدعي) منسوب الى البدعة والمراد بها هنا المحرمة  
لتصريحهم بعصيانهم بغير (قوله ثلاث متفرقة) وكذا بكلمة واحدة بالاولى وعن الامامية لا يقع بلفظ  
الثلاث ولا في حالة الحيض لانه بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة  
لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر  
طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاء عليهم  
وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين الى انه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سوق الاحاديث  
الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما أمضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة العناية له وعلمه بانها كانت  
واحدة فلا يمكن الا وقد اطلعموا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم اذ ذلك لعلمهم باناطته  
بمعان علو انتفاءها في الزمن المتأخر وقول بعض الخنابلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين  
رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشرين عشرين القول بوقوع الثلاث باطل أم آو لا فاجاعهم ظاهراً لانه  
لم يقل عن أحد منهم انه خالف عشرين امضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف تسمية كل  
في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما ثانياً فالعبارة في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الف  
لا يبلغ عدة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كاخلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس  
وأبي هريرة والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث  
ولم يظهر لهم مخالف فاذا بعد الحق الا الضلال وعن هذا قلنا لو حكم حاكم بانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه  
لا يسوغ الاجتهاد فيه فهو خلاف لاختلاف غاية الامر فيه أن يصير كبيع اقبهات الاولاد اجمع على نفسه  
وكن في الزمن الاول يعني اه ملخصاً أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قبل الثلاث والثنتين (قوله  
لارجعة فيه) فلو تخلل بين الطلاقين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بكوال قبل أو باللمس عن شهوة لا بالجماع  
اجماعاً لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الائمة وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا

(في حق غير حسن وسني)

فعلم أن الاول سني بالاولى وحل

طلاقهن أي (الایسة) والصغيرة

والحامل (عقب وطئ) لان الكراهة

فيمن تحيض لتوهم الحبل وهو

مفقود هنا (والبدعي ثلاث)

متفرقة (أو ثنتان بمرة أو مرتين

في طهر) واحد (لارجعة فيه

أو واحدة في طهر

لوتخلل النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حلي ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين  
 كأمتر (قوله في حيض موطوءة) أي مدخول بها ومثلها المحتلى بها كأمتر (قوله لكان أو جز وأقود) أما  
 الأول فظاهر وأما الثاني فلانه يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كأمتر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعي كأمتر  
 البحر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حيض قبله وما لو طلقها في طهر طلقها في حيض قبله فانهم (قوله  
 وتجب رجعتها) أي الموطوءة الماطقة في الحيض (قوله على الأصح) مقابله قول التدويري أنه مستحب  
 لان المعصية وقعت فتعذر ارتفاعها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين  
 مر ابنك فليراجعها حين طلقها في ماله الحيض فانه يشمل على وجوبين صريح وهو الوجوب على عمران بامر  
 وفيه وهو ما يتعلق بآيته عند توجيه الصيغة اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ  
 وتعذر ارتفاع المعصية لا يصلح صار فالصيغة عن الوجوب لجواز إيجاب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها لأشياء  
 النبي شيء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة وقامه في الفسخ (قوله رفعاً للمعصية) بالاولى وهي أولى من  
 نسخة الدال ط أي لان الدفع بالادل المالم يقع والرفع بالاولى الواقع والمعصية هنا وقعت والمراد دفع أثرها وهو  
 العدة وتطويلها كما علمت لان رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت طاقها ان شاء)  
 ظاهر عبارته انه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حيضه وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الامام  
 لان اثر الطلاق انعدم بالاراجعة فكأنه لم يطلقها في هذه الحيضة فيمن طلقها في طهر حاله كان  
 المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كما في الكافي وظاهر المذهب وقول الكل كما في فتح القدير انه اذا راجعها  
 في الحيض امسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها  
 في حيضه لانه بدعي كذا في البحر والمنع وعبارة المصنف تحتمله اه ح ويدل لظاهر الرواية حديث الصحيحين  
 مر ابنك فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بدله ان يطلقها فاذ طلقها قبل ان يمسه اقلت العدة  
 كما امر الله عز وجل بجر قال في الفسخ ويظهر من لفظ الحديث تقيد الرجعة بذلك الحيض الذي اوقع فيه وهو  
 المفهوم من كلام الاصحاب اذا نؤمل قولهم بفعل حتى طهرت تنقزلت المعصية اه وقد يقال هذا ظاهر على  
 رواية الطحاوي اما على المذهب فينبغي ان لا تنقزل المعصية حتى ياتي الطهر الثاني بجر قلت وفيه ثمراته  
 حيث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يحتمل المذهب عليه فتأمل (قوله قيد بالطلاق)  
 أي في قوله أو في حيض موطوءة والمراد ايضا بالطلاق الرجعي احترازاً عن البائن فانه بدعي في ظاهر الرواية  
 وان كان في الطهر كأمتر (قوله لان التخيير الم) أي قوله لها اختاري نفسك وهي حائض وكذا لو اختارت  
 نفسها قال في الذخيرة عن المتقي ولا بأس بأن يخلعها في الحيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يختارها  
 في الحيض ولا بأس بأن تختار نفسها في الحيض ولو ادركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق بينهما  
 في الحيض اه وفي البدائع وكذا اذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حائض وكذا امرأة العنين اه  
 وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحيض كما مرح به في البحر عن المعراج والمراد بالخلع ما اذا كان خلعا مالم  
 لما قدمناه عن المحيط من تعليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الابيه وفي الفقه من فصل المشيئة عن  
 الفوائد الظهيرية لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلعت نفسها ثلاثاً ما على قوله ما وثبت على قوله  
 لا يكره لانهم اضطروا فأنهم اخرجوا من يداهم اه (قوله لا يكره) لان علة الكراهة دفع الضرر  
 عنها بخلو العدة لان الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من العدة وبالاختيار والخلع قد رخصت بذلك  
 رجعي وفيه انه يلزمه حل الطلاق مطلقاً في الحيض اذا رخصت به مع ان اطلاقهم الكراهة ينافيه فالظاهر  
 تعليل الخلع والطلاق بعوض بامر عن المحيط وبان التخيير ليس طلاقاً بنفسه لانها لا تطلق مالم تختار نفسها  
 فصارت كأنها وقعت الطلاق على نفسها في الحيض والممنوع هو الرجل لاهي أو القاضى هذا ما ظهر له فتأمل  
 (قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر وما كان المنع من الطلاق في الحيض لتطويل العدة عليها كان  
 النفاس مثله كما في الجوهرة (قوله قال لموطوءة) أي ولو حكي كاحتلى بها كأمتر (قوله للسنة) الامام  
 فيه الوقت وليست الامام بقيد مثلاً في السنة أو عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلاً ما في معناها  
 كطلاق العدل وطلاق العدة والعدة والطلاق الدين أو الاسلام أو أحسن الطلاق أو اجله

وطئت فيه أو واحدة في حيض  
 موطوءة) لو قال والبديعي  
 ما أخفهما لكان أو جز وأقود  
 (وتجب رجعتها) على الأصح  
 (فيه) أي في الحيض رفعاً للمعصية  
 (فاذا طهرت) طلقها (ان شاء)  
 أو أمسه كما قيد بالطلاق لان  
 التخيير والاختيار وانخلع في الحيض  
 لا يكره تجبتي والنفاس كالحيض  
 جوهرة (قال لموطوءة وهي) حال  
 كونها (عن تحيض أنت طالق  
 ثلاثاً أو اثنين) للسنة وقع عند  
 كل طهر طلقه

وتقع اولاه في طهر لاوطى فيه  
 فلو كانت غير موطوءة ولا تحيض  
 تقع واحدة للحال ثم كلما نكحها  
 أو مضى شهر تقع (وان نوى أن  
 تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع  
 عند رأس (كل شهر واحدة  
 صحت نيته) لانه محتمل كلامه  
 (ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل)  
 ولو تقديرا بدائع لم يدخل السكران  
 (ولو عبدا أو مكراها) فان طلاقه  
 صحيح لا اقراره بالطلاق وقد نظم  
 في الزهر ما يصح مع الاكراه فقال  
 طلاق وايلاء طهار ورجعة  
 نكاح مع استيلاء

مطلب

في الاكراه على التوكيل بالطلاق  
 والنكاح والعناق

مطلب

في المسائل التي تصح مع الاكراه

أو طلاق الحق أو القرآن أو الكتاب وتماه في الجزر (قوله وتقع اولاه) أي أولى المذكورات من الثلاث  
 أو الثنتين فافهم وقوله في طهر لاوطى فيه أي ولا في حيض قبله كما يفيد ما تقدم فان كان ذلك الطهر هو الذي  
 طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال ثم عند كل طهر أخرى وان كانت حائضا أو جامعها فيه لم تطلق حتى تحيض  
 ثم طهر كما في الجزر (قوله فلو كانت غير موطوءة) محترز قوله موطوءة وقوله أولا تحيض محترز قوله وهي ممن  
 تحيض وشمل من لا تحيض الحامل خلا للمجذ كما في الجزر (قوله تقع واحدة للحال) أي في الصورتين واطلق  
 في الحال فشمحل حالة الحيض (قوله ثم كلما نكحها) راجع للصورة الاولى أي فاذا وقعت عليها واحدة للحال  
 بابت منه بلا عدة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرها ما لم يتزوجها فتقع أخرى بلا عدة فاذا تزوجها أيضا  
 وقعت الثالثة وعلمه في الجزر بأن زوال الملك بعد الهين لا يطلها اه قبا تمل (قوله أو مضى شهر) يرجع  
 الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الاطهار بقيد عما اذا نواه أو اطلق  
 أما اذا نوى غيره فانه يصح نهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لأن اللام كما جاز أن تكون للوقت  
 جاز أن تكون للتعليل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث واذا صحت نيته للحال فأولى أن تقع عند كل  
 رأس شهر قيد بذلك الثلاث لانه لو لم يذكرها وقعت واحدة للحال ان كانت في طهر لم يجامعها فيه والا فحق طهر  
 ولو نوى ثلاثا منفرقة على الاطهار صرح ولو جله فتقولان ورجح في النسخ القول بأنه لا يصح وتماه في النهر (قوله  
 ويقع طلاق كل زوج) هذه الكلمة منقوضة بزواج المأنة اذا لا يقع طلاقه باننا علم في العدة واجب بأنه ليس  
 بزواج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض حول يوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو اجازته من  
 الفضولي نهر وسيأتي (قوله لم يدخل السكران) أي فانه في حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل  
 وقوله الاتي أو سكران (قوله فان طلاقه صحيح) أي طلاق المكره وشمل ما اذا اكراهه على التوكيل بالطلاق  
 فوكل فطلق الوكيل فانه يقع بجر قال محشي الخبير الرمي ومنه العناق كما صرح حوايه وأما التوكيل بالنكاح  
 فلم أر من صرح به والظاهر انه لا يخالفه ما في ذلك لتصرح بهم بان الثلاث تصح مع الاكراه استحسانا وقد ذكر  
 الزيلعي في مسئلة الطلاق أن الوقوع استحسان والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذا  
 مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولو كان يوجب فساد فكذا  
 التوكيل بمقتضى الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ  
 تصرف الوكيل اه فانظر الى علم الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأتمل  
 اه كلام الرمي قلت وسيأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لا اقراره  
 بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والا فاقرار المكره بغيره لا يصح أيضا كالوأتز بعق أو نكاح أو رجعة  
 أو نفي أو عفو عن دم عدا أو بعده انه ابنه أو جاريته انها م ولد كما نص عليه الحاكم في الكافي هذا وفي الجران  
 المراد الاكراه على التلقظ بالطلاق فلا ذكره على أن يكتب طلاق امرأته فكذب لا تنطق لان الكتابة اقيمت مقام  
 العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخاتمة ولو أتز بالطلاق كاذبا أو هازلا وقع قضاء لادبائه اه ويأتي  
 تمامه (قوله طلاق) أطلقه فشمحل الباش بسمه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره  
 تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اه هذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره  
 والا فله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف في الاكراه ط (قوله وايلاء) فان تركت أربعة أشهر بابت منه  
 فان لم يكن دخل بها وجب نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكراهه كافي (قوله نكاح) بشمل ما اذا اكراه الزوج أو  
 الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلا لما قيل من ان العقد لا يصح اذا اكراهت هي عليه كما وضحه  
 في النكاح قبيل قوله وشرط حضور شاهدين فافهم (قوله مع استيلاء) بكسر الهمزة من غير تنوين لضرورة  
 النظم ح وصورته أن يكبره على استيلاء أمته فاذا وطئها رأت بولادته منه ولا يجوز له نفسه ط وقبه  
 ان هذا اكراه على فعل حسبي وهو الوطئ ترتب عليه حكم آخر وهو صبر ورثتها ولدوا مثلته كثيرة كما لو اكراهه على  
 دخول دار عاق عتق عبده على دخولها فانه يعقق ولا يضمن له المكره شيئا واكراهه على شراء عبده عتقه على  
 ملكه فانه يعتق وعليه قيمته البائع ولا يرجع على المكره بشي كافي كافي الحاكم من الاكراه قال وكذا لو اكراهه  
 على شراء ذى رحم محرم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مدبرة اذا ملكها اه وصورة الرجعي بان

يكره على أن يقر بانها أم ولد وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضا والله أعلم (قوله عفو عن العبد)  
 أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو فساد أو غيرها فأسكره بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فالعفو جائز  
 ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود إذا رجعوا فلا ضمان عليهم ولو  
 وجب له على رجل حتى من مال أو كفا له بنفس أو غير ذلك فأسكره بوعيد بقتل أو حبس حتى أبرأه من ذلك  
 كانت البراءة باطلة كذا في الكافي وفيه علم أنه أحقر بالعمد عن الخطأ لأن موجب المبالاة فلا تصح البراءة منه  
 (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستيلاء فإنه أيضا فاعل حتى ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينص  
 كما علمته وكذا يقال مثله ما لو أكره على الخلوة بزوجه أو على وطئها فإنه يقر عليه جميع المهر وكذا الواكره على  
 وطئ أم زوجته أو بنتها تحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع عين قال في الكافي في باب الإكراه على  
 النذر واليمين ولو أكره رجل بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو حجابا أو غزوة  
 في سبيل الله تعالى أو بدنة أو شيئا يتقرب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على  
 اليمين بشيء من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المعاصي اهـ (قوله وفي) أي في الإبلاء بقول أو فعل ذكره  
 الشارح في الإكراه (قوله ونذره) تقدمنا الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا بداع) أخذه في البحر  
 من قوله في القصة أكره على قبول الوديعة فقلت في يده فلم يستحيها تضمن المودع اهـ بناء على أن المودع  
 يفتح الدال قال في النهر بعد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البرازية قال  
 أكره بالحبس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع لا ضمان على المكره  
 والقابض لأنه ما قبضه لنفسه كما لو هبت الريح فألقته في حجره فأخذه ليرده فضاع في يده لا يضمن اهـ قلت  
 وحاصله أن التعليل المذكور يدل على أن المستحق للوديعة في مسألة القصة ليس له تضمين المودع بالفتح لأنه  
 إذا كان مكرها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تضمينه  
 ولكن مع هذا أيضا لو صرح قراءه بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يصح مع الإكراه وتضمينه  
 يدل على أنه لم يصح قبوله للوديعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن  
 عمد) أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البحر أي إذا أكره على أن يصلح صاحب الحق  
 على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي كافى الحاكم وذكره أنه لو أكره على دم  
 العمد على أن يصلح منه على ألف فلا شيء له غير الألف اهـ وأما لزم المبالا القاتل في الشائبة لأنه غير مكره  
 (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بغير فسخ الطلاق ولا شيء عليها من المبالا  
 ولو كان مكان التخليق خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف  
 وقد دخل بها وهي غير مكرهة وقع الخلع ولزمها الألف وعامة في الكافي (قوله يمين به اتت) أي بالطلاق  
 وفاعل أنت ضمير اليمين ح والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكره على أن يقول إن كنت زيدا فزوجني  
 كذا (قوله كذا العتق) أي الإكراه على اليمين بالعتق وأما الإكراه على نفس العتق فسيأتي فافهم كالألف  
 أكره على أن قال إن دخلت الدار فانت محررا وان صليت أو أكلت أو شربت ففعل العتق والعبد وبغرم الذي  
 أكرهه قيمته وعامة في الكافي (قوله والاسلام) ولو من يذمي كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الحاشية  
 من التفصيل بين الذي فلا يصح والحربي فيصع قياسا والاستحسان صحة مطلقا فإفاده الشارح في الإكراه  
 ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيما مضى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير العبد)  
 بضم الراء من غير تنوين للضرورة ح وتقييده بالعبد لما سببه الروي والامة مثله ط (قوله وإيجاب  
 احسان) أي إيجاب صدقة بغير وتقدم نقله عن الكافي (قوله وعتق) ويرجع بقيمة العبد على المكره  
 إذا أعتقه غير كفارة ولا فلا رجوع كما ذكره المصنف في الإكراه ط وسئل العتق بالفعل كالألف أكرهه على شراء  
 محرره لكنه لا يرجع على المكره بشيء كما قدمناه عن الكافي وفيه صريح في البرازية من الإكراه خلافا لما يؤهونه  
 ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن النكاح فانه يمين (قوله عشرين في العتق) حال من فاعل تصح قال في النهر  
 وهي ترجع إلى ستة عشر لدخول إيجاب الاحسان في النذر ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق  
 في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق اهـ ح وتقدم عن النهر أن قبول الإيداع ليس منها فاعتدلت إلى

عفو عن العمد  
 رضاع وإيمان وفيه ونذره  
 قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق على جعل يمين به اتت  
 كذا العتق والاسلام تدبير العبد  
 وإيجاب احسان وعتق فهذه  
 تصح مع الإكراه عشرين في العمد

خسة عشر وقد منا أن الاستيلاء والرضاع من الأفعال الحسنة المترتبة عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكور فعدت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة آخر التقطتها من كراه كافي الحاكم الأولى الخلع على مال بان أكرهه على خلع امرأته على ألف وقد ترجعنا على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكرهه فالخلع واقع ولها عليه الألف ولا شيء على الذي أكرهه ولو كانت هي المكرهه كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها \* الثانية الفسخ كالأمة عتقت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكرت على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكره ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمرء لمولاها على الزوج ولا يرجع على المكره \* الثالثة التكفير كالأكره بوعيد تلف على أن يكفر عينا قد حنث فيها ولا رجوع له على المكره وان أكرهه على عتق عبده هذا عن عالم يحزه وعلى المكره قتيته ولو أكره بالجنس أجزأه عنه ما كذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكره على أن يفضيه ولم يأمره المكره بشيء يعينه أجزأه ولا ضمان على المكره \* الرابعة ما كان شرط الغيرة كالوعتق عتق عبدا على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء أو الدخول أو أكره على شراء ذبي محرمة أو أمة قد ولدت منه ونحو ذلك ويند خل فيه الرضاع فانه شرط للعهرمية والاستيلاء أى الوطئ لطلب الولد فانه شرط لثبوته منه أيضا \* الخامسة ما قد مناه من التوكيل بالطلاق والعق قد صارت ثمان عشرة صورة فتلخصها بقولي

طلاق واعتاق ونكاح ورجعة \* نهار وإيلاء وعقوع عن العمد  
يمين واستلام وفي وندره \* قبول لصلى العمد تدبير العبد  
ثلاث وعشر يحكمها المكره \* وقد زدت خساوهى خلع على نقد  
وفسخ وتكفير وشرط الغيرة \* ولو كبل عتق أو طلاق فخذ عدى

(أو هازلا) لا يقصد حقيقة  
كلامه (أو سفيها) خفيف العقل  
(أو سكران)

(قوله أو هازلا) أى يقع قضاء ودبانه كما يذكره الشارح وبه صرح فى الخلاصة مع الإلحاح به مكابر باللفظ فيستحق التغليظ وكذا فى البرازية وأما فى إكراه الخاتمة لو أكرهه على أن يقر بالطلاق فاقتر لا يقع كالأقتر بالطلاق هازلا أو كاذبا فقال فى الجبران مراده بعدم الوقوع فى المشبهة به عدمه دبانه ثم نقل عن البرازية والقصة لو أراد به الخبر عن الماتى كذا لا يقع دبانه وان أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اهـ ويمكن حل ما فى الخاتمة على ما إذا شهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يمتنع أن ما مر عن الخلاصة انما هو عيال أو أنشأ الطلاق هازلا وما فى الخاتمة ففى الوأقر به هازلا فلا منفاة بينهما قال فى التلويح وكأنه يطل الاقرار بالطلاق والعق مكرهنا كذلك يطل الاقرار بها هازلا لان الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجز لان الإجازة انما تليق سببا متقدرا يحتمل الصحة والبطلان وبالإجازة لا يصير الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء الطلاق والعقاق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فانه لا أثر فيه للهزل اهـ وبهذا اندفع ما أورده الرملى من المناقاة بين عبارة الخاتمة وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) بيان لمعنى الهازل وفيه قصور فى التحرير وشرحه الهزل لغة اللعب واصطلاحا أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقى ولا المجازى بل أريد به غيرهما وهو ما لا تنصح إرادته منه وضده الجدة وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) فى التحرير وشرحه السفه فى اللغة الخفة وفى اصطلاح الفقهاء خفة تبهت الانسان على العمل فى ماله بخلاف مقضى العقل (قوله أو سكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض وقال بل يغلب على العقل فيهدى فى كلامه ورجوا قولهما فى الظهارة والإيمان والحدود وفى شرح بكر السكر الذى تصح به التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستقبحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال فى البحر والمعتمد فى المذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهمام فى التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الامام انما هو فى السكر الموجب للحد لانه لو ميز بين الأرض والسماء كان فى سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرى به الحد وأما تعريفه عنده فى غير وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاف الكلام والهديان كقولهما ونقل شارحه ابن امير حاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذيانا فالوصفه مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكمهم العصاة فى اقراره بالحد ودون غير ذلك لان السكران فى العرف من اختلط جده بهزله فلا يستقر على شيء وما لكثر المشايخ الى قولهم ما هو قول الأئمة الثلاثة واختاروه للفتوى لانه المتعارف وتأيد بقول

مطلب  
فى تعريف السكران وحكمه



مخالفته لسان المتون ح وفي التارخانية أيضا بطلاق السكران واقع اذاه سكر من الخمر أو التبيذ وهو  
مذهب اصحابنا (قوله ان دام الموت) قيد في طارنا فقط ح قال في البحر فعلى هذا اذا طلق من اعتقل  
لسانه فوقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا التزوج بالاشارة لا يحل له وطؤها لعدم  
نفاذه قبل الموت وكذلك اسأله عن قوله ولا يخفى ما في هذا من الحرج (قوله به يفتي) وقد ذكر القرافي  
الامتداد بسنة بجز وفي التارخانية عن النبايع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريد به الذي ولد وهو  
اخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة والالم تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث  
قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بما هو أدل على  
المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصرح بما هو المفهوم  
من ظاهر الرواية في كافي الحاكم الشهيد مانسه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف  
في طلاقه ونكاحه وشرائه ويبيعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فقد رتب  
جواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فنفذ انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارته ثم الكلام كافي  
النهرانما هو في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والا فغيره يقع طلاقه بكتابه كما يأتي آخر الباب فبالك به (قوله  
بأشارته المعهودة) أي المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت الاشارة بيان لما أجله الاخرس بجز  
عن الفتح وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات ط عن الهندية  
(قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول سبحان الله فجري على لسانه أنت طالق تطلق لانه  
صرح لا يحتاج الى النية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنخ وقوله كطلاق الهازل  
واللاعب مخالف لما قد سناه ولما يأتي قريبا وفي فتح القدير عن الحاوي معزى الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل  
عن أراد أن يقول زينب طالق فجري على لسانه عمرة على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمي  
وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أما التي سمي فلانه لم يردّها وأما غيرهما فلانها لو طلقت بجمرد  
النية (قوله غير عالم بمعناه) كما لو قالت لزوجهما أقرأ على اعتدى أنت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا  
في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينو بجز عن الخلاصة (قوله أو غافلا أو ساهيا)  
في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضا سها عن الشيء بسهولة غفل قلبه عنه  
حتى زال عنه فلم يذكره وقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي اذا ذكر تذكره والساهي بخلافه اه فالظاهر  
أن المراد هنا بالغافل الناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا  
فدخلها ناسيا التعلق أو ساهيا (قوله أو غافلا أو ساهيا) نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاك كما يذكره أوّل  
الباب الاق (قوله يقع قضاء) متعلق بالختم وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على  
ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الختم بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي  
الراشدى ظن انه وقع الثلاث على امرأته باقتسام لم يكن أهلا للقوى وكفى الحاكم كتابتها في الصك فكتبت  
ثم استفتى من هو أهل للقوى فافتى بأنه لا تقع والتعليقات الثلاث مكتوبة في الصك باطن فله أن يعود اليها  
ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله  
جعل هزله به جدا) لانه تكلم بالسبب قصد افلزمه حكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كالعتاق  
والنذروالنين (قوله أو مريضا) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافرا) أي رقد  
ترافعا لئلا يلا محكم بالفرقة الا في ثلاث كما مر في نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) علتهما  
وهو جرى على المعتد في الكفار انهم مكفون باحكام القروع اعتقاد أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أي  
فكما ان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا طلاقه ح فلو حلف لا يطلق  
فطلق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا بجز والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر  
صداقتها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في النهر لكن في حاشية الخير الرمي انه نقل في جامع الفصولين عن فوائد  
صاحب المحيط أن بعث المهر اليها ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع النوازل  
في الطلاق والخلع قولين في قبض العمل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يحتمل ما في القوائد على بعث

(أو اخرس) ولو طارثا ان دام  
للموت به يفتي وعليه تنصرت قلته  
موقوفة واستحسن الكمال  
اشتراط كتابته (بأشارته)  
المعهودة فأنما تكون كعبارة  
الناطق استحسانا (أو مخطئا) بأن  
أراد التكلم بغير الطلاق فجري على  
لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه  
أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ معجفة  
يقع قضاء فقط بخلاف الهازل  
واللاعب فانه يقع قضاء وديانة  
لان الشارع جعل هزله به جدا فتح  
(أو مريضا أو كافرا) لوجود  
التكليف وأما طلاق الفضولي  
والاجازة قول لا وقع لكالنكاح  
برازية (و) بناء على اعتبار الزوج  
المذكور لا يقع طلاق المولى على  
امرأة عبده

المجمل فلا ينافي ما في النهر تأمل (قوله لحديث ابن ماجه) رواه عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهيعة  
ورواه الدارقطني أيضا من غيرها كما في الفتح ومراعاة تقوية الحديث لان ابن لهيعة متكلم فيه فقد استأثر  
المحدثون في جرحه وثيقته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كناية عن ملك المتعة (قوله الا اذا قل)  
أي المولى عند تزويج أمته من عبده وصورها بما اذا بدأ المولى لانه لو بدأ العبد فقال تزوجني أمتك هذه على أن  
أمرها بيدك لتطلقها كلها شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر بيد المولى كما في البحر عن الحاشية  
ولم يذ كر وجه الفرق وذكره في الحاشية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأة على أن طالق جازا النكاح وبطل  
الطلاق وقال أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على أن طالق وان ابتدأت المرأة فقال تزوجت نفسي  
منك على أن طالق أو على أن يكون الأمر بيدى أطلق نفسي كلها شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح

ويقع الطلاق ويكفون الأمر بيد حالان البداة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح  
فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب  
يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أن طالق أو على أن يكون الأمر بيدك فيصير مقترضا بعد  
النكاح اهـ (قوله وكذا الخ) هذه الصورة حيلة لصيرورة الأمر بيد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه  
في الاولى قد تم النكاح بقول المولى تزوجتك متى فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصير الأمر بيد المولى أفاد في البحر  
(قوله والمجننون) قال في التلويح الجنون اختلال القوة المعيرة بين الأمور والحسنة والقيحة المدركة  
للعواقب بان لا تظهر آثارها وتعطل أفعالها ما انتقصان جبل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخروج مزاج  
الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما الاستيلاء الشيطان عليه والقضاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث  
يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اهـ وفي البحر عن الحاشية رجل عرف انه كان مجنونا فاقالت له امرأته طلقني  
البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اهـ (قوله الا اذا علق عاقل الخ)  
كقوله ان دخلت الدار فدخلها مجنوننا بخلاف ان جنت فانت طالق فحين لم يقع كذا ذكره الشارح في باب  
نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله او كان عنيانا) أي وفترق القاضي بينه وبين زوجته بطلها  
بعد تأجيله سنة لان الجنون لا يعدم الشهوة كما ساقى في بابيه ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبوبا) أي وفترق  
القاضي بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربع للمعاجة ودفع  
الضرر ولا ينافي عدم أحليته للطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أي الا اذا  
كان مجبوبا وفترق بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه ميمزا فإني وقع الطلاق رملي قال وقد أقيمت  
بعدم وقوعه فيما اذا زوجه أبوه امرأته وعلق عليه متى تزوج أو تسرى عليها فكذا فذكره فتزوج عالما بالتعليق  
أولا اهـ (قوله أو اجاز بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا والباطل لا يجاز ط (قوله لانه ابتداء  
ايقاع) لان الضمير في أو وقعت راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أو وقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله أو وقعت  
الذي تلفظته فانه اشارة الى المعين الذي حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق أقسام قال فلا ناعليك والباقي  
على ضرائك فان الزائد على الثلاث ملغى أفاده في البحر (قوله وجوزه الامام احمد) أي اذا كان مميزا بعقله  
بان يعلم ان زوجته تبين منه كما هو مقترن في ستون مذهبه فافهم (قوله من العتة) بالتحريك من باب نعب  
مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر تعريف الجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن  
الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم  
بخلاف المجنون اهـ وصرح الأصوليون بان حكمه كالصبي الا ان الدبوس قال يجب عليه العبادات  
احتياط وورده صدر الاسلام بان العتة نوع جنون فيمنع وجوب أداء الحقوق جميعا كما بسطه في شرح التحرير  
(قوله بالكسر الخ) أي كسر الباء قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم جاريع عرض للجناب الذي بين  
الكبد والامعاء ثم يتصل بالدماغ ط (قوله حولاغة المغشى) قال في التحرير الانعفاء آفة في القلب  
أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحرك عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا والاعصم منه الانبياء وهو فوق  
النوم فترمه ما لزمه وزيادة كونه حذرا ولو في جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا  
اضطجع حالة النوم له البناء (قوله وفي القساموس دهنش) أي بالكسر كفتح ثم ان اقتصاره على ذكر التحير

لحديث ابن ماجه الطلاق لمن أخذ  
بالساق الا اذا قال زوجها منك على  
أن أمرها بيدى أطلقها كلها  
شئت فقال العبد قبلت وكذا اذا  
قال العبد اذا تزوجتها فأمرها  
بيديا كن كذلك حاشية  
(والمجننون) الا اذا علق عاقل  
ثم جن فوجد الشرط أو كان عنيانا  
أو مجبوبا أو أسلمت وهو كافر وإني  
أبوا الاسلام وقع الطلاق اشباه  
(والصبي) ولو مر اهتسا أو اجاز  
بعد البلوغ أمالو قال أو قعته وقع  
لانه ابتداء ابتاع وجوزه الامام  
أحمد (والمعتوه) من العتة وهو  
اختلال في العقل (والمبرسم) من  
البرسام بالكسر علة كالمجنون  
(والمغشى عليه) حولاغة المغشى  
(والمدهوش) فتح وفي القساموس  
دهش الرجل تحير

مطلبه  
طلاق المدهوش

ودش بالبناء للمفعول فهو  
مدهوش وأدشه الله (والنائم)  
لاتفاء الارادة وإذا لا يتصف  
بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء  
ولو قال اجزته أو أوقعه لا يقع  
لانه أعاد النكير الى غير معتبر  
جوهره ولو قال أوقعته ذلك الطلاق

غير صحيح فانه في القاموس قال بعده أو ذهب عقله من دخل أو لوله اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال  
دهش دهشاً من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفاً اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في الجرد اخلا في الجنون  
وقال في الخيرية غلط من فسر دهشاً بالتعير اذ لا يلزم من التعير وهو التردد في الامر ذهب العقل وسئل نظاماً  
فمين طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضى وهو معتاط مدهوش فأجاب نظاماً أيضاً بأن الدهش من اقسام الجنون  
فلا يقع وإذا كان يعتاده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلا برهان اه قلت وللحافظ ابن القيم الحنبلى  
رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادى الغضب بحيث لا يغير عقله  
ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الاشكال فيه الشافى أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فيه هذا الريب انه  
لا ينفذ شئ من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصبر كالجنون فهذا محل النظر والادلة تدل على  
عدم نفوذ أقواله اه ملخصاً من شرح الغاية الحنبلية لكن اشار في الغاية الى مخالفته في الثالث حيث قال  
ويقع طلاق من غضب خلافاً لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش لكن يرد عليه ان لم يعتبر  
أقوال المعتود مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجاب بأن المعتود لما كان  
مستمر اعلى حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض  
في بعض الاحوال لكن يرد عليه الدهش فانه كذلك والذي يظهر لى ان كلام المدهوش والغضبان لا يلزم فيه  
أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه بقلبة الهذيان واختلاط الجلب بالهزل كما هو المقتضى به في السكران  
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسر في الجرد اختلال العقل وادخل  
فيه الغته والبرسام والانعماء والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الانادرا  
والجنون ضده وأيضاً فان بعض الجانين يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه  
في مجمله ما ينافيه فاذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاولى فالذى ينبغي التعويل  
عليه في المدهوش ونحوه اناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن  
اجتدل عقله لكبراً ومرضاً ولمصيبة فاجأته فنادام في حال غلبة الخلل في الاقوال والافعال لا تعتبر أقواله  
وان كان يعملها ويريد حالاً هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح كالاتعبر من  
الصبي العاقل نعم يشكل عليه ما سأل في التعليق عن الجرد وصرح به في الفتح والخاتمة وغيرهما وهو لو طلق  
فشهد عنده اثنان انك استنيت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما  
والالا اه فان مقتضاه انه اذا كان لا يدري ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ بتولهما انك  
استنيت وهذا مشكل جداً الآن يجب ان المراد بانه لا يدري ما يقول انه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول  
ولا يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجزى على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده اذ لا شك انه حينئذ يكون في أعلى  
مراتب الجنون ويؤيد هذا الجدل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة  
غضبه هذا ما ظهر لى في تحرير هذا المقام \* والله أعلم بحقيقة المرام \* ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال  
في الوالوية ان كان بحال لو غضب يجزى على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهدين فقوله  
لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله لانه أعاد النكير الى غير معتبر) أشار به الى ان الفرق بين كلام  
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي معتبر في اللغة والنحو غاية الامر أن الشارع ألقاه بخلاف كلام النائم  
فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارح ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خبر  
ولا انشاء وفي التحرير وتبطل عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانشاء وصدق وكذب  
كالحاق الطيور اه ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً لغته ولا شرعاً بمنزلة المهمل  
وأما افساد صلاته به فلان افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع لانها تقصد بالمهملة  
اكثر من غيره فقد انفتح الفرق بين كلامه وكلام الصبي فافهم ثم لا يخفى انه لا حاجة الى الفرق بينهما في قوله  
اجزته لانه لا يقع فيهما لان الاجازة لما ينعمد موقوفاً وكل من طلاق الصبي والنائم وقع باطلاً موقوفاً كما هو  
الحكم في نصرة فات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع  
والسراء والتكاح فانه ينعمد موقوفاً حتى لو بلغ فأجازه صريح كما قدمنا قبيل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق

أوجعته طلاقاً وقع بجر (وإذا  
 مات أحدهما الآخر) كـ  
 (أو بعينه بطل النكاح ولو حررت  
 حين ملكه فطلقتها في العدة أو  
 خرجت الحربية) الينا (مسألة)  
 ثم خرج زوجها كذلك (مسألة)  
 (فطلقتها في العدة الغاء الثاني) في  
 المأثنتين (وأوقعه الثالث)  
 فيه (واعتبار عدد النساء)  
 وعند الشافعي بالرجال (طلاق  
 حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان)  
 مطاناً (ويقع الطلاق بلفظ العتق)  
 بنية أو دلالة حال (لأعكسه) لان  
 إزالة الملك أقوى من إزالة التقيد  
 (فروغ) كتب الطلاق ان مستينا  
 على نحو لوح وقع ان نوى وقيل  
 مطاناً ولو على نحو الماء فلا مطلقاً  
 ولو كتب على وجه الرسالة  
 والخطاب كن يكتب يا فلانة اذا  
 أتاك كذا فأت طالق طلقت  
 بوصول الكتاب جوهره

مطلب  
 اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطلب  
 في الطلاق بالكذب

بينهما في قوله وأوقعته فإنه تدم في الصبي أنه يقع لانه ابتداء إيقاع ولم يجعل في النائم كذلك ورضع الزرقان  
 كدم الصبي له معنى لغوى وان لم يلزمه الشرع بوجبه فصح عود الضمير في أوقعته الى جنس الطلاق الذي  
 تضمنه قوله لزوجته طالق بخلاف النائم فان كلامه لما لم يعتبر لغة أيضاً كن مهملاً لم يتعين شأناً فقد عاد الضمير  
 على غير مذكور أصلاً فكأنه قال أو وقت بدون ضمير فليصح جعله ابتداء إيقاع (قوله وأوجعته طلاقاً)  
 كذا عبارة الجرح والذي رأيت في التاترخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً باسم الإشارة كذا قيلها قلت  
 وبشكل الفرق فان اسم الإشارة كالضمير في عودها الى ما سبق فينبغي عدم الوقوع هنا ايضاً وقد يجاب بأن اسم  
 الإشارة لما انفارجه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده صار كأنه قال أو وقت الطلاق أو جعلت الطلاق  
 طلاقاً فصح جعله ابتداء إيقاع بخلاف الضمير اذا انفارجه كما قررنا وفي التاترخانية ولو قال أو وقت ما تلفظت  
 به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما مر في طلاق الصبي (قوله واذا مات أحدهما الآخر) يعني ملكاً  
 حقيقياً فلا تقع الفارقة بين المكاتب وزوجته اذا اشتراها اليام الزق والنات له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح  
 كما في الفتح شربلية (قوله الغاء الثاني) أي قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المأثنتين وأوقعه محمد فها  
 لان العدة قائمة والمعدته محل للطلاق ولا ييوسف ان الفارقة وقعت بمك أحد الزوجين صاحبه أو بتبين  
 الدارين فخرجت المرأة من محبة الطلاق والعدة لا تثبت المحلة كما في النكاح الفاسد قبل البحرير والمياه جرة  
 لان الطلاق قبلهما لا يقع اتفاقاً لان العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزوج  
 بزواج آخر كذا في المعنى اه ابن ملك على الجمع (تنبيه) قال في الشربلية لم يذكر المصنف  
 عكس المسألة الاولى وهو ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول  
 محمد وأبي يوسف الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضي خان  
 فعليه تمسكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعاً للجمع من عدم وقوع الطلاق  
 فيما لو حررتة حي بعد شرائها اياه اه (قوله واعتبار عدد النساء) اتوا له صلى الله عليه وسلم طلاق الامة  
 ثنتان وعدتهما حفتان رواد أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني عن عائشة ترفعه وقال الترمذي  
 حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطني  
 قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وعامة في الفتح وحقق أنه ان لم يكن صحيحاً فهو حسن (قوله مطلقاً)  
 راجع الى الحرة والامة أي سواء كانت الحرة أو الامة تحت حر أو عبد ط (قوله ويقع الطلاق الخ) يعني  
 اذا قال لامرأته اعتقتك تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا قال لامته طلقك لا تعق لان إزالة الملك  
 أقوى من إزالة التقيد وليست الاولى لازمة للشانية فلا تصح استعاره اشانة للاولى ويصح العكس درر  
 (قوله كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة وتنعى بالمرسومة  
 أن يكون مصدراً ومعنوياً مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعنوياً وهو على  
 وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصخرة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه  
 وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشئ لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق  
 وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا وان كانت مرسومة يقع  
 الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو اما ان أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فأت طالق فكما كتب  
 هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بحبي الكتاب بأن كتب اذا جاءك  
 كتابي فأت طالق فجاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله ان مستبينة)  
 أي ولم يكن مرسوماً أي معتمداً وانما لم يقيد به لئلا يسهل من دقابه وهو قوله ولو كتب على وجه  
 الرسالة الخ فإنه المراد بالمرسوم (قوله مطلقاً) المراد به في الموضعين نوى أو لم ينو وقوله ولو على نحو الماء  
 مقابل قوله ان مستبينة (قوله طلقت بوصول الكتاب) أي اليها ولا يحتاج الى النية في المستبينة المرسومة  
 ولا يصح في القضاء انه عنى بجر به الخط بجر ومفهوماً أنه يدعى ديانته في المرسوم رسمي ولو وصل اليها  
 فخرقه ولم يدفعه اليها فان كان متصرفاً في جميع امورها فوصل اليه في بلد حاق وقع وان لم يكن كذلك فلا  
 ما لم يصل اليها وان أخبرها بوصوله اليه ودفعه اليها بمنزلة ان أمكن فهمه وقراءته وتوقعه والا فلا ط عن

الهندية وفي التارخانة كتب في قرطاس اذا انا لك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخته في آخر أو امر غيره  
بنسخه ولم يمل عليه فأنها السكبان طلقت نيتين قضاء ان أقر أنها كتابه أو برهنت وفي الديانة تقع  
واحدة بامسأنا أو انا هو يطل الا آخر ولو قال للكتاب اكتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتب  
ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ الزوج وخفه وعنونه وبعث به اليها فأنها  
وقع ان أقر الزوج انه كتابه أو قال للرجل ابعث به اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم يقر أنه كتابه  
ولم تقم بينة لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يمل  
بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه اه ملخصا (قوله كتب لامرأته الخ) صورته لامرأة  
تدعى زينب ثم تزوج في بلدة اخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب تخاف منها فكتب اليها كل امرأتى غيرك  
وغير عائشة طالق ثم يحا قوله وغير عائشة اه ح قلت وينبغي أن يشهد على كتابته ما يحاه لئلا يظهر  
الحال فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل (قوله عجيبة) وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها ط  
(قوله وسجي) ما لو استثنى بالكتابة أي في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا  
اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية  
لهذه المسألة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

\* (باب الصريح) \*

لما قدم ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاقضية السني والبدعي وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام  
بعض جرياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضها وما هو صريح منها أو كلمة قصار كتفصيل يعقب اجالا  
(قوله ما لم يستعمل الاقيه) أي غالبا كما يفيد كلام الجوزي في التحرير عما يشبه حكمه الشرعي بلانية  
وأزاد جملة اللفظ أو ما يقوم مقامه من الكتابة المستبينة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالقاء ثلاثة أجناس اليها  
أو بامر صاحب الحق شرعا وان اعتقد الاقاء والخلق طلاقا كما قد مناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه  
مما ذكر كذا (قوله ولو بالفارسية) فما لا يستعمل فيها الا في الطلاق فهو صريح يقع بلانية  
وما يستعمل فيها استعمال الطلاق وغيره فحكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام بحسب وحاشيته  
للنير الزملي عن جامع الفصولين أنه ذكر كلاما بالفارسية معناه ان فعل كذا تجري كلمة الشرع بيني وبينك  
يتبع أن يصح المين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه اه قلت لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح المين  
لما في البرازية من كتاب ألفاظ الكفر أنه قد اشترى رسا في شروان أن من قال جعلت كذا أو على كذا طلاق  
ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذيانا العوام اه فتأمل (تنبيه) قال في الشرنبلالية وقع السؤال عن  
التطلق بلغة التلوه هل هو رجي أو اعتبار القصد أو بآيات باعتبار مدلول سن بوش أو بوش اول لان معناه خالية  
أو خالية فينظر اه قلت وأفتى الرجي تليذا الخير الرجلي بأنه رجي وقال كما أفتى به شيخ الاسلام أبو السعود  
ونقل مثله شيخنا البخاري كفا في عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحامدية (قوله  
بالتشديد) أي تشديد اللام في مطلقة أما بالتخفيف فيلحق بالكتابة بحر وسيد كره في بابها (قوله لتركه  
الاضافة) أي المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الإشارة نحو هذه طالق وكذا  
نحو امرأتى طالق وزينب طالق اه ح أقول وما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر  
أخذ من قول البرازية في الايمان قال لها لا تخرجي من الدار الا بأذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم  
ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له اه ومثله في الحاشية وفي هذا الاختناظر  
فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم  
من تعليل الشارح تبعاً للرجع عدم الوقوع أصلا لفقده شرط الاضافة مع أنه لو أراد طلاقها تكون الاضافة  
موجودة ويكون المعنى فاني حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه  
لما في البحر لو قال طالق ففصل لمن عنت فقال امرأتى طالقت امرأته اه على أنه في التقنية قال عازيا الى  
البرهان صاحب المحيط رجل دعت به جماعة الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا أشرب وكان كاذبا  
فيه ثم شرب طالقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه وما في التحفة لا يخالف ما قبله لان المراد طالقت

وفي البحر كتب لامرأته كل امرأتى  
غيرك وغير فلانة طالق ثم محاشم  
الاخيرة وبعثه لم تطلق وهذه جملة  
عجيبة وسجي ما لو استثنى بالكتابة  
\* (باب الصريح) \*

(صرح به ما لم يستعمل الاقيه)  
ولو بالفارسية (كطقتك وأنت  
طالق ومطلقة) بالتشديد قيد  
يخطأ بها لانه لو قال ان خرجت  
يقع الطلاق أو لا تخرجي الا بأذني  
فاني حلفت بالطلاق فخرجت  
لم يقع لتركه الاضافة اليها

مطلب  
سن بوش يقع به الرجي

قضاء فقط لما مر من أنه لو أخبر بالطلاق كاذباً لا يقع ديانة بخلاف الهازل فهو لا يدل على وقوعه وان لم ينفه  
 الى المرأة صريحاً نعم يمكن حمله على ما إذا لم يقل اني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية  
 وبؤيه ما في البحر لو قال امرأه طالق أو قال طلقت امرأه ثلاثاً وقال لم أعن امرأتي بصدق اهـ وبه فهمت  
 أنه لو لم يقل ذلك تطلق امرأته لان العادة أن من له امرأه انما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيره فقولوه اني حلفت  
 بالطلاق ينصرف اليها ما لم يرد غيرها لانه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها أو اسمها أو ولدها  
 فقال عسرة طالق أو بنت فلان أو بنت فلانة أو ام فلان فقد صرح جواباً بأنها تطلق وأنه لو قال لم أعن امرأتي  
 لا يصدق قضاء اذا كانت امرأته كما وصفت كما سيأتي في قبيل الكتابات وسيذكر كقول ربيسان من الانشاء  
 المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائنة للعرف الخ فأوقعوا به  
 الطلاق مع أنه ليس فيه اضافة الطلاق اليها صريحاً فهذا مؤيد لما في التنية وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد  
 امرأته للعرف والله أعلم (قوله وما بعناها من الصريح) أي مثل ما سبذ كره من نحو صكوني طالق  
 وأطلق وبما طلقة بالتشديد وكذا المضارع اذا غلب في الحال مثل اطلقك كما في البحر قلت ومنه في عرف زماننا  
 تكوني طالقاً ومنه خذي طلاقك فقالت أخذت فقد صحح الوقوع به بلا اشتراط نية كما في الفتح وكذا  
 لا يشترط قولها أخذت كما في البحر وأما ما في البحر من أن منه ثلث طلاق ورضيت طلاقك فنه خلاف وجزم  
 الزيلعي بأنه لا بد فيه من النية كما ذكره الخبير الرملي أي فيكون كناية لان الصريح لا يحتاج الى النية  
 وأما ما في البحر أيضاً من أن منه وحيث لك طلاقك وأودعتك طلاقك ورحلتك طلاقك فسيذكر الشارح  
 تصحيح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس بمعنى المذكورات لان المراد به ما يقع به واحدة رجعية وان  
 نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تصح فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة  
 ففي النهر عن اللؤلؤ الجية أنه كناية قال فان كان جواباً لقولها ان فلانا تطلق امرأته وقع ولا بد من كافي الخلاصة  
 لان دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية اهـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاع  
 وتلاخ الخ) أي بالغين المجتمة قال في البحر ومنه اللفاظ المحففة وهي خمسة فزاد على ما هنا تلاق وزاد في النهر  
 ابدال القاف لاما قال ط ويبنى أن يقال ان فاء الكلمة اما طاء أو تاء واللام اما قاف أو عين أو غين أو كاف  
 أو لام واثنان في خمسة بعشرة تسعة منها محففة وهي ما عد الطاء مع القاف اهـ (قوله أو طلق) ظاهر  
 ما هنا ومشله في الفتح والبحر أن يأتي بمسمى أحرف الياء والظاهر عدم الفرق بينها وبين اسمائها في الذخيرة  
 من كتاب العتق وعن أبي يوسف فمن قال لامته ألف نون تام حاء هاء أو قال لامرأته ألف نون تاء طاء ألف  
 لام قاف انه ان نوى الطلاق والعناق تطلق المرأة وتعنى الامة وهذا يميزه الكناية لان هذه الحروف يفهم منها  
 ما هو المفهوم من صريح الكلام الا أنهم لا تستعمل كذلك فصارت كالكتابة في الاقتدار الى النية اذ  
 وأنت خير بأنه اذا اقتصر الى النية لا يناسب ذكره هنا لان الكلام فيما يقع به الرجعية وان لم ينو وسيصرح  
 الشارح أيضاً بعد صفحة بافتقاره الى النية وذكره أيضاً في باب الكتابات وقد مناه أيضاً أول الطلاق عن الفتح  
 وفي البحر ويقع بالتعجي كائن طلق وكذا لو قيل له طلقت ان قال ع م أو ب ل ي بالياء  
 وان لم يتكلم به أطلقه في الخفية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اهـ قلت عدم التصريح بالاشتراط  
 لا ينافي الاشتراط على أن الذي في الخفية هو مسألة الجواب بالتعجي والسؤال يقول القائل طلقتا فريسة  
 على ارادة جوابه فيقع بلائنة بخلاف قوله ابتداء أنت طالق بالتعجي تأمل (قوله أو طلاق باش) كلمة  
 فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام ظهير الدين  
 يفتي بالوقوع في هذه الصورة بلائنة (قوله يلا فرق الخ) هذا ذكره في اللفاظ المحففة فكان عليه ذكره  
 عقبها بلا فاصل (قوله تعمدته) أي التعجيل نحو يفساها بلا قصد الطلاق (قوله طلقت امرأتك)  
 وكذا انطلق لو قيل له أنت طلقت امرأتك على ما يحتمل في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم  
 أو بلى كما سيأتي في الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أي بلائنة على ما قرأناه آنفاً (قوله  
 واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو صفة لموصوف محذوف أي طلقة واحدة فأقام القهستاني (قوله رجعية)  
 أي عندهم ما يجعله بائناً في البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن فالاول أن يكون

(ويقع بها) أي بهذا اللفاظ  
 وما بعناها من الصريح ويدخل  
 نحو طلاع وتلاخ وطلاق وتلاخ أو  
 طلق أو طلاق باش يلا فرق بين  
 عالم وجاهل وان قال تعمدته نحو يفا  
 لم يصدق قضاء الا اذا أشيد عليه  
 قبله به يفتي ولو قيل له طلقت امرأتك  
 فقال نعم أو بلى بالياء طلقت بحر  
 (واحدة رجعية)

مطلب  
 من الصريح اللفاظ المحففة

من طلب  
 الصريح نوعان رجعي وبائن

بجوروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرن بعوض ولا بعد الثلاث لانها ولا اشارة ولا موصوف  
بصفة تنبي عن اليئونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو صفة تدل عليها وأما الثاني  
فبخلافه وهو أن يكون بجوروف الائمة وبجوروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرونا بعدد  
الثلاث نصاً وإشارة أو موصوفاً بصفة تنبي عن اليئونة أو تدل عليها من غير حرف العطف أو مشبه بعدد  
أو صفة تدل عليها اهـ ويعلم محترزا القيود مما ذكره المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشيراً  
بأصابعه ووقوع البائن في أنت طالق بائن بخلاف وبائن وبائن طالق كأنه أو تطبيقه طوله واختار في الفتح  
أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البسائط معطلا بأن حدة  
الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كناية ولا احتياج الى  
النسبة أو دلالة الحال فتعين أن يكون صريحاً إذا ولا واسطة بينهما اهـ وفيه عن الصرفة لوقال لها أنت طالق  
ولارجعة لي عليك فرجعية ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اهـ وسيأتي آخر الباب تمام الكلام  
على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافها) قد بينته لأنه لو قال جعلتها بائنة أو ثلاثاً كانت  
كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على قوله أنه ألحق بها اثنتين لأنه جعل الواحدة ثلاثاً كذا  
في البدائع ووافقه الثاني في اليئونة دون الثلاث ونفاها ما الثالث نهر ونعامة فيه وفي البحر وسيد كره  
المصنف في باب الكليات وعلم بما ذكرناه أنه لو قرنه بالعدد ابتداء فقبال أنت طالق ثنتين أو قال ثلاثاً يقع  
لما سيأتي في الباب الآتي أنه متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كره في الكليات ما ألحق العدد بعدد  
ما سكت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافها فإن التمييز فيه للواحدة الرجعية بخلاف الواحدة  
الاكثر رجوعاً أو بائناً وخلاف الرجعة البائن في كلامه لف ونشره شوش وفيه أيضاً اشارة الى أنه لا يشمل  
نية المكروه الطلاق عن وثاق فلا يرد أنه تصح نيته قضاء كباقي قريباً فافهم (قوله خلافاً لشافعي) راجع  
الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافاً لائمة الثلاثة كما يفاد من البحر وهو القول الاول للامام  
لأنه نوى بمحمل لفظه ط (قوله أولم ينوشياً) لما مر أن الصريح لا يحتاج الى النية ولكن لا بد في وقوعه  
قضاء ودبانه من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها بما معناه ولم يصرفه الى ما يجمله كأفاده في الفتح وحقيقته  
في النهر احترازاً عما لو كرم مسائل الطلاق بحضورهما أو كتبنا قلنا من كتاب امرأتى طالق مع التلفظ أو حكى  
عين غيره فإنه لا يقع أصلاً ما لم يقصد رجوعه وبما لو لفظه لفظ الطلاق فلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع أصلاً  
على ما أتى به مشايخنا وزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وبما لو سبق لسانه من قول  
أنت حائض مثلاً الى أنت طالق فإنه يقع قضاء فقط وبما لو نوى بآنت طالق الطلاق من وثاق فإنه يقع قضاء  
فقط أيضاً وأما الهازل فيقع طلاقه قضاء ودبانه لأنه قصد السبب عالم بما به سبب فرتب الشرع حكمه عليه  
أرادته أو لم يرد كذا مر وبهذا اظهر عدم صحة ما في البحر والاشبهه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى النية  
انما هو في القضاء أما في الديانة فيحتاج اليها أخذاً من قولهم لو نوى الطلاق عن وثاق أو سبق لسانه الى لفظ  
الطلاق يقع قضاء فقط أي لا ديانة لأنه لم ينو وفه نظراً لان عدم وقوعه ديانة في الاول لأنه صرف اللفظ الى  
ما يجمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ والازم من هذا أنه يشترط في وقوعه ديانة قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح  
أما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل أنه لو نوى الطلاق عن العمل لا يصدق ويقع ديانة أيضاً كما يأتي مع أنه  
لم ينو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلاً (قوله عن وثاق) بفتح الواو وكسرهما القيد وجعه وثق كرباط  
وربط مصباح وعلم أنه لو نوى الطلاق عن قيد دين أيضاً (قوله دين) أي تصح نيته فيما بينه وبين ربه  
تعالى لأنه نوى ما يجمله لفظه ففتنه المقترن بعدم الوقوع أما القاضي فلا يصدق ويقضى عليه بالوقوع  
لأنه خلاف الظاهر بلا قرينة (قوله ان لم يقرنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح  
بالوثاق أو القيد بأن قال أنت طالق ثلاثاً من هذا القيد يقع قضاء ودبانه كما في النزاهة وعلمه في المحبط بأنه  
لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كما لا يفتو اهـ قال في النهر وهذا التعليل  
يقيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اهـ ولذا أطلق الشارح العبد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح  
بسبب العدد مع التصريح بالقيد دفع عدمه بالاولى (قوله صدق قضاء أيضاً) أي كايصدق ديانة لوجود  
القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) أي فإنه يصدق قضاء ودبانه

وان نوى خلافها من البائن  
أو أكثر خلافاً لشافعي  
(أولم ينوشياً) ولو نوى به الطلاق  
عن وثاق دين ان لم يقرنه بعدد  
ولو مكرها صدق قضاء أيضاً كما لو  
صرح بالوثاق أو القيد

مطلب  
في قول البحر ان الصريح يحتاج  
في وقوعه ديانة الى النية

الاذا قرنه بالعدد فلا يصدق أصلاً كما مر (قوله وكذا لو نوى الخ) قال في الحرص منه أى من الصريح  
 بإطلاق أو بامطابقة بالتشديد ولو قال أردت النية لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها  
 قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سليمان وهو حسن كما في الفتح  
 وهو الصحيح كما في الحاشية ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا الركن لها زوج قد مات اه قلت وقد ذكرنا  
 هذا التفصيل في صورة النداء كما سمعت ولم أر من ذكره في الاخبار كما كنت طالعاً فقتل (قوله لم يصدق  
 أصلاً) أى لقضاء ولا ديانة قال في الفتح لأن الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محتمل  
 اللفظ وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للخلص (قوله دين فقط) أى ولا يصدق قضاء لأنه يظن أنه طلق ثم وصل  
 لفظ العمل استندرا كما بخلاف ما لو وصل لفظ الوفاق لأنه يستعمل فيه قليلاً فتح والحاصل كما في البحر  
 أن كلاً من الوفاق والقيد والعمل إما أن يذكر أو ينوى فان ذكر فاما أن يقرن بالعدد أولاً فان  
 قرن به وقع بلائيه والافنى ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوفاق والقيد لا يقع أصلاً وان لم يذكر  
 لا يدين في لفظ العمل ودين في الوفاق والقيد ويقع قضاء إلا أن يكون مكرهاً والمرأة كالقاضي اذا سمعته  
 أو أخبرها عدل لا يحل لها تمسكه والفتوى على أنه ليس لها قبله ولا تنقل نفسها بل تقضى نفسها بما  
 أو تهرب كما أنه ليس له قتلها اذا حرمت عليه وكما حارب رذته بالبحر وفي البرازيه عن الاوزجندى أنها ترفع الامر  
 للقاضي فان حلف ولا يئنه لها فالام عليه اه قلت أى اذا لم تقدر على الفداء أو الهرب ولا على منعه عنها  
 فلا ينافى ما قبله (قوله وفي أنت الطلاق أو طلاق الخ) بيان لما اذا أخبر عنها بمصدر معروف أو منكراً واسم  
 فاعل بعده مصدر كذلك (قوله يعنى بالمصدر الخ) الاولى ذكره بعد قول المصنف أو اثنين (قوله  
 وقعا رجعتين) هذا ما مشى عليه في الهداية وبروى عن الثاني وبه قال أبو جعفر ومقتضى الاطلاق عدم  
 الصحة وبه قال نحر الاسلام وأيده في الفتح وذكر في النهر أنه المخرج في المذهب (قوله لو مدخولاً بها)  
 والابانت بالاول فيلغو الثاني (قوله أو اثنين) أى في الحرة (قوله لانه صريح مصدر) عدله لقوله  
 أو اثنين يعنى أن المصدر من ألفاظ الوجدان لا يراعى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية  
 أو الجنسية والمنفى بعزل عنها من نهر (قوله لانه فرد حكمي) لان الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل  
 منه فارادته الاتكون ارادة العدد ط (قوله ولذا كان) أى للفردية الحكمية (قوله لكن جزم في البحر  
 أنه سهو) حيث قال وأما ما في الجوهره من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فإنه يقع ثنتان اذا نواها ما يعنى  
 مع الاولى فهو ظاهر اه وتطريفه صاحب النهر بأنه اذا نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلاث  
 واذا لم يبق في ملكه الاثنتان وقعا اه ح أقول ان كان المراد أنه نوى الثنتين مضه ومتين الى الاولى لم يخرج  
 بذلك عن نية الثنتين وذلك عدد محض لا تصح نيته وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جملتها الاولى فهو صحيح  
 لان الثلاث فرد اعتباري قال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام ينوى ثنتين لا تصح  
 نيته ولو نوى الثلاث نصح نيته وتقع طلقان احياناً فافهم (فرع) في البرازيه قال لاهر أنه أتعلى حرام  
 ونوى الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى صح نيته عند الامام وعليه الفتوى (قوله فيقع بلائيه  
 للعرف) أى فيكون صريحاً لا كناية بدليل عدم اشتراط النية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن  
 لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحث سند كره في باب السكيات وانما كان  
 ما ذكره صريحاً لانه صار فاشياً في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يحلف  
 به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفاً الا فيه من  
 أى نية كئت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتباره صريحاً كما أفنى المتأخرون في أنت على  
 حرام بأنه طلاق بائن للعرف بلائيه مع أن المنصوص عليه عند المتقدمين توقفه على النية ولا ينافى ذلك ما يأتى  
 من أنه لو قال طلاق على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أفنى به العلامة أبو السعود  
 افندى مفتي الروم من أن على الطلاق أو يلزمني الطلاق ليس بصريح ولا كناية أى لانه لم يتعارف في زمنه  
 وانما قال المصنف في منحه انه في ديارنا صار العرف فاشياً في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق  
 غيره فيجب الاقفاء به من غير نية كما هو الحكم في الحرام يلزمني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به  
 لمتعارف الشيخ فاسم في تصحيحه واقفاء ابى السعود مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً

وكذا لو نوى طلاقها من زوجها  
 الاول على الصحيح ثانية ولو نوى  
 عن العمل لم يصدق أصلاً  
 ولصرح به دين فقط (وفي أنت  
 الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق  
 الطلاق (وأنت طالق طلاقاً يقع  
 واحدة رجعية ان لم ينوشياً  
 أو نوى) يعنى بالمصدر لانه لو نوى  
 بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى  
 وقعا رجعتين لو مدخولاً بها  
 كقوله أنت طالق أنت طالق  
 زيلعي (واحدة أو ثنتين) لانه  
 صريح مصدر لا يحتمل العدد (فان  
 نوى ثلاثاً فثلاث) لانه فرد حكمي  
 (و) اذا كان (الثنتان في الامة)  
 وكذا في حرة تقدمها واحدة  
 جوهره لكن جزم في البحر أنه سهو  
 (بئر الثلاث في الحرة) ومن  
 الالفاظ المستعملة الطلاق يلزمني  
 والحرام يلزمني وعلى الطلاق  
 وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف

مطلب  
 في قولهم على الطلاق على  
 الحرام



كلا يخفى اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر ولسيدى عبد الغنى السابسي رسالة في ذلك سماها رفع الانفلاق في علي الطلاق ونقل فيها الوقوع عن بقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسألة منقولة عندنا عن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فبين قال ان فعلت كذا اثلاث تطليقات على أو قال على أو اجبات يعتبر عادة أهل البلد حل غلب ذلك في أيمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في الغاية كما يأتي وما أفتى به في الخيرية من عدم الوقوع تبعاً لأبي السعود اذ قد رجع عنه وأفتى عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهرته في معنى التطليق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالاحتياط في أمر القروج اه (تنبيه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد تعورف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لم الطلاق ووقع فيجب أن يجزى عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأنت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله علي الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه تعلقي في المعنى على فعل المحلوف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أداة تعليق صريحاً ورأيت التصريح بأن ذلك معتبر في الفصل التاسع عشر من الساتر خاتمة حيث قال وفي الحاموي عن أبي الحسن الكرخي فبين انهم أنه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد تعارفوا شرطاً في اسانهم قال أبحرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حر ان لم أكن صليت الغداة وصلاها لم يعتق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لودخلت الدار اطلقك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لأضربك فهذا رجل حلف بعقبه ليعضربها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه أن يطلقها فان مات أو ماتت فقد فأت الشرط في آخر الحياة اه أي فيقع الطلاق كما في منية المفتي قلت فيصير بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم أطلقك فأنت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر وذكر الحساب في كتبهم أنه جار مجزى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال علي الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد نظفر فيه شيخنا مصر حابه في كلام الغاية للسروجي معزياً الى المغنى ونصه الطلاق يلزمي أو لا يلزمي صريح لانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله علي الطلاق اه ونقل السيد الجوى عن الغاية معزياً الى الجواهر الطلاق يلزم يقع بغيرية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر المحلوف عليه ما علمت من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق فاذ لم يذكرا لأفعل كذا بقى قوله علي الطلاق بدون تعليق والمعترف استعمله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء منجز لم يكن صريحاً فينبغي أن يكون علي الخلاف الآتي فيما لو قال طلاقك علي ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (تمت) ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن تصح نيته لان الطلاق مذكور بلفظ المصدر وقد علمت صحتها فيه وكذا في قوله علي الحرام فقد صرحوا بأنه تصح نيته الثلاث في أنت علي حرام (قوله يكون عينا الخ) يعني في صورة الحلف بالحرام فانه المذکور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حدث لزمته الكفارة والنسيء علي أنه لا يلزم اه (قوله وكذا علي الطلاق من ذراعي) هذا بحث اصحاب البحر أخذ مما مر من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقرنه بالعدد وقع قضاء لادبائه قال فانه يدل على الوقوع قضاءً حسناً بالاولى وردة العلامة المقدسي بأنه في المقيس عليه خاطب المرأة التي هي محل للطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقيدة به حساً ولا شرعاً فلم يصح صرف اللفظ عن المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقيس لانه أضاف الطلاق الى غير محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق يلغوا اه ملخصاً وذكر نحوه انخير الرمي قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله لما مر من أن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة ان فعلت فأنت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معني ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعات كذا فأنت طالق من ذراعي فساوى المقيس عليه في الاضافة الى المرأة وأيضاً فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يقع لان الطلاق صفة المرأة وأما قوله علي الطلاق فان معناه وقوع طلاق

فالزم بك أن له أحراره يكون  
يمينا فيه ككفر بالحدث تصحيح  
القدوري وكذا علي الطلاق  
من ذراعي بحر

مطلب  
في قوله علي الطلاق من ذراعي

المرأة على الزوج فليس فيه اضافة الطلاق الى غير محله بل الى محله مع اضافة النوع الى محله ايضا فانه شاع  
في كلامهم قولهم اذا قال كذا وقع عليه الطلاق نعم قال الخبير الرملي ان الحالف بقوله على الطلاق  
من ذراعى لا يريد به الزوجة قطعا اعادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعى وتارة  
من كشتوانى وتارة من مروى وبعضهم يزيد بعد ذكره لان النساء لا يخير في ذكره اه قلت ان كان العرف  
كذلك فينبغي أن لا يتردد في عدم الوقوع لانه اوقع الطلاق على ذراعه وشعره لا على المرأة ثم قال الخبير  
الرملي اللهم الا أن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعى فلا تقول بوقوعه وجه لان ذكر الثلاث يعينه فتأمل  
اه (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الخبانية ولو قال طلاقك على ذكر في الاصل على وجه  
الاستشهاد فقال ألا ترى أنه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء اه قلت ومقتضاه أن عدم الوقوع  
في طلاقك على أنه صيغة نذر كقوله على حجة فكأنه نذر أن يطلقها والنذر لا يكون الا في عبادة متصودة  
والطلاق أبيض الحلال الى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو زاد الخ) ظاهره أن قوله  
طلاقك على بدون زياد ليس فيه الخلاف المذكور وهو المفهوم من الخبانية والخلاصة أيضا لكن نقل سيدى  
عبد الغنى عن أدب القاضى للسرخسى رجل قال لامرأة طلاقك على فرض أولاً ولم يقل طلاقك على  
فالصحيح أنه يقع في الكل بخلاف الحق لانه مما يجب جعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال  
الخاصى المختار نعم) عبارة فتساوى الخاصى قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لازم لم يقع بلانية  
عند أبى حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اه وأنت خير بان لفظ الفتوى أكد  
ألفاظ التصحيح ونقل في الخبانية عن الفقيه أبى جعفر أنه يقع في قوله واجب لتعارف الناس لاني قوله ثابت  
أو فرض أولاً لم يلزم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زماننا كما علمت وعلى  
الخاصى الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا وثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت الا بعد الوقوع  
قال في الفتح وهذا يفيد أن ثبوته اقتضاء ويتوقف على نيته الا أن يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق  
قضاء في صرفه عنه وفيما بينه وبين الله تعالى ان قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب جمعى ينبغي  
أن أفعله لا أنى فعلته فكأنه قال ينبغي أن أطلقك اه (قوله قال الكمال الحق نعم) نقله عنه في البحر والنهر  
وأقرام عليه بعد حكايتهما الخلاف ووجهه أنه يحتمل الدعاء فتوقف على النية وفي التارخانية عن العتبية  
المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتى ظهير الدين قال المقدسى ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة  
البراءة فتقول أبرأ لك الله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بصحتها التعارف فهم بذلك اه قلت ومثله في فتاوى قارى  
الهداية والمنظومة المحببة وسيأتى تمامه في الخالص (قوله كوفى ظالقا وأطلقى) قال في الفتح عن محمد انه يقع  
لان كوفى ليس أمر حقيقة لعدم تصور كونها ظالما فإتمامها بل عبارة عن اثبات كونها ظالقا كقوله تعالى كن  
فيكون ليس أمر ابل كناية عن التكرين وكونها ظالما لثبوتها فيقع ايقاعا قبل فيقعن ايقاعا سابقا وكذا قوله أطلقى  
ومثله للامة كوفى حرة (قوله أو ياماطقة) قد مر أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق  
صدق ديانة وكذلك قضاء في الصحيح وفي التارخانية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال ياماطقة لا تقع اخرى  
(قوله بالتشديد) أى تشديد اللام أما تخفيفها فهو ملحق بالكناية كما قد مر من البحر (قوله وقع)  
أى من غير نية لانه صريح (قوله بكسر اللام وضمها) ذكر الضم بحث صاحب النهر حيث قال وينبغي  
أن يكون الضم كذلك اذ هو لغة من لا ينتظر بخلاف الفتح فانه يتوقف على النية اه واعتراض بأنه ينبغي  
توقف الضم أيضا على النية لانه اذا لم ينتظر الا سئل تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلم يكن  
صريحا بخلاف الكسر على لغة من ينتظر اه قلت قد يجاب بأن الضم في نداء الترخيم لما كان لغة ثابتة  
لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل النداء فان كل من سمع اللفظ المرخم يعلم أن المراد به نداء تلك المادة  
وان انتظار المحذوف وعدمه أمر اعتبارى قد ردد له بنوع عليه الضم والكسر والالزام أن يكون المنادى  
اسما آخر غير المتصود ندائه هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله أو أنت طال بالكسر) أى فانه يقع بلانية بخلاف  
أنت طالق بحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تارخانية (قوله والا توقف  
على النية) أى وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أى او ما في حكمها كالبداية

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد  
واجب أو لازم أو ثابت أو فرض  
على يقع قال البرازى المختار لا  
وقال القاضى الخاصى المختار نعم  
ولو قال طلاقك الله هل يفقرانية  
قال الكمال الحق نعم ولو قال لها  
كونى طالقاً وأطلقى أو ياماطقة  
بالتشديد وقع وكذا باطل بكسر  
اللام وضمها لانه ترخيم أو أنت  
طال بالكسر والا توقف على النية

والغضب كما في السالبة وفي كتابات الفخ أن الوجه اطلاق التوقف على انية مطلقا لانه بلا قاف ليس مريحا  
بالانفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء فالتنقي لغة وعرفا فيصدق قضاء مع اليقين  
الا عند الغضب أو مذاكرة الطلاق فيقع قضاء أسكنهم أو لا وتما فيه قلت وما قد سناد أنفاق التنازخانية  
من أن حذف آخر الكلام معتاد عرفا فيسجد الجواب فان لفظ طالق صريح قطعاً فإذا كان حذف الآخر  
معتاد عرفاً لم يخرج منه عن صراحته وقد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل البديع  
من قسم الاكتفاء ونظم فيه المولدون كثيراً منه أين النجاة لعاشق أين النجاة وأيضاً فان ابدال الآخر  
بحرف غيره كالا لفظا المحذوفة المتقدمة لم يخرج منه عن صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها ما ذاك  
الا لكونها يريد بها اللفظ الصريح وان التعديف عارض لجرانه على اللسان خطأ أو قصد الكونه لغة المتكلم  
هذا ما ظهر انه في التماسر (قوله كالوتهيجي به) أي فانه يتوقف على النية وقدم تريبانه فافهم (قوله)  
وفي النهر عن التصحيج (الخ) أي تصحيج القصد وري للسلامة قاسم وقصد به الرد على ما فهمه في البحر من أن  
وهبتك طلاقك من الصريح وكذا أو دعتك ورختك قال في النهر نقل في تصحيج القصد وري عن قاضي خان  
وهبتك طلاقك الصحيح فيه عدم الوقوع اه فني أو دعتك ورختك بالاولى وسبأني أن رختك كناية وفي المحيط  
لو ذل رختك طلاقك فالو لا يقع لان الرهن لا يفيد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كناية أنه يقع بشرط النية  
وقد عده في البحر في باب الكليات منها وكذا عده منها وهبتك طلاقك وأودعتك طلاقك وأقر رختك طلاقك وسبأني  
تمامه هنالك (قوله كانت طالق) وكذا لو أني بالتصغير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو باسمها العلي  
ونحو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جملتها وضعاً والمراد بقوله أو الى ما يعبر به عنه ما يعبر به عن الجملة  
بطريق التجوز كقربتك والافال كل يعبر به عن الجملة كفي الفتح وهو أظهر مما في الزيلعي من أن الروح  
والبدن والجسد مثل أنت كما في البحر لان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه  
الاطراف أفاده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه عبر به عن الكل في قوله تعالى ففجر برقبة والعنق  
في ظلمات أعتاقهم لها خاضعين لوصفها بجميع السذكر الموضوع للعقل والعقل للذوات لا للاعضاء والروح  
في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله الاطراف  
الخ) أي البدان والرجلان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزاه في النهر الى ابن كمال في ايضاح  
الاصلاح وعزاه الى الرحي الى الفائق للزحشري والمصباح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن  
هو من ألبته الى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله القروج على السروج  
قال في الفتح انه حديث غريب جداً (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه  
ويبقى وجه ربك أي ذاته الكريمة وأعتق رأساً ورأسين من الرقيق وأنا بغير مدام رأسك سالما يقال مراد به  
الذات أيضاً فتح قال في البحر وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما اذا كفل بعينه قال البلخي لا يصح  
كما في الطلاق الآن ينوي به البدن والذي يجب أن يصح في الكفالة والطلاق اذا عين مما يعبر به عن الكل  
يقال عين القوم وهو عين في الناس ولعله لم يكن معروفاً في زمانهم أما في زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله)  
وكذا الاست الخ) قال في البحر فالاست وان كان مراداً بالدر لا يلزم مساواته ما في الحكم لان الاعتبار هنا  
لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مرادف للفرج وليس كعه هنا حكمه في التعبير اه  
والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع اذا اضيف اليهما بخلاف مرادف الاول وهو الدر  
ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم  
لكن أو رد في الفتح أنه ان كان الاعتبار اشتراكاً فيجب أن لا يقع بالاضافة الى الفرج أي لعدم اشتراك التعبير  
به عن الكل وان كان الاعتبار وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد بخلاف اثبات  
استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلي الله عليه وسلم على اليد  
ما أخذت حتى ترد اه قلت قد يجاب بأن الاعتبار الاول لكن لا يلزم اشتراك التعبير به عن الكل عند جميع  
الناس بل في عرف المتكلم في بلدته بخلاف في بلد اذا اشتتر عند التعبير بهما عن الكل ولا يقع  
بالاضافة الى الفرج اذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال ووقوعه بالاضافة الى

كالوتهيجي به أو بالعنق وفي النهر عن  
التصحيج الصحيح عدم الوقوع برختك  
طلاقك ونحوه (واذا أضاف الطلاق  
اليها) كانت طالق (أو) الى  
(ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق  
والروح والبدن والجسد)  
الاطراف داخله في الجسد دون  
البدن (والفرج والوجه والرأس)  
وكذا الاست بخلاف البضع  
والدر

الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتضراً ولذا لو قال الزوج عني الرأس مقتضراً  
 قل الخنواي لا يعد أن يقع لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أمانة القضاء إذا كان التعبير به عن الكل  
 عرفاً مستمراً لا يصدق ولو قال عني باليد صاحبها كما يريد ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم  
 التعبير به عن الكل وقع لان الطلاق مبنى على العرف ولذا لو طلق النبطي بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي  
 ولا يدرى لا يقع اه فتدقيق الوقوع قضاء في الاضافة الى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل  
 متعارفاً وصريحاً أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي باليد فأفاد أنه عند عدم تعارف ذلك عنده  
 لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغة وشرعاً والله تعالى أعلم (قوله والدم) كان  
 المناسب اسقاطه حيث ذكره في محله فماسبأق وأما ذكر البضع والبرهنا فلذكرهما مع  
 (قوله كنصفه) أو ثلثها إلى عشرها) وكذا لو أضافه إلى جزء من ألف جزء منها كما في الخامسة لان الجزء  
 الشائع محل السائر التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الأ أنه يتجزأ في غير الطلاق وقال شيخنا زاده  
 انه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى إلى الكل لشبوعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئه) عليه القول أو إلى جزء  
 شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالاضافة إلى الاصبع مثلاً فالمناسب التعليل بما ذكرناه  
 أنفاً من الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به إلى أن تقييد الجزء بالشائع ليس للاختراز عن المعين لما ذكر  
 من الفرع أفاده في البحر (قوله وقعت بخاري) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقدمين ولا عن المتأخرين  
 تارة ثانية (قوله علامبالاضافتين) أي لان الرأس في النصف الأعلى والفرج في الأسفل فيصير مضافاً للطلاق  
 إلى رأسها وإلى فرجها ط عن المحيط قال في البحر وقد علم به أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اه  
 وهو ممنوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أي لان من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرج في الثانية  
 فإذا اقتصر على الاضافة الثانية فقط كيف يقع بها اتفاقاً نعم لو اقتصر على الاضافة الاولى يقع اتفاقاً نعم اعلم  
 أن كلامنا من القولين شكل لان النصف الأعلى والأسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا عما به سببه عن الكل  
 ووجود الرأس في الاول والفرج في الثاني لا يصير معبراً به عن الكل لان ما مر من أنه يقع بالاضافة إلى جزء  
 يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما أفاده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن  
 الكل اه وحينئذ فالوجود في النصف الأعلى نفس الرأس وفي الأسفل نفس الفرج لا اسمهما الذي يعبر به عن  
 الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالق لا تطلق لان وضع اليد قرينة على ارادة نفس  
 الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتي لانه يكون بمعنى هذه الذات فليست أمثلة (قوله أو الوجه) أي منك  
 ط (قوله بل عن البعض) بقرينة ذكر منك في الاول ووضع اليد في الاخير (قوله بل قال هذا الرأس)  
 ومثله فيما يظهر هذا الوجه أو هذه الرقبة والظاهر أنه هنا لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عبر عنه  
 بقوله هذا العضو يقع لان المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو فليزى ما قد مناه أنشأنا تأمل  
 (قوله وقع في الاصح) ولهذا لو قال لغيره بعت منك هذا الرأس بألف درهم وأشار إلى رأس عبده فقال  
 المشتري بعت جازالبيع بصر عن الخامسة (قوله ففتح) قد مناه عبارته قبل صفة (قوله كما لا يقع  
 لرأضاه إلى اليد) لانه لم يشتهر بين الناس التعبير به عن الكل حتى لو اشتهر بين قوم وقع كما قد مناه عن الفتح  
 (قوله الابنية المجاز) أي باطلاق البعض على الكل اذ لم يكن مشتهراً فلو اشتهر بذلك فلا حاجة إلى نسبة  
 المجاز وذكروا في الفتح ما حاصله أنه عند الشافعي يقع باضافته إلى اليد والرجل ونحوهما حقيقة وبيان ذلك  
 أن الطلاق محله المرأة لانها محل النكاح ومحلية أجزائها للنكاح بطريق التبعية فلا يقع الطلاق إلا بالاضافة  
 إلى ذاتها وإلى جزء شائع منها هو محل التصرفات أو إلى معين عبر به عن الكل حتى لو اراد نفسه لم يقع فالخلاف  
 في أن ما يملك تبعاً له يكون محلاً لاضافة الطلاق اليه على حقيقة دون صيرورته عبارة عن الكل فعندهم  
 وعندنا لا واماعلى كونه مجازاً عن الكل فلا إشكال أنه يقع يداً كان أو رجلاً بعد كونه مستقيماً لغة  
 اه أي بخلاف نحو الرقيق والظفر فانه لا يستقيم ارادة الكل به والحاصل كما في البحر أن هذه الانشاءات  
 ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكنية لا يقع إلا بالنية كاليد وماليس صريح ولا كناية لا يقع به  
 وإن نوى كمال رقيق والسن والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذقن) قلت اطلاق الذقن

والدم على المختار خلاصة  
 (أو) أضافه (إلى جزء شائع منها)  
 كنصفها أو ثلثها إلى عشرها  
 (وقع) لعدم تجزئه ولو قال نصفك  
 الأعلى طالق واحدة ونصفك  
 الأسفل ثنتين وقعت بخاري  
 فأقضى بعضهم بطائفة وبعضهم  
 بثلاث علامات بالاضافتين خلاصة  
 (وإذا قال الرقبة منك أو الوجه  
 أو وضع يده على الرأس أو العنق)  
 أو الوجه (وقال هذا العضو  
 طالق لم يقع في الاصح) لانه  
 لم يبعه عبارة عن الكل بل عن  
 البعض حتى لو لم يضع يده بل قال  
 هذا الرأس طالق وأشار إلى  
 رأسها وقع في الاصح ولو نوى  
 تخصيص العضو ينبغي أن يدين  
 فتح (كما) لا يقع (لرأضاه إلى  
 اليد) الابنية المجاز (والرجل  
 والبر والسرة والاذن والساق  
 والفخذ والظهر والبن والسان  
 والاذن والفم والصدر والذقن  
 والسن والرقيق والعرق)

مراد بها الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لأزال بغير مادامت هذه الذن سائلة فينبغي أن تكون  
 كالرأس (قوله وكذا التدي والدم جوهرية) أقول الذي في الجوهرية اذا قال ذلك فيه روايتان  
 الصريحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجيلة يقال ذهب دمه خذوا اهـ وكذلك نقل عن الجوهرية في البحر  
 والنهر ونقل في النهر عن الخلاصة تصحيح عدم الوقوع كما هو ظاهر المتن (قوله لانه لا يعبر به) أي بالمذكور  
 من هذه الالفاظ اهـ ط (قوله فلو عبر به قوم) أي بما ذكر ولا خصوص له بل لو عبروا بأي عضو كان فهو  
 كذلك ذكره أبو السعود عن الدرر ونقل الجوى عن المحاكمات لجلال زاده مانصه يجب أن يحتاط  
 في أمر الطلاق اذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركي فانهم ما فيه يعبر به عن الجيلة والذات اهـ ط  
 (قوله وكذا الخ) أصل هذا في الفتح حيث ذكر أن ما لا يعبر به عن الجيلة كاليد والرجل والاصبع والدر  
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافا لفرق الشافعي ومالك وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر  
 والسن والريق والعرق لا يقع ثم قال والعناق والظهار والايلاء وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف  
 فلو ظاهرا وإلى أو اعتق أصعبها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفوع عن القصاص وما كان من أسباب  
 الحل كالنكاح لا يصح اضافته الى الجزء المعين الذي لا يعبر به عن الكل بخلاف اهـ قلت ولم يعلم منه حكم  
 الاضافة الى جزء شائع أو ما يعبر به عن الكل في النكاح وتقدم هنالك قوله ولا ينبغي عقد بتزوجت نصفك  
 في الاصح احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن على الاشبه  
 ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافه فيحتاج للفرق اهـ وقد تناول الكلام على ذلك وأن من اختار صحة النكاح  
 بالاضافة الى الظاهر والبطن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم الصحة في النكاح اختار عدم الوقوع  
 فلا حاجة الى الفرق (قوله ولو من ألف جزء) بأن يقول أنت طالق جزءاً من ألف جزء من طلاقة ط  
 (قوله لعدم التجزئ) أي في الطلاق فذكر جزئه كذا صونا للكلام العاقل عن الالغاء ولذا جعل  
 الشارع العفوع عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا لو قال أنت طالق طلاقة وربعاً ونصفاً طالقت  
 طلقتين جوهرية (قوله فلوزادت الاجزاء) أي مع الاضافة الى الضمير كانت طالق نصف طلاقة وثلاثة  
 وربعها فتد زادت الاجزاء على الواحدة بنصف السدس فتقع به طلاقة أخرى ط (قوله وهكذا) يعني  
 لوزادت الاجزاء على الطلقتين وقع ثلاث نفحات طالقت ثلاث طلاقة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح  
 قال في فتح القدير الآن الاصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء  
 الى واحدة نص عليه في المبسوط والاول هو المختار عند جماعة من المشايخ اهـ قال في البحر وعلى الاصح  
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفها تقع واحدة كما في الذخيرة بخلاف واحدة ونفها اهـ وفي الذخيرة عزاه  
 في الهندية الى المحيط والبدائع لكن الذي رأيته في البدائع ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذ كر هذا  
 في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع تطليقتان وقال بعضهم واحدة اهـ (قوله فيقع الثلاث)  
 لان المنكر اذا اعيد منكر كان الثاني غير الاول فيه كمال كل جزء بخلاف ما اذا قال نصف تطليقة وثلاث  
 وسدسها حيث تقع واحدة لان الثاني والثالث عن الاول وهذا في المدخول به ما غيرهما لا يقع الا واحدة  
 في الصوركها بجر (قوله ولو بلا وافواحدة) أي بأن قال نصف طلاقة ثلث طلاقة سدس طلاقة لانه حذف  
 العاطف على أن هذه الاجزاء من طلاقة واحدة وان الثاني بدل من الاول والثالث بدل من الثاني والبدل هو  
 المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الاصح خلافه  
 عند اتحاد المرجع وانه جرى عليه في الذخيرة والمحيط (قوله وكذلك لو كان مكان السدس ربعاً الخ)  
 نص عبارة القهستاني نقلاً عن المحيط لو قال نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربع تطليقة فتنتان على المختار وقيل  
 واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فتلاث وقيل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم من القهستاني فانه  
 في الثانية لم ترد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً وفي الاولى زادت وجعل الواقع اثنين مع أنه يجب  
 أن يكون الواقع ثلاثاً في صورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم النكرة  
 فيعتبر كل جزء بطلقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كما نقله ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق  
 نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى تطليقة منكرة والنكرة اذا تكررت

وكذا التدي والدم جوهرية لانه  
 لا يعبر به عن الجيلة فلو عبر به قوم عنها  
 وقع وكذا كل ما كان من أسباب  
 الحرمة لا الحل اتفاقاً (وبجزء)  
 الطلقة) ولو من ألف جزء (تطليقة)  
 لعدم التجزئ فلوزادت الاجزاء  
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف  
 طلاقة وثلاث طلاقة وسدس طلاقة  
 فيقع الثلاث ولو بلا وافواحدة  
 ولو قال طلاقة ونصفها فتنتان على  
 المختار جوهرية وكذا لو كان مكان  
 السدس ربعاً فتنتان على المختار  
 وقيل واحدة قهستاني

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطلقه وثلاثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطلقه بان  
قال نصف تطلقه وثلاثها وربعا قيل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار هكذا في محط السرخسي  
وهو الصحيح كذا في التفسيرية اه وقد مناع السخ آه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل نحو وقوع  
الاخلاق هو الاضافة الى التفسير لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في النسخة عن المحيط مانعه وذكر الصدر  
النهيدي في واقعاته اذا قال لها أنت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه ربع تطلقه ثنتان نحو المختار فعمل  
قياس ما ذكر الصدر النهيدي ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه وسدس تطلقه تقع  
تطلقه واحدة اه وهذا أقل اشكالا وكانه مبني على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم المكررة أيضا  
كلاضافة الى الضمير لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والسنن والبرهان من الفرق بينهما (قوله وسعي)  
أي متنافي آخر التعليل حيث قال اخرج بعض التطلق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الاثني  
تطلقه وقع الثلاث في المختار اه قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطلق لا يجزئ في الايقاع  
فكذا في الاستثناء فكانه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أي ايقاع البعض وهو ما ذكره  
(قوله ويقع الخ) كن الاولى بالانصاف تأخير هذه المسألة عما بعدها كإفعل في الهداية والكنز يقع الكلام على  
الاجزاء متصلا (قوله فيما أصله الخطر) أي بأن لا يباح الالذع الحاجة كالتطلاق (قوله عند الامام) وقال  
بدخول الغائبين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة  
وهو القياس لعدم دخول الغائبين في المحدود كبعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط وقول الثلاثة استحسان  
بالعرف وحرأن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغائبين عدد يراد به الاكثر من الاقل والاقل  
من الاكثر كقولك سني من سنيين الى سبعين أي أكثر من سنيين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة  
الى ثنتين اتنى ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق وقوع به واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة  
كعدم مالي من درهم الى درهمين أما ما أصله الخطر فلا فان خطره قرينة على عدم ارادة الكل الآن الغاية  
الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها لترتب عليها الطاقة الثانية اذ لا نية بلاولى بخلاف الغاية  
الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها  
لعدم الضرورة المذكوورة وعمام تقريره في الفتح (قوله الغائبين) أي دخول الغائبين فله أخذ الكل  
أي الالف في المثال المذكور كما أفاده في البحر فافهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التلطين واحدة  
فثلاثة أنصاف تطلقين ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقيل ثنتان) لان التلطين اذا انصفا كانت  
اربعة أنصاف فثلاثة منها طلقة ونصف فتكمل تطلقتين واجيب بأن هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفنا  
تطلقتين ونصفنا كلاما من تطلقتين والثاني هو الموجب للاربعة أنصاف واللفظ وان كان يحتمله ولذا الزوادين  
لكنه خلاف الظاهر نهر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التلطين تطلقه لانصفا تطلقتين (قوله  
أونصن طلقتين) وكذا انصف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلقتين فواحدة أونصن ثلاث تطلقات ثلاث  
بحر (قوله طلقتان) لانها طلقة ونصف فتكمل النصف وفي نصي طلقتين يتكامل كل نصف فيحصل  
طلقتان قلت وينبغي أن يكون أربعة ثلاث طلقة ونجمة ارباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله  
وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاقل أصح) قال في البحر  
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطني وصححه العتباتي اه ثم ذكر التلصيف اثني عشر صورة  
وذكر أحكامها فارجعه (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أي ان الضرب يؤثر في تكثير اجزاء المضروب  
لا في زيادة العدد والطاقة التي جعل لها اجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم ين  
في الدنيا فقير لانه يضرب درهمه في مائة فتصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن  
ابن زياد والائمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الاخر ورجه  
في الفتح بأن العرف لا يمنع والقرض أنه تكلم بعرفهم وأراد فقصار كما لو وقع بلغته اخرى فارسية  
أو غيرها وهو يدريها والالزام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا فقير غير لازم لان ضرب درهمه  
في مائة ان كان اخبارا كقرله عندي درهم في مائة فيؤكذب وان كان انشاء كجعلته في مائة لا يمكن لانه

وسيجي أن استثناء بعض التطلق لغو  
بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله  
(من واحدة الى ثنتين أو مابين  
واحدة الى ثنتين واحدة و) يتوله  
من واحدة أو مابين واحدة (الى  
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله  
الخطر دخول الغاية الاولى فقط  
عند الامام وفيما مر جعه الاباحة  
كعدم مالي من مائة الى ألف  
الغائبين انصافا (و) يقع (بثلاثة)  
أنصاف طلقتين ثلاثة (وقيل  
ثنتان (وبثلاثة أنصاف طلقة)  
أونصن طلقتين (طلقتان وقيل  
يقع ثلاث) والاقل أصح (و) واحدة  
في ثنتين واحدة ان لم ينو أو نوى  
الضرب) لانه يكثر الاجزاء لا الافراد

لا يتجمل بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في البحر من أن قوله في ثنتين ظنر حقيقة وهو لا يصلح له وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية كما لو نوى بقوله استغنى الماء الطلاق فإنه لا يقع رده المقدمي بأن اللفظ صريح أي حقيقة عرفية لأهل الحساب صريح في معناه العرفي وكذا رده في التمر والمخ قال الرشيّ مترا هذه المسألة على المسائل المفتحة بما يقول زفر اه أي لأن المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب البحر في كتاب القضاء (قوله ثلاث) لأنه يحتمل كلامه فإن الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد به معنى الواو بحر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لو مدخولا بها) أي ولو حكما يشمل المختل بها فان الطلاق في العدة يلحقها احتياطا وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام اغلوة من باب المهر وبسطنا الكلام عليه هنالك (قوله كقوله لها) أي لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فإنها بين بقوله واحدة إلى عدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله ثلاث) لأن إرادة معنى مع نفي ثابت كقوله تعالى وتجاوز عن سياهم في أصحاب الجنة فصار كما إذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في البحر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا ح (قوله لما مر) أي من قوله لأنه يكثر الإجراء لا الأفراد ح (قوله فكما تر) أي فيقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتان في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا ح (قوله واحدة رجعية) لأنه وصفه بالقصر لأنه متى وقع في مكان وقع في كل الاماكن فتخصيصه بالشام تقصير بالنسبة إلى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالرجعي وطوله بالسائ ولأنه لم يصفها بعظم ولا كبر بل مدها إلى مكان وهو لا يحتمل فلم يثبت به زيادة شدة نهر (قوله أو ثوب كذا) أي وعليها ثوب غيره نهر (قوله يقع للعال) تفسير لقوله تحييز وذلك لأن الطلاق الذي هو رفع التقييد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلق وجوده بوجود أمر معدوم يوجد الطلاق عند وجوده والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلامهم مامعدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور الاناطة به وتماه في الفتح (قوله لا قضاء) لما فيه من التخفيف على نفسه بحر (قوله فيعلق) عطف على قوله ويصدق وقوله أي بالشرط المذكور في الصور ط (قوله كقوله إلى سنة الخ) في التارخائية عن المحيط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فيقع الطلاق بعد مضيه أو ينوي الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للعال أو لا تكون لهنية أصلا فيقع بعد الوقت عند نال للعال عند زفر فاسه على ما إذا جعل الغاية مكانا كالي مكة أو إلى بغداد فإنه تبطل الغاية ويقع للعال اه (قوله نعلق) لوجود حقيقته بحر (قوله وكذا الخ) أي فيعلق بالفعل فلا تطلق حتى تفعل بحر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى تر كع وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تارخائية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعل فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لأن الظرف يشبه الشرط) من حيث أن المظروف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل عليه عند تعذر معناه أعنى الظرف نهر (قوله تحييز) الأولى تحييز على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تحييز لأنه أوقع الطلاق للعال وعلمه بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيض أو لا وحتى قلت وينبغي أن يتعلق لو نوى باللام التوقيت كما في أقم الصلاة لذلك الشمس (قوله ولو بالباء تعلق) لأنها للاتصاف وقد أوقع عليها طلاقا ملصقا بما ذكر فلا يقع إلا به رجعي (قوله وفي حيضك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحين مارأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلمة في الظرف والحيض لا يصلح ظرفا فيجعل بشرط أو كلمة مع للمقارنة فإذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حيضا من حين وجوده فيقع من ذلك الوقت ولو قال في حيضتك فمالم تحض وتطهر لا تطلق لأن الحيضة اسم للكمال وذلك بانصال الطهر بها ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع مالم تطهر وتحيض أخرى لأنه جعل الحيض شرطا للوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيض المستعقل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لو نوى في مدة حيضك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال لها وهي حائض إذا حضت فهو على حيض مستعقل فان عني ما يحدث من هذا الحيض فكأن نوى لأنه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فثلاث)  
لو مدخولا بها (وفي غير الموطوءة  
واحدة ~~ص~~) بقوله لها  
(واحدة وثنتين) لأنه لم يبق للثنتين  
محل (وان نوى مع الثنتين فثلاث)  
مطلقا (و) يقع (ثنتين) في ثنتين  
ولو (بنية الضرب ثنتان) لما مر  
ولو نوى معنى الواو أو مع فكما تر  
(و) بقوله (من هنالك إلى الشام  
واحدة رجعية) مالم يصفها بطول  
أو كبر فبأنه (و) أنت طالق (بمكة  
أو في مكة أو في الدار أو الفل أو  
الشمس أو ثوب كذا تحييز) يقع  
للحال (كقوله أنت طالق مريضة  
أو مصلية) أو وانت مريضة  
أو وانت تصلين (ويصدق) في الكل  
(ديانة) لا قضاء (ولو قال غيب إذا)  
دخلت أو إذا (لبست أو إذا  
مرضت) ونحو ذلك فيعلق به  
كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر  
أو الشتاء (وإذا دخلت مكة  
تعلق) وكذا في دخولك الدار  
أو في لبسك ثوب كذا أو في صلاتك  
ونحو ذلك لأن الظرف يشبه الشرط  
ولو قال لدخولك أو لحيضك تحييز  
ولو بالباء تعلق وفي حيضك وهي  
حائض فحتى تحيض أخرى وفي  
حيضك فحتى تحيض وتطهر

فلا ينفك قول العلي اذا حبلت ونوى هذا الحبل لا ينفك لانه ليس له اجزاء ممتدة اه وفي الخاتمة قال  
 الحائض اذا حبلت فانت طالق فهو على حيض مستقبل ولو قال انها اذا حبلت غدا فهو على دوام ذلك الحيض  
 الى جبر الغد لانه لا يتصور حدوث حيضة في الغد فيصير على الدوام وكذلك اذا مرضت وهي مريضة بخلاص  
 قوله بالحيضة اذا حبلت فنتفع بكاسكت لان الحيضة امر عتد ولد وانه حكم الابداء كقوله للقائم اذا قتلت  
 اذا اعتدت وللمملوك اذا ملكك والحيض والمرض وان كان يمتد لان الشرع المعلق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل  
 جزء منه فندرجه في الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة ايام تحيض) لان الوقت يصلح لظرفه فلو كان  
 ومتى طالت في وقت طلت في سائر الاوقات بجر (قوله بمجيئ الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح ظرفا فصار  
 شرطاً بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) عليه لقوله سوى يوم حبله فان مجيء اليوم عبارة عن  
 مجيء أول جزئه يقال جاء يوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قدم في أول جزئه أفاده في البحر ومفاده أن هذا  
 فيما لو حبلت من ارفع في التارخانية ولو قال في الليل أنت طالق في مجيء ثلاثة ايام طلت كما طلع الفجر من اليوم  
 الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليلا طلت بغروب شمس الثالث كذلك في بعض نسخ الجامع  
 وفي بعضها لا تطلق حتى تجيء ساعة حبله من الدلالة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لقول لان  
 التكليف رقت فيه وانما لا يتجزأ لانه جعل الوقوع في زمان معين والزمان يصلح للايقاع الا انه منع مانع من  
 ايقاعه فيه ط (قوله وقوله تحيض) لان التسمية ظرف متنع فصدق بحين التكلم ط (قوله ان رفع الخ)  
 الفرق أنه على الرفع يكون نعتاً للمرأة فكان فاصلاً وعلى النصب يكون نعتاً للتطبيق فلم يكن فاصلاً نهر عن  
 المحط أى واذا لم يكن فاصلاً لم يكن قوله في دخولك مستأنفاً بل يتعلق بطابق فيقتضيه (قوله  
 وسأل الكسائي محمد الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه  
 كتب الرشيد الى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة فقهية ولا آمن من الخطا ان قلت فيها فاسات  
 الكسائي فقال ان رفع ثلاثاً طالت واحدة لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق أشأم وان نصها طالت ثلاثاً  
 لان معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جلة معترضة اه ملخصاً قال في الفتح وهو بعد كونه غلطاً بعيداً عن معرفة  
 مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله  
 أهل البيت من هذه المسألة عن قرأ القوي حين وصلت خلافه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن  
 ولا دخل لابي يوسف أصلاً ولا للرشيد ولمقام أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته  
 واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات اللفاظ في المبسوط ذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى  
 محمد بفتوى فدفعها الى فقراءهم عليه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر ح عن  
 حاشية المغني للجلال السيوطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفق الخ) بعد  
 هذين البيتين بت ثلث وهو قوله قيني بها ان كنت غير رفيقة وما لاهراء بعد الثلاث مقدم  
 قال في التهر وفي شرح الشواهد للجلال الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها والخرق بالضم وسكون  
 الراء الاسم من خرق بالكسر يخرق بالفتح خرقاً بفتح الخاء والراء وهو ضد الرفق وفي القاموس أن ماضيه بالكسر  
 كفرح وبالفهم ككرهم وايم من اليم وهو البركة وأشأم من الشؤم وهو ضد اليم وذ كر ابن يعين ان في البيت  
 الثاني حذف الفاء وليتدا أى فهو اعنى وان تعليلية واللام مقدرة أى لاجل كونك غير رفيقة والمقدم مصدر  
 ميمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى العشرة والالف بعد تمام الثلاث اذ بها تمام الفرق اه (قوله  
 فانت طالق) يقال فيه ما قيل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزيمة) أى معزوم عليه ليس بلغو ولا لعب نهر  
 (قوله وتماه في المغني) حيث قال أقول ان الصواب ان كلام من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث  
 والواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما مجازاً الجنس كريد الرجل أى هو الرجل المعتد به واما العهد الذي كرى  
 أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث فعلى العهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما النصب  
 فانه محتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق طالقاً ثلاثاً ثم اعترض بينهما  
 بقوله والطلاق عزيمة وان يكون حالاً من المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق  
 عزيمة اذا كان ثلاثاً بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي اراده الشاعر الثلاث لقوله قيني بها الخ اه وذكر

وفي ثلاثة ايام تحيض وفي مجيء ثلاثة  
 ايام تعليق بمجيئ الثلاث سوى  
 يوم حبله لان الشروط تعتبر في  
 المستقبل ويوم القيمة لغو وقوله  
 تحيض وفي مالتى تطلقه حسنة  
 في دخولك الدار ان رفع حسنة  
 تجوز وان نصها طلق وسأل  
 الكسائي محمد اعنى قال لاهراء  
 فان ترفق ياخذ فالرفق أيم  
 وان تخرق ياخذ فالخرق أشأم  
 فانت طالق والطلاق عزيمة  
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم  
 كم يشع فقال ان رفع ثلاثاً  
 فواحدة وان نصها فثلاث وتماه  
 في المغني وفيما علقناه على الملتقى

مطل

في قول الشاعر فانت طالق والطلاق  
 عزيمة





طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط والايقاع اذا قلته استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بجر وتام وقوع  
 المسألة فيه (قوله طالق منافية للايقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح أي لأن موته مناف لايقاع الطالق  
 منه وموته مناف لوقوعه عليها (قوله كذا طالق الخ) لانه استثناء الطالق الى حالة موته ومناف  
 لما كتبه الطالق فكان حاصله انكار الطالق فأنقروا لانه حين تعدد نصيجه انشاء امكن نصيجه اخبارا عن  
 عدم النكاح أي طالق امس عن قيد النكاح اذ لم تنكح بعد أو عن طالق كان لها ان كان اذ فتح رقبته بكونه  
 لم يعلمه بالتزوج لانه لو علم به كانت طالق قبل أن تزوجك اذ تزوجك أو أنت طالق اذ تزوجك فبطل  
 تزوجك فبطل ما يقع عند التزوج انفا فاولوا قبلية وان آخر الجواز ان تزوجك فانت طالق قبل أن تزوجك  
 لم يقع خلافا لابي يوسف لان الفاء رجعت الشرطية والمعلق بالشرط كالتجيز عند وجوده فصار كأنه قال بعد التزوج  
 أنت طالق قل أن تزوجك رجما في البحر (قوله ولو نكحنا قبل أمس الخ) لم أر ما لو نكحنا في الامس ومقتضى  
 قول الفتح المذكور انفا لانه حين تعدد نصيجه انشاء الخ انه يقع لانه لم يتعد تأمل ثم رأيت ان يصريح بالوقوع في  
 شرح درر البحار حيث قال ولو تزوجها فيه أو قبله تجز (قوله لان انشاء في الماضي انشاء في الحال) لانه  
 ما اسنده الى حالة منافية ولا يمكن نصيجه اخبارا بالكذب وعدم قدرته على الاسناد فكان انشاء في الماز وعلى  
 هذه الكمة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم اكثرهم بعدمه وتماه في الفتح  
 والبحر والنهر وقد منا الكلام عليها مستوفى أول الطلاق (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعاً  
 الامس فاقضى أخرى بجر عن المحيط قال في النهر أنت خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم  
 والامس قد مر في الفرق بينهما فانه دقيق على أن مقتضى الأصل أي المتقدم قريبا ووقوع واحدة في الامس  
 واليوم لانه بدأ بالكان اذ تأمل (قوله وقيل بمكة) جزم به في الثانية وقال في الذخيرة عازا الى المستى  
 أنت طالق أمس واليوم يقع واحدة وفي عكسه ثنتان كأنه قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة اذ قال ح  
 وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المقدسي (قوله وكان سهودا) أي الجنون  
 ولو باقاة بينة عليه (قوله كن لغوا) لان حاصله انكار الطلاق كما مر (قوله لاقراره بجزية) علة  
 للصورتين ثلاث ط (قوله قل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لا تنفاه الشرط) اعترض بان الموت  
 كائن لا محالة فليس بشرط ولا في معناه بل هو معروف للوقت المضاف اليه الطلاق ولذا يقع مستند الزمان بعد  
 الشهرين بخلاف القدوم كسب أي واجاب الرجحان بان المراد لا تنفاه شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود  
 زمان يستند اليه الوقوع قل الموت وهو المدة العينة اذ قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين  
 بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمت لم يوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كانت  
 طالق أمس قلت هنا محتمل أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس تأمل (قوله مستندا  
 لازل المدة) هذا قول الامام وعندنا ما يقع عند الموت مقتصرا وقد اتفقت عليه الايقاع أو الوقوع فبلغوا  
 فقوله لا عند الموت رد لقوله ارجح (قوله وفائدة انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشربلاني بما حاصله  
 أن عدم ميراثها بناء على امكان انتفاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح الذي به اقتصار العدة عند الامام على  
 وقت الموت فترد نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظهر الاستناد في الميراث كما في الطلاق لما فيه من ابطال  
 حقه اومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة انفار ابعدا الاجلين وبعضى ثلاث حيض في شهرين حقيقة  
 لا تنقضي عدها ويبي شهران وعشرة أيام لا تمام ابعدا الاجلين فترد فكيف تمنع باسكان الثلاث في شهرين اذ  
 وأوضحه الرجحان بان الطلاق يقع عنده مستندا لازل المدة فان كان فيها مريض الى الموت فتدقق الفرار منه  
 والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بوجهه وتعلق حقه ابعاده ولا يأتي موته بعد العدة لانه لا يجب بالموت عنده  
 على الصحيح لانها لا تثبت مع الشك في وجود سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فان لم تكون  
 بأبعد الاجلين لا يجزئ ثلاث حيض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لا بعضى  
 الشهرين بل ولا بعضى السنة والسنتين فما ذكره المصنف في عمال الدرد لا ينطبق على قواعد الفقه بوجه  
 فليتب له اذ (قوله بشهرين ثلاث حيض) الباء الاولى لتعدي متعلقة بتنقضي والثانية لامصاحبة  
 في موضع الحال من شهرين فذهبهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البحر ومما انفرد على حذف في وانباتها

وأما الثاني فلاضافته لحالة  
 منسية للايقاع أو الوقوع  
 (كذا أنت طالق قبل أن تزوجك  
 أو امس و) قد (نكحها اليوم)  
 ولو نكحها قبل امس وقع الآن  
 لان الانشاء في الماضي انشاء في  
 الحال ولو قال امس واليوم تعدد  
 وبمكة المتحد وقيل بعكسه (أو  
 أنت طالق قبل أن أخلق أو قبل  
 أن يتنقأ أو طلقك وأنا صبي  
 أو نائم) أو مجنون وكان معهودا  
 كان لغوا (بخلاف) قوله (انت  
 حر قبل أن أشتريك أو أنت حر  
 أمس وقد اشتراه اليوم فانه يعق  
 كما) يعق (لو أقر لعبد ثم اشتراه)  
 لاقراره بجزية (أنت طالق قبل  
 موتي شهرين أو أكثر ومات قبل  
 مضي شهرين لم تطلق) لا تنفاه  
 الشرط (وان مات بعده طلقت  
 مستندا) لازل المدة لا عند الموت  
 (و) تأنيده انه (لا ميراث لها) لان  
 العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث  
 حيض (قال لها أنت طالق كل يوم)

لو قال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند اثنتي عشرة الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل يوم  
طلعت ثلاثا في كل يوم واحدة أجمعا كقولنا عند كل يوم أو كما مضى يوم والفرق لنا ان في اللظرف والزمان  
انما هو ظرف من حيث الوقوع فليزمن من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه الاتصاف بالواقع  
فلونوى أن تطلق كل يوم تطلبة أخرى صحت نيته ٥١ (قوله أو كل جمعة) مثله ما إذا نوى كل جمعة تمر بياهما  
على الدهر أو لم تكن له نية وإن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن  
البحر وحاصل ما ان نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة وان نوى اليوم المخصوص فثلاث لوجود الفاصل  
بين الايام كما ينسخ قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والناظر خاتمة  
أنت طالق رأس كل شهر نطق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلعت واحدة لان  
في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لان رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس  
الآخر فاصل فانتقض ايقاع طلعة في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الحاشية في أنت طالق اليوم وبعد غد بخلاف  
قوله في كل شهر فان الوقت المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا  
في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهر لي (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى ان يقع تطلبة في كل  
يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يومه المخصوص كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لانه  
جعل كل يوم ظرفا للوقوع فيتعذر الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البحر وبعه الشارح وفيه  
تحريف بن زيادة لفظه يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطلبة بدون لفظه يوم وحينئذ فلا ينقض قوله  
أو مع فافهم (قوله فطلق الاخرى) أي مستندا عنده ومقتضرا عندهما فتح قال المقدسي قلت  
فليزمنه العقول ووطئها بينهما ما لو كان بائنا ويراجع لورجعياء ولو قال نظيره لاحدى أمتيه فالحكم كذلك  
قليلا مثل اه وقوله بينهما أي بين الحلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو طول العمر  
وقوله حينئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا مبني على ان المراد باطوالها كما مر من تأخرت حياتها  
عن حياة الاخرى لامن زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على عمر الاخرى والافتقار تكون التي ماتت  
أولا أطول عمر الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين مثلا وكانت الاخرى في سن العشرين فلو كان  
المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والاقرار للحداد  
هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول كما حياة فان المتبادر منه من تأخرت حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى  
للمصنف التعبير به (قوله وقع الطلاق مقتضرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع  
مستندا عند أبي حنيفة وقال مقتضرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فنعد أي حنيفة تعتبر  
من أقول الشهر فلو كان وطئها في الشهر يصير مرجعا ولو كان ثلاثا ووطئها فيه  
غرم العقر وعندهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مرجعا ولو كان ثلاثا ووطئها فيه  
انقضا فاحتياطا ولو مات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولو مات بعد العدة فيما اذا طلقها  
في أثناء الشهر ثم وضعت حملها أو لم تكن مدخولا بها فلم تجب عدة لا يقع لعدم الحمل اذا المستقبل يثبت للحال  
ثم يستند كذا في الجناح الكبير والاسرار والفرق لا في حنيفة بين القدوم والموت ان الموت معترف والجزاء  
لا يقتصر على المعرف كقولنا ان كان زيد في الدار فانت طالق فخرج منها آخر النهار طلعت من حين تكلم  
وهذا لان الموت في الابتداء محتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فأشبهه سائر الشروط في احتمال  
الخطر فاذا مضى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لاحتمال الان الطلاق لا يقع في الحال  
لانا نحتاج الى شهر يتصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه فصارق من هذا الوجه الشرط وأشبهه الوقت  
في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بما مر بين الظهور والاقتصار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان شهر  
وقع في شعبان انقضا وقسمه في الفتح (قوله ان طريق ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصح  
الاخبار بقوله أربعة ط (قوله والتبيين) كذا عباراتهم فهو مصدر بمعنى التبيين أي الظهور (قوله  
كالعليق) كافي أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق علة لثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعت علة  
لثبوت المال واعتقت علة لثبوت الحرية لكنه بالتعليق لم ينفع بعت علة الا عند وجود شرطه وهو دخول الدار

أو كل جمعة أو رأس كل شهر  
(ولانية له تقع واحدة) فان نوى كل  
يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند  
أو كما مضى يوم يقع ثلاث في  
أيام ثلاثة والأصل انه متى ترك  
كلمة الظرف اتحد والاتعد وفي  
الخلاصة أنت طالق مع كل يوم  
تطلبة وقع ثلاث للحال (قال  
أطول كما عمر طالق الآن لا تطلق  
حتى تموت احدهما فتطلق  
الاخرى) لوجود شرطه حينئذ  
(قال أنت طالق قبل قدوم زيد  
بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق  
مقتضرا) اعلم أن طريق ثبوت  
الاحكام أربعة الانقلاب  
والاقتصار والاستناد والتبيين  
فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة  
علة كالتعليق

مطلب  
الانقلاب والاقتصار والاستناد  
والتبيين

وعند الشافعي ينعقد له في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وغيره الخلاف في قوله ان  
 تزوجتك فانت طالق فانه يصح عندنا لا نعتاده عليه في وقت الملك لا عند عدمه كالبسط في الاصول فافهم  
 (قوله بثبوت الحكم في الحال) كانشاء البيع والطلاق والعقاق وغيرها ح عن المخ (قوله والاستناد  
 الخ) قال في الاشباه وهو دائرين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمرات فذلك عند اداء الضمان مستندا الى  
 وقت وجود السبب وكالتصايب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وكمطهارة  
 المسحاضة والتميم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز المسح لهما  
 (قوله بشرط بقاء المحل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن المخ ومن فروع  
 المسألة ما قاله لوقال لامته أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم باعها أم لم يبعها أو باع الأم فقتل  
 أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الأم بالاجماع لو لم يبعها وهذا لأن عندنا ما استند العتق سري  
 الى الولد وعندنا ما لا يسرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان لتمام الشهر فعنده  
 لا تعلق لعدم اسكان الاستناد الى قول الشهر لوال الملك في أثنائه وعندنا ما تعلق لانه مقتصر وتمام التزويج  
 في حوائج الاشباه (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) أي في قول  
 الحول شرط وجود النصاب كل المدة قل ط والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك  
 نصا بآخر ولو بعد الاقل بساعة اعتبر حوله مستأنف (قوله تطلق من حين انقول) أي بلا اشتراط بقاء  
 المحل حتى لو حاضرت بعد القول ثلاثا ثم طلقه ان لا تأثم ظهرا به كن في الدار لا تقع الثلاث لانه تبين وقوع الاول  
 وان ايقاع الثاني كان بعد انقضاء المدة كما في المخ عن الاكل (قوله فتعده منه) أي من حين القول  
 (قوله وسكت) محترزة لقوله الا في وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلق للعمال) وكذا  
 لوقال أنت طالق زمان لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان خال  
 عن طلاقها وبمجرد سكوته وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت مصدرية لانها تأتي نائبية عن ظرف  
 الزمان ومنه ما دمت حيا وهي وان استعملت لشرط الان الرضخ للوقت لأن التطلق استدعى الوقت لا الحاجة  
 فرجحت جوبة الوقت ونماه في النهر وفه ثم لا يخفى أن الفرق بين البر والحنث لا يظهر له أثر في أنت طالق ما لم  
 أطلقك ونحوه ومن ثم قيد بعض المتأخرين موضوع المسألة بقوله ثلاثا وهو الاول نعم لوقال كلما أطلقك  
 فانت طالق وقع الثلاث متتابعات ولذا لو كنت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي ان  
 أطلقك) ذكرهم ان واذا بانا بتبعية والا فبالمناسبات لهما باب التعليق ط عن البحر (قوله لا تطلق  
 بالسكوت الخ) لأن شرط البر تطايقه اياها في المستقبل وهو ممتنع في كل وقت يأتي ما لم يمت أحدهما فيحقق  
 شرط الحنث وهو عدم التطليق وهذا عند عدم النية أو دلالة الذور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما)  
 أشار به الى أن موته كونهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فانت طالق حيث  
 يقع بموته لا بموته انه بعدم موته لا يمكنه الدخول فلا يتحقق اليأس بموته فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق اليأس  
 عنه بموته فتح (قوله لتحقق الشرط) أي شرط الحنث اما في موته فظاهر واما في موته فلا يتحقق اليأس  
 عنه قال في الفتح واذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يرثها الزوج لانها كانت قبل الموت فلم يبق بينهما زوجية حاله  
 الموت وانما حكمنا باليدونة وان كان المعلق صريحا لانقضاء العدة كغير المدخول بها لأن الفرض ان الوقوع  
 في آخر جزء لا يتجزأ فلم يذال الموت وبه تبين قال في البحر وقد ظاهرا أن عدم ارثه منها مطلق سواء كانت  
 مدخولا به أو لا ثلاثا أو واحدة وبه ظهر أن تقييده الزيلعي عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومنه  
 في النهر (قوله ويكره فارا) أي اذا كان هو الميت لوقوع طلاقه في حال اشرافه على الموت ويأتي في باب  
 طلاق المريض لو علق الطلاق في صمته وحنث مريضا كان فارا وهذا منه رجحى فان كانت مدخولا به او رثته  
 بحكم القرار وان كن الطلاق ثلاثا والا لاثرت به بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يمت  
 أحدهما وتطلق عندهما للعمال بسكوته والحاصل ان اذا عنده هنا عرف لجزم الشرط لانها تستعمل ظرفا  
 وحر فالا يقع الطلاق للعمال بالثبوت وهذا قول بعض النخاة كما في المغنى لكن ذكر أن جمهورهم على انها متضمنة  
 معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مخرج اقوله ما هنا قد رجحه في فتح القدير (قوله وان

والاقتصار بثبوت الحكم في الحال  
 والاستناد بثبوته في الحال مستندا الى  
 ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم  
 الزكاة حين الحول مستندا لوجود  
 النصاب والتبيين أن يظهر في الحال  
 تقدم الحكم كقوله ان كان زيد  
 في الدار فانت طالق وتبين في الغد  
 وجوده فيها تطلق من حين القول  
 فتعده منه (انت طالق ما لم أطلقك  
 أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك  
 وسكت طلقك) للحال بسكوته (وفي  
 ان لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت  
 بل يمتد انكاح (حتى يموت  
 أحدهما قبله) أي قبل تطليقه  
 فتأتي قبيل الموت لتحقق الشرط  
 ويكون فارا (واذا ما واذا بلائية  
 مثل ان عنده و) مثل (متى عندهما)  
 وقد مر حكمهما

نوى الوقت أو الشرط الخ قال في البحر وقيدنا بعدم النية لانه لو نوى باذامعنى متى صدق اتفاقا قضاء وديانة  
لتشديده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما وينبغي أن يصدق عندهما ديانة فقط لانها عندهما  
ظاهرة في الظرفية والشرطية لاحتمال فلا بد منه القاضي اه والبحث أصله صاحب الفتح وانظر لو نوى  
بان الفور هل يصح انظاره نعم كالوقاوت قرينة عليه (قوله ما لم تقم قرينة الفور) وهي قد تكون لفظية  
وقد تكون معنوية فمن الأول طلق في فقال ان لم أطلقك فأنت كذا كان على الفور كما في القضية ومن  
الثاني ما لو طلب جماعها فأنت فقال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد ما سكنت شهوته طلقت والبول  
لا يقطع وينبغي أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعي الجماع كذلك وفي الصلاة خلاف نهر أى  
إذا خافت خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور به يبقى وقال نصير تقطع وسأقي مسائل الفور في آداب العین  
على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بحر وفي المسائل دلالة على اعتبار قرينة الفور في ان وان كانت  
نخص الشرط اتفاقا (قوله فعلى الفور) جواب شرطه تدراى فان قامت قرينة الفور فطلق على الفور ط  
(قوله مع الوصل) فلو كان مقصودا لوقع المتجزى والمعلق بحر (قوله فقط) أى دون المعلقة وفائدة وقوع المتجزى  
دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقعت واحدة بالمتجزى فقط بحر قلت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة  
حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تغيير الواحدة موصولا فانه لولا ايقاعه الواحدة موصولا لوقع الثلاث  
المعلقة أمالو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تغيير الواحدة وعدمه الاعلى قول زفر الا في فافهم (قوله  
استحسانا) والقياس أن يقع المضاف والمتجزى جميعا ان كانت مدخولا بها والا وقع المضاف وحده وهو قول زفر  
لانه وجد زمان لم يطلقها فيه وان قل وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان  
البر مستثنى بدلالة حال الخلاف لان مقصوده باليمين البر ولا يمكن الا يجعل هذا القدر مستثنى وتماسه في الفتح  
(قوله لان التطلق المقيد) أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى الذى في قوله ان لم أطلقك فانه صادق  
بالمقيد وغيره فاذا وجد التطلق ولو مقيدا الغد شرط الحث وهو عدم التطلق (قوله والاصل ان اليوم  
الخ) قيد باليوم لان الدليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت  
الليل لم تطلق ان دخلت نهارا اما لفظ اليوم فيطلق على بياض النهار حقيقة اتفاقا قبل وعلى مطلق الوقت  
حقيقة أيضا فيكون مشتركا وقيل مجازا وهو الصحيح لان الجواز أولى من الاشتراك أى لعدم احتياجه الى  
تكثر الوضع والمشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى  
باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فصديق وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الربيعي  
ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يمتد اذا كان مشتركا فلو عرفت بال التي للعهد الحضورى مثل لا أكلن  
اليوم فانه يكون بياض النهار وتماه في البحر وما في النهر من انه لو خرج الفرع المذكور على أن الكلام بما يمتد  
لاستغنى عن هذا التقيد فيه نظرا لانه يقتضى دخول الليل على القول بان الكلام لا يمتد مع ان اليوم معرف  
بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالحق ما في البحر نعم قديس ليل اذا اقترن المعرف بما يدخله كفى  
أمر لك بيده اليوم وغدا في الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال في التلويح وليس مبني على ان اليوم لمطلق  
الوقت بل على انه بمنزلة أمر لك بيده اليوم وفي مثله يستمع اسم اليوم الليلة بخلاف أمر لك بيده اليوم وبعد  
غدا فان اليوم المفرد لا يستتبع ما بآزانه من الليل اه (قوله متى قرن بفعل تمتد الخ) المراد بالتمتد ما يصح  
ضرب المدة له كالسير والركوب والصوم وتخير المرأة وتفويض الطلاق وبما لا يمتد عكسه كالطلاق والتزوج  
والكلام والعناق والدخول والخروج بحر فيقال ابست الثوب يومين وركبت القرس يوما بخلاف قدمت  
يومين ودخلت ثلاثة أيام تالويح وذكر بعض محبيه أن المراد بامتداد اللبس والركوب امتداد بقائهما مجازا  
والقرينة التقيد باليوم لأصلهما أى لان حقيقة الركوب الحركة التي يصير بها فوق الدابة واللبس جعل  
الثوب على بدنه وذلك غير ممتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما في شرح الوقاية من ان المراد امتداد  
يمكن أن يستوعب النهار لمطلق الامتداد لانهم جعلوا التكامل من قبيل غير الممتد ولا شك أنه يمتد زمانا  
طويلا لكن لا بحيث يستوعب النهار اه وجرم في الهداية بأن التكلم غير ممتد وقال في البحر انه الحق وجرم  
الهندي في شرح المغني بانه ممتد وجعل ما في الهداية طنا لبعض المشايخ ووجهه أيضا في الفتح وعليه فلا حاجة

(وان نوى الوقت أو الشرط  
اعتبرت) نية اتفاقا ما لم  
تقم قرينة الفور فعلى الفور  
(وفي) قوله (انت طالق ما لم  
أطلقك انت طالق مع الوصل)  
بقوله ما لم أطلقك (طلقت) المتجزى  
(الاخيرة) فقط استحسانا (فرع)  
قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت  
طالق ثلاثا فحلت المرأة فان مضى  
ألف ولا تقبل المرأة فان مضى  
اليوم لا تطلق به يبقى خاتمة لان  
التطلق المقيد يدخل تحت المطلق  
(أنت طالق يوم اترجحك فتكبحها  
ليلا جنت بخلاف الامر باليد  
أى امر لك بيده يوم يقيد بزيادة)  
فقدم ليلام تخيير ولو نهرا راقى  
لغروب والاصل أن اليوم متى  
قرن بفعل تمتد يستوعب المدة  
يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح  
جعله بيدها يوما أو شهرا ومتى قرن  
بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق  
الوقت

مطلب  
في قولهم اليوم متى قرن بفعل تمتد

الى تقيد الامتداد بنهار بل هو مبني على القول الاول كما حققه صاحب النهر والمقدسي وشيخنا في قوله  
 التلويح ما يصح ضرب المدة تأمل وأشار بقوله كالأمر باليد الى أن المراد بالفعل المعتد المظروف أي العامل  
 في اليوم لا الذي أضيف اليه اليوم فإنه لا عبرة بامتداده وعدمه عند المحققين لأنه وإن كان مظهرًا أيضًا لكنه  
 ذكر لتعين الظرف والمقصود بذكر الظرف انما هو افادة وقوع العامل فيه وحاصله ان الصور أربع لأنه قد يكون  
 المضاف اليه ومظروف اليوم مما يعتد كأمر لا يبدل يوم ركب زيد وقد يكونان من غير المعتد كانت طالق يوم  
 يقدم زيد وفي هذين لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المظروف وقد يكون المظروف معتدًا والمضاف اليه غير معتد  
 كأمر لا يبدل يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حر يوم ركب زيد وفي هذين يظهر الفرق وانفقوا فيها على اعتبار  
 المظروف فإذا تقدم زيد أو ركب لا يكون الأمر يدها ولا يعتد بالعبد اتفاقا ووقع في كلام بعضهم أن المعتد  
 للمضاف اليه لكنه لم يعتبره في هذين بل اعتبره في الاخرين وقد علمت أنه لا فرق فيما بين اعتبار المضاف اليه أو  
 المظروف فعلى هذا الاختلاف في الحقيقة كما في الكشف والتلويح وغيرهما وبه يرد على من حكى الاختلاف وعلى ما في  
 الزيلعي وشرح الوفاة من ترجيح اعتبار المضاف اليه كما في البحر ثم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق  
 والخلو عن الموانع فلا تنفع مخالفة للقرينة فكثيرا ما يعتد بالفعل مع كون اليوم مطلق الوقت مثل اركبوا يوم  
 يأتيكم العدو أو أحسنوا الظن بالله يوم يأتيكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حر يوم  
 تكسف الشمس افاده في التلويح (قوله كابقاع الطلاق) أشار به الى أن قولهم الطلاق مما لا يعتد المراد به  
 ابقاعه لا كون المرأة طالقًا لأنه يعتد بل هو أمر مستمر لا فائدة في تعليق الظرف به كما أفاده صدر الشريعة  
 والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يقتضي بمجرد صدوره لا أثره وهو كونه طالقًا (قوله  
 أو يرى) بخلاف أنت بريئة فإنه يقع به البائن كما يأتي في الكتابات أفاده ح (قوله ليس بشئ) لأن  
 محلية الطلاق قائمة بها لا به فلا إضافة اليه إضافة الى غير محله فيلغو نهر ولهذا لو ملكها الطلاق فملكته  
 لا يقع بحر (قوله أو انا عليك حرام) الاولى وأنا بالواو كما في بعض النسخ (قوله لأن الابانة) أي لفظها  
 موضوع لازالة وصلة النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التحريم (قوله وهما مشتركان)  
 بفتح الراء مبنيًا للجهول أي الوصلة والتحريم مشتركان بين الزوجين أو يكسر ظامنيًا للعلوم أي الزوجان  
 مشتركان في الوصلة والتحريم (قوله حتى لو لم يقل الخ) أي بأن قال أنا بائن أو أنا حرام ثم الاولى أن يقول  
 ولو لم يقل لأنه محترز التقيد بملكك وعليك كما في البحر ط ويوجد في بعض النسخ ط ولو لم يبدون حتى (قوله لم يقع  
 بخلاف الخ) قال في التبيين والفرق ان البينة أو الحرام اذا كان مضافًا اليها فعين لازالة ما بينهما من  
 الوصلة والحلل واذا اضيف اليه لا يتعين لجواز أن تكون له امرأة أخرى فيريد بقوله أنا بائن منها أو حرام عليها  
 اه ح (قوله اذ انوى) هذا القيد جار في أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فيقع بلاية كما يأتي  
 في الايلا اه ح (قوله وان لم يقل مني) رد على ما في خزائن الاكل لا يبي عبد الله الجرجاني حيث ذكر  
 انه اذا لم يقل مني يكون باطلا وهو سهو ومحله في الصورة المذكورة بعد كما أوضحه في البحر عن القضية (قوله  
 نعم الخ) قال في البحر والحاصل انه اذا أضاف الحرمة أو البينة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير إضافة  
 اليه وان أضاف الى نفسه كان حرام أو بائن لا يقع من غير إضافة اليها وان خبرها فأجابت بالحرمة أو البينة  
 فلا بد من الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أنا حرام عليك أنت بائن مني أنا بائن منك (قوله بلاية) في حال  
 الغضب وغيره نازخانية ومقتضاه انه طلاق صريح وفيه نظر وفي كتابات الجوهره أنابري من نكاحك  
 يقع ان نوى وفي أنا بريء من طلاقك لا يقع لان البراءة من الشيء تركله اه (قوله لأنه شرط) لأنه علق التطبيق  
 بالاعتاق غير انه عبر عنه بالعق مجازا من استعارة الحكم له والمعلق يوجد بعد الشرط فتطلق وهي حرة وهذا  
 لأن الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود ولحكم تعلق به والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة  
 للقران فيكون منافي المعنى الشرط واجب بأنهم اذ تذكروا لما تأخرت به لانه منزلة المقارن لعمق وقوعه ومنه  
 ان مع العسر يسرا وصير اليه ما الموجب هو وجود معنى الشرط لها وانما في النهر (قوله بين جنسين)  
 كالطلاق والعقاق والعسر واليسر ط (قوله يحل محل الشرط) فكأنه قال ان اعتقك فتكون مع بمعنى  
 بعد ح (قوله ولولع الخ) أي علق الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد أنت حرة وقال الزوج اذا

كابقاع الطلاق فإنه لو قال طلقك  
 شهرا كان ذكر المدة لغوا وطلق  
 للعالم (أنا منك طالق) أو يرى  
 (ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق  
 (وتبين في البائن والحرام) أي أنا  
 منك بائن أو انا عليك حرام ان نوى  
 لأن الابانة لازالة الوصلة والتحريم  
 لازالة الحل وهما مشتركان فتصح  
 الاضافة اليه حتى لو لم يقل منك  
 أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن  
 أو حرام حيث يقع اذ انوى وان لم  
 يقل مني نعم لو جعل امرها يدها  
 شرط قولها بائن مني ويقع بأمر أنك  
 عن الزوجية بلاية (أنت طالق)  
 نيتين مع عتق مولدك بالفا عتق  
 سيدها طلق نيتين (وله الرجعة)  
 لوجود التطبيق بعد الاعتاق لأنه  
 شرط وتدل ابن الكمال ان كلمة مع  
 اذا التحم بين جنسين مختلفين يحل  
 محل الشرط (ولولع الخ) بالبناء  
 للجهول (عتقها وطلاقها)

خزائن الاكل اسم كلب في ست  
 مجلدات تصنيف أبي عبد الله  
 يوسف بن علي بن محمد الجرجاني  
 ونسب لابي اللب والصحاح انه  
 لهذا كذا في تاج التراجم للعلامة  
 قاسم اه منه

جاء الغد فأت طالق ثنتين ط (قوله) عجي الغداي مثلا اذ المدا ارتداد المعلق عليه افاده ط (قوله) لا رجعة له) أي انفسا في رواية وفي رواية ان عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعق لماتعلقا بشرط واحد وجب أن تطلق زمان نزول الحرية فيصاها وهو حرة لا قترانها وجودا فلا تحرم بها حرمة غليظة ولهما ان زمان ثبوت العتق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العتق في زمان ثبوتها ليس ثابتا لطابق العقلاء على ان الشيء في زمان ثبوتها ليس ثابت فلا تصادفها التعلقان وهي حرة بخلاف المسألة الأولى لان العتق ثمة شرط فيقع الطلاق بعده وتقامه في النهر (قوله في المسألتين) أي انفسا ما يجز عن المحيط (قوله ثلاث حيض) أي أن كانت من ذوات الحيض والا فلا ثمة أشهر أو وضع الحمل ط (قوله احتياطا) متعلق بالمسألة الثانية فقط ح يعني ان التعليل بالاحتياط لوجوب الاعتداد بثلاث حيض خاص بالثانية لان مقتضى وقوع الطلاق عليها هي أمة أن تكون عتقتا حاضمتين ولذا كانت بالطلقتين لكن وجبت العدة بثلاث حيض للاحتياط ولعل وجهه انها وان طلقت في حال الرقية لكن لما عقبه الحرية بلا مهلة وجبت العدة عليها وهي حرة لان الطلاق وان كان عليه لوجوب العدة والعلة مقارنة للمعاول في الزمان لكنه متأخر عنها في الرتبة تأمل اما في المسألة الأولى فوجوب الاعتداد بثلاث حيض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاعتاق من كل وجه ولذا لم تن بالطلقتين كما مر (قوله ولو كان الزوج مريضا) أي وقت التعليق (قوله لا ترث منه) انما يظهر في الصورة الثانية ط ويدل عليه التعليق أما في الصورة الأولى فالظاهر انها ترث لان التعلق فيها بعد الاعتاق كما مر والطلاق رجعي فتكون قد ماتت عنها وهي حرة في عدة طلاق رجعي فترث منه (قوله لوقوعه) أي الطلاق وهي أمة أي والامة لا ترث فلا يتحقق القرار قال في النهر ومقتضى ما مر عن محمد أن ترث اه أي لان عنده يقع الطلاق عليها وهي حرة ويملك الرجعة فترث وهذا مؤيد لما قلنا في الصورة الأولى (قوله المنشورة) يعني عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقع بعدده) أي بعدد ما أشار اليه من الاصابع الاشارة للغوية أو بعدد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأمل فان أشار بثلاث فهي ثلاث أو اثنتين فتنتان أو بواحدة فواحدة كافي الهداية قال في البحر لان هذا تنسيبه بعدد ما أشار اليه وهو العدد المفاد كنيته بالاصابع المشار اليه بذالان الهاء للتنبيه والكاف للتشبيه والاشارة الى غير الاصابع من المعدودات كذلك أم لا اختصاص ارادة العدد في العادة بالاصابع تأمل (قوله بخلاف مثل هذا) أي بخلاف قوله أنت طالق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث بحر (قوله والا فواحدة) أي بأمة كقوله أنت طالق كالف بحر عن المحيط ويبيانه ما نقله أيضا عن البدائع من انه أي هذا اللفظ يحتمل التشبيه في العدد أو في الصفة وهي الشدة فايها أقوى ومع وان لم تكن له قيمة يحتمل على التشبيه في الصفة لانه أدنى اه أي أن لم ينو يحتمل على أن الواقع طلقه واحدة شعبة بالثلاث في الشدة وهي الينونية (قوله لان الكاف) أي في كذا ط (قوله ولذا) أي للفرق المذكور بين الكاف ومثل ط (قوله كايما جبريل) فان الحقيقة في الفردين واحدة وهي التصديق الجازم (قوله لا مثل ايمان جبريل) زيادته في الصفة من كونه عن مشاهدة فيحصل به زيادة الاطمئنان كما أشار اليه في قوله تعالى قال رب ارنى كيف يحيى الموتى الآية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المنزلة لكن ما نقل عن الامام هنا يخالفه ما في الخلاصة من قوله قال أبو حنيفة اكره أن يقول الرجل ايمان كايما جبريل ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل اه وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والمتعلم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة لاننا آمننا بوحدة الله تعالى وربوبيته وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل مثل ما قرئت به الملائكة وصدقت به الانبياء والرسل فن ههنا ايماننا مثل ايمانهم لاننا آمننا بكل شيء آمنت بآية الملائكة مع ما عرفت من عذاب الله تعالى ولم نعاينه نحن ولهم بعد ذلك علينا فضائل في الثواب على الايمان بجميع العبادات الخ ولا ينبغي ان بين هذه العبارات الثلاث تحسنا لفا حسب الظاهر ويمكن التوفيق بجمع الأولى على العالم لانه قال أقول ايمان كايما جبريل ولا أقول مثل ايمان جبريل والثانية على غيره لقوله اكره أن يقول الرجل والثالثة على ما اذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان بلفظ المثلية لعدم الايمان بعد التصريح فيجوز للعالم والجاهل والعلامة ان يكمل بالشارسالة في هذه المسألة هذا خلاصة ما فيها (قوله ككف) يعني اذ انوى الكف صدق ديانة ووقعت عليه واحدة لان الكف واحدة ح

عجي الغد) جاء الغد (لا رجعة له) لتعلقهما بشرط واحد (وعتقتها) في المسألتين (ثلاث حيض) احتياطا (ولو) كان الزوج (مريضا لا ترث منه) لوقوعه وهي أمة فلا ترث ميسوط (أنت طالق) هكذا مشير بالاصابع) المنشورة (وقع بعدده) بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة لان الكاف للتشبيه في الذات ومثل للتشبيه في الصفات ولذا قال أبو حنيفة ايمان كايما جبريل لا مثل ايمان جبريل بحر (وتعتبر المنشورة) لا المضمومة الادبائية ككف

مطلب  
في قول الامام ايمان كايما جبريل

(قوله والعقد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكأنه فهمه من عبارة البحر وهو فهم في غير محله كأنه عرفه في الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالمنصومة متين يصدق ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى نتيان وفي الثانية واحدة لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمنصومتين وبالثانية نية بالكف فلا يصدق قضاء في الصورتين وتطلق ثلاثا لانه أشار إليها بأصابعه الثلاث بالمشورة اه وفي كافي الحاكم وان كان يعنى بثلاث أصابع أنها واحدة ويقول انما اشترت بالكف دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث أصابع فقط وعبارة البحر والاشارة تقع بالمشورة منها دون المنصومة للعرف والسنة ولو نوى الاشارة بالمنصومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها بالمشورة وهذا هو المعتمد وحسب أقوال ذكرها في المعراج الاول لجعل ظهر الكف الى المرأة وبطون الاصابع بالمشورة اليه صدق قضاء وبالعكس لا الثاني لو باطن كفه الى السماء فالعبرة بالنشروان للارض فلا يضم الثالث ان نشر اعن ضم فالعبرة بالنشروان ضمما عن نشر فلضم اه ملخصا فقوله وهذا هو المعتمد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أى بدون تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعده ويدل عليه أيضا قوله في الفتح بعد حكاية الاقوال المذكورة والمعول عليه اطلاق المصنف أى ان العبرة بالمشورة مطلقا وليس راجعا لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها بالمشورة كما فهمه الشارح لما علمت ولما ذكرناه من أن صريح الهداية وغاية البيان وكافي الحاكم صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها اعزاء في الفتح الى معراج الدراية ولله قول آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشعر به كلام الفتح كما أوضحته فيما علقته على البحر فيوافق ما أتى عن القهستاني ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو ظاهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر في هذا المحل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم (قوله ولو لم يقل هكذا) أى بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانما تطلق واحدة خاتمة (قوله لفقد التشبيه) أى بالعدد قال القهستاني لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون (قوله لم أره) كذا قال في الاشباه من احكام الاشارة وجزم الخير الرملى بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلعي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد عرفا وشرعا اذا اقترنت بالاسم المبهم اه ولا تطلق هنا يشار اليه به فتأمل وقد رأيت كما ذكرته بالعلم المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرملى ملخصا ورأيت بخط الساجاني مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولو قال لامرته أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا اذا نوى وفيها أيضا اذا قال طالق فقبل من عنيت فقال امرأتى طلقت ولو قال أنت متى ثلاثا طلقت ان نوى أو كان في مذاكرة الطلاق والاقوال يخشى أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرحي عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أى لان كلامهما مرتبط بافظ طالق مقدرا وقول الرملى ان اللفظ لا يشعر به غير مسلم وما نقله عن الزياهي لا يناسبه لان المراد بالاسم المبهم لفظ هكذا كذا المراد به العدد الذي اشير به اليه وسماه مبهما لكونه لم يصرح بكميته كما حققه في الهر والاسم المبهم مذكور في مسئلتنا فيفيد العلم بعدد الطلاق المقدرا الذي نواه المتكلم كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقدرا نواه المتكلم ولا فرق بين ما لا من جهة ان العدد في أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق هكذا مشيرا الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر لي فافهم (قوله ولو أشار بظهورها بالمنصومة) أراد به تبييد قوله قبله وتعتبر بالمشورة لا المنصومة أى تعتبر اذا أشار بظهورها بأن جعل باطن المشورة الى المرأة وظهورها الى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمعتبر المنصومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بتقيل وصرح في الشربلية بأنه ضعيف وقال ان الاعتبار بالمشورة مطلقا وعده المعول فلا تعتبر المنصومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والخاتمة والبحر والفتح وقيل النشر لو عن طي والطي لو عن نشر وقيل ان بطن كفه الى السماء فالنشر وروان للارض

والمعتمد في الاشارة في الكف  
شركل الاصابع ونقل القهستاني  
أنه يصدق قضاء بنية الاشارة  
بالكف وهي واحدة ولو لم يقل  
هكذا يقع واحدة لفقد  
التشبيه ولو قال انت هكذا مشيرا  
ولم يقل طالق لم أره (ولو أشار  
بظهورها بالمنصومة) للعرف ولو  
كان رؤسها انحوا مخاطب فان نشر  
عن ضم فالعبرة بالنشروان ضمما  
عن نشر فالضم ابن كمال



فالمعجم اه وكذا قد منعان الجبران المتعدد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فالاقوال الثلاثة انفصلة  
ضعيفة وان شئ على الاول منها في الوفاية والذرفافهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائن  
بوصف الطلاق بما ينفي عن الشدة والزيادة نهر وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بانه (قوله البتة)  
مصدر بت أمره اذا قطع به وجزم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة  
بانه ذكره هنا لانه محل الخلاف دون اللفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر البحار وشروحه  
يفيد أن الخلاف في الشكل (قوله أو أخش الطلاق) أشار به الى كل وصف على أفعل مما يأتي لانه للتفاوت  
وهو يحصل بالينونية وهو أخش من الطلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع  
بالتأني لان الرجعي سمي غالباً فان قلت قد تقدم في الطلاق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة  
ولانية فان كان في طهر فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جاع  
فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع  
الواحدة البائنة بلانية أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجود شيء بحر لكن قال في التهر مقتضى كلام  
المصنف وقوع البائنة للبال وان لم تصف بهذا الوصف لان البدعي لم ينحصر فيما ذكره اذا البائن بدعي كما مر  
اه قلت ووقوع البائنة للحال صريح في شرح درر البحار ويرد عليه أيضاً ما في البدائع من هذا الباب  
ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق حالة  
الحيض فيقع الشك في الينونية فلا تثبت بالشك وكذا اذا قال طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت  
طالق للبدعة اذا نوى واحدة بانه صحيح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أولاً وقوع البائن  
ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعياً فعلم أن ما ذكره أولاً قول الامام وعليه المتون وما  
في البدائع أولاً قول محمد وما نقل في البحر فالظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف لانه لم يوقع البائن الا بنية  
فاذا لم يثبته فهو على التفصيل الذي ذكره في البحر تأمل (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل  
أن الوصف بما ينفي عن الزيادة يوجب الينونية والتشبيه كذلك أي شئ كان المشبه به كراس ابرة وكعبة خردل  
وكسيسة لا قضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً وزفر أن يكون عظيماً عند الناس ف رأس  
ابرة بائن عند الاول فقط وكالجبل عند الاول والثالث فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الاولين  
ومحمد قيل مع الاول وقيل مع الثاني (قوله أو كالأف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد  
فان نوى الثاني وقع الثلاث والا ثبت الاقل وهو الينونية وكذا في مثل ألف ومثل ثلاث بخلاف كعدد آلاف  
أو كعدد الثلاث فلا تثبت بلانية وفي واحدة كآلف واحدة اتفاقاً وان نوى الثلاث لان الواحدة لا تحتمل  
الثلاث وتماه في البحر (قوله أو ملء البيت) وجه الينونية به أن الشئ قد ملأ البيت لعظمته في نفسه  
وقد ملأه لكثرته فأيهما نوى صح بنية وعنده عدمها يثبت الاقل بحر (قوله أو تطليقة شديدة الخ) لان  
ما يصعب تداركه يشتهر عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائن بحر قيد بذكر التطليقة  
لانه لو قال أنت طالق قوية أو شديدة أو طويلة أو عريضة كان رجعياً لانه لا يصلح صفة للطلاق بل للمرأة  
قاله الاسيحي وبطويلة لانه لو قال طول كذا أو عرض كذا لم تصح بنية الثلاث وان كانت بانه أيضاً بحر  
(قوله أو أخشنه) بالسين المجع قبل التنون ويرجع الى معنى الاشدية ط (قوله أو أكبره) بالباء  
الموحدة أمماً كثره بالمشناة أو المثلثة فأقرباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يحتمل) وهو الينونية فانه  
يثبت به الينونية قبل الدخول للحال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بحر (قوله فيصح لما مر)  
أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل الفرد الاعتباري وهو الثلاثة في الحرة والثنتان في الامة فتصح بنية  
والنفا في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره صرح أفاده ح فان قلت لم يذكر المصدر في نحو طالق  
أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طالق طلاقاً أو أشد الطلاق لان أفعل التفصيل بعض ما اضيف اليه  
فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة بنية الثلاث في جميع ما مر وقال  
في التهر لكن قال العتاني الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة لان البنية انما تعمل في المحتمل  
وتطليقة بقاء الوحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون

(و) يقع (ب) قوله (أنت طالق بائن  
أو البتة) وقال الشافعي يقع  
رجعياً لوموطوة (أو أخش  
الطلاق أو طلاق الشيطان أو  
البدعة أو أشر الطلاق أو كالجبل  
أو كآلف أو ملء البيت أو تطليقة  
شديدة أو طويلة أو عريضة  
أو أسوأه أو أشده أو أخشنه)  
أو أخشنه (أو أكبره أو عريضة  
أو أطوله أو أغلظه أو أعظمه  
واحدة بانه) في الشكل لانه وصف  
الطلاق بما يحتمل (ان لم ينو ثلاثاً)  
في الحرة وثنتين في الامة فتصح لما مر

اهـ والحاصل أنه في مسألة البرازية الاولى قد علق الصفة وحدها على وجود الموصوف والصفة في انتمنى  
 أنه لو لا التعليق لوجد في الحال ولا يمكن أن يوجد في الحال يشوكة لثمة غير موجودة ولا كونهما لثما  
 لان الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة المعلقة بأتمه أو ثلثا قبل وجودها فيلزم  
 أيضا سبق الصفة موصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير  
 وقد عاتى الفرق بين المتبسة والمقبس عليها (قوله مساواته لانت بائن) كان حتى التعبير أن يقال مساواته  
 ليموا بئن بناء على ما فهمه من أنه تعليق لوصف الطلاق فقط وقد عاتى عدم المساواة نعم هو مساواة لانت بائن  
 على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق له موصوف وصفته معافصار في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذا  
 نطق بالحق بلا قصد (تتمه) يقع كثير في كلام العوام أنت طالق يحل للتمنازير ويترى على "وأفتى في التلميز بأنه  
 رجعي" لان قوله ويترى على "أن كان للعالم خلاف المشرع لانها لا تحترم الا بعد انقضاء العدة وأن كان  
 للاستقبال فيصح ولا ينافي الرجعة وكذلك أفتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك قاض ولا عالم لانه  
 لا يملك اخرجه عن موضوعه الشرعي وأيده في حواشيه على المخيم في الصيرفة لوقال أنت طالق ولا رجعة  
 لي عليك فرجعة ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اهـ وقال ان قولهم لا يردك قاض الخ مثل قوله  
 ولا رجعة لي عليك لان حذف الواو كتابا كما هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اهـ قلت والفرق أن  
 على أن لا رجعة قبل الطلاق لانه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقا مشروطا فعدم الرجعة أي طلاقا  
 بائنا فهو داخل تحت القاعدة من أنه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر  
 عن الهداية ما لا رجعة لي عليك فليس صفة الطلاق بل هو كلام مسدأ أنت اخبر به عما هو خلاف الشرع  
 فان الشرع هو وقوع الرجعي - بآنت طالق فقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق وبائن أو ثم بائن بلائمة  
 كما مر وكذا قولهم لا يردك قاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة فلم يدخل تحت القاعدة المذكورة  
 ومثله يحل للتمنازير ويترى على - وقد سني ذلك على الرجعي بفهم بأن هذا وما في الصيرفة من الفرق  
 بين المسألين مخالف للقاعدة المذكورة نعم لو قصد بقوله ويترى على "ايضا ع الطلاق وقع به أخرى بأتمه ما لم  
 ينوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما قد منه ومثله قول العوام في زماننا أيضا أنت طالق كلما ذلك  
 شيخ حرملك شيخ فان مراده بالثاني تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما حلت لي حرمت على فكل ما عتد عليها  
 بآنت منه الآن يريد بذلك الكلام الاخبار عن الطلاق المذكور ودون انشاء التحريم ودون جعل هذه  
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا تحترم أبدا لانه اخبار بخلاف المشرع لكن العاتى لا ينفهم ذلك بل الظاهر  
 أنه يريد انشاء تأييد الحرمة فواقع في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي من وقوع الرجعي به فقط مرة واحدة  
 غير ظاهر فاعتنم تحريره هذا الخ لانه مما يخفى (قوله بالثناء المشقة من فوق) الظاهر أنه قيد بذلك ليعلم  
 بالاولى ما اذا قاله بالثناء المثلثة وليفسد أن هذا التعريف هذا لا يفسر لان ذلك صار اربعة عاتية وقد مر أن الطلاق  
 يقع بالاقتضا المحقة فلا يرد ما اعترض به في الخبر يده على المصنف من أن هذا ذحول منه وأن المذكور  
 في كلامهم ضبطه بالمثلة ولم يرأ أحدا ضبطه بالثناء وعبارة البحر الا أكثر بالثناء المثلثة فانه يقع به الثلاث  
 ولا يدين اذا قال فويت واحدة (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهوما أنه يدين في ارادة اثنتين  
 وجهه أن أقفل التفضل بل قد يرد به أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان يحتمل كلامه فيصدق ديانة اهـ ح  
 قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لا ثنتين وحيد فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كما لو قال  
 أكثر الطلاق) أي بالثناء المثلثة وأشار به الى ما قلنا من أن ضبطه بالثناء ليس للاحتراز عن المثلثة  
 (قوله أو أنت طالق مرارا) في البحر عن الجوهره لوقال أنت طالق مرارا طلاقا ثلاثا ان كانت مدخولا بها  
 كذا في النهاية اهـ وذكري في البحر قبله بأكثر من ورقة عن البرازية أنت على - حرام ألف مرة تقع واحدة  
 اهـ وما في البرازية ذكره في الذخيرة أيضا وذكره الشارح آخر باب الإيلاء أقول ولا يخالف ما في الجوهره  
 لان قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مرارا متعددة والواقع به في أول مرة طلاق بائن في المرة الثانية لا يقع شيء  
 لان البائن لا يلحق البائن اذا أمكن جعل الثاني خيرا عن الاول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه  
 في الكتابات بخلاف ما اذا قوى الثلاث بآنت حرام أو بآنت بائن فانه يصح لانه لفظ واحد صالح للثلاثة

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي  
 في متى تزوجت عليك فأنت طالق  
 طلاقا يملك بئن بها منسك اذا غابته  
 مساواته لانت بائن والوصف  
 لا يسبق الموصوف كذا حذر  
 المصنف هنا وفي الكتابات (بخلاف)  
 أنت طالق (أكثره أي الطلاق  
 بالثناء المشقة من فوق فانه يقع به  
 الثلاث ولا يدين في) ارادة  
 (الواحدة) كما لو قال أكثر الطلاق  
 أو أنت طالق مرارا

الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مرارا بجملة تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر الواقع بالاولى رجي  
 وكذا جاء بعد ما الى الثالثة لانه صريح والصريح يطلق الصريح مع ما دامت في العدة ولذا قيد بالمدخول  
 لان غيرهما تبين بالمرأة الاولى لا الى عدة فلا يلحقها ما بهما فاعتقتم تحرير هذا المقام فقد خفي على كثير  
 من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أى فيقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا نيلس الخ)  
 عبارة بالجوهر وان قال أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا وما هو المختار لان لا قليل واحد والصلح ثلاث  
 فاذا قال أولا لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اه قلت لكن في الغلامه والبرازية  
 يقع الثلاث في المختار وقال النقيب أبو جعفر ثنتان في الاشبه اه وذكروا في الذخيرة أن الاول اختيار المصدر  
 الشهيد وعلمه بجامر ثم قال وحكى عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثنتان لانه لما قال لا قليل فقد قصد ايقاع  
 الثنتين لان الثنتين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اه وفي الثانية  
 انه الاظهر اه وبه علم أنهم أقولان مرجحان ومبناهما على الاختلاف في الكثير ففي البحر عن المحيط ولو قال  
 أنت طالق كثير اذ كفى الاصل أنه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكروا بالث في الفتاوى يقع  
 ثنتان اه قلت وينبغي أرجحية القول الاول لان الاصل من كتب ظاهر الرواية وهو مقدم على ما في الفتاوى  
 (قوله فواحدة) أى رجعية لعدم ما يفيد البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق)  
 انما وقع به ثنتان أكثره استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثنتان ط (قوله أو أجله) كانه تحريف من الكتاب  
 والذي في البحر جله بنسب الجيم وتشديد اللام وكذا في الذخيرة وجل الشئ معظمه أما الاجل فينبغي أن يكون  
 ثلاثا رحتي والاحسن ما قاله ط من أنه ان نوى بالاجل الاعظم من جهة الكم فثلاث أو من جهة موافقته  
 للسنة فواحدة رجعية في طهر لا وطئ فيه ولا في حيض قبله (قوله أو لونين منه) وهما طلقثان رجعتان  
 ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان نوى ألوان الحرة والصفرة صح ديانة  
 وكذا ضربا أو أنواعا أو وجوها من الطلاق ذخيرة قلت وينبغي فيما لو نوى ألوان الحرة والصفرة أن يكون  
 الواقع واحدة بائنه لما مر من أصل الامام فيما اذ وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا قليل) الذي  
 في البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والطلاصة والجوهرة وغيرها فليراجع كتاب  
 المختصرات نعم لكل وجه فوجه الواحدة أنه لما نفي الكثير أثبت القليل فلا يبدئ فيه بعد ووجه الثنتين أن الكثير  
 ثلاث والقليل واحدة فاذا نفاهما ثبت ما بينهما (قوله والفرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف  
 الاخير الى ثلاث معهوده ومعهودتها بوقوعها بخلاف المنكر اه ح أقول هذا بعد تسليمه انما يسم  
 بناء على ما ذكره الشارح تعالى البحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتشكره في الثانية  
 مع أنه منكر في صورتين كما رأيت في عدة كتب كالتارخائية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق  
 في البرازية بأن الاخير هو الثالث ولا يتحقق الاستقسام مثليه عليه لكنه في الاولى أخبر عن ايقاع الثلاث  
 وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهي لا توصف بذلك فبقي أنت طالق وبه تقع  
 الواحدة اه فخصا الفرق من التعبير بالفعل الماضي في الاول واسم الفاعل في الثاني لامن التعريف  
 والتسكير فافهم يمكن مقتضاه أن لفظ آخر في الثانية مرفوع خبرا ثانيا عن أنت ليصير وصفا ثانيا  
 أما لو كان منصوبا يكون وصفا لطلاق فيساوى الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الظرفية خبرا ثانيا  
 بعيد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لأن كلا اذا أضيفت الى معرف أفادت عموم الاجزاء وأجزاء الطلقة  
 لا تزيد على طلقة واذا أضيفت الى منكر أفادت عموم الافراد اه ح ولذا كان قولك كل الزمان مأ كولا كذا  
 لان قشره لا يؤكل بخلاف كل زمان بالنكير وهذا عند الخلق عن القرائن كما حترنا في باب المسح على الخفين  
 (تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وكذا نقل عنهم في البحر لكن في مختارات النوازل  
 أنه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثلاث بخلاف الطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا  
 أنت طالق الطلاق كنه فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب  
 واحدة) قال في الفتح ولو شبه بالعدد فيما لا عدله فقال طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند أبي  
 يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيما لا عدله لغو ولا عدد للتراب

أو الوفا أو لا قليل ولا كثير ثلاث  
 هو اختصار كما في الجوهره ولو قال أقل  
 الطلاق فواحدة ولو قال عامة  
 الطلاق أو أجله أو لونين منه أو أكثر  
 الثلاث أو كبير الطلاق فثنتان وكذا  
 لا كثير ولا قليل على الاشبه  
 مضمرات وفي القضية طلقثان آخر  
 الثلاث تطلقات ثلاث وطالق  
 آخر ثلاث تطلقات فواحدة  
 والفرق دقيق حسن (فروع)  
 يقع بأنت طالق كل التعليلة  
 واحدة وكل تطلقة ثلاث وعدد  
 التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأجل لانه زاد بالعدد اذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة  
بأشبه لان التشبيه يقتضى ضربا من الزيادة كما مر أما لو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد اه (قوله  
وعدد الرمل ثلاث) أى اجساعا كما فى البحر عن الجوهره وانما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادى  
بجلاف رمل لانه اسم جنس جسمى لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وحاصله أن ما يدل على الماهية صادقا على  
القليل والكثير كالتراب والماء والعسل فهو اسم جنس افرادى بجلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث وميز بين قليله  
وكثيره بالتاء كالرمل والقر فهو اسم جنس جسمى والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فيقع باضافة العدد اليه ثلاث (قوله  
وعدد شعر ابليس الخ) أى تقع واحدة لو أضافه الى عدد مجهول النفي والاثبات أو الى عدد معلوم النفي  
كالناسين كما فى الفتح ولم يذكر أنهم بأشبه أولا ومقتضى ما ذكره فى عدد التراب أنهم بأشبه فى قياس قول أبي حنيفة  
ورجعية عند أبي يوسف ويدل عليه ما ذكره قرياعن المحيط من أنه بالغوذكر العدد ويصير كأنه قال أنت  
طالق (قوله وقع بعده) أى مما يقبله المحل والرائد اعوط (قوله والا لا) أى وان لم يوجد شئ من الشعر  
بان اطلاق بالنورة مثلا ولا وجد شئ من السمك لم يقع شئ وهذا صحيح فى غير مسألة السمك أما فيما فقد ذكر  
فى الجوهره وكذا فى البحر عن الظهيرية أنه اذا لم يكن فى الخوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها  
مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كفى وقد ذكر فى النهر أنه علل فى المحيط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كفى بأنه  
اذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتبر ذكر العدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طالق اه وفى البحر عن محمد فى الفرق  
بين مسألة تظهر كفى وقد اطلق ومسألة بطن كفى أنه فى الاولى لا يقع شئ لانه يقع على عدد الشعور النسيبة  
فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجد الشرط وفى الثانية تقع واحدة لانه لا يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله أن ظهر  
الكف ومثله الساق والفرج لما كان محل الشعر غالبا وزواله لا يكون الا بعرض صار العدد بمنزلة الشرط  
فلا يقع شئ عند عدمه بجلاف ما اذا كان معلوم الانتفاء كشعر بطن كفى أو مجهوله ولا يمكن علمه كشعر ابليس  
أو يمكن لكن انتفاءه لا يتوقف على عارض كسمك الخوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق  
مطلقا لكن فى مسألة السمك لما أمكن وجود العدد فاذا وجد وقع بقدره (قوله طلاق ان نواه) لان الجملة  
تصلح لانشاء الطلاق كما تصلح لانكاره فنعين الاول بالنية وقيد بالنية لانه لا يقع بدونها انتفاء لانه كونه  
من الكليات وأشار الى أنه لا يقوم مقامه اذ لالة الحال لان ذلك فيما يصلح جوازا فقط وهو ألفاظ ليس هذا منها  
وأشار بقوله طلاق الى أن الواقع بهذه الكليات رجعى كذا فى البحر من باب النكاحيات (قوله لا تطلق انتصافا  
وان نوى) ومثله قوله لم تزوجك أولم يكن بيننا نكاح أو لا حاجة الى ذلك بدائع لكن فى المحيط ذكر الوقوع  
فى قوله لا عند سؤاله قال ولو قال لا نكاح بيننا يقع الطلاق والاصل أن نفي النكاح أصلا لا يكون طلاقا بل  
يكون بخودا ونفى النكاح فى الحال يكون طلاقا اذا نوى وماعدهما فالصحيح أنه على هذا الخلاف اه بحسب  
(قوله قريتنا أرادته النفي فيها) وذلك لان العيين لتأكيده مضمون الجملة الخبرية فلا يكون جوابه الاخبارا  
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الانشاء فوجب صرفه الى الاخبار عن نفي النكاح كاذبا (قوله  
وفى الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة أنت طالقها ووجد كذلك فى بعض النسخ كما يفيد ما فى ح قال  
صاحب البحر فى شرحه على المنار وذكر فى التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام منى أو مثبت  
استفهاما ما كان أو خبرا كما اذا قيل لك قام زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديق ما قبله وتحقيقا لما  
بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استفهاما ما كان أو خبرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه  
قد قام الا أن المعتبر فى أحكام الشرع العرف حتى يشام كل واحد منهما مقام الآخر اه (قوله وفى الفتح الخ)  
عبارته والذى ينبغى عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منهما ايجاب المنى (قوله وفى البرازية)  
أى فى أوائل كتاب النكاح (قوله كان اقرارا بالنكاح وتطلق) أى فاذا كان أنكروه يلزمه مهرها  
ونفقة عدها وترثه لو مات فى عدها (قوله لا قضاء الطلاق النكاح وضعا) لان الطلاق لغة وشرا  
رفع القيد الثابت بالنكاح فلا بد له من سبق النكاح لان المقتضى ما يقدر لجهة الكلام فكان أنه قال نعم  
أنت امرأتى وأنت طالق كما قالوا فى اعتق عدها عنى بألف قلت وهذا حيث لا مانع فى الخلاصة من  
النكاح عن المنتقى قال لها ما أنت لى بزوج وأنت طالق فليس باقرار بالنكاح قال فى البرازية لقيام القرينة

وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر  
ابليس أو عدد شعر بطن كفى  
واحدة وعدد شعر ظهر كفى  
أو ساق أو ساقك أو فرجك  
أو عدد ما فى هذا الخوض من  
السمك وقع بعده ان وجد والا لا  
لست لك بزوج أو لست لى بأمرأة  
أو قالت لست لى بزوج فقال  
صدقت طلاق ان نواه خلافا لهما  
ولو أكد بالقسم أو سئل أأنت  
أمرأة فقال لا تطلق انتصافا  
وان نوى لان العيين والسؤال  
قريتنا أرادته النفي فيها وفى  
الخلاصة قيل له أنت طلقتهما  
تطلق بلى لا ينعم وفى الفتح ينبغى  
عدم الفرق للعرف وفى البرازية  
قالت له أنا امرأتك فقال لها  
أنت طالق كان اقرارا بالنكاح  
وتطلق لا قضاء الطلاق النكاح  
وضعا علم أنه حلف ولم يدربطلاق  
أو غيره لغا كالموشك أطلق أم لا

المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة اه أي لأن نصريحه بنفي الزوجية ينافي اقتضاء حافلا يكون الطلاق مراد به حقيقة (قوله بنى على الأقل) أي كما ذكره الاستيعابي إلا أن يستيقن بالإكراه ويكون أكبر نفسه وعن الإمام الثاني إذا كان لا يدري أثلاث أم أقل يتحرى وأن استويا عمل بأشد ذلك عليه أشباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر قاضي خان وله أنه لا يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الإفروج اه قلت ويمكن حمل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب التعليق لو قال ان ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة وان ولدت أنثى فأنت طالق ثنتين فوالتهم ولم يدرا لا قول تطلق واحدة قضاء وثنتين تزهاى ديانة هذا وفي الأشباه أيضاً وان قال عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حنبر وأذلك المجلس بأنهم واحدة وصدة قيم اخذ بقولهم (قوله له تزوجها بلا محلل) لأن الطلاق انما يلحق المنكوحه نكاحاً صحيحاً أو المعتدة بعدة الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإباء عن الاسلام كما قد مناه عن الجرح أي والمنكوحه فاسداً ليست واحدة من ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد ولا ينقص عدداً لأنه متاركة كما قد مناه عن الجرح والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد حيث كان متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بعقد صحيح بلا محلل ويمك عليه اثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قوله فلاحه ولا لعان الخ) أي عند الامام بناء على أنه كلام واحد وأن قوله يازانية ليس بفصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشرط في مثل أنت طالق يازانية ان دخلت الدار فیتعلق الطلاق بالدخول ويقع الثلاث في أنت طالق يازانية ثلاثاً ولا حدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته لما يأتي من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لأن أثره التفريق بينهما وهو لا يتأني بعد البينة وهو لا يصح بدون أثره ومثله يازانية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً يازانية حيث يجتد كافي لعان الجرح لوقوع القذف بعد الإبائه وعند أبي يوسف يقع في مسألة واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً يغلو قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لأنهما غير مدخول بهما فوجب الحد اه ح ملخصاً مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية صوابه لوقوع القذف ويكون الفسخ في بعده للقذف كظاهر ذلك مما قرأناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث ولا حدة ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفها به في قوله يازانية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء إليه يتنقى الحد واللعان لأنه لم يبق قذفاً منجزاً وقع الثلاث لعدم تعلقيها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على المتني وعبارة البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق ياتالتي ان شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يافلانة والاصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله ياتالتي يازانية فالاستثناء على الوصف وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فالاستثناء على الكل اه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عبر في الذخيرة وغيرها لكنه تساهل لظهور المراد به كراصل المذكور وقوله يقع أي الطلاق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والاصل بغير قوله وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا ما قرره من الاصل وصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء على الاخر وهو القذف ويقع الطلاق قافهم ثم اعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية بعزاه في الذخيرة الى النوادر وهو ضعيف فقد ذكر الفارسي في شرح تلخيص الجامع أن قوله يازانية ان تحلل بيني والشرط والجزاء كانت طالق يازانية ان دخلت الدار أو بين الابواب والاستثناء كانت طالتي يازانية ان شاء الله لم يكن قذفاً في الاصح وان تقدم عليهما أو تأخر عنهما كان قذفاً في الحال وعن أبي يوسف أن المتخلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب للعان وعن محمد ينعق الطلاق ويجب للعان وجه ظاهر الرواية أن يازانية نداء للاعلام بما راد به فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيتعلى القذف أيضاً لأنه أقرب الى الشرط اه ملخصاً فهذا انصرح بأن انصراف الاستثناء الى الكل هو الاصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في الذخيرة أيضاً ومشي عليه الشارح في باب التعليق (قوله وقعن) جواب الشرط المقدر في قول المتن قال تزوجته

ولربك أطلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل وفي الجوهرية طلاق المنكوحه فاسداً ثلاثاً له تزوجها بلا محلل ولم يحل خلافاً (باب طلاق غير المدخول بها) \*

(قال لزوجته غير المدخول بها أنت طالتي يازانية ثلاثاً) فلاحه ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بعده وكذا أنت طالق ثلاثاً يازانية ان شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف برازية (وقعن)

وكن الأولى للشارح ذكره عتب قوله ثلاثا (قوله لما تقرر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف  
بالعدد أى تطلق ثلاثا فاصير الصيغة الموضوع لا نشاء الطلاق متوقفا حكمها عند ذكر العدد عليه بجر  
قال في الفتح وبه اندفع قول الحسن البصري وعطاء وجابر بن زيد أنه يقع عليها واحدة لينوئها بظلال ولا يؤثر  
العدد شيئا ونص محمد رحمه الله تعالى قال وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جبهه ما فقد خالف السنة وأثم  
وان دخل بها أولم يدخل سواء بلنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس  
وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قبل الخ) رد على ما نقله في شرح المجمع عن كتاب المشكلات وأقره  
عليه حيث قال وفي المشكلات من طلق امرأته الغيرة المدخول بها ثلاثا فله أن يترجها بلا تحليل وأما قوله  
تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اه ووجه الرد أنه يخالف  
المذهب لانه ما أن يزيد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت رده  
أويريد أنه لا يقع شيء أصلا وعبرة الشارح تحتل الوجهين لكن كلام الدرر يعين الأول أويريد وقوع  
الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخرباب الرجعة لافرق في ذلك  
أى اشتراط المحلل بين كون المطلقة مدخولا بها أو لا لصريح إطلاق النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير  
المدخول بها تحلل بلا زوج وهو زلة عظيمة مصادة للنص والاجماع لا يحل لمسلم رأه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره  
لان في نقله اشاعته وعند ذلك ينفخ باب الشيطان في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد  
فيه لقوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع نعوذ بالله من الزيغ والخلال والامر فيه من خبر وريأت  
الدين لا يبعد كفا مخالفته اه (قوله لعموم اللفظ) أى لفظ النص فانه يعم غير المدخول بها وفيه  
أن الآية نهيية في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيها مفرقا وتفرقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها  
الا بجديد النكاح فالأولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكره الامام محمد ط (قوله وحله في غرر الاذكار)  
حيث قال ولا يشكلى ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب  
الخفية اه فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فانه ذكر  
في الآية مفرقا فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها فتأمل (قوله  
وان فرق بوصف) نحو أنت طالق واحدة واحدة أو خبر نحو أنت طالق طالق طالق أو بجل نحو أنت  
طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح الملتقى (قوله بطف) أى في الثلاثة سواء كان بالواو  
أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيدكر الحنف مسألة العطف منجزة ومعلقة مع تفصيل في المعلقة (قوله  
أو غيره) الأولى أو دونه ط (قوله بآب بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الثاني عند أبي يوسف  
وعند محمد بعده لجواز أن يلحق بكلامه شرطاً أو استثناء وارجح السرخسي الأول والخلاف عند العطف  
بالواو وغيره فيمن مات قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد وعنه في البحر والنهر (قوله  
ولذا) أى لكونها بآب لآلى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الأولى فيشمل الثالثة  
(قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكما كالتحليل بها فانها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق  
بآب آخر في عدها وقيل لا يقع والصواب الأول كما مر في باب المهرظمة وأوضحناه هناك (قوله حيث يقع  
الكل) أى في جميع الصور المتقدمة لبقاء العدة ولا يصدق قضاء أنه على الأولى كما سيأتى في الفروع الا اذا  
قيل له ماذا فعلت فقال طلقها أو قد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الأول فانصرف الجواب اليه بجر  
(قوله أو اثنين مع طلاق آياك الخ) أى لان مع هنا معنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولانا آياك اه ح  
أى فيكون الطلاق شرطا فاذا طلقها واحدة لا تقع الثنتان لان الشرط قبل المشروط (قوله كما لو قال نصفاً  
واحدة) أى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاما واحدا وعزاه في المحيط  
الى محمد بجر أى لان المستعمل عطف الكسر على الصحيح (قوله لانه جلة واحدة) لانه اذا أراد  
الايقاع بها ليس لها عبارة يمكن التعلق بها أخصر منها وكذا الوفاة واحدة واخرى وقع ثنتان لعدم استعمال  
اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق ثنتين أخصر منها لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر  
وبلفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفظ ولفظ ثنتين لا يؤدى

لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان  
الواقع به وما قبل من أنه لا يقع لنزول  
الآية في الموطوءة باطل محض  
منشأه الفقه لما تقرر أن العبرة  
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب  
وحله في غرر الاذكار على كونها  
متفرقة فلا يقع الا الأولى فقط (وان  
فرق) بوصف أو خبر أو بجل بطف  
أو غيره (بآب بالاولى) لا الى عدة  
(و) لذا (لم تقع الثانية) بخلاف  
الموطوءة حيث يقع الكل وعم  
التفريق قوله (وكذا أنت طالق  
ثلاثا متفرقات) أو اثنين مع  
طلاق آياك فطلقها واحدة وقع  
(واحدة) كما لو قال نصفاً واحدة  
على الصحيح جوهره ولو قال  
واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقاً لانهم  
جمله واحدة

معنى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد به ما يطلقه بخلاف أنت طالق واحدة وواحدة فإنه يغني عنه طالق  
ثنتين فقد وله عن ثنتين اليه قرينة على إرادة التقريب وكذلك انصافاً وواحدة لأن نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر  
في محله فصار بمنزلة واحدة وواحدة وهو من المتفرق بقربة العدول عن الأصل من تقديم الصحيح على الكسر  
فافهم (قولنا ما مر) أي من قوله لأنه جملة واحدة اهـ ح أي لأنه أخصر ما يتلفظ به إذا أراد الإيقاع  
بهذه الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اهـ بجر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين  
ثم نقل عن المحط لوقال واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال  
واحدة ومائة أو واحدة وألفاً أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن هذا غير مستعمل في المعتاد فإنه يقال  
في العادة مائة واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاماً واحداً بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع  
الثلاث لأن قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اهـ وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتمد  
لكن قال في النهر وجرم الزيلعي به في واحدة وعشرين يؤتى أن ترجحه (قولنا والطلاق يقع بعد قرن به لابه)  
أي حتى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما أجمعوا عليه من أنه لو قال لغير المدخول به أنت طالق  
ثلاثاً ما طلقت ثلاثاً ولو كان الوقوع بطالق لبانت إلى عدة فلغنا العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة  
إن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلاً فوقع ثم أعلم أن الوقوع أيضاً بالمصدر عند ذكره  
وكذا بالصفة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعدها إن شاء الله متصلاً لا يقع ولو كان  
الوقوع باسم الفاعل لوقع وبدل عليه ما في المحط لوقال أنت طالق للسنة أو أنت طالق بأش فبانت قبل قوله  
للسنة أو بأش لا يقع شيء لأنه صفة للإيقاع لا لتطبيقه فيوقف الإيقاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور  
بعد الموت اهـ وكذا ما في عتق الخبيثة قال لبعده أنت حر ألبتة فبانت العبد قبل البتة يموت عبداً بجر  
من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة ولا وقال خنا ويدخل في العدد أصلاً وهو الرأى واحد ولا بد  
من انصافه بالإيقاع ولا يضر انقطاع النفس فلو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً فواحدة ولو انقطع النفس  
أو أخذ أسنان فم ثم قال ثلاثاً على الفور فثلاث ولو قال لغير المدخولة أنت طالق يا خاطبة أو يا زينة ثلاثاً فم  
ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثاً فواحدة ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في الطهيرية اهـ قلت وحاصله أن  
انقطاع النفس وإسالة اللحم لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لأنه ليسين الخطابية وكذا  
عطف فاشهدوا بالفاء لأنها تعلق ما بعدها بما قبلها فصار الكل كلاماً واحداً (قوله عند ذكر العدد)  
أي عند التصريح به فلا يكفي قصده كما أتى فيما لو مات وأخذ أحد فقه فافهم (قوله بعد الإيقاع) المراد  
به ذكر الصيغة الموضوعة للإيقاع لولا العدد (قوله قبل تمام العدد) قدر لفظ تمام تبعاً لبحر احترازاً عما  
لو قال أنت طالق أحد عشر فبانت قبل تمام العدد (قوله لغنا) أي فلا يقع شيء نهر فيثبت المهر بنامه  
ويرث الزوج منها ط (قوله ما تقر) أي من أن الوقوع بالعدد وهي لم تكن محلاً عند وقوع العدد ح  
أو ما تقر من أن صدر الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يغيره كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق  
إن دخلت الدار أو إن شاء الله فبانت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودها يخرج الكلام عن أن يكون  
إيقاعاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بما عرفت فبانت قبل قوله يا عمة طلقت لأنه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق  
فبانت قبل الثاني لأن كل كلام عامل في الوقوع إنما يعمل إذا صادفها وهي حية ولو قال أنت طالق وأنت طالق  
إن دخلت الدار فبانت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر كما في البحر عن الذخيرة (قولنا وأخذ أحد  
فقه) أي ولم يذ كر العدد على الفور عند رفع اليد عنه أم لو قال ثلاثاً متلاً على الفور وتعين كما مر (قوله علا  
بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها ولم يتصل  
في موته بذكر العدد بلفظ الطلاق فتي قوله أنت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق كما في أخذ الفم  
إذا لم يقل بعده شيئاً حيث تقع واحدة فأد في البحر عن المعراج (قوله لأن الوقوع بلفظه لا بقصده) الضمير  
للزوج أو للعدد وعلى الأول يكون التعديل لمنطوق العبارة التي قبله وعلى الثاني ما فهموها وهو عدم العمل  
بالعدد الذي قصد فافهم (قولنا بالعطف) أي بالواو وتنفع واحدة لأن الواو لم تطلق الجمع أعم من كونه للمعية  
أو لتقدم أو لا تأخر فلا يتوقف الأول على الآخر إلا لو كانت للمعية وهو مستقيم على كل لفظ لأنه قبيح بالاول

مطالع  
الطلاق يقع بعد قرن به لابه

ولو قال واحدة وعشرين أو  
وثلاثين فثلاث لما مر (والطلاق  
يقع بعد قرن به لابه) نفسه عند  
ذكر العدد وعند عدمه  
الوقوع بالصيغة (فلومات) لعم  
الموطوءة وغيرها (بعد الإيقاع  
قل) تمام (العدد لغنا) لما  
تقرر (ولومات) الزوج أو أخذ  
أحد فقه قبل ذكر العدد (وقع  
واحدة) علا بالصيغة لأن الوقوع  
بلفظه لا بقصده (ولو قال) لغير  
الموطوءة (أنت طالق واحدة  
وواحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدها ومثل الواو والعطف بالنساء ثم بالاولى لاقتضاء النساء التعقيب ثم الترتيب فيهما  
وأما بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فكذلك لانها بان بالاولى ولو كانت مدخولا بها تقع ثلاث لانه  
أخبر أنه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بدلها فصح ايقاعهما دون رجوعه نعم لو قال لها  
طلقتك أمس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بجر ملخصا (قوله  
أوقبل واحدة الخ) الضابط أن الظرف حيث ذكر بين شيئين ان اضيف الى ظاهر كان صفة للاول بجاء في  
زيد قبل عمرو وان اضيف الى ضمير الاول كان صفة للثاني بجاء في زيد قبله أو بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن  
الثاني والخبر وصف للمتبدل والمراد بالصفة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والافاجلة في قبله  
عمرو حال من زيد لوقوعها بعدم معرفة والحال وصف لصاحبها في واحدة قبل واحدة اوقع الاول قبل الثانية  
فبان بها فلا تقع الثانية وفي بعدها ثمانية كذلك لانه وصف الثانية بالبعدية ولو لم يصفها به لم تقع فهذا أولى  
وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كما يأتي (قوله ثنتان) لانه في واحدة  
بعد واحدة جعل البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال  
لا متنازع الاستناد الى الماضي فقتران تقع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القبلية صفة للثانية  
فاقضى ايقاعها قبل الاول فقتران وأما مع فللقران فلا فرق فيها بين الاتيان بالضمير أو لا فاقضى وقوعهما معا  
تحقيقا معناها (قوله متى أوقع بالاول) كما في قبل واحدة أو بعدها واحدة فان الاول فيهما هي الواقعة  
لوصفها بأنها قبل الثانية أو بأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في الصورتين  
فلغى (قوله أو بالثاني اقترنا) المراد بالثاني المتأخر في انشاء الايقاع لاني اللفظ وذلك كما في بعد واحدة  
أو قبلها واحدة فانه أوقع فيها ما واحدة رضى الاول الموصوفة بأنها بعد الثانية أو بأن الثانية قبلها وهو معنى  
كونها بعد الثانية فيقتران ويحتمل أن يراد بالثاني اللفظ المتأخر فانه سابق في الاقاع من حيث الاخبار لتضمن  
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاول (قوله ويقع الخ) من عطف الخاص على العام لا دخوله  
تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد فتلاث (قوله  
لتعلقهما بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للايقاع فاذا انصل المغير توقف صدر الكلام عليه فيتمتع به كل  
من الطرفين معا فبقية عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا توقف لعدم المغير (قوله  
وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعندهما ثنتان أيضا ورجمه الكمال وأقره في البحر وقوله لان المعلق  
كالمجزز أي يصير عند وجود شرطه كالمجزز ولو فجزه حقيقة لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير  
زيلي (تبينه) العطف بالنساء كما لو اوقع واحدة ان قدم الشرط اتساقا على الاصح وتلغو الثانية  
وثنتان ان أخره وفي العطف به ان أخره تجزأت واحدة ولغا ما بعدها ولو موطوءة تعلق الأخير وتجزأ ما قبله  
وان قدم الشرط لغا الثالث وتجزأ الثاني وتعلق الاول فقع عند الشرط بعد التزوج الثاني ولو موطوءة تعلق  
الاول وتجزأ ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا ان عند وجود الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا  
وغيرها واحدة وتعامد في البحر (قوله في كلها) أي كل الصور التي ذكرها في العطف لا تعلق  
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم أو المتأخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قيل) أي ما قاله بعضهم  
نظما من بحر الخفيف ورأيت في شرح المجموع للاشعري في شرح اللامية أن هذا البيت رفع للعلامة أبي عمرو  
ابن الحارث بأرض الشام وأتى فيه وأبدع وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا  
الزمان وأنه ينشد على ثمانية أوجه لان ما بعده ما قد يكون قبلين أو بعدين أو مختلفين في هذه أربعة أوجه كل  
منها قد يكون قبله قبل أو بعد صارت ثمانية والقاعدة في الجمع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالتعدي  
لان كل شهر حاصل بعده ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يقي حينئذ الا بعده رمضان فيكون شعبان أو قبله  
رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذي القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل  
القبل رمضان ط (قوله في جادى الآخرة) لان بعد رجاء وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد رمضان  
ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبله ذك مرة واحدة وتكرر  
بعد فيلغى لثنا قبل ولفظ بعد مرة وبنى لثنا بعد الثاني هو المختار فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر

(أوقبل واحدة أو بعدها  
واحدة يقع واحدة) بانه  
ولا تلحقها الثانية لعدم العدة  
(وفي) أنت طالق واحدة (بعد  
واحدة أو قبلها واحدة أو مع  
واحدة أو معها ثنتان واحدة)  
الاصل أنه متى أوقع بالاول لغا  
الثاني أو بالثاني اقترنان لان الايقاع  
في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع  
(بأنت طالق واحدة وواحدة  
ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت)  
لتعلقهما بالشرط دفعة (و) تقع  
(واحدة ان قدم الشرط) لان  
المعلق كالمجزز (و) يقع (في الموطوءة  
ثنتان في كلها) لوجود العدة ومن  
مسائل قبل وبعد ما قيل  
ما يقول الفقيه أيده الله  
ولا زال عنده الاحسان  
في فني على الطلاق بشهر  
قبل ما بعد قبله رمضان  
وينشد على ثمانية أوجه فيقع  
بعض قبل في ذي الحجة وبعض  
بعد في جادى الآخرة وقبل آولا  
أو وسطا أو آخرا في شوال  
مطلب  
في قبل ما بعد قبله رمضان



(قوله ويعد كذلك) أي أولاً أو وسطاً أو آخراً ح (قوله في شعبان) صوابه في شوال ح أي لشهر ما قلنا (قوله لا إلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد كونه انما أطلق عليهم ما طرفين لما بينهما من التقابل وعبرة الفتح يلغي قبل وبعد وعبرة التمهيد يلغي قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت رأيت ما في البحر من أن الملقى الطرفان الأولان بعني الخليلين عن الضمير سواء اختلفا أو اتفقا وقرع عليه معتبراً للاختلاف لغيره فقط فهو خطأ لمخالفة لما قرره نفسه أولاً ولما قرره غيره (تنبيه) هذا كله مبنى على أن ما ملأه لاملحاح من الإيمان الأعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الطرف الذي قبلها اليها وفيه الوجه الثانية لكن أحكامها تختلف ففي محض قبل يقع في شوال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعد في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذى الحجة وفي الصور الأربع الباقية على عكس ما مر في الغناء ما أي شأ وقع منها في شوال أو في شعبان على تقدير الإلغاء يقع بعكسه على تقدير الموصولية أو الموصوفية كما ذكره العلامة بدر الدين الغزي الشافعي ورأيت بخطه معزياً إلى العلامة ابن الحارث وقال إن السبكي في ذلك مؤلفاً قلت وقد أوضحت هذه المسألة في رسالة كنت سميتها التحاف الذكي الغني \* بجواب ما يقول الفقيه \* وبينت فيها المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والطرف الأول خبر عنه وهو مضاف إلى الثاني لأن ما الزائدة لا تكف عن العمل نحو فجارحة وغير ما رجل والثاني مضاف إلى الثالث والجملة من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المضاف إليه الطرف الآخر والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذى الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الطرف الأول صفة لشهر وهو مضاف إلى الموصول والطرف الثاني المضاف إلى الثالث خبر مقدم عن رمضان والجملة صلة ما والعائد الضمير الآخر والمعنى بشهر كأن قبل الشهر الذي رمضان كأن قبل قبله فالشهر الذي رمضان قبل قبله وهو ذى الحجة فالذي قبله هو شوال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقي الصور وقد نظمت جميع ما مر من الصور فقلت

ويعد كذلك في شعبان لا إلغاء  
الطرفين فيبقى قبله أو بعده رمضان  
(ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان  
أو ثلاث تطلق واحدة منهن  
ولـ خيار التعيين) وأما تصحيح  
الزبلي فأنما هو في غير الصريح  
كأمرأتى حرام كما حذر المصنف  
وسيجي في الإيلاء

خذ جواباً بعقوده المرجحان \* فيه غلطته تبيان  
جمادى الآخرة في محض بعد - ولعكس ذو حجة أبان  
ثم شوال لو تكرّر قبل - مع بعد وعكسه شعبان  
ألغ ضد بضده وهو بعد \* مع قبل وما بقى الميزان  
ذاك أن تلغ ما وأما إذا ما - وصات أو وصفتها فالبيان  
نجا شوال في محض قبل - ولعكس شعبان جاء الزمان  
وجمادى قبل ما بعد بعد \* ثم ذو حجة لعكس أو أن  
وسوى ذاب عكس الغائماً افهم \* فهو تحقيق من هم القرسان

ووضح ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله وأما تصحيح الزبلي الخ) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قيل يقع على كل واحدة طلاق وعزاه إلى إيلاء الزبلي واعترضه في المنع بأن عبارة الزبلي هكذا وكذا في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق وليكن لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بجمالها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بآئنة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والبحر أن في المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام أن كان له أكثر من زوجة واحدة تقع على كل نطفة واحدة بخلاف الصريح نحو أمرأتى طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الأوزجسدي أنه لا يقع الا على واحدة وهو الاشبه وعزاه في البحر إلى البرازية والخلاصة والذخيرة وفي الفتح الاشبه عندي ما في الفتاوى لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله من طالق لا البذل كأحد اكن طالق وحيث وقع بهذا اللفظ وقع بآئنة وفي الثانية أمرأتى طالق وله امرأتان مع وقتان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء ولم يحل خلافاً فظهر أن التصحيح في غير الصريح كحلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب  
فما لو قال امرأته طالق وله امرأتان  
أو أكثر تطلق واحدة

يتم كل زوجة لا كما زعم في الدرر. اهـ كلام المخ لمخصا وسيأتي في الايلاء عن الثمر أن قول الزبلي هنا  
والسألة بمسألة يعني التصريح لا بقصد أن على حرام مخاطبة الواحدة بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى المخاطبة  
اهـ أقول والحاصل أنه لا خلاف في أمر أنه طالق ان له أن يصرفه الى أيتهما شاء خلافا لما في الدرر ولا في أنت  
على حرام أنه لا يقع الاعلى المخاطبة فقط خلافا لما يوجهه كلام الزبلي وإنما الخلاف فيما يعم كل زوجة  
على سبيل الاستغراق فاختار الارزجندی أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه الى أيتهما شاء نظرا الى أنه لفظ  
مفرد واختار الحق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستغراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف  
مأقلا أنه في الذخيرة حكاه في حلال المسلمين على حرام وهو صريح بتعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل  
نحل على حرام لأنه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد  
من الاضافة ونظيره في أن عدم الخلاف في الصريح للخصوص صراحته بل لكونه بلفظ امرأتى الذى عومه  
بدلى أى صادق على واحدة لا بعينها أى واحدة كانت مثل قوله احداهن طالق حتى لو كان الصريح بلفظ  
عمومه استغراقى مثل حلال الله طالق أو من يحل لى طالق أو من في عقد نكاح طالق جرى فيه الخلاف  
المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام أظهر وبظهر من هذا أن قوله امرأتى حرام لا يتأتى فيه الخلاف  
المذكور لما علت من أن عومه بدلى لا استغراقى فهو مثل امرأتى طالق وبه ظهر أن محل الشارح تصحيح  
الزبلي على امرأتى حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حرره المصنف الخ فيه أنه يخالف لما قد مناه عن المصنف  
من قوله فظهر أن التصحيح في غير الصريح كلال المسلمين ونحوه لكونه يعم كل زوجة فالذى حرره المصنف  
هو الحل على العام الاستغراقى كما اختاره ابن الهمام فافهم وبظهر مما تقررناه أيضا أن قوله على  
الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأتى طالق لأن معناه كما مر أن فعلت كذا الزم الطلاق ووقع ولا ينبغي  
أن هذا المحتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امرأة أو من أكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن يثبت  
له صرفه الى من شاء وينبغي أن يكون قوله على الحرام كذلك لأن معناه ان فعل كذا فامرأته حرام عليه  
(تنبيه) لا فرق في ذلك بين المعلق والمنجز وكذا لا فرق بين حلقه مرة أو أكثر فله صرف الاكثر الى واحدة  
ففي البرازية عن فوائده شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام ان فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته  
ان فعل كذا وفعله وله امرأتان فأراد أن يصرف هذين الطلاقين في واحدة منهما أشار في الزادات الى أنه  
يملك ذلك اهـ لكن اذا بان ان احداهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها ففي البرازية أيضا من كتاب  
الايان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة واليه البيان وان طلق احدهما  
بائنا أو رجعيًا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان  
اليه اهـ بى شىء وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا فهل له أن يوقع على كل واحدة طلاقا أم لا بد أن يجمع الثلاث  
على واحدة وعلى الاول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة ثلاثا يلعن وصف البيئونة وهي صفة الاصل  
أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخ مشايخنا السبكي عن المنية لو كان لرجل ثلاث نساء فقال  
امرأتى ثلاث تطليقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح  
اهـ وفيه مخالفة لما قد مناه من أنه لا خلاف في أن له صرفه الى من شاء فليستأمل (قوله قال لنسائه الخ)  
وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض الطلقة طلاقا كما مر فيصيب كل واحدة في ايقاع طلاقه بينهن  
ربعهما وفي طلقين نصف طلاق وفي ثلاث ثلاثة ارباع طلاق وفي أربع طلاق كاملة (قوله فطلق كل واحدة  
ثلاثا) أى الا في التطليقتين فيقع على كل واحدة منهن طلقتان كذا في كافى الحاشية الشهد ومثله  
في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لأنه يصيب كل واحدة منهن في الخمس طلاقه وربيع  
طلاقه وفي الست طلاقه ونصف وفي السبع طلاقه وثلاثة ارباع وفي الثمان طلقتان وهذا حيث لا نسبة له  
كافى الكافى والفتح احترازًا عما اذا نوى قسمة كل واحدة بينهن فإنه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله  
ثلاثا) لأنه يصيب كل واحدة من الثمانية طلقتان وتقسيم التسعة بينهن فيقع على كل طلاقا ثالثة (قوله  
ومثله) أى مثل بين قال في الفتح فلفظ بين ولفظ الاشرال سواء بخلاف ما لو طلق امرأتين كل واحدة واحدة  
ثم قال لبائنة أشركتك فيما أوقعت عليهما يقع عليهما طلقتان اهـ وتعممه فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لنسائه الأربع ينهكن

تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة

وكذا لو قال ينهكن تطليقتان

أو ثلاث أو أربع الا ان نوى

قسمة كل واحدة بينهن فطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال ينهكن

خمس تطليقات يقع على كل

واحدة طلاقان هكذا الى ثمان

تطليقات فان زاد عليها طلقت

كل واحدة ثلاثا ومثله قوله

أشركتكن في تطليقة خانية

وقيل (قال لامرأتين لم يدخل بواحدة  
منهما امرأتى طالق امرأتى طالق  
ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدق  
ولو مدخولتين فله ايقاع الطلاق  
على احدهما) لجهة تفريق  
الطلاق على المدخولة لا على غيرها  
(قال امرأته طالق ولم يسم  
وله امرأه) معروفة (طلعت  
امرأته) استحصانا (فان قال  
امرأة أخرى واما عانيت لا يقبل  
قوله الابينة ولو) كن (له امرأتان  
كتمانها معروفة له صرفه الى  
ايهما شاء) خاتية ولم يحكم خلافا  
(فروع) كزلف الطلاق وقع  
الكل وان نوى التأكديدين كان  
اسمها طلقا وحره فناداها ان  
نوى الطلاق أو العتاق وقعا والا  
قال لامرأته هذه الكتبة طالق  
طلعت أو لعبد هذا الجار حر عتق  
قال انت طالق أو انت حرة  
الاخبار كذا وقع قضاء الا اذا  
أشهد على ذلك وكذا انظروا اذا  
أشهد عند استخلاف الظالم  
بالبطال الثلاث أنه يحلف كاذبا  
صدق قضاء وديانة شرح وحبانية  
وفي التهر قال فلانة طالق واسمها  
كذلك وقال عنت غير هادين  
ولو غيره صدق قضاء وعلى هذا  
لو حلف لدا عنه بطلاق امرأته  
فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد كثر  
في زماننا قول الرجل أنت طالق  
على الاربعة مذاهب قال المصنف  
وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة  
ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء  
أو فلان القاضى أو المقتضى دين

ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلقة (قوله امرأتى طالق امرأتى طالق) مثله ما لو قال وامرأتى بالعتق  
كفى الذخيرة (قوله لجهة تفريق الطلاق الخ) كذا علل في البحر بعد نقله المسألة عن الذخيرة ثم لا يان  
المدخولة محل لا يتبع الثانية بسبب العدة فله ايقاع الطلاقين عليه بخلاف غير المدخولة لانها بانت بالزوج  
فلا يصدق في ارادته لهما بالثاني كالمو كان طلق المدخولة بانثاء ورجعيا وأنقضت عدتها فلا تصح ارادته بانثاء الاول  
ولا بانثاء الثاني كما يعلم مما نقلناه قريبا عن البرازية يبقى ما اذا كانت احدا حامدا مدخولا لهما فقط وهي في نكاحه  
أراد حابا للطلاق صح وان أراد غير المدخول بها لا يصدق في الثاني لانها لم تنقض امرأته بل الثانية امرأته فبق  
عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أما لو سمها بيا-هيا فكذلك بالاولى ويقع على التي عندها أي بالاولى كذا  
زوجته قال في البرازية ولو قال فلانة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأه أخرى أجنبية بذلك الاسم والاسم  
لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما اذا أقر بما لم يسم فادعى رجل أنه هو وأنكر يصدق بالخلف ماله على هذا  
المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتى لا يصدق ويقع عليه ما ان  
كانت زوجة له وكذا النسب الى اسمها أو اختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف ان خرج من المصر فامرأته عائشة  
كدا واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحصانا) كذا في البحر عن الظهيرية ومثله في الثانية  
ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كتمانها معروفة) احتراز عما لو كانت احدا حامدا معروفة فقط  
وهو المسألة التي قبلها وأما الجبهولتان فكما لمعروفتين ثم حذو المسألة كما قال ح مكررة مع قوله ولو قال امرأتى  
طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحكم خلافا) رد على صاحب الدرر كما مر تقريره (قوله كرر لفظ  
الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أو قد طلقك قد طلقك أو أنت طالق قد طلقك أو أنت طالق  
وأنت طالق واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقتهما أو قلت هي طالق فهي طالق واحدة لانه جواب  
كذا في كافي الحاكم (قوله وان نوى التأكديدين) أى وقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشياء أى بأن  
لم ينو استثنافا ولا تاكيدا لان الاصل عدم التأكد (قوله والا لا) أى بأن قصد النداء أو اطلق فلا يقع  
على المعتمد اشياء في العاشر من مباحث النية وذكر قبل في التاسع انه فرق المحبوبي في التلخيص بين الطلاق ولا  
يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوبي فرق بأن الحرام  
صالح للتسمية وهو اسم لبعض الناس بخلاف طالق أو مطلقه فالنداء به يقع على اثبات المعنى فقط طلاق بخلاف  
الحزب وواقعه ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه باحتر لا يعتق ولو سمى امرأته طالق فادعاه باحتر لا  
تطلق (قوله قال لامرأته هذه الكتبة طالق طلقت الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر الصفه والتسمية مع الاشارة  
كالو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العيما طالق وأشار الى البصيرة تطلق ولو رأى شخصا ظن انه امرأته  
عمره فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى شخصها فاذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعبر عند عدم الاشارة الاسم  
وقد وجد كذا في الثانية وقتة منابسط الكلام على مسألة الاشارة والتسمية في باب الامامة (قوله وعنى الاخبار  
كذا بالخ) قد منا الكلام عليه في أول الطلاق (قوله على ذلك) أى على أنه يحجر كذا (قوله وكذا المظالم  
اذا شهد الخ) أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مظلوما غير لازم ففي الاشياء وأمانة شخص في العام في البينة  
فقبوله ديانة اتفقا وقضاء عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان الخالف مظلوما كذلك اختلافوا على الاعتبار  
لنية الخالف أو المستحلف والفتوى على نية الخالف ان كان مظلوما لان كان ظالما كفى الزوال الحية والخلامة  
اه وفي حواشيه عن ما ل الفتاوى التحليف بغير الله تعالى ظلم والنية نية الخالف وان كان المستحلف مخنا  
(قوله انه يحلف) متعلق بأشهد ح (قوله قال فلانة) أى زينب مثلا وقوله واسمها كذلك أى زينب وخبر غيره  
عائدا اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أى لان المعبر الاسم عند عدم الاشارة كذا كرنا د اتفقا وهذا الفرع  
منقول ذكرناه قريبا عن البرازية فافهم (قوله وينبغي الجزم بوقوعه قضاء وديانة) ولا شبهة في كونه راجعا  
لابا لان اتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعي بأن طالق وتقامه في الخبرية وكذا انت طالق على مذهب اليهود  
والنصارى كما أتى به انخير الرضى أيضا وكذا أنت طالق لا يراد له فاض ولا عالم أو أنت طالق تحلى للخنزير ويخبر  
على فبقع بالكل طلقه رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب (قوله في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاة  
أو المسلمين أو القرآن فتطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابالية خاتية لكن في الفتح أول الطلاق ولو قال طالق

في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أو فاقامها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على  
الواقع للسنة والبدعة فيحتاج الى السنة ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة  
أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاة والفقهاء يقتضي الامر من فاذا اخصص  
دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشباه عن عتيق الخانية  
رجل قال عبيد أهل بغداد احرار ولم ينوع عبده وهو من أهلها أو قال كل عبيد أهل بغداد أو كل عبد في الارض  
أو في الدنيا قال أبو يوسف لا يعق عبده وقال محمد يعق وعلى هذا الخلاف والطلاق والفتوى على قول  
أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة أو في المسجد الجامع حرفه وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه  
الدار وعبيده فيها عتقوا في قولهم لا لو قال ولدا دم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف  
في المحلة كالبدة لانها بمعنى السكة لكن ذكر في الذخيرة أو لا الخلاف في نساء أهل بغداد طالق فعند أبي يوسف  
وروايه عن محمد لا تطلق إلا أن ينويها لأن هذا أمر عام وعن محمد أيضا تطلق بلا نية ثم نقل عن فتاوى سمرقند أن  
في القرية اختلاف المشايخ منهم من الحقها بالبيت والسكة ومنهم من الحقها بالامر اه ومقتضاه عدم الخلاف  
في السكة ثم علل عدم الوقوع في مصر وأهل الدنيا بأنه لو وقع به لكان انشاء في حقه فيكون انشاء أيضا في حقهم  
وهو متوقف على اجازتهم وهي معتدرة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بقرينة الطلب (قوله فواحدة  
ان لم ينو الثلاث) أي بأن نوى الواحدة أو لم ينو شيئا لانه بدون العطف يستعمل تكرير الاقوال ويحتمل الابتداء  
فأي ذلك نوى الزوج بحيث ينسبه كذا في عيون المسائل وفي المتقى انه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة  
(قوله ولو عطف بالواو وثلاث) لانه قرينة التكرار فيطابقه الجواب وفي الخانية قالت له طلقني ثلاثا  
فقال فعلت أو قال طلقت وقعن ولو قال مجيبا لها أنت طالق أو فأت طالق تقع واحدة اه أي وان نوى الثلاث  
والفرق ان طلقني أمر بالتطبيق وقوله طلقت تطليق فصح جوابا والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال بخلاف  
أنت طالق فانه اخبار عن صفة قائمة بالحل وانما ثبت التطليق اقتضاء تصحيح الوصف والثابت اقتضاء ضروري  
فيثبت التطليق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا فبقي أنت طالق كلاما مبتدأ او انه لا يحتمل  
الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبارا بالانشاء) لانه يملك انشاء الطلاق عليها فذلك الاجازة التي هي  
اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للنارسي (قوله اذا نوى) صوابه اذا نوى بضمير المتنى كما هو في تلخيص  
الجامع قال النارسي في شرحه وكذلك لو قالت المرأة أنت نفسي فقال الزوج أجرت ما قلنا لكن بشرط  
نية الزوج والمرأة الطلاق وتصح ههنا نية الثلاث أما اشتراط نية الزوج فلان لفظ البيونة من كليات الطلاق وأما  
نية المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف فطلبت فمستوف على الاجازة وأما  
بدون تنهاية اخبار عن بيونة الشخص أو بيونة شيء آخر كولو كان من جانب الزوج فلا يحتمل الاجازة فلا  
يتوقف وأما صحة نية الثلاث فلما عرف من احتمال لفظ هذه الكناية الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله  
أجرت بمنزلة قوله طلقت فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اخترت لا يقع الخ) أي  
لو قالت المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج أجرت ونوى الطلاق لا يقع شيء لان قوله اخترت لم يوضع للطلاق  
لا صريح ولا كناية ولهذا لو انشأ بنفسه فقال لها اخترت أو اخترت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شيء لانه نوى  
ما لا يحتمل لفظه ولا عرف في ايقاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتخيير الزوج اياها في الطلاق شرح تلخيص  
(قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ نرفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النصب  
لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) عبارة البرازية قال في المحيط فهذا اقرار منه بجرمتها عليه في  
الحكم اه وأفاد قوله في الحكم أي في القضاء انها لا تحرم ديانة اذ لم يكن حرمها من قبل كولو أخبر بطلاقها  
كاذبا لا يقال ان هذه تصلح لغز الانه وقع الطلاق بلا لفظ أصلا لا صريح ولا كناية وبلا رد وإياه لا نأقول هذا  
اقرار عن تحريم منه سابق لان انشاء طلاق في الحال بغير لفظ نعم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد صرح حوا  
بان الاقرار قد يكون بالاشارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالكسوت في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا)  
بناء على ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فافهم (قوله وسئل الخ) تأييدا لما قبله ويان لعدم الفرق بين  
الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم المفيد الباتن والتطليق المفيد الرجعي (قوله طلقن) أي طلق نساء

قال نساء الدنيا أو نساء العالم  
طوالق لم تطلق امرأته بخلاف  
نساء المحلة والدار والبيت وفي  
نساء القرية والبلدة خلاف الثاني  
وكذا العتق قالت لزوجها طلقني  
فقال فعلت طلقت فان قالت  
زدني فقال فعلت طلقت أخرى  
ولو قالت طلقني طلقني فقال  
طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث  
ولو عطف بالواو وثلاث \* ولو قالت  
طلقت نفسي فأجازت طلق اعتبارا  
بالانشاء كذا أنت نفسي اذا  
نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي  
اخترت لا يقع لانه لم يوضع الا  
جوابا وفي البرازية قال بين اصحابه  
من كانت امرأته عليه حراما  
فليفعل هذا الامر ففعله واحد  
منهم فهو اقرار منه بجرمتها وقيل  
لا انتهى وسئل أبو الليث عن  
قال لجماعة ككل من له امرأة  
مطابقة فليصفق يده فصنعوا فقال  
طلقن وقيل ليس هو باقرار

كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الحالف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال القير أو أنا كذلك مثلاً وأما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعليق انشاء ط قلت بؤيده ما في ايمان البرازية جماعة كان يصنع بعضهم بعد ذلك فقال واحد منهم من صفح صاحبه بعده فأمر أنه طالق فقال واحد حلاً ثم صفح القائل صاحبه لا يقع لان ذلك ليس بين اه ودلالة فارسية (قوله والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار بهذا الى أن دخول الحالف هنا في عموم كلامه لقريئة ان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول المجبور والله تعالى أعلم

\* (باب الكليات) \*

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما انه موضوع للفهام والصريح ادخل فيه شرع في الكليات وهو مصدر كذا يكون اذا ستر نهر (قوله كلياته عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المرادة في هذا المحل والاقتناعا عندهم مطلقا كالاصولين ما استمر المراد منه في نفسه قال في النهر وخرج بالاخير ما هو الاستمرار في الصريح بواسطة نحو غرابية اللفظ أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية من اقسام الحقيقة وانجاز الحقيقة التي لم تهرج صريح والمعمورة التي غلب معناها انجاز كناية وانجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه ح (قوله ما لم يوضع له الخ) أي بل وضع لها هو أهم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية الائمة لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من اليمين من النكاح وعليه ففي قوله واحتمل تساهل والمراد احتمله متعلقا باعتداده أفاده في الفتح وأشار به الى عدم حصرها ولذلك قال في شرح

جماعة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لان كلمة من التعميم والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيبحث

\* (باب الكليات) \*

(كنايته) عند الفقهاء (مالم يوضع له) أي الطلاق (واحتمله) وغيره (الكليات) (لانطلاق بها)

المتى ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتقي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا على ما في النظم والتقف وزيد غيرهما قننه اه ومنها عديت عنها فيقع به البائن بالنية كما افتي به الشيخ اسماعيل الحائك قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل وفي البرازية قال لا تخران كنت تضربني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق تقع واحدة بآئنة (تنبيه) افقي بعض المتأخرين بأن منها على يمين لا أقفل كذا ناويا الطلاق فتقع به واحدة بآئنة لقولهم الكناية ما احتل الطلاق وغيره ورده عصره السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الا كلفار يمين لان ما ذكره في تعريف الكناية ليس على اطلاقه بل هو مقيد بلفظ يصح خطاها به ويصلح لانشاء الطلاق الذي اشهره أولا ولاخبار بأنه أو وقع كانت حرام اذ يحتمل لاني طلقته أو حرام العصة وكذا بقية الالفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يخطأها بآئنة يمين فضلا عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أو وقع حتى لو قال أنت يمين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتل الطلاق من كناية بل يهذين القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مسببا عن الطلاق وناسئا عنه كالحرمة في أنت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا حب لا اشتبه لا رغبة لي فيك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعدة فتشأ المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذالم يقع بهذه الالفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته في لفظ اليمين بالاولى ولا منهم قسموا الكناية لثلاثة أقسام كما يأتي ما يصلح جوابا لسؤال الطلاق لا غير كاعتدى وما يصلح جوابا لرد السؤالها كآخر جي وما يصلح جوابا وسبا كخليفة ولائك ان هذا اللفظ غير صالح اشئ من الثلاثة لانها اذا سألتها الطلاق لا يصلح جوابا بقوله على يمين لا فعلن كذا لان الجواب يكون بما يدل على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه ردا لطلبها كآخر جي أو سببا لها كخليفة وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصا مع زيادة ثم قال وبه يظهر ان ما نقل عن فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخر اه واعترضه ط بأن على يمين يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى خفيت نوى الطلاق علمت نيته وكأنه قال على الطلاق لا أقفل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف كحال المسلمين على حرام اه أقول والحاصل ان على يمين ليس كناية لما مر وليس صريحا أيضا لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين جنس من افراده الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كانه قال على حلف بالطلاق لا أقفل

كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حاله فيه والاعم اذا اراد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا  
 طلاق صريح ففتح به واحدة رجعية لا بآنية وفي ايمان الزانية من الفصل الثاني قال في حلف أو قال في حلف  
 بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل طلق وخفت وان كان كاذبا وقد منا في أول فصل الصريح عن جامع الفصولين  
 ان فعلت كذا تجزى كلمة الشرع بيني وبينك ينبغي أن يصح اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقد منا  
 هناك أيضا عن الذخيرة لو قال لها ألف نون ناطا ألف لام كاف ان نوى الطلاق تطلق لان هذه الحروف يفهم منها  
 ما هو المفهوم من الصريح الا انها لا تستعمل كذلك فصارت كالسكائية في الافتقار الى النية فهذا يدل على  
 انه لو اراد باليمين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حثت وأما ايمان المسلمين فانه جمع بين والاضافة الى المسلمين  
 قرينة على انه اراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كاليمين بالله تعالى والطلاق والعناق المعلقين  
 وسبأ في هذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قيد به لانه لا يقع ديانة بدون النية  
 ولو وجدت دلالة الحال فوقه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح البحر وغيره  
 (قوله أو دلالة الحال) المراد به الحالة المتأهزة المفيدة المقصودة ومنه تقدم ذكر الطلاق بجر عن المحيط  
 ومقتضى اطلاقه هنا كالكثير أن الكليات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البحر وقد ينبع في ذلك  
 القدوري والسرخسي في المبسوط وخالفهما آخر الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لا يقع بها الا بالنية  
 اهـ وأراد بهذا البعض ما يحتمل الرد كما خرجي واذهي وقوى لكن المصنف وافق المشايخ في الفصل  
 الآتي ففي الاعتراض على عبارة الكثر أن جواب عنه في النهر بما ذكره ابن كمال باشا في ايضاح الاصلاح بأن  
 صلاحية هذه الصور للرد كانت معارضة لحال مذاكرة الطلاق فلم يبق الرد لدلالة كانت الصور المذكورة خالية  
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اهـ (قوله وهي حالة مذاكرة الطلاق) أشاره الى ما في النهر من أن  
 دلالة الحال تع دلالة المقال قال وعلى هذا ففسر المذاكرة بسؤال الطلاق أو تقديم الايقاع كما في اعتدى ثلاثا  
 وقال قبله المذاكرة أن نسأله هي أو أجنبي الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهره انه معطوف على مذاكرة  
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابله الرضى فهو مفهوم منه صرح التقرير  
 وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذاكرة فتصدق مع  
 كل منهما بل لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدي الحالتين لانهما ضدان لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله  
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قیدی الغضب والمذاكرة وحالة المذاكرة وحالة الغضب اهـ وفي  
 النهر وعندى ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذاكرة اذا الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة  
 لا مطلقة ثم رأيت في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدين في القضاء وان كان في حال  
 مذاكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا ان الكليات أقسام ثلاثة الخ وهذا هو التحقيق اهـ (قوله والكليات  
 ثلاث الخ) حاصله انما كلها تصلح للجواب أي اجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يحتمل الرد أيضا  
 أي عدم اجابة سؤالها كأنه قال لها لا تطلي الطلاق فاني لا أفعله وقسم يحتمل السب والشتم لها دون الرد وقسم  
 لا يحتمل الرد ولا السب بل يقتضي للجواب كما يعلم من التهستائي وابن الكمال ولذا عبر بلفظ يحتمل وفي أبي السعود  
 عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يقال يحتمل كذا أو كذا كما  
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فخرجوا خرجي واذهي وقوى) أي من هذا  
 المكان يستقطع الشر فيكون ردًا أو لانه طلقها فيكون جوابا رضى ولو قال فيبيعي الثوب لا يقع وان نوى  
 عند أبي يوسف لان معناه عرقا لجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر سهر ولو قال اذهبي  
 فتزجي بالقاء أو الوافسبأي الكلام عليه في القروع (قوله تقضى تخمري استتري) أمر بالخدا القناع أي  
 الخمار على الوجه ومثله تخمري وأمر بالاستتار قال في البحر أي لانك بنت وحرمت على بالطلاق أو لئلا ينظر اليك  
 أجنبي اهـ فهو على الاول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استتري متى خرج  
 عن كونه كاتبة اهـ وهل المراد عدم الوقوع به أصلا أو أنه يقع بلائيه والظاهر الثاني وعلمه فهل الواقع  
 بائن أو رجعي والظاهر البائن لكون قوله متى قرينة لفظية على ارادة الطلاق بمنزلة المذاكرة تأمل (قوله  
 انقلني انطلق) مثل آخر جي وقد تقدم ح (قوله من الغربة) بالغين المحبة والراء راجع للاول وقوله

قضاء (الآنية أو دلالة الحال)

وهي حالة مذاكرة الطلاق أو الغضب

فالحالات ثلاث رضى وغضب

ومذاكرة والكليات ثلاث

ما يحتمل الرد أو ما يصلح للسب

أولولا (فخرجوا خرجي واذهي

وقوى) تقضى تخمري استتري

انقلني انطلق اغري اعزني من

الغربة أو من العزوبة

أومن العزوبة بالهملة والزاي راجع لشي من عزب عني فلان يعزب أي نعمناه أيضا باعدي ح بزيادة نفسه  
ما في الخرجي أيضا من الاحتمالين (قول له يحتل ردا) أي ويصلح جوابا أيضا ولا يلح سبوا ولا شتا ح (قوله  
خليفة) بفتح الخاء المجرية فعلة بمعنى فاعلة أنت خليفة أمان النكاح أو عن الخير ح أي فيدور على الأول جواب  
وعلى الثاني سب وشتم ومثله ما يأتي (قوله برب) بالواو موزنة أي منفصلة أمان عن قيد النكاح أو حسن الخلق ح  
(قوله حرام) من حرم الشيء بالنهم حراما منع اريد به هنا الرصف ومعناه المنوع فيحمل على ما سبق وسأني  
وقوع البائن به بلانية في زمانا للتعارف لا فرق في ذلك بين محرمة وحرمته سواء قال على أو لا أو حلال المسألة  
على حرام وكل حل على حرام وأنت معي في الحرام وفي قوله حرمت نفسي لا بد أن يقول عليك وأورد الله إذا وقع  
الطلاق بهذه اللفاظ بلانية ينبغي أن يكون كالصريح في اعتقابه الرجعة واجب بان المتعارف انما هو ايقاع  
البائن لا الرجعي حتى لو قال لم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة بالثانية ثلاثا صحت نيته عند  
الامام وعليه السقوط كما في البرازية ح عن التهرق لکن عبارة البرازية قال لا مرأية انما على حرام ونوى  
الثلاث في أحدهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الابرار  
والجواب مذکور في البرازية أيضا ومقتضى الجواب وقوع الرجعي به في زمانا لانه لم يتعارف ايقاع البائن به  
فان العاين الجاهل الذي يخلف بقوله على الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعي فضلا عن أن يكون  
عرفه ايقاع البائن به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لا أفعل  
كذا او قدمه أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو للعرف لانه في حكم التعاقب وكذا على الحرام والافلاصل  
عدم الوقوع أصلا كما في طلاقك على كما تقدم تقريره حيث كان الوقوع به من الذين الذين للعرف ينبغي أن يقع  
بهم المتعارف بلافراق بينهما وان كان الحرام في الاصل كناية يقع به البائن لانه لما غلب استعماله في الطلاق  
لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال ولا شيء من الكناية يقع به الطلاق بلانية أو دلالة الحال  
كما صرح به في البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازي عقب قوله في الجواب المازان المتعارف به ايقاع البائن  
لا الرجعي حيث قال مانعه بخلاف فارسية قوله سر حنك وهو رداه كرم لانه صار صريح في العرف على  
ما صرح به في مخم الزاهد في الخوارزمي في شرح القدوري اه وقد صرح البرازي أو لا بان حلال الله على  
حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى نية حيث قال ولو قال حلال ايزد بروي أو حلال الله عليه حرام لاحاجة  
الى النية وهو الصحيح المقتضى به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سر حنك فان سر حنك  
كناية لكنه في عرف الفرس غلب استعماله في الصريح فاذا قال رها كرم أي سر حنك يقع به الرجعي مع ان  
أصله كناية أيضا وما ذاك الا لانه غلب في عرف الفرس استعماله في الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل  
الا في الطلاق من أي لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله في البائن عند العرب والفرس وقع به البائن  
ولو لا ذلك لوقع به الرجعي والماصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين في وقوع البائن بالحرام بلانية حتى لا يصدق  
إذا قال لم أنول اجل العرف الحادث في زمان المتأخرين فيتموقف الا أن وقوع البائن به على وجود العرف كما في  
زمانهم وأما اذا تعارف استعماله في مجزء الطلاق لا بقيد كونه باثنا تعين وقوع الرجعي به كما في فارسية سر حنك  
ومثله ما قدمناه في أول باب الصريح من وقوع الرجعي بقوله سن بوش أو بوش أول في لغة الترك مع ان نعمناه  
العربي أنت خليفة وهو كناية لكنه غلب في لغة الترك استعماله في الطلاق هذا ما ظهر لفهمي التماس ولم أر أحدا  
ذكره وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع فتأمل ثم ظهر لي بعد مدة ما عسى يصلح جوابا وهو أن لفظ حرام معناه  
عدم حل الوطئ ودواعيه وذلك يكون بالإيلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الراجع للعقد  
وهو قسمان بائن ورجعي لكن الرجعي لا يحترم الوطئ فتعين البائن وكونه التحق بالصريح للعرف لا ينافي وقوع  
البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كطهارة شديدة ونحوه كما ان بعض الكنايات قد يقع به الرجعي مثل  
اعتدى واستبرئ رحلك وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعارف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريمها  
لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لي في هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به في البرازية من أن المتعارف به  
ايقاع البائن لما علمت مما يرد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) من بان الشيء انفصله أي منفصلة من وصله  
النكاح أو عن الخير ح (قوله كينة) من البت بمعنى القطع فيحمل ما احتمله البائن وأوجب سيئويه فيه

(يحتل ردا ونحو خليفة بربية حرام بائن)  
ومراد فيها كينة بنة

الالف واللام وأجاز النثر اسقاطهما وبثله من البثل وهو الانتطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال  
 وقاطعة الزهراء لانقطاعها عن نساء زمانها فدلنا وحسبنا وقيل عن الدنيا الى ربها وفيه من الاحتمال ما مر  
 ح عن النهر (قوله يصلح سبا) أى يصلح جوابا لأبى وأصلح رداح ومثله في النهر وابن الكمال والبدائع خلافا  
 لما يظن من البحر من أنه يصلح للردأ أيضا (قوله اعتدى) أمر بالاعتداد الذى هو من العدة أو من العداء اعتدى  
 نعمى عليك بدائع (قوله واستبرى) أمر بتعرف برائة الرحم وهى طهارتها من الماء وأنه كتابة عن الاعتداد  
 الذى هو من العدة ويشتل استبرى لا طلاق بدائع (قوله أنت واحدة) أى طالق تطليقة واحدة ويحتمل أنت  
 واحدة عندى أو فى قولك مدحا أو ذما فاذا نوى الاثر فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة  
 المشايخ وهو الاجح لان العوام لا يميزون بين وجوهه والخواص لا يلتزمونه فى مخاطبتهم بل تلك صناعتهم  
 والعرف لغتهم ولذا ترى أهل العلم فى مجارى كلامهم لا يلتزمونه على ان الرفع لا ينافى الوقوع لاحتمال أن يريد  
 أنت طليقة واحدة فجاءه نفس الطليقة مبالغة كرجل عدل لكن قد اعتبروا الأعراب فى الاقرار فيما لو قال له على  
 درهم غير دافى رفاعا ونصبا فيطلب الفرق وكأنه عملا بالاحتياط فى البايين فتدبره وتعامه فى النهر (قوله أنت  
 حرة) أى لبراءتك من الرق أو من رق النكاح واعتقتك مثل أنت حرة كفى الفتح وكذا كوفى حرة أو اعتق  
 كفى البدائع نهر (قوله اختارى أمرك بيدك) كتابتان عن تفويض الطلاق أى اختارى نفسك بالفراق  
 أو فى عمل أو أمرك بيدك فى الطلاق أو فى تصرف آخر وفى النهر عن الخواشي السعدية وهذا لا يناسب ذكره  
 فى هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأقضى به وحرم حلالا  
 نعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أى حيث ذكر أنه لا يقع بهما الطلاق  
 ما لم تطلق المرأة نفسها أى مع نية الزوج تفويض الطلاق لها أو دلالة الحال من غضب أو مذكرة كإياى فى  
 الباب الآتى ويعلم بما هنا (قوله سرحك) من السراح بفتح السين وهو الارسال أى أرسلتك لاني طلقك  
 أو لم أجد لى وكذا فارقك لاني طلقك أو فى هذا المنزل نهر (قوله لا يحتمل السب والردة) أى بل معناه  
 الجواب فقط ح أى جواب طلب الطلاق أى التطليق فتح (قوله تأثيرا) تمييز حول عن الفاعل أى يتوقف  
 تأثير الأقسام الثلاثة على نية ط (قوله للاحتتمال) لماذا كررنا من ان كل واحد من الألفاظ يحتمل الطلاق  
 وغيره والحال لا تدل على أحدهما فيستل عن نيته وبصدق فى ذلك قضاء بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح  
 جوابا ينبغى الوقوع به وان لم تكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا أنه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب  
 لكلامها بغير السؤال أما اذا تكلمت بسؤال الطلاق فقد حملت المذكرة وفيها لا يتوقف على النية الا الاول  
 كإياى اه قلت لكنه مخالف لما ذكرناه أنفعا عن الفتح من تفسيره المحتمل للجواب بأنه جواب طلب الطلاق أى  
 التطليق فالاولى الجواب عن اليراد بأن يقال ان نحو اعتدى ببعض التطليق اجابة لسؤالها أى انه ان كان  
 هناك سؤال الطلاق فتحض للتطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق فى جميع الحالات لانه قد تكون الحالة حالة  
 رضى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعصضا للجواب بمعنى  
 انه لو كان سؤال لتحض جوابا له ولذا يقع بلا توقف على نية فى حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل (قوله  
 يمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق ام لاحسائه تعالى ط عن البحر (قوله فان نكل) أى عند  
 القاضى لان النكول عند غيره لا يعتبر ط (قوله توقف الاولان) أى ما يصلح ردا وجوابا وما يصلح سبا  
 وجوابا لا يتوقف ما يتعين للجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتباعد والسب والشتم كما تصلح للطلاق  
 والفاظ الاولين يحتملان ذلك أيضا فادار الحال فى نفسه محتملا للطلاق وغيره فاذا عني به غيره فقد نوى ما يستلزمه  
 كلامه ولا يكذب الظاهر فصدق فى القضاء بخلاف الفاظ الاخير أى ما يتعين للجواب لانها وان احتملت الطلاق  
 وغيره أيضا لكنهما لا يزالان عنهما احتمال الرد والتباعد والسب والشتم اللذين احتملتا حال الغضب تعينت الحال  
 دالة على ارادة الطلاق فترجى جانب الطلاق فى كلامه ظاهرا فلا يصدق فى الصبر عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء  
 بلا توقف على النية كفى صريح الطلاق اذا نوى به الطلاق عن وثاق (قوله يتوقف الاول فقط) أى ما يصلح  
 للرد والجواب لان حالة المذكرة تصلح للرد والتباعد كما تصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها  
 الرد لا انطلق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الاخير من فاتها

مطلب  
 لا اعتبار بالأعراب هنا

(يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى)  
 رجلك أنت واحدة أنت حرة  
 اختارى أمرك بيدك سرحك  
 فارقك لا يحتمل السب والردة فى  
 حالة الرضى أى غير الغضب  
 والمذكرة (توقف)  
 الأقسام الثلاثة تأثيرا (على  
 نية) للاحتتمال والقول له يمينه  
 فى عدم النية ويكنى تحلفه له  
 فى منزله فان أبى رفعته للحاكم فان  
 نكل فترق بينهما مجتبي (وفى  
 الغضب) توقف (الاولان) ان نوى  
 وقع والا لا (وفى مذكرة الطلاق)  
 يتوقف (الاول فقط)



وان استنبت الدلاق لكنها لا تحتمل ما تحتمله المذاكرة من الرد والتبديد فتخرج جانب الطلاق ظاهراً غلباً يصدق في السرف عنه فلذا وقع به اقصاء بلائية والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغضب والمذاكرة والساني في حالة الرضى والغضب فقط ويقع في حالة المذاكرة بلائية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلائية وقد نظمت ذلك بقولي

نحو اخر جى قوى اذ هي رد يصح \* خلية برية سببا صلح  
واستبرئ اعتدى جوا با قد حتم \* فالاول التصدله دومالزم  
والثان في الغضب والرضى انضبط \* لالدكر والثالث في الرضى فقط

ورسمتها في شبالزيادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
اخر جى اذ هي	خلية برية	اعتدى استبرئ
تلززم النية	تلززم النية	تلززم النية
تلززم النية	تلززم النية	يقع بلائية
تلززم النية	يقع بلائية	يقع بلائية

(قول لان مع الدلالة) اسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله لانها) أى الدلالة (قوله يثبتها) أى المرأة (قوله على الدلالة) أى الغضب أو المذاكرة (قوله لا على النية) أى لو برهنت فيما يتوقف على نية الطلاق على انه نوى لا تقبل (قوله فلو السؤال بهل يقع) يعنى اذا قال السائل قلت كذا هل يقع على الطلاق بقول المتني نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعنى لو قال السائل قلت كذا كم يقع على يقول له المفتي يقع واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية يعنى لا يقول له المفتي تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أى وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعتدى) لانه من باب الاضمار أى طلقك فاعتدى وأعتدى لاني طلقك فتني المدخول بها يثبت للطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق عملانية ولا تجب العدة كذا في التلويح وتعامده في النهر (قوله واستبرئ رجلك) قد تمناعن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فيقال فيه ما قلناه آتفا في اعتدى (قوله وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لمصدر محذوف أى طالق طلقة واحدة وصريح المطلق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التخصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا صححه في الهداية وغيرها وقد مننا الكلام عليه (قوله فلا يرد الخ) أى اذا علمت ان الذمير في باقيها عائد الى الالفاظ المذكورة في المتن فلا يرد أن غيرها من الالفاظ الكليات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيها ذكر الطلاق لكن جعلها في البحر داخل بالاولى تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علمه وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو ضمير افتاد كفيها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله نحو انابرى من طلاقك) أى يقع به الرجعي اذا نوى فتح لك في الجوهره ولوقال انابرى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال انابرى من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء تزلله انه وذكر في البرازيه اختلاف التصحيح في برئت من طلاقك وجرم في الخسائية بتصحيح عدم الوقوع به لك قال في الفتح وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والوجه عندي أن يقع باعتبار ان حقيقة تبرئته منه تستلزم بجزءه عن الايقاع وهو بالبينونة بانقضاء العدة أو الثلاث أو عدم الايقاع أصلاً وبذلك صار كناية فاذا اراد الاول وقع وصرف الى احدى البينونتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الرفوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخليت سبيل طلاقك) وكذا خليت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقع والا فلا خاتبة (قوله بالتخفيف) أى تخفيف اللام أما بالتشديد فهو صريح يقع به بلائية كما مر في بابها (قوله وأنت أطلق من امرأة فلان) فان كان جواباً لقولها ان فلا ناطلي امرأته وقع ولا يدين لان دلالة الحال قائمة مقام الشئ حتى لو لم تكن قائمة لم يقع الا بالنية نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح والالم يتوقف على النية وعمله في الفتح بأن أفعال التفضيل ليس صريحاً فانهم (قوله وهي مطلقة) أى والحال ان امرأه فلان مطلقة والا فلا يقع وهذا التيد ذكره في البحر لكن في التبع في أول باب

ويقع بالاخيرين وان لم ينولان مع الدلالة لا يصدق قضاء في نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة وانسية باطنة ولذا تقبل بينهما على الدلالة لا على النية الا ان تقسام على اقاربه بها عمادية ثم في كل موضع تسترط النية فلو السؤال بهل يقع يقول تم ان نويت ولو بكم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية برأيه فليحفظ (وتقع رجعية) بقوله اعتدى واستبرئ رجلك وأنت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح (و) يقع (بها) أى باقى الفاظ الكليات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكليات أيضاً نحو انابرى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتخفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة



فيها ثنتان أو بكل منها حيضا أو بالثالثة طلاقاً أو حيضا لا غيراً وبالثانية طلاقاً وبالثالثة حيضا لا غيراً وبالاخرين  
حيضا لا غيراً وبالأولى طلاقاً وبالثانية والثالثة حيضا وفي هذه الستة تقع واحدة والرابعة والعشرون أن لا ينوي  
بشكل منها شيئا فلا يقع شيء والاصل أنه اذا نوى الطلاق بواحدة ثبتت مذاكرة الطلاق فاذ نوى بما بعدها  
الحيض صدق لظهور الامر بالاعتداد بالحيض عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء مما بعدها واذا لم  
ينو الطلاق بشيء صح وكذا كل ما قبل المتوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبقة بواحدة ينوي بها الطلاق  
يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكرة فيجبري فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبقة بواحدة  
اريد بها الطلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في النهر عن الفتح ح قات وابن حنبل هذا الاصل في بعض الصور  
المازلة زيادة التوضيح فاذ نوى بالأولى حيضا لا غيراً وقع الثلاث لأنه لما نوى بالأولى الحيض وقعت طلاقاً لأنها  
غير مسبقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض أيضاً صحت نيته لوقوع الاولى قبلهما واذا نوى بالأولى  
طلاقاً وبالثانية حيضا لا غيراً يقع ثنتان لأن نيته الحيض بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الاولى ولما لم ينو بالثالثة  
شيئاً وقع بها أخرى لثبوت المذاكرة بوقوع الاولى واذا نوى بالكل حيضات تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقها  
بايقاع وصحت نيته بالثانية والثالثة الحيض لسبق الايقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله  
فواحدة دبانية) لاحتمال قصده التأكيد كانت طالق مالتى فتح (قوله وثلاث قضاء) لأنه يكون ناوياً  
بكل لفظ ثلث تطلقة وهو مما لا يتجزى فيستكمل فيقع اثلاث بجر عن المحيط قال في الفتح والتأكد بخلاف  
الظاهر وعلمت أن المرأة كالتقاضى لا يحل لها أن تمكنه اذا علمت منه مظاهره خلاف مدعاه اه وفي البحر  
عن المحيط لو قال عني تطلقة تعدت بها ثلاث حيض بصدقه لأنه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله  
في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بأن نوى بأعتدى في الصور الثلاث الامر بالعدة  
بالحيض دون الطلاق فيصدق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقعتها) وتكونان رجبيتين لأن  
اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو ثنتان) وكذا في صورة عدم العطف أصلاً لأنه في صورتين  
يكون أمر مستأنساً وكلاماً مبتدأ او دعوى في حال مذاكرة الطلاق فيصير على الطلاق بجر عن المحيط (قوله  
قبل واحدة) جزم به في المحيط على أنه المذهب مع الايمان بالناء للوصل إلى تقديره جل الامر على الاعتداد  
بالحيض (قوله وقيل ثنتان) مشى عليه في اخاينة ووجهه جل الامر على الطلاق للمذاكرة قلت والاول  
أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة الذخيرة وغير حا طلقها رجبية ثم قال في العدة جعلت هذه  
التطليقة بآنة أو ثلاثاً صح عند أبي حنيفة وهي أخصر من عبارة المصنف واطهر وقيد بقوله في العدة لأنه  
بعد ما نصير المرأة أجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلاثاً أو بآناً واذا قيد الشارح بقوله بعد الدخول لأنه لو قبله  
لا يمكن جعلها ثلاثاً كما ذكرنا من قبل الجعل لآلى عده وبقوله قبل الرجعة لأنه بعد ما يبطل عمل الطلاق فيتعذر  
جعلها بآنة أو ثلاثاً أيضاً واذا جعلها بآنة في العدة فالعدة من يوم ايقاع الرجبى كما ذكر في البرازية أى من  
يوم الجعل وقد مرنا في أول باب الصريح عن البدائع ان معنى جعل الواحدة ثلاثاً أنه ألحق بها اثنتين لأنه  
جعل الواحدة ثلاثاً (تنبيه) ذكر الطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاثاً ووقع ثلاث  
عنده ما خلافاً لمحمد ولو لم يستل وقال بعد ما سكت ثلاثاً ان كان سكوته لا تقطاع النفس تطلق ثلاثاً لأنه مضطر له  
فلا يبعد فاصلاً والا فواحدة كما في البرازية وفي الجوهره قال أنت طالق فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فعدته  
ثلاث وفي اخاينة ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فإن عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلتها ثلاثاً نصير ثلاثاً اه  
ومن هنا يعلم حكم ما قيل للطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث أنه يقع بالأولى لأن الجعل فيه أظهر وفي البرازية  
قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزار فقال هزار فعلى ما نوى والا فلا شيء اه وهزار بالقارسية ألف ولا  
يخالف هذا ما فهمناه لأنها لم تأمره أن يجعله ألفاً وانما تعزرت تعريضاً محتملاً وفيما نحن فيه أمر بان يصير  
ثلاثاً فاجاب والجواب يتفق ما في السؤال كذا بخط شيخنا شيخنا السامحاني قلت والذي يظهر أن قوليه أنه  
قل بالثلاث أمر بالغاي العدد بأول كلامه فلا يلحق كالتوكيد به بعد سكوته بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق  
فقات طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فإنه لا شبهة في كونه جعلاً وان شاء لأنه جواب للطلب والله أعلم  
(قوله فهو كما قال) أي في ثلاث في الاول وثنتان في الثاني كفي الاخاينة والبرازية وعليه فيكون قد ألحق

وزاد لنوى بالكل واحدة فواحدة  
ديانة وثلاث قضاء ولو قال أنت  
طالق اعتدى أو عطفه بالواو  
أو الناء فان نوى واحدة فواحدة  
أو اثنتين وقعتها وان لم ينو في الواو  
ثنتان وفي الناء قبل واحدة  
وقيل ثنتان (طلقها واحدة) بعد  
الدخول (جفعها ثلاثاً) صح كالمو  
صلة هار جعياً فجعله قبل الرجعة  
(بآنة) أو ثلاثاً وكذا لو قال  
في العدة ألزمت امرأتى ثلاث  
تطليقات تلك التطليقة أو ألزمتها  
بتطليقتين تلك التطليقة فهو كما قال

مطلب

الصریح يلحق الصريح والباطن

بالعلمة الاولى طلقين في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما مر) أي قبل طلاق غير المدخول بها ح وقوله قد ذكرنا في البعث السابق هناك مع صاحب الجرح في مسألة التماثل وقد علمت ما فيه (قوله الصريح يلحق الصريح) كما لو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقا على مال وقع الثاني بحر فلا فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعيا أو بائنا (قوله ويلحق البائن) كما لو قال لها أنت بائن أو نكحها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بحر عن البرازية ثم قال وإذا لحق الصريح البائن كان بائنا لان البينة السابقة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة وقال أيضا تيدنا الصريح الاصح البائن بكونه خاطئ به وأشار اليه اذا احتراز عما اذا قال كل امرأة له طالق فانه لا يقع على المختلعة الخ وسيد كره الشارح في قوله وسنتي ما في البرازية الخ وبأن الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع صور الحاق فالاولى تأخير عنها اه ح (قوله الصريح ما لا يحتاج الى نية) من هنا الى قوله على المشهور كان الواجب ذكره قبل قوله والباطن يلحق الصريح لان هذا كله من متعلقات الجملة الاولى اعني قوله الصريح يلحق الصريح والباطن ولان المراد بالصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي كما تعرفه قريبا يعني أن المراد بالصريح هنا حقيقة لانه خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الرواجع كالعتدي واستبري رحمك وأنت واحدة وما ألحق بها فأنها وان كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية بشرط النية لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع أي في حقيقة الصريح في حكم الحاق البائن أفاده في البحر وقال في المنع من هذه الالفاظ بالاضمار فان معنى قوله أنت واحدة أنت طالق وطلقة واحدة فمصر الحكم للصريح لكن لا بد من النية لينتبه هذا المضمهر اه فأقار وجه كونها في حكم الصريح وهو كونه مضمرا فيها وان الايقاع انما هو بلاها بنفسها لكن ثبوته مضمرا توقف على النية وبعبثوته بالنية لا يحتاج الى نية قال ح ولا يرد أنت على حرام على المقتضى به من عدم توقفه على النية مع انه لا يلحق البائن ولا يلحقه البائن لكونه بائنا ان عدم توقفه على النية أمر عرض له لا بحسب أصل وضعه اه (قوله بائنا كان الواقع به أو رجعيا) يؤيده ما تقدم مناه في أول فصل الصريح عن البسائط من أن الصريح نوعان صريح رجعي وصريح بائن وحينئذ يدخل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير المدخول به من القاطن الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو أغش الطلاق أو طلاق الشيطان أو طلقه طويلا أو عريضة الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح والباطن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وان لم يكن رجعيا هذا وفي المنصوري شرح المسعودي للراعي المحقق أبي منصور السجستاني المختلعة بلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة والكتابة أيضا تلحقها اذا كانت في حكم الصريح ككل يتدى الخ ثم قال والكتابات والبوائن لا تلحقها أي المختلعة وان كان الطلاق رجعيا بلحقها الكتابات لان ملك النكاح باق قال في عقد الفرائد وهذا مؤيد لما في الفتح ومعنى العطف في قول المنصوري والبوائن ما وقع من البوائن باللفظ الكتابية فانه يلغوز ذكر البائن كما طبقه واعلم اه ونقله في النهروان آخره أقول والصواب ان الواو في البوائن زائدة من الناصح وان مراد المنصوري الكتابات البوائن المقابلة للكتابات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمته من أن البوائن بغیر لفظ الكتابية من الصريح الذي يلحق البائن والاصار منه في الكلام الفتح لا مؤيد القدير (قوله فنه الخ) أي اذا عرفت أن قوله الصريح يلحق الصريح والباطن المراد بالصريح فيه ماذ كظهره أن منه الطلاق الثلاث فيلحقه ما أي يلحق الصريح والباطن فاذا أبان امرأته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة جلب قال في فتح القدير ألحق انه يلحقها لما سمعت من أن الصريح وان كان بائنا يلحق البائن ومن ان المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كتابية اه وبتبعه تليده ابن الشحنة في عقد الفرائد وكذا صاحب البحر والنهر والمنج والمفدسي والشرنبلالي وغيرهم وهو صريح ما نقلناه آنفا عن الخلاصة وايداه صاحب الدرر والغري كانه قريبا خلافا لمن رجح عدم وقوع الثلاث فانه خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي انه أيضا من الصريح وان كان الواقع به بائنا (قوله والباطن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي اذا أباها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمها المال لان اعطاءه لتحصيل الخلاص انتجز وانه حاصل كما في البحر

ولو قال ان طلقك فهي بائن أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما مر قد ذكر (الصريح يلحق الصريح و) يلحق (البائن) بشرط العدة (والباطن يلحق الصريح) الصريح ما لا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أو رجعيا فتح منه الطلاق الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويوجب المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر فيه الافظلا المعنى

عن البرازية أي بخلاف ما قبله فإنه إذا طلقها رجعا لوقف الخلاص على انتضاء العدة فإذا طلقها بعده بمال في العدة لزم المال لأنهما باتت منه في الحال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يسلم أي في مسألتنا فلا بد في الوقوع من قبولها إلا أن قوله أنت طالق على ألف تعليق طلقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية فالمعتبر فيه أي في الصريح هنا اللفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه أي الواقع به البائن والمراد باللفظ ما يشمل المضمحل كما في الكليات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاب المذكورة أنما من أنه لا يقع الثلاث لأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ وجعله الأصح المفتى به أقاده المصنف قلت وفي الحاشي الزاهدي عازيا إلى الاسرار للشيخ الدين قال لها أنت بائن ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى وعندهما يقع لكونها في اللفظ صريحا والأصح قوله لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزى إلى شرح العيون مثله ثم عزى إلى كتاب آخر قال محمد لا يقع الثلاث والتدوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشن مثله اه وقد تكفل برده المصنف في المنع ونقله عنه في التبريد ليلية وأقره وقد تقر بأن الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيما ينقده وقد وجدنا النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قد مر وقد استدل في الدرر واليعقوبية على خلافه أيضا كما ذكره قريسا ويكفي نقده ما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من بعده كما قد مرنا فلذا اعتد به الشارح وجعله المشهور ومما يدل عليه قطعا أنه لو طلقها ثم خلعهما ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظ بائن معنى وهو واقع قطعاً فقد استدلوا على لحوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يعني الخلع ثم قول تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع المثلثة بعد الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الخير الرمي قال في مشتمل الأحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث من المبسوط اه (قوله لا يلحق البائن البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ الكناية لأنه هو الذي ليس ظاهرا في إنشاء الطلاق كذا في الفتح وقد بقوله الذي لا يلحق إشارة إلى أن البائن الموقع أولا أعين من كونه بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح المقيد للبينونة كالطلاق على مال وحيد ثم فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعني قولهم واليائن يلحق الصريح لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح ما لا يحتاج إلى نيته بائنا كان الواقع به أو رجعا خاص بالصريح في الجملة الأولى أعني قولهم الصريح يلحق الصريح والبائن كادل عليه كلام الفتح الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما أطبقوا عليه من تعليلهم عدم لحوق البائن البائن بإمكان جعل الثاني خبرا عن الأول ولا يخفى أن ذلك شامل لما إذا كان البائن الأول بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح ومنهما ما في الكافي للعلامة الشهيد الذي هو مجموع كلام محمد في كتبه ظاهرة الرواية حيث قال وإذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها في عتتها أنت على سحر أم أولية أو برة أو بائن أو بنة أو شبه ذلك وهو يرده بالطلاق لم يقع عليها شيء لأنه صادق في قوله هي على سحر أم وحشي مني بائن اه أي لأنه يمكن جعل الثاني خبرا عن الأول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة أن المراد به الصريح البائن بقريته مقابلته له بالفاظ الكناية تأمل ومنها قول الزيلعي أما كون البائن يلحق الصريح فظاهر لأن القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستمتاع اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي إذ لا يخفى أن بقائه قيد النكاح من كل وجه وبقاء الاستمتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قد مرنا من قول المتصوري وإن كان الطلاق رجعا يلحقها الكليات لأن ملك النكاح باق فتبيده بالرجعي دليل على أن الصريح البائن لا يلحقه الكليات وكذا تعدله دليل على ذلك ومنهما ما في التاترخانية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعهما بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خلعهما في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي والصريح البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الأول لا بعد الثاني فهذا صريح فيما قلناه أيضا من أن المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الأول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرعان ذكرهما في البحر الأول ما في القنية عن الأوزجندى طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عتتها أنت بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة من الجنس السادس من الخلع لو طلقها بمال ثم خلعهما في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يلحق البائن  
(البائن)

ما في البحر وتبعه في النهر من استشكله الفرعين بناء على فهمه أن المراد بالصرح ما يشمل الصريح الباش قال  
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان الباش يلحق الصريح فينبغي الوقوع في الفرع الاول  
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في البحر ولا يخصص الا يكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المال والدليل  
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بمال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق  
بينهما كما لا يخفى اهـ أقول وهذا عجيب من مثله أما أولا فلان المراد بالصرح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط  
بخلاف الصريح في الجملة الاولى كما دل عليه ما ذكرنا من تعليلاتهم وفروعههم وعليه فلا اشكال في الفرعين  
أصلا بل هذا دليلان على ما قلناه وأما ثانيا فلان ما ذكره من المخصص بعيد جدا بل المخصص ما قلناه وأما ثالثا فلان  
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء للفرق الواضح بينهما لانه اذا طلقها بمال بعد  
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال تحصيل الخلاص المتجزئ وأنه حاصل كما قدمنا ثانيا لانه اذا طلقها على مال  
قبل الخلع فلا وجه لسقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انتضاء العدة وقد  
حصل بل بالمال ما هو المطلوب به ولا يطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يطل الخلع نفسه لان  
الخلاص المتجزئ حاصل قبله فلا يفسد هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الافهام فاعنته  
فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب بعون الملك الوهاب ثم رأيت في الحواشي العقوبة على صدر  
الشريعة ما نصه وأيضاً قولهم والباش الغير الصريح يلحق الصريح ينبغي أن لا يكون على إطلاقه لانه لا يلحق  
الصريح الباش لاحتمال الخبرية عن الاول كما لا يخفى الا أن يدعى الفرق بين الباشين فلا يصح الخبر بأحدهما  
عن الآخر اهـ وهذا عين ما فهمته بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجعي  
فقط وقوله الا أن يدعى الفرق الخ قد علمت مما تقررنا ولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لذي فهم والله سبحانه أعلم  
(قوله اذا أمكن الخ) قيد في عدم لحاق الباش الباش ومحتززه ما أفاده بقوله بخلاف أبتك باخرى الخ ط قال  
في البحر وينبغي أنه اذا أبانها ثم قال لها أنت بائن ناوي باطلقة ثانية أن تقع الثانية بنيتها لانه بنيتها لا يصلح خبرا فهو  
كلو قال أبتك باخرى الا أن يقال ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له وهو اخرى بخلاف مجرد النية اهـ وفيه  
أن اللفظ الثاني صالح ولو أبدل صالح بمعين له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان  
وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنت بائن على أن الباش لا يقع  
الا بالنية فقولهم الباش لا يلحق الباش لاشك أن المراد به الباش المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا  
ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كما في  
أبتك باخرى لا عما اذا نوى به طلاقا آخر فتدبر وأما معتدي اعتدي فانه يلحق بالصريح كما تقدم فلا ينافي  
ما هنا حيث أوقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت  
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المقصود التمثيل لا بقصاع الباش على المبانة ولانه كما قال ط ليس  
المراد الاخبار النحوي بل الاخبار عما صدر أولا ولانه يؤهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ  
(قوله أو أبتك بتطبيقه) عطف على بائن الثانية أي أنت بائن أبتك بتطبيقه اهـ ح وأشار به الى أنه  
لا يشترط اتحاد اللفظين فشمع ما اذا كان الاول باللفظ الكتابة البائنة أو الخلع أو الطلاق الصريح  
اذا كان على مال أو موصوفا بما ينبي عن البينونة كما علم مما قدمناه بعد كون الثاني باللفظ الكتابة البائنة  
كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرجعية فانها في حكم  
الصريح فتلحق الباش كما مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى لما في البحر عن الحماوى ولا يقع بكتابات الطلاق  
شيء وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أبتك باخرى)  
أي لو أبانها أولا ثم قال في العدة أبتك باخرى وقع لان لفظا اخرى مناف لامكان الاخبار بالثاني عن الاول  
(قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بأنت طالق وهو صريح ويلغو قوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح  
بعد الباش بائن كذا في شرح المنار صاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق  
بين هذا وبين قوله للمبانة أبتك بتطبيقه وهو أنه اذا الغيبا بائنا بقي قوله طالق وبه يقع ولو الغيبا أبتك بقي قوله  
بتطبيقه وهو غير مفيد اهـ قلت لكن يشك عليه ما قدمناه في باب طلاق غير المدخول بها من ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول  
كانت بائن بائن أو أبتك بتطبيقه  
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة  
في جعله انشاء بخلاف أبتك  
باخرى أو أنت طالق بائن

الطلاق متى قد بدد أو وصف أو مصدر أو الوقوع بالتسديد حتى لو قال أنت طالق ومات قبل قوله ثلاثاً وبات  
لم يقع فهذا ينافي ما أظنه وأعلسه من الغناء الوصف هنا لأن يجب أن يعتبر الوقوع به هنا لا يصح لسبق  
البيّنونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف تعين الغناء الوصف كما علمت أنسابي اشكال آخر  
مذكور مع جوابه في البحر (قوله أو قال نويت) أي بالبائن الثاني البيّنونة الكبرى أي الحرمة الغليظة  
وهي التي لا حل بعد هذا الإشكال زوج آخر وهذا هو المعتمد كما في البحر وقيل لا يقع لان التعليل صفة البيّنونة  
فإن الغت النية في أصل البيّنونة لكونها حاصلة لغت في الثبات وصف التعليل محيطة وهذا صريح في الغائية  
البيّنونة ومثله ما قد مناه أن تقع الحواشي ولا تصح نية بيّنونة أخرى خلافا لما يحسنه في البحر كما ترأى في الدرر  
أقول وهذا يدل قطعاً على أنه إذا بانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثاً لا يقع الثلاث لان الحرمة الغليظة  
إذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا تنبت إذا صرح بالثلاث أولى وتماه فيه  
ونحوه في العقوبة (قوله لتعذر الخ) علة القول بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حمله على الاخبار  
(قوله الا اذا كان البائن معلناً الخ) يشمل ما إذا أتى من زوجته ثم أبانها قبل مضى أربعة أشهر ثم مضت  
قبل أن يقر بها وهي في العدة فانه يقع خلافه في بحر (قوله قبل ايجاد المنجز) سيد كراشارح محسن  
القبليّة وتخيّر الثاني غير قيد بل وعلقه قبل وقوع المعلق الاول فكذلك كما يذكره أيضاً (قوله ناويا) لانه كناية  
فلا تله من نية (قوله لانه لا يصلح اخباراً) أي لان التعليق قبل فلا يصح اخباراً عنه وكذا الاضافة ح  
وأعاد التعليل وان علم من قوله سابقاً ولذا وقع المعلق لطول الفصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاولى  
ومثال المضاف لان المماثلة في الحكم فيمت من قوله سابقاً ومضافاً ط (قوله وفي البحر الخ) مراده بهذا  
النقل الاستدلال على قوله ناويا ح (قوله فيفتقر للنية) أي أو المذاكرة (قوله ولو قال ان دخلت)  
بيان لما اذا كانا معلقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبانت) اشار بالعرف بتم الى أنه لا بد من كون  
التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانها لو دخلت وبانت ثم قال ان كنت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما  
وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار منجزاً والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل ايجاد المنجز كما علمت من كلام  
المتن لان قوله ثانياً فأت بائن صادق بثبوت البيّنونة أو لا فيصلح كون الثاني خبراً عن الاول وبه سقط ما قيل  
ان كلامه شامل لكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أو قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر  
جعله اخباراً عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق أو الاضافة قبل التخيير أو بعده فينبغي  
عدم الفرق وان اتفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل ايجاد المنجز اه اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد  
المنجز يصلح كون المعلق فيه وهو البيّنونة الثانية خبراً عن المنجز السابق وألا يخلف ما قبله فالوجه ما قالوه  
دون ما قبله قد بر (قوله ثم قلت) فلو عكست أي بأن كلمته أولاً ولا ثم دخلت فالظاهر أن الحكم كذلك  
لوجود العلة لان كلاماً من تعليقه لا يصلح اخباراً عن الاخر لعدم كونهما طالقاً عند كل من التعليقين اه ح  
(قوله وفي البرازية الخ) لا فرق بينه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي افادته أنه يقع بايمه سابق  
من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما يحسنه المحشي أفاده ط (قوله وكذا الوفاء الثاني) أراد بالثاني الاخر  
لا الترتيب بدليل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالقبليّة) أي بقوله في المتن قبل المنجز البائن (قوله لم يصح)  
لانه يمكن جعله خبراً عن الاول المنجز كما قلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله لم يصح بلحق البائن  
وأنت خير بأنه انما يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة معتدة البائن حتى لو لم يذكر  
لفظ المرأة وقع قال في التهر وفي المنصوري شرح المسعودي المختلعة يلحقها صريح الطلاق اذا كانت في العدة  
اه ح وحاصله أن عدم الوقوع لكونها ليست امرأته من كل وجه بل تسمى مختلعة ومبائنة وان كان  
أثر النكاح وهو العدة باقياً حتى لحقتها الصريح اذا أضافه اليها بخطاب أو إشارة وكذا لو نواها بالطلاق  
كما صرح به في كافي الحاكم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأته لا تدخل المباشرة بالخلع والابلاء الا أن  
يعينها أي فعند عدم النية صارت في حكم الأجنبية فلا تسمى امرأته ولذا قال في حاوي الزاهدي قال لامرأته  
انت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأته فأنت طالق ثلاثاً ان كان الطلاق الاول بائناً لا يقع الثاني وان كان  
رجعياً يقع الثاني اه لكن بشكل على هذا ما في تعليق البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه

أو قال نويت البيّنونة الكبرى  
لتعذر حمله على الاخبار فيجعل انشاء  
ولذا وقع المعلق كما قال (الا اذا  
كن البائن (معلقاً بشرط) أو  
مضافاً (قبل) ايجاد المنجز  
البائن) كقوله ان دخلت الدار  
فأت بائن ناويا ثم أبانها ثم دخلت  
وبانت بأخرى لانه لا يصلح اخباراً  
ومثله المضاف كانت بائن غدا  
ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى  
وفي البحر عن الوجهاية أنت بائن  
كناية معلقة كان أو منجزاً فيفتقر  
للنية ولو قال ان دخلت الدار  
فأت بائن ثم قال ان كنت زيدا  
فأت بائن ثم دخلت وبانت ثم قلت  
يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية  
ان فعلت كذا حلال الله على  
حرام ثم قال كذلك لامر آخر ففعل  
أحدهما بآيات وكذا الوفاء الثاني  
على الاشبه فلحق قيد بالقبليّة  
لانه لو أبانها أولاً ثم أضاف البائن  
أو علقه لم يصح كتنجيذه بدائع  
ويستثنى ما في البرازية كل امرأة  
له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال  
ان فعلت كذا فامرأته كذا  
لم يقع على معتدة البائن

مطلب  
المختلعة والمبائنة ليست امرأته من  
كل وجه

الدار فطلعتها أو أنقضت عدتها ونجست بجنث وكذا القول ان قبلت امرأتى فعبدى حرقتلها بعد البينونة لان الاضافة للتعريف لا للتقييد اهـ أى تعيين ذات المحلوف عليها لا بقيد كونها امرأة فاذا كان لفظ المرأة ملامها بعد البينونة وانقضاء العدة ففي حال بقاء العدة كما في ما نسبنا بالاولى وقد يجاب بأن المعتبر في المعاق حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي في حالة التعليق كانت امرأته من كل وجه واذا وقع البائن المعلق قبل وجود البائن المنجز كما مر وسند كرتحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعليق عند قوله وزوال الملك لا يطل العين (قوله ويضبط الكل) بضم الباء وكسر هاء والمراد بالكل صور البائع والمستثنى منها ط (قوله ما قبل) البيت الاول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهباني كما في المنع والبيت الثاني لصاحب الترح (قوله كلاجر) أى أجز كلاً من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن ح ولا يفتي ما في قوله كلاً من الابهام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لحوقا قبل كلاً ولا يستقيم معه الوزن (قوله لا بائناً) عطف على كلاً ومع يسكون العين للوزن بمعنى بعد كماً في قوله تعالى ان مع العسر يسراً نعت لقوله بائناً أى لا تجز بائناً كائناً بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء في المعنى كأنه قال كلاً أجز الابهائين بعده مثله وقوله الا اذا علقته من قبله استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أى لا تجز بائناً بعد بائناً الا اذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فضمير علقته للبائن الاول وضمير قبله للمثل الذي هو البائن الثاني اهـ ح والتعبير بالمثل يشعر بانخراج البينونة الكبرى ولا يفتي ما في البيت من التعقيد والاوضح ما قبل

صريح طلاق المرأة يلحق مثله \* ويلحق أيضاً بائناً كان قبله

كذا عكسه لا بائناً بعد بائناً \* سوى بائناً قد كان علق قبله

(قوله لا بكل امرأة) استثناء ثان من قوله كلاً أجز فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد الصريح والصريح بعد الصريح والبائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البرازية من قوله كل امرأته طالق وكان له تحتلعه فانه صريح لحق بائناً ولم يقع لما قد منابا بكل بمعنى في وكل بالضم على الحكاية والوافي قوله وقد خلعت للعال والحق مبني للفاعل معطوف على خلعت وبعد مبني على النعم لقطعه عن الاضافة ونية معناها وهو ظرف لا ملحق أى وألحق الصريح بعد الخلع ح (قوله كل فرقة الخ) أفاده ان قوله والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلمة الاولى اباء أحدهما عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتي بيانه (قوله كاسلام) أى اسلام الزوج لو امرأته مجوسية أثبت الاسلام أو اسلام زوجته حررتي حاسرت السنادونه كذا يحفظ السائحاتي وذكر في الفتح أول كتاب الطلاق اذا سبي أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه او كذا الوهاجر أحدهما مسلماً وأوثناً وأخرجا مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذمياً فهى امرأته حتى تحيض ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها طلاقه ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الذميين وقرق بينهما باباء الاخر فانه يقع عليها طلاقه وان كانت هي الآية أى وان كانت مجوسية قال وبه يشق ما قبل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ قلت وهو ردة على ما في البرازية اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الاخر طلاقه وتبعه الشارح لكن ذكر الخبير الرملى أن موضوع ما في البرازية في طلاق أهل الحرب قلب وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي تأمل ومسألة الابهاء واردة على المصنف لانها فسح ولحق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أى اذا ارتدت ولحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلعتا في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت فطلعتا زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع خاتمة وقيد بالحاق اذ بدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع بالاسلام فتح ومرغمامة في باب نكاح الكافرو في الذخيرة ولو ارتدت المرأة ولم تلحق وطلعتا في العدة وقع لاولها العمل الا انما بالارتداد بانها يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اهـ ولا يفتي أن الفرقة بالردة فسح ولو بدون لحاق فيبى واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بجرمة المصاهرة كقبول ابن الزوج لانها حرمته مؤبدة ولا يفيد الطلاق فائده كما في الفتح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع في الفرقة باللعان لانه حرمته مؤبدة أيضاً قلت ومثله الفرقة بالرضاع وصرح أيضاً بعدم الحاق في الفسخ بعدم

ويضبط الكل ما قبل

كلاً أجز لا بائناً مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الا بكل امرأة وقد خلعت

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي فسح من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عدتها)



الكفاءة وثقمة المهر وذكروا الذخيرة أيضا عدم الحاق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن تبعة  
أثمة بل لا يخرجته عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله انفق ثمة عليها ولا سكنى فلا يقع  
طلاقه عليها بخلاف ما اذا باعته أو أعتقه فيقع (قوله مطلقا) أي صريحا أو كناية ح ويغيد ما بعده  
(قوله وكل فرقة هي طلاق) كالفرة في الأبله والاعسان والجب والعنة وتقدم في باب المهر نظما بيان  
الفرق وبين ما يكون منه فحضا وما يكون طلاقا وما يوقف منها على قضاء القاضي وما لا يوقف وصرح  
في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قد مناه أنفع من الفسخ مع أن الفرقة باللعان طلاق  
لا فسخ لكن تعديله بأنها حرمه مؤبد بريح ما قلنا لكن سيأتي في بابها أنها حرمه مؤبد مادام أهل اللعان  
فاذا أخرجوا من أخلية اللعان أو أحدهما له أن ينكحها وكذا لو أكل كذب نفسه حذوله أن ينكحها تأكل  
(قوله على نحو ما ينأ) أي من قوله الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يلحق الطلاق لمعتدة  
الطلاق الخ) اعترضه في أول طلاق النسخ بأنه غير حاصل لان العدة قد تحقق بدون الطلاق والوطئ كما لو عرض  
الفسخ بخيار بعد مجزء انخلوة إلا أن يجب أن لا يخلو لمعتدة بالوطئ ثم يقتضي أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق  
مع أنه مقتضى بما اذا أسلم أحدهما وأبى عن الاسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها فسخ وبما اذا  
ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برده فسخ خلافا لابي يوسف وذكروا بردها اجابا اه وهذا  
اللفظ وارد أيضا على عبارة المتن كما قد مناه فصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو إباء  
اوردة بدون الحاق بداء الحرب ونظمت ذلك بقولي

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق \* او الإبا اوردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المدعي \* في عدة عن الطلاق يلحق \* اوردة أو الإبا بغير \* (قوله اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بابتاعها أو خالعها ثم بعد مضى حيضتين من عتتها ثم طلقها عتتها بالحرمة فلم يعتد  
ثانية وتداخلت فإذا حاضت الثالثة فهي منهم ما ولزها حيضتان أيضا لا كمال الثانية فلو طلقها في الحيضتين  
الآخرتين لا يقع لانها عدة ووطئ لا طلاق أفاده في الذخيرة (قوله غير رقم) أي رمز عازيا إلى كتاب آخر  
لان عادته ذكر حرفي اصطلاحا عليها من بابها إلى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلقت) لعل وجهه  
أن قوله زواجك امرأتى فلا يسمي لانه لا يتحقق ان يكون على تقدير ان صح تزويجها منك او تقدير لانها طالق متى فإذا نوى  
الطلاق تعيين الثاني فتطلق (قوله تقع واحدة بلاينة) لان تزويج قرينة فان نوى الثلاث فثلاث برأيه  
وبخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقاسي خان ولو قال اذهبي فترجعي وقال لم اتوا الطلاق لا يتبع شيء  
لان معناه ان امكنت اه الا ان يفرق بين الواو والقام وهو بعيد هنا يجر على ان تزويج كناية مثل اذهبي  
فيحتاج الى التنية فمن أين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعدد والقرينة لا بد أن تتقدم  
كما يعلم مما مر في اعتدى ثلاثا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والقام ويؤيد ما في الذخيرة اذهبي  
وترجعي لا يقع الا بالنية وان نوى فيى واحدة بائة وان نوى الثلاث فثلاث (قوله وافلحى) في البدائع  
قال محمد قال لهما افلحى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبي تقول العرب افلح بخير أي ذهب بخير ويحتمل انظرى  
بمرادك يقال افلح الرجل اذا فطر بمراده يجر (قوله وأنت على كالمية) أي يقع ان نوى والمراد التشبيه  
بما هو محرم العين كالنحر والنزير والمية فالحكم فيه كالحكم في أنت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على كمتاع  
فلا يقع وان نوى أفاده في الذخيرة أي لان متاع فلان ليس محرم العين وجعله كآنت على حرام  
مبنى على مذهب المتقدمين من توقف الوقوع به على التنية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة  
كانه قال أنت حرام سرعيا كسرعة الماء في جريه وقد مر أن أنت حرام ملحق بالصريح فلا يحتاج الى تنية  
فعل هذا مبنى على غير المفتى به ط قلت وهو المتعين (قوله ما يقل خذى أي طريق شئت) أي فان نوى  
يقع ثلاث في رواية أسد عن محمد وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاث لمعاني كلام الناس كأنه يريد أن مراد  
الناس بمثله اسلكي الطرق الأربع والا فاللفظ انما يعطى الامر بسلوك أحدها والوجه أن تقع واحدة بائة  
فتح والله سبحانه أعلم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)  
الطلاق (في عتتها) على نحو  
ما ينأ (فروع) انما يلحق الطلاق  
لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطئ  
فلا يلحقها خلاصة وفي القنينة  
زوج امرأته من غيره لم يكن طلاق  
ثم رقم ان نوى طلقت اذهبي وترجعي  
تقع واحدة بلاينة اذهبي الى  
جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا  
اذهبي على وافلحى وفحخت النكاح  
وأنت على كالمية أو كلعن  
الخنزير أو حرام كالماء لانه تشبيه  
بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق  
عليك مفتوحة وان نوى ما لم يقل  
خذى أي طريق شئت

## \* (باب تفويض الطلاق) \*

أي تفويضه للزوجة أو غيره من اصحابها كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أي رده إليه جوى  
 قال الكاظمي قوله اختاري أو أمرك بيدك والصريح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أي  
 الصريح والكناية ح (قوله وأنواعه) الصريح أنه إلى ما يوقعه الغير للتفويض والابتن تقسيم الشيء  
 إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تفويضك الطلاق كما يأتي وذكر  
 في الفتح في فصل المشيئة أن صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التوكيل مرة بأن المالك يعمل  
 برأى نفسه بخلاف التوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال  
 والفرق بين الرأي والمشية أن العمل بالرأي عمل بما يراه أصوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته  
 أي باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة الأمر ولا اعتبار معنى الأصوية ثم قال بعد ما بحث في الأولين  
 أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل لهما أن زوجك يقول لك  
 اختاري فهو ناقل لكلام المرسل لا منشئ لكلامه بخلاف المالك والتوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر  
 وسفير هذا ما ظهر لي (قوله ثلاثة) أي بالاستقراء بدأ المصنف منها بالاختيار انتهى بصريح الأخبار  
 ولم يجعل له فصلا على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يسبقه شيء يفصل به عما قبله بخلاف الآخرين فاكفى فيه  
 بالبَاب نهر وحاصله أن التفويض أعم فناسب أن يترجم له بالبَاب والاشارة أنواعه فناسب أن يترجم  
 لكل منها بفصل ~~لكن~~ لم يترجم به للتحصيل لأنه لم يسبقه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف الثاني بالبَاب  
 غير مناسبة (قوله قال لها اختاري) أشار بعدم ذكر قولها إلى أنه تملك يتم بالمالك وحده فلورجع  
 قبل انقضاء المجلس لم يصح وقيد بقصره على التخيير المطلق لأنه لو قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت  
 الطلاق فهي واحدة درجة لأنه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الاتيان بالرجعي وتركه ط عن الجبر  
 (قوله أو أمرك بيدك) لأحاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليد في فصل مستعمل يأتي ط (قوله تفويض  
 الطلاق) دل على هذا المضاف عقد الباب له كافي النهر ح (قوله لأنهما كناية) أي من كليات التفويض  
 شريعية (قوله فلا يعملان بلائيه) أي قضاء وديانة في حالة الرضى أما في حالة الغضب أو المذاكرة  
 فلائيه قضاء في أنه لم ينو الطلاق لأنهما معهما تمحض للجواب كما مر ولا يسعها التمام معه الابتكاح مستقبل  
 لأنها كالتأذي أفاده في الفتح والجرح ثم علم أن اشتراط النية إنما هو فيما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم  
 مقامها في كلامه وانما ذكر في كلامه فقط كما يأتي تحريره فتنبه لذلك في لم أر من ينه عليه (قوله  
 أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصريح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعي وتصح فيه نية الثلاث كما سذكره  
 المصنف أول فصل المشيئة (قوله في مجلس علمها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام هو لم يطل  
 بخلاف قيامها بغير عن البدائع ط (قوله مشافهة) أي في المشافهة أو أخبارا في الغائبة منصوبان  
 على الحالية من علمها (قوله ما لم يوقته الخ) فلو قال جعلت لهما أن تطلق نفسها اليوم اعتبر بمجلس علمها  
 في هذا اليوم ولو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة  
 ولم تعلم حتى انقضى بطل خيارها فتح وبجر وسيأتي فروع في التوقيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت  
 بالأعراض (قوله ويمضي الوقت) معطوف على يوقته المجزوم واثبات الياء فيه من تحريف التماسخ  
 أو على لغة كما هو أحد الوجهين التي يجب بها عن قوله تعالى أنه من يتق ويصبر في قراءة رفع يصبر فالمعنى لهما  
 أن تطلق في المجلس وإن طال مدة عدم توقيته ويمضي الوقت بأن لم يوقته أو ووقته ولم يمض فان وقته ويمضي  
 سقط الخيار وأما جعله مرفوعا والرافع الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الأول فلا بد من الحال التي فعلها  
 مضارع مثبت لا تنفرد بالواو وأما الثاني فليس ضرورة المعنى مدة لم يوقته في حال مضى الوقت وإذا لم يوقته  
 كيف يمضي الوقت فافهم ثم في بعض النسخ فبعض الوقت بالفاء والباء الجارة للمصدر والمعنى فان وقت  
 فينتهي المجلس بمضي الوقت (قوله قبل علمها) ليس قيد احتراز يابل هو تنبيه على الاختفى في علم مقابله  
 بالاولى كما هو عادة الشارح في مواضع لا تخفى فافهم (قوله ما لم يتم الخ) الاولى أن يذكر له عاظنا  
 يعطنه على قوله ما لم يوقته ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الأعراض لكان أخضر وأفود ليصح عطف قوله أو حكما

## \* (باب تفويض الطلاق) \*

لماذا كرم ما يوقعه بنفسه بنوعيه  
 ذكر ما يوقعه غيره بأذنه وأنواعه  
 ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة  
 وألفاظ التفويض ثلاثة تحصيل  
 وأمر بيد ومشيئة (قال لها اختاري  
 أو أمرك بيدك بنوي) تفويض  
 (الطلاق) لأنهما كناية فلا يعملان  
 بلائيه (أو طلق نفسك فلها أن  
 تطلق في مجلس علمها به) مشافهة  
 أو أخبارا (وان طال) يوما أو  
 أكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت  
 قبل علمها (ما لم يتم)

على حقيقة ولا نه يغتبه عن قوله أو نعمل ما بقطعه ولا نبتلانه بكل قيام مطلنا قول البعض والاصح كما في البحر  
والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأن الخلاف يظهر فيما لو قامت لدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها  
أو جامعا بطل كما يأتي لتكنها من المبادرة الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل الاعراض (قوله لتبدل  
مجلسه حقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في اوضح الاصلاح فانه قال ان المجلس  
وان لم يتبدل بمجرد القيام إلا أن الخيار يطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية  
وفي التبيين المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف في عمل آخر اه ط قات وكان  
الشارح حمل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا بمجرد القيام عن قعود لما علمت  
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله مما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خيرها فلبست  
توبأ وشربت لا يطل خيارها لان اللبس قد يكون لدعو وشهودا والعطش قد يكون شديدا يمنع من التأمل  
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التخيير المطلق أما الموقوف بشهر مثلا فلا يطل بذلك مادام الوقت  
باقيا كما مر أفاده في البحر ويأتي تمام الكلام فيما يكون اعراضا وما لا يكون (قوله فيتوقف على قبولها  
في المجلس) أراد بالقبول الجواب والضعيف في توقف عنه على التطبيق المفهوم من قوله فلها أن تطلق لا على  
التملك لما صرحوا به من أن هذا التملك يتم بالملك وحده ولا يتوقف على القبول لكونها انطلق بعد التفويض  
وهو بعد تمام التملك كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التملك لا يتوقف تمامه على القبول  
ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التطبيق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو صحة التطبيق فافهم  
(قوله فلم يصح رجوعه) تقرير على كونه ليس نو كيلا فان الوكالة غير لازمة فلو كان نو كيلا لصح عزلها  
قال في البحر عن جامع الفصولين تفويض الطلاق اليها قبل هو وكالة يملك عزلها والاصح أنه لا يملك اه لكن  
اذا كان تملكها لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كما في المعراج قال لا تقاضه بالهبة فانها تملك وصح الرجوع  
اه وعلى له في الذخيرة بأنه بمعنى المين اذ هو تطبيق الطلاق بتطبيقها نفسها واغترضه في الفتح بأن هذا يجري  
في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا بعته فقد أجزته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه تملكيا يتم  
بالملك وحده بلا قبول وتعامه في النهر فافهم (قوله حتى لو خيرها الخ) تقرير على عدم كونه نو كيلا  
بل هو تملك فان علة الخنث وهو قول محمد كونه نائبة عنه ودون منع كفي الفتح عن الزيادات لصاحب المحيط  
أي كونهما صارت مالكة وعليه فلو وكل رجلا بطلاقها بحث كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى  
عند ذكر ما يبحث فيه بفعل مأموره (قوله وأخواته) الاولى واخيه وهما اختاري وأمر بك بدلك واعلم  
أن ما ذكره المصنف هنا الى قوله وجلس السائمة سيد كره أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يتقيد بالمجلس) أما  
في متى ومتى ما فلا هم ماله يوم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس وأما في اذا واذا ما  
فانهم ما ودق سواء عندهما وأما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بينهما  
فلا يخرج بالكسح عن المنع (قوله لما مر) أي من انه ليس نو كيلا بل لو صرح بنوكيلها بطلانها  
يكون تملكها لا نو كيلا كما في البحر عن الفصولين (قوله أو قوله لاجنبي طلق امرأتى) قيد بالطلاق لانه  
لو قال امرأتى سيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن الخلاصة في فصل المشيئة  
ولو جع له بين الامر باليد والامر بالتطبيق فقيه تفصيل مذكور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح  
الفاء لتكون في جواب أما التي زادها قبل (قوله لانه نو كيل محض) أي بخلاف طلق نفسك لانها  
عاملة لنفسها فكان تملكها لا نو كيلا بجر (قوله كان تملكها في حقها) لانها عاملة بغيرها لنفسها وقوله  
نو كيلا في حق ضرتها لانها عاملة بغيرها والظاهر أنه ليس من عموم الجواز ولا من استعمال المشترك  
في معنييه لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف  
متعلقة كما لو قال لا تطلق امرأتى وامرأتك فانه وكيل وأصيل فافهم (قوله فيصير تملكها) فلا يملك  
الرجوع لانه قوض الامر الى رأيها والمالك هو الذي يصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء  
أولم يشأ ط عن المنع (قوله لا نو كيلا) أي وان صرح بالوكالة بجر عن الخاتمة (قوله لا يرجع  
ولا يعزل) لا يلزم من عدم ذلك الرجوع عدم ذلك العزل لانه لو قال لاجنبي امرأتى سيدك ثم قال عزلتك

لتبدل مجلسها حقيقة (أو) حكما  
بأن (تعمل ما بقطعه) مما يدل  
على الاعراض لانه تملك فيتوقف  
على قبولها في المجلس لا نو كيل  
فلم يصح رجوعه حتى لو خيرها  
ثم حلف أن لا يطلقها فطلقت لم  
يبحث في الاصح (لا) تطلق (بعده)  
أي المجلس (الا اذا زاد) على قوله  
طلق نفسك وأخواته (متى شئت  
أومتى ما شئت أو اذا شئت أو اذا  
ما شئت) فلا يتقيد بالمجلس (ولم  
يصح رجوعه) لما مر (و) أما في  
طلق ضرتك أو قوله لاجنبي  
(طلق امرأتى) (فيصح رجوعه)  
عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه نو كيل  
محض وفي طلق نفسك وضرتك  
كان تملكها في حقها نو كيلا في حق  
ضرتها جوهر (الا اذا علته بالمشيئة)  
فيصير تملكها لا نو كيلا والفرق  
بينه في خمسة أحكام في التملك  
لا يرجع ولا يعزل

وجعته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التخييض بالكيفية فافهم (قوله ولا يطل بمجنون الزوج)  
 انظرا الى أنه تعليق ط (قوله لا يعقل) هو الخامس ط (قوله فيصيح) تفريع على الخامس ويساها  
 ما في البحر عن المحيط لوجع أمر حايدي صي لا يعقل أو مجنون فذلك البسه مادام في المجلس لأن هذا التعليل  
 في ضمنه تعليق فإن لم يصح باعتبار التعليل يصح باعتبار معنى التعليق فصحنا باعتبار التعليق فكأنه قال ان قال  
 لأن المجنون أنت طائق فأت طائق وباعتبار معنى التعليل يقتصر على المجلس عملا بالشبهين اه ط قال  
 في الذخيرة ومن هذا استخراجا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأته الصغيرة أمرك  
 ببدل بنوي الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقت نفسك فأت طائق (قوله وصي لا يعقل)  
 بشرط أن يكلم فيه صح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير بالعقل ط عن البحر (قوله بخلاف  
 التوكيل) أى في المسائل الخمس لكن في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشقة (قوله نعم لو جن)  
 أى المفروض اليه ط (قوله فمنا تسوخ الخ) نظيره كما في البحر من فصل المشقة لو جن التوكيل بالبيع جنونا  
 يعقل فيه البيع والشراء ثم باع لا يعقده بغيره بخلاف ما لو وكل مجنونا بهذه الصفة لانه في الاول كان التوكيل  
 ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل وبعد ما جن تكون العهدة على الموكل فلا ينقذ وفي الثاني انما وكل  
 ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كما في الخامسة وفي تفويض الطلاق وان كان لا عهدة أصلا لكن الزوج  
 حين التفويض لم يتعلق الا على كلام عاقل فاذا اطلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا فوض الى مجنون  
 ابتداء وان لم يعقل أصلا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعقل البيع  
 والشراء كما مر وكأنه بمعنى المعنوية ومن فرغ التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه تسوخ في الابتداء ما لم يتسوخ  
 في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتسوخ في البقاء ما لم يتسوخ في الابتداء اه ما في البحر ملخصا  
 قلت وخذ القاعدة عبر عنها في الاشباه بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرغ عليها فروعا  
 ثم فرغ على عكسها فروعين غير هذين الفرعين قصير فروع العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين (قوله وجالوس  
 القائمة) في جامع القضاة ولو شئت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في البحر ومعناه أن يجزئها  
 وهي قائمة فشت من جانب الى آخر أمالو خيرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل خيارها بمجرّد قيامها  
 لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه أن هذا قول البعض وأن الاصح أنه لا بد أن يكون مع القيام دليل  
 الاعراض كما مر (قوله واتكأ القاعدة) أمالو اوطعت فقبيل لا يطل وقيل ان هيات الوسادة  
 كما يفعل للنوم بطل بجر عن الخلاصة (قوله للمشورة) فلودعه بغيرها بطل لما مر من أن الكلام  
 الاجنبى دليل الاعراض (قوله بفتح وضم) أى فتح الميم وضم الشين وكذا بسكون الشين مع فتح الميم  
 والواو كما في المصباح (قوله اذالم يكن عندها من يدعوهم) صادق بما اذا لم يكن عندها أحد أصلا  
 أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب  
 للمشورة ط (قوله في الاصح) وقد ان تحوّلت بطل بناء على أن الاعتبار ما تبدل المجلس أو الاعراض  
 والاضح اعتبار الاعراض أفاده في البحر (قوله لتكن من الاختيار) أى اختيارها نفسها فعدم ذلك  
 دليل الاعراض بجر (قوله والفلك) أى السفينة (قوله حتى لا يتبدل الخ) لان سيرها غير مضاف  
 الى راكبها بل الى غيره من الرمي ودفع الماء فلا يطل اختيارا بسيرها بل بتبدل المجلس فتح (قوله الآن  
 تجيب مع سكونة) لانها لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان امتداد المجلس انما يعتبر بغير  
 الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد اذا كان بلا فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق  
 جوابها بخطوتها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما أنه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل  
 لاحقيقة ولا حكما (قوله فانه كالسفينة) يعنى بجماع أن السيري كل منهما غير مضاف الى راكب  
 وقياس هذا أنها لو كانت على دابة وثمة من يقودها أن لا يطل بسيرها نهر وأقره الرملي قلت قد يقال  
 انه قياس مع الفارق فانه مالو كان في محل يقودها آخر ينسب السيري الى القائد لعدم تمكن راكب المحمل  
 من تسير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسيير فينسب اليه وان فاده غيره تأمل قال الرجعي  
 وينبغي أن الدابة لو جمعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينة لان فعلها حينئذ لا ينسب الى راكب كما يأتي

ولا يطل بمجنون الزوج وتقيده  
 بمجلس لا يعقل فيصح تفويضه  
 لمجنون وصي لا يعقل بخلاف  
 التوكيل بجر نعم لو جن بعد  
 التفويض لم يقع فمنا تسوخ ابتداء  
 لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ

(وجلوس) القائمة (واتكأ)

القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب

أو غيره (للمشورة) بفتح فضم

المشاورة (و) دعاء (شهود لا شاهد)

على اختيارها الطلاق اذالم يكن

عندها من يدعوهم سواء تحوّلت

عن مكانها أو لاق الاصح خلاصة

(وابتاف دابة هي راكبها

لا يقطع) المجلس ولو أقامها أو

جامعها مكرهة بطل لتكن من

الاختيار (والفلك لها كالبيت

وسير دابة كسرها) حتى لا يتبدل

المجلس يجري الفلك ويتبدل بسير

الدابة لاضافته اليها الآن تجيب

مع سكونه أو يكون في محمل

يقودها الجمال فانه كالسفينة

في الجنائز (تمت) لا يطل خيارها فصار الوفاة قاعدة أو كانت تحمل المكتوبة أو الوتر فأتم أو السنة  
المؤكدة في الأصح أو شئت إلى النافذة ركعة أخرى أو ليست من غير قيام أو كانت فليلاً أو شربت أو قرأت  
قديلاً أو سجت أو قالت لم لا تطلقني بل أنت قال في الفتح لأن المبدل للجلس ما يكون قطعاً للكلام الأول وإفادته  
في غيره وليس هذا كذلك بل الكل يتعلق بمعنى واحد وهو الطلاق وتماه في النهر (قوله لعدم تنوع  
الاختيار) لأن اختيارها انما يفيد الخوص والصفاء والبيونة تنبئ به مقتضى ولا عموم له نهر أى معنى  
اخترت ندى اصطفاها من ملك أحد لها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى وهو ما يتدر ضرورة لتصح  
الكلام فإن اصطفاها فانها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أبنت نفسي والمتنضي لا عموم له لأنه ضروري  
فيقدر بقدر الضرورة وهو البيونة الصغرى اذ بها تستخلص نفسها وتطفيها من ملك الزوج فلا تصح  
نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رضى (قوله بخلاف أنت بائن) لأنه ملغوظ به لا مانع من عموم  
فاذا أطلق انصرف إلى الادنى وهو البيونة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لأنه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمراً  
يذكر ولا يصح ايقاع الرجعي به لأنه تفويض بلفظ السكائية والواقع به الباش وهو يحتل البيونتين فينصرف  
إلى الصغرى وإن نوى الكبرى فأوقعها بلفظها وأبنتها مع لما قلنا أفاده الرجعي (قوله استحصانا)  
راجع إلى قوله أو أنا اختار نفسي أى لو ذكرت بلفظ المضارع سواء ذكرت أنا ولا في القياس لا يقع لأنه  
وعده وجه الاستحصان قول عائشة رضي الله عنها ما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل اختار الله ورسوله  
واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذاهب  
وقيل بالقلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا إرادة الحال بقرينة كونه اخباراً عن أمر قائم  
في الحال وذلك يمكن في الاختيار لأن محله القلب فيصح الاخبار باللسان عما هو قائم بمحل آخر حال الاخبار  
كما في الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسي لا يمكن جعله اخباراً عن طلاق قائم لأنه انما يقوم باللسان ولو جاز  
لقام به الأمران في زمن واحد وهو محال وهذا بناء على أن الإيقاع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف  
وقد من أن لو تعورف جاز ومقتضاه أن يقع به هناك تعورف لأنه انشاء لا اخبار كذا في الفتح ملخصاً قال  
في النهر وقيد المسألة في المعراج بما إذا لم ينو انشاء الطلاق فإن نواه وقع اهـ والمناسب التعبير بضمير المؤنث  
لأن المسألة هي قول المرأة أطلق نفسي تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهره ولا في البحر والنهر  
والنخ والفتح بل صرح في البحر في الفصل الآتي فنقل عن الاختيار وغيره وسيذكره الشارح أيضاً هنا  
أنه يقع بقولها أنا طالق لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اهـ وعبارة الجوهره وإن قال طلق نفسك  
نقلت أنا طالق لم يقع قياساً واستحصانا اهـ نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الخاتمة قال لا مرأه أنت  
طالق ثلاثاً ان شئت فنقلت أنا طالق لا يقع شئ اهـ لكن عدم الوقوع لأنه على الثلاث على مشيئته الثلاث  
ولا يمكن ايقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شئ لأنه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع الآن تقول  
أنا طالق ثلاثاً لأنه يعلم أن لفظ أنا طالق يصلح جواباً وانما يقع هنا لما قلنا قدسبر (قوله أو تنو) مضارع  
مبنى للعلوم فاعله ضمير المرأة مجزوم بحذف الياء عطفاً على يتعارف المبني للجهول ح ثم هذا ليس  
من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه آتفاع النهر عن المعراج (قوله أو الاختيار) مصدر  
اختارى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها بما يأتي (قوله في أحد  
كلاميهما) وإذا كانت النفس في كلاميهما فالأولى وإذا اختلفت عن كلاميهما لم يقع بجر (قوله بالاجماع)  
لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالاجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفردة من أحد الجانبين ط  
عن إباحة الإصلاح (قوله لانها تلك فيه الانشاء) أى فذلك تفسيره أيضاً ط قال في البحر عن المحيط والخاتمة  
لوقالت في المجلس عنت نفسي يقع لانها مادامت فيه تلك الانشاء (قوله الآن يصادقا) ظاهره ولو بعد  
المجلس بجر (قوله والتاجية) نسبة إلى تاج الشريعة (قوله لا يمكن رده الكمال) حيث قال  
الإيقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير القرينة  
الحالية دون المتأخرة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع مجزئاً لنية مع لفظ  
لا يصلح له أصلاً كما سقنى اهـ (قوله ونقله لا كحل) أى في العناية ط (قوله فلو قال الخ) تفريع

(وفي اختارى نفسك لا تصح  
نية الثلاث) لعدم تنوع  
الاختيار بخلاف أنت بائن  
أو أمرك بيدك (بل تبين) بواحدة  
(إن قالت اخترت) نفسي  
(أو أنا) (اختار نفسي)  
استحصانا بخلاف قوله طلق  
نفسك فنقلت أنا طالق أو أنا  
أطلق نفسي لم يقع لأنه وعد  
جوهرة ما لم يتعارف أو تنو الانشاء  
فتح (وذكر النفس أو الاختيار)  
في أحد كلاميهما شرط صحة  
الوقوع بالاجماع (ويشترط ذكرها  
متصلاً فإن كان متصلاً فإن  
في المجلس صح) لانها تلك فيه  
الانشاء (والالا) الآن يصادقا  
على اختيار النفس فيصح وإن  
خلا كلامهما عن ذكر  
النفس درر والتاجية وأقره  
البهني والباقي لكن رده  
الكمال ونقله لا كحل بقبول الحق  
ضعفه نهر (فلو قال اختارى  
اختياراً أو طلبة) أو أملك (وقع  
لوقالت اخترت) فإن ذكر الاختيار  
بذكر النفس

على ما علم من أن الشرط ذكر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله إذا التاء فيه للوحدة) أي واختيارها بنفسها هو الذي يحد من أن قال لها اختاري فقالت اخترت نفسي تقع واحدة وتعد داخري كاختاري نفسك ثلاث تطلقات فقالت اخترت وقعن فلما قيد بالوحدة ظهر أنه أراد تحجيرها في الطلاق فكان مفسرا ولا يرد أن هذا منافي لما مر من أن الاختيار لا يتقوع لأنه لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار بنفسه يتقوع كالنيونة إلى غلبة وخفية حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر أفاده في الفتح (قوله) وكذا ذكر التطلقة) وتقع بآية أن في كلامها بأن قالت اخترت نفسي بتطلقة بخلافها في كلامه فإنه يقع بها طلقة رجعية لأنه نفوذ بالصرح وتصح فيه نية الثلاث كما مر (قوله وتكرار لفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يكثر رفكان متعينا ط عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلام يأتي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لأن الكون عندهم انما يكون للنيونة وعدم الوصله مع الزوج بخلاف اخترت قولي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لأنها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر ولم أرها لو قالت اخترت أبي أو أمي وقد ماتا ولا أخ لها وينبغي أن يقع لقيام ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر ثمانية ألفاظ النفس والاختيار والتطلقة والتكرار أو أبي أو أمي وأهلي والازواج ويزاد تاسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا فقالت اخترت يقع ثلاث لأنه دليل ارادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي يتقعد وقولها اخترت يصرف إليه فيقع الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما اكتفى بذكر هذه الاشياء في أحد الكلامين لأنها ان كانت في كلامه تضمن جوابها عادته كأنها قالت فعلت ذلك وان كانت في كلامها فقد وجدت ما يخص بالنيونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت علة النيونة فثبت بخلاف ما إذا لم يذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المبهم لا يفسر المبهم ولا جاع الممار وتبناه في الفتح (قوله لم يخص الخ) أخذ من القهستاني ح وكيف يخص مع مخالفته لقول المتون وذكر النفس أو الاختيار في أحد كلاميها بشرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار مؤلفه (قوله من عدم الوقوع) أي في مسألة الاضراب (قوله سهو) لخالفته لما هو المقول في الكتب المعقدة بجر (قوله لو عكست) بأن قالت اخترت زوجي لابل نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع عنه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الامر من يدها في مسألة الكس (قوله كما لو عطف بأو) أي فانه لا يقع ويخرج الامر من يدها لأن أواحد الشئين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالها لا يعينها فكان اعراضا اه ح (قوله أو أرشاه الخ) أي جعل لها ما لا تختاره فاختارته لا يقع ولا يجب المال لأنه رشوة أذهوا اعتياض عن تركه حتى تلك نفسها فهو كالا اعتياض عن تركه حتى الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقالت ألحقت نفسي بأهلي لم يقع كما في جامع الفصولين وهو مشكل لأنه من الكليات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الآتي وسنذكر جوابه ثمة عند قوله وكل لفظ يصلح للإيقاع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص للفا رسي انه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالنية وهي غير مدخول بها باتت بالاولى ولم يقع بغيرها شيء بجر (قوله بلا نية) كذا في الكترو الهداية والصدور الشهيد والعناني ووجه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتعدد أي التكرار خاص بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان ان المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب إليه قاضي خان وأبو المعين النسفي ووجه في الفتح بأن تكرر الامر بالاختيار لا بصيره ظاهرا في الطلاق لجواز أن يريد اختاري في المال أو اختاري في السكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلا نية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الامر إلا بها والحاصل أن المعقد رواية ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول والذي مال إليه العلامة قاسم والمقدسي هو الأول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار دليل ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا لدلالة التكرار كما هو صريح

إذا التاء فيه للوحدة وكذا ذكر التطلقة وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الازواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما مثلنا فلم يخص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لابل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو ثم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل أمرها كما لو عطف بأو أو أرشاه لتخاره فاختارته أو قالت ألحقت نفسي بأهلي (ولو كثر رها) أي لفظ اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقالت) اخترت أو اخترت اختيارا وأخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع (بلا نية) من الزوج لدلالة التكرار

عبارة التخص المارة وصرح ما مر أيضا من عدم التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النية لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المارة ومثله في شرح الزيارات لقاضي خان بحث لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق بقى لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلم من القول باشتراط النية اشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنية ما في الفتح حيث قال والابتناع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا لا سكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل اه نعم حيث كان الاختلاف المارة انما هو في الوقوع قضاء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط معه النية انشاقا لما علمته من أن مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فاذا وجد التصریح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النية قضاء لان ذكر النفس يكذبه في دعواه أنه لم ينو كما مر في كليات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النية لكونها ظاهرة والنية باطنة فحين يكون الخلاف المارة في أنه هل تشترط النية في صورة التكرار أولا ولا تشترط محل ما اذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر لي في هذا المقام فتدبره فانه مفرد ومن هنا ظهر لك أنه لا تنافي بين قوله هنا بلانية وقوله في أول الباب بنوى الطلاق لان ما ذكره أولا من اشتراط النية انما هو فيما اذا لم تذكر النفس ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة فتشترط النية لتمام علة البينة كإقامة سابع الفتح وقد منا أن الغضب أو المذاكرة يقوم مقام النية في القضاء ما اذا ذكرت النفس ونحوها في كلامه فلا حاجة الى النية في القضاء لو وجود ما يختص بالبينة وهل التكرار في كلامه مفسر كل نفس فيغني عن النية أولا فله الخلاف الذي سمعته وأما اذا لم تذكر النفس أو نحوها لا في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلا وان نوى كما مر (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلانية وهو الذي في المنع وهو الانسب لفادته أن الدلالة لا تشترط لها النية أيضا ط (قوله في اخترت الاولى) قيده لان في قولها اخترت أو اخترت اختيارا يقع ثلاثا انشاقا وكذا اخترت مرة أو بمرة أو دفعة أو بدفعة أو بواحدة أو اختيارا واحدة تقع الثلاث في قولهم بجر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الاخيرة والمراد أنها قالت اخترت الاولى أو قالت اخترت الوسطى أو قالت الاخيرة ويحتمل كون المراد أنهم اذكرت الثلاثة مع العطف بأو (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظم الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولها وما عقبه بتوجيه قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المتون وأخر دليلا في الهداية فكان هو المرجح عنده على عادته وأطال في الفتح وغيره في توجيهه ودفع ما رده عليه وتبعه في الجرو والنهر فكان هو المعتمد لأصحاب المتون والشروح فلا يعارضه اعتماد الحاوي القدسي (قوله في جواب التفسير المذكور) أي المكرر ثلاثا كما في النهر وعبارة البحر في جواب قوله اختاري (قوله في الاصح) الانسب ابداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من أنه ثلاث الرجة جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من أنه رواية رده في النهر (قوله لتفويضه بالباطن) لان لفظ التفسير كناية فيقع به البائن (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لا يقعها بل لتفويض الزوج أنه لا ترى أنه لو أمرها بالباطن أو الرجعي فعكست وقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختارت نفسها) أشار الى أن اخترت كما يصلح جوابا للاختيار يصلح جوابا للامر باليد كما يأتي أفاده ط (قوله والمفيسد للبينة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلاما من أمر ليدل واختاري يفيد البينة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال السائحاني ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روي طالق رجعي (قوله كعكسه) يعني أن الصريح اذا قرن بالكناية كان بائنا نحوأت طالق بائن ح (قوله بخلاف) الباء للسياسة متعلق بقيد أي انما قيدني بسبب مخافة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بائنة) لانه قوض اليها بلفظ البائن وذكر الصريح علة أو غاية لاعلى أنه هو المفروض بخلاف في لانه جعل الامر مظهر وفا في التطليقة والباء هنا بمعنى في رجعي (قوله كالجعل أمرها يدها) أي بأن قال أمر ليدل الخ فتقوله لم تصل شرط وقوله أمر ليدل دليل جوابه وقوله فطابق تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظ الطلاق) علة لاه مسائل الثلاث

(ثلاثا) وقال يقع في اخترت الاولى الى آخره واحدة بائنة واختاره الحاوي بجر وأقره الشيخ على المقدسي وفي الحاوي القدسي وبه تأخذنا حتى فقد أفاد أن قولها هو المتفق به لان قولهم فيه نأخذ من الانشاق العلم به اعلى الافتاء كذا يحيط الشرف العزى بحسب الاشياء (ولوقالت) في جواب التفسير المذكور (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطليقة) أو اخترت الطلقة الاولى (بات بواحدة في الاصح) لتفويضه بالباطن فلا تلك غيره (أمر ليدل في تطليقة أو اختاري تطليقة فاختارت نفسها طلقت رجعية) لتفويضه اليها بالصريح والمفيسد للبينة اذا قرن بالصريح صار رجعي كعكسه قيدتني ومثلها الباء بخلاف لتطليقتي نفسك أو حتى تطاتي فهي بائنة كالجعل أمرها يدها لم تصل تفاتي اليك فطليقتك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بائنا لان لفظ الطلاق

ط (قوله لم تكن في نفس الامر) أي في نفس الامر بالبداء لم تكن مع مولاه وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تكن) يعني لم يكن لها الخيار كما عبر به في البحر وحيث ارتكب الشارع هذا التركيب كان عليه أن يحدف النساء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها لم يخبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أي قبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضي تقدم الخبر عنه فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها بحر (قوله وقع ثنتان) احدا معا بالمشقة واخرى بان خيار لانه فوض اليها طلاقا في أحد ماصريح والاخر كناية وحال ذكر الصريح لا تنفرد الى نية بحر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلا هندية ومثله اذا قال اختارى في اليوم وعقد كافي البحر ط (قوله ولو واختارى غدا) بأن قال اختارى اليوم واختارى غدا فهو ما خياران بقرينة اعادة ذكر الاختيار ط وسأني ما يقصد وما يتعدى الباب الآتي (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرقا انصرف الى المعهود وهو الحاضر ولم يكن يخبرها في الماضي منه فكانت مخيرة الى انقضائه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبرؤية الهلال في الشهر وتمام ذي الحجة في السنة كالحلف لا يكتمه اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو نكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التخيير فينتهي بمسلكه من القيد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسألة مستثناة من ذلك رخصي وما ذكره الشارح مأخوذا من الجوهرة وعبرة البحر في الفصل الآتي عن الذخيرة لوقال أمر بك سيدك يوما أو شهرا أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تحتمل أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه يوما بتمكمله من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرخصي (قوله والى تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشؤفة فلا يمكن اعتبار الاطلاق فيه فيعتبر بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومه أنه لو كان حين أحل الهلال يعتبر به الهلال كافي مسألة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الاول ونحو الشهر نوعان الليل والنهار فأول الليالي الثلاثة الاولى وأول الايام الاولى (قوله ولا يطل الموقت) أي الخيار الموقت يوم أو شهرا أو سنة بالاعراض في مجلس العلم بل يقضى الوقت المعين علم بالتخيير أولا أما الخيار المطلق فيبطل بالاعراض ط والله أعلم

### \*(باب الامر بالبداء)\*

الامر هنا بمعنى الحال والبداء بمعنى التصرف بحر عن المصباح والمعنى باب بيان حال طلاق المرأة الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقدمنا المناسبات الترجمة هنا بالفصل بدل الباب (قوله هو كالاختيار) أي في اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقيد بمجلس التفويض أو مجلس عليها اذا كانت غائبة أو بالمدة اذا كان موقتا (قوله الا في نية الثلاث) فانها تصح هنا في التخيير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعوم فإيهما نوى صحت نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة الكتب كافي البحر والنهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمناها في الباب المار عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أي لانه وان كان تمسكا لكن فيه معنى التعليق كما مر بيانه في التخيير (قوله أمر بك سيدك) مثله المعلق كان دخلت الدار فامر بك سيدك فان طلق نفسها كوضعت القدم فيها طلق وأن بعد ما مشى خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج الامر من يدها بحر عن المحيط وفي العناية وان مشى خطوة بطل فيحمل على ما اذا كانت رجلها فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فبأول خطوة لم تعد أول الدخول والثانية تعدى ويخرج الامر من يدها متدسي (قوله أو بشمالك الخ) وفي البرازية أمر بك في عينك وأمثلة يسأل عن النية بحر (قوله بنوى ثلاثا) أشار الى انه لا بد من نية التفويض ديانة أو دلالة الحال قضاء كافي البحر وسأني محترز قوله ثلاثا (قوله أي تفويضها) أي تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه اللفاظ كناية عن التفويض لاعتنا الإيقاع حتى لو نوى بها الإيقاع لم يقع لأن لفظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر بالبداء ما هو فيحتمل الإيقاع لانه اذا بانها كان أمرها يدها وكان لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رخصي (قوله في مجلسها) استفيد هذا القيد من الفاء التعنينية

### \*(باب الامر بالبداء)\*

هو كالاختيار الا في نية الثلاث لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق زازية (أمر بك سيدك أو بشمالك) أو أنفك أو لسانك (بنوى ثلاثا) أي تفويضها (فقلت) في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة)



نهر وهذا قيد في التصريح المطلق عن الوقت كإمرة (قوله ردف من) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جوازا بالمرء  
 بالمدركية على كذا كالتصريح والراسدة مئة للاختيار فصار كأنهم ما قالت اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك تقع  
 الثلاث نهر أما مطلق نفسك فإن الاختيار لا يصلح جوازا له كإيماني في الفصل الآتي (قوله وبشيء الخ)  
 فيه نهر وعبارة الخلاصة عن المتيقن لو جعل أمرها يد أيها فقال أبو حنيفة ما قلت وكذا الرجل أمرها يد  
 فقال قلت نفسي طلقت اه وفي مثل هذا الموقوف على صحتها لا يصح أن يجعل الأمر بيد أجنبي وإن  
 كانت بالغة وأيسر في عبارة الخلاصة أنه جعل أمرها يد حاقبيل أبو حنيفة يأتى ما بينه الشارح بما صاحب  
 الأمر حتى قلت على أنه إذا جعل أمرها يد أيها لا يصح منها ولو بغيره لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذو كراهية  
 تعالى للتبرك) أي تستفرد المخاطبة بالأمر (قوله وإن لم ينزلها) مختار قوله شيء ثلاثا وهو صادق  
 بأن لم ينو عددًا أو نوى واحدة أو اثنين في الحرمة فأنها تقع واحدة بنية وقد مضى أنه لا بد من نية التصريح إليها  
 ديانة أو يدل المال عليه قضاء بحر (قوله ولادلالة) أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كما ذكرنا  
 أو الإشارة بثلاث أصابع فيعمل بها وهذا أولى من قول النهر كما إذا كان في حال الغضب أو مذكرًا لطلاق فانه  
 لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل ينتهي على الدلالة) أي على الغضب أو المذاكرة مثلا وتقبل على  
 النية لأن النية تنقسم على إقرارها بكافي النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكتابات ح (قوله  
 أو ما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت أمرى ط وكأخترت أبي أو أمي أو أختي أو أختي أو أختي أو أختي  
 في التحريم والظاهر أن التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها يد الخ) مختار قوله وعلمها وترك  
 الآخر لظهورهما فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق أما إذا وقته كما مر لا يدل يوما  
 فلو الاختيار مادام الوقت ولو قال ليأمر لي يدك فقلت اخترت ولم تقبل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رضى  
 (قوله لم تنطق) كلوكيل لا يصير وكيل قبل العلم بالوكالة حتى لو تفسر لا يصح تفسر فبذلك لا بد من  
 لأنه خلافة كالوراثة بزازية (قوله وكل لفظ الخ) نقل هذا الأصل في البحر عن البدائع ولم أر من أوضحه  
 والذي يظهر لي في بيان أنه ليس المراد تخصيص اللفظ بمادته وحيثه ولا بتغيير الضمائر والهيئات كقول بل المراد  
 أن تستند اللفظ إلى ما لو أسنده إليه الزوج يقع به الطلاق فهذا يكون ما يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها  
 فتولها أنت على حرام أو أنت متى بائن أو أنا منك بائن يصلح للجواب كما مر لأنها استندت الحرمة والبيونة  
 في الأولين إلى الزوج وخولوا أسندهما إليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أنا منك بائن وفي الثالث استندت  
 البيونة إلى نفسها وخولوا أسندها إلى نفسها يقع بأن قال أنت متى بائن وكذا قولها أنا طالق وأطلقت نفسي  
 استندت الطلاق إلى نفسها فصح جوازها لأنه لو أسند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها طلقك ومثله قولها أنت متى  
 طالق لأنها استندت الطلاق إليه وخولوا أسندها إلى نفسه لم يقع حيث لم يكن صالحا للإيقاع منه لم يصلح للجواب منها  
 فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه منقوض بهذا الأخير لأنه لو قال لها طلقك يقع وهو  
 مبنى على أن المراد تغيير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم اعلم أن المراد من قولهم كل ما  
 يصلح للإيقاع من الزوج ما يصلح به بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الأصل أن كل شيء  
 من الزوج طلاق إذا سأله فأجابها به فإذا وقعت مثله على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها نطق فلو قالت طلقني  
 فقال أنت حرام أو بائن أو خلية أو برة تطلق فلو قالت بعد ما صار الطلاق يدها نطق أيضا ولو قالت له طلقني  
 فقال الحق بذلك وقال لم أنوطلا فصدق فلو قالت بعد ما صار الأمر يدها بان قالت الحققت نفسي بأهلى لا تطلق  
 أيضا اه أي لأنه من الكتابات التي تحتل الرد وتوقف على النية في حالة الغضب والمذاكرة فلا تميز للإيقاع  
 بعد سوءها الطلاق إلا بالنية بخلاف حرام وبائن فانه يقع بلا نية في حال المذاكرة وبه اندفع ما في البحر من استنكاه  
 الفرق بين الحقت نفسي وأنا بائن فافهم (قوله فانه ليس من النفاذ الطلاق) لأنه لو نوى به الإيقاع لم يقع لأنه  
 كناية تفويض لا إيقاع ليكنه ثبت بالاجماع على خلاف القياس كما مر ومثله أمر لي يدك وإنما لم يستثنه  
 لأنه لا يصلح جوازا من أن قول أمرى يدي كما صرح به في البحر (قوله لكن يرد عليه) أي على هذا الضابط  
 صحته أي صحة الجواب منها بشيئا قبلت أو قول أيها ذلك إذا كان التصريح إليه مع أن القبول لا يصلح

أر قبلت نفسي أو اخترت  
 أمرى أو أنت على حرام أو متى  
 بائن أو أنا منك بائن أو مطلق  
 (ردف من) وكذا لو قال أبو حنيفة  
 مائة ويذهبني أن يقيد بالغيرة  
 (وأعرتك طلاقك) وأمر لي يد  
 الله ويدك وأمرى يدي على  
 اختار خلاصة (كما مر لي يدك)  
 وذكر كراهية تعالى للتبرك وإن لم ينو  
 ثلاثا واحدة ولو طلقت ثلاثا  
 فقال نويت واحدة ولادلالة  
 حقت وتقبل ينتهي على الدلالة  
 كما مر (واختار الجاس وعلمها)  
 وذكر النفس أو ما يقوم مقامها  
 (شرط فلو جعل أمرها يد حاول  
 تعلم بذلك) وطلقت نفسها لم تنطق  
 لعدم شرطه خاتمة (وكل انطق  
 يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب  
 منها وما لا يصلح للإيقاع منه  
 (فلا) يصلح للجواب منها فلو قالت  
 أنا طالق أو طلقت نفسي وقع  
 بخلاف طلقك لأن المرأة توصف  
 بالطلاق دون الرجل اختيار  
 (الأنثى الاختيار خاصة) فانه  
 ليس من ألقاظ الطلاق ويصلح  
 جوابا منه بدائع لكن يرد عليه  
 صحته بقولها أو قبول أيها كما مر  
 بقدير

لا يتقاع منه وهذا الاراد صاحب البحر وقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اخترت نفسى فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تترأخ) غلة لقوله بانت يعنى وان اجابت بالصرح الواقع به الرجعى لكن يقع بانسان المعترف بوض الزوج وتفويضه انما يكون بالبائن لانها به تملك أمرها لا بالرجعى وأما غلة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي ان الواحدة في كلامها صفة لمصدر هو طلقه اذ خصوص العامل القلبي قرينة خصوص المقدر وفي هذا وقع الفرق بين طلق نفسى بواحدة واخترت نفسى بواحدة وان دفع ما قبل انه ينبغي وقوع الواحدة في الثاني أيضا وتماه في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشمل الليلتين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه اظهروه ح وفي الحاشى القدسي "ولا يدخل الليلان" وغد فيه (قوله لانهم ما تملكان) قال في البحر لان عطف زمن على زمن مماثل منقول بينهما بمن مماثل لهما ظاهر في قصد تقيد الامر المذكور بالاول وتقييد امر آخر بالثاني فيصير لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم المذكور لانه صار عطف جلة على جلة أى أمر كيدك اليوم وأمر كيدك بعد غد ولو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذا اذا عطف جلة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها يدها بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالواو وهي الاولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله ولو طلق) مضعف مبنى المعلوم حذف مفعوله يعنى ولو طلقت نفسها باللاى في احدى الليلتين لا يصح وهذا تصرح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد به اذ دفع ما توهم من اقتضاء كونها مملكتين جواز أن تطلق نفسها امرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لان كونها مملكتين يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المخ لما ثبت انهما أمران لان اتصال وقتهما ثابت لهما الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فبرء أخذها لا يرتد الاخر وفيه خلاف زفر اه فالظاهر ان مراد الشارح انها لا تطلق في كل يوم الامرة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لهما أن تختار مرة أخرى لان اللفظ يقتضى الوقت لا التكرار ذلك في بحث الوقت كالיום والشهر فاذا كان تملكين في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قريبا عن البدائع أيضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ويدخل الليل لبيان الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها من وجهين أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلًا والثاني لو ردت الامر اليوم لم تملكه في الغد وبه علم ان العطف بالواو أحسن منه بالفاء فافهم (قوله لم يبق) في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة لهما أن يختار نفسها غدا لانها لا تملك ردة الامر كالتملك ردة الايقاع اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان جمعا بحرف الجمع في التملك الواحد فهو كقوله أمر كيدك يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة استعمالا لغويا وعرفيا بحر (قوله فهما أمران) قال في البدائع حتى لو اختارت زوجها اليوم وأردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كثر اللفظ فقد تعددت التفويض فرد أخذها لا يكون ردة الاخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فطلعت ثم تزوجها قبل الغد فادارت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى لانه ملكها بكل واحد من التفويضين طلاقا فالإيقاع باحدهما لا يمنع الايقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسألة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكركم خلافا) أى لم يذكركم في الخاتمة خلافا في كونها أمرين فما في الهداية من تخصيص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه اثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر ما مر) أى من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهرا لاحتمال أن يزداد برد الامر اختيارا زوجها لا قوله ارددته وتستوعب التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادية الخ وبيان ذلك ان الحكم بصحة ردها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل أمرها يدها أو يد أجنبي ثم ردت الامر وأردته الاجنبى لا يصح لان هذا تملك شئ لازم فبيع لازما والمسألة مروية عن اصحابنا راجعهم الله تعالى اه قال العمادى في فصوله والتوفيق انه يرتد بالرغم عند التفويض لا بعد قبوله نظيره الاقراران من أقر لسان بشئ فصدة المقر له ثم ردت اقراره لا يصح الرد اه ومشي على هذا التوفيق شراح الهداية واختار المحقق ابن الهمام في الفتح توفيقا آخر

وفي قولها في جوابه (طلقت

نفسى واحدة واخترت نفسى

تطلق بانت بواحدة) لما تترأخ

أن المعترف بوض الزوج لا

ايقاعها (ولا يدخل الليل في)

قوله (أمر كيدك اليوم وبعد

غد) لانها ما تملكان (فان ردت

الامر في يومها بطل الامر في ذلك

اليوم فكان أمرها يدها بعد

غد) ولو طلقت ليلًا لم يصح ولا

تطلق الامرة (ويدخل الليل

في أمر كيدك اليوم وغدا وان

ردته في يومها لم يبق في الغد) لانه

تفويض واحد (ولو قال أمر كيدك

بيدك اليوم وأمر كيدك غدا

فهما امران) خاتمة ولم يذكر

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(تنبيهه) ظاهر ما مر انه يرتد

بردها لكن في العمادية انه يرتد

وهو أن المراد بقولهم فإن ردت الأمر في يومه بطل هو اختيارها زوجيا اليوم وحقيقته انتفاء ملكها والمراد  
 بما في الخبر أن تقول رددت اهـ واليه يرشد قول الهداية لأنم اذا اختارت نفسها اليوم لا يبقى لها الخيار  
 في غده فكذا اذا اختارت زوجها باردا الأمر ورقت في جامع الفصولين بأنه يستل أن يكون في المسألة روايتان  
 له تعليق من وجه فيصح رده قبل قوله نظر الى التليك ولا يصح نظرا الى التعليق لاقبله ولا بعده فرواية صحيحة  
 الرد نظر التليك وفساده نظر التعليق اهـ واستظهر في البحر وأيده بأنه في الهداية تنقل رواية عن أبي حنيفة  
 بانهم الاتمك رد الأمر كما لا تملك رد الايقاع وقال فلا حاجة الى ما ذكره ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك  
 على ما قاله العمادى والشارحون أن قوليا بعد القبول رددت اعراض سطل خيارها وتابعه على هذا الايراد  
 المقدسى فقال وهذا عجيب حيث ابطالوه بما يدل على الاعراض والرد كالأكل والشرب ولم يطاق وبصرح  
 الرد اهـ أقول هذا مدفوع بأن الكلام في المرتق وقد صرحوا بأنه لا يسلط بالقسم عن المجلس والاكل  
 والشرب ما لم يرض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبله) مصدره ضاف لمفعوله أى قبول  
 المرأة التفويض (قوله كالإبراء) أى عن الدين فإنه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد بالرد فيه من  
 معنى الاسقاط والتليك فتح (قوله وإنه في المتمد) عطف على قوله انه يرتد بكذا أى وظاهر ما مر وأيضاً انه  
 في التمد مثل أمر لبيدك اليوم وغدا لا يبقى في الغد وفيه ان هذا منصوص في كلام المصنف صريحاً قوله ولكن  
 الخ استدراك على قوله لا يبقى في الغد (قوله الى رأس اشهر) أى الشهر الا ترى (قوله بطل خيارها في اليوم  
 الخ) المراد باليوم واحد المجلس كما عبره في التشارخانية لا خصوص اليوم الاول والثاني (قوله وإيهان  
 مختار نفسها في الغد) أى فقدت مع أنه من المتمد ح (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف  
 خرج الأمر من يدها في الشهر كله وذكر في البدائع ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس أى أنه يخرج الأمر  
 في الشهر كله عندهم لا عند أبي يوسف وكذا في استارخانية وقال أنه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر الوقت)  
 أى كما مر لبيدك اليوم وغدا الى رأس الشهر اعتبر تعليقاً أى والتعليق لا يرتد بازدياد أى وان لم يذكّر  
 الوقت كما مر لبيدك يعتبر بكذا أى والتليك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا  
 بمعنى اختيارها أحد الأمرين نفسها أو زوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجده القبول فلا تملك ارد بعده  
 باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعليق والتليك فليأتل الثاني ما أورده ح من ان هذا التوجيه  
 لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولا الجلية لأنه يقتضى أن يبقى الأمر بيدھا في الغد اذا اختارت زوجها  
 اليوم في أمر لبيدك اليوم وغدا مع أنه خلاف مانص عليه المصنف وأجاب ط بأن مقصود الشارح ثبوت  
 التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض ان الخلاف جار في مسألة المتن أيضاً كما قدمناه عن الهداية وفي  
 البدائع ولو قال أمر لبيدك اليوم وغدا فيوعلى ما مر من الاختلاف وصرح به الولا بجنى أيضاً فقال  
 في مسألة اليوم وغدا الوردت الأمر في اليوم يبقى في الغد وفي الجامع الصغير لا يبقى وعليه الفتوى اهـ وقد  
 علمت مما مر من سكاية الخلاف في مسألة الشهر ان الأمر لا يبقى في الغد عندهما خلافاً لابي يوسف فافهم  
 (قوله يبقى لو طلقها بائناً الخ) قيد بالبائس لأنه لو طلقها رجعياً يبقى أمرها قولاً واحداً ح وأراد الشارح  
 الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فان العمادى ذكر في فصوله انه لو قال أمر لبيدك ثم طلقها بائناً خرج  
 من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم وفق بحمل الاول على التفويض المحزن والثاني على  
 التعليق قال في التبر وأصله ما مر من أن البائس لا يلحق البائس الا اذا كان معلقاً (قوله لكان في البحر الخ)  
 استدراك على توفيق العمادى فإنه صرح في القنية بأنه اذا قال ان فعلت كذا فامر لبيدك ثم طلقها قبل وجود  
 الشرط طلاقاً بائناً ثم تزوجها يبقى الأمر في يدها ثم رجع لا يبقى في ظاهر الرواية في هذا امر محمى في ان التعليق يخرج  
 كالنجز في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق ان في المسألة اختلاف الرواية وان ظاهر الرواية بطلانه بالابانة  
 لمطلقت نفسها في العدة لا بعد زوج اخر لقولهم ان زوال الملك بعد البين لا يطلها والتخير بمنزلة التعليق وأجاب  
 في التبر بأن ما في القنية مبني على اطلاق ظاهر الرواية وهو قيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح  
 المقدسى عن الخلاصة قال السرخصى قال لا مرأته اختارى ثم طلقها بائناً بطل الخيار وكذا الامر بالبد  
 ولو رجعي لا يطل أصله ان البائس لا يلحق البائس بل تزوجها في العدة أو بعده لا يعود الأمر بخلاف ما اذا كان

قبل قبوله لا بعده كالإبراء وإنه في  
 التمد لا يبقى في الغد لكان  
 في الولا الجلية أمر لبيدك الى  
 رأس الشهر فقلت اخترت زوجي  
 بطل خيارها في اليوم ولها أن  
 تختار نفسها في الغد عند الامام  
 ووجهه في الرواية بأنه متى ذكر  
 الوقت اعتبر تعليقاً والافتكاك ان  
 لو طلقها بائناً سطل أمرها  
 ان كان التفويض منجزاً ثم وان  
 معلقاً كان ذلكت الاداء أمر لبيدك  
 بطل أو موقوف لا عمادى لكن في  
 البحر عن القنية بظاهر الرواية ان  
 المعلق كالنجز

الامر معاشا بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط وفي الاملاء لوقال اختاري اذا شئت أو امرها ليدك اذا شئت  
ثم طلقها واحدة بانته ثم تزوجها واختارت نفسها عند أبي حنيفة تطلق بانها وعند أبي يوسف لا تطلق الا امام  
السرخسي قوله ضعف اه فظهر بهذا قوة ما وفق به في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق  
فينبغي أن لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا ينبغي على من عندنا نوع  
تحقيق ولبعضهم خنا كلام يغني النظر اليه عن التكلم عليه اه والظاهر انه أراد بالبعض صاحب الجرفان  
ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقيده بالطلاق بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد ما بناه على ان  
التخير بمنزلة التعليق برده صريح كلام السرخسي فافهم (قوله صح) مقيد بما اذا ابتدأت المرأة فطلعت  
زوجت نفسها منكم على ان امرى يبدى اطلاق نفسه كلما اريد أو على انى طالق فقال الزوج قبلت أمالوبدأ الزوج  
لا تطلق ولا يصير الامر بيدها كافي الجرح عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسع) أى لعدم حصول غرة  
ط (قوله بجكم الامر) الباء للسببية لان حكم الشيء ثمرته وأثره المترتب عليه وحكم الامر ملكها تطلق  
نفسها (قوله ثم ادعته) أى ادعت الجعل المذكور أو الطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سببه  
باقراره وهو التخير فالظاهر عدم الاشغال بشئ آخر بحر ولانه لما أقربا للتخير والطلاق صار بانكاره مدعيها  
بطلان السبب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال لقتنه جعلت أمرها ليدك في العتق أسرف لم تعتق نفسك  
وقال القن فعلت لا يصدق اذا المولى لم يقر بعتقه لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق القن نفسه  
والمولى ينكره بخلاف الطلاق فانه أثره وادعى ابطاله فلم يقبل منه كما أوضحه في الجرح ابا عما في جامع  
الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أى قال ضربتها بجناية وقالت بدونها وينبغي  
أن يكون ذلك بعد اختيارها لنفسها كما علم مما قبله (قوله فاقول له) لانه ينكر ضرورية الامر بيدها  
وان لم يكن الجناية ولو أقامت بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط  
والشرط يجوز ائتماره بالبينة وان كان نفيا نهر عن العمادية (قوله كما سيبي) أى فى باب التعليق عند  
قوله الا اذا برحت ح (قوله ما تريد مني) استفهام وقوله افعل ما تريد امر (قوله لم تطلق الخ) أى لانه  
وان كان في مذاكرة الطلاق لكنه لا يتعين تفويض الاحتمال اليك أى افعل ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل  
نكاح الفضولي الخ) في البحر عن البينة ان تزوجت عليك امرأة فأمرها ليدك فدخلت امرأته في نكاحه  
بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأته في نكاحى فلهذا ذلك وكذا  
في التوكيل بذلك اه أى لانه لا يعقد الفضولي مع عدم الاجازة بالقول لم يصدق انه تزوجها بل صدق انها  
دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله لا يملك لكن سبب كفى في آخر كتاب الايمان عدم الحث مطلقا حيث قال  
كل امرأة تدخل في نكاحى أو تصرح لالى فكذا فاجاز نكاح فضولى بالفعل لا يبحث ومثله ان تزوجت  
امرأة بنفسى أو بوكلى أو بفضولى أو دخلت في نكاحى بوجه ما يمكن زوجته طالق لان قوله أو بفضولى  
عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يندب باب الفضولى لوزاد أو أجزت نكاح  
فضولى ولو بالفعل ولا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فرفع الامر الى شافعى ليصح المين المضافة  
اه وحاصله انه اما أن يعلق طلاق زوجته أو طلاق التي يتزوجها في الثانية يرفع الامر الى شافعى وعلم أن في  
المسألة قولين ووجه عدم الحث أو دخلت امرأة في نكاحى أن دخولها لا يكون الا بالتزويج فكانت قال  
ان تزوجتها وتزوج الفضولى لا يصير متروجة بخلاف كل عبد دخل في ملكي فانه يحث بعقد الفضولى فان  
ملك المين لا يمتنع بالشراء بل له اسباب سواء وقد ذكر المصنف القولين في فتاواه ورجح القول بعدم الحث  
وسمى أن ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك في الايمان (قوله لم يقع) لانه تملك منها وهو في معنى  
التعليق على فعلها ما لم يوجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

\*(فصل في المشيئة)\*

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما يشمله ويشمل  
الشيئ فقد قال في كافي الحاكم وإذا قال لها طلق نفسك ولم يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولهذا ذلك  
في المجلس اه أى لانه موقوف على مشيئتها وتطبيقها مشيئة وإذا قال في الكافي لوقال لها طلق نفسك واحدة

(قروع) نكحها على ان أمرها يديها

صح ولو ادعت جعله أمرها

بيدها لم تسع الا اذا طلقت

نفسها بجكم الامر ثم ادعته فتسع

\* قالت طلقت نفسي في المجلس

لا تبدل وانكرها فاقول لها جعل

أمرها يديها ان ضمها بغير جناية

فنصرها ثم اختلفا فاقول له لانه

منكر وتقبل بينتهما على الشرط

المنق كاسيبي طلب أولياؤها

طلاقها فتقال الزوج لا يبرأ ما تريد

منى افعل ما تريد وخرج فطلقها

أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج

التفويض والقول له فيه خلاصة

لا يدخل نكاح الفضولى ما لم يقل

ان دخلت امرأة في نكاحى جعل

امرها بين رجلين فطلقها أحدهما

لم يقع

\*(فصل في المشيئة)\*

ان شئت فقل قلت قد طاعت نفسي واحدة فهي طائق وقد شئت حيث طاعت نفسي اه وبما فؤاده ان وقع  
ما اوردته في انه من العناية من ان المناسب لترجمة الابداء بمسألة فيها ذكر المشيئة ولا حاجة الى ما يجب منه  
في الخواشي السعدية من ان ذكر ما فيه المشيئة منزل محال منه كرفيه منزلة المركب من المنفرد يعني والمنفرد يسبق  
المركب فكذلك منزل منزله اه وان اقره في التبر نعم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لم ذكر مسائل  
المشيئة فمنا قبل مسائل المشيئة صريحاً وان كان كل منهما مقبولا من هذا الباب فافهم (قوله اوتوى  
واحدة) لوحذف هذا العلم بالاولى نهر (قوله اوتويتين في الحرة) لانها في حدها عدد محض بخلاف الامة  
فتصعب نية التنتين في حقها لانهم افرد اعتباري كالثلاث في حق الحرة (قوله فطلعت) أي واحدة أو تنتين  
أو ثلاثاً وكل مع عدم النية أصلاً ومع نية الواحدة أو التنتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها طائفة ربعية أما  
في الامة فالصور أربع أفاده ح لانها اتمان تطلق واحدة أو تنتين وكل مع عدم النية أو مع نية الواحدة  
لكن قوله أو ثلاثاً جار على قوله ما يوقع واحدة ربعية اما عند الامام فأنه اذا طلعت ثلاثاً وتوى واحدة أو لم  
يتو أصلاً لا يقع شيء لأن موجب طائقي هو الفرد الحقيقي فيثبت وان لم يتو والفرد الاعتباري أعني الثلاث  
محتمل لا يثبت الابنية فاتباعها بالثلاث حيثما اشتغال بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء كما أفاده في التبر بلاية  
ومقتضاه انه اذا توى تنتين فطلعت ثلاثاً لا يقع عنده شيء أيضاً فافهم (قوله ونوام) أي الثلاث وأفرد الصغير  
باعتبار المذكر كوراً ولانها فرد اعتباري وقيد به احترازاً عما اذا لم يتو أصلاً وتوى واحدة أو تنتين فانه لا يقع  
شيء عنده كما علمت (قوله وتعين) أي الثلاث سواء أوقعتها بلفظ واحد أو متفرقا وانما صرح ارادة الثلاث  
لأن قوله طائقي نفسك معناه افعلي فعل التطلق فهو مذكور ولغته لانه جزء معنى اللفظ فصعب نية العموم غير أن  
العموم في حق الامة ثنتان وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو متفرقا يدل على انه لو توى الثلاث فطلعت واحدة  
أو تنتين وقع وبأنى التصريح بوقوع الواحدة في طائقي نفسك ثلاثاً فطلعت واحدة وبأنى تمامه (قوله قيد  
بخطابها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله وبقوله في جوابه الخ) اعلم انه لو قال له طائقي نفسك فقلت  
في جوابه ابنت نفسي طلعت ربعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق ان المذفوض  
الطلاق والابانة من النافله التي تستعمل في ايقاعه كناية فقد أجابت بما فوض اليها بخلاف الاختيار ليس من  
النافط الطلاق لا صريحاً ولا كناية ولهذا الوقت ابنت نفسي توقف على اجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل  
ولا يلحقه اجازة وانما صار كناية باجماع الصحابة فيما اذا جعل جواباً للتخير غير انها زادت وصف تعجيب البيونة  
فيه فبلغوا الوصف ويثبت الاصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على اثبات الفرق في مسئلتنا باثباته في مسألة  
اخرى وهي ما لو ابتدأت ونالت ابنت نفسي بدون قوله له طائقي نفسك وقع ان اجازته أي مع النية منه وكذا منها  
كما قد مناه قيل الكليات عن تلخيص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وان اجازته مع  
النية لان اخترت لم يوضع كناية الا في جواب التخير ولهذا الوقت قال لها اخترت ناويا الطلاق لم يقع بخلاف لفظ  
الابانة وقوله غير انها الخ بيان لوقوع الرجعي في مسئلتنا وبما قررناه ظهر لك انه اشبه على الشارح مسألة  
الابتداء بمسألة الجواب فالصواب اسقاط قوله ان اجازته وقوله بعده وان اجازته لان ذلك فيما اذا ابتدأت بقولها  
ابنت نفسي أو اخترت وقد ذكر المسألة قبيل الكليات وكلامنا الآن فيما اذا قالت ذلك في جواب قوله له طائقي  
نفسك وذلك لا يتوقف على الاجازة أصلاً ولا على نيتها الطلاق خلافاً لما في التبر عن التلخيص لأن ما في التلخيص  
من اشتراط نيتها انما ذكره في مسألة الابتداء لا في مسألة الجواب لان قولها ابنت نفسي في جواب قوله طائقي  
نفسك غير محتاج الى النية وأيضاً فان الواقع هنا رجعي وفي مسألة الابتداء باش ورايت طنبه على بعض ما قلنا  
وكذا الرجعي فافهم (قوله لانه كناية) علة لقوله طلعت وأما علة كونها ربعية فتقدمت (قوله ولا كناية)  
أي ليس من كليات الطلاق بل هو كناية تفويض وانما عرف جواباً للتخير بلفظ اختاري بالايجاع وألحق به الامر  
باليد بخلاف طائقي فانه لا يقع الاختيار جواباً قال في البحر وأفاد بعدم صلاحية الجواب ان الامر يخرج من  
يد حال اشتغالها بما لا يعنيا كما في الفتح ودل اقتصاره على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للايقاع من الزوج يصلح  
جواباً للطاق نفسك بجواب الامر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التخير  
والامر باليد والمشيئة (قوله لما فيه من معنى التعليق) أو لكونه تلي كناية بالملك وحده بلا توقف على

(قال لها طائقي نفسك ولم يتو  
اوتوى واحدة) أو تنتين في الحرة  
(قلت ابنت نفسي ربعية وان طلعت  
ثلاثاً وتوى واحدة) قيد بخطابها  
لانه لو قال طائقي أي نسائي شئت  
لم تدخل تحت عموم خطابها  
(وبسؤالها) في جوابه (ابنت نفسي  
طلعت) ربعية ان اجازته لانه  
كناية (لا بانترنت) نفسي وان اجازته  
لان الاختيار ليس بصريح  
كناية (ولا يملك) الزوج (الربوع  
عنه) أي عن التذويض بانواعه  
الثلاثة لما فيه من معنى التعليق

القبول كما علل به في الفتح وقد مناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وان صرح بلفظ الوكالة كما اذا قال  
وكنتك في طلاقك كما في الخاتمة أي لانها عاملة لنفسها والوكيل عامل لغيره أفاده في البحر ثم قال والظاهر انه  
لا فرق بين تعليق التعلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي تقيده بالمجلس لما في المحيط اذا قال لها طلق نفسك  
ولم يذكر مشيئة فهو بمنزلة المشيئة الا في حصره وهي ان ينية الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت  
اه وظاهره انه اذا لم تنسأ في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحو ما الخ) كذا شئت أو اذ ما شئت أو حين  
شئت فان لها ان تطلق في المجلس وبعده لان هذا اللفظ لعدم الاوقات فصارت كما اذا قال في أي وقت شئت وكما  
كسعى مع أفادة التكرار الى الثلاث بخلاف ان وكف وحيث وكما وانما ينافاه في هذه يتقيد بالمجلس والارادة  
والرضى والخبرة كالمشيئة بخلاف ما اذا علقه بشئ آخر من أفعالها كالاكل فانه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع  
بحر فقام له وأعلم انه متى ذكر المشيئة سواء أتى بلفظ يوجب العموم أو لا اذا طلق نفسها بلا قصد غلظ لا يقع  
بخلاف ما اذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح وقد مناه ما يوجب جل ما أطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ  
الطلاق غلظا على الوقوع قضاء لا ديانة نهر (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده (قوله واذا قال للرجل  
ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالتعلق أي قال له طلق امرأتى قيده احترازا عما لو قال له امرأتي  
يبدل فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس  
ويكون رجعيًا بحر وأراد بالرجل العاقل احترازا عن المجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل  
الوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما اذا جعل أمرًا يدعي أو مجنون فانه يصح لانه تملك في ضمنه  
تعلق فكانه قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فيذا مما خالف فيه التملك التوكيل أفاده في البحر  
وقد تقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر بعد ذلك عن البرازية التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ  
الوكيل ولذا يقع منه حال سكره اه الأأن يقال ان هذا الاشاق اشتراط العقل أصحة التوكيل ابتداء لكن  
مقتضى التعليق بلفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالتعلق وعليه فلا فرق بين التملك  
والتوكيل في ذلك فليأت (قوله الا اذا زاد وكما عزلتك الخ) أي فانه لا يقبل الرجوع ويصير لازما كما في  
الخلاصة وغيره نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع ويخالفه ما في البحر عن الخاتمة الصريح  
انه يملك عزله وفي طريقه أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيفسر الى المعلق والمخير  
وقيل يقول عزلتك كما وكنتك وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة (قوله  
فيستقيد به الخ) لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت  
لا يقع لان الزوج أمره بتطليقها ان شاء ولم يوجد التعلق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع  
لوجود الشرط وخو مشيئته ولو قال طلقها فقال فعلت وقع لانه كناية عن قوله طلقت بحر عن المحيط وفيه عن  
كافي الحاكم لو وكاه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء عنده  
وقال تقع واحدة (قوله طلقها في مجلسه لآخر) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل هو الصحيح لان ثبوت  
الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذا الوكالة كذا في الخاتمة  
قال الحلواني ينبغي أن يحفظ هذا فانه مما عمت به البلوى فان الوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولا يدرون  
ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستثنى من قوله لم يقتصر على المجلس نهر وهذا مما يلغزه فيقال وكالة تقيدت بمجلس  
الوكيل بحر (قوله وطلقت واحدة) قال في البحر لا فرق بين الواحدة والثنتين ولو قال وطلقت أقل وقع  
ما أوقعه لكان أولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو بلفظ واحد  
اه (قوله وتعت) أي رجعية لان اللفظ مريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال  
في الفتح لانها مملكت ايقاع الثلاث كان لها أن توقع منها ما شاءت كالزوج نفسه اه قال الرمي مقتضاه  
ان في مسألة ما اذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلقت ثنتين تقع ثلثان لانها مملكت أيضا ايقاع الثلاث  
فكان لها أن توقع منها ما شاءت ولم أر من يني عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث بلفظ  
واحد أو متفرقة فأنعند التبريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثنتين فقط  
فلو لم تملك الثنتين لما جازنا التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم

(وتقيده بالمجلس) لانه تملك (اه اذا  
زاد متى شئت) ونحوه مما يفيد عموم  
الوقت قطلاني مطلقا (واذا قال  
لرجل ذلك) أو قال لها طلق فترتك  
لم يقتصر بالمجلس لانه توكيل  
فله الرجوع الا اذا زاد وكما عزلتك  
فانت وكيل (الا اذا زاد ان شئت)  
فيستقيد به (ولا يرجع) لصبر ورته  
تملك كافي الخاتمة طلقها ان شاءت  
لم يصروك ولا ما لم تنسأ فان شاءت  
في مجلس عليها طلقها في مجلسه  
لا غير والوكلاء عنه غافلون  
(قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو  
ثنتين (وطلقت واحدة وقعت)  
لانها بعض ما قوضه وكذا  
الوكيل ما لم يقبل تألف

بين التملك والتوكيل فلو كره أن يطلقها ثلاثا فطلقتها واحدة وقعت واحدة ولو كره أن يطلقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة وان  
 ثلاثها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل اللفظ كذا في كذا في كذا أي لأن الواحدة وان  
 كانت بعض ما قوض اليه لكن الزوج لم يرش بالطلاق الا بعرض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء  
 في عكسه) أي فيما إذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الامام أما لو قالت واحدة واحدة  
 وواحدة وقعت واحدة انما لا تمت اليها بالاولى ويلغو ما بعده وكذا لو قال أمرتك بثلثي وواحدة فطلقت  
 نفسها ثلاثا قال في المسبوط تنع واحدة انما لا لأنه لم تعرض للعدد تنظرا واللفظ صالح للعموم والخصوص  
 ونماه في البحر (قوله وقد لا واحدة) أي تنع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لا فرق في المعلق بالمشيئة  
 بين كونه أمرا بالتطليق أو نفس الطلاق حتى لو قال ليا أنت طالق ثلاثا ان شئت أو واحدة ان شئت فطلقت  
 لم يقع شيء بحر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا بحر (قوله  
 لا يقع فيهما) بخلاف في الاولى لأن تفويض الثلاث معلق بشرط وحشيته اما بالارادة معناه ان شئت  
 الثلاث فلم يوجد الشرط لانهم لم تنأ الا واحدة بخلاف ما إذا لم يقيد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو قالت شئت  
 واحدة واحدة وواحدة منفصلا بعضها عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المنفصلة  
 بالسكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد التراخي من الكل وهي في نكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها  
 وأما الثانية فعدم الرقوع فيها قور الامام وعند حسانتع واحدة بحر (قوله لا بشرط الموافقة لفظا)  
 انما بشرط الموافقة لفظا فيهما أصل لا فيهما وتبع وهذا كذلك لأن الإيقاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف  
 فإذا أمرها بثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإيقاع بخلاف ما مر من  
 أنه لو قال ليا طلق نفسك فقاتت أبتت نفسي فانها انطلق لانها خالفت في الوصف فقط فليقروا بغير ارجعي كما مر  
 لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع أنه تقدم في غير المعلق بها كطلق نفسك ثلاثا وطلقت  
 واحدة أنه يقع واحدة الآن يقال ان اشتراط الموافقة خطأ خاص بالمعلق بالمشيئة فيكون تعليقا لا بيان بصورة  
 انظر كما يفيد ما ذكره الشارح قريبا عن الخاتبة فليأتك (قوله ما في تعليق الخاتبة) عبارة على ما في البحر  
 طلق نفسك عشر ان شئت فقاتت طلق نفسي ثلاثا لا يقع شيء قال لو قال ليا أنت طالق واحدة ان شئت فقاتت  
 شئت نصف واحدة لا تطلق اد به علم أن الشارح استقيد المشيئة ووجه عدم الوقوع الخاتبة في اللفظ  
 وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها بثلاث ارجعي الخ)  
 بأن قال ليا طلق نفسك بأية فقاتت طلق نفسي رجعية أو قال ليا رجعية فقاتت طلق نفسي بأية ومثل  
 ما إذا فقاتت أبتت نفسي لأنه راجع لما قبله وقد فرق بينهما فاضى خان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق  
 امرأتى رجعية فقال ليا الوكيل طلقك بأية تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أيتها لا يقع شيء اد ولعل  
 الفرق بين الوكيل والمأمردان الوكيل بالطلاق لا يثبت الإيقاع باللفظ الكتابي لانها متوقفة على نيته وقد أمره  
 بطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الأصل بخلاف المرأة فانه ملكها الطلاق بكل لفظ يثبت الإيقاع به  
 صريحا كان أو كتابيا لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإيقاع الكتابي بحر واعترض في النهر  
 بأن ما في الخاتبة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا بإيقاعه بالكتابة هذا وقد انشعب الشلبي كلام المتن بما إذا  
 قالت طلق نفسي بأية بخلاف أبتت نفسي فانه لا يقع شيء أو قال فاعتن هذا التصريح فانه لا يجده في شرح من  
 الشرح ونقله الشربلالي وأقره قلت لكن الشلبي قد بدلك أخذ من كلام قاضي خان في الوكيل وهو يتوقف  
 على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما علمت مع أنه تقدم أول الفصل انها انطلق بقولها أبتت نفسي فليأتك (قوله  
 والاصل الخ) قال في التتبع والخاص ان الخاتبة ان كذت في الوصف لا يبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به  
 الخاتبة ويقع على الوجه الذي قوض به بخلاف ما إذا كذت في الأصل حيث يبطل كما إذا قوض واحدة فطلقت  
 ثلاثا على قول أبي حنيفة أو قوض ثلاثا فطلقت أنفسا (قوله خاتبة بحر) أي تنقل في البحر عن الخاتبة وفي بعض  
 النسخ وبحر بالواو وحشي صحيحة أيضا بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع المتكلمين فانه في الخاتبة ذكر في باب  
 التعليق قال ليا طلق نفسك واحدة بأية ان شئت فطلقت نفسها رجعية أو قال واحدة ان شئت  
 فطلقت بأية لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أتت بمشيئة ما قوض اليها فاستتب من في البحر ان

(لا) يقع شيء (في عكسه)

وقد لا واحدة (طلق نفسك ثلاثا)

ان شئت فطلقت واحدة و) كذا

(عكسه لا) يقع فيسبب الاشتراط

الموافقة لفظا لما في تعليق الخاتبة

أمرها به بشرط طلق ثلاثا أو بواحدة

فطلقت نفسها لم يقع (أمرها بثلاث)

أورجعي فعكست في الجواب وقعه

ما أمر (الزوج به) ويلغو وصفيها

ولا يصل أن الخاتبة في الوصف

لا تغل الجواب بخلاف الأصل

وهذا إذا لم يكن معلنا بمشيئتها

فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها

ما أتت بمشيئة ما قوض اليها خاتبة

بحر

ما ذكره المصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله للمعدوم  
 صادقا على ما منى وانقطع مع أن التعليق به تمييز خصمه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه المصنف  
 اعتمادا على ما ذكره في مثابه (قوله كان شاء الخ) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون  
 المعدوم محققا في الشيء أو محتملا ح (قوله بطل الامر الخ) أي سال المطلق قال في البحر لأنه علق المطلق  
 بمشيتها التخييرية أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لأنها لو كانت شئت مطلقا  
 الخ وقع لأنها إذا لم تذكر المطلق لا تعتبر بالنسبة باللفظ صالح للإيقاع ويستفاد منه أنه لو قال شئت طلاقك وقع  
 بالنسبة لأن المشيئة تنبئ عن الوجود لأنها من الشيء وهو الموجود بخلاف أردت طلاقك لأنه لا ينبئ عن  
 الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبدوان كأنما ترد في صفاته تعالى كما هو اللغة  
 فيها وأحييت ورفضت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بجر (قوله أراد بالماضى  
 الحق وجوده) أي سواء وجد وانقضى مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان حاضرا كما مثل الشارح  
 (قوله مثلا) راجع إلى قوله ليل (قوله لأنه تمييز) أي لأن التعليق بكائن تمييز ولذا صح تعليق الأبرار  
 بكائن ولا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا هو يعلم أنه قد فعله مع أن المختار أنه لا يكتفر لأن الكفر يمتد على  
 تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل وتعامه في البحر (قوله فردت الامر) بان قالت لا شاء نهر  
 (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان شاء لأنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه إلى وقت مشيتها فلا يكون  
 تعليقها عليه فلا يرتد بالرد كذا في الهداية وقد يقال أنه ليس تعليقها في حال أصلا بل هو تعليق المطلق على مشيتها  
 وقولها طلقت إيجابا للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاقه المعلق ثم هذا صحيح في قوله طلقت نفسها  
 ان شئت فتح واجاب في البحر بما في المحيط من أنه يتعين معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الإبطال ومعنى التعليق  
 لأن المالك هو الذي يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عاملة في التعلق لنفسها والمالك هو الذي يعمل  
 لنفسه وجواب التعليق يقتصر على المجلس وفي الجامع انت طالق ان شئت أو أحييت أو هو يتبين لأنه  
 تعليق بمعنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمعنى دون الصورة اه وقائده أنه لا يبحث  
 في عينه لا يحلف اه أقول وقوله وجواب التعليق يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لان قيد محمول  
 الوقت كان وكيف وحيث وكم واين بخلاف ما يدل على العموم وهو الماذكور هنا وقد تم أيضا أول الفصل  
 (قوله ولا يقيد بالمجلس) أما في كنهه متى وما فلا نه للتوقيت وهي عامة في الاوقات كلها كنهه قال في  
 أي وقت شئت وأما اذا واما فكم متى عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكأن تستعمل له تستعمل  
 للوقت لكن الامر صار يدها فلا يخرج بالقيام عن المجلس بالذات نعم لو قال أردت مجرد الشرط لنا أن نقول يقيد  
 بالمجلس ويحذف لنفي التهمة نهر وتعامه في النسخ (قوله لأنه انتم الامان) تعليق لعدم التقييد بالمجلس كما ان  
 قوله لا الافعال عليه لقوله ولا تطلق الواحدة ط (قوله لا تطلقا) كذا في بعض النسخ بالنسب عطف على  
 التطبيق وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعل لانافية الجنس والخبر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير  
 لا تطلق بعد تطبيق مملوك لها فافهم (قوله ولا تجمع ولا تنفي) عبارة الهداية فلا تملك الايقاع جملة وجعا قال  
 في العناية قيل معناهما واحد وقيل الجملة أن تقول طلقت نفسي ثلاثا والجمع أن تقول طلقت واحدة  
 وواحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعني في تفسير الجمع فكانه بشر إلى ما في الدراية حيث فسرها الجمع بان تقول  
 طلقت وطلقت وطلقت قال والاول اصح يعني كونها بمعنى واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثنتان  
 وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا تجمع ولا تنفي إشارة إلى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول  
 طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه فيقيدان لها أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح والله  
 يشير ما في العناية أيضا حيث فسره بطلقت واحدة وواحدة وواحدة فانه جمع لا اتحاد العامل بخلاف ما في  
 الدراية فانه تفرق لاجب أكثر الفعل وعلى هذا في القهستاني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة  
 مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لان كمال العموم الافراد فلا تطلق ثلاثا مجمعة اه مبني  
 على خلاف الاصح الآن يحمل قوله أكثر من واحدة على الجمعية بشر منه قوله فلا تطلق ثلاثا مجمعة تأمل ويدل  
 على ما قلنا ما في جامع الفصولين امر لا يدرك كذا شئت فلها أن تختار نفيها كلما شئت في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طالق ان شئت)

فقلت شئت ان شئت) أنت (فقال)

شئت بشئ الطلاق او قالت شئت

ان) كان (كذا للمعدوم)

أي لم يوجد بعد كان شاء أي

أو ان جاء الليل وهي في النهار

(بطل) الامر لقد شرط

(وان قالت شئت ان) كان

(الامر قد مضى) أراد بالماضى

الحق وجوده كان كان أي في الدار

وهو فيها أو ان كان هذا ليل وهي

فيه مثلا (طلقت) لأنه تمييز

(قال لها أنت طالق متى شئت أو

متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا

ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا

يتقيد بالمجلس ولا تطلق) نفسها

(الواحدة) لأنها اسم الازمان

لا الافعال فتلك التطلق في كل

زمان لا تطلقا بعد تطبيق (ولها

تفرق الثلاث في كل ما شئت

ولا تجمع) ولا تنفي



ثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاه ان لها ان تطلق في مجلس واحد  
ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين أنت طالق وامر لا يبدل لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجامع الصغير  
وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كلما شئت قل لها ان تطلق نفسها  
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان  
لان كلمة كلما لتعميم الفعل فانها مشيئة بعد مشيئة الى أن تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل  
آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الاعراض ولكن لها مشيئة أخرى بحكم كلما اه  
فهذا صريح في أن لها تفريق الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه ما في التارخانية عن المحيط ولو قال  
لها أنت طالق كلما شئت فلهذا لك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه  
افافهم (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا أو اثنتين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البحر  
عن المبسوط كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فقالت شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث  
اه قالت فأفاد أن تفريق الثلاث انما هو فيما اذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كلما شئت فأنت طالق  
ثلاثا فاشاءت واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فاشاءت ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا  
فشاءت ثلاثا اه أي جملة فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما عات (قوله لانها لعموم الافراد) بكسر الهمزة  
أي الانفراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على التارو كذا ضبطه ح وقال هو مصدر فيوافق تعبيريهم بالانفراد  
ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لان كلما تسمى الاوقات والافعال عموم الانفراد لاعوم الاجتماع  
فيقتضي ايقاع الواحدة في كل مرة الى ما لا يتناهى الا ان العيين تصرف الى الملك القائم اه (قوله لا يقع)  
لان التعليق انما يصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فبما استغراقه ينتهي التفويض بجر (قوله والا)  
أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنتين في مجلس ح  
(قوله وهي مسألة الهدم الاتية) أي في آخر باب الرجعة وهي ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث كما يهدم  
الثلاث فن طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فيملك عليها ثلاث  
طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا ما دونها فن طلق امرأته ثنتين ثم عادت اليه  
بعد زوج آخر عادت اليه بما بقي وهو طلقة واحدة فاذا طلقها بعد العود لطلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غليظة  
عندهما وعنده تحرم وكذا اذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلها مرتين ووقع عليها الطلاق  
وانقضت عدته ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار الى أن تميز ثلاث طلقات خلافا  
لمحمد كما ذكره الزيلعي في باب التعليق عند قوله وتعليق الثلاث يطل تمييزه وعبارة البحر هنا قيدنا بكونه بعد  
الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافا  
لمحمد وهي مسألة الهدم الاتية اه وهو موافق لما قلناه عن الزيلعي ومثله في الفتح وغاية البيان وهذا  
صريح في انها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط تفريق الثلاث  
مبني على قوله ما اعلی قول محمد فافهم نعم يشكل على هذا التعليق الماربان التعليق انما يصرف الى الملك  
القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أنها لو طلقت نفسها ثنتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها  
أصلا عندهما لانها عادت اليه بملك حادث وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول  
محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية لكون الزوج الثاني لم يهدم ما دون الثلاث عنده ثم رأيت الحق في  
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حصله ان قوله لم يهدم ان المعلق لطلقات هذا الملك الثلاث مقيد  
بما دام مال كالهاتفاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا (قوله لانها للمكان) حيث ظرف مكان  
مبنى على الضم واين ظرف مكان يكون استقفاها فاذا قيل ابن زيد لم الجواب بتعيين مكانه ويكون شرطاً  
أيضا وتزاد فيه ما فيقال ايها اقم بجر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت  
طالق بمكة أو في مكة كان تمييز الطلاق كما تفرق طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق  
يتعلق به (قوله فجعل مجازعا ان الخ) جواب عن ايراد من أحدهما انه اذا ألتى ذكر المكان صارت أنت  
طالق شئت وبه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار ثانيا فلهذا اذا كان مجازعا عن الشرط فلم حل على ان دون

لانها لعموم الافراد ولو طلقت بعد  
زوج آخر لا يقع ان كانت  
طلقت نفسها ثلاثا متفرقة  
والا فلها تفريقها بعد زوج  
آخر وهي مسألة الهدم الاتية  
(أنت طالق حيث شئت أو أين  
شئت لا تطلق الا اذا شئت في  
المجلس وان قامت من مجلسها)  
قبل مشيئتها (لا) مشيئة لها  
لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به  
فجعل مجازعا ان لانها أم الباب

مطلب  
مسألة الهدم

مضى بما لا يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الاول انه جعل الطرف مجازا عن الشرط لان كلامه ما يفيد خبرا من التأخير وهو اول من الغائه بالكلمة وعن الثاني بان حله على ان اولى لانها أم الباب ولا نه حرف الشرط وفيه يطل بالقيام افاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طاقه رجعية بمجرد قوله ذلك شأنا أو لا ثم ان قالت شئت بآئنة أو لا ثم اوقد نوى الزوج ذلك تصير كذلك للوافقة وهذا عده اما عندهما فإلما لم تشأ لم يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بشئتم بل صفته وعنده ما يتعلقان معا وتماه في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض وعامة التفويضات حيث لم يتجس إلى نية الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق وهو مستوعب بين البيونة والعدد فيحتاج إلى آئنة لتعيين أحدهما بخلاف عامة التفويضات (قوله والا فرجعية) صادق بما اذا شأت خلاف ما نوى وبما اذا لم ينوشيا والمراد الاول لما في الفتح وان اختلفا بأن شأت بآئنة والزواج ثلاثا أو على القلب فهي رجعية لانه لغت مشيئتها لعدم الموافقة ففي انقضاء الزوج بالصرح ونيتة لا تعمل في جعله بآئنة أو ثلاثا ولو لم تحضر الزوج نية لم يذكره في الاصل ويجب أن تعتبر مشيئتها حتى لو شأت بآئنة أو ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما أوقعت بالاتفاق الخ اه (قوله لوموطومة) قيد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر نظاما ان المختلئ بها كالموطومة في (زوم العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عتقها فافهم (قوله والا) أي بان كانت غير مدخول بها طلقت طليقة بآئنة وخرج الاسر من يدها القوات محلستها بعدم العدة كذا في الفتح أما المختلئ بها قلزمها العدة كما علت فتطلق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وعلمة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طليقة رجعية وعندهما لا يقع شيء نوارذ كالقيام اه ح (قوله لها أن تطلق ما شأت) أي واحدة أو اثنتين أو ثلاثا ويتم على أصل الطلاق بمشيئتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم العدد وما شئت نعيم للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التفويض في نفس العدد والواقع ليس الا العدد اذا ذكر فصار التفويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تشأ فتح (تنبيهه) لم يذكره كراشراط النية من الزوج وشرطه الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرفاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلما بعلامة البرزوي أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانه لما كان للعدد الملبهم احتيج إلى النية وأقره في التقرير لكن ظاهر الهداية والفتح وغيره أنه لا يشترط واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لان المقصود اليها القدر فقط وله افراد فلا يهمل بغيره في كيف لان المفوض اليها الحال وهو مشترك كما تقدمت فاهات وهو ظاهر المتون أيضا (قوله في مجلسها) لانه تمليك فيقتصر عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعيا) قال في البحر وافاد بقوله ما شأت أن لها أن تطلق اكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعيا الاما أوقعه الزوج لانها مضطرة إلى ذلك لان الوفوت خرج الامر من يدها اه قالت وكذا لو كانت حائضا وقدم التصريح به في أول الطلاق قال ط ويقال نظير ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت ثلاثا مع النية (قوله وان ردت) بان قالت لا أطلق فتح (قوله بما يفيد الاعراض) كالنوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تمليك في الحال) احتراز عن ادو معني يعني هذا تمليك خبز غير مضاف إلى وقت في المستقبل فاقضى جوابا في الحال فتح (قوله والا قول الظاهر) لانه لو كان المراد البيان لكفى قوله طالق ما شئت كما في التمرير ح (قوله ان شئت وان لم تشأ) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطا واحدا أو المشيئة والاباء فانها لا تطلق أبد التعداد كانت طالق ان شئت ولم تشأ أي أو ان شئت وأبيت وان كرران وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تشأ أي فشأت في مجلسها ولم تشأ طالق لانه جعل كلامهما شرطا على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان أخر الجزء كان شئت وان لم تشأ أي فأنت طالق لا تطلق أبد لانه مع التأخير صار أكثر شرطا واحدا وتعدرا اجتماعهما بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد اكلت وان شربت فأنت طالق وان كرران واحدهما المشيئة والاخر الاباء كانت طالق ان شئت وان أبيت وقع شأت أو أبيت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلامهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فأيهما وجد يقع وإذا انعدم لا يقع وكذا لو لم يكرران وعطف بأو كانت طالق ان شئت أو أبيت لانه علقه بأحدهما ولو قال ان شئت فأنت طالق وان لم تشأ أي فأنت طالق طلقت

(وفي كيف شئت يقع) في الحال

(رجعية فان شأت بآئنة

أو ثلاثا وقع) ماشأته (مع نيتة)

والا فرجعية لوموطومة والاباء

وبطل الامر وقول الزيلعي

والعيسى قبل الدخول صوابه

بعده فتنبه (وفي كم شئت أو ما شئت

لها أن تطلق ما شأت) في مجلسها

ولم يكن بدعيا للضرورة (وان ردت)

أو أتت بما يفيد الاعراض (ارتدت)

لانه تمليك في الحال فجوابه كذلك

(قال لها طالق) نفسك (من ثلاث

ما شئت تطلق ما دون الثلاث ومثله

اختار من الثلاث ما شئت)

لان من تبعية وقالا بآئنة

فتطلق الثلاث والاول اظهر

(فروع) قال أنت طالق ان شئت

وان لم تشأ طلقت للعال

مطلب

أنت طالق ان شئت وان لم تشأ

للمحال بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وان كنت تبغضين فأنت طالق لانه يجوز أن لا تبغض ولا تبغض  
فلم يتحقق شرط الوقوع ولا يجوز ان تشاء أو لا تشاء أي فيكون أحد الشرطين تابعا لاشكاله فوقع ولو قال أنت  
طالق ان آيت أو كرهت فقلت آيت نطلق ولو قال ان لم تشائي فأنت طالق فقلت لا تشاء لا تطلق لان آيت  
صيغة لا يجاد الاياه فقد علق بالاياء منها وقد وجد وقوع وقوله وان لم تشاء أي صيغة للعدم لا لا يجاد فصار بمنزلة  
ان لم تدخل الدار وعدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا تشاء لان لها ان تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت بحر عن  
المخطوطة كرهه انه لو عاقبه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقلت لا تشاء واقترق ان شرط  
البر في الاجنبي مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا تشاء بتدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه  
في الايقاع السكون حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا بغض أو سكنت أم لو قالت  
أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحبية ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع  
كما سيأتي (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنفي عن الوجود ولا واسطة بين الوجود  
وعدمه (قوله أو أشد كإبغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقلت كل أنا أشد حبالة الخ جواب المسألة  
الاولى وترك جواب المسألة الثانية لكونه معلوما بالمقايضة تقدره فقلت كل أنا أشد بغضاله لم يقع لدعوى  
كل ان صاحبته أقل بغضا منها فلم يتم الشرط ح (قوله فقلت كل الخ) أي وكذا بهما الزوج كما قدمه  
في كافي الحماكم ومقتضاها لوصفتهما وقع عليهما لان أفضل التفضيل ينظم الواحد والاكثر كما سيأتي في الوقف  
فيما لو شرط النظر للارشد تأمل (قوله فلم يتم الشرط) لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبته بحر  
أي لانها لا تكون أشد حبا أو بغضا الا اذا كانت الاخرى أقل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى  
فلم يثبت كونها أشد من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشدية واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع  
على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشد لم يقع عليها الا أن يقال ان في دعوى  
كل منهما تكذيب كل للاخرى بخلاف دعوى احدهما وسيأتي في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا  
فأنت كذا وفلان فقلت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله ثم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق  
بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بحر ط (قوله فيقتيد بالمجلس) وكذا اذا كانت  
كاذبة في الاخبار بالحبية والبغض يقع بخلاف التعليق بالحيض ونحوه ثم ان هذا انفرج على التهلك قيل  
والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه ليقترع على كونه تعليقا فانه أظهر من تفرعه على التهلك قلت وفيه أن  
المراد بيان ما خالف التعليق بهذه المذكورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه مما وافق فيه الجميع  
فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الحيض أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يقيد  
بالمجلس وكذا لا يقع في نفس الامر بالاخبار كذا كما سيأتي والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب التعليق)\*

ذكره بعد بيان تخيير الطلاق صريحا وكأية لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأحره عن المفرد  
(قوله من علقه تعليقا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو مصدر علقه جعله معلقا ط أي لان كلامه يوهم  
اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد بيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق  
الشامل للنسي والمعنوى (قوله واصطلاحا ربط الخ) فهو خاص بالمعنوى والمراد بالجملة الاولى في كلامه  
جملة الجزاء وبالثانية جملة الشرط وبالثالثة ما تضمنته الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فأنت طالق  
ربط حصول طلاقها بحصول دخولها الدار (قوله ويسمى مينا مجازا) لما في التهر من أن التعليق في الحقيقة  
انما هو شرط وجزء فاطلاق المين عليه مجاز لما فيه من معنى النسيية اه وفيه أن هذا بيان للجملة الشرطية  
المتضمنة للتعليق المعروف بالربط الخاص كما عرفت وهذا الربط يسمى مينا قال في الفتح ان المين في الاصل القوة  
وسميت احدى اليدين بالمين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الخلف بالله تعالى مينا لافادته القوة على الخلف  
عليه من الفعل أو الترك بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تعليق المكرم للنفس على أمر بحيث ينزل شرعا عند  
نزوله يفيد قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعليق المحبوب لها أي النفس على ذلك يفيد الخجل عليه فكان مينا اه  
لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجاز في اللغة وفي أيان البحر ظاهر ما في البدائع أن التعليق يمين في اللغة أيضا

ولو قال ان كنت تحبين الطلاق  
فأنت طالق وان كنت تبغضينه  
فأنت طالق لم تطلق لانه يجوز أن  
لا تحبه ولا تبغضه ولا يجوز ان تشاء  
ولا تشاء ولو قال لهما أشد كإبغضاله  
للطلاق أو أشد كإبغضاله طالق  
فقلت كل أنا أشد حبا لم يقع  
لدعوى كل ان صاحبته أقل  
حب منها فلم يتم الشرط ثم التعليق  
بالمشيئة أو الارادة أو الرضى  
أو الهوى أو المحبة يكون عليكا  
فيه معنى التعليق فيقتيد بالمجلس  
كأمر ليس يدلك بخلاف  
التعليق بغيرها

\*(باب التعليق)\*

(هو) لغة من علقه تعليقا  
قاموس جعله معلقا واصطلاحا  
(ربط حصول مضمون جملة  
بمضمون مضمون جملة اخرى)  
ويسمى مينا مجازا

قال لأن شحدا أطلق عليه مينا وقوله حجة في اللغة اد فأفاد أنه يمين لغة واصطلاحاً وإن أقال في معراج الدراية  
 المين يقع على الخلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لئلا يكتفى بكلام الفخ المارة أن المراد به التعليق  
 على أمر اختياري للمعلق ليفيد قوة الامتناع عن الأمر المخلف عليه أو قوة الخلق عليه نحو أن بشرتني بكذا  
 فأنت حر فغيره من التعليق لا يمين مينا مثل أن طاعت الشمس أو أن حذت فأنت كذا لكن في تلخيص الجامع  
 وشرحه للنارسي لو حلف لا يخاف يمين حنث بتعليق الجزاء بما يصح شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل  
 غيره أم شئ الوقت كأن طالق إن دخلت أو أن قدم زيدا أو أذا جاء غداً وكذا إذا جاء رأس الشهر أو أذا أهل  
 الهلال والمرأة من ذوات الحيض دون الأشهر لوجود ركن المين وهو تعليق الجزاء ووجود المين شرط الحنث  
 فيحنث إلا أن يعلق بعمل من أعمال القلب كأن ثنت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رزيت أو عجبني  
 الشهر كذا إذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الأشهر فلا يحنث أما الأول فلأنه مستعمل في الذمك ولذا يقتصر  
 على المجلس فلم يمتنع التعليق وأما الثاني فلأنه مستعمل في بيان وقت السنة لأن رأس الشهر في حقها وقت  
 وقوع الطلاق السني فلم يمتنع التعليق ولهذا لم يحنث بتعليق الطلاق بالتطبيق كأن طالق إن طلقك لاحقاً  
 أرادته الحكاية عن الواقع من كونه مالاً لتطبيقها فلم يمتنع التعليق ولا بقوله لبعده إن أدبت إلى ألفاً فأنت  
 حر وإن عجزت فأنت رقيق وإن وجد الشرط والجزاء لانه تفسير الكتابة فلم يمتنع التعليق ولا بقوله أنت طالق  
 إن حذت حصة لأن الحصة الكاملة لا وجود لها إلا بوجود جزء من الطهر فيقع في الطهر فأمكن جعله تفسير  
 الطلاق السنة فلم يمتنع التعليق وإنما لم يمتنع في هذه الصور لأن الخلف بالطلاق مجنون  
 وحمل كلام العاقل على وجه فيه إعدام المحذور أولى وقد أمكن حمله على ما يستلزم من التلخيص أو التفسير فلا  
 يحمل على الخلف بالطلاق وإنما حث في قوله إن حذت فأنت طالق لوجود شرط الحنث وهو المين بذكر كونه  
 وهو الجزاء والشرط وقوله إن حذت لا يصلح تفسير الطلاق البدعي استوعب البدعي إلى أنواع فلم يمكن جعله  
 تفسيراً بخلاف السني فإنه نوع واحد وإنما حث فيما إذا قال لها أنت طالق إن طلعت الشمس مع أن معنى  
 المين وهو الحمل أو المنع موقوف على أن طلوع الشمس متحقق الوجود لا يصلح شرطاً لانه لا خطر في وجوده لانا  
 نقول الحمل والمنع ثمة المين وحكمته فقد تم الركن في المين دون الثرة والحكمة إذا الحكم الشرعي في العقود  
 الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثمة والحكمة ولذا وحلف لا يبيع فباع فاسداً حث لوجود ركن البيع  
 وإن كان المطلوب منه وهو انتقال الملك غير ثابت ولا نسلم عدم انطراح احتمال قيام الساعة في كل زمان اد  
 ملخصاً وحاصله أن كل تعليق يمين سواء كان تعليقاً على فعل أو فعل غيره أو على شئ الوقت وإن لم توجد فيه ثمة  
 المين وهي الحمل أو المنع فيحنث به في حلفه لا يخلف إلا إذا أمكن صرفه عن صورة التعليق إلى جعله تلخيصاً  
 أو تفسيراً لطلاق السنة أو لبيان الواقع أو للكتابة كما في هذه المسائل الخمس المستثناة كما سيأتي في كتاب  
 الإيمان أن شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في البحر من أن تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية  
 باب المين بالطلاق لأن التعليق يشمل الصوري كهذه الخمس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست  
 مينا كما عرفت وقوله في النهر أنه لا يحنث فيها لأنها ليست مينا عرفاً فلا ينافي كونها مينا في اصطلاح الفقهاء ساقط  
 لما عرفت من أن عدم الحنث فيها لعدم تحققها تعليقاً وإنما ليست مينا عندهم وأيضاً لو كان ذلك مبنياً على العرف  
 فما الفرق في العرف بين أن حذت وإن حذت حصة حتى كان الأول مينا دون الثاني (قوله كون الشرط)  
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي متردداً بين أن يكون وأن لا يكون لاستحالة  
 ولا متحققاً لاحتمال لأن الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور فهمهما شرح التحرير (قوله فالحقق) محترز  
 قوله معدوماً ح (قوله تخيير) ليس على إطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتدائه كقوله لبعده إن ملكك  
 فأنت حر عتق حين سكت وقوله لها إن أبصرت أو سمعت أو بصيرة أو سمعة أو صحبة طلقت الساعة  
 لأن ذلك أمر عتق فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف أن حذت أو مرضت وهي حائض أو مريضة فعلى حصة  
 مستقبلة لأن الحيض والمرض مما لا يمتد أفاده في البحر ووجهه كما في الخاتمة أن الحيض والمرض وإن كان  
 يمتد لأن الشرع لم يعلق بالجله أحكاماً لا تتعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فافهم (قوله  
 والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لغو) فلا يقع أصلاً لأن غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلبه  
 فيما لو حلف لا يخلف فعلى

مطلبه  
 لا يحنث بتعليق الطلاق بالتطبيق

وشرط حخته كون الشرط معدوماً  
 على خطر الوجود فالحقق كان كان  
 السماء فوقنا تخيير والمستحيل كان  
 دخل الجمل في سم الخياط لغو

مطلب  
ان لم تزوج بفلان فانت طالق

وكونه متصلا بالعدو وأن لا يقصد به المجازاة فلو قالت يا سفله فقتل ان كنت كما قلت فانت كذا يتميز كان كذلك أولا وذكر المشروط فتحوا أنت طالق ان لغو به يقضى ووجود رابط حيث تأخر الجزاء كيا بأتى (شرطه المالك) حقيقة كقوله لئن فعلت كذا فانت حر أو حكا ولو حكا (كقوله لمنكوحته) أو معتدته (ان ذهبت فانت طالق)

قوله أو شرط الزايم قلت ورأيت في وصايا خزانة الاكل ما يؤيده حيث قال أوصى لأمته أن تعتق على أن لا تزوج ثم مات فقالت لا أتزوج فانها تعتق من ثلثة فان تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا لو قال حي حرزة على أن تثبت على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة فبى حرزة من ثلثة ولا تبطل بارتدادها بعده وكذا انصرأتى قال ان تثبت على النصرانية بعده أو على الاسلام وان أوصى لأم ولد له لم تزوج ابدا ان وقت وقتا فهو كما قال فان تزوجت بذلك بطلت وصيته وكذا ان قال لأمته حي حرزة ان لم تزوج شهر ا ه منه

٣ مطلب  
التعليق المراد به المجازاة دون الشرط

عائنه بأمر محال وهذا يرجع الى قولهم بالامكان البر شرط انعقاد الدين خلافا لابي يوسف وعلى هذا فظهر ما في الحاشية لو قال لها ان لم تزوج على الدينار الذى أخذته من كسبي فانت طالق فاذا الدينار فى كسبه لا تطلق بجر ومنه ما فى القضية كمران طرق الباب فلم تنفتح له فقال ان لم تنفتحى الباب الدية فانت طالق ولم يكن فى الدار أحد لا تطلق نهر ومنه مسائل ستأتى فى الفروع آخر الباب (تنبيه) فى فتاوى الكازرون عن فتاوى المحقق عبيد الرحمن المرشدى أنه سئل عن قال لزوجه أنت طالق ان لم تزوج بفلان فأجاب لا خفاء فى ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانه عنها بانفسال العدة وانقضاء العدة وهى حينئذ فى غير ملكه فيكون لغوا فبلغوا الشرط ويحق قوله أنت طالق فمخبر كما اختاره بعض المتأخرين من علماء الدين بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حاله بقاءها فى عدة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ممكنا أو وقع الطلاق فى آخر جزء من حياتها أو حياتها بالانه فى معنى العدم والعدم متحقق مستمر لكنه لما علقه بالمستقبل صلح بلجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا ينعين له رقت آخر الى أن ينتهى الى آخر جزء من الحياة فيصير فيقع ولفظ بعضهم أنه شرط الزايم فكأنه يريد الزايم بعدم تزوجها بفلان وهو الزايم ما لا يلزم فيلغو ويقع الطلاق مخبرا أقول ولو قيل بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صواب الكلام العاقل عن الالغاء لم يبعد ويكون فى ذلك القول قولها تسمع عينا كما فى نظام من الامور القلبية نحو ان كنت تحببني فان قلت لم أرد التزوج به بعد وقوع الطلاق والا فلا اه ملخصا ثم نقل الكازرون فى هذه المسألة ثانيا عن الحدادى صاحب الجوهره رأيه أجاب عنها سراج الدين انها على رواية عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتزوجه من أرادت قال الكازرون وهو الذى ينبغى أن يقول عليه أى شاء على أنه تعليق يستحيل أو شرط الزايم (قوله وكونه متصلا الخ) أى بلا فاصل أجنبي وسبأتى الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وأن لا يقصد به المجازاة الخ) قال فى البحر فلو سبته بنحو قرطبان وسفلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق تخبر سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن لان الزوج فى الغالب لا يريد الا ابداءها بالطلاق فان أراد التعليق يدين وقتوى أهل بخارى عليه كفى الفتح اه يعنى على أنه المجازاة دون الشرط كجأريته فى الفتح وكذا فى الذخيرة وفيها والمختار والفتوى أنه ان كان فى حالة الغضب فهو على المجازاة والافعل الشرط اه ومنه فى التاترخانية عن المحيط وفى الوروالجية ان أراد التعليق لا يقع ما لم يكن سفلة وتكموا فى معنى السفلة عن أبى حنيفة أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة الكافرون عن أبى يوسف أنه الذى لا يالى ما قال وما قبل له وعن محمد أنه الذى يلعب بالجام ويقامر وقال خلف أنه من اذا عدى لطعام يحمل من هنالك شيئا والفتوى على ما روى عن أبى حنيفة لأنه هو السفلة مطلقا اه والقرطبان الذى لا غير له (قوله تخبير) الاولى تخبير بصيغة الماضي لأنه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) أى فعل الشرط لأنه مشروط لوجود الجزاء (قوله لغو) أى فلا تطلق لأنه ما رسل الكلام ارسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو لا أو ان كان أو ان لم يكن بجر (قوله به يقضى) هو قول أبى يوسف وقال محمد تطلق للرجال بجر (قوله ووجود رابط) أى كلفاء واذا العجائبة ح (قوله كيا بأتى) أى عند قوله وألفاظ الشرط ح (قوله شرطه المالك) أى شرط لزومه فان التعليق فى غير المالك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجه انسان ان دخلت الدار فانت طالق فوقف على الاجازة فان أجاز لم يلزم التعليق فمطلق بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وكذا الطلاق المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا أجاز وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستند الى وقت البيع والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما يشمل تعليق الطلاق والعقود وكذا النذر كان شئ الله مريضى فله على أن انصدق بهذا النوب اشترط ملكه له حالة التعليق أفاده الحق (قوله أرحكا) أى أو كان المالك حكا كذلك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لملك رقبه ثم ان هذا الحكمى ان كان النكاح قائما فهو حكمى حقيقة وان كان بعد الطلاق رضى فى العدة فهو حكمى حكا والى هذا أشار بقوله ولو حكا ط (قوله لمنكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال فى البحر وقد منا آخر الكليات عند قوله والصرح يلحق الصريح أن تعليق طلاق المعتدة فيها صحيح فى جميع الصور الا اذا كانت معتدة

عن بائع وعلق بانكافي البدائع اعتبار التعليق بالتخيير (قوله أو الاضافة اليه) بأن يكون معللاً بالملك كما مثل  
وكقولنا من صرت زوجة لي أو بسبب الملك كالكساح أي التزوج وكالشراف في ان اشترت عبداً بخلاف  
قوله لعبد مورثه ان مات سيدك فأنت حر فإنه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لا بطلاله ثم اعلم  
أن المراد هنا بالاضافة معناها الغوى الشاملة للتعليق المحض ولاضافة الاصطلاحية كأنك طالق يوم  
اتزوجك كما أشار اليه في الفتح وقد أطل في البحر في بيان الفرق بينهما فراجع (قوله فكذا) أي فهو حر  
أو فأنت حر (قوله أو الحكمي) عطف على الحقيقي ح (قوله كذلك) أي عما أو خاصاً أو أشار بذلك  
الى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخاص بامرأة أو بمدر أو قبيلة أو بكاراة أو شوية ككل بكر أو شيب  
(قوله كان تكلمت امرأته) أي فبى طالق وحذفه لالة ما بعده عليه (قوله أو ان تكلمت) لا فرق  
بين كونها أجنبية أو معتدة كما في البحر (قوله وكذا كل امرأه) أي اذا قال كل امرأه اتزوجها طالق  
والحيلة فيه ما في البحر من أنه يزوجه فضولي ويخير بالفعل كسوق الواجب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق  
عليها لان كلمة كل لا تقتضي التكرار اه وقد مناقب فصل المشيئة ما يتعلق بهذا البحث فرغ قال كل امرأه  
اتزوجها فبى طالق ان كنت فلا نافكك ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها وان كان ثم تزوج ثم كلم طلق المتزوجة بعد  
الكلام الاول خاتمة وانظر ما في الفصل العاشر من الذخيرة (قوله باسم أو نسب) الذي في البحر وغيره  
ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها طالق متزوجها لم تطلق اه أي لانه لمالغا الوصف  
بالتزويج بقى قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم توجد الاضافة الى الملك فلا يقع اتزوجها (قوله  
أو إشارة) التعريف بالإشارة في الحاشية وبالإسم والنسب في الغاية حتى لو كانت المرأة حاضرة عند  
الحالف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها ولا تلفظ الصفة ويتعلق الطلاق بالتزويج وعليه ما في الحاشية رجل  
اسم محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كام غلام محمد بن عبد الله هذا أحد فامرأته طالق أشار الحالف  
الى الغلام لا الى نفسه ثم كام الغلام بنفسه تطلق لان الحالف حاضر فعرفه بالاشارة أو الاضافة ولم يوجد  
فبقى منكراً فدخل تحت اسم النكرة أفاده في البحر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فلغا الوصف) أي قوله  
اتزوجها فصار كأنه قال هذه طالق كقوله لامرأته هذه المرأة التي تدخل الدار طالق فانها تطلق للحال  
دخلت أو لا بحر وانما لم تطلق الأجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لا لغناء الوصف بخلاف امرأته  
(قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أما في مسألة المتزوجها وكذا فيما بعده لان الاجتماع في فراش لا يلزم  
كونه عن نكاح كما ان وطئ الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومنزل ذلك ما لو دل لواله ايدان تزوجتني امرأه فبى  
طالق ثلاثاً فزوجه بلا أمره لا تطلق لانه غير مضاف الى ملك النكاح لان تزويجه ماله بلا أمره لا يصح بحر  
عن المحيط ثم قال لا فرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كما في المعراج اه قلت ان في الخاتمة في صورة الامر  
أن الصحيح أنه يصح المين وتطلق اه وهو مشكل لان الكلام في وجود شرط التعليق وهو الملك والاضافة  
اليه وتزويج الابوين غير سبب الملك من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم الا أن يكون حراد انسانية  
ما اذا قال ان تزوجتني بأمرى فبى يصح المين وتطلق والافلاوجه التفصيل المذكور قبل صحة التعليق  
قالاوجه ما في المعراج (قوله وأفاذ في المعراج) قلت هذا العرف في دمشق الا أن غير مطرد بل كان وبان  
نعم في بين أطراف الناس وقال ط قلت العرف الجاري في مصر الا أن أنها متزوجة ولو معها أي غير ما يطبخ  
(قوله كما لغا الخ) أضل ذلك ما في البحر عن المعراج ولو أضافه الى النكاح لا يقع كما لو قال أنت طالق  
مع نكاحك أو في نكاحك ذكره في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويج اياك فإنه يقع وهو مشكل وقيل  
الفرق أنه لما أضاف التزوج الى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج محجازاً عن الملك لانه سببه وحمل مع على  
بعد تعينه له وفي نكاحك لم يذ كر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقتدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح  
اه وأشار الشارح الى هذا الفرق بقوله لتمام الكلام الخ ومتضاد أنه لو قال مع نكاحي اياك أو قال مع تزويجك  
انكس الحكم لكان قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي  
ايك والمقتدر كالمفوظ والى هذا الضعف أشار بصيغة التريض اه قلت الاظهر الفرق بأنه عند عدم  
التصريح بالفاعل يحتمل تزوجه لها أو تزويج غيره لها انكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج

أو الاضافة اليه) أي الملك الحقيقي  
عائماً وأخصاً كن ملكك عبداً أو  
ان ملكك لمعين فكذا أو الحكمي  
كذلك (كان) تكلمت امرأه أو ان  
(تكلمت فأنت طالق) وكذا كل  
امرأة ويكتفي بمعنى الشرط الا  
في المعينة باسم أو نسب أو إشارة  
فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق  
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة  
الخ لا تعريفها بالإشارة فلغا  
الوصف (فلغا قوله لأجنبية ان  
زرت زيدا فأنت طالق فتسكنها  
فزارت) وكذا كل امرأه  
اجتمع معها في فراش فبى طالق  
فتزوجها لم تطلق وكل جارية أطاها  
حرّة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق  
لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد  
في البحر أن زيارة المرأة في عرفنا  
لا تكون الا بطعام معها يطبخ عند  
المزور فليحفظ (كالغالب قاعه)  
الطلاق (مقارناً بشيئ ملك)  
كأنت طالق مع نكاحك ويصح  
مع تزويج اياك لتمام الكلام  
بفاعله ومفعوله

في أنه ان صرح بذكر الفاعل يقع فيه ما والا فلا فيها فتأمل وأقرب من هذا كله ما استدعته بعض فضلاء  
 المدرس أن التزوج يعقب التزويج فإذا قارن الطلاق التزوج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع  
 نكاحك لأنه متعارف للملك (قوله كع مولى أو موتك) لضافته لحالة منافاة لا يباع في الأول والواقع  
 في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في العين المضافة  
 إلى الملك وبعبارة المجتبى على ما في البحر وقد خفرت بروايه عن محمد أنه لا يقع به كذب يفتي كبير من أئمة خوارزم  
 اه وأما ما في الظهيرية من أنه قول محمد وبه يفتي فذلك غير ما نحن فيه كإياي بيانه قريباً فافهم (قوله  
 والحنفي "تقليد الخ) أي تقليد الشافعي قال في البحر والحنفي "أن يرفع الأمر إلى شافعي" يفسخ الدين المضافة  
 فلو قال ان تزوجت فلانة فبني طالق ثلاثاً فزوجها نكاحاً صحت إلى قاض شافعي "واعتد الطلاق في حكمهم بأنها  
 امرأته وأن الطلاق ليس بشئ محل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ يكون الوطئ حلالاً  
 إذا فسخ وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأة تزوجها فبني طالق فزوج امرأة أو فسخ الدين  
 ثم تزوج امرأة أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضاً فافهم (قوله  
 يفتي اه قلت ومفهومة أن عندهما يحتاج إلى الفسخ في كل امرأة وبه صرح في الظهيرية أيضاً فافهم (قوله  
 هنا فيما إذا فسخ القاضي الشافعي العين في امرأة ثم تزوج الحالف امرأة أخرى فعندهما لا يكتفي الفسخ الأول  
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانياً وعند محمد يكتفي لانهما عين واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً وبقول  
 محمد يفتي ولا يخفى أن هذا مبني على صحة العين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا ينشأ في ما مر عن المجتبى من أن  
 عدم الوقوع روي عنه فنزعم أنه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لا روي عنه وأنه المقتضى به فقد وهم  
 فافهم ثم قال في البحر وإذا عقد أيماناً على امرأة واحدة فاذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الأيمان كلها  
 وإذا عقد على كل امرأة يميناً على حدة لا شك أنه إذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى وإذا عقد يمينه  
 بكلمة كلها فانه يحتاج إلى تكرار الفسخ في كل يمين اه ففي أربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فان  
 أمضاه قاض حنفي "بعد ذلك كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقها ثلاثاً لأنه  
 لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتخيير بعد النكاح فلا يقيد كافي الخاتمة وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه مالا  
 فلو أخذ لا ينفذ عند الكل الا ان أخذ على الكتابة قدر اجرة المثل فلو أخذ لا ينفذ والاولى أن لا يأخذ مطلقاً  
 اه (تنبيه) ذكر في البحر في كتاب القاضي إلى القاضي عن الولوالجية لوقال له مات طالق ألبسة  
 فترادف إلى قاض يراها رجعية وهو يراها بانه فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقبل  
 أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يحل هذا ان قضى له فان قضى عليه بالنيونة والزواج لا يراها يتبع رأى  
 القاضي اجماعاً هذا كله اذا كان الزوج عالماً له رأى واجتهاد فلو عاتبا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه  
 وهذا اذا قضى له أما ان أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده  
 اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبهذا علم أنه لا حاجة  
 إلى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الاتقاء للزوج جاهلاً (قوله  
 بل محكم) في الخاتمة حكم المحكم كالقضاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يحل لأحد أن يفعل  
 ذلك وقال الخوافي يعلم ولا يفتي به لئلا يتطرق الجهال إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل افتاء عدل الخ)  
 عطف على مجرور الباء وهو فسخ وفي البحر عن البرازية وعن أصحابنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتى  
 فقيها عدلاً فأتاه بطلان اليمين حل له العمل بقتواه وأمسكها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو أتاه مفت  
 بالحل ثم أتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الأولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق  
 الأولى ويعمل بكل الفتوتين في حادثتين لكن لا يفتي به اه قلت يعني أن المفتي لا يفتي صاحب الحادثة  
 بما يتوصل به إلى فسخ اليمين فلا يقول له أرفع الأمر إلى شافعي أو حكمه في ذلك أو استفتته بل يقول يقع عليك  
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعتقد وليس له أن يبدله على ما يدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتيه بفسخ اليمين  
 إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأى القاضي والمفتي على أن  
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فاذا فعل شيئاً من ذلك فعلى الحنفي أن يفتيه بصحة الفسخ لا يقال

مقابل  
 في فسخ اليمين المضافة إلى الملك

(أوزواله) كع مولى أو موتك  
 (فائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة  
 لا يقع به أفتي أئمة خوارزم انتهى  
 وخرق قول الشافعي والحنفي "تقليده  
 بفسخ قاض بل محكم بل افتاء عدل

قول المحشى الفتوتين وقع فيما  
 ستعرض به على الشارح من أن  
 الصواب الفتوين قاله نصير

إذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يقبض به لما علمت من أن ذلك رواية عن محمد وأن قوله كقول الشيخين بالوقوع وأن ما في الظاهرية لا ينافي ذلك كما قررناه آنفاً وليس للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونها أفتى بها كثير من أئمة خوارزم لا ينبغي ضعفها ولذا تقدم عن الصدر أنه لا يحل لأحد أن يفعل ذلك وكذا ما تقدم عن الحلواني من أنه يعلم ولا يبقى به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنوا الحكم عليها ولم يحتاجوا إلى بناءه على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنها رواية شاذة كما يثبت من الرواية كلام المجتبي المار فافهم هذا وفي البحر عن البرازية والتزوج فعلاً أولى من فسح اليين في زماننا وينبغي أن يجيء إلى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه إلى نكاح الفضولي فتروجه العالم امرأه ويجيز بالفعل فلا يثبت وكذا إذا قال لجماعة على حاجة إلى نكاح الفضولي فتروجه واحد منهم أما إذا قال لرجل اعقد لي عقد فضولي يكون فوكلاً اه (قوله وبفتوتين) صوابه وبفتوتين ياءين احدهما منقلبة عن الالف المقصورة والثانية ياء التثنية كما في تنمية حبل وقصوى قال في اللفية

آخر مقصورتين أجمعه يا \* ان كان عن ثلاثة مرتباً

(قوله في حادثتين) قيد به لأن المستفتى إذا عمل بقول المفتي في حادثة فأقام آخر بخلاف قول الأول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى كمن صلى الظهر مثلاً مع امرأه أجنبية متولد الابن حنيفة فقلد الشافعي ليس له ابطال تلك المظهر نعم بعمل بقول الشافعي في ظهر آخر وهذا هو المراد من قول من قال ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي (قوله ولا يبقى به) علمت وجهه آنفاً (قوله تعليقه للثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله ومادونها بم الحرة والامة وتقديره في الامة ويطل تيجيز الثنتين في الامة تعليق مادون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالأحادية وظاهر عبارة الشارح أن ضمير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الطلاق لأن الاصل اضافة المصدر إلى فاعله كما ذكره في التهرط (قوله الا اضافة إلى الملك) أي في نحو كل ما تزوجت امرأه فهي طالق ثلاثاً فطلق امرأته ثلاثاً ثم تزوجها فانها تطلق لأن ما تجزعه غير معلقه فان المعلق طلاق ملك حادث فلا يطل تيجيز طلاق ملك قبله (قوله كما مر) لم يتقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده ما تقدمه في فصل المشقة فيما لو قال لها أنت طالق كل ما شئت فطلعت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثاً متفرقة (قوله يطل بزوال الحل) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا بزوال الملك أي بوقوع مادونها فان الملك وان زال به عند انقضاء العدة لكان الحل ثابتاً فان له أن يعود إليها بلا زوج آخر محال بخلاف الثلاث فان وقوعها يزيل الحل بالكلية بحيث لا يعود إلا بحلل ولما كان المعلق حوطاً لثلاث هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا بزوال مادونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال الحل بتيجيز الثلاث (قوله لم يطل) لانه لم يزل الحل بتيجيز مادون الثلاث وان زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق بزوال الحل ولم يزل فيبقى التعليق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار يقع المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قولهم ان المعلق طلاقات هذا الملك وقد زال بعضها لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثاً مطلقة كما أفاده في الفتح وقد ساء قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طلاقات النكاح الأول (قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قد ساقبل هذا الباب الكلام عليها وحاصلها أن الزوج الثاني يهدم الثلاث ومادونها عندهما وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغرته) أي غرته لخلاف في مسألة الهدم (قوله له رجعتا) أي عندهما لأن الزوج الثاني يهدم الواحدة الباقية وعادت المرأة إلى الأول ملك جديد فملك عليها ثلاث طلاقات فإذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث ويبقى منها اثنتان فيملك الرجعة (قوله خلافاً لمحمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بعاقبي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط (قوله وكذا يطل) أي التعليق وهذا عطف على المتن ح (قوله بطاقه) يفتح اللام ط عن القاموس (قوله خلافاً لهما) أي لاصحابين فعندهما لا يطل التعليق لأن زوال الملك لا يطلعه وله أن يبقاء تعليقه باعتبار قيام أهليته وبالارتداد ارتفعت العصمة فلم يبق تعليقه لفوات الاهلية فإذا أعاد إلى الاسلام لم يعد ذلك التعليق الذي حكمه بقصومه بحر عن شرح الجمع للمصنف (قوله وبفتوت محل البر الخ) نقلاً في البحر عن الثاني

مطلب

في معنى قولهم ليس للمقلد الرجوع عن مذهبه

وبفتوتين في حادثتين وهذا يعلم ولا يبقى به برأية (ويطل تيجيز الثلاث) للحرة والثنتين للامة (تعليقه) للثلاث ومادونها الا المضافة إلى الملك كما مر (لا) تيجيز (مادونها) اعلم أن التعليق يطل بزوال الحل لا بزوال الملك فان علق الثلاث أو مادونها بدخول الدار ثم تجز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شيء ولو كان تجز مادونها لم يطل فبقع المعلق كله وأوقع محمد بقية الأول وهي مسألة الهدم الآتية وغرته فمن علق واحدة ثم تجز ثنتين ثم نكحها بعد تزوج آخر فدخلت له رجعتا خلافاً لمحمد وكذا يطل بلحاظه مرتداً بدار الحرب خلافاً لهما وبفتوت محل البر كان كل فلاناً ودخلت هذه الدار فأت أو جعلت بستاناً كما بسطناه فيما علقناه على المتن



لكن بلفظ ومما يلاحظ فوف محل الشرط كفوت محل الجزاء كما اذا قال ان كملت فلانا الخ. والتشيل المذكور لموت محل الشرط فان الشرط هو كملت ودخلت أي مضمونها وهو الكلام والدخول ومحلها ما هو فلان والدار المشار اليها وفوت محل الجزاء كفوت المرأة التي هي محل الطلاق فان وفوت هذين المحلين يبطل التعليق لان التعليق لا بد أن يكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة البستان دار الان يمينه انعقدت على حياة كانت فيه كما قالوا في ليعتق فلانا وما عيّد بعد البناء دار أخرى غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله وسنحكي مسألة الكوز بفروعها) أي في باب اليمين في الكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصورات البر في المستقبل شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها خلافا لابي يوسف فلو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل معنى اليوم لا يحنث عندهما لعدم انعقادها في الاول ولبطلانها في الثاني وان لم يقبل اليوم ولا ماء فيه فصب كذلك لعدم انعقادها أما ان كان فيه ماء فصب فانه يحنث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر ثم يحنث بالصب لان البر يجب عليه كما فرغ اذا صاب فأت البر فيحنث كما لو مات الحائض وانما باق بخلاف الموقفة فانه لا يجب عليه البر الا في آخر أجزاء الوقت المعين ومن فروعها ليعتق زيدا اليوم أو ليا كلف هذا الرغبة اليوم أو ليقضين دينه غدا فمات زيد أو أهلك الرغبة غير قبل معنى اليوم أو قضى الدين أو أبرأه فلان قبل الغد لم يحنث ونحوه في البحر من الايمان أقول وانما لم يذكر هذا التفصيل في المسألة السابقة لان شرط الحنث فيها أمر وجودي وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جعت يستلزم فقد فوات المحل ووقع اليأس من الحنث فلا فائدة في بقاء اليمين سواء كانت موقفة أو مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث أمرا عديا مثل ان لم اكلم زيدا أو ان لم أدخل خانها لا تبطل بفوت المحل بل يتحقق به الحنث لليأس من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستحيلا ولا فهو مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لا بعدن السماء فان اليمين فيها منعقدة ويحنث عقبها لان صعود السماء أمر ممكن في نفسه وقد وقع لبعض الانبياء وللملائكة وغيرهم ولو سكت عنه يحنث عقب اليمين أو في آخر الوقت في الموقفة لتحقيق اليأس عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما اريق منه غير ممكن في نفسه ولا في العادة فلذا تبطل اليمين ولا يحنث الا اذا صاب منه وكانت اليمين مطلقة كما سبق في تحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى وانظر ما سنده ذكره آخر الباب (قوله له رجعتما) لانه لما علمنا الثلاثة كانت أمة وهو لا يكلف عليها الاثنتين فكان معلقا اثنتين ح (قوله وألفاظ الشرط) عدل عن الاسماء والحروف لاشتمالها عليها وهو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط محركة بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسمي الثاني جوابا لانه لما لمزم على القول الاول صار كالكلام الاتي بعد كلام السائل وجزا فيجوز ان لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم ح وقدمنا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا اذ لا بد من المغايرة لفظا بل الشرط هنا بمعنى العلامة على شيء خاص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي ان هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود ان شرط ح (قوله فلو فتحها وقنع للسال) هو قول الجمهور لانها للتعليل ولا بشرط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظر الظاهر اللفظ وزعم الكسائي مناظر الشيباني في مجلس الرشيد أنها شرطية بمعنى اذا وهو مذهب الكوفيين ووجه في المغنى وعلى كل حال اذ انوى التعليق ينبغي أن تصح نيته نهر مختصر او الى ذلك أشار الشارح بقوله فيدين ط (قوله وكذا الوجدف الفاء من الجواب) يعني يقع للسال ما لم ينو التعليق فيدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بجلال كلامه على الفائدة فتضمر الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازها أهل الكوفة وعليه فزع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب بجر وذ كر قبله عن المغنى أن الاخفش قال ان ذلك واقع في النثر اقصح وان منه ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في النثر ادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اه قلت ينبغي في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العامة لا يفرقون بين دخول الفاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام

مطلب  
في مسألة الكوز

وسنحكي مسألة الكوز بفروعها (فرع) قال لزوجه الامه ان دخلت الدار فأت طالق ثلاثا فعنت فدخلت له رجعتا فنية (وألفاظ الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها وقع للعالم ما لم ينو التعليق فيدين وكذا الوجدف الفاء من الجواب

مطلب  
في ألفاظ الشرط

مطلب  
في الوجدف الفاء من الجواب

الفصح كما تروى في قوله تعالى وان أظعمهم انكم لم تكونوا اذا تسلي عليهم آياتنا ينات ما كان جنهم والذين  
 اذا أصابهم البقيهم يتصرفون وغير ذلك وان ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث  
 على جعل اذ المجزأ الوقت بلا ملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر واذا صار  
 ذلك لغة للعامة ينبغي حل كلامهم عليه كما لو تكلم به من كان من أهل تلك اللغة من العرب وكذا لو كان  
 التعليق بالمفظة أعجمي وقد قال العلامة قاسم انه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحالف على لغته هذا ما ظهر لي  
 والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي هذا في شرح نظم الكثر للعلامة المقدسي أقول ينبغي ترجيح  
 قول أبي يوسف لكثرة حذف الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم اللحن في قولهم أنت واحدة بالنصب  
 الذي لم يزل به أحد اه (تبيينه) وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كما قدمه الشارح أول  
 الباب واذا كانت الاداة تقوم اذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كما يقرر في محله (قوله في نحو  
 طلبية الخ) أي في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبية الخ فانها اذا وقعت جوابا  
 يجب اقترانها بالفاء قال في التمر أي جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والفتي والعرض والتخصيص  
 والدعاء وأراد بالخامد ثم وش وعسى وفعل التعجب وقوله وبما أي وبالجملة الفعلية المقرونة بما النافية وقد  
 ظاهرة ومقتدرة كما في التسهيل وعبرة الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان  
 الفعل المبتر ماضيا أو مضارعاً فدخل التني بأن كما زاده المرادى وزاد المقرونة بالتقسيم أو رب لكن جعل  
 ابن هشام القسمية من الطلبية اه وتعام ذلك في البحر والحاصل أن الما يزيد أربعة المقرونة بتسوف أو ان  
 أو رب أو القسم فاجملته أحد عشر موضعاً أشار إليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام  
 في الفتح بقوله

تعلم جواب الشرط حتم قرأه \* بقاء اذا ما فعله طلباً أتي  
 كذا جابداً أو مقسماً كان أو بقصد \* ورب وسين أو بسوف ادر يافتي  
 أو أوصية أو كان مني ماوان \* وان من يحسد عما حسد دنا قد عتي

(قوله وكل) لم يذكر النحاة كلاهما في أدوات الشرط لانهم ليسا منبأ وانما ذكرهما الفقهاء لثبوت معنى  
 الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذي اضيف اليه بحر  
 (قوله ولم تسمع كلما المنصوبة الخ) قال في التمر نقل النحاة ان كلما المقضية للتكرار منصوبة على الظرفية  
 والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالق كلما كان كذا وكذا وما التي معها  
 هي المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ وما منكرة موصوفة والعائد محذوف وجهله الشرط  
 والجزاء في موضع الخبر ورده أبو حيان بأن كلما لم تسمع الامنصوبة وأنت خبر بأن هذا بعد تسليمه لا ينافي  
 كونها مبتدأ اذ الفتحة فيها فتحة بناء وبنت لاضافتها الى مبنى اه فإرد الشارح بالنصب ما يشمل فتحة  
 الاعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو مبتدأ أي كما هو قول ابن عصفور أشار به الى الرد على أبي  
 حيان فان المسحوع فيها فتح لامها ولا ينافي ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لاضافتها الى مبنى  
 فقد أقاد ما في التمر بأبرز عبارة فافهم (قوله ونحو ذلك) أشار به الى أنه ليس المراد حصر ألفاظ الشرط  
 بالسته المذكورة فان منها لو من وأين وإيان وإني وأى وما وفي الفتح فرع قال أنت طالق لولا دخولك  
 أو لولا أبوك أو صهر لا يقع وكذا في الاخبار بأن قال طلقك بالاسم لولا كذا اه قلب ومنها ما أقاد معناها  
 في البحر أنت طالق بدخول الدار أو بحيثك لم تطلق حتى تدخل أو تحبض لان الباء للوصل والاصاق وانما  
 يتصل الطلاق ويلحق بالدخول اذا اتعلق به ولو قال أنت طالق على دخولك الدار ان قبلت يقع والا فلا لانه  
 استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العوض لا وجوده كما لو قال على أن تعطيني  
 ألف درهم اه قلت وقد يكون الكلام متضمناً للتعليق بدون تصريح بأدائه كما مر في قوله ويكفي معنى الشرط  
 الخ ومنه ما في البحر حيث قال وفي المحيط وعن أبي يوسف لو قال أنت طالق لدخلت فهذا يخبر أنه دخل الدار  
 وأكده باليمين فيصير كأنه قال ان لم أكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلقك ولو قال أنت طالق لدخلت  
 الدار يتعلق بالدخول اه ثم قال ولو قال أنت طالق ووالله لا أفعل كذا فهو تعليق ويمن ولو قال أنت طالق

مطلبه

المواضع التي يجب اقترانها بالفاء

في نحو

طلبية واسمية وبجاءد

وبما وقد وبلن وبالانفيس

كما تلصاه في شرح المتن (واذا

واذا ما وكلو) لم تسمع (كلما)

الامنصوبة ولو مبتدأ الاضافتها

لمبنى (ومتى ومتى ما) ونحو ذلك

مطلبه

ما يكون في حكم الشرط

والله لأفعل كذا طلقت للعمال ذكرهما في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه إذا لم يعطف القسم تعين ما بعده  
 جوابه وإصرا فاصلا فلم يصلح أنت طالق للتعليق فتجوز منه أيضا على الطلاق لا أفعل كذا (قوله كاو)  
 هذا ما جزم به في البحر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من أنه التحقيق عدم الشرط فلا تأتي  
 للتعليق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق  
 لو دخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته ليطلقتهن ان دخلت الدار فإذا دخلت لزمه أن يطلقها  
 ولا يقع الاجوت أحدهما كقوله ان لم أت البصرة اه بجر وقدمنا الكلام في ذلك أوائل باب الصريح  
 (قوله فازداد عموما) فيه أن الفعل لا عموم له وبعبارة الغاية كافي الفتح والبحر لأن الفعل وهو الدخول اضيف  
 إلى جماعة فإرادته عموما عرفا مرة بعد أخرى اه أفراد بالعموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي  
 مخالفتها القول المتون وفيها تنحل اليمين إذا وجد الشرط مرة إلا في كل ما جزم به غايتها في الفتح والبحر واستشكلها  
 الزيلعي (قوله وجعله في البحر أحد القولين) ذكر ذلك عند قول الكثر فقهه ان وجد الشرط حيث  
 قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين ينقل القولين في النسبة في مسألة صعود السطح اه ونقل هنا  
 عن المعراج وعن بعض الحنابلة أن متى تقتضي التكرار أو الصحيح أن غير كمال لا يوجب التكرار اه فأقاد ضعف  
 هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تبطل اليمين) أي تنتهي وتتم وإذا تمت حيث  
 فلا يتصور الحنف ثانيا إلا بين أخرى لانها غير مقتضية للعموم والتكرار لغة نهر (قوله ييطان  
 التعليق) فيه أن اليمين هنا هي التعليق (قوله الا في كمالا) فان اليمين لا تنتهي بوجود الشرط مرة وأفاد  
 حصره أن متى لا تنفذ التكرار وقيل تنفذه والحق أنها انما تنفذ بعموم الاوقات ففي متى خرجت فانت طالق  
 المفاد أن أي وقت تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المرونة بلفظ أبدا كفي فإذا قال  
 ان تزوجت فلانة أبدا فهي كذا فترجوها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لان التأيد دائما ينفي التوقيت فيتأيد  
 عدم التزوج ولا يتكرر وأي كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الا على امرأة واحدة  
 كافي المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم ولفظ أي انما يعم بعموم  
 الصفة لقواهم في أي عبيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحد الا انه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك  
 يعق السكك اذا ضربوا الاسناده الى عام وفي أي امرأة تزوجت نفسها متى فهي طالق يتناول الجميع وتقام  
 لتحقيقه في البحر (قوله كاقضاء كل عموم الاسماء) لان كمالا تدخل على الافعال وكلا تدخل على الاسماء  
 فنفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فوجد المحلوف عليه فأنحلت  
 اليمين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيبحث كمالا وجد المحلوف عليه غير أن المحلوف  
 عليه طلاق هذا الملك وهي متناهية فالخاص أن كمالا للعموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيبحث بكل  
 فعل حتى تنتهي طلاقات هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل  
 وكما كان أولى لان اليمين في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعا  
 لو كان له أربع نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة فطلقت ولو دخلت طالق فان  
 دخلت تلك المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كمالا دخلت فدخلت امرأة فطلقت ولو دخلت ثانيا لا تطلق وكذا ثانيا  
 فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كمالا دخلت فامرأتي طالق  
 وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يعن واحدة بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء فزعهما عليهن وان شاء  
 جمعها على واحدة بجر وفي الشمر بلاية فرع يكثر وقوعه قال في السراج نقلا عن المتقي قال ان تزوجت  
 امرأة فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فترجوها فبانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز ان عنا بقوله كمالا  
 حلت حرمت الطلاق فليس بشي وان لم يكن أراد به طلاقا فهو يمين اه قلت ولعل وجهه أن قوله وكلما حلت  
 حرمت ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم أن يكون حلها بالعقد لجواز أن ترتد ثم تسترق فليأتل (قوله  
 فلا يقع) تفريع على قوله فانه ينحل بعد الثلاث وانما يقع لان المحلوف عليه طلاقات هذا الملك وهي متناهية  
 كما مر أما لو كان الزوج الاخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقي (قوله لا دخولها على سبب الملك) أي التزوج  
 وكما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فيتبعه جزاؤه بجر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كمالا نكحتك

كأو كانت طالق لو دخلت الدار  
 تعلق بدخولها ومن نحو من دخل  
 يمكن الدار فهي طالق فلو دخلت  
 واحدة مرارا طلقت بكل مرة  
 لان الدخول اضيف الى جماعة  
 فازداد عموما كذا في الغاية وهي  
 غريبة وجعله في البحر أحد القولين  
 (وفيها) كمالا (تنحل) أي تبطل  
 (اليمين) يبطلان التعليق (إذا)  
 وجد الشرط مرة الا في كمالا فانه  
 ينحل بعد الثلاث لاقتضاءها  
 عموم الافعال كاقضاء كل عموم  
 الاسماء (فلا يقع ان نكحها بعد  
 زوج اخر الا اذا دخلت) كمالا على  
 التزوج نحو كمالا تزوجت فانت  
 كذا لا دخولها على سبب الملك  
 وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها  
 لو قال لموطوءه كمالا طلقك فانت  
 طالق فطلقه واحدة تقع ثلثان  
 في كمالا وقع عليك طلاق يقع ثلاث

فأنت طالق فسكنها في يوم ثلاث مرات ووطئها في كل مرة طلقت طلقين وعليه مهران ونصف وقال محمد بن ثابت  
ثلاث وعليه أربعة مهرون ونصف اهـ قلت ووجهه كما في الرواية الجلية أنه لما تزوجها أولا وقعت واحدة ووجب  
نصف مهر فاذا دخل بها ووجب مهر كامل لانه وطئ بشبهة في المحل ووجب العدة فاذا تزوجها ثانيا وقعت  
اخرى وهذا اطلاق بعد الدخول معني فان من تزوج المعتدة وطلقها قبل الدخول بها يشككون عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول معني فيجب مهر كامل فصار مهران ونصف فاذا دخل بها وهي معتدة  
عن رجعي صار مراجمعا ولا يجب بالوطئ شيء فاذا تزوجها ثالثا لم يصح النكاح لانه تزوجها وهي منكوحته  
اهـ (قوله لتكرار الوقوع) اشارة الى الفرق وحاصله أنه في الاول علق وقوع الطلاق على ابتعاضه الطلاق  
فاذا اطلق مرة يقع الطلاق عليه مرة اخرى ولا تقع الثالثة لان الثانية واقعة وليست بموقعة بخلاف الثاني  
فان المعلق عليه وقوع الطلاق الصادق بالايقاع فان الايقاع يستلزم الوقوع فاذا اطلقها مرة وبعد الشرط  
قتع اخرى وبوقوع الاخرى وجد شرط آخر فتقع اخرى اهـ ح (تنبيه) المنعقد بكلمة كلما ايمان منعقدة  
للحال لان كلما بمنزلة تكرار الشرط والجزاء وهذا رواية الجامع وعليه الفتوى لانها أحوط وفي رواية  
المبسوط المنعقد للحال يمين واحدة ويحدد انقضاءها مرة بعد اخرى كلما بحث اهـ محيط وينبغي أن تظهر  
الثمرة فيما اذا قال كلما حلفت فأنت طالق ثم علق بكلمة كلما فيقع الاثلاث على الاول وواحدة على الثاني  
وفي قضاء البرازية قال كلما تزوجت فكأنت كذا اثلاثا فتزوجها وفسخ الميمن شافعي ثم طلقها اثلاثا ثم تزوجها  
بعد زوج آخر فعلى رواية الجامع وهي الاصح يحتاج الى المحكم بالفسخ ثانيا بجر ملخصا (قوله)  
وزوال الملك لا يبطل الميمن أي زواله بحدوث الثلاث كما في الفسخ وأطلقه كذا بما مر من أن التعليق يبطل  
بري الالحق أي بتخيير الثلاث نعم يرده عليه أنه يبطل بالردة مع الصحاح خلافا لها وما وأجاب في البحر بأن البطلان  
فيه تلويح المعلق عن الاهلية لا لزوال الملك واعترضه في النهر بأن علق مدبريه وانتهات أولاده دليل زوال  
ملكه وقيد بزوال الملك لان زوال محل المبرم يبطل الميمن كما مر فان قلت قد جعلا زوال الملك مبطلا للميمن فيما  
لو سلف لا يخرج امرأته الا بانه فخرجت بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يبحث وبطلت الميمن باليمينونة حتى  
لوزوجها ثانيا ثم خرجت بلاذن لم يبحث قلت الميمن مقيدة بحال ولاية الاذن والمنع بدلالة الحال وذلك  
حال قيام الزوجية فقط الميمن بزوال الزوجية كالحولف لا يخرج الا باذن غيره فقتضى ديه ثم خرج لم يبحث  
بخلاف الا باذن فلان ولا معاملة بينهما لانها مطلقة كما في المحيط بجر وحاصله أنه لم تبطل لزوال الملك  
بل لفقد شرط قيدت به الميمن ونظيره لو سلفه الوالي ليعلمه بكل مفسد تنقيد بحال قيام ولايته كإساق في الايمان  
(تنبيه) استثنى في البحر من عدم بطلان بزوال الملك فرعاً في القصة ان سكنت في هذه البلدة فامر أنه طالق  
وخرج على الفور وخلق امرأته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط اهـ  
قال في البحر فقد بطلت الميمن بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه فامر أنه  
طالق لانها بعد اليمينونة لم تنكح امرأته فليحفظ هذا فانه حسن جدا اهـ وسيدكره الشارح في الفروع  
وحاصله تنقيح قولهم زوال الملك لا يبطل الميمن بما اذا لم يكن الجزاء فامر أنه طالق أمالو كان كذلك فانها تبطل  
أقول ما في القضية ضعيف لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لانها وقت وجود الشرط ليست  
امرأته وهو خلاف الاظهر في القضية أيضا ان فعلت كذا فخلل الله علي حرام ثم قال ان فعلت كذا فخلل الله  
على حرام ففعل أحد الفعلين حتى بات امرأته ثم فعل الاخر ففعل الثاني لانها ليست امرأته عند  
وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اهـ فأذا أن الاظهر اعتبار حالة التعليق لاحالة وجود الشرط وهي  
في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بينوتها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتون هنا وما  
صرحوا به أيضا في الكتابات من أن البائن لا يلحق البائن الا اذا كان البائن معلقا قبل ايجاد المنكح البائن  
كقوله ان دخلت الدار فأنت بائن ثم أبانها ثم دخلت بائن باخرى وذلك باعتبار حالة التعليق فانها كانت امرأته  
له من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لم أن لا يقع المعلق قصد ظهور أن المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه  
ما في البحر عن المحيط لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت أو قال ان قبلت  
امرأتي فلا تفعدي حر قبلها بعد اليمينونة يبحث فيه مالان الاضافة للتعريف لا للتنقيح اهـ وكذا ما قلناه

مطلب  
المنعقد بكلمة كلما ايمان منعقدة  
للحال لا يمين واحدة

لتكرار الوقوع لا يند  
على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب  
زوال الملك لا يبطل الميمن

مطلب  
الاضافة للتعريف لا للتنقيح فيما  
لو قال لا يخرج امرأتي من الدار

عن البحر لوقال كلما دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة قد خسل أربع مرات الخ فان نصر بجمعه بأن له أن  
يجمعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها رقه كانت  
امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن المعتقد بكلمة كلما ايمان منعقدة الحال وينبغي  
على القول بأنه كلما حيث ينعقد عين آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة لانهم ابعد الحنث لم تبق امرأته فلا تدخل  
في البين المنعقدة بعده لما قد مناه في آخر الكتابات من أنه اذا قال كل امرأته الى لا تدخل المباشرة بالخلع والايلاء  
الآن يعنيها فاعتنم تحقيق هذا المقام وعليك السلام (قوله من نكاح أو عين) بيان للملك وقوله فلو  
أبانها أو باعها الخ تفريع عليها بطريق النشر المرتب (قوله فلو أبانها) أي بمادون الثلاث (قوله  
وتفعل البين الخ) لا تكرار بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيها تفعل البين اذا وجد الشرط مرة لا أن  
المقصود هناك الاخلال بمرة في غير كتابها وها هنا مجرد الاخلال اه ح ولانه هنا بين الاخلال بوجودها في غير  
الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أولا كجديد عليه الا لاحق ح  
(قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) أطلق الملك فشمع ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك  
لا جمعه حتى لو قال ان حضت حضتين فأنت طالق فاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت  
وتماه في البحر وسبأ في عند قول المصنف علق الثلاث بشيئين يقع المعلق أن وجد الثاني في الملك والا  
(قوله فخله الخ) تفريع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) أي أصلا وتحتقا كما في شرح الجمع  
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء  
أو الشرط فالقول له ثم قال وذكر النسبي ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فالقول لها ولا يصدق بلاينة  
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اه وسيد كرام المصنف الاختلاف في دعوى  
الاستثناء ومظاهر ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير جار في دعوى الشرط تأمل وفي البحر عن القسنة ادعت  
أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه حلف  
لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة فثبت كلا الامرين وتطلق بأيهما كان اه  
(قوله ليم العدى) نحو ان لم تدخل الدار اليوم (قوله فالقول له) أي اذا لم يعلم وجوده الا منها  
ففيه القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لانكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليل  
بأنه ممتنع بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في حضتك فالقول له أنه جامعها مع أن  
الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة له من الجماع (قوله ومفاده)  
أي مفاد اطلاق قوله فالقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والجله جواب لو وهي وجوابها خبر ان  
الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسبك من المفتوحة وجلتها خبر المبتدأ وهو مفاد قال في البحر ثم اعلم  
أن ظاهر المتن يقتضى أنه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقة شهر اثم ادعى الوصول وأنكرت فالقول قوله  
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعد منى الايام المعينة  
كأفي القنية والذخيرة (قوله وبه جزم في القنية) كذا قاله في البحر والنهر لكن الذي رأيته في القنية  
راخا للعبون وللأصل القول للمرأة ثم رمز للمنتقى على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في البحر)  
حيث قال في فصل الامر باليد قبل القول له لانه يترك الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح  
أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايقاف حتى وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول  
قولها في عدم وصول المال اه وتعل الخير الرمل أيضا تعجده عن القبض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع  
الفصولين برمز فوائد صدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو نشرت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها  
لما نشرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضى تخصيص المتن) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يتفهم  
دعوى ايصال مال جلا لمطلق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعني الشيخ زين بن شبيب صاحب البحر حيث  
سئل عن حلف بالطلاق لدا عنه أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بينهما بالنسبة الى  
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه اه قلت وهذا خير المأمور  
بدفع الدين اذا ادعى الدفع من مال الأمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الأمر هذا وقد علم

مطلب  
اختلاف الزوجين في وجود  
الشرط

من نكاح أو عين (لا يطل البين)  
فلو أبانها أو باعها ثم نكحها أو  
اشترها فوجد الشرط طلقت  
وعتق لبقاء التعليق ببقاء محله  
(وتفعل البين بعد) وجود  
(الشرط مطلقا) لكن ان وجد  
في الملك طلقت وعتق والا فخله  
من علق الثلاث بدخول الدار  
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة  
تدخلها فتفعل البين فينكحها  
(فان اختلفا في وجود الشرط)  
أي ثبوته ليم العدى (فالقول له  
مع البين) لانكاره الطلاق ومفاده  
أنه لو علق طلاقها بعدم وصول  
نفقة أيا ما فادعى الوصول وأنكرت  
ان القول له وبه جزم في القنية لكن  
صحح في الخلاصة والبرازية أن  
القول لها وأقره في البحر والنهر  
وهو يقتضى تخصيص المتن  
لكن قال المصنف وجزم شيخنا  
في فتواه بما نفقه المتن والشروح  
لانها الموضوعة لنقل المذهب  
كما لا ينبغي

بما قد مناه عن التنية وعن صاحب الجبر أن في المسألة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والآخر كون  
 القول للمرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قائل به  
 خلافا لما توهمه الخليلي وكذا صاحب نور العين من كلام جامع القسولين حيث ذكر أن القول للرجل لانه  
 منكر للحكم ثم ذكر أن القول لهما وأنه الأصح ثم روى للذخيرة التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه  
 لا يمكن أن يقال أن القول له في إيفاء المال الهبأ والى الدائن أصلا إذا لا وجه له مع ما يلزم عليه من اختصاص  
 ذلك حيلة لكل مديون أراد منع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الاداء في وقت معين  
 ثم يدعي الاداء وهذا مما لا يقول به أحد فضلا عن أن يكون هو المقاد من المتون والشروح فعلم أن ما حكاه  
 في جامع القسولين آخرها والمراد بالقول الذي ذكره أن لا يبدل عليه التعليل بأنه منكر للحكم أي حكم التعليل  
 وهو الخنث عند وجود الشرط فتدبر (قوله الا اذا برهنت) وكذا لو برهن غيرها لانه لا يشترط دعوى  
 المرأة للطلاق ولا أن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل حسبة بلا دعوى أفاده في الجبر  
 ولو برهننا فالظاهر ترجيح برهاننا لانه اذا كان القول له كان برهاننا لغوا ويبدل عليه أيضا ما قد مناه  
 عن الجبر عن القينة فيما لو ادعت أنه طلقها بلا شرط الخ (قوله وان كان نفيًا) لانها على النفي صورة وعلى  
 اثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقاصد لا للصورة كما لو شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثن  
 تقبل الثانية ولو كان فيما نفي اذ غرضهما اثبات اسلامه وبشكل عليه ما سبأ في الايمان لو قال عبده حر  
 ان لم ينجح العام فشهدا بحره بالكوفة لم يعتق خلافا للمحمد لانها شهادة نفي معني لانها بمعنى لم ينجح العام فهذا  
 يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في الفتح ان قول محمد أوجه لكن قيل ان علة عدم العتق  
 اشتراط الادعى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة نعتق اتفاقا اذ لا تشترط دعواها فحينئذ لا اشكال  
 أفاده في الجبر (قوله لانه يملك الانشاء) أي فلا يتهم أمانا كانت طاهرة فلا يصدق لانه يريد ابطال حكم  
 واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لان المضاف سبب الحال زيلعي قلت وهذا مشكل  
 لان الاعتراف بالسبب انما ثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق السنة  
 بدون تعليل ففي الجبر عن الكافي لو قال لامرأته الموطوءة أنت طالق السنة لا يقع الا في طهر حال عن الطلاق  
 والوطئ عقب حيض حال عن الطلاق والوطئ فاذا حاضت وطهرت وادعى الزوج جماعها أو طلاقها في الحيض  
 لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لان عقاد المضاف سبب الحال وانما يتراخي حكمه فقط فدعوى  
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر لم يكن يقع طلاق آخر  
 باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال ان لم اجامعك في حيضتك  
 فأنت طالق فادعى الجماع في الحيض لا تطلق لانه علق الطلاق بصريح الشرط والمعلق بالشرط انما ينعقد  
 سببا عند الشرط لما عرف فاذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أقربك  
 أربعة أشهر فحقت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لان الايلاء سبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق  
 الى مضي المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهر افدعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل  
 مضي المدة يقبل قوله لانه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك انشاءه فيقبل قوله ولو قال ان لم أقربك في أربعة  
 أشهر فأنت طالق فحقت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لانه علق الطلاق بصريح الشرط فحق أنكر الشرط  
 فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما مر عن الزيلعي فليأتل (قوله فالمسألة  
 السابقة) هي قوله فان اختلفا في وجود الشرط الخ والآتية هي قوله ان حقت كما بينه الشارح فيها  
 والاحسن تفسير الآتية بقوله وما لا يعلم الامتناع الخ (قوله ليستأعلى اطلاقهما) فتعيد الاولى بما اذا كان  
 يملك الانشاء وتعيد الآتية بما اذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور وهما قوله الشارح فيها  
 تبع فيه ابن كمال في شرح الاصلاح وفيه بحث أما أولا فلما علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه  
 عن الكافي وأمانا فلا خلاف في اختلاف هاتين الجماعتين في الحيض والجماع ليس مما لا يعلم وجوده الا منها  
 لان الرجل يعلمه لكونه فعله وأمانا فلا خلافه لو سلم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تقييد هاتين المسألتين  
 اللتين هما قاعدتان تحتهم مسائل جزئية لهم ما قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الا اذا برهنت) فان البيضة تقبل  
 على الشرط وان كان نفيًا  
 لم تجب صهرتي لليلة فأمر أني  
 كذا فشهدا أنهم لم يجنبه  
 قبلت وطلقت منع وفي التدين  
 ان لم اجامعك في حيضتك فأنت  
 طالق السنة ثم قال جماعتك ان  
 حائضا فالقول له لانه يملك الانشاء  
 والا لا انتهى قلت فالمسألة السابقة  
 والآتية ليستأعلى اطلاقهما

كما قدمناه في مسألة الشبهة عن الذخيرة والنسبة من دعوى الرضول بعد مضي الأيام المعينة وكما  
قدمناه عن الكافي قريبا في قوله ان لم أقربك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعد مضي المدة فقد قبل قوله  
مع أنه لا يملك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قد به لانه لو كان يعلم من غير حاتوتق الوقوع  
على تصديقه أو اليقينة كالدخول والكلام اتساقا واختلافا وفيما للعلوق بولادتها فاقبالا بقع بشهادة القابلة  
وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل واحد وأمين جوهره ولا ينحل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك  
فأمر لي بكذا وشرب ثم اختلفا فالقول له لانه ~~بتم~~ وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا منها لكن  
يطلع عليه بالقول بخلاف الحيض والحجبة (قوله استحسانا) والقياس أن يكون القول قوله لا ما أتدعي  
شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق ودوم منكر فيكون القول قوله ولا تصدق الا بحجة كغيره من الشروط  
وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كيلا تقع  
في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليها ما شرع فوجب طريقتيه وهو الاخبار فتعين له فيجب قبول قولها  
لتخرج عن عهدة الواجب زباني (قوله نهر بجمنا) أصل البحث لا خيه صاحب البحر حيث قال وظاهره  
أنه لا يمين عليها ويدل عليه قوله ان الطلاق معلق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التكليف لانه وقع بقولها  
والتكليف لرجاء النكول وهي لو أخبرت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق اتساقها اه لكن في حوائش  
مسكين نقل الجوى عن رمز المقدسي ان عليها اليمين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم  
كل من قبل قوله فعليه اليمين اه قلت ولا يخفى ما فيه لما علمت من عدم الفائدة في التكليف ومن وجه الاستحسان  
وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكيف من أصل استثنى منه اشياء مع بقاء غيرها لكون ذلك  
بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه نعم هذا في القضاء ظاهرا وأما في الديانة فينبغي  
التفرقة بين الحيض والحجبة لأن تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجبة أما في الحيض فلا تطلق ديانة  
الا اذا كانت صادقة كما تفرقه قريبا فافهم (قوله ومراعاة كالأغلة) وأما حكم الصغيرة التي لا يبيض مثلها  
والآيسة فقال في النهر لم أره وينبغي أن يقبل من الآيسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كبيض في الاصح)  
قال في النهر واختلف فيما لو قال لعبدته ان احتلت فأتت حرقا احتلت فروى هشام انه لا يصدق والاصح  
أنه يصدق لان الاحتلام لا يعرفه غيره كالحيض كذا في المحيط (قوله كقوله ان حضت الخ) اعلم أن التعليق  
بالحجبة كالتعليق بالحيض الا في شئين أحدهما ان التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت  
وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يطل بالقيام كما في التعليقات الثاني انه ان كانت كاذبة في الاخبار  
تطلق في التعليق بالحجبة لما قلنا وفي التعاق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زباني ومثله في الفتح وغيره  
وفي كافي الحاشية والشهيد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا الشيء يعرف انها تحبه أولا تحبه كما لو  
والعذاب فقال أنت أحب فاقول قولها ما دامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغضين كذا الشيء يعلم انها تحبه  
كالخساء والغناء فقال أنت ابغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحبين كذا فقال أنت أحب  
وهي كاذبة لم يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أحب ذلك ثم قال أنت أحب ذلك لم يقع فبقي امر أنه  
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يطاها وكذلك العين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين المطلق بقلبك  
أو تريدني أو تهويني أو تشتمني بقلبك دون لسانك فأتت طالق ثلاثا فقات لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد  
ولا اشمئ فيهي امر أنه ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافة وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلم تقل شيئا  
حتى تقوم فهي امر أنه وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فانه يسعه أن تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسعه المقام مع ان كان ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها  
اه وذكر في البحر في مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة  
وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار بوجود او عدم ما ذكر  
قاضي خان قال لا امر أنه ان سررتك فأتت طالق فضر بها فقات سررتي قالوا لا تطلق لان اتيقن بكذبها قال قاضي  
خان وفيه اشكال وهو أن السرور مما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان  
كأن يتيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بنار جهنم فأتت طالق فقات أحب يقع اه قال

(وما لا يعلم) وجوده (الامنها)  
صدقت في حق نفسها خاصة  
استحسانا بلا يمين نهر بجمنا ومراعاة  
صك بالغة واحتلام كبيض  
في الاصح (كقوله ان حضت  
فأتت طالق وفلانة أو ان كنت  
تحبين عذاب الله فأتت كذا  
أو عبده حر

في البحر وهو ممنوع لقول الهداية انه لا يتيقن بكذبها لان الشدة بغضها اياه قد تحجب التخاص منه بالعباد  
 اهـ وبهذا يظهر انه لو علق بفعل قلبي - وأخبرت به فان يتيقن بكذبها لم يقع والا وقع وفي البدائع ان كنت تكبره  
 الجنة تعلق باخبارها بالكرامة مع انها لا تصل الى حالة تكبر الجنة فقد يتيقن بكذبها وقد يقال انه الشدة تحجبها  
 الجسة الدنيا تكبره الجنة لانها لا تتوصل اليها بالاموت وهي تكبره فلم يتيقن بكذبها وظاهر كلامهم هنا انها  
 لا تكفر بقولها انما أحب عذاب جهنم واكره الجنة اهـ وفرق في التهرينيه وبين مسألة السرور بان ايلام  
 الضرب القاسم به ادليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب فانه لا دليل فيه على التيقن بكذبها مما مر  
 اهـ قلت لكن يبقى الاشكال في مسألة ان كنت انما أحب كذا اذا أخبر بخلاف ما في قلبه فانه يتيقن بكذبها واذا  
 ادبر الحكمكم على الاخبار كما مر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه اشكال قاضي خان في مسألة السرور  
 الا ان يجاب بأنه يتعلق بالحكم بالاخبار ما لم يتيقن غير الخبر بكذبها وبه يدفع اشكال شمس الأئمة واشكال قاضي  
 خان قائل (تنبيه) قال في البحر قيد محبتها لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهر ما في المحيط انه لا بد من تصديق  
 الزوج فانه قال لو قال أنت طالق ان لم تكن امكتهوى ذلك ففقات الام أنا لا هووى وكذبها الزوج لا تطلق  
 فان صدقها طلقت لما عرف وروري ابن رستم عن محمد انه لو قال ان كان فلان مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا  
 لا يعمله الا هو ولا يصدق هو على غيره وان كان هو من المسلمين يصلى ويحج ولو قال لا تحلى اليك حاجة فاقضها لي  
 فقال امره طالق ان لم اقض حاجتك فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فانه لا يصدقه فيه ولا تطلق زوجته لانه  
 محتمل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره اهـ قال الخير الرمي فقد علم من هذه الفروع انه ان علق بفعل  
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان مما لا يعلم الامنه ام لا ولا بد من تصديق الزوج فيها أو البينة فيما ثبت  
 به من الامر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط زيلجي - أي لا يقبل  
 قولها ضرورية ترتب حكم شرعي عليه وبأني عماسه (قوله طلقت هي فقط) أي دون فلانة لان المنظور اليه  
 في حقها شرعا الاخبار به لانها أمينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل  
 قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره كاحد الورثة اذا أقرب بين علي الميت اقصر على نصيبه اذ لم يصدقه  
 الباؤون وعماسه في البحر (قوله أعلم وجود الحيض منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم الانتهاء  
 لان ذلك فيما اذا اشكل أمرها واذ افعلها بشكل بأن اخبرته في وقت عقدتها المعروفة فزوجها وضررتها وشوهد  
 الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رمل - (قوله وفي أن حضت الخ) تفصيل وبين لما أجله أو لا ومثله التعليق  
 بنى أو مع كانت طالق في حضتك أو مع حضتك كافي البحر (قوله وقع من حين رأيت) لانه بالاستمرارين انه  
 حيض من الابتداء فيجب على المتقي أن يعينه فيقول طلقت من حين رأيت الدم وليس هذا من باب الاستناد  
 وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأيت وتام بانه في البحر وفيه عن الكافي في مسألة ان حضت فعبدى  
 حروضر تلك طالق اذا رأيت الدم فقال حضت وصدقتها انه قبل الاستمرار يمنع الزوج عن وطئ المرأة واستخدام  
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار (قوله وكان بدعي) لوقوعه في الحيض بخلاف ان حضت حيضة كما  
 يأتي وهذا بيان للمرة الثمين وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا فحجى العبد اوجنى عليه بعد رؤية الدم  
 فبلا استمرار تصكون الجنابة جنابة الاجراو في انها لا تحتسب هذه الحيضة من العدة لان الشرط حيث كان  
 هو رؤية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا انه بدعي وفيما اذا خالعه في الثلاث حيث يبطل الخلع  
 لانها مطلقه قاله الحدادي ونظر فيه في البحر بأن الخلع يلحق الصريح وآجباب في التهر بأن الظاهر انه محمول على  
 ما اذا لم تكن مدخولا بها (قوله فان غير مدخولة) تفريع على قوله وقع من حين رأيت واحترز عن المدخول بها  
 ولو حكما كالحتملي بها لانها لا يمكنها التزوج باخرى الايام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الاول (قوله في ثلاثة  
 أيام) الاولى في الثلاثة الايام وعبارة التهر فتزوجت حين رأيت الدم ح (قوله فارتبها للزوج الاول) لانه  
 لا يذرى اكان ذلك حيضا أو لا يجزأى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومقتضاه ان عقد  
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما اذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على  
 حيضها وهذا يغني عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي البحر عن شرح الجمع فان قال الزوج انقطع الدم  
 في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد فاقول لهما لان الزوج أقرب بوجود شرط العتق ظاهرا لان رؤية الدم في وقته

فلو قالت حضت) والحيض قائم  
 فان انقطع لم يقبل قولها زيلجي  
 وحدادي (أوجب طلقت هي  
 فقط) ان كذبها الزوج فان صدقها  
 أو علم وجود الحيض منها طلقنا جميعا  
 حدادي (وفي ان حضت لا يقع  
 برؤية الدم) لاحتمال الاستحاضة  
 (فان استمر ثلاثا وقع من حين  
 رأت) وكان بدعي فان غير  
 مدخولة فتزوجت باخرى ثلاثة  
 أيام صح فلو ماتت فيها فارتبها  
 للزوج الاول دون الثاني وتصدق  
 في حقها دون ضررتها



قوله فالقول لهما أي الزوج  
والزوجة فلا تطلق ولا يعتق العبد  
أد منه

تكون حضا وليذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرفى من أن يكون حضا فلا يصدق فإن  
صدقه المرأة وكذبه العبد في الأيام الثلاثة فالقول لهما وإن كان بعدها فالقول للعبد (قوله وفي أن حضت  
حيضة الخ) مثله أنت طالق مع حضتك أو في حضتك بالناء بجر (قوله لعدم تميزها) علة لتساواة  
التعريض نصفها ونحوه لتعريض حيضة فان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كفه وفي الثمر عن الجوهره ولو قال اذا  
حضت نصفها فأنت كذا واذا حضت نصفها الاخر فأنت كذا لا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت وقع  
طلقتان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) اما بانقطاعه عشرة أو بالاغتسال أو بما يقوم مقامه من صيرورة  
الصلاة دينيا في ذمتها فيما اذا انقطع لمادون سائر (قوله لان الحيضة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحيضة  
بالكسر الاسم والجمع الحيض بجر عن الصحاح (قوله اسم للكمال) أي ولا تنكمل الحيضة الا بالطهر  
منها فلو كانت حائضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحيضة فهو على ما نوى وكذا اذا  
قال ان حبلت الآن هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يبحث لانه ليس له اجزاء متعددة بخلاف الحيض فانه  
الحادى نهر (قوله ما لم تر حيضة اخرى) وذلك بأن تخبروهي متلبه بالحيض أو بعد النهر منه أما اذا أخبرت  
بعد تلبسها بحيضة اخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحيضة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضت ولم يقل  
حيضة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كما مر قال في الفتح لانه ضروري فيشترط قيام  
الشرط بخلاف قوله ان حضت حيضة حيث يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لاقبله ولا بعده حتى لرقأت  
بعده مدة حضت وطهرت وأنا الا أن حائض بجمضة اخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها أخبرت عن الشرط حال  
عدمه ولا يقع الا اذا أخبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحيضة فينتدفع لانها جعلت امينة شرعا فيما تخبر من  
الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة به فلا تنكحون مؤتمنة حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة  
اذا كذب الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحيضة الاخرى بل لابد من الاخبار لما مر  
من ان ما لا يعلم الامنها يتعلق باخبارها ويفهم من قوله اذا كذب الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من  
الثانية (قوله وفي ان حمت يوما) نظيره ان حمت صوما لا يقع الا بتمام يوم لانه مقتدر بعبارة اه فتح  
(قوله بخلاف ان حمت الخ) أي انه يتعلق بما سمي صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه باصالة الساعة  
فيقع به وان قطعت بعدده وكذا اذا حمت في يوم أو في شهر لانه لم يشترط اكمله واذا صليت صلاة يقع ركعتين وفي  
اذا صليت يقع ركعة فتح (قوله فولدت لهما) أي واحدا بعد واحد نهر وبأنى يختزعه ويختزعه قوله ولم يدر  
الاول (قوله وتنتان تنزها) أي تباعد عن الحرمة نهر وفي القهستاني أي ديانة بمعنى فياينه وبين  
الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاه انه اذا وقعت عليه طلاقة اخرى يجب عليه  
ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاسي لا يحكم عليه بذلك بل يقتضيه  
المقتضى بذلك ويبدل على الوجوب بتعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالتنتين  
تنزها واحتياطاً فقامل وانما لم تلزمه التنتين في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل كان ثابثا  
يقين فلا يزول بالا احتمال قيل ولو قال واخرى تنزها لم يكن أولى لهما العبارة ان التنتين غير  
الواحدة وان سلم فالتنزه انما هو واحدة والاخرى قضاء (قوله ومضت العدة بالثاني) أشار الى  
انه لا رجعة ولا ارث بجر (قوله فلا كلام) أي فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره  
من ان الطلاق المقارن الخ (قوله لانه منكر) أي للطلقة الزائدة وهذا من فروع قوله وان اختلفا  
في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقق ولادتهما معا الخ) لم يذكره المصنف لاستحالة عادة نهر وان ولدت  
حتى وقعت واحدة وتوقفت الاخرى حتى يبين حاله هندية عن البحر الزاخر ط (قوله يقع تنتان قضاء  
الخ) لان الغلام ان كان أولا أو ثانيا تطلق ثلاثا واحدة به وتنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تقتضى  
ما بقى في البطن ولد وان كان آخر يقع تنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شيء لان اللين بالجارية انجلت  
بالاولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انتضاء العدة وتردد بين ثلاث وتنتين فيحكم بالاقول قضاء وبالا بكثر تنزها  
فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أولا وقعت واحدة بأولهما وما لا يقع بالثاني شيء  
ولا بالجارية الاخرى لانتضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا وقع تنتان بها واحدة بالغلام بعدها

(و) في (ان حضت حيضة) أو نصفها  
أو ثلثها أو سدسها لعدم تميزها  
(لا يقع حتى تطهر منها) لان  
الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل  
قولها ما لم تر حيضة أخرى  
جوهرة (وفي ان حمت يوما) فأت  
طالق تطلق حين غربت الشمس  
(من يوم صومها بخلاف ان  
حمت) فانه يصدق بساعته (قال  
ليان ولدت غلاما فأنت طالق  
واحدة وان ولدت جارية فأنت  
طالق تنتين فولدت لهما ولم يدر  
الاول تلزمه طلاقة واحدة قضاء  
وتنتان تنزها) أي احتياطاً  
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت  
العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء  
لان الطلاق المقارن لا انتضاء  
العدة لا يقع فان علم الاول فلا  
كلام وان اختلفا فالقول للزوج  
لانه منكر وان تحقق ولادتهما  
معا وقع الثلاث وتعدت بالاقراء  
(وان ولدت غلاما وجاريتين  
ولا يدرى الاول يقع تنتان قضاء  
وثلاث تنزها) وان ولدت غلامين  
وجارية فواحدة قضاء وثلاث  
تنزها

أوقبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف فيسم كله فتح  
 (قوله والمسألة بجبالها) أي وولدت غلاما وجارية (قوله لعدم ما) أي فقتضي أن بشرط وقوع  
 الواحدة أو اثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح أن كان ما في هذا العدل حنطة  
 فهي ما لاق أو دقيقتا فالتى فاذ فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ  
 فإنه يصدق على الجارية والغلام أنهما كانا في البطن ط وفي الجامع لو قال أن ولدت ولدا فأنت  
 طالق فإن كان الذي تلد منه غلاما فأنت طالق فتبين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن المطلق  
 موجود في المقيد وهو قول مالك والسافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل  
 بعد اليقين ويذهبهم حدوث الحمل قبل اليقين إلى سبنتين فوق الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط  
 بحر وتنقضي العدة بالولد كما في كافى الحاكم وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة والام تنقضي  
 العدة بها بل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد اليقين لأنه المعلق عليه فقوله حتى تلد معناه ظهر بالولادة لا أكثر  
 من سبنتين من وقت اليقين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وإنما الشرط كون الولادة لا أكثر من سبنتين من  
 وقت اليقين ليتحقق حدوث الحمل بعد اليقين إذ لو كانت لأقل من ذلك أحتمل حدوثه قبل اليقين فلا يقع بالشك  
 ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع إلا أن يقال بوقوعه  
 قبل الولادة بسنة أشهر لتيقن الحمل فيه ومأخذه مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيه) هذه  
 اليقين لا تحترم الوطئ لكن يستحب أن لا يبطأها إلا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وإنما  
 يجب الاستبراء لأن حل الوطئ أصل وحدوث الحمل وهو موهوم كما أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في  
 العبارة سقط والأصل عقت لأنه ولد تنقضي به العدة وعبارة الجوهرية هكذا إذا قال أن ولدت ولدا فأنت طالق  
 فولدت ولدا يسيطاقت وكذا إذا قال لامته إذا ولدت ولدا فأنت حرة فهو كذلك لأن الموجود مولود فيكون  
 ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتحقق الشرط وهو ولادة  
 الولد اه فقله حتى تنقضي به العدة غاية أقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرح من أن  
 أم الولد تخرج به من العدة لأن العدة تجب عقب الحرة والحرة معقاة بالولادة فهي واقعة عقبها فالولادة  
 متقدمة على وجوب العدة عبرتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار الشرط)  
 وذلك بأن عطف شرطاً على آخر وآخر الجزاء فهو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأنت طالق فإنه لا يقع حتى يقدم  
 لأنه عطف شرطاً محضاً على شرط لا حكم له ثم ذكر الجزاء فيعلق به ما فصار شرطاً واحداً فلا يقع إلا بوجودهما  
 فإن قوى الوقوع باحدهما صحته ينته بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تغليظ أوبأن كترادة الشرط  
 بغير عطف كان أكلت أن لست فأنت طالق لا تطلق ما لم تلبس ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير أن لست فان  
 أكلت فأنت طالق وكذا كل امرأة تزوجها أن كملت فلان فهي طالق يقدم المؤخر فيه بالتقدير أن كملت فلان  
 فكل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا إذا قال أن أعطيتك أن وعدت أن سألتني فأنت طالق لا تطلق حتى  
 تسأله أولاً ثم يعدها ثم يعطيها لأنه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكأنه قال أن سألتني أن وعدت  
 أن أعطيتك كذا في الفتح وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول عادة وكان الجزاء متأخراً عن  
 الشرطين أو متقدماً عليهما والا كان كل شرط في موضعه كان أكلت أن شربت فأنت حرة حتى إذا شربت ثم أكل  
 لم يعتق وكذا أن دعوتني أن أجبتك أو أن ركببت الدابة أن اتيتني بقر كل شرط في موضعه لانهما إذا كانا  
 مترتبين عرفاً شمرت بكلمة ثم وكذا أن توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لانه تخطئ الجزاء بين  
 الشرطين بغير فوصل وهو الفاء فيكون الأول شرطاً لانعقاد اليقين والثاني شرط الحنفيت كان دخلت الدار  
 فأنت طالق أن كملت فلا ناويش شرط قيام الملك عند الشرط الأول لأنه جعل شرط انعقاد اليقين كأنه قال  
 عند الدخول أن كملت فلان فأنت طالق واليه لا تتبع الدابة أو مضافة إليه فان كانت في ملكه عند دخول  
 الدار صححت اليقين المتعاقبة بالكلام فإذا كملت يقع والابان دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصب وان كملت وإذا دخلت  
 الدار في العدة وكملت فيها طلقت والحاصل أنه إذا كترادة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما  
 لكن إن قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك بشرط عند آخرهما وهو الملقوظ به أولاً على التقديم والتأخير وإن

(و) هذا بخلاف ما (لو قال أن كان

جارك غلاماً فأنت طالق واحدة

وإن كان جارية فتنتين

فولدت غلاماً وجارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فمال يمكن

الكل غلاماً أو جارية لم تطلق

(وكذا) لو قال (أن كان ما في

بطنك غلاماً) والمسألة بجبالها

لعدم ما (بخلاف أن كان في

بطنك) والمسألة بجبالها (فانه يقع

الثلاث) لعدم التفظ العام

(فروع) علق طلاقها بحملها

لم تطلق حتى تلد لا أكثر من سبنتين

من وقت اليقين قال أن ولدت ولدا

فأنت طالق أو حرة فولدت ولدا

ميتا طلقت وعقت قال لا ثم ولده

أن ولدت فأنت حرة تنقضي به

العدة جوهرية (علق) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشيئين)

حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرر الشرط بعطف أو بدونه

مطلب

لو تكررت اداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير

أولا كان جاء زيد وبكر فأنث كذا  
 (يقع المامق) (ان وجد) الشرط  
 (الثاني في الملك والا لا) لا شرط  
 الملك حالة الحنف والمسألة رابعة  
 (على الثلاث أو العتق) لامة  
 (بالوطئ) حنت بالتقاء الختانين  
 (ولم يجب) عليه (العقر) في  
 المسألين (باللبث) بعد الايلاج  
 لان اللبث ليس بوطئ (و) لذا  
 (لم يصير مراحعا في) الطلاق  
 (الرجعي الا اذا أخرج ثم أوج  
 ثانيا) حقيقة أو حكما بأن حرك  
 نفسه فصير مراحعا بالحركة  
 الثانية ويجب العتق لا الحنف  
 لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة  
 (في) قوله للقديمة (ان تكسها)  
 أي فلا تنة (عليك فهي طالق  
 اذا نسك) فلا تنة (عليها في عدة  
 البائن) لان الشرط مشاركتها  
 في القسم ولم يوجد (فلو) تكس  
 (في عدة الرجعي) أو لم يقل عليك  
 (طلقت) الجديدة ذكره مسكين  
 وقيد في التبريح بما اذا أراد  
 رجعتها والا فلا قسم لهما.

وسمه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فان أخره توقف  
 عليهما وان لم يكثر اداة الشرط فلا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو أخره بجزر ملخصا وتما  
 فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في البحر وأما الثاني أعني ما بالشرطين حقيقة وهو ان يكون فعلا  
 متعلقا بشئين من حيث هو متعلق بهما نحو ان دخلت هذه الدار وهذه أو ان كنت أباعرو وأبا يوسف فكذا  
 فانهم اشرط واحد الآن شوى الوقوع بأحدهما فاشترط للوقوع قيام الملك عند آخرهما وكذا اذا كان فعلا  
 قائما بشئين من حيث هو قائم بهما نحو ان جاء زيد وعمر فكذا فان الشرط مجبئهما اه (قوله ان وجد  
 الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على التفصيل كعالت وأما أصل التعليق فشرط صحته  
 الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمسألة رابعة) لانها اما  
 أن يوجد في الملك أو خارجة أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء  
 كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أو لا اه ح فني قوله  
 اذا جاء زيد وبكر فأنث طالق اذا جاء معا وهى في ملكه أو طلقها واقتضت عتقها فجاء زيد ثم تزوجها فجاء عمرو  
 طلق وان جاء بعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمر بعد هاقبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب  
 عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه النزع للحال والعقر بالسم مهر  
 المرأة اذا وطئت بشبهة وبالفتح الجرح كفى الصحاح بجزر وقدم الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث)  
 بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادى لان المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذ لم يمتد  
 بجزر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس بوطئ) لان الوطئ أى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له  
 دوام حتى يكون لدوامه حكم ابتدائه كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يمتد باللبث بجزر (قوله  
 لم يصير مراحعا) أى عند محمد لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصير مراحعا  
 لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في البحر وحزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي  
 أن يصير مراحعا عند الكل لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله  
 اه (قوله في الطلاق الرجعي) أى فيما اذا كان المعلق على الوطئ طلاقا رجعا (قوله حقيقة أو حكما)  
 الخ لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوج ثانيا بعد قوله اذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكن تحريك نفسه الا بعد  
 ايلاج ثان حقيقة فصير مراحعا بالايلاج الثاني لا بالتحريك فيعين جعله تعميما لمجموع قوله أخرج ثم أوج  
 وعلى كل فقوله فصير مراحعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الا أن تصور المسألة بما اذا أوج  
 فقال ان جامعك فأنث طالق فانه كما قال في البحر اذا لم ينزع ولم يتحرك حتى أنزل لا تطلق فان حرك نفسه طلق  
 ويصير مراحعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أى فيما اذا علق الثلاث أو عتق الامتة ط لان  
 البضع المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر بجزر (قوله لاتحاد المجلس) أى لا يجب الحد بالايلاج ثانيا وان كان  
 جماعا لما فيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان  
 أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال ظننت أنها على حرام وبهذا دفع ما يقال انه ينبغي  
 أن يجب الحد في العتق لانه ووطئ لافى ملك ولا فى شبهة وهى العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده  
 في المعراج لكن روى عن محمد لوزنى بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب مهران  
 مهر بالوطئ أى لسقوط الحد بالعقد ومهر بالعدوان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد  
 العقد قال في التبريح وهذا يشكل على ما مر اذ قد جعل لا آخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح  
 نعا للحموى بأن هذا مروي عن محمد وذلك قوله فلا تاني واعتزضه ط بما في العزم عقب هذه المسألة من أن  
 تخصيص الرواية بمحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الخاتم  
 للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقررة للمهر بل فوقها لا من جهة كونه  
 وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فانهم (قوله لان الشرط  
 الخ) عبارة البحر لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينازعها في الفراش ويزاوجها  
 في القسم ولم يوجد (قوله وقيد) أى قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بما ذكرنا من

مفهوم التعديل وقال ان هذه وارده على المصنف يعني صاحب الكنز قلت وقد يقال ان المراجعة في القسم  
موجودة حكما وان لم يرد مر اجعتها وقت الطلاق لاحتمال تغير الارادة بعده بارادة المراجعة كما لو تزوجها  
في حال سفره أو حال نشوز الاولى فان الذي يظهر الوقوع وان لم يوجد المراجعة حقيقة وقت التزوج فتأمل  
(قوله كما مر) أي في باب القسم ح (قوله قال لها الخ) شروع في مسائل الاستثناء وعقد لها في  
الهداية فصلا على حدة قال في الفتح وألحق الاستثناء بالتعليق لا شرا كذا في منع الكلام من اثبات موجب  
الان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لما به سها الشرط في منع الكل وذكر  
اداء التعليق ولكنه ليس على طريقه لانه منع لا إلى غاية والشرط منع إلى غاية تحقيقه كما يفيد اكرم بن قبي  
ان دخلوا بلدا لم يورد في بحث التعديلات ونظ الاستثناء هم توقيفي قال تعالى ولا يستنقون أي لا يقولون  
ان شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء وانما ثبت حكمه في صيغ الاخبار  
وان كان انشاء ايجاب لافي الامر والنهي فلو قال اعقروا عبيدي من بعد موتي ان شاء الله لا يعمل  
الاستثناء فليهم عتقه ولو قال بع عبيدي هذا ان شاء الله كان للمأمور به وعن الحلواني كل ما يختص بالسان  
يطله الاستثناء كالطلاق والبيع بخلاف ما لا يختص به كالصوم لا يرفع له لو قال نويت صوم غد ان شاء الله  
تعالى له أدائه تلك التية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لاصطلاح فقط وفي حاشية  
البيضاوي للنفاس في من سورة النكاح يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كتنص  
عليه السيرافي في شرح السكاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجب عموم سابق كفي قوله تعالى قل لا أجد  
فيما أوصى إلى محر ما على طاعة بطعمه الا أن يكون مبنية أو رفع ما يوجب النظم كقوله امرأتى طالق ان شاء الله  
اه وفي الحديث من حلف على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى اه وبقي الخلاف في انه ابطال أو تعليق  
(قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين التفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من  
كلام لغوي كما في وقيد في الفتح السكوت بالكثير وفي الحاشية قال لزوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان  
سكوتها لا ينقطع النفس تطلق ثلاثا ولا يقع واحدة وفي ايمان البرازية أخذه الوالي وقال بالله تعالى مثله ثم قال  
لثلاثين يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يثبت لانه بالحكاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى  
وحلفه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه (قوله الاتنفس) أي وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت  
قدرا النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء لفصل كذا في الفتح فعلم ان السكوت قدرا النفس بلا تنفس كثير وأن  
السكوت لتنفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله أو ما لا نفم) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع اليد عن  
قمة (قوله لتأ كيد) فهو أنت طالق طالق ان شاء الله اذا قصد التأ كيد فانه تقدم في القروع قيل  
السكيات انه لو كرر لفظ الطلاق وقع الكل فان توى التأ كيد من اه وكذا أنت حر ان شاء الله كفي البحر  
ح وبقي تمام الكلام على ذلك (قوله أو تكمل) فهو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا  
وواحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كفي البحر لا ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت  
طالق بارزية أو باطالق ان شاء الله) مثالان لفصل الحدة والطلاق على سبيل النشر المرتب قال في البحر وفي  
البرازية أنت طالق ثلاثا بارزية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق يا طالق ان شاء  
الله وكذا أنت طالق يا صبية ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كما أنه قال بافلانة والاصل  
عنده أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله يا طالق يا زانية فلا استثناء على  
الكل اه ح أقول في هذه العبارة تحريف وسقط الاول في قوله وكذا أنت طالق يا صبية فان صوابه ولو قال  
أنت طالق يا صبية الخ كغيري الذخيرة لمخالفة حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فلا استثناء  
على الكل يخالف لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف  
الاستثناء الى الوصف أي ما وصفه به من قوله يا طالق أو بارزية فلا يقع به طلاق ولا يلزمه حد فالصواب قوله  
في الذخيرة والاصل أن المذكور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد فلا استثناء عليه نحو قوله  
بارزية أو باطالق وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فلا استثناء على الكل فهو قوله يا خبيثة اه ثم اعلم  
أن عندنا التفصيل نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل قبله عن ظاهر الرواية

مطلب  
مسائل الاستثناء والمشيئة

مطلب  
الاستثناء ثبت حكمه في صيغ  
الاخبار لافي الامر والنهي

مطلب  
الاستثناء يطلق على الشرط لفة  
واستعمالا

مطلب  
قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا  
تقع واحدة

كما مر (قال لها أنت طالق ان شاء الله  
متصلا) الاتنفس أو سعال  
أو جشاء أو عطاس أو نقل لسان  
أو مسالك أو فواصل مفيد  
لتأ كيد أو تكمل أو حد  
أو طلاق أو نداء كانت طالق  
بارزية أو باطالق ان شاء الله صحيح  
الاستثناء بارزية وخطية

لا يبحث بقصد امع ظن عدم الخنث نعم صرح حوا في الايمان بانه لو حلف على ماض أو حال يظن نفسه  
صادقاً لا يؤخذ فيه الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر وقد قال الشارح هنالك فيقع الطلاق على غالب الظن  
اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه اهـ (قوله ان كان بحال الخ) أمالوم ~~يسكن~~ تلك  
الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في الغضب الى  
حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والام يحجج الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع أنه مرأول الطلاق  
انه لا يقع طلاق المدعوى وأفتى به الخبير الرملي فيمن طلق وهو مقتاظ مدعوش لاق الدهش من أقسام الجنون  
ولا يخفى أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم المجنون وقد منّا الجواب هنالك بانه ليس المراد  
بما هنا انه وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران بل المراد  
انه قد ينسى ما يقول لاستغفال فيكره باستئلاء الغضب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال  
الخبير الرملي في حواشي المنح لم يذكر أهو يمينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال ولم أره لاحد وينبغي على  
ما هو المعتمد أن يكون يمينه اذا أنكرته الزوجة وأما اذ لم تنكره فلا يمين عليه اللهم الا اذا أتممه القاضى اهـ  
(قوله ان ادعاه وانكرته) أى ادعى الاستثناء ومثله الشرط كما في الفتح وغيره وقد بانكارها لانه محل  
الخلاف الاول لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخانية عن  
الملك اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يصحها أن تمكنه من الوطئ اهـ أى فيلزمها منازعتها  
اذا لم تسمع قال في البحر ولو شهدوا بأنه طلق أو خالف بالاستثناء أو شهدوا بأنه لم يستثنى تقبل وهذا مما نقل  
فيه البيهقي على النفي لانه في المعنى أمر وجودى لانه عبارة عن ضم الشفتين عقب التكلم بالموجب وان قالوا  
طلق ولم نسمع منه غير كلمة الخلع والزواج يدعى الاستثناء فالقول له بلجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه  
لا يسمعه سمع على ما عرف في الجامع الصغير اهـ قال في النهر عقبه وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي  
الفصول وهو الصحيح اهـ قلت ركذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البدل أو نحوه كما في  
جامع النصولين قال في التارخانية والمراد ذكر البدل لاحقة بقية الاخذت على هذا اذا ذكر البدل وقت الطلاق  
والخلع لا يصدق قضاء في دعوى الاستثناء اهـ (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخبير الرملي أقول  
حيثما وقع خلاف وترجع لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا  
لاصحابنا وأيضاً كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كارهة له فتطلب الخلاص منه فتفترى  
عليه فيبقى المفتى بظاهر الرواية الذي هو المذهب وينتوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف  
من نفسك اهـ قالت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل لليمين  
وانما يعلم ذلك حيلة بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضاً فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى  
الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها  
الدار مثلاً فانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم يقع الموجب للطلاق الا بعد وجود الدخول وهو  
ينكره والظاهر يشهد له أما هنا فالظاهر خلاف قوله واذا علم الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح  
نقل نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسن ان مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق  
ان لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس اهـ (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ)  
قائل صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه آثار والذي عندي أن ينظر فان كان الرجل معروفاً بالصلاح  
والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق  
أو جهل حاله فلا غلبة الفساد في هذا الزمان اهـ قلت ولا يخفى ان هذا تحقيق للقول الثاني المفتى به لان  
المشايخ علاؤهم بفساد الزمان أى فيكون الزوج متهما اذا كان صالحا تنفى التهمة فيقبل قوله فلا يكون هذا  
قولا ثالثا قد بر (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ) تعميم بعد تخصيص فان البارى عز وجل من  
لا يوقف على مشيئته وأقارب بالتفصيل ان المراد ما نفع من له مشيئة لا يوقف عليها كان شأ الانس ومن لا مشيئة له  
أصلاً كان شاه الجدار فأداه ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكر التعليق بالمشيئة ح (قوله  
كذلك) أى كعلوق بمشيئة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا ان شرطك) بأن علق بمشيئة الله

مطلبه  
فما لو ادعى الاستثناء وانكرته  
الزوجة

ولو شهدوا بها وهو لا يدركها  
ان كان بحال لا يدري  
ما يجبر على لسانه لغضب  
جازه الاعتماد عليه ما والا لا يجبر  
(ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته  
في ظاهر المروى) من صاحب  
المذهب (وقيل لا) يقبل الابينة  
(وعليه الاعتماد) والقوى  
احتمالاً لغلبة الفساد خفية  
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له  
(وحكم من لم يوقف على مشيئته)  
فيما ذكر (كك الانس والخن)  
والملائكة والجدار والجوار (كذلك)

تعالى مثلاً ومشيئة من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلاً) أي وإن شاء زيد بحر (قوله ومثل إن (أ) أي  
 إذا قال إلا إن شاء الله تعالى فهو مثل إن شاء الله ويحتمل أن يراد إلا المرء كسبة من إن الشرطية ولا الناقبة  
 كما في قوله تعالى لا تنفك يداي عنك ولا يمشي بك على ما كلف (تنبيه) ذكر في الولوالية رجل قال لا أكله إلا ناسياً فكله ناسياً  
 ثم كلفه إذا كرحت بخلاف إلا أن أنسى فلا يصح والفرق أنه في الأول أطلق واستثنى الكلام ناسياً فقط  
 وفي الثاني وت البين بالنسيان لأن قوله إلا أن بمعنى حتى فيتمشي البين بالنسيان (قوله وإن لم) أي إن لم  
 يشاء الله تعالى فلو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين إن لم يشاء الله تعالى لا يقع شيء  
 أما في الأولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا بالو وأقنعنا علمنا إن الله تعالى شاءه لأن الوقوع دليل المشيئة لأن كل  
 واقع بمشيئة الله تعالى وهو على عدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيسقط الإيقاع ضرورة  
 بحر وتمام الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله  
 تعالى فلا يقع أم على كونها مصدرية ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة اسمية فكذلك لأن  
 المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تعلم فلا يقع إذا العصمة ثابته يمين فلا تزول بالشك  
 أفاده في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مئة عدم مشيئة الله طلاقاً والوجه في عدم الوقوع  
 ما ذكر في أن لم ط (قوله لولا أبول الخ) إنما كان هذا الاستثناء لأن لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو  
 الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب أو حسنها ط (قوله ذكره ابن الهمام) في فتواه كان الشارح  
 رأى ذلك في قوى معززة إلى ابن الهمام لا نال منعه أن له كتاب فتاوى و الظاهر أن ذلك غير ثابت عنه لخالفه  
 لما ذكره في فسخ القدر حيث قال وبترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل فإنه ذكر في التوازل لو قال والله  
 لا أكلم فلانا استغفر الله أن شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يحلف رجلاً وبخاف أن  
 يستثنى في السر يحلفه وبأمره أن يذكر عقب الحلف موصولاً سبحانه الله أو غيره من الكلام والوجه أن لا  
 يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب اليمين فاصل مبطل للاستثناء  
 أما أنه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لأنه لو كيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه إذا كرر  
 ثلاثاً بالواو وأن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعطف فقيه لف ونشر مرتب وانما لم يجعل  
 حر حر من عطف التفسير لأنه انما يكون بغير لفظ الأول كما في النسخ (قوله فإنه تطبيق الخ) اعلم أن التعليق  
 بمشيئة الله تعالى إبطال عندهما أي رفع حكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف تعليق ولهذا شرط كونه  
 متصلاً كسائر الشروط وإلها الله لا طريق للوصول إلى معرفة مشيئته تعالى فكان إبطاله بخلاف بقية الشروط  
 وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق إن شاء الله تعالى نعم تظهر ثمرة الخلاف في مواضع منها ما إذا قدم  
 الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لأنه إبطال فلا يختلف وعند يمين لا يقع  
 التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوبها ومنها ما إذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعلق  
 لا الإبطال كما يأتي هذا ما قرره الزيلعي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي  
 أبو يوسف إن شاء الله التعلق وهذا الإبطال وبه يفتي فلو قال إن شاء الله أنت كذا بقاء يقع على الأول  
 وبلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وإن شاء الله أنت طالق يجعله تعليقاً  
 وهذا تطبيقاً ووجهه في البحر على ما تقدم وفيه نظر فإن مقابلة التعليق بالتطبيق تقتضي عدم الوقوع على قول أبي  
 يوسف الناقل بالتعليق والوقوع على قولهما على أنه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب  
 الدار أدرى وصريح بذلك أيضاً في شرح درر البحار حيث ذكر أولاً أن أبا يوسف يجعله تعليقاً لأن المبطل لما اتصل  
 بالإيجاب إبطال حكمه ثم قال وجعلناه تغييراً لأنه لما اتفقت رابطة الجاهلين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق مخيراً اه  
 وقال في السائر ثانية وإن قال إن شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وفي الولوالية وبه نأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء وبين  
 أن أراد به الاستثناء وذكر الخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخاتمة لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق  
 في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة وذكر في الخاتمة قبل هذا أول باب التعليق  
 مثل ما مر عن الزياهي وغيره والحاصل أن أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق وليسكن اختلاف في التخرج على

وكذا إن شرك كان شاء الله وشاء زيد  
 لم يقع أصلاً ومثل إن إلا وإن  
 وإذا ما وما لم يشأ ومن الاستثناء  
 أنت طالق لولا أبولك أولولا  
 حنثك أولولا أي احبكت لم يقع  
 ثانية ومنه سبحانه الله ذكره  
 ابن الهمام في تنواه (قال)  
 أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء

الله أو أنت بحر وإن شاء الله  
 طلق ثلاثاً وعق العبد عند  
 الامام لأن اللفظ الثاني لغو ولا  
 وجه لكونه تأكيداً للفصل  
 بالواو بخلاف قوله حر حر أو حر  
 وعق لأنه تأكيد وعطف تفسير  
 فيصح الاستثناء (وكذا) يقع  
 الخلاق بقوله (إن شاء الله أنت  
 طالق) فإنه تطبيق عندهما تعليق  
 عند أبي يوسف

مطلب  
 مهم لفظ إن شاء الله هل هو إبطال  
 أو تعليق

قوله فقبل تلزم الفاء في الجواب كما في شبه الشرط فيقع بدونه وقبل لا فلا يقع وان محمدا قائل بأنها ابطال  
واختلف في التخرج على قوله فقبل انما تكون ابطالا لان مع الربط بوجود الفاء في الجواب فلو حذف  
في موضع وجوبه وقع مجزأ وهو معنى كونه حينئذ للتطبيق وقيل انما عنده لا ابطال مطلقا فلا يقع وان سقطت  
الفاء وأما أبو حنيفة فقبل مع أبي يوسف وقيل مع محمد بن زيد أنه على القول بالتعليق لا يقع  
الطلاق اذ لم يأت بالنساء خلافا لما توهمة في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخرج وظهر أيضا  
ان ما في الفتح من ان أبو يوسف قائل بأنها لا ابطال وأنه صرح في الخاتمة بذلك فهو مخالف لما سمعته على ان الذي  
رأيت في الخاتمة التصريح بأنها عنده للتعليق وكذلك ما فيه من ان ما في شرح الجمع غلط وتبعه في الترفه  
بعد ما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة ولتصریح القدوري به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب  
الفتح والجرو والنهر وغيرهم فاعتقم تحريره هذا المقام الذي زات فيه اعدام الافهام (قوله لا اتصال المبطل  
بالاجاب) على قوله لتعليق كما مر عن شرح درر البحار والمراد بالمبطل لفظ ان شاء الله فإنه استثناء صحيح وان سقطت  
الفاء من جوابه كما مر عن التاترخانية فيلغوا لا يجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكله في الجبر بأن مقتضى  
التعليق الوقوع عند عدم الفاء لعدم الربط وأجاب الرمي بما في التولوية من أن المقصود منه اعدام الحكم  
لا التعليق وفي الاعدام لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه  
التعليق فاقتراها اه قلت وهذا على أحد التخرين وهو ما شئ عليه في الجمع وغيره أما على التخرج الاخر  
من عدم صحة التعليق بدون الفاء وهو ما في الزيلعي وغيره فيقع كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس)  
يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لافي مسألة المتن أي قيل انه ابطال عند أبي يوسف  
تعليق عند محمد ولم يذكر هذه المسائل أباحنية ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المتن أي قيل انه يقع عند أبي  
يوسف لا عندهما كما مر عن الزيلعي وغيره فافهم (قوله وعلى كل الخ) أي سواء قيل ان التعليق  
أو الابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالفتي به عدم الوقوع فامشى عليه المصنف خلاف الفتى به (قوله  
لم يقع اتفاقا) اذ لا شك حينئذ في صحة التعليق (قوله وغيره الخ) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه لانه  
راجع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفاء في الجواب فهو ابطال عندهما تعليق  
عند أبي يوسف وقد مرنا ان عمدة الخلاف تظهر في مواضع منها مسألة المتن وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء  
في الجواب كما مرنا سابقا ومنها هذه وبما فيها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال  
لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف  
أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لانه عنده لا ابطال وقد مرنا  
ان الفتوى عليه وعما ذكرناه علم ان الضمير في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قبله  
وأتى بالفاء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أبو رضاه) الرضى ترك الاعتراض على الفاعل وان لم يكن  
معه محبة ط (قوله لان الباء للاتصاف) أي هو المعنى الحقيقي لها فليست وقوع الطلاق بأحد هذه  
الاربعة وهي غيب لا يطلع علم فلا تطلق بالبيك ط (قوله وان اضافه) أي بالباء (قوله أي المذكور)  
جواب عن المصنف حيث أفرد الضمير ومرجعه متعدد ط (قوله فيقتصر على المجلس) أي مجلس علمه فان  
شاء فيه طلقت والاخرج الامر من يده (قوله كما مر) أي في فصل المشيئة ح (قوله اذ يراد بمثله التحجير  
عرفا) أي فلا يصدق في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أي المذكور  
من الاضطرار العشرة (قوله في الوجوه كلها) أي سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه  
للتعليل) أي لتعليل اطلاق قوله طالق لدخولك الدار فتح أي والايقاع لا يتوقف على وجود علمه كما مر فلا يرد  
ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا تكون محبة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه بغض الحلال اليه تعالى  
(قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يتوقف عليه فتح قيل وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصير  
شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للإجنبية أنت طالق في نكاحك فترجوها  
لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجت بك تلويح أي لان الطلاق لا يكون الا متأخرا عن النكاح  
(قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقا بأمر

لا اتصال المبطل بالاجاب  
فلا يقع كماله الآخر وقيل  
الخلاف بالعكس وعلى كل  
فالفتي به عدم الوقوع اذ انتم  
المشيئة ولم يأت بالفاء فان اتى بها  
لم يقع اتفاقا كماله في الجبر  
والشرع بلانية والفتنة  
وغيرها فليحفظ وغيره فمين خلاف  
لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على  
التعليق لا الابطال (وبانت طالق  
بمشيئة الله أو بارادته أو بمحبته  
أو برضاه) لا تطلق لان الباء  
للاضطرار فكانت كالصان للجزاء  
بالشرط (وان اضافه) أي  
المذكور من المشيئة وغيرها  
(الى العبد كان) ذلك (تعليل  
فيقتصر على المجلس) كما مر  
(وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه  
أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال  
اضيف اليه تعالى أو الى العبد)  
اذ يراد بمثله التحجير عرفا (كقوله)  
أنت طالق (بحكم القاضي وان)  
قال ذلك (باللام يقع في الوجوه  
كلها) لانه للتعليل (وان كان  
كذلك) يحرف في ان اضافته الى  
الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها  
لان في معنى الشرط (لا في العلم  
فانه يقع في الحال)

موجود فيكون ايضا عازلي (قوله ان نوى بها ضد العجز) أي نوى حقيقة الانها صفة منافية للعجز فيكون  
تعليقا بأمر موجودا ما لو نوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد يتدبر شيئا وقد لا يقدره (قوله والرؤية)  
الكثير فيها أن تكون مصدر رأى البصرية ومصدر القلبية رأى ومصدر الخلية الرؤية وقد يستعمل  
كل في الآخر وهذا منه لان رؤية طلاقها بالتب لا بالبصر وصح (قوله ثم العشرة) الاظهر في التركيب  
أن يقول فالخاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح (قوله اما أن تكون بيا) تركلان من التسم كترك  
المصنف بقية الكلام عليه واصل حكمها انها ابطال أو تعليق في العشرة ان اضيفت الى الله تعالى وتلك فيها  
ان اضيفت الى العبد قال في البحر والاصل انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعنى اذا اضيفت الى الله تعالى  
فالاقدام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذي ذكره المصنف كقوله ان الاربعة الاول للتمليك وهذا وان ذكره  
مع الباء وفي لكم ما يعنى الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون السنة الباقية للتمليك أصلا ثم رأيت  
الزباني صرح بذلك حيث قال فالخاصل ان هذه اللفاظ عشرة أو أربعة منها للتمليك وهي المشيئة واخوانها ستة  
ليست للتمليك وهي الامر واخوانها الخ وعلى هذا فإذا اضيفت الى العبد ان الشرطية كانت الاربعة الاول  
للتمليك فتوقف على المجلس والستة الباقية للتعليق لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أي لم يقع أصلا  
ان اضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان اضيفت الى العبد فافهم ~~يكن~~ يرد على البحر كما قال ط أن هذا  
ينافي ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا اضيف اليه تعالى فانه يقع وعلاه بأنه تعليق بأمر موجود فيكون  
تكميلا (قوله وعلى ما مر عن العمادية) أي من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس  
أو أزال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لان ما في البرازية  
صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العمادية ثلاث صور وبضرب أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين  
وقد ترديد ذلك ان العشرة اما ان تضاف الى الله تعالى أو الى من يوقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف  
أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل اما بان أو بالباء أو باللام أو في  
تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل اما ان يتلفظ بالطلاق والاستثناء وما يعناه أو يكتبها أو يعجوها بعد الكتابة  
أو يعجو الطلاق أو الانشاء أو يتلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يعجوها ما كتب فهي ثمانية في مائتين  
وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى المشيئة الله تعالى حال الطلاق  
وكيفية من المفرد والمتعدد والرجعي والبائن لا أصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله  
أنت طالق ثلاثا الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني  
وفي البحر الاستثناء نوعان عرفي وهو ما مر من التعليق بالمشيئة ووضعي وهو المراد هنا وهو بيان  
بالأول واحد اخواتها ان ما بعدها لم يرد بحكم الصدر ويظل بخمسة بالكتابة اختيارا وبالزيادة على المستثنى  
منه وبالمساواة وباستثناء بعض الطلقة وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثلثان ثلاثا كما في الخاتمة اه  
ملخصا أي لان اخراج الثلاث من احدى الثنتين لغو وفي الفتح عن المتقي أنت طالق ثلاثا ثلاثا الاربعاء فهي  
ثلاث عنده لانه يصير قوله وثلاثا فاصلا لغوا وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستا الاربعاء ولو قال ثلاثا الواحدة  
أو ثنتين طوب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله في الاثنتين واحدة)  
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحمد وصحة في ذلك في الفتح (قوله لان استثناء  
الكل باطل) هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثناء يكون جبر الصدر فان كان صح وعلى هذا فترجع ما لو قال  
أنت طالق ثلاثا ثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنتين الواحدة وقع ثنتان نهر وهذا من  
تعدي الاستثناء وبأخى بيانه وانما بطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء يصيرت كلماته والاستثناء لم يوضع  
الا للتكليم بالباقي بعد النسيان لانه رجوع بعد التقير كإقبال والاصح فيما يقبل الرجوع كإلقاء أو وصيت فلان  
ثلث مالى الاثنت مالى أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أي كما مثل به المتن وكقوله نسأى طو الق  
الانساء وعبيدى احرار لا عبيدى كفى البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثلثان الاثنتين أو قال ثنتين  
واحدة الاثنتين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الواحدة لانه في الاولين اخراج الثنتين من الثنتين أو من  
الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثلثان الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا القدرة ان نوى بها ضد  
العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً  
كأعلم (وان اضاف الى العبد كان  
غليظا الاربع الاول) وما يجناها  
كالهوى والرؤية (تعليل في غير هذا)  
وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف  
لله أو للعبد والعشرون اما ان  
تكون بيا أو لام أو في فهي  
ستون وفي البرازية كتب الطلاق  
واستثنى بالكتابة صح وعلى  
ما مر عن العمادية فهي مائة  
وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق  
رجعية (أنت طالق ثلاثا الا  
واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين  
واحدة وفي الثلاثا يقع ثلاث)  
لان استثناء الكل باطل ان كان  
بلفظ الصدر

مطلب  
احكام الاستثناء الوضعي



لحجة اخرج الواحدة من التثنية والاصل ان الاستثناء انما ينصرف الى ما يليه واذ تعقب جلا فهو قيد للاخيرة  
 منها اه (قوله أو مساوية) بخواتم طالق ثلاثا الواحدة وواحدة وأنت طالق ثلاثا لاثنين  
 وواحدة وخواتم طالق الازنيب وعرة وهند اوليس له رابعة وانتم احرار الاسالم وغانما وراشد اوليس  
 له رابع اه ح (قوله ضم) أى ضم الاستثناء في هذه الامثلة وكذلك قوله كل امرأه الى طالق الالهذه  
 وليس لسواها لا تطلق لان المساواة في الوجود لا تمنع صحة ان عم وضعه لانه تصرف صيغى بجر يعنى أنه ينظر  
 فيه الى صيغة المستثنى منه فان عمت المستثنى وغيره وضعه الاستثناء فان كل امرأه تبع في الوضع هذه  
 وغيرها وكذا لفظ نسائي مع السمات وغيرها بخلاف أنت فانه لا يعم غير السمات المخاطبات وبخلاف ما ذالم  
 يكن فيه عموم أصلا ومنه ما في الفتح حيث قال ولو قال طالق واحدة وواحدة والا لثلاثا بطل الاستثناء  
 اتفاقا لعدم تعدد يصح معه اخرج ثنى اه وكذا ما في الجرح لو قال للمدخولة أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
 الواحدة تقع الثلاث وكذلك لو قال أنت طالق واحدة وواحدة والا لثلاثا بطل الاستثناء  
 فيعتبر كل كلام في حق حجة الاستثناء كأنه ليس معه غيره وكذا هذه طالق وهذه وهذه الالهذه ولو قال أنت  
 طالق الالهذه صح الاستثناء اه (قوله تقع واحدة) ولو كان المعتبر ما يحكم بصحته من العشرة وهو الثلاث  
 لم يستثناء التسعة من الثلاث فليغزو ويقع الثلاث (قوله ومتى تعدد الاستثناء) أى وامكن استثناء بعضه من  
 بعض بخلاف ما لا يمكن كقصاص الازيدا الا بكثر الاعمال فان حكم ما بعد الاول كحكمه قال في الفتح واصل صحة  
 الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى الا لوط انما لنجواهم اجمعين الامر أنه (قوله بلاواو) فان كان بالواو  
 كان الكل اسقاطا من المصدر نحو أنت طالق عشر الاخساء والا لثلاثا والا واحدة تقع واحدة ح (قوله كان  
 كل) أى كل واحد من المستثنيات اسقاطا مما يليه أى مما قبله فالضمير المستتر في يليه عائد على كل وبالبرز على  
 ما فهو صلة جرت على غير من هو له لكن البس مأثور لعدم صحة اسقاط الاكثر من الاقل فلا يجب ابراز الضمير  
 اه ح وبيان ذلك في مسألة الطلاق أن تسقط السبعة من الثمانية يبقى واحدة تسقطه من التسعة يبقى ثمانية  
 تسقطها من العشرة يبقى ثنتان (قوله أن تأخذ العدد الأول الخ) بيانه أن تعدد الاوتار بينك أى الأول  
 والثالث والخامس والسابع والثاني والرابع والسادس والثامن وهي ثمانية وستة وأربعة واثنتان وسبعة عشر  
 تسقطها عما باليمين يبقى خمسة قلت وله طريقة ثانية وهي اخرج الاوتار وادخل الاسفعا بأن تخرج كل وتر من  
 شفع قبله بيانه أن تخرج التسعة من العشرة يبقى واحد تنضمه الى الثمانية تصير تسعة اخرج منها تسعة يبقى اثنان  
 تنضمها الى الستة تصير ثمانية اخرج منها خمسة يبقى ثلاثة تنضمها الى الاربعة تصير تسعة اخرج منها ثلاثة يبقى أربعة  
 تنضمها الى الاثنين تصير ستة اخرج منها الواحد يبقى خمسة والطريقة الثالثة اسقاط كل مما يليه كما مر بان تسقط  
 الواحد من الاثنين يبقى واحد اسقطه من الثلاثة يبقى اثنان اسقطهما من الاربعة يبقى اثنان أيضا اسقطهما من  
 الخمسة يبقى ثلاثة اسقطهما من الستة يبقى ثلاثة أيضا اسقطهما من السبعة يبقى أربعة اسقطهما من الثمانية يبقى  
 أربعة أيضا اسقطهما من التسعة يبقى خمسة اسقطهما من العشرة يبقى خمسة (قوله فهو الواقع) أى المقتر به  
 ط (قوله وعن الثاني ثنان) لان التطلقة لا تجزى في الايقاع فكذلك في الاستثناء فكانه قال الواحدة  
 والجواب ان الايقاع انما لا تجزى بمعنى في الموضع وهو لم يوجد في الاستثناء فيجوز فيه فصار كلامه عبارة عن  
 تطلقين ونصف تطلق ثلاثا كذلك في الفتح وحاصله ان ايقاع نصف التطلقة مثلا غير متصور شرعا فكان  
 ايقاع الكل بخلاف استثناء النصف فانه ممكن لكنه يغفلون النصف الباقي تقع به طلبة قلت والاقرب  
 في الجواب انه لما اخرج نصفه حكم الكل وابقى نصفه كذلك أوقفنا عليه طلبة بما بقى ولم يصح اخراجه لانه  
 لو صح لم اخرج طلبة حكيمية من طلبة حكيمية فليغو (قوله فكانه استثنى من ثلاث مقدر) قلت وجهه  
 ان لفظ طالق لا يحتمل التثنية لانهم ما عدد محض بل يحتمل الفرد الحقيقي أو الجنس أعنى الثلاث والاول لا يصح  
 هنالاه يلزم منه الغاء الاستثناء فعين الثاني فافهم (قوله في أيمان الفتح) خبر عن ما وليس نعمت الفروع لان  
 الفرع الاول فقط في أيمان الفتح ح (قوله وقع الثلاث) يعنى بدخول واحد كندل عليه عبارة ايمان  
 الفتح حيث قال ولو قال لامرأه والله لا اقربك ثم قال والله لا اقربك فقر به سامة لزمه كفارتان اه والظاهر

أو مساوية وأن يفترهما كسائي  
 طوائق الاهؤلاء والازنيب وعرة  
 وهند وعبيدلى احرار الاهؤلاء  
 أو الاسالم وغانما وراشد وهم الكل  
 صح كاسيحي في الاقرار (وبعيتهم)  
 في المستثنى (كونه كلاً أو بعضاً من  
 جملة الكلام لا من جملة الكلام  
 الذى يحكم بصحته) وهو الثلاث  
 ففي أنت طالق عشر التسعة تقع  
 واحدة والاثمانية تقع ثنتان والا  
 سبعة تقع ثلاث ومتى تعدد  
 الاستثناء بلاواو كان كل اسقاطا  
 مما يليه فيقع ثنتان بأنت طالق  
 ٢ عشر الا تسعة الاثمانية الاسبعة  
 واثني خمسة بله على عشرة الا ٩  
 الا ١٨ الا ١٧ الا ١٦ الا ١٥ الا ١٤ الا ٣  
 الا ٢ والا واحدة وتقريبه أن  
 تأخذ العدد الاول بينك والثاني  
 يسارك والثالث بينك والرابع  
 يسارك وهكذا ثم تسقط  
 ما يسارك مما بينك فباقى فهو  
 الواقع (اخراج بعض التطلق  
 لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت  
 طالق ثلاثا لا نصف تطلقة وقع  
 الثلاث في المختار) وعن الثاني  
 ثنان فتح وفي السراجية أنت  
 طالق الواحدة يقع ثنان انتهى  
 فكانه استثنى من ثلاث مقدر  
 (سأت امرأة الثلاث فقال  
 أنت طالق خمسين طلبة فقالت  
 امرأة ثلاث تكفىنى فقال ثلاث لانه  
 والبواقي لصواحبك وله ثلاث  
 نسوة غيرها تطلق المخاطبة ثلاثا  
 لا غيرها أصلاً) هو المختار لصيرورة  
 البواقي لغوا فلم يقع بصرفه  
 لصواحبها شئ (فرزخ) في أيمان  
 الفتح ما لفظه وقد عرف في الطلاق  
 أنه لو قال ان دخلت الدار فانت  
 طالق ان دخلت الدار فانت طالق  
 ان دخلت الدار فانت طالق وقع  
 الثلاث وأقره المصنف ثمة

انه ان نوى التأكيديدين ح قلت وتصور المسألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد  
ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدى حروها وواحد فالتقياس عدم الحث حتى تدخل  
دخلتين فيها والاستحسان يحث بدخول واحد ويجعل الباقي تكرار او اعادة اه ثم ذكر اشكالا وجوابه  
وذكر عبارته بتمامها في الجرح عند قوله والمالك يشترط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد أي الدار ان في الموضعين  
واحدة بخلاف ما لو أشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبنى على قول  
ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال الملك لا يبطل المين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزء) هكذا في بعض  
النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزء فقال  
ح صوابه قدم الجزء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في النهر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك  
فأنت طالق لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزء أو وسطه اه كلام النهر وفصله في الفسأوى  
الهندية فقال وان رد رجس العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا  
تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك  
وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من  
التزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في الجرح عند قول الكثر وزوال الملك بعد المين  
لا بطلها ونصه في القنية لو قال لها أمرك بيدك ثم اختلعت منه وتفرقا ثم تزوجها في بقاء الامر يدها ورايتان  
والصحيح انه لا يبقى قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بيدك ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجت ثم عادت  
الى الأول وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الأول تحجير للتخير فيبطل بزوال  
الملك والثاني تعليق للتخير فكان مينا فلا يبطل اه كلام الجرح به تعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز المخل  
والحاصل أن التخيير يبطل بالطلاق البائن اذا كان التخيير من غير خلاف المعلق وهذا ما وفق به في الفصول  
العمادية بين كلامهم كما حذرناه قبيل فصل المشيئة (قوله لا يقع) لأن الحث شرطه أن يطلب منها عدا وتعتنع  
ولم يطلب بجر ونحوه في التارخية عن المتني قلت ومقتضاه ان النسيان لا تأثير له هنا لكن سيأتي في الايمان  
تعليل بان امكان البر شرط لبقاء المين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان  
امكان البر تحقق بالتذكر على انه يلزم أن يكون النسيان عذرا في عدم الحث في غير هذه الصورة أيضا وهو خلاف  
المقصود فافهم (قوله ان مستيقظا حث) لانه يسمى اتيانا منه قال تعالى فأنا نرىكم اني شتم (قوله فعلى  
انزالها) أي تنعقد المين على أن يجامعها حتى تنزل لأن شعبها يراد به كسر شهوتها به (قوله فعلى المبالغة لا العدد)  
فلا تقدر بذلك والسبعون كثير خاتمة والظاهر ان محله ما لم ينو العدد فان نواه علمت نيته لانه شدد على نفسه  
ط (قوله حث به أيضا) أي كما يحث بالجماع فلا يصح نفيه المعنى المتبادر ويؤاخذ بما نواه لانه شدد على نفسه  
فأهم ما فعل حث به بقي لوفعل كلامهم ما هل يحث مرتين الظاهر نعم فينسخي أن لا يحث في الدبابة لا بما نوى  
قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأة ولا ضمير حافه وعلى الدوس بالقدم هو اللغة والعرف وذلك  
باتفاق أصحابنا ومحله ما لم ينو الجماع والا علمت نيته فيما يظهر (قوله له امرأة الخ) لا مناسبة لها في هذا  
الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت النساء لعل وجهه أن الخبيث قد يطلق على المستكره ربحه كالثوم  
والبصل ودم النساء متين لطول مكثه (قوله فعلى الحائض) لعل وجهه النهي عنه في القران نصا وكثره  
وزيادة وقاته ومنه غبن فاحش ثم رأيت في الجرح عن القنية علل له بقوله لانه نص (قوله فله أن لا يصدقه)  
ولا تطلق زوجته لانه محتمل للصدق والكذب فلا يصح على غيره بجر عن المحيط ولا يقال ان هذا  
مما لا يوقف عليه الامته فالقول له كقوله لها ان كنت تحبين فقال أحب لأن ذلك فيما اذا كان المعلق عليه  
من جهة الزوجة لا من جهة أجني كما قدمناه وأفاد أنه لو صدقه حث (قوله لا يحث) ينافي ما يأتي  
قريبا من أن شرط الحث ان كان عدميا وعجز حث اه ح وأصله صاحب الجرح أقول لا اشكال لانه صدق  
عليه أنه ذهب فعدم الحث لوجود البر ويشهد له ما يأتي من أن في الايمان لا يخرج أولا يذهب الى مكنته فخرج  
يريد هاتم رجع لا حث اذا جاوز عرمان مصره على قصدها اه فان عدم الحث فيها لوجود المخلف عليه  
ط قلت وذكر في الخاتمة يخرج عدم الحث في مسألة العسس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف

ان سكنت هذه البلدة فأمر أنه  
طالق وخرج فوراً وخلق امرأته  
ثم سكت قبل المدة لم تطلق بخلاف  
فأنت طالق فليحفظ ان تزوجتك  
وان تزوجتك فأنت كذا الم يقع  
حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو  
قدم الجزء فليحفظ ان غبت  
عنك أربعة أشهر فأمر بك بيدك  
ثم طلقها فاعتدت فتزوجت  
ثم عادت للأول ثم غاب أربعة أشهر  
فأمر أن تطلق نفسها ولو اختلعت  
لا لانه تحجير الأول تعليق دعاها  
للوفاة فأنت فقال متى يكون  
فقال عدا فقال ان لم تفعل هذا  
المراد عدا فأنت كذا ثم نسيه  
حتى مضى العدة لا يقع \* حلف  
أن لا يأتيها فاستلقى فجاءت  
فجمعت ان مستيقظا حث \*  
ان لم أشبعك من الجماع فعلى انزالها  
\* ان لم أجامعك ألف مرة فكدا  
فعلى المبالغة لا العدد \* وان وطئتك  
فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس  
بالقدم حث به أيضا \* له امرأة  
جنب وحائض ونفساء فقال  
أخبرك طالق طلقت النفساء  
وفي أخسكت طالق فعلى الحائض  
\* قال لي البك حاجة فقال امرأته  
طالق ان لم أقضها فقال هي أن  
تطلق امرأته فله أن لا يصدقه  
\* قال لا لصحابه ان لم أذهب بكم  
الى ليلة الى منزلي فأمر أنه كذا  
فذهب بهم ببعض الطريق فأخذهم  
العسس فحبسهم لا يحث

لشرب من الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأهرقه قبل مضي اليوم لا يحث عندهما اه وفي الذخيرة ما يدل  
 على أن في المسألة خلافا (قوله فخرجت لخرقة لا يحث) وكذا لو خرجت للغرق لأن الشرط الخروج  
 بغير اذنه لغير الغرق والخرق بغير أى لأن ذلك غير مراد عرفا فلا يدخل في اليقين وكذا يتقدم بقاء النكاح  
 كما سيأتى في الايمان وعمله في الفسخ هناك بأن الاذن انما يصح لمن له المنع وهو مثل السلطان اذا حلف انسانا  
 ليرفع اليه خبر كل داعر في المدينة كان على مدة ولايته فلوأبأ بها ثم تزوجها فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان  
 زوال الملك لا يبطل اليقين عندنا لانهم لم تتعد الا على بقاء النكاح اه ومثله تحلف رب الدين الغريم  
 أن لا يخرج من البلد الا باذنه تنقيد بقيام الدين كما سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله حلف لا يرجع الخ)  
 في الخيانة رجل خرج مع الوالى خلف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط من الحالف شئ فرجع لاجله لا يحث  
 لأن هذا الرجوع مستثنى من اليقين عادة اه أى لأن الخوف عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه  
 فاذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق الخوف عليه والحاصل أن هذه المسألة والتى قبلها تنخصت اليقين  
 فيمجا بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تقر في كتب الاصول وتفسير ذلك ما في الخاتمة أيضا رجل  
 خاف رجلا أن يطعمه في كل ما يأمره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته لا يحث ان لم يكن هناك سبب يدل  
 عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهى عن جماع امرأته عادة كالارادة النهى عن الاكل والشرب وفيه  
 أيضا اتمته امرأته بجارية خاف لا يسمها انصرف الى المس الذي تذكره المرأة وكذا لو قال ان وضعت يدي  
 على جاري ففهي حرة فضر بها ووضع يده عليها لا يحث ان كانت عينة لاجل المرأة أولا مر يدل على أنه يريد  
 الوضع لغير الضرب اه قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محققى الخاتمة فين قال لزوجه ان قلت لى  
 كلاما ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له أنت طالق ولم يقل لها مثله من أنها لا تطلق لأن كلام الزوج  
 مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه اذ ليس مراده أنها لو قالت اشترى ثوبا أن يقول لها مثله بل أراد  
 الكلام الذي كان سبب حلفه اه (قوله فاليعين على التلفظ باللسان) كذا في القنية والمساوى للزاهدى  
 معزى بالوبرى ولعله محمول على ما اذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه اخراجه بالفعل فينصرف  
 الى التلفظ بقوله لا يخرج من دارى ولو حمل على اليقين الموقته كما في لا شر من ماء هذا الكوز اليوم ولما  
 فيه لكان ينبغي عدم الحث بمعنى اليوم وان لم يقل له اخرج ولعله لم يحمل عليها لانه لا يمكن صرف اليقين الى التلفظ  
 المذكور بقرينة العجز عن الحقيقة كالحلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا  
 للحالف فالمنع بالقول والفعل والافعال القول فقط أى لانه لا يمكنه بالفعل ومثله ما لو كان آجره الدار فقد  
 صرحوا بأنه يبر بقوله لا يخرج من دارى ووجهه أن المستأجر ملك المنافع فصار الحالف كالاجنبي الذي  
 لا ملك له في الدار أو أمانا ما سيذكره الشارح آخر كتاب الايمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنعه على النهى  
 ان لم يملك منعه والافعال انتهى والمنع جميعا فهو مخالف لما رأيت في كثير من الكتب من ذكر هذا التفصيل  
 في حلفه لا يدعه ولا يتركه في الولوالجية قال ان ادخلت فلانا بيتى أو قال ان دخل فلان بيتى أو قال ان تركت  
 فلانا يدخل بيتى فأمر أنه طالق فاليعين في الاول على أن يدخل بامر له متى دخل بامر له فقد أدخله وفي الثاني  
 على الدخول أمر الحالف أول ما أمر علم أو لم يعلم لانه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف  
 لأن شرط الحث الترتل للدخول في علم ولم يمنع فقد ترك اه ومثله في ايمان البحر عن المحيط وغيره فتعليله  
 الثاني بأنه وجد الدخول صريح في انعقاد اليقين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله  
 لتفعلن كذا فهو حالف فاذا لم يفعله المناط حث الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره يحث بدخوله  
 وان نهاه الحالف لانه وجد شرط الحث بخلاف لا يتركه يدخل فان فيه التفصيل المار ولو جرى هذا التفصيل  
 في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يقع  
 الطلاق وأنه لو قال والله اتعلن كذا أو أمره بالفعل فلم يفعل لا يحث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الايمان  
 فيمنعه على النهى ان لم يملك منعه على ما ذكره هنامن كون المحلوف عليه ظاهرا بما يقرب من ان فرض المسألة  
 في الحلف على دار الحالف فلا يمكن جملة على التفصيل المذكور فيما اذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره  
 وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الايمان وانما تعرضنا لذلك هنا لأن بعض محشى

مطلب  
 اليقين تنخصص بدلالة العادة  
 والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن  
 فخرجت لخرقة لا يحث \* حلف  
 لا يرجع الدار ثم رجع لشيء نسيه  
 لا يحث \* حلف لا يخرج من دارى  
 داره اليوم والساكن ظالم فان لم يمكنه  
 اخراجه فاليعين على التلفظ باللسان

مطلب  
 لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار

ان لم يجبي بفلان أو ان لم تردى نوبى الساعة فأنت طالق بفلان من جانب آخر بنفسه وأخذ الثوب قبل دفعه لا يبحث كذا ان لم أدفع اليك الدينار الذى على رأس الشهر فمككذا فأبرأته قبل رأس الشهر بطل المين بقى ما يكتب فى التعليق متى نقلها أو تزوج عليها وأبرأته من كذا أو من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا التصريحهم بصدقة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه \* حلف بالله أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حتران لم يكن دخل لا كفارة ولا يمتنى عبده اما صدقه أو لولائها غموس ولا مدخل للقضاء فى المين بانه حتى لو كانت يمينه الاولى بعثى أو طلاق حنث فى المينين لدخولها فى القضاء \* أخذت من ماله درهما فاشتريته لى لى وخلطه اللحم بدراهمه وقال زوجها ان لم تردى اليوم فأنت كذا حلفت أن تأخذ كيس اللحم وتسلمه للزوج قبل مضى اليوم والاحتى ولوضع من اللحم فمالم يعلم أنه اذيب أو سقط فى البحر لا يبحث \* حلف ان لم أكن اليوم فى العالم أو فى هذه الدنيا فكذا يجبس ولو فى بيت حتى يمضى اليوم

مطلب  
المحبوس ليس فى الدنيا

الاشباه اغترت بعبارة الشارح المذكورة فى الايمان فأفتى بعدم الحنث بعدم الدخول فى قوله لا يدخل فلان دارى وهو ما اشترى على السنة العوام من أنه لا يبحث فى الحلف على ما لا عليك وليس على اطلاقه فتنبه لذلك (قوله ان لم يجبي) بفعل المؤنثة المخاطبة ليناسب قوله فأنت طالق ح (قوله الساعة) راجع اليها وقيد بها لان المطلقة لا يبحث فيها الا بالبأس نحو موت الخائف أو ضياع الثوب ط (قوله لا يبحث) لعدم امكان البر وقيل يبحث فيها ط عن البحر قلت وفى الخاتمة قال لامرأته ان لم يجبي بمتاع كذا اغدا فأنت طالق فعتت المرأة به على يد انسان فان كان نوى وصول المتاع اليه عدا لا يبحث لانه نوى محتمل لفظه وان لم ينو شيئاً أو نوى جعلها بنفسها حنث ولا يكون المين على الوصول الا بالتيه اه (قوله بطل المين) لانه بعد ابرأته منه لم يبق لها عليه فلا يمكن دفعه (قوله ما يكتب فى التعليق) أى ما يكتبه الروح على نفسه عند خوف المرأة من نقلها أو تزوجها عليها (قوله متى نقلها الخ) جواب متى محذوف أى فى أى طالق وقوله وأبرأته بالواو العاطفة على قوله نقلها أو تزوج عليها (قوله فلو دفع لها الكل) أى كل الدين المعبر عنه بقوله من كذا أو كل باقى الصداق (قوله هل تبطل) أى المين المذكور ووجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطين وهما النفل والابراء أو التزوج والابراء فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الابراء مع أن المبرأ عنه قد دفعه لها (قوله لتصريحهم الخ) قال فى الاشباه الابراء به صدق قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما آذاه اذا أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيها اذا أطلقها وعلى هذا الوعد طلاقها بابرأته عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف فى ذمة المديون والدين يقضى بمثله أى اذا أوفى ما عليه لغريمه ثبت له على غريمه مثل ما لغريمه عليه فتسقط المطالبة فاذا أبرأه غريمه براءة اسقاط سقط ما بذنته لغريمه فتثبت له المطالبة غريمه بما أوفاه فقد صحت البراءة بعد الدفع فلا تطل المين بل يتوقف الوقوع على البراءة بخلاف ما اذا أبرأه براءة استيفاء لا تمهين معنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه المديون لعدم سقوط ما بذنته بذلك وأما لو أطلق فينبغى فى وماتساحلها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها (قوله حلف بالله أنه لم يدخل) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لا يدخل والصواب الاول لانه على الثباتى تكون المين منعقدة لكونها على المستقبل وفرض المسألة فيما اذا كانت على الماضى اثناقص المين الثانية فى البحر عن المحيط من باب الايمان التى يكذب بعضها بعضاً حلف بالله تعالى أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده حتران لم يكن دخلها اليوم لا كفارة ولا يعتق عبده لانه ان كان صادقا فى المين بالله تعالى لم يبحث ولا كفارة وان كان كاذباً فبقي عين الغموس فلا توجب الكفارة والعين بالله تعالى لا مدخل لها فى القضاء فلم يصرفها كذا بشرع عالم يتحقق شرط الحنث فى المين بالعتق وهو عدم الدخول حتى لو كانت المين الاولى بعثى أو طلاق حنث فى المينين لان لها مدخل فى القضاء اه (قوله حنث فى المينين) لانه بكل زعم الحنث فى الاخرى كما يأتى فى باب عتق البعض اه ح (قوله ولوضع من اللحم الخ) هذا نكاح فى البحر عن الخاتمة فى المين المطلقة عن ذكر اليوم ثم قال ومفهوماً أنه اذا لم يمكن رده فانه يبحث فعلم به أن قواهم يشترط لبقاء المين امكان البر انما هو فى المقيدة بالوقت فعدمه مبطل لها أما المطلقة فعدمه موجب للحنث اه وحاصله أنه اذا كانت المين مقيدة بالوقت يبحث بضميه الا اذا عجزت عن رده بأن ضاع أو اذيب أو مالو كانت مطلقة فلا يبحث وان ضاع مادام حين لا مكان وجدانه أو مالومات أحداهما أو علم أنه اذيب أو سقط فى البحر فانه يبحث لانه مذكور الرده وبه تعلم ما فى كلام الشارح (قوله ان لم أكن الخ) كذا فى البحر عن الصيرفية وقد راجعت عبارة الصيرفية فرأيت فيها أن كمن بدون له وهو الصواب (قوله يجبس الخ) سواء حبسه القاضى أو الوالى لان الحبس يسمى نفياً قال تعالى أو ينفوا من الارض بجر عن الصيرفية أى فان الآية مجعولة عندنا على الحبس ورأيت فى بعض الكتب أن الوزير ابن مقله لما حبسه الراضى بالله سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة أنشد قوله

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها \* فلسنا من الموتى نعد ولا الاحياء  
اذا جاءنا السجان يوم الحاجة \* فرحنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

(قوله لا يحنث في المختار) لانه ممكن لاساكن بشرط الحنث هو الساكن وانما تكون الساكن بشعلة اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون الاختيار أقاده في الذخيرة وأفاده أيضا أن الخلاف فيما اذا أغلق الباب لا فيما اذا منع بقيد ومثله في البحر وصريحه في البرازية وخاصة أنه لو كان المنع حسبا لا يحنث بخلاف ولو كان بغیره لا يحنث أيضا في المختار وقيل يحنث (قوله والاصل الخ) عبارة ابن النخبة والاصل ان شرط الحنث ان كان عدسيا ويجز عن مباشرة فاختار الحنث وان كان وجوديا ويجز فاختار عدم الحنث اه قلت والظاهر أن التخيير في قوله مباشرة يعود الى شرط البر لا لشرط الحنث لان العجز عن الشيء فرع عن تعلقه والحالف انما يطلب شرط البر فيحصل أو يجز عنه فكان على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد اشتكى في البحر فرعين أحدهما مسألة العنس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث اه قال فان الشرط فهما العدم وقد اترفه الحبس اه قلت أما مسألة العنس فقد مر الجواب عنها وأما مسألة القنية فالظاهر انما مبينة على خلاف المختار وهو عدم الحنث فيما اذا كان المنع غير حسي فلذا افرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غير حسي بخلاف المرض فانه كالقيد فهو منع حسي لكن في ايمان البرازية من الخامس عشر ان لم يتحضر في الليلة فكذا اقصدت ومنعت منعاً حسباً ذكره الفضلي انه يحنث والاصح أنه لا يحنث فقد صحح عدم الحنث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن المختار الحنث ولم يقيد بكونها منعت منعاً حسباً فالظاهر انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار لان الشرط هنا عدمي ويكون التفصيل بين المنع الحسي وغيره خاصاً فيما اذا كان الشرط وجودياً ويكون مافي القنية والبرازية مبني على اجرائه في العدمي أيضاً والله اعلم (تنبيه) اعلم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يطل اليقين وبأن العجز عن فعل المحلوف عليه يطلها أيضاً لموقته لا لمطلقة وبأن امكان تصور البر شرط لانقضاء مافي الاستداء مطلقاً وشرط ابقائها لموقته وعلى هذا افتقوا لهم في بشرين ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه لا يحنث وجهه أنهم لم تنعقد لعدم امكان البر ابتداء وفيما لو كان فيه ماء فصب تطل لعدم امكان البر بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات الحمل وفي ان لم يخرج ونحوه فقيد ومنع يحنث لان العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الحالف أو المرأة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج تحقق شرط الحنث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا مكان البر عقلاً بأن بطله الحابس له كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فانه يحنث بضميه لانه وان استحال عادة لكنه في نفسه ممكن لانه وجد من بعض الاتيين بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلاً وفي لاسكن فقيد ومنع لا يحنث لان شرط الحنث وجودي وهو سكاك بنفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكرام والمنع بأن ينسب لغيره وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحنث عدمي وهو لا يمكن اعدامه بالاكرام لثبته من المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكرام يؤثر في الوجودي لاقى العدمي فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحنث عدسيا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء الحمل حنث سواء كان المانع حسباً أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلاً عادة كمن السماء وان كان الشرط وجودياً لا يحنث مطلقاً ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تخبرني من كلامهم والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لان شرط الحنث فيه عدمي وهو عدم الاداء والمحمل وهو الحالف باق واذا كان يحنث في حلقه ليس السماء اليوم مع كون شرط البر مستحيلاً عادة غفته هنا بالاولى لان شرط البر يمكن بأن يغصب مالا أو يجحد من يقرضه أو يرث قريبه ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحنث من قوله في الخ حلف لنقضين فلاناد به غدا موات أحدهما قبل مضي الغد أو قضاه قبله أو أبرأه لم تنعقد اه لان عدم الحنث فيه لبطان اليقين بقوات المحل كالمو صب مافي الكوز فان شرط البر صار مستحيلاً عقلاً وعادة بخلاف مس السماء فانه ممكن عقلاً وان استحال عادة وكذا لا يرد مافي الثانية ان لم آكل هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يحنث لانه من قروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات المحل وهو الرغيف وما استشهده صاحب البحر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليدين موقته فانه لا يحنث متى

مطلب  
الاصل ان شرط الحنث ان كان  
عدسيا ويجز لا يحنث

ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا  
فقيد ومنع حتى مضى الغد حنث  
وكذا ان لم أخرج من هذا المنزل  
فكذا اقصدا وان لم أذهب بك الى  
منزلي فأخذها فهربت منه أو ان لم  
تحضري الليلة منزلي فكذا اقصدا  
أبوها حنث في المختار بخلاف  
لا ساكن فأغلق الباب أو قيد  
لا يحنث في المختار قلت قال ابن  
النخبة والاصل أنه متى عجز عن  
شرط الحنث في العدمي لا الوجودي  
قال في النهر ومفاده الحنث فيمن  
حلف ليؤدين اليوم دينه فججز  
لفقره وقصد من يقرضه خلافاً  
لما يحنث في البحر قد يري

بطلانهم في الحادثة المذكورة اهـ فيه نظر لان مراد القنينة العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز والانا  
ناقضه ما يطبق عليه أصحاب المتون من عدم البطلان في لاصعدن السماء ثم رأيت الرمي تنقل عن فتاوى  
صاحب البحر أنه أفتى بالخنث في مسئلتنا مستندا الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعصار بهيمة أو تصدق  
أوارث اهـ وهو عين ما قلناه أو لا والله الحمد

\*(باب طلاق المريض)\*

لما كان المرض من العوارض أخره (قوله عنون به لاصالته) أي اقصر على ذكر المريض في الترجمة مع أن  
قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا  
السبب المرض وغيره من كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلاك مجازا فيشمل غيره  
(قوله لقراره من ارثها) أي ظاهرا وان اتفق أنه لم يقصد القرار (قوله فترده عليه قصده) بيان لوجه  
توريثها منه اعتبارا بقتل موته بجاسع كونه فعلا محرم الغرض فاسد وعام تقريره في الفتح وعن هذا قال  
في البحر وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطلق لتعلق حقها بما لا اذا رضيت به اهـ قال  
في التهر وفيه نظر لان الشارع حيث رده عليه قصده لم يكن آتيا بالابصيرة لا بحقيقته فتدبر اهـ  
وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استمجالا لارثته ثم رأيت في التارخانة  
عن الملقط قال مجد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته اكره له أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اهـ  
(قوله الى تمام عدتها) لان الميراث لا بد أن يكون لنسب أو سبب وهو الزوجية والعق والزوجية تنقطع  
بالبينونة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بامرأها وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كاسيبي) أي  
في قول المصنف ولو باشرت بسبب القرقة وهي مريضة الخ ط (قوله بأن أضناه مرض) أي لا زمة حتى  
أشرف على الموت مصباح (قوله بعجز به الخ) فلو قدر على اقامة مصالحه في البيت كالوضوء والقيام  
الى الخلاء لا يكون قارا وفسره في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بخواتمه كاعتاده الاصحاء  
وهذا أصح من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر على قيامه لا يكون  
قارا وصححه في الفتح حيث قال فاما اذا أمكنه القيام به في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اهـ أقول  
ومتقتضى هذا كله أنه لو كان مريضا مريضاً يغلب منه الهلاك لكنه لم يعجزه عن مصالحه كما يكون في ابتداء  
المرض لا يكون قارا وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت  
بل العبرة للغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يفتي  
الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك  
غالبا لا كونه صاحب فراش اهـ ويأتي تمامه (قوله هو الاصح) صححه الزيلعي وقيل من لا يفتي قائما  
وقيل من لا يفتي وقيل من يزداد مرضه ط عن القهستاني (قوله كعجز الفقيه الخ) ينبغي أن يكون  
المراد العجز عن نحو ذلك من الاتيان الى المسجد أو الدكان لان اقامة المصالح القرية في حق الكل اذ لو كان  
محترقا بجحرفة شاقة كماله كان مكاريا أو جالا على ظهره أو دقا فاقا أو نجارا أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته  
مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحه  
والا لزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان للبيع والشراء مثلا مريضا وغير مرض بحسب اختلاف  
المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضا في حق من كان له قدرة على الخروج قبل المرض أما لو كان غير قادر عليه  
قبل المرض كعجزه أو لعله في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حقسه وهو ما مر عن أبي الليث  
وينبغي اعتقاده لما علمت من أنه كان يفتي به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طرا ده فين كان عاجزا  
قبل المرض ويؤيده أن من أُلحق بالمريض كمن بارز رجلا ونحوه انما اعتبر به غلبة الهلاك دون العجز عن  
الخروج ولأن بعض من يكون مطعونا أو به استسقاء قبل غلبة المرض عليه قد يخرج لقتضاء مصالحه مع كونه  
أقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج لصداق أو هزال مثلا وقد يوفق بين القولين بأنه ان علم أن به  
مرضاهم كالعجز أو هو يزداد الى الموت فهو المعتبر وان لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا  
ما ظهر لي فان قلت ان مرض الموت هو الذي يصل به الموت فما فائدة تعريضه بما ذكر قلت فائدة أنه قد

\*(باب طلاق المريض)\*

عنون به لاصالته ويقال له القار  
لقراره من ارثها فترده عليه قصده  
الى تمام عدتها وقد يكون القرار  
منها كاسيبي (من غالب حاله  
الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه  
مرض بعجز به عن اقامة مصالحه  
خارج البيت) هو الاصح كعجز  
الفقيه عن الاتيان الى المسجد  
وعجز السوقي عن الاتيان الى دكانه  
وفي حقها ان تعجز عن مصالحها  
داخله كما في البرازية ومفاده  
أنها لو قدرت على نحو الطبع دون  
صعود السطح لم تكن مريضة

يطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت وأيضا فقد يموت المريض بسبب آخر كالقتل فلا بد من حد فاصل تبني عليه الاحكام (قوله قال في النهر وهو الظاهر) ردة على قوله في الفتح أما المرأة فإن لم يكن الصعود إلى السطح فهي مريضة فانه يقتضي أنها لو عجزت عنه لاعادونه كالطبع تكون مريضة مع أنه خلاف ما في المتقي وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بعصا لحياتها تأمل (قوله المرض) مبتدأ والماء بترصفتها والمخني خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاصح (قوله والمقعد) هو الذي لا سراك به من داء في جسده كأن الداء أقعدوه وعند الأطباء هو الرن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشيخ الاعضاء والرن الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يتعد في الفراش) احتراز عما إذا تناول ثم تغير حاله فإنه اذا مات من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كما في الخلاصة (قوله ثم رمض شيخ) أي شين وحاء وهو رمز لشمس الائمة الحسواني وفي الهندية عن الترمذاني وفسر أصحابنا التناول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة قصره بعد ما كتمت في حال صحته اه أي ما لم يتغير حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح أخذنا مما تقدم عن الهندية ان هذا لا ينافي ما قبله لان ازدياده الى السنة فقط اه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية أيضا المقعد والمسلوج مادام يزداد ما به كالريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الملاقاة وغيره كذا في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الشهيد حسام الائمة والصدر الكبير برهان الائمة وفسر أصحابنا الخ مامر قلت وحاصله أنه ان صار قديما بأن تناول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التناول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز رجلا أقوى منه) بيان لحكم الصحيح الملق بالريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من يضاف عليه الهلاك غالبا على أن غالب استعاق بالخوف وان لم يكن الواقع غلبة الهلاك فان في الممارسة لا يكون الهلاك غالبا الا أن يبرزان علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في الجروم وفي الفتح ومقتضاه أن الاولى ترك التشديد بكونه أقوى منه ولذا لم يشبهه في الكبر وغيره بناء على أن المعتبر غلبة خوف الهلاك لا غلبة الهلاك فان من خرج عن صف القتال وبارز رجلا يغلب عليه خوف الهلاك وان لم يكن الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك الا اذا علم أنه أقوى منه فصار جري عليه المصنف سني على ما في النهاية من أن المعتبر غلبة الهلاك وعليه جرى في النهر وقال ولذا قد به خهم المسألة بما اذا علم أن المبارز ليس من أقرانه بل أقوى منه اه وبما ترونه علم أن ما في المتن يخالف لما اختار في الجروم لفتح فافهم ويؤيد ما في الفتح ما ذكره في مراجع الدراية من كتاب الرضايا لو اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للأخرى أو مقهورة فهو في حكم مرض الموت وان لم يحتلظوا فلا اه فانه يدل على أن المكافأة تكفي (قوله من قصاص أورجم) وكذا الرقمة ظالم لبقته قهستاني (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يؤهم أن انكسار السفينة شرط لكونه فارا وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاصقت الامواج وخيف الغرق فهو كالمرض وكذا في البدائع وقوله الاسيبياني بأن يموت من ذلك الموضع أما لو سكن ثم مات لا تراث اه بغير قلت وهذا شرط في الممارسة وغيرها أيضا كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحا يخاف منه الهلاك غالبا كما يفهم مما مر (قوله فار بالطلاق) أي حارب من نوربها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح تبرعه الامن الثلث) أي كرقسه ومحبا به وتروجه بأكثر من مهر المثل واستفيد من هذا أن المرض في حق الوصية والقرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا يخفى فلو لو ائتم بصح أصلا (قوله فلو أباها) أي بواحدة أو أكثر ولم يقل أو طلقها رجعا كما قال في الكنز قال في النهر وعندى أنه كان ينبغي حذف الرجعي من هذا الباب لانها فيه تراث ولو لم تطلقها في الحجة ما ثبت العدة بخلاف البائن فانها لا تراث الا اذا كان في المرض وقد أحسن التدوير في اقتصاره على البائن ولم أر من به على هذا اه قال ط والطلاق ليس بشيء يدل كذلك لربأبها بخيار بلوغه أو قبضه انتها أو بنتها أو رفته كما في البدائع وكأنه كنى به عن كل فرقة حيات من قبله جرى اه لكن هذا في قول الكنز لظننا أنها ما قول المصنف بأنها لا يحتاج الى دعوى الكفاية (قوله وهي من أهل الميراث) أي من وقت الطلاق الى وقت الموت كما سيوضحه الشارح (قوله علم بأهليتها أم لا الخ)

قال في النهر وهو الظاهر قلت وفي آخر وصايا المجتبي المرض المعتمد المخني المبيع اصله قاعدة والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمض حدة التناول سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزداد كالريض (أو بارز رجلا أقوى منه) (أو قدم لبقته من قصاص أورجم) أو بقي على لوح من السفينة أو اقترسه سبع وبقي في فيه (فار بالطلاق) خبر من (ولا يصح تبرعه الامن الثلث فلو أباها) وهي من أهل الميراث علم بأهليتها أم لا كان أسكت او اعتقت ولم يعلم (طائعا) بلارضاحا

هذا كله سيأتي متناوئاً وشراً وأشار إلى أنه الأولي ذكره هنا (قوله فلما أكره) مختار قوله طائفاً  
 أي لو أكره على طلاقها البائن لآثر وهذا لو كان الاكراه بوعيد تلف فلما كان بجبس أو قيد يصير فاراً  
 كما في الهندية عن العتايبة ثم أعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية لهذه المسألة في الكتب رذ كفيها  
 عن المشايخ قولين الأول أنهم سارث لأن الاكراه لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والشافعي أنه ينبغي  
 أن لا ترث الجبراذ لو أكره على قتل مؤثرته يرثه ولا يرثه المكره أي بالكسر ولو أكره على قتل مؤثرته لم يرثه منه القتل اه  
 واستظهر الرحي الأول لتعلق حقه في أرثه بمرضه ولم يوجد منها ما يطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته  
 على الطلاق ويؤيده أنه لو جامعها ابنه مكره ورثت مع أن الفرقه ليست باختيارهما اه قلت الظاهر ترجيح  
 الثاني ولذا جزم به الشارح بعل الجبر لأن أرث من أبايتها في مرضه لرّد قصده عليه وهو فرار من أرثها ومع  
 الاكراه لم يظهر منه فرار فعمل الطلاق على فلا ترثه كما إن علة عدم أرث القتاتل لمؤثرته قصده بتجسس الميراث  
 فبرّد قصده عليه وإذا كان مكرها لم يظهر هذا القصد فيه مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فإنه  
 مع الاكراه غير محظور وقوله لو جامعته ابنه مكره ورثت صوابه لم ترث كما يأتي التنبيه عليه فهو مؤيد لما قلنا  
 (قوله أو رضيت) مختار قوله بلارضاها أي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختار امرأة  
 العنين نفسها قهستاني ط (قوله ولو أكرهت على رضاها) أي على مفيد رضاها كسؤالها الطلاق  
 ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان أولى ط (قوله أو جامعته ابنه مكره) بحث لصاحب النهر  
 وأقره المحوى عليه ويخالفه ما في الجرع عن البدائع الفرقه لو وقعت بتقبيل ابن الزوج لآثر مطاوعة كانت  
 أو مكره أما الأول فلرضاها بابطال حقه وأما الثاني فلم يوجد من الزوج ابطال حقه المتعلق بالآثر لوقوع  
 الفرقه بفعل غيره اه والجماع كالتقبيل في حرمة المصاهرة وليس لنا الاتباع النص ط قلت وفي جامع  
 الفصولين أيضاً جامعها ابن مريض مكره لم ترثه إلا أن أمره الأب بذلك فينتقل فعل الابن إلى الأب في حق  
 الفرقه فيصير فاراً اه ومثله في الذخيرة معز بالاصل وكذا في اللؤلؤ الحية والهندية وللرحماني حنا كلام مصادم  
 للمنفقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض  
 ونحوه واحتار به عما إذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لآثر منه بجر أي إذا كان الطلاق  
 رجعياً فإنها ترثه وكذا يرثها الومات في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبتك في صحتي  
 أو تزوجتك بلا شهود أو بينا رضاع قبل النكاح أو تزوجتك في العدة وأنه كبرت المرأة ذلك بانت منه وترثه  
 لا لوصدته (قوله فلوصح) الأولى فلوزال ذلك الحال اه ح أي ليعم ما لو عاد المبارز إلى الصف أو أعيد  
 النحر للقتل إلى الحبس أو سكن الموج ثم مات فهو كالمرض إذا برئ من مرضه كما في البدائع وعزاه إليها  
 في الفتاوى الهندية ويؤيده ما قد مناه عن الاستيعابي من التصریح بأنه لو سكن الموج ثم مات لآثر له كن  
 في الفتح ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرض ترثه لأنه ظهر فراره بذلك الطلاق  
 ثم ترتب موته فلا يبالى بكونه بغيره اه ومثله في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في الجبر والنهر وهو  
 مشكل لأنه يلزم عليه أن المريض لو صح ثم مات أن ترثه لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أوجبوا  
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة لا يغيب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس  
 أو أعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره في حالة لا يغيب فيها الهلاك ولذا لو طلق وهو في الحبس  
 قبل إخراجة للقتل لم يكن فاراً فكذلك بعد أعاده إليه نعم ما ذكر من التعليل انما يصح بكونه في ذلك الوجه  
 بسبب آخر كوت المريض بقتل وموت من أخرج للقتل باقتراض سماع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفتح سقلاً  
 من قلم الناسخ والاصل في العبارة فهو كالمرض إذا برئ بخلاف موته بسبب غيره فإنها ترثه لأنه ظهر فراره الخ  
 قليلاً قل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارح قوله موته انتقضت اعرا به خبراً مقتضاه  
 وموته يستد أمراً ولا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها  
 في أنه مات قبل انتضاء العدة مع العين فإن نكلت فلا رث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عتقي  
 لا يقبل قولها ولو كانت أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وادعت الورثة أنه بعد موته  
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم وعمامة

فلما أكره أو رضيت لم ترث ولو أكرهت  
 على رضاها أو جامعها ابنه مكره  
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال  
 (ومات) فيه فلوصح ثم مات  
 في عتقها لم ترث (بذلك السبب)  
 موته أو بغيره كان يقتل المريض  
 أو يموت بجهنم أخرى في العدة



في البحر عن الثانية (قوله لئلا دخولة) أي المدخول به حقيقة أعني الموطوءة ليخرج المحتل إلى بها فانها وان وجبت علم العدة لكن لا يرث كإثبات في باب المهر في الفرق بين الخلوة والدخول أفاده ط فافهم (قوله لاهومها) أي لو أبانها في مرضه فماتت هي قبل انقضاء عدها لا يرث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كما يأتي (قوله وعند أحد الخ) وعن مالك وان تزوجت بأزواج وعند الشافعي لا يرث المختلعة والمطلقة ثلاثًا وغيرهما يرث لان السكيات عنده راجع دز منقني (قوله وكذا اثر طالبة رجعية) أي في مرضه كما هو الموضوع واحترز بالرجعية عما لو أبانها بأمرها كما يذكره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن فالت في مرضه طلقني فطلقها ثلاثًا فماتت في العدة ترثه اذ صار مستدًا فلا يطل حقيها في الارث كقولها طلقني رجعية فأبانها جامع الفصولين (قوله لان الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انقضاء العدة أي فلم تكن راضية باسقاط حقيها بخلاف ما لو طلبت البائن (قوله حتى حل وطؤها) أي بدون تجديد عقد لكن اذا كان الوطئ قبل المراجعة بالقول كان هو مراجعة مكرهه (قوله ويؤثر ان في العدة مطلقا) أي سواء كان طلاقه لها في صحته أو مرضه برضاها أو وبدونه كما في البدائع فأيه مامات وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد العدة لانه زال النكاح وقد سافر قريبا أن القول لها في أنه مات قبل انقضاء العدة بقي هنا ألمة هي واقعة الفتوى سئلت عن ما لم أرها صريحة في رجل طلق زوجته المريضة طلاقا رجعيًا ثم ماتت بعد شهرين فادعى عدم انقضاء العدة ليرث منها وادعى ورثتها انقضاءها وهي لم ترق قبل موتها بانقضاءها لم تبلغ سن البأس فهل القول له أولهم والذي يظهر لي أن القول للزوج لان سبب الارث وهو الزوجية كان حقه فقال لان الرجعي لا يرثه فلا يرث بالاحتمال وهي لو ادعت قبل موتها انقضاءها في مدة تحقده يكون القول لها لانه لا يعلم الا من جهة بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فان فيه لابد من استمرار الاهلية من وقت الطلاق الى وقت الموت كما يذكره قريبا (قوله وكذا اثر مبانة الخ) أي من طلقها ناسا قبل مبانة لانها لو كانت مطلقه رجعية لا يرث كما يذكره المصنف وكذا لو بان بقبيل ابن الزوج ولو مكرهه كما مر (قوله ليجي الحرة بينوته) أي فكان الفرار منه (قوله ومن لاعن في مرضه) أطلقه فشمع ما اذا كان القذف في الصحة أو في المرض وقال محمد ان كان القذف في الصحة والعان في المرض لم يرث نهر (قوله أو آلى منها مرضيا) أراد به أن يكون مضى المدة في المرض أيضا بحر (قوله لما مر) أي من أن الفرقه جاءت بسبب منه قال في الهداية وهذا الحق بالتعليق بفعل لانه منه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان آلى في صحته الخ) وجه عدم الارث فيها أن اليلاء في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر طالية عن الوقاع ولا بد أن يكون التعليق والشرط في مرضه وحنا وان تم من ابطاله بالقي لكن يضر ريلزمه وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن تمكنا بحر (قوله فمات) أي في عدها كما مر (قوله لانه لا بد الخ) تعليل للمسألة الثانية ط (قوله ولا بد في البائن الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنقطع أهلية الارث ط (قوله أو لم يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلا (قوله فطاوعت) المطاوعة ليست بقيد اذ لو كانت مكرهه لا يرث أيضا لانه لم يوجد من الزوج ابطال حقيها كما في البحر عن البدائع لكن لو أمره أبوه بذلك ورثت كما قدمناه (قوله ليجي الفرقه منها) أي فكانت راضية باسقاط حقيها (قوله أو أبانها بأمرها) يصدر عما اذا سألتها واحدة بانسة فطلقها ثلاثا فقول في البحر لم أر حكمه أي صريحا ثم قال كما يوجد في بعض نسخ البحر وينبغي أن لا ميراث لها رضاها بالبائن اه (قوله عملا باجازه) لانها هي المبطله لا الارث واعترض في التبري أن هذا لا يجدي نفعا فيما اذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرثي فيه قائم اه قلت فيه نظرا لانها راضية بطلاق موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها بما يطله وعبارة جامع الفصولين وليس هذا كطلاق بسؤالها اذ لم ترث بعمل المبطل اذ قولها طلق نفسي لم يكن مبطلا بل توقف على اجازته فاذا أجاز في مرضه فكانت انشاء الطلاق فكان فارا اه فافهم (قوله أو اختلفت منه) قيد به لانه لو خلعهما أجنبي من زوجها المريض فلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترث بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا بحر عن جامع الفصولين قلت ومناذا التعليل أن الأجنبي لو خلعهما من زوجها على مهرها وأجازت فعله ترث أيضا لان أجازتها حصلت بعد بينوته فلم تؤثر فيها بل اثر في سقوط مهرها فقد ثبت الفرار

لئلا دخولة (ورثت هي) منه لاهو  
منها رضاه باسقاطه حقه وعند  
أحمد ترث بعد العدة ما لم تزوج  
بآخر (وكذا) ترث (طالبة  
رجعية) أو طلاق فقط (طلقت)  
بائنا (أو ثلاثا) لان الرجعي  
لا يرث النكاح حتى حل وطؤها  
ويؤثر ان في العدة مطلقا وتنفى  
أهليتها لا الارث وقت الموت بخلاف  
البائن (وكذا) ترث (مبانة  
قبلت) أو طاوعت (ابن زوجها)  
لجى الحرة بينوته (ومن لاعنها  
في مرضه أو آلى منها مرضيا  
كذلك) أي ترث لما مر (وان آلى  
في صحته وبانته) بالايلاء  
(في مرضه أو أبانها في مرضه  
فصح فمات أو أبانها فارثت  
فأسلت) فمات (لا) ترث لانه لا بد  
أن يكون المرض الذي طلقها فيه  
مرض الموت فاذا صح تبين أنه  
لم يكن مرض الموت ولا بد  
في البائن أن تستقر أهليتها لا الارث  
من وقت الطلاق الى وقت الموت  
حتى لو كانت كائسة أو مملوكة  
وقت الطلاق ثم أسلت أو اعتقت  
لم ترث (كما) لا يرث (لو طلقها  
رجعيًا) أو لم يطلقها (فطاوعت)  
أو قبلت (ابنه) ليجى الفرقه منها  
(أو أبانها بأمرها) قيد به لانها  
لو أبانت نفسها فأجاز ورثت عملا  
باجازته قنية (أو اختلفت منه  
أو اختلفت نفسها)

قبل الاجازة فلا يرتفع بها فلا يصح أن يقال انها لا تراث لان دليل الرضا قائم لا المعتمد قيامه قبل البيزونة  
 لا بعدها فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختيار بتفويض الطلاق لا يقال ان الفرقه  
 في خيار البلوغ توقف على فسح القاضي فلم تكن بفعلها فصار كالأبانت نفسها فأجاز الزوج لان  
 فسح القاضي موقفا على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر لي (قوله  
 رضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانها انقدرد على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بحبس)  
 عبارته في الدر المنقي في حصن وكذا عبارته غيره والحصر وان كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحصن لكن  
 مسألة الحبس ذكرها بعد وقوله أو في صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون قاراً  
 كما مر وكذا التمس القتال واختلط الصفان كما قد مناه عن المعراج وانما يمكن قاراً انما قالوا من أن  
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة أى بمن معه من المقاتلين قال في النهر وطلاقة يفيد أنه لا فرق بين أن تكون  
 قسه قليلة بالنسبة الى الاخرى أو لا ولم أره لهم اه قلت الطاهر أنه مادام في الصف لا فرق أم لا اختلطوا  
 فقد علمت مما قد مناه عن المعراج أنه في حكم المرض الا اذا كانت احداً غالبية (تبينه) مثل من في الصف  
 من كان راصباً سفينه قبل خوف الغرق أو نزل بمسبحة أو مخيف من عدو بجر (قوله ومثله حال  
 قشوا الطاعون) نقل في الفتح عن الشافعية أنه في حكم المرض وقال ولم أره لما يحتمل اه وقواعد الحنفية  
 تقتضي أنه كالحصن قال الحافظ العلقا في كتابه بذي الماعون وهو الذي ذكره في جماعة من علمائهم  
 وفي الاشياء غايته أن يكون كن في صف القتال فلا يكون قاراً اه وهو الصحيح عندما لا يكون في الدر المنقي  
 قال في الشربلية وليس مسلماً الا بما تله بين من هو مع قوم يدقون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم  
 مثله ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال قشوا الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محله أو داراً يغلب على أهلها  
 خوف الهلاك كما في حال التحام القتال بخلاف المحله أو الدار التي لم يدخلها فينبغي الجرى على هذا التفصيل  
 لما علمت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا ينبغي أن هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو محبوساً) عطف على  
 مشتكي أو قوله أو محبوساً عطف على فاعماً ولا يصح عطف محمول على فاعماً لانه يلزم عليه أن تراث منه وان لم يقم  
 بمصلحه خارج البيت لان العطف يقتضي العايرة والحاصل أن المحموم اذا كان يقدر على القيام بمصلحه  
 لا يكون مريضاً ولا فهو مريض كما يعلم من عبارة الملتقى وأما ما في الدراية من التصريح بأن المحموم مريض  
 فهو محمول على ما اذا عجز عن القيام بمصلحه فلا يخالف ما في الملتقى وأما ما في النهر من دعوى المخالفة والتوضيق  
 بحمل ما في الدراية على ما اذا جاءت نوبة الحى فنيه نظراً لانها اذا جاءت نوبتها ولم يعجز عن القيام بمصلحه لم يكن  
 مريضاً بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كما يأتي قريباً (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن لدفع  
 العدو وقد يتخلص من المسبحة والحبس بنوع من الحيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف  
 في تفسير الطلق فقيل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقيل وان سكن لان الوجع يسكن تارة ويهيج  
 اخرى والأول أوجه بجر عن المجتبى (قوله اذا علق المريض) أى من كان مريضاً عند التعليق والشرط  
 أو عند أحدهما احترازاً عما اذا كان صحيحاً عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسألة فافهم  
 (قوله البائن) قيد به لان حكم الفرار لا يثبت الا به بجر لان الرجعي لا قار فيه ولو نجزه في المرض بدون  
 رضاها كما مر (قوله بفعل أجني) سواء كان له منه بدأم لا بجر والمراد بالفعل ما يعم الترك كما في ايضاح  
 الاصلاح ط (قوله أى غير الزوجين) دفع به ما يتوهم من ارادة حقيقة الاجنبى وهو من لا قرابة له ط  
 (قوله أو بجى الوقت) المراد به التعليق بأمر سماوى أى ما لا صنع فيه للعبد وجعله من التعليق لان  
 المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كما حققه في البحر من باب التعليق فافهم (قوله  
 بفعل نفسه) أى سواء كان له منه بدأم لا (قوله أو الشرط فقط) أى المعلق عليه كدخول الدار مثلاً في ان  
 دخلت الدار (قوله كآكل وكلام أبوين) لئن ونشر مرتب وكلا يوين كل ذى رحم محرم كما في الجوى  
 عن البرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين واستيفاءؤه نهر وفي التاخرائية لوعلة على الخروج  
 الى المنزل والديها فخرجت تراث لانه مما لا بد له امنه اه وينبغي تقييده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعها  
 منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف محمد فعنده اذا كان التعليق في الصحة فلا يبرأ لها مطلقاً

مطلبه  
 حال قشوا الطاعون حل للصحيح  
 حكم المريض

ولو يلوغ وعنتى وجب وعنة لم تراث  
 رضاها (ولو) كان الزوج (محصوراً)  
 بحبس (أو في صف القتال) مثله  
 حال قشوا الطاعون اشباه (أو قائماً)  
 بمصلحه خارج البيت (مشتكياً)  
 من ألم (أو محبوساً) أو محبوساً  
 بقصاص أو رجماً (أو تراث لغلبة  
 السلامة) والحامل لا تكون  
 قاراً لا يلبسها بالخاض (وهو  
 الطلق لانها حينئذ كالمريضة  
 وعندما لا اذا تم لها ستة أشهر  
 (اذا علق) المريض (طلاقاً) البائن  
 (بفعل أجني) أى غير الزوجين  
 ولو ولد هامته (أو بجى الوقت  
 في الحال) (أن التعليق والشرط  
 في مرضه) أو علق طلاقاً (بفعل  
 نفسه وهما في المرض أو الشرط  
 فقط) فيه (أو علق بفعلها ولا بد  
 لها منه) طبعاً أو شرعاً كآكل كل  
 وكلام أبوين (وهما في المرض  
 أو الشرط) فيه فقط

قال في البحر وصحوا قول محمد ونقل في النهر تصححه عن نحر الاسلام (قوله ورثت لفراره) أما إذا كان التعليق بفعل أجنبى أو بجبى الوقت ووجد في المرض فلا نقص إلى الفرار قد تحقق ببشارة التعليق في حال تعلق حقه بما له ولذا لو كان الموجود في المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافا لفرار وما إذا كان بفعل نفسه وكان في المرض أو الشرط فيه فقط فلا نقص بطلان حقه بالتعليق والشرط أو بالشرط وحده واضطراره لا يطل حتى غيره كالألف مال الغير حالة الاضطرار أما إذا كان بفعلها الذي لا بد لها منه وكان الشرط في المرض فلا نقص بمضطرة في المباشرة تلخوف الهلاك في الدنيا أو في العقبى نهر ملخصا (قوله ومنه) أى من الفرار وهو من قسم التعليق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعليق أو عدم التزوج قبيل موته وهو وقت مرض فكان فارا وان كان التعليق في الصحة وانما لم يرث لانه باسقاط حقه حيث آخر الشرط الى موته وذكروا في البدائع أيضا أنه لو قال ان لم أت البصرة فأت طالق ثلاثا لم يأتها حتى مات ورثته لما قلنا أما إذا مات هي برئها لانه مات وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز أن يأتي بالبصرة بعد موتها اه أى بخلاف تعلقها وتزوجها عليها فانه لا يمكن بعد موتها (تنبيه) تقييد الشارح الطلاق بكونه ثلاثا غير لازم في مسألة موته لانه لو كان رجعا وحكمنا بالوقوع في آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء الذي يعقبه الموت يصحكون الواقع به بئنا لعدم امكان العدة كمن لم يدخل بها كإقافته مناه عن الفسخ في باب الصريح عند قوله ان لم اطلقك فأنت طالق (قوله أو التعليق فقط) أى التعليق بفعل أجنبى أو بجبى الوقت كما في البحر وهو المفهوم من المتن فيما مر فالتعليق هنا لا يعمل على عمومته حتى يشمل فعل نفسه لان التعليق به اذا وجد في الصحة فقط أى وجد الشرط في المرض ورثته منه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله في العموم كذا يحفظ السامعاني فافهم (قوله أو بفعلها ولها منه بد) أى مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض أو أحدهما أو لا ولا قال في التبيين وفي غيرها أى في غير هذه الصور التي ذكرناها لا ترث وهو ما إذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها أو كان التعليق في الصحة فيما إذا علقه بفعل الاجنبى أو بجبى الوقت أو كيفما كان إذا علقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور كلها اه ح (قوله وحاصلها ستة عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو فعلها أو فعل أجنبى فالتعليق امامه بدأ ولا فهذه ستة تضرب في أربعة الشرط والتعليق الاربعة فتبلغ اربعة وعشرين وفي تعليقه على الوقت أربع صور فتبلغ ثمانية وعشرين لكن في فعله أو فعل الاجنبى لا فرق بين ما منه بد ولا بخلاف فعلها كما علمت ثم لا يخفى أن كون كل من التعليق والشرط في الصحة لا يدخل له في طلاق المريض ولذا المذكرة في البحر فالمناسب اسقاطه وتكون الصور احدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطف على اسم ان أى أو أحدهما في أحد المذكورين بأن يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض أو بالعكس (قوله قال لها في صحتها) أما إذا كان هذا التعليق في المرض ورثت في جميع الصور لانه من التعليق بفعل الاجنبى وفعله وقد تقدم ما يبدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا يخفى) قال في البحر وحاصله أن الطلاق تعلق على مشيئته ما إذا شاء امعالم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون فارا بخلاف ما إذا تأخرت مشيئة الزوج لانه حينئذ تمت العلة به اه أى فيكون من التعليق بفعله فيكون فيه كون الشرط فقط في المرض بخلاف الوجهين الأولين فانهم من قبيل التعليق بفعل الاجنبى فلا بد فيه من كون التعليق والشرط في المرض والفرق أن التعليق في الصحة (قوله وعلى مضي العدة) قيد به لانه يظهر خلاف الصالحين حيث قالوا يجوز ان فراره ووصيته لا تنفاه التهمة باتقاء العدة كما في التبيين فيفهم منه أنه لو تصادقا على الثلاث في الصحة ولم تصادقا على انقضاء العدة يكون لها الاقل اتفاقا اه ح (قوله فلها الاقل منه ومن الميراث) من في الموضوعين بيان للاقل والواو بمعنى أو واصله الاقل محذوفة تقديرها من الآخر والمعنى فلها الموصى به الذي هو أقل من الميراث أو الميراث الذي هو أقل من الموصى به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلها الميراث والموصى به اللذان هما الاقل وهو فاسد كما لا يجوز أن تكون في الموضوعين صلا الاقل سواء كانت الواو للجمع أو بمعنى أو اذ يصير المعنى على الاول فلها الاقل من كل واحد منهما وعلى الثاني فلها الاقل من أحدهما

(ورثت) لفراره ومنه ما في البدائع  
ان لم اطلقك أو ان لم اتزوج عليك  
فأنت طالق ثلاثا لم يأتها حتى  
مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها  
(وفي غيرها لا) ترث وهو ما إذا كانا  
في الصحة أو التعليق فقط أو بفعلها  
ولها منه بد وحاصلها ستة عشر  
لان التعليق اما بجبى وقت أو بفعل  
أجنبى أو بفعله أو بفعلها وكل  
وجه على أربعة لان التعليق  
والشرط اما في الصحة أو المرض  
أو أحدهما وقد علم حكمهما (قال  
لها في صحتها شئت) أنا (وفلان  
فأنت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء  
الزوج والاجنبى الطلاق معا  
أو شاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات  
الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى  
أو لا ثم الزوج ورثت) كذا  
في الخاتمة والفرق لا يخفى اذا  
بشيئة الاجنبى أو لا صار الطلاق  
معلقا على فعله فقط (تصادقا)  
أى المريض مرض الموت والزوجة  
(على ثلاث في الصحة) على (مضى  
العدة ثم أقر لها بدین) او عين  
(أو أوصى لها بشئ فلها الاقل  
منه) أى مما أقر أو أوصى (ومن  
الميراث)

وكلاهما فاسد اه ح أى لانه يصير الاقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالاقول واحد  
 منهما أو أقل من الآخر (قوله للتممة) أى تممة مواضعة الزوجين على الاقرار بالفرقة وانقضاء العدة  
 لعظيم الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها وقالنا يجوز الاقرار والوصية لانها  
 صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زكائه لها وتزوجها بالآخر والجواب أنه  
 لا مواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزوج فلا تممة بغير ملخصا عن الهداية وشروحيها (قوله  
 وتعتمد من وقت اقراره الخ) كذا ذكر في الهداية والخاتمة في باب العدة أن الفتوى عليه وحينئذ فلا يثبت شيء  
 من هذه الاحكام المذكورة آنفا ولا تزوجه باختها وأربع سواها وهو خلاف ما صرحوا به هنا وبه  
 اندفع ما في غاية السروج من أنه ينبغي تحكيم الحال فإن كان جرى بينهما خصومة وتركت خدمته في مرضه  
 فهو دليل عدم المواضعة فلا تممة والافلا تصح للتممة بغير ملخصا وأقره في النهر وحاصله أن ما قرره هنا  
 من قبول شهادته لها ونحوه من الاحكام يقتضي أن ابتداء العدة يستند الى وقت الطلاق وما صحه وفي باب  
 العدة من وجوبها من وقت الاقرار يقتضي انتفاء هذه الاحكام أقول لا ينبغي أن العدة انما تجب من وقت  
 الطلاق وإذا أقر الزوجان بمضهاصة قافيا لا تممة فيه ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عـلا  
 بتصديقها والشهادة ونحوها مما مر لا تممة فيها اذ لا مواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على  
 قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقد رآن العدة لم تنقض لابطال الزيادة لانها موضع تممة فليس  
 المراد عدم انتفاء العدة في سائر الاحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلام من القول باعتبارها من وقت  
 الطلاق والقول باعتبارها من وقت الاقرار ليس على عموه ولذا قال في فتح القدير في باب العدة أن فتوى  
 المتأخرين أى بوجوبها من وقت الاقرار مخالفة للائمة الاربعة وجهها بالحجبة والتابعين وحيث كانت  
 مخالفتهم للتممة فينبغي أن يحجز به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الامام السعدي بحمل كلام  
 محمد في المبسوط من أن ابتداء العدة من وقت الطلاق على ما اذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند  
 الطلاق اليه أما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهرا فلا يصدق في الاسناد قال في البحر هنا وهذا  
 هو التوفيق اه أى بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال  
 لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل عدم المواضعة رده في الفتح بأنه غير ظاهرا لان وصيته لها بأكثر  
 من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه نعم ما ذكره الامام السعدي  
 من التفريق ظاهري في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجه باختها وأربع سواها والله سبحانه أعلم (تنبيه)  
 اعلم أن ماتا أخذ له شبه بالميراث فلو توى شيء من التركة قبل التسعة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم  
 والتركة عروضا لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة أن يعطوها من غير التركة مؤاخذا لها برزعيها  
 أن ماتا أخذ من كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعد مضيا) أى مضى العدة من وقت  
 الاقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو وصى) لانها صارت أجنبية فانتفت التهمة ومقتضاه أن ماتا أخذ  
 لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا يأتى فيه ما مر آنفا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للتممة فكان  
 ماتا أخذها انظر الورثة ووصية نظرا لزمعها فاعتبر فيه الشبهان وبعد مضى العدة لم يبق التهمة فلذا استحققت  
 جميع ما أقر أو وصى به وتحض كونه ديناً أو وصية وبه علم أن من ذكر الشبهين هنا بعل الظاهر عبارة النهر  
 لم يصح قافهم (قوله ولو لم يكن بمرض موته) الباء بمعنى في أى ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته  
 بأن صح منه أو كان غير مريض أصلا ثم مات في عتقها صح اقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله ولو كذبته)  
 محترز قوله تصادقا ط (قوله لم يصح اقراره) أى ولا وصيته بمعاملته لها برزعيها أنها زوجة وهي وارثة  
 ولا وصية للوارث ولا اقرار له ط وينبغي تقييده بما اذا مات في مرضه قبل مضى عتقها من وقت الاقرار  
 لانه لما أقر بطلاقها ثلاثا بان مات منه عملا باقراره وان كذبته وصار فارا فاذا صح من مرضه ثم مات في العدة  
 أو لم يصح ومات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته واقراره لها بالمال وليس تكذيبها في الطلاق السابق  
 رضى بالطلاق الواقع الآن كما لا ينبغي هذا ما ظهري (قوله لا لو بعده) أقول هذا انما يظهر لو ادعت  
 أن الابانة كانت في الصحة لأن دعواها تضمن اعترافها بأنها لا ترث منه لكونه غير فارا أما لو ادعت أن الابانة

التممة وتعتمد من وقت اقراره  
 به يفتى ولو مات بعد مضيا فلها  
 جميع ما أقر أو وصى عـمادية  
 ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره  
 ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره  
 شرح المجمع وفي الفصول ادعت  
 عليه مريضاً أنه أبانها فجدد وحلفه  
 القاضي خلف ثم صدقته ومات  
 برزعيه لو صدقته قبل موته لا لو بعده

كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا يلزم الادعاء عليه فلا تراث معه غير أنها لما رعت أنها بائنة منه وجب عليها مفارقتها فإذا ادعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا ينبغي فيجب أن تراث سواء أضررت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كالوفاة لغيرها بما ادعت عليه ولم أر من تعرض لذلك وكأنهم سكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله كن طلق الخ) جعل حكم المسألة الأولى مشابها لهذه لأنه لا خلاف فيها بخلاف الأولى كما علمت (قوله بأمرها) الأولى برضاها ليشمل اختيارها لنفسها في التفويض أفاده الجموي عن البرجندي ط (قوله فان لها الاقل) أي مما أقر أو وصى به ومن الارث وهذا نص صريح بوجه الشبه المناد بالکاف (قوله قال صحيح) قيده ليكون فراره بالبيان أما لو كان مريضاً يكون فارقاً بذلك القول لأنفس البيان فافهم (قوله احداً طالق) أي ثلاثاً كما في عبارة الفتح عن الكافي وهو المراد لأن الكلام فيها يكون به فارقاً ولا فرار في الرجعي (قوله قترت منه) لأنه بين الطلاق بعد تعلق حقه بما له فيرة عليه قصد كالأشياء فجعل انشاء في حق الارث للتمتع ولو مات احداً ما قبله ثم مات تعنت الاخرى ولم تراث لأنه بيان حكمي فانتفت التهمة عنه وتما في الفتح ذات وما ذكر من أنه يصير فارقاً بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق المهر ايقاع للطلاق معلقاً بشرط البيان معنى أي بنقد سبب الحال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بأنه ايقاع للحال في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فارقاً لأن الوقوع يكون في حال صحته كذا في البدائع وتعام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحيحاً) أي بان علق على فعل غيره كان قال ان دخل زيد داره فاحداً كما طالق ثلاثاً أما لو علق على فعله صار فارقاً بالفعل في مرضه لأنفس البيان فافهم (قوله صار فارقاً) يظهر لك وجهه بما ذكرناه أنفعا من البدائع (قوله ولا يشترط عليه الخ) حاصله أن أحلية الزوجة للميراث شرط في كونه فارقاً فإذا كانت أمة أو كاذبة فأبائنها في مرضه لم تراث لعدم أحليتها لذلك لكن لو كانت أعقت أو أسلت وهو غير عالم فأبائنها في مرضه صار فارقاً وترثه لتحقق الشرط وقت الابانة (قوله بعد غد) أما لو قال لها أيضاً أنت طالق ثلاثاً غداً يقع الطلاق والعناق معا ولا ميراث لها ولو قال إذا اعتقت فأنت طالق ثلاثاً كان فارقاً كذا في الظهيرية أي لأن المعلق يعقب المعلق عليه فيحقق شرط الفرار قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فان المضامين الى الغد وتعامعا (قوله ولا يعلم لا تراث) لأنه وقت التعليق لم يقصد ابطال حقه حيث لم يعلم وان صارت أهلاً قبل نزول الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لأن عتقها مضاف بخلاف ما إذا كانت حرة وقته ولم يعلم به لأنه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في البحر والظاهر أن يقال لأنه أمر ثابت تأتلف (تنبيه) مقتضى قول المصنف كان فارقاً أنه يقع عليها ثلاث طلاقات والا كان رجعياً لأنها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما ذكره قبيل ألفاظ الشرط من باب التعليق أنه لو قال لزوجته الامه ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً فاعتقت قد دخلت له رجعتها اذ ومقتضاه أن يقع هنا طلقان ولا يكون فارقاً وقد يجب أخذاً بما قالوا في الفرق بين الاضافة والتعليق أن المضاف ينعقد سبباً للحال بخلاف المعلق حتى لو قال أنت حرة غداً لم يملك بيعه اليوم ويملكه اذا قال اذا جاء غداً كافي طلاق الاشهاد والنظار في مدائننا لما قال لامته أنت حرة غداً انعقد سبباً للحال فإذا قال الزوج أنت طالق ثلاثاً بعد غداً انعقد سبباً للطلاق بعد تحقق سبب الحرية فطلاق ثلاثاً بخلاف مسألة التعليق فإنه وقت التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم يتحقق سبب الحرية وقته فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر لي فتأمل (قوله ولو علقه) أي الطلاق البائن بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لأنه تعليق بفعل أجنبي ط (قوله أو بمرضه) كقوله ان مرضت فأنت طالق ثلاثاً يكون فارقاً لأنه جعل شرط الحث المرض مطلقاً والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالباً فيه وذا مرض الموت كذا في الوولو الجلية ونقل في البحر تصحيحه عن الحاشية قلت ومقتضاه أنه لو مرض قبله ثم صح منه لم يطلق لعله المرض على المطلق أي الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت وليس المراد مطلق غرض بل المراد مرض مطلق وبينه مافرق واضح مثل ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فيمن فوض طلاق امرأته الى أجنبي في الصحة وطلقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق

(كن طلق ثلاثاً بأمرها في مرضه)

ثم أوصى لها أو أقر فإن لها الاقل

(قال صحيح لا أمرأته احداً كما

طالق ثم بين الطلاق (في مرضه)

الذي مات فيه (في احدهما

صار فارقاً بالبيان قترت منه) كافي

ومفاده أنه لو حلف صحيحاً وحث

مريضاً فينبغي في احدهما اصرار

فارقاً ولو لم أره نهر (ولا يشترط

عليه) أي الزوج (بأحليتها) أي

المرأة للميراث (فلو طلقها بائناً

في مرضه وقد كان سيدها أعتقها

قبله) أو كانت كاذبة فأسلت

(ولم يعلم به كان فارقاً) قترته ظهيرية

(بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة

غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً

بعد غداً ان علم بكلام المولى كان

فارقاً ولا يعلم (لا) تراث خاتمة

ولو علقه بعقدها أو بمرضه أو وكله

به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه

قادر على عزله كان فارقاً

لا تراث لانها لم يتسدر على فسخه بعد مرضه صار الا يتقاع في المرض كالإيقاع في العضة وان كان يمكنه عزله فلم يفعل صار كانشاء التوكيل في المرض فترته (قوله ولو باشرت الخ) شروع في كون المرأة قارة بعد بيان كون الرجل قاراً وهذا ما أشار إليه في أول الباب بقوله وقد يكون القرار منها (قوله وربما الزوج) لانه كما تعلق حقه بما عاله في مرض موته تعلق حقه بما عاله في مرض موته بجر (قوله أو مطاوعتها ابن زوجها) احتمل ان عاها لانه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب الفرقه ومثله بالاولى ما لو امر ابنه باكرها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه باكرها فانه يكون قاراً وترته وان لم يأمره فلا كإمتر (قوله وهي مريضة) قد للفرع المذكور صرح به ليصح اندراجها تحت الاصل المذكور وهو قوله ولو باشرت المرأة الخ فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفرقه بالاسباب المذكورة ومنها قارة المرأة كإياي (قوله ولدا) أي لكونها جاءت من قبلها لم تكن طلاقاً بل هي فسخ لان المرأة ليست أهلاً للطلاق (قوله فانه لا يرثها) أي ولا ترته كما تر عند قول المصنف واختلت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه ط لـ لكن في العنان ترته كما تر لان استدائه من جهته (قوله لانها طلاق) فيعتبر ايضاً عامن جهته فلا تكون قارة لا اضطرارها الى ذلك أمافي العنان فلدفع العار عنها وأمافي الجب والعنة فلعدم حصول الاعفاف المطلوب من النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما اذا سأله الطلاق في مرضه فطالقه الرضاها باسقاط حقه بلا ضرورة فلا ترته وان كان ايضاً عامن جهته فافهم نعم يشكل عدم ارثها منه باختيار نفسها في مرضه للجب والعنة فان عدم ارثها كونها راضية كما تر فينا في دعوى اضطرارها والجواب أنه ليس اضطراراً حقيقياً فلا منافاة ولو سلم اضطرارها حقيقة لا يلزم منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون الا اذا ثبت فراره ولم يثبت لانه لم يضطرها الى ذلك فهي كمن وطئها ابنه مكرهه لا تراث منه الا اذا أمر ابنه بذلك كما تر فلم يلزم من اضطرارها فراره لعدم جنائيه عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها عذوف في نفي فرارها لانه من جهته افوت ترثه بخلاف فراره فانه من جهته فلا يؤثر اضطرارها فيه كالمكره فان اضطرارها الى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث نفي القود عنه لا في فعل غيره وهو من اكرهه ويؤيد ما قلنا قوله في الفتح لو حصلت الفرقه في مرضه بالجب والعنة وخيار البالوغ والعنتى لراثها بالمبطل وان كانت مضطرة لان سبب الاضطرار ليس من جهته فلم يكن جانياً في الفرقه اهـ هذا ما ظهر لي في هذا المحل فتأمله (قوله ثم ماتت أو لحقت) أي قبل انقضاء العدة ط (قوله وربما) لانه تبين أن قصدها الفرار ط (قوله استحساناً) والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين العلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها بائنت بنفس الردة قبل أن تصير مشرقة على الهلاك وليست بالردة مشرقة عليه لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله بخلاف ردته الخ) لانه يقتل ان استدماها ط (قوله مطلقاً) أي سواء كانت في الصحة أو المرض ط (قوله ولو أرتد معها الخ) قال في الجبر وان ارتدا معا ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم لا يرث المرتد وان كان الذي مات مرتداً هو الزوج وورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض وربما الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الخانية اهـ (قوله طلقت الاخرى) زاد الشارح ذلك تبعاً للدرر لا صلاح عبارة المتن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير قاراً الوافيه من الشرح للعطف على طلقت واذ لم يصير قاراً لا تراث منه فان كان دخل بها نكاحاً لمهر ونصف فالمر بالدخول بشبهة والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدتها بالحيض بلا احسان ذيل على من ياب النمين بالطلاق والعنق (قوله خلافاً لها) فعندهما يقع عند الموت لانه الوقت الذي تحققت فيه الاخرية ويصير قاراً وترته ولها مهر واحد وتعدت بأبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وان كان الطلاق رجعي فاعلمها عدة الوفاة والاحداد أفاده الزيلعي (قوله لان الموت معرف الخ) علة لقول الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأة (قوله واتصافه) أي التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط (قوله فيثبت مستنداً) أي الى وقت التزوج كالمعلق بالطلاق بحيث لم يحث برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فاذا استمر نكاحاً ما ظهر أنه وقع من أولها زيلعي ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يصير قاراً وترته (قوله لم ترث الخ) بيانه أن عدها الاولى قد بطلت بالتزوج فبطل ارثها الثابت لها بسبب الابانة في مرضه لانها انما تراث مادامت في العدة وقد زالت

(ولو باشرت المرأة) سبب الفرقه وهي  
 أي والحال أنها (مريضة وماتت)  
 قبل انقضاء العدة وربما الزوج  
 (كما اذا وقعت الفرقه) بينهما  
 (باختيارها تنسها في خيار البالوغ  
 والعنتى أو بتبيلها) أو مطاوعتها  
 (ابن زوجها) وهي مريضة لانها  
 من قبلها واذ لم يكن طلاقاً  
 (بخلاف وقوع الفرقه) بينهما  
 (بالجب والعنة والعنان) فانه  
 لا يرثها (على) ما في الخانية والفتح  
 عن الجامع وجزم به في الكافي  
 قال في الجبر فكان هو (المذهب)  
 لانها طلاق فكانت مضافة اليه  
 (وقيل) فأناله الزيلعي (هو كالأول)  
 فربما (ولو ارتدت ثم ماتت أو لحقت  
 بدار الحرب فان كانت الردة في المرض  
 وربما زوجها) استحساناً (والا)  
 بان ارتدت في الصحة (لا) يرثها  
 بخلاف ردته فانها في معنى  
 مرض موته فترته مطلقاً ولو ارتدت  
 معافان أسأت هي ورثته والا  
 خانية (قال آخر امرأة تزوجها  
 طالق فلا تنكح امرأه ثم أخرى  
 ثم مات الزوج) طلقت الاخرى  
 (عند التزوج) (ولا يصير قاراً) خلافاً  
 لهما لان الموت معرف واتصافه  
 بالآخريه من وقت الشرط فيثبت  
 مستنداً (زوج) أي بانها في  
 مرضه ثم قال لها اذ تزوجتك  
 فأنت طالق ثلثاً فترت زوجها في  
 العدة ومات في مرضه لم ترث لانها  
 في عدة مستقبله وقد حصل التزوج  
 بفعله فلم يكن فراراً خلافاً للمذهب خانية

ووجب عليها عدة مستقبلة بالطلاق الثاني كما يأتي في العدة أن من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة مستقبلة ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لأن شرط وقوعه التزوج وقد حصل بفعلها فكأن راضية بوقوع الثلاث وهذا عندنا ومحمد بن قول ترمه لأن عليها تمام العدة الأولى فقط فبقي حكم الفرار بالطلاق الأول لبقاء عدته رجعي (قوله كذبها الورثة الخ) أي لو ادعت أنه أبانها في مرض موته وأنه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لها بيننا لا إنكارها سقوط الأثر لأنها تتر بطلاق لا بسقط الميراث (قوله فالمشكل من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة أما ما يصلح لأحدهما فالقول لكل فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب الدعوى (قوله لصيرورتها أجنبية) أي فلم يبق ذات يذيل البدل للورثة والقول لذى البدل (قوله بخلافه في العدة) أي بخلاف موته في عدتها فإن المشكل حينئذ للمرأة عند أبي حنيفة لأنها ترث فلم تكن أجنبية فكأنه مات قبل الطلاق جامع التصولين والله سبحانه أعلم

(باب الرجعة) \*

ذكرها بعد الطلاق لأنها متأخرة عنه طبعاً فكذلك أوضاعها (قوله بالفتح وتكسر) قال في النهر والجوهر على أن الفتح فيها أفصح من الكسر خلافاً للزهري في دعوى أكثرية الكسر ولكي تبعاً لابن دريد في إنكار الكسر على التثنية (قوله بتعدى ولا يتعدى) أي يستعمل فعله متعدياً بنفسه ولا زما في تعدى بالي قال في الفتح يقال رجع إلى أهله ورجعته إليهم أي رددته وقال تعالى فإن رجعت الله إلى طائفة منهم وبشال في معده أيضاً رجعا ورجوعاً ورجعا ورجعة والرجعي بكسر الراء ورجعاً قالوا إلى الله رجعتك (قوله هي استدامة الملك) عبر بالاستدامة بدل الرذ الذي هو معنى الرجعة لأن المبادر منه ما يكون بعد الزوال فيساقى قوله التام ولأن المراد به هنا الإبقاء قال تعالى ويعولنن أحق بردهن قال في الفتح والرد يصدق حقيقة بعد انعقاد سبب زوال الملك وإن لم يكن زال بعد بشال رد البائع المسع في بيع الخيار للبائع اه فهذا الرد ببقاء الملك التام أي إدامته وإمسكه قال تعالى فإذا بلغن أجلهن أي قارب البلوغ فامسكوهن معروفة قال في النهر والامسك استدامة التام لا إعادة الزائل ولذا صح الإبقاء منها والظهار والمعان وتناولها قوله زوجاني طوأتني ولم يشترط فيها شهود ولم يجب عوض مالي حتى لو راجعها توقفت زوجه على قبولها وتجعل زيادة في مهرها وقال أبو بكر لا يبرز زيادة فلا يجب ولوراجع الأمة على الحرية التي تزوجها بعد طلاقها مسع اه (قوله بلا عرض) أي بلا اشتراط عوض فالمرادني اشتراطه لاني وجوده لم أعلم وأما ذكره تأكيد الدعوى فقام الملك إذ لو زال اشترط في ردّها إليه العوض (قوله أي عدة الدخول حقيقة) أي الوطء ح (قوله أذا رجعة في عدة الخلو) أي ولو كان معها لمس أو نظرت شهوة ولو ألى الفرج الدخول ح ووجهه أن الأصل في مشروعية العدة بعد الوطء تعرف براءة الرحم تحفظاً عن اختلاط الانساب ووجب بعد الخلو بلاوطء احتياطاً وليس من الاحتياط تصحيح الرجعة فيها رجعي (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول لا بد من هذا التيد لأن العدة قد يجب بالخلوة الصحيحة بلا دخول ولا تصح فيها الرجعة اه قلت وتقدم أيضاً في باب المهر أن الخلو الصحيحة لا تكون كالوطء في الرجعة اه وإذا كان ذلك في الخلو الصحيحة فالفسادة بالأولى (قوله وفي البرازية الخ) الأولى استقامته لأنه سيأتي متناوياً وقوله بعد الدخول المراد به بعد الخلو والأولى التعبير به كما عبر به فيما سيأتي (قوله وتصح مع إكراه الخ) قال في البحر ومن أحكامها أنها لا تصح إضافتها إلى وقت في المستقبل ولا تعلّقها بالشرط كما إذا قال إذا جاء عند فقدر رجعتك أو أن دخلت الدار فقد رجعتك وتصح مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح كذا في البدائع ط وفي القصة لو أجاز مراجعة النضولي صح ذلك بحر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القاموس بضم الحاء أفاده ط (قوله وخطأ) كأن أراد أن يقول اسقني الماء فقال رجعت زوجتي (قوله بخبر رجعتك) الأولى أن يقول بالقول بخبر رجعتك ليعطف عليه قوله لا في وبالفعل ط وهذا بيان لكتبا وهو قول أو فعل والأول قسمان صريح كما مثل ومنه النكاح والتزويج كما يأتي وبدأ به لأنه لا خلاف فيه وكافية مثل أنت عندى كما كنت وانت امرأتى فلا يبرر رجعا إلا بالنية أفاده في البحر والنهر (قوله رجعتك) أي في حال خطبائها ومثله رجعت

كذبها الورثة بعد موته في  
الطلاق في مرضه فالقول لها  
كثروا لها أطلعتي وهو نام وقالوا في  
الينظة ولو ألبية طلقها في المرض  
ومات بعد العدة فالمشكل من  
متاع البيت لو ارث الزوج  
لصيرورتها أجنبية بخلافه في العدة  
جامع التصولين

(باب الرجعة) \*

بالفتح وتكسر بتعدى ولا يتعدى  
(هي استدامة الملك التام) بلا  
عوض مادامت (في العدة) أي  
عدة الدخول حقيقة أذا رجعة  
في عدة الخلو ابن كمال وفي  
البرازية أدى الوطء بعد الدخول  
وانكثرت فله الرجعة لا في عكسه  
وتصح مع إكراه وهزل ولعب  
وخطأ (بخبر) متعلق باستدامة  
(راجعك)

امرأتى في حال غيبتها وحضورها أيضا ومنه ارتفعتك ورجعتك فتح (قوله وردتلك ومسكتك) قال  
 في الفتح وفي المحيط مسكتك بمنزلة أمسكتك وحملتان وفي بعض المواضع يشترط في رد ذلك ذكر الصلة فيقول  
 الى أو الى نكاحي أو الى عمتي وهو حسن إذ مطلقه يستعمل لشد القبول اهـ (قوله وبالفعل) هذا ليس  
 من الصريح ولا الكناية لانهما من عوارض اللفظ فانهم نعم فاعركلا منهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت  
 الرجعة به من المجنون كما يأتي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيهية كما يشير اليه كلام الجرجاني في شرح قوله  
 والطلاق الرجعي لا يحترم الوطء رملي ويؤيده قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بجرمة الوطء أنه  
 عندنا يحل لقيام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضاءها اهـ  
 ولا يرد حرمة الصفرها لأن ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كما يأتي ويؤيده أيضا قوله في الفتح والمحب  
 أن يرجعها بالقول فانهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) يدل من الفعل يدل بعض من كل ح أي  
 لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالترجوح والوطء في الدبر ولذا عطفهما المصنف على قوله بكل فليس  
 مراده الحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم وباعتبار هذا العطف يصح كونه يدل مفصل من مجمل (قوله  
 كس) أي بشهوة كما في المنع ويفيده قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل  
 بشهوة على أي موضع كان ثما أو ذقنا أو جهة أو رأسا والمس بلاحائل أو بمجامل يجدا الحرارة معه بشهوة  
 والنظر الى داخل الفرج بشهوة بأن كانت مكتة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال بغير شهوة أو نظرا الى غير  
 داخل الفرج بشهوة ولو الى حلقة الدبر فإنه لا يكون مباحا لكانه مكره وكافي في الوطء الحية وفي التنية ويصير  
 مباحا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحيط ويكره التقبيل والممس بغير  
 شهوة إذا لم يرد الرجعة اهـ (قوله ولو منها اختلاسا) خلت الثي خلا من باب ضرب اختطفته بسرعة على  
 غفلة واختلسته كذلك مصباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط  
 أن يصدها سواء كان بغيره أو فعلته اختلاسا أو كان ثامنا ومكرها أو معتوها أما إذا ادعته وانكره لاثبت  
 الرجعة اهـ (قوله ان صدقها الخ) قال في الفتح هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكره لاثبت الرجعة  
 وكذا ان مات فصدقها الورثة ولا تقبل البيعة على الشهوة لانه غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن مَرَّ  
 في محرمات النكاح متناوشرها وان ادعت الشهوة في تقبيل أو تقبيلها به وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي  
 الا أن يقوم اليها منتشرا آله فيعاقبها القرينة كذبها أو يأخذ ثديها أو يركب معها أو يمسها على الفرج أو يقبلها  
 على الفم اهـ ومقتضاهم أنها لو مست فرجها أو قبلته على الفم ان تصدق وان كذبها وأنه تقبل البيعة على الشهوة  
 لانهما معا عرف بالانكار كما صرح به هناك ويأتي تمامه فتأمل (قوله ورجعة المجنون بالفعل) أي اذا اطلق  
 رجعا ثم جن قال في الفتح ورجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بهما اهـ وظاهر ترجيح  
 الاول واقتصر عليه البرزقي قال في البحر ولعله الراجح لما عرف أنه مؤاخذ بأفعاله دون أقواله وعلا في الصريفة  
 بأن الرضا ليس بشرط ولهذا لو أكرهه على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله وتصح بتزوجها) الاولى حذف  
 تصح لأن قول المصنف وبتزوجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر  
 وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الزواج الحية وعليه الفتوى كذا في النبايع فقول  
 الشارح ان انه ليس برجعة عنده خلافا لمحمد على غير ظاهر الرواية كما لا يخفى فعمل أن لفظ النكاح يستعار للرجعة  
 ولانستعاره له اهـ ملخصا وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه ينقد بقوله لمباته راجعك بكذا فافهم  
 الا أن يجاب بأن مراده في نكاح الاجنبية (قوله على المعتد) لأن عليه الفتوى كما في الفتح والبحر (قوله  
 لانه لا يخلو عن مس بشهوة) لأن المعتد هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لانه يعتبر فيها زيادة على ذلك شهوة  
 تكون سببا للولد ولذا لم يوجبها ذلك الوطء كما لو أنزل بعد المس ولذا لم يشترط أحدنا عدم الانزال بالمس ونحوه  
 (قوله ان لم يطلق باثنا) هذا بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل شرعا ليلية فأتى أن  
 لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين في الامه ولا واحدة معتدرة بعوض مالى ولا بصفة تنفي عن البيونة  
 كطويلة أو شديدة ولا مشبهة كظلمة مثل الجبل ولا كناية تقع بها باثنا ولا يخفى أن الشرط واحد هو كون  
 الطلاق رجعيا وهذه شروط كونه رجعيا متى تقدم شرط كان باثنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

٤٩٧

قول الحلبي يدل من الفعل فيه  
 جعل كلام المصنف بدلا من كلام  
 الشارح الا أن يقال لما امتزجا  
 كانهما اتحادا نصير

وردتلك ومسكتك بلانية لانه  
 صريح (و) بالفعل مع الكراهة  
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)  
 كس ولو منها اختلاسا أو ثامنا  
 أو مكرها أو مجنونا أو معتوها  
 ان صدقها أو ورثته بعد  
 موته جوهره ورجعة المجنون  
 بالفعل برأية (و) تصح (بتزوجها  
 في العدة) به يفتي جوهره (ووطئها  
 في الدبر على المعتد) لانه لا يخلو  
 عن مس بشهوة (ان لم يطلق باثنا)



عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بائنا وهو أولى من قول الكثران لم يطلق فلا نالكن قال الخبر الرمي لا حاجة الى هذا مع قوله استدامة الملك القائم في العدة لان البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لا في البائن فقد غفل أكثرهم في هذا المجل اه لا يمكن لا يمتحن أن المسألة في العبارة زيادة الايضاح لا بأس بها في مقام الفائدة (تنبيه) شرط كون التنتين في الامة كالثلث في الحرة أن لا يكون رقبها بائنا باقرارها بعدهما ففي النهر عن الخليفة لو كان القبط امرأة أقرت بالرق لا تخرب بعد ما طلقها تنتين كان في الرجعة ولو بعد ما طلقها واحدة لا يملكها والفرق أنها باقرارها في الأول تطل حقا بائنا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني اذ لم يثبت له حق البتة اه (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضيت بعد علمها أو أبت وكذا لو لم تعلم بها أصلا وما في العناية من أنه يشترط اعلام الغائبة بها فسموها واستقر من أن اعلامها انما هو مندوب فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قالت بقاء المؤنة والظاهر أنها تحريف (قوله) فله الرجعة) لانه حكم اثبتته الشارع غير مقيد برضاها ولا يقطع بالاسقاط كالميراث وقد جعل الشارع ان الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابها ط ويجوز ابقاؤها وصلية ويكون قوله فله الرجعة تقر بها على ما فهم مما قبله وتصرح بحاجه ليرتب عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدم وكأنه أعاده تمهيد لما بعده رجعي (قوله قولان) أي قيل نعم ان قبلت وقبل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الجوهرية من أن الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه اه (قوله) ويتجمل المؤجل بالرجعي) أي لو طلقها رجعيًا صار ما كان مؤجلا بذمة من المهر حال انقطاع البه في الحال ولو قبل انقضاء العدة ولا يعود مؤجلا اذ ارجعها في العدة قال في البحر من باب المهر يعني اذا كان التأجيل الى الطلاق اما اذا كان الى مدة معينة فلا يتجمل بالطلاق اه (قوله وفي الصيرفية الخ) قال في البحر من باب المهر وذكر قولين في الفتاوى الصيرفية في كونه يتجمل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أو الى انقضاء العدة وحزم في القضية بأنه لا يميل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا اه أي لان العادة تأجيله الى طلاق بزيل الملك أو الى الموت والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي المدة فلا يصير حال قبلها وقد ظهر لك بما نقلناه أن ما في الخلاصة أحد القولين وأنه ليس في كلام الصيرفية الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حلوله بالمرجعة وان بطلت العدة بها لان القول بحلوله بانقضاء العدة بسبب حصول الفرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المرجعة لا يوجد انقضاء المدة المشروط لحلوله لان فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالمرجعة لا لحلوله بها فانهم (قوله) ثلاث تنكح غيره) أولى من قول الهداية ثلاث تنكح في المعصية الا لمعصية فيه مع عدم علمها بالرجعة وان اجيب بأن المعصية لتقصيرها بترك السؤال لمافه من ايجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وتعامه في الفتح (قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المرجعة بالمبينة وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخل بها الاول وأولاه من تحريف النسخ أو سبق فلم اذ لا رجعة مع عدم دخول الاول كما لا يخفى (قوله ونذب) (الاشهاد) احتراز عن التجاود عن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فيهم بالقعود معها وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل للنذب زيلعي (قوله) ولو بعد الرجعة بالفعل) لما في البحر عن الطحاوي القدسي واذا راجعها بقبله أو لمس فالأفضل أن راجعها بالاشهاد ثانيا اه أي الاشهاد على القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية درمستي قال في البحر وأشار المصنف الى أن الرجعة على ضربين سني وبدي فالسني أن راجعها بالقول ويشهد على رجعتها ويعلمها ولوراجعها بالقول ولم يشهد أو اشهد ولم يعلمها كان مجازا فالسنة كما في شرح الطحاوي اه قلت وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرجعي والبدي هنا خلاف المندوب وفي الطلاق مكروه تحريما (قوله) بلا دنس اه) حقه أن يقول بلا دنس أي اعلماها لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وبعبارة الكثر حتى يؤذنها قال في البحر أي يعلمها بدخوله أما يفتحق النعل أو بالتنكح أو بالنداء ونحو ذلك (قوله) وان قصد رجعتها) خلافا لما في الهداية وغيرهما من التقييد بعدم قصد راجعها اذ قال في البحر أطلقه فشم ما اذا قصد رجعتها وألا فان كان الاول فانه لا يأمن أن يرى القرح بنهوه فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه وان كان الثاني فلا نهر بما يؤدى الى تطويل العدة عليها بأن يصير مر اجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقها وذلك

على كلام ط يكون قول  
الشارح أو قال معطوفا على قول  
المتن وان أبت ويكون قول المحقق  
قوله وان قال صوابه قوله أو قال  
حتى ياتم الكلامان فليأمل  
كتبه نصر الهوري

فان ابائنا فلا (وان أبت) أو قال  
أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي فله  
الرجعة بلا عوض ولو سعى هل يجعل  
زيادة في المهر قولان ويتجمل المؤجل  
بالرجعي ولا يتأجل برجعتها  
خلاصة وفي الصيرفية لا يكون  
حالا حتى تنقضي العدة (ونذب  
اعلامها بها) ثلاث تنكح غيره بعد  
العدة فان تكثرت فرق بينهما وان  
دخل شئني (ونذب) (الاشهاد)  
بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل  
(و) نذب (عدم دخوله بلا دنسها  
عليها) لتأهب وان قصد رجعتها  
لكراهيتها بالفعل كما مر

أشراها اه وقوله وهو مكروه من حيثين أى لكونها رجعة بالقول وبدون اشهاد والكرامة تزمية فيها كما علمت وبه اندفع ما فى الشربلية (قوله ادعاها) أى الرجعة بعد العدة فيها أى فى العدة والقرنف متعلق بادعى والجارو والمجرور متعلق بالضمير العائد على الرجعة أى ادعى بعد العدة الرجعة فى العدة فهو على حد قول الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم أى وما الحديث عنها (قوله صح بالمصادقة) لأن النكاح يثبت بمصادقة ما فالرجعة الأولى بحر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى ما فى نفس الامر (قوله والا لا يصح) أى ما ادعى من الرجعة لأنه أخبر عن شيء لا يمكن إنشاء فى الحال وهى تنكحة فكان القول لا يابلايين لما عرف فى الاشياء الستة بحر أى الا تية فى كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك ولا تخلف فى نكاح ورجعة وفى ايلاء واستيلاء دورق ونسب وولاء وحمل ولعان والفتوى على أنه يخلف فى الاشياء السبعة اه أى السبعة الأولى وهذا قولهما أما الاخيران فلا تخلف اتفاقا (قوله ولذا) أى لكونه لا يقبل قوله اذ لم تصدقه لو أقام بينة تقبل لأنه اذا كان القول لها تكون البينة عليه لأن البينة لا تثبت خلاف الظاهر وفى نسخة وكذا بالكاف وكلاهما صحيحان فافهم (قوله وتقدم الخ) أى فى فصل المهرات ح حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس الممس والتقبيل والنظر الذى ذكره أوفرجها عن شهوة فى المختار تجنبين لأن الشهوة مما يوقف عليها فى الجلاء بالتشاور أو تماراه وقد منا قريبا أن القول لمدعى الشهوة فى المعانقة مع التشاور والمس للفرج والتقبيل على الفم وهو مؤيد لقبول الشهادة بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) نقولوا ذلك عن مبسوط الامام السرخسى أى لأنه اذا قبل لك رجل أقرب شئ فى الحال لم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقرب فى الماضي يثبت فذلك تعجب من ذلك لأن اقراره فى الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالبينة لاحتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر يمال وبرهن عليه ثم أقرا المدعى عليه به بطلت البينة لأن الاقرار أقوى وهنا عكسوا ذلك ووجهه أن اقراره فى الحال بأنه أقرب فى العدة مجرد دعوى فلا تثبت بلاينة واذا ظهير السبب بطل العجب فأطلاق الاعتراض عليهم بأنه لا عجب ناشئ عن سوء الادب فافهم (قوله للملكة الانشاء فى الحال) أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخيار يجزى عن تليص الجامع (قوله يريد الانشاء) أما اذا أراد الاخبار فيرجع الى تصديقها ط (قوله فقالت مجيبة له) أشار الى أنها قالته موصولا كىأتى محترزه والى أن الزوج بدأ فلو بدأت فقالت انقضت عدتى فقال الزوج راجعتك فالتول لها اتفاقا وفى الفتح لو وقع الكلامان معا ينبغى أن لا تثبت الرجعة نهر (قوله فانها لاتصح الخ) لا يخفى أن هذا مقيد بما اذا كانت المدة تحتمل الانقضاء والا تثبت الرجعة الا ان ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندنا تصح لأنه انشاء حال قيام العدة ظاهرا وأبو حنيفة يمنع قيامها حال كلامه لأنها أمينة فى الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة مقارنة لانقضاء العدة فلا تصح وتسامه فى الفتح (قوله صحت اتفاقا) لانها مهمة بسبب سكوتها وعدم جوابها على الفور فتح (قوله كالتوكلت الخ) قال فى الفتح وتختلف المراءى هنا بالاجماع على أن عدتها كانت متضمنة حال اخبارها والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين الرجعة حيث لا تختلف عنده أنه لم يراجعها فى العدة لأن الزام المين لفائدة التكرار وهو يثبت عنده وبذل الرجعة وغيرهما من الاشياء الستة لا يجوز والعدة هى الامتناع عن التزوج والاحتباس فى منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لتكولها ضرورة كسبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة اه لكن ما ذكره من الاجماع تعالى الزلى وشرح المجمع اعترضه فى البحر بأن مذهبهما صحة الرجعة خنفا فلا يتصور الاستحلاف عندهما ولذا اقتصر على الاستحلاف عنده فى البدائع وغيرها (قوله عن مضى العدة) الاولى على مضى العدة لأنه متعلق بالمين ط (قوله فصدقه السيد وكذبته) قيد به لانها لو صدقت ثبت الرجعة اتفاقا ولو كذبه لا تثبت اتفاقا ط عن النهر (قوله ولا يثبت) فلو أقامها ثبتت الرجعة نهر (قوله فالقول لها اعتدا امام) وقال التول للمولى لأنه أقرب بما هو خالص حقه فيقبل كولو أقرب عليها بالنكاح ولان حكم الرجعة من الصحة وعدمها مبنى على العدة من قيامها وانقضائها وهى أمينة فيها مصدقة بالاخبار بالانقضاء والبقاء لا قول للمولى فيها أصلا وانما قبل قوله فى النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أى عند الكل قال

(ادعاها بعد العدة فيها) بأن قال كنت راجعتك فى عدتك (قصدتة صح) بالمصادقة (والالا) يصح اجماعا (و) كذا (لو أقام بينة بعد العدة) أنه قال فى عدتها قد راجعتها (أو) أنه (قال قد جامعها) وتقدم قبولها على نفس الممس والتقبيل وليقتل (كان رجعة) لأن الثابت بالبينة كالتاب بالمعينة وهذا من أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة (كالتول فيها كنت راجعتك امس) فانها تصح (وان كذبته) للملكة الانشاء فى الحال (بخلاف) قوله لها (راجعتك) يريد الانشاء (فقلت) على الفور (مجيبة له) قدممت عدتى فانها لاتصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت ثم أجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن المين عن مضى العدة (قال زوج الامة بعدها) أى العدة (راجعتها) فيما فصدقه السيد وكذبته (الامة ولا يثبت) (أو قالت مضت عدتى وانكر) الزوج والمولى (فالتول لها) عند الامام لانها أمينة (فلو كذبته المولى وصدقته الامة فالقول له) أى للمولى على الصحيح

في الفتح ان القول للمولى بالاتفاق وقوله في الصحيح احتراز عما في النبايع أنه على الخلاف أيضا اه (قوله  
 لظهور الخ) قال في النهر والفرق للإمام بين هذا وما مر أنهم امتنعوا في العدة في الحال ويستلزم ظهور ذلك للمولى  
 المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف ما مر لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقتر بقيام العدة فلم يظهر ملكه مع  
 العدة ليقبل قوله اه قال في البحر فالخلاف أنه لا فرق في الحكم بين المستلذين وهو عدم صحة الرجعة وإن اختلف  
 التصور (قوله ثم انما اعتبر المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عتدي لا بد من كون المدة  
 تتمثل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحض فلو كانت العدة بوضع الحمل ولو سقطا  
 مستبين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسأقي آخر الباب بيان المدة (قوله بعم الامه) لأن عتديا حضتان  
 والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهداية من الحضة الثالثة (قوله لعشرة) علة لظهور أي لأجل  
 تمامها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة ولها إعادة انقطعت الرجعة من حين انتهاء عادتھا  
 كما في الدر المنثور عن الزبلي وغيره (قوله مطلقا) يفسر ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا  
 فهو اشارة الى ما ذكرناه أن نفع النهر (قوله احتياطاً) راجع للكل لأن سور الجمار مشكوك في ظهوريته  
 فاذا اغتسلت به مع وجود الماء المطلق فلا احتياط انقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزويج  
 لاحتمال عدمه (قوله أو يمضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله  
 في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في أثناءه احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة فانه لا يعتبر ما لم  
 يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن نصير الصلاة ديناً في ذمتها ولهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه  
 ما يسع الغسل والتحرية لا تنقطع الرجعة ما لم يخرج الوقت الذي بعده لانها بمجرد خروج الوقت الأول لم تنصر الصلاة  
 ديناً بذمتها لعدم قدرتها فيه على الإداء فانهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وتماشروط في الأقل أحد  
 الشئين لأنه لما احتل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شيء من  
 أحكام الطهارات فخرجت الكفاية لانه لا يتوقع في حقها اعادة زائدة فاكفى بالانقطاع كذا ذكره الشارحون  
 وظاهره أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن لما كان غير محقق اشترط معه ما يحققة فأعاد أنها لو اغتسلت ثم عاد الدم  
 ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل  
 ومضى الوقت تبين صحة النكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثاً وهو وإن خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده  
 والقواعد لا تأباه اه أي لأن عبارة المتن تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لأنفس  
 الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسلت أو مضى الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز  
 العشرة فظاهر المتن صحة التزويج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فترجعت بأخر قبل الاغتسال ومضى  
 الوقت لم يصح التزويج وبقيت الرجعة ولا شأن بهذا خلاف ما بحثه في الفتح خلافاً لما فهمه في النهر وقد يقال  
 ان مرادهم بالانقطاع لما دون العشرة الانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز  
 العشرة تبين أن غسلها لم يصح وان الصلاة لم تنصد ديناً بذمتها بقيت الرجعة ولم يصح تزويجها لكن بقي المخالفة  
 فيما لو راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومضى وقت الصلاة ولم يعاودها الدم أصلاً فان مقتضى المتن صحة  
 الرجعة دون التزويج وهذا لا يحتمل التأويل فيما اقتضه بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو  
 القاطع للرجعة فلا بد من أن يكون مشروطاً بشرط يقويه وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطهارات  
 لانها اذا اغتسلت يجوز لها الشرع القراءة والطواف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة ديناً بذمتها  
 فان القياس بقاء جميعها مادامت مدة بعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشيء من أحكام الطهارات يكون  
 حكمها متباعد ارتفاع الحيض ما لم يتيقن عدمه بالعود في المدة فاذا ازال الحكم المذكور والابق وحسنه فلا يعمل  
 الانقطاع علة من انقطاع الرجعة وصحة التزويج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستتر فاذا ازال بعود  
 الدم بطل عمله وان بقي الحكم في العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور  
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا  
 في التبيين وشرح المجمع لكن نقل في الجوهره عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولو مبست المصحف  
 أو قرأت القرآن أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا كذلك في الفتح شرناً ليلية قال في النهر

لظهور ملكه في البضع فلا يحكمها  
 ابطاله (قلت انقضت عتدي ثم  
 قالت لم تنقض كان له الرجعة)  
 لاخبارها بكذبها في حق عليها  
 شئ ثم انما اعتبر المدة لولا الحيض  
 لا بالسقط وله تحليفها أنه مستبين  
 الخلق ولولا الولادة لم يقبل الايسة  
 ولو حرة فتح (وتنقطع) الرجعة  
 اذا طهرت من الحيض الاخير  
 بعم الامه (عشرة) أيام مطلقاً  
 وان لم تغسل ولا قل لا تنقطع  
 حتى تغسل ولو بسور سجار  
 لاحتمال طهارته مع وجود المطلق  
 لكن لا تصلح لاحتمال النجاسة ولا  
 تزويج احتياطاً (أو يمضي)  
 جميع وقت صلاة فتصدينا  
 في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز  
 العشرة فله الرجعة (أو حتى  
 تنيم) عند عدم الماء (وتصلح)  
 ولو نفل صلاة نائمة في الاصح

وتقيد المصنف بالصلاة يومئذ الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد تنقطع بجزء التيمم وهو القياس  
لانه طهارة مطلقة ورجحه في الفتح وأقره في البحر والمهر (قوله بجزء الانقطاع) أي بلا ترفق على غسل  
أو مضى وقت أو تيمم كقوله مناه عن البحر لعدم خطاها بالاداء ماله الكفر (قوله قلت ومفاده) البحث اصحاب  
النهر (قوله ونسبت أقل من عضو) كالصبيغ والاصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسيان  
الشك لان المراد أنها وجدت بعض العضو جافا ولم تدخل أصابه ماء ولا بقية ما بعده أعاده الرحي وط  
(قوله تنقطع) أي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجه اقرباؤها ولا يحل تزوجها بآخر ما لم تغسل تلك الممعة  
أو يوضي عليها أدنى وقت صلاة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطي في أمر الفروج  
نهر فلذا لم يتبروا هاتما اعتبر وفي الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم  
(قوله لتسارع الخفاف) ظاهره أن الحكم المذكور فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البلة فلو شك بعد مدة  
طويلة ذهب فيه البلة فالظاهر عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور البلة خاتما مثل  
(قوله ولو نسبت عضوا) كاليد والرجل بحر (قوله لانهم عضو واحد) أي بمنزلة وكل واحد بانفراده  
ينزله مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف وفي رواية عنه أن ترك كل بانفراده كترك عضو وأشار  
الى تصحيح الأول في المتني حيث قدمه وفي الهداية حيث أخره مع تعليقه بأن في فرضيته اختلافا فاجتلف غيره من  
الاعضاء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا وقت الطلاق بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت  
الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف تعالى صدر الشريعة كما يأتي لانه بعد الوضع  
لا امر رجعة (قوله فجاءت بولادتها لاقل من ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها  
جاءت بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق واستأثر فصاعدا من وقت النكاح وهذا هي الصواب لانه  
بذلك يعلم أن الولد علق بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجعة السابقة) أي المذكورة في قوله  
فراجعها قبل الوضع أي ظهر بهذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وان كان مقتضى انكاره الوطأ أنها  
لا تصح لانها على زعمه قبل الدخول والمطلقة قبله لا رجعة لها لكن لما ثبت نسبته منه صار مكذبا شرعا فصحت  
رجعته (قوله وتوقف ظهور صحته الخ) اعلم أنه قال في الوقاية طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ راجع اه  
ومثله في أكثر الهداية وغيرهما واعترضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك أن وجود  
الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولد له لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف بملاك  
الرجعة ولا يراد أنه بملاك الرجعة قبل وضع الحمل أي بأن يحكم بصحتها قبله لانه لما أنكر الوطأ لم يكن مكذبا شرعا  
الابعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكرا وطأها فراجعها فجاءت  
بولادتها لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة اه ملخصا وقد تبعه المصنف في منته كإرايت وقد أشار الشارح الى  
الجواب عن الوقاية بأن قوله راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته متوقفة على الولادة لاقل من  
ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحته على الولادة لا ينافي صحته لكن لا يتحقق ما في ذلك من البعد لكن  
انصرف في البحر للشيخ ورده قول صدر الشريعة أن وجود الحمل الخ بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت به النسب  
لماصر حوايه في باب خيار العيب أن حل الجارية المبعة يثبت نظيره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب أنه  
يثبت بالحمل الظاهر اه أي واذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم بصحة الرجعة قبلها ورده أيضا يعقوب  
باشاني حواشيه عليه من وجهين أحدهما ما مر عن البحر والثاني أنه سجي في المسئلة الآتية أنه لو راجعها ثم  
ولده لاقل من عامين ثبت نسبته قال فعلم أن الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر اه وأقره في النهر وأقول وقد  
أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر الشريعة تحقيق بالقبول حقيق وقول  
من رده بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردودا ما ما استدلل به في باب خيار العيب فرواية  
ضعيفة عن محمد أنه يرد بشهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف روايتان أظهرهما أنه انما يقبل قولها للخصومة  
للالرء واما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الظاهر فانما يثبت النسب بالفراش والولادة بقول المرأة  
والخلاف هناك معروف أن أباحيفة يقول اذا جحد الزوج بولادة المعتدة لا تثبت الاشهادة رجلين أو رجل  
واحدة أنين إلا أن يكون الحمل ظاهرا فيثبت معه بشهادة المرأة وهي القابلة فليس في هذا أن الحمل يثبت وانما

وفي النكاحية بجزء الانقطاع ملتي  
لعدم خطاب اقل ومفاده ان المجزوءة  
والمنفردة كذلك (ولو اغتسلت  
ونسبت أقل من عضو تنقطع)  
لتسارع الخفاف فلوتيقنت عدم  
الوصول أو تركته عمدا لا تنقطع  
(ولو) نسبت (عضوا) تنقطع  
وكل واحد من الممعة  
والاستنشاقي كالأقل لانهما  
عضو واحد على الصحيح بهنسي  
(طلق حاملا منكرا وطأها  
فراجعها) قبل الوضع (جاءت  
بولادتها لاقل من ستة أشهر) من وقت  
الطلاق (ولستة أشهر) فصاعدا  
من وقت النكاح (صحت)  
رجعته السابقة وتوقف ظهور  
صحتها على الوضع لا ينافي صحتها  
قبله فلا مساحقة في كلام الوقاية

٥ قوله للخصومة لا الرديعي اذا  
ادعى المشتري الحمل لا تتوجه له  
الخصومة على المشتري ما لم تشهد  
الساعة فحينئذ تتوجه للخصومة  
فيحلف البائع على انها ليس بها  
حمل وقت البيع فان حلف فيها  
والاردت عليه وليس المراد انه  
يثبت الرد بجزء شهادة الساعية  
ومثل هذا في دعوى الثبوتية  
رغبها ما لا يطلع عليه الرجال  
اه منه ٥

مطلب

فما قيل ان الحمل لا يثبت  
الا بالولادة

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما بثبوته فتوقف على الولادة كما نص عليه في المنسوط فيقال ان حبلى فتطالق  
فقال لو وطئها مرة فلا نفصل أن لا يقر بها ثم قال ان أتت بولد بعد قوله المذكور لا أكثر من سنتين يقع الطلاق  
وتنقض العدة بالولد فلم ينسب الا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يسمي ثبوتاً ولا يترتب عليه ما يتوقف على  
الثبوت اذ قلت وفيه نظر فان الذي حرره الزيلعي "خالفه" أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت اذا كان هناك حمل  
ظاهر أو فرأى قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل حتى لو علق طلقها بولايتها يقع بقولها ولدت عند أبي  
جنيته وشهادة القابلة شرط عنده لتعيين الولد وعندهما لا تثبت الولادة بالشهادة القابلة فقد ظهر أن الولادة  
تثبت بظهور الحمل عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره أن تظهر أماراته بحيث يغلب ظن  
كل من شاهدها بكونها حاملاً ثم يعتبر ظهوره حيث لم يعارضه غيره كما في مسئلتنا فان إقراره بأنه لم يطلأ نافي صحة  
رجعته ما لم يظهر كذبه بأن تلد دون ستة أشهر ونظيره ما لو أخبرت العدة بانقضائه عتبتها ثم ادعت الحمل فانهم  
لم ينظروا الى ظهور الحمل وانما نظروا الى ولادتها فاذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاخبار ثبت النسب  
للتيقن بكذبها ولو لا كثرة التناقض فلم ينظر الى ظهور الحمل عند التناقض وانما نظروا الى ما يظهره كذب  
الاخبار الاول يقيناً فهذا مؤيد لما قاله صدر الشريعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق في المسئلة  
الآتية مفروض بعد إقراره بانطوقها والطلاق بعد الخلوة موجب للعدة ومعتدة الرجعي اذ لم تقتر بانقضائه  
عتبتها وجاءت بولادته نسبة له لكن ان ولده لا أكثر من سنتين كانت الولادة رجعة والالجار اخلوقه قبل الطلاق  
كما سيأتي في الهدية فاذا ثبت نسبة وكان قد راجعها بالقول من سنتين صحة تلك الرجعة بالولادة لاقل من عامين أما  
في مسئلتنا فانه لم يقر بانطوقها العدة فاذا اطلقها يكون طلاقاً قبل الدخول ظاهر اقل عدة عليها فاذا ولدت  
لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق تبين أن الطلاق كان بعد الدخول وانما معتدة فاذا كان قد راجعها قبل  
الولادة تبين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما اذا ولدت بعد ستة أشهر من وقت الطلاق فانه لا يعلم أن  
الرجعة كانت في العدة ولا ثبت نسب الولد لما صرحوا به من أن الاصل أن كل امرأة لم تحب عليها العدة فان  
نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقيناً أنه منه بان يجيء به لاقل من ستة أشهر وبه ظهر أنه لا فرق بين  
المسئلتين في توقف صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مسئلتنا الا بالولادة لاقل من  
سنة أشهر من وقت الطلاق العلم بانها علقته به قبل الطلاق وانما معتدة بخلاف المسئلة الآتية لانها مفروضة  
في المحتل بها الواجب عليها العدة فتصح رجعتها وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاعتقم تحرير هذا المقام الذي  
زلت فيه اقدم الافهام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي اذا جاء به لسة أشهر فأكثر  
من وقت الشكاح (قوله حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير) قال في البحر ولا يرد ما أورده في الكافي بأن من  
أقر بعد لا سخر ثم اشتراه ثم استحق منه ثم وصل اليه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له وان صار مكذباً بشرعاً لكونه  
تعلق بإقراره حق الغير بخلاف مسئلة الرجعة اذ ح (قوله لان الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في  
عدة الدخول أي الوطء لافي عدة الخلوة وهو قد أنكر الوطء فصدق في حق نفسه والرجعة حقه ولم يكذب  
الشرع فيه بخلاف ما مر وما يأتي فانه بثبوت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا يرد أنه بانطوقه تأكيد المهر وتجب  
العدة لان تأكد المهر يقتضي على تسليم المبدل والعدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات  
الوطء فلم يكن مكذباً بشرعاً بانه كذا ايضا من البحر (قوله فله الرجعة) لان الظاهر شاهد له فان الخلوة  
دلالة الدخول بغير (قوله والمسئلة بمجالها) يعني اختل بها وانكر وطأها (قوله صحت رجعتها) أي  
ظهر صحتها (قوله لصيرورته مكذباً) أي في قوله لم أجتمعها لانه بثبوت النسب نزل واطاق قبل الطلاق لا بعده  
وان أنكره لان تكذيبه أول من حله على الزنا نهر وقدما تتحقق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت  
في العدة وهو معنى قول البحر ووجب العدة وليس معناه مضت عدتها حتى يقال ان الصواب حذفه فافهم  
(قوله بطينين) حال من مفعول ولدت الاول وولدت الثاني لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر)  
تفسير لقوله بطينين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجوداً قبل ولادة الاول فيكون  
قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق يقيناً (قوله فهو رجعة) أي الوطء  
الذي كان الولادته رجعة واستدخاله لان الوطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق

(كما) صحت (ولو طلق من

ولدت قبل الطلاق) فلو ولدت

بعده فلا رجعة لمضي المدة

(منكر وطأها) لان الشرع كذبه

بجعل الولد للفرار فبطل زعمه

حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أي الوطء

(ثم طلقها) يملك الرجعة لان

الشرع لم يكذب ولما أقر به

وانكرته فله الرجعة ولو لم يحل بها

فلا رجعة له لان الظاهر شاهد

لها ولو الحية (فان طلقها

فراجعها) والمسئلة بمجالها

(جاءت بولادته لاقل من حولين)

من حين الطلاق (صحت) رجعته

السابقة لصيرورته مكذباً كما مر

(ولو قال ان ولدت فانت طالق

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم)

ولدت (آخر بطينين) يعني بعد

سنة أشهر ولو لا أكثر من عشر

سنتين ما لم تقتر بانقضائه العدة لان

استداد الطهر لا غاية له الا اليأس

(فهو) أي الولد الثاني (رجعة)

اذ يجعل العلق بوطء حادث

في العدة

في العدة فيصير به مراحعا جلا لهما على الصلاح حيث لم تقرب بانقضاء العدة كما اذا اطلقها رجعا فولدت لاكثر  
من سنتين فانه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما اذا اولده لاقول من سنتين فانه لا يكون رجعة لاحتمال علوقه  
قبل الطلاق كما قدمناه وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهما متى كانا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد  
الطلاق البتة كما ذكره في الفتح وبه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد  
علمت وجهه انفا (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولادتين ستة اشهر فأكثر (قوله كما تمر) أي  
من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لان النفاس ليس  
لاقله عدد ويجوز أن لا ترى دما أصلا نهر (قوله ثلاثا) الاولى أن يقول نالسا ليوافق قوله ثانيا (قوله  
علا بكما) على لقوله وتطلق في الموضوعين أي فان كلما تنقضي التكرار لانها اعموم الافعال (قوله  
في الاشهر) أي فتعدت بالاشهر ويطلق ما مضى من الحيض ان وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا بطنين) بأن  
يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لانقضاء العدة به) فيه كون وقت الشرط وهو الولادة طارن  
وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور الآن نجيء برابع أي فتطلق بالثالث ولو لم تلد الثالث  
لا تطلق بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتنقضي العدة بالثاني ولا يقع شيء  
بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثنتان بالاول والثاني وتنقضي العدة بالثالث  
فلا يقع شيء بخبر عن الفتح اهـ (قوله والمطابقة الرجعية تزين) لانها حلال للزوج لقيام نكاحها والرجعة  
مستحبة والتزين حامل عليها فيكون مشروعا بجر (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاة) أما في البائن  
فلمرمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة فلو جوب الاحداد أقاده في البحر (قوله لفقد  
العله) وهي الحمل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنه لا يراجعها لشدته بغضا بجر (قوله  
ذكره مسكين) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مرجوة الخ وأقره في البحر وغيره (قوله لانهي المطلق) أي  
في قوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن نزل في المطابقة رجعة والنهي عن الاخراج مطلق شامل لمادون سفر  
(قوله ما لم يشهد على رجعتها) لعل الاول ما لم يراجعها لان الاشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل  
الاشهاد غاية لحرمة الاخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة  
المسافرة والخلوة أيضا عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما اذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لانه تين أنها لم تكن  
أجنبية لان الطلاق لم يعمل عله والاوجه تحريم السفر مطلقا لاطلاق النص في منعه دون الخلوة لعدم النص  
فيها اهـ ملخصا فافهم (قوله فتبطل العدة) أي فان اشهد قبطل (قوله وهذا الخ) الاشارة الى ما فهم  
من قوله ما لم يشهد من أن الاخراج ليس رجعة ففي البحر أن المراد ان كان يصرح بعدم رجعتها اما اذا سك  
كانت المسافرة رجعة دلالة كما أشار اليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاضي وقاويه والبدائع وغاية البيان  
معللين بأن السفر دلالة الرجعة فالتنبي به ما ذكره الزيلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بخبرنا)  
فيه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار اليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح  
ولحرمتها أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبيل ولادتها أي ولا تكون دلالة الرجعة لان الكلام فيمن  
يصرح بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقبيل بشهوة ونحوه يكون نفسه رجعة وان نادى على نفسه بعدم الرجعة  
وجوابه الفرق بالحل والحرمة اهـ أي فان التقبيل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة  
ولادالة عليه امع التصريح بعدمها فقوله لان الكلام الخ يفيد أن ذلك منقول لا بحث فافهم (قوله خلافا  
لشافعي) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعنده استحداث الحل الزائل فيحل  
عندنا لقسم ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة (قوله لانه مباح) فيه مساححة لان  
الوطء مكروه عندنا بخلافه للسنة كما مر تحريره والمباح ما يتعلق به خطاب الشارع تحييرا بين الفعل والتترك على  
السواء والمكروه ولو تنزه اراج التترك فلا يكون مباحا لاولي أن يقول لانه جائز فان الجائز يطلق على  
ما لا يجرم شرعا ولو اجاب أم مكروها كما ذكره في التحرير (قوله لكن تكره الخلوة بها) الاستدراك مستدرك  
فان الوطء مثلها كعامات (قوله ان لم يكن من قصده الرجعة) لان الخلوة ربما أدت الى المس بشهوة فيصير  
مراجعا وهو لا يريد اها فيطلقها لتطول العدة عليها ط عن البحر (قوله ويثبت القسم لهما الخ) سيأتي

يخلاف ما لو كانا بطنين  
واحد (وفي كمال ولدت) فأن  
طالق (فولدت ثلاث بطون تقع  
الثلاث والولد الثاني رجعة) في  
الطلاق الاول كما مر وتطلق به  
ثانيا (كل ولد الثالث) فانه رجعة  
في الثاني وتطلق به ثلثا علا بكما  
(وتعدت) الطلاق الثالث  
(بالحيض) لاهما من ذوات  
الاقراء ما لم تدخل في سن اليأس  
فيلاشهر ولو كانوا بطنين يقع  
ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضاء  
العدة به فتح (والمطابقة الرجعية  
تزين) ويجرم ذلك في البائن  
والوفاة (لزوجها) الحاضر  
لا الغائب لنقد العلة (اذا كانت)  
الرجعة (مرجوة) والا فلا تفعل  
ذكره مسكين (ولا يخرجها من  
بيتها) ولو لمادون السفر للنهي  
المطلق (ما لم يشهد على رجعتها)  
(قبطل العدة وهذا اذا صرح  
بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان  
السفر رجعة دلالة فتح بخبرنا  
وأقره المصنف (والطلاق  
الرجعي لا يحرم الوطء) خلافا  
لشافعي رضي الله عنه (فلو وطئ  
لا عقر عليه) لانه مباح (لكن  
تكره الخلوة بها) تنزيها ر ان لم  
يكن من قصده الرجعة والا  
لا تكرر ويثبت القسم ان كان من  
قصده المراجعة

في الباب الا ترى ان المطلقة الرجعة لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراجعتها بغيره وحديثه  
فالقسم لاجل الاستئناس تاقل (قوله والا لا) أي وان لم يكن من قصد الرجعة لا يثبت القسم لانه لو ثبت  
مع عدم قصد هاربها أدى الى الخلوة فيلزم من شرط (قوله وينكح مباته بمادون الثلاث) اذ ذكر ما يقدرك به  
الطلاق الرجعي ذكر ما يقدرك به غيره فتح ولذا عقدته في الهداية هنا فصلا (قوله بالاجماع) راجع الى قوله  
في العدة وهو جواب عن سؤال هو ان قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء  
العدة عام فكيف يجوز للزوج تزوجها في العدة والنص بعزمه بمنعه وال جواب أنه خص منه العدة من الزوج  
نفسه بالاجماع (قوله ومنع غيره) أي غير الزوج في العدة لاشتباه النسب بالهوى فانه لا يوقف على حقيقة  
أنه من الاول أو الثاني وهذا حكم شرعية العدة في الاصل والمراد به كراهة نكاحه لان عدم المانع من تخصيص  
الزوج بالاجماع لا يبان علمه لانه يراد عليه الصغيرة والاياسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعتدة الصبي والحيضة  
الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة اعلا اخرى هي اظهار خطر المحلل أو هو حكم  
تبعدي ونعم يبان في الفتح (قوله لا ينكح مطلقه) تقديره لفظ ينكح عموم متقضي العطف على ما قبله لكن الاولى  
أن يرتد ولا يطأ بملك عين لانه كما لا يحل له نكاحها بالعقد لا يحل له وطؤها بانك كياناً ولو قال لا تحل كما في الآية  
الكرمية لشمل كلا منهما (قوله من نكاح صحيح نافذ) احتراز بالصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة  
ككونه بغير شهوة وفاته لا حكم له قبل الوطء وبعد يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عددا لانه متاكره فلو  
طأها ثلاثا لافق شيء وله تزوجها بلا محمل كما تقدم آخر باب الصريح واحتراز بالناسخ عن الموقوف في نكاح  
الرق من الفتاوى الهندية عن المحيط اذ تزوج العبد أو المكاتب أو المذنب أو ابن أم الولد بلا إذن المولى ثم  
طلقها ثلاثا باقبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاكره النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق  
فان أجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته وان أذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم أفترق بينهما (قوله  
كما صحقه) أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح القاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص  
عدد الطلاق لانه فسخ جوهري ذاه ولم يترك الموقوف هناك لانه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريبا  
من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فانه وان كان في المحلل لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبرا أيضا وليس  
مراده الاشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول الخ لان مراده به صحته  
في المذهب كلها كما ستعرفه وليس مما نحن فيه فافهم (قوله وما في المشكلات) حيث قال من طلق امرأته  
قبل الدخول بها ثلاثا فله أن يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا  
غيره ففي المدخول بها (قوله باطل) أي أن حل على ظاهره ولذا قال في الفتح انه زلة عظيمة مصادمة للنص  
والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلا عن أن يعتبره لان نقله اشاعته وعند ذلك ينفتح باب الشيطان  
في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع  
نعوذ بالله من الزيف والضلال والامرفيه من ضروريات الدين لا يعدا كنفار مخالفته اه أقول وإياك أن تغتر بما  
ذكره الرازي في آخر الحاوي في أول كتاب الحيل فانه عقد فيه فضلا في حيلة تحل المطلق ثلاثا وذكرفيه  
هذه المسئلة غير قابلة للتأويل الا في ذكر حيل كثيرة كلها باطلا مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون  
وطء (قوله أو مؤول) أي بما قاله العلامة البخاري في شرحه غرر الاذكار على درر البحار ولا يشكل  
ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات ليوافق ما في عامة الكتب الخفية اه وقد منا  
تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فان الطلاق ذكر فيها مفترقا مع التصريح فيه بعدم  
الحل فأجاب بأنها في المدخول بها فافهم (قوله كما تر) أي في أول باب طلاق غير المدخول بها (قوله حتى  
بطأها غيره) أي حقيقة أو حكما كالتزوج بت محبوب خبات منه كما سيأتي وشمل ما لو وطأها حائضا أو محرمة  
وشمل ما لو طأها أزواج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت باخر ودخل بها لئلا يجر ولا بد من كون  
الوطء بالنكاح بعد مضي عدة الاول لو مدخولا به أو مسكت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت  
بالاجماع فلا يكفي مجرد العقد قال القهستاني وفي الكشف وغيره من كتب الاصول أن العلماء غير سعيد بن  
السيب اتفقوا على اشتراط الدخول وفي الرازي أنه ثابت بالاجماع الاثمة وفي النية أن سعيدا رجع عنه الى

مطلب  
في العقد على المباتة

والالا قسم لها بغيره عن البدائع  
قال وصيرت جواباً أن لا ضرب امرأته  
على ترك الزينة وهو شامل  
للمطلقة رجعيًا (وينكح مباته  
بمادون الثلاث في العدة وبعد ما  
بالاجماع) ومنع غيره في الاشتباه  
النسب (لا ينكح مطلقه) من  
نكاح صحيح نافذ كما صحقه (بها)  
أي بالثلاث (لو حررت وتنتن واماها  
ولو قبل الدخول وما في المشكلات  
باطل أو مؤول كما تر حتى يطلأها  
غيره

قول الجمهور فن عمل به يسود وجهه ويعد من أفتى به بعزروا نسب إلى الصدر الشهد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها نقضه وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانه يخالف الاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به وتماخيه فيه (قوله ولو مراهما) هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه غير واقع درمستی عن الترخاثة (قوله بجامع مثله) تفسير للمراهما ذكره في الجامع وقيل هو الذي تحرل آله ويشتهى النساء كذا في الفتح ولا يخفى أنه لا تنافي بين القولين نهر والاولى أن يكون حرًا بالغًا فان الانزال شرط عند مالك كما في الخلاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتلذذ لا يبي حنفية ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كما في دياجحة المصنف قهستاني وفي حاشية الفتال وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الامام قول في مسئلة يرجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه (قوله أو خصا) يفتح الخاء وهو من قطعت خصيته وانما جاز تحليله لوجود الاكالة ط (قوله أو مجنوننا) بنونين ح وفي نسخة أو مجنوبا بباءين وهو الذي لم يبق له شيء يوجب في محل الختان لكن شرط تحليله أن تحبل منه كما يأتي (قوله أو ذمتا ذمتيه) أي ولو كان التحليل لاجل زوجه المسلم كما في البحر (قوله خرج الفاسد والموقوف) أي خرجا بقيد النافذ وفيه أن الفاسد يقابل الصحيح لا النافذ لأن النافذ من العقود ما لا يتوقف على اجازة غير العاقد فالبيع بشرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور نعم الموقوف فيه طريقان للشايخ قيل هو قسم من الصحيح وقيل من الفاسد كما سأتى تحقيقه في البيوع ان شاء الله تعالى فعلى الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغويا ويقال أيضا كل صحيح نافذ ولا ينصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الكثرة في التعبير بشكاح صحيح فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن الشكاح المطلق هو الصحيح فيخرج به الفاسد (قوله ووطئها قبل الاجازة لا يحلها) أي وان أجاز بعد ولعل وجهه أن الشكاح المشروط بالنص يتصرف إلى الكامل لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والافقد صرحوا بأن الموقوف يتعقد سببا في الحال ويتأخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر به الحل من وقت العقد (قوله ومن ما طيف الحيل الخ) أي حيل التحليل على وجه يؤمن فيه من علقها مته ومن امتناعه من طلاقها ومن ظهور أمر التحليل بين الناس بخلاف ما إذا كان حرًا بالغًا (قوله لكن الخ) استدراك على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تتم على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في الشكاح ليست بشرط للانعقاد أما على رواية الحسن الملقى بها من أنها شرط فلا يحلها الرقيق لعدم الكفاءة ان كان لها ولي لم يرض بذلك والابن أن لم يكن لها ولي أصلا أو كان ورثى فيحلها اتفاقا كما رتب في باب الكفاءة وهذا أحد وجهين أو ردهما إلى امام الخواري ثانيهما كما في الزاوية أن المراهق فيه خلاف فقلعه يرفع إلى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة في نسخة فلا يحصل المرام اه (قوله انه لا يحلها) الاولى حذف انه (قوله وتضمن عتته) ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بهما مع انتشارا لته ويحكم بصدقة الشكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم خنبلي بصدقة طلاقه وانه لا عدة عليها أما لو بلغ عشر الزمت العدة عند الخنبلي أو يطلعه أوليه إذا رأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعدم وجوب العدة بوطئه ثم يزوجها الاول ويحكم شافعي بصدقة لان حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا شرعا فطه ففعل الاول اه قلت ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم ما لا يفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر (قوله أي الثاني) أي الشكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزبلي لكنه مجاز قال العيني والاول أقرب والثاني أظهر نهر (قوله لا بلاك يمين) عطف على قوله بشكاح نافذ (قوله لا شرط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى حتى تنكح زوجة غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فإذا أطلق زوجته الامه فثبت ثم بعد العدة ووطئها مولاها لا يحلها للاول لان المولى ليس بزواج (قوله ولا ملك امة الخ) عطف على قوله وطئ المولى أي لو طلقها اثنتين وهي امة ثم ملكها أو ثلاثا وهي حرة فارتدت ولحق بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له ووطئها بملك اليمين حتى يزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كما في الفتح ثم لا يخفى أن هذه المسئلة لم يشغلها كلام المصنف لا منطوقا ولا مفهوما فلا يوضح تقريرها على قوله لا بلاك يمين لان معناه لا ينكحها المطلق حتى يطأها غيره بالشكاح لا بلاك اليمين فالمشروط ووطؤه

مطلبه  
قال أصحابنا إلى بعض أقوال  
مالك رحمه الله ضرورة

(ولو) الغير (مراهما) بجامع  
مثله وقدره شيخ الاسلام بعشر  
سنين أو خصا أو مجنوننا أو ذمتا  
لذمتيه (بنكاح) نافذ خرج  
الفاسد والموقوف فلو نكحها عابد  
بلاذن سيده ووطئها قبل الاجازة  
لا يحلها حتى يطأها بعدها ومن  
لطيف الحيل ان تزوج للمولود  
مراهما بشاهدين فاذا أوطئ  
بملكها فيبطل الشكاح ثم تبعته  
لبلد آخر فلا يظهر أمرها لكن على  
رواية الحسن الملقى بها أنه لا يحلها  
لعدم الكفاءة ان لها  
ولي والا فيحلها اتفاقا كما مر  
(وتضمن عتته) أي الثاني (لا بلاك  
يمين) لا شرط الزوج بالنص فلا  
يحلها ووطئ المولى ولا ملك امة بعد  
طلاقين أو حرة بعد ثلاث وردة  
وسبي

مطلبه  
حيلة استنطاق عدة الحمل



بالنكاح لا بالملك هو الغير لا نفس المطلق بل يصح تفريع الاولى وهي عدم حلها للمطلق بوطء المولى نعم لو قال المصنف فيما مر لا ينكح ولا يبطأ بملك بين الخ لصح تفريع هذه أيضا كما أفاده ح فتعين جعله تفريعا على قوله لا بشرط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحل كما علمت وهو شامل لعدم الحل بنكاح أو ملك عين فيصم تفريع المسئلتين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراد بالتفريق المنع عن الوطء من عموم المجاز فيمثل القاطع للنكاح وغيره فلا يرد أنه لا تفريق في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو تصدقه في اللعان ح فوجه التشبيه بين المسئلتين أن الرذة واللعان والسبي لم تبطل حكم الظهار واللعان كما لم تبطل حكم الطلاق (قوله في المحل المتيقن) هو محل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محترز لقوله والشرط التيقن بوقوع الوطء وقوله فلو وطئ مفضاة تفريع على قوله في المحل المتيقن وكان عليه عطفه بالواو (قوله لم تحل للأول) لأن قبلها لا تغيب فيه الحشفة ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها ولم تثبت به حرمة المعاهرة حتى حل لواطها تزوج بنتها (قوله والا) أي بأن كانت صغيرة بوطأ مثلها حلت للأول لوجود الشرط وهو الوطء في محله المتيقن الموجب للغسل كما يأتي وإن أفضاها بهذا الوطء لأن الأفضاء حصل بعد الوطء المعتبر شرعا بخلاف المفضاة قبله لخصول الشك في كون الوطء في القبل أو في الدر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لابعده فافهم (قوله برازية) لم أرفها قوله وإن أفضاها نعم رأته في الفتح والنهر (قوله إذا حلت الخ) قال في الدر المتقى وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفضاة مسئلة تعجبه \* لدى من ليس يعرفها غريبه  
إذا حرمت على زوج وحلت \* لسان نال من وطء نصيبه  
فقطعهما فلم تحبل فليست \* حلالا للقديم ولا خطيبه  
لشك أن ذاك الوطء منها \* بفرج أو شكيلته القريبه  
فإن حبلت فقد وطئت بفرج \* ولم تبق الشكوك لنا مريبه

(قوله فأنما التحل حتى تحبل الخ) هذه العبارة عزاها المصنف في النسخ للبرازية والذي في الفتح هكذا فلا تحل بنبهه حتى تحبل ثم قال وفي التجريد لو كان محبوبا لم تحل فان حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فلا اقتصار على الوطء قصورا الخ) أي اقتصار المتون على قولهم حتى يطأها غيره وهذا ما أخذ من المصنف في النسخ وقال الرجعي جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتون والشروح ويشهد له حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية عن أبي يوسف لم تعمد فترجمها على ما هو المذهب هو القصور اه قلت لكن جزم به في الخائبة وغيرها وكذا في الفتح كما علمت ونقله الزياهي عن الغاية وقال خلافا لرفو ومثله في البدائع وهذا يفيد اعتماد قول أبي يوسف نعم الأوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعقد قيام الفرائس وإن لم يوجد وطء حقيقة والتحليل يعقد الوطء لا بمجرد العقد المثبت للنسب فانه خلاف الإجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التحليل بترجوع وشرقي بغيرية جاءت بولد لسة أشهر بثبوت نسبه مع العلم بعدم الوطء وما ذاك إلا لكون النسب بما يحتمل لإثباته بما أمكن ولو توهمنا عملا بنص الولد للفراش وأقامة للعقد بمقام الوطء كالمخلوة الموجبة للعقد وأما التحليل فقد شدد الشرع في ثبوته ولذا قالوا إن شرعيته لا غاظة الزوج عومل بما يغض حين عمل أبغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للغسل بالإبلاج الحشفة بلا جائل في المحل المتيقن احترازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مرأق قادر عليه يعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا ملك بين (قوله والموت عن الإلا) أي لو ماتت عنها قبل الوطء لا يحلها للأول وإن كان الموت كالدخول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لأن الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) الفهم يرجع إلى الإحلال المفهوم من قول المصنف يحلها وأصل الإشكال لصاحب الجفر فانه قال بعدد كرهذا القرع مع أنه نقل في المحيط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة مانعة من مواراة الحشفة اه أي ولا يحلها إلا الوطء الموجب للغسل ط وأجاب الرجعي والساحق في يحمل ما في الفقيه على ما إذا زال البكارة بقرينة الإبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

أظهره من فرق بينهما بابطه إرا ولعان ثم ارتدت وسيت ثم ملكها لم تحل له أبدا (والشرط التيقن بوقوع الوطء في المحل) المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للأول والاحلت وإن أفضاها برازية (فلو وطئ مفضاة لا تحل له إلا إذا حبلت) ليعلم أن الوطء كان في قبليها (كما

لو تزوجت بمحبوب) فأنما التحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتح فلا اقتصار على الوطء قصورا إلا أن يعمر بالحقيقي والحكمي (والا بلإج

في محمل البكارة يحلها والموت عن الإلا) فكما في التنبيه واستشكله المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط أن يكون الإبلاج موجبا للغسل وهو التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه إلا بمساعدة اليد

عبارة القسمة هكذا إذا أوجع إلى مكان البكارة وحمل إلى على معنى في بعيد ثم لا يحنى أن ما ينقربه صاحب القسمة  
لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهر كقول الهداية والشرط الإيلاج وقول الشيخ بقيد كونه عن قوة  
نفسه وإن كان ملفوفاً بخرقه إذا كان يجد حرارة الحمل الخ ما ياتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة  
المفضاة وبعد اعتراف المصنف بأشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله إذا انتعش وعمل) هذا الميزكره  
في التبيين نعم ذكره في الفتح والنهر والفاخر أن الاستعانة بقطع لآن الانتعاش الانتعاش والمراد به وبالعامل  
أن يكون له نوع انتشار يحصل به الإيلاج كيلا يكون بمنزلة ادخال خرقه في الحمل فانه ربما لا يحصل به التقاء الختانين  
ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في أنه فتور وأولها في حق التي الختانان فانه احتمل به (قوله ولو  
في حيز الخ) الأولى حذف هذه الجملة من البين وذكرها عند قول المصنف حتى بطأها غيره (قوله مطلقاً)  
أي سواء كان الإيلاج بمساعدة اليد أو لا وبعبارة المجتبى وقيل الإيلاج الشيخ الفاني بيده يحملها وقيل إذا لم تنحسر  
آلتها فدخل بيده أو بيدها أو كان الذي كراش ل يحملها بالإيلاج والصواب حملها لانه متعلق بدخول الحشفة اه  
وأقره في الشرع لانه وهو خلاف ما مضى عليه الزيلعي وابن الهمام وصاحب النهر كما مر وفيه أن الحمل معاني  
بدون العبدلة كما علمت فتأمل (قوله لـ) في شرح المشرق الخ) فيه أن هذا الكتاب ليس موضوعاً لعقل  
المذهب وإطلاق المتن والشرع رده وذوق العبدلة للنافعة موجود حكماً لا يرى أن النائم إذا وجد الليل  
يجب عليه الغسل وكذا المعنى عليه مع أن خروج المني لا يوجب الامع وجوز اللذة وما ذلك إلا لوجودها حكماً  
لأنها بما حملت ودخل عنها ثقل النوم والانغماء وقد تقدم أن الجنون يحملها والجنون فوق الانغماء والنوم  
وسمى قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النافعة والمعنى عليها يحمل عندنا وفي أحد قولنا الشافعي اه هكذا  
رأيت في نسخة سقيمة فلترجع نسخة أخرى ثم لا يحنى أن نومه وانغماءه كنومها وانغمائها لكن إذا قلنا أن إيلاج  
الشيخ الفاني لا يحملها ما لم ينم وعمل يلزم أن يكون مثله النائم والمعنى عليه وكذا في جانبها نعم على نصيب  
المجتبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الإحلال في الكل فتأمل (قوله ذكره الترتوج للشافعي) كذا  
في البحر لكن في التمهيد الثاني ذكره للأول والثاني وعزاه محشي مسكين إلى الجوى عن الظهيرية وينبغي أن يزداد  
المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط التحليل انما جرى بينها وبين الثاني والأول ساع  
في ذلك ومتدب والمباشر أولى من المتسبب ولفظ الحديث يشمل الكل فإن الحمل له يصدق على المرأة أيضاً  
(قوله حديث ابن الحمل والحمل له) بإضافة حديث إلى لعن فهو حكاية للمعنى والألفاظ الحديث كما في الفتح لعن  
الله الحمل والحمل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التحليل) تأويل الحديث بحمل اللعن على ذلك ويأتى  
تمام الكلام عليه (قوله وان حلت للأول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى  
المؤقت ولا يحملها وعن محمد بن يعقوب ولا يحملها لانه استعمل ما أخرجه الشرع كما في قتل المورث هداية (قوله خلافاً  
لما رجمه البرازي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجامعها ويطلقها التحلل للأول قال  
الامام النكاح والشرط جازان حتى إذا أتى الثاني طلقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للأول اه وهو  
ما أخذ من روضة الرندوسى قال في النهر قال الامام ظهير الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في  
العناية وفي فتح القدير هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضعيف  
البروت تنوعت قواعده المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يطل بالشروط  
الفسادة بل يطل الشرط ويصح فيبطلان هذا وان لا يجبر على الطلاق اه (قوله أو أو مسكتك) أى  
أو يقول ان تزوجتك وأمسكتك وهذا إذا خافت اسما كما مطلقاً والأول إذا خافت اسما كها بعد الجماع  
(قوله ولو خافت الخ) الأولى أو تقول تزوجتك الخ لأن الحليتين السابقتين سيهما الخوف المذكور  
ط (قوله وتما في العمادية) حيث قال ولو قال له ان تزوجتك على ان أمرك يديك فقبلت جاز النكاح ولغا  
الشرط لأن الامر انما يصح في الملك أو مضافاً اليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما ذكرنا فان الامر صار بينها  
مقارناً للصيرورتها منكوحة اه نهر وقد مناه قبل فصل المشية والحاصل ان الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة  
لا إذا ابتدأ الرجل ولـ) الفرق خنى نعم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم أو تأخر المرأة هي  
القابلة كذلك تأمل (قوله أما إذا اضمرنا ذلك) محترز قوله بشرط التحليل (قوله لا يكره) بل يحل له في

الا إذا انتعش وعمل ولو في حيز  
وتفاس واحرام وان كان حراماً  
وان لم ينزل لأن الشرط المذكور  
له الشيخ قلت وفي المجتبى الصواب  
حمله بدخول الحشفة مطلقاً لكن  
في شرح المشرق لابن ملك لو وطئها  
وهي نائمة لا يحملها للأول لعدم  
ذوق العبدلة وينبغي أن يكون  
الرداء في حالة الانغماء كذلك  
(وكره) الترتوج للشافعي (فخر رجا)  
لحديث ابن الله الخلل والخلل له  
(بشرط التحليل) كترزوجتك على  
أن أحملك (وان حلت للأول)  
احدة النكاح وبطلان الشرط  
فلا يجبر على الطلاق كما حققه  
المكالم خلافاً لما رجمه البرازي  
ومن لطيف الحيل قوله ان  
ترزوجتك وبجامعتك أو أو مسكتك  
فوق ثلاث مثلاً فانت بائن ولو  
خافت أن لا يطلقها فتقول تزوجتك  
نفسى على ان امرى يدي زيلعي  
وتما في العمادية (أما إذا  
اضمرنا ذلك لا) يكره (وكان) الرجل  
(ما جرداً)

قولهم جميعا قهستاني عن المختبرات (قوله لقصد الاصلاح) أى اذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء الشهوة ونحوها واورد السروجي ان النابت عادة كالنابت نسا أى فيصير شرط التحليل كانه منصوص عليه في العقد فيكره واجاب في الفتح بانه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتأويل اللعن الخ) الاولى ان يقول وقيل تأويل اللعن الخ كما هو عبارة البرازية ولا سيما وقد ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماء الشافعية انه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفتح وهذا قول آخر وهو انه مأجور وان شرط لقصد الاصلاح وتأويل اللعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت واللحن على هذا الجمل أظهر لانه كأخذ الاجرة على عصب التيس وهو حرام ويقره انه عليه الصلاة والسلام سماه التيس المستعار وأورد على التأويل الاول أنه مع اشتراط التحليل مكروه تحريما وفعال الحرام لا يستوجب اللعن ففعال المكروه أولى أقول حقيقة اللعن المشهورة هي الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم يحز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان فاسقا مشهورا كيزيد على المعتد بخلاف نحو ابليس وأبي لهب وأبي جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين والكاذبين فيجوز أيضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافر فيكون اللعن لسان أن هذا الوصف وصف الكافر من التفسير عنه والتحذير منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لأن لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التفسير والتحذير لا يلزم أن تكون تلك المصيبة حراما من الكبائر خلافا لما أنط اللعن بالكبائر فانه ورد اللعن في غيرها كلعن المصورين ومن أتم قوما وهم له كارهون ومن سل سخمته أى تغوط على الطريق والمرأة السلتاء أى التي لا تحضب يديها والمرءاءى التي لا تتكحل والمرأة اذا خرجت من دارها بغير اذن زوجها ونا كح اليد وازترات القصور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجاب بأنه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال اللعن في الاصل الطرد وشرع في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار اه وفي لعان الجحرفان قلت هل يشرع لعن الكاذب العين قلت قال في غاية البسان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شاء باهله والمباذلة الملاعنة وكأوا يقولون اذا اختلفوا في شئ بهله الله على الكاذب منا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللحن باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لاعتن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه أن حقيقة اللعن هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار خسارة المحلل بالمباشرة والمحال له بالعود اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستاني في الكيف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها تحريما (قوله ثم هذا كله) أى كل ما ذكر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في التهر والمراد فصحة باتفاق الأئمة لا صحة عندنا بشرية ما بعدهم فافهم وقد مر أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل تحلل بدونه وان كرهوه بل تقبل دعواه الفساد عندنا لا اسقاط التحليل لم أره الا أن نعم بأقوى آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لا يصح فان وسبنا في هذه المسألة في العدة وتأتى هذا الحادثة القوي في ذلك فراجعها (قوله وأبجضرة فاسقين) أى تحقق فسقهما والافتقار للعدالة يعني عند الشافعي فافهم (قوله يرفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن حجر في التحفة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو توافقا أو أقاما بينة بفساد النكاح لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بهما الحاكم فرق بينهما قال في موضع آخر وحينئذ نفي نكح مختلفا فيه فان قلنا القائل بصحته أو حكم بهما من يراها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تليفق للتقليد في مسألة واحدة وهو متسع قطعاً وان اتى التقليد والحكم لم يحجج لحل نعم يتعين أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضا ففعل الكاذب يسان عن الانعفاء لاسيما ان وقع منه ما يصحح بالاعتداده كالتطليق ثلاثا هـ والذي تحذر من كلامه أن الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل

مطلب  
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل  
اللعن اذا شرط الاجر ذكره  
البرازي ثم هذا كله فرع صحة  
النكاح الاول حتى لو كان  
بلاولى بل بعبارة المرأة أو بلفظ  
هبة أو بجزرة فاسقين ثم طلقها  
ثلاثا وأراد حلها بلازوج يرفع  
الامر لشافعي

مطلب  
في حيلة اسقاط التحليل بحكم  
شافعي بفساد النكاح الاول

فيقضى به ويطلق النكاح اى  
 في القائم والآتى لافى المنقضى  
 بزانية وفيها قال الزوج الثاني كان  
 النكاح فاسداً أولم ادخل بها  
 وكذبته فالقول لها ولو قال الزوج  
 الأول ذلك فالقول له أى فى حق  
 نفسه (والزوج الثاني يهدم  
 بإدخوله) فالقول لم يهدم انفاذاً  
 قنية (مادون الثلاث أيضاً) اى  
 كما يهدم الثلاث اجماعاً لانه اذا  
 هدم الثلاث فادونها أولى خلافاً  
 لمحمد فبن طلقت دونها وعادت  
 اليه بعد آخر عادت بثلاث لوفرة  
 وتثنى لو أمة وعند محمد وباقي  
 الأئمة جابى وهو الحق فتح وأقره  
 المصنف كغيره (ولو اخبرت  
 مطلقة الثلاث بمعنى عدته وعدة  
 الزوج الثاني) بعد دخوله (والأمة  
 محتملة

مطل  
 مسألة الهدم

بصحته أو حكم بها حكم بإحالة بسقط التحليل والاسقاط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم فترق  
 بينهما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق له الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح بغيره برفع  
 الأمر لشافعي إذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما يسقطه لـ لكن قال ابن قاسم في حاشية الحنفية  
 انه لا تقليد لشافعي والعقد بلا محل لان هذه قضية أخرى فلا تلتقي ما لم يحكم بفساد التقليد الأول حاكم اه  
 قلت لكن هذا في الديانة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما إذا علم به لان التحليل حق الله تعالى نعم صرح شيخ  
 الاسلام زكريا في شرح منجه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقبت بنته على فسادها ثبت مهر المثل  
 وبسقط التحليل تبعاً اه لكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فان قلت يمكن الحكم به عندنا على  
 قول محمد باشرط الولى قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المذهب والقضاء مأثورون بالحكم باصح  
 الاقوال على أنه نقل في التاتارخانية أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فان محمد اوان شرط  
 الولى لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكره له ذلك اه أى فان لفظاً أكره قد يستعمل من المجتهدين في  
 الحرام (قوله فيقضى به) أى يحلها الأول وقوله ويطلق النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه يطلق  
 النكاح الأول بسبب حلها بالزوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء لتبصير الحادثة الخلافية كالجمع عليها ط  
 وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استذكاره هنا ولا نعيده لقرب العيدين (قوله أى فى القائم والآتى  
 لافى المنقضى) عبارة البرازية على ما فى النهر وبه لا يظهر ان الوطى فى النكاح الأول كان سراماً وان فى الاولاد  
 خبثاً لان القضاء اللاحق كدليل النسخ يعمل فى القائم والآتى لافى المنقضى اه أى لان ما مضى كان مبنياً  
 على اعتقاد الحل فتقليد المذهب صحيح وانما زعمه العمل بخلافه بعد الحكم المزمع كالنسخ حكم الى آخر لا يلزم  
 منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير رأى المجتهد وكذا الوطى حتى ولم يزوج به الظاهر ثم صار شافعيًا بعد  
 دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنية دون ما صلا به (قوله فالقول لها) كذا فى البحر وعبارة  
 البرازية ادعت أن الثانية جامعتها وانكر الجماع حلت للأول وعلى القلب لا اه ومثله فى الفتاوى الهندية عن  
 الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما فى الفتح والبحر ولو قالت دخل بي الثانى والثانى منكر فالمتبقر ولها  
 وكذا فى العكس اه قاتل (قوله فالقول له) أى فى حق الفرقة كأنه طلقها لافى حقتها حتى يجب لها  
 نصف المسمى أو كاله ان دخل بها بجر (قوله والزواج الثانى) أى نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) اى  
 يهدم ما وقع من الطلقة أو الطلقتين فيجمع لهما كأن يكونا وما قبل ان المراد أنه يهدم ما بقى من الملك الأول فهو  
 من سوء التصور كما به عليه الهندى أفاده فى النهر (قوله أى كما يهدم الثلاث) تفسير لقوله أيضاً (قوله لانه  
 الخ) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره جعل غاية لانتهاء الحرمة الغليظة فهدمها  
 والجواب أنه اذا هدمها يهدم ما دونها بالاولى فهو مما ثبت بدلالة النص وتمام مباحث ذلك فى كتب الاصول  
 وقولهما مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمر وعلى وأبي بن كعب وعمران بن الحصين  
 كما فى الفتح (قوله وهو الحق) ليس هذا فى عبارة الفتح بل ذكره فى التحرير وتبعه فى النهر وعبارة الفتح بعدما  
 أطال فى الكلام من الجانبين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الأئمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار  
 مسألة يخالف فيها كبار الصحابة يعوز فقهاء ويصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) أى كما صاحب  
 البحر والنهر والمقدسى والشرنبللى والرملى والحوذى وكذا شارح التحرير المحقق ابن أمير حاج لكن المتون  
 على قول الامام وأشار فى متن الملتقى الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم  
 يعرج على ما قاله شيخه فى الفتح وكذا لم يعرج عليه فى مواهب الرحمن مع أنه كثر ما يتبع صاحب الفتح فى ترجيحه  
 (قوله بمعنى عدته) أى الزوج الأول اسند العدة اليه لانه سببها نهر والا فالعدة للطلاق (قوله وعدة الزوج  
 الثانى) ليس المراد انهما قالت مضت عدتي من الثانى فقط بل قالت تزوجت ودخل بي الزوج وطلقتى وانقضت  
 عدتي كما ذكره فى الهداية لان قولها مضت عدتي لا يفيد ما ذكره لوجوبها بالخلو وميجر دها لا محل ومن ثم قال فى  
 النهاية انما ذكر فى الهداية اخبارها بسبب طلاقها لوقالت حلت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثانى دخل بي ان  
 كانت عالمة بشرائط الحل لم تصدق والاتصدق وبما ذكره مبسوطا لاتصدق فى كل حال وعن السرخسى لا يميل له  
 أن يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس فى حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضلى لو قالت تزوجت فاني

تزوجت غيرها وانقضت عدتي ثم قالت مات زوجت صدقت الآن تكون أقرب بدخول الثاني اه لانها غير  
مناقضة بجملة قولها تزوجت على العقد وقولها مات زوجت معناه ما دخل بي فاذا أقربت بالدخول ثبت تناقضها  
كما أفاده في الفتح وبأن تمامه (قوله له أن يصدقها) لانه امامن المعاملات لكون البضع متقوما عند الدخول  
أو الدائيات المعنى الحل به وقول الواحد مقبول فيما درر (قوله ان غلب على ظنه صدقها) أشار به الى  
أن عدتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكافي الحاشية وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة  
عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحة رجل لا تخرط لفتي زوجي وانقضت عدتي جاز  
تصدقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الاول فاسد لا ولو عدلة كذلك في البرازية بجر  
(قوله وأقل مدة عدته عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتمال فمادون ذلك (قوله  
بمحض) متعلق بقوله عدته وهذا أولى مما قيل أي بسبب كون المرأة حائضا فافهم واحتريزه عن  
العدّة بالاشهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر لو حرة ونصفها لوامة  
(قوله شهران) أي ستون يوما عنده لانه يجعله مطلقا في أول الطهر حذرا من وقوع الطلاق في طهر وطئ  
فيه فيحتاج الى ثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر جلا للطهر على أقله والحيض على وسطه  
لان اجتماع اقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أما على تخريج الحسن فيجعله مطلقا  
في آخر الطهر حذرا من تطويل العدّة عليهم فيحتاج الى طهرين ثلاثين وثلاث حيض ثلاثين جلا للطهر على أقله  
والحيض على أكثره لاعتداله ويحتاج الى مثله في عدّة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن قصد  
في مائة وخمسة وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه أفاده ح قلت والمراد بزيادة الطهر  
هو الطهر الذي تزوجها فيه الثاني وطلقها في آخره لكن يلزم على هذا التخريج وقوع الطلاق في طهر وطئها فيه  
اذ لا بد من دخوله بها تأمل وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مدة أربعين) عطف على محذوف كأنه قال  
لحرة شهران ولا مدة أربعين يوما أي على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضتان بعشرة وعلى تخريج الحسن  
خمسة وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين قصد في ثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وثمانين  
يوما على تخريج الحسن وتتمام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من  
الزوج الاول لانه يمكن استقامتها في يوم الطلاق فتنتقض عدتها به أما ادعائه من الثاني فلا بد من أن يعضي  
عليه زمن يمكن أن يستين فيه بعض خلته حتى قلت وكذا لو ادعته من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عقد  
الاول مدة أربعة أشهر (قوله كما مر) أي في أول الباب سجلي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح  
وفي التفاريق لو تزوجها ولم يسألها ثم قالت مات زوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها  
واسئسكل بأن اقدامها على النكاح اعتراف منها بصدقتها فكانت مناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كما لو قالت بعد  
التزوج بها كنت مجوسية أو مرتدة أو منكوحة الغيا أو كان العقد بغير شهود ذكره في الجامع  
الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى  
في باب الباء لو قالت بعد مات زوجها الاول مات زوجت بآخر فقال الزوج الاول تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق  
المرأة اه ما في الفتح أقول قد يدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثا قام فيها المانع من إيراد العقد عليها ولا يزول  
الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تجبر بأن تزوجت بعده بآخر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله أو تجبر  
بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فينبغي أن لا يقبل قولها التناقض أما بدون ذلك فيقبل  
ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بمجرد العقد ولان اقدامها على العقد بدون تفسير لا يزول به المانع فلم يكن  
اعترافا ولذا قال السرخسي لا بد من استفسارها ويؤيد ما مر عن الفضلي أيضا وهذا بخلاف قولها كنت  
مجوسية الخ فانما حين العقد لم يتم مانع من إيراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما فيه لتناقضها  
فان مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما يناقضه لم يقبل وما مر عن الفتاوى محمول على  
ما اذا تزوجها بعد ما سرت توفيقا بين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت الثاني تزوجت في العدّة  
ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر  
وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بصدق العدّة لان العدّة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جازله) أي الاول (أن يصدقها

ان غلب على ظنه صدقها) وأقل  
مدة عدته عنده بخمسة شهران  
ولا مدة أربعين يوما لم تدع السقط  
كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله  
ثم قالت لم تنقض عدتي أو مات زوجت  
بأن لم تصدق لان اقدامها على  
النكاح دليل الحل وعن  
السرخسي لا يحل تزوجها حتى  
يستفسرها

مطلب  
الاقدام على النكاح اقرار بصدق  
العدّة



في قوله وينكح مباته الخ سكن فيه أن المطلوب أبداً المناسبة بين كل باب وما قبله والبائن ذكر في باب الرجعة  
استطراداً فافهم (قوله حوله العيين) وجمعه الايلاء فلهذا آتى بولي الايلاء كتصريف اعطى ففتح (قوله  
وشرعاً الحلف الخ) يشمل التعليق بما يشق فانه يسمى عينا كما قد مر منه في باب التعليق ولهذا قال في الفتح وفي  
الشرع هو العيين على ترك قربان الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو تعليق ما يستشق على القربان قال  
وهو أولى من قول الكثر الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف يتحقق في نحو ان وطئت فقلت على  
أن أصلي ركعتين أو غزوة فانه لا يكون بذلك مولياً لانه ليس مما يشق في نفسه وان تعلق اشقاقه بعارض ذميم من  
النفس من الجبن والكسل اهـ وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الجرد في التهر وشرح المقدسي  
(قوله على ترك قربانها) أي الزوجة حالاً أو ما لا كقوله لاجنبية ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان المعبر وقت  
تخيير الايلاء كما يأتي فلا حاجة الى قول ابن كمال انه لابد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافاً  
اليه على أن ذلك كما قال في التهر شرط وشأن الشرط ووجهها من التعريف اهـ ودخل في الزوجة حالاً معتدة  
الرجعي وما لو آتى من زوجته الحرة ثم أنابها بطلقة ثم مضت مدة الايلاء وهي معتدة فانه يقع عليها اخرى كما سيأتي  
وأورد عليه القهستاني ما في الحاشية لو آتى من زوجته الامه ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اهـ قلت يجاب  
بأن شرائها ما فسخ للعقد فكأنهم لم تكن زوجة وقته أو بان الشرط بقاء الزوجية أو أثرها كالعدة ولا عدة هنا  
كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضاً الصغيرة ولو لا وطأ وقيد بالقربان أي الوطأ لانه لو حلف على غيره  
كوالله لا عيس جلدي جلداً أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم يوطأ لم يكن مولياً كما يأتي (قوله مدته)  
أي الا في بيانها (قوله ولو ذمياً) تعميم لقائل المصدرو عن قربانها ذكره هنا وان صرح به المصنف بعد  
اشارة الى دخوله في التعريف على قول الامام لصحة حلفه وان لم ينزله الكفارة كما يأتي فافهم (قوله والمولى)  
بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آتى (قوله الابشئ مشق يلزمه) الشرط كونه مشقاً في نفسه كالخلع  
ونحوه كما يأتي فخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وان عرض اشقاقه لجبن أو كسل كما مر عن الفتح ومن المشق  
الكفارة وأورد في البحر الايلاء الذي بمافي كفاة كقوله لا أقربك فانه يصح عند الامام بل لزوم كفارة  
وما اذا قال لئسائه الأربع والله لا أقربك فانه يمكنه قربان ثلاث منهن بلا شيء يلزمه وأجاب عن الاول بما في  
الكافي من أنه ما خلا عن حنث لزمه بدليل أنه يخاف في الدعاوى بالله العظيم ولكن منع من وجوب الكفارة  
عليه مانع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني ان الايلاء وقع على جلة الأربع  
لا على بعضهن وانما لم يبحث بقربان البعض لانه غير المحلوف عليه بل بعضه كما أفاده شرح الهداية فهو كقوله  
لا أقربك زيد او عمر الا بحث بأحد هما ما لم يكمل الاستحوا في البدائع لو قال لامرأته وامته والله لا أقربك لكان يكون  
مولياً من امرأته حتى يقرب الامه اهـ أي لان شرط الحنث قربانها ما فلا يبحث بقربان احدهما لكن اذا  
قربها تعين شرط البر مانع عن قربان الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولياً منها ومقتضاه أنه لو قرب  
الثلاثة في المسألة المارة صار مولياً من الثلاثة (تنبيه) لو حلف على ترك قربانها بعتق عبده ثم باعه أو مات  
العبد سقط الايلاء لانه صار بحال لا يلزمه شيء بقربانها فلو عاد الى ملكه بعد البيع قبل القربان عاد حكم الايلاء  
بدائع (قوله الامانع كسر) اشارة الى ما مر عن الكافي (قوله وركنه الحلف) أي الحلف المذكور  
(قوله بكونها منكوحة) أي ولو حلفا كعتدة الرجعي كما قد مر من باب ما لو بائنها بعده ثم مضت مدته  
في العدة كما مر وبه علم أنه لا يبطل بالابانة بحدود الثلاث قال في البدائع والايلاء لا يعتد في غير الملك ابتداء وان  
كان يتيق بدون الملك اهـ فخرجت الاجنبية والمبائة كما سيأتي وكذا الامه والمبدرة وأم الولد لقوله تعالى للذين  
يؤثرون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كما في البدائع (قوله وتنبيه) أي من كونها منكوحة  
وقت تخيير الايلاء ان تزوجتك فوالله لا أقربك لان التعليق بالشرط كالخبر عند وجود الشرط ففي منكوحة  
وقت التخيير ح (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ نعمناه ثبت حكم  
الايلاء وعمل عملاً من لزوم الكفارة بالقربان في المدة ووقوع البائن ترك القربان وهذا لانه لما علق الايلاء  
والطلاق على التزوج نزلاً من تركه قبل الايلاء قبل البينة ونزل الطلاق عقبه وبانت به لانه قبل الدخول  
وزوال الملك لا يبطل حكم الايلاء فاذا تزوجها في مدته عمل عملاً ما لو قدم الطلاق على الايلاء بطل حكمه عند

(هو) لغة العيين وشرعاً (الحلف

على ترك قربانها) مدته ولو ذمياً

(والمولى هو الذي لا يمكنه قربان

امرأته الابشئ) مشق (يلزمه)

الامانع كقروركنه الحلف (وشرطه

محللة المرأة بكونها منكوحة

وقت تخيير الايلاء) ومنه ان

تزوجتك فوالله لا أقربك ولو زاد

وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة

بالقربان ووقع بائن بتركه

الامام لانه ينزل عقب البينونة والايلاء لا يعتد في غير المالك كما أفاده في الجري باب التعليق بقوله لو قال  
ان تزوجتك فأنت طالق فأنت على كلفه راحي والله لا أقرب بك ثم تزوجها وقع الطلاق ويبلغوا الطاهر والايلاء  
عنده لانه ينزل الطلاق أو لاقتصر بمبانية وعندهما ينزلان جميعا ولو اخرج الطلاق فتزوجها وقع وصح الطاهر  
والايلاء اه فافهم (قوله وأولية الزوج للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ايلاء الصبي  
وانجنت لانها ليس من أهل الطلاق ويصح ايلاء العبد مما لا يتعلق بالمال كان قربك فعلى صوم أو حج أو عمرة  
أو امرأتى طالق فان حنث لزمه الجزاء أو والله لا أقرب بك فان حنث لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق  
بالمال مثل فعلى عتق رقبة أو ان تصدق بكدا لانه ليس من أهل مثل المال بدائع (قوله فصح ايلاء الذي)  
أى عنده لا عندهما لكن كل من القولين ليس على اطلاقه لان ايلاءه بما هو قرينة محضة كالخلع لا يصح اتفاقا  
وبما لا يزم كونه قرينة كالمعتق يصح اتفاقا وبما فيه كفارة كوالله لا أقرب بك يصح عنده لا عندهما كما في  
البحر وغيره (قوله بغير ما هو قرينة) أى محضة احتزبه عن نحو الخلع والصوم كما عات (قوله وفأنت له الخ) أى  
ان تصح ايلاء الذي وان لم يلزمه الكفارة بالحنث له فائدة وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله  
ومن شرأنه الخ) ومنها أن لا يقيد بمكان لانه يمكن قربانها في غيره وان لا يصح بين الزوجة وغيرها كما عات  
أو أجنبية لانه يمكنه قربان امرأته وحدها بالزوم شئ كما مر وأما اشتراط أن لا يقيد بزمان فغير صحيح لانه ان  
اريد بالزمان مدة الايلاء فلا يصح نفيه وان اريد بشئ مادونها فهو ما زاد الشارح فافهم نعم يشترط أن لا يستثنى  
بعض المدة مثل لا أقرب بك سنة الا يؤمن على تفصيل فيه سيأتي وأن يكون المنع عن القربان فقط لمساقى الوالدية  
لو قال ان قربك أو دعوتك الى الفراش فأنت طالق لا يصبر مولا لانه يمكنه القربان بلا شئ يلزمه بأن يدعوها  
الى الفراش فيحنث ثم يقربها في المدة اه (قوله وحكسه) أى الديوى أما الاخرى فالانتم ان لم يفتى  
الها كما يفيد قوله تعالى فان فأوان الله غفور رحيم وصرح القهستاني عن المنع بأن الايلاء مكرره  
وصرحوا أيضا بأن وقوع الطلاق بعضى المدة جزاء الظلم لكن ذكر في الفتح أول الباب أن الايلاء لا يلزمه  
العصية اذ قد يكون برضاها خوف غيل على الولد وعدم موافقة مزاجها ونحوه فمعتقان عليه لقطع بلحاج  
الفس (قوله ولم يفتى) عطف تفسير والمراد بالوطئ حقيقة عند القدرة أو ما يقوم مقامه كالقول عند  
الهمز فالمراد ولم يفتى أى لم يرجع الى ما حلف عليه (قوله والكفارة أو الجزاء) بالعطف بأوفى بعض  
النسخ بالواو موافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعيه بقريضة قوله لا تفتى في  
الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أى المعلق عليه كالخلع والعتق والطلاق ونحو ذلك  
ويمكن حمل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقرب بك وان قربك فعلى حج  
كذا قيل وفيه انها لا يلزم بالحنث في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق  
واحد دليل ما قالوا في والله لا أقرب بك اذا كثره ثلاثا ولم ينو التاكيد أنه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها  
طلقة واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم (قوله ان حنث بالقربان) أى الوطئ حقيقة فلا يحنث بالنفي  
بالسان عند الهمز عن الوطئ لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة حنث كما سيأتي (قوله أربعة أشهر)  
لا خلاف أنه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالاهلة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الثاني تعتبر  
بالايام وعن زفر اعتبار بقية الشهر بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلة ويكمل أيام الشهر الأول بالايام من  
أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله وللأمة شهران) نعم ما لو كان زوجها حرا ولو اعقتقت في اثناء  
المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر نهر ومثله في البدائع (قوله فلا ايلاء) أى في حق الطلاق بدائع  
أى لا في حق الحنث فلو قال حرة والله لا أقرب بك شهرين ولم يقرب بها فم - ما لم تطلق ولو قرب بها فم حنث (قوله  
وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من قيام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر البحار  
وكأنه خض الرجعي لكونه أشبهه في البينونة ما لا على ما مر تأمل (قوله صريح وكناية) وقبل ثلاثة  
صريح وما يجرى مجراه وكناية فالصريح لفظان الجماع والنكاح أما القربان والمباضة والوطء فهي كتابات تجرى  
مجرى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لغلبة  
الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا لا بالحقيقة والاول يجب كون الصريح لفظ النكاح فقط وفي البدائع

(واولية الزوج للطلاق) وعندهما  
للكفارة (فصح ايلاء الذي) بغير ما  
هو قرينة وفأنت وقوع الطلاق ومن  
شرأنه عدم النقص عن المدة  
(وحكمه وقوع طلاق بائنة ان بر)  
ولم يبطأ (و) لزوم (الكفارة و  
الجزاء) المعلق (ان حنث) بالتقربان  
(و) المدة (اقلها للزوجة أربعة  
أشهر وللأمة شهران) ولا حدة  
لا كثرها فلا ايلاء مجملته على  
اقل من الاقلين وسببه كالسبب  
في الرجعي والفاطه صريح وكناية



الاقتضا في البكر يجرى مجرى الصريح ١٥ وستأني الفاظ السكائية وفي البحر لو ادعى في الصريح أنه لم يعن  
الجماع لا يصدق قضاءه ويصدق ديانته والكنائية كل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره  
ولا يكون ابلاء بلاية ويدين في القضاء (قوله فن الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار الى أنه بقي  
غيرها فان منه قوله للبكر لا اقتضك كما مر وفي المتنق لا تأم معك ابلاء بلاية وكذا لا يمس فرجك وهذا  
يخالف ما في البدائع من أن لا يات معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يمس جلدي جلدي  
لا يصير مولى لانه يمكن أن يلفظ ذكره بشئ أتاده في الشئ وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحاً ولا كناية قلت  
والذي يظهر ما في المتنق من أن اللفظين من الصريح لما عانت من أن الصراحة منوطة بتبادر المعنى والتبادر  
من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معها في فراش وتبقى المخالفة في مسألة  
المس وما ذكر من أن المكان لا ينافي التبادر والالزام أن تكون المباشرة كذلك لانها بمعنى وضع البضع على  
البضع أي الفرج فيمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا لا يقتضاض أي ازالة البكارة يمكن باصبع وشوفا  
تأكل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لانه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون مولى ذكره الاستيعاب  
يجري لانه لا بد من لزوم ما يشق (قوله وكل ما يعتقده اليقين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في البحر  
وأراد بقوله والله ما يعتقده اليقين كقوله تالله وعظمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يعتقده كقوله وعلم الله  
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى ومخطئه ان قربك ١٦ ط (قوله لا أقربك) أي بلا بيان مدة أشار الى  
أنه كما لوقت بمدة الايلاء لأن الاطلاق كالتأيد ومثله لوجعل له غاية لا يربح وجودها في مدة الايلاء كقوله في  
رجب لا أقربك حتى أصوم المحرم وكقوله الا في مكان كذا أو حتى تقطعي ولدك وبينهما أربعة أشهر فما كثر  
ولو أقل لم يكن مولى وكذا حتى تقطع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال استحصانا لانه في العرف  
للتأيد وكذا ان كان يربح وجودها في مدته لكن لا يتصور بقاء النكاح معه حتى يموت أو أموت أو اطلقك ثلاثاً  
أو حتى أملكك أو املكك شقة صانك وهي أمة وان تصور بقاءه حتى اشتريك لا يكون مولى لان مطلق الشراء  
لا يزيل النكاح لانه قد يشترى غيره ولو زاد لنفسه فكذلك لانه قد يكون الشراء فاسداً لا يملك الا بالقبض  
حتى لو قال لنفسه وأقبضك كان مولى ما يصير تقديره لا أقربك ما دمت في نكاحي ولو قال حتى اعتق عبي  
أو اطلق زوجتي فهو ابلاء عندهما خلافاً لا يوجب ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو اكمل زيدا كما في  
النهر وغيره (قوله لغير حائض الخ) في غاية البيان معزيا للشامل حالف لا يقربها وهي حائض لم يكن مولى لان  
الزوج ممنوع عن الوطئ بالحوض فلا يصير المنع مضافاً لليقين ١٧ وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج  
الى التنية لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقيد الشر بنسبة الى جشما اذا كان عالماً بحضها وفصل سعدى  
في حواشي العناية بحمل ما في الشامل على ما اذا قال لا أقربك ولم يقيد بمدة أو قال أربعة أشهر فانه يكون  
مولى ولو كانت حائضاً وهذا معنى قول الشارح هنا غير حائض وقوله بعده في التقيد ولو حائض وأوضحه  
في النهر بأنه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قرينة على اضافة المنع الى اليقين ١٨ أقول هذا كله مبنى على  
ان قول الشامل وهي حائض ليس من كلام الزوج لكن ذكر المقديسي أنه حال من مفعول يقربها لامن فاعل  
حالف أي فهو من كلام الزوج قلت وربما أفاده ما في كافى الحاشاكم حيث قال وان حلف لا يقربها وهي حائض  
لم يكن مولى وان حلف لا يقربها حتى تفعل شيئاً تقدر على فعله قبل مضى أربعة أشهر لم يكن مولى وان تأخر ذلك  
أربعة أشهر لم يضره ١٩ فقله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً كذا قوله وهي حائض وقد أفاده بما ذكره  
بعده وهي أن مدة الحيض يمكن مضياً قبل أربعة أشهر فلا يصير مولى وان زادت عليها ويؤيده تعليل الوطئ الجنى  
بقوله لانه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وانه أقل من أربعة أشهر ٢٠ ولو كانت العلة ما مر من كون  
الزوج ممنوعاً عن الوطئ بالحوض الخ لكان الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الايلاء به يقال يشترط في صحته  
أن لا يكون الزوج ممنوعاً عن وطئها وقت الايلاء ويرد عليه أنه يشمل ما اذا كانت محرمة له مرة واحدة  
أو مصلية مع انه سيأتي أنه يصح الايلاء وهي محرمة وان كان بينها وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون  
خيومه باللسان بل بالجماع لان الاحرام مانع شرعي وهو لا يستقطب حقه في الجماع فقد صح الايلاء مع علمه بأنه ممنوع  
عن قربانها شرعاً في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يصح بالاولى فاصح كان الجواب عن حالة الاحرام فهو

فن الصريح (لو قال والله) وكل  
ما يعتقده اليقين (لا أقربك) لغير  
حائض ذكره تعدى لعدم اضافة  
المنع حيث تد الى اليقين أو والله  
لا أقربك لأجاءه معك لا أطولك  
لا اعتسل منك من جنابة (اربعة  
اشهر) ولو لحائض

الجواب عن حالة الحيف فاعلمتم تحرير هذا المتام والسلام (قوله لعين المدة) أي لا تذكر المدة قربنة  
 على ان المنع للعين لا للحيف بخلاف ما اذا لم يذكرها كـ (قوله أو نحوه مما سبق) كقوله فعلى عمرة أو صدة  
 أو صيام أو هدى أو اعتكاف أو عيّن أو كفارة بين أو فأن طائى أو هذه لوجه أخرى أو فعبدى حر أو فعلى عتق  
 لعبد ميسم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لانه يمكنه قربانها بعد منفيه بلا شئ يلزمه ولو قال فعلى  
 اتباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن مولى وفى الاخير  
 خلاف محمد لانه لا يلزم بالنذر كذا فى الفتح وشارى فى الفتح الى الجواب عن قول محمد بأن المدار على لزوم ما سبق  
 لا على صحة النذر والالزم أن يكون مولى بالالتعليق على صلاة ركعتين والمذهب انه يسقط النذر بصلاتها فى غير  
 بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أى وان لزما بالحث احصة النذر بها وأشار الى أنه لا تعتبر المشقة العارضة  
 بنحو كمال كما لا تعتبر العارضة بالحقين فى شئ فعلى غزو كما مر (قوله وقياسه الخ) هذا البحث لصاحب التره وروى  
 غير محله لم تقدم من ان المولى هو الذى لا يمكنه قربان زوجته الابنى مشق يلزمه فلا بد من كونه لازما وكونه  
 مشقا ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكفين المولى كفى ايمان التمسكتى فاذ لم يصح نذر امكنه  
 قربانها بلا شئ يلزمه أصلا كما لو قال ان قربتك فعلى ألب وضوء فلا يكون مولى فافهم (قوله أو فأن طائى  
 أو عبده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فان قربها تطلق رجعة ويعتق العبد وظاهره وان لم يكن من يشق  
 عليه لانه فى الاصل مشق كما أفاده ط وقته من أن له لوباع العبد يسقط الابلاء ولو عاد الى ملكه عاد ولو قال فعلى  
 ذبح ولدى يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كفى البدائع (قوله ومن الكتابة الخ) ومنها ألا أجمع رأى ورأسك  
 لا أسك لا أضاجعك لا غطيتك لا سرائك فتح والاخير ان باللام الجوابية وذ كرايا أنه عدم من فى البدائع الدنو  
 وكذا الآيات معك وتقدم الكلام على الاخير (قوله ومن المؤبد الخ) لانه يذ كرى فى العرف للتأيد ولان له  
 أمارات سابقة تدل على انه لا يقع فى مدة أربعة أشهر وكان المناسب ذكر هذه الجمل عند قول المصنف الا  
 لولو كان مؤبدا كما فعل فى الفتح (قوله فان قربها فى المدة الخ) انما ذكره وان اغنى عنه قوله سابقا وحكمه الخ  
 ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو مجنوننا) لان الاحلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث (قوله وجبت  
 الكفارة) ولو كفر قبل الحث لا تعتبر بجر (قوله وجب الجزاء) سأتى فى الايمان أن فى مثله يخير بين الوفاء بما  
 التزمه من النذر أو كفارة اليمين رضى اى على الصحيح الذى رجح اليه الامام شربلالية وهذا ان بنى الابلاء  
 فهو يسقط بموت العبد الخ لوف بعقته فلا يجب شئ كما علمت (قوله وسقط الابلاء) عطف على حث فلو مضت  
 أربعة أشهر لا يقع طلاق لا تحلل اليمين بالخث وسواء حلف على أربعة أشهر أو اطلق أو على الابد بجر (قوله  
 بان بواحدة) أى بطلقة واحدة وقوله بضمها أى بسبب معنى المدة وأشار الى انه لا حاجة الى انشاء  
 تطلق أو الخ لكم بالتفريق خلافا للشافعى كما أفاده فى الهداية (قوله ولو اعادة) أى القربان  
 فى المدة (قوله لم يقبل قوله الابينة) أى على اقراره فى المدة انه جامعها بجر لانه فى المدة يكال الانشاء  
 فذلك الاخبار فصاح شهداء عليه وتقدم فى الرجعة نظيره وانه من أعجب المسائل (قوله ولو بدت الخ)  
 بأن حلف على ثمانية أشهر كفى الدر المتسنى تعال القهستانى وهو مخالف لما فى الكنز وغيره  
 من قوله وسقط الابلاء لو حلف على أربعة أشهر فانه يقتضى أنه لو حلف على مدتين أو أكثر  
 لا يسقط وهو معنى قوله اذ بعض الثمانية تين ثمانية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعدم معنى المدة (قوله  
 تين ثمانية) يعنى اذا تزوجها ثانيا ولا فهو على غير الاصح الا أن فى المؤبد اذا لفرق بظنير بينهما ثم رأيت  
 القهستانى قال وفى الثانية أى فى مسألة المدة اذا بان ثم تزوجها ثانيا ثم مضت أربعة أشهر أخرى بان  
 بواحدة أخرى وسقط الابلاء اه وفى الورا الحجة والله لا أقربك سنة فحنى أربعة أشهر فبان ثم تزوجها  
 ومضى أربعة أشهر أخرى بان أيضا فان تزوجها ثانيا لا يقع لانه بقى من السنة بعد التزوج أقل من أربعة  
 أشهر (قوله لا لو كان مؤبدا) أى لا يسقط الحلف أى الابلاء لو كان مؤبدا قال فى الفتح دو أن يصرح بلفظ  
 الابد او يطلق فيقول لا أقربك الآن تكون حاضا فليس بمرأ أصلا اه (قوله وكانت طاهرة) هو معنى  
 قول الفتح الآن تكون حاضا وقد علمت ما فيه مما مر (قوله وفرع عليه فلو نكحها) أى فرع هذا الكلام  
 وضمير عليه لقوله لا لو كان مؤبدا أو أفاد أنه لا يـ كـ ر الطلاق بدون تزوج لعدم منع حقه او قبل لوبات بمعنى

لعين المدة (وان قربتك فى حج  
 أو نحوه) مما سبق بخلاف فعلى صلاة  
 ركعتين فليس بمرأ لعدم مشقتها  
 بخلاف فعلى مائة ركعة وقياسه  
 أن يكون مولى بمائة حقة أو اتباع  
 مائة جنازة ولم يره (أو فأن  
 طائى أو عبده حر) ومن الكتابة  
 لا أسك لا أتاك لا اغشاك لا اقرب  
 فرائث لا ادخل عليك ومن المؤبد  
 فتوحى تخرج الدابة أو الدجال  
 أو تطلع الشمس من مغربها (فان  
 قربها فى المدة) ولو مجنوننا (حث)  
 وسنذكر فى الحلف بالله وجبت  
 الكفارة وفى غيره وجب الجزاء  
 وسقط الابلاء) لانها اليمين  
 (والا) يقربها (بان بواحدة)  
 بضمها ولو عاد بعد مضى لم يقبل  
 قوله الابينة (وسقط الحلف لـ)  
 كن (موقنا) ولو بدت اذ بعضى  
 الثانية تين ثمانية وسقط الابلاء  
 (لا لو كان مؤبدا) وكانت طاهرة  
 كما مر وفرع عليه (فلو نكحها ثانيا  
 وثالثا ومضت المدة ثان بلا فى)  
 أى قربان (بان باخرين)



اتفاق كما في المسألة الاولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر الفاصل بين الحلفين وهو اليوم مثلا لا نقص  
 الاستناع عن قربانها في الحلف الأول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين الحلفين مدة لم يلزمه شيء بقربانها  
 فيها فلم توجد مدة الايلاء بخلاف المسألة الاولى فإن الاربعة اشهر فيها الا فاصل بينها كما مر وهذا ان قال خنا بعد  
 الشهرين الاولين فإنه نص على تغير المدة وان تعدد القسم اما اذا لم يتعد المدة لتعدد القسم تنكر اراجحه  
 تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم توجد مدة الايلاء أيضا (قوله لكن ان قاله الخ) استدراك على ما ذكره  
 من عدم الفرق بين ذكر الظرف وعدمه أي انه لا فرق بينهما من حيث انه لا يكون موليا ولكن بينهما فرق  
 من جهة أخرى أفادها في الفتح وغيره وهي انه ان قاله تنعين مدة العين الثانية كذا في البحر والنهر أي تصير  
 مرادة بعينها غير داخله فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا بقوله اتحدت الكفارة اخذا من قوله في الفتح في هذه  
 الصورة فلو قربها في الشهرين الاولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين الآخرين لانه لم يجمع على شهرين  
 عينا بل على كل شهرين عينا واحدة اه وما وارد عليه شرع الهداية من أنه يلزمه بالقربان كفارتان  
 قال في الفتح انه خطأ لما عت قال في النهر لانه اذا كان لكل عين مدة على حدة فلا تدخل بين المدة حتى تلزمه  
 الكفارتان الآن براد القربان في مدتهما كذا في الحواشي السعدية وعندى ان هذا الجمل مما يجب المصير  
 اليه اه قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن يتداخل المدة فان فلو قربها في الشهرين  
 الاولين لزمته كفارة واحدة الخ سبق فلم وصوابه لا يتداخل ولم أر من بسبه عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام  
 ولو احقه تدل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر وما اذا لم يقل بعد الشهرين الاولين تصير مدتهما واحدة  
 وتأخر الثانية عن الاولى يوم كذا في البحر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله ولا تعددت اي وان لم يقله  
 تعددت الكفارة اخذا من قوله في الفتح لم يكن موليا لتداخل المدة فتأخر المدة الثانية عن الاولى يوم واحد  
 أو ساعة بحسب ما فصل بين العيين فالخاصل من العيين الحلف على شهرين ويوم أو ساعة على حسب  
 الفاصل اه قلت وحاصله أنه لما قال لا قربك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك اتحدت المدة لتعدد  
 القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين العيين دخل في العين الاولى دون الثانية فلم تكمل الشهرين في العين  
 الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في العين الثانية دون الاولى عكس اليوم الفاصل  
 ولزم من هذا تداخل المدة ماعدا اليومين المذكورين لانه لم يجمع عليه ما عينا فلو قربها في أحدهما تلزمه  
 كفارة واحدة بخلاف بقية المدة إذ خولها تحت العيين فتعددت فيها الكفارة هذا ما ظهري في هذا المقام  
 (قوله الا يوما) مئة الساعة ط عن الجوزي (قوله لم يكن موليا للحال) لانه استثنى يوم ما تنكرا  
 فيصدق على كل يوم من أيام السنة حقيقة فيمكنه قربانها قبل مضي أربعة اشهر من غير شيء يلزمه وصرفه الى  
 الاخير كما يقوله زفر اخراج له عن حقيقته وهي التنكير الى التعيين بلا حاجة بخلاف قوله الانقصاص يوم لان  
 النقصان لا يكون عرفا الا من آخرها وبخلاف قوله أجرتك داري أو أجلت ديني سنة الا يوما فإنه يراد به  
 الاخير لما حجة تصحيح العقد وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا أكلم زيد سنة الا يوما لان الحامل وهو  
 المغايظة اقتضى عدم كلامه في الحال وتأخر الايلاء قد يكون عن تراض كما مر وان كان عن مغايظة لكن لزوم  
 أحد المكرويين فيه لو تأخر عارض جهة المغايظة فتساقطوا على مقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل  
 ما في البحر والنهر (قوله بل ان قربها) أي في يوم ولم يقربها بعده (قوله صار موليا) أي اذا قربت  
 الشمس من ذلك اليوم لا بمجرد القربان بخلاف قوله سنة الا مرة فإنه اذا قربها صار موليا من ساعته بحر  
 (قوله والا لا) أي وان لم يبق أربعة اشهر لا يصير موليا (قوله فيصير موليا) أي مؤبدا لان ما بعد اليوم  
 المستثنى لا غاية له فيجري عليه ما مر من حكم الايلاء المؤبد ولو حذف قوله الا يوما وتر كما سبته صار موليا  
 ووقع عليه طلقان فقط كما في البحر عن الزواجية وقد منع بارتها (قوله لم يكن موليا ابدا) سواء قربها أولا  
 بحر (قوله وهي بها) أي قال ذلك والحال ان زوجته بمكة (قوله فيطأها) أي في المدة من غير شيء  
 يلزمه فان كان لا يمكنه بان كان بين الموضعين ثمانية اشهر صار موليا على ما في جوامع الفسقة وأما على ما ذكره  
 قاضي خان فالعبرة لاربعة اشهر والذي يظهر ضعفه لا يمكن خروج كل من سما الى الاخر فليقتين في أقل من  
 ذلك بحر وفيه انه لم يتحقق الايلاء على كل من القولين لانه الحلف على ترك قربانها والحلف هنا على عدم

لنقص المدة لكن ان قاله اتحدت  
 الكفارة ولا تعددت (أو قال والله  
 لا قربك سنة الا يوما) لم يكن  
 موليا للحال بل ان قربها وبقى من  
 السنة أربعة اشهر فاكتر صار  
 موليا والا لو حذف سنة لم يكن  
 موليا حتى يقربها فيصير موليا  
 ولو زاد الا يوما أقرب فيه لم يكن  
 موليا أبدا لانه استثنى كل يوم  
 يقربها فيه فلم يتصور منعه أبدا  
 (أو قال وهو بالبصرة والله  
 لا أدخل مكة وهي بها لا) يكون  
 موليا لانه يمكنه أن يخرجها منها  
 فيطأها

الدخول وقد يجاب بأنه من كثرة فلا يكون مولايه الابلية ط (قوله لبقاء الزوجية) فتناولها قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم واعتز بأن الابلاء جزء الظلم يمنع حقها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لا قضاء ولا ديانة حتى استحب له من الجماع فلا يكون ظالمًا وأجاب بحسب الأئمة الكردري بأن الحكم في المنصوص مضاف الى النص لا الى المعنى وعقابه في العناية قال في الفتح ألا ترى أنه ثبت الابلاء وأن اسقطت حقها في الجماع نظوف الغيل على ولد أو غيره فعلم أن التعليل بالظلم باعتبار بناء الاحكام على الغالب (قوله ويظل بمنى العدة) أي بعضها قبل تمام مدته أو ما لو كانت من ذوات الأقراء واستد طهرها بابت بعض مدته خبر (قوله من مباته) أي ثلاث أو بياض خبر (قوله نكحها) أي الاجنبية بعده فلو مضى أربعة أشهر وهي في نكاحه ولم يقرم المبتنى أو ما لو نكح المبتنة فذكره قريبا عن الخانية (قوله ولم يصفه لأمه) اما اذا أضافه بان قال ان تزوجتك فوالله لا أقر بك كان موليا ط (قوله كما مر) في شرح قول المصنف بشرط محلبة المرأة ط (قوله لفوات محله) لأن شرطه محلبة المرأة بكونها مكسوة وقت تجيز الابلاء كما قدمه المصنف (قوله لبقاء المين) أي في حق وجوب الكفارة عند الحنث لأن انقضاء المين يعقد التصور حسبا لاشرا ألا ترى أنها تنعقد على ما هو معصية فتح (قوله ولو آلى) أي من زوجته فأبأنها بعده صح أشار به الى أن بقاء النكاح بعده غير شرط (قوله والا لا) أي وان لم تمض المدة في العدة بل بعدها لا مين وفي الخانية أيضا ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الابلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الابلاء بابت بأخرى وان تزوجها بعد انقضاء العدة كان موليا وتعتبر مدته من وقت التزوج (قوله عجز عن وطئها) ظاهر صنيعه ان العجز حدث بعد الابلاء مع أنه يشترط في العجز دوامه من وقت الابلاء الى منى مدته كما يأتي التصريح به فالمراد به العجز القائم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفتح هذا اذا كان عاجزا من وقت الابلاء الى منى أربعة أشهر الخ ثم قال وان كان الابلاء معلقا بالشرط فإنه تعتبر الصحة والمرض في حق جواز النكاح باللسان حال وجود الشرط لاجالة التعليق اه (قوله عجزا حقيقيا) بأن لا يكون المانع عن الوطئ شرعا فإنه لو كان شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كافي البدائع (قوله لاحكامها كاحرام) أي كما اذا آلى من امرأته وهي مجرمة أو هو مجرم وبينهما وبين الحج أربعة أشهر فان فيه لا يصح الابلاء ليعمل وان كان عاصيا في فعله كذا في التاتريجية عن شرح الطحاوي وعلة في الفتح والجواب عنه المتسبب باختياره بطريق محظور فيما لم يمتد فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فيما لم يمتد أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالنسب والطريق المحظور هو الابلاء فإنه فعله باختياره فكان متبعا فيما لم يمتد به مع قدرته على الجماع حقيقة فصارت المانع حقا وهو حق عدا فلا يستطاع ان عجز عنه حكما بسبب الاحرام ولا يكون عجزه الحكمي سببا للتخفيف بالنكاح باللسان لأنه مباشرته المحظور لم يستحق التخفيف وإنما استحققه في العجز الحقيقي لأنه لا تكليف بما لا يطابق فصارت كالعاصي بفسده اذا عجز عن المباشرة التيمم هذا ما ظهر لي (قوله لكونه باختياره) أي لكون الابلاء لا الاحرام كالمطلوك بما قرأناه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا يؤيد كما قلنا من أن حيفها غير مانع من صحة الابلاء لأن غاية أنه مانع شرعي والإلزام أن لا يصح في مسألة الاحرام كما قدمناه (قوله أو صغرها) أما صغرها فهو مانع من صحة الابلاء كما قدمناه (قوله أو رتقها) رتقت المرأة من باب تعبد فهي رتقا اذا لم يدخل الذكرا من فرجها ولا يستطيع جباؤها مصباح (قوله أو عنته) أي كونه مجبوا أو عنتيا (قوله أو عسافة الخ) عطف على قوله لمرض (قوله في مدة الابلاء) أي أربعة أشهر أو أكثر كما شرح به في الفتح وكافي الحاشية والشهيد وقال وان كان أقل من أربعة أشهر لم يجز الخ الا بالجماع أي وان منعه سلطان أو عدو لانه يادر على شرف الزوال كافي الفتح (قوله أو لحبس الخ) قال في الفتح واختلف في الحبس فصححني باللسان بسببه في البدائع وفي شرح الطحاوي تخلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاشية في الكافي ووفق في البدائع يحمل ما في الكافي وشرح الطحاوي على إمكان الوصول الى السجن بان تدخل عليه فيجاء معها والحبس بحق لا يعتبر في النكاح باللسان وبطلان يعتبر اه فساد كره الشارح هو التوفيق المذكور وأقادي الفتح بقوله والحبس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق إنما هو فيما اذا كان الحبس بظلم فلو بحق لا يعتبر أصلا لانه قادر على الخروج منه بإذنه الحق ويحتمل أن يكون إشارة الى توفيق آخر وعليه منى

شمس الأئمة الكردري هو أول من قرأ الهداية على مؤلفها كافي حاشية سعدى على العناية اه منه

(آلى من المطلقة ونجيا ص)

لبقاء الزوجية ويظل بمنى

العدة (ولو آلى من مباته

أو اجنبية نكحها بعده) أي بعد

الابلاء ولم يصفه للملك كما مر (لا)

يصح لفوات محله ولو وطئها كفر

لبقاء المين ولو آلى فأبأنها ان مضت

مدته وهي في العدة بابت بأخرى

والا لاجنبية (عجز) عجزا حقيقيا

لاحكامها كاحرام لكونه

باختياره (عجز وطئها مرض

بأحدهما أو صغرها أو رتقها)

أو عنته أو عسافة

لا يقدر على قطعها في مئة

الابلاء أو لحبس) اذا لم يقدر

على وطئها في السجن كافي البصر

عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره

لغيره

النجعة اسم من الاتجاع وهو طلب  
الكلام منه أبعد في النجعة كذا  
في المغرب اه منه

فلا رجوع وكذا حبسها  
وتشورها (ففيه نحو قوله)  
بلسانه (قت البها) أو راجعتك  
أو باطلت الأيلاء أو رجعت عما  
قلت ونحوه لأنه إذا ما بالنجع  
فريضها بالوعد (فان قدر على  
الجماع في المدة ففيه الوطئ في  
الفرج) لأنه الأصل (فان وطئ  
في غيره) كدبر (لا) يكون  
قياسا ومفاده اشتراط دوام العجز  
من وقت الأيلاء الى مضي مدته  
وبه صرح في الملتقى وفي الحاشي  
الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن  
فيه الا الجماع وبقي شرط ثالث  
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح  
وبقي الثاني بالانسان فلما بانها

المقدسي (قوله فليراجع) قال ح راجعناه فرأينا منقولاً في الفتاوى الهندية عن غاية السروحي  
قلت ولقد ابعد في النجعة فانه مذكور في الفتح كما جمعت (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان بحق أو بظلم  
لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رجعتي (قوله وتشورها) قال في البحر ودخل تحت العجز ان  
تكون منسجة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة أو حال القاسي بينهما الشهادة المطلق الثلاث للتركية  
(قوله ففيه الخ) أي المبطل للأيلاء في حق الطلاق اما في حق بقاء البين باعتبار الحنث فلا حتى لو وطئها  
بعد المني باللسان في مدة الأيلاء لم يفسد كفاية لتحقيق الحنث بجر لان البين لا تحل الا بالحنث والحنث انما يحصل  
بفعل المخالف عليه والقول ليس محلو فاعليه فلا تحل البين بدائع (قوله بلسانه) قد به لان المريض لو فاء  
بقوله لا بلسانه لا يعتبر بجر عن الخيانة وقيل يعتبران صدقهما الا قول أوجه فتح (قوله ونحوه) كرجعتك  
وارتجعتك فتقول المصنف فهو قوله الخ لبيان أن لفظة قمت غير قيد وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لم يستوف  
ألفاظه لان المراد ما يدل على الشيء فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) مثل ما اذا كان قادرًا وقت  
الايلاء ثم عجز بشرط أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الأيلاء وما اذا كان عاجزًا وقتها ثم قدر في المدة  
وقد يكون في المدة لأنه لو قدر عليه بعدها لا يطل بجر (قوله لأنه الأصل) أي واللسان خلفه واذا قدر  
على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيم اذا رأى الماء في صلابته بجر (قوله فان وطئ في غيره)  
كذا اذا وطئها حال الحيض أو قبلها بشهوة أو لمسه أو نظرا في فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لكن  
الذي في الهندية خلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فيمادون الفرج  
لا يكون ذلك قيسا منه وان قربها في حالة الحيض يكون قيسا كذا في الظهيرية اه ويؤيده ما قد سناه  
عن التاترخانية من صحة التي بالوطئ حالة الاحرام فان المانع الشرعي موجود في كل منهما فافهم (قوله  
ومفاده الخ) أي مفاده قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لصفة التي باللسان دوام العجز قلت ومفاده  
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي باللسان وان وجد في المدة عجز غير ماني جامع الفصولين في طلاق  
المريض اذا آلى مريض ثم مرضت امرأته قبل برئه ثم برئ وبقيت مريضة الى مضي المدة فان قيسه بجماع  
عندنا وعند زفر بلسانه لئلا يخالط سبب الرخصة اذ كلا المرضين يوجب جواز التي بلسانه واختلاف  
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتصور الاولى كان لم تكن كما قرئتم لعدم الماء  
ثم مرض مرضا يبيح له التيم بانقراده كذا هنا مرض المرأة يبيح التي بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج  
اه وقد نلص الشارح هذه العبارة في باب التيم لكن في الفتح والبدائع ولو آلى ايلاء مؤبدا وهو مريض  
وبانت بمنى المدة ثم صح وترجها وهو مريض فقاء بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح  
على ما قالوا لان الأيلاء وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زمان الصحة هي ميانة لاجق لهما  
في الوطئ فلا يعود حكم الأيلاء فيه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسقط اعتبار  
التي باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها الا بعصية كما مر فيما اذا كان محجرا اه فهنا  
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما  
يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع البيان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغوا الثاني فاذا زال  
الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالغائه بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم  
ما يلغيه كما في المسألة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعلوا قول الاماميين باختلاف أسباب الرخصة كما جمعت  
فاعتقم هذا التحرير فانه مفرد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحاشي الخ)  
من فروع الشرط المذكور كما في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مضي مدته من صحته يقدر فيها  
على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها فقيسوه بالقول لأنه ليس بفرط في ترك الجماع فكان معذوراً بدائع (قوله  
وبقي شرط ثالث) أي زائد على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن  
تكون زوجته غير بائنة منه بدائع (قوله بقي الأيلاء) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان التي بالقول حال  
قيام النكاح انما يرفع الأيلاء في حق حكم الطلاق لحصول ابقاء حقها ولا حق لها حال البينونة بخلاف التي  
بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البينونة حتى لا يبقى الأيلاء بل يبطل لأنه حنث بالوطئ فانحلت البين وبطلت ولم يوجد

الحلت حينئذ ولا تدخل العين ولا يرتفع الإيلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام إيلاء نوى التحريم  
 الخ) أقول هكذا عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب الإيمان كل حل على حرام فهو على الطعام  
 والشراب والفتوى على أنه تبين امرأته من غيرية وذكر في الهداية هناك أنه ينصرف إلى الطعام والشراب  
 للعرف فإنه يستعمل فيما يتناول عادة فيحت إذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة بالإيلاء وإذا نواها كان  
 إيلاء ولا تنصرف العين عن الماء كقول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ  
 المتأخرين أنه تبين امرأته بلاية وحاصله أن ظاهر الرواية انصرافه للطعام والشراب عرفاً وإذا نوى تحريم  
 المرأة لا يختص بها بل يصير شاملاً لها والطعام والشراب وبه ظهر أن ما حان من التفصيل بين نية تحريم المرأة  
 أو الظاهر أو الكذب أو الطلاق خاص بما إذا لم يكن اللفظ عاماً بخلاف ما إذا كان عاماً مثل كل حل  
 أو حلال الله أو حلال المسلمين فإنه ينصرف للطعام والشراب بلاية للعرف وللمرأة أيضاً نواها والفتوى  
 على قول المتأخرين بانصرافه إلى الطلاق البائن عاماً كان أو خاصاً فاعتنم هذا التحرير (قوله ونحو  
 ذلك) أي من اللفاظ الخاصة كما علمت (قوله إيلاء الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال  
 في الدرر فإن هذا اللفظ مجمل فكان بيانه إلى الجمل فإن قال أردت به التحريم أو لم أرد به شيئاً كان بيننا وبصير  
 به مولى لأن تحريم الحلال بين (قوله وظاهران نواه) لأن في الظاهر حرمة فإذا نواه صح لأنه سجد درر  
 (قوله وهدر) بالتحريك أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لأنه نوى حقيقة كلامه إذ حقيقة وصفها  
 بالحرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذباً وأورد لو كان حقيقة كلامه لانصرف إليه بلاية مع أنه بلاية  
 ينصرف إلى العين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الإيلاء واليمين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتمار  
 بحر عن الفتح وحاصله أن الأولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما قضاء فإيلاء) أي لا يصدق  
 في القضاء أنه أراد الكذب لأن تحريم الحلال بين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا  
 هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والأول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن  
 الفتوى على العرف الحادث اهـ وحاصله أن فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه يميناً بمعنى الإيلاء وعرف  
 حادث وهو إرادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون إيلاء بمعنى على العرف  
 الأصلي والفتوى على العرف الحادث لأن كلام كل عاقد وحالف ونحوه يحمل على عرفه وإن خالف ظاهر  
 الرواية كما قال الزمان أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يفتي بظاهر الرواية وبترك العرف فكان الصواب ما قاله  
 شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ولو كان على الإيلاء ليس هو الصواب في زماننا بل الصواب جملته  
 على الطلاق لأنه العرف الحادث المفتي به فقول في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز  
 عن إرادة اليمين أي الإيلاء الذي هو العرف الأصلي وبهذا التقرير سقط ما في البحر والنهر من أن فيه نظراً  
 لأن العمل والفتوى انحاه في انصرافه إلى الطلاق من غيرية لافي كونه عينا اهـ (قوله ان نوى الطلاق)  
 أي أودت عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذكورة الطلاق أما في حالة الرضى أو الغضب فلا بد  
 من النية لأنه مما يخل سبباً كما مر في الكتابات فافهم وشمل نية الطلاق ما إذا نوى واحدة أو اثنتين في الحرمة  
 وما إذا أطلقها واحدة ثم قال أنت على حرام نوايا تبين فإنه وإن تم به الثلاث لم يقع بالحرام إلا واحدة كما في البحر  
 وسمايت في الفروع آخر الباب خلافاً لما يوهمة كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث  
 ان نواها) لأن هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية اثنتين لأنهما  
 عدد مجزئ كما مر إذا كانت أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في النية فلا يقع ما لم ينو  
 وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلاً ونية الظاهر أو الإيلاء فإنه لا يصدق قضاء كما صرح به الزيلعي  
 حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه إذا لم ينو شيئاً أصلاً يقع ديانه أيضاً قال  
 في البحر وذكر الإمام ظهير الدين لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل نوايا عرفاً اهـ وفي الفتح فصار كما إذا تلفظ  
 بطلاقها لا يصدق في القضاء بل فيما بينه وبين الله تعالى اهـ فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لغلبة العرف)  
 إشارة إلى ما في البحر حيث قال فإن قلت أذ وقع الطلاق بلاية ينبغي أن يكون كالصريح فيكون الواقع به  
 رجعيًا قلت المتعارف به ابتاع البائن كذا في البرازية اهـ أقول وفي هذا الجواب نظر فإنه يقتضي أنه لو لم

مطلب في قولهم  
 أنت على حرام

(قال لامرأته أنت على حرام)  
 ونحو ذلك كأنك معي في الحرام  
 (إيلاء ان نوى التحريم أو لم ينو  
 شيئاً وظاهران نواه وهدر ان نوى  
 الكذب) وذاد يانة وأما قضاء  
 فإيلاء قهستاني (وتطبيقه  
 بأئمة ان نوى الطلاق وثلاث ان  
 نواها وبقي بأنه طلاق بائن وان لم  
 ينوه) لغلبة العرف

يعارف به ابتداء البائن يقع به الرجعي كما في زماننا فان المتعارف الا ان استعمال الحرام في الطلاق ولا  
يميزون بين الرجعي والبائن فضلا عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا التعليل بغلبة العرف لوقوع  
الطلاق بلاينة وأما كونه بلاينة فله مقتضى انظر الحرام لان الرجعي لا يحترم الزوجة مادامت في العدة  
وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما بسطناه في الكليات فافهم (نبيه) قال الخبير الرمي  
في حاشية المنع في كتاب الايمان أقول أسكتهم عوام بلا دنال لا يقصدون بقولهم أنت محترمة على أو حرام  
على أو حرامك على الاحرمه الوطئ المتبادل لحد ذلك أكثرهم يضرب مدة لحرمتها ولا يريد قطعها الا تحريم  
الجماع الى هذه المدة ولا شك أنه عين موجب للإبلاء تأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر الى  
قولهم لا نقول لا تشترط النية لئلا يجعلوا يعرفها فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك  
بل كان مشتركا تعيين اعتبار النية وتصديق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي ايمان الفتح وقال  
البرزوي في مبسوطه لم يتضح لي عرف الناس في هذا أي في كل حل على حرام لان من لا امرأه لا يحلف به  
كما يحلف ذو الحلية ولو كان العرف مستفيضاً في ذلك لما استعمله الا ذو الحلية فالصحيح أن نقول  
ان نوى الطلاق يكون طلاقاً ماماً غير دلالة فلا حياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم  
أن مثل هذا اللفظ لم يعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما كل كذا وابسه دون  
الصيغة العامة وتعارفوا أيضا الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقاً فانهم يريدون بعده لأفعل  
كذا فنهى طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف انصراف هذه الالفاظ عربية أو فارسية الى  
معنى بلاينة التعارف فيه فان لم يعارف سئل عن نيته وفيما يصرف بلاينة لوقال أردت غيره يصدق ديانة  
لاقصاء اه مافي الفتح وتبعه في البحر قلت والمتعارف في ديارنا ارادة الطلاق بقولهم على الحرام لا أقبل كذا  
دون غيره من الالفاظ المذكورة (قوله ولا لا يحلف به الا الرجال) أي حيث يقال ان فعلت كذا فكل  
حلال عليه حرام (قوله ولو لم تكن له امرأة) قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام  
ان لم تكن له امرأة ان حلت زمة الكفارة والنسفي على أنه لا تنزله اه ومثله في البحر قلت وفي الظهيرية  
ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء  
لانه جعل يمينا بالطلاق ولو جعلناه يمينا بالله تعالى فهو غموس وان حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له  
امرأة كان عليه الكفارة لان تحريم الحلال عين اه فيحمل كلام النسفي على الحلف على غير المستقبل  
وبما قرناه ظهر لك أن مافي ايمان النهاية عن النوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفارة معناه اذا حلف على  
أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحث بفعله لا كما حله عليه في البحر هناك من أن معناه اذا أكل أو شرب  
وقال لا نصرافه عند عدم الزوجة الى الطعام والشراب اه لان انصرافه الى ذلك قبل تغير العرف بازادة  
الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فيصير يمينا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم ويأتي قريباً مثله (قوله  
أو حلفت به المرأة) قال في البحر قيد بالزوج لان الزوجة لو قالت لزوجها أنا عليك حرام أو حرامك صار يمينا  
حتى لو جامعها طائفة أو مكرهة تحنت اه وقوله طائفة أو مكرهة أولى من قول الفتح فلو مكنته حنت  
وكفرت (قوله كالموات الخ) نص عبارة البرازية واذا كان له امرأة وقت الحلف وماتت قبل الشرط  
أربانت لا الى عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأته المتروجة وعليه الفتوى لان حلفه صار حلفاً بالله  
تعالى وقت الوجود فلا يتقلب طلاقاً اه وهكذا نقل العبارة في البحر عن البرازية ولا يخفى أن التعليل  
لا يناسب ما قبله وفي العبارة سقط بدل عليه ما نقله ح عن الخانية ونصه وان كان له امرأة وقت المين فماتت  
قبل الشرط أربانت لا الى عدة ثم باشر الشرط لا تلزمه كفارة المين لان عينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها  
وان لم تكن له امرأة وقت المين فتزوج امرأة ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر بين  
المتروجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عينه جعلت يمينا بالله تعالى وقت وجودها فلا تنصير طلاقاً بعد  
ذلك اه قلت ومثله في ايمان البحر عن الظهيرية فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط الى قوله ثانياً  
ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت على حرام والاولى ذكر هذه الجملة عند قول المسألة كما فعل  
في النهر (قوله والحرام يلزمي) هذا ذكره في الفتح كما قدمناه ومثله على الحرام كما مر (قوله أو لم يقل على)

ولذا لا يحلف به الا الرجال ولو لم تكن  
له امرأة أو حلفت به المرأة كان  
يمينا كالموات أربانت لا الى عدة  
ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته  
المتروجة به يفتي اصبر ورتب ايمينا  
فلا تتقلب طلاقاً ومثله أنت معنى  
في الحرام والحرام يلزمي وحرمك  
على وأنت محترمة أو حرام على  
أو لم يقل على وأنا عليك حرام أو محترم



رد على صاحب خزانة الاكمل حيث اشترطه كما أوضحه في البحر عن القنينة وقد منافي الكتابات عن البحر  
 أنه اذا أضاف الحرمة أو البينونة إليها كانت بائناً أو حرام وقع من غير إضافة إليه وان أضاف الى نفسه كأنما  
 حرام أو بائناً لا يقع من غير إضافة إليها وان خيرها فأجابت بالحرمة أو البينونة فلا بد من الجمع بين الاضافتين  
 أنت حرام على أو أنا حرام عليك أنت بائناً متى أو أنا بائناً منك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا يشترط  
 أن يقول عليك نهى لانه أضاف الحرمة الى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى  
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على كالحمار الخ) قال في البرازية وان قال أنت على كالحمار والخنزير  
 او ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون ميسافقاً قد اختلفوا فيه اه ومقتضاه انه  
 لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه فام مقام النية كما مر فافهم  
 (قوله والمسألة بجاليها) سيأتي عن التهرب منه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول  
 بها أنه لو طلق بالصريح كقوله امرأتى طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة منهن بلا حكاية خلاف وقد منا  
 بسطه هناك (قوله ذكره الزيلعي) النخبة عائد الى المذكور ومتناوياً شرحاً من قوله ولو كان له الخ  
 (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لامرأته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على  
 ثلاثة توجه الى أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلقة وعلى فتوى الاوزجندی والامام مسعود  
 الكشاني تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والاختلاص هو الاشبه وعندى أن الاشبه ما في الفتاوى  
 لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هن طوالت  
 لان حلال الله يتعمل على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل كما في قوله احداً كن طالق اه وأنت خير  
 بأن تعليقه صريح في أن محل الخلاف والترجيح هو اللفظ العام لا الخاص ككأن أنت على حرام وان كان  
 مذكوراً في عبارة الفتاوى اذ لا ينبغي على أحد أنه لا يدخل فيه سوى مخاطبة فليس النزاع فيه كما يأتي عن التهر  
 ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد سحى الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية  
 (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على ما مر من قول الزيلعي والمسألة بجاليها فانه يوهم أن المراد المسألة  
 المذكورة قبله في كونه أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد  
 الايمان بلفظ حرام لكن لا بخلاف مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين  
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا بقيد أنت  
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزيلعي اللفظ الخاص بل العام كقلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)  
 أي بما ذكر في النهر وذلك بجعل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طلقة على ما اذا كان اللفظ عاماً  
 والقول بأنه تطلق واحدة منهن فقط على ما اذا كان اللفظ خاصاً هذا هو المتبادر من كلام الشارح ولا ينبغي ما فيه  
 فان الزيلعي قد ذكر الخلاف وقد قلنا كلامه على أن مراده ما اذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو  
 صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة  
 من الأربع واليه البيان بل لا يقع الاعلى مخاطبة فقط وأما ما ذكره الشارح في باب طلاق غير المدخول  
 به من حمله كلام الزيلعي على نحو امرأتى على حرام وتفرقه بينه وبين امرأتى طالق حيث جعل الخلاف  
 المذكور جاري في الأول دون الثاني وعزاه هناك الى المصنف فقد ذكرنا هناك أنه مخالف لكلام المصنف  
 فان المصنف حمل كلام الزيلعي على حلال المسلمين وحققتنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتى حرام و امرأتى  
 طالق وأنه في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأتى عموماً بدلي بصدق على واحدة منهن  
 لا بعينه بخلاف حلال المسلمين فان عموماً استغراقاً يعم الكل دفعة واحدة واذا كان لا خلاف في قوله امرأتى  
 طالق في أنه لا يقع الاعلى واحدة يقال مثله في امرأتى حرام وكون أحدهما صريحاً ولا يوجب  
 الفرق ومن ادعاه فعليه البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص مخاطبة وفي أن كل حل  
 عليه حرام يعم الأربع لصريح أدلة العموم الاستغراق وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة  
 وأما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فليس يقع على واحدة غير معينة نظراً الى صورة أفراد  
 والاشبه أنه يعم الكل وقد مناهنا تمام الكلام على ذلك فافهم واغنى هذا التقرير الفريد وازع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على  
 كالحمار أو كالحنزير برزازية (ولو كان  
 له) أربع (نسوة) والمسألة بجاليها  
 (وقع على كل واحدة منهن طلقة)  
 بئنه (وقيل تطلق واحدة منهن)  
 واليه البيان كما مر في الصريح  
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره  
 الزيلعي والبرازي وغيرهما وقال  
 الكمال الاشبه عندى الاول وبه  
 جزم صاحب البحر في فتاواه وصححه  
 في جواهر الفتاوى وأقره المصنف  
 في شرحه لكن في النهر يجب  
 ان يكون معنى قول الزيلعي والمسألة  
 بجاليها يعني التحريم لا بقيد أنت  
 على حرام مخاطبة واحدة كما في المتن  
 بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى  
 مخاطبة اه قلت يعني بخلاف  
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه  
 يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

قلادة التقليد (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرار هذا اللفظ ألف مرة وهو لو كرره لا يقع إلا الأول لأن البائن لا يلحق البائن بخلاف ما مر قبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع الثلاث فيما لو قال للمدخول بها أنت طالق مرارا أو الوفا لانه صريح والصريح إذا تكرر يلحق الصريح وإذا قيد بالمدخول بها البقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله ناو يا نتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لأن الثنتين عدد محض واقتض حرام لا يحتمل إلا أن تكون أمة لانه في حقها الفرد

الاعتبار وفي قوله تقع واحدة ردة على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم الواقع في عباراتهم لم يصح نيته بخلاف ما إذا نوى الثلاث فانه يصح وتقع ثنتان تكمله للثلاث كما في الحاشية وغيرها أفاده في البحر وأجاب في النهر بأن قوله لم يقع شيء أي بنية وإن وقع بلفظه تأمل وفيه رد أيضا على ما في الجوهره من أنه يقع ثنتان إذا نواهما مع الأولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقد مرنا الكلام عليه هناك (قوله وبالثنائي مينا) أي ايلاء وقوله صح أي مانوى لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقاً أو أطلق وانصرف الى الطلاق كما هو الملقى به لم يقع به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق مثله كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق البائن إذا كان معلقا لانه حينئذ لا يصلح جعله خبرا عن الأول كما مر في بابه (قوله وعامة في البرازية) وعبارة قال لامرأته أنتم على حرام ونوى الثلاث في احداهما والواحدة في الاخرى صحت نيته عند الامام وعليه الفتوى ولو قال نويت الطلاق في احداهما واليمين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق عليهما وعندهما كما نوى قال ثلاث أنتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة واليمين في الثانية وأنكذب في الثالثة طلقن ثلاثا وقيل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على مانوى اه (قوله حنف بوطي كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المفتي به وعلى المفتي به يقع على كل واحدة منهما طلاق باعنة اه ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا يخفى) الفرق هو أن حرمه اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطئها وفي قوله أنتم على حرام صار ايلاء باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن المحيط ومثله في البحر وغيره وقال ح الفرق هو أن في قوله أنتم على حرام حرمهما على نفسه ويترجم بهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أقرب بكما منع نفسه من قربانهما جميعا فلا يحنث الا بوطئهما وقد صرح بهذا الفرق صاحب النهر في كتاب الايمان عند قوله ومن حرم ماله لم يحرم حيث فرق بين أكل هذا الرغيف على حرام وبين لا أكل هذا الرغيف بأن يحرمه الرغيف على نفسه حرم أجزاءه أيضا وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغيف كله فلا يحنث بالبعض اه قلت لكن ذكر في البحر هناك عن الحاشية قال مشايخنا الصحيح أنه لا يحنث بأكل لقمة لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغيف اه أي لان تحريم الحلال يمين لكن مقتضى ما مر عن الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما أحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكيدي اتحاد أي يكون ايلاء واحد أو مينا واحدة حتى لو لم يقربها في المدة طلقت طلقة واحدة وان قربها فيه الزمة كفارة واحدة (قوله والا) أي وان لم ينوشأ أو أراد التشديد والتعطيل وهو الابتداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فالايلاء واحد الخ) والقياس أن يكون الايلاء ثلاثا أيضا وهو قول محمد حتى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها ثنتين بطلقة ثم عتيها ثنتين باخرى ثم باخرى الا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو قولهما الايلاء واحد فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متحدا فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقرآن ثلاث كفارات أجمعا لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه أعلم

\*(باب الخلع)\*

أخره عن الايلاء لان الايلاء لتجرده عن المال كان أقرب الى الطلاق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة ولان مبني الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة عناية (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره خلعا نزعته وخالعت المرأة زوجها انحالة اذا اقتدت منه فخلعها هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا آخر فاذا فاعل ذلك فكأن كل واحد نزع لباسه عنه بحر عن المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره

(فروع) أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة \* طلقها واحدة ثم قال أنت حرام ناو يا نتين تقع واحدة \* ذكره مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثنائي مينا صح \* قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان فعلت كذا ووجد الشرط وقع الثلاث \* قال لهما أنتم على حرام ونوى في احداهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكأنوى به يفتي وعامة في البرازية \* قال أنتم على حرام حنف بوطي كل ولو قال والله لا أقرب بكما لم يحنث الا بوطئهما والفرق لا يخفى وفي الجوهره كثر والله لا أقربك ثلاثا في مجلس ان نوى التكرار اتحادا والا فلا يلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء واليمين

\*(باب الخلع)\*

(هو) لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم

أنه خاص بالضم في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن المسباح وأنه تصرف لغوي وتفسيره ما مر  
 في الطلاق ان الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغة برفع قيد النكاح واستعمل في غيره  
 الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) شمل ما لو خال المطلق  
 رجعا بجمال فانه يصح وبجيب المال بجر وسيأتي (قوله فانه لغوي) لان النكاح الفاسد لا يفيد ملك المتعة  
 وباليينونة والردة حصلت ازالة قبله فلم يكن في الخلع ازالة قال في البحر فلا يسقط المهر ويبقى له بعد الخلع  
 ولاية الجبر على النكاح في الردة كما في البرازية اه قلت ونظائر اطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح الفاسد  
 ولو بعد الوطى لكن في جامع الفصولين نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كتابه  
 عن الابراء ان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع لغا لانه اغما يصح في النكاح القائم اه وفي البحر  
 أيضا ولو خالها بجمال ثم خالها في العدة لم يصح كما في القضية ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالها بعد الخلع  
 حيث لم يصح وبين ما اذا اطلقها بجمال بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكتابات اه  
 قلت قد متنا الفرق هنا وهو أن الخلع بائن وهو لا يلحق منه له والطلاق بجمال صريح فيلحق الخلع وانما لم يجب  
 المال هنا لان المال انما يلزم اذا كانت تملك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا اطلقها بجمال بعد الخلع لم يفد  
 الطلاق ملكها نفسها لحصوله بالخلع قبله واذا لزم المال فيما لو طلقها بجمال ثم خلعها وقد متنا تمام الكلام على  
 ذلك هناك (قوله المتوقفة) بارفع صفة لازالة وقوله على قبولها أي المرأة قال في البحر ولا بد من القبول  
 منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعي اه وفي التاترخانية قال لا مراه أنه اذا دخلت  
 الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بألف يريد به اذا قبلت عند الدخول اه ومفاده عدم  
 صحة القبول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج مالها قال خالعتك الخ) أي ولم يذ كر المال لانه متى كان على  
 مال لزم قبولها كما ذكرناه آنفا وقيد بقوله ناو يابناء على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد له من النية أو دلالة الحال  
 لئلا يسيأ في أنه لغلة الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للحقوق) أي المتعلقة بالزوجية  
 وسيأتي بيانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاولى أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك  
 الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق فقوله لها خالعتك بلا ذكر مال لا يسمى خلع ما شرع عا بل هو  
 طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان بلفظ المفاعلة أو الامر فانه لا بد  
 من قبولها كما مر لانه معاوضة من جانبها كما يأتي والظاهر أن خالعتك بلفظ المفاعلة انما يتوقف على القبول  
 لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسيأتي ما يؤيده تأمل  
 وفي حكمه الطلاق على مال فلا بد من القبول وان لم يسم خلعها وبه ظهر أنه لا فرق عند ذكر المال بين  
 خالعتك وخالعتك وأنه ليس كل ما توقف على قبولها يسمى خلع ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القبول  
 ويسقط الحقوق (تنبيه) في التاترخانية وغيرها مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره  
 اخلع امرأتى فخلعها بلا عوض لا يصح (قوله أو اختلعي الخ) اذا قال لها اخلعي نفسك فهو على أربعة أوجه  
 اما أن يقول بكذا فخلعت يصح وان لم يقل الزوج بعده أجزت أو قبلت على المختار واما أن يقول بجمال ولم يقدره  
 أو بما شئت فقلت خالعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم الخلع ما لم يقبل بعده واما أن يقول اخلعي  
 ولم ير د عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خلعها وعن محمد تطلق بلا بدل وبه أخذ كثير من المشايخ والرابع  
 أن يقول بلا مال فخلعت يتم بقولها وعامة في جامع الفصولين ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن ما ذكره الشارح  
 هو الوجه الثالث وقد ذكر في الخاتمة الخلاف المارود كرا أن قول محمد أخذ به أكثر المشايخ فافهم  
 خلاف ما عراه اليه انهم ذكر في الخاتمة قال خالعتك فقبلت برئ عما عليه من المهر فان لم يكن عليه مهر ردت  
 ما ساق اليها كذا ذكر الحاكم الشهد وبه أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون  
 الا بعوض اه لكن فيه كلام سند كره (قوله بلفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي للمهر  
 على المعتقد كما سب ذكره المصنف نعم يسقط النفقة ولو مفروضة كما سيأتي (قوله كما سيبي) في قول المصنف ويسقط  
 الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للحقوق بجر قال في العمدية وذكر في الملتطو فان  
 بعث منك نفسك ولم يذ كر ما لاقالت اشترت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر وترده اليه وان لم تقبض سقط

وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر  
 (ازالة ملك النكاح) يخرج به الخلع  
 في النكاح الفاسد وبعد اليينونة  
 والردة فانه لغوي ما في الفصول  
 (المتوقفة على قبولها) خرج مالها  
 قال خالعتك ناو يا الطلاق فانه يقع  
 بانها غير مسقط للحقوق لعدم  
 توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ  
 المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسم  
 شأ فقبلت فانه خلع مسقط حتى  
 لو كانت قبضت البذل ورتة خاتمة  
 (بلفظ الخلع) خرج الطلاق على  
 مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله  
 (أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة  
 فانه مسقط كما سيبي ولفظ البيع  
 والشراء فانه كذلك كما صحه  
 في الصغرى

ما في ذمة الزوج اهـ (قوله خلافاً للثانية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب البراءة  
 عن المهر الا بذكره وفيه كلام سند كره (قوله وأفاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزول الملك (قوله ولا بأس به)  
 أي ولو في حالة الحبس فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به بجر أول كتاب الطلاق وقدمه  
 الشارح هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتخاصم وفي القهستاني عن شرح  
 الطحاوي السنة اذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجمع أهلهما ليصلحوا بينهما فان لم يصلحوا جاز الطلاق والخلع  
 اهـ ط وهذا هو الحكم المذكور في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح  
 للمهر) هذا التركيب يوم اشترط البذل في الخلع لان الظاهر تعلقه بازالة مع انك علمت أنه لو قال خالعتك  
 فقبلت ثم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في البحر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله يدل ثم قال الآن  
 يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البذل اهـ والاولى تغيير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهر اصل بدل  
 الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جعله مهرافانه يصح وسيأتي أنه اذا بطل العوض فيه تطلق باتنا  
 مجازاً (قوله بغير عكس كذا) فلا يصح أن يقال ما لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما لا يصلح مهرافانه  
 يصلح بدل خلع كما مثل فالكلمة كاذبة نعم يصدق عكسها موجبة جرمية كبيع ما يصلح بدل خلع يصلح مهرافانه  
 (قوله وجوز العيني انعكاسها) أي كية تبعاً لقوله في غاية البيان انه مطرد منعكس كلياً لان العوض من طرد  
 الكلي أن يكون ما لا متقوماً ليس فيه جهالة مستتمة وما دون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلي  
 أن لا يكون ما لا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتمة وما دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد  
 السؤال لاعلى الطرد الكلي ولا على عكسه اهـ قال في التلها لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكلمة وتكون  
 مطلق المال المتقوم خالي عن الكمية يصلح مهرافانه منوع فلذا منع المحققون انعكاسها كلمة (قوله وشرطه  
 كالطلاق) وهو أحلية الزوج وتكون المرأة محللاً للطلاق منجزاً أو معلقاً على الملك وأما ذكره فهو كافى البدائع  
 اذا كان بعوض الايجاب والقبول لانه عقد على الطلاق بعوض فلا تقع القرعة ولا يستحق العوض  
 بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فانه يقع وان لم تقبل لانه طلاق  
 بلا عوض فلا يفتقر الى القبول اهـ ونحوه في الشرع لا يلية آخر الباب عن الثانية وظاهره أن خالعتك مثل  
 خلعك في أنه بلا ذكر مال لا يتوقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الآن يقال توقف لفظ المفاعلة  
 على القبول شرط لكونه مسقطاً للعقوق بخلاف خلعك فانه لا يسقط ولو مع القبول تأمل وفي الثانية  
 قال خالعتك فقبلت يقع الباش وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضاً قال خالعتك على كذا  
 وسعى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف اهـ أي لانه معلق على القبول وأما اذا لم يذكر  
 المال فلا يكون معلقاً على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال)  
 كذا اصرح به في البدائع ولذا قال في الثانية ولو قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوما لا يقع الطلاق  
 ما لم تقبل كما لو قال طلقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اهـ وينتزع على هذا ما سبى في آخر الباب في أول  
 القروع كما سنوضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو ابتدأ الزوج الخلع فقال خالعتك  
 على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا الا يملك فسخه ولا نهى المرأة عن القبول وله أن يعلقه بشرط ويضيفه  
 الى وقت مثل اذا قدم زيد فقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا غداً أو رأس الشهر والقبول اليها بعد  
 قدوم زيد وحجي الوقت لانه تطلق عند وجود الشرط والوقت فكان قبولها قبل ذلك لغوا بدائع (قوله  
 ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بقبولها منه قبل قبولها بدائع (قوله ولا يقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا  
 من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخير دو عبارة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف  
 على ما وراء المجلس حتى لو كانت غائبة فبلغها ظاهراً القبول لكن في مجلسها لانه في جانبها معاوضة (قوله  
 وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله عيني في جانبه أي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط  
 والطلاق يحتمله ولا يحتمل الرجوع ولا شرط الخيار بل يطل الشرط دونه ولا يتقيد بالمجلس وأما في جانبه افانه  
 معاوضة المال لانه تملك المال بعوض فبراعى فيه أحكام معاوضة المال كالبيع ونحوه كافي البدائع (قوله  
 فصح رجوعها) أي اذا كان ابتداء منها بأن قالت اخلعت نفسي منك بكذا فظنها أن ترجع عنه قبل قبول

خلافاً للثانية وأفاد التعريف  
 صحة خلع المطلقة رجعاً (ولا بأس به)  
 عند الحاجة) للشقاق بعدم  
 الرفاق (بما يصلح للمهر) بغير  
 عكس كلى لصحة الخلع بدون  
 العشرة وبما في يدها ووطن غنمها  
 وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه  
 كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله  
 هو عيني في جانبه) لانه تعليق الطلاق  
 يقبل المال فلا يصح رجوعه عنه  
 (قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له)  
 ولا يقتصر على المجلس) أي مجلسه  
 وبما تصر قبولها على مجلس عليها  
 (وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح  
 رجوعها) قبل قبوله

الزوج ويطل بقيامها عن المجلس وقيامه أيضا ولا توقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عابثا حتى لو بلغه وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصح شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قيد بخيار الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الخلع ولا في كل عقد لا يحتمل الفسخ كما في الفصول وأما خيار العيب في بدل الخلع فنثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج من الجودرة الى الوساطة ومنها الى الرداءة دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التلكيات ونماه في البحر عن الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا مما اذا أطلقا في البيع بحر وفيه نظر لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق ففيه أن ثبوته في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد ففسد البيع كما في التهر وحينئذ فان ذكره بعد قبولها الخلع لا يفيد لانه لا يحتمل الفسخ بعد تمامه بخلاف البيع وان ذكره قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم الآن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط القاسم بخلاف الخلع لكن لو ثبت في البيع لثبت مقتضرا على المجلس كما لو ثبت فيه بعد العقد فكذلك في الخلع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للخلع فيطل بقيامها عن المجلس وقيامه أيضا كما مر (قوله بشرط الخ) فلو قلنا اختلعت منك بالهر ونفقة العدة بالبرية وهي لا تعلم معناها أو قلنا أبرأتك من نفقة العدة الأصح أنه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يعم الا بعلم الوكيل والبراءة عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط لا يحتمل الفسخ فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا ما تقع فتح قلت الظاهر ان المراد يصح الخلع ولا يلزم البطلان لان جهلها بعينه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم منه عدم طلقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة نساء زماننا لا يعرفون موجب الخلع أنه مسقط للحقوق فاذا طلبت منه أن يحلها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا لم أر من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار الملوغ أنهم لا تعذر بالجهول وسيأتي في الشركة أن المفاوضة لا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرف معناها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كما قدمه في باب الطلاق رجعي (قوله وطرف العبد الخ) أي جانيه قال في النقاية وشرحتها القهستاني والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة في الخلع فالملوك بمنزلة حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعث نفسك منك بكذا البس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصار على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالخلع في جانب المرأة فتعتبر من جانب أحكام المعاضات بخلاف جانب المولى فانه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الاحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الخلع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالكفاية تأمل (قوله والخلع يكون الخ) في الجوهره ألقانا الخلع خمسة خالعتك بابتك بأرأيتك فارتقتك طلق نفسك على ألف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبعت نفسك) تقدم عن الصغرى فتصح أنه مسقط للحقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعث منك طلاقك بمهر ففقدت طلق نفسك بابت منه بمهرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعث منك فطلقة ففقدت طلق نفسك بابت منه بمهرها بمجانا لانه صريح اه وقصد الثانية في الثانية بما اذا لم يذكر البطلان ثم قال ولو قال بعث نفسك منك ففقدت طلق نفسك بابت منه بمهرها بمجانا لان بيع الطلاق تملك الطلاق فاذا لم يذكر البطلان يصير كأنه قال طلقتك فيكون رجعا اما بيع نفسه فملك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالباين فيكون بائنا اه فأفاد أن بعث منك فطلقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طلقك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المعتمد كما سيأتي ح أي لما مر ان المراد الخلع المسقط للحقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بالخلع ولو بلفظ البيع والمبارأة بحر (قوله ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الخلع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطلقة بلا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمتة آنفا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(و) صح (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحر (ويقتصر على المجلس) كالبيع (فائدة) يشترط في قبولها علمها بعينه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتدير لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتاق على مال كطرفها في الطلاق (و) الخلع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمبارأة) كبعت نفسك أو طلاقك أو طلقك على كذا أو بأرأيتك أي فارتقتك وقبلت المرأة (و) حكمه أن (الواقع به) ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن)

مطلب  
ألفاظ الخلع خمسة

السبح وبالطلاق باستناط ولو هو الاول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المسقط للعقوق لكنه  
لما كان المراد بيان وقوع البائن به صح اطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصا على المتوهم اذا كانت  
كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشمل الاراء منه حتى لو قالت أبرأك عمالي عليك على طلاق ففعل برئ  
وبات بخلاف طلقني على أن أؤخر مالي عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا  
والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البرازية وفي الفتح آخر الباب قال أبرأني من كل حق يكون للنساء على  
الرجال ففعلت فقال في فوره طلقك وهي مدخول بها يقع بائنا لانه بعوض واذا اختلفت بكل حق لها عليه  
فلها النفقة مادامت في العدة لانهم لم يكن لها حق حال الخلع فقد ظهر أن تسمية كل حق لها عليه وكل حق  
يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل  
الخلع وبعده فان النفقة تسقط كما في البرازية وسأقي عماه وسأقي أيضا ما لو خالعهما على البراءة من نفقة الولد  
(قوله وغيره) أي ثمة تقييد الطلاق بكونه على مال دون الخلع يظهر فيما لو بطل البدل كما سيجي أنه لو طلقتا  
بضمير أو خذيرا أو مئة وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق بخلافه البطلان البطلان واذا بطل بقي لفظ الخلع  
والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلو لم يكن ذكر المال شرطاً في وقوع البائن  
بالطلاق دون الخلع لم تظهر غيرة للتقيد به لكن الاقتصار في بيان الثمرة على بطلان البدل محل نظر فان مثله  
ما لو لم يذ كر البدل أصلاً تأمل وأما كون الخلع يسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس ثمة التقييد  
بالمال كما لا يخفى فافهم (قوله والخلع من الكتابات) لانه يحتمل الاختلاع عن اللباس أو الخيرات أو عن  
النكاح عناية ومثله المبرأة (قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها) ويقع به طليقة بائنة الا ان نوى ثلاثا تكون  
ثلاثا وان نوى اثنين كانت واحدة بائنة كافي الحاكم (قوله من قرائن الطلاق) كذا ذكر الطلاق وسواها اله  
وفي الدر المتقى وتسمية المال وان لم يكن متقوما من القرائن اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخا) أي  
كما هو قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينقص العدد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفذ  
لانه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة  
ولا اجماعا اذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه حتى لو حكم به كما يراه لا ينفذ كما قرر  
في محله ويبقى في أول الباب الا ترى عن الفتح ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله نفذ هو ما لو حكم به خبلي  
في مسألتنا بخلاف الخفي فانه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح اتفاقا لتقييد  
السلطان قضائه بالحكم بالصحيح من مذهبه فلا ينفذ حكمه بالضعيف فضلا عن مذهب الغير فافهم (قوله  
لم يصدق قضاء) أي بل ديانته لان الله تعالى عالم بسر له لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لانها كالفاندي لا تعرف  
منه الا الظاهر بجر عن المبسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء  
أو الطلاق أو المبرأة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانهم ماصريحان تارخانية لكن صراحة البيع مثل  
بعت نفسك أو طلاقك بمعنى أن دلالة عليه طليقة لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال ملك العين فيلزم منه قطعاً  
زوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه  
حكم الخلع الا عند ذكر المال لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه  
لم يرد به الطلاق لكونه صريحا فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشتراط النية) أي اشتراطها للوقوع به ديانة  
وكذا قضاء اذ لم تكن قرينة من ذ كر مال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكتابات (قوله ههنا) أي في لفظ  
الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم يخرج  
الى النية وان كانت من الكتابات والاتبى النية مشروطة فيها وفي سائر الكتابات على الاصل اه وفيه  
اشارة الى أن المبرأة لم يغلب استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعامة فافهم  
(قوله وكره تحريما أخذشي) أي قل لا كان أو كثيرا والحق أن الاخذ اذا كان التشوؤ منه حرام قطعاً لقوله  
تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الا أنه ان أخذ ملكه بسبب خيبت وقامه في الفتح لكن نقل في البحر عن الدر  
المشور للسيوطي أخرجه ابن أبي جرير عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خضعت أن لا يقيمها  
حدود الله فلا جناح عليهم ما فيها فقدت به قال فتسخت هذه تلك اه وهو يقتضي حل الاخذ مطلقا اذ ارضيت

مطلبه  
أبرأته من كل حق يكون للنساء  
على الرجال ففعلت ما يقع بائنا

وغيره فيما لو بطل البدل كما سيجي  
(و) الخلع (هو من الكتابات فيعتبر  
فيه ما يعتبر فيها) من قرائن الطلاق  
لكن لو قضى بكونه فسخا نفذ  
لانه مجتهد فيه وقيل لا (خالعها  
ثم قال لم أنويه الطلاق فان ذكر  
بندلا لم يصدق) قضاء في الصور  
الاربعة (والاصدق في) ما اذا  
وقع باللفظ (الخلع والمبرأة) لانهما  
كائتان ولا قرينة بخلاف لفظ  
بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر  
وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو  
ظاهر الرواية لأن المشايخ قالوا  
لا تسترط النية هاهنا لانه بحكم  
غلبة الاستعمال صار كالصريح  
كما في الفقه سألني عن متفرقات  
طلاق المحيط (وكره) تحريما  
(أخذشي)

مطلبه  
في معنى المجتهد فيه

أى سواء كان النشوز منه أو منها أو منهما لكن فيه أنه ذكر في الخبر أولاً عن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا كان النشوز منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وأتم ما لو تعارضنا فخرمة الاخذ بلا حق ثابتة بالإجماع وبقوله تعالى ولا تمتدوا أي بالاختصاص بل اضرا لاخذ مالها في مقابلته خلاصها منه مخالف للدليل القطعي فافهم (قوله ولو يلحق به) أى بالاخذ (قوله إن نشز) في الصباح نشزت المرأة من زوجها نشوزاً من باب بعد وضرب عصته ونشز الرجل من أمر أنه نشوزاً بالوجهين تركها وجفاها وأصله الارتجاع اه ملخصاً (قوله ولو منه نشوزاً أيضاً) لأن قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على الإباحة إذا كان النشوز من الجانبين بعبارة النص وإذا كان من جانبها فقط بدلالته بالأولى (قوله وبه يحصل التوفيق) أى بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة أخذ الاكثر وهو رواية الجامع الصغير وبين ما رجحه الشئ من اثباتها وهو رواية الأصل فيحمل الأول على نفي الحرمة والثاني على اثبات التزمية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فإنه ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة وذكر النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزيادة خلاف الأولى والمنع محمول على الأولى اه ومضى عليه في الخبر أيضاً (قوله عليه) أى على الخلع مخ أى على أن تقول له خالني وفي الخبر على القبول أى إذا كان هو المبتدى بقوله خالعتك فافهم (قوله تطاق) أى بآسان أن يكون الخلع ورجعيان كان بلفظ الطلاق على مال كأمروياً (قوله شرط للزوم المال) أى عليها وهو البذل المذكور في الخلع وقوله وسقوطه أى عن الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله وأستحق) أى ادعاه آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبداً لحلال الدم فقل عند رجوع عليه بقبضته وكذا الزوج قطع يده فتنقطع عنده رده وأخذ قبضته اه (قوله مما ليس بمال) كالمهر والخزير (قوله وقع) أى ان قبضت بجر (قوله بائن في الخلع) لأنه من الكتابات الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به بائناً بخلاف لفظ اعتدى وأخويه كما مر في بابه وبخلاف الطلاق فإنه صريح لا يقتضي البينة أيضاً (قوله مجاناً فيها) أى في صورتين والجنان كشدة إعطية الشيء بلبدل قال في الفتح أى بلا شيء يجب للزوج لأن مال النكاح في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم شيء في الطلاق اه وأوجب زفر عليها رد المهر كافي المحيط بجر وأما لو كان المهر في ذمته فإنه يسقط ما لم يمتد من أن خالعتك مسقط للحقوق وإن لم يكن بعوض تأمل (قوله كما مر) أى في قوله وغيره في البذل والبذل وقد منيائانه (قوله ولو سمت حللاً الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية لو خلعها على حلال وحرام كنتم وما وصح ولا يجب له إلا المال قبل وفوقه اس قول أصحابنا وهو صحيح اه (قوله رجع بالمهر) أى أن أخذته والاسقط عنه وهذا عند الإمام وعندهما يجب مثله من خل وسط لأنه صار مغروراً من جهتها بتسمية المال اه خ (قوله أى الحسية) قيد به لثلاث كثر مع قوله لا شيء والبيت والسندوق الخ مما هو في يدها الحسية فافهم (قوله ولا شيء في يدها) أما لو كان فيها شيء ولو قليلاً فهو له بجر (قوله لعدم التسمية) على ما فافهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجاناً أى لعدم تسمية شيء نصيره غارته بجر لأن ما في يدها قد يكون متقوماً وقد يكون غيره فكان راضياً بذلك فتح (قوله وكذا عكسه) بأن قال لها خالعتك على ما في يدي ولا شيء فيها بجر وهذا مفهوم بالأولى (قوله لكن الخ) لما كان عدم لزوم شيء في المسألة الأولى لعدم التغير من ماضيه صار مظنة أن يتوهم هنا أنه لا يستحق الجوهره لتغيره لها فاستدرك على ذلك بأنها لا المرأة أضررت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تعلم ما في يده فهذا الاستدراك في محله فافهم (قوله وإن زادت) أى على قولها خالعتني على ما في يدي أى ولا شيء في يدها (قوله ردت عليه في الأولى مهرها) أى في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أرفاه لها أو على ما في بطن جاري أو عني من حمل لأنهما لم يمسسا مالاً يمكن الزوج راضياً بالزوال إلا بالعوض ولا وجه إلى إيجاب المسمى أو قيمته للبعالة ولا إلى قيمة البضع أعني مهر المثل لأنه غير متقوم حالة الخروج فتعين إيجاب ما قام على الزوج من المسمى أو مهر المثل نهر (قوله والا) أى وإن لم تكن قبضته برئ منه ولا شيء عليها وكذا لا شيء عليها لو كانت قد أبرأته منه بجر (قوله أو ثلاثة دراهم في الثانية) أى في قولها من دراهم معرفاً أو منكر الانها ذكر الجع وأقصاه لا غاية له وأدناه ثلاثة فوجبت ولو قالت على ما في هذا المكان من الشياه

ويلحق به الإبراء عما أله عليه (إن نشز وإن نشزت لا) ولو منه نشوز أيضاً ولو بأكثر مما أعطاها على الوجه فتح وصحح الشئ كراهة الزيادة وتعبير الملتقى بأش به فيشد أنها تنزيهية وبه يحصل التوفيق (أكرها) الزوج (عليه تطاق بلا مال) لأن الرضى شرط للزوم المال وسقوطه (ولو هلكت بدله في يدها) قبل الدفع (أو استحق فعابها قيمته لو) البذل (قيماً ومثله لو مثلاً) لأن الخلع لا يقبل الفسخ (خلعها وأطلقها بجر أو خنزير أو مائة ونحوها) مما ليس بمال (وقع) طلاق (بائن في الخلع رجعي في غيره) وقوعاً (مجاناً) فيهما بطلان البذل وهو الثمرة كما مر ولو سمت حللاً لا كهذا الخلق فإذا خرج رجع بالمهر لم يعلم والا لا شيء له (كخالعتني على ما في يدي) أى الحسية (ولا شيء في يدها) لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره لها فقبلت فهي له علفاً أو لا اضرارها نفسها بقبولها (وإن زادت من مال أو دراهم ردت) عليه في الأولى (مهرها) إن قبضته والا لا شيء عليها جوهره (أو ثلاثة دراهم في الثانية)

والخيل والبغال والحمير أو الثياب لزمها ثلاثة أيضا كذا في الدراية قال في البحر وفي الثياب نظر  
 للجهالة وأقول ينبغي إيجاب الوسط في الكل وبه يدفع ما قال نهر قلت وفيه نظر لأن الثياب مجهول الجنس  
 مثل الدابة والعبد بخلاف البغل والحمير ولذا توجه على ثوب أو عبد وجب مبر المثل ولو على فرس أو ثوب  
 هروى وجب الوسط وعليه فينبغي في الثياب المطلقة رد المهر كما في الأولى ثم رأيت في كافي الحاكم الشهيد مانصه  
 وإن اختلفت منه على موصوف من المكمل والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلفت منه بثوب غير  
 مندوب إلى نوع أو على دار كذلك فله المهر الذي أعطاهها وكذلك الدابة اه (قوله ولو في يدها أقل الخ)  
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك درر عن النهاية (قوله لم أره) قال في التهر ولو سمت دراهم فإذا في يدها  
 دنانير لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وينبغي في عرفنا لزوم الدنانير لأن الدراهم تطلق عرفا  
 على ما يتخللها والحاصل أنها إذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على أوجه الأول أن يكون ذلك المسمى غير  
 متقوم كالنجر والمية فيقع مجانا الثاني أن يحتل كونه مالا أو غيره مثل ما في بيتها أو يدها من شيء فإن الشيء  
 يشمل المال وغيره وكذا ما في بطن شاتها أو جاريها فإن ما في البطن قد يكون ربحا فإن وجد المسمى فهو له  
 والواقع مجانا الثالث أن يكون مالا سيو وجد مثل ما تخرنخيلها أو تلد غنمها العام أو مائه كتسب العام  
 فعبارها ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أولا أو الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في بيتها  
 أو يدها من المتاع أو ما في بطن غنمها من الثمار أو ما في بطن غنمها من الرادفان وجد منه شيء فهو له والاردت  
 ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا له مقداره معلوم مثل ما في يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان  
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو أكثر السادس إذا سمت مالا وأشارت إلى غير مال كهذا الخ فله ما هو خير فإن علم  
 بأنه خير فلا شيء له والاربع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة (قوله إذا لم تلد لأقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد  
 لعدم وجوب شيء أم المولود لاقلها فهو له لتحقيق وجوده والأولى ذكره هذا بعد قوله وبطن الغنم لأن  
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (فائدة) في إقرار الجوهرة أقل مدة حمل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة  
 حمل الشاة أربعة أشهر (قوله وقيد في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكره هذا عقب قوله ردت  
 مهرها أو ثلاثة دراهم كالفعل في البحر ليعلم أن مرجع الضمير هو الرد المند كورعبارة الخلاصة هكذا  
 وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله اعليه من المهر فلما منه أن لها عليه بقية المهر ثم تذكر أنه لم يبق لها عليه  
 شيء من المهر وقع الطلاق عليه بالمهر حافيج عليه أن ترد المهر إن قبضته أما إذا علم أن لامهر لها عليه بأن وهبت  
 صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما إذا خالعه على ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا  
 البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كافي المجتبى (قوله على برأيتها  
 من ضمانه) معناه أنها إن وجدته سلمته والألا شيء عليها وأما لو شرطت البراءة من عيب في البدل صح الشرط  
 بحر (قوله لم تبرا) لأنه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض بحر (قوله لانه) تعليل لما استقدم من  
 المقام أن الخلع صحيح فيصح الخلع ويظل الشرط الفاسد ومنه لو خالعه على أن يملك الولد عنده أو على أن يكون  
 صداقها الولد ها وألا جني بخلاف الشرط الملام كولو اختلفت بشرط الصك أو بشرط أن يرد لها اقشها فقبل  
 لا تحرم ويشرط كتب الصك ورد الاقشة في المجلس كإسباقي في القروع وتمامه في البحر (قوله طلقني ثلاثا  
 بألف) أم لو قالت واحدة بألف فطلقها ثلاثا فإن قال بألف وقبلت وقعن وإن لم تقبل لا يقع شيء وإن لم يذكر  
 المال طلق عند ثلاث بلا شيء وعندهما واحدة بألف وثنتان بلا شيء كالمزقها وقال أنت طالق واحدة  
 وواحدة وواحدة عند الكل كافي البحر عن الخاتمة (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثنتان شلبي ولو طلقها  
 ثلاثا كان له جميع الألف سواء كانت بألف واحدة أو متفرقة في مجلس واحد بحر ط (قوله بثله)  
 لأن الباء تعجب الاعراض وهو يقسم على العوض بحر (قوله إن طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها  
 لم يجب شيء نهر ووجهه أنه معاوضة من جانبها فيشرط في قبوله المجلس كافي قبول البيع رحتي ولو بدأ هو  
 فقال خالعتك على ألف اعتبر بمجلسه أدونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسه اذلك صح بحر عن الجوهرة (قوله  
 لو كن طلقها ثنتين) أي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها اذلك فله كل الألف لحصول  
 المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعاً بألف فطلقها ثلاثاً نهي بالألف ولو طلقها واحدة قبثت الألف

ولو في يدها أقل كلها ولو سمت  
 دراهم فإن دنانير لم أره (والبيت  
 والصندوق وبطن الجارية) إذا لم  
 تلد لأقل المدة (و) بطن (الغنم)  
 وثمر النجر (كاليد) فذكر  
 البدن كافي في البحر قال وقيد  
 في الخلاصة وغيرها لعدم العلم  
 فقال لو علم أنه لا متاع في البيت  
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها  
 بمهرها لا يلزمها شيء لأنها لم تلمعه  
 فلم يصر مغرورا ولو ظن أن عليه  
 المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر  
 (خالعت على عبد أتى لها على  
 برأيتها من ضمانه لم تبرا) وعليها  
 تسليح إن قدرت والاقبته لانه  
 لا يطل بالشرط الفاسد كالتكاح  
 (قالت طلقني ثلاثا بألف أو على  
 ألف فطلقها واحدة وقع في الأول  
 بأثنته بثله) أي بثلاث الألف  
 أن طلقها في مجلسه والافجا ما فتح  
 وفي الخاتمة لو كان طلقها ثنتين  
 فله كل الألف



وتعامة في الجبر (قوله لان على للشرط) والشرط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولو طلقها فلا تامة فترة  
 في مجلس واحد لها الالف لان الاولى والثانية تقع عنده رجعية فايقاع الثالثة وهي من كسوة هذه الالف  
 وان في ثلاث مجالس فعندها له ثلث الالف وعنده لا شيء يجر عن المحيط (تنبيه) قيل ان على حقيقة  
 للاستعلاء مجاز للشرط والحق أنهم حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام المحسوسة كقمت على السطح  
 وفي غيرها حقيقة في معنى الزوم الصادق على الشرط المحض نحو يسابعك على أن لا يشركن وأنت طالق  
 على أن تدخل في الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعنى هذا على ألف والعرفية كنفعل هذا على أن اشفع  
 لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معنى الزوم لان الطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتراض  
 وذكر المال لا يرجح الثاني فان المال يصح جعله شرطاً محضاً حتى لا تنقسم أجزاؤه على أجزاء مقابلة كما يصح  
 جعله عوضاً منقسماً فلا يجب المال بالشك وعلى هذا يكون لفظ على مشتركين للاستعلاء والزوم اقيام  
 دليل الحقيقة فيهما وهو التبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خبيراً من الاشتراك هو عند التردد وقول أهل  
 العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العربية وتعمم حقيقة في القبح وذكر  
 في البحر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوضية بذكر المال لانها الاصل (قوله في بعضها أولى) فيه بحث لانها  
 قد يكون لها عرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لشدة بغضه فتخاف من أن يحملها أحد على المعاودة  
 اليه فلا يتم الا بالثلاث مقدسي. وقد يقال ان هذا لا ينتظر اليه بعد حصول المقصود بجلها فانفسها على أن  
 امكان المعاودة حاصل بالجل على التحليل فافهم (قوله وقبلت في مجلسها) فلو بعده لم يلزمها المال  
 لانه مبادلة من جانبها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً ولا اعتبار القبول بعد وجود الشرط والوقت  
 كما قد سناه عن البدائع ومثله في الجبر (قوله كما مر) أي في قول المصنف اكرها عليه تطلق بلامال  
 (قوله ولا سفية ولا مريضة) فلو سفية لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كما يأتي سانه (قوله لانه  
 تعويض) بالعين المهمة لا بالفاء كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله أو تعليق راجع لقوله  
 على ألف قال الزبائي ولا بد من قبولها لانه عقد معاوضة أو تعليق بشرط فلا تنعقد المعاوضة بدون القبول  
 ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت  
 المال الا لتسلم لها انفسها وذلك بالبينونة اهـ (قوله طلقا بغير شيء) لانه علق طلاقهما على قبولها ما وقد  
 وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان اكل أن تقول لا يلزمي الا الدراهم وينبغي أن يلزم لورضى منهما  
 بالدراهم واذا طلقا بلا شيء كان رجعي لانه بلفظ الصريح رحتي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمهما  
 رد مهرهما فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير مسقط للمهر على المعتقد كما يأتي مستأ فافهم  
 (قوله وان لم يقبل) مبالغة على قوله طلقت وعنى لانه عند القبول تطلق ويعنى بالاولى لانه متفق عليه  
 فالمبالغة اشارة الى رد قوله ما ولا يصح جعل المبالغة لقوله مجازاً لان المناسبه أن يقول وان قبلا كما لا يخفى  
 (قوله جله تامة) أي فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة الحال اذ الاصل في الجملة الاستقلال ولا دلالة هناك لان الطلاق  
 والعناق يتسكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدون درر (تنبيه) اتفقوا على أنها  
 للحال في أدائى ألفاً وأنت حر تلغى عطف الخبر على الانشاء وعلى أنها بمعنى بام المعاوضة في اجل هذا ذلك  
 درهم لان المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البر  
 الانشائية فلا تنقيد المضاربة به وعلى احتمال الامرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلحة اذ لا مانع ولا معين  
 فيتخير الطلاق قضاء ويتعلق ديانته ان نواه وتعامه في الجبر (قوله عملاً بأن الواو للعالم) فكأنه قال أنت  
 طالق في حال وجوب الالف لي عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقبول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا لو قال لعبد  
 كذلك) أي كذا الحكم لو قال لعبد أعتقك أمس على ألف فلم تقبل أو بعثك أمس بنفسك منك بألف  
 فلم تقبل جبر (قوله يمين من جانبه) فهو عقد تام فلا يكون الاقرار به اقراراً بقبول المرأة بخلاف البيع  
 فانه بلا قبول ليس ببيع جبر (قوله اخذ بينتها) أي على أنها قبلت لان الاصل أن من كان القول له  
 لا يحتاج الى بينة لانها الاثبات خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هنا الزوج المنكح ووجود شرط  
 الحنث وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فتقدم بينها عند التعارض ولا نهأ كثيراً شائناً لانها ثابت

مطلب  
 تستعمل على في الاستعلاء والزوم  
 حقيقة

(وفي الثانية رجعية مجازاً)

لان على للشرط وقال كالباء

(قال لها طلق نفسك ثلاثاً باللف)

أو على ألف (فطلقت نفسها

واحدة لم يقع شيء) لانه لم يرض

بالبينونة الا بأكمل الالف

بخلاف ما رزاهها بها بألف

فبعضها أولى (وقوله لها أنت

طالق بألف أو على ألف وقبلت)

في مجلسها (لزم) ان لم تكن

مكرهة للمأثر ولا سفية ولا مريضة

كما يجي (الالف) لانه تعويض

أو تعليق وفي الجبر عن التنازلية

قال لا مرأيتيه احداً كما طالق

بألف درهم والاخرى بمائة دينار

فقبلنا طلقاً بغير شيء (أنت طالق

وعليك ألف أو أنت حر وعليك

ألف طلقت وعنى مجازاً) وان لم

يقبل لان قوله عليك ألف جملة

تامة وقال ان قبلا صح ولزم المال

عملاً بأن الواو للعالم وفي الجاوى

وبقولها يفتى (قال طلقك

أمس على ألف فلم تقبل) وقالت

قبلت فالقول له يبينه بخلاف

قوله بعثك طلاقك أمس على ألف

فلم تقبل وقالت قبلت فالقول لها

وكذا لو قال لعبد كذا

(كقوله) لغيره (بعث منك هذا

العبد بألف أمس فلم تقبل وقال

المشتري قبلت) فان القول للمشتري

والفرق ان الطلاق بحال يمين من

جانبه وهي تدعى حنثه وهو ينكر

أما البيع فاقراره به اقرار بالقبول

فانه كاره رجوع فلا يسع ولورهنأ أخذ بينتها تارمانية

الطلاق وأما ما قبل من أن يثبتها قامت على الإثبات وبينته على النفي فلم تقبل ففيه أن البينة على النفي في شرط  
الحث مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله يقع الطلاق بأقراره) أي الطلاق البائن وإن لم يثبت المال  
لأنه يبقى لهذا الخلع المقر به وهو كناية فيقع به البائن كما مر (قوله بجاليا) أي على حالها المعروف في الدعوى  
من أن القول للمنة ~~والبينة للمنة~~ (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواها شيء لأنها  
لا تملك الإيقاع رحتي (قوله كيف ما كان) أي سواء ادعت به مال أو بدونه ولا يلزمها المال لأنها إنما  
أقرت به في مقابلته الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولأن الزوج بانكاره قدر ذافراره رحته (فرغ)  
اختلاف في كية الخلع فقال سرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فسالت لم يجز التزوج  
لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعده فها فقال هي عدة الخلع الثاني  
وقالت عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحل النكاح جامع الفصولين (قوله أنكر الخلع) مكرر مع قول  
المصنف وعكسه لا اه ط (قوله أو ادعى شرطاً واستثناء) بأن قال أنت طالق بألف فقبلت  
ثم ادعى أنه قال إن دخلت الدار أو أن شاء الله قال في جامع الفصولين طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء صدق  
لأنه يذكر البديل في الخلع لا لذكره بأن قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق  
كان لي عليك وقالت إن دفعته لبديل الخلع فالقول له لأنه لما أنكر صحة الخلع فقد أنكر وجوب البديل عليها  
وأقر أن له عليها ما لا واحد إلا ما بين والمرأة مدبرة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء  
لأنه أقر أن له عليها ما لا واحد إلا ما بين والمرأة مدبرة أن له عليها ما لا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء مقبولة  
الأذا كان الخلع يبذل فإن البديل قرينة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى إبطاله بالاستثناء إلا إذا ادعى أن  
ما قبضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فإن القول له لا إنكاره صحة الخلع ووجوب البديل بدعوى الاستثناء قلت  
لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البديل في عقد الخلع لا قبضه بعده فثبت ذكر البديل لم تقبل  
دعواه الاستثناء فلم يقبل إنكاره صحة الخلع ووجوب البديل بل بقي الخلع يبذل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو  
حق آخر وهي تقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها أنها المملوكة بالدفع والقول قول المالك فلم يبق فرق بين  
ما إذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا أوجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد مر في باب التعليق أن الفتوى  
على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشرط لفساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله أو أن ما قبضه  
من دينه) في البرازية دفعت بدل الخلع وزعم الزوج أنه قبضه بجمعة أخرى أفى الامام ظهير الدين أن القول له  
وقيل لها لأنها المملوكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما علمت وهذه مسألة مستقلة  
مبنية على ما إذا انفصلا على الخلع ببدل واختلفا في جهة القبض ولذا عطفها بأو وبصح عطفها بالواو فتكون  
من تنه ما قبلها لكن يرد ما علمته من النظر فافهم (قوله أو اختلفا في الطوع والكراهة) أي في القبول وأما  
إيقاع الخلع بأكره فصحيح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البديل ~~فكون~~  
منكرة ويكون القول قولها بجر (قوله وادعى الخلع) ينبغي حمله على ما إذا كان مدعيان نفقة العدة من  
جمله بدل الخلع بجر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لأن المهر كان ما ساعليه قبله فدعوى  
سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قبله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ~~سبب~~ كرفكان  
القول له وهو مشكل فانهم اتفقوا على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف سقط  
بجر قلت وأصل الاستشكال لصاحب الفصولين واعترضه في نور العين على أنه ساقط بلا مین (قوله  
قسمت قيمته على مسميها) فإذا كانت قيمته ثلاثين ومهر أحدها مائتان ومهر الأخرى مائة لزم الأولى  
عشرون والأخرى عشرة ولا يقسم بينهما ما مناصفة ومجمله إذا كان العبد لاجنبي أو لهما والمهران متساويان  
أما لو كان بينهما مناصفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاشية  
بما إذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر أنه عني به وقوع الطلاق  
ومعرفة هذه المسألة من أهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يعتمدون إضافة الخلع إلى مال الزوج بعد  
إبرائهما من المهر فلهذا أعلم أنها إذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفتيا خلعتك  
على عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويطلق الدين اه ما في المجتبى وسيد كرا الشارح

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر  
يقع الطلاق بأقراره) (والدعوى  
في المال بجاليا) فيكون القول  
لها لأنها تنكر (وعكسه لا)  
يتبع كيف ما كان برأيه (فروع)  
أنكر الخلع أو ادعى شرطاً  
أو استثناء أو أن ما قبضه من دينه  
أو اختلفا في الطوع والكراهة  
فالقول له ولو قالت كان بغير بدل  
فالقول لها أدعت المهر ونفقة  
العدة وأنه طلقتها وادعى الخلع  
ولا بينة فالقول لها في المهر وله في  
النفقة خلع امرأته على عبد  
قسمت قيمته على مسميها خلعتك  
على عبدي وقف على قبولها ولم  
يجب شيء بجر

آخر الباب صحة ايجاب بدل الخلع عليه وسياق تمامه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافتدأ خرج  
 الفاسد اول الباب بقوله ازالة ملك النكاح افاده ط وقد سنا قولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد  
 وتقدم ايضا انه لو بانهم اتم خاله اعلى مهرها لم يسقط المهر قال في الفصول لانه لم يسلم لها بعد الخلع شي وكذا  
 لو ارتدت فخالها (قوله كما اعتمد العمدى وغيره) أى كصاحب الفتاوى الصغرى فانه صحيح انه يسقط  
 المهر كالخلع والمباراة وصحيح في الثانية انه لا يسقط المهر الا بذكره وصححه في جامع الفصولين أيضا فقد اختلف  
 التصحيح وقول الشارح أول الباب خلافا للثانية تبع فيه قول البحر وان صرح فاضى خان بخلافه ولم يظهر  
 وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني مع انهم قالوا ان فاضى خان من أجل من يعتمد على تصحيحه (قوله  
 والمباراة) يفتق الهمة مفاعله من البراءة وتركها الهمة خطأ وهى أن يشول الزوج برئت من نكاحك بكذا  
 قاله صدر الشريعة وفي الفقه هو أن يقول ببراءة على ألف فتقبل مهر قلت وما في الفقه موافق لما في كافى  
 الحاصم ثم قال في المهر قيد المصنف بقوله ببراءة لانه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينسحق  
 أن لا يسقط به شيء اه أى لانه اذا لم يكن بلفظ المفاعلة ولم يذكر له بدلا لم يتوقف على قبولها فقع به البائن  
 ولا يكون سقطة بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعلة أو ذكر له بدلا فانه يتوقف على القبول حتى  
 يكون سقطة او بهذا اظهر انه لا منافاة بين ما نقله أولا عن صدر الشريعة المصرح فيه بذكر البديل وبين ما ذكره  
 آخر اقايفهم (تبينه) ذكر في النهر أول الباب اخذا من عبارة الفتح أن المباراة من الفاظ الخلع قلت وقد منا  
 عن الجوهرية التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من الفاظ السكاية الا ان المشايخ قالوا انه لغلبة  
 استعماله صار كالصريح فلا يقتضى النية وان المباراة اذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وتقدم أيضا  
 ان الواقع بالخلع تطلقه بآنية سواء نوى الواحدة أو الثلثين وان نوى الثلاث فبلائث وان أخذ عليه جعللا  
 لم يصدق انه لم يرد به الطلاق قال في الكافى للمصنف والمباراة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أى الأبراء  
 من الجانيين) أى بان تقول له بارئنى فيقول لها بارأئك أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة  
 فالمراد ما بين الأبراء من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) شمل المهر والنفقة المقروضة  
 والماضية والكسوة كذلك وكذا المتعة تسقط بلا ذكر ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها أو بعضه وكان  
 مقبوضا فانها ترده ولا تبرأ ومقتضى اطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرأ  
 عنه كما لو كان مالا آخر بحر وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط الا ما سماه فيهما أى في الخلع والمباراة  
 وأبو يوسف مع الامام في المباراة ومع محمد في الخلع ملتنى ثم اعلم أن حاصل وجوه المسألة أن البديل اما أن  
 يكون مسكوتا عنه او منقضا او مبنيا على الزوج أو علميا بمهرها كاله أو بعضه أو مال آخر وكل من الستة على  
 وجهين اما أن يكون المهر مقبوضا أولا وكل من الاثنى عشر اما أن يكون قبل الدخول به أو بعده فان كان  
 البديل مسكوتا عنه ففيه روايتان أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا تردهما قضت ولا يطالب هو عاين  
 وسياق تمام الكلام عليه عند قول المصنف وبرئ عن المؤجل لو عليه الخ وان كان منقضا كقوله الخلى نفسك  
 شيء بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صحيح بغير شيء لانه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق  
 صاحبه وان كان معينا على الزوج فسيأتى آخر الباب وان كان بكل المهر فان كان مقبوضا رجع بجميعةه والاسقط  
 عنه كله مطلقا أى قبل الدخول أو بعده وان خالعهما على أن يجعله لولدها أو لاجنبي جاز الخلع والمهر للزوج  
 وان بعضه كالعشر مثلا والمهر عشرون فان قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط  
 ان كان قبله لانه عشر النصف وان لم يكن مقبوضا سقط الكل مطلقا المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع  
 وان بمال آخر غير المهر فله المسمى وبرئ كل منهما مطلقا في الاحوال كلها اه ملخصا من البحر والنهر وغرر  
 الاذكار لكن المراد بالاخير ما اذا كان مالا معلوما موجودا في الحال والا فهو على ستة أوجه قد منا هاجن  
 الذخيرة (قوله ثابت وقتها) أى وقت الخلع والمباراة احتريزه عن حق ثبت بعدهما كنفقة العدة  
 والسكنى كما يشير اليه الشارح (قوله عما يتعلق) أى من الحق الذى يتعلق بذلك النكاح الذى وقع الخلع  
 منه (قوله لا الاول) لانه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الاول (قوله ومثله المتعة)  
 الاول ومنه أى من الحق الذى يسقط قال في البحر وأما المتعة فتقال في البرازية خالعهما قبل الدخول وكان

(ويسقط الخلع في نكاح صحيح ولو  
 بلفظ يسع وشراء كما اعتمد العمدى -  
 وغيره) والمباراة أى الأبراء من  
 الجانيين (كل حق) ثابت وقتها  
 (لكل منهما على الآخر ما يتعلق  
 بذلك النكاح) حتى لو بانهم  
 نكحها ثانيا بمهر آخر فاختلت  
 منه على مهرها برئ عن الثاني  
 لا الاول ومثله المتعة بزازية

مطلب  
 حاصل مسائل الخلع والمباراة  
 على اربعة وعشرين وجها

لم يسم مهر انسقط المتعة بلا ذكر اه ويحتمل أن مراده أن المتعة مثل المهر تسقط إذا كانت متعة ذلك النكاح  
لامتعة نكاح قبله كما حله ح (قوله صح الخ) قال في البحر ومقتضى الإبراء العام عدم الصحة وكأنه لما  
وقع في ضمن الخلع تخصص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع  
أما لو لم تسقطها حتى اختلفت ثم أسقطتها لا تسقط لاسقاطها حيث قصد المالم يجب قائمها انما يجب شيئاً  
بخلاف ذلك الاسقاط الضمني فانه بسقط باعتبار ما تستحقه وتنت الخلع والباقي سقط تبعاً في ضمن الخلع فتح  
وفي الذخيرة من النفقة قالت لزوجه انت بري من نفقتي ابد امدامت امرأتك لا يصح لأن صحة الإبراء تعتمد  
الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد اهنا لأن سبب وجوبها في المستقبل هو الاحتباس في المستقبل  
وهو غير موجود في الحال ثم قال وإذا أبرأته عن النفقة قبل أن نصير ذمته لا يصح بالاتفاق وإذا شرطت  
في الخلع يصح لانه ابراء بعوض فيكون استيفاء لما وقعت البراءة عنه لأن العوض قائم مقامه والاستيفاء قبل  
الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي القنية وإن لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصحة الإبراء عنها اه أي  
فان الخلع سبب لوجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فأما نفقة العدة فانها يجب عند العدة فكان  
الخلع على النفقة مانعاً من وجوبها أي بخلاف إبراءها عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية  
وقيل يصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عامة الكتب انه لا يصح ولذا جزم به في الفتح وشرح الطحاوي  
والبدائع وكذا في الخائنة وغيرها بل عات انه بالاتفاق وفي الولوالجية اختلفت منه بكل حق هو لها عليه فليها  
النفقة مادامت في العدة لانهم لم تكن حقاً لها وقت الخلع وفي البحر عن البرازية اختلفت بتطبيقه بآئته على كل  
حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبت البراءة عنها لأن المهر ثابت  
قبل الخلع والنفقة بعده اه (تأنيده) وقعت حادثة سئلت عنها في امرأة طُلبت من زوجها الطلاق على أن  
تبرئه من مهرها ومن اعيان معلومة فرضي وإبرأته من ذلك فقال ان كانت براءتك صادقة فأنت طالقة فأجبت  
بأنها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تنصح ومهر الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل ليس له جميع  
العوض هكذا ظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكازروني نقلاً عن فتاوى العلامة عبد الرحمن  
المرشدي أنه سئل عما يقع ككثير من قول المرأة أبرأتك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاقك بصحة  
براءتك فاجاب بعدم الوقوع قال ووافقتي بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم محتجاً بأن شيخنا جارا لله بن  
ظهير كان يفتي بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية فقلت هذا يجوز لعاشق فيه لأن النفقة تجب  
بالطلاق وما فهو ما والابراء عن المعلوم باطل والمعلق به كذلك لا تنفك المعلق عليه باتفائه جزئه وأما المذكور  
في باب الخلع فالمراد به المبرأة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فإذا كان على المهر ونفقة  
العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت  
البيروني في شرح الاشياء صوب ما أفتي به ابن ظهير ورد على المرشدي مستند المامتر من التصريح بقوط  
النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن الإبراء مبنياً على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عقبه  
لانه في حال قيام النكاح وان كان مبنياً عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه ح يصير متابلاً بعوض  
في الذخيرة والخائنة وغيرها طُلبت منه طلاقها فقال ابرأني عن كل حق لك حتى أطلقك فقالت أبرأتك  
عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طلقك واحدة وهي مدخول بها تقع بآئته لانه طلاق  
بعوض وهو الإبراء دلالة اه وافاد في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم ايها اذا ذلك  
اه نعم قد من أنفائها الوأبرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذا اذا طُلب ابراءه حاله عن المهر  
والنفقة صريحاً بطلانها فابراً أنه وطلقها فوراً يصح الإبراء لانه ابراء بعوض وهو ملكها نفسها فكأنها  
استوفت النفقة باستيفاء بدلها والاستيفاء قبل الوجوب يصح كما لو دفع لها نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون  
إبراء بشرط فإذا لم يطلقها لم يبرأ فقد صرح في الخائنة بأن الوأبرأته عماله عليه على أن يطلقها فان طلقها جازت  
البراءة والا فلا بخلاف ما لو أبرأته على أن لا يزوج عليها فصحة البراءة دون الشرط لأن الأول يصح فيه الجعل  
دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلاً وفي الحاوي الزايد ولو أبرأته ليطلقها فاقسام ثم طلقها يبرأ أن لم ينقطع  
حكم المجلس والا فلا اه اذا علمت ذلك فقد ظهر لك أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس

وفيها اختلفت على أن لا دعوى  
لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا  
من القطن صح لاختصاص البراءة  
بحقوق النكاح (الانفقة العدة)  
وسكانها فلا يسقطان (الا اذا نص  
عليها) فتسقط النفقة لا السكنى

مطلب  
جاذبه الفتوى أبرأته عن مهرها  
وعن اعيان معلومة فقال ان  
كانت براءتك صادقة فأنت طالقة

فإذا قال لها طلاقك بعتك براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيستضي بتحقيق حجتها قبله كما هو مقتضى الشرط ولا صحة لها إلا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو خبز الطلاق فانه يقع وتصح به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشدي ولا ينافيه نصريحهم بسقوط النفقة بالشرط لما علمت من أن سقوطها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا يوجد البراءة قبله وانما يوجد بطلاق أو خلع منجز لا معلق على حجتها هذا ما نظري في هذا المحل وهذه المسألة كثيرة الوقوع فاعتمت تحريرا والله سبحانه أعلم (قوله لانها حق الشرع) لان سكاها في غير بيت الطلاق معصية بحر عن الفتح (قوله الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى) بان كانت ما كنة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها ذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد من التصريح بمؤنة السكنى مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحاد لو اختلفت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكتري بيت الزوج ولا يحل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله وهو) أي قول المصنف الانفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثابت وقته حالان قوله لكل منهما ما يتعلق بذلك المحدثون على انه صفة ملحق فاذا كان تقدير كلامه ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور فصكان الاولى تركه فانهم (قوله مسقط للمهر) قيده لما في البحر انه مخرج في شرح الوفاية والخلاصة والبرازية والجوهرة بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق وأطلقوه فنمل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام سيأتى في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها وفي الجرائد ظاهر الرواية وصححه الشارحون وفاضل خان اه قلت وحاصل عبارة فاضل خان أن الطلاق بمال حكمه حكم الخلع عندهما أي انه غير مسقط للمهر وعنده في رواية كسواهما وهو الصحيح وفي رواية كالخلع عنده أي في انه مسقط اه وقد مرنا ذكر اختلاف في الخلع عن الملتقى وهذا تعلم ما في عبارة النهر من الإيهام الذي أوقع غيره في الغلط فانهم (قوله ذكره البهني) تبعه تليذه الباقي في شرحه على الملتقى وافق به الخير الرمي لكن نقل ط عن العلامة المقدسي انه أفتى بصحة البراءة به للتعرف قلت وبه أفتى قارى الهداية وابن الشلي مع الايمان العرف على كونه ابراء قال وكتب مثله الناصر الثاني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكره في المنظومة المحبسة وأفتى به في الحامدية وأيده السامحاني بما في البرازية قال طلقك الله وأولامته اعتقك الله يقع الطلاق والعناق زاد في الجوهرة نوى أولم ينو (قوله من نفقة الولد) شمل الحمل بان شرط براءته من نفقة اذا ولده (قوله من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع كذا في البحر من الفتح ومثله في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتنى الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وانما يصح على امسالك الولد اذ ادين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيا وفي المتنى الخ قلت ولعل وجه الرواية الاولى ان الخلع اذا وقع على نفقته أو امساكه وهو رضيع يقضى الى المنازعة لان المرأة تقول أردت نفقته شهر امثلا والزوج يقول أكثر ووجه الرواية الثانية ان كونه رضيعا قريب منة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم بهذه الرواية في الثانية والبرازية (قوله بخلاف الفطيم) لان مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحض الجارية وهي مجهولة اه ح قلت لم أر هذا التعليل لغيره وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساكه عندها مدة الحضانة على انه لا يظهر على القول المعتمد من تقدير مدة الحضانة بسبع للغلام وعشر للجارية بل الظاهر أن مراده أن الخلع اذا كان على نفقة الولد وهو رضيع يراد بها مؤنة الرضاع لان نفقته هي ارضاعه وهو مؤقت شرعا تنصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطيا فلا بد من التوقيت لان نفقته طعامه وشرابه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تصح التسمية بدون توقيت للجهاز وفي الذخيرة زوى أبو سليمان عن محمد عن أبي حنيفة في المرأة تحتل من زوجها بنفقة ولده منها ما عاشوا فان عليها أن ترد المهر الذي أخذت منه اه أي فهو نظير ما اذا خالها على ما في بيتها من المتاع ولم يوجد فيه شيء فافهم (قوله ولو تزوجها) أي وقد خالها على نفقة العدة أو الولد نهر ط أي وكان التزوج قبل تمام المدة (قوله او حربت) أي وتركت الولد على الزوج بحر وكذا الخالعة على نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما يجزم في البحر (قوله أو مات الولد) وكذا لو لم يكن في بطنها ولد فيها اذا خالها على ارضاع حملها اذا ولده الى سنتين فتدقيق الرضاع ولو قالت عشر سنتين رجع عليها باجرة رضاع سنتين ونفقته باقى السنين فتح (قوله رجع ببقية نفقة الولد) بان

لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى لم يجبا وقتها بل بعدهما (وقيل الطلاق على مال) مسقط للمهر (كالخلع والمعدة لا) ذكره البرازي ولا يبرأ ببراءة الله ذكره البهني (شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا) كسنة (صح ولزم والا لا) بحر وفيه عن المتنى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وان لم يؤقتا وترضعه حولين بخلاف النظيم ولو تزوجها أو حربت أو ماتت أو مات الولد رجع ببقية نفقة الولد

مطلب  
في البراءة بقولها ابرأ الله

مطلب  
في الخلع على نفقة الولد

والعدة الا اذا شرطت براءتها  
وليها من البتة بكسوة  
الصبي الا اذا اختلفت عليها أيضا  
ولو فطير يصح كالفتنر (ولو خالعه  
على نفقة وادته مهرًا) مثلا (وحي  
معصرة فمالبته بالنفقة يجبر عليها)  
وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت  
على أن تمكها الى البلوغ صح في الاثنى  
لا الغلام ولو تزوجت فللزواج  
أخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه  
حق الولد ونظر الى مثل اسماكه  
لأن النفقة يرجع به عليها (خلع  
الاب صغيرته بمالها أو مهرها  
طلقت) في الاصح كالواقبت هي  
وحي مينة ولم يلزم المال لانه تبرع  
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فلزمها  
المال ولا يصح من الام ما لم يلزم  
البدل ولا على صغير أصلا (كألو  
خالعت) المرأة (بذلك) أي بمالها  
أو مهرها

مطلب  
في خلع الصغيرة

مشت سنة من السنتين مثلا ترد قيمة رضاع سنة كافي النسخ (قوله والعدة) أي وبقيمة نفقة العدة فيما لو خالعهما  
عليها أيضا (قوله الا اذا شرطت براءتها) أي وقت الخلع يموت الولد أو يموت كافي النسخ قال في البحر والحيلة في  
براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أن يبرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الوالد قبلها فلا رجوع على عيلك  
كذا في الخاتمة بخلاف ما لو استأجر الفتنة للارضاع سنة بكذا على أنه ان مات قبلها فلا رجوع فائدة كذا  
في اجازات الخلاصة اه قال في البرازية لا يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله وليا مطالبته الخ) أي ان  
الكسوة لا تدخل الا بالنقصان عليها قال في الفتح وليا أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته  
وكسوته فليس ليا وان كانت الكسوة مجبولة وسواء كان الولد رضعا أو فطما اه ومنه في الخلاصة وانظر ما فائدة  
التعميم في الولد هذا وقد عورف الا ان خلع المرأة على كفالته الولد بمعنى قيامها بصالحه كلها وعدم مطالبة ابيه  
بشيء منها الى تمام المدة والظاهر أنه يكتفى عن التنصيص على الكسوة لان المعروف كالمشروط تأمل (قوله فيصح  
كالفتنر) أي كيصح في استئجار الفتنر وحى المربعة قال في البرازية وان خالعهما على ارضاع وادته سنة وعلى نفقة  
واده بعد القطام عشرين يصح والحيالة لا تمنع هنا كالمواستأجر فطرًا بطعامها وكسوتها يصح عند الامام لان  
العادة جرت بالتوسعة على الاظهار وروها يصح عند الكلي لانه لا يجزى المناقشة ولو من لثم في نفقة واده اه  
(قوله يجبر عليها) لان بطل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدلين له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وحى  
لا تقدر على قضاؤه لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين انه تسقط كذا في  
القنية والحاوي ونحوه في الفتح وغيره وأقاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد بئسارها (قوله صح في الاثنى  
لا الغلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتحاق باخلاقهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء  
وفي ذلك من الفساد ما لا يحصى كذا في الفتاوى الهندية قال المتدسى وفي قوله صح في الاثنى بحث لان المفتي به  
الآن ان الاثنى لا يتبني عند الام الى البلوغ قاتل اه قلت العلة تضييع حق الولد ولا تضييع في ابقاء الاثنى الى  
البلوغ عند امتياع برءان يقال ان مدة البلوغ مجبولة ولعل الجبهة لا تغتفر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر  
(قوله لانه حتى الوالد) لان ابقاءه عند زوجي الاجنبي مضرب بالولد واذا سقط حقيقا في الحضنة ومثله ما في اخاتمة  
لو خالعهما على أن يكون الولد عنده سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حتى  
الولد فلا يسلط باطلا لهما (قوله ويظهر الى مثل اسماكه) أي أجبر مثل اسماكه كما عبر في الخلاصة (قوله طلقت)  
أي بأستألو بلفظ الخلع كما يأتي ومز أيضا (قوله في الاصح) وقيل لا تطلق لانه معاني يلزم المال وقد عدم ووجه  
الاصح انه معلق بقبول الاب وقد وجد برازية (قوله كالواقبت هي) أشار بالكاف الى انها مسألة اتفقا فافهم  
قال في الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف اذ قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب  
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت ويصح كثيرا أنه يطلقها بمقابلتها ابرائها اياه من مهرها والظاهر انه  
يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين مانصه واقعة قال لامر أنه الحصة أنت طالق بمهرك  
فقبلت ينبغي أن تطلق رجعيًا ولا يسقط المهر اه وبأق ما يؤيد عن شرح الوهابية (قوله ولم يلزم المال) أي  
لا عليها ولا على الاب على قول ابن سلسة وعنه يلزمه وان لم يضمن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه  
عليه وحي مسألة المتن الاثنية قال في البحر ومذهب مالان ان الاب اذا علم أن الخلع خير ليا بان كان الزوج  
لا يحسن عشرتها فالخلع على صداقها صحيح فان قضى به فاض نفقة قضاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالك  
(قوله وكذا الكبيرة الخ) أي اذا خلعها الوهابية لانها فاته لا يلزمها المال بالاولى لانه كلاجني في حقيقا وفي  
الفصولين اذا ضمنه الاب والاجنبي وقع الخلع ثم ان أجازت نفقة عليها وبرئ الزوج من المهر والأتراجع به على  
الزوج والزوج على الخلع وان لم يضمن توقف الخلع على اجازتها فان أجازت جاز وبرئ الزوج عن المهر والالم يميز  
قال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اه أي بقبول الخلع وفي  
البرازية وان لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقيل لا يقع  
الا باجازتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في البحر قيد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة  
وأمنها فان أضاعت الام البدل الى مال نفسها أو وضعت تم الخلع كلاجني والافلا رواية فيه والصحيح انه لا يقع  
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقيد بالاثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح  
ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الولي وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقع أصلاً (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون الشخص مصلحاً في ماله ولو فاسقاً كما سياتي في الخبر  
 وذكرناه أن الخبر بالسفه يقتصر عند أبي يوسف إلى القضاء كخبر بالدين وقال محمد بن يثبت بمجرّد السفه وهو  
 سذير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فإنه قال عن المبسوط وإذا  
 بلغت المرأة مقسدة فاختلعت من زوجها بمال جاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع بعمد القبول وقد تحقق  
 منها ولم يلزمها المال لأنها التزمت له عوض هو مال ولا منفعة ظاهرة فتجعل كالصغيرة فإن كان طلقها تطليقة  
 على ذلك المال يملك رجعتها لأن وقوعه بالصرح لا يوجب اليقونة إلا بوجوب البذل بخلاف ما إذا كان بلفظ  
 الخلع اهـ ملخصاً (قوله فإنها تطلق الخ) تصرّح بوجه المشابهة بين مسألتَي الصغيرة وغير الرشيدة وقوله  
 فيهما أي في المسألتين (قوله فإن خالعهما) أي الصغيرة (قوله على مال) يشمل المهر (قوله لعدم  
 وجوب المال عليها) فلم تحقق الكفالة لأنها ضمن ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة ولا مطالبة على  
 الأصل ط (قوله كأن خلع من الأجنبية) أي الفصول وحاصل الأمر فيه أنه إذا خاطب الزوج فإن  
 أضاف البذل إلى نفسه على وجه يفيد ضمانه له أو ملكه إياه كما خلعها بألف على أو على أني ضامن أو على  
 أني هذه أو عبدي هذا فعمل صح والبذل عليه فإن استحق لزومه قيمته ولا يتوقف على قبول المرأة وإن أرسله  
 بأن قال على ألف أو على هذا العبد فإن قبلت لزمتها تسليمه أو قيمته إن عجزت وإن أضافه إلى غيره كعبد فلان  
 اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج أو خاطبته بذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل مرسلًا أو مضافًا إليها أو إلى  
 الأجنبية ولا يطالب الوكيل بالخلع بالبذل إلا إذا ضمنه ويرجع به عليها وتعامه في البحر (قوله فالأب أولى)  
 لأنه عكس التصرف في نفسها ومالهها فتح (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف  
 مثلاً أو كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزوج يرجع به على الأب لأنها أُمّ المالوكون على  
 ألف فإنها إذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لأنه لم يضمن له المهر بل ضمن له الألف وكلام الفقه  
 محمول على هذا التفصيل كافي النهر وشرح المقدسي خلافاً لما فهمه في البحر فحكم عليه بالخطأ وما ذكره  
 الشارح في شرح الملتقى في حل هذا المحل فيه إيجاز محتمل (قوله ومن حيل سقوطه) أي سقوط المهر عن  
 الزوج وأشار إلى أن له حيلًا آخر منها ما قد سناه من حكم ما لم يكن بعبثته ومنها أن يقر الأب بقبض صداقتها  
 ونفقة عتقته الحقة إقرار الأب بقبضه بخلاف سائر الأولياء ثم يطلقها الزوج بأشكال كنه يبرأ في الظاهر أما عند  
 الله تعالى فلا كافي البحر واعتراضهم في جامع الفصولين بأن فيه تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب  
 المقدسي بأنه عند استمرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص بذلك لا يضر (قوله أن يجعل) أي الزوج  
 وفي نسخة أن يجعل أي هو الأب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على الأجنبية  
 وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية تفعل يجعل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج  
 والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب إن كان والأب والوصي وصيا وصورتها أنه إذا كان المهر ألفاً  
 مثلاً يخالع الزوج مع أجنبي على ألف من ماله ثم يجعل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الأجنبية بشرط  
 القبول وأن يكون الأجنبي أملاً من الزوج فينثبها الزوج عن المهر ويصرف في ذمة ذلك الأجنبي لا يملك  
 في ذلك ضرر للأجنبي فلذا قيل ثم يبرأ الأب ويقر بقبضه منه لكن يكفي في الظاهر إقرار الأب باستدعاء عبده  
 هذا التكلف كما قد سناه اتفاقاً في بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة  
 أخرى ذكرها في البحر عن البرازية وعليها فاعل يجعل ضمير يعود على الأجنبية والزوج مفعوله والضمير  
 في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الأجنبي الزوج بالألف بدل الخلع على من له ولاية قبض أي على الأب  
 أو الوصي فبرأ الأجنبي من البذل ويصرف في ذمة الأب وقوله في البرازية فبرأ الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن  
 يعني عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البذل استدعاء عبده هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج  
 الضمان) تفسير للضمير المستتر والبارز والمراد بالضمان المنضمون ليوافق قول الفقه أي لو شرط الزوج الألف  
 عليها توقف على قبولها الخ وفي البرازية الخلع إذا جرى بين الزوج والمرأة فالأب القبول كان البذل مرسلًا  
 أو مطلقاً أو مضافاً إلى المرأة أو الأجنبية إضافة ملك أو ضمان اهـ أمثلة ذلك الخلع على هذا العبد أو على عبدي  
 أو على عبدي هذا أو على عبدي فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليقونة بالخلع تعتمد القبول

مطالبة  
 في خلع غير الرشيدة

مطالبة  
 في خلع القذولي

(وهي غير رشيدة) فإنها  
 تطلق ولا يلزم حتى لو كان  
 باللفظ الطلاق يقع رجعيًا فيهما  
 شرح وهبانية (فإن خالعهما) الأب  
 على مال (ضامته) أي ملزمها  
 لا كقبول لعدم وجوب المال عليها  
 (صح والمال عليه) كأن خلع مع  
 الأجنبية فالأب أولى (بلا سقوط  
 مهر) لأنه لم يدخل تحت ولاية  
 الأب ومن حيل سقوطه أن يجعل  
 بدل الخلع على أجنبي بقدر المهر  
 ثم يجعل به الزوج عليه من له ولاية  
 قبض ذلك منه برأيه (وإن شرطه)  
 أي الزوج الضمان (عليها) أي  
 الصغيرة (فإن قبلت وهي من أهله)  
 فإن تعقل أن النكاح جالب والخلع  
 سالب (طلعت بلا شيء) لعدم أهلية  
 الغرامة وإن لم تقبل أولم تعقل  
 لم تطلق

وان قبل الاب في الاصح زيلعي  
ولربلت واجازت جازفتح (قال)  
الزوج (خالعتك فقلت) المرأة  
ولم يذكرا مالا (طلقت)  
لوجود الاجاب والقبول (وبرئ  
عن) المهر (المؤجل لو) كان (عليه  
والا) يكن عليه من المؤجل شيء  
(ردت) عليه (ماساق اليها من  
المهر المجمل) لما مر أنه معاوضة  
فتعتبر بقدر الامكان (خلع)  
المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع  
فله الاقل من ارثه وبذل الخلع  
ان خرج من الثلث والا فلاقل من  
ارثه والثلث ان ماتت في العدة  
ولو بعدها أو قبل الدخول فله  
البذل ان خرج من الثلث وعماه  
في الفصولين (اختلفت المكتابة  
لرسها المال بعد العتق ولو باذن  
المولى) لخبرها عن التبرع

مطلب  
في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا امت خيرا ونحوه فتح (قوله وان قبل الاب) لان قبولها شرط وحول لا يحتمل النسابة  
فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه تنفع محض اذ تنفك من عهده بلا مال فتح (قوله واجازت)  
أي اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المفهوم من الفتح فافهم (قوله قال الزوج خالعتك)  
قد بصغة المفاعلة لانه لو قال خالعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي الجبر فتقدم أول الباب وهذه  
المسألة في الروضة البالغة (قوله وبرئ عن المهر المؤجل الخ) ذكر في الخلاصة والبرازية انه في هذه الصورة  
يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر  
فعلينا رد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا بذكر الخلع اه وهكذا في الفتح قال في الجبر وظاهر  
أول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا فلا رجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صرح في الخاتمة فحينئذ  
لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد ظهري أن محل البراءة ما اذا خالعه بعد دفع المهر فانه يبرأ عن المهر  
ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط  
اه قلت ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه فان لم يكن  
لها عليه مهر لم يبرأ ماساق اليها كذا ذكره المحاكم الشهيد وابن الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ مما عملها  
في ذمتها من المهر كالأوبعضا وأما هي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لم يبرأ منه وهذا ظاهر ما في قول  
المصنف والاردت ماساق اليها من المهر فانه يؤهم أنه لا يلزم مهر المؤجل اذ قبضت كل المهر فكان حقه أن  
يقول والاردت المهر الا أن يجاب بانها اذا قبضت الكل صار كله مجبلا فتأمل ثم اعلم ان هذا كله مخالف  
لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمبارأة كل حق الخ من ان البذل ان كان مسكوتا عنه فقيه ثلاث روايات  
أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يظالب به أحدهما الا آخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا ولا حتى  
لا ترجع عليه شيء ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لان المال  
مذكور عرفا بالخلع الخ ومثله في الزيلعي وشرح الوهبانية والمقدسي والشربلية وقوله والخلع قبل الدخول  
أي ومثله لو بعده بالاولي لأنها اذا طلقت قبل الدخول لم يبرأ من مهرها فاذ لم يبرأ من مهرها شيء فمنه هنا  
لم يبرأ من مهرها بعد الدخول بالاولي وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان خلعيها ولم يذكروا العوض عندهما لا يبرأ  
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن  
صاحبه اه وفي متن المختار والمبارأة كخلع يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى  
لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه شيء اه ومثله في متن  
الملتقى وفي شرح درر البحار وشرح المجموع ان لم يسميا شيئا برئ كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها  
أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير الصحيح في الشروح والمتون وظهر بهذا خلل كلام  
المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح والثاني أنه يؤهم أنها ترد المهر فقط مع أنه لم يقل به  
أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع المريضة) أي مرض الموت اذ لو برئت  
منه كان للزوج كل البذل اتراضيهما كالو جهته شيئا ثم برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه  
تبرع) لما تقرر أن البضع غير متقوم عند الخروج فبالبذل من بدل الخلع تبرع لا يصح لوارث وينفذ لاجبي  
من الثلث لكنه يعطى الاقل دفعا لثمة المواضع كما مر في طلاقها في مرضه (قوله فلا الاقل الخ) بيانه  
لو كان ارثه منها خمسين وبذل الخلع ستين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلها الاقل وهو  
خمسون وان كان الثلث أربعين فلها الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الاقل من ميراثه  
ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عجز بذلك تعال جامع الفصولين لكان أخمرا وظهر (قوله فلا البذل ان خرج  
من الثلث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا لعدسه بموتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول اليقونة فينظر الى  
البذل والثلث فيعطى الاقل لكن أفاد في التاتر خاتمة انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها  
والنصف الآخر وصية لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وعماه  
في الفصولين) أي في أحكام المرضى أو آخر الكتاب وذكر عبارته بتسامها في الجبر عند قول المكثر ولرسها  
المال (قوله لخبرها عن التبرع) أي ولو بالاذن كعقبتها بغير وهذا علة لتأخره الى ما بعد العتق (قوله



(والامة وأم الولدان باذن المولى  
 لزمهما المال للمال) فبيع الامة  
 وتسمى أم الولاد والمدبرة ولو بلا  
 اذن فبعد العتق (خلع الامة  
 مولاها على رقبته ان زوجها حرا  
 صح اخلع مجانا وان) زوجها  
 مكاتب أو عبدا أو مدبرا صح  
 وصارت امة للسيد) فلا يطل  
 النكاح أما الحر فلو لم يملكها  
 لبطل النكاح فبطل الخلع فكان  
 في صحته ابطاله اختصار (فروع)  
 قال خالعتك على ألف فانه ثلاثا  
 فقبلت طلقت ثلاثة آلاف لعلقه  
 بقبولها في المتق. أنت طائني  
 أربعة بألف فقبلت طلقت ثلاثا  
 وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه  
 بقبولها بازاء الأربع. أنت طائني  
 على دخولك الدار توقف على  
 القبول وعلى أن تدخل الدار  
 توقف على الدخول قلت فيطلب  
 الفرق فإن أن والنقل بمعنى المصدر  
 قد بر

لزمهما المال للمال) لا تفسك الجربا بذن المولى فظهر في حقته كسائر الديون بجر (قوله فتساع الامة) أي  
 الآن يقدمها المولى كسائر الديون جامع الفصولين (فروع) الامة تفارق الحرة الصغيرة العاقلة اذا اختلعت من  
 زوجها بانها لا تؤخذ ببذل الخلع بعد البلوغ كما لا تؤخذ به في الحال كما في الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق  
 الصبية بمال يصبر رجعا وفي الامة يصبر ما اذا الطلاق بمال يصح في الامة لكنه مؤجل وفي الصبية يقع بلا  
 مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أي جعل السيد للزوج رقبته ابدل الخلع ط (قوله صح اخلع مجانا)  
 ظاهره أنه لا يستقط المهر والظاهر سقوطه لبطلان التسمية فهو كتسمية النحر والخنزير ط (قوله للسيد) أي  
 سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لأنها لا تصير بمالكة للزوج بل لسيدته وأما المكاتب  
 فانه ثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بجر عن الجامع وما في المنع من ان الملك  
 يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى اطلاق منه يمكن تأويله بأن للسيد فيه احتياجا بحيث لو عجز المكاتب صارت  
 لسيدته افادته الرضى (قوله فكان في صحته ابطاله) أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد ببطلان كونه  
 معاوضة لا مطلقا لما مر أول الباب أنه عين في جانب الزوج ومعاوضة في جانبها فاذا بطلت جهة المعاوضة  
 بقيت الجهة الاخرى والى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائن لأنه بطل البذل وبقي لنظر الخلع وهو  
 طلاق بائن اه (قوله طلقت ثلاثة آلاف) أي طلقت ثلاثا بثلاثة آلاف كما شرح به في البحر عن المحيط  
 عند قول المولى كزول مهرها المال وقال لأنه لم يقع شيء الا بقبولها لان الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع  
 الثلاث عند قبولها بثلاثة آلاف اه قلت وهذا اذا كان بمال والالم يكن معاوضة فلا توقف على  
 القبول فتقع الاولى ويلغو ما بعده هالان البائن لا يلحق البائن ولذا اقال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك  
 وكثره ثلاثا وأراد به الطلاق فينبى واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مالك على من المهر قاله ثلاثا فقبلت  
 طلقت ثلاثا لأنه لم يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثا فقال رضى أو اجرت  
 كانت ثلاثا بثلاثة آلاف وهذا خلاف ما في فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه  
 يقع واحدة بالسعى ويطل الأول بالثاني والثاني بالثالث كما في المعاوضات اه ولعل وجهه انه لما كان مبينا  
 من جانبه صار معلقا على قبولها اذا ابدأ بخلاف ما اذا ابتدأت هي فانه من جانبها معاوضة فلا يصير تعلقا على  
 قبوله فاذا قبل يكون قبولا لا يعتد الثالث ويلغو الثاني به والاول بالثاني هذا ما ظهر في وفي جامع الفصولين  
 أيضا قال طلقتك على ألف طلقتك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالكين جميعا ومثله العتق على مال بخلاف  
 البيع فانه يقع على آخر الاثمان اذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنها  
 لو ابتدأت هي بذلك فقبل تقع طلعة واحدة بالمال الاخير فقط لأنه يصح رجوعها الرجوع كما مر أول الباب بناء  
 على ما قلنا من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلقت ثلاثا الخ) أي بألف فتح وفيه عن  
 الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقت أربعة بألف فطلقها ثلاثا فنبى بألف ولو طلقة واحدة فثلث الألف اه  
 أي لأنها اذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقا بخلاف ما اذا ابدأ كما قلنا (قوله قلت فيطلب الفرق الخ) وكذا  
 يطلب الفرق بين على أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين على أن تعطيني كذا حيث توقف على  
 القبول مثل على دخولك الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلم يبد فرقا ونقل كلامه في النهر  
 وسكت عليه ونقل في الدر المنسق عن شرح الباب الفرق بين المصدر الصريح والمؤول صحة حمل الثاني على الجنة  
 دون الأول أي فيصح زيد اما أن يقوم واما أن يشهد بخلاف زيد اما قياما وما قعود ولكن لم يظهر الفرق فيما  
 نحن فيه كما قاله ح أقول قد بغير الفرق ولا بدله من مقدمات احداها ما قاله السبكي في التعليقات الفرق  
 بين المصدر الصريح والمؤول مع اشتراكهما في الدلالة على الحدث ان موضوع الصريح الحدث فقط وهو أمر  
 تنويري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ماضيا واما حالا واما مستقبلا ان كان اثباتا وعدم الحصول في ذلك ان  
 كان منقضا وهو امر تصديقي ولهذا ابدأن والنقل مصدر المفعولين لما بينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في  
 الاشياء الثنوية ونقل أيضا ان المصدر الصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الازمنة الثلاثة  
 دلالة تبهمة فهو عام بخلاف المؤول وأيضا المؤول اسم تقديرى غير مطلق به وانما الملقوظ به حرف وفعل وله شبه  
 بالمتنر ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فانه يقال يجنبني ضربك الشديد بخلاف أن تضرب الشديد ثانيا

مطلب  
 في الفرق بين على أن تدخل وعلى  
 دخولك وعلى أن تعطيني  
 مطلب  
 في الفرق بين المصدر الصريح  
 والمؤول

ما قد مناه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقيقة للاستعلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرهما المعنى المألوف  
 الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر العوض لانها الاصل  
 كما في التحرير ثالثها ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فتقول اذا قال لها على ان تعطيني  
 كذا فوه وتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها للبزاة المال فصار كأنه علقه على القبول  
 اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعرض فطلق بالقبول وان لم تعطه في الحال بخلاف على ان تدخل فانه صالح  
 للشرط المحض لعدم ما يفيد المعاوضة فتعين تعلته بالدخول بلا توقف على قبول اذ لا غرامة تلحقها أو أماء على  
 دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر توري لا يصلح جعله شرطاً الا بد كرفع معه بدل على  
 الحصول في أحد الازمنة الثلاثة ليصير بمنزلة ان دخلت أو بتقدير الوقت كما في أنت طالق في دخولك الدار بقرينة  
 في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مطروفاً في الدخول بل في زمانه ولا يحسن هنا تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان  
 جعل على للمعاوضة يغني عنه بدون تكلف فان العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن  
 الطلاق هذا غاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله فالقول لها) لانها تنكر الزيادة على ثلث الالف  
 قصد في قول في المهر مع بينها فان أقام البينة فالبينة بينة الزوج اهـ (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط  
 الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج كما في البرازية وغيرها  
 وليس له امساك الولد عنده لان امساكها عنده حقه فلا يبطل بابطالها كما قد مناه عن الخاتبة (قوله بان  
 الخ) قال في الخاتبة قالت له خلعتني على ألف فقال أنت طالق قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل طلاق واختار  
 الأول لانه جواب ظاهر افاقان قال لم أعن به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا لو قالت المرأة اختلعت  
 منك فقال طلقتك قيل هو جواب ويتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يسأل الزوج عن النية وفي المسألة الاولى  
 ينبغي أن يشل أيضا اهـ وفي البرازية واختار انه اذا أراد الجواب يكون جواباً ويجعل كأنه قال أنت طالق  
 بالخلع لانه خرج جواباً فيكون خلعا ويبرأ عن المهر (قوله ولا رواية الخ) ذكر ذلك في آخر القصة في باب  
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتأخرين وقال فهل يقع بائناً للمقابلة بالمال كسأله  
 الزيارات أم رجعي وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اهـ ونقل عبارته في البحر قيل قوله ولزمها  
 المال وكنت فيما علقته عليه أن صاحب القصة ذكر في الحاوي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي  
 ويبرأ الزوج لراضيه ما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا تغيره عن وصفه بالرجعي وأما مسألة الزيارات  
 فهي فيما اذا طلبت منه المرأة طلقين بائنتين بألف فحقاً بله المال تغير وصفه بالرجعي فيلغوا لانهم لم يرض بلزوم  
 الالف مع بقاء النكاح ولان الباء تحجب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما  
 اهـ ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طمأنينه البائنتين أما لو ابتدأ الزوج  
 بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقع به الرجعي لوجود تراضيهما على ذلك مع ان المنة قول يخالفه في الذخيرة من  
 الباب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغداً أخرى بألف فقبلت وقع في الحال واحدة بنصف  
 الالف وغداً أخرى بلا شيء لان شرط وجوب البدل بالطلاق زوال الملك به وقد زال الملك بالاولى لكن  
 ان تزوجها قبل مجيء الغد تطلق أخرى غداً بنصف الالف لزوال الملك بها ولو قال للمدخولة أنت طالق الساعة  
 واحدة رجعية وغداً أخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لو صفها بما ينافي البدل فان الطلاق  
 يبدل لا يكون رجعية وفي الغد تطلق أخرى بألف لزوال الملك بها لان الاول رجعية لا تزله ولو قال أنت طالق  
 اليوم بائنة وغداً أخرى بألف تقع في الحال بائنة بلا شيء لان البائنة بصريح الابانة لا يقابلها شيء وغداً أخرى بلا  
 شيء لان الملك زال بالاولى لا بها الا اذا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع أخرى بألف لزوال الملك بها ولو قال أنت  
 طالق الساعة واحدة رجعية وغداً أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً  
 وغداً أخرى بائنة بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغداً أخرى بغير شيء بألف درهم ينصرف اليهما فتكونان  
 بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف الثاني أو البدل والغاء الاول أولى لان آخرنا حله فتقع واحدة في الحال  
 بنصف الالف وغداً أخرى مجتأناً الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة  
 وغداً أخرى رجعية بألف ينصرف البدل اليهما أيضاً لانه وصف الثانية بالمنافي فينصرف البدل الى الطلقتين

قال خلعتك واحدة بألف وقالت  
 اعساأتك الثلاث ذلك ثلثها  
 قال قول لها \* خلعتني على أن  
 صدقها الولد أو لا جنبي أو على  
 أن يسلك الولد عنده صح الخلع  
 وبطل الشرط \* قالت اختلعت  
 منك فقال لها طلقتك بان  
 وقيل رجعي \* ولا رواية لو قالت  
 أبرأتك من المهر بشرط الطلاق  
 الرجعي فطلقتها رجعي

اهـ ملخصاً وقد ذكر في الفتح لذلك أصلاً وهو أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيهما ما لا يكون مقابلاً لهما إذا  
وصف الأول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً للثاني وأنه يشترط للزوم المال حصول اليقونة  
به اهـ وقوله إذا وصف الأول أي فقط فالوصف بالمنا في كلامهما أو الثاني فقط أو لم يصف شيئاً منهما بما ينافي  
يكون المال مقابلاً لهما ولا يضر عدم وجوب شيء بالثاني لعارض يقونة سابقة عليه لأن ذلك العارض إذا زال  
كما إذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وهذا يسهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزيادات الخ)  
ليس في عبارة القسمة والحاوي المقتولة عن الزيادات لفظ رجعي في الموضوعين بل في الأول فقط والمناسبات ما قوله  
الشارح من ذكره في الموضوعين ليوافق ما ذكرناه آنفاً اذ على ما في القسمة لا يكون البديل لهما بل للثاني فقط لزوال  
الملك به كما مر التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفتح (قوله لكن يقع الخ) هذا غير مذكور في عبارة  
الزيادات المقتولة في القسمة ولا يناسبها أيضاً لما علمت أنه هو الصحيح على ما ذكره الشارح ومرة التصريح به في عبارة  
الذخيرة في هذه المسألة فانهم قال ح يعني أن في اليوم الأول يقع طاعة بأربعة وخمسة مائة وفي غد تقع أخرى  
بخمسة مائة أن عقد عليهما قبل مجيء الغد والافتقار إلى غير شيء اهـ (قوله وفي الظهيرة الخ) لم أجده فيها  
ونقله في البحر عن الزواحي بلغة فامر ليدل على قطعي نفسك متى شئت ومثله في جامع الفصولين بالنظر لاطني وقد  
أسقطه الشارح ولا بد منه أقوله بعده ويقع الرجعي - اذ لو لم يذكّر الصريح تفسير الما قبله لكان الواقع البائن لأن  
التفويض بالأمر باليد من السكيات ويقع به البائن وإن قالت طلقت نفسي لأن العبرة لتفويض الزوج لا لايقاع  
المرأة كما مر في محله فإذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة أمر ليدل في تعلقه في رجعية اهـ  
ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة ويقع الرجعي - لأنه كالقائل لها عند وجود الشرط أتت  
طالق على كذا وحكمه ما ذكرناه اهـ ومثله في جامع النصولين (قوله أو كذا مناساً) المن رطلان والارز  
بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سعة من البيع) أي من السلم لأنه هو الذي يشترط فيه  
ذلك ط (قوله قلت ومفساده الخ) مخالف لما قدمه قبل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك  
على عبدى وفق على قبولها ولم يجب شيء وقد مناهنا عن المجتبى ما يؤيده لكن ذكر في البحر هنا عن البرازية  
اختلفت مع زوجها على مهر داو وثقة عتقته على أن الزوج يرد عليها عشرين درهما مع ولزم الزوج عشرين  
دليلاً ما ذكر في الأصل خالعت على دار على أن الزوج يرد عليها ألفاً لاشفقة فيه وفيه دليل على أن إيجاب بدل  
الخلع عليه يصح وفي صلح القدوري أدعت عليه نكاحاً وصالحها على مال بذله لهما لم يجز وفي بعض النسخ جاز  
والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق أنهما إذا خالعت على بدل يجوز إيجاب البديل على الزوج أيضاً ويكون  
مقابلاً لبديل الخلع وكذا إذا لم يذكّر نفقة العدة في الخلع يكون تقدير النفقة العدة أما إذا خالعت على نفقة العدة  
ولم تذكّر عوضاً آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج اهـ ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن بكان  
نهر والمصادر أنه لا وجه لإيجاب البديل على الزوج لأن الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تملك نفسها  
بما تدمقه له وإذا كان الطلاق على مال بانها حتى لو أبانتها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابلها وحينئذ فإن خالعتها على  
مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه لهما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فإن زاد عليه أو لم يكن  
بدل الأصل يجعل تقدير النفقة العدة إذا كانت النفقة مخالفاً لعلها أيضاً فلا يجب الزائد والله سبحانه أعلم  
لكن ذكر في البرازية في موضع آخر وأقره عليه في البحر أن المختار جواز البديل عليه وطريقه بالجل على الاستثناء  
من المهر أن كان عليه مهر والافق واستثناء من النفقة فإن زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهر ذلك القدر قبل  
الخلع ثم خالعت فعجها للخلع بقدر الامكان اهـ وقوله استثناء من النفقة أي إذا خالعتها عليها والافق وتقديرها  
كما مر وفي جامع النصولين لا حاجة إلى هذا التطويل وتطيق الزيادة بأصل العقد كما في البيع (قوله اختلفت  
بشرط الصك) أي بشرط أن يكتب لهما صكاً فيه ذلك والصك الكتاب الذي يكتب في المعاملات والافق  
جميعه صكوك كغسل وفلوس وصكوك كسهم وسهام مصباح (قوله لم تحرم) أي عجزت بقوله بل لا بد من  
كتابة الصك وردة الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

\* (باب الظهار) \*

مناسبتة للخلع أن كلامهما يكون عن التشوُّظ فها وقدّم الخلع لأنه أكمل في باب التحريم اذ هو تحريم

الممكن في الزيادات أنت طالق  
اليوم رجعي او غداً أخرى رجعي  
بألف فالبدل لهما وهما باثنتان  
لممكن يقع غداً بغير شيء  
ان لم يعد ملكه \* وفي الظهيرة  
قال لصغيرة ان غبت عنك أربعة  
أشهر فأمر ليدل بعد أن تبرئني  
من المهر فوجد الشرط فأبرأته  
وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع  
الرجعي \* وفي البرازية اختلفت  
بمهرها على أن يعطيها عشرين  
درهماً وكذا مناساً من الارز صح  
ولا يشترط بيان مكان الايقاع لأن  
الخلع أوسع من البيع قلت  
ومفساده صحة إيجاب بدل الخلع  
عليه فليحفظ وفي القسمة اختلفت  
بشرط الصك وأبشرط أن يرد لهما  
أقسمتا فقبل لم تحرم ويشترط كسبه  
الصك وردة الاقشة في المجلس والله  
أعلم

\* (باب الظهار) \*

مطلب

في إيجاب بدل الخلع على الزوج

يتلع النكاح وهذا مع بقاءه فتح (قوله حول غة الخ) هذا أحد معانيه في اللغة لأن ظاهر مناعلة من الطهر  
فقال ظاهره إذا قابلت ظهره حقيقة وإذا غابته لأن المغالبة تقتضي هذه المقابلة وإذا انصرفت لانه  
يقال قوى ظهره إذا انصرد وغامه في الفتح وفيه وانما عدى بمن مع أنه متعد بنفسه لتضمنه معنى التباعد لانه  
كان ملأفا وهو بعد اه وفي البحر عن الصباح وانما خص به كذا لظاهر لانه من الدابة موضع الركوب  
والمرأة مركوبة وقت الغشيان فركوب الام مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الام  
المستع وهو استعارة لطيفة فكأنه قال ركوبك للنكاح حرام على (قوله وشرا تشبيه الملم الخ) شمل  
التشبيه الصريح والنهي كالأول كانت امرأة رجل ظاهر منها زوجها فقال أنت على مثل فلانة ينوي ذلك  
وكذا لظاهر من امر أنه فقال للآخرى اشركت في ظاهرها وأنت على مثل هذه ناويا فانه يكون مظاهرا ولو  
بعد موتها وبعد التكفير لتضمنه أنت على كظهر اى وشمل المعلق ولو عشتها والموت يوم أو شهر مثلا  
كما سأتى بحر واحترز به عن نحو أنت اى بلاثية فانه باطل وان نوى كما سأتى وأراد بالمسلم العاقل ولو حكى  
البائع فلا يصح ظهرا الجنون والعبي والمعتوه والمدهوش والمبرسم والمغنى عليه والتائم ويصح من السكران  
والمكره والخطي والآخرس بإشارته المفهمة ولو بكابة الناطق المستبينة أو بشرط الخيل كافي البدائع نهر  
ولو ظاهر ثم ارتد بقي ظهرا عنده لا عندهما بحر (قوله فلا ظهرا لانه) لانه ليس من أهل الكفارة  
ويصح عند الشافعي ط (قوله زوجته) شمل الامة وخرجت بموكتة والاجنية الا اذا أضافه الى سبب  
الملك كما سأتى والمبانة بواحدة أو ثلاث قال في البحر حتى لو علق الظهرا بشرط ثم بأننا ثم وجد الشرط في الهبة  
لا يصح مظاهرا لانه وقت وجود الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة لأن فائدتها تنقضي العدد  
(قوله ولو كابية) الاولى ولو كافرة ليشمل المجوسية ففي البحر عن المحيط أسلم زوج المجوسية مظاهرا قبل  
عرض الاسلام عليها صح لكونه من أهل الكفارة ودخل فيه الارتقاء والمذخوة وغيرها كافي النهر (قوله  
من اعضائها) كالرأس والرقبة (قوله أو تشبيه جزء شايع) كنصفك ونحوه والاصوب أن يقول أو تشبيه  
جزء شايعا بالاضافة الى ضمير الفاعل ونصب جزء شايعا لانه في كلام المصنف معطوف على زوجته المنصوب  
على المفعولية (قوله يحرم عليه) أى بعضه يحرم النظر اليه من اعضائه محترمة عليه نسباً وأصهرية أو رضاعاً  
كافي البحر أو بمجملتها كانت على كافي فانه تشبيه بالظهور زيادة كافي لكن هذا كناية لا بدله من النية  
كما سأتى وعلم أنه لا بد في المشبه به من كون الجزء يحرم النظر اليه والا فلا يصح وان كان يعبره عن الكل كرأس  
اى أو وجهها بخلاف الزوجة المشبهة فانه يكفي ذكر الجزء الذى يعبره عن الكل منها وان لم يحرم النظر اليه  
كرأسك فتنبه وخرج بالحرمة عليه زوجته الاخرى وامته قال في الفتح والافرق بين كون ذلك العضو الظاهر  
أو غيره مما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم الظهرا لتعليل الظاهر لانه كان الاصل في استعمالهم وقيد في النهاية  
التحريم بكونه متفقاً عليه احترازاً عن أم الزنى بها وبنتها فلوشبهها بهما لم يكن مظاهرا وعزاه الى شرح الطحاوى  
لكن هذا قول محمد وقال أبو يوسف يكون مظاهرا قبل وهو قول الامام قال القاضي ظهرا الدين وهو الصحيح  
لكن رجح العمدى قول محمد نهر قال في الفتح والخلاف مبنى على نفاذ حكم الحاكم بحل نكاحها وعدمه  
لا على كون الحرمة مجمعا عليها أو لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد أو لا وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود  
الاجماع أو النص الغير المحتمل للتأويل بل بلامعارضة نص آخر في نظر المجتهدين كانت المعارضة ثابتة في الواقع  
ولهذا يختلف في كون المحل يسوغ فيه الاجتهاد وفي نفاذ حكم الحاكم بخلافه اه (قوله بوصف)  
الماء لسببية التحريم أو التأييد (قوله لا يمكن زواله) كالامة والاختية ولورضاعا والمصاهرة (قوله  
لجواز اسلامها) أى وصيرورتها كابية كافي البحر فمهمتها مؤبدة بالنظر الى بقاء وصف المجوسية غير مؤبدة  
إذا انتقطع ط (قوله ورد في النهر بمافي البدائع الخ) أقول ومثله مافي النية التشبيه بالرجل أى رجل  
كان لا يكون ظهرا ونحوه في التازخانية عن التهذيب وكذا في الظهيرة ثم رأته أيضا صريحاً في كافي الحاكم  
وهذا يعارض ما مجته في المحيط بالفظ وينبغي أن يكون مظاهرا قال في التهوية اندفع مافي البحر حيث جزم بمافي  
المحيط ولم ينقله بحنا (قوله نعم رد مافي الثانية الخ) كذا في النهر وهو مردود فان الذى في الثانية بخلاف  
هذا ونصه ولو قال لا مر أنه أنت على كابية والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه لم ينوشأ

خولفته مصدر ظاهر من امر أنه  
إذا قال لها أنت على كظهر اى  
وشرا (تشبيه الملم) فلا ظهرا  
لذى عندنا (زوجته) ولو كابية  
أو صغيرة أو مجنونة (أو) تشبيه  
ما يعبر به عن اعضائها أو تشبيه  
(جزء شائع منها يحترم عليه تأييدا)  
بوصف لا يمكن زواله فخرج تشبيهه  
بأخت امرأته أو بمطلقة ثلاثا  
وكذا بمجوسية لجواز اسلامها  
وقوله يعبر صفة لشخص المتناول  
للكروالائى فلوشبهها بفرج  
اياه أو قريبه كان مظاهرا قاله  
المصنف تعالى البحر ورد في النهر  
بمافي البدائع من شرائط الظهرا  
كون المظاهر به من جنس النساء  
حتى لو شبهها بظهر ابيه أو ابنة  
لم يصح لانه انما عرف بالشرع  
والشرع ورد في النساء ثم رد مافي  
الثانية أنت على كادم والخنزير  
والخنزير والغيبة والتمية والزنا والربا  
والرشوة وقتل المسلم ان نوى طلاقا  
أو ظهرا فكذا نوى على الصحيح  
كانت على كافي

مطلب  
ما يوجب فيه الاجتهاد

لا يكون ابلاء وان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا اه وكذا في التاترخانية  
والشرنبلالية معزى بالغة فاعلم ان لفظة لاساقتة من نسخة صاحب النروية تأيد ما في البدائع وغيرها فافهم  
(قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمه (قوله  
معزى للحيط) الذي رأيت في الفهستاني عزوه للنظم بدون ذكر التصحيح وانما هو مذكور في الخاتمة ولكن  
لعكس ما قال كاعبات (قوله كان نكحتك) أي تزوجتك وهذا مشال لسبب الملك ومثال الملك كان صرت  
زوجة لي (قوله فكذا) أي فأنت علي كظهر امي ولوزاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق  
المعلق بقى حكم الظهار الا اذا قدم فقال فأنت طالق وأنت علي كظهر امي لانها باتت بنزول الطلاق أولا لكونه  
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلا فالحما كما في الدر المنثور آخر الباب وقد مناه في التعليق وفي  
أول باب الالباء (قوله مائة مرة) يحتمل أن يكون حالا من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا له مائة  
مرة والاقرب المتبادر أنه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وتكرر الظهار والكفارة  
على الأول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو الوفا حيث تطلق ثلاثا كما مر قبيل باب  
طلاق غير المدخول به باختلاف ما لو قال أنت علي حرام ألف مرة وهي مدخول بها حيث تقع واحدة فقط  
وقد سنا هنا وكذا في آخر الالباء الفرق بينهما بأن هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرام  
اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الظهار أيضا  
كما سيأتي متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت علي كظهر امي أو أنا عليك كظهر امك  
فهو لغو لأن التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرمة الخ) بيان لكونه لغوا أي فلا حرمة عليها اذا مكنته  
من نفسها ولا كفارة ظهار ولا يمين ط (قوله به يفتي) مقابلة ما في شرح الوجعانية للشرنبلاني عن الحسن  
ابن زياد من صحة ظهارها وعليها كفارة الظهار وروى عن أبي يوسف اه ط (قوله ايجاب كفارة يمين)  
فتجب بالحنث وقيل كفارة ظهار فان كان تعليقا تجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه تجب للمال مالم  
يطلقها لانه لا يحل لها العزم على منعه من الجماع بحر عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في البحر  
وسنى وعندى ومعى كعلى (قوله على ما في النهر) أي بجناحنا لقالما يجتنب في البحر من أنه ينبغي أن لا يكون  
مظاهرا وقال الخبير الرملي لا يكون ظهارا مالم ينوبه الظهار لان حذف الظرف عند العلم به جائز وانما هو صرح  
تأمل اه وعليه فهو كتابة ظهار تتوقف على النية لاحتمال كظهر امي على غيري (قوله ونحوه الخ) قال  
في البحر كل ما صرح اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج البدو والرجل أي ونحوهما (قوله كظهر امي الخ)  
أي من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمة تأييدا كما مر فخرج ما يحل النظر اليه كالبدو والرجل والجنب  
فلا يكون ظهارا وفي الخاتمة أنت علي كربة امي في القياس يكون مظاهرا ولو قال فخذك كفخذى لا يكون  
مظاهرا وكذا رأس امي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به  
(قوله ولا يفتي ما فيه من التكرار) وذلك في فرج الام فانه ذكر مرتين وأجاب ط بأن المراد بقوله  
أوفرج امي أوفرج بنتي انه ذكره مر دنا بينهما (قوله والذي في نسخ المستن) أي المجرّد عن الشرح  
(قوله يصير به مظاهرا بلا نية) أي لا يكون الاظهارا ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يتمكن  
من الاتيان به كذا في الهداية وهو يقتضى ان الظهار كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع انه  
قال أولا انه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضى أن جعله ظهارا ليس ناسخا بحر والجواب أنه كان  
طلاقا فمما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ما رأنا الا قد حرمت عليه فزلت آية قد سمع (قوله لانه صريح)  
ظاهر كلامهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العضود مستقي وسيد كالمصنف ألفاظ الكتابة قال ط فيصم ظهار  
الهائل ولا يوجب الظهار نقصان عدد الطلاق ولا يثبوت وان طبات المدة هندية (قوله ودواعيه)  
من القسلة والمس والنظر الى فرجها بشهوة أو مالمس بغير شهوة فخرج بالاجماع نهر (قوله لا تمنع  
عن القياس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن يتماسا فانه شامل للوطئ ودواعيه ولا موجب فيه للعمل  
على المجاز وهو الوطئ لا مكان الحقيقة فيحرم الكل بالنسخ كما في القبح قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع  
غير موجب للعمل على المجاز خلا لما في البحر (قوله ولا يحرم النظر) أي الى ظهرها وبطنها وإلا الى الشعر

فان التشبيه بالام تشبيه بظهورها  
وزيادة ذكره الفهستاني معزى للحيط  
(وصح اضافته الى ملك أو سببه)  
كان نكحتك فكذا حتى لو قال  
ان تزوجتك فأنت علي كظهر امي  
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة  
تاترخانية (وظهارها منه لغو)  
فلا حرمة عليها ولا كفارة به يفتي  
جوهره ودرنج ابن الشحنة ايجاب  
كفارة يمين (وذا) أي الظهار  
(كانت علي كظهر امي) أو أمك  
وكذا لو حذف على كما في النهر  
(أو رأسك) كظهر امي (ونحوه)  
كالرقة مما يعبر به عن الكل  
(أو نصفك) ونحوه من الجزء  
الشائع (كظهر امي أو كبطنها  
أو كفخذها أو كفرجها أو كظهر  
أختي أو وعي أو فرج أي أو فرج  
بنتي) كذا في نسخ الشرح ولا يفتي  
ما فيه من التكرار والذي في نسخ  
المتن أوفرج أبي بالباء أو قربي  
وقد علت رده (يصير به مظاهرا)  
بلا نية لانه صريح (فيحرم وطؤها  
عليه ودواعيه) لا تمنع عن القياس  
الشامل لكل وكذا يحرم عليها  
تمكينه ولا يحرم النظر وعن محمد  
لو قدم من سفره لتقبيلها

والصدر بحر أى ولو بشهوة بخلاف النظر الى الفرج بشهوة كمامر (قوله الشافعية) أفاد أن  
التقبيل لا يحرم إذا كان عن شهوة وينبغي تنبيهه بأن لا يكون على الفم لأنه على الفم يوجب حرمة المصاهرة  
مطلقا تأمل (قوله حتى يكفر) غاية تقوله فيحرم وهذا إذا لم يكن موقفا فلو مرقنا سقط بمعنى الوقت  
كما يأتي (قوله وان عادت إليه الخ) قال في النهر أفاد بان غاية أى بقوله حتى يكفر أنه لو طافها ثلاثا  
ثم عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشترها واشترها أو انسخ العقد أو كانت حرة فخلعت حرته فخلعت حرته بعد الزواج  
وسيت ثم اشترها لا تحل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أى تبقى حرمة مؤبدة ولو عادت إليه بعد زوج  
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يخرجها أو أحدهما عن أحلية اللعان كما سأتى تقريره ولا يخفى أن كونها  
أمة أو مائة محرر لها عن أحلية اللعان فلا يصح تصوير المسألة بهم ما أيضا فافهم (قوله تاب واستغفر)  
قال في البحر الاستغفار من قول في الموطأ من قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطئ  
قبل الكفارة اه وأفاد أنه لم يثبت به حديث كفى الفتح لكن نقل فوح أفندي عن العلامة قاسم أنه  
ذكره محمد في الأصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا ظاهرا من امرأته فوقع  
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامرأه أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلغنا عن  
محمد مسندة وقد أسند في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطئ) ظاهره أن القائل به من أهل  
المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا تجب كفارتان كما نقل عن عمرو بن العاص وقيصة وسعيد بن جبيرة والزهري  
وقادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والنخعي (قوله ولا يعود الخ) فان عاد تاب  
واستغفر أيضا لقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عزما مؤكدا) أى مسرة أو دليل ما بعده ط (قوله)  
لا كفارة عليه لعدم العزم المؤكدا لا لأنه وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لأنه ما بعد  
سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد بحر عن البدائع لكن فيه في الباب الاثنى ولوعزم ثم أبانها سقطت إذ  
ويمكن الجواب بأنه عبر به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قدر استباحة لقوله  
في البحر ومراعاة المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطئ لأنهم  
قالوا المراد في الآية ثم يعودون لنقض ما قالوا وبرفعه وهو غاييكون باستباحتها بعد تحريرها كونه خذا  
لحرمة لا نفس وطئها (قوله أى يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسب التعبير بأول العاطفة بدل  
أى التفسيرية لأن تفسير العود بالعزم على استباحة الوطئ مبنى على أن الآية على تقدير مضاف أى يعودون  
رضداً ولنقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبنى على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاضى  
الزمام به) اعترض بأنه لا فائدة للإجبار على التكفير إلا الوطئ والوطئ لا يقضى به عليه إلا مرة واحدة في العمر  
كما مر في القسم ولهذا الوصار عنيما بعدما وطئها مرة لا يؤجل قال الحوى وفرض المسألة فيما إذا لم يبطأ خا قبل  
الظهار أبداً بعيد وقد يقال فائدة الإجماع على التكفير رفع المعصية اه أى إن الظهار معصية حامله لا  
على الامتناع من حقها الواجب عليه ديانة فبأنه يرفعها التحل له كما يأمر المولى من امرأته بقرانها في المدة  
أو يفرق بينهما فان لم يقر بها بآيات منه لدفع الضرر عنها (قوله بحبس أو ضرب) أى يحبسها أو لا فان أبى ضربه  
كفى بالبحر (قوله ولو قيد بوقت الخ) فلما أراد قرضها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن  
الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثر أنه لا يكون إيلاء لعدم ركنه وهو الحلف أو التعليق بمشقة ط وهو ظاهر في  
الزبلى في غير هذا المحل وقول من قال إن الظهار بين فاسد لان الظهار منكر من القول وزور محض واليمين  
تصرف مشروع مباح اه ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على المظاهر إيلاء وإن لم يجامعها أربعة أشهر اه  
(قوله بخلاف شئنة فلان) فانها لا تطلب بل إن شاء فلان في المجلس كان ظاهرا كفى النهر ح (قوله وان نوى  
الخ) بيان لكليات الظهار وأشار الى أن صريحه لا بد فيه من ذكر العضو بحر (قوله لانه كناية) أى من  
كليات الظهار والطلاق قال في البحر وإذا نوى به الطلاق كان بائنا كلفظ الحرام وان نوى الإيلاء فهو إيلاء وعند  
أبي يوسف وظهار عند محمد والصحيح أنه ظاهرا عند الكل لانه تحرير مؤكدا بالتشبيه اه ونظر فيه في الفتح بأنه  
انما يجزى في أنت على حرام كاتى والكلام في مجرد أنت كاتى اه أى بدون لفظ حرام قات وقد يجاب بان  
الحرمة مرادة وإن لم تذكر صريحا هذا أو قال الخير الرملى وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلب  
بلاغان محمد رحمه الله مسندة

لشئنة (حتى يكفر) وان عادت إليه  
تلك بين أو بعد زوج آخر لبقاء  
حكم الظهار وكذا اللعان  
(فان وطئ قبله) تاب واستغفر  
وكفر للظهار فقط وقيل عليه  
أخرى للوطئ (ولا يعود) لو طئها  
ثانيا (قبلها) قبل الكفارة  
(وعوده) المذكور في الآية  
(عزمه) عزما مؤكدا فلو عزم  
ثم بدله أن لا يبطأ لا كفارة عليه  
(على) استباحة (وطئها) أى  
يرجعون عما قالوا فيريدون  
الوطئ قال النهر العود الرجوع  
واللام بمعنى عن (وللمرأة أن  
تطالبه بالوطئ) لتعلق حقها به  
(وعاينها أن تنعه من الاستمتاع  
حتى يكفر) وعلى القاضى الزمام  
به) بالتكفير دفعا للضرر  
عنها بحبس أو ضرب الى أن يكفر  
أو يطلق فان قال كفر صدق  
ما لم يعرف بالكذب ولو قيد به  
بوقت سقط بضميه وتعليقه بشئنة  
الله بطله بخلاف شئنة فلان  
(وان نوى بأنت على مثل اى)  
أو كفى وكذا لو حذف على خاتمة  
إبرأ أو ظاهرا أو طلاقا صحت  
بنسبه ووقع ما نواه لانه كناية  
(والا) بنوشيا

ظهارا وينبغي أن لا يصدق قضاءه في إرادته البر إذا كان في حال المشاورة وذكر المطلق اهـ (قوله أو حذف الكاف) بأن قال أنت امتي ومن بهض الفارق جعله من باب زيد أسد درم متقى عن القهستاني ثبات ويدل عليه ما ذكره عن الفتح من أنه لا بد من التصريح بالأداة (قوله لغا) لأنه يحمل في حق التشبيه فلم يبين مراد شخصه وصلاحيته مني فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكره مع البحر والنهر والذي في الفتح وفي أنت امتي لا يكون مظهرا وينبغي أن يكون مكره ومضافه مسر حوا بأن قوله لزوجه يا خبة مكره وفيه حديث رواه أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لامرأته يا خبة فكره ذلك ونهى عنه ومعنى النهي قرينه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لأمكن أن يقال هوظهار لان التشبيه في أنت امتي أقوى منه مع ذكر الأداة وللفظ يا خبة استعارة بلاشك وهي منبئة على التشبيه لكن الحديث أفاد كونه ليس ظهارا حيث لم يبين فيه حكم سوى الكراهة والنهي فعلم أنه لا بد في كونه ظهارا من التصريح بأداة التشبيه شرعا ومثله أن يقول لها يا بنتي أو يا اختي ونحوه اهـ (قوله من ظهار) لأنه شبهها في الحرمة بآته وهو إذا شبهها بغيرها يكون مظهرا فبها أولى نهر (قوله أو مطلق) لأن هذا اللفظ من الكلمات وبها يقع الطلاق بالنية أو دلالة الحال على ما مر وقوله كأمي تأكيده للحرمة ولم أر ما لو قامت دلالة على إرادة الطلاق بأن سأله إياه وقال نويت الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لأن دلالة الحال قريبة ظاهرة تقدم على النية في باب الكلمات فلا يصدق في نية الأدنى لأن فيه تخفيفا عليه تأمل هذا ولم يبين في هذه المسألة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد التحريم وفي التنازعانية عن المحيط وان نوى التحريم لا غير صحت نيته وفيها عن الخانية ان نوى الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى قال الخليل الرمي وإذا قلنا بصحة نية التحريم يكون إيلاء عند أبي يوسف وظهارا عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهارا على قول الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك لكثرة وقوعه في ديارنا اهـ قلت وفي كافي الحاكم وان أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اهـ (قوله ثبت الأدنى) لعدم إزالته ملك النكاح وان طال ط (قوله في الأصح) لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر قال في الخانية وفي رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء والصحيح الأول (قوله لأنه صريح) لأن فيه التحريم بالظهور فكان مظهرا سواء نوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بجر وعندهما إذا نوى الطلاق أو الإيلاء فعلى ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لم يمه ولا يصدق في إبطال الظهار وكذا إذا أراد به الإيلاء فيكون موليا ومظهرا تنازعانية (قوله من أمته) أي لا يصح ظهاره منها ابتداء أو ما بقا فصح لما مر أنه لو ظاهرها من زوجته الأمة ثم اشتراها بقي الظهار لان حرمة الظهار إذا صادفت المحل لاتزول إلا بالكفارة كما في النهر (قوله ثم أجازت) أي أجازت النكاح وانما بطل الظهار لانه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة لظهاره على الإجازة وتماه في البحر (قوله كالإيلاء) فإنه لو آلى منهن كان موليا منهن ولزمه كفارة واحدة والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة بتعدد دفن وفي الإيلاء لهية حرمة الاسم الكريم وهو ليس بتعدد أفاده في الجبر وغيره (قوله فان مجلس صدق قضاء الخ) أقول الذي في فتح القدير لوكرر الظهار من امرأة واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجالس تنكح الكفارة بتعدد الان نوى بما بعد الأول تأكيده فيصدق قضاءه فيها لا كقيل في المجلس لا المجالس اهـ ومثله في الشرع بلا لينة عن السراج وقال في البحر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجالس والمجلس الأول اهـ وبه تعلم أنه أشبه الأمر على المستنف والشارح ثم رأيت ط به على ذلك (قوله وكذا) أي يتكرر الظهار والـ كفارة لوعلقه بنكاحها بما يفيد التكرار كما ترى في قوله لقال ابن تزيحك فانت على كظهر امتي مائة مرة وكذا لوعلقه بشرط متكرر كما يأتي قريبا (قوله اتحد) أي كان ظهارا واحدا بجر فيبطل بكفارة واحدة خندية وليس له أن يقربها لئلا اهـ ط أي قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله تجدد) أي الظهار كل يوم فاذا مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظهرا في اليوم الآخر وله أن يقربها لئلا بجر لان الظرف فيه معنى الشرط اهـ ط وإذا عزم على وطئها نهار الزمة كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطاله كما هو ظاهر (قوله فكما جاء يوم صار الخ) في العبارة سقط موضع ما في البحر أنت على كظهر امتي اليوم وكما جاء يوم كان مظهرا منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقربها في الليل فاذا جاء غد كان مظهرا لظهارا آخر

أو حذف الكاف (لغا) وتعين الأدنى أي البر يعني الكرامة ويكره قوله أنت امتي ويابنتي ويا اختي ونحوه (وبأنت على حرام كما صح ما نواه من ظهار أو ملاق) وتنع إرادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الأدنى وهو الظهار في الأصح (وبأنت على حرام) كظهر (ولا ظهار) صحيح من أمته ولا من نكحها بلا أمرها (ثم ظاهرها ثم أجازت) لعدم الزوجية (أنت على كظهر امتي) ظهار منهن (اجعا) (وكفر لكل) وقال مالك وأجد يكفيه كفارة واحدة كالإيلاء (ظاهرا من امرأته مرارا في مجلس أو مجالس فعله لكل ظهار كفارة فان عني التكرار) والتأكيده فان مجلس صدق قضاء (والإيلاء) على المعتمد وكذا لوعلقه بنكاحها كما مر عن التنازعانية (فروع) أنت على كظهر امتي كل يوم اتحد ولو أني بني تجدد له قربها باليلا ولو قال كظهر امتي اليوم وكما جاء يوم فكما جاء يوم صار مظهرا لظهارا آخر مع بقاء الأول

دائما غير مؤقت وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهرا ظاهرا انخرع بقاء الاول اه ومقتضاه ان يكفر  
 لنوم الاول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزمه لبقاء طهار  
 كل يوم مع تجدد ما يأتي بعده لان كمال التكرار الافعال بخلاف كل لانها العموم الافراد أي الايام في مثل  
 قوله كل يوم في المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت الدار فأنت على كظها حتى  
 فيمتد بتر بشكر الدخول كما في البحر (قوله ويصح تكفيره في رجب) وكذا في رمضان فيما يظهر بل اولى  
 (قوله لا في شعبان) لانه لو طأ حافيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطئ  
 الممنوع شرعا عند العزم عليه فلا يجب قبله والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كونه وظنها في رجب أولا لانه بالوطئ  
 قبل التكفير لا يلزمه الاستغفار ولا الاستغفار يلزمه التكفير عند العزم على الوطئ ولزوم التكفير بالظهار  
 السابق لا بالوطئ فلا يصح التكفير في غير مده سواء وظنها قبله أولا فانهم والله سبحانه أعلم

\* (باب الكفارة) \*

(قوله اختلف في سبها) أي سبب وجوبها ما سبب مشروعيةها فما هو سبب وجوب التوبة وهو واسلامه  
 وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه واذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت للتكفير بجر (قوله  
 والجهور أنه الظهار والعود) أي هو مركب منهما وقبل الظهار فقط والعود شرط لان سببها ما نضاف اليه  
 وقبل عكسه وقبل العزم على اباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا وتمام الكلام عليه في الفتح أول الباب  
 السابق وفي البحر ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفي الطريقة المعينية لاستحالة في جعل المعصية سببا للعبادة  
 التي حكمها أن تكفر المعصية وتذهب السببية خصوصا اذا صار معنى الزجر فيها مقصودا وانما المحال  
 أن تجعل سببا للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه أيضا أنه لا ضرورة لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان  
 لما دة الاشتقاق لا للشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله محماه) كذا في الصباح والانب ستره ففي البحر  
 عن المحيط أنهم منبئة عن الستر لغة لانها مأخوذة من الكفر وهو التغطية والستر اه ومنه سى الزراع  
 كافر او ظاهر هذا أن المعصية لا تنجى من الضيقة بل تستر ولا يؤخذ بها مع بقاء ما فيها وهو أحد قولين وان  
 الذنب يسقط بها بدون توبة واليه يشير ما مر عن الطريقة المعينية لكن يخالفه ما مر عن البحر من أنهم من تمام  
 التوبة وهو الظاهر (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصيام واطعام ويشترط لوجوبها  
 القدرة عليها ولحتمها النية المقارنة لفعلها لا المتأخرة ومصرف الزكاة يمكن الذي مصرف لها  
 أيضا دون الحر في وجه كلام سبأني وصفتم أنها عقوبة وجوب باعبادة أداء وحكمها سقوط الواجب عن الذمة  
 وحصول الثواب المقضى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأثم بالتأخير عن أول أوقات  
 الامكان ويكون مؤذبا لا فاضيا ويتضيق من آخر عمره فبأن يؤتم بعبادته قبل أدائها ولا تؤخذ من تركه  
 بلا وصية من الثالث ولو تبرع الزورته بها جازا لا في الاعتاق والهوم وتمامه في البحر قلت لكن مر أنه يجبر على  
 التكفير لظهار ومقتضاه الاثم بالتأخير وأيضاً حيث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها قتأمل (قوله  
 تحرير رقية) لا بد أن تكون الرقية غير المظاهر منها في الطهيرة والستار خاتمة أمة تحت رجل ظاهرها  
 ثم اشتراها وأعتقها عن ظهاره قبل لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف بحر وفيه عن الستار خاتمة ولا بد  
 أن يكون المعتق صحيحا والافان مات من مرضه وهو لا يخرج من الثالث لا يجوز وان أجاز الزورته ولو برئ  
 جاز (قوله قبل الوطئ) ليس قيدا للصحة بل للوجوب ونفي الحرمة وفي معنى الوطئ ودواعيه (قوله بنية  
 الكفارة) أي نية مقارنة لا اعتاقه أو لشراء القريب كما يأتي (قوله فلو ورث أباه) تفريع على قوله أي  
 اعتاقها فانه يفيد أنه لا بد من صنعه والارث جبري وصورة ارث الاب أن يملكه ذو رحم من الابن كنهاله  
 ثم تموت عنه فلو نوى الكفارة حين موته لم يجزه بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كما يأتي (قوله ولو  
 صغيرا الخ) تعميم للرقبة لان الرقبة كما في الهداية عبارة عن الذات أي الذي الموقوف المملوك من كل وجه  
 اه فتشمل جميع ما ذكره وقوله من وجهه متعلق بالموقوف لان الكمال في الرق شرط دون المالك ولذا جاز المالك  
 الذي لم يؤد شيئا لا المدبر عناية وخرج الجنين وان ولدته لا قبل من ستة أشهر لانه رقية من وجه جز  
 من الاتم من وجه حتى يعتق باعتاقها كما في البحر عن المحيط ودخل الكبير ولو شيخا فانيا والمرضى الذي يرجى

ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو  
 قال كظها رمي رمضان كله ورجب  
 كله اتحادا مستحسانا ويصح تكفيره  
 في رجب لا في شعبان كن ظاهر  
 واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كفر  
 في يوم الاستثناء لم يجز والاجاز  
 تتارخائية وبحر

\* (باب الكفارة) \*

اختلف في سببها والجهور أنه  
 الظهار والعود (هي) لغة من كفر  
 الله عنه الذنب محماه وشرعا (تحرير  
 رقية) قبل الوطئ أي اعتاقها  
 بنية الكفارة فلو ورث أباه  
 فابا الكفارة لم يجز (ولو صغيرا) ٤  
 رضيعا (أو كافرا)

٤٤ مطلب

لا استحالة في جعل المعصية سببا  
 للعبادة



برؤه والمغضوب اذا وصل اليه بجر لكن في الهندية عن غاية السروج ولا يجوز الهرم العاجز (قوله  
 أو مباح الدم) عزاه في البحر الى جامع الجوامع وذكر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهاره  
 ثم عفى عنه لم يجز ومثله في الفتح وظاهر الأول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فانهم (قوله أو مدهونا)  
 في البحر عن البدائع وكذلك لو أعتق عبدا مدهونا فبسي العبد في الدين فانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى  
 لان السعاية ليست بيدل عن الرق (قوله أو مديونا) أي وان اختار القرءاء استسعاءه لان استغراق الدين  
 برقبته واستسعاءه لا يحل بالرق والمالك فان السعاية لم توجب الاخراج عن الحزمية فوقع تحرير اس كل وجهه بنسب  
 بدل عليه بجر عن المحيط (قوله أو مرتدة) أي بلا خلاف لان لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة  
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد علمت أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره  
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويندخل في الكفارة المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة لانها  
 لا تقتل وظاهرها أن العدة في المرتدة أنه يقتل وفي التهر وفي المرتدة خلاف وبالجواز قال الكرخي كما لو أعتق  
 حلال الدم ومن منع قال إنه بالردة صار حريسا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لان اعتاقه في حكم  
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليل أن اعتاق الحربي لا يجوز اتفاقا ولذا أطلق في الفتح عدم الاجراء  
 لكن في البحر عن التتار خانية لو أعتق عبدا حريسا في دار الحرب ان لم يحل سبيله لا يجوز وان حلى سبيله نفسه  
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صح به يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق  
 بين ظاهر الرواية أنه يجوز ذرواية الذواد وأنه لا يجوز يحمل الثانية على الذي ولد أصم وهو الاخرس فتح  
 (قوله أو خصيا أو مرقناه) لانهم وان فات فهم جنس المنفعة لكنهم اغيروا مقصودة في الرقيق اذا لمقصود  
 فيه الاستخدام ذكر أرباب حتى قالوا ان وطى الأمة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها  
 قاصرا لا منعنما رضى (قوله أو مقطوع الاذن) أي اذا كان السمع باقيا بجر لان الفاتت  
 في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق أما اذا عجز عن الاكل فانه يؤدي الى هلاكه ومنفعة الاكل  
 فيه مقصودة فكان هالكها حكما كالمريض الذي لا يرجى برؤه رجحتي (قوله أو مكاتب) لان الرق فيه  
 كامل وان كان المالك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعتمد كمال الرق لا كمال الملك أما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها  
 كما يأتي بجر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كفارة لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى مالك  
 الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له  
 لشتمه الابراء عن بدل الكتابة المقتضى للاعتاق بجر (قوله شراء قريبه) أي قريب العبد وهو كل ذى  
 رحم محرم منه والمراد بالشراء ملكه بصفه فيدخل فيه قبول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)  
 الباء بمعنى مع فلو تأخرت النية عن الشراء ونحوه لم يجزه كما مر قال في البحر وما في الحاشية من باب عتق القريب  
 لو وكل رجلا بأن يشتري أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهاره الا امر  
 اه فبقي على الغاء قوله بعد شهر لخالفه المشروع وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث)  
 أي لو نوى اعتاقه عند موت مورثه لم يجزه لان الارث جبري كما مر (قوله ثم باقيه) أي قبل المسيس بجر  
 (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصح لانه يعتق النصف لكن النقصان في الباقي فصار كما لو أعتق نصيبه  
 من العبد المشترك ففمن نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا النقصان من آثار العتق الأول بسبب الكفارة  
 في ملكه ومثله غير مانع كن أنفع شاة للتحية وأصاب السكين عمنها فذهب بخلاف العبد المشترك كما يأتي  
 سيانه وهذا عنده ما عندهما فالعتق لا يجزى فلو أعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عندهما لانه يعتق كله  
 من (قوله لا يجزى فانت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والنفق والبطش والسعي والعقل  
 قهستانى والمراد فوات منفعة بتمامها ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا رد فوات منفعة النسل  
 في الخصى ونحوه كما مر (قوله ومريض لا يرجى برؤه) لانه ميت حكما بجر وينبغى تقييده بما اذا مات  
 من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الاسنان) لانه لا يدر على المضغ بجر عن الولوالجية لكن فيه  
 أن ذلك لا ينفوت جنس المنفعة بالكلية وانما ينقصها وقدمر أنه يجوز عتق الشيخ الفاني والطفل تأمل  
 وعبارة الفتح لساقط الاسنان العاجز عن الاكل وظاهرها أنه يجز عنه بالكلية وعليه فلا اشكال

أو مباح الدم أو مدهونا أو مديونا  
 أو أبقاعلت حياته أو مرتدة وفي  
 المرتد وحري تولى سبيله خلاف  
 (أو أصم) ان صح به يسمع والا لا  
 (أو خصيا أو مجبوبا) أو ارتقاء  
 أو قرناء (أو مقطوع الاذن)  
 أو ذاهب الحاجبين وشعر الحية  
 ورأس أو مقطوع أشف أو شفتين  
 ان قدر على الاكل والا لا (أو أعور)  
 أو أعشى (أو مقطوع احدى  
 يديه وحدى رجليه من خلاف  
 أو مكاتب الم يؤد شيئا) وأعتقه  
 مولا لا الوارث (وكذا) يشع عنها  
 (شراء قريبه بنية الكفارة)  
 لانه بصنعه بخلاف الارث  
 (واعتاق نصف عبده ثم باقيه)  
 عنها استحسانا بخلاف المشترك  
 كما يجزى (لا) يجزى فانت جنس  
 المنفعة (لانه هالك حكما) كالأعشى  
 والجنون (الذى لا يعقل) فمن يفتق  
 يجوز في حال افاقته ومريض  
 لا يرجى برؤه وساقط الاسنان

(قوله والمقطوع يده) مثله أشل الدين أو الرجلين والمفلوج اليابس المشق والمقعد والاصم الذي لا يسمع شأ  
 على اختراكم في الولوالجية بجر (قوله أو ابهاماه) يعنى ابهامى اليدين فلو قال أو ابهاماهما الكان أو  
 يخرج ابهامى الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كفى السراج شربلية (قوله أو ثلاث أصابع) لأن لاكثر  
 حكم الكل فتح (قوله من جانب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما لا يمكنه المشى  
 بامساك العصا باليد اليسرى والمشي على الرجل الاخرى (قوله ومعنوه ومغلوب) عبارة البحر عن الكاف  
 وكذا المعنوه المغلوب بدون واو وهى كذلك فى بعض السخ وفي بعضها ومفلوج (قوله ولا يجوزى مدبر و  
 ولد) لاستحقاقهما الحزبة بجهة فكان الرق فيه ما ناقصا والاعتاق عن الكفارة بعقد كمال الرق كالبيع  
 فلذا لا يجوز بيعهما بجر (قوله ومكاتب أدى بعض بدله) لأنه تحرير بعوض (قوله جاز) لأنه بالتجيز  
 بطل عقد الكتابة (قوله وهى) أى مسألة تعجزه نفسه (قوله لتكن النقصان) لأن نصيب صاحبه  
 قد انتقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يتحول اليه بالضممان لو موسر اعند الامام أو لموسرا  
 وسعى العبد فى بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجزئه اتفقا لانه عتق بعوض وعندهما يجوز به لو موسرا لانه عتق  
 كله باعتاق البعض بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا امر به قبل التماس) فالشرط للعل  
 مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فقتر الاثم بذلك الوطى ثم لم يكن اعتبار ذلك النصف من الشرط  
 حتى يكتفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس  
 هو الشرط قبلى الحرمة بعد المجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبة أى قبل التماس الثانى  
 لجعل هو وما بعده وتماهى فى السخ ثم هذا عنده أو ما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر  
 (قوله فان لم يجز) أى وقت الاداء لا وقت الوجوب بجر وسيأتى فى الفروع (قوله وان احتاج  
 لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانه قال أما ان وجدته عين عتقه وان احتاج لخدمته (قوله أو لقضاء  
 دينه الخ) قال فى البحر وفى البدائع لو كان فى ملكه رقبة صالحة للتكفير يجب عليه تحريرها سواء كان  
 عليه دين أو لم يكن لأنه واجد حقيقة اه وحاصله أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة وينع وجوب  
 شرائها على أحسد القولين اه (قوله يعنى العبد) أى أن الضمير فى قوله يكون زمنا راجع للعبد  
 وهذا التأويل اصحاب البحر وتبعه فى النهروان والخ والشربلية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر  
 فان كونه للخدمة ينشأ كونه زمنا (قوله ولكنه يحتاج الى نقل) أى لأن ما فى الجوهرة محتمل وعارضة  
 ما فى السارخانية من قوله ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول البدائع المتقدم  
 لأنه واجد حقيقة أى فان النص دل على اجزاء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت المحتاج اليه  
 كالعدم ولذا جاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن اجزاء التيمم مرتب فى النص على عدم وجدان  
 الماء قلت ذكر فى الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بامساكه لعطشه واستعماله محظور وعليه بخلاف  
 الخادم ونقل ط عن السيد الحموى ولو قيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجزى من يخدمه اذا عتقه  
 كان له وجه وجبه قلت وهو ظاهر اذ الرق من الاعتاق تحمىل ما لا يطاق كما اذا كان يكتسب له ويتفق عليه  
 وشذ ذلك فايحباب اعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد السريعة فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كما لا يخفى (قوله  
 ولا يعتبر مسكنه) أى لا يكون به قادر اعلى العتق فلا يعين عليه بيعه وشراءه رقبة بل يجزئه الصوم  
 لأنه كلباسه ولباس أهله خزانة وتقييدهم بالمسكن فيسبأ أنه لو كان له بيت غير مسكن لزمه بيعه وفى الدرر  
 المتقى ولا تعتبر ثيابه التى لا بد له منها اه ومفاد لزوم بيع ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ)  
 أى عن عبد فاضلا عن قدر كفايته لأن قدرها مستحق الصرف فصار كالعدم ومنها قدر كفايته لقوت يومه  
 لو مخترقا والافقوت شهر بجر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجزئه الصوم ولو محتاجا  
 اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بها حاجته الاصلية كالمسكن فهو بمنزلة العدم لأنه ليس  
 عين الواجب ولا معدة التحصيل وان وجد ما اعتد التحصيله كالدرهم والدينار وهو مشغول بجوائبه الاصلية  
 فان صرفها اليه يجزئه الصوم لتحقيق عجزه والافقولان أحدهما أنه يصير بمنزلة المعدوم لحاجته اليه والاخر  
 أنه مالك لما اعتد التحصيله فهو واجد للرقبة حكما أفاده الرضى والقولان المذكوران يشيران الى ما كلام محمد

(وانطوع يده أو ابهاماه) أو  
 ثلاث أصابع من كل يد أو رجلاه  
 أو يد ورجل من جانب) ومعنوه  
 ومغلوب كفى (ولا يجوزى مدبر  
 وادم ولد ومكاتب أدى بعض بدله)  
 ولم يجز نفسه فان عجز فخره جاز  
 وهى حيلة الجواز بعد أدائه شأ  
 (واعتاق نصف عبد) مشترك  
 (ثم باقية بعد ضمانه) لتكن  
 النقصان (ونصف عبده عن  
 تكفيره ثم باقية بعد ووطى من ظاهر  
 منها) لا امر به قبل التماس (فان  
 لم يجز) المظاهر (ما بعثق)  
 وان احتاج لخدمته أو لقضاء  
 دينه لأنه واجد حقيقة بدائع  
 مخفى الجوهرة له عبد للخدمة لم يجز  
 الصوم الا أن يكون زمنا انتهى  
 يعنى العبد ليتوافق كلامهم  
 ويحتمل رجوعه للمولى لكنه  
 يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه  
 ولوله مال وعليه دين مثله ان أدى  
 الدين أجزأه الصوم والافقولان

كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتظره) أي لعنقه به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضا  
 مريضاً جرحى برؤه فانه ينتظر العسة للصوم بحر بخلاف ما إذا كان لا يرجي برؤه فانه يعلم كإسأقي  
 وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مديونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها  
 كفارة وقد تزوجها زوجها على عبد وهو قادر على أدائه إذا طالت له اه (قوله لم يجز) أي الصوم  
 عن الأولى أما الاعتاق في غير مطلقا ثم هذا ذكره في البحر بخلافه فترمه عليه في النهر والمقدس - أخذاً بما  
 في المحيط عليه كفارة ناجين وعنده طعام يكفي لأحداهما فاصم عن أحدهما ثم أطمع عن الأخرى لا يجوز صومه  
 لأنه أطمع وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المتقدمين بعد لو وفي بعض  
 النسخ لو بالهلال وحاصله أنه إذا استدأ الصوم في أول الشهر كفاه صوم شهرين ناقين أو ناقصين وكذا لو كان  
 أحدهما تاماً والآخر ناقصاً (قوله والا) أي وان لم يكن صومه في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام  
 في أثناء شهر فانه يصوم سبتين يوماً في كافى الحاصم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين وقد صام  
 قبله خمسة عشر وبعده خمسة عشر يوماً أجزأه (قوله ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجود في قوله فان لم  
 يجد الخ عدم استمرار الفراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر  
 الاطعام لزمه الصوم وانقلب الاطعام فلا شرب لاله (قوله وان صار نقلاً) لانه شرع مسقطاً لامتزاج  
 من أي وقد علم أن الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفوراً ما لمضى عليه ولو قبله صار بمنزلة الشروع  
 في الفعل فلزمه اتمامه رحمتي لكن يشترط كون المضى عليه في وقت النية اذ لو كان بعد الزوال لا يمكنه  
 الشروع ولا يكون العزم على المضى بمنزلة الشروع كما تقررناه في الصوم (قوله ليس فيه ما رمضان الخ) لانه  
 في حق الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض روايتان كما علم  
 في الاصول في بحث الامر والمراد بالايام المنية يوماً العيد وأيام التشريق لان الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا  
 يتأدى به الكامل وأفاد أنه لا يشترط أن لا يكون فيها وقت يذرو صومه لان المذور المعين اذا نوى فيه وجباً آخر  
 وقع عتاقه بخلاف رمضان بحر وصورة قتل وافتار وبعين وفي البحر عن ايمان الفتح وكلنذور المشروط فيه التتابع  
 معينا أو مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لم يكن لا يستقبل اذا افطر فيه يوماً  
 كرجب مثلاً فانه لا يزيد على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان افطر) أفاد أنه لو أكل ناسياً لم يضر  
 كما في الكافي (قوله بخلاف الحيض) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافتارها لانها لا تجدد شهرين خالسين  
 عنه بخلاف كفارة البين وعليها أن تصل ما بعد الحيض بما قبله فلا أفطر بعده يوماً ما استقبلت اتركها التتابع  
 بلا ضرورة أما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة ونعامة في البحر (قوله الا اذا أيسر) بأن  
 صامت شهرامثلاً لحاضت ثم أيسر استقبلت لانها قدرت على مراعاة التتابع فلزمها بحر عن النبي  
 أي قدرت عليه قبل اكمال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا حبلت في الشهر الثاني  
 بنت (قوله أو غيره) أي بغير عذر وهذان صريح بما هو مفهومه بالاولى (قوله وطئاً غير مفطر) كان  
 وطئها لا مطلقاً أو ناسياً كذا في الهندية أما ان وطئها ناسياً عابداً بطل صومه ط وهذا داخل  
 في قوله فان افطر (قوله كالوطئ في كفارة القتل) فانه لو وطئ في ناسياً لا يستأنف لان المنع من  
 الوطئ في كفارة الظهار لبعضه يختص بالصوم بحر عن الجوهره والاولى التعليل بأن النص اشترط الصوم  
 قبل تمامها (قوله وغيره) كالدائع والكفارة وغاية البيان والعناية والفتح (قوله وتقسيد ابن ملك الخ)  
 فيه أن التقسيد بالعمد وقع في أكثر الكتب والغلط من ابن ملك هو جعله للاحتراز عن التقسيد بل هو قيد  
 انتفاي كافي البحر (قوله كن في القهيساتني ما يتخالفه) حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها  
 أي المظاهر منها عدا كافي الماسوط والنظم والهداية والكافي والقدرى والمضمرات والزاهدى والتنف  
 وغيرها ويجوز قول الاستيعابي في شرح الطحاوي بالابيل عدا أو ناسياً لا يليق أن يدخل العمدة على أنه قيد  
 انتفاي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية اليه اه قلت  
 وقد يقال أن ما في الاستيعابي صريح فيقدم على المفهوم كما تقرر في محله وإن اشمى عليه في المختار وغيره كما علمت  
 وشمى عليه أيضاً العلامة ابن كمال باشا في مسنده وقال في هاشم الشرح من هاتين أن من قال ليس لعمدا

ولوله مال غائب انتظره ولو عليه  
 كفارتان وفي ملكه رقة فصام  
 عن احدهما ثم اعتق عن الأخرى  
 لم يجز وبعبكه جاز (صام شهرين  
 ولو غائبة وخسين) بالهلال  
 والافستين يوماً ولو قدر على التحرير  
 في آخر الاخيرة لزمه العتق وأتم  
 يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر وان  
 صار نقلاً (متتابعين قبل المسيس  
 ليس فيه ما رمضان وأيام نهي عن  
 صومها) وكذا كل صوم شرط  
 فيه التتابع (فان افطر بعذر)  
 كسفر ونفاس بخلاف الحيض  
 الا اذا أيسر (أو غيره أو وطئها)  
 أي المظاهر منها أو لو وطئ غيرها  
 وطئاً غير مفطر لم يضر اتفاقاً  
 كالوطئ في كفارة القتل (فيهما)  
 أي الشهرين (مطلقاً) ليس  
 أو ناسياً عابداً أو ناسياً كما  
 في المختار وغيره وتقيد ابن ملك  
 الليل بالعمد غلط بحر لكن  
 في القهيساتني ما يتخالفه قنية

لم يحسن لأن العمد والسهو في الوطئ بالليل سواء اه وقال في الفتح والعناية ان جاعها ليل عا مدا أو ناسيا  
سواء لان الخلاف في وطين لا يفسد الصوم اه أي الخلاف بين أبي يوسف والطرفين فعنده جاع المظاهر منها  
انما يطعم المتابع ان أفسد الصوم وعنده ما طلقا لان تقدم الكفاية على التماس شرط بالنص وتعام  
تقريره في الفتح ولذا قال في الحواشي العنقوية ان عدم الفرق بين السهو والعمد هو الظاهر لانه مقتضى  
دليل أبي حنيفة ومحمد (قوله لا طلاق النص الخ) ومن قواعدنا بالاحتياط المطلق على المقيد وان كان  
في حادثة واحدة بعد أن يكونا في حكمين وانما منع عن الوطئ قبل الاطعام منع تحريم بلوا قدرته على العتق  
والصيام فيقعان بعده كذا قالوا وفيه نظر فان القدرة حال قيام العجز بالفقر والكبر والمرض الذي لا يرجي  
زواله أمر موهوم وباعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام ابتداء بل يثبت الاستحباب نهر وهو مأخوذ  
من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز له الا الصوم لان العبد لا يملك وان ملك والعتق والاطعام  
لا يصح الا من يملك (قوله ولو مكاتباً) لان ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستسبحي)  
هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عنده ما فيعتق كله ويكون حراً مديوناً فيصنع ككفيرة  
بالاعتاق والاطعام رخصي (قوله على المعتقد) أي من جريان الحجر على الحجر السفيه وهو قوله ما فلا أعتق  
عبده عنها يسعي في نفسه ولم يجوز عن تكفيره كذا في خزائنه الا كل وغيرها نهر وأفاد في الجرائد بلغز فيه  
فيقال لناسخ ليس له كفارة الا بالصوم (قوله ولم ينصف) جواب عن سؤال كيف لم يمه الصوم المذكور  
وهو صوم شهرين لانصفهما مع أن العبد على النصف من الحر في كثير من الاحكام والجواب أنه لم ينصف  
لما في الكفارة من معنى العبادة والعبادة لا تنصف في حقها وانما تنصف العقوبة كالحلقة والنعمة كالنكاح  
(قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه الكفارة لانه يتعلق بها حق المرأة بخلاف بقية  
الكفارات له أن يمنعه عن صومها لعدم تعلق حق عبدها بجز (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد له  
بأن ملكه ذلك وأمره أن يكفر به اذا لم يمتد من الاختيار في أداء ما كلفه أو بأمر العبد للسيد لانه ينضم  
ملكه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غير بذلك (قوله فيطعم عنه المولى) فيه مسامحة وعسارة الفتح  
الافى الاحصار فان المولى يبعث عنه ليجل خوف اذا عتق فعليه حجة وعمره (قوله قيل ندبا وقيل وجوبا) الخلاف  
في الوجوب وعنده في الجرح البدائع لو احصر بعد ما احرم باذن المولى قيل لا يلزم المولى انشا هدى  
لانه لا يجب للعبد على مولاه حتى فاذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لان هذا دم وجب لبلية بشلى بها العبد  
باذن المولى فصار كالفقة اه ملخصا قال ط وقد يقال من نفي الوجوب لا ينفي السدب بل يقول به  
مراعاة للقول الآخر (قوله لا يرجي برؤه) فلو برى وجب الصوم رخصي (قوله أي ملك) الاطعام  
لا يختص بالتبليك كما سياتي لكن المراد به هنا التبليك وبجاء بعده الاباحة ولذا قال في البدائع اذا أراد التبليك  
أطعم كالفطرة واذا أراد الاباحة أطعمهم غدا وعشاء (قوله ولو حكا) أي فان الفقير مثله وفي القهستاني  
وقيد المسكين اتفاقا بلجواز الصرف الى غيره من مصارف الزكاة اه ويحتمل أن يكون مبالغة في قوله  
ستين ليشمل ما لو أطعم واحدا ستين يوما لكن يغنى عنه ما يأتي من تصريح المصنف به (قوله ولا يجوز  
غير المراهق) أي لو كان فيهم صبي لم يراهق لا يجوز واختلاف المشايخ فيه ومال الخواص الى عدم الجواز بحر  
عند قول الكثر والشرط غدا أن أو عشا أن مشبعان وذ كر عند قول الكثر وهو تحريم رقة عن البدائع  
وأما الاطعام الصغير عن الكفارة بخلاف بطريق التبليك لا الاباحة اه وبه علم أن ذلك هنا غير صحيح  
وان وقع في النهر لان الكلام خفي التبليك وهو صحيح للصغير فالصواب ذكره عند قوله وان غداهم وعشاءهم الخ  
كما فعل في البحر وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فيهم أطعمهم صبي فطيم لم يجزه لانه لا يستوفي كاملا  
اه وفي التاترخانية واذا دعاهما كين وأحدهم صبي فطيم أو فوق ذلك لا يجوز كذا ذكر في الاصل  
وفي المحرر اذا كانوا علماء باعتمد مثلهم يجوز اه وبه ظهرا أيضا أن المراد بالظيم وبغير المراهق من لا يستوفي  
الطعام المعتاد (قوله كالفطرة قدرا) أي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ودقيق كل كأصله  
وكذا السويق واختلافوا دل يعتبر الكيل أو القيمة فهما كما في صدقة الفطر بحر وفي التاترخانية ولو أذى  
الدقيق أو السويق أجزأه لكن قيل يعتبر فيه تمام الكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخنطة وصاع

لغير  
أي حر ليس له كفارة الا بالصوم

(استأنف الصوم لا الاطعام)  
ان وطئها في خلالة لا طلاق  
النص في الاطعام وتقييده في  
تحرير وصيام (والعبد ولو مكاتباً  
أو مستسبحي وكذا الحر المحجور عليه  
بالسفه على المعتقد لا يجوز له  
الا الصوم) المذكور ولم ينصف  
لما فيها من معنى العبادة وليس  
للسيد منعه منه (ولو) وصلية  
(أعتق سده عنه أو أطعم) ولو بأمره  
لعدم أحلية تلك الافى الاحصار  
فيطعم عنه المولى قيل ندبا وقيل وجوبا  
(فان يجوز عن الصوم) لمرض لا يرجي  
برؤه أو كبر (أطعم) أي ملك  
(ستين مسكينا) ولو حكا ولا يجوز  
غير المراهق بدائع (كالفطرة) قدرا

في دقني الشعير رآه مال الكرخي والتدوري وقيل بالقيمة فلا يعتبر فيه تمام الكيل اه فتقول البحر  
ودقيق كل كاهله مبنى على الاول تأمل قال في البحر لودفع البعض من الخنطة والبعض من الشعير  
جاز اذا كان قدر الواجب كربع صاع من بر ونصف من شعير لا يتحد ان تصود وهو الاطعام ولا يجوز التكميل  
بالقيمة كدفع صاع من تمر جديد ساوي صاعا من الوسط (قوله ومصرفا) فلا يجوز اطعام أحد ولو فرعه  
وأحد الزوجين ولو لم يتركه والمهاشي ويجوز اطعام الذي لا الحربي ولو مستامنا بحر قال الرمي وفي الحاوي  
وان أطعم فقراء أهل الذمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز به ناخذ اذ قلت بل صرح في كافي الحاشاكم  
بأنه لا يجوز ولم يذكر فيه خلافا به علم أنه ظاهر الرواية عن الكل (قوله اذ العطف للمغارة) فان عطف  
القيمة على المنصوص المفهوم من قوله كالفطرة يقتضي أن القيمة من غير المنصوص اه ح وما في النهر  
من قوله وفيه نظر اذ القيمة أعم من قيمة المنصوص عليه وغيره اه فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر  
فافهم والحاصل أن دفع القيمة انما يجوز لودفع من غير المنصوص أما لودفع منصوصا بطريق القيمة  
عن منصوص آخر لا يجوز الا أن يبلغ المدفوع القيمة المقدرة شرعا لودفع نصف صاع غير يبلغ قيمته  
نصف صاع بر لا يجوز وعليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم  
بأعيانهم استأنف في غيرهم وتماه في البحر (قوله فغذاهم) في بعض النسخ غداهم بدون فاء كما هو أصل  
المتن والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لانه قد روي لا للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز (قوله أو غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء) أي يجوز الجمع بين الإباحة والتقليد لانه جمع بين شيئين جائزين على الانفراد وكذا  
يجوز اذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بحر فقي كافي الحاشاكم وان  
أعطى كل مسكين نصف صاع من تمر ومدا من خنطة أجزأه ذلك (قوله أو أطعمهم غداين) أي أشبعهم  
بطعام قبل نصف النهار مرتين وقوله أو عشاءين أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين كذا في الدرر وهذا  
ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا تنكبي في يوم أكلة وفي آخر أخرى لكن صرح ما يأتي في القروع آخر الباب  
بمثالته (قوله وأشبعهم) أي وان قل ما كاوا كافي الوقاية فالشرط في طعام الإباحة أكلتان مشبعتان لكل  
مسكين ولو كان فيهم سبعان قبل الأكل أو صبي غير حر اقل لم يجز بحر وسيأتي أيضا وقد من أن الصواب ذكر  
الصبي مثلا في التقليد (قوله بشرط اتمام الخ) أي لم يكنهم الاستيفاء الى الشبع وهذا أحد قولين واليه  
مال الكرخي والآخر لا يجوز الا بجزء البر لأن محمد انص على البر في الزيادات كافي البحر وفي التاترخانية  
والمتحجب أن يفترق بينهم وبين شعيرهم اتمام (قوله كما جاز لو أطعم) بشمل التقليد والإباحة وعبر في الكنز  
بأنه يعطى المحتجب بالتقليد والحق أنه لا فرق على المذهب وتماه في البحر وفيه والكسوة في كفارة العين كالا طعام  
حتى لو أعطى واحد عشرة أو ثواب في عشرة أيام يجوز ولو غدي واحد عشرين يوما في كفارة العين أجزأه اه  
قلت ومقتضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزأه عن كفارة الظهار ثم رأيت صريحا قال في التاترخانية وعن  
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة اذا غدي واحد مائة وعشرين يوما أجزأه (قوله لتجبد الحاجة) لأن المتصور  
سد خلة المحتاج والحاجة تجبد بتجدد الأيام فتكثر المسكين يسكنر الحاجة حكم فكان تعدا احكاما في المصباح  
الخلة بالفتح الفقر والحاجة بحر (قوله دفعة) أي أو بدفعات وقوله بدفعات أي أو بدفعة كما أفاد  
في البحر فهو من قبيل الاحتيال حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع الآخر (قوله  
وكذا اذا ملكه) أي لا يجوز الا عن يوم واحد وفله عما قبله لأن في التقليد خلافا بخلاف الإباحة فافهم  
(قوله لفقد التعدد الخ) عليه للمساكين قال في المخ لانه لما اندفعت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد  
ذلك يكون اطعام الطاعم ولا يجوز ط (قوله أمر غيره الخ) قيد بالامر لانه لو أطعم عنه بلا أمر لم يجز  
وبالاطعام لانه لو أمر به العتق عن كفارة لم يجز عندهما خلافا لابي يوسف ولو يجعل سماء جاز انفاقا وتكثير  
الوارث بالا طعام جائز وفي كفارة العين بالكسوة أيضا بخلاف الاعناق ولذا استع تبر عنه في كفارة القتل  
كما في المحيط نهر (قوله صم) لانه طلب منه التقليد معني ويكون الفقير قابض له أولا ثم لنفسه نهر  
(قوله فقي الدين يرجع) أي لو أمر به بأن يقضى دينه وكذا الأمر به بأن يتفق عليه برأيه من كتاب الوكالة  
(قوله وفي الكسوة كفارة الزكاة) أي لو قال أعطه عن كفاري أو أد زكاة مالي وكذا عوض عن خبثي

ومصرفا (أو قيمة ذلك) من غير  
المنصوص اذ العطف للمغارة  
(وان) أراد الإباحة (وغداهم  
وعشاءهم) أو غداهم وأعطاهم  
قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم  
غداين أو عشاءين أو عشاء  
وسمورا أو أشبعهم (جاز) بشرط  
إتمام في خبر شعير وذرة لا ير (كما)  
جاز (لو أطعم واحد استين يوما)  
لتجبد الحاجة (ولو أباحه كل  
الطعام في يوم واحد دفعة أجزأه  
عن يومه ذلك فقط) اتفاقا (وكذا  
اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم  
واحد على الأصح) ذكره  
الزيلعي لفقد التعدد حقيقة  
وحكا (أمر غيره أن يطعم عنه  
عن ظهاره ففعل) ذلك الغير  
(صم) وهل يرجع ان قال على  
أن يرجع رجوع وان سكت  
فقي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفاية  
والزكاة لا يرجع على المذهب

أَوْ هَبَ لِفُلَانٍ عَنْ أَلْفٍ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِشَرْطِ الرَّجُوعِ فَقِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَلِكُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ الْمَالُ الْمَدْفُوعُ مَقَابِلًا  
 بِمَلِكِ الْمَالِ فَالْمَأْمُورُ يَرْجِعُ بِالشَّرْطِ وَلَوْ بِمَقَابِلَةِ مَالٍ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِشَرْطِ بَرَازِيَةٍ وَتَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ  
 الْمَسَائِلِ ذِكْرُهَا فِي تَفْصِيلِ الْحَامِدِيَةِ (قَوْلُهُ فِي طَعَامِ الْكَفَّارَاتِ) قِيْدُهُ لَانِ الْإِبَاحَةَ فِي الْكُفُوفِ فِي كِفَارَةِ  
 الْيَمِينِ لَا يَجُوزُ كَالْوَأَعَارِ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ ثَوْبًا يَجِرُ (قَوْلُهُ سُورَى الْقَتْلِ) فَانَّهُ لَا اطْعَامَ فِيهِ  
 قِلَا إِبَاحَةً وَتَمَازُكًا لِلرَّدِّ عَلَى الْعَبْقِيِّ حَيْثُ قَالَ أَعْنَى كِفَارَاتِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِينِ وَالصَّوْمِ وَالْقَتْلِ (قَوْلُهُ  
 فِي الْقَدِيَةِ) هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَرَوَى الْحَسَنُ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ فِيهَا مِنْ الْقَتْلِ يَجِرُ (قَوْلُهُ لَصُومٍ) أَيْ فِي الشَّيْءِ  
 الْفَاقِي أَوْ مَنْ أَخْرَجَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (قَوْلُهُ وَجَنَابَتِهِ) كَتَانٍ أَوْ لَبَسَ بَعْدَ رَفَاتِهِ يَدْفَعُ أَوْ يَطْعَمُ أَوْ يَصُومُ  
 (قَوْلُهُ وَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ إِبَاحَةٍ وَتَعْلِيكِ) مَكْرُوعٌ قَوْلُهُ الْمَارَ أَوْ غَدَاهُمْ وَأَعْطَاهُمْ قِيَمَةَ الْعِشَاءِ (قَوْلُهُ دُونَ  
 الصَّدَقَاتِ) أَيْ الزَّكَاةَ وَصَدَقَةَ الْفَطْرِ (قَوْلُهُ وَالضَّابِطُ الْخ) يَسَانُهُ أَنَّ الْوَاردَ فِي الْكِفَارَاتِ وَالْقَدِيَةِ  
 الْإِطْعَامُ وَهُوَ حَقِيقَةُ فِي التَّكْنِ مِنَ الطَّعْمِ وَتَمَازُجَ الْقَتْلِ بِاعْتِبَارِهِ أَنَّهُ تَعْلِيكٌ فِي الزَّكَاةِ الْإِسْنَاءُ وَفِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ  
 الْإِدَامُ وَهَذَا الْقَتْلُ حَقِيقَةُ أَقَادَهُ فِي الْبَحْرِ (قَوْلُهُ وَمِثْلُهُ فِي الصَّحَّةِ الْخ) قُلْتُ وَكَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ التَّعْرِيرِ وَالصَّيَامِ  
 وَالْإِطْعَامِ فَقِي كَافِي الْحَاصِلِ وَأَنْ ظَاهِرُ مَنْ أَرْبَعُ نَسُوَةٍ فَأَعْتَقَ رَقَبَةً لَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا سِتُّ مِائَةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
 مِتَابَعَةً ثُمَّ مَرَضَ وَأَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا وَلَمْ يَتَوَشَّيْ مِنْ ذَلِكَ وَاحِدَةً بَعِيْنَهَا أَجْرًا عَنْهُمْ كَاهِنٌ اسْتَحْسَنَ  
 اه (قَوْلُهُ لَاتِتِّحَادِ الْجَنَسِ) أَيْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نِيَّةٍ مَعْنَى هِدَايَةٍ وَسَبَّأَتِي يَسَانُهُ فِي الْأَصْلِ الْآتِي (قَوْلُهُ  
 بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِ) أَيْ الْجَنَسُ كَالْوَأَعَارِ كَانَ عَلَيْهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ وَكِفَارَةُ ظَهَارٍ وَكِفَارَةُ قَتْلِ فَأَعْتَقَ عِيْدًا عَنِ الْكِفَارَاتِ  
 لَا يَجُزُّ عَنْهُ عَنِ الْكِفَارَةِ وَلَوْ أَعْتَقَ كُلَّ رَقَبَةٍ ثَلَاثِينَ وَوَاحِدَةً مِنْهَا لَابْعِيْنَهَا جَازًا بِالْإِجَاعِ وَلَا يَضُرُّ جِهَالَةَ الْمَكْفُرِ عَنْهُ  
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ يَجِرُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَعْتَقَ الْخَ هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ أَنَّ نَوَى الْخَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا خِلَافَ  
 الْمَرَادِ (قَوْلُهُ بَعِيْنَهُ) هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ وَكَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَنْ أَهْمَانِ شَاءَ وَهَذَا الْجَعْلُ هُوَ تَعْيِيْنُهُ  
 وَفِي بَعْضِ النَّسخِ بَعِيْنَهُ وَهُوَ تَحْرِيفٌ رَجَحِيٌّ وَفِي نَسْخَةٍ بَعِيْنَهُ بِصَبْغَةِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ  
 (قَوْلُهُ لِمَا مَرَّ) مِنْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِ (قَوْلُهُ لَعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْقَتْلِ) فَانَّهُ لَا يَدْفَعُ فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ  
 مِنْ كَوْنِهَا وَثَنَةً لِلْأَيَّةِ وَتَقْطِيرُهُ مَا ذَا جَعَلَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَهَا أَوْ اخْتِمْ وَنَكِحْهُمَا مَعَا فَا نَ كَاتِبًا فَارْغَبْتَ لِمَ يَصِحُّ  
 الْعَقْدُ عَلَى كُلِّ مَثْمُومٍ وَإِنْ كَانَتْ أَحَدًا حَامِلًا مَرْجُوعَةً يَجِرُ فِي الْفَارُغَةِ يَجِرُ عَنِ الْبِدَائِعِ (قَوْلُهُ كَلَا  
 صَاعًا) أَيْ مِنَ الْبَرِّ أَدُلُّوْا كُنْ مِنْ تَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ يَكُونُ مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ كَلَا صَاعَيْنِ يَجِرُ (قَوْلُهُ بِدَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ)  
 أَمَّا لَوْ كَانَ بِدَفْعَاتٍ جَازًا تَفَاقَا كَمَا فِي الْكَافِي مَعْلُومًا أَنَّهُ فِي الْمَرْءِ الثَّانِيَةِ كَسْكِينٍ آخَرَ يَجِرُ (قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ)  
 نَعْتُ لظَهَارَيْنِ أَيْ عَنْ ظَهَارَيْنِ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ ح (قَوْلُهُ صَحَّ عَنْ وَاحِدٍ) لَانِ التَّصْلُفَ عَنْ الْعَدَدِ  
 لَا يَجُوزُ قَالُوا لَوْ جَبَّ فِي الظَّاهِرَيْنِ الْإِطْعَامَ مِائَةً وَعَشْرِينَ فَلَا يَجُوزُ صَرَفُ الْوَاجِبِ إِلَى الْأَقْلِ كَمَا لَوْ أَطْعَمَ  
 ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا كُلَّ وَاحِدٍ صَاعًا فَانَّهُ لَا يَكْفِي عَنْ ظَهَارٍ وَاحِدٍ فِي الْبِدَائِعِ وَكَذَا لَوْ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ  
 عَنْ يَمِينَيْنِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعًا فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ يَجِرُ (قَوْلُهُ أَيْ عَنْهُمَا) فَلَا يَشَأُ فِي صَحَّتِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا  
 لَكِنْ لِمَا كُنْ فِيهِ إِيْهَامٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَصْلًا صَلَاحُهَا الْمَصْنُوعُ حَالُ شَرْحِهِ ط (قَوْلُهُ خِلَافًا لِمَا مَرَّ) حَيْثُ قَالَ  
 يَصِحُّ عَنْهُمَا (قَوْلُهُ وَرَجَحَهُ الْكَمَالُ) وَكَذَا الْإِتِّفَاقُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ (قَوْلُهُ وَالْأَصْلُ الْخ) لَانِ النِّيَّةَ إِنَّمَا  
 اعْتَبَرْتُ لِقَبِيْزٍ بَعْضُ الْأَحْنَاسِ عَنْ بَعْضٍ لَخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ بِاخْتِلَافِ الْإِحْنَاسِ فَلَا يَحْتَاجُ الْهَيَا فِي الْجَنَسِ  
 الْوَاحِدِ لَانِ الْأَغْرَاضَ لَا يَحْتَلِفُ بِاعْتِبَارِهِ فَلَا تَعْتَبَرُ فِيهِ مَطْلُوقُ نِيَّةِ الظَّاهِرِ وَبِجَزَاهُ لَا يَزِمُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ  
 وَكَوْنُ الْمَدْفُوعِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ لَانِ نِصْفَ الصَّاعِ أَدْنَى الْمَقَادِرِ لِلْمَنْعِ  
 الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ بِلِ التَّصْلُفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَفَرَّقَ الدَّفْعُ أَوْ كَانَا جَنَسَيْنِ وَتَقْدِيرُهَا لِقَبِيْزٍ إِلَى التَّعْيِيْنِ  
 وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي أَشْخَاصِ الْجَنَسِ الْوَاحِدِ كَمَا فِي الْأَحْنَاسِ وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا الْأَعْيَارَ قِيَمَاتُ حُرُوبِهِ مِنْ أَنَّهُ  
 لَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ أَحَدِ الظَّاهِرَيْنِ بَعِيْنَهُ صَحَّ نِيَّةُ التَّعْيِيْنِ وَلَمْ تُلْغَ حَتَّى حُلِّ وَطِءِ الْتِي عَيْنُهَا اه فَتَحَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ  
 بِقَالَ الْخَ يَسَانُ لَتَرْجِعُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَأَقْرَبُهُ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ وَقَدْ قَرَّرَ الْمَرَادُ فِي الْهَيَا بِمَدْفُوعِ الْإِرَادِ  
 فَسَالِ أَرَادَهُ تَعْيِيْمُ الْجَنَسِ بِالنِّيَّةِ لَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَ ظَهَارًا أَحَدًا مَعَ صَحَّ وَحُلِّ لَقَرَبَانِهَا كَذَا فِي الْقَوَائِدِ  
 الظَّاهِرِيَّةِ اه قُلْتُ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْتَّعْيِيْنِ الْغَوْرَ تَعْيِيْنُ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجَنَسِ لَا فَرْدًا خَاصًّا فَتَأْتَلِ ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ

(كَأَصَحِّتِ الْإِبَاحَةُ) بِشَرْطِ الشَّيْءِ  
 (فِي طَعَامِ الْكَفَّارَاتِ) سُورَى الْقَتْلِ  
 (و) فِي الْقَدِيَةِ لَصُومٍ وَجَنَابَةٍ  
 حَجَّ وَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ إِبَاحَةٍ وَتَعْلِيكِ  
 (دُونَ الصَّدَقَاتِ وَالْعَشْرِ)  
 وَالضَّابِطُ أَنَّ مَا شَرَعَ بِلَفْظِ اطْعَامِ  
 وَطَعَامٍ جَازِيَةً إِبَاحَةً وَمَا شَرَعَ  
 بِلَفْظِ إِتْنَاءٍ وَأَدَاءٍ شَرَطَ فِيهِ الْقَتْلُ  
 (حَزْرَ عَبْدَيْنِ عَنْ ظَهَارَيْنِ) مَنْ  
 امْرَأَةٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ (وَلَمْ يَعْينِ)  
 وَاحِدَ الْوَاحِدِ (صَحَّ عَنْهُمَا وَمِثْلُهُ)  
 فِي الصَّحَّةِ (الصَّيَامِ) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
 (وَالْإِطْعَامِ) مِائَةً وَعَشْرِينَ فَقِيْرًا  
 لَاتِتِّحَادِ الْجَنَسِ بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِ  
 الْأَنَّ نَوَى بِكُلِّ كَلَا قِيَصَحَّ  
 (وَأَنْ حَزْرَ عَنْهُمَا رَقَبَةً) وَاحِدَةً  
 (أَوْ صَامَ) عَنْهُمَا (شَهْرَيْنِ صَحَّ  
 عَنْ وَاحِدٍ) بِتَعْيِيْنِهِ وَلَهُ وَطِءُ الْتِي  
 كَفَرَ عَنْهُمَا دُونَ الْآخَرِي (وَعَنْ  
 ظَهَارٍ وَقَتْلَ لَا) يَصِحُّ لِمَا مَرَّ مَالِ  
 يَجُزُّ كِفَارَةُ قَتْلِ عَنْ الظَّاهِرِ  
 اسْتَحْسَنَ أَنَا لَعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْقَتْلِ  
 (أَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا كَلَا صَاعًا)  
 بِدَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ (عَنْ ظَهَارَيْنِ)  
 كَمَا مَرَّ (صَحَّ عَنْ وَاحِدٍ) كَذَا فِي نَسْخِ  
 الشَّرْحِ وَنَسْخِ الْمَتْنِ لَمْ يَصِحَّ أَيْ  
 عَنْهُمَا خِلَافًا لِمَا مَرَّ وَرَجَحَهُ الْكَمَالُ  
 (وَعَنْ أَفْطَارِ وَظَهَارِ صَحَّ) عَنْهُمَا  
 اتِّفَاقًا وَالْأَصْلُ أَنَّ نِيَّةَ التَّعْيِيْنِ  
 فِي الْجَنَسِ الْمُتَحَدِّسِيهِ لَغَوْرٌ وَفِي اخْتِلَافِ  
 سَبِيهِ مَقْصِدُ (فُرُوعِ) الْمُتَعَبَّرِ  
 فِي الْبَسَارِ وَالْأَعَارِ

متحد الجنس يعرف باتحاد السبب ومختلف باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الأول والصلاة من الثاني وكذا صوم يومين من رمضانين وقامه في البحر والنهر (قوله وقت التكفير) يرفع وقت على أنه خبر المتبرجحي لو كان وقت الظهارة غنيا وقت التكفير فقيرا أجزأه الصوم وعلى العكس لم يجزه تارة ثانية (قوله أطلع مائة وعشرين) أي كل واحد أكلة واحدة (قوله فيعيد على ستين منهم) أي من المائة والعشرين وينبغي أنه إذا غدى العدد ثم غابوا أن ينتظر حضورهم أو يبعد الغداء مع العشاء على غيرهم جبر فلو كان المظلم وصيا ينبغي أن يجب عليه الانتظار إلى أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو الستون مع المتدار وهو الاكلتان المشبعتان في الاباحة والصاع أو نصفه في التملك (قوله ولم يجز اطعام فليم ولا شعبان) تقدم الكلام عليه والله سبحانه أعلم

\*(باب اللعان)\*

(قوله مصدر راعن) أي سماعا والقياس الملاعنة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضا نهر (قوله سمي به بالالغضب) أي مع أنه مشتق على ذكر الغضب في جانبها كما اشتمل على ذكر اللعن في جانبته (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما سيصرح به لآهلية اليمين كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرناه بهم للملاعنة لما كان شاهدا لنفسه ذكر عليه أربعة آفاده في شرح الملتقى ط (قوله مؤكداً باليمين) أي مقويات بها لأن افئذه أشهد بالله كما سيأتي (قوله باللعن) أي بعد الرابعة ومثله الغضب (قوله لأنهم يكثرون اللعن) كما ورد في الحديث أنهم يكثرون اللعن ويكفرن العشير أي الزوج قال في العناية فساهن بيمينهن على الإقدام عليه لكثرة جريه على الاستنتراف وسقوط وقعه عن تلوين فقرن الركن في جانبته بالغضب ردعاً لها عن الإقدام (قوله في حقه) أي على تقدير كذبه وظاهر إطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أبداً به جزم العيني هنا تبعاً لما في الاختيار وذكر الزبلي في القذف أنها تقبل نهر (قوله ومقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كافي النهر ح (قوله أي إذا تعلق الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحديث (قوله مهلك) أي إذا كان كاذباً كافي التبيين ح (قوله بل أشد) لأن اهلاك الحد نيرى واهلاك التحريم على اسم الله تعالى أخروى ولعذاب الآخرة أشد (قوله وشرطه قيام الزوجية) فلا لعان بقذف المسكوحة فاسداً أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعية ولا بقذف زوجته الميتة ويشترط أيضاً الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحديث في قذف وهذه شروط راجعة إليهما ويشترط في التناظر خاصة عدم إقامة المينة على صدقة وفي القذف خاصة أنكارها وجود الزنا منها وعقها عنه ويشترط أيضاً كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر من البدائع ونفي الولد بمنزلة صريح الزنا وبأن أكثر هذه الشروط في غرض كلامه (قوله يوجب الحديث في الأجنبية) أي بأن تكون محصنة (قوله خفت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصله كافي الفتح أن المرأة هي المقدوفة ودونه فاخصت باشتراط كونها من محبة فأذهبها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فإنه ليس محقذ وفوا هو شاهد فاشترطت أهليته للشهادة دون كونه من محبة فأذهب فيه اه وفيه رد لما في النهاية من أن كونه محصناً شرط أيضاً في اللعان وقد خطأ الزبلي وغيره (قوله قسم لها شروط الاحصان) الفاء فصيحة أي فإذا كانت هي المقدوفة ودونه فيشترط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستمتاع) أي بالدواهي ومن حكمه وجوب التفريق بينهما ووقوع البائن بهذا التفريق جبر ط (قوله بعد الإلacen) أي مادام حكمه باقياً فلو خرجا أو أحدهما عن أهلية اللعان له أن ينكحها كما يأتي وعليه حمل الحديث المذكور ولا ينافيه قوله أبداً كافي قوله تعالى أنهم إن يظهروا عليكم يرجوكم أو يبعدوكم في ملتهم ولن تغفلوا إذا أبداً أي مادمت في ملتهم كافي البدائع وتعام الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائها على المسلم لالتعملها فلا لعان بين كافرين وإن قبلت شهادة بعضهم على بعض عندنا ولا بين ملوكين ولا من أحدهما ملوك أو وصي أو مجنون أو مجذوم في قذف أو كافر وصح بين الأعميين والفاسقين لأنهما أهل للاداء إلا أنها لا تقبل للنسق

وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غداء أو عشاء ولو في يوم آخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فليم ولا شعبان

\*(باب اللعان)\*

(هو) لغة مصدر راعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به بالالغضب للعهنة نفسه قبلها والسبق من أسباب الترجيح وشرعا (شهادات) أربعة كشهود الزنا (مؤكدات باليمين

مقرونة) شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب لأنهم يكثرون اللعن فكان الغضب اردعاً لها (فأمة) شهادته (مقام حد القذف في حقه)

(و) شهادتها (مقام حد الزنا في حقها) أي إذا تعلقنا سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحديد أشد (وشرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحاً لا فاسداً (وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد في الأجنبية) خصت بذلك لأنها هي المقدوفة قسم لها شروط الاحصان (وركنه شهادات مؤكداً باليمين واللعن وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاعن ولو قبل التفريق بينهما)

لحديث المتلاعنان لا يجتمعان أبداً (وأخذه من هو أهل للشهادة على المسلم

والعدم قدرة الاعي على التمييز وقد ثبتت شهادته فيما ثبت بالتسامع كالموت والنكاح والنسب ونماه في البحر  
والنهر **كن** قال في الدر المنثور قلت الامع عدم القبول كما سيجي نعم عم القهستاني في الاحلية ولو يحكم  
القاضي لنفوذ القضاء بشهادتهم **ا** أي المراد النفوذ ان لم يميز القضاة فبطلان دعواه لكن يرد عليه المحدثون  
في القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدثون في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً نعم لو قضى بها فذلك لكن  
الكلام في الجواز فانه أمر ورأى النفاذ **ا** قلت ويرد عليه القاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز  
ولعل مراده بنى الجواز في العدة وبالنفاذ نفاذ الحكم ببعثهم ممن يراهم كشافني والقاسق يصح القضاء  
بشهادته وكذا الاعي على القول ببعثهم فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدثون في القذف (قوله بصرى الزنا)  
كإزانية أو بازاني لانه ترخيم قد زنت قبل أن أتزوجك جسداً أو نفساً زان وخرج الكذبة والتعريض  
نحو لست أنما زان أفاده القهستاني وخرج بذكر الزنا الأوطأ فلا لعان فيه عنده وعنددهما ثبت فيه كذا  
في البحر ط وخرج أيضاً وجدت معها رجلاً يجامعها لأن الجماع لا يثبت لزماً الزنا بحر (قوله في دار  
الاسلام) أخرج دار الحرب لانتهاج الولاية (قوله زوجته) مثل غير المدخول بها كما في الدر  
المتقى وغيره (قوله الحية) لان المبتة لم تنق زوجة لانه لا يتأتى منها المعان فلو قذف زوجته المبتة فطلب  
من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف يحل القذف ان لم يعرف أم الوطأ اليه من القاذف عليه ولادة  
بسط عنه لانه لا يحل ولده رضى (قوله بنكاح صحيح) هو ايضاح للتعديد بالزوجة لان المنكوحه فاسدا  
غير زوجة ولو دخل بها فيه لم تنق عفيفة ايضاً فلا يحل قاذفها أفاده الرضى (قوله ولو في عدة الرجعي)  
خرجت المبانة فلا لعان فيها كمنه يحل كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط (قوله العففة)  
ذات لها صفة تغلب على الشهوة وفي الشريعة امرأة بريئة من الوطئ الحرام والتممة قهستاني (قوله  
بأن لم يوطأ الخ) بيان للعفة الشرعية وقوله حراماً أي وطأ حراماً أي محرماً لعينه لا لعارض وذلك بأن يكون  
في غير ملك صحيح بخلاف مالوك في ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحد  
ولذا قال ولو مرة بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطئ معتدته من بائن وان خلق حله وقوله ولا بنكاح فاسد الاولى  
أو بنكاح فاسد عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطئ الحرام وقوله ولا لها ولد الخ الاولى ولم يكن لها ولد  
عطفاً على قوله لم يوطأ لانه بيان لقوله وتمتته فانهم اتهم بالزنا بوجود ولد لها بلا أب أي بلا أب معروف وسأق  
في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمها في بلد القذف لافي كل البلاد (قوله وصلاً)  
أي كل من الزوجين (قوله لاداء الشهادة) لالتحليلها كما مر فان الصبي أهل لتحمل اللاداء (قوله  
نخرج نحو قن الخ) أي من كل من لاتصح شهادته ومنه ما اذا كان أحدهما محمداً في قذف أو كفراً  
كما مر وصورة ما اذا كان الزوج كافراً فقط ما في البدائع أسلت امرأته ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا  
**ا** أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا يرد ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية  
الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورفيقين بعد الاسلام والعق والتأخر  
أنه شرط في الحالتين وسيدكر المصنف أيضاً أن العبرة بالاحسان حالة القذف (قوله ودخل الاعي الخ)  
تقدم بيانه (قوله أو من نثي نسب الولد) أطلقه فمثل ما اذا صرح معه بالزنا أو لا على مختار صاحب  
الهداية والباقي وهو الحق خلافاً ما في المحيط والمبني لان قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال  
كون الولد بوطئ شبهة ساقط بالاجماع على أن من قال است لا يسك يكون قاذفاً لانه حتى يلزمه حيلة القذف  
مع وجود هذا الاحتمال وتماه في البحر (تبينه) في الذخيرة لا يشترع اللعان بنى الولد في المحبوب والخصي  
ومن لا يولد له لانه لا يلحق به الولد **ا** وفيه نظراً للمحبوب بنزل بالحق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار  
كذا في الفتح ويأتى في قول اللعان ما يؤيده (قوله منه) متعلق بنسب أو بنى وقوله أو من غيره بأن نثي  
نسب ولد زوجته من أبيه (قوله وطأ البنت) قيد به لانهم لم يطلبه فلا لعان لانه حقها دفع العاينها  
ومراده طلبها اذا كان القذف بصرى الزنا أما بنى الولد فالطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نثي من ليس  
ولده عنه بحر (قوله أو طأ به الولد المتني) هذا سبق قلم ولم أره لغيره والصواب أن يقال أو طأ بالثاني  
للولد وعبارة الفتح وبشرط طلبها بخلاف ما اذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نثي

(فمن قذف) بصرى الزنا في دار  
الاسلام (زوجته) الحية بنكاح  
صحيح ورفي عدة الرجعي (العففة  
عن) فعل (الزنا) وتمتته بأن لم يوطأ  
حراماً ولو مرة بشبهة ولا بنكاح  
فاسد ولا لها ولد بلا أب (وصلحاً  
لاداء الشهادة) على المسلم نخرج  
نحو قن وصغير ودخل الاعي  
والقاسق لانهما من أهل الاداء  
(أو) من (نثي نسب الولد) منه أو  
من غيره (وطأ البنت) أو طأ به الولد  
المتني (به)



من ليس ولده عنه وعبارة الرباعي لا بد من طلبها إلا أن يكون القذف بنى الولد فان له أن يطالب لاحتياجه الخ  
ومثله ما ذكرناه أنفع من الجهر ولا يخفى أن الغيبة في طلبه راجع لتأذف لالولد نعم طلب الولد شرط لوجوب  
حد القذف ان كان ولده غير التأذف وكانت الأم ميسرة والا فالشرط طلبها كما سيأتي في باب والكلام  
في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرحقي أشار الى بعض  
ما قلنا (قوله أي بموجب القذف) أشار الى أن الغيبة راجع الى القذف التهموم من قوله قذف لكن  
على تقدير مضاف وهو بموجب أو أعاد الغيبة عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه اقتصر  
القاضي (قوله وهو الحد) أي حد القذف أن كذب نفسه أو اللعان أن أصر كما يأتي (قوله  
عند القاضي) متعلق بطلابته قال في الجهر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس القاضي كذا في البدائع  
(قوله ولو بعد العفو) أي لا بد من العفو لكن مع العفو لا حد لا لعنة العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد  
التذوف وطلب بحد القذف خلا فان فهم من عدم سقوطه بالعفو أن القاضي يقيم الحد عليه مع العفو  
كما تبين عليه في البحر في باب حد القذف (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي  
في القضاء أن شاء الله تعالى أن السلطان إذا نهى القاضي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة صح  
ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان الخصم منكرا ولم يكن الترك بعذر أو لافاته يصح ولا يخفى أن النهي  
عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولذا إذا أذن السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق  
فافهم (قوله ان أقر بقذفه الخ) قيد لقوله لا عن وهو مقيد أيضا بصارره ويجوز عنه البينة على زناها أو على  
اقرارها به أو على تصديقها له وعمامة في البحر (قوله أو ثبت قذفه بالبينة) هي رجلان لأرجل وامرأتان  
بحر وغيره وعلمه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها اه فمافي النهر وسعد في الدرر  
المتقي من قوله أو رجل وامرأتان سبق قلم (قوله لم يستخلف) أي لانه حد كافي أي والاستخلاف  
فأدنه النكول وهو اقرار معنى لا مخرج ففهم شبهة يندرى الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال  
ابن كمال هنا غاية أخرى ينتهي الحبس بها وهي أن تميز منه بطلاق أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط اه وهو  
مفهوم من قول المصنف سابقا وشرطه قيام الزوجية شرعية (قوله في حد) فيه دلالة على أنه لا يحد  
بجور امتناعه خلا فان شذ من المشايخ نهر (قوله لانه المدي) عليه للبعدية (قوله فلو بدأ) ضميره  
يعود للقاضي وكذا ضمير فرق (قوله أعادت) لكونه على الترتيب المشروع بحر عن الاختيار  
وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي الغاية لا تجب الاعادة وقد أخطأ السنة ووجه في الفتح بانه  
الوجه وهو قول مالك اه ومثله في الشريعة (قوله ولا يحد) ومافي بعض نسخ القدوري فحد غلط  
لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة بحر وزيلقي قلت وقد يجاب بأن مراد  
القدوري بالتصديق الاقرار بالزنا لا بمجرد قوله ما صدقت واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره  
في بابه ويشير الى هذا أقول الحاكم في الكافي وإذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقالت صدق ولم تقل زيت  
وأعادت ذلك أربع مرات في مجلس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطل اللعان ولا يحد من قذفه بعد هذا اه  
(قوله ولا يثنى النسب) لانه انما يثنى باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن مافي شرح الوفاة والنقابة من أنها  
إذا صدقته يثنى غير صحيح كما تبين عليه في شرح الدرر والغرر بحر وسيأتي أن شروط النفي ستة  
منها طريق القاضي بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها  
الا بعد لعانته فقبله ليس امتناعا لحق وجب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امتناع اللعان  
حق الشرع فإذا لم تغف وأظهرت الامتناع تجب بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تجب اه فتأمل وأجاب  
الرحقي بأنه ليس المراد أنهم ما امتنعوا في آن واحد بل المراد امتناعه بعد المطالبة به وامتناعها بعد لعانته  
فأرجح المسألة الى مافي المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أول كونه محذورا في قذف بحر  
(قوله أو كفره) بأن أسأت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بحر (قوله أي بإلغا عاقلانا طبقا)  
أما لو كان صبيا أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان منع لان قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى  
من جهته) بأن لم يصلح شاهدا لرقه ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المسألة الثانية في كلام

أي بموجب القذف وهو الحد  
عند القاضي ولو بعد العفو  
أو التهام فان تقادم الزمان  
لا يطل الحق في قذف وقصاص  
وحقوق عباد جوهره والافضل  
لها الستور للعامة أن يأمرها به  
(لا عن) خبرين أي ان أقر بقذفه  
أو ثبت قذفه بالبينة فلو أنكر  
ولا يثبت له الم يستخلف وسقط

اللعان (فان أبي حبس حتى يلاع  
أو يكذب نفسه فيحد) للقذف  
(فان لا عن لا عن) بعده لانه  
المدعى فلو بدأ بلاءها أعادت فلو  
فترق قبل الاعادة صح حصول  
المقصود اختيار (والاحجب)  
حتى تلاعن أو تصدقه (في دفع  
به اللعان ولا يحد) وان صدقته  
أربع لانه ليس بأقرار قصدا ولا  
ينفي النسب لانه حق الولد فلا  
يصدق ان في ابطاله ولو استعنا  
حبسا وحده في البحر على ما إذا لم  
تغف المرأة واستشكل في النهر  
حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه  
عليها حينئذ (وإذا لم يصلح) الزوج  
(شاهدا) لرقه أو كفره (وكان  
أهلا للقذف) أي بالغاء عاقلانا طبقا  
(حد) الاصل ان اللعان إذا سقط  
لمعنى من جهته

المصنف فلا حد ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتهما كالأول لأنه سقط لمعنى  
من جهته لان البداء به فلا تعتبر جهتهما معه كما أفاده في الجوهرية وبأن تمامه قريبا (قوله  
قلوا القذف صحيحا) بأن كان بالغاً عاقلاً ناطقاً (قوله والا) أي وان لم يكن القذف صحيحاً  
بأن لم يكن كذلك (قوله فلا حد ولا لعان) نفي اللعان تأكيدياً لان الكلام فيما إذا سقط (قوله  
لم تصلح) أي الشهادة وانما زاده ليشمل المحدودة في قذف فانهم لم تدخل في كلام المصنف لانها من محدودة فاذها  
كذا أفاده في الجبر ولو لا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه يحتلها مع انه لا يحل كيا في بيانه  
(قوله فلا حد عليه) لان شرط الحد الاحسان وهو كونه مسلمة حرة بالغة عاقلة عفيفة كما مر وشرط اللعان  
الاحسان وأهلية الشهادة فاذا كانت غير محصنة فلا حد ولا لعان لفقد الاحسان واذا كانت محصنة لكنها  
محدودة في قذف فلا لعان لعدم أهلية الشهادة ولا حد أيضاً لانه سقط اللعان لمعنى من جهتهما لان جهته  
والحاصل انها اذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحسان ولا لعان لذلك ولعدم  
اهليتها للشهادة واذا كانت غير عفيفة سقط أيضاً لعدم الاحسان ولانه صادق في قوله واذا كانت عفيفة  
محدودة فلما علمت هكذا ينبغي تحريم هذا المقام فافهم (قوله كالوقذفها أجنبي) هذا في غير العفيفة المحدودة  
أما فيها فيحد الأجنبي بقذفها كما في الشرع لانه لا يسقط الحد عن الزوج لانه غير موجودة في الأجنبي  
(قوله لانه خلفه) كذا في الدرر والنجيب في التعليل فانه لا يحد لان هذا لا يظهر في العفيفة المحدودة لان اللعان  
فيها لم يسقط تبعا للحد بل بالعكس الا أن يقال النفي في لانه للحد وفي خلقه للعان بناء على أن الواجب الاصل  
في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام  
ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله لا كنه يعزر) أي وجوبه لانه اذا ما وألحق الشين بها  
كذا في الجبر وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة فانه أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها  
ط قلت هذا ظاهر ان كانت مجاهرة والافيعز بطلبها لظهوره الفاحشة (قوله وهذا) أي قوله واذا لم يصلح  
شاهد الخ (قوله تصرح بمافهم) أي من قوله قد فاقبوجب الحد في الأجنبية وقوله وصالحا لاداء الشهادة فانه  
احتراز عن غير العفيفة وعماداً لم يصلح وصلحت أو عكسه فافهم (تمت) قال في الجبر ولم يتعرض صريحاً لما اذا لم  
يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من اشتراطه أولاً لانه لا لعان وأما الحد فلا يجب لو صغيرين أو مجنونين أو كافرين  
أو مملوكين ويجب لو محدودين في قذف لامتناع اللعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً  
وهي محدودة لان قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله ويعتبر الاحسان) يعلم منه ومن  
قوله وكذا يسقط برناها اشتراط دوا منه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله بالطلاق البائن) لو قال  
بالبينة لشمّل البينة بالطلاق أو القسح أو الموت وفي كافي الحاكم واذا قذف الرجل امرأته ثم بانت منه بطلاق  
أو غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حدته كان اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البينة لم يحول الى الحد ولو كذب  
نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثاً بازانية كان عليه الحد ولو قال يا زانية أنت طالق ثلاثاً لم يلزمه الحد  
ولا اللعان اه أي لحصول البينة بعد وجوب اللعان (قوله ويسقط بموت الخ) أي اذا شهد وعده  
القاضي ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات الشاهدان أو غابا بعد ما عدل لا يقضى باللعان  
وفي المال يقضى بخلاف ما لو عمياً أو فسقاً أو ارتد حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك  
بالشهادتين واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فمادام حاضراً فاحتمال قائم فاذا قضى  
القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلغى ذلك الاحتمال لتأكد الحد بالحق بالقضاء أما اذا مات  
أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجوداً احتل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفي اشتراط حضور  
الشاهدين لا فامة الحد كلام منذ كور في الشرع لانه في باب حد السرقة فراجعه وسيأتي بيانه هناك ان شاء  
الله تعالى (قوله معهود) أي عهد وقوعه منها (قوله فلا لعان) أي ولا حد لعدم الاحسان (قوله  
لا سنده لغريمه) أي لا سنده الزنا فان محله البالغة العاتلة وعبارة الفتح لم يكن قذفاً في الحال لان فعلها  
لا يوصف بالزنا (قوله حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنان بالنون في آخره كما يوجد في بعض النسخ (قوله  
لا قصاره) أي لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لانها توصف بالزنا وهي ذميمة أوامة فقد ألحق بها

فلو القذف صحيحاً حد ولا فلا  
حد ولا لعان (فان صلح) شاهداً  
(و) الحال انها (هي) لم تصلح  
أو (من لا يحل قذفها فلا حد)  
عليه كالوقذفها أجنبي (ولا  
لعان) لانه خلفه لا كنه يعزر  
حسب هذا الباب وهذا تصریح  
بما فهم (ويعتبر الاحسان عند  
القذف ولو قذفها وهي أمة أو  
كافرة ثم أسأت أو عقت فلا حد  
ولا لعان) زياحي (ويسقط) اللعان  
بعد وجوبه (بالطلاق البائن) ثم  
لا يعود بترجوعها بعده (لان  
الساقت لا يعود (وكذا) يسقط  
بزناها ووطئها بشبهة وبربتها)  
ولا يعود لو أسأت بعده (ويسقط  
بموت شاهد القذف وغيبته لا  
يسقط (لوعى) الشاهد (أو فسق  
أو ارتد ولو قال (لزوجته) زنت  
وأنت صبية أو مجنونة (هو) أي  
الجنون (معهود فلا لعان)  
لا سنده لغريمه (بخلاف) زنت  
(وانت ذميمة أوامة أو منذ أربعين  
سنة وعمرها قل) حيث يتلاعنا  
لا قصاره فتح

الشيخ فافهم وكذا في منذ أربعين سنة ولو عمرها أقل لأنه مبالغة في القدم تأمل (قوله من كتاب وسنة) بيان  
للنص الشرعي وبه استغنى عنافي الجبر الظاهر أنه أراد بالصفة الركن يعني الماهية أذ صفتته على وجه السنة  
لم ينطق بها النص وهو ان القاضي يقيهما متقابلين ويقول له التعن فيقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين  
فيأرميتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيأرمها به من الزنا يشير إليها في كل مرة  
ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله أنه من الكاذبين فيأرماني به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها  
ان كان من الصادقين فيأرمها به من الزنا كذا في النهر ح (تبينه) مقتضى مشروعية اللعان جواز  
الدعاء باللعن على كاذب معين فان قوله لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين دعاء على نفسه باللعن على تقدير كذبه  
فتعليقه على ذلك لا يخرج به عن التعيين نعم يقال ان مشروعيته ان كان صادقا فلو كان كاذبا لا يحل له وقد كرفي  
الجبر ما يدل على الجواز بما في عدة غاية البيان من أن المباحلة مشروعة في زماننا وهي الملاعة كما يقولون  
اذا اختلفوا في شيء بالله على الكاذب منا وقد مننا الكلام على ذلك في باب الرجعة (قوله بان بتفريق  
الحاكم) أي تكون الفرقه تطلقه بأئمة عندهما وقال أبو يوسف هو محرم مؤبد هداية (قوله  
فتساوران قبل تفريقه) لانها امرأته مالم يفرق القاضي بينهما كافي نعم يحرم الوطئ ودواعيه قبل التفريق  
كأمره وبأنى ثم هذا تفريع على انه مضموم وهو انه لا تقع الفرقه بنفس اللعان قبل تفريق الحاكم ويتفرع عليه  
أيضاً ما في السعدية عن الكفاية أنه لو طلقها في هذه الحالة طلاقاً بائناً يقع وكذا لو اكد كذب نفسه حل له الوطئ  
من غير تجديد النكاح اهـ وعند الشافعي تقع الفرقه بنفس اللعان والكلام معه مبسوط في الشيخ وهذا أحد  
المواضع التي شرط فيها القضاء وقد ذكرها في المنع منظومة وتقدمت في الطلاق (قوله الذي وقع اللعان  
عنده) محترز قوله الا في فلولم يفرق الخ (قوله ولو زالت الخ) هذا ايضا من فروع عدم وقوع الفرقه قبل التفريق  
(قوله فرق) لانه يرجع عود الاحسان فتح (قوله والا لا) أي وان زالت أهلية اللعان بما لا يرجع زواله  
بان اكد كذب نفسه أو قذف أحدهما انساناً فقد القذف أو وطئت هي وطئاً حراماً أو خرس أحدهما لا يفرق  
بينهما فتح (قوله ينظر) لان التفريق حكم فلا يصح على الغائب رجعي (قوله استقبله الحاكم الثاني)  
أي استأنف اللعان (قوله خلافاً للمحمد) فعنده لا يستقبل لان اللعان قائم مقام الحد فصار كقائمة الحد  
حقيقة وذلك لا يؤثر فيه عزل الحاكم وموته وإلها ان تمام الامضاء في التفريق والانهاء فلا يتناهى قبله  
فوجب الاستقبال كذا في الاختصار ومفاده انه لا تحصل حرمة الوطئ قبل التفريق وسيأتي خلافه ومفاده أيضاً أنه  
لا بد من طلبها التلاعن عند الحاكم الثاني فلا يرجع (قوله بعد وجود الاكثر) بأن التعن كل منهما ثلاث مرات  
(قوله صح) أي التفريق وقد أخطأ السنة كافي (قوله لانه مجتهد فيه) فان الامام الشافعي رحمه الله  
تعالى قائل بوقوع الفرقه بلعان الزوج فقط كذا في النهر ح قلت وقد مناني الخلع وفي أول الظاهر معنى  
الاجتهاد فيه وإذا فهمته تعلم انه لا يثبت كونه مجتهد فيه بمجرد وقوع الخلاف فيه بين المجتهدين (قوله بغير  
القاضي الحق) المراد بغيره من يرى جوازاً بجهاد منه أو بقليل للجهاد كشافعي (قوله اما هو فلا يتخذ)  
أي شاء على المعتقد من أن القاضي ليس له الحكم بخلاف مذهبه ولا سيما قضاة زماننا المأمورين بالحكم  
باصح اقوال أبي حنيفة (قوله وحرم وطؤها) أي ودواعيه كما مر ط (قوله لما مر) أي من حديث  
التلاعن ان لا يجتمعان أبداً ح (قوله ولها) أي لا ملاعة بعد التفريق ط (قوله نفقة العدة) أي  
والسكنى وإذا جاءت بولد الى سنتين لزمه وان لم تكن عليها عدة لزمه الى ستة أشهر كافي الكافي (قوله حتى) فلو  
نفاد بعد موته لاعتد ولم يقطع نسبه وكذا لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاهما أو مات أحدهما قبل اللعان  
كما سأتى (قوله نفي نسبه) أي لا بد أن يقول قطعت نسب هذا الولد عنه بعدما قال فرقت بينهما كما روى  
عن أبي يوسف وفي المبسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضرورة التفريق نفي النسب كما بعد الموت يفرق بينهما  
ولا ينتفي النسب بمجرد عن النهاية (قوله والحقة بامه) هذا غير لازم في النفي وانما خرج مخرج التاكيد  
عن النهاية (قوله بشرط صحة النكاح) هذا الشرط والذي بعده زادها في الجبر على شروط النفي الستة  
المذكورة في البدائع وانما لم يعددها الشارح مع الستة إشارة الى انها ليسا بشرطين للنفي اصاله وانما هما  
شرطان اللعان كما أفاده في الترهفه من شروط النفي بواسطة لكن الثاني يعني عن الاول تأمل (قوله لعدم

مطلب

في الدعاء باللعن على معين

(وصفته ما نطق النص) الشرعي (به)

من كتاب وسنة (فان التعنا)

ولواكثره (بان بتفريق

الحاكم) فيتوارثان

قبل تفريقه (الذي وقع اللعان

عنده) ويفرق (وان لم يرضيا)

بالفرقة شئني ولو زالت أهلية

اللعان فان بما يرجع زواله يكون

فرق والا لا ولو تلاعنا فغاب

أحدهما ووكلا بالتفريق فرق

تأنا رخصة ومفاده أنه اذا لم يوكل

يشترط (فولم يفرق) الحاكم (حتى

عزل او مات استقبله الحاكم

الثاني) خلافاً للمحمد اختيار

(ولو اخطأ الحاكم ففرق بينهما

بعد وجود الاكثر من كل منهما

صح ولو بعد الاقل) اي مرة أو

مرتين (لا) ولو فرق بعد لعانه

قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه

تأنا رخصة وقيد في الجبر بغير

القاضي الحق اما هو فلا يتخذ

(وحرم وطوها بعد اللعان قبل

التفريق) لما مر ولها نفقة العدة

(وان قذف الزوج) (ولد) حتى

(نفي) الحاكم (نسبه) عن ابيه

(والحقه بأمه) بشرط صحة

النكاح وكون العاقد في حال

يجري فيه اللعان حتى لو علق

وهي أمه أو كناية فعتقت أو اسلمت

لا ينتفي لعدم التلاعن

وأما شروط النفي فستة مبسطة  
مذكورة في البدائع وسيجي  
(وان أكذب نفسه) ولولدالة  
بأن مات الولد المنفي عن مال  
فادعى نسبه (حد) للنفذ  
(وله) بعدما كذب نفسه  
(أن ينكحها) حد أو لا (وكذا  
إذا نفذ غيرها خذ أو) صدقته  
أو (زنت) وان لم تحد لزوال العفة  
والحاصل ان له تزويجها إذا أخرجها  
أو أحدهما عن أدلية اللعان  
(و) لا لعان لو كانا آخرسين  
أو أحدهما وكذا لو طرأ ذلك  
الخرس (بعده) أي اللعان (قبل  
التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته  
بالشبهة مع فقد الركن وهو  
لفظ أشهد ولذا لا ناعن بالكتابة  
(كإلعالعان بنفي الحمل) لعدم  
ثبته عند النفذ ولو ثبتناه  
بولادتها لاقل المدة يصير كأنه قال  
ان كنت حاملا فكذا والنفذ  
لا يصح تعليقه بالشروط (وتلاعنا  
بقوله زنت وهذا الحمل منه)  
للنفذ الصريح (ولم ينف)  
الحاكم (الحمل) لعدم الحكم عليه  
قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة  
والسلام ولدهلال لعلمه بالوحي

مطلب  
الحمل يحتمل كونه نفخا وفيه حكاية

التلاعن) لانه نفي نسبه مستند الى وقت العلوق وليست رفته من أهل اللعان ولا ينتفي التسب بدون لعان  
(قوله فستة) الأول التفريق الثاني أن يكون عند الولادة أو بعد حايوم أو يومين الثالث أن لا يتقدم  
منه اقاربه ولولدالة كسكوته عند التهنئة مع عدم رده الرابع حاة الولد وقت التفريق الخامس  
أن لا تلبد بعد التفريق ولذا آخر من بطن واحد السادس أن لا يكون محكوما بنبوته شرعا كان ولدت ولدا  
فانقلب على رضيع فثبات الرضيع وقضى بدنيته على عاقلة الاب ثم نفي الاب نسبه يلاعن القاضي بينهما  
ولا ينقطع نسب الولد لان القضاء بالادية على عاقلة الاب قضاء بكون الولد منه ولا ينقطع النسب بعده وتامسه  
في الجرح (قوله وسيجي) أي عند قوله نفي الولد الخ لكن المذكور هناك أكثر الشروط لا كلها (قوله  
وان أكذب نفسه حد) أي اذا أكذبهم بعد اللعان فلو قبله يتظر فان لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان  
أبأنها ثم أكذب فلا حد ولا لعان زباني أي لان اللعان لم يستقر بعد المينونة فلم يحول الى الحد كما قد متناه  
عن الكافي قال في الشرع بلالية وقوله وان أكذب نفسه ليس تكرارا مع قوله حبس حتى يلاعن أو يكذب  
نفسه فيحد لان ذلك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولولدالة) أي سواء كان الاكذاب باعترافه  
أو بيسه أو دلالة نهر (قوله فادعى نسبه) أي دافاه لا يصدق على النسب ولا الميراث ويضرب الحد فان كل  
الولد ترك ولدا ذكر أو أنثى ثبتت نسبه من المتدعي وورث الاب منه كافي الحاشاكم (قوله للنفذ) أي  
النفذ الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا اذ ارجعوا فانهم محدثون للنفذ الاول لانه أخذ  
بوجبه وهو اللعان كما افاده في الجرح واذا الرضى انه لما أكذب نفسه تبين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه  
مقام حد النفذ فرجعنا الى الاصل من لزوم الحد بالنفذ الاول فافهم (قوله حد أو لا) أشار الى ما في  
الجرح من أن تعقيد الزباني بالحد اتفاق (قوله أوزنت وان لم تحد) أراد بالزنا الوطي الحرام وان لم يكن  
زنا شرعا كما ذكره الاسيحياني بحر ثم ان عبارة الهداية والكفر أوزنت فحدث قال في النسخ قبل لا يستقيم  
لاها اذا حدثت كان حدها الرجم فلا يتصور حلها للزوج بل بمجرد أن ترى تخرج عن الاهلية ومنهم من ضبطه  
يتشديد النون بمعنى نسبت غيرها للزنا وهو معنى النفذ فيستقيم حينئذ توقف حلها الاول على حدها لانه  
حد النفذ ونفوجه تحققة فيكون النفذ واللعان قبل الدخول بها ثم زنت فحدثت فان حدها حينئذ  
الحد لا الرجم لانها ليست بمحصنة اه وذكر انه يستأنى أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار اليه في المختصرات  
بأن ترد وتلق بدار الحرب ثم تسبي وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها اه وفيه أن الاهلية زالت بالردة لا بالزنا  
وذكري الجرحان الرواية بالتخفيف فلهذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وان لم تحد الى أن التقيد  
بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله لزوال العفة)  
على حل النكاح فيما اذا صدقته أو زنت اما اذا أكذب نفسه ولم يحد أو حد بعد النفذ فلهذا رأى اللعان  
لم يقع موقعه كما قد متناه تأمل (قوله عن أهلية اللعان) لانهم الميقيا متلاعنين لاحقيقة لان حقيقة  
التلاعن حين وقوعه ولا حكاية لزوال الاهلية التي كان التلاعن باقيا بها حكاية بعد وقوعه فلا ينفي الحديث  
كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتمال تصديق أحدهما للآخر لو كان ناطقا (قوله مع فقد الركن)  
أي فيما اذا كان الخرس قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن أو للشبهة وهو ظاهر لان الكتابة فائضة  
مقام النطق في الطلاق ونحوه ولكن فيها شبهة كإشارة الخرس فيندري الحد بها (قوله لعدم ثبته)  
قال في الفتح اذ يحتمل كونه نفخا أو ماء وقد أخبرني بعض أهلي عن بعض خواصها انه ظهر بها ساجل واستقر الى  
تسعة أشهر ولم يشكك فيه حتى ثميات له بشبهة ثياب المولود ثم اصابها طلق وجلست الداية تحتها فلم تزل  
نعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصرة تصب الماء حتى قامت فارغة من غير ولد وأما ورثته والوصية به  
وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فيثبتان للولد للعمل وأما العتق فانه يقبل التعليق بالشروط فعبارة معلق معنى  
وأما رد الجارية المبعة بالجل فلان الجل ظاهر واحتمال الرمي شبهة والرد بالغيب لا يمنع بالشبهة ويمنع  
اللعان بها لانه من قبيل الحدود والنسب ثبت بالشبهة فلا يقياس على العيب اه (قوله ولو ثبتناه الخ)  
جواب عن قول صاحبين بجران اللعان اذا بيات به لاقل من ستة أشهر لليقن بقيامه (قوله لعلمه بالوحي)  
أي لعلمه صلى الله عليه وسلم بالجل وحيا من الله تعالى والمراد الجواب عما استد لاه لقولهما انه يلاعن اذا ولده

لاقل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون حلال قذفها بنى الحمل فقد انكره  
ابن حنبل بل قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن حنبل على بطنها بنى بها على ان كون لعانها مقبل الوضع  
معارض بما في الصحيحين من انه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض ونماه في الفتح ولكن لم يذكره  
انه صلى الله عليه وسلم نفاه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشارح تبعاً للنهر وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم انظر وها  
فان جاءت به كذا فهو لهلال أو جاءت به كذا فهو لشريك وأنها ولدت فألحق الولد بالمرأة وجاءت به شبهة الناس  
بشريك (قوله عند التهنئة) باله من هنائه بالولد بالثقل واله من مصباح (قوله ومدتها سبعة أيام عادة)  
أشار به الى انه لم يقدر زمنها بنى كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره ثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة  
وضعه السرخسي بان نسب المقادير بالأي لا يجوز شر بلاية وعندهما تقديره مدة النفاس فتح (قوله)  
وعند ابي نعيم آلة الولادة أى عند شرائها كالمهر ونحوه والواو بمعنى أو كما يفيد كلام المصنف في المخ وكلام  
الفتح وغيره (قوله وبعده لا) أى بعد قبوله التهنئة أو سكونه عندها أو شراء آلة الولادة وسكونه عن النفي  
ومضى ذلك الوقت اقرار منه مخ قال في الفتح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضى الا في رواية عن  
محمد بن ولد الامة اذا هتفى به فسكت لا يكون قبولاً لانه غير ثابت الا بالادعوى والسكوت ليس دعوة ونسب ولد  
المسكوحه ثابت منه فسكونه يقطع حقه في النفي اهـ وولد أم الولد كولد المسكوحه لان لها قراباً بخلاف  
الامة لانها لا فراس لها جوهره (قوله خالة عليه كالة ولادتها) فقبل ككالم ولدته الآن فله النفي  
عند أبي حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد القدر كافي الفتح شر بلاية  
(قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله نفي أول التوأمين) تنبيه فوأم  
فوعلى والانتى بؤامة والجمع فوأم وقوام كدخان مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة أشهر بجر  
(قوله ان لم يرجع) قيد به لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلاعن اهـ وذكر الرضى ان هذا القيد  
لم يذكره في البحر والنهر والدور والمخ وغيرها ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثاني  
كذب نفسه بنى الاول لانهما من ماء واحد فصار قاذفاً ورجوعه لا يسقط الحد عنه اهـ (قوله لتكذبه  
نفسه) أى باقراره بالثاني وهذا على قوله حد (قوله وان عكس) بان أقرب بالاول ونفى الثاني (قوله ان  
لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحسد اهـ لانه كذب نفسه وهذا صحيح موافق لما مر ولما أتى قريباً فافهم  
(قوله لقد فها بنفيه) على قوله لانه لا عاقل في الفتح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبر باني بعد نفي الثاني  
فباستمرار بقائه شرعاً لا يكون مكذباً بنفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه وثبوته  
أمر حكيم والحد لا يحتاط في اليأس فكان اعتبار الحقيقة هنا متعيناً لا الحكمي اهـ وقوله وذلك يوجب الحد  
يؤيد ما قاله ح من أنه لو رجع يحسد ولا ينافيه ما في البحر عن الفتح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما بنائي أو ليسا  
بائي فلا حد فيهما اهـ لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني في الفتح ولو قال بعد ذلك هما وادى  
لاحد عليه لانه صادق بشبوت نسبهما ولا يكون رجوعاً لعدم كذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليهما  
للتصريح بالرجوع ولو قال ليسا بنائي كأنما بنيه ولا يحد لان القاضي نفي أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليسوا واديه  
من وجه ولم يكن قاذفاً لهما مطلقاً بل من وجه اهـ فافهم (قوله لانه) كذا في الفتح والبحر ومثله  
في الجوهرة عن الوجيز ومقتضى ما في النهر أنه يحسد وعزاه الى الفتح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرضى  
ان ما هنا مشكل لان باقراره بالثالث صار مكذباً بنفسه في نفي الثاني فينبغي أن يحد لانه بعد الاكذاب لم يبق  
محالاً لتلاعن اهـ قلت والجواب انه لما أقرب بالاول كان اقراراً بالكل فيكون اقراره بالثالث تأكيداً  
لاقراره الاول ولا يركن رجوعاً لانه صادق فيه كما مر آنفاً ولا اعلل في الفتح المسألة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب  
بعض الحمل اقرار بالكل كن قال يده أو رجله بنى وقال وكذا في ولد واحد اذا أقربه ونفاه ثم أقربه يلاعن ويلزمه  
اهـ (قوله يحسد) لانه لما نفي الاول لزمه اللعان فلما أقرب بالثاني صار مكذباً بنفسه فله الحد ولا يقبل رجوعه  
بعد (قوله كوت أحدهم) قال في الفتح لو نفاها عن فوات أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي  
الميت لانه لما مات واستغناؤه عنه فلا يبنى على لانه لا يضارقه ويلاعن بينهما عند محمد لوجود القذف  
واللعان يفتل عن نفي الولد ولا يلاعن عند أبي يوسف لان القذف أوجب لعناً يقطع النسب اهـ ملخصات

(نفي الولد الحى عند التهنئة)

ومدتها سبعة أيام عادة (و) عند

(ابتياع آلة الولادة بخ وبعده لا)

لاقراره به دلالة ولو غابا خالة

على كالة ولادتها (ولا عن فيهما)

فيما اذا صح أو لا لوجود القذف

فقد تحقق اللعان بنى الولد ولم

ينتب النسب بقوله فيهما ونفى

نسبه ليس على اطلاقه (نفي أول

التوأمين واقرار بالثاني حد) ان لم

يرجع لتكذبه نفسه (وان عكس

لا عن) ان لم يرجع لقد فها بنفيه

والنسب ثابت فيهما) لانهما من

ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في

بطن واحد فنفى) الثاني واقرار

بالاول والثالث لا عن وهم بنوه

ولو نفي الاول والثالث واقرار

بالثاني يحسد وهم بنوه) كوت

أحدهم شمي

واقصر الحاکم فی الکافی علی ذکر الاول بلا حکایة خلاف فعمل أنه ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي للشارح  
 ذکر قوله کون أحدہم عقب قوله فی المسألة الاولى لانہم یؤملون ان یتنبہوا لکون التنبیه بنبوت السب واللعان  
 أما علی ما ذکرہ فانه یقتضی عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية یتقنی وجوب الحد وقبہ نظر لانه علی  
 القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد أيضا لان اللعان سقط ما عنی لیس من جهة (قوله ثبت نسبه) أى  
 نسب واد ولد اللعان قال فی الجروورث الاب منه انتفا فالجاجة الولد الثاني الی ثبوت النسب فبقاؤه کبقائه الاول  
 (قوله لاستغنائہ) أى استغناء ولد الانثی بنسب أبيه فان ولد البنت بنسب الی أبيه قال فی البحر قید بوجوبها أى  
 موت الانثی المنقبة لانہم الرکات حیة ثبت نسبها بدعوة ولدها انتفاقا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبت  
 نسبه منه بجر (قوله الاقربا بالولد الخ) قال علیه الصلاة والسلام حیث نزلت ایه الملاعة ایما امرأة  
 ادخلت علی قوم من لیس منهم فلیست من الله فی شیء ولان یدخله الله بنسبه وایما رجل جد ولده وهو منظر الیه  
 احتجب الله عنه یوم القيامة وفنحه علی رؤس الاولین والآخرین رواه أبو داود والنسائی وفي الصحیحین عنه  
 علیه الصلاة والسلام من ادعی ابائی الاسلام غیر أبيه وهو یعلم أنه غیر أبيه فالجاجة علمیه حرام کذا فی الفتح  
 (قوله بوجه ما) کعدم صلوح أحدہما للشهادة أو عدم الاحصان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أى  
 ضمنا لان حدقا ذفها یتضمن ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلاثا الخ) الارث مشدأ خبره  
 محذوف تقديره یکون أو ثبت فی کلام العرب ککمن مسقطا وما ذکره هنا هو ما جزم به فی البحر والهر  
 نقلا عن شرح التلخیص وعزاه فی البحر قبل هذا الی شهادات الجامع وهو مخالف لما ذکره المشرح فی الفرائض  
 من أنه برث من توأمه میراث الخ لا یورث ومثله فی سبک الانهر معزای الی الاختیار لکن نسب السرخسی فی  
 المبسوط الاول الی علمائنا ونسب الثاني الی الامام مالک وسأقی تمام الکلام علیه فی الفرائض ان شاء الله  
 تعالی (قوله یرد علیهم) أى بقدر حصصهم فیخص ثلاثا فالمسألة الفرضیة من ستة والرديّة من ثلاثة ط (قوله  
 وبه علم الخ) قال فی البحر وحذا یبیر ان قطع النسب جری فی التوأم لانه لو لم یقطع نسبه عن أخیه التوأم لکان  
 عصبه یاخذ الثلثین وقطع النسب عن أخیه التوأم بالتبعية لایهما وتعامه فی شرح التلخیص اه (قوله  
 فی کل الاحکام) فیبی النسب بین الولد والملاعن فی حق الشهادة والزکاة والقصاص والنکاح وعدم اللعوق  
 بالغیر حتی لا تجوز شهادة أحدہما الا بآخر ولا صرف زکاة مالہ الیه ولا یجیب القصاص علی الاب بقتله ولو کان  
 لابن الملاعة ابن والزوج بنت من امرأة أخرى لا یجوز لابن أن یتزوج بتک البنت ولو ادعی انسان هذا الولد  
 لا یصح وان صدقه الولد فی ذلك فتح عن الذخیرة (قوله لقیام فراشها) أى لثبوت کونها فراشا أى  
 زوجة وقت الولادة قال فی المصباح وكل واحد من الزوجین یسمی فراشا الاخر کما یسمی لباسا قال فی البحر لان  
 النبی باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء علی زعمه وظنه مع کونه مولودا علی فراشه وقد قال النبی صلی الله  
 علیه وسلم الولد للفراش فلا یظهر فی حق سائر الاحکام (قوله حتی لاتصح دعوة غیر النافی) أما دعوة الثاني  
 فتصح مطلقا ولو کان المنی کبیرا جاحدا للنسب من النافی بجر (قوله قال الہنسی الخ) کذا رأیته  
 فی شرح الہنسی علی الملتقی غیر معزى لاحد من أن ذلك ذکره فی الفتح بخلافه قال بعد نقله ما مر عن الذخیرة  
 وهو مشکل فی ثبوت النسب اذا کان المدعی من یولد مثله لمثله وأدعاء بعد موت الملاعن لانه مما یحتاج ط فی اثباته  
 وهو مقطوع بالنسب من غیره ووقع الایاس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا ینافیہ اه أى لا مکان کونه  
 وطما بشبهة والله سبحانه وتعالی أعلم

\*(باب العین وغیره)\*

شروع فی بیان من به مرض له تعلق بالنکاح (قوله وغیره) الاول ونحوه من کل من لا یقدر علی جماع  
 زوجته کالجبوب والندی والمسحور والشح الکبیر والشکاک کشداد بن مہجہ وزای من اذا حدث المرأة  
 انزل قبل أن یخاطبها قاموس (قوله علی الجماع) أى جماع زوجته أو غیره فافهم من المعنی الشرعی الاثنی  
 (قوله فعیل یعنی مفعول) هذا منی علی أنه من عن یعنی حبس لا من عن یعنی اعرض قال فی المصباح قال  
 الا زهری وسمی عینا لان ذکره یعن یتقبل المرأة عن عین وشمال أى یعترض اذا أراد ایلاجه والعنة بالنسب  
 حظيرة للابل والخیل فقول الفقهاء لو عن عن امرأة فخرج علی المعنی الثاني دون الاول لانه یقال عن عن الشیء

(من ولد اللعان وله ولد فادعاه)

الملاعن ان ولد اللعان ذکر

ثبت نسبه (اجماعا وان

کان (أخی لا) لاستغنائہ

بنسب أبيه خلافا لهما ابن ملک

(مروخ) الاقربا بالولد الذی لیس

منه حرام کالسلکوت لاستحقاق

نسب من لیس منه بجر وفيه منی

سقط اللعان بوجه ما أو ثبت

النسب بالاقترار أو بطریق الحکم

لم یتق نسبه أبدا فلو نفاه ولم

یلاعن حتی قدفها جنبی بالولد

مقد قد ثبت نسب الولد ولا

یتقی بعد ذلك نفي نسب التوأمین

ثم مات أحدہما عن توأمه وأمه

وأخ لا تم فالارث اثلاثا فزاوردا

للأم السدس وللأخوین الثلث

والباقی یرد علیهم وبه علم أن نسبه

یخرجہ عن کونه عصبه قالوا

وصدروا بقاء نسبه بعد القطع

فی کل الاحکام لقیام فراشها

الافی حکمین الارث والنفقة فقط

حتى لاتصح دعوة غیر النافی

وان صدقه الولد اتھی قلت قال

الہنسی الا أن یکون من یولد

مثله لمثله أو ادعاه بعد موت

الملاعن فلیحفظ

\*(باب العین وغیره)\*

(هو) لغة من لا یقدر علی الجماع

فعیل یعنی مفعول

يعن من باب ضرب بالبناء للفاعل اذا عرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول اه وذكرا أيضا  
 ان قول القتهيه به عنه وفي كلام الجوهري ما يشبهه كلام سائق والمشههور رجل عنين بين التعنين والعنية  
 (قوله جمعه عني) بضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الالة سواء  
 كانت تقوم أو لا اخرج الذر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلا فالان عقيل من الخنابة معراج لان الادخال  
 فيه وان كان أشد لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحر واخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها دونها  
 أو على الثيب دون البكر وفي المعراج اذا أوج الخشفة فقط فليس بعين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية  
 الذر كقال في البحر ويبنى الاكتفاء بقدرها من مقطوعها ولم أر حكم ما اذا قطعت ذكره واطلاق المحبوب بشمله  
 لكن قولهم لورضيت به فلا خيار لها يناسبه وله نظيران أحدهما لو خرب المستأجر الدار الثاني لو اتلف البائع  
 المبيع قبل القبض اه أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالثمن (قوله للمانع منه) أي فقط نفخ  
 ما اذا كان المانع منها فقط أو منهما جميعا كما يأتي ط (قوله أو سحر) قال في البحر فهو عنين في حق من لا يصل  
 اليه القوت المقصود في حقها فان السحر عندنا حق وجوده وتصوره وتكون أثره كافي المحبط اه (قوله  
 اذ ارتقاء) أي التي وجدت زوجها محبوبا والقرناء مثلها كما يأتي (قوله محبوبا) في المصباح جيبته جبا من  
 باب قتل قطعت به وهو محبوب بين الجباب بالكسرة اذا استوصلت مذاك كره اه فالمصدر هو الحب والاسم  
 هو الجباب فافهم والمذاك يرجع ذكر والمراد بها الذكروا تلصبتان تغلبا (قوله أو مقطوع الذر فقط)  
 قال في النهر ولم يذكره والنظار أنه يعطى هذا الحكم اه وهذا الاشبهه فيه (قوله أو صغيره) بهاء الضمير  
 أي صغير الذر كقوله جدا أي نهاية ومبالغة مصباح (قوله كالزهر) بالزاي المكسورة واحد الزرار  
 (قوله وفيه نظر) أشار الى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال العنين  
 لا مكان زوال عنه فصل اليها وهو مستحيل هنا فحكمه حكم المحبوب بجماع أنه لا يمكنه ادخال آلتة الصغيرة  
 داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مسا للضرر المحبوب فلها طلب التفريق وبهذا يظهر ان اتقاء التفريق  
 لا وجه له وهو من القية فلا يسلم اه قلت لكن لم يفرده صاحب القية بل نقله في الفتح والبحر عن المحبط  
 والاحسن الجواب بأن المراد بادل الفرج نهاية المعتاد الوصول اليها ولذا قال في البحر وظاهره أنه اذا كان  
 لا يمكن ادخاله أصلا فانه كالمحبوب لتسيده بالادخال اه وقدمنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الخشفة  
 (قوله الا في مسئلتين التأجيل ومحجي الولد) أي ان المحبوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو ولدت امرأته  
 بعد التفريق لا يطل التفريق كما يأتي وزاد في البحر مسئلتين أيضا انه يفرق بلا انتظار بلوغه ولا انتظار صحته  
 لومريضا (قوله فرق الحاكم) وهو طلاق بائن كسفرقة العنين بجرع الخانية ولها كل المهر وعليها العدة  
 ان خلاها عنده وعنددها لها نصفه كالمولم يحمل بها بدائع (قوله بطلها) هو على التراخي كما يأتي بيانه  
 (قوله لوسرة) أما الامة فالتأجيل ولها كما يأتي سننا (قوله بالغة) فلو صغيرة تنظر بلوغها في المحبوب  
 والعنين لاحتمال أن ترضى بهما بجر وغيره وأما العقل فغير شرط فيفرق بطلب ولي المجنونة أو من نفسه  
 القاضي كما في الفتح ويأتي (قوله غير رتقاء وقرناء) أماهما فلا خيار لهما لتحقيق المانع منهما كما مر ولأنه  
 لاحق لهما في الجماع وفي البحر عن الترخائية ولو اختلفا في كونها رتقاء مريها النساء (قوله وغير عالمة  
 بجباله الخ) أما لو كانت عالمة فلا خيار لهما على المذهب كما يأتي وكذا لورضيت به بعد النكاح (قوله  
 ولو المحبوب صغيرا) قد بالمحبوب لان العنين لو كان صغيرا ينتظر بلوغه كما مر وشمل اطلاقه المجنون بالنون في  
 البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنونا فانه لا يؤخر الى عقله في الحب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينهما في الحال  
 في الحب وبعد التأجيل في العنين لان الجنون لا يعدم الشهوة اه قال في النهر ولو كان يجن ويفيق هل تنتظر  
 افاقته لم أر المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر وفي الزوجة تنتظر لحوا رضاءها به اذا هي  
 افاقت كالمو كانت غير بالغة اه وصح في البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في البحر عن  
 المعراج ويؤجل الصبي خسا الطلاق في مسألة الحب لانه مستحق عليه كما يؤهل لعق القريب ومنهم من جعله فرقة  
 بغير طلاق والاول أصح اه (تمت) لو اختلفا في كونه محبوبا فان كان لا يعرف بالمس من وراء الثياب أمر  
 القاضي أمينا أن ينظر الى عورته فيخير بجباله لانه يباح عند الضرورة خانية (قوله لحصول حقها بالوطئ)

جمعه عن وشرا (من لا يقدر على  
 جماع فرج زوجته) يعنى للمانع منه  
 ككبر سن أو سحر أو الرتقاء لا خيار  
 له للمانع منها خانية (اذا وجدت  
 المرأة زوجها محبوبا) أو مقطوع  
 الذر فقط أو صغيره جدا كالزهر  
 ولو قصيرا لا يمكنه ادخاله داخل  
 الفرج فليس لها الفقرة بجر وفيه  
 نظر وفيه المحبوب كالعنين الا في  
 مسئلتين التأجيل ومحجي الولد  
 (فرق) الحاكم بطلبها لوسرة بالغة  
 غير رتقاء وقرناء وغير عالمة بجباله  
 قبل النكاح وغير راضية به بعده  
 (بينهما في الحال) ولو المحبوب  
 صغير العدم فائدة التأجيل (فان  
 جن بعد وصوله اليها) مرة (أو صار  
 عينا بعده) أي الوصول (لا)  
 يفرق لحصول حقها بالوطئ مرة

خلاف فيه ولم يذكره محمد بجر (قوله تعالى بالجميع) أي جميع الافعال وهي فرق وأجل وبانت ح من  
 النهر (قوله كما تر) المراد به قوله بطلبها المذكور بعد قوله فرق ح (قوله بطلب ولها) أفادته  
 لا يؤخر إلى عقابها لأنه ليس له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فانه يؤخر إلى بلوغها الاحتمال رضاها به كما تر ثم يصح  
 ما يجتمع في النهر من انها لو كانت تنفق تؤخر كما قدمناه فافهم (قوله أو من نصبه القاضي) أي أن لم يكن  
 لها ولي ينصب لها القاضي خصمها كما أفادته في الفتح (قوله فأنخار لمولاه) أي كما في العزل وعند  
 أبي يوسف لها كما قوله في العزل بجر والفتوى على الأول ولو الجدية (قوله لأن الولد) مقتضى هذا  
 التعليل انه لو شرط حرية الولد لم يكن الخيار لله ولي لكن على البدائع بعده بقوله ولا خيار للفرقة  
 والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله  
 أي هذا الخيار) الاشارة إلى الخيار في هذا الباب أي خيار زوجة العين ونحوه احتريزه عن خيار البلوغ فانه  
 على النور وحينئذ فيشعل خيار الطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسقط حقها  
 في طاب الفرقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أخرت لأن ذلك قد يكون  
 للتجربة وترجي الوصول لا الرضا به فلا يطل حبها بالشك اهـ وهذا قبل تخيير القاضي لها فلو بعده كان على  
 الفور كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يطل حبها) أي ما لم تقل رضيت بالمقام معه كذا قدمه في التارخية  
 عن المحيط هنا وفي قوله الاتي كالورقة الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل للتأجيل  
 بما بعده (قوله ولو ادعى الوطئ الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الاتي  
 في مجملها يعين الثاني كما تعرفه والحاصل كما في الملتقى وغيره انها اذا اختلفا في الوطئ قبل التأجيل فان  
 كانت حين تزوجها ثيبا أو بكرًا وقال النساء هي الآن ثيب فالقول له مع يمينه وان قلن بـ بكرًا أجل وكذا  
 ان نكل وان اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكرًا وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكرًا ونكل خبرت اهـ وحاصله  
 كما في الجرائم الوثيا فالقول له يمينه ابتداء وانتهاء فان نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكرًا  
 أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء (قوله ثقة) يشير إلى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدتها تأمل  
 (قوله والثنتان احوط) وفي البدائع اوتى وفي الاستيعابي افضل بجر (قوله بان تبول الخ) قال  
 في الفتح وطريق معرفة انها بكرًا أن تدفع بعن المرأة في فرجها أصغر بيضة للدجاج فان دخلت من  
 غير عنف فهي ثيب والا فبكرًا وتسكب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكرًا وقيل ان امكنها أن تبول  
 على الجدار فبكرًا والا فثيب اهـ وتعبيره في الثالث بقيل مشير إلى ضعفه ولذا قال القهستاني وفيه  
 تردد فان موضع البكارة غير المبال اهـ (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للجهول أي يتعمد بإدخال ذلك  
 فان لم يدخل فهي بكرًا والا فبكرًا في بعض النسخ أو لا يدخل بلا النافية (قوله مع بيضة) المح بالضم  
 وبالحاء المهمله خالص كل شيء وصقرة البيض كالحمة أو ما في البيض كله فاموس (قوله خبرت) أي يكون  
 القول قولها أو يخبرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها لا تستخلف اهـ قلت صرح به في البدائع  
 عن شرح الطحاوي مع لابلان البكارة فيها اصل وقد تفوت بشهادته قال في الفتح واذا اختارت نفسها أمره  
 القاضي أن يطلقها فان أبي فرق بينهما (قوله في مجملها) قال في البحر وعليه الفتوى كما في المحيط والواقعات  
 وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يتوقف على المجلس اهـ ومشي على الأول في الفتح هذا ثم اعلم أن ما مر من ان  
 خيارها على التراخي لا على الفور لا ينافي ما هنا لأن ما مر انما هو في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة  
 وتخير القاضي لها وما هنا فيما بعد التأجيل والمرافعة ثانياً يعني أنها اذا وجدت عينا فلها أن ترفعه إلى القاضي  
 لمؤجله سنة وان سكنت مدة طويلة فاذا أجله ومضت السنة فلها أن ترفعه ثانياً إلى القاضي ليفرق بينهما وان  
 سكنت بعد مضي السنة مدة طويلة قبل المرافعة ثانياً فاذا رفعته اليه وثبت عدم وصوله اليها خبرها القاضي  
 فان اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فان خبرها القاضي فأقامت معه  
 مطاوعة في المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضا به ولو فعلت ذلك بعد مضي الاجل قبل تخيير القاضي لم يكن  
 ذلك رضا وذكرا لكرخي عن أبي يوسف أنه اذا خبرها الحاكم فقامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحاكم  
 أو أقامها عن مجلسها أو عوانه ولم تقل شيئا فلا خيار لها وذكرا القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يتعلق بالجميع فيع امرأة المحبوب  
 كما تر ولو مجتونه بطلب ولها أو من  
 نصبه القاضي (ولوامة فأنخار  
 لمولاه) لأن الولد له (وهو) أي  
 هذا الخيار (على التراخي) لا الفور  
 (فلو وجدته عينا) أو مجبوا (ولم  
 تخصم زمانا لم يطل حبها) وكذا  
 لو خاصته ثم تركت مدة فلها  
 المطالبة ولو ضا جعته تلك الايام  
 خاتمة (كالورقة) إلى قاض  
 فاجله سنة ومضت السنة  
 (ولم تخصم زمانا) زبلي (ولو  
 ادعى الوطئ وانكرته فان قالت  
 امرأة ثقة) والثنتان احوط (هي  
 بكر) بأن تبول على جدار  
 أو يدخل في فرجها مع بيضة  
 (خبرت) في مجملها



انه ملخصا فيذا صريح فيما قلنا من ان الخيار الثابت ليا قبل تخيير القاضى على التراخي ولا يبطل بمضا جعته  
 وأما بعد تخيير القاضى فيبطل بالمساجعة ونحوها وكذا بقاها عن المجلس قبل اختيار التفريق على ما عليه  
 القسوى هكذا فهمته قبل أن أرى النقل والله تعالى الحمد فانهم (قوله أو كانت ثيبا) أى حين تزوجهما وهو  
 عطف على قالت (قوله صدق بحلقه) أى على أنه وطئها لانه منكر استحقاق القرقة والاصل السلامة  
 (قوله في الابتداء) أى قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أى ان الظاهر زوال عذرتها بالوطئ وزوالها  
 بسبب آخر خلاف الاصل بقى لو انزياته أزالها باصبعه وأدعى أنه صار قادرا على وطئها ووطئها فهل يبنى  
 خاها أم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما في أحكام الصنفار من الجنابات  
 أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالاصبع لا يفتن ويعزر اهـ (قوله وان اختارته) أى بعد تمام السنة  
 وتخيير القاضى لها بقرينة ما بعده أما قبل تخيير القاضى فانه لا يبطل حقه ما قبل التأجيل أو بعده ما لم ترض  
 صريحا ولا يتقيد بالمجلس كما تفريره (قوله ولودلالة) أى بتأخير الاختيار الى أن قامت أو اقيمت عناية  
 ومثله في الجروا التهر (قوله كالأول وجد منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما علمت فان دليل  
 الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لاسكانه) أى الاختيار (قوله أوفرق القاضى)  
 أى اذ لم يطلق الزوج (قوله عالمة بحاله) قد قى قوله أو امرأة أخرى وأما الأولى فعلموم أنها عالمة بحاله  
 اهـ ح وكأنه حمل الأولى على التي اختارت فرقته وهو غير لازم لصدها على من طلقها قبل عليها بحاله  
 كما أفاده ط (قوله خلاص الصحيح الخاتمة) حيث قال فرق بين العنين وامرأة ثم تزوج بأخرى تعلم بحاله  
 اختلفت الروايات والصحيح أن للشأنية حق النكحة لأن الانسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها اهـ  
 ح واستظهر السجتي ما في الخاتمة بان يعجز عن الوصول الى الأولى قد يكون لسحره عنها فقط ووجه  
 المفتى به انه بعد علمها بتحقق عجزه وعدم علمها بان عجزه محض بالأولى تكون راضية به وطعمها في وصوله اليها  
 يؤكده رضاها به (قوله ولا يتخير الخ) أى ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بغير في الآخر عند  
 أبى حنيفة وأبى يوسف وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبى زياد وأبى قلابه وابن أبى ليلى  
 والأوزاعي والثوري والخطابي وداود الظاهري وأتباعه وفي المبسوط أنه مذهب على وابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهم فتح (قوله وجدنا) هو داود يشق به الجلد ويتن ويقطع اللحم قهستاني عن الطلبة  
 (قوله وبرص) هو بياض في ظاهر الجلد يتشام به قهستاني (قوله ورقني) بالتحريك انسداد مدخل  
 الذكر كما أفاده في المصباح (قوله وقرن) كفلس لحم نبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظما  
 مصباح ونقل الخيرة المولى عن شرح الروض للقاضى زكريا ان الفتح على ارادة المصدر والاسكان على ارادة  
 الاسم الا ان الفتح ارجح لكونه موافقا لباقي العيوب فانها كما هو مصادرها هذا هو الصواب وأما انكار بعضهم  
 على الفقهاء فتحه وتطمينه اياهم فليس كما ذكر اهـ (قوله لو بالزوج) في العبارة خلل فانها تقتضى عدم  
 خيار الزوج عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والواقع بخلافه والظاهر ان اصلها وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة مطلقا ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يقههم من البحر وغيره اهـ ح قلت وفي نسخة وعند محمد  
 لو بالزوج لكن يرد عليها أن الرق والقرن لا يوجدان بالزوج هذا وقد تكفل في الفتح بركة ما استدلل به الأئمة الثلاثة  
 ومحمد بما لا مزيد عليه (قوله ولو قضى بالرد صح) أى لو قضى به حاكم يراه فأفاد أنه مما يسوغ فيه الاجتهاد  
 وهذه المسألة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتح (قوله صح) الاروايه عن احمد أنها لا يجتمعان كقرقة  
 اللعان وهذا باطل لا أصل له بجر عن المعراج (قوله وكذا زوجته) أى له شق رتقها لكن هذه العبارة غير  
 سنقولة وانما المقول قولهم في تعليل عدم الخيار بغير الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على ان له ذلك ولذا قال  
 في البحر بعد نقله التعليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبرا أم لا (قوله لأن التسليم الواجب الخ) فيه  
 انه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المشقة فقد سقط القيام في الصلاة للمشقة وسقط الصوم عن المرض اذا  
 خافت على نفسها أو ولدها ونظائره كثيرة وقد يفرق بان هذا واجب له مطالب من العباد ط (قوله لها الخيار)  
 أى لعدم الكفاءة واعترضه بعض مشايخنا بان الخيار للعصبة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح  
 أول باب الكفاءة من انها حق الولي لا حق المرأة لكن حققنا هنا أن الكفاءة حقها ومن نقلنا عن الظهيرية

(وان قالت حتى ثيب) أو كنت  
 ثيبا (صدق بحلقه) فان نكل  
 في الابتداء أجل وفي الانتهاء  
 خبرت (كما) يصدق  
 (لو وجدت ثيبا وزعت زوال  
 عذرتها بسبب آخر غير وطئه  
 كاصبعه مثلا) لانه ظاهر والاصل  
 عدم اسباب آخر معراج (وان  
 اختارته) ولودلالة (بطل حقه  
 كالأول) وجد منها دليل اعراض  
 بأن قامت من محلها أو أقامها  
 اعوان القاضى (أو قام القاضى  
 قبل أن يختار شيئا) به يفتى  
 واقعات لا مكانه مع القيام فان  
 اختارت طلق أو فترق القاضى  
 (تزوج) الأولى أو امرأة أخرى  
 عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب  
 المفتى به بجر عن المحيط خلافا  
 لتصح الخاتمة (ولا يتخير) أحد  
 الزوجين (بغير الآخر) ولو فاحشا  
 يكون وجدنا وبرص ورقني  
 وقرن وخالف الأئمة الثلاثة  
 في الخمسة ولو بالزوج ولو قضى بالرد  
 صح فتح (ولو تراضيا) أى العنين  
 وزوجته (على النكاح) ثانيا  
 (بعد التفريق صح) وله شق رتق  
 أمته وكذا زوجته وهل تجبر  
 الظاهر نعم لأن التسليم الواجب  
 عليها لا يمكنه بدونه نهر قلت  
 وأفاد البهنسى أنها لو تزوجته  
 على انه حر أو سنى أو قادراً على المهر  
 والفقة فإن بخلافه أو على انه  
 فلان بن فلان فإذا حوّلها أو ابن  
 زنا كان لها الخيار فليحفظ

لو اتب الزوج لها نسبا غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو حتى النسخ ثابت للكل وان كان كفوا حتى  
النسخ لبادون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا نسخ لاحد وعن الثاني أن لها النسخ لانها عسى تعجز  
عن الانتقام معه ونمامه خالفه لكن يظهر لي الآن ان ثبوت حتى النسخ لها للتعزير لالعدم الكفاة بدليل انه لو  
ظهر كفوا ثبت لها حتى النسخ لانه غرها ولا يثبت للاولياء لان التعزير لم يحصل لهم وحدهم في الكفاة وهي  
موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت الخيارات لها في هذه المسائل ظهوره غير كفوا والله سبحانه اعلم

\* (باب العدة) \*

لما ترتب في الوجود على الفرقة بجميع انواعها أو ردها عقيب الكل بجر (قوله الاحصاء) يقال عدت  
الشيء عدة أحصيته احصاء وتقال أيضا على المعدود فتح قلت وفي الصحاح والقاموس وغيرهما عدة المرأة  
ايام اقرائها فهو معنى لغوي أيضا (قوله الاستعداد) أي التهيؤ للامر ويقال لما أعدته لحوادث الدهر  
من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرعاً تربص الخ) أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج فثبتته التزل  
للتزوج والزينة اللازم شرعاً في مدة معينة شرعاً فالواو ركنها حرمت ثبتت عند الفرقة وعليه فينبغي أن يقال  
في التعريف هي لزوم التربص ليصح كون ركنها حرمت لانها الزومات والا فالتربص فعلها والحرمت أحكام  
الله تعالى فلا تكون نفسه ونمامه في الفتح قلت لكن تقدير الزوم مع قول الشارح كاللكن يلزم المرأة ركن  
وأى مانع من أن يراد بالتربص الامتناع من التزوج والخروج ونحوهما ويكون المراد من الحرمت هذه  
الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية فائمه بالمرأة فلا بد أن يكون ركنها قائماً بالمرأة وعليه فلا حاجة الى  
ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركنها الحرمت يكون التعريف بالتربص تعريفاً باللازم اه وعز فيها  
في البدائع بانها اجل ضرب لا تقضاء ما بقي من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل التربص الذي  
هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققه في الفتح عند قوله واذا وطئت المعتدة  
بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقة كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدتهن ثلاثة اشهر انه نفس المدة الخاصة  
التي تعلقت الحرمت فيها وتقيدت بها الاحرامات الثابتة فيها ولا وجوب الكف ولا التربص اه ولا يشك  
عليه كون الحرمت ركلاً لأن له منعه ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر  
وتعريف البدائع شامل لعدة الصغرة بخلاف تعريف المصنف واكثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل  
يقولون تعدت والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجه حتى تنقضي العدة قال شمس الائمة انها مجرد مضي  
المدة فتبوتها في حتمها لا يؤدي الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون مسماها المدة لا يستلزم انقضاء  
خطاب الولي أن لا يزوجه قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة التزوج لا خطاب أحد بل وضع الشارع  
عدم صحة التزوج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضع وهذا منه كما خطوط  
بضمين المتلفات كما في الجبر (قوله او الرجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو  
حكم عدتها ولا شك انه معنى كونه هو ايضا في العدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو مضي المدة  
وهو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحاً يخص بتربصها لا بتربص اه (قوله عشرون) وهي نكاح  
أخت امرأته وعمتها وخالتها وبنات أخيها وبنات أختها والخامسة وادخال الامة على الحرمة ونكاح أخت  
الموطوءة في نكاح فاسد وفي شبهة عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى  
بنكاح فاسد وشبهة عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تمضي عدة الموطوءة ونكاح المعتدة للاجنبى أي بخلاف  
معدته ونكاح المطلقة ثلاثاً أي قبل التحليل ووطء الامة المشتراة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا  
تزوجها أي قبل الوضع والحرية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملاً فتربص بها رجل أي قبل  
الوضع والمسيبة لا توطأ حتى تحيض أو يمضي شهر لولا التحيض لصغراً وكبراً ونكاح المكاتبه ووطئ المولود لا حتى  
تعتق أو تعجز نفسها ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بجر موخفاً وقوله والخامسة  
يحتل أن يراد به ان من له أربع يمنع عن نكاح الخامسة حتى يطلق إحدى الأربع ويحتل أن يراد أنه لو طلق  
أحدى الأربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تمضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس  
التي قبلها وكذا في قوله وادخال الامة على الحرمة فانهم (قوله لما منع) كحق الغير عقداً أو عدة رادخال الامة

\* (باب العدة) \*

(ح) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم  
الاستعداد للامر وشرعاً تربص  
يلزم المرأة أو الرجل عند وجود  
سببه ومواقع تربصه عشرون  
مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع  
الى أن من امتنع نكاحها عليه  
لما منع لزموه نكاحاً اختها

بطلب  
عشرون موضعاً بعدد فيها الرجل

على الحرّة والزيادة على أربع والجمع بين المحارم أو لو خوب تحليل أو استبراء (قوله وأربع سواها) أي تزوج  
أربع سوى امرأته بعدد واحد (قوله واصطلاحاً) أي في اصطلاح الفقهاء وهو اخص من المعنى الشرعي  
المأثر لما علمت من أن اسم العدة خص بربصها لا بربصه (قوله أو لى الصغيرة) بمعنى أنه يجب عليه أن  
يربصها أي يجعلها ممتصة بصفة العدة لأن العدة صفتها الاصفة وليها إذا لبص أن يقال إذا طلقت أو مات  
زوجها وجب على وليها أن يعتد وقد مر أنهم يقولون تعتد هي والوجوب انما هو على الولي بان لا يزوجه حتى  
تتقضى العدة أي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغيرة (قوله عند زوال النكاح) أو رد عليه أن الرجعي  
لا يزول فيه النكاح إلا بانقضاء العدة فالأولى تعريف البدائع الماروي يدفع عنه إيراد الصغيرة إذ ليس فيه  
ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل ضرب لا قضاء ما بقي من آثار النكاح أو القراش  
لشعله عدة أم الولد ط (قوله فلا عدة زنا) بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطئ  
حتى تضع والا فينبذ له الاستبراء ط وسأني آخر الباب لو تزوجت امرأة الغير ودخل بها عالم بذلك لا يحرم  
على الزوج وطؤها لانه زنا (قوله أو شبهته) عطف على زوال لاعلى النكاح لانه لو عطف عليه لا يقتضي أنها  
لا يجب الا عند زوال الشبهة وليس كذلك كذا في الجرم ومراده الرد على الفتح حيث صرح بعطفه على النكاح  
قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول عنه إذا زوّلت لوجب به الحد ثم إذا أريد زوال منشأها  
صح عطف أو شبهته على النكاح لماسياً من أن مبدء العدة في النكاح الفاسد بعد التقريب من القاضي بينهما  
أو الماركة وبذلك يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ شبهة عند انتهاء الوطئ وانضاح الحال  
فانهم (قوله زيادة أو شبهه) أي بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما وكسر الهاءين ثابتهما خبير النكاح  
والشبه المثل (قوله ليشمل عدة أم الولد) لأن لها فراساً كالحرّة وإن كان أضعف من فراسها وقد زال  
بالعتق بجر (قوله عقد النكاح) أي ولو فاسداً بجر (قوله بالتسليم) أي بالوطئ (قوله وما جرى  
مجره) عطف على التسليم والتعريف يعود إليه والأولى العطف بأول لأن التأكيدي يكون باحدهما وهذا خاص  
بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا تجب فيه العدة إلا بالوطئ كما مر في باب المهر وبأني قلت وبما جرى مجراه  
ما لو استدخلت منه في فرجها كما يجتمع في الجر وسأني في الفروع آخر الباب (قوله أي صحيحة) فيه نظر  
فإن الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للثلاثة صحيحة أو فاسدة وقال القدوري إن كان الفساد  
لما ع شرعي كالصوم وجبت وإن كان لما ع حسي كالزنى لا تجب فكلام الشارح لم يوافق واحد من القولين  
أه ح قلت يمكن حمله على الثاني يجعل المانع حسي كالزنى لا تجب فكلام الشارح لم يوافق واحد من القولين  
المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلاوة الرقبة (قوله وشرطها الفرقة) أي زوال النكاح أو شبهته  
كما في الفتح قال فلا إضافة في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط (قوله وركنها حرمة) أي لركنها حرمة  
عن الفتح لا نفس التحريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله بآية بها على تقدير مضاف أي  
أي بسببها عند وجود شرطها والآن ثبوت الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ما هيته تأمل (قوله تحريم تزوج)  
أي تزوجها غيره فانها حرمه عليها بخلاف تزوجه اختها أو أربع سواها فإنه حرمة عليه فلا يكون  
من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفتح (قوله وخروج) أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسأني  
بأني الحرمة في فصل الحداد (قوله وصحة الطلاق فيها) لا وجه لعله ركن من العدة بل هو من أحكامها  
كما مر عليه في الدرر على أنه لا يتحقق في عدة البائت بعد البائت ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قلم  
والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمة الخ فسبق قلبه إلى قوله وركنها أو يدل عليه تعبيره بقوله ثابته بها  
فانه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمة أحكاماً متعلّقة بالصاحب الدرر وغيره أظهر من جعلها  
أركاناً كما مر فتدبر (قوله وحكمها حرمة نكاح اختها) أي من حكمها والمراد بالاخت ما يشمل كل ذات  
رحم محرم منها وكثير من المسائل التي يربص فيها الزجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علمت (قوله  
ولو كآية تحت مسلم) لأنها كالمسألة حرمتها كزمتها وأمتها كآيتها بجر واحترز عما لو كانت تحت ذي  
وكافوا لا يدينون عدة كآية ما في متنا آخر الباب (قوله لطلاق أو فسخ) تقدم في باب الولي تطالب ما فرق  
النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً (قوله بجميع أسبابه) مثل الانفساخ بخيار المبلوغ

وأربع سواها واصطلاحاً (ترص  
يلزم المرأة) أو لى الصغيرة (عند  
زوال النكاح) فلا عدة زنا  
(أو شبهته) كنكاح فاسد  
ومزوجة لغير زوجها وينبغي  
زيادة أو شبهه ليشمل عدة أم الولد  
(وسبب وجوبها) عدة النكاح  
المأكد بالتسليم وما جرى مجراه  
من موت أو خلوة أي صحيحة فلا  
عدة بخلاوة الرقبة وشرطها الفرقة  
(وركنها حرمة ثابتة بها) حرمة  
تزوج وخروج (وصحة الطلاق  
فيها) أي في العدة وحكمها حرمة  
نكاح اختها وأنواعها حيض  
واشهر ووضع حمل كما أفاده بقوله  
(وهي في حق حرّة) ولو كآية  
تحت مسلم (تحيض لطلاق) ولو  
رجعياً (أو فسخ) بجميع أسبابه

والعتق وعدم الكفاءة وملاك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح الفاسد والوطئ بشبهة فتح لكن الاخير ليس فسخا ويرد على الاطلاق فسخ نكاح المسيبة بتباين الدارين والمهاجرة الناسلة أو ذرية فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملا كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في الشر بلاية قوله وملاك أحد الزوجين الآخر بما اذا ملكته لاخراج ما اذا ملكها ~~الكن~~ ذكر الزيلعي ما يخالفه في فصل الحداد وفي النسب ووفق بينهما السيد محمد أبو السعود بأنه اذا ملكها لا عدة عليها بل لغيره وأيضا لا عدة عليها فيما لو ملكته فأعتقه فترجته على ما يفهم من كلامهم اه قلت وفي البحر لو اشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعتد لغيره فلا يرجعها لغيره ما لم تحض حيضين ولهذا لو طلقها السيد في هذه العدة يقع لانها معتدة لغيره ولذا قيل له ملك اليمين وتماه فيه (قوله ومنه القرعة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفع فزاد الرفع وقال اعلم أن النكاح بعد تمامه لا يفسخ من القسح عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بغير بلوغ أو عتق أو بعد عدم كفاءة فسخ وبعد تمامه كالفرقة بملاك أحد الزوجين للآخر أو بتقبيل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اه قال في التبر وهذا التقسيم لم يزل من عرج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القسمة ثنائية وأن الفرقة بالتقبيل من الفسخ كما قد مناه (قوله وأوحكا) المراد به الخلوة ولو فاسدة كما مر وسيأتي قوله أسقطه أي أسقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكما من منته الذي شرح عليه ط (قوله راجع للجميع) أي لأنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالشهر ولا بد أيضا من ادعاء شموله للوطء المحكمي ليغنى عن قوله أو وحكا (قوله ثلاثة حيض) بالنصب على الطرية أي في مدة ثلاث حيض ليلان كمكون مسمى العدة تربصا يلزم المرأة والرفع انما يناسب كون سمها نفس الاجل الآن يكون أطلقها على المدة مجازا كما في فتح القدير نهر (تبيينه) لو انقطع دمه فاعالجته بدواء حتى رأت صفرة في أيام الحيض أجاب بعض المشايخ بأنه تنقضى به العدة كما قد مناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزئ الحيضة) علة لكون الثلاث كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكميل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تجز اعتبارا تمامها كما تقر في كتب الاصول درر لكن سيأتي في المتن أنه لا اعتبار بالحيض طلقت فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزئ لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولي الخ) بيان للحكمة كونها ثلاثا مع أن مشروعية العدة لتعرف براءة الرحم أي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرّة فبين أن حكمه الثانية لحرمة النكاح أي لظهار سره واعتباره حيث لم ينقطع اثره بحيضة واحدة في الحرّة والامة وزيد في الحرّة ثلاثة لفضيلتها (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدتها ثلاث حيض كوامل اذا كانت ممن تحيض درر وغيرها (قوله لان لها فراسا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأشبهه عدة النكاح ثم اضافه عمر رضي الله عنه فانه قال عدة أم الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراسا ثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه أضعف من فراس الحرّة ولذا يفتي بالنسب بمجرد التني بلا لعان حكى أن شمس الأئمة لما اخرج من السجن زوّج السلطان اتهامات أولاده من خدامه الاحرار فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن تحت كل خادم حرّة وهذا تزوّج الامة على الحرّة فقال السلطان أعتقه واجدد العقد فاستحسنه العلماء وخطأه شمس الأئمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقيل إن هذا كان سبب حبسه وأن القاضي أغراه عليه وأن الطلبة لما لم تمنع عنه منعوا عنه كتيه فأملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن حاملا) فان كانت فعدتها الوضع بجر (قوله أو آيسة) فان كانت فعدتها ثلاثة أشهر بجر (قوله أو محرمة عليه) فلا عدة لوال فراسه قهستاني وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغير وعدته وتقبيل ابن المولى فلا عدة عليها بموت المولى أو اعتاقه بعد تقبيل ابنه كما في الثانية بجر (قوله ولو مات مولاهما وزوجها الخ) أي بعد ما أعتقها مولاهما واعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الاول أن يعلم أن بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليه أن تعتد بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولا ثم مات الزوج وهي حرّة فلا يجب بموت المولى شيء ونعتد للوفاء عدة الحرّة وان كان الزوج مات أولا وهي أمة لم يمتها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها أربعة

ومنه الفرقة بتقبيل ابن الزوج  
نهر (بعد الدخول حقيقة  
أو وحكا) أسقطه في الشر  
وجزم بان قوله الاق ان وطئت  
راجع للجميع (ثلاثة حيض  
كوامل) لعدم تجزئ الحيضة  
فالاولي لتعرف براءة الرحم  
والثانية لحرمة النكاح والثالثة  
لفضيله الحرية (كذا) عدة (ام)  
ولمات مولاهما أو اعتقها) لان  
لها فراسا كالحرة ما لم تكن حاملا  
أو آيسة أو محرمة عليه ولو مات  
مولاهما وزوجها ولم يدرا الاول  
تعد بأربعة أشهر وعشر أو بأبعد  
الاجلين بجر ولا تراث من زوجها  
لعدم تحقق حرّيتها يوم موته

مطلب  
حكاية شمس الأئمة المبرخسي

أشهر وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاكثر احتياطا ولا تنقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدمنا  
 أمه الا تنقل في الموت \* الثاني أن يعلم أن بين موتيها شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعلم أن تعدت أربعة أشهر  
 وعشرا فيها ثلاث حيض احتياطا لان المولى ان كان مات أولا لم تلزمها عدته لانها منكوبة وبعد موت الزوج  
 يلزمها أربعة أشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج أولا لم يلزمها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها منه  
 لانها مصورة ان بينهما هذه المدة أو أكثر فنفوت المولى بعده يوجب عليها ثلاث حيض فيجمع بينهما احتياطا  
 \* الثالث أن لا يعلم كم بين موتيها ولا الاول منهما فكالاول عنده وكذلك الثاني عندها كذا في المعراج وغيره بجر  
 وتوجيه الثالث مذکور في ح عن البحر فراجع به وفي كلام الشارح اشارة الى هذه الالوجه الثلاثة  
 فأشار الى الاول والثالث بقوله تعدت أربعة أشهر وعشر والى الثالث عندهما بقوله أو بأبعد الاجلين (قوله)  
 ولا عدة على أمة وأم ولد) أي اذا مات مولاها أو أعتقها اجماعا بجر وهذا مختار قول المصنف  
 كذا أم ولد (قوله) وكذا موطوءة بشبهة أو نكاح فاسد) أي عدة كل منهما ثلاث حيض وسيدكر  
 المصنف هذه المسألة مرة ثانية ويأتي الكلام عليها (لطيفة) حكى في المبسوط أن رجلا تزوج ابنته بتين  
 فأدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يجتنب التي أصابها وتعدت تعود الى  
 زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه اذا رضى كل واحد بموطوءة يطلق كل واحد زوجته ويعقد  
 على موطوءة ويدخل عليها للرجال لانه صاحب العدة نفسه لا كذلك ورجع العلماء الى جوابه (قوله)  
 في الموت) انما يجب عدة الوفاة لانها انما تجب لظهور الحزن على زوج عاشرها الى الموت ولا زوجة هنا  
 بجر (قوله يتعلق بالصورتين معا) أي ان قوله في الموت والفرقة من شرط بصورتى الموطوءة بشبهة أو نكاح  
 فاسد (قوله والعدة في حق من لم تحض) شروع في النوع الثاني من أنواع العدة وهو العدة بالاشهر وهو  
 معطوف على قوله وهي في حق حرة تحيض (قوله حرة أم ولد) أي لا فرق بينهما فيما سأتى من أن عدة  
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد اذا مات مولاها أو أعتقها اما اذا كانت منكوبة فعدها  
 نصف ما للحرّة في الموت أو الطلاق سواء كانت ممن تحيض أولا كما يعلم مما سأتى ثم ان أم الولد لانه تكون  
 الكبيرة فقوله لصغر خاص بالحرّة وقوله أو كبر شامل لهما كما لا يخفى فافهم (قوله بان لم تبلغ تسعا) وقيل سبعا  
 بتقديم السين على الباء الموحدة وفي الفتح والاول أصح وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتقييده  
 بذلك تعال الفتح والبحر والنهر لا يعلم منه حكم من زاد سنّها على ذلك ولم تبلغ بالسن ونسبى المراهقة وقد ذكر  
 في الفتح أن عدتها أيضا ثلاثة أشهر فلما أطلق الصغيرة وفسر ما بين لم تبلغ بالسن لشمل المراهقة ومن دونها  
 وهي من لم تبلغ تسعا وقد يقال مراده اخراج المراهقة اختيارا لما ذكره في البحر بقوله وعن الامام  
 الفضلي أمه اذا كانت مراهقة لا تنقض عدتها بالاشهر بل يوقف حالها حتى يظهر هل حبلت من ذلك الوطئ  
 أم لا فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع والافبالاشهر قال في الفتح ويعتد بزمن التوقف من عدتها لانه  
 كان لظهور حالها فاذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت يعني اذا ظهر عدم حبلها يحكم بغير العدة ثلاثة  
 أشهر مضت ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقدها وفي نفقات الفتح فرع في الخلصة  
 عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراهقة فينفق عليها ما لم يظهر فراجعها كذا في المحيط اه من غير  
 ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الانتباه احتياطا قبل العقد بان لا يعقد عليها الا بعد  
 التوقف لكن لم يذكر امدّة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحامدية عن يوع البرازية أنه يصدق  
 في دعوى الحمل في رواية اذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام  
 وعليه عمل الناس اه ومنى في الحامدية على الاخير وفيه نظر لان المراد في مسائلنا التوقف بعد مضى  
 ثلاثة أشهر فالاولى الاخذ بالرواية الاولى فاذا مضت أربعة أشهر وعشر ولم يظهر الحمل علم أن العدة انقضت  
 من حين مضى ثلاثة أشهر (قوله بان بلغت سن الاياس) سيأتى تقديره في المتن ويأتى عام الكلام عليها  
 (قوله أو بلغت بالسن) أي خمس عشرة سنة ط عن العناية ومثلها لو بلغت بالانزال قبل هذه المدة  
 وقوله ولم تحض شامل لما اذا لم تر دما أصلا أو رأت وانقطع قبل التمام قال في البحر عن السراخانية بلغت  
 فرأت يوما دما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالاشهر اه وسيدكر الشارح عن البحر أنها

قول المحشى وأم ولد صوابه ومدبرة  
 كما هي عبارة الشارح اه

مطلب

حكاية ابى حنيفة في الموطوءة بشبهة

ولا عدة على أمة ومدبرة كان

يطأها لعدم الفراش جوهره

(و) كذا (موطوءة بشبهة)

كزفوفة لغير بعلها (أو نكاح

فاسد) كزفوف (في الموت والفرقة)

يتعلق بالصورتين معا (و) العدة

(في) حق (من لم تحض) حرة

أم أم ولد (لصغر) بان لم تبلغ تسعا

(أو كبر) بان بلغت سن الاياس

(أو بلغت بالسن) وخرج بقوله

(ولم تحض) الشابة الممتدة بالظهر

مطلب

في عدة الصغيرة المراهقة

إذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم بإياسها ويأتى نسيانها (قوله بان حاضت) أى ثلاثة أيام مثلاً (قوله  
ثم امتدت طهرها) أى سنة أو أكثر يمر (قوله من انقضت أيامها تسعة أشهر) ستة منها مدة الإياس  
وثلاثة منها للعدة ورأيت بخط شيخنا مشايخنا السائحاني أن المعتد عند المالكية أنه لا بد لو فاء العدة من سنة  
كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عرفت في الجمع بالحول (قوله فلا يفتى به)  
اعترض بأنه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقين كما ذكره الشيخ حسن الزبير لاني في رسالة بيل  
ومع التلقين كما ذكره المنلا ابن فزوخ في رسالة قلت ما ذكره ابن فزوخ رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة  
والتقليد وإن جاز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي لغيره فلا يفتى بغير الرابع في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم  
المفتي بقوله وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا أن المفتي مخبر عن الحكم  
والقاضي ملزم به وإن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع وإن الحكم الملقق باطل بالإجماع  
وإن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً بالخ (قوله وجب أن  
يقول الخ) هذا مبني على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد المفضول مع وجود الفاضل وبني على ذلك وجوب  
اعتقاد أن مذهبه صواب يحتمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحتمل الصواب فإذا سئل عن حكم لا يجيب إلا بما هو  
صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منى في دياحة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله  
ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ) لانه مجتهد فيه وهذا كله ردة على ما في البرازية قال العلامة والفتوى في زماننا  
على قول مالك وعلى ما في جامع الفصولين لو قضى قاض بانقضاء عدته بعد مضي تسعة أشهر نفذ إذا كان المعتد  
أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصه وصا قضاء زماننا (قوله امتدة) بالتسوية ونصب طهرها على  
التميز ط (قوله وفاعدة) بقصر وقال للضرورة وهو مبتدأ خبره قوله يتسعة أشهر وبالجملة دليل جواب الشرط  
الذي هو أن مالكي يقدر يعني أن حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لمتمدة الطهر كان هذا المقدار  
عدها ومن بعده أى من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لا وجه لقتض القاضي الحنفى حكمه  
لانه فصل مجتهد فيه فقضاؤه رفع الخلاف إذا ح وفي بعض النسخ أن مالكي يقرر بالراء لكن قد علمت أن المعتد  
عند المالكية بتقدير المدة يحول ونقله أيضاً في البحر عن المجمع معزيا لما لك (قوله هكذا يقال)  
يعني ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتى به  
للضرورة إذا ح قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أما في بلاد لا يوجد فيها مالكي  
يحكم به فالضرورة متحقة وكأن هذا وجه ما مر عن البرازية والنصولين فلا يرد قوله في الثراء لا داعي إلى  
الاقضاء بقوله نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان التراجع إلى مالكي يحكم به اه تأمل ولهذا قال  
الزاهدى وقد كان بعض أصحابنا يقولون مالكي في هذه المسألة للضرورة اه ثم رأيت ما يجتنبه بعينه ذكره  
محمى مسكين عن السيد الجوى وسيأتى نظير هذه المسألة في زوجه المفقود حيث قيل انه يفتى بقول مالك  
أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين (قوله وأما ممتدة الحيض) الأولى أن يقول ممتدة الدم  
أو المستحاضة والمراد بها التحيرة التي نسبت عادتها أو ما إذا استقر بها الدم وكانت تعلم عادتها فانه ارتد إلى  
عادتها كما في البحر (قوله فالمفتي به الخ) حاصله أنها تنقض عدتها بسبعة أشهر وقيل بثلاثة (قوله  
والأقباليام) في المحيط إذا اتفق عدة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبرت الشهر وبالاهلة وإن نقصت  
عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فنقصت الإيام باعتبار الإيام فتعتمد في الطلاق بتسعين يوماً وفي الوفاة بمائة  
وثلاثين وعندهما يكمل الأول من الأخير وما بينهما بالاهلة ومدة الأيلاء والبعين أن لا يكمل فلان آثار بعة أشهر  
والاجارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل إذا ولدت في أثناءه وصور الكفارة إذا انزع فيه وسط الشهر على  
هذا الخلاف اه وقد مناعن المجتبى تأجيل البعنة إذا كان في أثناء الشهر فانه يعتبر بالإيام إجماعاً  
يمر ثم قال وفي الصغرى أن اعتبار العدة بالإيام إجماعاً إنما للخلاف في الاجارة واستشكله القهستاني  
بأن الأول هو المذكور وفي المحيط والخاتمة والمبسوط وغيرها (قوله في السك) يعني أن التقييد  
بالوطئ شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحيض والعدة بالأشهر كما أفاده سابقاً بقوله راجع للجميع  
(قوله ولو فاسدة) أطلقها فنحل ما إذا كان فسادها مانع حسي أو شرعي وهذا هو الحق كما بيناه عند قوله

مظله  
في الاقضاء بالضعيف

بان حاضت ثم امتدت طهرها فتعد  
بالحيض إلى أن تبلغ سن الإياس  
جوهرية وغيرها وما في شرح  
الوهبانية من انقضائها بتسعة  
أشهر غريب مخالف لجميع  
الروايات فلا يفتى به وكيف  
وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفي  
ما مذهب الامام الشافعي في كذا  
وجب أن يقول قال أبو حنيفة  
كذا ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ  
كما في البحر والنهر وقد نكحنا  
الخبر الرملي سالماً من النقد  
فقال

لمتدة طهرها تسعة أشهر  
وقاعدة أن مالكي يقدر  
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا  
يقال بلا نقد عليه ينظر  
وأما ممتدة الحيض فالمفتي به كما في  
حيض الفتح بتقدير طهرها بشهرين  
فسنة أشهر للأطهار وثلاث  
حيض بشهر احتياطاً (ثلاثة  
أشهر) بالأهلة لو في الغرة والا  
قبالا يام بجر وغيره (ان رطبت)  
في البكر ولو حكيماً كان لغيره ولو فاسدة

صحيحة اه ح (قوله كما مر) أى فى باب المهر لافى هذا الباب فان الذى قدمه فيه التفسير  
 بالصحيحة ط (قوله ولورضيها الخ) فيه مساححة لان الكلام فى ن وطئت والرضيع لا يتأتى منه وطء  
 زوجته فكان الاولى أن يقول ولوغبر مرا حتى وعبارة القنينة تجب العدة بدخول زوجها الصبي المراهق  
 وفى أحاد الجرجاني فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ان المهر والعدة واجبان بوطنى الصبي وفى قول محمد بن  
 العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لانهم أجابوا فى مرأته يتصور منه الاعلاق أى أن تعالى منه أى تجب  
 ومحمد أجاب فى لا يتصور منه لان ذكره فى حكم أصبعه اه وذكر فى الجرجاني ذلك أنهم صرحوا بفساد  
 خلوة وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة لخلوة الصبي وبوجوب العدة اذا وطئها بشكاح فاسد فكذا  
 الصحيح بالاولى ثم قال فاصله أنه كالبالغ فى الصحيح والفساد وفى الوطئ يشبه فى الوفاة والطلاق والتفريق  
 ووضع الحمل كالأبني فليحفظ اه ومسألة عدة زوجته بوضع الحمل تأتى قريبا وصورة الطلاق الموجب  
 لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا فتسلم زوجته وبأبى ولده عن الاسلام وأن يحتل بها فى صغره وبطلانها  
 فى كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعقد فاسد (قوله والعدة للموت) أى موت زوج الحرة أما الامة فتأتى  
 حكمها بعينه (قوله كما مر) أى قريبا (قوله من الايام) أى واللبالى أيضا كما فى المجتبى وفى غرر الاذكار  
 أى عشر ليال مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الاوزاعى أن المقد رفيه عشر ليال لدلالة حذف النساء  
 فى الآية عليه فلها التزوج فى اليوم العاشر قلنا ان ذكر كل من الايام والليالى بصيغة الجمع لفظا وتقديرا  
 يقتضى دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله فى التفخ وما مر عن الاوزاعى عزاءه فى الخائنة لابن الفضل  
 وقال انه أحوط لانه يزيد بلبلة أى لمات قبل طلوع الفجر فلا بد من مضى الليلة بعد العاشر وعلى قول العامة  
 تنقضى بغروب الشمس كما فى البحر وفيه نظر بل هو مساو لقول العامة لما علمت من التقدير بعشرة أيام  
 وعشر ليال وقد ينقص عن قوله لم لو فرض الموت بعد الغروب فكان الاحوط قولهم لا قوله (قوله بشرط  
 بقاء النكاح صحيحا الى الموت) لان العدة فى النكاح الفاسد ثلاث حيض للموت وغيره كما مر فى البحر  
 ولهذا قد من أن المكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم تجب عدة الوفاة فان لم يدخل بها فلا عدة أصلا  
 وان دخل فولدت منه تعدت بحيضتين لفساد النكاح قبل الموت وان لم يترك وفاء تعدت بشهرين وخمسة أيام  
 عدة الوفاة لانها ما لم تكن للمولى كما فى الخائنة (قوله ولو صغيرة) الاولى ولو كبيرة لان المراد  
 أن عدة الموت أربعة أشهر وعشرون كانت من ذوات الحيض فمن كانت من ذوات الاشهر بالاولى تأتى  
 (قوله تحت مسلم) أمالو كانت تحت كافر لم تعد اذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله  
 ولو عبدا) أى ولو كان زوج الحرة عبدا (قوله فلم يخرج عنها الا الحامل) فان عدتها للموت وضع الحمل  
 كما فى البحر وهذا اذا مات عنها وهى حامل أمالو جلت فى العدة بعد موته فلا تغرب فى الصحيح كما يأتى قريبا  
 (قوله وعلم كلامه بمنته الطهر الخ) الظاهر أن محل ذكر هذه المسألة عند ذكر مسألة الشابة الممتدة الطهر  
 يعنى أنها مثلها فى أنها تعتد للطلاق بالحيض لا بالاشهر وأما ذكرها هنا فلا محل له لان التى ترى الدم  
 تعتد للموت بأربعة أشهر وعشرون فغيرها تعتد بالاشهر لا بالحيض بالاولى اذا دخل الحيض فى عدة الوفاة وأيضا  
 قوله فلم يخرج عنها الا الحامل مر مح فى ذلك ثم رأيت الرحتى أفاد بعض ذلك وقد منعا عن السراج ما يفسد  
 بحث الشارح وهو أن المرضع اذا عالجت الحيض حتى رأت صفرة فى أيامه تنقضى به العدة فأفاد أنه لا بد  
 من حيض المرضع ولو بحيلة الداء وأصرح منه ما فى المجتبى قال أصحابنا اذا أخر حوض المطلقة لعارض  
 أو غيره بقيت فى العدة حتى تحيض أو تبلغ حد الاياس اه (قوله وفى حق أمة) أطلقها فشمّل الزوجة القنينة  
 وأم الولد والمديرة والمكاتب والمستعانة عند الامام ولا بد من قيد الدخول فى الامة الا فى المتوفى عنها زوجها  
 بجر وقيد بالزوجة لانها لو كانت موطوءة بمك المين لا عدة عليها الا اذا كانت أم ولد مات عنها سيدها  
 أو اعتقها فعدت ثلاث حيض كما مر (قوله لعدم التجزى) يعنى أن الرق منصف ومقتضاه لزوم حيضة  
 ونصف لكن الحيض لا يجزى فوجب حيضتان (قوله اطلاق أو فسح) أو نكاح فاسد أو وطئ يشبه  
 قهستانى (قوله نصف الحرة) أى شهر ونصف فى طلاق ونحوه وشهران وخمسة أيام فى الموت (قوله  
 وفى حق الحامل) أى من نكاح ولو فاسد فلا عدة على الحامل من زنا أصلا بجر (قوله مطلقا) أى

مطلبه  
 فى عدة زوجة الصغير

مطلبه  
 فى عدة الموت

كما مر ولورضيها تجب العدة لا المهر  
 قنية (و) العدة (للموت أربعة  
 أشهر) بالاهل لوفى القرة كما مر  
 (وعشر) من الايام بشرط بقاء  
 النكاح صحيحا الى الموت (مطلقا)  
 وطئت أولا ولو صغيرة أو كناية  
 تحت مسلم ولوعبد اقم يخرج عنها  
 الا الحامل قلت وعلم كلامه بمنته  
 الطهر كالمرضع وهى واقعة الفتوى  
 ولم أرها الا ن فراجع (وفى)  
 حق (أمة تحيض) للطلاق أو فسح  
 (حيضتان) لعدم التجزى (وفى)  
 (أمة لم تحض) لطلاق أو فسح  
 (أموات عنها زوجها نصف الحرة)  
 لقبول النصف (وفى) حق  
 (الحامل) مطلقا

سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطئ بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوحة سواء كانت قنة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد أو مستعانة ط عن الهندية ومثل المنكوحة آتم الولد إذا مات عنها سيدها وأعتقها كافي كافي الحاكم (قوله أو مكاتبه) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إذ لا فرق هنا بين كونها تحت مسلم أو ذمى على ما سيأتى في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستاني والدر المنقي وفي الحاوي الزاهدي إذا حبست المعتدة وولدت تنقضي به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقضي به من زنا ولو كان الحمل بشكاح فاسد وولدت تنقضي به العدة وإن ولدت بعد المتاركة لا قبلها اه لكن يأتي ترفيقيين حبست بعد موت زوجها الصبي أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حبست المعتدة معتدة الطلاق بقربة ما بعده تأمل ثم رأيت في النهر عند مسألة الفسار الأئمة قال واعلم أن المعتدة لو حبست في عدتها ذكر الكرخي أن عدتها وضع الحمل ولم يفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تغير بالحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي البحر عن التاترخانية المعتدة عن وطئ بشبهة إذا حبست في العدة ثم وضعت انقضت عدتها وفيه عن الخيامية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا أكثر من سنتين من الموت حكم بانقضاء عدتها قبل الولادة بسنة أشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بائنا بعد انقضاء العدة وحبست منه (قوله بأن تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا لما تقدم أنه لا عدة على الحامل من الزنا أصلاً وإنما العدة لموت الزوج أو طلاقه قال الرحبي ويعلم كون الحمل من زنا ولو لادتها قبل ستة أشهر من حين العقد (قوله ودخل بها) هو قيد لغير المتوفى عنها المأمرة أن عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخولها بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لأنه وإن جاز نكاح الحبل من زنا لا يحل وطؤها رحبي ونقل المسألة في البحر عن البدائع بدون قيد الدخول (قوله وضع حملها) أي بلا تقدير عدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كاه فان لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم لنطفة متغيرة فاذا كان مضغة أو علقه لم تغير فلا يعرف كونهما متغيرة يقيان الاستبانة بعض الخلق بجر عن المحيط وفسه عنه أيضاً أنه لا يستين إلا في مائة وعشرين يوماً وفيه عن المجتبى أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وتام المطلق ستة أشهر وقد منافي الخيض استشكل صاحب البحر لهذا بأن المشاهد ظهروا الخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد تنقيح الروح لأنه لا يكون قبلها وقد مناتمامه هناك (قوله لأن الحمل الخ) عليه لتقدير لفظ الجميع فلو ولدت وفي بطنها آخر تنقضي العدة بالآخر وإذا اسقطت سقطان استبان بعض خلقه انقضت به العدة لأنه ولد والا فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي تقدير جميع في قوله وضع جميع حملها إلا أن يراد جميع الأفراد لجميع الأجزاء وقد يقال إن قوله إلا في حملها للزواج يقتضي عدم انقضاء عدتها بغير زوج إلا كتر وفيه أنها لو لم تنقض لصحت مراجعتها قبل خروج باقيه فالمراد أنها تنقضي من وجه دون وجه ولذا قال في البحر وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للزوج وقال مشايخنا لا تحل للزوج أيضاً لأنه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطاً ولا يقوم مقامه في حق حلها للزوج احتياطاً اه (قوله في جميع الأحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق أو العتق المعلق بولادتها وصيرورتها أنفاساً فلا تصلى ولا تصوم هذا ما يقتضيه الإطلاق (قوله ولو لمع الأقل) في بعض النسخ ولا مع الأقل بلا النسافية وهي الصواب وعبرة البحر وخروج الرأس فقط أو مع الأقل لا اعتبار به وذكر قبله عن النوادر تفسير البدن بأنه من الاثنين إلى المنكبين ولا يعتد بالرأس ولا بالرجلين أي فقط (قوله فلا قصاص بقطعه) بل فيه الدية بجر (قوله ولا يثبت نسبته الخ) أي لو جاءت المبانة المدخولة بولد فخرج رأسه لأقل من سنتين وخرج الباقي لأكثر لم يلزمه حتى يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سنتين بجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصليته وهو مبالغة على قوله وضع حملها (قوله غير مرأق) أي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة قهستاني (قوله وولدت لأقل الخ) أي ليحقق وجود الحمل وقت الموت (قوله في الأصح) مقابله ما روى شاذ عن الثاني أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لنصف حول فأكثر) وقيل لا أكثر من سنتين وليس بشئ فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده عنده فلم تكن من أولات الاجمال (قوله في حاله) أي حال موت

ولو أمة أو مكاتبه أو من زنا بان تزوج حبلى من زنا ودخل بها ثم مات أو طلقها اعتد بالوضع جواهر الفتاوى (وضع) جميع (حمله) لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج أكثر الولد كالكل في جميع الأحكام إلا في حلها للزوج احتياطاً ولا عبرة بخروج الرأس ولو لمع الأقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبته من المبانة لولا قل من سنتين ثم باقيه لأكثر (ولو) كان (زوجها) المبت (صغيراً) غير مرأق وولدت لأقل من نصف حول من مونه في الأصح لعموم آية وأولات الاجمال (وفي من حبست بعد موت الصبي) بان ولدت لنصف حول فأكثر (عدة الموت) إجماعاً لعدم الحمل حين الموت (ولأنه في حاله)



الصبي أو حالي وجود الحمل عند موته وحدوثه بعده (قوله إذا لماء للصبي) أي فلا يصح وقوعه العلوق وانما ثبت نسب ولد المشرق من مغربية اقامة للعقد مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في الجرح (قوله نعم ينبغي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن يثبت النسب منه الا إذا لم يمكن أن يثبت به لاق من سبعة أشهر من العقد اه وأيده في الجرح بقوله ولهذا صور المسألة الحكم الشهيد في الكافي بما إذا كان رضيها اه ولا يخفى أن مفهوم الرواية معتبر فافهم (قوله أو بلغ حد الاياس) يعني فاعتد بالاشهر بعده وفيه أنه منافي لقوله تعالى وأولات الاجال الآية فتأمل ح قلت وفي حاشية الجرح الشيخ خبر الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاستعمال الرحم به كذا في كتب الشافعية قال الرملي في شرح المنهاج ولومات واستقرأ أكثر من أربع سنين لم تنقض الا بوضعه لعدم الآية كما أفتى به والدولامبالاة بنصر زهاب ذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطبراني أفتى جماعة عصرنا بالتوقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف إذا أبس من خروجه لتضررها بمنعها من التزوج اه ولا يخفى من قواعدنا دفع ما قلناه فاعلم ذلك اه ملخصا وبه ظهر أن المراد من قوله أو تبلغ حد الاياس هو الاياس من خروجه وهل المراد منه نهاية حد الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستين عندنا أو أعم من ذلك مشتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لمواقفة صريح الآية (قوله وفي حق امرأة الفسار الخ) معطوف على قوله سابقا في حق حرّة تحيض ومتعلق بما تعلق به وهو الخبر العائد على العدة وقوله من الطلاق متعلق به ولو قال للطلاق باللام لكان أظهر والمراد بأمرأة الفسار من آبائهن في مرضه بغير رضاها بحيث صار فارقا ومات في عتدها فاعتد بها بعد الاجلين عندهما خلا فالابن يوسف لانه وان انتفع النكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق حكما في حق الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة احتياطا وعمامة في الفتح قلت وهو صريح في أنه لو أبانها في مرضه برضاها بحيث لم يصر فارقا تعد عدة الطلاق فقط وهي واقعة القسوى فلنحفظ وخرج أيضا ما لو طلقها بائنا في حخته ثم مات لا تنتقل عدتها ولا ترث انفا فاصرح به في الفتح لانه ليس فارقا (قوله ان مات وهي في العدة) بأن لم تحض ثلاثا قبل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدتها ولم تدخل تحت المسألة لانه لا ميراث لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أسكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل ببحر (قوله من عدة الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجلين فمن بيانية لاستعانة ببعده ط (قوله احتياطا) علمت وجهه (قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حيض يقتضي أنه لا بد أن تكون الحيض الثلاث أو بعضها في مدة الاربعة الاشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاياس) فاذا بلغت سن الاياس تعدت بالاشهر كما صرح به في الفتح أيضا فافهم (قوله وقيد بالبائنا الخ) حاصل المسألة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعيا في حخته أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات والعدة باقية تنتقل عدتها الى عدة الموت اجماعا لانها حينئذ زوجته وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها بموته شيء ولا ترثه وكذلك لو طلقها بائنا في حخته ثم مات في عدتها كما مر ثم لا يخفى أن امرأة الفسار هي التي طلقها بائنا في مرضه ومات في عدتها فالو كان رجعيا لم تكن كذلك فتأمل المصنف تعالى الكثر وغيره وبالطبعة الرجعي عطفنا على قوله من البائنا يقتضي أن امرأة الفسار تارة يكون طلاقها بائنا وتارة رجعيا وان حكم طلاقها بالبائنا ما مر وهذا حكم طلاقها الرجعي ولا يخفى أن المطلقة الرجعي لو سميت امرأة الفسار لزم منه لزوم باطله ذكرها في الشرع ليلية وألف لها رسالة خاصة وذكر أن هذا الايهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخلط ولا يخفى أنه ليس فيها سوى المساحة في العطف على امرأة الفسار اعتمادا على ظهور المراد لاجل الاختصار ليس يستغنى عن التقييد بعونه في العدة (قوله والعدة) مبتدأ خبره قوله أن تم وأشار به الى أنها لا يجب عليها أن تستأنف عدة حرّة بل انتقلت عدتها الى عدة الحرّة فبقي على ما مضى وتكمل ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض فافهم وأفاد قوله اعتقت في عدة رجعي أن العتق بعد طلاق الزوج اذ لو كان قبله لزمها عدة الحرّة ابتداء وان هذه عدة طلاق لا عتق لانها لو كانت ام ولد وأعتقها وهي منكوبة الغير لا عدة عليها لكونها شحرمة عليه كما مر وأفاد أن العدة باقية اذ لو أعتقها بعد انقضاء عدتها ومات لزمها ثلاث حيض كما مر لانها عادت فرائشاه كايعلم من الجوهره (قوله عدة أمية) أي حيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام

الاخيرين وقد تنقل العدة ستة  
كأمة صغيرة منكوحه طلق  
رجعيا فتعقد بشهر ونصف  
لغاضت تصير حيضتين فاعتقت  
تصير ثلاثا فاعتقد طهر حال لا يابس  
تصير بالاشهر فعاددمها تصير  
بالحيض ثمان زوجها تصير أربعة  
أشهر وعشرا (أبسة اعتدت  
بالاشهر ثم عاددمها) على جاري  
عادتها أو حبلت من زوج آخر  
يطلت عدها وفسد نكاحها  
(و استأنفت بالحيض) لأن شرط  
الخلقة تحقق الا يابس عن الاصل  
وذلك بالعجز الدائم الى الموت وهو  
ظاهر الرواية كافي الغاية واختاره  
في الهداية قعه من المصير اليه قاله  
في الجرح بعد حكاية ستة أقوال  
صححة وأقره المصنف لـ  
اختار البهني ما اختاره الشهيد  
أنهما إن رأته قبل تمام الأشهر  
استأنفت لا يرد ما قلت وهو  
ما اختاره صدر الشريعة ومثلا  
خسرو والباقي وأقره المصنف  
في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز  
وتعقد في المستقبل بالحيض كما صححه  
في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره  
والجتهي أنه الصحيح المختار وعليه  
الفتوى وفي تصحيح القدوري  
وهذا التصحيح أولى من تصحيح  
الهداية وفي التهر أنه أعدل الروايات  
وتعممه فيما علقته على الملتقي  
(والصغيرة) لو حاضت بعد تمام  
الاشهر (لا) تستأنف (الا إذا  
حاضت في أثناءها) فتستأنف  
بالحيض (كأن تستأنف) العدة  
(بالشهور من حاضت حيضة)  
أو ثنتين (ثم أبست) تحرزا  
عن الجمع بين الاصل والبدل  
(و) الا يابس منه للرومية وغيرها

بلا انقلاب الى عدة الحرة فتستأنف (قوله بقاء النكاح في الرجعي) بيان للفرق وهو أن النكاح قائم  
من كل وجه بعد الطلاق الرجعي وبالعتق كمل ملك الزوج عليها والعدة في الملك الكامل مقدرة شرعا ثلاث  
حض بخلافه بعد البائن أو الموت (قوله وقد تنقل العدة ستة) جعلها سبعا باعتبار المتنقل عنه والا  
فالاتمالات خمس أفاده ط (قوله طلق رجعيا) قيد بالرجعي ليكن انتقالها بالعتق وبالموت وقد خفي  
ذلك على محشي مسكين أفاده ط (قوله لغاضت) أي قبل تمام العدة وكذا يقال فيما بعده ط  
(قوله تصير ثلاثا) أي تنقل الى عدة الحرة لان طلاقها رجعي كما حلت (قوله لا يابس) أي الى أن  
وصلت الى سن الا يابس (قوله تصير بالاشهر) ولا يعتبر بالايام التي وجدت حال الصغر قبل حدوث الحيض  
ط (قوله فعاددمها) ومثله ما لو حبلت ولو ذكر ما لاستوفى المثال أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالحيض  
وبالاشهر وبوضع الحمل لـ لو مات زوجها بقي عدها بوضع الحمل ولا تنقل الى الأشهر (قوله تصير  
بالحيض) مئى على أحد الأقوال الآتية (قوله تصير أربعة أشهر وعشرا) لانهم سبعة الرجعي فلها  
عدة الموت كما مر قلت وقد اشتمل هذا المثال على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والحائض والابسة  
والمطلقة والمتوفى عنها زوجها والمعتقة ويزاد عاشرة وهي الحلي على ما ذكرنا (قوله ثم عاددمها) أي  
في أثناء الأشهر أو بعد هائل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فإن حملها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل  
عليه أيضا مقابله وهو قوله لـ لكن اختار البهني الخ اه ح (قوله على جاري عادت) مقتضاها اعتبار  
عادة نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتمد فالاولى التعبير بقوله على العادة كافي الهداية قال في الجرح  
واختلفوا في معنى قوله إذا رأت الدم على العادة فتقبل معناه إذا كن سائلا كثيرا احترازا عما إذا رأت بلة  
يسرة وقيل معناه ما ذكرنا أن يكون أجرا وأصولا أصفر أو أخضر أو ترية وقيل معناه أن يكون على العادة  
الجارية حتى لو كان عادتها قبل الا يابس أصفر فإنه كذلك انتقض كذا في الفتح وصرح في المعراج بأن الفتوى  
على الأول اه والاخير هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخلقة) أي خلقة الأشهر  
عن الحيض والخلف هو الذي لا يباريه الا عند تعذر الاصل كالندية للشيخ الفاني وأما البديل كالمسح على  
الخفين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال صححة) أحدها ينقض مطلقا واختاره في الهداية  
\* الثاني لا ينقض مطلقا واختاره الاسميناني \* الثالث ينقض ان رأته قبل تمام الأشهر لا بعد ها وأفتى به الصدر  
الشهيد وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى \* الرابع ينقض على روايه عدم التقدير للا يابس التي هي ظاهر  
الرواية فانما ثبت الامر على ظنهما فلما حاضت تبين خطأ حاشا ولا ينقض على رواية التقدير له واختاره في الايضاح  
واقصر عليه في الخاتمة وجرم به القدوري والجصاص وانصره في البدائع \* الخامس ينقض ان لم يكن حكم  
باباسها وان حكم به فلا كان يدعى أحدهما فساد النكاح فيقضى بعته وهو قول محمد بن مقاتل وصححه  
في الاختيار \* السادس ينقض في المستقبل فلا تعدة الا بالحيض للطلاق بعده لا الماضي فلا تفسد الانلحة  
المباشرة بعد الاعتداد بالاشهر وصححه في التوازل اه (قوله وعليه) أي على هذا القول فالتكاح جائز  
لأنه انما يقع بعد تمام الأشهر فوق معتبر الوجود شرطه وهو الا يابس بوجود سببه وهو الانقطاع في مده التي  
يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو النجس والنجس لا يتعدى في المستقبل الا بالحيض لتحقيق الدم المعتاد خارجا  
من الفرج على غير وجه الفساد بل على الوجه المعتاد فاذا تحقق البأس تحقق حكمه واذا تحقق الحيض تحقق  
حكمه وأما اشتراط دوام الانقطاع الى الموت في البأس فلا دليل له فنقد بتحقيق البأس من الشيء ثم يوجد وتعممه  
في الفتح وهذا كما ترى ترجيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالحيض أنها كانت  
قبل من ذوات الأقراء بخلاف الابسة ط (قوله الا إذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في أثناءها)  
أي قبل تمامها ولو لباعة ط (قوله ثم أبست) أي بلغت سن الا يابس عند الحيضتين وانقطع دمها فح  
(قوله للرومية وغيرها) وقيل للرومية خمس وخمسون وغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون  
وفي ظاهر الرواية لا تقدير نفسه بل ان تبلغ من السن ما لا يحصى مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمأالة  
في تركيب البدن والسن والهزال اه ح عن الجرح وفي القهستاني وقيل ثلاثون (قوله وقيل  
الفتوى على خمسين) قال القهستاني وبه يبقى اليوم كافي المتابع (قوله وفي الجرح عن الجامع الخ) يحتل

(خمس وخمسون) عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي الجرح عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكمها باباسها ان

أن يكون مبنيا على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهر قوله ولم تحض أنهم لم يسبق لها حيض أصلا وهي الشابة التي بلغت بالنس ومن حكمها وبزيد ما في الترخاينة عن النيسابغ امرأة مارأت الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلا رأت يوم ما لا غير ثم طهقها زوجها قال ليست حي يا بسة وقال أبو جعفر تعتد بالشهور لا بالما من اللاتي لم يحضن وبه نأخذ اه (تنبيه) حل يؤخذ بقوله أنها بلغت سن اليأس كما يقبل قوله بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من سنة لم أر من صرح به من علماءنا ويقتضي الأول على رواية التقدير بمدة أو ما على رواية عدمه فالعسير اجتماع الرأي كما ترى تأمل (تمه) ذكر في الحقائق شرح المنظومة النفقة في باب الامام مالك ما نصه وعندنا لم تبلغ حد الاياس لا تعتد بالاشهر ووجه خمس وخمسون سنة هو المختار لكنه يشترط للحكم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح ثم حل يشترط أن يكون انقطاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الاصح أنه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطاها زوجها يحكم بالاياس واعتد بثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشفا في الحيض وهذه دقيقة تحفظ اه ونقل هذه العبارة وأقرها الشهاب احمد بن يونس النجفي في شرحه على الكنز من خط العلامة بأكبر شارح الكنز غير معزى لا حد ونقلها ط عن السيد الخواري (قوله وعدة المنكوحة الخ) مبتدأ خبره قوله الا في الحيض وهذه الجلة بنماها مستغنى عنها بقوله سابقا كذا ام وادمان عنهما مولاها وأعتقها وموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يوجب وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطئ وليس كذلك فانما لا تجب فيه بالخلوة بل بالوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحة بغير شهود ونكاح امرأة الغير بلا علم بأنهم تزوجة ونكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافا لهما فتح (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البيع كما في نكاح الفتح والمنظومة المحبة لكن في البحر عن المجتبى كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح من كوة الغير ومعدته فلا دخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها للغير لأنه لم يقل أحد بجوازه فلم يعتد أصلا فلي هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمه كونه زنا كما في الفتية وغيرها اه قلت ويشكل عليه أن نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقبل أحد من المسلمين بجوازه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثل له في البحر هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختين معا أو الاخت في عدة الاخت ونكاح العتقة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة اه (قوله اختيار) ومثله في المحيط معلا بان النسب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم يعتد في حق حكمه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله لكن الصواب الخ) فقد نقل الزيلعي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لستة أشهر منذ تزوجها فادعاه المولى والزوج فهو ابن الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحل خلافا قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن القراش يعتد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله البعض أنه لا يعتد بالا بدخول اه فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في المحيط والاختيار سهوا بجر قلت يمكن بشكل على هذا قصر يحتمل بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطئ لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لفسادها لعدم التمكن فيها من الوطئ كالخلوة بالخائض فلا تقام مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتح والبحر وغيرهما في باب المهر الا أن يقال ان انعقاد القراش بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لانه يحتاط في اثباته احياء للولد ثم اعلم أنه ذكر في البحر هناك أنه تعتبر مدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لأن النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتبار ذلك في الهداية أي اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعيا الى الوطئ وعند هذا ابتداء المدة من وقت العقد قياسا على الصحيح والمشايخ اقروا بقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدة الخلاف فيما اذا أتت بولد لستة أشهر من وقت العقد ولا قل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسب به على المقتضى به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يحتمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا أتت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب  
عدة المنكوحة فاسدا والموطوءة  
بشبهة

(عدة المنكوحة نكاحا فاسدا)  
فلا عدة في باطل وكذا موقوف  
قبل الاجازة اختيار لكن الصواب  
ثبوت العدة والنسب بجر

مطلب  
في النكاح الفاسد والباطل

وان كان لا كثر منهما من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فيما إذا  
ولدت لستة أشهر مذ تزوجها ولم يعتبر وقت الدخول بقدر تمام الكلام ولا يخفى أن التوفيق أولى من الخطأ  
وشق العاصم (قوله والموطوءة بشبهة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجود دليل على فراشه اذا ادعى  
الانتباه كذا فى الفتح وأقاد فى النهر بخلاف أن من ذلك ما وقع الاستثناء عنه فى اشتري أمة فوطئها ثم أثبت أنها  
حرّة الاصل اهـ وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتدنه بشبهة وسأتى ومنه ما فى كتب الشافعية اذا  
أدخلت منى فزوجها ظنته منى زوج أو سيد عليها العدة كلوطوءة بشبهة قال فى البحر ولم أره لا خصماً  
والقواعد لا تأباه لأن وجوبها بالتعرف براءة الرحم (قوله ومنه) أى من قسم الوطئ بشبهة قال فى النهر  
وأدخل فى شرح السمرقندى منكوحه الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أى بشبهة الملك أو العدة بان زفت  
اليه غير امرأته فوطئها أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها وأنت خبير بان هذا يقتضى الاستثناء  
عن المنكوحه فاسداً اذ لا شك أنها موطوءة بشبهة العقد أيضاً بل هى أولى بذلك من منكوحه الغير اذ اشترط  
الشهادة فى النكاح بخلاف نفسه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اهـ اذا علمت ذلك ظهر لك  
أن الشارح متابع لما فى شرح السمرقندى لا يخالف له اذ لو قصد مخالفة كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ  
عقب قوله المنكوحه نكاحاً فاسداً لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السمرقندى بأنه  
حمل المنكوحه نكاحاً فاسداً على ما سقط منه شرط الصحة بعد وجود الحلية كالنكاح المؤقت أو بغير شروط  
أما منكوحه الغير فهى غير محل اذ لا يمكن اجتماع ملكين فى آن واحد على شئ واحد فالعقد لم يؤثر ملكاً فاسداً  
وانما اثر فى وجود الشبهة والشارح كثر المتابعة للنهر فلهذا خالفه هنا اشارة الى ما قلنا (قوله كما سيبي) \*  
أى فى المتن آخر الباب (قوله يعنى اذ لم تكن عالمة راضية) هذا مذ كوراً يضاف الى الخبر واستشهد له بما  
فى الحاشية من أن المنكوحه اذا تزوجت رجلاً ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الا قول نفقتا مادامت  
فى العدة لانها لما وجبت عليها العدة صارت ناشئة اهـ (قوله كما سيبي) أى قبيل الفروع (قوله وام  
الولد) أى التى مات مولاه أو أعتقها ولا تنفقه لها فى هذه العدة كما فى البحر عن كافى الحاكم أى  
لانه عدة وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأمة بدل قوله ومعتقة قال فى البحر  
وقيد بأم الولد لان المدبرة والأمة اذا اعتقت أو مات سداها لاعدته عليها بالاجماع كما ذكره الاسيحيانى اهـ أى  
لانه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غير الابنة والحامل) منصوب على الحالية من ضمير المنكوحه  
والموطوءة وام الولد أو مجرور ونعت لهن وكان الاولى أن يذكر قوله وغير الحرمة عليه وهذا فى ام الولد وكأنه  
لم يذكره لكونه صريحاً به فيما مر (قوله بالاشهر والوضع) فيه لف ونشر مرتب (قوله الحيض)  
جمع حيضة أى عدة المذكوّرات ثلاث حيض ان كن من ذوات الحيض والا فلا شهر أو وضع الحمل وهذا  
ان كانت المنكوحه نكاحاً فاسداً أو الموطوءة بشبهة حرّة اذ لا لامة حيضتان كما فى البحر (قوله أى موت  
الواطئ) أى فى المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة فى النكاح الفاسد بدون وطئ كما قدمناه والواطئ  
فى الاخيرة هو المولى الذى مات عنها أو أعتقها أو المولود كان زوجها تكون عدتها عدة الامة المنكوحه (قوله  
وغیره) أى غير الموت وهذا خاص فيما عدا الاخيرة (قوله كفرقة) الاولى كفرقة أى كفرقة أى كفرقة القاذى  
وسبأنى أن ابتداء العدة فى الموت من وقت الموت وفى غيره من وقت التفريق أو المتاركة وبأنى بيان المتاركة  
(قوله لان عدة هؤلاء الخ) جواب سؤال حاصله لم كانت عدة هؤلاء بالحيض ولم يعتبروا فيه عدة وفاة  
ط (قوله لتعرف براءة الرحم) أى لاجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول للقضاء حتى النكاح اذ لا نكاح  
صحیح والحيض هو المعترف (قوله ولم يكف بحیضة) كالاستبراء لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً من  
(قوله ولا اعتداد بحیض طلقته فيه) أى اذا طلقها فى الحيض لا يحسب من العدة لان ما وجد قبل الطلاق  
لا يحسب به منها لعدم التجزى فلما احتسب كل من الزاوية فوجب كمالها لعدم التجزى أيضاً نهر قال فى الدر  
المتقى لو قال بحیض وقعت الفرقة فيه لكان أشمل (قوله واذا وطئت المعتدة) أى من طلاق أو غيره  
درمستقى وكذا المنكوحه اذا وطئت بشبهة ثم طلقها وزوجها كان عليها عدة اخرى وتدخلنا كما فى الفتح  
وغیره (قوله بشبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كلوطوءة للزوج فى العدة بعد الثلاث بنكاح وكذا بدونه  
اذا قال ظنت أنها حامل أو بعد ما أبانها بالفاظ الكناية وتعمامه فى الفتح وقادته أنه لو وطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بشبهة) ومنه تزوج  
امرأة الغير غير عالم بحالها كما  
سيبي والموطوءة بشبهة أن تقم  
مع زوجها الاول وتخرج باذنه  
فى العدة لقيام النكاح بينهما  
انما حرّم الوطئ حتى تزعم نفقتها  
وكسوتها بحر يعنى اذ لم تكن  
عالمه راضية كما سيبي (وام الولد)  
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير  
الابنة والحامل) فان عدتهما  
بالاشهر والوضع (الحيض للموت)  
أى موت الواطئ (وغیره) كفرقة  
أو متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف  
براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف  
بحیضة احتياطاً (ولا اعتداد  
بحیض طلقته فيه) اجاباً (واذا  
وطئت المعتدة بشبهة)

مطلب  
فى وطء المعتدة بشبهة

في العدة بلاكحاح المايجر من الاتجب عده اخرى لانه زنا وفي البرازية طلقها ثلاثا ووطئها في العدة مع العلم بالحرمة لانستأنف العدة ثلاث حيض ويرجمان اذا علما بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو كان منكرا طلقها لاستنفى العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل وجعل في النوازل البائن كالثلاث والصد لم يجعل الطلاق على مال والخلع كالثلاث وذكر انه لو خالها ولو بمال ثم وطئها في العدة علما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطئة وتندخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعد تكون الثانية والثالثة عدة الوطئ لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق آخر ولا تجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه آنفا عن الفتح حيث جعل الوطئ بعد الابانة بالنفاذ الكناية من الوطئ بشبهة أي لقول بعض الائمة بأنه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها شبهة (قوله ولو من المطلق) أي كما مثلنا آنفا ثم الاولى أن يقول ولو من غير المطلق لما في الفتح من أن الشافعي واقفنا في أحد قوله فيما اذا كان الوطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فكان المناسب التنصيص عليه ليدخل المطلق بالاولى وفي الدرر اعلم أن المرأة اذا اوجب عليها عدتان فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد ففي الثاني لاشك أن العدتين تداخلتا وفي الاول ان كانتا من جنسين كالتوفي عنهما زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالملقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وقرئ بينهما تدخلا عندنا ويكون ما تراد من الحيض محتمسا من جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام الثانية اه (قوله والمرئ منها الخ) بيان للتداخل فلو كانت وطئت بعد حيضة من الاولى فعليها حيضان تكمله الاولى وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا حاضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا نهر وهذا اذا كان بعد التفريق بينهما وبين الوطئ الثاني أما اذا حاضت حيضة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتماه في الجهر عن الجوهره وقال واذا كان الوطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفريق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفريق حكم العقد الفاسد لرفع شبهته ما الوطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترتفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي الجهر عن الحائض واذا تمت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها لا لغيره ما لم تتم عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفريق واذا كان طلاق الاول رجعا كان له أن يراجعها في عدته ولا يلزمها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهره ثم اذا تداخلت العدة من رجعي فلا نفقة لهما على واحد منهما ولو من بائن فنفتقهما على الاول والزوجة اذا تزوجت بائنا وقرئ بينهما بعد الدخول فلا نفقة لهما على زوجها لانها منعت نفسها في العدة اه قلت ولعل الفرق في البائن أن المنع بالبينونة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما تجب على الوطئ لان عدته ما منه عدة وطئ ولا نفقة فيها تامل (تنبيه) يمكن انقضاء العدتين معا كعدة بالاشهر لو طئت فيها بشبهة وحاضت فيها ثلاثا وانقضاء الثانية قبل الاولى كما لو تمت الحيض قبل تمام أربعة أشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بحملها عن الاولى كما لو حاضت بعد تمام الأشهر (قوله وكذا بالاشهر) كما تبين وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تمت الثانية بالاشهر أيضا نهر (قوله أو بهما الوعدة وفاة) مثاله ما ذكرناه في التنبيه آنفا وكان الاولى أن يزيد أو بوضع الحمل وهو مسألة الحائض الائمة (قوله فلو حذف قوله والمرئ منها) أي الذي هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمرئ الحاصل بالعلم لبرؤية البصر ط (قوله لهما) أي لم من تعدت العدتين بالاشهر ومن تعدت بالاشهر لو وفاة والحيض لو طئ الشبهة (قوله وعم الحائض لو حبلت) عطف على لهما أي ولم من تعدت العدتين بوضع الحمل كالحائض بالهمز وهي من لم تكن حبلت فاذا حبلت في العدة تنقضي بوضعها سواء كان من المطلق أو من زنا ومن نكاح فاسد اذا اولده بعد المتاركة لاقبائها كما قدمناه عن الحاموي الراشد (قوله الامتدة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائض اذا كانت معتدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعتدة من وفاة فافهم قال في النهر وفي الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فعدتها أن تضع حملها وفي المترقي عنها زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج فعدتها بالاشهر اه وقدمت عن البدائع اه والذي مر من البدائع ذكره في النهر عند مسألة تعدد الفار وهو الذي كتبناه في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حبلت قال أما في عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل وهو الصحيح أي بل تبقى عدتها أربعة أشهر وعشرا (قوله كما مر) أي عند قول المصنف وللدوت أربعة أشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الا الحامل يعني

ولو من المطلق (وجب عدة اخرى)

لتجدد السبب (وتدخلا والمرئ)

من الحيض (منها ما وعليها أن)

(تتم) العدة (الثانية ان تمت)

الاولى (وكذا الو بالاشهر أو بهما)

لومعدة وفاة فلو حذف قوله

والمرئ منها العميمة وعم الحائل

لوحلت فعدتها الوضع الامتدة

الوفاة فلا تتغير بالحمل كما مر وصححه

في البدائع (ومبدأ العدة بعد

الطلاق و) بعد (الموت) على

النهر

من مات عنها وهي حامل كما قد مضى فعمل أن من لم تكن حاملا عند الموت وجبت بعده فبقي داخل تحت الاطلاق  
فلا تتغير عدتها بل تبقى بالشهر ويعلم أيضا من قوله بعده وفيمن جلبت بعد موت الصبي - عدة الموت اجبا لعدم  
الحمل عند الموت اه فافهم لكن الظاهر أن هذا بالنظر إلى الوفاة أما عدة الوطئ الذي حصل منه الحمل  
فلا تنقضي الا بوضعه ان كان بشبهة لانه ثابت القرب بخلاف ما لو كان من زنا لان الزنا لا عدة له أصلا  
فافهم (قوله لانها أجل) أي لان العدة أجل فلا يشترط العلم بعينه أي بمعنى الاجل اه ح وفي عامة  
النسخ لانهم ينعير التثنية أي عدة الطلاق وعدة الموت قلت وهذا مبنى على تعريف البدائع من أن العدة  
أجل ضرب لانقضاء ما يقع من آثار النكاح وقد مضى جرحه (قوله فلو طلق) تفريع على المتن ط (قوله  
من وقت البيان) لانه انشاء من وجه بجر وهذه الجملة بمنزلة الاستثناء من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق  
والموت اه ح قال في الشربلية قوله وابتدأها عقبها ما أي عقب الطلاق والموت يستثنى منه من بين  
طلاقها فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احداكم طالق وان مات قبل البيان لزم كلامهما  
عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حض كافي البرازية اه وسياق استثناء مسائل اخرى في كلامه (قوله  
عدلا) أي الشاهدان أي زكاهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما على ما عرف في موضعه (قوله  
من وقت الشهادة) على حذف مضاف أي من وقت تحمل الشهادة لا من وقت أدائها فانهم ما لو شهدا في المحترم  
أنه طلقها في شوال كان ابتداء العدة من شوال كما تقدم ح قلت والظاهر أن يراد وقت الشهادة على ظاهره  
بناء على أن أداءها حاصل وقت التحمل لانها شهادة حسبة ينسق الشاهد بتأخيرها بلا عذر فلا تقبل  
كما أشار إليه في البحر (قوله بخلاف الخ) مرسب بقوله فالعدة من وقت الطلاق (قوله فان القوي انها  
من وقت الاقرار مطلقا) أي سواء صدقته أم كذبه أم قالت لا أدري كما يدل عليه السياق قال في البحر  
وظاهر كلام محمد في المبسوط وعبارة الكنز اعتبارها من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوبها  
من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختم او اربع سواها زجره حيث كتم طلاقها وهو مختار كما في الصغير  
اه ووفق السعدي بحمل كلام محمد على ما اذا كانا مستقرين من الوقت الذي اسند الطلاق اليه أما اذا كانا  
مجتعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الاسناد قال في البحر وهذا هو الذي في ان شاء الله تعالى  
وفي افتح أن قوي المتأخرين مخالفة للائمة الاربعة وجهور العجاية والتابعين وحيث كانت مخالفتهم لثمة  
فينبغي أن يفتقر به محالها والناس الذين هم ظلمها ولهذا فصل السعدي بماتر اه ملخصا وأقره في البحر والنهر  
(قوله فنيال لثمة المراضعة) أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة ليصح اقرار المريض لها بالدين أو ليرتج  
اختم أو اربع سواها فتح (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله حيث سكنت فيه عن بيان النفقة  
والكنى فان فيها فرقا بين التصديق والتكذيب وكان الانصراف يقول فان القوي انها ان كذبه الخ (قوله  
ان وطئ الزمة مهر ثان) ينبغي تقييده بما اذا كان في عدة ما دون الثلاث أو في عدة الثلاث لكن مع ظنه الحل  
لما قد مضى عن البرازية انه لو وطئ في عدة الثلاث مع العلم بالحرمه كان زنا بقي حل يكثر المهر بكثر  
الوطئ ذكرك في البحر في باب المهر عن الخلاصة لو وطئ المعتدة من ثلاث وادعى الشبهة يلزمه مهر واحد  
أم بكل وطئ موقبل ان كانت الطلقات الثلاث جلة فظن أنها لم تقع فيوطئ في موضعه فيلزمه مهر واحد  
وان ظن أنها تقع لكن ظن أن وطئها حلل فهو ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر اه تأمل (قوله  
ولا نفقة الخ) أي اذا كان الزمن الماضي استغرق العدة أما اذا بقي منها شيء تنجب النفقة والسكنى فيه ط  
(قوله لقبول قولها على نفسها) أي في حق نفسها فيسقط ماوجب لها قال في البحر والحاصل أنها ان كذبه  
في الاسناد أو قالت لا أدري فمن وقت الاقرار وان صدقته في حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى  
من وقت الاقرار اه وفيه أن السكنى من حق الله تعالى ومقتضاه لزومها وان صدقته ط قلت وليس  
في عبارة البحر لفظ السكنى بل عبارته ولكن لان نفقة لها ولا كسوة أن صدقته وهكذا في التهر وأصل المسألة  
في الخاتمة كما عزاد الشارح إليها وعبارتها وفي القوي عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر أثر نفقة لها الا  
في ابطال النفقة فقد ظهر أن ذكر السكنى في كلام المصنف مستدرك فافهم (قوله ثم أقام معها) أطلقته  
فمثل ما اذا وطئها أولا اه ط (قوله ان مقر اطلاقها لا تنقضي عدتها) أي يكون ابتداءها من وقت

(وتنقضي العدة وان جهلت)  
المراة (بهما) أي بالطلاق والموت  
لانما أجل فلا يشترط العلم بعينه  
سواء اعترف بالطلاق أو أنكره  
(فلو طلق امرأته ثم أنكره  
واقبت عليه بينة وقضى القاضي  
بالفرقة) كأن ادعته عليه  
في شوال وقضى به في المحترم (فالعدة  
من وقت الطلاق لا من وقت  
القضاء) برازية وفي الطلاق  
المبهم من وقت البيان ولو شهدا  
بطلاقها ثم بعد أيام عدلا فتضى  
بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة  
لا انقضاء بخلاف ما (لو أقر بطلاقها  
منه زمان) ماض فان القوي  
أنهما من وقت الاقرار مطلقا  
لثمة المراضعة لكن ان  
كذبه في الاسناد أو قالت  
لا أدري (وجبت العدة من  
وقت الاقرار وإياها النفقة والسكنى  
وان صدقته كذلك غير أنه)  
ان وطئها الزمة مهر ثان اختيار  
(ولا نفقة) ولا كسوة (ولاسكنى)  
لها القبول قولها على نفسها خاتمة  
وقبها بأنها ثم أقام معها زمانا  
مقر اطلاقها لا تنقضي عدتها الا ان  
منكرها

الطلاق والظاهر أن المراد إقراره به بين الناس لا بمجرد إقراره به عند هامة تصديقها له وإن المراد إقراره به من حين التطبيق وبه يظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فانه ما فروضة فيما لو كتم طلاقها ثم أقر به بعد زمان وظاهر أيضا عدم مخالفتها للصحح الاتي عن جواهر الفتاوى من اعتبار الاشتار ولا المساس في الفروع من اعتباره أيضا فافهم (قوله فان اشتراط الخ) فلو طلقها ثلاثا باعده هذه الطلقة المشتهرة لاتقع الثلاث كما سيأتي في الفروع (قوله وكذا لو خالعهما) هو داخل تحت قوله أبانها لكن الابانة قد تكون بدون علمها بخلاف الخالعة لانهم مفاعلة فاشار الى أنه لا فرق في اشتراط الاشهار بين كونهم عاملة أولا فافهم (قوله واشهد) أشار الى أن الاشتهار لابد أن يكون بإقراره بين الناس لا بمجرد سماعهم من غيره والى أن إقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الاقرار عند أكثر من الشهادته اشهارا كما قالوه في النكاح من أن الاعلان الذي قال باشتراطه الامام مالك يحصل بالشاهدين فافهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا) أي زجر الله عن الكتمان وهذا التعليل ذكره في الخاتمة وتقدم تعليل آخر وهو قوله نصيبا التهمة المواضعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة مذكور بما مر في المتن لانه مفروض فيما لو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر وفي بعض النسخ ولذا باللام وهي أولى والحاصل انه ان كتمه ثم أخبر به بعد مدة فالفتوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل يجب العدة من وقت الاقرار سواء صدقته أو كذبه وان لم يكتبه بل أقر به من وقت وقوعه فان لم يشهر بين الناس فكذلك وان اشهر بينهم يجب العدة من حين وقوعه وتنقض أي ان كان زمانها مضى وهذا اذا لم يكن وطئها بشبهة ظن الحل والواجب بالوطئ عدة أخرى وتداخلها كما مر وكذا كلما وطئها يجب عدة أخرى فلا يحل لها التزوج بائنا ما لم تمض عدة الوطئ الاخير بخلاف ما اذا كان الوطئ بلا شبهة فانه لا يوجب عدة لتحصن زنا الزنا لا يوجب عدة كما مر فلها التزوج بائنا كما صرح به في التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الطلاق أي اذا كان الطلاق مشتمرا وضمت عده كما علمه والا فلا وطئ الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كما سيأتي في الفروع (قوله وحينئذ فبدؤها من وقت الثبوت والظهور) أي وحين اذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصله فظهر أن هذه المسائل اذا لم يكن الطلاق فيها مشتمرا يكون مبدأ العدة من وقت الثبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقولهم والظهور عطف تفسير أي يكون مبدأها من وقت إقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستثناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما اذا كان مشتمرا من الاصل فانها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن الاقرار في عبارة الخاتمة بمعنى الاشهار بين الناس من حين التطبيق هكذا ينبغي حل هذا المقام فافهم (قوله ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفريق الخ) وقال زفر من آخر الوطآت لان الوطئ هو السبب الموجب ولنا أن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة بالتفريق الا ترى انه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا تنصير شارعة في العدة ما لم ترتفع شبهة بالتفريق كافي السكافي وغيره اهـ سائحي قلنا ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطئ بشبهة بلا عقد وينبغي أن يكون من آخر الوطآت عند زوال شبهة بأن علم انها غير زوجته وانما التحمل له اذا عقد هنا فلم يبق سبب للعدة سوى الوطئ المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفريق من القاضي) أي عقبه وهذا اذا كان في زمان يصلح لا يتبدل فلا يشك بما اذا فرق في الحيض فانه يعتبر ابتداءها بعد اذ لا يتبدل من ثلاث حيض أفاده القهستاني والمراد بالتفريق أي يحكم القاضي به بينهما كما في الجرح عن العناية تأمل (قوله وقدمه في الجرح بحثا الخ) أقول لو كان مرادهم وجوب الحد اذا كان الوطئ بعد العدة لم يبق لذكر فائدة اذ هذا حكم النكاح الصحيح فيعلم منه الفاسد بالاولى وقد نازعه العلامة المقدسي بقوله وقد يقال هذه العدة تخالف غيرها في هذا الحكم لانها أثنى نكاح فاسد كما خالفته في انها لا تعتد في بيت الزوج اهـ وأيضا فقد رده السائحي بأن هذا البحث وان تابعه عليه غيره وحده غلظة عن فهم تعليل المسألة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتفاع شبهة بالتفريق الخ أي فلم يبق بعد التفريق ما يندري به الحد ورتبه الرجعي أيضا كما حاصله أن درء الحد قبل التفريق بشبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة شبهة وهي غير معتبرة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح اذا ظن الحل فانها شبهة الفعل لانها محبوسة في بيته ونفقة داره علمها وهما لا نفقة ولا احتباس اهـ قلت لكن يشك عليه ما صرح به في الجرح وغيره من أنه لو تزوج فاسدا اختلف امره أنه يحرم عليه امره أنه الى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى  
أبانها وأقام معها فان اشهر طلاقها  
فيما بين الناس تنقضى والا لا وكذا  
لو خالعهما فان بين الناس وأشهد  
على ذلك تنقضى والا لا هو الصحيح  
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا  
اتتهى وحينئذ فبدؤها من وقت  
الثبوت والظهور (و) مبدأها  
(في النكاح الفاسد بعد التفريق)  
من القاضي بينهما ثم لو وطئها حد  
جوهره وغيرها وقدمه في الجرح  
بكونه بعد العدة لعدم الحدة  
بوطئ المعتدة

بقاء أثر هذا النكاح بالنسبة إليه وقد يجاب بان بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطئه فيها زنا يحسد به كالوطئ معتدنه من الثلاث عالمها بما فيها زنا يحسد به مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) قدس به لان ظاهر كلامهم انها لا تكون من المرأة قال في البحر ورجحنا في باب المهر انها تكون من المرأة أيضاً ولذا ذكر مسكين من صورها أن تقول فأرقتك اه ورجحه بانفاقهم على أن لكل منهم فسخ هذا النكاح والفسخ متاركة اه قال في التهر وقد منما يدفعه اه أى ذكره مثلاً ان المتاركة في معنى الطلاق فيختص به الزوج اه ورد في الخبر الرمي بأنه لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هناك وان المقدس تابع البحر (قوله ونحوه) بالنصب عطف على قوله تركت أى كتبت سبيلك أو فأرقتك (قوله ومنه) أى من النكاح أو من الاظهار (قوله) لا يجزى العزم بالرفع عطف على الطلاق أو بالجر عطف على اظهار العزم قصد به التنبيه على ما في الخبر وغيره من قوله أو العزم على ترك وطئها وأنه على تقدير مضاف أى اظهار العزم كغير المصنف تبعاً لان كمال لما في العناية أن العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والا فبكي تفرق الابدان) أى مع العزم على تركها قال في البحر من المهر وأما غير المدخول بها فتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وهو تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة الا بالقول فيهما (قوله والخلوة في النكاح الفاسد) أى سواء كانت صحيحة أو فاسدة ح وفيه انها لا تكون الا فاسدة لانه ممنوع شرعاً عن وطئها كالخلوة بالخالض لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجب العدة) أى ولا المهر وانما يجيبان بحقيقة الوطئ (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العقد لاحق له عليها في احتسابها في بيته فبعده أولى لكن سيأتى في الفصل الا ترى خلافاً هنا أحد قولين ويأتى تمامه (تمت) ذكر في البحر أنه قدّم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموته الا الحيض بعد الدخول وأنه لا حداد ولا نفقة فيها وأنه يحرم عليه امرأته لو تزوج اختها فاسداً الى انقضاء العدة وان وجوبها في القضاء أما في الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطئ ثلاثاً حل لها التزوج بلا تفرق ونحوه وان الاربع عدم اشتراط عليها بالمتاركة (قوله قالت مضت عدتي الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا يخصر في اخبارها بل يكون به وبالفعل بان تزوجت بآخر بعد مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تصدق لان الاقدام عليه دليل الاقرار بجر عن البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما اذا ادعى هو مضى عدتها وكذبه فسيأتى آخر الفروع (قوله قبل قولها مع حلفها) أى ولو كانت مرضعاً لانه يحسّر من بعضهن كما في الانقروى سابعاً (قوله ثم لو بالشهور الخ) شروع في بيان ادنى ما تحتمله المدة (قوله فالمقدّر المذكور) أى اذا كانت ممن تعتد بالشهر فلا بد من مضى المقدّر شرعاً المذكور فيما مر وهو ثلاثة أشهر للحرّة ونصفها للامة (قوله ستون يوماً) فيجعل كأنه طلقها في الظهر بعد الوطئ ويؤخذ لها أقل الظهر خمسة عشر لانه لا غاية لا كثره وأوسط الحيض خمسة لان اجتماع أقلامها نادر فثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حيض بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن له يجعل كأنه طلقها في آخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة عليها ويؤخذ لها أقل الطهر وأكثر الحيض ليعتدلا فظهر ان ثلاثين يوماً وثلاث حيض ثلاثين يوماً واثنا عشر يوماً وثلاث حيض ثمانية عشر يوماً وثلاث حيض تسعة وثلاثون يوماً وثلاث حيض تسعة أيام وظهر ان ثلاثين أفاده ط (قوله ولامه أربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحيضة بعشرة وعلى تخريج الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحيضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ البحر أنه على رواية الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كما في البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لا اشتراط المدة المذكورة في الحرّة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور ذلك اه أى فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قولها لانه لا يستبين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم وأشار الى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرب بسقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتماله قال في التهر والظاهر الاول وقال الرمي والثاني ضعيف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما ترفى الرجعة) حيث قال هناك ثم انما تعتبر المدة لو بالحيض لا بالسقط وله تخليفها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الا بينة ولو حرّة ففتح اه قال في البحر وفيه نظر فقد صرحوا في باب ثبوت النسب ان عدتها تنقضي باقرارها بوضع الحمل وان توقف

(أو المتاركة أي اظهار

العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بان يقول بلسانه تركتك بلاوطئ ونحوه ومنه الطلاق وانما النكاح لوجوب حضرتها والا لا يجزى العزم لو مدخولة والا فبكي تفرق الابدان والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينص عدد الطلاق لانه فسخ جوهره ولا تعتد في بيت الزوج نازية (قالت مضت عدتي وابتدة تحتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها أو لا) تحتمله المدة (لا) لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالمقدّر المذكور ولو بالحيض فاقطع الحرّة ستون يوماً ولامه أربعون مالم تدع السقط كما ترفى الرجعة



الولادة على البينة انما هو لاجل ثبوت النكاح (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقا بولادتها) مثله ما لو اقرعه عقب الولادة بلا فاصل ط (قوله فيضم) بالبناء للفاعل وضميره عائدا الى الامام وقوله خمسة وعشرين منعه قوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يضم مبنى للمفعول (قوله كما مر في الحيض) حيث قال ولا حد لآله أى النفس الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فأتت طالق فقلت مضى عدتي فتدريه الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة اه قلت وعليه فاذا طلقت عقب الولادة فلا بد من معنى خمسة وعشرين للنفس ثم تعتد بستين يوما كما مر فأقل مدة تصدق فيها عند خمسة وعشرين وثمانون وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن أقل المدة مائة يوم بتقدير النفس وطهره أربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستون اذ لا بد من معنى أحد عشر يوما للنفس ثم تطهر خمسة عشر يوما ثم تعتد بستة وثلاثين وعلى قول محمد اقلها أربعة وخمسون يوما وساعة فلا بد من معنى ساعة للنفس وخمسة عشر للطهر ثم تسعة وثلاثين وتقدم تمامه في الحيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن غير ثلاث درمستي لانها لو كانت معتدته من رجعي فالعقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم يحل له قبل زوج آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا او دخل بها ففترق بينهما ثم تزوجها صحيحا في العدة أماعكسها بأن تزوجها أو لا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول ففترقها في العدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدول عليها اتمام العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واطنا حكمة لعدم امكان الحقيقة ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلو في الفاسد فأداه في البحر (قوله ولو حكا) أى ولو كان الوطء حكا وهو الخلو والمعنى قبل الوطئ والخلو ح (قوله لانها مقبوضة في يده الخ) أى فينوب عن القبض المستحق بالعقد الثاني كالغاصب اذا اشترى المغصوب الذي في يده يصير قابضا بمجرد العقد فكان طلاقا بعد الدخول لا يقال الطلاق بعد الدخول يملك به الرجعة ولا رجعة له خلالا لانه لا يلزم من اقامته مقام الوطئ في العقد الثاني في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كمنطوقه اقيمت مقام الوطئ في حقهما ولم يتم مقام ملك الرجعة وتماه في المنع قلت وأيضا فان الطلاق الاول بائن كما مر حوايه فكيف يملك الرجعة في عدته وان كان الثاني رجعي (قوله وهذه احدى المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد فهذه ثنتان من بيان ما نالها تزوج معتدته وهو مريض وطلقة قبل الدخول فيكون فاقرا رابعه فافترق بينهما بعد الكفاءة بعد الدخول فنكحها في العدة وفترق بينهما أيضا قبل الدخول خامسها تزوج صغيرة أو أمة ودخل بها ثم آتت بها ثم تزوجها في العدة فبلغت أو عتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة فاختارت نفسها بالبلوغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعا تزوج معتدته فارتدت قبل الدخول وباقي الصور وقع في البحر مكر رابل الكورتان الاولتان واحدة ففي الحقيقة ستة فأنهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون دخولا في الثاني فلا عدة مبتدأة ويجب نصف المهر لكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وعند زفر لا يجب اه ح أى فحل للأزواج فيصلح حمله لا سقط عدة الحمل بأن يطلقها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول فحل للأزواج فيصلح حمله (قوله أبطاله المصنف بما يطول) نقل ح عبارة المصنف بطولها وحاصلها أنه قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا في تحصيل الحطام الفاني قال الكمال في فقهه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال المقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب ومنع ذلك هو مجتهد فيه بل صرح في جامع الفصولين بأنه لو قضى به فاض فقد قضاؤه لأن الاجتماع فيه مساعا وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها اه والوجه عندي في هذا الزمان عدم نفاذه لانه انما يقع لا خذ المال بمقابلته كما هو المعهود من قضاة زماننا وقد سئل شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يقوله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ للأول قبل العدة وان صح نكاحه اذ لا يلزم من صحته حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لا كثر الله تعالى منهم ففترجون في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا ينظرون الى مانص عليه علماء زماننا أن

وما لم يكن طلاقها معلقا بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس كما مر في الحيض (نكح) نكاحا صحيحا (معتدته) ولو من فاسد (وطلقها قبل الوطئ) ولو حكا (وجب عليه مهر تام) عليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها فحل للأزواج ابطاله المصنف بما يطول وبزم بان القاضي المقلد اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كالأورثي

قوله الاوليان كذا يحط المحشي وصوابه الاوليان يحذف التاء قاله نصر الهوريني

مطلب  
الدخول في النكاح الاول  
دخول في الثاني في مسائل

القاضي اذا ارثني في حادثة لا ينفذ حكمه فيها والمقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الاسح  
 ومرا من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون قال الشيخ حافظ الدين  
 لا خفاء ان علم قضائنا ليس بشبهة فضلا عن الحجة فانه عن قضاء زمانه وبلاذه فكيف اليوم واكثرهم جاهلون  
 نعوذ بالله تعالى من الجراء على أحكام الله تعالى بلا علم وليس للقاضي المقلد الا اتباع مشهور المذهب ولا سيما  
 الذي يقول له السلطان وايتك القضاء على مذهب فلان وقد عمل المتأخرون بقول زفر في مسائل معروفة  
 لموافقها الدليل والعرف وأعرضوا عن هذه لما فيها من خطر الشبهة لا خلافا الانساب ولقد صحبت العلماء  
 العاملين الاكابر قريسا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم اقبل بها ولا حكم بها ولا سمعته عنهم بخلاف ما نص الله تعالى  
 خيرا وقدس ارواحهم حيث اجتنبوا ما يريب واستمسكوا بما لا يريب اه (قوله الا ان نص السلطان الخ)  
 فنه نظر لا قضاء له أن مخالفة القاضي مشهور المذهب تصح اذا نص له السلطان مع انفاذ منافي في هذا الباب  
 ما مر أول الكتاب من أن الحكم والقضا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع تأمل (قوله لطلقة اذني)  
 احتزبه عن المسلم كما يأتي (قوله لم تعتد عند أبي حنيفة) فلو تزوجها مسلم أو ذمي في فور طلاقها جاز كما في فسخ  
 القدر بجرقات والفرق بين هذه وبين ما اذا كان زوجها مسلما حيث تعتد ما افاده بقوله لانها حقة ومعتقده أي  
 ان العدة انما تجب حق الزوج فاذا كان كافر لا يعتقدها لا تجب له وان تزوجها مسلم بخلاف ما اذا كان الزوج  
 مسلما تجب لاجل حقه واعتقاده وان تزوجها ذمي مثلها وكان لا يعتقدها وبه سقط ما يجتهد في النهر من باب نكاح  
 الكافر من أنه ينبغي أن لا يختلف في وجوبها اذا تزوجها مسلم لانه يعتقد وجوبها الخ اذ لا ينبغي أنه يعتقد  
 وجوبها لنفسه لتحسين مانه ولا يعتقد وجوبها للكافر لانه انما يعتقد ما ثبت عند مجتهد فنه ذكر في الحاشية  
 هنالك الذي اذا أبان امرأته الذمية فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ انه يجوز نكاحها  
 ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحبيضة في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد شلث  
 حيض (قوله لا نا امرنا بتركهم وما يعتقدهون) فثبت لم يعتقدها حقا لانفسهم لانهم بها أي امرنا بتركهم  
 ومعتقدهم فام صدرية والمصدر المنسبك في محل نصب على انه مفعول معه (قوله وقيد الوالو الجني الخ) قال  
 في البحر بعد نقله وأطلقه في الهداية معللا بأن في بطنها ولد انابت النسب وعن الامام يصح العقد عليها ولا يطاق  
 كالحامل من الزنا والاول اصح اه ما في الهداية (قوله انشاقا) أي بين الامام وصاحبيه وقوله مطلقا  
 أي سواء كانت حائلا أو حاملا من غير سواء اعتقدتها هي أولا (قوله لان المسلم يعتقده) أي يعتقدها  
 الاعتداد من نكاحه فكانت حتى ادعى فتخاطب به الذمية وان كان فيها حق الله تعالى (قوله والحرى ملحق  
 بالجماد) حتى كان محلا للثلاث هداية أي والجماد لا يراعى حقه وان اعتقدها (قوله لانها معتدة الخ)  
 المذكور وفي حاشية العلامة فوح على الدرر أنها معتدة بخلاف فلا يجوز نكاحها ما لم تنص لان في بطنها  
 ولدا انابت النسب فينعى التزوج كحمل أم الولد يمنع المولى من تزويجها لان الولد اذا كان ثابت النسب كان  
 القراش قائما فاستلزم الجمع بين القراش اه ملخصا فافهم وروى عنه انها في حكم الحبل أي من  
 الزنا وهو اختيار الكرخي قهستاني (قوله كرية الخ) بخلاف ما اذا جاز الزوج مسلما أو ذميا  
 أو مستأمنا ثم صار مسلما أو ذميا وتر كها فانه لا عدة عليها هنالك اجماعا حتى جاز له تزوج أختها أو أربع سواها  
 كما دخل دارنا لعدم تسليم الاحكام لها فانه لا نكاحا غيرها بخاطبة بالعدة لانها حق الادعي فتخاطب بها فحق (قوله  
 خرجت النسا) في نكاح الهداية والمخمرات وغيرهما ان الخروج ليس بشرط لانهم قالوا الواسلت في دار الحرب  
 ومضى ثلاث حيض بانته منه ولا عدة عليها عنده خلافا لهما قهستاني (قوله الا الحامل لما مر) أي من أن  
 في بطنها ولدا انابت النسب (قوله ووطئها) أي المتزوج وهو معنى قوله ودخل بها لكنه لما كان موجودا في نسخ  
 المتن المجردة وقد أسقطه المصنف من النسخة التي شرح عليها علم أن المصنف عول على عدم ذكره فذكر الشارح  
 قوله ووطئها لانه لا بد من هذا القيد تأمل (قوله واهذا) أي لكونه لا عدة عليها وقوله لانه زنا لعله فتكون  
 عدة للمعلول أيضا بواسطة ولو قدم العلة الثانية على الاولى لكان أولى (قوله والمزني بها لا يحرم على زوجها)  
 فله ووطئها بلا استبراء عندهما وقال محمد لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرئها كما مر في فصل المحرمات (قوله  
 لا يقر بها زوجها) أي يحرم عليه ووطئها حتى تبيض وتظهر كما صرح به شارح الوهبانية وهذا يمنع من حمله على قول

الأن نص السلطان على العمل  
 بغير المشهور وقيد في صير حنفيا  
 زفرا وهذا لم يتبع بل الواقع  
 بخلافه فليحفظ (ذمية غير حامل  
 طلبة ذمي - اومات عنها لم تعتد)  
 عند أبي حنيفة (اذا اعتقدوا ذلك)  
 لانا امرنا بتركهم وما يعتقدهون  
 (ولو) كانت الذمية حاملا تعتد  
 بوضعها اتفاقا وقيد الوالو الجني  
 بما اذا اعتدوها (و) الذمية  
 (لو طلقها مسلم) اومات عنها  
 (تعتد) اتفاقا مطلقا لان المسلم  
 يعتقده (وكذا لا تعتد مسبية افترقت  
 يتبين الدارين) لان العدة حيث  
 وجبت انما وجبت حقا للعباد  
 والحرى ملحق بالجماد (الا الحامل)  
 فلا يصح تزويجها لانها معتدة  
 بل لان في بطنها ولدا انابت النسب  
 (كربية خرجت النسا مسلة  
 أو ذمية أو مستأمنة ثم اسلمت  
 وصارت ذمية) لما مر انه ملحق  
 بالجماد (الا الحامل) لما مر وكذا  
 لا عدة لوتزوج امرأة الغير  
 ووطئها (عالم بذلك) وفي نسخ  
 المتن (ودخل بها) ولا بد منه وبه  
 يفتي واهذا يجتمع العلم بالحرمة  
 لانه زنا والمزني بها لا يحرم على  
 زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت  
 المرأة لا يقر بها زوجها حتى تبيض  
 لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقط  
 ماؤه زرع غيره

محمد لانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في المنع في فصل المحرمات وقد مناعته أن ما في شرح الوهبانية ذكره في التفت وهو ضعيف الآن يحمل على ما إذا وطئ بالشبهة اه فافهم (قوله فليحفظ لغرابته) أمر يحفظه لانه لا يعقد بل ليجتنب بقرينة قوله لغرابته فان المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا حرمة له لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شكك اليه امرأته انما لا تدفع يدك لانس طلقها فقال اني احبها وهي جميلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمتع بها أو أمّا قوله فلا يسقي ماؤه زرع غيره فهو وان كان واردا عنه صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطء الحبل لانه قبل الحبل لا يكون زرع عايل ماء مسفوحا ولهذا قالوا لو تزوج حبل من زنا لا يقرب بها حتى تضع لكلا يسقي زرع غيره لان به يزاد مع الولد وبصره حدة فقد ظهر بما اقترناه الفرق بين جواز وطئ الزوجة اذا رآها تزنى وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فافهمته (قوله لو عالمة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعرا أو كرهها على النكاح لم تكن ناشرة لانهم لا تصدق منع نفسها عن الاول أفاده ط (قوله كما تر) أي في شرح قول المصنف والموطوءة بشبهة وقد أطال هناك على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أي مني زوجها من غير خلوة ولا دخول أمالواد خلعت مني غيره فقد قدمناه في الموطوءة بشبهة (قوله في البحر بمحناهم) حيث قال ولم أر حكم ما إذا وطئ في دبرها أو أدخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ابلاغ في قبلها وفي تحرير الشائعة وجوبها فيه ما ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعترف براءة الرحم أكثر من مجرد الابلاج اه يعني وأما في الاول فلا لان الوطئ في الدبر ان كان في الخلوة فالعدة تجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعترف البراءة لانه سفع الماء في غير محل الحرث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفي النهر الخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان ظهر حملها كان عدتها موضع الحمل والافلاعة عليها اه واعترضه بعض الافاضل بأن الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه والعدة التي قررت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجت الى نقل اه أقول سند كفي الاستيلاء عن البحر عن المحيط ما فسد اذا عالج الرجل جاريته فيمادون الفرج فانزل الجارية ماء في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلت الجارية ولدت فالولد ولده والجارية أم ولده اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر اه ح قلت ويؤيده أيضا ثباتهم العدة بخلوه المحبوب وما ذاك الا لتوهم العلوق منه بسحقه (قوله ومضى سبعة أشهر) لعل الاولى تسعة بتقديم التاء على السين ليكون اشارة الى ما مر نظاما عن الامام مالك من أن نمدة الطهر تنقضي عدتها بسبعة أشهر فالمعنى أنه لم يصح ما لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في انها لم تحض والا فالقول له لما قدمناه عن البدائع عند قوله قالت مضت عدتي ومثله ما قدمناه في الرجعة عن البرازية من أن المطلقة لو قالت للثاني تزوجني في العدة ان كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لا يوضح النكاح لان الاقدام على النكاح اقرار بخفضي العدة (قوله لان من لا تحيض لا تحبل) أي فلما حبلت تبين انها من أهل الحيض فلا تنقضي عدتها الا بثلاث حيض (قوله فلو مضى ما علموا عند الناس) أي بأن كان أكثر وقت الطلاق به وأشهر بينهم ومضت عدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشهر الطلاق لا تنقض مضى ما في الصحيح كما قدمه عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها عالما بالحرمة بلا شبهة كان زنا فلا تجب عدة اخرى ولو كان الوطئ بشبهة وجب لكل وطئ عدة اخرى وتدخلت مع التي قبلها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الاخير ولو طلقها ثلاثا بعد انقضاء عدة الطلاق الاول لم تقع وان كانت في عدة الوطئ كما قدمناه عن البرازية وبه ظهر جواب حادثة القسوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام فاستفتى شافعا فافتاه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها لشافعي أيضا ومضت مدة طويلة أيضا ثم أبانها أيضا كذلك فافتاه شافعي بكفارة عين ثم طلقها الا أن ثلاثا كان مقرا بالثلاث الاول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عدة الذي قبله فتنقض ما مر أنه لا يقع عليه سوى طلاقة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقربها ومضت عدتها فلا تقع الثانية ولا ما بعد ها وان وطئها في تلك العدة لانه وطئ شبهة كما علمته والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أي لان العدة من هذه الطلقة لا تنقضي ما لم يكن الطلاق مشتهرا كما علمته ولو كان مشتهرا فالتسليم به قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بها فعدوله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل

فليحفظ لغرابته (بخلاف

ما إذا لم يعلم) حيث تحرم على

الاول الا أن تنقضي العدة ولا تنقضي

لعدتها على الاول لانها صارت

ناشرة خاتمة قلت يعني لو عالمة

راضية كما مر قد بر (فروع)

أدخلت منه في فرجها هل تعدد

في البحر بمحناهم لا احتياجا

لتعريف براءة الرحم وفي النهر بمحنا

ان ظهر حملها ثم والا وفي القسوة

ولدت ثم طلقها ومضى سبعة أشهر

فحكمت آخر لم يصح اذا لم تحض

فيها ثلاث حيض وان لم تكن

حاضت قبل الولادة لان من لا

تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا

ويقول كنت طلقها واحدة

ومضت عدتها فلو مضى ما علموا

عند الناس لم يقع الثلاث والايقوع

ولو حكم عليه بوقوع الثلاث

بالبينة بعد انكاره فلو برهن انه

طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل

بحروفيه عن الجوهرية أخبرها ثمة

ان زوجها الغائب مات وأطلقها

ثلاثا

مطلب  
في المنع اليها زوجها

أو أنها ما منه كتاب عيلى يد ثقة  
بالطلاق ان أكبر رأيه أنه  
حق فلا بأس ان تعتد وتزوج  
وكذا لو قالت امرأته لرجل طلقني  
زوجي وانقضت عتدي لأبأس أن  
يتكهما وفيه عن كافي الحاكم  
لوشكت في وقت موته تعد من وقت  
تستيقن به احتياط وفيه عن  
الحيط كذبته في مدة تحتله  
لم تسقط نفقتها وله نكاح أختها  
علا بخبرهما بما بقدر الامكان فلو  
ولدت لاكثر من نصف حول ثبت  
نسبه ولم يفسد نكاح أختها في  
الاصح فتره لو مات دون المعتدة  
\* (فصل في الحداد) \*

تجاء من باب أعدومة وفتر وروى  
بالجيم وهو لغة كافي القاموس  
ترك الزينة للعدة وشرع ترك  
الزينة ونحوها للمعتدة بآثر أو موت  
(يحد) بضم الحاء وكسرها كما مر

منه فلا ينافي قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على يد ثقة) هذا غير قيد كافي الولوجية  
وفي جامع الفصولين أخبرها واحد بموت زوجها أو برده أو بتطليقها حل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل آخره  
أن يشهد لأنه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأناها بكتاب  
من زوجها بطلاق ولا تدرى أنه كاذب أو لا إلا أن أكبر رأيه أنه حق فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل  
الايلاء ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط السامحاني عن جامع الفتاوى شهد اثنان ان الغائب طلق زوجته  
لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها تعتد وتزوج باختر اه وحاصله أنه  
يسوغ للحاكم السكوت لأنه أمر ديني لا اثبات الطلاق لأنه حكم على غائب فلا يصح وينظر أن ابتداء العدة من  
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لأنه غير مقيم معها فلا تهمة وقوله فلا بأس يفيد أن الأولى عدمه  
وفي البحر أخبرها رجل بموته وأخبر بحياة فان شهد أنه عاين موته أو جنازه وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج  
ما لم يؤرخا وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها جماعة بأنه حي ان صدقت الأولى صح النكاح (قوله  
لأبأس أن ينكحها) في الخاتمة قالت ارتد زوجي بعد النكاح وسعه أن يعتمد على خبرها ويتزوجها وان أخبرت  
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فان كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها  
فلا بأس بأن يتزوجها الا لو قالت كان نكاحي فاسدا أو كان زوجي على غير الاسلام لانها أخبرت بأمر مستنكر  
اه أي لأن الأصل صحة النكاح سامحاني (قوله لو شكت) أي التي أنها خبر موت زوجها (قوله  
وفيه عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا وقع القدر اذا قال الزوج أخبرني بأن عتدتها قد انقضت  
فان كانت في مدة لا تنقضي في مثلها لا يقبل قوله ولا قولها إلا أن تين ما هو مشتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق  
فحينئذ يقبل قولها ولو كان في مدة تحتله فكذبته لم تسقط نفقتها وله أن يتزوج باختر لأنه أمر ديني يقبل قوله  
فيه اه فالاصل أنه يعمل بخبرهما بما بقدر الامكان بخبره فيما هو حقه وحق الشرع وبخبرها في حقه من وجوب  
النفقة والسكنى اه والمسألة مفروضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقها  
في النسب أصلي حتى الولد لانها غير بولد لأب له فلم يقبل قوله ولا يفسد نكاح أختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا  
بخلاف القضاء بالنفقة لانه يتصور استحقاق النفقة لغير العدة فكأنه وجبت في حقها بسبب العدة وفي حقه  
بسبب آخر فان تزوج أختها ومات فالمراث للاخت وقيل ان قال هذا في النكاح فالمراث للاخت والا فلا معتدة  
فاذا قضى به للمعتدة قبل يفسد نكاح الاخت والاصح لا لتصور استحقاق الميراث بغير الزوجية فترك منزلة  
استحقاق النفقة بجر عن المحيط لمخاوصا حاصله مسئلتان احدهما لو ولدت التي أقتر بانقضاء عتدتها وبنت نسب  
الولد يفسد نكاح أختها لانه صار مكذبا شرعا ثانيتهما لو أقتر بذلك ثم تزوج أختها اثبات تره الاخت دون المعتدة  
وقيل هذا الوأقر في صحته فلو في مرضه صار فارا فتره المعتدة واذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح أختها  
اذ لا يلزم من ارثها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الاخت لتصوره بطريق آخر وبه علم ان  
في كلام الشارح اختصارا مختلا وصواب التعبير أن يقول ولو مات تره الاخت وقيل للمعتدة ان قال ذلك في  
مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله  
سبحانه أعلم

\* (فصل في الحداد) \*

لماذا كنف وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كرها وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من  
أصل وجوبها فتح (قوله جاء من باب أعدومة وفتر) أي أنه جاء من المزيد ومن المجرد الذي كنف وأكضرب  
قال في المصباح أحدث المرأة احدا فهي محد ومحد إذا تركت الزينة لموته وحدت تحته وتحد حدادا  
بالكسر فهي حاد بغيرها وانكرا الاصعي الثلاثي فاقصر على الرباعي اه واذا قدمه الشارح (قوله  
وروى بالجيم) أي من جدت النبي قطعت عن الزينة وما كانت عليه نهر (قوله ترك  
الزينة للعدة) أي مطلقا ولو من رجعي أو كانت كافرة أو صغيرة فكون أعم من الشرعي ط (قوله  
ونحوها) كالطيب والدهن والكحل ط (قوله تحدد) أي وجوبا كما في البحر (قوله بضم الحاء) يعني  
وفتح التاء من باب مد اه ح (قوله وكسرها) يعني وفتح التاء فيكون من باب فتر أو ضمها فيكون من باب

أعده اه ح (قوله مكثفة) أي بالغة عاقلة وبأني محترمة ومحترز باقي القيود (قوله مسلمة) نحل من  
 اسات في العدة فتحة فيما بقي منها جوهرة (قوله ولو أمة) لأنها مكثفة بحق الشرع ما لم يقتض به حق العبد  
 بحر والمحصل ان الحداد لا ينفوت حق المولى لأنها محترمة عليه مادامت في العدة بخلاف اعتدادها في بيت  
 الزوج كما يأتي (قوله منه مكثفة) بالرفع نعت لمكثفة ح (قوله ودخل بها) هذا التقييد صحيح  
 بالذمة لعدة البت أما معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان الصواب  
 إسقاط هذا التقييد فان أظمت معتدة يغني عنه اه ح (قوله اذا كانت معتدة بت) من البت وهو القطع أي  
 المبتوت بلاتها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بأئمة والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما نهر (قوله لانه  
 حق الشرع) أي فلا يلاك العبد إسقاطه ولان هذه الاشياء واعي الرغبة وهي ممنوعة عن السكاح فبقيت للثلاث  
 تصير ذريعة الى الوقوع في انحرام حدانية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بحد والباء لالة المعنوية لان الترك  
 عدوى أو لا تصير أو لا يسببه أو لا ملازمة لان في تحته معنى تناسف أو لان الحد في الاصل المنع فلا رد أن فيه  
 ملازمة الشيء لنفسه (قوله بجلى) أي بجميع أنواعه من فضة وذهب وجواهر بحر قال القهستاني  
 والزينة ما تزين به المرأة من حلي أو كل كافي للكشاف فقد استردك ما بعده ويؤيده ما في فاضى خان المعنة  
 تجتنب عن كل زينة نحو الخضب ولبس الطيب اه وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجمال قلت  
 فيه ان هذا التفصيل غير موقوف بالمقصود فالظاهر انه أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلي  
 والمرير لانه قوامها وغيره خفي بالنسبة اليه فحفظه عليها (قوله أو حرير) أي بجميع أنواعه والوانه ولو  
 اسود بحر وقوله ولو اسود أشار به الى خلاف مالك حيث قال يساح لها الحرير الاسود كافي للفتح وبه علم انه  
 لا يصح استثناء الاسود كما وقع في الدر المنتهى عن الپهنسي فانه ليس مذهبا فافهم (قوله بضيق الاسنان)  
 فلما لا امتشاط باسنان المشط الزاوية ذكر في المبسوط ويحتج فيه في الفتح بكن يأتي عن الجوهره تقييده  
 بالعدر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن أو الثوب قهستاني وأعم منه قوله في الحر والفتح فلا تحضر  
 عمله ولا تجربته (قوله والدهن) بالفتح والضم والأثر مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة  
 اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب  
 وكالشيرج والسمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زليجي وبه ظهر أن المنوع استعماله على وجه  
 يكون فيه زينة فلا تقع من مسه يلدعصر أو يبيع أو أكل كما أفاده الرضحي (قوله والكحل) بالفتح والضم  
 كما روى الدهن والطاهر ان المراد به الزينة كما لا سود ونحوه بخلاف الايض ما لم يكن مطيبا  
 (قوله ولبس المعصفر والمزعفر الخ) أي لبس الثوب المصبوغ بالمعصفر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا  
 تقع به الزينة والا فلا بأس به لانه لا يقصد به الاستراة العورة والاحكام تنبني على المقاصد كافي المحيط قهستاني  
 (قوله ومصبوغ بمغرة أو ورس) المغرة الطين الاحمر بقهتين والتسكين لغة تخفيف والورس بنت أحضر برزخ  
 بالين وبصغ به قبل هو صنف من الكركم وقيل يشبهه مصباح قال الزاهي ولا يجل لبس المشق وهو المصبوغ  
 بالمشق وهو المغرة وذكر في الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل في اليمن وقيل ضرب من برود  
 اليمن يشبه أبيض ثم يصبغ اه وفي المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحاك وفي المصباح المشق وزان حبل  
 المغرة وقالوا ثوب مشق بالثقل والفتح والعصب بالعين والصاد المهملتين مثل فلس قلت ووقع في كافي الحاكم  
 ولأن ثوب قصب بالتفاف في المصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحدها قصبي على النسبة (قوله راجع  
 للجميع) فان كان وجع بالعين فتكحل أو حكة فلبس الحرير أو تشدكي رأسها فدهن وتشط بالاسنان الغليظة  
 المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا ابدال زينة جوهرة قال في الفتح وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب  
 الا المصبوغ فانه لا بأس به لضرورة ستر العورة لكن لا تقصد الزينة وينبغي تقييده بقدر ما يتحدث ثوبا غيره اما  
 يبيعه والا بخلاف بئنه أو من مالها ان كل لها اه قلت وقيد بعض الشافعية الاكتحال للعدر بكونه ليلاً ثم تنزعه  
 نهرا كما ورد في الحديث وانخرج الحديث في الفتح أيضا ولم أر من قيد بذلك من علماءنا وكأني ما كان معلوم من قاعدة  
 ان الضرورة تقدر بقدرها لكن ان كفاها الدليل أو انها راقتصرت على الليل ولا تعكس لان الليل اخفى  
 زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس بالسود) في الفتح ويباح لها لبس الاسود عند

(مكثفة مسلمة ولو أمة من مكثفة)  
 بنكاح صحيح ودخل بها بدليل  
 قوله (اذا كانت معتدة بت)  
 أو موت) وان أمرها المطلق  
 أو الميت بتركه لانه حق الشرع  
 اظهار التماسف على قووات النكاح  
 (ترك الزينة) بجلى أو سرير  
 أو امتشاط بضيق الاسنان  
 (والطيب) وان لم يكن لها كسب  
 الا فيه (والدهن) ولو بلا طيب  
 كزيت خالص (والكحل والخناء  
 وليس المعصفر والمزعفر) ومصبوغ  
 بمغرة أو ورس (الابعدز) راجع  
 للجميع اذ الضرورات تبيح  
 المحظورات ولا بأس بالسود

الائمة الاربعة وجعله الظاعرية كالاحمر والاختضر اه وعلل الزيلعي جوازها بانه لا يقصد به الزينة قلت  
والمراد الاسود من غير الحرير خلافا لما لك كما مر (قوله وازرق) ذكره في النهر بحثا وهو ظاهر الا اذا كان  
براقا صافي اللون كما نص عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعصفر خلق الخ) في البحر  
ويستثنى من المعصفر والمزعفر الخلق الذي لا رائحة له فانه جائز كما في الهداية اه قافهم قال الرحي والمراد  
بما لا رائحة له ما لم تحصل به الزينة لانها المانع لا الرائحة بخلاف المحرم الا يرى منع العرة ولا رائحة لها اه قلت  
وأعم منه قول الزيلعي وذكر الخلواني ان المراد بالثياب المذكوورة الجديدها أما لو كان خلقا لا تقع فيه  
الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر عن القهستاني وفي القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسبع مخلوقة وخلقنا  
محرمة بل (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منعها مما مر ان الاحداد خاص بالبدن فلا تمنع من تجميل فراش  
واما بيت وجلوس على حرير كما نص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند الائمة الثلاثة لها ان تدخل الجمام  
وتغسل رأسها بالظمى والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا قال في البحر واقتصار المصنف على ترك ما ذكره فريد  
جواز دخول الجمام لها (قوله لاحداد) أي واجب كما في الزيلعي (قوله على سبعة الخ) شروع في محترقات  
القيود المارة بزيادة ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول محترقة قوله اذا كانت معتدة (قوله كافرة وصغيرة ومجنونة)  
لكن لو اسلت الكافرة في العدة لم يلزمها الاحداد فيساقى منها كما مر عن الجوهرية وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة  
والمجنونة اذا بلغت وأفادت كما في البحر وانما الزمت العدة عليهن دون الاحداد لانه حتى الله تعالى كما مر ولا بد  
فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بجرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات  
بالاسباب على معنى انه عند البيهقي ثبت شرعا عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا يتوقف  
على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتح قافهم (قوله ومعتدة عتيق) هي أم الولد التي اعتقها مولاها ومثلها التي  
مات عنها مولاها فانها معتقة بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها  
قافهم (قوله أو وطء بشبهة) محترقة قوله منه كونه فكان المناسب ذكره مع معتدة العتيق ح (قوله  
أو طلاق رجعي) كن المناسب أن يزيد معه المطلقة قبل الدخول فانها ما خرجت بقوله معتدة بتأفاده ح  
(قوله ويباح الحداد الخ) أي الحديث الصحيح لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحت فوق ثلاث  
الاعلى زوجها فانها تحت أربعة أشهر وعشرا فدل على حل في الثلاث دون ما فوقها وعلمه حمل اطلاق محمد في  
النوادع عدم الحل كما أفاده في الفتح وفي البحر عن التتارخانية أنه يستحب لها ترك اه أي تركه أصلا (قوله  
وللزوج منعها الخ) عبارة الفتح وينبغي انها لو أرادت أن تحت على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج له أن يمنعها لان  
الزينة حق حتى كان له أن يضربها على تركها اذا استعت وهو يريد ما وهذا الاحداد مباح لها لا واجب  
وبه يفوت حقه اه وأقره في البحر قال في النهر ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكوورة في كتب الشافعية  
أن له ذلك وقواعدنا لا تأباه وحينئذ فيحمل الحل في الحديث على عدم منعه اه أي بأن يقال ان الحل المتيقن  
من الحديث محمول على ما اذا لم يمنعها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحل كما هنا  
ولما كان بحث الفتح داخل تحت قولهم له ضربها على ترك الزينة كان بحثا مرافقا للمنفوق وأقره عليه من بعده  
فلذا جزم به الشارح وليس البحث لصاحب النهر فقط قافهم (قوله وينبغي حل الزيادة الخ) فيه نظر فان صريح  
الحديث المذكوور نفي الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما اذا رضى لا يلزم منه أن  
يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحداد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرحي الحديث بطريق وقد حله  
اقتهاه المؤمنين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاثا وكذلك زينب بعد موت أخيها  
وقالت كل منهما ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة الخ  
كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أبوها وأبناها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي  
التتارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها وأبوها وغيرهما من الاقارب فصعب ثوبها  
اسود فلبسه شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسفا على الميت اعذرني ذلك فقال لا وشل عنها على ابن أحد فقال  
لا تعذروني أئمة الازوجة في حق زوجها فانها تعذر الى ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منعها من السواد الخ)  
أي فيقيد به اطلاق ما مر من أنه لا بأس بالسود وأجاب طيحميل ما هنا على صبغه لاجل التأسف ولبسه وما مر على

وازرق ومعصفر خلق لا رائحة له  
(لا) حداد على سبعة كافرة وصغيرة  
ومجنونة و (معتدة عتيق) كونه  
عن أم ولده (و) معتدة (نكاح  
فاسد) أو وطئ بشبهة أو طلاق  
رجعي ويباح الحداد على قرابة  
ثلاثة أيام فقط وللزوج منعها  
لان الزينة فقه وينبغي حل  
الزيادة على الثلاثة اذا رضى الزوج  
أولم تكن من زوجة شهرو في  
التتارخانية ولا تعذر في لبس  
السواد وهي أئمة الازوجة  
في حق زوجها فتعذر الى ثلاثة  
أيام قال في البحر وظاهره منعها  
من السواد تأسفا على موت  
زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصبوغا اسود قبل موت الروح لتتوافق عباراتهم لكن ينافيه اباحتها في الثلاث تأمل (قوله وفي النهر)  
هو بحث سبقه اليه في البحر اخذ من عبارة الجوهرة كما قدمناه في الكافرة (قوله ونكاح فاسد) فحرم  
خطبتهم الان الظاهر أنها حيث رضيت به بالنكاح الفاسد ترضى به بالنكاح الصحيح (قوله وأما الخالية)  
أي عن نكاح وعدة (قوله اذالم يخطبها غيره وترضى به الخ) نقله في البحر عن الشافعية وقال ولم أره  
لاصحابنا واصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وقيدوه بان لا ياذن له ١٠ أه أي بان لا ياذن  
الخطاب الاول وهو منقول عندنا فقد قال الرمي وفي الذخيرة كما نهى صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على  
سوم الغير نهى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك أن يركن قلب المرأة الى خطبتها الاول كذا  
في التارخانية في باب الكراهية فافهم أه (قوله فلو سكنت فتقولان) أي للشافعية قال الخير الرمي  
وقولهم لا ينسب الى سأكنت قول يقتضي ترجيح الجواز أه قلت هذا ظاهرا اذالم يعلم ركون قلبها الى الاول  
بقرائن الاحوال والافيدكون بمنزلة التصريح بالرضى (قوله بالكسر ونظم) لكن الضم مختص بالموعدة  
والكسر بطلب المرأة فهستاني نعم الضم في المعنى الثاني غريب كما في النهر (قوله وصح التعريض) خلاف  
التصريح قال القهستاني والتحقيق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية  
ومن السياق معناه معرضه فالوضع له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في المعرض به  
كقول السائل جئتكم لاسلم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء (قوله كأيدي التزويج)  
واخرج البيهقي عن سعيد بن جبير أن نقولوا اقول لا معروف قال يقول اني فيك لراغب وانى لارجو أن نجتمع  
وليس في هذا التصريح بالتزويج والنكاح ونحوه انك لجليلة أو صالحة فتح وفيه رد على ما في البدائع من أنه  
لا يقول أرجو أن نجتمع وانك لجليلة اذ لا يحل لاحد أن يشافه أجنبية به أه ووجه الرد أن هذا تفسير مأثور  
واقره مشايخ المذهب كصاحب الهداية وغيره ووجهه أنه من التعريض المأذون فيه لارادة التزويج ومنعه  
هو المنوع فانه لو خاطب اجنبية بصريح التزويج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض  
أولى نعم يمنع خطبها مجازا كذا لم يكن في معرض الخطبة وليس الكلام فيه فافهم (قوله لا المطلقة اجماعا  
الخ) نقله في البحر والنهر عن المعراج وشمل مطلقة البائن وبه صرح الزبلي وفي الفتح أن التعريض لا يجوز  
في المطلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها أصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يتفق على  
الناس ولا فضائه الى عداوة المطلق أه وبنا في نقل الاجماع ما في الاختيار حيث قال مانعه وهذا كله في المستوبة  
والمتم في عنها زوجها أما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لأن نكاح الاول قائم أه (قوله  
ومقاده) أي مفاد التعليل حيث قيد بعداوة المطلق والضمير في جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة  
والتعريض ط أي لما قدمه الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد (قوله لكن في القهستاني)  
الخ) عبارته هكذا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطء بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي أن يعرض  
للاولين بخلاف الآخرين في الظهيرة لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المضمرات أن بناء  
التعريض على الخروج أه وحاصله أن الاولين أي معتدة العتق ومعتدة وطء الشبهة يجوز أن يعرض لهما  
لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أي الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض  
لها لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبنى على جواز الخروج اذ لا يمكن من التعريض لمن لا يخرج  
لكن نص في كافى الحاشية على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد نعم بشكل ذلك في معتدة العتق فانك  
علمت مما مر تعليل حرمة التعريض بافضائه الى عداوة المطلق ومعتدة العتق فيها ذلك فان سببها الذي اعقبها  
وهي ام ولده اذا كان مدامه وترجى من نفسه يعادى من نازعه في ذلك أكثر لأن يريد بمعتدة العتق التي مات  
عنها سببها فلا يشكلك لكونها معتدة وفاة وهذا وقد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقعت  
لحاشي ختم كلامه على غير المراد فافهم (قوله بأي فرقة كانت الخ) أي ولو بمعتدة كتبيلها ابن زوجها  
بحر عن البدائع قال في النهر قيد معتدة الطلاق لا معتدة الوطء لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح  
فاسد ووطء بشبهة الا اذا منعها التحسين مانه كذا في البدائع وفي الظهيرة بخلافه حيث قال سائر وجوه الفرق  
التي توجب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء يعنى في حق حرمة الخروج من بيتها وحكى قنوى

وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها  
الحد اذ فيما بين (والمعتدة) أي  
معتدة كانت عتق فتع معتدة عتق  
ونكاح فاسد وأما الخالية فتخطب  
اذالم يخطبها غيره وترضى به فلو  
سكنت فتقولان (تحرر خطبتها)  
بالكسر ونظم (وصح التعريض)  
كأيدي التزويج (لومعتدة الوفاة)  
لا المطلقة اجماعا لافضائه الى  
عداوة المطلق ومقاده جوازه  
لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطء  
شبهة غير لكن في القهستاني عن  
المضمرات ان بناء التعريض على  
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعي  
وبائن) بأي فرقة كانت على ما في  
الظهيرة ولو مختلعة على نفقة  
عديها

الاورجندى انهم لا تعتد في بيت الزوج اه والصغير في انها للمكوحه فاسد الانه لا ملك له عليه ايجر اى لان  
النكاح الفاسد لا يبيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذلك بعده وسيدكر الشارح آخر الفصل حكمه  
الخلاف مع افاده التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى تمامه (قوله في الاصح) لانها هي التي اختارت  
ابطال حقه فلا يطل به حق عليها كما في الزيلعي ومقابلها ما قيل أنها تخرج انما لانها قد تحتاج كالموت في عنها  
قال في الفتح والحق أن على المتيق أن يتطرق في خصوص الوقائع فان علم في واقعة غير هذه المختلعة عن المعيشة  
ان لم تخرج أفتاحا بالحل وان علم قدرتها افتاحا بالحرمة اه وأقره في النهر والشر بنبلالية (قوله أو على  
السكنى) قال الزيلعي فكان كما لو اختلفت على أن لا سكنى لها فان مؤنة السكنى تنقطع عن الزوج ويلزمها  
أن تـكـتـرى بيت الزوج ولا يصلح لها أن تخرج منه اه ومثله في الفتح أى لان سكنها في بيته واجبة عليها  
شرعا فلا تملك اسقاطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل مجرد الخلع على السكنى  
مسقط لمؤنتها كما بينها عليه في باب الخلع تأمل (قوله لوجرة) أما غيرها فلهما الخروج في عدة الطلاق  
والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذلك بعده ولأن الخدمة حق المولى فلا يجوز ابطالها  
الا اذا أبوا أهله ان لا يغتسل لا تخرج وله الرجوع ولو بؤاها في النكاح ثم طلقت فلا زوج منعها من الخروج حتى  
يطلبها المولى كما في البحر (قوله أوامة مبنوة) أى اسكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلبها كما علمت (قوله  
ولمن فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فرقة كانت كما بيناه ح  
(قوله مكلفة) أخرج الصغيرة والجنونة والكافرة ففي البحر عن البدائع أما الاوليان فلا يتعلق بهما شيء  
من أحكام التكليف وأما الكفاية فلا تنافي فيها غير مخالطة بحق الشرع ولكن الزوج منع الجنونة والكفاية صيانة  
لما نه وكذا اذا أسلم زوج المحوسية وابت الاسلام اه وفيه عن العراج وشرح النقاية المراهقة كتابا لغة  
في المنع من الخروج وكالكفاية في عدم وجوب الاحداد اه أى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فلمنعها  
تحصينا لما نه (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة  
والموت هداية سواء كان مملوكا لزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار باجرة قادرة على دفعها فليس لها  
أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بحر وزيلعي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه  
بقوله لا ليلا ولا نهارا (قوله فيها منازل لغيره) أى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فان لها أن تخرج اليها  
وتبيت في أى منزل شاءت لانها تضاف اليها بالسكنى زيلعي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله ولا تخرج  
حتى ان المطلقة رجعيان وان كانت منكوحه حكما لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة  
حق الله تعالى فلا يعلل كان ابطالا بخلاف ما قبلها لانها حتى الزوج فيلعل ابطاله بحر (قوله بخلاف نحو أوامة)  
أراد بالامة القننة ونحوها المدبرة وأتم الولد والمكانة والمراد اذا لم تكن مبنوة لان الخدمة حق المولى كما مر  
وعدم الخروج حق الله تعالى فيقدم حق العبد لا حنجا به (قوله في الجديدين) أى الليل والنهار فانهما  
يتحدان دائما ط (قوله لان نفقتا عليها) أى لم تسقط باختيارها بخلاف المختلعة كما مر وهذا بيان  
للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلا نه لان نفقة اهلها فحتاج الى  
الخروج نهارا لطلب المعاش وقد عتد الى أن يجمع الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال  
زوجها اه قال في الفتح والحاصل أن مدار حل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدر بقدره حتى انقضت  
حاجتها لا يحل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا اندفع قول الجبران الظاهر من كلامهم جواز  
خروج المعتدة عن وفاة نهارا ولو كان عندها نفقة والافعالوا لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا للضرورة فان  
المطلقة تخرج للضرورة ليلا أو نهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى  
الخروج لاجل أن تكتسب النفقة قالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة  
فلا فرق فيه بينهما كما نصوا عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما اطلق في كافي الحاكم منع  
خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لاجل ما لا يبيت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما  
نعم عبارة المتون يورهم ظاهرا ما قاله في البحر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كما فعل في الكافي لكان الظاهر  
(قوله وجوز في القنينة الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان يبيت في بيت زوجها (قوله أى معتدة

مطلب  
ألق ان على المتيق أن يتطرق  
خصوص الوقائع

في الاصح اختيارا وعلى السكنى  
فيلازمها أن تـكـتـرى بيت  
الزوج معراج (لوجرة) أوامة  
مبنوة ولو من فاسد (مكلفة من  
بيتها اصلا) لا ليلا ولا نهارا ولا الى  
صح دار فيها منازل لغيره ولو باذنه  
لانه حق الله تعالى بخلاف نحو  
أمة لتقدم حق العبد (ومعتدة  
موت تخرج في الجديدين وتبيت  
اكثر الليل (في منزلها) لان نفقتها  
عليها فحتاج للخروج حتى لو كان  
عندنا كفايتها صارت كالمطلقة  
فلا يحل لها الخروج فتح وجوز  
في القنينة خروجها لاصلاح  
ملا بذاتها منه كزراعة ولا وكيل لها  
(طلقت) أوامات وهي زائرة  
(في غير مسكنها عادت اليه فوراً)  
لوجوبه عليها (وتعتدان) أى  
معتدة طلاق وموت



طلاق وموت) قال في الموهرة هذا اذا كان الطلاق رجعا فلها ما في ستره الا ان يكون فاسقا فانها تخرج اه فافاد ان مطلقه الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقا لقيام الزوجية بينهما ولان غايته انه اذا وطئها صار رجعا (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالسكنى قبل الفقرة ولو غير بيت الزوج كما مر آتيا وشمل بيوت الاخبية كافي التبريلالية (قوله ولا يخرجان) بالبناء للفاعل والمناسبت يخرجان بالبناء القوية لانه مبني المؤنث الغائب افاده ط (قوله الا ان تخرج) الاولى الاتيان بتغيير التثنية فيه وفيما بعده ط وشمل اخراج الزوج ظلما أو صاحب المنزل لعدم قدرته على الكراء أو الوارث اذا كان نصيبا من البيت لا يكفيها بحر أى لا يكفيها اذا قصته لانه لا يجبر على سكناها معه اذا طلب القسعة أو المهايأة ولو كان نصيبا يريد على كفايتها (قوله أو لا تجدر كراء البيت) افاد أنها لو قدرت عليه لزمها من مالها وترجع به المطلقة على الزوج ان كان باذن الحاكم كما مر (قوله ونحو ذلك) منه ما في الظهيرية لو خافت بالليل من امر الميت والموت ولا أحد معها التحول لو الخوف شديد أو الافلا (قوله فتخرج) أى معتدة الوفاة كادل عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعيين المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتح وكذا اذا طلقها وخرجت فالتعيين لهما معراج وفيه أيضا عين انتقالها الى اقرب المواضع مما استترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال استترت من الاجنب واولاده مفوض اليها فافهم وحكم ما انتقلت اليه حكم المسكن الاصلى فلا تخرج منه بحر (قوله فليحتر) أقول الذي رأيته في نسختي المجتبى استترت من الشراء ويؤيده انه في المجتبى قال استترت من الاجنب واولاده الكبار اه اذ لا يجب عليه الاستئجار من اولاد زوجها السكنى رأيت في كافي الحاكم مانصه واذا طلقها زوجها وليس لها الا بيت واحد فينبغي له أن يجعل بينه وبينها حجابا وكذلك في الوفاة اذا كان له أولاد رجال من غيرها فجعلوا بينهم وبينها سترأقامت والاتقت اه وأنت خبر بان هذا نص ظاهر الراية فوجب المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارم لها بكونهم أولاد زوجها كما قالوا بسكرامة الخلوة بالصهرة الشابة وفي البحر عن المعراج وكذلك حكم السرة اذا مات زوجها وله أولاد كبار أجاب اه فمما هم أجاب لما قلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن فرض المسألة في المجتبى أن نصيبها لا يكفيها فاذا كان لا يكفيها فضعف توهمها بالمكث فيه مع الاستئجار لان المراد أنه لا يكفيها بان تختل فيه وحدها ولا فرض المسألة في الكافي كما مر في البيت الواحد ثم ان قول الكافي والانتقلت يدل على أنه لا يلزمها الشراء ومثله ما في النهر عن الحاشية وغيرها لو كان في الوفاة من ليس محرما لها وحصلت الاتكفيا فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد لنسخة الشارح وهذا التقرير يسقط تجامل المحشين كلهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بينهما في البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة من ليس بمحرم لها هندية وظاهره أن لاسترة في الرجعي وقول المصنف الا في ومطلقه الرجعي كالبائن يفيد طلب السرة فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدخل على مطلقة الا أن يؤذنها في الظاهر ندب السرة فيه لكونها ليست اجنبية ويحتر ط قلت وقد مناعن الجوهره ما يفيد عدم لزوم السرة في الرجعي ولو الزوج فاسقا لقيام الزوجية وعلامها بالدخول لثلاث بصرى رجعا وهو لا يريد فلا يستلزم وجوب السرة بعد الدخول نعم لا مانع من ندبها (قوله ومفاده أن الحائل الخ) أى مفاد التعليل أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة ويمكن أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدة الا أن يوجد ثقل بخلافه بحر (قوله أو كان الزوج فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائل لان الزوج يعقده الحرمة فلا يقدم على المحرم الا أن يكون فاسقا فتح (قوله ومفاده) أى مفاد التعليل بوجوب سكناها وجوب الحكم به أى بغير وجه عنها وقوله سم وخروجه أولى لعل المراد انه أخرج كما يقال اذا تعارض محرم ومبيح فالمحرم أولى أو أخرج فانه يراد الوجوب فتح (قوله وحسن) أى اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثقة) لا يقال ان المرأة على اصلكم لا تصلح للخلوة حتى لم يجزوا للمرأة السفر مع نساء ثقات وقلتم بانضمام غيرها ترد الفتنة لانا نقول تصلح للخلوة في البلد لبقاء الاستحسان من العشرة وامكان الاستغانة بخلاف الفساق زيلعي وافاد أن معنى قدرتها على الخلوة امكان الاستغانة (قوله ترزق من بيت المال) لانها مشغولة بجمع الزوج حق الله تعالى احتياطا

(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان منه (الا أن تخرج أو يهدم المنزل أو تخاف) انه دامه أو (تلف مالها أو لا تجدر كراء البيت) ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكفها نصيبها من الدار استترت من الاجانب مجتبى وظاهره وجوب الشراء لو قدرة أو الكراء بحر وأقره أخوه والمصنف قلت لكن الذي رأيته في نسختي المجتبى استترت من الاستئجار فليحترر (ولا بد من ستره بينهما في البائن) لثلاثي بصرى بالاجنبية ومفاده أن الحائل يمنع الخلوة المحترمة (وان ضاق المنزل عليهم أو كان الزوج فاسقا) فخرجوه أولى (لان مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال (وحسن أن يجعل القاضي بينهما امرأة) ثقة ترزق من بيت المال بحر عن تلخيص الجامع (قادرة على الخلوة بينهما)

وفي المجتبى الا فضل الحيلولة بستر ولو فاسقا ٦٢٢ قبا منة قال ولهما ان يسكنا بعد الثلاث في بيت واحد اذ لم يلقيا النقاء الا زواج ولم يكن فيه حرق

قصة انتهت وسئل شيخ الاسلام عن زوجين اقرتا ولكل منهما سنة وسنة بينهما اولاد وتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهما ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان النقاء الا زواج هل لهما ذلك قال نعم واقره المصنف (ابانها اومات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصر حامدة سفر رجعت) ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها أقل مضت (وان كانت تلك) أي مدة السفر (من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فان كانت في مفازة (خيرت) بين رجوع ومضى (معها إلى) أولا في صورتين (والعود أحد) لتعد في منزل الزوج (ولكن) (ان مرت) بما يصلح للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهروين وبين مقصدها سفر (او كانت في مصر) أو قرية تصلح للاقامة (تعدتمة) ان لم تجد محرما اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام (تمتخرج بحرم) ان كان (وتنقل المعتدة) المطلقة بالبادية فتح (مع احل الكلا) في محضة أو خيمة مع زوجها (ان تضررت) بالملك في المكان الذي طلقها فيه فله ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي - بحر (ومطلقه الرجعي - كالباقي) فيها (مر) عبر انهما تمتع من مفارقة زوجها في مدة (سفر) لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكنها بجوار له ليحببه وانما تعدت في مسكن المفارقة طهريه قبل ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة تارخا لانه لا تمتع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن البرازية خلافة

لاهر الفروج فكانت نفقتها في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والافضل أن يحال بينهما في البيتونة بتر الا أن يكون فاسقا في حال بامرأة ثقة وان تعذر فلتخرج هي وخروجها إلى اهل ملخصا وفيه مخالفة لما مر فان السرة لا بد منها كما عبر المصنف تبعا للهداية وهو الطاهر لحمة الخلوة بالاجنية (قوله وسئل شيخ الاسلام) حيث اطلقوه بنصرف الى بصر المشهور بنحو اهر زاده وكذا ان اراد ينقل هذا شخص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكنى معها طاحجة كوجود اولاد يخشى ضياعهم لو سكنوا معه أو معها أو كونها كسيرة لا يجيد هو من يعوله ولا هي من يشتري لها وانحود ذلك والظاهر أن التقييد يكون سهما بين سنة ووجود الاولاد مسني على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا اذا كان المقصد مدة سفر بحر أي فيجب الرجوع لثلاثة مسافرة في العدة بلا حرم بخلاف ما اذا لم يكن بينهما وبين المقصد مدة سفر فانها تخير على احدى الروايتين لعدم السفر فانهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسألة الاولى (قوله مضت) اى الى المقصد لان رجوعها انشاء سفر (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسألة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما اذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتخير الرجوع أحد وهذا على ما في الكافي اما على ما في النهاية وغيره فاختير الرجوع كما في البحر ولم يرج أحدهما على الآخر ويظهر لي ارجحية الثاني لان فيه قطع السفر وهو أولى من اتمامه الا اذا لم ينقطع انشاء سفر آخر كما في المسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه لا وجه وانه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الاولى اى حيث لم يقيد بما يقيد في البحر (قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) اى من الامصار والقرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا في اعتباره اضرار بها (قوله في صورتين) اى صورة تعيين الرجوع وصورة التخير (قوله اعتد الخ) لانها ما حيث تساوى في مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصلى فكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الا بمسيرة سفر (قوله ولكن ان مرت) اى في الماضي أو العود بحر والانسب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر تعدتمة لكونه مقابلا لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للاقامة فتأمل ط (قوله وبينه) اى بين ما مرت به مما يصلح للاقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاجة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسألة المروء على ذلك في رجوعها الى مصرها ومضيها وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله او كانت) اى حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للاقامة) بأن تامن فيها على نفسها وما لها وتجد ما تحتاجه (قوله وليس للزوج الخ) اى ليس له اذ طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محفة) بكسر الميم مركب النساء كالهودج فاموس (قوله مع زوجها) اى حاله كونها معه في المحفة أو الخيمة فلو قدم الطرف على الجور لمكان أولى وبعبارة البحر عن الظهريه طلقها بالبادية وهي معه في محفة أو خيمة والزوج ينتقل من موضع الى آخر لا لكلا والماء الخ قلت والظاهر أن هذا اذا لم يمكن انفرادها في المحفة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرضى فان كان فاسقا يجب أن يحال بينهما بامرأة ثقة قادرة على الحيلولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم للكمال في الرجعة عدا السفر رجعة ط (قوله فيما مر) اى من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع أو تمنع مع من شئت لارتفاع النكاح بينهما فصار اجنبيا زاهي (قوله طلب من القاضي الخ) علم هذا مما مر متنا (قوله فلها السكنى) لانها حق الشرع لا النفقة لان الفرقة جاءت بعصيتها ط (قوله مر عن البرازية خلافة) اى مر في باب العدة قبيل قول المصنف قالت مضت عدتي الخ حيث قال هنالك ولا تعدت في بيت الزوج برازية اه فافهم لكان هذا موافق لما في المجتبى لا مخالف فكان المناسب أن يقول مر عن الظهريه خلافة اى مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج معتدة رجعي وبائن حيث قال الشارح باي فرقة كانت على ما في الظهريه وقد منع عابرتها هنالك ومنها حكاية ما في البرازية عن الاوزجندى (قوله اسكن في البدائع الخ) كانه اراد بهذا الاستدراك رفع التنافي بين النصين بمحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه خ قلت لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يكن له ازواج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في الكافي وليس على أم الولد في عدمه من سيدا ولا على المعتدة من نكاح فاسدا نكاح شي من ذلك ولهما أن تخرجا وتبنا في غير منازلهما

فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن البرازية خلافة لكان في البدائع له منعها التحسين مانه ككفاية ومجذوبة وام ولدا عتقاها فليحفظ الا ترى

الارتى أن امرأه رجل لو تزوجت ودخل بها الزوج ثم فرق بينهما ووردت إلى زوجها الأول كان لها أن تشوب  
إلى زوجها الأول وتزبن له وعليها عدة الاثر ثلاث حيض اه والله سبحانه اعلم

### \*(فصل في ثبوت النسب)\*

أى فى بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى النهر لما فرغ من ذكر أنواع المعتدات ذكر ما يلزم من اعتداد  
ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسبه إلى أبيه (قوله لخبر عائشة) هو ما أخرجه الدارقطني  
والبيهقي فى سننهما أنها قالت ما تريد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل وفى لفظ لا يكون  
الحمل أكثر من سنتين الخ وعامة فى الفتح قال فى البحر وظل المغزل مثل القلة لأنه حال الدوران أسرع زوالا  
من سائر الظلال (قوله أربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن  
عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن فى اثنتى عشرة سنة كل بطن فى أربع سنين ولا يخفى  
أن قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما يعرف الاسماع فهو مقدم على هذا لأنه بعد صحة نسبته إلى الشارع  
لا يتطرق إليه الخطأ بخلاف الحكاية قائم بعد صحة نسبته إلى مالك يحتل خطأها وتكون دمها انقطع أربع سنين  
ثم جاءت بولد فيجوز أنها امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت ولو وجدت حركة فى البطن مثلا فليس قطعاً فى الحمل  
وعامة فى الفتح (قوله ولو بالاشهر لياسها) أى لظن لياسها لأنه تين ولادتها انهم لم تكن آيسة ط عن أبي  
السعود قلت وهذا تعميم للمعتدة أى لافرق بين المعتدة بالحيض أو بالاشهر فى البائن والرجعى إذا لم تقتر بانقضاء  
العدة وإن أقترت بانقضائها مفسر بثلاثة اشهر فكذلك لأنه تين أن عدتها لم تكن بالاشهر فلم يصح اقرارها  
وان أقترت به مطلقاً فى مدة تصلح لثلاثة أقراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر مذ أقترت بت النسب والافلالا  
لما بطل البأس حمل اقرارها على الانقضاء بالاقراء عجل لكلامها على الصحة عند الامكان اه من البدائع  
فخلصوا واختصره فى البحر اختصاراً مختلاً (قوله وفاسد النكاح فى ذلك كصحيه) فيه نظر فإنه لا يلزم  
قولهم إذا أتت به لتمام السنتين أولاً أكثر منهما كان رجعة لان الوطء فى عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة  
فتأمل ح واجاب ط بان الاشارة فى قوله فى ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم ان محصل ثبوت النسب  
فيه إذا أتت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا لا أكثر منهما ومحذر الخ كم فيما إذا أتت به لتمامها اه  
رفقت منا فى باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تختمله) أى تختمل المضى وهذا القيد لمفهوم المتن  
للمطوقه لان عدم اقرارها بمعنى العدة فيما اذا ولدت به لا أكثر من سنتين لا يصح تقييده باحتمال المضى وعبرة  
الفتح وغيره ما لم تقتر بانقضاء العدة فان أقترت بانقضائها والمدة تختمله بان تكون سنتين يوماً على قول الامام  
وتسعة وثلاثين على قولهما ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت اقراره  
يثبت نسبه للثبوت بتمام الحمل وقت اقراره فيظهر كذبها وكذا هذا فى المطلقة البائنة والمتوفى عنها إذا ادعت  
انقضائها ثم جاءت بولد لتمام ستة اشهر لا يثبت نسبه ولا قل يثبت اه (قوله فى الاكثر منهما) أى من  
السنتين (قوله أو لتمامهما) نصريح بما يفهم من قوله لا فى الاقل لان التقييد به مع فهمه من التقييد  
بالاكثر لبيان أن كم السنتين حكم الاكثر كما به عليه فى البحر (قوله لعاقبها فى العدة) فيصير بالوطء  
مراجعة نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق لايها  
(قوله للشك) لأنه يحتمل العلق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعاً بالشك (قوله وان ثبت نسبه)  
لوجود العلق فى النكاح أو فى العدة جوهرية (قوله كما فى مبثوثة) يشمل البت بالواحدة والثلاث والحرة  
والامة بشرط أن لا يملكها كما يأتى ويشمل ما اذا تزوجها فى العدة أولاً بغير وسياق بيانه فى الفروع  
ونقل ط عن الجوى عن البرجندى اشتراط كون المبثوثة مدخولاً بها فلو غير مدخول بها فولدت لستة  
اشهر أو أكثر من وقت الفقرة لا يثبت وان لاقل منها ثبت أى اذا كان من وقت العقد ستة اشهر فأكثر اه وفى  
البحر واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولادة المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سياتى من الشهادة  
بالولادة واعتراق من الزوج بالحبل أو بحبل ظاهر بغير (قوله لجواز وجوده) أى الحمل وقته أى وقت الطلاق  
(قوله ولم تقتر بمضيها) فلا أقترت به فكالرجعى كما قدمناه عن الفتح (قوله كما مر) أى اشتراط عدم اقرار  
المذكور بمائل لما مر فى الرجعى (قوله ولو لتمامها مالا) تحضة بالذكر لان فى الولادة لا أكثر لا يثبت بالاولى

### \*(فصل)\*

(فى ثبوت النسب أكثر مدة الحمل

سنتان) لخبر عائشة رضى الله عنها  
كما مر فى الرضاع وعند الأئمة

الثلاثة أربع سنين (واقولها ستة

اشهر) اجماعاً (فيثبت نسب) ولد

(معتدة الرجعى) ولو بالاشهر

لا يأسها بدائع وفاسد النكاح

فى ذلك كصحيه قهستانى (وان

ولدت لا أكثر من سنتين) ولو لعشرين

سنة فأكثراً لحال امتداد

طهرها وعلقها فى العدة

(ما لم تقر بعضى العدة) والمدة

تختمله (وكانت) الولادة (رجعة)

لو (فى الاكثر منهما) أو لتمامهما

لعاقبها فى العدة (لا فى الاقل)

لشك وان ثبت نسبه (كما) يثبت

بلا دعوة احتياطاً (فى مبثوثة

جاءت به لاقل منها) من وقت

الطلاق لجواز وجوده وقته

(ولم تقر بمضيها) كما مر (ولو لتمامها

مطلب

فى ثبوت النسب من المطلقة

اه ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزمت سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة  
 الرجعية فيثبت لزمت كون الولد في بطن أمته اكثر من سنتين بجر (قوله لتصور العلوق حال الطلاق) اي  
 فيكون قبل زوال الفراش كما تقرر فاضى خان وهو حسن وحجته فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين  
 افاده في النهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهره انه الصواب) حيث جزم بان قول القدوري  
 لا يثبت سهولان المذكور في غيره من الكتب انه ثبت قال في النهر والحق حله على اختلاف الروايتين لتوارد  
 المتون على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في ~~الروايتين~~ وتوارد في هكذا صدر الشريعة وصاحب  
 المجمع وهم بالرواية ادرى (قوله لانه التزمه) أي وله وجه بأن وطأ خائشيه في العدة هداية وغيرها  
 (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما انها شبهة فعل وأشار به الى الجواب عن اعتراض الزيلعي بان المبتوتة  
 بالثلاث اذا وطئها الزوج شبهة كانت شبهة في الفعل وقد نصوا على ان شبهة الفعل لا يثبت فيها النسب وان  
 ادعاه واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم يخص للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنقض أي  
 لان ثبوت النسب لوجود شبهة العقد على انه صرح ابن ملك في شرح المجمع بأن من وطئ امرأة زنت اليه  
 وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاه فعلم أنه ليس كل شبهة في الفعل تنقض دعوى  
 النسب اه وسأني في الحدود وان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل اه ح  
 ملخصا (قوله والا اذا ولدت توأمين الخ) اي فيثبت نسبهما كمن باع جارية فجاءت بتوأمين كذلك فادعاهما  
 البائع يثبت نسبهما يقتض السبع وهذا عندهما وقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الابانة  
 فيتبعه الاول لانهما توأمين قل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه  
 بخلاف الولد الثاني في المبتوتة فتح (قوله والا اذا ملكها) أقول هذه المسألة ستأتي في أول الفروع وحاصلها انه  
 اذا اطلق أمته فاشترىها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني امارجعي أو بائنه واحدة أو اثنتين فان كان  
 قبل الدخول اشترط لثبوت نسبه ولادته لاق من نصف حول مدطلقها وان كان بعده بطلقتين اشترط سنتان  
 فاقل مدطلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيهما وان بطلقت بائنه فكذلك ولورجعي يثبت ولولعشر سنتين بعد  
 الطلاق بشرط كونه لاق من ستة اشهر منذ شراها في المسالتين وبه علم أن قوله ولو اكثرت من سنتين خاص  
 بالرجعي وكلامنا في البائن فالصواب حذف لفظا كتر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في  
 المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقة اه بجر اي كالفرقة برودة أو بخيار  
 بلوغ أو عتق أو عدم كفاة أو عدم مهر مثل (قوله لكن في القهستاني الخ) استدر على قول المصنف وان  
 لقامهما لا الابدعونه وبعبارة القهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا كثر منهما  
 اه فانه يقتضي مفهومه انه لا يحتاج الى دعوة في الولادة لتمامهما ويحتمل جريانه على الرواية التي جرى عليها  
 في الجوهره وكلام المصنف على رواية القدوري ط فافهم (قوله وان لم تصدقه) اي في أن الولد منه  
 (قوله وهي الاوجه) لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض ولذا لم يذكر اشتراط تصديقها في رواية  
 الا سرخسي في المبسوط والبيهقي في الشامل وذلك ظاهر في ضعفها وغرابتها فتح (قوله ويثبت الخ)  
 قال في الفتح حاصل المسألة أن الصغيرة اذا طلقت فاما قبل الدخول أو بعده فان كان قبله فجاءت بولد لاق من  
 ستة اشهر ثبت نسبه للثبوت بقيامه قبل الطلاق وان جاءت به لا كثر منها لا يثبت لان الفرض أن لا عدة عليها ولا  
 يستلزم كونه قبل الطلاق لتلزم العدة وان طلقها بعد الدخول فان أقربت بانتضاء العدة بعد ثلاثة اشهر لم يثبت  
 لاق من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت وان لستة اشهر أو أكثر لا يثبت بانتضاء العدة باقرارها ولا يستلزم  
 كونه قبلها حتى يتيقن بكذبها وان لم تقر بانتضاءها ولم تدع حبلها فعندها ان جاءت به لاق من تسعة اشهر  
 من وقت الطلاق ثبت والا فلا وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين في البائن والى سبعة وعشرين شهرا في الرجعي  
 لاحتمال وطئها في آخر عدتها الثلاثة الاشهر وان ادعت حبلها فكذلك كثيرة في انه لا يقتصر بانتضاء عدتها على اقل  
 من تسعة اشهر لا مطلقا اه وتما فيه (قوله ولد المطلقة) أما الصغيرة المتوفى عنها فأتى بيانها قوله  
 ولورجعي انما بالغ به لانه يخالف حكم البائن بالسهولة كما تقدم فأفادها اتحادا مع البائن هنا ط (قوله  
 المراهقة) المقاربة للبلوغ وهي من بلغت سننا يمكن أن تبلغ فيه وهو تسع سنين ولم يوجد منها علامة البلوغ

لا يثبت النسب وقبل يثبت  
 لتصور العلوق في حال الطلاق  
 وزعم في الجوهره انه الصواب  
 (الابدعونه) لانه التزمه وهي شبهة  
 عقد ايضا والا اذا ولدت توأمين  
 أحدهما لاق من سنتين والاخر  
 لا كثر والا اذا ملكها فثبت  
 ان ولادته لاق من ستة اشهر من  
 يوم الشراء ولو لا كثر من سنتين  
 من وقت الطلاق وكالطلاق سائر  
 اسباب الفرقة بدائع لكن  
 في القهستاني عن شرح الطحاوي  
 أن الدعوة مشروطة في الولادة  
 لا كثر منهما (وان لم تصدقه)  
 المرأة (في رواية) وهي الاوجه  
 فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة  
 ولورجعي (المراهقة المدخول  
 بها) وكذا غير المدخولة

مطلب  
 في ثبوت النسب من الصغيرة

أما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أي من أقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر أي من وقت الطلاق (قوله وكذا المقترة) أي من أقرت بانتضاءها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت اذ لك) أي لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أي ولاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق لظهور كذبها يبين كما في الزبلي وتوحيد فلا فرق بين الاقرار وعدمه في أنه لا يثبت النسب الا اذا ولده لاقل من تسعة أشهر وانما يدعى عدم الاقرار لان فيه خلاف أبي يوسف كما مر بخلاف ما اذا أقرت فانه بالاتفاق كما عرفت أفاده ح (قوله فلو ادعتة فكل لغة) تكرار مع ما يأتي في المتن مع ما فيه من الاطلاق في محل التقييد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) قيد لقوله وبثبت نسب ولدا المطلقة المراهقة أي ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت في ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدة الحمل ستة أشهر فاذا ولده لاقل من تسعة أشهر مطلقا تأسى أن الحمل كان قبل انتضاء العدة وهذا معنى قول الشارح لكون العلوق في العدة (قوله والا لا) أي وان لم يكن لاقل بل ولده لتسعة أشهر فأكثر فانه لا يثبت نسبه لانه حل حادث بعد العدة أما ان أقرت بانتضاءها فظاهرا واما ان لم تقتر فكان القياس على الكبيرة يقتضي أن يثبت اذا ولده لاقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن الانتضاء عدة الصغيرة جهة واحدة في الشرع فيجوزها يحكم الشرع بالانتضاء وهي في الدلالة فوق اقرارها وعامه في الفتح (قوله ان يكونه بعدها) على لعدم النبوت وقوله لانها الخ على للبعدي وقوله لصغيرها على للجعل مقدمة على معلولها (قوله في بعض الاحكام) أي في حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يقتصر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولده لاقل من سنتين ولو اطلاقا بائنا ولاقل من سبعة وعشرين شهرا لورجعا لمطلقا فان الصغيرة يثبت نسب ولدها في الطلاق الرجعي لاكثر من سنتين وان طال الى سن الاياس لمجاوز امتداد طهرها ووطئها اياها في آخر الطهر بجر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فيجوز وطؤها في آخر عدتها ثم تجوز سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لا اعتبارها بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبل (قوله لاقل منهما) أي من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أي ولم تقتر بانتضاء عدتها أو ما اذا أقرت فهي داخله في عموم قوله الا في وكذا انقصة بعضها الخ بجر (قوله أما الصغيرة) أي التي لم تقتر بالحبل ولا بانتضاء العدة وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما ينافي المعتدة الصغيرة من الطلاق زبلي (قوله ثبت) لانه تبين أنه كان موجودا قبل مضي عدة الوفاة بجر (قوله والا لا) لانه حادث بعد مضى بجر (قوله ولو أقرت بعضها الخ) يعني عنه ما يذكره المصنف في بيان المقترة لكنه لما رأى المصنف قيد أول المسألة بالكبيرة دفع توهم عدم دخول الصغيرة في كلامه الا في نخصها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحبل وهي كالكبيرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قوله في ذلك زبلي (قوله لستة أشهر) أي فصاعدا زبلي (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتي (قوله وأما الآية فكما مضى الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا من حكم الصغيرة والآية تبع فيه الزبلي ومضى عليه في الهر وكذا في الجبر في مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال وشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء أو الاشهر لكن قيده في البدائع بان تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت آيسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر في الهر أنه لم ير ذلك في البدائع قلت فلعلا ساقط من نسخه فقد رأيت فيه (قوله الا الحامل) فعدتها بوضع الحمل للموت وغيره (قوله من وقته) أي الموت (قوله ولولها) أي ولولده لستين (قوله فكلا كثر) قياسا على ما مر في معتدة الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقترة بعضها) أي يثبت نسب ولدها أي مطلقا سواء كانت معتدة بائنا أو رجعي أو وفاة كافي الهداية لكن في الخبائية أنه يثبت في المطلقة الآية الى سنتين وان أقرت بانتضاءها وقدمناه عن البدائع فأرجع اليه بجر وشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما في شرح مسكين ولذا قال ابن الشبي في شرحه على الكثر ما ذكر من أول الفصل الى هنا قبل الاعتراف بعضها (قوله لولاقل من أقل مدته) أي مدة الحمل أي لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها) أي أكثر مدة الحمل أي ولاقل من سنتين من وقت الفراق فان الاكثر لا يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار بجر (قوله للتبين

ان ولدت لاقل من الاقل (غير المقترة بانتضاء عدتها) وكذا المقترة ان ولدت اذ لك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبلا) فلو ادعتة فكل لغة (لاقل من تسعة أشهر) مطلقا لكون العلوق في العدة (والا لا) لكونه بعد خالانها لصغرهما يجعل سكوتها كالاقرار بمعنى عدتها (فلو ادعت حبلا فهي ككبيرة) في بعض الاحكام (لا اعتبارها بالبلوغ) يثبت نسب ولدها لاقل من تسعة أشهر من وقته (أي الموت) اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا ولو أقرت بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولده لستة أشهر لم يثبت وأما الآية فكما مضى لان عدة الموت بالاشهر للكل الا الحامل زبلي (وان ولده لاكثر منها) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولها فكلا كثر بجر حيث (و) كذا (المقترة بعضها) لو (لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار) ولاقل من أكثرها من وقت البت للتبين يكذبها

بكذبها) استشكله الزيلعي بما إذا أقرت بانقضائها بعد مضي سنة ملام ولدت لاقل من سنة أشهر من وقت الاقرار ولا قل من سنتين من وقت الفراق فإنه يحتمل أن عدم انقضاء في شهرين أو ثلاثة ثم أقرت بعد ذلك برمان طويل ولا يلزم من اقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذبها بيقين إلا إذا قالت انقضت عدني الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهره في البحر وقال يجب حمل كلامهم عليه كما يشهد من غاية البيان وتبعه في النهر والشمربلالية لا يقال ان النسب يثبت عند الاطلاق لانه حق الولد فيحاط في اثباته نظر الولد لا نأقول ان ذلك عند قيام العقد أما بعد زواله أصلا فلا وإنما أقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك زال العقد أصلا وحكم الشرع بحلها للزواج ما لم يوجد ما يطل اقرارها ويثبت بكذبها وعند الاطلاق لم يوجد ذلك والالزم أن يثبت وان ولده لا كثر من ستة أشهر من وقت الاقرار مع أنهم أطبقوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وان لم تلد لاقل من ستة أشهر بان ولده لتامها أولا كثر من وقت الاقرار أو ولده لا قل منها ولا كثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الاقرار قاصر على الاول أما العلة في الثاني فهي ان الولد لا يمتك في البطن أكثر من سنتين أقامه ط (قوله يموت أو طلاق) أي بئس أو رجعي وبه صرح نفي الاسلام وعليه جرى قاضي خان وقبده السرخسي بالبائس قال في البحر والحق أنهما في الرجعي ان جاءت به لا كثر من سنتين احتج الى الشهادة كالبائس وان لاقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقيام الفرائس نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكتفي في معتدة رجعي الخ فيحمل الطلاق خاء على البائس لوافق كلامه الا في فافهم (قوله ان جدت) بالبناء للمجهول والفعل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة نائمة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويصور فيما اذا دخلت المرأة بحضرتها سم يثبت بعلون أنه ليس فيه غيرها ثم خرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما اذا لم يتعدوا النظر بل وقع اتفاقا وبه يدفع ما أورد من أن شهادة الرجال تستلزم فسقهم ولا تقبل فتح ونهر (قوله واكتفيا بالقابلة) أي اذا كانت حرة مسلمة عدلة كما في النسبي (قوله قيل وبرجل) أي على قولهما وعبر عنه بقيل تبع الفتح وغيره اشارة الى ضعفه لكن قال في الجوهرة وفي الخلاصة يقبل على اصح الاقاويل كذا في المستصفي اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان تأتي به لاقل من ستة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهوره أن تكون أمارات حملها بالغة مبالغة لوجب غلبة الظن بكونها حاملا لالكل من شاهدها اه شربلالية ومشي في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحمل قد ثبت بدون ولادة وهذا مؤيد لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكتفي الشهادة) أي اذا ولدت وجد الزوج الولادة وظهور الحمل لان الحمل وقت المنازعة لم يكن موجودا حتى يكتفي بظهوره بجر وحاصله انه قبل الولادة اذا كان ظاهرا يعرفه كل أحد فلا حاجة الى اثباته وأما بعد الولادة فيبحث في الجرائنه تكتفي الشهادة على أنه كان ظاهرا وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكرت تعيينه الخ) ببناء أنكرك للمجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد يثبت تعيينه بشهادة القابلة اجماعا ولا يثبت بدونها اجماعا لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بجر (تأنيده) لم يذكر ما اذا اعترف بالحمل أو كان ظاهرا أو كان الفرائس قائما هل يحتاج في ثبوت النسب الى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكتز والهداية لا وبه صرح في البدائع وكذا في غاية السروحي وأنكر على صاحب ملتي البحار اشتراطه ذلك عند أبي خنيفة لكن رده الزيلعي بأنه سهو وأنه لا بد منه لتعيين الولد اجماعا في جميع هذه الصور وأطال فيه وجرم به ابن كمال ومثله ما في الجوهرة من أنه لا بد من شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولدا ميتا وأرادت الزامه ولد غيره اه وهو صريح كلام الهداية آخر وكذا كلام الكافي النسبي والاختيار والفتح وغيرهم وذكر في البحر وفيقباين القولين قال في النهر انه بعيد عن التحقيق ورده أيضا المقدسي في شرحه والحاصل كافي الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون حجة في تعيين الولد الا اذا تأيدت بمؤيد من ظهور حبل أو اعتراف منه أو فرائس قائم نص عليه في ملتي البحار وغيره وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فعنده ثبت في الصور الثلاث وعندهما لا يثبت الابتهادة القابلة فلو على الطلاق بولادتها يقع عنده بقولها ولدت

(والالا) يثبت لاحتمال حدوثه  
بعد الاقرار (و) يثبت نسب  
ولد (المعتدة) يموت أو طلاق  
(ان جدت ولادتها بحجة نائمة)  
واكتفيا بالقابلة قيل وبرجل  
(أو حبل ظاهر) وهل تكتفي  
الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر  
بجائنه (أو اقرار) الزوج (به)  
بالحبل ولو أنكرت تعيينه تكتفي شهادة  
القابلة اجماعا

لا عتارفه بالجليل أو لظهوره وعندهم لا يقبل حتى تشهد القابلة نفس عليه في الايضاح والنهاية وغيرهما اه ملخصا  
 (قوله كما تكفى الخ) تفصيلا لاطلاق قوله أو طلاق الشامل للرجعي والبائن لان معتدة الرجعي اذا ولدت  
 لاكثر من سنتين ولم تكن اقترت بانتضاء عتمة ياكون ذلك رجعة أفاده ح أى رجعة بالوطء السابق  
 فتكون قد ولدت والنكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة اذا أنكرها بل يكفي شهادة القابلة  
 لقيام الفراش فيثبت النسب بالفراش وتعيين الولد بشهادة القابلة كما ذكره الزيلعي في ولادة المنكوسة (قوله  
 لا لاقل) أى لا تكفى شهادة القابلة على الولادة لاقل من سنتين لان انتضاء عتمة فاقم بق زوجة والولادة لتمام  
 السنتين كذلك كما لا يخفى ح (قوله أو تصديق بعض الورثة) المراد بالبعض من لا يتم به نصاب الشهادة وهو  
 الواحد العدل أو الاكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ح وصورة المسألة لو ادعت معتدة الوفاة الولادة  
 فصدقت الورثة ولم يشهد بها أحد فهو ابن الميت في قولهم جميعا لان الارث خالص حقهم فيقبل تصديقهم  
 فيه فتح (قوله فيثبت في حق المقرين) الاولى في حق من أقترل شمل الواحد ولا نههم لو كانوا جماعة ثبت  
 في حق غيرهم أيضا الا أن يحمل على ما اذا كانوا غير عدول أفاده ط (قوله في حق غيرهم) أى في حق  
 من لم يصدق (قوله حتى الناس كافة) فاذا ادعى هذا الولاد شال الميت على رجل تسمع دعواه عليه بلا  
 توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله ان تم نصاب الشهادة بهم) أى بالمقرين (قوله بأن شهد مع المقر  
 رجل آخر) أفاد أنه لا يشترط في تمام نصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن اذا كان أحد الشاهدين أجنبيا  
 لا بد من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصومة ولفظ الشهادة اذ هم شهد وحصر ليسوا بمقرين بوجه  
 رحتى (قوله وكذا الوصديق المقر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فاقتراسه فاعل منصوب على انه  
 مفعول صدق وعليه متعلق بصدق أى على الاقرار والورثة بالرفع فاعل صدق وفي بعض النسخ الوصديق عليه  
 الورثة وفي بعضها الوصديق المقر بقبية الورثة الخ وهما أحسن من النسخة الاولى (قوله وهم من أهل  
 التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أما في حق ثبوت النسب من الميت ليظهر في حق الناس  
 ككافة حالوا اذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع اناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة  
 فيشارك المقرين منهم والمكرين وبطالب غريم الميت بدنيه اه (قوله والايتم نصابها) بأن كان المصدق  
 رجلا وامراة مثلا وكذا لو كانوا رجلين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة ومما يأتى (قوله  
 لا يشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله  
 الاصح لا) هذا اذا كان الشهود ورثة فلو فيه غير وارث لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصومة  
 لعدم شبهة الاقرار في حقه كما تقدم رحتى والمراد ما اذا الميتم نصاب من الورثة اذ لو تم بهم لم يتقر الى شهادة  
 غيرهم (قوله نظرا لشبهة الاقرار) عاله في الفتح بعلة اخرى وهو أن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت  
 في حقهم ولا يراعى للتبع شرائطه الا اذا ثبت اصالة وعلى هذا فلو لم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب  
 الا في حق المقرين منهم اه (قوله عن الزيلعي) حيث قال ويثبت في حق غيرهم أيضا اذا كانوا من  
 أهل الشهادة بان كان فيهم رجلان عدلان أو رجل واحد أو ثلث عدول فيشارك المصدقين والمكذبين اه ومثله  
 قول الفتح المار وهم عدول وتعييرهم باهلية الشهادة (قوله فتقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر  
 (قوله الا أن يقال لاجل السراية) أى لاجل سراية ثبوت النسب الى غير المقر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج  
 الى التامل والمراجعة ح (قوله كما سيبي في الدعوى) أى من أن الفتوى على قوله لما بالتحليف  
 في المسائل الستة (قوله بشهادة الظاهر لها الخ) وحوله ظاهر يشبهه له أيضا وهو اضافة الحوادث الى  
 أقرب أوقاته لكن ترجح ظاهرها بان النسب يحتاج الى اثباته بنهر ولا تحرم عليه بهذا النفي فتح (تنبيه)  
 لا تسمع بينه ولا بينه وورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى فلا تقبل والنسب  
 يحتاج الى اثباته مهما أمكن والامكان هنا بسبق التزوج بها سراية يهر يسر ويهر ابا أكثر سمعة ويقع ذلك  
 كثيرا وهذا جوابي لمادة فليتنبه له بربلاية (قوله فولدت لنصف حول) أى من غير زيادة ولا نقصان  
 زيلعي (قوله لزمه نسبه) لانها فراشه لانها الماولد لسته أشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقل منها من  
 وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والصورة ثابت الخ هداية (قوله لتصور الوطء حالة العقد)

كما تكفى في معتدة رجعي  
 ولدت لاكثر من سنتين لا لاقل  
 (أو تصديق) بعض (الورثة)  
 فيثبت في حق المقرين (و) اغما  
 (يثبت النسب في حق غيرهم)  
 حتى الناس كافة (ان تم نصاب  
 الشهادة بهم) بان شهد مع المقر  
 رجل آخر وكذا الوصديق عليه  
 الورثة وهم من أهل التصديق  
 فيثبت النسب ولا يتبع الرجوع  
 (والا) يتم فصلها (لا) يشارك  
 المكذبين وهل يشترط لفظ  
 الشهادة ومجلس الحكم الاصح لا  
 نظرا لشبهة الاقرار وشروط العدد  
 نظرا لشبهة الشهادة ونقل المصنف  
 عن الزيلعي ما يفيد اشتراط  
 العدالة ثم قال فتقول شيخنا وينبغي  
 أن لا تشترط العدالة بما لا ينبغي قلت  
 وقية أنه كيف تشترط العدالة في  
 المقر اللهم الا أن يقال لاجل السراية  
 فتأمل وليراجع (ولو ولدت فاختلغا)  
 في المدة (فقال) المرأة (تكفى)  
 منذ نصف حول وادعى الاقل  
 قال قول لها بلايين) وقال لا يثبت  
 وبه يفتى كما سيبي في الدعوى (وهو)  
 أى الولد (ابنه) يشهادة الظاهر  
 لها بالولادة من نكاح جلالها على  
 الصلاح (قال ان تكفها ففى طار  
 فتكفها فولدت لنصف حول مذ  
 تكفها لزمه نسبه) احتياط التصور  
 الوطء حالة العقد

بان عقد ابائهم ما وجمع الشهود وكملاهم ما هو مخالف لها فوافق النكاح الانزال أو وكالاتي العقد  
 في ليلة معينة فوطئها فيها فحصل على المقارنة اذ لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أو بغير وجهه عند  
 الشهود والعاقبة من طرفها فضولي ويكون تمام العقد برضاها حال الواقعة كما في منهجات ابن كمال خالي  
 في النسخ وحاصله أن الثبوت يتوقف على القرائن وهو مثبت. فصار النكاح المتأخر لعلوقه فعلق وحكي فرائر  
 فثبت نسبه (قوله لم يثبت) لأنه تبين أن العلوق كن سببا على النكاح زيلبي (قوله وكذا لاكثر)  
 لأنه تبين أنها عالت بعده لا حكمه ناحدين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة بكونه قبل الدخول والخلوة  
 ولم يتبين بطلان هذا الحكم زيلبي أما اذا ولد له ستة أشهر لا غير فعليه العدة لجهلها بثبت النسب شرعية  
 أي لأنه حكم بعلوقه وقت النكاح قبل الطلاق كما علت من عبارة الهداية فتقدم وقوع الطلاق عليها وهي حامل  
 وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعند بوضع الحمل وقد صرح في التبر بان هذا الطلاق رجعي وبأن قضاء العدة  
 بالوضع (قوله ولو يوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في البحر) حيث قال وتعبه في فتح القدير بان  
 منعهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان يسا في الاحتياط في البتة والاحتمال المذكور  
 في غاية البعد فان العادة المستقرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وهو ما يقتضي دهور ولم يسمع فيه بولادة ستة  
 أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأى احتياط في إثبات النسب اذا اقتضاه احتمال ضعيف  
 يقتضي نفيه وتر ككانظا هرا يقتضي ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد الاحتمال الذي فرضوه لتصور  
 العلوق منه لثبوت النسب وهو كونهما تزوجها وهو بطؤها ووافق الانزال العقد أو احتمال كون الحمل اذا زاد  
 على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه ح اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة  
 لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وت العقد يقينا  
 فاذا أمكن حدوثه من العاقد ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما اذا أمكن حدوثه بعد العقد بان ولده  
 لاكثر من نصف حول ولو يوم فانه لم يتبين بوجوده وقت ح حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها  
 بما يسا في وجوده وجود عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستقرة  
 وهو الولادة ستة أشهر لكن اذا زاد عليها يوم مثلا احتل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود  
 الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما اذا لم يزد ليقين بوجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر في قدره  
 (قوله بجعل واطنا) لأنه بثبوت النسب جعل واطنا حكما قال الزيلبي وكان ينبغي وجوب مهرين بهر الوطء  
 ومهر بالنكاح كالزواج امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح عن الفرع المشبه به وأنه مشكل لمخالفته صريح  
 المذهب لأن الاصح في ثبوت النسب امكان الدخول ولا يتصور الا بزوجها حال وطئها المبشدة به قبل التزوج  
 وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية قاله حكم بمهرين في الفرع المشبه به بخالف لذلك قلت الفرع  
 منقول فالاحسن الجواب بان الوطء في مسائلنا يمكن تصوره حالة التزويج كما مر تصويره عن ابن الشلبي وابن  
 كمال فلا يلزم الامهر واحد بالدخول المقارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فان العقد قد عارض على الوطء  
 فلذا وجب فيه مهران ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة أن يقال انه قال أو لا تزوجك ثم اوج واجبي  
 وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوطء حاصل في صلب العقد غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق  
 اه وما ذكرناه أقرب وقد يجاب باحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطنا حكما ضرورة ثبوت النسب  
 لاحقيقة فلم يتحقق موجب المهرين فوجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محصنا)  
 لأنه وطء حكمي كما علت فاذا زني بجبل ولا يرجع (قوله لم تطلق بشهادة امرأة) أي على الولادة  
 اذا أنكرها لان شهادتهن ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لأنه ينقل عنها بحر (قوله  
 كما مر) حيث قال في شرح قول المصنف ان جدد ولادته الخ واكتفيا بالقابلة ط وقد من تنقيدها  
 بكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أي التعليق ط (قوله بلا شهادة) أي أصلا وعندهما  
 بشرط شهادة القابلة بحر (قوله لا قرار بذلك) أي حكما لان اقراره بالحبل اقرار بما ينفى اليه  
 وهو الولادة وأما اذا كان الحبل ظاهرا فلا ن الطلاق تعلقا بما ركنا لا محالة فقبل قولنا فيه بحر (قوله  
 وأما النسب الخ) محترز قوله لم تطلق يعني أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كما مر مبينة

ولو ولده لاقل منه لم يثبت وكذا  
 لاكثر ولو يوم ولكن بحث فيه  
 في النسخ وأقره في البحر (و) لزمه  
 (مهرها) بجعله واطنا حكما  
 ولا يكون به محصنا نهاية  
 (علق طلاقها) لانها لم تطلق  
 بشهادة امرأة بل بحجة تامة  
 خلافا لما كمامتر (ولو أقر)  
 المعلق (مع ذلك بالحبل) أو كان  
 ظاهرا (طلقت) بالولادة (بلا  
 شهادة) لا قرار بذلك وأما النسب  
 ولو ازمه كامومة الولد فلا يثبت  
 بدون شهادة القابلة اتفاقا بحر



قوله ان كن بها في نكته بك وهي  
أولى من الأولى التي فيها إعادة  
النكح وثبتا على البطن مع انه  
مذكر قاله نصر الهوري

(قال لامته ان كان في بطنك ولد)

أو ان كان بها حبل (فهو مني)

فشهدت امرأه فظاهر بيم غير

القابلة (بالولادة فهي أم ولده)

اجماعا (ان جاءت به لا قبل من

نصف حول من وقت مقالته

وان لا كثر منه لا لاحتمال علوقه

بعد مقالته قيد بالتعليق لانه لو

قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى

ستين حتى ينفقه غاية (قال الغلام

هو ابني ومات المتتر (فقات

اتمه) المعروفة بجزيرة الاصل

والاسلام وبأنها أم الغلام (أنا

أمرأته وهو ابني برأيه استحسانا

فان جهت حررتها) أو أمومتها

لم يرث وقوله (فقات وارثه أنت

أم ولد أبي) قيد اتفاقا إذا الحكم

كذلك لم يقل شيئا أو كان صغيرا

كفي البحر (أو كنت نصرانية

وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته

(أو قال) وارثه (كانت زوجة له

وهي أمه لا) ترث في الصور

المد كورة وحل لها مهر المثل

فيل نعم (زوج أخته من عبده

بخان يولد فآذناه المولى لم يثبت

نسبه) لزوم فسخ النكاح

الولد لو كانت الملقى طلاقها أمه حتى لو كانت أمه وصارت أم ولده وكشيت العان فيما إذا انفاه ووجوب الحد  
بنسبه ان لم يكن أحلا للعان أفاده في البحر (قوله أو ان كان بها حبل) أي أو قال ان كان بها حبل فهو مني  
فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنها تحريف  
(قوله فظاهر الخ) البحث لاجاب البحر وتبعه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن غير ما قبله بشاه على الاغلب  
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة  
الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا درر (قوله وان لا كثر منه لا) كذا قال الزيلعي  
رزاد في الفتح والبحر والنهر وغاية البيان والدرر أو لتماها وهو مشكل لانه لا يمكن حينئذ علوقه بعد مقالته  
لأن ما بعد حادون نصف الحول فليست بليراجع رحتى (قوله حتى بنفسه) هو كذلك في غاية البيان  
وقد يقال كيف يصح أن ينسبه بعد اقراره به فليست بليراجع رحتى قات بل لي وقفة في ثبوت نسبه لو جاءت به  
لا كثر من ستة أشهر ورأيت في النهر من باب الاستيلاد أنه ينبغي أن يقيد بما إذا وضعته لا قبل من نصف حول  
من وقت الاعتراف فالولا كثيرا نصيرام ولدهم نقله عن المحيط (قوله قال الغلام) أي يولد مثله لانه لو يكن  
معروف النسب ولم يكن به ط (قوله المعروفة بجزيرة الاصل) كذا عبر بعض الشراح وذكر ابن الشلبي أن  
التقييد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أي لانه اذا اريد بجزيرة الاصل كون اصولها احرار افهون  
غير شرط وكذا الوارثه بكونها حرة من حين أصل خلقها لأن الحرية المعارضة تنكح لكن قد يقال أن الحرية  
العارضة لا تنكح الا اذا كانت قبل ولادته ذلك الغلام بستين والا فلا لاحتمال كونها أمه له واستلدها أو لغيره  
وترجها منه ثم ولدت هذا الغلام وأقر به فانها حينئذ ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حررتها قبل  
الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانما ولدت بالزوجة كما يأتي هذا ما ظهر لي (قوله  
وهو ابني) لم يظهر لي وجه التقييد به فان البتة ثابتة باقرار الميت تأمل اه ح قات لعل وجهه أمه لو قات  
أنا امرأته وهذا ابني من رجل غير متكون مكذبة له فيما توصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابني  
(قوله برأيه) أي هي والغلام (قوله استحسانا) والقياس أن لاميراثها لان النسب كما يثبت بالنكاح  
الصحيح يثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك العين فلم يكن قوله اقرارا بالنكاح وبه الاستحسان  
أن المسألة فيما إذا كانت معروفة بالحرية ويكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه  
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فلهما احتمالا لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه  
ظلفها في محتمسه وانقضت عدته بالانه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه مالم يتحقق زواله كذا في البحر ح  
(قوله فان جهت حررتها) أي بان لم تعلم أصلا أو علم عروضا ولم تتحقق وقت العلوق على ما قررناه اتفاقا (قوله  
أمرأته) في بعض النسخ بقاء وتاء ولا حاجة الى الباء الخمسة لأن المصدر الامومة قال ط والمناسب زيادة  
أو اسلامها ليكون محترز الثالث (قوله قيد اتفاقا) فائدة ذكره أن الوارث أن يقول ذلك كافي البحر عن  
غاية البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الوارث (قوله  
لا ترث) لأن ظهور الحرية باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحقات الارث هداية فهي كلفه وقد يجعل  
حياتيا ماله حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من أحد فتح وكذا اسلامها الا أن لا يثبت  
اسلامها وقت موته لثبت لها حق الارث (قوله قبل نعم) فائدة اقرار تاشي قال لانهم أقرروا بالادخول ولم  
يثبت كونها أم ولد بقوله هم اه وارثه في النهاية والزيلعي والفتح قال في البحر ورد في غاية البيان بأن  
الادخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل  
عدم شبهة فتأني دليل يحمل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقر في النهر وأنت خير بان هذا الخاص  
بما اذا قال أنت أم ولد أبي أمالوقال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه  
لكن في هذه مطالبة المهر ولا لها لالهيا (قوله بخان يولد) أي لستة أشهر فأكثر من وقت التزوج  
والا فظاهر ثبوت نسبه منه لما صرحوا به من أن المنكوح لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
ويفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذا فسد  
النكاح حيا حثت دعوا لعدم المنع ثم رأيت في حاشية العلامة فوح نقل ذلك عن حاشية الدرر اللواني

٣٠ مطلب  
القرائن على أربع مراتب

وهو لا يقبل الفسخ (وعتق) الولد  
(وتصير) الامة (ام ولد) لا قراره  
بينوته وامومتها (ولدت أمته  
الموطوءة له ولدا) توقف ثبوت  
نسبه على دعونه (ضعف فراشاها  
(كأمة مشتركة بين اثنين  
استوداها واحد) عبارة الدرر  
استوداها (ثم جاءت بولد  
لا ثبت النسب بدونها) لحمة  
وطأها كأم ولد كانت أم ولاها ٢  
وسيجي في الاستيلاء أن الفرائش  
على أربع مراتب وقد اكتفوا  
بقيام الفرائش بلا دخول كترجوح ٣  
المغربى بمشربة بينهما سنة فولدت  
لسته أشهر منذ تزوجها لتصوره  
كرامة أو استخداما فتح لكن  
في التهرار الاقتصار على الثاني أولى  
لأن طي المسافة ليس من الكرامة  
عندنا قلت لكن في عقائد التقاراني  
بحزم بالاول تعالفتي الثقلين  
النسبي بل سئل عما يحكي أن الكعبة  
كانت تزور واحدا من الاولياء  
هل يجوز القول به فقال خرق  
العادة على سبيل الكرامة لاهل  
الولاية جاز عندنا هل السنة  
والليس بالمعجزة لانها أترد على الرسالة  
وبادعائها يكفر فوراً فلا كرامة  
وتعامة في شرح الوهبانية من  
السرد عند قوله

ومن لوى قال طي مسافة

يجوز جهول ثم بعض يكفر  
وابتائها في كل ما كان خارقا  
عن النسبي النجم يروى وينصر  
أي ينصر هذا القول بنصر محمد  
انا نؤمن بكرامات الاولياء

٣ مطلب

في ثبوت كرامات الاولياء  
والاستخدامات

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعنى بعد تعامة احتراماً عن فسخه بعدم الكفاءة وبالبلوغ والعتق  
وأما بالردة وبقتيل ابن الزوج فهو وان كان بعد التام لكهنة انفساخ لا فسخ أفاده ح (قوله لا قراره  
بينوته وامومتها) لف ونشر مراتب فالقول على لعنته والثاني لصيرورته ام ولده فتعق بجمته (قوله عبارة  
الدرر استوداها) أى بصغير التنية ونسبه على أن ما هنا سبق فلم لأنه اذا استولدها الشريك بان جاءت بولد  
فادعياه وصارت ام ولده ما تبقى مشتركة فاذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلا دعوة لأنه لا يحل وطؤها  
لواحد منهما بخلاف ما اذا استولدها أحد همل وزمه اشريكه نصف قيمتها ونصف عتقها وصارت محتصة به فانه  
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني الى دعوة أفاده الرضى فافهم (قوله كلم ولد كانت أم ولاها) فانه اذا  
أنت بولد لا يثبت من المولى الا اذا ادعاه لحمة وحتم عليه اه ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني  
الا بدعونه فحال الولد بعد الكتابة يخالف حاله قبلها فانه قبلها يثبت بلا دعوة ط (قوله على أربع مراتب)  
ضعف وهو فرائش الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة ومتوسط وهو فرائش ام الولد فانه يثبت فيه بلا دعوة  
لكنه يتبقى بالنسب وقوى وهو فرائش المنكوحة ومعتدة الرجعي فانه فيه لا يتبقى الا باللعان واقوى كفرائش  
معتدة البائن فان الولد لا يتبقى فيه أصلاً لأن نسبه متوقف على اللعان وشرط اللعان الزوجية ح (قوله  
بلا دخول) المراد نفسه ظاهراً والاولاد من تصوره وامكانه وإذ لم يثبتوا النسب من زوجة الطفل ولا من  
ولدت لاقول من ستة أشهر على ما مر تفصيله وعبارة الفسخ والحق أن التصور شرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي  
بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستخدامات فيكون صاحب خطوة  
أوجي اه (قوله ليس من الكرامة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله الزعفراني عماروى  
عن ابراهيم ابن آدم أنهم راوه بالبصرة يوم التروية ورؤى ذلك اليوم بكهنة قال كان ابن قاتل يذهب الى أن  
اعتقاد ذلك كفر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما أنا فاستجبه له ولا اطلق عليه الكفر  
اه (قوله لكن في عقائد التقاراني) أى في شرحه على العقائد النسبية وهو متعلق بقوله بحزم وكذا قوله  
بالاول والمراد به ما في الفسخ من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التقاراني قال انما العجب من بعض فقهاء  
أهل السنة حيث حكم بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم بن آدم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام  
النسبي حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحداً من الاولياء هل يجوز القول به فقال نقض العادة  
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عندنا أهل السنة اه قال العلامة ابن الشحنة قلت النسبي هذا هو  
الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والحق رأس الاولياء في عصره اه وعبارة النسبي في عقائده وكرامات  
الاولياء حتى قتلها الكرامة على طريق نقض العادة للولى من قطع المسافة البعيدة في امدتة القبلية وظهور  
الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمشي على الماء والهواء وكلام الجاد والعجاء وان دفاع المتوجه  
من البلا وكفاية المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء اه (قوله بل سئل) أى النسبي وقوله فقال الخ  
جواب بالجواز على وجه العموم وقد منى في بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيرها ولذهب الكعبة  
لزيارت بعض الاولياء قال فاصلاة الى هوائها اه ومثله في الولوجية (قوله والليس بالمعجزة الخ) جواب  
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانها لو ظهرت لاشتبهت بالمعجزة فلم يثبت النسبي من غيره  
والجواب أن المعجزة لا بد أن تكون بمن يدعى الرسالة تصديقاً لدعواه والولى لا بد من أن يكون تابعاً لثبوت  
وتكون كرامته معجزة لثبوت لا لا يكون ولياً ما لم يكون محققاً في ديانته واتباعه لثبوت حتى لو ادعى الاستقلال  
بنفسه وعدم المتابعة لم يكن ولياً بل يكون كافراً ولا تظهر له كرامة فالخاصل أن الامر الخارق للعادة بالنسبة  
الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل أحداثه وبالنسبة الى الولى كرامة مخلوّه عن دعوى النبوة  
وتعامة في العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من موصول مبتدأ وقال صلته ولوى متعلق بيجوز وطى  
مبتدأ وجله بيجوز خبره والجملة الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالجهيل أو التكفير هو ما قد مناه  
عن العمادية (قوله أى ينصر هذا القول الخ) والخاصل أنه وقع اختلاف عندنا في مسألة طي المسافة  
البعيدة فتشايخ العراق قالوا لا يكرهون ذلك الا بمعجزة فاعتقاده كرامة جهيل أو كفر ومشايخ خراسان وما  
وراء التهرار أبقوه كرامة ولم يردنص صريح في المسألة عن أئمتنا الثلاثة سوى قول محمد هذا ولم يفسر ذلك اه

ملخصاً من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التتارخانية أن مسألة تزوج المغربي بمشرقية تؤيد الجواز  
 أي فأنهم انصروا المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الصكامة وانما الخلاف فيما كان من جنس  
 المعجزات السكار والمعتقد الجواز مطلقاً لا يفتى بالبدل عدم امكانه كالتيان بسورة وتعام الكلام على ذلك  
 في حاشية ح (قوله غاب عن امرأته الخ) شامل لما اذا بلغها مائة أو طلاقه فاعتدت وتزوجت ثم بان  
 خلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه اه ح (قوله وفي حاشية شرح المزار الخ) قال الشارح في شرحه  
 على المنار لكن الصحيح ما أوردناه الجرجاني أن الأولاد من الثاني ان احتمل الحال وان الامام رجيع الى هذا  
 القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الحنبلي عن الواقعات والاميرارون نقله ابن نجيم عن الظهيرية اه  
 واحتمال الحال بان تلمه لستة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل عبارته  
 مع شرحه لابن مالك أن الأولاد لا دلالة عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أتت به لاقل من ستة أشهر أو لاقل من  
 الأول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية ثالثة في وعليه الفتوى لأن الولد للفراس الحقيقى وان كان فاسداً وعند أبي  
 يوسف للأول ان أتت به لاقل من ستة أشهر من عقد الثاني لتسحق العلوق من الأول وان لا أكثر فلثاني وعند  
 محمد للأول ان كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلو أنكرتهما فلا تاني لتسحق أنه ليس من الأول  
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه أولى بالاعتبار وانما وضع المسألة في الولد اذا المرأته تزوجت الأول اجاباً  
 اه قلت وظاهره أنه على المفتي به يكون الولد للثاني مطلقاً وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت  
 العقد كيدل عليه ذكر الاطلاق قبله والاقصار على التفصيل بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلي وهذا وجه  
 الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قريبياً أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج  
 ويفسد النكاح أي لانه لا بد من تصور العلوق منه وفيما دون ستة أشهر لا يتصور ذلك وهذا اذا لم يعلم بان لها  
 زوجها غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البصائر ان هذا  
 مشكل فيما اذا أتت به لاقل من ستة أشهر لم تزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله  
 ابن الحنبلي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المفتي بها هي التي أخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام  
 المصنف والمجمع بما نقله ابن الحنبلي وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما في المجمع والله أعلم (قوله نكح أمة الخ)  
 قال في الفتح قوله ومن تزوج أمة فطلقها أي بعد الدخول واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تقرب بانقضائه  
 عدتها فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر منذ فارقها لانه لا عدة لها أو بعده الدخول وبواحدة لانه لو كان قبله لا يلزمه  
 الآن تجزئه لاقل من ستة أشهر منذ فارقها لانه لا عدة لها أو بعده والطلاق ثنتان ثبت النسب الى سنتين  
 من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فيلزمه وان جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر  
 بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء وان كانت بائنة ثبت الى أقل من سنتين أو تمام السنتين بعد كونه لاقل  
 من ستة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالحاصل أن المطلقة قبل الدخول والمبائة بالثنتين لا اعتبار فيهما  
 لوقت الشراء بل لوقت الطلاق ففي الأولى يشترط لثبوت نسبه ولادته لاقل من ستة أشهر وفي الثانية السنتين  
 فأقل وأنه لو كان رجعيًا يثبت ولو لعشر سنين بعد الطلاق أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا بد أن تأتي به لتسام  
 سنتين أو أقل بعد أن يكون لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء في المسألتين (قوله فطلقها) أي بعد  
 الدخول طلاقاً واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستنباه الآتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها  
 فالحكم كذلك نهر (قوله فاشترها) أي ملكها بأي سبب كان أي قبل أن تقرب بانقضائه عدتها كما مر  
 لانه مع الاقرار يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار كما مر لانه من وقت الشراء كما هنا نهر  
 (قوله لزمه) لانه ولد المعتدة لتحقق كون العلوق سابقاً على الشراء وولدها يثبت نسبه بلا دعوة نهر وان  
 ولده لستين من وقت الطلاق بجر لكان في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتي (قوله والا) أي بان  
 ولده لتسام ستة أشهر أو لا أكثر منه إلا أن لا يلزمه لانه ولد المملوك لانه شرأها وهي معتدة منه ووطئها حلال له  
 أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلا بد عدتها منه لا تحترمها عليه فإذا أمكن علوقه في الملك استند اليه لأن  
 الحادث يضاف الى أقرب أو فانه وولد المملوك لا يثبت بدون دعوة وهذا بخلاف البائن بينونة غليظة فان  
 شرأها لا يخلعها فعين العلوق قبله كما يأتي (قوله الا المطلقة الخ) لما كان قوله فطلقها شاملاً لما اذا طلقها

(غاب عن امرأته فترجعت بأخر

وولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الاول

(فالاولاد للثاني على المذهب)

الذي رجع اليه الامام وعليه

الفتوى كما في الخانية والجوهر

والكافي وغيرها وفي حاشية

شرح المنار لابن الحنبلي وعليه

الفتوى ان احتمل الحال لكن

في آخر دعوى المجمع حكى أربعة

أقوال ثم أفتى بما عقده المصنف

وعليه ابن مالك بانه المستفرض

حقبة فالولد للفراس الحقيقى

وان كان فاسداً وقامه فيه فراجع

(فروع) نكح أمة فطلقها فاشترها

فولدت لاقل من نصف حول منذ

شرأها لزمه والا لا المطلقة

قبيل الدخول والمبائة يثبتين

واحدة رجعية وبأئنة وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصا بالملقة واحدة بعد الدخول رجعية أو بأئنة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطلقة والطلقين والصورة الثالثة قوله والمبائة ثنتين يعني بعد الدخول اح فافهم وقد بقوله ثنتين لانها أمة وبنوتها الغليظة ثنتان فقط والحاصل أن الصور خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور فقط (قوله فبطلتها) أي فالمعتبر في هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما مر عن البحر (قوله الكن في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تدل لاقبل من نصف حول مطلقها بين أن هذا الخاص بالملقة قبل الدخول واحدة أو ثنتين فلو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه لعدم العدة كما قدمناه أو قول الباب أما المطلقة ثنتين بعد الدخول فانه يلزمه ولد حالستين فأقل من وقت الطلاق وان لاقبل من نصف حول من وقت الشراء لم يجرمها عليه حرمة غليظة حتى تنكح غيره فلا يحلها الشراء فتعذر العلق فيه وتعين كونه قبله فيلزمه لستين مطلقها لجواز أنه كان موجودا وقت الطلاق لالاكثر لستن عدمه لكن ثبوته لتمام الستين مبني على ما زعم في الجوزة أنه الصواب وهو أحد الروايتين كما قدمناه أو قول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي لاكثر مطلقا) أي ثبت فيه وان ولده لاكثر من ستين بلا تقييد لذلك الاكثر عدة (قوله في المسألتين) يعني في مسألة الرجعي ومسألة المطلقة البائنة بعد الدخول كما يعلم من عبارة البحر المتقدمة وكلام الشارح يوضح أن إحدى المسألتين البائنة ثنتين لأن البائنة الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورد عليه أن المبائة ثنتين لا يعتبر فيها وقت الشراء أصلا كما مر لكن لما ذكر الشارح في أوّل المسألة اختصاص وقت الشراء بالمطلقة بعد الدخول واحدة رجعية أو بأئنة بدليل الاستثناء بعده كما بيناه وذكرها الرجعي بين أن قرينه الثانية مثله لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسألتين صرح به أولا فلا حاجة الى اعادته ولكن مع هذا لا يحكم عليه بالخطأ فافهم (قوله وكذا الرأع بقها بعد الشراء) لأن العلق ما زادها الا بعد امه وعند محمد يلزمه الى ستين بلاد عوا مدشرا لانه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة نكحها الا تقهر في حقته لذلك وبالعلق ظهرت وحكم معتدة بآئن لم تقر بانقضائها ذلك فتح (قوله قولان) فعند أبي يوسف فتقرر بطلان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لان العدة لم تقهر في حقته بخلاف العلق فأداه في الفتح (قوله لزمه) لأن ولدا أم الولد لا يحتاج الى الدعوة لكنه يفتى بالنفي فيل يصح نفيه خنا راجع رجعي (قوله ولا كثيرا) لم يذكر حكم تمام الستين وتقدم حكاية الروايتين في معتدة البت وبحث البحر في معتدة الموت فينبغي أن يكون هنا كذلك وبأن قريبا ما يدل على أن التام كالأقل (قوله الا أن يدعيه) أي في صورة العلق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله وادعياء معا) هذا ظاهر في صورة العلق والظاهر أن المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم مقامه فاعلم (قوله كان للمولى اتفاقا) كذا في عدة البحر عن الخانية فقد ثبت النسب هنا بالولادة لتمام الستين فكان التمام في حكم الأقل (قوله لكونها معتدة) أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة اذا ادعاه (قوله بخلاف ما لو تزوجت) أي فوادت لستة أشهر فأكثر منذ تزوجت فادعياء بحر عن الخانية (قوله فانه للزوج اتفاقا) لعل وجهه أنها لما لزمها العدة منه لوط بشبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان إثباته لصاحب العدة أولى لانه المستفرض حقيقة وان كان فاسدا تأمل ثم لا يخفى أن الكلام الآن في أم ولد لم يعقها مولاها فافهم (قوله لفساد نكاح الآخر) ينافي ما تقدم من أن العبرة بالفراس الحقيقي ولو فاسدا فالأولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رجعي وتعليل الشارح لم أره في البحر (قوله فالولد الثاني) لا مكانه مع تعذر كونه من الأول (قوله ولو لاقبل من نصفه) أي مع كونه لاكثر من ستين مديانات (قوله لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لاكثر من ستين ولا لاقبل من ستة أشهر كافي الحائض (قوله والنكاح صحيح) أي عندهما وعند أبي يوسف فاسد لانه اذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما لانه كذا في البدائع وتبعه في البحر ولم يظهر لي وجهه لانه اذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ولا يلزم أن يكون من الزنا لاحتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح الا اذا علم أنه من زنا في الزيلعي وغيره ولو ولدت المنكوحة لاقبل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت النسب لأن العلق سابق على النكاح وبفسد

فقد طلقها الكن في الثانية ثبت لستين فأقل وفي الرجعي لاكثر مطلقا بعد أن يكون لاقبل من نصف حول ونذكر أنها في المسألتين وكذا الرأع بقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لاكثر من الأقل مذ باعها فادعاه دل يفترق تصديق المشتري قولان مات عن أم ولده أو أعتقها فولدت لدون ستين لزمه ولا كثيرا الا أن يدعيه ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من عتقه أو موته ولنصف حول فاصح ثم منذ تزوجت وادعياء معا كان للمولى اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت أم الولد بلاذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بآئن فولدت لاقبل من ستين مديانات ولاقل من الأقل مذ تزوجت فالولد لاقول انفساد نكاح الآخر ولو لاكثر منهما مديانات ولنصف حول مذ تزوجت فالولد الثاني ولو لاقبل من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني والنكاح صحيح

والولاقل منهما ولتصفه في عدة  
البحر بحثا أنه لا قول لكنه نقل  
هنا عن البدائع أنه ثلثاني معللا  
بان اقدامها على التزوج دليل  
انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة  
فالنكاح فاسد ووادها لا قول  
ان أمكن اثباته منه بان  
تلاذلاقل من سنتين مطلق أو ممت  
ولونكح امرأة فجاءت بسقط  
مستين الخلق فان لاربعة أشهر  
قنسه للثاني وان لاربعة الايوما  
قنسه للاول وفسد النكاح  
الكل من البحر قلت وفي مجمع  
الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت  
منه لا يثبت النسب منه ولا تجب  
العدة لانه نكاح باطل

\* (باب الحضانة) \*

بفتح الحاء وكسرها تربية الولد  
(تثبت للام) النسبية (ولو) كناية  
أو مجوسية أو (بعد الفرقة) الا  
أن تكون مرتدة فحق نسلم لانها  
تجبس (أو فاجرة) فجور ابيضج  
الولادة كزنا وغناء وسرقة ونياحة  
كافي البحر والنهر بحثا قال المصنف  
والذي يظهر العمل باطلاقهم  
كما هو مذهب الشافعي أن الفاسقة  
ترك الصلاة لحضانة لها

مطلب

شروط الحاضنة

النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليأتمل (قوله ولولاقل منهما) أي لاقل  
من سنتين من وقت الطلاق وانصفه أي لنصف حول من وقت تزوج الثاني فتبدأ مكن هنا جعله من الاول  
أو من الثاني (قوله لكانه نقل هنا) أي في هذا الباب قبيل قوله الآن يدعيه أي والنص هو المتبع  
فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عدتها) فكان بمنزلة ما إذا أقرت بانقضائها (قوله  
ان أمكن اثباته منه) أما اذا لم يمكن بان جاء به لا كثر من سنتين مذبات ولسته أشهر مذكروحت فهو للثاني  
كافي البحر عن البدائع (قوله ولونكح امرأة) الاولى نكحه بالعدو الصغير على معدة البائن وان كان  
الحكم أمكن ليوافق آخر الكلام (قوله فنسبه للثاني) أي وجاز النكاح بحر (قوله فنسبه  
للاول) لان المطلق لا يستعين الا في مائة وعشرين يوما فيكون أربعين يوما نافعة وأربعين علقه وأربعين مضغة  
بحر عن الولوالجية وقدمنا في العدة كلاما فيه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوط فيه زنا لا يثبت به  
النسب بخلاف الفاسد فانه وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا انه يكون بالقاسد فاشا لا بالباطل رجعي  
والله سبحانه أعلم

\* (باب الحضانة) \*

لما ذكر ثبوت نسب الولد عقيب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح (قوله بالفتح والكسر)  
كذا في الصباح والبحر عن المغرب لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانة بالكسر جعله في حضنه  
أو ربه كاحضنه ثم قال وحضن فلانا حضنا وحضانة بفتح ما فيه عنه (قوله تربية الولد) هذا على اطلاقه  
معناه اللغوي أما الشرعي فهو تربية الولد لمن له حق الحضانة كما أفاده الفقهستاني (قوله تثبت للام) ظاهره  
أن الحق لها وقيل للولد وسألي الكلام عليه قال الرملي ويشترط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقله أمينة  
قادرة وأن تخلو من زوج أجنبي وكذلك في الحاضن الذي كرسوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم  
اه قلت وينبغي أن يزيد بعد قوله حرة أو مكاتبه ولدت في الكفاية وأن يزيد أن تكون رجسا محرما ولم تكن  
مردة ولم تمسكه في بيت المبعض للولد ولم تنسج عن تربيته بحجنا عند اعسار الاب وسيا في بيان ذلك كله  
والمراد بكونها أمينة أن لا يضع الولد عندها باشتغالها عنه بالزوج من منزلها كل وقت وأقرب بعض المتأخرين  
بان المراجعة لها حق الحضانة لقول العيني أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر التصرفات قلت لا ينبغي  
أن هذا عند ادعاء البلوغ والافه في حكم القاصر كما حققناه في تنقيح الحامدية وأفتى به الخبير الرملي وهل  
يشترط كونها بصيرة في الاشياء في أحكام الاعمي ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف  
وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضنته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا اه وهو بحث وجيه وهو  
معلوم من قول الرملي قادرة كما يعلم منه حكم ما اذا كانت مريضة أو كبيرة عاجزة (قوله النسبية) احترازه  
عن الأم الرضاعية فلا تثبت لها اه ح وكذا الاخت رضاعا وشوها (قوله ولو كناية أو مجوسية) لان  
الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وصورة النائية أن يكونا مجوسيين ترافعا لينا وأسلم الزوج وحده وسيا في  
تقسيمه بما اذا لم يعقل الولد دينا (قوله أو بعد الفرقة) عطفه على مدخول لاشارة الى عدم اختصاص  
الحضانة بما بعد هاتريية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانة (قوله لانها تجبس) أي ونضرب فلا تنفرغ  
للحضانة بحر (قوله كافي البحر والنهر بحثا) قال في البحر وينبغي أن يكون المراد بالسقوط في كلامهم هنا  
الزنا المقضي لا اشتغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لما سألني  
أن الذممة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان فالفاقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا  
قصورا ذل كانت سارقة أو مغنسة أو نائحة فالحكم كذلك وعلى هذا فالمراد فسق يضع الولد به اه  
ويمكن حمل ما في البحر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطف على الزنا ثم رأيت الخبير الرملي أجاب كذلك  
قال ح وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه حتى شغلها  
عن الولد ولم يضايهاه انتزع منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد ان نقل عبارة البحر لكن  
عندي في الاستدلال عليه بما ذكرنا لان الذممة انما تفعل لما تفعل مما يوجب الفسق على جهة اعتقاده  
دينها فكيف يلحق بها الفاسقة المسلمة فاذني يظهر اجراء كلام الكمال وغيره على اطلاقه كما هو مذهب

الشافعي رضى الله تعالى عنه من أن الفاسقة يترك الصلاة لحضنة أياها وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع  
 حقت أن بحث المصنف لا حاصل له اه ح (قوله وفي القنية الخ) فيه رد على ما قاله المصنف والعجب  
 أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أي ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تنقيح  
 القيور بان لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي النهر ما لم تفعل ذلك وفرضه بقوله أي ما لم ثبت فعله عنها  
 وهو صحيح أيضا اه ح وفيه أن قول القنية معروفة بالقيور يقتضي فعلها له ط فالمناسب الأول وتكون  
 الناجرة بمنزلة الكناية فان الولد يبقى عندها إلى أن يعقل الاديان كما سيأتي خوفا عليه من تعلمه منها ما تنقله  
 فكذا الفاسقة وقد جزم الرمي بان ما في النهر تعييف والحاصل أن الحضنة ان كانت فاسقة قسقا يلزم منه  
 ضياع الولد عندها سقط حقها والا فهي أحق به إلى أن يعقل فينزع منها كالكناية (قوله بان تخرج كل وقت  
 الخ) المراد كثرة الخروج لان المدار على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ومضيق الامانة  
 لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجها المعصية حتى يستغنى عنه بما تنقله فانه قد يكون لغيرها كما لو كانت قابلة  
 أو غاسلة أو يلائنه أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت الخ فعطنه على الفاسقة فيفيد  
 ما قلنا فافهم (قوله أو أم ولد) أي طلقها وزوجها أما اذا اعتقها لمولاه فهي بمنزلة المطلقة الحرة  
 كما في الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد قبل الكناية) أما لو بعدها فهي أحق به لدخوله تحت الكناية  
 فتح عن التحفة ومثله في البحر ومقتضى هذا أنها بعد الكناية لا ثبت لها حق في المولود قبلها وان لم يبق  
 مشغولة بخدمة المولى لانه لم يدخل في كتابها فبقى قنما لمولاه كاللحم من كل وجه فصار كولد القنية لو اعتقت  
 ويدل عليه أيضا قول الكوكبي نزول الحق للامة وأم الولد ما لم يعتق قال في الدرر فاذا اعتقا كان لهما حق الحضنة  
 في أولادهما الاحرار لانهم ما أولادهم احرار حال موت الحق اه فافهم (قوله لكن ان كان الولد الخ)  
 قال في البحر ولم يذكر المصنف أن الحق في حضنة ولد الامة للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير  
 رقيقا فمولاة أحق به حرا كان أبوه أو عبدا وكذا الوعتت امة بعد وضعه فلا حق لها في حضنته انما الحق للمولى  
 سواء كانت منكوبة أم لا فأمرها لانه مملوكه وأم اذا كان أي الصغير حرا فالحضنة لا لقربائه الاحرار ان كانت  
 امة أمه للمولود لا وللمولاه الذي اعتقه وان اعتقت كانت الحضنة لها اه (قوله كن أحق به)  
 قال في الدرر ولا يفرق بينه وبين امة ان كانا في ملكه اه ونحوه في البحر فالمراد بالحقية عدم التقريب  
 بينهما فلا ينافي ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أي من جهة الرحم فلو كان محرما  
 غير رحم كالم رضاعا أو رجلا من النسب محرما من الرضاع كان عمه نسباه عمه رضاعا فهو كالأجنبي ط  
 (قوله والحال أن الاب معسر) كذا قيده في الحاشية والبرازية والخاصة والظهيرية وكثير من الكتب  
 وظاهره تخلف الحكم المذكور مع يساره لأن المفهوم في التصانيف حجة يعمل به رملى وفي الشريعة ليلية  
 تنقيح الدفع للعمة يسارها واعسار الاب يفيد أن الاب الموسر يجبر على دفع الابرة للام نظر للصغير اه  
 قلت والمراد من هذه الابرة الابرة الحضنة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف تبعاً للفتح والدرر والبحر خلافا  
 لما في العزيمة على الدرر من أنها ابرة الرضاع والمراد يسار العمة قدرتها على الاتفاق على الولد كما هو ظاهر  
 اذ لا وجه لتقديره بصباب (قوله والعمة تقبل ذلك) أي ولم يوجد أحد ممن هو مقدم على العمة متبرعا  
 بمنزلة العمة مع ذلك يشترط أن لا تكون متزوجة بغير محرم للصغير شرعيا ليلية (قوله ولا تمنعه عن الام)  
 أي عن رؤيتها وتعهد ما يراه (قوله أو تدفعه للعمة) صريح في أنه ينزع من الام مع أن الام لو طالبت  
 أجرا على الارضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضه عند الام كما صرح به في البدائع ولكن هذا اذا بقيت  
 مستحقة الحضنة وفي مسائلنا سقط حقها منها فلذا ينزع منها ومثله ما لو تزوجت باجنبي وصارت الحضنة لغيرها  
 كالاخت فانها لا يلزمها أن ترضيه أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم أر هذا العبارة لغيره وانما قالوا  
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخريج بتأمل ومقابلته ما قيل ان الام أولى (قوله  
 مجتبي) هو شرح الزايدى على مختصر القندورى وذلك حيث قال في النفقات وهل يرجع الم أم أو العمة  
 على الاب اذا أبسر بما أنفق على الصغير ثم رمز لبعض الكتب لا يرجع من يؤدى النفقة على الاب ولا على الابن  
 بخلاف الام اذا أبسر زوجها ثم يرجع ثم رمز فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مقرر في ما اذا كان الاب

وفي القنية الام احق بالولد ولو سبته  
 ابنة معروفة بالقيور ما لم يعقل ذلك  
 (او غير مأونة) ذكر في المجتبى  
 بان تخرج كل وقت وترك الولد  
 ضائعا (او تكون) امة أو أم ولد  
 او مدبرة او مكاتبه ولدت ذلك الولد  
 قبل الكناية لا تستغلن بخدمة  
 المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن  
 احق به لانه للمولى مجتبي (او متزوجة  
 بغير محرم) الصغير (او اب ان  
 ترضيه مجانا او) الحال ان (الاب  
 معسر والعمة تقبل ذلك) أي  
 ترضيه مجانا ولا تمنعه عن الام  
 قيل لا لام امان تمسكه مجانا أو  
 تدفعه للعمة (على المذهب)  
 وهل يرجع الم أم أو العمة على  
 الاب اذا أبسر قيل نعم مجتبي

معسر او وجبت نفقة الولد على عمه او غمته أو أخته فالام ترجع على الاب اذا أيسر وفي الم والعمة الخلاف المذكور فلا محل لذكر هذا هنا ولا ذكر الم لأن الكلام في العمة اذا أخذته لتحضنه مجانا واذا كان لها الرجوع فلا فائدة في أخذه من الام لأن يقال مراده أن لا ترجع باجرة الحضنة وأما النفقة على الولد اذا لم تنزع بها فهل لها الرجوع بها على الاب قيل نعم تأمل (قوله والعمة ليست بقيد الخ) هو بحث لصاحب البحر ذكره في الباب الا أني قال بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام وقال ولم أرم من صرح بان الاجنبية كالعمة اذا كانت متبرعة ولا تناس على العمة لانها حاضنة في الجلالة وقد كثر السؤال عنها في زماننا وظاهر المتن أن الام تأخذ باجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمة لأن يوجد نقل اه قلت وفي التهستاني بعد كلام مائنه وفيه اشارة الى أنها أي الام أولى من المحرم وان طلبت أجرة والمحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها المسكبة أو ادفعه الى المحرم كما في النظم اه فهذا ظاهر في أن العمة غير قيد بل مثلها بقية المحارم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخير الرمي على البحر أن هذا نفقه حسن صحيح قال وقد سئل عن صغيرة لها ام تطلب زيادة على أجر المثل ونفت ابن عم تريد حضنتها مجانا فاجبت بانها تدفع للام لكن باجر المثل فقط لأن تلك كلاجنبية لاحق لها في الحضنة أصلا فلا يعتبر تبرعها إلا في دفع الصغير اليها ضرره فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولا يختلف الحكم في نحو العمة والحالة عند اليسار فلا يدفع اليها اذا لضرر على المورس في دفع الاجرة وبه تتحرر هذه المسألة فاعتقه فسد قل من تظن له اه قلت ويؤيده أنه لو كان الاب حيا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربته عنده بمال نفسه لا يسقط حق الام مع أن الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان للاب ام أو اخت عنده تحضن الولد مجانا ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة فلها أن تربيه عند الاب وهذه تقع كثير الكس هذا اذا طلبت الام اجرة على الحضنة فلو تبرعت بالحضنة وطلبت الاجرة على الارضاع وقال الاب ان امي أو اختي ترضعه مجانا تكون أولى ولكن يقال لها أرضعيه في بيت الام لأن ذلك لا يسقط حضنتها كما علم مما مر فتنبه لذلك (قوله بلا نفقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الصبي والظاهر أن اجرة الحضنة كذلك تأمل (قوله ابقاء الماله) هذا تعليل من المصنف فانه بعد أن نقل في المخ كلام المنية قال وله وجه وجبته لأن رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحرق الضرر الذي يحصل له لكونه عند الاجنبي اه والمراد بالاجنبي زوج الام وفيه نظر فان الوصي أجنبي زوج الام اذ لم يذكر أنه رجم محرم منه فالاولى الاقتصار على أن في دفعه للام مصلحة زائدة وهي ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه مصلحة أخرى وهي كون الام أشفق عليه من الوصي وهي أهل الحضنة في الجلالة بخلاف الوصي ولا يخالف هذا ما قدمناه أن نافع الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للاجنبية التي لاحق لها في الحضنة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الام المتزوجة بالاجنبي تربته بنفقة مقدرة وتبرع الوصي ينبغي أن يدفع اليها أيضا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا يخفى أن هذا كله عند عدم وجود متبرع من أهل الحضنة كالعمة أو الخالة والأفهي أحق من الام والاجنبي (تنبيه) وقعت حادثة الفتوى سئلت عنها قد عاها وهي صغيرة ماتت أمه وترك لها مالا وله أب معسر وجدة ام ام وجدة ام أب متزوجة بجدة أراد بام أمه تربته باجر وام أبيه ترضى بذلك مجانا فاجبت بأنه يدفع للمتبرعة أخذ ما هنا فانه اذا دفع للام الساقطة الحضنة ابقاء ماله مع كونها تربته في حجر زوجها الاجنبي قبل الاول دفعه لام أبيه المتبرعة ابقاء ماله مع كونه في حجر أبه وجدة الشفوقين عليه وكنيت جعلت في رسالة سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضنة وإليه أعلم (قوله والتزم ابن عمه مجانا) في بعض النسخ والتزم ابن الم أن تربيه مجانا وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أما لو كان له حاضنة كالعمة أو الخالة فهى أولى من أمه لسقوط حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لثقة بها عليه والظاهر أنها أولى وان طلبت النفقة لانها الحاضنة حقيقة (قوله فلا ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضنة الغلام حيث لا حاضنة غيره والام ساقطة الحضنة هنا والظاهر أن له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت السائحاني كتب كذلك (قوله ولا يجبر عليها) أي على الحضنة والصواب أن يقول ولا يجبر على الارضاع كما سيذكر

والعمة ليست بقيد فيما يظهر  
وفي المنية تزوجت أم صغير فوفى  
أبوه وأرادت تربته بنفقة  
مقدرة وأراد وصيه تربته بها  
دفع اليها لاليه ابقاء ماله وفي الحاشية  
تزوجت باجنبي وطلبت تربته  
بنفقة والتزم ابن عمه مجانا ولا  
حاضنة له فلا ذلك (ولا يجبر من  
لها الحضنة) عليها الا اذا تعينت  
لها

المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على امته ارضاعه الا اذا تعينت وبهذا تندفع المناقاة بينه وبين قوله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه بمعنى أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والا فكم كيف يصح أن يثنى على قولين متقابلين (قوله بان لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الثانية في مقام نعيها للارضاع فهو مؤيد لما مر بناء وقوله وسيجي في النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سيجي هناك (قوله فتنتقل للبدنة) أي تنتقل الحضانة لمن يلى الام في الاستحقاق كالبدنة ان كانت والا فلن يلى فيها يظهر واستظهر الرضى أن هذا الاسقاط لا بدوم فلها الرجوع لان حقها ثبت شيئا فشيئا فسقط الكائن لا المستقبل اه أي فهو كاسقاطها القسم لضرته فلا يرد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعود مسألة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه واسقطت حقه من الحضانة وحيكم بذلك ما حكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لها ذلك فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير ولئن اسقطت الزوجة حقها فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فقليل بالاول فلا تجبر اذا امتنعت ورجعه غير واحد وعلمه الفتوى وقيل بالثاني فقيل واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهند وأبو وخوهر زاده وأيده في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد من مسألة الخلع المذكورة قال فأفاد أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلف والاولى الاقناع بقول الفقهاء الثلاثة لكن قده في الظهيرية بان لا يكون للصغير ذر وحرم محرم بحيث تدعى الام لا يضيع الولد ما لو امتنعت الام وكان له بدنة رضىت بالمساكه دفع اليها لان الحضانة كانت حقا للام فصح اسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلاه في المحيط بانها لما اسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة المبتسة أو المتروجة فتكون البدنة أولى اه ما في البحر ملخصا قلت ويؤخذ من هذا التوفيق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمحضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المفتي أبي السعود وقول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما اذا لم تعين لها واقتصر على أنها حقها لان المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق المحضون فقيل محمول على ما اذا تعينت واقتصر على أنها حقها لعدم من يحضنه غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالبحر أنها تجبر عندهم اذا لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه اذا لم يوجد غيرها اجبرت بخلاف فقيه نظره لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفسيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة من نظير قاغتم هذا التحرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الضمير نظرا للتجرب (قوله اجبرت بخلاف) ولولو وجد غيرها لم تجبر بخلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا ايم الخ) أي قوله ولولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجود حقيقة وعدمه حكايان وجد غيرها وامتنع وبعبارة البحر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت اجبرت الام لمن دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها فلا جرة لها لانها قامت باحر واجب عليها شرعا ط وبعبارة الجوهره اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لاجرة لها اه فكللام الجوهره في الرضاع وكأن الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر أن ما في الجوهره يبحث منه كما يشعر به قوله وعليه لاجرة لها ويخالفه ما في الهندية وغيرها والاستدلال من رضعه شهر ثم مضى ولم يأخذ ندى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة فان مقتضاها أنها تستحق الاجرة والاقبل تجبر على الارضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحاني قال البرجندى تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصورية ان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه الفتوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر ويتفق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في أن الاجرة تؤخذ مع الجبر اه ويأتي بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيما اذا كانت الحاضنة أمًا فالو كانت غيرها فالظاهر استحقاقها الاجرة الحضانة بالاولى وقوله لايه احتراز عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الأب

بان لم يأخذ ندى غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاتمة وسيجي في النفقة واذا اسقطت الام حقه صارت ككيسة أو متروجة فتنتقل للبدنة بجر (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيما) حتى لو اختلفت على أن تترك ولها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس لها أن تطله بالشرط ولولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا خلاف فصح وهذا ايم ما لو وجد وامتنع من القبول بجر وحينئذ فلا جرة لها جوهره (وتستحق) الحاضنة الاجرة الحضانة اذا لم تكن منكوسة ولا معتدة لايه



فانه يستحق الاجرة عليه الكن اذا كان النكاح محرما للصغير والا فلا حضانة لها كما مر هذا وقال المصنف في  
 الخ وعندى انه لا حاجة الى قوله اذ لم تكن منكوبة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها اذا كانت  
 أهلا وما ذكرنا هو شرط لوجوب اجر الرضاع لها لانها انما تستأجره اذ لم تكن منكوبة أو معتدة اه  
 ونازعه الظاهر الرمي في حاشيته على المخبر بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمنكوبة ومعتدة الرجعي لوجوبه  
 عليها بادية وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية فيها غير بعيد الى آخر ما قاله قلت على انك قد علمت  
 بما قدمناه آنفا ان الاجرة تستحق مع وجود الجبر فلا تنافي الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت  
 على ابيه لو غنيا والا فمال الصغير كان من جملتها الاتفاق على حاضنته التي حست نفسها لاجلها عن التزوج  
 ومن ثلها اجرة رضاعه فلم تكن اجرة خاصة من كل وجه حتى ينافيها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة  
 فاذا كانت منكوبة او معتدة لا يسهل لم تستحق اجرة لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبهما على بادية ولان  
 النفقة ثابتة لها بدونهما بخلاف ما بعد انقضاء الغدة فانها تستحقها عملا بشبه الاجرة وعن هذا كان الوجه  
 عدم الفرق بين معتدة الرجعي والبائن كما هو مقتضى اطلاق الكثر وظاهر الهداية ترجيمه فانه ذكر في الرضاع  
 ان في معتدة البائن روايتين وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهرة وغيرها تصحيح الجواز وبأى تمامه  
 في الباب الاخير (قوله وهي غير اجرة رضاعه ونفقته) قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة  
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومثله في الترمذية (قوله عن السراجية) المراد بها هنا فتاوى  
 سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الاخير عز ذلك اليها صاحبها فلا محل لترديد المصنف بانه يحتمل انه  
 وراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن لم اقف على ذلك فيها فافهم لكن قوله اذ لم تكن منكوبة  
 المعتدة لا يسهل في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية مثل هل تستحق المطلقة  
 اجرة بسبب حضانة ولها خاصة من غير ارضاع له فأجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى  
 خادم يلزم به اه وأقضى بذلك أيضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الترمذية ومشى عليه في التهر وقد مناهه  
 مفهوم من قولهم في مسألة العمه والحلال ان الاب معسر (قوله خلافا لما نقله المصنف) حيث قال بعد  
 نقل كلام قارئ الهداية لكن يشكل على هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل قاضي القضاة فخر  
 الدين قاضي خان عن المبتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قالت يمكن  
 حمل المبتوتة على المعتدة من طلاقات فهو مبني على احدى الروايتين في البائن كما قدمناه آنفا لكن التقيد  
 بما بعد فطام الولد لم يظهر في وجهه ولعل لكونه الواقع في حادثة القنوى (قوله وقال فيهم الائمة المختاران  
 عليه السكنى) في نفقات البحر عن التقارب لا تجب في الحضانة اجرة المسكن وقال اخرون يجب ان كان للصبى  
 مال والا فعلى من تجب عليه نفقته اه وفي التهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم  
 وجوب المسكن بخلاف النفقة اه قالت صاحب التهر ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجيمه ترجيح فيهم  
 الائمة ولا سيما مع ضعف تعليقه فان القول بوجوب اجرة المسكن ليس مبنيا على وجوب الاجر على الحضانة  
 بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها فلا يلزم تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة  
 مسكن لتحضن فيه الولد بل الوجه لزومه على من تلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الظاهر الرمي عن  
 المصنف انه اختلف في لزومه والا يظهر لزوم كافي بعض المعبرات قال الرمي وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج  
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت واعتمد ابن الشحنة مخالفا لما اختاره  
 ابن وهبان وشيخه الطرسوسى والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن لها مسكن  
 اما لو كان لها مسكن يمكنه ان يتحصن فيه الولد ويسكن تبعها فلا لعدم احتياجه اليه فينبغي ان  
 يكون ذلك توفيقا بين التولين وبشير اليه قول ابى حنص وليس لها مسكن ولا ينبغي ان هذا هو الارفق للبيانين  
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) قدمناه عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال  
 شيخنا) يعنى الظاهر الرمي في حواشيه على البحر فافهم (قوله وتواعدنا نقضيه) قلت ما قدمناه قريبا عن  
 خط شيخ مشايخنا الساجي صريح في ذلك فقد وافق بجمته المنقول (قوله ثم حرر) أى الظاهر الرمي أن  
 الحضانة كذا رضاع أى في انزالها لاجل الام فيها ولو منكوبة او معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة رضاعه ونفقته  
 كما في البحر عن السراجية خلافا  
 لما نقله المصنف عن جواهر  
 الفتاوى وفي شرح النفاية للباقي  
 عن البحر المحيط سئل أبو حنص  
 عن لها امسالك الولد وليس لها  
 مسكن مع الولد فقال على الاب  
 سكاها ما جعلا وقال فيهم الائمة  
 المختار انه عليه السكنى في الحضانة  
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم  
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية  
 مؤنة الحضانة في مال المحضون  
 لوله والا فعلى من تلزمه نفقته  
 قال شيخنا وقواعدنا نقضيه  
 فيفتى به ثم حرر أن الحضانة  
 كالرضاع والله تعالى اعلم

مطلبه  
 في لزوم اجرة مسكن الحضانة

والافن مال ابيه او من تلزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علمت تأييده بما نقلناه  
 عن خط الساحناني قلت وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما ان يكون اجنبيا عن الصغير  
 أو لا وعلى كل فاما ان يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما ان يكون للصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع  
 للاهل الحضانة باجرة المثل ولو من مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغير له  
 مال أو لا يقال للام امانا من عسكه مجانا أو تدفعه للعمة مثلا المتبرع عمة أو نال له مال وان كان الاب موسرا  
 والصغير له مال فكذلك لان الاجرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان  
 طلبت الاجرة نظر للصغير بلا ضرر له في ماله هذا حاصل ما تحرر للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كل ضباع  
 وغنام ذلك في رسالتنا الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة (قوله أو لم تقبل أو اسقطت حقها) مبنى على  
 عدم الجبر كما لا يخفى ح ومن الكلام فيه (قوله أو تزوجت باجنبي) أشمل من ذلك قول الجبر أو لم تكن  
 اهلا للحضانة فإنه يدخل ما لو كانت فاجرة أو غير مأمونة (قوله عند عدم اهلية القربى) قيد لقوله وان  
 علمت لان البعيدة لاحق لها عند اهلية القربى (قوله بالشرط المذكور) هو عدم اهلية القربى (قوله  
 بجر) اى اخذ من قول الخصاص ان أم أي الام لا تكون بمنزلة قرابة الام من قبلاتها وكذا كل من كان من  
 قبل أبي الام اه زاد في الولوجية لان هذا الحق لقرابة الام قال في الجبر وظاهره تأخير أم ابي الام عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا وقد صارت حادثة القوي اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لا تم والخالات  
 متأخرات عن أم الاب فاذا كن أولى من أم ابي الام لكونهن من قرابة الام فن كانت مقدمة عليهن وهي أم  
 الاب اولى بالمقدم اه تأمل (قوله ثم الاخت لا بواثم) أى اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت  
 لا مدخل لها فيما يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشتراكها مع الاخت لا تم افاده  
 الزيلعي (قوله لان هذا الحق) أى الحضانة وهذا علمه لكون الاخت لا تم تلى الاخت الشقيقة (قوله  
 ثم الاخت لا ب) تقديمها على الخالة هو ما مشى عليه اصحاب المتون اعتبارا لقرب القرابة وتقديم المدلى  
 بالام على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قربا قال في الجبر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق  
 الخالة أولى لانها مدلى بالام وتلك بالاب (قوله ثم بنت الاخت لا بواثم) كونها أحق من الخالة  
 باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لا بفتى رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها كما في الجبر والزيلعي  
 (قوله ثم لا ب) هذا ساقط من بعض السح وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفتها لمابعده  
 (قوله ثم الخالات) اى حالات الصغير (قوله ثم بنت الاخت لا ب) هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح  
 في الحاشية ايضا (قوله ثم بنات الاخ) اى لاب وام أو لام أو لاب فيما يظهر ح اى على الترتيب قال  
 الزيلعي وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى  
 (قوله ثم العمام كذلك) اى تقدم العمة لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكر بنات الخالة والعمة لانه لاحق  
 لهن لانهن غير محرم بجر ويأتى الكلام فيه (قوله ثم عمات الانتهاء والاباء) قياس ما ذكره في  
 الخالات تقديم عمات الام على عمات الاب ويقعده ما ستر من أن هذا الحق لقرابة الام وكذا ما في كافى الحاكم من  
 قوله وكل من كان من قبل الام فهو أولى من هو من قبل الاب (قوله ثم بنت الاخت لا ب) أى العمة لا بواثم ثم لام  
 ثم لاب (قوله ثم العصبات) أى ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بجر او كان الا انه ساقط  
 الحضانة لانه كالمعدوم رمى (قوله ثم البنت) أى ابوالاب وان علا بجر (قوله ثم بنوه كذلك) أى  
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لا ب وكذا كل من سفل من اولادهم بجر (قوله ثم الم ثم بنوه) ينبغى أن  
 يقول كذلك لما في الجبر والفتح ثم الم شقيق الاب ثم لاب وأما اولاده في دفع اليهم الغلام للصغيرة لانهم غير  
 محارم (قوله واذا اجتمعوا الخ) اى كعممين ط ونبهنى اسقاطه والاستغناء عنه بما سبى فانه  
 راجع للكل ح (قوله سوى فاسق) استثناء من قوله ثم العصبات قال في الجبر ولا للعصبة الفاسق ولا الى  
 مولى العتاقة تحرزا عن الفتنة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها  
 أو سالها لتسلم اليهم وينظر القسطنى امرأة ثقة عدلة امينة فيسلمها اليها الى أن تبلغ (قوله ومعنوه) فى نسخة  
 ومعنوه أى بكسر التاء لقول الجبر المار ولا الى مولى العتاقة وفى الفتح ويدفع الذ كالى مولى العتاقة لانه

(ثم) أى بعد الام بان ماتت  
 أو لم تقبل أو اسقطت حقها  
 أو تزوجت باجنبي (أم الام) وان  
 علمت عند عدم اهلية القربى (ثم أم  
 الاب وان علمت) بالشرط المذكور  
 وأم أم أبي الام فتؤخر عن أم  
 الاب بل عن الخالة أيضا بجر  
 (ثم الاخت لا ب وأم ثم لا ب) لان  
 هذا الحق لقرابة الام (ثم الاخت  
 لا ب) ثم بنت الاخت لا بواثم  
 ثم لام ثم لا ب (ثم الخالات كذلك)  
 أى لا بواثم ثم لام ثم لا ب ثم بنت  
 الاخت لا ب ثم بنات الاخ  
 (ثم العمام كذلك) ثم خالة الام  
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات  
 الانتهاء والاباء بهذا الترتيب  
 ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم  
 الاب ثم البنت ثم الاخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم الم ثم بنوه  
 واذا اجتمعوا فالاورع ثم الاسن  
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطلب  
 لو كان الاخوة والاعمام غير  
 مأمونين لتسلم الحضونة اليهم

اخر العصبات ولا تدفع الاثني اليه اه قلت ينبغي أنه لو كان مولى العتاقة امرأة أن تدفع الاثني اليها دون  
 الذكر (تنبه) اشترط في البدائع في العصبية اتحاد الدين حتى لو كان للحي اليهودي اخوان أحدهما  
 مسلم يدفع لليهودي لانه عصبته لا للمسلم اه (قوله وابن عم لمشتاة الخ) اما اذا كانت لانتهى كنت سنة  
 مثلاً فلا منع لانه لا قسمة وكذا اذا كانت تنتهي وكان مأموماً بجر بختاً وايدعما في التحفة وان لم يكن للجارية  
 غير ابن العم فالاختيار للقاضي ان رآه اصلح ضمها اليه والا توضع على يد امينة اه قلت ما في التحفة علة  
 في شرحها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة اليه فيراعي الاصلح اه وهو ظاهر في انه لاحق لابن العم  
 في الجارية مطلقاً وان التقاضي دفعها لاجنبية ولو مأموماً ناحت رأي المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن  
 للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما بحثه في البحر بنحو ما قلنا وبه عليه السلام بان ابن العم غير محرم وانه لاحق لغير  
 المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تنتهي فتقع القسمة فحسم من اصله (قوله  
 ثم اذا لم يكن عصبة الخ) افاد ان العصبية مقتدومون على ذوى الارحام الذكور والمراد العصبية المستحق  
 الاول يستحق كابن عم لجارية يقدم عليه مثل الاخ لأم والخال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام  
 من كان منهم محرماً احتراماً عن ابن العم والخال كما يأتي (قوله قد دفع لأم) كان ينبغي ان يذ كر اولا  
 الجد لأم ففي الهندية انه أولى من الاخ لأم والخال اه (قوله ثم لأم) الذي في الدرر لالة عن البرهان  
 وكذا في الفتح ثم لأم ثم لأم (قوله برهان وعيني بحر) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها لفظ بحر  
 وهو الاولى لانه في البحر لم يعزه الى البرهان والعيني (قوله فان تساوا) كخوة اشقاء مثلاً (قوله ولاحق  
 لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالبنات بدل الود لان الولد يشمل الذكور والاثني وقدمت ان ابن العم له حق في  
 الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتاة وغيرها فقد علمت ما فيه فافهم وفي البحر لاحق لبنات العم  
 والخال لانهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية  
 ان العم والخال مقتدومان على العم والخال مع انه لاحق لبناتهما ومقتضاه انه لاحق لبنات العم ونحوها  
 في حضنة الجارية ولابن العم في حضنة الغلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن العم هنا ولم أر من  
 ذكره تأمل وسئل عن صغيره جد أو أم وبنت عم ولا شبهة ان الحضنة للجد كما علمت مما ذكرناه عن الهندية  
 أمالو كان الصغير اثني فان قلنا ان لبنات العم حقا في الاثني ينبغي تقديمها على الجد لأم لان النساء أقدر لكنه  
 خلاف ما رعن الهندية فليتأمل (قوله والحاضنة الذمية) أشار الى أن ما في الكفر من التقيد بالام  
 اتفاق بل كل حاضنة ذمية كذلك كما صرح به في خزائن الاكمل بحر (قوله ولو لمجوسية) بان أسلم  
 زوجها وابنت (قوله بسبع سنين) فائدة هذا تظهر في الاثني لان الذكر تنتهي حضنته بالسبع حوى  
 (قوله والى أن يخاف) أشار الى ان قول المصنف أو يخاف منسوب بأن منصرف بعد أو التي بمعنى الى كافي  
 الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهره انه اذا خيف أن يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل دينا بحر قال ط ولم يملوا  
 لألف الكفر والظاهر أن يفسر سببه بنحو أخذهم لعابدهم وفي الفتح وتنع ان تغذيه الخمر ولحم الخنزير وان خيف  
 ضم الى الناس من المسلمين وقول البحر لم ينزع منها بل يضم الى الناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان لم زائدة  
 والاتفاق تأمل (قوله بسكاح غير محرمه) أى سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسبي  
 لان الرضا حى كالاجنبى في سقوط حضنتها به رمى قلت وينبغي أنه لو لم يكن للغلام سوى ابني عم تزوجت امه  
 أحدهما أن لا يسقط حقها لان الاخر اجنبى مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاؤه عندها أولى واحتز  
 عمالو كان زوج الجدة الجد أو زوج الام أو الخالة الم وشموه (قوله في بيت الراب) بتشديد الباء اسم فاعل  
 من التربية وهو زوج الام والولد ربيب له (قوله فلا لاب أخذه) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب  
 أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضنة عليه كما مر (قوله للفرق بين الخ) استظهر هذا الخبر الرمي  
 أيضا بقلولهم ان زوج الام الاجنبى يطعمه نذرا أى قليلا وينظر اليه نذرا أى نظر البغض وهذه موقوف  
 في الاجنبى عن الحاضنة قال ح وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الراب اذا كان كذلك فالاجنبى أولى  
 كما هو المشاهد اه قلت الامسبب التفصيل وهو أن الحاضنة اذا كانت تاكل وحدها وابنها معها فلهما حق لان  
 الاجنبى لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلاف ما اذا كانت في عيال ذلك الاجنبى أو كانت زوجة له وأنت علمت

وابن عم اشتاة وهو غير مأموماً ثم  
 اذا لم يكن عصبية فالذوى الارحام  
 قد دفع لأم ثم لأم ثم لأم ثم لأم  
 للام ثم للخال لابوين ثم لأم برهان  
 وعيني بحر فان تساوا فاصلهم  
 ثم اورعهم ثم اكبرهم ولاحق لولد  
 عم وعمه وخال وخاله لعدم  
 المحرمية (و) الحاضنة (الذمية)  
 ولو لمجوسية (كسلة ما لم يعقل  
 دينا) ينبغي تقديره بسبع سنين  
 لعنة اسلامه حينئذ نهر (أو)  
 الى أن يخاف ان يألف الكفر  
 فينزع منها وان لم يعقل دينا بحر  
 (و) الحاضنة (يسقط حقها بسكاح  
 غير محرمه) أى الصغير وكذا  
 بسكاحا عند المغضن له لما في القنية  
 لو تزوجت الام بأخر فأمكنه  
 ام الام في بيت الراب فلا لب  
 اخذه وفي البحر قد ردت فيما لو  
 امسكتة الخالة ونحوها في بيت  
 اجنبى عازبة والظاهر سقوط  
 قياسا على ما مر لكن في النهر  
 والظاهر عدمه للفرق بين

زوج الام والاجنبى

ان سقوط الحضانة بذلك لدفع الضرر عن الصغير فينبغي للمنفق أن يكون ذا بصيرة ليراعى الاصطلاح للولد فإنه  
قديم يكون له قربة بغير له ينبت موته ويكون زوج امه مشقة عليه يعز عليه فراقه فيريد قريته أخذه منها  
ليؤذيه ويؤذيها اوليا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه اضعاف ما يؤذيه زوج امه الاجنبى  
وقد يكون له اولاد ينجس على البنات منهم الفتنة لسكناها معهم فاذا علم المنفق أو القاضى شيئا من ذلك لا يحل له  
نزعه من امه لان مدار أمر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن البدائع لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على  
نفسها أو أموالها لا تملك اليهم وقد منافي العدة عن الفتح عند قوله ان المختلعة لا تخرج من بيتها في الاصطلاح الحق ان  
على المنفق أن يتصرف في خصوص الرقائع فان علم بحزمها عن العيشة ان لم تخرج أفتاها بالحل لان علم قدرتها  
(قوله قال) أى في النهر وأصله البحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذى ليس بحرم كائن الم ففو  
كلا اجنبى هنا اه أى فاذا تزوجته سقط حقها وأنت خير بأن هذا مقرر ورض فيما اذا كان مستحق للحضانة  
أقرب منه فلولم يكن غيره وكان الولد كرايى عند امه وكذلك لو كان اثنى لاشتبهى أو كان مأمورا على  
ما يحسنه في البحر فانهم (قوله الباسية) أما الرجعية فلا بد من انتضاء العدة فيها ونهر ومقتضاه العود في الباسية قبل  
انتضاء العدة مع انها بعد في بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر للولد عنده وفى ذلك تأييد  
لما قدمناه من التفصيل تأمل قال في الدر المنقى وكذا أى تعود الحضانة لوزات يجنون وردة ثم زال المانع  
ذكره العيني وغيره فالاحسن ويعود الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبيل عود  
الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقولهم يسقط حقها معناه منع منعه مانع كقولهم تسقط النفقة بالاشوز  
والولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك أفاده في النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاد حق جديد لقيام سببه  
ببلا ف سقوط الشفعة لانها حق واحد كما مر فتدبر (قوله والقول لها الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكحرت  
فالقول لها ولو اقربت به لكما ادعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينته وينبغي ان يكون مع  
اليمين في الفصلين نهر ووجه الفرق أن دعواها طلاق المعين لما أبطلها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها  
أصلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة  
بأن يطهر بالماء بلامعين وقيل بمجرد الاستغناء وهو التطهير من التنجاسة وان لم يقدر على تمام الطهارة زبلعى  
أى الطهارة الشاملة للوضوء (قوله وتقدر بسبع) هو قريب من الاول بل عينه لانه حينئذ يستغنى  
وحده الا ترى الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مر واصيدانكم اذا بلغوا سبعا والامر به لا يكون  
الابعد القدرة على الطهارة زبلعى (قوله به يفتى) وقيل بتسع سنين (قوله لانه الغالب) أى الاستغناء  
هو الغالب في هذا السن (قوله فان أكل الخ) أفاد أن القاضى لا يحلف أحدهما بل ينظر فيما ذكر كافي  
الجر عن الطهيرة ووجهه أن اليمين لله كقول ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عنده ما قبل السبع  
وعند أبيه بعدها (قوله ولو جبرا) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كفى الملقى وفي الفتح ويحير الاب  
على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصيانيته عليه بالاجماع اه وفي شرح المجموع واذا استغنى الغلام  
عن الخدمة اجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديته وتعليمه اه وفي الخلاصة وغيرها واذا  
استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فالأقرب ولا حق لابن العم في حضانة الجارية اه  
قلت بقی ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبة ولا وصى فالظاهر أنه يترك عند الحاضنة الا أن يرى القاضى  
غيرها أولى له والله أعلم (قوله والاب) بان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه ط (قوله والدة) أى وان  
علت ط (قوله أى تبلغ) وبلغها ما بالحيض أو الانزال أو السن ط قال في البحر لا نهى بعد الاستغناء يحتاج  
الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك أخذ وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه أقوى واهدى  
(قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الآتية (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بجر (قوله  
وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن ينظر الى سنها فان بلغت سننا تحض فيه الاثنى غالبا  
فالقول لدرالها اه والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن يتحلف صدقت كما هو المصرح به  
في باقي الاحكام أفاده الرضى (قوله مشتهرة انتفاقا) بل في محرمات المخ بنف تسع فصاعدا مشتهرة انتفاقا  
استأخاني (قوله كذلك) أى في كونها أحق بها حتى تستهى (قوله وبه يفتى) قال في البحر بعد

قال والرحم فقط ككاتب العلم  
كلا اجنبى (وتعود) الحضانة  
(بالفرقة) الباسية لزوال المانع  
والقول لها في نفي الزوج وكذا في  
تطليقه ان ايمته لان عينته  
(والحاضنة) اما أو غيرها  
(أحق به) أى بالغلام حتى  
يستغنى عن النساء وقد ربيع  
وبه يفتى لانه الغالب ولو اختلفا  
في سنه فان اكل وشرب ولبس  
واستغنى وحده دفع اليه ولو جبرا  
والالا (والام والدة) لام أو لاب  
(أحق بها) بالصغيرة (حق  
يخص) أى تبلغ في ظاهر الرواية  
ولو اختلفا في حبسها فالقول  
للأم بجر يمشا وأقول ينبغي أن  
يحكم سنها ويعمل بالغالب وعند  
مالك حتى يحتمل الغلام وتزوج  
الصغيرة ويدخل بها الزوج عبي  
(وغيرهما أحق بها حتى تستهى)  
وقدر تسع وبه يفتى وبت احدى  
عشر مشتهرة انتفاقا زبلعى  
(وعن محمد ان الحكم في الام  
وابنة كذلك) وبه يفتى لكثرة  
الفساد زبلعى

واقادانه لا تبسط الحضانة بتزوجها مادامت لاتصلح للرجال الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها ٦٤١ كما في القصة وفي الظهيرية امرأة قالت

هذا ابنك من بناتي وقد ماتت أمه فاعطى نفقته فقال صدقت لكن انه لم تمت وهي في منزلي وأراد اخذ الصبي فتمنع حتى يعلم القاضي امه وتحضر عنده فتأخذه لانه اقرباً لها جده وحاضته ثم ادعى احقية غيرها واذا احتمل فان

(احضر الاب امرأة فقال هذه

ابنتك وهذا) ابني (منها وقالت

الجدة لا) ما هذه ابنتي (وقد ماتت

ابنتي أم هذا الولد قال قول للرجل

والمرأة التي معه ويدفع الصبي

اليها) لان الفراش لهما فيكون

الولد لهما (كزوجين بينهما ولد

فاذعي) الزوج (انه ابنه لامتها)

بل من غيرها (وعكست) فقالت

هو ابني لامنه (حكم بكونه

ابن لهما) لما قلنا وكذا لو قالت

الجدة هذا ابنك من بناتي الميتة

فقال بل من غيرها قال قول له

ويأخذ الصبي منها وكذا

لو احضر امرأة وقال ابني من

هذه لامن يتك وكذبت الجدّة

وصدقتها المرأة فالاب أولى به لانه

لما قال هذا ابني من هذه المرأة

فقد انكر كونها جدته فيكون

منكراً لحق حضانتها وهي اقرب

له بالحق انتهى ملخصاً (ولا خيار

للولد عندنا مطلقاً) ذكرنا كان

أوتى خلافاً للشافعي قلت وهذا

قبل البلوغ اما بعده فيخير بين

أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك

مؤيد زاده معز بالتمية واقاديه بقوله

(بلغت الجارية مبلغ النساء

ان بكرا ضمها الى نفسه)

الا اذا دخلت في السن واجتمع

لهما رأى فتسكن حيث احب

سبب لا خوف عليهما (وان ثيبالا)

نقل تصحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قوله وأفاد) أي المصنف بقوله حتى تستبين من غير تقييد بما قبل التزوج (قوله بتزوجها) أي الصغيرة (قوله مادامت لاتصلح للرجال) فان صلحت تسقط وسأني في أول التنقيات ان التي تستبين للوطه فيمادون الفرج يلزمه نفقتها وكذا التي تصلح للخدمة أو للاستئناس ان امسكها في بيته عند الثاني واختاره في الحنفية اه ومقتضاه ان صلاحها للرجال يكفي بالوطه فيمادون الفرج واذا لم ينفقها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان رضى بها وامسكها في بيته (قوله الا في رواية الخ) فيه إشارة الى ضعفها وظاهرها انها اذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد تزوجها أبوها لا حضانه لأمها اتفاقاً وهذا ظاهر على القول المقتضى به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى تحيض فيحتاج الاطلاق الى تبييد أقاديه في البحر أي تقييد قوله حتى تحيض بما اذا لم تنزوج (قوله وفي الظهيرية الخ) دخول على المتن ط (قوله لكن امه) أي التي هي ابنتك (قوله لان الفراش لهما) لكون الكساح يثبت بالتصادق (قوله لما قلنا) من أن الفراش لهما (قوله وكذا لو قالت الجدّة) سماها جدّة نظر الرعما (قوله فقال بل من غيرها) أي من امرأة آجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة الاولى فانه في الاولى اعترف بأنه من ابنتها وانما جده (قوله وكذبت الجدّة) بأن قالت ما هذه امه بل امه ابنتي ظهيرية (قوله وصدقتها المرأة) بان قالت صدقت ما أنا بامه وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته ظهيرية (قوله لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قوله انتهى ملخصاً) أي انتهى كلام الظهيرية حال كونها ملخصاً أقاديه انه لم يأت بعين عبارتها بل حذف بعضها اختصاراً وهو كذلك وان استوفى صور المسألة فافهم (قوله لا خيار للولد عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الام يأخذ الاب ولا خيار للصغير لانه لتصور عقله يختار من عنده اللعب وقد صرح أن الصحابة لم يجزوا وأما حديث انه صلى الله عليه وسلم خير فلكونه قال اللهم اهدني فوق لا خيار الا نظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وتعامه في الفتح (قوله وأفاد) أي أقاديه ماذكر من ثبوت التخيير والاختراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتقييد لذلك فافهم (قوله مبلغ النساء) أي بما يبلغ به النساء من الحيض ونحوه ولو حذفه لكان أوضح (قوله ضمها الى نفسه) أي وان لم يحضف عليها الفساد لو حديثة السن مجر والاب غير قديم فان الاخ والعلم كذلك عند فقد الاب ما لم يحضف عليها من غيرها فينظر القاضى امرأة مسلمة ثقة فسلم اليها كإرضاء عليه في كافى الحاكم وذكره المصنف بعد (قوله الا اذا دخلت في السن) عبارة الوجيز مختصر المحيط الا اذا كانت مسنة ولها رأى وفي كفاية المتخفظ وقته اللغة من رأى البياض فهو أشيب واشم ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رحى (قوله لا تغريهما الخ) الفرق ان الاب والجدّة كان لهما ولاية الضم في الابتداء فإذا نزع بعداها الى جرحهما اذ لم تكن مأمونة أما غيرهما فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضاً مجر عن الظهيرية قلت وفيه نظر فان المتون مصرحة بأنه اذ لم تكن امرأة فالحضانة للعصبات على ترتيبهم في ذلك اثبات ولاية الضم ابتداء لغير الاب والجدّة الا ان يريد قوله أما غيرهما العصبه غير المحرم كابن العم ومولى العتاقة فان الاثنى لا تضم اليه كما تمر وعبرة الفتح الا أن تكون غير مأمونة على نفسها لا يوثق بها فلا لاب أن يضمها اليه وكذا الاخ والعلم الضم اذ لم يكن مفسداً فان كان فحينئذ يضمها القاضى عند امرأة ثقة اه وزاد الزيلعي وكذا الحكم في كل عصبه ذي رحم محرم منها وهذا الذي مشى عليه المصنف بعد (قوله والغلام اذا عقل الخ) كان ينبغي الابتداء بمسئله الغلام أو ذكرها آخر الان ما قبلها وما بعدها في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ وعبرة الزيلعي ثم الغلام اذا بلغ رشده اقله أن يفرد الا أن يكون مفسداً مخوفاً عليه الخ واحترز عما اذا بلغ معتوها في الجوهره ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كان ابناً أو بنتاً اه وفي الفتح والمعتوه لا يخبر ويكون عند الام اه قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بخير الولد وأما عندنا فالمعتوه اذا بلغ السن المذكور أي الذي ينزع فيه من الام يكون عند الاب اه وتبعه في التره وهو الموافق للقواعد تأمل (قوله فله ضمّه) أي للاب ولاية ضمّه اليه والظاهر أن الجدّة كذلك بل غيره من العصبات كالاخ والعلم ولم أر من صرح بذلك ولعلهم اعتمدوا على ان الحاكم لا يمكنه من المعاصي وهذا في زماننا غير واقع فيعين الاختفاء بولاية ضمّه لمسل من يؤمن عليه من اقاربه ويقدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لاسيما من يلحقه

يعنيها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا لاب ١٦١ يننى والجدّة ولاية الضم لا لغيرهما كما في الابتداء مجر عن الظهيرية (والغلام اذا عقل واستغنى برأيه ليس لاب ضمّه الى نفسه) الا اذا لم يكن مأموناً على نفسه فله ضمّه لدفع قسنة أو عار وتأديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا أن تبرع بحجر

(والجدة بمنزلة الاب فيه)

فيما ذكر (وان لم يكن لها

أب ولا جد) لكن (ليأح

أوع وله نهما ان لم يكن مقسدا

وان كان مقسدا (لا) يمكن من

ذلك (وكذا الحكم في كل عصبه

ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها

أب ولا جد ولا غيرهما من

العصبات او كان لها عصبه مقسدا

فانظر فيها الى الحكم فان) كانت

(أمانة خلاها تنفرد بالكنى

والا وضعا عند) امرأة (أمانة

قادرة على الحفظ بالفرق في ذلك

بين بكر وثيب) لانه جعل ناظرا

للسلين ذكره العيني وغيره

واذا بلغ الذكور وحدها كسب

يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا

أو يؤجرهم وينفق عليهم من

أجرهم بخلاف الاناث ولو الاب

مبذرا يدفع كسب الابن الى امين

كما في سائر الاملاك مؤيد زاده

معزيا للتلاصق (ليس للمطلقة)

بأنساب بعد عتقها (الخروج بالولد

من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت)

فان بينهما تفاوت بحيث يمكنه

أن يصر ولده ثم يرجع في نهاره

لم تمنع مطلقا لانه كالانتقال من

محلة الى محلة شئ (الا اذا

انتقلت من القرية الى المصر وفي

عكسه لا) لضرر الولد بخلقه

بأخلاق أهل السواد (الا اذا

كان) ما انتقلت اليه (وطن وقد

تكسبها ثم) أي عقد عليها في وطنها

ولقرية في الاصح الادار الحرب

الآن يكونا مستامين

عاه وذلك ايضا من اعظم صلته بالرحم والشرع أمر بصلته او دفع المنكر ما أمكن قال تعالى ان الله يأمر بالعدل  
والاحسان وائتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في حاشية  
البحر الرملى ذكر ذلك بجنا ايضا وقال ولم أره ثم قال ثم رأيت القتل فيه وهو ما في المنهاج والخلاصة والتتارخانية  
وان لم يكن للصبى أب وانتقضت الحضنة فنسوا من العصبه أولى الاقرب فالاقرب غير أن الانثى لا تندفع الا  
الى محرم اه قلت كلامنا فيما اذا بلغ الغلام وما نقله فيما قبل البلوغ ولذا لم يذكر فيه التفصيل بين كونه  
مأمونا أو غيره (قوله فيما ذكر) أي من أحكام البكر واللب والغلان والتأديب ط (قوله وان لم  
يكن لها) أي للبكر كما قد مناه عن الكافي وكذا الثيب كما علمته خلافا لما مر عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد  
في قوله بالفرق في ذلك بين بكر وثيب (تنبيه) حاصل ما ذكره في الولد اذا بلغ أنه أمان أن يكون بكرا مسنة أو نيبا  
مأمونا أو غلاما كذلك فله الخيار وما أن يكون بكرا راشدا أو يكون نيبا أو غلاما غير مأمونين فلا خيار لهم  
بل يصنعهم الاب اليه (قوله واذا بلغ الذكور وحدها كسب) أي قبل بلوغهم مبلغ الرجال اذ ليس له اجبارهم  
عليه بعده (قوله بخلاف الاناث) فليس لأن يؤجرهن في عمل أو خدمة تارخانية لأن المستأجر يخلو بها  
وذلك سبي في الشرع ذخيرة ومفاده أنه يدفعها الى امرأة تليها حرفة كتنطيرين وخياطة اذ لا محذور فيه  
وسبأ في غناه في الفقات (قوله ولو الاب مبذرا) أي يخشى منه اتلاف كسب الابن (قوله كما في سائر  
الاملاك) أي املاك الصبيان تارخانية أي فان القاضي يصب لهم وصيا يحفظ لهم مالهم اذا كان الاب مبذرا  
(قوله ليس للمطلقة بأنساب الخ) أما المطلقة رجعية حكمها حكم المنكحة ليس لها الخروج لان حق  
السكنى الزوج وأما العتق فليس لها الخروج قبل انتضاء العدة مطلقا بجر والطاهر أن المتوفى عنها زوجها  
كالملقة في ذلك فلا تلك بلا اذن الاولياء لقيامهم بمقام الاب وما فيه اخضرار بالولد ظاهر المنع اه رملى  
لا يقال ان معتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل لان المراد هنا الانتقال الى بلدة أخرى وليس لها ذلك في العدة  
وأما بعد انتضاءها فلم أره وقول الردي لقيام الاولياء بمقام الاب يفيد منعها من ذلك بعد العدة أيضا لكن  
سئل شيخ مشايخنا العلامة الفقيه سنا على التري كان في عن يمين في حضنة أمته لجد لا بتريد أمه السفريه من  
بلدها التي تزوجت فيها الى بلدة أخرى فهل لجدته منعها فاجاب بان الواقع في كتب المذهب متوننا وشروحاتنا  
المسألة بالمطلقة والاب ولم نرم من أجزاها في غيرها ومفاده أن الجد ليس له منعها وما قاله الخبير الرملى لم يستند  
فيه الى نقل فيمنع التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم بأمانة هذا حاصل ما رأته يحظره رحمه الله تعالى  
ووجه توقفه التقيد بالاب والمطلقة فيجتمعا كونه للاحتراز بقربىة تنحصر معهم هذا الحكم بالأم المطلقة  
فقط ويحتمل عدمه لما قاله الرملى والله سبحانه أعلم (قوله لم تمنع) الا اذا انتقلت من مصر الى قرية كجاءت  
(قوله لمطلقا) سواء كان وطنها أو لا واقع العقد فيه أولا بجر (قوله من محلة الى محلة) أي في بلد  
واحدة والظاهر انه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع (قوله الا اذا انتقلت الخ) قال الرملى في حواشي المنع  
هذا خطأ أتبع فيه صاحب الجرد ليس لها نقله من قرية الى مصر بينهما تفاوت والعجب في عدم نقله  
أحد جعله مستأجرا بجره نقله للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحيط وان أراد نقله من قرية الى مصر جامع  
وليس ذلك مصر حا ولا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الآن يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذي  
قلنا اه (قوله وفي عكسه لا الخ) أي وفي انتقالها من المصر الى القرية لا يمكن من ذلك ولو كانت القرية  
قرية لتصرر الولد بخلقه بأخلاق أهل السواد أي أهل القرى المجبولة على الجفاء (قوله الا اذا كان الخ)  
استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله ما اذا انتقلت من قرية الى مصر أو الى قرية أو من مصر الى مصر ولا أعلم  
الشارح بقوله ما انتقلت اليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولكن كان حقه العطف  
بالو أو فاده ط (قوله أي عقد عليها في وطنها) أفاد أن المراد بالنكاح مجرد العقد وأن الإشارة بتمتع للوطن  
فلا بد في جواز الانتقال الى المدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير  
اشتراط العقد دون الوطن قال الزيلعي والاول أصح لان التزوج في دار ليس التراما للمقام فيها عرفا فلا يكون  
لها النقلة اليها (قوله ولو قرية في الاصح) أي ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية بخلاف ما في شرح  
البحالي فإنه ضعيف كما في الخبر (قوله الادار الحرب) استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الآن يكونا

مستأمنين استثناء من قوله الادار الحرب أى لها الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دار الحرب  
والزوج مسلم أو ذمى فلو كانا حربيين مستأمنين فلها ذلك كفى البدائع والحاصل ان عبارة المتن والشرح فى غاية  
الخلاص مع التطويل فالظاهر والاخصر ان يقال وللمطلقة الخروج بالولد من قرية الى مصر قرية لا عكسه ومن  
بلدة الى اخرى هى وطنها وقد نكحها فيها ولو دار حرب لوزوجها حرم يسامثلها فيه عبارة موجزة ناعمة جامعة  
مانعة (قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بحدثة) وغير الحدثة من  
الحاضرات مثلها بالاولى كفى الجرح (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة فى وطنها دليل الرضا  
باقامتها بالولد فيه ولا عقد بينه وبين الحدثة (قوله الاباذنه) أى اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال  
ط تأمل (قوله من اخرجها) أى الى مكان بعيد أو قريب يمكنها ان تبصر فيه ثم ترجع لانها اذا كانت لها  
الحضانة يمنع من أخذها منها فضلا عن اخراجها ففى النهر من تقيده بالبعد أخذها بما يأتى عن الحاوى غير صحيح  
فافهم (قوله من بلداه) الظاهر ان غيرها من الحاضرات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا فى النهر  
وفيه كلام (قوله فلو أخذ الخ) تفريع على مفهوم ما قبله وفى الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستثناء  
وعليه فى شرحه بما فيه من الاضرار بالاب بابطال حقه فى الحضانة قال فى البحر وهو يدل على ان حضانتها اذا  
سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجية المذكور وقال وهو صريح فيما قلنا اه لكن فى الشربلالية عن  
البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق فى الحضانة لاحتمال عودها بزوال  
المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن قباوى الرملى ويدل له ما فى الحاوى كانه رفته ولا ينافيه ما مر عن  
شرح الجمع لاحتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كفى السراجية) المراد بما اقتاوى سراج  
الدين فارئ الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا قيده فى النهر ولا حاجة اليه لانها اذا تزوجت  
وكان لها أم أهل الحضانة وغيرهما فليس لاسه أخذها منها فضلا عن السفر به (قوله وفى الحاوى) يعنى القدسي  
(قوله له اخرجها الخ) أنت خير بأن هذا مجهول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة  
لا تمكنه من أخذها منها فضلا عن اخراجها عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعيدة بخلاف ما فى النهر كما مر  
فافهم ثم لا يخفى أنه مخالف لما مر عن السراجية وما يأتى عن شيخه الرملى بل ولما مر عن الجمع والبرهان  
لان ما فى الحاوى يشمل ما بعد الاستثناء وهذا هو الفرق بالام ويؤيده ما فى التاتارخانية الوادى كان عند أحد  
الايوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى أن السراجية اعظم مانع (قوله كفى جانبها)  
أى كما انما اذا كان الولد عندها لها اخرجها الى مكان يمكنه أن يصرو له كل يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله)  
وكذلك يقال فى جانبها وقت حضانتها ط ويقيده ما قدمناه آنفاً عن التاتارخانية (قوله بانه يسافر به بعد تمام  
حضانتها) لم أره فى الخبرية فى هذا المجل (قوله وبان غير الاب الخ) يوهى أن غير الاب له السفر به ايضا اذا كان  
عنده ولم أر من ذكره بل قال القهسباني فلا يخرج به الاب الا أن يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا  
للصغير اه والذى أفتى به الرملى فى الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي ولا صغير ابن عم له طلبه قال فى  
المنهاج للعقبلى وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصابة أولى الاقرب فالأقرب غير  
أن الاثنى لا تدفع الى غيرها حرم ومثله فى الخلاصة والتاتارخانية وغيرهما اه (قوله لا يلزمه رده) بل يقال  
اذ بهى وخذ به مهر (قوله فعليه رده) لانه فان أخرجه باذنكم الماخرجت معه لم تكن راضية  
بفراقه فاذا ردها وحدها ثم طلقها لزمه ردها بها بخلاف ما اذا أذبت باخراجها وحده والله سبحانه أعلم

\*(باب النفقة)\*

(قوله هى لغة الخ) النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك نفقت الدابة نفوقا هلكت أو من النفاق وهو  
الرواج نفقت السليمة نفاقا راجت ذكر الخجبرى ان كل ما فاقوه ون وعينه فاعيد على معنى الخروج  
والذهاب مثل نفق ونفوق ونفس ونفى ونفد وفى الشرع الادبار على شئ بما فيه بقاءه كذا فى الفتح قلت  
ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصل مادتها وما أخذنا شتاتها ووجه تسميتها فان به الهلاك المال ورواج الحال  
فلا يشافى قولهم ايضا انما فى اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوه فانه بيان لحقيقة مدلولها وانما اسم  
عين لا جدت وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما لم يوافق مصدرا بحروفه الاصول وبمعناه كرجل

(وهذا الحكم) (فى الآم) المطلقة فقط

(أما غيرها) بحدثة وآم ولذا اعتقت

(فلا تقدر على نقله) لعدم العقد

بينهما (الاباذنه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلداته بلارضها

ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطلق

ولده منها لتزوجها) جاز (لأن

يسافر به الى أن يعود حتى آتته)

كفى السراجية وقيد المصنف

فى شرحه بما اذا لم يكن له من

ينتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر

وفى الحاوى له اخراجها الى مكان

يمكنه أن تبصر ولها كل يوم كفى

جانبها فليحفظ قلت وفى السراجية

اذا سقطت حضانة الآم وأخذ

الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل

هى اذا أرادت أن تراه لا تمنع من

ذلك وافق شيخنا الرملى بأن

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من العصابات كلاب

وعزاة الخلاصة والتاتارخانية

(فرع) خرج بالولد ثم طلقها

فطالبته برده ان أخرجه باذنكم

لا يلزمه رده وان بغير اذنكم لزمه

كما لو خرج به مع امه ثم ردها

ثم طلقها فعليه رده بغير والله تعالى

أعلم

\*(باب النفقة)\*

هى لغة ما ينفقه الانسان على

عياله

مطل

اللفظ جامد ومشتق

وأسد ومشتق وهو خلافه وهو قسمان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبقيمة المشتقات السبعة  
فضارب مثلا يطرد اطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هو منه والثاني ما كان معنى المشتق منه مرجحا  
للتسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح اطلاق قارورة على نحو  
البثوان وجد فيه قرار الماء فالنفقة من هذا القبيل لامن المطرد ولا من الجامد غير المشتق وبهذا التقرير اندفع  
ما أورده في الجرفافهم (قوله وشراهي الطعام الخ) كذا فسر حامدا للثلاثة لماسأله هشام عنها كما في الجبر  
عن الخلاصة (قوله وعرفا) أي في العرف الطارئ في لسان أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطفون  
عليه الكسوة والسكنى والعطف يقتضي المغايرة وحتى وعبرة المتون كالكتز والملتقى وغيرهما على هذا  
(قوله وملك) شامل للنفقة المملوكة من بني آدم والحيوانات والعقارات في الدرامتي لكن في الآخر لا يجبر  
قضاء وفي الثاني خلاف كما سيأتي آخر الباب (قوله لمناسبة ما مر) أي من السكاح والطلاق والعدة بجر  
(قوله أولانها أصل الولد) أي لان القرابة لا تكون الا بالتولد والولد الذي تكون ابنا أو ابنا أو ابنا أو ابنا  
لا يحصل الا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقديمها فافهم (قوله بنكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في نكاح  
فاسد لانعدام سبب الوجوب وهو حق الحبس الثابت للزوج عليه بالنكاح وكذا في عدة له لان حق الحبس وان  
ثبت لكنه لم يثبت بالنكاح بل لتحسين الماء ولان حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح بدائع (قوله  
فلوبان فسادا وبطلانه الخ) لم يذ كر في الجبر البطلان وقد سنأى العدة عن الفتح وغيره عدم الفرق بين الفاسد  
والباطل في النكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان النكاح صحيحا من حيث انظره ففرض  
لها القاضي النفقة وأخذتها شرا ثم ظهر فساد النكاح بأن شهدوا انها اخته رضاعا وفرق بينهما مرجع عليها بما  
أخذت ولو أنفق بلا فرض القاضي لم يرجع بشئ اه ونحوه في الفتح وفي الهندية أيضا عن الخلاصة وأجمعوا  
أن في النكاح بلا شهود تستحق النفقة اه قال ط ونظر فيه المحوى بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله  
في النهر والظاهر أن الصواب لا تستحق بالانافية اذا لا احتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو عبد احتج ببيع  
في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين وحتى (قوله  
السابق والتقدير الزوجة محبوسة لمنفعة الروح الخ) وينتج لزوم نفقتها عليه فافهم (قوله كفت وقاض) أي  
ووال فلهم قدر ما يكفيهم ويكفي من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين وحتى (قوله  
ووصي) فله الاقل من نفقته وأجر عمله في مال الميت وحتى وظاهره ولو غنيا أو وصى الميت وفيه كلام سيأتي  
ان شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعي) يوههم أن الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر  
الستة وزاد عليهم الوالي ح (قوله وعامل) أي في الصدقات زيلعي (قوله قاموا بدفع العدة) أي  
نصبوا أنفسهم لذلك وترقبوا غرته فوجب النفقة لهم ولزيتهم (قوله ومضارب) فنفقته في مال المضاربة  
مادام مسافرا لا احتباس لها فلو كان مضاربا بالرجلين أو أكثر فنفقته على حسب المال وحتى (قوله  
ولا يرد الرهن) قال في الجروا اعتراض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء ولذا كان أحق به من  
سائر الغرماء مع أن نفقته على الراهن واجب بأنه محبوس بحق الراهن أيضا وهو وفاء دينه عنه عند الهلاك  
مع كونه ملكا له اه فقوله مع كونه ملكا له ترجيح بجانب الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه  
محبوسا لحقهما والشارح اخل به ح قلت لا اخلال بتركه فان المحقق ابن الهمام لم يذ كر له لان منفعة الحبس  
اذا كانت غير مختصة بالغير لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجبر اذا عمل في المشترك لا يستحق أجر الا أنه عامل  
لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لا على أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهيد حيث قال فان كان صغيرا  
لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته الآن يكون ضمنها اه وفي الثانية وان كانت كبيرة وليس للصغيرة مال  
لا تجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن اذا نيسر اه وعزا في الجبر والنهر الى الخلاصة  
أصا قال الرمي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر  
وأنت خير ان السكافي هو نص المذهب ولا سيما أكثر الكتب عليه فيقدم على ما سجد كره الشارح في القروع  
عن المختار والملتقى من وجوبه على أبيه الآن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تامل (تنبيه) قال  
في الشر بنبلاليه بعد نقله ما في الثانية أقول هذا اذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشرا (هي الطعام والكسوة  
والسكنى) وعمرها هي  
الطعام (ونفقة الغير تجب على  
الغير بسبب ثلاثة زوجية وقرابة  
وملك) بدأ بالاول لمناسبة ما مر  
أولانها أصل الولد (فتجب  
للزوجة) بنكاح صحيح فلوبان  
فساده أو بطلانه يرجع بما أخذته  
من النفقة بجر (على زوجها) لانها  
جزاء الاحتباس وكل محبوس  
للمنفعة غيره يلزمه نفقته كفت  
وقاض ووصي زيلعي وعامل  
ومقاتلة قاموا بدفع العدة  
ومضارب سافر بمال مضاربة  
ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتهما  
(ولو صغيرا) جدا في ماله لا على  
أبيه الا اذا كان ضمنها كما مر في المهر  
(لا يقدر على الوطى)

مطلب  
لا تجب على الأب نفقة زوجته ابنة  
المغير



قاصر مريض بالغة حد الشهوة وطاقة الوطئ بمهر كثير ولزم نفقة بشرها القاضي فتستغرق ماله ان كان  
أو نصير ذابن كثير ونص المذهب أنه اذا عرف الاب بسوء الاختيار مجانته أو فسقا فالعقد باطل اتفاقا صرح به  
في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الوطئ ٥١ قلت المصريح به في المتون والشروح ان للاب تزويج الصغير  
والصغيرة غير كفو وبدون مهر المثل بغين فاحش لان كمال شفقة الاب دليل على وجود المصلحة مالم يكن  
سكران أو معروفا بسوء الاختيار لان ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة وأنت خير بأن الشرط أن لا يكون  
معروفا بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور والازم أن لا يتصور صحة  
عقده بالغين الفاحش وغير الكفو كما مر تقريره في باب الوطئ فظهر انه اذا لم يكن معروفا بذلك وروج طفله امرأة  
صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اقامة لشفقة مقام المصلحة فافهم (قوله لان المانع  
من قبله) دخل في هذا المحبوب والعين والمريض الذي لا يقدر على الجماع كما صرح به في الهندية (قوله  
أو فقيرا) ليس عنده قدر النفقة لزوجه منع فتستدين عليه بأمر القاضي ط وسيأتي (قوله ولو مسلمة  
أو كافرة) الاولى اسقاط مسلمة (قوله تطبيق الوطئ) أي منه أو من غيره كما يفيد كلام القم وأشار الى ما في  
الزبلي من تصحيح عدم تقديره بالنسبة فان السمنة الخضة تشتمل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تنشى  
لوطئ فيادون الفرج) لان الظاهر ان من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة وان لم تطقه من  
خصوص زوج مثلا فنج (قوله فلا نفقة) أي مالم يحكمها في بيته للخدمة أو للاستئناس كما يأتي قريبا  
(قوله كالو كانا صغيرين) لان المانع من الوطئ وجودها ووجوده منه أيضا لا يضر بعدم وجود التسليم  
الموجب للنفقة منها (قوله موطوءة أولا) أي سواء دخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تمثيل  
لقوله أولا فأفاد به أن عدم وطئها لا فرق فيه بين أن يكون لامانع منه أصلا وله مانع من جهته أو من جهته أو هي  
مشبهة كالقرناء ونحوها لان العتبر في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنافع مقصود من وطئ أو من دواعيه  
ولذا وجبت لهغيرة تشبه للجماع فيادون الفرج كما مر فافهم (قوله أو معتوهة) في التارخانية المجنونة  
لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تنسهي اصلا ولو للجماع فيادون الفرج  
والازم نفقة المسكها أولا كما مر آنفا (قوله ان اسمها في بيته) وان ردّها فلا نفقة لها بدائع  
وحاصله انه مخير ما في مسألة المشبهة فلا تخيير بل يلزمه نفقة مطلقا كما علمته فافهم (قوله ولو لم تمنع نفسها  
للمهر) أي الذي تعرف تقديمه لانه منع بحق لتقصير من جهته فلا تسقط النفقة به زبلي (قوله دخل بها أولا) لا  
تعميم للمنع أي لها النفقة بالمتع المذكور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف يسقط حقها في  
المنع اذا دخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) أي استحسانا لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقها  
في الاستمتاع وفي الخلاصة أن الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بانه ليس لها الاستمتاع والصدور الشهيد كان يفتي بان  
لها ذلك اه فتد اختلف الاقواء بجر من باب المهر وقد مناهناك أن الاستحسان مقدم فاذا جزم به الشارح  
وفي البحر عن القم وهذا كله اذا لم يشترط الدخول قبل حلول الاجل فلو شرطه ورضيت به ليس لها الاستمتاع  
على قول الثاني اه وتعمم الكلام قدمناه هناك (قوله فتسحق النفقة) أي وان لم يكن لها المطالبة بالمهر  
(قوله به يفتي) كذا في الهداية وهو قول الخصاص وفي الوالدية وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية  
اعتبار حاله فقط وبه قال جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وفي الخصة والبدائع أنه الصحيح بجر لكن المتون  
والشروح على الاول وفي الثانية وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة قال في البحر واتفقوا على وجوب نفقة  
الموسرين اذا كانا موسرين وعلى نفقة المعسرين اذا كانا معسرين وانما الاختلاف فيما اذا كان أحدهما  
موسرا والآخر معسرا فعلى ظاهر الرواية الاعتبار لحال الرجل فان كان موسرا وهي معسرة فعليه نفقة  
الموسرين وفي عكسه نفقة المعسرين وأما على المفتي به فتجب نفقة الأوسط في المسألتين وهو فوق نفقة  
المعسرة ودون نفقة الموسرة اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعشار في نفقة الاقارب ولم أر من  
عرفهم في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك الى العرف والنظر الى الحال من التوسع في الانفاق وعدمه وبؤيده  
قول البدائع حتى لو كان الرجل مفقرا في اليسار يأكل خبز الخوازي ولحم الدجاج والمرأة مفقطة  
في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير يطعمها خبز الحنطة ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) صرح به

لان المانع من قبله (أو فقيرا ولو) كانت  
مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة  
تطبيق الوطئ) أو تنسهي للوطئ  
فما دون الفرج حتى لو لم تكن  
كذلك كان المانع منها فلا نفقة  
كالو كانا صغيرين (فقيرة أو غنية  
موطوءة أولا) كأن كان الزوج  
صغيرا أو كانت رتقاء أو قرناء  
أو معتوهة أو كبيرة لاوطأ وكذا  
صغيرة تصلح للخدمة أو للاستئناس  
ان أمسكها في بيته عند الثاني  
واختاره في الخفة ولو (منعت  
نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو  
كله بموجلا عند الثاني وعليه  
الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاء  
مخشي الاشياء لانه منع بحق  
فتسحق النفقة (بقدر حالهما)  
به يفتي ويخاطب بقدر وسعه

في الهداية وقد غفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي مومرة وأوجبنا الوسط فقد كفناه بما ليس في وسعه (قوله والباقي) أي ما يكمل نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعميم لقوله فنجب للزوجة وهذا ظاهر الرواية فنجب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنتقل الى منزل الزوج اذ لم يطلها وقال بعض المتأخرين لا يجب الم تزف الى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القدوري وليس الفتوى عليه وتعممه في الفتح (قوله اذ لم يطلها الخ) الاخصر والظاهر أن يقول به يفتى اذ لم يتمتع عن النفقة بغير حق (قوله لقسم الاحتباس) فانه يستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمانع لعارض فاشبه الحيز هداية (قوله وكذا لو مرضت الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت نفسها صحيحة فان مفهومه انها لو سلت نفسها مرضة لا نفقة لها لان التسليم لم يصح كافي الهداية لكن حقق في الفتح ان هذا معنى على قول البعض من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علت أنه خلاف المفتي به من تعلقها بالعقد الصحيح بالتسليم فالختار وجوب النفقة لقسم الاحتباس (قوله والا لا) أي وان امكن نقلها الى بيت الزوج بحجة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها كافي الجهر لمنعهان نفسها عن التفرقة مع القدرة بخلاف ما اذ لم تقدر أصلا لكن سيأتي انها لا يجب لمرضة لم تزف اذ لم يمسكها الانتقال معه أصلا فقد جعل عدم امكان الانتقال مانعا من وجوب النفقة وجعل موجبها لها وقد يجاب بالفرق وهوانها لما سلت الى بيته فقد تحقق التسليم ولا يصير بعده ناشرة الا اذا امكنت الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذ لم يوجد تسليم أصلا ومرضت بحيث لا يمسكها الانتقال فلا نفقة لها لعدم التسليم أصلا لا حقيقة ولا سكا وسياقي ما يؤيده (قوله كما لا يلزمه مداواتها) أي اتيانه لها بدواء المرض ولا أجرة الطبيب ولا الفصد ولا الخجامة هندية عن السراج والظاهر أن منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما أجرة القابلة فبأي الكلام عليها (قوله لان نفقة لاحد عشر) أي بعد المنكوحة فاسد او عدتها أمرا واحدا وذكر العدد لعدم التميز اه ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سيذكره المصنف مقترقا سوى منكوحة فاسد وعدته لانها غير زوجة وستسلكم عليها في محالها وينبغي أن يذكرها موطوعة بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها اه لان زوجها ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن ادخالها في الناشرة تاكمل (قوله ومنكوحة فاسد او عدته) الاولى ومعنته وتقدم الكلام على المنكوحة فاسد او في الثانية غاب عنها فترجعت بائنا ودخل بها وفرق بينهما بعد عود الاول فلا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلقت ثلاثا فترجعت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والكنى على الاول اه أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فانها معتدة من وطئ الثاني بعد فاسد فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية انهم باعرا فترجعت وأكر أن حبلها منسه لان نفقة عليه لانه ممنوع من استئجارها بمعنى من قبلها وان أقر به لزمته (تنبيه) تزوج معتدة البائن انما لا يسقط نفقتها مادامت في بيت العدة والاصار ناشرة كافي الذخيرة (قوله وصغيرة لوطا) وكذا ان صلحت للخدمة أو الاستئناس ولم يسكنها في بيته كما ترافهم (قوله بغير حق) ذكر محترزه بقوله بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها الخروج في مواضع مرت في المهر وسياقي بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدین (قوله وهي الناشرة) أي بالمعنى الشرعي أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المبغضته (قوله ولو بعد سفره) أي لو عادت الى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن كونها ناشرة بجر عن الخلاصة أي فستحق النفقة فتكتب اليه لينفق عليها وترفع أمرها للقاضي ليفرض لها عليه نفقة أما لو انتفت على نفسها بدون ذلك فلا رجوع لها للماسياقي انها تسقط بالمعنى بدون قضاء ولا تراض (قوله والقول لها الخ) أي حيث لا يثبت له وهذا أخذ في الجرم ما في الخلاصة لو قال هي ناشرة فلا نفقة لها فان شهد وأنه أو فاما المجل وهي لم تكن في بيته سقطت النفقة وان شهد وانها ليست في طاعته للجماع لم تقبل لاحتمال كونها في بيته ولا تسقط لان الزوج يغلب عليها اه قلت ويؤخذ منه أيضا تقييد كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال أما لو ادعى عليها سقوط النفقة المفروضة في شهر ماض مثلا لنشوزها فيه فالظاهر أن القول لها أيضا لانكارها موجب

والباقي دين الى المبصرة ولو مومرا وهي فقيرة لا يلزمه أن يطعمها مما يأكل بل يشرب (ولو هي في بيت أبيها) اذ لم يطلها الزوج بالنفقة به يفتى وكذا اذا طالها ولم يتمتع أو امتنع لله (أو مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة استئناسا لقسم الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت أو في منزلها بقيت وانفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتح وفي الثانية مرضت عند الزوج فانتقلت لدار أبيها ان لم يكن نقلها بحجة ونحوها فلها النفقة والا لا كما لا يلزمه مداواتها (لا) نفقة لاحد عشر \* مرتدة \* ومقبلة ابنه \* ومعتدة موت \* ومنكوحة \* فاسد او عدته \* وأمة لم تتوأ \* وصغيرة لا لوطا و (خارجة من بيته بغير حق) وهي الناشرة حتى تعود ولو بعد سفره خلا فالشافعي والتول لها في عدم النشوز يمينها

الرجوع عليها تأمل ولو أدعت أن خروجهما إلى بيت أهلها كان باذنه وانكرا أو ثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده  
 بشهر مثلا لأن لها بالمكث هناك هل يكون القول لها ما لم أره والظاهر الثاني للتحقق المسقط تأمل (قوله  
 وتسقط به) أي بالنشوز النفقة المفروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشزت سقطت تلك  
 الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنها لا تسقط كما سيأتي في مسألة الموت اه ح  
 قلت وسقوط المفروضة منصوص عليه في الجامع أما المستدانة فذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الروايتين  
 في سقوطها بأنوث والاصح منها عدم السقوط اه وسقطني هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل  
 يسطل الفرض فيحتاج إلى تجديده بعد العود إلى بيته أم لا لم أره ويظهر عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط  
 المفروض لا الفرض فتأمل (قوله لوما نعتته من الوطئ الخ) قيده في السراج بمنزل الزوج وبقدرة على  
 وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لأنها ناشزة اه والثاني وجه في حق من يستحق وهذا يشترط أن هذا المنع  
 في نزلها نشوز بالاتفاق سائحي (قوله لها) أي ملكا أو اجارة (قوله ما لم تكن سألته النفقة)   
 بأن قالت له حولي إلى منزل أو أكثرى. نزل فاني محتاجة إلى منزل هذا أخذ كراهة لها النفقة بجر (قوله  
 لعدم اعتبار الشبهة في زماننا) نقلا صاحب الهداية في الخيوس وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله بخلاف  
 الخ) لأن السكنى في المصوب حرام والامتناع عن الحرام واجب بخلاف الامتناع عن الشبهة فإنه مندوب  
 فيقدم عليه حتى الزوج الواجب وسئل عن امرأة أسكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنع وطلبت  
 منه السكنى في بلاد الاسلام خوفا على دينها ويظهر أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبهة بدار الحرب  
 (قوله أو السفر معه) أي بناء على المفقده من أنه ليس له السفر بها الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله  
 أومع اجنبي الخ) هذا مفهوما بالاولى لأنها إذا استحققت النفقة عند امتناعها عن السفر معه فعلى الاجنبي  
 بالاولى أو هو مبنى على أصل المذهب من أن الزوج السفر بها لكنه لما بحث إليها أجنبيا لآتيه بها كان امتناعها  
 من السفر معه بحق وإذا قيد بالاجنبي اذ لو كان محرما لهما لم يكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومسألة السفر  
 قيا كلام بسطناه في باب المهر (قوله وقيل تكون ناشزة) أشار إلى ضعفه وبه صرح في البحر لكن قواه  
 الرحي وغيره بأنه فأنهم يحسبونها له منعها من الغزل ونحوه وعن أكل ما يأتى برأيتها كالحناء والنقش  
 والارضاع أولى لأنه يزيلها ويلحقه عارها إذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بأن هذا كله لا يدل للقول  
 بأنهم يصير بذلك ناشزة لأنها الخارجة بغير حق كما مر والازم أنها تصير ناشزة إذا خالفته في الغزل والنقش  
 والحناء ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهي في بيته وفساده لا يمتنع نعم فيقيد أن له منعها من هذا لا يجازى بل ذكر  
 الظاهر الراسخ أن له أن يمنعها من ارضاع ولدها من غيره وترتيبه يأخذ بما في التتارخانية عن الكافي في ايجارة  
 الظاهر والزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خلافا في حقها وما فيها أيضا عن السغنائى ولأنها في الارضاع والسهر  
 تتبع وذلك ينقص جمالها وجعلها حتى الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم (قوله قال في النهر وفيه نظر)  
 وجهه أنها معذورة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسألة المتيسر عليها فإنها لا عذر لها فنقص التسليم منسوب  
 إليها أفاده ح وفيه أن المحبوسة ظلم والمقصوبة وحاجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتها وفي  
 الهندية في الامتداد أسلمها السيد زوجها بالانقطاع فعليه نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل وقياسه هنا كذلك  
 قلت وسيد كرا الشارح قبيل قوله وتفرض لزوجته الغائب عن البحر أن له منعها من الغزل وكل عمل ولو قاطبة  
 ومغسلة اه وأنت خير بأنه إذا كان له منعها من ذلك فإن عصته وخرجت بلاذنه كانت ناشزة مادامت  
 خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله ومحبوسة ولو ظلم) شمل حبسها بدين تقدر  
 على ايفائه أولا قبل النقلة إليه أو بعده وهو عليه الاعتماد زيلعي وعليه التوى فتح لأن المعبر في سقوط نفقتها  
 فوات الاحتباس لامن جهة الزوج بجر (قوله صيرفة) كذا نقله عنها في المنع وأقره ونقله في الشرب لئلا  
 عن الخانية (قوله بحبسها) مصدر مضاف لمفعوله أي ككونه محبوسا فافهم (قوله مطلقا) أي ولو  
 ظلم أو حبسته هي لادين عليه أو اجنبي (قوله لكن الخ) قال في النهر قيد بحبسها لأن حبسها مطلقا  
 غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب الآفة في تصحيح القدوري نقل عن قاضي خان أنه لو حبس في سجن السلطان  
 ظلمًا اختلفوا فيه والصحیح أنها لا تستحق النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخانية كذلك وقاله

وتسقط به المفروضة لا المستدانة  
 في الاصح كالموت قيده بالخروج  
 لأنها لو امتنع من الوطئ لم تكن  
 ناشزة وشمل الخروج الحكمي  
 كأن كان المنزل لها فنعته من  
 الدخول عليها فهي كالخارجة  
 ما لم تكن سألته النفقة ولو كان  
 فيه شبهة سكيت السلطان  
 فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم  
 اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف  
 ما إذا خرجت من بيت الغصب  
 أو أبت الذهاب إليه أو السفر  
 معه أو موع أجنبي بعته لينقلها  
 فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها  
 لارضاع صبي وزوجها شريف  
 ولم تخرج وقيل تكون ناشزة ولو  
 سلت نفسها بالليل دون النهار  
 أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم  
 حال في المجتبى وبه عرف جواب  
 واقعة في زماننا أنه لو تزوج من  
 المحترفات التي تكون بالنهار في  
 مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها  
 انتهى قال في النهر وفيه نظر  
 (ومحبوسة) ولو ظلم الا اذا حبسها  
 هو بدين له فلها النفقة في الاصح  
 جوهره وكذا لو قدر على الوصول  
 إليها في الحبس صيرفة بحبسها  
 مطلقا لكن في تصحيح القدوري  
 لو حبس في سجن السلطان فالصحیح  
 سقوطها

كذافي نسخة المؤبدية وتسخر جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتيقة التي عليها خط بعض المشايخ حذف  
 لا فيلحز اه قلت وهكذا رأيت يدون لافي نسخة عتيقة عندي من الخانية وكذا نقله في الهندية عن الخانية  
 قلل صاحب تصحيح القدوري نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤبدية أيضا ومما نقل عنها فتكون لازمة ليوافق  
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء لمعنى من جهة لا من جهة  
 كما لو كان مريضا أو صغيرا جدا أو مجبورا أو عنيبا (قوله وفي الجراح) عبارة وفي الخلاصة أنها  
 إذا حبسته وطلب أن تحبس معه فإنها لا تحبس وذ كرفي ما ك الفتاوى الخ قلت وهذا إذا كان في الحبس موضع  
 خال كافي التتارخانية ثم لا ينبغي أن تقيده بما لو خيف عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيها إذا ظهر  
 للقاضي أن قصدها بحبسها أن تفعل ما تريد حيث كانت من أهل التهمة والفساد لا بمجرد دعوى الزوج ذلك  
 فينبغي للقاضي أن يتحرى في ذلك فقد وقع في زماننا أن امرأة حبست زوجها بدليل لها عليه فطلب حبسها معه  
 لأجل أن تخرجه من الحبس ويل كل ما لها ولا ينبغي أن حبسها له غير قيد بل لو حبسها غيرها وخاف عليها الفساد  
 فالحكم كذلك لأن العلة خوف الفساد (قوله لم ترف) أي لم تنقل إلى بيت زوجها (قوله أي لا يمكنها  
 الخ) اعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للمريضة قبل النكاح أو بعدها أمكنه جامعها  
 أولا معها زوجها أولا حيث لم تمنع نفسها إذا طاب نكحها فلا فرق ح بينهما وبين الصحة لوجود التمكن من  
 الاستمتاع كافي الحائض والنساء وحينئذ فلا ينبغي ادخالها فيهن لأن نفقة لهن لكن ظاهر التحيين أنه إذا كان  
 مرضها ما تمنع من النكاح فلا نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فهذه امرأة من فرق بين المريضة  
 والصحية وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حرره في البحر ومنى عليه الشارح حيث ذ كرفيما تر أن  
 لها النفقة إذا مرضت بعد النكاح في بيت الزوج أو قبل النكاح ثم انتقلت إلى بيته أو لم تنقل ولم تمنع نفسها  
 ثم ذ كر هنا أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النكاح مرضا لا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي  
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت إلى دار أبيها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي  
 من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف إباحة النفقة والفتوى على الأول لأن فوات  
 الاحتباس ليس منه ليجعل باقيا تقديرا هداية وقيد بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب  
 لكن برضاها فلا خلاف فيها إذا لاشك في أنها ناشرة فاقهم (قوله ولو نقلها) المناسب ولو فرضا فيهم عدم  
 الوجوب في النقل بالأولى لانه متفق عليه أما القرض ففي البحر عن الأخيرة عن أبي يوسف أنه عذر نقلها نفقة  
 الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالخروج معها والافتاق عليها (قوله لامعة) عطف على مقدرا رأى حاجة  
 وحدها أو مع غير الزوج لامعة (قوله لفوات الاحتباس) علة لقوله لا نفقة لاحد عشر الخ (قوله ولر  
 معه) أي ولو حبست مع الزوج ولو كان الخ نقلها كافي الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمة أو تجارة  
 لقيام الاحتباس لكونها معه (قوله لا نفقة للسفر والكراء) فينظر إلى قيمة الطعام في الحضر لافي السفر  
 بحر قلت لا ينبغي أن هذا إذا خرج معها إلى دارها أو أخرجهما أو يلزمه جميع ذلك (قوله من الطعن  
 والخبز) عبارة الهندية من الطبخ والخبز (قوله فعليه أن يأتيها بطعام مهيا) أو يأتيها بن كفيها عمل  
 الطبخ والخبز هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع يجبر على ذلك قال السرخسي لا يجبر ولكن  
 إذا لم تطبخ لا يعطها إلا دام وهو الصحيح كذا في الفتح وماتله عن بعض المواضع عزاه في البدائع إلى أبي الليث  
 ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى الخبز تأمل لكن رأيت صاحب المهر قال بعد قوله لا يعطها  
 إلا دام أي إذا لم يطعمها لا مطلقا كما لا ينبغي (قوله على ذلك) أي على الطعن والخبز (قوله لوجوبه  
 عليها ديانة) فتقضى به ولكنها لا تجبر عليه إن ابت بدائع (قوله ولو شريفة) كذا قاله في البحر أخذ من  
 التعليل وهو مخالف لما قبله من أنها إذا كانت ممن لا تتخذ فعليه أن يأتيها بطعام والا فلا وجوب عليها ديانة  
 لم يبق فرق بين الصورتين اللهم إلا أن يقال إن الشريفة قد تكون ممن تتخذ نفسها وقد لا تكون والذي يظهر  
 اعتبارها بالفا في الغنى والفقر لافي الشرف وعدمه فإن الشريفة الفقيرة تتخذ نفسها وأحواله عليه الصلاة والسلام  
 وحال أهل بيته في غاية من التقلل من الدنيا فلا يقاس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية  
 في مختارات الترازل تؤيده حيث قال وإن كانت ممن تتخذ نفسها فاعطها الطبخ والخبز لانه عليه الصلاة والسلام

وفي البحر عن ما ك الفتاوى  
 ولو خيف عليها الفساد تحبس معه

عند المتأخرين (ومريضة لم ترف)  
 أي لا يمكنها الانتقال معه أصلا فلا  
 نفقة لها وإن لم تمنع نفسها لعدم

التسليم تقديرا بحر (ومغصوبة)

كرها (وحاجة) ولو نقلها (لامعة)

ولو عجزم لفوات الاحتباس

(ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة)

لا نفقة السفر والكراء

(استعت) المرأة (عن الطعن)

والخبر إن كانت ممن لا تتخدم

أو كان بها علة (فعليه أن يأتيها

بطعام مهيا والال) بأن كانت ممن

تتخدم نفسها وتقدر على ذلك (لا)

يجب عليه ولا يجوز لها أخذ

الابرة على ذلك لوجوبه عليها

ديانة ولو شريفة لانه عليه الصلاة

والسلام قسم الأعمال بين على

وقاطمة فجعل أعمال الخارج

على علي رضي الله عنه والداخل

على فاطمة رضي الله تعالى عنها مع

أنها سيدة نساء العالمين بحر (ويجب

عليه آلة الطحن وخبز وآنية شراب

وطبخ كـ كوز وجرة وقدر

ومغرفة) وكذا سائر أدوات

البيت كحصر

الح (قوله ولد) بكلمة واحد اللبود والطنفسة مثلثا البساط (قوله وتغامه في الجوهره) حيث قال  
ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمنظ والدهن والسدر والطنطى والاشنان والصابون على عادة أهل  
البلد أما الخضاب والكميل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهم ولا غير عليه  
ما تقطع به الصنان لا الدواء المرص ولا اجرة الطبيب ولا القصاد ولا الخمام وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها  
وبدنها الا شراء ماء الغسل من الجنابة بل ينقله اليها أو يأذن لها بنقله وان كانت موسرة استأجرت من ينقله اليها  
وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن غن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء الوضوء وعليه فتوى  
مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار قاضي خان اه وفي الغزالية ولا تفرض لها الفاكهة والسهك بالتحريك  
ريح العرق والسنان دفرا لا بطل بالادل الممثلة أى تنهه كما في المصباح (تنبيه) قد علم بما ذكر أنه لا يلزمه لها  
القهوة والدخان وان تضررت بتركهما لان ذلك ان كان من قبيل الدواء أو من قبيل التفكه فكل من الدواء  
والتفكه لا يلزمه كما علمت (قوله قيل عليه الخ) عبارة البحر عن الخلاصة فلما قيل أن يقول عليه لانه مؤنة  
الجماع ولقائل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين لم يجزم  
أحدهما عن المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ويظهر في ترجيح الاول لأن نفع القابلة معظمه  
يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتقرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على  
الكسوة بعضه بعض بان يقدم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا وبوخر هذه الجملة هناك ط واعلم أن تقدير  
الكسوة مما يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت  
ومكان فان شاء فرضها اصنافا وان شاء قومها وقضى بالقمة كذا في المجتبى وفي البدائع الكسوة على  
الاختلاف كالنفقة من اعتبار حاله فقط وأحوالها بحر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبخى بها  
ولم يعث لها ككسوة فقط سأل به قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط مضي المدة بحر عن  
الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجمل لا بعد تمام المدة واعلم أنه لا يجزئ لها الكسوة ما لم يتخزق ما عندها أو يبلغ  
الوقت الذي يكسوها كافي الحاكم وفيه تفصيل سيأتي قبيل قوله ونحوها منها (قوله وللزوج الاتفاق  
عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا يأخذ ما أفضل فان المفروضة أو المدفوعة لها لكانها الاطعام منها  
والتصدق ومقتضاه انها لو أمرته باتفاق بعض المقررات السابقة لها أو بشراء طعام ليس له اكل ما فضل عنها  
وفي الخائنة لو اكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع عليه بالمفروض بحر ملخصا (قوله ولو بعد فرض  
القاضي) لا محل له هنا لان من شروط فرض القاضي أن يظهر له مطله وعدم انفاقه كما تعرفه (قوله  
يفرض الخ) تفرع على الاستثناء وبيان نتيجته لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبده بقوله فبأمره ليعطيا أى  
ليس له أن يتفق عليا بل يدفع لها ما تنفقه على نفسها وقد أصح الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمره  
الخ على قوله يفرض لكن كان عليه حذف قوله ان شككت مطله لانه بغنى عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم  
انفاقه مع ايهامه الاكتفاء بمجرّد الشكاية بوضع ما قلناه ما في البحر عن الخلاصة والذخيرة الزوج هو الذى  
يلى الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطله حينئذ يفرض النفقة وبأمره ليعطيا تنفق على نفسها انظر اليها  
فان لم يعط حبه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرته بيان اشترطين لجواز فرض القاضي  
النفقة ذكرهما في البدائع لكن سيأتى في المتن فرضها على الغائب لوله مال عنده من يقربه وبالزوجة ومطلقا  
على قول زفر المقي به وبوخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطله وقوله ولم يكن  
صاحب مائة بيان لشرط رابع ذكره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائة يمكن  
المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن بهذه الصفة فان رضى أن  
تأكل معه فيها ونعت وان خاضعته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالصرح في أن المراد بصاحب  
المائة من يمكنها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته أولا فافهم  
(قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أى لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه  
لا يفرض لها اذا استكت بما ذك فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفرع على قوله ليعطيا وفي الفتح استمع عن  
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحاكم ما له عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد ما له يجيبه حتى يتفق

ولبد وطنفسة وما تنظف به وتزيل  
الوسخ ككشط واشنان وما يمنع  
السنان ومدا سرجها وتغامه  
في الجوهره والبحر وفيه اجرة  
القابلة على من استأجرها  
من زوجة وزوج ولو جاءت بلا  
استئجار قيل عليه وقيل عليها  
(وتفرض لها الكسوة في كل  
نصف حول مرة) لتجدد الحاجة  
حزرا وبردا (وللزوج الاتفاق عليها  
بنفسه) ولو بعد فرض القاضي  
خلاصة (الا أن يظهر للقاضي  
عدم انفاقه يفرض) أى يقدر  
(لها) بطلبها مع حضرته وبأمره  
ليعطيا ان شككت مطله ولم يكن  
صاحب مائة لان لها أن تأكل  
من طعامه وتتخذ ثوبا من كرباسه  
بلا اذنه فان لم يعط حبه ولا  
تسقط عنه النفقة خلاصة  
وغيرها

عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على دينه وقيل يبيع ماسوى  
 الازار الا في البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الملواني وقيل دستين واليه مال السرخسي  
 ولا يباع عمامته فاستافى عن المحيط درنتقي والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه لتردد  
 في حوائجه جمعه دست مصباح (قوله أى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتبر في القرض الاصلح والايسر  
 ففي المختلف يوم ما يوم لانه قد لا يتقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا بناء على أنه يعطيه بمجلا ويعطيه  
 كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم وان كان تاجرا  
 فنفقة شهر شهر أو من الدهاقين فنفقة سنة سنة أو من الصناع الذين لا يتقاضى عملهم الا بانقضاء الاسبوع  
 كذلك فتح وغيره قلت ومشي في الاختبار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذي ذكره  
 محمد نعم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتقدير لازم وان بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال  
 الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بما حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال وينبغي أن يكون  
 مجلا ما اذ رضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم مجلا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تحفيضا عليه  
 فاذا كان بضرة لا يفعل وظاهر كلامهم أن كل مدة ناسبت حال الزوج أنه يعجل نفقتها كما صرح حوايه في اليوم أو  
 قائل (قوله كالماء الطلب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن محمد من التقدير بشهر لانه أقل الأجال المعتادة  
 ثم قال وفرع على هذا أنه لو لم يدفع لها فاردت أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لانه حصه كل يوم  
 معلومة فيمكن طلبها بخلاف ما دون اليوم لانه مقدر بالساعات فلا يمكن اعتبارها أو فأفاد أن الخيار لها  
 في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما يجزه في البحر من جعل الخيار في الدفع كل يوم فانهم نعم  
 جعل الخيار له قد يكون فيه اضرار بها كما هو مشاهد حيث يحوجهها الى الخروج من بيتها في كل يوم والى  
 الخاصة والمنازعة وربما لا تجده وان وجدته لا يعطيه الا لولى في زمانها ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير  
 بالشهر وجعل الخيار لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر  
 فامستعت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنة فاصدة لأضرارها ومخاضتها في كل يوم فينبغي التعويل على هذا  
 التفصيل الموافق لقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والمنصومة (قوله ولها أخذ كفضل الخ)  
 عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يطيل الغيبة عني فطلبت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال  
 أبو يوسف تأخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى ولو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ  
 عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر اه فظهر أن محل اخذ الكفيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته  
 فيخاف أن يمكث أقل أو أكثر فتقصر على الشهر لانه أقل الأجال المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم أنه يغيب  
 أكثر من الخروج للبحر مثلا فيؤخذ بقدرها فانهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما أفاده  
 كلامه من ان خلاف أبي يوسف في المحلين لافي الاول فقط هو صريح عبارة الفتح المذكورة فانهم (قوله  
 وقس سائر الديون عليه) أى على دين النفقة قال في نور العين وفي آخر كفاية المحيط والفتوى في مسألة  
 النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو افاقت مفت بذلك كان حسنا رفقا بالناس وفي الاقضية اجعوا  
 ان في الدين المزوجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المديون السفر لا يجب عليه إعطاء الكفيل وفي الصغرى  
 المديون اذا اراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه بإعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن  
 يطالبه قيا ساعلى نفقة شهر لا يعود في المتى رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلا يريده أن يغيب عني فانه  
 يطالبه بإعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا يأتى في هذا التمسيد بالشهر بل المراد  
 الكفاية بكل الدين لانه شيء مقدر ثابت في ذمة المديون بخلاف النفقة فانها تزداد بزيادة المدة فتستبد الكفاية  
 بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر التمسيد باخذ الكفيل باقراط مدة الغيبة فانهم (قوله ولو  
 كذل له كل شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكفيل منه جبرا عند خوف  
 الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصح بها الكفاية فان كذل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبدا  
 أو مادام تزوجين وقع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند أى حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو  
 أرفق وعليه الفتوى كما في البحر ومفاده أنها لا تصح قبل القرض أو التراضى على شيء معين وصرح به في البحر

وقوله (في كل شهر) أى كل مدة  
 تناسبه كيوم للمحترف وسنة  
 للندحتان وله الدفع كل يوم كالماء  
 الطلب كل يوم عند المساء لليوم  
 الآتى ولها أخذ كفضل  
 بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته  
 عند الثاني وبه يفتى وقس سائر  
 الديون عليه وبه أفتى بعضهم  
 جواهر الفتاوى من كفاية  
 الباب الاول ولو كفضل لها  
 كل شهر كذا ابد واقع على الابد  
 وكذا لو لم يزل أبدا عند الثاني  
 وبه يفتى بحر

مطلب  
 في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة

عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة بنت الابن بالنكاح أو الرضى لكن نقل بعده عن الوقعات لوقالت انه يريد الغيبة وظلت منه كنفلا ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف أحسن أخذ كنفيل بنفقة شهر وعليه التسوى لانها ان لم تجب للعالم تجب بعده فيصير كأنه كفل بما ذاب لى على الزوج فيصير استحقاقا رفقيا بالناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونهم مفروضة أولا اد قلت وهذا مخالف لما قلناه من انها لا تصح قبل الفرض او التراضي ووفق الرمي بحمل ما قبله على حال الحضور وسجل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة ما قلنا استحقاقا وعليه فامر من ان الاب لا يطالب بنفقة زوجة ابنه الا اذا ضمنها مقبدا بالمفروضة او بالتعسبية توفيقا بين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاختصة اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن النفقة باطل الا أن يسمى شيئا بان يطالب على شيء مدة رنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الضمان ولكن لا يلزمه أكثر من نفقة شهر اد والتاخر ان هذا هو القياس اذا أصبح الضمان بما لم يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالنكاح أو الرضى ولا انقطعت بالمتنى عند عدم ذلك لكن مما رآنا الاستحسان الجواز وان لم تجب للعالم وانه يصير كأنه كفل لها بما ذاب لها على الزوج أى بما ثبت لها عليه بعد والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذلك في النفقة ولا يفتي أن عليه الاستحسان جارية في مسائل الحفزة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسألة ضمان الاب بنفقة زوجة الابن وكذا قوله في فتح القدير ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة هذا ما ظهر من التوفيق وهو بالقبول حقيق فاعتمده (تنبيه) هذه الكفالة تضمن زمان العدة أيضا لانه كفل مادام النكاح وهو في العدة باق من وجهه كما في الذخيرة ونحوه في الفتح ولو كفل لها نفقة ولدها أبدا أو بنفقة خادمها ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أبصر الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت مجعولا بخلاف نفقة المرأة لوجوبها ما بقى النكاح كما في الذخيرة ثم اعلم أن الكفالة بلمال يشترط لحدتها أن يكون المال دينا صحيحا وهو ما لا يسقط بالاداء أو البراءة ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فالقياس أن لا تصح فيه الكفالة وكانهم أخذوا بالاستحسان كما ذكره الشارح في كتاب الكفالة فاقمهم (قوله لسقوطه) أى لسقوط دين النفقة بجوت أحدهما وكذا بالطلاق على ما فيه من اختلاف على ما سأل في مكان أضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أى فانه يقع التقاض فيها تقاضا ولا يشترط التساوى فلا يختلف كما اذا كان أحدهما جديدا أو لا خبر دينا فلا بد من رضى صاحب الجسد كما في البحر (قوله وفيه) أى في البحر عند قول السكندر والسكنى في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ البحر (قوله لا أجر عليه) لأن منفعة سكنى الدار تعود اليها سكن سبائي في الاشارات أن الفوضى على العدة لتبعيةها اليه في السكنى أفاده ح (قوله ومفهومه الخ) من كلام البحر (قوله فالاجرة عليه) لأن هذه الثلاثة تضمن بالغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكناه عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وتوجب بأنما لما كانت تابعة له في السكنى صارت البدل فصارت لغاصب الغاصب لكن مقتضى هذا جواز تضمينها وتضمينها الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) أى يراعى كل وقت أو مكان بما يناسبه وفي البرازية اذا فرض القاضي النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يطل القضاء وبالعكس له ما طلب الزيادة اه وكذا الواضحة على شيء معلوم ثم غلا السعر أو رخص كما سيذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أى لا تقدر بشئ معين بحيث لا تزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديرها على المعسر بأربعة دراهم في كل شهر فليس بلازم وانما هو على ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في البحر الخ) حيث قال فالخامس أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيه بما يجب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط اما باعتبار حاله أو باعتبار حالهما كما ذكره ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها أصنافا وان شاء قومه او فرض لها بالقيمة اه ثم اعلم أن هذا الاثنان ما عزا الى الاختيار والجمع من عدم تقديرها بدراهم أى بشئ معين لا يزيد ولا ينقص بل هو مؤكده ومفسر

وقه علم ادين لزوجها لم يلتصقا  
تصا صا الارضاء لسقوطه بالموت  
بخلاف سائر الديون وفيه آجرت  
دارها من زوجها وهما يسكنان  
فيه لا أجر عليه ولو دخل بها في  
منزل كانت فيه باجر فطوبت به  
بعد سنة فقالت له أخبرتك بأن  
المثل بالكراء عليك الأجر فهو  
عليها لانها العاقدة بزانية ومفهومه  
أنها لو سكنت بغير اجارة في وقف  
أو مال قيم أو معدة للاستغلال  
فلا جرة عليه فلحفظ (ويشترطها  
بقدر الغلاء والرخص ولا تقدر  
بدراهم) ودنانير كما في الاختيار  
وعزا المصنف لشرح الجمع  
للمصنف لكن في البحر عن المحيط  
ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها  
أصنافا أو قومها بالدراهم ثم يقدر  
بالدراهم

فلا وجه للاستدراك عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقتدرها بشد الغلاء والرخص  
فإن ما ذكره في البحر بقيد أن القاضي مخير بين ذلك وبين فرضها أصنافاً أي من خبر وادام ودهن ومايون  
ونحو ذلك فإذا أظهر للقاضي عدم اتفاقه نفسه بأمره بدفع ذلك أو بقتنه بقدر كفايتها وحسنه فالاستدراك  
صحيح فافهم (قوله وفيه) أي في البحر بجنا (قوله كاله أن رفعها) الأولى أن يقول بدليل أن له  
أن رفعها الخ ليقدر أنه بحث فإن صاحب البحر ذكر هذه المسألة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أنه الخ  
(قوله وتزاد في الشتاء الخ) أي تزداد على ما قدره محمد في الكسوة بدرعين وخمارين ومحففة في كل سنة  
قال في الظهيرية أن هذا في عرفهم أي عرفنا فيجب السراويل والجبة والفرش واللباف وما تدفع به أذى الحر  
والبرد وفي الشتاء درع خز وجبة قزو وخمار برسم اه وفي الذخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف  
باختلاف الأماكن حرًا وبردا والعادات فعلى القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان وكل  
جواب عرفته في النفقة من اعتبار حاله أو حاله ما فهو الجواب في الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مفعول  
لفعل مقدردل عليه المذكور إذ عطفه على جبة لا يناسبه تقييد الفعل بالشتاء وما يدفع أذى الحر يناسب  
الصيف (قوله إن طلبته) راجع لقوله ويقتدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى  
ما ذكرناه اتفاق الظهيرية وعن الذخيرة وقوله وحالا أي حال الزوجين في اليسار والاعسار فهو عطف  
مرادف تأمل ولو قال بدله ووقال كان أولى (قوله وليس عليه خفيها الخ) قال في البرازية ولم يذكر  
الخلف ولا زار في كسوة المرأة وذكرهما في كسوة الخادم وذلك في ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض  
الآزار والمكعب وما تنام عليه اه وقال السرخسي ولم يوجب محمد الآزار لأنه إنما يحتاج للزوج  
والمرأة منهية عنه قال في الذخيرة هذا التعليل إشارة إلى أنه لا يفرض للمرأة الآزار في ديارنا أيضا اه  
والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الآزار فقل للعرف ولذا أوجب الخصاص لا اختلاف العرف  
في زمانه وقيل حرمة الخروج ولعل الأول أوجه لأنها يحل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدم  
أنه يجب لها مداس وجها والظاهر أنه لا خلاف فيه أن كان المراد به ما تنبسه في البيت وكذا الخلف أو الجيوب  
في الشتاء لدفع البرد الشديد (قوله وفي الجراح) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها التسليم نفسها في بيته  
وعليه لها جميع ما يكفيها بحسب حالها من أكل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن تتعجج بها أو ملكها ولا  
أن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومفاد أنه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها أو دخوله بها ومرا التصرع  
به عن الخلاصة فوجب حالة لا مؤجلة إلى معنى نصف الحول وإن زفت إليه ثياب فلا يلزمها استعمالها كالمز  
مست المدة ولم تلبس ما دفعه لها فلها عليه غيره كما مر ويأتي وكألو كانت تلك طعاما يكفيها أو قوت على نفسها  
وبقي معيادها ثم محافرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يليق به) الضمير في عبارة البحر  
عن المبتنى عائد إلى ما بعثه الزوج إلى الأب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها  
اه وقد منى باب المهر أن هذا المبعوث إلى الأب يسمى في عرف الأعاجم بالدستمان وأنه في الكافي وغيره  
فسره بالمهر المجل وان غيره فصل وقال إن أدرج في العقد فهو المهر المجل حتى ملكته المرأة منع نفسها  
لاستيفائه فلا يملك الزوج طلب الجهاز لأن الشيء لا يقابل عوضا وإن لم يدرج فيه ولم يعتد عليه فهو كالهدية  
بشرط العوض فلا طلب للجهاز على قدر العرف والمادة وأطلب الدستمان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين  
(قوله فلا مطالبة الأب بالنقد) أي المنقود وهو ما بعثه إلى الأب لا على كونه من المهر بل على كونه بمثابة  
ما يتخذ للزوج في الجهاز ما علمت من أنه هبة بشرط العوض فلا الرجوع بها عند عدم العوض فافهم (قوله  
الإذا سكت) أي زما لا يعرف به رضاه (قوله وعليه) أي يتنى على ما ذكر من أن له المطالبة به لأنه  
يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبغي العمل بما مر) أي من أنه لا يحرم الاتقاع به بلائذنها  
وأما ما ذكره صاحب النهر هناك عن البرازية من أن الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشيء لأن المال في السكاح  
غير مقصود اه فهو مبنى على أن ذلك المجل أدرج في العقد بدليل التعليل بأن المال وهو الجهاز غير مقصود  
في السكاح لأن المهر يجعل بدلا عن البضع وحده لا يقال أنه وإن أدرج في العقد يعتبر بدلا عن الجهاز أيضا  
بحكم العرف فصار المعقود عليه كالأمنه لا نأقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قوتت على نفسها فله أن  
يرفعها للقاضي لتأكل مما فرض  
لها خوفا عليها من الهزال فانه  
يشترط كاله أن يرفعها للقاضي للبس  
الثوب لأن الزينة حقها (وتزاد  
في الشتاء جبة) وسرا والوما  
يدفع به أذى حر وبرد (ولحافا  
وفرشا) وحدها لأنها ما تعتزل  
عنه أيام حبضها ومريضها (أن  
طابته ويختلف ذلك يسارا واعسارا  
وحالا وبدا) اختيار وليس عليه  
خفيها بل خف أمها مجتسبي وفي  
البحر قد استفيد من هذا أنه  
لو كان لها أمتعة من فرش  
ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك  
بل يجب عليه وقد رأينا من  
أبصار خاب فرش أمتعته ولا ضيفه  
بغيرها عليها وذلك حرام كنع كسوتها  
اه لكن قد منى في المهر عنه عن  
المبتنى لو زفت إليه بلا جهاز  
يليق به فلا مطالبة الأب بالنقد  
الإذا سكت انتهى وعليه  
فلو زفت به إليه لا يحرم عليه  
الاتقاع به وفي عرفنا يلزمون  
كثرة المهر لكثرة الجهاز وقتله  
لقلته ولا شك أن المعروف  
كالشرط فينبغي العمل بما مر  
كذا في النهر

مطلب  
فيما زفت إليه بلا جهاز يليق به



وأما حيث صرح بجعله مهر أو هو بدل البضع لا يعتبر المعنى على أن هذا العرف غير معروف في زماننا فان كل  
 أحد يعلم أن الجهاز ملك المرأة وإنه إذا طلقها تأخذ معه كله وإذا ماتت يورث عنها ولا يتخص بشيء منه وإنما  
 العرف أنه يرد في المهر لتأقي تجهاز كثيرين به يتبع به بأزواجه وهو أولاده إذا ماتت كما يزيد  
 في مهر الغيبة لاجل ذلك لا بد من الجهاز كله أو بعضه ملكا له ولا لغيره لا اتفاق به وإن لم تأذن فافهم  
 (قوله هل تقدير القاضي) أي من غير قوله حكمت بذلك ط والظاهر أنه بالبدال هنا وفيما بعده من المواضع  
 ويصح بالراء وكان ينبغي ذكر هذه المسائل عند قول المصنف الآتي والنفقة لا تصير سببا للقضاء أو الرضاء  
 (قوله بشرطه) هو شكوى المطلق وحضور الزوج وكونه غير صاحب مائدة ط (قوله فلا تسقط)  
 أي النفقة وهذا انقرب على كونه حكما ح (قوله هل يكون قضاء الخ) قال في البحر ومساواة الأبراء  
 أي الأتية قويا يتادل على أن الفرض في الشهر الأول منجز وفيما بعده مضاف فيتميز بدخوله وهكذا اه  
 (قوله الأمانع) كشوزها فتسقط في مدته كما تزك غير السعر غلا أو رخصا فتقص أو تزداد (قوله  
 ولذا) أي لما علم مما سبق أن النفقة تصير سببا للقضاء ولا تسقط بعض المدته ط (قوله قبل الفرض)  
 يشمل الفرض بالقضاء أو بالرضاء وقوله باطل لأنها لا تصير سببا دون الفرض المذكور فليس في كلامه  
 قصور فافهم (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو خالعها على أن تبرئه من نفقة العدة كما قد سناه في باب لانه انراء  
 بعوض وهو استيفاء قبل الوجوب فيجوز ما الأول فهو اسقاط للشيء قبل وجوبه فلا يجوز كما في الفسخ (قوله  
 ومن شهر مستقبل) أي إذا كانت مفروضة بالأشهر فلا بد أن يبرأ من نفقة يوم مستقبل وكذا لو بالسنتين  
 يبرأ عن نفقة سنة مستقبله كما هو ظاهر والظاهر أن المراد بالسنة قبل ما دخل أوله لانه إذا غاب فليخبر بدخوله  
 كما علمه اتفاقا وقبل دخوله حكمه حكم ما بعده من الأشهر المستقبل ويؤيده ما في البحر وكذا لو قالت  
 أبرأك عن نفقة سنة لم يبرأ إلا من نفقة شهر واحد لأن القاضي لما فرض نفقة كل شهر فافترض معنى  
 يتجدد بتجدد الشهر فيم لا يتجدد الشهر لا يتجدد الفرض وما لم يتجدد الفرض لا تصير نفقة الشهر الثاني واجبة  
 الخ وحاصله أن النفقة تفرض لمعنى الحاجة المتجددة فإذا فرضت كل شهر كذا صار الحاجة متجددة  
 يتجدد كل شهر فقبل تجدده لا يتجدد الفرض فلم يجب النفقة قبله ولا يصح الأبراء عمال يجب ومقتضاه أنه  
 لو فرضها كل سنة كذا صح الأبراء عن سنة دخلت لاعتبار أكثر ولا عن سنة لم تدخل هذا ما ظهر لي قد بره  
 (قوله حتى لو شرط) تفريع على مفهوم كون تقدير القاضي النفقة حكما منه اه ح والمفهوم هو كونها  
 بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة وفيه أهم التزم بالتراضي على قدر معلوم وتصير به دسافي ذمة الزوج فبتعين  
 كونه تفريعا على مفهوم قوله الأبراء قبل الفرض باطل وقد علمت أن الفرض شامل للقضاء والرضاء لأن الفرض  
 معناه التقدير وهو حاصل بكل منهما ومفهومه أهم ما قبل الفرض المذكور لا تكون لازمة لأن الشرط المذكور  
 ليس فيه تقدير كما يظهر قريبا فافهم (قوله تكون من غير تقدير) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قوين بدل  
 تكون فقوله من غير تقدير تفسير للقرين (قوله والكسوة كسوة الصيف والشتاء) أي باتيها بالكسوة  
 الواجبة في كل نصف حول بأن يأتيها ثيابا بالاعتقويم وتقدير بدراهم بدل الثياب فافهم (قوله لم يلزم الخ)  
 كذا ذكره في البحر مجازا وجهه أن ذلك الشرط وعدمه سواء لأن ذلك هو الواجب عليه بنفس العقد سواء  
 شرطه أولا أو لا وإنما يعدل إلى التقدير بشيء معين بالصلح والتراضي أو بقضاء القاضي إذا ظهر له مطلقا فتصير النفقة  
 بذلك لازمة عليه ودسائه حتى لا تسقط بعض المدته ويصح الأبراء عنها وقبل ذلك لا تصير كذلك كما علمت  
 (قوله فلها بعد ذلك الخ) أي بعد ما ذكر من الشرط طلب التقدير في النفقة والكسوة من الزوج  
 أو القاضي بشرطه المأثر (قوله ولو حكم بوجوب العقد مالكي الخ) أي لو ترفع إلى مالكي بعد المنازعة  
 في صحة العقد فقتل حكمت بحقه وصحة شرطه ووجوبه أي بما يستوجبه العقد ويقتضيه من لزوم المهر  
 ولزوم تسليها نفسها ونحوه صح الحكم لكن للعنف تقدير النفقة دراهاهم وإن كان مذهب المالكي لزوم الشرط  
 بالتقوين لأن ذلك لم يصح حكم المالكي فيه إلا بد في صحة الحكم من الدعوى والحادثة أي ترفعها ماله  
 في الحادثة التي يحكم بها ولم يتبع بينهما تنازع في صحة اشتراط التقوين حتى يصح حكمه به وإن قال حكمت  
 بشرطه وموجبه أذ ليس لزوم اشتراط التقوين من موجبات العقد اللازمة للعنف الحكم بخلافه (قوله بقي

حظ  
 في الأبراء عن النفقة

وقبه عن قضاء البحر هل تقدير  
 القاضي للنفقة حكم منه  
 قلت نعم لأن طلب التقدير بشرطه  
 دعوى فلا تسقط بعض المدته  
 ولو فرض لها كل يوم أو كل  
 شهر هل يكون قضاء مادام النكاح  
 قلت نعم الأمانع ولذا قالوا الأبراء  
 قبل الفرض باطل وبعده يصح  
 مما مضى ومن شهر مستقبل  
 حتى لو شرط في العقد أن النفقة  
 تكون من غير تقدير والكسوة  
 كسوة الشتاء والضيف لم يلزم  
 فلها بعد ذلك طلب التقدير فيها  
 ولو حكم بوجوب العقد مالكي  
 يرى ذلك فلعنف تقديرها لعدم  
 المدعى والحادثة

لو حكم الخنثى) أى حكم مستوفيا شرائطه كما مر (قوله لا) أى ليس للشافعى الحكم بالتورين لأن فيه إبطال  
 قضاء الخنثى ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله فلو حكم الشافعى بالتورين) بأن  
 ترافعا إليه وطلبت منه التقدير وأبى ولم يظهر للقاضى مطالبة فحكم لها بالتورين لم يكن للخنثى نقضه قالت إلا  
 أن يظهر بعد ذلك مطالبة فيفرضها دراهم لكون ذلك حادثة أخرى غير التي حكم بها الشافعى (قوله بطل  
 الفرض السابق) أى الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضا (قوله لرضاها بذلك) لأن الفرض كان حقيقيا  
 لكونه أنفع لها فإن النفقة تصير به ديسافى ذمته فلا تسقط بالخنثى فإذا انفصل على التورين في المستقبل يكون  
 اعراضا عن الفرض السابق وهذه المسألة ذكرها في البحر بمثلها وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها  
 بما في الذخيرة لو صالحت على ثلاثة دراهم كل شهر قبل التقدير بالقضاء أو الرضا أو بعده كان تقدير النفقة  
 فتعوز الزيادة عليه لو قالت لا يكفي والنقصان عنه لو قال لا يطيقه وعلم القاضى صدقه بالسؤال عنه والالا  
 لأن الترامه ذلك باختصاره دليل قدرته عليه ولو صالحت على نحو ثوب أو عبد مالا يصح للقاضى أن يفرضه  
 في النفقة فإن كان قبل التقدير بالقضاء أو الرضا كان تقديره أيضا وإن كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة  
 عليه ولا النقصان اه ملخصا قال في البحر وعلم منه أن تراضيها على ما يصلح للنفقة مبطل لفرض القاضى  
 فيستفاد منه أنهم لو اتفقا الخ (قوله وفي السراجية الخ) أى فتاوى سراج الدين قارى الهداية وهذا  
 مخالف لما قاله الشيخ قاسم وكون ذلك مفروضا في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدى نفعا في الفرق تأمل  
 وقد يجاب بأن ذلك في فرض القاضى وهذا في التراضى بدليل قوله ورضيت وقوله وقضى به لم يرد به القضاء  
 الحقيقي بل الصوري لأن التقدير صرح بتراضيهما قبل القضاء وأيضا فإن شرط القضاء ظهور المطلق ويجوز  
 التراضى لم يظهر مطلقا وحيث أن فوجوعها وطلب الكسوة قاشا ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض  
 عن حقه لكون التقدير برضاها أنفع لها كما ترى في فرض القاضى ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا  
 الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتقدير بالقضاء أو الرضا  
 وإذا ذكر ما في السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكن بشكل على هذا ما مر عن الشيخ قاسم فإنه إذا لم يصح  
 حكم الشافعى بالتورين بعد حكم الخنثى بالتقدير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالأولى فليأت  
 (قوله وقالوا الخ) الأصل أن القاضى إذا ظهر له الخطأ في التقدير برده والأفلا فلو قدر لها عشرة دراهم  
 نفقة شهر فحضى الشهر وبقى منها شيء يفرض لها عشرة أخرى إذا لم يظهر خطأ وفي التقدير يبقين لجواز أنهما تقربا  
 على نفسها فيبقى التقدير معتبرا فيبقى لها باخرى بخلاف ما إذا اسرفت فيها أو سرفت أو هلكت قبل  
 مضي الوقت لا يقضى باخرى ما لم يرض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كسوته فإنه إذا  
 مضى الوقت وبقى شيء لا يقضى باخرى لأنها في حقه باعتبار الحاجة ولذا الوضاعت منه يفرض له أخرى  
 وفي حق المرأة معاوضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فإنها لا يقضى لها باخرى إلا إذا تخرقت قبل  
 مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيبقى لها باخرى قبل تمام المدة لظهور خطئه في التقدير حيث وقتا  
 لا تبقى معه الكسوة إلا إذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيبقى لها باخرى أيضا  
 لعدم ظهور الخطأ ومثله ما إذا لم تستعملها أصلا وسكت عنه الشارح العله بالأولى وفهم من كلامه أنها إذا  
 تخرقت قبل مضي المدة باستعمال غير معتاد لا يقضى باخرى ما لم تمض المدة لعدم ظهور الخطأ في التقدير  
 وانها إذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذلك لا يقضى لها باخرى ما لم تخرق لظهور خطئه حيث  
 وقت وقتا تبقى الكسوة بعده وعام الكلام في البحر عن الذخيرة (قوله ويجب لخادم المملوك لها)  
 لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها إذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه أنها إذا مرضت وجب عليه  
 اخداؤها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحا وإن علم من كلامهم  
 رمى قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قبل هو أى الخادم كل من يخدمها حرا كان أو عبدا ما كان  
 لها أول أو له أو لغيرهما وظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كفاي الذخيرة أنه مملوكها فلو لم يكن لها خادم  
 لا يفرض عليه نفقة خادم لأنما يسبب المالك فإذا لم يكن في ملكها لا تنزه نفقته اه ثم قال وبه ذاعلم أنه إذا لم  
 يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراء غلام يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به

بقي لحكم الخنثى يفرضها دراهم  
 حل للشافعى بعده أن يحكم بالتورين  
 قال الشيخ قاسم في موجبات  
 الأحكام لا وعليه فلو حكم  
 الشافعى بالتورين ليس للخنثى  
 الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا  
 بعد الفرض على أن تأكل معه  
 لتورين بطل الفرض السابق لرضاها  
 بذلك وفي السراجية قد ركسوها  
 دراهم ورضيت وقضى به حل لها  
 أن ترجع وتطلب كسوة قاشا  
 أعجب نعم وقالوا ما بقي من النفقة  
 لها فيبقى باخرى بخلاف اسراف  
 وسرقة وهلاكة نفقة محرم وكسوة  
 إلا إذا تخرقت بالاستعمال المعتاد  
 أو استعملت معها أخرى فيفرض  
 أخرى (و) تجب (لخادمها)  
 المملوك لها

مطلب  
 في نفقة خادم المرأة

في السراجية اه الآن يقال هذا في غير المروضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المروضة اذا لم تجد من يرخصها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ وغیره فقد مر أنها اذا لم تفعل يأتيها عن يكفها ذلك اذا كانت عن لا يخدم أو لا تقدر ووكذا اذا كان لخدمة أو ولادة كما يأتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما علمت (قوله ملكا تاما) احترز به عن الزوجة المكاتبه اذا كان لها مولود فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المنع أخذ من تقيده الزباني وغيره بالحرية في لو كانت الزوجة حرة وكانت أمها فالظاهر أن نفقتها على الزوج ان لم تشتغل عن خدمتها لان التقيد بالحرية لا يلزم منه اخراج أمها المكاتبه فافهم (قوله بالفعل) ليس المراد انه انما يستحق النفقة في حال تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها فلا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم يخدمها وان كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو كان له شغل غير خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لم يخدمها فلا نفقة له اه فقد دفع على القود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة نفقة الخادم انما تجب عليه بازاء الخدمة فاذا استغنت عن الطبخ والخبز وأعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة المرأة فانها بعقابه الاحتماس اه فافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) أي فاصد الخراج خادما من بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتبة لانها قد لا تنهاها لخدمتها بخادم الزوج ولو الجارية قال في التهرز وينبغي أن يقيد بما اذا لم يضرم من خادمها أما اذا اضرم منه بان كان يختلس من ثمن ما يشتريه كما هو أدب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها اه وفيه أنه يمكن الزوج تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها ط نعم لو كان خادمها يختلس أمتعة بيته يمكن أن يكون عذرا للزوج في اخراجه (قوله بحر مجنا) راجع لقوله بل ما زاد وعبارة وظاهرة أي ظاهر قولهم لا يملك اخراج خادمها أنه يملك اخراج ماعدا الخادم واحد من بيته لانه زائد على قولهما اه أما على قول أبي يوسف الآتي فلا (قوله لو حرة) لاحاطة اليه بعد قول المتن المملوك كما صرح به المصنف في المنع أفاده ح وأشار اليه الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله موسرا) منصوب على أنه خبر كان المقدرة بعد لو وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالية من الزوج في قول المصنف أول الباب تجب للزوجة على زوجها فان قوله هنا وتلخدمها معطوف على قوله لا لزوجة فافهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسار مقدر بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الزكاة اه وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها اقتصر نفقته عنها في الادم وما ذكره محمد في الكتاب من نصاب الخادم فهو بناء على عادتهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية فيما يرض له في كل وقت ويمكن اه ملخصا (قوله في الاصح) خلافا لما يقوله محمد من أنه يرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وعمامه في الفتح والبحر (قوله والقول له في العسار) لانه مقسك بالاصل مخ ولانه منكر لسبب الوجوب قال في البحر الآن تنقسم المرأة الميئة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لا لفظ الشهادة وفي القهستاني العسار اسم من الاعسار أي الاقتتار يستعمله بعض أهل العلم الا انه غير موسوع كافي الطلبة وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم ارادوا كسبه من الزوجة اليسار (قوله لا يكفيه) عبارة الفتح لا يكفهم (قوله فرض عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزمه نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجتهم لا ولادة لانها لو لم يكن لها خادم واحتاج أولاده إلى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملة نفقتهم كما لا يخفى (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المنقول عنه في الهداية وغيرها أنه يرض لخادمين لا يحتاج أحدهما لمصالح الداخل والاخر لمصالح الخارج (قوله زفت اليه) أشار إلى أن المعبر حالها في بيت أمها لا حالها الطارئ عليها في بيت الزوج تأمل رمي (قوله ثم قال وفي البحر الخ) عبارة البحر هكذا قال الظماوى وروى صاحب الاملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا كانت عن بجل نقدارها عن خدمة خادم واحد أنفق على من لا يتلها منه من الخدم عن هو أكثر من الخادم الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والولول الجارية المرأة اذا كانت من

على الظاهر ملكا تاما ولا يشغل له غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها أو لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضا خافلا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر مجنا (لو) حرة لأمة جوهره لعدم ملكها (موسرا) لامعسرا في الاصح والقول له في العسار ولو برهنا فيبتها أولى خاتبة (ولوله أولاد) لا يكفه خادم واحد فرض عليه نفقة (لخادمين أو أكثر انصافا) فتح وعن الثاني غشيت زفت اليه بخدم كثير استحق نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه تأخذ قال وفي السراجية ويرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى

بشأن الاشراف ولها خدم يجبر الزوج على نفقة خادمين اه فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد  
مطلقا والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف اه (قوله ولا يفرق بينهما ما يجزعهما) أي غائبا كان  
أو حاضرا (قوله بأنواعها) وهي مأكل وكول وملبس وسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة  
وهو منصوب مفعول المصدر وهو إيفاء (قوله ولو موسرا) المناسب ولو معسر انه لا إشارة الى خلاف  
الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم الفسخ يمنع المוסر حقها كذا هنا (قوله بأعسار الزوج) مقابل  
قوله ولا يفرق بينهما ما يجزعه ط (قوله ويتنصر رها بغيته) أي تنصر المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته  
رفى بعض السخ ويتنصر رها بغيته أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعدم إيفائه حقها  
والحاصل أن عند الشافعي إذا أعسر الزوج بالنفقة فلها الفسخ وكذا إذا غاب وتعتذر بتحصيلها منه على  
ما اختاره كثيرون منهم لكن الاصح المعتقد عندهم أن لا فسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعتذر باستيفاء  
النفقة من ماله كما صرح به في الآم قال في التحفة بعد نقل ذلك فحزم شيخنا في شرح منهجه بالفسخ في منقطع خبر  
لا مال له حاضر مخالف للمنفوق كما علت ولا فسخ بغيته من جهل حاله يسارا أو أعسارا بل لو شهدت بيته أنه غاب  
معسر أفلا فسخ ما لم تشهد بأعساره الآن وان علم استناده للاستصحاب أو ذكرته تقوية لا شك كما يأتي  
اه (قوله نعم لو أمر شافعي) أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستنابة خاتمة قال في غرر الازد كثر ما علم  
أن مشايخنا استحسنوا أن ينصب القاضي الخفي تابعا من مذهبه التقريب بينهما إذا كان الزوج حاضرا  
وأبي عن الطلاق لا بد دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة إذا الظاهر أنها لا تجرد من يرضها وعن الزوج  
ما لا أمر متوهم فالتفريق ضروري إذا طلبته وان كان غائبا لا يفرق لأن تجزعه غير معلوم حال غيبته وان قضى  
بالتفريق لا ينقض قضاؤه لانه ليس في محمده فيه لأن العجز لم يثبت اه ونقل في الجبر اختلاف المشايخ وان الصحيح  
كافي في الذخيرة عدم النفاذ لظهور مجازفة الشهود كافي في العمادية والفتح وذكر في قضاء الاشياء في المسائل  
التي لا ينقض فيها قضاء القاضي ان منها التفريق العجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا اه والحاصل أن  
التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا أو ما لم تشهد بيته بأعساره  
الآن كما علت مما نقلناه عن التحفة والحالة الاولى جعلها مشايخنا حكما محتمدا فيه فينفذه القضاء دون الثانية  
وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيه ما فانه مبني على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة وذكر  
في الفسخ أنه يمكن الفسخ بغير طريق اثبات عجزه بل بمعنى فقده وهو أن تعذر النفقة عليها ورده في الجبر بأنه ليس  
مذهب الشافعي قلت ويؤيده ما قدمناه من التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول فعلى هذا  
ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغيب لا يصح وليس الخفي تنفيذه سواء بني على اثبات الفسخ  
أو على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتنبه لذلك نعم يصح الثاني عند أحمد كذا ذكر في كتب  
مذهبه وعليه يحمل ما في فتاوى قارئي الهداية حيث سئل عن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت  
بيته على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض يراه ففسخ نفقه وهو قضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب  
روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للخفي أن يزوجهما من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الاول ورهن  
على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته لأن البيعة الاولى ترجح بالقضاء ولا تبطل بالثانية اه  
وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فضة قاض آخر وترجعت غيره صرح  
الفسخ والتنفيد والترح بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وإدعائه أنه تركه عند ما نفقة في مدة غيبته الخ فقوله  
من قاض يراه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الخفي بل يراد به الخفي فافهم (قوله إذا لم يرتس  
الآمر والمأمور) أما الاول فلأن نصب القاضي بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلأن حكمه به لا يصح ولو صح  
نصبه وعليه فالمناسب العطف باو (قوله وبعد القرض) أشار الى أن في عبارة المصنف كلاما مطوبا بعد قوله  
ولا يفرق بينهما ما يجزعه عنها الخ تقديره بل يفرض لها النفقة عليه وبأمرها بالاستدانة لكن القرض يظهر  
فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لان الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كافي في  
الحاكم وسيد كره المصنف بعد نعم سيد كره أن المفتي به قول زفر فافهم (قوله بالاستدانة) ذكر الخصال  
وتبعه الشارحون أنها الشراء بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الزوج وفي المجتبى أنها الاستقراض بجر ونقل

مطلب  
في فسخ السكاح بالعجز عن النفقة  
أو بالغيبه

( ولا يفرق بينهما ما يجزعهما )  
بأنواعها الثلاثة ( ولا بعدم  
إيفائه ) لو غائبا ( حقها ولو  
موسرا ) وجوز الشافعي بأعسار  
الزوج ويتنصر رها بغيته ولو قضى  
به حتى لم ينقض نعم لو أمر شافعي  
فقضى به نذاذ لم يرتس الأمر  
والمأمور بجر ( و ) بعد القرض  
( يأمرها القاضي بالاستدانة )

مطلب  
في الأمر بالاستدانة على الزوج

الله يستأني الثاني عن صدر الشريعة قال واليه يشير كلام المغرب اه وفي البعثة بية أنه الاولى كالا يخفى  
 قال في الدر المنثور لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه ومثله في الجوى  
 عن البرجندی قلت الثاني أيسر على المرأة لأنها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف  
 الاستقراض لنفقة شهر مثلا ويأتي قريبا الجواب عن اليراد (تنبيه) في قضاء الحماوى الزاحدى فان لم تجد  
 من تستدين منه عليه اكتببت وأنفقت وجعلته ديناً عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها  
 السؤال ليومها وتجب على مسؤولها ديناً عليه أيضاً بأمره به (قوله التحيل عليه الخ) اعلم أنهم قالوا ان المرأة  
 حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكلت من مالها أو استدانها بأمر القاضي أو بدونه  
 ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كما سيذكره المصنف بقوله وموت أحدهما  
 وطلاقها يسقط المفروض الا اذا استدانتم بأمر قاض وأشار الشارح الى فائدة اخرى وهي ما في تحصيل  
 القدورى والهداية من أن فائدة الامر بهما أن تحيل الغريم على الزوج وان لم يرض الزوج وبدون الامر ليس  
 لها ذلك وذكر في الفتح عن التحفة أن فائدته رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في البحر وظاهره  
 أن للغريم الرجوع عليه بلا حواله تنهاه على ما في البحر لا يرجع له بلا حواله اه قلت الظاهر عدم مخالفة  
 وأن المراد بالاحالة دلالتها للغريم على زوجها المطالبة بأن تقول له ان زوجي فلان فطالبه بالدين اذ لا يمكن ارادة  
 حقيقة الحواله هناك دليل تصرفهم بأن للغريم مطالبة المرأة به أيضاً وأنه لا يشترط رضی الزوج بالحواله  
 هذا وقد صرحوا أيضاً بأن الاستدانة بأمر القاضي ايجاب الدين على الزوج لان للقاضي ولاية كاملة عليه  
 فلذا كان للغريم أن يرجع عليه وبدون الامر بهما لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا  
 أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج  
 وبه اندفع ما مر من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح فافهم (قوله ان سرحت الخ) لا يصح جعله قيدا لقوله  
 وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمته بل هو قيد لقوله التحيل عليه  
 وعبارة المجتبى فاذا استدانتم هل تصرح بأن استدين على زوجي أو تنوى أما اذا سرحت فظاهر وكذا  
 اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وأنكر الزوج فالقول له  
 اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانما ينقطع بموت أحدهما  
 أو طلاقها كما علم محامروا الظاهر أنه لا عين على الزوج اذ كف بحلف على عدم نيتها واذا لم يقيد باليمين خلافا لما  
 نقله الرجى من التقييده فاني لم أره في المجتبى ولا في البحر (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار المعسرة  
 اذا كان زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسر أو أخ موسر فنفتها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالاتفاق  
 عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويحبس الابن أو الاخ اذا امتنع لأن هذا من المعروف قال الزيلعي  
 قسین بهذا أن الادانة لنفقتهم اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة فتجب على من كانت تجب عليه نفقتهم لولا الزوج  
 وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والاخ  
 والعم ثم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لان لا تجب  
 مع الاعسار فكان كلمت اه وأقره عليه في فتح القدير بحرف قلت ومقتضاه أنه لا فرق بين الام وغيره في ثبوت  
 الرجوع على الاب مع أنه سيذكر قبل الفروع أنه لا رجوع في الصحيح الا لام وفيه كلام سيذكره هناك (قوله  
 كاخ وعم) يصح رجوعه لكل من الزوج والصغار اه ح أى كأن يكون لها أخ وعم ولا ولادها أخ  
 من غيرها أو عم فتستدين لنفسها من أخيها أو عمها ولا ولادها من أخيها أو عمهم وظاهره أنه لا يقدم الاخ  
 على العم هنا تامل (قوله وسيتفخ) أى في الفروع (قوله ثم أيسر) أى الزوج كما فسر في المنع والاولى  
 أن يقول ثم أيسر أحدهما ح قلت ومثله ما لو أيسرا (قوله نخاصمة) اذ لا تقدير بدون طلبها (قوله ثم)  
 أى القاضي نفقة يساره أى يسار الزوج الذي امر أنه نفقة وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيما  
 بعده لكان أوضح ح (قوله في المستقبل) أما الماضي قبل النخاصمة فقد دُرِيت به ولو بعد عرض اليسار  
 (قوله وبالعكس) بأن قضى بنفقة اليسار لكونه ما موسرين ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما  
 على ما هو الاولى ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما أو بالعمس وجب الوسط لكان أوضح

التحيل (عليه) وان أبى الزوج  
 أما بدون الامر فيرجع عليها وهي  
 عليه ان سرحت بأنما عليه أو  
 نوت ولو أنه كرهت ما قاله  
 مجتبى وتجب الادانة على من  
 تجب عليه نفقتهم ونفقة الصغار  
 لولا الزوج كاخ وعم ويحبس الاخ  
 ونحوه اذا امتنع لان هذا من  
 المعروف زيلعي واختيار وسيتفخ  
 (قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر  
 نخاصمة ثم) القاضي نفقة يساره في  
 المستقبل (وبالعكس وجب الوسط)

مطلب  
في الصلح عن النفقة

كما مر (صالحات زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفي زيدت ولو (قال الزوج لا يطبق ذلك فهو لازم) فلا التفات

لمقاتله بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام وعلم) القاضي (أن ما دون ذلك) المصالح (عليه يكفيها) فينفذ بغير ضمان كفايتها قاله المصنف عن الخاتمة وفي البحر عن الذخيرة أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيرجب بقدر طاقته وفي الطهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها (والنفقة لا تنصير ديناً الا بالقضاء أو الرضاء) أي اصطلاحهما على قدر معين أصنافاً أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء وبعده ترجع عما أنفق ولو من مال نفسها بلا أمر قاض

مطلب  
لا تنصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو الرضاء

وأخبر ادح ((قوله كما مر) في قوله بقدر حالهما ح (قوله صالحات زوجها الخ) قد مننا عند قوله لرضاها بذلك عن الذخيرة أن الصلح على النفقة نارة يكون تقدير النفقة كالصلح على نحو دراهم قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضاء أو بعده فيجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أي بالفلاء أو الرخص ونارة يكون معاوضة كالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرهما بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلما هنا محمول على ما اذا لم يكن معاوضة ولذا أقيد بقوله على دراهم (قوله زيدت) أي يسع القاضي دعواها وزيدتها اذا كانت لا تكفيها المافي كافي الحاكم صالحات المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلهما أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله فلا التفات لمقاتله) فانه التزمه باختياره وذلك دليل على كونه قادراً على أداء ما التزم فيلزمه جميع ذلك الا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا أخبروه أنه لا يطبق ذلك نقص عنه ووجب على قدر طاقته ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقصه ما لم يظهر للقاضي حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانها غير ملتزمة لأن لها الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه حيث لم تكن متناقضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك ألزمه بالزيادة وان أنكر حلفه أو طلب منها يئنه ولا يفعل كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر في بيانه فافهم هذا وأما مافي الذخيرة من أن القاضي لو فرض لها ما لا يكفيها فلهما أن ترجع لانه ظهر خطأه فعليه التدارك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يرد على ما مر لأن هذا في القضاء بطريق الالزام على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاه وقد خفي هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغيره مع عدم ظهور وجهه فالمناسب استقامه تأمل (قوله الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لأن ذلك عارض فلا يكون به متناقضاً لانه لم يدع أن ذلك كان وقت الصلح بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى وكالصلح القضاء ففي البحر عن الطهيرية اذا فرض القاضي للمرأة النفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي بغير ذلك الحكم اه (قوله الا أن يتعرف الخ) أي يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقاتله كما علمه فكان المناسب ذكره عقبه (قوله لم يلزمه الا نفقة مثلها) لظهور أن المائة لكل شهر على الفقير المحتاج شيء كثير في زمانهم لا يتعابن فيه قال في الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتعابن الناس في مثله جاز والا فالزيادة مردودة ولا يطل القضاء اه وعليه فلم وضمت مدة لا تسقط النفقة اذ لو بطل أصل القضاء لسقطت بالمضي وتماه في البحر وكأنه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله والنفقة لا تنصير ديناً الخ) أي اذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضراً فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بمضي المدّة قال في الفتح وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه اذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الاخذ أصلاً اه ومثله في البحر وكذا في الشربلالية عن البرهان ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر فافهم ثم اعلم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانها لا تنصير بنا ولو بعد القضاء والرضاء حتى لو مضت مدة بعد هما تسقط كما يأتي وسأيت أن الزبلي استثنى نفقة الصغير وبأني تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى بنفقة غير الزوجة الخ (قوله الا بالقضاء) بأن يفرضها القاضي عليه أصنافاً أو دراهم أو دنائير نهر (قوله فقبل ذلك لا يلزمه شيء) أي لا يلزمه عما مضى قبل الفرض بالقضاء أو الرضاء ولا عما يستقبل لانه لم يجب بعد ولذا لا يصح الإبراء عنها قبل الفرض وبعده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ونحو ذلك ما أو ما الكفالة به أشهر أو أكثر فصرح في البحر هنا عن الذخيرة أنها لا تنصق قبل الفرض والراضي ونقل بعده عن الذخيرة أيضاً ما يحالفه وقد مننا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله وبعده) أي وبعد القضاء أو الرضاء ترجع لانهما بعده صارت ملكاً لهما كما اقتضاه ولذا أتال في الخاتمة لو أكلت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالمفروض اه وكذا لو ترضا على شيء ثم مضت مدة ترجع بهما ولا تسقط قال في البحر فهذا هو المراد به ولهم أو الرضاء فاما ما توجه به بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشيء فإنه يلزمه خطأً ظاهراً لا يفهمه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شيء بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجب عليه

فهو التزام ما لم يلزم وانما يلزمه ما عصى بعد الرضى لانه صار واجبا به كالقضاء وأطلق في الرجوع فشمع ما اذا  
شرط الرجوع لها أو لا كما هو ظاهر المتون والشروح وأما ما في الخسائية والظهارية من أن القاضي اذا  
فرض لها النفقة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا وأتفق لا ترجع ما لم يقل وترجعي بذلك على "فعل" المراد  
لا ترجع بما استقرضت بل بالمفروض فقط والافه وغلط محض أفاده في البحر وأجاب المقدسي بأن التوكيد  
في القرض لا يصح واذا شرط الرجوع يكون كالاصطلاح على هذا المقدار فترجع به وكذا أجاب الخير الرمي  
بأنه لما يصح الامر بالاستقرار عليه صارت مستقرضة على نفسها متبرعة ان لم يشترط الرجوع عليه  
(تنبيه) أطلق النفقة فشمع نفقة العدة اذ لم تقبضها حتى انتقضت العدة في الفسخ أن المختار عند الحلواني  
أنها لا تسقط وسنذكر عن البحر أن الصحيح السقوط وأنه لا بد من اصلاح المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط  
وان هذا كله في غير المستدانة وسأني تمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أي في قدر ما مضى  
منها من وقت القضاء أو الرضاء وكذا لو اختلفا في قدر النفقة أو جنسها كما في البرازية (قوله فالتقوله)  
لانها تدعى زيادتين وهو ينكر فالتقوله مع عينه ذخيرة (قوله وبوت أحدهما واطلاقها) وكذا  
بنسورها كما قدمه الشارح بقوله وتسقط به أي بالنسور والمفروضة لا المستدانة في الاصح كما ثبت وموت  
أحدهما غير قيد فكذا موت ما بالاولى كما لا يخفى قال الخير الرمي "وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد  
ابن سراج الدين الحافوني بما اذا مضى شهر يعني فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه (قوله واعتمد في البحر  
بجنا الخ) فانه أول نقل السقوط بالطلاق عن النقاية والجوهرية والخسائية والظهارية والمجتبية والذخيرة  
وان القاضي أباعلى النسبي نص على أن ذلك مروى وأنه أتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني  
وشبهه بالذمي اذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم يسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرأج  
عندهم سقوطها بالطلاق كما ثبت ثم قال بعده قال العبد الضعيف ينبغي ضعف القول بسقوطها بالطلاق  
ولو بائنا الامور وذكر ثلاثة اشنان منها ضعفان وقال الثالث وهو أقوىهما ما في البدائع من الخلع لو قال  
خالعتك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا  
ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ به عن سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب التكاح اه قالذي  
يتعين المصير اليه على كل منف وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصاً ما تضمنه القول بالسقوط من الانحرار  
بالنساء اه ملخصاً ورد عليه العلامة المقدسي والخير الرمي "بما كان حمل ما في البدائع من الحقوق التي  
لا تسقط على المهر ونفقة مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمر وبأن هذه الرواية قد أتى بها من تقدم وذكر  
في المتون كالوقاية والنقاية والاصلاح والغرر وغيرها قال المقدسي "ولهذا توقف كثير في الفتوى بالسقوط  
وظفرت بتسليم صريح في تعجيل عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر أنه لا ينبغي أن يفتى بسقوطها  
بالطلاق الرجعي لتسلايتها للناس وسهولة التقطع حتى النساء اه والذي يتعين المصير اليه أن يقال يتأمل  
عند الفتوى كما جرت به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصاً (قوله لكن الخ) استدرأ على اطلاق  
الطلاق الشامل للبائن والرجعي بتخصيص السقوط بالبائن وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه  
عبارة جواهر الفتاوى كما في المخ فيكون بدلاً من ما اه ح وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسي عنها  
(قوله وبالأول) أي بالسقوط بالطلاق مطلقاً (قوله أفتى شيخنا) يعني الخير الرمي قال في الخيرية بعد  
عزوه الى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين  
وهي في فتاويهما (قوله لكن صحيح الشربلالي الخ) وعبارته المرأة اذا طلقت وقد تجدد لها نفقة مفروضة  
قبل تسقط وهو غير المختار وأشار اليه المصنف أي ابن وهبان بصيغة قبل والاصح عدم السقوط ولو كان الطلاق  
بائناً لتسلايتها خيلة السقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أي ابن التحنة غير التحقيق في المسألة اه  
ويوافقته ما في القهستاني عن خزانة المفتين أن المفروضة لا تسقط بالطلاق علي الاصح اه ط (قوله فيتأمل  
عند الفتوى) بأن ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصاً من النفقة أو سوء اخلاقها مثلاً فان كان الاول يلزم  
بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانها صلة) أي والصلات  
تطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليله ما قدمناه من أنها كخراج رأس

ولو اختلفا في المدة فالتقوله  
والبيضة عليها ولو أنكرت انفاقه  
فالتقوله لها بمينها ذخيرة (وبوت  
أحدهما واطلاقها) ولورجعي  
ظهيرية وخانية واعتمد في البحر  
بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن  
اعتمد المصنف ما في جواهر الفتاوى  
والفتوى عدم سقوطها بالرجعي  
كما لا يتخذ الناس ذلك حيلة  
واستحسنه محسن الاشياء  
وبالأول أفتى شيخنا الرمي لكن صحيح  
الشربلالي في منحه للوهبانية  
ما يجتهد في البحر من عدم السقوط  
ولو بائنا قال وهو الاصح ورد  
ما ذكره ابن التحنة في تأمل عند  
الفتوى (يسقط المفروض) لا ينفها  
صلة

(الاذا استدان بامر القاذي)  
 فلا تسقط بوجت أو طلاق في الصحيح  
 لما مر أنها كاستدانته بنفسه  
 وعبارة ابن الكمال اذا استدان  
 بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره  
 فيجوز (ولا ترد) النفقة والكسوة  
 (المجلة) بوجت أو طلاق بجلها  
 الزوج أو أبوه ولو قائمة به بقي  
 (بياع القن) ويسعى مدبر ومكاتب  
 لم يجز (المأذون في النكاح)  
 وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة  
 زوجته) المفروضة اذا اجتمع  
 عليه ما يجز عن أدائه ولم يفده  
 ذخيرة ولو بنت المولى لأمته  
 ولا نفقة ولده

مطلب  
 في بيع العبد لنفقة زوجته

الذي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والبحر والنهر وغيرهما ومقابل قول الخصاص بسقوطها  
 ولومع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في التبع والصحيح ما ذكره الحاكم الشهيد أنها سمع الامر  
 بالاستدانة لا تسقط بالموت لان الاستدانة بأمر من له ولاية قائمة عليه كالأستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت  
 وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اهـ (قوله لما سأل الخ) لم يرد  
 هذا في كلامه ط (قوله فيلجوز) أنت خير بأنه مخالف للفتوى والنسوخ فلا بد من قوله عليه اهـ ح وقد  
 علم قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والنظر أن ما ذكره ابن كمال سبق فلم  
 (قوله بوجت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد يرفع عنها حصة ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما  
 وقيمته ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات  
 الزوج اختلفوا فيه قيل رد وقيل لا تسترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اهـ قال الخبير  
 الرمي واستفيد منه ومما في الذخيرة جواب حادثة الفتوى طلقها بأمرنا ويجل لها نفقة تسعة أشهر فاستقطت  
 سقطا بعد عشرة أيام فانقضت بذلك عدتها حل يرجع عليها بما زاد على حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع  
 عندهما الا عند محمد وهو القياس (قوله بجلها الزوج أو أبوه) ما في النول الجلية وغيرها أبوا الزوج اذا دفع  
 نفقة امرأته ابنه مائة ثم طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاهما الزوج والمساءة بجلها لم يكن له  
 ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاهما أبوه اهـ ووجهه أنها صلا لزوجته ولا رجوع فيما به  
 لزوجته والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع فالزوجة من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الاب كدفع الابن  
 فلا إشكال بجر قات وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الاب يدفع بطريق النيابة  
 عن ابنه عادة فكانت حبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) أي يبيعه  
 سيده لانه دين تعلق في رقبته باذن المولى فهو مبيع يبيعه فان امتنع باعه القاضى بحضرتة كما قدمناه عن  
 النهر في نكاح الرقيق والقن عند الفقهاء من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك هو وأبواه بجر (قوله ويسعى  
 مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما وادام الولد وقوله في البحر والنهر وأما الولد فيه سقط ومعنى البعض  
 عند الامام بنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اختارت استسعاء القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك كما قالوا  
 في المأذون المديون اذا اختار الغرماء استسعاءه بجر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يجز) أما لو عجز  
 نفسه عاد الى الرق فيجوز عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعني اذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلاذن  
 السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المستقبلية لا التي في حال رقه لعدم كونهما زوجة وقته قال في الفتاوى  
 الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان أعنت واحد منهم جاز نكاحه  
 حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا قيد في النهر وعزاه الى الفتح  
 وغيره أي لانها بدون الفرض تسقط بالمضي كنفقة زوجة الحر والذي في الفتح فرضها بقضاء القاضى وهل  
 بالتراضي كذلك لم أره وذكر في باب نكاح الرقيق بجنا أنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها بجر العبد  
 عن التصرف ولا تها به بقصد الزيادة لا ضرار المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أفاد أنه لا يساع  
 بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تصبر الى أن يجتمع لها من النفقة قدر قيمته لما في الاول من الاضرار  
 بالمولى ومما في الثاني من الاضرار بها أفاده في البحر قلت والظاهر أن الخيار للمولى ان شاء باعده جميعه أو باع منه  
 بقدر ما له عليه ثم اذا تجدد لها عليه نفقة أخرى يساع من حصة كل من السيد والمشتري بقدر ما يخصه لانه  
 عبده مشترك لزمه دين فيغرم كل منهما بقدر ما يملكه وهكذا الوبيع منه لثالث ورابع تأمل (قوله ولم يفده)  
 فلما اختار المولى فداءه لا يساع لان حقها في النفقة لا في رقة العبد (قوله ولو بنت المولى) تعميم للزوجة فان  
 لها النفقة على عبد أبيها لان البنت تسحق الدين على الاب فكذا على عبده بجر عن الذخيرة (قوله  
 لأمته) أي أمة مولد أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولد سواء بتواها أو لا لانها جميعا  
 ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بجر ونظر ما لو كان مكاتب المولى ولعلها عليه شرب لالة  
 (قوله ولا نفقة ولد الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها احرار تباعها ونفقتهم عليها والواقرة والاعلى  
 الاقرب فالاقرب من يرثهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تبع لها في الكفاية فنفسقتهم عليها واذا كانت



الزوجة فنة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تباع لها في الرق والتسديد والاستيلاء ونفقةهم على مولاهم لانهم ملكة وهذا معنى قوله تبعية الام أي لانهم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها تبعية الولد لاته في الحرية ولو حرة والكاتب ومكاتبه والرق لوقته والتسديد والاستيلاء لمدبرة أو أم ولد فافهم (قوله ولو مكاتبين الخ) في الجرح عن كافي الحاكم وشرحه للشيء وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفتح المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت امرأته حرة أو أمة بهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه وهما المولى واحد فنفقة الولد على الام لان الولد تابع للام في كآبتها ولهذا كان كسب الولد لها وارث الحناية عليه لها وميراثه لها فكذلك النفقة تكون عليها اه وبه يظهر أن الضمير في قوله سعى وكذا ما بعده عائدة على الولد لانه معنى كون كسبه لاته ولا ضرورة لارجاعه للزوج لان الكلام في نفقة ولد المكاتب أم نفقة زوجته فعلم حكمهما من قوله ومكاتب لم يجز فافهم نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهرة لما علمت من صريح هذا الكتب المعقدة من أن نفقته على اسمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله ثم علم قرصى) أما اذا لم يعلم المشتري بحالها أو علم بعد الشراء ولم يرخص فله رد له لانه عيب اطلع عليه فتح (قوله لانه دين حادث) أي عند المشتري لان النفقة تتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فتح (قوله خافي الدر الخ) تفريع على قوله بعدما اشتراه وقوله لانه دين حادث فان معناه انه انما يساع ثانيا بما يجمع عليه من النفقة عند المشتري لا بما بقي عليه من عند الاول كما اذا بيع فلم يبق عنه بماله عليه لا يساع ثانيا بما يبق بل بما يحدث عند الثاني ولهذا رد تبعا لغيره على ما في الدر تعال صدر الشريعة حيث قال صورته بعد تزوج امرأته باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه ألف درهم فبيع بخمس مائة وهي قيمته والمشتري عالم أن عليه دين النفقة يساع مرة أخرى بخلاف ما اذا كان عليه ألف بسبب آخر فبيع بخمس مائة لا يساع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يساع مرة أخرى يحتل أن يكون المراد به يساع فيما تجدد لان في الخمس مائة الباقية قال الحسن قول الشريفة لانه تساهل لانه يوهم أنه يساع فيما بقي عليه من ألف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب اه لكن قوله بخلاف الخ يمنع من هذا التأويل كما لا يخفى (قوله في الاصح) وقيل لا تسقط بالقتل لانه اختلف القيمة فنقل اليه كسائر الديون وليس بشيء لان الدين انما ينتقل الى القيمة اذا كان دين لا يسقط بالموت وهذا يستلزم بالموت زيلعي (قوله ويساع في دين غيرها) يتوین دين وجزئ غيرها على أنه صفقة له أي غير النفقة كالمهر والمالمة تجارة باذن أو بضمن مطلق قال ح وفيه أنه لا يظهر فرق بين النفقة وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى اذا بيع فيه لا يساع في بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها الا أن يقال ان سبب النفقة لما كان أمرا واحدا مستقرا يقال انه يساع فيه حرا عند موال متعددة بخلاف غيره (قوله ومفاده أن لها استعلاء) لكونها من جملة الغرما ولذا اختصاصهم ط (قوله قال) أي صاحب الجبر وأخوه والمقصد سي وذكر الردي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في الجبر اه قلت ورأيت مصرحاً به في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أن مؤنه تجهيزها على الزوج وان تركت مالا لان الكفن كالنكوة حال الحياة (قوله المنكوحة) أي التي تزوجها سيد هال رجل أما غير المنكوحة فنقتها على سيد هال مطلقا (قوله أما المكاتبه فكالحرة) المكاتبها منافعها فلم يبق للمولى عليها ولاية الاستخدام فلها النفقة عجزاً للتكفين من نفسه وان لم تنقل ونسقط بالنشوز كالخرة ط (قوله ولو عبدا) أي لغير سيد الامه اذ لو كان عبده فنقتها على السيد برأها أولاً ط عن الزيلعي (قوله بأن يدفعها اليه الخ) أي بأن يتخلى المولى بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها كذا في كافي الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا يتحقق الا بالتبوء لان المعترف في استحقاق النفقة يفرغها لمصلحة الزوج وذلك يحصل بالتبوء وان استخدمها بعد التبوء سقطت نفقة الزوال الموجب زيلعي أي لزوال الاحتباس الموجب للنفقة ومنقضاءه أنه استخدمها في غير بيت الزوج ويدل عليه قوله في الهداية اذا برأها معاً أي مع الزوج منزلاً فعليه النفقة لانه يتحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التبوء سقطت النفقة لانه فات الاحتباس وفسر التبوء بما عرف فلم أن النفقة لا تجب الا بالتبوء لان بها يحصل الاحتباس الموجب فلوا استخدمها وهي

ولو زوجته حرة بل نفقته على أمه ولو مكاتبه تبعيته لام ولو مكاتبين سعى لامه ونفقته على أبيه جوهره (مرة بعد أخرى) أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهم جزا لانه دين حادث قاله الكمال وابن الكمال خافي الدر تبعا للصدر سهو ونسقط بموته وقتله في الاصح (ويساع في دين غيرها) مدة لعدم التجدد وسيجيء في المأذون أن للغرما استعلاء ومفاده ان لها استعلاء ولو لنفقة كل يوم بحر قال وهل يساع في كفها ينبغي على قول الثاني المقتضى به نعم كإياع في كسوتها (ونفقة الامه المنكوحة) ولو مدبرة أو أم ولد اما المكاتبه فكالحرة (اعماح) على الزوج ولو عبدا (بالتبوء) بأن يدفعها اليه ولا يستخدمها

في بيت الزوج بغير طة أو فزل مثلاً لم تسقط النفقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا بنافيه قولهم لم يستند بها  
سقطت النفقة فإن المراد استخدامها في غير بيت الزوج كما دل عليه كلام الزيلعي والهداية خلافاً لما فهمه في البحر  
بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التوبة شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عطف تفسير  
لعمارة الخلقة بينهما وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة ثم إذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يخل بينهما وبين  
الزوج فلا نفقة لهما لقوات موجب النفقة وهو التوبة من جهة من له الحق فشاheit الحرة الناشئة فهذا  
كل صريح في أن الاستخدام بدون قوات الخلقة لا يضر إذ لا تشبه الناشئة بالانحروج من بيت الزوج فافهم  
(قوله فلما استخدمها المولى) أي في غير بيت الزوج كما علمت فافهم وقيد بالاستخدام لأنهم لو كانت تأتي إلى المولى  
في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقة لأن النفقة حتى المولى فلا تسقط بصنع غيره  
ذخيرة (فرع) لو سلم الزوج لغيره لا واستخدمها لغيره فافهم وقيد بالاستخدام لأن النفقة حتى المولى فلا تسقط بصنع غيره  
انتارخانية (قوله أو أهله) أي لو جاءت إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوا من الرجوع  
إلى بيت الزوج فلا نفقة لهما لأن استخدام أهل المولى أياها بمنزلة استخدامها ذخيرة (قوله بعدها) أي بعد  
التوبة (قوله لاجل انقضاء العدة) الأولى لاجل الاعتدال لانقضاء حال التوقف على التوبة وقد مر  
في فصل الحداد أنه يجوز لامة المطلقة الخروج إذا كانت مبرأة (قوله أي ولم يكن بواها قبل الطلاق)  
كذا في البحر عن الولوالجية والمراد في التوبة المستمرة إلى وقت الطلاق لا مطلقاً لأنه لو بواها ثم أخرجها قبل  
الطلاق لم يكن له أعادتها لتطالب بالنفقة كما نص عليه في كافي الحاكم (قوله سقطت) هذا ظاهر في مسألة  
الاستخدام بعد التوبة أما لو لم يوثق إلا بعد الطلاق لم يجب أصلاً لأنها لم تستحق النفقة بهذا الطلاق فلا تستحق  
بعده ثم اعلم أن المولى أن يرجع ويؤتمن ثانياً وثالثاً وهكذا فتجب النفقة وكلما استرد حاسة سقطت كافي الفتح  
(قوله بخلاف حرة نشرت الخ) أي أن الحرة إذا نشرت فطلقها زوجها فلها النفقة والسكنى إذا أعادت إلى بيت  
الزوج والفرق كافي الولوالجية أن نكاح الامة لم يكن سبباً لوجوب النفقة لأنها تجب بالاحتباس وهو التوبة  
والتوبة لا تجب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق سبب لوجوب النفقة لأنها فوت بالشور فإذا أعادت وجبت  
أه (قوله وفي الجراح) حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهره أن تقدير النفقة من القاتل قبل التوبة  
لا يصح لأنه قبل السبب ولم أره صريحاً أه (قوله ونفقات الزوجات الخ) في الذخيرة والولوالجية وإذا كان  
للرجل نسوة بعضهن أحراراً ومسلات وبعضهن أماً ذميات فهن في النفقة سواء لأنها مشروعة للكفاية وذلك  
لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرة الآن الامة لا تستحق نفقة الخادم أه قال في البحر ويبنى أن يكون  
هذا مقترعاً على ظاهر الرواية من اعتبار حاله وأما على المفتي به فليس في النفقة سواء لاختلاف حالهن يساراً  
وعسرًا فليست نفقة الموصرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة كالامة كما لا يخفى ولم أر من يذهب إليه أه قال  
المقدسي ولا معنى لهذا بعد قولهم لأن النفقة مشروعة للكفاية الخ أه أي لأنه صريح في ذلك (قوله وكذا  
تجب لها) أي للزوجة السكنى أي الاسكان وتقدم أن اسم النفقة يعبر بها لكنه أفرد حالاً لأنها كما يخصها نهر  
(قوله خال عن أهله الخ) لأنها تضرر بعشائركه غير نافيد لأنها لا تأمن على متاعها ويمنعها ذلك من المعاشرة  
مع زوجها ومن الاستمتاع إلا أن تختار ذلك لأنها رضية بانقصاص حقها هداية (قوله وأمه وأمه وأمه) قال في  
الفتح وأما أمته فقيل أيضاً لا يسكنها معها إلا برضاها واختار أن لذلك لأنه يحتاج إلى استخدامها في كل وقت  
غير أنه لا يبطأها بمحضرتها كما أنه لا يحل له وطء زوجته بمحضرتها ولا بمحضرة الضرة أه وذكر أم الولد في البحر  
معزياً إلى آخر الكفر قلت وذكر في الذخيرة أن هذا مشكل أما على المعنى الأول فظاهر وأما على الثاني فلا نكره  
الجماعة بين يدي أمته أه قلت وقد يكون أضراراً أم ولد لها أكثر من أضرارها في الدر المنثور عن المحيط  
أن أم الولد كأهله (قوله وأهلها) أي له منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكاً له أو أجرة أو عارية  
(قوله من غيره) حال من ولدها لاصفة له والالزم حذف الموصول مع بعض الصلة فيستأنى إذا التقدير  
الكائن من غيره أه ح واطلق ولدها فتمثل الذي لا يفهم الجماع لأنه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي حاشية  
الخبر المسمى على البحر له منعها من أرضاعه وتربيته لما في التارخانية أن للزوج منعها عما يوجب خلافاً في حقه  
وما فيها عن السفناني ولأنها في الأرضاع والسهر ينقص جمالها وبها لحقه فلم منعها تأمل أه قلت وعليه

(فلما استخدمها المولى) أو أهله  
(بعد خال أو بواها بعد الطلاق)  
لاجل انقضاء العدة لأقبله  
أي ولم يكن بواها قبل  
الطلاق (سقطت) بخلاف حرة  
نشرت فطلقت فعادت وفي  
البحر بخلافها قبل التوبة  
باطل ونفقات الزوجات المختلفة  
مختلفة بجماعها (وكذا تجب لها  
السكنى في بيت خال عن أهله)  
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع  
وأمه وأمه وأمه (وأهلها) ولو ولدها  
من غيره

مطلب  
في مسكن الزوجة

قوله على المعنى الأول أي مأمور  
قبله من التضرر بعشائركه غيرها  
وقوله وأما على الثاني أي منعها  
من المعاشرة مع زوجها أه منه

تكون دار امرؤته بين اخوة مثلاً فيسكن كل منهم في جهة منها مع الاشراف في مرافقتها فاذا اضررت زوجة  
 أحدهم من احوالها أو ضرمتها أو أراد زوجها اسكانها في بيت منفرد من دار الجماعة أجنب وفي البيت مطبخ وخلاء  
 يعدون ذلك من أعظم العار عليهم فينبغي الاقتناء بلزوم دار من بابها نهم ينبغي أن لا يلزمه اسكانها في دار واسعة  
 كدار أميها أو كداره التي حوسا كن فيها لان كثيرا من الاوساط والاشراف يسكنون الدار الصغيرة وهذا  
 موافق لما قد مناه عن الملقط من قوله اعتبار في السكنى بالمعروف اذ لا شك أن المعروف يختلف باختلاف  
 الزمان والمكان فعلى المقتي أن ينظر الى حال أهل زمانه وبلده اذ يدون ذلك لا تحصل العاشرة بالمعروف وقد  
 قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقة عليهن (قوله ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة الخ) قال في التهر ولم يجز في  
 كلامهم ذكر المؤنسة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة الجهر  
 هكذا قالوا للزوج أن يسكنها حيث أحب وليسكن بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فردد أن  
 يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدي في حقها والابأل الجيران عن صنعه  
 فان صدقوه سامنعه عن التعدي في حقها ولا يتر كهيئة وان لم يكن في جوارها من يوق به أو كانوا يميلون الى  
 الزوج أمره باسكانها بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضرب وانما قالوا زجره ولعله لانهم لم يطلب تعزيره  
 وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس يسكن شرعى اه  
 (قوله لكن نظريه الشرى لى الخ) أى نظريه في كلام التهر واجيب عنه بجملة على ما اذارت بذلك ولم  
 تطالبه بمسكن له جيران فالخاسل أن الاقتناء بلزوم المؤنسة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولوع وجود  
 الجيران فان كان صغيرا كساكن الربوع والحيشان فلا يلزم لعدم الاستيحاش بقرب الجيران وان كان كبيرا  
 كدار الخالية من السكان المرتفعة الجدران يلزم لاسيما ان خشيت على عقلا كما أفاد السيد محمد أبو السعود  
 في حواشى مسكين وهو كلام وجيه لان ما فى السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران  
 صالحين وعدم الاستيحاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج لى لى بيت عند ضرمتها ونحوه وليس لها ولد أو خادم  
 تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها اذا خشيت من اللصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة انتهى عنها  
 ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اتيانها بمؤنسة أو اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكا  
 يليق بجبالها والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذى رأته في الاختيار شرح المختار  
 هكذا قيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من  
 الاقارب في كل سنة هو المختار اه فقوله هو المختار مقابلة القول بالشهر في دخول المحارم كما أفاده في الدرر  
 والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبى يوسف في النوادر تقيد خروجها بأن  
 لا يقدر على اتيانها فان قدر الامتناع وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منه هانم الخروج اليها ما أو اثار  
 الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبى يوسف اذا كان الابوان بالصفة التي ذكرت والا ينبغى أن يأذن  
 لها في زيارتهم ما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب  
 الفتنة خصوصا اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهيات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اه وهذا ترجيح  
 منه لخلاف ما ذكر في البحر أنه الصحيح المقتى به من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللعمارة في كل  
 سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمانا) أى مريضاً مضطرباً (قوله فعلى ما تعاهده) أى بتقدير احتياجه  
 اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عليه كما قد في الحاشية (قوله ولو كافرا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف  
 المأمور بها (قوله وان أبى الزوج) لرجحان حق الوالد على غيرها الظاهر لا وان كانت خارجة من بيته  
 يحق كالأخوات لفرض الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصحيح خلافاً لمن قال له المنع من الدخول معللاً  
 بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار لمن قال لا يمنع من الدخول بل من  
 القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في البحر وظاهر المتن وغيره اختيار القول بالمنع من الدخول  
 مطلقاً واختاره القدورى وجزم به في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الآن  
 يخاف عليها الفساد فلا يمنعهم من ذلك أيضاً (قوله في كل سنة) وقيل في كل شهر كما مر (قوله لها الخروج  
 ولهم الدخول زبلى) المناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزبلى وقيل لا يمنعها من الخروج

مطلب  
 في الكلام على المؤنسة

(ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة)  
 وبأمره باسكانها بين جيران  
 صالحين بحيث لا تستوحش  
 سراجية ومفاده أن البيت بلا  
 جيران ليس مسكناً شرعياً جبر  
 وفي التهر وظاهره وجوبها لواليد  
 خالها عن الجيران لاسيما اذا  
 خشيت على عقلها من سعة قلت  
 لكن نظريه الشرى لى لى  
 أن ما لا جيران له غير مسكن  
 شرعى فتنه (ولا يمنعها من  
 الخروج الى الوالدين) في كل  
 جمعة ان لم يقدر على اتيانها  
 على ما اختاره في الاختيار ولو  
 أبوها زماناً مثلاً فاحتاجها فعليها  
 تعاهده ولو كافراً وان أبى  
 الزوج فتح (ولا يمنعها من  
 الدخول عليها في كل جمعة وفي  
 غيرهما من المحارم في كل سنة)  
 لها الخروج ولهم الدخول زبلى

وقوى من القاضي كفى الدرر ويرد المملوك فانه اذا كن عاجزاً عن الكسب وامتنع مولاه من الإتفاق عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعجز في مال مولاه الا أن يجاب بأن العبد لا يجب له دين على مولاه فليست أملاً واذا لم يجد ما يأكله في بيت مولاه ولم يفرض له القاضي كيف يفعل وينبغي أن يؤجره بقدر نفقته لو قادراً على الكسب ويده لوعاجزاً كما يأتي في العبد الوديعه ولم أره فليراجع (قوله ولا يقضى عنه دينه) فلو أحسن صاحب الدين غريباً أو مودعاً للغائب لم يأمره القاضي بقضاء الدين وان كن مقرراً بالمال وبدينه لان القاضي انما يأمر في حق الغائب بما يكون نظراً له وحفظاً للملكه وفي الإتفاق على زوجته من ماله حفظاً لملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير بجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لان القاضي لا يقضى على مولاه بنفقته بخلاف الزوجه تأمل (قوله لانه قضاء على الغائب) غله لقوله ولا تقرض ولقوله ولا يقضى (قوله في مال له) فلو لا مال له فيذكره المصنف ط (قوله كبر) هو غير المضروب من الذهب أو موهن ومن القصة وفي بعض النسخ كبر ويغني عنه قوله أو طعام فكان الأول أولى ودخل فيه الدراهم والدنانير بالاولى قال الزيلعي والتبر بمنزلة الدراهم في هذا الحكم لانه يصلح قيمة للمضروب اه وتبقى تقييده بما اذا وقع به التعامل كما قاله الرحمتي (قوله أو طعام) زاد في البحر وغيره أو كسوة (قوله أما خلافه) أي خلاف جنس الحق كعروض وعقار (قوله عنداً وعلى الخ) يشمل ما كن مال وديعه أو مضاربة بجر ومثله الاستحقاق في غله الوقف اذا أقر به الناظر كما أقر به في الحامدية لان الناظر كوكيل عن أهل الوقف وكذا غله العبد والدار كما في النهر وقيد بكون المال عند شخص اذ لو كن في بيته وعلم القاضي بالنكاح فرض له اياه لانه ايفاء لحقها لا قضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر بدين ثم غاب وله من جنسه مال في بيته يقضى لصاحب الدين فيه بجر وقد باقراره بما ذكرنا يأتي قريباً (قوله ويبدأ بالاول) أي بما لا الوديعه لان القاضي نصب ناظر افيده أنه لانه أنظر للغائب لان الدين محفوظ لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفي البحر عن الخاتمة الوديعه أولى من الدين في البداءة بالاتفاق منها وذكرا الرحمتي أن القاضي والسلطان وولي اليتيم والمتولى يجب عليهم العمل بما هو الاول والنظر كما لا يخفى اه تأمل قلت واذا خاف افلاس المديون أو هربه أو انكاره فالبداة به أولى (قوله لا المديون) والفرق أن القاضي له ولاية الازام فاذا فرض النفقة في ذلك المال صار المودع مأموراً بالدفع منه الى المفروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المديون فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت دين له بذمة الغائب لما تقر بأن المديون تقضى بأمرها (قوله أو اقرارها) ذكره في البحر بحثاً وعلمه بانها مقررة على نفسها اه أي لان النفقة تصير بالقضاء ديناً لها على الزوج قلت لكن ينبغي صحة اقرارها في حق نفسها فلا ترجع على الزوج لاني حق الزوج تأمل (قوله ولو اتفقا الخ) هذه الجملة في بعض النسخ مذكورة قبل قوله ويقبل والمراد بضمن المديون عدم برائه وقوله ولا رجوع أي لها على من انتقص عليه (قوله وبالزوجه) عطف على الضمير المحرور في قوله من يقر به واذا أعاد الجار (قوله اذا علم فاض بذلك) أي ولم يقر به المديون والمودع ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضى بعلمه لما مر من أن هذا ليس قضاء بل اعانة وقوى أفاده الرحمتي (قوله ولو علم) أي القاضي بأحدهما أي أحد الامرين بأن علم بالمال مثلاً لا احتج الى اقرار المديون أو المودع بالآخر أي بالزوجه أو بالنسب (قوله ولا يمين ولا يئنه هذا الخ) محترز قوله من يقر به الخ أي أنه لو جحد المال أو النكاح أو جحد المالا لا يقبل بينتها على المال لانها ليست بخصم في اثبات الملك للغائب ولا على الزوجه لان المودع والمديون ليسا بخصم في اثبات النكاح على الغائب ولا يمين عليه ما لانه لا يستخلف الا من كان خصماً كذا في الخاتمة وهذا يستثنى من قوله كل من أقرب بشئ لزمه فاذا أنكره يحلف بجر ولو قال أو فيه فالتأخر أنه لا يمين لها عليه لانها ليست خصماً في ذلك رملي ولو برهن على أن زوجها دفع لها قبل غيبته نفقة ~~تسمى~~ فاهم أو انه طلقها ومضت عدتها ينبغي قبوله في حق منع ما تحت يده مقدسي قالت الآن تدعي ضلع ما دفعه لها أو انه لم يكفها تأمل (قوله وكفلها) لجواز انه عمل لها النفقة أو كانت ناشئة أو مطلقة انتقضت عدتها بجر (قوله في الاصح) راجع لكل من قوله بما أخذته وقوله وجوباً لان القاضي نصب ناظر للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الاول القول بأخذ كفل نفسها ومقابل الثاني قول الخصاف انه حسن أفاده ح (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضي يحلف أولاً

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على الغائب (في مال له من جنس حقهم) كبر أو طعام أما خلافه فيفتقر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقاً (عند) أو على (من يقر به) عند لمانة وعلى للدين ويبدأ بالاول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بينة أو اقرارها بجر وسيجيء ولو اتفقا بلا فرض ضمناً بلا رجوع (وبالزوجه) بقرابة (الولاد وكذا) الحكم ثابت (اذا علم فاض بذلك) أي بما لا زوجه ونسب ولو علم بأحدهما احتج للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هنا لعدم الخصم (وكفلها) أي أخذتها كفيلاً بما أخذته لانفسها وجوباً في الاصح (ويحلفها معه)

ثم يعطى النفقة ويأخذ الكفيل كما في ايضاح الاصلاح اه ح (قوله أى مع الكفيل) على حذف مضاف  
 أى مع أخذ الكفيل وعبارة الزبلى مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) يتنوين أخذ ونصب  
 نفقته على أنه مفعوله (قوله كابن الكمال) حيث قال ويحلفه أى يحلف من يطلب النفقة وبكذله ونقل مثله  
 في البحر عن المستضي قال في الشربلالية ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليست اه قلت الظاهر أنه يحلف  
 امه أن أباه ما دفع لها نفقته فافهم وفي البحر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدين أيضا وهو الظاهر  
 لأنه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدين لاحتمال التجهيل وقد من أن النفقة المجلة للقريب اذا  
 حلت أو سرت يقضى له بأخرى بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لأنه لو أدى حلا كما قبل منه  
 اه وفيه أنه قد يدعى عدم الاخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فافهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا  
 في البحر والاولى ولا هي ناشرة لأن لانها لو كانت ناشرة ثم عادت لبيتها ولو بعد غيبته عادت نفقتها كما مر (قوله  
 طوبت هي أو كفيلها) أى يخبر الزوج بين مطالبتها وكفيلها (قوله وكذا) أى يخبر الزوج أيضا  
 اذا استحلها ونكحت ولو أقرت بأخذها دون الكفيل لان الاقرار حجة قاصرة فظهر في حقها فقط بدائع ومثله  
 في التهستاني حيث قال وان حلفها فنكحت رجع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها يرجع عليها فقط  
 كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان النكول اقرارا أيضا فوجه الفرق هنا وذلك في الأخيرة لو نكحت  
 خير الزوج وان لم ينكح الكفيل لان النكول اقرارا والاصل اذا أقرت بالمال لزم الكفيل وان جحد الكفيل اه  
 وهذا يقتضي ثبوت التخيير فيما ولا اشكال فيه لكن اعترض في البحر على قوله والاصل اذا أقرت الخبان هذا فيما لو  
 اقرت بدين يجب كقوله ما ثبت لك عليه أو ذاب أمالواقرت بدين قائم في الحال كقوله كفلت بمالك عليه فلا يلزم  
 الكفيل وهنا ضمن ما أخذته ثانيا فكان الدين قائما وقت الضمان في ذمته للعالم فلا يلزم الكفيل قال فالحق  
 ما في المذهب وشرح الطحاوي من انها اذا أقرت بالاخذ يرجع عليها فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المار  
 فقد عاتى مما في التهستاني انه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجه لم يظهر لنا فافهم  
 (قوله ولو أقرت طوبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه في بعضها ولو حلفت وكأنه نفقته  
 مما في البحر عن الأخيرة فان لم يكن للزوج بنت وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يؤهم أن عليها  
 شيئا وليس المراد بل المراد انه لا يحلف الكفيل أيضا بل حلفها أيكنى عنها وعنه في دفع المطالبة كما افاده بعض  
 المحققين وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء فافائدة الحليف ويلزم أن يكون القول للزوج بلاينة  
 ولا يخفى فساد (قوله باقامة الزوجة بنته على النكاح أو النسب) هذا محتمر ما تقدم من اشتراط اقرار  
 الموضع أو المديون بالزوجة أو النسب أو علم القاضي بذلك كما اشار اليه بقوله فيما مر ولا بينة هنا قال  
 ح وكان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تقرض على غائب باقامة الزوجة أو القريب ولماذا كما  
 لا يخفى (قوله ان لم يحلف مالا) أى ان لم يترك مالا في يده ولا عند مودع ولا على مديون وهذا محتمر قوله  
 في مال له قال في الأخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاضر وارادت اقامة بنته على النكاح أو كان القاضي يعلم  
 به وطلبت أن يفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة لا يجيبها الى ذلك خلافا لغير (قوله ويأمرها) بالنسب  
 عطف على يفرض وقوله ولا يقضى به أى بالنكاح عطف على قوله لا تقرض ح (قوله يقضى بها) وتعطاها  
 من ماله ان كان له مال والا توهم بالاستدانة ولا تحتاج الى بنته على أنه لا يحلف نفقته بجر (قوله للحاجة)  
 لان الزوج كثيرا ما يغيب ويتركها بلا نفقة خصوصا في زماننا هذا قال الزبلى لأن في قبول البينة بهذه الصفة  
 نظرا لها وليس فيه ضرر على الغائب لأنه لو حضر وصدقها أو اثبت ذلك بطريقه كانت آخذة لحقها والا ف يرجع  
 عليها وعلى الكفيل (قوله فيفتى به) وهو الاصح كما في البرهان وقال الخصاص وهذا ارفق بالناس  
 كما في النور وهو المختار كما في ملتقى البحر وفي غيره وبه يفتى شربلالية واستحسنه اكثر المشايخ فيفتى به شرح  
 مجمع (قوله وهذا من البت التي يقضى بها بقول زفر) اوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة ونظمها  
 في قصيدة احداها هذه ٢ تعود المريض في الصلاة كهشة المتشهد ٣ تعود المتكفل كذلك ٤ تغرم من  
 سعي الى نظام يرى فغرمه ٥ لا بد في دعوى العتار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعاى فيما  
 فيه تسامح ٧ الوكيل بالخسومة لا يملك قبض المال ٨ لا ينقضي خيار المشتري برؤية الدار من جعتها ٩

أى مع الكفيل احتسابا وكذا كل  
 أخذ نفقته فلو ذكر التخيير كابن الكمال  
 لكان أولى (ان الغائب لم يعطها  
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا  
 مطلقة مضت عدتها فان حضر  
 الزوج وبرهن أنه أوفاها النفقة  
 طوبت هي أو كفيلها ترد  
 ما أخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت  
 ولو أقرت طوبت فقط (لا تقرض  
 على غائب) باقامة الزوجة  
 (بينة على النكاح) أو النسب  
 (ولا تقرض أيضا) ان لم يحلف  
 مالا فاقامت بينة ليفرض عليه  
 ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى  
 به (لأنه قضاء على الغائب) وقال  
 زفر يقضى بها (أى النفقة) (لا به)  
 أى بالنكاح (وعمل القضاة اليوم  
 على هذا المعالجة فيفتى به) وهذا  
 من البت التي يقضى بها بقول زفر

لا يسقط خياره برؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المسمى كقول عنه في مجلس الحكم ١١  
 اذا تعيب المبيع يجب على المراجع بيان انه اشتراه سليما بكذا ١٢ تأخير الشفيع الشفعة شهر اربعة  
 الاشهر اذ يطلها ١٣ اذا وصى بثلاث تقده وغنمه فضاع الثلثان فلا ثلث الباقي منه ما ١٤ اذا قضى الغريم  
 جادا بدل زيوغه لا يجبر على القبول ١٥ اذا اتفق الملتقط على النقطة وجبها للاستيفاء فهلكت سقط  
 ما انتفقه اه قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة الاعى والوصية بثلاث النقود فان المقتضى به  
 خلاف قول زفر فيها وهو قول ائمتنا الثلاثة وعليه المتون وغيرها كما به عليه سيدى عبد الغنى النابلسى  
 فى شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمانى مسائل ١ اذا قال انت طالق واحدة فى ثنتين  
 وأراد الضرب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال بن الهمام والاتقانى فى غاية البيان ٢ تعليق عتق  
 العبد بقوله ان مت أو قتلت فانك حر تدبير عنده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ النكاح المؤقت يصح عنده  
 ورجحه ابن الهمام باهمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهو رواية الانصارى عنه  
 وعليها العمل اليوم فى بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو فى الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتى فى الوقف  
 تحقيقه ٥ لو وجد فى بيته امرأة فى ليلة مظلمة ظن أنها امرأته فوطئها لا يحد ولو نراه ايمحة وهو قول زفر وعن أبى  
 يوسف يحد مطلقا قال ابو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا فى التتارخانية ٦ لو حلف لا يعير زيدا كذا  
 قدفع لما ورزى لا يحد عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة  
 بان قال ان زيدا يستعير منك كذا والا حنث كما فى النهر وغيره ٧ جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت اذا تواضعا  
 وهو قول زفر وقد منانى التيمم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر  
 يفتى بها فى محل الضرورة كجبرى مياه شق الشام كما حرره العمادى فى هديته وشرحها السيدى عبد الغنى  
 وتقدم بيانها فى الطهارة فصارت جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمها كذا  
 يقول

بسم الله العالمين مبسلا \* اوجب نظمي والصلاة على العلي  
 وبعد فلا يفتى بما قاله زفر \* سوى صور عشرين تقسيمها انجلي  
 جلوس مريض مثل حال تشهد \* كذا من يصلى قاعدا متفلا  
 وتقدير انفاق لمن غاب زوجها \* بلا ترك مال منه ترجو تحولا  
 راجح شارى ما تعيب عنده \* اذا قال انى ابتعته سالم الحلى  
 وليس بلى قبضا وكيل خصومة \* ويضمن ساع بالبرىء تقولا  
 وتسليم مكفول بمجلس حاكم \* تحتم أن يشترط على من تكفلا  
 ويبقى خياره عند رؤية مشتر \* لثوب بلا نشر لمطويه جلا  
 كذا رؤية البيت من صحن داره \* اذا لم يكن من داخل قد تأتلا  
 قضاه جادا عن زيوغ ادانها \* فلا جبر ان لم يرض ان يقبلا  
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة \* بتأخير شهرا لذلك ابطلا  
 نوى لقطعة فى حال حبس لا خدما \* صرفت عليها مسقطا مكملا  
 وزد ضرب حساب اراد مطلق \* يصح بترجيح الكمال تعدلا  
 ورجح أيضا عقد تدبير عبده \* بترديه بالقتل والموت فانقلا  
 وايضا نكاحا فيه توقيت مدة \* يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا  
 ووقف دنانير اجز ودراهم \* كما قال الانصارى دام مجبلا  
 وواطى من قد ظن زوجه اذا \* اتته بلسل حذو صار مهمللا  
 ويحنث فى والله لست معيردا \* لزيد اذا اعطى لمن جاء مرسلا  
 لمن خاف فوت الوقت ساغ تيمم \* ولكن ليحتم بالاعادة غاسلا  
 طهارة زبل فى محل ضرورة \* كجبرى مياه الشام صيفت من البلا

فهاذا عروسا بالجمال تسريتا \* وجاءت عقود الدر في جسد حائل

وصل على ختم النبيز ربنا \* وآل واصحاب ومن بالتقي عدا

(قوله وعليه الخ) أي على أقول زفر وهذا تفريع من صاحب الجبر (قوله تقبل ينتها على النكاح) أي لا يقضي به بل يفرض لها النفقة ولم يذكّر البينة على النسب اما اختصارا أو لأنها حيث قامت على النكاح تكون قائمة على النسب ضمننا لقسام الفرائض تأمل (قوله ان لم يكن عالمها) اذ لو كان عالمها يخرج الى بينة وتكون المسألة على قول أئمتنا الثلاثة كما مر (قوله ثم يفرض لهم) أي للزوجة والصغار جبر (قوله ثم يأمر حابا لانفاق أو الاستدانة) عبارة الجبر ثم يأمر حابا بالاستدانة وبه علم ان المناسب عطف الاستدانة بالواو كما يوجد في بعض النسخ لا ثم ألزم تستدن ومضت مدة تسقط نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كما مر لكن سيأتي أن الزمان جعل الصغير كالزوجة في عدم السقوط بالمضي بخلاف بقية الأقارب ويأتي تمام الكلام عليه (قوله ويجب لمطلقة الرجعي والباثن) كان عليه ابدال المطلقة بالمعتدة لأن النفقة تابعة للعتدة وقيد بالرجعي والباثن احترازًا عما لو اعتق أم ولده فلا نفقة لهما في العدة كما في كافي الحاكم وعما لو كان النكاح فاسدا ففي الجبر لو تزوجت معتدة البائن وفرق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لفساد نكاحه ولا على الأول ان خرجت من بيته لنشوزها وفي الجنبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة وتسقط بالنشوز وتعود بالعود واطلاق فتمثل الحامل وغيرها والبائن ثلاث أو اقل كما في الحاشية ويستثنى ولو خالها على أن لا نفقة لهما ولا سكنى فليها السكنى دون النفقة كما مر في بابها ويأتي قريبا (قوله والفرقة بلا معصية) أي من قبلها فلو كانت بمعصيتها فليس لهما سوى السكنى كما يأتي قال في الجبر فالخالص ان الفرقة اما من قبل أو من قبلها فلو من قبلها فلا النفقة مطلقا سواء كانت بمعصية أو لا طلاقا أو فسخا وان كانت من قبلها فان كانت بمعصية فلا نفقة لهما ولها السكنى في جميع الصور اهـ ملخصا (قوله وتفرق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يثنى ان هذا في البالغة التي زوجت نفسها بلا ولي فان العقد يصح في ظاهر الرواية ولو لولي حتى الفسخ لكن المفتى به الآن بطلانه كالمغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كفؤ أو بدون مهر المثل وهذا كله فيما بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفع فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فهستأني وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن محمد حيث لم يذكّر الكسوة وذلك لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها الطول المدة كمدة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أي اذا مضت مدة العدة ولم تقبضها فلها اخذها ولو مفروضة أي أو مصطفىا عليها لكن لو مستدانة بامر القاضي فلا كلام والافقيه خلاف اختار الحلواني أنها لا تسقط أيضا وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرها انه الصحيح قال في الجبر وعليه فلا بد من اصلاح المتون فانهم صرحوا بأن النفقة تجب بالقضاء أو الرضاء وتصديقا وحالا لتصديقا الا اذا لم تنقض العدة لم يكن في التبرأ ان اطلاق المتون يشهد بما اختاره الحلواني قلت وظاهر الفتح اختياره حيث اقتصر عليه (قوله فليها النفقة) أي يكون القول قولها في عدم انقضائها مع يمينها ولها النفقة كما في الجبر (قوله ما لم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أقام الزوج بينة على اقرارها به برئ منها كما في الجبر ح (قوله ما لم تدع الحبل) في بعض النسخ وما لم تدع بالعطف على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا اقترنت بانقضائها في مدة تتحمله ثم ولدت لا يثبت النسب فكيف تجب النفقة نعم ثبت لو ولدت لاول من اقله من حين الاقرار واول من اكثره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في بابها ولا يمكن حمله على هذا لأنه يناهض قوله فليها النفقة الى ستين وعبرة الجبر وان ادعت حبلا الخ ولا غبار عليها (قوله فلا يرجع عليها) أي اذا قالت ظننت الحبل ولم احض وانما تمتدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وأكثره ستان فلا يلتفت الى قوله وتلزمه النفقة حتى تحيض ثلاثا وتبلغ سن الياس وتنفى بعده ثلاثة أشهر وقامه في الجبر فلو أقرت ان عتتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجح عليها بما أخذت بعد انقضائها كما لا يخفى (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراوحة فينفق عليها ما لم يظهر فراق رجحها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة باسب ما هنا (قوله وان شرط الخ) ذكره في الجبر جوابا عن حادثة في زمانه (قوله

مطل  
في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار  
تقبل ينتها على النكاح ان لم يكن  
عالمها ثم يفرض لهم ثم يأمرها  
بالانفاق أو الاستدانة لترجع بجبر  
(و) تجب (المطلقة الرجعي والباثن)  
والفرقة بلا معصية كما يارعتق  
وبلوغ وتفرق بعدم كفاءة (النفقة  
والسكنى والكسوة) ان طالت  
المدة ولا تسقط النفقة المفروضة  
بعض العدة على المختار بزاوية  
ولو ادعت استداد الطهر فليها  
النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم  
تدع الحبل فليها النفقة الى ستين  
منذ طلقها فلو مضت ثم تبين ان  
لا حبل فلا يرجع عليها وان شرط  
لانه شرط باطل بجبر ولو صالحها  
عن نفقة العدة ان بالاشهر صح  
قول الغثى على ما لم يكن سبق قل  
وصوابه ما لم يحكم فانه نصر

وان بالحض لا للبعيالة) أى لا احتمال أن يمتد الظاهر بها كذا فى البيع ومتقضاء ان الحمل كذا هذا ويرد على  
التعليل المذكور أن جهالة المصالح عنه لا تنصرف ثم رأيت المقدسى فى باب الخلع اعترض كذلك وقد يجاب بان  
المراد جهالة ما ثبت فى الزمة بخلاف الدين الثابت فى الزمة اذ اوضح عنه فان جهالته لا تنصرف تأمل (قوله  
ولو حاملا) قال القهستانى وقيل للعامل النفقة فى جميع المال كما فى المنعرات ح (قوله من مولاها) ليس  
هذا من كلام الجوهرة بل ذكره فى التهرجيت قال وينبغي أن يكون معناه اذا حبلت أمة من سيدها واعترفت بان  
الحمل منه لكنهم لم تلد الا بعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تبع فيه المصنف صاحب الجوهرة وقال  
انها وارودة على كثير من المتون واعترضه الرجى بانه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة أو من تابعه وهذه العبارة  
الشاذة لا تعارض المتون الموضوعة لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لأن أم الولد تعتق بموته وتصبح اجنبية عنه  
فلا وجه لا يجاب نفقته فى تركه قلت ويؤيده ما فى البدائع اذا اعتقت أم الولد أو مات عنها مولاها فلا نفقة  
لها ولا سكنى لان عدتها عدة الوطء كعدة المنكوحه فاسدا وقال فى موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقها وان كانت  
ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل انحصر فى الماء فاشبهت معتدة الفاسد وفى الذخيرة  
وكذا الوما عنها لا نفقة فى تركه ولكن ان كان لها ولد فنقته عليه ولو صغيرا فهذه العبارات تشمل الحمل  
وغیرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها ولو حاملا فكيف الامة التى عدتها عدة وطئ  
لا عدة عقد فعلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله بمعصيتها) احتراز عن معصيته كقبيل بنها أو يلائه أو وردنه  
أو ابائه عن الاسلام وعما اذا لم يكن بمعصيته منه ولا منها كثيرا بلوغ ونحوه ووطئ ابن الزوج اها مكرهه فان  
الفقة واجبة لها بانواعها كما مر (قوله قهستانى وكفاية) الاولى قهستانى عن الكفاية وعبارته وهذا  
اذا خرجت من بيته والا فواجب كما اشير اليه فى الكفاية اه ح (قوله كدة وقبيل ابنه) أى كدتها  
وقبيلها ابنه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) أى بين السكنى وغيرها وعن هذا قال  
فى الذخيرة وغيرها لو شرط فى الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى  
فى بيت العدة حقها وحتى الشرع واسقاطها لا يعمل فى حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى  
ورضيت السكنى فى بيتها أو فى بيت كائنا مكان فيه بالكراء صح ولزمها الاجرة لان ذلك شخص حقها (قوله  
حق الله) أى من وجه حيث أوجب عليها القرار فى منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجوبها لها على الزوج  
(قوله بعد البت) أى الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتقبيل الهداية بالثلاث اتفاقا واحترزه عن  
معتدة الرجعى اذا طأعت ابن زوجها وقبلها بشهوة فلا نفقة لها لان الفرق لم تقع بالطلاق بل بمعصيتها بحر  
(قوله حتى لو لم تجبس فلها النفقة) يعنى ان بقيت فى بيته كما هو صريح عبارة القهستانى المارة وحينئذ  
يستغنى عن هذه الجملة بعبارة القهستانى ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا لحقت بدار الحرب  
وحكم بالحاقها ثم عادت اه ح والحاصل كما فى الجرائد لافرق بين الردة والتكبين لان المرتدة بعد اليقونة لو لم  
تجبس لها النفقة كالمكنت والممكنة اذ لم تلزم بيت العدة لان نفقة لها فليس للردة والتكبين دخل فى الاسقاط  
وعدمه بل ان وجد الاحتباس فى بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله فى الفتح (قوله وهو مشير الى) أى  
التعليل بانه كالموت قال فى الشربلالية وهو يشير الى انه قد حكم بالحاقها وهو محمل ما فى الجامع من عدم عود  
النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما فى الذخيرة من انها تعود نفقتها باعودها على ما اذا لم يحكم بالحاقها فوفقا  
بينهما كما فى الفتح اه (قوله والافتعود نفقتها باعودها) كالناشرة اذا عادت لزوال المانع بخلاف المبانة بالردة  
اذا اسلمت لانعود نفقتها السقوط نفقتها أصلا بمعصيتها والساقط لا يعود بحر (قوله بانواعها) من الطعام  
والكسوة والسكنى ولم أر من ذكرنا أجرة الطبيب وعن الادوية وانما ذكرنا عدم الوجوب للزوجة نعم صرحوا  
بأن الاب اذا كان مريضا أو به زمانة يحتاج الى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن (قوله لافقه) هو  
الواحد يسقط من بطن امه الى أن يحمى ويسال جارية طفل وطفله كذا فى المغرب وقيل أول ما يولد صبي ثم طفل  
ح عن التهر (قوله يعم الاثنى والجمع) أى يطلق على الاثنى كما علمته وعلى الجمع كما فى قوله تعالى أو الطفل الذين  
لم يظهر واقعهم واستوى فيه المفرد والجمع كالجنب والفك والامام واجعلنا الميتين اماما ولا يشافيه جمعه على  
اطفال ايضا كما جمع امام على أئمة ايضا فانهم (قوله الفقير) أى ان لم يبلغ حد التكسب فان بلغه كان للاب

وان بالحض لا للبعيالة لا تجب  
النفقة بانواعها (اعتدة موت  
مطلنا) ولو حاملا (الا اذا كانت  
أم ولد وحى حامل) من مولاها  
فلها النفقة من كل المال جوهرة  
(ويجب السكنى) فقط (لمعتدة  
فرقة بمعصيتها) الا اذا خرجت  
من بيته فلا سكنى لها فى هذه  
الفرقة قهستانى وكفاية (كردة)  
وتقبيل ابنه (لا غيرها) من طعام  
وكسوة والفرق أن السكنى حتى  
الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة  
حقها فسقط بالفرقة بمعصيتها  
(ونسقط النفقة بردها بعد البت)  
أى ان خرجت من بيته والا  
فواجبة قهستانى (لا يتكبين  
ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة  
حتى لو لم تجبس فلها النفقة الا اذا  
لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت  
لسقوط العدة بالحق لانه كالموت  
بحر وهو مشير الى انه قد حكم  
بالحاقها والافتعود نفقتها باعودها  
فليحفظ (ويجب) النفقة بانواعها  
على الحر (لطفه) يعم الاثنى والجمع  
(الفقير) الحر

مطلب  
الكلام على نفقة الاقارب



أن يجره أو يدفعه في حرفة ليكتسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذكر اختلاف الاتي كما قدمه في الحضارة عن  
المؤيدية قال الخليل الرمي "لو استغنت الاتي بنحو خياطة وغزل يجب أن تكون نفقة في كسبها كما هو ظاهر  
ولا نقول يجب على الأب مع ذلك إلا إذا كان لا يكفها فوجب على الأب كفايتها بدفع القدر المبحور عنه ولم أره  
لأصحابنا ولا ينافيه قولهم بخلاف الاتي لأن المنوع إيجارها ولا يلزم منه عدم الزامها بحرفة تعلمها اهـ أى  
المنوع إيجارها للخدمة ونحوها مما فيه تسليها للمستأجر بدليل قواهم لأن المستأجر يحلومها وإذا يجوز في  
الشرع وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلا (قوله على مالكه) أى على أمه الحر أو العبد  
بحر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والأردية والياب فاذا احتج إلى النفقة كان للأب بيع  
ذلك كله ويتفق عليه لأنه غنى بهذه الأشياء بحر وفتح لكن سدد كرا الشارح عند قوله ولكل ذي رحم محرم  
أن الفقير من تحمل له الصدقة ولوله بمنزل وخادم على الصواب ويأتى تمام الكلام عليه (قوله فلو غابا) أى  
فلو كان الولد مال لكنه غائب فنفقة على الأب إلى أن يحضر ماله وسئل الرمي عما إذا كان له غلة في وقف  
فأجاب بأنه لم ير من صرح بالسؤال والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب (قوله أن أشهد) أى على أنه يتفق عليه ليرجع  
وكلاشهاد الاتفاق بإذن القاضي كافي البحر (قوله لأن نوى) أى لا يرجع أن نوى الرجوع بلاشهاد ولا  
أذن قاض أى لا يصدق في القضاء أنه نوى ذلك وإنما ثبت له الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله ليكتسب  
أو يكف) قدم الكسب لأنه الواجب أولا إذا لا يجوز التكف أى طلب الكفاف بمسألة الناس إلا عند  
العجز عن الاكتساب قال في الذخيرة فإن قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وإن عجز  
ليكونه زمنا أو مقعدا يتكف الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وكذا في الخصاص في أدب القضاء أنه  
في هذه الصورة يفرضها القاضي على الأب وبأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فإذا قدر طالبته بما استدانت  
عليه وكذا الوفرضا عليه ثم امتنع مع قدرته اهـ وقال أيضا وإن امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون  
ولا يحبس والدوان علا في دين والده وإن سفل إلى النفقة لأن فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) أى  
على أولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال بحر وفي القهستاني عن المحيط وتفرض على المعسر بقدر  
الكفاية وعلى الموسر بقدر ما رآه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) أى الاتفاق عليهم أولا اكتساب قال  
في الفتح وإن لم يف كسبه بحاجتهم أولم يكسب لعدم تيسر الكسب اتفق عليهم القريب الخ ومثله في البحر  
وظاهره أن اتفاق القريب ثبت بمجرد عجز الأب عن الكسب وينافيه ما مر من أنه إذا عجز عنه يتكف ولعل  
المراد أنه يتكف أن لم يوجد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين آتفاعا عن الخصاص لكن  
في الثانية أمر الزوجة بالاستدانة والظاهر أنه يجوز على ما إذا كانت معسرة فلو موسرة تنفق من ماله لترجع  
ويأتى قريبا منها أولى بالتحمل من سائر الأقارب (قوله ورجع على الأب إذا أبسر) في جوامع الفقه  
إذا لم يكن للأب مال والجد أو الأم أو الخال أو الوالد موسر يجبر على نفقة الصغير ويرجع بها على الأب إذا أبسر وكذا  
يجبر الأب إذا غاب الأقرب فإن كان له أم موسرة فنفقة عليها وكذا أن لم يكن له أب إلا أنها ترجع في الأول اهـ  
فتح قلت وهذا هو الموافق لما يأتى من أنه لا يشارك الأب في نفقة أولاده أحد فلا يجعل كالميت بمجرد عساره  
لتحجب النفقة على من بعده بل يجعل ديناً عليه وسيد كرا الشارح تصحيح خلافه وأنه لا بد من إصلاح المتون ويأتى  
الكلام فيه وهذا إذا لم يكن الأب زمنا عاجزا عن الكسب والاقضى بالنفقة على الجد اتفاقا لأن نفقة الأب  
حينئذ واجبة على الجد كذا نفقة الصغار ولا يخفى أن كلامنا الآن في الأب العاجز عن الكسب تأمل (قوله  
ولو خاصته الأم) أى بأن شكت منه أنه لا يتفق أو أنه يفتقر عليهم (قوله ما لم تثبت خيانتها) أى أنه لا يقبل  
قوله أنه لا تنفق أو تضيق عليهم لأنها المينة ودعوى الخيانة على الأمين لا تسمع بلا حجة فيسأل القاضي جبراً  
عن يد أخلها فان أخبره بما قال الأب زجرها ومنعها عن ذلك نظر لهم ذخيرة (قوله في دفع لها الخ)  
هذا نقله في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال إن شاء القاضي دفعها إلى نفقة يدفع لها صابحاً ومساءً  
ولا يدفع إليها جلة وإن شاء أمر غيرها لينفق عليهم (قوله وصح صلحها) قيل في وجهه أن الأب هو العاقد  
من الجانبين وقيل من جانب نفسه والأم من جانب الصغار لأن نفقتهم من أسباب الحضانة وهي للأم ذخيرة  
(قوله تدخل تحت التقدير) تفسير ليسيرة وذلك كالوقوف الصلح على عشرة وأذا أثير الناس فبعضهم بقدر

مظلل  
الصغير المكتسب نفقته في كسبه  
لا على أبيه

فإن نفقة المأول على مال كسبه  
والغنى في ماله الحاضر فلو غابا  
فعلى الأب ثم يرفع أن أشهد  
لأن نوى الإديانة فلو كانا  
فقيرين فالأب يكسب أو يكف  
ويتفق عليهم ولولم يتيسر اتفق  
عليهم القريب ورجع على الأب  
إذا أبسر ذخيرة ولو خاصته الأم  
في نفقتهم فرضها القاضي وأمره  
بدفعها للأم ما لم تثبت خيانتها  
في دفع لها صابحاً ومساءً أو بأمر  
من يتفق عليهم وصح صلحها عن  
نفقتهم ولو زيادة بسيرة تدخل  
تحت التقدير

الكفاية بعشرة وبعضهم بتسعة بخلاف ما توقع الصلح على خمسة عشر أو على عشرين فإن الزيادة حينئذ تطرح  
عن الأب قلت وتقدم متنا أنه لو صلح على نفقة الزوجة ثم قال لا يطبق ذلك فيولزم إلا إذا تغير سعر الطعام  
الخ والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن  
الاحتباس ولذا الوضئ الوقت وبقي منها شيء يقتضى بائناً لها لاله وكذا الرضاعت (قوله زيدت) أى إلى  
قدر الكفاية (قوله ولو وضعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفاً (قوله وهى أولى من الجدة الموسر) أى لو كان  
مع الام الموسرة جدة موسر أيضاً تومر الام بالانفاق من مالها ترجع على الأب ولا يؤمر الجدة بذلك لانها أقرب  
الى الصغير فالام أولى بالتحمل من مائر الاقارب وتماه في الجرح عن الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الأب فالنفقة  
على الام والجدة على قدر ميراثهما اثلاثاً في ظاهر الرواية وفي رواية على الجدة وحده كما سيأتى وأما اذا كان الأب  
معسراً ففى على الأب وتستدنيها الام عليه لانها أقرب من الجدة هذا على ظاهر المتن وكافة مناه وأما على ما يأتى  
تخصيصه من أن المعسر يجعل كالميت فنقتضاه انما يتجمل عليه ما اثلاثاً تأمل (قوله لا ولاده من الامة) بل  
نفتقهم على سيد الامة الا أن يشترط الزوج حرية فنفقتهم عليه والمراد بالامة غير المكاتبه أما هي فنفتقهم عليها  
لتبعيتهم لها في الكتابة ط وتقدمت المسألة (قوله ولو من حره) بل النفقة عليها وان كانت أمة لمولاه  
فنفقة الجميع عليه وألغيره فنفتقهم على مولى الام كما علمت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكافر الخ)  
في الجوهره ذمى تزوج ذمية ثم أسأت ولها منه وإدبيحك بسلام الولد تسعها ونفقة على الأب الكافر وكذا  
الصبي اذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الأب اهـ (قوله وسبي) يأتى ذلك  
في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع الذميين (قوله ولولاه  
الكبير الخ) فاذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على ابيه اجابه ويدفعها اليه لان ذلك حقه وله ولاية  
الاستيفاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا اطعمك ولا أدفع اليك لا يجاب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بحر  
(قوله كاتى مطلقاً) أى ولو لم يكن به ازمانه تمنعها عن الكسب فخيرت الا نؤثره بجزا اذا كان لها زوج فنفتقها  
عليه مادامت زوجة وهل اذا نكرت عن طاعته تجب لها النفقة على ابيها محل تردد تأمل وتقدم أنه ليس  
للأب أن يؤجرها في عمل أو خدمة وانه لو كان لها كسب لا تجب عليه (قوله وزمن) أى من به مرض  
من ومن المراد هنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكفيه فعلى ابيه تكميل  
الكفاية (قوله ومن يلحقه العار بالتكسب) كذا في البحر والزبلي واعترضه الرجى بأن الكسب مؤثمة  
ومؤثمة عياله فرض فكيف يكون عاروا الاولى ما في المنع عن الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره  
الناس فهو عاجز اهـ ومثله في الفتح وسياق تمامه (قوله كابسطة في القنية) حاصله أن السلف قالوا  
بوجوب نفقته على الأب لكن افق أبو حامد بعدهم فساد أحوال اكثريهم ومن كان بخلافهم نادر في هذا  
الزمان فلا يقرده بالحكم فدفع الحرج التمييزين المصلح والمفسد قال صاحب القنية لكن بعد الفتنة العامة يعنى  
فتنة التانار التي ذهب بها اكثرا العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالفقرة والادب الذين هم اقوا اعد الدين واصول  
كلام العرب يمنهم الاشتغال بالكسب عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الا أن  
قول السلف وهفوات البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والاقارب اهـ ولخصنا واقرده في البحر وقال ح واقول  
الحق الذي تقبله الطباع المستقيمة ولا تفر منه الا ذواق السليمة القول بوجوبه الذي الرشد لا غيره ولا حرج في  
التمييزين المصلح والمفسد لظهور مسالك الاستقامة وتمييزه عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أى لكونها  
لا تجب لطلبة زماننا الغالب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) جله استثنائية أو خالية من الضمير المضاف  
اليه في تجب لطفله الفقير الخ تأمل (قوله ولو فقيراً) هذا مجازاً لظاهر اطلاق المصنف الأب تبعا لاطلاق  
المتون فلا ينافيه قوله ما لم يكن معسراً تأمل (قوله في ذلك) أى في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن  
الكسب (قوله كنفقة أبويه وعمره) أى كما لا يشاركه أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله  
به يفتى) راجع الى مسألة الفروع ومقابله ما روى عن الامام أن نفقة الوالد على الأب والام اثلاثاً يعنى الكبير  
أما الصغير فعلى ابيه خاصة بخلاف قال الشربلالي ووجه الفرق أنه اجتمع للأب في الصغير ولاية ومؤنة  
حتى وجب عليه صدقة فطره فاخضع بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فشاركه الأم اهـ ط

وان لم تدخل طرحت ولو على  
مالا يكفهم زيدت بحر ولو وضعت  
رجعت بنفقتهم دون حصتها  
وفي النية أب معسر وأم موسرة  
تومر الام بالانفاق ويصكون  
دينا على الأب وهى أولى من  
الجدة الموسر وفيها لا نفقة على  
الحر لا ولاده من الامة ولا على  
العبد ولا ولاده ولو من حره وعلى  
الكافر نفقة ولده المسلم وسبي  
بحر (وكذا) تجب (لولاه الكبير  
العاجز عن الكسب) كاتى مطلقاً  
وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب  
وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا  
في الزبلي والعسنى وافق أبو  
حامد بعد ما لطلبة زماننا كابسطة  
في القنية ولذا اقيده في الخلاصة  
بنى رشد (لا يشاركه) أى الأب  
ولو فقيراً (أحد في ذلك كنفقة  
أبويه وعمره) به يفتى

ومصرح العلامة قاسم بان عدم الفرق بينهما وظاهر الرواية وبأن عليه الفتوى فلذا تبعه الشارح (قوله)  
 ما لم يكن معسر الخ) التفسير راجع للاب قال في الذخيرة ولو كان للفقير أولاد صغار وبعده موسر بموسر بالبد  
 بالاتفاق صيانة لولده الولد ويكون ديناً على والدهم هكذا ذكر التدويري فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة الاب  
 وهذا قول الحسن بن صالح والصحیح في المذهب أن الاب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد وان  
 كان الاب زمن يقضى بها على الجد بالرجوع اتفاقاً لانه تنسقه الاب حينئذ على الجد فكذلك النفقة الصغار اه  
 وقال في الذخيرة أيضاً قبل هذا ولولهم أم موسرة أمرت أن تنفق عليهم فيكون ديناً ترجع به على الاب اذا أيسر  
 وهي أولى بالتحمل من سائر الاقارب الخ قال في البحر وحاصله أن الزوج على الاب المعسر انما هو اذا أنفقت  
 الام الموسرة والا فلا بالكلية والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولا رجوع عليه في الصحیح وعلى هذا فلا بد من  
 اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اه أي لأن قول المتون والشروح ان الاب لا يشارك في نفقة ولده أحد  
 يقتضي أنه لو كان معسر أو أمر الشاخي غيره بالاتفاق يرجع سواء كان أمماً أو رجلاً أو غيره كما اذ لم يرجع  
 عليه حصلت المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتون على حالة اليسار لكن قال الرمي - لا حاجة الى ذلك  
 لأن ما في المتون مبني على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح مقتصرين عليها اه قلت  
 وعلى هذا فلا فرق بين كون المتفق أمماً أو رجلاً أو غيره ما في ثبوت الرجوع على الاب ما لم يكن الاب زمن فانه  
 حينئذ يكون في حكم الميت اتفاقاً وقد منعنا عن جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتون ومثله ما في الخاتمة من أن  
 نفقة الصغار والاناث المعسرات على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تنقطع بفقره اه وكذا ما في البدائع  
 من قوله وان كان لهم جد موسر لم تفرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الاب لانها لا تجب على الجد عند  
 وجود الاب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجد نفقة ابنته المذكرة ونفقة أولاده أولى نعم لو كان  
 الاب زمن يقضى بنفقة ونفقة الاب على الجد اه على أن ما صححه في الذخيرة يرد عليه تسليمه رجوع الام مع  
 انه اقرب الى أولادها من الجد والعم والخال فكيف يرجع الاقرب دون الابعد ومساءلة الرجوع الام منصوص  
 عليها في كافى الحاكم وغيره وهي تثبت رجوع غيرها بالاولى وهذا يؤيد ما في المتون والشروح كما لا يخفى فافهم  
 (تنبیه) في البحر الفقه لا يجب عليه نفقة غير الأصول والفروع والزوجة اه وشمل الفروع الولد الكبير  
 العاقل والابن وتقدم آتافي عبارة الخاتمة (قوله جوهره) كذا في عاتمة السخ ولا وجه له فان هذا  
 الكلام لم يثقل في البحر عن الجوهره ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرضى وفي الجوهره فروع الخ وهي الصواب  
 فان هذه الفروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهره فيكون الجار والمجرور خبراً بمقتضى ما فروع مبتدأ  
 مؤخر (قوله فالام أحق) لانها لا تقدر على الكسب وقال بعضهم الاب أحق لانه هو الذي يجب عليه  
 نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يقتضيها بينهما جوهره قلت ويؤيد الاول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
 وحسنه عن معاوية التميمي - قلت يا رسول الله من أرب قال أمك قلت نعم من قال أبك قلت  
 الاقرب فالاقرب أورد الحديث في الفتح (قوله وقيل يقتضيها بينهما) أي في المسألتين (قوله وعليه نفقة زوجة  
 آية) أي في رواية وفي أخرى ان كان الاب مريضاً أو به زمانه محتاج للخدمة قال في المحيط فعلى هذا لا فرق بين  
 الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المنية يجبر الاب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب  
 عدم وجوب نفقة امرأه الاب أو جاريته أو أم ولد له حيث لم يكن بالاب علة وأن الوجوب مطلقاً ورواية عن أبي  
 يوسف وفي حاشية الرمي - والذي يترجم من المذهب انه لا فرق بين الاب والابن في نفقة الخادم وانه اذا احتاج  
 أحدهما الخادم وجبت نفقته كما وجبت نفقة المخدم فكان من جهة نفسه واذا لم يصح اليه فلا تجب عليه فاعلم  
 ذلك واعفته فانه كثير الوقوع والله سبحانه أعلم اه قلت بقي ما اذا كانت الزوجة أم الابن فهل تجب  
 نفقتها في هذه الحالة على الابن أم لا فان كانت معسرة فالظاهر وجوبها عليه ولو لم يكن الاب محتاجاً اليها لقولهم  
 لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد أو أمالو كانت موسرة والاب محتاج اليها فكذلك والا فالظاهر أنه يؤمر به ليرجع  
 على آية أو تنفق هي لترجع على الاب وهذا اقرب تأمل (قوله بل وترويجه أو تسريه) ذكره في الشربلية  
 أيضاً عن الجوهره وهو مخالف لما سرق في باب نكاح الرقيق وعزوانه الى ابلي والدروش روح البهائية فيقدم  
 على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة فلموسرات فالوسط أو معسرات فالدون ولو محتلفت

ما لم يكن معسر فيلحق بالميت فيجب  
 على غيره بالرجوع عليه على الصحیح  
 من المذهب الا لام موسرة بغير  
 قال وعليه فلا بد من اصلاح  
 المتون جوهره (فروع) ولم يقدر  
 الاعلى نفقة أحد والديه فالام  
 أحق ولوله اب وطفل فالطفل  
 أحق به وقيل يقتضيها فيها وعليه  
 نفقة زوجة آية وام ولده بل وترويجه  
 أو تسريه ولوله زوجات فعليه  
 نفقة واحدة يدفعها للاب

قوله ثم أمك الخ كذا بخط المحشى  
 ٧ انه صلى الله عليه وسلم اجابه مرتين  
 بقوله أمك والذي في باب الهمزة  
 من الجامع الصغير عن ابن عباس  
 انه صلى الله عليه وسلم قال أمك  
 ثم أمك ثم أمك ثم أبالك ثم الاقرب  
 فالاقرب قاله نصر

٧ مطلب  
 في نفقة زوجة الاب

فانظروا أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف البدن أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) وإيمن رفع أمر حق  
للقاضي ليأمرهن باستدانة الباقي من كفائتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من يجب عليه  
نفقتهن كما تقدم قافهم (قوله وفي المختار والمثلث الخ) هذا خلاف نص المذهب كما تقدمناه أول الباب قافهم  
(قوله أوزمنا) أي أو كبير ازمننا (قوله لتدري افندي) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادر  
(قوله ويجبر الاب الخ) هذه العبارة في القنية والمجتهى وقد علمت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوجته الابن  
ولو صغيراً فقيراً فلو كان كبيراً غائباً لا ولي إلا أن يحمل على أن الزوج هنا مجتهد في أن الاب يؤمر بالنفاق  
عليها ليرجع بها على الابن إذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي عليها ثم يفرض لزوجها  
وبأمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الام الخ) أي إذا غاب الاب  
ولم يترك نفقة تغيير الام على الاتفاق على الوالد من مالها أن كان لها مال كافٍ للحانية وقدّم الشارح عن الجهر  
تفريعا على قول زفر المفتي به أنها تقبل بينتها على النكاح إن لم يكن القاضي عالماً به ثم يفرض لزوجها  
بالاتفاق والاستدانة لترجع اه ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا لم يترك ما لا عند أو على من يقر به وبالزوجة  
والولاد والافقدها يفرض لها في ذلك المال وكذا الرزق ما لا في بيته كما ترى اه (قوله وكذا الابن) أي  
الموسر إذا غاب زوج أمته الفقيرة هذا ظاهر السباق لأن كلامه في الغيبة ويحتمل أن يكون المراد ما إذا كان  
الزوج حاضراً وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار وهذا إذا كان زوجها غير أبيه  
فلو كان أباه وهو معسر فهل يرجع عليه إذا أسر قدامنا الكلام عليه قريباً (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر  
أنه مقيد بما إذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر من أن الام أولى بالتحمل من سائر الأقارب لأنها أقرب إلى  
أولادها (قوله وكذا الابعد إذا غاب الأقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما إذا كان الغائب ابناً أو ابناً  
أو أمّاً أو أخاً والحاضر الموسر خال أو عم أو جدة وقد استفيد مما هنا وكذا مما تقدمناه عن جوامع الفقه أن الغيبة  
كالا عسار في وجوب النفقة على الأبعد ورجوعه على الأقرب بعد حضوره أو يساره وليس الرجوع على  
الاب خاصاً بالام خلافاً لقوله المار لا الام موسرة (قوله اجنبي أنفق الخ) ظاهره أنه انفق من مال نفسه  
مع أنه ذكر في جامع الفصولين قبيل هذه المسألة عن ادب القاضي ادعى وصى أو قيم أنه انفق من مال نفسه  
وأراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى ديال نفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بمجرّد الدعوى  
فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم نفقة المثل في تلك المدة صدق اه إلا أن يحمل على أن الاجنبي أنفق  
من مال اليتيم أو يفرق بين مال الاجنبي ومال الوصي لكن فيه اثبات دين للاجنبي على اليتيم بمجرّد اقرار  
الوصي ولم أر صريحاً صحته نعم في القنية وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المتفق بألم يرجع  
وفي الوصي اختلاف اه وقد مرنا في باب المهر عند الكلام على ضمان الولي المهر أن اشتراط الاشهاد استحسان  
وعليه فلا فرق بين الوصي والاب وإن كانت العادة أن الاب يتفق بغير عاومر تمام الكلام هناك فراجعه وسيأتي  
أيضاً آخر الكتاب إن شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الثلاثة ذكر في الاصل إذا أمر صيرفياً  
في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة  
فإن لم يكن صيرفياً لا يرجع الآن يقول عني ولو أمره بشراة أو بدفع الفداء يرجع عليه استحساناً وإن لم يقل على  
أن يرجع على ذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيالي أو في بناء دارى يرجع بما انفق وكذلك لو قال  
اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نأبئة غيره بامر يرجع عليه وإن لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت  
والمراد بالصيرفي من يستدين منه التجار ويتبض لهم فيرجع بمجرّد الامر للعرف بأن ما يؤمر باعطائه هو دين  
على الأمر بخلاف غير الصيرفي فلا يرجع بقوله أعط فلاناً كذا الا بشرط الرجوع (قوله بكناية) الذي  
في جامع الفصولين جناية بالباء بعد الجيم لا بالنون والمراد بها ما يحميه السلطان بحق أو غيره وسيأتي  
في كتاب الكفالة قبيل كفاية الرجلين أنه يجوز الكفالة بالنوائب ولو تغير حق كجبايات زماً فأنها في المطالبة  
كالديون بل فوقها (قوله وموئن مالية) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص لشمله مثل العشر  
والخراج لكن في جامع الفصولين أيضاً الأمر باتفاق وآداء خراج ومصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط  
الارواية عن أبي يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف لثلاث مثل العشر والخراج (قوله ليصادر) أي

ليوزعها عليهن وفي المختار والمثلث  
ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان  
صغيراً فقيراً أوزمنا وفي واقعات  
المفتين لتدري افندي ويجبر  
الاب على نفقة امرأته الغائب  
وولدها وكذا الام على نفقة الولد  
لترجع بها على الاب وكذا الابن  
على نفقة الام ليرجع على زوج  
امه وكذا الاخ على نفقة أولاد  
أخيه ليرجع بها على الاب وكذا  
الابعد إذا غاب الأقرب انتهى  
وفي الفصولين من الرابع والثلاثين  
أجنبي أنفق على بعض الورثة  
فقال انفق بأمر الوصي وأقربه  
الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول  
الوصي بعد ما أنفق يقبل قول  
الوصي لو انفق عليه صغيراً اه  
وفيه قال أنفق على أو على عيالي  
أو على أولادى ففعل قيل يرجع  
بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه  
بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل  
ما كان مطالباً به من جهة العباد  
بكناية وموئن مالية ثم ذكر أن  
الاسير ومن أخذه السلطان  
ليصادره لو قال لرجل خلصني  
فدفع المأمور ما لا خلاصه قيل يرجع

مطلبه

أمر غيره بالاتفاق ونحوه هل  
يرجع

لأخذ منه ماله (قوله وقيل لا في الصحيح) سب ذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الأول ومثله في البرازية  
ويؤيده ما تقدمناه من الحاشية من تصحيح الرجوع بلا شرط في التائبة فإن الظاهر أن التائبة تشمل مسألة الأسير  
والمدبرة وقاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحه كإتص عليه العلامة قاسم وسنأتي عام الكلام على ذلك  
في مقترقات البيوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الأب أو المطلقة ط (قوله إلا إذا عينت)  
بأن لم يجد الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها وهذا هو الأصح وعليه الفتوى حاشية ومجتبي وهو  
الأصوب فتح وظاهر الصحيح أنها لا تجبر وإن تعينت لتغذيها بالدهن وغيره وفي الزيلعي وغيره أنه ظاهر الرواية  
وبالأول جزم في الهداية وتماه في البحر وفيه عن الحاشية وأن لم يكن للأب ولا للولد مال تجبر الأم على إرضاعه  
عند الكل اه قال محل الخلاف عند قدرة الأب بالمال قال الرمي وما في الحاشية نقله الزيلعي عن الخلاف  
وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة تدفع على الأب اه قلت ومثله في الجمع وبه علم أنه لا منافاة بين إجبارها ولزوم  
الاجرة لها خلافا لما قدمه في الحضائنة عن الجوهرة ومستمهاه هناك (قوله وكذا الظاهر الخ) في البحر عن غاية  
البيان عن العميون عن محمد بن استأجر ظن الرضي شهر فلما انقضى الشهر رأيت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي  
غيرها قال إجبرها أن ترضع اه فالمراد بإبقاء الاجرة استدامة حكمها بعدم مضى مدتها كالومضت اجارة  
السفينة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة والظاهر أن مثلها ما إذا عينت لارضاعه قبل استجبارها  
فتجبر عليها وإن أمكن تغذيها بالدهن مثلاً فإن فيه تعريضاً لضعفه وموته وهذا رجحوا إجبار الأم على ظاهر  
الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الأم وظاهر التعليل أن كل من ثبت لها الحضائنة في حكم الأم ط  
(قوله ولا يلزم الظن المكث الخ) أي بل لها أن ترضعه ثم ترجع إلى منزلها فيما يبتغي عنها من الزمان أو تقول  
آخر جوهه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل الصبي إلى أمه أو تحمل الصبي معها إلى البيت نهر عن الزيلعي  
وحاصله أن الظن بخيرة بين هذه الأمور إذ لم يشترط عليها المكث عند الأم ومقتضاه أن الأم لو طلبت المكث  
عندها لا يلزم الظن وإن كان ذلك حق الأم فعلى الأب إحضار مربعة ترضعه وهو عند أمه لأن الظن قد تغيب  
عند حاجة الولد إلى الرضاع ولا يمكن أن الأم إحضارها وقد لا ترضى بإخراج ولدها إلى فناء الدار (قوله  
لا يستأجر الأب أمه الخ) علة في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن  
فلا يجوز أخذ الاجر عليه واعترض في التتبع بجواز أخذ الاجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية  
يشمل ما قبل العدة وما بعدها ثم قال والحق أن الله تعالى أوجبها عليها مقيداً بإيجاب رزقها على الأب بقوله  
تعالى وعلى المولود له رزقهن وفي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقه بخلاف ما بعد هما فقوم الاجر  
مقامه اه قلت وتحقق أن فعل الارضاع واجب عليها وموئته على الأب لأنها من جلة نفقة الولد ففي حال  
الزوجية والعدة هو قائم تلك المونة لا بعد البيونة فتجب عليه بعدها وإن وجب على الأم إرضاعه أقوله  
تعالى لا تضار والمدة لو ادعاهان الزامها بارضاعه مجازاً مع عجزها وانقطاع نفقتها عن الأب مضارة لها إقضاعها  
أخذ الاجرة بعد البيونة لأنها لا تجبر على إرضاعه قضاء وامتناعها عن إرضاعه مع وفور شفقتها عليه دليل  
حاجتها ولا يستغنى الأب عن إرضاعه عند غيرهما فكونه عند أمه بالاجرة انفع له وأما الآن فوجد مشبهة  
فتكون أولى دفعاً للمضارة عن الأب أيضاً (قوله خلافاً للذخيرة والمجتبي) أي لصاحبيهما حيث قالوا  
يجوز استجبارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر  
والاوجه عندي عدم الجواز ويدل على ذلك ما قاله من أنه لو استأجر منكوحته لارضاع ولده من غيرها جاز  
من غير ذلك خلاف لأنه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع أجره الرضاع والنفقة في مال واحد ولو صلح مانعاً  
لما جاز هنا تدبره اه ح قلت غاية ما استند إليه بغيره عدم تسليم التعليل الماروان اجتماع الواجبين على  
الزوج لا يثبت جواز الاستأجار ولا يثبت عدم الجواز في المسألة الأولى لظهور الفرق بين المستثنين  
فإنك قد علمت أن إرضاع الولد واجب على أمه مادام الأب يتفق عليها فلا يحل لها أخذ الاجرة مع وجوب نفقتها  
عليه وفي أخذها الاجرة من مال الصغير أخذ الاجرة على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف أخذها على ولده  
من غيرها فإن إرضاعه غير واجب عليها فهو كالأخذ بالاجرة على إرضاع ولده لغير زوجها فإنه جائز وإن  
كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين أخذ الاجرة على إرضاع ولدها الواجب عليها وعلى إرضاع

مطلب  
في إرضاع الصغير

وقيل لا في الصحيح به يفتى  
(وليس على أمه إرضاعه) قضاء  
بل ديانة (الإذا عينت) فتجبر  
كما مر في الحضائنة وكذا الظن بتجبر  
على إبقاء الاجرة برأية  
(ويستأجر الأب من ترضعه  
عندها) لأن الحضائنة لها والنفقة  
عليه ولا يلزم الظن المكث عند  
الأم ما لم يشترط في العقد (لا)  
يستأجر الأب (أمه لو منكوحه)  
ولو من مال الصغير خلافاً للذخيرة  
والمجتبي

غيره ولذا اعل الثانية بأنه غير واجب عليه أو أيضا قد نقل الجوى عن البرجندى معزى بالمنسورية أن الفتوى على الجواز أى الذى منى عليه فى الذخيرة واجتبي (قوله فى الاصح) وذكر فى الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية ولا يكن ذكر أيضا أن الاوجه عدم الفرق بين عدة الرجعى والبائن وان فى كلام الهداية أيماء الى أنه المختار عنده اذ من عادته تأخير وجه القول المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدرى المعتدة وفى النهر انه رواية الحسن عن الامام وهى الاولى ٨١ وفى حاشية الرمل على المنع عن التاخر خاتمة وعليه الفتوى (قوله كاستحجار منكوحته الخ) أى فيجوز لان ارضاعه غير واجب عليها كما مر (قوله وهى أحق) أى اذا طلبت الاجرة ولذا قد بقوله بعد العدة والافهى أحق قبل العدة أيضا (قوله ولودون أجرة المثل) أى ولو لم يكن المثل الذى تأخذه الاجنية دون أجرة المثل وطلبت الأم أجرة المثل فالاجنية أولى ط (قوله أحق منها) أى من الأم حيث طلبت شيئا ولم يقيدوا هنا بكون الأب معسرا كما فى الحضانة ط (قوله أما جرة الحضانة الخ) أفاد أن الحضانة تبقى للأم فترضعه الاجنية المتبرعة بالارضاع عند الأم كما صرح به فى البدائع ونحوه مما مر فى المتن وان للأم أخذ جرة المثل على الحضانة ولا تكون الاجنية المتبرعة بها أولى نعم لو تبرعت العمة بحضانتها من غير أن تمنع الأم عنه والأب معسر فالصحيح انه يقال للأم أن تمسك الولد بلا أجر وإما أن تدفعه اليها كما مر فى الحضانة به يظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو أن انتقال الارضاع الى غيرها لا ينقذ بطلب الأم أكثر من أجرة المثل ولا بأعسار الأب ولا بكون المتبرعة عمة أو نحوها من الأقارب فافهم (قوله كما مر) أى فى الحضانة (قوله وللرضيع النفقة والكسوة) فذلك صار على الأب ثلاث نفقات أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودعش وفرش وغطاء وفى المجتبى وإذا كان للصبي مال فزونة الرضاع ونفقته بعد الفطام فى مال الصغير يجرى وسكت عن المسكن الذى تحضنه فيه والذي فى معين المفق المختار انه على الأب وهو الاظهر جوى عن شرح الوهبانية ط وفيه كلام قدمناه فى الحضانة (قوله وللأم أجرة الارضاع بلا عقد اجارة) بل تستحقه بالارضاع فى المدة مطلقا كذا فى البحر أخذ من ظاهر كلامهم وردده المقدسى فى الرمز شرح نظم الكنز بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه اثباته اه فافهم ويؤيده ما فى شرح حسام الدين على ادب القاضى للخصاف فان انتقضت عدته وطلبت اجرة الرضاع فبها أحق به وينظر القاضى بكم يجب امرأه غير حافيا أمر يدفع ذلك اليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال فى البحر واكثر المشايخ على ان مدة الرضاع فى حق الاجرة حولان عند الكلى حتى لا تستحق بعد الحولين اجماعا وتستحق فيهما اجماعا وفيه لو لم يستغن بالحولين يحل لها أن ترضعه بعدهما عند عامة المشايخ الا عند خالف بن ايوب (قوله وحكم الصلح كاستحجار) يعنى لو صلحت زوجة عن اجرة الرضاع على شئ ان كان الصلح حال قيام النكاح أو فى عدة الرجعى لا يجوز ان كان فى عدة البائن بواحدة أو ثلاث جاز على احدى الروايتين ح عن البحر (قوله المعتدة كما مر وقوله ووجب النفقة للظاهر انه عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التى تأخذها من الزوج بقرينة التعليل يعنى ان ما تأخذه الأم من الأب لنفقة على نفسها بمقابلته ارضاع الولد هو اجرة لانفقة فإذا مات الأب لا تسقط هذه الاجرة بموته بل يجب لها فى تركته وتشارك غرماءه فهى كغيرها من اصحاب دينه ولو كان نفقة لسقطت كانه سقط بالموت نفقة الزوجة والقريب ولو بعد القضاء ما لم تكن مستدانة بأمر القاضى هذا ما ظهر لى فى حل هذه العبارة وأصلها صاحب الذخيرة ونقلها عنه فى البحر بلفظها (قوله وتجب الخ) شروع فى نفقة الاصول بعد الفراغ من نفقة الفروع (قوله ولو صغيرا) لانه كالكبير فيما يجب فى ماله من حق عبد فيطالب به وليه كما يطالب بنفقة زوجته (قوله يسار الفطرة على الاربع) أى بان يملك ما يحرم به اخذ الزكاة وهو نصاب ولو غير نام فاضل عن حوائجها الاصلية وهذا قول أبى يوسف وفى الهداية وعليه القسوى وصحبه فى الذخيرة ومنى عليه فى متن الملتقى وفى البحر أنه الاربع وفى الخلاصة انه نصاب الزكاة وبه يفتى واختاره الزواجى (قوله ورجح الزبلى) عبارته وعن محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله ثم ان كان من أهل الغلة وان كان من أهل الحرف فهو مقدّر بما يفضل عن نفقة ونفقة عياله كل يوم لان المعتبر فى حقوق العباد القدرة دون النصاب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه الى اقاربه

(أو معتدة رجعى) وجاز فى البائن فى الاصح جوهرية كاستحجار منه كوحته لولده من غيرها (وهى أحق) يارضع ولها بعد العدة (اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنية) ولودون أجرة المثل بل الاجنية المتبرعة احق منها بيلعى أى فى الارضاع أما أجرة الحضانة فللام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم أجرة الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كاستحجار وفى كل موضع جاز الاستحجار ووجب النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة الغرماء لانها أجرة لانفقة (و) يجب (على موسى) ولو صغيرا (يسار الفطرة) على الاربع ورجح الزبلى والكمال اتفاق فاضل كسبه

مطلب  
فى نفقة الاصول

وهذا الوجه وقالوا الفتوى على الأقل اه والذى فى الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار  
فاضل نفقة شئ والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهما ويكفيه أربعة دنانير وجب عليه  
دائتان للقريب قال ومال السرخسى الى قول محمد فى الكسب وقال صاحب النفقة قول محمد ارفق ثم قال  
فى الفتح بعد كلامه وان كان كسبه وباعتبر قول محمد وهذا يجب أن يعول عليه فى الفتوى اه وبه علم أن  
الزىلعى وصاحب النفقة رجحا قول محمد بطلان السرخسى والسكالك رجحا قوله لو كسبوا وهى الرواية الثانية  
عنه وفى البدائع أيضا انه الارفق قلت والحاصل ان فى هذا اليسار أربعة أقوال مروية كما قاله فى البحر وان  
الثالث تحت قولان وعلى توفيق الفتح هى ثلاثة فقط وبه علم أن الثالث ليس تقيد المأذ كره المصنف بل هو قول  
آخر فافهم وقال فى البحر ولم أر من افتى به أى بالثالث المذكور فالاعتماد على الأولين والاربع الثانى اه قلت  
مترقى رسم المفتى ان الاصح الترجيح بقوة الدليل بحيث كان الثالث هو الوجه اى الاظهر من حيث التوجيه  
والاستدلال كان هو الاربع وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزىلعى قالوا الفتوى على الأول بصيغة  
قالوا للتبرى وكذا قال فى الفتح وهذا يجب أن يعول عليه فى الفتوى اى على الثالث والسكالك صاحب الفتح  
من اهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قد مرنا فى نكاح الرقيق وقد نقل كلامه تليذه العلامة قاسم وكذا  
صاحب النهر والتمسكى والشرنبللى وأقرود عليه ويكفى أيضا مصل الامام السرخسى اليه وقول النفقة  
والبدائع انه الارفق بحيث كان هو الوجه والارفق واعقده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد  
ثم اعلم أن ما ذكره المصنف من اشتراط اليسار فى نفقة الاصول صرح به فى كافى الحاشى والدرر والنقاية  
والفتح والمتمنى والمواهب والبحر والنهر وفى كافى الحاشى أيضا ولا يجبر المعسر على نفقة أحد الا على نفقة الزوجة  
والولد اه ومثله فى الاختيار ونحوه فى الهداية وفى الحاشية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكاه  
الا ان كان والده زمننا لا يتقدر على العمل وللا بن عيال فعليه أن يضمه الى عياله ويتفق على الكل وفى الذخيرة  
انه ظاهر الرواية عن أصحابنا لان طعام الاربعة اذا افرق على الخمسة لا يضرم ضررا فاحشا بخلاف ادخال  
الواحد فى طعام الواحد لتفاحش الضرر وفى البرازية ان رأى الفاحش أنه يفصل من قوته شئ اجبره على النفقة  
من الفاضل على المختار وان لم يفصل فلا شئ فى الحكم لكن فى ظاهر الرواية يؤمر ديانة بالاتفاق ان كان  
الابن وحده ولوله عيال اجبر على ضم أبيه معهم كى لا يضيع ولا يجبر على أن يعطيه شئ على حدة اه  
والحاصل أنه يشترط فى نفقة الاصول اليسار على الخلاف المأثور فى تفسيره الا اذا كان الاصل زمننا لا كسبه  
فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على انفاق الفاضل والافلو كان الولد  
وحده أمر ديانة بنظم الاصل اليه ولوله عيال يجبر فى الحكم على ضمهم اليهم ولا يخفى أن الامم بنزلة الاب الزمن  
لان الاقربة يجبر دها مجزوءه صرح فى البدائع لكن صرح أيضا بأنه لا يشترط فى نفقة الاصول يسار الولد بل  
قدرته على الكسب وعزاه فى المجتهى الى الخصاص وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه لتعلم أنه غير المعتمد فى المذهب  
(قوله وفى الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زمننا لا قدرته على الكسب والا شترط يسار الولد  
على الخلاف المأثور فى تفسيره وعلى ما اذا كان للولد عيال فلو كان وحده فلا يدخل أباه فى نفقته بل يؤمر ديانة  
والام كلاب الزمن وذلك كله معلوم مما قررناه انفا فافهم وعجابه الخلاصة هكذا وفى الاقضية الفقر أنواع ثلاثة  
فقير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار أنه يدخل الابوين فى نفقته الثباني فقير لا مال له وهو عاجز عن  
الكسب فلا تجب عليه نفقة غيره الثالث أن يفصل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة البنت الكبيرة والابوين  
والاجداد وفى الرحم المحرم كالم يشترط النصاب الخ قلت وهذا مبنى على رواية الخصاص من عدم اشتراط  
اليسار فى نفقة الاصول بل قدرته الكسب كافية والمعتمد خلافه كما علمت (قوله وفى المبتغى الخ) سياتى قريبا  
لواتفاق الابوان ما عندهما الغائب من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الابوين  
والزوجة قبل القضاء حتى لو تفرق جنس حقه فله اخذه ولذا فرضت فى مال الغائب بخلاف بقية الأقارب  
ونحوه فى النخ والزىلعى وفى زكاة الجوهرة الدائن اذا تفرق جنس حقه له اخذه ولا قضاء ولا رضاء وفى الفتح  
عند قوله ويحلها بالله ما أعطاه النفقة وفى كل موضع جاز القضاء بالدفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله  
شرعا اه فنقول المبتغى ولا قاضى ثم محمول على ما اذا كان ما يأخذ من خلاف جنس النفقة كالعروض

مطلب

صاحب الفتح ابن الهمام من اهل  
الاجتهاد

وفى الخلاصة المختار أن الكسب  
يدخل أبويه فى نفقته وفى  
المبتغى للفقير أن يسرق من  
ابنه الموسر ما يكفيه  
ان أبى ولا قاضى ثم والا أثر

قول الاقضية الفقر أنواع لعل  
الاولى أن يقول الفقير أنواع  
بدايل التفصيل بعده فانه نصير

(النفقة لاصوله) ولو أب أمه  
ذخيرة (النفقة) ولو فادرن على  
الكسب والقول المنكر اليسار  
والبينة المدعية (بالسوية) بين  
الابن والبنت وقيل كالارث وبه  
قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب  
والجزئية)

اما الدراهم والدنانير فهي من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى القاضى وتماه في حاشية الرحتى وقد أطل  
وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة وجب للاب والام على الولد من طعام وشراب  
وكسوة وسكنى حتى الخادم بجر وقد ساقى الفروع الكلام على خادم الاب وزوجته (قوله لاصوله) الا  
الام المتروجة فان نفقتها على الزوج كالبنت المراهقة اذا زوجها أبوها وقد ساقى الزوج لو كان معسر افان  
الابن يؤمر بان يقرضه ثم يرجع عليه اذا أبسر لان الزوج المعسر مكالميت كما صرح به في الذخيرة بجر  
والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها لا على ابنتها وهذا الركن الزوج غير أبيه كما صرح به  
في الذخيرة ومفهومة أنه لو كان أباه تجب نفقته ونفقتها على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة  
أيضاً أم لو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنتها بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليها يرجع على أبيه  
لم أره نعم لو كان الاب محتاجاً اليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنه وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأكل  
(قوله ولو أب أمه) شمل التعميم الجدة من قبل الاب أو الام وكذا الجدة من قبل الام كما في البحر وعبارة الكثر  
ولا يوبه وأجداده وجداته (قوله الفقراء) قيد به لانه لا تجب نفقة لموسر الا الزوجة (قوله ولو فادرن  
على الكسب) جزم به في الهداية فالمعتبر في ايجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قبل وهو ظاهر الرواية فتح ثم أيده  
بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اهـ والجدة لا لاب بدائع فلو كان كل من الابن والاب  
كسواً يوجب أن يكسب الابن وينفق على الاب بجر عن الفتح أي يتفق عليه من فاضل كسبه على  
قول محمد كما مر (قوله والقول الخ) أي لو ادعى الولد على الاب وأكثره الاب فالقول له والبينة للابن بجر  
(قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هدايه وبه يتفق خلاصة وهو الحق  
فتح وكذا لو كان للفقير ابان أحدهما فأنفق في الغنى والاخر ملكاً نصاً بافهي عليهم اسوية خاتمة وعزاه  
في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا الوفاقا في اليسار تفادوا تاسيراً فلو فاحشاً  
يجب التفاوت فيها بجر قلت بقي لو كان أحدهما كسواً فقط وقلنا بما رجحه الزيلعي والمكالم من اعطاء  
فاضل كسبه فهل يلزمه هنا أيضاً أم تلزم الابن الغنى فقط تأكل وفي الذخيرة قضى بها عليهم فأبى أحدهما  
أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الآخر بالكل ثم يرجع على أخيه بمحضه اهـ ولا يخفى ان هذا حيث لم يمكن الاخذ  
منه لغيبته أو عتوه والا فكيف يؤمر الآخر بمجترد الاباء كما افاده المقدسي (قوله والمعتبر فيه القرب  
والجزئية لا الارث) أي الاصل في نفقة الوالدين والمولودين القرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفتح أي  
تعتبر أولاً الجزئية أي جهة الولاد أصولاً أو فروعا ودة قدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالأقرب  
ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت فالنفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت  
وابن ابن فعلى البنت لقرنها في الجزئية وان اشتركا في الارث كما في الفتح وغيره قلت ويرد عليه قوله لم  
وجد لاب فعليه ما اثنائنا اعتبار الارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا قولهم لوله ام وجد لاب وأخ شقيق  
فعلى الجدة عند الام مع أن الام أقرب أيضاً وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب مما تحير فيها  
اولو الالباب \* لما توههم فيها من الاضطراب \* وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب \* حيث  
لم يذكرها ضابطا نافعاً \* ولا أصلاً جامعاً \* حتى وفقني الله تعالى الى جمع رسالة فيها سميها تحرير النقول  
في نفقات الفروع والاصول \* أعاني فيها المولى سبحانه على شيء لم أسبق اليه \* ولم يحم أحد قبلي عليه \*  
باختراع ضابط كلي \* مبني على تقسيم عقلي مأخوذ من كلامهم تصريحاً أو تلويحاً \* جامع لفروعهم  
جميعاً صحيحاً \* بحيث لا يخرج عنه شاذ \* ولا يغادر منها فاذ \* وبيان ذلك أن نقول لا يخلو اما أن  
يكون الموجود من قرابة الولاد شخصاً واحداً أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء  
شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكون فروعا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولاً أو فروعا  
وأصولاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً وحواشي فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تنمى الاقسام  
العقلية وهو الحواشي فقط نذكره تكميلاً للاقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) الفروع فقط  
والمعتبر فيهم القرب والجزئية أي القرب بعد الجزئية دون الميراث كما علمت في وادين مسلم فقير ولو أحدهما  
انصرانياً أو اثني تجب نفقته عليه ما سوية ذخيرة للتساوي في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي ابن

مطلب  
ضابط في حصر احكام نفقة  
الاصول والفروع



وابن ابن علي الابن فقط لقربه بدائع وكذا يجب في بنت وابن ابن علي البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن علي بنت بنت وان كان هو الوارث لامتوائهما في القرب والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الفروع والاولجبت اثلاثا في ابن وبنت ولما لم ينصرا في مع الابن المسلم شيء وبه يظهر ان قول الرملي في حاشية البصرانها على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع مع الحواشي والمعتبر فيه أيضا القرب والجزئية دون الارث ففي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وان ورثنا بدائع و ذخيرة وتسقط الاخت لتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولدت واخت شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لاختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة والمراد بالحواشي هنا من ليس من عمود النسب أي ليس اصلا ولا فرعاً فدخل فيه ما في الذخيرة لوله بنيت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا أي لاختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع الاصول والمعتبر فيه القرب جزئية فان لم يوجد اعتبار الترجيح فان لم يوجد اعتبار الارث ففي أب وابن تجب على الابن لترجحه بابت ومالك لا يترك ذخيرة وبدائع أي وان استويا في قرب الجزئية ومثله أم وابن لقول المتون ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أخذ قال في البحر لان لهما تأويل في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اهـ فليس ذلك خاصا بالاب كما قد يتوهم بل الام كذلك وفي جد وابن ابن علي قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المرجح من وجه آخر بدائع وظاهره انه لوله أب وابن ابن أو بنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فالتساوي ووجد القرب المرجح وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا يجب قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد (القسم الرابع) الفروع مع الاصول والحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع لترجهم بالقرب والجزئية فكأنه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس) الاصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والافاما أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين ففي الاول يعتبر القرب جزئية لما في القنية له أم ووجدت لأم فعلى الام أي لقربها ويظهر منه ان أم الاب كأي الام وفي حاشية الرملي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى القرب ولو لم يدل به الاثر اهـ فان تساوى في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اهـ وعليه ففي جد لأم وجد لاب تجب على الجد لاب فقط اعتبار الارث وفي الثاني اعني لو كان كل الاصول وارثين فبالارث ففي أم وجد لاب تجب عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية ثمانية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحواشي فان كان احد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الصنف الاخر مثال الاول ما في الثانية لوله جد لاب وأخ شقيق فعلى الجد اهـ ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لأم وعم فعلى الجد اهـ أي لترجحه في المثالين بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العم في الثاني وان كان كل من الصنفين اعني الاصول والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم وأخ عصي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الام الثلث وعلى العصبية الثلثان بدائع ثم اذا تعدد الاصول في هذا القسم بنوعيه نظر اليهم وتعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلاً لو وجد في المثال الاول المار عن الثانية جد لأم مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجحه بالارث مع تساويهما في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن القنية أم مع الجد لأم تقدم عليها لترجحها بالارث وبالقرب وبهذا يسقط الاشكال الذي سنبذ كره عن القنية كما ستعرفه وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة مع الأم جد لأم تقدم عليها لما قلنا ولو وجد معها جد لاب بأن كان للفقير أم وجد لاب وأخ عصي أو ابن أخ أو عم كانت النفقة على الجد وحده كما صرح به في الثانية ووجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه والعلم لتزليه حينئذ منزلة الاب وحيث تحقق تزليه منزلة الاب صار كالوكان الاب موجوداً حقيقة واذا كان الاب موجوداً حقيقة لا تشاركه الأم في وجوب النفقة فكذلك اذا كان موجوداً حكماً فوجب على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم وجد لاب فقط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما أثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)

الحواشي فقط والمعتبر فيه الارث بعد كونه ذا رحم محرم وتقريره واضح في كلامهم كما سيأتي ثم هذا كله اذا كان  
جميع الموجودين مؤثرين فلو كان فيهم معسر فتارة ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل  
منزلة الحي وتجب على من بعده بقدر حصته منهم من الارث وسيأتي بيانه أيضا فهذا خلاصة ما اشكك عليه تلك  
الرسالة \* الناقية للجهالة \* فعض عليه بالنواجذ \* وكان له أرغب آخذ \* وان أردت الزيادة على ذلك فارجع  
اليها وعمل عليها \* فانهم افريد في بابها \* نافعة لطلابها \* وهي من محض فضل الله تعالى \* فله في كل وقت  
ألف حمد يتوالى \* (قوله النفقة على البنت أو بنتها) لف وتشر مرتب في الاثر النفقة على البنت وحدها  
للقرب وفي الثاني على بنتها الجزئية ومثله ابن نصراني وأحمد مسلم وان كان الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله  
لانه لا يعتبر الارث) على لقوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله الا اذا استويا) أي في القرب والجزئية  
في هذا المثال يجب للفقير على جده سدس النفقة وعلى ابن ابنة باقيا فان هذا الفقير لو مات يرثان منه كذلك  
وقوله الامرج استثناء من هذا الاستثناء أي عند التساوي يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى  
من معه ورجحان فوجب على ابنه دون أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانهم  
استويا في القرب والجزئية مع عدم المخرج والنفقة عليه ما بالولية ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم  
ترجح بكونه هو الوارث فيستعين بجل قولهم والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه  
النفقة فروعا فقط أو فروعا وحواشي وهو القسم الاوّل والثاني من الاقسام السبعة المارة بما بقية الاقسام  
فيعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله والمعتبر فيه الخ الغمير فيه راجع الى ما قبله من نفقة  
الفروع والاصول على ما قدمناه عن الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجاهه الى نفقة  
الاصول فقط أي نفقة الاصول الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم  
لكن الشارح تابع الفتح في ارجاعه الغمير الى النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما بعضها من نفقة  
الاصول الراجعة على الفروع وبعضها من عكسه فافهم (قوله لترجيحه بآنت ومالك لا يبيّن) أي بهذا  
الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كما في الفتح وهو مؤول للقطع بأن الاب يرث  
السدس من ولده مع وجود ولد الولد فلو كان الكل ملكه لم يكن لغيره شيء معه قال الرجعي وينبغي في جده  
وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا المخرج فانهم جعلوه مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبما عليه  
مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا أمة ابن ابنة عند فقد الابن صحت دعواه وتلكها بالقيمة كما هو الحكم في الاب  
لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله فكارثهما) أي اثلاثا لان كلا منهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر  
كما ترى في القسم الخامس (قوله فعلى الام) أي لكونها أقرب من أبيها حيث كان أحدهما وارثا والآخر  
غير وارث كما ترى (قوله فعلى أبي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله  
وامتسكه في البحراخ) أصل الاشكال لصاحب الفقيه ووجهه أن وجودهم في ام وعم كارتهم مانص عليه  
محمدي الكتاب فيقتضي جعل ام بمنزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام متقدما على ام فيلزم أن تقدم  
أيضا على الام لمساواتهم فيشكل جعل النفقة على الام في مسألة أم وأبي ام بل الظاهر جعلها على أبي الام  
لتقدمه عليها وجعله اعلى الام يقتضي تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على ام لان أباهما متقدم عليه  
فكيف تكون عليهما كارتهمما أفاده ط وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لانتاقض  
فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة  
الفروع وذوي الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحينئذ نبدأ في المسألة  
الاولى من تقديم الام على أبيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخبير المولى  
أيضا في دفع الاشكال وما في المسألة الثانية من تقديم أبي الام على ام لاختصاصه بالجزئية مع عدم  
المشاركة في الارث أيضا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا  
من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول فحيث وجدت المشاركة في الارث اعتبر قدر الميراث فقد ظهر أن جهة  
التقديم في ايجاب النفقة أو المشاركة فيها مختلفة في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها أصلا فافهم والله أعلم  
(قوله قال الخ) أي صاحب البحر وقد تقدم أبضا عن القنية حيث قال فيها وبنت ترع من هذا الجمله فرع

قوله بنت وابن ابن وبنت بنت وآخ  
النفقة على البنت أو بنتها لانه  
(لا) يعتبر (الارث) الا اذا استويا  
بجد وابن ابن فكارثهما الامرج  
كوالد الولد (فعلى ولده لترجيحه  
بآنت ومالك لا يبيّن) وفي الثانية  
له ام وابو اب فكارثهما وفي القنية  
له ام وابو أم فعلى الام ولوله عم  
وابو أم فعلى أبي الام واستشكله  
في البحر بقولهم له ام وعم  
فكارثهما قال ولوله أم وعم واب  
ام دل تلزم الام فقط ام كالارث  
احتمال

اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأبو أم موسرون فيحتمل أن تجب على الام لا غير لان أبا الام لما كان أولى من العم والام أولى من أيها كانت الام أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الام والعم أثلاثا اه قلت ووجه الاختال الثاني انه لما نص في مسألة الكتاب على وجوبها على الام والعم كما أرشدنا أي أثلاثا علم أن الاعتبار الارث هنا خيئذ يسقط أبو الام في هذه المسألة المشككة وهو الصواب وبه أجاب الخبر الرمي أيضا فقال ان الظاهر من فروعههم أن الاقربية انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالاتم والعم والجد لقبولهم بقدر الارث اه وبذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا السائحاني وفيه عصره شيخ مشايخنا مثلا على التركا في وهو الموافق لما قدمناه في الضابط في قسم اجتماع الأصول مع الحواشي وقد بيناهنا على سقوط الاشكال هنا لنفاهم (قوله وتجب أيضا الخ) شروع في نفقة قرابة غير الولاد ووجوبها لا يثبت الا بالقضاء والرضا حتى لو طفر أحداهم بجنس حقه قبل القضاء أو الرضاء ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والولد والابوين فان اهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض بأن القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واجيب بأن نفقة القريب المحرم فيها اختلاف المجتهدين بخلاف الزوجية والولد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها بدون القضاء واجيب بأنه اذا قوى قول المخالف روعي خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ واجيب أيضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب أدائه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لجاز أخذ القريب بما ظفر من جنس حقه واجيب بمنع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فتركت منزلة اليقين خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما قلنا عليه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول الاخر رضاعا والثاني ابن العم ولا بد من كون المحرمية بجهة القرابة فخرج ابن العم اذا كان أحما من الرضاع فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق فحين تجب عليه النفقة فشميل الصغير الغني والصغيرة الغنية فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبهما المحرم بشرطه كذا في أنفع الوسائل يجوز ثم ان قول المصنف ولكل معطوف على قوله لاصوله أي اصول المورث فاد اشترط اليسار فيمن تجب عليه النفقة هنا أيضا لا تجب على فقير الابن للزوجة والولد الصغير كافي كافي الحاكم وفي تفسير اليسار خلاف المار (قوله مطلقا) قيد للآخر أي سواء كانت بالغة أو صغيرة صحيحة أو زمنية كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحة القادرة على الكسب لكن لو كانت مكنته بالفعل كالنابلة والمغسلة لا نفقة لها كما مر (قوله أو كان الذكر بالغا) لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تقييده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو بالغ عاجز بالجر عطفنا على صغير (قوله لكن عاجزا) الاولى اسقاط لكن لأن العطف بها يشترط له تقدم نفي أو نهى ط (قوله كعمي الخ) أفاد أن المراد بالزمانه العامة كافي القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانه تكون في ستة العبي وفقد اليدين أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب واحد والنيل اه فان قلت ان من ذكره قد يكتب فلا عي يقدر على العمل بالاولاب ومقطوع اليدين على دومان الغن برجليه أو الحراسته وكذا الاخرس قلنا ان اكتسب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكف لان هذه الاعذار تمنع عن الكسب عادة فلا يكف به (قوله وعنه) بالحريك نقصان العقل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالحاء والقاء وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كسبا ولا ينبغي أنه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ لحرفة بالحاء المجبة والقاف وآخره ضمير الغيبة وهو عدم معرفة عمل اليد خرق خرقا من باب قرب فهو آخرق مصباح وفي الاختيار لان شرط وجوب نفقة الكبير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعمي ونحوهما أو معنى كن به خرق ونحوه اه (قوله أولكونه من ذوى البيوتات) أي من أهل الشرف قال في المغرب البيوتات جمع بيوت جمع يت ويختص بالاشراف وعبارة الفخ وكذا اذا كان من أبناء الكرام لا يجرد من يستأجره وعبارة الزبالي أو يكون من أعيان الناس يلحقه العار بالكسب واعترضه الرجعي بأن كسب الحلال فريضة وبأن علماسيد العرب كان يؤجر نفسه لليهود كل دلو ينزعه من البئر بمرة والصدقي بعد أن يوبع بالخلافة تحمل أثوابا وقصد السوق فردوه وفرض له من بيت المال ما يكفيه وأهله وقال سأعجز للمسلمين

مطلبة

في نفقة قرابة غير الولاد من الرحم المحرم

(و) تجب أيضا (لكل ذي رحم

محرم صغيرا أو نثي) مطلقا (ولو

كانت الانثى) بالغة (صحيحة) (أو

كان الذكر) بالغا (لكن عاجزا)

عن الكسب (بخوزمانه) كعمي

وعنه وفي زاد في اللقي والختمار

أولا يحسن الكسب لحرفة

أو لكونه من ذوى البيوتات

في مالهم حتى اعوزهم عما انفقت على نفسي وعيالي اه واى فضل لبيوت تحمل أهلها أن تكون كالأعلى  
الناس اه ملخصا قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن عازا في زمن الصحابة بل يعدونه غفرا بخلاف من بعدهم ألا ترى  
أن الخليفة بل من دونه في زماننا لو فعل كذلك لسقط من أهين رعيته فضلا عن أعدائه وقد أثبت الشارع  
لولى المرأة فسخ النكاح لدفع العار عنه حيث كان الكسب غاراله كالأول كان ابنا أو أخا لاميرا أو لقاض  
انقضاء من لا تجب له النفقة علمه بشر وطها (قوله أو طالب علم) أى إذا كان به رشد ومز الكلام عليه  
(قوله حال من المجموع) أى من صغير واثى وبالع قال ط والاولى جعله خلا من ذى رحم محرم لعمومه  
الكل وفى نسخة فقراء (قوله بحيث تجل له الصدقة) كذا فى رسم فى البدائع وذلك بأن لا يملك نصا تاما أو غير  
نام زائد عن حوائجها الأصلية والظاهر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة اذ لو كان يملك دون نصاب من  
طعام أو نفقة تجل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لانها معللة بالكفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك  
لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله منزل وخادم) أى وهو محتاج اليها وهذا عام في الوالدين والمولودين  
وذوى الأرحام كما صرح به فى الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر ببيع بعضه وانفاقه على نفسه وكذا  
لو كانت له دابة نفيسة يؤمر بشراء الادنى وانفاق الفضل اه ومنه في شرح أدب القضاء وسناعات البيت المحتاج  
اليه مثل المنزل والادب ككفاية ما في شرح أدب القضاء وهل مثله جهاز الزكاة مثلا خلافا في أنها هل  
تحرر عليها الصدقة بسببه فراجعوه وهل تجب نفقة الخادم خاتمة تضي ما في البدائع نعم فإنه قال وكل من وجبت  
عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع ان كان رضيعا لان وجوبها للكفاية والكفاية تتعلق  
بهذه الاشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضا لان ذلك من جملة الكفاية اه واخيلاجه  
الى خدمته بان يكون به علة كما قد مناه في خادم الاب وكذا لو كان من أهل البيوت لا يتعاطى خدمة نفسه  
بيده تأمل (قوله بقدر الارث) أى تجب نفقة المحرم الفقير على من يرفقه اذا مات بقدر ارثهم منه  
(قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أى مثل الرزق والكسوة التى وجبت على المولود له فأناط الله تعالى النفقة  
بأهم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أى للآية الشريفة حيث عرفت بما يعلى المفيدة للارث  
ط ويوجد في بعض النسخ بين قوله ولذا وقوله يجبر عليه مانعه ينظر ما المراد بالجبر هنا هل هو الحبس أو غيره  
وقد ذكرنا في القضاء حبسه لئلا يفر من عدم الحبس لغيرهم قلت وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله  
يجبر عليه ثم لا يخفى أنه اذا حبس الاب فقير بالاولى لان الاب لا يحبس في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور  
في القضاء أنه يجبس لنفسه القريب والزوجة وأما ما سيذكره عن البدائع من أن الممتنع من نفقة القريب  
يضرب ولا يحبس فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبيل قوله ولم لو ك (قوله يجبر عليه) أى على الاتفاق وقد مناه  
عن الجبر أنه لو قال أنا أطعمك ولا أدفع شيئا لا يجاب بل يدفعها اليه (قوله أى فقير) مقيد أيضا بالعاجز  
عن الكسب ان كان ذكرا بالغاً ولو صغيراً أو اثني فجزد الفقر كاف كما مر (قوله له اخوات متفرقات) أى  
اخت شقيقة واخت لاب واخت لأم (قوله اخماس) ثلاثة اخماس على الشقيقة وخمس على الاخت لاب  
وخمس على الاخت لأم لانهن لو ورثن كانت المسألة من ستة ثلاثة لاولى وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم برز  
عليهن فقصر المسألة رتبة من خمسة اه ح وكذلك تنبى النفقة اخماسا عند عدم الرتبة ان كان معهن ابن عم  
اذ لا نفقة عليه لانه غير محرم فلو كان ببله عم عصى تنصير أسداسا (قوله ولو اخوة متفرقين) أى ولو كان الورثة  
اخوة متفرقين (قوله فسدسها) أى النفقة على الاخ لأم والباقي على الشقيق لسقوط الاخ لاب بالشقيق  
في الارث ح (قوله كارهه) مصدر مضاف لثقله أى كارههم اياه (قوله وكذا) أى الحكم كذلك لو كان  
معهن أى مع الاخوات أو معهن أى مع الاخوة (قوله ابن معسر) أى صغيراً وكبيراً عاجزاً كفى الذخيرة  
اذ لو كان صحيحاً أمر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على رواية محمد التى رجحها الزيلعي والكمال  
وفى الذخيرة ان نفقة ذلك الابن على عمته الشقيقة فى الاولى وعمه الشقيق فى الثانية لان الاب المعسر كاليتيم  
فيكون ارث الابن لعمته أو عمته المذكورين فقط فكذا نفقته (قوله ليصير واورثة) أى ويقضى عليهم  
بالنفقة وما لم يجعل الابن كالمعذور لا تنصير الاخوة والاخوات ورثة فيستعذر بايجاب النفقة عليهم ط (قوله  
نفقة الاب على الاشقاء) أى على الاخت الشقيقة فى المسألة الاولى وعلى الاخ الشقيق فى الثانية فأطلق الجمع

أو طالب علم (فقيرا) حال من  
المجموع بحيث تجل له الصدقة  
ولوله منزل وخادم على الصواب  
بدائع (بقدر الارث) لقوله تعالى  
وعلى الوارث مثل ذلك (و) اذا  
(يجبر عليه) ثم فرع على اعتبار  
الارث بقوله (نفقة من) أى فقير  
(له اخوات متفرقات) مؤسرات  
(عليهن اخماسا) ولو اخوة متفرقين  
فسدسها على الاخ لأم والباقي  
على الشقيق (كأثره) وكذا لو  
كان معهن أو معهن ابن معسر  
لانه يجعل كليت ليصير واورثة  
ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب  
على الاشقاء فقط لارثهم معها

على ما فوق الواحد وقوله لا يرثهم أى الاشقاء معها أى مع البنت فلا تجعل البنت كليت لانها لا تبرز كل الميراث وانما يجعل كليت من يبرز كل الميراث لينظر الى من يرث بعده فتجب النفقة عليه في مسألة الابن تجب على كل الاخوة أو الاخوات وحنا على الاشقاء فقط لا قوط الاخوة أو الاخوات لاب أو لأم (قوله وعند المتقدم) أى تعدد المعسرين والموسرين والاولى وعند الاجتماع وفي الخاتمة وغيرها الاصل أنه اذا اجتمع في قرابة من تجب له النفقة موسر ومعسر ينظر الى المعسر فان كان يبرز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر الى ورثة من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يبرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فباعتبار المعسر لاظهار قدر ما يجب على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك اهـ (قوله كذاى ام) أى كغير فقير أو كبير من فقير له ام الخ (قوله فالنفقة عليهم ارباعا) لان النصف في الارث للشقيقة والسدس للاخت لاب والسدس للاخت لأم فكان نصيب الشقيقة والام أربعة فربع النفقة على الام وثلاثة ارباعها على الشقيقة اهـ ج ولوجعل المعسر كالمعدوم أصلا كانت النفقة على الام والشقيقة اثناسا ثلاثة اثناس على الشقيقة واثناسان على الام اعتبارا بالارث ثانية وفيها ولو كان للصغرة معسرة ولأمه اخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخالة لاب وام لان الام تبرز كل الميراث فتجعل كالمعدومة وأما نفقة الام فعلى اخواتها اثناسا على الشقيقة ثلاثة اثناس وعلى الاخت لاب خمس وعلى الاخت لأم خمس اهـ وتماثل ذلك في رسالتنا تحرير النقول (قوله اذ لا يتحقق الخ) حاصله أن حقيقة الوارث في الآلية غير مرادة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق الا بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من يثبت له ميراث فتح (قوله ولو استويا في المحرمية الخ) أى وفي أهلية الارث ذخيرة قال في الفتح والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا حارزه فيما اذا كان انحرز له ميراث غير محرم ومعه محرم أما اذا ثبت محرمية كاهم وبعضهم لا يبرز الميراث في الحال ككنا مال والعم اذا اجتمع فانه يعتبر احرار الميراث في الحال وتجب على العم وإذا اتفقوا في المحرمية والارث في الحال وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعدوم ووجب على الباقيين على قدر اربابهم كان ليس معهم غيرهم اهـ وفي الذخيرة لوله عم وعممة وخالة موسرون فالنفقة على العم فلو العلم معسرا فعلى العممة والخالة اثناسا كاربهما (قوله وفي القنية الخ) مكرر مع ما قدمه في الفروع عن الوقعات (قوله وفي السراج الخ) مكرر أيضا مع ما قدمه قبيل قوله قضى بنفقة الاعسار أما ما قدمه قبيل الفروع من أن الرجوع انما يثبت للام فقط على الاب دون غيرها فلا يردها أم أو لأم فلا نفقة للمعتمد كاحترنا هناك وأما ما نيا فلات الرجوع هنا على الزوج لا على الاب فافهم (قوله على من رجحه كامل) أى بان يكون محرما أيضا (قوله ولذا) أى لاشتراط كونه رجما محرما وهو الرحم الكامل (قوله قولهم) أى في مسألة خال وابن عم (قوله فيه نظرا الخ) عبارة القهستاني فيه نوع مخالفة للكلام القوم اهـ فيين الشارح المخالفة بقوله لانه ليس بعم الخ وأنت خير بأنه غير مخالف لكلامهم أصلا بل هو مقتزله ومؤكد فان مسألة خال وابن عم مذكورة في متون المذهب وشروحه فصرحوا بوجوب النفقة فيها على الخال لكون رجحه كاملا كما اشتهر طوا وان كان الميراث كله لابن العم لكون رجحه ناقضا وبهواه هذا المثال على شئ آخر أيضا وهو ان الاعتبار بأهلية الارث لا الارث حقيقة كما مر في أين جاءت المخالفة لكلامهم وأوى من هذا ما نقله القهستاني عن بعضهم من أن الاولى التمثيل بخال وعم فانه خطأ محض كما لا يخفى أن أراد أن النفقة على الخال وان أراد أنها على العم فلا فائدة في ذكر الخال ولم يبق لأهلية الارث مثال فافهم (قوله مع الاختلاف ديننا) أى كالكفر والاسلام فلا يجب على أحدهما الانفاق على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السي على الموسر الشيعي كما اشتهر اليه في التكميل قهستاني والمراد الشيعي المنفل بخلاف الساب القاذف فانه حر تدبقت ان ثبت عليه ذلك فان لم يقتل تساهلا في اقامة الحدود فالظاهر عدم الوجوب لان مدار نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا وارث بين مسلم ومهر تدبقت لو كان يحمي ذلك ولا يمتنع يعامل بالظاهر وان اشتهر حاله بخلافه والله سبحانه أعلم (قوله لا لا زوجة الخ) لان نفقة الزوجة جزاء الاحتباس وهو لا يتعلق بانحدار الله ونفقة الاصول والفروع للزوجة وجزء المهر في معنى نفسه فكما لا تمتنع نفقة نفسه بكفره لا تمتنع نفقة جرحه الا انهم اذا كانوا خريجين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مسلمين

وعند التعدد يعتبر المعسر من احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذاى ام واخوات متفرقات والام والشقيقة موسر نان فالنفقة عليهما ارباعا (والمعتبر فيه) أى الرحم المحرم (أهلية الارث لاحقيقه) اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كم وخال رجح الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كليت وفي القنية يجبر الأبعد اذا غاب الأقرب وفي السراج معسر له زوجة ولزوجته أخ موسر اجبر أخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا أيسر انتهى وفيه النفقة انما على من رجحه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فافهم (ولا نفقة) بواجبة (مع الاختلاف) ديننا لا لزوجة والاصول والفروع علوا وسفلا (الذين) لا الخريجين ولو مسلمين

لأنهم ينعون البر في حق من يتألف في الدين كما في الهداية (قوله لا انقطاع الارث) تعلل لقوله ولا تنفقه مع الاختلاف دينا ولقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كإخص عليه في كافي الحاكم فقد أخر التعليل لكون المسألتين فافهم (قوله لأن له ولاية التصرف) فيه نظره وعبارة الهداية وغيره لأن للاب ولاية الحفظ في مال الغائب ألا ترى أن الوصي ذلك فالاب أولى لو فور شفقته اه قال في الفتح وأجاز بيعه صار الحاصل عنده الثمن وهو جنس حقه فأخذ بخلاف العقار لأنه محصن بنفسه فلا يحتاج إلى الحفظ بالبيع اه وحاصله أن المنقول مما يخشى هلاكه فلا يبيع حفظه وبعد بيعه يصير الثمن من جنس حقه فله الاتفاق منه فلا يقال أنه إنما يكون حفظا إذا لم يتفق غنسه لأن نفس البيع حفظ فلا يشترط في ثمنه حقه في الثمن بعد البيع فافهم نعم استشكل الزيلعي أنه إذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فما المانع منه لأجل دين آخر قال في البحر وأجاب عنه في غاية البيان بأن النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعانة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر الديون اه تأمل ثم انما ذكرهنا قول الامام وهو الاستحسان وعندهما وهو القياس أن المنقول كالعقار لا انقطاع ولاية الاب بالبلوغ وهل الحد كالاب لم أره (قوله لا الام) ذكر في الاقضية جواز بيع الابوين فيقول أن هذا رواية في أن الام كالأب ويحتمل أن المراد أن الاب هو الذي يتولى البيع ويتفق عليه وعليها ما يبيعها بنفسه فبعد لعدم ولاية الحفظ كما في الفتح وغيره فأقار ترجيح الثاني وفي الذخيرة أنه الظاهر وثله في النهر عن الدراية وفي القهستاني عن انخلاصة أن ظاهر الرواية أن الام لا يبيع (قوله ولا بنية آقاربه) وكذا ابنه كافي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله يبيع عقار صغير ومجنون) تفرع على قوله لاعتقاره الرجوع إلى الابن الكبير و زاد المجنون لأنه في حكم الصغير (قوله ولزوجته وأطفاله) المتبادر من كلامه أن الصغير راجع للاب كصغيره وعبارة النهر ولم يقل لنفقته لما مر من أنه يتفق على الام أيضا من الثمن وينبغي أن تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منه أن المراد زوجة الغائب وأولاده لأن المراد من الام أمه أيضا (قوله بقدر حاجته) قال في النهر وفي قوله للنفقة إيماء إلى أنه لا يجوز له بيع زيادة على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في البحر إلى غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث النهر الآن يحمل على ما إذا لم يكن غيره ويؤيده أنه يتفق على أم الغائب أيضا كما علمته (قوله ولا في دين له) أي للاب على الابن الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار إلى ما مر من اشكال الزيلعي وجوابه (قوله لا ديانة) فلو مات الغائب حل له أن يخلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لأنه لم يرد بذلك غير الإصلاح بجر عن الفتح (قوله كديونه) أي فانه إذا اتفق على من ذكرهما عليه يضمن بمعنى أنه لا يرأفأضاً ويبرأ ديانة رجعي (قوله ولزوجته وأطفاله) أشار إلى أن ذكر الابوين غير قيد كإبنته عليه في البحر وفي النهر انما خص الابوين لعدم الزوجة والاولاد بالاولى (قوله ان كان) أي أن وجد ثم قاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء بالرشوة ولم يطلب رشوة على الاذن والافهوك العدم رجعي (قوله استحسانا) لأنه لم يرد به الا الإصلاح ذخيرة وفيها وكذا قالوا في مسافرين انعمي على أحدهما أو مات فأنفق الآخر عليه من ماله وفي عبد مأذون مات مولاه فأنفق في الطريق وفي مسجد بلا متول له أو قاف أنفق عليه من بعض أهل المحلة لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى وحكي عن محمد أنه مات تلميذه فباع كتبه وأنفق في تجهيزه فقيل له انه لم يوص بذلك قتلا محمد قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فاص كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا ما في الحكم فيضمن وكذا يعرف الوصي دينه على الميت فقضاء لا يأثم وكذا الوثام رب الودعة وعليه مثلهما دين لا تخرم بقضه فقضاء المودع ومثله المديون لومات دأته وعليه دين لا تخرم مثله لم يقضه فقضاء المديون وكذا الوارث الكبير لو أنفق على الصغير ولا وصي له فهو محسن ديانة متطوع حكما اه ملخصا من البحر لكن ذكر في التاترخانية في المسألة الأخيرة انه ان كان طعاما يتفق سواء كان الصغير في جبره أولا وان كان دراهم يملك شراء الطعام لو في جبره وان كان شيئا يحتاج إلى بيعه لا يملك الا ان كان وصيا (قوله كالارجوع) أي للمودع على الاب بما أنفق عليه اذا غنمه الغائب لأن المودع ملك المدفوع بالضمن فكان متبرعا بملك نفسه قال في البحر وظاهره أنه لا فرق بين أن يتفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود العلة فيهما ويظهر أنه لا ضمان لو أجاز المالك لأن الاجازة ابراء منه ولذا هما كالوكالة السابقة اه (قوله وكما لو انحصار رثته الخ)

لا انقطاع الارث (بيع الاب)

لأن له ولاية التصرف (لا الام)

ولا بنية آقاربه ولا القاضي اجماعا

(عرض ابنه) الكبير الغائب

لا الحاضر اجماعا (لا عقاره)

فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا

للفقهاء ولزوجته وأطفاله كافي

انهم يحجبون حاجته لافوقها

(ولا في دين له سواها) لمخالفة

دين النفقة لسائر الديون (ضمن)

قضاء لادبانه (مودع الابن) كديونه

(لو أنفق الوديعه على أبويه)

وزوجته وأطفاله (بغير أمر)

مالك (أو قاض) ان كان والافلا

ضمن استحسانا كما لارجوع

وكما لو انحصار رثته في المدفوع اليه

لأنه وصل اليه عين حقه

مطلب

في مواضع لا يضمن فيها المتفق

اذا قصد الإصلاح

فاذا اتفق على أي الغائب مثلاً بلا أمر ثم مات الغائب ولا وارث له غير الاب فلا رجوع للاب على المودع  
لانه وصل اليه عين حقته وهذا ذكره في النهر بجنا وشبهه بما لو اطعم المغصوب للمالك بغير علمه (قوله  
لغائب) أي هو ولد هما (قوله أي جنس النفقة) الانسب لتذكير الغنمير قول المخ من جنس حقهما  
أي النفقة (قوله لوجوب نفقة الولاد والزوجة) أشار بهذا الى أن الابوين في المنزل ليس بقيد بل الزوجة  
وبقية الولاد كذلك كافي الجرح (قوله حتى لو ظفر) أي أحده هؤلاء (قوله فله أخذه) أي بلا قضاء  
ولارضاء بجر وهذا مقيد باباء الابن وأن لا يكون غنة قاض كما سلف ط (قوله حكم الحاكم)  
كذا في بعض النسخ وفي بعضها حكم الحاكم أي حال الاب يوم الخصومة فان كان معسرا فالقول له استحسانا  
في نفقة مثله والا فالقول للابن بجر (قوله ولو برهننا فيينة الابن) أي لانه ثبت أمر اعراضا خانية أي  
لان الاصل الاعسار واليسار عارض ومقتضى هذا الاطلاق أنه مع البينة لا ينظر الى تحكيم الحاكم والافهذا  
ظاهرا فيما اذا كان معسرا يوم الخصومة لان الظاهر للاب ولذا كان القول له فتكون البينة المعسرة بينة الابن  
لاشتمها خلاف الظاهر أما لو كان موسرا يومها فينبغي أن تقسم بينة الاب على أنه كان معسرا يوم الانفاق  
كما لو برهن وحده تأمل قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار والبينة المدعة فاعله عند عدم العلم بالحال  
تأمل (قوله غير الزوجة) بسئل الاصول والفروع والمحارم والممالك (قوله زاد الزيلعي والصغير) يعني  
استثناءه أيضا فلا تسقط نفقته المقضى بها بعضى المدة كزوجته بخلاف سائر الاقارب ثم اعلم أن ما ذكره  
الزيلعي نقله عن الذخيرة عن الحماوى في الفتاوى وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم الشارح مع أنه يخالف  
لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم وفي الهداية ولوقضى القاضى الولاد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة  
فقط مدة سقطت لان نفقة هؤلاء يجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بعضى المدة بخلاف  
نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضى لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى اهـ وقرر  
كلامه في فتح القدير ولم يترج على ما مر من الذخيرة على أنه في الذخيرة صرح بخلافه وعزا الى الكتاب  
فانه قال فيها قال أي في الكتاب وكذلك ان فرض القاضى النفقة على الاب فغاب الاب وتركتهم بالنفقة  
فاستدانت بأمر القاضى وأنفقت عليهم ترجع عليه بذلك فان لم تستدن بعد الفرض وكانوا يابا ككون من  
مسألة الناس لم ترجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا واعطوا اصابوا مسلكهم فوقع الاستغناء عن نفقة الاب  
واستحقاق هذه النفقة باعتبار الحاجة فان كانوا اعطوا مقدار نصف الكفاية سقط نصف الكفاية عن الاب  
وتصح الاستدانة في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في نفقة جميع  
المحارم اذا أكلوا من مسألة الناس لارجوع لهم لان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بالقضاء بل تسقط بعضى  
المدة بخلاف نفقة الزوجة اهـ ومثله في شرح أدب القضاء للغصاف وذكر مثله قاضى خان جازما به وقد  
قال في أول كتابه ان ما فيه أقوالا اقتصر فيه على قول أو قولين وقد تمت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاظهر  
وقد راجع الرجعى نسخة من الذخيرة محترقة حتى اشتبه عليه ما ترجم بمسألة الموت الآتية وحكم على الزيلعي  
ومن تبعه بالوهم وقال لان امر اذا الحماوى أن نفقة الصغير لا تسقط بعد الاستدانة وأطال بما لا يجيد نفقا  
والصواب في الرد على الزيلعي ما قدمناه (قوله وأما مادون شهر) محترز قوله أي شهر فأكثر ووجهه أن  
هذه المدة قصيرة وان القاضى ما أمر بالقضاء فلو سقطت المدة القصيرة لم يكن للأمر بالقضاء فائدة لانه اذا كان  
كل ما مضى سقط لم يمكن استثناء شئ كافي الفتح (قوله ونفقة الزوجة والصغير) محترز قوله غير الزوجة  
والصغير أما الصغير ففيه ما علمت وأما الزوجة فانما تصير ديناً بالقضاء ولا تسقط بعضى المدة فلان نفقة لم تشرع  
لحاجتها كالاقارب بل لا حاسبها وقد علم من هذا أنها بعد القضاء لا تسقط بعضى المدة سواء كانت شهر  
أو أكثر أو أقل نعم تسقط نفقتها بعضى المدة قبل القضاء ان كانت شهرا فأكثر كما قدمناه عند قول المصنف والنفقة  
لا تصير ديناً بالقضاء والحاصل أن نفقة الزوجة قبل القضاء كنفقة الاقارب بعد القضاء في أنها تسقط بعضى  
المدة الطويلة (قوله غير الزوجة) أما حتى فترجع بما فرض لها ولو أكلت من مال نفسها أو من مسألة  
كما في الخانية وغيرها فاستدانتها بعد الفرض غير شرط نعم استدانتها للصغير شرط كما علمته مما مر وبأى  
(قوله فلم يستدن) أفاد أن مجرد الامر بالاستدانة لا يكفي ومفهومه بعضهم من عبارة الهداية فهو غلط

(و) الابوان (لو أنفقما عندهما)

لغائب (من ماله على أنفسهما

وهو من جنسه) أي جنس النفقة

(لا) يضمنان لوجوب نفقة الولاد

والزوجة قبل القضاء حتى لو ظفر

بجنس حقته فله أخذه ولذا فرضت

من مال الغائب بخلاف بقية

الاقارب ولو قال الابن أن نفقته

وأنت موسر وكذبه الاب حكم

الحاكم يوم الخصومة ولو برهننا

فبينة الابن خلاصة (قضى بنفقة

غير الزوجة) زاد الزيلعي

والصغير (ومضت مدة) أي شهر

فأكثر (سقطت) لحصول

الاستغناء فيما مضى وأما مادون

شهر ونفقة الزوجة والصغير

فتصير ديناً بالقضاء (الا أن

يستدين) غير الزوجة (بأمر

قاض) فلم يستدن بالقضاء

بل لارجوع

كانه عليه في أنفع الرسائل (قوله بل في الذخيرة) هذا محل التعرّيع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة  
 الخ وهذا أيضا إذا فرض القاضي لهم النفقة وأمر الأم بالاستدانة كما علمته من كلام الذخيرة وأنت خير  
 بأن هذا مخالف لما قدمه عن الزياحي من قوله والصغير كأنه ما علمنا عليه أنفا فافهم (قوله أو أنفق من مالها)  
 هذا من كلام الخانية كما تعرفه وما قبله مذکور في الخانية أيضا وقوله رجعت بما زادت أي بما استدانته  
 أو أنفقته من مالها كميل تنقتهم وأفاد أن الاتفاق من مالها على الأولاد قائم مقام الاستدانة فهو تنقيده لقوله  
 فلم تستدن بالفعل فلا رجوع لكن هذا فهم صاحب البحر وهو غير صحيح فإنه قال وفي الخانية رجل غاب  
 ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا تنهم مال تجبر الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه قال في البحر  
 ولم يشترط الاستدانة ولا الاذن بها في فرق بين ما إذا أنفق عليهم من مالها وبين ما إذا أكلوا من المسألة اه  
 قلت لا ينبغي عليك أن ما في الخانية من مسائل أمر الأبعد بالاتفاق عند غيبة الأقرب وهي كثيرة تقدمت  
 في الفروع عن واقعات المفتين لقد رى أنفسى فيها بأمر القاضي الأبعد ليرجع على الأقرب كالأمر ليرجع  
 على الأب فهو أمر بالادانة ويحبس المتنع عنها لأن هذا من المعروف كما قدمه عن الزياحي والاختيار قبيل  
 قول المصنف قضى بنفقة الاعصار فإذا كانت الأم دوسرة أو ممر بالادانة من مالها وإن كانت معسرة أو ممر  
 بالاستدانة ففي كل منهما ما إذا أكل الأولاد من مسألة الناس سقطت نفقتهم عن أيهم لحصول الاستعانة  
 فلا ترجع الأم بشئ في صورتين وأما إذا أمرت بالاستدانة ولم تستدن بل أنفقت من مالها فلا رجوع لها  
 أيضا بخلاف ما إذا أكلوا من المسألة لأنها لم تفعل ما أمرها به القاضي القائم مقام الغائب ولذا صرحوا باشتراط  
 الاستدانة بالفعل ولم يكف مجرد الأمر بها خلافا لمن غلط فيه كما قدمناه عن أنفع الوسائل ويدل على أن اتفاقها  
 لا يقوم مقام الاستدانة ما صرح به في البرازية بقوله وإن أنفقت عليه من مالها أو من مسألة الناس لا ترجع  
 على الأب وكذا في نفقة المحارم اه فهذا صريح فيما قلناه وأشار إلى بعضه المقدسي والخير الرملي فافهم  
 نعم لو أمرت بالاتفاق وهي دوسرة فاستدانت وأنفقت منه ترجع لأن ما استدانته دين عليها لا على الأب  
 لأنه لا يصير ديناً على الأب إلا بالأمر بالاستدانة عليه لعموم ولاية القاضي فإذا كان ديناً عليها صار  
 من مالها فلا فرق بين الاتفاق منه أو من مال آخر بخلاف ما إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها فأنفقت  
 تكون متبرعة فاعتنم تحرير هذا المقام (قوله وينفق منها) الأولى منه أي بما استدانته (قوله  
 لكن نظري في النهر الخ) قد يجاب عن البحر بأن المراد من قوله وينفق مما استدانته تحقيق الاستدانة فهو  
 للاحتراز عما إذا لم يستدن وأنفق من ماله أو من صدقة ولذا قال في البحر بعد ذلك هذا الشرط قال في المبسوط  
 فلأنفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله أو من صدقة فلا رجوع له لعدم الحاجة وحينئذ فلا خلاف وسقط  
 التفسير فأداه ط وحاصله أن الاتفاق مما استدانته غير شرط لكن قال الرجعي لو أنفق من غيره فإما أن يكون  
 من ماله فلا يستحق نفقة لغناه به أو من مال غيره فهو واستدانة وتصدق أنه أنفق مما استدانته لكن صاحب النهر  
 مولع بالاعتراض على أخيه في غير محله اه قلت لكن هذا ظاهر إذا كان قبل الاستدانة أما بعد ما استدان  
 وصار ما استدانته ديناً على المقتضى عليه ثم تصدق عليه بشئ فهل تسقط نفقته عن قريبه لأنها تجب كفاية  
 للحاجة وقد حصلت بما صار معه من الصدقة فليس له أن ينفق مما استدانته حتى ينفق مامعه ولذا لو دفع له  
 القريب نفقة شهر فغضى الشهر وبقي معه شيء لم يقض له باخرى ما لم ينفق ما بقي أم لا تسقط لكون ما استدانته  
 صار ملكه ولذا لو جعل له نفقة مدة فمات أحدهما قبل تمام المدة لا يسترد شيئا منها اتفاقا كما في البدائع ونظيره  
 ما مر في موت الزوجة أو طلاقها استدانته في حكم المجل فيما يظهر فثبت ملكه فله أن ينفق منه أو من الصدقة  
 لكن ليس له الاستدانة ثانياً ما لم يفرغ جميع مامعه لتحقيق الحاجة فالخاص أنه إذا استدان بأمر قاض  
 صار ملكه ولذا لو مات القريب بعدها يؤخذ من تركته ولا يسيط بالموت فلا فرق حينئذ بين أن ينفق منه أو بما  
 ملكه بعد الاستدانة بصدقة أو غيرها هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأمل (قوله أو من عليه النفقة) أي  
 من بقية الأقارب فالأب غير قيد (قوله دين ثابت في تركته) فلا تم أن تأخذها من تركته ذخيرة (قوله  
 فتأمل) أي عند الفتوى ما هو الأول من هذين القولين الصحيحين قلت لكون نقل الثاني في الذخيرة عن  
 الخلف والأول عن الأصل قال الخير الرملي وأنت على علم بأن تصحيح الخلف لا يصادم تصحيح الأصل مع

بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من  
 مسألة الناس فلا رجوع لاتهم  
 ولو أعطوا شيئا واستدانت  
 شيئا أو أنفقته من مالها رجعت  
 بما زادت خانية (وينفق منها)  
 عزاه في البحر للمبسوط لكن نظر  
 فيه في النهر بأنه لا أثر لانفاقه بما  
 استدانته حتى لو استدان وأنفق  
 من غيره وفي مما استدانته لم تسقط  
 أيضا اه (قوله مات الأب) أو من  
 عليه النفقة (بعدها) أي  
 الاستدانة المذكورة (فهو)  
 أي النفقة (دين) ماب (في تركته  
 في الصحيح) بحر ثم نقل عن  
 البرازية تصحيح ما يخالفه ونقله  
 المصنف عن الخلاصة فائلا ولم  
 ترجع حتى مات لم تأخذها  
 من تركته هو الصحيح اه ملخصا  
 فتأمل



ما فيه من الاضرار بالنساء فينبغي أن يقول عليه اه أي على ما في الاصل للامام محمد وفي شرح المقدسي  
ولومات من عليه النفقة المستدانة باذن لم تنقطع في الصحيح فتؤخذ من تركته وان صح في الخلاصة خلافه  
اه ووفق ط بين القولين بما لا يظهر وعز ما في المتن الى الكثرة والوقاية والايضاح مع أنه غير الواقع فان  
مسألة الموت مما زادها المصنف على المتن تعال الشيخ صاحب البحر فافهم (قوله وفي البدائع الخ) تبع  
في النقل عنها صاحب البحر والنهر والذي رأيته في البدائع عكس ذلك فانه قال ويجبس في نفقة الاقارب  
كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا سيما تسقط بعض  
الزمان فلم يجبس سقط حتى الولد رأسا فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه  
يحمده على الاداء وهذا لم يوجد في سائر ديون الولد لانها لا تنفوت ولهذا قال أصحابنا ان الممتنع من القسم  
يضرب ولا يجبس بخلاف سائر الحقوق لانه لا يمكن استدراك هذا الحق بالجبس لانه يفوت بعض الزمان  
فيستدرك بالضرب بخلاف سائر الحقوق اه ملخصا وبه علم أن ما ذكره هو حكم الممتنع عن القسم  
بين الزوجات وقد مناعن الذخيرة لا يجبس والد وان علفا في دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف  
الصغير وسياق في فصل الجبس التحريم بذلك وفي الكثرة لا يجبس في دين ولده الا اذا أبى عن الاتفاق عليه  
وذكر المصنف هناك مثله وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضي فلا يلزم المحذور  
لان الكلام في الممتنع من الاتفاق وهو شامل للاتفاق بالاستدانة فيجب لينفق من ماله أو ليستدين فافهم  
وقول البدائع فلوم يجبس سقط حتى الولد رأسا أي كله بخلاف ما اذا احبس فانه انما يسقط حقه في مدة الحبس  
فقط وفي هذا دليل على أن الصغير ليس في حكم الزوجة خلافا لما ستر عن الزبلي اذ لو كان في حكمها المكان  
يمكن القاضي أن يقضي عليه بالنفقة فلا يسقط منها شيء كما ترد ديون الصغير (قوله وقيد عدم  
الجبس في نفقة القريب وهذا مبني على النقل الخطأ ما على الصواب الذي نقلناه فلا تقيد ثم قوله بما فوق الشهر  
سقطه كافي ط أن يقال بالشهر فما فوقه لان الذي لا يسقط هو القليل وهو ما دون شهر كما مر (قوله ولا يصح  
الامر الخ) في الترخايسة امرأه امرأه امرأه لا مال له ولا للمرأة فاستدانت وانفقت على الصغير بأمر  
القاضي فبلغ لا ترجع عليه بذلك اه أي أمرها القاضي بأن تستدين وترجع عليه بعد بلوغه كافي في البرازية  
قال في المنع فقد أقاد أنه لا علك الامر بالاستدانة الا اذا كان الصغير مال أو كان هناك من تجب نفقته عليه  
(قوله وتجب النفقة) أي على المولى ولو فقيرا. فهستافى (قوله املوك) أي بقدر كفايته من غائب  
قوت البلد وادامه وكذا الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة ولا يلزم السيد ان تنعم على أن يدفع له  
مثله بل يستحب ولو قدر على نفسه شيئا أو رباضة لزمه الغالب في الاصح ويستحب التسوية بين عبيده وجواريه  
في الاصح ويريد جارية الاستمتاع في الكسوة للعرف وعليه شرائع علماء الظهارية لهم وينبغي أن يجلسه لياكل معه  
ط ملخصا عن الهندية (قوله منفعة) تميز بمحلول عن نائب الفاعل وخرج به المكاتب لانه مالك لمنافعه  
ودخل فيه المدير واتم الولد فاتم ما كالتن ولوله كبير اذ كرا صحيا ولوله أب حاضر ولو أمة متروجة ما لم يوتها  
منزل الزوج كافي في البحر (قوله كوصي بخدمته) الا اذا امرض مرضا عنقه من الخدمة أو كان صغيرا لا يقدر  
على الخدمة فنفقته على الموصي له بالرقبة حتى يصح ويبلغ الخدمة نهر (قوله هو الصحيح) وقيل برفع البائع  
الامر الى الحاكم فيأذن له في بيعه وانجارته قنية وفيها أن نفقة المبيع بشرط الخيار على من له الملك في العبد  
وقت الوجوب وقيل على البائع وقيل يستدين فيرجع على من يصر له الملك كسدة القطر اه (قوله فينبغي  
أن تلزم المشتري) تسمية عبارة الجرح هكذا وتكون تابعة للملك كالمردون كما يحتمل بعضهم كافي القنية أيضا اه  
ومثله في النهر والجواب أن المبيع باق في ضمان البائع واجب تسليمه كالمغصوب نفقته على الغاصب ولا ملك له  
فيه رقبة ولا منفعة ولانه قبل القبض بعرض العود الى ملكه اذا هلك ولذا يسقط عنه رحتي (قوله كعين  
البناء) حرم من يعين له الطين ويشاوله ما يني يدوه وتمثيل للصحيح غير العارف بصناعته (قوله والا) أي  
ان لم يكن له كسب (قوله أو جارية لا يؤجر مثلها) بأن كانت حسنة يجنبى عليها القسوة والحال أنها  
عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة قادرة عليه ومعروفة بذلك بأن كانت خبازة أو غسالة تؤمر به أيضا هكذا  
قال الامام أبو بكر البخاري وأبو اسحاق الفقيه الحافظ حندية قال في الشر نبلاية فعلم أن الاثنية هنالبت

وفي البدائع الممتنع من نفقة  
القريب المحرم بضرب ولا يجبس  
لقواتها بعض الزمان فيستدرك  
بالضرب وقيدته في النهر بجناها  
فوق الشهر لعدم سقوط مادونه  
كما مر ولا يصح الامر بالاستدانة  
ليرجع عليه بعد بلوغه (و) تجب  
النفقة بأنواعها (المملوك) منفعة  
وان لم يملكه رقبة كوصي بخدمته  
وفي القنية نفقة المبيع على البائع  
مادام في يده هو الصحيح واستشكله  
في البحر بأنه لا ملك له رقبة ولا  
منفعة فينبغي أن تلزم المشتري  
(فان امتنع فعلى في كسبه) ان  
قدر بأن كان صحيا ولو غير عارف  
بصناعة فيجر نفسه كعين البناء  
يجز (والا) ككونه زمنا  
أو جارية (لا) يؤجر مثلها

مطلبه  
في نفقة المملوك

(أمره الثاني يبيعه) وقال  
 يبيعه الثاني وبه يفتى (أن محلا  
 له) والاكمد برأى ولد الزم  
 بالاتفاق لا غير (عبد لا يتفق  
 عليه مولداً كلياً) أو أخذ (من  
 مال مولاه) قدر كفايته (بلا  
 رضا عاجز عن الكسب) أو لم  
 يأذن له (والا) يأكل كالوقر  
 عليه مولداً يأكل منه بل  
 يكتب أن قدر محتجبي وفيه  
 تنازع في عبادة في أيديهما  
 يجبران على نفقته (نفقة العبد  
 المقيوم على الغاصب إلى أن  
 يرده إلى مالكه فإن طلب) الغاصب  
 (من القاضي الأمر بالنفقة أو  
 البيع لا يجيبه) لأنه مضمون  
 عليه (و) لكن (أن خاف)  
 القاضي (على العبد الضام باعه  
 الثاني لا الغاصب وأمكن)  
 القاضي (منه لما لم يملكه طلب  
 المودع) أو أخذ الابن أو أحد  
 شريكه عبد غاب أحدهما (من  
 القاضي الأمر بالنفقة على عبد  
 الزديعة) ونحوها (لا يجيبه) أثلاً  
 تأكله النفقة (بل يؤجره ويتفق  
 منه أو يبيعه ويحفظ منه مولاه)  
 دفعا للضرر والنفقة على الأسير  
 والراهن والمستعير وأما كسوته  
 فعلى العبد وتسقط بعقده ولو زنا  
 وتلزم بيت المال خلاصة (دابة  
 مشتركة بين اثنين امتنع أحدهما  
 من الاتفاق أجبره القاضي)  
 لتسليط ضرر شريكه جوهره  
 وفيها (ويزم) امتنا بالبيع وأما  
 بالاتفاق على بطلان دابة لا قضاء  
 على (ظاهر المذهب) للثمن  
 عن تعذيب الحيوان واضاعة  
 المال وعن الثاني يجبر وروجه  
 الطحاوي والكمال وبه قالت

أما العجز بخلافها في ذوى الارحام اه وتعامه في ط وقد سماها ذلك عن الرمي أن البنت لو كان  
 لها كسب لا تلزم نفقتها الاب (قوله أمره القاضي) وان امتنع جيسه كافي الدر المتفق قلت فلو كان  
 السيد غابا على يبيعه القاضي الظاهر نعم كإيا في العبد المردية وتقدم أنه لا يرض له القاضي في مال سيده  
 الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد (قوله وقال يبيعه القاضي) لأنهم ساريان جواز البيع على الحر  
 لأجل حق الغير وسبأ في الجبر أن الفتوى عليه فأما الامام فانه لا يرى ذلك ولو كان يجبهه نهر (قوله  
 الزم بالاتفاق) فان غاب ولا مال له حاضر فالظاهر أن القاضي يأمر بالاستدانة على سيده احياء لم يجبهه  
 ويحتمل أن تلزم نفقته على بيت المال كالمعتق تأمل (قوله أو أخذ) أي ثوباً بكسبه أو دراهم يشتري  
 بها (قوله والا) أي أن لم يكن عاجز عن الكسب وأذن له فيه (قوله كالوقر) أي ضيق (قوله  
 لا يأكل منه) أي من مال مولاه (قوله يجبران على نفقته) وكذا ولد أمة مشتركة ادعاء الشر بكان  
 وعليه إذا كبرت نفقة كل واحد منهما ط عن الهندية ولوأثبت أحدهما الحق له لم يرجع عليه إلا شريطة  
 حيث تعترض لمال غيره أو لوجوبه عليه برغمه رحتي (قوله لأنه مضمون عليه) فانه لو تعيب عنده أو ذلك  
 يضمن للمالك إلى أن يرده عليه والرد واجب وان كان المالك غائباً باقى عند الغاصب فهو متبرع بما يتفق (قوله  
 ولكن ان خاف الخ) بأن خاف هربه بالعبد أو نحوه (قوله أو أخذ الابن) ما كان ينبغي ذكره على هذا  
 الوجه لأن ذلك بحث لصاحب التهر حيث قال ونقلوا في أخذ الابن إذا طلب من القاضي ذلك فان رأى  
 الاتفاق أصح أمره وان خاف أن تأكله النفقة أمره بالبيع فيقال ان أمره بالاجارة أصح فلم يذكروه اه  
 فالمقول في حكمه مخالف للمودع والمشتري على أن الرمي وغيره أجاب بأن الابن يحشى عليه الا باق ثانياً  
 فالغالب اتقاء أصلية اجارته للغير فلا سكواعنه ثم بحث الرمي أن الحكم دائر مع الأصلية حتى في المودع  
 لو كان الأصل بالاتفاق عليه أمره به فلا فرق بينهما تأمل اه قال في الجبر وكذلك أي كالعبد الابن إذا وجد  
 دابة ضالة في المير أو في غير المير (قوله ونحوها) وهو الابن والمشتري (قوله لا يجيبه الخ) ذكر في الذخيرة  
 أن القاضي ان رأى الاتفاق أصح أمره بذلك وكذا في اللقيط واللقطة وبه علم أن المدار على الأصلية (قوله  
 وأحد شريكه عبد الخ) أي فيرفع الشريك الأمر إلى القاضي ويقيم المينة على ذلك والقاضي بالخيار في قبول  
 هذه المينة وعدمه فان قبلها فالحكم ما ذكره كافي الجبر عن الخاتمة وبأى ما اذا امتنع أحدهما عن الاتفاق  
 (قوله والنفقة على الآخر والراهن) أي نفقة العبد المأجور والمرهون على مالكه والمستعير على المستعير  
 لأنه يستوفي منفعته بلا عوض فهو محبوس في منفعته وقدم أول التبا أن كل محبوس لمنفعة غيره تلزمه  
 نفقته وما في الجبر من قوله وكذا النفقة على الراهن والمودع فالظاهر أن المودع بكسر الدال اسم فاعل  
 والاختلاف ما تقدم من أن القاضي يؤجره لينفق عليه أو يبيعه (قوله وأما كسوته فعلى المعير) لعل وجه  
 الفرق بين نفقته وكسوته أن الطعام يستملكه العبد في حال احتباسه في منفعة المستعير فلا يملكه المولى أما  
 الكسوة فتبقى فلو لم يملكه كسوته صارت ملكاً للمولى العبد والعارية تملك المنفعة بلا عوض ففي إيجاب الكسوة  
 عليه إيجاب العوض تأمل (قوله وتسقط بعقده) أي إذا اعتق السيد عبده سقطت عنه نفقته (قوله  
 وتلزم بيت المال) أي إذا كان عاجزاً وليس له قريب من تلزمه نفقته (قوله أجبره القاضي) أي على  
 الاتفاق عليه وهذا ذكره في المحيط وذكر الخصاف أن القاضي يقول لا بأس أن تباع نصيبك من الدابة  
 أو تنفق عليها رعاية لشريكك كذا في الفتح والجبر (قوله جوهره) لم يذكر في الجوهره مسألة الدابة  
 المشتركة وانما ذكر ما بعدها فالمناسب عز ذلك للفتح أو الجبر كذا كرنا (قوله ويؤمر الخ) أي يؤمر المالك  
 الذي لا شريك معه فهنا لا يجبر قضاء بخلاف ما لو كان معه شريك فانه يجبر رعاية لشريكه كما علمت (قوله  
 لا قضاء) لأنهم ليست من أهل الاستحقاق بخلاف العبد كافي الهداية (قوله والكيل) قال والحق ما عليه  
 الجماعة لأن غاية ما فيه أن يصور فيه دعوى حصة فيجبره القاضي على ترك الواجب ولا بدع فيه وأقره  
 في الجبر والنهر والنخ (قوله ولا يجبر في غير الحيوان) أي كالدور والعقار والزرع (قوله ما لم يكن له شريك)  
 أي فان كان له شريك فانه يجبر حيث لم يتمكن القسمة ككبرى نهر ورمقة قناة ويتردد ولا ب وسفينة معينة  
 وحائط إلا ان كان يمكن قسمه من أساسه وينبغي كل واحد في نصيبه الستة وسبأ في تمام الكلام عليه في آخر

الذمة للسلالة ولا يجبر في غير الحيوان وان كرهه نصيب المال ما لم يكن له شريك

الشركة ان شاء الله تعالى (قوله كما مر) أى نظير ما مر آنفاً في الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع  
 لئلا يتفرق شريكه (قوله أنفق الثاني ورجع عليه) هذا خلاف ما قدمه من أن حكمه حكم  
 عبد الودعة وأجاب ح بأن هذا امتنع في الامتناع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيته  
 اه قات لكن لا بد من اذن القاضى أو الشريك كما أفاده الشارح بعده وفي البرازية قال  
 أحدهما ليس لى شئ أنفق وأنفق الآخر على حصته يبيع الحاكم حصته الاتى بمن  
 ينفق عليه فان لم يجد استبدان عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال  
 الشريك أنفق على حصته أيضا ويكون ذادى ناعلى المولى فعل لكن لا يجبر عليه  
 فان فضل عن قيمة العبد لا يكون ديناً على العبد بل على المولى اه (قوله  
 والودعة واللقطة) أى اذا أقام بينة على ذلك فان شاء القاضى قبلها  
 وأمره بالانفاق ان كان أصح والأمر به ببيعها كما في الذخيرة والأمر  
 بالانفاق يحتمل كونه من اجرتها أو من مال المأمور أيهما كان أصح  
 يأمره القاضى به كما علم مما مر (قوله اذا استترت) أى  
 احتاجت للإصلاح كأنما تطلبه وفي المصباح رمت  
 الحائط وغيره رما من باب قتل اصلحته  
 والله سبحانه وتعالى  
 أعلم

كما مر قلت وفي الجوهره فان كان  
 العبد مشتركاً فامتنع أحدهما  
 أنفق الثاني ورجع عليه ونقل  
 المصنف تبعاً للبحر عن الخلاصة  
 أنفق الشريك على العبد في غيبة  
 شريكه بلا اذن الشريك  
 أو القاضى فهو مطلق وكذا  
 النخل والزرع والودعة واللقطة  
 والدار المشتركة اذا استترت  
 والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدرر صبحا بالمقابلة المحتررة على خط المؤلف رحمه  
 الله وقد اعتمدت بمقابله الفقير نصر الوفاء الهورينى ويليه الجزء الثالث اوله كتاب العتق

5435